

شرح المنع الحائل

على

مختار العلامة خليل

وذكره كاشف
حاشية المصنف توفيق المنع الحائل

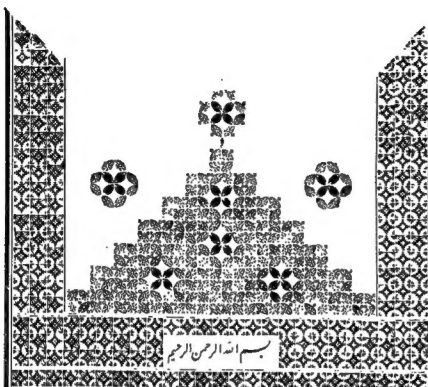
الجزء الثاني



الجزء الثاني من شرح مغز الجليل على مختصر العلامة خليل
المحققين وتاييد المدققين وارث علوم مشورة فريش
العلامة الشيخ محمد عيسى حفظه
الله وبلغه من كل
خير ووفى
منتهاه

٢

(وبهامشه حاشيته المسماة تسهيل مغز الجليل)



• (فصل في النكاح) •

(دب) بضم فكسر (الرجل) محتاج أي راغب ثاني له رجل النسل اولاً وغيروا غب وراغب ورجا النسل لأنه محتاج له حكى ويحل هذا ان لم يحتس العنت والواجب ولو وقع الاتفاق عليها من حرام أو موع وجود بعض مقتضى التكريم غير هذا قال في الشامل يتعين تلوف عنت وعدم إمكان نسر نكاح من لم يكنه الصوم وخديرة وفي نسر قدر عليه فان كنه الصوم واجب احدا الثلاثة والنكاح اولى وفي المقدمة الثالث القادر عليه اذا لم تكن به حاجة اليه من دواب اى لا ولد وان كان عتبا ارحم ورا أو عقا فقه ومباح له والها نكاحه ولا صبر له عليه وليس عليه ما يتسر به وخشى على نفسه العنت ان لم يتزوج فهو واجب عليه وان لم يتج له وخشى ان لا يقوم بما وجب عليه فيه فهو مكروه وكذا المرأة اه ونحوه للشمي ونقله ابو الحسن وغيره ابن بشير يحرم على من لم يحتس العنت ويخرج عن الوطء والنفقة من كسب حلال وفي الشامل وضع لغير باهر اقله عدم وطء او نفقة او كسب حرم ولم يحتس عنتا وقال ابن رحال خائف العنت مع بهززه عن النفقة مكاف بقر الزنا لأنه في طوقه وبترك الزوج الحرام فلا يخل فعل محرم لرفع محرم وانما يصبر له اذا عند الاضطرار كالمراة لا تصد ما يصد در معها الا بالزنا وان عات المرأة بهززه عن الوطء ورغبت بان وكذا ان عات الرشيدة بهززه عن النفقة ورغبت ولا يجوز مع الاكساب الحرام وان رضيت به (ذى) اى صاحب (اهية) بضم الهزة وسكون الهمزة اى قدرة على صدق النفقة وطء فان كان عاجزا عن شي منها فلا يندب له ويحرم عليه والمأجل ان الشخص اما راغب فيه او لا والراغب امان لم يحتس العنت ولا قال راغب ان خشى العنت ويهززه عن التسرى ولم يكنه الصوم يجب عليه التزوج

• (فصل في النكاح) •
(قوله ثاني) • (قوله في النكاح) •
مستخرج قوله لأنه (أى راغب)
النسل (قوله) • (أى النكاح)
لتوقف النسل عليه عادة
(قوله ويحل هذا) • (أى يندب)
نكاح المحتاج • (قوله)
العنت) • (يقع العين الموهلة)
والنون أى الزنا (قوله والا)
أى وان خاف العنت (قوله)
وجب) • (أى نكاحه) (قوله)
مقتضى) • (يكسر الصاد) (قوله)
هذا أى الانفاق من حرام
(قوله) • (باح) • (فاعل)
يتعين (قوله بكنه) • (يقع)
أضخم مثقلا (قوله وشيخ)
بضم الخاء المجهدة وكسر
المثاققت مثقلا (قوله)
فيه) • (أى النكاح) (قوله)
الثلاثة) • (أى الصوم والنكاح
والتسرى (قوله عتبا)
بكسر العين والنون مثقلا
أى صغير الذكر كدماحيث
لا يتأتى به وقاع (قوله)
حسورا) • (أى معترضا
لا ينتشذ كره (قوله عقبا)
أى لا ينسل (قوله فهو) • (أى)
النكاح (قوله ولا صبر له)
عليه) • (قوله وليس عنده)
الخ) • (قوله وخشى على)
نفسه العنت الخ) • (قوله)
فهو) • (أى النكاح) (قوله)
وكذا) • (أى الرجل في التفسير)
لأنه قدم (قوله مني) • (بضم)
فكسر (أى النكاح) (قوله)
ولا يحتس عنت) • (قوله وحل)

(قوله لوجوبه) أي النكاح (قوله عليها) أي المرأة (قوله وعدم) عطف على (قوله الداخل) أي دخول شئ في آخر (قوله استعماله) أي النكاح (قوله به) أي النكاح (قوله لكونه) أي العقد (قوله له) أي الوطء (قوله ثم قال) أي ابن حجر (قوله شرعا) عطف على لغة (قوله ووروده) أي النكاح (قوله ليرد) يفتح فكسر (قوله له) أي العقد (قوله ولا يرد) يفتح فكسر (قوله لأن شرط الوطء الخ) علة لا يرد (قوله والعقد الخ) حال (قوله مفهومة) أي سدة (قوله أن هذا) أي العقد (قوله كافي) أي في التحليل (قوله مجرد) أي منفرد عن الوطء (قوله لا يرد) أي في التحليل (قوله بعد العقد) علة ذوق (قوله الصلة) بضم العين وفتح السين المهملة (قوله بيمينه) أي قول (قوله أنه) أي النكاح (قوله بينهما) أي العقد (قوله وهذا) أي كونه مشتركا بينهما (قوله لو أن كان الخ) حال (قوله أنه) أي النكاح (قوله بالعكس) أي حقيقة في العقد مجاز في الوطء (قوله عقد) جنس شامل للنكاح وسائر الذود (قوله على مجرد الخ) فصل يخرج كل عقد ليس على ذلك ومنه شرأمة (قوله التلذذ به) (قوله متعة التلذذ) أخاقتة لسان فصل يخرج كل عقد على مجرد متعة منوبة (قوله بآدمية) فصل يخرج أعاره غير آدمية (قوله التلذذ به) (قوله غير موجب قبيحا) فصل يخرج أعاره آدمية (قوله التلذذ بها) (قوله بينة قبله) أي التلذذ فصل يخرج العقد على مجرد التلذذ بآدمية غير موجب قبيحا ٣

ولواذي الاتفاق من كسب حرام ومقتضى التعريم غيره وإن لم يكنه تدب لهما التسل أم لا ولو عطله عن تعاقب وغيره الرغبان عطله عن تعاقب كره ولورجيا التسل والادب لكان رجاء التسل ولا يمنع والأقسام الثلاثة المندوب والمكروه ومقتضى التعريم والاحرم ويجري ما تقدم في المرأة فيساو زاد ابن رمال وجهها الوجه به علم وهو غيرها عن قوتها وعدم سترها غيره ونائب فاعل تدب (نكاح) ابن حجر النكاح لغة الضم والتداخل واكثر استعماله في الوطء ويسمى به العقد مجازا لكونه سببا ثم قال وشرعا حقيقة في العقد مجاز في الوطء لكونه ووروده في الكتاب والسنة في العقد حتى قيل ليرد في القرآن الآية ولا يرد مثل قوله تعالى - حتى تنكح زوجا غيره - لأن شرط الوطء في التحليل انما ثبت بالسنة والعقد لا بد منه حتى قوله تعالى - حتى تنكح - تنكح أي يتزوج أي يعقد عليها وهو مفهوم أن هذا كافي بمجرد ذكر بيت السنة أنه لا يعنى مفهوم الغاية وأنه لا بد بعد المقد من ذوق العسل وفي قوله عند الشافعية والحنفية أنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد وقيل - مشترك بينهما وهذا الذي ترجح في نظري وإن كانا كثر استعماله في العقد ١٥ ابن عبد السلام الأقرب أنه لغة حقيقة في الوطء مجاز في العقد وشرعا بالعكس ابن عرفة النكاح عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية غير موجب قبيحا بينة قبله غير عالم عقده حرما أو حرما الكتاب على المهور والاجتماع على الآخر فيخرج عقد تحليل الأمة أن وقع بينة ويدخل نكاح النكاح والطاوين لأنه بينة صدقها ولا يحل عكسه نكاح مدعيه بعد ثبوت وطئه بشاهد أو قسرها بانه باسم النكاح أقول ابن رشد عليه السلام في التلذذ نكاحا ١٥ قوله على مجرد متعة من أخفا قضا كان صفة الأصل متعة التلذذ المجردة تخرج بالمتعة البيع والكرام بالتملذذ المتعة العنوية

أو الاجتماع (قوله على الآخر) أي الشاذ القابل له شهورا راجع زيادة أو الاجماع (قوله فيخرج) عقد تحليل (الامة) أي أعارتها إن يتلذذ بها أي بوطء غير موجب قبيحا وهو مفرغ علمه (قوله أن وقع بينة) لا مفعوله ولا حاجة إليه لسبق غير موجب قبيحا بينة (قوله ويدخل) أي في أحد (قوله نكاح النكاح) أي تعديره بالتلذذ (قوله والطارين) عطف على النكاح (قوله أنه) أي النكاح الطارئين (قوله صدقا) بضم فسكون مثله أي الطامئان (قوله نيا) أي البينة (قوله ولا يحل) بضم فسكون فكسر (قوله عكسه) أي كون الحد يلزم من عدمه عدم محذور المترتب عليه كونه جاء ما عورده كونه بائنا من وجوده ووجوده فكون ما عدا (قوله نكاح) فاعل يسلط (قوله مدعيه) أي النكاح (قوله بعد ثبوت وطئه) أي باقرار أو بينة صلة مدعي (قوله بشاهد) أي م شاهد بالعقد مدعي (قوله أو وثق) بضم الفاء والشين المجهدة وشذوا أي الشهادة (قوله بانه) أي دخوله بالمرأة واختلاعهما (قوله باسم النكاح) أخاقتة لسان صلة بانه (قوله لقول ابن رشد الخ) علة لا يسلط عكسه الخ (قوله المتعة العنوية) أي العقد ١٥

(قوله قال) أي الرصاع (قوله انه) أي ابن عرفة (قوله به) أي بأدعية (قوله نكاح الجن الانس) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بسبب مفعوله وبالعكس (قوله نقلا) أي عن الشارع (قوله والا) أي وان لم يصح نقلا (قوله اصل الجواز) اضافته للبيان (قوله العقل) فيه الجواز العقل امكانه وان امتنع شرعا والجواز الشرعي الا في نفسه (قوله اورد) بضم الهمزة وكسر الراء (قوله عليه) أي سبحة (قوله وروي) أي النسخ بطلقة (قوله بانه) أي الفسخ بطلقة (قوله أو أو يشكر برأ) أي والاولى عاطفة تقدير رأى أو أن حرمه الكتاب على ان حرمه الكتاب المذكور أو والثانية عاطفة الاجماع على الكتاب في الجمله لا المقدرة على طرفة أو والاولى وحاصله انه اثار الى قولين في عقد نكاح عالم الصريم الاول انه ليس نكاحا ان كان بالكتاب وان كان بالاجماع فهو نكاح فاسد وهذا هو المشهور الثاني انه ليس نكاحا سواء ٤ كان بالكتاب او بالاجماع (قوله الا انه) أي ابن عرفة الخ استدلنا على صوابه

المرجع اجماعه انه لا جواب عنه (قوله وفر) أي ابن عرفة عطف على اتكل (قوله ركاكة الفتنة) أي تشبه بشكر برأ وبلا فاصل (قوله فاسد) أي لافادته ان الثاني يشترط في كونه ليس نكاحا خصوصا بالكتاب والاجماع مع وليس كذلك أي يكتفي بعدم صريم الاجماع وحده ولا ينبغي أن يحرم الكتاب بسبب عدم صريم الاجماع بلا عكس وبهذا ظهر وجه فساد تصويره بأورد أو أو عقب أو (قوله والا) أي بفتح الهمزة (قوله ويكر) مع طوف بالواو على نكاح (قوله لانه) أي كونه ابكرا (قوله لتوله) صلى الله عليه وسلم لما راجع وقوله صلى الله عليه وسلم تزوجوا البكرات فمن أعذب افواهها واتق ارحامها وارضى بالاب (قوله انه لم

كلها. والولاية وبالجردة شرامة لوطها وقوله بما دعية قال الرصاع اخرج التلذذ بالطعام والشراب قال وزعم بعضهم انه اخرج به القدر على جنية وهو بعد ابن العربي نكاح الجن الانس جازة نقلا فان صح نقلا فهي ونعت والابقى على أصل الجواز العقل وقوله يبيته الرصاع حال من التلذذ اخرج به صور الزنا وأورد عليه وعلى قوله ولا يسل عكسه ان ما وقع فيه المدخول دون اسم اديس بطلقة وهو فرع النكاح واجب بانه لا قرارهما بالعقد وقوله أو بالاجماع صوابه أو ويشكر برأ أو انه اتكل على ظهور المعنى وفهم ركاكة اللفظ وقول بعضهم صوابه والاجماع ولو افسد وكذا قول آخر صوابه والاجماع بأورد عقب أو والله اعلم اه بنافي (بكر) بكسر الموحدة أي امرأة لم تتزوج والاولى وبكراته مندوب ثمان لقوله صلى الله عليه وسلم لما يرضى الله تعالى عنه هلا تزوجت بكرا تلاحها وتلاعبك وتضاعفها وتضاعف حلتها (و) تدب لم يرد تزوج امرأة (نظر وجهها) يعلم هل هي حرة أم لا (و) نظر (كتفها) يعلم هل يذم انحصارها ولا غيرها مما باطنها في كبريائها بالقدرة كذلك ان لم يعلم عدم احاديثها ان كانت رشيقة وليها ان لم تكن رشيقة والاسم ان شئ فتنه والا كره وان نظر وجهه الاجنبى وكذا مع الان وعدم قصد التلذذ لان فعل هذا مظنة التلذذ (فقط) أي لغير الوجه والكفين فيحرم نظاره لانه عورة هذا هو المراد لاني التدب الساق بالجواز ويحسد التدب ان كان نظره وجهها او كتفها (يعلم) من ان كانت رشيقة والاف وليها والا كره لا يتطرق الفساد لنظر وجهه النساء وكذا فيهن ويقولون انهن خطايا وأشعر قوله نظره انه لا يجوز له مسها وان لم يكونا عورة وهو كذلك لما في المن من زيادة البشارة وانه لا يتدب لها اقلس وجهه وكذا في الخط لافص فيه عندنا والظاهر انه لان لها حق في حاله وقالوا لا تفحصه ويحرم له فكيل امرأه على نظرها ويبدبها واما نظرها ما زاد علم ما يباح من حيث كونها امرأة لا مندوب من حيث وكالهما في الخطاطب اذ لا يجوز له ذلك وان وكل رجلا على الخطبة فقال العربي انظر هل يرضى في التفات اليه ما على حسب ما كان له ثم قال والظاهر الجواز ما لم يفتت نفسه من

عدم احاديثها بان علمها وظنها رشا فيها وتوهمها (قوله والا) أي وان علم عدمها (قوله حرم) أي النظر (قوله النظر والا) أي وان لم يفتت فتنة (قوله كره) ضمن فكسر أي النظر (قوله وان جاز نظره وجهه الاجنبى الخ) حال (قوله مع الامن) أي من الفتنة (قوله لان نعل هذا الخ) على كره (قوله انظره) أي الخطاطب من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بسبب مفعوله (قوله والا) أي وان لم تكن رشيقة (قوله والا) أي وان لم يكن يعلم منها اذن وليها (قوله وان لم يكونا) أي الوجه والكفان الخ حال (قوله وانه لا يتدب لها الخ) عطف على انه لا يجوز له مسها (قوله له) أي الخطاطب (قوله ويبدب) أي النظر (قوله لها) أي المرأة الخ كيلة (قوله واما نظرها) أي الوكيل (قوله عليها) أي الوجه والكفين (قوله وان وكل) أي الخطاطب (قوله الخطبة) بكسر الخاء الموحدة (قوله يفتت) أي الخطاطب (قوله له) أي وكيله على الخطبة (قوله اليها) أي الوجه والكفين (قوله ثم قال) أي البرزق

(قوله وردة) اى استظهر اجزائه لو كمل الخطاطب (قوله يسوع) اى النضر (قوله وبه) اى التنبه صله قرووا (قوله وبه) اى الجواز صله عبر (قوله ارشاد) اى نصيح (قوله الاخرة) عبد اله من

و كسر الميم (قوله بذلك) اى
نظر وجهها وكثيرا (قوله لم
قال) اى ابن عرفة (قوله
صحي) استر زينا من الزنا
(قوله المسيح للوط) احتزبه
من صحي لا يصح كتمساح
رقيق بلا اذن سده وسقيه
بلا اذن وليه (قوله قال ابن
الجوزي) ان موضوع (قوله
مكذوب خدجما (قوله
جواز) اى نظر الفرج
بالتسكاح (قوله الصحيح المبع
الوط) قوله وقد يرى (قوله
احد الزوجين) يزوج الاخر
(قوله وان كالتح) حال
(قوله تختلف) اى تتعاقب
قوله فيه (قوله لا اعتراف
منه (قوله لامبعة) محترز
التام (قوله ومشتكة)
محترز المستقل به (قوله
ومحرم ادب الخ) محترز
بلامانع محرمية (قوله
وعتقة لاجل الخ) محترز
فحوها (قوله ويصور القنع
بظاهرها) اى اذ ينقرع
على تقدير وط (قوله قاوضت)
اى شاذت وباحت (قوله
اصحابنا) اى افرائقا (قوله
كسافر) اى باقي (قوله
متعلقين) نعمت آية وسدت
(قوله من الزوج) نعمت
خطبة (قوله فالقفل بين
الايجاب والقبول الخ)
تقرع على ثمن الزوج

النظر اليها ورد بعضها بان نظر الخطاطب مختلف فيه فكيف يسوع لو كمل العينا وهو ظاهر
واقفه اعلم الرامعي ظاهر المصنفاته منسحب عطف على تسكاح وبه قرووا الذى في عبارته اهل
الذهب الجواز وبه عبر في توضيحه وفي الرماله لئلا يأس في موضع ارتص وحمل القرطبي
في المقهم قوله صلى الله عليه وسلم اذهب فانظر اليها على انه امر ارشاد وثقة الابي وقره وقال
عقبه وقبل انه امر ندب للاحداث الاخرة بذلك ابن عرفة جمع ابن القاسم لم يذكر رج امرأة
انظر اليها بانها ابن رشدا الى وجهها المازرى ويدعم اتم قال واخذ ابن القطن كون النظر
اليها ما مندوب اليها للاحداث الواردة في امره اه قامت ترى الابي سكي التذب بيسغة
الفرس وابن عرفة ليرغبه الابن القطن (وعل) اى جاز (اهما) اى لكل من الزوجين
في تسكاح صحيح مبع للوط (قوله صحيح) جسد صاحبه (حق) نظرا للفرج وما في الجامع الصغير
اذا جامع احدهم زوجته واجازته فلا ينظر الى فرجه الا ان ذلك يورث المعنى قال ابن الجوزي
انه موضوع وقال الذهبي في الميزان عن ابن ابي حاتم انه موضوع لاصل له وقال ابن حبان هذا
موضوع واقره غير زرق وجاز متفق عليه لكن كرهه للوط لانه يؤذى البصر ويورث
قوله الحبا في الوله والله اعلم قال في النصيحة بكرهه نظر كل واحد من الزوجين الفرج صاحبه لانه
يؤذى البصر ويذهب الحياء وتقدير ما يكرهه يؤدى الى البغضاء وقالت عائشة رضيت الله تعالى
عنها ما رايت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا راى منى وان كان كالتفتل من اناه واحد
تختلف ايدى ثمانية وشبه في جواز النظر حتى الفرج فقال (كلالت) التام المستقل به لامانع
محرمه وتصورها في كل من المالك والمملوكه تنظر جميع الاخر حتى الفرج لامصلحة
ومشتكة ومحرم نسب اورضاع او صهر ومعتقة لاجل ومكاتبه ومقرقة (و) حل لهما
(قنع بفسير) وط (دبر) فيصور القنع بظاهرها العزى بعد ذكره فصرم للوط (قوله
واما القنع) بظاهرها فقد قاوضت فيه بعض اصحابنا لاشوقنا لهدم الحيا على علمه فعمل
هذا فاجاب بابنا بجملة ولم يبدله وجهها وجهه انه كسافر حدها وجسمه مباح اذ لم يرد
ما يخص به من بعض خلاف باطنه والامر عندى فيه اشتداد فان تركه فهو خيرة والا فلا
خرج اعسر الاحتراز منه واعتقده الخط واللقاني وظاهره كابن فرحون ولو باسئناه (و) نديب
(خطبية) بضم الخاء المجمية اى كلامه شغل على حقه الله تعالى وصلاؤه وسلامه على سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم وآية من القرآن وحديث متعلقين بالتسكاح والاشغال بما بعد الاطلاق
التسكاح (خطبية) بكسر الخاء المجمية اى عند القاس التسكاح من الزوج ثمن الولي
لا يائسه او الاعتذاره (و) نديب خطبية (عقد) التسكاح من الولي لا يوجب ثمن
الزوج بالقبول فهو اربع خطب ويمكن ضبط خطبة بيسغة جمع بعض العلماء وقع الخطاء
مضافا لضمير التسكاح فالقفل بين الايجاب والقبول خطبية الزوج معتقروا كذا بسكوت
او كلام قد ردها (و) نديب (تقلها) اى الخطبية (و) نديب (اعلانه) اى اظهاره عقد التسكاح
اقوله صلى الله عليه وسلم اعلوا هذا التسكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدف
انرجه الترمذي واما الخطبية بالكسر فيندب اخفاؤها كالتحان قاله الخط (و) نديب

بالقبول (قوله فيندب) اخفاؤها خوفا من افساد الحاسد (قوله كالتحان) تشبيهه في نديب الاحشاء

(قوله وهو) أى النكاح (قوله كذلك) أى ذكرنا كان أو اتى (قوله لم يعرف) بضم الميم وفتح الراء (قوله حديثه) أى حين لقد
 العدول (قوله عليا) أى المرافعة رتبته (قوله ودفع) عطف على البتر (قوله وأما قوله) أى الأشهاد (قوله فى دواءه) أى
 النكاح (قوله بطلقة) صلة مضمة (قوله لأنه) أى النكاح الخ لأنه يكون فصحة مطلقة (قوله لأنها جارية) أى وكل طلاق جارى فهو
 بائن إلا طلاق المولى والمعسر والنفقة (قوله هذا للزوجة) على التقصص مع صحته (قوله هذا الزنا) أى أن ثبت الوطء (قوله واتمى زنى)
 أى أن لم يثبت الوطء (قوله فان) أراد معاشرتهم الخ (قوله يرفع على بائنة) قوله يرفع أى عدم فصحة (قوله

تمت) أى العروس ذكرنا كان أو اتى أى ادخل الدسر ورعقه عقب العقيد والبناء فهو
 سرنا ما فعلت وهو من خير الأفعال وفيه البركة (و) نذب (الجماعة) أى العروس كذلك
 كبارك الله لكل ما جمع ينسبك فى خبر (و) نذب الولي والزوج (اشهاد عدلين) فان لم يوجد
 عدلان كفى من لم يعرف بالكذب واستحسن الاكتفاء من الشهود حيثخذ (غير الولي) أى
 من لا ولاية معه نكاح المرأة فلا تعتبر مادته ولو تولى غيره العقل لتمامه بالسرعة عليها ودفع
 المهر عن نفسه (بعقد) أى عند النكاح صلة اشهاد والتدبب منصب على كون الاشهاد
 عند عقده وأما كونه قبل البناء فواجب بشرطى دوايمه وتبكي الشهادتين ان اشهادا فانه
 ابن عرفة (وشرح) بضم فكسر النكاح (أن دخلا) أى الزمان خلوقيا (بلاد) أى الاشهاد
 بطلقة لأنه صحيح بائنة لأنها جارية سد الذريعة اذ لا يشاء اثنان الاجتماع على فساد في خلوة
 الاصل او ادعاء سابق عقد بالأشهاد فيرفع حد الزنا والتعزير فان اراد معاشرتهم فلا يدهم
 عقد جديد بشرطى وتبقى مطلقان ويحل القسح اذا لم يحكم به من يراه فان لم يشهد احدا
 عند اذنه لم يقيامه وارجلين فبطل البناء واشهادا على وقوع العقد بينهما كفى في
 الواجب وقالت المسند وبأنه كفى برعا العقد في الجملة وان اشهد كل منهما شاهدين بعده كل
 ايضا وما عا في المدونة شهادة الايداد بفتح الهمزة وسكون الواو المتحدة أى التفرقان كان شاهدا
 احدهما غير شاهدى الآخر والا فلا نسعى بهذا وان كنت خلافا لجماعة نقول شاهدان
 عن شاهد ثم عن آخر فاسرى هذه هذه الذى افاده ابو الحسن ونقص التذويب يصح بنسبه
 يجوز وشهادة الايداد فى النكاح والعقود والحسن عباس الايداد المتفرقون بان لا يتجمع
 الشهود على اشهاد الولي والتمنا كحين بان عقدهوا النكاح وتفرقوا وقال كل واحد لصاحبه
 اشهد من لقيت بهذا فسر الشيخ في المختصر فيكون على هذا شاهدان على الزوج وشاهدان
 على الولي وشاهدان على المرأة ان كانت ثيبا وفى حكمها وان كانت بكرا ذات اب كانوا اربعة
 وان اشهد احدهما شاهدين ثم لقيهما الآخر فاشهدا هما ايضا فاستشهدا ايداد اربعا
 وهذا على اصلنا ومشهوره ذهبنا ان الاشهاد ليس بشرط فى اصل العقد اه قوله قلت
 شهادة ايداد أى لا نسعى بذلك لأنه من التبدد أى التفرق ولا تفرقنا لاننا لا نقبل كافيهم عجم
 خالوا لا ينتفع بها كالتقصيد عبارة التبصرة ونصها لابن فرحون بعد ذكره ان الزنا لا يدينه من
 اربعة ويلحق بهذا اللعان والمذهب ان اقل شهدها اربعة وشهادة الايداد لا تتم الا بربعة

يشهدا بضم الياء وكسر
 الهاء أى الزوج والولي
 (قوله ولانما) أى الزوج
 والولي (قوله واشهدا هما)
 أى الزوج والولي الرجلين
 (قوله بينهما) أى الزوج
 والولي (قوله لأنه) أى
 اشهادا بعد العقد (قوله
 ومعا) أى الشهادة بعد
 العقد (قوله والى) أى وان لم
 يكن شاهدا احدهما غير
 شاهدى الآخر (قوله
 بهذا) أى شهادة الايداد
 (قوله وان كنت) حال (قوله
 ثم عن آخر) أى ثم تقفهما
 عن شاهد آخر (قوله هذه)
 أى شهادة شاهدين على
 الولي ثم شهادتهما على الزوج
 او عكسه (قوله بان عقدها)
 أى الولي والزوجة والزوج
 أى بلا اشهاد (قوله اشهد)
 بفتح الهمز وكسر الهاء
 (قوله وفى حكمها) أى
 الثيب على عدم الجارية كالمريضة
 (قوله كنوا) أى الشهود
 (قوله اربعة) أى اثنان

على الزوج واثنان على الولي (قوله احدهما) أى الولي والزوج (قوله لقيهما) أى الشاهدين (قوله ان
 الاشهاد الخ) بيان للاصل والمشهور بحدف من (قوله بذلك) أى شهادة ايداد (قوله لأنه) أى الايداد (قوله لاننا لا نقبل) عطف
 على لا نسعى بذلك (قوله كأنهم) أى عدم قبوله ما قاله خالفا (قوله من عجم) (قوله ولانما) أى التبصرة (قوله لابن فرحون) أى
 غيره كالشمس (قوله بعد ذكره) أى ابن فرحون (قوله ان الزنا) أى ثيب (قوله بغيره) أى الزنا (قوله لا يدينه)
 فيمنع من اربعة (قوله شهدها) أى اللعان (قوله شهادة الايداد) أى على عقد النكاح

(قوله فلا تسمى ثم اذ اباد) نص صريح ان المنى انما هي النعمة وبهم منه نفعه فكيف يذمهم منه انما الان نفع (قوله الدخول) اي اسم النكاح (قوله ولي الخ) صفة فاشا (قوله اوجا المستعنين) عطف على ٧ فاشا (قوله النسر) اي اذ فاشا

شاهد ان على الاب وشاهدان على الزوج فان اشهد احداهما الشاهدين الذين اشهدهما
الاخر فلا يسمي شهادتهما ١٥ اى مع قبولها وليس المراد انها لا تقبل ولا يتعقبها كما
فهمه معج (و) اثبت الوطأ بقاردا وبينه (الاحد) عليها (اننا) اى شاع واشهر
الدول كما لا ينزدها والسكاح كالابن عبد السلام وابن عرفة طلى وكل هيجد القدود
فى الاستتار بوليه وتضرب دف ودخان او كان على العقد اولى بابتنائها باسم السكاح شاهد
واحد غير الوالى لاهى ولو لولى العقد غيرا ويا ١٦ لا يشهد قبله نظر القشو ومعلوم
لازم ادقيل الدخول بل (ولو علم) كل منهما وجوب الاشهاد قبله نظر القشو ومعلوم
الشرط الحد عند عدمه وظاهره لوجه لا وجوب الاشهاد ويا ١٧ اشار ولو لقول ابن القاسم
الشموع اى الملائكة لا يسطع الظاهر (وسم خطبة) بكسر الخاء المجهدة اى القاسم نكاح امرأة
(راكنة) اى مائلا وراضيا لطالب سابق (غير فاسق) عدل او مستور حال غير مجبرة فان
كانت مجبرة فلا متبركون غير مجبرها ان قد صدق من الطالب السابق بل (ولو لم يقد) بضم
المائة تمتد وقع الفاق والى (صدائق) من السابق ويا ١٨ اشار ولو الى قول ابن نافع لا يحرّم
خطبة الا ركنة قبل تقدير الصداق فى التوضيح وهو ظاهر الموطن الى المواقى مقضى نقل ابن
عرفان كلا التوين مشهورا لمناصب وعمل ولو لم يقد صدق خلاف واقعه فان علم ودلى
المجبر فلا يحرّم خطبتهما كتبلة غير المجبرة التى ردت قبل خطبة الثانية فلا يغير رد المجبرة مع
ركون ولها ولا ركونها مع عدمه ولا ركون ام او لى غير المجبر مع ردّها ولا ردّها او ولها مع
ركونها او يبرط رد الثانية للحرمة كونه ليس بسبب خطبة الثانية والا فلا يفتيا ومتهمهم فغير
فاسق الا لا يحرّم خطبة او ركنة فاسق وهذا كذلك ان كان الثاني عدلا او مستورا فان كان
فاسقا كالا ولحم عليه فى المسموم تفصيل والصورع لان الاول اعد عدل وامام مستور
واما فاسق والثاني كذلك فصر فى سبع وجوه وفى الثاني افاد المصنفسنة بمطوق قوله
راكنة امير فاسق وثلاثة يفهمه اصدق غيرا فاسقا باهلا والمستور فصر خطبة الا ركنة
لاحدهما من عدل او مستورا وطاق ومهموم جواز خطبة الركنة فاسقا من عدل
او مستور ومنعها من فاسق والقيمة الا ركنة للمصر خطبتهما ولو من عدل لا لقراره على
دينه وعدم اقرار الفاسق على فسقه وغيرا ليضبط احدهم على خطبة اخيه خرج بخروج
الغالب زوق والمنهور ان الركون الثاني بوجه يفهم اذ كان كل واحد بشرط صاحبه
وارادة عقده (وفضخ) بضم فكسر عقد الثاني على ركنة الاول بلا دوجو الحق اقه
تعالى وان يطلبه الاول وظاهره وان لم يعلم الثاني بخطبة الاول (ان لم يكن) الثاني حجت
استمر الركون او رجعت خطبة الثاني فان رجعت لغيرها فلا يفسخ ويحله اذ احكم بعدم
فسخ نكاح الثاني حاكم برأه او فلا يفسخ ١٩ عب البناء هذا احد اقوال ثلاثة ذكرها
ابن عرفة فقصه ابو عمر فى نسخة ثالث والى ايت قبل البناء ٢٠ وليد كثر حبسا اصلا مع ان
الحرم شهر الفصح قبل البناء لكن قیده بالاستبواب والمصنف سبع تشهير هنا وفى التوضيح

خلق الله تعالى عليه فسخ قوله وان لم يطلبه اي الفسخ قوله والا اي وان حكم بعدم فسخه حكم براه قوله هذا اي فسخه ان لم ينزل قوله في فسخه اي نكاح خاطب الرا كة اخره واي وعلمه قوله قبل البناء اي يفسخ قبله قوله واي ذكر اي ابن عرفة

(قولهمها) أي هنا التوضيح (قوله بالزوج) تنازع فيه بعد تعدد قوله الجبر (نعت ولي) (قوله وكذا) أي الجبر في صريح خطبته
الصريح بعد مواعده (قوله وهو) ٨ أي كون غير الجبر كالجبر (قوله لكن حكمي ابن رشد الإجماع الخ) أسند للمعنى قوله

وهو ظاهر المدونة لرفع
إجماعه الرجعية وقول ابن
حبيب (قوله يتبعه) أي
ابن رشد (قوله مساواته)
أي قول ابن رشد (قوله
الرجعية) أي قول ابن رشد
(قوله عليه) أي قول ابن
حبيب (قوله يؤيده) أي
يقوى قول ابن رشد (قوله
مائه) أي الزنا (قوله له)
أي الزاني (قوله فهو) أي
الزاني (قوله دعات) أي
الدعوات من الغصب
وغیره (قوله المدخل) يضم
الميم وكسر الهمزة (قوله دعات)
بضم العين (قوله حرمتها)
أي الخطبة والمواعدة (قوله
به) أي أخفيها استبرأه
الزنا (قوله بئنا) حال من
حلاق (قوله ومثلها) أي
المعدنة في تأييد صريحها
(قوله فيها) أي العدة
تنازع فيه عقد وطء
(قوله كلامه) أي قوله
وطءان بنسبة (قوله
أوشبهته) أي النكاح
(قوله فيه) أي قوله وطء
وان بنسبة (قوله فيهما)
أي عدتها واستبرأها
(قوله وان كان يحرم عليه)
صريح خطبة المستبرئة
سأل (قوله تأيد الوطء) و
إضافة المدونة لظاهر
ومعناه محذوف أي التحريم (قوله فهو) ولا ترجم أي المعلقة (قوله الثاني) أي التأيد بطء بغيرها
الرجعية بعد العدة على أي عدتها (قوله على الأول) أي عدم تأيدها (قوله التحريم) أي تأيده (قوله في قبل) بقضاء المستفلا

وحذف منه الاستصحاب فيهما وصرح أي عرفي كونهما من الميثم ومن ماله وعليه كترامها أنه
يضيغ نكاحه قبل الدخول استحباباً لأنه نكاح في مذهبنا من أمضى النكاح فلا
يضيغ ١٥ وبه يجمع بين ما هنا وقوله الآتي ونذكر عرضاً لكثرة غير عليه (و) حرّم (صريح
خطبة) بكسر الهمزة أي القاسم نكاحاً حرماً (معدنة) من طلاق غيره ولو رجعاً أو مونة لأن
طلاقه هو ذاته تزوجها في عدتها منه حيث لا يمكن بالثلاث والتصریح التنبصص والأفصاح
(و) حرّم (مواعدتها) أي المحدثتان بعدها ولعدة الزوج وشبهه في التحريم فقال (ك) صريح
خطبة ومواعدة (ولها) أي المحدثه الغير ابن حبيب وكذا غيره وهو ظاهر المدونة عندنا الحسن
وابن عرفة لكن حكمي ابن رشد الإجماع على أن مواعدة غيره المبرك وهو تزوج في التوضيح
والشامل فيه مساواته لقول ابن حبيب بل أرجحته عليه ويؤيد قول زروق ومواعدها
حرماً ولو كانت مستبرئة من زنا ووليا الجبر مثلها وغيره فكره مواعده على المشهور وشبهه
في المصرة أيضاً فقال (ك) بخطبة ومواعدة (كسبراً من زنا) ولومنه لأن المخطوف من مائه
لا يسب إليه فهو كغيره والأولى أن من زنا ليشمل الغصب وغيره ولا يقال دخلت بالكاف
لأنه التثنية لا تدخل شأناً المدخل كاف القتل ثم يقال إذا حرمت الخطبة والمواعدة
في استبراء الزنا عات حرمتها في استبراء غيره بالأحرى لأن الاستبراء من الزنا أخفها صريحه
في المفسدات فلا حاجة إلى التصويب (وتأيد) بقضاء مستفلاً (صريحاً) أي المعدنة من موت
أو طلاق غيره باتساقها وبإلحاقها بالعدة لظننا وجبها (وطء) يشكح بان عقد عليه وطء أو طء
(وان بنسبة) لنكاحها وان وطءاً فيها بإلحاقها بغيره وجبها (كلامه) على صور لأن من
وطئت يشكح أوشبهته ما مستبرأ من زنا وأغضب غيره ومعدنة من نكاح أوشبهته
ولا يدخل فيه المستبرئة من طلاق أوشبهته لا يانها في قوله كسبه وقولنا من غير لانها
لو كانت معدنة أو مستبرئة لكانت بدقير عليها عليه بوطئه فيها كما يأتي في قوله أو ميتة قبل
زوج وان كان يحرم عليه صريح خطبة المستبرئة أو بالغ على تأييد الوطء بنكاح فقال (ولو)
كان الوطء بنكاح (بصدها) أي العدة فهي راجعة لقوله وطء بان عقد عليها في العدة ثم وطءها
بعدها مستند العقد عليها فيها ولا ترجع لقوله وان بنسبة لان وطءها أوشبهته بعد فراغ عدتها
بدون عقد لا يؤيد بقصرها عليه ولوصح لها بخطبتها في عدتها ومن عقد على مطلقه طلاقاً
رجعاً من غيره وطءها لا يتأخر غيرهما عليه عند ابن القاسم ولا أقيد بطلاق غيره بالبان
وقال غيره في المدونة يتأخر وهو ظاهر إطلاق قول المصنف وتايد بقصرها الخ ومصدرت
بالتأخير أو قصر أحد على الأول والذي يظهر من كلام ابن الحسن ترجيح عدم التأيد
وفي الشامل أنه الأصح لان وطءها كوطء التي لم تطلق كما يفهمه قوله الرجعية زوجة الأبقا
استثنى وليس هذا من المصنف مال أقول ابن عبد السلام لا يضره هذه الرجعية زوجة الأبقا
والله أعلم (و) تأيد (عقدته) أي الوطء (فيها) أي العدة من وقاها وطلاق غيره بالبان وكذا
فما استبرأها من زنا وأغضب أو طء أوشبهته فتأيد بقصرها في هذه النسبة المقتدات المستندة
أعقد نكاح دون المستند فله شبهه في قبل معدنة من غيره مع تعدد الزنا وجبها فلا يتأيد

(قوله او ملك) اي او شبهه
 (قوله فان لم يوطأ) اي اني
 عقد نكاحي في عدم
 او استبراء من غير (قوله
 ففي التأيد) اي لم يوطأ
 على العاقد (قوله عدمه)
 اي التأيد (قوله فاعادة)
 اي عدم التأيد (قوله
 وشبهه الملك) عطف على
 الفص (قوله عليه)
 اي الملك (قوله مطلقا) اي
 من تقديره بكونه بعد تناه
 بها (قوله لانه) اي كلامه
 هنا (قوله في الاخيرتين)
 اي الهارب والمفسد
 (قوله نعم) اي الاخيرتين
 (قوله الخلف) بضم فسكون
 فكسر مخففا او بضم ففتح
 فكسر مثلاً (قوله نعم) اي
 اي الهارب والمفسد (قوله
 مخفف) بضم فسكون فكسر
 مخففا او بضم ففتح فكسر
 مثلاً ويعني الثاني في
 النظم للونث واحمال الحاء
 وتقدير الخاف على القاء
 أي مفسد (قوله في لو بعد)
 بينهما على الضم عند
 حذف الخاف والبيوتية
 معنا اي قبل البناء بعده
 (قوله بالخطبة) ملة ترفع
 (قوله فزوجها) اي التريض
 (قوله في غيرها) اي الرجعية
 (قوله لم يوطأ) اي لم يوطأ

عمر بها عليه ويتأيد التعريم بالمقدمة المستندة للملك الواقعة في عدة نكاح او شبهه من غير
 دون المستندة لشبهة نكاح او ملك وعطف على المبالغ عليه فقال (او) كان ووطأ (عطف)
 او شبهه لمعدة من نكاح غيره او شبهه فتأيد التعريم في هذه الاربعة ايضا بالوطأ موقفة في
 التأيد فقال (كلكم) اي ووطأ بنكاح او شبهه وهي مستبرأ من ملك او شبهه بوطأ
 تحريمها في هذه الاربعة ايضا فصورنا بيدا التعريم بوطأ من عشرة صور هذه الخاتمة
 والخاتمة المتقدمة في قوله وتأيد تعريمها بوطأ من ان يشبهه (لا) يتأيد التعريم (بعد) على عدة
 من نكاح او شبهه او مستبرأ من ملك او شبهه او زنا او فوط ابن الحاحب فان لم يوطأ في
 التأيد قولان ابن عبد السلام الاظهر منه فاعاده المصنف هنا (او) يوطأ (زنا) او غضب
 لمخافة من نكاح او شبهه او مستبرأ من ملك او شبهه او من زنا او غضب فلا يتأيد التعريم
 في هذه الاثني عشر صورة (او) يوطأ (عطف) او شبهه في استبراء (عن ملك) او شبهه او من
 زنا او غضب فهذه ثمان قضية ثلاث في عشرة فتمت عشرة صور لا يتأيد فيها التعريم بالوطأ
 فالصور ست وثلاثون صورة من شرب من شرب منها وهي المقدمة من نكاح او شبهه
 او المستبرأ من ملك او شبهه او من زنا او غضب وكذا مستفاد من كلام المصنف على ما قرنا
 من قياس الغصب على الزنا او شبهه وشبهة الملك عليه صور المقدمات والعقد ذات عليها
 (أو) يوطأ (مبنوة) بعد من خطبها في حقها منه (قل زوج) غيره فلا يتأيد تعريمها عليه
 لان المناهضة وان منعته من الس لعدتها او اعلمها او ابعدهم فزوجها غيره ولا تزوجها غيره
 وطلعا بعد تناه بها او ماتت مطلقا وتزوجها الا في عدة الثاني ووطأ ولو بعد ما تأيد
 تعريمها عليه وهذه هي قول زوج وشبهه في عدم التأيد فقال (كوطأ) (الحرم) بفتح
 فسكون اي الذي لا دم وحرمة كاخت الزوجة اذا عقد عليها ووطأ من نكاحها
 ولا يتأيد تعريمها عليه فان طلق زوجته او ماتت فله تزوجها او ادام الحرمة كبنته واخيه
 فلا يدخل في كلامه هذا لانه فحين يتأيد تعريمها بالوطأ ويحفل بضم ففتح مثلاً ككناح
 خاصة ونكاح بلا وى وجع بين محرمي الجمع ينكح او مطلقا او مطلقا بالمرأة
 او غيبه على زوجها فلا يتأيد تعريمها على المشهور في الاخيرتين وقل يتأيد نعم ابن
 حجر الهادي بالمرأة قل يتأيد على تعريم تزوجها او المشهور انه لا يتأيد في التعريم وكذا الخلف
 الذي يقدر المرأة على زوجها في تزويجها فقل يتأيد في التعريم والمشهور لا يتأيد الا لكون
 اثنى عشر اربعة من متاهري الفاسين بالتأيد فيما اذا قال في العمليات
 واجاد التعريم في مخففه وطارح بيان في مخفف

وذكر الا في شرح من ابن عمر انه من في امرأته من زوجها المتزوج بها فلا يمكن
 من التزوج بها وان تزوجها فمعتك على وبعد (وما تزوجها) بالاضاء المحضة بالخطبة في عدة
 لتزويج عنها او طاعة غيره بما لا يجوز من التعريض لها اما فاعاده القرطبي وجوز
 في غيره مما بين التعريض والتعريض وما غيره فلا يصح قوله الشافعي والاصح
 في التوضيح التعريض عند التصريح حاله في عرض الشيء بالدم وهو تعريضه وعطفه ان
 يذكر في كلامه ما يعطى لادلاء على القصد وغيره الا ان اشعره بالقصد واتم وبس نلوجا

(قوله الصاد) يكسر التثنية أي جائل السيف ١٠ (قوله مثلها) أي في عدم الرجوع عليها إلهاء الخطأ بلهائم ثم تزوجت غيرها

والفرق بينه وبين السكينة أن التعريض ما ذكرناه والكتابة هي التعريض على الشيء بلازمه كقولنا
 فطول القامة والكبر ما يدل على الخلق وكثير الرأف كقولنا غلب (أو الإلهاء) للمعتدة
 من وفاء وطلاق غيره البائن لا الاتفاق عليها فيصير كالمواعد فان أهدى لها أو وافق عليها
 ثم تزوجت غيره فلا يرجع عليها فيقاله الحسن وتنت وفي التوضيح أن غير المعتدة مثلها
 وذكر القفاي عن البيان أن ذلك إذا كان الأعراس منه فان أعرضت عنه فبرجع عليها لأن
 الذي أعطى لأجله لم يمت وفي المعيار رجوع الرجوع بما اتفق على المرأة أو بما أعطى
 في اختلاعهما من الزوج الأول إذا جاء التعذر والاستناع من قبلها لأن الذي أعطى من أجله
 لم يمت به وإن كان التعذر من قبله فلا يرجع لها عليها لأن الفكين كالأسماء اه وإله هذا
 كله أن لم يكن شرط ولا عرف بالزوج والاعل به اتفاقا (و) نذب على ظاهر لفظ الواقعة
 عند عبد الملك (تقويض الولي) والزوج (العقد القاضل) لرجاسه ولا إلتزامه باللفظ الصالح
 ومفهوم القاضل أن تقويضه لغيره خلاف الأولي (و) جاز (ذكر المساوي) أي العيوب التي
 للزوج أو الزوجة من المستشار أذ عرفها غيره والأوجب لانه فصيح للمستشار وهذه القبول
 وقال القرطبي إذا استشاره وجب عليه ذكرها ولو عرفها غيره والأدب وقال حج يحوزان
 ليهما عنها والأوجب لانه فصيح (و) كره (بضم فكسر) عدة يتصفق إلهاء المسئلة أي عدم
 بالنكاح في العدة (من أحدهما) أي الرجل والمعتدة من غيره فلا تخوم غير أن بعدد الآخر
 لأنه ربما يحصل ما بعده فيكون من خاف الوعد أو نكحته عدة الاستحسان (و) كره
 (تدريج) امرأة (زانية) أي متخرفة بلان من غير بثوب عليها قاله حج إلهام ثبت عليها
 تعدد تطهره والأفوى أولى بالكره أو أنهم أقصر حيث لم يثبت تعدد فإقراره في العصة
 (أو) تزوج امرأة (أو) مصرح لها (بضم الميم) وفي الصاد المهمة والأرمنية أي بالنكاح في عهدها
 من غيره فبكره للمصرح تزوجها (بعدها) أي العدة فبعد متعلق بتزوج المقدر لا يصح
 (ونذب) بضم فكسر (فراقها) أي المذكور من الزانية والمصرح لها هي أفيها إذا تزوجها
 بعدها (و) نذب (عرض) بفتح العين المهمة وسكون الراء آخره ضاده مهملة (راكنة)
 قبل خطبة (أو) ساطب (غير) أي مفار للناظر الثاني وهو عدل أو مستور مطلقا أو فاسق
 والثاني حله واصله عرض (عليه) أي الغير الذي كان ركن النكاح أو كتبت إليه وهذا على
 أن الفسخ استصحاب وهو الصواب كما تقدم عن السكاكي وإن أسقطه المصنف من هنا والتوضيح
 (و) كنه أي النكاح عام فلا ركان الأربع أو الخمسة بعد الحمل ركنين بإضافة للغير أي التي
 يتوقف وجودها وإن لم تكن داخلية في ماهيتها (ولي) للمرأة بشرطه وله أتمه فلا يفتقد
 نكاح غيره (ومداني) بشرطه إلا أنه أيضا لا يفتقد نكاحها بشرطه ولا يثبت شرط ذكره عند
 العقد فخصه تنكاح التقويض والتعكير (ومل) أي زوج وزوجة معلومان شالان من الموانع
 الشريعة كالأحرار والمرضى (وصيفة) الخطأ الظاهران الزوج والزوجة ركنان والصيغة
 والولي شرطان وأما المصدق والشهود فلا يثبت بعدهما من إركانه ولا من شرطه أخصه
 بدونهما لأن المضرا ساقط الصدق والدخول بلا إشهاد إله المبني قبته نظر لأن الزوجين
 ذاتان والنكاح معنى فلا يصح كونهما ركنين وبهذا اعترض ابن عرفة على ابن شاس وابن

باضافته أي ركن صله عام (قوله وإن لم تكن داخلية الخ) حال (قوله وهذا) أي كون الزوجين ذاتين الخ صله اعترافا بالناظر

(قوله ذلك) أي عدم الرجوع
 (قوله قبلها) يكسر القاف
 وفتح الموحدة (قوله لأن
 الفكين) أي من المرأة قوله
 كالأسماء أي من الخطأ
 لما أعطى لأجله (قوله
 بالرجوع) تنازع فيه شرط
 وعرف (قوله من المستشار)
 صله ذكر (قوله أذ عرفها)
 أي المساوي (قوله غيره) أي
 المستشار (قوله لا) أي
 وإن يعرفها غيره (قوله
 وجب) أي على المستشار
 ذكر المساوي (قوله لانه) أي
 ذكر المساوي (قوله ولا)
 أي وإن ليستمره (قوله
 والا) أي وإن سألها عنها
 (قوله لانه ربما الخ) عدة
 لكره عدة الخ (قوله بعد
 متعلق بتزوج) تقويض على
 المزيج (قوله بها) أي انطبة
 (قوله نيبا) أي العدة (قوله
 وهو) أي الخطأ الأول
 الذي ركنته (قوله مطلقا)
 أي سواء كان الثاني عدلا
 أو مستورا أو فاسقا (قوله
 أو فاسق) عطف على عدل
 (قوله وهذا) أي نذب العرض
 (قوله الفسخ) أي لعقد
 النافذ قبل ثبائه (قوله وإن
 أسقطه) أي النذب الخ حال
 (قوله الأربعة) أي بعد الحمل
 واحد (قوله ركنين) أي
 الزوج والزوجة (قوله)

(قوله جعل) اي ابن الحالج وابن شاس (قوله فقال) اي ابن عرفة (قوله جعل) بسكون العين (قوله الكل) اي الاصل
والحل والقصد (قوله) اي الاطلاق (قوله يد) ضم تخفيف جمل ١١ (قوله بانها) اي الاصل الخ (قوله

الحاجب حيث جعل ان كان الاطلاق الاصل والحل والقصد فقال لعاصمه وجعل ابن شاس وابن
الحاجب تابعين للقرى الكل اذ كان له يرد ما من خارج عن حقيقة وكل خارج عن حقيقة نفي
غير كنهه اه ولا يجاب عن الخطا به اطلاق الركن مجازا على ما تنويف عليه الماهية لانا
نقول تفصيله منع ذلك وانما يجاب بذلك عن لم يقصد كائن شاس وابن الحاجب والمصنف
والحق واقعا ان المراد بالركن لا توجد الماهية الشرعية الا به فتدخل النجاسة التي ذكرها
المصنف كلها لان العقد لا يتصور الا من عاقدين وهما شرعا الولي والزوج وعلى مدقود عليه
وهي الزوجة والصدوق فلا بد من وجوده وان لم يجز ذكره ولا يجوز العقد الا بصيغة وقد
ضحاها الشارع على ذكره وكلام الحكم انما يتناول على الحقيقة اللغوية وليس الكلام عليها
وبدأ بالكلام على الصيغة لثقل فقال (يا انكيت) اي هذا اللفظ من الولي (فندبت) بنق
الزنا والواو مشددة والواو بمعنى او فاحد اللفظين كاف ولابد من ذكر صدق (وبصدق
وهي) الباب بمعنى مع داخل على مضاف صدق اى ذكر الجار والمجرور حال من وجبت المقصود
لفظه المعطوف على انكيت اى وبلغت وجبت مع ذكر صدق حقيقة بان قال وهما انكيت بربع
ديار مثلا او كبا ان قال وهما انكيت بنق مضافان اقتصر على وجبت ولم يذ كر صدقا لاحقيقة
ولا كمال بقعة كما في المدة والتردد الا في ضعف كما في الشامل ويشترط اللفظ من القادر
عليه وتقوم مقامه اشارة لاخرى او كما يشتهر (وحل كل لفظ يقتضى البقاء) لك الزوج عصمة
الزوجة (مدة الحياة) لها (كبت) وله دقت ومضت واعطيت وملكت واحللت واجبت
وقصدت النكاح مع تسمية الصدوق حقيقة واحكاما (كذلك) اي انكيت وزوجت مطلقا
وهي مع تسمية صدق في انعقاد النكاح بكل وليس كذلك فلا ينعقد النكاح في الجواب
(تردد) المتأخرين في النقل عن المتقدمين الزاج منه عدم الانعقاد نه لخطا عن الشامل فان
لم يقصد اوليس صدقا فلا ينعقد اتفاقا ابن عرفة صيغته عادل عليه كلفه الترويج
او الانكاح وفي قصرها على انقلا الباس عن ابن ديار مع المفردة ما لك رضى الله تعالى عنهم
اه وفي التوضيح اختلفت طرق الشيوخ في نقل المذهب فيما عداها اي انكيت وزوجت
فذهب ابن القصار وعبد الوهاب في الاشراف والباب وابن العربي في احكامه الى انه ينعقد
بكل لفظ يقتضى التاييد دون التوقيت وذهب صاحب المقدمات الى انه لا ينعقد بما عدا
انكيت وزوجت الا لفظ اليمين فاختلف فيه قول مالك رضى الله تعالى عنه اه فصلان
التردد بين ابن القصار وابن رشد في جميع ما عدا انكيت وزوجت وهما صدق وقد قال
ابن عرفة في كون الصدقة كالمهية واغرها قول ابن القصار وابن رشد في جميع ما عدا انكيت
وزوجت وهما صدق اه فذكر التردد المذكور في لفظ الصدقة وقد صرح الخطا بان
الصدقة داخل في التردد قال وهو الذي يظهر من كلام الشامل (وكشلت) من الزوج
والكاف لقتل مدته لما شابهت كزيت ونفذت وانقضت فلا يشترط زيادتها نكاحها
كما في الجواهر (ب) ينعقد النكاح (ب) قول الزوج ايذاء القولي (زوجي فيقول) القولي بان
يقوله وتزوجتك او قلته فلي قلته القولي او الزوج بلفظ الانكاح او القوله ويحتمل ان يجيبه

بشدة الفاء (قوله فلا يشترط)

فيادة نكاحها) فترجع على وكشلت

الاخر بما يدل على القبول بأي صفة وفي خلاف لفظهما معا - عالم ينقذ اللفظ الهبة مع
الصدق يدل انما ينافي على اشتراط القبول بين الإيجاب والقبول وصرح به في القوانين
ويغفر التفرقة البسر ونصه والتمسك عقد لازم لا يجوز فيه تغيير خلافا لثوري بلزم فيه
القول في الطرفين فان تأخر القبول يسيرا ١٥ وقد غاها بالخطبة ولا يغفر التفرقة
الكثير الا في الايسر بالفرج فيصغر للاجماع وسأقي في قوله وصح ان من فقد زوجا بنى
المخوف النهاية لحقد ابن رشد واما نفي القبول عن الإيجاب في العقد من الطرفين فاجازة
مالم يرضى الله تعالى عنه ان كان يسيرا ومنعه مطلقا الشافعي وأبو يوسف رضي الله تعالى عنهما
واجاز مطلقا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه والتفرقة بين الامد الطويل واليسير لما لرضى
الله تعالى عنه ١٥ ومنه في المصالح من جواب البرجسي الخط وهذا ظاهر جاز على قول ابن
القاسم وفي المصالح ارضاع البايح ما يقتضي الاتفاق على صحة النكاح مع تأخر القبول عن
الإيجاب من الولي المبرور منه قول الشيخ أبي محمد بن أبي زيد في الرجل يقول زوجت ابنتي فلانا
ان رضيت له الرضا باجماع ابن غازي بعد نقله وغد قبل ما قاله أبو محمد بن رشد وغيره وهو
موافق لما قاله البايح ١٥ وهذا اقل العديوي والقوي فالتأليس عندنا في المسئلة غير
هذا الا ان يتأول ما في القوانين بان المراد القبول بين الإيجاب وعلم الإيجاب أي العلم به فيجمع
لما قاله الجماعة فادامه البناي قلت الظاهر من كلام الجماعة أنه في الايسر بالفرج فلا يتألف
ما في القوانين والنهاية لانه في العقد الطرفين أي بين الولي والزوج الحاشرين بجلس واحد
كما أفاده عب والله أعلم (ولزم) النكاح بتمام صفة ان استمرضا هما به (ولان مرض)
احدهما به او هما به بعد تمامها بان ذكرها بقصد الهزل او بلا قصد لان هزل النكاح جسد
هذا هو المحذور لو قامت قرينة على ارادة الهزل من الجانبين كالطلاق والعنف والرجعة فما
قاله القاضي في التمسك واقتصر عليه أبو الحسن من عدم الزوم اعلم الهزل خلاف المشهور
واختلف في حكمه مناهم اقراره بعدم قصد النكاح حين الهزل فيقبل يمكن منها ولا يضره
انكاره وهو ما ذكره أبو عمران وهو الموافق لقول المستنف وليس انكار الزوج خلافا وقيل
لا يمكن ويلزمه نصف الصداق قاله الخط وتكفيه منه ما مشكل مع اقراره بان يرد النكاح
الآن يرا دق كنهه ظاهرا وفيه ١٥ بل لا شيء فيه مع ما جعله الشارع من لزومه الهزل
كن تلقظ بالطلاق ولم يقصد به حل العصمة بان كان لا قصد له أو قصد به الهزل فانه يلزمه على
المشهور تأني في قوله ولزم ولو هزل ورد بالقول بان الهما للشيء عليه (ويجوز) التخصيص
(المالك) المسلم الحر العبد المأذون له في الصيانة ذكره كان او انثى (امة وعبد) على النكاح
(بلا اضراء) فلا يجبر بهما مع كزوج ربيعة بعد أسود قديم صالح او عبد من لا ضمير فيها
او قزوج أحد هما بنى عامة كذا مريض وجنون (العكس) أي لا يجبر الرقيق ماله على
تزوج به ولو اضراء الرقيق من عدم التزوج ولا يجبر الرقيق منه اضراءه اذا لاقى الرقيق
في الوطء ثم يتدب لهما لا تزوجه الا ان يتنحى الرقيق فيصير على تزوجه او يعتد به لاضرر
ولا ضراء ذكره ابن عبد السلام والوضع (ولا) يجبر (مالك بعض) والبعض الاستمرار وقيل
لا استمرار بعد ذكره كان او انثى (وه) أي مالك البعض (الولاية) على الامة التي يضرها رقيقه
الرقيق (قوله فيصير) أي ماله

(قوله ويصنع رده) أى مالت البعض من أمة بعضها الآخر أو مالت لغيره (قوله قال) أى أحد (قوله ولم يلزم) أى النكاح مالت البعض (قوله مساو) أى أشريكه الذى لا يقصد (قوله القائم) أى بشخص العقد (قوله ولم يكتف) أى الصنف (قوله لم) أى الولاية المنقصة إلى اجازة ورد (قوله عنه) أى الرد (قوله لانها) أى الولاية (قوله لا تستدبره) أى الرد (قوله ان الاقرب غير الجبر لا يفسح تزويجها لغيره) أى مع ان الاقرب الولاية (قوله ولكنه) أى مالت البعض (قوله وقد ذكر) أى للمراجع (قوله لقوله) أى ابن الحجاب (قوله وابن عبد السلام) عطف على التوضيح (قوله ثم قال) أى ١٤ الرامض (قوله عنهما) أى

تقريرى ابن عبد السلام
وضيح (قوله عاتبها) أى من
بعضها (قوله تكون)
أى من بعضها (قوله كأحد
الشريكين) أى وعقده بلا
اثن شريك باطل (قوله
كلامه) أى المتطلى (قوله
ورده) عطف على اجازة (قوله
على هذا) أى تغيير السد
بين الاجزة والرد (قوله
هذه) أى الخبر بهذا (قوله
فيها) أى المدونة (قوله
واوضح) أى من
تم ذكر (أى من) قوله فيه
أى نكاح المكاتبة بلا
اثن سدها بين اجازته ورده
(قوله وهو) أى ائثار
(قوله قال) أى من (قوله
وانت) أى اية التناظر
(قوله فيه) أى كلام طي
(قوله) أى طي (قوله لما
ادعاء) أى طي (قوله من
الاسروية) بيان لقوله
لان المكاتبة احزت
نفسها عطف لقوله لا يلزم
ادعاء وفيها ان احرازها
نفسها بالنسبة الى

وبعضها الآخر فلا تزوج الا باذنه (و) له (الرد) لنكاح العبد المبعوث الذى عقده بلا اذنه
لادخله عيبا في البعض الذى ملكه منه ويصنع رده نكاح المبيعة بلا اذنه ولو عقدها احد
الشريكين أو اثنهما فبطلت جدهما قال ولم يلزم مع ان الماقدولى مساو وغير مجبر لان القائم
هذا أقوى من غيره بل كسبه بعضهما وان اتفق الشريكان على تزويج رقيقهم فلم يجبر عليه
لصبرهم كما كانت واحدة مع لا يفتى ان الرد ليس قسما للولاية بل هو قسم منها وقد ذهبوا الى ان
الاجازة لم يكتف بها عنه لانها لا تستدبره الا ترى ان الاقرب غير الجبر لا يفسح تزويجها لغيره
الرامض الحظى قول المصنف والمالك بعض الخ ابن الحجاب ومن بعضه لا يجبر ولكنه
كأن الجميع في الولاية والرد وقد قرر التوضيح قوله كأن الجميع وابن عبد السلام ثم قال
عقبها وهذا يقتضى ان من بعضهما اذا تزوجت بغير اذن من البعض فنكاحها باطل وهو
ظاهر اذا عاتبها ان تكون كأحد الشريكين اه وفيه نظرا اذا اشتركة فيها الجبر عند اجتماع
الشريكين عليه والمحقق بعضهما الجبرين اصله قال في المتطلى وان كانت نصفها حرة ونصفها عاقرا
فلا تزوج الا باذن سدها ولا سدها ان يرتجها الا باذنها اه وظاهر كلامه ان السيد يغير
في اجازة نكاحها بغير اذنه ورده لا يفسح رده وقد نص في المدونة على هذا في المكاتبة فاحرى
هذه وليد قديم افسح الرد الا في اشتركة ان زوجها أحد الشريكين وقد تبع من الحط على
مقالته هذه واسبقوا عليه احق قال في قوله ولا اثن شاة يفتى انه لا بد من رد نكاح كل اثنى
بشاة تزوجت او تزوجت بغير اذن سدها ولو اجازة وله ائثار في الذكور كما تقدم في شاة
التبعيض اذا لفرق بين شاة وشاة فخذ كلامه في المكاتبة وقال يوم العصمة وانما رغبه
وهو ظاهر في الذكور قال بعده تامل اه والمالم يفسح به شى اسال الناظر على التامل وانت
غنى عنه بما قلنا ووجه الكلام على ظاهره ما احتاج لتامل واقفه اعلم البناني نفسه فطران
قولهم كأن الجميع ظاهر فيما قاله الحط لان مالت الجميع مجبر فان تزوجت امنته او تزوجت
بغير اذنه وجب فضحه ولا دليل في كلام المتطلى ولا نسلم ما ادعاء من الاحرية لان المكاتبة
احزت نفسها أقوى من المبيعة فاعلم واقفه اعلم (والختار) لقضى من نفسه فلتناسب
واختار (ولا) يجبر السيد (اثن شاة) من زوجة غير التبعيض السابق كام ولد
ويصنع رده نكاحها بغير اذنه او تزويجها بغير اذنه على الذبح وقوله في باب أم الولد
وكرده تزويجها وان برضاها واولئال وان مؤكدة قاله عجب طي هذا ظاهر قولها السيدها

تزوجها والاجازة بدون اذن سدها وزعمه اللازم باطل وباضاهى رقيق كلها ما بين عليهما من الحيوان ولو سيرا (قوله نفى)
أى المكاتبة (قوله فالتائب) أى لاصطلاح المصنف تفرع على من نفسه (قوله من حرة) بيان لشاة (قوله يفرجه) أى
السيد (قوله او تزويجها بغيره) أى السيد من اضافة المصدرة وتكميل علمه برفع فاعله (قوله بغير اذنه) أى السيد (قوله على
الذبح) أى يصنع (قوله وقوله) أى المصنف (قوله) أى السيد (قوله تزويجها) أى امواله غيره (قوله لعل) أى لا لعل لعل
لاقتضا ما قبلها انه جبرها بغيره وليس كذلك (قوله هذا) أى كون سيد ام ولد ليس له جبرها (قوله قولها) أى المدونة

(قوله وعلى هذا) أي جبر السيد أم ولد ملة اقتصر (قوله) أي جبرام الولد (قوله في أجياده) أي السيد (قوله وجوبه) أي ثبوت جبره (قوله ويحرم) أي وجوب جبره (قوله فيها) أي المدة (قوله نفسه) أي الأجيال (قوله ويحرم) أي نفسه (قوله والفتيا) أي الفتى به (قوله أنه) أي لثان (قوله أنكحه) أي السيد (قوله لها) أي أم ولده (قوله وفي غيرها) أي أم الولد على النكاح (قوله سمع ابن القاسم نفسه) ١٤ أي جبرها وإضافة سمع من إضافة المصدر لقاعده وتكميل عمله نصب

فصح نكاحها أن تزوجت بغير إذن أذل كان جبرها لتصح فصح نكاح القن وعلى هذا اقتصر صاحب المصنف وصدر به المشطى ولمه وحكى عبد الوهاب في أجياده أم ولده روايتين أحدهما وجوبه ونحوه وفيما لاخرى نفسه ونحوه رواية يحيى بن ابن القاسم والفتيا أنه أن وقع أنكاحه لمن غيره فقد ولا يفسخ ونحوه لصاحب المصنف ونص ابن عرفة في جبرها رجوع مالك إلى سمع ابن القاسم نفسه عن رواية ابن حبيب ثبوته ابن عرفة في ظاهره في الاستور وقول محمد ١٤ وأشار بهذا القول في إرشاء السور وكره ابن قزح الرسل أم ولده فإن فصل فلا يفسخ إلا أن يكون أمر بين من الضرر وفسخ ففسدان أن مذهب المدونة جبرها بكرامة وإن القنوى عليه وعليه فخرج المصنف في بابها وهو على ظاهره لم يجعل الأولين قوله وإن مرضاها لمحال غير صحيح ونص بصره القنوى اختلاف أهل السيد أن يجبر من فيه عقد حرية يندبر أو كرامة أو عتق لأجل أو استبدال فقبله أجياده وقبله ليس له أجياده وقبله ينظر إلى من يتزوج ماله فله جبره وما لا فلا وقبله أجياده كورود الأناث والصواب منه من أجيال المكاتب والمكاتب بخلاف المذير والمحق لأجل إلا أن مرض السيد أو يقرب الأجل ويمنع من أجيال الأناث كام الولد والمذيرة والمعتقة لأجل ١٤ وأجيب بأن فصله بالمريض عن الأقوال التي نقلها غير المصنف عنه بالاسم وإقاعه أحد المختارين وأخبره ولا أنما يشبهه أي ما يذكر وقوله ولا تقي على تقدير مضاف أي ولا خالط طفل على مالك البعض أي ولا يجبر مالك أي الخ (و) لا يجبر مالك (مكاتب) لأنه أمر نفسه (بخلاف مذهب) يفتح الموحدة فلما لم يكن جبره على النكاح (ومعنى) يفتح المثناة (لاجل) فلما لم يكن جبره عليه (أن لم يرض السيد) مرضا مخوفاً شرط على جبر المذير (و) أن لم (يقرب الأجل) شرط على جبر المحق لأجل بالعرف كشره قاله أحد ابن عرفة حده أي قرب الأجل بالاشهر أو الشهرين وقولا مالك وأصبغ ١٥ وهذا يقتضي ترجيح الأول لصدوره وعزوه والخدعة لا تزوج إلا مرضاها ورضان في الخدعة أن كان مرضها الحرية لا كفي رضان في الخدعة (ثم) يجبر (اب) رشيد والسفيه أن كان ذا عقل ودين فله جبراً بينه والآخر وله في اثنين الزوج وتزوج بنته كعتقه على يدي عقدها السفيه أو لم يقل لأن أو عقد قبل نظر وله نظر أو لم فيه فان حسن اعضاها أو اردت مولد الاب الرشيد الجبر ولو لم يفتح منظر أو اعي أو اد حالاً وما لا ويرد بعد دناءه وصداقها أو القدر بشر ولا كلام لها ولا لغرها رواه ابن حبيب عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه (رجع) الاب الرشيد بنته (الجنونة) الطيبة ولو لوكت الأولاد والتي تفتح منظر فافقها أن كانت بالغة ثيباً فإن لم يكن لها اب ولا وصى فافقها (و) جبر الاب الرشيد بنته

مفعولة (قوله عن رواية ابن حبيب ثبوته) أي جبرها ملة رجوع وإضافة رواية كإضافة سمع (قوله هو) أي ثبوته (قوله وقول) عطف على ظاهر (قوله وإشارة) أي ابن رشيد (قوله بهذا) أي قوله هو ظاهرها (قوله لقوله) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله يكون) أي يوجد (قوله من الضرر) بيان للضرر بين (قوله جبرها) أي ظهر (قوله أم الولد) (قوله عليه) أي الجبر (قوله وطى) أي الجبر ملة درج أي متى (قوله باباً) أي أم الولد بقره ذكره تزويجها وإن مرضاها (قوله فهو) أي كلام المصنف في بابها (قوله على ظاهره) من المبالغة (قوله اختف) يضم التاء وكسر اللام (قوله ينظر) يضم الهمزة (قوله ويمنع) يضم (قوله ففتح) الله (قوله تفصيله) أي القنوى (قوله بالعرف) صفة يقرب (قوله الخدعة)

بضم فكأن يفتح أي الأمة الموهوبة خدم الشخص (قوله أن كان مرضها) أي رجوع الأمه (البحكم) الخدعة (قوله ولا) أي وأن لم يكن مرضها الحرية (قوله ولا) أي وأن لم يكن السفيه ذا عقل ودين (قوله يلى) أي يتولى ويأشر (قوله وإن عقد) أي السفيه نكاح بنته (قوله فيه) أي عقد السفيه (قوله ولا) أي وأن لم يكن (قوله وصداقها) الخ حال (قوله الطيبة) يفتح الموحدة أي داخلة الجنون (قوله لها) أي الجنونة الطيبة

(قوله سها) بكسر السين وثلاثون اى اقل عمرها (قوله قال) اى الباسى (قوله وهو) اى عدم جبرها الجسمى (قوله والمحبوب) عطف على محبوب (قوله وسأى) اى باقى (قوله جبر) اى الاب ١٥ (قوله والفاقد) عطف على

ينحون (قوله تأيها) يفتح
القاه والمجز وضم اليه
مقتلا اى خلوها من زوجها
بعونه واطلاقه منه ومن
صغرت (قوله كوشة) يفتح
فسكون اى فاة (قوله منه)
اى الحرام (قوله وظاهرها)
اى المدونة (قوله جبرها)
اى الثبوت (قوله مطلقا)
اى ولو كرره (قوله بانه)
اى جبرها مطلقا (قوله
والنقص) اى بعدم التكرير
(قوله اى الفاسد) قوله
للموق والوفيه اى الفاسد
عليه لتو يله منزهة: الصحيح
(قوله ودره) اى الفاسد
من اضافة المدد لفاعله
وتكميل عمله بنسب مقعوله
عطف على حقوق (قوله
وعنها بينه) اى الزوج
الذى فسد نكاحه عطف
على حقوق (قوله ولو واقفها)
اى الزوج (قوله على عدمه)
اى سها (قوله انه) اى
الشان (قوله انعم) بضم
العين (قوله اجبارها) اى
ايضا (قوله بعد) بضم العين
(قوله من يجبرها الاب)
مفعول جبر (قوله صرحا)
اى اصرار بها (قوله
ولو طراه) اى الزوج
المعين (قوله هذا) اى
تزوج الزوجات وتسرى
السرقات (قوله يلزم الولي) اى تزويجهما للمعين

(البكر) التي لم تزل بكارتها ان لم تكن عانسابل (ولو) كانت (عائدا) اى مهيمة عندا بينا بعد
بلوغها مدتها ولو لم تفت فيها ما لمخ نفسه اقبل خطبتها وهى ستم اثنان سنة او ثلاث
وزلاون او خمس وثلاثون او اربعون او خمس واربعون او ستم الى الستين اقول او يجبرها
ولو زاد على من التعميم لكل واحد غير كفى ولو لا يلزمه الا ان شأن الاب الحنان والتشفقة
وان لم يوجد بالهمل (الالكسفى) اى مقطوع الخ كلفه او الاثنين فقط حيث كان لا يمين
فلا يجبرها له (على الاصم) عند الباسى قال وهو الاظهر عندى لتحقيق ضررها به فظاهره ولو كان
على النظر عطف به لا بد من الكاف يحتمل عطف عليها منه وارس منقطع واجد منقطع
منع الكلام وتغير به وهو كالتصريح لانه قد تبادله والمحبوب والعين وسائر المعين
يعيب رتبة الزوج افاده ثم وقوله متسلخ ومنقطع منع الكلام الخ ليس بقيد اذا انعقد
ان العرس الحق والخدام البين مسقطان جبر مطلقا والفاقد الشرب ان كرهته (و) جبر
اب (الثبوت ان صغرت) عن البلوغ ولو ثبت نكاح صحيح فان بلغت بعد نكاحها صغرة فلا
يجبرها هذا قول ابن القاسم واشتباه خصته القضى وقال مصنفون يجبرها بعد البلوغ (او)
بلغت ويثبت (بعادرض) كوشة او عود (او يحرام) من زنا او غصب ولو ولدت منه فقدم
اؤها على ابنتها منه (وهل) يجبرها (ان لم تكرر الزنا) فان كرره حتى اشتهرت به وحدث فيه
فلا يجبرها ولا يجبرها مطلقا (تأويلان) وظاهرها جبرها مطلقا وصرح الفشتالى بانه المشهور
والتعديد لمبدد الوهاب على ابي المصنفين ثبت نكاح صحيح وتأتى بالغة وظاهر فسادها
وعجز وليها عن صونها فيجبرها الوهاب على النكاح وكذا غيره من الاولاد لكن الاحسن نفع
غير الاب لما كان فان زوجها بلا رفع مضى اقتصر على هذا ابن عرفة (لا) ان ثبت بالغة
(نكاح) فاسد يختلف فيه او يجمع على فسادها المدخل فيه الزوج وزال بكارتها
ثم زالت عصمتها يفسخ او طلاق او موت فلا يجبرها تنزيلا لمقالة النكاح الصحيح لقول الولد
فيه ودره المدد وتمامه الذى كانت نسكته ان كانت شديدة بل (وان) كانت (سقيمة)
اذ لا يلزم من ولاية المال ولاية البضع وامام الادب اى الحدة كالحرام فله جبرها فيه فانه ثبت
(و) لا يجبر (بكر او شدت) بضم الراء وكسر السين شديدة اى شدتها ابوها بقوله لها بوضرة
عدين رشدت ورفعت اطهر من اوت مرشدة او طقت يدك فى التصرف او يحد ذلك بعد
ثبوت رشدها عنده بالبرية المتكررة وهى بالغة فتصرها فى المال ما مضى ولا تزوج الا اذا
رضيت بالقول (او) اى لا يجبر بكارا قامت مع زوجها (سيما) الساكنة معه فيه (سنة)
من حين ذولها ثم نأيت عت او طلاق (وانكوت) من زوجها ولو واقفها على عدمه
وقهوم اقامت سيما انه اعلم عدم خلوته بها وعدم وصوله اليها فلا يرتفع اجبارها ولو
اقامت معقودا عليها عين وهو كذلك كاقى المدونة (وجبروصى) ولو بعد كوصى من
يجبرها الاب (امرء) اى الوصى (اب يجبر) (و) اى الجبر المدلول عليه بصر صريحا كاجبرها
او ضمنا كزوجها صغرة او كبيرة (او عين) بخصات مثقلا الاب الوصى (الزوج) ولو ازوجها
وسرا ولو طراه له هذا وكان حين الاصابة اعزب قاله ابن عرفة ويلزم الولي ان فرض غير

(قوله فان نحن) أي الاب (قوله في ما) أي اجتمع (قوله على هذه الصورة) أي ذوجهما من حيث (قوله الباقية العالقة)
فتمت للثيب (قوله فيها) أي المدونة (قوله وان زوج ولي الثيب) أي ولها رضى (قوله باز) أي مضى التزويج (قوله يجوز)
أي التزويج (قوله لا) أي منه (قوله على الاب) أي غير الغير (قوله وان زوجها) أي الثيب الباقية

١٦

المالقة (قوله التكاثر)
مفسر فاعل مع المستقر
فيم (قوله طال) أي المرض
(قوله اذا مات) أي الاب
(قوله به) أي المرض (قوله
اجماعا) راجع لصح (قوله
المصنف) أي في موضعه
(قوله بطلانه) أي التكاثر
(قوله لو طالع) أي ان تداخل
(قوله وهو) أي عدم صحته
(قوله عن الاصل) أي
اشتراط عدم تراخي القبول
من الايجاب (قوله فان صح)
أي الاب (قوله) مفهوم اذا
ناشبه (قوله ذلك) أي
خروج مسألة الاب من
الاصل (قوله الزوج)
مفسر فاعل قبل المستقر
فيه (قوله التكاثر) تقدير
للقول قبل (قوله ولا يشمل)
أي قوله بقرب موته (قوله
بعد) بضم الموحدة قاي
بعد موت الاب برسن
طويل (قوله والقريب)
أي على التأويل الأول
(قوله بذلك) أي قول الاب
ان مات الخ (قوله طال)
أي الزمان (قوله وقبل)
يكسر الياء أي الزوج
التكاثر (قوله به) أي قوله
ان مات الخ (قوله فين غالب)
او طالع (قوله تحال

او طالع (قوله او على كثرهين) صنف على غيبة انقطاع (قوله له) أي المصنف (قوله وصديق) من
بضم فكسر مستقلا (قوله الشخص) مثل المذكور واللاتي (قوله يرب) بضم فتح (قوله هذا) أي عدم الشك في صدقه عليه يقد

تقيدها بعدم انخوف عليها
من الفساد (قوله وان لم يبلغ)
أي غير البتة (قوله عشر)
أي من السنين (قوله
وجوابه) أي قول عجم ونظيره
ان غير البتة المصلحة (قوله انها)
أي البتة المصلحة (قوله
تبلغ) أي المصلحة (قوله لكن)
العمل بما في المتن (استدراكه)
على قوله ومذهب المدونة
والرسالة الخ لرفع ما به
ضمت ما في المتن (قوله
وهو) أي المصلحة (قوله
ولذا) أي تقديم المصلحة
على الشهادة (قوله
قوله ونسب) أي المتطهر
قوله لم يصر
منقول الحاء المصلحة أي
دائمة (قوله وهي في سن من
وطا) حال (قوله وهو)
أي جواز نكاحها (قوله
وعليه العمل) حال (قوله
وبه الفتيا) حال (قوله ونسب
على العمل فيها) أي على
المتن (قوله والاول) أي عدم
جبرها (قوله المرحيات)
بكسر الجيم أي اسباب
جواز تزويجها (قوله
فان لم يدخل الزوج بها
المع مفهوم الشرط (قوله
في هذا) أي قوله صرح ان
دخل وطال (قوله تشهر)
خبره (قوله نعم انه) أي
المتطهر (قوله الا ان يكون)
أي انها (قوله منه) أي الزنا

الشروط مصلها للرجال واحتياجها ومقتضى المصنف ان غير البتة وليست بشيء لا تزويج مطلقا
وقال ابن حبان لا خلاف ان غير البالغ اذا قطعها النفقة عنها ونسبها فبطلت نكاحها
والشهر وان لم يبلغها الا بالطلاق او ما له حكمه على غائب أي اذا كانت غيبته بعدة
وطاهره وان لم يبلغ عشره ولم تأذن بالطلاق فله عجم وجوابه انه تفصيل لمفهوم بشيء
(وبلغت) البتة (عشر) من السنين تامة ومذهب المدونة والرسالة انها لا تزويج حتى تبلغ
لكن العمل بما في المتن وهو مقدم على المشهور ولذا اقتصر عليه المصنف قال في التوضيح
ما حكاه ابن بشير قال ابن عبد السلام العمل عليه عندنا بشرط بلوغها عشر سنين ومشاورة
القاضي وزاد غيره وانها بالطلاق ومصلها الى الرجال المتطهر وبه جرى العمل اه لكن قوله
المتطهر الخ وهو انه في مسئلة خوف الفساد التي ذكرها ابن بشير وليس كذلك وانما قاله
فمن كانت محتاجة وبلغت عشره او لم يصف عليها الفساد ونصه وان كانت الصغيرة تحت حاجة
لمن هو في سن من نوطا فظاهر المذهب جواز نكاحها اذا نكحها وهو قول مالك رضي الله تعالى
عنه في كتابه في بنت عشر سنين وعليه العمل وبه الفتيا اه والماصل انهما مستقلتان
فان شيف فسادها مستقلة ان بشير وليس على العمل فيها ابن عبد السلام والمحتاج هي التي
أنص على العمل فيها المتطهر وبذلك كما المصنف لكن قد يقال يؤخذ بالعمل بذلك في خوف
الفساد بالحرى افاده البناء على ان الشارحين ادرجوا الحاجة في خوف الفساد
(وشور) بضم السين والواو ومن الشين المشاورة أي استئذن (القاضي) في تزويجها
ليثبت منسبه عليها ونظرها وخلوها من وصي وزوج وعدة ورضاها بالزوج وانه كفوا في الدين
والحلال وان الصدق فيه مشروط وان الجواز الذي جهزت به مناسبتها فباذن للولي في
تزويجها وبشرط انهما بالطلاق وبأن في الايكار التي تأذن بالطلاق وبقيته وظاهر تفسير
الشارح انها لا يصير بظاهر الباطن جبرها والاول ظاهر اشتراط انهما بالطلاق وهو اظهر
او المتعين وفي بعض التقارير انها تزويج بعشرة شروط خشية فسادها وفقرها وبلوغها عشره
ومصلها للرجال ومكانة الزوج وصدق مثلها وجبرها مثلها وثبوتها عند القاضي ورضاها به
وانها بالطلاق في العقدان يتلوه البناني ليدكر مشاورة القاضي ابن رشد ولا المتطهر ولا ابن
شام ولا ابن الحاجب ولا الواحس ولا غيره ممن تكلم على المسئلة وانما نقله المصنف عن ابن
عبد السلام قال العمل عليه عندنا فان اود به الرفع له لثبت عنده الموجهات كما قال مجيب
وتلامذه معصم والا فغير ظاهر اذ لم يقله احد (والا) أي وان لم تكمل الشروط المتقدمة
وزوجت مع قدرها كلها وبعضها (صح) تزويجها (ان) كان (دخل) الزوج (وطال)
الزمان بمضي مدة تملكها ولو لم يشره واثبت ولدتها ما لم يخل الزوج بها او لا يخل
ففسخ على المشهور البناني صمد المصنف في هذا الشهر المتطهر مع انه لم يشهره الا في الفتية
الا ان يكون رأى غيرها حوى بذلك وقال الواحس المشهور وهو الفسخ بايديهما اختل
واحد من الشروط اظهر الخط (يقدم) بضم فكسر مئة لاقى قول عند نكاح غير الجبرية (ابن)
للمضطربة ولوم زنا ان ثبت نكاح مجيب او داره لم يخل فثبت فانت به منه فان ثبت بزنا
واتت به منه او كانت مجنونة قد ادم او اوهى اعلها (قائمه) أي الابن وان سئل على النكاح

المتقدم لانه عسوية في المرات وغير دون الاب (قاب) شرعى لامن خلقت من مائة ناه لان الزاني لاوله (فاخ) لغرام (قائنه) أى الاخ وان سفل (جلد) على المشم ودية (فم) لغرام (قائنه) أى العلم وان سفل (وقدم الشقيق) على الذى لابي فى الآخرة وبنينهم ولا عامود بينهم (على الاصم) عتدا بن بشير صاحب العقدة (والختار) عند القضى وهو قول مالك وابن القاسم وحسون رضى الله تعالى عنهم ومقابله رواية على بن زيد عن مالك رضى الله تعالى عنه ان الاخ الشقيق والاخ لابي فى مرتبة واحدة فيزويان معا او يقرعان عند تنازلهما فان اختلفا منصوح في الاخيرين فقط قال وتقديم الشقيق احسن وشهرى للعقد ويقدم الاخ للاب على ابن الاخ الشقيق والاخ للام ليس وليا كالحسد لها (قولى) لها على دليل ما بهد ابن الحاجب ثم عصبته ثم معقته ثم عصبته ثم معقته على ما راي في ترتيب العصبه احمد استغنى المصنف عن هذا كله بقوله لمولى لشو له من ذكر باشر فان قلت قائنه الترتيب قلت لا يصحون بكونهم مولى حقيقة الابهة الترتيب يحقق المعنى مثلا روى مولى مع وجود عصبه المعنى (ثم) ان لا يولد مولى اعلى (هل) تنقل الولاية للعقب وهو المولى (الاسفل) التكرار فقط اى تكون له ولاية العقد على من اعتقه (وبه) اى كونها لا تستقل وليا (انسرت) المدونة بضم الفاء وكسر السين مشددة ابن عبد السلام يفسر جميع فراح المدونة ما وقع لما سفل رضى الله تعالى عنه في تكاسها الاقوال والصحيح ان له حقاق الولاية (اولا) ولاية على من اعتقه كالى الجلاب والكافى (وصح) اى صحه ابن الحاجب وشهرى ابن قاضى المصنف وهو اقياس لانها انما تثبت بالتعصيب (فكافى) ذكر اى من علم امرها حتى بلغت عنده وهو اجتناب من اقرب زوجها فانما هو سباق المصنف (وهل ان كفا) بها (عشر) من السنين (او اربعه او) لا بد اعوام بل كفاها (ما) أى زمنا (يشق) فيه عليها القتل في الجواب (تردد) قال ابو الحسن قال ابو محمد صالح اقل ذلك اربع سنين وقيل عشرين والاولى ان لاحد الاما يوجب الخيانة والشقة (وظاهرها) أى المدونة (شرط الفاتمة) للمكفولة في ولاية كافلها فان سكناها لمالك رضى الله تعالى عنه لا يزويها الا وليا او السلطان والعقد يظهرها اذ هو عندهم كالنفس وهو ظاهر كلام ابن زيدا ايضا كافي ابن عرفة وقال اللقائى المذهب الاول (الحاكم) بضم السنة ويعنى بما يجوز به العقد والاختلافه ابن لبابة وان قصر عليه القاتن فظاهر ما عقده المصنف الاطلاق فيزويها الحاكم بعد ان ثبت خسه صحتها واهما لها واولها من زوج وعده وبشاه الزوج وانه كفوها شيئا ويرى ونسبها ولا مالا وهو شأنها ان لم يكن رشيد وبكارتها او شيئا (قولاية طامة) اى كل رجل (مسلم) ويدخل فيها الزوج فيقول الطريقين كابينهما ونحوه ووجه ومهما انما حق على كل مسلم فان طاهما او احد سقط عن الباقي على حد قرص الكفاية (وصح) النكاح (جا) اى الولاية العامة (فى) مرة (دية) كسلبية وعقبة وسودا من قبض مصر القاضين الى المدونة على ما كتبها افضل الصلاة والسلام ليس اما مال ولا جاني (مع) ولى (خاص) لم يصير ذى نسب اولاده دخل الزوج بها ام لا وتبصره يصح فيه انه غير جائز ابتداء هو مقتضى قوله الاقرب اباه مع اقرب ان يجبر ويحرم بالاسرى اذا ما خاضا شدة بما ياتى وفي شرح الرسالة

(قوله لانه) اى الابن (قوله) وغيره اى المرات عطف عليه (قوله دية) بكسر فسكون اى قريب مباشر لولادة الاب (قوله فقط) اى دون ابن الاخيرين والمعين وابنيهما (قوله قال) اى القضى (قوله لها) اى الام (قوله لانها) اى الولاية (قوله هو) اى الكافل الخ حال (قوله الاطلاق) اى من التقيد بكونه بغير السنة الخ (قوله كسلبية) بضم الميم اى سنة الاسلام (قوله ليس لها مال ولا جال) حال (قوله دخل الزوج بها) اى الدية الخ تصمم في صحتها في دية الخ (قوله انه) اى العقد (قوله وهو) اى عدم جواز ابتداء (قوله الاسرى) صفة مقتضى (قوله انه) اى لاجنبية العاقد

(قوله جوانه) أي القديس أبقا الذي الخ (قوله انه) أي الشان ثومة وكان) بفتح الهمزة
 التثنية (قوله للتثنية) أي لأفاداة العصف في المشبه (قوله في المستثنى) أي المشبه بها أو المشبهة (قوله أوى) أي أنه المشهور
 فيما (قوله أي ذات اندر) تصغير لثينة إشارة إلى انه ليس المراد بها خصوص شربة السب (قوله بعد الدخول) بقرينة قوله
 وفي نسخة ان طال قبله (قوله من الذي نوى للعقد) صلة الأقرب (قوله بصوبة) ١٩ صلة نوى (قوله فان غاب)

المشهور بجوازها بدهاء وفي الخط يكره ابتداء الثاني الجواز وهو الصلوة في وقتها
 وابن عرفة وغيره يرضون عن عرفة الرواية الثالثة وما على مع المدونة أنه يجوز ابتداء
 التكاثر بولاية الأسلام وإن كان محططان وكان المصنف عبدا للصبي ولو مضى على
 الطوائف المستتة لكان أولى والله اعلم وشبهه في الصفة فقال (ك) تزويج امرأة (شرقة)
 بغيرها (وطال) الزمن بعد الدخول بان مضى ما قبله وبين غير مؤمن ثلاث سنين (وان
 قريب) يقع فضع الزمن في الشهر بعد الدخول (ف) الولي (الاقرب) من الذي توفي العقد
 بمصوبة أو ولاية أو إمام (أو) الحالك (إن) عدم الأقرب أو (غاب) على ثلاثة أيام ما كثر (الر) أي
 فضع النكاح فان غاب غيبة قربة وقتض الزوج عنها وكسب للعقب ومفهوم ان غاب ان
 مضى ولم يدخل نفقة فيه ان قال لا تأكل فيه برده وإما ما قلناه بالقبول كما وكذا ان
 فقد ذكر ابن من ابن الحاج انه لا اعتبار برضا الأقرب إذا قبل الولي والعقد من
 يتولاه ذكر في نوازل في نكاح عقد خالص - ضرورة حقيق ورضا دون تقديم منه فليس
 حضور المصنف عقد النكاح ورضاه بقصد ان لا يشي بخبره كشيء إذا قبل الولي العقد ولم يقدم
 من يتولاه وإذا وقع الشجب بغير فسخ التصفه أو بطل (وقتيحه) أي الرد (ان) حال
 الزمن بعد العقد (قوله) أي الدخول سواء اطلع عليه بعد الدخول أو قبله وعدم تحريمه
 للأقرب أو الحالك كما أجابه (ثأ) بطلان الاول لان الثمان والثاني لان سعدون يقول انهما
 ما يحصل طول بعد الدخول وهذا مقتضى تعليل حديثهم الصحيح وشبهه نكاح المتعلا لانه
 لما كان يفسخ وقت اطلاقه عليه شبه ما دخل على تقيده بعدة وبطلانهما ولو حصل طول
 بعد الدخول وهذا هو الظاهر فيقيد قوله كثر بعد دخول وطال بما إذا لم يحصل ما دل عليه
 قوله (و) مع النكاح (ن) وتولي (ابدمع) وجود ولي (اقر) كعدمه مع وجود
 اخ أو اب مع اى أو اخ لا بدمع حقيق (ان) لم يبع (اقر) بضم فسكون فكسرا فان كان
 الاقر بغيرا فقيه تفصيل يأتي في قوله وان اجاز بغيرا (و) لم يبع (اقر) بضم فسكون فكسرا فان كان
 وصح بها في دنياه وما بعده وتقدم ان المشهور بجواز وشبهه في الصفة فقال (ك) عقد
 (اجد) المعتق (لأمة) بلاذن من الآخر فيصعد دون عدم الجواز فيجوز ابتداء أو مشل
 لعقبتين كل ولين متساويين كوصيين وابن غيرهم من اقضاء الثلاثة - هما واخوين
 حقيقين اولاد وعين كذلك وأما عقد احد الجبرين كشرى بكن في أمة أو وصيين على نيمة
 فبغير فسخه ولو اجاز الآخر (رضا البكر) غير المجبرة بالزوج والصداق (صت)

(قوله الزوج) صله نكاحاً
 اذ قصد الاخبار بالجماع
 لمكون الاصل صحتها رضا
 (قوله فبعض فكسر
 اى الكلام (قوله ذكاة
 الجنين ذكاة امه) اصله
 ذكاة نام الجنين ذكاته لان
 ذكاة الام هى فعل المكلف
 المشاهد المحسوس وهى
 الحجة للجنين لا لعكسه
 (قوله شبهه) اى رضاها
 بقول العقد (قوله به) اى
 رضاها بالزوج والامر (قوله
 فيه) اى كتابتها صحتها (قوله
 فهو) اى كبرتها (قوله
 وهذا) اى الاحتياج لاذن
 فى تولي العقد (قوله
 الاكتفاء) اى فى الاعلام به
 (قوله ولو عرفت) بضم
 فكسر (قوله قبل) بضم
 فكسر (قوله مطلقاً) اى
 سواء عرفت بالبداهة لا (قوله
 عليه) اى التمتع (قوله والا)
 اى وان زوجت مع منعها
 او نفقتها (قوله عليه) اى
 رضاها (قوله انه) اى بكاء
 (قوله بجملة) اى العقد
 (قوله فى هذا) اى تفويض
 العقد (قوله وعبر) اى
 المستفاد (قوله تستأجر)
 بضم التاء وفتح السين اى
 تستأذن (قوله فاراد) اى
 اناكم (قوله منه) اى
 تزويجها

لاستأجرها غالباً بمن الاعراب بالقول لحياتها ومعرفت اعيان الرجال واصل المسمى وصوت البكر
 رضا اذ قصد الاخبار عن الصحة بانه رضا لعكسه فقلب مبالغة كغيره كقوله الجنين ذكاة
 امه ولما كان لا يزوج من كون صحتها رضا بالزوج والمكره رضا بتولي وليها عقدها شبهه
 بغيره فقال (كشوفتها) اى البكر الغير البهيرة لعقد توليها فمعها رضا به فاذا قبل لها
 نشهد عليك انك فوضت العقد عليك لوليك فلان اولى تفويضه العقد فكنتم فهو رضا
 غابت عن المجلس او حضرت واما ان لم تسأل وارادت التفويض لوليها فى العقد فلا يقدّم
 نطقها بل لا يتصور الا به وهذا فى الولاية العامة او الخاصة مع التعدد والتساوى كشتيقين
 اولاب اراد احدهما العقد لها فان كان وابا خاصا واحدا ورزيت بالزوج والامر فليس لها
 منع من مباشرتها فلا يحتاج لتفويضها اياه هب (وتدب) بضم فكسر
 (اعلامها) اى البكر (ه) اى بان صحتها رضا بان يقال لها خطبك فلان بهما ضمن نوع كذا
 قدره كذا حاله وفعله كذا فان صحت قبل لها صحت رضا واستفاد ذلك وان لم يرض
 فتكلى وظاهره الاكتفاء بمرهين شبهتين ثلاثاً (و) ان استؤذنت البكر فى ذلك فصحت
 نعمه عليها فانكرت وادعت عدم الرضا وانها جهلت كون صحتها رضا (لا يلى) بضم
 فكسر ونفخ (منها) اى البكر (دعوى جهله) اى كون صحتها رضا لشهره بين الناس فتمتع
 بالكذب بغير دعوى جهله وخصيها على منع النكاح لعروض مرض لها بعد الرضا (فى تأويل
 الا كهم) المدونة وظاهره ولو عرفت بالبداهة والمعرفة وقيل ان معرفتها بالبداهة قبل منها دعوى
 جهله ومفهوم المستفاد ان تأويل الاقل قبول دعواها جهله مطلقا المستفاد وله على ان
 اعلامه له واجب (وان منع) البكر حين استؤذنتها بطلت او غيرهما جليل عليه (وانفرت)
 اى ضمنت وكرفت ذلك (ان تزوج) بضم المثناة لعدم رضاها والافات فاستؤذنتها فان
 زوجت فيفسخ ولو دخل وطال ولو اجازته لمصدم اعتبار رضاها بعد منعتها (لا) تنزع تزويجها
 (ان ضمنت او بكت) عند استؤذنتها بالدلالة ضمنتها على رضاها بما استؤذنت فيه صريحاً
 وبكاهها عليه ضمناً لاحتمال انه على قصد أيها ولو كان حالها يرجع لاستؤذنتها فان امت
 بتتلفين فالتأخر اعتبارا لا خيراً فان دلت قرينة على ان ضمنتها استمضاء وبكاهها منع فلا
 تزوج وبقية اطالة الجلوس معها حتى ينزع امرها (والتيب) غير البهيرة التى قد مدت
 (تعرب) بضم فكسر فكسر اى حين مرادها بصريح التفظن تعيين الزوج والصدق
 وتؤيض العقد لوليها ان غابت عن مجلسه فان حضرته كفى معها فى ذلك اقله ابن القاسم
 نقله الموافق عن المتسلي ومن الكافي لا يكون سكوت التيب اذ نامت فى نكاحها ولا تنكح
 الا باذن قول واحد او غير بعينه تبرك كحديث البكر تستأمر واذنهما من التيب تدور
 عن نفسها بانها وشبهه فى الاعراب فقال (كيكر رشت) بضم فكسر مثقلاً او بدوها
 ابوها او صبا بعد بلوغها فلا ينفذها الا بعد رعاها بالقول (او يكر) عشت بضم فكسر
 اى منعها ابوها من النكاح لاصطحابه لغير امرها فرقت شانه لغيرها كما قد تزويجها
 لاستئاع ايما منه وعدم احتمال امره فلا يضمن لفظها فان اراد ابوها تزويجها فلا يحتاج
 لاذنها (او زوجت) بضم فكسر مثقلاً اى اراد عليها غير الاب ووصية تزويجها (ب) صدق

المُرْسَدَةُ (الخ) مفعول قول الغرناطي (قوله) المصدنة بضم فسكون فقطع ٢٦ (قوله) نُسبِت بضم فسكون (قوله) اى تزويجها (قوله) وهى اى البكر الخ حال (قوله) اى العرض (قوله) التى تعرب بالنطق) نعت النظائر (قوله)

(عرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء آخره ضامجة اى غرضه وفعله كله او بعضه
وعنى من قوم لا يزوجون به فبشرط اعرابها بالقول فان زوجها اوهوا ووصيه به او كانت
من قوم يزوجون به فلا يشرط نقطة ما نقوله او زوجت بعرض فى النكاح المهملة وهو واذق
لقول انفسنا على فى عبد التلخا الى العرب بالنطق المرشدة والنتيجة المهمة غنوا المنة اذا
اصدقت عرضا ولقول الحرقى فى قواعده كل بكرة تسمى فاذنيتها اسمها الا المنة وتوالمنة
والصدقة عرضا ومثله لان سلون لكن الذى فى عبارة البياض والمنطى وابن عرفة وغيرهم
النتيجة التى يساق لها مال نسبت معرفته لها وليس لها موصى فخصه بالعرض وابلد كرو
خلافاتها والحاصل ان مرد المصنف النية المهمة وتفسيرها يكون تزويجا بعرض
موافق للقرنانى والقرسى وابن سلون وغيرهم بالى يساق لها مال نسبت معرفته لها وهذا
يشمل العرض والتمين فاغاده البناء ولا تكتفى اشارته وان كفى فى البيع لان الصدق
تابع للنكاح لانه وكنته او شرطه او الشكاح لا تكتفى فيه الاشارة (او) بكرة زوجية (ب) زوج
(رفق) وانما شاعرية ككنايتا وبعض مدبر ومثق لاجل بشرطه لفظها بالقول
ولو جمعه ولو على اى كفى للقرى فى عبيد اى ازيد من زواج وهل كذا صديق وهوطا على
كلام غير واحد اى القول بان غير كفى الا على اى كذا حالات (او) زوجية غير
(عيب) موجب لنكاحها يكون وزجها ولو زوجية (او) بكرة زوجية (اقتب)
تزوجها انما بالنكاح وهذا لى كفى فى شروط تزويجها (او) بكرة زوجية (اقتب)
اى تعدى (طهيا) ومثله اى بغير اذنهم استؤذنت فلا يضمن انما بالقول (رضع) عقد
القتات (ان لرب رضاها) بمنته عيسى بان يعقد فى المصدا والسوق ويسأل البياض لغير من
وقته واليوم هلول وتعالى محترق يقتصر الفعل باليومين وانما كسيرة وفى المعابر عن ابن
لبن حديثهم القرب بثلاثة ايام ويرى به العمل وكان العقد (بالبدل) الذى به المقتات عليها
وظاهر ولو كان التبدل كبيرا مقبداً احد طرفيه والمائة فى طرفه الاخر فان كانا يدين
لهما ولو تقاربا (ولم يشر) بضم فكسر مثقل الراء الاولى بالانبات حال العقد بان سكت
سنة او ادعى اذ انقضى وخالفته فان لم يطله بعضهم بضم اتفاقا كالا بن رشد ابن عرفة
هذا خلاف ما تفسره البياض الشكاح الموقوف ونكاح الشكاح الموقوف المذكور فى الدعوة
وتغيرها الذى عقده الاولى على وليته بشرط ايجازتها وكره انه ليستأذنها ببعدها فدامضى
ما يبعده وانما ايجازتها فالكاح قد تسمى قبلها لى قالوا فى القاضى او الحسن انه يصح
ان يعقد الشكاح المذخور على ايجازتها الاولى او الزوج وان اذن المرأة فيه وقد ذكرنا صفة وقته
على المرأة وهو ان يذكرا اى باجوازها فان ادعى الاذن حاله وافتتحه عليه صحيح طافا قريب
مؤاخذتها او بعد موبى من الشرط وان لا ترد قبل رضاها وان لا يثبت على الزوج ايضا
والانبات على الزنىج الاولوى كالانبات عليها (وان) عقد نكاح بغيره بان يجره او اخوه
او غيره بلا اذنه وقد ثبت بيننا عليه فوضى العاقد اموره (ايجازهم) بضم فكوت فكسر
اب او وصى او مال العقد على بغيره بلا اذنه (فى) حال حدود من (ابن) التعبير (واخ) لـ

المرأة في عقدتها (قوله حله) أي العقد (قوله ووافقه) أي المزاولة العقد (قوله عليه) أي الأذن (قوله صح) أي العقد (قوله أب الخ) بيان لا جبر (قوله العقد) تقدير بقول أجاز

(قوله واخوه وبنوه) واوهما يعني او (قوله هذا) اي قصر الجواز بالاجازة على الابن والاخ والجد (قوله بهم) اي الابن والاخ والجد (قوله سائر) اي باقي (قوله هذا المقام) اي تفويض الجهر اليهم امره (قوله وكذا) اي الارباء في الجواز بالاجازة (قوله الاجنبي) اي الذي فوض الجهر اليه امره ٢٢ (قوله لان العلة) اي في الجواز بالاجازة (قوله تفويض الابي

الجنبي امره للعاقدة قوله فلا
 فرق بين الولي والاجنبي
 (قوله وكلاهما) اي المدينة
 (قوله انفقهما) اي ابن
 حبيب والاجنبي باعتبار
 التفويض سواء كان ابن
 ذكر او سائر الاقارب او
 لاجنبي (قوله وبما لفقهما)
 اي ابن حبيب والاجنبي
 بقصر الحكم على الثلاثة
 (قوله وموافقة ابن حبيب)
 اي باعتبار القرابة
 والتفويض (قوله حدس)
 بفتح فسكون كسر (قوله
 زويت) بضم زاي مفتحة
 (قوله وهو) اي عبد الرحمن
 الخصال (قوله كم) بضم
 فكسر مثقالا اي عبد الرحمن
 (قوله به) اي تزويج بنته
 (قوله انها) اي عائشة (قوله
 وكنت) بضم كاف مفتحة
 من ان القوض في الخ
 يانسل (قوله ولا ثلاثة)
 اي الابن والاخ والجد
 (قوله لا اربعة) اي تزويج
 البنت وتطلق الزوجة
 وسبع دارسكي موكله وعبد
 خدمته (قوله لا في وفي
 الجدة) بضم جاد مفتحة
 (قوله من
 الاولياء) بفتح واو
 ولواجازه) اي الجهر بغير اذنه
 وتفويضه وكذا امته
 تزويج (في غيبته القريبة التي على مسافة (كعشر) من الايام ما يقطع وان اجازة الاب
 ولدت اولادا ائذ امت تقفها ولم يقبضن اضرار بغيته والاكتسبه الحاكمان امان تزويجها
 والا تزويجها حاله كذا فان لم يفصل تزويجها الحاكمان ولا يشع فالة البراءة والاداء اعدمت
 الثقة وتوقف عليها القسمة في تزويجها الحاكمان ولا يشع فالة البراءة والاداء اعدمت
 بضم صاف مفتحة (قوله من
 الاولياء) بفتح واو
 ولواجازه) اي الجهر بغير اذنه
 وتفويضه وكذا امته
 تزويج (في غيبته القريبة التي على مسافة (كعشر) من الايام ما يقطع وان اجازة الاب
 ولدت اولادا ائذ امت تقفها ولم يقبضن اضرار بغيته والاكتسبه الحاكمان امان تزويجها
 والا تزويجها حاله كذا فان لم يفصل تزويجها الحاكمان ولا يشع فالة البراءة والاداء اعدمت
 الثقة وتوقف عليها القسمة في تزويجها الحاكمان ولا يشع فالة البراءة والاداء اعدمت

ولواجازه) اي الجهر بغير اذنه
 وتفويضه وكذا امته
 تزويج (في غيبته القريبة التي على مسافة (كعشر) من الايام ما يقطع وان اجازة الاب
 ولدت اولادا ائذ امت تقفها ولم يقبضن اضرار بغيته والاكتسبه الحاكمان امان تزويجها
 والا تزويجها حاله كذا فان لم يفصل تزويجها الحاكمان ولا يشع فالة البراءة والاداء اعدمت
 الثقة وتوقف عليها القسمة في تزويجها الحاكمان ولا يشع فالة البراءة والاداء اعدمت

أي افرشبة (قوله هذا)

أي تزويجها إلخ كم مع

دوام نفقة ما عديم شرف

ضعفها (قوله ذلك) أي

التقبل بالفرشبة (قوله في

غيبته) أي الأب (قوله فوق

كعشر إلخ) أي مفهوم

كعشر تزويجها إلخ كم

ومفهوم كافر بقيمة عديمه

(قوله كالثلث) أي

تزويج إلخ كم (قوله عنما)

أي الثالث (قوله كذلك)

أي يضم فكسر أي الولي

بجبره ولا (قوله به) أي

تزويج الأبعد (قوله

لا إلخ كم) عطف على

الأبعد (قوله بينهما) أي

ذي الغيبة البعيدة والأسير

أو المفقود (قوله ذلك) أي

يزوجه الأبعد لا إلخ كم

(قوله ونصه) أي المتبني

(قوله ليس لهم) أي الأولياء

(قوله ذلك) أي تزويج بنت

المفقود (قوله فيها) أي

بنت المفقود (قوله وقباس

الأسير إلخ) جواب ما يقال

لعل المصنف قاس الأسير

على المفقود (قوله وعدم)

عطف على علم (قوله النص

أي بان الأسير كالغائب)

يزوج ابنته إلخ كم كإعلم

من قول ابن رشد الاتفاق

على أن الأسير كذي غيبة

بعده (قوله الأول) أي

الجنون (قوله الثاني) أي

كانت يحمل إلخ كم سابقا ويحمله الآن وثمن وهما عمالة واحدة وطالت أخاصته بها بحيث لا يرجع قدومه بمسرة ولودامت نفقة ما لم يحق عليها أخصمة هذا ظاهر المدونة وهو الرابع قاله الخط وقال المأثور في الله تعالى عنه في كتاب محمد ولا تزوجه إلخ كم إلا إذا عديمت النفقة وشققت عليها الضبعة واقفده الرماص (وظهر) يضم فكسر متقلا كون ميدها المسافة إلى افرشبة (من مصر) العسقة لأن ابن القاسم كان بها حين التقبل بالفرشبة حال اقراره بجمع عمرو بن العاصي وبينهما ثلاثة أشهر وقال الأكثر من المدة المأثور ما رواه أبو سعيد بن محمد صلى الله عليه وسلم لأن الإمام مالك كره في الله تعالى عنه كان بها حين ذلك ومنع ما أوردته أشهر واستقر به ابن عبد السلام لأن المسئلة للأمام لا لأن القاسم (وكرر) يضم التثنية والهمز وكسر الواو منفقة وسكون تاء التانيث أي فحمت المدونة (أيضا) أي كأنه قولت بما تقدم (ب) شرط الاستيعان) بغيره وأفرشبة بالفعول فلا تكتفي بظننه وآخر المصنف هذا التأويل لأن ابن رشد ضعه وقال لوجه له وإمام نخرج لتوضيحه في مثل تلك المسافة تأوبا عوده ولم تطل أخاصته فلا تزوج ابنته (تنبيه) وتعارض مفهوم قوله كعشر ومفهوم قوله كافر بقيمة في غيبته فوق كعشر ودون ثلاثة أشهر أو أربعة والعشر بمفهوم الثاني فلا يزوجه إلخ كم فان تزوجه فلا يضم فاعرفه واحد من شيوخ عجم قائلين كلام التوضيح يفيد ونصه في تزويج إلخ كم فقال (كغيبه) الولي (الأقرب) بقدر الجبر (الثلث) من الأيام فيزوج إلخ كم أقدمه مقام الغائب غالباً ولا يزوجه الأبعد فان زوجها صام كما علم بالأولى من قوله وبأبعد مع اقرب ليحجر وما زاد على الثلث كالثلث ومقتضى منها يقتل فيه الأب بعد بعد الكذب للأقرب بأنه إن حضر ولا يزوجه الأبعد وظاهر المصنف تزويج إلخ كم يحجر عليها وإن لم يثبت عضل الغائب تنزى بلا غيبته منزلة عضله (وإن أسر) يضم فكسر أي الولي كان بجبره ولا (أو فقد) كذلك (في الولي) الأبعد) يزوجه ولو جرت عليها النفقة ولم يحق عليها أضيعة المتبني وبه القضاء لإلخ كم وقال ابن رشد الاتفاق على أن الأسير والمفقود كذي الغيبة الجديدة فلا يزوج بينهما إلا إلخ كم ولا يقتل للأبعد وهو به بعض الموثقين قال لا فرق بينهما لكن رد على المصنف أن المتبني لم يزل ذلك إلا في المفقود ولم يتكلم على الأسير ونصه وإما أن كان الأب بعد مفقوداً قد انقطع خبره ولا يعلم حياته ولا موته فيجوز انكاح الأولياء وظاهره مرضاها وهذا هو المشهور وبه القضاء وقال عبد الملك في الثانية ليس لهم ذلك الأبعد أربع سنين من يوم فقده وقال أصبغ فيها لا تزوج بمحال اه وقباس الأسير على المفقود لا يصح له حياة الأسير وعدم صحة القياس مع النص والله اعلم أقامه البناء وسكت عن الجنون والجنوس والحكم لا تزوج بنتهم بالجبره الأول والخروج الثاني وفي التوضيح أن هذا اثنين شق وأما المطبق فلا ولاية وفي ابن عمر في رواية وصي الجنون يزوج بنته كغيبه ولمحمد انتقال الحق للأبعد أقتر الخط وشبه في تزويج الأبعد فقال (ك) بولي (ذي رقب) أي رقيق (و) ذي (صغر) أي صغير (و) ذي (عته) بفتح العين المهملة والمثناة أي ضعف العقل ونقص التقدير (و) ذي (أونته) أي أختي الشارح يعني أن الأقرب إذا كان متصفاً بوصف من هذه الأوصاف انتقلت الولاية للأبعد عنه وفي هذا الكلام مع ما يأتي إشارة لشروط الولي وهي ثمانية المذكورة

الجنون (قوله إن هذا) أي عدم تزويج بنت الجنون (قوله وصي) أي شرط الولي لأخطوبة

قوله هـ) يضم فكسر (قوله فيه) أى كلام الشارح (قوله باله) أى المصنف في قوله وكانت مالكة الخ (قوله ينفى الولاية الخ) نصير لركها (قوله بضدها) ٢٤ أى الخسروا (قوله غيره) أى من انصف بضدها (قوله والا) أى وان نقل مقصوده

ذكر الشروط (قوله لان المراتع الخ) على لقوله فشكل الخ (قوله انه) أى القسق (قوله لا يسلبها) أى الولاية (قوله ذكر) امه ول وكانت (قوله على تزويج) صفة (قوله لا لمن) أى (قوله لا الوصة والعقبة) (قوله منها) أى الموكلة (قوله في الثلاث) أى المالكه (قوله والمعتقة) (قوله او من المولى عليها) عطف على (قوله في الاولى) أى المالكه (قوله والثانية) أى الوصة (قوله في الثالثة) أى المعتقة (قوله لعدم اهلت) أى مباشرة عقد النكاح (قوله التوكيد) (قوله كان وكيله نائب ولى) (قوله او وقد تقرران التوكيد) انما يصح فيها نفع من مباشرته المولى (قوله ذلك) أى تزويجها مفعول كره (قوله لاسرار) أى المكاتب بسبب كتابته عن سببه (قوله عقد النكاح) مفعول صنع (قوله وضع) أى عقد النكاح ان كان احد الثلاثة محرما (قوله ولا يكون) أى الثلاثة (قوله لا يجهزون عقد) بدون ان يجهزوا (قوله حلقها) أى العمرة (قوله فان عقد) أى النكاح

والفاسد فان المتع لتمام معيها (قوله تأخير) أى عقد لنكاح (قوله حلقها) أى العمرة (قوله فان عقد) أى النكاح

(قوله جاز) اي حتى (قوله والعقبة) اي في الاثر (قوله في الثلاثة) اي الاولى والزوج والزوجة (قوله فان وكل) اي احد الثلاثة (قوله -) حال من فاعل وكل اي غيرهم (قوله لم يعقد) اي الوكيل النكاح (قوله واحد) اي الثلاثة (قوله فعد) اي عقد النكاح (قوله وان وكل) اي احد الثلاثة (قوله بهما) حال من فاعل وكل (قوله والجسم) اي الاولى والزوج والزوجة (قوله -) صح (اي النكاح (قوله واستثنى) بضم التاء وكسر النون (قوله من ذلك) اي قوله ومنع احرام احد الثلاثة (قوله السلطان)

٢٥

والفاسد ابن عرفة الشيخ عن محمد بن ابن القاسم ومن افاض ونسى الر كعبين فان نكح بالقرب نسح بطلقة وان ساعد جاز نكاحه وقوله ابن رشد وقال القرب بحيث يمكنه ان يرجع فيه متى طوافه والعبرة بوقت العقد الثلاثة او احدى فان وكل -) لا لم يعقد الا واحد منهم يجرم فسد وان وكل مجرما فلم يعقد الا بالجمع حل صح واستثنى من ذلك السلطان المحرم يستحب -) الاول فاضيا فيصنع عقده حال احرام السلطان لضروره عموم مصالح الناس وكذا القاضي خلافا لقنوي ابن السبكي يقدم حصته ويمنع الاحرام الخطبة ايضا لاشراجا بية ولولولها وقال بعضهم يجمعهم ورد والفرق بين النكاح والشراء انه لا ينكح الا من يمل وطهر ويسترى من لا يمل وطهر ويمنع الاحرام حضور العقد وانظر هل يمنع الشهادة عليه قاله ابو الحسن وشيخ المنع فقال (كفر) فينقض عقده النكاح (المسألة) ولا ولاية لكافر واه كان ذميا او سبيا ومردا على مسئلة لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فان وقع فسخ ابدا (وكسح) اي لا يكون المسلم وليا للكافر لقوله تعالى ما لكم من ولايتهم من شيء اي التهذيب لا يجوز لتصرالى عقد نكاح مسئلة ويقعد نكاح وليته التصراية مسلم ان شاء ولا يقعد وليا المسلم لقوله تعالى في اهل الكفر ما لكم من ولايتهم من شيء وانعقبه ابو الحسن بقوله ليس في اهل الكفر والولاية انما تترك فين اسلم ولم يهاجر قال الكافر ابو وكانت الهجرة شرط في هذه الاسلام على احسدا الا قال ثم قال ابن سهل انظر كيف استدل مالك رضي الله تعالى عنه بهذه الآية وهي منسوبة بقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض واستثنى من قوله وكسح فقال (الا) ولاية مسلم (الامة) لكافر فلا تمنع فيزوجها انكافر فقط سبدا المسلم (و) كافر (معتقة) بفتح الميم مسلم يلد الاسلام (من غير نساه) اهل (الجزية) بان اعتقها مسلم يلد الاسلام فله تزويجها للمسلم وكافران كانت كناية فان كاث من نساه اهل الجزية بان اعتقها مسلم يلد مسلم او اعتقها كافر ولو يلد الاسلام ثم اسلم فلا يزوجها الا ان تبذل هي (وزوج) يقتضاه معتقلا (الكافر) كافرته ولاية نكاحها (المسلم) مع اجتماع اركان النكاح وشروطه في الاسلام غير اسلام وليا وقيد بقوله لمسلم لئلا يجره منه فتر ويجه لكافر اخرى فان لم يكن الكافر ذوى كافر ناسقهم فان امتنع ورفض امره لسلطان جبره على تزويجه الا انه من رفع القلم الذي لم تقره (وان قد مسلم الكافر) على كافر قسرة او معتقة او اجنيسته (ترك) بضم فكسر مقدمه ولا يفسخ الا اذا لم تعرض لهم في الزنا اذا يعقدهم قال في النكاح الفاسد ابن القاسم وقد ظلم المسلم نفسه لادعائه اياه على نكاح فاسد فان عقد مسلم فسخ باذلول واخت العاقد الا معتقة زامة كاتقدم (وعقد الحشيد والراي) اي الدين والفعل على وليته اذ سقفه لا يمنع كونه وليا ويجبر اكاه

والفاسد ابن عرفة الشيخ عن محمد بن ابن القاسم ومن افاض ونسى الر كعبين فان نكح بالقرب نسح بطلقة وان ساعد جاز نكاحه وقوله ابن رشد وقال القرب بحيث يمكنه ان يرجع فيه متى طوافه والعبرة بوقت العقد الثلاثة او احدى فان وكل -) لا لم يعقد الا واحد منهم يجرم فسد وان وكل مجرما فلم يعقد الا بالجمع حل صح واستثنى من ذلك السلطان المحرم يستحب -) الاول فاضيا فيصنع عقده حال احرام السلطان لضروره عموم مصالح الناس وكذا القاضي خلافا لقنوي ابن السبكي يقدم حصته ويمنع الاحرام الخطبة ايضا لاشراجا بية ولولولها وقال بعضهم يجمعهم ورد والفرق بين النكاح والشراء انه لا ينكح الا من يمل وطهر ويسترى من لا يمل وطهر ويمنع الاحرام حضور العقد وانظر هل يمنع الشهادة عليه قاله ابو الحسن وشيخ المنع فقال (كفر) فينقض عقده النكاح (المسألة) ولا ولاية لكافر واه كان ذميا او سبيا ومردا على مسئلة لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فان وقع فسخ ابدا (وكسح) اي لا يكون المسلم وليا للكافر لقوله تعالى ما لكم من ولايتهم من شيء اي التهذيب لا يجوز لتصرالى عقد نكاح مسئلة ويقعد نكاح وليته التصراية مسلم ان شاء ولا يقعد وليا المسلم لقوله تعالى في اهل الكفر ما لكم من ولايتهم من شيء وانعقبه ابو الحسن بقوله ليس في اهل الكفر والولاية انما تترك فين اسلم ولم يهاجر قال الكافر ابو وكانت الهجرة شرط في هذه الاسلام على احسدا الا قال ثم قال ابن سهل انظر كيف استدل مالك رضي الله تعالى عنه بهذه الآية وهي منسوبة بقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض واستثنى من قوله وكسح فقال (الا) ولاية مسلم (الامة) لكافر فلا تمنع فيزوجها انكافر فقط سبدا المسلم (و) كافر (معتقة) بفتح الميم مسلم يلد الاسلام (من غير نساه) اهل (الجزية) بان اعتقها مسلم يلد الاسلام فله تزويجها للمسلم وكافران كانت كناية فان كاث من نساه اهل الجزية بان اعتقها مسلم يلد مسلم او اعتقها كافر ولو يلد الاسلام ثم اسلم فلا يزوجها الا ان تبذل هي (وزوج) يقتضاه معتقلا (الكافر) كافرته ولاية نكاحها (المسلم) مع اجتماع اركان النكاح وشروطه في الاسلام غير اسلام وليا وقيد بقوله لمسلم لئلا يجره منه فتر ويجه لكافر اخرى فان لم يكن الكافر ذوى كافر ناسقهم فان امتنع ورفض امره لسلطان جبره على تزويجه الا انه من رفع القلم الذي لم تقره (وان قد مسلم الكافر) على كافر قسرة او معتقة او اجنيسته (ترك) بضم فكسر مقدمه ولا يفسخ الا اذا لم تعرض لهم في الزنا اذا يعقدهم قال في النكاح الفاسد ابن القاسم وقد ظلم المسلم نفسه لادعائه اياه على نكاح فاسد فان عقد مسلم فسخ باذلول واخت العاقد الا معتقة زامة كاتقدم (وعقد الحشيد والراي) اي الدين والفعل على وليته اذ سقفه لا يمنع كونه وليا ويجبر اكاه

منع في غيرنا الجزية (قوله فاقعة) بضم الهمز والفاء وسكون السين اي عالمه يرتجها يرتجها (قوله فان امتنع) اي الامتناع من تزويجها (قوله جبره) اي السلطان الاستيف (قوله لانه) اي جبره عليه (قوله) اي السلطان (قوله معتقه) اي من نسا اهل الجزية بان اعتقها بارضهم (قوله فان عقد مسلم) مفهوم لكافر (قوله على وليته) مسئلة عقد

نشره لغيره (أي الأذن) قوله (عقد) أي السبب (قوله بغيره) أي وليه (قوله صح) أي عقده ولم يأنه (قوله ونظره) أي في عقدته وقوله وما مضى (الرأي) مقصود هو الرأي (قوله إلا الحرم الخ) استثناء من الجميع (قوله فوكبه الزوج) من

نظره كلامهم ولا تناقض بين السبق والرأي إذا يلزم من الرأي العقد بقتضاه وصلة عقد بآذنه (قوله) أي النسبة لكن بشرط أن صحة عقدته فإن عقد بغيره أصح ونظره لم يقان رأيها ما أمضاها والأزوة فإن لم يتسر مضى ومن لا ولي له عقده ماض بالإنشاء وما مضى عيب الرأي فيصح عقدته في المواق وان كان ماقص التفسير خص بالنظر في تعيين الزوج وصيه وتزوج بنته كنيته واختلاف بين يلى عقد هاهنا الأب أو الوصي ولو عقد حيث منع منه نظر فإن كان نظرا مضي والآخر فيمنما كعدة غير المولى عليه التي لا رأي له (وصح نو كدل زوج) في العقد على أي (الجميع) أي من أنصف بمثلهم من مباشرة العقد على الاختصاص في صماع عيسى لا بأس أن يوكل الرجل نصرانيا أو عبدا أو امرأة على عقد نكاحه اه لا الحرم والمعتوه وغير المميز ابن حبيب الصي إذا عقل يصح فوكبه الزوج فإنه من كاشفته عنهم من أصحاب ما لا يرضى الله تعالى عنه وقوله ابن القاسم وعبر المصنف بالعدة وان كان جائزا ابتداء أيضا لأجل قوله (لا) يصح نو كدل رجل حر (ولي) لا امرأته على عقدها (الا) خصا (كهو) أي ولي المرأة في الأنساب كزوجة والبلوغ والعقل والحرة وعدم الإحرام وعدم الكفر لمصلحة وإدخال الكفاف على العفة بقليل (وعليه) أي ولي المرأة غير المميز والمميز النكح من عقده (الاجابة) مخاطب (كف) وضيفه وان لم يرض الولي به فإن رضى به دون نفسه لم يجزها ان لم يكن مجيرا (وي) ان وضيف بكف ووليها يكف عاتق فزكوةها (ولي) أي مقدم وجوبه ان لم تكن مجيرة او محقرة وتعين ضررها لانه اقرب له واما العشرة (قبامه) أي الولي (الحاكم) ان تزوجها في المستلتم من وضيف به (ثم) ان امتنع ماله عن وجهه امتناعه فان راها واما زجرها ووردها اليه والاعده ماض لا يرد اولا مخاطب كف (زوج) بضاعتا متقلا الحاكم المرأة مخاطبا الذي وضيفه ابن عرفة فان أي الولي زوجها عليه الحاكم المتعطى وابن فروج على هذا عمل الناس في غير الأب في البنت البكر وقت وفي البكر في ثبوت بكارها ولو بلغها وكفاءة الخطاب ورضاها به وبالمهر وأمه مهر مثلها وخلوها من زوج وعدة وان لا ولي غيره وفي الشيب على ثبوت ثبوتها وما حكمها امر نفقتها وما بعد الكفاءة سوى انه مهر مثلها وفي الكفاءة قولان قال صاحب العدة ويقعدا السلطان لانه كالما كعدسه وان شامده الى غير العاضل قال في التوضيع فصرح بأنها تنتقل للحاكم لا الى الابد وهذا ظاهر كلامهم ثم قال والمزوج مع أصل الأب الحاكم بلا اشكال نص عليه المتعطى وغيره ويعين انه ان امتنع الولي الاقرب تنتقل الولاية الى الحاكم لا الى الابد (ولا يعضل) يقع الماء ومكون العين المهيمنة وهم الضاد المهيمنة أي لا يعدا ضالا (اب بكر) مجرورة (بريد) بالتثنية (منكر) مخاطبين واخطب واحد لما يجبل عليه من الحنان والشفقة ولانه ادرى بصالحاتها من غيره فصل على علمه من حالها وحال مخاطبها ما لاوافق فلا يحكم به ضاله بالرد المتكرر (سحق) يضقق) يضم ففصا متقلا ضعه باقراره وقرينة ظاهره فان تحقق ولو برمرة امر الحاكم بتر ويحجها فان امتنع زوجها الحاكم ولا يباين عنه وجهه امتناعه اذ لا مقياس له في تحقق العضل وتقدم ان المعضولة تعرب بالقول ومقهور بكران من لا يخبر به عاضلا لا يرد اولا كف

إضافة المصدر لقوله وتبين عمله برفع فاعله (قوله كاشفته) أي سألته وقوله وان كان جائزا ابتداء (أيضا) حال (قوله فان رضى) أي الولي غير المميز (قوله به) أي الخطاب المكف (قوله فليس له) أي الولي (قوله لانه) أي من وضيف حسي به (قوله ثم ان) اشنع أي الولي من تزوجها بعد امر الحاكم به (قوله لانه) أي الحاكم (قوله زجرها) أي الحاكم (قوله المرأة) (قوله لانه) أي وليها (قوله والام) أي وان لم يرضه صوابا (قوله عده) أي الحاكم الذي (قوله على هذا) أي تزوج الحاكم (قوله ووقفوه) أي تزوج الحاكم (قوله غيره) أي العاضل (قوله عليه) أي العاضل (قوله وان شام) أي الحاكم (قوله به) أي العقد (قوله ثم قال) أي الموضع (قوله لما يجبل) يضم الجهم وكسر الموحدة أي طبع الأب على لقوله ولا يعضل أباطع (قوله من الحنان الخ) يان لها (قوله ولانه) أي الأب (قوله) أي السؤال عن وجهه الامتناع (قوله تعرب) يضم فسكون فكبير (قوله بعد) أي ابوها

(قوله فليس) أي الوصي الجدير (قوله أو امرأة) عطف على رجلا (قوله على تزويجها) صلة زكات (قوله وإنه) أي عينه (قوله لازم) أي لا وكيل عطف على عدم (قوله نعم) أي المدونة (قوله والا) أي وإن لم يكن ٢٧ (قوله وهو) أي العكس (قوله لزومه)

كالوصي الجدير كما ينفذه ابن عرفة فليس كلاب في هذا فإن زوجها الحالك لم قبل تحقق عقد
فصح ابدأ (وإن وكنته) أي المرأة رجلا أو امرأة على تزويجها (عن) أي رجل أو رجل الذي
(أحد) أي الوكيل أو كونه مقوضة وأحب الوكيل رجلا (عين) بنفقات متفلا الوكيل الرجل
الذي أحبه لموكله لا اختلاف أغراض النساء في أعيان وصفات الرجال (والا) أي وإن لم
يعينه وعقد لها عليه (فلها) أي الموكلة (الاجازة) أي الامتياز لمعقد وكذا إن قرب ما بين
عقد ومولها به بل (ولو بعد) يضم العين ما بين ما وظاهره ولو طال الزمن جدا وظاهره أيضا
ولو لم تزوج بعد من تعينه وإنه لازم وسواء تزوجها الوكيل لغيره وإن نفسه هذا قول الامام
مالك رضي الله عنه في عتقها وفيها لا ينقص أن تزوجها لغيره لأنها لو نفسها خبرت وإن
وكنه على تزويجها ممن أحببت من ولا ينقص أن قرب رضاها بالبر ولم يقر به حال العقد (لا)
يرد الزوج التكاح في (العكس) للصورة المتقدمة وهو وكيل الرجل رجلا أو امرأة على
تزوجيه ممن أحبها الوكيل فزوجيه بلا تعين فقد زعمه التكاح اتفاقا أن كانت الزوجة
لا تنفصا فإنه في التبعية لا مكان تخلص منه بالطلاق بخلاف المراءاة لم يظنوا لغيره نصف
الصدوق إذا خلاه على نفسه بقوى بعض الأمر لغيره إلا إذا تزوجته الوكيلية نفسها فله رد لان
من وكل على شيء لا يجوز له فعله من نفسه إلا بدنه موكله فإن وكل الرجل من تزوجه ممن أحبها
الوكيل فزوجيه بلا تعين فلها رد (ولانهم) امرأة وكنته على تزويجها (وقوه) أي ابن العم
في جواز تزويج وليه كعقوبتكم وما كرهى ومقدمه وكان وليا اسلام (ان عين) ابن العم
أو نحوه نفسه لموكله ورضيت به (تزوجيهما من نفسه) تزويجها موصرا (بنزوحك) بكذا
من المهر ولا يحتاج لقبول بعدها (وقضى) الزوجة بالمهر الذي عمدها أو شتمه عدلين على
تزوجيهما لنفسه ورضاها (وقوى) ابن العم وقوه (الطرفين) أي الإيجاب والقبول ذكره
وإن استعبد معها قبله للرد على من قال ليس له قولي الطرفين (وإن) اقترت امرأتان أو لوليا
في العقد عليهما (انكرت العقد) أي حسره وواردت عزل الوكيل عنه وادعى حسره
(صدق) يضم فكسر مثقالا (الوكيل) في اختيار حصول العقد بلا عين (إن ادعاء) أي
العقد (الزوج) لا قرار لها بالذن والوكيل عام مقامها فإن لم يدعه الزوج صدقت في نفسه فإن
وافقت على حصول العقد وادعت عزله عنه قبله وخالقها الوكيل بأنه عقد مقبل عزلهما صدق
الوكيل أن كان ما بين التوكيل والتنازع سنة أشهر وإن كان أكثر منه صدقت قاله عيج
(وإن تنازع الأولياء) لمرأة (التباؤون) في الدرجة والقوة كالإناصم والأخوة الأشقاء والأولاد
والأعمام كذلك (ق) قولى (العقد) مع اتفاقهم على عين الزوج (أو) تنازعا في تعيين
(الزوج) ولم تعين الزوجة واحدة أو عتقت غيرك (نظر الحاكم) فحين يتولى العقد منهم
في الأولى وفيمن تزويجها منه في الثانية فبأمرهم تزويجها منه ولا تزويجها لها كما كان عتقت
كقوله أو عين لها فرضيت به تعين بل يرفع الحاكم بما ذكره المستصنف من نظر الحاكم عند تنازعه
في العقد خلاف ما بينه ابن حبيب وجهه تفسير المدونة أنه يقدم أفضلهم فإن تساوا
في الفضل فأسهمهم فإن استووا فيه أيضا تزوج الجميع (وإن اذنت) غير مجبرة (وليين) معا

والظاهر ما ذكره المستصنف بخلاف ما بينه ابن حبيب ومعه المدونة لأن الحاكم إذا نظرهما يقدم الأفضل لمن أسلم فإن
نسوا أو اتفقا فإنه يقرع بينهم أو يأمرهم جميعا بتزويجها (قوله غير مجبرة) يفتح المرحمة تفسيره لعل أذن المستتر فيه

(قوله عجيب) بكسر الموحدة (قوله وعل) يضم العين (قوله بديل) أى على كون العقدين في وقت واحد (قوله وبخليل الخ) عطف على بديل (قوله بان لم يتفاد) صلاخ (قوله ولم يتأخذ) بلا علم (قوله واختلف) أى الثانى (قوله عليه) أى الثانى (قوله قبله) أى تأخذ (قوله بعله) أى باه ثلث (قوله ولا يجد) أى الثانى (قوله فالتأذيها) الثانى شرعا (قوله بالاول) مفهوم الشرط (قوله نهى) أى الزوجية (قوله) أى الثانى (قوله وسعاً) عطف على عمر (قوله ايشه) أى معاً (قوله يرض) أى لا يه (قوله لاشئ) أى الذى ٢٨ دخل شرعا بالاول (قوله) أى الثانى (قوله نهى) أى المبالغة (قوله تنزيه على

أومرتين وأذن مجسرا لثنتين بعد أن على مجبرته (فقدت) اى الوليان فى وقتين وعلم الاول والثانى دليل قوله (هى) الاول اى الزوج الذى تقدم العقد ليه دليل قوله الا كوفسج بلاطلاق عقد ابنين وقوله الا فى الوجهل الزمن ومحل كونها الاول (أن يتلذذ) الزوج (الثانى) بالزوج محال كونه (بلاعلم) متبناه ثانى بان يتلذذ أصلا وتلذذها علميا بأنه ثانى ثم رتب عليه يتأخر أو قبله بعينه نهى الاول فى حاقين الصورتين ويقسح نكاح الثانى بلاطلاق فى التوضيح وبطلاق القورى ولا يصح دخوله علميا بالاول فانه القورى فان تلذذها الثانى علميا بان كان فى بعضه أو بجزءه اى فى بعضه اى فى بعضه على علمه ومعا به القس على ايشيريدان تقدم تقوضه الوليا الذى عقد للثانى (ولو تأخر تقوضه) اى الثانى اى الاول الذى لولى الثانى قبله فى ميانة فى مفهوم اى اذا تلذذ الاول بالاول كان كانه ولو كان الاول لولى الثانى عقد فمما تأخر اى الاذن لعقد الاول واشار به ولو لولى المباح ان فوضت لاحد ما بعد الاخر فالكساح الاول ويقسح نكاح الثانى ولو دخل وعلى ما مضى عليه المصنف يفسح نكاح الاول بطلاق للاختلاف فيه ومحل كونها الثانى للتلذذ بلاعلم (ان لم تكن) اى احوال عقد اول تلذذ الثانى فيها (فى عدة وفاة) فزوج الاول بان عقد عليها وتلذذها فى حياة الاول وعقد عليها فى حياة الاول وتلذذها بعد تمام عدة فان عقد على اى عدة الاول وتلذذ بها قبل او بعد ما وعقد عليها فى حياة الاول وتلذذها فى عدته ففسح نكاح الثانى ويرد لتكميل عدة الاول ان بقى منها شئ وورثته وتايد بقصر يعا على الثانى ان تلذذها فى عدة الاول او طلقها بعد ما وعقد عليها والصورة العقلية بشر ان عقد الثانى اما فى حياة الاول او بعد عنها فان كان فى حياة الاول فاما ان تلذذها بوط او بغيره فى حياته او بعد عنها فبعد ما وعقد عليها صورته (الارلين والآخرين) فى الثانى وفى الوسطين الاول وتايد بقصر يعا على الثانى ان تلذذها بغيره بوط او غيره وان كان فى عدة الاول فاما ان تلذذها بوط او غيره فيها او بعد ما وعقد عليها بغيره بوط او غيره صورته فيها الاول وتايد بقصر يعا على الثانى فيها الا اذا تلذذها بعد ما بغيره بوط او بغيره فى مفهوم الشرط اى ان كان فى عدة وفاة فلا تكون للثانى اذا كان عقد على عدة الاول بل (ولو تقدم العقد) من الثانى على عدة الاول بان كان فى حياته فلا تكون للثانى (على الاظهر) عند ابن رشد الخط الاقرب قاعدة المصنف الاشادة لابن رشدنا بسبعة فحل لا من نفسه لامن خلاف خرج به على مسئلة العقود كما اى ابن عقود قال ابن المواز ان عقد الثانى عليها فى حياة الاول وتلذذها فى عدته فعلى الثانى ولا تراث الاول بغيره عقد وتلذذ

الزوج (قوله في المقهور)
 اى بدل الشرط بعدها (قوله
 الاول) اى فى التقويض
 (قوة النافى) اى فى
 التقويض (قوله ولودخل)
 اى الثانى غير عاجب الاول
 (قوله ما شئى عليه المصنف)
 اى من كونها لى (قوله)
 عقد اولئك) بلاتون
 فيما لا ضمانه (قوله بان
 عقد) اى الثانى الخ تصوير
 لم تكن فى عدة وقفا (قوله)
 فان عقد) اى الثانى الخ
 بمفهوم الشرط (قوله ريث)
 بضم الراء وشدة الدال (قوله)
 منها) اى عدة الاول
 ورثته) اى الزوجة الاول
 (قوله تصريحا) اى الزوجة
 (قوله بعدها) اى عدة
 الاول (قوله وقد عقد) اى
 الثانى (قوله نال) اى عدة
 الاول والجملة (قوله ووطا
 اوقير) صوراتا (قوله)
 الاولين) اى تلذذه بها ووط
 او غيره وفى حسانه (قوله)
 والاخيرتين) اى تلذذه
 بها ووطا وغيره (قوله)

ف (الوسطيين) اى تلخذه موطأ وغريه عنه (قوله وان كان اى العقد (قوله فها) اى عده الاول (قوله اوبعدھا) اى عده الاول (قوله هي) اى الزوجه (قوله فيها) اى الصور الاربع (قوله اى فان كانت فى عده وفاة الاول الخ) تفسيره بموت الشرط (قوله عده) اى التالى (قوله لانه) اى الاستظهار الخ (قوله الاول الخ) اى قوله نرجسه) بفحاشات متعده لای ابن رشد كونه الاول (قوله وتولد) اى التالى (قوله فعدته) اى الاول (قوله عده) اى التالى (قوله وتولد) اى التالى

(قوله في حياته) أي الاول تنازع فيه عقيدتو فلذلك (قوله قبله) أي الثاني (قوله واستشكلت) يعني التنازع الاول وسكون الثانية (قوله بانها) أي المراد أصالة استشكل (قوله تعينه) أي الولي (قوله والاول) أي وان لم يعينه (قوله مطلقا) أي من التقيد بعدم تلذذ الثاني بما يعاين (قوله لان علمها) أي المرادة المعلل وعلمته (قوله الثاني) تنازع فيه علمها وعلم الولي (قوله كعلم الزوج الثاني) من اضافة المصدر راعاه وتكميل علمه تصب معقوله والثاني ثبت الزوج ومفعول العلم محذوف أي ثابته (قوله منهما) أي الولين (قوله فلها) أي الزوجة (قوله عنه) أي استحكال نصوريها (قوله بصفاها) ٢٩ أي المثلثة (قوله تعينهما)

في حياته بريق شرط ثالث في كون الثاني وهو ان لا يتلذذ الاول بما قبله واستشكلت مسئلة ذات الوليين من وجهين احدهما من جهة تصويرها بانها ان اذنت لولي في العقد فلا بد من قسمته الزوج والاقلها الخيارات فان عين كل من الوليين الزوج الذي اراده فهي الاول مطلقا لعلها الثاني لان عليها وعلى الولي الثاني كمال الزوج الثاني وان لم يعين كل منهما من اراده فلها البقاء على من ترده سواء كان الاول والثاني واجيب عنه بجعله على تعيينهما ونسيانها اذ انها الاول حين اختمها الثاني واتفاقهما في الاسم فقلنا ما واحد او اعتداه بالبدو عرضا عليها والعقد ين بالقبول ورضيت باحدهما فعنا لم يذكر المتقدم ولا المتأخر بحيث تعلم ذلك وقعله بواحد من اهل احداهما قبل العقد والآخر بعده والوجه الثاني كيف يحكم بها الثاني بشرطه مع تزوجه فوجبه تغييره وجوب اتباع الاجماع وحل خبراي داود اما صراحة فوجها وليان فهي الاول على عدم دخول الثاني بشرطه بجماع بين الدليلين فانه في التوضيح (وضيح) بضم فكسر عقد كل منهما (بلاطلاق) للاتفاق في نسيانها (ان عقدا) اي الوليان على المرأة تزوجين (يزمن) واحدة حقيقة ارضا او شيكا ووعها فاه والجنس على المدونة سواء دخلها ما واحد ما لا يدخل واحد من احدتهما فاه ابن عمر قوال الشارح ان دخل احداهما فهي له (اي عقد ايزمنين وضح عقد الثاني) (الشهادة حنة) علمه (بعله) اي الثاني قبل تلذذه (انه ثاب) بلاطلاق ولا يصح قالة القوري ولست يرى منه ثم رد لدلال قالة المازري وكذا علم المراته ثاب (لا) ترد لدلال (ان اقر) الثاني بعد تلذذه بعله ان ثاب قبله وبصح نكاحه بطلاق وتكمل عليه المهر لامر اهما بالكتب وقال عبد الملك بالطلاق ولا يصح الاولين عن قامت عليه فاقره بعله (او جعل) بضم فكسر (الزمن) الذي عقدا فيه اي لم يعلم المتقدم ولا المتأخر مع تحقق وقوعهما في زمن نفسضان بطلاق ان لم يدخل احدهما والا فواسق بها ونكاحه ثابت هذا مذهب مالقة فيها وهو العقد فقلنا لخط عن القسي والبراجسي والمواق عن ابن رشد وقال ابن عبد الحكم نفسضان بطلاق دخلوا او احدهما لم يدخل واحد منهما فالواضع السابق (وان مات) ذات الوليين (وجعل) بضم فكسر الزوج (الاقص) بهامن الزوجين (ففي) ثبوت (الاثر) اهما ما قلنا مع امرات ذوق واحد مقسوما بينهما فاعتين لتحق الزوجة وعدم تعين مستحقة الا يرضو عدم ارفقها بالكتابة يتابع على ان الشك في عين المسحق كالشك في سبب الاثر (قولان) الاول لان عمر حرزا كثر المتأخرين والثاني لتونسى وجعلها في جهل السابق ودعى كل منهما انه الاصل (وعلى) القول بيبوت (الاثر)

لا تمامه اي الثاني (قوله بالكتب) اي في اقراره بعله ثاب قبله (قوله ولا يصح) اي الثاني اقرار بعله ان ثاب قبله (قوله والا) اي وان كان دخل احدهما (قوله فيها) اي المدونة (قوله فالواضع السابق) اي يدل الزمن فتخرج على ان لم يعلم المتقدم الخ (قوله قامت الوليين) تضمير لهما مات المستتر فيه (قوله من الزوجين) بيان للاتفاق (قوله مستحقة) اي الزوجة (قوله لا يرضو) خبر بعدم (قوله وعدم ارفقها) كسفة على الاثر (قوله الاول) اي اذهما (قوله والثاني) اي عدم اذهما (قوله محلهما) اي القولين

(قوله البتة) أي المتناقضتين (قوله يحدون) الدعوى أي من المرأة أو أحد الزوجين بالنكاح (قوله لا تقدره) أي النكاح (قوله وارضاءه) أي الفرق (قوله خلافه) أي اشبه (قوله في كل بنية) أي سواء كانت أم لا (قوله بصره) أي قول اشبه (قوله من الزوج) صلة كتم (قوله من كل أحد) صلة كتم (قوله أبدا) صلة كتم (قوله على كنه) ٣١ صلة اتفق (قوله بذلك) أي كنه (قوله العقد) الظاهر في محل

الضمير (قوله فاعلم من قرئه) أي نكاح السراح فترجع على نص النابج والمعوذ والجواهر (قوله في التهم) أي إيصافهم بكنهه (قوله حين العقد) صلة امر (قوله ومجمل أي القصد) (قوله مغرم) يضم فتح فكسر مثقلا (قوله وسجل) أي ابن حبيب (قوله انه) أي ابن حبيب (قوله القش) يضم اناء والشيخ المجمل وشذ الوارد أي الانتفاء (قوله انه) أي نكاح السر (قوله المصنف) أي ابن الحبيب (قوله فيها) أي المدونة والمبسطة (قوله على الطلاق) أي من التمييز بعدم الطول (قوله انه) أي ان ما حكمه ابن حبيب نفسه رايها (قوله ونص) أي المازري (قوله ولا) أي وان عدنا بجمله ولم يدخل (قوله به) أي التاديب (قوله فيها) أي المدونة (قوله فاعلم) أي نكاح السر (قوله منهم) أي الولي والزوج والشهود (قوله ضار) أي شبه (قوله السقاح) أي الزنا

محمد المسناوي ما إذا انقض البتة فحدت الدعوى ولا تقدر في النكاح لا تارة واحدة أو اقل أو بالولد استحقاق فكفي الاعتراف به وارضاءه القربى ابن عاشر المشار اليه بولوهنا قول اشبه وخلافه في كل بنية صدقها المرأة وعبارة المصنف تقدم قصره على كون أحداهما عدل فالقول ونساقط المتناقضتان ولو صدقها المرأة أو أحدهما عدل لحرم وأقارنا خلاف في المستلزم (وفتح) يضم فكسر نكاح (موصى) يضم الميم وفتح الصاد للمهلة بلقهن من الزوج والزوجة والولي والشهود وما لو الحاضر ين عن كل أحد أبدا بل (وان) أوصى الزوج (بكنتم شهود) فقط من كل أحد أو (من امرأه) للزوج (أو) من أهل (مترول) فقط أبدا (أو) في (أيام) ثلاثة فقط الباقى انفق الزوجان والولي على كنهه ولم يعلموا البتة بذلك فهو نكاح سر اه وفي المعوذة وإذا أوصا بكنهان النكاح بطل العقد خلافا لما في حنفية والشافعية رضي الله تعالى عنهم اه وصرح ابن شاس بان المشهور في نكاح السراح هو ما أوصافيه بالكنهان فلعلم من فرضه في اليهود إذا زاد التمييز على مجمل خلاف ابن موسى بالنكاح الزوج سواء وافقت الزوجة ووليها أو لا ومجمل كان الإيصاء قبل العقد أو بعده ولم يكن بخلاف من ظالم مغرم ما لا أساس وقوله أو أيام فهو لا ابن حبيب وجعل اليومين كالأيام وظاهر المصنف اتفقوا بل ومجمل الفسخ (ان لم يدخل) الزوج بالزوجة (ويطعن) بان اتفقا معا ودخل ولم يطعن أو طالع ولم يدخل ومعه موه ان دخل وطالع فلا يفسخ وهل الطول هنا كاطول المتقدم في نكاح التوبة وهو الظاهر وبما يحصل فيه التوبة وفي البيان المشهور انه يفسخ بعد البناء الا ان يطول بعده فلا يفسخ وهكذا نقل ابن حبيب واصحابه واما قول ابن الحبيب يفسخ بعد البناء ان طالع على المشهور يقال في التوضيح لم يفسخ بعد البناء لم يطول بل قال يفسخ بعد البناء لم يطول بل قال المصنف والحقنا الترضي الله تعالى عنه في المدونة والمبسطة يفسخ وان دخلا ولم يقل وان طالع ابن راشد فلعلم المصنف حل ما فيها على الطلاق ولكن نص ابو الحسن على ان ما حكمه ابن حبيب تفسير للمدونة وأشار اليه المازري ونص على ان ما في المبسوط يقيد ايضا بعدم الطول بعد البناء (ومعرجا) يضم العين وكسر القاف أي أدب الزوجان ان لم يفسخا لا يجهل ودخلا لا يفسخ ولا يعاقبان فاعلم ابن ناجي وقد يقال به ان لم يدخل لا تزكياهما معصية حيث لم يفسخا لا يجهل وهذا في غير الشهرة ولا لا عوقب مجبروا والزواج (و) عوقب (الشهود) على نكاح السر ان لم يفسخوا لا يجهل وحصل دخول والا فلا يعاقبوا لا يعاقب الشاهدان ان جهلا ذلك ابن عرقروى ابن وهب يعاقب عاذه فلعلم منهم الشيخ ابو الحسن يعاقب الزوجان لدخولهما معا فيلما ذاع السقاح والبنية لا طاعتهم على ذلك وهذا كله بعد البناء اه (و) فسخ النكاح (قبل المخول وجوبا) ان عقد (على) شرط (ان) لا تأتيه أي الزوجة الزوج أو لا يأتيها (الانمارا) أو ليلا وبعض ذلك ومفهوم بطل المستول

(قوله والبنية) محض على الزوجان (قوله ذلك) أي مضارع السقاح (قوله عهد) يضم فكسر أي النكاح (قوله أي الزوجة) (قوله يفسخ للمستهتر) وليد (قوله ولا يأتيها) أي الزوج الزوجة إشارة الى ان كلام المصنف يقتضي (قوله أو ليلا) فاعلم زما

(قوله به) أي الدخول (قوله ولها) أي الزوجة (قوله وإن كان فاسد العقد) خال (قوله الثانية) أي الشرط (قوله بالنقص) أي إن كان الشرط من الزوجة تصوره لظلال (قوله أو الزيادة) أي أن الشرط من الزوج (قوله وثبت) أي النكاح (قوله لا فائده) أي التبعيض (قوله به) ٣٢

مضمونه وهو كذلك عند ابن القاسم ويسقط الشرط ولها مهر مثلها وإن كان فاسد العقد تأنيده خلافاً في صدقه بالنقص أو الزيادة وثبت بالدخول لم يخلو ما عسى دوام النكاح وتبعيض الزمن لا أثر له بعد الدخول لا فائده بخلاف نكاح المتعة ونسب قوله وجوباً على أن قول الأمام رضي الله تعالى عنه لا خير فيه محمول على الوجوب وعلى الردعي الخالف في المخطوف الأخير وهو قوله وما فسد صدقه لأن مذهب العراقيين أن نسبه قبل البناء دواب ومذهب الحارثية أنه واجب وعليه مذهب المصنف الموافق لظهوره فإنه مقم في غير محل من الميضة لأن محله بعد قوله وعلى شرط يناقض العقد (أو) عقد النكاح (أو) شرط (أو) خيار في عقده يوماً أو أكثر (أو) الزوجين أو ولهما (أو) خيار (أو) غيرهما فيفسخ قبل البناء وجوباً للأخبار الجلس فيصير اتفاقاً في التوضيح عن النصي وصرح ابن رشد بجواز أن يشأ ويثبت في مسأله المصنف بالدخول بالمسعى إن كان وهو حلال ولا فيفسد العقد (أو) عقد النكاح بصدقه وحل كله وبعضه (على) شرط (أو) لم يأت الزوج (بالصدق) كله وبعضه الذي عقد النكاح عليه (كذا) أي أجل مسمى (فلا نكاح) بين الزوجين (و) الحال أنه قد (جاء) الزوج (به) أي الصدق في أثناء الأجل أو عند انقضاءه فلا يصح بجبته به حصياً وينسخ قبل البناء أن في بعده الأجل أو لم يأت به أصلاً فيفسخ قبل البناء بعده قال في البيان في هذه والتي قبلها وهذا الاختلاف إذا في بالصدق إلى الأجل أو اختار الزوج النكاح قبل انقضاء أيام الخيل أو اختارته المرأة أن كان الخيل لها قبل انقضاء أيام الخيل وأما لم يأت الزوج بالصدق إلى الأجل أو لم يتصر منه الخيل من الزوجين حتى انقضت أيام الخيل فلا نكاح بينهما ١٠ وهكذا تعقلاً من معرفة فائدة طي والبناء (و) ينسخ قبل الدخول وجوباً (أو) أي نكاح (فسد) فساد (صدقه) لكونه لا يثبت شرعاً كغيره وشتر زومسة أو لا يصح به ككليب وآبق وثار دوسر مضمونه وثبت بعده بصدق المثل (أو) مقدار (على شرط يناقض) مقتضى العقد (كم شرط (أن لا يقسم لها) في الميعة مع زوجته السابقة عليها (أو) شرط أن (يؤثر) أي يفضل زوجته السابقة (عليها) في قسمة الميعة بأن يجعل له الميعة والسابقة لئلا ينسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المثل وبأن الشرط فإن كان الشرط لا يناقض مقتضى العقد كان مقتضيه كشرط انقضاء عليها وقسمه لها فور جوده كعدمه وإن كان لا يقتضيه ولا تأنيه كشرط أن لا يتسرى أو لا يتزوج عليها فحكره لأنه لا محذور فيه ويصح الوفاء به تلحق الشرط أن توافقاً ما أحاط به الفرج (والتي) بضم الهمزة كسر الفين المجهمة أي الشرط المناقض بعد الدخول ولا ينسخ النكاح وفي بعض النسخ والالتفات أي وإن لم يكن الشرط مناقضاً للعقد أو كان مناقضاً ولم يطلع عليه إلا بعد الدخول التي وهذا أحسن لشعره القسعين (و) نسخ النكاح (مطلقاً) عن تقييده

أي التبعيض (قوله به) وهو أي المخطوف الأخير (قوله أن مضمونه) أي ما فسد صدقه (قوله أنه) أي منعه ما فسد صدقه (قوله عليه) أي الوجوب (قوله هذا) أي صلته (قوله وتقبل الدخول على أن لا تأنيه الانتهاز (قوله مقم) بضم فسكون فتخ (قوله بجواز) أي مذكور (قوله بغيره) أي شرط الانتهاز في عقده النكاح مادام المجلس (قوله ويثبت) أي النكاح (قوله في مسأله المصنف) أي المشتروعة اختياراً وما أو أكثر (قوله بالدخول) أي بسببه (قوله بالمسعى) صله يثبت وبأنه عوض (قوله أن كان) أي يوجد المسمى (قوله وهو) أي المسمى الخ حال (قوله والوا) أي وإن لم يكن مسمى أو كان جواً (قوله الزوج) تفسير لفاعل بآيات المستتر فيه (قوله فلا يصير) أي النكاح (قوله بجبته) أي الزوج (قوله به) أي الصدق (قوله قبل البناء) أي ويضم بعده بالمسعى (قوله فإن في بعده الأجل الخ) مفهوم وجابيه (قوله هذه) أي أن لم يأت به لكذا (قوله والي قبلها) أي المشتروعة مناسناروم أو أكثر (قوله لا يثبت) بضم فسكون فتخ (قوله بلي) بضم الهمزة فتح الفين المجهمة أي يترك (قوله فإن كان الشرط لا يناقض مقتضى العقد) مفهوم يناقض (قوله عليها) تنازع فيه يتسرى ويتزوج (قوله لغيره) إضافة للبيان

بما (قوله لا يثبت) بضم فسكون فتخ (قوله بلي) بضم الهمزة فتح الفين المجهمة أي يترك (قوله فإن كان الشرط لا يناقض مقتضى العقد) مفهوم يناقض (قوله عليها) تنازع فيه يتسرى ويتزوج (قوله لغيره) إضافة للبيان

(قوله بعد) بضم العين (قوله منه) أي النكاح لاجل بعد (قوله ذكر) بضم فكسر (قوله بشاهد) أي النكاح الذي قصته الزوج
 ناجية وليذكر (قوله عنه) أي جواز نكاح المتعة (قوله لما عند الناس) أي من منع ٣٣

أي يتعنه (قوله ويعاقب)
 أي الزوج (قوله أي)
 الزوج (قوله الولي) أي
 الثاني من نكاح المتعة
 (قوله فيه) أي نكاح المتعة
 قوله عقد بضم فكسر
 أي النكاح (قوله ولو كان
 هذا) أي أن متى شرب الخ
 مفهوم وقصد انبرام الخ
 (قوله فيها) أي المدونة (قوله)
 لا قيام) أي لا بدام (قوله)
 المصنف) أي ابن الحاجب
 (قوله فهمها) أي المسئلة
 المدونة (قوله هذا) أي
 فهم ابن رشد (قوله قولها)
 أي المدونة (قوله والأول)
 يكسر اللام جمع أول أي
 الأولين (قوله وهو)
 أي الشرط (قوله مستقبل)
 يقع اللام مثنى متعدي
 بالإن لانسانته (قوله)
 وقوله أي ابن رشد (قوله)
 ونحوه أي توجيه ابن رشد
 (قوله قائلا) حال من التثنية
 (قوله وعدهما) أي العصة
 عطف عليها (قوله في
 المذهب) صلة اختف
 (قوله خلافا متعبرا) مقول
 مطلق معين لنوع عاملة
 (قوله ولو كان قاسدا
 عندنا) صالحة في كون
 منه مطلقا (قوله وقال
 الزوج فضته بلا طلاق)
 مباقة في كونه طلاقا (قوله فيها) أي المدونة

بما قبل الدخول فيفسخ بعده أيضا (كان نكاح) المقود (الاجل) مسي وظاهره كالدقنة
 وغيرها ولو بعد الاجل جد أصبحت لا يمين أحدهما إليه أو تفرق بينهما وبين الطلاق لاجل بعد
 أن المانع المحذور للعقد تأخر فيه من الواقع بعده فانه ابن عرفة وظاهر كلام ابن الحسن
 أن الاجل البعد الذي لا ينفقه عرا حدهما لا يضر وصحة نكاح المتعة الذي يفسخ مطلقا
 النكاح الذي ذكر الاجل عند عقد المولي والمرأة وله جمعا وأما أن لم يذكر ذلك ولم يشترط
 وقصد الزوج في نفسه وفهم المرأة ووليها منه ذلك فانه يجوز قاله الامام مالك رضي الله
 تعالى عنه وهي فائدة جلية تنفع المتغرب واقتصر عليه عجم تعالاه وصدرنا تاريخ
 في شرحه وشامله بقصده أيضا ثم حكى عن الامام العصة فان لم يفهم المرأة اراد الزوج صح
 اتفاقا المازني فقرر الاجماع على منع نكاح المتعة ولم يضاف فيه الاطلاق من المتبعة ابو
 الحسن ثبت عن ابن عباس رجوعه عنه ابن عمر المشهور رجوع ابن عباس لما عند الناس
 والمذهب لاحقه وبه وولي العالمو يعايدو بطريقه الولد وهل فيه المسمى بالدخول او صدق
 المثل قول ابن عرفة لوقيل بالمثل على انه مؤجل لاجل لكان له وجه القضي الاحسن المسمى
 لان قصده اعتقده اه وفيه انما اثر خلا في صوره (او) أي فسخ ان عقد يقول الزوج (ان
 مضى شهر فانا تزوجك) ورضيت الزوجه ووليها وقصد انبرام العقد بهذا اللفظ
 ولا يثبت ان غيره فيفسخ لانه نكاح متعة تقدم ما لاجل على الماشرة فلو كان هذا منهما
 وعدا فلا يضر فيها ومن قال لا امر انا اه مضى شهر فانا تزوجك فرضت هي ووليها فذا نكاح
 باطل لا يقيم عليه حال في التوضيح فهم الا يكون ان المنع لتوقيت الاباحة بزمن دون زمان
 فكان كالمتعة وهو الذي يؤخذ من كلام المصنف ونقله صاحب النكت عن غيره واحده من
 القرويين وفيه اصحاب البيان على انه ليس هناك عقده نكاح وانما هو عقده فيه خیار
 فالمدلان فيضمن اجل الخیار ويقوى هذا قولها فانا تزوجك والعقد اذا وقعت بصيغة
 المضارع لا يلزمها حكم وغايتها انه وعد ولو كان عقدا متعبرا لكان عقد تزوجك والأول ان
 يقولوا الفرق بين الماضي والمضارع لانها ما وقعت في جواب الشرط وهو جوابه لا يكون ان
 الاستقبال المعنى اه وقوله عقد فيه خیار أي لانها ما وضعت هي ووليها انبرام العقد من
 جهتها ما في الخیار ان تزوج ونحوه لقضي قائلا فان لم يات بما يلزم قالت هي ووليها وانا تزوجك
 كان مواعد من الجانبين وهي جازية وقوله الأولين ان يقولوا المتعينة نظر لان الأصل
 في صيغة الماضي الزموم من صيغة المضارع لكن ذكر ابو الحسن انه يؤخذ من قوله فانا
 تزوجك ان لفظ المضارع في النكاح كالماضي بخلاف البيع وهذا على تأويل الاكثر
 اقاده البناء (وهو) أي الفسخ (طلاق ان اختلف) بضم المثناة وكسر اللام (في) بمعنى (في)
 أي النكاح المحسوس وعندهما في المذهب واخرجه خلافا متعبرا عند الاثمة ولو كان قاسدا
 عندنا في المذهب ولو طلق الزوج ففسخته بلا طلاق الخط والظاهر انه أي فسخ النكاح انفسد
 لا يفتقر إلى حكمه كما قال فم في النكاح الذي عقده الاجنبي مع وجود المولي واراد المولي
 ففسخه ابن القاسم ان اراد المولي ان يفرق بينهما ففسده الامام الان يرضى الزوج بالفرق

(قوله دونه) اي الامام (قوله ثم نقل) اي الخط (قوله ان تفاسهما) اي الزوجين بالارفع لما كم بيان لثله (قوله ثم قال) اي الخط
(قوله ومن) بفصاحته مثلا ٣٤ (قوله كدة محرم) اجازة ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه (قوله فيه) اي صريح

الشغار (قوله ان الشغار) قوله ١١ ثم نقل منه عن القسبي ان تفاسهما ما يكرى ثم قال ومن وقت انفاضة تكون
الخط بيان لثله (قوله بالماخرة) اي بسببها يصير الميراث في الميراث
النكاح (قوله وهو) اي الزوج الخ حال (قوله بنسبك) اي صح او غيره (قوله فيصح) من قام تصوير المستقلة لاسبان حكمهما اياه قوله فيصح عابه نكاح امه الخ (قوله كالعصم) اي في التصريم (قوله لانه) اي القسبي (قوله وان كان مختلفا فيه) حال (قوله العصفوني) بضم العيصون اثنتون الاولى وسكون الصاد والواو وكسر النون الثانية وشداياء (قوله فيها) اي انكاح العبد والمرأة (قوله وان كانا) اي انكاح العبد والمرأة الخ حال (قوله هذا) اي عدم الارث بانكاح العبد والمرأة (قوله خلب) بفتح فسكون اي شرف (قوله وان فصيح بطلاق) حال (قوله وان فصيح بطلاق) حال (قوله فيها) اي المدونة (قوله فقال) اي ابن القاسم (قوله وقال) اي ابن القاسم (قوله) اي اصبح قترير على وسطه (قوله وقد وجهه) اي قوله اصبح (قوله بحث الزم الخ) اي لانه الزم الخ (قوله منه) اي الاحتياط (قوله فيها) اي المدونة (قوله لانه) اي انكاح انبياء (قوله احدهما) اي الزوجين (قوله زمنه) اي الخيار

ولا

(قوله لانه الزم الخ) اي لانه الزم الخ (قوله منه) اي الاحتياط (قوله فيها) اي المدونة (قوله لانه) اي انكاح انبياء (قوله احدهما) اي الزوجين (قوله زمنه) اي الخيار

(قوله) اى الطلاق
 (قوله فان كان) اى القاسم
 (قوله نكاحها) اى المدة
 (قوله بالغ) صلة واه
 احتزبه من وطء صبي فلا
 يحرم (قوله لاحد عليه)
 نعم بالغ احتزبه من وطء
 بالغ موجب البعد فلا يحرم
 (قوله لعقده) صلة قاسم
 (قوله الحلال) نعم المسمى
 (قوله للزوج) صلة المثل
 (قوله قبله) اى الوطء
 (قوله في تطهير) صلة كلف
 التثنية (قوله ويسقط)
 اى الصداق (قوله قبله)
 اى القسح (قوله ان فقد)
 اى النكاح (قوله مطلقا)
 اى من تقيده بتأثير مثل
 في محرم (قوله قبله) اى
 الوطء (قوله محرم) يضم
 فتح كسر (قوله وقده)
 اى الزوج (قوله قبله) اى
 الوطء (قوله فيما) اى
 دعوى الرضاع والهدف
 (قوله الاول) اى الزوج
 نفسهما (قوله الثانى) اى
 هذا الزوج (قوله كحرم)
 يضم الميم (قوله ان هذا)
 اى تقيدين بشد (قوله)
 فيما) اى المدة (قوله بعد)
 الملقوقه) صلة اصادق (قوله)
 (قوله) اى الصداق
 على تقيه (قوله قبل)
 شذبت مثقلا

(ولا ائ) فيه ان مات احد الزوجين قبل فسخه (كخفاسة) مثال المنة على فساد
 وكثرة على من يحرم جمعها بها الخط الجموع على فساد لا يحتاج لفسخ اصلا العزى
 ان وقع عقد صحيح بعد فساد فان كان جمعا على فساد صح الثانى ولا يفتقر لفسخ الاول
 اذ لا حرمه له فى ثالث نكاحها من تزوج معتدة ولم ينعها ثم تزوج امها او اختها فاحل على
 الثانية لان نكاح المعتدة غير منعقد اه (وحرّم) بضمها مثقلا (وطوء) اى
 الجموع على فساد (فقط) اى لا عقد فلا شأني يحرم مقدماته ايضا من بالغ لاحد عليه
 لجهله مثلا (وما) اى النكاح القاسم سواء كان مختلفا فيه او متقافا عليه اعقده اوله وصداقه
 فسخ) يضم ف كسر (بعده) اى الوطء (فقه الصداق) المسمى) يضم الميم الاول وقع
 المجهل والميم الثانية الحلال (والا) اى وان لم يكن مسمى اصلا كصرخ الشغار وكان حراما
 كحرم (فقه) (صداق المثل) بكسر فسكون اى للزوج والزوجة (وسقط) الصداق
 (بالفسخ) للنكاح القاسم سواء كان جمعا عليه ومختلفا فيه (قوله) اى الوطء فليس فسخ
 اختلف فيه كطلاق الصحيح قوله في تطهير الصداق ويسقط عت احدهما اية ان فقد
 صداقه متقافا عليه ومختلفا فيه او لمقدمه متقافا عليه مطلقا ومختلفا فيه واثره خلاف مهره
 كنكاح محال او على ان الامرات بينهما فان لم يؤثر فيه كنكاح محرم فبشك فيتكمّل صداقه
 بالموت (الانكاح الدرهمين) مثلا اى ما قد وقع صداقه اقل من الصداق الشرعى
 وامتنع الزوج من اتمامه (ففيه) انصه ما اى الدرهمين يشهده قبله كدعوى الزوج قبل
 الدخول وضاعها مالا يملك وكذبة الزوجة فيفسخ وعليه النصف وقده زوجته برؤيتها
 تزنى قبله فلا محارم وينفسخ النكاح وعليه النصف لاثباته فيها ما بالكذب لا سقط نصف
 الصداق ابن عرفة وقيل زوم نصف الدرهمين في فضة نقلا لما يحى من محمد مع جماعة من
 اصحابنا والجلاب مع الايبى وجماعة من المتأخرين وابن عهرز وصور ابو القاسم الاول وابن
 الكاتب الثانى اه وانصر المصنف على الاول لقول المسطح فاه غير واحد من المؤتدين
 وشبهه في ايجاب المسمى بعد الوطء والاسقاط قبله الانكاح الدرهمين فنصفه اه فقال
 (كطلاقه) اى النكاح المصحق للفسخ فاذا طلق (فيه) الزوج هذا لبنه مختارا فقه المسمى
 ان كان والا فصداق المثل وان طلق قبله فلا شئ فيه الانكاح الدرهمين وقيد ان رشد كون
 طلاقه قبله لا شئ فيه بالفاصد صداقه واقدمه وله تأثير في الصداق كنكاح محال فان لم يؤثر
 فيه كحرم فله انصفه بالطلاق قبله ووجهه بالموت ومقتضى التوضيح ان هذا هو المذهب وهذا
 في اختلف فيه وما اتفق على فساد فلا شئ في طلاقه قبله (وتعاض) يضم المنة فوق آخره
 ضامه اى تعوض وجوب المرات (التأذ) يضم الميم وفتح المنة واللام والذال المجمة
 الاولى اى التى تأذ الزوج (بها) بغير الوطء ثم فسخ نكاحه فبعضها شيئا في تطهير لثقتها
 باجماع اهل الحكم والناس ولوى المتفق على فساد فيها اذ تصادق الزوجان في النكاح القاسم
 بعد الخلوة على نفي الوطء فلا تسقط العدة به لانه لو كان ولدت نسبته الا ان يتسه بعلان
 وليس عليه صداق ولا نصفه وتعاض من تلذذها ان كان تلذذها بشئ وقيل لا تعاض اه
 وفى الوثائق المجموعه وكذلك النكاح القاسم اذا تلذذوا كح فيه قبل او باشر ولم يدا

(قوله متعارفة) اى تزده بخصائه (قوله حر) دليل قوله الاقنى والسيد رد نكاح عبده (قوله بغير اذنه) اى الاولى (قوله وله) اى الاولى (قوله امضاؤه) اى عقد الصغير بلا اذنه (قوله نعم ما) اى فضفه وامضاؤه (قوله فاللام) اى فى لولى تقر بعلى فان تعينت بى كسر الموحدة اى بلغ (قوله الاولى) اى الجبر (قوله جاز) اى لزوم قوله فى احدهما تعين (قوله كبير)

ونصدا فاعلى ذلك فلا يكون عليه شئ من الصداق وتعرض المرأة للتلفذ بها وكذا الخصى ذاك لتلذذ بالمرأة ولم تعلم انه خصى فتهارقه فتعوض من تلفذتها (ولولى صغير) مرعده لنفسه على زوجة بغير اذنه (فسخ عقده) اى الصغير وله امضاؤه ان استوت المصلحة فيه ما فان تعينت فى احدهما تعين فاللام للاختصاص ونسخه طلاق بعينه قاله الحاط قال ابن الموار اذا لم يرد نكاح المصبي حتى كبر وخرج من الولاية جاز النكاح ابن رشد ينبغي ان يتشغل السبه النظر فعلى اى ويرد ان قبل ما الفرق بين نكاح المصبي يصح وصغيره ولبه وطلاقه لا يصح قبل فرق القران بان النكاح بسبب الاباحة والى من اهلها والطلاق بسبب التعريم وهو ليس من اهله وفرق المشد الى بان الطلاق حد ولا حد على المصبي ولا ان شرط طلاق العبد والنكاح معاوضة فلذا اخبر نفسه ولبه واذا فسخ نكاح الصغير (فلامهر) على الصغير ولو كانت بكر اوافقتها الانه باسلطة او وليه اعلى نفسها ابن عبد السلام ينبغي ان يكون لهما ما شانهما حينئذ وجزبه ابو الحسن فلم يقل ينبغي ومنه فى نقل المواق ان كانت صغيرة (ولا عدة) على زوجة المصبي لتفسخ نكاحه ولو وطئها وان مات عنها قليل فضفه عليها عدة وفاة ولو لم يطأها (وان زوج) بضم فكسر مئة فلا اى زوج الصغير ولبه (بشروط) نكاح المبالغ كان تزويج اوسرى عليها اطلقت احدها او عتقت الامة (او تزويج الصغير نفسه بها) (الاجتز) بضم الهين اى اجاز ولبه عقده بشروطه (وبلغ) الصغير وخرج من الحرق قبل دخوله بالزوجة ولم يدخل بها بعد علمها بها (وكره) بفتح الكاف المصبي الشرط ولو تسقطها الزوجة فيها لها اسقاطه ككون امرها او امر الطائفة يدها (فله) اى الصغير (التطلق) وتسقط عنه الشروط وتضمنه الصداق على احد القوانى الا ان لا تعود عليه ان تزوجها بعد ذلك ولو بقي من العصة الا فى شئ وحده فائدة التطلق بخلاف من تزوج بالغابشر وطولها باثنا ثم تزوجها فقعده بشرطها ان ينى من العصة الا فى شئ فان كان دخل بها قبل بلوغه سقطت عنه الشروط لتكفيها من لا تلزمه وان دخل بها بعد بلوغه عالمها لم يلزمه الشروط (و) اذا طلقها فرق (لزم نصف الصداق) وعدمه (قولان) (على) بضم فكسر (بهما) اى القولين ظاهره ان القولين مفرعان على التفسير وصريحه فى التوضيح وهو تابع فيه للمصطفى وابن رشد وابن حرت وابن يونس وابن عات وابن سجون وغيرهم وذو الرى الباقى فصرحهم فاعتراض طنى عليه وعلى شرهما سقط وان قال فى آخره كسلامه ونلقاه ما قلناه على الشراح خبطوا غنا خبط عشواء واجابوا بوجوبه ليس لهما جدوى اعتبار انهم بظاهر المصنف (و) قولان الزوج بعد بلوغه ان العقد على الشروط وانما صغر وقتلته الزوجة او وليها فقال ابن القاسم (القول لها ان العقد وهو ككبير) بضمها ولو صغيرة وعلى المصبي او وليه اثبات ان العقد وهو صغير لانتقامه ما على انتقامه وهو تزويج وهو او وليه بدعى عدمه ويريد بطلان تزويجين الصغير قبل بلوغها فان كانت الدعوى من وليها حلف اباكان او وصيا على الراج كالفاد ابن

(له) اى الزوج (قوله النظر) اى الاقنى كان لولى (قوله مفضي) بضم الباء (قوله يرد) بفتح ضم اى النكاح (قوله وطلاقه) اى المصبي (قوله وهو) اى المصبي (قوله ولها) اى كون الطلاق حدها (قوله حينئذ) اى ان كانت صغيرة مقهومة لاشى للبالغة (قوله احدها) اى الصغيرة والبالغة (قوله قبل دخوله) شرط اول صله بلغ (قوله ولم يدخل بها بعد) اى بلوغه عالمها بشرط ان صادقه بعد دخوله اصلا وبدخوله بها بعد شئ عالم (قوله بها) اى الشرط صله عالم (قوله ولا تعود) اى الشرط (قوله عليه) اى الزوج (قوله وحده) اى سقطت الشروط وانتهى ثنائيت خبره (قوله بالغا) حال من فاعل تزويج (قوله وطلقاتها) اى الزوجة (قوله فتعود) اى الزوجة (قوله بها) اى الشرط (قوله على القسم) اى على ان له التطلق (قوله به) اى تقر بهما على

الفسخ (قوله وهو) اى الموضع (قوله فيه) اى تقر بهما على الفسخ (قوله عليه) اى المصنف (قوله وان قال) اى طنى عرفة الخ حالية (قوله عتوا) بفتح الهاء وسكون الخجمة اى ناقة لا تبصر ليل (قوله جدوى) بفتح الجيم والواو وسكون المهملة اى تقع

(قوله الذي عقده الخ) نفث ككاح (قوله ان لم يمتنع) اى السبق (قوله منها) اى الاجابة ٣٧ (قوله قبل) بالضم عند حذف

عرقه واشهر كلام المصنف انها لو انفصل في وقوع العقد في حال الصغر واختصاصه بالتزام
الشرط بعد البلوغ فلا يكون القول قولها وهو كما اشعر اذا القول به بين وله ردعاه في صغر
فاله في الطرر (وللسيد) اى المالك ذكر اكان او اتى (ردنكاح عبده) الذكر الف من فيه
شائبة ككاتب ومدبر ومعتق لاجل وبعض الذي عقده بلاذنه وله اجازته ولو طال بعد
العلم ان لم يمتنع منها قبل والاخه الاجازة ان قرب كما ياتى واللام للتخصيص فله ردعه ولو كانت المصلحة
في ابقائه لانه لا يجب عليه فعل المصلحة مع عبده واما الاثني فيمتنع ردنكاحها بلاذنه
(بطلقة) لعنه (فقط) لا ازيد على المشهور فلما وقع طلاقين فلا يلزم العيد الا واحدة على
الراجح (بأنه) لانها جبرية ولا ن الخلاق الرجعي انما يكون في نكاح لازم حل وطؤه وهذا
ليس لازما وطؤه ممنوع ولطؤه بائنه ليس من مقول السيد عند الرد وانما هو من كلام المصنف
ليبان الحكيم بدليل قوله فقط وصار المدونة ليدل ان يطلق عليه طلاقه بائنه ١٥ ويتعين
جزمه بالتبعية لطلقة لامتناع قطع نفث النكرة التي لم تنهت بنبذ متبوع قبله ومحل رد السيد
نكاح عبده بلاذنه (ان لم يبع) اى السيد العبد فان باعه فليس له رد نكاحه بطروجه من
ملكه وليس المشتري رد ما مضى لسبق نكاحه ملكه واستثنى من مفهوم ان لم يبعه اى فان باعه
فلا رد له في كل حال (الا ان يرد) يضم ففتح اى العبد لانه (ه) اى التزويج فله رد ما كان باعه
غير عاجبه والا فلا رد ظاهر المدونة وقيل له رد ما كان اشتبه المشتري ثم اطلع على عيب التزويج
رجع رتبته على البائع لانه الذي مكنته عقده ببيعته وقيل لا يرجع به عليه لقول البائع
له عتقك منسقي من نفسه ومفهوم به انه لو علم المشتري بتزويجه ونفسه ورجعه ورجع
البائع عليه ما واثب عيب التزويج لانه كانه حدث منه وليس البائع رد نكاحه لاشبهه ارضه
وان لم يعلم المشتري به فلا يرجع البائع عليه وله رد نكاحه (او يمتعه) يضم ايه اى السيد
العبد عطف على بيعه فان اشتبه فلا رد نكاحه لسقوط حقه ببعته (ولها) اى زوجة العبد
المرء ودنكاحه (يرجع دينار) من مال العبد فان لم يكن له مال اتبعته في ذمته (ان) كان
(دخل) العبد بزوجته وهو بالغ والا فلا يثنى لها والليل على انه من ماله قوله (وأتبع) يضم
المتأخر وكسر الموصدة (عبد) فن (ومكاتب) بعد عتقهما (عالمين) من المسمى بعد ربيع الدينار
والدليل على انه في البالغ ما تقدم ان دخول الحر الصغير لا وجبة ما لو ائتمنتها فاعبد الصغير
اسرى (ان قرا) اى العبد والمكاتب الزوجة ملهما حران كذا في بعض النسخ وهو الذي
اختص به المدونة ابن ابي زيد والبرادعي وابن ابي زئين ومفهوم الشرط عدم اتباعهما
ان لم يقر ان اشترى اياهما او سكتا وفي نسخة وان لم يقر امبالغة في اتباعه عليه وفي نسخة
ان لم يقر ان اسقط الوار الاقربى وهذه خط المصنف والتجستان الاخيرتان جارية شان على
قول ابي بكر بن عبد الرحمن ومبدأ الحق وغيرهما بائع العبد مطلقا سواء قرا ولم يقر
لان يسقطه السيد من ذمته (ان لم يطله) اى ما يقى من العبد والمكاتب (سيد) قبل عتقه
(او سلطان) يبايعن السيد الغائب لانه ينفى عن مال السيد او رفع له السيد الحاضر
وطلب منه اسقاطه عن عبده مطلقا او مكاتبه ان لم يقر او غير ورجع رقيقا الهجزة فليس له
ابطاله عن العبد مطلقا وعن المكاتب ان لم يقر او غير ورجع رقيقا الهجزة فان غر وخرج حر افلا

ان غرا بلاولى (قوله لانه) اى السلطان (قوله مطلقا) اى وان لم يقر

(قوله من) اى الاجازة (قوله ٣٨ بطقة) اى لانه صحيح صله فسخ (قوله باقية) اى لانها جبرية ولان الرجعية اعم انكون

بعدمه جائز ولا يجوز
وطوقه قبل امضاء وليه
(قوله بعده) اى الدخول
(قوله الامران) اى الامضاء
والرد (قوله تم) اى الارث
السفيه (قوله من قبل)
يكسر فسخ اى جهة (قوله
قبل فسخ وليه) صله موت
(قوله لامن وليه) عطف
على من قبل الشارع (قوله
بعت) بضم فكسر (قوله
فيه) اى عدم ارثها (قوله
سنة) اى موت المورث
(قوله وورثته) اى لزومها
(قوله وانقطاعها) اى
الزوجة (قوله بوجه) اى
السفيه (قوله فتمها)
تنازع فيه بسلف وجب
(قوله للمكاتب) تنازع
فيه واسلاف (قوله
واذنه) اى السيد (قوله
في شرهما) اى الامة (قوله
من ماله) اى السيد (قوله
له مكاتب) تنازع فيه اذن
وجهه واسلاف (قوله
فأشبه) اى الاذن في شرهما
من حاله (قوله التحليل)
اى اعادة الامة لوطئها
(قوله هبته) اى السيد
(قوله ذاتها) اى الامة
(قوله) اى غير المأذون
والمكاتب (قوله لانه) اى
هبته او كرهته كبريائه
(قوله لذلك) اى كونهما

بعدمه اسقاطه عنه (وله) اى السيد (الاجازة) لتكاح عبده بلاذنه بعد امتناعه منها
(ان قرب) كموين ومفهوم الشرطان بعد كثرة ايام فليس له الاجازة وهو كذلك في نص
عياض (و) ان (لم يرد) بضم الياء وكسر الراء اى يقصد السيد امتناعه (الفسخ) لتكاح العبد
بلاذنه (اولم) (يشك) السيد (في قصده) اى السيد بامتناعه هل قصده الفسخ او مجرد
الامتناع فان شك فيه فامتناعه فسخ الاجازة له بعده ويصدق السيد في عدم ارادة الفسخ
وعدم الشك فيه مالم يهم (ولو) اى اب او وصى او مقدم (سفيه) اى ذكر بالغ عاقل لا يحسن
التصرف في المال (فسخ عقده) اى السفيه التكاح بلاذنه وليه بطاقة ياتيه ولاشئ للزوجة
من المهران ففسخه قبل الدخول ولها بفسخه بعد دبره بغير تناقض ولا يتبع باق ان شك به
لان جبر الولى عليه لم يخلق نفسه وهو باق لم يرث ويحجر على العبد على سيده وقد زال عنه ببقائه
وان لم يعلم وليه على عقده حتى يخرج من جوارحه التكاح فليس له قصده هذا ولا يصح قوله
في النكاح وقيل ينتقل له النظر الذي كان لولي له واللام للاختصاص فينبغي ان ماقية المصلحة فان
استوى الامر ان غير الولى فيها ان استقرت المرأة بغير (لومات) زوجة السفيه التي
تزوجها بلاذنه وليه اذ قد يكون صدقها كمن مراءه منها ويرثها ان ماتت قبل انفسخ
فان امضى الولى تم وان دبره دما ورثها (وتعين) بفنائه مثقال الفسخ من قبل الشارع
(بوجه) اى السفيه قبل فسخ وليه لان في امضاءه تزيب الصدق والميراث ولا مصلحة في ذلك
لامن وليه لزوال ولا يشبه عليه بغير دونه فلا تركه ولا يتكامل لها المهر بل يسقط لفسخه بمجرد
موته ويبحث فيه بتحقق حياة الوارث حين موت مورثه وتحقق الزوجة بين مباحته وعدمه
لزمها وورثته على اجازة الولى وانقطاعها بجهته لا يمنع الميراث واجيب بانه لما قطع قصده بجهته
اشبهه التكاح الفاسد بانه لما توقف على اجازة الولى اشبهه فكاح الخيار وهو محض ويلغزها
فيقال زوجان احدهما يرث الاثر والاخر لا يرثه وهما حران لا مانع بهما من الميراث
(ولمكاتب) اى محقق على المرحل (و) (لن) (ماذون) له في التصابة بماله نفسه (انصر)
من ماله ما ان كان باذن سيدهما بل (وان بلاذن) من سيدهما ان منهما او سكنت
واما انصرهما من مال السيد فلا يجوز الا بذنه وهبته او اسلافه فتمها لهما وما غير المكاتب
واما الماذون فلا يجوز له التصري بما يدين من المال الذي السيد ولو باذن سيده الا ان يسلفه او يهبه
فتمها فبها السيد (لن) واسلافها لمكاتب وماذون وغيرهما واذنه في شرهما من ماله وبلاذنه
ولا اسلاف جائز للمكاتب والمأذون لان لهما ملكا في الجاه دون (لن) لعدم تمام ملكه فاشبه
التحليل واما انصرى (لن) من ماله باذن سيدهما فلا يجوز بيعه ذاتها لانه تحليل وتجزؤ هبته
ذاتها للمكاتب وماذون لذلك فالصواب لتنازعنا لان السيد ما ان يهب شرهما او يسلفه او ياذن
في شرهما من ماله الذي سيد العبد او يهب ذاتها في كل العدا ما لمكاتب او مأذون او غيرهما وقد
تقدمت احكامها (ورقة) زوجة (العبد) (لن) او من فيه شائبة حرة كدبره حتى لاجل
لامكاتب وماذون اى اتفاق العبد على زوجته (في غير خراج) اى مال ملكه السيد فقله
يشبه كآمر تخاطبه وسيا كته وبنائه ونجارته وصداقته وجهه وحراسه ونحوها (و) (غير)
(كسب) اى بيع تجارة العبد في المال الذي سيد لانها للسيد فهو في هبة او صدقة او وصية

(قوله كالعبد) أي القن (قوله بمنزلة العبد) أي القن (قوله إن أذن) يضع الهمز وشذائون (قوله طلقتم) بضم فكسر مثقلة
(قوله في ذلك) أي الاتفاق من خواجه وكسبه (قوله أو ترضى) أي الزوجة (قوله بالقيام) بضم الميم (قوله وهي رشيدة) حال (قوله)
ولو باشر (أي سببه (قوله جبره) أي السد عليه (قوله عليه) أي النكاح (قوله فلا يشنه) أي سببه (قوله هو) أي السيد
(قوله وإن كان يده مال) حال (قوله فهو في حكم العدم) خبر العبد (قوله امره) أي الوصي ٣٩ (قوله به) أي الجبر (قوله أو عين)
يفتقدان مثقلا أي الأب

(قوله) أي الوصي (قوله)
ثم أرا التقيد (بمعير الوصي
بأمره الأب) أو تقيمه له
الزوجة (قوله لا ضمن أهل
المذهب) يعنى غير ابن
فردون ومن تبعه (قوله
يدل على خلاف التقيد)
خبر قول (قوله وكذا) أي
قوله في الدلالة على خلاف
التقيد (قوله أنه) أي الشان
(قوله إن تزوج) بفتحات
مثقلا (قوله الصغير)
مفعول (قوله وصيه) فاعل
(قوله من قبل) بكسر نفع
أي جهة (قوله فذلك) أي
التزويج (قوله جازي) أي
ماض (قوله عليه) أي الصغير
(قوله فالحاقهم الخ) هذا
كلام طي (قوله دليل) خبر
الحاقهم (قوله قوله) أي
المتبلى (قوله لها) أي
أيه ووصير (قوله حيثنذ)
أي حيث حدث جنونه
بعد رشده (قوله فيه) أي
تزوج به (قوله غبطة) أي
نقص المعنونة دنيوى
كتر ويجع غبطة أو ذات جاه
أو قرية (قوله وإن يخذه) مه
عطف على النكاح (قوله وإن
كان) أي الجنون (قوله له)
أي الزنا حال (قوله لا بالفارشد) مفهوم مجنون أو صغيرا
(قوله لا يغير) أي قيد النبط (قوله ولا غير أب الخ) مفهوم أب الخ
(والا) أي وإن لم يكن الصداق من مال الصغير (قوله فلا يغير) أي قيد النبط (قوله ولا غير أب الخ) مفهوم أب الخ

أو نحوها والمبعض في زمن نفسه كالمرور في زمن سببه كالتن وأما المكاتب والمأذون فكذلك
الشمي المذبر والمعتق لأجل كالعبد والمكاتب كالمرور لأنه بان عن سببه بما له فان مجزى مطلق عليه
والمعتق بعضه في اليوم الذي يخصه كالمرور في اليوم الذي يخص سببه بمنزلة العبد وذكرا بن عاشر
وإن رجال أن خارج العبد ما التزمه العبد لسببه في كل يوم أوجعة أو شهر مثلاً وكسبه ما شأنا
عن جمله وقد يتفاوتان بمعنى كون نفقته في غير خواجه إن أذن سببه في تزويجه لا ينتص
خواجه فهو في معنى ولا يضمنه سببه بآذن التزويج (الأعرف) بأن نفقة زوجة العبد على
سببه وفي خواجه وكسبه يفعل به فإن لم يكن العرف بالاتفاق على سببه ولا من خواجه
وكسبه ولم يجدها يقيم على زوجته مطلق عليه إلا أن يأذنه السيد في ذلك أو ترضى بالقيام
معه بغير اتفاق وهي رشيدة أو يتطوع بها متطوع وشبه في المكوث في غير خراج وكسب
الأعرف (قال كالمهر) (زوجة العبد) ولا يضمنه (أي المذكو) من نفقة وهو (مسند)
للعبد (بآذن التزويج) ولو باشر العقد أو جبره عليه فلا يضمنه على المعتد كفي المدة ولا
أعرف أو شرط على السيد فليس هو كالأب لا في قوله وصداقهم إن أعدموا على الأب بل
كالوصي والحال كالعبد وإن كان يده مال فهو في حكم العدم لقوله سببه على التزاع
(وجبر أب ووصي) أمره الأب به أو عين له الزوجة قاله ابن فردون في شرح ابن الحامص
وبه الخط ويطاع من الشارحين طي ثم أرا التقيد لأحد من أهل المذهب وقول الموثقين
كالمتبلى وابن ملون وغيرهما أنك فلان بن فلان يقيم الصغير الذي إلى نظره بإيهاء كذا بدل
على خلاف التقيد وكذا لحاقهم مقدم القاضي بالوصي كأيض عليه المتبلى وحكم المرأة
الوصية في تزويج الصغير كالوصي وتباشر عقده المتبلى هذا هو المشهور والمعمول به وهو في
العتيق والواضحة وفي غيرها وأيض المتبلى المشهور أنه إن زوج الصغير وصيه من قبل أب
أو ماض فذلك جائز عليه ولا خيار له بعد بلوغه بخلاف الصغيرة واليه ذهب ابن الفطان
وإن أبي زعنين وغيره وأحد من الموثقين فالحاقهم مقدم القاضي بالوصي دليل على الإطلاق إذ
مقدم القاضي لا يجبر إلا في ذلك وكذا قوله بخلاف الصغيرة فإنه نص في أن غير المهر لا يجرى
لأنه كروا به الواضحة ما قاله ابن فردون ما جبر الحاكم به بغير ما هنا فأقاده البناني (د) ج
(س) كجمنونا) مطاقان كان يشق في وقت انطرت أفاقته وكان جنونه قبل رشده فإن س
بعد رشده جبر الحاكم فقط لأبوه ولا وصيه إلا ولاية أهما عليه حيثنذ (احتاج) الجنون
لنكاح وإن لم يكن فيه غبطة أو لن جبره ويعاينه إن تعين النكاح طريقا لصانته من الزنا
والضياع وإن كان لا يوجد له دم متكفيه (وعفيرا) في تزويجه غبطة ومصلحة كتزويجه
شرقة أو بنت عمه أو بنته لا بالفارشد ابن رجال قد الفطنة إذا كان الصداق من مال الولد
والأبلا بغير كيد عليه كالأب ولا غير أب ووصي وحكم كاخ فلا يجبر مجنون ولا صغيرا على

أي الزنا حال (قوله لا بالفارشد) مفهوم مجنون أو صغيرا
(قوله لا يغير) أي قيد النبط (قوله ولا غير أب الخ) مفهوم أب الخ
(والا) أي وإن لم يكن الصداق من مال الصغير (قوله فلا يغير) أي قيد النبط (قوله ولا غير أب الخ) مفهوم أب الخ

(قوله على تزويجه) تنازع فيه جبرو يترتب (قوله ولم ينج) اى السفيه (قوله) اى النكاح (قوله واذا صدق) اى ان يطلق
بعد دوشه (قوله وان شفه) اى الصدق ان يطلق قبله (قوله بينهما) اى الصغير والسفيه (قوله وان لم

٤٠

المشهور فان جبره في نفسه وشبهه ان ينى وطال قولان (وق) جبر (السفيه) ان لم يترتب على
تزويجه مفسد فلو لم ينج له وعدم جبره لازوم طلاقه والصدق اولصفه من غير قاطبة (خلاف)
جبره لان القاسم مع ابن حبيب وصرح الباجي بانه المشهور وعدم مذهب المدونة وصحة
صاحب النكت وهو الصحيح قاله في التوضيح وعلى جبره فيبقى تقيده بالقبلة المتقدمة في
الصغير وقد يفرق بينهما بان شأن البالغ الاحتياج الى النكاح فان ترتب عليه مفسدة فعين
تركه اتفاقا وان خيف عليه الزنا جبره بخلاف وان لم يكن فيه مضرة (وصداقهم) اى الجنون
والصغير والسفيه في نكاح نصبة او تفويض (ان) كانوا (اعدموا) اى معدمين حين جبرهم
الاب ونحو صدقهم (على الاب) وان لم يشترط عليه ولو اعدم في التوضيح فان كانا معدمين
فغن اصبح لاشئ منه على الاب المباح الذي يقتضيه المذهب انه مع الابهام على الاب لانه
الذي نوى العقد يؤخذ من ماله ان كان صاعدا (وان مات) الاب لانه قد نزل منه فلا ينقل
عنه بجبره ومفهوم الشرط انه فيما لهم ان يسروا ومفهوم الاب انه لا يكره على الحاكم
والوصى وهو على الابهان كانوا معدمين سواء استقروا ومعدمين (وايسروا) اى الصبي
والجنون والسفيه (بعد) بالضم عند حذفه المضاف المبررة معنى المضاف اليه اى بعد جبرهم
ولو قبل نصبة المهر في التفويض ان شرطه الاب (ولا) اى وان لم يكن معدمين حين جبرهم الاب بان كانوا
اشداء (اى كون الصدق عليهم) (والا) اى وان لم يكونا معدمين حين جبرهم الاب بان كانوا
املاء ولو يرضع (فعلمهم) الصدق وان اعدموا بعد دون الاب ان شرطه عليهم او سكت
الاشتراف بانه على الاب فيلزمه كالحاكم والوصى وصرح بتفهم الشرط للاستثناء منه (وان
نظراحه) اى المهر وزوج (رشيدوا ب) اى اراذك ملهم الزام ذمة الاشربة اذا اباشر الاب
عقدا بانه الرشيد بانه بصدق محسب وليس بانه على ايها فقال الرشيد انما اردت انه على
الاب وقال الاب انما اردت انه على الزوج الرشيد قاله الشارح تبعا للمدونة والنوذج وان
عزوة (فسخ) بضم فسكس النكاح (ولامهر) على واحدهما ان لم يكن الرشيد بالزوجة وفسر
الباطل الطاهر بقول الاب بشرطه على الابن وقول الاب بشرطه على الاب ولا ينفقة
لاحدهما او لم يمتنع ان يتكاثرتا او ماتت البيئة او فابت او نسبت والاقضى به على
من شهد عليه (وهل) محل الفسخ وسقوط المهر (حلفا) اى الاب والرشيد على كل طبق
دعواه ونفى دعوى الآخر سيد الاب بالحلف لانه الذي يباشر العقد وقبله يقرع بينهما لان
يدينه (والا) اى وان لم يصقها بان نكاحا معا وتكلا احدهما فلا يفسخ النكاح (لزم)
الصدق (التاكيل) بينهما لاشئ منه على الخالف وان تكلما معا فسد كل منهما الله فقه
او الفسخ وعدم المهر مطلق عن التمسك به لهما (تردد) محله ان تطارعا وقبل الدخول فان
كان به صدق حلف الاب ويرى ثمن كان المسمى اقل من صدق المثل غرم الزوج صدق المثل
بالعين كساوهم ما وان كان اكثر من صدق المثل حلف وغرم صدق المثل قاله الفقيه وغرم
صدق المثل حيث كان المسمى اقل من صدق المثل النكاح لانها المسمى بتطارحهما وصار

يشترط اى الصدق
(قوله عليه) اى الاب
(قوله ولو اعدم) اى الاب
مبالغة في كون الصدق
عليه (قوله فان كانا) اى
الاب والزوج (قوله انه)
اى الصدق (قوله لا يام)
اى السكوت عن اشترافه
على الاب والزوج (قوله
ويؤخذ) اى الصدق
(قوله من ماله) اى الاب
(قوله الشرط) اى ان
اعدموا (قوله انه) اى
الصدق (قوله وهو) اى
الصدق (قوله كالحاكم
والوصى) تنبيه بالاب
كون الصدق عليه بشرطه
عليه (قوله وصرح
بتفهم الشرط) اى بقوله
والا فاعلمهم (قوله وليسين)
اى الاب (قوله انه) اى
الصدق (قوله فان كان)
اى الطراح (قوله بعده) اى
الدخول (قوله كساوهم ما)
اى المسمى وصدق نصبه
في عدم الحلف (قوله وان)
كان) اى المسمى (قوله
حلف) اى الزوج (قوله
وغرم) محله انما مضى وانه
مصدر متشاف لمقوله بعد
حذف فاعله (قوله حيث
كان المسمى اقل منه) اى

المعتبر

صدق المثل اى اذا كان المسمى الخ (قوله لانها المسمى) على غرم على انه ماض وغيره على انه مصدر
(قوله بتطارحهما) اى الاب والرشيد عليه الغائه

(قوله بقاء) أي البضع الذي وهو صدق المثل (قوله ذكر) يقال لم يدفع أي الزوج بكسر اللام وفتح الميم صلة يدفع ثم يرفع على
 غرض صدق المثل الخ (قوله بما) أي الصداق الذي (قوله ندعيه) أي الزوجة (قوله انفي) ضم الهاء ووزع كسر الفين النجمة (قوله
 فلم بكسر اللام وفتح الميم صلة نصف أي الزوج (قوله كان) أي المسمى (قوله كثر) أي من صدق المثل (قوله بان امر الزوج
 الأب) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله به) أي المسمى (قوله بمحقّل) شتران (قوله لرضاء) أي الزوج
 (قوله به) أي المسمى (قوله فيلزمه المسمى) أي الزوج عطف على رضاء ٤١ (قوله فيصا) أي الزوج (قوله

زيادته) أي المسمى على
 صدق المثل (قوله وبانه)
 أي الشكاح الذي تطارح
 الأب والرشد صدقه
 عطف على بان امر الزوج
 الخ (قوله يطارحه) أي
 الصداق صلة أشبه (قوله
 ينصف الشكاح) أي الذي
 تطارح الأب والرشد
 صدقه (قوله ولائى) أي
 من الصداق (قوله منهما)
 أي الأب والرشد (قوله
 حلقهما) أي الأب
 والرشد (قوله هذا) أي
 قول محمد بعد حلقهما الخ
 (قوله فاشار) أي المذهب
 (قوله هو) أي قول محمد
 (قوله فقيه) أي المذهب
 (قوله لانه) أي التردد (قوله
 كذلك) أي بخصرته (قوله
 به) أي العقد (قوله ولواذى)
 أي الموقوفه لا مباينة
 في حلقه (قوله فان انكروا
 بغير ذلك) أي علمهم ان
 العقد عليهم موقوف الشرط
 (قوله نصف) بضم فكسر
 متشابهة ولان ابن دهب

المعتبر قيمة ما استوفاه الزوج فلا يقال لم يدفعها كما نداء عليه فان قيل إذا التفتي المسمى فلم
 ينصف حيث كان كما يجب بان امر الزوج الأب به بمحقّل لرضاء به بعد فيلزمه المسمى فيصا
 لاسا ط زيادته وبانه أشبه الشكاح الفاسد لصدقه بطارحه وقال السوادنى على الزوج
 الأقل من المسمى وصدق المثل وليدعه ينقل في التوضيح قال مالك رضى الله تعالى عنه ينصف
 الشكاح ولائى على واحد منهما محمد بعد حلقهما ومن نكل منهما كان الصداق عليه ابن
 بشير هذا يخفى انه تفسير لقول مالك رضى الله تعالى عنه وأنه خلاف اه فاشار بالتردد تردد
 ابن بشير في قول محمد هل هو تفسير لقول مالك رضى الله تعالى عنه فليس في المذهب الاقول
 واحدا وهو خلاف فقيهه قولان وقد قدم ان التردد قد يكون من واحد ولم يقبل تأويلان لانه
 ليس في فهم المدونة (و) ان عقد شخص الشكاح لانه الرشد بخصرته ولا جنسي حكمة ذلك او
 لاسرته كذلك غير مجعورة وانكر الموقوفه لاصريه والرضاء به (حلق) ابن بالغ (رشد) واجنسي
 وامره (انكروا) أي الرشد والاجنسي والمرأة عقب فراغ العقد (الرضاء) به (والامر)
 بالعقد والتوكيل عليه حال كونهم (حقوقا) للعقد كتنين لم يبادر وابانكاره بغير علمهم به
 بان سكتوا ليسا بديل بفيه كلامه فيصا الموقوفه انه يسكت رضاء به ولواذى انه لم يعلم
 بان العقد لا يصدق امامه اذ هو محمول على علمه به لحضوره فان حلقه سقط العقد والمهر وان
 نكل لزمه الشكاح ومحل حلقهم (ان لم ينكروا) حال العقد الرضاء به بغير علمهم ان العقد
 عليهم فان انكروا بغير ذلك فلا عين عليهم لان الماقد يدفع الى كانه حال عقده ولم يحصل من
 الموقوفه ما يدل على رضائه (وان طال) الزمن طولا (كثيرا) بعدهم به بان انكروا بعد
 تمثهم والدعاء لهم او بالعرف بان مضى مدة لا يسكت فيها الا من رضى (لزم) الشكاح
 الموقوفه وقال ابن وهب الطول يوم وبعضه وضعف ولكن لا يمكن منه الا بعد عقد جديد
 ولزم نصف الصداق ولو رجع عن انكاره في التذييب من زوج ابنة البالغ المالك لأمه
 وهو حاضر صامت فلما فرغ من الشكاح حال الابن ما امره ولم أرض صدق قيمته وان كان
 الابن غائبا فأنكر جنين بلفه سقط الشكاح والصداق عنه وعن الأب وابنه والاجنسي في ذلك
 سواء اه القسبي لا يخلو انكار الابن من احد ثلاثة أوجه اما ان يكون عند ما فهم ان عقد
 عليه او بعد علمه وسكوته بعد تقام العقد او بعد علمه وتجهته من حضر وانصرافه على ذلك
 فان سكت انكاره عنده ما فهم ان العقد عليه كان القول وقوله من غير علمه لان الأب
 لم يدفع فعله ذلك بوكالة من الابن ولائى من الابن ما يدل على الرضاء وان كان بعد علمه انه نكاح

٦ من في (قوله ولكن لا يمكن) أي الزوج (قوله منها) أي الزوجة الخ صدر ذلك على لزوم رفع
 اجهامه عن كونه منها بالاعتقاد (قوله ولو رجع عن انكاره) مباينة في توقفه لتسكين على عقد وغرض نصف المهر (قوله وهو) أي
 الابن الخ حال (قوله صدق) بضم فكسر متشابهة أي الابن (قوله غائبا) أي حين العقد (قوله فأنكر) أي الابن الاذن والرضا
 (قوله وتجهته) أي الابن من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله برفع فاعله

(قوله ان) امر من التني (قوله جل) اي التصريح به (قوله مطلقا) اي حال العقد اوقبله وبعده (قوله جالمة) اي التصريح بها (قوله ذا) اي الحال يرجع مطلقا (قوله لفظ شعبان) اشانته لبيان اي التصريح به (قوله وبعده) اي العقد (قوله جالمة) اي مقتضية الرجوع (قوله على السكوت) بمنزلة اي عن شرط الرجوع وبعده (قوله حكمه) اي الدفع على السكوت (قوله كالتصريح بالضعفان) اي في عدم الرجوع (قوله غير) اي الزوج قاعلا التزم ٤٣ (قوله سواء كان) اي المتزمت (قوله

به) اي الصداق (قوله من دخول الزوج عليها) اي ان كان لم يدخل عليها (قوله بعهده) اي الدخول ان كان دخل بها (قوله وان لم تقبضه) بما القصة في مقتضى اي فان قررهما

فليس لها الامتناع (قوله ان فرض) اي الزوج (قوله واي) اي الزوج (قوله بأخذها) اي الزوجة (قوله اليه) اي الزوج (قوله وقت الحاكم المهر) اي على يعدل (قوله بذلت) اي نفسها ودعته لم يدخل بها بشرط تسليمها (قوله لها) اي الزوجة (قوله حبس) اي منع (قوله نفسها) اي من دخول الزوج بها (قوله لفرض) اي تقدير المهر (قوله اختلاف) اي بين الزوجين (قوله دفعه) اي الصداق (قوله زوجة) اي بيتا (قوله الزوج) اي البناء (قوله وضعت) اي حلفت على ظاهر (قوله ظاهره) اي

الدفع اودفع باللفظ فان كان بعد العقد فلا يرجع وان كان قبله واصله في الرجوع ونظم اوبعلى اقسام المسئلة فقال

ان رجوعا عند جمل مطلقا • حالة بعكس ذلكم
لفظ شعبان عند عدلا الرجوع • وبعده حالة بلا نزاع
وصكل ما التزم بعد عقد • فشرطه الحوز فانهم قصدى

طى قول ت ومن تبعه الدفع على السكوت حكمه كالتصريح بالضعفان يحتاج الى نقل وراى غيرهم واقره الثاني (ولها) اي الزوجة التي التزم صداقها عن زوجها غيره سواء كان يرجع عليه ام لا (الامتناع) من دخول الزوج عليها والوطء بعده (ان تعذرا اخذ) اي الصداق عن التزمت (حق يقرر) بضم المثناة تصدق والقاف والراء الاولى وفي نسخة بالذال المهملة اي يعين لها قدرا لصداق في نكاح التقويض وان لم تقبضه وتدل على حق قبضه ان عرفه ابن القصار ان فرض صداق المثل وادى دفعه حتى يأخذها اليه وأبت ان تسلم نفسها اليه حتى تقبضه فاذا بقوى في نفس ان وقت الحاكم المهر حتى تسلم نفسها اليه الا

ان يبرى عرف بتسليمها اذا بذلت ابن شاس لها حبس نفسها لفرض لا تسليم المفروض قالت انظر الى الخلاف في قبض دفعه قبل البناء او قبل ان يتبناها والاقل ظاهر كلام ابن حمير ونص كلام ابن شيبويه والثاني ظاهر كلام ابن شاس وظاهره ان الخلاف في التقيد في كل المهر القمعي لها من قبضه او قبل قبضه الا ان تكون العادة مة مقدم ومؤخر فلا تقتنع ان فرض

الزوج وقدم النقد المعتاد فان رضى شكتنه قبل ان يفرض شيئا جزا ان دفع وبع دينار ولم ارفع النقد قرر اوانه تقدير في كلام أحد لا ابن الحاجب ولا غيره حتى صاحب الشامل الذي يبع لفظ المصنف غالبا واصله وان تعذرا اخذ من الحاصل ولم يدخل بها فلها الامتناع حتى تقبضه فان قلت قوله حتى يقرر ينافي قوله ان تعذرا اخذ لان الاخذ لا يتعلق به قبل تعيينه

فقوله اخذ يدل على انه معين وقوله حتى يقرر يقتضى انه غير معين قلت لا يشافيه لان تعذر الاخذ يتعلق بالعين وغيره الا ترى ان غير المعين يصح ان يقال فيه تعذرا اخذ بخلاف الاخذ فلا يتعلق بالامعين فان مات الحامل استمرت كنهه فان كان عدما ومكنت من نفسها ثم مات فلا شيء على الزوج وليس لها من قبضه ما منه اذ لم يبق من تأخذ منه القمعي لو كان صداقها ما اعتقدها نقد ونصفه مؤخر ومات الحامل عن مال اخذت المائة منه لحواها بجوهر وان لم يخاف شيئا فلزوج ان في المجهول ان يبق بها وان خلفت من اخذتها ولزوج البناء ان دفع خمسة وعشرين لان الخمسين التي اخذت انصفا الخمسين المجهولة ونصفها الخمسين المؤخرة

النقد اي الحامل (قوله من الحامل) اي المتزمت (قوله ولم يدخل) اي الزوج بها حال (قوله لان اخذ الخ) فيمان الدعوى ان شافه بين التقرير وتعذر الاخذ (قوله فتقوله اخذ بدل الخ) فيه ما في التعليق المرفوع عليه (قوله الحامل) اي المتزمت (قوله فان كان) اي الحامل (قوله ثم مات) اي الحامل (قوله نقد) اي حال (قوله مؤخر) اي مؤجل باجل معلوم كنهه (قوله اخذت) اي الزوجة (قوله انه) اي مال الحامل (قوله وان يخلف) اي الحامل (قوله اخذت) اي من مال الحامل

النقد اي الحامل (قوله من الحامل) اي المتزمت (قوله ولم يدخل) اي الزوج بها حال (قوله لان اخذ الخ) فيمان الدعوى ان شافه بين التقرير وتعذر الاخذ (قوله فتقوله اخذ بدل الخ) فيه ما في التعليق المرفوع عليه (قوله الحامل) اي المتزمت (قوله فان كان) اي الحامل (قوله ثم مات) اي الحامل (قوله نقد) اي حال (قوله مؤخر) اي مؤجل باجل معلوم كنهه (قوله اخذت) اي الزوجة (قوله انه) اي مال الحامل (قوله وان يخلف) اي الحامل (قوله اخذت) اي من مال الحامل

النقد اي الحامل (قوله من الحامل) اي المتزمت (قوله ولم يدخل) اي الزوج بها حال (قوله لان اخذ الخ) فيمان الدعوى ان شافه بين التقرير وتعذر الاخذ (قوله فتقوله اخذ بدل الخ) فيه ما في التعليق المرفوع عليه (قوله الحامل) اي المتزمت (قوله فان كان) اي الحامل (قوله ثم مات) اي الحامل (قوله نقد) اي حال (قوله مؤخر) اي مؤجل باجل معلوم كنهه (قوله اخذت) اي الزوجة (قوله انه) اي مال الحامل (قوله وان يخلف) اي الحامل (قوله اخذت) اي من مال الحامل

النقد اي الحامل (قوله من الحامل) اي المتزمت (قوله ولم يدخل) اي الزوج بها حال (قوله لان اخذ الخ) فيمان الدعوى ان شافه بين التقرير وتعذر الاخذ (قوله فتقوله اخذ بدل الخ) فيه ما في التعليق المرفوع عليه (قوله الحامل) اي المتزمت (قوله فان كان) اي الحامل (قوله ثم مات) اي الحامل (قوله نقد) اي حال (قوله مؤخر) اي مؤجل باجل معلوم كنهه (قوله اخذت) اي الزوجة (قوله انه) اي مال الحامل (قوله وان يخلف) اي الحامل (قوله اخذت) اي من مال الحامل

النقد اي الحامل (قوله من الحامل) اي المتزمت (قوله ولم يدخل) اي الزوج بها حال (قوله لان اخذ الخ) فيمان الدعوى ان شافه بين التقرير وتعذر الاخذ (قوله فتقوله اخذ بدل الخ) فيه ما في التعليق المرفوع عليه (قوله الحامل) اي المتزمت (قوله فان كان) اي الحامل (قوله ثم مات) اي الحامل (قوله نقد) اي حال (قوله مؤخر) اي مؤجل باجل معلوم كنهه (قوله اخذت) اي الزوجة (قوله انه) اي مال الحامل (قوله وان يخلف) اي الحامل (قوله اخذت) اي من مال الحامل

النقد اي الحامل (قوله من الحامل) اي المتزمت (قوله ولم يدخل) اي الزوج بها حال (قوله لان اخذ الخ) فيمان الدعوى ان شافه بين التقرير وتعذر الاخذ (قوله فتقوله اخذ بدل الخ) فيه ما في التعليق المرفوع عليه (قوله الحامل) اي المتزمت (قوله فان كان) اي الحامل (قوله ثم مات) اي الحامل (قوله نقد) اي حال (قوله مؤخر) اي مؤجل باجل معلوم كنهه (قوله اخذت) اي الزوجة (قوله انه) اي مال الحامل (قوله وان يخلف) اي الحامل (قوله اخذت) اي من مال الحامل

(قوله ثم قال) اى التخيى (قوله لو فليس) يضم فكسر مثله (قوله وقيله) اى البناء عطف على بعد البناء (قوله فيها) اى المدونة
 (قوله فى مونه) اى الحامل مدعيها (قوله فى عدمه) اى قلبه (قوله لها) اى الزوجة (قوله منعته) اى الزوج من الحصول بها
 (قوله يقضى) يضم ففتح فكسر مثله (قوله اى الزوج) (قوله وله) اى الزوج (قوله البناء) اى بزوجه التى جعل غيره عنه بصداقها
 (قوله مؤجله) اى الصداق (قوله ولو حل) اى مؤجله (قوله تسليها) اى نفسها (قوله له) اى زوجها (قوله وقيلها) اى القرس
 (قوله على) بفتح الباء (قوله فليس) يضم فكسر مثله (قوله القائل) (قوله قبضه) اى التخيى (قوله ولاشئ عليه) اى الزوج من
 الصداق (قوله عليه) اى كيد ٤٤ الخال اصاله (قوله منه) اى التخيى (قوله ان منعت) اى الزوجة (قوله دفعه) اى

الزوج الصداق (قوله
 واتباعه) اى الزوج (قوله
 به) اى الصداق (قوله فلا
 يلزمه) اى الزوج فترفع
 على وله الترخى قوله دفعه
 اى الصداق (قوله ولو
 كان) اى الزوج (قوله لانه)
 اى الزوج (قوله وهذا)
 اى عدم لزوم الزوج الدفع
 (قوله به) اى الصداق (قوله
 فان كان) اى الحامل (قوله
 به) اى الصداق (قوله عليه)
 اى الزوج (قوله مطلقا) اى
 سواء كان بعد العقد او قبله
 (قوله فان طلق) اى الزوج
 (قوله وان دخل) اى الزوج
 بزوجه (قوله الحامل)
 تفسير لفاعل بطل المستتر
 فيه (قوله اى التزام عطية
 المهر) تفسير للعمل (قوله
 كان) اى الوارث (قوله
 ايمه) اى الحامل (قوله
 مطلقا) اى قبل العقد او
 بعده او بعده (قوله منه)

اى الوارث (قوله فيه) اى مرضه (قوله هو) اى الضمان (قوله منه) اى التبرع (قوله وهما) اى الضمان او
 والتبرع (قوله فكفاته) اى الوارث (قوله له) اى الوارث (قوله غير الوارث) اى الحامل نصت نوح (قوله يميزه) اى الزائد
 على الثلث (قوله دفعه) اى الزائد على الثلث (قوله من ماله) اى الزوج (قوله وترك) عطف على دفع (قوله عليه) اى الزوج
 (قوله له كفونه) اى الكفاة الخ علة طلبها (قوله ومعناها) اى الكفاة (قوله التدبير) اى التبعيد (قوله أصل
 الاسلام) اضافته لبيان (قوله لقوله) اى المصنف (قوله وليس لها الخ) حال (قوله علم) يضم العين (قوله من قوله) اى المصنف
 (قوله بالاولى) ضم الهمزة علم

(قوله وفي كونها) اى الى الكفاءة (قوله لاروى والزوج) اى معا (قوله فيصعب اسقاطها) اى الى الكفاية (قوله يجمع على كل من القولين
 (قوله وب) اى الثالث (قوله وفي كونها) اى الكفاية (قوله في الحال) اى فقط (قوله والمال) اى فقط (قوله فنعلم)
 ا الحال والمال معا (قوله وفي الدين) اى جمع الحال والمال (قوله ونزجه) بضم ناء مفتوحة (قوله فبعضات متغلا اى الى غير شريكها (قوله ثم اراد) اى
 الى ما يهاجر كمنها (قوله أولا) بفتح واو (قوله ٤٦) اى الى (قوله برضاة) اى الى (قوله به) اى الى غير شريكها (قوله أولا)

بئة الزوار (قوله فوات استمع)
 اى الاولى (قوله منه) اى
 المطلق (قوله عمه) بضم
 العين وشدة الال اى الاولى
 (قوله عاجلا) اى مضاررا
 المرأة (قوله) اى الاولى
 (قوله لمجدد) اى مقص
 للامتناع والجله خبر
 مفهوم (قوله علق) بضم
 قففتح فكسر مثلا اى يدل
 قطار فهو له نصيب (قوله
 اينهما) اى الام والاب
 (قوله فيها) اى المدة وفيه
 (قوله بصرى) اى حضائى
 (قوله قال) اى الامام مالك
 رضى الله تعالى عنه (قوله
 فصدر) بضم الصاد مثالا اى
 اقتض (قوله فاعاد) بضم
 بضم الهمز وكسر الراء
 (قوله انه) اى الجواب (قوله
 تماقتن) اى ذر تماقتن
 او تماقتن وهو تماقتن
 مباغت لان جوابه يقع عن
 فتوى لكلامه اما ارى
 لك تماقتنا فاضه لا ارى
 لك تماقتنا باني (قوله لانه)
 اى الفتر (قوله عنه) اى
 كونها ملحقه (قوله اعتبار)

(قوله فيه) اي العبد (قوله من نكاح الموالى) اي العتيق الخ منان لما (قوله وأكظم) اي ما اكثرت رضى الله تعالى عنه (قوله شعير) بفصاحتها فلا (قوله بريرة) يفصح فمكسر (قوله حين عتقت) صلة خير (قوله انه) اي تخيير بريرة (قوله انقصه) اي زوجها برقيقته (قوله عنها) اي بريرة (قوله وبانه) اي الانسان عطف على بانه (قوله وحى) ٤٧ اي الحرة الخ حال (قوله لا تلم)

اي امرأة بريرة خاطبها
قوله وان كانت اي الحرة
دنية مبالغة في اعتقادها
رقم (قوله ولذا) اي جميع
اللعنى صلة قال (قوله ليس
بكنه) اي العزة (قوله عين)
يفصح العين واللام (قوله فهي)
اي البنت (قوله عليه)
اي الزاني (قوله هذا) اي
قول ابن الماجشون لا تحرم
(قوله صراح) بضم الصاد
المحملة واهمال الماء اي
خاص (قوله ليس) اي قول
مسنون هذا خطأ (قوله أمه)
اي ابن الزنا (قوله عليه)
اي الزاني (قوله لانها) اي
بنت الزنا (قوله بنتا) اي
للزاني (قوله منتف عندنا)
اي قاتني لمؤمها اي
كونها بنته بخلاف أم ابن
الزنا فربما وترته وله نخلوة
بها وولاية عقد نكاحها
مقدما على أبنائها (قوله
وكا نخلوة من مائه) اي
الزاني في تحريمها عليه (قوله
جعله) اي الذكر الخلق
من مائه (قوله لسل وطته)
نعت لبن احوال منه (قوله
لانها) اي الراضعة (قوله
بنته) اي الزاني (قوله لان

لم اجمع من مالك رضى الله تعالى عنه فيه شيئا لاما شربك من نكاح الموالى في العرب وأكظم
اعظما ما شديدا للفرقة بين حرة ومولى وقال المغيرة ومسنون ليس العبد ككفال الحرة ويفصح
النكاح فقال اللعنى قول المغيرة ومسنون ليس العبد ككفال الحرة خلاف قول ابن القاسم
وقال ابن سعدون وغيره هرة وفي ضيق عبد الوهاب وغيره قول المغيرة هو الصحيح ورجحه
اللعنى ايضا به صلى الله عليه وسلم خير بريرة في زوجها حسن عتقت ولم يفتكف الله به
لتنقصه عنها ولا نه ليس بكنه انها لو اختارها اذا كان حرا وبأنه لا خلاف في العبد يتزوج
الحرة وهي لا تلم فان ذلك يجب بوجوب الرزق وان كانت دنية ولذا قال ابن رجال المذهب من
التأويلين ان العبد ليس بكنه وانما اعتبر المصنف المقابل وذكره لكونه قول ابن القاسم والا
فهو مباح غاية (وحرم) على الذكر (اصوله) الاثبات وان عتق الله تعالى حرمت عليكم
آتمها انكم (فصوله) الاثبات وان سقن لقوله تعالى ويساتركم ان كانت خلقت من مائه
المستغلفان او نكاح او شبهته بل (ولو خلقت) الفصول بضم فكسر (من مائه) المبرور عن
عقد وشبهته من نكاحها مائة غلقت من مائة ميت فهي محرمة عليه وعلى اصوله ونوروه
وأشار به لوقول ابن الماجشون لا تحرم مسنون هذا خطأ صراح خليل ليس يظهر اذا لا يزم
من حرمة مائه عليه ان تحرم عليه بنته لانها لو كانت بنتا لورثته وورثها وجازته لخلوة بها
واجبارها على النكاح وذلك كمنه منتف عندنا وهو قول ابن عرفة وفي غنضة نظر ابن
انصف وكا نخلوة من مائه بنت ذكرا خلق من مائه عند من جعله كائنه ومثلها ايضا من رضى
ابن امرأته في نكاحها حال وطته لانها بنته رضى اعادنا الذي رجع اليه الامام مالك رضى الله تعالى
عنه وهو الاصح وبه قال مسنون وغيره وهو ظاهر المذهب قاله ابن عبد السلام وتقبله في ضيق
وفص ابن يونس وكالات على بنته من الزنا فلا تحل له من أرضعها المزي بها لان لبنها له وتحرم بنت
الزاني على ذكر خلق من مائه زناه لانها اخته وتحرم البنت الخ لوقته من مائه الزنا على ابنه
والنخلوة من مائه زنا لان على ابنه عند ابن القاسم وظاهر القريب ترجيعه وقبول النخلوة
من مائه زنا الاخذ ذكره البصري على الارشاد ومقتضى كلام بعضهم واشهره قوله خلقت
من مائه ان من نكح بمسلم فولدت بنتا فقبولة البنت التي ولبتها بعد زناه وليسكن صرح
في القيس بجرمها كبنته لسمي اسمها (و) حرمت (زوجتها) اي الاصول المذكورة في الفروع
الذكور ونحوه الفروع المذكورة في الاصول المذكورة وكذا يحرم زوج الاصول الاثبات
على الفروع الاثبات وزوج الفروع الاثبات على الاصول الاثبات فالوجه حذف التأنيلا فادانه
يحرم على المرأة تزوج اصلها وزوج نزعها اذا تزوج بمعلق على الذكر والاتى والزوجة خاصة
بالاتى قاله عيب الساني فيه نظرا لوجودها وشمل الصورتين لكان قوله الاتى واصول وزوجته
ويشمل ذلك الخ تكرار مع هذا وأومر كلامه هنا في فصول زوجة تحرم بغير العقد عليها وليس

لبنها اي المزي بها (قوله اي الزاني) قوله ويجوز النخلوة من مائه زنا الاخذ انظر ماذا القاسم على ما سبق يشهد بجرمها فانها
بنت أخيه (قوله البصري) بضم الموحدة (قوله فقبول) اي البنت (قوله له) اي الزاني لانها لم يتفق من مائه (قوله وأومر كلامه)
عطف على كان (قوله عليها) اي الزوجة

(قوله من غيره) أى أية (قوله قبله) أى أية (قوله) أى الابن (قوله وبعد) أى أية (قوله يحملها) أى الاتوال (قوله وال) أى وان لم تقطع بين أية (قوله نهى) أى بفسوحة أية (قوله عليه) أى الابن (قوله الذى هو أبوه وأمه) نسب أول اصوله (قوله مطلقا) أى (قوله كذلك) أى مطلقا (قوله لتقدمه) ٤٨

أى الأصل الأول علته
لغير الأصل الأول (قوله
وان فصوله) أى الأصل
الأول عطف على تقدمه
(قوله كذلك) أى عمة
أو خالة (قوله الفحص) ففتح
الفاء وثبوتها المجهة (قوله
وال) أى وان لم يترك
من الجانبين بأن عدم
التركيب بينهما ومن
أحدهما (قوله وان لم يكن)
بضم الكاف وثبوت النون
أى الزوجيات (قوله فى غيره)
أى ثمة تزوج الأم الماتة
فى صريح (قوله فلا تقصر)
فصول الزوجة بمجرد العقد
تفريع على وتبذله الخ
(قوله بخلاف أصولها)
أى الزوجة تقصر بمجرد
العقد (قوله الثانى) أى
وجود المان للذى لا قصد
(قوله) أى النظر (قوله
فشرطه) أى التحريم (قوله
كونه) أى التلذذ (قوله
يحرم) بضم ففتح فسر
(قوله يحرم) بضم ففتح
(قوله لا يحرم) بضم ففتح
(قوله هذا) أى عقد
النكاح (قوله عقده) أى
النكاح (قوله إذا) أى كون
عقد المان لغیر الوط - صل -

كذلك يخالفه المصنف هو عين الصواب (تنبيه) ابن عرفة ابن رشد بن زوجه أية من
غيره قبله حلها اجاعا وبعد فى حلها وحرمتها لما تكوه ١٨ وحلها بعد انقطاع بين أية وال
فهى حرام عليه اجاعا لانها اخته رضاعا (د) حرم على الشخص (فصول اول اصوله) الذى
هو أبوه وأمه وفصولها الاخوان والاخوات مطلقا وأولادهم وان تزوا كذلك (أول فصل من
كل اصل) غير الأصل الأول لتقدمه فى كلامه وان فصوله حرام وان سفلوها لاصل الذى يلى
الأصل الأول الجذ الأقرب والجذ القربى وابن الأقل عم وخال وبنته عمة وخالة وابن الجدة
المذكورة وبنتها كذلك وأما فصل فصلها كبت العمة وبنت الخالة فسلال ابن القهاران
تركب لفظ التسمية العرفية من الجانبين حلها لا حرمتها أبو عبد الله اقوى تأملته
فوجدته كما قال لان اقسام هذا الضابط أربعة التركيب من الطرفين كابن عم وبنت عم
وعدهم منها كلب وبنت والتركيب من قبل أحدهما فقط كبت الخ وعمها وابن اخت
وخاتمه ١٨ (د) حرم بالعدوان لم يدخل (أصول زوجته) أى امهاتهم وان عليهن لها عليها
ولاد تباعثها أو بواسطة من جهة أيها أو امهات نسب أو رضاع لقوله تعالى وأمهات
نسائكم (د) حرم على الزوج (ب) سبب (تلذذه) أى الزوج بنوعه فى حيلها بل (وان) تلذذ
بها (بعد موتها) أى الزوجة بوطء بل (ولو نظر فصولها) أى الزوجة أى بناتها وان سفلان وان لم
يكن فى غيره وقوله تعالى الا فى حرمكم خرج القالب فلامه هو فلامه هو فلا تقصر فصول
الزوجة بمجرد العقد بخلاف أصولها والسرى فى هذا ان حب الام بناتها أشد من حب البنت
أما وان ميل الام الى الزوج ضعيف وميل البنت له شديد فلا تغض الام بناتها بمجرد العقد
وتغض البنت امها بمجردده وظاهر كلام المصنف الحرمة بالتلذذ ولو بلا قصد وهو ما يفيد
كلام ابن حبيب وسله فى التوضيح فأدقونه والحاصل انه ان قصد اللذة وحدها ولو نظر
حرم البنت وان قصد ما فقط أو وجدها فقط فقولان أو احدهما فى الثانى التحريم ولا تفرق
بين باطن الجسد وظاهره وهو الوجه والكفان ان كان التلذذ بغیر النظر فان كان به فشرطه
كونه يباطن الجسد ابن شاس وفى معنى الوطء عقد ما من بنحو القبله والمباشرة اذا كانت
فأدق وكذا النظر الى باطن الجسد شبهة على المشهور ابن بشير النظر الى الوجه لغوا اتفاقا
ولغيره يصحرم على المشهور وشبهه فى التحريم فقال (كما) التلذذ بأية (المالك) ولو بعد موتها ولو
بالنظر لباطن جسدها فيصير أصولها وفصولها ويحرمها على اصول سببها وفصوله وقد
المالك لا يحرم والفرق بينه وبين عقد النكاح ان هذا لا يراد الا للوطء فقام مقدم مقام الوطء
واساعد المالك فيكون لغیر الوطء كالتقدمة ولذا يجوز زحف لباطن وطؤها كالعامة والمخالة
ومثل الماشيئة وشرط انتشارا الحرمة بالتلذذ المالك بلوغ المالك ابن عرفة ابن اغروط الصغير
واجب قبلته ومباشرة الحرمة ان يبلغ ان تلذذ بها مباشرة ولو لم يتجدد وقول ابن حبيب
(وعم) بفحصات متتلا (العقد) أى للنكاح على صغير أو كبرى المذهب فان فسح السيد

نكاح

يجوز قوله يجوز) أى عند المالك (قوله قبله ومباشرة) أى الصغير (قوله ان بلغ) أى وصل

فى السن الى حقيقة تلذذ فيه بالمحار يمنع صباه

قوله (نكاح عبده) أي الذي عقده بدون إذنه (قوله قبل البناء) أي من العبد ونحوه (قوله فخص) قوله (أما) أي الزوجة التي فسخ سيده نكاحها (قوله ثم قال) أي البراءة (قوله دروي) انضم فكسر (قوله براءته) أي الابن (قوله وهو) أي الابن (قوله ذلك) أي النكاح (قوله قال) أي ما ألقى الله تعالى عنه (قوله لا يفي) أي لا يجوز ٤٩ (قوله وان زوج) أي الشخص

نكاح عبدة في البناء فليحل للعبد ان يتزوج اما هم قالوا قد روي عن مالك في رجل نكح
ابنه البالغ الملك لا صهره فانه وهو غائب فرد ذلك الابن قال لا ينبغي للاب ان يتزوج نكاح
المرأة وان تزوج اجنبيا غائبا فلا اذا اباعه لم يجز ان طال ذلك ولا يتزوجها آباءه ولا ابناؤه
ولا يشك هو امهاو يشك بنتها لم يبين الام اه وعبدان ابني زيد في حصره وقع الحرمة
شكاح العبد بغير ان يبيحه ثم يبيحه للسيد او غائب زوج فرضي بعد طول المدة ففسخ قاله
مالك رضي الله تعالى عنه في غير المدونة وكذا اذا قدم الغائب الى برض ففسخ وهو اجنبى او
ابن كبريا فاقسمته ابن حمير بل (وان فسد) العقد على اختلاف بين العلماء وان كان المذهب
عندنا فاداه كحرم وشغار وانكاح عبدا مورا عقد بغير المصاهرة كما ينشرها الصحيح
اتفقا (ان لم يصح) بضم الباء وفتح الميم (عليه) اى الفساد ومثل عقد النكاح عقد البيع
فيه صل فيه بين المتخلف في فسادهم ففسخ ففسخ عليه ففسخ وطؤه وان دا الخذف والافلا
يجرم والمقتضات كالوطء (والا) اى وان اجمع على فساد (نوطؤه) يجرم وكذا مقتضاه
(ان دورا) اى دفع الفساد (الحذف) من الفاعلى كمنكاح معتدة او ذات عرق او رضاع غير عالم
فان كان عالما حذف ذات الحرم والرضاع وفي حدة في نكاح المعتدة قولان ومقهور الشرط
انه لم يدور الحذف لا ينشر وطؤه الحرمة لشبه الزنا (وفي) نشر الحرمة وطؤه الزنا وعدمه
فلما اقر تزوج بنتها او امها ولا يه وابنه تزوجها (خلاف) اى قولان مشهران وفيه قول ثالث
انه ينشر الكراهة رواد ابن المواز ابن ناجي اختلف المذهب في وطء الزنا على ثلاثة اقسام
فقليل لا ينشر الحرمة قاله مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ وجهوا بحصا ورضي الله تعالى
عنهم وهو في المدونة والرسالة ابن عبد اسلام هو المنه ووقيل ينشرها كالصحيح قاله في سماع
ابن زيد وراه ابن حبيب قال ربع البه مال قد رضى الله تعالى عنه في الموطأ وأقبح به الى
ان مات فقلل مالك رضي الله تعالى عنه لم يوجب موت مالى الموطأ قال سارته الركان والقول
الثالث انه ينشر الكراهة رواد ابن المواز وتأول النجاشي وابن رشد المدونة على الكراهة
وغيرهما على الحرمة عماض والا تكون على الكراهة ابو عمر في الكافي عدم التعريم هو
الاصح وعليه العمل عند فقهاء المدينة فهو المعتقد والله اعلم (وان ساول) اى اراد الزوج
(تلقاها بزوجته) قاله في حديثها منه او غير بغير وطئ فلام مثلا لانها انما زوجه (في) تأييد
حرمة زوجته عليه فيجب عليه فراقها وعدمه (تردد) لا يشاح فذهب ابن شعبان في جملة
الى انها رافقه النشر والحرمة وظاهر اطلاقهم وجوب توافيق بين التباين فارق زوجته وذهب
القاسبي وابو الطيب عبد الحم الى انه يفارقه استصباها باختياره او غير ذلك فيها انفا
والقاسبي المازري فيها كسب النكاح عن لمس الخطا قاله ت سمستوفى تلذذه بانها بغير وطء
واما قال اجمع فيه حرمة زوجته عليه والذي ينبغي ترجيحهم على التلذذ بغير ايضا البناني

۷ منع فی ای المزیبہ (قوله ونیہ) ای لزنا (قوله کالصبح) ای وطء الکحاح (قوله خال) ای ابن حبيب (قوله الیه) ای نشره (قوله واقعی) ای مات (قوله به) ای نشرها (قوله به) ای الموطا (قوله عدم التصريم) ای بلزنا (قوله نهو) ای عدم التصريم (قوله وعلمه) ای تأنيده (قوله واثف) ای ابن عمر (قوله فيها) ای المسئلة (قوله وما به) أي الوطء

(قوله انه) أى السرد
 أى لغز الزوجة بها (قوله)
 فالتدبها أى يجرد اللبس
 (قوله متضارة) أى متفقة
 (قوله على ما قلناه) أى من
 ان التردد فى التلذذ بدون
 وطء (قوله بعض) سله
 ظهر (قوله فنيما) أى
 المخطوبة والامة (قوله
 الأول) أى الزوج
 (قوله والثاني) أى تأكد
 التنب (قوله ملكها أبوه)
 من اضافة المصدر لقوله
 وتكمل عمله برفع فاعله
 (قوله عكسه) أى ملك
 الابنة بعد ملكها ابنة
 (قوله وامتنع) أى
 التمسى المنع (قوله قال)
 أى التمسى (قوله من
 الحرمة) أى الرابعة على
 العبد بيان لها (قوله بعض)
 أى للعبد الرابعة (قوله)
 لرداها على معترضة (قوله)
 لانه) أى النكاح (قوله)
 يد اوه) أى العبد الحر
 (قوله فبسه) أى الطلاق
 (قوله انها) أى اية (قوله)
 وصلها) صلف على
 ما مضى اليه (قوله)
 والمرأة وثبت زوجها)
 صلف على المرأة وامها
 (قوله عن تزويج فيه منعه)
 أى الجسج بيان لن
 البعل) بفتح الموحدة
 وسكون العين المهملة أى

(قوله على هذا) أى كون التردد فى التلذذ بدون وطء (قوله بالاشتباه)

مثل هذا امتت وس وعج والصواب انه فى التلذذ فقط من غير وطء كافي الجواهر وابن
 الحاجب وابن عرفة وغيرهم واما الوطء فيه الخلاف والمشهور انهم يوجبون وطءا المصنف تنذر
 على هذا اذ لا يقال فى الوطء التلذذ ونص الجواهر فان كان الوطء بالاشتباه بلا عقد نكاح
 ولا ملكة فقال ابو عمران لم اعم خلافا بين اصحابنا فى انكاحهم الاماوى من مضمون انه قال
 فبين يديه ما فى زوجه فى ليل فوقع على ابنته ما فوطمها غلظا فلحقهم عليه زوجته وفزع
 التناخرون على قول الاصحاب قرنا اختلقوا فيه اختلافا كثيرا حتى الق بعضهم على بعض
 وهو اذا حاول وطء زوجته والتلذذ افترقت يده على ابنته ما قاله فيها اه ونص ابن
 الحاجب ان وطئ بامتناع حرم على المشهور فلو حاول التلذذ بزوجه فوقع عليه على ابنتها
 فالتدب لغيرهم على غيريها واشتار المازنى خلافه اه وهو لقا كهاى طلق ففسده
 النقول كاترى متضارة على ما قلناه وترك المصنف مسئلة الوطء والاولى ذكرها وترويج
 مسئلة التلذذ عليها كما فعل ابن شاس وابن الحاجب والله اعلم ونص الجواهر ظهرا ان عبيد
 المصنف يتردد على اصطلاحه ويسقط قول ابن شاس ان الخلاف بين حصون وغيره وهم من
 المتقدمين فالتردد هنا لساقعة المصنف والله اعلم والوطء باين الزوجة لا ينشر الحرمة عند
 الامة الثلاثة وعند اجد عشرها (وان قال اب) عند قصد ابنة نكاح امرأة كنت (نكحها)
 أى عقدت عليها (أو) قال اب كنت (وطئت الامة) التى اراد ابى وطأها بالملك وتلذذ بها
 بغير الوطء (عند قصد الابن ذلك) أى نكاح المرأة التلذذ بالامة بالملك (وانكر) الابن
 ما قاله الاب (نذب) بضم فكسر للابن (التنزه) من نكاح المرأة التلذذ بالامة ولا يجب لعدم
 تحريمه صدق به (وفى وجوبه) أى اتهمه (ان فشا) قول الاب بتكراره فيهما وبضم عقد
 لابن ان وقع وعدم وجوبه لكن يتأكد فيه (تاويلان) الاول لخاص والثاني لاي حمران
 وظاهره انه لا يتناول قول الامة وان ملك ابن امة بعد ملكها ابوه او عكسه ولم يعلم المتأخر
 منهما هل تلذذ بها المتقدم ام لا فقال ابن حبيب لا تفصل له ونقله الباجي والخمى واستحسنه
 فى العملة قال ويندب فى الوحش ان لا يصيب (و) حرم على الحر والعبد (جمع خمس) من
 الزوجات فى عصمته وان كانت كل واحدة بعقد (و) تبجور (العبد) الزوجة (الرابعة) هذا
 مراد ما لا موهده العطف من الحرمة فهي جملة معترضة بين المتعاطفين من فرد على الخفاف
 وسواى العبد الحر فيها نكاح لانه من العادات والملاقاتين الحدود وفرضها وبنه (او) جمع
 (تعتين) من الزوجات (لو قدرت) بضم فكسر منة لاي قرنت (أى) بشدة المنة انقضت أى كل
 واحدة تمنعها او واحدة تمنعها وهي لا تمتنع الا بغيرها معا النكاح الظاهر انها هنا
 موصولة حذف ما مضى اليه وصلها والتقدير لو قدرت أى بما اردت الخ الى لو قدرت الخ
 اردت منها ذكر احرم والله اعلم (ذ كرا حرم) ووطء الاخرى تخسر المرأة واما فبياح الجمع
 يتم سالنا اذ اقدمت المال كذا كرا وطء آمنه بالملك والمرأة وبنت زوجها او اء لانه اذا
 قدرت المرأة ذكر فلا يتنقض وطءها من زواجها وبنته زوال الزوجية وصيرورتها ام او شتر رجل
 اجنبى وتطمع عجم من يجوز جمعها من تزويجها فيه منعه فقال
 وجمع مرأة وام البعل • ابنته او زوجها وحل

فأصابا صنعا لجمع حرمه الوطء بتقدير الذكورة لحدادهما من الجانبين لامن جانبوا سد
 كافي هذه السور الثلاثة وثبت في حرمه لجمع فقال (كوطئها) أي التفتين المتبين لو قدرت
 ايتهما كرا حرم وطء الاخرى (بالثلاث) فيصير المسموم قوله تعازي وأن تجعوا بين الاختين
 وآية أو ما ملكت أيمانكم مخصصة بأية حرمت عليكم امها نكح الخ وهذه لم تخصص وهي
 مدينة للاحكام واشهر قوله كوطئها بجل جمعها بالثلاث لخدمة أو احداها لها والاخرى
 للوطء (و) ان تزوج امرأة ثم تزوج من يهرم جمعها معها كالختماء وشالها (فسيح) بلا غلاق
 بضم فكسر (نكاح) زوجة (ثانية صدقت) بخصات متقلا الثانية على انها ثانية او ثبت انها
 ثانية بيينة بالاولى (والا) أي وان لم تصدق الثانية على انها ثانية بان ادعت انها الاولى او قالت
 لاعلم عندي ولم يثبت كونها ثانية بيينة فسيح نكاحها بطلاق (حلف) الزوج على انها الثانية
 (ا) لاسقاط نصف (المهر) عنه ان لم يدل بها فان كان دخل بها فلا يحلف وتكمل عليه المهر
 بالدخول ويقارنهما ويرى على الاولى بدعوا بدون تجديد عقد ويقبل قوله انها الاولى عند
 اشتباه ويحسد واقصر عليه ابن الحنابل وظاهره حلف للآخرى ام لا فان حلف سقط عنه
 نصف المهر وان نكل غرمه بمجرد نكوله ان قال لاعلم وبطلانها ان ادعت انها الاولى فان
 نكلت فلا شيء لها هذا هو المذهب وقال القسبي الجاري على مذهب المدقة وعدم قبول تعيين
 المرأة الاقل من الزوجين في مسئلة الوليين عدم قبوله وقرق ابن بشير بينهما بوجهين احدهما
 ان الزوجة تنهم الثاني ان الزوج قادر على فسخ النكاح وابدأه ووجه ابن عرفة بأنه يتم أيضا
 لاحتمال شرف عدم اصابتها من يدر نكاحها منها ما بهد الفسخ وبأنها قادرة على الفسخ بعد
 تعيينها فان ادعى الزوج جهل الاولى منها ما قالوا فكل واحد منهما ربع صدقها لان لهما
 نصف صدق اقرب معين لكل من صدقها بنسبة الحاصل من قسم النصف عليهما ان ادعت
 كاتهما المجهل مثله فان ادعت كل واحدة انها الاولى فكل واحد نصف صدقها ان
 حلفت ولا شيء نكلت منهما على الرابع وان ادعت احداها انها الاولى وقالت الاخرى
 لم ادخلت المدخسة واخذت نصف مهرها ولا شيء للاخرى فان نكلت فكل ربع مهرها
 ان كان الزوج حيا فان لم يتم عليه الابد موتة فكما اذ اقيم عليه في حياته وتقبل فان ادعت
 كل واحدة انها الاولى حلفت واخذت جميع صدقها والميراث بينهما ومن نكلت لشيء لهما
 وان ادعت احداها الاولى وقالت الاخرى لا ادري حلفت مدخسة الاولى واسمعت
 الميراث والصدقا فان نكلت فسا بينهما فاذهب البنائي قوله فان ادعت كل واحدة
 انها الاولى فكل واحد نصف صدقها الخ هذا خلاف الجاري على قول المصنف الاقوي وان
 لم تعلم السابقة فلا يرث ولكل واحد نصف صدقها والجاري عليهما ان يكون هناك الحياة لكل
 واحدة وربع صدقها وهذا قول ابن عرفة وان فسخ النكاح لجهل اولاهما قال القسبي
 روى محمد لكل واحد نصف مهرها وفيه من كنه والارث بينهما ما قيل نصف في حياته
 وصدق في موته بقسمته وتلق كل واحدة للاخرى وان نكلت احداها ما قاله الصدقي
 للامة اه ومثله في وضع ومضى المصنف فيما يأتي على قول ابن حبيب ان لكل واحد حصة
 الموت نصف مهرها (بالطلاق) ملة فسخ الاجماع على فساده واخره لبسته فيه قوله (كلام

(قوله آية) اضافته
 للبيان (قوله مخصصة)
 بنسخ الصاد خبر آية
 (قوله وهذه) أي آية
 حرمت عليكم امها نكح
 (قوله لها) أي النكحة
 (قوله الاولى) بنسخ الهمز
 (قوله الاولى) بضم الهمز
 (قوله وعدم) عطف على
 مذهب (قوله عدم قبوله)
 أي قول الزوج خبر الجاهل
 (قوله بينهما) أي زوجة
 الوليين ووجه محرم
 الجمع (قوله ورده) أي
 الفرق (قوله بأنه) أي
 الزوج (قوله وبأنها) أي
 ذات الوليين (قوله منهما)
 أي محرمي الجمع (قوله
 يتم) بضم الياء (قوله
 وتجاهل) عطف على فيم
 (قوله قسما) بضم فكسر
 أي الصدقا والميراث (قوله
 عليا) أي المسئلة الآتية
 (قوله وفي موته) أي الزوج
 (قوله كله) أي مهرها

(قوله بجهله) أي الزوج

بدا العبريم (قوله وعيله)

أي الصداق (قوله بالكسر)

أي عقد على أم مفعلة على

بنها (قوله لانه) أي ما قبله

(قوله ولا يبرم) بضم ففتح

(قوله يبرم) بضم ففتح أي

عقده (قوله يجرى) بضم

الميم (قوله وقد جهما)

أي الام وبها بقدر حال

(قوله وان ترتبا) أي الام

وبها بان عقد على

احدهما ثم عقد على

الآخر (قوله حكم دخوله

بهما) أي هو تاييد منهما

(قوله ان كانت) أي من

فسخ نكاحها (قوله فان

صحت) أي من فسخ

نكاحها (قوله فان كانت

أي المدخول بها (قوله

وان كانت) أي المدخول

بها (قوله وجهات) بضم

فكسر أي المدخول بها

(قوله وهما) أي الام

وبنها الخ حال (قوله

تعين) أي المدخول بها

(قوله لقرمه) بضم القين

المهية (قوله فان جهل

أي الزوج المدخول بها

(قوله انه) أي عجم (قوله

فيما) أي المسئلة (قوله

وادعتها) أي ادعت كل

واحدة منهما انها المدخول

بها (قوله غير مرفوعة

حال (قوله والاولى) بضم

وابنها ترتبهما (بعقد واحدة ففسخ بلا طلاق قبل البناء وبعد كزوج محرم الجمع
بعقد واحد وتأييد بخصات مثلاً (تصريهما) أي الام وابها على من ترتب جهما (ان دخل)
الزوج جهما باطلا بينهما ام وبها او علما بهما اذ اوردوا الحديث به العبريم لقرب عهده بالكسر
والاخرى على الخلاف في وط - الزنا وعيله صداق كل منهما وعلى كل منهما الاستبراء كعدتها
(ولا ارت) لواحدة منهما ان مات ولو قبل الفسخ للاجماع على فسادها (وان ترتبا) أي الام وبها
في العقد عليهما بان عقد على بنت ثم عقد على امها وبالعكس شرط حذف جوابه أي فكذلك
في الفسخ بلا طلاق وتأيد منهما ان دخل جهما وزوم الصداق وعدم الميراث ولا يصح جعله
مباينة فيما قبله لانه جهما به قد وعدا بقدرين فلو قال كان ترتبا لكان أحسن (وان لم
يدخل) الزوج (واحدة) من ام وبها المجموعتين في عقد واحد ففسخ النكاح قيمه بلا طلاق
(وحلت الام) للزوج بعقد جديد ولا يبرم عقده على البنت الام للاجماع على فسادها وقال عند
المالك يبرم الام براهل يجرى الصحيح واذا حلت الام فالبنت اولى لان العقد الصحيح على الام
لا يبرم البنت فالفاسد اولى وسكت عن دخوله واحدة وقد جهما بعقد ففسخ نكاحهما
وتأييد من من لم يدخل بها وقيل التي دخل بها اما وتأيد بعقد جديد استبراء وان ترتبا
فذكر حكم دخوله جهما وسكت عن دخوله باسدهما وعلم دخوله باسدهما فان لم يدخل
واحدة ففسخ نكاح الثانية وسبق على الاولى اما وبها وتأيد من من فسخ نكاحها ان
كانت اما فان كانت بنتا فله اخذها به بطلاق امها وان دخل واحدة فان كانت الاولى بنت
نكاحها بنتا واما وصح نكاح الثانية وتأيد من جهما وان كانت الثانية فرق بينهما وحوت
الاولى بوط - الثانية وكذا الثانية ان كانت امه لعقد على بنتا عقدا صحيحا لان كانت بنتا ذكره
الشراح والخط ولم تعرض الخط لاسم الاولى والثانية ودخوله باسدهما وجعلت وهما
بعقدتين والتاخر تصديق الزوج في تعينها لقرمه فان جهل فلا أقل المهرين كونه بلا
تعين اوسع الجهل والميراث بينهما في صورتين قاله عجم البناء في قوله ولم يتعرض لعلم الاولى
الى والتاخر الخ يفيد أنه لم يقف فيها على نص والمسئلة ذكرها ابن رشد ونقلها ابن مرفوعة ونصه
ابن رشد ان بنى واحدة وجهات وادعتها صدق الزوج في تعينها لقرمه مهرها فان مات دون
تعين فاقبل المهرين بينهما وادعياهما لاولا في الجميع هكذا ذكره ابن رشد في موضوع
بجهما بعقد ويؤخذ من كلامه بعده أن ترتبهما كلف نفس كلام ابن رشد فانه اذا ترتبنا
والوجه السادس وهو أن لا يصح على ذلك حتى يدخل واحدة منهما غير مرفوعة والاولى
معروفة فيفرق بينهما ولا تحل واحدة منهما ابدا والقول قولهم مع عجمه في التي دخل بها
منهما ويعطيهما صداقها ولائى الاخرى فان نكلت كل واحدة انها المدخول بها
واصحت جميع صداقها فان نكلت احدهما فلائى لها وان مات الزوج فقال مصنون
نكل واحد منهما نصف صداقها والقياس ان اقل الصداق بينهما على قدر مهرهما بعد
ايمانها وتعدت كل واحدة منهما القضي الاطين ونصف الميراث فبها على مذهب ابن حبيب
ولائى لهما من مذهب ابن المواز وهو الصحيح لان المدخول بها ان كانت هي الاخرى
لم يكن لواحدة منهما ميراث ولا يجب ميراث الابن وانما علم (وان) عقد عليهما مرتبتين

(قوله مات) أي الزوج (قوله واربعة) عطف على خمس (قوله اربعة اجناس صداقها) أي سواء كان مثل صداق غيرها أم لا (قوله خمسة اصدقة) أي فكل صداقها كله (قوله اربعة اصدقة) فكل واحد من الاربع صداقها كله (قوله واربعة قطعاً) فتكمل صداقها بموت الزوج (قوله فليغير المدخول بين صدقان ونصف) ٥٣ فنقسم على ثلاثة فكل واحد

خمس اصداس صداقها
(قوله وبما يدخل واحدة) (المتم) يضم الفوقية (السابقة) منهما (فالارث) بينهما التوث
سببه ولا يضر بجل مستحقه (ولكل) منهما (نصف صداقها) تساوي اصدقاتها واختلاف
لان الموت كله وكل منهما مدعيه فيقسم بينهما وشبه في الارث والصداق في الجله فقال
(كان) بفتح الهمز ومكون الثوب حرف مصدرى مقرون بكاف التشبيه تزوج خمس نسوة
في خمسة عقود متعاقبة وأربعة بقصد والخامسة بقصد و (المتم) يضم المثناة فوق وفتح اللام
الزوجة (الخامسة) ومات الزوج قبل المدخول أو بعده لكن ان لم يدخل بواحدة فكلهن اربعة
اصدقة يقتسمه ناعلي قدر اصدقتن فكل اربعة اجناس صداقها وان دخل بالجميع فجميع
اصدقة وارباع قارية اصدقة يلى لم يدخل بها نصف صداقها لانها تدعى أنها غير الخامسة
وانها احدى الاربع ويدي الوارث أنهما الخامسة فلا صداق لها فيقسم بينهما اصدقاتها وان
دخل بثلاث فكل مدخول بين اصدقتن ولباقيتين صداق ونصف لان احدهما اربعة قطعاً
وبنازع الوارث في الاخرى فيقسم الصداق المتنازع فيه بينهما وبين الوارث فكل واحدة
ثلاثة ارباع صداقها وان دخل باثنتين فليغير المدخول بين صدقان ونصف وبواحدة فكل واحد
واحد فغيرها ثلاثة ارباع صداقها فادع عليه البناي قوة ان لم يدخل واحدة قارية
اصدقة الخ هذا قول مصنف ومحمد وهو المشهور وقال ابن حبيب لكل واحدة نصف صداقها
لاحتمال انها الخامسة وظاهر التشبيه ان المستف جار عليه وجوبه ان المراد به انها موقوفة
الحق وجوبه وهو صداق واحد لى الاولى يقسم على اثنين فكل نصف صداقها والحقق
وجوبه في الثانية اربعة اصدقة تقسم على خمسة هذا الذي يفهم من ضج وغيره وقوله
وبواحدة فليغير المدخول باثلاثة ارباع صداقها غير صحيح بل الصواب لكل واحدة من غير
المدخول بمابعة اقسام صداقها كاصرحه ابن عرفة ونسبه ابن شدوان في بعضه قلن
في جامهرها ولي كون الواجب الاخرى نصف مهرها واربعة اجناسه ثلثها جميع ما يجب
الانصف مهر لابن حبيب ومحمد وجنون واختاره ابن لياية وعليه ان كانت واحدة فلها
نصف مهرها واثنين مهر ونصف لكل واحدة ثلاثة ارباع صداقها او ثلاثة مهران ونصف
اكل خمسة اسداسه واربعة ثلثة امهر ونصف لكل واحدة سبعة اثمانه اه (و) من تزوج
امرأة أو اوطد من يتسم جمعها معها بلك او نكاح (حلت) بفتح الحاء المهملة واللام
مشددة اى جائزه (الاخت) ونحوها القى أو اوطاها بـ نكاح او ملك (السب) ينونة المرأة
(السابقة) في نكاحه بطلاق بائن او انقضاء عدة طلاق رجعي فان كانت بالاقراء وادعت تآخر
حيضا فتصدق قيمتها ان تمام ستة فان ادعت بعد طلاق رجعي فتنظرها النساء فان صدقتها
فلا تحصل له الاخرى حتى تنفسه والاحلت احد لوقال وحل كالأخت لشغل كل من منع
جمعها معها ومفهوم ينونة ان الطلاق الرجعي لا يحصل كالأخت فيلزم الزوج التبرص لى

خمس اصداس صداقها
(قوله وبما يدخل واحدة) (المتم) يضم الفوقية (السابقة) منهما (فالارث) بينهما التوث
سببه ولا يضر بجل مستحقه (ولكل) منهما (نصف صداقها) تساوي اصدقاتها واختلاف
لان الموت كله وكل منهما مدعيه فيقسم بينهما وشبه في الارث والصداق في الجله فقال
(كان) بفتح الهمز ومكون الثوب حرف مصدرى مقرون بكاف التشبيه تزوج خمس نسوة
في خمسة عقود متعاقبة وأربعة بقصد والخامسة بقصد و (المتم) يضم المثناة فوق وفتح اللام
الزوجة (الخامسة) ومات الزوج قبل المدخول أو بعده لكن ان لم يدخل بواحدة فكلهن اربعة
اصدقة يقتسمه ناعلي قدر اصدقتن فكل اربعة اجناس صداقها وان دخل بالجميع فجميع
اصدقة وارباع قارية اصدقة يلى لم يدخل بها نصف صداقها لانها تدعى أنها غير الخامسة
وانها احدى الاربع ويدي الوارث أنهما الخامسة فلا صداق لها فيقسم بينهما اصدقاتها وان
دخل بثلاث فكل مدخول بين اصدقتن ولباقيتين صداق ونصف لان احدهما اربعة قطعاً
وبنازع الوارث في الاخرى فيقسم الصداق المتنازع فيه بينهما وبين الوارث فكل واحدة
ثلاثة ارباع صداقها وان دخل باثنتين فليغير المدخول بين صدقان ونصف وبواحدة فكل واحد
واحد فغيرها ثلاثة ارباع صداقها فادع عليه البناي قوة ان لم يدخل واحدة قارية
اصدقة الخ هذا قول مصنف ومحمد وهو المشهور وقال ابن حبيب لكل واحدة نصف صداقها
لاحتمال انها الخامسة وظاهر التشبيه ان المستف جار عليه وجوبه ان المراد به انها موقوفة
الحق وجوبه وهو صداق واحد لى الاولى يقسم على اثنين فكل نصف صداقها والحقق
وجوبه في الثانية اربعة اصدقة تقسم على خمسة هذا الذي يفهم من ضج وغيره وقوله
وبواحدة فليغير المدخول باثلاثة ارباع صداقها غير صحيح بل الصواب لكل واحدة من غير
المدخول بمابعة اقسام صداقها كاصرحه ابن عرفة ونسبه ابن شدوان في بعضه قلن
في جامهرها ولي كون الواجب الاخرى نصف مهرها واربعة اجناسه ثلثها جميع ما يجب
الانصف مهر لابن حبيب ومحمد وجنون واختاره ابن لياية وعليه ان كانت واحدة فلها
نصف مهرها واثنين مهر ونصف لكل واحدة ثلاثة ارباع صداقها او ثلاثة مهران ونصف
اكل خمسة اسداسه واربعة ثلثة امهر ونصف لكل واحدة سبعة اثمانه اه (و) من تزوج
امرأة أو اوطد من يتسم جمعها معها بلك او نكاح (حلت) بفتح الحاء المهملة واللام
مشددة اى جائزه (الاخت) ونحوها القى أو اوطاها بـ نكاح او ملك (السب) ينونة المرأة
(السابقة) في نكاحه بطلاق بائن او انقضاء عدة طلاق رجعي فان كانت بالاقراء وادعت تآخر
حيضا فتصدق قيمتها ان تمام ستة فان ادعت بعد طلاق رجعي فتنظرها النساء فان صدقتها
فلا تحصل له الاخرى حتى تنفسه والاحلت احد لوقال وحل كالأخت لشغل كل من منع
جمعها معها ومفهوم ينونة ان الطلاق الرجعي لا يحصل كالأخت فيلزم الزوج التبرص لى

اى صداقها لان بسط ثلاثة ونصف سبعة تقسم على ثمانية حاصلة من ضرب اربعة عدد الزوجات المقسوم عليهن في اثنين مقام
النصف فخرج سبعة اثمان (قوله بلك او نكاح) تنازع فيه وطه وجع (قوله بطلاق بائن) حله ينونة (قوله فان كانت
اى عدة رجعي (قوله بالاقراء) اى الاطهار (قوله وادعت) اى الرجعية (قوله بعدها) اى السنة (قوله والوا) اى وان لم
يصدقها (قوله منع) بينهم فكسر (قوله لا يحل) يضم فكسر

٥٤ (قوله) اى نوال الملك (قوله) ان تكن (اى) الثانية (قوله) بتاولا (أما) اى الأولى (قوله) لا تحذف اى لا يمتنع ٥٤ (قوله بسى) ضم الالف مع الميم مثقالا الى الراجح (قوله) وعلما (اى) نسبت معقذ (قوله) وقيل (لا) منق

(فهدا) اى الامور بها (قوله)
 منه) اى وان لاجل (قوله به)
 اى من وطء العفة لاجل
 (قوله لانه) اى وطء العفة
 لاجل (قوله لكان وطءا)
 اى السليم عفته لاجل
 (قوله فجز) بضم فكسر
 (قوله وتدل لاجل) اى
 عفتها (قوله هـ) اى
 سيدها (قوله جرحت)
 بضم فكسر (قوله قتلت)
 بضم فكسر (قوله
 نصيحة) اى عتق البعض
 الوطء من اضافة الصدر
 للقاء وتكمل (قوله
 بنصب مقعده) (قوله
 اوسية) طفق على
 مسعة (قوله زوا) اى
 التبرع (قوله ليجزى اى
 عن اداء يوجب الكتابة
 زوجه) اى خلون
 (قوله بطلاق اوسوت
 (قوله كف هنا) اى
 فاحل كالات (قوله
 لانه) اى الوطء الخ علة
 لاقضائه (قوله ارادته)
 اى العقد (قوله هذا) اى
 ارادته العقد (قوله لكونه)
 اى العقد (قوله لانه) اى
 الامر (قوله عظمته) اى
 اليااس (قوله روى) بفتح
 فكسر اى جعله شتى
 (قوله منفع) بضم فكسر
 (قوله غير نبات) سالن من طلاق

انتهى عهده وهل يسمى ميثاقاً قل نعم وعليها فقهه احدى ثلاث ومقتضى الزوج والثانية من
طلق واحده من اربع زوجات طلاقاً جميعاً واذا ادان يتزوج رابعة بطلاناً ترصد حتى يخرج
من الماطقة من عهدها والثالثة من مات ورثه وادى رجل زوجته ليرث اياه لانه فميت بها حتى يظهر
جله او يفيض ولا يقال قد بختتني او غير هذه بنظر اشرافه او اسرام او اعتكاف او اوباء
او غيرها او بغيره او قيل لان المراءى فيها الغير معنى طرأ على بضعها وعليه او قيل لا (او زوال
ذلك) عن السابقة (بقول) لها بالزجل (وان لاجل) فقبله الثانية ان لم تكن قتلاً او اماً بديل
ما قدمه فيها ويؤخذ منه منع وطء المحقة لاجل وصريحه في الرسالة لانه يشبه نكاح المحقة
فان وطئها او حلت معها ما رثت اولاداً ونحوه عتقها لان كل ادم ولحم وطؤها بغير عتقها وقيل
لا يجهل لبقاها وادى الحائض ان برحت وقيمتها اقلت ومثل العتق لاجل عتق البعض
لغيره بالوطء (او كذا) عطف على شيوة اوزواله لاني عتق لان النكاح لا ينزل به الا ذلك
فان يجهز فلا قصر الاخرى كرجوع مبيعة بغير او شراً او طلاق من زوجة او مبيعة او ايقعة
التي كن حصول النكاح ابتداء فلا يضر زواله بغيره وانما وطئ وتحريم عليه الرجعة لذلك كونه
مادام وطئ من يحرم جميعاً معها (او انكاح) أي تزوج السابقة بعد استبراء من مائه لغيره
(يحل) بضم كسر يجهز وطئها (المبتوتة) لبثها بان يكون عقد اخصها لازماً او قادماً
بضم المفعول او غير لازم واجب نكاح صدا وهي اوسى اوسى بغيره اذن ويجب بموجب
شيار واعترض الشارع عقوبة حل المبتوتة بالقضاء ان العقد الصحيح غير كاف فتاوانه لا بد
من دخول الزوج لانه الذي يحل المبتوتة ولو اذن من نص عليه فمجرد العقد وشبهه
اليساطي والجب بان عدوه من نكاح السلفي المبرر والصالح لان براده المفعول الى
انكاح الرابي الذي لا يصلح ان يراد به الا العقد بدليل ارادة فقط ولا يراد ان وصفه بقوله
يحل المبتوتة بعده هذا او يتبعه لان معناه يحل وطئها ولكنه لازماً او ليطأ نفسه اذ انه
يحل المبتوتة لو وطئها الثاني هذا الجواب يقتضي ان العقد القاسم يحل الثانية بمجرد
اذا كان يحل بالمفعول لانه يصدق عليه انه عقد يحل وطئها المبتوتة (او اسر) السابقة
(او اباق) السابقة اباق (باس) من زوجة هان كان وطئها على فعله ان دعا بطلاناً ونكاحاً
من يحرم جميعاً معها ولم يقبل الاسر بالاس لانه منقطع فان كان وطء السابقة شكاك واسر
او ابقت اباق اباق فلا يحل له وطء من يحرم جميعاً معها الا ان طلق السابقة طلاقاً تاماً فان
طلقة راجعاً فان كانت اسرث او فقدت فهو ولا داتها حلت الثانية حتى ثلاث سنين من
طلاقة الا اذا كانت عادت الى الحيض قبل تمام السنة فعمل عليها وان كانت عادت الى الحيض
قبل ثلث سنين او خمس من ملاحه فلا تحل الثانية حتى تمام المدة التي تحض فيها السابقة ثلاث
حيض وان شكت في حل السابقة فلا تحل الثانية الا بالاقصى من خمس سنين من ترك وطئها
وامرول عهدها ابن عرفة اصعب من اسرث زوجته وهي خير ما منع من تزوج من يحرم جميعاً
معاً حتى يبت طلاق الاسرة او يحضى اطلاقاً فغير ثبات خمس سنين من يوم سبيلها ولا ان من يوم
طلاقها الا ساقول رية البطن وانما الحيض ولو سبقت وهي نفسها وطلقةا بحدانها ترصد

(قوله غير بتات) حال من طلاقها ای و غیر خلع (قوله بعد شاه) بکسر الحاء ای قرب نقاسها

(قوله لانها) اى السنة (قوله تقع) اى تناخر حشمها (قوله الا برؤية السابقة الدم) راجع للمواضعة (قوله ومضى الثلاث) راجع لهذه الثلاث (قوله وانما لم يبيع) راجع لقصار (قوله جميعها) اى المستنات (قوله فان كانت حالت مفهوم لم يشتر قوله تقيد) اى ابن الحاجب فهو مصدر خاف لئلا يقع (قوله حسن) خبر تقدير (قوله لانها) ٥٥

سنة لانها بعد التي ترفع الحصة لتقام الشئ كما تكلم على غادى الدم ما وقد تطهر من تقاسم ثم فسترب فصب تر بصها ثلاث سنين واحادية الجمل فلا تسبق ان لاجل بها التسم وطها ماها بعدة تقاسمها (او يسع دلس) يقصان مثقلا اى كتم البائع العيب الذى على (فيه) اى المبيع فعل. ووطن من يحرم بيعهم السابقة واولى الذى يدل على فيه الاما فيه مواضعة او عدة ثلاث واشاره لافضل الثانية الا برؤية السابقة الدم ومضى الثلاث وانما لم يبيع لان الملك في جميعه للبائع والضمان منه ويدل على هذا قوله الاق واستبراء واختيار او عدة ثلاث شاع عن الرادى بالاستبراء المواضعة (لا) فعل كالاحتشكاح او يسع (قائد) السابقة (لم يفت) بدخول في الزوجة فاسد او لاجلها فسوق فاعلى في المبيعة فاسد اذ لا فضل الثانية بقا فاسد الملك البائع الاولى فان كانت (و) لا فضل الثانية بجمرة وطها السابقة لبعضه ونفاس وحرار واعشكاف (عدة) اى استبراء وطها (شبهة) ابن عبد السلام تقيد السنة بالشبهة حسن لانها لو كانت من نكاح صحيح لكان النكاح وحده محرما والعدة من زواجه (و) لا فضل الثانية بجمرة السابقة (ردة) ان كانت امة مملوكة فان كانت زوجة محررة او امة حلت الثانية لثبوتها السابقة بها على المشهور واماعلى انها طلاق رجعى قد دخل الزوجة في كلام المصنف (و) لا فضل الثانية بجمرة وطها السابقة (بإحرام) منها صحيح وهو زوجة كانت او امة (لا) ظاهرا اى تشييد الزوجة السابقة بغير طهرها ومثله الخلف على ترك وطها (واستبراء) من يجوزنا ومواضع من مائة او في رابعة (و) يسع (خيار) يسع (عدة) بضم المهمل اى ضمان (ثلاث) من كل حادث فلا فضل بجمرة الجوع حتى ترى السابقة الدم ويشترط بها وتم الثلاث بلا حدث مع احقر بجمرة الثلاث عن عدة السنة فضلها بجمرة الجوع ثم الظاهر انها كمعدة الثلاث وقياسا على اخذ امة سنة عب بفرق بانها في اخذ امة السنة على ملكه لافى عدة السنة طاقى لا وجه للاستظهار لان اخذ امة السنة يخالف عدة السنة لابقا الملك في الاستخدام وحلطة الوط مدونهم مع ان القيد الثلاث لمجدوا وقرره وقوله وحلطة الوط. في اخذ امة سنة لافى أكثرها ابن الماجشون ونقله ابن عرفة (و) لا (اخذ امة سنة) اوستين اول ثلاث (و) لا الهبة من يعصرها اى يأخذ الواهب الهبة فمرا بلا عوض (منه) اى الموهوب له كونه موقوفه ان كان رجوعه في هبته باعتصامه بل (وان) كان (يسع) لنفسه ما هو به فمجهور اليمين باصاؤه اوقد بجمرة عليه فلا فضل بجمرة الجوع ظاهرا وتخل بها يمينه وبين الله تعالى فالة الخط ومفهوم من يعصرها انه ان هبها لمن لا يعصرها منه فضل الواهب بجمرة الجوع وهو كذلك ان كانت لغفران وله عوض عليها وان لم تمت لانها كبيع الاجنبي فانما ان قلت شراء اولى مال مجبور منه تمت قلت منع فمال به به له واماعلى وجهه فبكره فالة الواطس واعترض قول فضل بجمرة (بغلاف صدقة عليه) اى بخوارق (ان حزين) الصدقة من المتصدق ولو حكما كمنه فاهو هب المتصدق عليه

مال مجبور من اخذ امة المدرا فاهو وتكمل على نصب مفعول (قوله به) اى الولي (قوله) اى مجبور (قوله فبكره) اى شرائه (قوله واعترض) اى الواطس (قوله بمنعه) اى شرائه ما هو به (قوله كمنه) اى الذات الموهوب به من اضافة المصدق له وتكمل على رفع فالة (قوله المتصدق) بفتح الال

فقح فبكره اى السابقة
قوله حلت الثانية) اى برودة
السابقة (قوله بها) اى
رديها (قوله لانها) اى عدة
السنة (قوله يفرق) اى
بين عدة السنة واخذها
(قوله للاستظهار) اى
من تمت ان عدة السنة
كمعدة الثلاث وقبسا
على اخذ امة السنة (قوله
يختلف عدة السنة) اى
فى الاحكام (قوله وحلطة
الوط) اى لامة الخدم
عطف على الملك (قوله
دونها) اى عدة السنة
فلا يفرق بينها وبينها ولا حلطة
وطها (قوله لافى اكثر) اى
من سنة فلا يفرق فيه حلطة
الوط (قوله باصاؤه) حلف
مجبور (قوله عليه) اى
القيم تنازع فيه ابصار
وتقدير (قوله تفضل) بضم
فكسر (قوله كانت)
اى الهبة (قوله اوله) اى
الثوب (قوله وعوض)
بضم فكسر مثقلا (قوله
وان تمت) اى الهبة
عند الموهوب له (قوله
لانها) اى الهبة (قوله
كسبها) اى الذات
الموهوبة (قوله شراء الولي)

قوله انه اي انصرف المصدق عليه فمع ايقاعه على كونه حوزا سحبا لقوله فقل بضم التاء اي الصدقة الحوزة قوله
 لانها اي الصدقة قوله انها اي الصدقة قوله لانتل بضم التاء وقوله اي اخذها من سنين في الاحلال قوله هذا
 مطلقا اي عن التقييد بكونه سنين قوله وبه اي منع وط
 اي احلال اخذها من سنين قوله ٥٦

الخدمة مطلقا صرح
 قوله لاه اي وطها قوله
 وهذا اي منع وط الخدمة
 مطلقا اي اعتدال الج
 حباله اوصال قوله فيها
 اي الخدمة قوله قاله اي
 جواز وط الحوزة قوله
 هذه اي لا يجاز قوله
 له اي الفرق قوله له
 اي عدم الاحلال قوله
 المالك انفسه لانتل بطل
 وقت المستوفيه قوة
 وكذا اي المذكورين
 الموطوعتين في الايقاف
 عنهما قوله لاه اي
 الاستبراء قوله عليه اي
 الوط قوله وكذا اي
 واطى محرم في الجمع عنكم
 في الايقاف عنهما قوله
 لها اي اماته قوله
 ورم بقعات مفعلا
 قوله الاول بضم الهمز
 قوله وان كان جعلها
 اي الثانية الخصال قوله
 وهذه اي الباء في باعنها
 قوله من ايقافه عنهما
 الخ بيان حكم الاول
 قوله ان ابني الاول بضم
 الهمز اي المولوك قوله
 انان الثانية اي يطلق
 التي تزوجها مطلقا لانا

انصبه فقل بحرمه الجع لانها لا تقتصر ومفهوم الشرط انها ان تزول لانتل وهو كذلك
 وبخلاف اخذام اي حبة خدمة السابقة سنين كثيرة كاربعة فانه يصل بحرمه الجع
 ومنه اخذامها حياة الخدم والمعة هذا مع زيادة كثيرة كافي النص لمفهوم سنة السابق
 واذا كلامه منع وطه الخدمة مطلقا وبه صرح ابو الحسن في الحق الثاني لانه يصل حوزا الهبة
 ولا ينافه فقل في اخذام ام اوله وهذا هو المخذون واعتقد بعض السارحين قول ابن
 الماجشون بجواز وطه الخدمة سنة فان قلت ما الفرق بينه وبين الزوجة التي يجوز وطها قاله
 في معنى الحكم وظاهره لو طات المدة لا يكتفى الا بغير حبة وط بحرمه الجع قلت اعلم
 ان الزوجة ان جعلت اجازتها وسقط عن المستأجر باقي الاجرة فلا ضرر عليه بخلاف
 الخدم فيبطل خدمتها بغيرها من سببها ويجب عليه اخذها مفعلا ان يبرأ قاله
 في المدة ويحرم على الخدم بالفتح وطها ويحد وقال اصبح بالبعد للشبهة فان قلت حيث
 حرم وطه الخدمة مطلقا فلم لا فصل به اذا كان ثلاث سنين بحرمه الجع قلت له اراة
 القول بجواز وطها ان قصرت مدته ووقف بضم فكسر المالك عن وطه امته التي
 يحرم جمعها وان وطتها اي الامتين ليحرم بضم فتفتح فكسر متعلا في نفسه واحدة
 منهما وكذا من تلذذ بهما بدون وطه وخص المصنف الوط متفرع الاستبراء لانه انما
 يفرغ عليه وكذا من وطى احدهما عاك والآخرى بشكاح سواء تقدم الشكاح على الماك
 او تخرولوا كل واحد محرم في الجمع لاماته في ايقافه لانهم بخلاف من ملكهما واراد
 وطه احدهما واخذت الام اخرى فويل لها لادم اتهاهما فان ابني واطى محرم في الجمع
 الثانية وطلأته ورم الاول استبراء اي الثانية من ماثون كان جعلها منه
 لاحكامه ومفهوم الثانية انه ان ابني الاول فلا يستبرأ الا اذا وطها بعد وطه الثانية وهذا
 اذا وطها بمالك فان وطها بشكاح فلا يستبرأ الاول ولو وطها بعد الثانية وينفس شكاح
 الثانية وان عقد رجل النكاح على احدي محرمي الجمع فانستري بحرمه الجع معها
 فالاول بضم الهمز اي الزوجة التي يصل وطها ويحرم عليه التي اشتراها عليها فان
 وطى المشتراة او تلذذ بهما بدون وطه ووقف عنهما ليحرم احدهما فان ابني الثانية استبرأها
 او عقد النكاح على الاخت مثلا بعد تلذذه بمقدمة جماع فزاد عليها باشما اي
 المعقود عليها النكاح وهذه للعدية بسبب ما لا ت السابعة ف حكمه في صورتين
 حكم الاول اي واطى محرمي الجمع بثلثين ايقافه عنهما حتى يحرم احدهما واستبرأ
 الثانية ان ايقافه ومفهوم قوله بعد انه ان عقد نكاح اخذ قبل تلذذه باشما بثلث فليس
 كالاول وسكسه انه ان ابني الاول لوطه ابان الثانية وان ابني الثانية حرم عليه وطه الاول
 وكل فيه لاماته قاله الخط وان ابني الاول لوطه وابان الثانية قبل بانهما قبل بانه نصف
 مداقهما لا تزوجه ابوا الحسن وبعد بانهما بها الهامشي كاملا وعنده على الاخت بعد

قوله وان ابني الثانية اي التي تزوجها في عصمته قوله الاول بضم الهمز اي المولوك قوله ووك
 بضم فكسر مخفقا قوله فيه اي وطه قوله

(قوله قولها) اى المدونة (قوله وحل) بضم فكسر اى لا يهيج (قوله فهو) اى الطلاق (قوله وهو) اى الطلاق البائن (قوله محلل) بكسر اللام اى السكاح الاول (قوله تقدم) اى فى وحلت الاخت بينتوه السابته (قوله بقصد) اى تخشته (قوله فكذلك) اى فعلها بلا قصد تخشته فى طلاقها ثلاثا (قوله وهو) اى قول اشهب ٥٧

فلذلك بضمها علمت لا يجوز ان يبتدأ قولها لا يهيج وحل على الحرص ونصها من كانت امة بطاها تترجح اختيارها لا يهيج نكاحه ولا فسحه ووقفه حتى يطلق او يصير الامة اى قبل البناء فهو بائن وهو محلل كما تقدم (و) حوت (المستوتة) اى المطلقة ثلاثا من حر او اثنين من عبد تعبرا او امة لى على فعلها وعلته بلا قصد هاتجته تنطلق عليه ثلاثا اتفاقا او بقصد فكذلك عند ابن القاسم وقال اشهب لا تطلق الوالحين وهو شاذ وبقوله قوله الاتى واحنته نفسه وان صدقت بقول اشهب فائلا خلافا لابن القاسم وسكاهما ابن رشد وصاحب الشامل بالترجيح على بآنها نكاح او ملك فان ابنت حرا وعبد زوجة امة اغيرة ثم ملكها فاحرم عليه وطؤها (حقوق) بضم المنة وكسر اللام اى يدخل زوج (البلغ) حين الايلاج ولو كان صبيحا من العقد ولا يشترط فيه وعلم شرط اسلامه من قوله الاتى لازم فلا تقل كاية يتم اى بالايلاج زوج كاي على المهور من فساد انكسهم ومفعول بلع قوله (قد الحقة) من لاحتقة له خلفته ولقطعهما والخشفة من حى لا ابلجا (بالمنع) فلا تقل بالايلاج منوع كفى دبر او معدا وفى قضاء مع استقبال أو استدبارا وفى حبس أو قاض أو صوم مطلقا أو احرام أو فى غير مطقة على ظاهر المدونة والموازنة عند الباج وغيره واختاره ابن رشد وكل وط منهى الله عنه فله من معرفة وقال ابن الماحسون الوط فى الحبس والصيام والاحرام يحلها او قبل محل القولين فى غير صوم التطوع والقضاء والذرية المعين والوط فى هذه كلها اتفاقا واختاره القس (و) الحال (لا تكرر فيه) اى الايلاج من احد الزوجين بان تصاد فاحلها وسكافان نكاحا أو أحدهما فلا تقل (بانتشار) لذلك لو بعد الايلاج اذ لا تحصل المسئلة الا به ولا يشترط كونه تاما ويشترط كونه فى الفرج بالاحاث كشف (فى نكاح) فلا تقل وط مائة لقوله تعالى حتى تنكس زوجا غيره (لازم) ابتداء أو بعد الاجازة لنكاح محبور بلا اذن والرضا يعيب وحل وط بعد ذلك فيص (و) بشرط (علم) اى ثبوت (خلاق) بينهما وبين محلهما بامر اثنين لا تصادقهما الاتهام بما بهما بالتحصل على رجبها لباها (و) علم (زوجة) بالوط فان وطئت نائمة أو ميتة أو مضى عليها فلا تقل (فقط) اى دون الحال فلا يشترط عليه فكل وط معجمون أو مضى عليه أو زنا مع الشروط المتقدمة ان لم يكن المويج خصما بل (ولو) كان المويج (خصما) اى مقطوع الاثنين قائم الزكورا أو لم ينجبها بعد علمها ورضاها بخصمائه وشبه فى التعليل فقال (كزوج) ذى قدر لثمة ميتة من شخص غيره (غير مشبهة) نساء ذى القدر الذى تزوجها (ا) حل (عين) حلقه المترقين وأولع فيها مع الشروط المتقدمة وطلعتها أو مات عنها فقد حلت باها وان لم تغل عين ذى القدر بتزوجها فان كانت مشبهة فقد حلت بالاولى (لا تقل) وط مستند لنكاح (فاسدان لم يثبت) النكاح (بعده) اى البناء فان ثبت بعده حلت باها (وطه ثان) زائد على الوط الذى فأت به فصح النكاح (وفى)

فلذلك بضمها علمت لا يجوز ان يبتدأ قولها لا يهيج وحل على الحرص ونصها من كانت امة بطاها تترجح اختيارها لا يهيج نكاحه ولا فسحه ووقفه حتى يطلق او يصير الامة اى قبل البناء فهو بائن وهو محلل كما تقدم (و) حوت (المستوتة) اى المطلقة ثلاثا من حر او اثنين من عبد تعبرا او امة لى على فعلها وعلته بلا قصد هاتجته تنطلق عليه ثلاثا اتفاقا او بقصد فكذلك عند ابن القاسم وقال اشهب لا تطلق الوالحين وهو شاذ وبقوله قوله الاتى واحنته نفسه وان صدقت بقول اشهب فائلا خلافا لابن القاسم وسكاهما ابن رشد وصاحب الشامل بالترجيح على بآنها نكاح او ملك فان ابنت حرا وعبد زوجة امة اغيرة ثم ملكها فاحرم عليه وطؤها (حقوق) بضم المنة وكسر اللام اى يدخل زوج (البلغ) حين الايلاج ولو كان صبيحا من العقد ولا يشترط فيه وعلم شرط اسلامه من قوله الاتى لازم فلا تقل كاية يتم اى بالايلاج زوج كاي على المهور من فساد انكسهم ومفعول بلع قوله (قد الحقة) من لاحتقة له خلفته ولقطعهما والخشفة من حى لا ابلجا (بالمنع) فلا تقل بالايلاج منوع كفى دبر او معدا وفى قضاء مع استقبال أو استدبارا وفى حبس أو قاض أو صوم مطلقا أو احرام أو فى غير مطقة على ظاهر المدونة والموازنة عند الباج وغيره واختاره ابن رشد وكل وط منهى الله عنه فله من معرفة وقال ابن الماحسون الوط فى الحبس والصيام والاحرام يحلها او قبل محل القولين فى غير صوم التطوع والقضاء والذرية المعين والوط فى هذه كلها اتفاقا واختاره القس (و) الحال (لا تكرر فيه) اى الايلاج من احد الزوجين بان تصاد فاحلها وسكافان نكاحا أو أحدهما فلا تقل (بانتشار) لذلك لو بعد الايلاج اذ لا تحصل المسئلة الا به ولا يشترط كونه تاما ويشترط كونه فى الفرج بالاحاث كشف (فى نكاح) فلا تقل وط مائة لقوله تعالى حتى تنكس زوجا غيره (لازم) ابتداء أو بعد الاجازة لنكاح محبور بلا اذن والرضا يعيب وحل وط بعد ذلك فيص (و) بشرط (علم) اى ثبوت (خلاق) بينهما وبين محلهما بامر اثنين لا تصادقهما الاتهام بما بهما بالتحصل على رجبها لباها (و) علم (زوجة) بالوط فان وطئت نائمة أو ميتة أو مضى عليها فلا تقل (فقط) اى دون الحال فلا يشترط عليه فكل وط معجمون أو مضى عليه أو زنا مع الشروط المتقدمة ان لم يكن المويج خصما بل (ولو) كان المويج (خصما) اى مقطوع الاثنين قائم الزكورا أو لم ينجبها بعد علمها ورضاها بخصمائه وشبه فى التعليل فقال (كزوج) ذى قدر لثمة ميتة من شخص غيره (غير مشبهة) نساء ذى القدر الذى تزوجها (ا) حل (عين) حلقه المترقين وأولع فيها مع الشروط المتقدمة وطلعتها أو مات عنها فقد حلت باها وان لم تغل عين ذى القدر بتزوجها فان كانت مشبهة فقد حلت بالاولى (لا تقل) وط مستند لنكاح (فاسدان لم يثبت) النكاح (بعده) اى البناء فان ثبت بعده حلت باها (وطه ثان) زائد على الوط الذى فأت به فصح النكاح (وفى)

بالاجازة او الرضا (قوله حل) بضم الحاء (قوله وان لم تغل عين ذى القدر) حال (قوله فان كانت مشبهة) مشهور غير مشبهة (قوله بالاولى) بفتح الهوى والمحلل العين (قوله فان ثبت بعده) مفهوم الشرط

(قوله عقبه) اى الوطء الاول تنازع فيه طلق ومات (قوله بناء على اننا نزع وطء) علمه لها بالاول (قوله وعنده) اى
 حلها بالوطء الاول (قوله على انه) اى النزع (قوله اياه) اى الوطء (قوله الاحلال وعنده) بيان للوجهين (قوله فقول) اى
 المستقرع على المزوج ٥٨ الى ابق (قوله من القهوم) بيان لمقدر (قوله لا يثبت) عطف على مقدر (قوله

حلها بالوطء الاول) الذى افاضت فسخ القامد وصح النكاح بها انطلقه الثاني اومات عقبه
 بناء على ان النزع وطء وعنده بناء على انه ليس اياه (تردد) للباقي قالوا لم ارفعها عندى
 انه يحتمل الوجهين الاحلال وعنده فقول وطء مسلة مقدر من المشهور لا يثبت لاقتضائه
 وقوله على وطء ثان وليس كذلك لحصوله بالاول وفي الحلية به ترددوا فقول حتى يرفع الخ
 انها لا تصل بغير العقد وهو مذهب الجمهور وذهب سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب لحالها
 بشرط عدم قصد التحليل ثم تواتر رجوع الثاني لمذهب الجمهور ونقل بعض المصنفين رجوع
 الاول ايضا فلا يصل الفتوى ولا العمل بهما الاول لشذوذه ورجوعهما عما عنه قاله ابو
 الحسن وغيره ولم يدم علم ما يثبت عندهما من الاركان والشروط لعدم تدوين مذهبهما فرعا
 ادى ذلك الى التلقين المؤدى لعدم صحة التقليد وهي حقوة عن حكمها ومثل القامد الذى
 لا يثبت بعده فقال (كنكاح زوج) (عالم) يضم ففتح فكسر ثم لاى قاصد فقبل
 المتبوتة لبايتها فقط بل (وان) نوى تحليلها (معنية) اما كها) اى المتبوتة انفسه (مع
 الاجتهاد) اى ان اجتهاده فيفرق بينهما قبل الدخول وبسده بطلقة ثالثة ولا يصل به لبايتها
 ولها المعنى البناء على الاصح وقيل مەر المشل المتشعب ويقابف الحمل والزوجة والشهود
 والولى ان علموا الى حكم بعينه شافى والا فلا يفسخ بقتل به لرفع الخلاف به حلوا لعدم
 عسده اذاعة تونس تكلف من اراد تزويج مبتوتة ان يثبت ان من لا يمينية تحليلها وبسده
 نائما تكليفها بانثبات بناء عليها وهو حسن ولا يصح بيع نكاح الزمان افاذهب الثاني ان
 تزويجها بشرط تحليلها او بدونه لكن اقزبه قبل العسده فالفسخ بالاطلاق وان اقزبه بعده
 فالفسخ بالطلاق ابن عرفة مائل ويشعخ ان كان باقراره ولو ثبت قبل نكاحها فليس بشكاح
 صحيح يعنى فسخه بالاطلاق الباى وعنده انه يدخله الخلاف في فسخ النكاح القامد المختلف
 فيه بل يطلق ام لا وهو تشرع ظاهر وان ينه اناها المعنى على الاصح وقيل لها مهر امثل
 ابن رشد هذا الاختلاف في العسده اذ اذا تزويجها بشرط احلالها ولو نواه ون شرط لكان
 لها الصداق المعنى قولوا واحدا النعمى ان لم يمين بها فان كان قرق قبل العقد فلا نى لها وان
 كان اقزبه بعده فلها نصف المعنى (وبية) الزوج (الطلق) تحليلها بالوطء الزوج الثاني
 (ونفا) اى المطلقة ذلك (نفى) اى ملغاة وغير مضر فى التحليل حيث لم ينو الثاني لان الطلاق
 يبدل نواه فقد دخل على نكاح متعة واذا فسخ مطلقا فان شرط عليه تحليلها وقبله ظاهر
 ونوى اى اى مطلقا فانها ظاهر صحة نكاحه فيما ينمو بين الله تعالى فان طلقها ومات
 عنها خلف لبايتها (وقبل) يضم فكسر (دعوى) مرأف مبتوتة (طائرة) من يلد بعد بعسر
 علم صاحب المينة منه الى بلد قدومها فتقبل دعواها (التزويج) في البلد الذى قدمت منه

المستقرع يرفع على المزوج
 لاقتضائه اى قوله صلا
 يثبت (قوله توقفه) اى
 الثبوت (قوله به) اى
 الوطء الاول (قوله لطلها)
 اى المتبوتة لبايتها (قوله
 به) اى العقد (قوله الثاني)
 اى سعيد بن المسيب (قوله
 الاول) اى سعيد بن
 جبير (قوله) اى مذهب
 الجمهور (قوله وادم الخ)
 عطف على لشذوذه (قوله
 لعدم تدوين مذهبهما) علم
 لعدم علم ما يثبت عندهما
 (قوله ذلك) اى العمل
 بهما الاول (قوله
 وهي) اى الفتوى بهما
 الاول (قوله ومثل)
 بقضات مثقلا (قوله
 ينهما) اى الحمل والمتبوتة
 (قوله بطلقة) لانه نكاح
 مختلف فيه (قوله ثالثة)
 لانها جبرية ولم يتقدمها
 وطء حلل (قوله والاى)
 وان حكم بعينه شافى
 (قوله به) اى حكم
 الشافى بعينه (قوله
 حلوا) يضم الحامهله
 واللازم (قوله ان يثبت)
 يضم الباء (قوله تأجها) اى

حلها من الزوج بطلاءا وموتة (قوله به) اى قد تحليلها (قوله بعده) اى العقد (قوله ان كان) اى
 قصد التحليل (قوله باقراره) اى الزوج بعد العقد (قوله ولو ثبت) اى قصد تحليلها (قوله ذلك) اى تحليلها لبايتها (قوله في
 التحليل) اى صحتها (قوله بنوه) اى التحليل (قوله واذا) اى دخوله على نكاح متعة علم فسخ قوله مطلقا) اى عن التقييد
 بعدم البناء (قوله ظاهر) اى فى الظاهر (قوله مطلقا) اى من التيسير لهما بما اياه

وشاء الزوج بها فيه ووطئه اباه وان مات عنها أو طلقها وقت عدتها فصل لياتها وحذا
 كالمستثنى من قوله لم يادف لأجله من شأهدين على التزويج وأمر أن ين على الخلو وذلك
 لمصلحة إقامتها وشبهه في القبول فقال (ك) دعوى امرأة (حاضرة) أى مقبلة بالمدينة متونة أنها
 تزوجت ووطئت بالأمنع ومات زوجها أو طلقها وقت عدتها فتقبل ويقل لياتها (أمنت)
 بضم فكسر أى كانت حاضرة في دينها بحرية بالصدق والتدين فنصدق (إن بعد) بضم العين أى
 طال الزمن بين دعواها والمدة كونه بحيث يمكن موت شوهدا واندراس العلم (وفى) قول
 دعوى (غيرها) أى المأمونة الحاضرة أنها تزوجت مع طول الزمن كذلك وعدمه (قولان)
 لابن عبد الحكم وابن الموزان يطعن المصنف على أوجه أحدهما (و) حرم على المالك ذكر
 كان أو أختي (ملكه) أى تزوجه فيحرم على الذكرك تزوج أمته وعلى الأنثى تزوج عبيدها لما في
 أحكام الملك أحكام الزوجة وشمل الملك القن وذو الشأبة كأم ولد ومكاتب ومعهن ومدير
 ومعنى لاجل ابن يونس لأن الذكر إذا تزوج أمته ففسخى الزوجة استحقاقها الوطء والرقعة
 عدمه فإن طابا ابنته بالزوجة طابها بعد مبالغة وان آلى منها فلا يصح لها رفعه فيضائف
 الكتاب والسنة واجماع الأمة ومثله لابي عمران عن عبد الوهاب والثالث في تزوج الأنثى
 عبد الله (أو) ملك (ولده) أى من الزوج عليه ولادة ذكر كان لولد أو أختي بمباشرة
 أو نازلا بواسطة ذكر أو أختي وإن سفل فيحرم على الذكرك تزوج أمة ولده وأمة ولد ولده وعلى
 الأنثى عبد ولده وعبد لده والقوة شبهة الوالد في مال ولده وسواء كان الوالد أبا أو قريبا
 (وفسخ) بضم فكسر نكاح من تزوج ملكه أو ملك ولده أن طار نكاحه على الملك بل (وأن)
 طارا ملكه أو ملك ولده ألكه أو بعضه على التزويج بشرا أو أرثا وغيرهما وقضه (بلا)
 طلاق (للاجتماع على فساد وهل هو طوطها الملك قبل استبراء قولان لأن القاسم وأشبه
 وشبهه في الفسخ فقال (كرامة) طارها أو ولدها ملك (في زوجها) فيفسخ نكاحها بلا طلاق
 وذكره هذا وإن علم من قوله وملك الخ لم يرتب عليه قوله هذا إذا كان طوطها على زوجها
 بشرا بل (وليدفع مال) من الزوجة لسيدهن زوجها (ليعتق) سيد زوجها زوجها (عنها) أى
 الزوجة فاعتقه عنها فيفسخ نكاحها الخوله في ملكها تقدير اذبة سدوانا اشترته واعتقه
 وكذا أسواها سيده في عتقه عنها ففعل وترغبه فيه اذ يقدر انما قبلت هبه لها ومفهوم ليعتق
 عنها انما ودعت له مال ليعتقه عن غيرها أو سألته أو غلبته في عتقه عن غيرها ودعت له مال
 ليعتقه ولم يقين الحق عنه أو سألته أو غلبته في مجرد عتقه بلا يقين ففعل فلا يفسخ النكاح
 ولو اعتقه عنها في هذه الصور وأولى أن اعتقه عنها بما لا يسأل لانها غلبته ولو لاها
 بالسنة قال في المدونة ونظام المصنف ولو كانت الزوجة أمة وهو صحيح والولد لسيدها
 وأشار بالقول إلى شبهه لا يفسخ النكاح ولو لاها ما لا يستقر له ملك (لا) يفسخ النكاح
 (أن) اشترت أمة زوجها بلا إذن سيدها (رد سيد) لامة (شراء من) أى تزويجها
 (لم ياذن) السيد (لها) أى لا يفتقها لأن شرائها على هذا الوجه كالأشراء ومفهوم لم ياذن
 أن المأذون لها في شرائه ولو في عموم الإذن في العبادة أو في ضمن الكتابة يفسخ شبهه النكاح
 (أو) أى لا يفسخ النكاح بشرا الأمة زوجها من سيدها (قصد) أى السيد والزوجة

(قوله وشاء الزوج بها فيه)
 عطف على التزويج (قوله)
 ووطئه اباه) عطف على
 التزويج (قوله فصل)
 لياتها) هذه غمرة قول
 دعواها (قوله وهذا) أى
 قبول دعوى الطارئة
 التزويج الخ (قوله وذلك)
 أى الاستثناء (قوله)
 اثباتها) أى دعواها (قوله)
 بحرية) بفتح الراء (قوله)
 كذلك) أى بحيث يمكن
 موت شوهدا واندراس
 العلم بذلك (قوله وعدمه)
 أى القبول (قوله لما في)
 الخ) على غمرة تزوج الملك
 (قوله والرقعة) عطف على
 الزوجة (قوله عدمه) أى
 استحقاقها الوطء (قوله)
 به) أى الوطء (قوله آلى)
 منها) هذا الموهى أى حلق
 على تركها أكثر من
 أربعة أشهر (قوله رفعه)
 أى إلى حاكم (قوله وعلى)
 الأنثى) عطف على على
 الذكر (قوله القوة شبهة)
 الوالد في مال ولده) على غمرة
 ملك الولد (قوله هذا) أى
 كرامة تزويجها (قوله وأن)
 علم) بضم العين الخ حال
 (قوله وكذا) أى دفعها لسيده
 زوجها ما لا يعتقه عنها
 في فسخ نكاحها بلا طلاق

(قوله بحث) اي استظهار (قوله قال) اي ابن عبد السلام (قوله ذلك) اي التصح (قوله وانه) اي ابن عبد السلام (قوله) ولادليل اي الحاط (قوله لانه) اي الزوجة (قوله فيها) اي الهبة (قوله لقصدها) اي الزوجة الفسخ (قوله على انه) اي الف التثنية (قوله اعتبارا) بانجام الفين ٦٠ اي قصد (قوله فلا يجوز) اي يقضي (قوله ذلك) اي

الفسخ (قوله هذا الكتاب) اي مختصر ابن الحاجب (قوله ولا معنى له) اي لعدم دون الفاذلا يتوهم الفسخ بقصد السيد وحده الفسخ حتى ينص على عدمه (قوله هي) اي الزوجة ذلك اي الفسخ بشرا لها زوجها (قوله لكانه) اي التص على عدم الفسخ (قوله وجه) لرفعته توهم فسخه بقصد (قوله بها) اي ردتها فسخ النكاح فتوهم فسخه فنص على عدمه وانه لا يفسخ (قوله ونسقاب) اي فان ثابت بقيت والا قلت (قوله فانها) اي الهبة (قوله ولو اراده) اي التسخ (قوله بها) اي الهبة (قوله ارادة السيد) اي الفسخ بالهبة (قوله وعدمها) اي ارادتها (قوله وبه) اي الفسخ اذا اراده السيد ولم يقبل العبد الهبة (قوله) اي فان لم يقصد السيد (الح) تفسير لاهتمامهم (قوله) ولو اغتراه اي قصد الفسخ (قوله ولا لجة له) اي العبد

الامة او الحرة التي اشترت زوجها من سيده (بالبيع) اي يسع زوجها لها (الفسخ) لنكاح الزوج فلا ينقص معاملته لهما بقبض قصدهما واشترعن قصد السيد وحده ذلك فيوجب الفسخ على بحث ابن عبد السلام قال ثم لو تمسكت هي ذلك دون سيدها البائع لكان له اي عدم الفسخ وجه كالوارثت فاقصد قبضك فسخ النكاح فلا يفسخ ونسقاب في مقصود قصدنا فسخ السيد وحده بوجوب الفسخ وقصدها وحدها لا يوجبها ونسقاب في مقصود هذا الذي قاله فيا اذا قصدت وحدها ظاهر واماره اذا قصد السيد وحده فلا معنى له فغير ظاهر بل الحق قول ابن عرفة فيه نظر والظاهر انه لا يفسخ كافي الهبة الامة وعلى هذا فيقار قوله قصد بلا الف بالية لا لقول لم كل قصد قتاله وانه اعلم ملحق وقد يقال الصواب ما قاله ابن عبد السلام ولادليل في مسئلة الهبة لانها غير طاعتها فمقتضى ان يثبت قصدها بغير خلاف مسئلة البيع البناء في نظر بل الصواب ما في الحد ان مسئلة ابن عبد السلام ومسئلة الهبة كل منهما بالنسبة الى قصد السيد وحده فلا فرق بينهما وبما ان الحاجب فان قصد الفسخ نكاحها بالبيع فلا يفسخ ابن عبد السلام يذيق ان تعدا الف التثنية على انه فاعل كالمص عليه معصون بقوله لان يرى انها وسيدها اقترابا ففسخ النكاح فلا يجوز ذلك وبقيت زوجة والواقع فيما رأيتهم فسخ هذا الكتاب بدون الف ولا معنى له ثم لو تمسكت هي ذلك دون السيد البائع لكان له وجه كالوارثت فاقصد قبضك فسخ النكاح فلا يفسخ ونسقاب اه وشبه في عدم الفسخ فقال (كهيها) اي الزوجة المملوكة للسيد اضافة المصدر لقوله اي زوجها سيدها (ازوجها) (العبد) المملوكة لها ايضا (ليترسها) اي السيد الامة من زوجها العبد اي قصد الهبة فسخ النكاح ليتوصل به الى انتزاعها منه ولم يقبل العبد الهبة بل ردها فانما تراد لاتم كذا البيع ولا يفسخ النكاح لقصد السيد الاضرار ولو قبل العبد الهبة ففسخ نكاحه ولو اراده السيدها وانما تنفرد ارادة السيد وعدمها اذا لم يقبل العبد الهبة وبه يتم قوله (ناخذ) بضم الهمز وكسر الناء المهبة من التفرقة المذكورة (جبر العبد على قبول الهبة) من السيد فلا خذل من مفهوم ليتزاعها اي فان لم يقصد السيد الهبة انتزاعها منه فسخ النكاح ولو لم يقبل العبد الهبة فيؤخذ من هذا جبره على قبولها ابن عرفة على ان بعض شيوخنا قبل العبد هبتها ففسخ نكاحه ولو اغتراه السيد ولا لجة له ان قال لم اظنه انه اغتراه انما يفتقر اغتراهه وعدمه اذا لم يقبل العبد الهبة (وملاب) اي اصله كروان عبد اوى جنابة في رقبته فيضرب سيده في اسلامه وفداؤه ويحلق لعقه بائنه فيبيع بها ان عتق ومفعول ذلك قوله (جارية) اي فرعه وان لبث وخص الابن لقوله وحرمت عليهما ان وطئها الاخراج البنت (ب) سبب (تلكه) اي الاب بها وطأ او مقصودته (ب) عوض

(قوله ان قال) اي العبد (قوله انه) اي السيد (قوله اغتراهه) اي السيد (قوله وعده) اي الاغتراه (قوله) (التيه) وهي اي تلفذها بامه فرعه وأثمه لتأنيث خبره (قوله في رقبته) اي السيد (قوله تلفها) اي الجنابة (قوله بئنه) اي العبد (قوله بها) اي دية جنابة (قوله وخص الابن) اي بالذكر (قوله يعوض

القيمة إضافة للسان وزاد لقلبي سبب وعوض دفع لهم تعلق حرفي نحو مسمى المعنى بعامل واحد (قوله ولو لم يتحمل) أي من وطء الأب مبالغة في ملكها باها (قوله وينبغي) أي الابن أمام قوله بها أي القيمة (قوله ان عدم) أي الابن قوله وينبغي أي الحاربه (قوله فيها) أي قيمتها (قوله ان لم يتحمل) أي ان لم ينم من وطء الأب (قوله وعليه) أي الأب (قوله النقص) أي ان لم ينقصها عن قيمتها (قوله له) أي الاب (قوله الزيادة) أي لثمنها على قيمتها (قوله بها) أي الامة (قوله عدم) بضم فسكون (قوله آمن) بضم فسكون أي الامن من نالذذهم (قوله فان سالت) أي الجارية من وطء الأب (قوله ويستعربا) أي الاب الجارية (قوله الاب) أي وان كان استعربا قبله (قوله فلا) أي يستعربا (قوله واستعربا) أي الاب (قوله لا يبعد) أي الاب بوطئ جارية ابنه (قوله شبهته) أي الاب (قوله الحديث الخ) عليه شبهته واصله حديث سليمان (قوله ولو علم) أي الاب الخ مبالغة في نفي حده (قوله بوطئها ابنه) من اضافة المصدر لفعوله وتكمل عمله برفع فاعله ٦١ (قوله ولاته) أي الاب الخ عطف على شبهته (قوله ملكها)

(القيمة) معتبره يوم التلذذ فيها الاب لانه ولو لم يتحمل وينبغي ان عدم وسأعنيها ان لم يتحمل وعلمه النقص وله الزيادة والابن التمسك بها الخدمه أو التصرف في عدم الاب وقيل ولو في بصره ان آمن فان سالت فلا تسأع وتبي أم ولد للأب ويستعربا من مائه الاول ان لم يستعربها قبله والا فلا كما سأتى عطفه على ما لا استعرب فيه أو استعربا أب جارية ابنه ثم وطئها ولا يبعد لشبهته في مال ولده حديث أنتو مالت لاك ولوله بوطئها ابنه قبله على الرابع ولاه ملكها بنفس لاذذهم انهم يؤثب فيها ان لم يصد زيجهم لمصلحة الله تعالى ولا يبعد الابن بوطئها على بوطئها ابنه ايها الشبهة بالقول بان له الفصلها ولو أيسر الاب فله ابن رجل بعده قوله لا أنف على نفس (وحرمت) الجارية (أي أبا) (عليها) أي الاب وابنه (ان وطئها) أي جارية الابن سواء تمت وطء الابن على وطء الاب أو تأخر ان كان الابن بالغاً والا فلا يحرم على الاب (وعققت) جارية الابن التي وطئ الاب وابنه ان حلت من وطء احداهما (على مولدها) بضم الميم وكسر اللام منه ما عتقاً نازر الان كل ام ولد حرم وطؤها لمحض عتقها فان أم ولد الابن عتقت عليه وله ولاؤها وحرم الاب عليها في نفس المدونة على نفل ابن يونس وأبي الحسن خلاف ما في الشارح وت وابن عرفة عنها انه يفرمها على انها ام ولد ونص ابن عرفة فيها ان وطئ ام ولد ابنه غرم قيمتها ام ولد وعققت عليه ولاؤها لابنه وساقضها قول جانيها انما عداوم من فيه علة روى في الجناية قيمة عيب والتفريق بيقامة متعة الولاء في وطء الاب بخلاف الجناية بربانها قد تكون في البعض اه وفي المعار اذا وطئ الاب أم ولد غرم قيمتها اخلافاً للتونس ثم هل يغرم قيمتها بقيمة ام ولد أو أمة قولان للكتاب وان أم ولد له ولد بن عتقت على السابق ان علم ولاؤها ولا فاعلمه ما ولاؤها له ما وان ولد واحد ام ولد يغرم من أجماعا كان وطئها بطر فالخافه وان كانا بطرين الحق بالاول الابن كان استعربا الثاني من ما الاول وولدت بعد وطئه بسنة أشهر فيطيق به فان خلت باحدهما

أي المدونة (قوله يقوم) بضم ففتح متفلا (قوله علة) بضم فسكون أي شائبة (قوله الجناية) صلة يقوم (قوله والتفريق) أي بين المستثنين (قوله متعة الولاء) اضافته للبيان (قوله في وطء الاب) صلة بنا (قوله رد) بضم ففتح متفلا خبر التفريق (قوله بانها) أي الجناية (قوله في البعض) أي الفرق بين المتعة معها ايضا (قوله غرم) أي الاب (قوله اؤامه) أي لا شائبة فيها (قوله للكتاب) أي المدونة (قوله ولاؤها) أي الابن وأؤامه الابن (قوله على السابق) أي ابا يلاذها (قوله ان علم) بضم العين (قوله) أي السابق (قوله والا) أي وان لم يعلم السابق (قوله عليها) أي الاب وابنه فتعق (قوله لها) أي الاب وابنه (قوله ولم يعلم) بضم الباء وفتح اللام (قوله فالخافه) أي تطرأ له شبهة باحدهما او بوجها (قوله وان كانا) أي الوطئان (قوله الحق) بضم الهاء وكسر الحاء (قوله) أي الثاني

(قوله من تشا لمخ) بيان لما (قوله ولو دام ولد) أي من غير سبها (قوله خدمته) أي الحر (قوله ودأبه تركوبه) أي الحر (قوله لا دار سكة) أي الحر (قوله لها) أي الدار (قوله فيها) أي دار سكاها (قوله فضل) أي زائد (قوله بلا شرط) أي ملوق بزنا غيره
وعدم وجود ملوق غير مغالبة (قوله يتزوج) أي من خاف الزنا بأمة معينة (قوله تزوجها) أي الأمة (قوله وان كان) أي
من خاف الزنا بأمة معينة (قوله حر) أي تيمالاه (قوله لم) أي تيمالاه (قوله فهذه) ٦٣ أي ولو كانت (قوله في المقوم)
أي لقوله وعدم ما يتزوج به

من فقد عرض ودين على ملئ وسار ما يمكن به ككتابة وخدمة معتق لأجل أو جأونه كدبر
أم ولد ولو رقيق خدمته ودأبه تركوبه وكتب فقه يحتاج له الامكان استعاذة غيره لا دار
سكة لشدته الاحتياج اليها غالبا وظاهر هذا ولو كان فيه أفضل من حاجته ونفقت حرة بقره
(غيره غالية) في مهرها أي غير طالبة منه ما يخرج به عن العادة إلى السرف فالغالية لا تمنع
نكاح الأمة فان لم يجد غيرها تزوج الأمة على الأصح ووجود المغالبة كعدمها وان خشي
زنا في أمة بعينها فبغير تزوجها بلا شرط خلا لما في الموازنة وقال الثمني يتزوج حرة وان كان
خائفا من النساء ويكثر من وطئها فقد ذهب ما في نفسه من طهره لم المرأة تعقل في صورة شيطان
وتدبر في صورة شيطان فاذا أبصر أحدكم امرأة فاجتنب فلأن أهلك فان ذلك برق ما في نفسه
فان أيدبه ما عنده وتزوجها وان كان ذروجة وعلم انه لم يتكلمه تزوج أخرى فان لم يتكلمه
تزوجها ومفهوم عدم ما يتزوج به حرة غير مغالبة انه ان وجد ما يتزوج به حرة غير مغالبة حرم
عليه تزوج الأمة ويجب عليه تزوج الحرة ان كانت مسلمة بل (ولو) كانت كغاية لان
ولهذا حرم مسلم فهدم بالغة في المفهوم وعطف عليها بالغة لكن في المنطوق فقال (أو كان
مغلبة) أي في عصمة خائف الزنا الذي لم يجد ملوقا لمرة غير مغالبة يذهب نفسه (حرة) أي نفسه
اذليس وجودها حتم فطولا ولم يذبح اعتراض ابن غازي وفسد قوله وقصته حرة تمكنا
هو في النسخ التي وأنها باهوا والعاطفة واصل صوابه ولقصته حرة أو النكاح ولو الاغنياء
فيكون الاغنياء اجماعا لقوله وعدم ما يتزوج به حرة ولا يحسن عطفه على قوله ولو كغاية الذي
هو اغنياء في الحرة لا شذوذ له موضوع الاغنياء من وقعا كس المشهورين فقد صرح الثمني
وغيره بان مذهب المدونة ان الحرة تنقسه ليست طولاً وعليه يصح كلام المصنف وعليه فرغ
قوله بعد كزوج أمة عليها اقلها علم ومفهوم ان خاف زنا الخ أنه ان لم ينقسه أو خافه ووجد
طولاً لمرة غير مغالبة فلا يجوز له نكاح الأمة وهو كذلك على المشهور وعليه فهل المنع يصرم
أو كراهة الباسي في المدونة ما يدل للقولين وهل ما يتزوج به الحرة خصوص الصادق ولو لم يجد
ما ينقسه عليها وهي رواية محمد وقال اصبح الطول ما يصلح لنكاح الحرة من مهر وثيقة وموتة
القسمي وهو ابن وان تزوج الحر الذي وله ثمن لا ينقش ولو خافه عليه بشرطه ثم زال
الشيطان أو أحدهما ففي قصته ثلاثة أقوال اقتصم في الشامل على عدمه وان تزوجها بدون
الشروطين واحد هما فيصح بطلاق لانه مختلف عنه وهل قبل فقط أو بعد ان لم يطول أو دان
طال لانه فاسد لعقده ما لم يحكم حتى يبعته (ويجوز) (المبد) غير مكاتب (بلا شرط) للسبب
فيه (ومكاتب) أي معتق على ما لم يسل بلا شرك ايضا (وغددين) شيخ القوا وسكون الدين
الهم وينقضاء (قوله وعليه) أي المشهور (قوله للقولين) أي التصريح والكراهة (قوله وهي) أي خصوص الصادق وانته
لتأنيث خبره وهو يقول اصبح (قوله بشرطه) أي خوف الفتن وعدم طول غير مغالبة (قوله عدمه) أي النسخ
(قوله قبل) بالضم أي قبل البناء (قوله وبعد) بالضم أي بعد البناء (قوله غير مكاتب) دليله عطف مكاتب (قوله بلا شرك
ايضا) دليل بلا شرك الاول

المجهدة أى قبضى المنظر (تظهر المرأة) المالك لهما وبقة أطرافها التى يتحركها بحرها
منها والخلوة بها ابن ناجى وهو المشهور ومنه ابن عبد الحكم فلا يخلو بها فى بيت قاله الشيخ
سالم عجم عبارة ابن ناجى فى شرح المدونة ما ذكره من أن العبد يجوز له أن يرى شعر سيده أن
كان وغدا هو المشهور وقال ابن عبد الحكم لا يرى شعرها ولا يتصلح معها فى بيت ٨١
ومفهومه بالشرك منع نظرها لما فيه شرك ولو زوجها وأحرى ما لا ترى له فيه البنا فى مثل
ما لا ين ناجى لابن عبد السلام فأنه لا خلاف أنما هو فى رؤية شعرها ما خلوا بينهما فليس فيها إلا
أنه خلاف السلام هذا هو الظاهر وخص المصنف الشعرية العبد واحد كالشئى وعبارة ابن
رشد ويجوز للعبد أن يرى من سيده ما يراه المحرم منها القول تعالى وما ملكك إلا نهن إلا أن
يكون عبيده منظر فذكره أن نظرها ما وجبها ٨١ فيشهد لاذكره فى الأطراف وشبهه
فى الجواز فقال (كانتظر) خصى (وغدا) (الزوج) شعر زوجته سيد فيجوز رؤية وفهم لزج
أن انحصى الحوا والمملوك لنفسه ما لا يجوز له ذلك وهو كذلك على المشهور ومفهومه وغدا
أن خصى الزوج الجليل لا يجوز له ذلك وهو كذلك (وروى) بضم فسرى عن الإمام مالك رضى
الله تعالى عنه (جوازه) أى نظرا لخصى الوعد شعر المرأة أن كان ملكا لها أو زوجها أب
(وأن لم يكن) انحصى ملكا (لها) أى الزوجين كان لغيرهما ولفظ الرواية لا بأس للعبد
انحصى أن يدخل على النساء ويرى شعرهن أن لم يكن له منظر (وشيرت) بضم الخاء المجهدة
وكسر المشددة اقتضت الزوجة (المزوجة) (الزوج) تزوجه فتجده مع زوجة أمته تعلمها
حال مقدم عليها فتضجر المرأة (فى نفسها) لأن عليها معرفة في معادلتها أمته ومفهومه فى نفسها أنها
لا تخشى المرأة أمته ومفهومه مع الحرائر أن لا تخشى فى نفسها مع العبد لأن الأمه من نساء مفسدان
المرأة علت بها ودخلت عليها ومفهومه زوجة أنها لا تخشى مع الحرائر وجدت هذه أمه فإذا
لا يطقها عا رجا ومن شأن الأنواع التسرى مع الزوجات وخصان نفسها (بطلقة) فقط فان
أوقعت أكثر منها فلا يلزم الزوج الا واحدة وقال محمد بن أحمد ثلاث لزمته وأسان (بائنة)
ذهب كشاف أذ كل طلاق جبرى باق إلا على مولد ومعرضة وإذا كانت قبيل البنا فقول
لها نصف الصدق أو لا قولان سكاهما ابن عرفة وأقصر أبو الحسن على الثانى وشبهه
فى التصريح فقال (كزوج) (المرأة) أمه عليها أى المرأة فتضجر المرأة فى نفسها بطلقة بائنة وفى
نسخة بلام التعليل وفى أخرى ساء السببية وعليها ما فهذا تقيم تصوير المسئلة والجموع
صورة واحدة فتدفع الكفاف أولى لاشغالها على مسئلتين (أو) تزوج المرأة (ثنية) على
المرأة التى وضعت بتزوجه أمه عليها أو قبلها فتضجر المرأة أيضا وكذا أن تزوج ثالثة (أو عليها)
أى المرأة (زوجة) (واحدة) تلطها الحرة وتزوجه عليها فألفت يسكون اللام والفاء
أى وجدت مع الحرة التى تزوجتها أكثر من زوجة أمه واحدة فتضجر فى نفسها كذلك (و) أن
زوج المالك أمته حراً وصعداً أو أدباً وتباع ماله (المرأة) بضم المشددة ووقع
المؤسدة والواو مشددة آخرهم زاي لا تقدر بيت (أمة) متزوجة جبراً على ماله (بلا
شرط) من تلطها على سبيلها (أو) (عرف) به لا يملك أو يقص خدمتها
سيداً ما يقضى به لهما فى يتسه ويأتمها زوجها حتى شاءت ولو فعلت ذلك فان شرطاً أو اعتد

(قوله وبقة) عطف على
شعر (قوله والخلوة) عطف
على تخر (قوله وهو) أى
جواز الاختلاص بها (قوله
ومنه) أى اختلاصها
(قوله ما ذكره الخ) خبر
عارة (قوله من أن العبد
الخ) بيان لما (قوله هو
المشهور) خبر ما (قوله بلام
التعليل) أى الدأخلة على
تزوج بطل الكفاف (قوله
وعليها) أى اللام والباء
(قوله فهذا) أى تزوج
أو تزوج (قوله مسئلتين)
بى وجود المرأة سابقة
عليها وتزوج أمته عليها
(قوله لانه) أى تزوجها
(قوله خدمتها) أى الأمه
(قوله لى سيدها) قوله
لدى قوله (أى امتها) فى
بيت مال الكفا (قوله فان شرط)
بضم فسرى أى تزوجها

(قوله عليه) اى التبرؤ (قوله وثقتها) اى الامة المتزوجة (قوله كذلك) اى لوالى بالبعد (قوله فيها) اى سنة رسدها
 وسبعها من يسافر بها (قوله بعده) اى سفر زوجها معها (قوله) اى سدها (قوله لتدانيها) اى الامة (قوله اياه) اى الدين
 (قوله يانه) اى سدها على اليسر له اسقاطه (قوله ودنيه) اى السدك بينها اى الامة لئلا ليس لسدها اسقاطه (قوله في منعه)
 اى الاسقاط من صداقتها (قوله كل ما لم) مقول بضع (قوله في شرطه) ٢٥ اى ربيع الدثار (قوله وله)
 اى سدها (قوله ردها)

اى ربيع الدثار (قوله
 بعده) اى البناء (قوله به)
 اى ربيع الدثار (قوله
 وصروته) اى ربيع الدثار
 (قوله وهذا) اى جواز
 وضع سدها من صداقتها
 ان لم يتعد دينها (قوله والا)
 اى وان لم يتزوج مالها (قوله)
 وقد مرض السدة اى مرضا
 مخوفا (قوله قرب) اى أجل
 العلق (قوله له) اى سدها
 (قوله بعده) اى بعض
 صداقتها (قوله بعده) اى
 الدخول (قوله بكبر) اى
 ففتح (قوله وجعله) اى قول
 ابن بكبر (قوله وعزاه) اى
 قول ابن بكبر (قوله له ا)
 اى المدونة (قوله واجب)
 اى عن قول ابن بكبر بطلق
 الله تعالى (قوله لا اخذه)
 اى ربيع الدثار (قوله
 السدة) فاعل اخذ (قوله
 ويتكلم) اى صداقتها
 (قوله عليه) اى زوجها
 (قوله به) اى قبلها قبل
 بناءها (قوله اذلا بهم)
 بضم فتح بضملا سدها
 (قوله له) اى تكبيل صداقتها

بهر السدة عليه وسدها من خدمتها ما لا يعطل حق زوجها وثقتها على زوجها بوث أول
 تبرؤ الامة المكتوبة وام الولد فتبرؤا نجبرا بلا شرط او عرف والمصلحة في يومها كطريق في يوم
 سدها كالقن (وليسد السفرين) اى امة متزوجة (لم تروا) ولوا في البعيد وسبعها من
 يسافر بها كذلك يفتى زوجها يسفر معها فبها الا عرف به سدها ومعه ولم تروا انه
 ليس له السفرين بوث ولا يسفر بها الا عرف بالشرط (و) للسيد (ان يرضع) اى
 يستقط عن رضيع امته (من صداقتها) اى الامة لانه ملكه سواء بوث أم لا ينجى بها أم لا (ان لم
 يتعه) اى الوضع من صداقتها (دينها) اى الامة المحبط بماله الذى ليس له اسقاطه لتدانيها
 اياه فانه ومفهوم الشرط انه انتمعه دينها فليس له الوضع قبل النكاح ولا بعده ودنيه كدينها
 فيمنعه كل ما زاد وضعه (الاربع دينار) فليس له وضعه قبل النكاح اطلاقه في شرطه في صحة
 النكاح وله وضعه بعده اية النكاح به وصروته فقال السدة وهذا اذا كان يتزوج مالها والا
 كدبرة وقد مرض السدة ومصلحة لاجل قرب فلا وضع له ومن التبعية لا تلقى عن
 الاستثناء صدها بما زاد على ثلاثة ارباع دينار (و) للسيد (منعها) اى الامة من دخول
 زوجها بها ان لم يدخل ومن وطئها بعده ان كان دخل بها (حق يقبضه) اى السدة المحرم
 الزوج (و) له (اخذته) اى المهر كانه لنفسه هذا قول ابن القاسم وقال ابن بكبر الاربع دينار
 ملق الله تعالى وجعله ابن الحاجب النصوص وعزاه بعضهم لها واجيب بان المضيق ربيع
 الدين اسقاطه للزوج لا اخذه السدة وله اخذه (وان قلها) اى السدة امة ولو قيل بناء
 الزوج ج او يتكلم عليه به اذلا بهم بقتلها اذ الغالب نفسه من قتلها (أو باعها) اى السدة
 امة ان يذهبها (بمكان بعده) يشق على زوجها الوصول اليه في كل حال (الا) ان يبعدها قبل
 البناء (لظالم) يمنع زوجها من وصوله اليه الا يرضق البائع المداق ويجب عليه وده للزوج
 ان كان قبضه منه ومنى فكن الزوج من وصوله لها ويجب عليه دفعه اياها قال ابو هران فان
 باعها بعد البناء انما لم قلها اخذه لتقرر على الزوج بالبناء وما سبق كله في كتاب النكاح من
 المدونة وهو يقدر انه لا يلزم بالسدة فبها (وفيها) اى المدونة في كتاب الرهن (يلزمه)
 اى السيد (فبها) اى الامة (اى) اى الصداق الذى اخذه من زوجها (وهل) مافى الكتابين
 (خلاف وعليه) اى كونهما محتاجين الاكثر من شارحها (او) وثاق وعليه الاقل فتم
 واختلف الموقوفون منهم من قال الاول (اى) الذى في نكاحها من اخذه صداقتها امة مقبوضة
 في دين سدها (لم تروا) بضم فتح مثله موزا اى لم تروا من زوجها ميت والثاني الذى
 في رهنها من لزوم قبضها في قبض بوث (او) اى ومنهم من قال الاول امة (بها) اى
 سدها (من عنده) بمنزلة ما يجزى من مقبوض صداقتها والثاني من لم يجزى من عنده

٩ مع في (قوله نفسه) اى مهرها (قوله عليه) اى البائع (قوله رده) اى صداقتها (قوله عليه) اى
 زوجها (قوله دونه) اى مهرها (قوله له) اى البائع (قوله اخذه) اى مهرها (قوله تقرره) اى مهرها (قوله انه) اى الثابت
 (قوله به) اى صداقتها (قوله الرهن) بضم الراء جمع رهن (قوله من اخذه) اى سدها (البيان الاول) (قوله امة مقبوضة
 في سدها الخ) خير الاول (قوله من لزوم قبضها به) بيان لثاني (قوله فيمن بوث) خبر لثاني

(قوله وثق) بنضم فكسر مثقلا (قوله تقدم) بضم فكسر مثقلا (قوله بغيره) أى عند سده محرأا أو عدا (قوله إلى دفع صداقها) حلة منع (قوله) أى مشترها (قوله لأنه) أى صداقها (قوله وهو) أى مالها (قوله وان كان المهر) أى ياتها حال (قوله والوا) أى وان كان منعها اشترط مالها (قوله فلا) أى فليس لها منع نفسها (قوله لأنه) أى صداقها (قوله) أى ياتها (قوله ويسددها) أى الأمانة عطف ٦٦ على يسدده (قوله كذلك) أى الذى اعتقها بشرط تزوجها بالموضيت به (قوله أنطوع

الرجوع كرم) بضم المكاف
 على لعدم لزوم الوفاء بشرط
 التزويج (قوله غير) أى
 السيد حال فلان (قوله
 أو من اعطى سيدها الخ)
 صلف على من اعتق (قوله
 ان لا تزوجه) أى من
 اعطى المال لسيدها (قوله
 وسقط نصف صداقها) أى
 لا يلزم زوجها (قوله) أى
 زوجها (قوله قبضه) أى
 صداقها (قوله لزمه) أى
 السيد صداقها المشترى بها
 (قوله من قبله) بكسر ففتح
 أى جهة سيدها يسرها
 زوجها (قوله فيها) أى
 المدونة (قوله يسقطه) أى
 صداقها من زوجها (قوله
 يبيع السلطان) أى الأمانة
 زوجها (قوله الرجوع)
 مقبول أو م (قوله به) أى
 الصداق (قوله من الثمن) أى
 الثمن اشتري الزوج الأمانة
 بمن السلطان (قوله أو
 محاسة الغرام) أى فى
 الثمن (قوله به) أى الصداق
 (قوله عليه) أى الحكم
 بالسقوط (قوله لرفع هذا)
 أى المذكور من الرجوع

أو الخاصة به (قوله يكون) أى الزوج (قوله به) أى الثمن (قوله ثم
 بدنه) أى صداق (قوله فهو) أى قوله ولكن الخ (قوله أتاها) أى الزوج خير من (قوله وأما على عدم سقوطه) أى الصداق
 (قوله عنه) أى الزوج (قوله بذلك) أى سح السلطان أقال السيد (قوله فانه) أى الزوج (قوله يدفعه) أى الصداق (قوله به) أى
 الصداق (قوله فنهما) أى التأديلات (قوله لأنه) أى الإنسان

(قوله ايضاها) اي اشتراها (قوله من زوجها) اي له صلة باع (قوله قبل ثالثة) اي زوجها بها له باع (قوله منه) اي زوجها (قوله وضف) بخصات مثقلا اي ابو عمران (قوله التي) خبران (قوله المقيد) بفتح الميم انتهت التي (قوله الا ان) بفتح الهمز الاول وسكون اللام ومد الهمزة الثانية (قوله وليس مراده) اي ابن القاسم (قوله انه) اي الزوج (قوله مطلقا) اي من قيدته بالان (قوله تزاجها) اي خالها (قوله سيدها) فاعل انتزاع (قوله بتبنيها) اي الامة في الخرج عن حلق سيدها عطف على جوار (قوله لم يشترطه) اي صدقتها الخصال (قوله لان يعت) مقوم ان عتقت ٦٧ (قوله الا ان يشترطه) اي صدقتها

(قوله النكاح) مفسر
لتاعل بطل المستتر فيه
(قوله شرطه) اي تزوج
الامة عن شرطه بانماقته
لضهره (قوله اي الزوج)
الامة مفسر لتاعل المستتر
والمفعول بالادور (قوله
فيها) اي الحلال والحرام
(قوله في الحرام) بكل حال
شبه قولهم بالجله جواب
عن اراده على قوله نقط
(قوله لهذا) اي قولهم
العقد على حلال وحرام
باطل فيها (قوله قيد) يضم
فيكسر مثله (قوله والا)
اي وان كانت ملكا للرة
(قوله بطل) اي النكاح
(قوله فيها) اي الحرمة
والامة (قوله والعقد) على
الامة التي يجوز نكاحها
المستقوم التي حرم تزوجها
(قوله فيها) اي الحرمة
والامة (قوله وليسيتها)
اي الامة (قوله بطل) اي
العقد (قوله احدا من) اي
التي (قوله والا) اي وان
كانت احدا من امة يحرم

ثم ابتاعها من سيدها قبل الباطل فاصداقها وان قبضه السيد ردة لان القس من قبله
وفي العتية مع ابو زيد ابن القاسم من قبض مهرامته فباعها السلطان في نفسه من زوجها
قبل ثالثة فلا يرجع زوجها بها على وجهه لان السلطان هو الذي باعها منه فاختلف هل
ما في الكاين خلاف وهو تاويل اي عمران وراي اي يبيع السلطان وصف طردى وضعف
ما في العتية ووقاف وان معنى قول ابن القاسم في العتية لا يرجع به التي المقيد اي
لا يرجع به الا ان من الثمن وليس مراده انه لا يرجع به مطلقا وهذا تاويل بعضهم فوفوه
ولو يبيع سلطان اشارة للوقاف وقوفه ولكن لا يرجع به من الثمن هو وجهه الوقاف وقوفه
اولا اشارة للخلاف اي اولايقة يبيع السلطان لنفسه فلا يرجع به مطلقا لمن الثمن ولا من
غيره بقره الشارح وت (و) ان بيعت الامة لزوجها (بعده) اي البنا فصدقتها (كالها)
اي الامة في جوار ان تزاجه سيدا فبعتها ان عتقت ولم يشترطه سيدها لان يعت لان
يشترطه المشتري فلا يصدق من زوجها ببيعها لمن سيدا وسلطان التي غير هذا من احكام
مالها (وبطل) النكاح في الامة (ان حرم تزوجها القيد شرطه) ان بيعها اي الزوج الامة
حال (وقيد) بطل العقد (نقط) اي دون الحرمة فبيع العقد عليها وقوله العقد على
ملا حرام باطل فيها ما في الحرام بكل حال كبيع ثل وخمر وشاة وخنزير وتزوج الامة
جائز بشرطه وقال مستحسن بطل في الحرمة ايضا لهذا وقيد المشهور بكون الامة ملكا للغير
الحرمة والابطال فيها ملك الحرمة الصادقين فليقتز الحلال من الحرام والعقد على الامة التي
يجوز نكاحها مع حرمة صحيحها وليسيتها (بخلاف) جمع (التي) من الزوجات يعتقد
واحد في بطل في جميعهن ويقسح ولو ولدن ولاداسوا كن حرائر او امه او بهن من حرائر
وبعضهن امه او سوا جميعهن في صدق ام لا اذا لم تكن احدا من امته يحرم نكاحها والابطال
فيها فقط وقد شغل هذا قوله وبطل في الامة الخ اذا المراد بكل منهما الجنس الصادق بالمتعدد
ايضا افاده حب البناني الظاهر فضع النكاح في هذه الصورة في الجميع وكذا في محرمي
الجميع واحداهما امة محرمة لان الصبر في ما ليس من جهة الامة بل من جهة جمع الجنس
المحرم بالايجاع وجمع محرمي الجميع كذلك تحريم بعض القرآن فقد جمع العقد يحرم الامة
وتحريم الجميع المذكور فهو اولي بالابطال في الجميع عما ليس فيه الامة (و) بخلاف جمع
(المرأة ومحرميها) اي من يحرم معها معا كاختها في عقد فيفسخ فيهما ولو طال بعد ذلك
وله في بياصداقها السمي ان كانوا الا نصد اقمنها وفسخ في الجميع فيهما لعدم تعيين

نكاحها (قوله بطل) اي العقد (قوله فيها) اي الامة (قوله هذا) اي كون احدا من امة يحرم نكاحها (قوله منها) اي الامة
وحرمة في الشغل هذا (قوله في هذه الصورة) اي تحريم احدا من امة يحرم نكاحها (قوله في الجميع) اي الاربعة اطراف الامة
(قوله واحد امة الخ) حال (قوله فيها) اي الصورتين (قوله كذلك) اي يحرم بالايجاع (قوله والا) اي وان لم يكن صحيح
(قوله فيها) اي جميع نفس وجمع محرمي الجميع

(قوله الامة) مفسرنا قال ان المصطفى (قوله فيه) أي العزل (قوله هي) أي الامة (قوله لها) أي الامة (قوله لا اشتراط
 انما) (قوله وحقه) أي سداها الخ ٦٨ (قوله لا اشتراط) انه (قوله والا) أي وان كانت لا تحمل (قوله الى مقام مظهرها) غاية

أقدر اى فلا يترط انه
 فى العزل فى وقتها بعده
 (قوله) اى زرعها اقول
 فيه اى العزل (قوله فلا
 يترط ان ذنوبها) اى الحرة
 تقرب على الانتصار على
 اشواط ذنوبها (قوله فيه)
 اى العزل (قوله لا اى
 ولا الحرة (قوله عليه) اى
 منع اشرارها قبل تمام
 الاربعين (قوله يجوز اى
 اخرج المجر (قوله قبله) اى
 تمام الاربعين (قوله بفهم)
 اى ما عاونا (قوله وهى
 بكر) حال (قوله بدل قولة
 وامهم المائل لان الاختصاص
 معبأ عنهم (قوله لانها)
 اى الكفاية (قوله لعل قولة
 بكرو (قوله ولاه) اى تزوج
 الكفاية (قوله بتمك) اى
 معسر الا زواج (قوله
 ذلك) اى اى يكون
 والتودد الى الكفار (قوله
 ممنوع لقوله تعالى لا تخلف
 قلب هذا يفيد منع تزوجها
 لآكرهته فالجواب ان
 المنع فيه واداء القلب من
 حب الدين والذكر اعني
 المودة الظاهرة وما عاشرة
 الذنوب واقفه اهل (قوله
 واجازته) اى تزيج الكفاية
 (قوله ان كان) اى لو

١٤٥
 (قوله عليه) اي دينها (قوله وان كان) اي دينها الخ حال (قوله الدهرية) بضم، ذال نسبة للدهر وبفتحها
 هي غير قياس (قوله فهو) اي امهم ثم يبع على تقدير الا (قوله وهي علو كنهه) حال (قوله لتأديته) اي تزوج الامه الكناية

(قوله اي ابني واديم) تفسير لقرن (قوله الزوج الكافر) اي كايما كان او مجوسا تبسيرا لقاب فاعل قرن المستقر فيه (قوله وهو متزوج بها) اي الحرة الكائنة حال (قوله وان كان) اي نكاحهم فاسدا حال (قوله تزنيها) اي الذي اسلم عليه انقرض (قوله في الاسلام) اي اقراره فيه (قوله وحصول) عطف على عدم (قوله فهمه) اي ابن راشد جري العقل على شيعية غير اولاد ابن (قوله الاتفاق) خبر الذي (قوله التفصيل) اي بين استيفائها شروط صحة فحسب ٦٩ حصصا والافساد (قوله وتعدل)

اي انكسبهم (قوله الجهل)

اي باسبغها الشروط

وعنده (قوله لانه) اي

القصاد (قوله وان كان

لانقصها) حال (قوله منع)

خبر قائمة (قوله توليها

المسلم) من اضافة المصدر

للقوله ثم رفع فاعله (قوله

وحضورها) عطف على

توليها (قوله اليه) صلة

شهادة (قوله على انكسبهم)

صلة شهادة (قوله وسنها)

اي الشهادة قلهم على ذلك

عطف على جواز (قوله

وانه) خبر فرض (قوله

منعه) اي الذهاب الى

ديارهم (قوله لانه) اي عدم

الذهاب (قوله ليد) اي

معروف من الصحتاني

لشاهد (قوله ساقط) اي

تقدمت (قوله ضرورية)

اي اقتضت الذهاب لادهم

(قوله وان لم توجد شروط

الخ) بالغة في تقريره عليها

ان املت (قوله بدت)

اي زوجة الكافر (قوله

بعد قدمه) اي زوجها

(قوله ولم اتفق) حال (قوله

فسخه) اي نكاحها (قوله

بهما الكافر على دينها (وقر) بضم فكسر متعلا اي ابني واديم الزوج الكافر (على) نكاح (هما) اي الحرة الكائنة (ان اسلم) الزوج وهو متزوج بها وان كان فاسدا تزنيها في الاسلام وهل مع الكراهة كالايتداء وعليه ابن عبد السلام ولا يتاعلى ان الدوام ليس كالايتداء وعليه البرزلي تريد وشروط اقراره عليها عدم المانع الا في قوله الا انحرص وما لم يعتقدونه نكاحا بينهما قبل اسلامه (وانكسبهم) اي الكفار (فاسدة) ظاهره ولو استوفت شروط صحة النكاح وهو الذي في التوضيح بما لابن راشد فيها فهمه من قول ابن شاس وابن الحاجب المشهور وان انكسبهم فاسدة والذي افاده عبد الوهاب وابن يونس والفتي واو الحسن وابن متوج وغيرهم الاتفاق على التفصيل وتعدل على القصاد عند الجهل لانه الغالب فقصر المستوفي الشروط فاسدة اتفاقا ومستوفيا في فساده وعلمه طريقتان وقادة الحكم فسادا وان كالاقتضاها ونفهم عليها ان اسلموا منع زليلا المسلم وحضورها وشهادته عليها وذكر ابن عرفة اختلاف فتوى سيوحه في جواز شهادة المتصنين للشهادة بين الناس لليهود على انكسبهم بولي ومهر شرعي ومنعه والف كل منهم على الاخر والصواب ترجيح ابن عبد السلام منعها وفرض الخلاف في المتصنين وادعى سؤال والا ففسرهم كذلك وعلى صحتها فلهذا ذهب معهم الى ديارهم البرزلي الصواب منعه لانه اهل الاسلام الا لا يملك او ضرورة (و) قرأ الذي اسلم وهو متزوج امة كائنة او مجوسية او حرة مجوسية (ان عتقت) امة الكائنة (واسات) المجوسية حرة كانت او امة وان ابوبد شروط نكاح امة لان الدوام ليس كالايتداء ومثيل اسلام الحرة يهودا وانصروها ابن عرفة ابن حجر زوسيت بعد قدمه واسلامه واسلت ولم تعق احققت ففسخ نكاحها لان شرط عدم فسخ نكاح امة عدم الطول وخوف الفت والارح عدم فسده كترجيح امة بشرطه ثم وجد طول لا يفسخ نكاحه (ولم يرد) عتقها واسلامها من اسلامه ومثلي لتي البعد فقال (كأن شهر) فهو ومثلي للتقرب على العقد فكانه قال وقرب كأن شهر (وهل) اقراره عليها بشرطه (ان غفل) بضم الغين المجعولة اية فافها هذه المدة فلم يفت حتى اسلت ما نشرح صدره له فان وقعت وقت اسلامه وطلب منها الاسلام فابته ثم اسلت بعده بكنه فلا يقر عليها (او يقر) علم ان اسلت بعده بكنه (مطلقا) عن التقيديا ففعله عنها فيه (أو يلان) هذا ظاهره وبه قرره عجم وهو الصواب في التهذيب وان اسلم زني او مجوسي وبه يفسخ مجوسية عرض عليها الاسلام فان ابته وقعت الفرقة بينهما وان اسلت فبقيت زوجة ما لم يعد ما بين اسلامه ما لم يجد البعد وجد وادى الشهر واكثر منه قبل ابني الحسن قوله وقعت الفرقة بينهما ظاهره انها لا تؤثر ابن يونس روى ابوبد من ابن القاسم انه يعرض عليها الاسلام اليومين والثلاثة ومثلي

ومثلي بغضات مثلا (قوله بشرطه) اي عدم البعد (قوله فان وقعت الخ) مفهوم ان غفل (قوله وقصته مجوسية) حال (قوله عرض) بضم فكسر (قوله ولم يعد) اي ما لثبتي الله تعالى عنه (قوله لموا كقرينه) اي مما يقر به حكمه (قوله انه) اي الشان (قوله يعرض) بضم الياء موقع الراي

قوله الشهرين) اي احد البعدين ما (قوله قبل) بالضم ملة عرض (قوله والام) اي وان كانت حاملا (قوله اول) بشد الواو (قوله فان اسلم بعد تمام عدتها) مفهوم في عدتها (قوله لمعهوم) اي المدخول بها (قوله يجبرده) اي العقد (قوله ولم يفانها) حال (قوله اذ هو) اي حلاته (قوله لغو) ٧٠ اي غير لازم له (قوله قولي) بفتح اللام مشق قول بلان للاختلاف (قوله لو به) اي

كونها لها النفقة
افتق (قوله لانه) اي الزوج
(قوله نفسي) اي النفقة
(قوله اسلم الزوج) اي في
عدتها واقربها (قوله
وظاهرهما) اي ابن بنونس
وابن الحاجب (قوله تقرب
اسلامه) اي الزوج من
اسلامها (قوله اوبعد)
بضم العين (قوله ان قرب
اسلامه) اي الزوج من
اسلامها (قوله تقبه) اي
اقراره عليها وعده (قوله
اولا) اي اول ما يعطى حكمه
(قوله وعلى هذا) اي نقل
القضي وابن بشير (قوله
قالا لافق) اي الذي سكا
ابن بنونس وابن الحاجب
(قوله والراجح) اي من
القولين اللذين حكمهما
القضي وابن بشير (قوله
وان لم نسل) حال (قوله لانه)
اي وقت اطلاقها (قوله
من المسائل الثلاث) اي
اسلام الزوج والام عتقها
او اسلامها واسلامها والا
واسلامه بعدها بالقرب
واسلامهما معا (قوله نفيا)
اي المسائل الثلاث (قوله
نفيا) اي العدة (قوله نفيا)
اي المدققة (قوله لو اسلم)

في كتاب محمد وقوله لم يعد بعد بدخل ابن بنونس وفي بعض الروايات الشهرين ابن البيا اذا
فعل عنها وجعلها ابن أبي زمين على ظاهرها قال لا للعروف اذا وقتت الى شهر او بعده فاسلمت
انها امرأته عياض ظاهرهما انها وقتت خلاف ما تأوله القرويون فقول ابن القاسم وفاق لقول
مالك اه كلام ابن الحسن وعلى تأويل ابن أبي زمين انها زوجة ان اسلمت بعدد شهر
ولو عرض عليها الاسلام قبل وابنه فقول ابن القاسم خلاف (ولا نفقة) لها على الزوج فيما بين
اسلامهما لان المانع منها بتأخيرها الاسلام اذ لم تكن حاملا ولا اولادها نفقة الحمل (واولدت)
الزوجة المدخول بها (قوله) (ثم اسلم) زوجة (قوله) (نفس) (عدتها) اي استبراء من مائة فمقر عليها
فان اسلم بعد تمام عدتها بابت منه فلا يقرب عليها واذا قد قوله في عدتها انها مدخول بها فباق
معهوم وان اسلم في عدتها اقربها غائبا كان او حاضرا ولا يقتضيه دخول غيره بها على المشهور
كافي الشامل لانها ذات زوج الا اذا حضر عقد غيره عليها وبكت فتوفت عليه بجبره افاده
في المدققة ويقرب عليها ان اسلم في عدتها لم يطلقها حال كتمه قبل (ولو طلقها) حال بعد اسلامها
او قبله ولم يفانها اذ هو اقلها اذا سكتهم فلو اسلم بعد عدتها عقد عليها بعصمة كاملة افاده
في المدققة (ولا نفقة) لاني اسلمت قبل زواجهم ثم اسلمت في عدتها في اخذ قول ابن القاسم لانها
التي منعتهم من نفسها باسلامها واختاره القضي وابن أبي زمين ولذا قال (على المختار
والاحسن) وقال ابن القاسم ايضا لها النفقة وبه افي اصبح لانه سبق ما ادانت في عدتها
وان كانت حاملا نفسي لها اتفاقا في التوضيح القولان في النفقة سواء اسلم الزوج او لم يسل
(و) ان اسلمت الزوجة الكافرة (قبل البناء) من الكافريها (باقت) الزوجة من زوجها
(مكانها) ابن بنونس وابن الحاجب اتفاقا وظاهرهما قرب اسلامه او بعد القضي وابن بشير
ان قرب اسلامه فقبه قولان على ان ما عارب النبي يعطى حكمه اولا ضيق وعلى هذا الاتفاق
في البعد والراجح في القرب السبب على كفاية الاتفاق عليها وان لم يسل وهذا هو الظاهر من نقل
ابن مرفعة (او اسلم) اي الزوجان الكافران معا قبل البناء او بعده فيقران على نكاحهما
وكذا ان اسلمت عاقبتين واطلعتا على اسلامهما في وقت واحد لانه وقت نبوت اسلامهما
عندنا فلا عبرة بالتعاقب عليه واستثنى من المسائل الثلاث فقال (الا الحرم) بفتح الميم وازراء
لزوجها الكافر من نسب او رضاع او صم فلا يقرب على نكاحها فيها (و) الا ان تزوجها
في عدتها من زوج شهز واسلمت معا واحدهما (قبل انقضاء العدة) قبل البناء وبعده فلا يقرب
عليها وان وطئها فيها بعد الاسلام نأيد بصرهما ابن مرفعة فيها الاسلام في العدة فارقها وعليها ثلاث
حيض ان كان مسما اه وكذا لو اسلمت دونه ووطئها بها في عدتها في كقره لغو وبعده
اسلامه بصرهما وكذا بعد اسلامها ومعهوم قبل انقضاء العدة فانها ان اسلمت واحدهما
بعده بقران عده وهو كذلك ابن مرفعة مع يحيى ابن القاسم لو اسلم على نكاح عدها في العدة
فلا يرق بينهما ابن بشير يدا السلام بعد ها ولو وطئ فيها (و) الا ان تزوجها الى ان يسل واسلامها

فزوج الكافرة (قوله في العدة) اي التي من قدره وتزوجها فيها (قوله كذا لو اسلمت دونه) اي في العدة (قوله في عدتها) او
اي من زوجها السابق (قوله بعده) اي انقضاء العدة (قوله بعدها) اي العدة (قوله ولو وطئ فيها) اي العدة معا في الاقرار

(قوله ذلك) أي تنادي على السكاح ابداء قولك في الصور الثلاث أي تقدم اسلامه وتقدم اسلامها واسلامهما معا (قوله المباحة) أي ولو طلقها (قوله لا فوطاة) عطف لقوله بلا محال (قوله حاله) أي الطلاق (قوله قطعها) أي الأمانة من إضافة المصدر لفاعله (قوله وإذا) أي اعتياده ذلك على ما يليها (قوله وهو كافر) ٧١ حال (قوله في الأقسام الثلاثة)

أيا واحدهما قبل انقضاء (الاجل وقاديا) أي الزوجان على الزوجية (له) أي الاجل فلا يقران على نكاحهما الثاني حاصل ما ذكره ابن رحال انهما اذا تزوجا لاجل ثم اسبغا فلا يقران على نكاحهما الا اذا خلا في حال كفرهما تنادي على السكاح ابداء اسبغ اسبغ قبل انقضاء الاجل او بعده وإذا اسبغاه فمساوا فلا ذلك قبل الاجل او بعده وقبل الاسلام وإذا خلا ذلك بعد الاسلام فلا يفسد ما لانما ان اسبغا قبل الاجل فقد طعن في الفساد الاسلام فيمنع من الفسخ وإن اسبغا بعد الاجل فلا نكاح بينهما يقران عليه وهذا لا يقران الا على ما يعتقد ان نكاح فاسد امكن أو لا وبالغ على اقرارهما على السكاح في الصور الثلاث فقال (ولو) كان (طلقها) وهو كافر (ثلاثا) ثم اسلم ثم اسلمت بعدهما بقرب أو اسلمت ثم اسلم في عدتها أو اسلمت بعد حقيقة أو كتمانها أو اسلمت واعدت المياضية لقوله ثلاثا وقوله (وعند) أي الزوج النكاح بعد اسلامه على مطلقه ثلاثا (إن) كان (ابنتها) أي فارقتها وأخرجها من حونه (بلا شرط) (محال) بضم الميم وفتح الحاء المعجمة وكسر اللام أي زوج غيره لقوله طلاقه ثلاثا لكفره حاله وأشار بولو لقول المخبر ما شترط أهل المل ولزم العقد لا بتمه واعتقاده قطعها النكاح وإنه لو ابنته بلا طلاق وهو كافر ثم اسلم فانه يعقد عليها ومفهوم ان ابنتها أنه ان طلقها ثلاثا لم يبينها فانه يقر عليها بلا عصف في الأقسام الثلاثة وهو كذلك كما تقدم (وفسخ) بضم فسكس النكاح (الاسلام ادهما) أي الزوجين الكافرين في غير ما تقدم بان اسدلو وشرحت على كفرهما بحجوسه مطلقا وأمة كآية لم تهتق أو اسلمت أو اعتقت بسدس بعد أو اسلمت ثم اسلم بعد قيام عدتها فيفسخ (بلا طلاق) على المشهور واقتضاها فكسهم وفي سماع عيسى بطلاق الثلاث في انكحهم وأخرج من قوله بلا طلاق فقال (لأردته) أي أحد الزوجين من دين الاسلام بعد تقرر (ه) أي طاعة (بائنة) هذا هو المشهور وقال ابن أبي اويس وابن الماجشون فسبح بلا طلاق وقال الخزرجي طلاق رجعي وعلى الأولين فليس له رجعتها ان تاب في عدتها وعلى الثالث رجعتها فيها ولا شيء لها من المصداق ان اوجدا - دهما قبل البناء على الثاني وهل كذا على الأول والثالث وهو المنصوص أبو الحسن وجهه أنه مضروب على طلاقه ولا يلزم من وجود الطلاق وجود نصف المصداق قبل أن اردها مجموع خبره فلا شيء عليه مع ملكه الأمانة فكيف مع غيره على الفراق للجلاب لو اردت اسقط عدتها وكذا ان اردت الزوج ويترفع فيها قول بانها نصفه وترقى على المشهور بين اسلام أحد الزوجين وبين ردته بانها طارت على نكاح صحيح فكانت طلاقا واسلام طار على فاسد فكان فسحا وان الماس من أهل الطلاق والكافر ليس من أهله وشرط كون ردتها طلاقا عدم قصد ما فسح النكاح بها والافلا فيفسخ اقتصر على هذا تمت عند قوله أو قصد بالبيع الفسخ والمطع هنا شامل اذ قال في الردة لو قصدت بردها فسح نكاحها فلا يفسخ وعنده اقتصر انقلب إلى قائلا اقامه الاشياخ من الم. وقته ابن يونس فيما تله الردة انصب فعين

(قوله بانها) أي الردة على فرق (قوله وبان المسلم) صنف على بانها لا قصدتها أي الزوجية (قوله بها) أي الردة (قوله وبالا) أي وان كانت قصدت بردها ففسخه (قوله فاقامه) أي فقهه (قوله انصب) بضم النون وكسر الحاء

وجوب عليه حدة انه ان علم منه انه ارتد لاسقاطه فانه لا يسطع عنه وان ارتد لغرض ذلك سقط
ووروى عن ابن زياد عن مالك ان ارتدت الزوجة تريد فسخ نكاحها فلا تكون طلاقا وتبقى على
عقده ابن وهب وبه اخذ بعض شيوخنا قال كاشرا لها زوجها ان ترضى فسخ نكاحها ولو
توقر فيها ابن زرب قال به بعض من حضر زلت بيضا فافاق فيها بان ارتد اهلها لا يكون طلاقا
وفرق بين هذه ومن فعلت المعلق عليه لتعنيته ان التعلق من الزوج بخلاف ردته المطلق وذكر
السعد في شرح العقائد كثر من يفتي امرأته بالكفر لتبين من زوجها وهو معلوم بالاولى من
قول القرافي بكثير خطيب طلب كافر الاسلام عليه فامر مداهمه الى فراغ خطبته وقال ابن
رشد والشافعي لا يكفر انقلب على عصى هذا فلهي لا يكفر الحق او يكفر لان الرضا بكفر المسلم
الاصلي اشهد من الرضا بقا الكافر الاصل على كذره الى فراغ الخطبة وبالغ على ان اودة
الزوج طلاقا يفتي قتال ان ارتد لغير دين زوجته بل (ولو) ارتد الزوج المسلم (لدين زوجته)
المعصية او انصرانية فتطلق منه طلاقا تاما ويصحال بينهما واشواو لوقول اصعب لا تعلق
منه ولا يصحال بينهما لان سبب الحلالة بين المسلمة والمرتدة استدلاء كافر على مسلمة (وفي لزوم)
الطلاق (الثلاث في مطلقها) اى زوجته ثلاثا والثلاث وتبينها (وتزافها اليها) واضمن
بصحة اقله لاقص له لا بعدد زوج بشرطه سواء كان نكاحهما صحيحا في الاسلام باستيفاء
شرطه وانقضاء موافقة ام لا قاله ابن ميثون (او) ثلثه الثلاث (ان كان) نكاحهما (صحيحا
في الاسلام) بذلك فان لم يكن صحيحا فيه بانتفاء شرط او وجود مانع فلا تلتزم الثلاث قاله ابن
أبي زيد (او) ثلثه (بالفرق مجمل) يضم اليه الاولى وفتح الثانية وتسكون الجيم اى من غير تعيين
بعدد قاله القابسي (اولا) ثلثه شيئا قاله ابن اسحق هشام وابن الكلاب وغير واحد واستظهره
عياض (تأويلات) في قولها واذا طلق الذي امرأته ثلاثا لم يبارتها فرغت امرأته الى
الامام فلا يعرض لهما ولا يحكم بينهما الا ان يرضيا بكم الاسلام فهو محرران شاعكم او ترك
وان حكم حكم بينهم بكم الاسلام واحب الى ان لا يحكم بينهم وطلاق الشرط ليس بطلاق
عياض فظاهر المدونة عدم اشتراط رضا ما قطعتم وهو قول مصححون وفي التمهيد لابن القاسم
اشترطه ابن رشد هذا تفسير لما في المدونة لان تفسيرها بقوله اوى ولاؤها ولم يوافقها
منه وهو لو فارقتها انقضى عليه لانه حوزها نفسها ومقهور ثم افعالهم - ما اذا ايرتفع البنا
لا تعرض لهم لان طلاق الكفر غير معتبر ومحل التأويلات اذا تزافها اليها وقالوا لا يحكم
بكم الاسلام في المسائل اوى الكفار او اقتصر على قولها بكم الاسلام وامان قالوا بكم
الاسلام على المسلمين فيحكم بينهم كالمسلمين قاله القسبي فظاهر خروج هذه من محل التأويلات
ففرق بين وصى فان قالوا لا يحكم به على الكافر عندكم كم حكم بعدم لزوم الطلاق ولو قال
لا يجب في دينهم اوى التوراة فلا يحكمكم (و) ان تزوج كافر كافر بقصر واستقر متلاهما
بما يجب صدقتهما (القاسم) او عقدها بشرط عدم المداق ثم اساءه ضى (الاسقاط) ايضا
(ان) كان (قبض) بضم فكسر القاسم اى قبضته الزوجة او وليها قبل اسلامهما (و) كان
(دخل) الزوج بالزوجة كذلك في صورة القاسم اوى صورة الاسقاط فغير ان نكاحهما
في الصورة الثلاث امانى الاولى فلان كلاهما مقبوض معا عوض عليه في وقت يجوز له ذلك

بينه

(قوله انه) اى الشان
(قوله علم) بضم العين
(قوله منه) اى من وجب
عليه الحمد (قوله فلا تكون)
اى ردتها (قوله فتدعى)
بغير محرمه اى قصد
(قوله فيها) اى المسئلة
(قوله بصيغة) بضم الموحدة
تقيم ثم مثناة فتحت (قوله
(قوله فافاق) بضم الهمز
وكسر الاء (قوله فرق)
بضم فكسر (قوله هذه)
اى من ارتد ففسخ نكاحها
(قوله تعنيته) اى الزوج
(قوله بان التعلق) صلة
فرق (قوله ذلك) اى القسبي
(قوله هذا) اى عدم كثر
الخطيب (قوله فيها) اى
يخرج الزوج زوجته
من حوزة (قوله فلا تقل
له الا بعدد زوج الخ)
تفريع على لزوم الثلاث
(قوله بذلك) اى استيفاء
الشروط وانتفاء الموانع
(قوله فان لم يكن صحيحا)
متهوم الشرط (قوله فيه)
اى الاسلام (قوله فلا
يعرض) بفتح الباء وكسر
الراء (قوله اشتراطه) اى
رضا ما قطعتم (قوله لانه)
اى الزوج (قوله حوزها)
بتختات متشكلا (قوله
كذلك) اى قبل اسلامهما
(قوله في الاولى) بضم الهمز
اى عدم القبض والتمسك

(قوله والثانية) اى لم يدخل وقبض (قوله والرابعة) اى لم يدخل فى الاسقاط (قوله فيها) اى المدونة (قوله وفيها)
 اى المدونة (قوله لغيره) اى ابن القاسم (قوله وشيخ) عطف على المشهور (قوله والمعروف من المذهب) عطف على
 المشهور (قوله ادفع الخمس) اى اسلمها فى شيء مقبول (قوله اليسع) ٧٣ اى المسلم فيه (قوله له) اى

اى قول غير ابن القاسم
 فيها وفاق قوله فيها (قوله
 بجملة) اى قول غير ابن
 القاسم (قوله على
 اسمها كلها) اى الزوجة
 (قوله فالاولى) بفتح الهمز
 تفرع على قول ابن محرز
 هذا هو المشهور وشيخ
 قول ابن القاسم وقول
 القسنى وادى الحسن المعروف

من المذهب (قوله على
 هذا القول) اى الذى
 قاله غير ابن القاسم فيها
 (قوله قبله) اى الاسلام
 (قوله ذلك) اى عدم المهر
 (قوله وهم يستحلونه) اى
 عدم المهر حال (قوله انه)
 اى شرط الاستئصال (قوله
 لم يذ كر على سبيل الشرط)
 ايضاح لقوله طردى (قوله
 فيها) اى المدونة (قوله
 وهو متزوج اكتمال)
 حال (قوله رده) ولو حكا
 (قوله ولم تنقض عدتها)
 اى قبل اسلامه (قوله ولو
 محرما) اى بجماع وعرة حين
 اختاره (قوله او مرضا)
 اى مرضا مخفوا وقت
 اختاره (قوله بختاراً مئة
 مسئلة) حال من فاعل

بينه وامافى الاخيرين فلان الزوجة كنكت من نفسها فى وقت يعود لها فيه ذلك بزمعها
 وتظهر قوله معنى الاسقاط أنه لا شيء لها وهو قول ابن الموارز عياض وهو الصحيح ابن دوس
 وهو ظاهر المدونة (والا) اى وان لم يقبض القاسم ولم يدخل ولم يدخل وقبضت القاسم
 او لم يقبض ودخل ولم يدخل فى الاسقاط (فك) نكاح (التقوى) فى تحصيل الزوج بين ان
 يسمى اها صدق مثلها فاعترضا عليها وان يقبض من نفسه ولا شيء عليه فى الاولى
 والثانية والرابعة ولزمه مهر مثلها فى الثالثة وهى دخوله بلا قبض القاسم هذا قول ابن
 القاسم فيها وفيها ايضا لغيره ان قبضه معنى ولا شيء لها فغيره اى ابن محرز هذا هو
 المشهور وشيخ من قول ابن القاسم القسنى واوا الحسن والمعروف من المذهب ونص القسنى
 ان دفع المهر فالعريف من المذهب ان قبض المبيع من غير عن ثمان بتمتة من باع خراش الى
 ابل ثم اطلق قبض الثمن اذا حل الاجل هذا هو المعروف من المذهب اه ابو الحسن
 وقيل انه وفاق بجملة على اسمها كلها القاسم لو كان قائما لا يجيب بغير اب ابن القاسم فالاولى
 التمس على هذا القول والها علم (وهل) محل معنى مسداقهم القاسم او الادقاط (ان
 استحق) فى دينهم كفى المدونة نه وشرط مقصود لابن القاسم عند بعض الاشياخ ادلوه مقصودا
 به وهم لا يستحلونه اسكان ذاك لا كفا فلا يثبت بالاسلام الا ان يكونوا اعتادوا عليه قبله على
 وجد الشكاح فى المفهوم تفصيل او بعض مطلقا استحلوا ولا تأويلان الباطلى على
 ان قولها وهم يستحلونه قيد فى الاسقاط لافى الجسر وانسب وراغما تكلم فيها على نكاح
 النصارى وهم يتفقون بالفرق فلا من التعامل به ولا يثبت حالهم على الاغنة ونصها وان نسك
 نصرا فى نصراية بغير او خنزرا او بغير مهر او شرطا ذلك وهم يستحلونه ثم احلها بعد البتة ثبت
 النكاح ابن عبد السلام شرط فيها كونهم ما يستحلون النكاح بذلك فرأى بعضهم انه مقصود
 ولأى غيرا انه وصف طردى لم يذ كر على سبيل الشرط ابن عرفة لا يشك من نظروا نصفان
 ذكرا يستحلونه فيها لا مقهوره لان عدم استئصاله لا يوجب كونه زانى الاسلام فضلا عن
 الكفر قلت ذل الشرط للنكاح بغيره والخنزير بعيدا مشهوره قواهم اياها بل نأخره ردة للنكاح
 بغيره وشرط اعطاه والامرى كل ذلك سواء واختار المسلم) اى الذى أسلم وهو متزوج
 أ كثر من أربع نسوة فينتار (أربعا) بمن ان شاء وان شاء اختاروا قل من أربع وان شاء
 لا يختار شيئا بمن وشرط الفتاة اسلامها معه او بعده بالقرب أو قبله ولم تنقض عدتها
 أو كونها كاتبة محرما أو أمأة أو عقت بعده بالقرب وسواء كان فردا كل واحدة بقدر أو جمعة
 بعقد واحد ولو محرما او مرضيا او وحدا طول حرة ولا يقبض زنا بختاراً أو مة مسئلة كما استظهره
 ابن عرفة لان الدوام ليس كالابتداء فهو كالرجعة وقيل بامتناعه كالابتداء واقتصر عليه
 الموضع ان كانت الفتات اوائل فى العقد بل (وان) كن (أو آخر) فيه فحين أو يعضه

واجدا (قوله فهو) اى الاستبراء الخ تفرع على المباشرة
 (قوله بامتناعه) اى الاختيار حال الاحرام او المرض او وجود الطول وعدم النشابة اذا
 (قوله كالتجارة) اى العقد (قوله عليه) اى الامتناع (قوله فيه) اى العقد

(قوله) بكسر الهمزة لا اشتاء المسلم أربعا (قوله) غلان) بفتح الغين المجهدة وسكون التثنية (قوله) سائرهم) أي باقين (قوله) في الزامه الأوائل) أي فليس ترك الزامه بالكلية (قوله) من محرمي الجمع) بيان للكاثرين (قوله) كذبوا) بفتح الكاف وسكون التثنية انتهى (قوله) أي فهو الاثنين (قوله) وال) أي ولو كان لقاسد أثر (قوله) مطلقا) أي سواء ٧٤ جفعهما بعد أو عقد على الأم أو على غيره (قوله) ويحتمل أن الأصل الخ

مقابل لجلد أو أو بائنا
 جميع أو (قوله) مقامه
 بضم الميم (قوله) هذين) أي
 الاحتياطين الآخرين
 (قوله) هو) أي القرقر (قوله)
 والاتفاق) عطف على
 الخلاف (قوله) عليه) أي
 التأييد (قوله) والمراد) أي
 بآيه أو آيه (قوله) فرعه
 الخ) أي لأنه وص الأبن
 والأب فهو من عموم الجاز
 (قوله) من أسلم) مفسر لقائل
 فارق المستتر فهو عائذ
 على غير ما لم يذكر لا من
 اليأس (قوله) عليه) أي
 القصر على فعل (قوله)
 قولها) أي المدونة (قوله)
 أربعا) أي مطلقا من أسلم
 (قوله) جعلها) أي لا يجهي
 (قوله) وشعه) أي تث في
 نصيب كلام المصنفين
 فارقها من الاستكثار
 محرمي الجمع أو الأم وبئنا
 (قوله) فقال) أي من (قوله)
 أنه) أي كلام المصنف
 (قوله) خلاها) بشدة الهم
 أي فارقها (قوله) تركها
 أي ما (قوله) فان أراد
 أي ابن الحجاب بقوله
 لا يتزوج (قوله) وظاهر) أي ابن الحجاب (قوله) ولا أعرفها) أي الحُرمة حال (قوله) ورده) أي كلام ابن
 الحجاب (قوله) منها) أي المدونة من قولها لا يجهي (قوله) وبقل القضي) عطف على بما تقدم (قوله) وأقارنها) عطف على مات
 (قوله) مثله) أي نقل القضي (قوله) قولها) أي المدونة (قوله) ثم أسلم) أي الزوجان (قوله) جوابا) أي صريحا (قوله) وهو) أي
 الظاهر (قوله) بهذه) أي مفسدة ذم أو جرم في تزوج امرأة أختها تلحق ومثله بمجمل موت الكافر من زوجة لم يسها الخ

وسئل
 الحجاب (قوله) منها) أي المدونة من قولها لا يجهي (قوله) وبقل القضي) عطف على بما تقدم (قوله) وأقارنها) عطف على مات
 (قوله) مثله) أي نقل القضي (قوله) قولها) أي المدونة (قوله) ثم أسلم) أي الزوجان (قوله) جوابا) أي صريحا (قوله) وهو) أي
 الظاهر (قوله) بهذه) أي مفسدة ذم أو جرم في تزوج امرأة أختها تلحق ومثله بمجمل موت الكافر من زوجة لم يسها الخ

وسئلته بعد تعقب لان ما سلم عنه اقرب للحمية اهـ فهذا ~~له بدل~~ على الخصوص
 خلافا لتقرير من قاعدة كرامة وتصريحه فيها بالحكمة واقتصاره على ذلك كانه الذهاب
 اهـ البناني جل عاض وأبو الحسن قولها لا يفيضي على التصريح ونص أي الحسن قوله
 لا يفيضي هو هنا على التصريح عاض جعله هنا تأثيرا في الحرمة اهـ وفي التوضيح ظاهر
 كلام ابن الحاجب على التصريح والفيضي لا يفيضي وفهم عاض التصريح منه وفي الأشامل
 وفيه لا يفيضي وهل على المتع وعلمه الا كلفا ولاتا ويلان وفي التوضيح عقب ما سبق عنه
 والفي لا ين المقام في الموازية بخلافه وانه لا يصرح بعقد الشر كتم قال وقال ابن عبيد
 السلام لا يعد حمل لا يفيضي على الصكر اهـ لولا ما في الموازية ولانه لو انشئت حرمة
 المصاهرة بين أبيه وابنه وبين هذه لا تشرت بينه وبين أمها وأبها عنه ابن عرفة بان الاسلام
 على الاموال والت ارقب للحمية لتضمير فيها البناني هذا الحواشي يقتضي طرد التصريح فبن
 أعلم على احتين أو كثر من أربع كاشحه ت والله أعلم ع بان كانت التي قارنها
 معها لم تكن على فرعه وأمس له بجزالة عقد حصص فنصور المستفجسه احتين وهو ههنا
 ما عدا الاموال بنتها امس احدى الاحتين وقارنها انصرم على أصله وفرعه ويصح تصديره
 بالامور بنتها اذا سمعها ومصرمتا عليه قصر مان على أصله وفرعه ايضا فان لم يس واحد منهما
 واختار احدهما وقارن الاخرى فلا صله وفرعه ترجع لانه لا يمكن الا العقد وهو غير محرم
 وان سم احدهما فالتى قارنها ليس فيها الا العقد الكفر ايضا فلا يصح على ابنه أو أبيه بالاولى
 من ان وطء البنت في النكاح اصبح لا يهرم امها على أصله وفرعه ولما كان الاختيار
 بصريح اللفظ واحدا لم يذكره كرميا يستلزمه مما يتوهم انه فرق لا اختيارا فقال (واختار)
 اى حكم عليه ما به اختيارا والروضة التي طلقها او طاهر أو أى منها (سبب اطلاق) منه
 عليها لانه لا يقع الاعلى زوجة اذا العصة من أركانها (أو اختار) (طاهر) اى تشبه لزوجته
 بوجدة التصريح (أو اختار) (بالامه) اى حلق على ترك وطء زوجة كثر من أربعة
 أشهر وهو حر أو من شهرين وهو صديق ولزمه الطلاق او الطهارة والابلا موقاة لانه الحكم
 عليه ما به اختارانه ليس له اختيارا ربه سوى اى طلقها او طاهر أو أى منها وهل يكون
 الطلاق اثنا لانه ضمن النكاح فاسدا ووجها في المدخول بها حيث لم يكن بنتا ولا شاعما وهو
 الذى ذكره القنصى وله لان الاسلام صحيح عقده ووطءه والخلاف في غساد انكمهم واقولهم
 الاسلام بربعة او كربعة وانه لا يجب فيه استبراء فان طلق واحد فمعية اختار لا تسوا
 واحدة فمعية وكن طلق أربعة فلا يختار شي من الزوجات وظاهر المصنف وابن عرفة وابن
 عبد السلام ان الابلاد اختيارا مطلقا وقيل انما يكون اختيارا اذا قيد بمن او بطل أو أطلق
 وبوى العرف وتقر بانه لا يقع الاعلى زوجة (او وطء) او مقدمته بمن به ابن عرفة واستظهره
 المستنف فاذا وطئ بعد اسلامه واحدا من زوجاته مسلمة او كافية لم يختار لها وظاهره سواء
 نوى به الاختيار ام لا اذ لو لم يصرف للاختيار انصرف للزنا كيف هو الحديث ادوا الحدود
 بالشيئات وان تقر بانه ابن عرفة (د) اختار (الفسخ) اى غير الزوجة التي ضمن نكاحها (ان
 فسخ الذى أسلم نكاحها) اى الزوجة فليس الفسخ اختيارا فانه اختيارا ربه سوى اى

(قوله الخصوص) اى بـ

ام وبنتها (قوله وتصريحه)

اى من (قوله فيها) اى

القاعدة (قوله واقتصاره)

اى من (قوله) اى عقد

الكفر (قوله منه) اى

لا يفيضي (قوله وانه) اى

الثان (قوله ثم قال) اى

الموضع (قوله لانه) اى

مها (قوله الاولى) بفتح

الهمز (قوله يستلزمه)

اى الاختيار (قوله مما

يتوهم انه فرق) بيان لما

(قوله منها) تنازع فيه

ظاهر وآلى (قوله لانه)

اى الطلاق الخ عله لعمد

اختيارا (قوله ذلك) اى

كوفة لا يكون الا في زوجة

(قوله عليه) اى الزوج

(قوله وهو) اى كونه

رجعا (قوله وانه) اى

الاسلام (قوله مطلقا) اى

عن تقيده بكونه مقيدا

بمن أو ببلدا وبريان

عرف بانه لا يكون الا في

زوجة (قوله به) اى كون

مقيدته اختيارا (قوله به)

اى الوطء (قوله وانظر)

بقصصا متقلا الخ حال

(قوله لانه) اى التسخير الخ لكونه ليس اختيارا (قوله نوبيا غير من) اسم عامين (سفعول يتزوج من) قوله غيره (اى من اسم علمين
قوله نفق) بضم فسكون فسخ (قوله عليه) اى من اسم علمين (قوله كلامه) اى المصنف (قوله هنا) اى فى المختصر (قوله ترجمين)
اى عقدهن (قوله جعلها) ٧٦ اى مسئلة من اختار اربعة فظهر ان اخوات (قوله ومقتضاها) اى جعلها انثى ذات الولين

فسخ نكاحها لانه يكون فى المجمع على فساد (او ظهر اتمين) اى المختارات (أخوات) او
تزوج من من عرعات الجس فله اختيار فغيرهن وله اختيار واحصتهن وثلاث من البواقي فلو
قال وواحدة من ظهن كأخوات لكان أحسن ويختار عن سواهن (مالم يتزوجن) اى
ماسوى المختارات الا فى ظهن أخوات زويا غير من اسم علمين فان تزوجن غيرهن فحق عليه
تت تنسكت مقتضى كلامه هنا ان مجرد تزوجهن قضيت الاختيار وفى توضيحه جعلها انثى
ذات الولين ومقتضاها انه لا يقسم الا بالدخول وصرح ابن قريون بتشهده طى لا تنسكت
على المصنف انه هذا غير التمسى وابن شام وابن الحالب وابن عروة وسبويه وابن الماجشون
ولم يقابله الا يقول ابن عبد الحكم له اختار من ولود خن فظاهر كلامهم اوصرح به ابن عجرد
التزوج فوث اذ لو كان الدخول شرطاً ما اعتضده هو لا لامته ولا يعارضه ما تقدم للمصنف
فى الظاهر لا احتياذاً كرهاً هنا باعتبار مقتضاها مسائل اتى لا يقسم الدخول لا باعتبارها
لا يقسم الا بالدخول ولا تقوم الحجة على المصنف بتشهده ابن قريون وتبعه ت س ويح
وغيرهما اه البناء وقول تت جعلها فى التوضيح من تقاكر ذات الولين وهو يقتضيه انه
لا يقسم الا بالدخول فسه لظلاله كرها باعتبار ان الدخول يقسمها بالبره انه لا يقسم الا هو
(و) ان اختار اسم اربعاً من الاكثر فوافقه باثنين (فالاختار) من الصدقات (فغيرهن) اى
الاختارات (ان لم يدخل) الزوج (ب) اى الغير لانه مغلوب على الفسخ قبل النفاذ كان دخل
فله اصداتها وشبهه فى سقوط صدقات غيرها المختار فقال (كاشفانه) اى الزوج سواء كان
سكافراً أو اسلم أو مسلماً أصلاً (واحدة من اربع رضعات تزوجهن) بعد عقده عليهن
(أو ضمن امرأة) قبل نكاحها فصرن أخوات من الرضاع فله اختيار واحدة منهن ولا تن
لغيره من الصدقات الا ان لم يصرن واحدة منهن وطهره فملك ربيع صدقاتها اذ هو الخارج
من قسمه نصف صداق طهره فان مات قبل اختياره فملك ربيع صدقاتها اذ هو الخارج من
قصة واحدة عليهن فان أوصيتهن من يقصر عليه بنتها حر من كلهن عليه فلا يختارهن من سب
قصة واحدة لهن من الصدقات (وعليه) اى من اسم علم على كلهن اربع زوجيات (أو ربع
صدقات) بفتح ضم جمع صدقات غير مبنيات بلية من تقسم صدقاتها على عدة ميعهن (ان مات
ولم يصر) الزوج الذى اسلم عليهن شيأ منهن اذ ليس فى صمته شرع الا اربع زوجيات غير
مبنيات تملك لهن بوجه اربعة أصدقة تقسم عدة الاصدقة على عدة منهن فان كن عسراً
فملك خمس اصدقاتها وان كن غنياً فملك نصف صدقاتها وان كن متافلك لثامه وان كن
خسافاً فملك اربعة أصدقاتها هذا اذا لم يدخل باحدهن فان كان دخل بواحدة فله اصدقاتها
ولغيره مثل الحاصل من قصة اربعة اصدقة على عدة منهن وكذا ان كان دخل بكثراً لا تسع
فان كان دخل بالمشتر فملك صدقاتها بتمامه هذا ان دخل قبل اسلامه فان دخل بعده
فلم يدخل به اصدقاتها ولغيره من صدقاتها مثل الخارج من قصة ثلاثة أصدقة على عدد

(قوله لانه) اى الثبات (قوله
بهذا) اى مالم يتزوجن
(قوله وسبويه) اى التعبير
بمالم يتزوجن (قوله لا يلزمه
انه لا يشتم الخ) فبان
الاقتدار فى مقام الممان
يفسد الحصر (قوله فان
كان دخل) مضموم الشرط
(قوله فلها) اى المدخول
بها كانت واحدة أو أكثر
(قوله لانك) اى جبره على
الفسخ قبل نكاحه (قوله
واحدة عليهن) تسكبه
بوجه (قوله غير مبنيات)
نعت اربع (قوله ليعهن)
اى الزوجيات الا ان اسلم
عليهن (قوله عدتها) اى
الاصدقة الاربعة (قوله
عدة جمعهن) اى الزوجيات
(قوله فان كن) اى الزوجيات
(قوله نساً) بضم نون
لا تاتيه قوله مثل الحاصل
الخ فان كن عسراً دخل
بواحدة منهن فله اصدقاتها
ولكل واحدة من التسع
خمس اصدقاتها (قوله ان كان
دخل بكثر) فان كان دخل
بأثنين من مشرك فملك واحدة
من القاتنة خمس اصدقاتها
وان كان دخل بثلاث منها
فملك واحدة من السبع
خمس اصدقاتها (قوله لى
تسح) فلهن تسعة أصدقة

لما اشره خمس اصدقاتها (قوله فملك) اى لكل واحدة من صدقاتها بتمامه عيب هذا اذا لم يدخل باحدهن من
والا فله دخول به اصدقاتى كامل ولغيره خمس اصدقاتها ولو دخل بأربع لغيره من خمس اصدقاتها ان كان دخل قبل الاسلام

(قوله فلهما صدقاً) أي لكل واحد منهما صدقاً كاملاً (قوله عليهن) أي الباقيات فإن كان قائماً لكل واحدة ربيع صدقاً (قوله وللباقيات مثل الخارج من شجرة صدقاً عليهن) فإن كن سبعاً فكل ٧٧ واحدة سبع صدقاً (قوله

ممن يدخل من وان دخل باقيتين فلهما صدقاً ولكل واحدة من الباقيات من صدقاً
مثل الخارج من شجرة صدقاً عليهن وان دخل بثلاث تكملت لهن اصدقتهن وللباقيات
مثل الخارج من شجرة صدقاً عليهن وان دخل بأربع تكملت لهن اصدقتهن ولائتي لغيرهن
لان المدخول بعد الاسلام اختيار وهذا مفهوم ولا يختار أقامه عيب البناء الظاهر في مفهوم
لم يصح أنه ان اختاراً لتنتين ثم ماتت فلائتي لغيرهن لان اختياره دل على فراق الباقي لقول
الموضع بمجرد اختياره تبين الواقي وكذا في كلام ابن عرفة قال ابن زحاح وانظر مع ما ذكره
عيب (و) ان مات من أعلم على كثر من اربع زويات قبل اختياره وبعد اسلام بعضهن
فلا لا يرث للمسلمات منهن (ان تقص) يقتضات مثلاً عن الاسلام (اربع) زويات
(كباقيات) حرائر (عن الاسلام) لاحتمال انه لو طالت المصاهرة حتى دون المسلمات ففي
سبب ان المسلمات مثل الأصل وعده ومفهوم أربع انه ان تختلف دون فلا يرث للمسلمات
لان الغالب في اعتداد الأربع علم اقتضاه على أقل منهن فلا يقال قد صارتا مختلفتان فقط
فلا يرث للمسلمات ايضاً فان كن عتراً أو أملاً الا واحدة قسم الميراث على تسع ولائتي منه
المختلفة ويمر الصدق على ما تقدم من تكمله للمدخول بها ولو لم يسع واستحقاق غيرها
من صدقاً مثل الخارج من شجرة اربعة على جميعهن وهو خمس (أو) كان مسلم لم يرث من
مسلمة وكذا في اعدادهم المطلقة طلاقاً باتناً اصالة وانقصا عدة الرجعي (و) التمس (الزوجة
(المطلقة) بالتي لم تطلق (من) زوجتين (مسلمة وكذا في) فلا يرث المسلمة لثلاث في زوجتها (لا)
ينبغي ان يرث الزوجة (ان تطلق) نفي (احدى زوجتيه) المسلمة طلاقاً ليس بتأنا ولا خلافاً
(زوجته) بضم فكسر المطلقين الزوجتين (ودخل) الزفج (باحداهما) أي الزوجتين
وعلى (ولم تنقض العدة) قبل موته (فلا تزوجة) (المدخول بها) المأهولة (الصدق) كاملاً
اذ لا تنازع لهما فيه (و) لهما ايضاً (ثلاثة أو باع الميراث) لانها تدعيه كله وتقول المطلقة غير
المدخول بها فلا يرث لها وتنازعها غير المدخول بها في نصفه بدعواها ان المطلقة هي
المدخول بها وان الميراث بينهما نصفين فيقسم النصف المتنازع فيه بينهما فيصير للمدخول بها
ثلاثة ارباع الميراث طوي مادرج عليه المصنف هنا على ابن الحاجب في كتاب الايمان
بالاتفاق من المدونة وقال في موضعيه انه المشهور ودرج في آخر الشهادا مدعى خلسه فانه
يقسم على المدعى كالقول وصرحوا بانه مشهور ايضاً (ولغيرها) أي المدخول بها (ربيه)
أي الميراث (وثلاثة ارباع الصدق) لان الوارث تنازعها في نصفه بدعواها انها المطلقة وهي
تدعيه كله بدعواها ان المطلقة هي المدخول بها فيقسم نصفه بينهما وبين الوارث فيصير لها
ثلاثة ارباعه وللوارث ربعه يصحك على كل ثبوت ما اذهبه في ما اقامه الاخر ومفهوم
وجهها انها ان حملت فلا التباس فان كانت المدخول بها فالمراث بينهما نصفين ولكل صدقاً
كاملاً وان كانت غيرها فلهما نصف صدقاً ولائتي لهما من الميراث ومفهوم ولم تنقض العدة
انها ان كانت اقضت فلهما مدخول بها صدقاً ولغيرها ثلاثة ارباع صدقاً والميراث بينهما

ممن يدخل من وان دخل باقيتين فلهما صدقاً ولكل واحدة من الباقيات من صدقاً
مثل الخارج من شجرة صدقاً عليهن وان دخل بثلاث تكملت لهن اصدقتهن وللباقيات
مثل الخارج من شجرة صدقاً عليهن وان دخل بأربع تكملت لهن اصدقتهن ولائتي لغيرهن
لان المدخول بعد الاسلام اختيار وهذا مفهوم ولا يختار أقامه عيب البناء الظاهر في مفهوم
لم يصح أنه ان اختاراً لتنتين ثم ماتت فلائتي لغيرهن لان اختياره دل على فراق الباقي لقول
الموضع بمجرد اختياره تبين الواقي وكذا في كلام ابن عرفة قال ابن زحاح وانظر مع ما ذكره
عيب (و) ان مات من أعلم على كثر من اربع زويات قبل اختياره وبعد اسلام بعضهن
فلا لا يرث للمسلمات منهن (ان تقص) يقتضات مثلاً عن الاسلام (اربع) زويات
(كباقيات) حرائر (عن الاسلام) لاحتمال انه لو طالت المصاهرة حتى دون المسلمات ففي
سبب ان المسلمات مثل الأصل وعده ومفهوم أربع انه ان تختلف دون فلا يرث للمسلمات
لان الغالب في اعتداد الأربع علم اقتضاه على أقل منهن فلا يقال قد صارتا مختلفتان فقط
فلا يرث للمسلمات ايضاً فان كن عتراً أو أملاً الا واحدة قسم الميراث على تسع ولائتي منه
المختلفة ويمر الصدق على ما تقدم من تكمله للمدخول بها ولو لم يسع واستحقاق غيرها
من صدقاً مثل الخارج من شجرة اربعة على جميعهن وهو خمس (أو) كان مسلم لم يرث من
مسلمة وكذا في اعدادهم المطلقة طلاقاً باتناً اصالة وانقصا عدة الرجعي (و) التمس (الزوجة
(المطلقة) بالتي لم تطلق (من) زوجتين (مسلمة وكذا في) فلا يرث المسلمة لثلاث في زوجتها (لا)
ينبغي ان يرث الزوجة (ان تطلق) نفي (احدى زوجتيه) المسلمة طلاقاً ليس بتأنا ولا خلافاً
(زوجته) بضم فكسر المطلقين الزوجتين (ودخل) الزفج (باحداهما) أي الزوجتين
وعلى (ولم تنقض العدة) قبل موته (فلا تزوجة) (المدخول بها) المأهولة (الصدق) كاملاً
اذ لا تنازع لهما فيه (و) لهما ايضاً (ثلاثة أو باع الميراث) لانها تدعيه كله وتقول المطلقة غير
المدخول بها فلا يرث لها وتنازعها غير المدخول بها في نصفه بدعواها ان المطلقة هي
المدخول بها وان الميراث بينهما نصفين فيقسم النصف المتنازع فيه بينهما فيصير للمدخول بها
ثلاثة ارباع الميراث طوي مادرج عليه المصنف هنا على ابن الحاجب في كتاب الايمان
بالاتفاق من المدونة وقال في موضعيه انه المشهور ودرج في آخر الشهادا مدعى خلسه فانه
يقسم على المدعى كالقول وصرحوا بانه مشهور ايضاً (ولغيرها) أي المدخول بها (ربيه)
أي الميراث (وثلاثة ارباع الصدق) لان الوارث تنازعها في نصفه بدعواها انها المطلقة وهي
تدعيه كله بدعواها ان المطلقة هي المدخول بها فيقسم نصفه بينهما وبين الوارث فيصير لها
ثلاثة ارباعه وللوارث ربعه يصحك على كل ثبوت ما اذهبه في ما اقامه الاخر ومفهوم
وجهها انها ان حملت فلا التباس فان كانت المدخول بها فالمراث بينهما نصفين ولكل صدقاً
كاملاً وان كانت غيرها فلهما نصف صدقاً ولائتي لهما من الميراث ومفهوم ولم تنقض العدة
انها ان كانت اقضت فلهما مدخول بها صدقاً ولغيرها ثلاثة ارباع صدقاً والميراث بينهما

وأي غير المدخول بها (قوله تدعيه) أي الصدق (قوله نصفه) أي الصدق (قوله لهما) أي المطلقة (قوله فان كانت)
أي المطلقة (قوله بينهما) أي الزوجتين (قوله وان كانت) أي المطلقة (قوله غيرها) أي المدخول بها (قوله فلها) أي المطلقة غير
المدخول بها (قوله انها ان كانت اقضت) أي والموضع جعل المطلقة

(قوله ان كان) اى الطلاق (قوله فليكن ثلاثة ارباع صدقاتها) اى شاذعة الوارث كلامهم فى نصف صدقاتها (قوله صدقاتها كاملا) لتسكن لها بموتة ٧٨ فلا تنازع لها فيه سوا ذلك كانت مدخولا لم لا (قوله ثلاثة ارباع

الميراث) لانها تدعى به كله
وتنازعها المطلقة فى نصفه
فقسم بينهما (قوله ثلاثة ارباع صدقاتها) لتنازع الوارث لها فى نصفه فقسم بينهما (قوله فان انقضت اى العدة (قوله او كان) اى الطلاق (قوله والميراث) عطف على صدقاتها (قوله الخوف) نص المرض (قوله يشرف) بضم فسكون فكسر اى يقرب (قوله عليه) اى الموت (قوله واحتاج) اى المريض (قوله غيرة) اى الاذن (قوله للتمس) عن ادخال وارث يحقق علة يمنع (قوله يمنع) اى المريض (قوله حليلته) اى زوجته او سريته (قوله ذلك) اى ادخال وارث (قوله عليه) اى وطئه (قوله فان احتاج) اى المريض ان يتضمه او الجماع (قوله فلا يمنع) اى مرضه الخوف (قوله لو كانا) اى الرجل والمرأة (قوله تمنع) اى مرضهما الخوف (قوله لان هذا) اى قوله ولو ائتمنا الخ (قوله فيها) اى المدونة (قوله فيه) اى مرضها الخوف (قوله قبله) اى الدخول (قوله التى مات قبل القسح) نصت المرض (قوله فان كان المريض دخل ثم مات ففى العنقون لها المسمى الخ) هذا خلاف التمس المتقدم (قوله وقت الاطلاع) صله هل (قوله بجم) اى الامام المسمى الله تعالى عنه (قوله وقال) اى المالى رضى الله تعالى عنه (قوله بمسره) اى القسح بعد صحة المرض صحة شذعة

اضفين وكذا ان كان بائنا او لم يدخل واحدة منهما فليكن ثلاثة ارباع صدقاتها والميراث بينهما بالنسبة وان كان دخلا بكل منهما فليكن صدقاتها كلها والميراث بينهما وان علت المطلقة ورسلت المدخول بها ولم تنقض عدتها فليكن لطلق صدقاتها كاملا وثلاثة ارباع الميراث والمطلقة ثلاثة ارباع صدقاتها وربع الميراث فان انقضت او كان بائنا فليكن لطلق جميع صدقاتها والميراث والمطلقة ثلاثة ارباع صدقاتها والميراث لها وان جهات المطلقة والمدخول بها فالمرث بينهما سوية ولكل سبعة اثمان صدقاتها اقساما لوارثيها ما صدقاتها وضحاوا تنازعهما فى نصف والزوجة ثلثا وان المطلقة هى المدخول بها فلهما ما صدقاتها كملان فيقسم النصف بينهما وبين الوارث فصار لهما صدق وثلاثة ارباع فيقسم بينهما فصار لكل سبعة اثمان صدقاتها (وهل يمنع) التكاثر (مرض احدهما) اى الزوجين (الخوف) الموت منه عا دون لم يشرف عليه واحتاج ان يتضمه او الجماع ان لم ياذنه وارثه بل (وان اذن الوارث) الرشيد فى التكاح لاحتمال الموت الوارث قبل المرض وصبر ووفاء ورثه غيره وهذا هو المشهور عند النجاشي عن ادخال وارث يحقق ولم يقع من وطئه حليلته لعدم تحقق تزويج له عليه (او) المنع (ان لم يمنع) المرض للتكاثر ولان يتضمه فان احتاج فلا يمنع وان لم ياذن الوارث وشهرى الجواهر فيه (خلاف) وألق بالمرض فى منع التكاح كل يحجر وعليه من حاضر صف القتال ومقر لقطع خصى موته منه ويحجر من القتل وحمل ستة فلا يقصد عليهما من خالعهما حاملانه وأمر قوله احدهما انهما لو كانا مرضيين منع اتفاقا ويرشد للمضى اذا المرضية لان منع المرض ولا عكسه فالابو يستثنى من كلامه صحيح طلق حاملانه مطلق خلع ثم مرض فيبطل فحكمها قبل قيام ستة اشهر من حملها ولا يتألف هذا قوله الا فى ولو ائتمنا ثم تزوجها قبل صفة فكالتزويج فى المرض لان هذا مقرر فى قول غيره فحين طلق قبل بئانه ثم تزوجها مرضيا فادعى بغيره لا تنس ومن ابن دحان لم أقف على ما ذكره بعد البصية عنه وقدره القبيح وأصاب لان فيه ادخال وارث والله أعلم (والمرضية) التزويج فيه (بالدخول) به الصدق (المسمى) ولو بعد العقد فتوفى سادى صدقاتها لم لا ومثل المدخول موت احدهما قبله للاختلاف فيه وفساد ما بعده بدون تأثر خلل فى صدقاته (وعلى المريض) التزويج فى مرضه بشبهة ولو بعد عقده فتوفى الذى مات قبل القسح دخل لم لا (من ثلث) ما لا يقل منه (اى المسمى المتقدم (ومن صدقات المثل) فضيلة أقل الامور الثلاثة للثمة والمسمى وصدقات المثل فان كان دخل ثم مات ففى العنقون لها المسمى ولو ادعى صدقات مثلها من ثلثه ببدأ (وهل) بضم فكسر مفعلا (بالفسخ) لشكاح الزوجين واحدهما مريض وقت الاطلاع عليه قبل البائنا بموتة ولو كانت حائضا كل حال (الا ان يصح للمريض منهما) اى الزوجين صحة فلا يفسخ هذه رواية ابن القاسم عن الامام المسمى رضى الله تعالى عنه اتى رجع اليها وقال قبلها يفسخ ولو صوم المريض من ثمة امر بموتة فما حدى المعصوات الاربع (ومنع) بضم فكسر (تكاثره) اى

(قوله كذا) اي قبل موته قبل ادخال وارث احقلا (فصل في أسباب النكاح) (قوله لاحد الزوجين) صلة النكاح (قوله بسببه) اي انكاح (قوله عقد النكاح) بمقول يسبق (قوله بالعيب) تنافي فيه مرض والرد (قوله بعد العقد) صلة علم (قوله صر بها ولا التزاما) راجعان لمرض (قوله بصاحبه) صلة يتلذذ (قوله بعد علمه) صلة يتلذذ (قوله كذا) اي بعد العقد (قوله بشرط الخياول الخ) تفريع على ان لم يسبق العلم الخ (قوله سبق العلم العقد) ٢٩ من اضافة الصدة واقفا على

وتكامل جهه بنسبه لشعوره
الخيان لاامور الثلاثة (قوله
احدها) اي الثلاثة (قوله
لدايته) اي احدها (قوله
على الرضا) اي بالعيب
(قوله واسبق الخ) عطف
على قول (قوله فيق على
المصنف الخ) تفريع على
كلام ابن الحاجب (قوله
وهو) اي التمكن (قوله
ولا يفي عنه) اي التمكن
التلذذ دفع به ما يترجم من
ان المصنف استغنى عن
التمكن بالتلذذ (قوله
بالعكس) اي التمكن
يفي عن التلذذ (قوله من
ان مسقط النكاح الخ)
سئلنا (قوله وماعداه)
اي الرضا (قوله عليه)
اي الرضا (قوله جعله) اي
الرضا (قوله لها) اي سبق
العلم والتلذذ والتكئين
(قوله وأورد) بضم الهمز
وكسر الراء (قوله واحد)
اي واثنين (قوله غيره)
اي منها (قوله واستغنى)
بضم التاء وكسر التون
(قوله سبق) نائب فاعل
استغنى (قوله وتكئين)

المرض الحرة (التصريفة) والاولى لدية لاحتمال اسلامها قبل موته ففيه ادخال وارث
احقلا (و) منع نكاحه (الامة) المسئلة لاحتمال عتقه ككذلك (على الاصح) عتد بعض
العقدا دين وعليه الاكثر (واختار) التسمية (خلافه) اي جواز نكاح المريض كناية عن
أوامة مسئلة وهو قول ابي مصعب لان اسلام النكابة وعنت الامم خلاف الاصل والغالب
عدمه ومن مواعيل النكاح عدم الضاح الذي كونه والاؤنة ولم يذكره في قوله والله أعلم
(فصل) في بيان أسباب النكاح وأحكامه (الخيار) في ايقاع عقد النكاح ونصحه
لاحد الزوجين واولها ما علم ان لم يسبق العلم بسببه عقد النكاح (اول مرض) مرد الرد
بالعيب بعد علمه به بعد العقد صر بها ولا التزاما (او) لم يتلذذ مرد الرد بصاحبه بعد علمه به
كذلك بشرط الخيار اتفاق الامور الثلاثة سبق العلم العقد والرضا والتلذذ بعده فان وجد
احدها فلا غنى ولا تلتزمه على الرضا ابن الحاجب الخيار مالم يرض بقوله او تلذذ او تكئين
او سبق علم بالعيب اه فبق على المصنف التكئين وهو في المدونة ايضا ولا يفي عنه التلذذ
بل الامر بالعكس والنقص ما ملكه ابن الحاجب من ان مسقط الخيار هو الرضا وماعداه
انما هي دلائل عليه والمصنف جعله قسما لها وأورد ان حذف المصنف قيد ثبوت الخيار
عند اتفاقا أحدهما من الثلاثة ويوجد غيره وليس كذلك واجب بان أو بعض الزاويان أو
بعد التلقا والتمسك لاحد الماهم الاثر وهو لا يتقن بالاتفاق الجميع كما في قوله تعالى ولا تلعب
منهم أمّا أو تكونوا وقوله على افعليه وسلم المتبايعان بالخيار مالم يشترطا أو يقل احدهما
لا يترأخروا استغنى من مفهوم ان لم يسبق العلم سبق علم الزوجة بالاحتمال وعكسه من
نفسها راجبة برأه فلم يحصل فله الخيار كرهوا الحسن في شتره المدونة ويل عليه ما يأتي
ففي مفهومه تفصيل بدليل ما يأتي (و) اذا قلنا احدهما وكلاهما الرضا فادعي المردود مسقطا
لنسيان من سبق علم اورضا وتلذذ وتكئين وأنكره الراد ولا يشترط لمدعي (حلف) الراد (على
نفسه) اي مسقط الخيار وثبتة الخيار وان نكل حاقلة المدعي وسقط الخيار فان نكل ايضا
ثبت الخيار اذا القاعد فان النكول بعد النكول تصديق لنا كل الاقل وهذا اذا لم يكن
العيب ظاهرا وادى علمه به بعد البناء ابن عرفة القسيلي عن بعض الموثقين ان ثالث بعد البناء
يكسر علم عبي حين البناء أو كلفها صدقت بينهما الا ان يكون العيب خفيا كبصر سائل
جسد او نحوه فمصدق بينه و ثبت الخيار لكل منهما (بصر) بفتح الموحدة والراء اي
أرأى مود وهذا أرد لأنه مقدمة للبعض و ثبت به في القرون الهجرية ولا يوجب الخيار الا بشرط
السلامة منه والفرق بينهما ان الثالث على البصر شهر ايض وعلى البصر شهر أسود وان
البصر اذا انقضى بآخرة من مائة والخارج من البصر دم وعلامة الاسود التفتيح والتفتيح

اي زوجه اعطى على سبق (قوله قبل حصول) اي برؤه (قوله مفهومه) اي ان لم يسبق العلم (قوله من سبق علم الخ) باننا سقطه
(قوله اورضا) عطف على سبق (قوله أو أنكره) اي المسقط (قوله وهذا) اي كون القول قول الراد بينه (قوله وادى) اي
المردود (قوله علمه) اي الراد اي فان كان ظاهر او ادعى علمه به فاقول المردود بينه (قوله وهذا) اي الاسود (قوله
ويشبهه) اي البصر (قوله ولا يوجب) اي البق (قوله يشبهه) اي البصر والبقر

والتمزج منه بسى الطيار ولا فرق في المرأة بين كثيره وسيره وفي سيرة الرجل قولان وهذا
 في برص قبل العقد واما الحادث بعده فلا بد عسيرة انما حاد في كثيره خلاف ولذا أطلقه هنا
 وقد الحادث بعده بالمضر والجذام الحق برده وان قل قبل العقد بعده تنقيص الجذام
 الحادث بعده بالين فيه بحث ويحصل العيوب فيها ثلاثة عشر أربعة مشتركة وهي الجذام
 والبرص والجنون والعذبة وأربعة خاصة بالرجل وهي الخشاء والجلب والعتة واعتراض
 وخسة خاصة بالمرأة وهي القتر والرقق والعقل والافشاء والجرو والمشتة للاثضاف والختص
 بأحد هما يضاف لغيره الرجاء ان كانا معينين فلكل منهما النصارى في صاحبه اتحد جنس
 العيين أو اختلف وفي التوضيح والشامل عن غير واحد ان اتحد جنسهما ففيه نظر ابن عرفة
 الاظهر ان لكل منهما مقالا كتابيا عريض يظهر لكل عيب في عرض صاحبه الشخصي ان
 اطاع كل من الزوجين على عيب صاحبه مخالفا لغيره فلكل منهما القيام وان كانا من جنس
 واحدة فله القيام دونها بلذ صدق المفقود من صدقهما دون (وعذبة) الملائم اعطيه
 على برص انه يفتح العين الملهمة دون واعد وعذبة اذا أحدث حدث الغائط عند الجماع
 ابن عرفة القضي قد يكونها عذوبة اي تحدث عند الجماع ومنه في التوضيح والقاموس
 وغيرهما وهذا شامل للبول وهو أولى من العقل ولا بد بالشرح قولوا واحدا الجزولي وفي الرد
 بالبول في التوم قولان الخطا لا بد بكتة القيام بالبول الانبساط السلامة (جذام) يحقق
 ولول قبل العقد او بعده ابن عرفة المبسط يعرف الجذام والبرص بالروية الا انى العور
 فلا يرى وعن بعض الموقنين يرى الرجال ما يعرفه والتسايا يعرفونها وبه اقر ابن عاون فحين
 اذعت امرأته ان بكتة دبرها (لا) خيار لاحد الزوجين (جذام) اي اصل لا شر
 ذكر أو أمي ولو مباشر الولادة وان ثبت به النصارى لمشتري الرقيق لبناء النكاح على الكرامة
 والبيع على المشاحة (ويخصاه) اي قطع الذي كرم طلقا والاثنين ان كان لاي من الاولاد به
 فاعلى الجواهر تمام لثمتها بانما هو كقطع الذي كرم قطع حصة ثم على الرابع قال ابن عرفة وحرم
 خشاء آدمي اجماعا وكذا اجبته جاز خشاء قبل وجماعه قال ابن يونس اذا لجا بهد عليه سوا فرس
 مكروب وفي الحديث التهي عن خشاء النخل لعل على يحره لثمة معه قوتها واذا بها نسلها
 وهذا اختلاف قوله تعالى ومن رباط النخل ترهبون به عدو قاتله وعدوكم (وجه) اي قطع
 ذكره وانثيقه معا او خلقه بينهما وذكره وان علم من الخشاء الاولى لائن على عين المستة
 واتباع اهل المذهب (وعنه) بضم العين المهلة وفتح النون مشددة اي صغر الذي كرم جذا اجبت
 لا يأتى به جماع والعنن لغة من لا يشعش النساء والعنن من لا تشعش الرجال (واعترضه)
 اي عدم اتساقا ذكر (ويقربها) بفتح القاف والراء اي يروى في الفرج كقرن شاقم
 عظم واسم وهذا هو الغالب (ورقتها) بفتح الراء والمتشاة اي انسداد مسلك الذكر بعظم واسم
 (وجزها) بفتح الموحدة وانخله المهلة اي تنق فرجها (وعلمها) بفتح العين المهلة والقاء اي
 يروى في القبل يشبه اداة الرجل برص غابا وقل حدث وغوة فيه عند الجماع (واقضاها)
 اي اختسلاط مسلك البول بمسلك الجماع وصبر وزمما مسلكا واحدا بشرط ثبوت اندراجها
 ذكر وجوده (قيل) تمام (العقد) فعمل الحادث حينه واما الحادث بعده المرأة فمعية نرات

(قوله كثيره) اي البرص
 (قوله فيما) اي الزوجين
 (قوله مشتركة) اي توجد
 في الرجل وفي المرأة (قوله
 جنسهما) اي العيين
 (قوله كتابيا) بضم العين
 منسفي متتابع بلا نون
 لاضافته (قوله وان كانا)
 اي العيان (قوله فله) اي
 الزوج (قوله وهذا) اي
 قوامه تحدث (قوله وهو)
 اي حدث البول عند الجماع
 (قوله بالشرح) اي عند
 الجماع (قوله الروية) اي
 من اهل المعرفة (قوله وان
 ثبت به) اي جذام الاصل
 الخصال (قوله مطلقا) اي
 عن تنقيصه بعدم الامناء
 (قوله والا) اي وان كان
 يعني (قوله وان علم الخ) حال

(قوله ففرق) بفتح الفاء والراء من الزوجين (قوله اذا لم يشك فيه) اي اذا تحقق كونه حذاما (قوله لانه) اي الجذام (قوله وان شك فيه) اي الجذام (قوله واذا حدث) اي الجذام (قوله بعد العقد) اي وقيل الدخول بدليل ما يليه (قوله وان حدث) اي الجذام (قوله ثم قال) اي المتبلى (قوله وما قبله) اي الوطء (قوله لم يتب) ٨١ اي الزوج (قوله فيه) اي الاعتراض

(قوله والا) اي وان تسبب فيه (قوله النكاح) اي في قوله يكافعراض (قوله والكبر) اي في السن (قوله الحادثة) نصت الخساة والجلب والكبر (قوله وكبر الادوية المانعة منه) اي الجماع اي الحادثة بعد الوطء عطف على الخساة فلا ترجمه به عجم وادخلت النكاح ما يشبه الفنة مما يحدث بعد الوطء من كبر الادوية فيصحب من الذكر ما لا يتاقي به الجماع عجم واما لو ترجمته فترأى كبر الادوية بحيث لا يمكن معه الجماع فهذا كالعنة او منها ولها رده به حيث لم تعلم فان كانت لا تقع الجماع فلا رد لها بها (قوله لهما) اي الزوجة (قوله به) اي الزوج فلا يرد عليه (قوله لهما) اي الزوج (قوله مطلقا) اي سواء حدث قبل الدخول او بعده (قوله والا) اي وان خافت زوجته اذاه (قوله وزنان) بفتح الزاي ويصكون الواو فتونان بينهما (قوله لهما) اي لهما عيسى (قوله من اضافة المصدر لقاعدة وتكمل عمل نصب مقوله

بالزوج (ولها) اي الزوجة (فقط) اي دون الزوج (ان رد بالجذام اليه) اي الحق وان قل (او العرس المضى) اي الفاحش لا للبر وقت الجذام والبرص (الحادثين) لرجل (بعده) اي العقد وظاهره كلفه وانه سوا حدث قبل البناء وبعده المتبلى واما الجذام ففرق من قدجه قلبا كان او كثيرا ابن وهب اذا لم يشك فيه وان لم يكن فاحشا ولا مؤذنا لانه لا تؤمن زيادته وان شك فيه فلا يفرق بينهما واذا حدث بعد العقد ففرق من قبله وان حدث بعد الدخول فيفرق من كسره ولا يفرق من قبله حتى يشاهد ويتفاحش لا طلاءه عليها فلا يفرق الفراق وان لم يدله بها ولم يطاع عليها فلا يمكن من كسبه ايشى ما كره الى الفراق ثم قال في البرص قال ابن حبيب كل ما كان قبل العقد رقبه وان لم يكن فاحشا مؤذنا وما حدث منه بعده فلا خيار لها فيه الا ان يكون فاحشا مؤذنا فانه مالك واصحابه رضى الله تعالى عنهم وثبتت الرقبة امانا فلا او بعده سنة ان يرضى برؤسها كما يأتى ومنها الجنون والظاهر ان العذبة كذلك (لا) رد لها (يكافعراض) حدث بعد وطئه متشار ولو صرنا واما قبله فسد كراهي الرقبه بعد سنة لغير وثقها للبصير وهذا حيث لم يتب فيه والا فلها الخيار والحادث بعد الوطء كالحادث قبل وبعد العقد ودخل بالنكاح انما هو واجب والكبر المانع من الجماع الحادثة بعد الوطء قاله ابن حبيب البر وكبر الادوية المانعة منه وان ترجمته فوجدته كبر الادوية كبر اما فاضنه فلها رده به والا فلا رقبه (ويجبون) اجبرهما اي الزوجين واولى هما معا المستقر بل (وان) كان يحصل (برقة الشهر) ويرى في ما قبله التقديم قبل العقد بل وان حدث بالزوج بعده (قوله الدخول) (او بعده) اي الدخول فلها الخيار والجنون الحادث بها بعد العقد قبل الدخول او بعده مصيبة تولدت به هذا قول ابن القاسم وذهب النعمي والمتبلى الى الفاع ما حدث به بعد الدخول وابن وهب الى الغاء الحادث مطلقا وحصل الخلاف فيمن تأمن زوجته اذاه والا فلها الخيار اتفاقا ابن مرفة في جنون من تأمن زوجته اذاه ثلاثة اقوال الاول الفاقه لابن مرفعه من سمع زوانا من اشهب ابن وهب والثاني اعتبره لسمع عيسى راي ابن القاسم وروايته والثالث ان حدث بعد البناء الفنى والا فلا نفى فاقلا اختلف ان حدث بعد البناء فاقال مالك رضى الله تعالى عنه ان لم يتب عليها منه في خلواته الفنى وقال اشهب ان لم يتب منه الفنى وان كان لا يفتق يرد ان احتاج اليها والا لفرق بينهما لان بقاء ضرر وعليها دون منفعة واقصر ابن رشد على الاولين واقصر المصنف على طريقة النعمي فليفتقر لكن في اطلاقه نظر وقد ظهر ان الاغصاف في حياطة الصفحتين لوجهين وكما قاله النعمي والمذكور ثابت وان كان الجنون مرة في الشهر وان لم يفسد الدخول وبعد العقد قاله ابن غازي ابن مرفة ما حدث بالمرأة بعد العقد ناذلة بالزوج وقال ابن عات الجنون اذا حدث بالمرأة بعد العقد فلا رقبه البناء فأتيت لابن رجال من أبي الحسن ان حدثت بالمرأة بعد العقد فسد رقبه بالرجل ونسبه لعدوثة فلعل

١١ مع في (قوله ورواية) اي ابن القاسم عطف على رأى (قوله ان حدث) اي الجنون بالزوج (قوله الفنى) بضم الهاء وكسر الفين الجمة (قوله عليها) اي الزوجة (قوله منه) اي الزوج (قوله والا) اي وان لم يتب عليها (قوله ففرق) بضم فس كسر مشغلا (قوله اطلاقه) اي من تقسيم بضموف اذاه (قوله ان حدثت) اي الجنون (قوله كعدوثة بالرجل) اي في اعياب الجنون

(قوله في) أي نكحة الواو (قوله أوى) بفتح الهمزة (قوله الأولى) بضم الهمزة (قوله أنه) أي التأجيل (قوله بما) أي أحد الزوجين (قوله ب) أي الزوج (قوله لأبها) أي الزوجة (قوله أنه) أي الزوج (قوله فيها) أي الجنون والجذام والبرص (قوله تأجيل) خبر ظاهر (قوله عليه) أي ظاهرها (قوله وانفق) أي ظاهرها الخ (قوله بالغاة) أحوال (قوله أرباعه) أي غير الثلثة

٨٣

المصنف اعقده (أجلا) بضم الهمزة وشدا الجيم أي الزمان بدون واو وهو جواب شرط مقدر أي وإن أقبل بالطلاق في القدم والحادث بالنسبة للرجل وفي القدم فقط بالنسبة للمرأة (أجلا فيه) أي الجنون وفي نكحة وأجلا بزيادة واو واسطة آفئة وهي أوى لا يهاجم الأولى أنه خاص بما بعد العقد مع أنه فيما قبله أيضا حيث يرى برؤه أي وأجلا في الجنون القدم والحادث (وفي برص) وبجذام) محققين قديمين هما وحادثين به لاهم الأذى له والتأجيل نزع الخمار وقد علم عدم بشار من قوله وأه فقط الخ وحصل التأخير فيها أن (برص) بضم فكسر (بروفا) أي الجنون والجذام والبرص هذا الذي يجب اعقده ككافة هذه معرفة وأن عات وظاهر المدققة تأجيل الجنون وإن لم يبرح برؤه ولا يعول عليه وإن وافق ظاهر ما في نكحة برؤهما بضمير التثنية ويمكن أرباعه للزوجين فيشمل الثلاثة ويؤيده أن أسناد البر للزوجين حقيقة وإلى الجذام والبرص يشار والاصل الحقيقة وصلة (أجلا سنة) بفتح السين ونقصها للبرق قاله ابن رشد من يوم الحكم بعد الحصة من داخرا المجل فيه ابن غازي أي وأجل كل واحد من الزوجين سنة إن لم يرض الاثر مجتونه أوجداه أو برصه ولا يخفى أن الأقسام أربعة الأولى العيب الحادث بالرجل قال فيه في ثانی انكبتها وإذا حدث الزوج جنون بعد النكاح عزل عنها وأجل سنة له لاجله فإن صم والافرقتين جاوزت به من الخطاب ورضي الله تعالى عنه ابن القاسم في الأقسام من الجنون أن كان مما يبرح برؤه في الإصلاح وقد يدل علاجه فله ضرب له الأجل وفي كتاب بيع الخمار وبتلك العيصون سنة فيبقى على أمر آمن ماله فيها فإن برى والافرقتين مما التاف العيب القديم في الرجل قال في جامع الطر مفهم قوله في النص السابق وإذا حدث أنه لا يؤجل في القديم ونقصها المرأة هو معنى ما في آخر الجزء الأول خلاف ما في خصال ابن زرب أنه يؤجل في الجنون كان قبل النكاح أو بعده ١٥ وقوله أبو الحسن الصغير وقطع ابن رشد بعائب لابن زرب في رسم تقديمه من «ماع عسى وقوله ابن عات الثالث العيب القديم في المرأة قال القاضي أبو الوليد الباغي في وثائق ابن تفسون أن يعلم به الزوج الأبعد النكاح ضربه الأجل في ما فاتت نفسها من الجنون والجذام والبرص سنة وفي دا القرب بقصد واجتهاد الحاكم وقوله التسلط وابن عات وأجل ابن تفسون في دا القرب شهرين في وثيقة الرابع العيب الحادث بالمرأة لا يصرفه تأجيل إلا بخلاف الرجل قال ابن رشد والتسلط وغيرهما أن شاء فارقها وأهلا جميع صدأ أقما بالخشول ونصه أنه لم يدخل وقد خرج من هذا أن الرجل يؤجل في الحادث والمرأة في القديم وفي تأجيل الرجل في القديم اضطراب ولا يحتاج المرأة لتأجيل في الحادث فإن قلت فعلا يحصل كلام المصنف قلت على التأجيل في الثلاثة الأولى دون الرابع فإن قلت يوم يخرج الرابع من كلامه قلت لا تأجيل إلا حيث الرد وقد فهمنا من قوله ولم يفسد الزد بل جذام البين والبرص المضر الحادثين أن الزوج لا يردا بالحادث منهما وإنما مقيمة تزكيت به فإن قلت استنباط هذا من كلام المصنف في الجذام

(قوله الثلاثة) أي الجنون والجذام والبرص (قوله ويؤيده) أي أرباع الصغير للزوجين (قوله من يوم الحكم) أي بالتأجيل بيان لحصة السنة (قوله بعد الصلح) أي نكحة سنة (قوله عزل) بضم فكسر (قوله فإن صم) أي من جنونه أوجداه أو برصه أي أوجداه أو برصه أي خلق يشبه وينزوجه (قوله والآخر) أي وإن لم يصح (قوله ب) أي تأجيل سنة (قوله البين) أي المحقق (قوله في الصلح) أي بسببه (قوله فله ضرب) أي الحاكم (قوله في الأجل) أي الحاكم (قوله في النص السابق) أي السنة (قوله فإن برى) أي من جنونه بقيت زوجته في عصمته (قوله والآخر) أي وإن لم يبرح من جنونه (قوله الطر) أصله جمع طرعا كتب على طرف الكتاب (قوله أنه) أي الزوج (قوله ونقصها المرأة) أي في البقاء والفرق (قوله أنه يؤجل في الجنون الخ) بيان للحصة من (قوله وقوله) يكسر الموحدتين (قوله كلام جامع الطرر (قوله وقوله) أي مناسب لابن زرب

يكسر الموحدتين (قوله ب) أي عيبا القديم (قوله له) أي العيب (قوله معانة) أي مدواة (قوله وقوله) والبرص أي مافي وثائق ابن تفسون (قوله وأجلا) بفتح الهمزة (قوله متفلا (قوله خرج) أي حصل (قوله في الثلاثة الأولى) أي قديم الرجل وحادثه وقديم المرأة (قوله الرابع) أي حادث المرأة (قوله وانها) أي الحادث وانتهت ثابث شعبة

(قوله بين) بكسر التسيمة مثله (قوله الا لازم) اي حكم الجنون حكم الحذام والبرص (قوله دور) اي ان توقف تأجيله على
تغيرها ويوقف على غيرهما على تأجيله (قوله ويوقف) اي لكل منهما على الاخر فقلت لا دور لاختلاف جهة التوقف لان
وقت التأجيل على التقدير توقف وجوده ووقف التقدير على التأجيل توقف علمه وهذا مظهرين كل منهما ولا زمة والمقام (قوله
هـ) اي اغرض وقدرا الامر كما ذكرتم من توقف كل منهما على الآخر (قوله يشق) اي يسوغ ويرخص (قوله في الثلاثة) اي
الجنون والحذام والبرص (قوله بوجه) بضم فتح مثله (قوله اخويه) اي الحذام والبرص (قوله بغير المؤث) اي انه تقدم
انه اذا قرئ برودة ما بغير النفي الرابع لزوجين مثل الثلاثة ايضا (قوله ٨٣ هـ) اي بشرط السلامة من

جميع العيوب او من كل
عيوب (قوله بينهما) اي
العيوب السابقة وبين غيرها
(قوله الشرط) اي ان
شرط السلامة (قوله اها)
اي الزوجية (قوله اشتراطها)
اي السلامة (قوله ادعاء)
اي اشتراطها (قوله ولعله)
اي وجه كون العرف لمن
كان شرطنا (قوله غيره)
اي الولي (قوله بصحبة) اي
الولي (قوله وهو) اي الولي
ساكت حال (قوله وان لم
يسأله) اي الزوج الولي من
صفته (قوله ان حله) اي
الزوج معها (قوله جمع)
اي الزوج (قوله ان كان)
اي وجدنا (قوله والا)
اي وان لم يكن زائدا (قوله
فلا يرجع) اي الزوج
بالبناء فقام على (قوله ولا
يرجع) بالبناء فقامت (قوله
عليه) اي الزوج (قوله
فليس) اي العيب الذي
يرد به بشرط السلامة
(قوله هذا) اي ثبوت انكسار

والبرص بين الجنون قلت الا لازم فان قلت قد فاق المصنف التمسك على خبار
الزوجية الجنون الحذام بالزوج بعد المقدح اغناهم في كسبها هذا ذكر تأجيل زوجها وقد
قلت على المسألة الثاني تأجيله فخرج خبرا فان قلت هذا دور ويوقف فقلت حبه كذلك ليس يشق
له قصد اشارة الاختصار وتقريرا بالقصص باللفظ الوجيز قال الشارح
فما يعرف الشوق الا من يكاد ٨٠ ولا الصابة الا من يعتما
وظاهر قول ابن مرفة في ثلاث سنين لاج زوال عيها ان يرضى ان ردها البرص في الثلاثة ولم
يشترطها المصنف في الجنون اتباعا لظاهر المدونة ولقد وجهه بان يرى الجنون او من بينه
اخويه ولو قرئ رضى بوجهها بغير المؤث مثل الثلاثة والله سبحانه وتعالى اعلم (و) الخبر
ثبت لاحد الزوجين (بغيرها) اي العيوب السابقة عما بعد صبرها فحكم وانوقف
واستغاضة وصغر وكبر (ان شرط) احدهما (السلامة) من ذلك الغير سواء عين مشتركة
السلامة او قال من جميع العيوب او من كل عيب فلا يعمل هذا على العيوب السابقة التي
يرد بها وان لم يشترط السلامة منها والفرق بينهما ان السابقة تعافها النفوس وتنقض
الاستماع المقصود من النكاح ومما يامسرى في الوقوع شدته وعدم استطاعة الصبر عليه
كل هذا وما يلحقه وغيره ليس كذلك وثان الظهور وعدم الخفاء بغير الشرط مقصري
عدم استسلامه ومفهوم الشرط عدم الرضا ان لم تشترط السلامة فهو كذلك والقول
له ان عدم اشتراطها ان ادعاء زوج قاله ابن الهندي وظاهره كغيره ان العرف ليس كالشرط
وله لينا النكاح على المكاملة اذا كان الشرط صريحا (ولي) كان (وصف الولي) للزوجية
بما يشاهدات شعربة العين او بوصف غيره بغيره وهو ما كت (عند الخطبة) بكسر
انهاء المجهة اي التماس النكاح من الزوج او كسبه وان لم يسأله عند الخس عليه انقصري
التوضيح فتوجد سدوا او قراه او مورا او مقلزوج ردها ولا تثنى عليه وابطاؤها وعليه جميع
صادقها ان حله قبل المحلول وان لم يعلمه الا بعد رجوع زائدا المسمى على صداق مثلها ان كان
والا فلا يرجع ولا يرجع عليه فليس كالعيب الذي يشترطه الخلاء ولا شرط هذا قول عيسى وابن
وهو ويدل على قول ابن القاسم ومحمد واصبغ وقال ابن رشد اختلاف انما هو اذا صدر الوصف
ابتداء واما ان صدر بعد السؤال فقد اتفقوا على انه شرط موجب للخيار وعلى هذا فلا
تدخل هذه الصورة في كلامه للاتفاق عليها والاشارة بول للخلاف فالبال ان كانت مجرد دفع

وصف الولي (قوله دور) اي المصنف (قوله قول ابن القاسم ومحمد واصبغ) اي بعدم ثبوت انكسار وصف الولي (قوله اذا صدر
الوصف) اي من الولي (قوله ابتداء) اي من غير سبق سؤال من الزوج او كسبه (قوله واما ان صدر) اي الوصف من ولي
لغيره بغيره بعد السؤال) اي من الزوج او كسبه من حال الخطوبة (قوله هي) اي (اي وصف الولي) (قوله وعلى هذا) اي
قول ابن رشد واما ان صدر بعد السؤال (قوله هذه الصورة) اي الوصف بعد السؤال (قوله في كلامه) اي المصنف بعد المبالغة
والا فليس داخله فيها قبلها او تقديرا اذا كان الشرط صريحا وضمنا بوضع الولي بعد السؤال اتفاقا فاما على بول بول وصف الولي
ابتداء (قوله للاتفاق عليها) اي هذه الصورة (قوله الان كانت) اي ولو

(قوله قصره) أي كلام المصنف بعد قوله (قوله على غيرها) أي صورة الوصف بعد السؤال (قوله إذا قال) أي الشارح ونسب قوله
 أن لم يكن الشرط بوصف الولي) أي ابتداءً بأن كان صريحاً أو ضمنياً (قوله لأنها) أي الخطوبة (قوله مثلاً) أي أو عوراء أو قرعاه
 (قوله نقال) أي الولي (قوله أو وصفها) ٨٤ أي لخطوبة (قوله غير) أي وليها (قوله بمحضرة) أي الولي (قوله وسكت) أي

الولي (قوله بل ولو كان
 الشرط بوصف الولي) أي
 ابتداءً (قوله كذا) أي
 عشر مثلاً (قوله من كذا)
 أي الدوام مثلاً (قوله
 له) أي الموثق الخ لعله الرد
 (قوله على أنه) أي الموثق
 (قوله إنما كتبها) أي
 العصة (قوله لشرطها) أي
 العصة (قوله وعدمه) أي
 الرد (قوله له) أي الموثق
 (قوله على أنه) أي الموثق
 (قوله زادها) أي العصة (قوله
 من هذه) أي الموثق (قوله
 بها) أي العصة (قوله بأنه)
 أي الزوج (قوله شرطها)
 أي العصة (قوله وأسكره)
 أي شرطها (قوله لأنه) أي
 عدم الرد (قوله أي عدم
 الرد) (قوله عليه) أي عدم
 الرد (قوله يبيع على ترجحه
 (قوله فاقطعاً) أي البايح
 والشيخ (قوله تفيقه) أي
 زيادة الموثق من عنده صلح
 البدين (قوله وإن شرط
 الزوج العصة) أي ووجدت
 بخلافها (قوله أنه) أي
 الزوج (قوله وهي) أي

التمسح على خلاف الغالب ومقتضى الشارح وثبت قصره على غيرها إذا قال أن لم يكن الشرط
 بوصف الولي بأن قال الخاطبة قبل أن يناسودا مثلاً فقال كذب القائل بل هي يضاء
 أو وصفها غير بمحضرة وسكت بل ولو كان الشرط بوصف الولي الخ (وفي ثبوت الخيارات
 الزوج بين (الرد) للزوجة ولا شيء علم من صدقها ولا يضاف عليه جمعه (أن شرط) أي كتب
 الموثق وثيقة عقد النكاح (العصة) للزوجة في عقلها وبنيها يصدق قدره كذا من كذا الخ فتوجب خلاف
 فلان فلا تفتت فلان العصة في عقلها وبنيها يصدق قدره كذا من كذا الخ فتوجب خلاف
 ذلك لعله على أنه إنما كتبها شرطها بين الزوج والولي وعلمه لعله على أنه زادها من عنده
 يدري العا دتبا وإن أزع الزوج الولي بأنه شرطها وأسكره الولي ولا ينفذ أحدهما (ترد) البايح
 وإن أفيز بدو كلام المصنف يدل على أن الرجوع عدم الرد لأنه ظاهر المدونة وبه القوي فالولي
 لا يتصور عليه الخط فان كتب الموثق صلحاً البدين فترد حذيفة فاقطعاً على أنه شرط لعدم
 تفيقه عادة وإن شرط الزوج العصة في الرداقا وعطف على يرض فقال (لا) بليت الخيارات
 (يعطف) يضم انما بالمجته وسكون اللام أي تخلف (الغن) أي الخلقون ويصع عطفه على معنى
 أن شرط السلامة أي ويغيرها بشرط السلامة لا يعطف الغن (كما) الاطلاع على (الفرع) بفتح
 القاف والراء أي عدم نبات شعر الرأس من علة وهي من نساء ذات شعر فقلتها منهن
 (والسواد) وهي (من) نساء (يعض) فقلتها منهن (وتن) بفتح التون وسكون التاء أي حيث
 راحة القم وهي الخراء والاتف وهي الخشعا من نساء ملات منه فلا خيار له وقال النسي
 لها خيار فيسما قبله أعلى تن الفرع بالآخرى بجماع التثنية وتنقص القدر ونفوقها بجهود بان
 المقدود الأهم من الزوج وطاعها في الفرع وتنه مانع منه ولا يمكن التعويل عنه بخلاف القم
 والاتف وظاهر المصنف سواء كان تن القم من قدر المدة أو قل أي ومنه الإنسان (و) لا خيار
 (بالنسوة) فمن ظنها بكرة (الآن بقول) الزوج أن تزويجها بشرط كونها (عذراء) أي لم تزل
 بكرت أم اجتاز بل فيجدها ثيباً فدها ولا شيء عليه من صدقها أو له أصلاً كما هو عليه جميع
 مهرها - وأعلم وليا ثوبتها ولم يعلمها كانت يسكاح أو غير فهذا استثنائه منقطع (وفي
 الخيار بشرط (يكره) يكره فسكون فيجدها ثيباً وعدمه (ترد) لابن المطامير بعض الموثقين
 وأبي بكر بن عبد الرحمن وصوبه بعض الموثقين أن ثبت بفتر نكاح كوشة ونكر وبعض قلته
 ابن مرقعة عن المتطلي وابن قصون فإن ثبت يسكاح فله الخيار مطلقاً قطعاً ويعلم أبو هانيب ومها
 ويكتفوا بالأدلة الخيل على الأصح ولم يبرأ العرف عما ألتكر العذراء والأقله الخيار قطعاً
 قاله البرزلي ووقفت الزوج على أنه وجدها غير بكر ولا غالة ولقوله أنه وجدها بكر أو

الخطوبة (قوله ثيباً) أي تن القم وتن الاتص (قوله من) أي وقاعها فيه (قوله منقطع) أي لان المستثنى منه خلف ادعت
 الغن والمستثنى خلف الشرط (قوله وعدمه) أي الخيارات (قوله وصوبه) أي عدم الخيار (قوله أنه) أي الزوج (قوله مطلقاً) أي من
 التقدير بأن العرف بما واة البكر العذراء (قوله ويعلم أبو هانيب ومها) عطف على ثبت بفتر نكاح (قوله وال) أي وان
 كان أبو هانيب وشوبها وكفه (قوله أنه) أي الزوج (قوله ولم يبرأ العرف الخ) عطف على ثبت بفتر نكاح (قوله ولا) أي وان
 كان جرى العرف بما واة بكر لدها (قوله ووقفت الزوج الخ) عطف على ثبت (قوله وال) أي وان ثبت على وجودها ثيباً

ادعت بقا بكاوتها وانه ازالها هذا هو المشهور بين اوساقي وعصف على اذان يقول عذرا
فقال (والا تروج الحر لامة) ولو بشايعته حرية يظنها حرة فيصدا حامة فله الخيار (و) التزوج
الحرية ابو الحسن وان دنيق (العبد) ولو بشايعتها ظنه سرا فبين انه عبقها الخيار (خلاف
العبد مع الامة) يظن احدهما حر به الا تحال عقد النكاح ثم تبين رقبته فلا خيار له
اذ الامة من نسائه وهومن رجاها (و) (خلاف) (المسلم مع النصرانية) او اليهودية يظنها مسلمة
او ظنته نصرانيا او يهوديا حال العقد ثم تبين كفاية او دين مسلمانا فلا خيار له ولاها فلا شيء
كل حال (الا ان يفر) اي الامة العبد بانها حرة والعبد الامة حرة او الكفاية المسلم بانها
مسلمة او المسلم الكفاية بانها الكفاية ولا يحكم بدينه بدينه فله الخيار (واجل) يضم المهر
وكسر الجهم مثقالا الزوج (المعتز) يضم المهر وفتح الزاى الحر الذي ثبت زوجه اختياره
بان لم يطلها سواء سبق اعتراضه العقد وانخرع واختار في فراجه فيحل (سنة) هلاله
التداوى في او ابتداؤها (بعد) حصول (العصمة) للمعتز من مرض غير الاعتراض ان كان
ور من يوم الحكم) بنا عليه فان تراضيا على التأجيل في يومه ابن رشد تعبد القضي اقر عليه
القصول الاربعة اذ التداوى قد يفتى في فعل دون غيره ولا تراه على ابن القاسم وقال اصيب
مرض فيها كلها بعد ابتداءها سواء قدر على التداوى فيها أم لا فلا على ابن القاسم وقال اصيب
ان استغرق المرض السنة ومنه من التداوى فيها قسافة سنة اخرى وقال ابن رشد ان
مرض فيها مرضا شديدا منعهم من التداوى زيد عليها بقدره فالماسب ابدال ان ياول (و) اجل
(العصمة) للمعتز كذلك (تصفها) أي السنة هذا مذهب المدون ومالك واكثر اصحابه ينهى
الله تعالى عنهم وهو به الحكم وقيل سنة كل حر واستظهر وقال الميه غير واحد ونسب المال ايضا
المتبلى اختلقت في اجل العبد فقال ابن الجهم كل حر وقيل من مالك وجهه ووافقا
رضى الله تعالى عنهم وقيل سنة اشر وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه وهو به الحكم القضي
الاول ابن لان السنة جعلت ليضرب في القصول الاربعة فقد يقع الدوام في فصل دون فصل
وهذا يستوى فيه الحر والعبد (والظاهر) عند ابن وتسلمن الخلاف انه (لائقة لها)
أي زوجة المعتز (فيها) اي السنة التي اجل بها للتداوى ابن غاوى هذا وجه منه
رحمه الله تعالى

ومن ذا التي ترضى بهاياه كلها * كفى المرنيلان تعلمعايه

اغما قال ابن رشد في بعم الصلوات من جماع عصى من كتاب الصلاة قال ابو اسحق التوفى وانظر
اذا ضرب للمعتون اجل سنة قبل ان يدخل في حاله فقل لها ثقة اذ ادعته الى الدخول مع استئذانها
منه فيجوز كما اذا عسر الصداق فانه يؤمر باجاءه بفقته مع امتناعها منه لعدم قدرته على
دفع صداقها فاجال لنظره بين فيه شيئا وانما اثارها لائقة لها لانها منتهى نفسها السب
لا قدرته على دفعه فهو معدود بخلاف الذي منتهى نفسها حتى يؤدي اليها صداقها اذ لعل
مالا كتبه ١١ ولا يصح قياس المعتز على الجنون لان الجنون يعزل عنها والمعتز مرض
عليها الرماص فيجوز ان تنان مراده الظاهر عند المصنف نظر اذ لم يعمده اعتماده هنا
على استئذانها ولو لم يلائق لانه خلاف لاصطلاحه وليس ولي ذكره في توضيحه

قوله فانك اي لانهم من
نساء وهومن رجاها اي قوله
بان لم يطلها الخ تصوري لثبوت
الخيار لها فيه (قوله يومه)
اي القراض (قوله تعبد)
راجع لتأجيله سنة (قوله لم يطلها)
عليه القصول (قوله تأجيله)
بها (قوله عليها) أي السنة
قوله كذلك اي الذي ثبت
لزوجه اختياره لعدم
وطئه سبق اعتراضه العقد
او اخر عنه واختار
قراه (قوله واستظهر)
بضم التاء وكسر الهاء اي قوله
نسب بضم فسكسر قوله
تقل بضم فسكسر قوله
وهي بفتح الهاء اي غلط
(قوله منه) أي المصنف
رحمه الله تعالى (قوله
رضى) بضم التاء وفتح
الصاد (قوله بهاياه) اي
شماله (قوله تبال) بضم
النون وسكون الواو
اي شرافا ولا (قوله تعبد)
بضم ففتح مثقالا لا يذل
على عبادها (قوله فاجال)
أي بعدا ابو اسحق (قوله ولا
يصح قياس المعتز على
الجنون الخ) دفعه ما يترحم
من قياس المعتز على
الجنون (قوله يعزل) بضم
الياء وفتح الزاى (قوله
مرسل) بفتح السين (قوله
بان مراده) اي المصنف
(قوله يعهد) بضم فسكون ففتح اي يعرف (قوله اي المصنف) (قوله هنا) اي في المختصر

(قوله المحققين) تفسير كتاب فاعلم صدق المستقر به (قوله فان ادعى بعدا) اي السمت مفهوم فيها (قوله الوط منها) اي السمت (قوله انه) اي المحققين (قوله لتدعيه) اي المصنف (قوله انما) اي هذا اللفظ مقول بتقديم المضاف لقاعه (قوله على) بضم فكسر اي عدم تصديقه (قوله من الفرق) اي ان لها فيها (قوله الوط منها) اي هو ابعدها ووطئها (قوله السمت مفهوم) اي ان لها فيها (قوله) تفصيل (اي انه) ان ادعى بعدا الوط منها ٨٦ صدق حينه وان ادعى بعدا الوط ابعدها فلا يلصق (قوله انه) بربها

(فيما) أي السنة (قوله فوق)
 يضم فكسر مثلاً (قوله
 تصديقها) من إضافة
 المصدر وتارة بعد حذف
 فاعله (قوله على عدمه) أي
 وظلها (قوله تصديقها)
 من إضافة المصدر له قوله
 يذهب فاعله (قوله أنها)
 أي السنة (قوله الأربع)
 تفسير للفاعل المستتر في
 (قوله الوطء) تفسير
 للمفعول البارز (قوله
 فيما) أي السنة (قوله بان
 أقرب بعد ما سكبت) تصوير
 للبعد (قوله ان شانه) أي
 الطلاق (قوله ان) وضم
 التاء (قوله طلقك) وضم
 السين (قوله وهو) أي
 الطلاق (قوله أي شمد)
 يضم الميم وكسر الميم
 يصح (قوله مراد) أي
 الحنف يصح (قوله من
 الحكم) أي بانها (قوله
 أي كون المراد الحكم
 (قوله على ذلك) أي
 تعلقهم أنفسهم (قوله من
 أقرا وأتاكم) بيانها
 قوله لكن في من عرفة

[illegible]

(قوله احدهما) أى طول الإقامة معه وتأنذهما (قوله فان طلقها قبل عام الاجل) مفهوما بعدد (قوله لدخولهما) أى العتق والجواب الخ هذه الأولى بفتح الهمز (قوله حصل) أى التلذذ (قوله لذا) ٨٧

بدون وط وصحوة صله
العقد (قوله فيها) أى
العتق والجواب أى على
تكميل الصدق اعلم
(قوله دونه) أى المعترض
(قوله ان طلبته) أى الطلاق
(قوله زوجته) أى المعترض
(قوله تأخيرها) أى الطلاق
(قوله تمامها) أى السنة
(قوله وعلم نفسه) أى
الطلاق (قوله فوضر) أى
الطلاق (قوله فى اجله) أى
الايلاء (قوله يطاله) أى
اجل الايلاء (قوله فخره)
أى المولى (قوله كثرها)
أى الرقاة مشبهه بها
التأجيل (قوله من ذات
داه الفرج) بيان اقربها
بقتديها فى ايساوى البيان
المبين (قوله باجماد) صله
اقبل (قوله فيها) أى
الاصابة (قوله جبر) أى
الزواج (قوله عليه) أى
مداوينا (قوله فان طلقها)
أى قبله (قوله فى) أى
الندوى (قوله لا يجبر)
أى الزوج (قوله عليه) أى
الندوى (قوله عليه) أى
الزوج (قوله لانه) أى الرق
قوله والا) أى وان كان
يصل به عيب فيها (قوله
من خصا) بكسر الخاء
المجهدة مقصورة الخ يلى

وأخلق شربها قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه ابو عمران ظاهره انه ان عدم احدهما
فلا يشكك فان طلقها قبل تمام الاجل فيها النصفان لم تطل اقامته معها قاله فى المدونة
وشبهه فى استحقاق كل الصدق فقال (كشور) الزوج (العتق) بكسر العين المهملة
والنون مثله أى صغير المذكور جدا ثم طلقه باختياره فقبله الصدق كله (و) دخول الزوج
(الجبر) أى مقطوع الذكر ثم طلقه مختارا فقبله الصدق كله بالاولى من المعترض
لدخولهما على التلذذ بدون وط وقد حصل ودخول المعترض على الوط من قبله حصل ولذا
انفقد الاجماع فيما دونه (وفى تعجيل الطلاق) على المعترض قبل تمام السنة (ان قطع) يضم
فكسر (ذكره) أى المعترض (فيها) أى السنة ان طلبته زوجته اذ لا فائدة فى تأخيرها الى
تمامها وعليه نصف صدقها وعدم تعجيله فوضر الى تعلمها العلم اترضى بالاقامة معه
(قولان) لأين القاسم وما للزوج الله تعالى عتقها وقيل تبقى زوجة ابدا وهى صبيحة تزت
بها فان تم صدقها على الطلاق عليه اتفاقا وعليه نصف الصدق وقطع ذكر المولى فى اجله
يطله ويبقى زوجة اتفاقا وكذا غير بطه (واجبت) يضم السهمز وكسر الجيم مثالا
الزوجة (الرقاة) أى المسدود مسلك جامعها كغيرها من ذوات داه الفرج فتوجب
(الاستعمال) (الرقاة) باجماد العارفين واجلها بعضهم ينسبون وكفة التساوى عليها
وعليه تفقها الحكم من استقامت عليها بغير الوط صحت استقامتها عليها (ولا تجبر) يضم المثناة وفتح
الموحدة الرقاة (عليه) أى التساوى ان امتنع منه (ان كان) الرق (خافه) اشدة
تمامها به سواء كان يحصل به عيب فى الاصابة ام لا وان ارادته وابطاه الزوج فان كان لا يصل
به عيب فيها جبر عليه فان طلقها فقبله نصف صدقها وان كان يحصل به عيب فيها فلا يجبر
عليه فان طلقها فالتى عليه ومقرهم ان كان خلفه أنه ان كان طارنا باثنتان كبنات بعض
السودان فان كان لا يحصل به عيب فيها جبر عليه الا انهما والاجبر ان طلبه الزوج
ولا يجبر ان طلبته افاده النفسى (و) ان اذنت زوجة على زوجها انه يجبر او ينهى
او عتق وانكسر (جس) يضم الجيم وفتح السين المهملة مثقالا أى متى يظهر البسد (على نوب
منكر) يضم فسكون فكسر (البس) يضع الجيم ويشد الموحدة (وفيه) أى الحب من خصا
وحته ولا يتقرر الشهمز وقال الباقى يتلوه لاسموا النظر والبس فى المنع والتفكر يحصل
به العلم القوى واجيب بأخفية البس مع حصول العلم به (و) ان اذنت الزوجة انه معترض
او فكره (صدق) يضم فكسر مثقالا الزوج بين قاله فى المدونة (فى) نقي (الاعتراض) بوهذا
على الاولى من قوله وصدق ان ادعى فيها الوط يمينه وصرح به ليرتب عليه ما يصدقه وللص
على عين المسئلة سالم وصدق فى نقي دامرجه من جذام أو برص وشبهه فى التصديق فقال
(كلما) ضم صدق فى نقي (دامرجه) من افضاء وفوه اوجدهم أو برص بينهما ابو
ابراهيم واهل ادها على الزوج ابن الهندي ليس لهاردها عليه فلا يتقرر النساء ولا يقضى
السواين كمن يبرها واماد اخر الفرج عما يتقرر النساء فيقبل فيه امره انان وما يجوز
للرجال ان يقره كالوجه والكفين لادفنه من رجلين (او) نقي (ويجوز) حال العقد بان كانت

نصوه (قوله فلا يتقرر) أى فريدها تفريح على تعدد فتيانها بنفسه قوله مقصورة الخ الذى للمصباح والقاموس انه مد ولا غير

(قوله فرضه) أى التزاع (قوله قبله) أى البناء (قوله بعده) أى العقد (قوله ولا يحد) أى الزوج حد التقذف (قوله بهذا) أى قولة لم يحد بها بكرا (قوله فان قال) أى الزوج (قوله مقتضى) بالقائه والقفاف (قوله بعد) أى الزوج حد التقذف (قوله لانه) أى الاقتضاء (قوله فهو) أى مقتضى (قوله يعنى) أى المصنف بتصفهاتها بكارتها (قوله الاثن) أى وقت تزامنها معهما في بكارتهما (قوله في الثانية) أى مراحلتها كاتب بكرا وانقضت زواجهما (قوله ونظرها) من إضافة المصدر للمفعول وفاعله النساء (قوله لانه) أى عدم تصدقها في الثانية الخ ٨٨ (قوله في تصديقها) أى في نفسه (قوله وعدم نظر النساء اليه) أى ما بالفرج حطفت

حدث بعده فلا خلاف وبسبه وقال الزوج كان موجبا لحداحه فيه التحمل والقول قولها بينها ان تبارعا بعد البناء فان كان قبله فالقول به فانه ابن رشده قبله اطلاق المدونة وقرضته في جسد ام ونحوه ويمكن فرضه في عيب الفرج بان عقده الزوج على اخبار المرأتين بوجوده قبله وادعت حدوده بعده فالقول قول قبل البناء وقولها بعده (او) وجود (بكارتها) عند قولة لم يحد بها بكرا وقد شرط كونها عذرا ولا يحد بها فان قال مقتضى حد لانه يفعل فهو عذف فانه ابن عرفة البناني يعنى سواء ادعت انها الاثن بكرا وانها كانت بكرا وازالها الزوج تمصدق فيهما فانه نقل الخط خلافا لما في انطرسى هنا وفي عند قولة وفي بكر ترد من عدم تصديقها في الثانية ونظرها النساء فان قلن بها اثر قريب فالقول لها ولا فالقول له بسبه لانه قول مصنون وهو خلاف المشهور الذي عليه المصنف ابن عرفة وما بالفرج في عدم تصديقها وعدم نظر النساء اليه وانثائه ينظرهن اليه قولان الاول لابن القاسم مع ابن حبيب وبعض الاصلين عن مالك رضى الله تعالى عنه وكل اصحابه غير مصنون والثاني لابن مصنون عنه واهى عمران عن رواية على وابن ابي ناجة عن مالك رضى الله تعالى عنه واصحابه المتطلي ان اكدته في وجودها ثيبا قلها عليه الجيف ان كانت مذكت امرها ولا يبيان كانت حية ولا ينظرها النساء ولا تكشف الحرة في مثل هذا ابن ابي ناجة هذا خطأ وكل من ردها بالحب يوجب احتكامها بالنساء فان زعمت انه فصل فليثبت امرضت علي بن فاشد ان الاثر يمكن كونه منه بنت وحلفت وان كان بعيدا ردت به قبل دون بين الزوج وقال مصنون يمينه اه فكللام ابن ابي ناجة مقابل له مشهور وحلفت (الزوجة) انه وجدها بكرا ان كانت غير حية (هي) فصل له اعطف (او ابوها) على شهد الرفع المستتر في حلف (ان كانت) الزوجة (سقية) أى بحجة فتشيل الصغير والجنونة وهذا راجع للمسائل الثلاثة التي بعد الكفاف فان قيل ساقط في الشهادة وحلف بعد وقت مع شاهده فلم تصدق السقية هنا وحلف أبوها قيل لعدم غرضها وتفسيره بعدم اشهادها على سلامتها فتوجه الغرم عليه فيها فليدفعه من نفسه ابن رشده والاخ كلاب وغيرهما من الاولاد لا يمين عليهم بل عليها فان ابن حبيب وهو صحيح وينبغي كونها على التام لانه مما يمتنع في الاثن يشهدان لانه لا يكون يوم العقد الاظهار فيحصل على البت فان كل حلف الزوج على نحو ما وجبت على الاب هذا مشهور المذهب وقيل كل الايمان في ذلك على البت اه المتطلي بعض المؤمنين من بعض شيوخه

على تصديقها (قوله وانثائه) أى ما بالفرج (قوله ينظرهن) أى النساء حطفت على تصديقها (قوله اليه) أى ما بالفرج (قوله عنه) أى مصنون (قوله تكشف) بضم التاء وفتح الثين المعجمة (قوله فان زعمت) أى الزوجة (قوله انه) أى الزوج (قوله ذلك) أى الاقتضاء (قوله عرضت) بضم فكسر أى الزوجة (قوله علي بن) أى النساء (قوله منه) أى الزوج (قوله دانت) بضم فكسر متفلا أى صدقت الزوجة (قوله وحلفت) أى الزوجة ان الزوج هو اقتضاها (قوله وان كان) أى الاثر (قوله بعيدا) أى قد لا يمكن كونه من الزوج عادة (قوله ردت) بضم أى الزوجة (قوله) أى الاقتضاء (قوله الزوجة) بضم فكسر للتفاعل المستتر في حلف (قوله انه) أى الزوج (قوله ان

كانت) أى الزوجة (قوله فعل) أى لفظ سقيمة تنزيح على تفسيره بحجة (قوله وهذا) أى قولة وحلفت ان (قوله الثلاثة التي بعد الكفاف) أى في قولة كثر أدنى فيها ووجوده على العقد أو بكارتها (قوله وحلف بعد وقت مع شاهده) أى هذا اللفظ على ما في (قوله قبل) بكسر اللام وفتح الميم (قوله بتفسيره) أى الاب (قوله اشهاد) أى الاب (قوله عليه) أى الاب (قوله فيض) أى الاب (قوله ليدفعه) أى القرم (قوله كونه) أى اليمين من البناء والاخ (قوله لانه) أى عيب المرأة (قوله مما يمتنع) أى على ايها (قوله لم يحد) بضم اللام وفتح الهاء (قوله ان مثله) أى العيب (قوله فيض) أى الاب

مبالغة فى كونها اعلما الا
عليه (قوله لانه) اى الاولى
(قوله قبله) اى الدخول
(قوله وان كان) اى الزوج
(قوله فعليه) اى اوليا
(قوله والا) اى وان لم يكن
قريب القرابة (قوله فليس
انظرهما) اى المرأتين (قوله
فرجها) مشعول لقدر
ويضاف اليه (قوله جرحه)
خبر ايس (قوله منته) اى
انظر فرجها (قوله حيوانه)
اى تقبّر فرجها (قوله
المنم) اى المذمى عليه
(قوله يتقيد) يضم اليه
الخال (قوله قبله) يكسر
ففتح (قوله بين) يفتح
فكسر اى يظهر (قوله
نسب) يضم فكسر (قوله
لتقيد) اى قوة ولاد
الخ (قوله بها) اى التوبة
(قوله على الطلاق) اى عن
التقيد بشرط الزوج
البكارة (قوله بالاول) اى
الاطلاق (قوله والثاني)
اى التقيد (قوله فلم) يضم
العين (قوله مطلقا) اى
سواء كانت توبتها بكتاب
او غير (قوله رده) اى الزوج
قوله (كونه) اى الراد (قوله
تين) يقصدها مثقال (قوله
قبل البناء) صلة لراد المقيد
(قوله وكذا) اى الراد (قوله
بهرية) (قوله حال العقد)
منه المسمى (قوله بعده) اى

ان لم يدخل الزوج بها فالعين على الاعل وليا وان كان قريب القرابة لانه لا غرم عليه قبله
وان كان دخل بها بجهت يجب الغرم على وليها فعليه الجبران مكان قريب القرابة
والاعل (ولا ينظرها) اى العيوب التى يفرجها (القسام) جعرا عليها وهذا كالنكاح كدله قوله
كلما اذنى ذلك فان رضى بخله من النظر (وان ادى) الزوج (باصرا تين) مكنته من انظرها
(تشمه لانه) يعيب فرجها (وقلتا) يضم فكسر فليس انظرهما فرجها بهرية فى عقد النكاح لان
محل منعه اذ لم ترض المرأة وصراعاة لقول مضمون حيوانه جعرا عليها البناء الذى تلقته من
بعض شوخنا المقتنين ان العدل يرى يقاس بقول مضمون ابن غازى المتبلى ابن حبيب ان
اى باصر ائتين شمه تبارؤ بهما ففرجها لم يكن من اذن الامام قضى بينهما فان قيل منعها
من النظر وجب كون تعدده بهرية قيل هذا بما بعد ان فيه بالجهل ابن عرفة لعل المانع من
انظرها حقها فى عدم الاطلاع على عورتها واطلاعهما عليها يتكفيها فى الغالب فلا يكون
بهرية وفى تكلف الخصم امر الا بقدر على حصولها من قبله بين بهرته او كونه خلاف
كن انكروا خطأ نسب فلهل بكلف الكسب ليلين صدقه او كذبه (وان علم الاب) كغيره من
اولياها (يشوبها بلاوطه) يشك بان كان توبة او تكرر حوض او نحوهما (وكنم) الاب
ثبوتها من الزوج حال العقد (فلزوج الراد) الزوجة (على الاصم) الذى هو قول اصبح وصوبه
ابن القصار وقال اشوب لادته ولا يعارض هذا قوله سابقا ولاد بالتوبة فيمن ظنها بكرا
لتقيد بعدم علم الابها وهل كلام المصنف هنا على الاطلاق او مقيد بشرط الزوج البكارة
قوله بالاول الشارح وهو الظاهر من نقل المواقف هذا فلهذا خص قوله بالتوبة بما تقدم
والثاني الخط فعلم من كلامه هنا وفيما صرته ان وجد هاتين اى خمسة احوال الاول ان
لا يكون هنالك شرط فلا رد مطلقا واليه اشار بقوله والشوبه والثاني شرطه اى اعدا فله ردها
مطلقا واثارة بقوله الا ان يقول عدوا الثالث شرطه بكارتها فبصد هاتين بغير نكاح ولم يعلمها
الاب فقبحا ترددا شاو له بقوله وفى بكري تردد الرابع شرطه بكارتها فبصد هاتين بالنكاح وعلمها
الاب وكنم فله ردها على الاصم وهو الذى هنا الخامس شرطه بكارتها فبصد هاتين بالنكاح وروا
عليها الاب اى فله ردها وهذا مفهوم بلاوطه (ومع الراد) من احد الزوجين الا نحو يعيب
بما تقدم سواء توقف على شرط السلامة ام لا (قبل البناء فصادق) للزوجة لانها ان كانت
معيبة فقد غرت الزوج ودأست عليه وان كانت سليمة فقد اختارت فراقه مع بقاء صلتهما
وسواء رده بطلاق او غيره وشرط رده كونه بغير طلاق فان طلقها فعليه نصف صداقها وشبه
فى عدم الصداق فقال (كراد احد الزوجين) الا نحو (غرو) من احداهما الا نحو ولورقنا
باخبار (بهرية) تين ههنا قبل البناء فصادق للزوجة لانها ان كانت الفارة فظاهر
والافهى المقارعة مع يقاسلعتها وكذا الراد بسلام او كناية (و) مع الراد من احداهما
للا نحو (بعده) اى البناء او انخلوه من شدة وروطه كبر من غير مكره فى الوطء (فمع)
الرديسب (عنه) اى الزوج بانه الصداق (المسمى) يضم الميم الاولى وفتح الثانية حال العقد
او بعده فان كان تقربا ولبس قبل البناء فصادق مثلها لتدليس مع استيفاء صلتهما
والصداق على من لا يتصور ووطه كجوب وتين فانه ان عرفت ولا يعارض هذا قوله سابقا

(قوله منه) اى العيب (قوله كذا) كناية عن قدر مخصوص (قوله فلم يوجد) اى الجهاز الذى عليه فلز ورجع عليه
بما زاده المسمى على صدق ثلثها (قوله ففعله لافقة الولد) فى غير محله تنويع على قوله وكلام المصنف فى المرأة (قوله
ولا يرجع) اى الزوج ٩٠ (قوله بصرى) امة (قوله عليه) اى من تولى العقد (قوله ان غره) اى من تولى

العقد الزوج (قوله بصرى) صلة غر (قوله بقرعة الولد) صلة يرجع (قوله طهرته) اى ولدا لغرور (قوله والمسمى) عطف على قوة (قوله انه) اى الزوج المغرور (قوله لانه) اى الفارق (قوله فى غرمة) اى المغرور (قوله وهو) اى الفارق (قوله ان نسب) اى الفارق حال (قوله لكن) اى الوطء (قوله فاعله) اى الوطء (قوله بان يكون) اى الولي (قوله قبل البناء) صلة الظاهر (قوله فان غاب عنها) مفهوم لم ينف (قوله وأما العيب الذى لا يظهر الا بالبناء) مفهوم الظاهر قبل البناء (قوله فلا يرجع) اى الزوج (قوله فمكون) اى الزوج (قوله واختاره) اى الرجوع عليها فى عدم الولي (قوله وجب) اى ثبت (قوله فلا يغرمة) اى الولي البعض (قوله لا يبعد المرجع) (قوله أى الزوج) بين (قوله ففسر مثقالاى ظاهر (قوله فاسه) اى الولي (قوله لا يفرمه الزوج الا بعد غرمة لها) اى من حضورها يحل العقد كسرة (قوله والمحقق الخ) بان لافقة المثل بالكاف (قوله من كل ولي بعيد) بيان لكاتب الم

كذلك (قوله لا يفرمه الزوج الا بعد غرمة لها) اى من حضورها يحل العقد كسرة (قوله والمحقق الخ) بان لافقة المثل بالكاف (قوله من كل ولي بعيد) بيان لكاتب الم

فى (قوله لا يفرمه الزوج الا بعد غرمة لها) اى من حضورها يحل العقد كسرة (قوله والمحقق الخ) بان لافقة المثل بالكاف (قوله من كل ولي بعيد) بيان لكاتب الم

(قوله ويرجع هذا) أي الأربع دينار (قوله في الزجوع عليه فقط) صلة كاف التثنية (قوله أي الزوج) تفسير لفاعل حلق المستتر منه (قوله الولي البعيد) تفسير لفعوله البارز (قوله فلا يرجع) أي ٩١ الزوج (قوله وعسر) أي

91

النعمى (قبوله وهو) اى

مسئله اصلی و ذکره

لَمَذْ كِرْخِي، (قوله بعد)

رجوعه: ای الزوج صله

نصریح (قوله هل يرجع

ای الزوج (قوله فنعنه)

ای رجوع الزوج علیہا

القول الثاني (أي مال الرضى)

ای شت (قامه و کان) (ا)

الولی (قوله رحیم) ای

الزوج (قوله قاضي) ای

الزوج (قوله انه) ای الولی

علم ای عیبا (قوله بحلف)

ای الوی فان حلق فلا

يرجع الزوج عليه ولا على

الزوجه بشي لان الولي بري
صائم الدنيا في بيت

تأليفه وادرسه

(قولہ خان نکال) ای الولی

قوله (وجسم) ای الزوج

(قولہ وهو) ای قول ابن

حبيب (قولها بخباره) ای

الزوج من اضافة المصدور

المقوله بعد حذف فاعله

صلاة عار (قوة إسلامتها)

ای الزوجه (قوله
او صریحاً) عطف بها

سلامنا (قوله بحسب)

الصدائق) عليه رجع المقدر

(قوله ولا يرجع) ای الزوج

قوله: (ای الغار) قوله

لعاقده) ذمت الغار (قوله

نوله فلا يرجع) ای الزوج

في منع عرف البضع عن الصادق ويرجع هذا القول وعليه ان زوجها الخ أيضا وقوله في المولى
عليه الخ أيضا (فان علم المولى العبد ببيعها وكتمه عن الزوج (فكنا) (القريب) الذي
يطلب الرجوع عليه فقط ان غابت عن محل العقد وتخير الزوج بترجوعه عليه او عليها
ان زوجها يرضونها كتمت (وحلقه) بخصات متقلا الى الزوج المولى العبد (ان ادعى)
الزوج (عليه) أي المولى العبد معها ولكنه وحقق الزوج دعواه وشهدت بخلقته فقال
كأتمهاه أي الزوج المولى بعلمه عليها وكتمه بخلقته (على المختار) ابن غازی كذا في النسخ
التي رأيناها والصواب إسقاط قوله على المختار لأدليس القضي في هذا اختيار الرامضي في بعض
النسخ ويرجع عليه على المختار وفي بعضها كاتهامه على المختار كلاهما يصح أدليس القضي
هنا اختيار (فان تشكل) المولى عن خلقه في عدم علمه عيما وكتمه (حالف) الزوج (انه) أي
المولى (غره) أي المولى الزوج بعلمه العيب وكتمه ان كان حقيق دعواه فان كان اتهمه فلا يخلف
الزوج (ويرجع) الزوج ان شاء (عليه) أي المولى بجميع الصادق الذي دفعه للزوجة (فان
تشكل) أي الزوج هذا ظاهر وهو صوابه فان حلف أي المولى العبد (يرجع) الزوج بما زاد على
ربع دينار (على الزوجة على المختار) ان دفعها هو الذي فيه اختيار القضي فهو ضعف
والمدعي ان المولى العبد اذا حلف انه لم يفر الزوج فلا يرجع على الزوجة لا لقراره ان المولى
هو الذي غره ابن غازی وقوله فان تشكل يرجع على الزوجة على المختار هذا الذي ذكره القضي
هكذا انتم اختيار القضي ان يرجع الزوج عليها ان وجد المولى القريب عديما وظن المولى
العبد انه لم يعلم وهو قول ابن حبيب في القربين وعبر عن اختياره بقوله وهو صواب
في السؤاين فانه لم يصر به بتجده كما ذكرنا فان قال المصنف فان أحس القريب أو حلف
العبد يرجع عليها على المختار لكان جيدا له الرامضي هذا هو الصواب بالنسبة لصرح
القضي في مسئلة المصنف وهو تنكول الزوج بعدم رجوعه عليه وان صرحه بغيره اختلف اذا
كان المولى عديما لم يرجع عليها لانعه مالك رضي الله تعالى عنه وقال لم يكن عليها ان تخرج
تفخيره بها ولا ان ترد اليه وقال ابن حبيب ان يرجع على المولى وكان عديما وهي
موسر ترجع عليها ولا ترجع عليه واختلاف ايضا اذا كان المولى عاونا وما من العشرة
او السلطان فادعى انه علم وغره وانكر المولى فقال بجميع حلف فان تشكل حلف الزوج انه علم
وغره فان تشكل الزوج فلا شيء على المولى ولا على الزوجة وقد سقطت شاعته عنها بدعواه على
المولى وقال ابن حبيب ان حلف المولى يرجع عليها وهو صواب في السؤاين جميعا له ومراهه
بالسؤاين يقول ابن حبيب يرجع الزوج على الزوجة اذا وجد المولى القريب عديما وحلف
له المولى العبد انه لم يعلم كما في (و) والله اعلم (و) يرجع الزوج (على) رجل (غار) بالبين المجهدة
وشد الراي للزوج باخباره بسلامته من عيب او بغيره امة (غير مولى) خاص (مولى) بخصات
منقول الامام أي باشر الغار (العقد) للشكاح من جهة المراءى بجميع الصادق التي اخذته
الزوجة ولا يرجع عليه بغيرها لو انه فرغ بغيره امة كما تقدم في كل حال (الا ان يغيب) الغار
العائد للزوج (انه) أي الغار (غير مولى) خاص للمراءاة وانما يعقله بالولاية الاسلام العائمة

الزوج) مفعول یخبر (قوله فلا يرجع) ای الزوج

والتوكيل بينهما فلا يرجع عليه ولا علم ومثل اخباره علم الزوج ذلك ما لم يقتل انا ضمن لك
 انما البست ودامتلا فيرجع عليه (لا يرجع الزوج على الغار (ان لم يتوله) أى الغار العقد
 لانه ضرور قوله ويؤيد الا ان يقول انا ضمن لك كذا فيرجع عليه بما زاد على صدق مثلها
 اذا لم يجد لها على ما ضمن وليا كان وغيره نقلة الخط عن التوضيح عند قوله ولو وصف الولي
 فان كان الغار وليا خاصا جبر ارجع عليه وان لم يتول العقد ولا يفتى من قوله ولو غير الولي
 حيث علم غرور الولي وسكت (وولد) الزوج (المغرور) بفتح الميم وسكون الغين المجهضة اى
 فقير يجره امة منها او من سيدها حال عقده عليها (الحرفه) اى لا الرقيق وشيروه (سر)
 تبعه لانه باجاء الصحابة رضى الله تعالى عنهم فهو محض لقاعدة كل ذات رحم فولدها بمنزلة
 في الحرية والرقبة (وعليه) اى المغرور ان ردها بعد وطئها (الاقل من) الصداق (المسمى)
 بضم الميم الاولى وفتح الثانية مثقلة حين العقد او بعده فتويضا (من) صداق المثل) بكسر
 فسكون اى المائل للامة لاحتمال الرجوع بان كان المسمى اقل فقد رخص به حتى وسيدها
 على انها سر فاقوى على انها امة وان كان كفى يقول انما التزمت على سرها وقد تقرر رقيتها
 فلا يمتنى الا صداق مثلها فان امسكها ازمه المسمى ولو زاد على صداق مثلها وشروط جواز
 خوف العنت وعدم طول حره كون العقد من سيدها او كبله والافسخ ايدويه بعد اوطاه
 صداق المثل لادخاله ضررا على سيدها بترتيبها بدون اذنه قال في المدونة ان اراد امساكها
 فليست بها قال ابو الحسن ليشرق بين الماسين لان ما قبل الاطلاع على رقيتها الولد منه حر
 وما بعده رق ومفهوم الحرفه ان ولد المغرور العبد ورقب سيدها اذ لا يرقم قيمته لعدم تمام
 ملكه افاده عب البنات يميزن الخط هنا بشرط خوف العنت وعدم الطول بل ينقل عن ابي
 الحسن تردده فيه والتاخر عدم شرطه القول ابن حجر لا يرجع عدم فسخ نكاح من اطم على
 امة املت معها وبعده يقرب كتمزوج امة بشرطه ثم وجد طولسرة واظهار المدونة هنا حيث
 خبره بين الفراق والامساك ولم يشترط خوف عنت ولا عدم طول يتابعها على ان الدوام ليس
 كالابتداء والله اعلم ابن عرفة بعد ذكره ولد الحروفى كون ولد العبد كذلك طريقان
 والاكثر على انه رقيق قال فيها اذ لا بد من رقه مع احداويه بخلعه وتبعه لانه لان العبد لا يرقم
 قيمته بغير اذن سيده ابو الحسن كانه قال سوا تبسعه امة واباء لان العبد لا يرفع قيمته الا اذن
 سيده قصير رقيته معه والله اعلم الخط واما المغرور العبد فالنصوص فيه اذا غرته الامة
 جبر فيما انة يرجع عليها بفصل المسمى على مهر مثلها كافي النوادر ابن بونس وابن عرفة
 وغيرها ان البنات اى فارق بين العباتين قلت لا فرق بينهما والله اعلم (و) على المغرور
 الحر الذى اودا الامة قبل علمه برقيتها (قيمة الولد) لمباشرة اطلاقه على سيدها ان غر غير
 سيدها بغير علمه فان غرته سيدها او غير ما ذنه فقال ابن عرفة في غرور السيد قولان في غرته
 له قيمة الولد (دون ماله) اى الولد فهو لاسيه وتعتبر قيمته (يوم الحكم) جهالى المغرور ان
 ضمان الاب سيده منتم السيدين رقيمة الولد وهو لا يتحقق الا يومه اذا كان التنازع
 بعد ولادته فان كان قبلها فمرمها فانه ابن الحاجب وغيره كاستحقاقها حاملا اتفاقا واشتق
 من قوله وقيمة الولد قال (الا) ان تكون الامة (لكنه) اى المغرور الحر ودخلت الكاف

لاقولان ونأخره سواء كان القتل عدواً أو خطأ ولو استلكت الأب الالهة ثم اعدم فلا يتبع السد
 القاتل بشي لانه انما دفنهما بحكمهما ما صبح وغسبه وان كانت قيمته اقل اداها الابن اقل
 نجوم دينه فان لم يشف في الثاني وهكذا ولو صالح الابن اقل من دينه فالسدد الرجوع على
 القاتل بالاقبل من تمام قيمته او دينه ويختص الاب بقدر اقيمة من دية الخطا والباقي بينه وبين
 باقي الورثة على القراض (أو) الاقل من (غرفته) يضم الفين المائة وسدس الراية الى الجنين التي
 أخذها ابوه المفلوج من الجاني على أمهم من عبد او ولده (او) عما نقص (قيمة) ما (اي) الامة ابن
 غانم لم يعرف اعتبروا نقصها الاحسن من اهل المذهب وانما قال في المدونة ولو ضرب رجل
 بطنها قبيل الاستحقاق وبعد ما قلت جنينا من استحقاقها عليه غرة عبد او اربعة دنانير
 للمستحق على الاب الاقل من ذلك ومن عشرة قيمته أمه يوم ضرب وبث واحد حرمه على الاختصار
 حله على تغييره عن عشر قيمته بما نقصها وفيه بعد وليس بكثير اختصار ويمكن ان ناقل البيضة
 نصف عشر قيمته بما نقصها وهو الاشبه وقد نقله في الشامل كما هو خارج على عادته في تقليد
 المصنف في نقل ما لم يذكره فيها ولم يخط به علما ابن الحاجب فان وجبت الغرة فعليه الاقل
 منها ومن عشرة قيمة الام ابن عبد السلام لان الغرة في السقط بمنزلة الدية وعشرة قيمة الام بمنزلة
 قيمته فلزمه اقلهما ابن وضاح كان في المختلطة عشر قيمتها يوم استحققت فلم يجب من غير ما فرما
 ان نكتبه يوم ضربت لان القيمة انما تلحق فيه اذا قبل يوم قتله فتقوم الامة الاثنتي عشرة فيه
 قيمته والله اعلم (ان القيمة) اي استلقت الامة الجنين بعبادة عليا حال كونه (ميتا) وهي حية
 فان القيمة حيا ففيه الاقل من قيمته ودينه وشبه في لزوم الاقل فقال (بكرهه) اي اولاد المفلوج
 بر حريمي على شين واخذ الاب ارش من خارج فعله للسد فغنيه ناقصا يوم الحكم والاقل مما
 نقصته قيمته ناقصا عن قيمته سالس من الارش ابن غانم هذا كقول المدونة في كتاب
 الاستحقاق في ولد الامة المستحقة ولو قطعت يد الولد خطأ فاخذ الاب دينها ثم استحققت امه فعلى
 الاب المستحق قيمة الولد اقطع اليد يوم الحكم فيه ويترك قيمة الولد جميعا وقيته اقطع اليد
 يوم يحن عليه فيغرم الاب الاقل مما بين القيمين وما قبض في دية اليد فان كان ما بينهما اقل فما
 فضل من دينه الملاب (ولعدم) يضع العين والدمع (اي) المفلوج ورامسه او موته ولا ترك له
 صلته (وتؤخذ) القيمة (من الابن) المورث من نفسه لان ما في معنى فدائه فهو اولى بدفعه ولا يرجع
 بها على ابيه ان ابسر ولا يرجع الاب بها عليه ان دفعها وبأقلى الاستحقاق انها ان اعسر
 اتبع بها او لها يسر والا حسن ضبط يؤخذ القيمة اي الواجب على الاب سواء كان قيمة
 او الاقل (و) ان تعدد المفلوج والمعر ومهم وسر من الزنا (أو) عمن كل (ولد الاقطه)
 بكسر القاف اي نسبه جمعه اقساطا كعمل واحال اي قيمة نفسه فقط التي رزمته لعدم ابيه فلا
 يؤدى عن نسبه المعدم بكل قيمته او بعضها البساطي في تغييره يسقطه مساهمة عب لا يراه
 ان على الجميع قيمة واحدة تقسط عليهم وليس كذلك ووجه ابن عاشر تغييره بالقسط بشو له
 ما اذا دفع الاب بعضهم وغيرهم الباقي غلاشك في قسمه عليهم بقدر قيمهم (و) ان غراطر
 بجرمة مكاسة وادها تم تبتت مكاسة غرم لسببها قيمة ولها اقدار (وقفت) يضم فكسر
 (قيمة) ولد المكاسة (فان ادت) المكاسة المال الذي كوتبت به لسببها وترجبت

(قوله اعدم) اي الاب
 (قوله يختص الاب) اي
 عن باقي ورثة ولده
 يشبه (اي) الاب (قوله لمن
 عبد الخ) بيان لغرة (قوله
 عبد او ولده) بيان لغرة
 (قوله لانه) اي الجنين (قوله
 من ذلك) اي المذكور من
 الغرة (قوله امه) اي الجنين
 (قوله ضربت) يضم فكسر
 (قوله حرمه) اي المصنف
 (قوله بعد) يضم الموحدة
 (قوله نقله) اي لفظ المصنف
 (قوله عادته) اي بمرام قوله
 في نقل صله تقلبه (قوله
 وضاح) يقع الواو والصاد
 المحسمة مشقلا (قوله
 فيه) اي الولد (قوله به) اي
 تقويمها (قوله فان القيمة)
 اي الجنين حيا مفعلا وممينا
 (قوله ويترك) يضم اليه
 وفتح الفاء المجهة (قوله جن)
 يضم فكسر (قوله وما
 قبض) عطف على ما بين
 (قوله فهو) اي الابن (قوله
 ولا يرجع) اي الابن (قوله
 بها) اي القيمة (قوله عليه)
 اي الابن (قوله ووجه يقتضات
 مشقلا (قوله يشو له) اي
 القسط (قوله فجه) اي
 الباقي (قوله وان ش) يضم
 الفين (قوله لسببها) صلة

ادت

(قوله انما) اي الامة (قوله وقت العقد) اي النكاح (قوله اخذها) اي القيمة المرفوعة عند العدل (قوله وهو) اي اخذ السعد
 الفقيه (قوله) اي الاثر (قوله ان كان) اي الاثر (قوله بشرط) اي حين شرائها ما بها (قوله لانه) اي ولد المكاتبه (قوله يمين)
 صله قبل (قوله ونظر) بفتح التاء متعقلا (قوله اي الزوج والزوجة) تفسير لقناع ٩٥ المستقر المحفل البارز (قوله

قبل اطلاعها على عيبها)
 صله طلق (قوله وقيل بنائه
 بها) عطف على قبل اطلاعها
 على عيبها (قوله وغرم لها
 الخ) عطف على طلقها (قوله
 وتكمل) عطف على الارث
 (قوله به) اي الموت (قوله
 وهو) اي عدم رجوعها
 (قوله ومذهب) عطف على
 ما روي ولكن سيذكر
 المصنف الخ استدراك
 على ما قبله لرفع اجماعه ان
 المصنف يذكركم خلافة (قوله
 به) اي ما قلناه به (قوله
 بتوجه) اي المصنف صله
 يذكركم (قوله عاطفا) حال من
 الضمير المضاف اليه لان
 المضاف مفسر (قوله
 يرد) بضم الياء وفتح الراء
 (قوله اليها) اي المتخلفة (قوله
 او لعيب خياريه) اي الزوج
 مفعول قول (قوله تبعها)
 صله يذكركم (قوله منها) اي
 المدونة (قوله وهذا) اي
 رجوعها اليه (قوله يرد)
 اي الزوج (قوله لانها) اي
 الزوجة (قوله امك انما الكا
 (قوله لقراه) اي بالاعراض
 (قوله خطبت) بضم فسرك
 (قوله من طاعها) صله
 (قوله من العيوب الخ)

حره هي ولداها (رجعت) قيمة الولد المرفوعة عند العدل (اللاب) لكشف الغيب انما كانت
 حره وقت العقد عليها وان هجرت عنها او عن بعض اخذها السيداتين رقيم اردو ظاهران
 يرجع اليه الاول واميرق آخر فلا طاله (تتعم) قوله وهو ظاهر الخ يحتمل جعله على بيع كتابه
 امه لا تخرم هجرت وقت اللانخر فقيمة ولداها لان كان اشترط مالها ويحتمل جعله على استئذانها
 عن كتابها فقيمة ولداها المستحقة وانظر لذكره في رجوعه ولم يقل رجعت اه وقوم ولداها قنا
 لا على غره قوله دام الولد المدبر لانه ادخل في الرق منهما الا ترى قولهم المكاتب عبد مابق
 عليه درهم قاله د افاده عب (وقيل) بضم فسرك (قول الزوج) المراد كرا كان او ثي
 انه غش بضم الفين وشد الراء (بهرية) لان تخرمين قاله شارح السامل ونظر الحظ فيه
 (ولو طلقها) اي الزوج الزوج با اختياره قبل اطلاعها على عيبها الموجب لنيان وقيل بنائه
 بها وغرم لها نصف الصداق (او ماتا) اي الزوجان معا ومتعاقبين (ثم طالع) بضم فسرك فمثل
 اطلاع الزوج بعد الطلاق واطلاع الزوجة بعد الموت (على موجب) بضم الميم وكسر الجيم اي
 نسيب ثبوت (خيار) في الزوجة (ه) الاطلاع عليه (كالمهم) فان اطلاع الزوج على عيبها بعد
 اطلاعها فلا يرجع عليها بالنصف الذي غرمه لها وان اطلاع زوجه احدتها على عيب في الاثر
 بعد موتها فليس لهم فسخ النكاح واسقاط الارث وتكمل المهر به وان اطلاع احد الزوجين
 على عيب الاخر بعد موته فلا كلام لان خاتم الزوج زوجته بمال ثم تبين لها عيب خياري
 فظاهر كلام المصنف هنا انما لا ترجع عليه بمال الذي اخذ منها وهو ما في كتاب النكاح من
 المدونة ومذهب ابن القاسم ولكن سيذكر المصنف في باب انطلع رجوعها عليه به بتوجه عاطفا
 على ما يرد به المال اليها او لعيب خياريه تبعها لارضاء الاستودعها وهذا قول عبد الملك مع وهو
 المعتمد لما هنا افاده عب البنائي الذي في النكاح الاول قال ابن القاسم واكثر الروايات كل
 نكاح لاحد الزوجين مضاه وفسخه فخالعهما الزوج فيه على مال يأخذ منها فاطلاق يلزم
 ويحول له ما اخذها او الحسن ظاهره وان كان اختيارها وفي ارضاء الاستودعها خالعهما على مال
 ثم انكشف ان بالزوج جنونا او جذا ما قال ردما اخذ لانها كانت امك لفرقة عبد الحق ليس
 هذا جواب ابن القاسم انما هو لعبد المال واما مذهب ابن القاسم فلا فرق فيه بين ان يظهر
 العيب بالزوج او بالزوجة فالخلف ماض في الوسيه اه ونحوه لان رشد وقتل العدوى اعتماد
 قول ابن القاسم وهو الظاهر مما تقدم والله اعلم (ولاولي) لمرأة خطبت منه (كتم العصى)
 القام بها من طاعها (ونحوه) أي كتم العصى من العيوب التي لا يرد بها الا بشرط السلامة منها
 كالسواد والقرع والاقعاود والاش فيه اذا لم يشترط الزوج السلامة منه لان النكاح يثبت
 على الكتمان بغير خلاف البيع ولذا وجب فيه تبين ما يكره واحتشك قال المصنف وجب
 الاشكال ان المكارمة تصيب العادة فتمضي في الصداق قاله (تمنع عليه) اي الوفي رجوعا
 (كتم الخفا) بفتح الخاء المعجمة والتون اي الشمس الخفي وليتم من زنا وسرقة ونحوهما

بيان لتعوى العصى (قوله ولا تخش فيه) عطف على لا يرد بها الخ (قوله اذا لم يشترط الزوج الخ) بضم جواز الكتم (قوله لان
 النكاح الخ) صله لجواز الكتم (قوله فيه) اي البيع (قوله فلو استشكل) اي التعليل ببناء النكاح على المكارمة

قوله (منه) أي الثنا (قوله حبثت) أي حين اشتراط الزوج السلامة منه (قوله على نسب) أي على شرط انما مرفوعة النسبة (قوله فليردها) أي ان شئت (قوله ولا) أي وان لم يترجحها على نسب (قوله فان ردها الخ) راجع لما قبل والا

(قوله ولا) أي وان ردها بعد نكاحها (قوله به) أي عرض صداقها (قوله قالوا الخ) تقرير على قوله ابن رشد الخ (قوله منها) أي القبيلة التي انتسب اليها في الشرف (قوله ونسخ) عطف على القيام (قوله مفهوم) مفهومه مولا فون لاضافته (قوله اقل كلامه وآخره) اذ مفهوم المولى انما لا ترد اسطر الاصل ولو كان جميعا انتسب للعرب ومفهوم لا لعربي انما اراد الحمص المنتسب للعرب (قوله مفهوم) أي المولى الخ (قوله لانه تعارض مفهوم الخ) (قوله آخره) أي لا لعربي وهو أي مفهوم آخره

في البيان يجب استيفاء احش على نفسه وعلى غيره من اصاب من هذه القاذورات شيئا فليست بستر الله فانه من يبدلنا نفسه فم عليه الحد وظاهره ولو اشترط الزوج السلامة منه والذي ينبغي حبثت كنهه لا سترو مع الخاطب من تزويجه ايان قال له على لا تعلم للثان الدين النصيحة قال في المصدونة ومن تزوج امرأه فاذا هي اغية فان تزوجها على نسب فليردها والا زمنه فان ردها فلا صداق عليه ان لم يبين ما والا فليصد صداقها ويرجع به على من غره فان كانت هي الغارة وتزولها وبعد يتاوردت ما في ١٥ قوله لغبة بكسر اللام الجارة وفتح الغين المجهمة وشدة المشاة أي اغترس كاح وحكي بعض اللغويين كسرا لغين أيضا وضده لرشدة أي لنكاح حلال يفتح الراء وكسرها وفتح الشرحا ليعاض الوالحين والام لغبة لأم جردس من نفس الكلمة ١٥ وفي القاموس ولغبة ويكسر نية في التوضيح معنى لغبة أي زنيه (والاصح منع) الرجل (الاجتم) أي شديد الخدام ابن رشد الاظهر قول ابن القاسم منع شديد الخدام وطاماته لا ضرر الخط فلو اطلق لاصطلاحه والظاهر منع الاجتم (مع ومن وطاماته) لانه يضره وانما يلحق الجارية بينه وبينه وكذا الابن في الطور والعربية (أي المصدرة الأصلية ولو كانت المجهمة (ود) الروح (المولى) يفتح الميم واللام أي المعتقد بالفتح (المنتسب) للعرب حال خطبته ثم يبين حقيقة لانه انتسابه كانه شرط كونه حرا اصلها فقد غرها وما من قوله المولى كقول يقع فيه انتساب فلا يخالف بينهما (لا) بدل (العربي) الذي تزوجته على انهن قبيلة مصينة فوجد من غيرها مثلها اودوها البنات أي ان لم يكن لها شرط صريح والاردن به ابو بكر بن عبد الرحمن فحين شرطت في عقدتها على الزوج انه عربي من انفسهم ثم وجد من مواليتهم فاجبت انا وجميع اصحابي لها القيام بشرطها ونسخ نكاحها بعض الفقهاء لم يذكروا فيها على حرة او مولاة والامر على سواء مع من ابن يونس عجب تعارض مفهومها اول كلامه آخره في القاموس مثلا المنتسب للعرب مفهومه قوله انها لا ترد ومفهوم آخره انها ترد وهو المختار كما يفيد ابن عرفة (الامراة القرشبية) أي التي من نسل قريش (تترجحه) أي العربي (على انه قرشي) أي من نسل قريش قصدهم بياغة قريش فلها رده من قريش انتسب للعرب كالعرب بالنسبة للمولى

الزوج (قوله فان امتنع) أي الزوج من تطلتها (قوله فهل يطلق) أي الحاكم (قوله او يأمرها) أي بوطئها الحاكم (قوله به) أي التطلق (قوله او يلاها سيدها) من اضافة المصد لمفعول من كسبل علم برنغ فاعله

(قوله وطئ الخ) تصوير لا يلاذ به اسدها (قوله منه) أي سدها (قوله لحكمها) أي الماطنة (قوله صنفها) أي الأمة (قوله والوا) أي ولو كان لفظاً ثابته من صنفها (قوله كان) أي الطلاق (قوله وسأوى قوله) عطف على كان (قوله واثنين) لأن ما بينات العبد (قوله واد) أي في قوله واثنين (قوله واليه) أي الثاني منه ٩٧ رجع قوله وهو) أي الخلاف (قوله

من كون الولي تخيير بين
لظهاره (قوله فيها) أي
المدونة (قوله وقوله) أي
كونه الاختار الواحدة
(قوله انه) أي الشان (قوله
ذلك) أي اختياراً أكثر
من واحد (قوله منها) أي
المدونة (قوله التفسير) أي
إبداء (قوله وان حل)
بضم فكسر أي الخلاف
(قوله على) أي أي الخلاف
(قوله لا يأتي التفسير) أي
في أمضاء البتات الذي
أوقفته وعنده (قوله
البتات) أي عيان يطر
فيه الحكم فإن يريد محلاً
يقول الإمام القول وله أن
يخسه محلاً بقوله الثاني
(قوله فإن حل على ما بعد
الوقوع فلا يأتى التوسيع
الابتكاف) فيه نظر لأنه يتأق
بلا (قوله وهو ظاهر
قوله واختلف) بضم التاء
وكسر اللام (قوله فيما
تصل) بضم التاء وسكون
الهمزة وسلة وفتح الميم أي
المدونة (قوله انما هو) أي
الاختلاف (قوله بعد
الوقوع) أي هل عصى أو
يرد (قوله انه) أي الاختلاف

بوطئهم اسدها استبرأهم من ما زوجهها حملت منه وتفرقه (بطانة) بأن تقول طلت نفسي
أو أنا وأنت طالق واشتقت نفسي والفرق (بأنه) بيان لحكمه ما بعد وقوعه وليس من
صنفها أو لا كان يتأوى وسأوى قوله (واثنين) وأول حكمية الخلاف قالوا قول أكثر الرواة
والثاني قول المذنبه واليه رجع الإمام مالك رضي الله تعالى عنه قالوا قال وهل بطلانة واثنين
الكان بين خاله تم وهو انما هو فيما بعد الوقوع وما ابتدأه في أمرها بايقاع واحدة
والشهور الأولى لأنه قول أكثر الرواة طلق صرح الشراح بطل هذا وهو إخراج الكلام
المصنف من ظاهره بلاد من كون أو التفسير وكونه على الرجوع إليه فيها في التكاح
الأقول مالك رضي الله تعالى عنه للامة إذا عتقت بعت العبد تختار لنفسها بالبتات على
حدبش زيد وكان مالك رضي الله تعالى عنه يقول لا تختار الواحدة بآنه وثالثه خاله أكثر الرواة
وفي كتاب الأيمان بالطلاق أول قول مالك رضي الله تعالى عنه أنه ليس له الاختيار أكثر من
واحدة ثم رجع إلى أن ذلك لها اه فقوله بطلانة بآنه واثنين إشارة لقول مالك رضي الله
تعالى عنه ذلك لها فان قلت هذا أن فهم منها تخيير كما قلت وان حل على أنه بعد الوقوع يأتي
التفسير الابتكاف قلت فان حل على ما بعد الوقوع فلا يأتى التوسيع الابتكاف أيضاً
فكذلك ابتكاف التفسير بما كذا على ظاهره واختلف فيما يحمل عليه ابن عرفة ظاهره نقل
الشمي وغير واحد أن اختلاف قول مالك رضي الله تعالى عنه فيما زاد على الواحدة انما هو
بعد الوقوع وظاهر كلام الجاسي وابن حران وأقل كلام المتنبين أنه قبل الوقوع وهو ظاهر
كلام البرادعي في التكاح الأقل ابن مرفعة والعباب الأقل (وسطاً) عن الزوج العبد
(صداتها) كذا هي من كل عتقه باختيارها فرقه (قبل البناء) لأن الفرق جامعاً مع بقائه
سدها ابن الحاجب فان اختارت فرقه قبل البناء فلا صدق ضيق يعني أنه لا يكون له انصفه
وفيها وان اختارت فرقه قبل البناء فلا صدق أعلم (وسطاً) الفرق) وقيل بقاؤها
زوجة (ان) عتقت قبل البناء وقد (فيه) أي الصدق (السيد) قبل عتقه وأنتقه (وكان
السيد) (عدداً) يوم عتقه كما في عبارة ابن شاس وابن عرفة واستقر عدمه إلى وقت الحكم
لأنه ان اختارت الفرق رجع زوجها على سيدها بسدها قلها ولا مال له الأهي فبر عتقه بالدين
صداتها فترجع بريقه فبسط خاها فخذ أي ثبوته لسيده وكل ما أدى ثبوته لنفسه منتف
ومفهوم عدياً ما أنه كان ملياً يوم عتقه أو بقي سدها قلها عليها النذر وهو كذلك
ولو أعدم السيد بعد ذلك وبقية الزوج في ذمته لغيره بأن الدين بعد العتق فلا يطل (و) ان
اعتقت (بعده) أي البناء ولو نكح وبقى فهو (لها) لاستحقاقها الأباه بالناقة ومن مالها
ومال الرقيق يتبعه في العتق وشبهه في كونه لها فقال (كالو) عتقتها وقرض زوجها لها
صداتها (رضيت) الأمة (و) الحال (هي) مؤنثة) بضم الميم وفتح الفاء والواو منقلبة إلى

١٣ من في (قوله قبل الوقوع) أي فيما ترضى بايقاعه (قوله وهو) أي كون الخلاف فيما قبل الوقوع
(قوله الأول) أي كون الخلاف انما هو فيما بعد الوقوع (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وقيل) بفتح التاء متعدياً (قوله فبر) بضم
الياء وفتح الراء (قوله لدين صداتها) إضافة لدين سليمان (قوله ثبوته) أي خيارها (قوله لغيره) أي خيارها (قوله وفيها) أي صداتها

(قوله ولو اشترطه السمت) أى الصداق (قوله لانه) أى الصداق (قوله حين عتقها) لسيقه القرض والبناء (قوله وشرطه) أى السيد (قوله حينه) أى عتقها (قوله وهذا) أى الصداق (قوله بعده) أى عتقها (قوله فان كان في حق قبل القرض) أى وبعد عتقها (قوله فلهما صدق من لها وان لم يرض به) وكذا ان فرض لها مهر مثلها بعد عتقها وقيل ثابته (قوله نفسه) أى المقوم (قوله تفصيل) أى بانه ان اشترطه ٩٨ سيد هاهوله والا فهو لها (قوله فهو) أى الصداق (قوله لانه) أى سيد هاهوله

معقود نكاحها بلا ذكر مهر ولم يرضت (ع) أى الصداق الذى (فرضه) الزوج (بعد عتقها لها) وقيل ثابتهم اذ هو لها ولو اشترطه السيد لانه لم يكن مالها حين عتقها وشرطه انما يتعلق على ما حينه وهذا يتجدد لها بعده فان كان في حق قبل القرض فلهما صدق مثلها وان لم يرض به ومفهوم بعد عتقها ان ما فرضه قبل عتقها فهو لها الا ان يشترطه السيد نفسه تفصيل واستثنى من قوله بعد له اقال (الا ان يأخذ) أى الصداق (السيد) من الزوج قبل عتقها فهو له لانه كاشترطه وانتراعه افاده العوى (او بشرط) السيد ما اخذ (حين عتقها بعد البناء) فهو لها لانهما ملكتهما البناء من مالها قبل عتقها ابن حرفة واستثنى من اعق امته قبل البناء مهرها صريح في نكاح التسمية ويطلق في التوضيح قبل فرضه فليس بماله ان يشترطه (و) ان كل عتق الامه وهى تحت سيدها فالتى معه مدة ثم اخذت فراقه فادعى ان اقامته معه بعد كمال عتقها رضى به وانكرت ذلك (صدقت) بضم فسكر مقفلا بلا عين (ان لم تكنه) أى من كل عتقها زوجها البعيد من نفسها وبطل صدقتى (انها ما رضىت) بالبقا معه فلا بد من سكوتها رضى به وهى على خيارها بل غامسة بل (وان بعد) تمام (سنة) من يوم عتقها ومفهوم الشرط سقوط خيارها ان كنته وصريح به واستثنى من قوله وان كل عتقها فراقى البعيدة قال (الا ان تسقطه) أى من كل عتقها خيارها بان قالت اسقطته واخبرت المقام معه فلا خيارا لها بعد موطنه ولو سبقته او مضى ولكن قبله ابن القاسم بكونه احسن لها والا فلا يلزمها ونظر لها الامام وطلحة انهب (او) الا ان (تكنه) طائفة أى من كل عتقها زوجها البعيد من استتاعه بها بعد كمال عتقها فيسقط خيارها ولو يستتبع بها ان عتقها الحكمى (ولو جهلت الحكم) بان لها الخيار وان تكنه طائفة يسقطه ونظاره وان لم يشهر الحكم عندهم وشهر ابن شاس وابن الحاجب والقرافى وقال ابن القصار انما اسقطه ما لم يرض الله تعالى عنه بالبدنة حيث اشهر الحكم ولم يرض على احدها وامان امكن جعلها فلا قال في التوضيح الاقرب ان قول ابن القصار تقييد وايضا وقع نصا لما لم يرض الله تعالى عنه في التخصيص والذوق واذا كانا قد قول الامام رضى الله تعالى عنه بقول غيره وتقييده بقول نفسه اولى لكن قول ابن شاس وابن الحاجب والقرافى المشهور سقوط الخيار بقتضى انه خلاف والله اعلم (لا) يسقط خيارها ان كنته طائفة وقد جهلت (العتق) ابن حنبل السلام يثبى عقاب الزوج ان وطئها على ابنته او الحكم كوطئ مخبره وعلمه وذات شرط قبل اختتامها وان ادعى عليها العتق وانكرت فالقول لها ابلا عين قاله ابن شاس ولا تعذر بنسائه لتفريطه (ولها) أى من كل عتقها قبل البناء وان وطئها البعد بعده غير عالمة (الا كفرن) شين (المسعى) بضم الميم الاولى وفتح الثانية منقولة لرضاه به على انها امة

لانه) أى أخذ (قوله نصار) أى صيدا قها (قوله لو استثنى) أى اشترط (قوله مهرها) مفقود استثنى (قوله فيشترط) منصوب في جواب النفي (قوله لاي من كل عتقها) تفسير للفاعل المستتر فى يمكن (قوله زوجها) تفسير لفعوله البان (قوله من نفسها) صلة يمكن (قوله الشرط) أى ان لم تكنه (قوله بان قالت اسقطته) أى شراى وشورى لاسقاطها (قوله المقام) بضم الميم (قوله بسده) أى الاسقاط (قوله قبله) أى اسقاط السقية او الصغيرة (قوله والا) أى وان لم يكن احسن لها (قوله وطلحة) أى اسقاط الصغيرة والسقية عن تقييده بكونه احسن لها (قوله من استتاعه بها) صلة تمكنه (قوله بعد كمال عتقها) صلة تمكن (قوله بان لها الخيار) تهوور الحكم (قوله اسقطه) أى خيارها بتكنه (قوله بالبدنة) صلة اسقطه (قوله بها) أى

البدنة تتنازع فيه اشهر ويصح (قوله جهلتها) أى من كل عتقها الحكم (قوله غلام) أى لا يسقط فعل خيارها بتكنه (قوله وقم) أى التقييد (قوله نصا) أى منصرا (قوله لانه) أى قول ابن القصار (قوله والحكم) عطف على عتق (قوله بنسائه) أى عتقها (قوله بعده) أى كمال عتقها (قوله به) أى عتقها (قوله لرضاه) أى الزوج (قوله به) أى المسعى

(قوله محله) أى النصار (قوله وحى) أى المحل وأنه ثابت بغيره (قوله بالطلاق البائن) صله نوات (قوله وفيه) أى لم ينقض عدله (قوله منه) أى الطلاق (قوله تأخيره) أى الطلاق (قوله انعقد فواتم الخ) أى فقوله دخوله باضعف (قوله وهو) أى مقوله (قوله كونه) أى دخول الثاني (قوله له) أى النزع ٩٩ (قوله انه) أى الثاني (قوله)

عوض) أى حدث (قوله موجب بكسر الجيم) أى سبب ثبوت (قوله أن) أى موجب الخلو (قوله فيه) أى دخول الأول (قوله لم) أى دخول الأول (قوله يعجز) أى دخول الأول (قوله وضرب) بضم فكسر متفلا (قوله انه) أى استحسان تأخيرها ثلاثة أيام (قوله لكونه) أى التأخير (قوله وهو) أى تأخيرها ثلاثة (قوله انه) أى زمن التأخير (قوله الاحسن) مفعول تظن (قوله من الامرين) أى ابقاء والفرق بين للاحسن (فصل الصدق) (قوله وآخرون) بفتح السين (قوله أى المصنف الصدق عن غيره من اركان النكاح) (قوله المتخير) بفتح الزاي (قوله لئلالة) أى الصدق (قوله انه) أى الصدق (قوله واسقاطه) أى الصدق (قوله أى النكاح) (قوله لزومه) أى الصدق (قوله فيه) أى النكاح (قوله ولا يرد) بضم فتحة أى جعل امسكان لزومه شرطا (قوله لزومه)

فعل انما امره اولى (وسدق المثل) على انها حران كان العدة معها او فاسد الدية لا لصدقه فله امره مثلها اتفاقا قاله النعمي وظاهره سواء اختارت الفراق او البقاء وسواء علم العبد عتقه ام لا وهو ظاهر لانه فانه يضع حر ولا غيره بعدم علمه وعطف على نسخته قوله (او) الا ان (يعينها) اي العبد من كل عتقه اقبل اختيارها فلا خيار لها القوان محله وحى العصمة بالطلاق البائن وله نصف الصداق ان ابنا قبل البناء (لا) يسقط خيارها (و) طلاق (رجعي) بعد كمال عتقه اولا وقبله لعدم تقوية العصمة ونكحه من رجعتها فله ابقاء طلقته بائنة فتكون صبيته (او) الا ان (عتق) زوجها العبد بعد كمال عتقه هو (قبل الاختيار) منها القراءة فقد سقط خيارها زال سببه وهو رزق زوجة وظاهره ولو لم يعل عتقهها الا بعد عتقه (الا) عتقه قبل اختيارها (لتأخير) منها الطلاق (لخص) به امنه امنه فلا يسقط خيارها ولو جوب تأخيرها شرعا ابن رشد فان طلقته حاضرا فلا رجعة لها لانه بائن (وان) عتق العبد بعد عتق الامه ولم يعل به واختارت فراقه (و) تزوجت) غيره (قبل عليها) بعته (و) قبل (دخول) العبد (ها فانت) على العبد (يدخل) أى اذا تزوج (الثاني) به ولو يدون وطء الماشرك المحقق فواتها بتأذنا الثاني ولو بعد دخول الأول غ سقط من بعض التسع ودخولها وهو الصواب فان قبل تقدم في ذات الوليين ان شرط كونه الثاني بدخوله غير عالم كونه قبل دخول الأول فافا الفرق بينهما على الصواب قبل اعله انما لمعارض موجب اختيارها بدخول الأول اثر فيه بخلاف قوله بعد ودخول الأول في ذات الوليين لم يعرض بعدهما قبل فاعتبروا لقوت عليه دخول الثاني غير عالم اعله (ولها) اي من كل عتقه انتصت بعد ان وقعها العبد بحضرة الحاكم بعد كمال عتقه لاعتقار البقاء والفرق (تأخير) باجتماع الحاكم وقال النعمي والمأزى استحسن تأخيرها ثلاثة أيام بضعف مع انه ليس منافاة لكونه لا لاجتماع اذ هو اجتماع من بعض الحكام ولا نفقة لها انه وان عتق العبد فيه سقط خيارها (تظن) المراد (فيه) اي التأخير الاحسن لهما من الامرين فتختار

(فصل في بيان احكام الصدق) وآخروا بفتح الخ لعل طول الكلام عليه (الصدق) أى المال المتخير للخصو بملك عصمتها بفتح الصاد اضعف من كسرها وقال في صدقة بضم الدال وقصها قال الله تعالى وانما النكاح مباحين ما خوعن من الصدق لئلالة على صدق الزوجين في موافقة الشرع ويسمى مهر او طلاق بفتح الطاء وابرة ونفقة ونحلة بكسر النون وسكون الحاء المهملة ابن عرفة لا يظهر انه غير ركن في جميع النكاح واسقاطه اقله فامسكان لزومه شرط فيه ولا يرد لزومه في نكاح التسمية لانه اعارضه بانافي الاسكان الاصلى وقول ابن الحبيب وغيره ركن يرد بعد في نكاح تفويض وقع فيه طلاق او موث قبل البناء لان ركن العام ركن الخاص وفيها لولاستثنى من اعتق امته قبل البناء مهرها صفي نكاح التسمية وبطل

أى الصدق (قوله لانه) أى لزوم الصدق في نكاح التسمية (قوله ركن) أى الصدق ركن (قوله يرد) بضم فتحة الخ غير قول (قوله بعده) أى الصدق (قوله فيه) أى نكاح التفويض (قوله لان ركن العام ركن الخاص) (قوله يرد) قوله فيها) أى المدونة (قوله استثنى) أى استمرها (قوله مهرها) مذهب لولاستثنى (قوله صح) أى استثنى (قوله وبطل) أى استثنى

(قوله في شرط) أى اشتراط صلة كلف التشديد لقوله (أى الصداق) (قوله وله) أى الصداق (قوله عليه) أى الصداق لتفليحا واستلاما (قوله وعدم النهي) أى عن المعاوضة بوجه مخصوصه احتراز عن كلب الصدوق من الغصبة (قوله والغرر) بفتح الحجة والراء مفتحة على النهي (قوله في الجملة) أى في بعض الصور عند عدم الغرر (قوله لا تغتار بغير الغرر) أى الصداق (قوله لا تغتار) صله لا تغتار (قوله كصداق) بلا تنوين لضافته للمثل الخ غشيل الغرر البير المقتدر في الصداق في الجملة (قوله في الصداق) بفتح السين ١٠٠ (قوله وشورة) بفتح الشين المجبهة وسكون الواو أى جهاز (قوله المثل) بكسر فسكون أى

في التقرض قبل فرضه أخيراً بحالها فشرطه وشعبه الصداق (كالقن) في شرط الطهارة
والإتقان الشرعي وعلمه والمقدرة عليه وعدم الهوى والغرر في الجملة لا اعتباراً بغيره في المقر
في الصداق كصداف وشورثا مثل دين القن ومثل ما يجوز صدافاً ومثاقلاً (كعبس) من
عبد مثلاً للقاطب والبائع حاضر من أو موصوفين (مختار) أي العبد (هي) أي الزوجة
المشتري فيغير في النكاح والبيع لمخول العاقدين على اختياره ولا يحسن إلاه شأن من
يختاراً تسميه من مال غيره فلا عرفه (لا) يجوز في الصداق والغن بعد مختار (هو) أي
الزوج والزوجا والبائع للمشتري النكاح التفرقة بين اختياره واختياره بمقتضى العبد
القبيل وهو الثلاثة وهو مذهب ابن القاسم وأما العبد الكثير يختار من رأس فيغير
اختياره واختاره كالبيع ونحو نكاحها الأول من فتح امرأته أي أحد عبيده أيها
شأنها تزويجاً منها هو لم يجرى كالبيع ١٥ فالشترى الاختيار مطلقاً والبائع يمنع
منه في القليل وهو الثلاثة ثم في التفرقة بين اختيارها واختياره يختار كل من يختارهما
فالمختار الأرفع لنفسه ١٦ (وضمانه) أي الصداق الثابت لقله ولا تعدد ولا تدرج من
الزوجة فيمرد العقد الصحيح وبالقضاء في النكاح الفاسد وهذا إذا لم يطلعه الزوج قبل
النكاح أو الأجنبي (وتلقه) أي الصداق يدعى من هو يسلمه من غير ثبوت بيع اختيارها
بصدق البائع والمشتري يصدق فيه الزوج والزوجة فلا يصدق الزوج في اختياره عليه
وكذا الزوجة فعمل كل قول وضمانه على صورة الثبوت وتلقه على صورة علمه حتى يتفارا
وإن كان الضمان مسيباً عن التلف فادهب الباني كلام المصنف إذا لم يقع طلاق ولا منخ
قبل الدخول ولا نكاحاً عليه ونحو مساهمة فان البائع إن ادعى تلفها يقابل عليه ولائحة
لتعذر المشتري في الفسخ وعدمه كما يأتي في قوله وخبره شتران غيب أو عيب ولاخبار فزوجة
هنا في الفسخ بل ترجع بقية أمثله فهو في طلاق الرجوع وقوله وتلقه يعني قوله وضمانه
لتسليمه عليه لحقه وضمانه أن تلق كالبيع وجواب وزوجه يعمل ضمانه على ثبوت تلقه
وتلقه على علمه من البائع وقال بعض أصحابنا إن غاب عن هذا العمل الفقه ظاهر وكلام خليل
لا يمس (واستحقاقه) أي الصداق المدين بعد العقد جبر جوعها عليه بقية ولا يفسخ
النكاح بخلاف البيع فيفسخ وأما مثل مطلقاً والموصوف فتزجعه إن استحق
والمقوم العين من المسائل التي امتنأها المصنف في فصل الاستحقاق فهو في عرض يعرض

قوله (والأى وان ملطه) أى (قوله نعم) بضم العين (قوله الشبوت) أى (الشفق) قوله (عنه) أى (الشبوت) بجا
قوله (وان كان الضمان الخ) حال (قوله قبل المثل) تنازع فيه إطلاقاً وفسخ (قوله ومعه) أى (تسليمه) تلف الصدق بشفق
المبيع (قوله فهو) أى (التسليم) قوله (ضمان) أى (الضمان) قوله (عنه) أى (الشفق) قوله (فخه) أى (التعير) قوله (عمل باليد)
أى (استلها) راجع منه لمن التقل (قوله لا يس) أى (لا يفهم) قوله (به) أى (الزوج) قوله (بقيته) أى (الصدق) قوله (ملطاً) أى
معنا كان أملا

(قوله او فقيته) أي ما خرج من يده وبقية الصداق عليه (قوله الانكاح) أي استحق صدأقه المهر المقوم (قوله فترجع) أي الزوجة على زوجها (قوله بدوس) أي فية (قوله فقتشه المصداق) أي تخرج على قوله وجب وجوعها ببقية المخرج (قوله فانه) أي صورة الاستحقاق عليه التثنية (قوله فبالجدة) خبر انفسه (قوله) أي المصداق (قوله ورد) أي المصداق (قوله) أي العيب القديم (قوله في الفسخ) صلة كافي التثنية (قوله اذا استحققت السلعة) صلة الفسخ (قوله وردت) أي عطف على استحققت (قوله ولم تنت) حال (قوله لان عقد النكاح المخرج) على قوله لم يصحوا النكاح المخرج (قوله فاذترقا) أي النكاح والبيع في الفسخ وعدمه (قوله بالباقي) أي بعد الاستحقاق (قوله ولو كان) أي المستحق ١٠١ او المصعب (قوله وفي رد الباقي) المخرج

عطف على في التمسك (قوله وان كان) أي المصداق الذي استحق او تعيب بعضه (قوله المهر) يفتح الميم لغت الدار (قوله فلها) أي الزوجة (قوله حبسها) أي ابقاء المهر والتعيب (قوله وفي بقيقها) أي الدار عطف على حبسها (قوله بقيقها) أي الدار (قوله أيسرها) أي اقل الدار (قوله تانها) أي يسر جدا (قوله رجعت بقيقه) أي ما استحق (قوله وكذا) أي الدار في التمسك (قوله ويسر المستحق) يفتح الحاء المهر صلة من إضافة ما كان صفة (قوله من العبد) صلة المستحق او يانه (قوله ككثيره) خبر يسرا في التفسيرين التمسك بالباقي والرجوع ببقية المستحق ورده (قوله فليس المصداق

ما يخرج من يده وبقية الصداق على ما استحق لا يخرج من يدها وهو المصعب فقتشه المصداق بالبيع في هذه في الجملة (ونهيته) أي اطلاع الزوجة على عيب قديم في المصداق وجب خوارها في التمسك ورده على الزوج به رجوعها عليه ببقية المقوم المهر ومثل المثل والمقوم الموصوف ابن ونس واعتبر القيمة يوم عقد النكاح عبد الحق لم يصحوا النكاح كالبيع في الفسخ اذا استحققت السلعة اوردت ويجب ولم تنت لان عقد النكاح قد تقررت به الموارنة وانتشر به الحرمة على الايام الاثنا فلم ينبغ فسخه والبيع لا خير في فسخه في قيام البيع فافترقا (او) استحقاقا وتعيب (بعضه) أي المصداق فان كان مقوما مع فسخها النكاح في التمسك بالباقي او السالمين العيب والرجوع ببقية ما استحق واظهر عيبه ولو كان الاكثر في رد الباقي والسالم والرجوع ببقية الجميع وان كان مثلاً او موصوفا فلها الرجوع بمثل المستحق والمصعب حال في المدونة ان استحق من الدار المهر ما فيه ضرر فلها حبسها واخذ بقية ما استحق ورد بقيقها واخذ بقيتها وان استحق أيسرها كتبت وانفاد رجعت بقيقه فقط وكذا العروض والارض يسر المستحق من العبد والامة ككثيره اه قلت وكذا يسرها فسخه كجلبية والتمسك وقوله في الاستحقاق قاله ابن عرفة فليس المصداق كالبيع في حرمة التمسك باقل ما استحق او تعيباً كقوله لان التمسك به في المصداق في تملك العبد لا في تملك بعض الثمن الجهول الذي لا يعرف الا بالتقوم والقيمة كافي البيع وشتر قيمته وما حفظ عليه (كالبيع) يتساع في بعضها كما تبين مما تقرر (وان وقع النكاح (قوله مثل) مهيئة فاعطى فسخه (فاذا هي خرقته) أي انحل يلزم الزوج ولا يفسخ النكاح كمن تزوجت جهراً فوجبت به عيباً فلها مثله غير مصعب وان وجد والا فقيته والبيع يفسخ ان وقع على عيبه وعكس صورة المستفاد ان وقع بقله فخر فاذا هي خسر بقيت النكاح ايضاً ان رضاه بفسا لا فسخ معة تملكه انقضاه عتبهما قبل عقده فهو لازم لهما وان فرق ذات المعدة هي العين المهر وعليها وانما تعلق حق الله تعالى بها فليس عدمه وفي الاولى تقول ان كرهت لم تصدق خلا وكذا هو ان كره ابن عرفة فانه من تزوجت على قلال خل باعيا فخر جدم ما خرا كمن تزوجت على مهر وجدته بعبارة رده وتأخذ مثله وان وجد

كالبيع في حرمة العقد باقل المخرج تخرج على قوله ولو كان الاكثر (قوله لان التمسك) يفتح السين على قوله ليس المصداق كائن المخرج بيان الفرق بينهما (قوله النكاح) فسخه لفاعل وقع المستفسر (قوله فغيره عيب) حال من مثل (قوله وان وجد) بعض فكمسأرى المثل (قوله والا) أي وان لم يوجد مثله (قوله عيبه) أي انحل فبين خبر (قوله وضاده) أي الزوجان انحل (قوله فخر) أي النكاح (قوله وفي الاولى) ضم المهر أي النكاح فغير فقيته خلا (قوله تقول) أي الزوجة (قوله وكذا) أي المذكور وهي الزوجة في القول ورأي الزوج (قوله فيها) أي المدونة (قوله فوجدتها) أي القلال (قوله كمن تزوجت المخرج) خبر من (قوله قوله) أي الموجد المخرج بيان لوجه التثنية

(قوله لثبوت أثره قد اخرج) عنه لا يفسخ الخ (قوله ان لا يصح الخ) عنه كلمة ثبوت (قوله وبقره نعم) بيان لما دخل بالكاف (قوله ونص عليه) اي الرقيق لم يكتب دخوله بالكاف (قوله فيه) اي الرقيق (قوله غزير) اي الرقيق لكثرة انواعه واحواله (قوله المتوهم) يفتح الهاء اي منعه ١٠٢ (قوله وهو) اي غير الموصوف (قوله يوم) اي منعه (قوله فيجب) اي بدت (قوله

الاربع) اي الشرة وما بعده (قوله لكسب) اي فنية (قوله وعلى الثاني) اي وسط الاسنان من كسب البلد من كسب وتصح ز الاول) اي وسط فاشنا كسبه الناس ولا يفتقر الى كسب البلدان اضافة المصدر الى فاعله وتكمل له تصب منعه (قوله يتظر) يضم الياء ويكون الزمن وقم الظاهر الخ خبر انصح (قوله ولا خصوصية) اي الى الحل على الحلول (قوله وفاشنة) اي الى الحل على الحلول (قوله بقرينة) صلا اراد واضافها الى بيان (قوله الواقع) نصت الرقيق (قوله من كونه) اي الرقيق حبشيا الخ بيان لجنسه (قوله تقبلا الخ) عنه لا شرط ذكره (قوله) اي اشتراط جنس الرقيق (قوله لا يذكر) يضم الياء وفتح الكاف اي جنس الرقيق (قوله وعدم شرط ذكره) اي جنس الرقيق عطف على شرط ذكره (قوله منه) اي ابن عرفة (قوله والا) اي ان كان

الافقية او حفص وبدا الخ لا يفسخ النكاح بخلاف البيع ثبوت أثر العقد بحجة المهر ثم ذكر اربع مسائل كلمة مستغن من قوله كالمسألة الا يصح كون شيء منها عقد (الوجز) النكاح (بشورة) يفتح الشين المحبسة ويكون الواو اي متاع بيت معروف بعادة لحضرة ابدوية وامابضهما فالجاءل يفتح الجيم (و) (لا عدد) محصور كالثانية (من كابل) وبقره نعم (اورقيق) وثياب ولو غير موصوف ونص عليه لترهم المنع فملاكثر غزيره قالوا احسن من كابل اولي بالحواز طي المتوهم غير الموصوف وهو قرص المدقة وابن الحاجب وغيرهما اما الموصوف فلا ترهم فيه البناء الموصوف يتوهم من حيث يشاء السلم الحلال واما بعدد من شعر فلا يجوز الا ان كان معنا او موصوفا وموضعه ملكه قاله ابن عبد السلام (و) جاز النكاح (صادق مثل) بكسر فسكون اي قطب الزوجة التبطل يجوز النكاح بصدق المثل فيجب بالعدد ونصه بالطلاق قبل البناء وجميعه الموت الا ان يتفق على شيء غير جمع الحكم له اه (داه) اي الزوجة في المسائل الاربع لا الاخيرة فقط (الوسط) اي المتوسط بين الاهل والادنى من شورة مثله في حضر او بدو عدد من كابل اورقيق في سن يتقنا كح به الناس ولا يتظر لكسب البلد على الاصغر ومن صيدا قتل برغب في التذبيب وعليه الوسط من الانسان الموضع ذلك كله (حالا) بشد اللام اي غير مؤجل في التذبيب وعليه الوسط من الانسان الموضع وفي المدونة اصلية وعليه الوسط من ذلك قبل مهاد وسط ما يتقنا كح به الناس لا يتقنا. راي كسب البلد وقيل وسط الاسنان من كسب البلد اه وكلام المصنف محتمل لهما وعلى الثاني جعله سجع في فاشنائه وتصح ز الاولى يتظر من ابن ولا خصوصية لهذه المسائل اذ كل صداق وقع على السكوت جاز على الحلول كما ياتي في قوله ولم يقيد الاجل وقاضه دفع توهم الفساد ووقع على السكوت بشاقي (وفي شرط ذكر جنس) اراد الجنس القوي اي الاسم السكلي الشامل للجنس والنوع والصف والمنطقات بقرينة اضافته الى (الرقيق) الذي هو صنف من الانسان الذي هو نوع من الحيوان الذي هو جنس الواقع صداقا من كونه حبشيا او نجيبا وروميا تقبلا لا تفرقاه معنون فان لم يذكر النكاح فيقسم قبل البناء بعض بهدم صداق المثل وعدم شرط ذكره قاله ابن المواز ولها المصنف الغالب بالبلدان استوى صفات فلها النصف من كل منهما وان استوت ثلاثة فلها من كسب صنف ثالث وهكذا (قولان) مستويان عند المصنف البناء يؤخذ من ابن عرفة ان الثاني هو المهر وهو ظاهر المدونة وكرايو لمحسن ان ظاهره نقل ابن رنن والشمي ان قول معنون بخلاف مذهب المدونة فالاولى الاقتصار على قوله وعدم من كابل اورقيق ويؤخذ منه ايضا ان قول معنون ليس على اطلاقه كاعند المصنف بل مقيد بما اذا لم يكن النكاح جنس معناه والا فلا يشترط ذكره ولا خصوصية للرقيق بذلك وقد اتي ابن عرفة بعبارة عامة انظر الى ابن عرفة

للكساح جنس معناه (قوله انظر طي) نفسه المراد بالجنس المصنف كاي عبارة بر عرفة ولا خصوصية للرقيق وقد اتي ابن عرفة بعبارة عامة ونصه في كونه مطلق من صنف غير موصوف انما ابتداء او بعد وقوعه وان خصص بجنس هو واجبه لا يجوز نقلوا الثلثة يجوز على وصفه او بعد مطلق بجهتها مع تأخره عايش من ابن العصار اه =

[illegible]

وفي حكمه يطلون من صنف غير موصوف جازم البتة او بعد وقوعه وان خصص بجنس له
وايدها لا يجوز اقول الثلثة يجوز علي وصف اوجهه واطلاق وجهه في متبع ظاهر نقل جصاص
عن ابن القدامه كسكاح نفوس ونظاهاها والصفلي مع ابن عمر عن صفون وغير واحد
عن ابن عبد الحكم في كون قول ابن عمر ان كان لكسكاح جنس متعاضدا والافسد خامسا فاطر
وكونه من جنس انهم ممنوع لنقل الشيخ عن محمد كسكاح يصرح بوجه وصف باى عرض من
العرض يفسخ قبل التامير حتى يقول شو بكان اوصوف او بوجهه فلهما الوسط وكذا
في القولين قال ابن القدامه قلتمير يداه يتبع اولو غير موصوفه فلهما القولان ان كتبه اولو
غير موصوف لم يفسخ لتفاوت الاحاطة بصفته والكتابة اخضعه لكسكاح في القرو وقول ابن
حرف الموقر اربعين تزويج امر اعل سيدان لها بعد اوسطا بخلاف نقلهم قول ابن عبد الحكم
ا طي فلا دليل في كلام ابن عرفة على مخالفة العرض للرقيق لان كلام المصنف في الصف
وعبر عنه بالجنس لاحاطته للرقق فهي تبين ان هذه الصفه لا تقدر في كلام ابن عرفة لا لافرق
فيه بين الرقيق وغيره وان ابن عرفة عرفه بالصفه في عبارة علم الرقيق وغيره ولم يفرغ
منه في الجلس العام معارفه بعبارة تم الرقيق وغيره ايضا كاترى لافرق بينهم واحدا الظاهر
لم نأمل وانصف وقوعه به في دعاء يفسد على البناء كوقوعه بصيوان عام ووجهه يثوب
صوف او كان باي فيه اختلاف كوقوعه برقيق (و) ان تزويجها بعد من رقيق ولم يفسد بان
ولاذ كونه للزوجة (الانث منه) اى الرقيق التي حصله صداقا (ان اطله) الزوج عن
التقدير بالكونه او لا الا انه لا للتساغر صفات الاختلاف بينهما وخد من طي الرواية في الرقيق
وبتختلف على عرف فمفعول في غير الرقيق به ايضا ونص الرازي مع ابن القاسم من نكحت
بارئنا اشتريها الا ما لا العبد ليس فيه سنة الا ما جارية به كل الناس ومقوم الشرط انه
ان يبدد كونه او لا وثمة عمل به وهو كذلك (ولا هذه) اى ضمان الزوجة على الزوج في الرقيق

(قوله ان لم يشترطها) أى الزوجة الموهبة (قوله عليه) أى الزوج (قوله به) أى الشرط (قوله وهو) أى هذه الاسلام وذ كذا
 لتد كبره (قوله فان لم يعلم وقته) أى الدخول مفهوم ان علم (قوله فلا يجوز) أى السكاح المزوج صدقته كاه أو بعضه
 للدخول (قوله فلا تنافي في كلام المصنف) فربيع على قوله أى ينسب الذانير والدرهم وقوله ملأ بغير الذانير والدرهم كعفار
 وعروض (قوله فان لم يكن ملأ) مفهوم ان كان ملأ (قوله تأجيله) أى الصداق (قوله بمسيرة) أى الزوج (قوله وفي كون
 تأجيله) أى الصداق (قوله عليه) ١٠٤ (قوله أو التصديق) عطف على هبة (قوله ولا

الصداق ثلاثة أيام من كل حادث ولا سنة من جنون وجذام وبرص ان لم تشترطها عليه
 والاعمله كما ساق في باب خیار العيب عن ابن عمر زوامعه الاسلام وهو ضمان الصداق
 من عيب أو استحقاق ثمانية وان لم يشترط (و) جاز السكاح بمداق معلوم مؤجل كاه أو بعضه
 (الى الدخول) من الزوج بالزوجة (ان علم) بضم فكسر وقته بعداتهم كليم التسل عند بعض
 اهل قرى مصر والربيع عند ارباب المواشي وجذا الفلأر هذا ربها فان لم يعلم وقته كامل
 الاصل فلا يجوز طهول الاجل ويقسم قبل البناء بمعنى بعده بمداق المثل (أو) الى
 (المسيرة) أى ينسب الذانير والدرهم للزوج فيصير (ان كان) الزوج (ملأ) بغير الذانير
 والدرهم كعفار وعروض فلا تنافي في كلام المصنف فان لم يكن ملأ فلا يجوز تأجيله بمسيرة
 زيادة الغروان وقع فسخ قبل البناء مضى بعده بمداق المثل وفي كون تأجيله بطله كسأجيله
 بالمسيرة أو كسأجيله بغيره أو فراق قول ابن القاسم وابن الماجشون (و) جاز (على هبة العبد)
 مثلا الذي في ملكه (الفلان) كزبداءها وابنها وابنها وابنها وابنها وابنها وابنها وابنها وابنها
 لها سواء لانه بقدر انما ملكه ثم هبته أو تصدقته على فلان فليس فيه دخول على اسقاط
 الصداق ابن عرفة البايع فان طلقها قبل البناء رجع في نصف العبد وان طلقها بعد البناء
 لم تبعه يصف قيمته ولا يتبع المراءى (أو) على ان (يعتق) الزوج (اباه) أى الزوجة مثلا
 أو ابنا أو اخا أو امها من يعتق عليها (عنها) أى الزوجة والولاء (أو عن نفسه) أى الزوج
 وله ولأولاده الساطي عتقه عن نفسه في ظاهره ملك عصمه يستلزم قبلها اياه قبله فلذا اصح وقوعه
 صداقا فليس فيه دخول على اسقاطه وان كان الولاء له فهو امر ان تقدر دخوله ملكها
 فصع كونه صداقا وتقدر ملكها اياه بعد ملكها اعتق وكان الولاء له ثم قال قلت اذا استلزم
 العتق التملك فقد استلزم عتقه عليها بمجرد فلا يجيد اعتاق الزوج محمدا فلا ولاية قلت الامور
 العتقة تقع معافقة عنه وعقله كما هبة عتقه عليه اوقت بها الاحسن ان تقدر دخوله
 في ملكها لا يستلزم عتقه عليها انما يستلزم ملكها له بالتعلق فلوذا اعتاق الزوج الى عتقه
 واقفا علم اه فان طلقها قبل البناء عتقت نصف قيمته (ووجب) على الزوج المكلف وولى
 غيره (تسليمه) أى المهر محملا بلا تأخير الزوجة الرشدة وولى غيرها (ان تعين) الصداق كعفار
 أو جبران أو عرض معين سواء طاق الزوج أم لا بلغ الزوج امله ولا يجوز تأخيرها عنه
 الا بدوى هل يسفر بجاه أو يفروها يقتضى ان تفهمه حتى تهبه على وان العقد بقصد
 تأخير مطلقا والذي يفيد كلام المتبسطى هو ان شرط التأخير لا يقتضي له

مهر لها سواء حال (قوله
 لانه) أى الثاني (قوله
 بقصد) بضم فتح مثلا
 (قوله انما) أى الزوجة (قوله
 ملكته) أى الزوجة المهر
 (قوله فليس فيه) أى
 السكاح على هبة الصداق
 أو صدقته فلان (قوله
 رجع) أى الزوج على
 الوهبية أو التصديق
 عليه (قوله وان طلق) أى
 العبد (قوله بعه) أى الزوج
 الوهبية أو التصديق
 عليه (قوله الزوج) فغيره
 لفاعل يعتق المستتر فيه
 (قوله له) أى الزوج (قوله
 قبله) أى ملك عصمه (قوله
 وان كان الولاء) حال
 (قوله ثم قال) أى الساطي
 (قوله العتق) مفعول
 مقدم (قوله التملك) فاعل
 استلزم (قوله فقد استلزم)
 أى التملك (قوله عتقه) أى
 الرقيق (قوله عليها) أى
 الزوجة (قوله بمجرد) أى
 التملك (قوله) أى الزوج
 (قوله) أى عتقه عليها (قوله

للزوجة صله تسليم (قوله وولى) عطف على الزوجة (قوله الصداق) تفريضا عن تعين المستتر فيه (قوله
 معين) راجع للعقار وما بعده (قوله لانه) أى تأخير (قوله لا بدوى) بضم الميم وقع الرأ (قوله هل يستقر) أى الصداق المعين
 (قوله وهذا) أى التحليل (قوله نجيلة) أى الصداق المعين (قوله تأخير) أى الصداق المعين (قوله ان شرط) بضم فكسر
 (قوله والا) أى وان لم يشترط تأخير

(قوله اسقاطه) اي التيجيل (قوله فيه) اي تأخير بلا شرط (قوله المذمومة) اي الصدقات المعينة (قوله من معنى العروض الخ) بيان
لما هو اضافة من اضافة ما كان صفة (قوله فان المرأة) اي ١٠٥ الرشيدة الخ خيرا (قوله اومن يلى

عليها) اي يتولى على المرأه خير

الرشيدة (قوله تجهيل قبضه)

اي الصدقات المعينة من

العروض ويحويها (قوله

ثم قال) اي المتبلى (قوله

فيه) اي الله (قوله

لا شرط) اي لتأخير (قوله

تؤخذ) اي تطلب (قوله

فممكن) يضم ففتح متغلا

(قوله انه) اي الانسان

(قوله) اي تجهيل (قوله

ان طلبته) اي التجهيل

(قوله وتتنازع) اي الزوجان

(قوله في التدبئة) بان طلب

الزوج الدخول قبل دفع

خال المهر وطلبت الزوجه

قبضه قبل الدخول (قوله

منه) اي الدخول (قوله

وهو) اي موتها (قوله

يكمله) اي المهر (قوله

عليه) اي الزوج (قوله

بلغته) اي السابق (قوله

لانها) اي التفقة (قوله

وهو) اي الاستتاع (قوله

ان طلبه) اي الزوج الشر

(قوله قضيا) اي المدونة

(قوله يضمن) اي اهل العلم القضاء

اي يضاف (قوله وان كرهت)

حالا او مبالغة (قوله فله

الخروج) اي الشرع

(قوله) اي صدقاتها (قوله

علمه) يضم فسكون اي

فقر زوجها (قوله وانما

كان

حق لها فما اسقاطه اذ لا يحتو عليه لخصه في ضمانها بعد هذا ظاهر كلامه - ومنع
الاستطاعة والاصدق من معنى العروض والرقيق والحيوان والاصول فان المهر اذن ومن يلى
عليه التجهيل قبضه - من يوم العقد ثم قال ولا يجوز ان لا يصح كساح بشرط تأخير القبض
فيه كما لا يجوز ذلك في البيع اه فقوله فان المهر اذ الخ اشارة الى ان ذلك لها ولها التنازع - مراد
لو كان واجبا لله تعالى لقال عليها والحال انه لا شرط وحكم بيع المعين الذي يتأخر قبضه هذا
سبيله لكن فيه كلام وتفصيل باقى ان شاء الله تعالى وفي الخبر ان كان المهر اذن لان ضمان
كدايا وعيدا وهو هذا اقله او لوليها طلب تجهيله وان لم يؤخذ منه قبل الدخول لان ضمان
ما كان معينا منها اه يفعل الخ لها وعقله بان الضمان عنها فكيف من اخذ ما ضمنه لتصوره
فلم يرد له بالفرق عليه المستغنى في تضييعه ثمالا ابن عبد السلام ولولا كلامه في تضييعه لم
قوله ووجب تسليمه على انه يقتضى له انه ان طلبته لانه لا يجوز تأخير كقول ابن الحارث
ويجب تسليمه حاله ويصل منه ما طاقه الزوجه ويبلغ الزوج اه لكن تفسير الاسلوب وقوله
ووجب تسليمه ان تقبضه وقوله والا فانه يمنع نفسه ايدل على انه اودا كلامه في تضييعه فانه طلق
(والا) اي وان لم يكن الله صدقات معينا وتنازع في التدبئة (قوله) اي الزوجه (منع فها)
من دخول زوجها بها حتى يسلمها الصدقات وكره الامام مالك رضي الله عنه ان يملكه
من نفسه اقبل قبضه امنه وبيع دينه خلق الله تعالى ان كانت عليه من العيوب الموبغة
لغير الزوج بل (وان) كانت ميبدة (ببب لقيامه به لرضاه او وحده بعد العقد وصدق
منع (من الدخول) اي اختلاء الزوج بها (و) ان كانت مكنته منه فلها امنه من (الوطء
بعده) اي الدخول وليس الزوج امتناع من دفعه ولو بلغت السابق ان غابته وموت او هو
يكمله عليه بخلاف التفقة فلا يجب بل بلغته لانها في مقابل الاستتاع وهو متعذر من بلغته
(و) لها منع نفسها من (الشرع) مع الزوج ان طلبه منها او دخل بها او طلقها البساطى تفرقت
في كلامهم فوجبته يعطى ان له المنع من الشر وان دخل ووطئ اه طلق ما قاله صواب
غير ان نفسه تفصلهم حوله فقوله في ارضا السور وللزوج ان يضمن من يرضيه من بلد الى
بلد وان كرهت ويتق عليها وان قالت حتى اخذت صدقاتي فان كان في جهالة الخروج وتقبضه
دنيا ابن يونس يرضي عنهه واما ان كان موصرا فليس له الخروج حتى تأخذ صدقاتها
وقاله ابو جعفر قال عبد الله بن محمد كره كلامي عمران وقال بعض شيوخنا من اهل بلدنا ان
كان يخرج من االى بلد فيرضي فيها الاحكام فلا كلام لها والا فلها ان لا يخرج حتى تأخذ
صدقاتها وهذا خلاف قوله في تضييعه الامتناع من السفر قبل قبض صدقاتها انما يكون قبل
الدخول بها وتصح في هذا ابن عبد السلام وغاية المنع من المذكورات (الى تسليم ما حل) من
المهر بالاصالة او بانقضاء جهالة لانها تابعة والناقص منه حتى يقبض عنها (لا) تمنع
نفسه من الزوج (بعد الوطء) او التمكن منه وان لم يطأ فليس لها منع نفسه منه معصرا
كان او موصرا هذا ظاهر كلامهم خلافا لتضييعه بعض عدم منه انفسها من وطء بما اذا كان
موصرا ولا منع لها ايضا من سفره ان وطئ او هو معصرا لان مكنته ولم يفعل فآذنه ابن عرفة

١٤ منع لي كان اي الزوج (قوله والا) اي وان كان يسافر من االى بلاد لا يرضي فيها الاحكام (قوله ويبيع) اي المصنف

واحد وجميع وفي الموطأ من التوضيح والمدونة انه كالوطأ ثم انما يباينهم بالمدقير فيها الاحكام
وهو حرم أمن عليها والطريق مأمونة والبلد قريب لا يقطع خبرها عن أهلها ولا خبر أهلها
عنها فالعبد لا سقر له بن وسقته ولو أمة وتغيرى هذه الشروط فسقته بها حال يسره ايضا فلها
الامتناع قبل الوطأ مدقير تقبض حال صداقها قاله أحمد بن حنبل وابن عباس في بلد
تأخذ فيها الاحكام اه عاب النباي أجب ز هنا وفي التوضيح عن ابن عباس السلام وأما
امتناعها من السقر معه قبل قبض صداقها فانما يكون له ان قبل الدخول اه لجعل الدخول
مسقطا لتأخر الوطأ فعالة الموطأ وقال في احوال السور من المدونة ولزوجه ان يظعن الى آخر
ما سبق منها وعن ابن عباس في حق ما قبله قال فقوله لا بعد الوطأ مبرج للسقر كما يرجع اليه
اكن هل لا بعد الوطأ بالسقرها مطلقا وهو ظاهر المدونة وابن عباس السلام والتوضيح أو يقيد
بكونه مديعا وهو حال ابن عباس أو يقيد بكونه الشراي بالمدقير فيه الاحكام وهو ما لم يرض
شيخ عبد الحق و به تعلم انما للبساطي وقربه انظر من يزوج قوله لا بعد الوطأ لما قبل
السقر فقط وان لها الامتناع من السقر معه ولو بعد الوطأ مقبر صحيح فليس لها منع نفسها بعد
وطأها في كل حال (الان) يفتح الهمز مفتوحا مدقير مضم (يسحق) يضم المشقة فتفتح
الفتحة اي الصداق فلها الامتناع ولو بعد الوطأ متى تقبض عرضة لان من جهتها مكنته
حق في حق فلم ينم ان غرها الزوج بان علم انه لا يسحق (بل) ولم ينم (ها) اي الزوج الزوجة (عل
الانظر) عند ابن وهب من الخلاف ابن غازي كذا قال ابن رشد في معجم العشر من معجم
عيسى انه أظهر الاقوال وهو المقتد وقيل ليس لها الامتناع بعد الوطأ سواء اسحق أو لا
غرها أو لا وقبل ان غرها فلها المنع والأفلا وما ضمه فان صدق (ومن يادر من الزوجين
تسكن صاحب به محافي جهته صداقا كان أو دخولا وطلب من الآخر تسكنه محافي جهته
فامتنع (أجبر) يضم الهمز وسكون الجيم وكسر الموحدة (له) اي المادون نائب فاعل أجبر
الزوج (الآخر) يفتح الخاء المجرى على تسكنه محافي جهته صداقا كان أو دخولا بشرطين
أفادهما بقوله (ان يطلع الزوج) الحمد على المشهور لا يجردا طاعة الوطأ لعدم كمال التمسك به
وعكسه (وأمكن وطؤها) اي الزوجة وليس لمن معين لا اختلاف باختلاف أحوال البنات
من وفور الجهم ونحافته فلا يشترط بلوغها الحمد كمالا لاذن بها بدونه متى أمكن وطؤها ولو بلغ
الزوجه شرط في الجبر سواء كان طالبا أو مطلوبا وامكان وطئها بشرط فيه طالبا كانت أو
مطلوبة وفيه هوم هذا تفصيل فان كان عدم امكانه لصغر أو مرض يلفظ به الساق فلا
جبر وان كان مرضا لم يتابع به الساق فالجبر كما في الخواص وهذا في الصداق فغير المعين وأما المعين
فقد تقدم حكمه أبو الحسن ان كان الصداق مضمونا فلا تسحق قبضه الا ان يكون الزوج
بالضواحي في سن من يبيعها وانما يسحق قبض الفتي عند قبض الفتي ان التمسك قبل البناء
بقدمائنا وتوقفه به (وقيل) يضم الفتحة وسكون الميم وفتح الهاء اي الزوجة اي يجبر
الزوج الذي يادر بتقديم الصداق وطلب الدخول وهو بالغ ربي مطبقة على امهالها (سنة)
ان اشترطت) يضم المثناة وكسر الراء اي السنة في القدس سواء كان الشرط من الزوجة أو من
أهلها (تغربة) يفتح المثناة وسكون الفتي المجرى كسر الراء اي ارادة الزوج الاستئصال بها

(قوله) اي التمسك من
الوطأ (قوله) قاله بعد
(قوله) مطأ (اي سواء
كان مديعا أو بعد ما (قوله) لان
من جهته) اي الزوجة
(قوله) من الزوجين) بيان
لن (قوله) تسكن) صفة
يادر (قوله) كان اي مافي
جهته (قوله) على غكينة
صفة (قوله) وعكسه
اي عدم كمال ذنوبها (قوله)
(له) اي امكان وطئها (قوله)
لا شدة (اي امكان
وطئها (قوله) فلا يشترط
بلوغه (الحم) تغريص على
وأمكن وطؤها (قوله) بها
اي من يكن وطؤها (قوله)
بدونه (اي بلوغ الحم) (قوله)
هذا) اي امكان وطئها
(قوله) وان كان اي عدم
امكانه (قوله) يفتح
الباء وفتح النون (قوله)
الانتهية (اي الصداق
قوله) تنشور اي تعجز
(قوله) فيه) اي الزمن (قوله)
(به) اي المهر (قوله) وهو
بالغ حال (قوله) وهي مطبقة
حال (قوله) على امهالها
اي الزوجة صفة تعبير (قوله)
في العقد) صفة اشترطت

(قوله وهذا) اى امها لها سنة بشرط تغرية او صغر (قوله فيها) اى السنة (قوله شرطوا عليه) اى فى عقد نسكاحها (قوله ان كان) اى الشرط (قوله لتغرية) اى الزوج (قوله وان تشكل) بضم التاء كسر الكاف (قوله ان هذا الشرط) سلة اششكل (قوله عليها) تتنازع فيه يتزوج ويترى (قوله وفيه) اى ابن وشعر (قوله يحكم) بضم الياء وفتح الكاف (قوله وان يشترط) حال (قوله كالصبي) اى اجل عدوى صبي الخمار والخفون والجذام (قوله واخراج) اى الى ارض موقوفة كصغر (قوله والعهد) اى ضمان الرقيق المبيع من جذون وجذام وبرص (قوله لانتضالهما) ١٥٧ اى المرض والصفرىان

لبد غير بلدها (او) (الصغر) يمكن وطو اعمه بذليل ما بعده وهذا كالمستثنى من قوله اجمع الاخر والظاهر لانقطة لها فيها (والا) اى وان لم يشترط السنقة العقد يحذر كرت بعده او اشترطت فيه لغرية وصغر (بطل) الشرط فلا يصير الزوج على التوفيقه وعطف على سنة بلا فقال (لا) كثر من سنة فيقبل جميع ما اشترطه الا رائد عن السنة فقط والعقد صحيح فلعمالي المدونة حال ما لم يرضى الله تعالى عنه فى الشرطوا عليه ان لا يدخلها الى السنة ان كان لصغر او لا يستقام اهلها منها لتغرية بها فذلك لازم ولا بطل الشرط اه وفى العتبية سئل عن تزوج بشرط ان لا يدخل خمس سنين قال يتسما صاعدا والنكاح ثابت وله البناء بها قبل ذلك واستشكل ما فى المدونة بان هذا الشرط لم يعلق عليه طلاق ولا غيره وكل ما كان كذلك فلا يلزم الا بدلت فيه العتبية ولا يشافيه كشرط ان لا يتزوج او لا يتسرى علم امثلا وفى كلام ابن رشد اشارة الى جوابه لمصلحة لما كان البناء قد يحكم بتأخير اذ ادعت الزوجة اليه وان لم يشترط اربم ما لم يرضى الله تعالى عنه الشرط فيقبل قرب كالسنة لانها حاقق انواع من العلم كالصبي واخراج والعهد (و) (يقول) (المرض) بما قبل البناء والصفرى (ب) (النافع) عن الجماع لانقضائهما وان زاد على سنة وان لم يشترط فيه صاوت مع فى المرض ابن الحاجب والذى فى المدونة انه لا يقع للمرض الا اذا بلغت الساق وقديقال ساذ كراهه ومعنى قولها ومرضها البالغ حدته كمرضها اه ب البناء الثانى تبع فى الاعتراض على المصنف الخط ونسبه واما امهال الزوجة للمرض اذا طلبته فذكره المصنف وابن الحاجب ولم ينس عليه فى المدونة ولا ابن عرفة وانما نصح فيها على ان المريضة مرضا ينفع الجماع اذ ادعت الزوج الى البناء والنقطة لزمه ذلك قال ومن دعت زوجته الى البناء والنقطة واحدها مرض مرضا لا يقدر معه على الجماع لزمه ان ينفق او يدخل الا ان يكون مرضا يبلغ حد الساق فلا يلزمه ذلك اه ثم قال الخط ولم اطلع الا على من نص عليه اه واعتزضه على بامر من احدهما انه قصور نقل التدعى عن محضون لا يلزمه المدخول اذا كان مرضا مرضا لا منقعة فيه لمعه وهى حينئذ كالصغرة او الحسن النفس وهذا احسن وهو الحق ومن قول ما لم يرضى الله تعالى عنه اه قلت وفيه نظر فان الذى لم يبلغ عليه الخط هو امهال الزوجة اذا طلبته لمرضها وليس مستغنى السبى فلا قصور الا ان ثبت ان كل ما يجعل فيه احدهما يجعل فيه الاخر الاصر الثانى ان اعتراضه بكلام المدونة اعترافه بلفظ التهذيب ونص اتم قال ما لم يرضى الله تعالى عنه ان كان مرضا مرضا يقدره على الجماع فب لزم النقطة فلتسا مرضت

(قوله لا يلزمه) اى الزوج (قوله فيها) اى الزوجة (قوله معه) اى المرض (قوله وهى) اى الزوجة (قوله حينئذ) اى حين المرض بها المانع من الوط (قوله كالصغرة) اى فى امها لها الزوال ماتها (قوله قلت وفيه نظر الخ) خففه عن قوله وهى حينئذ كالصغرة فان المتبادر منه وهى حين كونها مرضا مرضا لا ينفع بها معه كالصغرة فانها لا يلزمه الا ان يرضى الله تعالى عنه (قوله وان يشترط) اى الزوج (قوله قلت وفيه نظر الخ) خففه عن قوله وهى حينئذ كالصغرة (قوله وان اعتراضه) اى الخط (قوله انه كان) اى الزوج (قوله قلت وفيه نظر الخ) خففه عن قوله وهى حينئذ كالصغرة

(قوله قال) ای بن القاسم (قوله لها) ای المرضیة مرضاً مانعاً من وطئها (قوله دعاه) ای زوجها ای ولها الاضلاع حق
 نزول مرضها فلهذا نص فی أمه الهازیة (قوله لا یبذل الوالد) (قوله وعده) ای شرطاً إمكان الوطء (قوله وعده) ای
 اختلافه لعل یحل (قوله وجها) ۱۰۸ ای المدونة (قوله وشیه) ای ابن الحابیج وابن شاس (قوله هو) ای

مرضا لا بد فيه الزوج على رعايتها حال بلفظ حال بلفظ من ماله رضي الله تعالى عنه عن أنقبه اها
دعوى البناء الا ان يكون في السياق لم اجمع منه عما يصح ظاهر الخلاف لشرطه ألا إمكان
الزواج وعدمه فأيما عليه محل القسوى وسماها خبر واحد من المختصين على الوفاق اه
فالمستف وتبرعوا لم يتفقوا المدونة بل تعوا القسوى في محل الكلام الذي يابغ في القاسم
على الخلاف اه قلت هو وان تبع القسوى في جعله في الخلاف فان القول الثاني القيد بعد
السباق ارجح لصراحته ولان ابن القاسم زاد بعده في الامهات وهو رأي كل في الحسن
فهو في المستفد في مخالفته (و) فقول (قد رما) اى زمن او الزمن الذى (يجب) بضم الشدة
الاولى وضع الهاموس كسر الثانية فهو زى يجهز ويحضر (مثلا) اى الزوجة فعلى (يجب)
(أمرها) اى الزوجة مفعلون (يجب) بشرارة وعمل مقتضاج اليمن ستاع البيت ونحو ذلك
يختص بان خلاف احوال الناس من غنى وقتر وحضر وبدو وكذا جهل وهولدا (يجب) مثله
أمره ولا نفقة لها في زمن التهنئة أم أمونه خلافة النوادر فيا يكتب في وثيقة النكاح من
نحو فرض لها كذا في تعلقه وقتها من يوم تاربعه لا يستوفى اذ لا يتم شيء من الفرض المذكور
الا بدعائه للدخول بشرطه المذكور وقيل قد رما (يجب) مثله أمرها في كل حال (الان
يختلف) الزوج (لبدخلن اليه) فيبقى فيه امرها انكالاخف الضرر من فهذا مستغنى من
الامهات بقدر التهنئة ورواهاه ولها بالدخول أم لا كان سقته بطلاق أو عتق أو بالله تعالى
على ظاهر اصطلاح المصنف تعالى بهضم إذ حذف المعمول يؤذن بعمومه وقد أطلق البرزلى
ايضا وقد بهضم بجملة بطلاق أو عتق وبطل الرى فله ثبوت عن ابن عرفة وابن عازي ولا
يعتبر حلق الزوجة على الفسول أو عدمه وسدناها ومع الزوج لان الحلق لا يقال مقتضى
ومن بدأ به لا يخرج به على الفسول ان حلفت لبدخلن عليه الآية لا تقول مقتضى جبه
لها اذا بدت به جعه على دفع حال الصداق لاعملى الفسول ولا يارض ما في أحد انه يجزى على
الدخول ايضا لانه مقتضى قد رما (يجب) فيه مثله أمره وكلام المصنف هنا في الدخول بالبد
البناء فيه فطرخان اياه قد رما (يجب) أمره انما هو لقسوط النفقة عنه وأما الدخول فلا يبر
عليه زاد عنه انما يجزى على ابراء النفقة كما يفيد النص فكلام أحد غير ظاهر وكلام
المصنف عديم الجاهل بالمصنف على دخوله الآية ليطرحا وهي حائض فان كان كذلك فلا يمكن
من دخوله عليها لحديثه بالمعنى الشرعى فلا يجزى على عكس منه ان لا يجزى - حدى على محرم انفا
وقوله السابق وهو في ذلك لا ينافي قولها حاشا قولان في ايهما يقع وهذا غير قوله (لا) فقول
(لحوض) بها أو نفاس أو حبابة بان وشها زوجا الاول وان وهي حامل ووضعت عصب مونة
أو اعتدت بالاشهر ولم تنقل من حبابة فاذن لم لاستقامه بها بغير الوطى في الحيض والنفاس
والحناية لا تقع الوطى (وان) عدت زوجا بالدخول بها وطلبت حال الصداق (لا يجزى) اى
الزوج الصداق غير المعين الذى لها الاستمتاع من الدخول حتى تقبضه واذا هي بعدم لم تصدق
وهي حائض حال (قوله) المستف (قوله) وان تبع

حالت) بشذالام ای مجمل (قوله واذی) ای الزوج (قوله العدم) بضم فسكون ای الفقیر (قوله
ولم تصدقه) ای الزوجة الزوج فی خواء العدم

ولم يثبت بصفة وليس له مال ظاهر (أجل) بضم الهمزة وكسر الهمزة مشددة أى الزوج أى أمه
الحاكم (لأبنت عشرة) بضم العين المهملة وسكون السين المهملة أى فقرا الزوج فمؤجل
(ثلاثة أسابيع) ظاهر مدفعه واحدة والذى فى السطى وابن عرفة يؤجل بثلاثة أيام ثم بصفة
أيام ثم بأربعة أيام ثم بثلاثة أيام ابن عرفة ليس هذا المقصد بل لازم وانما هو استحسان لاتفاق
قضاة قرطبة وغيرهم عليه وهو وكول لأجهاذا الحاكم كان الصداق مائة مائة مائة وان
كان له مال ظاهر أخذ المهر منه جبراً عليه وأمر بالبناء من غير تأجيل وهذا أن لم يدخل بها
فإن كان دخل بها فليس لها إلا المطالبة به ولا يطلق عليه ما عساه به على المذهب وتأجيله
ثلاثة شهور أو أقل إن باقى بمحمل وجه خشية نفسه والابن كسائر المدون ولا يلزمه حمل
بالمال وإن طلبت بلا تأجيل فلا يلزمه وتركه وقت الفتوى بهذا وإن قلها ابن رشد قاله
البرزى الثانى أن لا يثبت على الفتن عشرة الثالث أن يحرق الفتنة عليها من يوم دعائه
للدخول والأولها الفسخ بلا تأجيل على الرابع قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه ولا يجب
اليوم الذى يكتب فيه الأجل المصنف لا يجدان يختلف فيه كالمهنة والكراهة (ثم) إذا ثبت
عشرة أو صدقته فيه (تلاوم) بضم اللام والهمزة وكسر الواو مشددة أى زينه فى الأجل
(بالنظر) أى الاجتهاد من الحاكم فإن لم يثبت عشرة فى الأسابيع الثلاثة ولم يصدقه فقد
سكتوا عن حكمه والظاهر رحمه أن جهل حاله يستبرأ أمره قاله الخط وهو وفاق لقول
المصنف فى الفسخ وجبر لثبوت عشرة أن جهل حاله ولم يسأل العدة بمحمل وجهه ثم قال
وأخرج المجهول أن طالع جنة بقدر الدين والشخص ٥١ فيصير منه غنابلاً أولى لكن يصب
حيث أن يقال ما وجه تصديقهم مدة التملك الصرى ثلاثة أسابيع ثم إن لم يثبت فيها حبس
الذى أن يستبرأ أمره وعدم جريان مثله فى المدين ٥١ وخبره أن النكاح يبنى على المكاملة
فكلام الزوج بتأجيله ثلاثة أسابيع قبل حسمه مع جهل حاله وأما ظاهر الملا فخصيص إلى أن
بأن يمينه تشهد بعشرة حيث لم تقل المدة بحيث لا يحصل لها ضرر بذلك ولا طلق نفسها
ومعلوم الملا معطياً أو تطلق عليه إلا يمينه عليها ما كان يدهم جهل مدة لا ضرر عليها فيها ٥١
عب البناء فى جوابه نظره قد مر نفسه أنه أن لم يعط حبلاً بالوجه يحبس فى الأسابيع
الثلاثة وما بعده وهو الذى فى التوضيح وابن عرفة عن المتبلى وقتله الخط وحيث فلا فرق
بين الزوج والمدين (وهمل) بضم فسكس عند الموقنين فى التلاوم (بسته وشهر) ابن عرفة
المتبلى وابن قنوج يؤجل أو لأسته أشهر ثم أربعة أشهر ثم ثمانية أشهر ثم ثمانية أشهر ثم ثمانية أشهر
بشئ ولا يجوز وانما أخذنا التأجيل بثلاثة عشر شهراً استحساناً (وفى) وجوب (التلاوم) (الزوج)
ثبت عشرة (لا يرى) يساهر لأن الغيب قد يكشف عن الهائب وهذا تأويل لا كذا
(وهمم) بضم فسكس متقلاً أى التلاوم لا يرى يسره أى حبه السطى وبماضى (وعدمه)
أى التلاوم لا يرى فطلق عليه نكراً وتأويل فضل المدونة عليه وتأويلان (ثم) بعد انقضاء
الأجل وظهور العجز (طلق) بضم فسكس متقلاً (عليه) أى الزوجان يطلق الحاكم والأروسة
ثم يحكم الحاكم بملزمه فإن طلق عليه بلا تلاوم فالظاهر حصته (ووجب) على الزوج المطلق لغيره
عن المهر وألغى طلق عليه الحاكم أو الأروسة فيجب عليه (نصفه) أى الصداق يدفعه أن أسر

(قوله ولم يثبت) أى عدمه
(قوله وليس له) أى الزوج
الخصال (قوله لاتفاق الخ)
على الاستحسان (قوله وهو)
أى التأجيل (قوله وإن
كان له) أى الزوج (قوله
أخذ) بضم فسكس (قوله
وأمر) بضم فسكس أى
الزوج (قوله به) أى المهر
(قوله وتأجيله) أى الزوج
(قوله والاى) أى وإن لم يأت
بمحمل وجه (قوله يجب)
بضم فسكس أى الزوج
(قوله وإن طلبت) أى
لزوجته المهر (قوله وترك)
بضم فسكس (قوله ففتح
الزوج) (قوله يجرى) بضم
الراء (قوله والاى) أى الزوج
أى وإن لم يجبرها عليها (قوله
ولا يجب) بضم الباء
أى من الأسابيع الثلاثة
(قوله جهل) بضم فسكس
(قوله ليستبرأ) بضم الباء
وقبح الزاء أى يعلم (قوله
وهو) أى حصه (قوله
والاى) وإن طالت المدة
حيث يحصل لها ضرر
(قوله أو لا) بضم الواو
(قوله عليه) أى عدم التلاوم

(قوله به) أي الزوج نفعت عيب (قوله أميها) أي الزوجة (قوله به) أي عيبه (قوله وحكمها) أي التفرقة بينهما (قوله المسمى) بضم الميم الأولى وفتح الثانية
 ١١٥ نفعت الصادق (قوله بعد أن كان) أي الصدق قبله تقرر (قوله

بقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن يمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم (لا) يلزم الزوج نصف المهر إن طلق عليه قبل البناء (في) أي بسبب (عيب) موجب الفاربه أو عيب أو طلقها الزوج بعد اطلاعها على عيبه وأودعتها إليه وأعان طلقها بقوله نفعت ليه العيب وهذا مكررم قوله في اختيار ومع الرد قبل البناء فلا صدق ونكته التفرقة بين العجز عن المهر والعيب وحكمها اتها ما استقام المال (وتقرر) بفحص مثلاً أي ثبت كل الصدق على الزوج المسمى أو صدق النسل في نكاح التقويض (وطء) من بالغ في منطقة أن جازيل (وان سرم) الوطء كفي جبراً أو مرم أو بر بعد أن كان معرضاً لسقوطه كله أو نصفه بالطلاق قبل البناء التقويض والتسعة لاستيفاء مصلحتها والعيب بالقرار على القول بأنها لم تملك العقد شأمن المهر وعلى القول بأنها لم تملك نصفه وكذلك على القول بأنها لم تكن به جمعه لا تغيل الوطء معتزلاً معرضاً لسقوطه كله أو نصفه مرم إذا وطء ولو حكماً كدخول العنين والمجرب ولو بدون انتشار قال ابن ناسي وفي التوديع الذي اقتضى زواجه ماتت بولي ابن القاسم من مالك رضي الله تعالى عنهما أن علم أنها ماتت منه فعليه دينها وهو كالمطعمه أو كبره وعليه في الصغيرة الأدب أن تبلغ جدلاً وقال ابن الممشون لاديه عليه في الكبيرة وذية الصغيرة على عاقلة ويؤيد في التي لاوطأ عليها وإن أزال بكارتها بأصبعه فمقيم خلاف أقاده ابن عرفة بقوله وفي الزامه باقتضائه إباحة عيبه بكل المهر أو ما شأنا من نصفه إن طلقها ألتها أن رؤى أنها لا تزوج بعد الإبراهيم الأقل لصانع ابن القاسم مع النكاح من محمد عنه والشافعي لسماع أو مبلغ مع النكاح عنه والثالث لاختيار القاضي (و) تقرر (موت واحد) من الزوجين أو موتها ولو كان الزوج غير بالغ وهي غير مطقة فإن كان النكاح بتسعة ولو بعد العقد نفوضاً فإن مات أحداهما قبل التسعة في التقويض فلا شيء عليه كطلاق قبلها وشمل قوله موت واحد قتلها نفسها كراهة في زوجها نفقة التارخ عند قوله وفي قتل شاهد حتى قتل شاهد قتل السيدات بقود عليها وتقدم ما أخذ وإن قتلها والموت المحكي كافي لتمام عيبه من مالك رضي الله تعالى عنه في مفقود أرض الإسلام وهذا في النكاح الصحيح والفاقد لعقد لم يؤثر في صدقه وهو مختلف فيه كسرم وبلا وفي غير كصحيح في المسمى بالموت ونصفه بالطلاق نص عبد ابن رشد في نوازه (و) تقرر بسبب (أما منته) من الزوجة بين زوجها بعد شأنها بلا ودمع بأرضه وأطاقها قبلها بغير مؤثره وظاهره ولو كان الزوج عبداً (و) ان احتل الزوج زبسته في خلقه لا عند الموت أو وقتها فبها أو أنكره (صدقت) بضم الصاد وكسر الهمزة أي الزوجة في دعواها الوطء (في خلوة الأعداء) من الهدى إلى الحسكون لأن كل واحد منهما أخذ في الآخر وسكن له وأطمانه وعرفت عندها بارئاً المستور سواء كان هناك أو استوروا وغلق باب أو غيره وإنكاره الزوج بين أن بلغت ولو بمعية يكره أوثناً أن انتقاله انشأوا وتثبت ولو بأمر آيين فإن حلفت استحق جمعه ولو كان الزوج صالحاً وإن نكحت حلفت الزوج وزامه أنه لو كان نكلاً لزمه جمعه وإن كانت صغيرة حلفت الزوج غرض لوجهه ووقف النصف الآخر

بضم الميم الأولى وفتح الثانية
 معرناً بضم الميم فتفتح
 العين والراء منفلاً (قوله)
 لاستيفاء الخ) على تقرر
 (قوله ولو بدون انتشار)
 مبالغ في الوطء (قوله إن)
 علم بضم العين (قوله وهو)
 أي قتلها باقتضائها (قوله)
 كخطأ) أي في أدبها
 على عاقلة (قوله ذلك) أي
 الاقتضاض (قوله نصفه)
 أي المهر (قوله رؤى) بضم
 فكسر (قوله عنه) أي
 ابن القاسم (قوله قبلها)
 أي التسمية (قوله وقيل)
 السيد) حلف على قتلها
 (قوله والموت المحكي)
 حلف على قتلها (قوله لم)
 يؤثر في صدقه حال (قوله)
 وهو مختلف فيه حال (قوله)
 كسرم) بضم الميم (قوله)
 فهو) أي القامد لعقد
 بلاخل في صدقه وهو
 مختلف فيه (قوله في المسمى)
 أي تقرر به صفة كلف
 التسمية (قوله ونصفه)
 أي المسمى حلف على (قوله)
 لتزويجها) أي أامة السنة
 الخ) على تقرر فيها (قوله)
 مؤثره) أي الوطء (قوله)
 وإنكاره الزوج) من
 إضافة المصدر للمفعول
 وتكمل على برفع فاعله
 (قوله بين) حلف صدقت
 (قوله إن اتفاقاً) أي الزوجان (قوله ولو كان الزوج صالحاً) مبالغ في قصد يقها

بإرفها

(قوله ذلك) اى وطو هاع المانع الشرعى (قوله ولو) اى بدل ان (قوله ١١٢) نشاطه اى الزوج (قوله) اى

الوطء (قوله ثبوته) اى

الوطء (قوله فيما) اى

الزوج والزوج (قوله وان

صدق الخ) حال (قوله

فيلزمه) اى الزوج الخ

تقرىح على اخذ (قوله في

أخذ الزوج الخ) سله كلف

الشبهة (قوله فيلزمه) اى

الزوج تقرىح على اخذه

بأقراره (قوله بجمع مهرها)

اى الرشيدة (قوله لاحتمال

وطئها) اى الرشيدة ناطقة الخ

عله لا خذها بأقراره ولو يسه

جميعه (قوله ولذا) اى

احتمال وطئها ناطقة الخ (قوله

عدم كذبها) اى

الرشيدة (قوله كشرطه)

اى عدم تكذيب المقر

المقر (قوله فى إقراره) اى

الرشيد (قوله لغیرها) اى

زوجته الرشيدة (قوله فان

رجع) اى الزوج عن إقراره

مفهوم ان أدام الأقرار

(قوله فان كانت) اى

الرشيدة التى أقرت زوجها

بوطنها (قوله وان كانت)

اى الرشيدة (قوله فى

الجواب) اى عن هل ان

أدام الأقرار الخ (قوله

محلها) اى التأويلين (قوله

وهو مدمم لإقراره) حال

(قوله وان أقر) اى الزوج

(قوله وكذبته) اى

الزوجة الزوج فى إقراره

بوطنها (قوله ناطقة) لا وتبين

لبوغها فان حلفت بعد ما استحققت وان نكحت فلا يلزمها الزوج ثباته وان ماتت قبل
 بلوغها حلفت وبعها واستحققت وان نكحت فلا يشترط له وصدق في خلو الاختداء ان لم يكن بها مانع
 شرعى بل (وان) كانت حلتس (بمانع شرعى) من الوطء كخض وصوم وسواهم لان العادة
 ان الرجل اذا خلا برزقته اول خلو لا يشترطها قبل وصوله اليها وظاهره ولو كان الزوج
 لا يلزمه فلا يلزمه صلاحه وقيل لا تصدق الا على من يلزم بذلك (و) ان احتل الزوج برزقته
 خلو اختدا موثدا على نفي الوطء منها صدقت (في نفسه) اى الوطء ان كانت عرقشيدة بل
 (وان) كانت (مستقيمة) اى بالغة لا تحسن التصرف فى المال (اوامة) او صغيرة بل يمين على
 احداهن ووافقه الزوج على نفيه فان خالفها فيه فهو قوله الاقوان اقربيه فقط الخ وقال
 ولو شفعه او أمه لمكان أو لدر ذلول يصنون لا تصدق الشفعة والامة (و) صدق الشخص
 (الزائر منهما) اى الزوجين فى شأن الوطء فى الخلو شيئا كانت أو بكرا اثباتا ونفيا على
 البدلية فان زانه صدقت فى دعوى وطئه ولا يعتبر فيه لان الشأن نشاطه فى بيته وان
 زاره صدقت فى نفسه ولا تعتبر دعواه ثبوته لان الشأن عدم نشاطه فى بيته فيها بهذا
 هو المراد وان صدق قوله وان الزائر منهما دعواها عدم الوطء ودعواه الوطء أيضا وليس يرد على
 المراجع من انه ان كان هو الزائر صدقت فى عدمه وان كانت هى الزائرة صدقت فى الاثبات
 وان زارها وادعى وطئا وكذبته فغيره قوله وان اقربيه فقط الخ وكذا ان زانه وادعت
 عدمه وكذبها فان كانا زارين صدقت الزوج فى عدمه لان الشأن عدم نشاطه فى بيته
 فالاقسام ستة لان الزائر ما هو واماهى وانما هو وفى كل اما ان يدعى الزائر الوطء أو عدمه
 وان اشترط فى بيت ليس به أحد وليس بيت أحدهما فتصدق الزوج على لان الشأن نشاطه فيه
 (وان أقر) الزوج (به) اى الوطء (قط) اى لا الزوجة فانكرته (أخذ) يضم الهمزة وكسر
 انشاء المهبة اى الزوج باقراره سواء كانت خلو اختدا أو وفراة ولم تثبت خلو بيتها فليسه
 المهر كله (ان كانت) الزوجية (مستقيمة) حرة وأمة ناطقة او صغيرة مقطوعة (وهل ان أدام)
 الزوج (الأقرار) بالوطء واستقر عليه ولم يرجع عنه تكون الزوجية (الرشيدة) اى البالغة
 الطرقاتى تحسن التصرف فى المال (كذلك) اى المذكور من الشفعة فى أخذا الزوج باقراره
 فيلزمه بجمع مهرها سواء كذبته أو سكنت لاحتمال وطئها ناطقة أو غائبة العقل بخلافه
 ولذا لم يشترط فى أخذها بأقراره عدم تكذيبها كشرطه فى إقراره لغیرها فان رجع عن إقراره
 فان كانت سكنت أخذها بأقراره أيضا وان كانت كذبته فلا يؤخذ به فى مفهوم ان أدام
 الأقرار تقصيل (او) انما يتخير فيه (ان كذبته) الرشيدة (نفسها) فى نفسها الوطء ورجعت
 لا ثباته قبل رجوع الزوج منه فى الجواب (أو ويلان) أو ما ان كذبت نفسها بعد رجوعه
 عن إقراره فليس لها الا انصف كاستقرارها على تكذيبه والحاصل ان المستل على طرفين
 بواسطة فان رجع عن إقراره وكذبته فلا يؤخذ باتفاق التأويلين وان لم يرجع وكذبته فهو
 محلها وان كذبت نفسها بجمع مهرها دعواه وهو مدمم لإقراره فلو أخذنا ناطقةا وحسن
 المدونة وان أقر بالوطء كذبته فلها أخذ بجمع الصدق بأقراره أو نصفه أو الحس
 ظاهره وجبت الى قول الزوج أو أقامت على قولها وقال يصنون ليس لها أخذ بجمع الصدق

بوطنها (قوله فلها أخذه) اى الزوج (قوله ناطقة) لا وتبين

(قوله يا محمد) اى قول حقون (قوله هما) اى الزين بيان من (قوله بالرجوع) حله سبق (قوله صدق) بضم فسكون مثقالا
 وايضا (قوله ايام) اى بعد رجوعها لقوله (قوله نزع) اى رجح (قوله ثأمت) اى بعد رجوعه لقلوبها (قوله انزعرت) اى
 رجعت عن قلبه (قوله قلوبى) بفتح اللام، معنى قول بلون لاسمته (قوله منه) اى وسط الشعر (قوله وكذا) اى المذكور من
 الذرايع اى انقراط الخلقوس ١١٢ (قوله ه) اى الخلقوس (قوله فنه) اى رجح (قوله اليسار) قوله وقول (ع) اى

حتى تصدقه لحله عبد الحق عن بعض شيوخه وابن رشد في المقدمات على الوقايع وغيرها
على الخلاف وقال ابن عرفة من سبق منهما بالرجوع الى القول صاحبه صدق ان صدقت
بالرجوع لقوله وجب لها كل المهر دون عشرين فأعلم على قوله افرغ عنه وان سبق بالرجوع
ألى قولها سقط عنه نصفه ولا عين له صدقة فأتمت على قولها او تزمت وقيل لها أخذنا من إيجابه
وان أتمت على انكارها هو أو صدق قول مصنفه اه وهذا الآخر هو أحد التأويلين وانه
أعلم (وقد) النكاح (ان نقص) صدقه (عن ربيع دينار) ثم هو زنة اثنتان وسبعون
دينار من وسط الثعير (او) من (ثلاثة دراهم) شرعية ولأن كل درهم خسون ودرهما جبة من
(خالصة) من خلطها بنحو القصة وكذا ربع دينار وليس صريح فيه لان الغالب خلوصه
(او) عن عرض (مقوم) بضم الم وقع القاف والواو منه دوز (أحد) هما (اي) ربيع الدينار
او ثلاثة دراهم فان ساوت قيمته أحدهما يوم العقد مع النكاح به وان نقصت عن الآخر
ابن عرفة أو بكماله واحدة وقول عمر رضي الله تعالى عنه ورجوعه عنه لئلا تنقصه
مشورة يومه لم يصح نقول أو أكثر لقوله تعالى وآتيتهم احداهن نكاحا الآية البايع من
الجلد لأحب الاشراق في كثرة قلت حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم بين امرأتين رجل امرأته يسرا مهرها وقله صدقها ماتت عائشة
رضي الله تعالى عنها ما تقول من مندي من شوهراته يسرا مهرها وكثرة صدقها أخرجه
الحافظان الحاكم وابن حبان والخطبة وذكر الحاكم أنه على شرط مسلم وأما الشهور وربع
دينار أو ثلاثة دراهم او ما قيمته أحدهما وقيل ما قيمته ثلاثة دراهم فخط القيمي هو قول ابن
القاسم في أصاب السرقه قال وابن وهب يوزن بالدرهم والوسط والتغليظ وعزى القسبي
الثاني لابن شيمان وزاد عن ابن وهب في الواضحة يوزن بالدينار درهمين ويحترق في حله
الاهلون وفي نكاحها الاقل ولا يترجى الرجل عبده أمته الا بينة وصادق ومن تكلم باقل أقل
أتمه ولا ينقص فيه ان تكلم بدرهمين او ما يساويه او لم يمين أو ثلاثة دراهم والاخص قلنا لم
أجره قال لأن من الناس من أجاز هذه الصداق (وأتمه) أي كمل الزوج ما ذكره ربيع دينار
او ثلاثة دراهم او موق ما أباحها (ان) كان (دخل) بالزوجة قبل الاطلاع على نقص صدقة
عما ذكره لا يصح (النكاح) (والا) أي وان لم يدخل خبرين أقله ربيع دينار أو ثلاثة دراهم
او موق ما أباحها وصدقه فان أمته لا يصح (فان لم يمت) أي الزوج المورث وربع دينار
(فمن) النكاح بطلاق لأنه يختلف فيه وزنه نصف ما سجد بكافته وقوله وسقط بالسبع قبله
النكاح الدرهمين نصفهما وهذا احتمال قلنا لو أباحكم فبعضه قبل النكاح من أنه لا يصح
الابتداء بعدد ولا يثنى ان هذا المقوم ناقض لملقوط قوله وفسدان نقص الخ اذ مقتضاه

(قوله) يكسر اللام ويضع الميم (قوله) أجزئه أي الشكاح وروعه من إذا أقمه ثلاثة ذرايع (قوله) من فماده
 أنه) أي ما يصح قبل البناء (قوله) لا يصح إلا بتجديده) بيان لمحكم سائر ما يصح قبل البناء (قوله) هذا المقهور) أي والـ
 فان لم يه فصح (قوله) انتم قضاء) أي وقد ان نخص

قوله الأول: أي لزوم التصف (قوله الثاني) أي عدم لزوم التصف (قوله لانه) أي النعمة (قوله لا نكحها) أي النكر (قوله خطباها) أي النعمة (قوله وان لم نفعها) أي النعمة الخ حال (قوله منها) أي النكر (قوله فلو بقتا) أي النعمة النكر (قوله فلها) أي النعمة (قوله عليها) أي النعمة (قوله لها) أي النكر الية لانها الائمة لها ١١٣ شرعاً قوله لها) أي النعمة (قوله وهو)

(قوله يا) اي الاجرة التي في نفسها

(قوله وعلم) بضم العين (قوله واو اختل) صلت على علم (قوله)

وامان وقع اي التأجيل
بجهول (قوله بعده) اي العقد
(قوله وعلم) بضم العين (قوله
به) اي التأجيل بجهول
(قوله بشي) اي اجل معين
(قوله فان جرى) اي العرف
(قوله فلا يشد) اي التكاثر
(قوله وان لم يذكر منه) اي
الاجل المعروف بمالقة
في الصفة (قوله وتقدم
للمصنف) اي بقوله والى
الدخول ان علم (قوله
الاولى) بضم الهمز اي
او بعده لاجل جهول
(قوله من الثانية) اي اول
يقيد الاجل (قوله لانه)
اي التكاثر (قوله بضمه)
اي المهر (قوله كله) اي
المهر (قوله نطلبه) اي
الزوج (قوله) اي المهر
(قوله وهو) اي الزوج
(قوله كونه) اي المهر (قوله
ككونه) اي المهر (قوله
بالاولى) بضم الهمز (قوله
ثم قال) اي الباني (قوله
هذا) اي وقوعه مطلقا
كأنه في الحقيقة (قوله هذا)
اي غير المؤجل بضمسين
(قوله ولو كانا) اي الزوجان
(قوله يلغها) اي التامين
(قوله عمرهما) اي الزوجين
(قوله وطعنا) اي الزوجين
(قوله هذا) اي فسخ
المؤجل بضمسين

باسد حقا فترزوها بها قال التكاثر صحيح (أو) تزوجها بصداق معلوم مؤجل (بعده) واولى كله
(لاجل جهول) كوت أسد الزوجين أو افتراقهما ففسخ قبل البناء اتفاق الامام مالك
واصحابه رضي الله تعالى عنهم اجمعين ولو ثبت بعد ذلك باسقاط المؤجل بالجهول او ارضى
الزوج بجهوله على المذهب وبثبته بالاكتمال من المسمى الحال والمؤجل به معلوم وصداق
مثلا وهمل كلام المصنف اذا وقع ذلك في العقد او بعده وعلم دخولهما عليه بنص او عادة
او اختل دخوله معا عليه ولمعه حيث جرت عادة به وبعده وامان وقع بعده وعلم عدم
دخوله معا عليه بالنص ولم يجز العادة به فيعمل به والعقد صحيح (أو) تزوجها بصداق مؤجل
كله او بعده (أو) لم يقيد بضم الياء الاولى ووقع الثانية (الاجل) كقئ ثبت ولم يبر العرف
بشي فان جرى زمن معين يدفع الصداق فيه فلا يشد ان لم يذكر منه عند العقد كما افاده
أبو الحسن وتقدم للمصنف أيضا ثم تفق الأولى عن الثانية لانه اذا فسد طول اجل بعده
ففساده لم يلج اجل كله بالاولى واشهر قوله لم يقيد بالاجل انه اذا وقع مطلقا كما تزوجت بجائنة
ولم يذكر كونها حرة او مؤجلة فيصح التكاثر ويجهل كافي التاميل وشرحه افاده عب طق
قوله كقئ ثبت ليس هذا المراد بل المراد بل يؤرخ الاجل الكافي التوضيح وابن حرفة
وضريحها واما قئ ثبت فيعبر وهو قول ابن القاسم في المطبوعة والى مبصرة واولى ان نطلبه
المراثة وهو الاصل او مقدم لا يجوز فانه ابن الحاشيون واصلح وقال ابن القاسم ان كان
مليا جازاه وهو لابن الحاشيون وقال ابن حرفة وللشيخ عن ابن حبيب عن ابن القاسم كونه
الى ان نطلبه ككونه الى مبصرة اه واما جعله كلاله هو الذي تعطيه عيانه ولا يستحق
عنه بالاولى ولا يحتاج لتكليف جواب اه الباني عند اذ انزل الله بين قدر تأخير قصد
امان مكان ذلك لتبيين اوقعه قال التكاثر صحيح وضرب به اجل بحسب عرف البلد
في الكو القياس على بيع الخيار اذا لم يضرب به اجل فانه يضرب به اجله في تلك الساعة
المبيعة بضائفا لبيع صحيح وقد نقله ق عن ابن الحاج وابن رشد وغيرهما ثم قال قوله واشهر
قوله المتعوض في المدونة وغيره او قال ابو الحسن الصخران اتفق هذا في زماننا فالتكاثر قاسد
لان العرف جرى به لا يضمن الكافي فيكون الزوجان قد خلاص الكافي ولم يضرب به اجلا
اه وانظر الفائق (أو) تزوجها بصداق مؤجل كله او بعده (زاد) اجله (هل تحسبن
سنة) صوابه اسقاط زاد وان يقول او بضمسين سنة فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق
مثلا هذا الذي يرجع اليه ابن القاسم كانه في خلاف ما في الشارح وتمت انه يرجع الى
اربعين ويحجب عن المصنف بان مراد زاده في المشو في تحسبن بان حصل ثبتهما والظاهر
بالفسخ في المؤجل بضمسين سنة ولو كانا صغرين سلفهما عمرهما عادة وعدم فسخ المؤجل باق
من اظهروه ولو يسير جذا وطعنا في السن جدا الباني هذا الظاهر اذا اجل الصداق كله او جهل
منه اقل من ربع دينار او ازيد او جهل منه ربع دينار واجل الباقي بضمسين سنة فالماخوذ من
تعليهم القساده هنا علة اسقاط الصداق ان هذا صحيح فانظر والله أعلم (أو) تزوجها
(ب) صداق (معين) بضم الميم وفتح العين المهمة واليامة مدتها وضريحها عن بلد العقد
(بعده جدا) (كثيرا سان) بضم الخاء المعجمة فراء تحسبن مهلة ثم توفن اسم بلد باقنى المشرف

(قوله وسواء كان) أى خارجة هذا القاعدة فيه (قوله فهو) أى النكاح (قوله للفرء) أى في مداه (قوله اذ لا يدري) بضم الياء
 وفتح الراء (قوله بدرك) بضم الياء وفتح الراء أى المعين (قوله البلدة العينة) أى ١١٥ فقهية عليه وتاخذ (قوله مطلقا) أى

عن شرط الدخول بعد
 قبضه أو قبله (قوله والا)
 أى وان لم يوصف لم يسبق
 رويته (قوله) أى جدا
 صلة تقيد (قوله بالثال)
 صلة استغنى (قوله من قيمة
 او مثل) بيان لعرضه (قوله
 الحرم) بضم الميم (قوله والا)
 أى وان لم تنعقد بنية تلقه
 وهو على باب عليه (قوله
 فمن الذى) أى انفعاله من
 الذى (قوله هو) أى المهر
 يده أى سواء كان نكاحا
 او زوجة (قوله فيه) أى
 الضمان (قوله عليه) أى
 الضمان (قوله له) أى
 على اسقاط السداد (قوله
 قتاد (قوله والا) أى
 وان لم يكن الشدين (قوله
 فيفسخ) أى النكاح (قوله
 لانه) أى النكاح بفصوب
 على أحدهما فقط الخ (قوله
 لعدم فسخه (قوله فتزيج)
 أى الزوجية (قوله فهو) أى
 النكاح (قوله وعلى) بضم
 فكسر مثالا (قوله وتناف
 احكامهما) أى النكاح
 وشهو البيع عطف على
 بالمول (قوله فيه) أى
 المبيع (قوله وان لم يصل
 فيه) أى المبيع مفوت
 (قوله لم يجز) أى المبيع
 (قوله من منع اجتماعه) أى

(من الانداس) بفتح الهمزة وسكون التاء وفتح الدال المهملة وضم اللام فسين مهملة بالقى
 المغرب وسواء كان على وصف أو مؤشرا بقية فهو فاسد للفرء اذ لا يدري هل يدركه على مسقته
 أو لا (وجان) النكاح مع غائب غيبة متوسطة (كسر) بفتح الصوف اذ المراد البلدة العينة
 (من المدينة) المتروكة أو أشراف خلق الله تعالى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ان وقع العقد
 مطلقا وبشرط الدخول بعد قبضه (لا) بضم ان وقع (بشرط الدخول فيه) أى قبض السداد
 المعين القائب غيبة متوسطة اذا كان غير عاقل وظاهره ولو اسقط الشرط (الا) بالمعين القائب
 (القريب) قريبا (جدا) بكسر الجيم وبشدة الدال المهملة كيومين فيصير النكاح ولو بشرط
 الدخول قبله وهذا ان وصفا وسبق تدويره والا فلا خلاف في فساد يفسخ قبل الدخول
 ويغنى بعلمه بعد اذ مثلها والمثل القريب قبله بقوله جدا واستغنى عن تقيد المصداق
 بالمثل (وضمنه) أى الزوجة السداد فى هذه الآية كجدة الفاسدة (بعد القبض) فيفسخ
 النكاح قبل البناء وترد السداد فان لم يفت وعرضه من قبضه ومثل ان فات) السداد يعدها
 وهو الموقوف فاعلى وان بنى جهاد السداد الموقوف او عرضه ويصح بصدقه مثلها ومضى
 النكاح وهذا في الفاسد لصدقه او عقده او مثلها في السداد اما الفاسد لعقده ولم يتر
 خلا في السداد كنكاح الحرم وانكاحها انفسا بلاولى فضعان صدقهما عجز حقه
 كما يصح ان حلال بينة او كان لا يقاب عليه والا لئن الذى هو بينه طلق ليس القوا شرطا
 في الطمان كما يتبادر من عبارة المصنف بل القبض كاف فيه والقوات شرط عليه أى وترد
 قبله ان فات فقوله في السوم الفاسد وانما ينقل ضمان الفاسد بالقبض احسن وقال ابن
 الحاجب ونقضه بعد القبض لا قبله كالمسألة في البيع الفاسد فلذا لو فاتت قبله وسوق كان
 لها وتقرم القيمة ٥١ (او) تزوجها (أنش) مقصوب من ماله (عليه) أى الزوجان
 المقصوب قبل العقد او له وهما شديدا لدخولهما على اسقاط السداد والا فالعقار علم على
 غير الرشد فيفسخ قبل النماح مضى بعده بصدقه مثلها (لا) بضم النكاح ان تزوجها
 بمقصوب علم (انها) أى الزوجين دون الا يتسواء كان العالم الزوج او الزوجة لانه ليس
 فيه دخول على اسقاط المهر واذا اخذ المقصوب منه السداد فترجع على الزوج بقيته او مثله
 (أو) وقع النكاح (باجتماعه) أى النكاح (مع) مقصد (بمع) او قرص او قرص او شركة
 او حيلة او صرف او مساقاة وقد واحد فهو فاسد لصدقه فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده
 بصدقه مثلها وعلى الفاسد بالعلم بالخص البضع ويتناهى احكامهما فان النكاح سبق
 على المكارمة وغيره على النكاح وسواهما النكاح ما عداه ام لا وان فات المبيع فقط قبل
 البناء صالحة موقوفة وغيره فاقية القيمة فان ثبت النكاح بصدقه المثل والبيع بقيمة المبيع
 وان لم يحصل فيه مقوت تنبئ به النكاح المصود ويلغى به بمال بيع فاسد بمعنى بالقيمة بلا
 مقوت ابن عرفة وعلى المشهورين منع اجتماعهم مع البيع قال القس قوت النكاح ان كان
 الجمل قوت للبيعة ولو كانت فاقته وتوهمها الجمل ليس قوت لانه مقصود فى نفسه ٥١ وقوله

النكاح الخ بيان للمشهور (قوله ان كان) أى النكاح (قوله الجمل) بضم الميم وبشدة الدال أى الا كقوله قوت للبيعة خير قوت
 (قوله ولو كانت) أى النكاح (قوله وقوتها) أى النكاح (قوله الجمل) حال (قوله ليس قوت لانه) أى النكاح (قوله لانه) أى النكاح

(قوله ومثل) بخصات متغلا (قوله اقامه) اي فهم الجواز (قوله لو قال) اي ابو الزوجه (قوله لانه) اي الاب الحاصل له التوارث
 مسئلة ابن القاسم (قوله انما قصد) اي الاب (قوله بما اعطاه) اي الزوج (قوله معونه) اي الزوج (قوله لانه) اي الشان ليس
 في صورة ابن القاسم بيع علة لقوله نهذه ليست صورة المصنف (قوله ولو قال) اي ابو الزوجه (قوله لكان) اي النكاح (قوله
 بان مقدام) اي الولي والزوج النكاح (قوله وقال الاب تزوج ابني ولك هذه الدار) تصوير لقوله عقده بلاذ كرهير (قوله
 لانه) اي التصوير (قوله كذلك) ١١٦ اي تصويرت (قوله وهو) اي تصوير التوضيح الذي شبهه فيه

ابو الحسن ايضا مقصرا عليه ومثل لاجتماعه مع البيع بقوله (كدار دفعها) اي الدار
 (هو) تركيد للمستغنى دفع لارادته العطف عليه للزوجه في نظير معهما ومائة دينار سلامن
 ماله ان بعض الدار مقابل للمصنف وعقده نكاح وبعضها في مقابلة المائة وعقدها يبيع فقد
 اجتمع النكاح والبيع في عقد واحد ففسد (او) دفعها (اوها) اي الزوجه اوحي للزوج
 في مقابلة مائة من ماله الدار والمصنف بعض المائة للمصنف وعقده نكاح وبعضها للدار وعقده
 يبيع فقدا اجتمعا في عقد واحد (ويجوز) اجتماع النكاح مع البيع (من الاب) اي اب
 الزوجه او منها للزوج او من الزوج للزوجه او ابيا (في) نكاح (التقويض) كان يقول بعتك
 دارى بمائة دينار ورجعتك ابني تقوى ايضا اقامه ابن رشد من قول ابن القاسم لو قال تزوج ابني
 ولك هذه الدار بطلانها هذه ليست صورة المصنف لان حكمها تزوج ولم يصدفها الزوج الا هذه
 الدار ابن حمز ز لانه انما قصد بما اعطاه معونه لانه ليس في صورة ابن القاسم يبيع ولو قال
 ازوجك ابني بمائة على ان تبعها الدار بما تتميز لان المائة تقابل المائة والدار مسداها
 ولو ان الولي قال للزوج ازوجك وليني بمائة على ان تبقي دارك بمائة لكان قاسدا
 لانه يبيع داره ومائة دينار يبيع ومائة دينار قاله في البصرة اه عاب اليناني قوله ويجوز من
 الاب في التقويض صورة نت بجملة بان عقده بلاذ كرهير وقال الاب تزوج ابني ولك
 هذه الدار قال طي تصوير نت هو الصواب لانه كذلك في التوضيح وهو الموافق للنقل ابن
 مرقع مع محزون ابن النافس من انكح ابنته من رجل على ان اعطاه دارا وازوجهاه ولو قال
 تزوج ابني بضمين واعطيتك هذه الدار فلا خير فيه لاحسن وجه النكاح والبيع ابن رشد
 يقوم منها معنى خفي صحيح وهو جواز اجتماع البيع مع نكاح التقويض بخلاف نكاح
 الشبهة اه قال طي وهذا هو الذي عند المصنف واما تصوير من ومن تبعه بان يقول
 بعتك دارى بمائة وزوجتك ابني تقوى ايضا فيحتاج لنقل بجوازها لانها اشدها في السماع
 للتصريح بالبيع فيما يختلف ما في السماع فانه تلقف بالعبية وعليه بان يقترب ابن حمز اه
 اليناني قلت ما صور به من ومن تبعه هو الصواب فقلا وعقلا مائة فلان ابن رشد مخرج
 به بتسميه مرفعا على مسئلة ابن القاسم ونص كلامه في السماع المذكور هو يقوم من هذه
 المسئلة معنى خفي صحيح وهو ان البيع والنكاح يجوز ان يجتمعا في حقيقة واحدة اذا كان
 نكاح تقويض لم يسم فيه صدق مثل ان يقول ازوجك ابني نكاح تقويض على ان
 ابيع منك دارى بكذا اه من البيان فقول طي يحتاج الى قصور وقد غر في هذا

نت (قوله بان عرفة مع
 محزون ابن القاسم الخ)
 بيان للنقل الذي وافقه
 تصوير التوضيح وت
 (قوله على ان اعطاه) اي
 الاب الزوج (قوله ولو قال)
 اي الاب (قوله لانه من رجه
 النكاح والبيع) اي لان
 الخسرين بعضا في مقابلة
 البضع وعقده نكاح
 وبعضها في مقابلة الدار
 وعقده يبيع (قوله يقوم)
 اي يفهم (قوله منها) اي
 المدة (قوله وهو) اي
 الحق الثاني الصحيح (قوله
 بخلاف نكاح التسمية)
 اي فلا يجوز اجتماعه مع
 البيع (قوله وهذا) اي
 الفرق بين نكاح التقويض
 ونكاح التسمية (قوله بان
 يقول بعتك دارى بمائة
 وزوجتك ابني تقوى)
 بيان لتصوير من (قوله
 فيحتاج لنقل بجوازها) اي
 الصورة التي صور بها من
 ومن تبعه جوابا ما (قوله
 لانها) اي صورة سال (قوله

فيا) اي صورة سال (قوله تانه) اي الاب (قوله وعليه) اي التعليل بالاشد بان صورة سال فيها تصريح
 بالبيع والى في السماع تلقف بالعبية (قوله تفريق ابن حمز) اي السابق في قوله لانه انما قصد بما اعطاه معونه نت (قوله به)
 اي ما صور به من (قوله ينفسه) بتركيد لقوله (قوله مفرقا) بكسر الهمزة (قوله من فاعل) صريح (قوله) اي ما صور به من
 (قوله لنقص كلامه) اي ابن رشد (قوله لم يسم فيه صدق) صفة كاشفة لنكاح تقويض

(قوله مسئلة ابن القاسم) اى انكسبه اشته واعطاهوا (قوله فعينها) اى مسئلة ابن القاسم (قوله قوله) اى ان رشد (قوله جعل) بسكون العين مصدره ضاف لقاعده ومفعولها مسئلة واصلا (قوله يحتاج الى بيان الشرع) خبر ليس (قوله وليس) اى الشرع الخ حال (قوله تقريرين ابن عمرز) اى بين الاصطلاح بقصد الدعوة والبيع (قوله قياس ابن رشد) اى البيع على الاصطلاح والهمة (قوله فهو) اى قياس ابن رشد (قوله ليقابله) اى تقريرين ابن عمرز (قوله ولا) بسكون الواو (قوله ليشمل هذه الصورة) اى عدم التسمية لكل منها على نقل ١١٧ (قوله لانها) اى هذه الصورة الخ علم لم يقل

(قوله فعينها) اى هذه الصورة

(قوله مطلق) اى عن

تقييده بتسمية صدق المثل

لكل منهما او لاحدهما

والاخرى تقويضا او

بكرنهما معا تقويضا (قوله

او جوازها) اى بيعهما

(قوة الشرط المذكور)

اى شرط تزويج احدهما

بتزويج الاخرى (قوله فان

سمى لكل اقل منه الخ)

مفهوم سمي صدق المثل

(قوله في الصور الثلاث)

اى صور المفهوم اى تسميته

لكل دون صدق اتملها

وتسميته لاحدهما دون

والاخرى صدق اتملها

او عدم التسمية لهما (قوله

ويتفق) بضم اليا وفتح الفاء

(قوله وعلمها) اى التسمية

(قوله التعيين) اى القسم

المتفق على جوازها. القسم

المتفق فيه (قوله في شرطه)

اى الزوج (قوله فليس

قوله وان سمي الخ مقابلا

اقوله ان شرط الخ تفريع

اختصارا من عرفه واماعة لا فلا بد لو كان مراد ابن رشد مسئلة ابن القاسم فعينها: انكسبه
ابته واعطاه ادا انما معنى قوة يقوم منها ليس جعل ابن رشد مسئلة ابن القاسم اصلا
يحتاج الى بيان الشرع وليس الاما صوره من ومن تبعه وقول ز ابن عمرز لانه انما الخ
تفريق ابن عمرز بين قياس ابن رشد فهو مقابله وقد اعقد المصنف هنا على ما لا ينشده وفي
التوضيح على ما لا ينشده وهو الظاهر (ي) جاز (جسم امر اثنين) او ثلاث او اربع في قصد
واحد (سمى) الزوج المهر (لعمري) اى المرأتين معا مساوات المهران اولا (او) معنى
(لاحداهما) اى المرأتين دون الاخرى ولم يسم مهر الكل منهما ولم يقل اولاد بل واحداهما
ليشمل هذه الصورة لانها ليس فيها القولان المتساويان لهما بقوله (وهل) جواز جمعهما مطلقا ان
يشترط في تزويج احدهما تزويج الاخرى بل (وان شرط) الزوج في تزويج احدهما (تزوج
الاخرى) حيث سمي لكل واحدة دون صدق اتملها او سمي لاحداهما دون والاخرى صدق
مثلها وانكسها تقويضا فهذه الصور الثلاث على اختلاف (او) جوازها مع الشرط المذكور
حيث حصلت التسمية لكل واحدة منهما والاحداهما فقط (ان سمي) الزوج (صدق المثل)
لكل واحدة منهما او لاحداهما والاخرى تقويضا وان تسميهما معا تقويضا فان سمي لكل
اتملها معا ولو اتمل اقل منه والاخرى صدق اتملها وتقويضا فلا يصح في الجواب (قولان)
في الصور الثلاث ويتفق على الجواز في ثلاث صور وهي تسميته لكل منهما صدق اتملها
وعدم تسميته لكل منهما وتسميته لاحداهما صدق اتملها وعلمها والاخرى وموضوع
القسمين في شرطه تزويج احدهما بتزويج الاخرى فليس قوله بمراد سمي الخ مقابلا لقوله ان
شرط الخ فلو قال عقب قوله لاحداهما ان لم يشترط تزويج الاخرى والانه يلحق بمطلقا وان
سمى ولو حكم صدق المثل قولان لاحدا المراد بلا كناية والمراد بالتسمية الحكمة التفويض
وصواب قولان ترد لانها للمتأخرين الاول لابن سعدون والثاني لنفسه كمالا بن عبد السلام
والتوضيح فظاهر ان معرفة عزوه لغنى والدها علم (و) في المدونة (لا يوجب) اى ابن القاسم قاله
الشئح سالم (جمعها) اى الزوجتين في مهر واحد لا يعلم ما يخص كل واحدة منه وسواء كان
في عقد واحد او عقدتين وسواء كانتا سريتين او ائمتين لما لا واحد ولا لكن واحداهما
سرتوا لآخرى اتملها والتمسها (والا كتم) من شراح المدونة (على التأويل) القوة لا يوجب
(بالتم) اى التصريح (والتمس) للتكاح (قوله) اى البناء (وصدق في المثل بعده) اى البناء لانه

على الترح السابق وعلى موضوع القسمين الخ (قوله فلو قال الخ) تفريع على فليس قوله الخ (قوله ولا) اى وان كانت شرط
تزوج الاخرى (قوله لمطلقا) اى ولو سمي لهما واحداهما اقل من صدق المثل (قوله وصواب قولان ترد) لاحدا لاجابة التسويب
لاحتمال انه اشار لصدوم اطلاعه على اربعة احدهما وان كانا لتأخرين وسبق مراد ان معنى وبالتردد مثلا انه وجد
في كلامي فسمى اشار الى كذا وليس معناها انهم سمي تردوا اشياء اليه (قوله عزوه) اى الثالث (قوله يعلم) بضم اليا (قوله منه) اى
المهر (قوله كان) اى جمعها (قوله كانتا) اى المرأتين (قوله لهما) اى الجزرة (قوله لانه) اى البع في مهره فتمت

(قوله ذلك) اي تأديته للجهل بقدر وعن كل ساعة (قوله آله) يشتمل منة (قوله هذا) اي تأويل الكراهة (قوله فلا يفسخ) اي
 النكاح (قوله قبله) اي البناء (قوله الاول) اي المنع (قوله ويدفعه) اي السيد (قوله يجعله) اي العبد (قوله وموافقه) اي
 النكاح (قوله الملك) اي من أحد ١٩٨ الزوجين فلا شر (قوله لان فساد) اي النكاح (قوله يوشيه) اي العبد (قوله أذهره)

اي السيد (قوله وهو) اي
 السيد (قوله وباعه) اي
 السيد عده المدين له (قوله
 ذلك) اي كون العبد مدينا
 لبايعه فليس للمشتري رده
 اعلم به يه ولا اسقاط عنه
 (قوله ولها) اي الزوجة (قوله
 اخر ارجه) اي العبد (قوله
 عنه) اي ملكها (قوله
 فان كانت) اي المادر (قوله
 على انه) اي الزوج (قوله
 له) اي الزوج (قوله وان
 كانت له) اي الزوج (قوله
 عليها) تنازع فيه فيزوج
 ويسرى (قوله بعده) اي
 العتق (قوله وعدها) اي
 الزيادة مطع عليها (قوله
 والتوفيق) مطع على عدم
 (قوله دفعه) اي الشك
 (قوله جهذا) اي الفرق
 المذكورة فرق (قوله
 فضل) بفتح القاموس كون
 الضاد المحبة فاحل فرق
 (قوله ينهما) اي المستثنين
 (قوله لانهما) اي الزوجة
 (قوله في المسئلة الاول)
 اي التي معي لها فيها ألقا
 وان كانت له زوجة فأنفق
 (قوله وهذه) اي التي شرط
 فيها أن لا يخرجهما ولا
 يتزوج أو لا يسرى عليها وان فعل زادها القائمة (قوله حلب) اي الزوجة (قوله وتسبب) اي التوفيقية
 (قوله ومنه) اي الشرط الذي لا تلزم التوفيقية (قوله فأيله) بالموجدة اي التي تقابل المراد بالولاية التي لا تلزم المولد واصلاح
 شأنه (قوله به) اي الشرط (قوله ويسبب) اي الوفا به (قوله فأيله) يضم الهمز وكسر التاء (قوله جهذا) اي عدم لزوم الوفا به

يتزوج أو لا يسرى عليها وان فعل زادها القائمة (قوله حلب) اي الزوجة (قوله وتسبب) اي التوفيقية

عده (قوله ومنه) اي الشرط الذي لا تلزم التوفيقية (قوله فأيله) بالموجدة اي التي تقابل المراد بالولاية التي لا تلزم المولد واصلاح
 شأنه (قوله به) اي الشرط (قوله ويسبب) اي الوفا به (قوله فأيله) يضم الهمز وكسر التاء (قوله جهذا) اي عدم لزوم الوفا به

العدة ولا ينال به لانه نصيب وعدم الوفا به بعد وقوعه (ولا تلزم الزوج (الالف الثانية) التي
 عليها الزوج على خاتمة الشرط (ان شأف) الزوج الشرط بان أخرجهما وتزوج أو تسرى
 عليا في القاموس الاقنعين العدد ذكر ولو أنشأ مثبوا الدوام لجاز وشبهه على عدم الزوج
 فقال (كقوله لن في عصمة (ان أخرجهك) من بلدك أو منك أو تزوجت وأسرت عليك
 (ذلك) على (الف) فان أخرجهما فلا تلزمه الالف وهذا ليس مكروها لانه ليس شرطاً في عقد
 النكاح وعطف على أخرجهك فقال (أو) ان سمى لها الفين حال خطبتها أو (أسقطت) الخطوبة
 الرشيدة من خطبتها (الفا) منهما (قبل العقد) للنكاح (على) شرط (ذلك) أي عدم أخرجهما
 من بلدها أو يسم أو تزوجه أو تسرى عليها وشأن ذلك بأخرجهما أو تزوجه أو تسرى به عليا فلا
 ترجع عليه الالف الذي أسقطته عنه (الان تسقط) بضم التاء وكسر القاف الزوجية عن
 زوجها (ما) أي شأنا من شأنها الذي (تقرر) لها على زوجها بعد النكاح عليه بان عقد
 عليا بألفين مثلاً فمقطعت عنه القاموس (بعد العقد) على شرط ان لا يخرجها أو لا تزوج
 أو يتسرى عليها فان شأف بأخرجهما أو التزوج أو التسرى عليها فلها الرجوع عليه بما
 أسقطته عنه ان كان الاسقاط (بلايين) بفتح واطلاق أو مسمى لمكة أو صوم شهر لا يجازيه
 كفارة بين لهما (منه) أي الزوج على ان لا يخرجها أو لا يتزوج أو لا يتسرى عليها فان
 أسقطت بين ذلك وخاتمة الرجوع له عليه لانه في مقابلة حلقه وقد حدث في عينه فبازمه
 موجب من عتق أو طلاق أو مسمى أو صوم مثلاً وان كان حلقه بالقيمة لانه كفارة وخاتمة
 بالقيمة فلها الرجوع عليه لهما وظاهر المصنف تزوج يقرب أو يهرأ ابن عبد السلام فبني
 فقيده بالقرب كي أعطته ما لا هل ان لا يطلقها أو اعترضه الحلق في التزامه بان النفس نص
 على أن تزوج عليه تزوج يقرب أو يهرأ وهو ظاهر المدونة والتسلي وإين قصون وغيرهم (أو
 كزوجه) يعني ان الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على فاعل فسد وان المعطوف بأو
 محذوف والمعطوف عليه فعل الشرط وهو نقص أي فسد ان نقص أي أو كان نكاح شغار
 كزوجه (اختق) ونحوها مما لا يجزى عليها أو لم يجرها كبتك وأمتك (عامة) مثلاً
 من نحو الدنانير (على) شرط (ان أزوجهك اختق) مثلاً أو بنتي أو أمي (عامة) مثلاً من نحو
 الدوام (وهو) أي هذا النكاح (وبما الشغار) يكسر الشين وبالفين المجيبين أي المسمى
 بهذا الاسم وهو فاسد يفسخ قبل البناء ويعنى بعده بالاكسار من المسمى وصداق المثل
 واستروا قدما المسمى من ليس شرطاً وإنما قال في بيان أو قال زوجه بنتك بما قلته على ان أزوجهك
 بنتي بمائة أو يفسخ فلا خير فيه وهو من وجه الشغار اه وقال ابن عرفة ولو عقد به مهر
 مسمى لكل واحدة ففيها هذا وجه الشغار وافهم قوله على الخ انه لو لم يقع على وجه الشرط بل
 على وجه المكان أو من غير وقت أحداهما على الأخرى لجاز وهو كذلك (وان ليسم) بضم
 الضمة وقع الشين المسمى والميم شدة لواحدهم ما صدقوا شرط في تزوج أحداهما
 وتزوج الأخرى وجعل تزوج كل منهما مهر الأخرى كزوجه بنتك على ان أزوجهك بنتي
 (فهذا النكاح (صرح به) أي الشغار أي المسمى بهذا الاسم وهو فاسد (وتفسخ) بضم
 فكسر النكاح قبل الدخول وبعده أبداً (قب) أي الصريح الذي لا صدق فيه ولها بعد

(قوله لانه) أي الشرط

المذكور (قوله وعدم الوفاء

به) عطف على نائب فاعل

كره (قوله بان أخرجهما الخ)

نصوي لخاتمة الشرط (قوله

وهذا) أي قوله ان أخرجهك

الخ (قوله لانه ليس شرطاً

الخ) مسلم ولكنه وعد بند

الوفاء به فهو نصيب كالشرط

في العقد (قوله أو تزوجه)

عطف على أخرجهما (قوله

بأخرجهما الخ) لمصير

لها الفقه (قوله فلا ترجع) أي

الزوجة (قوله عليه) أي الزوج

(قوله فان أسقطت بيمين)

مفهوم بلايين (قوله بذلك)

أي العتق أو الطلاق أو

نحوهما (قوله لانه) أي

الاسقاط (قوله موجب)

بفتح الجيم (قوله من عتق

أو طلاق الخ) بيان لموجبها

(قوله على فاعل فسد) أي

الضمان المستتر فيه العائد

على النكاح (قوله وان

المعطوف الخ) معطوف

على ان الكاف الخ (قوله

فاسد) أي لصدقها (قوله

فيما) أي المدونة (قوله

وشرط بضم فكسر) قوله

وجعل بضم فكسر) قوله

فاسد) أي لصدقها

البناء صدق مثلها ان كان عدم المهر في المراتين بل (وان في واحدة) كزوجتي يتك جائة
على أن أن زوجتي و هذا يسمى مركب الشغار فسمى لها يفسخ تكاحها قبل البناء بمعنى
بعده بالاكتمين المسمى وصدق المثل والى لم يفسخ تكاحها أبداً ولها بعد البناء
صدق مثلها (و) فسخ التكاح ان وقع (على شرط) حرة ولد الأمة) المزوجة فيفسخ (أبداً)
أى قبل الدخول وبعده ولو طال لأن بعض المهر في مقابلة حرة ولداناً ثبته يبعه قبل وجوده
وهو ممنوع للفرر وان ولدت فهو حر ولو لا وليد أخته ولها بالدخول المسمى قاله في المدونة
و بحث فيه الموضع بان مقصود الزوج لم يحصل وهو بقاؤه في عصمة فإظهارها لها الأقل
من المسمى وصدق مثلها وأوجب بأن قصده حرة ولم يقصد حصول التكاح تبع وقد استوفاه
ودوامه ارضاه محقق وأشعر قوله على حرة ان الفسخ ثلاث وأما العتق فلتشرف الشارع
لحرة وانه ان قطع عيب الأمة بالتزام ذلك بعد العتق فلا يفسخ ويزنه العتق أيضاً (ولها)
أى الزوجة (في الوصية) أى وجه الشغار وان في واحدة الاكتمين المسمى وصدق المثل ان
كان دخل الزوج بها ولا يفسخ التكاح (و) لها في تزوجها ب(ماتة) من مهرها (تأخير) (و) لمهر
(خبراً) (ماتة) حاله من مهرها (تأخير) (ماتة) كذلك مؤجلة يجهول كوت أو طلاق
(الاكتمين المسمى) يفسخ الميم الثانية مشددة الحلال (و) من (صدقات) المثل ولا يتخلص
الخبر ولا للمؤجل يجهول ان لم يزد صدق المثل على المجموع بل (ولو زاد) صدق المثل (على
الجميع) أى المائة الحالة والمائة المؤجلة يجهول بان كان ماتين وخسين متلفاً فأنه حالاً
وقال ابن القاسم لاتراد على الماتين فأنه حاليان ولا يعطى الزائده لانها راضية بالمائة
لاجل يجهول فأخذها حاة أحسن لها فهو كان صدقاً مثلها ماتتين ومائة وخسين أخذته
لأنه اكتمين المسمى الحلال وفي المائة الحالة فلأراد المسمى ما يشبه الحلال والحرام فلا
يكون صدق المثل أكثر منه الا اذا زاد على الجميع فلا تنصح بالمالقة ولو كان صدقاً مثلها
أربعين أخفقت المائة الحالة لانها اكتمين صدق مثلها (وقدر) يضم القاف وكسر الهمزة
مشددة أى صدق المثل أى اعتبر قدره الذى يقابل بالمسمى (بالتأجيل) بالاجل (المعلوم)
لبعضه (ان كان فيه) أى المسمى الحلال مؤجل بأجل معلوم ابن الحاشية فان كان معهما
تأجيل معلوم قدر صدق المثل به فان كان مسمى لها مائة حاة ومائة مؤجلة بأجل معلوم ومائة
مجهولة الاجل قبل ما صدق مثلها على ان فيه مائة مؤجلة بذلك الاجل المعلوم فان قيل ماتت
فقد ساوى المسمى الحلال صدق مثلها فأنه مائة حاة ومائة إلى الاجل المعلوم وكذا ان
قبل ما خت وخسون وان قسلاً ثلثمائة أخذت ماتين حاتين ومائة إلى الاجل المعلوم والمقدم
ان لها في وجه الشغار الاكتمين المسمى وصدق مثلها ونظيره مكان من الحاتين أو من
احدهما وهو ظاهر المدونة أيضاً ولكن تأولها ابن لياية بجعلها على الأقل فقط أشارة بقوله
(ونوقلت) يضم القوفية والهمز وكسر الواو مشددة أى قسرت المدونة (أيضاً) أى كانت
بجعلها على ظاهرها من عموم التسمية لهما ولا حادها فقط وهذا تأويل ابن لياية وتأولها
ابن لياية (أيضاً) أى الزوج الصدق (الاحداهما) ولم يسم الاخرى صدقاً أو شرطاً في تزويج
احدهما بآزواج الأخرى وهو مركب الشغار (ودخل) الزوج (بالمسمى) يفتح الميم الثانية

أى يبعه قبل وجوده (قوله
فهو) أى الولد (قوله ويصت
فيه) أى الحكم بان لها المسمى
(قوله وهو) أى مقصوده
(قوله قصد) أى الزوج
(قوله ولقد استوفاه) أى
الضم (قوله ودوامه) أى
التكاح (قوله أو عدمه)
أى الدوام (قوله محقق) اذ
محقق أن يثبت احدهما أو
يطاقها (قوله وانه) أى
الشان الخ عطف على ان
الفسخ الخ (قوله ذلك) أى
حرة ولد الأمة (قوله بعد
العقد) صلة تقوع (قوله
فتأخذ) أى صدق المثل
(قوله الزائده) أى على
الماتين وقد أشار ولو إلى
قول ابن القاسم (قوله
منه) أى المسمى الحلال
والحرام (قوله معهما)
أى البعض الحال والبعض
المؤجل يأجل يجهول
(قوله به) أى البعض
المؤجل يأجل معلوم (قوله
مقدم) بضماء مثقل (قوله
كان) أى المسمى (قوله
تأولها) بضماء مثقل (قوله
على الاول) أى كون
المسمى من الجانبين (قوله
أشده) بواو ياء (قوله
ه) أى تأويل ابن لياية
(قوله من عموم التسمية
لها ولا احدهما) بيان

لظاهرها (قوله وهذا) أى تأويلها بعموم التسمية لهما ولا احدهما

(قوله مع جرأه) أي تأويل ابن أبيه (قوله فيها) أي الله بكامل منهما (قوله لهما) أي التسمية لكل منهما أو التسمية لاحداهما فقط (قوله ملطنا) أي سواكنا كمن عند اقها أو أقل منه (قوله وان كاتيقه التأويلان) حال (قوله فيها) أي غير المركبة (قوله على ذلك) أي لزوم أكثر (قوله هنا) أي في المختصر (قوله فيها) ١٢١ أي المركبة (قوله منه) أي القول (قوله

(أما) وصله نورات (بصدق المثل) سواء زاعل المسمى أولا وافهم قوله لاحدا هما ان هذا
التأويل لم يجرى التسمية له مع ما جرى به في كافى توضيحه ناولا وقال وتوالت ايضا فيها اذا
دخل بالمسمى لها بصدق المثل لثقلها فأفاده عب البناء فيه فمقدروض التوضيح وأما الصورة
الثانية أعنى اذ مسمى لكل واحد منهما فقال ابن عبد السلام المشهور وان أكل واحدة إلا أكثر
من المسمى وصدق المثل ثم قال وأما الصورة الثالثة اذ مسمى لاحدا فقط فان دخل بالثاني
لم يسم لها انما صدق منها وان دخل بالثاني مسمى لها تناول ابن أبي زيد المدوني على ان لها
الاكثر وتناولها ان اية على ان لها صدق مثلها مطلقا انه ابن عبد السلام فلم يقرب
التأويلين الا فى المركبة وأما غيره فمضى وان كان فيها التأويلان ايضا لكن ذكر ان المشهور
في الزوم الاكثر لغيرى على ذلك هنا وخص التأويل الثاني بالمركبة فان قلت لم يجرى ذكر التأويلين
مجموعين فى المركبة حيث كانا متساويين فباعت لانه لما جتمع فى التأويل الاقل المركبة وغيرها
لم يأت الجمع التالى منه فلذا أفردوه وحده لا لخصاصه بالمركبة فلا يكون افراده مفيد للضعف
(وفى نسخة) اى النكاح او الصداق شرعاً فمقدم لقولنا الا فى (عنايف) ادا رادوا بآرى ورق
فى هذا الجان لا فى قد جعل فوقع اتفاقا لان الجمهور له التزم متى شاء ونكاح بخيار وهذ
مجموع (وفى نسخة) (تعليها) اى الزوجة (قرأنا) بها وبما يحفظ او نظرا (وفى نسخة) (بما جها)
اى الزوجة اى السفرة بها المسمى فيجوز قبل البناء يعنى به وله اصدق مثلها (وبرجع)
الزوج على الزوجة (بقية) اى ابرئتم مثل (عمله) اى الزوج الزوجة من منافع وتعلم قرآن
واجماع من ابتدأه الفسخ اى الا لا جاز قبل البناء وبعد وأما النكاح فلا يفسخ بعده هذا
والمشهور انه لا يفسخ قبله ايضا وعضى بالمنافع وان منع ابتداء الاختلاف فيه فانه مناسب ابدال
وبرجع بقية عمله الفسخ بقوله يعنى به ما بعد وقوعه قبل البناء وبعد الاختلاف فيه قال ابن
الحاجب وفى كونه عننايف كندمة، فمعرفة ان قطعه فقرأنا منه ما لرضى الله تعالى عنه
وكرهه ابن القاسم وأجاز أصح وان وقع مضى على المشهور وقال فى التوضيح قوله وان وقع
مضى على المشهور وهذا ان فرض على مناسبه لما لرضى الله تعالى عنه من اشع واماعى لم يوز
ولسكرة فلا يختص فى الامضاء ومضى على المشهور ولا اختلاف فيه وما نشره لمصنف قال
فى اطوار هو قول أكثر اصحاب ثم قال وقول ابن راشد وابن عبد السلام ان الامضاء دليل
على ان المشهور فى حكمه اشد الكراهة ليس بظاهر طورا فان يكون الحكم ابتداء المنع
والا وقع صح وهذا هو الظاهر من كلام المصنف لانه نسب التعلل لما لرضى الله تعالى عنه
فكيف يكون المشهور بخلافه اه كلام التوضيح فيقال حيث كان المشهور مانع ابتداء
والحق بعد مفعول منه هنالذى ذكر القولين القائلين مع ان عاده اشاع المشهور وحيث
وحده وابن عرفة مع ما علم من اطلاع وحفظه لم يحد هذا الذى شهروه ابن الحاجب ولا ترج

١٦ مخ في ليس ظاهر - غير قول (قوله وهذا) أي كون الحكم ابتداء المتعذر وقدمه في (قوله المنف) أي
 من الحاجب (قوله به) أي الوقوع (قوله منه) أي التذور (قوله الحقن المقابل له) أي ١٢م ابتداء الفسخ بعد وقوعه
 (قوله لعن) ضم لعن (قوله ليعن) بيان لما قبله (قوله لعن) أي ابن عرفة الخ مشعر (قوله عرج) بمعنى متعذر
 (قوله الكراة) (قوله لم) ضم لعن

قوله اعترضه) اي طبع (قوله ذم) اي عدم حكاية ابن مرفعة اياه (قوله جعل) بثبوت مثقلا لقوله والا) اي ان لم يكن مع
 المنافع فقد (قوله فالثاني) اي يفسخ ١٢٤ قبل البناء وبث بعد هجر المثل (قوله ان لم يكن) اي مع

عليه وجه وقد اعترضه الالتفات وغيره من ذلك وقد حصل ابن مرفعة خمسة اقوال الاول الكراهة
 نفى بالصدق والثاني المنع ففسخ قبل البناء وبثت بعده هجر المثل الثالث ان كان مع
 المنافع فقد جازوا الاثالثي الرابع ان لم يكن فالثاني والاصح قبل البناء وبثت بعده بالصدق
 وقبح العمل الخامس بالصدق والعمل اه فانتزاع لم ينقل القول الذي قاله المصنف انه
 المشهور وفسره كلام ابن الخياط فلعل المصنف ظهر له هناك ان له زاب ما فهمه ابن راشد
 وابن عبد السلام من كلام ابن الخياط لا ما فهمه هو في التوضيح فلذا اعدل عنه هنا لحكاية
 القوانين المقابلة لنفس قول زان المعتمد مع المنع المضى والقد اعلم يخالف (وكراهته) اي
 التكاح منافع عطف على منعه وشبهه في الكراهة فقال (كالغلاة) بغير مهمة (فيه) اي
 الصدق في تنكيره واحوال الناس فيها مختلفة فرب امرأته يكون المهر بالنسبة لها كثيرا وان
 كان قليلا في نفسه وكذا الرجال فالرخص فيه والفقير باعتباره حال الزوجين والغالاة ليست
 على بابها فهي مثل سائر وعاء الله تعالى لانه لا يظلمه الزوج بل الزوجة بوليها (والاجل)
 في الصدق فمضيه باخيه في الكراهة ايضا فذكره تاجيله لاجل معلوم ولو اتي سنة ثلاثا تدرج
 الناس الى التكاح بلا حرق ويظهر من انه مؤجل ثم سقطه الزوجة ولما قلته انكبة السلف
 ولان الحاصل عليه الغلاة اذ لو كان يسمى المزوج فلما (قولان) في التكاح منافع (وان
 امره) اي الزوج وكذا ان بن زوجه (بأنه) مثل من لم يزوجها فان سواه (صحتها) بثبوت مثقلا
 اي الزوج الزوجة بان حاله وكذلك على ان تزوجت فلانة (بأنه) (اولا) اي اول ربع من الزوج
 الزوجة لو كبله بان حاله تزوج امرأته (بأنه) فزوجه اي الوكيل الزوج (بأنه) مثل من
 فحقوقه ولا يعلم احد الزوجين به مدى الوكيل قبل العقد ولا حلا (فان) كان (ذم) الزوج
 بالزوجة قبل علم كل منهما بتعديده (فعلى الزوج البذم) اي الزوج (الزوجة) (الفاصل) تعدي
 اي ثبت تعدي الوكيل (باقراره) منه (اوينة) حضرت وكيل الزوج به بأنه فزوجه (الفاصل) تعدي
 (والا) اي وان لم يثبت تعدي الوكيل باقراره ولا يثبت (تخصف هي) اي الزوجة ان عقد التكاح
 باليقين (ان حلف الزوج) انه لم يوكل الا باليقين فمبدأ باليقين لا بدعي الوكيل انه وكا باليقين
 ثم يصف الوكيل انه امره باليقين فان نكل حلفت ان العقد باليقين وفترت الوكيل الا ان
 الثانية فان حلف الوكيل به من حلف الزوج سقطت الاثالثية وهذا ان حلفت عليه
 الدعوى والاقرضه الاثالثية بمجرد نكوه بعد حلف الزوج (وفي تحليف الزوج) اي
 الوكيل (ان نكل) الزوج (وغرم) الزوج لها بنكوه (الاثالثية) فان حلف الوكيل
 استقر المقر على الزوج وان نكل الوكيل غرم للزوج الاثالثية التي غرمها الزوجة حين
 نكل وهذا قول اصبح وعدم تحليفه وهذا قول محمد فالثالث قول اصبح غلط لان الوكيل لو نكل
 لا يحكم عليه الا بيمينين الزوج والزوج قد نكل عن اليمين فكيف يحلف الوكيل واجيب بانه
 يحلفه لاحتمال ديمته من اليمين واقراره وبداقته انه ان أصبح لم يقل بغير الوكيل ان نكل
 وابس كذلك اذ هو من تمام قوله (قولان) سيم ما حل بين الزوج لتعديم قوله قط اوله وبطلان

المنافع فقد (قوله والا) اي
 وان كان معها فقد (قوله)
 تراه) اي ابن مرفعة (قوله)
 هنا) اي في المختصر (قوله)
 فيها) اي الغلاة لا زوجه وان
 كان قليلا في نفسه) حال
 (قوله فيه) اي المهر (قوله)
 لانه) اي الغلاة (قوله عليه)
 اي التاجيل (قوله يعمده)
 اي الوكيل (قوله لانه)
 اي عقد الوكيل باليقين
 (قوله فهو) اي الزوج
 (قوله والا) اي وان لم يثبت
 الدعوى عليه (قوله غرمته)
 اي الزوجة الوكيل (قوله)
 وهذا) اي تحليف الزوج
 الوكيل (قوله وعدم تحليفه)
 اي الزوج الوكيل حلف
 على تحليف الزوج (قوله)
 فالثالث) حال من عهد (قوله)
 لو نكل) اي من الحلف
 على ان الزوج وكذا باليقين
 (قوله لا يحكم عليه) اي
 الوكيل بقدم الاثالث الثانية
 (قوله لا يبعد بين الزوج)
 على انه لو كاه باليقين (قوله)
 بانه) اي الزوج (قوله)
 يحلفه) اي الوكيل (قوله)
 ذهبت) اي الوكيل (قوله)
 واقراره) اي الوكيل
 بتعديده (قوله يرد) بضم
 الراء اي بطواب (قوله)

قول

باعتقاده) اي بطواب (قوله ان نكل) اي الوكيل من اليمين (قوله اذ هو) اي غرم الوكيل ان نكل
 (قوله من غلم قوله) اي اصبح (قوله اوله) اي تعديده قوله

صدق المثل) سواء علم الزوج تعدى الوكيل ولاؤهُ كغيره يجزئ: يادة الإيضاح اذ هو لازم
 لكونها آتية واخراج المبررة المستأذنة تدبوقهم ودون انه ان قوبها بقدمهم مثلها الزمها
 الكساح وهو كذلك ان كانت عتبت الزوج او عينه الوكيل وان اتفقا في السر على قدر من
 الصدق وعقد على اكتمله في العلانية ثم تنازعا فقال الزوج انما يلزمي ما اتفقا عليه
 في السر وقال الولي او الزوجة لزمنا عقدنا عليه في العلانية (عل) بضم فسكسر (صدق
 السر) القليل (اذا علمنا) اي اظهر الزوجان او الزوج والولي صداقا (غيره) زائدا عليه تفاخرا
 وتباهيا وكذا يعمل بصدق السر الرائد على صداق العلانية تنوف من ظالم المطلع عليه فظلم
 الزوج والزوجة واهله او اكثر بمحصل حقه مثلا وجهه الشاؤون على الاول نظر القالب
 وظاهر قوله كائن شاس اذا اختلفا غير عدم اشتراط اعلام شهود العلانية بما في السر خلاف
 ما نقله ابن عرفة عن أبي حفص قاله احد (وحلقه) بضم اللام اي الزوجة الزوج على عدم
 الرجوع عن صداق السر (ان ادعت) الزوجة على الزوج (الرجوع عنه) اي صداق السر
 القليل اي صداق العلانية فان حلف على صداق السر وان نكل حلفت على الرجوع وحلف
 بصدق العلانية فان نكلت حلف بصدق السر وقضاها في كل حال (الائنة) ثم (ان) الصداق
 (المعلن) بضم الميم وفتح اللام اي المظهر عند العقد (لاصل) اي حصة (له) وانما كذا للابنة
 والغير فلا يتحقق ويعمل بصدق السر عياض سواء كان شهود السر شهود العلانية وبغيرهم
 وحلقها الزوجان ادعى الرجوع عن الصداق الكثير الاينة تشهد ان المعلن اليسر لاصل
 له (وان تزوج بلائيل) وبناتهما ثلثا عشرة نقدا وعشرة في اجل معلوم غير بصدقا (وسكنا)
 اي الزوجان او الزوج والولي (من عشرة) اي كونها حاة او مؤجلة (سقطت) العشرة المسكون
 منها من المهر لان تقسمه باليهض تسع اجاله الكثير وكذا في كتابة الموثق وثان العشرة
 المسكون منها في البيع والقرون ان الكساح قد يظهر فيه قدر للمعاخرة وهو في السردونه
 ولا كذا في البيع (و) كتابة الموثق في وثيقة النكاح (نقدتها) بضم ناء اي الزوج الزوجة
 (كذا) من صداقها كعشرة (مقتضى) بضم الميم وكسر الصاد المعجمة اي معهم (نقضه)
 اي ذلك القدر من الزوج فهو شاهد للزوج في دعواه دفعه لها اولولها فان كتب الموثق
 نقده بسكون القاف فلا يقتضى القبض لان التبادر منه حاله المقابل للوجه وقيل: يقتضيه
 كالمضى وان كتب النقض منه كذا والموجب منه كذا فلا يقتضى القبض ذلك قاله الجوزي
 في وثاقته وان احمل ما كتبه الماضي والمصدر والقرينة تميز احدهما فالظاهر حله على
 المصدر فيصير فيه القول وان جرى عرفهم في الكتابة باحد الامرين حله به وهذا كله قبل
 البناء واما بعده فاقول له كيان (وبالنكاح والتقريض والتكليم) وفسر بما قبله (عقد)
 النكاح (بلاذ كرهه) لانه لا يجهل ما فسرهما بالتقريض لانهما معا وهو عدم ذكر المهر
 ولكل منهما حاقصا يميزه عن الآخر فيماز التقريض بانه لا يصرف قدره مهره لخصم احد
 والتكليم بصره لخصم احد فبماز النكاح بالتقريض بانه لا يصرح بالتقريض او يسكتا عن المهر قاله
 لخصم احد البناء هو جازم اتفقا وصدقه ان يصرح بالتقريض او يسكتا عن المهر قاله
 اشهب وابن حبيب قلته ابن عرفة ونكاح التكليم مقدس نكاح بلاذ كرهه ولا اسقاطه

(قوله اذ هو) اي عدم
 الاجازة (قوله على الاول)
 اي قلة صدق السر وكثرة
 صدق العلانية (قوله
 للابنة) بضم الهمزة وشد
 الموحدة (قوله والغرض) تفسير
 للابنة (قوله الكثير) اي
 السر (قوله يظهر) بضم
 الياء وفتح الهمزة وقوله وهو
 اي الصداق (الح) قال (قوله
 يقتضيه) اي القبض (قوله
 لذلك) اي كون المتبادر
 من النقض قابل للمزج
 (قوله القولان) اي بائنة امه
 القبض وعدمه (قوله
 الاصرين) اي الماضي
 والمصدر (قوله) اي
 الزوج (قوله لانه) اي
 المستقب (قوله بهما)
 اي التقريض والتكليم
 (قوله عقد) جنس واصله
 لنكاح فصل مخرج عقد
 غيره (قوله بلاذ كرهه)
 فصل مخرج نكاح التسمية
 (قوله ولا اسقاطه) اي المهر
 فصل مخرج النكاح القاسد
 لاسقاط مهر (قوله ولا
 صرفه) اي المهر لخصم احد
 فصل مخرج نكاح التكليم
 (قوله هو) اي نكاح
 التقريض

(قوله مع صرفه لحكم أحد) فصل مخرج نكاح التوثيق (قوله واجزه) أي نكاح التكيم (قوله إليه) أي جوازه (قوله كاتفة وبض) مثل سكا (قوله لها) أي الهبة (قوله فهو) أي العقد (قوله هذه) أي المسئلة (قوله لولا لو ثبت) أي نفسه بالم تقربيع على قوله أي وجهها وإليه الخ (قوله غير التي قبلها) أي المسئلة المفهومة ومنع ولا وثبت التي عقد النكاح فلو وثبت بلاذ كرهه لاحقة ولا سكا (قوله لان ثالث) ١٢٦ (أي السابقة (قوله لها) أي الهبة (قوله هبة الصداق) أي مع قصد

عقد النكاح بها (قوله فيها) مع صرفه لحكم أحد واجزه الامام مالك ورجع إليه ابن القاسم رضي الله تعالى عنه ما (بلا وثبت) أي بالتمكيت وزوجت لاثو ثبت بلاذ كرهه لاحقة ولا سكا (قوله فاسد وبضع قبل البناء وثبت بعده بهر المثل فان عقد وثبت مع ذكره حقيقة واحكاما كالتقوى بضع صر لانه ليس من اسقاط المهر (وضيح) بضم فكسر أي الكاح (ان وثبت) بضم فكسر أي المرأة (نفسها) أي وجهها وإليه الزوج ولم يقصد بها اسقاط المهر ولا عقد النكاح بل غلبت ذات المرأة بل فهو فاسد فيفسخ (قوله) أي البناء ووضيحه ما قبله فغيره غير التي قبلها لان تلك قصد الوفاء بهبة الصداق وقصد منه هبة نفس المرأة لاسقاط المهر ولا نكاح ابن حبيب والحكم فيه ايضا التسعير بل البناء وثبت بعده بهر المثل وانه يترفع الباي وحال يوضح قبل البناء وبه هو زنا يجب الطهارة ولا يطبق الوطء إليه أشار بقوله (وضيح) بضم فكسر منقلا (انه) أي العقد بهبة نفس المرأة (زنا) موجب للعدو والتقريب بينهم ما ابدأ ولا يطبق اليه الولد ابن عرفة ان اراد الباي انه في بلائنة على العقد لا مقاربة ولا لاحقة ~~بكونه~~ سفاحا لا يمتنع بعقد به بقط الهبة بل بجمعه وغيره وان اراد انه في بعدئذ عليه فكونه سفاحا بعيد عن اصول المذهب اه ولنا ان مختارا الثاني ونعني به كونه سفاحا عن اصول المذهب وسنده ان البينة لم تشهد على النكاح بل على غلبت ان كانت المائنة فلذا كان سفاحا في قوله قسمه الإشارة الى عدم قصد هبة الصداق والنكاح وانما قصد غلبت نفس المرأة وما ولو وجهها وإليه العقد به النكاح وهبة الصداق فهي التي قبل هذه وهبة الذوق فيها فسفه قبل البناء وثبوته بعده بهر مثله وليس كلام الباي في هذا ونقض ابن عرفة القضي عن ابن حبيب ان عني بنكاح الهبة مقوطة المهر فقربا زنا امهر هاربع دينار فا كترضع وجرعت عليه قبل البناء وبهذه وان عني بالهبة غير النكاح وغير هبة المهر بل هبة نفسها فصح قبل البناء وثبت بعده بهر المثل اللغضي به في الاول بالخيار في اعماله بربع دينار وتر كهادون شرم ولا شهب في الموازية لها وربع دينار ان في بها وهو احسن لان الزنا تدعيه وبه ثبت ظاهرا انه خلاف قول ابن حبيب وليس كذلك نصريح ابن حبيب بربع دينار ولا يمكن سعة وطء في بناءه الباي عنه ان عني به غير النكاح لاهية المهر بل هبة تقسم الفصح قبل البناء وثبت بعده بهر المثل وان عني به نكاحا دون مهر لم يميز وما صدقها ولو بربع دينار وانما قبل البناء وبهذه الباي فيها حاله انظر ولو اوجب في الضرب الاول كونه سفاحا صحده ولم يطبق به لسبب قلت ان اراد انه في بها دون شدة على عقد سفاحا لا مقاربة ولا لاحقة فكونه سفاحا غير خاص بهذا العقد بل هو عام في عقد الهبة وغيره وان اراد انه في بعدئذ عليه فكونه سفاحا بعيد عن اصول المذهب وفيها

الاول اي عقد النكاح لهية مع قصد بها اسقاط المهر (قوله في اتمله) أي النكاح (قوله بربع) لابن
اي التزام صدقاتها او قوله او تركها) اي اراق الزوجة (قوله عليه) اي ربع الدينار (قوله ظاهره) اي القضي (قوله انه) اي
قول انسب (قوله عنه) اي ابن حبيب (قوله به) اي انظر الهبة (قوله لاهية المهر) اي ليس غير النكاح الذي عناء هبة المهر (قوله
فيه قوله) اي ابن حبيب (قوله في الضرب الاول) اي لاني قد هبة نفس المرأة (قوله فيها) اي الدعوة

عوقبا) اي ادب الزوجان
(قوله بجهه الم) اي
يعذران بجهه الم
ولا يسيء المهر (قوله وانما)
اي قبل شيئا عوضا عن
اصابعه (قوله وهي مطقة
حية) نال (قوله ولو سراما)
مبالغة في الوط (قوله وانما)
ورث الحى منه المات
حال (قوله قبل البناء)
تنازع طلق ومات فيه (قوله
قبيل البناء) مبالغة طاب أو
التقدير على سبيل التنازع
(قوله قبيله) اي تقدير
(قوله تسليمه) اي المهر
(قوله حبس) اي منع (قوله
للقرض) بالاقامه وسكون
الراءى اي تقدير المهر (قوله
قبل البناء) اي وبعد العقب
له (قوله الاول) اي كون
التجمل قبل البناء (قوله
ونس) عطف على ظاهر (قوله
والثاني) اي كونه قبل
التمني (قوله في التقدي) اي
الحال (قوله التقدي) اي
المستند (قوله بهما) اي
التقويض والتحكيم (قوله
وفرض) عطفا على ما قبل
(قوله منه) اي مهر مثلها
(قوله فلا يلزمها) اي
الزوجة الرضا به (قوله فيه)
اي تقدير المهر (قوله في)
انما ان فرض المثل الخ
صلا كافى للتشبيه (قوله

لا) اي حبة المرأة تنفسه او ذكره اندكبر شعير
لازن وجهه المرأة تنفسه الم الرجل لا تحمل لانه خاص به صلى الله عليه وسلم فان اصابه انفق بهما
ويؤاويله المهر بجهه التما ودية يفرق بهما وتفاض ٨١ (واستحققه) اي الزوج منه
المثل في نكاح التقويض (بطلان) من زوجة البالغ وهي مطقة حية ذكر في النواذر من
اشتب ولو سراما كى حيا وادبر وانظر نكاح التحكيم هل تستحق فيه صداق مثلها او طمأ
أو لا تستحق الاما يصح به الحكم ولو بعد موت وطلاق فان تعدد حكمه فلها صداق مثلها
بالدخول (لا) تستحق الزوجة مهر مثلها في نكاح التقويض (بعوث) للزوج اوله اقبل البناء
وان ورث الحى منهما المات (او طلاق) قبل البناء في كل حال (الا ان يفرض) اي يفرض الزوج
صداقا دون صداق مثلها (وترضى) الزوجة الرشيدة بفرضه الزوج ثم يبرئ نفسه كله
او يطلق قبل البناء فلها نصفه فان فرض له مهر مثلها فلا يعتبر رضاها به وتستحق جميعه بغيره
واصفه بطلان قبل البناء وان فرض له ما دون المثل ثم طلقها او مات قبل البناء فاعتدت انما
كانت رضى به قبل البناء وان فرض له ما دون المثل ثم طلقها او مات قبل البناء فاعتدت انما
والله المستند الى الزوجة (فيه) اي الرضا بفرضه (بعد) احد (هما) اي الموت والطلاق
(اولها) اي الزوجة (طلب التقدير) اي بيان قدره هر في نكاح التقويض والتحكيم قبل
البناء ويكره له اتيه من نفسه قبله وان فرض لها مهر المثل او دونه ورضيت فهل لها منع
منها من البناء حتى تقبضه او اخلاف ابن مرفقة ابن مرفقة ابن مرفقة ابن مرفقة ابن مرفقة
مهر المثل او يبيده حتى يأخذها اليه وابت ان تسلم فدها اليه حتى تقبضه فالتى يقضى في
نفسه ان يوقف الحاكم المهر حتى تسلم نفسه اليه الا ان يعرض بفساده لها اذا بذلت
ابن شاس لها حبس نفسها للقرض لا لتسليم المقرض قلت انظر هل الخلاف في تجمل فده
قبل البناء وقبل ان تقبضه والاول ظاهر لثمة ابن مرفقة ابن مرفقة ابن مرفقة ابن مرفقة
كلام ابن شاس وظاهره ان التمسد في التقدي لا في كل المهر القضى لها منع تقسم اقبل قبضه
الا ان تكون الحماة ان المهر مقدم ومؤخر فلا تقع اذا فرض الزوج وقدم النقد المتأخر فان
رضيت بمكبته قبل ان يفرض شأنا جزا دفن بدم ديتا (ولزمها) اي الزوجة المقرض
اي الرضى به (قبه) اي التقويض (وق) (تحكيم الرجل) اي الزوج (انفسه) اي
الزوج فدها (المثل) حكيم فسكون اي مهر مثلها تنازع فيه لم يفرض (ولا
يلزم) اي فرض المثل الزوج فلها طلقها ولا تبي عليه وفرض اقل منه فلا يلزمه او ليس
المراد بالزيمه ما فرضه لانه زيمه بغير فرضه فان كان المثل زيمه ايضا وان كان دونه فلا يلزمها
(وحل تحكيمها) اي الزوجة في تقدير المهر (او تحكيم الغير) اي غير الزوج والزوجة فيه
سواء كان وليا واجتنبيا (كذلك) اي تحكيم الزوج في انه ان فرض المثل زيمه ولا يلزمه فرضه
ايشاء (او ان يفرض) الحكم (المثل زيمه) اي الزوجين الرضا به (وان فرض صداقا) انما
من المثل (زيمه) اي الزوج (فقط) اي دون الزيمه فلا يلزمها وتخير في الرضا وعدمه (وان
فرض) (اكثر) منه (فالعكس) اي يلزمها فقط ويخبر به الزوج (اولا) ومن رضى الزوج والحكيم
سواء كان الزيمه او غيره فلا يلزمها ما رضى به ولو اقل من المثل (وهو الاظهر) عند ابن رشد من
الخلاف في الجواب (فأولان) ثلاثة الاول ابيض المثلين وحكام في الواضحة عن ابن القاسم
منه) اي المثل (قوله سواء كان) اي الحكم

ورشد (قوله في المستثنى)
أي مستثنى المرشد ومستثنى
الأب (قوله حيث كان أي
الرضا بدونه (قوله ودواها)
أي العشرة (قوله وهو)
أي عدم التمازها مع
رضا وصيا (قوله متبرج)
أي طريق وقاعدة (قوله
لا بعده) أي الدخول
مفهوم قبله (قوله مقدم)
بضم الميم ونفع القاف والذال
منقلا (قوله يجوز) أي
رضى المهر بدونه (قوله
ومارحه) أي أسقطه (قوله
فوى) أي القروض واته
لا كتابا شبه التآثبات
من المضاف إليه (قوله على
كل حال) أي سواء وطئها
قبله أم لا (قوله بعده) أي
الدخول (قوله من الثلاثين
إلى) (قوله وأبو الحسن) عطف
على المواقف (قوله والمثبت)
عطف على المواقف (قوله
واختلاف) بضم خاء وكسر
اللام (قوله إن كان) أي
المسمى (قوله منه) أي صداق
مثلا (قوله وعادل) أي
ساوى (قوله أنهما) أي
التراب (قوله أي كثرتم
موصوفين (قوله الشارحان
أي جزاء والبسط (قوله
المسبب) بضم الميم أي الوطء
(قوله ونه) أي ابن عرفة
(قوله منه) أي ابن رشد
(قوله منه) أي الخلل

وأصبغ وابن عبد الحكم وأخافى القابسي والثالث لا في محدولين ورشد وغيرهما (و) جازي
نكاح التقويض (الرضى بدونه) أي صداق المثل (المراة المرشدة) بضم الميم ونفع الراء والسين
المجعية أي التي ورشدها مجبرها بعد بلوغها وتجبرها بيمين قصرها في المبالاة بما دبره عن لين على
رفع حجر عنها وإطلاقه لها في التصرف (و) جازا الرضى بدونه (اللاب) في مجبرته والسد في أمته
قبل الدخول بل (ولو بعد الدخول) بما في المستثنى (و) جازا الرضى بدونه (المشخص
القصوى) في مجبرته بشرط كون رضا (قبله) أي الدخول حيث كان ملاحا لها كرجاء حسن
عشرة زوجها لها ودوامها وظاهره أنه لا يهتبر رضاها مع رضى وصيها أعباض وهو الأصح عند
شيوخنا على منهي المذهب ومقابلها بشرط رضاها معا وهو ظاهر المدققة واعتقده أبو الحسن
وصرح به ابن الحاجب لا بعده ولو يجوز التردد في المثل على الزوج بدخوله فافسقاط
بعضه لا مصلحته فيه لها ومثل القاضى (لا يجوز الرضى بدونه للبكر (المحل)
التي مات أوها أو فوس عليها ولم يقدم القاضي على أمه قدما يصرف إليها مالها ولو لم يرشدها
هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال غيره يجوز وطئه مضمون (ان) تزوج صحيح امرأة
مسلمة تقويضا (فرض) لها صداقا (فرضه) الذي مات عنه قبل وطئها (قوله الذي فرضه
(وصية لوارث) وكل وصية لوارث باطلة لأنها تزوجها بالكساح الصحيح ولا تصح صداقونه
قبل ثباتها فهي محض عطية لوارث فان جازها في الوتة عطية عنهم وترته على كل حال
وأما ان تزوجها وهو مرضى تقويضا وصى لها صداقا في مرضه الذي مات عنه فلها الاقل
من المسمى وصداق المثل والثلث دخل الم لا لان لا تزوج ولو دخل بها الفساد فكاحادان
عقد عليها تقويضا وهو مرضى ومات قبل النجسة والدخول فلا صداق لها وإن مات بعده فلها
الاقل من مهر مثلها والثلث (ولى) عقده وهو صحيح تقويضا على المرأة (القيمة) أي الكفاية
الحرة (والامة) المسلمة وفرض لها صداقا في مرضه ومات عنه قبل البناء (قوله ان) أحدهما لائق
لكل منهما حاله اغتافرض لوطء ولم يحصل فلم يفرضه على أنه وصية بل على أنه صداق وهي
لا تستحقه بموته فانهم مالها ما فرضه ولو زاد على مهر مثلها لانه غير وارث من الثلث فله المواقف
عن الغنى وأبو الحسن عن ابن زبهر والمدنف في التوضيح نفسه واختلف ان يدخل وكانت
نذبة أوامة فقال ابن المواقف فله عن مالك رضى الله تعالى عنهم مالها ما فرض من الثلث وقال ابن
المناجشون يطل لأنه ليس بها على سبيل الوصية فإن دخل فلها المسمى من رضى المثل ان كان
صداق مثلها بلا اختلاف وان فرض لها أكثر منه فلها ما صدق مثلها من رأس المال ويطل
الزائد الا ان يجزئه الوتة أو عادل بين التواضع ان القول لمالك رضى الله تعالى عنه التصويب
الغنى الثاني وظاهر ما تقدم انهما منه وصان مخرج (الشارحان) وهو ظاهر السبعة
أيضا ونصبها ابن المواقف لسمى للذمية أو الامنة في مرضه ولم يبين ما قلها ذلك كله في نفسه
تخاصص به اهل الوصايا وقال عبد الملك لائق هذه لانه ليس بها الا على المصاحب ابن المواقف
لا يجيب ذلك اه قد صرح بانهم منصوبان فصع ما قلها (الشارحان) ولا ين عرقه عن ابن رشد
طريقة بانهم غير حيان ونه عن ان فرض لها مهر مثلها أو أقل ورضيت ومات بعد ثبوت موجب
له ذلك انما قالوا ان كان فرض لها أكثر من مرضه فلها جميع ما فرض وان مات منه

سقط ما زاد على مهر مثلها الا ان يجيزه وانه لانها اوسى لو اثبت الا ان تكون ذمة او امانة في
 ثبوت ذلك لها في ثلثه وسقطه قولنا لا يجزى اية وابن الماحشون ولو مات من مرضه قبل
 بثائه سقط ما فرضه الا ان يجيزه الورثة ولو كانت امانة او ذمية ففي ثبوته في ثلثه القولان تخريفا
 اهـ (و) ان عقدتي صحتة تفويضاً على حرة ولو كفاية او على امة مسلمة وفرض لكل ازيد من مهر
 مثلها في مرضه (بدت زائد المثل) فقط لزوم الا ان يجيزه باقي الورثة (ان وعلى) ومات ولها مهر
 مثلها من رأس ماله ودل قوله زائد المثل على ان لها الاقل منه ومن المسمى لانها اذا ودعت من
 المسمى ما زاد على مهر المثل فاولى ان لها الا تستحق زائد مهر المثل على المسمى وكون لها اقلها ما من
 رأس المال لا يضاف ما صرف في نكاح المريض من امة من الثلث لان العقد هنا في العصمة وان مات
 من عقدتي صحتة بعد وطئه وليس لها مهر مثلها من رأس ماله (ولزم) الزائد على مهر المثل
 (ان صح) من مرضه الذي سمى فيه صفة ذمة ثم مات ولو بعد موته على الراجح فيسقطه وارثها
 (لا) يلزم الرشيدة ابراءها الزوج من الصداق في نكاح التفويض (ان ابراء) الرشيدة زوجها
 من جميع صداقها او بعضه (قبل الفرض) ثم فرض لها لانها اسقطت حقها قبل وجوبه واشهر
 كلامه بانه قبل البناء لانه يصح ابراء قبل الفرض اذ البناء وجب لها مهر مثلها
 (واو اسقط) الرشيدة عن زوجها (شرطاً) شرطها في عقد النكاح لها اسقاطه كان تزوج
 او تسرى عليها او تزوجها من بطلها او غيرها فامرها بدها فاسقطته (قبل وجوبه) لها بترجيحه
 او تسريه عليها او تزوجها او بعد وجوبه وبه وعقد عليها فلا يلزمها اسقاطه كان تزوج
 او تسرى عليها او تزوجها فامرها بدها وهذا مما انفصلنا في الرجعة من لزومها في قوله
 ولان قال من يغيب ان دخلت فقد اوقعتما كاختيار الامة نفسها وزوجها بتقدير عقدها
 بخلاف ذات الشرط تقول ان فعله زوجي فقد فارقتني في المقود في قوله والمعلقة له دم النكحة
 ثم ظهر اسقاطها ابن غازي اما التي ابراء قبل الفرض فقال ابن الحاجب فيها يصرح على الابراء
 بما يوجب وجوبه بدونه قال في التوضيح اختلف هل يلزم نظراً للتقدم بسبب الوجوب وهو
 هنا العقد ام لانها اسقطت حقها قبل وجوبه كالتفويض يسقط النكحة قبل الشرع فيقولان
 وكلما اتم سقط نفقة المستقبل من زوجها هل يلزمها لان سبب وجوبها قد وجد او لا يلزمها
 لانها لم تجب بسد قولان حكاهما ابن راشد وكعقو الجرح مما يلزم اليه الجرح وكابادة
 الورثة الوصية لو اثبت او با كبر من الثلث لغربه في مرض الموت وامثلة هذا كثيرة اما ان لم يصح
 سبب الوجوب فلا يثبت اتفاقاً حكاهم القرافي وما اتفقوا سقطت شرطاً قبل وجوبه فله ان يصر
 لسقطه النفقة بالتقدم كما هو في بعض النسخ واسقطت شرطاً قبل وجوبه ولا شك ان هذا
 الظاهر المنطوق في هذا السلك وقد عدا القاضي ابن عبد السلام عنها ولكن المشهور في ذات
 الشرط ان اسقاطها ما قبل وجوبه او مهرها لم يقطع المصنف في الرجعة اذ قال ولان قال
 من يغيب ان دخلت فقد اوقعتما كاختيار الامة نفسها وزوجها بتقديره فقها بعض الاف
 ذات الشرط تقول ان فعله زوجي فقد فارقتني بسبب السؤال عن الفرق بين هاتين المثلتين
 قال مالك لابن الماحشون رضي الله تعالى عنهما اترف دارقمة و قد صرح ابن عبد السلام
 بان بعض ظاهري هذا الاصل اقرب من بعض (ومهر) يفتح الميم اي صداق (المثل) بكسر فسكون

(قوله وتقرر) بضم اليا وموقع الظاهر في مهر المثل (قوله ناحية) اي حافة (قوله يزوج) بضم اليا وموقع الواو (قوله وعندهما) اي الحاققة على ما ذكر (قوله وعنده) ١٣٠ اي الجبال مطف عليه (قوله من مصر) بالنون لان المراد به غير

معين الخ بيان البلد (قوله ومن) عطفت على دين (قوله لاخت لام الخ) مفهوم شقيقة (قوله شقيقة) اي الاب (قوله ان لم تكن) اي الام (قوله بهذا) اي مطف على اخت صفة (قوله عنها) اي اذنت (قوله الام اى وان لم تكن مثلها فيما تقدم (قوله ناقصة) اي اعتبار الاخت لخاصة ما تقدم (قوله قبل هذا) اي اعتبار الشقيقة (قوله اذ قال) ابن رشد (قوله اكثر) اي او اقل (قوله بصدقات نسائها) صلة بغير (قوله من العقل الخ) بيان ما لها (قوله من مذهب) اي مالت رضى الله تعالى عنه (قوله رضى الله تعالى عنه) اي المدونة (قوله ينظر) بضم اليا وموقع الظاهر (قوله اي من النسب) تفسير لموضعها (قوله خاشعها) اي الامام رضى الله تعالى عنه (قوله على انه) اي الامام رضى الله تعالى عنه (قوله بقوله) اي الامام رضى الله تعالى عنه (قوله فيها) اي المدونة (قوله هذا) اي مهر مثلها (قوله

ما) اي القدر الذي او قدر من المال (يرغب) اي يرضى (دفعه) اي اى الزوج في الغنى والفقير والوسط بينهما او تقربا او الابنية والشرف والنسب والجنب والنسب قال في المدونة وينظر ناحية الرجل فقدر زوج فقصر لقرابته واجني له فليس صدقهما سواء ومثله لابن الخياط (ق) تزوجه مثلها اي الزوجة (باختيار) اي النظر اليها (دين) كاسلام ويمودية وقصرانية وحفاظة على امثال المهورات واجتناب المنيات وعندهما (وجال) ظاهري وباطني بحسن خلق وعنده (وجسب) اي ما يجب في القارة من صفات الاصول كعلم وكرم ونصاعة ومرواة وهذا في المسئلة واما الكفاية فيعتبر فيها المال والجبال لا التحدين والجنب حيث كان اصولها كقاروا وكذا الامة المسئلة (والمال) اي (ويلد) له الا لعقد عليها من مصر وديف ويزاد الباجي ومن (و) مهر (اشتقيقة اولاب) موافقة لها في الصفات المتقدمة لا اخت لام من نسب آخر (لا) باعتبار مهر (الام) لامهر (العمة) اي اختها من امه وخالقة بنته واخته من ابيه فيعتبر بهرهما ابن غازی لفظ العمة معطوف على اخت وكانه قال وعمه شقيقة اولاب فانها معتبرة بخلاف الام ان لم تكن من نسب الابي به ذابوا فقل ان كانت اختها مثلها الخ عنها ما تقدم ولا ناقصة قبل هذا كالفيد فيما تقدم وهو من جهة الصفات التي يعتبر بها صدق المثل كما يفيد كلام ابن رشد اذ قال المختار خاشعها وعما اذا كان صدقهما كتر من صدق مثلها من قوم آخرين اه اي اذا كان المراد امثال في الاوصاف المذكورة من قبيلها وامثال كذلك من غير قبيلها اعتبر قبيلها ما يتزوج بها امثالا من قبيلها وان زاد على صدق مثلها من غير قبيلها ونقص انظر ابن عرفة وفي الخط عن ابن رشد مذهب مالك رضى الله تعالى عنه ان يصرف في فرض صدق المثل في نكاح القويض بصدقات نسائها اذا كن مثل حالها من النقل والجبال والمسال ولا يكون لها مثل صدق نسائها اذا لم يكن على مثل حالها ولا من صدق من لها مثل حالها اذا لم يكن لها مثل نسبها ودليل هذا من مذهب قوله فيما روى سطر الى اشباهها في قدرها وجاهها وموضعها اي من النسب خاشعها لموضع بدل على انه اراد بقوة قبيلها ينظر في هذا الى نسائها انه لا يقرض لها مثل صدقات نسائها اذا لم يكن على مثل حالها من الجبال والمسال والاهل قال الامام رحمه الله في النكاح والاشارة في الاثر ايس لها من هذا الخ قوله في هذه الرواية لا يخفى لها بصدق واحدة تمامي رده اذا لم تكن على مثل حالها وفي زمن ايضا اذ قد يختلف الصدق باختلاف الازمنة على ما حال وقد تأول بعض الناس على ما لى رضى الله تعالى عنه انه انما ينظر الى امثالها من الناس في جبالها وامثالها ونقلها ولا ينظر الى نسائها وما ليس ذلك يصح على ما بيناه من مذهب قيم من ردم الطلاق من مباح اشبه من كتاب النكاح الثاني (و) اعتبر في تقدير مهر المثل (في) النكاح (القاسد) سواء كان نكاح تنويض او تسمية (ردم الوط) لا يوم العقد لانه معدوم مفعول وهو كالعدوم

انه اي الشأن (قوله من الجبال والمسال الخ) بيان لخالها (قوله عنده) اي الامام رضى الله تعالى عنه (قوله بالوجهين) اي السالم والنسب (قوله كما قال) اي الامام رضى الله تعالى عنه (قوله فيها) اي المدونة (قوله لانه) اي العقد

(قوله تقرر ابن عبد السلام قول) من إضافة المصدر لقائه وتكميل عليه نصب ١٣١ منه قوله (قوله خصمه) أي قول ابن

الحاجب (قوله فقال) أي
المنصف (قوله الصحيح) أي
من تكاح التوقيض (قوله
بالمفهوم) صلة استغنى أي
مفهوم الفساد التوقيض
الصحيح به تيمم عقده (قوله
كلامه) أي ابن الحاجب
(قوله في الصحيح) أي من
التوقيض (قوله إذا فاخت)
أي بدل الموهوب وزمته
فقط (قوله وقروا هنا)
أي بن فاسد التوقيض
وصحبه (قوله أذبه) أي
العقد (قوله يجب) أي ثبت
(قوله النظر) أي في قدر
مهر المثل (قوله حليته)
بإعمال الحال (قوله ألقى
يحل له وطؤها) يشكح أو
ملك (قوله مثل) بقبضات
منقلا (قوله) أي اتحاد
الشبهة (قوله حاول) يضم
الحاء المهملة واللامين (قوله
تعدده) أي مهر المثل (قوله
الشرط) أي ان تصدقت
الشبهة (قوله تعدده) أي
مهر المثل (قوله) أي
الطلاق (قوله فلا اتحاد
شرطان الخ) تفرع على
وشرط الاتحاد مع اتحاد
الشبهة الخ (قوله ثم زوجها)
أي فاطمة (قوله وهي غير
عالة) حال (قوله إيجاب
اختلاف) من إضافة
المصدر إناؤه وتكميل
عليه نصب مقوله (قوله
تعددها) أي القدية (قوله لو وطئها) أي غير حليته (قوله بان زوجته) أي طائفها إطلاقا

حسان غازی شامل لكل نكاح فاسد كقول الجواهر والوطء في النكاح الفاسد وجوب
صداق المثل باعتبار يوم الوطء لا يوم العقد وهذا مقتضى تقرر ابن عبد السلام قول ابن
الحاجب يوم المثل في الفاسد يوم الوطء إلا أن المستغنى في التوضيح خصه بشكاح التوقيض
فقال يعني أن نكاح التوقيض الفاسد بخلاف الصحيح فإنه يعتبر فيه مهر المثل يوم عقده
والفاسد يعتبر فيه يوم وطئه واستغنى ابن الحاجب عن ذكر حكم الصحيح بالمفهوم على ما علم من
عاده وظاهر المذهب كفهوم كلامه وقيل في الصحيح يوم البناء اندخل ويوم الحكم أن
لم يدخل ويتواهذا الاختلاف على الاختلاف في هيئة الثواب إذا كانت فهل يقع يوم القبض
أو يوم الهبة وفروقا هنا على المشهور كما تقرر في صحيح السبع وفاسده ابن عرفة عاض
اضطرب السبع في وقت فرض المهر أي يوم العقد لأنه يجب الميراث أم يوم الحكم أن كان
التمسك قبل البناء إذا ولو أطلق ولا يلزمه شيء وأما بعد البناء فيوم المثل وأما مهر المثل
في الفاسد فيقرض يوم الوطء اتفاقا (ر) أن وطئ غير حليته هي إذا نظمت حليته لزمه مهر مثلها
يوم وطئها (و) اتحاد ولا يتعدد (المهر) بعدد الوطء مرة واحدة (ان تصدقت الشبهة)
بأنه بان فاخت في كل مرة زوجته وأمنه ولو تعددت بالشخص بان وطئها مرة طائفها زوجته
هند ووطئها أخرى نظمتها ويستهدع ووطئها أخرى نظمتها زوجته فبأن أخرى نظمتها زوجته
عائشة فقبله مهر واحد وكذا أن تثبت عليه مهر أربابا مائة ولو تكررت مثل بقوله (ك) كالفاطمة
(ب) وطء من غير حليته (و) غير علة) بأنه قد يرسلها لفظها أيضا وقبوية عقلها فيقوم
أكثر من مرة في كل مرة نظمتها زوجته أو آمنه سواء تصدقت التي طائفها أربابا أو تصدقت فقبله
مهر واحد كما أفاده الموضع والشارح وحاولوا استظهر ابن عرفة تعدد بعد الزوجات
أو الألقاب أصل مسائل القدية ومفهوم الشرط تعدده منه دفع الشبهة بان طائفها مرة
زوجته ومرة آمنه فشبها النكاح نوع وشبهة المثل نوع آخر وشرط الاتحاد مع اتحاد نوع
الشبهة أن لا يقع عليها بينا لو طئت بعد غلظه فيها فان عقد عليها وطلقها ثم وطئها غلظا تعدد
مهرها عليه قال في التوضيح وبنفي التعدد إذا تقلل بين الوطئين عقد مباح نكاحا أو باطنا فإذا
وطئها غلظا ثم تزوجها أو وطئها أو طائفها غلظا تعدد مهرها ما لم يكن وطؤها بعد
الطلاق بشبهة مسندة له كما قالوا إذا قل لا جنسية أن تزوجك فاخت طالق وتزوجها ووطئها
فلا شيء عليه الأصناف واحد على المشهور فلا اتحاد شرطان اتحاد نوع الشبهة وعدم تقلل
عقدين أو طئين وصرح بمفهوم الشرط لا يشبهه تقلل (والا) أي وإن لم يتعد نوع الشبهة كان
يطأ غير عالة من نظمتها زوجته ومرة أخرى نظمتها أمته وهي اجنبية حرة في نفس الأمر (تعدد)
المهر عليه بعدد اثنين وعائنه التعدد وطؤها نظمتها زوجته فاطمة ثم طلق فاطمة طلاقا دائما
أو رجعا وانقضت عدته ثم تزوجها ثم وطئها مرة الأولى نظمتها فاطمة زوجته أيضا كما
استظهره ابن عرفة قوله ابن عبد السلام ظاهر كلام ابن الحاجب أن تصدقت الشبهة تعدد
المهر كما لو وطئها الأولى يوم نظمتها زوجته وآخره نظمتها أمته وهي غير عالة قلت وكذا لفظ ابن
شاس وهو جارح لإيجاب اختلاف سبب القدية تعددها حسب ما في الجمع فإن قلت لو وطئها
نظمتها زوجته فلا تعدد ثم وطئها نظمتها زوجته الأخرى أو وطئها نظمتها زوجته ثم أبان زوجته
تعددها) أي القدية (قوله لو وطئها) أي غير حليته (قوله ثم وطئها) أي غير حليته (قوله بان زوجته) أي طائفها إطلاقا

(قوله ثم راجعها) أي تزوج مساتمة (قوله زوجته) أي التي أبانتم تزوجها (قوله المعبر) بفتح الموحدة (قوله الأول) أي اعتمادا من حيث وحدة نسبها بالنسب (قوله بان كلفت نائمة الخ) قصور بلغيرعالة (قوله في كل مرة) تنازع فيه نائمة ومعتقدة (قوله أنه أي الواطئ) (قوله ولذا) ١٣٢ أي كونه تعديا بمحض (قوله سواء كان) أي وأطامها (قوله المكروه) بكسر الراء (قوله

ولو كان) أي وأطامها (قوله وطوعه) عطف على اختياره (قوله فلا بعد) أي وأطامها بأكراهه (قوله ويعد) أي وأطامها المكروه بالفتح (قوله لو كان) أي وأطامها (قوله ولا يرجع) أي مكروها (قوله أي صدق مثلها (قوله وكذلك) أي المذكور من العالة الطائفة في أن وطأها لا يجب هرا على وأطامها (قوله وأطامها) أي العالة الطائفة (قوله فيه) أي المهر (قوله لا) أي زوجها (قوله فيه) أي الاضداد (قوله فان تعدد أي مهر المثل (قوله بعددها) أي الوطئات (قوله وان اتحد) أي المهر (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله فان كان) أي الشرط (قوله ان نأفاه) أي الشرط العقد (قوله ولا) أي وان لم يتناه (قوله ويجوز شرطه) أي الزوج (قوله عليا) أي الزوجة (قوله ان لا تضرب) أي الزوجة (قوله أي الزوج (قوله في ذلك) أي المذكور من عشرة وثلاثة وكسوة لان العقد يقتضيه ولا يتنافى

ثم راجعها ثم على المغاوط بهم فانظمت أزواجه هل تعدد المهر أم لا قلت ان كان المعترف وحيدة الشبهة وحديثهم حيث وحدت نسبها بالنسب تعدد المهر وان كان من حيث حدثه بالزوج الحقيقي فلا تعدد ولا يظهر من مسائل تعدد القعدة الأولى والله أعلم وشبه في التعدد فقال (كان نائما) أي غير العالة الخ ولو ظننا أمانة بان كانت نائمة ومعتقدة في كل مرة انه زوجها فتمعد عليه المهر بعد وطئها وذل قوله كان نائما لا غلط عنده بل محض تعدد ذلك ولذا كان تسع أو تسعة زنا باعتبار مال الرجل لا باعتبار مالها (أو الزنى) الخ (المكروه) بفتح الراء على وطئها فتمعد مهرها على وطئها سواء كان المكروه أو غيره بل ولو كان مكروها بالفتح لان انتشاره دليل اختياره وطوعه باطنا فلا يصدق ويصدق على قول الاكثر ان اعدم وأطامها وكان مكروها بالفتح أخذت من مكروها ولا يرجع به على وأطامها ان ايسر ومعلوم المكروه ان الزنا طائفة عالة لا وجب إهامها وهو كذلك وكذا ان كان وأطامها إذا شبه فعمل من منطوق كلامه اربعة اقسام احدها علمها ما قبله مهرها وهو زنا بعض ثنائها علمها دونه فهي ثمانية لامهرها وهذا منقوص وما غير عالة فالثاني جهلها بما هو منطوق كالغالب وغير عالة رابعها علمه دونها فهو زنا وعليه المهر وهو قوله كان نائما بطله وب واظهاره المهر ان المراد بالوطء ما فيه انزال ولا به ارضه قولهم الام لا يلاجم ويبس حتى يحكمها تكميل الصدق لان هذا في إيجاب أصل الصدق على الزوج وأما تعدد على وأطامها في أثره فانفس في كلامهم التعرض له قاله جمع البنائي فيه نظر ظاهره الصواب ان مجرد الام لا يلاجم وبس حتى يحكمها تكميل الصدق وان لم يكن انزال ويحل قوله واتحد المهر الخ اذا كانت الموطأ زوجة والمهر المصد والمعدد اهو لا حتى في زوجها الا انه انما يتحقق منها الاستمتاع بنفسه لا منفعتها وأما الأمانة فعل وأطامها ما نقصها بأكرا كانت أو نيبا ان اكرها أو طأ وعنه وهي يكرها ان كان نيبا فلا شيء عليه وقال ابن تونس عليه ما نقص ما وقال اشبه لا شيء عليه ان طأ وعنه ولو بكر وانما يعلم اتحاد الشبهة وتعددها من قول الواطئ فيصدق فيه بلا عين وان بعد ما بين الوطئات واختلف مهر المثل عند كل وطئة فان تعدد بعددها اعتبر مهر كل وطئة في وقتها وان اتحد فهل يعتبر وقت الأولى وهو ظاهر كلام الاصحاب والأشرف والوسطى تردد (يجاز) في تعدد التكاح (شرط ان لا يضرب) الزوج (بها) أي الزوجة أي لا يحصل منه اضربا لها (في عشرة) بكسر فسكون أي معاينة (أو كسوة ونحوها) من كل ما يقتضيه العقد ولا ينافيه كفتة وسكنى فان كان لا يقتضيه حرم ان نأفاه ولا كسوة وقد اشار الى المكروه بقوله ولا ينافي الشرط وكسوة والعمام بقوله أو على شرط يناقض ويجوز شرطه علم ان لا تضرب في ذلك ولو شرط ارضه بفسخ الامم لولاها ما كانت اتقلى لورثته ولو شرطه لا يجبي فلت انتقل لها ولو شرط تصديقها في دعوى الضرر بلاينة ولا عين فروى مصنفون اخاف ان يفسخ التكاح قبل البناء فان دخل مضى ولا يقبل قولها

(قوله لم يولها) أي بالكلية (قوله فلت) أي مولاها (قوله انتقل) أي الشرط (قوله ولو شرطه) أي أمره (قوله لا ينفق) أي لا ينفق (قوله فلت) أي الاجنبى (قوله انتقل) أي الشرط (قوله لم يولها) أي زوجته (قوله تصديقها) أي الزوجة (قوله فروى مصنفون) أي من ابن القاسم

الواو مثقلا (غوله کون)

(۱) ای جواز و ملت

متلف) يضم التاء وكسر الهمزة

(قوله الثاني) أي منع وطها (قوله وهو) أي الثاني (قوله ثم قال) أي المتبلى (قوله بعد ذلك) أي شرط أن لا يتسر (قوله فاختتمت) بضم التاء وكسر اللام (قوله شيئا) ١٣٤ أي معتد به (قوله وبه) أي قول ابن القاسم صله (قوله فاتها) أي أم الولد

السابقة (قوله فيها) أي أم الولد (قوله وهذا) أي لزوم الشرط في أم ولد السابقة (قوله نوع) بضم النون مقتلا (قوله ماصوت) أي يقول ولو شرط أن لا يتخدام ولد ولا يبرية (قوله فيما) أي أم الولد والبرية (قوله لتعاكس المشهور فيما) لأنه لا في التبري الزوم في السابقة وفي لا يتخذ صدمه (قوله وليس) أي التبري (قوله ويصوه) مقصود روي (قوله على) بكسر اللام وشد الالف على روي (قوله أنه) أي الزوج (قوله أن شرط) أي الزوج (قوله وخالف) أي بوطه سابقة على شرطه (قوله فإنه) أي الشرط الزوج (قوله في) السابقة أي على شرطه تنازع فيه خالف وزم (قوله لا يأن) صله زم (قوله وعلى قول ابن القاسم) عطف على باتفاق (قوله لا يتسرى) صله زم (قوله فيما) أي لا يأن ولا يتسرى (قوله وهي) أي الواسطة (قوله كالإيضا) أي في الزوم في السابقة (قوله كلاتيخذ) أي في عدم الزوم في السابقة (قوله نظم) بضم فكسر أي الماصل (قوله علم) بضم العين (قوله وبها) بضم الواو (قوله شرط) بضم فكسر (قوله على زوجته) تنازع فيه يتزوج ويتسرى (قوله ولا يتسرى بها) أي من غيرها أو يلدها

بشدق ولوجه الثاني وهو أن يظهر أن معنى لا يتسرى لا يمس سره سره رامة فبما قبل فهذا أن وطها فقدم سره سره إلا أن يشترط التي ملكه قبل تاريخ النكاح ثم قال في الذي التزم أن لا يتسرى أيضا إذا كان له أمهات أو لا تقدم أمهات أو يأن قبل نكاحه فوطها من بعد ذلك فاختلف هل يلزمه الشرط أم لا فروي بصحي عن ابن القاسم في العتية أنه يلزمه الشرط لأن التبري وهو الوطه ولأن التي اشترط أن لا يتسرى معها إنما أوادت أن لا يمس معها غيرها وقاله أبو زيد وصاحبه وقال بصحون لا شيء عليه في أمهات أو لاده قال ابن أبي عمير قول بصحون جسد وقال بعض المؤرخين قول ابن القاسم أصح عند أهل النظر وقاله أبو إبراهيم وأخاها ابن زريق ولم يرقول بصحون شيئا به قال ابن سهل قال فضل هذا فضلا فشرطه أن لا يتخدام ولذا إذا لم يقل ولا يتسرى ثم ظهر له أم ولد فقدم قبل عقد النكاح قائم كالزوجة القديمة في هذا القيام للزوجة عليه وطها ولا يمس له في منعه وإنما هذا في فيما يتخذ من أمهات الأولاد بعد عقد نكاحها وتزالت هذه المسئلة فاقى فيها الباجي هذا ويحتمل أن يلزمه الشرط فيها وإن كانت قديمة ابن عرفة وهذا هو الأصح في تعليل ابن القاسم بأن القصد بالشرط أن لا يصح معها غيرها فإن قلت نوع المستثنى الاختصاص أم ولد وسيرة على ما صوبت ولم يشك في التبري الأعلى أم الولد السابقة عكس ما نقلت عن المتبلى قلت لعل المصنف رأى أن الأمر فيها واحد وإنما القصد التفريق بين الاختصاص والتبري يظهر أن لا يتسرى أشد من لا يتخذ كما كس المشهور فيها أو أم الولد فهو أشد من لا يتسرى باعتبارها فاقطع قال ابن نافع إنما للتبري وعندها الاختصاص وليس الوطه فإن واطى جارية لا يبريد اقتضاها للوطه فلا شيء عليه إلا أن يكون الشرط أن واطى جارية قبل زمة وقصوه روي على بن زياد وإنكره المدنيون فطبيعي فيما زعمه فظهر أن ما نقله دليل صحة كلام المصنف فان ما نقله عن ابن القاسم وبصحون إنما يمتثل في أنه يلزمه الشرط في السابقة من أم ولد أو سيرة في الوطه كما قال المصنف وإنما اشتغل في لا يتسرى لغيره ابن القاسم على الوطه فالزمة في السابقة وحله بصحون على الاختصاص يلزمه في السابقة وعلى هذا معنى المصنف فان قلت الاتفاق الذي ذكرته بما وضه قول المصنف على الأصح قلت يجوز أن المصنف اطلع على قول لغيره ما على أن هذا أو ادعى على أيضا واعترض المصنف على غايته في آخر كلامه نقل عن ابن عباس أن الوطه أشد من التبري فهو أولى بالزوم في السابقة وحاصل المسئلة أنه أن شرط أن لا يأن أو لا يتسرى وشأن الزمة في السابقة باتفاق ابن القاسم وبصحون في لا يأن وعلى قول ابن القاسم فقط وهو المشهور في لا يتسرى وأخرى في اللاحقة فقاموا أن شرط أن لا يتخذ لزمه في اللاحقة دون السابقة باتفاق فالمسئلة على طرفين وهما لا يأن ولا يتخذ أو واسطة وهي لا يتسرى قال ابن القاسم هي كالإيضا وقال بصحون كلاتيخذ وقيل تم قيل

وطه • تمس مطلقا قلنا • كلا حتى مع اتخاذ علما
تليصه زوم كل ما علما • من حيث مع اتخاذ وجددا
(و) أن شرط على الزوج أنه لا يتزوج ولا يتسرى على زوجته ولا يتسرى بها وأن خالف فامرها

(قوله عطفها بالواو) كلا اتزوج ولا تسرى عليك ولا نرجعك من كذا (قوله كذلك) أي عطفها بالواو (قوله إنا إذا) أي الزوج (قوله جميعها) أي الزوج الشرط (قوله الزوجة) ١٢٥ تفسير لفعل قال المستتر (قوله إنه) أي

ييدها وفعل بعض ذلك فعلها) أي الزوجة (الخيار) في فراقه وعدمه (ب) سبب مخالفتي في (بعض شروط) بأن تزوج أو تسرى عليها أو أخرجها من قبله في حال الاشتراط أن فعل شيأمتها فاصرها يدها بل (ولم يقل) يضم فتع (أن فعل) الزوج (شيأمتها) أي الأشياء التي اشترط عليه عدم فعلها فلهما الخيار بقوله بعضه في صورتين أحدهما عطفها بالواو ثم يقول أن فعلت شيأمتها فاصرها يدها والثانية كذلك لأنه لم يقل أن فعلت شيأمتها بل قال متى تسرى وتزوجت عليك وأخرجتك فاصرها يدها ومثل هذا كتابة الموثق أنه شرط على نفسه شروطا معينة وشرط لها الخيار بعطفها فلهما الخيار بعطفها في بعضها وهذا موافق لقوله في العين والبعض ولكنه ضعيف والمذهب أنه لا خيار لها في الشروط المعطوفة بالواو ولم يقل أن فعلت شيأمتها إلا بعطفه جميعها وعلى هذا القرأ في شرح التتبع والواو في به افق صر خاتلان أبا دان لا يلزمه شيء بعطفها بالواو ولا يقول أن فعلت شيأمتها وظاهر كلام هؤلاء ولو كتب لها بها وشقة عندما كسر فان عطفها بأولها الخيار بعطفها ولم يقل أن فعل شيأمتها وكلام المصنف في تعليق خيارها أو كون أمرها يدها كما هو ظاهر فان علق طلاقا وعقفا ونوع يفعل بعضها بدون خيارها (وهل قلت) الزوجة (بالعقد) للزواج (من المهر) ولا قلت النصف الآخر الأبشور لم يوت فان طلقها قبل النكاح (فزيادته) أي المهر (كنتائج) أي أولاد الصداق (وظف) الصداق (وقضائه) أي الصداق بصورقة (لهما) أي الزوجين ما جمع للزيادة (وعليهما) أي الزوجين راجع للنقص البناء الذي دل عليه كلامهم أنه إنما جعل إذا طلقها قبل البناء لما قال ابن عاشر الصواب وضع هذه المسائل بعد قوله وتشترط الخ كمنع ابن الحاجب وإما أن دفع قبله قال زيادة الزوج والنقص عليه وإن دخل بها ومات أحدهما فإن زيادةها والنقص عليها والمحال أنه في التلف إذا كان لا ينفك عليه وأشهدت بنية بشفقه بلا تعدلوا تقر بضعفها من هولاء أي كان وكذا حكم الزيادة وهذا هو المشهور وأما ما ينو على الثاني والثالث فضعف وقد كرر المصنف حكم الضمان هنا وفي مواضع ومعه ما ذكرناه وقوله كنتي ظاهره كأن الحاجب أن الولد كالف يأت في التبريع المذكور وليس كذلك بل الولد حكمه حكم الصداق على كل قول لأنه ليس بعطفه وصنع ابن عرفة يدل على هذا حكمه بأنه كالمهر ثم كره الخلاف فيها ونهاه على القولين وكذا صدق المدونة في التوضيح أن كون الولد ليس بعطفه هو المشهور في المذهب وقد نص في المدونة على أن ولد الأمة ونسل الحيوان يكون في الخلا قبل البناء ينما (أولا) قلنا الزوجة بالعقد النصف أي لا تغل شيأمة به قررت لأنه الذي شهره ابن شاس فزيادته له ونقصه عليه فإذا طلقها قبل البناء فقد تلف فبلغ النصف قيمته وإن زاد فقص له وأغل الجميع فلهما وعليها وجهه تت زائدا بعد قوله في الجواب (خلاف) بل ذكر ابن الحاجب وابن عرفة وغيرهما الخلاف في أنها هل قلنا بالعقد النصف أو الجميع وغيرهما وعليها هل الفقه ينما أولها ونهر ابن شاس أنها لا تغل بالعقد شيأمة بل يفرع عليه أن الفقه لا تزوج ولما تكلم على التوطر فرع على القولين المذكورين في كلام ابن الحاجب وابن عرفة ولم أرس فرع على أنها لا تغل به شيأمة كون الفقه لا تزوج سوى الشارح ومن جمه

أي القول بأنها قلنا بالعقد الجميع (قوله ينما) راجع للنقص (قوله أولها) راجع للجميع

قوله وان لم يكن قد مضى وما حال (قوله فثلاثة اصلا لاجه) في التبعير بخلاف (قوله) اي الزوج (قوله بانها) اي الفلّة (قوله) يتبعها) اي الزوجين (قوله وعلى قول الغير) اي بانها تأكل بالبعد الكل (قوله تكون) اي الفلّة (قوله لها) اي الزوجة (قوله هذا) اي الافتراض بخلاف المدعى (قوله انه) اي ابن شاس (قوله عليه) اي انها الاثلاثه شيئا (قوله كلامه) اي المصنف (قوله به) اي ان الولد كالفلّة باق فيه التفريق مع نصريح (قوله هو) اي كون الولد حكمه حكم المصدق على كل قول (قوله ان الولد ليس بفلّة) بيان لقواعد المذهب بخلاف من (قوله هذا) اي ان الولد ليس بفلّة (قوله انه) اي ابن عرفة (قوله ثم ذكر) اي ابن عرفة (قوله فيها) اي الفلّة (قوله من زياده ثلاثه) بيان لما (قوله مثله) اي المهر غير ما (قوله وفي كون غلته) اي المهر (قوله قرأ الخ) بيان لغلته (قوله) اي المصدق ١٣٦ صلّة (قوة هو) اي المصدق وقم سال (قوله لها) اي الزوجة غير كون

قوله وايتهما اى الزوجين
 قوله بناء على ملكها اى
 الزوجة قوله بالعدالة
 اى المهر راجع لقوله
 قوله او بعضه راجع لقوله
 بينهما قوله من حيوان
 الخ بيان لما قوله معلوم
 بعينه بيان حيوان وغيره
 قوله فقال اى تغير قوله
 تعالى اى زاد قوله من هذه
 الاشياء بيان لما ادرك
 قوله من نقص الخ بيان
 لما قوله لانه اى الزوج
 قوله شريكها اى الزوجة
 فى الصداق قوله بها اى
 بستان قوله راجع
 قلعائه والعبد قوله قبله
 اى البناء قوله يتما
 تحسبه قوله كان اى
 الصداق قوله واكتسب
 اى الامة قوله واقتن
 اى الامة قوله وهب يضم

(قوله العتق) الى الصداق الرقيق الناجز من الزوجة (قوله والتدبير) اى عتقه على موتها (قوله البيع) اى من الزوجة للصدائق (قوله وهوها) اى المذكورات كالكتابة والاعتاق لاجل والاحكام (قوله افاخته) يفتح الهمز اى الزوجة المهر برش مما تقدم (قوله ونصف من المبيع) مطلق على الحقيقة (قوله فلا لول الخ) اى والثاني وهو اعتبار يوم القبض بتأجيل اى انهما باق وعندها بالعقد شيا (قوله والا) اى وان كان بينهما باق (قوله فله) اى الزوج (قوله بصدقه) اى الهبات (قوله نعمها) اى الهبات وما وعدها (قوله ان يجعله) اى الزوج اعتاقها (قوله لا بعده) اى اطلاقها (قوله اليه) اى اطلاقها (قوله رده) اى عتقها (قوله زاده) اى الرقيق (قوله لما سير به عليه) اى من قوله ثم انطلقها الخ (قوله اقله) اقتصر على العسر (قوله زوال مهر الزوج عليها) علة العتق لصفه (قوله به) اى الاطلاق له زوال (قوله امرت) بضم فكسر ١٣٧ اى الزوجة تفسير لقوله عتق النصف

(قوله به) اى عتق نصفه
(قوله منه) اى عتقه (قوله فرد الزوج الخ) تفرع على ثلث اطلاقها عتق النصف (قوله الكتاب) اى المدونة (قوله ويحى الاول) اى الايقاف (قوله بعده) اى البناء (قوله و) اى الزوج (قوله ههنا) اى الزوجة الصداق لغرض زوجه (قوله وصدقه) اى الزوجة بالصدائق على غير زوجه (قوله بالاولى) يفتح الهمز (قوله ومهما) اى الهبة والصدقة (قوله وان طلقها) اى قبل البناء او بعده (قوله اومات) اى الزوج ولو قبل البناء (قوله فلا تؤمر) اى الزوجة (قوله بهته) اى الزوجة (قوله ولا) اى الصداق (قوله ولا صفته) اى التصديق بالصدائق (قوله وهو) اى القسط (قوله من ملكه)

والعتق والتدبير والبيع وهوها يوم افاخته وقبل يوم قبضته بما عليها ونصف من المبيع قال في التوضيح اى على القولين السابقين والتاملين اى هل ملكت النصف والجسم وهو ظاهر اه فلا قل وهو اعتبار يوم افاخته متيقن على انها ملكت النصف وهو لابن عبد السلام قال في التوضيح والمشهور اعتبار يوم افاخته وهو مذهب ابن القاسم في المدة (و) ان باع الزوج الصداق وطلقت قبل البناء فاعطيا (نصف الخ) الذى باعته به الصداق (فى البيع) بغير عيانة والا فله الرجوع عليها بصدقه ومضى البيع فبها وان لم يقم المبيع (ولا يرد) بضم الضمة ونفع الراموشة الدال (العتق) الصداق من الزوجة في كل حال (الا ان يرد الزوج) قبل طلاقها او بعدها ان لم يعلها لا بعده واستقر عنده الى المعلوم عند التمسك (العسر) اى الزوجة مشهرا (يوم العتق) فلا يصح عسر ههنا قبله واقتصر على العسر مع ان الزوج قد عتق زاده على ثلثها ما ولو ايسر ثلثا سير به عليه (ثم ان طلقها) اى الزوج زوجته قبل بناءها وتطهر الصداق بينهما (عتق) يفتح العين والتاء (النصف) الخ ثبت لها بالطلاق قبل البناء زوال مهر الزوج عليها اى امرت بعتقه (بلا قضاء) عليها ان امتنع منه فرد الزوج نصف زوجته مردا يوافق هذا مذهب الكتاب وقيل باطل لا تؤمر بعتق النصف وهذا مذهب اشهب وعلى الاول ان طلقها بعده اومات امرت بعتق جميعه بلا قضاء وله زهبتها وصدقتها بالاولى ان كانت عسيرة ومهما وان طلقها اومات فلا تؤمر بهيته ولا صدقته (وتشطر) بفتح ثمة متعلا اى انقسم الصداق شطرين اى نصفين نصف الزوج ونصف الزوجة وهو من ملكه على انهما تثلث شيئا منه بالعقد ومن ملكها على انهما ملكت الجميع وعلى ملكها النصف به عتق تشطر تعين تشطير بصدقه به التكميل ببناء او موت (و) تشطر (مهر) يفتح الميم وكسر الراء اى امزاده الزوج لها (بعد العقد) على انه من الصداق كان الزيل من جنسه ام لا انصف نصفته من حلول وتأجيل ام لا قبضته ام لا وان مات الزوج او فليس قبل قبضه سقط فله حكم الصداق في الجفلة ومعه يوم يصد ان قبله او جنسه صداق والمزيد الاول بعده ولا يشطر وهذا في النكاح الصحيح والنكاح للعقد ولم يؤثر خلافا في صدقه كنكاح الحرم

١٨ منح في اى الزوج (قوله منه) اى المهر (قوله ومن ملكها) اى الزوجة عطف على من ملكه (قوله على انها) اى الزوجة (قوله به) اى العقد (قوله تعين) بضم تاء متعلا (قوله من جنسه) اى المهر (قوله انصف) اى المزد (قوله نصفته) اى المهر (قوله من حلول الخ) بيان لصفته (قوله قبضته) اى الزوجة المزد (قوله فاقس) بضم فكسر متعلا (قوله قبل قبضه) اى المزد يتنازع فيه مات وفلس (قوله سقط) اى المزد عن الزوج (قوله فله) اى المزد (قوله الاولى) صلة المزد (قوله بعده) اى العقد (قوله) اى الاولى خبر المزد (قوله ولا يشطر) اى المزد يعلو بصدقه بالطلاق قبله (قوله الحرم) بضم الميم

(قوله تكلمت) بضم فكسر (قوله جاء) ١٣٨ بكسر الحاء المهملة ونحوه عدد (قوله عدة) بكسر ففتح مخففة (قوله فهو) أي

(و) تشتطرت (عدة اشتطرت) بضم التاء وكسر الراء الهديزة (لها) أي الزوجة (اولولها) او غيرها موصولة اشتطرت (قوله) أي العقد او حاله وكذا الهدي يتقبله أو طيلة بلا شرط صريح لانها مشطرتة سكاكته المواق ومفعول مقبلة ان الهدي بعد تلقيها لا تشتطرو ويقوز بها من احديث فتقبلها بعد اوداها المرأة فكست على صدق او حياء او عدة قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن اعطيه واحق ما كرم عليه الرجل بشه او اخوته واقسامها اربعة لانها اماله او مالها او مال غيرها على كل ما قبل العقد او معه او بعده فالتى قبله والى معه تشتطران بالطلاق قبل البناء كاستأله او وليها او لغيرهما والى بعده لا تشتطر ويقوز بها المهدي فان كان وليها او غيرها وان كانت لها فقها خلاف يأتي في قوله رضى تشتطر هدية بعد العقد وقبل البناء (ولها) أي الزوجة (أخذ) أي اشترط من غيرها واشترط أي أخذ نصفه (منه) أي الزوج وغيره عن اخذ نصفه لانهم لم يشترطوا جعلها فيه مستحلالا به وبأخذ الزوج الجميع او النصف الا ترى من أخذ نصفه ولا يرجع به عليها لان الاعطى ليس منها وانما هو من الزوج فلا يعارض ما هو من رجوع الزوج عليها بنصف قيمة الموهوب وتنازع تشتطروا أخذت قوة (بالطلاق قبل المس) أي الوطء او ما يقوم مقامه كاقامها سنة بيته بعد دخوله بها (وضعته) أي تلقى في محل رجوع نصفه للزوج (سنة) شهدت به سلا كما كان يحايظ عليه ام لا (أو) لم تشهد بسنة به لا (أو) (كان) أي الصدق (عما لا يغاب عليه) أي لا يمكن اخفاؤه وتقصيته وهو على هلا كمع سلامته أو كان يحايظ عليه ولم تشهد بسنة بخلقه وهو يداهن بغيره فضله (منها) أي الزوجين ان طلقها قبل البناء فلا رجوع لاحدهما على الآخر فان بينهما او مات احدهما اوفسخ القاسم قبله فضله عن هوله ولو كان يدعيه لانتفاء التهمة بالنيئة او عدم التيقية او كونه سيدا او من كان سيد الزوج وتكمل لها بيتا او موت وتلف فضله منها وهي مصيبة تركت بها وان كان يداهن فسخ قبل البناء لقساده او عتق الامتعت عبدا او عدم ذن في السبق وسيد العبد فضله منه وهي مصيبة تركت به وان تشتطر بالطلاق قبل البناء فضله منها فهي مصيبة تركت بها (والا) أي وان لم تشهد به لا كمنه وهو يحايظ عليه وليس يداهن (أو) فضله (من) الشخص (الذي) هو (في يده) أي حوز سواء كان الزوج او الزوجة فان طلقها قبل البناء وتلف يداهن تركت به نصف عوضه ويدعيه اها ذلك وان فسق قبل البناء وتلف يداهن تركت به عوضه كله وان تكمل لها بيتا او موت وهو يدعيه لم عوضه كاه وهذا في النكاح الصحيح والافساد بعده الذي يورثه لافي صداقه (وقعين) بفتحات مفتحلا أي التشتطير بالطلاق قبل البناء (ما) أي عوض او العرض الذي (اشترته) الزوجة (من الزوج) سواء كان صالحا لغيرها ام لا بدليل قوله (وهل) يتعين ما اشترته منه للتشتطير (مطلقا) عن التقيد بقصد التخصيف (وعليه الاكثر من شاورها) (أو) يتعين ما اشترته منه (ان قصدت) الزوجة بشرائه منه (التخصيف) عليه بأخذ العرض بذل العين المسماة قصد اقا لغيره عليه وهذا القاضى يحصل ورجعه من بعد السلام في الجواب (تأويلان) فيما اشترته منه صلح بلها زها ام لا وقصرهما تت و دوس تحال الشارح على ما لا يصلح له لئلا يتكرر ما بعده وفائدة تعيين تشتطيره انه

المذكور من الصدق وما عطف عليه (قوله لها) أي المرأة (قوله اعطيه) بضم الهمز (قوله اكرم) بضم الهمز وكسر الراء (قوله ابنته) خبر احق (قوله واقسامها) أي الهدي (قوله منه) أي الزوج (قوله الجميع) أي اذا فسق النكاح قبل البناء (قوله او النصف الا ترى) ان طلق قبله (قوله ولا يرجع) أي الزوج (قوله به) أي الجميع او النصف (قوله من رجوع الزوج عليها الخ) بانها (قوله مقامه) أي المس (قوله فان كان) أي الصدق (قوله وتكمل) بفتحهم مفتحلا أي المهر (قوله لها) أي الزوجة (قوله وتلف) أي المهر (قوله وان كان) أي المهر (قوله ونفس) أي النكاح (قوله او عتق الامة) عطف على فساد (قوله فضله) أي الصدق (قوله منه) أي الزوج (قوله وان تشتطر) أي الصدق (قوله منها) أي الزوجين (قوله وهو) أي الصدق (قوله الخصال) قوله عوضه أي قيمته ان كان حقوقا ومثلها ان كان مثليا (قوله ذلك) أي نصف عوضه (قوله لغيرها) أي العين (قوله عليه) أي الزوج (قوله وهذا) أي التأويلين (قوله لها) أي جهازها ليس

ليس

قوله وماله) اى المظفر (قوله نكح) اى الوأمة (قوله وهو) اى نكحها (قوله بله) اى ابن القاسم نهى من اضافة المصدر لقوله
والامر مفعوله (قوله عليه) ١٤٠ اى التذنب (قوله بها) اى الوأمة (قوله والجلوة) بالجمع (قوله وكذا يرجع

وعلمه بجميع البيع والشكاح ابن التاظم في شرحها ما لا ينزلون خلاف المشهور ولكن جرى
به العمل (ومح) يضم فكسر مثقلا (القضاء) على الزو (بالوأمة) اى طعام العرض وهو قول
الامام رضی الله تعالى عنه وشارحه يصح لقول ابي الاصمغين سهل السواب القضاء بها لقوله
عليه الصلاة والسلام لعبد الزحين عرف اولم ولو بشاة والاصل في الامر الوجوب والارجح
نكحها وهو مذهبنا من القاسم نكحها الا في الاصل في التذنب وعليه فلا يقضى بها (دون اجرة
الماشقة) وشاوب الحرف والكبر والهام والجلوة المتعاقبة عندهم وعن وثيقة العقد ومحصولها
فلا يقضى عليه بشئ منها الا بشرط (و) ان احد طرفيها عاقر واعدا وانفقت عليه وطلقها
قبل البناء وتطهر الصدق (ترجع) الزوجة (عليه) اى الزوج (نصف نفقة الثمرة) اى
اصدقها الزوج اياها وانفقت عليهما من مالها بين العقد والطلاق (و) نصف نفقة (العبد) الذى
اصدقها الزوج اياها وانفقت عليه من مالها بينهما وكذا يرجع عليها بذلك حيث كان ما ذكر
ييده واتفق عليه فالاحسن ورجع المنقح منهما نصفها ولا يعارض هذا قوله الا (قوله) رجعت
بما انفقت على عيها وعرف لانه في فاسد فسخ قبل البناء تت هذا على انها ملكت نصفها بالعقد
واما على ملكها بجمعه به فلا بد وجوب لها بدشئ من النفقة على الزوج لانه لم يملك نصفه الا يوم
الطلاق وعلى انها علق شيا به ترجع عليه بجميع مالها بالانكاح لانه نصفه الا يوم طلاقها (و) ان
كان الصدق رقيقا واستأجرت من علمه شريعة كسابقة وطلقت قبل البناء ففي رجوعها
على الزوج نصف اجرة (اعلم صنعة) ارتفع ثمنها وعدم رجوعها بها (قولان) لا غير شريعة
كضرب مودولان علمه شئها ولا ان لم يرفع ثمنها وان رجع صنعة اجرة تعليمه قرأنا وعلما
ومنه الحساب فلا ترجع نصفها على الزوج ويبنى برائتها على استئجار الزوج على تعليمها هو
في يده ثم طلقها قبل بناءه بها (وعلى الولي) الصغيرة او صغيرة او مجنونة (او) الزوجة (الرشيدة)
اى الياغة العاقلة المحسنة للتصرف في مالها (مؤنة الحمل) بلها الزوجة وذاتها البيت او يله
آخر اشترط الزوج البناء ولم يشترطها الولي او الرشيدة على الزوج وصلة الحمل (الملة) او بنت
البناء (المشترط) يخبر الراى البناء به من الزوج على الولي او الرشيدة المتأخر ليلدا وبت العقد
(الاشرط) من الولي او الرشيدة مؤنة الحمل على الزوج فيعمل به والعرف كالشرط (ولزمها)
اى الزوجة الرشيدة (التي هي على العادة) في جها زمنها لئلا (بما قضت) من زوجها من
صداقها (ان سبق) القبض (البناء) كان حالاً ابتداء وحل بعد مضي اجله هذا قول ابن زو
شهر المسطى ومقابل لابن قسوق ولا من عرفه فيه تفصيل ونصه وما اهل من بعد المتأخر ليلدا وبت العقد
الزوج في التجهيز فان حل قبله لتأخره عن معناه وقت اهل البلد فغير ما لها فانما اقبله
اخذ في تدوينه وان لم يصل فلهم به لا قضاء منه في تدوينهم وما اقبل قبل البناء فكان التقديوان
يجل البناء قبل محاولة فان تأخر القبض عن البناء فلا يلزمها التجهيز به سواء كان حالاً او مؤجلاً
لا عارض يعلم التجهيز به بخولة قبله الا بشرط او عرف البرزلى لو اثنائها قبل بناءه ثم اتم تزوجها

جواب ان حل قبله (قوله ان قاموا) اى شراؤها واعلموا (قوله قبله) اى بناءه (قوله وان لم يحل) بصدق
اى نكح (قوله فلهم) اى غرماها (قوله لا اقتضاء) اى اخذ (قوله فكان التقدي) اى الحال (قوله وان لم يحل) اى الزوج المتأخر ليلدا
قوله فكان التقدي (قوله فان تأخر القبض عن البناء) مفهوم ان سبق البناء

بصدق آخر فلا يلزمها ان تبهر الا بما قبضته من الصدق الثاني وهو لو استندوهذا ان كان
 المتزوج قبل البناء عينا فان كان دارا او شادما فليس عليها به التبهر ببقته قاله ابن زوب
 والقبض وكذا ما يكال او وزن وما في التبعية من الموثقين غير معمول عليه قاله ابن عرفة
 لو كان النقد عرضا او ثيابا من غير ذم او حيا او اوطعاما او كنانا في وجوب به التبهر به
 نقل المتبوع وقوله قال القسمي ان كان مكذبا او موزونا او شادما فلا يكون عليها ان تبهر به
 ابن سهل عن ابن زوب ان كان مهرها اصلا او عرضا او عبدا او طعاما فلا يلزمها به شيء من
 ذلك لتبهر به (وقضى) يضم فكسر (هـ) أي الزوج (ان دعاها) أي الزوج الزوجة (القبض
 ماحل) من صداقها قبل ثبوتها به التبهر به الجواز المعتاد لهما او امتنع من قبضه وادعت
 بنامه قبله لئلا يسطع عنها التبهر به فيقبض عليها قبضه فلذلك مالم يكن الزوج على طلاقها
 او طلاق من يتزوجها عليها او عتق من يسرى بها عليها على ابرائها لمن قدر من صداقها
 الحلال فان كان كذلك فلا يقضى عليها قبض ذلك القدر المعلق على ابرائه منه ما ذكره كرتعلق
 حقها ببقائه عليه ويقضى عليها قبض ما زاد عليه ان كان ومعههم حل انه ان دعاها القبض
 المؤجل لتبهر به فامتنعت فلا يقضى عليها به قبضه لعدم جواز ذلك سلفا فتعاولوا كان معنا
 ابن مقفون ليس على المرأة ان تبهر بمكالتها وان قبضته قبل البناء اذا اراد الزوج دفعه وكان
 حينما قبلته اقبوله دون التبهر به وقبضه من لان غيرها لا يلزمها اقبوله قبل اجماله واماعلى انه
 يلزمها ان تبهر فلا يجوز لها اقبوله لانها ان قبلته لمزمها ان تبهر به وذلك لا يجوز لان المجهل
 مسبق فقبضه قبل تنقيع بالهواز واستثنى من قوله على العادى قبضته فقال (الا ان يسمى)
 الزوج (شيئا) اذ يدعى قبضته او يحجر به عرف (فيلزم) المسمى او التعارف الزوجة الرشدة
 وولي غيرها (ولا تنفق) الزوجة شيئا (منه) أي الصداق الحلال الذي قبضته قبل البناء (و) لا
 (تقضى) الزوجة منه (دينا) عليها (الا احتاجة) للاتفاق منه لهم وصدانها غيره فتتفق منه
 بما عرفت قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه ولا تنفق منه فان طلقها قبل البناء وهي معسرة
 اتبع ذمها (و) (الا) كالتبناؤ من صداق كثير قبضه عن دينها والافصسه ابن عرفة جمع
 يحيى ابن القاسم لا يجوز للمرأة ان تقضى في دين عليها من نقدها الا اتفاه اليسر لا لاخطبه
 وقال مالك لا يجوز الا الذي تاروه ونحوه ابن رشد فله لا تقضى منه الا الذي تاروه ونحوه مشل
 حاق في دياتهم او روى محمد بن علي بن النضر عن ابن رشد فله لا تقضى منه الا الذي تاروه ونحوه مشل
 صدقهم الا الذي تاروه والثلاثة قاله تاروا الواحد منها كثير وقد يكون القديرا والعشرة او كثر
 منها قبل وهذا على اصله في وجوب تبهر بها به اهـ (ولو) تزوج امرأتين بشرط تبهر بها بكثير
 مهرها ومات قبله (وطوب) يضم الطاء المهملة وكسر اللام الزيج أي طالبه ونية زوجته
 (بصدقها) أي بما اجمع منه (لموتها) وقد شرط تبهر بها بكثيره او جرى العرف به (فطال بهم)
 أي الزوج الوتة (بأبواز) أي احضار (جهازها) الزائد على الصداق المشروط او المعتاد وبأبواز
 قيمتها عند ميراثه منه او بأبواز ميراثه منه فقط وهو نسقه او ربه (لم يلزمهم) أي ابرائهم ان الجاهز
 الشرط او المعروف الوتة قاله عبد الحميد الصائغ قال لا لان الاب يقول حب إن الآب يحجره ون
 بناتهم بكثير من الصداق في سياهم رفق القدر من وتكبير لثانهم وعصاه في حظهم عند

(قوله وهذا) أي لزوم
 تبهر بها بما قبضته قبل البناء
 (قوله النقد) أي الحال
 (قوله الحلال) أي تبهر بها
 به (قوله المجهل) بكسر
 الجيم مقفول (قوله مسلف)
 بكسر اللام مقفول (قوله
 والا) أي وان لم يكن
 صداقها كثيرا (قوله دياتهم)
 أي المدونة (قوله نسقه)
 أي ان لم يكن لها فرع
 وارث (قوله او ربه)
 أي ان كان لها فرع وارث
 (قوله حظهم عند) أي
 دفعهم

انواعهم فعد موت البنت فتبقى ذلك كله واستأجره فليد المازري ولذا قال (على القول)
 مختاراً لما هو وشيخه النجاشي في لزوم ابرازهم جهاراً بالمشرط والمعرف وعلى الاول فيلزم
 الزوج صدق مثله على وجهين ما عاقد من صدقها قبل البتة لا يبيع الصدق الذي حله
 اذ من جهته ان يقول اغنيها عن الصدق المسمى لمشرطته من الجهار او يجري به العرف ولم
 يحصل ذلك وله ميراث من صدق مثله ومن جهارها به فقط المازري نزلت مسئلة فاشتق فيها
 شيئا وهي ماتت زوجة بكر قبل المخلول بها فطلب ابوها الصدق طالب زوجها ميراثه من
 الجهار الذي يتجهز به فاقى عبد الجهد بان ذلك ليس على الاب وفاقى النجاشي بان ذلك عليه وقال
 الاول هب ان الابه ينفقه ذلك في حيات بناته ثم دفعه لغيرهن وتكبير الشائين وسرعا على
 حظوتهم عند ان واهون قاذما لت البنت فلي من يجهز ولا تقاس عادة وعادة وقد تكلمت
 مع النجاشي لما تطبق فيها واصلت عن وجهها فاجبت به بما تقدم برعي شيئا كلام طويل اه
 وسئل ابن رشد عن موت الزوجة قبل البناء بها وطلب ائذ ميراثه من صدقها فقده
 وكائنه ومن السياقات التي ساقها الزوج اليها وان يبرز لها مالها القدر الذي كان يبرز لها
 لو كانت حية فاجاب اذا ابى الاب ان يبرز لها من مالها يكون ميراثها من الذي يجهز به مثله
 الى مثله على ما تقدمه واصلت اليها فلا يلزم الزوج الصدق مثله على ان لا يكون لها جهار
 لا يثبت فقده اه وقال في اجوبته فين ساق الزوج بمسألة بعد عقد النكاح وطلب من ابها
 لشوهرها بشرة تقاوم ساقته اذا عرف جارتها بعد ذلك فاقى الاب بانفسه اذا ابى الاب ان
 يجهزها اليه بما جرى به العرف والعادة ان يجهز به مثله على ما تقدمه وساقه اليها كان
 الزوج بانفسه بين التزام النكاح ورده عن نفسه فيسترددها ويسقط عنه ما اكلا واصلت
 اه غرق تناوى العبد موسى الذي جرى به العمل في اغنياء الحاضرة اجبارا والاب ان يجهز
 به مثله فقدها فاذا فقدها الزوج عشر من جهزها الاب باربعين فيزيد عشر من من عند وهذا
 اذا مات المخلول وما ان طلبه الزوج قبله فلا يجبر الاب عليه وقال اما ان ترضى ان يجهزها
 لا فقدها خاصة واما ان تطلقها ولا شيء عليك وبهذا القضاء والعدل اه (ولا يها) اي الزوجة
 الجبر (يبيع رقيق ساقه الزوج لها) اي الزوجة واصلت بيع (تقبض) بفتح وله عدم بيعه فلا يجبر
 عليه الا بشرط او عرف فيأتي الزوج عند البناء بالجهار المتأقداً ساقه الزوج للجهار او جرى
 العرف بهذا جبر الاب في بيعه (وقف) جواز (بيعه) أي الاب الجبر (الاسل) اي القدر
 الموقوف صدقها للجهار بالصله (وقف) فيأتي الزوج بما يناسبهما من الجهار التبعي والامانة
 ولا يصدده ولا عمل به وعلى المتع فيأتي الزوج بما يناسبهما من الجهار التبعي والامانة
 الزوج اليها من الاصول فهل لا يبايعه قبل البناء ام لا حكم القاضي لحيث يبين بشير من اصحاب
 مالك انه ليس لذلك التمسكة التي للزوج فيه وقال غيره انه لا يفعل فيه ما يشاء من التفر
 ولا لقال للزوج ويجوز ذلك لانه ان كانت ثيابا من ماله قبل البناء بها كان عليه نصف نفسه
 ان لم تصاب وان ادخلت المرأة على زوجها جهاراً ثم ادعى بعض اهلها ان نصفه اعادها
 وشاكته المرأة ووافقه دعوى من قبله فغير الاب (وقبل) بضم فكسر (دعوى
 الاب) وكذا واصله لو اما (فقط) أي دون غيره من اهلها ان لم يكن وصيا واصله دعوى

(قوله ولذا) اي اختيار
 المازري (قوله ثلثة) اي
 المازري (قوله وشيخه) اي
 المازري (قوله النجاشي) بان
 ثلثة وشيخه (قوله وعلى
 الاول) اي عدم لزومهم ابراز
 جهارها بالمشرط او المعتاد
 (قوله من الجهار) بيان لنا
 (قوله الاول) اي عبد الجهد
 (قوله فاجاب) اي ابن
 رشد (قوله وقال) اي ابن
 رشد (قوله كلا) اي اجل
 (قوله بئس) بفتح اللام
 معنى مثل يكسر فيكون
 بلائون لاضافته (قوله والا)
 اي وان جرى العرف ببيعه
 او عدمه (قوله جل) بضم
 فكسر (قوله به) اي
 العرف (قوله بما يناسبهما)
 اي الزوجين (قوله من
 الجهار) بان ثلثة (قوله من
 الاصول) بان ثلثة (قوله
 انه) اي الاب (قوله ذلك)
 اي بيع الاصول (قوله
 فيه) اي الاصل (قوله ذلك)
 اي بيع الاصل (قوله
 ادخلت) بضم الهجر
 وكسر الخاء (قوله بعضه)
 اي الجهار (قوله) اي
 بعض اهلها (قوله اما)
 بضم الهجر وشذ الميم اي
 للزوجة او صاحبها ابوها
 عليها (قوله ان لم يكن) اي
 غير الاب

(قوله شأ) مفعول اعادة (قوله من حل وشهوه) بيان لشأ (قوله كونها) اى الزوجة (قوله محبوبة) اى لايم لمصغرا وسقفة
اوجنون (قوله يضاف) اى الاب (قوله يطالب) يفتح اللام (قوله اصله) ١٤٣ اى ماداعاه (قوله اى الاب) قوله

(قوله اعارته) اى الاب (لها) اى بنته حبة وابسته شيأ من حل وشهوه بثلاثة شروط احدها
كون دعواه (فى السنة) معتبر من يوم البتة ثانياها كونها محبوبة ثالثا ان يبقى بعد
العارية ما يفي بها هذا المشروط او المعتاد فان لم يكن فى الباقي وقاهه فقال ابن حبيب يحلف
وبأشده ويطالب بأخبار ما وفى بالصدق وقال ابن الموزنى فى العنية لا يقبل قوله الا ان
يعرف اصله فيصلى ويتبع بالوقاه او يقتصر على ابن عرفة والموضع والاب وغيره فيعرف
اصله لسواه فى التوضيح لا تقبل دعوى العارية الا من الاب فى ابنته البكر فقط واما اللب
فلا قضاء فى مالها ابن رشد ومثل البكر اللب التى فى ولايته فبما على البكر ومثل الاب
الوصى فمن فى ولايته من بكر او تبسولى عليها واصله قبل (يعين) هذا تلميح من قوانين لان
القاتل يقبل قوله فى السنة فقط قال يقبل قوله بلاعين ومن اشترط الابن قال يقبل قوله
فى السنة وثلاثة اشهر عقبها افاده الخط وتقبل دعوى الاب الاعارة بشرط الثلاثة ان
وافقه بل (وان خالفته) اى الاب (الابنة) بكسر الهمزة فى دعواه الاعارة (لا) تقبل دعوى
الاب اعارة لها (ان بعد) بضم العين اى تأخر طلبه من السنة (و) الحال انه (لم يشهد) بضم
المتناة وكسر الهماء الاب قبل المتناهى اى هذا الشيء عارية فان كان اشهد على ذلك
قبل قوله بعدها ولمع بعد لكن ان اشهد عليها قبل الناقيل بلاعين وان اشهد بعد فى السنة
قبل قوله بعدها يعين وسواء كان الاشهاد على اصل الاعارة ودفع الشيء اعارها او على الاخبار
بها بعد وقوعها علمت ام لا وغیر الاب اذا اشهد على اصل الاعارة تنفعه لاعلى الاخبار بها
بعده المتبلى فان اتلفته وقد اشهد فان كانت مضمونة فلا ضمان عليها وان كانت رشيدة غنمته
(فان صدقته) اى الرشيدة اياها فى دعواه بعد السنة ولم يشهد (ففى ثلثها) فان زاد عليه
فلزوجها رد اقرارها بما زاد على ثلثها عند ابن الهندي واقتصر عليه فى التوضيح فاذا ارح
وظاهر الذوادران لرد الجميع كتبعها بما زاد على ثلثها وهذا هو الموافق لقول المصنف وله
رد الجميع ان تبرعت برضاها لمع لثقت قد يفرق على الاقول بان ما يأتى فى خالص مالها وله التمتع
بشروطها واما ما لم يمتنع كون ذلك كله ملكها للمذاوعة ايمافسه (واختصت) البنت عن بقية
ورثة ايمافه (به) اى الجهازا الزاد على صدقها لا بقدره فقط اذ لا تنزع فيه الورثة (ان اورد)
بضم الهمز وكسر الزاء اى وضع الجهاز (بيتها) اى البنت التى بن الزوج جافسه لانه
من اعظم الحيازة وان لم يشهد على ذلك (او) لم يورد بيتهما واسقرت تحت يد ايمافه الى سمونه وقد
(اشهد) الاب بان الجهازا التى تحت يده (لها) اى البنت المحبوبة لمصغرا وسقفة اوجنون
ولا يضربا وتحت يده بعد الاشهاد على انها (او اشتراه) اى الاب الجهازا (لها) اى البنت
المحبوبة (وموضع) اى الاب الجهازا التى اشتراها لها (عند كاهها) ومثاله لو جمعها مع اشهاد انا
له او اقرار الورثة بذلك وهذا الاشهاد غير الاشهاد فى التملك لان ذلك على تملكه له وهذا
على تمجيتها لها كادل عليه كلام ابن حزم فى الذى فى التوضيح والموافق وغيرهما ونه اما ما كان
من ذلك فقدمه لها فاشهد ان مشورة لابنته او لم يشهد عليه الا ان الورثة معرون ان ذلك لابنته
مسمى ومسمى بالمال فلا دخول الورثة فيه وحوز مثل هذا ان يكون يدها او يدامها اه قوله

(قوله من) بضم فسكن (قوله سورة) بفتح الشين المجهة اى بها

قبل فضه منه) صله وهب
 (قوله في الاولى) يضم
 الهمز اى حيث لا يصد
 العقد وقيل البناء الصداق
 الذى سماه لها (قوله قبله)
 اى البناء (قوله اذ هو) اى
 الصداق (قوله حيث لا يصد)
 اى حين وهبته بصد قبضه
 (قوله بصد) اى البناء
 (قوله في الاولى) يضم
 الهمز اى هبته له ما سبه
 لها (قوله واماني الثانية)
 اى حيث له ما يصد قبضه
 من مالها (قوله فهو) اى
 الاقل الذى يصددها
 (قوله من غيره) اى ما وهبت
 له (قوله في الصورتين) اى
 هبته له ما سبه لها وهبته له
 ما يصد قبضه (قوله وهو)
 اى الاشهاد بالقبول (قوله
 فيه) اى الصداق (قوله
 قبله) اى الاشهاد (قوله
 ويرد) اى الزوج المال
 الذى وهبت له لصد قبضه
 (قوله في الثانية) اى هبته له
 ما يصد قبضه (قوله مثل)
 اى ابن القاسم (قوله قال)
 اى ابن القاسم (قوله
 ثيبا) اى رشيده (قوله
 في الاولى) يضم الهمز
 اى هبته له بعد البناء
 الصداق (قوله في الثانية)
 اى هبته له بصد قبضه
 (قوله فان كان) اى الباقي
 (قوله تكمله) اى ربح الدسار (قوله نصفه) اى الاقل من ربح دسار
 وحوز مثل هذا الخ انما يرجع للقسم الثاني وهو قوله ولم يشهد الا ان الورثة مقررون الخ الناصر
 الثاني اهل ما حاشا من الاكتماء بالثبوت بالشورة لان المال الهبة انما تشتري وتسمى
 الهبة بصد قبضها وتلكها اياها والافتد نقل في التوضيح وغيره عن كتاب ابن حزم في الهبة
 في رجل حال ولده اجعل في هذا الموضع كراما وحنانا واولا بن يسه دارا ففعل الابن ذلك في حياة
 ابيه والاب يقول كرم وحنان اودار بن ان القاعة لا يستحقها الابن بذلك وهي موروثه وليس
 لابن الاقيمة ما عمله منقوضا حال ابن حزمين وقول الرجل في شيء يعرض له هذا كرم ولدى اوداية
 ولدى ليس بشئ ولا يستحق الابن منه شيئا الا بالاشهاد به بصد قبضه اى عمله صغيرا كان
 الابن او كبيرا وكذا القليل (وان وهبت) اى الزوجة الرشيدة (له) اى زوجها
 بعد العقد وقبل البناء (الصداق) الذى عمله لها قبل قبضته (اى) وهبت من خالص مالها
 قبل العقد او بعده (ما) اى مقولا (بصد قبضها) بفتح الياء وسكون الصاد وضم الدال اى بصد
 صد اقالها يتزوجها به او يضم الياء وسكون الصاد وكسر الدال اى يدفعه لها صد ايا يتزوجها
 (به) وصدت (قبيل البناء) يضم الجيم وكسر الموحدة الزوج (على دفع اقله) اى
 الصداق للزوجة فان كانت قبضته منه في الاولى ثم وهبت له قبله فلا يجبر على دفع اقله اذ هو
 حينئذ كالمرحوب بعده وسواء كان الاقل الذى يدفعه لها بما وهبت له وهو معين او من غيره
 في الاولى لانه ما له ملكه لها بالعقد وصار ملكا بالهبة واماني الثانية فهو من غيره لانه مالها دفعته
 له على ان يدفعه لها الخ ورجع من يدها وعود لها لا يستبرئ ويحل جبره في الصورتين على دفع اقله
 حيث اراد البناء فان طلق فلا شيء عليه ويسقط الصداق كما قاله في الاولى ويطرزه بها فيقال الزوج
 طلق قبل البناء في نكاح نسبية صحيح ولا عيب باحدهما ولا يلزمه نصف الصداق السطوى ولا بد
 من اشهاد الزوج بالقبول وهو في معنى الحيازة فيه ان تكن قبضته فان ماتت قبله طلقت الهبة
 على قول ابن القاسم وبه العمل اه ويرد لها في الثانية ان لم يدفعه لها قبل الطلاق وبها يلغز
 فيقال زوج طلق قبيل البناء ولم يصب جميع الصداق وفي قوله نعم من ماع عيسى سئل عن بكر
 او غيرها اعطت رجلا دنانير على ان يتزوجها قال اذا كانت ثيبا زادها على ما اعتقه ربيع
 وشارفها اعدا فلا يأس ابن الحجاب واذا وهبت جميع صدقها فلا يرجع بشئ ضم اى اذا
 طلقت قبل البناء فلا يرجع عليها بشئ ويصح قرانه ترجع بالقوة وهو ظاهر (و) وان وهبت
 ورشيد صدقها لا يرجعها (بعد اى البناء) وهبت قبله (بعنه) اى الصداق الزائد على
 ربيع وبنافوا بقت لنفسها منه ربيع دينار (فالمرحوب) وهو الجسيم في الاولى والبص في
 الثانية (كالدوم) اى لا تؤثر هبته خلافا لنكاح ثبوت في الاولى بالخول في مقابلته الصداق
 وصيرورة الباقي صدقا في الثانية فان كان اقل من ربيع دينار وجب نكاحه وان طلقت قبل
 البناء وجب نسقه (الا ان) يفتح الهمز ويكون التون حرف مصدرى صلت تهيه اى الرشيدة
 الزوج جميع صدقها او بعنه (على) خرض (دوام العشرة) يكسر العين الموحدة وسكون
 الشين الموحدة اى معاشرتها وطلقتها قبل حصول خرضها فيرد له العلم حصول خرضها الذى
 وهبت لاجله وشبهه في الرد فقال (كعطية) اى اعطاء الرشيدة زوجها مالا (انك) اى ادوام
 العشرة

(قوله اذا فارقها بالزهر) شرط في قوله فلها الرجوع عليه الخ (قوله فان بعد) بضم العين اي ثرائها (قوله وقها بينهما) اي وان فارقها فبعين اعطاهما والستين (قوله وهذا) اي يرجوعها بما اعطته (قوله والا) اي وان فارقها بعين ثرائها لم يتعددها (قوله ففعل) اي تفرج او تسرى (قوله هذا) اي عدم الفرق بين القرب والبعد (قوله هو) اي عدم الفرق بينهما (قوله هذا) اي عدم الفرق بين القرب والبعد اي اعطاهما لعدم التزوج او التسرى فيفعل (قوله فيه) اي اعطاهما لعدم التزوج او التسرى فيفعل (قوله كلاهما) اي ابن عبد السلام وشليل (قوله وقوله) ١٤٥

غاية (قوله عليه) الفراق (قوله ففعل) اي العين التي لم يتعددها والفسخ (قوله فيه) اي الفسخ (قوله ويجبر) بضم الجاء ونفع الموحدة اي الزوج (قوله عليه) اي اعطاهما لمن ماله (قوله ان اشغ) اي الزوج (قوله منه) اي اعطاهما لمن (قوله لان) اي الشئ الذي عليه التفسير فاعل وجبت المتفرقة بها (قوله فاشكل) اي المصنف في ارباع الفهرتها (قوله وان خالف الساق) حال (قوله وهو) اي السياق عليه الفاقته (قوله ردها) اي الهبة (قوله فزوجها) اي الزوجة (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله فيها) المدونة (قوله بجمعه) اي الصدق تنازع فيه فيقبض وهو هوب (قوله قبل الطلاق) تنازع فيه قبض وهو هوب (قوله عليه) اي الموهوب له (قوله لا تدفعه) الموهوب له (قوله لا تدفعه)

العشرة (ففسخ) بضم ف. كسر النكاح جبراً على الزوج فلها الرجوع عليه بما اعطته واخرى ان طلقها او طاهره ولو كان فضته لعيب بما اعطته اذا فارقها بالزهر فان بعد كستين بحيث ان شرطها حصل فلا ترجع عليه بشئ وفيما بينهما ترجع بقدره وهذا اذا فارقها بعين ثرائها لم يتعددها ولا فلا ترجع عليه بشئ قاله اصبح خلافاً للنهي فاذا ز النكاح في قوله اذا فارقها بالزهر ذكرنا النص وابن رشد ونص عليه في جماع اشبه اذا اعطته مالا او اودعت عنه من صداقها على اسما حكمها فافارقها او ففلت ذلك على ان لا يترجى او تسرى عليها فطلقها بالزهر فترجع بما اعطت او اسقطت وامان ففلت ذلك على ان لا يترجى او تسرى عليها ففعل فقال الخط في الفزامة ظاهر المدونة ان لها الرجوع عليه سواء فعله بشرط او بعد وصرح بهذا النص وهو ظاهر كلام النسطي وابن تيمون ولم اقل في خلاف في هذا الا ما اشار اليه الموضوع عن ابن عبد السلام انه ينبغي ان يفرق فيه بين القرب والبعد كما فرق بينهما في الفراق وظاهر كلامهما انهما يقعان في نفس في ذلك وقوله اذا لم يكن فارقها بعين الخ في ظاهر اذ قد صرح امره كونه كالفسخ يصاح الجبر عليه فيها وقد ذكرنا فيه الرجوع فالظاهر قول النص لا اصبح (وان اعطته) اي الزوج زوجة (سنة) اي بالغة لا تحسن التصرف في المال (ما يتكسبه) قد صرح مثلها او اكثر (ثبت لنكاح) ويرد لها ما اعطته (وبعطيها) اي الزوج الزوجة (من ماله مثله) ويجوز ما يصير عليه ان امتنع منه فان اعطته القل من مهر مثلها ماله لها واعطاه من ماله مهر مثلها لعدم اعتبار رضاها بدونه لسفها (وان وجبت) اي الزوجة الرشيدة صداقها لانها اتى بغيره بها فاشكل على ظهورها لمسوق وان خالف الساق اذ هو اعطاه السفهة وصلة وجبت (الخص) (اجنبي) اي غير زوجها ولو لوليا (وقبضه) اي الاجنبي الصداق منها اومن الزوج (ثم طلق) الزوج زوجته الواهبة قبل بتمامها (اتبعها) اي الزوج الزوجة بمصقه وبعينها ما خيرة وليس للزوج رد عانتر وجهها من جبره بطلاقها هذا مذهب ابن القاسم في المدونة كما افاده النص وبعد الحق قال فيها ولو قبض الموهوب له جميعه قبل الطلاق فلا يرجع الزوج عليه بشئ او لا يسرد في الامهات لان دفعه اليه ايجازة لقلعها ابو الحسن فردد في الامهات المستع في هبتها قبل قبضه اليه فدفعه الزوج الى الموهوب له فقال لا يرجع على الموهوب له بشئ فرباوي ولكن يرجع على المرأة لانه قد دفعه الى الاجنبي وكان ذلك جائزاً له يوم دفعه اليه لان الزوج في هذه الهبة حين دفعها الى الموهوب له على أحد امرين اما ان تكون

اي الزوج الصدق (قوله اليه) اي الموهوب له (قوله لقلعها) اي هبة الزوجة (قوله في هبتها) اي الزوجة صداقها لاجنبي (قوله قبضها) اي الزوج (قوله اليه) اي الصدق من زوجها (قوله قد دفعه) اي الصدق (قوله فقال) اي ابن القاسم (قوله في رأي) اي اجتهاد (قوله ولكن يرجع) اي الزوج (قوله لانه) اي الزوج (قوله قد دفعه) اي الزوج الصدق (قوله ذلك) اي دفعه للموهوب له (قوله اي الزوج) (قوله اليه) اي الموهوب له

(قوله مؤثرة) أى والصداق لا يزول على ثلثها (قوله وبعته) أى الزوجة الأجنبية (قوله فذلك) أى هبما وز كره لئلا يترتب
(قوله ياتز) أى ماض (قوله ١٤٦) لوقبضته) أى الزوجة الصداق من زوجها (قوله علم) أى علم

فكسر أى اطلع (قوله على
الاول) أى جواه على هذا
الجواب مسألة اختصر
قوله (قال) أى اللغوى
قوله فان قبضها) أى الهبة
قوله وهو) أى الجوابان
على الاول (قوله ونصها)
أى المدونة (قوله جائزة
الامر) أى رشدة (قوله
انه) أى اعطاهما (قوله
الشيخ) أى ابو الحسن (قوله
اذا بطل) أى اعطاهم (قوله
لان مذهب ابن القاسم الخ)
قوله (قوله معناه) أى ابطاله
الخ (قوله انه) أى اعطاهما
(قوله يرد) بضم فتح (قوله
بینه) بفتحات مثقال (قوله
هو) أى تصرفها (قوله او
يعلم) عطف على تين (قوله
ذلك) أى ان الموهوب
قوله ترجع) أى على
الموهوب (قوله فيها) أى
الامهات (قوله مطلقه) أى
غير مبنية انها من الصداق
(قوله) أى الموهوب (قوله
فلا ان ترجع كالحكى
محمد) أى بين الكنايين وفاق
قوله قبل بانه بالواحدة)
مسألة المطلق (قوله على
امضاء الهبة) مسأله جابر
(قوله قبله) أى البناء (قوله
فهذا) أى ان ايسرت يوم

الطلاق تفريع على سواء كانت موسرة الخ (قوله في جبره) أى الزوج (قوله فيه) أى جبره (قوله فانه اصبرن) فلا
يوم الطلاق) أى يصف الزوج مفهوم ان ايسرت يوم الطلاق

(قوله فلا يجبر) أي الزوج (قوله به) أي نصف الزوج (قوله فلا يقال كالمطلق) تبرع على فهذا الشرط في جبره فقط (قوله في الأول) بضم الهمزة أي مخالفة له على كبد (قوله وفي الثانية) أي مخالفة له على كسرة (قوله فيها) أي الثالثة (قوله والقرن) أي بين الخلع والطلاق (قوله به) أي الوطء (قوله وإن علم من قوله السابق الخ) حال (قوله لا دفع توهم سقوطه) على النص على هذا (قوله من قوله وإن خالفه الخ) صلة توهم (قوله به) أي عتقه عليها (قوله ١٤٧ وهي عامة) أي يعتقه على (قوله أول يعلم) أي الزوجان يعتقه عليها

(قوله فإن علم) أي الزوج
يعتقه عليها (قوله دونها)
أي الزوجة فلم يعلم يعتقه
عليها (قوله فلا يرجع) أي
الزوج (قوله وفي دعواه)
أي الزوجة (قوله عليه) أي
الزوج (قوله وعنده) أي
الزوج (قوله ثم قال) أي ابن
القاسم (قوله إلى ابتدأ إليه)
قوله أنهما) أي الزوجين
قوله عالمان) أي يعتق
الصدائق عليها (قوله كانا)
أي الزوجان (قوله يعلمان)
أي عتقه عليها (قوله وإن
علمت) أي الزوجة عتقه
عليها (قوله دونه) أي
الزوج فلم يعلم عتقه عليها
(قوله) أي الزوج (قوله
نفسه) أي الرقيق فبرد
عتقها فيه (قوله نصفا)
أي الزوجة (قوله إلا أن
يشاء) أي الزوج أمضاء
عتقها نصفه وأتباعها
أي الزوجة (قوله نصف
قبته) أي الصداق (قوله
فلذلك) أي أتباعها نصف
قبته (قوله) أي الزوج
(قوله عتقه) أي الصداق

فلا يصح على دفع النصف الذي استحقه بالطلاق قبل البناء ولا يتبعها الموهوب به فله عجم
وقال أحمد طاهره أن الموهوب به يتبعها به فلا يقال كالمطلق كله أحسن لأنه لا فائدة بدفع الشرط
المبعد للكافي (وإن خالفته) أي الرشيعة زوجها قبل بناءها (على كسب أو عشرة ولم يقل)
هذا الخالف به (من صدق) وطلقها على ذلك (فلا نصفها) من صدقها ولم يدفع لها ثمنه
من مالها في الأولى باتفاق ابن القاسم وأشباهه وفي الثانية عند ابن القاسم وقال أنجب فيها لها
النصف (ولو قبضته) أي الرشيعة صداقها من زوجها (ودنه) أي الرشيعة الصداق فزوج
(لا) لأنصفها فلها النصف (إن قالت) الرشيعة (طلقت على عشرة) ولم تقل من صدق
ودفع منه ما وقع عليه الطلاق والقرن أن الخلع يقتضي خلع مالها عليه وزادتم عشرة من
مالها بخلاف الطلاق فله في التوضيح (أولم تقل من صدق) صوابه وأما الثمن صدق عقب
قواها خلع على عشرة وأولى عقب قولها طلق عليها (قوله) (نصف سابق) به صدق
العشرة من جميع الصداق (وتقرر) جميع الصداق على الزوج (بالوطء) فإن خالفته على عشرة
بعده ولم يقل من صدق فلها جميع الصداق وتدفع العشرة فقط ونص على هذا وإن علم من
قوله السابق وتقرر وطء وإن لم يدفع توهم سقوطه هنا من قوله وإن خالفته على عشرة
ولم يقل من صدق فلا نصف لها (و) أن تزوج رجل امرأته أو صدقها من يعتق عليها ثم طلقها
قبل بناءها بغير الرجوع الزوج على زوجته بنصف قيمة الصداق (إن صدقها) أي الزوج زوجته
(من يعلم) الزوج (يعتقه) أي الرقيق الصداق (عليها) بمجرد دخولها في ملكه بالكونه أصلا
أو فرعاً وأما شبهة قسمة لها أي وهي عامة أيضاً وأولى أن يعلم وهي عامة أول يعلم ما عانها من
دونها فلا يرجع عليها وفي رجوعها عليه بنصف قبته وعنده خلاف في أن تزوجها على من
يعتق عليها أعتق عليها بالقد فإن طلقها قبل البناء رجعت نصف قبته ثم قال وقد بلغني عن مالك
رضي الله تعالى عنه استحسان أنه لا يرجع الزوج على المرأة بشئ وقوله الأول أحسن إلى أهله
أو الحسن معنى المسئلة أنها عالمان النقص وكذا أن كانا جاهلين ثم قال أبو الحسن وإن
علمت دونه حكى ابن بونس عن مالك رضي الله تعالى عنه أن له أخذ ثمنه ومضى عتق نصفها
إلا أن يشاء أتباعها بنصف قبته نظراً لمضى عتقه كله وقاله عن كسبه من أصحاب مالك
رضي الله تعالى عنه وقال أبو هريرة لا يرجع في عين العبد وليس له إلا أتباعها ولو كان الزوج
عالمًا دونها لعق عليه بغير مهر لها قبته فإن طلق قبل البناء عليه نصف قبته أه وقد وقع في
لفظ المصنف ثلاث نسخ الأولى بالتصديق بغير مهر وفي الثانية بالتوقفة في تصديق والتحصن
في بربع الثالثة عكسها وكلها صحيحة غير أن الأولى تقيد بعلمها والآخر بعدم علمها إلا أنه
البنائي (وهل) أعتق عليها في الأربع صور (إن وشئت) أي كالتبطلقة محسنة لتصرف في

(قوله لا يرجع) أي الزوج (قوله قبته) أي الرقيق إن في (قوله عكسها) أي بالتصديق في يعلم والتوقفة في يرجع (قوله غير أن
الخ) استدلال على وكلها صحيحة ترفع إجماعه استمرارها (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله يعلم) أي الزوجة (قوله في الأربع
صور) أي علم ما وعلم علمها وعلم دونها وعكسها

(قوله أي تقيد العتق عليها برشدها) تفسيره بان قاب فاعل صوب المستتر (قوله ونأولها) أي المدققة (قوله وقده) أي عتقه على غير الرشدة (قوله أي العتق عليها) (قوله والا) أي وان علم وبلغ عتقه عليها (قوله عليه) أي الولي (قوله ويعتق) أي الصداق (قوله عليها) أي الزوجة (قوله علم) أي الزوجان عتقه عليها (قوله أوجهلا) أي الزوجان عتقه عليها (قوله أو أحدهما) أي أو علم أحدهما عتقه عليها (قوله لا يتر) ١٤٨ وهذا نصه صورتان علمه دونها وعكسه (قوله أو ثيبا) أي رشدة غير مجبرة (قوله

والله وهي ثيب غير مجبرة (وصوب) بضم الصاد الملهمة وكسر الواو وشدة أي تقيد العتق عليها برشدها أي صوبه ابن يونس وعياض وأبو الحسن قالوا تأويل الأكثر من تأويل فضل بكلام ابن حبيب الأتي (أو) يعتق (مطلقا) عن التقيد برشدها وهذا قول ابن حبيب ومن كثره من أصحاب مالك رضي الله تعالى عنه وتأويله أفضل عليه وقده ابن رشد بعدم علم الولي به فان علمه فلا يعتق عليها وإليه أشار بقوله (ان لم يعلم الولي) أي الأب أو الوصي عتقه عليها والا فلا يعتق عليها وفي عتقه عليه قولان ابن عرفة ابن رشدو يعتق علمها أوجهلا أو أحدهما بذكر كانت أو ثيبا فاله ابن حبيب وهذا في البكر ان لم يعلم الأب أو الوصي والا لم يعتق عليها وفي عتقه عليه قولان في الجواب (أو بلان) في فهم قولهم وان تزوجها عن يعتق عليها عتق عليها بالعقد فان طلقة قبل البناء جمع عليها نصف قيمته كانت حرة أو مكرمة ولا يتبع العبد بشئ ولا يرذ عتقه كعسر أعتق بعلم غيره فلم يشكر والزوج حين صدقها إياه قد علم أنه يعتق عليها فذلك لم يرد على العبد بشئ ويلغى عن مالك رضي الله تعالى عنه أنه استحسن عدم رجوع الزوج على المرأة بشئ وقولي وهي ثيب احترازا عن البكر والشفقة فلا يعتق عليها وان طلقة قبل البناء فهل يكون للزوج ويعطى نصف قيمته وهو الظاهر وظاهر قوله ان رشدت سواء علم وليها ام لا لانه غير معمول عليه حيث أنه لم يعمل عليه انهم (وان علم) الولي يعتق الصداق عليها (دونها) أي الزوجة (لم يعتق) الصداق (عليها) أي الزوجة ولو علمت فالناسب حذف دونها (وفي عتقه) أي الصداق (عليه) أي الولي وعدمه (قولان) فعلى عتقه عليه يرجع الزوج والزوجة عليه بغيره لان القرض انه طلقة قبل البناء وعلى عدمه هل يكون بين الزوجين أو يكون كله للزوج وعليه لها نصف قيمته والقولان متفقان على عدم عتقه عليها ويعلم ما ان كانت بكرا أو مكرمة فان كانت ثيبا رشدة يعتق عليها ولو علم وليها غ الضمير في علم وفي علمه يرجع للولي وهذا قسم ان لم يعلم وأشار به كالمقول ابن رشد مقتصر على طرفين ابن حبيب لا اختلاف بينهم اذا تزوجها على أيها أو أخيها أو من يعتق عليها فان النكاح جائز ويعتق عليها علمها أو جهلا أو علمها أحدهما دون الآخر بذكر كانت أو ثيبا فاله ابن حبيب في الوأصة وهذا في البكر ان لم يعلم الأب أو الوصي وأما إذا علم فلا يعتق عليها واختلف هل يعتق عليه هوام لا على قولين اه الا ان المصنف اشترط انفرادها بالمردونها وليس ذلك في عبارتنا بن رشد (وان) صدقها عيدا (وجنى العبد) الصداق على نفس أو طرف أو مال وهو (في عدمه) أي حوز الزوج قبل تسليمه للزوجة وهذا نص على المتوهم فأمرى اذا جنى وهو في يدها بعد تسليمها (فلا كلام له) أي الزوج في فداء العبد أو إسلامه والكلام في هذا للزوجة (وان استلمه) أي الزوجة العبد الجاني المعنى عليها وولي في جنايته ثم طلقت قبل البناء (فلا شيء له)

وهذا) أي العتق عليها (قوله والا) أي وان علم الولي (قوله قوله) أي ابن القاسم في المدونة (قوله ولا يتبع) بضم ففتح مثقالا (قوله ولا يرد) بضم ففتح (قوله ينكر) بضم فسكون (قوله لم يعتق مدنيته) (قوله وقولي) أي في شرح ان رشدت (قوله يكون) أي الرقيق (قوله وسوا علم) (قوله أي عتقه عليها) (قوله لانه) أي وليها (قوله معول) بفتح الواو مثقالا (قوله عليه) أي وليها (قوله حيث) أي حين رشدها (قوله فالناسب) حذف دونها (قوله فترجع على ولو علمت) (قوله وعدمه) أي عتقه عليه عطف عليه (قوله عليه) أي الولي (قوله بغيره) أي الصداق (قوله القرض) بفتح الفاء وسكون الراء (قوله يكون) أي الصداق (قوله على أيها) أي على جملته صدقها (قوله أو من يعتق عليها) أي غير أيها وأخيها (قوله فان) النكاح (قوله اختلاف) (قوله علم) أي الزوجان عتقه عليها

(قوله أوجهلا) أي الزوجان عتقه عليها (قوله أو علم أحدهما) أي الزوجين عتقه عليها دون الآخر أي فلم يعلم (قوله أي وهذا) أي العتق عليها (قوله واختلف) بضم الناء وكسر اللام (قوله عليه) أي الولي (قوله لا إن المصنف شرط الخ) استدرأه على وأشار به كالمقول ابن رشد الخ رفع إجماعه أنه تسع ابن رشد في قوله دونها (قوله وطرف) بفتح الراء (قوله وهو) أي العبد

(قوله فيه) اى اى من جنائنه (قوله ينفقه) اى العبد صله الشريك (قوله لمستحق الارش) صله الشريك (قوله وله) اى الزوج (قوله وهذا) اى الخصير (قوله فان فان) اى العبد المستحق الذى استله (قوله غرمت) اى الزوجه (قوله لا يرجع) اى الزوج (قوله فروا) اى بين يديها الصديق بمعاينة اسلامها والخاص بمعاينة ١٤٩ (قوله يصحبه) اى الصديق (قوله وليس)

اى الزوج من العبد كماله كما يجامى فى كل حال (الان تحاشي) يضم القولية ويحاشيها معه وكسر الموحدة اى تساهل وتسامح الزوج ما يجنى عليه او يوليه فى اسلام العبد الذى يزيد فيه على ارش جنائنه فيه (قوله) اى الزوج (دفع نصف الارش) دفع الهزم ويكون الرافضين مجبه اى دية الجنابة لمجبي عليه او يوليه (والشريك فيه) اى العبد يشقه المستحق الارش وله اجازه اسلامها وهذا لم يفت العبد فان غرمت للزوج نصف الجنابة عند محمد وحكى اللغوى لا يرجع عليها بشئ وتقدم اثباتا بعبارة بمعاينة ثم طلقت قبله فليس للزوج الا نصف الجنابة وفروا ويجوز اربعة اولكتها تبوعت بعض فنه فلزمها نصف ما تبوعت به ككتبهما يصحبه وفدا لخاصي كاشترائه وادس واجبا عليها فان شاء الزوج قدى نصفه (وان فدته) اى الزوجه الخاصي (بارشها) اى الجنابة (فاقل لم ياخذ) الزوج نصفه (ه) اى الخاصي من الزوجه (الاب) نصف (ذلك) القدا ان كان قدر قيمة العبد واقل منها بل (وان زاد) القدا (على قيمته) اى الخاصي (و) ان فدته (باكثر) من ارشها (فكالحياة) فى اسلامه فيضرب الزوج بين الاجازة وعدم رجوعه عليها بشئ ودفعه له نصف الارش ومشاوكتها بالنصف (ورجعت المرأة) ان شامت (ب) جميع (ما انقفت على عبد) او امه او بنهم (او غرة) جعلت صداقا فى نكاح لا يلزم فيه مهر كنكاح نفوس طلقت فيه قبل البناء وكنكاح فاسد فصح قبله غ فى بعض النسخ ورجعت المرأة فى الفسخ قبله ما انقفت على عبد او غرة فليس تكرار اواع قوله قبل وترجع ينصف نفقة الغرة والعبد (وجاز عقوبى البكر) الجيرة كتيب صغيرة لا غيرة ولو وصيا مجبرا (عن نصف الصداق) اى ماصحة الزوج منه (قبل الدخول وبعد الطلاق) اقوله تعالى الان يعقون او يعفو الذى يده عقد النكاح لا قبله هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال ابن القاسم (ب) يجوز عقوبى البكر عن نصف الصداق قبل الدخول و(قوله) اى الطلاق (المصلحة وهل) قول ابن القاسم (وافق) لقول الامام او خلافه فى الجواب (تاويلان) فى قولها لا يجوز عقوبى الاب قبل الطلاق ابن القاسم الوجة كعسر الزوج فضفض عنه ويظهر فيجوز ذلك اذا رضى ابو الحسن ظاهر قول مالك فضى الله تعالى عنه وان كان ثلثا وجهه ايتجه كون قول ابن القاسم خلافا وقال صاحب فى كون قول ابن القاسم خلافا لقول مالك رضى الله تعالى عنه قولان لا يشاخصا ه وهو ما فيها لابن الحاجب ابن عبد السلام فقتل المؤلف هو الصحيح لما قاله ابن تيمس انه لم يختلف مالك وابن القاسم فى جواز التخصيف قبل الطلاق اذا علمت المصلحة كما لم يختلفا فى عدم جواز اذا علم انه لا مصلحة فيه وانما اختلفا اذا جهل الحال ه وسه الموضع وهو قول قبل الدخول انه لا يجوز عقوبه بعد مدعى ح فى الجواب واقتصر عليه القرأى ووجهه والمصنف فى التوضيح ولا فرق بين الرشدة وغيره عاقل سمع مجرب خالدا الصفة اذا دخل الزوج بها وانقضت ثم طلقها قبل بلوغها فانه لا يجوز العفو عن شئ من

اى شراؤه (قوله فى اسلامه) صله الجنابة (قوله قبله) اى البناء (قوله فليس تكرارا) اى ولا عنقا فتدبرع على فى التسع قبله تدبرع على قوله فى نكاح لا يلزم فيه مهر الخ (قوله كتيب صغيرة) تشديه بالكرفى جواز عقوبىها (قوله لا غير) اى الابيان لقهومسه (قوله الان يعقون) اى التسوة عن نصف الصداق (قوله الذى يده عقد النكاح) اى الولى وقيل الزوج فعيضاها الصداق كله (قوله لا قبله) اى الطلاق (قوله فى قولها) اى المدونة (قوله وان كان) اى العفو (قوله وجهه) اى ان ظاهر قول الامام لا يجوز وان كان نظرا صله يتجه (قوله خلافا) اى اقول مالك رضى الله تعالى عنه (قوله) اى المدونة (قوله فيها) اى المدونة (قوله المؤلف) اى ابن الحاجب (قوله من انه) اى الشان الخيان لما (قوله لم يصحقا) اى مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله

فى عدم جواز) اى التخصيف (قوله اد علم) يضم لعين (قوله انه) اى التخصيف (قوله جهل) يضم الجيم (قوله تبعه) اى ابن عبد السلام (قوله انه) اى ابى البكر (قوله بعده) اى الدخول (قوله به) اى منه عقوبه بعد مدعى ح (قوله عليه) اى منه بعد (قوله وجهه) بشفحات متقلا (قوله والمصنف) عطف على القرأى (قوله ولا فرق) اى فى منع عقوبى الاب بعد الدخول

(قوله ومثلها) اى الجبر

والوصى فى الاحتفاظ بقض
 المهر (قوله مقدمه) يضم
 الميم وقبح النكاح والدال
 مفقدا (قوله على نيته)
 صله مقدم (قوله مهملة)
 يضم الميم الاولى ونفع
 الثانية اى لاوصى لها ولا
 مقدم (قوله وان اوهم
 اقتضاه) اى المصنف الخ
 حال (قوله المحصر) مفعول
 اوهم (قوله نيمما) اى الجبر
 والوصى (قوله وفى النكاح)
 ظاهره ولو جبراً (قوله بعد
 ذكره) صله قال (قوله ذلك)
 اى قبض صداقها (قوله
 بما قاله الخ) صله التلاص
 (قوله بشرى) يضم الياء
 ونفع الراء (قوله ينقدها)
 اى يجعل مهرها (قوله
 او بتعين الخ) حطفت على
 بما قاله الخ (قوله ومحلها)
 اى القولين (قوله بهذا)
 اى نص ابن الحاج صله
 قلم (قوله لا يصدقان) اى
 الاب والوصى (قوله وان
 الذى الخ) حطفت على أن
 مراد المصنف (قوله كما
 يتبادر الخ) رابع لقوله
 لا التلق (قوله قبضه) اى
 الاب (قوله منه) اى الاب
 (قوله شياخ) اى من البنت
 (قوله بذلك) اى اقرار
 الاب (قوله عرفاً) يضم
 فكسر اى الاب والوصى

(قوله من الصداق) صله يدره

صداقها لامن الاب ولا من غيره ابن رشد هذا كما قال لانه اذا دخل بها واقتضاها فقد وجب
 لها جميع صداقها بالميسر فليس للاب ان يضع حقا فلدوب لها الا فى الموضع الذى اذن الله
 لنفسه وهو قبض الميسر لقوله عز وجل وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن الاية واذا منع
 الحقوق الصغيرة بعد الدخول فى الشبهة اخرى (وقبضه) اى الصداق وفى (مجموعه)
 يضم الميم ويكون الجيم وكسر الموحدة مثل الاب ووصيه الذى امر به الجبر (و) ضم (وصى)
 من الاب على التصرف فى مال البنت ومثلها القاضى ومقدمه على نيته مهملة وان اوهم
 اقتضاه على الجبر والوصى فى مقام البيان المحصر فيهما البناء المذهب ان وفى النكاح ليس
 له قبض الصداق الا القاضى ومقدمه ابن عرفة بعد ذكره ان اليتيم المهمة لا تقبض
 صداقها حال والتلاص فى ذلك بما قاله بعضهم ان يحضر الولى والزوج والشهود ويشترى
 ينقدها جهازها ويخلونه بيتا ذكره المصنف معزاً لبعضهم وعزاً ابن الحاج فى نوازه
 لما لا رضى الله تعالى عنه قلت او بتعين الخ كم من يقبضه ويصرفه فيما امر به مما يجب وقاله
 ابن الحاج فى نوازه اه كلام ابن عرفة وبه تعلم انه لا خصوصية للجبر والوصى وفى ثائق
 القرطابى لا يقبض الصداق الا لادبعية الاب والوصى والقاضى لمن انظره والمبدل لاهته
 والمالكة امر نفسها ووكيلهم والحاضن للبركة النبوة التى ليست فى ولايته اذا كان صداقها بما
 تجهزه اه من ابي الحسن (و) ان قبض الاب الجبر او وصيه الصداق ونقاب عليه واذنى
 تلقه او رضاعه بلاقته ولا تقرط منه (صداقها) يضم الصاد وكسر الدال الملهتين مشددا اى
 الاب والوصى فى دعواهما قبضه وتلقه او رضاعه بلاقته ولا تقرط وبه يرى الزوج ان شهدته
 بنفيه بعد الجبر والوصى بلى (ولو لم تقم) اى تشهد (بشئ) الزوج يدفعه لاحدهما ابن الحاج
 ان ادعى الاب او الوصى القبض والتلق ولا يشته على القبض فى رجوعه على الزوج قولان
 اه ومجماهما قبل البناء ما يصدقه فقال ابن رشد لا خلاف فى براءة الزوج بعد البناء لقرارد
 الاب او الوصى يقبضه ان ادعى تلقه اه وبهذا تعلم ان مراد المصنف التصديق فى قبضه
 غير الزوج وهو قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وقال اشهب لا يصدقان ويفرم
 الزوج للزوجة صداقها وان الذى لم تقم عليه البشئ هو القبض لا التلق كما شهد من عبارة
 المصنف ونص ابن القاسم فى جماع اصنع فان قال الاب قبضه رضاعه وفى ولم يكن عند الزوج
 يشته بالذبح الاقرار بالاب وكانت البنت بكر الزمها ذلك وكان قبضه لها قضاء ورضاعه منه شياع
 ولم يكن على الزوج شئ ابن روفى وهو القياس لان الاب الذى له قبضه بغيره كبل اقرب قبضه
 فوجب ان يبرأ بذلك الزوج (وحظا) اى الجبر والوصى على التلقا والتسابع بالانقر بطلوا
 عرفاً بالصالح ولا يقال فيه تصلف الولد او لانه لا يقر لمن تعلق حق الزوج فى قبضه وبه يوصف
 السيد على القول بلزوم تجهيزه لامة به صرح به سلو ووقفه احد بابا ورجع الزوج عليها خضعه
 (ان طلقها) قبل البناء وهو ما يجب عليه ولم تقم بشئ على هلاك (فى ما هنا) ان اسبرت يوم الدفيع
 اى دفع الزوج الصداق قبل انقبضه عن تقدم ولو اسبرت يوم القيام وهي مصيبة تزنيها فان
 اسبرت يوم الدفيع لم يرجع الزوج عليها بشئ مصيبة منه ولو اسبرت بعد ذلك وانما يبرأه يضم
 القضية وتكون الموحدة اى الجبر والوصى من الصداق الذى قبضه من الزوج قبل البناء
 (شر اجهاز) صالح لثلهما (تشهد بنفيه دفعه) اى الجهاز (لها) اى الزوجة (و) (ب) اقتضاه

(قوله لم يصعبوا) أى التهود المجازة (قوله اله) أى بنت النصارى (قوله اله) أى البنات اليهودية (قوله صرف) أى
الولى (قوله من جهنم) أى النار (قوله نزل) أى المجازة (قوله اله) أى الروح (قوله ويحلف) أى الولي على
صرف التقدي المجازة (قوله أنهم) ضم النصارى وكسر الهاء أى اسمهم الروح (قوله فثقله) ١٥١ أى عوض الصادق (قوله

أى الشائع المشهور بين الناس (قوله بان قالت) أى البيئة المحصورة لكي يثبت شهادة بان السماء (قوله انقذه) أى مجده (قوله انما) أى شهادة السماء (قوله لما أى الدف والدخان (قوله رموه) أى خالف والدخان (قوله عايناهم) أى الدف والدخان

(قوله لقول ابن عرفة ويجوز الخ) عليه يجوز شهادة من عاين ما الخ (قوله عليه) اى النكاح (قوله بذلك) اى السماع (قوله هذا) اى يوجب بالدف والدخان المبال (قوله بان يقال الخ) تصوير لجل كلام المصنف عليه (قوله فابا الاولى) اى فى السماع (قوله والثانية) اى فى الدف (قوله وفيه) اى بالدف (قوله فيها) اى الشهادة بالنكاح بالسماع النكاح (قوله بشرط شهادة السماع) اى من طول مدته وكونه من الثقات وغيرهم وعدم انقاردهم عن ذوى استقام (قوله هذا) اى كون المعنى ان الميت سمعت معا فاشيا من العدول وغيرهم ١٥٢ بعقد النكاح وعانت الدف والدخان وحصل لها اليقين وشهدت

على القطع (قوله بسدل) بضم الجيم وشدا الام (قوله) اى العدل الذى جمع اظهر وعان الدف (قوله ان يشهد) اى على القطع (قوله وان لم يحضر النكاح) اى عنده بمبالغة اوصاف (قوله هنا) اى فى الشهادة بالنكاح مع معاينة الدف (قوله مع اشتراطه) اى طول المدّة (قوله عليه) اى اشتراط طول المدّة فى شهادة السماع بالنكاح (قوله وما ذلك) اى عدم كره طول المدّة (قوله الاحتمال الاول) اى انى اى مراد مع معاينة سنة السماع اياها (قوله اتبينة) خبر مراد (قوله وهو) اى الاحتمال الاول (قوله وهو) اى الاحتمال الاول مقصوده اى المصنف (قوله لانه) اى الاحتمال الاول (قوله) الان شهادة السماع الخ استدلاله اى وهو اظهر

على سبيل القطع من غير استناد الى سماع لقول ابن عرفة ويجوز الشاهد ان يشهد ما ادعاه به بالتقطع من ناحية السماع اذا حصل عليه ما بذلك لكثرة وثوقه على ما في ضاع اى يزيد وتوازى معنونه اه بعض الشارحين هذا حسن محامل كلام المتبلى وفي شرح العاصمية ما يقيد به ويمكن حل كلام المصنف عليه بان يقال ثبتت سنة قطع ولو معقولة على السماع بسبب معاينة الدف والدخان فابا الاولى يعنى على والثانية ميسرة وفيه حذف فصاف اى بسبب معاينة الدف والدخان واختار هذا طي وفيه يعنى ان الميت سمعت معا فاشيا من العدول وغيرهم بالنكاح وعانت الدف والدخان وحصل لهم اليقين فيجوز شهادتهم على القطع ولا يشترط فيها شروط شهادة السماع هذا هو المتعين فى معنى كلام المصنف وهكذا المسئلة مفروضة فى كلام اهل المذهب فى التينة جل اخصايات يقولون فى النكاح اذا انتشر خبره فى الجسر ان فلانا تزوج فلانة ومع الدفان فله ان يشهد ان فلانة زوج فلان زاد ابن عبد الحكم وان لم يحضر النكاح اه فقولان يشهد كالصريح فى انها بالقطع دليل قول محمد وان لم يحضر وهذا ظاهر ولا مزيد كروا طول المدّة مع اشتراطه فى شهادة السماع فى النكاح نص عليه ابن رشد وغيره وبما ذكره الان هذه شهادة قطع والدف والدخان فرض مسئلة والسداد وعلى انتشاره وكثرة وجود الامارات المقدسة للقطع بالشهادة كما سر حوايه فى شهادة السماع ولما ذكر ابن رشد هذه المسئلة قال يجوز ان تشهد على القطع من جهة السماع اذا فاض باستقامته اه المساوى مراد المصنف على الاحتمال الاول التينة على ان شهادة السماع كافية كشهادة القطع وان شهدوا السماع شاهدوا الدف والدخان او هو معوه وهو اظهر فى كلام المصنف وهو مقصوده لانه محل الخلاف الان شهادة السماع كافية فى النكاح ولو لم يكن هناك دف والدخان لكن نقل المصنف هنا كلام المتبلى كما هو ولو حذف قوله بالدف والدخان لانتفى الاجام واما الاحتمال بجملة على شهادة القطع المستندة فذلك فيعبد من قصدا المصنف لان سنة القطع هى قوله بينت ولا عينا فى مستند القطع ما هو اه وايضا صيغ التوضيح بقيدان كلام المتبلى فى شهادة السماع لثقة عقبه قول اى حران انما يجوز شهادة السماع حيث يتفق الزوجان على الزوجية اه قلت قول اى حران يعين حل كلام المصنف على الاحتمال الاخير الذى عينه الجمل عليه طي اى البرزلى محل ثبوته بينة السماع حيث كانت المرأة حوز مقبوعها الا لا بد احد فان كانت بيد احد الزوجية فلا يثبت بينة السماع لانها لا يتزعم بها من يد حاذر اه

الخ وهو مقصود رفع ايمان الدف شرط فى شهادة السماع هذا (قوله لكن نقل المصنف وظاهره هنا كلام الخ) اشارت الى الجواب عن المصنف (قوله بجملة) اى كلام الخ تصوير للاحتمال (قوله بعيد) جواب اما (قوله لثقة) اى الموضع (قوله عقبه) اى كلام المتبلى (قوله يعين) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله من) يختص مثقلا اى لان اصل المسئلة ان تناظر على الزوجية (قوله ثبوته) اى النكاح (قوله مقبوعها) اى بينة السماع (قوله فان كانت) اى المرأة (قوله فلا يثبت) اى النكاح (قوله لانها) اى بينة السماع (قوله بها) اى بينة السماع

(قوله المذميا) اي الزوجية (قوله ولعمدة قوتيهما) اي العينة عطف على لار كل دعوى الخ (قوله لعدم انقلاب الخ) عطف على (قوله اذا قضى) بضم اليا مع فتح المجرى الخ (قوله لعمدة) اي الدعوى بالذين التكر (قوله ولزوم) عطف على سقوط (قوله ان كانت) اي الدعوى (قوله ويجزى) اي الرجل (قوله عن اثباته) اي النكاح (قوله لانه) اي الشان (قوله به) اي النكاح (قوله بها) اي الزوجية (قوله فان نكلت المرأة) ١٥٣ اي التي انكرت الزوجية وشهد

عليها شاهد بها عن العينة التي توجب عليها رد شهادته عند ابن القاسم (قوله وان نكل الزوج) اي الذي انكر الزوجية وشهد عليه شاهد بها عن العينة رد شهادته عند ابن القاسم (قوله شاهدا) اي زوجية منكرتها (قوله فلا يزمها) اي النكاح (قوله آلت الى مال) اي المال يثبت بالشاهد والعين (قوله) اي الميت (قوله) اي كونه لاراثته (قوله عليه) اي تقيده بعدم واث ثابت (قوله ولا صدق لها) اي المرأة التي ادعت الزوجية واقامت شاهدا عليها وحلفت معه وورثت (قوله حرما) اي المرأة (قوله على اصوله) اي الميت (قوله من انه) اي الرجل الذي ادعى على ميتة انهما زوجية واقام عليها شاهدا الخ يسان لما بصحت (قوله فلا يولي) يقع الهمز اي عبادة المصنف تقرع على وكذا يقال الخ (قوله الصورتين)

وظاهره ولو كان هناك دف ودخان قاله أحد (والا) تكن ميتة المذميا على منكرها (فلا يمين) على منكرها منهما لان كل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يمين بمجرد ادائها ولعمدة قوتيهما لعدم انقلاب الخ اذا قضى عنها اذا قضى بشكول المذمى عليه مع حلف المذمى ابن عرفه ودعوى النكاح على منكره دون شاهد في سقوطها ولزوم يمين المنكر كغير النكاح فانما ان كانت بين طائفتين اه ونص ابن رشد ولو لم تكن المرأة نكحت زوجا واذى رجل نكحها وهما طائفتان ويهزم اثباته لثبوتها بين اثنين لانه لو اقررت به كانا زوجين وقيل لا يمين لانها لو نكلت عن علم يزمها النكاح ان لم يقيم المذمى شاهدا بل (ولو اقام) الشخص (المذمى) لار زوجة منهما (شاهدا) لهما الخط وظاهره ولو طائفتين وهو ظاهر كلام الشامل ايضا وأشار بالوقوف ابن القاسم بحلف رد شهادته فان نكلت المرأة فلا يثبت النكاح ولا تجبس وان نكل الزوج غرم الصدق نظمه الموضع وفي أي الحسن عن ابن تومثي ولو اقام الزوج شاهدا فاصحفت المرأة فنكلت فلا يزمها ولا تجبس كما يضمن الزوج في الطلاق (وان اقامت المرأة شاهدا على ميت يزوجه لها (حلفت) المرأة (معه) اي الشاهد الذي اقامته على زوجية الميت ان شهد بعقد النكاح لا يقر ارا الميت ومثل الشاهد المرأتان قاله أحد (وورثت) المرأة الميت عند ابن القاسم لان دعواها آلت الى المال وظاهره سواء كان له وارث ثابت أم لا وهو كذلك خلافا لبعدهم في تقيده بكونه لاراثته ثابت قاله تومثي الخط على تقيده به وتبعه سالم وهو المثل وكذا مضى عليه في التوضيح واقره الناصر قاله المصنف في باب الاستساق بهذا التقيد من صاحب الترادف وغيره اه فحمل كلامه هنا على ما في توضحه أولى ولا صدق لها وعليها العدة لحق انفصالها والتظاهر سرتمها على أصوله وقدره فدعواها وقبلا على قوله وليس الذي ثلاث تزوج خاصة الخ وكذا يقال فيما مضى وتبعه د وقال الخط هو ظاهر عموم قوله في باب الشهادات ونكاح بعد موت من انه يحلف مع شاهد بعد موته او يرثها ولا صدق عليه لها قاله الأول وحلف معه وورث ليشمل الصورتين ولم يثبت بانقران بعد موتها باعتبار الصدق لانه من أحكام الحلية قاله ابن حنون ولا يرد لاراثته يمينه على غير الزوجية ايضا بخلاف الصدق ايضا ثبت النكاح بترتيب عليه أحكام آخر فبالمال مخلوق الدية ولو ثبت النكاح بشاهدتين فاما ان تثبت أحكامه كلها وهو باطل بالاتفاق او تثبت الدية خاصة وهو تحكيم القدر التوضيح فان اذى احدهما زوجية الآخر وهو ويجزى عن اثباتها ثم مات المذمى عليه فهل يعمل بدعوى المذمى أم لانهما دعوى نكاح والتي بعد الموت دعوى مال (و) من اذى على متروجة بغيره انه تزوجه قبله وانها لاجابة على نكاحه وشهد له

٤٠ مخ في اى دعوى مرادة على ميت ودعوى رجل على ميتة (قوله لم يزوج) اي الرجل المذمى زوجية ميتة (قوله بالقرار) اي بزوجهها (قوله باعتبار الصدق) اي لم يزوج (قوله لانه) اي الصدق على الخ لم يزوج (قوله ولا يرد) يقع فسكنر اي على التعديل بانه من أحكام الحلية (قوله تسببه) اي الارث على لار (قوله على غير الزوجية ايضا) فيه ان غير الزوجية مع عدم تناظر ترتيب الارث هنا الا على الزوجية (قوله وهو) اي الآخر (قوله انه) اي المذمى (قوله قبله) اي غيره (قوله وانها) اي المرأة

(قوله) اي المدعي (قوله تبصير) اي المرأة (قوله يجب لا ضرر الخ) تصوير لقربه قوله لحيته اي الشاهد (قوله مقبها) اي
الينة (قوله لثوبها) اي نسمة ١٥٤
والان معناها وان لم يرفع قربه او زعم ولم يأت به (قوله انظرها) بانفخ

شاهد هذا على سبيل القطع وزعم ان له شاهداً منياً فاقبالا (أمر) بضم الهمز و كسر الميم
(زوج) بالفتح امر بإيجاب (باتزالها) اي ترك استتاعه بالزوجة المتنازع فيها وان خفف
فصيحاً فحس عند امينة ان لم تأت بكفيل (الامانة المدعي) (شاهد) يشهد بانها تزوجته على
القباع (زعم) المدعي (قربه) اي الشاهد يجب لا ضرر على الزوج الحائر لها في اعتزالها لحيته
وتعقيم اقمته واعتزالها على من يقضي لها فان ثبتت لقيم البينة فطلسه فثقتها في مدة امتزاجها
واستبرائها ويشفع نكاح الحائر وتزادى عصمة مقبها ولا يستقبحها الا بعد استبرائهم ان كان
وطبها الحائر (فان لم يأت) المدعي (اي الشاهد الثاني) (فلا عين على) واحد من (الزوجين)
لرؤية الشاهد الاول فكذلك في نسمة الشارح وق في نسمة بنت والا فلا عين على
الزوجين وهي أخضر وأمثل لشبهها زعمه هذا الشاهد الثاني قبل هذه الجملة وتوالم الله اعلم
في دعوى الثاني انه تزوجها وادخل بها قبل الحائر لها وأما ان ادعى انه تزوجها ولم يدخل بها قبله
فقد اتت عليه بدخول الثاني غير عالم بما تقدم في ذات الولين وقيل لاجابة هذا الجمل فترضها
في ذات ولي واحد ودخول الثاني لا يشيها نص عليه ابو الحسن واما المدعي الثاني المتنازع من
نوعها بحد قوله غير عالم ولو ذات وليين (و) ان ادعى وجب على امرأته خلعاً ثم زوجه وتكررت
(أمرت) بضم الهمز وكسر الميم المرأة (اي المدعي وعدهم التزويج بغيره) (البحر)
بينة قريسة غيبها بحيث لا ضرر على المرأة في انتظارها وادعوا أصبح زاد ويرى الامام لهواه
وجهاً بان تشبه نسمة موصراً كانت بينة قطع أو معاً فان أمي ما شردت لم يسلط المرأة
شهادتها نبشاً لنكاح وان لم يأت بها أو بعدت غيبها فلا تؤمر بانتظاره وتزوجه حتى شادت
في التوضيح وحيث أمرت بانتظاره فطلم الجحيد بوجهها لقيم البينة على عتباتي وفاق ابن
المتقدم وابن العطار وغيرهما يلزمها ذلك المصطفى والذي جرى به العسل في هذا عند شيوخنا
وانعقدت الأحكام عليه جعلها عند امرأته ماضية تحفظ عليها (ثم) اذا انتظرت ومضى الاجل
وبعض من الامانة بينته جاز للعالم كتهيزو (لم تسمع) بضم القوية (بينته) التي يأتي بها بعد
التهيزو (ان) كان (بهمزة) بضم الصاد مثلاً اي المدعي (فاض) حال كونه (مدعي بجة) وذكر
مفهوم مدعي بجة لا قابل لقوله ولم تسمع الخ فقال (وظاهرها) اي المدونة (المقبول) لبينة
المدعي التي أقامه بعد تهيزه (ان) كان (أقر) المدعي (على نفسه بالبهمزة) عن أقامه ابن
تهيزه (نكاته) قال فان أقر على نفسه بالبهمزة قبلت بينته على ظاهرها وهذا على ان التهيز هو
الحكم بهمزة أو بردها بعد تهيزه مدعاً ما على انه الحكم بعدم معاً بينته بعد ذلك فلا تقبل
بينته بعد ولو أقر بتهيزه وهذا هو الرجع كما يأتي في باب القضاء والقدر على تسليم ما هنا بين
بجة واقراءه بتهيزه ان الحكم في الاول يسلطان ما يأتي به لادعائه في الثاني بتهيزه فادعاب على
ليس في الرواية تعبد البهمزة بكونه مدعاً بجة وليس قوله ان أقر على نفسه بالبهمزة من مقام ظاهر
المدونة في الرواية أصبح ابن القاسم من ادعى نكاح امرأته فأنكرته وادعى بينة بعدة
فلا تظن ان تكون بينة قريسة لا يضر بالمرأة انتظارها ويرى الامام ان قضاء وجهها
بالطلان (قوله وفي الثاني)

أي اقراءه بجهين عطف على في الاول (قوله بجهين) عطف على بطلان (قوله في الرواية الخ) علة ان له ليس فان
تقدم الخ (قوله لا يضر بالمرأة انتظارها) كأنه لم يقر قريسة (قوله ويرى الامام) عطف على تكون بينة قريسة أو جال

(قوله فان هجره) فانه الشاهد حدثنا طائفة عن تقديده بكونه مدعى حجة قوله نكحت المرتبة اي تزوجها غيره (قوله ولا يكون
الواو اي ولم تتزوج غيره (قوله مضى الحكم) جواب ابن هجره (قوله سماعه) اي اصبح (قوله ونظائر المدونة) مطبوع على سماع
(قوله اذ لم يقصر فيها) اي المدونة التي على علمه بكونه خلاف ظاهرها (قوله وقال) اي ابن ابي ابيهم فيها (قوله بين يمينه) اي
المطالب (قوله قبل ان يجيب على المطالب على) في قوة تفسيره اول قيامه (قوله وبين يمينه) اي الطالب (قوله عليه) اي المطالب
(قوله ثم رجع) اي العمل (قوله عليه) اي الطالب انيطي لوائي الطالب بشئ واجب على المطالب علا فأنبت المطالب ما ينقص
ذلك العمل عنه فادعى الطالب دعوى واحتج بحجة هجره عن اثباته بعد ضرب الاجل له فانه يسبل هجره ويحكم بقطع حجة عن
المطالب ثم لا شرطه بحجة ولا ينفذ بعد ذلك لاذن القاضي ولا غيره (قوله قولان) اي بالاضى وعدمه (قوله ثلاثة) اي الحضي
وعندهم فالتام علمه ان كان له وجه (قوله قبل هذا) اي الخلاف ١٥٥ (قوله في القاضي الحاكم) اي في

النار (قوله من الحكم)
ان ابن (قوله فيما) اي
الحاكم ومن بعده من الحكم
فلا يقبل منه ما في به الخ
اي اتفاقا (قوله بعد ذلك)
اي التعيين (قوله من حجة)
بياننا (قوله بالقيدين)
اي قد عدم السماع بعد
حجة وقد القبول باقراره
يجز (قوله لتقسيد ابن رشد)
له اشارة (قوله لكن حرف)
بفتحات مقلداي المصنف
الخ استدراك على اشارة
بالقيدين لتقسيد ابن رشد
لرفع اجماعه بتأنيده على
وجهه (قوله ذلك) اي
التقسيد (قوله فاشكل) اي
تقسيد المصنف (قوله باقتضاء
الخ) تصوير لاشكاله (قوله
ما ذكره) اي المصنف من

فان هجره ثم اتي بيته وقد نكحت المرأة او لامضى الحكم ابن رشد هذا خلاف سماعه من كاب
المصدقات وظاهر المدونة اذ لم يشر فيها بين تعين المطالب والمطالب وقال يقبل منه القاضي
ما باق به بعد هجره وقرق ابن الماحشون بين تعينه في اول قيامه قبل ان يجيب على المطالب على
وبين تعينه بعد وجوب عمل عليه ثم رجع عليه في تعينه المطالب قولان وفي تعينه الطالب ثلاثة
قيل هذا في القاضي الحاكم لا ينفذ من الحكم وقيل فيه ما واختلف انما هو ابن هجره
القاضي باقراره على نفسه بالخبر وان هجره بعد التلوم والاعذار وهو مدعى حجة فلا يقبل منه
ما في به بعد ذلك من حجة لانه رجع في قوله قبل نفوذ الحكم عليه اه فاشار المصنف بالقيدين
لتقسيد ابن رشد على الخلاف لكن حرف ذلك ولم يأت به على وجهه لشدة الاختلاف افاشكل
باتتصاها ذكره التوفيق بين السماع والمدونة وليس كذلك ابن رشد اختلف في اتي بيته بعد
الحكم عليه بالخبر هل يقبل منه ام لا على ثلاثة اقوال احدها تقبل منه طالبا كان او مطالبا
اذا كان ذلك وجهه وهو ظاهر ما في المدونة الثاني لا تقبل منه كان الطالب او المطالب الثالث
تقبل من الطالب ولا تقبل من المطالب وهو ظاهر قول ابن القاسم وفي المتبعية ابن الماحشون
اما كل شئ لا يكلف فيه المطالب تحقيقه لنفسه وانما كلفه الطالب فهمه عنه فلا يصح بقطع
دعواه ويترك وتحقيق مطلبه مما يمكنه ولو اتي الطالب بشئ واجب على المطالب علا فأنبت
المطالب ما ينقص ذلك عنه فادعى الطالب دعوى واحتج بحجة هجره عن اثباته بعد ضرب
الاجل له فانه يسبل هجره ويحكم بقطع حجة عن المطالب ثم لا يتنزل بعد ذلك بحجة ولا ينفذ
لا ذلك القاضي ولا غيره ثم قال ومذهب مضمون ترك تعينه الطالب وانما متى حقق حقه قضى له به
كذهب ابن الماحشون وقال في المطالب متى حكم عليه بعد استقصاء حجة فلا يسمع منه بعده
حجة ولا ينفذ اذا لا قطع حجة احدا فادعى ضربته لا اتيالو رجع عليه لا لا قطع حجة ثم قال ولا

القيدين (قوله ان يوق) مع قول اقتضاء اصناف لعله قوله على ثبته اقوال صفة استعمل (قوله لا تقبل منه) اي ولو كان له
وجه (قوله لا يكلف) يضم اليه ايا وفتح الهمزة مقلدا (قوله المطالب) نائب فاعل يكلف (قوله كلفه) يضم اليه الكاف وكسر الهمزة تلاي
الشئ (قوله الطالب) نائب فاعل كلفه (قوله فحجز) اي الطالب (قوله عنه) اي الشئ الذي كلفه (قوله فلا يصح) بقطع دعواه اي
المطالب (قوله ويترك) اي الطالب (قوله وتحقيقه) بفعول معه (قوله ذلك) اي الشئ الذي اوجبه الطالب (قوله عنه) اي الطالب
(قوله واحتج) اي الطالب (قوله هجره) اي الطالب (قوله عن اثباتها) اي اشارة (قوله له) اي الطالب (قوله فانه) اي القاضي (قوله
يجز) اي الطالب (قوله بحجة) اي الطالب (قوله له) اي الطالب (قوله ذلك القاضي) فاعل شرط (قوله ولا غيره) اي من اقتضاء
(قوله ثم قال) اي الميطي (قوله وانه) اي الطالب (قوله قضى له) اي الطالب (قوله وقال) اي مضمون (قوله عليه) اي المطالب
(قوله منه) اي المطالب (قوله بعده) اي الحكم (قوله اذا) اي اذ لم سمعت له حجة بعد الحكم عليه (قوله ضربته) اي المطالب
(قوله وسع) يضم اليه فكسر مثله اي المطالب (قوله لا قطع حجة) اي المطالب (قوله قال) اي مضمون

(قوله فيه) اى الطالب (قوله اود) اى يعنون (قوله روى) يضم فكسر (قوله عنه) اى ابن القاسم (قوله من قوله) اى ابن القاسم الخ لان الذى (قوله ان اى) اى الطالب بعد الحكم عليه (قوله قبل) يضم فكسر (قوله منه) اى الطالب (قوله اتاناه) اى الطالب (قوله اولاً) بشدة الواو (قوله فوجد) اى الطالب (قوله فى كسرة) عطف على فى أقصى المدونة (قوله بنظر) اى الطالب (قوله وفى كتاب الصيرة) يضم الصاد المهملة وسكون الموحدة عطف على فى أقصى (قوله اوصى) اى المحكم عليه (قوله بشهادة بنته) (قوله يجرى) يضم ففتح ١٥٦ فكسر مثلاً (قوله ذلك) اى التصريح (قوله منه) اى المحكم عليه (قوله وغيره) اى الحاكم الذى حكم عليه

اقول فيه يقول ابن القاسم أبو الاصمغ أودا الذى روى عنه فى أقصى المدونة من قوله ان أفى بجاله وجه قبل منه مثل انباهة أو لا شاهد عنده من لم ير الجين مع الشاهد فوجد بعد الحكم شاهداً آخر وفى كتاب السرقه مثل ان ينظر بينة لم يعلمها وفى كتاب الصيرة أو يجد من يجرح من حكم عليهم فيسمع ذلك منه الحاكم وغيره فعلم من هذا ان الحكم هو التجهيز فلا يشترط التلقظ به ويجرى هذا الحكم عند التلقظ به وعدمه وانما يذكر التجهيز ويكتب بان ساه تأكيد الحكم لان عدم سماع الحجة متوقف عليه فى التوضيح اذا ذكره كجهتين للعدم وقضى عليه فهو التجهيز ثم قال فى المسئلة واطلة لابن القاسم ومن واقعه على ابن الماجشون ومن تبعه فى تهميز الطالب ما فى رسالة القضاء لعمر بن الخطاب لى الله تعالى عنه من قوله اجعل للمدعى أحلاماً ينمى اليه فان أحضر بيته أخذ بحقه وألا وجهه القاضي عليه فان ذلك اجل للعامة وأبلغ فى العدد والبيان قد بان ان المصنف جرم أولاً عدم القبول فى محل الاتفاق ثم ذكر من محل الخلاف ظاهر المدونة فقط مقصراً عليه وسأكتفى فى الرواية وبته بنسبته لظاهرها هل انه محل الخلاف والله اعلم (وايس) تزويج (ذى) صاحب (ثلاث) من الزوجات فى عصمة ادعى نكاح رابعة وأنكرته ولا يثبت له تزويج امرأة (خاصة) بالنسبة لثلاث ادعاهن فى كل حال (الا بعد طلاقها) اى التى ادعاه الرجل وأولى طلاق إحدى الثلاث يصح طلاقها مع عدم ثبوت زوجيتها وهو انما يتبع على عصمة كل واحدة قبل تحقيقها أو بعد طلاقها ادعاهن فى عصمة وانما ظانه فى انكارها حاله أو حران ابن راشد ويلم على هذا ان المرأة ان ادعت زوجية رجل وأنكرها انها لا تكن من تزويج غيره لا اعتبار انها ادعت زواجاً وفهم من كلامه انه لا يكتفى فى حل النكاح رجوعه عن دعواه أو نكاحه نفسه (و) ان ادعت امرأة زوجية رجل فانكرها فأنقضها بشهادة (المس) انكار الزوج) زوجيتها (طلاقاً) لانه على اعتقاده انها ليست زوجية فله الاستمتاع بها وعليه نفقة ما لا يحد به عقد الا ان يكون نوى انكاره طلاقاً فانكره ملكه عصمتها وزوجه بكل كلام زواجه واماناً من تنبها فليس طلاقاً ولو زواجه اذ لم يملك عصمتها قبله لا تحقيقاً ولا تعليقاً فان عقد عليها فهو معبوض بمصحة نامة (ولو ادعاه) اى زوجية امرأة (رجلان) بان قال كل واحد منهما محامى وزوجته (فأنكرتهما) اى المرأة زوجية الرجلين أو صدقتهما (و) أنكرت (احدهما) وصدقت الاخرى أو سكنت ولم تجب بشئ (وأقام) اى انهد (كل) واحد منهما (البينة) على زوجيتها ولم يعلم الا من لم يسمها واستوت البينتان

من الحكماء الذين رفعت اليهم الثالثة بعد (قوله فعلم) يضم العين (قوله به) اى فقط التجهيز (قوله به) اى التجهيز (قوله وعدمه) اى التلقظ به (قوله لم يذكر) يضم الباء وفتح المكاف (قوله يكتب) يضم الباء وفتح التاء (قوله عليه) اى ذكر التجهيز وكتبه (قوله اذا ذكر) اى المدعى (قوله لده) اى المدعى (قوله فهو) اى القضاء (قوله ما فى رسالة الخ) خبراً لطيفة (قوله من قوله) اى عرضى الله تعالى عنه (قوله والا) اى وان لم يخص بيته (قوله وجهه) يقتضات مثلاً اى الحكم (قوله عليه) اى المدعى (قوله فان ذلك) اى جعل الاجل (قوله بان اى ظهر (قوله اولاً) بشدة الواو (قوله محل الاتفاق) اى على عدم قبول المدعى به الحكم ويحى دعوى الحجة

(قوله محل الخلاف) اى الاقرار بالتجهيز (قوله وبته) بفتحات مثلاً اى المصنف (قوله بنسبه) اى القبول مع (ضبطاً) الاقرار بالتجهيز (قوله على انه) اى القبول مع الاقرار به (قوله ولا يثبت له) حال (قوله هو) اى الطلاق الخ حال (قوله قبله) اى الطلاق (قوله لدعواه) اى الزوج عليه يصح قوله على هذا) اى التعليل (قوله انها) اى المرأة الخ فاعل يلزم (قوله تمكن) يضم ففتح مثلاً (قوله وفهم) يضم فكسر (قوله انه) اى الشان (قوله سل) يكسر الحاء المهملة (قوله لانه) اى الانكار (قوله فله الاستمتاع بها) تفريع على كون انكاره ليس طلاقاً (قوله لزمه) اى الطلاق (قوله وزوجه) اى الطلاق عطف على ملكه (قوله فان عقد عليها الخ) تفريع على ان لم تنبها قبل طلاقها الخ

(قوله كنتاك) بفتح الخاء مفتوح تكاح لا تون لأخافه (قوله أأأأه الشبيه) لأقتضاه معارة الشبيه المشبه به (قوله وقيل) بضم
فكسر مثقلا (قوله الاول) اى قول الامام (قوله واعلمهما) اى التاريخين (قوله فان وجدنا) اى التاريخين (قوله فعلى) بضم
فكسر (قوله الارلى) بضم الهمز المورخ بالشمهر (قوله اى عقد من ١٥٧ شهرا له (قوله هذا) اى التاريخ

ای النکاح (قوله ولم یقر) ای الزوجه (قوله به) ای النکاح (قوله ولم یتکذبه) ای الزوجه الزوج فی اقاربه (قوله وریثه) ای
 (قوله وان اقرت) ای الزوجه بالنکاح (قوله ولم یتکذبا) ای الزوجه فی اقارها به (قوله وسکت) ای الزوج
 (قوله لورثتها) ای الزوج الزوجه (قوله به) ای النکاح (قوله فیه) ای المرض

(قوله وهو) اي انشاء السكاح في المرض (قوله فانه) اي الشان (قوله والوا) اي وان كان له اوله اقرب (قوله معه) اي الولد (قوله
 احتضر) بضم التاء وكسر الشاد المجبة اي حضر الموت (قوله فذلك) اي الميراث (قوله لو كانت امرأة) اي محضرة (قوله
 لم يرته) اي اقربهم المقرب ١٥٨ (قوله لان هذه) اي الحاضرة (قوله وكذا حال) اي عجم (قوله في قوله) اي الصنف

فيه وهو جمع الارث ولو طارأين وبشوق ولا ومعها استلحقه عما اذا كان معها ولد واستلحقه
 ولم تكن فيه فانه يرث المستلحق بكسر الحاء المراءاة زوجة ولو استلحقه في المرض اقاده عب
 البناني قول في ثلاثة امور داخ الصواب اسقاط تقاررها كما يدل عليه كلامهم وكلامه قريبا
 وكذا قوله في العصة طئي فرض المسئلة في الجواهر يكون الاقرار في العصة ولم يكن لها ولد
 مقرب والا فالارث وسبعة ابن الحاجب في تقسيم الخلاف بصلد الولد وظاهر كلامهم الارث معه
 لا خلاف ولو كان له زوجة غير المقرب اقترن معها ان كان له ولد وهو ظاهر علمه بان
 استلحاق الولد قطع التهمة ثم قال في الجواهر ومن احتضر فقال في امر ائتمه صحاها ثم مات
 فطلبت ميراثها منه فذلك لها وكذا لو قالت امرأتي زوجي فلان بكذا فاتي بعد موتها ورثها
 باقرارها به اه وتقف في التوضيح وقال باثمه ابن راشد وعلى ما في الجواهر ان كان في عصمته
 غير الميراث لان هذه قد ساءت الميراث اه بقول عجم ومن تبعه الخلاف اذا تقارروا في العصة
 اذا اقراروا في المرض كتناسله فهو يمنع الارث وقطعا وكذا قال في قوله بخلاف الطائرين
 فان لا كما يدل عليه نقل المواق لا دلالة له لاقتصاده على نقل كلام الجواهر في فرضها في العصة
 ففهم انه في غيرها لا ميراث فقال ما حال ولم يتبدل لكلام الجواهر في المحضرة اذ ينقله المواق
 البناني فقاتل على قوله من احتضر الخ مقيدة بصفة الزوجة كقصره لنصف التهمة حينئذ فان
 اقترن زوجة جازت قوت التهمة فليس في كلام الجواهر دليل واضح على رد كلام عجم لا احتمال
 كون التقيد بالعصة مقصودا او لا في محل الخلاف ويكون في الاقرار في المرض تفصيل
 اشارة اليه انما اوقية المسئلة المحضرة انص من مسئلة المريض التي استمرز عنها هاج لان
 وقت الاحتضار بعد فيه الكذب وقول زفانه يرث المستلحق بكسر الحاء المراءاة الخ ينبغي
 ضبطه بنصب المستلحق مضعولا ووقع المراءاة فلا مردانته ثم مع الولد المستلحق من غير
 خلاف قال في التوضيح ان الخلاف حيث لا والله افا ان كان معها واحدة فترته اي المقترع الولد لانه
 لما كان الشارع مشتوقا الى حقوق النسب جعل استلحاقه قاطعا للتهمة اه ونحوه في واما
 اوله ايفظهر انه لا يصح من الخلاف ولو كان معه ولد وانظر النص فيه (و) في التوديت
 (ب) سبب (الاقراء بوارث) غير زوج وغير ولد واهي وغيره معق كاهي أو ابن عم (و) الحال
 (ليس ثم) يقع الثلاثة طرف مسكان اي في المسئلة (وارث) المقرب (ثابت) نسبه للمقرب وجميع
 حالة وواقبه بان لم يكن له وارث أصلا وله وارث يصوز بعنه والظاهر رجوعه اه قوله وفي اقرار
 الزوجية غير الطائرين ايضا كما يأتي في سبب ابن راشد لا اعتدله في التوضيح والحط وعنده
 (خلاف) فان كان ثم وارث يصوز جميع المال او باقية كاهي أو ابن عم فلا يورث باقراره باضاف
 وسبب الخلاف في بيت المال هل هو وارث أو استأجره النسي بعد مطلق زمن الاقرار واما
 الاقرار بزوجه فهو ما قبله والاقرار بالولد لا يسمى اقرارا عا فلي يسمى استلحاقا وسبب انه
 لا خلاف في الارث بسببه والاقرار بمقت بالكرم وادعى كلامه قالوا في استثنائه

قوله فانه) اي عجم (قوله
 ولاداة نفسه) اي تفضل
 المواق حال (قوله لاقتصان)
 اي المواق (قوله نفيهم) اي
 عجم (قوله انه) اي الاقرار
 (قوله في غيرها) اي العصة
 (قوله لاسيران) اي في قوله
 فقال) اي عجم (قوله ولم
 يتبعه) اي عجم (قوله اذ لم نقله)
 اي كلام الجواهر في
 المحضرة (قوله كقصره)
 اي ابن شاس (قوله حينئذ)
 اي حين قبلة الزوجة المقرب
 بها (قوله فان اقتر) اي
 المحضرة (قوله اولا) يشق
 الواو (قوله غير زوج) لان
 الاقرار بزوجه قد تنقسم
 (قوله وغيره) لان الاقرار
 بالولد استلحاق موجب
 لارث انما قال (قوله ولو
 اتى) مبالغة في الوارث
 (قوله وغيره معق) لان
 الاقرار بعصمة لا خلاف
 في الارث به (قوله كاتخ او
 ابن عم) فتيل الوارث غير
 ما ذكر (قوله جميع ماله) اي
 ان لم يكن ذو فرض (قوله
 أو باقية) اي المال ان كان
 ذو فرض (قوله بان لم يكن له)
 اي المقرب تصوز المستلحق
 وليس ثم وارث ثابت

بصورته (قوله رجوعه) اي وليس ثم وارث ثابت (قوله لا اعتداده) اي برجوعه لاقراره غير الطائرين (قوله وعلمه) اذ
 اي التوضيح لا الاقرار بوارث الخ عطف عليه (قوله فان كان ثم وارث يصوز الخ) معه وليس ثم وارث (قوله وشبهه) اي الخلاف

قوله ويحل له أي الخلاف قوله من رجوع وليس ثموارث لها أي إقرار الزوجين غير الطارئة والإقرار بوارث يأن لا لقوله فانه البدو خبرها (قوله وبعض الشارحين) عطف على البدو (قوله قال) أي البدو قوله لم يكن لا يشترط (الخ) استدلاله على رجوع وليس ثموارث ثابت لها رفع الإجماع استوعبها في اشتراط حازنة الأوراث الثابت بالجمع أو الباقى في مفهومه (قوله في مفهومه) أي وليس ثموارث ثابت (قوله في أو لاها) بضم الهمزة المستثنى وهو إقرار الزوجين (قوله فقط) أي دون مفهومه في ثابتهما أي الإقرار بوارث فيشترط في مفهومه كونه سائر الجمع أو الباقى (قوله كون) نائب فاعل بشرط قوله كونه أي الأوراث الثابت (قوله واستدل) أي البدو (قوله لثبات) أي اشتراط ١٥٩ المشاركة في التصيب (قوله

[illegible]

(قوله انه) اى الشان (قوله للاسلاف) اى ليات (قوله كورخما) اى العاوثين (قوله قولها) اى المبشورة (قوله هنالك) اى فى الاسلاف (قوله هنا) اى فى الاثر (قوله من وسيعها) اى غير الباقين (قوله تستبين) اى از وجدهما (قوله به) اى اى اربا اوبو هما (قوله سوا) كاتا) اى غير الباقين (قوله لقد رجاها) اى اوبى غير الباقين (قوله وهو) اى قوله لقد رجاها الخ (قوله حياهما) اى غير الباقين (قوله وسواء كاتا) اى غير الباقين (قوله فان كاتا) اى الزوجان (قوله فلا نبئت النكاح) اى ينمى ما بقوله تزويجتك واسماها بلى (قوله وهما) اى الرجل والمرأة طارطان حال

(قوله فليس) اي قوله أنت على كلهم رأي (قوله به) اي تزوجها (قوله يشبه) اي أنت على كلهم رأي (قوله هذا) اي أنت ملك
مظاهر (قوله به) اي الجنس ١٦٠ (قوله والصنف) عطف على النوع (قوله ولا يشبه لاحدهما) حال

زوجان او زوجة بان قال اهتز وبتك فمجبها وأقالتة طلقى فمجبها فليس اقرار بالإنكاح
ويصح ضبطه بكسر الجيم اي المدلول السابق (او) قوله (أنت على كلهم رأي) في جواب
قوله اهتز وبتك اولاً في جوابه فليس اقراراً به والفرق يشبه وبين أنامتك مظاهر أن هذا
لا يستعمل الا في زوجة بخلاف أنت على الخ فيستعمل فين ايست زوجة (او اقتر) رجل
بزوجة امرأة (فأنكحت) المرأة زوجته (ثم قالت) المرأة (ثم) أنا وزوجتك (فأنكر) الرجل
زوجتها فلا تثبت زوجيتهما بذلك ولو طارئين لعدم التصديق من اقرارهما (و) أن تنازعاً قبل
البناء والموت والطلاق (في قدر الماهر) بان قالت ثلاثين وقال عشرين (او) تنازعاً في (صته)
اي المهر بان قال عشرة دنانير يزيدية وقالت خمسة مثلاً (او) تنازعاً في (جنسه) اي المهر بان
قالت عشرة دنانير محمدية وقال بعد حبسني وصقه كذا وكذا والمراد به ما يشبه النوع كقبح
وشعر والصنف كسر او مجعولة ولا يشبه لاحدهما اولهما باستان مسكان فتثان (حلقا) اي
الزوجان الرشدان وتبدأ الزوجة لانها كائناً ما يقوم وفي غير الرشدية مائة (وسم) يضم
فكسر اي الإنكاح يطلق فيكم مظاهر واطنان حلقا او نكلا فان حلقا احدهما ونكل
الاخر افضى بقول الحاقف ولا يقسم ان كان اختلافهما في القدر او الصفة فان كان
في الجنس فيه فسبح حلقا ونكلا او حلقا احدهما ونكل الاخر وسواهما أفضى أو لم يشبه أو أشبه
احدهما فقط (والرجوع) مبتدأ خبره (للاشبه) اي موافق المعتادين أهل بلد هما ان كان
تنازعهما في القدر او الصفة لا في الجنس فلو قال عقب وفسخ مانع منه في الجنس مطلقاً والقدر
والصفة لان يشبه احدهما فقط فتقر به بين أو سقط والرجوع للاشبه لا فساداً أحكام تنازعهما
قبل القوات بسهولة (واقصاخ الشكاح) مبتدأ وضاف اليه (شام الحاقف) أو التناكل
اي بدون احتياج الى حكمه به خير المبتدأ فله حصون وبعض القرويين وقال ابن حبيب
وجاعة لا يفسخ الا بهكم وعليه عمل الاندلسيين واختاره النحوي وصوبه ابن حمز (وغيره)
اي الاتساع كالتيبذة بالعين (كالسبع) اي اختلاف التباين في قدر الثمن أو وصفته
الذي سيقول فيه وبيدئ البائع فتبدأ المرأة هذا لانها كالبايع أفاده ثم وعب البغالي المظاهر
ان قوة كالسبع خبر الرجوع والتشبيه بالسبع في الجمله لان الرجوع للشبه هناك معتبر قبل البناء
لا بعده وفي السبع بعد القوات لا قبله فعل الاعتبار مختلف هذا مدلول كلام الموضع اذ ذكر
فيه منه التنازع قبل البناء مانعاً اذا اذى احدهما ما يشبه فهل يكون القول قوله أو
يضاعفان لما لا ترضى الله تعالى عنه فيه قولان النحوي والاول هو الصواب اه فدريج هنا
على ما صوبه النحوي وفيه ايضاً وكان المظهر ان يتول عقد الإنكاح مثلاً القوات في السبع
اقترن بصره المصاهرة عليه وكون المرأة تفرأنا وغيرها لم يكن لهم اعتراض النحوي هذا قبيحاً
وأيت اه وأما التنازع بعد البناء فقال فيه في التوضيح مانعاً وتظهر القول قول الزوج
مطلقاً وهو ظاهر كذا إطلاقاً خصوصاً أهل المذهب أو مشدحوا اتفاقاً اعرف وهو الذي ذكره
النحوي ودليل تقيد ما تقدم يكون التنازع قبل البناء هو المولى بالطلاق قوله (الا) تنازعهما
في شيء كما ذكر (بعد بناء أو طلاق أو) تنازع احدهما مع ورثة الاخر بعد (موت) له اولها

قوله مظاهر واطنان تعميم
في فسخه (قوله فلا قال
عقب وفسخ) تبرع على
قوله فان حلقا احدهما
الخ وعلى قوله ان كان
تنازعهما في القدر الخ
(قوله لان الرجوع التشبه
هنا الخ) حلقا قوله في الجمله
(قوله اذ ذكر) اي الموضع
الخ حلقا هذا مدلول كلام
الموضع (قوله احدهما)
اي الزوجين المتنازعين في
المهر (قوله فيه) اي
الفرع (قوله والاول) اي
التصاق (قوله وفيه) اي
التوضيح (قوله منزلة
القوات في السبع) اي
فيكون القول للزوج
مطلقاً (قوله ترتيب بصره
المصاهرة عليه) اي عقد
الإنكاح على المكان المظهر
الخ (قوله وكون المرأة الخ)
عطف على بصره (قوله
لكنكم الخ) استدراك على
كان المظهر الخ لرفع ايجابه
انهم توافقه مختلفين
فيه (قوله فيما يأت)
بحري به الصدق (قوله
مطلقاً) اي حسن تقديسه
بكونه مشبه (قوله يكون)
حلقا تقيد (قوله قوله) خبر
دليل (قوله تنازعهما)
اي الزوجين (قوله مما ذكر)

(قوله أولهما) أي الزوجين (قوله وتنازع في ذلك) أي انفرا المهر أو وصفته أو وجبهه (قوله وارثه) أي الزوج (قوله مع وارثها) أي الزوجة راجع لإلزامها (قوله لانه) أي ابتاعا والطلاق أو الموت (قوله فان نكل) أي الزوج (قوله حلفت) أي الزوجة (قوله في القدر أو الصفة) فان كان في الجنس قد ظهر المثل (قوله وان لم يشبه) أي الزوج مبالغة في تقوله بين (قوله ولانه) أي الزوج عطف على التبرع (قوله وتقييد غ) أي قول قوله (قوله يسع) أي غ ١٦١

أولهما وتنازع في ذلك وارثه مع وارثها (قوله أي الزوج ومنه وارثه) بين هو المهر له لانه كفوات المهر في البيع فان نكل حلفت وقضى بقوله فان نكلت أضافت بقوله إذا كان تنازعا في القدر أو الصفة كما يأتي وإن لم يشبهه عند الأكثر كما في التوضيح والقبض التبرع قوله بفتح كيمناه نفسها ولانه غلام وتقييد غ بما إذا أشبهه يسع فيه التقييد وقوله الإحالة على البيع لكن لم أر من رحمه وبالحق على قبول قول الزوج أو ورثته بعد الطلاق أو الموت فقال (ولو أدهى) الزوج أو وارثه نكحها (تقويضا) وأدعت هي أو وارثها أنه نكحها بداعي مسمى فاقول له بين حيث كان ذلك (عند من ادعى) أي التقويض بكسر الدال جمع معناد - ذقت فوه لا ضاقته إن اعتادوه وحده أومع التسجية وغلب عليها أو ساوها فان غلبت التسمية أو اعتدت وحدها فاقول لها بينهما وارث كل مثله وصلة قوله (في) تنازعهما في (القدر والصفة) وفي قوله ولو أدهى تقويضا أمورا حدان ما قل المبالغة يجب صدقه عليها وما ليس كذلك إذا تنازع في القدر والصفة لا يصدق على تنازع في التقويض والتسمية إلا أن يدعى أن يؤلف إلى ذلك فالأحسن أنه شرط حذف جوابه أي فكذلك فإن أقول قوله الثاني أن كان من قوم اعتادوا التقويض وهي من قوم اعتادوا التسجية فان عقد في موضع قوم أحدهما اعتبر ولا أهل يغلب الزوج الثالث لو تنازع في التقويض والتسمية قبل البناء فسخ مطلقا الرابع أن عباره توههم أن القول قوله ولو غلبت التسمية وليس كذلك كما تقدم ولكن في التوضيح عن النبي ما يفيد أن القول به حقيقته وأسهه قول مالك رضي الله تعالى عنه على أن العادة عندهم على التسمية والتقويض ولو كان عاظم التسمية خاصة فلا يصدق في الزوج (ورق) بفتح الراء وشدة الدال أي الزوج (المثل) بكسر فسكون أي صدق مثلها في تنازعهما بعد إنشاء أو طلاق أو موت (في جنبه) أي الصدق أن حلف أو نكل فكان حلف أحدهما فقط قضى في تكميل البناء وموت ويشترط طلاق قبل إنشاء (ما لم يكن ذلك) أي المثل (فوق قيمة أذعت) الزوجة فلا تزاد على ما أذعت (أو دونده أو أدهى) أي الزوج فيعطيها ما أذعهما بلا نقص (و) إذا رقت أسداق المثل في تنازعهما في جنبه أو حلف في تنازعهما في قدر وصفه بعد إنشاء أو موت أو طلاق أو تقويض وتسمية (ثبت النكاح) حساني البناء وحكماني الموت والطلاق أي ثبتت أحكام من أدت وتبرع في التوضيح هذا هو المعروف من المذهب ورواها بن وهب عن مالك رضي الله تعالى عن وفي الخلاف يفسخ النكاح (ولا كلام) في التنازع في الزوجة أو قدر أو صفة أو جنس المهر (المرأة) (سقية) أي بالثمة لا لتحسن التصرف في المال وأولى صغيرة كذا في موصفه ولا كلام في أن كان ولا فالما أن كان والالجاءة المسلمين (ولو) أذعت امرأة على رجل أنه تزوجها بتسمية ودخل بها ثم ألبانها ثم

على اعتياد التسجية خاصة (قوله في تكميل) أي المثل (قوله هذا) أي شوت النكاح التنازع في جنبه صدق بعد إنشاء أو موت أو طلاق أو المثل (قوله يفسخ النكاح) أي المتنازع في جنبه صدقه بعد إنشاء أو موت أو طلاق (قوله والام) أي وان لم يكن ولي (قوله والام) أي وان لم يكن حاكم

قوله والام اي وان لم تثبت ان ابائهما من الاول كانت بعد البناء وطلقها الا ان قبل البناء قوله وهذه اي النسخة قوله واستظهرها اي الشاوح هذه النسخة قوله وهو اي نسخة قامت بلاهزمه كره لثد كوخبره قوله من انما اي المراتب سئلنا قوله واقام اي الزوج قوله ومن العقد من مختلف حال الامكان اجمع بين البتة قوله ومصدت المرأة دعوى الزوج حال قوله اي الزوج قوله والا اي وان لم تصدقه وسبته قوله فلا تأخذ اي الزوجة قوله ولوعى انها ملكك بالعدد لكل مبالغه في تكليفها ١٦٢ سئل انه بعد البناء قوله يشطره اي الصادق قوله لا تأخذ بضم التاء وقع الزاي

تزوجها بنسخة فانكروا اقامت اي اتممت الزوجة بيته اي جنبها الصادق بالواحدة والمتعددة وهو المراد على صدقين على زوج واحد تزوجها اي ما من تنفي العقدين واعذر الحاكم للزوج في البتة فلم ينفعها الزما اي الصادق ان الزوج ان اثبت ان ابائهما من الاول كانت بعد البناء ولم يطلقها الا ان قبله والاقتصاف كل منهما وهذا مخرج عليا الشارح في صفيه ووسطه واستظهرها بالجوهر في نسخة قامت بدون حمز وهو المناسب لما في التوضيح من انها اقامت بيته على صدق واقام بيته اخرى على صدق آخر ومن العقد من مختلف ومصدت المرأة دعوى الزوج وبنته واقعت انه صدق عليها العقد من المذكورين في وقين وانما ابائهما من الاول فلا تأخذ انما اذ لا يخل حال شخص في ملك شخص آخر جريا بالابائين (وقدر) بضم فكسر منه لا (طلاق) من الزوج للزوجة بائن أو جسي اقتضت عتقه (بينهما اي العقدين (وكلفت) بضم الكاف وكسر اللام مشددة اي اكرمت الزوجة (سئل) اي اقامة شبهة (انه) اي الطلاق (بعد البناء) بالعدد الاول اكمل لها الصدق الاول ولوعى انها ملكك بالعدد الكل لان الطلاق المأذر يشطره والعدة لا تلزم الا بمحقق والمحقق بتقديره قبله النصف فتبين انه بعده لمحقق النصف الاخر فهو جار على الاقوال الثلاثة المحط ذكر ابن شاس قولين في تكليفها انه بعد اتمت تكليف الزوج انه قبله وعزم المصنف بالاول الشارح انظر لم يترجمه وجهه المذهب وأبقى مع مساواة فله كما في التوضيح ابن عرفة ابن شاس ان ادعت الفتي بعقد في ذم من بيته علم انما هو قد قبل طلاق وفي تقديره بعد البناء فعلى الزوج اشباهه قبله ليقط عنه نصف المهر او قبله فعلى المرأة اشباهه بعده لبيت لها كله خلافا لمذهب هل المستقر كله او منه قلتم مقتضى المذهب انه قبله لان الزوج بعد الطلاق غايم والاصل عدم البناء والقول قول الزوج فيها بانفا في ولو قلنا وجوب كله بالعدد لان الطلاق منضم لما ذكرناه على ما هو به يسقط اعتراض الشارح (وان قال) الزوج الذي ملك ابوي زوجته الرقيقين (اصدقتك ابك) بكسر الكاف فليهما (فقال) الزوجة اصدقني اي حلفا اي الزوجان كل على نفي دعوى الاخر وتحقيق دعواه ووضع ان حلفا او نكلا وتمازعا قبل البناء (وعتق) بفتح عتق اي تحرر (الاب) لا قرار به ربه وولاه وان نكحت وحلف فكذلك لكن ثبت النكاح (وان حلفت) الزوجة (دونه) اي الزوج فاستمع من الحلف (عنفا) اي امواب الزوجة الاب لا قرار الزوج بغيره والام لغيرها ونكوله (ولو اهدما) اي ابوي الزوجة (لها) اي الزوجة وثبت النكاح بما حلفت عليه قبل البناء او بعد ما قبله وطلقها قبله رجع علم ابقية امهات في التفسير ونفسه في الطلاق وان حلف بعدد دون ثابت النكاح

(قوله بمحقق) بفتح القاف الاولى قوله بتقديره اي الطلاق قوله فله اي البناء قوله فتبين بضم التاء وقع الموصدة وكسر الباء مثله اي قديم الزوجة بيته قوله انه اي الطلاق قوله بعده اي البتة قوله فهو اي تكليفها بيان انه بعد البناء تفريع على ولوعى انها ملكك بالعدد الكل قوله الاقوال الثلاثة اي انها قبلت بالعدد الكل او ائتمت او اطلقت شيئا قوله تكليفها اي الزوجة قوله انه اي الطلاق قوله بعده اي البناء قوله (اي الاول قوله مساواة) اي الاول قوله قد يرضى بضم فكسر مثقال قوله تخلف اي توسط قوله وفي تقديره اي الطلاق قوله (اي قبله) اي ايتنا عصف على بعد البناء قوله بعده اي البناء قوله سبه اي

الطلاق قوله انه اي الطلاق المأذر قوله قبله اي البناء قوله فيها اي عدم الطلاق وعدم البناء قوله ولو قلنا وعتق وجوب كله بالعدد مبالغه في مقتضى المذهب انه قبله لما ذكرناه اي من ان الاصل عدم البناء قوله بطله اي وجوب كله قوله (اي قول ابن عرفة مقتضى المذهب انه قبله بطله) قوله فكذلك اي حلفهما او نكولهما في حق الاب وكون ولاته لها قوله فان نسخ اي اظهر قساده قوله قبله تنازع فيه فسخ وطلق قوله وله فيها اي قيمه اقله قوله بعده اي البناء

وعق الاب ولا يتاى بعد البناء خلفهما ولا تنكولهما اى لا يقرب عليهما حتى يترجم جانيه البناء
نعلم ان النكاح يصح قبله ان خلفا او نكلا مع عتق الاب ويثبت قبله بما انف عليه احداهما
وكذا بعده وذكر هذا وان كل من الاختلاف في الصفه السابق لثبته على من يعتق ومن لم يولأه
واذا بقوله خلفا فان تنازع ما قبل البناء بعده القول للزوج يمين (و) ان تنازعا (في قبض
ما حل) من الصداق بان ادعى الزوج انها قبضته وانكرته (ف) يقبل (قبل البناء قولها) اى
الزوجه (و) يقبل (بعده) اى البناء (قوله) اى الزوج (بين يمين) اى الزوج بعد الزوجه
قبله لكن باربعة قبود في قبول قوله بعده على المذهب احدهما قوله قال (عبد الوهاب) المحدث ادى
القاضي يقبل قول الزوج انها قبضت ما حل اذا تنازع عليه بعد البناء في كل حال (الا ان يكون)
الصداق مكتوبا (بكتاب) وهو يدعى بغير محصور عليه يقبل قولها بلايين وثلاثين اقله (و) قال
(احمد بن) البغدادي القاضي يقول قول الزوج بعد البناء مقسد (بان لا يتأخر) دفع حال
الصداق للزوجه (عن البناء عرفا) بان جرى عرفهم يتقدمه عليه ولم يجر شيئا منهما فان جرى
عرفهم بتأخيرها عنه قبلها يمين لان جرى كشافه وبقى قيدان لا يكون يسدها من عليه
وان تكون دعواه بعد البناء انه دفعه لغيره قاله القاضي صياض فان كان يسدها من عليه
فانقول قولها يمين قاله يحيى واختاره التتبي وغيره وقال صنون القول قوله او ادعى دفعه
بعده فانقول لها كسائر الذين لا لاه اقرب من في ذمة فلا يبرأ منه الا بيمينه على دفعه ومعهوم
ما حل منها ان تنازعا في قبض المزيل فالقول قولها سواء تنازعا فيه قبل البناء او بعده قاله
ابن فرسوت (و) ان تنازعا قبل البناء او بعده مسلمين او كافرين او كفرة نصت مسلم حرين
او رقبتين او عتقتين وهما في العصمة وبعدها يطلق او لمعان او فسخ ابن عرفة يكنى رفع احد
الكافرين لانه مطلقه (فيمناع البيت) الكائن فيه (فله رداء المعتاد للنساء فقط) كفى وليبرس
امرأة (يمين) ان لم يكن في سوزا الرجل المختص به ولم تكن فقيرة فان كان في سوزة الخاص به
كسند وقه ونحوه المحبور وعليها بغير او كانت فقيرة وادعت ما زاد على صداق حمله الا فلا يقبل
قولها فيما زاد من صداقها قبله ليطعن ابن فرسوت (والا) اى وان لم يكن المتنازع فيه
معتاد للنساء فقط بان كان معتادا للرجال فقط او معتادا لهما ولو هو ما مل الرجل كذا تم ذهب
جرى العرف بانخذه الرجال قاله ابن عرفة فله اى الزوج المتنازع فيه (يمين) الا ان
يكون في سوزها الخاص به والرجل معروف بالانقر ويدهى ما لا يملكه عادة ابن عرفة واختلاف
الزوجين في متاع البيت فيه ان اختلافنا لم يولد بعد الترافق قضى بما يعرف للنساء لمرأة أو بغيره
للرجل لان البيت منه بعد ايمانها من حيث اتماما فاما يختص باحد منقسم ما وفي غيره في كونه
للزوج او بينهما بعد ايمانها ما قولان ثم قال وفي متاع يحيى ابن القمام رضى الله تعالى عنهم
الا بل والعتق والبر للرجال الا ما قامت عليه بنسبة انه للمرأة او كان الرجل معها معروف بالانقر
وهي معروفه بالعتق فتسبب مع ذلك اليها واذكر انه لها فاشا بالمتاع وقول عدول الجيران
فهو المرأة وان لم تكن شاهدة فاطعة ابن رشد في كون القول قول الزوج فيما ادعى من متاع
البيت مطلقا وقصحه بينهما فانها ما هو من شأن النساء خاصة للمرأة وغيره للرجل ورايها ما ليس
مختصا باحدهما بينهما بعد ايمانها في الجميع ثم قال وفيها المعروف للنساء مثل التور واللبس

المصدق ولقاعه وتكسيل عليه
نصب مفعوله (قوله هذا)
اى اختلافهما في انه
اصدقها اياها وامها (قوله)
وان كان اى هذا الخ حال
(قوله لثبته الخ) خبره كره
(قوله اذ بعته) اى البناء الخ
عليه الخاد الخ (قوله وهو)
اى الكتاب (قوله منها)
اى التقديم والتأخير (قوله)
قال اى مباح (قوله)
يكنى اى في حوا الحكم
بين الكافرين (قوله رفع
احد الكافرين) اى طاحم
مسلم (قوله محرم) بضم ففتح
مشقلا (قوله ما خذاه) اى
خاتم الذهب من اضافته المحدث
لمفعوله وتكسيل عليه برفع
خاعه (قوله لثبته) اى المدونة
(قوله قضى) بضم فكسر
(قوله للمرأة) صلة قضى
(قوله وبغيره) اى ما يعرف
لنساء وهو ما يسرف
نلموس الرجال ولو هما
(قوله وفي غيره) اى المختص
باحدهما (قوله كونه)
اى غير القس بل لحدهما
(قوله ثم قال) اى ابن مرفقة
قوله مطلقا اى من تقديسه
بكله وليس مختصا بالنساء
(قوله وقصحه بينهما) اى
مطلقا (قوله قاله) اى ابن
عرفة (قوله وفيها) اى المدونة
(قوله التور عتقته) اى الاناء
المفتوح من لحاس

(قوله اطفال) اي الناموسه (قوله الاسن) جع مسير (قوله المراقق) اي السمكات (قوله شكك) اي هبسه وصوفه (قوله
الصنفين) اي الرجال والاناث (قوله والوا) اي ذل يمكن شكل اخفاهما مختلفا (قوله كال) اي الخاتم (قوله وفاق) عطف على
سلافة (قوله الرمن) بفتح الراء والميم اي الخليل (قوله ثم قال) اي ابن عرفه (قوله فقولها) اي المدونه (قوله ثم قال) اي ابن عرفه
(قوله ثم قال) اي ابن عرفه (قوله لعلها) اي المدونه (قوله وام ولد) عطف على رجل (قوله بعد موت سبلها) صلته نازعها (قوله
نازعها وارثه) اي في متاع عيتم (قوله فلها) اي ام الولد (قوله من ثياب وحلى الخ) بيان للمعاظنة (قوله بشرط الباديه)
نازعها واكثره من الكثرين من اضافه المصدر لرفع قوله وتكميل علمه برفع قاعه (قوله حارة) اي
اضافه اليسان (قوله بهتة)

١٦٤

والأقياب والخيال والأسرة والفرش والوسائد والمرافق وجميع الخلق والأعرص والرجال السبق
والمنطقة والرقود كورا وأنا وأنا الخاتم الصلبي بر يد خاتم القضية قلت ما لم يعلم من الرجل مخالفة
المسنة في تحسنة بالذهب فان كان شكل الخاتم لعنف متخلقا كعرقنا فواضع والا كان مشتركا
وقول القديس أنا العبد المصطفى كونهما ما جعلا خلاف اسمهما ووافقا عرفنا وفي الواضحة
المصلحات من مال المرأة والعبد المصطفى من المعاش الشيخ لعلها راد بالدواب والملك وجميع الحيوان
والأطعمة والادوية والقبول وجميع ما يدخر من المعاش الشيخ لعلها راد بالدواب والملك والبتة
والفتن ما كانت صغيرة المرأى كعب ما أو يدور البوادى ابن رشد المعتبر عرف كل بلد ثم قال
وفيها المرأى والمرسل لأن عليه أن يسكن المرأى ابن رشد عرفنا في ذوات الأقدان المرأى فخرج
قال ثم قال ابن حبيب الحصر الرجل كالأرثم قال لو أدعت حرا وهو فقير فقال له فقلنا ودعية
فندى صدق دون عين له حازه لقولها أن البت منه وقال ابن رشد اه ومثل الزوجين رجل
ساكن مع حرمه تنازع معها في متاع البيت وام ولهم دعوت سيدها نازعها وأثم فلها المعتاد
للنساء من ثياب وحلي وغطاء وطعام بشرط السيادة لأن الكثير لا يمينته من سيدها سيدها
ولو جيع ما في بيتها حارة ولو لمجد لا يفسد بها فان ادعى الواثقة أنه انزعج منها بعد ذلك
حافظت بيتها وبقيت على اختصاصها به ولها رد العين عليهم كافي دعن الشيفو للبدري في ما سماها
الاجوبة المحررة في هبة السيد لام ولهم الدعوى فأفاد عب (واها) أي الزوجة (الغزل)
المتنازع فيه قبل العالقا وبعده بينهم انه هو ففصل السيدات على كل حال (الان بيت)
ما رواه ابن عمر (الكتاب) مثلا (له) أي الزوج (ف) هما (شريكان) في الغزل هو بقيت فهو
تلكه وهي بقيت فلهما ابن عرفة المتشظى لا يصح عن ابن القاسم أنهما ما في غزل فهو لها بعد
حقه أقلت أن كان الزوج من مالها كواشبه غزله فلهما فاشتركا والافهولن أشبه غزله فلهما
وتلهم القواعد عن اصبح في الطلاق والبرين ونحوهما من الآية أن كان شأن النساء أن
لا يخرجنه لزوجا من قبل من قبل من قبل قوله الزوج مع عينه أن كانت بكرا واختلفا قرب البنات أن
كانت ثيبا أو كان النكاح البكر بعدا أو امكان أن تتفقد قبل قولها وقد فخرج المرأى لزوجها
دون حق وبقيت قولها بعد ذلك فلهما لانهما كسبه مشكل إلا أن يكون صرف الخراج
المرأى في جهازها خلاف عرف كسبهما بعدد أو الأناض أقل الكلام آخره (وان نسجت) المرأى

فأما قوله من أصبح فإنه تقول قولها الطست صله تقول قولهم الآية) بأن نحو قوله ان كان شأن الخ مفعول بيده
قتل (قوله قبل) بضم فكسر الخ جواب ان قوله ان كانت اى الزوجة قولهوا تختلفنا اى الزوجان الخ حال او عطף على الشرط
(قوله وان كانت) اى الزوجة (وقوله قبل) بضم فكسر الخ جواب ان الثانية قوله وهو فقير (ج) اى تزنى ولو جهر قوله لانها تنكبه)
علا لقبل قولها الخ (قوله متشكى) غير مقتضى خلاف خبره يكون (قوله والا) اى وان لا يمكن عرف الخارج الجواز خلاف
عرف النكسب بعده (قوله ناضض اول الكلام اخوه) اى افادة القول المتعارض فيه منع البيت الزوج وأثرانه لزوجة

(قوله من متاع الرجال) بيان (قوله سنة) صلة وابست (قوله بانها كالرجل) أى فى المكلف (قوله منها) أى الدققة عن غيرها (قوله طعام بطن) وإضافته للشكاح فصل يخرج طعام غيره (قوله الاملاك) جمع مثالب فكسركون أى بعدد المثالب على نحو دار (قوله أول) بفتح فكسركون فكسر (قوله) أى الحديث (قوله على أنه) أى الشأن (قوله وإنه) أى الزوج (قوله فان قدمت) بضم فكسر مقفلا أى الولية (قوله عليه) أى ١٦٦ البناء (قوله قالوا) وبعد البناء فترجيع على وتنب بعد البناء (قوله أنه) أى كونها

بعد البناء (قوله ووقتها)
أى الولية (قوله اشهاد)
أى الشكاح (قوله ذلك)
أى تأخيرها عن البناء
(قوله فاته) أى الإيلاء
(قوله اختاره) أى تأخيرها
عنه (قوله أولا) يشدا أو
(قوله بشخصه) صلة عن
(قوله صرحا أو ضمنا)
تعميم فى عين (قوله وم
محصورون) حال (قوله
والاجتماع الخ) حال (قوله
ة) أى وجوب الأمانة
(قوله المعين) تسمية لفاعل
يتأذى المستتر فيه الرابح
الفرق من والى غير ما من
فاناسب أروا له نفسه
(قوله من الأراذل الخ) صلة
بيان (قوله ألا يأمن)
أى المدين (قوله وآت مذنب)
مطلق على فرش (قوله
كبيرة) أى دعاء يجعل فيه
بهر ويجعل عليه ماله شاة
والهجة ذكاة (قوله فتم)
بضم القافين يتنصحين
ساكنة أى أنا ضيق القم
يجعل فيه فهو ما أورد
ويرشبه (قوله ظروف)
أى لثنا جميل القوة

ولو بشاة مع العمل به عند الخاصة والعامة ثم كمال ابن عرفة وسمع عيسى روى عن القاسم
كان وسعة بن عبد الرحمن يقول انما استحب الطعام فى الولية لأظفار الشكاح ومعرفة لان
الشهيد يكون حب المذهب تنبها وقوله وصح القضاء بالولية ضعف مبنى على وجوبها وتفصل
السنة بأى معنى اطعمه ولو بعد من شعر المالى الصريح أو لم صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه بدين
من شعره على بعض بفتح وغرره على زنب يشا وتقل هياض الإجماع على أنه لا حد لأظفارها وأنه
نقى أو لم حصلت السنة وتندب (بعد البناء) فان قدمت عليه حمل مندوب وقات آخر قالوا
وبعد البناء ليقيد أنه مندوب ثاب ابن عرفة وقتها روى محمد أنه يوم بعد البناء الباقى روى
أشبه فى العتبة لأياس ان دول بعد البناء ابن حبيب كان صلى الله عليه وسلم تسحب
الاطعام على الشكاح عند عقده ونقطة عند تسلم قبله وبعد تقديم الشهادة قبل البناء أفضل
كلاهما روى محقق أن يكون ما لشرعى الله تعالى عنه قال ذلك من فاته قبل البناء وأنه اختاره
لذاته على الرضا بما رأى من حال الزوجة هياض واستحبها بعض شيوخنا قبل البناء (وما)
أى قطعتم الزمن يحصل الاجتماع فيها كله واحدة بكرة تكرر أروا لأن يكون المدعو ثانيا
غير المدعو ولا يجب الجاهل من عين بضم فكسر مقفلا لحضوره فى شخصه صرحا وضمنا
ولو تكاتب أو رسول ثقة ولو صيا قبل له ادع فلانا أو هل عمل كذا وم محصورون فقب على
من بلغه منهم لانهم معنونه ضمنا لا غير محصورين كدع من لقيت أو ألقاه وهم غير محصورين
ان كان المعين مقطرا بل (وان) كان (صاحبا) لأن يضر الأذى بصومه والاجتماع والافتراق
قبل الغروب وشرط وجوب الأمانة الجزم بالحضور وان شئت الاقرنة تأدب أو استعطف
مع رغبته فى حضوره ذكر المصنف خمسة شروط وأهلها قوله (ان لم يحضر) بجراح الولية (من
يتأذى المعين) حضور (ه) تأذيا شرعيا من الأراذل السفرة قاله فى الجواهر ألا يأمن معهم
على الدين وتزوى بمجالستهم ومخاطبتهم ورد يوم لان كان التأذى لحظ نفسى فلا يمنع التعلق
الان يقتضى بمجالسته أو خطابه أو رؤيته اقتيابه أو رؤيته وثابتها قوله (و) ان لم يحضر
(منكر) بضم الميم وسكون النون وضع الكاف أى محرم شرعا كقرش حرم مجلس المعين عليه
أو رجل قبله يحضره ولو فوق حائل كالأطراف وآت مذنب أو فسة كبيرة وقسم وطروفا
وما يجرم استماعه وان وصله صوته وهو فى شته فلا يلزم التوصل منه فهو يجرم استماعه وخص
بعضهم فى حضوره لولية المتكسر اذا خيف سطوته صاحب السلطان فان كان المتكسر فى محل آخر
سن دار بالولية فلا يمنع التصفى حيث لم يسمع والأباحة لان سماع المحصة حرام كمنظرها وانما
قوله (وان لم يحضر) (مورد) بحسبة لم يوان عاقل وأغیره كامل الاعتناء الظاهر لى لا يهين

(قوله وما يجرم استماعه) أى من صوت آلة أو امرأة (قوله وان وصله) أى المكلف (قوله وهو) أى المكلف بدونها
(قوله منه) أى يشتر قوله فى حضوره لولية المتكسر) إضافته لادنى ملازمة أى حضوره لولية المتكسر عليها (قوله اذا خيف سطوة
صاحبها) أى لانه حينئذ كراه (قوله والا) أى وان مع (قوله أباحه) أى التصفى (قوله بحسبة) احترازا عن النقش (قوله
الحيلون) احترازا عن صورته متبينة أيت أو غير (قوله كمال الأعضاء الخ) احترازا عن ناقص الإرام ويحذف البطن

(قوله عثمن) يعق الها (قوله اسثنى) بضم الهمزة وكسر التثنية (قوله الارجوحة) بضم الهمزة والميم وسكون الراء (قوله انما) الى الارجوحة (قوله وكذلك) اي حضوره في الحرم في حقير الفضل عن ١٦٧ (قوله لغيره) اي ابن شاس (قوله والام) اي وان اراد

(قوله ولاه اخل) على جدار لا مبنية في وسطه لانه لا يظن لها كائنه وشيخه تصويره استوفى الشروط المتقدمة ان كان يدوم كغيب وطعن وسكر ويحين اجابا وكذا ان كان لا يدوم كغيب بطحن خلطا لا يصح وسعوى الظن بكرة ان كان في غير محض كخايط وورق فان كان في عثمن كصبر وبساط لخلاف الاولى واما تصويره في الحيوان كخمرة ومقنعة وجامع ومناورة فافترس ولو كان لظن ويدوم واستوفى من الحرم لبعبة بيضة بلف مغيرة ملتصبا بالنبات الصغار فيصير تصويرها وبها وشراؤها تدرى على تربية الاولاد في كتاب الله كالمحور وذهب الارجوحة والقباب والرجال والنساء العراقي عن بعض العلماء انها تنفع لوجع الظهر ابن شاس وكذلك ان كان على جدران الدار وصوارها وبها صور الاشجار ابن عرفة اعرفه عن المذهب هناك غيره فان اراد الصور المجددة تصواب والاذن ذكر ذلك ابو عمر عن غير المذهب تخيما يرجوه على الله عليه وسلم عن بيت فاطمة رضي الله تعالى عنها اقتراس رآق في ناحيته وقوله عليه الصلاة والسلام ليس ان ادخل شافيه تصاورا وقال غيره وقال يرجوع ابن سعد وابي ايوب مثل ذلك والذوق في المذهب ما في كتاب الصلاة الاول وهو تركه القائل القتي الاسرة والقباب والمنابر وليس كالتباب والبسط التي عثمن وقال ابو بكر بن عبد الرحمن ما كان عثمن فلا بأس به وابو بكر ان يكون خفيا ابن رشد تحصل فيه لاهل العلم بعد تحريره من المثل قائم اربعة اقوال الاول باسقاطه اذ ذلك ولو في جدران او قباب مصوب والثاني تحريم جميع ذلك والثالث تحريم ما في جدران او قباب مصوب وباحتماء في قباب مصوب والرابع تحريم ما بعد اراقة ما عدا القباب المصوب ابن عرفة فظاهر المذهب ان في صور القباب قوانين الكراهة وهو ظاهر المذونة والباحة وهو ظاهر قول ابي صبيح وايضا كان فلا يسل ذلك لرفع وجوب الاجابة وقول ابن شاس اوستا ان اراد به يرتاب الحرم فلا عرفه مفسره في المذهب وان اراد بالحرير فان كان بحيث يستند اليه تصواب واما ما لا يستند اليه وما هو مجرد الزينة فالظاهر رفقته ولا يصح كونه مانعا من وجوب الاجابة (الا يجوز ان تصلف عن اجابة دعوة الولية (مع ادب مباح) حقيق كدفع وكبريلع به رجالا ونساء ان كان المعلن ليس ذاهية بل (ولو) كان (في ذى هيئة على الاصح) واكثر من غير المباح كشي على حبل او عكازين قدر فامة وجعل خشبة على جهة انسان ومعد آخر عليها فانه يبيع التصلف فانه في جماع اشبه لكن قال ابن رشد في الولية من ناحية ما رخص فيه من الله ثم قال والمشهور ان عمله وحضوره جائز لرجال والنساء وهو قول ابن القاسم ومذهب مالك رضي الله تعالى عنه الا انه كره ان يهتبه ان يضر العيب اه وادعاه قوله (و) ان لم يكن هناك (كثرة جام) فان كانت فقد ارتخص مالك رضي الله تعالى عنه في التصلف لاجلها وخاسه اقله (و) يمكن (اغلاق باب) ابنت الولية (دونه) اي عند وصول المعلن فانه ان يفتق عند حضوره ولولا ما شاوره عليه فيباح تخلفه فان اغلق للحضور بل تمنع الطبقية ونحوه فلا يباح التصلف لانه اضرورة وعبر

بدونه ولاه اخل (على جدار) لا مبنية في وسطه لانه لا يظن لها كائنه وشيخه تصويره استوفى الشروط المتقدمة ان كان يدوم كغيب وطعن وسكر ويحين اجابا وكذا ان كان لا يدوم كغيب بطحن خلطا لا يصح وسعوى الظن بكرة ان كان في غير محض كخايط وورق فان كان في عثمن كصبر وبساط لخلاف الاولى واما تصويره في الحيوان كخمرة ومقنعة وجامع ومناورة فافترس ولو كان لظن ويدوم واستوفى من الحرم لبعبة بيضة بلف مغيرة ملتصبا بالنبات الصغار فيصير تصويرها وبها وشراؤها تدرى على تربية الاولاد في كتاب الله كالمحور وذهب الارجوحة والقباب والرجال والنساء العراقي عن بعض العلماء انها تنفع لوجع الظهر ابن شاس وكذلك ان كان على جدران الدار وصوارها وبها صور الاشجار ابن عرفة اعرفه عن المذهب هناك غيره فان اراد الصور المجددة تصواب والاذن ذكر ذلك ابو عمر عن غير المذهب تخيما يرجوه على الله عليه وسلم عن بيت فاطمة رضي الله تعالى عنها اقتراس رآق في ناحيته وقوله عليه الصلاة والسلام ليس ان ادخل شافيه تصاورا وقال غيره وقال يرجوع ابن سعد وابي ايوب مثل ذلك والذوق في المذهب ما في كتاب الصلاة الاول وهو تركه القائل القتي الاسرة والقباب والمنابر وليس كالتباب والبسط التي عثمن وقال ابو بكر بن عبد الرحمن ما كان عثمن فلا بأس به وابو بكر ان يكون خفيا ابن رشد تحصل فيه لاهل العلم بعد تحريره من المثل قائم اربعة اقوال الاول باسقاطه اذ ذلك ولو في جدران او قباب مصوب والثاني تحريم جميع ذلك والثالث تحريم ما في جدران او قباب مصوب وباحتماء في قباب مصوب والرابع تحريم ما بعد اراقة ما عدا القباب المصوب ابن عرفة فظاهر المذهب ان في صور القباب قوانين الكراهة وهو ظاهر المذونة والباحة وهو ظاهر قول ابي صبيح وايضا كان فلا يسل ذلك لرفع وجوب الاجابة وقول ابن شاس اوستا ان اراد به يرتاب الحرم فلا عرفه مفسره في المذهب وان اراد بالحرير فان كان بحيث يستند اليه تصواب واما ما لا يستند اليه وما هو مجرد الزينة فالظاهر رفقته ولا يصح كونه مانعا من وجوب الاجابة (الا يجوز ان تصلف عن اجابة دعوة الولية (مع ادب مباح) حقيق كدفع وكبريلع به رجالا ونساء ان كان المعلن ليس ذاهية بل (ولو) كان (في ذى هيئة على الاصح) واكثر من غير المباح كشي على حبل او عكازين قدر فامة وجعل خشبة على جهة انسان ومعد آخر عليها فانه يبيع التصلف فانه في جماع اشبه لكن قال ابن رشد في الولية من ناحية ما رخص فيه من الله ثم قال والمشهور ان عمله وحضوره جائز لرجال والنساء وهو قول ابن القاسم ومذهب مالك رضي الله تعالى عنه الا انه كره ان يهتبه ان يضر العيب اه وادعاه قوله (و) ان لم يكن هناك (كثرة جام) فان كانت فقد ارتخص مالك رضي الله تعالى عنه في التصلف لاجلها وخاسه اقله (و) يمكن (اغلاق باب) ابنت الولية (دونه) اي عند وصول المعلن فانه ان يفتق عند حضوره ولولا ما شاوره عليه فيباح تخلفه فان اغلق للحضور بل تمنع الطبقية ونحوه فلا يباح التصلف لانه اضرورة وعبر

(قوله كبر) بفتح الكاف والموحدة اي طبل مدور مثنى يطبلن المهنين يضرب عليهما (قوله وجعل خشبة) عطف على مثنى (قوله من الله) بياننا (قوله ثم قال) اي ابن رشد (قوله الا انه) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لانه) اي الاغلاق تمنع العقيلية

والتعليل) أى غلق (قوله لا أعرفه) أى مبيناً للخطأ (قوله أنكر) أى ابن عرفة (قوله فالاسم الثلاثى) أى الغلق (قوله
 واسم مقول غلق المجهول فى الصحيح) (قوله ولذا) أى جبر غلق الثلاثى ١٦٨

في العلم احرى اتفاق وانصه انما هو من اجابة الدعوة لاذالم يكن مشرك ولا فرس من حروف ولا يجمع من
يتأذى به لسانه وحضوره من السفلة والاراذل ولازام ولا غلق باب دونه روى ابن القاسم
سعة الخلف ذلك ابن عوف ما ذكر من غلق لاهر فنه ولا لظنه والارباب اخلاقا ٨١ غ قلت
انكر فقهه واولادها بنكسر من اما القصة فقال ابن عبد الغفور وكذا لثان وجدنا ما
او غلق دونه الباب رجع ايضا واما قلته فالاسم الثلاثي سمعوا باتفاق والتمسوا بهجوري
القصي ولا اخلاي الا السوداء الديلي

ولا أقول أفقد القوم قد غلبت * ولا أقول لباب الدائم مخلوق
أي أنه صهيح لا يخلو إلا بالسمع على وقيل أراد أنه عبق لا يتخلل وقد استوفينا الكلام عليه
في تمثيل التفسير فقبل التعديل فاعيد من الشك في الانصر إلى الرباعي وبقي من
شروط وجوب الآية كون الولاية فاسم لا لقب لكثير ابن عرفة الأصوب أو الواجب عدم
إيجابته لأن فيها عزاء الله والمخالفة لإزالة من شرطها أياناً لا يسعد كأنهم أصبحت يتق على
المدعو الحاضر وللأغلبية شبهة المردود تبع الخلف وأولى عرض أحد أقوال مال أو خوف
عدو وأن لا يكون في الطريق شبهة وسئل أمر من أن لا يصبر بالدعوة إلا عند الإغناء وأن لا يكون على
رؤس الأسكنين من نظر اليهم وأن لا تتعلل بالمعاصرة والمجاهدة وأن لا يكون الطعام عمله راحة
كرهه تبع الخلف عن الجسعة والجامعة وأن لا يكون الداعي فاسقاً وشراً طالبا للمباهاة
والغنى وأن لا تكون الداعية من الأغنياء محرم ولا امرئ يقتضي منه رية أو تهمة وأن لا يسبقه
داع إلى ولاية أخرى فان استويا فاذلوا من الأقراب برسمهم الأقراب دعاوا ثم من خرجت قرعة
تقدمهم (وفي وجوب كل الشخص القطر) من طعام الولاية قد ايسر قلب صاحبها
عرف وعلمه وعلمه اقتصر في الرسالة قال وانت في الكل بالخيار (رد) للمناشرين لعدم نص
المقدمين إلا في الأخص لا هنا بل في المذهب مسائل تقتضي قول علماء خارج المذهب
قاله أنت ونص ابن عرفة الباطني لأخص لا هنا شافى وجوب كل الحبيب وفي المذهب ما يقتضي
القولين روى محمد عليه أن يحجب وأن لم يأكل أو كان صاعاً وقال أصبح ليس ذليلاً ولا كدوهو
خلف بقول مالك رضي الله تعالى عنه في أن الأكل ليس واجب وقول أصعب على وجوبه
قلت رواية محمد يعيب وأن لم يأكل حتى يقتضي في عدم وجوب الأكل وعليه جله الغنى فكيف
يقول لأخص النبي قول مالك لا يطعم خلاف الحديث قال صلى الله عليه وسلم إن كان معطراً
فطيتم وإن كان صاعاً فطيتم ولو جعل على صفة المدعو كان حسناً فالرجل الجليل لا يأمن إلا أن
يطعم لأن المراد التشرع بمجيبته وإن لم يكن كذلك فهو ممن يرغب في أكله وتحدث وحشة بتركه
فاتبع الحديث أولى فهو في حديث الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم من دعى فليجب في شاة
طعم ومن شاة تركها لم يطعم فطعم كطعام الحضور والإنصاف قبل وقت الطعام لغرمائه
(ولا يدخل) أي يحرم أن يدخل بيت الولاية إنسان (غرم مدعو) الحضور وأكل وجه (الادخوه

في القصص صلة عدل (قوله)
عدل أي لم يصف (قوله)
فلا يجب أي لا يجازي (قوله)
لكافر أي لو لم يمت (قوله)
أجابه أي الكافر (قوله)
لها أي أجابه (قوله)
فان استويا أي الداعيان في
زمن الدعوة (قوله)
وقدمه أي وجوب الأكل (قوله)
وعليه أي عدم الوجوب
صلة اقتصر (قوله)
قال أي الشيخ (قوله)
جلبا حال من غير لاصحائي أي واضعا
صريحا (قوله)
قولي بفتح الألام متنى قول بيلان
نزل لاشته (قوله)
ذلك أي الأكل (قوله)
وهو أي الأكل خفيف (قوله)
فقول مالك أي رواية محمد
وان لم يأكل أو كان صائما
(قوله)
وقول أصبغ أي ليس ذلك
بالوكد (قوله)
على وجوب أي الأكل وجوب
اشغاف (قوله)
وعليه أي عدم الوجوب
صلة حال (قوله)
بقول أي الباطي (قوله)
لا يطعم (قوله)
بفتح العين (قوله)
قلعتم بفتح الميم
والعين أي أكل طعام
الوعدة (قوله)
قلعتم أي دمع (قوله)
سمل بضم نون

ای الاصر فی الاکل وعدمه (قوله فصله المدعو) ای ادخله السرور علی داعیه (قوله کان حسناً) جواب لو یاذن
(قوله وان لم یکن) ای المدعو (قوله كذلك) ای جلیلاً (قوله هو) ای المدعو (قوله رغیب) بضم الیاء وفق النین النجبة (قوله
بترکه) ای اكله (قوله دهی) بضم فکسر (قوله تلجیب) بضم الیاء کسر الیم (قوله فام) بضم فکسر ای اکل

(قوله نأهزه) أي حرمة دخوله بلاذن (قوله وحفظه) أي العرض الخ حال (قوله لو تأبها) أي لو كان غير المدعو (قوله عرف)
 بضم فسكس (قوله الجواز) أي جواز دخول غير المدعو بلاذن إذا كان أيما الذي قد عرف عدم مجيئه وحده (قوله إن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لم يخ) سان لمحدث (قوله دعي) بضم نكسر (قوله تأذن لفلان) ١٦٩ أي في الدخول (قوله فقال) أي

(قوله فقيها) اى المدونة (قوله مرد) يضم ففتح مثقالا (قوله مجموع الخ) فيه ان العدل ملزم لكف الاذى لا العكس فلا حاجة في ذكر كف الاذى عقبه (قوله ترك الاذى اولى) فيه ان الاذى حرام في الزمان تركه واجب (قوله ترضى) يضم التامى تؤمن (قوله يمتنع عليه) اى يمتنع عندها ١٧٠ (قوله جودهت) اى استكن جماعها ماد (قوله فوها) اى المولى وانما يظهر منها

(قوله في الكون) اى الميت
(قوله وان لا يصيب) اى يبط
عطف على الكون (قوله
الى ان يصل من الايلاء او
الظهار) غاية لترك اصابة
غيرهن (قوله وعليه) اى
الزوج (قوله منهما) اى
الايلاء والظهار (قوله
الاثن) اى يدين ترك
اربعة اشهر (قوله حمل)
بفتح الميم (قوله الاية)
اى قوله للذين يؤمنون من
نساءكم ترصن اربعة اشهر
(قوله شلوا) بكسر الشاء
المجبهة ومكون اللام اى
شالوا (قوله فلها) اى المولى
منها (قوله لغيرها) اى المولى
منها (قوله فترك) يضم الماء
ونفع الرأى اى الزوج (قوله
فيه) اى الوطء (قوله اليه)
اى الوطء (قوله وهو عندها)
سأل (قوله لانه) اى الكف
(قوله فوها) اى المدونة (قوله
عليه) اى الزوج (قوله
بالقلب) اى حب (قوله ان لم
يكن) اى خصص احداهما
بالزوج الحالى (قوله انه) اى
الزوج بالغ - يان المعروف
يخذف من (قوله رواية)
اى عن الامام مالك رضى
الله تعالى عنه (قوله اخذت)

بضم ذكسر (قوله من هذا) اى الاضرار (قوله يقضى) يضم الميم مع الضاد المجبهة (قوله عليه)
أى الزوج (قوله به) اى وطء الواحدة (قوله بركة) اى وطئها (قوله قلته) اى وطئها (قوله ففى) يضم فكسر (قوله لها) اى
الزوجة (قوله له) اى الزوج (قوله عليها) اى الزوجة (قوله ولا يتقيد) اى غاي يقضى عليها

كف الاذى واجب فقيها ليس لام ولا مع حرقة قسم لجائز ان يقسم عند امه وله ما شاء ما لم يضارب
عرفه بربان المحكوم عليه بالاولى مجموع العدل وكف الاذى لا يجرى لكف الاذى وبان الاذى
غير الضرر واخف منه فلا تافى بين كون ترك الاذى اولى وكون ترك الضرر واجبا وليس
كونه غير واخف منه قوله تعالى لن يضروكم الاذى القسنى المذهب لامشال للعرز فى حمايته
عند الامه وانيه نظرا لان ثبت فيه اجماع ابن شاس من لزوجة واحدة لا يجب مبيته عندها
قلت الاظهر وجوبه او يمتنع معها امرأتى لان تركها وحدها ضرر ووجبا بين عليه زمن
خوف المحارب والمساوق ولما كان القصد من الميت عند الزوجة الاثام والاعقاب الوشعة وجب
التمس فيه ان لم يتنع الوطء بل (وان امتنع الوطء مشرها) اعادة (او طبعا) الاول (كحرمه)
يجب او عمره وحاظ وقضاء (ومظاهر) ومولى (منهار) الثاني (كزرقاء) والثالث كبنمة
ويجنونة ابن عرفة والقسم لصغيرة جمعت ويجنونة ورفقاها ومريضة لا تصامح وحائض وكفاية
وامه ككبيرة مصحصة مسلمة عزاد القسنى النساء والحرمه ومن آتى او ظاهرها منها فاعلى
حقها في الكون عندهما وان لا يصيب البواقي الا لاولى ولم يظاها رهن من اى ان يصل من
الايلاء والظهار وعليه ان يصل نفسهما الا ان خالت بقية الثاني لم يول ولم يظاها رهنما وصل
الاية على من كان خذوا من غير المولى منها فان كان خذوا بها فاعلى مطالبة العبد بترك
الاصابة لغيرها الا ان به ثلث جميعهن وقد خاض رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نساءه رضى
الله تعالى عنهن فاعتزل جميعهن شهر آخر به الضارى ومسل (لا) يجب القسم بين الزوجات
(فى الوطء) فيترك فيه لهيبته وطيبته فى كل حال (الا قصد) اضرار (احدى الزوجات بعدم
وطئها وانضرت بالنمل ام لا) (ككفه) اى الزوج نفسه عن وطء احدى زوجتيه مع ميل
طبعه اليه وهو عندها (لتوفيقته) زوجته (الآخرى) فيجب عليه ترك الكف لانه اضرار ابن
عرفة وقيل ليس عليه المساواة فى الوطء ولا بالقلب ولا حره على ان يخط الجماع فى يوم هذه
دون يوم الاخرى الا ان يشاء ضررا او يكف عن هذه لذهنه فى الاخرى فلا يصلح وسيع ابن القاسم
لاباس ان يكسوا احداهما ان تزويجها دون الاخرى ان لم يكن سلا ابن رشد هذا معروف
مذهب مالك رضى الله تعالى عنه وما صحبه رضى الله تعالى عنه ان قام لكل واحد من الزوجتين
لها ان يشرطها فلا حرج عليه ان يوسع على من شاء منهن بمشائه وقال ابن نافع يجب عليه ان
يعضل بينهما فى ماله بعد قيامه لكل واحد من الزوجتين او الاول او الاخر اه قلت قول ابن نافع
سكنا المستطى رواية واخذ من هذا وجوب وطء الزوجة الواحدة يقضى عليه به حسب اقتضرت
بتركه فان شكك قلته قضى لها بغيره من اربع ليل على ارجح لان تفرق ثلاث سواها وان
شكى الزوج قلته قضى له عليه بما تقدر عليه على الصميم كلاجير على الثلثة ولا يتقيد بأربع
مرات فى الليلة ويومها ولا يغيرها حاله عجب ابو الحسن الصغير او عمر ان استثنى فى اقل ما يقضى
به على الرجل من الوطء فقال بعضهم ليله من اربع اخذ من ان الرجل ان يتزوج اربع فوجان

(قوله لانها) اي قسمة الميت (قوله من زوجته) بيان لن (قوله وفيها) اي المدونة (قوله فيه) اي مرضه (قوله اي لا يفيض) بضم الهمزة مفتوح الصاد (قوله كذلك) اي غير عذر (قوله لان الله اخرج) على قوله (قوله ويحصن) اي صيانة عطف على (قوله فلا يجعل لن فانت ليلها الخ) تبرع على فان ظلم فيه (قوله لانه) اي الزوج (قوله حينئذ) اي حين جعل ليلة المخلوطة عوضا ليلها (قوله مراده) اي النفس (قوله قبله) ١٧١ اي قسمة الثالثة المخلوطة

واقبل ليلة من ثلاث اشذا مر قوله تعالى لا ذكرا مثل حظ الانثيين وقضى عمر رضي الله تعالى عنه بمنزلة المهر ليلها (و) يجب (على ولي) الزوج البالغ (الجنون) الذي له زوجتان او اكثر (اخطائه) على زوجته او زوجاته بان يدخله على احداهما عقب غروب الشمس ويقيه عندها الى غروب شمس اليوم الذي يليها فيضربهن من مدها ويدخله على اخرى كذلك وهكذا كما يجب عليه تفقهن وكرهتهن لانهم من الخوف والبسطة التي يتولى وله استيفاء اهله او كسبه منها حتى يستوفوها ولا يجب على ولي الصبي اخطائه لعدم الاتفاخ وطئه بخلاف الجنون (و) يجب القسم في الميت بين الزوجات (على) الزوج (المريض) الذي يستطوع الانتقال من محل احداهما الى محل الاخرى في كل حال (الا ان لا يتطعم) المريض الطواف عليه لنسبة مرضه (و) لا يجب عليه القسم ويقيم (عند من شاء) المريض الاقامة عندها من زوجته او زوجاته لافترافها في مرضه واذا اصعب ابتداء القسم وفيها يقسم المريض بين نسائه ما يدل ان قدر ان يدور عليهن فيسوان لم يقدرا قام مديا يعين شاء لا فاقته ما لم يكن خفيا فاذا اصعب ابتداء القسم (وفات) الميت اي لا يفيض (ان ظلم) الزوج احدى زوجاته (فيه) اي الميت جان بان عند احداهن ليلتين او اكثر فليعذر او عند غيرهن كذلك ومعه يوم ان ظلم فيه اخرى بقوله كرهه وبياته عند غيرهن انه ذلولان القصد من الميت دفع الضرر ويحصن المرأة وهذا يعرفون شوات زنته فلا يجعل لن فانت ليلها ليلة عوضها لانه يظلم حينئذ صاحبة تلك الليلة التي جعلها عوضا فله القسي ابن عرفنا نظرها مراده ان لم يطلع عليه الا بعد قسمة الثالثة المخلوطة ولو اطلع عليه قبله لزمه ليلة التي عد اطلع اقبل تاليها وهذا هو الظاهر او سواء اطلع عليه كذلك او قبل قسمة الثالثة واستظهر هذا بعض فلا مذهب لان ظلمه يساه عندها الثانية لا يسقط حقها افعياليها وهذا الظاهر اطلاق المصنف ابن عرفة القسي ان عد ابتداء يوم احداهما الا عند اخرى فليس لن ذهب يومها الحاسب به لانها لو حاسبته لا شذت يوم صاحبها وهي ليصلها الاحقها قلت انظر هل مراده انه لم يطلع على عداه الا بعد الله فعلة الثانية التي عد اطلعها ولو اطلع عليه قبلها لزمه يوم التي عد اطلعها اقبل تايم او سواء اطلع عليه كذلك او قبل قسمة الثالثة والا قول اظن مراد وشبه في الاوقات فقال (كسمة) رقيق (محق) بفتح التاء (بعضه) بفتح الميم (بعضه) بفتح الميم (بعضه) بفتح الميم فلا يحاسبه بخدمته ما سبق فيه ان يستعمل والا فيرفع على من استعمله باجره فيبعضه من عمله وكذا رقيق مشتق من خدمت مهابا فيخدم بعض الشر كاخيه وياقن ثم يرجع فليس لن ابن الرقيق في زمن خدمته مهابا بشرطه بها فان لم تقسم فاعمل لهما وما فات بالابق عليهما

الميم اي الرقيق فمدة اباقه (قوله والا) اي وان كان الرقيق استعمل فمدة اباقه (قوله فيرفع) اي مال يبعثه (قوله من عمله) بيان لنا (قوله مشترك) بفتح الراء (قوله فسمت) بضم نكسر (قوله مهابا) اي بالزمن كخدمة شهر ليلها وخدمة شهر لا سحر (قوله فيه) اي شهره مثلا (قوله وياقن) اي في شهر الاخر (قوله فيرفع) اي الرقيق للشر يكسبه (قوله بها) اي خدمته في زمن اباقه ان لم يستعمل فيه والا لانه الجوع على من استعمله باجرة له (قوله فان تقسم) بضم التاء مفتوح السين اي خدمة المشترك

(قوله ونيا) اى المدونة (قوله ان تعدد) اى الزوج (قوله المقام) بضم الميم اى الامة (قوله من) اى الزوجات (قوله فلا
 خصاب) بفتح السين اى التى اقام عندها (قوله به) اى مقامه عندها (قوله ويرى) بضم الياض اى اى الزوج (قوله من ذلك)
 اى يمكنه عند احداهن حدا (قوله فان عاد) اى الزوج الى الامة عنده بضم زواة من زيادة عن حقها حقاً (قوله تنكح) بضم
 فكسر منقلا اى ادب بغير زهر عنه (قوله كالعتق) بفتح التاء (قوله نصفه) اى من الاصل (قوله انكر) بضم الهمزة وكسر الكاف
 اى اعترض وتعقب (قوله بان كثر) صلة انكر (قوله العتق) بفتح التاء (قوله كالفن) بكسر الفاء وشدة النون اى خاص
 الرقة (قوله فليست الشريعة) ١٧٢ اى المتفق بضمه شريع على التشبيه (قوله يرد) بضم ففتح منقلا اى انكار التشبيه

(قوله فى جناياتها) اى
 المدونة (قوله او حتى) بضم
 فكسر (قوله عليه) اى
 المتفق بضمه (قوله فليست)
 واجع على عليه (قوله لا)
 عليه اى سيد واجع على
 المتفق بضمه (قوله ملكه)
 اى يده (قوله منه) اى
 المتفق بضمه (قوله والعبد)
 واجع للعبانة عليه (قوله
 او عليه) اى العبد واجع
 لبطانيته على غيره (قوله منه)
 اى العبد (قوله لانه) اى
 القيل (قوله الا بوجاه) اى
 المستحسن والاعتداه (قوله
 به) اى قول الباجى صل يرد
 (قوله ولا يصحب) اى شمار
 الامة (قوله لانه) اى القيل
 (قوله لاني) بفتح التاء (قوله
 فرضي) بضم التاء وفتح الراء
 اى ما لم ينع (قوله يتعين) اى
 ميته عندها (قوله متولية)
 فتم سبع احوال منه
 (قوله ولاى زوجة) اى او

اكثر تزوج اخرى (قوله بكارا) حال من هاء تزوجها (قوله ونيا) عطف على بكارا (قوله لانا) عطف على سبعا لا
 (قوله وفى كونه) اى ميت السبع او الثلاث (قوله لها) اى الزوجة (قوله لاه) اى الزوج (قوله لانا) اى يحبره ليه ان امتنع
 (قوله لاه) اى يحبره ليه ان امتنع (قوله يؤمر) اى الزوج (قوله ولا يصبر) اى الزوج (قوله لوانين) اى عن الامام
 وفى الله تعالى عنه واجع لاول ولثاني (قوله وقول اصبح) راجع لثالث (قوله لانه) اى ميت السبع او الثلاث (قوله
 لا يلزمه) اى الزوج (قوله لزومه) اى ميت السبع او الثلاث الزوج (قوله فى كونه) اى ميت السبع او الثلاث (قوله
 لها) اى الزوجين (قوله وقوله) اى ميت السبع او الثلاث (قوله وعلى لانه) اى ميت السبع او الثلاث (قوله يقضى)
 بضم الباء وفتح الصاد (قوله لها) اى الزوجة (قوله به) اى ميت السبع او الثلاث (قوله عليه) اى الزوج

(قوله لا يقضى عليه) اي الزوج بحيث السبع او الثلاث (قوله به) اي حيث السبع او الثلاث (قوله له) اي المقل (قوله يقضى به) اي حيث السبع او الثلاث (قوله وثبوته) اي حقه في السبع او الثلاث (قوله نص ابن حبيب الخ) راجع لسقوطه (قوله ونقل ابن شاس الخ) راجع لثبوته (قوله سمع ابن القاسم) اي مالك بن ابي القاسم (قوله لا يخرج) اي لا يلجئة ولا صلابة جامعة (قوله وهو) اي يمكنه عندها (قوله به) اي بعض الناس بقوله لا يخرج (قوله واجبة) مبتدأ (قوله لا يدعيها) يفتح الباء والها الى لا يتركاها خبر الجع (قوله وان كان خالوا من غيرها) مبالغة في تركه المخرج (قوله وهم) بفتح الواو والهاء اي قاتلوا واشتغالوا قلب (قوله يسبع) ١٧٣ بضم ففتح فكسر مثقلا

(قوله منعه) أي الزوج من التيسيع (قوله وتكبله) أي الزوج منه (قوله نقل) من إضافة المردود افتاعله وتكبله على نصب رواية (قوله وقول) عطف على رواية (قوله ونقل) أي قول ابن القصار (قوله بلفظ) ان اختارت الخ اضافته للسان صفة تقف (قوله يسبع) بضم فسقط مثقلا (قوله وقد انقسمت) أي طابت الخ حال (قوله منه) أي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله ذلك) أي التيسيع منها (قوله ان شئت) بكسر التاء (قوله عندك) بكسر الكاف (قوله دبرت) بضم فسكون (قوله فالتيسيع الخ) تفرع على الحديث (قوله فيجب شرط التيسيع الخ) تفرع على الحديث أيضا (قوله باختيارها) أي الزوجة (قوله لا يجبرداختيارها) أي الزوج (قوله قال) أي

لا يقضى عليه القاضي ابو بكر الصريح القضاة ولم يقل عن اشبه كاصبح وله ولها في عن محمد ابن عبيد الحكم يقضى به ومن ليس عنده غير من تزوجها في سوط حقه في السبع والثلاث وثبوته طريقا الصلي عن نص ابن حبيب مع ظاهر قول محمد ونقل ابن شاس عن ابي الفرج عن ابن عبد الحكم ابن القصار الامه كالجرة السطي والتمية كالمسلة وسبع ابن القاسم لا ينفخ المروس من الجع ولا عن السلة في جامعة مضمون قال بعض الناس لا يخرج وهو حق لها بالسنة الصلي بعض فقهاءنا يريد لا يخرج لصلابة الجامعة والجمعة لا يدعيها في هذا القول القسي عن ابن حبيب يشترط في حواجه والى المصيد والعادة اليوم ان لا يخرج ولا صلابة وان كان خالوا من غيرها وعلمنا بغير مروه وهم واري ان يلزم العادة (و) ان طلبت الزوجة القديمة ان يقضيها ويبيت عندها سبعا او ثلثا لقضاءه من السبع او الثلاث التي باتها عند الحديث فلا قضاء لها اي لا حق لها فيه فلا تجب له (و) ان طلبت النيب الحديث فأكفها عندها سبع ايام كالبكر (الانجاب) بضم القوية (السبع) ولو قال لا كفوا ولا لثقل البكر التي طلبت اكثر من سبع ابن عمر فقلوا ان يسبع لليب ويوم للسبع سبعا في منعه وفكسنة نقل القسي رواية محمد وقول ابن القصار وقيل ابن شاس بلفظ ان اختارت التيسيع سبع ثم سبع لغيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا ملة وقد انقسمت منه على الله عليه وسلم ذلك ان شئت عندك وسعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت عليهن القرافي فالتيسيع سطل حقه في التناث قلت فيجب شرط التيسيع باختيارها كقول ابن شاس لا يجبرداختيارها كتأخر نقل القسي قال عن محمد بن عبد الحكم ان رقت عليه امرأان في ليلة افرع بينهما وقبله عبد الحق والقسي وقال على احوال قوله ما لترضى الله تعالى عنه ان الحق له دين قرعة فضيرت قلت الاظهر ان سبقت احداهما بالاداء البناء قدمت والايسرة العقد وان عقد امعا فالقرعة (ولا يدخل) اي يحرم ان يدخل الزوج (على شرطها) بفتح الصاد المجعولة احوالها لصاحبة اليوم وسلة يدخل (في يومها) في كل حال (الا) دشوة على شرطها في يومها (الحاجة) غير الاستتاع كالدشوة في يومها فيصير زوايا السكنة الاستتابة فيعالي الاشبه بالذهب والما لترضى الله تعالى عن شرط عصر الاستتابة فيها ومع ابن ناجي دشوة لها في التمار والبل بمخالفة الشيخ في تخصيصه بالتمار محمد لا يشي عندهم دخل عليها الحاجة الا لغيرها كافتاد من او تجبره وضع بناه

القسي (قوله زفت) بضم ففتح مثقلا (قوله عليه) أي الزوج (قوله اقرع) أي الزوج (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله وقال) أي القسي (قوله) أي الزوج في تقديم من شاء (قوله قدمت) بضم فكسر مثقلا (قوله والوا) اي وان لم يسبق احداهما بالاداء (قوله فيا) أي الحاجة (قوله شرط عصر الاستتابة فيها) أي الحاجة اي في جواز دشوة على شرط ذات التوبة في يومها واما فشرط للسان او من إضافة المصدر لقوله (قوله لها) أي الحاجة (قوله في تخصيصه) أي الدشوة للحاجة (قوله له) أي في الزوجين

(قوله والامساك) مضاف على الاعطاء (قوله الضمير) اي في اعطائنا (قوله للتوبة) اي من الميت فهي من اضافة المصدر لقوله (قوله وانها) اي المصنف الخ عطف على عود (قوله اشار) اي بقوله كاعطاء الخ (قوله ولو طلب) اي الزوج من احدي زوجيه اورزجائه (قوله يثار غيرها) اي ١٧٤ عليها الميت (قوله ضميرها) بخصامة مثقلا الى الزوج زوجته (قوله ويثار غيرها عليا)

اي اذنها به (قوله فاذا نثرت) اي الزوجة (قوله) اي الزوج في اثاره ضميرها عليا فيه (قوله ذلك) اي الضمير (قوله هذا) اي جواز ومنعه (قوله وهذا الجمل) اي ارجاع الضمير للتوبة (قوله من الجملين السابقين) اي ارجاع الضمير للزوجة وجعل الاضافة لتفاعل او المفعول (قوله لسلامته من التكرار) مفعول هو من الجملين السابقين فيهما تكرر وليس كذلك (قوله اضره) بفتح الصاد الجمة (قوله كان الموضع من الخ) فميم في الجواز (قوله من شاء) اي من باقي زوجاته (قوله لان الاولى) بضم الهمز (قوله المسقط) بضم الميم وفتح القاف (قوله بكراهته) اي شره اليوم (قوله لانها) اي المرأة المشتريه (قوله من الوطء) بفتح الواو (قوله الطولية) اي شرؤها (قوله منها) اي الزوج والزوجة (قوله واخذ) بضم فكسر (قوله والونظية) اي كالاذان في مكان معين (قوله وقيل لا يجوز) اي ان تزول عن الوظيفه (قوله وتسمى اي الوطء فخره باكله) ومطبه اي الزوج (قوله ما بعثت) اي غير صاحبة التوبة (قوله ووطئها) عطف على البيات (قوله فان قد عد على البيات بجبرتها مفهوم ولم يتعد) (قوله وان ظلمة الخ) بمبالغة في التمع (قوله ولا ماوى له) اي الزوج الخ حال (قوله سواهما) اي الزوجتين

عند واحدة دون الاخرى لغرض لولا ان شر (وجار) للزوج (الانثى) بضم الهمز وسكون المثناة ونقصهما اي الاثار والزيادة في الميت لاحدى الزوجتين (عليها) اي الزوجة الاخرى (برضاها) اي المؤثر عليها سواء كان الاثار (بشي) اي مال تأخذ المؤثر عليها من الزوج او من ضميرها (او) رضىت (بالا) شي بان رضىت مجانا وشبهه الى الجواز فقال (كاعطائها) اي الزوجة من اضافة المصدر لمفعول ولا محذوفان اي زوجها مالا (على) امساكها (من) اضافة المصدر لمفعول اي لاجل ان يحكمها الزوج في صفة ولا يطلقها ويحفل اضافة الاعطاء لمفعول والامساك لتفاعله اي ان يعطي الزوج زوجته مالا لتسكنه ولا تعطي منه فتلحقها الثاني الظاهر عود الضمير للتوبة وانه اشار لقوله في ضميره ولو طلب اذنها في اثار غيرها فان اذن لم يغيرها بين طلاقها واثار غيرها عليا فاذا نثرت لم يسيب ذلك في هذا قولان ١٥ قلعة ترجع عنده الجواز فاقصر عليه هنا وهذا الجمل او من الجملين السابقين لسلامته من التكرار وانه اعلم (و) جاز للزوج او للضرة (شر) اي غيرها اي احدي الزوجتين او الزوجات او بوجه او اياهما (منها) كان الموضع من الاستمتاع او من اسقاط الحق طالع ابن عبد السلام وقصص الضريبة الثابتة ويخص الزوج من شامها شره وليس ١٥ ذكر راعم قوله وثار الاثر عليها لان الاولى لم يبدل خلافتها على شره وهذا خلاصه او هذا المسقط غرضه من فهو اسقاط مالا ينصرف وما هنا شره احد مقصود وفي تفسيره شره اسماحة لان المبيع لا يكون الا اذا وانما هو اسقاط حق وان هذا من عطف الخاص على العام احكاما بانه انصف قول ابن القاسم بكراهته في العتية ابن رشد في شرهها شره المرأة ليله واحدة من صاحبها اشد كراهته من شره الرجل فذكرتها بعد ابن القاسم لانها قد يحصل مقصودها من الوطء تلك الليلة وقد لا يحصل والرجل ممكن من مقصوده وتكره المدة الطويلة من مال للفرار ١٥ واخذ من هنا جواز القول عن الوظيفه وهو الذهب وقيل لا يجوز وتسخر الاول (و) جاز (وطء) ضميرها بفتح الصاد الجمة اي صاحبة التوبة فيها (بأذنها) ولو قبل اعتسالمه من وطء ذات التوبة (و) جاز (السلام) الشرعي والعرفي من الزوج على غير صاحبة التوبة وهو واقف (بالباب) من غير دخول عليها ابن الملبثون لا بأس باكله ما بعثت اليه اي بالامانة لا بفتح صاحبة التوبة لتأذينا به (و) يجوز (البيات) من الزوج (عند ضميرها) اي ذات التوبة مع ووطئها وقيل لا يستحق اقتصارا على قلنا الضرورة (ان انقضت) ذات التوبة (بابها دونه) اي الزوج (ولم يقدر) الزوج على ان (يبيات) الزوج (بجبرتها) اي خارجها العام الباب المغلق ليدروا وشف من نحو سبع وطلما لم تاذن قد عد على البيات بجبرتها فلا يجوز البيات عند ضميرها ابن القاسم وان ظلمة وكفرتها ولما تأذيناها اصبح الا ان يكفر منها ولا ماوى له سواهما (و) يجوز (بشرها) (رضاهن) اي الزوجات (بجهن) اي الزوجات (بمخرجن) مستقل عن كل منهما من الاثر بمرطاضه

ومعظم من دار واحدة بن شعبان وليس عليه ايهام منزل احداهما عن منزل الاخرى قال
 في توضيحه ولا يجوز اسكانهما في منزل واحد وان رتبناه سيدى اجسديا بالانصاف في المنهج
 بواقعها ولاما في التوضيح ونسب من المنهج قد دلت على ان ليس جرحا على اسكانها بمنزلة
 بن دار وعلى جواز اسكانها بمنزلة واحد برضاها البتة وقد بحث كثيرا على النص فلم نجد
 ما يشهد له منصف الا كلام ابن عبد السلام ابن عرفة يجب استقلال كل واحدة بمسكنه وعلى
 كسبه عبادتان الحلال والميت على الجميع بمنزلة واحد الارض ابن شعبان من
 حق كل واحدة انفرادها بمنزلة منفردا بالمراسن وليس عليه ايهام الدار بينهما القسمة وابن رشد
 يقضي على الرجل ان يسكن كل واحدة ميتا يقضي عليه ان يدور عليهما في بيوتهم ولا ياتيه الا
 ان يرضى محمد بن عبد الحكم هذا صحيح على مذهب مالك رضي الله تعالى عنه فعن قال ابانث
 طالق ان وطئت الان تا تاتي انه مولد ليس عليها ايهام القسمة لا طاروجة ولا امة ومعه
 احد في الميت صغير او كبير ولو ناعا وناعا المقتضى من ابن حبيب عن ابن الماجشون بالقتل لا يبنى
 قال ابن عمر يصرح بالصبي في المهد وكوفي بعض الاخبار ان يكون معه بهيمة قلت ما ذكر في
 بعض الاخبار انه جده في كتب الحديث ومنع الوطء وفي الميت نائم فغير زائر وهو غير لا
 البعض اهل السنة (و) جاز برضاها (استدعاهن) اي الزوجات اي طليعه ممن ائتمن
 في بيت معه (له) اي الزوج المختص به ولا يبقى هذا الاذ السنة دورا نه هو عليهن في بيوتهم
 انفسه صلى الله عليه وسلم وهذا فان لم يرضن فلا يجوز ذلك ويقضي عليه بدوانه عليهن (و) جاز
 برضاها (الزادة) اي قسم الميت بين الزوجات (على يوم وليلة) يجوز جمعها بمنزلة بن دار
 ولا استدعاهن من المهد ولا الزيادة على ليلة يوم (ان لم ترضا) اي الزوجتان فذلك الخارج
 في الضمير مرة وجمعها اخرى لئيمه على ان الحكم في ذلك غير مقصور على المراتب ومنع مدنى ما زاد
 عليها او تقدم ما في جمعها بمنزلة بن (و) لا يجوز (دخول حمام) يشد الميم (هما) اي الزوجتين
 ولو رتبنا لازم اطلاع كل واحدة منهما على عورة الاخرى والامتنان كالزوجتين وقتوى ابن
 انراق الامر يجوز ذلك وله الامام بجوابه خطأ فيها ابن محرز فقرة الكشف يتنن فلواستمر
 او من جاز ولو ادخل كاف التشبيه لكان ابن (ولا) يجوز (جمعها) اي الزوجتين (في فراش)
 واحد ان كان بوطء بل (ولو بلاوطء) هذا هو المشهور وقال في الكافي يكره لرجل ان ينام بين
 ائمه او زوجتيه وان ينام احدهما بحيث تسع الاخرى وان ينام الرجل حليته بحيث يراه
 احد صغيرا وكبيرا وان يتحدث بها فيلوع مع الله ويكره اياهما حديثا فليقع مع بعضهما (وفي
 منع) جمع (الامتنين) يعني الذين في فراش واحد بلاوطء (وكراهته) لغة غير تنين والاول نظر
 لاسل الفيز (قولان) فان كان بوطء معهما فلهما تنين جمع زوجته وائمه في فراش والظاهر
 منه عيب اي بلاوطء وماما به فراش لهما ابن عرفة وفي منع جمع الحريز في فراش واحد دون
 وطء وكراهته من نقل القسمة رواية محمد وقول ابن الماجشون وفي جمع الامة كذلك القولان
 وثالثه الجواز لقول مالك وابن الماجشون الميت منع ابن محزون دخوله الحمام بزوجته
 معا وانما يباحدها قلت ذكر ابن الرقيق ان احدا من القرائ اجاب لا يريدوا ان يدخلوا الحمام
 بجوابه وخطا ابن محرز فقرة الكشف بينهما (وان وهبت) احدي الضميرين او الضمير الواحد

(قوله وليس عليه ايهام الدار)
 هذا يقيد بجواز جمعها
 بمنزلة بن دار وان لم
 يرضياها (قوله وان رتبنا)
 (ب) اي اسكانها في منزل
 واحد بالقسمة في منعه
 (قوله كسبه) اي
 الاستقلال (قوله في منزل
 واحد) مقهوم جواز
 جمعها بمنزلة بن دار وجزا
 (قوله كل واحد ببيتا)
 ظاهره ولو جمعها دار
 واحدة (قوله يخرج) يضم
 الياء وكسر الراء (قوله
 الصبي في المهد) اي من
 البيت عند اداة جماعه
 فيه (قوله معه) اي في محل
 الجماع (قوله غير) ضم
 مفتحا (قوله بفتح
 ادخل) اي على دخول
 (قوله يكره) الظاهر انه
 يجمع منع (قوله لغة) اي
 ضمت (قوله رواية محمد)
 مقبول نقل مضافا لقوله
 (قوله وقول) علق على
 رواية (قوله كذلك) اي
 في فراش واحد بلاوطء
 (قوله لقول) يفتح اللام
 مفتحا قول بلاون لا ضاقته

(قوله كاهنة) اي في ان التعلية (قوله الهة) اي انه عرشا في البانعة (قوله وهب) نضم الواو (قوله لمكان) اي وجوده
 (قوله سئل) اي ما سئل رضى ١٧٦ الله تعالى عنه (قوله غيرتها) بفتح الحاء (قوله لما) بكسر اللام وخفة الميم

استطت (نوبتها) بفتح النون وسكون الواو اي قسمها لمن مبيت الزوج بدون اذن الزوج (من
 ضرة) فزله اي الزوج (المنع) اي دة الهبة او الاسقاط لانه قد يكون له فرض في عين الواهبة
 (الالهة) اي الموهوب لها فليس لها بد الهبة ان امضاها الزوج وامضاها هاتان مدها الزوج
 البشاي والظاهر ان البيع كاهبة بجماع الهة (و) ان امضى الزوج الهبة (تخصص) الموهوب
 لها بما وهب لها ويصرف لها او يتان وليس للزوج جعلها لغيرها (بخلاف) هبة احدى الزوجتين
 او الزوجين نوبتها (منه) اي للزوج فلا يتخصص بها بحد يتخصص بها من شاء بل تقدر الواهبة
 كاهدم كان قن او بها قسم المبيت بين الثلاث الباقيات والظاهر ان شراءه بتم ليس كهبها
 له لمكان المعاوضة فيخصص بها من شاء به صرح ابن عرفة في معارج القرب بين سئل عن رضى
 احسنه وجبته بعطية في نومها ليكون فيه عند الاخرى قال الناس بغيره (واها) اي الواهبة
 نوبتها لغيرتها او للزوج (الرجوع) في نوبتها لغيرها عن الوفاء بسبب غير ذلك البانعة
 ذكر ابن عبد السلام ويضيف انهما ان سكتا معا باختيارهما ان يكون القول قول من اراد
 الخروج منهما (وان سافر) اي اراد الزوج ان يسافر باحدى زوجتيه وزوجاته (اختار)
 الزوج من فصل لاطاقتها السقر او تعلقه جسمها او وضوعه الا ليلها (الافى) سفر (الحج
 والغزو) وفيرة التي صلى الله عليه وسلم (فيخرج) بينهما او بينهما من عظم المشاحة في سفر القرية
 (وقدوات) المدونة (بالاختيار مطلقا) من التشديد بغيره والقرية واختاره ابن القاسم وشرط
 القرية صاحبة كل السفر ومن اختار سفرها او تعين بالقرية فغيره عليه ان لم يشق عليه اولى
 بهرها فان امتنعت لغيره سقطت نفقتها طاله او جران (ووعظ) اي ذكر بشد الكاف الزوج
 (من) اي زوجة او زوجة التي (نشرت) بفتح النون والشين المجهدة والراي اي خرجت عن
 طاعته بمنعه من وطئها والاستمتاع بها او نحو وجها بلاذنه او تركت حقوق الله تعالى كفصل
 الجذابة والصلابة وصيام رمضان بما يلين قلبه الرغبة في نواب الطاعة والخوف من عقاب
 المعصية (ثم) ان لم يشد الوعظ (هبرها) اي ترك الاستمتاع بها والنوم معها في فرش واحد
 والاولى كونه شهرا وله الزيادة عليه لكن لا يبلغه اربعة اشهر (ثم) ان لم يشد الهجير (ضربها)
 ضربا غير مبرح وهو الذي لا يكسر عظاما ولا يدين جراحة تشننا كالكسر ومثل غير المبرح المذكورة
 والضع ولا يضربها ضربا مبرحا وعلف على نذنه انها لا تقول التشو لا به لانه تقرير (ان ظن)
 الزوج (افادته) اي الضرب فان تحقق او ظن عدم افادته او شك فيه فلا يضربها الا بشا
 الى اصلاح حالها والوسيلة لا تشرع عند ظن عدم تزيب الملق ودعها واما الوعظ والهجير فلا
 يشترط فيما ظن الافادة عدم تأثرهما في الذات فان قيل هما من الامر بالمعروف والنهي عن
 المنكر وشرطهما اظنهما قبل انه شرط في وجوبهما لا في جوازهما فيمن من علمه عدم وجوبهما
 لا عدم جوازهما وهذا احسن لم يبلغ تشوؤها الامام او يلقه هو ورج صلاح حالها على يذو وجها
 والا فالامام او من يقوم مقامه هو الذي يعقلها ويضربها ابن شاس ان نشرت وعظها فان لم
 تقبل هبرها فان لم تقبل ضربها ضربا غير مخوف وان غلب على نذنه انها لا تقول لا يضربها الخوف
 فلا يجوز زوفي الزاهي ضرب ابن جبرن العوام اصابته بآي يسكر رضى الله تعالى عنهم اجمعين
 التشو (قوة الخوف)

نعت ضرب (قوله فلا يجوز) اي ضربها الخوف (قوله وصاحبها) اي ضرة اجماعا عطف عليها وصاحبها

(قوله واشهر) انما الظاهر (قوله تشكك) اي استثناء الزبير (قوله واحدا) اي ابو بكر اجماع (قوله ثلاثا) اي عن السامعي (قوله)
 (قوله) اي الزوجين في الله ادبها لثبوتها (قوله الاول) اي كون القول قولها (قوله وقدر) اي كون القول قولها (قوله ولا) اي وان
 كان معروفا بالصلاح (قوله قبل) بضم فكسر (قوله ولا بما رها) اي الحاكم الرعية (قوله وفيما) اي الشئ وعدمه (قوله وشافق)
 بكسر الشين اي نزاع (قوله بدي) اي دفع (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله فاشيا) ١٧٧ مفعول افق (قوله اليه) اي القاضي
 (قوله يثبت) صفة افق (قوله

قوله يثبت) صفة افق (قوله
 اليها) اي الزوجين (قوله
 وقوله) اي بعض الحكمين
 (قوله وفيما) اي احكام
 ابن زياد (قوله فانه) اي
 ارسال الحكمين (قوله
 وفيما) اي احكام ابن زياد
 (قوله تردت) اي استقامه
 قاض قائلا تردت الخ
 (قوله ارسال الحكمين)
 اي الى الزوجين (قوله
 او ارسالهما) اي الزوجين
 (قوله فهما سواء) الخ
 هذه اجواب السؤال
 (قوله فانه) اي اجواب
 المذكور (قوله في هذا)
 اي اشكال امر الزوجين
 على القاضي (قوله كشف
 الخ) خبر قول
 (قوله يهما) اي الزوجين
 (قوله من اهل الثقة
 والامانة) بيان لاهل الخبرة
 (قوله وفيما) اي احكام
 ابن زياد (قوله الخ) بشد
 بالامام قوله بسد الله فاعل
 (قوله قلت) بفتح التاء الخ
 مفعول كتب (قوله به)
 اي ارسال الحكمين (قوله

وما عيبتها من اشد اشد وعقد شرا اخدا هيا بشرا الاخرى وكانت اسماء لا تقبى الا ضرب فكان
 ضربها اكبر واشهر فشكته الى ابنها ابي بكر رضي الله تعالى عنهم اجعين فلم يشكروا واحدا
 بالصبر عليه ابن شعبان والى اختاره انما ان لحنت عليه ومنعته نفسها وخالت بالواجب
 الله تعالى على ما وعظها مرة ومرة فان لم تقبها هير مضطربا لان لم تقبها هير مضطربا
 شرمع كايما في الخبر ولا يقبل قول الزوج في دعوى الشوز بالنسبة لسقوط الثقة بعض
 الثامنين ان ادعت العدا وادعى الادب للشوز قال قول قولها وكذا الصبر والسيد على
 خلاف فيما وقال القرطبي واحد القول قوله لان الاصل عدم العدا ونقل الخط الاول عن ابي
 محمد وقيل ابن سلون بما اذا لم يكن الزوج معروفا بالصلاح والاقبل قوله ومذهبه في مجلس
 المكاشفة وجوب ثقة الناشئ خلاف والذي ذكره المطبوع وقع به الحكم ان الزوج اذا
 كان قادرا على رد ما بالحكمين القاضي ولم يقبل فلها الثقة وان غلبت عليه بصحة قوله
 وكانوا ممن لا ينفذ فيهم الاحكام فلا ثقة لها والله اعلم (ويشده) اي الزوج على زوجته مضرب
 او غيره وثبوته عليه ولم ترد في قوله (زجره) اي الزوج (الحاكم) باجماعه وعظ فضر به فان لم يثبت
 زجره فوعظ فقط ولا بما رهاهم ما جسر ويرزها انما ان ثبت ضرها وعظ فضر به ابن عرفة
 وشافق الزوجين ان ثبت فيه غلظ احد هما لا يخرج حكم القاضي بدم غلظ الظالم منهما ثم قال وان لم
 يثبت غلظ احدهما فقيمة اضطراب ان يسل افق ابن ليا به وابن الوليد فاضا اشكت اليه امرأة
 ضر زوجها وروايت عن مطالبة وحدث الشكوى يثبت الحكمين اليه ما وانه عبيد الله بن
 يحيى بعد تالم واستقامه فلهذا في احكام ابن زياد وفيما اذا اشكل على القاضي امر الزوجين
 ولم يسل الى معرفة الضار منهما ارسل الحكمين فانه ابوب وابن وليد وفيما ايضا تردت شكوى
 امر افاضل الزوجين اهل ارسل الحكمين او ارسالهما الى دار امن حتى يفهم كما كانت القضاة
 تفعل فلهما سواء وان ترى ان ترسل الحكمين كما قال الله تعالى لا يجوز زجر ذلك القول الله تعالى
 وما كان مؤمنا ولا مؤمنا فاقضى الله ورسوله امر ان تكون لهم الخبرة من امرهم فانه محمد
 ابن الوليد وقال ابوب بن سلوان قول اهل العرفي هذا كشف الخ اهل الخبرة من اهل
 الثقة والامانة فان اشكل الامر وليجدها يا انا ارسل الحكمين وفيما ايضا كتب الى عبيد الله
 ابن يحيى قلت اني انا وحيي بمصحا بارسال الحكمين ولم يجر به عمل ههنا انما كان الذي يظن به
 القضاء فارجع الريل واحر انه الى دار امن حتى يفهم به الحال فهل امضى الى الحكمين او بما
 كانت القضاة تفعل فقال عبيد الله من يحيى لا ارى امر الحكمين لانك تتحكم بما لم يحكم به من كان
 قبلك من الله اعدل اعدل ووالدك واخو يهما الى دار امن واسكن معهما امينا هذا هو الامر

٢٤ مخ في استخراج خبر كان (قوله يفهم) بضم الياء وقع اليها (قوله امضى) بفتح فسكون فكسر (قوله
 الى الحكمين) اي يعطى الى الزوجين (قوله اربعة كتاب) اي اربعة اوصاف الى ما كانت الخ (قوله القضاة تفعل) اي اخرج الزوجين الى
 دار امن (قوله لا ارى امر الحكمين) زلل متبع بخلاف نص الكتاب العزيز لا يدع (قوله من اقد العدل) كتب مضمون هذا
 مع حكمهم بخلاف نص القرآن العزيز الذي لا ياتيه الا بل من بين يديه ولا من خلفه تنزل من حكم جدد الا ان يقال ان اشكال
 امر الزوجين الموجب بعث الحكمين لم ينفق لهم ولم ينفق لرواها بسواهم ولم ينفق لهم ولا ينفق لهم ويحقق لديهم امينوا الحكمه في

(قوله وجعل) أي عبد الله بن يحيى (قوله) أي إرسال الحكمين (قوله على بن أبي طالب ومعاوية) أي الحكمين (قوله يث) أي يث الحكمين (قوله ولو تدبر) أي عبد الله (قوله واقتن) أي عبد الله (قوله فنه) أي السؤال (قوله لم ينج) أي عبد الله (قوله لا) أي عبد الله (قوله وقت) أي الطلع (قوله نجى) أي عبد الله (قوله الفتن الجمة)

وكسر الميم مثقال أي سقرا
ويضع العين المهملة وكسر
الميم مخففة أي مخفى (قوله
منه) أي الزوج (قوله من
أثباته) أي الأضرار (قوله
إذا كانها الخ) أي قوله أي
دام قوله كذلك أي في فتح
الهاء والكاف (قوله بحكمة)
يضم الميم وفتح الكاف (قوله
وانكر) يضم الهمزة وكسر
الكاف (قوله عليه) أي
يحيى بن يحيى (قوله وجه)
أي يحيى بن يحيى (قوله
وانكر) أي عبد الله (قوله
لم يقض) يضم الباء وفتح
الفاد (قوله بالحكمين) أي
يقض (قوله امر الزوجين)
أي اشكاله (قوله البها)
أي الحكمين (قوله الاتح)
مفعول شكوى المضاف
للفاعله (قوله ولا يث) أي
قوله (قوله) أي يث
الحكمين مضاف عليه (قوله
مطلقا) أي من تقديده بعدم
القول وتكرروا تشكوى
(قوله لا ساكنهما) أي
الزوجين (قوله مع) أي
القاضي (قوله كذلك) أي
قد قبول قولهم (قوله بعثما)
أي الحكمين (قوله لهما)
أي الزوجين (قوله لهما)

والذي لم تزل القضية تعقده ابن سهل أجوبتهم هذه من غير محضلة غير محضلة عبد الله هـ
في جوابه وانكر امر الحكمين وقال للقاضي التي سأله لا يرى امر الحكمين وعنى قوله بهما
في محضلة أي علم وقال أنه لم يره لا تضاد بينكم في حكمه أجدهم أمّة العدل وجهل من
الخطاب حكمه على ما حكمه ابن حبيب وإن عنيان بن عثان يث حكمين على بن أبي طالب
ومعاوية وحكم يث على بن أبي طالب في خلافته ولو تدبر السؤال وأنتن فهمه لم ينج إلى
انكسار ما لا يجوز انكساره لأنه انكسار عن شكك ضرر فقط فكان جوابه أن يسألها بيان
ضرر حاقا لهن منعهما من الجاه وأدبها على ترك الصلاة فإن من ضرر لا يجوز فعلها وأوقف
عليه زوجها فإن انكرها امرها بالينة عليه فأن يجرى وتكررت شكرها كنف القاضي
عن امرها جبرائيل أن كان فيهم عدول فأن يكونوا فيهم امرها القاضي باسكتها في موضع
جيران عدول فأن بان من ضرره ما وجب تأديده أنه وإن كان لها شرط الإباح لها الأخذ به
وأن نجى عليه خبرها وروى اسكتها مع ثقة بتقيد امرها فاصل هذا ما ذكره ابن حبيب عن
مطرف وأصبح وقال يحيى بن دينار ومضون فبن ادعت ضرر زوجها وأدبها وضارها
وسو مشربها وجهل صدقهما اختيارا لما ذكره ابن حبيب من معهما أو يعقلهما مع من
يقين به امرها فاعمل عليه وهذا كله يقتضي أن الحكمين أغايب عثان عقدا شكلا من
الزوجين قلت هذا الذي عليه الأكثر وقالة ابن قنوح والتسلي وابن قنوح (وسكن) بفتح
مشقلا أي الزوجين وجهه التي تكررت شكواها منه الأضرار وجرى من أثباته (بين قوم
صالحين) أي عدول قبل شهادة تهم (إن لم تكن) الزوجين ساكنة (بينهم وإن اشك) امر
الزوجين أي دام اشكاله إذا ساكنها بينهم انما هو مع الاشكال ولم يقصد إلحاقهم على الإصلاح
بينهم ما (بعث) القاضي (حكيم) يفتح الحاء والكاف والميم مخفى حكم كذلك أي عدلين فقيهن
يصحان بين الزوجين التسلي عن بعض الفقهاء يث يث الحكمين بحكمة فبر منة وشقة فالعدل
بها وأجب لم يترك القول بها على ما سأل يحيى بن يحيى كان لا يرى بعث الحكمين ابن عبد البر
وانكر عليه ونهيه عنه عبد الله وانكر بعثهما على من استقاده ابن قنوح قال محمد بن أحمد
لم يقض عندنا فادركا ومعهما بالحكمين لأنه قل ما يبلغ امر الزوجين حيث يحتاج إليهما ابن
مرفق يث الحكمين بغير تشاجر الزوجين وشكوى أحدهما الآخر ولا يثبتون مطلقا
لا ساكنهما مع من يقبل قوله أي بين الظالم بينهما ثالثا الواجب اسكتها معهما أن يقض مع
جيران كذلك فإن طال امرها وتكررت شكواها بعثهما لهما أن كان دخل بها بل (وإن لم
يدخل) الزوجين (بها) لعموم الآية لأن ما قد يكونان باين فثقتان فيحكم الحكمان بينهما
ويدخلان عليهما المرتبة بعد المروءة ولا يلزم منهما ونعت حكيم بقوله (من ألهما) أي الزوجين
(إن أمكن) كونهما من ألهما وتردد النسب في نقض الحكم إذا حكم القاضي اجنبيين مع
امكان كونهما من الأهلين وفي التوضيح ظاهر الآية أن كونهما من الأهل مع الوجدان واجب

أي الزوجين (قوله ويدخلان) أي الحكمان (قوله عليه) أي الزوجين (قوله ولا يلزمهما) أي الحكمان
الزوجين (قوله إذا حكم) بفتح مشقلا (قوله كونهما) أي الحكيمين

شرط فان لم يمكن كونهما من اللاحقين وامكن تكون احدهما من اهل احد الزوجين فقال
 النحوي يضم له اجنبي وقها من الحجاب يتعين كونهما اجنبيين (ويجب كونهما) اى الحكمين
 من اللاحقين والاجنبيين (جوابين) للزوجين ونا كذا التدب في الاجنبيين (و يطل حكم غير
 العدل) في الشهادة (و يطل حكم) (سقيه) فهو عطف على غير عطف خاص على عام اي عذر ماله
 في الشهادة ولو لم يباح (و) يطل حكم (امرأة) ولو كانت عدلا (و) يطل حكم (غيره) اى
 عام بالاحكام الشرعية المتعلقة (بذلك) اى بالتشوز وضد الزوجين افشروا صحة حكم من ولي
 الحكم في امر عليه احكامه الشرعية ولو بالسؤال من العلماء (وتصدق) اى مضى وزم بل وجاز
 ايتمد (حلاقهما) اى الحكمين الذى حكم به بين الزوجين وهو بائن ان رضى الزوجان والحكم
 به بل (وان لم يرض الزوجان والحكم) به بهذا بقاؤه ولو خالف مذهبه رفع حكمهما خلافاً له
 كان الحاكم يهتكم بل (ولو كانا) اى الحكمين مقامين (من جهتهما) اى الزوجين للحكم بينهما
 لانهما حكمان لا كى كان عن بهما ولا شاهدان (لا) يلزم طلاق (اكثر من) طلاق (واحدة)
 او قولا اى الحكمين الا كذا ولا يجوز لهما ايقاع الا كذا بسداً لانه يخرج عن الاصلاح
 الواجب عليهما فيها ولا يفرقنا كتمين واحدة وهى بائنة فان حكمه سقط لانه خارج عن
 معنى الاصلاح (وتلزم) الطلقة الواحدة (ان اختلفا) اى الحكمين (في العدد) للطلاق الذى
 او قها ما بين قال احدهما الوقت واحدة وقال الآخر وقتان اثنين ويحتمل ان المراد ان
 احدهما قال اوقعتا معا واحدة وقال الآخر اوقعتا معا ثلاثا واثنين (ولهما) اى الروجة
 (الطلاق) جبراً على الزوج طلاقاً واحدة بينهما (و) بسبب (الضرر) من الزوج لها كقطع
 كلامه عنها وتولية غيره عنها في الفرائض لانهما من جام وتخرج على قطع الخلع والمحمل
 والكسوة والموجب وتاديم اعلى تركه حق الله تعالى كالصلاة وغسل الجنابة والتدبير
 والتفريق عليها ان شهدت بنية الضرر وتكرر بل (ولو لم تشهد بنية تكرره) اى الضرر ان شهدت
 بصوره مرهوا واحدة فلها الطلاق بها على المشهور ونسب لاضرر ولا ضرار ويجوز هنا هل
 يطلقها الحاكم او امرها به ثم يحكم قولان ودل قوله ان لها الرضا به ولو بحجوة ولو لم يرض
 وليها هو كذلك وكذا كل شرط شرط فيه امرها به فليس لوليها القيام به ان وضيت ذكره
 ابن عرفة (و) يجب (عليهما) اى الحكمين (الاصلاح) بين الزوجين مهما امكن لقوله تعالى ان
 يريد الاصلاح فقل الله بينهما ابن عباس ان يريد اى الحكمين اصلاحاً فقل الله بين الزوجين
 وقيل ان يريد اى الزوجان (فان تعدوا) بخصات متفلا الاصلاح بين الزوجين على الحكمين
 (فان اساء الزوج) الزوجية وتسهو لم يطل فمضى بالاقامة معه (طلقاً) بخصات
 متفلا اى الحكمين الزوجية (بلا خلع) ياخذانه من الله في قلوعه حل عصمتهم (و بالعكس) اى
 اجابت الزوجية الزوج (ولو بسا) (اقتناء) اى الحكمين الزوج (عليهما) اى الزوجية وصياها بامر
 على استئجارها وصياها في عصمتها ان تصحقا او فلان لا يتصورا لالحق في ايدائته عليها الا يلزم
 من انقضاءها بالاساق في الماضي عدم امساها باهاق المستقبل (لو تعلقا) اى الحكمين الزوجية
 للزوج اى طلاقها عليه بمال منها لا تقدره (يظهرهما) اى الحكمين ولو زاد على صدد اهما ان
 اراد الزوج فرقاها واستوثق المصلحة فيه وفي ابقائها او اقتناه فان تعينت المصلحة في احدهما

(قوله فان لم يمكن كونهما)

اى الحكمين المحموم

ان امكن (قوله ولي) يضم

فكسر متفلا (قوله له)

خبر شرط (قوله بائن) لانه

جبرى (قوله خلافاً) اى

الحاكم بمفعول رفع المضاف

لقوله (قوله لانهما حكمان)

عليه لتفوز حكمهما (قوله

لانه) اى ايقاع الاكثر (قوله

فيها) اى المدونة (قوله به)

اى الاكثر (قوله لانه) اى

الحكم بالاكثر (قوله بان

قال احدهما) اى الحكمين

المخ تصوير لا خلافاً

العدل (قوله بها) اى المرة

من الضرر (قوله لاضرار)

اى لا تضربك (قوله ولا

ضرار) اى لا يزيك فعمل

اذا راعى ذلك (قوله به)

اى الطلاق (قوله الرضا به)

اى ضرر الزوج (قوله فيه)

اى خضعها منه

(قوله زوج) أي على الحكمين (قوله توجه) يقتضيان متقلا (قوله استقرأ) أي تبسيع الحكمان (قوله أمورهما) أي الزوجين
(قوله وسالاً) أي الحكمان (قوله بطلانها) يكسر الموحدة أي سرهما (قوله فرفها) يقتضيان متقلا أي الحكمان بين الزوجين بالطلاق
(قوله فيها) أي المدونة (قوله كسفا) أي التفرقة (قوله فرفها) أي بالخلع (قوله تزكاهما) أي الحكمان الزوجين على زوجيهما
(قوله وانقضاء) أي الزوج (قوله وإن كانت) أي الأمانة (قوله منهما) أي الزوجين (قوله إن لم يقدرا) أي الحكمان (قوله
أواسطهما) أي الشهود (قوله منه) ٩٨٠ أي الزوج (قوله وعكسه) أي كان الظلم منقطة (قوله إن كان) أي الزوج (قوله فيها)

أي الزوجية (قوله لهما) أي
زوجيهما (قوله وأقرته) بضم
فكسر ففتح متقلا أي تركت
فبوسة (قوله إلا أن يجب
أي الزوج (قوله إن كان)
أي الحكم (قوله وإن كان)
أي الظلم (قوله إن كان) أي
التشريف (قوله زوجيهما)
أي المهر (قوله إن كان) أي
التفريق (قوله وفيها) أي
المدونة (قوله أخذ) بضم
فكسر (قوله هو) أي قول
و ربة (قوله تؤزل) بضم
الته واله مزوكسر الواو
متقلا (قوله ظاهره) أي قوة
في دعواها (قوله لا يجوز
خلع الزوج الخ) لمفعول قول
المخالف فاعله (قوله فاعله
مقدم على ما) خبر قول
(قوله وليست) أي الخالعة
بين الزوجين يلا حكمين
قوله لأن الظلم أي في مسئلة
الحكمين الخ علة لقوله
وليست كسفة الحكمين
(قوله لغير الزوجين) أي
فليكن (قوله إن) جواب
أن (قوله يدل) أي جواز
أعطاهما شأن مالها على خروجها من عصمتها (قوله إذا كان الظلم منها) أي فقط (قوله فإن كان)
أي الظلم (قوله الثنتان) أي من الظلم (قوله قبلها) يكسر ففتح (قوله قبلها) يكسر ففتح (قوله وفي العكس العكس) أي أن كان الثنت
من قبلها أو الثنتان من قبلها أخذته الثنت (قوله أحدهما) أي الحكمين (قوله لم يقد) أي بالطلاق (قوله عليه) أي بالطلاق (قوله
لم يزد) أي لا بالطلاق ولا المال (قوله الطلاق) فاعله الزام المخالف لشعوره (قوله أي الحكمان الحاكم) تفسير لفاعل والمفعول
الباذنين (قوله من الإصلاح) بيان لما قولهم وحويا بيان الحكم تشديدهم

وان لم يرشه
أي الظلم (قوله الثنتان) أي من الظلم (قوله قبلها) يكسر ففتح (قوله قبلها) يكسر ففتح (قوله وفي العكس العكس) أي أن كان الثنت
من قبلها أو الثنتان من قبلها أخذته الثنت (قوله أحدهما) أي الحكمين (قوله لم يقد) أي بالطلاق (قوله عليه) أي بالطلاق (قوله
لم يزد) أي لا بالطلاق ولا المال (قوله الطلاق) فاعله الزام المخالف لشعوره (قوله أي الحكمان الحاكم) تفسير لفاعل والمفعول
الباذنين (قوله من الإصلاح) بيان لما قولهم وحويا بيان الحكم تشديدهم

(قوله وان لم يرضه) اي حكمهما (قوله وان كان) اي حكمهما (قوله من جهة) اي الحكم (قوله وجه) بصفات مثله (قوله فانما) اي الحكمين (قوله ولو يكن) اي اوجد حال (قوله فنقد حكمهما) اي هذا اللفظ (قوله) اي فنقد حكمهما (قوله لانهما) اي الحكمين (قوله ولذا) اي كونهما المتفذين الحكمين وان لم يرض الحكم كله عارض (قوله عارضها) اي جعله ونقد حكمهما (قوله) اي قوة وتقدلا لهما وان لم يرض الحكم (قوله وله) اي الثاني ١٨١ (قوله من التبعية) بيان لتبعية (قوله ونصها) اي التبعية (قوله من امورهما) اي الزوجين بيان لما (قوله وما اتقاهما) عطف على ما اطاعا عليه (قوله من حكمهما) بيان لما (قوله وكذا) اي في اثبات الحكم واخباره بما حصل (قوله واتقاهما) عطف على ثبوت (قوله وبه) اي نص التبعية صلى تعلم (قوله بقوله) اي من صله جواب (قوله ان شاء) هذا جواب من فهمه قول المصدر المضاف لقوله فيه اي جواب من خير شي واجله خبر ان قوله لانهما اي الحكمين علة لقضي في جواب سأل (قوله نقبل) مقول اعتراض المضاف لقامعه (قوله ونسليه) عطف على اعتراض (قوله ان قال) اي التبعي (قوله فيها) اي وثيقته (قوله على هذين صله حكم (قوله واتقاهما) عطف على امضى (قوله وقال) اي ابن سلون (قوله وما حكاهما) عطف (قوله من حال الزوجين) (ويصمما) اي

وان لم يرضه الزوجان والحكم كخالف مذهبه كما تقدم طي في التوضيح كالتبعي ان الحكم اذا وجد الحكمين وحكما بالطلاق فانما ياتيان الحكم ويختار الله بما يحكيه فينفذ حكمهما ٨١ ولذا قال هنا ونقد حكمهما ولو يكن في التبعية فينفذ حكمهما ولا معنى لانهما هما الاذان يتخذان الحكم وان لم يرض الحكم كما تقدم ولذا عارضها الشارح به واصله وقع نص في تبعية المصنف من التبعية ونصها اذا حكم الحكمين حكمهما اتنا السلطان فاخبروا بمحضرتنا ادى عدل بما اطاعا عليه من امورهما وما اتقاهما من حكمهما وكذا كل من استخلفه القاضي على ثبوت بني واتقاهما ٨١ هكذا اتقاهما من عرفة والمزان وهو الصواب وبه تعلم ان جواب من من معارضة الشارح به اتنا الحكم ان شاء الله مني لانهما اطاعوا بانباة كما تقدم والمعارضة وجوابها على تسليم قوله ونقد حكمهما وقد علمت مانبه ٨١ كلام طي البناني في اعتراضه نقل الموضوع وتسلع معارضة الشارح فقدم اما نقل الموضوع الذي جرى عليه هنا فهو الذي في نص وثيقة التبعية اذ قال فيها فمضى القاضي حكم الحكمين المذكورين على هذين الزوجين واتقاهما من غاري واهل المصنف فقه بالحق ونحوه قول ابن سلون فان اختلافنا ليس بشي حتى يجمعنا على الحكم يتخذ السلطان وقال في وثيقته واعلم الحكمان المذكوران ان القاضي بما اطاعا وما حكاهما وثبت حكمهما به بآيات فامضاء واتقاهما ٨١ واما المعارضة فالمراد دفعها ما ذكره سيدى عبد الرحمن القاسي ان قوله ونقد حكمهما معناه ما ضامن غير تبعية بمعنى انه يتقدم ولا يوافق خالف مذهبه فلا ينافي انه يتخذون لم يرض الحكمين والى اعلم (والزوجين) هما (اقامة) حكم (واحد) على الحكمين منهما دون دفع الحكم (على الصفة) اي منصف بصفة الحكمين من العدد اتقاهما مع ورود نص القرآن فثبت فيها لان جزم المصدق الله تعالى فلا يجوز لاحدا اسقاطه وهذا حق الزوجين فلهما اسقاطه الثاني وكلام المدفوع قيل على ان حكمه حكم الحكمين سواء كان بصل او طلاق (وفي) جواز اقامة (الولين) اي ولي الزوج وولي الزوجة واحد اهل الصفة جواز اقامة (الحاكم) اي السلطان او القاضي واحدا بالصفة على الحكمين بين الزوجين ونصها هنا لفظها التبريل وعلى هذا لو اقاموا احدا وحكم فلا يتقض حكمه مراعاة للاختلاف (تردد) محله ان كان احدهما او فرى اليهما على السواء والاضع اتفاقا الاول النص في السلطان وابن الحاجبي في الولي والثاني الباقي (ولهما) اي الزوجين (ان) اقاماهما اي الزوجان الحكمين (الاقلاع) اي عزل الحكمين والرجوع عن تحكيمهما (مالم يستوصيا) اي مده علم استيعاب الحكمين (الكشف) عن حال الزوجين (ويصمما) اي

قوله بيان لما يحذف من (قوله من العدد المتاح) بيان لصفة (قوله فيما) اي القسوز والصد (قوله حكمه) اي الواحد (قوله كان) اي حكمه (قوله على الحكم) صفة اقامة (قوله ومنعهما) اي اقامة الواحد عطف على جوارها (قوله فلهما) اي اقامة الواحد (قوله التبريل) اي القرآن المتزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله وعلى هذا) اي منعها (قوله الاول) اي الجواز (قوله والثاني) اي المنع (قوله اي الزوجان الحكمين) تفسير لقائل والمتنول بالمرءين

(قوله لما) أي الزويتين (قوله عزمًا) أي المحكمات (قوله أن عزمًا) أي الزويتان • (تصلق الخلع) (قوله بلا كراهة محالة) جاز (قوله وكراهة) أي الخلع (قوله عليه) أي كرم الخلع (قوله ويسعله) أي ابن رشد الخلع (قوله من أقسام الطلاق) بأن لقعه بتدفير يراعي (قوله تدفيع المصنف) أي الخلع (قوله لم يشهد) أي الطلاق بلفظ الخلع بلا عوض (قوله لإرادته) أي المصنف الخلع لم يشهد (قوله شهد) أي عرف بف المصنف الطلاق بلفظ الخلع بلا عوض (قوله جريان) اسم (قوله ومنها) أي أحكام الخلع (قوله قوله) (قوله لو أن لم يشهد) أي الزويتان عليه حال (قوله فهذا) أي الطلاق وهذا) أي سقوط الثقة أمام العدة ١٨٢

بلفظ الخلع (قوله بعض) اى فى الحقيقة وقولهم بلا عرض اى امدخول عليه فى الظاهر (قوله فى البتة) صله كاف التثنية (قوله وهو) اى الطلاق (قوله وعرفه) بفصاحته لاى الطلاق (قوله صفة) جنس (قوله حكمية) فصل يخرج الصفة الحسية (قوله ترفع) حلية متعة الزوج بزوجته فصل يخرج كل صفة حكمية لا ترفع ذلك كالطهارة والنكاح والاحرام (قوله موجب تفكر وخاله) فصل يخرج الابلاء والظهار والصام والصوماء (قوله وعرفه) بفصاحته متفلا (قوله تلامذة) اى ابن عرفة (قوله الخلع) مقبول عرف (قوله عقد) جنس واضافته لما وضة ففصل يخرج كل عقدا معاوضته (قوله على البضع) فصل يخرج مقبل البضع على البضع (قوله ففصل يخرج مقبل البضع على غيره)

(قوله قل يا اي الزانية قدسها) فصل خرج النكاح (قوله والرايح) يشد البعاد المهمة عطف على بعض
 (قوله لانه) اي الخلع (قوله صفه) جنس (قوله حكمية) فصل خرج الصفه اوجودية (قوله فرغ طبعه) عطف على الزوج (قوله فصل خرج
 كل صفه حكمية لا ترفعها) (قوله لمعوض) فصل خرج الطلاق بلا عوض والظهار والايلا (قوله فليس معطوفا على) (معوض)
 في هذا التثنية خفا اذا لا يصعد على (قوله لا يجهل) اي عطفه على معوض (قوله فليس) اي غير الزوجة بانماه معوض الطلاق
 (قوله مصلحه) اي الزانية (قوله اودره) اي دفع (قوله لمفسدة) اي من الزانية (قوله ويجرد) عطف على مصلحه

(قوله وعليه) اي ظاهر حاصله حل (قوله به) اي ظاهر حاصله انق (قوله) اي ابن ناجي (قوله اذا لم ينفذ) اي غير الزوجه بالتزام العوض ملة تنبيه (قوله وسعه) اي ابن عسدا السلام (قوله والمصنف) عطف على ابن عرفة (قوله فيها) اي المدونة (قوله ففعل) اي طلق الرجل امرأته (قوله ذلك) اي الاصل (قوله حلها) اي المدونة (قوله على ظاهرها) اي من شمولها قصد المصلحة او رد المفسدة ويجرد اسقاط نفقته في نفسها (قوله به) اي ظاهرها (قوله خلافه) اي قصره على قصد المصلحة او رد المفسدة (قوله يقيد) بضم الياء الاولى وفتح الصاد والياء الثانية (قوله في الاجنبي) اي التزامه عوض الطلاق (قوله بكونه) اي التزام العوض (قوله ولم يقصد) اي الاجنبي (قوله به) اي التزام العوض (قوله يجعله) اي يلتزمه (قوله يستتف) بضم السين وفتح اللام (قوله معروفه) اي تبرعه (قوله ١٨٣ مستقلا) اي بلا اذن الزوجه

(قوله اسقاط الخ) تصوير
 لضررها (قوله لان عوضه)
 اي المال الخارج به الخلع
 لا اشتراطه متصرفه (قوله
 وله) اي سده (قوله رده)
 اي المال الخارج به (قوله
 فيبقى) اي انقطع الخ تبرع
 على ان كان يتبرع به (قوله
 ووقف) اي المنقطع (قوله في
 مرضه) اي السيد (قوله
 فان مات) اي السيد (قوله
 ان حلها) اي المدبرة (قوله
 وان صح) اي السيد (قوله
 فله) اي السيد (قوله رده)
 اي خلع ام الولد والمدبرة
 (قوله ويرد) اي السيد
 (قوله لغيرها) اي المكاتبه
 عن تأديته لمجوعها (قوله
 ياذنه) اي السيد (قوله فان
 ادت) اي المكاتبه المال
 المكاتبه به (قوله ولا ينفذه)
 اي مال المنقطع (قوله ياذنه)
 اي السيد (قوله فيه) اي

ابام عتبتها وعليه حلها العزى وبه افق ابن ناجي ثم ظهر له ان الصواب تقيد ابن عسدا السلام
 بما اذا لم يقصد اسقاط نفقة المدونة وسعه ابن عرفة يلتزم المصنف في توضيحه ابن عرفة فيها
 من قال الرجل طلق امرأته قلت انك قد رددت فقل ذلك الرجل ان ناجي حلها شيئا العزى
 على ظاهرها وانما يتبني والصواب خلافه وفي التوضيح ابن عسدا السلام يفتي ان يقيد كلام اهل
 المذهب في الاجنبي بكونه لمصلحة او رد مفسدة ولم يقصده اضرار المرأة واعاها يحصل بهضم
 القصد مجرد اسقاط نفقة المدونة فلا يفتي ان يحتلف في منعه وفي استتمام المطلق به بعد الوقوع
 انظر ابن عرفة باذال الخ من صميم معروفه والمذهب يضمن غير الزوجه مستغلا فقلت ما لم يظهر
 قصد ضررها باسقاط نفقة المدونة ففتي رده كشر من العزى اه وذكروا ملتمز العوض
 زوجة كان او غيرها فقال (ان تأهل) بضم التاء شقلا اي كان اهلا لا لالتزامه ان كان غير مجبور
 عليه ابن عرفة باذال الخ من صميم معروفه لان عوضه غير مال اه وذكروا مفهوم ان تأهل
 فقال (لا) يجوز ولا يصح العوض (من زوجة صغيرة) زوجة (شبهة) اي الفقه لا يحسن
 التصرف في المال مملوكة اذ ان كان اوصى او مقدم فاض بغير اذنه فان اذن له او لم يصح
 ويا (و) لامن شخص (ذيق) اي رقيق ولو بشايقه بغير اذنه السيد وده ان كان
 يتبرع به فمضى من معتق لاجل قريبا جله ووقف من مدبرة وام ولد في مرضه فان مات
 مضمي من ام الولد والمدبرة ان حلها الثلث وان صح فله رده ويرد خلع المكاتبه بكثر ولو ياذنه
 لتأديته لغيرها وبسبب ياذنه مضمي وبغير اذنه بوقفه فان ادت مضمي وان هبزت فله رده على
 الراجح ابن شام ولا يضمنه سيد ياذنه كالمصدق (ورد) الزوج (المال) الذي خالته به صغيرة
 او صغيرة او رقيق بلا اذن من وليها او سيده (وبات) الزوجه منه مولا يشيع الامه تنفي بعد
 عتقها فان اصبحتا الخلفه جميعا او قبله من رده جميعا فرق بينهما ولو بعد الوط وهو وطء
 شبه ان لم يحكم بمصحتها كبرها او اقله ان رفعه الخلاف وظاهر قوله وبات ولو قال بعد الطلاق
 ان لم يمت لم يخالعت به فلا يلزم طلاق فلا يقع به لانه تعقيب برفع وامان على الطلاق على
 تمام ما خالته به لان تم هذا المال وان هبت برامك فانت طالق فان امضى الوفي فعلها

انقطع (قوله وليها) اي الصغيرة والسبقة (قوله وسده) اي الرقيق (قوله ولا يشيع) اي الزوج (قوله فان اصبحتا) اي الزوج
 الصغيرة او السبقة التي خالته بلا اذن وليها فرد وليها خلعها او الرقيقة التي خالته بلا اذن سيدها فرد مال (قوله قلته) اي
 الزوج الطلاق المتبرع على وبات (قوله وتنفذه) اي الزوج (قوله فرق) بضم فسكون مبتدلا (قوله فيما) اي المتفادعين
 (قوله بصحتها) اي الرجعة (قوله وان) ان كان حكم بصحتها كبرها (قوله فلا) اي لا يفرق بينهما (قوله لرفع) اي الحكم
 (قوله ولو قال) اي الزوج (قوله خالفت) بكسر الشاء اوضها (قوله) اي الزوج ملة تمام (قوله بان تم هذا المال الخ) تصوير
 لتعلق الطلاق على تمام المال

قوله لزيمه) أى الزوج (قوله زان ورد) أى وليها فصلها (قوله فلا يزيمه) أى الطلاق الزوج (قوله فان قال) أى الزوج (قوله) فابراثة أى الزبيدة الزوج (قوله لزيمه) أى الزوج (قوله في مخالعة) أى الزبيدة على صفة برائتها (قوله كعدمه) أى التعليق في زوم الإبراء ١٨٤ لها والطلاق (قوله ثابت) بفصلها متعلقا بخلت من النكاح

بموت زوجها أو طلاقه
 (قوله من ماله) أى البغية
 صلته خلع (قوله اقتضته)
 أى الخلع بجميع مهرها
 (قوله فنفها) أى المدونة
 (قوله خلعها) أى الوصي
 (قوله وبقول) أى يكتب
 الموثق (قوله لئلا) أى
 الوصي (قوله القبطه)
 بكسر البين وسكون الواو
 أى المتعة الخاصة بالزوجة
 (قوله ففضل) بسكون الضاد
 فاعل له حذف أى قال
 وكذا ابن القاسم (قوله من
 لئلا يفرضها صلته خلع
 (قوله ومنعه) أى خلع
 الابن من ماله بفرضها
 (قوله ذلك) أى صلح الابن
 عن يده السقيمة (قوله
 ورواها) أى السقيمة (قوله
 الاول) أى النعم (قوله لجواز)
 أى الطلاق على لجواز الفرض
 (قوله ل) أى الزوج (قوله)
 لهذا أى الاقتباس أو
 ولادته ميتا (قوله وخلقها)
 أى الزوجة (قوله به) أى
 الجنين (قوله لها) أى الزوجة
 صلته استقر المقدور بل ملك
 (قوله فان اعصرت) أى
 الخالعة بثقة جعلها (قوله)
 أنفق أى مخالعة (قوله)

لزمه الطلاق وان رد فلا يزيمه اذ يقل احد وقوع المعلق بدون وقوع المعلق عليه فان قال
 لزبيدة ان صحت برائته فانما طاق قابرته زمتها اليوم اذ زيمه الطلاق فالتعليق في مخالعتها
 صك عدمه (وجاز الخلع من الابن عن) يده (البغية) بفرض الوحدة أى من ولو تأتت بطلاق
 او موت بغيرها على الزواج لكونها بكر او ثيبا صغيرة ويجوز من ماله اذ لم يزوجها ولو بجميع
 خلعها عن البغية الا ابرضاها نفقا يجوز خلع الوصي عن البكر برضاها فله في الخط ظاهر كلام
 الرضا جى انه لا خلاف في جواز خلعها عنها برضاها ابن عرفة ابن نفقوس والمقتضى للمعجزة
 ان خلع الماذن ولها او وصيها او يقول بده اذ لم يزوجها من القبطه في اقتضائها ولو افضه ففضل
 ابن القاسم في المدونة يجوز مزاراة الوصي عن البكر برضاها (وفى) جواز (خلع الابن عن)
 يده (السقيمة) أى بالغة الثيب التي لا تحسن التصرف في المال من ماله بفرضها ومنعه
 (خلاف) فان كان من ماله او برضاها فلا خلاف في جواز نفق الوصي في صلح الابن عن
 البنت السقيمة قولان الاول لابن العطار وابن الهندي وغيرهما من الموثقين لا يجوز ذلك
 الا بآنها وقال ابن أبي نمين وابن بلبلة جرت القسطنطين الشيوخ يجوز ذلك ولو اهلها فله
 البكر ما دامت في ولايته على المشهور انتهى وهو الجارى على قول مالك ونحو الله تعالى عنه
 في المدونة ابن راشد الاول هو المولود عليه ابن عبد السلام وهو اصل المذهب ابن حنيفة
 وفى خلع الابن عن ابنته الثيب بغيره كالبكر ووقعه على ابنته اختيارا لا ينعى مقله عن ابن
 أبي نمين فانما عليه جرت فتوى شيخنا وقتها تناو واختار ابن القاسم وقول ابن الصانع مع ابن
 الهندي وغيرهما من الموثقين (و) جاز الخلع (ب) يذى (الفرض) بفرض الفين المجهزات التصديق والتردد
 بين ما وافق الفرض وما لاوافقه لجواز (بكتين) لامة او جهة في ملكه فان كان في ملك
 غيره فلا يجوز فان اقتضى اوله منه متافلا حتى لم يخلو له يجوز لهذا (و) جاز الخلع بغيره
 او مرض او مثلى (غير موصوف) بصفاة التي تقتضى الرغبة فيه باعتبارها (وله) أى الزوج
 على الزوجة التي خالعه بغير موصوف النوع (الوسطا) أى التوسط بين الجوردة والردا معتن
 النوع الذي خالعه به لا بما يتصل بالناس به عادة ولا يراى فيه حال المرأة وكل خلع في جواز الفرض
 المية والرحن الا الجنين فلا يصح رهنه على المشهور وقلم عم المسائل التي يجوز فيها الفرض
 فقال
 صليبة ابراهيم بن سكتانة • وخلع ضمان ياتى كلها الفرض
 وفى الرحمن يستحق الجنين ويطلقه • بجواز ذلك ام لها استقر
 (و) جاز الخلع بثقة حال اى على انه انفق على نفسه امدخلها (ان كان) بها جمل واوى
 بثقة لاجل الظاهر فان اعصرت انفق عليها ودفع عليها ان ابسرت (و) جاز الخلع (باسقاط)
 الزوجة سقيمها (حاشاها) اى حفظها وله هاتر يتصل برضاها اى وله امدخلها فقل الحق له
 على المشهور ولو وجد من يستحقها قبله كام الام اقيامه مقام الام طاعة في المدونة وفيها ايضا

لزوجها صلته اسقاط (قوله) اى الاب (قوله وجد) بضم فكسر (قوله يستحقها) اى الحضانة (قوله قبله) اى الاب لمن
 (قوله لقيامه) اى الاب مقام الام اى باسقاطها له حقها على انتقال الحق له مع وجود من هو مقدم عليه فيها (قوله وفيها) اى المدونة

قوله (من يسهلها) أي الحضانة (قوله فيه) أي الأب (قوله يسهلها) أي في الحضانة وأخذ الحضانة من أمه (قوله لزومه) أي
الامتناع (قوله يسهلها) أي حق الحضانة (قوله الأخيرين) أي التساوي والتعقن (قوله لانه) أي الإطلاق (قوله وكان تدفعه
عشرة دنانير) مثال ثمن لا اجتماع الخلع والبيع مطوف على كان تدفع له عبد (قوله سواء كان) أي البائع (قوله ورد) يضم ففتح
متفلا (قوله ما يقابلها) أي ما يسع من العبد (قوله من العوض) بيان لما (قوله لثريه) ١٨٥ صله برد (قوله منه) أي العبد بيان

لما (قوله منه) أي الزوج صله

أخذ (قوله من الدنانير)

بيان لما (قوله من الزوج)

صله برد (قوله لنفسها)

صله برد (قوله فيصير) أي

العبد (قوله في) يضم الرأ

وشد الدال (قوله يسع)

نائب فاعل رد (قوله

صفا) بفتح صاء مقفلا

(قوله من العبد) بيان

لقدرا (قوله لانه) صله

صفا (قوله غير النصف)

نعت قدرا (قوله عمل)

بضم العين (قوله به) أي

اليمين (قوله للتبادر من

عبارة المصنف أنها ترد

نصف المال إلخ) في شاذ

هذا من عبارته نظير

بل التبادر ومنها وجوب

ضمير نصفه للعبد لا أقرب

مذكور والمالم يذكر

فيها (قوله ترد) أي المال

كله (قوله رد) يضم الرأ

(قوله العوض) نائب فاعل

رد (قوله له) أي الزوج

(قوله نصفه) أي العبد

(قوله فيضم) يضم لكسر

(قوله نائب) نائب فاعل

ضمخ (قوله وردت) يضم

الرأ (قوله العشرة) (قوله له)

لم يستحق بعد الام قبل القيام بحقه قال في الثاني هذا التحية التقوى ويرى به حل القضية
والحكم وقوله غير واحد من الموثقين واختار ما وجران وشمل كلامه خلفه الماسط حضانة
الحل بما يعقل ولأنه المخطوطة والقاهر لزومه لمراد من مبه وهو الحل (و) جاز الخلع (مع البيع)
كان تدفع عسدا على ان يطلقها ويضع اهما عشرة دنانير فالعبد بعضه في مقابل العسمة
والعقد عليه خلع وبعضه في مقابل الدنانير والعقد عليه يسع سواء كانت قيمة العبد زائدة
على الدنانير وسواء لم تكن وانما قيمة عسدا على الراعي في الاخيرين فيقع الطلاق بالثلاثة بعوض
في تراضيها وما استحسنه النسي وقضى في القضية لمواز الفسخ في البيع وقبل رجعي كن طاق
واعطى وكان تدفع له عشرة دنانير في مقابل الطلاق وامة تأخذها منه وان كان في المبيع مانع
من حصة البيع دون الخلع كالباقي العسمة فان البيع يفسخ ويرد ما يسع من العبد لباقي ثمنه سواء
كان الزوجة أو الزوج ويرد ما يقابلها من العوض لمشتريه وبعض الخلع بما يقابل العسمة منه
والى هذا اشار بقوله (وردت) الزوجة (لكل باق العبد) الذي دفعه للزوج في مقابل مبيعها
وما اخذته منه من الدنانير مثلا (مع) أي البيع أي مع رد البيع وضمه فترد للزوج ما اخذته
منه في مقابل بعض العبد ومقول وردت (نصفه) أي العبد من الزوج لنفسها وبعض الخلع
بنصفه فيصير مشتركا بينهما فيمنعها فلا قال ورد لكل باق العبد نصفه لكان اوضح ومحل
صكون المبيع نصفه ان كانا في وقت الخلع او دفعته في مقابل الدنانير والعسمة معا لان
القاعدة في مثل هذا ان المعلوم النصف والجهول النصف فان كانا معا قدرا من العبد البيع
غير النصف حل به اقاده بى الثاني التبادر من عبارة المصنف أنها ترد نصف المال الذي
أخذته من الزوج وليس هذا مراما بل ترد كله ورد الزوج لهما نصف العبد وتم الخلع بالنصف
الاخر فلا قال ورد في باقي العبد العوض وله نصفه لكان احسن وعبارته ابن عرفة ولو خالها
على ابي او غير ذلك بصلحها على ان زادها عشرة دنانير فسخ من الثمن مناب العشرة وردت
للزوج وتم مناب العسمة منه (و) ان ضاعته بعدد معلوم من نحو الدنانير الى اجل مجهول
كظن السعة وقدم من ليعلم وقت قدومه (جهل) بضم العين وكسر الجيم مثله لا للزوج
العدد المذاع به (الموجب) اجل مجهول فهو كقولها وان ضاع على مال اي معلوم القدر
يمكن اجل الى اجل مجهول كان سالكا نيا الى اجل مجهول فالقيمة فيه حالة مع فوات
السلعة (وقوت) بضم القوف وقوت الهمز وكسر الواو مثله اي قيمتها المدققة (ايضا) أي كى
فهمت بتعجيل عدده وقوت (يجهل) قيمته أي المرحل مجهول يوم الخلع على شرطه احد
التفكير كيف يقوم مع جهل اجه ووجه الاول ان المال نفسه حلال والمهرام تاجيده مجهول
فالقي وجهه الثاني انها كقصة السلعة في فاند البيع الذي فأت (وردت) بضم الرأ (دوام)
مثلا ظهرت وهي (ندبة) خالفتها اي يردها الزوج للزوجة لياخذها اداهاهم جبهة

٢٤ من في أي لزوج (قوله منه) أي الابن او الغير (قوله يعلم) بضم الاء (قوله نور) أي كلام
المصنف (قوله كقولها) أي المدققة (قوله كان) أي المال (قوله حالة) حال من قيمة (قوله وجهه) لاول أي تجهيل العدد (قوله
فالقي بضم الهمز وكسر الفين الجملة أي الاجل المجهول (قوله وجهه الثاني) أي تجهيل القيمة (قوله انها) أي قيمة الموجل مجهول

(قوله لا تمين) أي أقولهم (قوله بما) أي الأرائد والأشياء (قوله لو قال) أي المصنف (قوله في) بضم الفاء المهملة (قوله وعرض الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله أي ربح) بضم فسكون (قوله في الأولى) بضم الفاء المهملة أي عدم علمها بها (قوله والرابعة) أي علمها وحدها (قوله في الثانية) أي علمها (قوله وإثانته) أي علمه وحده (قوله فالصورتانية) لأن
وفي كل أمان يعلمها ولا يلبس ها أو يعلم وحدها وتعلم وحدها
الصداق ما معني وما وصوف ٨٦

(قوله واعوضه) حطف
 على اصلية (قوله خلق الله
 تعالى) عن فرد (قوله ان
 كان) أي الحرام (قوله أي
 حكم) أي تفسيره (قوله
 منه) أي الحرام (قوله
 عليه) أي الزوج الحرام
 (قوله والا) أي وان لم يقع
 الخلع على عبته (قوله من
 الحلال) بيان له (قوله
 فأنشئت) أي انخر (قوله
 فعل) يضم العين تفريع
 على التمرح التقدم (قوله
 ان وردت) أي هذا اللفظ
 من قوله وردت زاعم الخ
 (قوله وفيه) أي ورد
 إذا الأول أي رد الداهم
 (قوله والثاني) أي رد القية
 (قوله والثالث) أي رد الحرام
 (قوله لانه) أي تأخيرها الخ
 على لزوم (قوله يحمل مصفا
 الخ) تدوير لفعها (قوله
 لان تأخير المال الخ) حلة
 تكييف (قوله فرد) يضم
 فتح منتقلا (قوله وكذا) أي
 تأخير المال في التمر والرد
 (قوله لتكييفها) أي الزينة
 (قوله) أي الزوج (قوله)

ان شاموا منه اياها حين اتلخ ام لا عدم فعليه بالارادة ولا بالاشارة اليها كالاتين سحبا
في البيع والاجارة ونحوهما في كل حال (الشرط) منها ان المدة لا تزيد على ثلاث سنين
لوقت خذها دون قلب ولا عرف هل هي رتبة او جرد قول وان ورد في مخالفة لثبوت
الدهام وغيرها (وورد الزوج من الزوجة بقعة كعبه) وعرض وسحبان معين خالفت الزوجة
في زوجها (استحق) بضم التاء وكسر الحاء اي نحو العداي وقع ملك الزوج منسبه بثبوت
ملكه لغو الزوجة او رتبة فلا يفسخ الخلع وترد الزوجة الزوج بقعة المسحق بالغير يوم الخلع
ان لم يعلم معايا مستحقا فان علم معايا او علم الزوج به وحده فلا شيء وان مات وان علم به
وخدها فخلع وام الموصوف والمثلي فتدفع منه في الاولى والرابعة ولا شيء في الثانية
والثالثة فالصوغية (و) (رد الحرام) حرمه اصله الذي خالته الزوجة وزوجها (كسر)
وتخزي (و) شيء مقصوب او عارضا على الحق تعالى كام وان كان كل الخلع به (وان)
كان (بعضا) من الخلع به اي حكم بفسخه شرعا ولا شيء في أي الزوج وعرضا عنه ان علم وحده
او مع الزوجة او لم يعلمه ونحو الخمر فان لم يعلمه المقصوب فعليه اثمته وان مات وحدها فلا
طلاق فيشوا الخمر والقصوب ان وقع الخلع على حينه والابنت وعليها اثم من الحلال كحل وشاة
وعلى يقتل الخنزير او يسرح قولنا لا ترق الخنزير وهل تكسر اوائها وتشت رقها ولا اختلاف
فان تخلف فلزوج وان قال ان اضيق هذا مشيه الحرام على رتبة فان طلق واطعته ايا
فاطلاق رجعي فعلم ان ردت حتى لا يقع وان رد الزوجه ادهم الزوج والقبعة الزوجة والفرام
النزع وقبه استعمال القذف في حديثه ونحوه الا اذا رد بعد مقبوض لا خذ به والثاني دفع
القبعة والثالث دفع العقد قاله غ وتبين في الرد فقال (كأخبرها) اي الزوجة (ردنا) لها حالا
(عليه) اي الزوج في قوله طلاقه لانه تسليم بجرها انما يقبل معها وتخلصها من سوء
مشره لان تأخير الحال تسليم بجرها لا تأخير وقتها وحدها حالا وبات منه وكذا تسليمها
ابدا عزه ليلها دنا عليه ماؤدأ من سبع اوصاف هي ان يطلقها لانه تسليم (و) كتمها
على (خروجها) اي الزوجة (من مسكنها) الذي كانت ساكنة فيه وما عدا ذلك خارج فلا
يجوز ويجب عليه استنابا فيه الى تمام مدته لانه حق تعالى فليس لاحد اسقاطه ولا
تجديده واما ان خالقه في انما تدفع امره من ماله ام سكتها فيه الى علم عندها فهو جائز
لان لا شيء من اهلها الا ساقطه (و) كتمها (بغيره) اي الزوج (لها) اي الزوجة (ما) اي دينها
مؤجل عليه لها (لا يجب) على الزوج في منة قبل طلاق اهل كطعام او عرض من لم يفيط
التجمل لانه من يابط الضمان وازيد ان الزوجة حلت منه فتحت اهلها (ان لا يجبل
وذا داهصهم اوبى من الى اهل وقتدانه منه فلا حرجه عهده العصاة) كذا في (اي

ويعلمها) اى الزوجة (قوله) اى الزوج (قوله مؤجلا) نفتدنا (قوله لانه) اى يعجل
المؤجل (قوله تسلف) اى جرتعا لاجل عصمها الخ (قوله واعتادها) صطف على خروجها (قوله طليما) اى الزوجين
(قوله غنية) اى مسكنها الذى سكت فيه معه (قوله لانه) اى اعتادها فى مسكنها (قوله اجرة) اى مسكنها

(قوله مطلقاً) أي أسوأ أكلات من يسع ومن قرض (قوله لا) أي الزوج الحلال، لأنه وشبهه (قوله هه) بخصائمه فلا (قوله) ليدقق، يضم الياء وكسر القاف أي الزوج (قوله عن نفسه) تعقبتهم أي هو وليست منه أهاجره فقاً (قوله فهو) أي التخييل (قوله سلب) أي سلبت منها (قوله برقعاً) أي (قوله واعترض) يضم الراء وكسر الراء أي التعطل بالاشتراك الجائزاً (قوله بقدرته) أي الزوج (قوله هل أسقطها) أي أتقاه العدة (قوله يفتق الخلع) أي افتق السبب (قوله قتلها) أي المذمومة تلو يلا (قوله هه) بكسر الحاء أي حلوه (قوله جائز) أي مضي ونفذ ١٨٧ (قوله ورق) يضم الراء مثلاً الذي

[illegible]

(قوله وهي) أي الرأب حال (قوله تفعل) أي قبل العشرة (قوله فقال) أي ما لى رضى الله تعالى عنه (قوله إياه) بضم الهمزة
 أي قبله المال على ذلك (قوله قال) أي ما لى رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أي قبله المال على ذلك (قوله ولم يرض) أي ابن
 القاسم (قوله يتأول) بضم الهمزة (قوله على أنه) أي الزوج (قوله ذلك) أي المذكور من ابن القاسم واشتب (قوله اختلافا من
 القول) لجل قول ابن القاسم على قبض الزوج العشرة وقول واشتب على عدمه (قوله وقال) أي ابن رشد (قوله صلحا) أي خالها
 (قوله وبذلك) أي المتقدم صلة تعلم ١٨٨ (قوله ونه) أي ابن عرفة (قوله اخذه) أي الزوج (قوله منها) أي

الزوجة (قوله في كونه)
 أي اخذه المال بها على أن
 لا رجعة له (قوله بالاولى) بضم
 الهمزة أي الطائفة الاولى
 الرجعية تتقلب بانته (قوله
 او الاخرى) بضم الهمزة
 وانما اخذها على طائفة اخرى
 بانته (قوله فقد سكت) أي
 ابن عرفة (قوله أنه) أي
 أي اخذه المال منها على نفسها
 (قوله ويحل) أي كلام
 المصنف (قوله الصورتين)
 أي اخذه على أن لا يرجعها
 واخذه على أن لا رجعة له
 عليها اذ يملك خلافا (قوله
 ولعلهما) أي حالين وليس
 وما لا ين رشد (قوله لم يرض)
 أي بمجاعة (قوله فهو) أي
 يهها (قوله كذلك) أي
 يهها في اضافة المصدر
 لقوله (قوله فهو) أي
 تزويجها (قوله من غير) أي
 الزوج (قوله وهو) أي
 الزوج (قوله اذا لم يكن)
 أي الزوج (قوله فيها) أي
 البيع والتزويج شرط
 يكون كل منهما مطلقا

واما اذا اعطته على أن لا رجعة تخلع بثانية اتفاقا هذا الذي يشبهه كلام ابن رشد في البيان
 ونفس السماع مثل ما لى رضى الله تعالى عنه من الرجل يطلق امرأته واحدة ثم اعطاه عشرة
 دنائير وهي في عدتها على أن لا رجعة له عليها ففعل فقال إياه صلحا قلت أنكره طائفة اخرى مع
 الاولى التي يطلق قال نعم اراحها فطلعتين ابن رشد اما اذا اعطته على أن لا رجعة عليها ففعل
 يقع به عليها طائفة اخرى واما اذا اعطته عشرة على أن لا يرجعها فقال ابن القاسم ذلك خلع
 ايضا يقع به على طائفة اخرى ولم يفرق بين أن يصح كون قد قبض العشرة اول بقبضها وقال
 اشتب أن شارحها ما كان راجعها راجعها راجعها العشرة أي تركها ليا ولا يأخذها منها ويحل أن
 يتأول قول ابن القاسم على أنه قد قبض العشرة فلا يكون ذلك اختلافا من القول وقال ايضا
 ما معه ولو قالت خدمتي عشرة دنائير على أن لا رجعة علي لكان صلحا باتفاق بذلك كله تعلم
 ما في كلام ابن الحاجب وابن عرفة وأصه اخذه مالا منها في العدة على أن لا رجعة في كونه
 شاه بالاولى وبالآخرى ما لى أن ارجعها المال الا أن اهدق سكتي الخلف في محل الاتفاق
 واما كلام المصنف فيصير على أنه خلع ويحل للصورتين وقد رأيت لابن بونس مثل ما لابن
 عرفة وأصلها طريقتان والقاعلم وشبه في المينونة ايضا فقال (كيسها) من اضافة المصدر
 لفعله أي اذا باع الزوج زوجته لم يفسد او غيرها فهو يطلق باقي (او تزويجها) كذلك أي اذا
 تزوج الزوج زوجته لرجل آخر فهو يطلق باقي وكذا يهها او تزويجها من غير وهو حاضر عالم
 ساكت اذ لم يكن هازلا فليما وشكل نكالا شديدا ولا يمكن من تزويجها ولا من تزويج غيرها
 حتى تظاهروا بصلحها مخافة يهها او تزويجها لانيه قاله مالك رضى الله تعالى عنه في البيع
 وقبض عليه التزويج المتبقي ابن القاسم من باع امرأته او زوجها هازلا فلا شيء عليه ويحل
 في التزويج أنه لا يرد طلاقها او منته في العتية او الحسن فان تزويجها او بيعت بغيره فأنكر
 فلا شيء عليه (والمختار) للشي من اختلاف (نفى) أي عدم (الزوم) أي لا يلزم الطلاق الزوج
 (فيما) أي بيع الزوجة وتزويجها وهذا قول ابن رجب والمذهب الاقل وهو قول ابن القاسم
 (و) بانته بكل (طلاق حكم) بضم فكسر وثانيه فاعله (به) أي العساق على الزوج او قلته
 الزوجة او الحاكم بكميب او نشوزا واضرا او قددا واسلام او كمال متفق فان اوقعه الزوج
 مختارا وتنازع في صفة او زوجه حكمه بها كما فهو على أصله من كونه وجبا او بائنا (الا)
 الطلاق المحكوم به على الزوج (لا يلاء) أي حلف الزوج على تركه وطرفه وشبهه كقوله اربعة

(قوله بشكل) بضم قفتح مثله أي يوجب الزوج الذي باع او تزوج زوجته (قوله قيس) بكسر القاف (قوله
 عليه) أي البيع في تشكيل الزوج (قوله فأنكبي) بضم نون ومعه ما أنه أن لم يشركه كالمطالقت عليه طلاقا ثانيا (قوله وهو) أي الأقل
 (قوله بكسب) أي باحد الزوجين موجب قسار (قوله او نشوز) أي من الزوجة (قوله او اضرا) أي من الزوج (قوله او اسلام)
 أي من احد الزوجين الكفا من (قوله أو كمال متفق) أي لامة وزوجها رقيق (قوله فان اوقعه) أي الطلاق الزوج مختارا مفهوم
 حكمه (قوله صفة) أي الطلاق وعدمها (قوله او زوجه) أي الطلاق وعده (قوله به) أي الطلاق (قوله فهو) أي الطلاق

(قوله والاول) بفتح الهمزة في عبارة ثالث (قوله عدم نفقة) اي بدل عسر نفقة (قوله عدمها) اي النفقة (قوله مورا)
 حال من الزوج (قوله ولا مال له) اي الزوج حال (قوله يملكها) اي الزوجة (قوله في دونه) اي الزوج (قوله ثم قدم) اي الزوج
 (قوله انه) اي الزوج (قوله ومنه) اي شرط ان الرجعة (قوله انش) اي الزوج ١٨٩ (قوله) اي ما لها عليه

(قوله وانكره) اي الزوج
 ما دعت عليه (قوله وتلن)
 اي الزوج (قوله الصلح) اي
 انخلع (قوله ثم رجع) اي ابن
 وهب (قوله على الصورتين)
 اي صورة الصلح عن ديني
 فتمت بيعة موصورة صلحه
 على عتقه منه لها بهلا
 خلافا له وجه الصلح (قوله
 ارادته) اي انخلع (قوله
 معناه) اي قصد انخلع
 (قوله ذكر) اي انخلع
 (قوله بينهما) اي الزوجين
 (قوله قدسدم) اي انخلع
 (قوله في) اي الطلاق
 (قوله وما) اي التاويلان
 (قوله انه) اي الطلاق
 صورة الصلح والاعطاء (قوله
 وفيها) اي المدقنة (قوله
 رجعية) اي طلقه (قوله
 لانه) اي من طلق واعطى
 (قوله روى) بضم فكسر
 (قوله ذلك) اي طلاقه
 (قوله وجهه انخلع) اضافته
 للبيان (قوله بينهما) اي
 الزوجين (قوله ذلك) اي
 انخلع (قوله) اي الزوج
 (قوله وتلقا) بفتح تاء
 متغلا (قوله بالبنونة) تصوير
 لقوله الذي فيها (قوله عليه)
 اي فرق ابن الموارز (قوله

شهر مورا واكثر من شهرين وهو فرقسي (و) الا لانطلاقه كونه على الزوج (عسر)
 من الزوج (نفقة) فالزوجة فرقسي والاولى وعدم نفقة ليشمل سر بمعاذها لنفقة الزوج
 ومورا غيبة بعدة ولا مال له يملكها والى بعد من يساقها الى قدومه مطلقا الحاكم عليه ثم قدم
 قبل انقضائه عديم فله رجعة (لا) بين الزوجتين زوجها (ان) طلقها مطلقا رجعا (شرط)
 بضم فكسر (نفي) اي عدم (الرجعة) حال كون شرطها (بلا عوض) سواء كان الشرط منها
 او من وليها او منه ومنه انت طالق طلقه فليكن بها انفسك فرجح القراني انه رجعية وافق يبد
 يجب قال وهو الا رجوع بالثقة وقيل ثلاث (اوطاق) الزوج زوجته مطلقا رجعا واعطاه
 مالا فرقسي (اوصالح) الزوج زوجته في مالها عليه سواء انكره (واعطى) الزوج
 زوجته مالا وطاقه فرقسي لان الطلاق بلا عوض في المسكتين ابن عاشر لم يرف ابن عرفة ولا في
 غيره ما قرره ثبت من انه صالح عن دين في ذمته بعضه بل الذي لا يعرفه البايع ابن صالحا
 على عتقه منه لها بهلا وتلن انه وجه الصلح فروى ابن وهب انها طلاق رجعية ثم رجع فقال
 هو طلق وقاله ابن القاسم في المدقنة اه وجعل المصنف على الصورتين (وهل) يكون
 رجعا (مطلقا) عن التصديق بعدم قصد انخلع (او) هو فرقسي في كل حال (الا ان قصد) الزوج
 (انخلع) فبائن لان العلق قد يكون في غير مرة بانه ثبها عليه في الجواب (تاويلان) وليس معنى
 قصد انخلع ارادته بانفس الطلاق بل معناه سر ياذ كرهينها انفسه مالا لم يكن نزاع في انه
 بان قاله احمد وهما قايما اذ اخلع واعطى واماد اطلق واعطى فرقسي اتفاقا ثم راجع انه
 رجعي افاده عب البائي ابن الحاجب وفيها فدين طلق واعطى اكثر الرايات رجعية ضيع
 لا تفتقر من طلق واعطى زوجته المتعة قال في المذهب روى عن مالك رضى الله تعالى عنه
 انها واحدة بانه وفرق ابن الموارز قال ان كان ذلك في وجه انخلع فهي طلاق بانه وان
 لم يجر بينهما ذلك في رجعة وتأول ابن الكاتب القول الذي في المدقنة بالبنونة عليه ابو بكر
 ابن عبد الرحمن وعبد الحق وهذا الاختلاف انما هو في موطن ابن وهب والاسدية والموازية
 فيمن صالح واعطى لا يمين طلق واعطى قال في التكت وهذا هو الصحيح والنقل الذي في المدقنة
 ليس بصحيح ولا خلاف فيمن طلق واعطى انه في الرجعة لانه وجه لها بهلا وطبقها وليست من
 انخلع في حق وقت في ابن عبد السلام وغير واحد انهم صموا الاقوال الثلاثة في كل من الثلاث
 مسائل المتقدمة وهي اذا طلق واعطى واذا صالح واعطى واذا طلق طلاق انخلع من غير عوض
 ثم قال الذي يدل عليه كلام ابن عرفة ان محلها ما فيمن طلق واعطى لفيمن صالح واعطى لانه
 بعد ان ذكر اختلاف الراوي اعترض ابن عبد الرحمن وغيره وقال في الموازية فيمن طلق
 واعطى ان جرى الامر بينهما انخلع وانخلع فهي بانه الا فرجعية اه هذا هو الظاهر
 والله اعلم (ومرسيه) بضم الميم وكسر الهمزة اي موقع طلاق انخلع خصوص مشيئة (زوج)
 او تابعين من ولي وكيل (مكتف) بفتح الهمزة اي ما في عايشه كلمة وهو البالغ العاقل ويشتمل

ابو بكر (اي) قال (قوله وهذا الاختلاف) اي في كون النفقة رجعية او بانه في صرخ واعطى خبره (قوله الاقوال
 الثلاثة) اي كونها بانه وكونها رجعية ونوف محمد (قوله محلهما) اي التاويلان (قوله لانه) اي ابن عرفة (قوله واعتراض) عطف
 على اختلاف (قوله قال) اي ابن عرفة (قوله من ولي) اي لصغير او مجنون (قوله وكيل) اي من رشيد

(قوله ان الضمير) أى في وجوبه (قوله فيه) أى فطالقه بعوض (قوله أولى) أى بالحوال (قوله يكمل) بضم الهمزة مفتوح الكاف والميم
مفتحاً (قوله أى السقيبه) ١٩٠ (قوله بدونه) أى خلع المثل (قوله انه) أى الشأن (قوله له) أى السقيبه (قوله لانه) أى المال الخالف

ان الضمير للمال الخالف به أى مصيره وجب على ما تقرر من وجوبه وعبر عنه يجب بخلاف صبي
ولا يجوز ان كان المكلف وشيخاً (ولو) كان (سقيباً) لان له ان يطلق ولا عوض فيه أولى
القضى ويكمل لخلع المثل ان خلع بدونه ضمير ظاهر كلامهم انه لا يبرأ الخالف بتسلم المال
الخالف به له ان يعرفه ظاهر كلام الموقفين كائن قصود واشتباى برأه الخالف بدفع الخلع له قلت
لانه عوض عن غير محمول يستقل السقيبه فهو كهيئة والخلاف المشار اليه بالواو اصله لا ين
الحاجب وابن شاس ابن عسرة قول ابن شاس وابن الحاجب اختلاف في محضة خلع السقيبه
لا يعرفه ثم ذكر انه يجب صرف الخلاف الذى ذكره ابن شاس لتكميل خلع المثل (او) وجوبه
(ولى) ندمي (صغير) ويجوز ان هو اولى وسواء كان الولي (او) اباً او سدا (او) غيرها من رضى وسما كم
ومقتضىه اذا كان خلع من ذكر على وجه الصلحه للصغير والمجنون ولا يجوز لهم الطلاق عليهم
غير عوض عند مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم ما وسكن عليه الرجاء الاتفاق ويرد
قول ابن هرقة القضى ويجوز ان يطلق على السقيبه البالغ والصغير ونحوه ولا يكون
بقائه عصمة فساد الامر جعل قبل نكاحه واحد بعد من كون زوجته غير محرمة الطريق
اه وولى المجنون الحاكم او مقدمه ان جن بعد بلوغه ورشد والاب ثم موبه ان جن قبله وانصل
(لاب) زوج (سقيبه) أى بالغ لا يحسن التصرف فى المال (و) لا (سقيبه) عبد (بالغ) فلا يجوز لهما
ان يتدعا لهما متبعا بغير اذنهما ولو جبرهما على النكاح (ونقد) أى مضى (لزم) (خلع) الزوج
(المريض) مرضاً مخوفاً ولا يجوز التقدم عليه لانه اخرج لوارث ولو كافر اداءه لاحتفال
اسلام الاولى وتقرر الثانية قبل موته ويجوز لطلاق المريض مرضاً مخوفاً ولو لم يمسك (و)
ان مات المريض مرضه الذى طلق فيه (ورثته) أى المريض زوجته التى طلقها فى مرضه المخوف
حتى ماتت لانه لم يملكه قبل موته (دونها) أى المطلقة فى مرض الزوج المخوف فلا يرثها ان
ماتت قبله ولو طلقها وهو مريض مرضاً مخوفاً لانه اخرج نفسه واقطع ما كان يحمته
لان العصمة كانت بيده وشبهه فى انهما دونه فقال (كزوجة مخيرة) بضم الميم وفتح الميم
والفتحة مثله أى خبرها زوجها فى البقاء فى عصمته وقرأه وهو صحيح وأمريض فاشتران
فى مرضه المخوف فقرأته فان ماتت منه ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها (و) زوجة (ملكه)
بضم الميم الاولى وفتح الثانية واللام مثلاً أى ملكها زوجاً ما عصمتها فى مرضه المخوف
فلعلقت نفسها (فيه) أى فى مرضه المخوف وماتت منه ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها (و) زوجة
(ولى لهما) بضم الميم وفتح اللام أى حلف زوجها على تركه ومثلها كقولهم اربعة اشهر وهو حر
او من شهرين وهو عبد فضرر لها الاجل اربعة اشهر او شهرين ثم لم يقبل ولا يعيد اطلق عليه
فى مرضه المخوف فاقضت عدتها مات من مرضه ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها (و) زوجة
(ملاصقة) بضم الميم وفتح المعين او كسرهما أى لا عنها زوجها لثقتها بشئ جعلها عنه وبالزنا هو
مريض مرضاً مخوفاً فان ماتت منه ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها (او) طلق طلاقاً على فعلها
فى عصمته او مرضه (واصلته) أى الزوجة زوجها (فيه) أى مرضه المخوف فان ماتت منه ورثته

به (قوله يستقل السقيبه)
لست غير محمول (قوله فهو)
أى المثل الخالف به (قوله ثم)
ذكر (أى ابن عرفة) (قوله لانه)
أى الشأن (قوله لتكميل)
صلته صرف (قوله من رضى)
الخ) بيان لغيرهما (قوله من)
ذكر) بضم فكسر أى
الاب او صبي والحاكم
او مقدمه (قوله لهما) أى
الاب ووصيه والمالك
وبقدمه (قوله على ما) أى
الصغير والمجنون (قوله عليه)
أى منع الطلاق عليهما
ولا عوض (قوله يرده) بفتح
ضم أى حكي الاتفاق (قوله)
ان يطلق (أى الولي) (قوله)
جهد) بضم فكسر أى
الاصالة (قوله بعده) أى
نكاحه (قوله من كون)
زوجته) أى الصغير او
المجنون الخ بيان لامر (قوله)
قبلة) أى بولغته (قوله)
وانصل) أى استقرضونه
بعد بلوغه (قوله لهما) أى
اب السقيبه وسعد البالغ
(قوله متبعا) أى السقيبه
والعبد البالغ (قوله لانه)
أى خلع المريض (قوله)
الاولى) بضم الهاء أى
الكافرة (قوله الثانية) أى
الامة (قوله قبل موته) تنازع

فيه اسلام وتقرر (قوله لانه) أى المريض (قوله ملكه) أى المريض المال الذى خالته به (قوله وهو) أى الزوج وان
قوله يومئذ أى كمال الاجل (قوله ف) أى يغيب الحشفة فى قبائها (قوله لهما) أى السقيبه (قوله فطلق) بضم فكسر مثلاً

(قوله الاول) يشق العزم في عبادة المصنف (قوله هذا) اي تزوجها غير (قوله عليه) اي الخلع في المرض (قوله لان ميراثها) اي
دوامه (قوله وانما هي) اي اهلته (قوله وان كان قوله) اي ابن الخايس الجاحل ١٩١ (قوله وانما قوله) اي كلف

وان ماتت قبله فلا يرثها (او) تزوج في وصته ككتابة اوامة ثم طلقها ولو بانها في مرضه الضوف
ثم (اسات) المتكينة (او عقت) الالة في مرضه فان ماتت منه ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها
(اي) طلقها في مرضه الضوف وقت عدتها او (تزوجت) زواجا (غيره) فان ماتت المطلق من مرضه
الذي طلق فيه ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها البنات والاولى وان تزوجت غيره لان هذا ليس
ببنا للخلع في المرض وانما هو ميراث عليه (ورثت) المطلقة في المرض الضوف (زواجا)
تزوجها كل من في وصته وطلتها في مرضه الضوف وماتت منه ان لم تكن في عصمة زوج بل
(وان) كانت في عصمة (زوج) حى وانما يقطع اربط المطلقة في المرض الضوف طلاقا رجعا
او بائنا (ب) حى (عصمة) الزوج من المرض الذي طلق فيه (بينه) اي ظاهرة لاهل المعرفة
مخوفا (لطلتها) في هذا المرض الثاني ثم ماتت منه (لم تترك) الزوجة زوجها في كل حال (الان)
يموت (في عدة العلق الاول) الرجعي الذي اوقعه في مرضه الاول وكذا اذا طلق في وصته
رجعا ثم مرض مرضا ضوفا وطلتها في عدة الاول ولو قال لا في العدة لكان الاولى اذلا عدة
فالملاق الثاني وعبرة التوضيح لان ميراثها قد انقطع بعصمة الينة بعد الطلاق الاول ولا عبرة
بالطلاق الثاني لانها لا تستأنف العدة من يومه وانما هي من الطلاق الاول وان كان قوله قبل
عدة الاول يوجب من عدة اخرى ومفهوم ثم مرض فطلتها انه ان طلقها في وصته الينة وفي عدة
الرجعي الاول ينقطع انهما منه ان كان الثاني بائنا ولموات في عدة الاول فان كان رجعا
فيمكن طلق في وصته رجعا (والاقرار) من الزوج (به) اي الطلاق في العدة (فيه) اي المرض
بان حال وهو مريض مرضا ضوفا وطلتها وانما يصح قبل مرضه هذا (كلنا) اي الطلاق
في المرض في انها تتركه دونها ولا يقطع انهما الا حصته الينة لانها مبال كذب لغير رجعا من
الان فان ماتت منه ورثته ولو انقضت عدته على دعواه وان ماتت قبله فان كان المطلق رجعا
ولم تنقض عدته ورثها والا فلا (والعدة) للطلاق الذي اقر في مرضه بايقاعه في وصته السابقة
ابتداء (من) يوم (الاقرار) بالطلاق في المرض ولو كان اقراره يقتضي انقضاء العدة كلها
او بعضها لانها مبال فيه والمفتحق في تعالي فلا يسقطها كلها ولا بعضها اقراره وادعاه
اقراره انه ليس بينة على ما قرره والا ليجتنبها والارتفاع التهمة بها قالة من اليوم الذي
شهدت بوقوع الملاق نفسه في العدة فيمن شهدت عليه الينة اطلق زوجته منفردة
طاعت فيها ثلاث حضانة فان عدتها من الطلاق وان انكر المرض الطلاق شهدت عليه بينة
به قالة من يوم الحكم فحصل انه ان اقر عاتنت به الينة فمن يوم الطلاق وان انكره فمن
يوم الحكم فاخذ البنات ومفهوم فيه مفهوم موافقة اذ العدة من الاقرار ايضا الالينة
وتدعى صرح المصنف في باب العدة بقوله وان اقرى العصى بطلاق تقدم استأنفت العدة
من اقراره ولا يرثها ان انقضت على دعواه ورثته فيها العدة المستدانة من اقراره الالينة
تشهد له انه كان تحت ثمن ثلاثه وهذا يحصل اقرارا اقرارا العصى من اقرار المريض الذي
نكلم عليه هذا تقدم انها تترك المرض في العدة به هذا لان يصح عدة منه وقوله تشهد

القنينة (قوله لانها) بالكتاب (عده) كالشاه
(قوله لغير رجعا) الخ (لا عدة)
الكذب (قوله منه) اي
الاقرار (قوله والا) اي وان
كانت بينة على تطلقها
في وصته السابقة (قوله حل)
بضم العين (قوله بمقتضاها)
اي الينة (قوله بها) اي
الينة (قوله اذلا عدة) (قوله)
اي الاقرار في العدة بطلاق
مقدم انقضت كلها او
بعضها من الاقرار ايضا
عده لمفهوم موافقة (قوله)
الالينة (اي) على تطلقها
في الزمن المتقدم لعدة من
يومه (قوله هذا) اي ان
أعلمت من يوم اقرار العصى
(قوله ولا يرثها) اي الزوج
الزوجة (قوله ان انقضت)
اي عدتها قبل موتها (قوله)
على دعواه) اي الزوج
(قوله ورثته) اي الزوجة
الزوج (قوله الالينة)
تشهد له اي الزوج
بالطلاق في التاريخ المتقدم
فلا تتركه ان مات بعد تمام
عدته (قوله فان قت) اي
عدتها المتبدأة من اقراره
(قوله ثم مات) اي الزوج
(قوله وهذا) اي موته بعد
تمام العدة من اقراره (قوله)
لما تقدم الخ (عده لا تفرق)
اقرارا العصى من اقرار

المريض (قوله انها) اي الزوجة الخ بيان لما عطف من (قوله المريض) اي الذي اقر في مرضه بطلاقها قبله في وصته

(قوله) أي الزوج حال من المرض (قوله من انما) أي الزوجة الخ... ان لحكم الطلاق في المرض (قوله ان كان الطلاق) أي المشهود (قوله ان لموته) أي الزوج (قوله انما) أي الزوجة (قوله البيا) أي عدة الوفاة (قوله وعدة طلاق) عطف على عدة وفاة (قوله ولو كان) أي الطلاق المشهود به (قوله طعنه) أي الزوج المشهود عليه بالطلاق بعد موته (قوله وبما) أي احتمال الظن في الشهادة لو كان حاصلا توجه (قوله توجه) يضم اليما رفع الواو والهمزة مثقالا (قوله وانما) أي المشهود بطلانها بعد موته (قوله اياد) أي الزوج المشهود عليه بعدم (قوله بايقاعه) أي الطلاق (قوله في محضه) أي الزوج (قوله حيث استندته) أي البينة الطلاق المشهود به (قوله لها) أي ١٩٢ صحة الزوج (قوله وبان مباشرة الخ) عطف على بما ذى الزوج (قوله ايادها) أي الزوجة

له وكذا عليه وهو صحيح. ثم قال: فمن اليوم الذي شهدت البينة بوقوع الطلاق فيه في الصور الأربع وهي اقراؤه به حصصا او مريضا وانكراهه اليه حصصا او مريضا مع قيام البينة عليه اولا وامان انكر الصحيح وشهدت عليه البينة قائمه من يوم الحكم (ولو شهد) يضم فكسراى شهدت بينة على رفع (بعد موته بطلاق) البائن او الرعي في مرضه او محضه وانقضت العدة بحسب تاريخهم ومات وهو معاشرهما معاشره الزوج زوجته وكان تأخيرهم رفع الشهادة ثلثا كما عذر كغيبتهم (فبحكمه) (كسكم) (الطلاق) الواقع من الزوج (في المرض) الخوف لمن انما تراه ابد او تنقض من يوم وفاته ان كان الطلاق رجعا عدة واحدة لان موته نقلا من عدة الطلاق اليها وعدة طلاق ان كان الطلاق المشهود به باثنا وقال جميع ظاهر ما لئن القاسم انما تقدمت موته ولو كان باثنا لاحتمال ما منه في الشهادة لو كان حاصلا وبهذا توجه ادائها اليه مع شهادة البينة بايقاعه في محضه حيث استند لها وان معاشرها باها والموت بمنزلة منزلة تركه البينة فان لم تعد البينة في تأخير ارفع بطلت شهادتها ولا تذر بالجلول ولو شهدت بينة على زوج مريضا بانما يثبت من قبل موتها ويحجز من تحريمها فلا يبرأ (وان اشهد) الزوج (به) انشاء الطلاق والاقرار به الاثما وبانما واصلته اشهد (في سفر) - شلاي او حضر (ثم قدم) الزوج من السفر (وطي) الزوج التي اشهد بطلاقها اي اقروا بطلانها وشهدت بينة (واشكر) لزوج (الشهادة) أي الاثما وكذب البينة فيه (فرق) يضم القاسم كسر الراء مشددة بين الزوج والزوجة التي اشهد بطلاقها وتقدم من يوم الحكم بالتحريم كاخو ظاهر المدونة (ولا حله) أي الزوج واستشكل عدم حله مع الحكم بعتة في الشهادة واجاب ام القوار بانما لما كانت تقدم من يوم الحكم بالافراق كان كن وطى زوجته والا يبرى بينهما على حكم لزوجة الى الحكم بالافراق بدليل اعتدادهما من يوم الحكم به والمنازلة كانه كافر يراويع عنه. وبما احتقال نسائه الا انه ادق المدونة واذا بلغها موت زوجها الفان بعد ثمان من يوم موته فان لم يبلغها حتى انقضت عدتها فلا حله اذ اعلم او قد حلت اه (ولو بانها) أي الزوج زوجته في مرضه الخوف (ثم تزوجها) أي الزوج الزوجة التي بانها في مرضه (قبل محضه) أي الزوج من المرض الذي بانها فيه (فكالتزوج في المرض) الخوف في الفساد او استحقاق النصيب قبل وبعد لان فسادها بعد موتها الاقل من المعنى وسدق المثل من الثلث ان مات بعد الدخول وبه حل فضه

(قوله منزلة) خبران (قوله) تنكذه (به) أي الزوج من اضافة المفسد لثا حله وتكمل عليه بنسبه البينة (قوله ولا تذر) أي البينة في تأخير ارفع بطلانها اي بوجوب الرفع (قوله بانها) أي المنة (قوله منه) أي زوجها (قوله ويحجز) أي الزوج (قوله من تحريمها) أي البينة (قوله فلا يبرأ) أي الزوج الزوجة (قوله) والافراق عطف على الشام (قوله) أي الطلاق (قوله لا انما) حال من الطلاق (قوله دونها) أي الثلاث (قوله او حضر) أي قهرهم سرقه فهم موافقة (قوله) ثبت أي ولو لها (قوله كذب) يقتضاتة لا ي (قوله الزوج) (قوله فيه) أي الاثما بالطلاق (قوله واستشكل) يضم التاء وكسر الكاف (قوله عدم حله مع الحكم) يقتضي الشهادة لان عدم الحله يقتضي رد الشهادة

والحل يقتضيها يقتضي الحل (قوله بانها) أي الزوجة (قوله والا يبرى) عطف على ام القوار (قوله بينهما) أي الزوجين (قوله) الا بدليل الخ) صلة متعلقة على حكم واضافة لبيان (قوله) أي الفراق (قوله والمنازلة) عطف على ام القوار (قوله بانها) أي الزوج (قوله باحتمال نسائه) أي الزوج الاثما عطف على بانها الخ ولا يخفى ان جواب ابن الجوزي وبالا يبرى مضاهيا واحدا (قوله) وقد حلت اي لمن اراد تزوجها بلا استئناف عدة (قوله في الفساد) حله كاف التثنية (قوله قبل وبعد) بالضم فيما عند حذف الحذف اليه ونسبته مضاهيا اي البناء قوله من المعجب الخ) بيان للاقل (قوله من الثلث) بيان للاقل (قوله ان مات أي الزوج من مرضه

(قوله ادخال) خبره (قوله انتفت) اي اعله (قوله لانها) اي الزوجة (قوله ثم) اي الزوج الخ طه لا تفتقر قوله هي اي اهلها
(قوله لانه) اي الزوج (قوله معرض) بفتح الراء متغلا وتمام الضاد قوله عليها صفة يجرم قوله لانه اي خلعها (قوله وعليه)
عطف على عليها (قوله لانها) اي خلع الزوج وابنه تأييد خبر (قوله وان وقع) اي خلع المريضة (قوله فنها) اي المدونة (قوله
وهو) اي الزوج (قوله يجتمع مالها) صلة استلقت (قوله ولا يرها) اي الزوج ١٩٣

شبر يكون (قوله لا كثر)

واجمع لنفسه (قوله

والاقل) راجع لنفسه

(قوله ويرى) بضم فكسر

(قوله يرقب) بضم الباء يفتح

الضاق (قوله فقول) اي

خليل (قوله وان صحت من

مرضها) بمبالغة تليق في الرد

(قوله هو تأويل الخلاف)

خبر قوله (قوله للاقل) حال

من تأويل الخلاف (قوله

والاولى) بفتح الهاء (قوله

عليه) اي تأويل الوفاق

(قوله وعليه) اي تأويل

الوفاق (قوله يوم الطلوع)

نائب فاعل يعتبر (قوله ان

كان) اي اخلع (قوله اليه)

اي يوم موته (قوله فان

كان) اي الخالع به الموقوف

(قوله اخذه) اي الزوج

الموقوف (قوله وان كان)

اي الموقوف (قوله كثر)

اي من ماله (قوله) اي

الزوج (قوله منه) اي

الموقوف (قوله) اي

الزوج (قوله منه) اي

الموقوف (قوله وان صحت)

اي الزوج من مرضها الذي

خالصه زوجه صفة

٢٥

منح في

(قوله وبه) اي المتقدم (قوله يعلم)

بضم الباء (قوله من التاويلين الخ) بيان لما

(قوله ثم) بضم فكسر اي تكمل (قوله من التقيد) صلة المطلق (قوله فقه) اي خلع (قوله ان لم يكن) اي الزوج مستقنيا

شرطه (قوله والا) اي وان كان مستقنيا (قوله قبل) بضم فكسر (قوله ان كان) اي الزوج

الان يصح صفة ولكن لاهلها بالنيكاح الاول فان قلت علمه منع نكاح المريض ادخال
وارث وقد انتفت خلاصته بالنيكاح الاول ولولم يتزوجها اقل قلت بل هي موجودة فثبت انه
لولا يتزوجها احق لانها اقل من النكاح الاول ولولا يتزوجها اقل قلت بل هي موجودة فثبت انه
نكاحا لانها اقل من النكاح الاول ولا يتزوجها اقل قلت بل هي موجودة فثبت انه
(خلع) الزوجة (المريضة) مرضها فاعلها لانها اقل من النكاح الاول ولا يتزوجها اقل قلت بل هي موجودة فثبت انه
وان وقع لم يخلع لانها اقل من النكاح الاول ولا يتزوجها اقل قلت بل هي موجودة فثبت انه
فقه من النكاح الاول لانها اقل من النكاح الاول ولا يتزوجها اقل قلت بل هي موجودة فثبت انه
الخلاف (اي الذي يرد (المجاور) بضم الميم وكسر الواو آخره زاي اي الزند (الانه) اي
الزوج ان لو كان وارثا (اي يوم موته) صلة المجاور (و) اذا كان اعتبر يوم موته (وقب) بضم
فكسر اي المال الخالع به (البسه) اي يوم موته في الجواب (تأويلان) فنيا للمالك رضى الله
تعالى عنه ان استلقت منه في مرضها وهو صحيح بجميع ماله الميراث ولا يرها حال ان القاسم
وانا اي لو استلقت منه باكثر من ميراثه بما لا يجوز ولا يرها او ماله على مثل ميراثه منها فاقبل
ولا يرها وان عاين في كون قول ابن القاسم قسيرا او استلقت قولان فلا كثر والاقل ودوى
عن مالك رضى الله تعالى عنه ووقف المال حتى تصح او قوت فقوله وهل يرد اي الخالع به على
كل حال وان كان اقل من ميراثه منها وان صحت من مرضها هو تأويل الخلاف للاقل وقوله
او المجاور لانه ما هو تأويل الوفاق فلا كثر والاقل الاقتصار عليه وعليه فاختص به ليدفع
في قدام الميراث يوم الطلوع فيقبل الزوج الخلع ان كان قد ميراثه او يعتبر يوم موته او يوقف
الخالع به كله اليه فان كان قد ميراثه فاقبل اخذه وان كان كثر فقال ابن رشد لا شيء له منه ولا
اثر بهما وقال القسبي له منه قد ميراثه ويرد الزاد وان صحت فباخذ جميع ما شاع به وبه يعلم
ان ما اقتضاء كلام المستفهم ان التاويلين في الرد وعدمه مع الاتفاق على المنع غير ظاهر بل
هما في الجواز وعدمه فاقدم البنا في (وان) وكل الزوج من يخالف له زوجته بقدر معلوم من نحو
الذي نافع من قصر وكيله اي الزوج على الخلع (عن مسماه) بضم الميم الاولى وقب السنين والميم
الثانية مشددة اي القدر الذي معه الزوج لو كبل بان خالعها باقل منه دون اذن الزوج
(لم يلزم) الزوج طلاق وزوجته ما بقي عصمتها الا ان تم الزوجة او الوكيل المحمي وليس
لزوج الاتعاض من قبول اقام الوكيل اذا تعلق به منه (او اطلق) الزوج (له) اي الوكيل
على الخلع (او اطلق) اي الزوجة عن التقيد بقدر معلوم (سلف) اي الزوجة (انه اذا دخل
المثل) بكسر فكسر يكون ولم يلزم طلاق لان تعلق الزوجة او الوكيل ان لم يكن مستقنيا والاقل
قوله بلا عين ان كان قاله ان اعطيت ما شاءت او ان دعوتني الى الصلح بالتعريف فان كان

(قوله اضافي) اي نسب الو كمل (قوله اما) اي الزوجة بان قال وتكني على ان يقال لها او يقال كذا (قوله اوله) اي الو كمل بان قال ان المال (قوله وايضا) اي المال (قوله بان قال على الخلع) (قوله من رضاء ولده الخ) اي ان المال (قوله بلا عين) اي من الزوجة على اضرارها زوجا ماله (رد قوله وصوب) يضم فكسر مثقالا اي قوله المبطل بين (قوله الذي الخ) نفت الضرر (قوله كونه) اي السماع ١٩٤ (قوله ان كانوا) اي الثقات وغيرهم (قوله فان قصد) اي مقترن المال (قوله والوا) اي

وان لم يقصد قد اجماعه
(قوله فلا) اي لا يرد المال
للمتزعة بل للزوجة (قوله عليه)
اي الضرر (قوله فاطم) اي لاسماع (قوله بضره)
اي الزوج (قوله لها) اي
صلة ضرر (قوله وهل) يضم
العين (قوله فيه) اي الضرر
(قوله لانه) اي النزاع
(قوله آل ل) هذا المزمع
يرجع وما رواه في قوله
ومنه) اي انه بائنا في العمل
و رد بشاهد او امر اثنين
ويدين (قوله زوج) اي
ثبت (قوله لها) اي الزوجة
(قوله عليه) اي الزوج
بنيان عليه او على وليها (قوله
لثبوت) اي الاصاص الخ
عنه قوله ومنه خلاها
باسقاط قصاص (قوله فان
ليقول) اي الخلع (قوله في
الشامل) نعم قولان (قوله
ويتم) اي الزوج (قوله
منها) اي الزوجة (قوله ولا
يجل) اي الزوج (قوله
زناها) اي الزوجة (قوله
ويستدل) اي الزوج (قوله)

قال الى صلح بالتكليف ان خالفتني على مال لزمه ملوخته ولو اتفاه (وان) وكنت من يتخالف لها
زوجها او بنت قدر معلوما كعشرة او اطلقت (فادوكيها) على ما عتده لوعلى خلع المثل
ان اطلقت (فعلية) اي وكيلها (الزيادة) على المسمى او خلع المثل ولزم الطلاق وليس عاها
الامامت او خلع المثل وسواء اضاف الخالصة لها او لها اول بضعها وان اطلقت حلفت على
ارادتها خلع المثل (وردة) يضم الراو شد الدال (المال) الخالصة له للزوجة وسقط عنها ما التزمت
من رضاء ولدها وثقة حل او اسقاط ضامة (بشهادة) ماع) بالعين واولى بشهادة قطع قاله
ابن رشد وقال المبطل بين وصوب (على الضرر) من الزوج لها الذي لها التعلق به ولزم
البنونة ولا يشترط كونه من الثقات وغيرهم يمكن من احدهم ان كانوا مجاورين للزوجين عجم
ان كان التزم المال غيرها فان قصد فداءه من ضرره وله الا فلا (و) رد المال الخالصة لها
(يحيينا) اي زوجه عليه (مع) شهادته (شاهد) او اسقاط بضره لها بضر او دوام شتم
بغير حق واخذ مال او مشاركة او باثورة على ما يجب لا يفيقه لها قاله في الشامل (او)
يقيم شهادته (امر اثنين) فاطمة بن الضرر وعلى فيه بشهادة امر اثنين وعينه لاه آل المال
ومنه خلاها باسقاط قصاص وجب لها عليه الثبوت في الجرح بشاهدتين فان يرد له المال
كتملها باسقاط ضامته فلا يسقط التزامها بشاهد او امر اثنين عجم على الضرر فان كانت
شهادة الواحد او امر اثنين بالسماع فتكون في الشامل والخط وليس من الضرر زاد بها على ترك
الهالة او الفصل من الجنابة فان شامسكها واقبها وان شامسها او تم لها ما شذمه من الا
يجل لمضاربتها ان علم زناها حتى تنقضي شهره او ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما
ويشوب لفراقها وان ضارها حتى اقتدت منه جلا يثم له ما يأخذ منها الا ان تنسقه
او تخالف امره (و) من ضارها زوجها اضربها التلطيق به ولم تكن من ابائه وهي في
صمته فاردت مخالفته واشهدت عنه بضره و زوجها لها وانها تخالفه ردت عنها في الضرر
وفي البيه شاهدتها بواثبات غير ملتزمة لهذا الاسقاط وانما وصل به الى خلاصتها ونكتها
من ابائه عليه ثم خالفته مرة بالوع وعدم الضرر وانما سقطت عنها فيه وفي البيه
الشهادة وفي البيه التي استوعبها اي اشهدتم اسرا عتدهم (لا يضرها) اي الزوجة
(اسقاط البيه المستعينة) يضم المير وقع العين اذ قبلها التوكيت بصورة اليه لتجاوزها
خسة احرف (على الاصح) عند ابن شاذما يتكلمه عن ابن الهندي وغيره وعلقان ضررها
يجعلها على الاقرار بالطرح البنائي معصي الاستعانة اثم ادها قبل ان تلحق انما هي اقتضت من
زوجها ابشئ فليس طوعا منها ولا التزاما ولا تحميها عليه الضرر وروى الرغبة في الراحة

قواها) اي الزوجة ما تاتي علم زناها (قوله من ابائه) اي الضرر (قوله واشهدت) اي سر (قوله بضره) زوجها
اي اخبرتها (قوله وانها تخالفه الخ) عطف على ضرر (قوله به) اي الضرر (قوله وانها غير ملتزمة الخ) عطف على الضرر (قوله
به) اي الاسقاط (قوله منه) اي الزوج (قوله من ابائه) اي الضرر (قوله عليه) اي الزوج (قوله فيه) اي الضرر (قوله على
الاقرب بالوع) اي وامر باخلافة (قوله شهادتها) اي الزوجة عدلين سرا

(قوله من ضرره) أي الزوج (قوله منه) أي الزوج (قوله عليه) أي الزوج عما أسقطه عنه (قوله ابتلى) بضم التاء وضم السين
اللام (قوله بالأحكام) أي تنفيذها (قوله الأولى) بضم الهمزة ١٩٥ اشهادها بعدل من راعى ما تقدم

(قوله وإن كان الأسقاط في جميع حال (قوله قد بضم) بضم الياء وكسر القاف (قوله فانه) أي الأسقاط (قوله لانه) أي الخلع (قوله لانها) أي الرحمة (قوله ظهوره) أي فساد (قوله الملكية) بضم الميم الأولى وفتح الثانية واللام متفلاذ إلى ملكها نرجعها صعب (قوله ره) أي ضلعها (قوله بعد الخلع) صلة ظهور (قوله مضرب) خبر قول (قوله هذا) أي ضلع على عيب ضارب فقط (قوله وهو) أي عدم الرد (قوله لانه) أي الزوج (قوله ان ما سلك) أي خالف (قوله فصالحها) أي صالحها (قوله المصالحة) أي الخالعة (قوله لوقوعه) أي طلاق البتة (قوله لطلاق) أي البتة (قوله وبطل) أي استقر (قوله الطلاق) أي المعلن على المصالحة (قوله لوقوعه) أي الطلاق للمعلن على البطالة (قوله انه) أي ابن القاسم (قوله الطلاق) أي الخلع (قوله للمصالحة) أي الخلع عليها (قوله سكتس) بضم الميم وفتح التثنية والكاف أي مقابوب

من ضرره بها وانها تم حصلت لها النجاسة منه ترجع عليه فانه ما صاحب القاتل وغيره وهذا ثلاث صور مصرح بها في التوضيح عن ابن رشد فلهذا وان اعترف في عقد الخلع بالطوع وكانت استمرت فلها الرجوع بائنا وقد ان لم تستر فقامت لها عتق لم تكن عتق ايماناً كانت علم انقضى فلهذا الذي قاله ابن الهندي وابن العطار وغيرهما ان لها الرجوع ولا يضرها أيضاً اسقاط البينة المسترعة ولا غيرها وهو اصوب لان ضرره بما يجعلها على ان تعترف بالطوع ومن ابتلى بالأحكام يكاد يقطع بذلك اه والاولى بصحة الاستماع على المسئلة الاولى وان كان الأسقاط في الجميع كما صرح به ابن رشد والله اعلم وقال ابو الحسن ولو كتب في الوثيقة طاعة غير مستحبة ضرراً واسقط الاستعانة في الاستعانة الى ابد فغابته وهي حدوده ونهايته فلا يقطع ذلك سقمها انما يقول ولو اقل ذلك لسلطت منه حج يفهم من كلامهم هذا انها لو اسقطت كل سنة منهم لاجل ما في ما قرنت به من الطوع وعدم الضرر فانه لا يلزمها (تنبيه) قوله المسترعة هو في النسخ اليه المتنازع وقاعدة الخط ان اللفظ المتجاوز ثلاثة أحرف وليس قبلها ياترسم بامطالعوا كانت من واو او يه وهذا هو الراسخ من ثلاثة اقوال وقترنا والقارة انما ياترسم فاحش فانه الثاني (و) رد المال الخالع به (يعني) كونها أي الزوجة الخالعة (ثانياً) من مخالفتها وقت خلعها لا يبرأ صاف محلاً (لا) رد المال الخالع به ان تبين بعد الخلع انها كانت مطلقة طلاقاً (رجعية) لم تنقض عنها لانها زوجة محلاً كالعصمة فيقطعها الطلاق (اول كونه) أي السكاح فانه اجماعاً على فساد (يفسخ) بضم الفيم (بلا طلاق) سكك كسك خلسة ويحرم من نسب او رضاع او مهر فريد المال الخالع به لعدم مصادقة خلعها محلاً واما المختلف فيه فلا وجه لظهور رد المال الخالع به لمصادقته محلاً عند القائل بصحته وخلع الملكية صحيح وهو رد لقتلها ولا تعذر بيعها فانه ابن عرفة (اول) ظهور (عيب ضارب) أي الزوج كمنته واعتراضه وخساسته وجبه وجنونه وبخلافه مبرره بعد الخلع فلها الرجوع بالمال الخالع به. ذاهو المقدر وقوله السابق ولو طلقها او بائناً لم يطل على موجب خلع فكذلك لم يه ضعف او يحصل على الاطلاق على عيب خبره فقط البتة في هذا هو القميين راجع ما كتبناه فيما تقدم ومثل عيبه عيبهما (او قال) الزوج لزوجته (اذا سلكت فانت طالق ثلاثاً) او اثنتين وكان طلقها قبل ثلث واحدة او واحدة وكان طلقها قبل اثنتين ثم خالها مجال فبطلت له العدم وجود الخلع محل وقوع المعلن عليه في وقت واحد. ذاقول ابن القاسم وقال اصعب لارد الزوج على الزوجة شيئاً ما اخذ في السلم ابن رشد وهو الصعب في النظر والقياس لانه ان طلق لامة ان طلق البتة ان ما سلكت فصالحها فاقبض عليه الطلاق بالمصالحة التي يجعلها شرط وقوعه بالمصالحة هي السابقة لطلاق اذ لا يكون المشروط الاتباعاً لأشطر فاقاد انصبقت المصالحة الطلاق صحت وصحت ولا يجب على الزوج رد ما اخذ منه او بطل الطلاق واحدة كان (او ثلاثاً لوقوعه بعد المعلن في غير زوجة ووجه ما ذهب اليه ابن القاسم على ما فسرهم جميعاً انه جعل الطلاق سابقاً للمصالحة وهذا منكس من قوله اذ لو تقدم الطلاق المصالحة لوجب ان يقع عليه بالمصالحة طلاقاً ثانية ان كان الطلاق المعلن واحداً في المدخل

وتسكوس (قوله وهذا) أي وقوع طلاقاً ثانية بالمصالحة

(قوله هو) اي ابن القاسم (قوله وجعل) بسكون الهمزة مدد مضاف لقاعه (قوله النامية) اي ابن القاسم جعل الشرط ناسيا
 للمشروط الخ جعل (قوله انه سري الدائع) مقول قول المضاف لقاعه (قوله وليس ذلك) اي البناء (قوله لان قوله) اي
 الامام مالك رضي الله تعالى عنه ١٩٦ (قوله استصان) خبر ان (قوله بانه) اي البائع (قوله عليه) اي البائع (قوله منه)

اي البائع (قوله بطلقة الولد)
 اي المملقة على الصلح
 (قوله وهي) اي الزوجة
 (قوله عليها) اي النفقة صلة
 مخالف (قوله وهو) اي ما
 خاله ما يغتصبه مدة رضاعه
 (قوله اي ما يحتاجه الولد)
 تفسيره نفقة (قوله قد سقط)
 اي من الخال (قوله مدته)
 اي الرضاع (قوله فلو قال)
 اي المصنف تغريع على
 شرح عبارة بما تقدم (قوله)
 انظر) اي في الدلالة على
 مراده (قوله فليس مراده)
 اي المصنف تغريع على
 النسخ المتقدم (قوله من
 لفظه) صلة ببادر (قوله
 من انها حامل الخ) بيان لما
 (قوله لانها) اي نفقة الحمل
 الخ عليه لكونه لم يرد (قوله
 وهو) اي عدم سقوط نفقة
 الحمل (قوله لانها) اي نفقة
 الحمل ونفقة الرضاع (قوله
 وقوله) اي عدم سقوط نفقة
 الحمل (قوله مدد رضاعه)
 اي ولما تنازع فيه رضاع
 ونفقة (قوله لانها) اي نفقة
 الزوج وشبهه المشروطة
 على المرأة (قوله تنزهها)
 اي النفقة الزوجية (قوله)

بها وهذا لم يبق له هو ولا غيره وجعل ابن القاسم في هذه المسئلة الشرط تابع للامشروط انما شاء
 والله اعلم على قول مالك رضي الله تعالى عنه فيمن قال لعبدك ان يبتك فانت حر فباعه انما هو على
 البائع وليس ذلك بصحيح لان قوله في هذه المسئلة استصان على غير قياس والقياس في البيع ان يقول
 انه لا شيء عليه لان العتق انما يحصل منه بعد حصول العبد لله شترى بالشرء اه ان عرفة
 النسي من قال انت طالق انما حلتك فصالحها حدث بطلقة العبد ثم وقع عليه طلقة الصلح
 وهي في عدته تلك وجبت فلا مرد ما اخذ منها اه فتبين ان قوله وقال ان خالعتك الخ هو قول
 ابن القاسم وهو معترض (لا يرد المال الخالعة) ان لم يخل (الزوج) ثلاثا بان اطلق او قيد
 بواحدة ولم يطلعهما قبل ذلك اثنتين (ولزمه) اي الزوج الذي قال ان خالعتك فانت طالق
 (طلاقان) واحد متطالع واحد متعلق فان قيدت اثنتين لزمه ثلاث واحد متطالع واثنان
 بالمتعلق قاله النسي وانكر ابن رشد (وجان للضائع) شرط نفقة (وله) اي ما تلده الزوجة
 لخالعة من زوجها الخالعة لها عليها وهو حل في بطنها حين الخلع اي ما يجتأجه الولد مدة رضاعه
 فلا نفقة للحمل) به اي نفقة سقطت حال حملها به ما سقط مؤنة رضاعه مدته فلو قال وبار
 شرط نفقة ما تلده مدد رضاعه فلا نفقة للحمل لكان انظر فليس مراده ما يقبضه من لفظه من
 انما حاصل ومرضع فخالعها بنفقة الرضيع فانسقط نفقة الحمل لانها لا تسقط في هذه الصورة
 اتفاقا وما ذكره المصنف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال ابن القاسم وابن الماجشون
 والمغيرة انقرضوا له النفقة الحمل النسي وهو احسن لان ما حاقنا اسقطنا حد ما يقبض الا انقرضوا
 لصقنا وقوله مدد وهو الصواب (و) ان خالعه ابرضاع وله نفقة وزوجها او غيره ومدد
 رضاعه (سقط نفقة الزوج) المشروطة على الزوجة مع نفقة الرضاع (اي) نفقة (غيره) اي
 لزوجه كشرطه اتفاقا على ولده الكبير او على اجنبى اخذته الشارح في الكبير وتعد هذا
 يقتضي انما قلنا انها اذا اتصف بنفقة الرضاع بان خالعه ابانته يتفق عليه او على ولده الكبير
 او اباه او اجنبى متبينه ولا هو ظاهر وقول الشارح في الوسط وهو مذهب المدونة اي سقوط
 المضافة لابل ما في كبيره وما غيرها المضافة فلم يظهر من النقل سقوطها وان ادعاء عجم (و) سقط
 (زائد) على مدد الرضاع (شرط) بضم فكسر من الزوج على الزوجة في عقد الخلع كفتها على
 ولدها سنة بعد مدد رضاعه فلا يلزمه الا نفقة مدد رضاعه ولا يجوز الاقدام على هذا الشرط
 وبار بنفقة الرضاع ولزم وان كان فيها الفرار ايضا لان الرضيع قد لا يقبل غيرها لان ارضاعه
 قديم عليها اذ لم يكن له ولا لابه مال والذي ذكره المصنف قول ابن القاسم وروايته من مالك
 رضي الله تعالى عنه ما قال الاكثر لا يسقط ما زاد على نفقة الولد مدد رضاعه وصوبه الاشياخ
 وبه العمل حتى قال ابن لبابة الخلق كلهم على خلاف قول ابن القاسم وروايته من مالك النسي
 محل الخلاف اذ لم يشترط الزوج نفقة المرأة على من ذكره كعاش الولد اومت والا فيصير مدد ابن

بان خالعه ابانته اتفق الخ تصويره فادعاء غيره مضافة لنفقة الرضاع (قوله وهي) اي زوجها (قوله اي سقطوا القاسم
 المضافة) تفسيره (قوله وان ادعاء) اي سقطها الخ حال (قوله وان كان فيها) اي نفقة الرضاع الفرز حال (قوله لان الرضيع)
 تنازع فيه جائز لزم (قوله ولان ارضاعه الخ عطف على لان الرضيع (قوله وروايته) اي ابن القاسم عطف على قول (قوله من
 ذكر) اي من الزوج او غيره (قوله والى) وان كان شرط عليه نفقة من ذكره ولو مات الولد

(قوله التزم) يضم الشاكر كسر الراء (قوله به) اى بنقته (قوله عدم) يضم نكسر (قوله فاعلم) اى الا قول (قوله ان كان) اى
 تزوجها شرط فيه قدر اى يلزمها عدم تزوجها (قوله والا) اى وان كان لا يضر الولد (قوله فلا يلزمها) اى واولها يلزمها مطلقا
 وثانيها يلزمها مطلقا (قوله ذلك) اى السقوط (قوله والا) اى وان لم يكن السقوط عامتهم (قوله استغناء) اى الرضيع (قوله
 مدته) اى الرضاع (قوله لانه) اى النفقة وذكروا ذلك كيشير (قوله كاشر) اى باقى (قوله ولا يدفع) يضم الياء اى المأخوذ من
 تركها (قوله لمونه) اى الرضيع (قوله غلبها) اى مدة الرضاع (قوله يوقف) اى المأخوذ من تركها (قوله يدفع) يضم الياء
 (قوله منه) اى الموقوف (قوله قبل تمام) صلة انقطع (قوله الخالعة) يفتح اللام ١٦٧ (قوله اى اجزأ) فتح تفسير النفقة

الا بى او اشارد (قوله ه)
 اى الخالعة (قوله ملكها)
 اى الا بى او اشارد (قوله ه)
 عنها اى المرات (قوله ودخل)
 اى الا بى او اشارد
 (قوله فى ملكه) اى الزوج
 (قوله ذلك) اى المذكور
 من ابر الخصص والاعام
 والشرب (قوله بعمل)
 يضم الياء (قوله به) اى
 الشرط (قوله ومنه) اى
 الشرط (قوله رجوعه) اى
 لا بشرط (قوله وتقدم)
 صحت على رجوعه (قوله)
 تعارضهما اى العرف
 والشروط (قوله بنقته) اى
 الجنين (قوله بخوله) اى
 الجنين (قوله فى ملكه) اى
 الزوج (قوله واحد) انعت
 ملكا ان قوته ومضاف اليه
 ان لم تزوجه (قوله احدهما)
 اى الخالعة (قوله بعضها)
 اى الخالعة (قوله بعضها)
 اى الام ولذا (قوله)
 فالاولى يفتح الهمز تنزيها
 على اى الخالعة ان فتح (قوله)

القائم وغيره فاه فى صحيح وفى الصفة
 وجاز قول واحد احيى التزم • ذلك وان خالف به عدم
 ويصح حمل قوله وانما كسر ط على ما يفتح غير النفقة كسر طه عليها ان لا تنفوخ بعد الحيوان فانه
 لغو ابن رشد اتفاقا واما اى صفة فاعلم ان كل من يضر الولد والا فلا يلزمه عوقبه وشبهه
 فى السقوط عن الزوجة فقال (كونه) اى الولد قبل تمام مدة رضاعه فيسقط عن امه ما فى
 حيث كانت حاملا منهم ذلك والارجع عليها يرقية النفقة اقامه والحسن على المدققة ومثل موته
 استغناء عن الرضاع قبل تمام الحيوان (وان ماتت) الخالعة بنقته الرضاع قبل تمام مدته
 فعلم ان تمام قبضه من تركها ما يقيم الحولين لانه دين تزوج في ذمتها كاشرا للدين ولا يدفع
 ليه لاحتمال موته قبل تمامه فيوقف يد عدل وكما يضى اسرع واشهر يدفع منه نفقته فان
 مات الولد فالظاهر رجوع الباقي لو لم يمههم موتها فان لم يفتل المراتب اى فان نفقة الولد
 واجرة رضاعه على ابيه (وان انقطع لهما) اى الخالعة قبل تمام مدة الرضاع فعلم ان نفقة القيام فان
 هجرت عنها فحق الاب (والولدت) الخالعة بنقته رضاعها (ولدين) او كثر (فعلمها) نفقة
 جميع ما ولدت فان هجرت فعلى الاب ويرجع عليها ان اسبرت (وعليه) اى الزوج (نفقة) البند
 (الا بى) العبير (اشارد) الخالعة جميعا اى اجرة وجعل خصمها وطعامها وشراها من
 وقت وحدانها الى وصولها لانه لا ملكها اذ زال عنها بغير عقد انقطع ودخل فى ملكه
 كل حال (الا بشرط) من الزوج حال عقد انقطع ان ذلك عليها فعلم به ومثله العرف والظاهر
 رجوعه لقوله وان ماتت وما بعد وتقدم الشرط على العرف فتعارضهما (لا) يلزم الزوج
 (نفقة) ام (جنين) بخاله به (الا) اى لكن تلزمه نفقته (بعد وضعه) اى الجنين لدخوله فى ملكه
 بغير وضعه (فأجير) يضم الهمز وكسر الموحدة اى الخالعة ان يجنين (على جمعه) اى الجنين
 بعد وضعه (مع امه) فى مات واحد ما يبيع احدهما ما يملكه لا تراوى به صلاحه الواحد
 ولا يكتفى بجمعهما فى حوزة ان التعريق هذا يعرض فالاولى واجبا بالثالث التمسك وبجوابه
 استغنى عنها ليحصل على وجهه الخ نائب فاعل اجير وهذا يستلزم بيعهما معا (وقى) كون (نفقة)
 غرة بخالعهما (لم يد اى يظهر (صلاحا) قبل ظهورها او بعد من حق وعلاج على الزوجة
 تعتمد تسليمها شرطه اى الزوج لان ملكه قد تم ولا يباح تحتها (قولان) لشيوخ عبد الحق

بانه اى المصنف (قوله عنها) اى اى التمسك (قوله وهذا) اى جعل على جمعهما نائب فاعل اجير (قوله ليعبرهما) اى الخالعة
 (قوله قبل ظهورها) اى الفترة لخالع (قوله او بعد) اى ظهورها (قوله من حق وعلاج) اى ان نفقة (قوله على الزوجة) خبر
 يكون المضاف لاسمه (قوله تعتمد تسليمها) اى الفترة التى لم يد صلاحه اقله لكون نفقة على الزوجة (قوله وعلى الزوج)
 عطف على الزوجة (قوله لان ملكه) اى الزوج الفترة التى لم يد صلاحه اقله لكون نفقة عليها (قوله ولا يباح تحتها)
 اى الفترة الخالعة اى حاله اى ان نفقت وتفتت با كل حجر ادا وعموم او بردها لا يدفع لزوج عوضها

(قوله فالتناسب لاصطلاحه تردد) اي لانه لا متأخرين لعدم نفس المتقدمين تقرع على قولهم شيوخ عبدالمطلب (قوله وان هذا الخ عطف على ان معنى الخ قوله فان كان بداصلاحها الخ) مفهوم بداصلاحها (قوله فعليه) اي الزوج (قوله واذا قلت) اي العاطاة (قوله ارادته) اي الخلع (قوله بها) اي العاطاة (قوله ان قصد) اي الزوج (قوله اخذت) اي الزوج (قوله لها) اي الزوجة (قوله رواية ابن وهب) من اضافته ١٩٨ المصدر لقاعله (قوله من يدم الخ) معقول رواية (قوله ذلك الخ) اي ويوصل الرد

منهما (قوله فهو) اي الرد منها واثنته ثلثا بن شيوخه (قوله فمقتدر) اي الطلاق (قوله ان اخذ) اي الزوج (قوله منها) اي الزوجة (قوله واقلت) اي الصرقت الزوجة لاعلها مثالا (قوله هذا) اي الذي دفعته للزوج (قوله بذلنا) اي الطلاق (قوله ولم يسجد) اي الزوجان (قوله صرفهم) بضم فسكون (قوله انه) اي اثنان (قوله منه) اي الزوج (قوله ما فيها) اي الزوجة (قوله الله) اي الزوج (قوله فهو) اي المذكور (قوله بحيث يرى) بضم الهمزة تصوير (قوله الخ تصوير) قتلوا جدا (قوله على انه) اي الزوج (قوله فيصنع) اي الاقراض او الاداء (قوله به) اي المجلس (قوله به) اي الاختصاص بالمجلس (قوله قبوله) اي الغائب (قوله النسب) اي المال الخالع به (قوله والاي) وان لم يكن مشرف (قوله قبل) بضم فكسر (قوله تنسبها) اي الزوجة الات (قوله ان واقفها) اي الزوج

الزوجة على ما فسرت به (قوله والاي) اي وان لم يوافقها على ما فسرت به (قوله كذلك) اي حكمه التقدير في لزوم القابل كان دافعا وقولا (قوله كالتألف بعد من شيا مثل الخ) بمقتضى لغز التقدير (قوله فوجان) اي كتمان ومعتز حرسود وغراب وبت (قوله تقتضيه) اي المجلس (قوله منه) اي الزوج (قوله ذاك الخ) اي الطلاق (قوله فمقتضيه) اي الزوج (قوله ثم قال) اي (قوله قال) اي ما لترضى الله تعالى عنه (قوله سلف) بضم الهمزة وكسر اللام اي الزوج (قوله انه) اي الكلام

(قوله بطلاقه) صله بينهما (قوله بعده) أي الشهر (قوله لزمه) أي الطلاق الزوج (قوله بانها) خال من فاعل لزم (قوله ولا شيء له)
 أي الزوج (قوله كذلك) أي في الحال ٢٠٠ (قوله نهم) بضم فكسر (قوله بضم) بضم فسكون فتفتح (قوله عليه) أي الغد (قوله

أو آخره) أي الطلاق (قوله
 عنه) أي الغد (قوله وزمه)
 أي الزوج (قوله تعميم)
 أصله تتعمم تحدث منه
 إحدى التامين تخففا
 (قوله كذلك) أي بفتح الميم
 وسكون الراء (قوله قصر)
 بفتحها مثلاً أي الزوج
 (قوله مقبوضة) حال من يد
 (قوله قال) أي ابن عبد
 السلام (قوله لانه) أي
 الزوج المصلحة أقرب (قوله
 بانها) أي الزوج الزوجية
 (قوله يجوزنا لذلك) أي
 خلوصها حال من فاعل
 ابن (قوله والاكثر) عطف
 على ما لك (قوله لانزيمه)
 أي البيوتة الزوج (قوله
 واستخدمه) أي علم الزوج
 (قوله ان كان) أي الطلاق
 (قوله مشاركة) بشد الراء
 (قوله وعند الجد) بكسر
 الجيم عطف على مشاركة
 (قوله قال) أي القضي
 (قوله مدعية) حال من
 فاعل خالته (قوله كاذبة)
 حال من فاعل مدعية (قوله
 أو عجين لها عصبه) شبهة
 فهو وما لا شبهة لها فيه
 (قوله بعوضه) أي مثلي
 الموصوف وقبحة الحسين
 الذي لها فيه شبهة (قوله

بطلاقه) أي بانها لا يصح الامتناع كثير من الناس من تزويجها خوف جعلها أيا ما جعلها فاسي
 عشرته بطلقة يحصل للزواج (أو) كانت المرأة تزوجها (أو) بفتح الميم وكسر الموحدة والتون
 مشددا أي طلق طلاقاً بانها (أو) بانها من نحو الدرهم فقال طلقه ما كرهها الاثني وزمه
 الطلاق (أو) قالت (أو) طلق نصف طلاقه مثلاً أي بانها فقال لها أنت طالق نصف طلاقه بزمه
 طلاقه كاملة ولزمها الاثني (أو) قالت (أو) في جميع الشهر (أو) بانها أي بفتح الميم قاله (ففعول)
 الزوج ما طلقته ومنه بانها في جميع الشهر فقد لزمتها الاثني من حيثها فان طلقها بعده لزمه
 بانها ولا شيء له (أو) قال (أو) الزوج زوجته أنت طالق (أو) بانها من نحو الدرهم (أو) عقدت (أو) الزوجية
 طلاقها بالاثني (في الحال) لزمه الطلاق في الحال ولزمها المسمى كذلك ومنه إذا قالت طلقني
 بالثني فقد انطلقت في الحال فيصح الاثني ان فهم مقصد تفصيل الطلاق أو لم يفهم منها شيء
 فان فهم تفصيل الغد فلا يلزمها شيء إذا قدم الطلاق عليه أو أخره عنه ولزمه الطلاق البائن
 على كل حال (أو) رأى فيدها فوطأه، أو أتى بها فوطأه (أو) بانها طالق (بهذا) الثوب الذي يملك
 (الهروري) بفتح الميم والراء وشدة الناسبة إلى هرة إحدى مدائن خراسان تصنع بها الثياب
 وكانت سادة العرب تعمم بها ثيابها فاعطته ما في يدها (أو) فاذاهي (أو) بضم الميم وسكون
 الراء نسبة إلى مروي وكذلك بلد بخراسان يلبس بها خاصة الناس وقال في نسبة الآية إليها
 مروي يزيادة الزاى على خلاف القياس فسلمه البيوتة بالروى الذي اعلمته له لتعنه
 بالاشارة إليه وقد قصر في عدم ثبته وكذا بضم الدرهم أو أنه أنكر المجدي فاذاهي يريده وأما
 أن خالها يشوب هروى، وصوف قد دفعه فوطأه فظهر صوابها عليها ابد المهروري واشتاع لازم
 وإن قال ان أعطيت فوطأه أو باهروا فانت طالق فاعطته مروي أو باهروا فانت طالق (أو) خالته (بما
 فيها) مقبوضة (وفيه) أي بدها وذكرها باعتبار كونها عواشي (مقول) بضم الميم الأولى
 وفتح التاء والميم الثانية والواو مشددة أي شيء له قيمة شرعية ولو يسيراً كدوم فتلزمه البيوتة
 بما في يدها فقط (أو) بسكون الواو وخففاً أو ايسر قيمته قول بان لم يكن فيها شيء أو وقع المهر
 حصاة فبين منه (على الاحسن) عند ابن عبد السلام قال وهو الأقرب وهو قول عبد الملك لانه
 بانها يجوز الخلق وليك رضاه الله تعالى عنه والا كقولنا لزمه واستحسنه القضي ان كان من
 مشاركة وعند الجد قال وأما تسليح الناس في هذا عند المزل والعمير (أو) لانزيمه البيوتة فان
 خالته (أو) الزوجية تزوجها (أو) أي مقول معين (أو) شبهة لها أي الزوجية (في) (أو) ملكة
 بذاك دونه كسروق ومغصوب ووديعة وملك غيرهما مدعية ايضاً، أو به لها دونه لها كاذبة
 فان خالته ومصرف لا شبهة لها فيه أو عين لها فيه شبهة بان اوصى لها به ثم رجع الموصى بعد
 الخلع أو ليصحه أو لثلاث أو وجه لها أو باهروا ثم انصهر منها أو اشتريتها ثم استجبت بآت ورجع عليها
 بعوضه وإن علم دونها فلا يرجع عليها بشيء (أو) خالته (بما) أي قليل جداً معناه في
 الأصل والمراد به هنا انقص من خلع المثل (في) (قوله) (أو) أعطيت (أو) أي مقولاً (أو) خالته (أو)
 فلا تبين منه ويحتمل بينه وبينه أو لم يدع أنه إذا خلع المثل ولا يبين عليه في التقوى ويصطفى

وان علم أي الزوج انه لا شبهة لها فيه (قوله دونها) أي الزوجية (قوله ويحتمل) بضم فتفتح مثلاً (قوله المرافعة
 وان لم يدع) أي الزوج الخبز الخفي القليلة بينهما (قوله عليه) أي الزوج (قوله ويحتمل) أي الزوج أنه أراد خلع المثل

المرافعة انه اراد خلع المثل فابن رشد (او) قال الزوج (زوجته) طلقك ثلاثا بان من
 الذنائب مثلاً (فقبلت) (الزوجة منها طليقة واحدة) الثالث (س) الاثني فلا تزيمه البعثة لان من
 بعثة ان يقول لم أرض بخلها مني الا بالثلاثة قلت واحدة بان تزيمته فابن الحاجب
 وصوبه بان يترفع المحصول المقصود وهو حصول الاثني وقوع الثلاث لا يتعلق به غرض
 شرعي وانما يتعلق به غرض فاسد وهو تقدير الازوج واجها اذا سمعوا انها طليقة ثلاثا لم تزيمه
 الثلاث مع نقله بها فنظر التعليقها في المعنى على شيئين قبلها او الاثني ولم يحصل الا أحدهما
 وهو الاثني وقال الشيخ سالم بنقي ان تزيمه الثلاث لانه اوقعها وطلاق لا يمنع بعد وقوعه
 وهكذا كان يقول الشيخ بنها ١٥ وفيه انه اوقعه معا على شيئين فيشترط على حصولهما ولم
 يحصل الا أحدهما كما تقدم واقفه اعلم (وان) اتفقا على وقوع الطلاق (واحد) الزوج (انخلع)
 اي ان الطلاق بعوض واقترعه الزوجة (او) اتفقا على الخلع ودعى الزوج (فسد) من
 نحو الدرهم وادعت الزوجة قدر ادونه (او) اتفقا عليه ودعى الزوج (جنسا) من المال كنفد
 وادعت الزوجة جنسا غيره كعوض (حلفت) الزوجة في المسائل الثلاث بالحق على نفى دعواه
 وتعيين دعواها (وبات) من زوجها ولا تدفع لشأني الا في نظر الاقراره وتدفع لهما ادعت
 في الاخيرين فان نكلت حلف واخذت ما دعي في المسائل الثلاث فان نكل ايضا فلا نفى في
 الاولى وله ما قالت في الاخيرين (واقول قوله) اي الزوج (اذا) اتفقا على وقوع الطلاق
 بعوض (اولا) (اختلف) اي الزوجان (في العدد) الطلاق بين هذا هو المتقول وقال شيخنا بغير
 بين وبوجه ان ما زاد دعي واحدة هي تدعي وكل دعوى لا تثبت الا بعد لين فلا بين بغير دعوى على
 الاول ان نكل بحبس فان طال حبسه فيطلق ولا يصف لاثبات ما ادعت لان الطلاق لا يثبت
 بالسكر والحلف وبات منه باثباتها على الخلع والانهو رجعي البتة اصل هذا ابن شاس
 ونقله الخط ولم اجد لابن عروة ولا غيره بعد الصنع مع انه معارض بما لابن القاسم في رسم
 جامع فباع امرأته من مبيع عيسى من النكاح الثالث واقرب ابن رشد ان المرأة اذا اقربت الثلاث
 وهي بان فلا تطلق الا بعد زوج فان تزوجته قبل زوج فزوجهما فان نكلت كاذبة ولا بد ذلك
 وهي في صحتها بانها اقرادت ان تزوجه قبل تزوجه زوج وقالت كاذبة واروت الراحة منه
 صدقت في ذلك ولا تخضع من تزوجه ما لم يزد ذلك بعد ان باتت منه ونقله ابن سلون وصاحب
 الفائق وغيرهما واوجب بان فائدة كون القول قوله على ما لابن شاس تظهر اذا تزوجهما بعد زوج
 فتكون معه على طليقتين بقية فقط اعتبارا بقوله الاول لبقاء العصة الاولى على قوله
 يجمع بين الثنتين ولا يخفى بعده والله اعلم وشبه في ان القول قوله فقال (كدهواه) اي الزوج
 (موت) بعد (فأبى غيراً) بن حنبل في ما مات فادعى الزوج موت قبل الخلع وادعت الزوجة ونه
 بعده فالقول قوله (او) لم يمت العبد ودعى الزوج (حيه) اي العبد (فله) ان الخلع تزوجه
 موت وعيب وادعت ان عيبه بعده فالقول له لان الاصل عدم انتقال الضمان اليه بقاءه
 عليها فهي المذمة فغلها البيان والقاهر انه يحلف فيما (وان ثبت موته) اي اعيد الغائب
 الخالع به (بعده) اي الخلع (فلا يهتد) اي ضمان عليها وصبت منه بخلاف المبيع فالحال على
 لزومه السابقة ان لا يتغير بعدها الوصفة او شرط الخيار عوت بعد البيع فعهده وضمانه

(قوله في المرافعة) اي لقا من
 (قوله لزمته) اي الواحدة
 الزوج (قوله مقصود) اي
 الزوج (قوله قبلها والا) (ان)
 بيان لشئين (قوله في
 الاولى) بضم الهمز
 تنازعهما في اصل العوض
 (قوله في الاخيرين) اي
 تنازعهما في قدر وجنس
 الخالع به (قوله ولا) اي
 او بغير عوض (قوله بين)
 صلة قوله (قوله وعلى الاول)
 اي ان القول قوله بين
 (قوله ولا) اي وان لم يكن
 اي الطلاق المختف في عدده
 بعوض (قوله معارض)
 يقع اثر (قوله ان المرأة) (الخ)
 بيان لما يصدر من (قوله
 ذلك) اي طلاقها ثلاثا (قوله
 صدقت) بضم فكسر متغلا
 (قوله في ذلك) اي قوله ما
 كنت كاذبة الخ (قوله ولا
 تمنع) بضم التاء (قوله وبه)
 اي الجواب المذكور صلة
 يجمع (قوله لقائين) اي
 نقل ابن شاس ومما عيسى
 (قوله بعده) بضم الهمزة
 اي الجواب (قوله انه) اي
 الزوج (قوله فيما) دعوى
 الموت والسب (قوله منه)
 اي للزوج (قوله والصفة)
 عطف على الروية

الشروط الخصال (قوله في

سواء كان ای الطلاق

اعن ايقاع الثلاث (قوله لكن قال الزحاحي) رفع به ايجامها كراهة التنزيه (قوله او قمها) اي الثلاث او
في صفة واحدة (قوله لعدم ورود الخ) علمه لعدم جبر عليها (قوله لم يرض) علمه بخلافه فلو لم يرض لم يثبت

(قوله وان كان) أى طلاقه بعد رؤيته علامة طهره أو قبل غسلها أو التيمم بها أو طهره بالخل (قوله بان رأته علامة الطهر الخ) أى برؤوسها (قوله ولكن لا يجبر) أى الزوج (قوله على رجعتها) أى المطلقة بعد ذلك (قوله بان رأته علامة الطهر وقبل غسلها أو التيمم بالماء أو طهرها أو استدراجه على أو سكران أو رفع أيها معه) أى على رجعتها كمنظف في الحيض حقيقة (قوله غاسلى) أى الطلاق بعد العلامة وقبل الفصل (قوله وهذا) أى منع الطلاق في الحيض (قوله فيه) ٢٠٣

أى الحيض (قوله به) أى الزوج (قوله لها) أى الزوجة (قوله فيه) أى الحيض (قوله والا) أى وان لم يعلم أنها لم تنقضي فيه (قوله فيها) أى تمنع الحرسه بالمرأة وحدها (قوله ان علت) أى المرأة (قوله بتعلقه) أى الطلاق على فعلها (قوله حائضا) حال من هامطلقها (قوله فالبطخ) أى يضاف الخ فغيره على تفسيره (قوله فاعل يضاف بالهم (قوله واتيان) عطف على معنى (قوله الناقص) أى لنفسه (قوله لتنزىل الخ) أى يجبر (قوله الطهر) أى الناقص عن نصف شهر (قوله لعدم الاستعداد الخ) علة للتزويج (قوله وائل) عطف على أكثر (قوله لانه) أى الزوج الخ (قوله عدمه) قوله (قوله بعد) أى لزويج أى طلاقها (قوله فقل) بضم فكسر (قوله عنه) أى الزوج (قوله فاعلم) بضم العين أى وهي في الخامسة الثالثة (قوله ذلك) أى طلاقها حائضا (قوله فانه) أى الزوج (قوله

أو عدمه) وان كان منوعا على مذهب المدونة (ومنع) بضم فكسر البدني الواقع (فيه) أى الحيض حقيقة أو سكران أو أدت علامة الطهر ولم تنقزل ولم يتيمم بها أو طهره الوطء ولكن لا يجبر على رجعتها فاعلى حكم الطلاق في الحيض من حيث المنع وسكك الطلاق في الطهر من حيث عدم الجبر على الرجعة وشمل الحائض النفس وهذا في الدخول بها غير الحائض بدليل ما يأتي (ووقع) أى لم يزل الطلاق في الحيض سواء كان باتشاء فيه أو بجهت في تطبيق فيه أو قبله وتعلق الحرسه به ابتداء علم أنها تنقض فيه أو لا قبلها فقط ان علت بتعلقه (واجبر) بضم الهمزة وكسر الواو وحذف الزوج (على الرجعة) فزوجة التي طلقها حائضا ان وقع الطلاق حال نزول الدم بل (ولو) وقع في يوم ارتفاع الدم (ل) زوجه (معادة) بضم الميم أى اعتادت عود (الدم) قبل تمام الطهر خمسة عشر يوما (لما) أى في زمن (يضاف) أى بضم الهمزة (ل) أى الزمان (فالبطخ) جارية على غير ما قبله يعني الضمير لامن اللبس ومله يضاف (ل) لعدم (الأول) الناقص عن أكثر حصتها أو ثمانين الناقص قبل تمام الطهر فيصير على الرجعة لتزويج أيام الطهر منزلة أيام الدم لعدم الاعتداد بها في الطهر (على الزوج) هذا ينوي هذا قول أى حران وأبي بكر بن عبد الرحمن وصوه ابن نوبل (والاحسن) الذى الذى استحسنه الجاهل وهو قول بعض شيوخ عبد الحنفى (هده) أى الجبر على الرجعة من الطلاق الذى وقع في أيام انقطاع الدم قبل تمام أكثر حصتها أو قبل طهر حالها طهرها أو قبل تعدد دوامه تعالى وبغير الجبر (ل) استمر العدة إذا غفل عنه حين طلقها حائضا أى ان طهرت ثم ساعدت ثم طهرت ثم ساعدت فصل ذلك فانه يجبر عليها مادامت في هذا الحيض هذا هو المشهور وقال أشهب يجبر على ما لم تنقضي من الحيضة الثانية لانه صلى الله عليه وسلم أباح طلاقها في الطهر الذى يليها فالوجه لا يجبره عليه فيه (وان أى) أى امتنع المطلق في الحيض من الرجعة (هده) أى خوف بضم فكسر متقلا بالصين ان لم يرتفع (ثم) ان استمر إلى الرجعة (بمعن) بضم فكسر (ثم) ان استمر عتده ما منتهى الضرب ثم ان استمر كذلك (ضرب) بضم فكسر بالسوط باجتهاد الحاكم ويكون ذلك كله (بجمل) واحد لانه في معصية يجب الإلزام عنها فوراً (والأ) أى وان لم يرتفع (أو تقع الحاكم) بأن يقول ارتفعت فزويجته أو الزمته بها أو حكمت عليه ما وكره الحاكم ان شرط التزويج بالضرب ظن الأخذ بما قولى الضرب فان ارتفع الحاكم قبل فعل شيء من هذه الأمور صرح ان علم أنه لا يرتفع مع فعلها والا لم يصح والتظاهر وجوب ترتيبها فنقلها كلها بالترتيب ثم ارتفع مع ابائته صرح (وبان الزوج الوطء) للزوجة التى ارتفعها الحاكم (به) أى ارتجاع الحاكم ولو بغيره الزوج لتمامه الحاكم مقصده (أو) (باز) التواضع أى أدت الحاكم من الزوجين المبت منه سائر الرجوع الحاكم

يجبر عليها) أى على رجعتها (قوله في هذا الحيض) أى الثالث (قوله الذى يليها) أى الحيضة الثانية بقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه من فلهما رجعة ما وجبها حتى تطهر أو تمسكها وان شاء طلقها (قوله لا يجبره) أى الزوج (قوله عليها) أى الرجعة (قوله فيه) أى الطهر الذى يلي الحيضة الثانية (قوله صرح) أى ارتجاع الحاكم (قوله ان لم) أى الحاكم (قوله ان) أى الزوج (قوله والا) أى بان لم يعلم أنه لا يرتفع شفعها (قوله لم صرح) أى ارتجاع الحاكم (قوله مقامها) أى نية الزوج (قوله ان) أى الزوج (قوله والا) أى بان لم يعلم أنه لا يرتفع شفعها (قوله لم صرح) أى ارتجاع الحاكم (قوله مقامها) أى نية الزوج

(قوله فالتصحيح بالخ) فترجع على هذا الأصل واجب فيجب امساكها مادامت حائضا (قوله لحديث الخ) هذه الواجب الخ (قوله طائفي) أي ابن
 ٢٠٤ عمر (قوله ذكره) أي طلاقها حائضا (قوله فتقينا) بقصائد مثقلة لا يغني عن (قوله

(والواجب) أي المصحح لمن راجع مطلقته في الحيض مختارا او مجبورا وادرجها الخاكم
 له واداد ان يطلقها فالتدوين (ان يسكتها) في عصمته بالطلاق وبعاشرا معاشره الزوج
 (حق) تطهر من الحيض الذي طلقها فيه وهذا الأصل واجب (ثم) اذا ظهرت يستحب ان
 يسكتها مادامت في هذا : تطهر حتى (تقضي) فيجب امساكها مادامت حائضا (ثم تطهر) من
 هذه الحيضة الثانية ثم يطلقها ان شاعقل ان يسكتها فالتصحيح بانصب على المجموع لمديتين
 عمر رضي الله تعالى عنهما طلق زوجته حائضا فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقينا
 صلى الله عليه وسلم ثم قال من قلنا رجعا ثم يسكتها حتى تطهر ثم يفيض ثم تطهر فان بد الله ان
 يطلقه انطلقها قبل ان يسكتها فتلك العدة التي امر الله تعالى بالطلاق لها بهذا الاخذ الخ الجاز
 فان طلقها في الطهر الاول كره ولا يجزى على رجعتها وقهم من قوله على الرجعة ان الطلاق رجسي
 وان البات لا يجزى نفسه على الارتجاع وهو كذلك وقتل بغير ايساع له ذكره طلاقها في الطهر
 الاول ثم وقف تمام الرجعة على الوطء وهو مذهب كثير من اكره طلاقها في هذا الطهر ابن عرفة
 وارتجعه ولم يصحها كان مضرا بها آغا (وفي) كون منعه أي الطلاق في الحيض تطويل
 العدة (اذ من الحيض ليس من العدة) ولها قول الطاهر الذي يلي الحيض الذي طلق فيه لان
 الاقراء هي الاطهار وعمل كون منعه فيه تطويله افعال (لانها) أي المدونة بجواز طلاق
 الحامل في الحيض لان عدتها وضع جملها اطلاقا فيسهل لا يطولها (و) فيها ايضا جواز طلاق
 (غيره) المدخول به فيه أي في الحيض لانها لا عدته عليها (ان منعه فمعه) لكونه أي المنع (بعيدا)
 أي سكاثر عياله تطهر لنا حكمته وعمل كونه تعديا افعال (لن منع الخلع) أي الطلاق بغير من
 الزوجة وهي حائض ولو كان مطلقا بطولها لجاز الخلع فيه لانها رخصت به وطلبت وعوضت
 عليه (و) لم يدم الجواز (الطلاق في الحيض) (وان رخصت) الزوجة به ولو كان معه للإبلاخ اذا
 رخصت به (و) لم يجز (أي الزوج المطلق في الحيض) (على الرجعة وان لم تقم) الزوجة على الزوج
 بطلب الرجعة (خلاف) شهر الاثر ابن الحاجب وقال الشعبي الثاني هو ظاهر المذهب وذكروا
 العلة هنا وان كان الكتاب ببيان مجرد الاحكام فترتب احكام عليها قاله الموضع (ومصدق)
 بضم فكسر مفعلا الزوجة ان ادعت (انها حائض) وقت طلاقها وانكره الزوج وترافعا وهي
 حائض وان طاهر بين لدعواها عليه العدة والاصل عدمه فيجوز رجوعها ولا ينظرها النساء
 ذاتهم على فرجها وهذا قول حضنون واحد قولي ابن القاسم (ورجى) بضم فكسر مثقال
 ادخال خرقه في فرجها (وينظرها) أي المنفرقة عقب اخراجها من فرجها (النساء) أي ما فوق
 واحدة لانه حتى للزوج كسب القهرج فان رأت بها اثر الدم صدقت والان لا لاتباعها على
 عقوبته يجزى على رجعتها ولا ضرر على اتي خالف ولا يتقرر لفرجها وهذا احكام ابن ولس عن
 بعض شيوخه قالما سب والاربع واستق من قوله ومصدق فقال (الان يترافعا) أي الزوجان
 الى الحكم كحال كونها (طاهرا) من الحيض (فقوله) أي الزوج هو المعمول به حينئذ فلا يجزى
 على الرجعة ابن عمره مع اصبح ابن القاسم ان ادعت طلاقا لباها وهي حائض وقابل وهي
 طاهرة قال قول قوله ابن رشد وعنه ان القول قولها ويجزى على الرجعة وقالة حضنون السقلى

قالما سب الخ) فترجع على هذا احكام الخ (قوله وقال) أي الزوج (قوله وعنه) أي ابن القاسم
 (قوله وقاله) أي كون القول قولها

لو

(قوله تداعيا) أي ترافع

الزوجان لما حكى قوله فبين

بضم فكسر (قوله وان

كنت) أي حين تداعيا

(قوله بانه) أي الاشكال

(قوله فهمه) أي طي (قوله من

اقتصار المصنف الخ) بيان

لما (قوله انه الصدق الخ)

بكسر الهمزة على انه محكي

بالقول ويقضه على انه بيان

له حذف من (قوله سواء الخ)

بيان للاطلاق (قوله وهو)

أي بعض ما صدق عليه

كلامه (قوله تقييدا) أي

لاطلاقا من القاسم (قوله

كذلك) أي تقييدا (قوله

لغيره) أي قول ابن المواز

(قوله خلافا) أي لاطلاق

ابن القاسم (قوله محرم) بفتح

الميم (قوله فيه) أي الحديث

(قوله واستشكل) بضم التاء

وكسر الكاف (قوله عليه)

أي المولى (قوله منه) أي

طلب القضية (قوله بصله)

أي قول ابن المواز (قوله

على طلبه) أي القضية (قوله

لانتهاه الاجل الخ) على طلبها

(قوله قبله) أي الحديث

(قوله لعاقده) أي النكاح

(قوله فان اراد) أي المولى

(قوله اخره) بفتحها متغلا

أي الفسخ (قوله يخرجه) أي

التفريق (قوله ولوعتي)

أي العبد الذي كمل عتق

لوقال فاقبل ينظرها انما بدا انما خرقه فتراها من انما وفطر ابن عات مانصه حكى ابن
يونس عن بعض الشيوخ ان الله ينزلن اليها وقال ابن المواز ان كانت حين تداعيا حاضرا
قبل قوله وان كانت طاهرا قبل قوله اه طي في كلام المصنف اشكال لان ترجيح ابن يونس
لاباقي على قول ابن المواز الذي دمج عليه اذ لمعنى اذ ادخل الخرقه حديثه اه واجيب عليه
على ما فهمه من اقتصار المصنف على قول ابن المواز وليس كذلك بل قوله وصدقت انها حاض
يصل على قول ابن القاسم انها صدق في دعوى الطلاق في الحديث مطلقا سواء وقع الترافع
وقت الطلاق او بعده فمقتضى قوله ورجح ادخال خرقه مقابل بعض ما صدق عليه كلامه وهو
ما اذا كان الترافع وقت الطلاق وقوله الا ان يترافعا طاهرا استثنائا من العموم السابق اشاد
به الى جعل قول ابن المواز تقييدا واجابه كذلك الباقى وابن عبد السلام واما ابن رشد وابن
عرفة وابن رشد انفسهم فحملوه خلافا والحاصل ان ابن القاسم قال اصدق مطلقا ترافعا وقت
الطلاق او بعده فاختفى منه ابن المواز صورته في ترافعهما بعد الطلاق وهي طاهرا قاله قول
قوله ونسلم انها صدق اذ ترافعا وقتها وابن يونس ورجح انه اصدق وقت بل تدخل خرقه وسكت
عن الترافع بعده والله اعلم بالحق (ويجوز) بضم فكسر مثلا (فسخ) النكاح (القاسم) الذي
يفسخ ابدا كنيكاح خلع وسنة والمعة ويحرم (في) حال (اي بعض) لان الاقرار عليه الى وقت الطاهر
اعظم حرمة من بعضه فانه تركب اخف المفسدة تين حيث تعارضتا (و) جهل في الحديث
(الطلاق على) الزوج (المولى) بضم الميم وكسر اللام أي الذي حلف على ترك وطئه زوجته اكل
من اربعة اشهر وهو حرا أو اكل من شهرين وهو ورق وانتهى اجماله وهي حائض وامتنع من
القضية ولو دعيها فيجوز الطلاق عليه فلا يكتف الله تعالى (واجب) بضم الهمزة ويحذف
الموحدة أي الزوج (على الرجعة) فلا يسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث عمر ابا
قوله ابن المواز استشكل بان الطلاق عليه انما هو بعد طيب القضية والحض مانع منه واجب
يجمعه على طلبه قبل الحديث لانتهاه الاجل قبله وتأخر الحكم بالطلاق حتى حاضت (و) لا يجهل
في الحديث الفسخ (ا) ظهور (عيب) في احد الزوجين مقتضى الضمان في فسخ النكاح كمنون
وبعد ما ويرى بعد طهارة ورق وعنة ولا لكال عتق امتهقت عبد فخر حتى تظهر (ولا) يجهل
فيه فسخ (ما) أي نكاح صحيح (قوله) لعاقده المحجور ورق او صبا او سفه (فمنه) وابنة او غان
اراد فسخه بعد البناء فظهرت حائضا اخره حتى تظهر ابن المواز واما المولى اجازته وفسخه فان
بن فلا يشرى فيه الا في الطهر بطلقة بائنة يخرجه الى السقيمه وسيدا لعبد حتى تظهر بطلقة
عليه بطلقة بائنة ولو عتق اورثه السقيمه قبل الطلاق فلا يطلق عليه (او) الطلاق على الزوج
(العسر) أي الزوج (بالتقعة) اذا حل اجل تلومه وهي حائض فلا يطلق عليه حتى تظهر وشبه
في عدم التجمل فيه فقال (كالعنان) اذا تقطعت بناؤني جها فلا يلاعتها وهي حائض
او خر حتى تظهر فان لاعتها ثم وزع (وخرزت) بضم التاء وكسر الميم مشددة أي زنت
زوج بغير طهارة بما في غير الملق ويحصل الملق عليه في الملق الطلقات (الثلاث في)
قوله لزوجه انت بكسر التاء ملق (ب) شرط الطلاق وهو (كصبه بالميم واقدرة) وانتبه

زوجته وهي حائض (قوله قبل الطلاق) تنافي فيه عتق ففسد

● (نصل إركان الطلاق) ● (قوله ما) أي الأركان (قوله من وكيل الخ) بيان لثانيه (قوله أو زوجة) صطلق على وكيل (قوله غيرة) ينضم فخصات متقلا أي خبره أو زوجة ما في الطلاق وعبده (قوله أو علكة) ينضم فخصات متقلا أي ملكه أو زوجة ما صعبا عقب على غيرة (قوله أو مولاة) ينضم فخصات متقلا أي وكلها أو زوجة ما على نطفة ما على طبق (قوله عبه) أي الأهل (قوله ناه) أي الطلاق صله اعترض ٣٠٦ (قوله صفة) جنس (قوله حكمية) فصل يخرج كل صفة وجودية (قوله نزع

هـ (فصل) في بيان أركان الطلاق وما يتعلق به (وذكره) أي الطلاق شيئا كان
أريد عيا بعض الأهل (أهل) أي زوج أو نائبين من وكيل أو حكم أو زوجة مختصة أو حكم
أو محكمة واعتراض ابن مرفعه وما عطف عليه أركان الطلاق أنه صفة حكمية ترفع حلية قطع
الزواج وتوجبها تكرارها من تين من المرفوعة من الرقعة معاملة قبل زوج والأهل
بجسم محسوس والمصدق عرض كالمحل والصيغة في خارجة من ماهية ونفس ابن مرفوعة وما
الطلاق أهل ومحل والقصد مع القفظ أو ما يقو بمقامه من فعل أو إرادة يجب وجعل ابن شاس
وإن الحاجب نائبين للزواج النكاح أركانه وديانها خارجة عن حقيقةه وكل خارج عن
حقيقة الشيء غير كراهه واجب بانهم أرادوا بالركن ما توقف الماهية عليه وإن لم يدخل
بنهاية ما علم حقيقة مرفوعة وقوله تكرارها من تين أي بعد واحدة أو أكثر أو يستأنم سابقا
وقال ثلثا لا لا يقتضي أنها محل بعد ثلاث بدون محل وليس كذلك وكذا في قول مرفوعة وقوله
والرقد المضاف لمرفوعة من صيغ العام فكان حاله أركانه فلذا عطف على أهل قوله (وقصد)
أي إرادة النطق باللفظ المصريح أو الكتابة الظاهر ثلثا ليعتد به محل الصيغة بإدراجها
الكتابة الخفية والتميز عنه في الأولين سبق السان بلا فصل للنطق وفي الآخر عدم قصد أهل وال
صد العاقبة (ومحل) أي صفة ملوكة لا تزوج حقيقة أو تقدير كأيأتي في قوله ومعه ما عت
من (وقصد) دال على فناء الصيغة وضعها كطائ أو عرفا كربة أو قودا كاشفي فلا طلاق بفعل

وقوله اي بن عسرة في تعريف المطلق (قوله كانه) اي شليل (قوله فلذا) اي كون المقر المضاف
عاملا - طغ (قوله وان لم يتصد به العصبه) مبالغة (قوله واوداة) عطفت على ارادة (قوله ملها) اي العصبه
(قوله في الاولين) اي الصريح والكناية الظاهرة اي بالمقصد (قوله وفي الاخير) اي الكناية الخفية (قوله كبريه) شفع الموده
وخفة الرأيه في العصبه

(قوله فلا تلاق يفعل) تفريق على لفظ (قوله والله) على الاشارة (قوله انما اى العدد) فيلحقه (يكسر فيكون اى كثر) قوله وبقوله اى الطلاق (قوله عليه اى الصبي) قوله (ارنن) اى الصبي قوله يحكم الشارع خبر وقوله وما لجله جواب ماورد في ولا من صبي من انه ان اوتى ثبات منتهى وجهه (قوله لانه) ٢٠٧ اى الصبي (قوله له) اى الحلاق (قوله وهذا) اى

شترط الاصلاح والكتاب في الطلاق (قوله الوكيل) اى على الطلاق (قوله انقضوا) اى الذى طلق زوجة غيره بلاذنه وليس له ولا لغيره (قوله فيهما) اى الوكيل والقضوى (قوله لان الموضع) اى الطلاق (قوله الموكل) يكسر الكفاف (قوله ولذا) اى شمول مايسكر فيه وما لا عليه قال (قوله ب) اى حراما (قوله فليدخل فيما قبل المبالغة السكر الحلال) تفريق على تقديره قبله ان لم يسكر (قوله طهرق) بضم الطاء والراء جمع طريق (قوله يلزمه) اى الطلاق السكران (قوله والام) اى وان لم يجز (قوله فلا) اى لا يلزمه (قوله الحلق) اى من التقيد بغيره (قوله المختلط) اى الذى فيه بغير تمييز (قوله طلاق) اى المختلط (قوله رواية) اى من الامام رضى الله تعالى عنه (قوله) اى الزوج (قوله في العصة) اى كاف التشبيه (قوله يجزى) ضم فكسر اى العلق (قوله

الاعرف او غير مستلزم لاجرمية وكلام تقضى على احد القران ويقوم مقام اللفظ الاشارة والصكناية والكلام التقضى على القول الاثر والتعلق مع العرف او القرينة (وانما يصح طلاق المسلم) فلا يصح من كافرا كقاعدة الان ايضا كالتاخير فيه قوة المتقدم في لزوم الثلاث لذي طلقها وترافعها المناطح ولا لجلسة حلقة بها زوجها الكافر بعد اسلامها ثلاثا ثم اطلقها بها فهو باق في المدة اذ اسلمت النصرانية وزوجها نصرانيا ثم طلقها في المدة ثم اسلم فيها اقلية. فلا طلاق ولا طلاق يكون على شكه وان انقضت عدتها فاسكرها بعد هاجاز وبطل طلاقه في شر كذا التقضى اراد ان تركت سقمها في الطلاق فان قامت به منع من رجوعه لان فيه سقمه تعالى وحالها في غير رقة (المكلف) بضم الميم وفتح الكاف واللام اى الملتزم فيه كلفة لغيره وقوله فلا يصح من مجنون ولو غير طلق حال مجنونه ولا من صبي ولو لم يرها وقوله عليه ان اردت محكم الشارع لانه هو الموضع وهذا ان طلق زوجته وما الوكيل والقضوى فلا يشترط فيما اسلام ولا ذكورة ولا تكليف ويشترط فيها التميز لان الموضع حقيقة الزوج الموكل والمجوز يصح طلاق المسلم المكلف ان لم يسكر (ولو يسكر) كبراً (حراما) بان استعمله عالما بتعديده عقده او شاك فيه سواء كان عايبا يسكر فيه كتمرام كالبطلان ولذا قال سراما بقل بجماد واحترقه به مما اذا تحقق او قل انه غير مسكر وان لا يشب عنه فغاب باسمه المطلق وعقده غاب فلا يصح طلاقه ولا يلزمه لانه كالمجنون وان نزع في سكره سراما او غيره فان شهدت بنية انه غير سراما او سراما على ما يلايين والا فالقول قوله يميز فليدخل فيما قبل المبالغة السكر الحلال لانه كالمجنون (وهل) طلاق السكران سكر حراما لازم في كل حال (الا حال) ان لا يجزى بضم المثناة الاولى وفتح الميم وكسر المثناة مشددة تان لا يهزم الخطاب ولا يحسن بدالطوب ولا يعرف السمع من الارض ولا الرجل من المرأة فلا يلزمه طلاقه (او) طلاقه لازم (مطلقا) عن التقيد بكونه عيضا في الجواب (تزد) اى طرق فطريقين امين ونس يلزمه اتفاقا ان ميزوه على المشهور ان لم يميزوا طريق المازنى يلزمه على المشهور ميزام لا وطريق البايحوا ان ميزوه ان ميزوه ولا فلا في نفسه قوله ان ميزوا في اخرى وهل الا ان يميزوا هيصة ايضا اى وهل اختلاف المشارة بلوا لان يميز فيلزم بلا خلاف ابن عرفة وطلاق السكران اطلق العقلي وقوله واحد الزوايات يلزمه وقال ابن رشد من لا يميز الارض من السماء ولا الرجل من المرأة فهو كالمجنون اتفاقا ونحوه قوله البايحوا ان يميز مع عقل جله ليه من نطق ولا قدسه لتعلق ولولم انه بلغ حد الانحلال كان كالمجنون عليه ان يشهد وما السكران المختلط فطلاقه لازم وقال محمد بن عبد الحكم طلاقه لا يجوز ذكره المازنى رواية شاذة (وطلاق) الشخص (القضوى) اى الذى لم يستببه الزوج وليس وليا له ولا حاكم (كبعه) اى القضاة فى العصة وعدم الزوم فان لم يميزه الزوج فلا يلزمه وطريق ان يتفق هناك امتناع قدومه عليه ولا يجزى فيه الخلاف الذى جرى فى التقدم على سبه لان العادة تطلب الرجوع بالنسل

فلا يلزمه اى الطلاق الزوج (قوله يغفر) بضم غين متصلا (قوله قدومه) اى القضاة (قوله بيه) اى القضاة

(قوله انه) اي اخصوي (قوله وايضا) عطفي على اثنتين (قوله فلو كانت) اي الروحة تقريبع على والعلقين يوم الاجازة (قوله من ومهما) اي الاجازة (قوله بايقاعه) اي بالتطليق اي لمطلقها لاجل الاجازة (قوله واو اطلاق لفظه) اي باستعمال لفظ الطلاق (قوله عليه) اي الطلاق ٤٠٨

(الطلاق) أي تطلقه ما هزلا
 لا يجد (أقوله) هزل المطلق
 لفظه عليه) أي هزله في
 استعمال لفظه فيه بلا قصد
 تطلق لا جسدًا ولا هزلا
 (أقوله) وهما) أي الزوجان
 (أقوله) ويصح) أي الزوج
 على عدم إرادته طلاقه (أقوله)
 وإن أراد (أي الزوج) (أقوله)
 وأرى (الخ) هذا اختيار
 النسي (أقوله ثالثة) أي
 الأقوال الخ أي وأوله يلزم
 وقولهم دليل على الهزل وثانيها
 لا يلزم ولولا يعم دليل على
 الهزل (أقوله فيه) أي هزل
 المطلق (أقوله دون تفصيل
 الخ) تفصيلها (أقوله)
 قصور) خير نقل (أقوله فيه)
 أي القضاء (أقوله أن ثبت) أي
 يثبت (أقوله) والأي وان لم
 يثبت (أقوله في التيقظ)
 أي فهو لنفي القضاء في
 القضاء (أقوله) بضم العين
 (أقوله) والأي (أقوله) بضم
 عين (أقوله) أي وان لم يتم
 قسرة صدقة ولا كذبه
 (أقوله العربي) ثبت لفظه (أقوله)
 أو العربي) حطف على الأهمو
 (أقوله غيب) بضم غاء مثلاً
 (أقوله على أنه) أي المر بضم

قوله عليه اي اعلمه قوله عليه اي كونه كان صحيح العقل قوله اي المريض الخ الحصة جواب بذهب اليه فلا
قوله بتره بضم الاء وفتح الراء اي اللطاق في مرضه قوله واهله اي زوجته الخ طاعة في مرضه بالشرع ورويته قوله فاطمة
اي عن نساء شهدته العدل في مرضه واختلاف عقله قوله ذلك اي حقه ورواهه قوله منها اي المدعية

(قوله سق) يضم فكسر (قوله
 السكيران) أي ولا يعلم
 (قوله وقال) أي الفرق بين
 ادخاله على نفسه ليسكر به
 وبين سقيه وهو لا يعلم (قوله
 وهو) أي الفرق (قوله عليه)
 أي النداء (قوله يا) أي
 التبرئة (قوله على أحدهما)
 أي انداء المطلق (قوله
 وأدى) أي الزوج (قوله
 قبل) يضم فكسر (قوله
 في الفتيا) صلة قبل (قوله
 بدل) أي على إرادته في
 الفتيا فقط وإضافته لبيان
 (قوله فلا يقبل منه) أي
 في الفتيا (قوله غيره) أي
 القصص (قوله إذا صرته الخ)
 تفسيراته (قوله هو) أي
 الفتية عن الصرف بقصد
 (قوله) أي كلام التاموس
 (قوله لا في الفت) أي الذي
 هو لفظ المصنف (قوله ورد
 يضم الزم) قوله (لأنه) أي
 التثان (قوله غير الثاني) أي
 التث (قوله وهو) أي
 مصدر غير الثاني (قوله على
 أنه) أي الالتفات (قوله
 زوجتان) حائل قوله (لأنه)
 أي زوج (قوله في الفتيا)
 صلة المطلق (قوله أنه) أي
 الزوج (قوله بقصد) أي
 الزوج صلة طلق (قوله
 بالصفة) صلة طلاق (قوله
 بها) أي السبعة

فلا يقبل قوله لزومه المطلق قاله ابن القاسم في عشرة وفي الإيمان المطلق من مطلق
 المبهم في حديثه وعدم عقله ليلزمه ومع صنف ابن القاسم في سق السكيران
 فخلق بعقوى إطلاق وهو لا يدل على شأني عليه كاتر سام وهو سق يبدل على نفسه إذا كان
 انما يسهل ما ولا يعلم وقاله أصبح ولو أدخله على نفسه وشربه على وجهه ادوا فاصابه ذلك
 ابن رشد قوله لا شئ عليه صحيح لا يتلاق فيه لأنه كالتبرئة وقوله إذا كان انما يستاه ولا يعلم
 نفسه فقل لا يدل على أنه شربه وهو يعلم أنه يقبض عقوله لزومه العتق أو الإطلاق وان كان
 لا يقبل وهذا لا يصح أن يقال انما الزم من الزم السكران علاقته وعقوبته إذا كان معه
 بقية من عقوله لأنه أدخل السكر على نفسه وقول من قال لأنه أدخل السكر على نفسه غير
 صحيح فان كان سكر شارب السكران كسكر شارب الخمر ويختلط به عقده كالسكران من الخمر
 فله حكمه ويمكن أن يفرق فيه بين أن يدخله على نفسه ليسكر به أو يسهل وهو لا يعلم وقاله ابن
 المجلشون وهو على قول ابن وهب أن السكران انما الزم المطلق لأنه أدخل السكر على
 نفسه (أو قال) الزوج (المن) أي زوجت التي (امهما طلق) باللام (باطلاق) فاصدا به نداء
 فلا يطلق في الفتيا ولا في القضاء فان اسقط حرف النداء كان قامت عليه قرينة أو على الإطلاق
 على ما وان لم تقم قرينة على أحدهما وأدى قصد انداء قبل قوله في الفتيا فقط ابن الحارث
 ولا أثر لقصد فقط وظهر منه غير الإطلاق كقوله لمن اسمها طلق بالفتح (وقيل) يضم فكسر (منه)
 أي الزوج (في) (ثم من) اسمها (طابق) بالراء (باطلاق) فاعل قبل (الفتيات) لأنه
 من الرألام بلا قصد في الفتيا فقط دليل تفسيره السحب ما قبله فان اسقط حرف النداء مع
 بدل الراء أو ما أدى الفتات لأنه فلا يقبل منه ابن غازي وقبل منه التفات لانه التوافق
 وهو بقا من مكشفي القلوب من جعل بعد الالتفات من ناقص فوق فتدحض اهـ تت هذا
 غير صواب في التاموس لقته يلتزم لو ادعى صرفة عن رأيه اهـ طلق قبل لا لانه في كلام
 التاموس لأن الفت مصحوب بالقصد وكلامنا في غيره لفت إذا صرفة عن رأيه بقصد
 وقيل ومنه قوله تعالى لفتناهما ووجدناهما بآماناه وفيه نظر بل فيه دلالة لأن القصد في الفت
 لا في الفت لأنه يقال الله يفتنه فالتفت أي صرفه فأنصرف أي قبل انصرفه عن المقصود
 ورد كلام ابن غازي بأن في الصحاح ما ينسب له المصنف قال فيه الفت بالفتح إلى وفي الحديث
 في قرأ المتناقضين يفتنونه بالسهم كالتفت الدابة الخلاء الحشيش ويقال التفت ملتفتا وتلفت
 وهو الأكثر اهـ وفيه نظر لأنه ليس فيه ما يدل على أنه قال التفت والتزام انما هو في هذا
 البناء لا وجه له هذا التفسير لأنه مصدر غير التلاق وهو قلسي وإن لم يسمع كأي الالتفة
 والمراد وهو هو ما أنه مصرح به في التاموس وفيه لفت التاموس وقصد لفته لو ادعى صرفة عن رأيه ومنه
 الالتفات والفت (أو قال) الزوج (ولم يزوجتان حفصة وعمره) (ما حفصة فاجابته) أي الزوج
 (عمره) لفتها التي يردان به ما يشاء أو يستعمل (أو قلها) أي خاطب الزوج عمره التي اجابته
 بصيغة المطلق فلما بانها حفصة التي ناداها (فالدعوة) أي حفصة التي دعاه الزوج على
 المطلق في التلاوة فاجبة لأنه لم يصد إطلاقها (وطلقا) بفتح اللام أي حفصة المدعوة
 بقصد طلاقها بالصيغة التي خاطبها عمره وعمره بضم الطاء (أو شهادة) (الينة) عليه أو قرار

في

من

٢٧

(قوله فلو قال) أي المصنف قبل مع البيئة فترجع على أقراره الخ (قوله أحسن) لشبهة الأفراد (قوله التكرار) أي لطلاق المدعوة (قوله زيادة فائدة) أي بإضافته طلاق طارقي التي التفت اليه من الزيادة في القضاء (قوله فقال) أي الزوج (قوله يحسب) أي حال كون الزوج بنف نفسه التي أضافته قوله فزيادة أي من الأقوال في المشقة (قوله هذا) أي قول ابن الحبيب فأربعة (قوله بطلانها) أي حصة وعكة (قوله وعكة) أي حصة وعكة (قوله ولا عرفها) أي الأقوال الأربعة (قوله من قال يا مرة الخ) بيان ما قاله ابن شماس (قوله غشاق) بكسر الهمزة وإشباع الفين آخره فاف مصداغاً (قوله جل) بضم فكسر أي رفع ٤١٠ (قوله استكروا) بضم التاء وكسر الراء (قوله وقد حلف الخ)

بذلك عند القاضي فلو قال في القضاء لكان أحسن ويحتمل أن الف طلاقاً طارقي التي التفت فيها لسانه إلى طالق وحصة وهذا أحسن لسلامته من التكرار وزيادة فائدة ابن الحبيب لو قال يا مرة فأجابته حصة فقال أنت طالق يحسبها مرة فأربعة ابن عرفه هذا يقتضي وجود القول بطلانها وما بقيهما وتمامها وطلاق مرة دون حصة وعكة ولا عرفها الأماعلة ابن شماس من قال يا مرة فأجابته حصة فقال أنت طالق يحسبها مرة وطلاق وفي حصة خلاف وعطف على سبق فقال (أو أكره) بضم الهمزة وكسر الراء أي الزوج على طلاق زوجته فطلقها فلا يلزمه نفقوسم لطلاق في غشاق أي أكره ولنخرج عن امتنع الطلاق لسان وما استكروا عليه إن كان الأكره ليس شرعياً بل (ولو) أكره أكرهنا شرعياً (بكتقوم جزء العبد) المستتر لبيته وبين آخره قد حلف لا يشتره من شركه ولو أبيعته فاعتق الحالف نصيبه منه وهو على مقوم عليه نصيب شريكه لتكميل عقته عليه فلا يثبت أو اعتق شريك الحالف المومر نصيبه منه فقوم نصيب الحالف فلا يثبت هذا قول المدعوة وأما قول المدعي المذهب المدونة وهو للعبد من المحدث لأن أكره الشرع طوع فالصواب العكس ولو لا ما عطف عليه من قوله أكره فقل إن كان وجه الكلام لا يكتفون جزء العبد قاله ابن غازي وقال تمت شرايخ على عدم القزوم بقوله ولو كان الأكره لا يكتفون جزء العبد الذي حلف لا يشتره فأكره على حق نصيبه منه وقوم عليه القاضي بقضيه فلا يثبت عليه ولا يلزمه الأصل ولا الشرع لأنه مكره فيها وهو صحيح لكنه بعدد ولا يلزم لمبالغة المشقة للعقار إذا خلا في عدم القزوم في حلفه الصورة ابن عاشر يظهر أن صواب وضع هذه العبارة قوله أو فقل لأنهم من صور الفعل لا القول فصواب العبارة وأكره عليه وأعلى فقل على موعظه لا يكتفون جزء العبد فقتصر له الآية ونقد المشهور وعطف على المانع عليه قوله (أو) أي ولو أكره فقل (أي) عليه كلفه بطلاق زوجته لا يدخل داره فلا فأن على دخوله فلا يثبت عند معصون وهو مذهب المدونة وهذا مقيد بفعل لا يتعلق به حق مخلوق كشرير ومصور وغيره فلهما في زنا بائنة لا زوج لهما ولا سد وبين المعز يكون المكره بالكسر غير الحالف وعدم عليه حال العين بالأكراه وما إذا لم يقل لافعله طاعوا لمكرها وعدم فعله بعد زوال الأكراه في إيجين المطلقة فإن اتفق قيد من هذه الستة حث وقال ابن حبيب بحث لعدم قطع الأكراه على الفعل ولو فرق

خال (قوله منه) أي العبد (قوله وهو) أي الحالف (قوله فقوم) بضم فكيه مستقلاً (قوله عليه) أي الحالف (قوله) لتكميل عقته أي العبد الخ (قوله فقوم) أي الحالف (قوله المومر) نصيب شريك (قوله نصيب الحالف) أي على شريكه (قوله فذل) أي لتكميل عقته عليه (قوله هو) أي (قوله من مذهب المدونة) قوله من المحدث بيان لمذهب المدونة (قوله لأن أكره الشرع طوع) عطف وهو المعقد (قوله فالصواب العكس) أي الفتوى بالحث ورد مقابله بلو فترجع على وهو المعقد الخ (قوله من قوله أو فقل) بيان لما (قوله الأصل) أي متى نصيبه (قوله ولا القزع) أي قبة نصيب شريكه (قوله فيها) أي

عق نصيبه وقوم نصيب شريكه (قوله وهو) أي تقررت (قوله هذه العبارة) أي لا يكتفون جزء العبد (قوله لأنهم) أي صورة تقويم جزء العبد (قوله عليه) أي الطلاق (قوله هو) أي الطلاق (قوله عليه) أي الفعل (قوله لا يكتفون جزء العبد) أي لا يثبت حثه إذا أكره أكرهنا شرعياً بكتقوم جزء العبد (قوله وهذا) أي عدم المحدث بقله مكرها ما حلف على عدم فعله (قوله وبين البر) عطف على فعل لا يتعلق به الخ (قوله عليه) أي الحالف (قوله بل) أي الحالف (قوله حث) أي بقله مكرها (قوله يثبت) أي بفعل ما حلف على عدم فعله مع اجتماع القيود الستة

(قوله على هذا) اي قول ابن حبيب (قوله بان المكر) يفتح الراء منه فرق (قوله اكره) يضم الهمز وكسر الراء على كلمة المكر (قوله قلبه مطعون بالاعيان) حال (قوله وهذا) اي عطقه على ما في خبره (قوله وهذا) اي كونه الا كراه على الفعل مختلفا منه وكون المشهور انه اكره (قوله طرق) يضم اطا والراء جمع طريق (قوله ٢١١ الاولى) يضم الهمز (قوله فخر)

في الخبر على هذا بن الا كراه على القول والا كراه على الفعل بان المكر على كلمة المكر مشعر معظم له بقلبه دليل قول الله تعالى الا امن اكره وقلبه مطعون بالاعيان بخلاف المكر على الفعل كشرب الخمر والقتل والرائف نفسه منه حقيقة وعبارة ابن غاري قوله وفي فعل الظاهر انه معطوف على ما في خبره ولو هذا شعر بان الا كراه على الفعل مختلف فيه وان المشهور انه اكره وهذا صحيح غير انه يقتضي تحرير وذلك لان الافعال التي ذكرها في الباب ضربان احدهما الفعل الذي يقع به الحنت وفيه طرق الاولى طريقة النسي قال اذا سلف المطلق ان لا يفعل شيئا فاكراهه على فعله مثل ان يحلف ان لا يدخل دار فلان لحمل حتى ادخلها او اكره حتى دخل بنفسه او سلف له حلفان في وقت كذا الخيل يشهرون ذلك حتى ذهب الوقت فهو في جميع ذلك غير حائث فاما ان حل حتى ادخل فلا يحنث لان ذلك الفعل لا ينسب اليه فلا يقال فلان دخل الدار واختلف اذا اكره حتى دخل بنفسه او حمل ينهون في الحنث اذا سلف له الحنث لمن حل الايمان على المقاصد لم يحنثه ومن ساءها على مجرد النطق حنثه لان هذا دخل ووجد منه القتل وينسب اليه والآخر حنثه لمن فخر بجد ذلك الفعل الطريقة الثانية لابن حنث قال فلينسب له لا دخل دار فلان لو سلف فلا دخله امكرها دون تراخ منه ولا ينكث فيه ابدا مكان خروج منها لم يحنثا ثم اكرها وكذا القول اكره ما يشهرون اكرها ولم يشهد على ردها زاد عيسى ولا اكرها في الحنث الطريقة الثالثة لابن رشد في نوازل اصغر قال لا يحنث بالا كراه في لا يفعل الا يحنث في لا يفعل والمنع والاشهر حنثه وقال ابن كانه لا يحنث الطريقة الرابعة لابن رشد ايضا قال في حنثه ثلث في بين الحنث لا لغيره او بانه عيسى ومقتضى القياس والمشهور وهذا المشهور اقتصر المصنف عليه في باب الايمان اذ قال ووجب به ان لم يكره به وهذا في الحانف على فعل نفسه لا غيره الضرب الثاني في الافعال المحظورة شرعا ابن رشد في رسم حل ميامن سمع عيسى من كتاب الايمان بالطلاق واما الا كراه على الافعال فاختلق فيه فقال محضون هو اكره وهو في نكاح المدقنة الثالث وقال ابن حبيب ليس اكرها كشرب الخمر وكل لم تخير ومجود لغيره تعالى ونزاهة ائمة او مكره لآزواجها وهو ما لا يتعلق به حتى مخلوق واما ما يتعلق به حتى مخلوق كقتل ونسب فلا اختلاف ان الا كراه عليه غير نافع زاد في الذخيرة والفرق بين الاول والا فاعمال ان المقاصد لا تتحقق في الاقوال لان المكره على كلمة الكفر معظم له بقلبه والالفاظ ساقطة الاعتبار في سقمه بخلاف شراب الخمر والقتل ونسبه فان الله اسد منهقة فيها وعبره ابن عبد السلام ان القول لا تأثر في المعاني ولا الذوات بخلاف الفعل فانه مؤثر والحق في نكاحها الثالث قوله في الاسماء ثبت اكرهه سنة لم تطلق زوجته عليه قال في جامع الطاهر هذا مقتضى ان من اكره على شراب الخمر وكل الخنزير باكل وشرب كما قاله ابن رشد لانه اذا اكره على التصرف فقد اكره على الخمر والخنزير وهو هذا وقوله ابو الحسن الصغير

على كرهه (قوله بعد) اي قوله تعالى زوجته عليه (قوله كره) يضم الهمز وكسر الراء (قوله في كل) اي الخنزير (قوله ويشرب) اي الخمر (قوله فانه) اي عظمه (قوله لانه) اي المكلف (قوله اذ كره) يضم الهمز وكسر الراء اي عظمه (قوله فقد اكره) اي عظمه (قوله كراهه) بفتح الكاف يكسر الواو

(قوله الضربين) أي المصنفين في الملاحقة والملاحقة حق (قوله هو) أي تجل على الضربين قوله لفرقة) صلة الواو اذ قوله
 ووجه) بفتح فسكون (قوله والمراد بها) أي التورية (قوله الخاص) بفتح الخاء والميم واللام (قوله بهذا) أي ايراد البعيد لفرقة (قوله
 اعدم دهنه الخ) علة لفرقتها (قوله ٢١٢ وهذا) أي قوله الان بقرئ التورية مع معرفته (قوله يعلم) ضم

فاذن فتردها وامكن حمل كلام الصنف على الضرب بينه والواو ولو جوع مجوزا وتعلب وربما
 يستروح من كلامنا على الالتقاط بعدهما ما بين يدك يا ناسا شاء الله تعالى على هذا وبأنه تعالى
 استعين واستغنى عن عدم الحذف لا كراه على القول فقال لا يثبت المحركة على القول في كل حال
 (الا ان يترك المحركة للفتح على القول التورية) اصلها اذ لا قلعي السوء بغيره كقوله طلاق
 حريه اذن وثائق او وجوبه بالطلاق قرب وضع الحمل والولادة المخلص سواء كان بهذا او بغيره
 كقوله يجوز في طلاق مريد اذ لا يجوز حلقه فاعلم ان السوء مثلا (مع معرفتها) اي استحصاها وطاعها
 دعهما ما لا كراه وهذا الضم والمذهب لا يثبت ولو تركهما مع معرفتها نت لو قدم الاستثناء
 على قوله او في فعل ايهما على شخص بالقول لكنا واضع لان التورية لا تصحكون في الفعل غ
 لا مريه ان هذا الاستثناء راجع لقول كقول المحركة انت طالق ويريد من وثائق او وجوبه
 بالطلاق واما الفعل بضمه فلا يكتفى التورية بضمه لما عرفت من كلام القرافي وابن عبد السلام
 عجم من اكره على ان يطلق واحدة فطلق ثلاثا او زوجة فطلق جميع زوجاته او على ان يعنى
 عبد افاعتى كذا او على طلاق زوجته فامتنع عبده وعكس قال الظاهر انه لا يراه شي من ذلك
 لانه كالجنون والا كراه يقتضى (بحذف) اى غلبة ظن - حصول شئ (مؤثر) بضم الميم ويصكون
 الهمز وكسر اللام اى موجه حال او لا او لا سوا هذا ولم يدو طلب منه الحذف مع التقويف
 فان بادو قبل الطلب والتهديد فقال القضي اكره ان غلب على ظنه ان لم يبادر به ودوا لا فلا
 وظاهر كلام ابن رشد انه ليس اكرههما مطلقا وبين المؤلف فقال (من قتل او ضرب او جعن) بغير
 حق شرعي ولا فليس اكره او ظاهر كلامه ووقف الضرب او العجن ويهزم ثم فقال عقب
 او ضرب ووقف (او قيد) اى تشديد بعد قيد رجا فيه مثلا ظاهره ووقف (او منع) بفتح الصاد
 المهمة ويصكون الفاء اى ضرب يماثل كف على قتال (شخص ذى) اى صاحب (مروءة) بفتح
 الميم اى همته عالية ونفس كابه (م) حضرة (ملا) بالضم والهمز اى جاعلة من الناس وان لم
 يكونوا انحر افعلى المعقوف الثقة هنا وكذا في النعوا مترجعا عن مقتضى في خلوة فليس اكرهها
 ولا في مروءة فبده ابن عرفة بالسير والافهوا كراه مطلقا او مترجعا لمصنف بقوله بخوف مؤثر
 من قول ابن عبد السلام ظاهره نص من المذهب ان الاكره انما يكون بمصنف الضرب او اصغ
 لا بخوف روعهما وفهم من قوله ذى مروءة ان غير ليس بضعه لا اكرهها ومنه في الجواهر
 (او) بخوف (قتل ولده) ولو عاقرا كذلك بقوله اباوان تألم بها كاتما ينقسه او قريسا منه
 ابن عرفة الشيخ من اصعب من حله بدوة عن ولده من حيث غنا به ذى المروءة عن نفسه وعن
 اى القامه بالبدى اشكارا قول اصعب قال لا اى اكره اشده من روية الانسان ولده تعرض
 عليه انواع العذاب وقال ابن ناس الخوف يقتل الولد اكره حقه ابن عبد السلام على
 خلاف المتقول في المذهب قد كقول اصعب واظهر انه ليس بخلاف لان الامر بالنازل بالولد

من تأمل بفصاحتها، فقلادى والوالد قوله (يا) عتوبة ولدته قوله درم (يا) دود، (قوله هاند) حاصل من ابي قد
يقبح الهمز وشدة الياء (قوله تعرض) بضم التاء وفتح الراء (قوله خطه) (يا) قول ابن شماس (قوله غدر) (يا) ابن
ميد السلام (قوله انه) قوله ابن شماس

(قوله عليه) أي الولد (قوله بعدى) الم (قوله فهو) أي النازل بالولد (قوله قتل) أي الولد (قوله لا من) أي المتعدى للاب وعلمته
(قوله في القاصر) خبر قول (قوله هو) أي كون قول أصبغ في القاصر (قوله بعدى) أي أصبغ (قوله لقوله) أي أصبغ (قوله
يشك) ضم الياء (قوله ذلك) أي الذي كورس أصبغ والتبدي (قوله لادونه) أي القتل (قوله فان قل) فهو وإن كثر (قوله
عنه) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله لو انه) أي المكاتب (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله فهو) أي الخوف على المال
(قوله عليه) أي المال (قوله لقول) بفتح اللام منى بالنون لضافته ٢١٣ (قوله الاقل) أي قول مالك
(قوله والثاني) أي قول
أصبغ (قوله وهذا) أي جمل
قول ابن الماجشون تفسيراً
لهما (قوله وجهه) أي قوله
ابن الماجشون (قوله لهما)
أي قول مالك وأصبغ رضى
الله تعالى عنهما (قوله قال)
أي ابن الماجشون (قوله
ماليها) أي الاقوال ان كثر
أي واولها الكراه مطلقاً
وقاها اليأس كراهها مطلقاً
(قوله بالاول) بفتح الهمز
(قوله وان كانت محروماً)
مال (قوله فيها) أي الغنم
(قوله تكسر) بضم فتح مثقلاً
(قوله وقتل) بضم فكسر
أي الاجنبى (قوله عليه)
أي تارك الحلق كاذباً (قوله
توقفه) أي التخليص (قوله
لنظرها) أي القومس عليه
لشرط عدم التوقف عليها
(قوله في نكاح الاكراه) أي
الذي أكره الولي على عقد
وقوله (كراهها) أي كراه
الوطئ والموطوءة (قوله
زنا) خبر الموطوءة (قوله من
الوطئ المكره) بفتح زاء

قد يكون الم المقصود عليه وقد تبدي للاب وهو في غير قتله . عرض للامرين بقول أصبغ
في القاصر على الولد وهو ظاهر قوله بدر من ولده لا في المتعدى للاب لقوله انما بعد في الدوة عن
نفسه وقول البدي انما هو في المتعدى للاب اما في قتله فلا يشك في حلقه للاب والام والاولاد
والاخر في بعض الاحوال فلا يفي على ذلك على الخلاف بل على التخصيص بحسب الاحوال
واجاب في التوضيح بان ابن شاس قد قتل النفس لادونه أي واصبغ قد قتل مادونه (او يحذف
الاخذ بالماله) او تلافيه بكسرة (وهل ان كثر) الم الذي خاف عليه فان قل قدس الخوف
عليها كراهها قال ابن الماجشون واستقره ابن عبد السلام وصححه ابن بزة او لو قل فاه مالك
رضي الله تعالى عنه وما كثر اصحابه في التوارد عنه لواءه ان لم يضاف اخذ بعض ماله فهو
كأنه ينفق على البيت وقال أصبغ ليس الخوف عليه كراهها (تردد) المتأخرين في جعل قول ابن
الماجشون تفسيراً لقوله مالك واصبغ رضى الله تعالى عنهما جعله الاول على الكثير والثاني
على القليل قال الذهب على قول واحد وهذا لا ينشرو من واقعه وجهه خلافه ما فيه ثلاثة
اقوال وهذا لا ينسب الى صاحب كتابي التصريف بالمائل ثالثها ان كراه الاول للمالك والثاني لا يصبغ
والثالث لان الماجشون (لا) يكون المكاتب مكرهاً يحققت قتل شخص (اجنبى) او اخذ ماله
بالاولى وتقدم في كلام ابن مرفوعة ان خوف قتل والاول والاخر كراه في بعض الاحوال فيؤخذ
ان المراد بالاجنبى ما عدا الولد والاول والاخر في بعض الاحوال (وامر) بضم لكسرى
الخائف قتل الاجنبى ثانياً (بالخلف) كاذباً (بسم) الاجنبى من القتل وبقيت كفارة لغير باقه
ونحوها وان كانت محروسا تعلقه بالمال وقد تقدم ان المعقود فيها انما تعلقت بالمال
او المستقبل وان الاول لا تكسر لان تعلقت بمستقبل وان كانت بطلاقا وعقود او مشيئة
او نحوها زعمه صاحب فأن لم يصف وقتل فلا ضمان عليه لان طلب حلفه ذهب فقط وجوب
تخصيص المسئلة بشرط عدم توقفه على عين محروس لنظرها ابن رشد ان لم يصف لم يكن عليه شيء
(وكذا) أي الاطلاق في كون الاكراه عليه ما تقدم (العقود والنكاح) ابن مرفوعة والوطء في نكاح
الاكراه كراهها زمان الوطئ المكره لا المكره واسا زنه بعد وقوعه اختاراً كنكاح موقوف
(والاقرار) على نفسه عمال واجباته (والدين) باقه واعتق ونحوهما (وقوله) أي الذي كور
من بيع واجار وتوجهن ونحوها (واما الكفر) أي الاتصاف به بقول او من (وسيه) أي سيدنا
محمد عليه الصلوة والسلام عطف خاص على عام لا شدته بعد م قبوله التوبة وكذا غيره من
سائر النبيين والائمة اجمع عليهم والخو والعين (وقذف الماله) التعنيف الحروب العصابة بغيره

لذلك نقول ان على احتياط (قوله لا المكره) أي وليس ربا من الموطوءة المكره (قوله واجابته) أي كساح الاكراه (قوله بعد
وقوله) أي نكاح الاكراه (قوله اختاراً) أي اختياراً لغير (قوله كنكاح) أي من مجبور بلا اذن وليه (قوله موقوف) أي على
اجابة وليه ومقتضاها صحة كساح المكره وقتل زوجه على اجازته اختياراً بعد زوال الاكراه وسما في ما يفيد الخلاف
فيهم (قوله غيره) أي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله من سائر) أي باقى الخبيثين (قوله بغيره) أي القذف

(قوله جواز) أي تحصيله من زنى بم الطبعه (قوله لا باسها) أي الميتة (قوله هذا) أي تقدم الجواز (قوله على شيء الخ) صلة المكره (قوله عليه) أي القتل صلة صبر (قوله وعلى موت الخ) معطوف على عليه (قوله فهو) أي وصبره أجل تفرير
 على أي المكره بالقتل الخ (قوله ٢١٤) بخوف القتل صلة يجوز ان يترك (قوله فوجب عليه أي المكره بتدبيره

(قوله يجوز) أي المذ كور من الكفر وسبه صلى الله عليه وسلم وقذف المسلم (أ) خوف (القتل) لنفسه وأما سب مسلم غير صبي بغير ذنبة وقذف غير مسلم فيجوز ان يخوف غير القتل وشبهه الجواز بخوف القتل فقال (كأثره) أي (لا يتجدد) أي طاعما (بسد) أي يحفظ (رمقه) أي حياته في كل حال (الا) حال تحكيكه لنفسه (ان) أي رجل (يزني بها) فيجوز لها تحكيكه من نفسها بقدر ما يشبهها والقاهر ان مثل سدر رمقه احد من صبياتها ان لم تجده الا ان يزني بها اقباسا على قوله او قتل ولده ومقهوم لا يجد الخ عدم جواز مع وجود دميمة تسدر رمقه وهو كذلك لا باسها لله شرط ومقهوم المرات ان الرجل اذا لم يجد ما يسدر رمقه الا ان يزني بمرأة تعبه ما يسدر رمقه فليس بذلك نظر الانتشار وهو القاهر والامر اذا لم يجد ما يسدر رمقه الا ان يوطأ به فيقول يجوز له تحكيكه ارتكابا لا خوف الضررين اولان المرأة يباح الفلح فيها بالجملة بخلافه ويؤخذ هذا من تقديم الزنا بالاجنبية على الزنا بمحرم عند قسم احدهما (وصبره) أي المكره بالقتل على شيء مما تقدم عليه وعلى موت من لم يجده ما يسدر رمقه او خير صبر (أجل) أي الأفضل هو ا كثر ما بان اقدمه على شيء مما تقدم فهو راجح لما قبل الكفا ايضا (لا يجوز قتل) الشخص (المسلم) ولو رقة الا المكره بالفتح بخوف القتل فوجب عليه الصبر على قتل نفسه ومقهوم المسلم جواز قتل الكافر الذي يخوف القتل (و) لا يجوز (قطعه) أي المسلم بخوف القتل ولو اتلفه فيكن نفسه للقتل ولا يقطع الله غيره وما يقطع عضو من نفسه فيجوز بخوف قتله ارتكابا لا خوف الضررين (و) لا يجوز له (ان يزني) بمكرهه اذ ان زوج اوسد بخوف قتله وأما إطاعة الزوج ولا يسد عليها فيجوز به فقط ابن مرفعة الشيخ من اصحابنا ان اكره على كفر او شتم النبي صلى الله عليه وسلم او قذف مسلم بقطع عضو او ضرب يخاف تلف بعض اعضائه لا تلف نفسه ولا يجوز لذلك ان يخافه ذلك الخوف قتله لا لغيره وله ان يصبر حتى يقتل وهو افضل له معصون وكذا لو اكره على اكل ميتة او خمر وشرب خمر فلا يجوز له الانطوف بقتله قال وأجمع اصحابنا وغيرهم على انه لا يجوز له قتل غيره من المسلمين ولا قطعه بالا كراه ولا على ان يزني واماعلى قطع بدنته فيسعه ذلك اه (وقاروم) بين خلفه ا على فعل طاعة اكره بضم الهمز وكسر الراء الحافظ (عليه) أي العين ما ان اكره بخوف مؤلم من قتل او ضرب او صحن او قسد على ان يخطب بطلاقة ويأبى ثلاثة اوقات وعقبة وصومه هاما او حجه ماشيا او صدقة بثلاثه على انه لا يؤخر الصلاة عن محاروقتها ولا يشرب مسكرا او لا يصرف او لا يزني ولا يفيض المسلمين خلفنا نقا فهل تزيه الجبن وهو قول مطرف وابن حبيب او لا تزيه وهو قول اصبيغ وابن الماجشون (قولان) محلها اذا حلف على مستقبل كما مثلنا فان حلف على ماض مكره لم تزيه اتفاقا كما رآه على الحلف بانه صلى اوز كذا او صام رمضان ولم يفعل ذلك والفرقان المستقبل يمكن فعله وترى بخلاف الماضي فانه لا يمكنه اليه ومقهوم طاعة ان اكره على عين معصية كشراب مسكرا وزنا او قتل او مباح كدخول دار او سوق لم تزيه اتفاقا وشبهه في القولين

فقال

يخاف الخ صلة اكره (قوله على انه) أي المكره الخ صلة يخاف (قوله خافا) حال من فاعل حلف (قوله فقال) مكرها بالفتح حال من فاعل حلف (قوله ولم يفعل ذلك) أي الخوف عليه حال (قوله وشبهه) به نعمات متفلا

(قوله اسم) خبر الكاف (قوله سالها) أي الأجازة (قوله لا يصح) يضم ففتح مثلاً (قوله أولاً) بشد الواو (قوله على هذا) أي المنقضى (قوله من يوم الإيقاع) خبر الاستكام (قوله التكاثر) أي بأكراه (قوله فسفه) أي التكاثر بأكراه (قوله المكروه والمكروهه) بالفتح نيباً (قوله المقام) يضم الميم أي الاستقرار (قوله لانه) أي

٢١٥

فقال (كأنا) أي المكروه بالفتح على إطلاقه واعتق من إضافة المذهب إلى المكروه والكاف في قوله (كأنما) والفتحة في الواقع حاله أكرهه عليه اسم بمعنى مثل معمول أجازة حال كونه (طائفاً) بعد زوال الأكره فهل يلزمه ما أجازة فخر الطوعه حالها أولاً يلزمه لانه الزم نفسه عالم يلزمه ولان الواقع فاصد لا يصح بعد وقوعه قولان لمضنون قالوا لا يعلم الزوم ثم يرجع إلى الزوم (والاحسن) منهم ما عند بعض الشيوخ (المضى) أي الزوم وعلى هذا فاحكام المطلق كالمفهوم من يوم الإيقاع لانه من يوم الأجازة لا يدخل التكاثر تحت التكاف فلا يقسم نفسه في التوضيح أجمع أصح ما على بطلان تكاثر المكروه والمكروه ولا يجوز المقام عليه لانه لا يقع بعد وقوعه ولو افترضنا حال النفوذ ان ملكها فتمت قبل (وان) كان (تعلقاً) أي علقاً عليه هذا قول مالك رضي الله تعالى عنه المرجوع إليه وقال في حنفية وخلافه في معنى الله تعالى عنهم وقول مالك المرجوع عنه ان كان التعلق صريحاً كان تزويجك فانت طالق بل وان دل عليه البساط (كقوله) أي الخاطب (الجنسية) حال خطبتها (هي) أي المخطوبة (طالق) وصلة قوله (منه خطبتها) بكسر الخاء المفعلة أي انفاس تكاثرها من وليها بسبب تغلبه مهرها مثلاً (وان دخلت) بكسر اللام ان كانت المرافضة حضرت وساطها هو وبسبب كونها ان كانت غائبة ومنعول دخلت محذوف ليم الدار وغيرها أي فانت طالق (و قد نوى) أي انقائل ان دخلت فهي طالق (بعد تكاثرها) وأما الأولى فوقع التعلق عند الخطبة بساط دال على التعلق من غير فدية اذ لو نوى بعد تكاثرها لم يقع لقوله عند خطبتها قاله غ فاقسام التعلق ثلاثة أحدها باللفظ كان تزويج ثلاثة فهي طالق ولم يصرح به المصنف لوضوحه الثاني ثلاثة طالق ونوى بعد تكاثرها الثالث تعلق بالبساط كقوله عند خطبتها أي طالق لما جمعه من شروطها وشروط أهلها ان معرفة الثاني من شروط الطلاق التي غير عنها ان شاس وابن الحاجب بالاركان أهل وهي العصة وشروطه مقارنة انشاء حقيقة او تقدير الامتناع وجود حال بدون محمل فيها مع غيرها قال الجنسية انت طالق او طالق خداة تزويجها قبله لم يلزمه الا ان يريد ان تزويجك وكذا انت طالق ان كنت فلا ناكه بعد تزويجها (و ان تزويج التي علق طلاقها على تزويجها باللفظ أو البساط أو على دخولها ونوى بعد تكاثرها (تطلق) يفصح القولية وسكون الطاء وض اللام أي تصير طالقاً (عقبة) أي العقد في الأولين والآخرين في الثالثة (وعليه) أي الزوج لكل من (التصف) من صدقاتها ان دخلت الثالثة قبل ثباتها أو الأضحية جميع صدقاتها باللفظ صلة على (قوله أو على دخولها) عطف على تزويجها (قوله نوى) بعد تكاثرها (تصدق) أي دخولها (قوله في الأولين) يضم الهمز أي على طلاقها على تزويجها باللفظ والتي علقها طلاقها على تزويجها باللفظ (قوله في الثالثة) أي التي علق طلاقها على دخولها (قوله والا) أي وان كان دخلها

(قوله ولو بعد العقد) قبل كافة في التسمية (قوله والبناء) عطف على التسمية (قوله من التوضيح) بيان لهذا المثل (قوله عين) بخصات متقلاى الملق ٢٩٦ (قوله تكرار) اى الطلاق (قوله عليه) اى العلق (قوله

منها) اى القليلة التى فيها (قوله من) اى نساء القليلة (قوله غلا وجب) اى الوطء (قوله فيها) اى الزوجة (قوله والاى وان) اى الواطء (قوله وفتيا) اى المدونة (قوله وليس) عليها عدة وفاة ان مات لعدم الزوجية (قوله ثلاث حديث) اى استبرأ من الوطء ان استبرأ المرأة كعدتها الا فى امان وزنا ودية (قوله صاحب الشرطة) يضم الشين المجهة وسكون الراء (قوله اى حاكم السياسة) اى حاكم السياسة (قوله فكتب) اى ابن القاسم (قوله اليه) اى صاحب الشرطة (قوله فقال) اى ابن المسيب (قوله وزعم) اى ابن القاسم (قوله حلف) اى ابوه (قوله بمثل هذا) اى ان تزوجها ففى طلاق اى ثم تزوجها واقر على زواجها حتى ولدت له الخنزيرى (قوله الخلاق) مفعل من اعاة الخفاف لقائه (قوله فيه) صله الخلاق (قوله شذوذ) شذرها اعاقر (قوله بمثل) اى افعى (قوله وقال) اى ابن وهب (قوله بذلك) اى عدم التفرق (قوله وقاله) اى عدم التفرق (قوله لم يكن) يضم فكسر (قوله انه) اى ابن القاسم (قوله نصف) بخصات متقلا (قوله فيه) اى التفرق (قوله وقال) اى ابن القاسم (قوله به) اى تزوج من علق طلاقها على تزوجها (قوله زوى) يضم فكسر (قوله انها) اى الاحاديث (قوله بعضها) اى الاحاديث (قوله احسبها) اى الاحاديث (قوله تخرج) بخصات متقلا

وهذا فى نكاح التسمية ولو بعد العقد ولا تسمى عليه فى النكاح حيث لم يسمه الطلاق قبل التسمية والبناء وكلما يقع على من علق طلاقها على تزوجها انطلق ويلزمه النصف (الا) عدة عليها (بعد ثلاث) من المراتبة لزوج فلا تطلق ولا نصف عليه لعدم العصة وقد ادى القضاة اجابا (على الاصوب) عند التوسى وعبد الحميد وغيرهما وظاهر كلام ابن الموازى لزوم النصف غ ذكر هذا القرع فى هذا المثل من التوضيح فقال لو اثنى فى قلعه بما يقتضى التكرار فقال قبل النكاح كما تزوجت فلانة ففى طلق فظاهر كلام ابن الموازى انه يلزمه نصف العداق ولو بعد ثلاث تطلاقا وقال التوسى وعبد الحميد وغيرهما الصواب انه لا تسمى عليه بعد الثلاث اى الذى لا يصدق فى شرح الموازنة اذا عيّن فيه تكرر عاى كما تزوج منها او يلزمه نصف العداق كما عند النكاح فى واحدة منهن الا ان تكرر نكاحه فى واحدة ثلاث مرات فتزوجه اربعة قبل ان تتزوج زوجا فلا يلزمه لها عداق لانه نكاح باطل وهى طاعة ثلاث تزوجها قبل زوج رقاقره قبل البناء فصادق لها اى قال صاحب المنهاج هذا اذا يقع عليه ابعده الوقوع وقال ابن حجر بعد ان الموازنة النصف كما تزوجها ولعله يريد الموضع الذى يثبت ما لم يستكمل الثلاث او بعد استكمالها وبعد زوج لان العقد لا يثبت بعد الثلاث فاذا يثبت العقد فلا يجب العداق (ولو دخل) الزوج بالزوجة التى علق طلاقها على العقد عليها (ف) العداق (المسمى) يقع اليوم الثانية ان كان والافساد المثل يلزمه (نقطة) وقال ابن وهب عليه المسمى ويمثل نصه الله فبالبطلان عقب العقد والمسمى بالوطء موجب المشهور ان كل وطء استكمل العقد فلا يجب زناهما معا اوجبه العقد ثم شبهه بالتقوية فقال (كم) زوج (واطى) زوجته التى علق طلاقها على شئ (بعد حش) فى تعلية بمجمل لعلق عليه (و) الحال انه (يعلم) بالحنث قبل وطئه فعليه المسمى فقط ولو تكرر وطء ومعه هو فله ان وطئها بعد حشته فحق العدة عليه المهر ثم تعدد الوطء الحرام الذى لا شبهة فيه ان لم يحل حشته او اكرهها ولا فلا تنهى لها الا انها حشذرت ان من عرفة ونهى ان تكسكك فائت طلقا فتزوجه الزمة طلاقها ولها نصف المسمى فان علق ولم يعلم فعليه عداق واحدة لصادق ونصف كن وطئ بعد حشته ولم يعلم وليس عليها عدة وفاة ان مات اتماعا ثلاث حشذرت ومعه ابو زيد كتب صاحب الشرطة لابن القاسم فحين دخل باهراة حلف بطلاقها البنة ان تزوجه فكتب اليه لا تقرق فيمنها يلغى عن ابن المسيب ان رجلا قال حلف بطلاق غلاة ان تزوجها فقال تزوجها وانكرا فى ردى ورم ان فخرى عن حلف على امه بمثل هذا ابن رشيد مشهور بالذهب اى يفرق بينهما على كل حال وان دخلوا مراهاة ابن القاسم الخلاف فيه شذوذ او مجرد مثل رواية ابي زيد عن ابن القاسم افعى ابن وهب وقال نزلت بالخزوى فانما ما آل بذلك وقاله محمد بن عبد الحكم وحكى عن ابن القاسم انه توقف فيه فى آخر ايامه وقال كان عامة مشايخ أهل المدينة لا يرون بهاسا وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى نحو هذا القول احاديث كثيرة الا انها معلقة عند المحدثين

التفريق (قوله لم يكن) يضم فكسر (قوله انه) اى ابن القاسم (قوله نصف) بخصات متقلا (قوله فيه) اى التفرق (قوله وقال) اى ابن القاسم (قوله به) اى تزوج من علق طلاقها على تزوجها (قوله زوى) يضم فكسر (قوله انها) اى الاحاديث (قوله بعضها) اى الاحاديث (قوله احسبها) اى الاحاديث (قوله تخرج) بخصات متقلا

(قوله على تزويجها) صلة الخلوقة (قوله للعائفة) صلة جواز (قوله ومنعه) أي نكاحه العطف على جواز (قوله مضيه) أي نكاحه للعائفة (قوله ابها) أي الأقوال (قوله الوض) أي التوقف في جواز وعمله (قوله وبودنه) أي التعليل (قوله فيها عادة) (قوله هذا) أي عدم اللزوم وإن كان صفة انقطاعاً حال (قوله والوا) أي وان لم ينشأ من شئ من طراز ٢١٧

ومعهم من صحح بعضهم ولم يرو عنه صلى الله عليه وسلم ما يخالفها أحسنها ما خرج قاسم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يطلق إلا من هذا نكاح وروى لا يطلق قبل نكاح وروى لا يطلق قبل الاطلاق قلت في احكام عبد الحق اودا ودع مطرف الوراق عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يطلق الا في النكاح ولا يطلق الا في النكاح ولا يبيع الا في النكاح ولا يوفى الا في النكاح قال البخاري هذا اصح شيء في الإطلاق قلت النكاح ثم قال ابن عرفة في جواز نكاح الخلوفاً بطريقه على تزويجها العاقب ومنعه مع مضه بالعقد او بالإناء بها فيصحب ابداً وخامسها الوقف وعزها قائمها فاقطع، وشبهه في لزوم الإطلاق المستفاد من قوله كقولاً لا جنبه الخ فقال (كان) طلق من يتزوجهن و(ابن) المطاق لنفسه (كثيراً) من التسام يطلقهن موا كان طلاقه يتعلق بهن أو نكح كذا وان لم يفه فكل امرأة تزوجها طالق الا من اقليم كذا أو لا بعد عام أو بدونه فحوكل امرأة تزوجها طالق الا من اقليم كذا أو لا بعد عام أو لا يقيمها ما والمخلف عليه والا يبقا الكثير بقوله (بذ كرجس) لغوي وان كان صنفه فاعطيا ككل تركبة يتزوجها طالق (او) يذكر (بذ) ككل صير يتزوجها طاقه (او) يذكر (زمان يلفه) اي يصل اليه (عمر طاهر) اي يشبه حياته اليه غالباً وهذا يختلف بسبب اختلاف عمر الحائض من شوية وسكوهة وشيخوخة ككل من يتزوجها في هذا العام طالق واستقر بقوله يلفه عمره طاهر عن فحوكل امرأة يتزوجها الى تسعين سنة طالق فلا تلزمه هذه العين ويشترط في الزوم ايضاً ان يقي معه بعد ما يلفه عمر طاهر، تقع بلزومها عادة ولا خلاف بزمه ابن عرفة وعلى المشهور انهم التسامون قبل بلزوم المهرج ابن شريحه انص المذهب ونرج بعضهم لزومه من رواية عموم الزوم فيمن قال كل ثيب اترتجها مراراً بعد قوله كل بكر كذلك ورد بان العموم المقصود اشد من العموم الذي آل اليه الامر قلت هذا اعتراف بصور العموم في صورة التفصيل والمحق منه اما اللفظ الاول فواضع واما الثاني فكذلك ضروريه عدم تناوله بعض الجنس وهو متعلق اللفظ الاول وله الاسقاط على هذا الرواية وانتهى المشقة الناشئة عن اللفظ العام وهي هنا عن لفظ خاص فم تزوجها المهرج والاذ انبى كثيراً بذكر جنس او بلداً وزمان يلفه عمر طاهر وكان متزوجاً (الا) تلزمه العين (ابن حنم) اي في عصمة الخائف من الزينيات فلا تطلق عليه بهذه العين يباع على الدوام ايس كلاً ابتداء والفرق بين هذا وبين حلف لا يركب او لا يلبس وهو كبا ولا يلبس ودام كما لا يلبس فاشبهه ان حقيقة اترتج انشاء عقد جديد ولم يحقق هذا عين نفسه وليست حقيقة الركوب واللبس قاصرة على انشاءها فان كان نوى انشاءها فلا يصح تبداً وما هم وفرقت بنفسه الالتزام في النكاح بقول اسكنكم الناس لا يلزمه فلا تلزمه عين نفسه في كل حال (الاذا) بانها بعد عينه ثم (تزوجها) قد تدخل في عينه

٢٨ مخ في صورة التفصيل (قوله) اى دوام الركوب واللبس (قوله) انهما اى الركوب واللبس (قوله) بدوامهما اى الركوب واللبس (قوله) فرقنت اى بين من تحته ودوام الركوب واللبس (قوله) ضعف صلة فرقن (قوله) في السكاح اى العلاف المعلق على السكاح (قوله) بقولنا كثرنا اى الاثمة ضعف (قوله) فلا نلزمه اى العين

قوله وان كانت تعلق عقبه) اى العقد عليها حال (قوله وقائده) اى العقد عليها (قوله والام) اى ان كان العقد على امرأتين كانت الاداة التى تعلق بها
تقتضى التكرار (قوله) ٢١٨ اى و قد نكحها (قوله ان مالا يترب عليه مقصوده لا يشترع)

ان عملها لفظه ابن عرفة ولو علق التصرع عايق كثيرا لزم ولا تدخل الزوجة الا اذا باتت
وتعلمها لفظه (وله) اى من علق طلاق امرأتين على تزويجها (نكحها) اى العقد عليها وان كانت
تعلق عقبه على المشهور وقائده حل عينه فتزوجها عقب طلاقها ولا تطلق عليه اذا كانت
الاداة التى تعلق بها لا تقتضى التكرار والا فلا يساح له نكاحها اذا لا فائدة فيه حيث غ غ اشار به
اقول ابن راشد انقصى المذهب انه يساح له تزويجها واطلق عليه عقبه والظاهر انه لا يساح له
تزوجها للفاصلة المقررة ان مالا يترب عليه مقصوده لا يشترع والمقصود النكاح الوطء وهو غير
حاصل بهذا العقد والى هذا ذهب بعض الفقهاء قال وهو بمنزلة قول المرأة ان تزوجك على انى
طابق عقب العقد فانه لا يجوز ولا تنسخ عليه صداق تزويجه ولا فرق بين كون الشرط منها
اومنه قتاله هنا فائدة وهى انه يتزوجها عقب طلاقه ان شاء الا ان يعنى ذلك بلطف يقتضى
التكرار امثل كما لا يساح له تزويجها ١٥ وقيل فى التوضيح (وله) اى الطرف الذى يولد له وهو
واجد اطول الحرة (نكاح) اى تزويج النساء (الام) المملوك كائن له يستقر ملكه على اولادهن
(ف) اى بسبب قوله (كل حرة) تزويجها نهى طاق اذا ضحك على نفسه العنت تنزىلا لغيره
مستة عدم الطول للسرقة لزوم عينه فى الحرمة باقائه الامه عند ابن القاسم وابن حبيب (ولزم)
التعليق (ف) المرأة المصرية) منسلا غ ليس صورتها كل مصرية تزويجها طاق ١٥ اى
تقتصر صورتها على ذلك فتصوره بالثوبين حلف لا يتزوج مصرية او من مصرية مثلا لاستفادة
التكرار من تعليق الحكم بالوصف وان يات باداة التكرار وروى (قوين) اى امرأة (ابوها)
كذلك اى مصرى ولو كانت امها غير مصرية وتولدت فى غير مصر لان الولد ينسب لايه دون
امه قال الله تعالى ادعوههم لا تباهم واظهارهم فى الاولى مصرية (ولزم فى المرأة) الطارئة
على مصر (ان تخلقت) اى انصفت غير المصرية الطارئة على مصر (بمنطقهم) بضم انشاء
المجهدة واللام اى بصفات المصريات اذ لا تدخل لمصرى فى الذات وانما دخلها فى الصفات فنخلق
بخلق أهلها كن ولديها ومفهوم الشرط ان من لم تخلق بخلقهم لا تدخل فى المصريات وان
طالت اقامتها بها والذى فى نص مصنون انقطعت عن البادية بغير تخلق بخلقهم فان نص
الانقطاع عن البادية بخلقها انا خلافا للمنطقة اليهم سوى كلام المصنف والا فلا وهل المراد
الاخلاق التى قيل المصرية بها قلوب الرجال والا اخلاق التى تحمل على الاجتناب وهذا هو
التظاهر ولا يبعد ما ذهبنا اليه (ان خلقت لا يتزوج (ف) فهو (مصر بلهم) التعليق (قوين)
يتزوجها (ف) اى البادية اذا خلقت فى حكمها (ان نوى) بمصر ما يعم عليها او يرى به عرف
او دل عليه بساط وسوا تزويج فيها بمصرية او غيرها (والا) اى وان لم يشؤ ما يعم عليها ولم يجر به
عرف ولم يدخل عليه بساط بان نوى خصوصها او لانه (ف) فلما لم يلزم السبى الى (الجمعة) ثلاثة
امبال وربع ميل فى الصورتين عند ابن القاسم ولا بين الماشيئون وابن كثة يترده فى الصورة
الثالثة لحد ما تقتصر فيه الصلاة وهو ثمانية واربعون ميلا اصبح وهو القياس (وله) اى الحلف
لا يتزوج فى مصر (المراعاة بها) على الزواج فى غير مصرية او غيرها لان المراد عقد النكاح
والمراعاة ليست عقدا (لا) يلزمه شئ (ان عم النساء) الحرث والامه والنيات والابكار

بيان لقاعدة القصة
يصدف من (قوله والى
هذا) اى يمنع نكاحها صلا
ذهب (قوله وهو) اى
العقد عليها مع طلاقها
عقبه (قوله فانه) اى
الصدق ط الطلاق عقبه
(قوله منها) اى المرأة قوله
اومنه) اى الرجل (قوله
له) اى العقد على من علق
طلاقا على تزويجها (قوله
قبلة) بكسر الموحدة (قوله
وهو واجدا غ) حال (قوله
اذا ضحك الخ) شرط فى جواز
نكاحه الامه (قوله تنزىلا
الخ) على بلوان نكاحه امه
اذا ضحك ذلك (قوله لزم
عينه فى الحرمة) على التفريل
(قوله باقائه الامه) على
لزوم العين فى الحرمة (قوله
التكرار) اى العنت وهو
العين فى كل مصرية (قوله
بالوصف) اى الانساب
لمصر المعلوم من الصفة
(قوله الاولى) بضم الهمز
اى الداخلة على المصرية
(قوله سبية) اى الثانية
ظرفه تساع قلعة هما يلزم
(قوله ولزم) اى التعليق
(قوله بها) اى مصر (قوله
فيها) اى مصر (قوله
الصورتين) اى نية
خصوصها وعدم النية
(قوله الثالثة) اى عدم النية

الحضرات والبسد ويات مان قال كل امرأة يتزوجها طالق وان فعلت ~~هـ~~ اهلك امرأة
يتزوجها طالق وقيل الخلو فليس عليه رفع الحرج والمشقة قال الله تعالى وما جعل
عليكم في الدين من حرج ولم يعتبروا امكان التيسر لانهم ليست كل زوجة في الحيض والغيب
ولا في بعض النفوس منها فان قلت سباني ان من قال لزوجه كل امرأة تزوجها طالق
بازمه مع انه عم التساقط لزمه وانعم النساء لان منه زوجة يطلق الخلو لها طلاقا ثابت
(او ايق) الخالف بطلاق من يتزوجها عددا (قليل) في نفسه ككل امرأة تزوجها الاقلية
او يات فلان او من قرية كذا وهي صغيرة جدا ومثل لا يضاعف لقليل فقال (ككل امرأة
اتزوجها الاقلية) طالق فلا شيء عليه ظاهره ولو تيسر له التفويض ولو عند معصاة لقلته
وامان قال كل امرأة اتزوجها نفو يضاطلق فيزيمه لا يضاعف كسرا وهي التسمية (او كل
امرأة اتزوجها طالق الا (من قرية صغيرة) دون المدينة المنورة بانوارها مستغنى عليه
الصلاة والسلام بحيث لا يضاعف فيها من تلقاها (او) قال كل امرأة اتزوجها طالق (حتى
اقلها) اي الا ان اقلها (فهي) فلا شيء عليه وله ان يتزوج من شاء ولا تطلق عليه
ولو يبيض العنت لانه كمن عم النساء (او) انقلت يمينه من النصوص للمعصوم كمن علق
طلاق (الا بكار) على تزويجه بان قال كل بكار تزوجها طالق (بعد) تطلق طلاق (كل
ثيب) على تزويجه لمان قال كل ثيب اتزوجها طالق (او بالعكس) بان قال ~~هـ~~ كل بكار
اتزوجها طالق وكل ثيب اتزوجها طالق فلا يلزمه في الثاني منه ما على الاصح لانه هو الذي
حمله الحرج ويلزمه الاول على الاصح وقيل يلزمه فيهما وقيل لا يلزمه فيهما محاكاه
ابن الحجاب وغيره قال في التوضيح عن ابن اشد والاول هو الجاري على المشهور
وقال ابن عبد السلام هو الظاهر الاقوال لدوران الحرج مع العين الثانية وجودا وعدمها ولو حرم
الشباب واي ابقا بكار فهمز عنهم لعرفونه فالظاهر انه ان خشي العنت ولم يقدر على التيسر انه
يجوز له نكاح ثيب (او) ملق طلاق كل من يتزوجها في اجل يلقه عمره ظاهرا او (خشي) الخالف
على نفسه (في الموجل) يضم الميم وفتح الهمز والميم مستدقان قال كل امرأة اتزوجها في هذا
العام طالق ومفعول خشي قوله (العنت) يضم العين المهملة والنون اي الزنا في العام (ومعذر)
بقصاص مثقلا لا يمكنه (التيسر) فله تزويج حرة لئلا يخطرها زنا وخفة امر التملك يقول
الا كله بعد لزومه ابن عرفة وفيها ان قال كل امرأة اتزوجها في ثلاثين او اربعين سنة فهي
طالق لزمه ان امكثت حيا لم يذ كر فان خشي العنت ولم يكن له مال يقرى به فله ان يتزوج
ولا شيء عليه ولو ضرب ارجلا يعلم انه لا يلقه او قال الى مائتي سنة لم يلزمه الباطن التمس في ذلك
تسعون عاما ومحمد بن ابي القاسم المشهور عاينا كونه ان يتزوج اصغ بعد تصبر وتعتف
ابن وهب واشبه لا يتزوج في ثلاثين وان خاف العنت ما لا يخفى الله تعالى عنه يتزوج فيها ان
خاف العنت او يزيد عن ابن القاسم ان قدور في اعلى التيسر فلا يتزوج وكذا ان لم يجسد الا ان
يضاف العنت اقل مقامه (او) قال (آخر امرأة) اتزوجها طالق فلا شيء عليه ابن القاسم لانه
كمن جمع التسام لانه كالتزويج امرأة احتل ان تكون آخرها فوفرق بينهما ويستقر
ملكه على امرأة هذا هو المذهب وما بعد ضعيف وهو قوله (وصوب) يضم الصاد المهملة
وكسر الواو ومشددة (وفوقه) اي منع الخائف (عن) كوطء الزوجة (الاولى) يضم الهمز اي التي

(قوله لانه) اي السرية
(قوله منها) اي السرية (قوله
وانعم النساء) حل (قوله
لقلته) اي التفويض
(قوله لانه) اي الثاني (قوله
والاول) اي الزوم في الثاني
(قوله هو) اي الاول (قوله
منه) اي الابتكار (قوله
وفيها) اي المستقرة (قوله
فيها) اي الثلاثين (قوله
لانه كمن عم النساء) علة
لا شيء عليه (قوله لانه كمن
تزوج الخ) علة لانه كمن
عم النساء

(قوله لا) بشد الزوا (قوله في ضرب الاجل) = كلف التشبيه (قوله طلق) بضم فكسر مثقلا (قوله هذا) اي وهو في الموقوفة كالنولي (قوله لتبين انها مطلقة) ٢٢٥ قبل البناء) على لزوم نصف الصدق وعدم الارتفاع (قوله وبالفرض)

اي من ثلاث جهات (قوله وقف) بضم فكسر (قوله والا) اي وان (قوله لا) اي لا يأخذ الموقوف ولا يتكامل الصدق (قوله علم) بضم فكسر (قوله الاولى) بضم الهاء (قوله وعليه) اي الزوم (قوله وقف) بضم فكسر (قوله ولها) اي الثانية (قوله بضم فكسر) اي الثالثة (قوله الخ) اي قوله تعالى (اي ابن مرفعة) قوله بن قال (اي ابن دحور) قوله اعترض (قوله وهل) بكسر الهاء (اي غلط (قوله الشيخ) اي ابن دحور (قوله لان المسئلة) اي آخر امراته اتزوجها طلق (قوله لا الاولى) اي فلا يتوقف صل ووط الاولى على ووط الثانية (قوله انطلق) اي الثانية (قوله وهو) اي الاول (قوله وقوعه) اي الطلاق (قوله به) اي السلاق (قوله والا) اي ايجابه طلاق (قوله الثاني) اي ايجابه عدم وقوع طلاق بين بطلاق (قوله به) اي الطلاق (قوله مشروط)

تزوجها (قوله حق) بفتح (اي يتزوج زوجة ثانية) فصل له ووط الاولى (ثم) بفتح من ووط الثانية (كذلك) اي من ضمن ووط الاولى حتى ينكح ثالثة فصل له ووط الثانية وهكذا ابدا وهذا قول معنون وصورة ابن راشد وظاهره ايقافه ولو قال ان لا تزوج ابدا او الظاهر انه يعمل بقوله لانه ضرر عليها (و) ان تضربت المرأة الموقوف عنها من ترك وطئها وورقعتة من (هو) اي ان قال آخر امره الخ (في) المرأة (الموقوفة) عن القائل صلته كلف التشبيه في قوله (كالنولي) بضم الميم وكسر اللام اي الخالف على ترك وطئ زوجته اكثر من اربعة أشهر وهو حواو كل من شهري وهو عديم ضرب اجل الا يلامن يوم الرفع لانه لم يصف على ترك الوطء فاذا انقضى ولم ترض بالاقامة معه يدون وطئها عليه والاولى تأخير هذا عن قول القاضي الا في تقييد بوجوبه عليه ايضا اذا ماتت من الايقاف فلها نصف الصدق ولا تزوجته لتبين انها مطلقة قبل البناء ولا عدة عليها ولو طهر بها فقال ماتت فزوج من زوجة حرة مسئلة نكاح جميع بصدق سمي واخذت نصفه ولا تزوج ولا تعد منه ابن المباشرون ان تزوج امرأته فبطلت وقفاً ربه منها فان تزوج اشبه وتكمل صدقها والا فلا وبالفرض ما من ثلاثة اوجه (واختار) اي التشبيها الايقاف عن السابقة حتى يتزوج بعدها في كل سابقة (الان) الزوجة (الاولى) بضم الهمزة فلا وقف عنها الا لما قال آخر امره اعلم انه لم يعلق طلاق الاولى من عرفة ولو قال آخر امره انا تزوجها طلق ففي لغوه ولزومه قول ابن القاسم ومحمد مع معنون وعليه وقف عن الاولى حتى يتزوج غيرها فصل له وكذا الثانية والثالثة زاد معنون وابن وقف عنها فله عدم ووطه لقدرته عليه يتزوج ثالثة ولها بئالة ولها اربعة ابن رشد وهو لابن المباشرون قال وان ماتت من وقف عنها وانقسم امره منها فان تزوج ثالثة اخذت من ماتت قبل ان يتزوج ودون ماتت وان طلق عليه بالا فلا رجعة له لعدم بئانه الشيخ ان مات في الوقف قبل بئانه فلا تزوجها الا نصف المهر فقط ولا عدة لوفائه ثم قال واعترض ابن دحور قول معنون بان قال اذا وقف عن ووط الاولى ثم تزوج لم يرجع له ووط الاولى حتى يداء الثانية كن قال انت طالق ان لم تزوج عليك فبئانه حتى يتزوج غيرها او بطالبه في عينه وليس له ووط الثانية لاحتمال انها آخر امره اذ يتزوجها فهو بمنزلة من ووط الثانية حتى يتزوج ثالثة وكذا يلزم في الثالثة والرابعة فلا يبرأه ووط البتة ابن رشد هذا اعترض غير صحيح وهل فيه الشيخ على بروح علمه وثائب ذهنه ولا معصوم من الخطا الامن عصمه الله تعالى لان المسئلة ليست كسئلة من قال انت طالق ان لم تزوج عليك وانما هي كسئلة من قال ان تزوجت عليك فهي طالق لانه لم يطلق الا الثانية لا الاولى فوجب ان تطلق باقلى ما يقع عليه اسم ذراج وهو العتيد على قولهم الحنفية دخل باقل الوجوه لبراءة اكتمل باكل الوجوه قلت انظر ما قاله ابن دحور ويانه ان تزوج الثانية امان ان يجب طلاقا وعدم وقوعه بينه والاوّل باطل اتفاقا فاعتن الثاني وكل تزوج بوجوب عدم وقوع طلاق بينه مشروط بالبراءة فيه اصله الخالف بالطلاق ليقترن وقول ابن رشد فوجب ان تطلق باقلى ما يقع عليه اسم ذراج وهم لا يخافون على ان تزوج في المسئلة لا يوجب طلاقا ما لم يقترن بكونه آخر الفرض

خبر كل (قوله فيه) اي التزويج (قوله اصله) اي قولنا كل تزويج الخ (قوله وهم) بفتح الهاء اي غلط خبر قول عدم (قوله في المسئلة) اي آخر امره اتزوجها طلق (قوله كونه) اي التزويج (قوله وبالفرض) بفتح الفاء فيكون الربا

(قوله عدم يقينه) أي كونه أمرا (قوله وان كان تزوجه العدم الطلاق) حال (قوله في الأولى) ينضم الهمز إلى الزوجة السابقة (قوله عليها) أي مسئلة ان لم تزوج عليك (قوله وهي) أي أغلظها (قوله منها) أي مسئلة (قوله وذلك) أي بين ان السابقة ليست آخر امرأة (قوله فيها) أي مسئلة (قوله لزومه) أي الطلاق الزوج (قوله في الأولى) ينضم الهمز (قوله لا اختيار) عطف على قولنا (قوله مثلا) راجع للمدنية (قوله انها) أي القضية (قوله هذا) أي قصر التطليق على تزوجه من غير المدنية قبل تزوجه منها (قوله لفظه) أي العلق بكسر الهمزة (قوله لتعليقه طلاق من يتزوجه لمن غيرها) على عدم تزوجه منها (هذا لا يقتضي طلاق من يتزوجهام من غيرها قبل تزوجه من قبل وقعه عنها) حتى يتزوج ٢٤١ منها كما قال جسون (قوله قبلها)

هذا ليس في الصفة الأصلية
فانظر من أين أتى به (قوله
الطلاق) أي لزوم
طلاق كل من يتزوجهام
غيرها عن عقده بكونه
قبل تزوجه منها (قوله
وان استقلت عن أن) أي
هذا اللفظ حال (قوله
والتأويل) أي أنه انما يلزم
الطلاق إذا تزوج من غيرها
قباه (قوله وفيها) أي
المدنية (قوله القسطاط)
بضم القاف أصله الخيصة
ثم نقل لمصر العنقة
لاختطاطها موضع قسطاط
عرو بن العاص رضى الله
تعالى عنه فهي المرامنة
(قوله لزومه الطلاق) فيمن
يتزوجهام غيرها يظهره
سواء تزوج من غيرها قبل
تزوجها منها أو بعده (قوله
لا يثبت فيمن يتزوجهما
من غير القسطاط) أي
قبل تزوجه من القسطاط

عدم يقينه وانما يقع بعدم يقينه في حكم الإلزام البناء وقد يجاب من حيث ابن دحون بان
الترجيح في مسئلة جسون المذكور وان كان موجبا لعدم الطلاق في الأولى مسئلة ان لم
تزوج عليك الخ لكن القياس عليها لا يصح لان مسئلة ان لم تزوج عين مقصود به الغلظة
الخاصة وهي لا تفصل الأوطاء الثانية بخلاف مسئلتان المقصود منهما ان الزوج
السابقة قبلت آخر امرأة وذلك يحصل بمجرد العقد على أخرى بعد طلاق غير تزوج على الوط
وليس فيها عين حتى يقال البراء يحصل إلا باكل الوجوه وان قال أول أمره أنه يتزوجها طلاقا وآخر
أمره أنه تزوجه طلاقا لزمه في الأولى وفي الثانية قولنا ان القاسم وجسون لا اختيارا للنسج
(ولو قال) المكلف (ان لم تزوج) أمره أن (من) نساء (المدنية) المتزوجة بأولها كنها عليه أفضل
الصلوات والسلام مثلا (فهو) أي التي أتت تزوجهام غيرها (طالق) تزوج (الخالف) من غيرها
أي المدنية (لجز) بضم النون وكسر الجيم مثقالا حصل (طلاقها) بمجرد عقده عليها سواء
تزوجها قبل تزوجه من المدنية أو بعده مينا على أنها قضية حاملة في قوة كل أمره أنه تزوجهام
غير المدنية طلاقا هذا ظاهر المدنية والموأخر وقولات بضم المشا والهمز وكسر او او مسئلة
أي حلت المدنية (على أنه) أي الشأن (انما يلزم الطلاق) فيمن تزوجهام غيرها (إذا تزوج من
غيرها) أي المدنية (قبل تزوجه منها) أي المدنية عجم هذا ملول لفظه لتعليقه طلاق من
يتزوجهام غيرها على عدم تزوجه منها فان تزوج منها ثم تزوج من غيرها فلا طلاق لفظ الشرط
في بناء على أنها شرطية في قوة ان تزوجه من غيرها لا يثبتها فهي طالق فان تزوج من المدنية
ثم تزوج من غيرها فلا طلاق على هذا التأويل والمذهب الاطلاق فهي حليمة وان اشقت على
أولنا وأول ضعف افاده عب البناء ابن عرفة وفيها ان قال ان لم تزوج من القسطاط فكل
أمره أنه تزوجه ما في لزومه الطلاق فيمن يتزوجهام غيرها النسج عن جسون لا يثبت فيمن
يتزوج من غير القسطاط وقصبتها كن قال ان لم تزوج من القسطاط فأمره طلاق والآن
أشبه لان هذا الخالف يمثل هذا ان كل أمره أنه يتزوجهما قبل ان يتزوج من القسطاط طلاقا بن
محررا حسب المذهب مثل ما فيها ابن عرفة على اختلاف في الأخذ بالقل فيكون مسئلتها
أولا كقوله يكون مولا وقول ابن الحاجب بناء على أنه بمعنى من غيرها وتعليق بمحقق ريدان

(قوله ولأول) أي لزوم الطلاق فيمن يتزوجهام غيرها (قوله فيها) أي المدنية (قوله هما) أي القلولان (قوله في الأخذ) أي الحمل
لما لا يخفى من الكلام على الأقل لأنه الحق والأقل لأنه الأكمل (قوله فيكون مسئلتها) أي فكانه قال كل أمره أنه يتزوجهما
طالق إلا من المدنية (قوله فيكون مولا) أي حاله الطلاق التي يتزوجهام من غير المدنية ان لم يتزوج منها (قوله بناء) أي ما
مبين (قوله على أنه) أي قوله ان لم يتزوج من المدنية فهي طالق (قوله من غيرها) أي كل أمره أنه يتزوجهام من غير طالق (قوله
أو تعليق) أي وقوله ان لم يتزوج من المدنية فهي طالق (قوله تعليق) أي قوله ان تزوجه من غيرها لا يثبتها فهي طالق (قوله
محقق) بضم الميم مفتوح الحاء الثاني الأولى شديدة (قوله يريد) أي بان الحاجب الخ خبر قول

(قوله ان معناه) أى ان لم يتزوج من المدينة فهو طالق (قوله على الاول) أى انه يجمع من غيرها (قوله وعلى الثاني) أى التعلق (قوله وتقررها) أى الجملة والشرطية (قوله مما تقدم) صلة واضح (قوله من لفظ الغنى) بيان لما (قوله التاويلان) أى تأويلها بانه طلاق من تزوجها من غير المدينة سواء تزوج من غيرها قبل تزوجها منها او بعده وتأويلها بتعدد لزوم طلاق من تزوجها من غير ما يكونه قبل تزوجها منها (قوله مطلقا) أى قبل او بعد (قوله هو) أى قول سحنون (قوله من ان الاول هو المشهور) بيان لما (قوله وه) أى كون الاول هو المشهور (قوله عليه) أى الاول (قوله كلامها) أى الغنى وان عجز عن قوله وهو) أى تقول ابن عبد السلام ٢٢٢ (قوله تعلق) راجع لوقوع المعاق (قوله للاحال التعلق) صنف على حال النفوذ

معناه على الأقل جملة وعلى الثاني شرطية وتقررها مما تقدم من لفظ الغنى واضح وقول
 ر من ق بناء على انها شرطية الخ فيه نظير بل التأويلان مما بينان على انها جملة أى كل من
 تزوجها من غير المدينة طالق ثم هل مطلقا وهو فهم ابن راشد او قبل التزوج من المدينة وهو
 فهم الغنى تأويلان وانما المبنى على انها شرطية قول ثالث لسحنون ليدرك المصنف وهو انه
 لا يصح فيها يتزوجها من غير المدينة قبل تزوجها قبل وقتها حتى يتزوج من المدينة
 كما تقدم عن ابن عرفة وقوله والمذهب الاطلاق والتأويل ضعيف فيه ما في التوضيح بها
 لابن راشد من ان الاول هو المشهور وفيه نظر فان الغنى لم يفهم المدينة عليه وكذا ابن
 عجز وما عول ابن عبد السلام الالحى كلامها وهو يفيد ان المعول عليه هو الثاني (واعلم)
 بضم الشنة وكسر الموحدة في ولايته أى استلزام الزوج (عليه) أى الرجل وفي الصعوبة وناصب
 فاعل اعتبر (حال النفوذ) أى وقوع الطلاق وانقضاء الزوجية عليه الحصول للمعاق
 عليه للاحال التعلق اذا كانت العين منقضة ولو في الجملة فيقول قوله لا تنفذ حتى ينفذ الثالث
 الخ فان لم تنفذ حال التعلق لم يسبأوا كراه أو جنون فلا يصير حال النفوذ فان هلك الغنى
 أو مكره أو مجنون ثم يبلغ اوزال الاكراه أو افاق وحصل المعاق عليه فلا تنفذ عليه لعدم العقد
 المين وقع أو التوادم من قال عليه الطلاق أو انقضى لافعل كذا وليس له حجة نوبة ولا رقيق
 ولم يشهد حتى تزوج أو ملكه فلا حث عليه لعدم العقد ان يقع عليه حال النكاح فلا تنزيم فيها
 تصدقه بعدها من نوبة وارقيق قبل وقوع المعاق عليه أو بعده (فانواع) الزوجة المخلوف
 يطلقها ثلاثا أو اقل منها على ان لا تفعل كذا الشيء (المخلوف على مال منونتها) ولو واحدة
 يصنع أو زوجة انقضت عدتها (لم يلزم) الزوج الطلاق المعاق لانه لا ولاية له في عصمتها حال
 النفوذ فافعل معدوم وكذا ان حلف على فعل نفسه وقطع حال ينونها فالاولى فافعل بالبناء
 بالمفعول فقد نص ابن القاسم على ان من حلف لغيره بالطلاق الثلاث ليا ينه أو ليعينه وقت
 كذا وطلتها طلاقا انخلع قبل مجي الوقت لخوفه من مجي الوقت وهو معدوم أو قد عدم
 المذهب فلا تنزيم الثلاث ويصدق عليه بعدد زوج بنار رضا أو ولي وشاهدين في الصورتين
 وتبقى لغيرها طلقا أو مطلقا ان كان قد طلقها قبل ذلك طلقا أو اشد فكذا أحسن لمن ان
 يطلق ثلاثا بعد مجيها أو قضائه في ذلك الوقت ويكره فعل ذلك لغيره غير (ولو) علق طلاق

(قوله اذا كانت العين
 منقضة) شرطا في اعتبار
 حال النفوذ (قوله ولو في
 الجملة) أى اعتبار بعض
 الاسوال كتحليل العبد
 الثالث فانه منقذه من
 صحت اصل الطلاق والاعتبار
 لامن حيث الثلاث (قوله
 فيشمل الخ) تفرع على ولو
 في الجملة (قوله فان لم تنفذ)
 أى العين الخ مفهوم الشرط
 (قوله وفيها) أى المدونة
 (قوله والتوادم) عطف
 على حاشيتها (قوله وليس في
 حثه) أى حين قوله ذلك
 الخ حال من فاعل قال (قوله
 ولم يشهد) أى المخلوف عليه
 (قوله حتى تزوج أو ملكه)
 أى الرقيق ثم فعل المخلوف
 عليه (قوله بها) أى العين
 (قوله فلا تنزيم) أى العين
 (قوله بعدها) أى العين
 (قوله من نوبة أو رقيق)
 بيان لما (قوله قبل وقوع
 الخ) صلة بتعدد (قوله
 أو بعده) أى وقوعه

أو بعده) أى وقوعه (قوله على ان لا تفعل كذا) حلف المخلوف (قوله ولو واحدة) أى ولو كان الطلاق الذي
 بانته واحدة الخ (قوله على) بفتح اللام نعت الطلاق (قوله لاه) الزوج (قوله فالاولى) بفتح الهمزة تفرع على وكذا
 ان حلف على فعل نفسه الخ (قوله وقت كذا) تنازع فيه بآيتين ويقضون (قوله وطلتها) أى المالك زوجة المخلوف بطلاقها
 (قوله فلننزه) أى الخالف (قوله هو) أى الخالف (قوله أو قد) أى الخالف (قوله لاهاب) أى لغيره في ذلك الوقت أو عدم
 قضائه فيه (قوله فلا تنزيم الثلاث) أى اضاها ولم يأنه ويقضيه لعدم ملكه عصمتها فيه (قوله ويقعد) أى الخالف (قوله
 عليها) أى مباينة (قوله في الصورتين) أى الخلف على الآتيان والمخلف على النكاح (قوله) أى الخالف (قوله فيها) أى زوجته

(قوله الامان) يقع الهمزة (قوله منها) اي المدونة (قوله انها) اي الخلوفا لها (قوله واعتزته) اي ابن الحاجب (قوله ذلك) اي الاختصاص في الخلوفا لها بالصحة الاولى (قوله هذا الحكم) اي الاختصاص بالصحة الاولى (قوله استدلل) اي ابن عبد السلام (قوله منها) اي المدونة (قوله في مسئلة تزني وعزته) اي ان وطئت عزتة فزني طالق (قوله تعفها) اي العين فيها (قوله حكمها) اي الخلوفا عليها (قوله اني اقول في استدلاله نظرا لان ما استدلل به في الخلوفا عليها وكلام ابن الحاجب في الخلوفا لها (قوله فذكر) اي عياض ما لابن عبد السلام (قوله وصحيح) اي عياض (قوله تبعا) سال من ابن الحاجب (قوله لكن قال ابن عرفة) استدلاله في قوله في تكميل التقييد ما لابن عبد السلام الخ لرفع ايمانه اعتقاده (قوله نقله الخ) خبره ضعيف (قوله مقدمه) اي ابن عبد السلام (قوله من القاسمين) بيان لن (قوله وقرئ) اي بعض القاسمين ٢٢٤

اغاده عب البنا في قوله وهو ضعيف اي لان المصنف سجع فيه اعتراض ابن عبد السلام على ابن الحاجب والحق ما لابن الحاجب وحاصل ما لهم من ان الخلوفا على التفوق اعلى لتعلق العين فيها بالصحة الاولى وغيره وان الخلوفا بطلانها انتقروا على اختصاص العين فيها بالصحة الاولى وما الخلوفا لها ففي الخلاف فاذني في صحكباب الايمان منها انها كالخلوفا بها في الاستصحاب بالصحة الاولى وعليه ابن الحاجب واعتزته ابن عبد السلام فاذنا انكر ذلك ابن الرازي وابن حبيب وغير واحد من المتأخرين المحدثين ورواوا ان هذا الحكم ابا الخلوفا بطلانها في الخلوفا لها انما استدلل بظاهره في الايالا منها حيث فرق في مسئلة تزني وعزته بين الخلوفا بها لخصها بالصحة الاولى وبين الخلوفا عليها لاجل حكمها مسقرا في الصحة الاولى وقوله ما قال في تكميل التقييد ما لابن عبد السلام سبقه اليه عياض فذكره من غير تصريح مافي كتاب الايالا وهذا هو الذي اعتقده المصنف هنا فاما القائل ابن الحاجب شيئا مافي كتاب الايالا منها لكن قال ابن عرفة ضعيف اي ابن عبد السلام رواه مافي كتاب الايمان بظاهره مافي الايالا منها انه بعض من تقدمه من القاسمين وقرئ بين المسئتين بان الايالا مخافة لطلان لان الايالا يلزم في الاجنبية ولا يلزم بالملك والطلاق لا يلزم في الاجنبية ويلزم بالملك وهذا القرئ ذكره ابو الحسن في كتاب الايالا ونصه الفرق بينهما انه في الايالا قصارا وانها اجنبية والا يالا في الاجنبية لازم والضابط ان الملك الذي عقد فيه العين ابا بالها او بالطلاق او عاق طلاق بالتروي عاها مافي طلقها ثلاثا ثم تزوجها بصدره لا بد ودخله الا ان يكون ظهرها مجردا او بشرط وقد وقع الشرط او يكون ابلا فبقضيه كما يلزم في الاجنبية ابن عرفة يدل على صحة فرق بعض القاسمين وان المدونة لا تختلف في عين السكاين قول ابن رشد في جماع ابن القاسم اصل ما له رضي الله تعالى عنه في المدونة ان من شرط لاضرته طلاق الداخة عليها تصل عنه العين بفروج زوجته عن عصمته بالثلاث وهو خلاف رواية ابن حبيب ومطرف وقول ابن الماشون وابن ابي حازم من انهم لا انفصل عنه لان الشرط في العين الداخة وليس هو عين ابن عرفة قال كان عنده مافي كتاب الايالا مشيلا فقال ومثل قول هو لاذني كتاب الايالا وهو اذكر الناس

فيمعطف على عقد (قوله مجردا) اي حيزا (قوله او بشرط) اي ومعلقا بشرط (قوله قول) فاعل يدل لمسائل (قوله اصل) اي قاعدة (قوله ان من شرط لاضرته طلاق الداخة عليها) بان حالها لا يكون من تزوجها عاكب طالق يان لقول ثالث يهدف من (قوله تفصل عنه العين الخ) شفران (قوله بالثلاث) سله خروج (قوله وهو) اي اصل ما له (قوله وقول) عطف على رواية (قوله من انها) اي العين الخ يان لقول ابن الماشون (قوله لان الشرط الخ) على انه انفصل عنه (قوله في العين) صله الشرط (قوله في الداخة) شفران (قوله وليس هو) اي الشرط (قوله فيها) اي زوجته (قوله عنده) اي ابن رشد (قوله مشيلا) اي مافي كتاب الايمان (قوله تعالى) اي ابن رشد (قوله وهو) اي ابن رشد (قوله اذكر الناس) اي اشد هم تذكر

(قوله بان الايالا) سله فرق (قوله لان ابلا) يلزم في الاجنبية فاذا انفصلت على ترك وطا اجنبية كقولهم اربعة اشهر وهو حرام وشهرين وهو حرام ثم تزوجها فهي مولى منها (قوله ولا يلزم) اي الايالا (قوله بالملك) فاذنا من زوجته الرقبة لغيره او اجنبية كذني ثم ملكها فهي مولى منها (قوله ويلزم بالملك) فاذنا على طلاق زوجته الرقبة لغيره ثم ملكها اسقط التعليق لزوال العصمة (قوله بينهما) اي مافي كتاب الايمان ومافي كتاب الايالا (قوله قصارا) اي ضم القاف اي غايته (قوله ابا بالظهار) او بالطلاق تفصيل وتوزيع العين التي عقد بها (قوله او علق) بضم فكسر متفلا وصلته محذوفة اي

(قوله في كلامها) اي المدونة اقول اذا كان مافي كتاب الاء بان في الحلوفا لها كما قال الزا في وقافي كتاب الابلا في الحلوفا عاها
 ما خرجوهم لثلاثة ينهوا الاستيحاح للفرق عومل هذا لا يفي على امثال هؤلاء لثلاثة والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله بطلاق
 كل الخ) صلة الحلوفا (قوله طلاقا ثانيا) معقول المطلق من نوعه (قوله قال) اي الامام اوابن القاسم رضى الله تعالى عنهما
 (قوله فيها) اي المدونة (قوله لا اوفيه) ضم الهمز وفتح التون وسكت الواو ومثلا في لاسا له عن نيته ولا صدق فيها ان
 ادعاها (قوله في) اي حين العين انه لا يتزوج عليها مادامت في صفة ٢٢٥ (قوله لا قصد) اي الزوج بشوكة كل
 امرأة ان تزوجها على ملك

المسائل المدونة اح حاقى فظهر لثان لا يتخاف في كلامه وان مسئلة الإبراميا بنه مسئلة
 الطلاق وان كلام ابن الحناجب هو الصواب (ولو طلقها) اي الحلوفا لها بطلاق كل من
 يتزوجها عليها طلاقا ثابتا دون الثلاث اوجيها انقضت عنه (ثم تزوج) اجنبية (ثم تزوجها)
 اي الماطقة للحلوفا لها اي عقد عليها عقد اهدى بصدق وولي وشاهدين (طلقها الاجنبية)
 التي تزوجها حال سنوتة الحلوفا لها (ولا هبة) اي الزوى مضطرة في دعواه (انه لم يتزوج)
 الاجنبية (عليها) اي الحلوفا لها وانما تزوجها على غير حال فيها لا القوية والفق على طلاق
 الاجنبية وعدم قبول هبة ما لم يتزوج فقال ان لم يدعيه بل (وان ادعى) الزوى (بينة لان قصده
 ان لا يجمع بينهما) اي يعمل على هذا فلا ينافي قوله وان ادعى بينة (وهل) عدم قبول بينة (لان
 العين بينة الحلوفا لها) وتبين ان لا يجمع معها غيره وظاهر هذا ان اويل سواء اشتركت
 عليه في العقد ذلك او طوع له لانه صار حقا لها وقل لا يلزم ان تطوع به (او) حله على
 ما ذكر كونه (قامت عليه بينة) وامر به ولو جاحس بقتله قبل قوله في ذلك (قايلا) الاول
 لاي الحسن الصغير والثاني لا يشترط ان قبل البينة هناموافقة لظاهر اللفظ فيدعي قبرا لها مع
 البينة بخلاف اتم اوان واقف ظاهر لفظه لانه في مخالفة له عرفا فكيف حاش لا يطلما انه وفود
 بقدمه (و) زسه (في) قوله كل زوجة يتزوجها (ما عاشت) فلا تطلق التعليق (مذبحاتها)
 اي الحلوفا لها على المذهب سواء كانت زوجة وقت الحلف ام لا وقال اشبه لا يلزم حياتها
 لانه ضيق عليه مخرج ونحو كلام المصنف فتم اوزا الى يقضى العتق ولعل المصنف استغنى عنه
 بما تقدمه بقوله او ضيق في المؤيل العتق ويلزمه فيما عاشت عدة حياتها في كل حال (الانسية)
 الحالف بما عاشت عدة (كونها) اي الحلوفا لها (فقتل) اي ذبيحة الحالف فان ابنتها وتزوج
 وقال نويت ما عاشت ذبيحة في قبل قوله في القتيا والقضاء لوافقة نيته العرف (ولو طلق)
 بغيرها مثقالا (عبد) الما لاق (الثلاث) لزوجه (على الدخول) لانه ملامته او ملامته او من
 غيرها (فعتق) العبد اي صار حرا بعد التعليق (ودخلت) بضم فكسر الد او بعد عتقه (زمت)
 الطاقات الثلاث البس لان العتق بحال النفوذ فان دخلت قبل عدة زمة اثنتان ولا فصل له
 الا بعد زوج ولو عتق بعدها ام عشر هذه اوان كان من القروع الزمية على اعتبار حال النفوذ
 الا انه لا يظفر فيه فرأى ان لا يولم بعتق بحال النفوذ واعتبر حال التعليق زمة اثنتان ولا فصل له

٢٩ منع في شبر كل (قوله التعليق) فاعلى لزوم قوله عدة حياتها صلة لزوم المقدر قوله كانت اي الحلوفا لها
 (قوله وقال اشبه) مقابل المذهب (قوله لانه) اي الزوم حياتها (قوله فيها) اي المدونة (قوله وزاد) اي في المدونة (قوله
 عنه) اي الما يفتي الخ (قوله قبل) بضم فكسر (قوله لوافقة) على القبل وهو مصاف افاعه والرف مفعولة (قوله منه) صلة
 الدخول (قوله ولو عتق بعده) اي الدخول بمالته لافصل له لا بعد زوج (قوله هذا) اي ولو عتق عبدا ثلاث الخ (قوله وان
 كان الخ) حال (قوله الا انه) اي هذا اقرع استدراك على وان كان الخ لرفع ايجامه ظهور الفرق بين الاعتبارين (قوله
 فرق) اي بين اعتد احوال النفوذ واعتبار حال التعليق

(قوله ذلك) أي الفرق (قوله فليس مما يترتب على اعتبار حالة النفوذ) إذ لا يتعلق فيه (قوله يثبت في اثنتان) لأن الاعتبار حال النفوذ ولو اعتبر حال التعلق لثبت له واحدة (قوله طلق طلقة وتصف طلقة) فلهذه طلقان لتكمل النصف ويثبت له طلقة واحدة (قوله لذلك) أي الزوج (قوله كالمها) أي أن لم يكن معه وارث (قوله بعضها) أي أن كان معه وارث (قوله إن عتقت) أي أو العسرى بها أن ملكها كلها (قوله من أركانه) أي عتد ابن شاس وتابعه (قوله أو شر وطه) أي عتد ابن عرفة (قوله الصريح) نعمت لفظ (قوله أشقل الخ) فصل يخرج ما لم يشقل عليها ٢٢٦ (قوله ويرى العرف باستعماله الخ) فصل يخرج ما أشقل عليها ولم يجر العرف باستعماله فيه كطالوة

الابعد زوج أيضا فم يظهر ذلك في المسئلة الثانية وهي قوله اثنتين الخ وأما قوله كالوطاق واحدة فليس مما يترتب على اعتبار حالة النفوذ اهـ (و) ولعل عبد (اثنتين) على فعل شيء فتمتق فعله ذلك الشيء لزمه اثنتان و (يثبت) له فيها طلقة واحدة لأن المعروفة النفوذ ولو اعتبر وقت التعلق لم يبق له واحدة ولو علق واحدة فتمتق ففعل المطلق عليه يثبت له اثنتان وشبهه في بناء واحدة فقال (كالوطاق) العبد زوجة طلقة واحدة ثم عتق فثبت له طلقة واحدة لأنه طلق نصف طلاقه فصار كمرطلق طلقة وأصف طلقة (ولو علق) به فثبت مثقالا حر مسلم (طلاق) زوجته المملوكة لا يسهـ الخ المسلم وصلى علق (على موته) أي الأب بان قال إن مات أبي فانت طالق مثالا ومات أبوه (لم ينفذ) الطلاق الذي علقه على موته للملكة زوجته كلها وبعضها بمجرد موته أياه وانفساخ النكاح فلا يجسد الطلاق محلا يقع فيه وقاعدة عدم النفوذ مع انفساخ النكاح أنه ان كان المعلق الثلاث فله ترجعها قبل زوج ان عتقت (ولفظه) أي الطلاق المحدود من أركانه أو شر وطه الصريح ما أشقل على الطام والام والقاف ويرى العرف باستعماله في سبل العصمة وهو (طالقت) به فثبت مثقالا (وإن طالقت) مثقالا (أو انت) (مطلقة) بضم الميم وفتح الطاء المهملة واللام مشددة (أو الطلاق) صفة (لازم) ومطف على طالقت بلا لأخر خارج من لفظه فقال (لا) ما أشقل عليها ولم يجر العرف باستعماله في حاله أو هو (مطلقة) بـ (وطالوة) ومطلقة بسكون الطاء ابن عرفة ولفظه صريح وهو ما لا ينصرف عنه بنية صفة وكأنيبه ظاهر وهو ما ينصرف عنه بـ (أو خفية) وهو ما تنوقف دلالة عليه عليها وفي كون الصريح لفظ طالق وما تنصرف منه فقط ومع خفية بورية وحديث على غار بك وشبهها نقلا ابن رشد عن القاضي وابن القصار زاد الباجي عنه السراح والقراق والسرار فأتوا بعضها أرباب من بعض وخرجهم على اعتبار كونه لغة الناصب واعتبار كونه لغة البين وذكر ابن القصار في عيون المجالس تسعة الألفاظ فزاد على ما صنفه بنية وبائ واليه أشار ابن رشد ابن الحاجب وزاد ابن القصار خمسة في غير الحكم ابن هرون يرد في الفتوى فالحكم أخرى ثم قال ابن عرفة ويخص ابن الحاجب الظاهرية بما لا ينصرف وجعل ما ينصرف كناية مجملة (وتفهم) طلقة (واحدة) بكل لفظ من الألفاظ الأربعة المتقدمة ولفظ أنه لم يشوا كثر منها على ما شره ابن بشير وقوله ابن عرفة ونصه وإن قال أنت طالق فهو ما في فأن لم يشوا فهو واحدة وفي حلقه على أنه لم يرد كثر من واحدة نقل للشمي عن ابن القاسم ورواية الدين ابن بشير المشهور الأولى

باعتماله فيه كطالوة (قوله عليها) أي الطام والام والقاف (قوله في حالها) أي العصمة (قوله ولفظه) أي الطلاق (قوله عنه) أي الطلاق (قوله بنية صرفة) أي عنه لصراحت فيه يشق له على مادته ووضع له لغة واستعماله فيه عرفا (قوله وكأنيبه) أي الطلاق (قوله بها) أي بنية صرفة (قوله وخفية) عطف على ظاهر (قوله عليه) أي الطلاق (قوله عليها) أي يشق (قوله لفظ) خبر كون وإضافته للبيان (قوله تصرف) أي أشق (قوله من) أي من مصدره (قوله عنه) أي ابن القصار (قوله السراح) بفتح السين المهملة والحاء (قوله قائلا) حال من الباجي (قوله وتوجهما) أي ابن رشد والقواين (قوله كونه) أي الطلاق (قوله البين) بكسر الميم (قوله) بكسر الميم (قوله ما صنفه) أي من طالق

وما تنصرف عنه وخفية بورية وحديث على غار بك وسرحه (قوله واليه) أي بنية وشوا وبائ من له أشار وهما (قوله أشار ابن رشد) أي بقوله وشبهها (قوله بما لا ينصرف) أي أي الطلاق بنية صرفة (قوله وجعل) أي ابن الحاجب (قوله ما ينصرف) أي عنه بها (قوله الألفاظ الأربعة المتقدمة) أي طلق وطالقت ومطلقة والطلاق لازم (قوله ويحلف) أي الزوج (قوله كثر منها) أي الواحدة (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله قهر) أي الطلاق الذي يلزمه (قوله بدواية) عطف على قبل (قوله الأول) أي حلقه أنه لم يشوا كثر من واحدة

(قوله وهما) اى القولان (قوله على عين التهمة) اى وجهها واعدته والشئ والاول (قوله فان نوى اخبرها) اى بالزوم
 الاعتماد اى قبل زومه واحدة (قوله والا) اى وان لم ينو اخبارها (قوله كطعها) اى اعتدى على انت طالق (قوله حينئذ) اى
 حين العطف بالواو (قوله ونوى) بضم فكسر متغلا (قوله فى الاولى) بضم الهمز اى انت طالق اعتدى بلا عطف (قوله لانه)
 اى الاعتماد (قوله ذلك) اى الترتب (قوله فباعتده) اى او كانت ٢٢٧ موشة الخ (قوله الصالح) خبر الواو

(قوله كونه بالخ) يسكن
 الوجهين (قوله فصدق)
 بضم فتح متغلا (قوله ان
 سألته) اى قالت له اطلقنى
 (قوله الاولى) بضم الهمز
 اى العبد بلا قبل (قوله فاما)
 بكسر الهمزة اى هذه الكلمة
 (قوله اذ كونها) اى الزوجة
 الملحقة (قوله فاما مقدرة
 فى الاول) (قوله ومطافه)
 اى كونها موثقة (قوله
 انه) اى كونها موثقة (قوله
 منه) اى البساط (قوله
 وعدمه) اى تصديقه (قوله
 من جعلها) اى المدونة (قوله
 على الاول) اى التصديق
 (قوله على الثانى) اى عدم
 التصديق (قوله ارادته)
 اى الطلاق (قوله فان كان)
 اى بساط دال على عدم
 ارادته (قوله قبل) بضم
 فكسراى فى اى ارادته (قوله
 منه) اى الزوج (قوله لزومه)
 اى الطلاق (قوله ولو سألته)
 اى الزوجة (قوله اى اطلاقها
 من وثقتها (قوله لانها) اى
 الزوجة (قوله ليست) اى
 مظنة (قوله كمال) اى

وهما بنبان على عين التهمة اى واظهار ان محل هذا الخلاف فى قضاء وامر فى الفتوى فلا
 بين اه وتلزم واحدة بالصريح فى كل حال (الاشية اكثر) من واحدة لزمه ما رواه وشئ
 فى لزوم واحدة للنية كشكره قال (كاعتدى) اى من الطلاق لزمه واحدة للنية كشكره
 قال انت طالق اعتدى فان نوى اخبارها والافانقتان كعطفها او بالواو بنوى حينئذ فاما
 السط وقوى فى الاولى لانه مرتب على الطلاق كترتب جواب الشرط عليه والعطف ينال ذلك
 (و) ان قال لزومته انت طالق واعتدى وادعى انه لم يرد به الطلاق (صدق) بضم فكسر متغلا
 اى الزوج التكلم بلفظ الطلاق الصريح او باعتدى (فى) دعوى (نفيه) اى عدم ارادة
 الطلاق به (ان دل بساط) اى حال مقارن للكلام (على) ارادة الامر (بالمعد) فهو الجواب كذا
 فى نسخة الشارح فليجعله بانه مستعمله مطوفة بالوعلى ما يصدره قيه ولا شئ عليه وفى نسخة
 على العدا والتعقب البدل اى التعدى والظلم وعلى هذه النسخة قالوا وفى قوله (وكانت)
 المراد (موثقة) بضم الميم وقع المثلثة اى مقيدة بقيد او كلف الجلال فليس فى المتن الا التواحدة
 فاحقت الوجهين كونها على قلبها او بما بعدها (انما تطلق) من وثاقتى فقال انت طالق
 وقال اردت من الوثاقتى فصدق بلا خلاف ان سألته ولو فى القضاء وعلى النسخة الاولى فاما
 مقدرة فى الاول والاصل ان دل بساط اعلى العدا وكانتم موثقة الخ اذ كونها موثقة من
 البساط وعطفه بدون تقدير ما يوجب انه ليس منه ضرورة اقتضاء العدا ما غابرة (وان) كانت
 موثقة (والسأله) اى الزوجة الزوج ان يملكها من وثاقتها وقال له انت طالق وقال اردت
 من الوثاقتى (فى) تصديقه بين وعدمه (تأويلان) اصله ما قولان قال مطرف يصدق وقال
 اشهب لا يصدق فقيم من جعلها على الاول ومنهم من جعلها على الثانى ومعهما فى القضاء وانفقتوا
 على تصديقه فى الفتوى وان لم تكن موثقة فلا يصدق اتفاقا وقوله وصدق فى نفسه الخ اشارة
 الى ان الزوج فى الصريح وما لحق به محله اذا لم يكن بساط دال على اى ارادته فان كان قبل منه
 فان قبيل الظاهر لزومه ولو سألته لانها ليست كما قال بل موثقة بطوباه انه يمكن كونه اخبارا
 باعتبار المال اى سطلنى قال قبل سبق فى تخصيص العام وتيقيد المطلق وتبيين الجمل بتقديم
 النية على البساط وانه تصور عليها وهذا يقتضى صرف الفاظ الطلاق الصريح او الكتابة
 الظاهرة عنه بما لا يولى من البساط وقد صرحوا بانها لا تصرفها عنه وان اسباط يصرفها
 عنه قبل شرط تقديم النية فصدا وانما عرفنا لموضوعه حتى هنا بعدة النسخة وانضم لهذا
 حقاؤها فاحشظ للزوج بالفتاوى واعتبر البساط للزوج ورواهه اعلم فاقاده عب البناء قول ز
 محلها فى القضاء الخ هذا القيد محكم فى التوضيح بقول ولانها لما ذكر ما تقدم قال وقيل ان

الزوج (قوله شرابه) اى القبل (قوله نه) اى قولته طالق (قوله اخبارا) اى عن احادها (قوله وانها) اى البساط (قوله
 عليها) اى النية (قوله وهذا) اى تقديم النية (قوله عنه) اى الطلاق (قوله فيها) اى النية (قوله بنوا) اى النية (قوله لا تصرفها)
 اى الفاظ الطلاق الصريح (قوله منه) اى الطلاق (قوله هو) اى النية (قوله نه) اى الموضوع (قوله فلهذا) اى بعدها (قوله
 بخبرها) اى النية (قوله فلتأبها) اى النية (قوله انه) اى الموضوع

(قوله على كل حال) أي سواء سلمت إطلاقه أم لا (قوله دون بنية) في قوة تفسير مجرد الطلاق (قوله بوجهه) أي الطلاق (قوله) واعقده (أي القيد (قوله وهو) أي اتقيد (قوله قلت لابن القاسم) المائل بصحون (قوله ولا بنية عليه) أي قوله أنت طالق حال (قوله بما مستقبيا) حال (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله من ذلك) أي غير الطلاق بقوله أنت بريء (قوله فكذلك) أي في عدم تقع ما أراد غير الطلاق (قوله إلا أن يكون) أي قوله أنت بريء أو طالق جوابا (قوله دونه) بفتح الدال والمثاقصت مشقة أي وكلته إلى دينه (قوله ونو يته) بفتح النون والواو وسقاة أي قيات يته (قوله فبنيهما) أي التأويلين (قوله سل) بفتح السين بضمها متغلا (قوله كلامها) أي المدونة (قوله فيه) أي كلامها (قوله فقال) أي القرافي (قوله فيها) أي الموثقة (قوله أنه) أي الزام الطلاق فيها (قوله لانه) أي قوله لا مونة أنت طالق ٢٣٨ (قوله وأراد) أي بقوله طالق (قوله لا يلزمه) أي الطلاق بقوله

هي طالق مرطبلا الاشتراك
(قوله ومال) أي طالق (قوله) تقيد عجم كالم المعتق
من إضافة المصدر لقوله
وتكيد له بتعبه وقوله
(قوله بالمشاء) صلة تقيد
(قوله وهو) أي اعتقاد طالق
كلام القرافي (قوله لانه) أي
كلامها من إضافة المصدر
للمفعول وتكيد له برفع
قوله وهو الشيوخ (قوله
التي مجردت القرافي) صلة
يعدل (قوله وقد قدم طلق)
بضمها متغلا (قوله
قدم) بكسر ففتح متغلا وبالجملة
حال (قوله صدق قوله) أي
المستفاد من تقدم المتقل
(قوله أن كلامها) أي المدونة
الخ مفعول تقدم (قوله وان
لم يقل به) أي كلامها = اد
مبالغة (قوله سلم) بفتح
ثقل (قوله نعم الخ) استدراك
على قوله وهو غير ما يقال
لرفع اجابته ملامته قال ابن القاسم بين البصر (قوله بحث) بضمها متغلا (قوله والله
تعالى عنه) أي قوله لم تزوجه ابتدأ أنت بريء غير ما يوجب طلاقها به (قوله قاس) أي ابن القاسم (قوله ليس في الخ) خبر ابن
(قوله لقوله) أي السائل الخ لانه لم يقل ليس فيها الخ (قوله ولم ينوبه الطلاق) أي وهذا صادق بعدم التيقن الكلية وبنية غير الطلاق
(قوله عدم المعارض) أي بنية غير الطلاق (قوله ورده) أي بحث ابن عبد السلام (قوله بان دعواه) أي ابن عبد السلام صرحه
(قوله انه ليس فيه من حاجة لطلاق) مفعول دعوى المعارض (قوله بان دعواه) أي ابن عبد السلام صرحه
(قوله انه ليس فيه من حاجة لطلاق) مفعول دعوى المعارض (قوله بان دعواه) أي ابن عبد السلام صرحه
مستند أنت بريء (قوله قد نص) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله على انه) أي المائل أنت بريء (قوله بين) بكسر الميم المتنازع

لرفع اجابته ملامته قال ابن القاسم بين البصر (قوله بحث) بضمها متغلا (قوله والله
تعالى عنه) أي قوله لم تزوجه ابتدأ أنت بريء غير ما يوجب طلاقها به (قوله قاس) أي ابن القاسم (قوله ليس في الخ) خبر ابن
(قوله لقوله) أي السائل الخ لانه لم يقل ليس فيها الخ (قوله ولم ينوبه الطلاق) أي وهذا صادق بعدم التيقن الكلية وبنية غير الطلاق
(قوله عدم المعارض) أي بنية غير الطلاق (قوله ورده) أي بحث ابن عبد السلام (قوله بان دعواه) أي ابن عبد السلام صرحه
(قوله انه ليس فيه من حاجة لطلاق) مفعول دعوى المعارض (قوله بان دعواه) أي ابن عبد السلام صرحه
(قوله انه ليس فيه من حاجة لطلاق) مفعول دعوى المعارض (قوله بان دعواه) أي ابن عبد السلام صرحه
مستند أنت بريء (قوله قد نص) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله على انه) أي المائل أنت بريء (قوله بين) بكسر الميم المتنازع

(قوله لها هو) اي الزامهم بالطلاق (قوله هو) اي الزامهم بالطلاق (قوله احد) منه ولقول الخاف انما هو (قوله لان البت هو
القطع الخ) علة لزوم الثلاث بنية (قوله ولا تقبل) ضمن انتم (قوله منه) اي المطلق بلفظ البتة (قوله الاقل) اي من الثلاث
(قوله بها) اي الزوجة (قوله فترى) يضم اليها اي الزوج (قوله منها) اي عصمتها (قوله انظر الخ) علة لزوم الثلاث بواحدة مبنية
(قوله لا تقبل بنية) اضافته لبيان اي لان البتة عند الدخول وعدم العوض لا تكون الا ثلاث (قوله والعدم) بين مجيء قوله
احتياطا للزوج (قوله علة لانه) قوله من الكليات الخفية (بيان لصور (قوله هذه الاقفاط) اي بنية وحدها على غايرك وواحدة مبنية
(قوله ولا ينوي) يضم ففتح منه لاي لا تقبل منه بنية اقل من الثلاث ٢٢٩ (قوله لا) هذا اي حلت
على غايبك (قوله هذا) اي التخصيص بانه لا يتولى

لها هو انت ترى علة لاهو كسركو كونه مبرية من الضبور او الخبر او غيرهما فانه في كسرك
التعقيد (و) تزامن الثلاث (قوله لها احد الاقفاط خمسة) هي قوله انت (بنة) بفتح الواحدة
والوقية مشددة لان البت هو القطع فقد قطع العصمة لم يبق شيئا منها يده ولا تقبل منه بنية
الاقل ولولم يبق بها (و) كذا (حكيك) اي عصمتك (على غايبك) بفتح ميمه اي كسرك طريق
شأ منها يسد (او) قال لها انت طالق (واحدة مبنية) فتزعم الثلاث نظر الاقفاط مبنية والقاه
لواحدة مبنية احتياطا للزوج او تقدير واحد مبنية فترى اي دفعه لالطفا (او) اي الواحدة
البائنة (و) قوله (خلت) بفتح الخاء المجهدة واللام مشددة اي فرغت (سيدك) اي حريقك
فأذهبي حيث شئت فلا بد لي عليك (و) (واها بقوله) (دخلت) وهو من الكليات الخفية
فتزعم الثلاث غلبت هذا الاقفاط سوءا على المشهور اما بنية فتلا ذلك لم الام لا واما حكيك
على غايبك فحق كذب التصدير والتكلم من المدونة هي ثلاث ولا ينوي لان هذا لا يقوله احد وقد
اثنى من الطلاق شيئا القبيح هذا يقتضي انه لا ينوي قبل ولا بعد وفي كتاب محمد بنوري لواما
واحدة مبنية وادخل في كتاب التصدير والتكلم منها وان قال لها بعد البناء طالق واحدة
مبنية فهي ثلاث او قال لها الحق باهات واستسرى او ادخل في أو سري يربط ذلك كله واحدة
مبنية فهي ثلاث فتعبد ذلك بمجهد البناء وما لم المصنف سكنت عن هذا القيد لوضوحه وقد بان
لأن الضمير في قوله اوواها على واحدة مبنية كمال المدونة واقتصر المصنف على اقل
ادخل دون ما منه لانها اخاف انه في أخرى وكذلك الحق بها خلعت سيدك اذا نوى به واحدة
مبنية وان لم ينو بذلك فسيقول منه واثلاث الان ينوي اقل مطلقا في خلعت سيدك هذا امثل
ما جعل عليه كلامه والله تعالى اعلم عب وهذه الثلاث مسائل يلزم فيها ثلاث في المدخول بها
واحدة في غيرها الا ان ينوي اكثر كما يهدم ما لم وهو الحق (و) تزامن الثلاث في كل حال
(الا ان ينوي) المطلق (اقل) منها كواحدة او اثنتين (ان لم يدخل الزوج بها) اي الزوجة
(ف) قوله انت على (كالبتة والدم) ولطم الخسفر يروا لم ينويها الماسلاق لان من الكتابة
الظاهر فان كان دخلا في مائة الثلاث ولو نوى بها اقل منها او او والدم بمعنى (و) تزامن
الثلاث الان ينوي اقل في غير المدخول بها في قوله (وهي ك) نفسك او عصمتك او لاك او
لاك (او ردتك لاهو) قوله (انت سرام) قال على ان لم يقبل ومنها ناسرا عليك (او ما

(قوله بها) اي الحق واستسرى واخرى وادخل متوليها الواحدة البائنة في لزيم الثلاث (قوله) اي خلعت سيدك (قوله ذلك)
اي واحدة مبنية (قوله نهية) اي خلعت سيدك (قوله اقل) اي من الثلاث (قوله مطلقا) اي في الماد خول بها وغيرها (قوله الثلاث
مسائل) اي واحدة مبنية اوواها خلعت سيدك وادخل (قوله وان لم ينويها) اي اتمت كلتيه الخ مبالغة في لزوم الثلاث ان لم
ينويها اقل في غير المدخول بها (قوله فان كان دخلا بها) مفهوم ان لم يدخلها (قوله بها) اي كلتيه الخ (قوله منها) اي الثلاث
(قوله ولا يسك) مطلقا على تسك

(قوله الشرط) اي ان يبدل (قوله للاستثناء) اي الا ان ينوي اقل والمعنى انه ان نوى اقل من الثلاث لزمه ما نواه لا الثلاث ان لم يبدل بها (قوله هي) اي ائت كالسنة او كالمس او كلهم اختير (قوله وان لم ينو بها الطلاق) سبغة في لزوم الثلاث (قوله ولو كان) اي التعلق بكالسنة (قوله وقال) اي الزوج (قوله نوى) بضم فكسر متعلا اي قبلت نية (قوله فيها) اي المدونة (قوله في الكتاب المدكور) اي كتاب اختيار ٢٣٠ والفتيل بدل من فيه (قوله بمثل ما هنا) صلة ترشح (قوله هو) اي لزوم الثلاث

الا ان ينوي اقل في غير المدخول بها (قوله فكذلك) اي يلزم به ثلاث الا ان ينوي اقل قبل البناء (قوله قال) اي الزوج بعد حرام (قوله على) سبغة البناء (قوله الوجه الذي ذكره المصنف) اي لزوم الثلاث الا ان ينوي به اقل قبل المدخول (قوله حاشيت) اي اشربت الزوجة بالنية مما قبلت له اقولا (قوله هي) اي ذكر (قوله كذلك) اي تخليفه في خطبه (قوله وثموني) بضم المنة والون (قوله اي سابق (قوله عرفه) اي ماسبق (قوله وجهه) اي القراني (قوله والمخبري) بفتح الميم والقاف متعلا (قوله والعرف) في غير الطلاق (قوله فيه) اي الطلاق (قوله من هذه الصيغ) اي كالسنة وما بعدها (قوله يرد) بضم فكسر (قوله يمكن) بضم فكسر متعلا (قوله من) اي العقد عليها (قوله منع) بضم فكسر (قوله فهم) بضم فكسر (قوله انه) اي (قوله قبلها) اي ارادة النكاح (قوله وكل) بضم فكسر (قوله يبين) بضم فكسر متعلا (قوله ما لا يمتنع) بضم فكسر (قوله ومنه) اي حسن رافعيها (قوله وعنده) اي الاشغال على الصفة (قوله معية) بفتح الهاء (قوله وعنده) اي اتصالها به (قوله ما ذكر) اي كالسنة او خلية او برية او بائن (قوله انعقاد) اي الشرط

انقلب (اي ارجع) اليه من اهل) اي زوجة بيان لما (حرام) خبر ما غ الشرط وارجع للاستثناء فاما انت كالسنة والدم ولعلم المخبر فقال في كتاب التخيير والفتيل هي ثلاث وان لم ينو بها الطلاق قال ابو الحسن انه غير ولو كان قبل البناء وقال اردت واحدة نوى واما وجهك ورد ذلك لاهل وخليفة وبرية وان قال معنى اوله بقل فصرح فيها في الكتاب المذكور في مثل ما هنا النسي هو المشهور ومن قول مالك واصحابه ونسي الله تعالى عنهم واما انت حرام فكذلك قال علي اوله بقله قاله النسي بخلاف ما يأتي واما ما انقلب اليه من اهل حرام فلا تقى عليه على هذا الوجه الذي ذكره المصنف ولكن قال النسي ان قال ما انقلب اليه من اهل حرام او قال ما انقلب اليه حرام ولم يذكر الا اهل فهو طلاق فان قال حاشيت الزوجة فلا يصدق اذا سبى الاهل ويصدق اذا لم يسبى الاهل (او قوله انت) خلية) بفتح الخاء المعجمة وكسر الهمزة وشدة الضمة او برية كذلك او انا خلى او برى منك (او) انت بائنة) قال معنى اوله بقل (او انا) خلى او برى او بائن منك فلهذا الثلاث بكل صيغة من هذه الا ان ينوي بها اقل منها في غير المدخول بها القراني فهو خلية وبرية وحبل على غاريك ورد ذلك الحكم فيها بحسب عرف كان وتوسمى فلا يجهل المعنى ان يقى به الا ان عرفه لصبر وتمام من الكتابة الخفية فلا يجهل احد ا يطلق بشئ منها وتبعه ابن عبد السلام والقرى وابن راشد والمصنف وغيرهم واعتبروه في غير الطلاق ايت او قالوا لا يعلل المعنى ان يقى في الاصل حتى يعلم عرف البلد منه وكذا جميع الاحكام المبنية على العوائد والعرف كالقود والسكك في المعاملات والمنافع في الامارات والايامان والوصايا واليتيم (او) انطلق خبر المدخول به اصبغ من هذه الصيغ وقال نويت بها او احد واراد ان يتزوجها (حلف) الزوج انه لم يرد بها الثلاث (عند ارادة النكاح) اي العقد عليها برضاها جهر اقسه ويسع دينار وولي وشاهدين فان حلف مكن منه وان نكل منع منه وزمته الثلاث وفهم من قوله عند ارادة النكاح انه لا يصح قباه اذ لم لا يتزوجها (ورين) بضم الدال المهملة وشدة الضمة اي وكل الزوج الى دينه يصدق (في نفي) ارادته) اي الطلاق بقوله كالسنة والدم وما بعده الى هنا يبين في القضاء وبغيرها في القنوي (ان دل بساط عليه) اي نفيه بان يقدم بينهما كلام في حسن رافعيها وعندهم وتلقاها وعندهم او ايقاها على صفة وعندهم او في كونها معية ام وعندهم او في كونها متصلة به وعندهم فيقول لها ما ذكره يقول اردت بقولي كالسنة في النكاح وشب الزانية ويقول كالمس في القنوة ويقول كالمخبر في الاتساع ويقول خلية اي من تلك الصفة وبرية اي من المهمة واثني وبرية واقتصر من ذكره في الباقي (و) تلي (ثلاث) في الاول خلية او ينوي في غيرها (في) لا تصح قبل ذلك او اشترتها) اي الزوجة الصعبة (منه) اي الزوج فلهذا ثلاث دخل بها

(قوله وهذا) أي الالتهام (قوله لانه) أي الالتصاق (قوله عنه) أي واشترطه منه (قوله واحدة أو اثنتين) بيان لاقول (قوله في
 المستثنى منه) أي كل حال (قوله فيهما) أي في الثالثة والثالثة وعدم التبرع (قوله وهذا) أي يزوم الثلاث إذا كان شري أقل مطلقا في خلت
 سبيلك (قوله ما تقدم) أي في خلت سبيلك القوي به الواحد الباقية من لزوم ٢٣١ الثلاث وعدم التنويه في المدخول بها

والواحدة في غيرها لا يزوم
 أكثرهما (قوله وجمعة)
 نعت واحدة (قوله واحدة)
 أي تليزم بقا وقتك (قوله
 لزومه ثلاث) أي في المدخول
 بها وغيرها (قوله ونسبه)
 أي من عرفه (قوله والنفقة)
 أي الكتابة النكحة (قوله
 الآخرين) أي مطرف وابن
 الماشحون (قوله قبولهما)
 أي ابن حبيب والشعبي
 (قوله إياه) أي قول أصبغ
 أن نوى الطلاق لم يشوعدا
 لزومه ثلاث (قوله بنية)
 أي الطلاق (قوله فهي)
 أي بنية (قوله كأنه)
 أي الصريح (قوله وهو)
 أي الصريح (قوله فيه)
 أي بحث ابن عرفة (قوله
 بأن أصبغ) صلة بحث
 (قوله فقوله) أي أصبغ
 (قوله على مذهبه) أي أصبغ
 (قوله وإن كان) أي مذهب
 أصبغ الخصال (قوله وإن)
 أي وإن لم ينوطا قال قوله
 ذكرهما) أي القولين
 (قوله والتعدي) عطف على
 القطع أي إبطال اللازم
 إلى نصب المفعول (قوله
 فينوي) بضم ففتح منقلا
 أي تقبل بنية (قوله في) أي

أم لا (الالتهام) أي خلع فتزوم واحدة باقية إلا أن نوى الثلاث وهذا راجع لقوله لا يصح على
 عليك فالأولى تقديمه بأسفه لاقوله واشترطه لانه عنه (و) تزومه (ثلاث) في كل حال (الان
 نوى أقل) منها واحدة أو اثنتين (مطلقا) عن التقيد بالمدخول وعدمه (في) قوله (خلت) يشع
 اللام (سبيلك) ويدخل في المستثنى منه عدمية عدد قترمه الثلاث فيما وهذا لا ينافي ما تقدم
 لا اختلاف موضوعهما إذ موضوع ما تقدم بنية الواحدة الباقية بخلت سبيلك موضوع ما هنا
 بنية الطلاق به لا الواحدة الباقية (و) تزومه مطلقا (واحدة في) قوله (فأقولك) يدخل في الم لا رجعية
 في المدخول بهما وباقية في غيرها إلا أن نوى أكثرهما أو الثالث رضى الله تعالى عنه في غير المدخول
 وابن القاسم وابن عبد الحكم وأربعة في التيميز بها وثلاث في التيميز بها وإن قال لم ارد مطلقا
 لزومه ثلاث (ونوى) بضم فكسر مفعلا أي تقبل بنية الزوج (في) أراد مطلقا وأراد عدمه
 (و) أن نواه نوى (في عدم) أي الطلاق من واحدة أو اثنتين أو ثلاث وصلة نوى (في) قوله
 (أدعي وانصر في أو) قوله (لم تزوجك وقاله) أي الزوج (رجس) أكل امرأة) إذ زوجة
 (فقال) الزوج لا (ويصطف على عدم) أراد مطلقا فإن قال اردت الطلاق ولم عدد عدد فقال
 أصبغ يزومه الثلاث يدخل في الم لا وترضه ابن عرفة وافي واحدة إلى أن مات وانقضى امرها
 رجعية في المدخول بها باقية في غيرها ونسبه والنفقة انقضاء الشبع لابن حبيب عن الآخرين
 أدعي لا ينافي عليك ولا تخلفين أو أحسن إلى نفسك أو أنت سامة أو أخرى أو انتقي عسى
 وشبه ذلك كله لا شيء في نفسه في الم بين إلا أن نوى طلاقا فهو ما نوى أصبغ أن لم يشوعدا نوى
 الطلاق في نوى ثلاث حتى نوى أقل قلت في قبولهما أيام نظر لانه دل على الثلاث بذاته لم يقتصر
 بنية الطلاق وإن لم يعلل إلى بنية فهي كالقطف وهو لا يوجب بنفسه عددا ٨١ وبهذا فيه بعض
 الشيخ وإن أصبغ قال انقضاء الطلاق يلزم به الثلاث إلا أن نوى أقل بخلافه المشهور
 فقوله هنا جاري مذهب في انقضاء الطلاق وإن كان مقابلا للمشهور (أو) قوله (أنت سامة) ولم
 يقل متى فينوي نفسه وفي عدده واللازمة الثلاث على ما في النفاية وبهذا ما ارد مطلقا على
 ما لا يشاب في المدونة ذكره ابن رشد (و) كذلك قوله أنت (معتقة) بفتح القوية (أو) قوله
 (الحق) بكسر همزة الوصل وفتح الحاء الملهة أو بفتح همزة القطع والتعدي وكسر الحاء الملهة
 ومفعولها محذوف أي نفسك (بأهلك أو) قوله (أنت) بفتح اللام وسكون السين وكسر التاء أصله
 ليس فليساكن آخره لا تصال بتمام الفعل حذف الله الالتهام الساكنين (في باصرة) أي نفيجة
 فينوي في وفي عدده في كل حال (الآن) بفتح الهمز وسكون التاء حرف مصدرى صلته
 (بماق) بضم التاء وفتح المعين الملهة وكسر اللام مشددة الزوج بصفة براوحتي (في) القول
 (الآخر) أي أنت في باصرة أو بفتح يحصل المعلق عليه وتركة قترمه واحدة إلا بنية أكثر
 أن كان نوى الطلاق وإن كان نوى غير فلا شيء عليه بين في القضاء مدون القوي فإن لم يشوعدا

الطلاق (قوله بأن يقول أنت فعلت كذا) تصور برابطته بصغبر (قوله وإن لم تفعل كذا الخ) تصور برابطته بصغبر
 (قوله ويبحث) عطف على يقول (قوله يحصل المعلق عليه) أي في صيغة المبر (قوله أو تركه) أي المعلق عليها في صيغة المحدث

(قوله وابن رشد الخ) عطف على ابن عرفة الخ وفيه سقطت عدة ما ين على معقولين لما كان واحدا ولا خلاف فيه (قوله ولا ينوي) بضم ففتح مثقالا لا يتقبل فيه غير الملاق ونوي في عدمي الفتوى دون القضاء كما يأتي (قوله عليه) أي أنها لا تصل إلا بعد زواج ابن نوي بعد الإقرار وقوله وينوي أي يتقبل ينه (قوله في عدده الملاق) فقوله فيما تقدم ولا يصلح إلا بعد زواج بمعنى إذا لم ينويه واحدة أو اثنتين كان نوي واحد أو اثنين ولم يتقدم منه ما تنكح الثلاث فأنما يتقبل به بدون زواج هذا الذي يقده عب والذي يقده كلام ابن عرفة الآتي في الشارح أنه معنى ولا ينوي أي في عدده وإن جاء مستقبلا على ظاهرها وغيره أو قول ابن رشد هو بعد البناء ثلاث لا ينوي ٢٣٢ أقل منها إلا أن يأتي مستقبلا نص في أنه ينوي بعد البناء إن كان مستقبلا كقول

ابن مصلحون خلافا لظاهرها
 وبغيرها اه وقد اختلف
 الشرح على حسب هذا
 فقلت ولكن قال ابن عرفة
 قول ابن رشد وهو ثلاث
 بعد البناء لا ينوي في أقل
 منه مطلقا في أنه ينوي في
 المدخول به الخ (قوله في
 الفتوى) مقهومة أنه
 لا ينوي في عدده في القضاء
 (قوله في غير المدخول بها)
 عطف على في المدخول بها
 أي وينوي في غير المدخول
 به في عدده (قوله ولا ينوي
 عليه) أي القائل وجهي
 من وجهك حرام هذا هو
 القول الثاني المبرجوح
 (قوله فطلق) يعنى الطاء
 وكسر اللام مثقالا (قوله
 بلغنا) ملة مطلق وإضافته
 للسان (قوله وينوي) بضم
 ففتح مثقالا لا يتقبل فيه
 أقل من ثلاث (قوله في غير
 المدخول بها) مقهومة
 لا ينوي في المدخول بها

(قوله إلا أن ينوي) أي ادخول الزوجة فيما يعيش فيه (قوله فتزنيه) أي الثلاث الزوج (قوله وحده) أي ولا ينوي عليه
 (قوله الثالث) أي الذي كورقه في الأخذ وقت من القوانين (قوله أما الأول) أي وجهي من وجهك حرام (قوله وهو) أي أنت
 على حرام (قوله منها) أي الثلاث (قوله هذا) أي قوله إلا أن يأتي مستقبلا (قوله قوله) أي ابن رشد (قوله وذهب) أي محمد
 (قوله أدعو) أي أقول ابن رشد اتفاقا (قوله وأما الثاني) أي وجهي على وجهك حرام (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله فيه) أي
 وجهي على وجهك حرام (قوله أشاء) أي المصنف (قوله فادعى) أي المصنف (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله بالزوم) أي
 في وجهي على وجهك حرام عب ورد في ردح عليه وارتضى بالآين غازی (قوله وأما الثالث) أي ما يعيش فيه حرام

(قوله لم يدخل) أي الزوجة (قوله في النكاح) أي ما عيش فيه (قوله آخر) نعمت قولاً أو أنه ان زوجته (أي من قال ما عيش فيه حرام (قوله لقوله) أي ابن عبد الحكم (قوله وقوله) أي عدم التزوم (قوله) أي بأسر قوله كانت تحت) يعني المهر وكسر التاء خبر منفصل والكاف للتشبيه في عدم الأوزم إذا لم يرد به طلاقاً وضم السين ٢٢٣ ومكون الحاء أي حرام (قوله يريد)

أي ابن يونس (قوله إذا كان)

أي الزوج (قوله لا يردون

الطلاق) أي حرام (قوله

وهو) أي قوله بإسراء قوله

ذنب) أي حرام ومهت (قوله

فهذه) أي جميع ما ملأ

حرام (قوله أنها) أي - مهته

الهاشقة قوله لمن أخرجها

أي الزوجة (قوله ولا) يشد

الواو (قوله) أي الزوج

قوله فقوله ولم يرد أختها

خاص بقوله جميع ما ملأ

تقرص على قوله في

شرحها في جميع ما ملأ

(قوله الثلاثة) أي الحلال

حرام وحرام على جميع

ما ملأ حرام (قوله كتب

بضم فكسر) أي أشبهت

بكسر الهمزة ومكون اثنين

المهنة وكسر الموحدة وخفة

التخفيف الثانية من بلاد

الاندلس (قوله أختان)

بضم التاء وكسر اللام (قوله

رواية) أي عن الإمام أو أحد

من أصحابه رضي الله عنه إلى

عنهم (قوله دخلها) بضم

الياء وكسر الشاء أي الزوج

الزوجة (قوله أنى) أي

بالاملاء (قوله فيها) أي

الاملاء (قوله الثلاثة

التي قبل الكاف) أي ويصح

من وجهك حرام وأعلى

لا شيء عليه لأن الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في اللفظ إلا أن ينوب إقراره عبد الحق
أعرف نفسه قولاً آخر أن زوجته تحرم عليه وأخته في السليمانية وشب في أنه لا شيء عليه فقال
(كقوله) أي الزوج (لها) أي الزوجة (إسراء) فلا شيء عليه قال ابن عبد الحكم أبو عمران ولا
نص لفهم وقوله ابن يونس بما إذا لم يرد طلاقاً كانت حصة غريداً كان في بلد لا يردون
الطلاق وهو كقوله أنت حرام ومهت وكقوله لما ذكره ابن يونس (أي قوله) (الحلال
حرام) ولم يقل على فلا شيء عليه عند ابن العربي (أو) قوله (حرام على) ولم يقل أنت غرقى
لوقال الحلال حرام ولم يقل على أو على حرام ولم يقل أنت فليس عليه شيء ولم يقل ابن مرة
خلافه (أو) قوله بجمع ما ملأ حرام لم يرد بضم فكسر أي لم ينزل الزوج (أدخلها) أي الزوجة
في جميع ما ملأ ما نوى آخر أختها أو لم ينزل أختها ولا أختها (قوله لا شيء عليه) وبه أنى أو
بكر بن عبد الرحمن فهو مضمرة مثله الهاشقة وهي الحلال على حرام فلا شيء من أختها أو لا
والفرق بين القرعين أن الزوجة سلمة تكن مملوكة لم تدخل إلا بغير إدخالها في قوله بجمع
ما ملأ بخلاف الحلال على حرام فإنه شامل لها ما احتج لاخر إجماعهم أو لا الأخر فقوله ولم يرد
أدخلها خاص بقوله بجمع ما ملأ فإنه دونه عجم وجهه فشرهما واجباً للفرع الثلاثة غ
السطى كتب من أشبهت إلى القروان في رجل قال بجمع ما ملأ حرام على من حر كالحلال على
حرام ولم تدخل الزوجة في الحريم إلا أن يحاشيا أو لا تدخل فقد اختلف فيها عندنا ولم توجد
رواية فقال الشيخ أبو بكر بن عبد الرحمن قوله بجمع ما ملأ على حرام لا تدخل الزوجة فيه إلا
أن يدخلها بغيره أو قول وقد قال ابن القاسم في الذي قال الاملاء على حرام لا تدخل الزوجة فيها
وقال ابن الموزان نوى عوم الأشيا دخلت الزوجة فيها كأنها في الحلال على حرام وقال
الشيخ أبو عمران الزوجة ليست حراماً للزوج وإنما الاملاء الاموال والآلاء من الاموال فإذا
قال بجمع ما ملأ على حرام فلا شيء عليه وإذا قال الحلال على حرام سري الحريم إلى الزوجات
إذا لم يردن من نفسه وأما الذي لفظ به بجمع ما ملأ فلا تدخل الزوجات في ميمته لأنه لم
يلكهن فاستغنى عن استثنائهم (قولان) راجع لفروع الثلاثة التي قبل الكاف (وأن قال)
الزوج لزوجته أنت (ما يفتى) أي قال أنت (عقيقة) منى (أو) قال ليس بيني وبينك حلال
ولا حرام (وأن قال) لم يرد بيني وبين طلاقاً (حلف) الزوج (على نفي) أراد تارة بإحدى هذه الصيغ
الثلاث ولا شيء عليه (فان شكك) الزوج عن الحلف على نفسه (نوى) بضم فكسر مثلاً أي
قبلت نية في عهده من واحدة أو اثنين أو ثلاث حتى هذا الكلام نقله عنها وهي اعتد كنه
عن ابن شهاب قلبي هو ما لا يرضى الله تعالى عنهم فلذا اختلف أصل مذهبه كما قال البساطي
استوى بعد انفكارة أصل الطلاق ونكوة ولذا لم يذكر ابن الحبيب ولا ابن شهاب ولا ابن
مرفعة وأما هذه الثلاثة في الكتاب مع الفاتحة آخر عن الأشوخ أن لا شيء عليه فيها

٢٠ مع نف وجهك حرام أو ما عيش فيه حرام (قوله نقله) أي المصنف (قوله عنها) أي المدونة (قوله وهي) أي المدونة
(قوله هو) أي هذا الكلام (قوله فلذا اختلف) أي هذا الكلام (قوله أصل) أي قاعدة (قوله مذهبه) أي ما لا يرضى الله تعالى
عنه (قوله تنويه) أي يقول نية في عهده الخ أمة نقله عنه أصل مذهبه (قوله وإذا) أي كونه لأن شباب وشغافاً لا ملأ مذهب
ما لا يرضى الله تعالى منها (قوله وأما ذكر) أي ابن عرفة (قوله هذه الثلاثة) أي أئمة وعقيقة وليس بيني وبينك حلال

(قوله ولم يبرج) اي ابن عرفه (قوله لكونه) اي ما قام (قوله ونصها) اي المدونة (قوله وشكل) بضم ففتح منتقلا (قوله عقوبه) مفعول مطلق لشكل لانه من معناه من نوعه نعمته (قوله موجبه) بكسر الهمزة (قوله لانه) اي من قال هذا (قوله لبس) بضمات منتقل الموحدة ٢٣٤ (قوله كذلك) اي الصادي الاعمال (قوله وكذبه) عطف على مقدمه (قوله في انكاره) اي قصد الطلاق (قوله فان

عن اولي من الان بنوى طلاقها وما نوى وقال اصبح ان لم ينوشها بنوى الطلاق فهي الثلاث حتى ينوي اقل ولم يذكر عينا ولا نكولا وذكر بعد هذا يسير عن محمد بن ليس بنى وبينك حلال ولا حرام فخص ما اراد به طلاقا وبين ولم يبرج على مسئلة المدونة بحال مع اعتناهم بالثقل عنها وما ذاك الا لكونه ليس قول مالك ونصها قال ابن شهاب وان قال اها انت ساقية او من حبيبة وليس بيني وبينك حلال ولا حرام فخص ما اراد به طلاقا وبين فان نكل وزعم انه اراد به طلاقا كان ما اراد من الطلاق ويصنف على ذلك وشكل من قال هذا عقوبة موجبة لانه ليس على نفسه وعلى احكام المسلمين (وعقوب) بضم العين المهملة وكسر القاف على قوله انت ساقية او من حبيبة عقوبة موجبة لتليسه على نفسه وعلى المساي (ولا بنوى) بضم المثناة وفتح النون والواو مشددة اي لا تقبل ينه (في العدد) الطلاق (ان انكر) الزوج (قصد) اي نية (الطلاق) فلزمه الثلاث (بعد قوله) اي الزوج زوجته (انت باقية او) قوله انت (برية او) انت (خلصة او) انت (بنة) حال كون القول المذكور (جوابا لقولها) اي الزوجة (اود) بفتح الهمزة والواو وشدة الدال اي اتى (لو) مصدر بفتح فخرج بضمها مشددا راء آخره جيم اي رفع الكرب (القدى) اي عني (من محبتك) بضم الصاد المهملة وسكون الحاء كذلك اي عشرتك وزوجيتك لانه لا الساط على قصده الطلاق وكذبه في انكاره فان لم يكن جوابا لقولها اوداع وانكر قصد الطلاق به فان تقدم كلام دال على عدم قصده فلا شيء عليه والالزامه الثلاث وان اقر بقصد الطلاق بما كان جوابا لذلك وما لم يكن فلتزيمه الثلاث في المدخول به اطلاقا ولا قبل منه بنية اقل منها وكذا في غير المدخول به في بنة ونوى في غير هاتين المنه وم تفصيل هذا وقال طاق ليس معنى المسئلة ما يتبادر من عبارة المصنف انه بعد انكاره قصد الطلاق قال اردت واحدة او اثنتين كما قرره في انكاره جعل بعناها قولا في كتاب التصير والقليل وان قالت اود لو فرج الله لي من محبتك فقال اها انت باقية او خلصة او برية او بنة او قال انا من بنى او بنى او باقية او باقية ثم قال لم ارده الطلاق فلا بد لانه جوابا لسؤالها اها قاله مصنف اذ نادى به هذا المعنى فقصرت به العبارة بمعنى قولها لا يصدق اي في عدم اعادة الطلاق بدليل آخر كلامه او يفرض المسئلة والمصنف فهم لا ينوي في العدد ونه نظر لانه حاله المسئلة فلو حذف لفظ العدد لابقى نصها والمدونة مشددة كلامه انا لا يصدق في بنة عدم الطلاق وامما ياتيه منه فاجره على ما سبق من كلامها وكلام المصنف في بنة الثلاث في ام لا وفي باقية الثلاث ان بنى وكذا ان لم يبين لعدم بنية الاقل لان القرض عنه منكر وكذا اخليه وبرية فالحاصل انه يلزمه الثلاث في الجميع علما بتقدم ومعه ومن انكر الطلاق هو ما تقدم فافهم وبه يتبين ان ما طال به الشراح هنا شطيط ومن عرف المضارب لا يطيل الهز واقه الموفق وتعه الثاني وسيله اقول كلام طاق هذا كسر ان بنية محبة الطامان ما عني اذا جاءه ليجده نسبيا وبصيلة لزوم الثلاث في الجميع تبين انه لا ينوي في العدد كما قال

كلامه الخ) بيان ما (قوله القرض) بفتح القاف (وسكون الراء) (قوله منكر) اي الطلاق (قوله المضارب) اي مواضع المصنف الضرب من الية (قوله بنية) اي طاق من اضافة المدونة له وتمكيله على حسب مفعول بنية (قوله لانه) اي الزوج

المصنف وأنه لم يجعل المسئلة أذعن تنويه في العدمية بلزوم عدم تنويه في عدم قصد الطلاق
فكلامه مبني على ما زاد كلامه ما هو زيادة ختم لفظنا بزيادة السعادة (ونقصه) أي الزوج
الطلاق (يقوله زوجته) استحق المصنف ما سبقه الأمر لكننا نوصيه استحق ما ثبت
به المعاملة أو على إرادة الشخص أو استصحابه أو تعليلها أو وجودها مقتضا (أو) قصد
(بكل كلام) كادخلها أو خرجها أو كل واحد من هذه الصريح ولا كناية الظاهرة
ووجود ابن قصد (لزم) الطلاق الزوج ويستثنى من كل كلام الكلام الصريح في غير
الطلاق كالكلام فلا يقع به الطلاق إذا نواه كإثبات قول مصر فيه بظهوره ويذكر فيها ولا
ينصرف للطلاق الخ الأصح في العلق كزوجة فترتب الطلاق به هذا هو المشهور
ومذهب المدونة قول أشيب لا يلزم الطلاق بغير ما سبق فاعلم به إذا غامر أو إذا غامر
فانت طالق فإذا قاله طلق جنبته في التعليق لا ينفي لفظ استحق وهذا يسمى كناية شبيهة عند
الأكثري وقد صرحوا ونقله في صريح وكناية ظاهرة وكناية خفية وقال ابن الحاجب هذا ليس من
الكناية لأنها استعمال اللفظ في لازم موضوع وهذا ليس كذلك وأجيب بأن هذا اصطلاح
لفظها هو الأصل والبيان والمشاحة في الاصطلاح ابن حرفة ومن الكناية الخفية
ما جده ابن الحاجب في المثلثا فهو استحق وكلي واشترى وقول عتقها ادخلها المأثور
أن نوي به الطلاق مطلقا أو بعد الزمعه منوه القضي وقال أشيب لا شيء عليه إلا أن يريد أن
طالق إذا قلت ادخل المأثور بريدان الطلاق انما يقع عند ما أقول لا ينفي اللفظ وكراوهر
القول المأثور في الله تعالى إلى عنه وقال في تابعه عليه الإحصاء ولبيد كاشيب خلافا وكذا
البايع لم يكرهه خلافا قال قال أصحابنا هذا في وقوع الطلاق بمجرد التسمية ومنجذب ابن
القاسم يقتضي أنه لا يقع الطلاق في هذه المسئلة بمجرد التسمية فاعلم في المقارن لها القول
ما لزم رضي الله تعالى عن من أراد أن يقول أنت طالق فقال كل واحد من فلا يبرمه شي وإن
وجدت منه التسمية ثم قال ابن حرفة في لزوم الطلاق بإرادته من لفظ لا يتحقق ما ثبت ابن قصد
تعليله على التقاطع في المشهور ومطرف عن ابن الماجشون وأشباهه وفيه المأثور رضي الله تعالى
عنه إن قال يقتضي أو استثنى بريد به الطلاق فهو طلاق ولا خلاف فيها على كل كلام يريده الطلاق
فهو كإثبات قلت ظهره مع سماع عيسى ابنه الطلاق بتأليس من لفظه جهال انما يلزم به
ما يلزم بلفظ الطلاق لا التثنية إلا أن يزوجها (لا) يبرمه شي (أن قصد) الزوج (التلفظ) أي
الطلاق والتكليم (بلفظ) (الطلاق) كانت طالق (لفظ) أي طلق الزوج وتكليم (به) أي
استحق (مثلا) (مثلا) أي إذا غامر أو غامر بان سببه أنه لا ما تكلم به غير عايد التطبيق (أو)

(قوله لا ينفك) أي الطلاق (قوله تاليها) أي الأقاليم أي وأولها الزوم مطلقا والثاني علمه مطلقا (قوله تعليقه) أي الطلاق (قوله على الشق) أي المال ينقسم (قوله ونها) أي المدونة (قوله الخال) أي الزوم زوجته (قوله فهو) أي تنقضي (قوله والما) أي وان لم يرد به الطلاق (قوله فلا) أي لا يكون خلافا (قوله ونها) أي المدونة (قوله) أي مال (قوله ظاهرها) أي المدونة (قوله) أي القضا الذي ليس من نفسه جبال (قوله ما ينفك) أي الطلاق (قوله الواحدة) (قوله بنوها) أي الثلاث.

(قوله عنه) أي قوله بالثلاث (قوله الثلاث) مقعول بنوى (قوله تليزمه) أي الثلاث (قوله تغيب) أي بنية (قوله وفيها) أي المدونة (قوله أنه) أي الزوج (قوله لها) أي زوجته (قوله في الطلاق بالثانية) أي من عدم لزومه بها أو التزوم به أو عليه فيلزمه الطلاق في الصورة المذكورة (قوله وأنه) أي الطلاق بالثانية فيلزمه نفسه بحد أحد القولين الذي في عليه عدم التزوم (قوله أباه) أي الأجر اعلى القولين في الطلاق ٢٣٦ بالثانية (قوله لم يصدق) أي يقصد (قوله وفيها) أي المدونة (قوله قوله) أي الزوج

مخاطبات زوجته (قوله غيبته) بخصات متغلا أي اخته (قوله لا شيء) أي من طلاق ولا نفقة (قوله وهو) أي قوله بانه الخ (قوله منه) أي كلام السهام (قوله فكره) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ذلك) أي قوله لها يا خبة (قوله وهي) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله صكر) بفتح السين أي يحدو منه الصابي (قوله من الصابة) بيان لمن (قوله بان صاحبها) أي الإشارة تصير لكونها مفهومة (قوله بدلانها) أي الإشارة (قوله ما به) أي الطلاق (قوله لو ان تمهمه) أي الطلاق (قوله منها) أي الإشارة (قوله ولومن قادر على النطق) بمباقة في زومه بالاشارة المفهومة (قوله وهي) أي الإشارة المفهومة (قوله في عدم الافتقار لثبته) أنه كان التشبيه (قوله وهذا) أي قوله وزنه بالاشارة المفهومة (قوله وغيرها تفهمه) مفهوم المفهومة (قوله بالاشارة أصلا) علم بضم العين (قوله من طلاق الخ) بياننا (قوله لزومه) أي الآخر خبرنا (قوله بالطلاق) أي بمسكن المصلحة (قوله برأسه) صفة إشارة (قوله بقطعه) خبرا إشارة (قوله لأنه) أي الزم (قوله آية) أي مجزئة (قوله في ذكره) أي ذكره (قوله فكان) أي ذكره بطلان السلام

أراد الزوج (أن يفكر) بضم الفتحية وفتح التثنية وكسر الجيم مشددة آخره زاي أي وقع الطلاق الثلاث بانت طالق ثلاثا (فقال) الزوج (انت طالق وصكت) الزوج من قوله بالثلاث فلم يتكلم به مع استحضاره نادما على بنية وواجبها أو ما يحاسبه فلا يلزمه الاطلاق واحدا في القضاة لأن سوي بقوله انت طالق الثلاث تليزمه وان أراد ان يفكر طلاق واحدة فقال انت طالق ثلاثا فقال ما ليرضى الله تعالى عنه تليزمه الثلاث ولا تغيب بنية وقال صحتون تغيب في الفتوى وان أراد ان يعقل الثلاث على دخول داوود مثلا فقال انت طالق وصكت فقال ما ليرضى الله تعالى عنه لا شيء عليه صح أي الفتوى مبطلها معنى لا شيء عليه أي لا يلزمه تليق الثلاث وتليزمه طلاق واحدة يطعمه أو مائة لا تلزمه طلاق الثانية ليست المستلزمة بل الذي في المواقف المبطل أي انه أراد ان يعقل الثلاث فقال انت طالق ثلاثا وصكت فلا شيء عليه فهو قد تغلق بشوثة ثلاثا فقوله لا شيء عليه صريح في انه لا يلزمه شيء فحفظ تردد ابن عرفة وفيها التي صحت واستحسن انه لو أراد ان يقول لها انت طالق البينة فقال أخواتك الله وأولئك الله فلا شيء عليه ابن عرفة من المفاخرين من إجراء على أحاديث ما ليرضى الله تعالى عنه في الطلاق بالثانية وأنه غير لازم ومنهم من أباه هذا لم يصدق على ان يطلق بنية بل على ان يطلق بقطعه (وسمه) بضم السين المهملة وكسر القاف مشددة أي ليس بفسخ زوج (طالق) زوجته (يا أي وبيا شيء) الزاوي بمعنى أو مائة بيا شيء أو عتي أو خاتني ابن عرفة وفيها ما ليرضى الله تعالى عنه قوة يامه أو يا خبة أو يا عتبه أو يا خاتنه لا شيء فيه وهو من كلام أهل السنة قلت كونه منه دليل حرمة أو كراهته وروى أبو داود عن أبي ثعبة أن رجلا قال لأمرأته يا خبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت خاتني فكره فلا تلحقني عنه ولا يعارض هذا قول سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام في زوجته سارة رضي الله تعالى عنها أنها اختي لأنه قاله لضرورته البعوا واداخته في الدين وبوب عليه البخاري إذا قال لأمرأته وهو مكره فلا شيء عليه وحديث أبي داود مرسل لأن بابا ثعبة تابعي ورواه أبو داود من طريق آخر عنه عن فوق من الصابة (ولزم) الطلاق (بالاشارة المفهومة) بضم فسكون فكسر أي التي شأنها ان يفهم منها التطبيق بان صاحبها قرينة يقطع من عاينها فلا يلزمه عليه وان لم تفهمه الزوجة منها ولومن قادر على النطق على المعتد وهي كالنطق الصريح في عدم الافتقار لثبته وهذا كالاستثناء والتخصيص لقوله ونفقا وغيرها المفهومة لا يلزمه طلاق ولو قصد لا نفقا فعل الألف جاريا للتطبيق ابن عرفة وفيها ما علم من الآخر من بيا شيء أو كذا من طلاق أو شلع أو عتي أو نكاح أو شرأ أو قد فليزمه حكم التكليم وروى البخاري بالجملة الإشارة التكليم بالطلاق برأسه أو بده كقطعه قوة تعالى أن تكلم الناس ثلاثة أيام الأرض قلت إنما

علم بضم العين (قوله من طلاق الخ) بياننا (قوله لزومه) أي الآخر خبرنا (قوله بالطلاق) أي بمسكن المصلحة (قوله برأسه) صفة إشارة (قوله بقطعه) خبرا إشارة (قوله لأنه) أي الزم (قوله آية) أي مجزئة (قوله في ذكره) أي ذكره (قوله فكان) أي ذكره بطلان السلام

(قوله عليه) اي الاخرى (قوله وتعه) اي ابن شماس ابن الحالب (قوله وتعه) اي ابن الحالب (قوله ما به) اي الشان صله
نفسه (قوله اليه) اي الفعل (قوله من القرائن) بان لا قوة فان افاقت اي القرائن قوله كانت اي الاشارة قوله والام اي
وان لم ينفذ القرائن القطع (قوله نفقه) اي الاشارة قوله منها اي المتكلم والاخرس (قوله انها) اي الاشارة منها اي المتكلم
والاخرس (قوله يرد) بضم فتح (قوله هو) اي ما هو اذ لم ينفذ (قوله بحال) صله تراحم ٢٣٧
يحسن هذا لسلا لاخرس لانه آية عليه السلام فكان لاقدرة على الكلام في الثلاثة الايام
وقام السليم عليه فيه نظر ابن شماس الاشارة للمفسر بالطلاق هي من الاخرس كالصريح
ومن القادر كالكتابة وتجه ابن الحالب ونفقه ابن عبد السلام انه تقرري اصول الفقهاء ان
الفعل لا دلالة له من ذاته الا ما ضم اليه من القرائن فان افاقت القطع كانت حكايا الصريح
كانت من اخرس او قادر والا فبهي كالكتابة منهما قلت ظاهر نقل الساجي انها منهما سواء
وما استدلل به ابن عبد السلام ردنا دلالة القرائن مع الاشارة من الاخرس لا تراحمها اما كان
ما هو اقل منها من غير نوعها وهو التعلق بحال فكانت كالصريح ودلالة القرائن مع الاشارة
من القادر تراحمها اما كان ما هو اقل منها من غير نوعها وهو التعلق فلم تكن في حقه كالصريح
(و) لازم الطلاق وقوع (بغير درسا له) اي الطلاق الزوجية (مع رسول) بان قال له اشيرها بان
طابقها وهو قوله الطلاق حين قوله ذلك الرسول سواء اخبرها الرسول ولم يضمها واضافة
يجرد من اشغفها ما كان صفة الاصل بانسالة المرد عن التبليغ ابن عرفة وفيها من قال رجل
اشير زوجي بطلاقها او اوسل اليها رسولاً بوقع الطلاق حين قوله ذلك بلغها الرسول او كتبها
(و) لازم الطلاق وقوع (بالكتابة) استغن عن الزوج حال كونه (عازما) اي نواها الطلاق بكتابة
صفتين غير متعلقة به لان القدر احد الساتين فنزلت الكتابة منزلة الاقضاء (او) كتبه (لا) اي
غير عازم بعينه اليها كذلك فانهما الطلاق (ان وصل) الكتاب الزوجية فان لم يصل فلا يلزمه ابن
رشد فيحصل القول في هذه المسئلة انه اذا كتب طلاق زوجته فلا يلزمه احد ثلاثة احوال
احدها ان يكتبه جميعا عليه والثاني ان يكتبه على ان يتصرفه فان رأى ان يتفذه انفذه وان
رأى ان لا يتفذه لم يتفذه والثالث ان لا تكون نيته فاما اذا كتبه جميعا على الطلاق ولم تكن
لنيته فقد وجب عليه الطلاق واما اذا كتبه مستفرضا في انفاده فذلك ما لم يخرج من يده قال
في الوارضة وكتاب ابن المواز ويختلف على نيته فان اخرجه من يده عازما على الطلاق ولم تكن له
نيته وجب عليه بغير وجه من يده وصلها ولم يصلها واختلف ان اخرجه من يده على رده ان يداها
فقبل ان يخرج منها كالاشهاد فليس له رده وهي رواية ائيب وقبله رده وهو قول المدونة
فان كتب اليها اذ صلت كافي فانت طالق فلا خلاف في انه لا يقع عليه الطلاق الا بوصول
الكتاب اليها فاذا وصلها طلقته مكنتها واجبر على رجوعها ان كانت حائضا وان كتب اذ وصلها
كافي هذا فانت طالق والرسالة الخارج على قولين احدهما ان ذلك ككتبه ان وصلها كافي
هذا والثاني وقوع الطلاق عليه مكانه على الخلاف فيمن قال الزوجية اذا بلغت معنى موضع
كذا فانت طالق حسبا في رسم سلفين سماع عيسى من الاعيان بالطلاق وسماع عبيد الملك
ابن الحسن منه اهـ ففرق بين اذ والاذ لان من صرحت في الشرط واذا بحقة له ولم يرد القريظة

(قوله كالاشهاد) اي على طلاقها (قوله في انه) اي الشان (قوله ان كانت حائضا) اي وقت وصورة (قوله يصرح) بضميات متفلا
(قوله ذلك) اي كتب اذ وصلها (قوله مكانه) اي حين الكتابة (قوله اذا بلغت) بضم التاء (قوله صفتان متفلا) اي
الاعيان (بفتح الهمز) (قوله سلفين) اي عيسى (قوله في) اي الشرط

(قوله الآن) يقع فكون غداً وقت الكتابة (قوله جاهل) أي إذا (قوله فقط) أي دون التهمة (قوله فكأنه) يقع المهر وضد
 التوثيق (قوله عليه) شخصاً مثلاً أي الزوج المطلق (قوله أت) بعد المهر وضد التوثيق (قوله عدم تعيينه) أي المطلق
 وقت كتابته (قوله ادعى) أي إذا (قوله عند) أي صاحب المشهور (قوله بان أجرى لفظة المطلق) تصحيح المطلق بكلامه التام
 (قوله به) أي الكلام التام (قوله ٢٣٨) (قوله تطلق) حلة التوبة (قوله بها) أي النية (قوله عدمه) أي المطلق (قوله لا وسوسة)

أي الثالث في كونه مطلقاً أم لا
 (قوله الخلاف) أي في لزوم
 الطلاق بالكلام التام
 (قوله هو) أي الخلاف
 (قوله عقدت) بضم فكسر
 (قوله كذلك) أي بقوله نية
 (قوله وفيه) أي تحليل ابن
 عبد السلام (قوله مقدها)
 أي العصمة (قوله بها) أي
 كلام نية (قوله فيه) أي
 الله تعالى (قوله أن تدخل)
 أي سواء سقط أم لا (قوله
 فإن لم يدخل) مفهوم أن
 دخل (قوله نسقه) أي وصل
 لزوم الطلاق ببعض بعض
 (قوله وال) أي وإن لم ينسقه
 (قوله فلا) أي لا تلتزم
 الثلاث (قوله تبع) أي
 المصنف (قوله في هذا
 الشرط) أي أن دخل (قوله
 مرضه) بشخصاً مثلاً أي
 مرضه (قوله ظاهر) خبران
 (قوله وأرض) أضراب (قوله
 فين في) تنازع فيه ظاهر
 ونص (قوله هو) أي عدم
 الفرق بين من في ومن بين
 (قوله وجه) بفتح مفتاح
 (قوله بان غير المدخول بها) أي
 (الح) حلة وجه (قوله يعترض)

فن أوقع الطلاق بها الآن جاهلاً على الظرفية فقط نسقاً كأنه عليه على زمان أت فغير
 والظاهر على المشهور عدم تعيينه أذ هي عند جملة على الشرط (وفي لزومه) أي المطلق
 الزوج (بكلامه) أي الزوج (النفس) بان أجرى لفظة المطلق على نفسه واستحضرها قلبه
 من غير تلفظ بها كما يحجرها على لسانه وليس المراد به مجرد النية والقصد لتطبيق إذا لا يلزم بها
 طلاقاً اتفاقاً وكذا من اعتقدها طلاقاً ما بينه وبينه عدمه فلا يلزمه الطلاق إجماعاً وكذا لا أثر
 للوسوسة ولا لقوله في خاطره أطلق هذه واستخرج من وسوسة غير امتثالها للقرآن في إعادته
 البناء في الخلاف إنما هو إذا أنشأ الطلاق بقلبه بكلامه التام (قوله وبه) أي القول بعدم لزوم الحائض
 في الموازية وهو اختيار ابن عبد الحكم ونصره ما في المذهب وبه ما أقر في القول بالزوم
 لما لا في العتية وفيه في البيان والمقدمات وبه ما في إباحة ابن عبد السلام الأقول ظاهر
 لأن الطلاق حل العصمة التي عقدت بقوله نية فوجب كون حلها كذلك إجماعاً بكنى بالنية في
 التكليف القلبية لا بما بين الأعميين وفيه قل فإن الكلام التام غير النية فلا لتطبيق
 به حل العصمة بكلام نية فسادى مقدها بما ولان لزومها فبما بين وبين الله تعالى فلا يعلم
 أحد غيره كلام النفس وإقائه لم وعدم لزومه به فيه (خلاف) أي قولنا مشهوراً (وأن كرم)
 الزوج (الطلاق بعطف) لبعض صيغة على بعض (أو أو إفاؤه أو ثم) سواء أعاذ أو ابتدأ مع
 كل معطوف أم لا (قوله ثلاث) من الطلقات (أن) كان (دخل) الزوج بالزوجة
 قبل طلاقها فإن لم يدخل ثلاثاً أيضاً ان نسقه على المذهب كن أربع الخلع طلاقاً
 والافلا في المفهوم تفصيل ومعنى النسق ذكر اللفظ المتأخر عقب المتقدم فلا فصل في تبع
 في هذا الشرط ابن شمس وابن الحاجب مع أنه مرضه في توضيحه بما لا ين عبد السلام وقال
 ابن عرقم أن الصنف علم أن لفظ المدونة في لزوم الثلاث في ثم والواو ظاهر وأرض فين في ومن
 لم ين وهو مقتضى مشهور المذهب فين أربع الخلع طلاقاً ووجهه في التوضيح ما قاله ابن شمس
 وابن الحاجب في ثم وإقائه مان غير المدخول بها بين بالواو أحقوا الصنف يقتضي التراخي وقد
 يعترض على ذلك بأن الملهمة المستفادة منه ما انتهى في غير الإنشاء كقوله في الأخبار طلقت
 فلا تهم ثلاثة طلاقاً بتعيينه من أمر قد وقع وأما إذا كان الكلام إنشاء فلا استلزام الإنشاء
 الخالفاء وأصله لابن عبد السلام إلا أنه قال هذا مقصور على ثم دون القاء والواو هو التصديق
 وشبه في لزوم الثلاث فقال (ك) قوله أنت طالق طلاقاً مع طلقين فتلزمه الثلاث (مطلقة)
 من التقيد بكونه دخل (و) أن كره ثلاثاً (بلا صلف) كره (ثلاثاً في) الزوجة (المدخول بها)
 وأن كره مرتين كره طلاقاً فيها وشبه في لزوم الثلاث فقال (كثيرها) أي المدخول بها (و) أن
 نسقه) أي وصل الزوج صبيح المطلق بعضها بعض فلا فصل حقيقة أو كيان فصل بأمر

استظهر

أي التوجبه (قوله متبها) أي ثم والواو (قوله خلا) أي لا يشد أن
 الملهمة (قوله لا يستلزام الإنشاء) الحال من إضافة المدخول لتمامه وتكميله على بسبب مقعوه
 (قوله وأصله) أي التوجبه (قوله إلا أنه) أي ابن عبد السلام (قوله هذا) أي التوجبه

(قوله ملحقاً) أى عن تقييده

بـ كونه منسوقاً (قوله

للتنافس) أى العطف

والثأ كبد (قوله قطع) أى

نية الثأ كبد مع العطف

(قوله والام) أى وان طالع

(قوله والام) أى وان لم يفسقه

(قوله فلا تنفعه) أى نية

الثأ كبد (قوله فان علقه

بـ عدد) مفهومه فى غيره ملحق

بـ عدد (قوله وفعلى) بضم

فكسر (قوله ورفع) بضم

فكسر أى الزوج (قوله

بـ) أى قوله هى طالق (قوله

فهما) أى القولان (قوله

كتعين جوابه للاخبار)

بان قال طلقها (قوله وان

فخص) أى جوابه (قوله

للاشياء) بان قال هى طالق

طلقة ثانية (قوله فلهما)

أى القولين (قوله والرجعة

وبقاء العدة) قيد واحد

(قوله وهما) أى القولان

(قوله والثانى) أى لزوم

الثنتين (قوله قبل) بضم

فكسر (قوله وسكن) بضم

فكسر (قوله اى) أى

استمن من الحلق (قوله بساط

سؤاله) اضافته الاولى لبيان

(قوله لاى عليه) مقبول

قال (قوله بسيد) بضم

الموسدة (قوله واعترض)

بضم التام كسر الراء (قوله

المشهور) مفعول فيه (قوله

وبجموعهما) أى التمسك

والثالث

اضطرارى كعطاس وسعال ومفهوم ان نسقناه ان لم تحقه فم يلزمه فى غير المدخول بها
الا الاول ليسونتهاب فلا يبعد الثانى بحال يقع فيه ولما تأخر يلزم فى المدخول بها مطلقا وفى غيرها
منسوقا على كل حال (الائنة تأكيد) لا قول الثانى والثالث فلا يلزم الاول (فبما) أى
المدخول بها وغيرها فى المكرر بلا عطف واما مع العطف فلا تنفع نية الثأ كبد عند ابن القاسم
للتنافس وما كان مجمد تنفع نية الثأ كبد مقبولة بين فى القضاء وبغيره فى التتوى ولو طالع
فى المدخول بها وفى غيرها ان لم يطول والا فالثانى لا يلزمه ولو لم ينو الثأ كبد حاله حى وتعال د
ظاهر كلامه ان الثأ كبد يقع فى المدخول بها سواء كان نسقا ام لا ويؤخذ في تقييده بالنسب اى
والا فلا تنفعه لان فصله يمنع التوكيد وقيد قول التوكيد بقوله (فى غيره ملحق) بضم الميم ورفع
الفين واللام مشددة (بمعدد) بان لم يعلق امسلا او علق بمعد كانت طالق ان كنت زيدا وكره
ثلاثا ثم كلفه ثلاث الا لنية الثأ كبد فان علقه بمعد كانت طالق ان كنت زيدا انت طالق ان
دخلت الدار انت طالق ان كنت كذا وفى ابى الجهم فثلاث ولا تقبل نية الثأ كبد لعدد المحارف
عليه (ولو طلق) الزوج وزوجه المدخول بها طالع خارجيا ولم تنقض عدته (فقبل لمما فعلت)
فاجاب بالنسب يحصل الاخبار والانشاء (فقال هى طالق) ورفع للقاضى (فان لم ينو) الزوج
(اخبار) أى المستفهم ولا انشاء مطلقا آخر (فى لزوم طلقة) واحدة بعد حلقه ما اراد به انشاء
طالق آخر فان نكل لزمه اثنتان (او) لزوم طلقتين (اثنتين) جلا على الانشاء احتياطا (قولان)
فهما فى لزوم ثانية فلو قال فى لزوم ثانية قولان لكنى فان كانت غير مدخول بها او طلقها بانها
او تنقض عدتها فلو قال فى لزوم ثانية انفاها كتعين جوابه للاخبار او جمعيه مستقبيا وان خص
للاشياء لزمه ثانية فى مدخول بها ورجعة لم تنقض عدتها فلهما مقيد بقيد دار رجعة المدخول
والرجعة وبقاء العدة واحتمال الجواب والقضاء وهما التمسك وبما فى الثانى ظاهر المدونة
ابن عرفة وفيها من طلق زوجته فقبل لمما فعلت فقال هى طالق وقال انما اردت اخبار
بالطلقة التى طلقها قبل قوله الصلى وبهلف وحكى عن بعض شيوخنا انما يصح ان تنقضت
فهيها طلقة وحيث يجب حلقه قال عبد الحق فان اى فلا رجعة وعليه تنقضت اى عدتها لا اقراره
الا ان يقرانها الثالثة او يرقعه ابن شماس ان لم تكن نية فى لزوم طلقة او طلقتين قولاً
الآخرين قلت الاول قول القضى لو لم يرد نية لم يكن عليه غير طلقة لان بساط سواء دل
على انه اخبر محاملا وقال ما لى فحين طلق امرأته فسئل عن فقال ما بينى وبينها هل لانى
عليه نصيب فما اراد طلاقا قلت فى حلقه فى هذه بعد ابن محرز لو اجاب بطلقة اى نصف عاص
ولو لم ينو اعلامه لانه اخبر محاملا (و) الا لازم (فى) قوله لى انت طالق (نصف طلقة او) قوله
انت طالق نصف (طلقتين او) قوله انت طالق (نصف) منى نصف سدت فوه لاضاقته (الطلقة)
او قوله انت طالق (نصف) بالثنتين لاضاقته لطلقة الا فى (وثلث) بالثنتين لاضاقته
لطلقة محدودة قبل عليها (طلقة) المذكورة والاصل نصف طلقة وثلث طلقة لحذف لفظ طلقة
المضاف اليه ثلثا من مترضى وثلث بين نصف المضاف وطلقة المضاف اليه هذا توجيه التركيب
المشهور فى الصواعق وبما فى قوله اى على عطف ثلث على نصف واصله مجموعهما اى طلقة
الذى كور في مجموعهما خاصة امداس طلقة فيكمل الكسر وتزعم طلقة واحدة وكذا اذا

(قوله فان زاد) أي مجموعهما (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ويجمع) يضم فسكون قطع (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله يصفنا) يضم فسكون (قوله من أهل العلم) بيان (قوله ان من طلق الخ) صلة أجمع يحذف على (قوله حتى) يضم فكسر (قوله ان من قال الخ) نائب فاعل حتى (قوله ان تزور الخ) يضم النون والراء أي قللة فاعل تقرر (قوله فنفى) يفتح الفاء مفتوح نصف بالنون لأضافته (قوله استشكل منه) أي ابن الحاجب خبر قول (قوله عوده) أي الاستشكال (قوله لاولي) يضم الهمزة ويضع نصف ملقة (قوله الثانية) أي نصف ملقة ويربع ملقة ٢٤٠ (قوله على اصل) أي قاعدة وأضافته للبيان (قوله اشكال الاولي) يضم الهمز

ذكر اجزاء نقص مجموعهما عن ملقة ويا ويافان زاد فملقتان في الجواهر لو قال ثلاثة انصاف ملقة او اربعة اثلث ملقة وقعت اثنتان لزيادة الاجزاء على واحدة من عرفة وفيها لاين القاسم من طلق بعض ملقة فزمنه ملقة ابن شهاب ويو جمع ضم فام قال وقال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنهم من أهل العلم ان من طلق نفسه نصف ملقة او سدس ملقة قلها انما ملقة واحدة وقال ابن القصار في عمون الالة هي من داود ان من قال لزوجه انت طالق نصف ملقة لا يبيع عليهن والفقهاء على خلافه قلت تقرر في اصول الفقه ان تزور الخانثاء مع كراهة الجميع لا يقدح في كون اجماعهم بجهة ثم قال ابن عرفة في حاشي ان طلق نصف ملقة او نصف ملقتين ملقة واحدة وفي ثلث ويربع وسدس ملقة واحدة وفي ثلث ملقة ويربع ملقة وسدس ملقة ثلاث وقول ابن الحاجب قالوا في نصف ويربع ملقة واحدة وفي نصف ملقة ويربع ملقة طلقنا استشكل منه والاظهر عوده للاولى بل بيان الثانية على اصل تمكين الملقة وتقرر اشكال الاولي ان تصدق لفظها ان طالق نصف ملقة ويربع ملقة فنصف مضاف قطعاً في النية والمترى مع الفقه كالمشقة به فساوت الاولى الثانية فافترقا هما في الحكم مشكل وجوابه على اصل في الفقه والعريسة واضح اما الفقه فهو لو قال انت طالق نصف ملقة ويربعها لم يلزمه الاطلاق واحدة لأضافته الجزم من لطفة واحدة لا يزيد مجموعهما عليها كما مر في نصف ملقة واصل المرية فهو وقول جمهور الصوفين ان المضاف اليه اذا حذف فلا بد من تنوين المضاف الا ان يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف فهو وقولهم قطع القيد ورجل من قالها قالوا التقدير قطع الهيد من قالها ويربعه حذف الضمير والتحم المعطوف بين المضاف والمضاف اليه وحذف التنوين من يدا لأضافته الى من وحذف من رجل لانه مضاف الى من في المعنى وهو مجزأة المضاف اليه في اللفظ وهذا الاصل يجب تقدير تركيب لفظ المسئلة انت طالق نصف ملقة ويربعها وقد قررنا ان الم لازم في هذا اللفظ ملقة واحدة فقط وقوله قالوا يقتضي عزوه لغیر واحد لا عرفه افعالاً واحداً لكن اصول المذهب بما قررناه تقتضيه (او) قوله انت طالق ملقة (واحدة) ملقة (واحدة) قلته ملقة واحدة ان كان يعرف الحساب او الفائنات (او) على الطلاق على مقابلة لالة تقتضي التكرار كقوله (مق فعلت) كذا فانت طالق (وكرر) يضم الكاف وكسر الراء الاولى شدة اللفظ او الفعل مرة او مرتين او ثلاثاً ملقة واحدة ان توي بسكر بر اللفظ التوكيد في أي اذا قال لها انت طالق مق فعلت كذا او كرر القتل المحلوف عليه فلا يلزمه الاطلاق فهو كقوله

أي نصف ويربع ملقة (قوله ان تقرر لفظها أي الاولى الخ) خبر تقرر (قوله مضاف في النية) أي الى ملقة (قوله فان زاد) يضم الهمزة ونصف ويربع ملقة (قوله الثانية) أي نصف ملقة ويربع ملقة (قوله فافترقا هما) أي الاولى والثانية (قوله وجوابه) أي الاشكال (قوله واضح) خبر جوابه (قوله فهو) أي الاصل (قوله عليها) أي الملقة (قوله على هيئته) أي المضاف (قوله انهم) يضم الهمز ويسكون الفاق وكسر الهاء المهملة ان يذيد (قوله المعطوف) أي ويرجل (قوله بين المضاف) أي يذيد (قوله والمضاف اليه) أي من قالها (قوله وحذف) يضم فكسر (قوله وحذف) أي التنوين (قوله لانه) أي يذيد (قوله وهو) أي من (قوله لفظ المسئلة) أي الاولى (قوله وقوله) أي ابن الحاجب

(قوله عزوه) أي الحكم (قوله ولا امره) أي الحكم الخصال (قوله لكن اصول المذهب) استدلال على ولا في امره لرفع اجماعه ان اصول المذهب لا تقتضيه (قوله بما قررناه) تصور لاصول المذهب (قوله تقتضيه) ضم اصول (قوله ان كان يعرف الحساب) أي وتكلم باعتباره لا باعتبار عرف العامة (قوله ولا) أي وان لم يعرف الحساب أو تكلم بعرف العامة (قوله مق فعلت) أي واولى ان فعلت اذا فعلت (قوله الفضا) أي متى فعلت (قوله والفعل) أي المعلق عليه كدخول الدار

(قوله بها) اي متى تا (قوله ورتها) اي متى (قوله فيها) اي ما (قوله فيها) اي المدونة (قوله بان في التكرار) اي صله بنسبه كل
(قوله بجه) اي التكرار (قوله باي انظر) تنازع فيه في توجيهه (قوله لتخصيصه) ٢٤١ اي التكرار (قوله اترتها)

اي متى (قوله بها) اي متى ما صله التكرار (قوله بجه) اي التكرار (قوله بجه) اي التكرار (قوله بجه) اي التكرار
في باب الاعيان اولد لفظه يجمع او بكما او هه الا في ما يريد الان ينوي بها معنى كلما
في المدونة و تنبيهه قرن المصنف في باب الاعيان بعبارة دهلمها هنا كما عند ابن رشد بان
عرفه ويشكل قوله فيها الان ينوي بها معنى كلما بان في التكرار وجميعها في لفظ فلا وجه
لتخصيصه يعني اولد المعتبر من رشد قترانها و يجب بان متى ما قرئ من كل فغير ارادة
كوتها بما يثبت التكرار و ان المحض بان يتبع ثم قال غ فاذا اقر وهذا فان ضبط قول
المصنف اوصى فقلت بضم الناء كان كرمينا القاع وان ضبط بكسرها كان كرمينا
للمفعول والاقبل وكررت بباء التانيث (او) قوله انت طالق ايدا فاللازم (طالقة) واحدة
في الجمع مسائل على فهم ابن يونس المدونة في السابعة يجعل الابدية لعلق التراق الشامل
للسبق اذا لم ياتي طالق واستمر طلاقا ايدا اولى يوم القيامة وهوا اذا طلقها واحد ولم
يراجعها فقد استمر طلاقا وهذا لظاهر المدونة عند ابن يونس و ظاهرها عند ابن الحاج و حرم
به ابن رشد انه يفرقه ثلاث لعل الابدية للقران في ايمان الصيغة الملوكة له وذلك بالثلاث
فان ابن يونس ومن المدونة قال ما لم يرض الله تعالى عنه فحين خلع احدى امراته ففادت
الاخرى من راجعها فقال هي طالق ايدا او لانية ان تزوجها طلقت منه مرة واحدة وان خالجا
ومن غير المدونة فحين قال امراته انت طالق ايدا انها ثلاثة وحكي عن بعض القرويين ان هذا
ليس بخلاف للمدونة وان معنى مسئلة المدونة انما وقع التأييد على الرجعة كانه قال لما قالت
له امراته استرجعها قال ان راجعها ابدى طالق فلذا الزمة طلقة و صوب بعض اصحابنا
هذا القول ابن يونس و ظاهر المدونة خلاف هذا و انه انما اراد التأييد على الطلاق لانها قالت
له امراته استرجعها قال امراته طالق ايدا بان راجعها فقل هذا النأ ويل يصير في قوله انت
طالق ايدا قولان قوله انه واحدة وقول انه ثلاث (و) اللازم (الثان في) قوله انت طالق (دع)
طالقة و لفظ طلقة) اضافة كل كسر الى طلقة صر بها فاخذ كل كسر بمعه فاستقل به ولان
التكرار اذا عيشت تكررت فالثانية غير الاولى كقوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر
يسرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغلب عسر يسرين ابن شاس وفي ثلث طلقة و ربع
طلقة و سدس طلقة ثلاث (و) اثنتان في قوله انت طالق طلقة واحدة في طلقين (اثنتين)
ان عرف الحساب والافثال (و) اثنتان في قوله انت طالق (الطلاق كله) اي ثلاثا (الانصاف)
اي واحدة و نه قال بان بعد الاستنساخ واحدة ونصف وحكم كسر الطلاق تكمله واحدة
تم لعل المصنف اتي بالضعف موضع الظاهر لانه لو اتي به لزمه الثلاث لقول مصنف لو قال انت
طالق الطلاق كله الانصاف الطلاق او ثلاثا لانصاف الطلاق لان ثلثه الثلاث لان الطلاق المهم
واحدة فكأنه قال الانصاف طلقة فاستنساخ منها غير منه فكتمل كسر الباقي طلق قوله لعل
المصنف هذا الذي ذكره به ابن شاس وابن الحاج و ابن عرفة والمصنف في التوضيح
(و) اثنتان في قوله لانيتم انت طالق ان تزوجك ثم قال كل من تزوجها من هذه القرية
مشرا الى قرية التي طلقها على تزوجها (في طالق) ثم تزوجها فطلقتان واحدة لفظه و ص
واحدة بالعموم و اما عكس كلام المصنف فيلزم فيه واحدة على العقد لان ذكره

تزوجك فانت طالق ثم تزوجها

ن

منع

٢١

(قوله اولاً) يشد الواو (قوله صوب) يقتضاه عتقاً (قوله ثالثة) أى الشان حله (أستبعد) أى (قوله بينهما) أى الأصل وعكسه (قوله واستظهر) أى ابن ناجي (قوله يلزمه) ٢٤٢ أى فى العكس (قوله غير الشرعي) أى الثلاث (قوله والا) أى ولو قصد الشرعي

(قوله ذلك) أى الطلاق (قوله لا) أى (قوله وانما) أى المتق (قوله لانه) أى الاول (قوله المتوهم) بفتح الهاء (قوله معنى الضرب) اضافته للسان وكذا معنى المصة (قوله يتوهم) بضم الياء أى يرى (قوله لانه) أى المص (قوله عتق) أى جاز (قوله من ان متى ما) إلخ (قوله لعمري) فى النوادر (قوله واحدة) مفعول طلاق المضاف لمفعول الاول (قوله ثلاث) فاعل لم (قوله كذلك) أى وقع عليك طلاق فى لزوم الثلاث (قوله وكان) أى محضون (قوله وبه) أى لزوم اثنين (قوله قال) (قوله كونهما) أى اذا ما وقع ما (قوله مثلها) أى كلما (قوله نص) عطف على نص (قوله والحق) بقطع الهمزة (قوله يلحق) بفتح هجته (قوله لا تقتضيه) أى الزوجه (قوله بالحق) بكسر الهمزة (قوله التلى) بفتح هجته (قوله لفظ) اضافته للسان (قوله المترجمة) بفتح الجيم أى المسماة (قوله بالسر بجمية) بضم السين المهملة (قوله الرام) بكسر الجيم وشد الياء

يخصوصها بعد دخولها فى عموم اهل القربة لا يذهبها شيئا بخلاف مسئلة المصنف فده على فيها اولاً يخصوصها ثم على ثانياً بالصوم ثم يقدم نظيره هذا فى باب العين فى لا كنه غدا وبعد ثم لا كنه غدا وهكذا وبشيخ ابن ناجي واستبعده ابن ناجي بانه لا فرق بينهما واستظهره ابن يلزمه طلقنا ان ايضاً (و) يلزمه (ثلاث) فى قوله انت طلق العلق (الا نصف طلقه) كذا اقتدا اشارح وتنت وجهه انه لما استثنى نصف طلقه علم انه قصد بالطلاق غير الشرعي والاقبال نصفه ولو قال ذلك لزمه طلقه واحدة لان استثناءه مستغرق حيثما اشار الى هذا الشارع وما حله على قوله انت طلق ثلاثاً الا نصف طلقه فظاهر ايضاً لكن الاول أولى لانه المتوهم قاله (و) يلزمه ثلاث فى قوله انت طلق طلقين (اثنين) فى طلقين (اثنين) سواء اراد معنى الضرب ومعنى المصة او لم يرد واحد منهما (او) قال ان يخص باله لى وليس فيه يتوهم بفتح حيفها (انت طلق) (كلاً) (حضت) او كلاً بما يجرى وبشر حيثما فتقع عليه الفصال من وقت قوله عند ابن القاسم لانه محقق غالب الحصول ولانه قصد التكرار كطال مائة طلقه وقال محضون يلزمه اثنتان اذا قاله وهو ظاهر فاذا حضت وقعت واحدة ثم اذا حضت وقعت ثانية ثم اذا حضت خرجت من العدة فلا تنصم الثالثة (او) قال (كلاً طلقك) فانت طالق (او) قال (معى ما) طلقك فانت طالق (او) قال (اذا ما طلقك) فانت طالق (او) قال (معى ما) اذا ما (وقع عليك طلاق) فانت طالق طلقها واحدة فى الاربعة صور يلزمه ثلاث وما ذكر من ان متى ما واذا ما مثل كلاً فى القضاء التكرار لم يعمد فى النوادر وهو خلاف قوله اومى فعلت وكرو خلاف قوله فى باب العين لافى ما غ حاصل مالى النوادر انه اذا قال كلاً اومى ما واذا ما طلقك (وقع عليك طلاق) فانت طالق يلزمه بطلاقها واحدة ثلاث ولو قال طلقك بدل وقع عليك طلاق فخرج محضون الى كونه كذلك وكان يقول انما يلزمه اثنتان وبه قال بعض اصحابه ١١ وبني الخلاف هل فاعل السب فاعل المسب ام لا ابن عرفة ظاهراً ان اذا ما وقع ما مثل كلاً دون ارادة كونهما مثلاً خلاف نص المدونة ونص رواية ابن حبيب فى باب تكرار الطلاق وفى اللفظ ابن شاس ان مه ما وقع ما مثل ان فى عدم التكرار اه وتبع المصنف عن ما فى النوادر وهو خلاف ما تقدم فى قوله اومى فعلت وكرو خلاف قوله فى باب العين لافى ما واذا ما استشعر هذا فى التوضيح اذا قال والحق محضون بكلاً فمباد كراه اذا ما وقع ما (او) قال (ان طلقك) فانت طالق قبله ثلاثاً فاذا طلقها واحدة او اثنين لزمه ثلاث ويلحق قوله قبله لانه انما يبايع الى وقت التعلق وفى وقت قلعضى مائته والمضى لا يعمد فان لم يطبقها فلا تلى عليه ابن عرفة ابن شاس من قال ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثاً لى لفظ قبله فان طلقها لزمه ثمانية ثلاث قلت قال الطرموطى هذه الترجمة بالسر بجمية قال دهماء الشافعية لا يقع عليها طلاق ايد وهو قول ابن سريج وقالت عائشة من سبقه المعلق عليه المتزوجون المعلق منهم ابو العباس المروزي وابو العباس الغاص وقلت طائفة يتبع مع البصر تمام الثلاث من الملق قاله ابو حنيفة مريض الله تعالى عنه ومن الشافعية ابو عبيد الله المعروف بالحنسفى وغيره وابو نصر بن الصباغ من خبايا متأثرهم

الثانية واسكان الاولى (قوله دهماء) بضم الدال الهملة وفتح الهاء ممدودا أى عظام (قوله منهم) أى الشافعية وهو (قوله منهم) أى القائلين بوقوع المعلق عليه المتزوجون المعلق (قوله القاص) يشد الصا المهملة

(قوله يعول) يضم ففتح مثلاً اي يقتصر (قوله اضيقها) اي السريجة (قوله هو) اي ما يدل على تخصيصها (قوله على من اعتقها)
 اي العدين صلة شهادة (قوله انه) اي من استعملها صلة شهادة يحذف ما (قوله غصهما) اي اعتقهما العدين (قوله من ادعاها)
 اي العدين زينة (قوله لا يشترطها) اي الشهادة الحارة لعدم قولها (قوله وعدم) صلب على عدم (قوله شهادتهما) اي العدين
 (قوله عليه) اي من اعتقهما (قوله بطل) يضم الباطل وسكون الواو (قوله عتقهما) اي العدين اي العدين اي لا يشترطها
 يؤدى الى شيئا (قوله له) اي ما دلل على ايقاعه الى عتقه (قوله على خلاف هذا) اي صحة السريجة (قوله هو) اي خلاف هذا
 (قوله منه) اي ما يدل على ثبوت ما يؤدى الى ثبوته الى نفسه (قوله بطل) يفتح الواو وسكون ٢٤٣

وهو الذي يختاره وليس في هذه المسئلة لاصحابنا ما يقول عليه وما دلل على الله تعالى عنه ما دل
 على تخصيصها وهو عدم قبول شهادة عدلين على من اعتقهما غصهما من ادعاها لان ثبوتها
 يؤدى الى شيئا وعدم قبول شهادتهما يدين عليه بطل عتقهما ووقع ما يدل على خلاف هذا
 وهو ثبوت ما يؤدى الى تخصيصه قول من اعتق ولما ادله في مرضه بتلاصق عتقه وورثه مع
 ان ادته يؤدى الى تقيسه لان العتية في المرض كالوصية لا تصح لو ارث ثبوت ادته بطل
 العتية وبطلانها يبطل ورثته وبطلانها يبطل ارثه الشيخ من شرط لارثه ان كل امرأه
 تزوجهما عليها طالق فترجى اخرى بشرط لهما ان كل امرأه طالق يقال بحمدوا صبيح تطلقان
 عليه وقال ابن القاسم لا تطلق الثانية تزوجهما الطرطوش وقال وجه قول ابن القاسم ان معنى
 شرطه الاول ان كل امرأه لا تزوجهما عليها وهي في حصته فهي طالق وعقد الثانية اوجب طلاق
 الاول فكأنه لم يترجى الثانية على الاول ولم يجزعهما والقصده كراهة ان يجتمع معهما اخرى
 قال وقال بعض اصحابنا جوابا عن ابن القاسم وهم الصواب قول اصبيح لان شرط كل واحدة
 اوجب طلاق الاخرى الطرطوش هذه المسئلة هي المسئلة السريجة وقد وضعاها في كتاب
 الطلاق قلت والمسئلة متوقفة على اصل ليد كرونها وهو جعل امر مستقبل سيما في طلاق
 مقدين من ماض بلزم اعتبار وقت التعليق ولا اعتبار اوقوت حصول السبب مع عيسى
 ابن القاسم من قال لارثه ان طالق اليوم ان دخل فلان غدا الحمام لا تطلق عليه حتى يدخل
 ولمسها فقبلها الشيخ ولم يقبدها وقال ابن رشد في هذا اللفظ يجوز منه في كتاب التلها منها
 وليس على ظاهره بل فيه تقديم وتأخير وصحة تركيه من قال لارثه ان اليوم انت طالق ان
 دخل فلان الحمام غدا وقوله لمسها يريد قيامته وبينه دخلت ولا بين محرره من ابن القاسم من
 قال لارثه ان دخلت الحمام فانت طالق امر دخولك لزمه ابن عبد الحكم ان قال انت طالق ان
 اليوم ان كنت فلا تافدا فكله فلا شيء عليه الشيخ هذا خلاف اصل مالك رضي الله تعالى عنه
 بل يلزمه الطلاق لانه لا يتعلق بمن قلت في لغو المعلق مقديا بمن قبل زمن سببه طرطوش ابن
 رشد مع نص ابن عبد الحكم وابن حجر زعم الشيخ ونص ابن القاسم ثم قال ابن عرفة ومقتضى
 طريقة الشيخ وهي اسمع بالروايات صحة ما فهمه الطرطوش من المذهب في السريجة

(قوله بوقت التعليق) اي اقله وقت العتية (قوله اول) اي اول يلزم (قوله بوقت حصول السبب) اي الطلاق المعلق عليه
 المزى بل للعصمة (قوله الى الزوج) قوله مسها اعطى زوجته قبل دخول فلان الحمام متى دخلت طلق عليه ويلقى قوله
 اليوم (قوله فضلهما) بكسر الواو والهمزة المسئلة (قوله يجوز) يفتح اتاوا الجيم وضم الواو مثلاً اي تقدم وتأخير (قوله منها) اي
 المدققة (قوله لزمه) اي الطلاق متى دخلت ويلقى قوله اس (قوله بل يلزمه الطلاق) اي على اصل مالك رضي الله تعالى عنه
 (قوله لانه) اي الطلاق (قوله المعلق) يفتح الهمزة هذو وقوله مقيدا يفتح الهمزة من المعلق (قوله قبل زمن سببه) اي
 المعلق عليه نصت من اي وعدم لغو (قوله وهي) اي طريقة الشيخ حال (قوله بجهة) خبر مقتضى (قوله ما فهمه الطرطوش) اي
 من لغو بجهة وزوم الثلاث ان طلقها (قوله عن المذهب) صلة فهم

(قوله وبه) أي الطرطوش (قوله المشرئ) يشع الرامثلا (قوله فان زاد) أي عقد الملاق (قوله عليا) أي الرابعة (قوله هو) أي نعمها (قوله نعمها) أي السبز هو الكثير (قوله واصله) أي معنى محزون القوي (قوله حديد) أي قوي (قوله لقب) يضم فسكر أي عبد السلام (قوله به) أي محزون (قوله سلمة) أي قوة بكسر الميم وشدة الهمال المعملين (قوله فيكمل) يضم الياء وفتح الكاف والميم مثلاً (قوله الثربعين) ٢٤٤ أي يمكن ثلاث طلاقات بشرط في ثلاث طلاقات (قوله وسواء) أي في لزوم الثلاث

وتبعه ابن العربي وابن شاس (و) ناز (طالقة) واحدة (في) كل امرأتين زوجات له (أربع قال) الزوج (الهن) يمكن طلقة (أو طلقان أو ثلاث أو أربع) كذا أقوله (زوجتين) يمكن طلقة أو طلقان وقوله ثلاث زوجات يمكن طلقة أو طلقان أو ثلاث طلاقات فيزيم في كل زوجة طلقة (ما لم يرد) العدد للطلقات المشرئ فيها (علي) الطلقة (الرابعة) في مثال المذهب وعلى اثنين في الزوجتين وعلى الثلاث في الثلاث زوجات فان زاد عليا بان قال خمس طلاقات إلى غان طلقة انطلقت كل واحدة اثنتين وان قال تسع أو أكثر من طلقت كل واحدة ثلاثاً قال (محزون) فمعه هو الكثير عند الفقه أو ما في اللغة فتعها كتب واصله عبد السلام واصله اسم طائر حديد النظر لقب به لعدة نهمة (وإن شرئ) بقضات متغصلا أي في الزوج جليلد على التشر بك بين الزوجات في كل طلقة بان قال لأربع مثلاً شر كمن في ثلاث طلاقات (طالقت ثلاثاً ثلاثاً) أي طلقت كل واحدة ثلاثاً لجله اشترأ كمن في كل طلقة من الثلاث فيض كل زوجة ربع من كل طلقة فيكمل كل ربع طلقة فتصير ثلاث طلاقات في كل زوجة ابن يونس قولاً قائل ان القريبن سوا لم يحبه ابن عرفة الشيخ عن ابن محزون عنه لو قال لا أربع نوة يمكن طلقة أو طلقان أو ثلاث أو أربع (لمت لكل واحدة طلقة وفيها ابن القاسم وان قال خمسة إلى ثمان طلقن اثنتين اثنتين وان قال تسع إلى عاشر طلقن ثلاثاً ثلاثاً ابن محزون عنه لو قال شركت منسكن في ثلاث لزمت كل واحدة ثلاث وفي طلقين طلقان وقال ابن عبد السلام أشار بعض المؤلفين ان في مثله التشر يك قولاً حثلي قولاً لمسه يمكن ان كان أسا فلا كلام وان اراد انه يصرح من الاولى في الثانية فقلص محزون على التفرقة بينهما والفرق بانه في الاولى انما الزم نفسه بما وجبه القسمة ولم يلزم نفسه قبلها شيئاً وفي الثانية الزم نفسه ما طعن به من الشر كذا في وجب لكل واحدة منهن جزءاً من كل طلقة لا اعرفه ونص الجهد على كمين محتمل في صورتين مقتضى المسألة لا يمنع فقر صحيح قول احدهما في الاخرى وقد تقدم منه في غير موضع وقال ابن رشد غير مرة فان قلت لا فرق بين مسعي شرئ ومسعي بين الثلاث هما صداقاً وكذا مثلاً لو كان زيد عبداً وعمر عبد كذب قولهما بينهما وعما شركة بينهما ولو ولد لهما من جهما مثلاً واحدهما اخوا صداقاً والآخر اخراً لا يتراخا لا يتراخا صديق كونهما بينهما وشركة بينهما قلت انما لا تراخا فيما عدا صديقاً اليه بين كافي الاثنتين واما فيما ليس كذلك من المؤمل وما نزل عقارته فلا كقول السيد لعبد به يتراخا سلطان أو طلقان فهذا يصدق بخته بين دون الشر كذا في المطلق حكم المؤمل ولا اشتر كل طلقة فاذا نصه على الشر كذا كصا تقوله حتى طلقة واصل ما ذكره انما هو على العكس وهو وجود قول في يمكن

في كل زوجة (قوله عنه) أي محزون (قوله وفيها) أي المدونة لابن القاسم (قوله عنه) أي محزون (قوله ان في مسألة التشرين) صلة اشار بحذف إلى (قوله بانه) أي الزوج (قوله في الاولى) يضم الهمز أي يمكن (قوله قبلها) أي القسمة (قوله وفي الثانية) أي شر كمن في ثلاث مثلاً (قوله من الشر كذا) بان (قوله بذلك) أي التشر يك (قوله لا اعرفه) أي الفرق خبره (قوله صداقاً) أي شراً (قوله وكذا) أي اشترأ (قوله قول) اضافته للبيان (قوله وهما شركة بينهما) عطف على هما بينهما (قوله ولو ولد لهما) أي زيد وعمر والمبشرين (قوله واحدهما) أي الصديق (قوله اشترأ واحدهما) أي زيد وعمر (قوله والاخر) أي الصديق (قوله الاخر) أي زيد وعمر (قوله كونهما) أي الصديق (قوله بينهما) أي زيد وعمر (قوله انما لا تراخا) أي شر ك

وبين (قوله بين) أي هذا الملقظ نائباً على اصف (قوله ليس كذلك) أي محلو كذا اضيف اليه بين قوله من (المؤمل) مثل بيان (قوله مقرته) أي المؤمل (قوله فلا) أي لا يتلازمان منه قالوا كذا (قوله ولذا) أي لان حكم المؤمل صفة (قوله شرط) يضم الشين المجهول كسر الطاء الملهة أي نصف الباق (قوله فاذا نص) أي الزوج (قوله منه) أي الملاق (قوله صا) أي لصد على الشركة معه (قوله ما ذكره) أي بعض المؤلفين (قوله هو) أي العكس

(لها) اى الثالثة (قوله)
 فاقترض اى نشر فيكماع
 الاولى (قوله انها) اى
 الثالثة (قوله ومع الثالثة)
 عطف على مع الاولى (قوله)
 هذه اى انتشر بذكر
 مقابلة ثلاثا وانتشر بذكرها
 (قوله وفى السابقة) اى
 شر كسكن فى ثروت (قوله)
 وفى بعضها) خير قل
 يكون التواف (قوله قولها)
 أى المدونة مفعل متصل
 المضاف الفاعل (قوله و)
 اى البنية (قوله واصلح)
 مع ابن حبيب) عطف على
 اشبه (قوله ورواية) عطف
 على ابن القاسم (قوله ومثل)
 اى نقل البيان (قوله فيه)
 اى تبعضها (قوله فيه)
 اى الطلاق (قوله وبغيره)
 اى التشر يك (قوله وهذا)
 اى تأديب الجزئى (قوله)
 تخرجه اى التزينة (قوله)
 معلقه بكسر اللام اى
 الطلاق (قوله بخرجه) اى
 التعليق (قوله تعلقه) اى
 الطلاق (قوله فاعل) اى
 التعليق (قوله كسكها)
 اى كسلا فاعلى عمل معها
 (قوله سائر) اى باقى (قوله)
 اصبح اى بالذم و
 (قوله ومحسنون) معلومه

مثل القول في شر كسكن نكح ابن رشد في التائمين نوازل اصبح وعلمه بقوله لان كل واحدة
منهن حصل لها زوج من كل طائفة قال وهذا الاختلاف على اختلافهم فيمن صرف ذنابا وراهم
فوجد في الدرهم زائدا هل ينقض صرف الذناب تركها او صرف ذنابا فقط ولم يذكر في مسئلة
انقض التشرى خلافا وان قال الزوج واحد زوجا انت طالق ثلاثا قال لاخرى (انت
شريكة) زوجية (مطلقة) يضم فقهيين متقلا (ثلاثا) قال (زوجية) فثلاثة وانت شر بكنهما
اي الاولى والثانية (طلقت) الزوجية الثانية التي اشركه مع الاولى في الثلاث طائفتين (اثنين)
لانها لاشركه مع الاولى اقتضى انهما لو احسن توصفا فكل النصف (و) طلقت كل واحدة
من (الطرفين) اي الاولى والثالثة (ثلاثا) اما الاولى فوضعا واما الثالثة فلانشر كهما مع
الاولى في ثلاث فاقضى انها طائفة ونصفا فكل النصف ومع الثانية في اثنين فلها طائفة مع
اثنين وذلك ثلاث وهذه المسئلة ليست من كلام مصحون وانما هي لاصبح ومقتضى كلام
مصحون طلاق كل زوجتين الثلاث ثلاثا ولكن المحقق في هذه قول اصبح وفي السابقة قول
مصحون كاذ كره المصنف ابن عرفة في نوازل اصبح من قال لاسدي لسانه الثلاث انت طالق
ثلاثا البتة ثم لاخرى انت شر بكنهما في الثالثة انت شر بكنهما فمن طوالت البتة ولا تضعه قوله
ثلاثا لانها القوم البتة قدمت واخرت وهي لا تقبض ولو قال ثلاثا فانقض وقع على الاولى
الثلاث وعلى الثانية طائفتان وعلى الثالثة ثلاث من شر كة الاولى طائفتان ومن شر كة الثانية
طائفة وهذا صريح في عدم تجبض البتة وانما هم اذفة اطلاق ما تارة الثلاث وفي تبعيةها
نقل البيان عن الشهب ومصحون نقولها بضم الشهادتها في قوله او احسن توصفا مع ابن عيب
عن ابن القاسم ورواية المبسوطة في قوله في الحواشي وفي اختصار المبسوطة اختلف فيه قول
ابن القاسم وقول مصحون (واذب) يضم الهمز وكسر الهمزة في قوله (الجزئ) يضم الميم
وفتح الجيم وكسر الراء مشددة الطلاق بشر يك فيه او يفتر كطال ربع طائفة وهذا يفيد
ضررهما او يؤبد معقبة على القول بضره في الشامل وهل تعليقه مكروه او ممتنع ويؤبد
فاعله خلاف وسب في التأديب فقال (كطلق) يضم لفتح وكسر متقلا (جوز) من المرأة كان
ثانعا كنصف وثلاث بل (وان) كان (كبد) ورجل ابن عرفة وطلاق جز المرأة ككلها ابن
حارث يها وارجلها ككلها اتفاقا (وزن) الطلاق (يقوه) شره طالق حشد المتصل
بها او يقصد شيلا ان قصد المتصل كالشرع ما شرعنا حسنا التي يلقبها عادة كقولها ورجعها
(او) قوله (كلامك) طالق (على الاسن لا) بزم الطلاق (يقوه) معا (ك) او يسا (ك) طالق
(اروم) ك طالق وعلمها وكقولها على البتة عادة كقولها ورجعها او شرعنا رجوعا لها ابن عرفة
وفي كلامه واشره طالق قول اصبح ومصحون ابن عبد السلام قال بعضهم اختلف عندنا
ان طلق بعض ما يفصل كالشرع والكلام والسعال والبراق ابن عبد السلام في أقصى السعال
للمتقدمين الا على عدم الزوم قلت ظاهر ما قدم من استدلال محمد بن عبد الحكم على لغو
نصره في السعال والكلام بل يغفرهم السعال والبراق الاتفاق على انقضاء ما لا ينقض انما هو

(قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قولين استدلال الخ) بيان لما (قوله الاتفاق) خبر ظاهر (قوله على لغوهما) اي السعال والذراق

(قوله في الجمع) أي مخرجة وكذا الدم والريق (قوله قال) أي ابن القصار (قوله مركبة) أي نحر الدم والدم والريق (قوله وشاق) أي بعض اصحابنا أي قال بعدم التصريح (قوله لانه) أي اجل (قوله متصلا) أي بالمرأة (قوله لانه) أي الريق (قوله الرضاب) بضم الزاي واهام الضاد آخره موحدة في القاموس الرضاب كثراب الريق المشوف (قوله من ادواته) أي الاستثناء بيان لغيرها بتقدير باقي (قوله بالعين) أي صفة الطلاق (قوله وهوها) اخذت عنه كاف القتل (قوله قوله) أي الاستثناء (قوله) أي الاستثناء (قوله فان استغرق) ٢٤٦ أي زاد المستق على المستق منه مفهوم ولم يستغرق (قوله او سارى) أي

المستقى المستق منه (قوله) فلو قال (قوله) تبريح على او سارى (قوله او اطلق) أي المتصل الخ اشار الى الجواب من قول الخ (قوله او عكسه) أي كطابق الاثنين وبعالا ثلثا (قوله في فساد) أي المتناوى (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله فيم) أي لزوم الاثنين (قوله منها) أي الثلاث الاولى (قوله الاولى) بفتح الهمزة (قوله فيم) أي الاستثناء الاول (قوله) وتعليل ابن شاس (قوله لزوم الاثنين) (قوله لانه) أي التكليم (قوله اخرج) أي الاستثناء (قوله العكس) أي لزوم واحدة (قوله لانه) مخرجه أي الاستثناء (قوله) منه أي الاستثناء (قوله) قال أي ان شاس (قوله) الثاني (قوله او واحدة) (قوله) تعلق الاول (قوله) وهو الثلاث الاولى (قوله) بطلان لفظه أي الاول (قوله) فلو سربد الثاني لتعلق

لا يعرف في الدمع والدم والريق فما قال ورأت بعض اصحابنا قدره وشاق اذا قال سالت طالق لانه في وعطليس متصلا اتصال الخلقه ٢٤٦ ويحرم بتحريم الريق لانه انما يقع على ماني الدم قبل ماني نفسه وهو مما يلتذ به وهو الرضاب (وصح استثناء) لعددين الطلاق (بالا) او غيرها من ادواته (ان اتصل) الاستثناء المستق منه فانه قد تم وفيه عرقه هل المراد اتصاله بالعين او بالخوف علمه نحو انت طالق ثلاثا ان دخلت الدار الا لا اثنين وان انت طالق ثلاثا الا اثنين ان دخلت الدار فان انفصل فلا يصح الا العذر كمال اوعصا وهوها (ولم يستغرق) المستقى المستق منه وقوله وطبقه وان سمر المجرى لسان كما تقدم في باب العين فان استغرق او سارى لم يصح اجماعا وتكرره الثلاث فلو قال ولم يساولفهم منه المستغرق بالاولى او اطلق المستغرق على ما عاين المساوى بديل بقية كلامه ولا فرق بين المستغرق والمساوى بذاته او بتكميله كطابق ثلثا الا الاثنين وبعالا وعكسه ابن عرفة الاستثناء شرطه الاتصال وعدم استغراقه في الموازية في طابق ثلثا الا الاثنين في الحصول وغيره الاجماع على فساده القسري لان طلبة في انت طالق ثلثا الا الاثنين فلو ان احدهما يتقنه امتثاله (في) قوله طالق ثلثا الا الاثنين الواحدة (اثنين) ويحرم لزوم الاثنين اعتبارا مستقنا الواحد من الثلاثة الاولى اللازمة والقائم الثلاثة المستقنا لاستغراقها ابن الحاجب وفيه نظروا السواب ان لا يلزمه الواحدة باعتبار الكلام بانخره وان المراد ان الثلاث التي اخرج منها الواحدة مستقنا من الثلاث الاولى فالمستق منها اثنان فبقية منها واحدة ابن عرفة هذا هو الحق وعلى عكس القولين انت طالق ثلثا الا الاثنين لا اثنين فعلى الاول تلزم واحدة وعلى الثاني اثنان ابن عرفة في ثلثا الا الاثنين الواحدة ابن شاس اثنان ابن الحاجب الاولى واحقة قلت وهو الحق ما على اعتبار الاستثناء الاول بعد الاستثناء منه كالقول باعتبار القطع باعتبار مقام حكمه وتقريره لا بتمام لفظه حسب ما ذكره ابن رشد في بيانه وتعليل ابن شاس بقوله لانه اخرج من الاستغراق بقوله الواحدة بفتح العكس لان مخرجه عن الاستغراق اخرج واحدة منه فغير ثلثا الا الاثنين ولو قال لوجب رد الثاني لتعلق الاول بطلان تعلقه لاستغراقه امسكن اعتبارا (او) قال طالق ثلثا الا اثنين الاثنين الا واحدة فتلزمه اثنان لان الاستثناء من الاثبات في ومن الثاني اثبات فقله ثلثا اثبات وقوله الاثنين في اخرج به اثنان بقت واحدة وقوله الواحدة اثبات لها انضم لواحدة الباقية (او) قال انت طالق البتة الاثنين الواحدة (لزمه) اثنان) ووجهه ما تقدم ابن عرفة

الاول (قوله لاستغراقه) أي الاول (قوله لبطان تعلقه) (قوله امسكن اعتبارا) أي تم استدلاله وانج لزوم الاثنين ومع نحو ما لو قال (قوله لان الاستثناء من الاثبات في الخ) اولان الكلام يؤخذ بان مخرجه من اثنان بقت واحدة اخرجها من الثلاث لمين اثنان (قوله اخرج به اثنان) أي من الثلاث المثبتة (قوله اثبات لها) أي اخرجها من الاثنين المثبتين (قوله الباقية) أي من الثلاث (قوله ما تقدم) أي في قوله لان الاستثناء من الاثبات في الخ

(قوله على انها) اي البينة تبين (قوله ما فيه) اي تبينهم من الخلاف (قوله ما يمكن استراجه) فمفعول استراحي (قوله من) مجموعهما اي المعطوف عليه والمعطوف (قوله هو) اي جواز استثناء الاكثر (قوله كذلك) اي وحده (قوله فيه) اي الفرع (قوله ونحوه) اي ابن مرقه (قوله وفي جواز استثناء الاكثر) اي ومنه (قوله معروف المذهب مع القاضى عن الجمهور) راجع للبراز (قوله ونقل النسخ) عطف على معروف راجع لمنع الطوى (قوله في طابق ثلاثا لا اثنين) صلة نقل (قوله يلزمه الثلاث) مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله منه) اي استثناء الاكثر مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله ونقل غير واحد) عطف على نقل (قوله المساوى) اي الباقي (قوله معروف المذهب) راجع للبراز (قوله ونقل النسخ) راجع لمنع الطوى عطف على معروف (قوله يختلف فيه) اي استثناء المساوى (قوله قوله) اي النسخ (قوله يختلف ٢٤٧) فيه مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله في اخلافه

وسمع عبد الملك اشبه في انت طابق البينة الواحدة اثنان هذا على انها تبين وتقدم ما فيه (و) اذا استثنى بعد العطف ما يمكن استراجه من مجموعهما لامن احدهما وحده قوله انت طابق (واحدة واثنين الاثنين) قران كان (نوى الاستثناء من الجميع) اي مجموع الواحدة والاثنين فكأنه قال ثلاثا لا اثنين (فلا يلزمه طلقه واحدة) لاستثناءه الاثنين من ثلاث يما على جواز استثناءه كلها مستثنى منه وهو الصعي (والا) اي وان لم ينو الاخراج من الجميع بان نواه من المعطوف عليه وحده او من المعطوف كذلك اوله ونسبها (فلا يلزمه طلقات ثلاث) اي الصور الثلاث ليطلاق الاستثناء ما استقرأه المستثنى منه وكلام ابن مرقه فيداه لا يعتبر فيه وان فيه قولين يلزم ثلاث وزم واحدة ونحوه وفي جواز استثناءه الاكثر معروف المذهب مع القاضى عن الجمهور ونقل النسخ في طابق ثلاثا لا اثنين يلزمه الثلاث مع نقل القاضى عنه ونقل غيره واحد من عبد الملك في الاقرار وفي جواز المساوى كذلك اثنين الواحدة معروف المذهب وقول النسخ يختلف فيه وغايه قوله يختلف فيه في اخلافه يخرج ولم يبين ما منه التفرع ويحويه قول ابن شاس وابن الحجاب لا يشترط الاقل على المنصوص الشيخ عن ابن عبد رس وابن محزون عنه في انت طابق انت طابق الواحد فان كانا على التكرار التاكيد لزمه واحدة كقولهم واحدة الواحدة وان لم يرد فهي ثلاث استثنى منها واحدة وقول انت طابق ثم انت طابق ثم انت طابق الواحدة او بالوحد بالمره في كل استثناء واحدة من ثلاثة وقال مره في ثلاثة ولا استثناء لهم ثم اين من نسقه بالواقتل هو انما على اعتبار مدلول المعطوف وما عطف عليه من حيث مجموعهما كمدلول عليه بلفظ واحد ومن حيث انفراد كل منهما واختصاصه بلفظه وظاهره انه لا اعتبار به وترد للجميع او بعينه فقوله ابن الحجاب بعد ذكر شرط عدم استقراره وعدم شرط الاقل والوقال انت طابق واحدة واثنين الاثنين فان كان من الجميع فطلقه والا فثلاث ردها وان كان من الجميع فلا يلزم لغوا زاد على الواحدة لجواز اعتبارها بالحقيقة الثانية (وقال الفهم) يعني محبة اي عدم اعتبار (ما زاد على الثلاث) من عدد العلاقات لا يستثنى منه لانه معدوم شرعا

ثلاث (قوله وظاهره) اي بناء القولين المتقولين عن محزون (قوله انه) اي الشأن (قوله رده) اي الاستثناء (قوله نقول اين الحجاب الخ) تقرير على ظاهره انه لا اعتبار به رده الجميع الخ (قوله يرد) يضم ففتح مقفلا الخ خبره قول (قوله بانه) اي الاستثناء على نفسه يرد (قوله وان كان) اي الاستثناء من الجميع حال (قوله لغو) اي عدم لزوم (قوله ما زاد على الواحدة) من الثلاث وهما الطلقان (قوله لجواز اعتبارهما) اي المعطوف عليه والمعطوف (قوله بالحقيقة الثانية) اي انفراد كل منهما واختصاصه بلفظه فلا يلزم الثلاث حيث نفع كون الاستثناء من الجميع (قوله من عدد الطلاق) بيان (قوله فلا بد ثانيا منه) اي ما زاد عليها فترجع على عدم اعتبار (قوله لانه) اي ما زاد على الثلاث الخ لعدم اعتبار به

مخرج) يضم ففتح مقفلا خبر غائب (قوله وبين) اي النسخ (قوله وهو) اي قول النسخ يختلف فيه (قوله لا يشترط) اي في صحة الاستثناء (قوله الاقل) اي استثنائه (قوله على المنصوص) مفهومة ان اشتراط الاقل يخرج (قوله عنه) اي محزون (قوله وان لم يرد) اي التوكيد (قوله فقال) اي محزون (قوله ثم) اي التوسيم (قوله اين) اي اظهر (قوله من نسقه) اي عطفه (قوله هما) اي قول محزون (قوله كمدلول عليه بلفظ واحد) هذا معنى الاول اي انه ككلمات استثنى منها واحدة (قوله او من حيث انفراد كل منهما) اي اعتبارها بلفظها (قوله الثانية) اي انفراد كل منهما (قوله ما زاد على الثلاث) اي ما زاد على الثلاث الخ لعدم اعتبار به

(قوله فيستقي منه) أي ما زاد عليها من غير حيل على اعتباره (قوله لوجوده) أي ما زاد عليها له لا اعتباره (قوله وإن كان معدوما) شرعا حال (قوله هذا) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله واستظهره) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله وهو) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله الأول) أي اللفظ ما زاد عليها (قوله الثاني) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله وهو) أي زعم الثلاث (قوله من أكثر) صلة استثنائي (قوله من ثلاث) صلة كثر (قوله في إجماعه) أي الاستثناء (قوله على ظاهره) أي الكلام من كون الاستثناء من جميع العدد الذي ذكره (قوله فيجب) أي العمل ٢٤٨ بالعرف وترك ظاهر الكلام (قوله وقصره) أي الاستثناء عطف على إجماعه على

ظاهرة (قوله على ثلاث)

صلة قصر (قوله للقول الزائد

عليها) أي الثلاث له

لقصره عليها (قوله وكذا)

أي الاستثناء من كل ممن

ثلاث في الخلاف في الإجراء

على الظاهر والقصر على

ثلاث (قوله في المستثنى)

أي الزائد عليها نفسه (قوله

ثالث الطرق أربع) أي

وأولها القوم طلقا وثانيها

اعتبار مطلقا (قوله لقوله

أي الزائد على ثلاث (قوله

لأنه يشهد) أي جبر إجماعه

على ظاهر (قوله ومضون)

وإجماع قصره على ثلاث

(قوله والمزدي) وإجماع

للقوم في المستثنى منه ما لم

يكن المستثنى أقل من ثلاث

(قوله لأنه) أي المطلق (قوله

بعد) بضم التثنية فتح وقع

العين وشدة الادل (قوله

البيته) أي الثلاث (قوله

العدة) بكسر العين وشدة

الادل (قوله طالق أربعة) أي

ثلاثة (قوله أي هذا اللفظ ينشأ

أوهو كالعدم وحسب (واعتباره) أي ما زاد على الثلاث فيستقي منه لوجوده انظروا أن كان معدوما شرعا ورجع مضمون إلى هذا واستظهره ابن رشد المصنف وهو الأقرب إلى إجماع السلام وارجع في النظر (قولان) ليعنون فإذا قال أنت طالق خسا الاثنتين قلنا من واحدة على الأقل وثلاث على الثاني وهو الراجح والاحتياط للترويج وإن قال مائة الأتسعة وتسعين قلنا من ثلاث على الأول وهو الاصول وأحد على الثاني ابن مرقا ولو استثنى من أكثر من ثلاث فحق إجماعه على ظاهره ما لم يرد فيه عرف فيجب وقصره على ثلاث للقول الزائد عليها شرعا وكذا في المستثنى ثالث الطرق لقوله في المستثنى منه ما لم يكن المستثنى أقل من ثلاث لأن ابن رشد ومضمون والمزدي في نازلة ليعنون في أنت طالق أربعة الاثلاث ثلاث كانت طالق ثلاثا لا ثلاثا لأنه بعدد ما وكذا طالق مائة الأتسعة وتسعين هي البيته لأن الثلاث دخلت في العدة التي استثنى ابن رشد طالق أربعة الاثلاث استثناء لا كقولهم قبل بعهده والعصم جواز وعليه قوله بأربعة الاثلاث تلزم واحدة ويحق أن يلزم عليه ثلاث لأن استثناءه لا كقولهم جاز لقوله فليس يستعمل عرفا أو الهمس يستعمل عرفا حال فاقطع على عدم إرادته بل على التذم وعلى منع استثناءه أكثر من ثلاث هذا الجواب المسئلة على الأصول ولم يقله ليعنون وقيل ليعمل الزائد على الثلاث كالعدم لقوله شرعا وهو يمين قوله لأن الثلاث دخلت في العدة التي استثنى فعل قوله لو قال طالق مائة الأتسعة كانت الاثنتين لأن الطلقة المستثناة على مذهبه إنما تقع مستثناة من الثلاث إذ قوله مائة منه كقوله ثلاث والأظهر على مذهب ابن القاسم وغيره أن تكون ثلاثا ويقوم الطلقة التي استثنى مستثناة من المائة فتبقى تسعة وتسعون يلزم منه اثلاث المائدي من قال أنت طالق أربعة الاثلاث تلزمه ثلاث لأن الرابعة كالعدم للقولها شرعا فصار كالتفاسل ثلاثا الاثلاثا ولو قال مائة الأتسعة تلزمه ثلاث وقد يشهد على ما قلناه أنه لا يلزمه الاثلاثة كالتفاسل ثلاثا الاثلاثا لا اثنتين لكن هذا الما يبق هذا استثناءه ثلاثا أخذها ولو قال ستا الاثلاث تلزمه ثلاث على الطريقين ههنا ان اعتبر ما يبق فيستداني ثلاثا وإن روي كون الست كالثلاث صا كقوله ثلاثا الاثلاثا (ويجوز) بضم التثنية وكسر الجيم مثله أي حكم الشرع ويميز الطلاق حال النطق بصيغته بلا توقف على حكم ما يحكمه إلا في مستثناة أو بحرم كان لم يزل ومستثناة أن لم تقطع التماسا ومثله ما علم على محقق وإجماع كان صليت (ان علق) بضم العين المسئلة وكسر اللام مثله أي الطلاق (بشيء) (ماض) أي عقد رجوعه في الزمن الماضي

(قوله استثناء خبره) (قوله بجمعه) أي استثناء أكثر المستثنى منه (قوله جواز) أي استحسانه لا كثر (قوله وعده) أي (ممنوع) جواز (قوله عليه) أي قوله أربعة الاثلاث (قوله وإن جاز لقوله) حال (قوله وعلى منع استثناءه) لا كثر (قوله وفيها) أي قال مضمون (قوله وهو) أي جعل الزائد على الثلاث كالعدم (قوله بين) بشدة المنع حتى يحكم سورة أي ظاهر (قوله لقوله) أي مضمون (قوله كانت) أي اللزوم وإشتملتا بثبوت عدم (قوله أن تكون) أي الطائعات اللازمة بقوله مائة الأتسعة (قوله ما قلناه) أي من أنه الزائد على ثلاثة (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله بها) أي الثلاث (قوله في حال النطق بصيغته) به (قوله بلا توقف) صله بتميز (قوله به) أي الطلاق

المعلق عليه (قوله حرها)
 أي الزوجين (قوله فهذا
 يلزم) أي الطلاق المعلق عليه
 (قوله حره) أي الزوج ولا
 يسلفه حرها (قوله وأحرها)
 أي الزوجة ولا يسلفه حر.
 (قوله عليه) أي الزوج
 (قوله فيها) أي الثلاثة (قوله
 ماتي) بفتح الميم مائة
 بلاون لا مائة (قوله
 لروا) أي ابن القاسم عدم
 الزوم (قوله حلها) بكسر
 الهمزة (قوله عليه) أي
 موت حرهما (قوله على
 موة) أي أيب (قوله لانه)
 أي الزوج (قوله يتم) بضم
 الهمزة فتح التاء الهمزة تنزل
 (قوله فهو) أي لونه (قوله
 تشبه) أي في التضييق (قوله
 ففي لزومه) أي الزوج من
 إضافة المصدر لقوله
 وتسكينه على رفع فاعله
 (قوله نقل) مصدر مبتدأ
 مضاف لقوله خبره في لزومه
 أي وعلمه (قوله نعم
 مصنون) راجع لزومه
 (قوله وابن القاسم) راجع
 لعلمه (قوله ونقلهما) أي
 القوانين (قوله روايتين) أي
 من الأمام مالك رضي الله
 تعالى عنه جاز من هاتفتلها
 (قوله كصنوت) أي في قوة
 بالزوم (قوله وعليها) أي
 القوانين (قوله لانه) أي
 الجلي أي يضر فيه قولان (قوله عليه مئة) أي عند القاضي (قوله ندمه) أي على طلاقها فصل

المعلق عليه (قوله عرجا)
 اى الزوجين (قوله فهذا
 يلزم) اى الطلاق المعلق عليه
 (قوله عرجا) اى الزوج ولا
 يسلطه عرجا (قوله عرجا)
 اى الزوجة لا يسلطه عرجا
 (قوله عليه) اى الزوج
 (قوله فيها) اى الثلاثة (قوله
 ماتي) بفتح الميم مائة
 بلاون لاخاسته (قوله
 وديار) اى ابن القاسم عدم
 الزوم (قوله سلما) بكسر
 السين المهملة (قوله عليه اى
 موث) عرجا (قوله على
 موث) اى اب (قوله لانه)
 اى الزوج (قوله يزم) بضم
 الهمزة واو القاف المهملة
 (قوله فهو) اى له (قوله
 تشبه) اى فى التمييز (قوله
 ففى زومه) اى الزوج من
 اضافة المصدر للمفعول
 وتسكيل على برفع فاعله
 (قوله نقل) مصدر مبتدا
 مضاف لقاعدة خبره فى زومه
 اى وعليه (قوله عن
 صحت) واجب لزومه
 (قوله وابن القاسم) راجع
 له عدم (قوله ونقلها) اى
 القوانين (قوله رواه) اى
 عن الامام مالك بن ابيه
 هانى عنه جالس هانى نقلها
 (قوله كسحتون) اى فى قره
 الزوم (قوله وعليها) اى

القولين) قوله قوله ان كان هذا

(قوله ثم قال) ائى ابن عرفة (قوله وان علقه) اى الطلاق (قوله واضمح نقضه) يانه انقضاء المعلق عليه لاسيما اجتماع
النقضين (قوله مؤثرا) بفتح الميم الجمجمة سال من هاء علقه (قوله عنه) اى المعلق عليه (قوله فلا تى عليه) اى الزوج جواب
ان علقه الخ (قوله مقديما) بفتح الدال مثله اعطف على مؤثرا (قوله حانت) اى بمجرد التعليق (قوله الاظهر انه) اى تعليقه
على واضح نقضه مقديما كانت طالق ان لم يكن هذا الانسان انسانا ٢٤١ (قوله كان شاهدا الجهر) اى كانت طالق ان

شاهدا الجهر (قوله نقل)
فاعل تضادم وهو مصدر
مضاف لتضامه (قوله
كاطلاقه) اى الطلاق خبر
نقد المضاف لمفعوله بعد
سند فاعله والجملة مفعول
نقل (قوله فان علقه) اى
الطلاق (قوله يصد المعلق
فيها اهزل) نص فان حال
(قوله حنت) اى بمجرد
تعليقه جواب ان (قوله
كقوله انت طالق امس)
تشبه في تعيين حنته لهزة
قوله قيل كلام ابن الحاجب
بالخشاخ (قوله فربما على
قوله وان علقه على واضح
نقضه مؤثرا انه الخ) قوله
على ما اذا كان الطلاق
مقدما خبر محمل (قوله
لانه) اى انقسام كالحق
قوله فان كان المعلق عليه
كسما) مفهوم ما لا يبر
عنه (قوله تضمين) اى بالتمل
قوله في تعجيله) اى بمجرد
تعليقه (قوله اليه) اى
حول المعلق عليه (قوله
عن الشهود) راجع لتعجيله
قوله واشبه الخ) رابع

فصل ثم قال وان علقه على واضح نقضه مؤثرا عنه كان لم يكن هذا الانسان انسانا فان
طالق فلا تى عليه ومقدما من الحاجب حانت كانت طالق امس قلت الاظهر انه كان شاهدا
هذا الجهر وتقدم نقل النعمى في استطلاق ان كان هذا العمود ولا يبرحز في طالق امس لاشئ
عليه وتقدم في السريعة نقل الشيخ تقيد الطلاق بالمضى كاطلاقه ونص ابن الحاجب فان
علقه على حال واضحة بعد المعلق فيها حان لا مثل ان لم يكن هذا الانسان انسانا وهذا الجهر جاز
حنت اهزل كقوله انت طالق امس اه محمل كلام ابن الحاجب بالحث على ما اذا كان
الطلاق مقديما بان قال انت طالق ان لم يكن هذا الانسان انسانا لانه يصد نادما (او) علق
الطلاق (بما) اى تى (لا يصير عنه) عاذر (ك) قوله (انقت) فان طالق والطلاق اورد به من
يصبر ترك انقسام فيه لانه كالحق في يصح ضبط تامقت بالحركات الثلاثة فان كان المعلق عليه
كسما فلا يضر عليه الا ان يقدر على القيام به (العين) (او) علقه تى (غالب) حصوله (ك) قوله
لها (ان حنت) (او) اذا اقامت طالق فيض عليه بمجرد قوله لها تى بالالفاب مترددا الحق اذا
كان تضمين او موقوع حياضا كسيرة لا تيسر بلفه ابن عرفة والمعلق على غالب الوجود
كالضمين فيضيه ولا يخبره له فلا النعمى مع غير واحد من المشهور واشبه مع الخرزى
وابن عيب وابن عبد الحكم والشيخ عن روايته ولا يبرحز وبن شاس فانه ان كان على حث
(او) علقه (محتمل واجب) مكان صليت) فان طالق فيض ولو كافرة او صغرة وتوقف
التصريح عليه في هذه على حكم ما كفى الترضيع (او) علقه (بما) اى تى (لا يهمل حالا) يبرحز
ما (ان كان في طلق غلام) فان طالق فيض عليه بمجرد قوله للشك في حنته بمجرد ولا يبرحز
اصح مشكوك وان ردت ائى فلا يبرحز (او) قال ان (لم يكن) في بطنك غلام فان
طالق فيض عليه من التعليق للشك في حنته فمسه حنته ولا يبرحز ولا يبرحز ذ كراعبه فان
قلت المعلق على محمود دخول الدار مشكوكا فيه ايضا ولا يبرحز في الفرق قلت الفرق ان المعلق
على نحو المدخول لم يشك في الحث فيه في الحال بل في المستقبل والاصل عدمه واما المعلق على
ما لا يبرحز حالا فلا يشك في حنته من قطعه فالاستقرار عليه استقر اوصى عصمة مشكوكا
(او) قال ان كان او ان لم يكن (في هذه الاونة) مثلا (قلدان) فان طالق فيض عليه بمجرد قوله
حالا وتضمن اما يبرحز ونظيره التضمن في هذا ولو غلب على ظنه ما حلف عليه كبريها قرب
اذنه وظنه ان فيها قلبا او قلبين (او) قال ان كان فلان او ان لم يكن (فلان) بضم الفاء وسنة
اللام كناية عن اسم شخص معين كزبد من اهل الجنة او النار فان طالق فيض عليه ان لم يرد
فيه نص شرعى والا فلا يبرحز كالعشرة الذين يشرهم الرسول لا تعظم على اقله عليه ولا يبرحز

لناجره الدار (قوله وان كان على حث) اى يبرحز ان كان على حث (قوله عليه) اى الزوج صله التعيين (قوله في هذه) اى مسته
تعليقه على محمل واجب (قوله على حكم ما حكم) صلة بتوقف (قوله بمجرد) اى القول (قوله فنه) اى التعليق (قوله حنته) اى حث
التعليق (قوله عدمه) اى الحث (قوله فنه) اى ان كان او ان لم يكن (قوله يبرحز) بفتح ياء فسر (قوله فنه) اى فلا (قوله والا)
اى وان كان ورد فيه نص شرعى كالعشرة المبشرين بالجنة وكأى لوب الذى نص الكتاب على انه من اهل النار

من أهل الجنة وإليه النبي ورد القرآن العزيز فإنه من أهل التناسل في توضيح هذا في غير من ثبت فيه أنهم من أهل الجنة كالحشر وتوكل من أخبار النبي صلى الله عليه وسلم أقمن أهل الجنة كعبدة الله بن سلام ومن شهد الإجماع بعد إلهته وصلاحه كعمر بن عبد العزيز بن القاسم لا يجتمع من خلف أقمن أهل الجنة وثبت فيه ما ذكره النبي الله تعالى عنه وقال هو رجل صالح أمام هدى ولم ير دعي هذا روح ابن يوسف قول ابن القاسم ابن عرفة وجمع عيسى رواية ابن القاسم من قال لأمره أن لا يكن من أهل الجنة فهو طالق حتى طالق ما ساعد ابن القاسم ومثله أن لم يدخل الجنة ابن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه في المسروطة أن حلف عليه سحر وقال القتيبي بن سعد رضي الله تعالى عنه لأبي عليه لقوله تعالى ولن تخاف مقام ربك جنتان وقالة ابن زب فأنوى أنه لا يدخل النار فيجيب طلاقه ظاهر لأن المسلم لا يسلم من الخوف ولم يصح منه إلا في ولا ينبغي أن يختص فيه لأنه حلف على غيب وإن يؤيده أنه يدخل الجنة من الذين لا يخلدون في النار في عينه أنه لا يكثر بعد إيمانه وثبت عليه موته فلا شيء عليه من حلف الطلاق ليشتم في هذا البلد حتى يموت لا ينبغي فيه خلاف وإن لم تكن فيه فظاهر قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم جاهد على الحق الأول والأظهر على قوله أن لا يكن من أهل الجنة عليه وحل قوله أن لا يدخل الجنة على الثاني ثم قال وسع عبد المالك ابن القاسم من قال لأمره أن لا يكن أو يكر الصدوق وعمر بن الخطاب من أهل الجنة فانت طالق لاشيء عليه وكذلك عمر بن عبد العزيز بن رشد وسائر العشرة وكذا من ثبت بطريق صحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنهم من أهل الجنة كعبدة الله بن سلام وخصه مالك رضي الله تعالى عنه في حديث من أنب بذلك في عمر بن عبد العزيز وقال هو رجل صالح أمام هدى ولم ير دعي هذا لعدم ورود نص فيه ووجه قول ابن القاسم ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم أنه شهد أنه في أرضه أن اتهم عليه فيغير وجهه في الجنة الحديث وشبهه وحل إجماع الأمة على التناء عليه والإجماع معصوم ثم قال قلت في وقوع طلاق الخائف على الجزع فيغيب بين بعد ذلك فيفسد حلقه والحكم كالمثاليين مؤخر إيمانه ووابه هذا الزك أن على بر قوله أن أمطرت السماء فذا غافظروا (أو) قال (أو) جنة (أن كنت) بكسر التاء حملا فانت طالق (أو) أن (لم تكوني) ساحلا فانت طالق فيغير عليه بين قوله لك في حشنة سينه (وجلت) بضم الحاء المعجمة وكسر الميم الزائدة على البراءة منه) أن كانت (في طهره) (ع) الزوج زوجته (فيه) أي الطهر أو مسهافه لا تزال ولا يغير طهره في أن كان في بطنك غلام وفي أن كنت حاملا يغير عليه في أن لم يكن في بطنك غلام وفي أن لم تكن حاملا (واختاره) أي القسي الحمل على البراءة (مع) معها (الأنزال) (العزل) ووضف بسبق المبالغة وروى (أو) علقته بما (لم يكن) بضم فسكون (كسكس) (الخلاعة عليه) كقوله انت طالق (أن شاء الله) أو (الأن شاء الله فيغير بينهما من حنة بن رشد وأنها بقية من مشيئة الله تعالى كطالقه اتفاقا فلا نه تعليق على واقع لا لمحضر أو قوله

قوة هوريل صالح (قوله ان
لم يكن) اى القائل (قوله هـ
طالق ساعثه) مفعول لوراية
المضاف لقاعله (قوله وشله)
اى ان لم يكن من اهل الجنة
(قوله بينما) اى ان لم يكن
من اهل الجنة وان لم يدخل
الجنة (قوله وقاله) اى انه
لا يحق عليه (قوله يختلف) يضم
الهاء وفتح التاء (قوله فيه)
اى يجعل طلاقه (قوله على
المعنى الاول) اى انه
لا يدخل النام (قوله عليه) اى
الاول (قوله على الثانى) اى
انه لا يختلف فى النار (قوله ثم
قال) اى ابن عرفة (قوله وسائر
اى باقى (قوله ووقف) اى
توقف (قوله بذلك) اى ان
كونه من اهل الجنة (قوله
فيه) اى غير (قوة معصوم)
اى من لفظ (قوله ثم قال)
اى ابن عرفة (قوله فيجب)
يضم الميم وفتح الغين الموحدة
والشدة تحت متغلة (قوله
يعين) يفتح فكسرا اى يظهر
ويتبين (قوله فيفس) سلة
وقوع (قوله او بالحكم)
حفظ على نفس (قوله هذا)
اى تأخيره لتبينه (قوة
فالقول) اى ابن عرفة (قوة
سنة) اى قوة (قوله منه) اى

انجل (قوله فلا ينجوا) ففريع على حالت على البراءة (قوله ضجف) بضم فكسر منه لا (قوله فمها) اى ان شاه ان
 لله والا ان يشاء الله تعالى (قوله وتقبله) اى الملاق (قوله كاطلاقه) اى تغييره الملاق فى وقوعه بجبر دأطه بصفته

(قوله والاول) اى الارادة (قوله لارادته) اى القائل (قوله والثاني) اى شرعه (قوله كنكف) اى الاول فى الوقوع (قوله فيه)
اى الوقوع (قوله مرغو به منه) خبر قول (قوله ليعلمه) اى بعضهم (قوله ذلق) اى طلق ان شاء الله تعالى (قوله فغاب) اى زيد
(قوله حيث لا يلزم) منه غاب (قوله وهو) اى الجمل المذكور (قوله مضاه) اى مضاه (قوله حالاً) منه وقوع وقوله وعلى مشقة
ملك الخ) اى وتعلق الطلاب على مشقة ملك بفتح اللام (قوله كان شاهداً) اى كصلى الله عليه وسلم (قوله الحرف) التخيير
لهذه (قوله انه) اى ان شاء الله تعالى (قوله اذ لم يشتهه) اى اظهر (قوله وبه) بضم فسكه (قوله وهذا) اى اوصرف
المشقة على معلق عليه (قوله صرهما) اى المشقة (قوله ضمهما) اى المعلق عليه والمعلق (قوله اذا وجد) بضم فسكه (قوله
فيهما) اى صرهما المعلق وعدم صرهما الواحدهما (قوله والا) اى وان لم يوجد المعلق عليه (قوله فلا)

اى لا يضر المطلق (قوله)
 مذهب القدرية اى عدم
 عموم تعلق مشيئة الله
 تعالى كل حادث (قوله)
 ويقال له اى مذهب ابن
 القاسم (قوله مذهب أهل
 السنة) اى هو تعلق
 مشيئة الله تعالى كل حادث
 (قوله لان قوله ان التعلق
 الخ) على قوله مذهب ابن
 القاسم الخ (قوله وصرف
 الشقة الخ) حال (قوله ان
 الدخول) اى فى ان دخلت
 (قوله واعلمه) اى فى ان
 لم ادخل (قوله وهو) اى
 وقوع الدخول او عدمه
 يختلف المشيئة (قوله
 تفسيره) اى صرف المسئلة
 للقول المعلق عليه (قوله
 به) اى القول المعلق عليه
 قوله موجب تعلق الخلق
 به اى ان حصل الدخول
 مشيئة الله تعالى فانت

ان شاء الله في ان اراده او شرعه والاول واقع لان قوله فلا ملزوم لاراده هو كل مراد للبشر
 مراد الله تعالى اعموم ارادته تعالى كل حادث والثاني كذلك شرع الله تعالى لزومه بقوله انت
 طابق وقول بعضهم انما الزم بالشرع الله تعالى عنه لان مشيئته تعالى مجبوه لثباتها لا يمكنها
 ذلك كقول من قال امرأه طالق ان شاء زيد فغاب قبل علم مشيئته حيث لا يعلم وهو معناه
 لقول القدرية بحدوث الارادة (او قوله) انت طالق ان شأمت (المأثرون والحن) فينبز
 لثباتي وقوعه حال اني عرف قولي مشيئة منك او جري ابن شاس كان شاهداً لاجراءه لا مشيئة فهو العاقل
 قول ابن رشد فيل بعضهم بان شاهز يدغاب ان عايش مثل ان شاهداً لاجراءه لا مشيئة فهو العاقل
 وابن مشيئة لا تعلم كزيد المقدود (او قوله) انت طالق ان دخلت ان شأمت (صرف المشيئة
 على معلق عليه) وهو دخول الدار اي نوى ان المشيئة واجعة للدخول المعلق عليه وهو جسد
 المدخول فينبز وان لم يجر بدلا وهذا النص على التوهيم اذا تميز في صرفه الطلاق المعلق اولى
 كما تقدم وكذا ان لم يصرفها لواحدهما اذا وجد المعلق عليه فيها والا فلا هذه اقول ابن
 القاسم وقال ابن الماجشون وان شئ بالطلاق ولودخلت ابن رشد مذهب ابن القاسم على
 مذهب القدرية ومقابلة على مذهب اهل السنة لان قوله انت طالق ان لم ادخل الدار ان شاء
 الله وصرف المشيئة للمعلق عليه معناه ان تركت المدخول بمشيئة الله فلا شيء على وكذا قوله
 انت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله معناه ان شاء الله دخوله ولا شيء على وقد علم في السنة
 ان كل واقع في الوجود فهو بمشيئة الله تعالى فلا يلزمه مطلقا لان ذلك هو الذي الزم واما
 القول بلزوم الطلاق لثبته ان المدخول ان ارعدهم واقع بخلاف المشيئة وهو بحال عنده اهل
 السنة واما ابن حرقه بان صرف المشيئة لثبته في هذه المسئلة فيحمل تفسيره بان ثقل المشيئة
 به موجب ثقل الحلقه او بان ثقلها به يجمع ثقل الحلقه فان اردت بدله على الثاني فالزم
 حاله ولثاني ان يقول جميعا عن ابن القاسم ما يبق على المعنى الاول وحيداً يعكس الامر
 في جري ابن القاسم على مذهب اهل السنة وقول غيرهم على مذهب القدرية والاستناد في العين

(قوله هو الاصل) اى الاستثناء فى المطلق (قوله هو) اى الاستثناء (قوله فيها) اى العين بالفتح (قوله على المعنى الثانى) اى جعل
 تعلق المشبهة بالفعل مانعاً من كونه محمولاً عليه (قوله لا الاول) اى جعل تعلقها به موجباً كونه محمولاً عليه (قوله به)
 اى ان شاء الله (قوله به) اى جعله شرطاً على ظاهره صلى يسقط (قوة الاعتراض) اى على مذهب ابن القاسم بناءً على
 مذهب القدرية (قوله وان كان ما لا ينزى) حال (قوله علقاً) بفتح اللام وموصوفه بخلاف اى طلاقاً (قوله على امر)
 صلى معاً (قوله عيشة الله تعالى) صلى على (قوله استثناء) اى تعلقه بعيشة الله تعالى (قوة مطلقاً) اى من التعميد به دم
 رد الاستثناء للمعلق عليه (قوله ابراهيم) بضم ففتح اى الاستثناء (قوله المشهور) اى جاعل للفرد مطلقاً (قوله ابن المسبحون
 الخ) راجع للفرد ما لم يرد للمعلق عليه (قوله وصوبه) اى قول ابن المسبحون ومن معه (قوة اجماعاً) اى الاستثناء المصروف
 للمعلق عليه (قوله لانه اذا صرح) اى الاستثناء (قوة للفعل) اى المعلق عليه (قوله لانه علقه) اى المطلق (قوله هو) اى
 الصفة (قوله ان يفعل) بضم الباء (قوله والله الخ) حال من الفعل (قوله فى قوله) اى بلفظ الاستثناء صاملاً (قوله ذلك) بفتح
 الدال والراء اى اعتراض (قوله ٢٥٤ هذه المسئلة) اى تعلق المطلق بالمعنى على امر عيشة الله

تعالى (قوله لانه) اى
 الاستثناء (قوله هذه) بضم
 الحاء (قوله فيها) اى
 العين بالله تعالى صلى متفق
 (قوله متفق) بفتح الفاء
 (قوله وفى هذه) اى تعلق
 المطلق بالمعنى على امرها
 (قوله يختلف) بفتح اللام
 (قوله لورده) اى الاستثناء
 (قوله يحمل نصيبه) اى
 ومنه خبره (قوله وان
 حذف صلى بان (قوله
 يعلقها) اى المشبهة (قوله
 به) اى الفعل (قوله فالزم)
 اى ابن رشد ابن القاسم
 (قوله ما لزم) اى ابن
 القاسم من يانه على مذهب
 القدرية (قوله بانه) اى ابن القاسم (قوله على المعنى الاول) اى كون تعلق المشبهة بالفعل موجباً لتعلق الحلف به
 (قوله هو الاصل) اى لا اتفاق على اعتبارها فيها (قوله هو) اى الاستثناء (قوله فيها) اى العين بالله تعالى (قوله على المعنى الثانى)
 اى ان تعلق الاستثناء بالفعل مانع من تعلق الحلف به (قوله لا الاول) اى ان تعلقه به موجب لتعلق الحلف به اى فيكون
 الاستثناء فى المطلق كذا ويكون مذهب ابن القاسم على مذهب القدرية كما قال ابن رشد (قوله على الاول) اى الاستثناء
 فى العين بالله تعالى صلى على الاول (قوله هو) اى الاول (قوله بانه) اى المحلوف عليه صلى تشديد (قوة سلباً) اى بنها الاستثناء
 فى العين بالله تعالى على الثانى (قوله انما كان) اى الاستثناء (قوة لان جله) اى الاستثناء (قوة فيه) اى الاستثناء (قوله انه) اى
 الاستثناء الخ بيان حكم الشرع فيه بجنس من (قوله مقتضى) بفتح الصاد المجمعة (قوله جله) اى الاستثناء (قوة لموافقته)
 اى الثانى (قوة فيه) اى الاستثناء (قوة وجله) اى الاستثناء (قوله على الاول) اى ان تعلقه بالفعل بوجوب كونه محمولاً عليه
 قوله فى المطلق (المعلق) اى جله على الاول خبر جله الذى يليه واجله خبر جله الاول (قوله فيه) اى الاستثناء

ظاهره
 (قوله هو الاصل) اى لا اتفاق على اعتبارها فيها (قوله هو) اى الاستثناء (قوله فيها) اى العين بالله تعالى (قوله على المعنى الثانى)
 اى ان تعلق الاستثناء بالفعل مانع من تعلق الحلف به (قوله لا الاول) اى ان تعلقه به موجب لتعلق الحلف به اى فيكون
 الاستثناء فى المطلق كذا ويكون مذهب ابن القاسم على مذهب القدرية كما قال ابن رشد (قوله على الاول) اى الاستثناء
 فى العين بالله تعالى صلى على الاول (قوله هو) اى الاول (قوله بانه) اى المحلوف عليه صلى تشديد (قوة سلباً) اى بنها الاستثناء
 فى العين بالله تعالى على الثانى (قوله انما كان) اى الاستثناء (قوة لان جله) اى الاستثناء (قوة فيه) اى الاستثناء (قوله انه) اى
 الاستثناء الخ بيان حكم الشرع فيه بجنس من (قوله مقتضى) بفتح الصاد المجمعة (قوله جله) اى الاستثناء (قوة لموافقته)
 اى الثانى (قوة فيه) اى الاستثناء (قوة وجله) اى الاستثناء (قوله على الاول) اى ان تعلقه بالفعل بوجوب كونه محمولاً عليه
 قوله فى المطلق (المعلق) اى جله على الاول خبر جله الذى يليه واجله خبر جله الاول (قوله فيه) اى الاستثناء

(قوله امانه) اى الجمل على القول (قوله ان شاء الله تعالى فيما) اى براد المشقة الى القيام المعلق عليه الطلاق (قوله فيه) اى القبول المثل المذكور (قوله بشرط) اى ان شاء الله (قوله شرطا قبله) اى ان تمت (قوله على انه) اى الشرط الثانى (قوله متعلق به) اى الشرط الاول (قوله ان يؤثر) اى الشرط المتشبه بالقاعدة (قوله اسناده) اى القصل (قوله لان يؤثر) اى الشرط معلق على ان يؤثر (قوله هذا) اى القاذف مقول اضرب (قوله ان كان) ٢٥٥ اى القاذف (قوله وقفه) التناؤف (قوله وقفه) اى ضرب الاربعين (قوله وقفه) اى الشرط الاخير (قوله وجه) اى الكلام (قوله على نأثير الشرط) اى الاخير وهو ان كان عبدا

ظاهر مع السلامة عن معارضة نص فيها امانه جمل القفظ على ظاهره فبانه ان قوله انت طالق ان قلت ان شاء الله فيما يشترط تعقب شرطه على انه متعلق به والقاعدة ان الشرط اذا تعقب فعلا مسندا ان يؤثر في وقت اسناده على الشرط لان يؤثر في وقت نقض الاسناد المذكور كقوله اضرب او يعين جلفه هذا ان كان قد فسر اعني ان كان عبدا فقوله ان كان عبدا يؤثر في اسناد ضرب اربعين يعنى وقفه على الشرط الاخير وهو ان كان عبدا وجهه على تأثير الشرط في وقت نقض الاسناد وهو عدم الضرب المذكر بوجهه لعل غير مدلوله لا يصح الا ما عرض شرحى كالى العين بالله تعالى ابن رشد ان لم تكن له نية في صرفه لعل اول الطلاق فلم اعلم فيه نص رواية والنظر عندى حصره ان قصد جمل العين لان صرفه للطلاق فلو لم يعنى له وصرفه للعلل لمعنى بهمى وجمل القفظ على وجهه معنى اولى من جعله على ما لمعنى به (بختلاف) قوله انت طالق ان دخلت الدار (الا ان ييسر) اى يظهر (لى) ان لا اجعل دخول الدار سببا للطلاق والا ان شاء الله الا ان ارى خيرا منه والا ان يقضى الله تعالى ما لم ينطوى ويحجر ذلك اذا كان ذلك (فى المعلق عليه فقط) فلا يميز عليه بل ولا يلزمه التعليق ولا عيونه ارادته لان معناه اى لم يصح على جعل دخول الدار سببا للطلاق بل لا يصح عيونه ارادته فى المستقبل فان ثبت جعله سببا وان ثبت ان جعله سببا فلذا نفى لانه ككل سبب وكل الى ارادته فلا يكون سببا لا يصح سببه على جعله سببا واحتراز المعلق عليه عن صرفه للمعلق وهو الطلاق فلا ينفى لانه لا اختصار فيه فيه فيميز وكذا اذا لم تكن له نية بصرفه الى احد هما فيميز بان معرفة وفى عقبها القول ان قال لانه ان قلت طالق ان اكلت سمى شهر الا ان ارى غير ذلك فقلت بعد ذلك لنا بكل معناه امانه اذن لها فاكلت ان كان ذلك مرادى ذلك فلا تنقض عليه (او) عاقبه على مستقبل لا يدري اوجبه ام لا (كان لم تطل السبعين) فانت طالق فيميز ولا ينتظر وجوده وان امطرت بعد كلامه هذا فلا ترد اليه وجهه فى المدونة بانه من الغيب فهو دائر بين الشك والهزل وكلاهما يوجب الحشنى فى كل حال (الا ان يم الزمن) المستقبل فلا يميز عليه لان امطارها فيها محقق وعنده محال مادته وتعلق على محال (او) الا ان (يصلب) على الامطار (لعادة) اعتادها (فيستلزم) بضم المنة تحت وقع القاء الحجمة اى يعمل ولا يميز عليه الطلاق حتى يمضى الزمن الذى حلف على الامطار فيه فان امطرت فيه بر والا حشو يمنع منها سواء كانت صفة برا او حشا لان فى ارساله عليها ارساله الى مشكوك فى صحتها فظاهر انتظاره ووطول الزمن واحتراز القاعدة الشرعية عن غيرها ككهانة وتضم ولا ينتظر ويضم عليه عيانه فى التيسر الى حلف مادته جرت له وعلامات عرفها واعتادها ليس من جهة الاخرى وتأثير الجرم عندهم زعم المبحث حتى يكون ما حلف عليه لقوله صلى الله عليه

اى التخيير (قوله بانه) اى الامطار المعلق عليه (قوله فيه) اى جميع الزمان المستقبل (قوله لمحقق) اى واجب عاد (قوله والا) اى وان لم يطر فيه (قوله ويمنع) بضم الياء اى الزوج (قوله منها) اى وطء زوجته اى حلف بطلاقها (قوله لو حلف) اى على الامطار

وسلم اذا اشأت بحرية ثم تشامت فقلت عين غدقة وبصره صفة محابة ومحدودة أى منسوبة للبصر
 لا تاتى بها من جهة واحدة تشامت مالت بجهة الشام وغدقة بضم الفين المجهمة ونحو الخال
 الموهمة وبهية مائة كغفاف أى كثيرة المياه فهو تصغير وتعليق والغدق بفتح الفين والخال المطاوع
 الصكباو وغدق اسم يترعرع بالخيشة المدونة على سائر أعضائها الصلاة والسلام قاله
 فى النهاية والذى فى رسم يرمى من معاصى عيسى من كتاب الايمان بالطلاق ومن قال لامرأته
 انت طالق ان لم تخرى النعام غدا أو الى رأس الشجر وما أشبه ذلك جعل عليه الطلاق ولا ينظر به
 استخبار ذلك وان وجدته للحقة قبل ان تعلق عليه لم تطلق عليه ابن رشد ينقسم ذلك الى
 وجهين احدهما ان يرمى بذلك صريح القيب ويحلف على ذلك لا بد ان يكون أو أنه لا يكون
 قطعا من جهات الكهانة أو التجميع وتنقسم الى الثلث دون سبب من تجربة أو نوسم على طاعة
 فهذا الاختلاف انه يجعل عليه الطلاق ساعة - قبل ولا ينظر به فان غفل عنه ولم يطلق عليه
 حتى جاء الامر على ما حلف عليه فقال المغيرة وعيسى يطلق عليه وقال ابن القاسم هنا يطلق
 عليه والثانى ان لا يرمى بذلك شئ من القيب وانما يحلف عليه لأنه غلب على نفسه من تجربة
 أو شئ نوسمه فهذا يجعل عليه الطلاق ولا ينشأ به هل يكون ذلك أم لا فان لم يطلق عليه حتى جاء
 الامر على ما حلف عليه فلا يطلق عليه هذا قول عيسى ودليل قول ابن القاسم فى معاصى عيسى
 زيد اه وفى التقديمات من - حلف على ما لا طريق له الى معرفته جعل عليه الطلاق ولا ينشأ به
 واختلافان غفل عنه حتى جاء الامر على ما حلف عليه على ثلاثة اقوال أحدها أنه يطلق عليه
 والثانى لا يطلق عليه والثالث ان كان - حلف على نفسه لامر نوسمه بمجيئها فى الشرع
 فلا يطلق عليه وان - حلف على ما ظهر له لكهانة أو تعميم أو الشك أو قسمه الكذب طلق عليه
 اه افاده غ (وهل ينتظر) بضم الضمة ونحو الطاء المجهمة أى جعل الحالف ولا يفرض عليه
 الطلاق (فى) صبغة (الب) كقوله انت طالق ان امطرت السماء غدا (وعليه) أى الانتظار
 (الا كثر) من شاربها (أو ينجز) بضم المتناقصة ونحو التثنية والجمع مشددة الطلاق فى البر
 (ك) تخصيص (الحنث تأويلان) محلهما اذا حلف لاعداء أو قبيد بزمان قريب كدون سنة
 واما ان حلف لاعداء فينتظر أو قبيد بزمان بعيد فينجز عليه لأنه لا بد أن تطر فى الاجل
 البعد والظاهر ان السنة من بعيد فيصغى البر والحنث فينجز عليه ان قبيد أى صبغة
 البر ولا يفرض عليه ان قبيد أى صبغة الحنث لأنه يرد على مستقبل عادة يلدن وهو هان
 تنقض سنة ولا يحصل مطرقا بل يبقى ان تكون الأشهر التى لا ينقض المطرق عادة
 كالقبيد بزمان بعيد فيفترق فيها صبغة البر والحنث النفسى ان قال انت طالق ان امطرت السماء
 كانت طالقا الساعة لان السماء لا بد أن تطر فى زمن ما وكذا ان شرب ابلا عشر أو خمس
 سنين اه كفى انما جعل التأويل اذا حلف لاعداء وضرب الاجل القريب كانت طالق
 ان امطرت السماء غدا وفى هذا الشهر ومن تأمل كلام النفسى وما تفرق فى توضيحه اتضح
 ما قلناه عليه شرح من يتصد به من شاربها (أو) عطلة (ب) غفل (ب) حرم (ك) قولة انت طالق ان لم
 اذن أو اشرب الخمر أو قلت فلانا غدا وعدا أو افنجز الحاكم عليه ولا ينجز عليه مجرد التعليق
 بدليل قولة (الا ان يحق) الفعل المحرم من الحالف ان زنى أو شرب الخمر أو قلت النفس (قبل

قولة بحرية) ان كانت
 الرواية بأربع فهو قائل
 نشأ وان كانت بالنسب فهو
 حالم من قاع المس ترفه
 قولة لاتبانها) أى الهابة
 الخ. علة تشبهها (قوله من
 جهته) أى البحر (قوله
 فهو) أى التصغير تفرع
 على التفسير (قوله الايمان)
 بضم الهمز (قوله هل) بضم
 فكسر مفعلا (قوله ولا
 ينتظر) بضم الياء ونحو الطاء
 (قوله) أى الامطار
 (قوله وجد) بضم فكسر
 (قوله تطلق) بضم فتح
 مثله (قوله ذلك) أى تعذر
 الطلاق على الامطار (قوله
 انه) أى الحالف (قوله غفل)
 بضم فكسر (قوله نوسمه)
 بضم نون مثله أى وجوبه
 (قوله ودليل) أى دليل
 ومعنى حلف على قول (قوله
 جعل) بضم فكسر مفعلا
 (قوله اختلف) بضم التاء
 وكسر اللام (قوله محلهما)
 أى التأويلين (قوله قبيد)
 بضم قاف مثله أى الحالف
 (قوله صبغى) بضم التاء
 منى صبغة ولا نون لاضافته
 (قوله بها) أى السنة (قوله
 حشر) بلامتين لاضافته
 بيان لاجل (قوله عليه) أى
 تشييد به لاجل اعادة تشييد
 بزمان قريب صله شرح (قوله
 بعث) بضم الياء

المتعين عليه فلا يجوز عليه الطلاق (أو علقه (علا به) بضم القصبة وفتح اللام (حالا وما لا)
 الشارح تنكر ارفع قوله أو لا يمكن اطلاعه عليه أعاده ليرتب عليه ما بعده (وبين) بضم
 الدال المهملة وكسر القصبة مشدداً وكل الروح الى دينه وقيل قوله (إن أحسن) اطلاعه
 عليه (حالا وما لا) كخافه أنه رأى الهلال والسما مطبقة بالضم ليدل ثلاثين ويصحب في القضاء
 دون الفتوى (فلو حلف) زوجان (اثان) بالاقلاق زوجتيهما (على) بنفس (التقيض) الصادق
 بالتقيضين وهو المراد أو المعنى حلف كل على التقيض لما حلف عليه الاكثر (كم) قول (أدعها)
 (إن كان هذا) الطائر (غراباً) فزوجته طالق (أو) قول الاكثر (إن لم يكن) هذا الطائر غراباً
 فزوجته طالق وأدعى كل أنه متيقن ما حلف عليه فلا شيء عليه ما ولا يلزم المكلف يقين غيره
 وكقول (أدعها) زوجته طالق لقد قلت كذا قال الاكثر زوجته طالق لم أقده لك وأدعى كل
 منهما أنه متيقن ما حلف عليه (فإن لم يدعها) أي الزوجان الحالفان على التقيضين (يشنأ) بأن شك
 كل منهما فيما حلف عليه (طائفاً) أي زوجة الحالفين وفي نسخة فإن يدع شيناً طلقت الاخر
 فيما أي طلقت زوجته من يدع اليقين سواء كان كل منهما واحداً أو أراد باليقين الجزم إذ اليقين
 ما لا يمكن خلافه ولا يترط هنا وشمل كلامه الظن والشك والوهم وسواء حين صدق أحدهما أو لم
 يثبت شيء وإن ادعى اليقين فلا طلاق عليه ما لم يثبت خطأ أحدهما فيصحت إذا اتفقا بقصد في
 غير عين الله تعالى ومفهوم اثبات أنه لو حلف واحد على التقيضين بالطلاق وزوجته والتبس عليه
 الحال وتعدنا التحقيق لاطقتنا إذا يمكنه تصديق التقيضين فإن شيناً واحدة لم تطلق التي
 شيناً بغير عينا وطلقت الاخرى بغير عرفة ومع يهي ابن القاسم من قال امرأته طالق إن لم يكن
 فلان يعرف هذا الحق لحق يدعيه فقال المدعي عليه امرأته طالق إن كان يعرف أنه حقا دينا
 جدها ولا حشيشي واحدة من ابن وشهدت في الأيمان بالطلاق منها والعق الاول ولم يدكر حينا
 وروى محمد السباقي أنهم ما يدسان ولا يهلحان وليس من ابن القاسم يدسان ويهلحان ومثله في
 جميع ادعيت في فهو المسئلة وهذا الاختلاف انما هو ان طلب بحكم الطلاق وهو على الخلاف
 في عين التهمة وإن اتياه مستقيمين فلا وجه للعين وفي اختصار المسئلة لا ين رشب دسئل مالك
 رضي الله تعالى عنه عن نازع به الا فقال انت قلت كذا وكذا فأنكر الا تر فضال الاول عني
 في عينك بالطلاق الشدة ان لم يكن ما قلته حقا وقال الا تر طلقت امرأته الشدة ان كان ما ذكر
 حقا فقال مالك رضي الله تعالى عنه حنث الاول وطلقت عليه امرأته الشدة وقال ابن نافع ان
 حنث الاول على ما استحق فلا يصح في الأيمان بالطلاق منها من قال لرجل امرأته طالق
 لقد قلت كذا فقال الا تر امرأته طالق ان كنت قلته فليدسان ويتركان ان
 ادعيا يقيناً في عقها الاول ان كان عبدي يزوجين فقال أحدهما ان كان دخل المسجد
 أمس فهو وسى وقال الا تر ان لم يكن دخل المسجد أمس فهو وسى فان ادعيا علم ما حلفا
 عليه دينا فيه وإن قال لا فهو من ادخل ام لا وانما حاشنا فاعلمت عقده بغير قضاء وقال
 غيره يجهلان على عقده وعبر الصقلي عن القدي بالشبه ونقلها التوسى بإفظ حاشنا على الشك
 بل حاشنا فاعلمت الام ان ادعيا علم ما حلفا عليه دينا وإن ادعيا علم ما حلفا عليه وبريمان
 انهما حلفا على الظن فإنه ينبغي ان يتقيا علمهما لا يتقيا أهـ ما ان يدعها الشك

(قوله وكل) بضم فكسر
 (قوله وقيل) بضم فكسر
 (قوله ولا يلزم) بضم الياء
 (قوله ولا يشترط) أي اليقين
 (قوله أنه) أي الشان (قوله)
 (إن كان) أي فلان (قوله)
 أي المدعي (قوله دينا) بضم
 فكسر مثقلا أي وكلا
 دينا (قوله منها) أي المدونة
 (قوله والعق) عطف على
 الأيمان (قوله السباقي)
 بكسر السين المهملة فوحدة
 (قوله يدسان) بضم ففتح
 مثقلا (قوله ان طواب)
 أي الزوج أي عند الحاكم
 (قوله وهو) أي الاختلاف
 (قوله في عين التهمة) أي
 توجهها وعلمه (قوله منها)
 أي المدونة (قوله هذه) أي
 ان شابه هذا الخبر (قوله)
 يلزمه أي الطلاق

(قوله بانها) اي تعبر بالطلاق ٢٥٨ وعقده (قوله وذكرها) اي التخيير وعقده (قوله واثنين) اي عن الامام مالك رضي الله

تعالى عنه (قوله وان زوجه) اي الطلاق عطف على مفعول ذكر (قوله وعلم) اي الزوج (قوله وفيها) اي المدونة (قوله في ان) اي التعليق بها (قوله قال) اي النسي (قوله وكذا) اي التعليق بها (قوله اذا) اي التعليق بها (قوله وبأى) اي ابن زهير (قوله في ان) اي التعليق بها (قوله برد) يضم فتحة اى قول النسي يلزم منه ان (قوله بوقوع الموت) اى يتوقف وقوع الطلاق على وقوع الموت فلا يصح الطلاق قبل الموت (قوله قبله) اى الموت (قوله وقف) اى توقف (قوله هـما) اى امت واذا مت (قوله محلهما) اى واذا (قوله يعلم) يضم النساء اى يستدل (قوله يعلم) يضم الماء اى يثبت بهدين (قوله انه) اي الزوج (قوله مكانه) اى حين تعليقه (قوله لا اعرفه) خبر قول (قوله قولها) اى المدونة (قوله فذلك) اى الطلاق (قوله بعدها) اى تصرف الزوجة (قوله وان اقترقا) اى الزوجان اى قاما من مجلس التفويض مباغتة في بضاة سدها الى احد الامرين (قوله ووافق) ما تقدم من قول

ابن القاسم لا يفتى عليه ما بذلت مصنون وقال غيره يجبران على ذلك (ولا يهت) الزوج (ان علقه) اى الطلاق (بشيء) مستقبل مجتم (وجوده عقلا كقوله ان جعل بين الصديقين فانت طالق او شرعيا كقوله ان زنت فانت طالق او عادة (كقوله ان السمت) يقتلث التام (الماء) فطالق (وان شاء هذا الخبر) لان الشرع لم يوجب عليه ولا يلزمه عدم مشروطه وعورضت هذه بزوجته بالهرزل كانت طالق ان لم يكن هذا الخبر جارا واجب بانها قولان لمّا هنا قول ابن القاسم في المدونة وقال ابن ابي زيد يلزمه الطلاق وبه قال مصنون وذكرهما عبد الوهاب واثنين وان زوجه أصبح فاستوى مع مائة قدم في قوله ان لم يكن هذا الخبر صحرا (او) أى ولا يهت ان علقه بمشقة أدى و (لم تعلم) يضم القوسية وضع اللام (مشقة) النقص (الماتى) بفتح اللام الطلاق (عشقة) اى عليها كقوله شاعر بدعات طالق فانت زيد ولم تعلم مشقة فلا يهت ولو كان ميتا حين التعليق وعلمته على احد القولين وهو ظاهر المدونة (او) علقه بمستقبل (لا يشبه) اى يمكن (الميلوغ) اى الحياة منها معا (السبه) عادة كقوله انت طالق بعد ما تمسنة وان بلغ الزوجان ماعلى الطلاق عليه لا يشبه بلوغهما اليه فقال الخطا ظاهر كلامهم انه لا يقع عيب والظاهر وقوعه لقول ابن رشد التعمير سبعين الى مائة وعشرين (او) اى ولا يهت ان قال (طقتك واناسي) او يجنون وكانت في عصمتة وهو صبي او يجنون وافي باللفظ المذكور فافلا ف (او) أى ولا يهت ان علقه على امر تحصل به الفرقة بينهما كقوله (اذا مت) يضم التاء (او) بآيات اليه الاشباع الكسرة على لغة فله اورد يته في بعض النسخ يهذفها وكسر التاء وجواب اذا يهذف اى فانت طالق (او) قوله (ان) مت يضم التاء اومت بكسر هاء فانت طالق فلا يهت في كل حال (الان يريد) الزوج بقوله ان مت اومت واذا مت اومت كارجع اليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه فقلبا للشرعية على الظرفية ومفعول يريد (نبيه) اى الموت مطلقا ومن المرض عناد ايجابة قوله لاموتنا ولا تقويتين فيضرب من عرفة وفيها الفوات طالق اذا مت انا واومت ونقله النسي في ان قال وكذا اذا وروى ابن زهير انهم اطلق عليه ورأى ان الطلاق يسبق الموت ويلزم منه ان ان قلت رديان ان حرف لا يدل على زمان فاخصت بوقوع الموت محلا للشرع واذا اسم يدل على زمان الموت الصادق على ما ظاهره قبله فصار كقوله يوم موتى وفي الزوائد من الموازية انت طالق ان مت واذا مت سواء وقف ابن القاسم في ان مت قال اصبح هما سواء وقاله مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وعلمه اولا ان يعلم يسا على انه حلف ان لا يوت عناد او من مرض خاص فيجمل طلاقه مكانه وقول ابن الحارث بجمع مالك رضي الله تعالى عنه الى ان اذا مت مثل ان مت في انه لا يهت لا اعرفه الا في قولها ان قال الهانت طالق ان شئت واذا شئت فذلك يدها وان اقترقا حتى وقف او يتلذذ من طاعة وكانت اذا عند مالك رضي الله تعالى عنه اشتم ان تمسوى بينهما (او) قال الزوجية الهت زواجهما من اجل (ان ولدت جارية) اى يتناقضت طالق فلا يهت عليه ان كانت في طهر لم يجسه نهيه او سها قسه ولم يزل او عزل على كلام النسي فوافق ما تقدم من قوله وسجلت في انراة في طهر لم يس فيه طفي هذا أصله ابيض فانه قال في التنيبات في قول المدونة ان لم يكن في بطنك ظلام فانت

كانت في طهر الخ (قوله من قوله وسجلت الخ) بيان لما (قوله هذا) اى ان ولدت جارية (قوله فانه) اى عياضا طالق

(قوله وهذا) اي ان لم يكن في بطنك غلام (قوله لانه) اي ان ولدت جارية (قوله وكذا) اي لانه تعليق بشرط (قوله منه) بضمات متعلاى عليه (قوله انه) اي عاصا (قوله على التقدير) اي لمدونة (قوله وكذا) اي حل قول ابن حبيب على التقدير (قوله انه) اي قول ابن حبيب (قوله خلاف) اي لمدونة (قوله وكذا) اي الظاهر من كلام القسبي انه خلاف (قوله فانه) اي بن رشد قوله قال اي ابن رشد (قوله من قال لامرأته ان ولدت غلاما) اي مفعول جماع المضاف المفعول (قوله ماضيه) مفعول قال (قوله ليريد) اي ابن القاسم (قوله ان يجعل) اي الطلاق (قوله عليه) اي الرزح يجرد بعلمه (قوله ولذا) اي حل القسبي وابن رشد قول ابن حبيب على الخلاف (قوله على انه) اي الشان ٢٥٩ (قوله كما به) اي اذا جلت

(قوله والقرض) بفتح القاء وسكون الراء (قوله وتعه) اي عبد الرحمن (قوله تعقب) بضمات متعلاى (قوله بانه) اي المصنف (قوله من) الاقتصار على المشهور (قوله واذكر) بيان لاهله (قوله واذكر) اي المصنف (قوله ولا لاهله) بضم الهمزة (قوله انه) يعني اي الطلاق عليه بيان لطريقة القسبي بحد من (قوله تصره) اي القسبي (قوله اختلف) بضم الشاء وكسر الهمزة (قوله لمع) لاشتمالين لنوعه (قوله انها) بفتح الهمزة (قوله مكانها) اي في مكان قوله بلا تأخير (قوله في الوجهين) اي ان ولدت جارية او ان لم تلد (قوله في ذكر) اي الحل (قوله عنه) اي ماض (قوله وقال) اي الحل (قوله فانه) اي

طابق فانما أطلق ساعته كذا ماضيه وهذا اختلاف وان ولدت جارية او اذا ولدت جارية فانت طالق فلا شيء عليه حتى تلد لانه تعليق بشرط وكذا يشهد في كتاب ابن حبيب اه ابو الحسن فظهر من كلام عياض انه حل قول ابن حبيب على التقدير وكذا يظهر من كلام ابن رونس وظهر من كلام القسبي انه خلاف اه وكذا يظهر من كلام ابن رشد فانه قال في جماع عيسى من قال لامرأته ان ولدت غلاما قلت ما تدين يا داروان ولدت جارية فانت طالق فالطلاق يقع عليه ماضيه مريدان الحكم بوجوب ان يجعل عليه وهذا القول ماله رضي الله تعالى عنه في المدونة اه ولذا حل الشيخ عبد الرحمن الجوهري كلام المصنف في انه لا ينعزل عليه الا ان يطأ حامره كما به والقرض انها غير حامل وتعه من وقع بالحط كلام المصنف بانه جرى على غير عادته من الاقتصار على المأمور وروى كرهنا طريقين اولاهما التي قدمها في قوله كان كان في بطنك غلام او لم يكن او ان كنت حاملا او لم تكوني وهذه طريقة القسبي انه يميز في قول مالك في صيغة البراءة الخ فخصه بصرته اختلف فيمن قال ان ولدت جارية فانت طالق او ان لم تلدي غلاما فانت طالق فهو الاختلاف المتقدم فان كنت حاملا او ان لم تكوني حللا في قول مالك انها طالق مكاتب في الوجهين اه والطريقة الثانية هي التي ذكرها لا وهي طريقة ماض ثم ذكر ما تقدم عنه اقول في قول المؤلف المتقدم وان كنت حاملا او لم تكوني هذا من امثلة ما لا يعلم حاله وكذا قوله ان كان في بطنك غلام او ان ولدت جارية الى غير ذلك من الفروع فكأنها باب واحد وقوله او ان ولدت جارية مع الفروع التي ذكرها في التوضيح وابن عبد السلام مبنية على خلاف ما به هناك اه وما قاله غير ظاهر اذ لا يخالف في كلام المصنف لان قصاره انه جرى على طريقة ماض اذ يخالف عياض الا في ان ولدت جارية او اذا ولدت جارية حسبما تقدم من لسه واما ما تقدم من قوله ان كان في بطنك غلام او لم يكن او ان كنت حاملا او لم تكوني فلم يخالف فيه عياض بل وافق القسبي على ذلك وكيف يخالفه فمهو المدونة فانت في ان لم يكن في بطنك غلام ما تقدم عنه او اقر عياض واما قال وهذا اختلاف الخ وقال وان قال لها ان كنت حاملا او لم يكن بك حمل او اوضعت فانت طالق طلقت مكانها ولا يه تأنيها لينظر اياها حصل اذ لم يقلوا احداهما قبل ذلك فلا يتوارى ان فنه اصرح لا يحتاج لتأويل واقه الموافق

المصنف (قوله هناك) اي فان كنت حاملا او لم تكوني (قوله وما قاله) اي الحل (قوله ساراه) بضم السين (قوله غايته) اي المصنف (قوله جرى) اي في ان ولدت جارية (قوله من لسه) اي عياض بيان (قوله قوله) اي المصنف (قوله بل وافق) اي عياض (قوله على ذلك) اي التميز (قوله يخالفه) اي ماض القسبي (قوله فيه) اي ان كان في بطنك غلام او لم يكن او ان كنت حاملا او لم تكوني (قوله والمدونة) فانت الخ حل (قوله ما تقدم عنه) اي قولها فانها تطلق ساعته (قوله واقره) اي قولها فانما تطلق ساعته (قوله وانما قال) اي ماض (قوله وهذا) اي ان لم يكن في بطنك غلام (قوله وقال) اي عياض (قوله قبل ذلك) اي ظهور حملها او عدمه (قوله فاما احداهما الخ) فخرج على طلق مكانها الخ (قوله فلا يتوارى) اي ان كان ناظرا وورعا تصف عنه قبل الموت

(قوله بخلافهما) أي التمسى وحياض (قوله ويحده) أي اختلافيهما (قوله انشقا) أي حياض والتمسى وحاصل كلام الباقي ان
 المصنف مشى على طريق عياض اولاد آخر اقليم يجمع بين طريقتين ولا يخرج عن عادته رضي الله تعالى عنه (قوله تصد)
 بضم العين (قوله غثت) بضم فكسر مثقلا (قوله عن ابن القاسم) أي قوله (قوله ورواية) أي ابن القاسم عن مالك رضي
 الله تعالى عنهما عطف عليه (قوله بينهما) أي قوله لزوجه ان جلت فانت طالق وقوله لأمته ان جلت فانت حرة (قوله
 يمنع أصله فرق قوله) أي الاجز (قوله الاستثناء) أي الا ان يطاها الخ (قوله لصورتين) أي ان ولدت جارية واذا جلت
 (قوله فيه) أي الاستثناء ٢٦٠ (قوله بانه) أي الزوج حله استشكل (قوله واول) المناسب لاني لكون المراد ان كنت

حامل ايهي كون الوط قبل
 البين فلا معنى لما انفرد
 عليه (قوله فيما) أي جلت
 ووضعت تنازع عيسه كسر
 وسكون (قوله وليس بها
 حمل ظاهر) حال (قوله القاية
 الثانية) أي وضعت (قوله
 فلا يلزم) أي العلاقة (قوله
 الاب) أي وقوع الملق
 عليه (قوله امهل) بضم
 الهاء وكسر الهمزة (قوله
 فيجز) بضم فكسر مثقلا
 أي الطلاق (قوله عليه)
 أي الزوج (قوله انه) أي
 الزوج (قوله منهما) أي
 التعليق على القدوم
 والتعليق على زمنه (قوله
 وانه) أي الزوج (قوله
 لا ينجز) أي العلاقة (قوله
 قصد) أي الزوج (قوله
 والمعلق) بفتح الهمزة
 لهذف (قوله لا يلزم) أي
 الطلاق المعلق خبر المعلق
 (قوله الاب) أي القصد
 المعلق عليه (قوله فيها)

أي الموقرة (قوله قوله) أي الزوج (قوله فان قصد) أي الزوج (قوله وقت الفعل) أي التعليق عليه
 (قوله وهو) أي الفعل (قوله تبع) أي الوقت (قوله فكس على وقت) أي يمكن بوضعها الى العادة في التبعين بمجرد التعليق
 (قوله احدها) أي البيل والنيهار (قوله عند التبعين) أي اذا قدمتها (قوله او الغروب) أي اذا قدم ليلا (قوله في التوارث)
 عطف على في العدة (قوله ويخرجها) أي الزوجة عطف على العدة (قوله عليه) أي الزوج (قوله بعد التبعين) صنفه خالفت
 (قوله في اليوم) باجبع بعد التبعين أي او البيل باجبع لم يابعد الغروب (قوله هذا) أي المعلق على قدمه فلا يلزم

تخلافهما انما هو في ان ولدت جارية ويحده اذا قاله حقيقة الحمل او لم يسكنه في حملها فان كانت
 حقيقة البراءة فقد انشقا على عدم التبعين لكن عند التمسى ينتظر الى الوط وعند عياض الى
 الولادة (او) قال في ظاهره ان الحمل (اذا جلت) فانت طالق فلا يصح ان يظن بوجهه ولو لم يكن
 موجودا حينئذ يمينه لان معناه اذا ظهر من حمل او حدث فعمل بالاحتمال فان كنت تجهل ظهوره
 بخلاف قوله لظاهرة الحمل فان قصده قطعا اذا حدث بك حمل فخذها فلا يصح ان يصل مستقبل
 وامان قال لظاهرة الحمل ان كنت حاملا فينجز عليه ولا يصح في اذا جلت في كل حال (الا ان
 يطاها حرة) بفتح ياء (وان) كان الوط (قبل يمينه) نقه عياض عن ابن القاسم وروايته
 فينجز عليه لا شك في العمدة خلافا لقول ابن المباشون ولو طو حاتي كل طهر مرة كقول لأمته
 ان جلت فانت حرة فله وطو حاتي كل طهر مرة منك خرف ان تكون جلت وقرق ابن يونس
 فيمنع ما بين النكاح لاجل وجواز الحق له والاستئذان في جميع الصور فيجب له واستشكل
 الحمل بوطئه قبل يمينه بانه معلق الطلاق على حدوث حمل مستقبل وهذا لا يتصور الا بالوطء
 بعد البين ذكره ابو الحسن ثم قال اللهم الا ان يقال مراده بقوله ان جلت ان كنت حاملا وتظهر
 حقا او مراده بالوضع ولكن هذا فيه اشراج الملق في معناه واول الجوابين هو المناسب
 اقره وان قيل يمينه فاذا البناي وشبهه في عدم التبعين لان يطاها حرة وان قيل يمينه فقال
 (ك) قوله (ان جلت ووضعت) يكسر التاء وسكونها فاعلم اطلاقا وليس بها حمل ظاهر فلا ينجز
 عليه الا ان يطاها حرة وان قيل يمينه ولم يستبرها فان كانت ظاهرة الحمل فينجز عليه نظر القاية
 الثانية (او) أي ولا يصح ان علقه على امر مستقبل (بمحل غير طالب) وقوله عدي يمكن حله فلا يلزم
 الابه وهذا معنى قوله (وانتظر) بضم النون وكسر الفاء الموحدة أي امهل الزوج بالحنث الى
 وقوع الملق عليه (ان اناخت) في تعليق بان علقه بصفة بر كقوله ان كان كذا فانت طالق
 وكذا قوله انت طالق (يوم قدم زيد) فانما بين مقدمه فاعلم ان تعليق على نفس قدمه والزمن
 تبع فان قدم ولولا حنث كان قصد التعليق على زمن قدمه فينجز عليه بمجرد التعليق وظاهر
 كلام النوادر وابن عرفة انه ان لم يقصد شيئا منهما ينتظر وانه لا ينجز عليه الا اذا قصد التعليق
 على نفس الزمن ابن عرفة والمعلق على نفس فعل غير طالب بوجوده يمكن حله لا يلزم الابه فيسلم
 حال لزوجه انت طالق اذا قدم فلان فلا تطلق حتى يقدمه وطو حاتي فان قصد وقت الفعل وهو

(قوله والا) اي وان لم يشاء (قوله فلا) اي لا يقع (قوله في الوقت) صفة مشبهة (قوله عليها) اي المشبهة (قوله لكن في هذا)
اي ان شاء استدرأه الى الان يشاء مثل ان شاء رفع ايها له استواءه جاني الاتفاق (قوله واختلف) بضم التاء (قوله)
لاقتضاه اي الان يشاء (قوله وقوعه) اي الطلاق (قوله رفعه) اي الطلاق (قوله وهو) اي الطلاق (قوله فقباهم)
اي الان يشاء (قوله مشبته) اي الشخص الذي خلق الزوج الطلاق على مشبته من اضافة المصدر لفاعله (قوله عدم
وقوعه) اي الطلاق فمفعول مشبته وهذا الشاؤ للقرع بينهما (قوله لكنه) اي الشان استدرأه الى ان فقباهم الخ (قوله
ايها له انه لا وجه للاختلاف فيه) (قوله فطر) بضم فكسر (قوله فيه) اي الان يشاء (قوله تعليق معنى) قالوا ان يشاء
قوة ان شاء (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام اي في الحكم (قوله فقبيل الخ) تفصيل للاختلاف (قوله لانه) اي الطلاق
(قوله المتنبه) بفتح الخاء المهملة (قوله كقوله) اي الزوج انت ٢٦١ طالق (قوله فلم يشاء) اي

ايوما الطلاق (قوله واصله)
اي قوله انت طالق الان
يشاء اي (قوله يريد) اي
اصبح (قوله منه) اي
الزوج (قوله مرسل) بفتح
السين اي مطلقا من غير
(قوله مثله) اي ماني المتنبه
(قوله في نوازه) اي اصبح
قوله قباهم اي اصبح
(قوله الاول) اي الان
يتبعني اي على الان يشاء
اي (قوله لقياسه) اي
اصبح (قوله الثاني) اي
الان يشاء على ان شاء (قوله
انه) اي انت طالق الان يشاء
اي بيان لقياسه الثاني يحذف
من (قوله لان وقت الطلاق
الخ) على لقياسه الثاني
(قوله ورفع مشبته الاب)
كل من الصديقين مضاف
لفاعله ومفعوله ما يقع

تبع فكسملق على وقت (وتبين) بفتحات منتقلا يظهر (الوقوع) الطلاق المعلق على قدوم زيد
(قوله) اي يوم قدوم زيد (قوله) اي اليوم او قبله او بعده اذا احتشيتس قدومه
في ليل او نهار فاذا قدم اثنا احدهما تبين اي اعتبر بنبته بالوقت في المدة فلو كانت عند الفجر
او الفروب مظاهرا واضحة وقت قدوم الخلاف عليه لم يكن الطلاق في الحيض وبمسبذك
اليوم من المدة وان كانت حاملا ووضعت وقت قدومه فقلدخر بضمين الصدوق في التوارث
ورجوعها عليه بما شاءه به بعد الفجر او الفروب الى اليوم لكن مقتضى كلام ابن الماحجب وان
صرفه ان اختلف في هذا بنص قدوم من غير ماعة تبين وقوعه اول اليوم او الليل (و) لعاق
الطلاق على مشبته زيد بقوله انت طالق في كل حال (الان يشاء زيد) علمه او الان تشاري
انت فلا يتجزؤ وقتك على مشبته المعلق على مشبته على المشهور فان شاع وقوعه والا فلا
(مثل) قوله انت طالق (ان شاء زيد) او ان شئت انت بكسر التاء في الوقت عليها لكن في هذا
الاعا فقوله الان يشاء مسبذك اخر مثل ان شاء واختلف في الان يشاء لاقتضاه وقوعه حتى
يشاء في وقت قدومه وهو اذا وقع لا يرتفع فقباهم الاتفاق على عدم اعتبار وقت مشبته عدم
وقوعه لكنه نظرقه لتعلق معنى اخر مرفضة القسي اختلف ان قال انت طالق الان يشاء
فان فقبل الطلاق لازم لانه لا يرتفع بعد وقوعه قال اصبح في المتنبه من قال انت طالق الا
ان يتبعني اي فقهه فلا شيء عليه كقوله الان يشاء اي فلم يشاء واصله قوله انت طالق ان شاء اي
القسي يريد ان وقوع الطلاق منه لم يكن مرسل بل موقوف على مشبته اي مثله في نوازه ابن
وشرقياسه الاول صحيح لقياسه الثاني انه كقوله ان شاء اي لان وقت الطلاق على مشبته الاب
صحيح ورفع مشبته الاب الطلاق غير صحيح ولا ينبغي جعل نظرقه المشبته الطلاق على وقت
الطلاق على مشبته لانه ضمه الان يدعي انه قوي ذلك فسوى ان شاء مستقبلا لا يصح على
اصوله ان بنوي مع اليقين فضلا ان يصل بمينه عليه اذ لم تكن ليقين وجه قول اصبح انه

محذوف اي عدم الطلاق (قوله الطلاق) مفعول رفع (قوله غير صحيح) خبر وقع (قوله فاقترع المشبته الطلاق) اي اللفظ الدال
على رفع المشبته الطلاق وهو الان يشاء (قوله يعنى وقت الطلاق على مشبته) اضافة معنى اليان شئت قدرت لفظ بين
معنى ووقف فتكون لامسبة اي يعنى لفظ دال على وقت الطلاق على مشبته (قوله لانه) اي وقت الطلاق على مشبته (قوله
ضده) اي وقع المشبته الطلاق صلا لا ينبغي الخ (قوله الان يدعي) اي الزوج (قوله قوي) اي الان يشاء (قوله
ذلك) اي وقت الطلاق على مشبته (قوله فسوى) بضم ففتح مثقلا اي قبيل نيته (قوله ان بنوي) بضم ففتح مثقلا اي قبيل
فيه (قوله مع اليقين) اي شهادتها عليه عند الحكم (قوله فمسلا) اي فضل عدم ممة تنويه مع اليقين على عدم ممة ان
فجعل بمينه عليه اي وقت الطلاق على مشبته (قوله) اي الزوج (قوله انه) اي الشان

﴿قوله قوله﴾ أي الزوج ﴿قوله لغوا﴾ خبر كان ﴿قوله لا أثره في الطلاق﴾ أي رفعه بعد وقوعه كالتصريح بالغوا ﴿قوله جعل﴾ بضم
 فكسر أي إلا أن يشاء ﴿قوله على إرادته﴾ أي الزوج ﴿قوله به﴾ أي إلا أن يشاء ﴿قوله إن شاء أي﴾ أي وقف الطلاق على مشيئته ﴿قوله﴾
 هذه الألفاظ أي إن شاء أو إلا أن يشاء أو إلا أن يفتي ﴿قوله فهذا﴾ أي وقف الطلاق على مشيئته في إلا أن يشاء ﴿قوله يفتي﴾ بضم
 الياء وقع التام ﴿قوله من قوله﴾ أي أصبح خبراً متقدماً ﴿قوله في نوانه﴾ أي أصبح ﴿قوله ليست أبلغه إلا ما حسن خاتمة العلم﴾
 اسم أن مؤخرًا ﴿قوله في الطلاق﴾ صلة أحسن أي وقول أصبح يقتضي أن أبلغه إلا ما حسن من العلم فيه ﴿قوله فقوله﴾ أي
 أصبح ﴿قوله من معنى لفظه﴾ أي قول الزوج أنت طالق إلا أن يشاء فلا أن يفتي أي يمان لما ﴿قوله قوله﴾ أي ماذا كرنا الخ
 خبره ﴿قوله محتملاً﴾ بفتح الميم الثانية أي معانيه التي يحتملها ﴿قوله أنه﴾ أي الزوج ﴿قوله أراد﴾ أي الزوج بقوله أنت طالق إلا أن
 يشاء فلا أن ﴿قوله ذلك﴾ أي الطلاق ﴿قوله واليه﴾ أي أن معناه لا الزم نفس ذلك إلا أن يشاء فلا أن يفتي ﴿قوله لعل﴾ أي
 إلا أن يشاء ﴿قوله ثم قال﴾ أي ابن عرفة ﴿قوله جعلت﴾ بضم فكسر ﴿قوله واليه﴾ أي وإن لم يرد إلخاً فبأحد هذه الوجوه ﴿قوله﴾
 فخصتاف بضم الميم وقع اللام ﴿قوله على أي﴾ أي الوجود صلة بمحل بضم فسكون ففتح أي لفظه ﴿قوله لعل﴾ بفتح اللام أي
 الطلاق ﴿قوله فإن رده﴾ أي
 ٢٦٤

لما كان قوله إلا أن يشاء أو إلا أن يفتي لغوا أثره في الطلاق جعل على إرادته بمان شاء أي
 أعدم تفرقة العوام والجهال بين هذه الألفاظ فلهذا يشبه أن يفتي به الجاهل على أن من قوله في
 نوانه ليست أبلغه إلا ما حسن حالة من العلم في الطلاق فقوله بكل حال ضعف وما ذكرناه من معنى
 أظنه هو أظهر بمحتملاً لا يحتمل أنه أراد امرأته طالق لأن نفس ذلك إلا أن يشاء أي واليه
 نصاً أصبح لعله كان شاء أي وصحقت وجهها فلما هو أن يريد امرأته طالق أن فعل فلا أن كذا
 وكذا أو أن يفعل ثم قال فإن أراد إلخاً فبأحد هذه الوجوه جعلت بضم عليه ولا يفتصفت
 على أي جعل له وأطال ابن عرفة هنا بخلاف قوله أنت طالق إلا أن يرد أي يظهر في
 عدم طلاقه فينبز الطلاق عليه حيث رد الاستثناء لمعلق فإن رده لمعلق عليه فبما كره في
 قولها من دخلت لها رقت طالق إلا أن يرد على في المعلق عليه فقط فلا تناقض بينهما ابن عرفة
 في قولها في التذو ومن قال على المشي إلى بيت الله إلا أن يرد على أو أي خبر من ذلك فلا يتبعه
 استثناءه الصقلي وكذا في الطلاق والعق أصح ما عمل القاضي ما رواه ابن القاسم في المشي إنما
 هو في قوله على المشي إلا أن يشاء الله ولا يشبهه قوله إلا أن يرد على أو أي خبراً منه واستقصه
 بعض فقهاءنا وقال ما قوله إلا أن يرد على لا كقوله إلا أن يشاء فلا أن يشاء
 فلا أن كذا إلا بزمه إلا أن يشاء هو التوفيق ليشبهه استثناءه بقوله إلا أن يرد على لانه

بهما أي قوله بخلاف
 إلا أن يرد على المال على
 التمييز وقوله سابقاً بخلاف
 إلا أن يرد على في المعلق
 عليه فقط المال على عدمه
 تقرير على حيث رد
 الاستثناء المعلق ﴿قوله﴾
 قولها أي التذو خبر
 مقدم لقوله من قال على
 المشي الخ ﴿قوله في التذو﴾
 صلة قول ﴿قوله لا يشبهه﴾
 استثناءه جواب من أن
 كان شرطاً وشعبه ما كان
 موصولاً بالوجه مبتدأ المقصد
 لفظها ﴿قوله وكذا﴾ أي

الاستثناء في التذو بالأن يرد على أو أي خبراً منه في عدم التبع ﴿قوله في الطلاق﴾ أي الاستثناء فيه بالأن
 أن يرد على أو أي خبراً منه فأن طالق إلا أن يرد على أو أي خبراً منه ﴿قوله والعق﴾ أي الاستثناء فيه بذلك نحو أن
 أن يرد على أو أي خبراً منه ﴿قوله ما رواه ابن القاسم﴾ أي من عدم تبع الاستثناء بصحة أصله ﴿قوله في المشي﴾ أي تذر صلة
 ورواه القاسم ﴿قوله في قوله﴾ أي التذو خبره هو بوجه خبر ما ﴿قوله على﴾ يشبه الباء خبر مقدم ﴿قوله﴾
 المشي أي إلى بيت الله ﴿قوله إلا أن يشاء الله﴾ أي مستثنى بالأن يشاء الله لا بالأن يرد على أو أي خبراً منه وجعله على المشي
 إلا أن يشاء الله مفعول قول المضاف لقوله ﴿قوله ولا يشبهه﴾ بضم فسكون فكسر أي ما رواه ابن القاسم من عدم تبع الاستثناء
 ﴿قوله قوله﴾ أي التذو أي أن يكون في قوله ﴿قوله ولا يشبهه﴾ أي قول أصح ما عمل القاضي ما رواه ابن القاسم إنما هو إلا أن
 يشاء إلا أن يرد على أو أي خبراً منه ﴿قوله قوله﴾ أي بعض فقهاءنا ﴿قوله ما﴾ أي ليس ﴿قوله قوله﴾ أي التذو ﴿قوله كقوله﴾
 أي التذو ﴿قوله في الآية﴾ أي التذو يرد بضم ﴿قوله إلا أن يشاء فلا أن يرد على﴾ أي التذو يرد بضم وقال
 إلا أن يرد على أو أي خبراً منه ﴿قوله هو﴾ أي التذو يرد بضم ﴿قوله لا يشبهه﴾ أي التذو والطلاق أو المعلق ﴿قوله إلا أن يرد على﴾ أي
 أو إلا أن أرى خبراً منه ﴿قوله لانه﴾ أي التذو والطلاق أو المعلق الخ لانه يشبهه

(قوله لم يشته) أي لم يرد الاستثناء (قوله لم يقع) أي لم يحصل (قوله ذلك) أي مشيئة عدم الزينة (قوله ثم قال ابن عرفة) لعن مائة الشارح من كلام ابن عرفة عقب كان هذا لعل في لزوم الطلاق بقوله انت طالق الا ان يشاء فلا ن ولا يشاء ووقفه على مشيئته فانها ثالث وجوه ما بن رشد نقله القاضي مع فهم ابن رشد المذهب ومقتضى قول الترمذي ونقله القسطل من بعض الفقهاء مع مقتضى قول اسمعيل القاضي وقول ابن رشد يختلف ويجعل ابن الحبيب الثاني الا شهر اربع اشهر تابع لقبول العتق قول بعض الفقهاء وقوله بخلاف الا ان يدولى على الا شهر خلاف نص نسوية بينهما (قوله خلاف) عبقول (قوله نسوية) أي الصقل (قوله بينهما) أي الا ان يدولى والا ان يشاء فلا ن (قوله ووجه تفرقه) أي ابن الحبيب بين الا ان يدولى وبين الا ان يشاء فلا ن (قوله ان الرافع) أي يوسف التذرا والطلاق والعق (قوله هو المرقوم) أي التاذرا والمطلق والعق (قوله فكان) أي الرافع (قوله حين) أي الموقع (قوله كونه) أي الاستثناء ٢٦٣

(قوله ثم ينفذ) أي ته ليقا
(قوله ينفذ) بالتأويل
دون تعيين القرية التي
فيه منه (قوله او ينفذ) أي
أي كماله كمن في مصر
او رم يوم او رمى الحكة
(قوله ينفذ) أي ان لعبد (قوله
ان شاء زيد) والا ان شاء
زيد راجع الصبيخ الثلاثة
(قوله كل ذلك) اعلم لزوم التذ
المهم والاعين أو العتق
(قوله على مشيئة) أي زيد
(قوله وكذا) أي ان شاء
زيد والا ان شاء زيد
التوقف على المشيئة (قوله
ان قال) أي التاذرا والعق
(قوله ان ثلث) يضم التاء
(قوله فان قال) أي الملتزم
(قوله لزومه) أي الملتزم ما
اوقعه من تذرا وعق أو
طلاق (قوله وان قال) أي

لم يشته الى فعل لم يقع بل الى وجوب شيء قد الزمه نفسه فليس لذلك كالتأويل انت طالق الا ان
يدولى ولو قال انت طالق انت طالق كان له ذلك ثم قال ابن عرفة وقول ابن الحبيب بخلاف
الا ان يدولى على الا شهر خلاف نص نسوية بينهما ووجه تفرقه ان الرافع في الا ان يدولى هو
الموقع فكان منه تلاعبا على الا ان يشاء فلا ن غيره فاشبهه كونه تقوى يضاف فيه جميع ما تقدم
فقال (كالنذر والعق) فاذا قال على قدرا ونذكر اذا وصى عتق عبدا فخرج ان شاء زيد والا
ان يشاء فزيد ينفذ كل ذلك على مشيئته وكذا ان قال انت طالق فان قال الا ان شاء زيد وان
قال الا ان يدولى فان رده للعق عليه بنفعه والا فلا نفعه ان عرفة ونص الروايات نسوية
العتق والتذرا والطلاق في الاستثناء ابن شاس في الفرق بين الطلاق والعتق بالحق في الاستثناء
لاصحابنا طر يقان الاولى لفظ الطلاق وجبه فلا رتبع بالاستثناء والعتق بالحق تعالى لا يتعلق بها
حكم الثانية قول البغداديين تاخر الاستثناء من الطلاق مع وقوعه بلفظه كاستثناء الصلح مما يصح
يسقط كسقوطه في تعلقه به في الجنب بالحق المأزى تحقيقه ان او ادان شاة الله ايقاع لفظي لزومه
الطلاق عند اهل السنة وان اراد ان شاء لزوم الطلاق لتمامه لزومه قول واحد وان اراد ان
شاء الله طلاقا في الاستسئل فانت طالق الا ان يدولى على الخلاف في تعليق الطلاق بمشكول فيه
والسواء اشار بالوصي الله تعالى عنه بقوله عتقه بمشيئة من لانه لم يشته وان اراد الزام
الطلاق مع الاستثناء فهو اشكل الوجه والحق الرجوع فيه الى اختلاف الأصولين هل الله تعالى
في التزوج حكمه ما لو لم يكن غير عالين به فخرج الى تعلقه بالعبادات والصلح لمحكم بل كل مجتهد
مصيب فيكون الحق معهما باجماع الحق قلت ما ذكره من المأزى ليس في حق من التفرق بل
هو بحث في اعمال الاستثناء ولغو واقترب في التفرق ان مدلول الطلاق حكم شرعي فقط
فان حال تعلقه المتقدم ومدلول العتق فعل او كتب عنه فصيح تعلقه لمذونه والا في قول بعضهم

الملتزم (قوله فان رده) أي الا ان يدولى (قوله لا) أي وان لم يرد لمعلم عليه ان رده بالعق او ينفذ
الاستثناء أي احكامه مصلية تسوية (قوله في الفرق) خبر طر يقان (قوله في الاستثناء) مصلية الفرق (قوله لا صاحبنا)
حال من طر يقان (قوله الاولى) يضم الهمزة (قوله ووجه) أي يشته ووقعه (قوله فلا رتبع) أي الطلاق الواقع (قوله تاخر)
يضم ابتداء المجتهد متعلقا (قوله ووقعه) أي الطلاق (قوله بلفظه) أي الاستثناء خبر تاخر (قوله على) يضم فكسر
متعلقا (قوله يسقط) أي الاستثناء المؤخر من الطلاق (قوله كسقوطه) أي الاستثناء (قوله في تعلقه) أي الاستثناء (قوله) أي
المأزى (قوله ان اراد) أي الزوج (قوله أهل السنة) أي لقوله لا يقع في العالم من الاستثناء الله تعالى (قوله والله) أي العلق
بمشكول فيه مصلية اشارة (قوله فيه) أي الاستثناء ان شاء الله (قوله من التفرق) أي بين الاستثناء وبين الله تعالى والاستثناء
في الطلاق (قوله في التفرق) أي بين الاستثناء من (قوله منه) أي الفعل (قوله والا في) ضم الهمزة في التفرق مجعلا

(قوله ورد) بضمها حذفا (قوله صريحها) كان لم يفعل كذا فانت طالق (قوله او ضحا) كماله الطلاق لفعل كذا (قوله يحصل) اي الشيء المعلق على عدمه (قوله ثلاثا يلزم الخ) علة ثلثه منها (قوله تنتظر) بضم التاء وفتح القاء اي يهل (قوله فان رفعت) اي الزوجة زوجها لما حكم (قوله بترك وطئها) اي بسمه (قوله ضرب) اي الحاكم (قوله) اي الزوج (قوله اجل الايلاء) اي اربعة اشهر ان كان حواشيه من ان سكان رقا (قوله لانه) اي الزوج الخ علة لكونه من يوم الحكم (قوله جبر) بضم فسرى الزوج (قوله هو) اي اقدم (قوله اولي) بفتح الهاء اي احسن (قوله لانه) اي المصنف (قوله حكمه) اي الزوج (قوله ٣٦٤) بضم الهمز (قوله يعجل) علة رد (قوله فان

الاصل لغوا الاستثناء بجملة الله تعالى في غير المعلق ورد اعلاه في الميزان بالله تعالى وفي غيره على الاصل وذ كر قسم ان اقيم فقال (وان اني) اي حلق بصفة حثت عسر صا وضعا (ولم يؤجل) بضم القصة وفتح الهمز وكسر الجيم مشددة اي لم يذ كر ليعينه اجملا معينا بان اطلاقها (كم) قوله (ان لم يقدم) زيد فانت طالق (منع) بضم فسرى الزوج (من) وطئها اي الزوجة التي على طلاقها على عدم القيد ومثلا حتى يحصل ثلاثا يلزم الاسترسال على فسخ مشكوك فيه ونظير فان رفعت بترك وطئها ضرب به اجل الايلاء من يوم الحكم لانه لم يصف في ترك الوطء وانما جبر على تركه بحكم الشرع وفي نسخة كان لم اقدم بترك الوطء وهو اول لانه سب كر حكم حلقه على فعل غيره بقوله وان سلفه على فعل غيره الخ ويمكن رد الصفة الاولى الى الثانية فيجعل فاعل يقدم ضميرا لخالصان اجل ميعين كان لم يقدم بعد شهر مثلا فانت طالق فلا يمنع منها لانه على تركه فيبقى الاجل فان فعل قبل انقضائه بر ولا يحتج بر مرفوعة والتعليق في علم فعل يمكن كونه صائفا غير مجموع ولا مؤجل يمنع الوطء حتى يقسه وان كان احد هما لم يقسه وورثته وورثها اذا طلق ميتة ولا يؤمر ميت بطلاق وفي الايمان منها من قال ان طلاق ان لم يفعل كذا حيل بينه وبينها حتى يفعل ذلك والادخل عليه الايلاء القمي وروي ابن شعبان عن حلف بالطلاق لقلعة لم تترك وطئه محدث ليس من الامر التقديم بريد لم تكن الشبهة معه وقول ابن سنان لا يجوز بالكم من يتوقع حثه في الحلية الامن لا يبحث الابوة او موت زوجته احسن الشيخ ان تهدى ووطئ فلا يلزم استبراء المصطفى لضعف القول بجمعه والاختلاف فيه قل شرده ووطء المصنفة والحرمة والصاقعة فالاولى لانه ليس تلخل في وجوب الوطء وقول استبراء الكل ووطء فاسد لا يباطل بعده حتى يستبرئ بريد فاسد لسبب حليته وهو دليل ما قبله من ووطء الاب مقابله واستثنى من قوله منع منها فقال (الا) من كان بره في وطئها (كم) قوله (ان لم احبها) فهي طالق بضم الهمز وسكون اللام وكسر الواو (قوله ان لم احبها) فهي طالق فلا يمنع منها لان بره في وطئها فيبرل عليها فان تركها وادها ورفعت فهو مولى عند مالك والثبت لاعد ابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ويحمل قوله ان لم احبها حيث يتوقع فعلها فان ايس منه ولو من جهته منع منها ويجز عليه طلاقها (وهل ينح) من قولي واؤجل جلي في غير صورتي الاستثناء معناه

قول (قوله بجمعه) اي ووطئه (قوله فيه) اي ووطئه (قوله بريد) اي التعليق بضعف القول بجمعه والاختلاف (مطلعا) فيه (قوله ووطء المصنفة والحرمة والصاقعة) اي لانه لا يوجب استبراء وليس منعه ضيقا ولا محسنا فيه (قوله فالاولى) بفتح الهمز اي في التعليق الاستبراء (قوله لانه) اي المنع (قوله استبرأها) اي المدونة (قوله بريد) اي في الخ خبر قول والجله صتا انفا استثنافا يا اي (قوله سلمته) اي جواز الوطء (قوله هو) اي كون المراد به ما فسد لسبب حليته (قوله دلال) اي مدلول (قوله من ووطء الاب امثاله) بيان لما (قوله فلا يمنع) بضم الباء (قوله بريد) بكسر الهمزة في بضم الما وفتح السين (قوله ورفعت) اي لما لم يترك (قوله منه) اي فعلها (قوله منع) بضم فسرى (قوله بغير) بضم فسرى مثلا (قوله صوري) بفتح التاء معني صورية بلان لا شاقعة

(قوله معين) بضم فتح مفتاحا (قوله تقديمه) أي اتصل (قوله عليه) أي الوقت المعين (قوله وليس وقت سفر) حال (قوله الثاني) أي التقييد بكون الفعل المعاق عليه ليس له وقت معين لا يمكن فتح قبله (قوله وما) أي الفعل المعاق للطلاق على علمه الذي (قوله أجل) أي وقت معين لا يمكن تقديمه عليه (قوله فإن قال) أي الزوج (قوله ذلك) أي الحج (قوله زمان) أي طول (قوله أحرم) أي الحج (قوله وأخرج) أي سافر إلى مكة (قوله لأنها) أي الزوجة (قوله إن مضى) أي الزوج لما كثره وطاعها (قوله أنه) أي الزوج (قوله أجل المولى) بضم الميم وكسر اللام أي أربعة أشهر إن كان حراً أو شهرين إن كان عبداً ويطلق عليه بانقضائه (قوله ولو كان) أي الزوج (قوله في الحرم) بضم فتح مفتاحا (قوله وإن

٢٦٥

(مطلقاً) غير مقيد بكون الفعل المعاق على عدمه ليس له وقت معلوم لا يمكن تقديمه عليه (أو) منع (الأثر) حاله وقت معين لا يمكن تقديمه عليه (كقوله إن) أي الحج في هذا العام فأنطالق (وليس) الوقت الذي على فيه (وقت سفر) معتاد الحج فلا يمنع منها لعدم تحكمت منه قبل وقته في الجواب (أو بلان) ابن عبد السلام الظاهر الثاني إذا بقصد أحد الحج في غير وقته المعتاد ابن عرفة وماله أجل عرفاً مع عبس بن القاسم فيه من قال إن لم يجد فاسر أنه طالق البتة فلا ينبغي له وطأها حتى يجمع فإن قال بغيره فلا يشرع في طهره من أجل ما قيل في الحرم وإن رخصت بالقام دون سبب حج متى شاء ابن رشد ظاهره كظاهر قول ابن القاسم في نافع لوط من يوم حلفه وإن بان بان خروج النكاح والجم وإن رخصته ضرب به أجل المولى وقال غيرهما لا يشرع فيها قبله أخرج وأحرم وإن كان في الحرم ومعه على ما قال عبس بن دينار إذا وجد صحابة والأبلا يومسراً حرام ولا يضرب به أجل إلا يلازم ويرى ابن نافع لا يمنع من الوطء ولا يضرب به أجل حتى يأتي بان خروج الحج فإن جاءه ضرب فلان قبل انقضائه سقط عنه الأبلا وإن لم يجمع مالم يجمع بالأبلا وإن لم يخرج حتى انقضى أجل الأبلا مطلق عليه عند انقضائه إذا انقضى أجل الأبلا قبل وقت الحج فلا يطلق عليه حتى يأتي فإن في وجع برودة الأبلا وإن لم يجمع طلق عليه بها وإن لم يزل للأبلا ولم يصر حتى قاله الحج أجل للأبلا وقبله أخرج وأحرم على القول الأول وعلى القول الثاني قال ابن القاسم لم يطلق عليه وقال شهاب رجوع إلى الوطء قبل الرجوع إليه أبداً ويؤجل للأبلا متى قامت امرأته وثلاثة لا يمنع الوطء حتى يمضي فوات الحج فيمضي ويؤجل للأبلا إن قامت امرأته وقبله أخرج فأن أسرع وجع سقط الأبلا وإن لم يلدركه طلق عليه بها إن انقضى أجلها أو عند انقضائها أو بها لا يمنع الوطء حتى يقوته الحج فإن قامته وأمرته ضرب به أجل إلا فلا يخرج فلا تطلق عليه بانقضائه حتى يأتي وقت الحج فإن حج بر وسقط منه الأبلا وإن لم يجمع طلق عليه بها وإن لم يصر حتى انقضى أجل الأبلا مطلق عليه بها وهذا وما قبله فأنشأ من المدونة وإن كان يوم حلفه لم يبق فيه وبين وقت الحج ما يدركه فيه فلا يمنع من الوطء ولا يدخل عليه إلا لا يفترقة ذلك العام وهو دليل قوله في السماع فإن

منع غير (قوله طلق) بضم فكسر مفتاحاً (قوله عليه) أي الزوج (قوله وإذا انقضى أجل الأبلا قبل وقت الحج الخ) هذا على غير رواية ابن نافع (قوله حتى يأتي) أي وقت الحج (قوله بها) أي الأبلا (قوله وعلى القول الثاني) أي الذي رواه ابن نافع (قوله وثانها) أي الأقوال في أصل المسئلة أي قوله إن لم يجمع فاسر أنه طالق (قوله) أي الوطء (قوله وإن لم يدركه) أي الحج (قوله بها) أي الأبلا (قوله أجلها) أي الأبلا (قوله ورأبها) أي الأقوال في أصل المسئلة (قوله فإن خرج) أي رزق إلى الحج (قوله بانقضائه) أي أجل الأبلا (قوله ما يدركه) أي الحج (قوله فيه) أي الزمان الباقي بينه وبين وقت الحج (قوله وهو) أي عدم منعه من الوطء (قوله دليل) أي مفهوم

(قوله ولا يكتنه بمشند) اى حين حلقه فحصل الشئ وانما خروج البلد (قوله فلا يكون) اى حلقه (قوله حتى يكتنه) اى الفعل
 وانما خروج (قوله وكذا) اى حلقه معى قبل شئ وانما خروج لبلد لا يكتنه حيث قد كونه لا يكون على حدث حتى يكتنه (قوله فهو)
 اى فساد الطريق او غلوا الكراه (قوله فلا يوقف) اى عن طريقه ومن حيث اتى - فاشبه بالانها (قوله حتى يقدم) اى فلا ن (قوله)
 فلا ن مات) اى فلا ن (قوله فيها) اى غيبته (قوله عليه) اى الحالف (قوله ولو حضر) اى فلا ن من غيبته (قوله مقامه) بضم
 الميم (قوله يكتنه) اى الحالف الخ) نصير بل ولو اقامته (قوله فله فحصل) اى الحالف (قوله حتى مات) اى فلا ن (قوله حدث)
 اى الحالف (قوله فسا) انما بعد المدهز (قوله وجهه) اى التميز (قوله انه) اى من القاسم (قوله حمله) اى تولاه ان لم اطلق
 بعنه شهر مثلا فانت طالق ٢٦٦

الانتظار (قوله المستثنى منه)

لم يخرج من عامه وعليه من الزمان ما يوجب في مثله ثم قال ان معرفة العقل عن محمدان حاصلي
فصل شيء او الخروج لبلد ولا يكتنه حيث ذكرا يكون على حشمتي يمكنه كذا ان لم يكن
لخروج وجه وقت ومنعه فساد طريق وغلا كراهه وذر وكذا حلقه لكن فلانا الغائب
فلان وقت حتى يقدم ولو طالت غيبته فان مات فيها فلا شيء عليه ولو حضر وطال مدة ما يجاءه
القول فله فم فعل حتى مات فلان حشمتي من قوله وان في ولم يؤجل منع منها اي
ويستظر فقال (الا) قوله (ان لم يطلقك) فانت طالق حال كونه (مطلقا) بكسر اللام اي غير
مقيد به باجل فيخير عليه الاطلاق ان ما لها الاطلاق على كل حال سواء برأى وحشمتي (او) مقيدا
تعليقه (الى اجل) كقوله ان لم يطلقك بعد شهر فانت طالق فيخير عليه حيث ذكرا هذا مذهب
المدونة ابن رشد وجهه انه جعل على التعديل والقوة مكانه قال ان لم يطلقك فانت طالق الا ان
ابن عاشر النخعي قوله منع منها حكمه من احدهما مصرح به وهو الاول والاخر لازم وهو
عدم التعيين استثنى من ذلك باعتباره الحكم الاول قوله الا ان لم يطلقك الخ باعتبار الحكم
الثاني قوله الا ان لم يطلقك الخ اسائل الاول بعد وان لم يكن المستثنى منه في هذه مصرح بها احتاج
الى بيانه بقوله فيخير فلان قوله الا الثانية بواو عطف لكان اعني (او) اي والا قوله (ان لم يطلقك
راس) اي آخر الشهر البينة فانت طالق راس الشهر البينة فيخير عليه البينة وقت تعليقه
لأنها واقعة استمر بايقاعه وجهته فلا بد منها (او) اي والا فان لم يطلقك راسه البينة
فانت طالق (الا ان) البينة فيخير (الطلاق) البينة اذا لم يبقها ما بايقاعه واستنه قاله ابن
شاس وابن الحجاب وصرح في التوضيحات المشهورة وظاهر كلام الجواهر ان هذه ليس فيها
نقص بالتعيين وانما هو مخرج منها بالانقياس على المسئلة التي قبلها واعترف في التوضيح بهذا
ويستفاد من قولان الاول بجل فيها الاطلاق لانه لا بد منه وهذه الخروج فيما من عهدة البين
بالحال مع ان الاولى منصوفة في المدونة ففيها وان قال ان لم يطلقك فانت طالق لزمه مكانه
طائفة وقال غيره لا يلزمه الاطلاق الا ان ترتفع الى السلطان او توفقه او بجرم النفس بعدم
التعيين في الحبس البينة فالا قاله محمدان يصلح قبل الاجل فلا يلزمه غير واحدة او وهو

ای الاربع (قوله صریحا)

الی بیانہ) ای المستثنی (قوله

اذا لم يمتها) اي البتة (قوله

طلاقك وأمس الشهر البتة

البنة او الاتن (قوله هذه)

الشهر البتة فانت طالق

وَأَمَّا هُوَ أَيُّ الْمَصِيرِ (قوله)

الشهر على علمها فيه (أوله
والثاني والثالث والرابع)

الهم أطلقك فانت طائر
(قولها هذا) اع بالتميم

ان لم اطلقك فانت حلاله

التي قامت طاعة رأس الشجر

الجنة (قوله الهن) اي نعمة

نقدہ ای این القاسم (قولہ فی الحدیث)

[illegible]

(قوله وهو) أي الزوج (قوله ونفسه) أي ابن عرقته (قوله ان حلف بالثلاث ان لم يطلقها قبل الهلال ثلاثا) بان قال ان لم يطلق قبل الهلال ثلاثا فانت طالق ثلاثا (قوله الثلاثين) أي العلن والمعلن عليه (قوله له) أي الزوج (قوله ان يصالح) أي يفي بالخروج منه التي حلف بدلا عنها ثلاثا نافي عن طليقها ثلاثا (قوله واحدة) أي طليقة انطلق (قوله هذه) أي انت طالق الى شهر ثم قال انت طالق الا ان الحائض التي الى شهر لم يلزمه الا طليقة (قوله ووقت) أي توقف محمد (قوله عما بها) أي حلقه بالثلاث ان لم يطلقها ثلاثا قبل الهلال (قوله ورأها) أي محمد (قوله وقال) ٢٦٧ أي محمد (قوله اربايت) أي

اشهرين (قوله انجيل) يضم التاء وفتح الجيم منتقلا الى البتة (قوله عليه) أي الزوج (قوله وهو) أي الزوج (قوله بعدها) أي السنة (قوله الى الاجل) أي قربه (قوله ظاهره) أي قول محمد اربايتان قال انت طالق البتة الخ (قوله) وكذلك ان لم يطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الشهر البتة فانت طالق البتة) مفعول قول الخائف لقاعه (قوله يقتضي ان فيها) أي ان لم يطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الشهر البتة فانت طالق البتة الخ خبر قول (قوله) وكذا أي فعل ابن الحجاب مفعول فعل (قوله على هذا) أي وقوعه به بمعنى زنته (قوله له) أي الزوج (قوله وطؤها) أي الزبية التي على سلطانها اليوم على كلام فلان عند البسمل كلام فلان (قوله وعلى هذا) أي الأصل وهو لزوم الطلاق به بمعنى زنته

واضح ان دلوجه لا تميز وهو يحد بخبر جليله الحلة ولم يعرف ابن عرقته القول بالتميز فضلا عن كونه مشهورا ونفسه القضي ان حلف بالثلاث ان لم يطلقها قبل الهلال ثلاثا لم يهل احد الطلاقين قال محمد لان له ان يصالح قبل الاجل فلا يلزمه غير واحد الشيخ يروى محمد في انت طالق الشهر ثم قال انت طالق الا ان الحائض التي الى شهر لم يلزمه الا طليقة محمد هذه بعدة ووقت مما قبلها وواحد ايمان لا يجب فيه اطلاق وقال اربايتان قال انت طالق البتة ان لم اطلقك الى سنة البتة اقبل عليه وهو يقدر على ان يصالح قبل السنة ويترجمها بهذه فيفسل من البتة والاحرام عليه وطؤها الى الاجل كقوله انت طالق البتة لا اعتن بداري الى السنة لا يحرم عليه وطؤها قلت غلظه الاتفاق على عدم التحجيل في تعليق البتة على عدمها وقول ابن الحجاب بعد ذكره القول بالتحجيل في انت طالق ان لم اطلقك وكذلك ان لم اطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق البتة يقتضي ان فيها قول بالتحجيل وسكتنا فعل ابن بشير (وبقي) والطلاق المعلن بصدقه الحث الشديد بقوله الا ان اذ لم يطلقك رأس الشهر البتة (ولو مضى زمنه) واوله قال ولو مضى كدق قمره ان لم اطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الا ان البتة واستظهر على هذا القياس فقال (كذلك اليوم ان كنت فلا غدا) قال ابو محمد اصل ما كنت يعني الله تعالى عنه يلزمه الطلاق اذا كلفه غدا وليس لتعليق الطلاق باليوم وجهه وفي البتة في انت طالق اليوم ان دخل فلان الحمام فدل لم يكن طلاقا الا ان يدخل فلان الحمام غدا فدل وطؤها فدل عياض وعلى هذا يلزمه البتة ولو مضى زمنها فسقط قول ابن عبد السلام لا يلزم الحالف شي بوجه لانه اذا حلف على ايقاع البتة فاسقط قول ابن عبد السلام لا يلزم الحالف عليه وهو ايقاع البتة عند رأس الشهر فاذا اجاب عن الشهر فدل ترك ذلك الطلب واختيار الحث كالكل حالف فاذا اشتاء لم يمكن وقوع الحث عليه لانعدام زمان البتة الموقوف على الانهائه التزامه في الزمان الحال الذي عدم ما عسى عنده رأس الشهر قال في التوضيح هذا يأتي على قول ابن عبد الحكم فين قال انت طالق اليوم ان كنت فلا غدا وكلفه غدا الا في عليه لان اليوم مضى وهي زوجته وقتما قضى وقت وقوع الطلاق ومشله لان الفاسق في المواز يلعن قال لاصرا ان اتزوجك فانت طالق غدا وتزوجها بعد غدا فلا شيء عليه لكن قال ابو محمد قول ابن عبد الحكم خلاف اصل ما لا يرضى الله تعالى عنه وان الطلاق يلزمه اذا كلف غدا وايضا فافلسه المذكور بان هذه مما روي عن ابن عبد السلام اذ لو صح للزم فين قال

الذي قد به في تعليقه (قوله هذا) أي بحث ابن عبد السلام (قوله لاني عليه) مفعول قول الخائف لقاعه (قوله ومثله) أي قول ابن عبد الحكم لاني عليه (قوله لكن قال ابو محمد الخ) استندوا الى قولهم هذا ما أتى على قول ابن عبد الحكم ومثله لان الفاسق يرفع ايمانه بمقتضاه (قوله اصل) أي قاعدة (قوله وان الطلاق يلزمه اذا كلف غدا) بان لاصل ما لا يرضى الله تعالى عنه (قوله فافلسه) المذكور بان هذه مما روي عن ابن عبد السلام اذ لو صح للزم فين قال بحث ابن عبد السلام

(قوله لما ذى) أى ابن عبد السلام (قوله بعده) أى الشهر (قوله فقهه) أى الزوج من أخا فقه الصديق لما قبله (قوله الخافق عليه) مقبول قبله (قوله وكونه) أى فعل الخافق عليه (قوله علم) بضم العين (قوله أن العجز) بفتح الجيم بيان لما (قوله وقف) بضم فسكى (قوله الزوج) (قوله غفل) بضم فسكى (قوله منه) أى الزوج (قوله ولا يمنعها) أى البتة (قوله الشامل الخ) نعت غير (قوله فزوجته) أى الحائض (قوله فيقتلن) بضم الياء وفتح الطاء أى الزوج إلى حصول القتل الملق عليه الذل والابواب وقومه وعكره (قوله ولا تمنن) ٢٦٨ بضم الاء أى الحائض (قوله منعه) أى الحائضه كاف التشبيه

ان لم يطلقك واحدة بعد شهر فانت طالق الا ان البتة ان لا يلزمه شيء المذكر ولكن لا يصح
الطلاق في جهل الواحدة اه (وان قال) الزوج (ان لم يطلقك واحدة بعد شهر فانت طالق
الا ان البتة فان جهلها) اى الزوج الطلقة الواحدة قبل تمام الشهر (ابن رافع) في برمن المير
ولا يقع عليه بعد شيء لعله الخوف عليه وكونه قبل الشهر لا يضر لماء لم التمس قد يكون
قبل اجله كطابق بعد شهر فيض الا ان (والا) اى وان لم يطلقها وقتئذ (قبل ما جهلها) اى
الواحدة الا ان (والا) اى وان لم يطلقها (بات) منك ثلاثا وان عقل عن حق جاوز الاجل
ولم يطلقها لواحدة طلقت البتة ولا يلزمه ما مضى زوجها (وان حلف) الزوج بطلاق زوجته
او منعت امته (على فعل غيره) اى الزوج الشامل للزوجة وغيره (فان حلف) ساقطه المطلق على فعل
غيره بصيغة (البر) بان قال ان فعل فلان كذا فزوجه طالق (فكذب) حلف على فعل (نفسه) فى
جميع ما تقدم فينتظر ولا يلزم من بيع امته التى حلف بعقدها ولا من وطأ زوجته التى حلف
بطلاقها واما المروءة كان لم يفعل فلان كذا فى هذا الشهر فانت طالق او مرة فيغني عن بيع
الامة لا من وطئها والزوجة (وهل كذبت) اى الحلف على فعل نفسه المطلق على فعل غيره
(فى صفة) الحنث المطلق فيمنعه من وطئ زوجته وضرب اجل الا بالان وقضته (اولا)
يكون تحمله على فعل نفسه فلا (يضرب) بضم النجبة وفتح الراء لى اى الطلقة (اجل الايلاء)
والسكن (يتولم) بضم فتح مثقالا اى يستوفى (له) بقدر ما رآه الحاكم انه اراده بيمينه ثم بحث
الى الجواب (قولان) لابين: اقسام ربيع الثاني الشايف ظاهر المصنف ان القواين لا يفتقران الى
ضرب الاجل وعدمه وهو كذا قلته من وطئها عليها على ضرب الاجل فظاهر وامضى
التولم فقد صرح ابن القاسم فى كتاب العتق من المدونة بجمع من وطئها معه ونهها فى اطلق
ابن عرفة والمعلق على عدم فعل غير الخائف فى كونه حكمة عدم فعله او التولم بقدر ما يرى انه
اراده ثلثها ان حلف على غائب كانت طالق ان لم يقدم فلان وان لم يلحق فالازل وان حلف على
حاضر كقوله ان تهب لى دينار او ان لم تقضى حقى فالثاني ثم قال وعلى الثاني فيمنعه التولم
ثالثا ان كان ليمينه سبب وقت اراد قول ابن القاسم واشبه وعليه قال القسنى فى وقوع
الطلاق بمضى الوقت القسنى رأى أنه اراده دون حكم قول ابن القاسم ان مضى قدم ما كان
السلطان يتولم ويقع حنثه فان مات بعد فلا ريب ان مات وبنته ما لم يفرق الحاكم وقال
الاخوان لا يقع ووطال بالاحكام والنص الاول ولا مرأت بينهما وان افر الزوج (بفعل)
بان قال تزوجت او شرفت او شهدت عليه مئة (ثم) كذب نفسه فى اقراء او البينة التى

خاتمی ای التلوم (قوله ثم قال) ای ابن عربی (قوله وعلى الثاني) ای التلوم (قوله في منه الوطه) ای
وعنده (قوله فلانها) ای الاقوال (قوله ان كان ليعنه سبب) شرط في عتدای منه الوطه (قوله وقتا) صلت مع (قوله او
ای الخالف بضمه) قوله وعلیه ای الثاني (قوله بعنه) ای مضی التلوم (قوله لاشي) ای الطلاق (قوله الاول) ای او
الطلاق بضمه (قوله ولا امرأتین) ای بعده بضمه (قوله به) ای التل (قوله او البینه) عطف علی نفسه

(قوله فيجوز) بضم فكسر مثقالاى الطلاق الذى حلف فيه (قوله ان وقع) بضم فكسر لهما كشرطا فى العين (قوله ونيتها) اى المدونة (قوله ولا يصح) بضم فتحة مثقالاى (قوله ولو اقر بعد عينه) اى على تركه فصل كذا (قوله انه فعله) اى الفعل الذى حلف على تركه اقر (قوله كاذبا) اى فى اقراره بضمه (قوله بالقضاء) تنازع فيه يتبع ولم (قوله فيه) اى رسم الدونين السماع المذكور (قوله يتكره) واجمع لحق وفعل بعد فمن احد هما دلالة (قوله ردين) ٢٦٩ بضم فكسر مثقالاى (قوله ذلك) اى

حلقه على كذبهم (قوله منها) اى المدونة (قوله منها) اى المسئلة (قوله بين ان يتقدم العين على ما يناقضه) اى العين وذو كرها باعتبار عنوان الحلف اى وبين ان يتقدم الفعل المتناقص للعين عليها (قوله هو) اى الفرق (قوله حكمه) اى العين (قوله يصدق) بضم فتحة مثقالاى (قوله ابطاله) اى العين (قوله يتكذب بذلك) اى الذى حلقه على تكذيب البينة او الاقرار (قوله حكم) فاعل بيثت (قوله لا يصدق) الحالف اى بالعين عليه لم يثبت للعين حكم (قوله الى ايجاب) سلة يقصد (قوله حكم الطلاق) اضافته للبيان (قوله الاصل) اى القاعدة (قوله ما بعده) اى الحلف من اقراره ويشة (قوله يمكن) اى ما بعد الحلف (قوله اقرار بالحنث) اى اوشهاد به (قوله وان تأخر) اى الحلف (قوله كان) اى الحلف (قوله ظاهره) اى قوله

ينهدت عليه و(حلف) بطلاق زوجته (ما فعلت) ذلك الفعل (صدق) بضم فكسر مثقالاى (بين) باقية تعالى انه كذب فى اقراره وان البينة تورث عليه ولا يثب عليه وان تكل فيجز عليه ان وقع وان استفتى صدق ولا عين ابن عرفه فويل من اقر بفعل كذا ثم حلف بالطلاق ما فعله صدق بعينه ولا يثبت ولو اقر بعد عينه انه فعله ثم قال كنت كاذبا فلا يتبعه ولزمه الغلاق بالقضاء قلت مثله فى رسم الدرر والزارع من جملة بعضى من كتاب النكاح وفيه من شهد عليه قوم بحق او قبل من شهد عليه حلف بعد اقرارهم بالطلاق انهم شهدوا عليه وروى حلف انهم كانوا دونين فان اقر بعد ذلك بصدقهم او شهد آخرون بصدقهم اداة الاوّلين حنث في عينه وكذا الوحد بالطلاق ان كان لفلان عليه حكم كذا او كذا وان كان كالم فانا اليوم قسمه عليه عدول بالحق او بالكلام فقد حنث ان يشهد اصل هذا المثلث اى لايمان بالطلاق ثم اقر بكونه فى جملة من القسم من كتاب الشهادات ولا خلاف فى شي منها والفرق بين ان يتقدم العين على ما يناقضه هو ان العين اذا تقدمت فقد لزمه حكمه ووجب ان لا يصدق فى ابطاله واذا تقدم الفعل يثبت اقراره لثبت للعين يتكذب بذلك حكم اثم يقصد الحالف الى ايجاب حكم الطلاق الذى حكمه على نفسه انما يقصد تحقيق نفي ذلك الفعل قلت الاصل ان ثلثي المتنافين ناسخا وليهما غيبا فيه القسح ورافع لما اى شيء فان تقدم الحلف كان ما بعده واقعا لدلول ما حلف عليه فكان اقرار بالحنث وان تأخر كان واقعا ما قبله فلا حنث فى النفسى فى الموازنة ان قبله فلان وفلان ويشدان عليه بكذا الحلف بالطلاق لا يثب منه من ذلك ثم شهد عليه لم يثبت وقال مال بن ابي ابي الله تعالى عنه من شهد عليه شاهدان برى عن خبر حلف بالطلاق ما شرب خرا - سدودين في عينه ولا تطلق عليه قلت ظاهر مدونة عين ولا ينقض فرع الموازنة ما ذكرناه من الفرق لان حلقه فيه فى حكم المتأخر عن الشهادة لانه اقر بهد الهمما اخبر بها (بخلاف اقرار) اى الزويج بفعل ما حلف بالطلاق على عدم فعله ثم اقر انفسه (بعد العين) بالطلاق انه لا يفعله ثم يرجع عن اقراره بضمه وكذب نفسه فلا يتبعه (فيجوز) عليه الطلاق لاقراره بالحنث فى العين بعد انقضاء عليه والزامه حكمها فلس ابطالها والارجوع عنها وتقدم قولها ولو اقر بعد عينه انه فعله ثم قال كنت كاذبا فلا يتبعه ولزمه الطلاق بالقضاء (ر) ان حلف بالطلاق لا يفعله كذا ثم اقر بفعله ثم يرجع عن اقراره وكذب نفسه فيه فلا ينعكس زوجته (من استتاعها بها) ان سمعت اقراره) جهشه فى العين ولم يشهد عليه بيمينه (روايت) منه واوه للبال اى والحال ان الطلاق ياتى ولدون الثلاث فان كان رجعا فليس عليه ائتمعه لاحتمال انه ارجعهما ويندب لهما منه حتى يشهد عليه بقوله واصابت من منع فلا يثبت بينة اقراره فيجز عليه وظاهر قوله سمعت ان لهما تمكينة

دين في عينه (قوله دون عين) اى بالله تعالى على انه لم يحلف بالطلاق كاذبا (قوله من الفرق) بيان لما قوله فيه اى فرع الموازنة (قوله به) اى الحلف (قوله لهما) اى الشهادة (قوله به) اى اقرار بالحنث (قوله فان كان رجعا) بمفهوم روايت (قوله منه) اى من استتاعها بها (قوله عليه) اى ارجعها (قوله لقوله) اى المنصف فى باب الرجعة (قوله منه) اى عطفها وارجعها ثم ارجعها ولم يشهد عليه من استتاعها بها (قوله به) اى الاشهاد على ارجعها (قوله فيجوز) بضم فكسر مثقالاى لطلاق الذى اقر بهن فيه

(قوله) اى اقارب مجتنبه (قوله ضمعاها) اى الروجة اقاربه مجتنبه (قوله شهداها) اى اللمعة عليه وهو يكتنبا
 (قوله) اى اقارب مجتنبه (قوله) اى قتله (قوله وعلم جوانه) اى قتله اعطف عليه (قوله والى) اى وان ثبت محاربه
 (قوله) اى الزوج (قوله يوانه) اى قتله (قوله اذهو) اى جوانه (قوله خال) اى ابن محرم (قوله لانه) اى الزوج (قوله)
 فيضض المعنى بعد افقته (قوله) اى قول ابن محرم لا يصل الى قتله الخ (قوله وهو) اى حل الحق على مدافقته ونفى قصد كنه
 الفاسد مكون الراف (قوله فيها) اى المدققة (قوله على اقاربه) اى الزوج

اذ اشهدت عليه بيقينه ولم نسعه على احتمال كذبها عليه لصعوده فوجهاها اقرؤس
 شهادتها ويحتمل ان يقال لانكته ايضا بالاولى من معاها اقرار لان الاحتمال كذب فيه
 ولا تميز (اي الزوجه التي سمعت اقرار زوجها بجنته بطلاق بائن ثم جرح عنه وكذب نفسه
 فيه) الاكرها اى مكروهه فغلبنا وزنها (ولتقتنع منه) بوجوبها بالادعوت القرانه ولا يثبت
 لها (دفع جواز قتلها) اى الزوجه (له) اى ذوقها الذى ايتها بلائنه (عند محاورتها) على
 وطئها ولو غير محصن اذملت وقتلته لا بد لئلا يدفع الابه لا كالمصائل الذى لا يدفع الابه
 وعدم جواز ظاهره ولو كان لا يشفع الاب ولو امتنع قتلها فيه ولكن لانكته اذا اذاعت
 قتلها ولا يقتل به ان قتله اذ اثبت محاورتها والاقايت به ولو على القول بجوازها اذ هو حكم فيها
 بينا وبين الله تعالى لا يأتى الفصل اى احتمال كذبها (قران) الاقل لحدود الشائى ليعنون
 وصوبه ابن عمر زمان لاسيل اى قتله لانه قبل وطئها باستوجب القتل بوجهه وبعد صارسا
 على الامام اقامته اجسد بابا يفتض اى يفتض منه على اقرار بعد العيى وعلم ان كذب فيه حله فى المقام
 خلاف القرص ابن عرفه فثبت ان قتله منه على اقرار بعد العيى وعلم ان كذب فيه حله فى المقام
 معها بينه وبين الله تعالى ولا يسع امرأته المقام به من سمعت اقراره هذا الا ان يثبت منه
 ولاسلط لها ففى كن طلق فلا يؤاخذ ولا يثبت له الا كارهه ولا تنقعه لانداعته ولا يمين الا يشاهد ابن
 شعره او لا يوجهها ان تقرر ولا يثبتها الا كارهه ولا تنقعه لانداعته ولا يمين الا يشاهد ابن
 عبد السلام جواره ولا يثبتها الا وهى مكروهه احسن من مباره الا كارهه اذ لا تنقعه كراهه
 اثباتها انما ينفعها كونها مكروهه ابن عمر زمان سمعت من ذوقه روحها اقتصد الله كالاجبي
 لا تقرر للذمة زوجة المرء اذ عند ما لى الله تعالى عنه وغيره ليس مبررة وقد قال فى الطهار وقد
 يرى فيه وجهها ويجحد ولتقتنع به جحدت ولو شعر واسها فثقت ان حتى اها كغاصب المال
 اراد العادى عليه والحارب وقال يحسن لايصل لها فانه لا يقتل نفسها كقر ما عليها الا اشتاع
 والايانها الامكرهه ابن عمر زمان الدواب ابن شيرا شتغل حل يباح لها فانه ان مكنتها وحق
 لها فقتل لها ذك وآمن باب تعميم الشكر وقيل لا ولاء من باب اقامة الحدود ويحتمل
 فخر بعضها على الخلاف فى تغيير المنكر بل يقتضى ان ادان المراس يحق قتلها على الحارب
 وانكروا ابن عمر زمان من طلب الحارب اشتغله تخفيف التسليم والحارب مؤلزمه الا يجوز لها
 التسليم ولا سبل لها الى القتل لانه قبل وطئها لا يستحق القتل بوجهه وبعد صارسا لا يحد
 ليس لها اقامته والجواب انه من تغيير المنكر بعد اقامته فانه يدفع الا بقتله قلبه تقرر

ابن
 قوله ان امكها اي قوله (قوله موصفي) اي قوله عن الناس (قوله ثالث) اي قوله (قوله
 رابع) اي القائل بجموعه (قوله اول) اي لا يجوز ان اقله (قوله ورثه) اي مانع قلة قله (قوله فمضربهم) اي القولين (قوله
 اذن) اي من الامام (قوله وانكره) اي قياس محمد قلة على قتل الحارث (قوله لانه) اي المطلق (قوله ويعد) اي وعلتها (قوله
 جلد) اي قلة (قوله انه) اي قلة

(قوله يفتح الخ) خبر تقرير (قوله وفي جهنم) أي المدونة الخ شاعداً قبله (قوله يريدون) أي التائبون (قوله أموالهم) أي
 الآخرين المتقولين لهم (قوله ناشدوهم) أي المتقولين لهم التائبين (قوله فإن أبوا) يفتح الموعدة أي التائبين ترك المتقولين لهم
 والاعتصاف بلا ذنوب (قوله فليس) أي يقال به المتقولين لهم التائبين (قوله وجوباً) أي أن نوع الأمر (قوله ولكن لا يقتضي
 به) أي الفرقان امتنع الزوج منه استدراك على الوجوب لرفع ٢٧١
 أي إمامه القاضيه (قوله الأول)
 أي الوجوب (قوله عنه)
 أي القاموس (قوله أنه)
 أي صاحب القاموس (قوله
 وهذا) أي قول مجازي في
 القاموس بعض لفظة مدنية
 (قوله بالضم) أي المدونة
 (قوله بالكسر) أي المدونة
 (قوله شدته) أي البعض
 (قوله ككرهم) أي في ضم
 العين (قوله ونصر) أي في
 قصها (قوله ونرج) أي في
 كسرهما (قوله) بفتح
 فكسر (قوله عدوك) فاعل
 بعض (قوله النش) فاعل
 بعض (قوله فهو) أي النش
 (قوله بعض) بضم فكونه
 ففتح (قوله البعض) أي
 بضم الموحدة (قوله بضته)
 أي متخففة منه مدنية بنفسه
 (قوله البعض) أي وبعض
 بالتضعيف (قوله الأول)
 أي أو قبل الإطلاق (قوله
 فيما) أي التصديق وعنده
 (قوله أجايتها) أي الزوجة
 (قوله بالواو) أي للزوج
 فيما يقتضي حتمه (قوله ولم
 نوج) أي ابن القاسم
 (قوله فقال) أي ابن القاسم
 (قوله بومر) أي الزوج

ابن عمر بن القاصب بخير يختلف المرأة يفتح كون القياس هو باقي القتل وهو الواجب
 امتن من قتل نفسها أن قتلها وأول قتلها ولم تقدر على دفعه إلا بقتل وجب عليه القتل
 لأباحته وإن لم تأمن قتل نفسها في مدافعتها بالقتل أو بغيره فهي في سعة وكذا من رأى فاسقا
 يصار قبل ذلك بغيره وفي جهنم أن تزل قوم يا خيرين يريدون أموالهم وأنفسهم ورحمهم
 ناشدوهم فقالوا أو أوالسبب (واصر) بضم فكسر الزوج وجوباً عليه الشئ حاله وقال د نديا
 ولكن لا يقتضي به على الأول كافي المدونة فإن لم يطلق عصي بذلك الواجب وبقيت عصيته غير
 محلولة (بالقراق) إنشاء العلق في تعليقه على امرئ لا يعلم الصدق فيه من الكذب كقوله
 أنت طالق (إن كنت تحبني أو تبغيني) بضم التاء أو وقمن البعض حالة تنبأوا الحسن
 ونحوه في القاموس مع زيادة أن بعض بفتح التاء القومية لفظة مدنية وفي معنى أنه قال بعضه
 لفظة مدنية وهذا هو نفس القاموس البعض بالضم ضد الحب والبغضة والكسر والبغضاء
 شدته وبعض ككرهم وأصر ورفح وبغاضة فهو بعض ويقال بعض جلدك كعص جلدك وتم
 الله بك عينا وبعض عدوك عينا وبغضه وبغضه بالضم أي ضم الفين مع فتح التاء لفظة مدنية اه
 فليس قوله لفظة مدنية رجاء لقوله وبغضه وبغضه ما بل لقوله وبغضه فقط والافتال لغتان
 وما قوله وبغضه فهو عطفي على بعض جلدك أي ويقال وبغضه ويدل على هذا قول المصباح
 بعض الشيء بالضم بغاضة فهو بعض وبغضه وبغاضة فهو بعض والاسم البعض قالوا
 ولا يقال بغضه بغير ألف اه فاذا كان اللازم بعض بالضم والمعلل البعض لأنه لا يقال بغض
 بفتح التاء وضم الفين أي في الضم فلا نافي أنها لفظة مدنية كافي القاموس ذكره شيئا على
 النحوي أنه عيب (وهل) الأمر بالقراق بلا جبر ثابت حال كونه (مطلقا) عن التقييد
 بأجابهما لا يقتضي الحث فلا يجبر سوء الاجابة بما يقتضي به أو حسنه أو سكنت (أو) الأمر
 بلا جبر في كل حال (الان تحبب) الزوجة (عما يقتضي الحث فيحبب) عليه الإطلاق جبرا
 وفي بعض السمع فيصير في جواب (تأويلان) قلها عاوض عن بعضهم (وقية) أي المدونة
 (ما يدل لهما) أي التأويلين والمذهب الأول وإن قال لها إن كنت دخلت الدار فانت طالق
 فقلت دخلت فان صدقها جبر على فراقها وإن كذبها جبر على بقاءها وسواء جبر على جبر
 قوله أو لم ترجع قال في المدونة وإن قال لها إن كنت دخلت الدار فانت طالق فقلت دخلت
 فكذبها ثم قالت كنت كاذبة أو لم تقل فانه بومر بالقراق لا يقتضي عليه اه أو الحسن انظر
 اجابتهما بالواو فسهو أو بوجب طلاقا فقال بومر ولا يقتضي عليه به وقال فيما تقدم فبن قال
 زوجته إن كنت تحبني فراقى فانت طالق فقلت أنا حسنه قال لفظة أو يظهر بالتضاد فيقول
 أن يكون الفرق بينهما من سبغ المحبة لا يتوصل فيها إلى تكذيبها وهذه المسئلة يتوصل فيها

بطلانها (قوله) أي طلاقا تنازع فيه بومر ويقتضي (قوله وقال) أي ابن القاسم (قوله فبن قال) يدل من فيما تقدم
 (قوله قال) أي ابن القاسم أن كذا قال (قوله بينهما) أي المستقلين (قوله تكذيبها) أي معرفة كذبها المتعلقة بما رقى (قوله
 وهذا المستقيم) أي أن كنت دخلت الدار الخ (قوله ذلك) أي تكذيبها

(قوله الشيخ) اي او الحسن اعادته التحريم عن نفسه بهذا (قوله وقد ذكر) اي او الحسن (قوله ان المؤول يفتح الواو اي بالاطلاق والتقدير) قوله فليبارقها) اي يحل بلغيره وبنوده (قوله لعله) اي شاقها (قوله مع الله) اي الجبر (قوله منه) اي فليبارقها (قوله لا تلح له) ٢٧٢ اي قبل زواج غيره (قوله في الاجبار) اي وعنده بيان للاصل (قوله

ومنه) اي معه (قوله من المدونة) بيان لكتاب الاملاء (قوله لم) اي ما يثنى صلة (قوله بطلاق الخ) بدل من (قوله وسكن) اي ابن وشه (قوله والا) اي وان كان شكك ليس لسبب قام عنده (قوله ونه) اي كلام ابن رشد (قوله ان هذا) اي الحث (قوله ان زوجه) اي طلق (قوله ان يقول فانت) قوله انه) اي تلحقها (قوله وانته) اي الزوج (قوله الزوج) تفسيره لائب فاعل يؤمر (قوله بالفرق) حله يؤمر (قوله فيشمل شك الخ) فتريد على اي هل - حصل منه ماوجب الطلاق ام لا (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله قصر بجه) اي القصر من اضافة المصدر وانما له وتكمل على شبهة ففعله (قوله لوجوب) اي الفرق على وجوب الوضوء قوله الفرق) اي بين الوضوء والطلاق (قوله قال) اي ابن عبد السلام (قوله من الفرقا) بيان لما (قوله وذلك) اي وجه الاحسن

الى ذلك الشيخ وهذا الفرق لم يرد لغيره اه وقد ذكر في مسئلة المحبة ان المؤول هو قولها فليبارقها وان الدال لعله على عدم الجبر هو كلامه في مسئلة دخول المداور والدال لعله على الجبر مع انه المتبادر منه هو قوله ان من شك كم طلق لا تلح له ولا سبيل له انما فظاهر الجبر عياض وهذا كلامه في مختلف فنه في الاجبار في الملاق المشكوك فيه انظر الى الحسن افاده البناء (ر) امر (و) تنفذ (الايان المشكوك) في حلقه بها ونحوه (فيها) اشارة لقوله في كتاب الايمان من المدونة ومن لم يدر بهم - لم يطلوا او يثاق او يثنى او يصدق فطلق نسائه ويثني رقيقه ويصدق بثلاث ما له ويثني الى مكة يؤمر بذلك كما من غير قضاء خاله وغ ونحوه لئلا يتحقق ح وهو الايق بكلام المصنف وقوله لا يؤمر بذلك الخ ابن ناجي فنهه شيئا ابو مهدي على الزوم وجوب او انما ارادني القضاء وفهه شيئا البرزلى على الاستصحاب والاول هو الصواب لقريته قوله من غير قضاء وهذا طريقة ابن رشد في الاصل القاسم في المدونة وسكن الاتفاق عليها ان كان شكك لسبب قام عنده هو الاقلا يؤمر ونهه ابن شاس وابن عرفة وطريقة ابن عمران وابن الحاجب ان النسوة والحسن ابن بونس ذكرين اي عمران ان هذا يؤخذ من المدونة فقد كانت في الذي حلف بطلاق زوجته ان كلف فلا فاشك به وهذا لم يدر ان كلفه لان زوجته تعلق عليه فظاهر هذا انه على الجبر وطريقة ابن مجدو قلنا ان المشهور عدم الحث ونهه لا يؤمر بالفرق بقضاء ولا قضاء كالمطرق الثلاثة في التوضيح افاده الثاني (ولا يؤمر) بضم الفتح وقع المير الزوج بالفرق (ان شكك) الزوج ولم يدع جواب (هل طلق) زوجته اي هل - حصل منه ماوجب الطلاق (ام لا) فيشمل شكك هل قال ان طلاق ام لا وشكك هل - لم يثبت ام لا وشكك بعد حلقه هل حث ام لا وسواء حلف على فعل غيره او نفسه على فظاهر المدونة فلا يؤمر بالفرق في كل حال (الا ان يثبت) الزوج في شكك لئلا يدل على فعل المخالف عليه (وهو) اي الزوج واوله طالع (سالم الخاطر) من الوسوسة وكثرة الشك (كرويه شخص) حال كونه (داخلا) داره مثلا (شك) الخالف (في كونه) اي الشخص الداخل (الخلاف عليه) ان لا يدل او غيره وعاب عنه بحيث تعذر عليه تحقيقه فيؤمر بالفرق (وهل يجبر) الزوج على الفرقان المأمور بتجز عليه الطلاق ولا يجبر عليه (تأويلان) واحد ان يسلم الخاطر من الوسوسة اي مستحكم الشك فلا يؤمر بالفرق اتفاقا وابن عرفة قلنا اختلف اذا شك هل طلق ام لا فعلى وجوب وضوء من ايقن بالوضوء وشك في الحديث فصرح علمه بها وعلى استصحاب وضوءه وسبب فرقه وفي تقريره الوجوب نظر لان الوضوء ليس من الملاق ولا اسبغية من الوضوء متمكنة فغايبا بخلاف اسباب الملاق ولما - كن ابن عبد السلام الفرق بمشة الطلاق دون الوضوء قال ما شأنا له في المدونة من الفرقا وحسن ذلك ان جعل الشك في الحديث من الشك في الشرط والشك فيه شك في شروطه وما مانع من المدخل في الصلاة والشك في الملاق شك في حصول المانع من استصحاب العصة والشك في المانع لاوجب

(قوله والتسكة) أي الموجبة للفرق بين الشك في الشرط والشك في المانع (قوله مطروح) أي لا ينافي ذلك ولا ينافي علمه (قوله وإذا) أي طرح الشك (قوله يمنع الاقدام على المشروط) لأن الشرط يلزم من عدمه عدم مشروطه (قوله) أي طرح المانع (قوله لقادي) أي التي (قوله مطلقا) أي سواء تعلقت بشرط أو مانع (قوله يؤيده) أي لقوله الشك مطلقا (قوله قوله) أي ابن عبد السلام (قوله باعتباره) أي الشك في مثله الموضوع (قوله بالاحتياط) ملة توجهه (قوله لحد) أي مال المصنف (قوله للاعتقاد) ملة تقتضيه (قوله بقوله) أي ابن الحاجب (قوله لقول ابن عبد السلام) على حد (قوله في مثله) أي ابن الحاجب (قوله به) أي بسببه (قوله وفي نظيره) أي ابن عبد السلام (قوله ٢٧٣ ما قاله ابن شاس وابن الحاجب (قوله وهو) أي ما قاله (قوله لقولها) أي المدونة (قوله تشيها) مفعول مطلق من ينوع قولها (قوله وكذا ان الحلف) بطلاق ولم يذكر حثام لا امر بالفراق مفعول قوله

الزوجه والتسكة ان المشكوك فيه مطروح والشك في الشرط واجب طرحه وذا منع الاقدام على المشروط والشك في المانع واجب طرحه وهذا واجب لقادي قلت من تأمل وانصت على ان الشك انعم مطلقا يؤيده قوة التسكة الخ والمشكوك فيه في مسألة الموضوع انما هو الحلف لا الموضوع فيجب طرحه اه وتقدم توجهه باعتباره بالاحتياط لا عظم اركان الاسلام بعد الشهادة مع خفة الموضوع كحرر اسباب نقضه والله أعلم على حد من تقتضيه ابن الحاجب تيه على ابن شاس للاقتداء بقوله فان استمكن حلف ثم شك في الحث وهو سالم انما طار حث على المشروط وقول ابن عبد السلام وفي هذا المقطوع وليس مراد العلم بالمستفاد هذا المعنى لانه لا يلزم من وجود العين حصول الشك لان من حلف بالطلاق أن لا يدخل زيدا او ثم شك هل دخلها لا يزاد الا بعد اذن الشك الذي لا يؤمر به بطلاق وان رأى انسانا دخل ثقل الحذر وشبهه بز يدغاب ذلك الانسان حينئذ يتدبره بما يتحقق هل هو الخلو فليس عليه أم لا نفسه بخلاف بين أي هون وان يحد في نظيره تقرر الصواب ما قاله وهو الموافق لقوله تشيها وان الفراق من غير نقضه وكذا ان الحلف بطلاق ولم يذكر حثام لا امر بالفراق وان كان ذا وسوسة فلا شيء عليه وقوله لا يلزم من وجود العين حصول الشك لا يرد عليه ما اذ يقول ذلك وانما قاله الذين أصل لاستدانة الشك وهو كذلك وقوله لان من حلف بالطلاق الخ لا يرد ايضا لان هذا الذي قال لا يزعم فيه بالطلاق ابن رشد وله لهما ما يقولان فيه بذلك اعذارهم قولهم لا يبرأ حثام لا وقولها المتقدم وكل بين بالطلاق وغيرها الخ ولتنسليم ما قاله ابن رشد وكلامهما في الحالف على فعل نفسه ولا يلزم من الفاء الشك في العين على فعل الغير فتنافى فيه على فعل النفس وقد فرق ابن رشد بينهما وان كان ابن عرفة عارض بين كلاميه فتأمل منضمنا البنائي فيم نظر والقاهر ما قاله ابن عبد السلام والمصنف وليس في كلام المدونة ما يرد عليهما بل الظاهر ان يبدل لهما لان من يشك بلا سبب موسوس فلا واسطة بين من يشك بسبب وبين الموسوس وبين ذلك تقسيم ابن رشد قال ينقسم الشك في الطلاق خمسة اقسام منها ما يتفق على اغواه ولا امر ولا يجبر كقوله على شخص لا يفعل كذا ثم يشك في فعله بلا سبب واجب شك فيه ومنه ما يتفق على امره بلا سبب كقوله ان لا يفعل كذا ثم يشك هل حث ام لا لسبب

منع ٢٥ (قوله الفارق) أي الشك (قوله فيه) أي الحلف (قوله فيما) أي الحلف على فعل الغير والحلف على فعل النفس (قوله وان كان ابن عرفة الخ) حال (قوله بين كلاميه) أي ابن رشد (قوله فيه) أي يتناظر على (قوله لهما) أي ابن شاس (قوله على) أي ابن عبد السلام (قوله انه) أي كلامهما (قوله يبدل لهما) أي ابن عبد السلام والمصنفان يقتضيه قولها امر بالفراق باستدانة لاهر كونه شخصاد اختلافه الخلو فله عليه (قوله لان من يشك بلا سبب موسوس) أي وفيها وان كان ذا وسوسة فلا شيء عليه (قوله قال) أي ابن رشد (قوله يتفق) يضم فتفتح (قوله على اغواه) أي الشك (قوله بلا امر) أي بالفراق (قوله ولا يجبر) أي على الفراق (قوله في فعله) أي الخلو فله عليه (قوله فيه) أي على الفراق (قوله بلا سبب) أي بالفراق (قوله

(قوله واما ان نوى) اى الزوج بالطلاق (قوله فيما) اى صورتيه واحده معينه ثم نسبنا (قوله في هذا) اى مطلق الجميع اذا نوى واحده معينه ثم نسبنا (قوله وكذا) اى مطلق زوجة معينه من زوجتين او زوجات ثم نسبنا في مطلق الجميع انما هنا (قوله وكذا) اى ينشأ واحده معينه من زوجتيه او زوجاته ونسبنا ثم نذكر هنا في تصديقه بلاعين في القسوى (قوله علم) يضم العين (قوله والم) اى وان كان نوى الجور والوخش او من علم ٢٧٥ بقضه لها (قوله واضربه) اى

الزوج مبتدأ (قوله عن المصر) يون على مطلق الجميع ابن نوس لا خلاف في هذا وكذا في الحق اذا قال احد عبدي حر نوى واحدا معينا ثم نفسه فانه يفتق عليه جميعهم فان نوى واحده معينه ولم ينصها صدق في القسوى بلاعين وكذا في القضاء ان كان نوى الشاب والجله او من علمه لها والاخيرين (او) قال زوجة (انت طالق) ثم قال لا نرى (بل انت) طالق (طلقتا) معا اللغى لا يجاب به الطلاق فيما واضربه عن الاولى لا رقه عنها (وان قال) لزوجتي انت طالق ولا نرى (وانت) طالق (شرب) يضم انشاء المجعده وكسرا التصية مثله اى الزوج في طلاق ابنتها احب اللغى الا ان يحدد شيئا بعد مقام قوله انت طالق فتطابق الاولى خاصة لانه لا يضم وقع الطلاق بعد وقوعه واطلاق الثانية لانه جعل طلاقه اعلى خبار وهو لا يختاره ولها طلقت الاولى (ولو قال) لزوجتي انت طالق ولا نرى (لانت طلقت الاولى) فط اللغى لانه في الطلاق عن الثانية الا ان يريد بقوله لانفسه عن الاولى ثم يفتق الثانية فقول انت اى التي اطلق فيطلقان والى هذا اشار بقوله (الا ان يريد) الزوج بلا (الاضراب) عن طلاق الاولى وثانيه لثانيتها موصلة بربصد وفيه محل بلا او يوافقان والاضراب باواشهر منه بلا فهو راجع له على قوله او انت ولا انت اى ان تحصره في قوله انت طالق وانت محله الا ان يريد بالاضراب قطعان معا ويحل كونه لاشي عليه في الثانية في قوله لانت الا ان يريد بالاضراب قطعان معا (وان) طلق زوجته و (شك) الزوج في جواب (اطلق) المهمز لانه متفهم اى هل طلق زوجته مطلقه (واحدة او اثنتين) وثلاثا لم يحل (الزوج المشكوك في عدد طلاقها للزوج الشاك) (الا بعد زوج) غيره بشرطه لاحتمال كون طلاقها ثلاثا (وصدق) يضم فكسر مثقلا اى الزوج الشاك في عدد الطلاق (ان ذكر) اى نذكر كراهه كان طلقها واحدة او اثنتين (في العدة) انه رجعت فاتها بلا عقد وبعدها بلاعين فليس كون التذكر في العدة شرط في التسديد وان اودعه مظهر المصنف فقد زاد في المدققة وان ذكر ذلك بعد العدة كان خاطئا وبعده في ذلك (ثم ان تزوجها) اى الزوج الشاك في عدد الطلاق الزوجة التي شك في عدد طلاقها بعد زوج (وطلقها) مطلقا او اثنتين (فكذلك) اى حكمتم تزوجها بعد هذا الطلاق حكم تزوجها بعد الطلاق المشكوك في وقفه على تزوجها بغيره لاحتمال كون المشكوك فيه اثنتين وهذا الثالث وان طلقها اثنتين فلا احتمال كونه واحدة ثم ان تزوجها بعد زوج وطلقها فلا احتمال لاحتمال كونها واحدة ثم ان تزوجها بعد زوج وطلقها فلا احتمال لاحتمال كونها ثلاثا ولا يحكم اذا قال في المدققة ولو بعد ما تزوج وقال عاش ولو بعد انه تزوج (الا ان بيت) يخفى فضم مثقلا الزوج الشاك طلاقها متيقنة بان يطلقها ثلاثا او يكبان

الزوج مبتدأ (قوله عن المصر) يون على مطلق الجميع ابن نوس لا خلاف في هذا وكذا في الحق اذا قال احد عبدي حر نوى واحدا معينا ثم نفسه فانه يفتق عليه جميعهم فان نوى واحده معينه ولم ينصها صدق في القسوى بلاعين وكذا في القضاء ان كان نوى الشاب والجله او من علمه لها والاخيرين (او) قال زوجة (انت طالق) ثم قال لا نرى (بل انت) طالق (طلقتا) معا اللغى لا يجاب به الطلاق فيما واضربه عن الاولى لا رقه عنها (وان قال) لزوجتي انت طالق ولا نرى (وانت) طالق (شرب) يضم انشاء المجعده وكسرا التصية مثله اى الزوج في طلاق ابنتها احب اللغى الا ان يحدد شيئا بعد مقام قوله انت طالق فتطابق الاولى خاصة لانه لا يضم وقع الطلاق بعد وقوعه واطلاق الثانية لانه جعل طلاقه اعلى خبار وهو لا يختاره ولها طلقت الاولى (ولو قال) لزوجتي انت طالق ولا نرى (لانت طلقت الاولى) فط اللغى لانه في الطلاق عن الثانية الا ان يريد بقوله لانفسه عن الاولى ثم يفتق الثانية فقول انت اى التي اطلق فيطلقان والى هذا اشار بقوله (الا ان يريد) الزوج بلا (الاضراب) عن طلاق الاولى وثانيه لثانيتها موصلة بربصد وفيه محل بلا او يوافقان والاضراب باواشهر منه بلا فهو راجع له على قوله او انت ولا انت اى ان تحصره في قوله انت طالق وانت محله الا ان يريد بالاضراب قطعان معا ويحل كونه لاشي عليه في الثانية في قوله لانت الا ان يريد بالاضراب قطعان معا (وان) طلق زوجته و (شك) الزوج في جواب (اطلق) المهمز لانه متفهم اى هل طلق زوجته مطلقه (واحدة او اثنتين) وثلاثا لم يحل (الزوج المشكوك في عدد طلاقها للزوج الشاك) (الا بعد زوج) غيره بشرطه لاحتمال كون طلاقها ثلاثا (وصدق) يضم فكسر مثقلا اى الزوج الشاك في عدد الطلاق (ان ذكر) اى نذكر كراهه كان طلقها واحدة او اثنتين (في العدة) انه رجعت فاتها بلا عقد وبعدها بلاعين فليس كون التذكر في العدة شرط في التسديد وان اودعه مظهر المصنف فقد زاد في المدققة وان ذكر ذلك بعد العدة كان خاطئا وبعده في ذلك (ثم ان تزوجها) اى الزوج الشاك في عدد الطلاق الزوجة التي شك في عدد طلاقها بعد زوج (وطلقها) مطلقا او اثنتين (فكذلك) اى حكمتم تزوجها بعد هذا الطلاق حكم تزوجها بعد الطلاق المشكوك في وقفه على تزوجها بغيره لاحتمال كون المشكوك فيه اثنتين وهذا الثالث وان طلقها اثنتين فلا احتمال كونه واحدة ثم ان تزوجها بعد زوج وطلقها فلا احتمال لاحتمال كونها واحدة ثم ان تزوجها بعد زوج وطلقها فلا احتمال لاحتمال كونها ثلاثا ولا يحكم اذا قال في المدققة ولو بعد ما تزوج وقال عاش ولو بعد انه تزوج (الا ان بيت) يخفى فضم مثقلا الزوج الشاك طلاقها متيقنة بان يطلقها ثلاثا او يكبان

(قوله فليس كون التذكر) الخ) تقرير على وبعدها (قوله وان اودعه) اى كرهه فيها بشرطه الخ) حال (قوله ذلك) اى كونه ليس ثلاثا (قوله في ذلك) اى نذكر كرهه (قوله في وقفه) اى تزوجها بغيره (قوله لاحتمال كون المشكوك فيه الخ) عليه لم يوقفه على تزوجها بغيره (قوله كونه) اى المشكوك فيه

(قوله ولو في صورة واحدة) أي من صور عدد الطلاق المشكوك فيه (قوله حرمت) أي الزوجة: على الزوج الشاك في عدد الطلاق قبل زواج آخر (قوله وأمره بفرقتها دون قضاء) عطف على حرمتها (قوله قولها) أي المدونة: راجع لحرمتها (قوله لا بعد زواج) (قوله وتعلل التسمية الخ) راجع لأمره بفرقتها الخ (قوله وعلى الأول) أي حرمتها قبل زواج (قوله بعد زواجها) صلة مطلقها (قوله بعد زواج) صلة تكميل (قوله طلاقها الخ) قيد في لزوم الثالث (قوله أو ما لم يتزوجها بعد ثلاثة أزواج) عطف على ما لم يبت الخ (قوله ثالثها) أي الأقوال (قوله لها) أي المدونة: راجع للأول (قوله ولو رابطة الصلتي الخ) راجع للثاني (قوله مع نقله) أي الصلتي (قوله وأصبغ وابن وهب) راجع للثالث (قوله ووجهه) أي الصلتي (قوله عند) أي الصلتي (قوله الأخير) ٢٧٧ أي قول أصبغ وابن وهب: ما لم

يطلقها إلا نالوه بمقررات (قوله وما قبله) أي رواية الصلتي ونقله عن أشوب: ما لم يتزوجها بعد ثلاثة أزواج (قوله أمر) يضم فكسر (قوله بعده) أي زوج غيره (قوله لا بد أن تدخل) يان للمخالف عليه (قوله منهما) أي الخاتمين (قوله وان كره) يضم الهمزة وكسر الراء (قوله ولا يثبتان الخ) عب وعمل حشنة أي الأول لم يكرهه أي الثاني شخص على الدخول والامتنع وأحد منهما لم يوجد الدخول فبإيراد الصانع ولو جودا كراه الآخر في صيغة برأتهى والظاهر مع ما تقدم في شرح قوله أن لم يكرهه ولو لم يكرهه المستثنى من الإكراه على تنقيص المخاوف عليه

ولو في صورة واحدة حرمت الطرطون أي أن شك في عدد طلاقه أكثره ولو بيقن واحدة وشك في الثانية فلا تلازم إلا واحدة ابن عرفة لأن الأول شك في عدد ما وقع والثاني شك في الوقوع كلام ابن غاري ونص ابن عرفة من شك هل طلق واحدة أو اثنين أو ثلاثة لثاني حرمتها إلا بعد زواج وأمره بفرقتها دون قضاء قولها ونقل التسمية رواية ابن حبيب وعلى الأول أن طلقها مطلقا بعد نكاحها بعد زواج في لزوم الثالث ولو نكحها كذلك بعد مائة زوج ما لم يبت طلاقها إلا ثلاثا دفعة أو ما لم يتزوجها بعد ثلاثة أزواج ما لم يطلقها إلا ثلاثا ولو بمقررات لها رواية الصلتي مع نقله عن أشوب وأصبغ وابن وهب ووجهه الأقوال الثلاثة دليل مغايرته عند الحق لاغاير بين الأخير وما قبله ثم قال ابن عرفة التسمية أن شك هل طلق واحدة أو ثلاثا أمران لا يقر بهما حتى تتكسر زوجا غيره فإن تزوجها بعد ثم طلقها لم يرجعها فاعلم أن لا تنفاه الثالث في الثالث فإن طلقها ثالثة فلا تحلل له إلا بعد زواج لتقرر الشك في الثالث وإن شك في واحدة واثنين فهو رجعا فإن ارتجعهما ثم طلقها جاز الشك في الثالث قلت صور الشك في العدد أربع إلى آخر ما تقدم والله سبحانه وأعلم (وان حلق) شخص (صانع طعام) مثلا (على) شخص معين (غيره) أي الخائف (لا بد) يضم الموحدة ونفع الدال المهمة مشددة (أن تدخل) الدار مثلا (كل الطعام) (حلق) الشخص (الآخر) المخاوف على دخوله (لا دخل) بها وامتنع كل منهما من الحشنة (حشنت) يضم الحاء المهمة وكسر النون مشددة أي جبر الشخص (الأول) أي صانع الطعام على الحشنة فيمنعه مطلقه على ما لا يملكه فإن رضى الثاني بحثت نفسه ودخل الدار مثلاً فلا يثبت الأول ليرضى عنه بمصول المخاوف عليه وإن أكره الثاني على الدخول فلا يثبتان الأول لوجود الفعل والثاني لأكرهه في عين البر (وان علق الطلاق على أمرين مكررا أداة الشرطيان (قالا إن كنت) يكسر التاء مخاطبة زوجته والمفعول محذوف أي زيد أمثلا (إن دخلت) يكسر التاء أيضا دار زيد مثلاً (تطلق) الزوجة (الآن) مجموع (هما) أي الكلام والدخول سوا فاعلم ما على الترتيب وأعلى عكسه هذا يتعلق بعلق ابن عرفة وتعلق يتعلق بعلق على مجموع أمرين كان دخلت هذه الدار طالق أن كانت زيدا لا يثبت الأبد دخوله أو كونه زيد ولو على الحبث بالاعتبار بالتعليق وعلى هذا الأصل اختلاف

ولما لا كراه على جعل المخاوف عليه فلا يبره الخائف إلا أن كان نوى نفيه ولو مكرها فصدق في الفتوى فقط وصح كذا الخائف على فعل غيره كلقبهم فبيدوا كرهه الخائف على القيام فلا يبره إلا أن ينوي يحد منه القيام طاعة أو مكرها فيصدق في الفتوى فقط اهـ فإن هذا صريح في عدم مخالفة إذا كره المخاوف عليه (قوله مكررا) يكسر الراء الأولى حال من فاعل علق (قوله يتعلق بعلق) بإضافة الأول لثاني أي يتعلق الطلاق مثلا على شيء يتعلق بمجموعهما على شيء آخر (قوله الأبد دخوله) أي الداء المبيسة (قوله وكونها) أي الداء (قوله لا قبل) أي البعض (قوله اعتبارا) بالتعليق عليه لتوضيح الحبث على الأمرين

(قوله في ابلاهما) اي المدونة (قوله الحلف على التعليق) كانت طالق ان دخلت هذه الدواووقه او الله ان دخلت هذه الدواووقه طالق (قوله حلقا) خبر كون (قوله عليه) اي التعليق (قوله فيضير) أي الزوج (قوله ان وقع المعلق عليه) بان دخلت الدواووقه المثال (قوله بين حشا العين) اي حشته فيها فكفر ولا يلزمه الطلاق (قوله وحشنت التعليق) اي حشنته فيه يلزمه الطلاق ويكون بارا في عينه فلا كفارة عليه (قوله اوتنا كيدا للتعليق) عطف على حلقا عليه (قوله بالمعلق عليه) اي وقوعه (قوله حشنت التعليق) اي الطلاق الذي علقه بلا قصيرة ولا كفارة عليه ليرد في عينه (قوله قولاً بمعنى قول بلا نون لاضافته (قوله اكثر المتأخرين) راجع لحلقا عليه (قوله واقلمهم) راجع لتاكيد اده (قوله الايمان) بفتح الهمزة (قوله ثم باراها) اي خالع زوجته (قوله لدسون) بفتح الدال وضم الحاء المهملة من مثالا (قوله تحصر) بضم الحاء مثلاً مع لاء المهملة (قوله لم باراها) اي في الايمان التي حلف بها (قوله انت طالق ان لم اطلقك) أي ثم طلقها (قوله لا اصبح) بفتح الواو المحذوطة واهم الامرين (قوله الخشني) يضم الخاء وفتح السين المجهين و كسر التون (قوله وزممه الخشني) أي في الايمان (قوله فان نواه) أي لا كنت لي بزوجة ابداً ٢٧٨ (قوله بطلاق الثلاث) اضافته اليان اي مجرد دخوله (قوله وان المباراة

لا تنفعه) اي لو وقعها بعد حشنتها بالطلاق الثلاث فلم تصادف مثلاً (قوله ولا يجوز) اي ان يتزوجها بعد زوج (قوله لئلي كونها زوجة على التامد لعموم الفعل المتني كالذكر وقوله مبسر) يضم الميم وفتح المنة انقضت وكسر السين المهملة (قوله وكتب) يضم فكسر (قوله فافتي) اي ابن ابي زيد (قوله فيها) اي النازلة (قوله بفتحها القاضي) اي يردى (قوله لا يمان بمباراتها وان يتزوجها ولا يهت (قوله لغو) بضم كسر الفين

مد كوفي ابلاهما وفي كون الحلف على التعليق حلقا عليه فيضير ان وقع المعلق عليه بين حشنت العين وحشنت التعليق اوتنا كيدا للتعليق فيتميز بالمعلق عليه حشنت التعليق قولاً كثر المتأخرين واقلمهم لا ينسب من قال لزوجه الايمان لازمة لان دخلت دواووقان ان كنت لي زوجة قد شلتها ثم باراها فقال ابن دحون شديها اهل بلد فقال القاضي قد بر بمباراتها وان يتزوجها ولا حشنت عليه كن قال لزوجه انت طالق ان لم اطلقك فقال له ابي الاصبح الخشني وغيره ليست مثله الا انه قال لا كنت لي زوجة فباراها صارت زوجة وزممه الخشني فقال القاضي هي عندي مثله الا ان ينوي لا كنت لي زوجة ابداً فان نواه لم يمان الخشني حتى تزوجها وقال بعض اهل المجلس افقي فيها بعض فها بطلاق الثلاث وان المباراة لا تنفعه ولا يجوز ان يتزوجها بعد زوج وقال ابن مبسر تزوت بقرطبة وكتب الى ابن ابي زيد فكتبه القسبروان فافتي فيها بفتحها القاضي قلت جواب القاضي عن ايراد ابي الاصبح الخشني لغو لانه تكرير لعين دعواه اولاً ولوقال لان الفعل في سابق النفي لا يقع جوابا لكان جوابا وهو مذهب الفراءى وقول الخشني على تعينه وهو اختيار ابن التلمساني وهو مقتضى مسائل المذهب في الايمان السابق ذكر ابن هشام التصريح في حواشي الاقنية ان القاضيا لفقهاء عن هذه المسئلة فاختلوا فقال بعضهم لا تطلق الا بجموعهما من بين كترتين مما في الذكرو قيل

الجمعة (قوله اولاً يندواو (قوله ولو قال) اي القاضي (قوله وهو) اي عدم وقوع بشرط الفعل في سابق النفي جواباً (قوله على تعينه) أي الفعل المتني الجواب ان وقع بعد الشرط (قوله وهو) اي تعينه بحيث ان يعرف فان قلت تنوي الشيخان المباراة كاشفة ولا تاريزه خلاف متقدم فتراه في نفعات كذا فاستفتى بامر انما اثبات ثلاث قلت الفرق ان قوله ان كنت لي زوجة مقتضى على تحصيله معنى عدم الزوجية وهو قادر على تحصيله بالمباراة وقوله ان فعلت كذا فاستفتى بامر انما التزام حصول معنى استنى بامر اذ حصوله بنفس وجود المعلق عليه فوجب البيضة حيث لا يشوفاً فمن لم يتعالم الا بالثلاث على المشهور الفرق بينهما كالفرق بين ان فعلت كذا كانت طالق طائفة بانه وبين انك طالق ثلاثاً ان لم اطلقك طائفة بانه لا تنتقر في بيوتة الاولى الا بالثلاث ويكتفي في بيوتة الثانية بالمباراة في نوازل ابن الحاج من قال لزوجه براءة الذي لا اله الا هو ان شارت اي وتزوجت من اماران خرجت الا كفروا فاشارتها ونحويت الام فلا يلزمه الا كفارة عينه اذ افقي اصحابنا واوقفهم القبية القاضي ابو عبد الله بن جبرين وراي انها طالق ثلاثا لخصي به على الحايث (قوله هذه المسئلة) أي التعليق التعليق كان قلت ان دخلت طالق

(قوله الترتيب) اى فى الذكر (قوله مطلقا) اى من الترتيب الترتيب وبعده (قوله الثانى) اى حثمه بماعا بشرط
عكس الترتيب (قوله الله تعالى على الجواب) اى الاول وجوابه قبل جواب الثانى (قوله لان المتقدم متعده للجواب) اى
لان جواب الشرط لا يتقدم عليه عند البصريين (قوله خلصان) بكسر الخاء المهملة واللام متعدي (قوله فساله) اى ابن
خلصان ابن الحاجب (قوله عنها) اى ان قلت ان دخلت فانت طالق (قوله فاجابه) اى ابن الحاجب ابن خلصان (قوله ثم
كتب) اى ابن الحاجب (قوله اليه) اى ابن خلصان (قوله انه) اى الثانى (قوله فيها) اى المستثناة (قوله الاثنى واحد) اى
وهو فانت طالق (قوله وجوب القاء) عطف على لزوم (قوله ٢٧٩) الرابطة اى ادخلته على الشرط الثانى

(قوله ولانا) اى ادخلته
على الثانى حال (قوله تعين
الله) اى الاثنى الواحد
(قوله وهو) اى الاول
(قوله عكس ترتيب الذكر)
اى فى الفعل الله (قوله
مذهب مالك) رضى الله تعالى
عنه اى الحث بماعا
مطلقا (قوله وضعت) يضم
فكسر مفتحا اى التوجيه
بمحذوف الواو (قوله
باختصاصه) اى حذف
الواو صلة ضعف (قوله
بالضرورة) اى الشعر
(قوله الحذف) يضم الحاء
المهملة وإيهام الازال اى
الاذ كنه (قوله يحسن
الترتيب) اى اشتراطه
(قوله انى) يضم الهمز
وكسر القاف (قوله اول)
بضم الهمز وكسر الواو
(قوله ويحت) يضم فكسر
(قوله نفسه) اى تأويل
الاول بالثبوت (قوله انه)

بشرط عكس الترتيب وقيل نطاق جماعا مطلقا قبل بوقوع اى شرط كان واختار الترتيب الثانى
ووجهه ان فانت طالق جواب فى الحق الاول فيكون فى التية الى جانبه ويكون ذلك المجموع
جواب الثانى فيكون فى التية بعده ويعنى بذلك الخلاف على الجواب كافى فانت طالق ان فعلت
لان المتقدم نفسه هو الجواب واقتصر فى التعليق وان ماله فى التسهيل على راي الشراء
واختاره ابن الحاجب ايضا لعمامة فى دخول ابن الحاجب على القاضي بن خلصان لادامته
فساله عنها فاجابه بجواب مختصر ثم كتب اليه جوابا حسنا حاله الله وجد فيها شرطان وليس
فيها ما يصلح للجواب الاثنى واحد فلا يصلح ان يجعل جوابا لماعا ولا يسيل اليه لزوم
اجتماع عاملين على معدوم واحد اما ان لا يصلح جوابا لواحد منهما ولا يسيل اليه لزوم الاتيان
بما لا يدخل لى الكلام وترك ما لم يدخل فيه واما ان يجعل جوابا لثاني فقط ولا يسيل اليه
لزوم كون مع جوابه جواب الاول ووجوب القاء ابطية ولانا فتعين انه جواب الاول
وهو وجوبه دليل جواب الثانى المماثلين وهذا وجه مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه
فى اشتراط عكس ترتيب الذكر ووجه مذهب مالك رضى الله تعالى عنه بحدف واو
المعطف لقوله

كيف اصحت كيف اسيت بها * يفرس الوثقى فواد اليب

وضعت باختصاصه بالضرورة وذكر بعض الحدائق ان توجيه ابن الحاجب والتسهيل والمضى
وجه مذهب مالك رضى الله تعالى عنه ايضا ولا يقتضى عكس الترتيب كما قال الشافعى رضى
الله تعالى عنه الاول ابقى الشرطان على الاستقبال فان اول الاول يعنى الثبوت شمل الاستقبال
وغيره وصار معنى المثال ان دخلت القادر فان ثبت كلامك فانت طالق وهذا شمل لوقوع
الكلام قبل الدخول وبعده بحث فيما يقتضاه الحث بكلامه قبل التعليق وليس كذلك
لما ظاهره لاجابة تأويل الاول بالثبوت وان مذهب الشافعى على استقبال الفعل الاول
باعتبار زمن الثانى لثبوته عليه وبذلك على استقبال كل من الفعلين باعتبار زمن التكلم
وهو الظاهر ان التوقف على الثانى انما هو لزوم حكم التعليق لا التعليق عليه وظاهره ان توجيه
ابن الحاجب يصلح لكل من المذهبين وانه اعلم ولا معارضة بين ما هنا وما تقدم من الحث

اى الثانى قوة استقبال الفعل الاول اى الكلام فى المثال (قوله زمن الثانى) اى الدخول فى المثال (قوله لثبوته) اى الاول
(قوله عليه) اى الثانى (قوله لعلين) اى الاول والثانى (قوله باعتبار زمن التكلم) والمعنى ان تكلمى ان تدخل فى
المستقبل تطلق وهذا ينافى فيها ما على الترتيب وعلى عكسه (قوله وهو) اى كون استقبالهما باعتبار زمن التعليق (قوله
حكم التعليق) اى الظلاق (قوله لا المعلق عليه) اى الفعل الاول فى الترتيب الذى كرى كالكلام فى المثال (قوله وظاهره) اى
كون مذهب الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه على استقبال الفعل الاول باعتبار زمن الثانى ومذهب الامام مالك على
استقبال الفعلين باعتبار زمن التعليق (قوله ما هنا) اى نوصفا الحث على الامرين معا (قوله من الحث البعض) بان لا تقدم

(قوله لان ما تقدم الخ) علمه لا تعارض الخ (قوله وسكنم عليه الخ) اي بعد الاعذار اليه الشاهدين وهما من وجهين ودشاهتهما بالوجه الشرعي (قوله المظنين) ٢٨٠ اي حرام وبينة (قوله في المعنى) اي التطبيق بالثلاث (قوله والحكم)

بالعص الذي قال فيه ابن رشد في البيان لم يختلف قول مالك رضي الله تعالى عنه ولا قول احد من اصحابه فيما علمت ان من حلف ان لا يفعل فعلين ففعل احدهما او لا يفعل فعلا ففعل بعضه انما حلفت من اجل ان ما نهى عن ذلك فحلف ان لا يفعله اذ هو بعض المحظوف عليه ٨١ لان ما تقدم فيه تعليق واحد وما خالفه تعليق التعليق ومعلوم ان المعلق لا يوجد اذا لم يعد وجود المعلق عليه وذلك يستلزم هنا توقف الطلاق على مجموعهما كما هو ظاهر افاده البناي (وان شهد شاهدان عدل على زوج انه طلق زوجته (و) لفظ حرام) شهد شاهد آخر عدل انه طلقها (و) لفظ (بنة) لفظت الشهادة وحكم عليه بالطلاق الثلاث لان اتفاق المظنين في المعنى والحكم (او) شهد شاهدان (بتعليقه) بالطلاق (على دخول دار) مثلا وصلة تعليق (في رمضان) شهد شاهد آخر بتعليقه (في ذي الحجة) وشهداها او غيرها بدخولها بعد ذي الحجة او اقرب له لفظت وزمها ماله (او) على طلاقها على دخول دار معينة وشهد شاهد وشهد شاهد آخر بدخولها (او) شهداها (اي اقرارا) على طلاق زوجته على دخولها (فيما) اي رمضان وذي الحجة اي شهد عليه احدهما بدخولها في رمضان والاخر بدخولها في ذي الحجة والتعليق ثابت باقراره او بنية فلفظي وبزعمه الطلاق (او) حلف بطلاق زوجته لا يكفر زيد او شهد عليه عدل (بكلامة) اي الحالف المحلوف عليه (في السوق) و) عدل آخر بكلامة (في المسجد) فلتلق وبزعمه الطلاق (او) شهد عليه عدل (بانه) اي الزوج (طلق) زوجته (يوما بمصر) القاهرة في رمضان (و) شهد عليه عدل آخر انه طلقها (يوما بمكة) المشرقة في ذي الحجة (لقت) بضم الاو ومكسر القاء مشددة مجواب المسائل الخمس فلقد احسن في ترتيب امثلة القولين وافعلن المتفقين في المعنى وشرطه في الاخرة فصل المظنين بمن يمكن الوصول فيه من احد المكانين لا آخر ولا تنقض فيه العدة ولا بطلت شهادة الثاني ابن رشد ناقض في الشهادة على اربعة اوجه الاول تلقى فيه باتفاق وهو اذا اختلف اللفظ واتفق المعنى وما يوجب الحكم مثل ان يشهد عليه احدهما بالثلاث والاخر بالبيعة او البرية والخليفة والثاني لتلقى فيه باتفاق وهو اذا اختلف اللفظ والمعنى وما يوجب الحكم مثل ان يشهد احدهما بالثلاث والاخر انه طلق الدار فاعرف انه طلق الثالث اختلف في ثاقبة ما فيه والمشهور التلقين وهو ما اذا اتفق اللفظ والمعنى وما يوجب الحكم واختلفت الائمة والامكنة كصبر وسكة ورمضان وذي الحجة والاربع اختلف في ثاقبة ما فيه والمشهور عدمه وهو ان يختلف المعنى واللفظ ويتفق ما يوجب الحكم مثل ان يشهد احدهما انه حلف لا يدخل الدار او انه دخل ويشهد الاخر انه حلف لا يكفر زيد او انه كلفه بن عرفة وفيه ابن شهاب انهم ثلاثة مقرون احدهم بطلقة واخر باثنين وآخرون ثلاثا لم يمتدحوا طلقان القسي هذا فصيح وبعض وجوه المسئلة ان علمت التواريع فكان الثاني في ثاني يوم الاول والثالث في ثالثهما لم يمتدحوا طلقان واحدة يضم الاولى لثانية في واحدة وثانية يضم باقية شدة الثانية لثالثة في واحدة ثم قال ويختلف ان عدمت التواريع هل يلزمه ثلاث أو طلقان لان الرائد عليه من الطلاق بالث

اي لزوم الثلاث (قوله هما) فوكيد لا يشهد الصبح بالعطف عليه (قوله بدخولها) اي الدار (قوله او اخر) اي الزوج (قوله به) اي دخولها (قوله ولم يمتدحوا) اي الزوج (قوله ماله) اي على دخولها من طاعة او اكثر (قوله بدخولها) اي الدار المحلوف على عدم دخولها تنازع فيه شهد وشهد (قوله باقراره) اي الزوج (قوله فلتلق) اي الشهادة (قوله وشهداها) اي التلقين (قوله في الاخرة) اي طلاقها بمصر ومكة (قوله ذ به) اي الزمان الفاصل (قوله والا) اي وان لم يفصل بينهما ما يمكن فيه الوصول من احدهما لا آخر او انقضت العدة فيه (قوله يطلت شهادة الثاني) اي ويصحف (دشهادة الاول) (قوله وفيها) اي المدونة (قوله لان شهاب) اي محمد بن مسلم الزهري النابى احد شيوخ مالئ رضي الله تعالى عنهما (قوله هذا) اي لزوم طلقين (قوله علمت) بضم العين (قوله الثاني) اي الطلاق الثاني (قوله والثالث) اي الطلاق الثالث (قوله الاول) بضم

الهمز اي الشهادة الاولى (قوله للثانية) اي الشهادة الثانية (قوله ثم قال) اي القسي ويختلف بضم الياء (قوله عدمت) بضم العين (قوله ثلاث) اي احتياطا للقرون (قوله عليهما) اي الطلقين

(وقوله لها) أي الملائكة (وقوله) أي ابن رشد (وقوله فاجاب) أي ابن رشد (وقوله من تلقى الحق) أي من تلقى الحق (وقوله) أي الشقيق (وقوله وهو) أي زوم الطائفة (وقوله وروايته) أي ابن القاسم طغف على قولي (وقوله من تلقى الشهادة) أي من تلقى الشهادة (وقوله من يسمع أي المتابع الذي اتفقا عليه) (وقوله فاضله) بضم الفاء مفتحة (وقوله من كون رابع الخ) أي من (وقوله لنا شادين) أي الشاهد بالواحدة والشاهد بالثنتين (وقوله ليس لوجه) نعم (وقوله كذا) أي قد علم (٢٨١) الحق (وقوله) أي الشقيق

٣٦ مغنى الثلاث والثلاثين يوم الوحدة والثاني يوم الواحد من الثلاث والاثني عشر الاول يوم ثلاث والثاني
لاثنين والثالث واحد والثاني للواحد من الثلاث اثنين (قوة ضابطها) أى أحكامه والى (قوة مأخذ) بفتح الميم
وسكون الهمزة وقع الحاء المجعولة وقوله هو اى ماخذ التعمي (قوله انه) اى انسان خضع لضابط قوله لا اى وان تنأ حريته
الثلاث (قوة تعلق) اى الشهادة قوله قلتم اى الواحدة (قوله الستة) اى عدداً واحداً ولا تكلموا لانه انكر الطلاب بالكتابة

زواج الشهود عليه
 كاهن هذه الآية الثانية
 (قوله يشه) أى الزوج
 (قوله ويهين) أى الزوجات
 (قوله ويسين) أى الزوج
 (قوله حتى يفر) أى الزوج
 (قوله ابن عرفة) أى قال
 مقضى بفتح الصاد ونونه
 قبل هذا أفلاشده وحلان
 بطلاق واحدة معنية من
 نساءه عنهما معناه فى
 لغواها ويطلقا دون عين
 فالثما تثبت فى أحدها من
 جهة قال قلت مقضى
 مشهور المذهب (قوله طلاق
 جمعهن) خير مقضى
 (قوله يفسد) يضم فسر
 (قوله وهوسن) أى
 الطلاق (قوله تقدم أنه
 يكن لآبائه) أى فى طلاق
 واحدة معنية بقوله أحسن
 نساءه طلاق فى طلاق
 جمعهن ونسبه المتقدم

قوله والواى وان كان مع اثنان منهم مطلقا في وقت واحد (قوله وفي التعاليق المتقدمة) عطف على في غير التعليق (قوله وفي التعاليق المختلفة) عطف على في غير التعليق (قوله وهو) اى لزوم الذوات (قوله وكذا) اى لزوم الثلاث ان نكحل في الضعف (قوله وهذا) اى عدم لزوم واحدة ان حلف (قوله وتول) عطف على قول (قوله ما رجع) اى ما لم يرضى عنه الله تعالى منه (قوله من انه) اى الزوج الخ يان لما (قوله وان طال) اى حسمه (قوله جل) بسكون الميم مصدر مضاف الى المنعوله بعد حذف فاعله (قوله على هذه) اى غير التعاليق (قوله لا يصح) خبر جل (قوله لان قوله) اى المصنف (قوله لا يشاهد) اى غير التعاليق (قوله انه) اى المصنف (قوله تاويل القابسي المدونة) من اضافة المصدر لقائه ٢٨٣ وتكمل في ٤ له يصيب منه قوله (قوله

فاصر) بضم فكسر اى المشهود عليه (قوله ان يحلف) اى رد الشهادات (قوله بينهما) اى الزوجين (قوله وقضى عليه) عطف على نكحل (قوله لو كان) اى اداء الشهادات عليه (قوله باجتماعهم) اى الشهادة (قوله عليها) اى الطائفة (قوله يكون) اى قول ربيعة (قوله قولى) يخفى اللام مثنى قول ربيعة لاضافته (قوله فيه) اى القابسي (قوله لان ظاهره) اى قول ربيعة (قوله انه) اى الزوج (قوله ياربه) بضم الاء اى الزوج (قوله وهو) اى لزوم واحدة (قوله على انه) اى المصنف (قوله كلامه) اى المصنف (قوله رقيه) اى المصنف (قوله من انه يصح) الخ (قوله بما) اى قول جمل كلام ربيعة على العموم (قوله وقيل) فتاويل الثاني (قوله يشعل) اى كلام ربيعة (قوله

والا زمة طلبة واحدة دون عين وفي التعاليق المتقدمة كشهادة واحدة وحلف لا بدخل الدار ودخلها وآخر كذلك وفي التعاليق المختلفة كشهادة احدهم انه حلف لا يركب الدابة وانه ركبها وآخر ليس الشوب وانه لبسه وآخر انه لا يدخل الدار وانه دخلها (وان نكحل) الزوج عن الحلف لا يشك في الثلاث (في الطلقات) الثلاث (قوله عند ربيعة) وهو ضعيف وكذا عدم لزوم طائفة مع حلفه وهذا قول ربيعة وقول مالك المرجوع عنه والمذهب ما رجع اليه من انه يلزمه طائفة واحدة لا اجتماع اثنين عليها وحلف على الزائد في غير التعاليق وفي التعاليق المتقدمة وما اختلفت فيصاف ولا يلزمه شي فان نكحل حسم في ذلك كله وان طال دين ادهب البيناى قول ربيعة في غير التعاليق الخ جعل كلام المصنف على هذه لا يصح لان قوله يمين لا يشاهد والله وانه اشار الى تاويل القابسي المدونة وقصم اربعة من شهد عليه ثلاثة نفر كل واحد بطائفة ليس معه صاحب فاصر ان يحلف فاني يفتقر بينهما وتعتمد بوع نكل وقضى عليه القابسي معناه ان كل واحد منهم عليه يمين حشفت فيها قل ذلك اذا نكحل طلق عليه بالثلاث فظاهر هذا انه يحلف لتكذيب كل واحد قال وما لو كان في غير عين لزمه طائفة بما اجتمعهم عليها وحلف مع الاخر اى رد فان نكحل لزمه اثنان فعلى هذا يكون وقفا للمذهب على احد قولى مالك في الطلقات عليه بالسكول وهذا خبره الى ان قول ربيعة خلاف لان ظاهره انه ان حلف فلا يلزمه شي ومالك يلزمه واحدة لا اجتماع اثنين عليه وهو قول مطرف وعبد الملك واصبغ اده فنبه المصنف على ذلك الى انه ذهب الى تاويل القابسي بالوقاف وحينئذ ينعى جل كلامه على خصوص التعاليق المختلفة وقوله فان نكحل فالثلاث هذا على قول مالك المرجوع عنه وما مر من انه يصح فان طال دين هو المرجوع اليه وما تقر به زفيوافق التأويل الثاني بجمل كلام ربيعة على العموم بحيث يشمل الطلقات دون تعليق والتعاليق المتقدمة والمتقدمة فيكون خلافا للامام في التلقيق في الاولين وهذا تاويل ابن رويس لكن تغييره يمين ينعى ويمن الجمل على الاول واقتضاه وتعالى اعم

ف (فصل) في احكام الاستنابة على الطلاق وهو اربعة اشكال وهي حكيك وارسل وتغليق وتخير (ان فوضه) بضمعين متغلا اى الزوج الطلاق (لها) اى الزوجة (وتكلا) اى جعل انشاء لها باقية له منعها منه ان شئت خرج بالانشاء الارسل ويقام المنع القليل والتخيير

فيكون اى كلام ربيعة تشريع على جملة على عموم (قوله في الاولين) اى الطلقات دون تعليق والتعليلات المتقدمة (قوله وهذا) اى جل كلام ربيعة على العموم (قوله نصير) اى المصنف (قوله ينعى) اى جل كلام المصنف على اضافة (قوله ويعين) بضم ففتح فكسر متغلا اى تعينه بين (قوله على الاول) اى التعليلات المختلفة وهو تاويل القابسي (فصل) في الاستنابة على الطلاق (قوله هو) اى الاستنابة عليه (قوله اى جعل) اى الزوج (قوله انشاء) اى الطلاق (قوله لها) اى الزوجة (قوله له) اى الزوج (قوله منعها) اى الزوجة (قوله منه) اى انشاء الطلاق (قوله ان شاء) اى الزوج منعها منه

(قوله قبله) اي ايقاعه (قوله من عزل الموكل وكيله الخ) - ان اتا عدة التوكيل (قوله قبل نصرة) اي الوكيل صلح عزل (قوله اها) اي الزوجة (قوله لا يقاوعه) ٢٨٤ اي الملاقاة (قوله اي الزوج (قوله عزلها) اي الزوجة عن يقاوعه (قوله برفع شر

(قوله اي الزوج (العزل) اي منعهما من يقاوعه قبله اتفاقا على قاعدة توكيل من عزل الموكل
وكيله قبل نصرة في كل حال (الاتفاق حق) اها باية اعادة كقوله اها ان تزوجت عليك فقد وكلتك
على طلاقك وطلاق التي اتزوجها عليك ثم تزوج عليها ليس له عزلهما بالتعلق حقها برفع ضرر
الضرر عنها (لا) ان فوضه اها (تخييرا) بان جعل لها انشاء ثلاثا فاقصا وحكما لا يمنع منه فليس
له منعه لمنعه قبل انشاءه فتخرج بالانشاء الارسال وبما صر على الثلاث الخ التخليك وعدم المنع
التوكيل (او) فوضه اها (عليك) بان جعل انشاء اها لا يمنع راجعا في الثلاث يخص بمنا ونها
بذنه فليس له عزلهما ايضا فتخرج بالانشاء الارسال وعدم المنع التوكيل ورجحان الثلاث
التخيير الخط الفرق بين التوكيل وغيره ان الوكيل يفعل على سبيل النيابة عن موكله والمالك
والخبر يقعان عن قسم مالم يكنهما كان الزوج يملكه والفرق بين التخيير والخط قبل عرف
لا دخل للفتنة فيه فتولهم في المشهور يشارك الزوج المالك لا الخيرة متى على عرف فتعكس الحكم
بانه كاسه وقيل للفتنة دخل لان التخليك اعطا مالم يكن حاصلًا فالاصل بقا ملا الزوج
للمصلحة فلا يبره الاما اعترف باطله والتخيير لغة جعل اختيار بين شيئين للتخيير بالفتح غنى
تخيير الزوجة انه خيرها بين بقائه على مصيته وذهابها عما هو هذا اختيار يكون في المدخول بها
بالطلاق الثلاث الذي لا يلاق للزوج على احكامها فانه بعد السلام والوضع وقال القرافي
لهذا كرا اتفاق اي حصة وانما في واحد رضى الله تعالى عنه متى على ان التخيير كاية لا يلزم به شي
الا بدنه لاحتسابه التخيير في الطلاق وغيره وان اراد الطلاق اسقط الواحدة وغيره والاصل
بقا للمصلحة مائه والتخيير الذي ظهر ان قول الامم الثلاثة هو مقتضى اللفظ لغة لا صريحا
ذلك وان مالكا رضى الله تعالى عنه ابقى بالثلاث على عادة كانت في زمانه او جوبت قول اللفظ
من جملة ما انفردوا في هذا المذهب فصار صريحه انه وهذا هو الذي يخبره وهرم الفرق بين
التخيير والتخليك غير انه يلزم عليه بطلان هذا الحكم اليوم وجوب الرجوع الى الله وتوحيده
كناية بضمه كناية الامم الثلاثة لتغير العرف والقاعدة ان اللط حتى كان الحكم فيه مباحا
نقل عادي بطل ذلك الحكم عند بطلان تلك القاعدة وتغير الحكم آخر ان شهدت عادة أخرى
هذا هو النسخ اه وكتب عليه ابن الشاطع انه ان مالكا رضى الله تعالى عنه في على عرف في
زمانه هو النسخ وما قاله من لزوم تغير الحكم بتغير العرف صحيح (وحمل) بغير الحاشية
وسكون المثناة اقتضت اي فرق (بينها) اي الزوجين في التخيير والتخليك فلا يستقيم بها (حتى
تجب) الزوجة بما يقتضي بقاها على مصيتها وزوجها او فراقه في التوكيل لان له عزلها
الا ان يتعلق حقها بالطلاق والتفقه زمن المحاولة عليها لان الامتناع من طلاق ما احدهما
ورثه الآخر (وقفت) بضم الواو وكسر الفاق الزوجة والخيرة والمالك ان اطلق الزوج بل
(وان قال) الزوج امرتك بذلك (التي) بضم السين (سنة) - ثلاثه وقفت (على علم) بضم فسكرا
عز الامام اونا به بانه خير او ملكه ابقوقتها حين عمله سوا كان في أول المدة وبعد ولا يجزها
الدة ام السنة مثلا (فتقتضي) الزوجة يقاوع الطلاق او دمجها له (والا) اي وان لم ترض

الضرر عنها) اي بتطيق
من وكلها على طلاقها (قوله)
نصا او حكما راجع لثلاثا
(قوله راجع) حالها
انشاءه (قوله يخص) بضم
فتقع (قوله بعد ونها) اي
الثلاث (قوله بسببه) اي ما
دونها (قوله الفرق) اي من
حدث العزل وعدمه (قوله)
وغيره) اي التوكيل
الشامل للتخيير والتخليك
(قوله والمالك والخبر) يقع
ما قبل آخرهما (قوله)
والفرق) اي من حيث النص
في الثلاث والرجحان فيها (قوله)
بافساحه) اي العرف (قوله)
فيه) اي الفرق بين التخيير
والتخليك (قوله يتي) بضم
فسكرت فكسر (قوله كاية)
اي حصة في الطلاق (قوله)
لاستحالة) اي التخيير (قوله)
وغيره) اي الطلاق عطف
عليه (قوله مائه) مقول
قال (قوله مائة) بكسر
فسكون اي شئ (قوله)
بالثلاث) اي في التخيير
(قوله اللفظ) اي التخيير
(قوله هذا) اي الثلاث
(قوله فسار) اي التخيير
(قوله فسبه) اي الثلاث
(قوله غيرته) اي الذي
ظهر واتجه (قوله ويكون)

اي التخيير (قوله بمئة) اي حصة (قوله) اي الحكم الآخر (قوله ان مالكا رضى الله تعالى عنه الخ) بيان بشي
لما يصدق من (قوله فرق) بضم فسكرا مثقلا (قوله وان ما احدهما) اي زمن المحاولة (قوله بوجه الآخر) لبيان النكاح

بشئ (إذ قلته) أي ما جعله الزوج لها (الحاكم) وان رضى الزوج ببقائه معها إلى تمام السنة
 بحق الله تعالى إذ فيه التقادى على عصمة مشكوك (وعمل) بضم فكسر (يجوزها) أي الزوجة
 (الصريح في) اختيار (الطلاق) سواء كان صريحا في الطلاق أو كناية ظاهرة فيه وأما الكناية
 الخفية فتعقل ما بعدها ولو توترت في الطلاق في التوضيح ابن ونس لو أجابت المرأة بغير النفاذ
 الطلاق عند ما حكمها فلا يقبل منه أنها رادته به الطلاق لأنه بدعي لكن نقل الخط من ابن
 رشد أن جوابا في الخلق بصفة الظاهر إذا توترت به الطلاق فهو لا يرفع أنه كناية خفية وشئ
 الجواب الصريح في الطلاق فقال (كطلاق) أي الزوج من إضافة المصدر لقوله أي
 طليتها الزوج بان قالت طلقته وهو طالق أو طلقته بنفسه أو أضاف إلى منه (و) حمل
 بجواب الصريح في (رد) أي ما جعلها وبقائه في عصمة زوجها بقوله بان قالت ردت
 ما لم تكن أو قل (تكم كبتها) أي المملكة أو المحرمة زوجها من الاستمتاع به وإن لم يستمتع بها
 حال كونها (عاطلة) عالة باجتهلها من تضيروا وتلك ولو جهلت الحكم لامكره أو باجتهلها بما
 جعله لها فلا يسقط خيارها ولو وثق بما نادى أنه كبر وانكرته مردقان ثبتت خلعه بها
 بأمر ابن وان ادعت الأكسرا صدقت في القدمات بين وصدق في الوطء بين قاله الخط
 (د) كرمضي بضم الميم وكسر الصاد المجهة وشدة الراء أي فراغ (يرم) أي زمن يوما كان أو قل
 أو أكثر ولم يفتقر شيئا فقد سقط ما جعل لها سواء علمت بعصمة أم لا بان أنغي عليها وأجبت حتى
 (فان) (و) كزدها أي الزوجة من إضافة المصدر لقوله لعصمة زوجها التي حكمها أو غيرها
 ثم طلقها فجعل أو بيات أو برجي أنقضت عنه ثم ردها لعصمة بعد ردها أي الزوجة منه
 فقد سقط ما جعله لها من تضيروا وتلك إذا كان بادة تقتضي السكر أو كافي التوضيح ومدة يوم
 بعد يومين فإنها إن طلقها طلاقا رجعيا وراجعه في عدته فلا يسقط ما جعله لها (و) حمل نقل
 فاشما أي متاعها أو جهزها كله أو بعضه (ويخو) أي النقل فهو بالرفع عطف على نقل
 كطليتها وجهها من زوجها (طلاق) ثلاث في التضيروا واحدة في النقل وعلى هذا اقتصر ابن
 شاس (ولا) أي وليس طلاقا في الجواب (تردد) للمتأخرين في النقل عن الإمام ما لا يرضى الله
 تعالى منه محله حيث تنزه الطلاق في غير العرف بالطلاق والانهو طلاقا اتفاقا (وقيل)
 بضم القاف وكسر الموحدة من الزوجة أو غيرها المقنونة أمرها (تفسير) الجواب المحفل
 بالطلاق والرد وهو (قبات) بدون زيادة عليه (أو قبات أخرى) واحدة الأمور أي شاة (أو قبات
 أو مملكتي) بفتح ميم أو بفتح لام (تفسير) (بر) لما جعلها لها أو بقاء في عصمة زوجها وتطرق
 تفسيره القبول بالرد أنه ليس موضوعه حاله ولو لم يكن مقتضاه بل واقع لقتضاه واجب لأنه لما كان
 الردم آثارا قبل النقل في الأمر مع تفسيره به على سبيل المجاز علاقة السمية قاله ابن عبد
 السلام ووجه الموضوع (أو) (طلاق أو) بفتح طاء على ما جعله لها حتى تنظر في أمرها ما هو
 الأحسن لها أو قبل تفسيره اختارت أو اختارت أخرى أو وثقت أو أدت أيضا (وأكر) الزوج
 زوجة (بخير) بضم الميم وفتح الخاء الملهمة والمنتهى تحت منفعة (تدخل) الزوجة زوجها أنظر
 في تناكرها فإن كان دخل بها فليس لعنا كرتها (أو) ناكزوجة (ملككة) بضم قاف تحت منفعة
 حال كونها (مطلقا) عن تعقيدها بكونها مدخولا بها (إن رادتها) أي المحرمة والمملكة في الطلاق

(قوله وان رضى الزوج الخ)

صالحه في إسقاطه لما حكم

(قوله فحق الله تعالى) عليه

لإسقاطه (قوله فادفعه) أي

إمهالها وبقائه بعدها

(قوله فتعقل) بضم التاء

(قوله بها) أي الكناية الخفية

(قوله فزوجه) مفعول

تمكن من إسقاطه لقوله

من تضيروا (خ) بيان لما

(قوله في القدمات) خير

مقدم قوله بين أي هذا

اللفظ مبتدأ (قوله بان

أنغي عليه الخ) تنوير

لأن (قوله بنت) بضم

الجيم وشدة النون (قوله

حتى فان) أي من تضيروا

تنازع فيه أنغي وبين (قوله

ملككة) بشدة اللام (قوله

الإذا كان) أي التضيروا

الطلاق (قوله وعلى هذا)

أي كونه طلاقا فاصلة

اقتصر (قوله محله) أي

التردد (قوله) أي النقل

(قوله وان) أي وان توترت

الطلاق بالنقل أو برمي

العرف (قوله وأنظر) بضم

فكسر متغلا (قوله بأنه)

أي القبول صلة نظر (قوله

له) أي الرد (قوله ولا هو)

أي القبول (قوله مقتضاه)

بكسر الصاد أي الرد (قوله

أنه) أي الشأن (قوله تنسبه

أي القبول (قوله) أي الرد

(قوله هذا) أي ان زاد على الواحدة (قوله موضوع المتأخرة) أي لا شرط فيها كما يتبادر من عبارة المصنف (قوله أي رد الزوج ما زاد على الواحدة) تفسير لنا كراخ (قوله لعدم إرادته) أي ما زاد على الواحدة (قوله ومفهومة) أي ان زاد على الواحدة (قوله أنه أي الزوج ٢٨٦) (قوله لا يينا كرها) أي الزوجة (قوله أنه أي الشان) قوله (وهي) أي عدم بطلان

تخصيصها (قوله وهو) أي
البيوتة تؤذ كره لتد كيرجيه
(قوله بدليل الخ) صلة
موضوع وإضافته للبيان
(قوله تصدره) أي المصنف
من إضافة المصدر لقاعله
وتكميل عمله بسبب مقعوله
(قوله الشروط الخمسة) أي
نية الواحدة والمباذرة
والخلق ولم يكرر أمرها
بيدها ولم يشترط في العقد
(قوله فلو لم يشوهابه) مفهوم
ان فواها (قوله والأي
وان لم يرد لها مفهوم يارد
(قوله به) أي التصبر أو
التكليف (قوله فان نكل الخ)
مفهوم حلف (قوله فان
كره الخ) مفهوم ولم يكرر
أمرها بيدها (قوله فلو لها)
مفهوم نسق المضاف لقاعله
(قوله بالافضل) صله تكرير
(قوله بعدده) أي طلقت
نفس (قوله الأولى) بضم
الهمزة أي أولى الطلقات (قوله
ان كونه) أي طلقت نفس
(قوله به) أي الأولى (قوله
ما بعده) أي الأولى (قوله
فالمصدر) أي نسق فترجع
على الحلف المتقدم (قوله
المؤكد) بفتح الكاف (قوله

الذي وقعته) (على) الطلقة (الواحدة) هذا موضوع المتأخرة أي رد الزوج ما زاد على الواحدة
لعدم إرادته بتخصيصها وتعليقها ومفهومة أنه لا يينا كرها في الواحدة وهو ظاهر في الملكية وما
المفردة لعدم منكرتها يقتضي أنه لا يطل بتخصيصها ابن عبد السلام وهو الظاهر لان غير المدخول
بها غير ذمة الملكية لينوتها بالواحدة وهو المقصود بدليل تصديره الشرط الخمسة بان في قوله (ان)
كان (فواها) أي الزوج الواحدة بالتخصيص والتعليق فلو لم يشوهابه بل بعده أو لم يشوهابه
ما وقعته وأولى ان نوى الأكثر (و) ان (يارد) الزوج للمناكرة فيجوز دعه بالزائد على الواحدة
واللازمة ما وقعته ولا يصدر بالجهل (و) ان (حلف) الزوج أنه نوى به الواحدة فان نكل لزمه
ما وقعته ومحل حلقه حين المتأخرة (ان) كان (دخل) الزوج بالزوجة وادرجها (والألم)
أي ان لم يدخل بها أو دخل بها ولم يردجها (ان) (في حلف) (عند) إرادته (الارتجاع) (ان)
(لم يكرر) (الزوج) عند التصبر والتكليف قوله (أمرها) أي حكم عصمتها (بيدها) في ملكها
تصرف فيها كغيرها من إطلاقها وإبقاها فان كرهه حقيقة أو حكميا بان أداته تفقيد التكرار
كلما شئت فأمره بذلك فليس هنا كرهها فمما زاد على الواحدة في كل حال (الأن نوى)
الزوج بتكرير أمرها بيدها (التأكد) فان كان فواها فعلها من كرهها فمما زاد على الواحدة هذا
وقان الخط لا يشترط عدم تكرار أمرها بيدها فان تكراره كعدمه في الحكم فالتأنيب الا ان
به بصيغة المبالغة يقال وان كره أمرها بيدها أو المعنى ان نوى الواحدة جعل نيته وان كره
أمرها بيدها مثلاً لم يقل ومن الشروط ان لا يقول كلما شئت فأمره بذلك إلا قلنا كرهه فله
ابن الحاجب ولو أشار المصنف الى هذا المكان احسن مما ذكره إذ لا فائدة من كماله وشبهه في
اعتبار نية التأكد فقال (كنسها) أي تكرير الملكية والمفردة غير المدخول بها نقولها
طلعت نفس مثلاً لا فصل فتعد الطلاق بعدده الا ان نوى التوكيد وأما المدخول بها فلا
يشترط صكون تكريرها نسقا ويشترط كون ما بعد الأولى في العدة ومفهومة نسقها ان غير
المدخول بها ان كونه لا نسقا فلا يلزمه الا الأولى لا تقطاع العصمة به فلا يصح ما بعده محلا
فالمصدر مضاف لقاعله ضمير الزوجة المؤكدة بقوله (هي) أي الزوجة لمع فهمه عود المؤكدة
بالفتح على الطلقات الثلاث (وان لم يشترط) بضم المثناة تنقضي فتح الرأى المذكور من التصبر
والتكليف للمرأة (في العقد) لتسكاتها فان كان اشترطها فمما زاد على الواحدة ولو كانت غير
مدخول بها ولم رجعة المدخول بها ان كانت ابقث شيئا من العصمة وقال مضمون ليس له رجعتها
لرجوعه لئلا لا سقاطها من صداقها للشرط (وفي صله) أي المذكور من التصبر والتكليف (على)
الشرط) أي كونه مشروطا في العقد فلا يينا كرها فمما زاد على الواحدة (ان أطلق) المؤنق أي
لم يقيد بشرط ولا تطوع بان كتب أمرها بيدها ان تزج أو تسمى عليها لم يذ كره حصول هذا
الشرط عند العقد أو بعده فله أو الحسن ومنه لا يين هرون في اختصاصه بالمنعينة ونصه ولو

لمع قوله الخ) (قوله المؤكدة) فان كان اشترط لها فيه بمفهومة ولم يشترط (قوله لرجوعه) أي اشترطه في كتب
العقد (قوله لا سقاطها الخ) على لرجوعه (قوله شرطه) على اسقاطها منه (قوله بان كتب) أي المؤنق الخ لتصويره لاطلاقه
قوله علما اننا قد فرغ من تزج ونسرى (قوله ولم يذ كره) أي المؤنق (قوله ونصه) ابن هرون

كتب العاقد هذه الشروط ولم يذكر انها فى عقد النكاح أو بعده ثم اختلف فيها فقال انها كانت
على الطوع وقالت هى أولى بايل فى العقد حتى ابن العطار وفى تألقه انها على الطوع وقال محمد
ابن عبد الله بن عقيل هى محمولة على ان النكاح انعقد عليها بعض الموثقين يثنى ان ينظر فى ذلك
الى عرف الناس فى ذلك البلد قال القول مدعىه فان لم يكن عرفاً للقول قول الزوج وانما
يختلف حكم الطوع وغيره فى القليل خاصة فله ان ينكرها فيه ان وقعت كثر من واحدة فها
طاع به من الشر وطان ادعى نية ويحلف على ذلك ولا ينكرها فيها انه قد علم النكاح واما ما تعلق
الطلاق والعقود فلا يختلف فيه الطوع من غيره هذا هو المشهور من قول مالك واصحابه رضى
الله تعالى عنهم به تعلم ان الاطلاق التعبير بتردد وانه علم انكاد البائى قال فى المدونة وان كان
تبرع هذا الشرط بعد العقد فله ان ينكرها فيما زاد على الواحدة او الحسن هذا يقتضى ان
التبرع فى اصل العقد كالشرط ونص عليه ابن الناجب فدل على ان ما وقع فى العقد من غير شرط
له حكم المشرط اذ بان على الطوع به بعد العقد فله المناكحة فيما زاد على الواحدة (قوله ان) ان
ان ملك زوجته مطلقاً او غيرها فدل على ثبوتها فطلقت نفسها ثلاثاً فقال لم ارها لتكبر والتعبير
طلاقاً فدل لزمتك الثلاث التى اوقعها فقال اردت طلاقاً واحداً (قوله) بضم القاف وكسر
الموحدة فتدبر ابن القاسم من الزوج المملك او الغير زوجته فى العصة قبل البناء بين بعد قضائها
ما كثر من واحدة ونائب فاعل قبل (ارادة) الطلقة (الواحدة بعد قوله) أى الزوج (المادة) بضم
الهمزة وكسر الراء التعبير بالثقل (طلاقاً) فدل به ان لم يرد فدل لزمتك ما اوقعت فقال اردت
واحدة فقبل قوله لا احتمال لثبوتها ثم تدبر وقال اصبح لا تقبل منه ارادة الواحدة وبعد تادما
و يلزم ما اوقعت والى هذا اشار بقوله (والاصح خلافه) أى قول ابن القاسم وانه لا تقبل منه
ارادة الواحدة بعد قوله ارد طلاقاً وصرح بجهوم قوله لم تدخل فقال (ولانكحة) بضم النون
وسكون الكاف أى منكر (قوله) أى الزوج فيما زاد على الواحدة (ان) كان (دخول) الزوج
بزوجته وغيره فاقعت زائداً على الواحدة (فقتصر مطلق) عن التقييد بطلقة أو ما زاد عليها
وعن التقييد بصيغة مما بانى اذ منعه الاتفاق فيه المناكحة كاختارى فى تطلقتين (وان قالت)
الزوجة الخيرة او المملكة طلقت نفسى (أو زوجى قاله فى التوضيح) مثلث بضم السين وكسر
الهمزة (الزوجة) بالجرى وبعده) مما ارادته بقوله طلقت نفسى لاختلاف الواحدة والرائد عليها
(فان) كانت (ارادت) (الزوجة) بقوله طلقت نفسى الطلاق (الثلاث لزم) أى الطلقات
الثلاث الزوج فلامنا كرهة فيما زاد على الواحدة (فى التصيير) اذا كانت مدخولاً لها لقوله
السابق ولا نكحة ان دخل (وناكر) الزوج (الزوجة) فيما زاد على الواحدة (فى القليل سواء)
كانت مدخولاً لها ام لا (فى التصيير) لم يدخلها لقوله (وناكر) زوجها لم يدخلها مطلقاً (وان)
كانت (الزوجة) ادعت بقوله طلقت نفسى طلاقاً (واحدة بطلت) صحتها أى كونها مخيرة
ظروها عما غيرها فيه الكسبة لارادته يتونهما من ارادتها بما حلفا في عصمته لا الواحدة فقط
وهذا فى الغير المدخول لها أو ما أخيرة غير المدخول لها او المملكة مطلقاً فقتزمت الواحدة فقط
فيها (وهل يحل) بضم الياء وسكون الحاء الهملة وفتح الميم قولها طلقت نفسى (على) ارادة

بكونها غير مدخول بها (قوله فيها) أى الغير غير المدخول بها واما نكحة

(قوله منها) أي الزوجة (قوله به) أي طاعت نفسي (قوله وهذا) أي حمله على الثلاث (قوله قلنمه) أي الثلاث (الزوج (قوله وله) أي الزوج (قوله لانها) أي الواحدة (قوله قلنمه) أي الواحدة (الزوج (قوله وهذا) أي حمله على الواحدة (قوله تأويل عبد الحق المدونة) فيه إضافة المصدر لفاعلها ونصب مفعوله به (قوله منها) أي الزوجة (قوله لعدد) صلة النسية (قوله بقولها) صلة النسية (قوله لانه) أي استظهره (قوله وقال (قوله به) أي اخترت الطلاق (قوله على أسوالهم) صلة أرى (قوله لانها) أي الزوجة (قوله تستسل) يضم التاء ٢٨٨ أي عما أرادته (قوله لاحتمال أقال الم) صلة تستسل (قوله فيكون) أي الطلاق

(قوله بها) أي أئال (قوله
 وهو) أي إليه هود (قوله
 ارادت) أي عبيد (قوله تخرج)
 ففصلت مثقالا (قوله فيها) أي
 المسئلة (قوله بسفحة ظاهرا)
 بفتحات، مثقالا وضافتها
 البيان (قوله وهو) أي
 الجواز (قوله غاللا) حال من
 أي عوان (قوله كرهه) أي
 الضمير (قوله بكره) بضم
 الباء (قوله وعدم) (وازه)
 صاف على جواز (قوله بمقتضى)
 المنع) - بمقتضى (قوله وهو)
 أي المنع (قوله تخرج) بضم
 النون أي الضمير (قوله
 وقد كرهه) أي الزوج حطفت
 على إيقاع (قوله بها) أي
 إيقاع الثلاث (قوله فان)
 فعل أي خبر الزوج (قوله
 قوه) تنزهه أي إبطال
 (قوله بها) أي تصرفها (قوله
 ما لم يقع) أي الزوجة (قوله
 وبمقتضى) أي مقابل الجواز
 عدمه على بمقتضى المنع (قوله
 وهو) أي الكراهة وبذكره
 لتذكير خبره (قوله هو) (قوله
 أي فهو الراجح) (قوله)

لا حشال افقه الخ) عليه الحلفه (قوله فانه) اى انطلاق (قوله يكون) اى انطلاق (قوله قال) اى ابن القاسم (قوله فقال) وانه
ما لك رضى الله تعالى عنه" اى اختارى فى ان تطلق نفسك واحدة أو تقيمي (قوله قال) اى الزوج
شئلى عنه (قوله قلت) فانه صحت (قوله قال) اى ابن القاسم (قوله هي) اى المسئلة (قوله فاجاب)
اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله هـ) اى ابن القاسم (قوله واها) اى مسئلة اختارى فى ان تطلق نفسك واحدة أو تقيمي

(قوله وانه) أي الزوج (قوله عليه) أي عدم الفرق بين المستثنين (قوله تأولها) أي المدونة بخصات مشهورة (قوله واخصرها) عطف على تأولها (قوله وكان المراد) يخرج الهمزة وثبت النون (قوله عندهم) أي ابن أبي زيد ومن وافقه (قوله في مرة واحدة) أي بولي بالثلاث (قوله فانها) أي المرة (قوله وسأسمي) أي الزوج في صيغة تفضير (قوله عليه) أي ان المراد إيقاع القران بالثلاث في مرة واحدة (قوله لا يتبينها) أي ٢٨٩ المدخول بها البعوض (قوله

وانه يحلف ما أراد الا واحدة وعليه تأولها ابن أبي زيد وغيره واخصرها ابن أبي زيد وكان المراد عندهم يحلف لامضاء الفرق في مرة واحدة فانها لا تحتاج لإعادة والتكرير سواء حلف المطلقة أم لا ويبدل عليه أو تبقى والواحدة لا يتبينها وهي مع في حكم المقيمة بعد وقال عبد الحق قال بعض القرويين يحلف بأداة لفظية في أن تبقى لأنه قد علم أنها مع الطلقة مقيمة على حالها في عصمته لما زاد وفي أن تبقى استظهر عليه بالعين لفظاً فأما إذا اسقط هذا المانظ وقال اختارى في طلاقه فهذا الاشكال نفسه ان العين ساقطه عنه وقال ابن حزم انما سلمه ابن القاسم انه لو في أن تبقى لاحتمال ان يكون أراد اليمينونة لان ضد الأقامة اليمينونة فقد تضافت هذه اللفظة على أن السرفي قوله أو تبقى فهي المصنف في اسقاطه القول فان حلف فلا تزمه الا واحدة رجسه في المدخول بها وان نكل لزمه ما حلف به ولو لا زيادة أو تبقى لقبل عليه كحلف في اختارى في أن تطلق طلقة واحدة ولا واحدة ولا يحلف في اختارى في طلقة (لا) يحلف أن قال اختارى طلقة (أو) فاقوت ثلاثاً قال ما أردت الا واحدة تلتزمه واحدة فقط لا يمين غاشاوت قول أبي حنيفة وان قال لها اختارى في طلاقه فقالت قد اخترتني واخترت نفسي فلا يلزمه الا واحدة وفي رجعتا وليس في الامهات (وبطل ما جعله الزوج لها) ان قضت الزوجة الفدية (أو) طلقة (واحد في) قوله لها اختارى طلقتين ويبقى الزوج على ما كان له قبل قوله لها (أو) في قوله اختارى (في طلقتين) زيادة في اليمين شيء ان قضت باحدة بطل ما جعله لها فالت طلق ظاهره ان يبطل التضمين من أمه له وفيه قول الشارح في غير شرحه الصغير وتبعه توفوس وقوله الشارح في صغيره على بطلان ما حلف به مع بقا التضمين وتبعه جميع وزعم ان هذه هو المانظ للنقل ونظر في الاول ولم أره النقل الذي زعم انه يطابقه بل ظاهر كلامهم هو صريحه خلاف ما زعمه في المدونة وان قال لها اختارى طلقتين فاختارت واحدة أو قال لها اطلقتي نفسك ثلاثاً فالت طلقت نفسي واحدة لم يقع عليها شيء (أو) فتسويها بين اختارى طلقتين وطلق نفسك ثلاثاً لئلا يسئل على بطلان من أسهله وبعبارة النحوي في اختارى طلقتين لها القضاء بهما فان قضت باحدة لم يلزمه شيء ونقلها ابن عرفة والموضح (وان) قال لها اختارى (من طلقتين) من فلا تقضي الزوجة (الا) طلقة (واحدة) فان قضت باكثر من تلتزمه الا واحدة فتعطل الخط (وان) خير المدخول بها تضييراً مطلقاً فاوقعت طلاقاً أو اثنين ولم يرض به (بطل) التضيير لما قضت به فقط (في) التضيير (الطابق) يتبع الامام عن التضيير بعد من الطلاق بان قال اختارى أو غير ذلك مثلاً سواء تجوز أو علقه على نحو دخول المار (ان قضت) الزوجة (بدون) من الطلاق (الثلاث) فان قضت باحدة تمكمله (قوله

٢٧ من في الكبير والوسط (قوله وزعم) أي عجم (قوله لها) أي بطلان ما قضت به دون التضيير (قوله نظر) بضمها مثلاً (قوله في الاول) أي بطلان التضيير (قوله وزعم) أي عجم (قوله فتسويها) أي المدونة (قوله بطلان) أي التضيير (قوله نقلها) أي عبارة النحوي (قوله بان قال اختارى الخ) تضييراً بضم المطلق (قوله تجوز) بضمها مثلاً لا في الزوج التضيير (قوله على نحو المدخول الدار) أي وحصل (قوله ميم) بضم فكسر مثلاً لا أي مكمل (قوله فان قضت باحدة تمكمله الثلاث) فقرع على ميم

(قوله وهذا) أي بطلان التخيير بقية ما يثبتها (قوله لهؤلاء) بضم اللام أي الزوجة الخالة لطلان تخييرها به (قوله شرع) بضم فسكس (قوله وهي) أي ما شرع لها وإنه تأنيث خبر (قوله فان رضى) أي الزوج (قوله) أي دون الثلاث (قوله لجعل) بفتح الجيم (قوله أي الزوج) أو بضم فسكس (قوله لها فقه) أي الزوج (قوله هذا) أي بطلان ما أوقف وما يدها (قوله والأي) وان لم يخترق الحال (قوله اسقط) أي الحياكم (قوله ما جعل لها) أي تخييرها (قوله على المشهود) رابع لنفي التأخير (قوله على الأصح) رابع لعدم التأخير (قوله لانه) أي الزوج (قوله انما جعله) أي النكاح (قوله ان لم يرض الزوج بتمليكها) أي اختيارا للعلاق بدخوله ٢٩٠ على شرطها شرطى وقفها وعدم تأخيرها (قوله والأي) وان رضى

الزوج بتمليكها (قوله بقاء) صلة قول (قوله يدها) أي تصرفها (قوله فان تصرفا) أي الزوجان (قوله عنه) أي المجلس (قوله ايقافها) من اضافة المصدر لفعوله ثم وقع فاعله (قوله منه) أي الوط (قوله الاستتاع) أي بغير الوط (قوله هذا) أي وجع مالك الخ (قوله الخلاف) أي يثبت ما في خصوص المجلس او ما لم يوقف او طأ (قوله ما لم تقل) أي الزوجة (قوله ملك) بفتح الميم مثقال (قوله فقالت) أي الزوجة (قوله فقال) أي الزوج (قوله هذا) أي النظر في امرك (قوله أو قال) أي الزوج (قوله ذلك) أي النكاح (قوله ادركا) بسكون الكاف (قوله من الشيوخ) بان (قوله انها) أي هذه المسئلة (قوله وان ذلك) أي انظر في امرها حتى يوقفها السلطان غايه لقوله وان ذلك اعملى القول بانها ليس لها الخ (قوله ابن

من الخلاف) أي بقا امرها بدها في خصوص المجلس او ما لم يوقف الخ (قوله اذا قلته) أي النظر في امرى (قوله لم يسكره) أي الزوج قولها في النظر في امرى (قوله كقوله) أي الزوج الخ تشبيهه في الخروج من المسئلة (قوله وان اقتضى المجلس) من مقول الزوج وقلم صيغة التخيير فهو ما لفتي نظرها لتبنيها وهي التي اوجب خروجها من الخلاف (قوله ولود) أي الزوج (قوله قولها) أي الزوجة في النظر في امرى (قوله لجرئت) أي المسئلة (قوله على القولين) أي القول ببقائه بدها في المجلس فقط والقول ببقائه بدها ما لم يوقف او طأ (قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة (قوله ان ظاهره) أي كلام الباجي (قوله خروجها) أي المسئلة (قوله ولود) أي الزوج (قوله قولها) أي في النظر في امرى

(قوله فانتظره) اي ابن مرفعة واصله في رسم استأذن لو قبلت القبول كقولها قلت لانتظري امرى ~~كان~~ يدها وان انقضى المجلس انفا فاحق يوجب ومع ابن القاسم من ملك امرأته فقالت قبلت لانتظري امرى فقبل ليس لك ذلك او قال فانتظري الا ان والاضلاشي لك قال مالك رضي الله عنه ذلك يدها حتى يقبها السلطان ابن رشد كما يعنى لنا في هذه المسئلة عشرين ادركا من الشيوخ انهم يسيرون في المدونة وان ذلك لم يلى القول ان ليس لها الاضالا في المجلس حتى يقبها السلطان وان المسئلة تخرج من الخلاف اذا فأت بحضرة الروح ولي شكروا عليه امرى يملك تنظرين لتفك وان انقضى المجلس ولو رد قولها لم يجرى على القولين ولو قال امرى يملك ان تقضى في هذا المجلس او ترى فلا يكون له انهاء بعده اتفاقا فتقوله بانقضائه بالمجلس لانه رأى مراجعته بالقبول فتقضى جوابها في المجلس كالمادة ولو قال وجب لا تتر وعتك ملحق بعشرة اشئت فلم يقبل اخذتها بما حتى انقضى المجلس فلا يكون له حتى اتفاقا وقوله بعدم انقضائه لانه رأى القابك خطير بجمناح النظر وروية بخلاف البيع ثم قال ونها اختيار ابن القاسم قوله الاول بانقضائه بانقضاء المجلس وعليه جماعة الثامن الشيخ الاشهب في المجموعة انما قال مالك له اذ لك بعد المجلس ٢٩١ مرة ثم يجمع عنه الى ان مات

الباقى روى يحيى بن يحيى القول الاول في الموطا وهو آخر من روى عنه وهذا يدل على ان ما سلكا كان يترجم فيه واخذوا يحيى بن خبران بقوله الثامن ابو عمر المشهور القسود له الاول الباقى وهذا ان لم يقب بشئ ولو قالت قبلت امرى فذلك يدها حتى وقتا وقسكن من نفسها في قول مالك معاذت الشيخ عن الموازية انما لها القضاء في المجلس قول مالك القديم الا ان تقول قبل الاقتران قبلت او رويت واخترت واخوه

ابن رشد فانتظره وشبهه في بقاء ما يدها مالما توقف او نوطا فقال (كقوله متى شئت) بكسر التاء فامر لك يملك واخترت في نفسه فله شأن يدها مالما توقف او نوطا او تكن (واخذ) بخصات اي عتك الامام عبد الرحمن (بن القاسم) ثلثا لامام مالك رضي الله تعالى عنه ما بالسقوط للتصريح والقبول بانقضاء المجلس وانظر روح الكلام الى غيره الذي هو القول الذي رجع عنه مالك رضي الله تعالى عنه المتبلى وبه القضاء عليه جمهور اصحاب مالك رضي الله تعالى عنهم ورجع اليه الامام ثانيا فاما عليه الموت فهو الرابع فالاولى الاقتصار عليه (وفي جعل) قوله (ان شئت) او اذا شئت فامر لك يملك (كقوله متى شئت) فامر لك يملك في الاتفاق على بقاء ما يدها مالما توقف او نوطا وتكن (او جعلها) (ك) التصريح والقبول (المطلق) في جريان قول الامام فيهما (تردد) لثما تخرين حكاه ابن بشير وقال اصبح ان قال ان شئت فالامر يدها مالما توقف وان قال اذ انقضى يدها ولو طلت وفي المدونة ان قال لها انت طالق ان شئت واذا شئت فذلك يدها وان اقترعا حتى وقتا او نوطا وكانت اذا عند مالك رضي الله تعالى عنه اشمن ان تمسوى بينهما حال بعض شارحها انما تفرق بينهما اولا لان اذا نظر في مستغرق الزمان المستقل بلا حد ولا حصر فحصل الطلاق يدها في الوقت الذي تشاور فيه ولم يجعل له حدا اية طما يدها قبل الانتهاء اليه فوجب كونه يدها مالما توقف او يكن منها ما يدل على اسقاطه وليس هذا المعنى ان لا ان لا تدل على زمان وانما هي الشرط خاصة مما يصح تفرق اذا وان جه الشيوخ على اختلاف قول مالك رضي الله تعالى عنه

جميعا لم ياتهم يدع ما يدها ولا يدري اهو قرأ او ترك ما يدها فلا يرب ما يدها الا بايقاف السلطان او عكسه من نفسها ولو قال لها الزوج لا فارقك حتى تمضي فراقك او ردك فلا يكون له ذلك الا بتوقف السلطان وكذا مع ابن القاسم ثم قال قلت لظاهر كلام الباقى وما في الموازية ان تعيدها كلامها بالآخر وجب بقا حنها بالمجلس على القولين معا ولو طلبها الزوج بالجهل خلاف ما تقدم لابن رشد انه ان طلبها بالجهل دخلها الفلوان (قوله بثلثا) اي القليل والتصريح (قوله تمكن) اي من الوطء او الاستمتاع (قوله في الاتفاق الخ) صله كاف التشبيه (قوله في جريان) صله كاف التشبيه (قوله قولى) بفتح الهمزة على قول بلا تون لاضافته (قوله فيهما) اي اذا وان (قوله سوى) بفتح السين والواو متغلا اي سالك رضى الله تعالى عنه (قوله فيهما) اي ان واذا (قوله اول) بشد الزا (قوله في) اي المستقبل (قوله اي الوقت) قوله (اليه) اي اخذ (قوله كونه) اي الطلاق (قوله هذا المعنى) اي استغرق الزمن المستقبل (قوله هي) اي ان (قوله صله) اي التفرق

في اذا هل تقتضي الماهة فتكون كفي او الشرط لمجرد فتكون مثل ان ابو الحسن
 فاولها لم يوسى بينه ما اى جعل ان مثل اذا وان ذلك بعدها عالم توقف فلم يستمر مرضوعها
 في كلام العرب او مجرد صالح كلام التقنين احدى اشقوى والا شرخه. برحقوى في الحاضرة
 يقدم النوى فان خرج الى قباطين البرابر يكون سواء وشبه في التردد فقال (كاذبا كانت)
 الزوجة (غاية) عن زوجها حين تخميه ها او قلها (و بلغها) اى الصبر والقليل الزوجة فهل
 يبق بسدها لم يطل با كرم من شهرير كافي التوضيح حتى يتبين رضاها. فاطة عالم توقف
 ووطا وده طرقة ابن رشد وسكى الاتفاق عليها او يجرى فيها خلاف الحاضرة المتقدمة
 وهو طريق التمني فالتمنية تام (وان عين) بقصبات مثلا الزوج للتخبر او القليل (امرا)
 كتمه اختصارها بان اوسكان (عين) بقصبات مثلا فاذا انقضى ما عساه سقط حقه او قل
 تقدم هذا في قوله ومضى يوم تخميرها والمكان مثل الزمان بديل لعمومه هذا وكلاهما قد عدا
 اذا لم يطلع الحاكم والوقت كما تقدم ومثل كلامه فهو امره. ذلك في ثقت في هذا اليوم
 او المجلس كافي التوضيح (وان قالت) الزوجة لنفسه او المالكه (اختبرت نفسي وزوجى او)
 قالت كلاما متلبسا (بالمكس) للترتيب السابق بان قالت اختبرت زوجى ونفسي (فالخبر)
 لا تقدم من النفس والزوج ويعد الثاني في ما كان قدمت النفس فقد اخذت الفراق وان
 قدمت الزوج فقد اخذت البقاء على العصمة وردت ما جعلها قاله ابن ونس وان قالت
 اختبرتم ما كنت قد عدا تسبوا لا يتطرق لتقديم في مرجع الضمير الواقع في كلام الزوج استباحا
 للزوج فان شك في المقدم فلا طلاق كمن شك هل طلق ام لا (وهما) اى الضمير القليل (في
 التخيير) على الزوج فيكون امر الزوجة بعدها مجرد فراعته من الصفة (تعلقها) اى الصبر
 والقليل بلام التعليل وفي نسخة بالكاف وهي لا تعلق لى ايعاضا في قوله تعالى واذا كرهه
 كما حدها كم وقوله تعالى وا حسن كما احسن الله اليك اى اعلمة (ب) اى (منجيز) يضم الميم
 وفتح النون وكسر الجيم مشددة اى مقدس للتخيير كاستقبال محقق لمفاته عادة كاسمرك. بذلك
 بعد شهر او عام او عشرة او عام او بجالا صبر منه كان وقت او محقق غاب كان حقت (و) هما في
 (غيره) اى عدم التخيير لتعلقها بما يغير من غير مستقبل يمنع كان حقت السماء واشربت البحر
 او حقت الجبل او محقق غير غلب كان قد زيد وان دخلت الدوا وشهرهما في التخيير. بر.
 (كالطلاق) فلا يثبت لها حق في التعلق على مستقبل مشترك ويتوقف على حصول الغشمل غير
 الغالب (ولو علقها) اى الزوج الضمير القليل (عقبه) اى غيبة الزوج عن زوجته (شهر)
 بان قال ان غبت عنك شهر افاهر لى بذلك تخيرا (او غلبا) (و) غلب (قدم) من مقوله الى بلد
 زوجته قبل فراغ الشهر (ولم تلم) الزوجة بقدمه حتى تم الشهر فاقبلت فله حقه وعقبته وسقط
 انه لم يقدم لاسر او لعلانية وطاقت نفسها وانقضت عدتها (وترقبت) فيه او وطى الامة
 مسددا ثم اثبت الزوج لاقول قدومه الى بلدها قبل تمام الشهر (كم حكما) (كم حكما) ذات
 (الولين) في انهما ان دخل او تلتذا الثاني به اغترع طين يقدم لاقول ففى الثاني والافى لذل
 ومعه ولم تلم انهما ان علمت بقدمه قبل فراغ الشهر وطاقت نفسها وترقبت فلا تكون للثاني
 وهو كذلك اتفقا والظاهر هذا اذا ثبت بيسته اقراها بعلمها قبل عقد الثاني او قبل تلذذه

(قوله المبرد) اى عن الزمان
 (قوله ذلك) اى الطلاق
 (قوله موضوعها) اى ان
 (قوله التقنين) اهل مراده
 عياض وابوالحسن (قوله)
 قباطين) اى يوت الوبر
 والشعر (قوله اى الضمير)
 تقسم لفاعل المستتر (قوله)
 وسكى) اى ابن رشد (قوله)
 وكلاهما) اى الزمان
 والمكان اى بقاؤه بعدها
 فيها (قوله تتقدم) اى في
 قوله وان قاله في نسخة
 علم (قوله حدها) اى قياس
 الكفاي (قوله ويتوقف)
 اى يثبت الحق لها (قوله اى)
 الزوج) تقسم للفاعل
 المستتر (قوله في انما) اى
 الزوجة ملة كاف التشبيه
 (قوله الثاني) تنازع فيه
 دخل وتلذذ (قوله عالين)
 يقع الميم اى الثاني والزوجة
 (قوله والاول) اى وان لم يدخل
 او تلتذذ الثاني بها وعلم
 احدهما يقدم الاول قبل
 دخول الثاني او تلتذذ (قوله)
 (ب) اى تقدم الاول قبل
 فراغ الشهر (قوله قبل عقد
 الثاني) ملة اقراها

(قوله والام) أي وان لم يثبت اقرارها قبل عقد النكاح او تلذذه ببينة (قوله غيره) أي الزوج (قوله متى علمت) صلة خبر (قوله ولو بعد وطائها مدة) صلة في بقائه على خيارها (قوله وهو) أي اعتبار تضييع المدة مطلقا (قوله جماع عيسى) من إضافة المحدث اشاء له ومفعوله محذوف أي ابن القاسم (قوله اذا عرفت) أي الميزة ٢٩٣ (قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

(قوله فاعبر أي سمع عيسى

بها والا فلا يلتفت لقوله الاتهام بحسب الاول والتصل على فسخ عقد الثاني قاله ابن عبد السلام (و) وعلاق الزوج بتخيير زوجته وتخليكها (بعضوه) أي على قدميها فثابت خبره من سفره بان حالها ان حضر فلان من سفره فامر له بذلك تخييرا او تركها وحضر فلان من سفره (و) (ثم) الزوجة بمحضوره (فهي) أي الزوجة (على خيارها) في الطلاق وعدمه متى علمت ولو بعد وطئها طائفة حتى يتمكن طائفة من المدونة وان حال لاهر انه اذا قدم فلان فاختار في ذلك اذا قدم ولا يصلح بينهما وطئها وان وطئها الزوج بعد قدم فلان ولم تعلم المرأة بقدمه الا بعد زمان فلها الخيار بين تعزل (و) ان الملك او غيره مغيرة وتخييرها باختيارها وطلاق (اعتبر) بضم الفوقية وكسر الباء (التخيير) جواب التوكيد او التضييق والتخليك سواء كان بطلاق او بقاء على الصفة من زوجة معينة (قبل بلوغها) الحلم (و) على اعتبار تضييعها (ارميت) سواء طالت الوطء لم تعلقه وهو سمع عيسى اذا عرفت عما امكنه وان لم تبلغ سيلة الوطء مثله فاعبر التخيير فقط (و) يعتبر تضييعها (متى) تبلغ سن (وطأ) فسهو يادقعي تخييرها وهو قول ابن القاسم في الجواب (قولان) فان لم يتغير فلا يعتبر تضييعها ويسأل بها التخيير وحده او وطءا طويلا موقفا عبارة للمصنف ادخل هل على ان ميزته ولا خلاف فيه فالاولى تأخيرها عنه بان يقول دخل مطلقا ومتى وطأ (و) يجوز زفه أي الزوج (التفويض) في كبرها او تخليها (و) التخيير (النفق) أي الزوجية سواء كان قريبها او لا فالأول أسلم ولا شر كهامعه اولا على مذهب المدونة وهو المشهور (و) ان وكل الزوج شخصا على تفويض امر زوجته لها او كبرا وتخييرا وتخليكا (ثم) أي الزوج (عزل وكيلة) أي الزوج على تفويض امر الصفة للزوجة وكبرا وتخليكا او تخييرا وايس له عزله (قولان) هذا الوجه ذكره الخطيب وهو احسن ما يحمل عليه المصنف وعليه فخصم وكيلة للتفويض بمعنى التخليك او التضييع واما تقريره بحمله على الوكيل الحقيقي فتغير جميع اذ لا خلاف ان الزوج عزل الوكيل ما لم يقع الطلاق كما يزعم به القسبي وغيره وقد صرح ابن عرفة بأنه متفق عليه واما ما في الخطب من عدمه القسبي وعبد الحق من ذكر الخلاف في عزل الوكيل ففيه نظر اذ لا خلاف ان الذي ذكره القسبي انما ذكره فيما اذا طلق الزوج غيره مطلقا امر أي فهل يصلح على التخليك فلاس له مزية اعلى التوكيد فله عزله هذا الذي يقده أو الحسن وق وغ قال وجعل المصنف على هذا يحتاج الى وحى يسفر عنه وبعبارة ابن غزالي هكذا هو في وقتنا عليه من الفسخ وهل له عزل وكيلة ينفذ كبره لضمير وهو متشكك في انه ان جعل على الوكيل الحقيقي الذي هو عيسى الملك والنفق والرسول فلا خلاف ان الزوج ان يعزله ما لم يقع الطلاق كما يزعم به القسبي وغيره وقد صرح ابن عرفة بأنه متفق عليه وان جعل على ابنه بمجوزة فبها بطلاقه على الملك فهذا ليس له ان يعزله وقد قال في المدونة واذا ملكها امرها او ملكه لا يجزي

الخلاف في عزل الوكيل (بيان له) (قوله قال) أي غ (قوله هذا) أي المتولى لطلاق امر أي (قوله يجوز) بفتح متغلا

(قوله باطلاقة) أي وكيلة كخلفه تصوير للتبجوزة (قوله هذا) أي الملك (قوله فاما ملكها) بفتح متغلا (قوله وانما

يشد الام

(قوله بده) اي ظهر للزوج (قوله عزله) اي المالك كان الزوجة او غيرها (قوله ذلك) اي عزله (قوله والامر) اي الطلاق او
 الابقاء (قوله لهما) اي الزوجة المملوكة وغيرها كذلك (قوله في هذا الاصل) اي عزل المالك (قوله فليقتله) بفتح الميم المجهمة
 اي ايام زوجته (قوله فالب) اي الزوج (قوله ويده) اي ظهر للزوج منع امر زوجته من اخراجها من قريته (قوله فذلك) اي
 المنع (قوله له) اي الزوج (قوله تاول) ٢٩٤ بفصاحتها لا اي شرح (قوله في سبب القتل) اي لا في نفس

عزله اي عزله فليس ذلك والامر اليهما ولم يذكروا في هذا اخلافا فان قلت كيف تنكر وجود
 الخلاف في هذا الاصل وفي النوادر عن ابن الماسنون ان قال فليقتله اذا تنكر بابت لا يترك
 وتخرجت بها من القرية ما مرها بذلك فتكارت لها التصريح فابى ويده فذلك له ولا شيء عليه
 قلت قد تاول الباجي قول ابن الماسنون فقال معناه عندى ان الرجوع في سبب القتل بان
 يمنع اهما من الخروج بها ولو اخرجت لم يكن له الرجوع في القتل وقبله ابن زرقون وغيره كابن
 عرفة ولو سلمنا كونه خلافا لكان من الشذوذ بمكان فكيف يعادله المصنف في المدونة ولا ين
 يحرز قصر بيمين في القميزين النوعين قال رحمه الله تعالى التصبر والقتل ولو كسب
 من الزوج على الطلاق وقليل في الاثالة لا ينقطع العزل فيه اما تعلق المصنف والمملوكة فيه من
 الحق وان هو جعل امر امرأته يد رجل او ادقمو افقها بذلك وادخل المسرة عليها فذلك يضي
 ايضا منع من عزله سقها ويؤمر بهذا الذي جعل الامر يسهل ان لا يقضى الاجماع له انه
 يوافقها وان كان لم يرد ذلك ووافقتا فهي وكالاته كالاته على انواع المملوكة ان شاء اقر
 من وكده وان شاء عزله اذ كان المصنف فهم كلام ابن بحر هذا على خلاف لما ظهر المدونة
 فاشار الى ذلك بالقرينين في عبارته غير وافية بذلك مع ما فيه من البعد في المعنى قال ابو الحسن
 الصغير انظر اذا ملك غير الزوجة وقالت الزوجة اسقط حق في القتل فهل الزوج ان يزل
 المالك لانهم قالوا عدم عزل الوكيل يتعلق حق الغير وها هي قد اسقطت او يقال الوكيل حق
 في الوكالة فلا يعزله اه فلو اداد المصنف التمسع على هذا القول وهل لعزل مملوكة ان
 اسقطت حقها تردوا ما جعل كلامه على قول التمسع واختلف اذا قل طلق امرأته هل هو قتل
 او كالة فيحتاج الى وحى يفرضه (و) ان فوض امر زوجته لغيره اذ (له) اي يجب على غير
 الزوجة التي فوض الزوج له امر عصمتها (النظر) اي التامل فيما تقتضيه مصلحة الزوجة من
 تطلقها او ابقائها في صحة فوجها فان لم ينظر لها لم ينظر لها كالمهاجر (وصار) اي غير الزوجة
 المفوض له امرها (كمي) اي الزوجة في جميع الاحكام السابقة (ان حضر) الشخص المفوض
 له شرط في قوله وله التقوى لغيرها (او كان) المفوض له (فابا بيمينه) (قريسة كلابية)
 والثلاثة ذهابين البلدين (لا) ان كانت غيبه (اكرم) من كبر من (فلها) اي الزوجة التي نظر في
 امرها فان في انتظار قدومه ضرر عليها وبطلانها آخر او ساقطه لا موجب (الا ان تمكن)
 بضم ففتح فكسر مثقلا الزوجة الزوج (من) استقامته بنفسها فيسقط تطريقها المفوض له
 ولو مكنته بغيره على الاصح قاله في التامل وهو الشيخ سالم الذي في المدونة واب الحسن
 وابن مرة والواق انه لا يسقط ما يسهل لا يتكبر ما يسهل ويضاه (او الان) ان يقبض مقوض

القتل (قوله بان يمنع
 اهما من الخروج بها) تصوير
 للرجوع في سببه (قوله
 وقبله) بكسر الموحدة (قوله
 سلمنا) بفصاحتها مثقلا (قوله
 يكونه) اي كلام ابن الماسنون
 (قوله من الشذوذ) بيان
 لمكان (قوله النوعين) اي
 من فوض له الطلاق قليل
 او كثير او من وكل على
 ابقاعه (قوله قال) اي ابن
 بحر (قوله الاثالة) اي
 الزوج (قوله اعزل) اي
 لامة لها والغير (قوله من
 الحق) بيان لما (قوله وان
 هو) اي الزوج (قوله
 موافقتا) اي امرأته (قوله
 بذلك) اي جعل امرها بيد
 الرجل (قوله وادخل المسرة
 عليها) تفصيلا لافقتها (قوله
 فذلك) اي اداد موافقتها
 وادخل المسرة عليها (قوله
 يمنع من عزله) (قوله سقها)
 اي الزوجة عليه تمنع من
 عزله (قوله ووافقتا)
 اي الزوجة ولو كان كان
 اي الزوج (قوله لم يرد) بضم
 فكسر (قوله فهي) اي

تفويض امرها للرجل واثبت ثمانية خبره (قوله ان شاء) اي الزوج (قوله عدم عزل الوكيل) اليه
 اي المالك (قوله لغيره) اي الزوجة (قوله لم يرد) اي ما قاله ابو الحسن (قوله من تطلقها الخ) بيان
 لما (قوله لها) اي الزوجة (قوله لها) اي المصلحة (قوله والثلاثة) فقد ادخلت المكاف بما قاله في انتظار) خبره تنظم قوله
 لا موجب له خبره جل

(قوله لا) ای نهاده بداند استقوی و بفرمانه بلاضام (قوله عنی ترک) ای عاجله که (قوله سین غفر) صله اشهد (قوله یقانه) ایضا
 امر الزوجه - صله اشهد (قوله کذبت) ای فی ضرب الاجل الخ ۲۹۵ (قوله عنها) ای المدینه (قوله فمیا)

ای المذونة (قوله جمل)

بضم فکسر او بفتح

فسكون (قوله بان يقول

ان شئنا) تصوير القلبك

(قوله انه) ای المصنف

(قولہ امرہما) مقبول

اراد (قوله انه) ای اطلاق

(قوله) ای التبلیغ

(قوله وفيها) ای المذونة

(قوله امر) افتح فكون

ای طلاق (قوله اخرانی)

بفتح التاء والياء مشغلا

مشتقاً من امرأة مضافاً إليها

المتكلم (قوله باید یکجا) خبر

احمر (قوله غايك) خير قوله

(قوله الا باجتماعهما) ای

لخاطمين الموكلين (قوله

عليهما) ای المرأتین(قوله

(علما) بفتح الهمزة وكسر

للإمام (قوله رسالة) خير قوله

قوله يحفل الخ) خبر قوة

قوله غرهما اي الرحالة

وهو القليل (قوله نيلزم)

اطلاق وان لم يعلمه

غزیر علی-علی-علی

المحالة (قوله او الو كالة)

مطف على الرسالة (قوله)

(لذلك) أي حتى يريد غيرها

ثوبه فلا يلزم الطلاق الا

تفريع علی

جمله علی الوکالة (قوله

ففيها اي يناسب الرحمة

البحر (حاضر) حين التفويض وغاب بعده فيسقط حقه ولوقر بغيته لانه دليل على تركه لا ينقل الحق لها ويحصل البطلاق (الادامشهد) مضارع اسم الفاعل المفوض (في مقامه) اى امر الزوجة بصدقه حتى يرجع وينظر فيه (فان اشد) المفوض لى امرها حين مفوضه (في مقامه) اى امر الزوج (يصد) اى اطلاق الفروض والاحصاء حتى يرجع وينظر فيه والمقصود غيبته او طلق وان رقت امرها حالها كمن غيبته ضربها اجل الايلاء ان رجع قدومه وادخل اليه فان تم الاجل ولم يقدم طلق وان لم يرج قدومه فهل كذلك او قلنا بعد النكاح لا يجتمع دقوان او ينقل النظر (للزوجة) ان بعدت غيبته والا كتب له امر بالاجابة ولا يتخلل اياه ان سقط حقه (قولان) الاول للامام مالك رضي الله تعالى عنه والثاني في الجواهر عن غيره (وان ملك) بضاعت مثقال الزوج امر زوجته (رجلين) بان قال لا مكتسبا كما امرها وامر هابيل بكتابه فله نت عنها او طلقا فانها ان شققتا فله ابونوش عنها (فليس) احد (هما) اى الرجلين المملكين (القضاء) بطلاقه وحده لانهما منزلان منزلة وكل واحد لفاع الطلاق الا باجتماعهما فانه فيما فان اذن له احدهما في وطئه ازال ما يدهه وان مات احدهما فلا كلام للثاني فيها من ملك امر امراته رجلين لم يجز طلاق احدهما دون الآخر الا ان يكونا رسولين كالوكيلين في البيع والشراء او احسن قوله كالوكيلين راجع لقوله لم يجز طلاق احدهما دون الآخر فيه تقديم وتأخير وهو ظاهر (الا ان يكونا) اى الرجلان (رسولين) بان قال لكل منهما مطلقا فلكل منهما الاستقلال بطلاقها في النكاح حل مطلقا على الراس حتى يرى القليل بان يقول ان شققتا ويحصل انه اراد بكونهما رسولين امرهما بتبليغها طلاقا وتقدم انه يقع حيثما يجرد امرهما بدون تبليغها ورضي ان قال انما على طلقها فرسولان والطلاق واقع وان لم يعطها اتفاقا البناء وانما حاصل النكاح ثلاث واختصها بالعرفه ونصه قوله امر امرأتى بالديكرا غلقت لا يقع طلاقا لا باجتماعهما على ما عايناه او على احدهما اتفاقا وقوله اعلم امرأتى بطلاقها رسالة والطلاق واقع وان لم يعطها اتفاقا وقوله طلقها امرأتى بحمل الرسالة وانقلبت وفي حله على الرسالة حتى يرجع غيره اذ يلزم الخلاف وان لم يعطها اولو كاذبة كذلك فلا يلزم الطلاق الا بتبليغ من بلغهها اسمها ومنعته ما لا على القليل كذلك الاول لعدم وثق الثاني لسماع عيسى والثالث لاصح وقوله في المسائل الثلاثة امرأتى بلاغ المثنى وهو ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم اتم الله سبحانه وتعالى فضله الجزاء الاول من شرح مختصر سبدي الشيخ خليل يوم الاثنين ثامن بقسم من شهر المولد الشريف ربيع الاول المنتهى من عام ست وثلاثين بعد الف وما بين من هجرته من ثغاية الشرف سبديا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم على آله اجمعين والمجد لله رب العالمين على بذخر الميبد واهو جهم الى العفو والتسديد محمد بن احمد بن محمد عيسى نائب القضا عليه واحسن الميبد والى والى والى السبلان اجمعين وسلام على النبيين والمجد لله رب العالمين

فالتَّائِبَاتُ أَيِ الْأَقْوَالِ (قوله كَذَلِكَ) أَيِ حَقِّ رِيَدِغَرِهِ

صلى الله عليه وسلم

(قوله ربيع) يقع فيه كون مجلس وإضافته للزوج فصل يخرج دفع غيره (قوله وإلحاقاً) أي أورد مع إلحاقها كم فهي نوعاً وبالإضافة يخرج دفع غيره (قوله حرمه) مفعول دفع المضاف إله وهو فصل يخرج دفع الزوج وإلحاقاً كم غيرها (قوله حرمه) أي للمنفق فصل يخرج دفع الزوج وإلحاقاً كم حرمه غيرهما وإضافته للزوج فصل يخرج دفع إلحاقاً كم حرمته من المضاف إليه (قوله بطلاقاً) صلة بمفعول فصل يخرج دفع الزوج وإلحاقاً كم حرمته من الزوج بزوجته بغير طلاقها كطلاقها بإله (قوله تفرقت المراجعة) تفرع على استناد الرفع بخصوص الزوج وإلحاقاً كم لتوقف المراجعة على ولي الزوج ومصادقاً وإنه (قوله وعلى رأى) عطفي على محذوف أي هذا رفعها على المشهور من حرمه الاستمتاع بالرجعية وأما تفرعها على رأى أي أورد بها المراجعة على العدة فهو (قوله دفع إيجاب الطلاق) المصدق الأول مضاف لغيره بعد حذف قاعده أي الزوج وإلحاقاً كم والثاني مضاف لقاعده ومكمل عمله بنصب حرمه (قوله حرمته) الزوج بزوجته كل من المصدقين مضاف لقاعده (قوله بانقضائه) صلة حرمه وبإوساسه (قوله أشار) أي بين معرفة (قوله زمن عدتها) صلة التمتع (قوله هو) أي حرمه التمتع بها زمن أود كره كذا كبر غيره (قوله وإباحته) أي التمتع بها زمنها ٢٩٦ عطفي على حرمه (قوله هو) أي إباحته (قوله فالتمتع ينافي الأول) أي دفع حرمه

مصلحة الزوج بزوجته الخ
(قوله على الأول) أي حرمه
التمتع بها زمنها (قوله
والثاني) أي دفع إيجاب
الطلاق حرمه متعة الزوج
بها باقياً (قوله على
الثاني) أي إباحته (قوله
وقول ابن الحارث) أي في
تعريف الرجعة (قوله رد
المعدن) من إضافة المصدر
لفعله بعد حذف قاعده أي
الزوج وإلحاقاً كم قوله من
طلاق (قوله متعة) قوله
فأمر من الغاية إلى الثلاث
نعت طلاق (قوله غير طلاق)
نعت طلاق (قوله بعد
دخول وطئها) نعت

طلاق (قوله قبله) يقع فيه كسر خبر قول (قوله طرده) أي حرمته الرجعة (قوله يتزوجها عقب انقضائه) والنفس
فقد صدق عليه تفرعاً وليس رجعة فهو غير مانع (قوله وفيه) أي إبطال ابن عرفة طر: تعريف ابن الحارث الرجعة بتزوجها
بعد عدتها (قوله فلا يطلق) أي للرد به ما ذكر (قوله فيه) أي فصل الرجعة (قوله الرجوع) بكسر الجيم (قوله والمرجعة) بضمها
(قوله وما المراجعة) يقع الجيم أي هذا اللفظ (قوله في تزوج المطلقة) من إضافة المصدر لغيره بعد حذف قاعده أي المطلق (قوله
لتوقفه) أي تزويجها لغيره لاستعمال المراجعة فيه (قوله وأورد) بضم الهمزة وكسر الراء (قوله على) أي قصر المراجعة على
تزوج المطلقة طلاقاً ما تناقضها من الغاية (قوله يأنه) أي الحديث (قوله وأورد على اللغة) أي مستعمل باعتبارها لا باعتبار
اصطلاح الفقهاء (قوله أذ لم يكن في ذلك زمن) أي أنقضى وقتها الحديث على اللغة (قوله أي يأنه) بيان حكم
للإرجاع (قوله تفصل النكاح) أي من وقتها فيه المقتضى بالاحكام الخمسة (قوله لأن له سدة) أي في الرجعة (قوله محصيا)
بغير أن يكون قوله ليس محرمات الخ خبر ثالث أه (قوله بإحدهما) أي الحريم وأما حرمته (قوله لأن أذنه) أي السيد لمده (قوله وقابله)
أي النكاح (قوله ومنها) أي أربع النكاح (قوله والسقم) عطفي على المرض

(قوله والقاس) بفتح القاء واللام أى يتكلم الغراموسكم الحاكم على حال المدين لهم (قوله النسخة) أى الحزم والمرضى والعبد
والسبي والمغلس (قوله لو) أى كونهم أهلا للنكاح (قوله وان منعوا) بضم فكسرى أى النسخة المخالط حال قوله للمراض
الطارئة عليهم أى التى هى الأرواح والمرضى والرقعة والقسم القاسى على منعهن منه (قوله منه) أى النكاح (قوله ما كانت)
أى المطلقة الخ تصور المطلقة طلاقا غير بائن (قوله ونصر) بفتح نخم (قوله ٢٩٧ غايته) أى الخلاف وهو

ثلاث أمور واثنان للعبد
(قوله ولم يكن) أى طلاقها
(قوله لانها) أى الزوجة
(قوله هذا) أى صحيح حل
وطؤه تقر بدم على لانها بائن
(قوله لذلك) أى انها بائن
(قوله به) أى القول (قوله
وهو) أى صحة الرجعة
بالكلام النفسى وذكره
أشد خبره (قوله مخرج)
بضم فتح مثله (قوله عنده)
أى ابن رشد (قوله فوق)
(قوله بالزم)
الطلاق والعين بها) أى
الثبة فهو راجد القولين
(قوله هو) أى الثبة (قوله
أى ما ينه وبين
أى اتصال (قوله الظاهر)
أى ما ينه وبين انقاس
(قوله فله) أى الزوج (قوله
وان رفع) بضم فكسرى
الزوج المراجع بكلامه
النفسى (قوله منه) أى
القاضى الزوج (قوله منها)
أى معاشرته الزوجة (قوله
وان ماتت) أى الزوجة
المراجعة ثانية (قوله بعد
انقضائها) أى عدتها (قوله

والقاس فهو لا النسخة تجوز رجعتهم لان فهم أهلية النكاح التى مدارها على البلوغ والعقل
وإذا صحت المبالغة عليهم مقتضية دخول ما بعدها فى قبيلها وان منعوا من النكاح للمراض
الطارئة عليهم المبالغة منعهن من رجوع زوجة (طالقا) طالعا (غير بائن) بان كانت مندولا
بها ونصر طالقا عن غايته ولم يكن خطبا واسترضى البائن بعدم دخول أو يتجمل أو بثبات فلا
نصح رجعتها واصلت برقيص (فعدة) نكاح (صحيح) لازم بدليل قوله (حل) أى جاز (وطؤه) أى
طالقت بعد طو محلول فاحترز بالاصح من النكاح الفاسد الذى نسخ بعد الدخول فلا نصح
الرجعة فى عدته لانها بائن فذكرها بعد غير بائن لزيادة الانبساط واحترز بدليل وطؤه من وطئت
وما حراما كفى حيزا ودبر نكاح صحيح لازم ثم طلقت فلا نصح رجعتها لانها بائن وعن طالقت
قبيل البينة البينونتها ومن تزوجها رفقى أو سقى بلاذن سيد ووليه ووطئها بلاذن أياضام
طلقتها أو نصح نكاحه فلا رجعة لثالث فهذا الباطل أيضا واصلت برقيص (بشور) (صرح
أو محتمل (معينة) لا رقيصا بها فالصرح (رجعت) زوجتى وأبقته وأرجعتها وأوردتها
نكاحى (والمحتمل كراء مكنتها) أى محتمل لنكاحى ومحتمل لغيره (أو) (بينة) أى كلام نفسى عطف
على قول نصح الرجعة بها (على الظاهر) عن ابن رشد فى المقدمات وهو مخرج عنده وعند
النسبى على أحد قولى مالك رضى الله عنه يزوج المطلق والعين بها وهى رجعة فى الباطل لأن
الظاهر فإذا انقضت العدة لم يظلمت بها معاشرته الزوج فيها ينه وبين الله تعالى وان رفع
للقاضى منع منها وان ماتت بعد انقضائها حل له ارتبها طالقا لا ظاهرا (بضم فكسرى مثله لا
(خلافه) أى عدم صحة الرجعة بالثبة ابن بشر هذا المذهب وهو المنصوص فى الموازين ورد
تخصيص النفسى غ وقد أوضحت الكلام على هذا فى تكميل التقصد وتحليل التعقيد (أو يقول)
صرح معينة بل (لو) كان (هزلا) أى مجردا عن الثبة فهو رجعة (فى الظاهر) فنلزمه نفقته
وكسوته والقسم لها (لا) فى (الباطن) ولا يجوز له انقلوبها ولا الاستعانة ولا ارتبها ان ماتت
بعد تمام عدتها ابن عاشر المطوى فى ولوم اليس بزل ولا جردا فلا يتصور الرجوع فقد التبة والذى
يظهر فى كلام المصنف أن قوله بقر معينة مخصوص بالمحتمل بدليل تشبهه بامكنتها ورجعت بدون
زوجتى فانه من المحتمل وقوله أو يقول وله لا أى يقول صريح معينة بل ولو مجردا عنها وهو الهزل
أظهار كلام ابن رشد أن الصريح المبرع من التبة هو الهزل وبهذا يلتقى التكرار (لا) تصح
الرجعة بقول محتمل لها ولغيرها (بينة) لانه (كعادى الملل) بكسر الحاء المهملة أى محتمل
لأنه محتمل لغيرى (ورفعت الصريح) محتمل عنى ومحتمل عن غيرى (ولا) نصح الرجعة (بفضل دونها)
أى الثبة (كوطء) (بينة) لوجهاتيه وأولى مقدمته وهو حرام ويجب على الاستبراء منه وليس له

٢٨ صفح فى ورد بضم فتح مثله (قوله المطوى) أى المقدر قبل المبالغة (قوله فقد التبة) أى
القبول من واتى لاحد شئ من ثبة أو قول (قوله عنها) أى الثبة (قوله هو) أى الجرد عنها (قوله يحتمل) أى يرفع حرمها
على بطلانها (قوله لغيرى) أى يتطلىق الجاهل برفع صفى عنها (قوله عنى) أى بالرجعة (قوله عن غيرى) أى بالطلاق (قوله به
أى الوطء قوله وهو) أى وطئها بلا نفقته رجعتا

(قوله من الاستبراء) بيان لقوله هو فصل بلحقة العطف على خبر الرفع المستتر في تزوجها (قوله تمامه) أي استبراء
 (قوله ولا يتأخر عنها) أي لان المماثوه (قوله فليس الاستبراء الخ) تترجم على فلا يتزوجها الخ (قوله هو) أي العقد (قوله
 ومراجعة) عطف على رجعة (قوله) أي الصداق (قوله باوجهه) أي لا بما فات (قوله لو نفذ) أي لوطى (قوله الطلاق) (قوله لانها
 باثنت منه بانقضاء عدتها بالرجعة) ٢٩٨ (أي بناء على المشهور من غير صراحة قول ابن وهب (قوله لحقه) أي

طلاقه (قوله عليه) أي
 الطلاق (قوله بانه) أي
 طلاقها بعد عدتها (قوله
 وهذا) أي الطلاق
 المختلف فيه (قوله لو أنه)
 أي الطلاق اللاتقي
 على لان القتال الخ (قوله
 اقترانه) أي الزوى (قوله
 الأولى) يضم الهمز (قوله
 فهو) أي الطلاق اللاتقي
 بعد العدة (قوله ومراجعة
 مذهب ابن وهب الخ) جواب
 نافي قال مرأته مذهب ابن
 وهب يقتضي كونه رجعا
 لعدة الرجعة عليه (قوله
 بالفعل) صلة الرجعة (قوله
 بلانية) حال من الفعل (قوله
 ومثبته) أي البناء (قوله
 وهو) أي ما تقدم (قوله
 وتقاربهما) أي الزوجين
 عطف على ثبوت (قوله لم
 يقفه) أي الزى عن نفسه
 الجمل (قوله لنفيه) أي الجمل
 الخ عدة المصدة الرجعة بظهور
 الجمل المهور من الاستثناء
 (قوله التهمة) أي على
 ابتداء عقد بلاوى الخ
 مقول في المضاف لقوله
 (قوله تصادقهما) أي

الزوجين (قوله بعده) أي الطلاق (قوله عليه) أي الوط (قوله المصنف) أي قوله ولان لم يدخل
 (قوله لم تصادقا) أي الزوجين (قوله عليه) أي الوط (قوله بمقتضاه) أي الاقرار بالوط (قوله وبما) أي الزوجة مصطفى
 خاصته (قوله عليه) أي الزوجين (قوله حرمه) (قوله مادامت العدة) (قوله في حرمه) جميع

البنائي

(قوله اذا حل) يضم فكسر (قوله على مجرد الاقرار بالوطء) اي دون الرجعة (قوله به) اي الاقرار به (قوله وهو) اي اختصاصها به خلاف ما عليه عجم من ان ذلك في العدة وبعدها وتقام عبارة البناء وان حل على انه اقرار بالوطء وادعى الرجعة صحت ما قاله عجم من التعميم وسقط الاعتراض عليه وعلى الاول فالصواب ان قوله ان تعاديا على التصديق خاص بعبء الكاف كالجحد عوان حل على الثاني كان شرط التقاضي راجعا لما قبلها ايضا لما ياتي من ان تصويب عبد الحق قبول وجوعهما عن قولهما لما هو في دعوى الرجعة وما تمصيل عجم فيقابل الكاف بين الرجوع في العدة والرجوع بعدها فظهر (قوله في العدة) صلة الرجعة قوله وصلته اي المصدر (قوله من غير بينة) حال من دعواه (قوله صدق) بكسر الهمزة (قوله بما ياتي) اي في قوله وصحت رجعتها فانما ثبتت على اقراره او تصريه ومبيته فيها بيان لصديق (قوله لهما) اي الزوجين (قوله ويؤخذ) اي الزوج (قوله وكذا) اي الزوج في الاخذ بالاقراء (قوله هي) اي الزوجة (قوله ان صدقته) اي الزوجة انما زوجت دعوا بعد حتم رجعتها فيها (قوله ان حل) يضم فكسر (قوله كلامه) اي قوله ٢٩٩ واخذ بالاقراءهما (قوله فقط) اي دون دعوى الرجعة في العدة

البناء اذا حل كلام المصنف على مجرد الاقرار بالوطء فانما اخذ به محضه بمن العدة كالمات ومن وجده عجم وهو الصواب وشبهه في عدم صحة الرجعة والاشد باقرارهما فقال (كدهوا) اي الزوج (لها) اي الرجعة في العدة من اضافة المصدر لقائه وزيا قال الام في محقره التفويته وصلته (بعدها) اي العدة من غير بينة او مصدق بما ياتي فلا تصح رجعته لاتباعهما على تجديدها كالحاقه ولا يصدق ولا يوجب اخذ بالاقراء كما تقدم وكذا هي ان صدقته (ان تعاديا) اي الزوجان (على التصديق) البناء ان حل كلامه على الاقرار بالوطء فقط فالصواب ان قوله ان تعاديا على التصديق شرط فيما بعد الكاف خاصة كالجحد عجم عب وهو الجحري على قاعدته الاغبيس من رجوع الشرط وهو لما بعد الكاف واستظهره عجم قائلا واما الاولى فلا فرق فيها بين تعاديهما على التصديق وعدمه مادامت العدة فان انقضت فلا بد من ان يعاديا عليه والاصل يرجوعهما واخذهما كسئلته دعوا لها بعدها ولا يلزم ان يشي البناء فيمنظر بل بعد انقضاء العدة لا يوجب اخذنا بشي الا ان يكون نافذا وتجا قصير المسئلة حيث مثل دعوا لها بعدها ومفهوم ان تعاديا الخ ان من رجع منهما سقطت مواخذته باقراره وما ذكره عجم من انه اذا رجع احدهما سقطت مواخذته كل منهما غير ظاهر انظر طي وفيه قوله ان تعاديا على التصديق لمن رجع فلا يوجب اخذ بالاقراء كما يفهم من ثم وصريحه من وزعم عجم انه غير ظاهر فان لا اذ رجع احدهما سقطت مواخذة كل منهما وهو غير ظاهر في ابن عرفة ودعواه فيها بعد العدة تلقوا وافقته لا يبدل في كون البينة على انه كان يخلو بها في العدة ويبين عندها واحدهما قوله ونقل ابن بشير ونقل النسي عن محمد بيت عندها

(قوله حل) يضم العين (قوله كسئلته دعوا لها بعدها) تشبيه في العمل بالرجوع فيما اوس احدها واضافة مسئلة للبيان (قوله ولا يلزم ان يشي البناء) يضم الهمزة (قوله راجع ان تصادقهما) (قوله فيه) اي قول عجم الاولى لا فرق فيها بين تعاديهما على التصديق وعدمه (قوله لا يوجب اخذنا بشي) اي ان تعاديا على التصديق (قوله سئلته) اي حن الاحتجاج (قوله وانه) اي طي (قوله فان لا) اي عجم (قوله وهو) اي قول عجم اذا رجع احدهما الخ (قوله رجعها) اي في العدة (قوله بعد العدة) صلة دعوى (قوله لنفي) يسكون الفين شيع دعوى (قوله لم يوافقته) اي الزوجة الزوج على دعواه بعدها انه راجعها فيها (قوله كونه) اي الدليل شيعه قدم لقوله اذ اعطى فعله والوجه نعت دليل (قوله البينة) خبر كون (قوله على انه) اي الزوج صلة البينة (قوله كان) اي الزوج (قوله يخلو) اي الزوج (قوله بها) اي الزوجة (قوله يبيت عندها) اي فيها (قوله راجعها) اي التلاقي والبيات عندها فاعطى على انه كان الخ (قوله قولها) اي المذمومة راجع لكون الدليل البينة على ان لا يوافق البيات عندها (قوله ونقل ابن بشير) راجع لكون البينة على احدها (قوله ونقل النسي) مبتدأ ومضاف اليه اضافة المصدر لقاعدة (قوله بيت الخ) متعقل نقل

(قوله في كونه) اي نقل الشيء خبره مقدم لنظر والجله خبره نقل (قوله ثالثا) خبر كون (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله تزيج) اي من ادعى بعد العدة الرجعة من (قوله اختها) اي الزوجة التي ادعى رجعتها بعد عتقها قبل ان يصدق في رجوعها (قوله انه) اي الزوج الخ خبره مقتضى (قوله رجوعه) اي الزوج (قوله رجعتها) بمفعول قول المصنف لقاعلة (قوله تخير) اي الماخطة (قوله له) اي المطلق (قوله عدم) خبر مقتضى (قوله رجوعها) اي الزوجه (قوله ونقل) بقصات (قوله قبول) بمفعول نقل (قوله مراحيته) اي قبل زوج غيره ٣٠٠ (قوله واكذبت نفسها) اي في دعواها انه طلقها ثلاثا (قوله واختاره) اي

عبد الحق ما نقله (قوله الى اختياره) قوله اشار (قوله قول) مقبول اختيار المضاف لقاعله (قوله يقبل الرجوع) مقبول قول المضاف لقاعله (قوله على انه) اي الزوج (قوله لانه) اي الزوج (قوله بتركه) اي وطئها (قوله ما لزمها) اي منه ان التزيج (قوله لما بعدها) اي دعواه بعد عتقها رجعتها (قوله ومنع) بضم فكسر اي الزوج (قوله وهذا) اي الاتهام (قوله عقده) اي النكاح (قوله لانه) اي الطلاق (قوله قبل الوطء) اي فهو بان (قوله وعليه) اي الزوج (قوله جميع المهر) خالفه في المدونة وقال يحنون لا يكملها حتى ترجع لتصديقه قبل وقتها وقيل هو خلاف والمهر ما اشاعه الصديق قبله لول ان ادام الاقرار الرشيدة كذبا وان كذبت نفسها

في بيت في كونه ثالثا انظر ثم قال قلت ومقتضى منع تزيج اختها انه لا يقبل رجوعه عن قوله رجعتها ومقتضى قواه بغيره على تجديد عقد اذا اعطاها ريع دنا وعدم قبول رجوعها عن تصديقه ونقل عبد الحق عن بعض القرويين قبول رجوعها عن قولها ما يمكن ادعت ان زوجها طلقها ثلاثا كذبها ثم خالها ثم اودت مراحيته واكذبت نفسها فقبل رجوعها واختاره وعن بعضهم لا يقبل رجوعها والى اختيار عبد الحق قوله بعض القرويين يقبل الرجوع اشار بقوله (على الاصول) ان ادعى بعد العدة انه رجعها فيها بلاينة ولا مدق وصدقته الزوجة عليها (ل) الزوج (المصدقة) بكسر الهمزة المشددة (زوجها في دعواه بعد العدة) انه اوتجها فيها (الثقة) والكسوة على الزوج ومفهوم المصدقة ان المكذبة لا ثقة لانها لا شرط اخذ المقر بانها بغيره المقر بالثقة ان ادعى بعد العدة رجعتها فصدقته ثم قامت بغيرها (و) لا نطاق بضم المثناة فوق وفتح الطاء واللام المصدقة على انه ارجعها في العدة فان قامت عليه (لحقة في الوطء) لانه لم يقصد بترك ضررها ولانها ليست بزوجته في حكم الوطء ولتجربتها من رجوعها في الوطء عن تصديقه فيسقط عنها ما لزمها بتصديقه قاله ث من الثاني الاصول رجوع والمصدقة الثقة ولا تاتي لحقة في الوطء لما قبل الكاف وما بعدها ما اذا هو منصوص في ما قد روي من ارجاعه بعد عتق المصدقة فقط فانظر (و) ان لم يعلم النحول وتصادق في الوطء او علم النحول وادعى بعد عتقها رجعتها اقيم اوصدقه واراد الزوج تجديد عقد يصدق وامتنعت منه (ل) اي الزوج (جبرها) اي المصدقة ووليها وسيدان كانت امة وصدق السيد الزوج في دعواه بعد العدة انه رجعها فيها فله جبرها (على تجديد عقد) للنكاح على المصدقة (بربع دينار) شرعى لان في عصمته ومنع منها الاتهام في ابتداء نكاح بغير اكرامه وهذا يدل بالصدق فان اولى اوسيدها غيره (الجارية) وليا (ولا) تصح رجعتها (ان تر) الزوج (به) اي الوطء (فقط) اي دون الزوجة (في) خالوة (زياره) منه لها وكذبت به وطلقها لانه قبل الوطء وعليه جميع المهر وعليه العدة وما في زيارته اياما بغير اقراره به فقط كخالوة البناء هذا على تسليم قوله (ب) خالوة (في) خالوة البناء اذ يعتبر اقراره به فيعبر عنه وهذا ضيف والمذهب انه لا فرق بين خالوة الزارة وخالوة البناء وان لم يقر رجوعها بما بالوطء يقوم مقامه جالها ولم ينه افاوه عب البناني ظاهر المدونة هو ما ذكره المصنف هنا في الخط هذا القول هو الذي رجحه في توضيحه هنا وذكر في العدة انه اذا اقر احد الزوجين فقط فلا رجعة

تاويلان (قوله اقراره) اي الزوج (قوله به) اي الوطء (قوله فقط) اي مع انكار الزوجة تصح الرجعة (قوله اذ يعتبر) اي في صحة الرجعة (قوله اقراره) اي الزوج (قوله به) اي الوطء (قوله فيها) اي خالوة البناء (قوله وحده) اي منفردا عن اقرار الزوجة حال من اقرها (قوله وهذا) اي بخلاف البناء قوله ضيفوا المذهب انه لا فرق بين الخالوة البناني انظر من ذكره واظهره من المدونة هو ما ذكره المصنف هنا (قوله وان) اي الشأن (قوله مقامه) اي اقرارها معاه (قوله جملها) اي الزوجة (قوله ولم ينه) اي الزوج الخ لعل من نفسه يلعان (قوله ما ذكره المصنف هنا) اي الفرق بين خالوة الزارة وخالوة البناء (قوله هذا القول) اي ذكره المصنف هنا (قوله انه) اي الشأن (قوله اقرار احد الزوجين فقط) اي بالوطء

(قوله نعم) اى الرجعة اى انفراد الزوج بالوطء (قوله مطلقا) اى عن التقيد بالان فلا تصح قب مجبته ولا بعده (قوله بان حلفت بضم المعين وكسر الهمزة) اى الرجعة (قوله لانه) اى الرجعة وكذا كبريه (قوله ولا تغتارها) اى الرجعة (قوله لمساواة) اى لها (قوله وعلى هذا) اى بطلانها مطلقا (قوله وهو) اى حصة لرجعة وكذا كبريه (قوله لانه) اى الوطء (قوله هذا) اى حصة رجعة بوطئها مع تقدمها (قوله لانه) اى تن (قوله ذكر) اى الترفع (قوله بعدها) ٢٠١ اى ان اوبلين (قوله التعديل) اى بانه فعل فعل منه (قوله لانه)

لظهاره من غير تفصيل بين الزانية والاهتداء وهو احدا لا قول اهل فريز كالمطزرجيا وقال ابن عرفة طاهر قول ابن القاسم تصح في خلوقة البناء الا الزانية (و) ان قال في حصة رجعة ان جاب وقت كذا فقد ارجعت له واقتصر على هذا حتى غتت عتيا (اى ابطالها) اى الرجعة مطلقا (ان لم تجز) بضم القومية وفتح الثون والجم مشددتان علفت على شئ مستقبل محقق (كقد) بان قال ابن جاب قد قدما جعلت فلا تصح الا ان ولا غدا لانه ضرب من التكاثر لاجل ولا تغتارها لانه معاقبة الحط وعلى هذا اذا وطئها مع تقدم حصة رجعية بصحة رجعة وهو واضح لانه فعل مقارنية وسياق تن يفيد تفرع هذا على كلال التأويل لانه ذكر بعدها البناء ما غدا ثم هو الذى يفيد الحط عن التمسك وهو الظاهر من التعديل (او) الا بطلان انما هو (الا ن فقط) وتصح رجعة في غدا حتى لا قد تعلقت وان غتت عتيا بوضع او حضر او اشهر قبل عدم نصح الرجعة (تاوبلان) الاول لعدم اسبق واثنى لانه محرز ولا تصح الرجعة (ان قال بن يعقوب) اى يسافر من بلد نوسته وقد كان على طلاقها على فعلها شيئا وشاف ان محنته في غيبته وتنفذ عتيا قبل رجوعه ان دخلت (الزوجة) (الداد) التى على طلاقها على دخولها مطلقا (نقدرا جعها) ودخلتها في غيبته فلا تصح رجعة لا تغتار الرجعة لانه بعد الطلاق لقوله تعالى لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امر او شبهه في البطلان فقال (كاختيار الامة) المتروكة بعد اتمام اضافة المصدر وانما هو مشغولة قوله (نفسها او زوجها) اى احدهما معينا (تقدر عتيا) قبل عتق زوجها فهو ولو اشتهد عليه فان نكحت فلها اختار خلاف ما اختارته قبل عتقها (يخلاف) الزوجة (ذات الشرط) اى التى شرط لها زوجها ان تفرج او تسر عليها او اخرجها من بلادها فامرها بسدها (تقول ذات الشرط) (ان فعله) اى المالى عليه (زوجي فقد غارت) اى اخترت فراقه بالطلاق او بقتلها فانه قد ازمها ما اختارته من فراق او بقا لان الزوج اتمام مقامه وهو اذ على الطلاق على ذلك فليس له رجوع عنه فكذلك هى قاله الصلبي ابن عرفة يفتح لزوم الفراق لا البقاء البناى فراق المصنف بين المستثنى هو معروف قول مالك رضى الله تعالى عنه ابن عرفة يحصل ابن زريقون في التسوية بينهما في لزومها التزاما قبل حصول سبب خيارهما او عدمه فانها التفرقة المذكورة لان حاشيت من اصبح معروبا ابن نافع والبايع عن المغيرة فعل عن ابن ابي حازم ومعرفة قول مالك رضى الله تعالى عنه ان رشد حكت هذه المسئلة عن ابن المباشون سأل مالك رضى الله تعالى عنه فيها من افرق بين الحرة والامة فقال له اعترف دار قد امة وكان تداءى بالبع فيها بالجام مع زمانه بله التصصيل فيما سأل عنه وهو يجهل على ترك اعمال نظره فيها حتى لا يبال

عنه) راجع للتفرقة (قوله حكيت) بضم فكسر (قوله سأل) اى ابن المباشون (قوله فيها) اى المسئلة (قوله فقال) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله) اى ابن المباشون (قوله اعترف) بفتح التاء وسكون الهمزة وكسر الراء (قوله اتمامة) بضم القاف وخفتة الهمزة (قوله وكانت) اى دار قد امة قوله يلعب بضم اليم (قوله عرضا) بضم فتح فكسر مقفلا لمن قابل قال (قوله) اى ابن المباشون (قوله وهو) عطف على معرضا (قوله نظره) اى ابن المباشون (قوله فيها) اى المسئلة

(قوله وهذا) أي قول الإمام رضي الله تعالى عنه العرف الخ (قوله قوة) أي الإمام رضي الله تعالى عنه (قوله سأله) أي ابن القاسم
 بكالكرشي الله تعالى عنها (قوله أية) بفتح الهمزة وكسر الموحدة وشدة التثنية أي سأله رغبة (قوله فبهرة) أي ابن الماجشون
 خالكاكرشي الله تعالى عنهما ٣٠٣ (قوله استعصم) أي استعصم (قوله عليه) أي ابن الماجشون (قوله الفرق) بين مستثنين

الاعن مشكل وهذا المحو قوله لابن القاسم في سأل عنه اثنتي عشرة ساعة ههنا أسأل عن مثل
 هذا صاخر ابن حارث كانت لابن الماجشون نفس أية كماله رضي الله تعالى عنه بما وما
 بكلمة خمسة فبهرة عما كماله استعصم عليه الفرق بين مستثنين فقال له تعرف دارقدامة
 وكانت دارا يلعب فيها الأحداث بالهام وقد بل عرض له بالهز ابن فشد من انصف علم ان سؤال
 ابن الماجشون وليس من امر جلي ولذا سوى ما لك رضي الله تعالى عنه عن حاضرة وبعض أصحابه
 (وصحت رجسته) أي الزوج التي ادعى بعد علم العدة أنها حصلت منه فيها (ان قامت) أي
 شهدت بعد علم العدة (بينة) معتبرة (على) (جماع) (اقراره) أي الزوج في العدة بانه وطئ زوجته
 في عتباتها وبه رجستها وقد علم دخولها قبل طلاقها (او) قامت بعد العدة بينة على معانة
 (تصرفه) أي الزوج للزوجة (وميته) أي الزوج معها أو تاذع أو تصرف وميت (فيها) أي
 العدة أو ادعى أنه فؤيه الرجعة فقد صحت رجسته ولو كذبته الزوجة كافي المدة أو ما شأها
 باقراره بذلك بلا معانة فلا يعمل بما غ كذا ينبغي ان يقرأ أويتمعه مع طابا أو وفاقا للمدة
 لا بأمر ولا فالابن بشروا ابن شاس وابن الحاجب وقد بين ابن عبد السلام في مخالفة ابن الحاجب
 ظاهر المدة في ذلك وقوله في التوضيح واستوفينا في تكميل التقديس ان قرئ بالوافراد
 بالتصرف أو التصرف الخاص بالزوج من كلمه ما أو اشتلاقيهما أو فقه وما ينبغي وحده وان
 قرئ بالواو فالمراد به غير الخاص بما يقع فيه غير الزوج فلا يكتفي وحده ويشترط انضمامه للبيت
 لكنه وهم علم كفاية الميت وحده فليس كذلك الان يقال هذا تفصيل في المهور (او) أي
 وصحت رجسته ان ارجعها (أو) (قالت) (الزوجة عقب ارجعها) (حقت) (حيضة) (ثالثة) (تمت) (فيها)
 العدة (فاقام) أي اشهد الزوج (بينة) أي عدلين (على قولها) أي الزوجة (فبشده) أي قولها
 حقت فالثقة (بما يكذبها) بان شهدت بانها قالت لم احض اسبلا وحضت حيضة واحدة
 او حضت ثانية ولم يحض ما يكتفي ان يفيض فيه ثالثة بين قولها فان لم يقدحها لم يصح رجسته
 ولو كذبته نفسها قاله اشهب (او) أي وصحت رجسته اذا (اشهد) الزوج (برجستها) أي الزوجة
 (وصحت) (الزوجة) فورما أو بعضه كافي المدة (تم قامت) (الزوجة بعد سكوتها يوما أو بعضه
 (كانت) أي عدتها (قد انقضت) أي تمت وفرفت قبل اشهادها بالرجعة فليقل قولها وقد
 نامة لان سكوتها مع علمها بالاشهاد على رجستها دليل على بقاء عدتها ومعلوم صحت انما
 لو انكرت حين الانشاد وقالت ان عدتها قد انقضت بل بعض مدة يمكن انقضائها فيهما لم يصح
 رجسته (او) أي وصحت رجسته ان ادعى بعد انقضائها عدتها (أو) (جماعها) وكذبت وترجعت
 غيرة (وقلت) ولذا كلما (دون ستة أشهر) من وطء الزوج الثاني فيلحق بالزوج الاول فهو
 كونه منه ويسخ كساح الزوج الثاني (وردت) بضم الراء الزوجة الى الزوج (برجسته) التي

اكتفاهم بضم البيه على احد هما (قوله وقيله) بكسر الموحدة (قوله شهدت) أي البيه (قوله بانها) أي الزوجة كذبته
 في (قوله فان لم يشهدا) أي البيه على قولها قبله ما يكذبها مهور فاقام بينة على قولها قبله الخ (قوله فينبى) بضم ميمه (قوله وقعد)
 في الزوجة (قوله نأجبة) أي على رجستها (قوله فيها) أي عدتها (قوله فيلحق) أي الاول (قوله كونه) أي الولد (قوله منه) أي الاول

(قوله في انهما) أي الزجبة (قوله لان نفقتا) أي الزوج (قوله عنه) أي النفقة (قوله هذه) أي الزجبة (قوله انه) أي الشأن (قوله فيها) أي الزجبة (قوله ينجس القر) أي الصادق بثلاثة الفهر وثلاثة لادم (قوله فلا تصح رجعتها الخ) تقرير على ٣٠٤ تصديقها في انقضائها (قوله ومقتات) بفتح الميم الثانية (قوله على)

بضم العين (قوله به) أي قول الصادق (قوله انما) أي الزجبة (قوله ادعته) أي انقضائها (قوله في) أي انقضائها (قوله لا يمكن) أي زمن لا يمكن الانقضاء فيه (قوله فليس قوله وسئل النسيه الخ) تقرير على الشرح السابق (قوله وانما الطهر الخ) حال (قوله عقبه) أي غروب الشمس الخامس عشر (قوله عقبه) أي غروب الشمس ثلاثين (قوله في هذا) أي ولا انهارت أول الدم واقطع (قوله وجل) أي د (قوله على ما عداها) أي الزجبة (قوله انما) أي الزجبة (قوله لم تقاد بها) أي الدم (قوله ما أوجبه ذابال) أي الدم (قوله لا يفسده) أي الدم الذي لم تقاد (قوله راجعها) أي الشأن (قوله انما) أي الدم النازل عليه منقطعاً وانه ثلاثين شهراً (قوله قبطلت) أي الزجبة (قوله لا تسقط) أي الزجبة (قوله القولين) أي بطلان الزجبة وعدمه (قوله وقال) أي عبد الحق (قوله التفصيل) أي في رجوع الدم يقرب

في انما اذا خرجت من منزلها بغير رضا فلا تسقط نفقتها بخلاف الزوجة لان نفقتها في مقابلته الاستمتاع بها فاما منعه الاستمتاع فتشروطا سقط عنه وهذه لا يستتبع بها ومن احكام الزجبة انه يصح فيها الايلاء والظهار واللعان والطلاق وان مطلقها لا يجوز له ان يتزوج معها من يحرم جمعها مادامت في العدة (و) ن ادعت الزجبة انقضائها عدتها بصد من يمكن انقضائها عنه (صدقت) بضم فكسر مثقلا الزجبة ولوامة ولو خالفها الزوج (في) اخبارها (ب) انقضائها عدتها بجنس (القر) بفتح القاف أي الطهر (و) انقضائها (ب) الوضع (لها) الا لا حرجها (والذي) يصح استحقاقه وصله صدقت (بلايين) اسم على انقضائها (ما يمكن) أي مدة امكان الانقضاء عادة فلا تصح رجعتها بصد قولها انقضت وتصل بالزوج وظاهره ولو وضعت سقطا خلافا للرجاعي ولا يعين عليها وان خالف عادت ان التمس امرؤ نكحت على فروجهن (و) ادعت انقضائها عدة القر فيمكن الانقضائها نادرا كنفث ثلثا في شهر (سقط) بضم فسكسر (النساء) فان صدقتها أي شهدت ان التماس قبض ثلثه على به وهل تلصع تصديق قولان وهو موم ما يمكن انما ان ادعته بما لا يمكن فيه فلا تصدق فليس قوله ومثل التماس رجعتها ما يمكن ذلتها ان ادعته فيمكن تصديق بلا سوال النساء فالاقسام ثلاثة فان قيل كيف يتصور انقضائها في شهر واقل الطهر خمسة عشر يوما قلت يتصور بان يطلق عند رؤية الهلال طاهرا وتبعض عقبها الى قرب طلوع الغبر طاهرا حتى تغرب شمس الخامس عشر فقبض عقبه الى قرب طلوع الغبر فتلطهر الى غروب يوم ثلاثين فقبض عقبه الى قرب الغبر (و) ان اخبرت بانقضائها عدتها فبما يمكن ثم كذبت نفسها (أو) لا يقيد (أو) لا يقيد نفسها (و) قد بانقضائها عدة ولا تحل لمطلقها لا يعقده لي ومهر ويحجب وقبول (و) لا يقيد قولها (انهارت اول الدم) من الحضة الثالثة فظنت دوامة فاشهرت بانقضائها عدتها (و) انقطع (الدم) قبل دوامة وما بعدها منه بال وقد بانقضائها بال اول ويأتي قولها الثاني وقد تبين المصنف في هذا ان الحاجب وقد قال ابن عرفة المذهب كله على قبول قولها انهارت اول الدم وانقطع اه أي فلها النفقة والكسوة وتصح رجعتها وقال د لا تنبت في الرجعة وجل كلام ابن عرفة على ما عداها لكن ان عاردها الدم من قرب في أبي الحسن من عياض مائنه والذي ذهب اليه جمهور الشيوخ انها ان لم تقاد بها الدم انها لا تصبى حبيضة ثم قال عياض واشتقوا اذا راجعها عند انقطاع هذا الدم وعدم تقاد به ثم رجعت الدم يقرب هل هي رجعة فاسفة لانه قد استبان انها حبيضة ثالثة حبيضة وقعت الرجعة ثم قبطلت وهو الصحيح وقيل لا تبطل رجوع الدم عن قريب أو بعد ثم ذكر أبو الحسن من عبد الله الخ حكى القولين وقال بعدها (القول الاول) يعني التفسير عندى أصوب والقرب ان لا يكون بين الحينين طهر تام اذا علم هذا فبين الحينين الجواب عن ابن الحاجب والمصنف لان مرادهما ان قولها انقطع الدم لا يفسد في صحة الرجعة وان كان مقبولا لانما تنقيا قبول قولها كما يشهد كلام ابن عرفة فاذهب والباقي (و) ان ثالثا رأيت

ورجوعه يعطل (قوله طهر تام) أي نصف شهر (قوله مرادهما) أي ابن الحاجب وسئل رجعتها الله ليعلى (قوله وان كان مقبولا) أي في غير حال (قوله تنقيا) أي اجماع الحاجب وخليف

(قوله بهما) أي الوضع والقرن (قوله أو ستين) إشارة إلى إدخال الكافي ثلثة فوهلهم يوم الطلاق سن لهذا السنة (قوله لكن الخ) استدراك على أو ستين (قوله نقل) يسكون الفحص بعد رمضا فلقاه (قوله بقيدان الكفاف سنة واحدة) أي إذا قل في أي ما دخلت عليه أقصى المدة فلا تدخل زائد عليه ثم نقل (قوله لترته) أي الزوج (قوله الخ) قوله (قوله اعتادهما) أي تأخر حبضا سنة (قوله وهذا) أي كون الاعتداء كالارضاع والمرض ٣٠٥ لظاهر النقل (قوله حبضا) أي حبس

الحبسة الثالثة واكدت نفسها ومكنت النساء من نظر فرجها فإني أوصدتها على عدم حبسها (ولا) نفسها (رؤية النساء لها) ولا يلتفت لقولهن وبانت حين طالت ذلك فبما يمكن لا نقض عليه وظاهره كإيجاب حرم هذا في الفتر والوضع بان طالت وضعت ثم طالت كذت وبأنها لم يحدث أثر الولادة وفي التوضيح الظاهر لا فرق بين ما ولو قال عقب ولا يشهد بكذبها نفسها وان رأت النساء ثقة لكان أحسن (ولومات زوجها) أي الرجعية (بعد كسنة) أو مقبل من يوم الطلاق لكن نقل الموافق بقيدان الكفاف استقصائية (فقلت) (الرجعية لم أحسن) بعد الطلاق الرجعي (الا) حبسة (واحدة) أو اثنتين ولم أدخل في الحبسة الثالثة والمراد أن في العدة لترته (فإن كانت) الرجعية (غير مرضع وغير) (مرضعة لم تصدق) يضم النوقية وفتح الصدا والحدال المهملين في قولها لم أحسن (الواحدة) ظاهره وظاهر النقل ولوافق قوله أعادتها وقال بعض شيوخ عجب اعتبارها كالارضاع والمرض وهو معقول المعنى أقول وهذا هو المتعين لأن الاعتداء داخل في الظاهر وعدم تصديق غير المرضع والمرضة في كل حال (الآن كانت) الرجعية (تظهره) أي استبسا به أو تكررت ذلك حتى ظهر من قولها في حياة مطلقها تصديق بين وقتيه لضعف التهمة حينئذ ولو في أكثر من عامين وقهوم غير مرضع ومرضعة تصديق المرضع والمرضة مدتها بلايين وتصديق المرضع أيضا في عدم اعتدائها بعد انقطاعه بالعلم ولو تأخر الطامع من مدته الشرعية في عامين ولا تصدق بعده كذا في النص كالحج وفي الشارح الأوسط ابن مزين ما يشهد خلافه وظاهر الظاهر أن المرضعة مرضا شأه منع الحيس كالمرضع ومحل عدم لصديقتها إذا لم تظهر عدم الانقضاء والأصدة تباين وهو مومات أنها لو ادعت ذلك وهو حق قبل سنة أو بعدها صدقت أن كانت بائنا لا عتراه فاعلى نفسها فإن كانت رجعية فلا يمكن من رجعتها مطلقا ولها النفقة وقهرها أن صدقتها ولو ماتت بعد انقضاء مدتها المتأخرة ماضي بقاها فحق وتأخر حبسها ليرثها فلا يصدق إلا بقريضة الفاعل صدقه وإن ادعى حملها وعدم وضعها صدقت وعلى من خالفه أنبات عدم حملها وأرضعه إلا إذا اعتدت بسكبتها ثم تحلت منه لانقضاء صدقتها وكذا في فلا يريثها قاله الشارح وثبت عن الإمام ماله رضى الله تعالى عنه اتحاده عيب البنيان في قوله لم تصدق إلا أن كانت تظهر هذا قول المدونة وفي صلب عيسى تصديق بين مطلقا وسكنا بدني رضى دعواها ذلك في السنة وقر بها ثم قال وأما لو ادعت بعد قوله ما كثر من العام أو العامين لا ينبغي أن لا تصدق إلا أن تكون ذكرته في حياته قول واحد

٢٩ من في (قوله مطلقا) أي سواء ادعت تأخره قبل سنة أو بعدها لانها لم يعل عليه نكاح بدون أرثه (قوله ولو ماتت) أي الرجعية (قوله قاضي) أي الزوج (قوله بقاءها) أي الرجعية (قوله فيها) أي عدتها (قوله فلا يصدق) أي الزوج (قوله وإن ادعى) أي الزوج (قوله حملها) أي الرجعية منه (قوله صدق) يضم فكسر منتقلا أي الزوج (قوله وعلى من خالفه) أي الزوج من وثقة الزوجة (قوله لم ت) أي سكبتها (قوله وكذا) أي المرأة (قوله ذلك) أي انقضائها (قوله قوله) أي المصنف (قوله مطلقا) أي عن التقيد بظواهره (قوله وسكنا) أي الخلاف (قوله ذلك) أي عدم الحيس (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله ادعت) أي تأخر الحيس

(قوله بعد الاظهار) اضافته البيان (قوله تعينه) اي المصنف (قوله سم) اي السنة (قوله ذلك) يخفق الحال والاراء (قوله كلامه) اي المصنف (قوله الصورة الاخيرة المتفق عليها) اي دعواها عدم حضيها بعد موته باسكت من عام (قوله هو يكون) اي كلام المصنف (قوله بغيره) اي لا يربا اي مفهوم بعد سنة انما ان ادعته قبلها تصدق ولو لم تظهره (قوله وقوله) اي زني التي ادعت تأخر الحضي بعد الاطعام (قوله لا تصدق بعد عام) فيه نظر بل لا تظهره لقول ز بعد وحيث لم تصدق تأخرها فالتأخر لم يظهر اعدم الانقضاء الاصله فثابت بين (قوله على احتباس دمها) صلة حلفت (قوله ونحوها) اي السنة بيان لما دخل بالكاف (قوله عما قبل السنة) بيان لنحوها (قوله ان عدتم بالخ) مفعول حلفت (قوله وان لم تصدق من مرضها الخ) مبالغة في ادعته (قوله لا دخاله) اي العشر من اضافته ٣٠٦ المصدر انه والكاف فاعله (قوله وتبع) اي المصنف (قوله

التفصيل) اي الحلف في كالسنة لا في كالاربعة (قوله يبحث) اي استظهار (قوله في ادون العام) شامل لكالاربعة (قوله نعم آخر) اجعل ان باله يقال اربعة الاثني عشر (قوله وغيرة) صادق بادخاله على الاول كعبارة المصنف وادخاله على غيرها كالاربعة الاثني عشر (قوله لانه) اي الاشهاد عليها لها (اي الزوجة) قوله ان ينكر اي الزوج (قوله لا لله تعالى) عطف على لها (قوله والام) اي ولو كان الاشهاد عليها حلاله تعالى (قوله منه) اي نيب الاشهاد (قوله ب) اي الاشهاد (قوله وكذا) اي السد في عدم اعتبار شهادته (قوله للثمة) اي بعدم الرجعة وشهادة

على حيث جرى المصنف على قيد الاظهار فلا خصوصية للسنة في تقسيمها بدلالة علمه انه قلن يصح حمل كلامه على الصورة الاخيرة المتفق عليها ويكون بغيره جاريا على ما في جميع عيسى فنتفى عنه الاعتراض والله اعلم وقوله لا تصدق بعد عام فيه نظر اذا لم يفتى في عن ابن رشد ان حكم الموضع من بعد الاطعام كاتى لم يرضع من يوم الطلاق اه اي تصدق ان كانت تظهره (وحلفت) الرجعة التي مات زوجها وادعت عدم حضيها على احتباس دمها (في كالسنة) اشهر ونحوها عما قبل السنة ان عدتم لم تنقض ولو اوفقت عادتكم او ورتبه وان لم تكن مرضها ولا مريضه ولم تذكره في حياته (لا تنقض ان مات المطلق) في كالاربعة اشهر (ومشتر) وتصدق في بقاء عدتها وترثه ولو كانت عادتكم الاولى - ذف وعشر لادخاله الكاف وتبع في هذا التفصيل بحث ابن رشد وظاهر السماع حلفها فيما دون العام البناء الذي في النسخ الصحيحة لا في كالاربعة اشهر وعليها ادرك من جهة العربية ان ما في في الكافية وان تعرف هذا اضافه نعم • آخر اجعل آل وغيرة لا تمنع

وتقول السبعالي عن القم اصحاب الزعم والافتد بناؤ (ونيب) بضم فكسر (الاشهاد) على الرجعة وقبل يجب (واصابت من منعت) الزوج من اسقناعها بها بعد رجعتها (اي الاشهاد) اي فقلت صوابا ورشدا ولا تكون في عاجية لزوجهما بل لزوجي من منعه لانه حق لها شية ان ينكر ارتباطها ووطأها لاله تعالى والالوجب وينوزخ منه كراهة ترك الاشهاد وينيب اعلامها به (وشهادة السيد) بالرجعة لزوجة أمته (كالعدم) للاشهاد في الكراهة وكذا الاولى ولو غير مجبر للثمة فالتمس بواب اشهاد عدلين غيره (ونيب) (التمعة) على المشهور وهو ما يؤمر الزوج ولو بعد ادعاء طائه المطلقة لصيربه ألم فراها فلا يرضى بها ولا تخصصها فمرامه ولا سدها لابل (على فصولها) اي المطلق وظاهر ابن مرفة ان هذا مندوب آخر وظاهر المصنف على كان الزوج مرضها من ضاخوفا وهو كذلك لما أمرهم ان تكن تبرعوا ورث وإراعاة القول بوجوب ما يؤمر في حاله فقط لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وان كسر خاطرها حين قبله ابن سعدون

بما يؤمر بالغم وعنه (قوله وهو) اي التمتع وذلك كغيره (قوله الزوج) فصل يخرج ما يؤمر غيره في ناعطائه (قوله بالمطامنة) فصل يخرج ما يؤمر الزوج بأعطائه غيرها (قوله لصيربه الخ) فصل يخرج ما يؤمر الزوج بضاعته لطلقته لغيره هذا كسفة وكه وتوسكن (قوله الم) فضات محققا (قوله فلا يقضى بها) اي التمتع على الزوج تقرير على نيبها (قوله ولا تخصص) اي الزوجة (قوله بها) اي التمتع (قوله فمرامه) اي الزوج ان قلنا اومات (قوله ولاحد) اي نهاية (قوله لها) اي التمتع (قوله هذا) اي كونها على قدر حاله (قوله لانه) اي الزوج (قوله الما) يخفق اللام وشدة الميم (قوله أمر) بضم فكسر اي الزوج (قوله بها) اي التمتع (قوله ولا إعادة القول بوجوبها) اي التمتع عطف على لانه الخ (قوله قبله) بكسر فتفتح اي جهته (قوله سعدون) يخفق فسكون آخره فون

(قوله لانها) اى المتعة (قوله تزويجا) اى المطلق (قوله اذما) بفتح الهمزة والسين اى حوا وحسنة (قوله ينفذ كبرها حسن عشرته الخ) فيه انها واجب عليه ورنع حقه من قبلها واذن في فراغها لقوله على الله عليه وسلم ادا وتجاوزا واخبر وصا اذا كانت فقيرة ومحتاجة (قوله انها) اى المتعة (قوله هل يضم المهر ونفق العين والدام (قوله ان ماتت) اى المطلقة قبل ان تاتى بها (قوله وورث) يضم فكسر اى المتعة (قوله فهذا) اى قول ابن القاسم وورث (قوله يدل الخ) ممنوع لان من مات من حق فهو وارثه سواء استحقه للتسلي وغيره (قوله وعلى) يضم التام ونفق الطاهر (قوله لياها) اى البائن ٣٠٧ (قوله لانها) اى الزوجة (قوله

في قولهم المتعة للتسلي اعتراض لانها قد تزويجا سابقا ينفذ كبرها حسن عشرته وكرم حصته فالظاهر انه تبرع فيه ومعل وقد قال ابن القاسم ان ماتت قبل امتاعها وورث عنها فهذا يدل على انها البت للتسلي وعلى المتعة لا مطلقا فانها اذا اطلقتها اليها من الرجعة (وبعد) تمام (العدالة رجعية) لانها مادامت في العدة ترجع الرجعة ولا يرجعها فتضيع عليه لانها كهيئة قبضت (او) ياخذها (ورثتها) ان ماتت قبل امتاعها بعد عدة الرجعية وعقب طلاق البائن لقصاصهم وقامها عند ابن القاسم اصبح لا تدفع لهم لانها البت من الطلاق ولومات الزوج او ردة الزوجة لعنفه وبعية او باننا سقطت عنه وشبهه في اعطائها لها ولو ورثت افعال (كل مطلق) اى غير رجعية بقريضة التشبيه من مسلمة او كاية او امة فارتقت من مشاورة ام لابن عاشر هذه عبارة نفقة والعبارة السليمة والمتعة على قدرها اكل مطاوعة او ورثت او بعد العدة تار رجعية في كساح لان الخ (في نكاح لانم) صحيح او فاسد زيم بقرانه كفا لمسلده اقل بعد ياتيه فان كان يصح بعد مطلقا بالاختيار فلا تنفع واسترد بلانم حاقبه خبار (لا في نسخ) الارضاع ذكره ابن عرفة مقتصر عليه بمحتمل مطلق (كها) لا لمتعة فيه لانه صحيح (و) لا لمتعة في (ملنا احد الزوجين) كل الاخر لانه ان حكمها الزوج فتم فخص من حوزة وان ملكته فهو وماله لها واستغن من كل مطاوعة فقال (الامن اختلعت) بمن زوجها بعوض دفعته من عندها فلا لمتعة لها لانها الحقة لقرانه ومعاوضة عليه فلا اله لها (او فرض) يضم فكسر (الها) صدق اى ابتداء او بعد عدة عليها تفويضا (وطلق) يضم فكسر مثلا (قبل البناء) فلا لمتعة لها لاحلا نصف الصداق مع بقا مسلمة فان لم يفرض لها طلق قبل البناء امتعت (و) الا (مختارة) نقبها (ال) كمال (متقها) وزوجها رقيق (او) مختارة فراقه (العيبه) اى الزوج فقط او ليعيها واختارت فراقه (و) الا زوجة (مختارة ومكسرة) او اوجعي او طلق نفسها فلا لمتعة لها لان تمام الطلاق ياتى من قبلها وانه صحتها ونعالي اطم

• (باب) في الايلا ومات على •

(الايلا) بكسر الهمزة وسكون الشاقت محدودة اى حقيقة مشترعة (عين) اى حلق باسم الله تعالى وغيره حتى يثل العرف وغيره من الايمان واضاقته (زوج) (مسلم) فصل خرج حلق غير

مشارعة برأى ابن منازعة وخضامة (قوله فان كان) اى الفاسد (قوله بعد) اى البناء (قوله فلا تنعم) يضم التام الاول اى المطلقة (قوله حاقبه خبار) كساح عديديون اذن سيد موعيب بموجب خبار (قوله مقتصر) حال من ابن عرفة (قوله لانه) اى الشان (قوله عند) اى النكاح (قوله فان لم يفرض لها الخ) مفهوم فرض لها (قوله واختارت) اى الزوجة المعسبة (قوله فراقه) اى الزوج المعيب (قوله قبلها) بكسر ففتح اى جهتها • (باب الايلا) • (قوله في الايلا) اى امر يفرض حاقبه (قوله فيما يتعلق به) اى الايلا من الاحكام والمبطلات (قوله المهرق) بفتح الراء اى الايلا (قوله من الايمان) بفتح الهمزة ياتى فيه تقدير باق لياوى المين بالفتح والانهو اعم منه لشبهة الايلا (قوله واضاقته) اى في ذكره باعتبارها وضيقا بالحق

(قوله ونعنه) أي الزوج (قوله لقوله تعالى) على الأجر الكافر (قوله فصل) خبر نفسه (قوله وكذا) أي السكران حرام في انعقاد بآلانه (قوله والاهمي) عطف على الآخر (قوله والسبه) عطف على الآخر (قوله فصل) خبرت (قوله الجبوب) بيان أي مقطوع الذكروا الاثنين (قوله ان كان) أي المسلم المكلف المتصور وقامه (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله من حقوق الأيلاء) ٣٠٨ بيان لما (قوله مطلقا) أي عن التقييد بكون مرضه غير مانع من الوطء

زوج ونعنه يعلم فصل يخرج حلف الزوج الكافر لقوله تعالى فان نأوا فان الله عفور رحيم اذا اغفران والرسمة بالقبضة حصان المسلم سواء كان حوا او رقاً ونعنه (مكلف) أي من لم يعمده كافة وهو البالغ العاقل فصل يخرج حلف المصبي واليهيوت والمصبي عليه والثالث والسكران بجلال والسكران حرام مكلف لادخاله على نفسه وكذا الآخر بشارقة مهمة او كناية والاهمي بلغته والسبه ونعنه بجملة (يتصور) يقتضيان أي يمكن وبضم ففتح أي يعقل (وقامه) يكسر الواو بالقاف أي يوطؤه فصل يخرج حلف الجبوب ومقطوع الذكروا شيخ الصافي والعين ان كان مصيبا بل (وان) كان الزوج الموصوف بما تقدم (مرض) ظاهر ولو منع مرضه الوطء ومثله لابن الحاجب ابن عبد السلام ظاهر المذهب مثل ما ذكره المصنفين حقوق الأيلاء المرض مطلقا ورأى بعضهم أنه لا تتعد الأيلاء على العباس عن الوطء قال الأثرى العيص اذا أتى ثم مرض فلا يطلب بالقبضة بالجماع اه قبله في ان التفصيل في المرض خلاف ظاهر المذهب ابن عرفة وایلاء المرض لازم وان لم يقصد به مرضه والا فلا اقول ص ابن شاس وغيره والثاني نص ابن رشد وقوله ابن عبد السلام خالف في ایلاء المرض بعض الشيوخ ورأى بعضهم انه اذا كان عاجزا عن الجماع فلا معنى لانعقاد العين في ذلك لانه لو أتى مصيبا ثم مرض لم يطلب بالقبضة بالجماع ظاهر وجود الخلاف فيه ولم يعرفه ومضى قول من اسقطه انما هو اذا قصد به جمعة مرضه حسيما ورفض عليه الجلاب اه وصلة بين (يجمع) أي على ترك الوطء ونعنه) وخرج جميع الوطء مكلف الزوج المسلم المكلف الذي يمكن وقامه على غير ترك الوطء او إضافة الوطء الى الزوجة حلقه على تركه ووطء ولده وسريته ان كان حلقه تفصيلا بل (وان) كان (مطلقا) يصح كونه مبالغة في عين وفي صنع الوطء وفي زوجته لان العين تكون منبر فومعلقة ومنع الوطء كذلك والزوجة كذلك كقوله لاجنية ان تزوجت فلا توافقه الا طرأ ما سئف مثلا طلق القاهر ان مراده التعليق المختلف وهو التعليق على انتزيع نظرها او سكا كقوله لاجنية ان تزوجت فوافقه الا طرأ ما سئف الا قوله اما ابتدأ حوا لا طرأ ما سئف فادارت زوجه الزمة الايلاء في الصورة بين المش ووهو مذهب المدونة خلافا لابن نافع عجا بقوله تعالى للذين ولون من نسائهم اه فحق المصنف التصريح بوجوه اختلاف المذ كبر ووصف زوجته (غير المرضعة) فلا يلاء عليه بجملة بالزوجة المرضعة حتى تقطع ولدها من دماء الرضخ الله تعالى عنه خلافا لاصبغ القسي هو اقس لان لها حق الوطء ومجمل الاقول ان قصد مصلحة الولد او لم يقصد شيئا فان قصد الامتناع من وطء الغول من يوم العين سواء كانت حبيته لا يواطء مادامت ترضع او حتى تقطعه وابدأ الرضاع او لم يكن فان مات قبل

(قوله انه) أي الشان (قوله قال) أي بعضهم (قوله فدل) أي كلام ابن عبيد السلام (قوله التفصيل في المرض) أي بان من منعه مرضه من الوطء فلا تتعد الأيلاء ومن ابتغى مرضه منه تتعد الأيلاء (قوله لازم) أي مطلقا (قوله او ان لم يقصد بالغ) أي اول الزم ان لم يقصد بالغ وذكره لا اعتبار عنوان الحلف (قوله والا) أي وان قصد به مرضه (قوله فلا) أي فلا يلزم (قوله الاقل) أي الجوزم مطلقا (قوله والثاني) أي اللزوم ان لم يقصد به مرضه (قوله ظاهره) أي قول ابن عبد السلام (قوله ويؤد الخلاف فيه) أي إيلاء المرض خبر ظاهره وابوجه خبر قول المصنف لقامه (قوله لم يعرفه) أي اختلاف فيه (قوله من اسقطه) أي قال لا تتعد الأيلاء من (قوله انما هو) أي لا يواطء (قوله خبره) أي لا يواطء (قوله حلقه) أي يكون منبر فومعلقة وهو واقع الا طرأ ما سئف كذا (قوله محضما) حال من ابن نافع (قوله هو) أي قول اصبغ (قوله الاقل) أي علم الايلاء في المرضعة (قوله ان قصد) أي الزوج بجملة على تركه ووطء المرضعة (قوله يوم العين) لانه حلق على ترك الوطء (قوله فان مات) أي الولد

هم احوال (قوله وإضافة عطف) على منع (قوله حلقه) أي الزوج المسلم المكلف (قوله معلقة) بقوله قاتم ان حلقه فوافقه الا طرأ ما سئف (قوله كذلك) أي يكون منبر فومعلقة وهو واقع الا طرأ ما سئف كذا (قوله محضما) حال من ابن نافع (قوله هو) أي قول اصبغ (قوله الاقل) أي علم الايلاء في المرضعة (قوله ان قصد) أي الزوج بجملة على تركه ووطء المرضعة (قوله يوم العين) لانه حلق على ترك الوطء (قوله فان مات) أي الولد

(قوله الاولى) اي مادامت ترضع (قوله كالثانية) اي حتى تقطعه (قوله والثالثة) اي مدة الرضاع (قوله فيما) اي الثانية والثالثة (قوله فكل رابع) اي لا يطرأ حوله (قوله مدته) اي الايلاء (قوله يدمونه) اي الولد (قوله لهر) اي اربعة اشهر (قوله لعبد) اي شهرين (قوله والا) اي وان لم يمت مدته (قوله فلا) اي لا تعتقد الايلاء عليه (قوله لانها) اي الرجعية (قوله ورده) اي انعقاد الايلاء في الرجعية (قوله بانها) اي الرجعية (قوله فيه) اي الوطء (قوله في) اي الزوج (قوله يصير) اي الزوج (عليه) اي الرجعية (قوله يطلق) بفسخ الايام (قوله وواجب) اي عن رد الحملى (قوله بانه) اي الشان (قوله يكون) اي الزوج (قوله واخفى) اي رجسته (قوله او انه) اي لزوم الايلاء في الرجعية ٣٠٩ (قوله فهو) اي انعقاد الايلاء

في الرجعية (قوله ضعيف) اي باحد وطء الرجعية (قوله فيما) اي المدونة (قوله وقف) بضم فكسرى وقفه لما كره امره برجعتها ووطئها فان اطاقها عليه (قوله وذكر) اي استبعاد النسي (قوله بانه) اي الوقت (قوله كونه) اي الزوج (قوله وكتم) اي رجعتها (قوله وفيما) اي المدونة (قوله وقف) بضم فكسرى من الحاكم وامر برجعتها ووطئها فان امتنع طاعة عليه (قوله بطنه) اي الزوج (قوله انه) اي الشان (قوله بانه) اي الحلف على ترك الوطء اربعة اشهر (قوله تسكن) بفتح تن مثلاً اي استدله (قوله تعطيه) اي تدل عليه (قوله فانها) اي القام (قوله وبان) عطفي على جامعته (قوله والمقابل) عطفي على المشهور (قوله بانها) اي القام (قوله ويجذف) ويجذف كان يعق

تقام مدة رضاعه حل له وطؤها في الصيغة الاولى لاحتلال الايلاء عنه كالثانية والثالثة لان يتروى الزمن فيها فنكاح اربعة فعليه الايلاء ان بقيت مدته بعد موته لهر والعبدا والا فلان كانت الزوجة اتقى حلفه على ترك وطئها غير مطلقة بل (وان) كانت مطلقة (رجعية) لانها كازوجة غير المطلقة وردت النسي بانها لا تقي الوطء والجل انما يكون لمن اهاق نفسه ولا خلاف ان الرجعية تنقضه لا عليه فكيف يجبر عليها العا او يطلق عليه طاعة اخرى وواجب ان يحرق وشربا به انما لا ينافي الا لا ينافي ان يكون ارضيتها واخفى اه او اضعف على اربعة وطء الرجعية الى تمام عدتها فهو مشهور ومبني على ضعف فان اقتضت عدتها قبل تمام الاجل فلا شيء عليه ان عرفه فيها من الكتم مطلقة رجعية وقف اربعة اشهر قبل مضى عدتها النسي الوقت بعيد الا لا ينافي الوطء مذكور ان يحرق وواجب بانه لنوف كونه ارضيتها وكتم فيها من اذن امره انه بعد ان اتم عدتها واحد وتول اجل اياها في اربعة اشهر وقف النسي العوا ب عدم وقته عليه انه انما سقط في طلاقه وقد جعله اكثر من اربعة اشهر للتمسك لمنع الوطء مخزجة عن الزوج مكلف يصور وقاعه بجمع ووطئه زوجته اربعة اشهر فليس الايلاء وروى ابو المثلث الله ايلاء تسكن المشهور بمقتضىه الفاع في قوله تعالى فان عاذا فانما تسكن تأخر ما بعدها مما قبلها فتنقيدان القضية تطبق بعد تمام اربعة اشهر وبان ان تصير المامى مستقبلا والمقابل بانها مجرد السببية ويحذف كان بعد ان وبقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص اربعة اشهر ويجيب بان تنقيدان تربص اربعة اشهر يقيدان الايلاء على اكثر منها اذ لا جائز كونه على اقل من هذا وظاهره ولا عليه الا الاقل للذين يؤلون من نسائهم اربعة اشهر تربصا واقله اعلم ان عرفه في كون التمسك مشروطا بان مدته اكثر من اربعة اشهر ولو يوم او بزيادة عليه مؤثرة فالتام اعراضه على اجل التامع ورايها بالاربعة فقط (و) اكثر من (شهرين) العبد وظاهره كالمدة وفيه يوم فيها او به صرح في الموازية والمدة التي القها عبد الرحمن الاندلسي بالمدة المنورة على ساكنها افضل الصلوات والسلام ثم نقلها الى المغرب ورايها عنه اخوه عيسى امين بن ابراهيم عرضها على ابن القاسم فردتها بمسائل وقال عبده الوهاب لابد من زيادة مائة على الاربعة او الشهرين ان عرفه في كون امده للعبد ازيد من شهرين او كالمشهور وبان ضرر ترك الوطء في العبد والحرس او قول النسي قال ما لشرعي الله تعالى عنه امده للعبد شهران

ان عطفي على بانها مجرد السببية (قوله وبقوله تعالى) عطفي على بانها (قوله ويجيب) اي عن الاستدلال بشيئ تعالى للذين يؤلون الآية (قوله عنها) اي اربعة اشهر (قوله كونه) اي الايلاء (قوله وهذا) اي علم كونه على اقل منها (قوله عليها) اي اربعة اشهر (قوله والا) اي لو جاء عليها (قوله التمسك) اي الحلف عليه (قوله عشر وطئا) اي كونه ايلاء (قوله بان مدته) اي التمسك (قوله عليه) اي اليوم (قوله مؤثرة) اي اياما (قوله فيما) اي الحرف (قوله وبه) اي الاكتماف يادع يوم على الاربعة او الشهرين صلة صرح (قوله ثم عرضها) اي عيسى المذنية (قوله كعليه) اي اربعة اشهر (قوله صرح) بضم فكسرى مثلاً (قوله امده) اي الايلاء

(قوله يوم الحرام) خبر قول (قوله ومثله) أي قول النسي (قوله اعتبارا بجماله وقت حلقه) على لا يقتل (قوله بحلقه على ترك الوطء) صله تقرر (قوله نعمتا) أي الشهرين (قوله أو يحكم الحاكم) عطف على يحلقه (قوله إن كان) أي العبد (قوله غيره) أي ترك الوطء (قوله وشرع) أي المصنف (قوله مقديما) بكسر الميم (قوله الأولى) بضم الهمزة (قوله وهي في عدتها) نال (قوله طلقت) بضم فاء مفتحة (قوله منقلا ٣١٠) (قوله الأولى) بضم الهمزة (قوله نعمتا) أي العدة (قوله ثالثا) أي وطئها

(قوله ولو كان) أي سؤاها
 أو أتاها (قوله لم ينفقه)
 أي سؤاها أو أتاها (قوله لم ينفقه)
 لا يلزمها سؤاها أو أتاها
 ثالثا (قوله بغير) بفتح اللام
 والمواحدة أي الزوج في
 عينه (قوله به) أي رفع الحاكم
 (قوله لانه) أي الرفع (قوله)
 طالب أي مصنون (قوله)
 عليه أي مصنون (قوله)
 ولكن قال ابن رشد (الخ)
 استدلاله على وعاب قول
 بانه نزع إجماله أنه لا وجه
 للبرورة في قوله ولقد (قوله)
 قلنا) أي قول ابن رشد لا وجه
 الخ (قوله تدبر) (قوله طلبه)
 أي الوطء (قوله فتأني) أي
 أمره (قوله طلبه) أي
 الوطء (قوله وليس قيامها)
 أي رفع المراءى لها (قوله)
 به) أي حلقه على ترك وطئها
 حتى يطلبه (قوله سؤاها) أي
 طلبها الوطء بغير الزوج في
 عينه (قوله نعمتا) أي مصنون
 قول هومول (قوله وقال) أي مصنون (قوله بسببها) أي الزوجة (قوله هو) أي قول
 مصنون ليس مولا بل الوطء بسببها (قوله لانه) أي الزوج (قوله لأنها) أي الزوجة (قوله هذين) بضم الهمزة (قوله البايع) أي المالك (قوله واليه)
 مثقال (قوله قبله) بكسر الميم (قوله قبلها) أي قبله (قوله مطلقا) أي عن التبعية (قوله النوى) (قوله نعمتا) أي الزوجة (قوله فاجله) أي أربعة الأشهر إن كان حرا والأشهر إن كان عبدا (قوله من يوم حلقه) لانه على ترك الوطء (قوله والكونه)
 أي لا اعتسلا من جنابة عطف على لكونه (قوله بان يكون أمداني الفسل) تصور كونه على ظاهره (قوله إلا أنه)
 أي حلقه على ترك الفسل (قوله لزمه) أي الزوج (قوله فاختلف) بضم التاء (قوله كبر الادم) تفرع على كونه على ظاهره
 (قوله المولى) بضم الميم (قوله كنز الادم)

امتناعه

قول هومول (قوله وقال) أي مصنون (قوله بسببها) أي الزوجة (قوله هو) أي قول

مصنون ليس مولا بل الوطء بسببها (قوله لانه) أي الزوج (قوله لأنها) أي الزوجة (قوله هذين) بضم الهمزة (قوله البايع) أي المالك (قوله واليه)
 مثقال (قوله قبله) بكسر الميم (قوله قبلها) أي قبله (قوله مطلقا) أي عن التبعية (قوله النوى) (قوله نعمتا) أي الزوجة (قوله فاجله) أي أربعة الأشهر إن كان حرا والأشهر إن كان عبدا (قوله من يوم حلقه) لانه على ترك الوطء (قوله والكونه)
 أي لا اعتسلا من جنابة عطف على لكونه (قوله بان يكون أمداني الفسل) تصور كونه على ظاهره (قوله إلا أنه)
 أي حلقه على ترك الفسل (قوله لزمه) أي الزوج (قوله فاختلف) بضم التاء (قوله كبر الادم) تفرع على كونه على ظاهره
 (قوله المولى) بضم الميم (قوله كنز الادم)

(قوله فيها) اى الزوجة (قوله ان وطئتك فواقه لا طؤك) مثال تلوفه انعقاد غير فيها وكذا حلقه لا يطؤها الى السنة الامرة
(قوله ان وطئتك فكل ملكك الخ) مثال تلوفه انعقاد غير في ٣١١ غيرها (قوله فهو) اى كلام ابن

عبد السلام (قوله لا تحال
القول) اى كونه كايما
تلك وطئها (قوله لان وطئ
القاسق الخ) علة ان لم يكن
الحالف الخ (قوله ولو كان)
اى الحالف (قوله لا انعقاده)
اى الحلف على ترك الفعل
(قوله فان كان لا يتكلف
الخ) مفهوما اذا تكلفه
(قوله لغيرها) اى الاخرى
علة لا يتكلف (قوله
وهي) اى الزوجة (قوله لا
يتك) على عدم خروجه
وتركه الوطء (قوله للعرض)
علة لم يحسن (قوله ولا اى
وان لم يتك وطئا (قوله فلا
يضمن تقييده) اى ان لم طأك
فانت طالق (قوله ثم هو)
اى الفرع (قوله تعريفة)
اى المصنف من اضافته
المصدر لقوله ونسبة الابلاء
بانه الحلف على ترك الوطء
يضمن به وهذا حلف على
فعله وحسنه بترك (قوله
وما قيمه آخر الطلاق) حلفه
على تعريفة الابلاء (قوله
ومحتمله) اى من الحرام
(قوله فيها) اى المسئلة (قوله
ب) اى وطئها (قوله ولا)
اى وان كانت الاداة
تنقض التكرار كلما
وطئت فانت طالق (قوله

انعقاد من الوطء خوف ان انعقاده عن غير الوطئ غير ما حمل ان يقول ان وطئتك فواقه لا
طؤك ومثل ان يحلف ان لا يطأ امرأته في هذه السنة الامرة واسندوه على ان يقول ان وطئتك
فكل ملكك شتر من القسطا من الوطئ والى غير ذلك وهو الاحتمال الاول
وهو اصول بان لم يكن الحالف قاسقا بترك الصلاة وان وطئ القاسق غير لزوم للفعل فلا يكون
لغى فعله كايما عن نفي وطئه لعدم القزم فلا يلزم من وطئه سنه لكنه يلزم منه انعقاده على
عدم الفعل ولو سكتا حين حلقه بنسبها لم يلزمه ابلاء اذا اثر وطئه في انعقاده على الفعل
لا انعقاده قبل وطئه (او) قوله الله لا طؤك حتى اخرج من هذه (البلدة) فهو مولى (اذا
تكلفه) اى خروجه منها فان كان لا يتكلف في خروجه لاخرى اقربا اوله كونه لامتاع وهي
قادرة على التمسك معه بلا كفة فليس يحل له لا يتك ويقال له طأنه صكت ماد فابعد
خروجك (او) قوله وفاقه لا طؤك (في هذه) اذا اراد ان يحسن خروجهما) اى خروجهما من المزار
(له) اى الوطء بالنسبة لخالها وخالها لهما لعمدة وقوفه ومه انه ان حسن خروج كل منهما
لوطء فليس يحل له وطئها ولو امتنع من خروجه لا ينفذ علة عدم الحلف على ترك الوطء (او)
قوله (ان لم طأك فانت طالق) وترتك وطئا والافلا ابلاء علة لان رفق وطئها كما مر في قوله
الان لم طأك اى وان لم طأها فلا بد من تقبيله وقوفه من وطئها ثم هو بعد تقييده ضعف
والذهب كانه اى ليس يحل له كايما عليه تعريفة الابلاء وما قدمه آخر الطلاق وانظر على انه مولى
ما الذي يفعل اذا مضى الاجل فانه مطالب بالقبلة وهو لم يحلف على ترك الوطء لا تاتي على
تسليم كلامه تطلق عليه عند عزمه على فعله او عند ضررها (او) قوله (ان وطئت) فانت طالق
واحد ما وانتم قول ويباح له وطئها ان توى بيمينه وطئه الرجعة ويقع عليه مجرد الملاقاة وهل
يتعيب الحشفة او ولو بعضها بناء على التعيب البعض تردد وما زاد على ما حنث به حرام ومحلها
ما طأه المصنف وغيره (ووى) الحالف ان وطئها فهي طالق (يمينه وطئه) اى ما زاد على ما حنث
حشفتها او بعضها او التزوج (الرجعة) ان كانت الزوجة مدخولا بها بل (وان) كانت (قريب
مدخولا بها) لانها صارت مدخولا بها بمجرد تعيب جميع الحشفة ويلغى انفعال الرجل وطئ
زوجته محرمت عليه وحل حله وهذا اذا كانت الاداة لا تنقض التكرار والافلا لا يمكن من
وطئها ولها القيا بالضرر (ووى تعيب الطلاق) الثلاث (ان حلف) على وطئها (في الطلاق
(الثلاث) بان قال ان وطئت فانت طالق ثلاثا (وهي) اى تعيب الثلاث (الاحسن) عند
مضنون وجماعه وهو قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (او) عدم تعيب الطلاق
الثلاث (وشرب الاجل) لا يلا ولا تحال رضاهما بالبقاء معه بلا وطء (قولان) مذكوران (فيها)
اى المدونة غ هذا كقول ابن رشد في جماع عيسى في كونه مولى باقولان هما في المدونة من ثبوت
وفيها قولان آخرون غير هذين (و) فيها (لا يمكن) بضم ففتح مثقلا اى قال ان وطئت فانت طالق
ثلاثا (منه) اى الوطء لانه بحث بتعيب بشفة ولا ياتي بتقصه من الحرمة بنية الزوجة يمينية
وطئه على جعل الشارع لفظها خبرا مقدم بالقوله لا يمكن منه ومن ثم غاب عنه لفظ قولان معرضا

(في كونه) اى من قال ان وطئت فانت طالق ثلاثا (قوله لفظها فيها) بالاضافة البيان (قوله معرضا) بضم ففتح فكسر مثقلا
معجم الصاد حال من ابن غاري

(قوله وفيه) اي بزم ابن غازي وعريشه (قوله اذ كلاهما) اي القولين ولا يمكن من وطئها (قوله الامرين) اي القولين ولا يمكن الخ (قوله آية) ٣١٢ اي عتاب (قوله انه) اي الشان (قوله كلاهما) اي المدونة (قوله

عنها) اي الاقوال الاربعة
 (قوله فبين) بقضات متعاقبة
 (قوله لوقوعه) اي الطلاق
 (قوله ووقفه) عطف على
 تجهيل (قوله فيوقعه) اي
 السلطان الطلاق (قوله
 الطرف) داجع للتجهيل
 (قوله والقائم الخ) ارجع
 لارقب (قوله الاول) اي
 التجهيل (قوله فيبين) خبر
 اقامة (قوله عليه) اي سبب
 الحاشية (قوله هو) اي
 بطل المظاهر ما قبله (قوله
 وهو) اي الزوج (قوله وانما
 يكون) اي اللود (قوله
 انعقاد) اي الظاهر (قوله
 وهو) اي الظاهر (قوله
 او يثاها) عطف على طلب
 (قوله انه) اي التثنية (قوله
 هنا) اي في تعليق الظهار
 منها على وطئها (قوله
 يجوز لانها) اي القولين (قوله
 بانه) اي الزوج الذي يعلق
 عليه منها على وطئها (قوله
 فيه) اي من علق ظهاره
 منها على وطئها (قوله بجمعه)
 اي الزوج (قوله منه) اي
 وطئها (قوله بانه) اي الزوج
 (قوله) اي الزوج (قوله
 التسمية) اي بالانزال

بتقرير الشارح وفيه تقرر ان كلاهما قائم او لا فبما ثبت لهما الامرين وقوله وفيها
 قولان آخرون هما انه مول ولا ينتظر اجل الايلاء حتى قامت طلق عليه والثاني تطلق عليه وان
 لم تقم وليس يمول في ضيق ذكر عياض من شيخه ابن عتاب عن آية انه تضمن كلامها اربعة
 اقوال احدها انه مول ولا تطلق عليه الا بعد الاجل الثاني انه مول ولا ينتظر اجل الايلاء
 حتى قامت طلق عليه والثالث انها تطلق عليه وان لم تقم وليس يمول والرابع تطلق عليه اذا
 قامت وليس يمول او الحسن القول الاول كسائر الايمان في الايلاء لا يمكن من التسمية
 على احد القولين فيقع عليه الطلاق الثلاث وان لم يفعل طلق عليه بالايلاء ولا يمكن وتطلق
 عليه بالايلاء واختلف على القول بالتمكين في مقصده ومعنى الثاني وهو المثلث منها انها تطلق
 عليه بطلقة الايلاء اذا قامت وكذلك نص ابن القيسم عند محمد ولا يضرب الاجل الا لا يمكن
 من التسمية واما القول الثالث فيبين انه حادث بمجرد عينه ساحة حلف حلفه على لس العاوما
 لا يمكن بطله وهو قول طارف وابن كاتبة انه يطلق عليه بالثبوت الرابع انه ليس يمول الا لا يمكن من
 التسمية ولم يفعل ما حلف عليه ولكن تطلق عليه بالضرورة ويحتمل الثلاث اه وهذا الرابع هو
 قول المفسر في تجهيل الطلاق الخ وما ذكره عياض من ان الاقوال الاربعة كلها في المدونة
 خلاف قول ابن رشد وعلى انه ليس يمول في تجهيل طلاقه وان لم ترفع لوقعه عليه من يوم
 حلفه ووقفه على رفعها اليه السلطان فيوقعه قولان لطرف والقائم من المدونة واقامة بعضهم
 الاول منها خبر ابن اه واصل البعض عتاب وقد قرأنا في المسئلة وحررنا في الاقوال لعدم
 تصريح الشراح انها في حديثك عليه واقامه الموفق وشبه في عدم التمكن من الوطئ فقال (ك) حلفه
 (الظهار) على ترك وطئها كقوله ان وطئتك فانت على كذا هو اي فلا يقربها لانه نجس
 حشنته يصير مظاهرا وما زاد عليه وطئ مظهر منها قبل التكنية وهو محرم وهو مول بمجرد
 عينه فان قيل ما فائدة ضرب الاجل لمع منعه منها فالجواب ان التسمية بغير رضاها بالاقامة
 معه بلا وطئ فان تجرأ ووطئها المثلث بالايلاء ولزمه الظهار ولا يقربها حتى يكفر قاله ابن
 القيسم في المدونة وان لم يطأها فلا تطلبه بالتسمية لان الكفاية انما تجزى اذا كانت بعد
 العمود وهو العزم على الوطئ ومعينة الاسم انما يكون بعد الفاقة وهو لم يعتقد قبل وطئها
 فلا تطلب بها لا تجزى وانما لها طلبة بالطلاق وبقاؤه معه بلا وطئ اعادة حب البناني قوله
 وشبه في عدم التمكن من الوطئ مظاهره انه غير تام وان القولين لا يجرأ احدهما والآخر في منهاج
 التصيل الرابعي التصريح بغير تامها ونصه على القول بانه لا يمكن من وطئها بطله
 يجعل عليه الطلاق او يضرب له اجل الايلاء قولان فاقان من المدونة اه وعلى هذا التثنية
 تام وفي الشرح الصغير بعد ان كان عبدالحق وابن حجر رجلا المدونة على انه لا يمكن من
 وطئها فانه وحكي التثنية فيه اربعة اقوال قول مجده بجمعه منه قبله وقول عبد الله بانه نجس
 الحشنة وينزع فور او الثالث يطأ بالانزال والرابع يطأ ولو انزل ومظاهره المدونة انما لا تصابة
 التسمية فالتناسب وكذا في الظهار لم تأمر بالانزال وعطف بلائي مسلم فقال (لا) عين زوج

(قوله كذا) اي تطين الثلاث منها على وطئها في جريان القولين (قوله في الظهار) اي تلبية (مسكاف)

(قوله كماله) صلة ترك (قوله زوجا) لاسيما (قوله مالا) لا كثر (قوله مالا) لاصيا ويحتمل (قوله مالا) لانه
 محبوب (قوله ثم قال) اي ابن مرفقة (قوله عينه) اي الكافر (قوله لانه) ٣١٣ اي الزوج (قوله اذا كان)

(كافر) ان استقر على كفره (وان اسلم) بعد حلقه على ترك وطء زوجته ما كثر من أربعة أشهر
 أو من شهرين فلا تزومها العين في كل حال (الأن أيضا كماله) راضية بحكمه ما تحكيه بنسبه
 بحكم الاسلام ابن مرفقة بشرط المولى كونه زوجا مسلما مكنتها بمكالمته ثم قال ولو حلف كافرا
 ثم اسلم فلغو على المشهور في عينه (ولا) تنعقد الا بلاء (قوله ولاقه) (لا يجبرتها) أي زوجته (او)
 ولاقه (لا كلام) اي زوجته. لانه لم يصرف على ترك وطء مالا على ما يستلزمه اذا كان حيا. فان
 وقفا عنه فهو موم قاله في المدونة في الثانية والثالثة في الاولى (أو) قوله ولاقه (لا رطبت المالا)
 لا بقائه الثابت (أو) قوله ولاقه (لا رطبت المالا) لا بقائه القليل (واجتهد) الحاكم فيما يسلم
 به للزوج (وطلق) الحاكم بعد التام (في) قوله ولاقه (لا رطبت المالا) عن الزوجة ذاتها (أو) قوله
 ولاقه (لا رطبت المالا) عند حاله ونسبه ومخالفة العادة في سائر عهده (أو) ان (ترك) الزوج (الوطء)
 بلا عين على تركه (خبرنا) بزوجته فيقول له ويطلق عليه ان كان حاضرا (بل) كان غائبا
 (سرد) اي اداء الزوج (العبادة) يوم المأذون قيام الليل ولا ينهي عن سرمدتها وتماثله
 طأها وطلقها فان استقر على طأها فلق عليه (بلا) ضرب (أجل) لا بلاء على الاصح في الفرع
 الاربعة وهذا لا ينافي التام به بالاجتهاد وهذا في الحاضر واما الغائب فانه لا يثنى لست
 طولاً عند الغائب (وإن عرفة) وظاهر المدونة ان السنة طول وعليه ابو الحسن البرزقي طلاق
 زوجة الغائب المعلوم موصوفه ليس يجرد شهرتها الجماع بل حتى تقول غيبته جدابته عند
 ابي الحسن وظاهر المدونة اثنا عشر سنة عند الغائب في ابن مرفقة ويكتب له ان كانت غيبته
 المكاتبه اما ان يقدم او يسفل زوجته اليه ويطاق عليه فان امتنع من ذلك تلوم لها الاجتهاد ثم ان
 شامت طلق عليه واعتدت فان لم تبلغه المكاتبه طلق عليه لضررها بترك وطئها وهي معدة
 فيه وفي خوفها ازناها وهذا ان دامت نفقتها حقة وحكام ماله بان ترك ما تنفق منه وان
 لم يمتعه لها او اطلق عليه لعلم النفقة وفي المعايير المازري لا يحكم بطلاقه لضررها بعد
 وطئها ويحصل على من نفقت الزنا ما وافق ما تقدم ولاقه (ولا) ايلا (ان لم يلزمه) أي
 الزوج (بيمينه) على ترك وطء زوجته (حكم) كقوله (كل مملوك اما كسر) ان وطئت لانا
 عين حرج ومشقة (أو) ان (خص) الزوج (بلدا) معنا كقوله ان وطئت فمك مملوك ام ملك
 من بلد كذا حرف لا تنعقد عليه الا بلاء (قبل ما) أي الزجر (عنها) فان ملكا رقيقا
 منها فهو موم الا اذا كان وطئها ثم ملكها فلا ايلاء عليه ويعتق كل ما ملكه منها بعد
 وطئها في المفهوم فقصيل وان كان ماله كالكرا فقسا منها حال التملك فلا يلزمه فيه شيء الا إذا
 خرج عن ملكه ثم عاد له هذا مذهب ابن القاسم في المدونة قاله في الاستيفاء بالوطء
 فليست بلاء وقال غيره فيها موم قبل ملكتها بديارته بالوطء عقد غير فملا عليه من دأس
 أعمال وقاله ابن القاسم أيضا (أو) أي ولا بلاء بلع ان طأه ولاقه (لا رطبت في هذه السنة
 الاخرين) ان تركه لوطئها أربعة أشهر ثم يداها ثم تركها أربعة أشهر ثم يداها في من السنة
 أربعة أشهر وهي أقل من أجل الايلاء (أو) قال وقوله ان وطئت في هذه السنة (لا مرة) فلا

قوله لو ان لم يلزمه بيمينه حكم الخ (قوله غيره) اي ابن القاسم (قوله فيها) اي المدونة
 (قوله من دأس) اي رقيقين يان لها

البلعه (حق بطلانها) (وتبقى) بعد موته من السنة (المدة) المتبقية فلا يلاهي أكثر من أربعة أشهر وهو حر أو أكثر من شهرين وهو عبيد فتدخل الأيلاء عليه وإن وطئها أو بقي أقل منها فلا يلاهي عليه (ولا) يلاهي عليه (إن) (لأن) الحر (على) تركها (لأن) (أربعة أشهر) والعبد على شهرين (أو) قال الحر (إن) وطئته في صوم هذه (الشهر) (الأربعة) والعبد صوم هذين الشهرين فإن حلف على تركها بصلوم لم يعين زمنه فهو مول ولو يوما (أنتم) (وطئها) في المدة السابقة عن أجله كالشهر الأربعة أو الشهرين (صام بغيرها) وجوبا وإن حلف على تركها بصلوم شهر معين ليس فيه وشبهه المدة ووطئها قبله صامه وإن وطئها فيه صام بغيره وإن وطئها بعده فلا شيء عليه (والأجل) الذي يضربه الحاكم للأيلاء الذي له بعده تمامه طلب القيمة وهو أربعة أشهر للحر وشهران للعبد مبدؤ (من) يوم (العين) على ترك الوطء صراحة كالأوطء أو التزاما كالألتق محلك (إن) كانت عيته (أي الزوج) (صريحه) في المدة المعتدة للأيلاء وهي أكثر من أربعة أشهر للحر ومن شهرين للعبد بدليل قوله لأن احتقت مدته عيته أقل وكان حلقه على (ترك الوطء) صراحة أو التزاما بدليل قوله وحلف على حنت طق مراد المصنف أن الأجل من العين بشرط أن يكون عيته على ترك الوطء صريحا والتزاما وكونها صريحة في المدة المذكورة وهي أكثر من أربعة أشهر لكن عبارة غير واضحة بهذا فالصراحة ليست منصبة على ترك الوطء وإنما هي منصبة على المدة المذكورة بدليل قوله لأن احتقت مدته عيته أقل ومعنى ذلك أن عيته أن كانت على ترك الوطء صريحا والتزاما بين كانت بالله تعالى أو بالزعم قرينة أو إطلاق أو اعتدال أو تعلق على فعل يمكن فاجبه من العين في مضمير عند المصنف وهو كونها صريحة في المدة المذكورة فإن كانت صريحة فيها بقوله أشار إليها بقوله لا احتقت مدته عيته أقل وإن كانت على غير ترك الوطء فقد أشار إليها بقوله أو كانت على حنت فالمراد به الحلف على غير ترك الوطء كان لم يدخل أو فسلان فانت طالق وهذا الذي تقدمه في الطلاق بقوة وإن لم يؤجل منع منها هذا نصير كلامه وهو المطابق لنقل ابن رشد الأيلاء ثلاثة أقسام قسم يكون فيه مولى لمن يوم حلفت وذلك الحلف على ترك الوطء بأي عيتم كانت فهو مول من يوم حلقه وقسم لا يكون فيه مولى إلا من يوم دفعه إلى السلطان وإيقاعه وذلك الحلف بطلاقها إن فعل فعلا فلا يكون مولى حتى يضرب به الأجل من يوم دفعه وقسم يحتق فيه وهو الأيلاء الذي يدخل على القاهره فالحاصل أن الحلف على ترك الوطء بأحد من العين بأي عيتم كانت سواء كانت بصيغة البروكاهة أو بوطئها أو بوطئها كانت طالق أو بصيغة الحنت كانت عيته بالله أو بغيره وإذا قال في الجواهر من حلف على أمر يمكن لبعثه كقوله لا تدخلن الله رقبته يكون مولى أقساما على الحلف على ترك الوطء وبشرط أن في ابتداء الأجل فانه في حق هذا بعد الرفع حين الحكم وفي الأقل من حين الحلف أما إذا ذكره المصنف في الشرط الأول وهو كون الحلف على ترك الوطء صحيحا كالحلف وأما الشرط الثاني الذي أشار إليه بقوله لأن احتقت مدته عيته أقل فتبعض فيه ابن الحاجب ابن عرفة قول ابن الحاجب يلحق بالمولي من احتقت عيته أقل وأجله من يوم الرفع أي عبد السلام قال في المدونة من قال إن لم أقبل كذا أو لا تفعلن كذا فانت طالق ضرب به أجل الأيلاء فيها أيضا من حلف

(قوله من أجله) أي الأيلاء (قوله لها) أي الزوجة (قوة القيمة) بفتح القاء وسكون القية أي تعيب الحشفة في قلبها (قوله وهو) أي الأجل (قوله وهي) أي المدة (قوله بدليل) قوله لأن احتقت مدته عيته أقل (راجع ليعمل مجرور في المدة المعتدة) (قوله وكونها) أي العين (قوله لكن عبارة) أي المصنف الخ استدراك على مراد المصنف الخ ليعلم أن عبارة عبارة صريحة فيه (قوله بهذا) أي المراد (قوله بالله تعالى الخ) ابتضاع لقوله بأي عيتم حسكت (قوله فاجله) أي الأيلاء (قوله كونها) أي العين (قوله فان كانت) أي العين (قوله فيها) أي المدة المذكورة (قوله بها) أي التي على حنت (قوله أو بصيغة الحنت) كان لأجل كذا فلا طلاق سنة (قوله فانه) أي ابتداء الأجل (قوله هذا) أي من حلف على فعل أمر يمكن (قوله في الأول) أي الحلف على ترك الوطء (قوله ضرب به) أجل الأيلاء (أي من يوم الرفع

(قوله المؤلف) أي ابن الحاجب (قوله تفسيره) أي كلام ابن الحاجب (قوله الثانية) أي قولها من حلقان لا يباعا أمرًا بحق
 يموت فلان أوصى بقدم أبوه (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله بتعقب) بضم الياء (قوله بالاطلاق) أي عن التقيد بكون حلقه
 على غير ترك الوطء (قوله بالصورة الثانية) أي من حلقان لا يباعا حتى يقدم ويموت فلان (قوله وهما) بفتح الهاء
 أي غلطاً (قوله لتقصه) أي المصنف عليه عين تقريره الخ ٣١٥ (قوله ولأنه) أي المصنف

أن لا يباعا أمرًا بحق يموت فلان أوصى بقدم أبوه أبوه بالعين فهو مول فبصحت جعل هذه
 المسئلة مثالا لكلام المؤلفات فتقسمه بالثانية وهم يقولون ابن الحاجب وأجله من يوم الرفع
 والاجل في الثانية من يوم القول وقول ابن الحاجب بتعقب بالاطلاق المصادق بالصورة الثانية
 أي كلام ابن عرفة فكلام المصنف يحتمل تقريره بالذي جعله ابن عرفة وهو المنصه على الآخر
 بقوله أو حلف على حشوا لا يفسره في توضيحه بذلك فزيد وأبى ما قاله ابن عرفة وبذلك فسره
 ثم وعبره وفرقوا بين أن أموت أو توفى وبين موت زيد وأبى لأن الحاجب فإنه قال ثم قوله
 والاجل من يوم الرفع فمن استقلت مدته عينه اقل وإذا فرقوا بين أن أموت أو توفى أو يموت زيد
 فقال ابن عرفة يريد عينه أي على ترك الوطء لا امتناع كونه إنما يطلق على ابتعاد فصل وإذا
 كان فيها على ترك الوطء كان قوله الاجل من يوم الرفع وهما محاسبهما من ذلك وكلام ابن
 الحاجب وهم لا ينافيه على أن الاجل في قوله لا أطول حتى يموت زيد من يوم الرفع وهو
 غلط بل هو من يوم الحلف كما هو نصها وسائر المذهب اه فذهبنا لأن الحلق حتى كان على
 ترك الوطء فالاجل من حين العيّن ولو استقلت مدته أقل فالشرط الثاني في كلام المصنف غير
 صحيح تبع فيه ابن الحاجب على أن كلام ابن الحاجب يمكن تصحيحه كما تقدم بخلاف كلام
 المصنف وقد نزع في توضيحه لهذا حيث قال ظاهر المدونة خلاف هذه التفرقة لقولها وان
 حلقان لا يباعا أمرًا بحق يموت فلان أوصى بقدم أبوه من الشر فهو مول فخطأه أنه يضرب
 له الاجل من يوم العيّن (لا يكون الاجل من العيّن) ان استقلت مدته عينه أقل من أجل الإيلاء
 كواقعه لا أطول حتى يقدم زيد أوصى بموت وهو قيد الاجل من الرفع والحكم فله اثبت
 وتبعه بعضهم وهو ظاهر كلام المصنف والمذهب أنه في هاتين الصورتين من يوم العيّن كالصراحة
 في اللغة (أو) كانت عينه غير صحيحة في ترك الوطء مان (حلف) بطلانها (على حنت) بيان قال
 ان لم انفصل أو توفى كذا فانت طالق وهذه السابقة في وان ثم لم يوجب بل كان لم يقدم منع منها
 (ثم بعد الاجل) (من الرفع والحكم) بالايلاء وما تقدم من أن الاجل من العيّن في لا يملك
 حتى يقدم زيد مقده لم تأخر قدمه مع مدة الإيلاء فإن تسك في تأخر قدمه عنها فلا يكون
 موليا كذا في النقل خلاف ما هو ظاهر المصنف وهوهم أيضا أن من حلق لا يباعا زوجته حتى
 يدخل دار زيد أو حتى يقدم يكون موليا لأن والذي يفرضه الجواهر وابن عرفة أنه لا يكون
 موليا إلا بعد ظهور كون الامد أكثر من مدة الإيلاء ابن شاس لو قال واقعه لا أطول حتى يقدم
 فلان وهو يمكن بعدم تأخر قدمه على أربعة أشهر فهو مول ولو قال حتى يدخل زيد الدار فبعض
 أربعة أشهر فلم يدخل فلها يشقها وان قال إلى أن أموت أو توفى فهو مول ولو قال إلى أن يموت
 زيد فهو حاكم تطليق بدخول الدار ابن عسرة ما ذكر من الحكم في المسائل الأربعة صحيح

نصه أي كلام ابن الحاجب
 (قوله بذلك) أي الذي جعله
 ابن عرفة وهما (قوله يرد)
 بفتح فكسر عتقنا (قوله
 عليه) أي حليل (قوله
 وأصله) أي الفرق (قوله
 فإنه) أي ابن الحاجب
 (قوله يريد) أي ابن
 الحاجب (قوله فيها) أي
 الصورة المذكورة (قوله
 كونه) أي الحلف (قوله فيها)
 أي الصورة المذكورة (قوله
 وإذا كان) أي الحلف
 (قوله فيها) أي الصورة
 المذكورة (قوله وهما) بفتح
 الهاء أي غلطاً (قوله
 ثم قال) أي ابن عرفة (قوله
 وهم) بفتح الهاء أي غلط
 (قوله لأنه) أي ابن الحاجب
 (قوله وهو) أي ككون
 الاجل من يوم الرفع (قوله
 بل هو) أي الاجل (قوله
 نصها) أي المدونة (قوله
 سائر) أي باقي (قوله بان)
 أي ظهر (قوله نزع) أي
 رجع (قوله فخطأه) أي
 قولها (قوله أنه) أي الاجل
 (قوله هاتين الصورتين) أي لا أطول حتى يقدم أو يموت فلان (قوله شد الخ) خبر ما تقدم (قوله شك) بضم الشين (قوله
 وهوهم) أي المصنف (قوله لا) أي وقت خليفه موليا (قوله أنه) أي الحلف (قوله لم) بضم اللام (قوله يباعا كره) أي
 ابن شاس (قوله من الحكم) أي بان لما

(قوله ونظائر قوله) أي ابن شمس (قوله له ايلام) مشعور قول المضاف لقائه (قوله ان التعليق على الدخول الخ) خبر ظاهر
(قوله مراد) أي ابن شمس (قوله الاول) أي التعليق على القدر ومضى موت الزوجين (قوله والثاني) أي التعليق على الدخول
وعلى موت زيد (قوله المالك) بعد المزمع (قوله وظاهره) وكون ابتدا الخ) تفسير لما ك (قوله التفرقة) أي بين التعليق على القدر
وعلى موت احد الزوجين وبين التعليق على الدخول وعلى موت زيدان الاول ايلام بنفس الحلف والثاني ايلام باعتبار المالك
(قوله وان كان اجله من يوم ٣١٦ الحلف) حال (قوله هو مل) باعتبار المالك خبران (قوله وهو) أي الزوج الخ

(قوله ذلك) أي اربعة
الاشهر او الشهرين (قوله
كونه) أي الاجل (قوله
استئنافه) أي الاجل (قوله
من يومه) أي الحكم (قوله
وانما يبين معجزة) (قوله
قوله) أي يوم الحكم (قوله
وعلى) بنفس العين (قوله
بالاعتقاد) صله التكفير
(قوله منه) أي التكفير
(قوله حيث نزل) أي حين
استماعه من التكفير (قوله
في كونه) أي ابتدا الاجل
صله كاف التشبيه (قوله
وهو) أي العين وقد تمت كونه
خبر (قوله في كون اجله)
صله كاف التشبيه (قوله
هذه ابن نونس) له الاربع
(قوله قال) أي ابن نونس
(قوله لانه) أي الظاهر
(قوله هذا) أي قوله وهو
الاربع (قوله ولعله) أي
القول الثاني احسن (قوله
منه) أي ابن نونس (قوله فلم
يوجد) أي في جامع ابن نونس
قوله والقول الثاني احسن
(قوله ونحوه) أي تعقب
غ (قوله ليس مستوعبا) أي غ وف (قوله ونفسه) أي كلام ابن دنس الترجيح حال (قوله
ونفسه) أي ابن نونس (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله وقفه) أي الزوج الذي ظاهره امتنع من الشكينة مع قدرته عليه
(قوله الاجل) بمفعول مضربا مضاف لقائه (قوله وكل) أي من الرايئين (قوله فالصواب) اي دل الاربع بالاحسن (لوجه
لهذا التعجب) (قوله الشرط) أي ان قدر على التكفير (قوله وقفه) أي عدم دخول ايلام عليه (قوله عنه) أي التكفير

الظواهر
ونفسه) أي ابن نونس (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله وقفه) أي الزوج الذي ظاهره امتنع من الشكينة مع قدرته عليه
(قوله الاجل) بمفعول مضربا مضاف لقائه (قوله وكل) أي من الرايئين (قوله فالصواب) اي دل الاربع بالاحسن (لوجه
لهذا التعجب) (قوله الشرط) أي ان قدر على التكفير (قوله وقفه) أي عدم دخول ايلام عليه (قوله عنه) أي التكفير

(قوله تدخل) أي الإيلاء (قوله اختلف) يضم التام وكسر اللام (قوله منه) أي التكثير (قوله منه) أي الصوم (قوله قال) أي غ (قوله جعل) يقتضات متغلا (قوله فيه) أي العبد (قوله وتوجبه) أي الأول (قوله في المتفق) يفتح الحاق شرح الباجي على الموطأ (قوله والاستدلال) شرحه لابن عبد البر (قوله انه) أي العبد (قوله منه) أي العبد (قوله بذلك) أي عدم الفرق بينهما في جريانهما (قوله وان كان) أي ابن عبد السلام الخ حال (قوله كونه) أي العبد (قوله في المبدأ) حل من الأقوال (قوله فيه) أي العبد (قوله تبيان) (قوله وتوجبه) أي غ (قوله ثم قال) أي تت ٣١٧ (قوله مراده) أي المصنف (قوله هذه) أي

الظهار وما ان عقد عاين عنه قد دخل عليه لقصد اضطرره اختلف هل يطلق عليه الآن ويؤخر إلى فراغ أجل الإيلاء ما إن يحدث لها رأي في ترك الصيام وشبهه في دخول الإيلاء فقال (كالعبد) يظهر من زوجته (ولابد ائتمته) بالتكثير قد دخل عليه الإيلاء كدشوله على الحر المظاهر إذا امتنع منه مع قدرته عليه (أو) يردها (ويجمع) يضم التخصيص العبد (الصوم) عند اوائده التكميرة أي بمنعه سبده منه (يوجه سائر) لضعافه عن خدمته الواجبة عليه هذا نظر كلام المصنف وقوله غ قال وقد حصل ابن حارث فيه ثلاثة أقوال الأول لا يدخل الإيلاء عليه قاله مالم يرض الله تعالى عنه في الموطأ الثاني انه ول هو الذي رواه محمد بن ابن القاسم عن مالك يرضى الله تعالى عنها الثالث امتنع سبده الصوم فليس يحل وان لم يرد القسمة فهو مولى وعلى الأول دوح ابن الحبيب ووجهه في المتن والاستدلال كروعي الثاني مسمى المصنف هذا ولا يصح كلامه على الأول فإذا انقضى رده مولى فلا فرق بينه وبين الحر في جريان الأقوال الثلاثة في هذا ضرب الاجل وفي كلام ابن عبد السلام تلويح بذلك وان كان يفتاها بالغايات فقد ظهر من هذا ان التشبيه في قوله كالعبد أخا فالدن كونه مولى أو حر بان الأقوال الثلاثة في العبد اقصوا بالله تعالى التوفيق اه وتبعة تت في تقرير كلام المصنف ثم قال وقال الشارح مراده ان العبد لا يطقه الإيلاء ان ظاهر من امرته ولم يرد القسمة أو اوداها ومنعه سبده فله فيه به في علمه فالتشبيه واقع بين هذين مفهوم الشرط وقد رد وان لم يكن المظاهر قادرا على التكثير لم يطقه الإيلاء كالعبد لا يرد الخ قال ولا يخفى في الأقوال الثلاثة السابقة هنا وما قد رده مثله لابن الحبيب وما قرره ناهيه رواية ابن القاسم عن مالك يرضى الله تعالى عنه ومثله الباسطي فالتشبيه في الوجه الثالث وهو حين الضرر طق لاشك ان تقريره هو العواب الذي تدل عليه عبارة المصنف وقد سبقه إليه الإيلاء جعل التشبيه في لزوم الإيلاء جريان الأقوال الثلاثة وفي ذلك تت في كبره فاذ لا يمتثل جريان الأقوال الثلاثة إلى نقل وهو ظاهر لان الذي في التوضيح عن ابن القاسم بضربه الإيلاء ان دفعته اه فظاهر من يوم الرغ به تعلم ان جعل الباسطي له من يوم تبين الضرر مخالفا لما في التوضيح وان اقررت واما تقرير الرازي فحينئذ من كلام المصنف جدا وهو وان كان باعلا ابن الحبيب التابع لما في الموطأ من عدم لزوم الإيلاء للعبد المظاهر مطلقا فتد قال الباجي في المتن ظاهره وان كان لا يصدق في الصوم ولكن لم يوجب له ذلك يرضى الله تعالى عنه ولا لاحد من اصحابه رضى الله تعالى عنهم على هذا التفسير ثم أول عبارة الموطأ انظر في التوضيح وابن عرفة

مثلا أي الباجي (قوله انظر) أي تأويل الباجي (قوله وابن عرفة) نصه والعبد المظاهر قال ابن حارث ان تبين ضرره او منعه سبده الصوم ففيه قد دخل الإيلاء عليه ولا يرد ما ذكره من ان منعه سبده الصوم لمالك في الموطأ ونحوه عن رواية ابن القاسم وابن حبيب عن اصبيغ وعن ابن الجبشون ولا يمنع الصوم لأنه في فكاحه ابن عديس قلت لسخنون فاذ لم يدخل عليه إيلاء ماذا صنع المرأة قال بوقته السلطان اما فاطمة وطلق ولقنه مالك في سوطه لا يدخل عليه الإيلاء لو صام لظاهره دخل =

علمه طلاق الايلاء قبل ان يتم صومه الباي لا صومه شهران واجل ايلائه شهران فلو افطر رهاها او لم يرض اتقضى اجل ايلائه قبل تمام الكفارة وتعدله بقضى ان لا يضرب به اجلي الايلاء ولو اذن له سده في الصوم ولا يوجد هذا في هذا التفسير لما لا ولا احدين اصحابه وانه اراد ان هذا بعض ما يتدبره العبد في عدم تاجيله وان كان اراد انه اراد الصوم ومنعه سده لانه يضربه فذلك عذر بنوع تاجيله وخالفه اصبح ابو عمرو يقول ما لا تؤذي بذهب يصوم دخل عليه طلاق الايلاء وهو على

القول بان باقضاء اجلي الايلاء يقع الطلاق فتقول لو وقع الطلاق باقضاء اجلي ايلائه لم يصح له كفارة ففكوه مكفر او يلزمه الطلاق بحال (قوله فيبلا) يكسر الموحدة فاي ابن عرفة وشليل تاويل الباي (قوله عليه) أي تقرير الشراح (قوله انه) أي عدم لزوم الايلاء العبد المظاهر مطلقا (قوله لحلف الزوج) اشار الى جريان الصلة على غير الموصول ولم يبرأ من القيس (قوله ان كانت) اي الايلاء (قوله مطلقا) أي من تنقيد بوث (قوله بعد الطلاق) منه اعادة (قوله بعد) حله اعادة قوله فيبلا طالق ان وطئت عزه فيبلا طالق ان طلاقها وعزته يحلوف على ترك وطئها (قوله الحلفت عنه الايلا في عزه) أي قادامت زيب اتمامه (قوله لم يفرقه) أي احلهم المذكور (قوله مقتضى) يفصح المضاد (قوله فقهه) أي كلام المصنف (قوله يرفع على تقدير مقتضى) قوله بان باقضاء اجلي الايلاء حتى قال في التوضيح مشور كافي ابن عبد العرفي ابقائه كلام الموطاع في ظاهره ظاهر كلامه انه جعل الموطاع في ايه لا يلزمه ايلاء البتة وهذا في بقية ما لا ترضى الله تعالى عنه ولا احدين اصحابه على ما قاله الباي اه ولا شك انه على تقرير الشراح يلزم انه لا يلا على العبد مطلقا ولو اذن له سده في الصوم اذ هو على قوله لا يريد القسمة فيرد عليه انه في بقية ما لا ترضى الله تعالى عنه ولا احدين اصحابه (والحل) به من الوصل وسكون التوثيق ونفي المصلحة الممهلة واللام مشددة أي زال (الايلاء) بسبب (زواله) من اي الرقيق الذي (حلف) الزوج على ترك زواجه فزوجه (يعتقه) بان قال اه ان وطئت فقلان رقيق حو سباعه او هبة او صدقة او اعتقه او اوعاه السلطان لنفسه او مات واسقرا لالحلال في كل حال (الا ان يرد) الرقيق المالك الزوج (بغير اذن) كاشترائه وقبول هبة او صدقة فتعود الايلاء ان كانت مطلقا او مؤقتة وفي من الوقت اكثرا من اربعة اشهر ومفهومه بغير اذن انه ان عاد له بارث فلا تعود الايلاء مشبه في العود فقال (ك) اعادة الزوجة الحلوف بطلاقها على ترك وطئ زوجة أخرى بعد (الطلاق) القصص عن الغاية أي الثلاث البائن والرجعي الذي انقضت عنه تبعه جديدة فتعود الايلاء ان كانت عينه مطلقا او مؤقتة يترتب في منه كقصر اربعة اشهر (في الحلوف) بطلاقها (ما) على ترك وطئ غيره هان كان له زوجتان فيبلا طالق ان وطئت عزه وتوطئ فيبلا طالق ان وطئت عزه هان كان له ثلاث او رجبها وانقضت عنه الحلفت عنه الايلاء في عزه وحل في وطئها فان تزوج فيبلا طالق في زوج او بعده عادت عليه الايلاء في عزه ان كانت عينه مطلقا او مؤقتة يترتب في منه كثر من اربعة اشهر وقهره القاصر عن الغاية انه ان طلق فيبلا طالق ان وطئها او يكملها ثم تزوجها بعد زوجه فلا تعود الايلاء عليه في عزه وهذا التفصيل في الحلوف بها (لا في الحلوف بها) أي عليها كصحة في المثال على حدة قوله تعالى يحرون للاذعان أي عليها ولا يصح بها الا لامر على حالها اذ الحلوف لها كقولها وزوجه كل امرأتها تزوجها عليك فهي طالق لا يصح تعليق الايلاء بها فالمراد الحلوف على ترك وطئها كما زعم في المثال فالعين منه مقتضى وطئها ثلاثا وتزوجها بعد زوجه فتعود عليه الايلاء على الصحيح مادامت فيبلا في عصمته ونقصه في ايلاء المدققة (و) الحل الايلاء (ب) يحل (الزوج المولى من زوجته مقتضى الحلفت) كقضى الرقيق المعين الحلوف بعهده على ترك وطئ زوجته فقهه مضاعف محذوف لان الحلفت مخالفة لعين يفعل الحلوف على ترك وهو وطئ الحلوف على ترك وطئها او المراد به حلفا بترك على الحلفت كالقضى في المثال ويحصل أيضا بقرائن داهم مستحلف بالصدق بها او بقرائن من معين حلف بصومه غلوه ونقضه هو كقوله في المدققة قال ابن القاسم وقره واذا وقف المولى فيحلف حلفه زال ايلاءه ومثل ان يحلف ان لا يطأ زوجته بطلاق ذم له أخرى او بعت عبدا له عينه فلا يطلق الحلوف بها او

على تقدير مقتضى قوله لان الحلفت (قوله بفعل الحلوف على ترك) تصوير لما قلنا (قوله وهو) ائق (قوله الحلفت) على تقدير مقتضى (قوله لا يفعل الحلوف على ترك) أي فلا يقدر الحلف (قوله وقت) يضم فكسر (قوله اي الحلوف على ترك) (قوله به) أي الحلفت (قوله اي ما يترتب عليه) قيل (اي الولي) (قوله حلفه) اي ما يترتب عليه

(قوله لا هذا) أي وبشبه الحث (قوله الذي قبله) أي زوال الملك (قوله من العتق والطلاق) بيان لبعض ما صدق عليه الذي قبله (قوله من يد) أي هذا (قوله يصدق) أي الأول (قوله ولها) أي الرقعة (قوله وفيه) أي المولى من أمته (قوله فلها) أي الأمة (قوله وال) أي وان امتنع وطؤها (قوله وتسع) أي المصنف (قوله في هذا القيد) أي ان لم يتنع وطؤها (قوله وانكره) أي القيد (قوله وذكر) أي ابن جرفة (قوله مطابقا) أي عن التقييد بعدم امتناع وطؤها (قوله وهو) أي الإطلاق استصفاها فاعل قبول المضاف لقوله المخالفة (قوله وقوله) أي قولها ما عطف عليه (قوله ابن عبد السلام) ٣١٩

أعني الصداق حيث فيه ما زال الإيلاء عنه عماض معناه طلاقا بانا وأثر طلقه البناء في كلام المستنف تداخل في هذه المصطلحات لأن هذا يصدق على بعض ما صدق عليه الذي قبله من العتق والطلاق ويريد يصدق على الصوم كما يزيد الأول على هذا يصدق على البيع (و) تداخل الإيلاء (بتكثير ما) أي بين يمينه أنه (يكنى) قبل الحث فيه كقوله باق تعالى أو ينفذ بهم لا يطؤها وأخرج الكفاة وقبل وطؤها انقضت الإيلاء به المشرع وقال اشبهت اتصال لا احتمال فكثيره عن يمين سقطت (والا) أي وان لم تنحل الإيلاء بسبب عيبين (فلها) أي الزوجة الأولى منها امرأة كبيرة وصغيرة متطهرة رشيدة واقعية (وليسدها) أي الزوجة الرقعة التي لا حق في ولدها ولها أيضا ابن جرفة الباقي من اصبح لزوجة السيد وقعه فلها وقعه ومعه عيسى ابن القائم لو تركت الأمة وقت زواجها المولى منها فالسيد لها وقعه (ان لم يتنع وطؤها) الصواب ونق ورض وجبض والافلا مطاعة لها وتسع في هذا القيد ابن الحاجب وابن شاس وانكره ابن جرفة وذكر ان لها المطالبة مطلقا وهو المولى عليه الموافق لما تقدم في قسم الميت اه عب الشافعي ابن جرفة قول ابن شاس وابن الحاجب وقوله ابن عبد السلام لا مطالبة للمريضة المتعذر وطؤها قال لا ارتفاعا للمأخذ لا عرفه ومقتضى قولها في المأخذ شافيه اه وأشير بذلك لقوله قبل هذا وان حل أهله وهي حائض وقتها فان قال المولى فان أي في قبيل خلافة رويها ابن القاسم واشبه في بابها اه وعلى رواية ابن القاسم جرى المصنف في طلاق السنة بقوله الطلاق على المولى والباب في التوضيح من هذه المعارضة بقوله الطلاق في الحضي يقتضي انه مطالب بالقبض في حالة قبل لا يبعد كون قبضه على هذا الوعد كقوله المصلحة حيث تمدر القسمة بالطول والاطمين عليه انما هو اذا امتنع من القبض بالوعد اه فعلى جوابه ينتفي المعارضة فيكون المصنف وابن الحاجب وابن شاس موافقين للمقنونة ولما تقدم ادعى جوابه يصح المعنى للمطالبة ان لم يتنع وطؤها اما ان امتنع فلا تطالبه القسمة بالوطع مع مطالبته بغيره وهو الوعد دفع الطلاق وان ابدو المعارضة انما تمت على نفي المطالبة وأما طلق وبه يدفع قول ح عقب كلام التوضيح حاصه موافقه في صحيح لا يدفع الاشكال لان كون القسمة بالوطع او الوعد والزمان الطلاق ان امتنع فرع المطالبة بها وقد نفي المطالبة بها اه لا ليس المراد نفي المطالبة واسألنا في المطالبة بالوطع ولها المطالبة بالوعد وعليها ينقض الطلاق السابق وقه احولها (المطالبة بعد) تحمل (الاجل) وهو أربعة أشهر للرهرش ان السيد بالقسمة) بفتح القاء وسكون الصيغة (وهي) أي القسمة (تقريب المسئلة) بفتح الحاء المهملة والتشديد المجعلة وانفاء

للمأخذ (قوله فتمه) أي المولى (قوله على هذا) أي مطالب في حالة (قوله بالوعد) يشتركون (قوله عليه) أي المولى وهي حائض (قوله المعارضة) أي بين كلام ابن شاس وابن الحاجب وكلام المقنونة (قوله لما تقدم) أي المصنف في طلاق السنة (قوله وبه) أي الجواب (قوله موافقه في التوضيح) أي الجواب بان قبضه في حال حبسها بالوعد (قوله وقد نفي) أي ابن شاس المطالبة بها وقسمه ابن الحاجب (قوله انه) أي اثنان الخ حقه وبه يدفع قول الخط (قوله ولها) أي المطالبة بالوعد على ينقض

كلها (في القبل) بضم القاف والموحدة في غير المظاهر لان قيمته تكثيره مرا كان اوعيد اولى
غير المرض والحبوس بدليل ذكرهما بعد في غير المتع وطوها لحضها ولا يشترط كونه
باتشار القول ابن عرفة وهي تعقيب الحشفة حسب ما مر في الفسول وقال بعض شيوخ
يذهب الى اشتراطه كالتحليل لعدم قيام مقصودها وان لا ضرر ما يدونه (واقضاض) بالقاف والظاف
اي ازالة بكانة (البكر) بكسر الموحدة فلا يكتفى بتعقيب الحشفة فيها مع بكتارتها بان كانت
غورا وما الحشفة صغيرة (ان حل) بفتح الحاء المهدلة واللام مشددة اي جائز تعقيب الحشفة في
القبل فان لم يفعل كفى حد من ليل الا بلامه قلها مطابقة بالقيمة فان قبل الوطء المحرم يهت
به وهو يستلزم التحلل الا بلامه فالجواب ان التحلل الا بلامه لا يستلزم سقوط ظلمه بالندسة ويكتفى
بتعقيب الحشفة الحلال (ولو مع جنون) للزوج ليلها بوطئه في حال جنونه مثاله بوطئه في
حال صحة عقله بخلاف جنونها فلا تفعل معه الا بلامه وان كان يهت به اي لا يسقط معه طلب
النسبة (لا) تفصل النسبة (وطء) للمعروف على ترك وطئه (بين فخرين) ولا يخل الا بلامه ولا
بقسلة وبما سرقه ليس بوطء بدعي المشهور قاله في الشامل (وحنث) المولى بالوطء بين
الفسخين قلنا من الكفارة ولا يسقط عنه ايلائه يهت به فان كفر سقط بمجرد تكفيره قاله ابن
عمر بن عبد القادر الدقنة وان لم يكفر في مولى باجباله واذا حنث ثم كفر في تصديقه في انما عين
الا بلامه لاي عين اخرى قولان الباقى يصدق فيما بينه وبين الله تعالى دون ما بينه وبين زوجته
في كفارة عين بالله وظاهر التوضيح اعتقاده وحنث بوطئه بين فخرين في كل حال (الا ان يورى)
بيمينه انه لا يمين (الفرج) بخصوصه فلا يهت بوطئه بين فخرين بوطئه بيمينه باليمين المطابقة بينه
فما قلناه قلناه الفرقية دالة على اوجاهة الاجتناب فلا تقبل نيته قاله تمت وهو في الشامل فيها
ان جامع المولى زوجته في دبرها حنث وسقط ايلائه الا ان يورى الفرع بعينه فقله في وكان
كذلك في كتاب الرجم منها عياض طرح سمعته قوله بسقط ايلائه بوطئه الى دبرها ولم يقرأ
ابن عرفة طرحة هو الباعى على مشهور المذهب في حنثه (وطئ) بفتح طاء مثله الا لزوج المولى
زوجته المولى منها (ان قال لا طئ) لها بعد تمام الاجل وطلب بالنسبة (بلا تلوم) اي تأخير من
الحاكم على الصبي لانه قد شرب له الاجل وتم اي امر به فان طلق والاطلاق عليه الحاكم ان
كان والاشجاعة المسلمين باقى هنا وهل يطلق الحاكم او بامر هاهن ثم يصح القول ان الباقان
في زوجة المعترض (والا) اي وان لم يقل لا طئ وعنده (استنبر) بضم النون وكسر الموحدة اي
جرب وامهل باجباله الحاكم (مرة ومرة) ثالثة كافي القتل فانما تناسب ثلاثا متتار بفي
اليان المعلوم من مذهب مالك رضي الله تعالى عنه انه يصبر المرتين والثلاث فان لم يطأ طلق والا
طلق عليه (وصدق) بضم فاء مثله اي الزوج المولى بين (ان ادعاء) اي الزوج الوطء بكرة
كانت او ثيبا فان نكل حلفت وحيث على حقه فان نكلت بقتل زوجة (والا) اي وان لم
يدع الوطء او ادعاء لم يهت وحلفت (أمر) بضم فاء كسر اي الزوج المولى (بالطلاق) فان طلق
(والا) اي وان لم يطلق (طلق) بضم فاء كسر مثله اي طلق الحاكم او جماعة المسلمين (عليه) اي
المولى بلا تلوم (وفية) المولى (المريض) مرضا ما نه امن الوطء (والحبوس) العاين عن
تخليص نفسه بما لا يجنبه وخبر فية (بما يصل) الا بلامه (به) عنه من زوال الملك او تكفيرا و

(قوله كونه) اي التعقيب
(قوله اشتراطه) اي الانتشار
(قوله وازالة) عطف على
تمام (قوله بدونه) اي
الانتشار (قوله وهو) اي
حنث (قوله كسر) بفتح
مثله (قوله قط) اي
ايلائه (قوله في صدقة)
اي وعده (قوله انها)
اي الكفارة (قوله اعتاده)
اي تفصيل الباقى (قوله
في البيان) اي لا ينشد خبر
مقدم (قوله انه يستبرأ)
خبر المعلوم (قوله من زوال
ملك الخ) بيان لما

لهو هو ما مثلها بعد الغيبة وصح كذا كل من منع من الوط بعد ذبه او بها كخض فان أبي
 المريش او المحبوس من نفسه طلق والاطلاق علب والمريش القادر على الوط هو المحبوس
 القادر على خلاصه نيته ما تقيب الحسنة (وان لم تكن عينه) أي المذكور من المريش
 والمحبوس (مما تكفر) يضم الموقبة فتصين مثلاً أي يصح تكثيرها (قبيله) أي الخذل
 (ك) كلفه على ترك وطئها (الطلاق قبيلة فيها) أي المخلوف على ترك وطئها بان قال لها ان
 وطئت فانت طائقي ولم يطلتها قبل هذا (او) في (غيرها) أي المخلوف على ترك وطئها بان قال
 ان قب ان وطئت فمعتز طائقي ولم يطل قبل وان طلق المخلوف بطلانها قبل وطئها المخلوف
 عليها طائقة رجعية فلا تتحل الا بالامع الا انه ان وطئها بعد ما طلق عليه المخلوف بطلانها طائقة
 أخرى (و) كلفه على ترك وطئها (صوم) في ذم من معين كرجب بان قال ان وطئت فمعتز صوم
 رجب (ايات) زمنه المعين اذ صام شهر اقبله وطئها او جاء رجب زمنه صومه (و) كلفه على
 ترك وطئها (حق) (الريق) (غيره) يضم المير وفتح العين للملحة والياء مستددة اذ لو تعاقب ولو
 مائة ثم وطئ زمنه معتق رجعية أخرى بوجود بان لم يكن عينه مما تكفر (قبيلة) المذكور
 (الوعد) بالوط اذا زال المتعلق في الاربع مسائل على المشهور في الاشعية لا يوط مع المتع
 اتعذبه المريش والسجن ولا بالطلاق والعق والوصم اذ لو فعله اعادة مرة أخرى فلا تأنق
 فعله ولا يرفع بالمشي ولا بالصدقة قبله ولا خلاف قاله في السيان ولا يبحث كل بالوعد وانما بحث
 بالوط ومفهوم غير رجعية انه ان لم يكن فيه رجعية فان كان قبل الزنا او بلغ الغاية فان الايام
 تفصل منه وتطاع رقوقه وصوم ليات انه لو قال فعل صوم شهر لم يكن الحكم كذلك والحكمة انه
 لا يصرم حتى يطأ ومفهوم ليات انه اذا أنى لا يكون الحكم كذلك والحكم انه اذا انقضى قبل
 وقته فلا شيء عليه لا معين فأت (و) اذ اتى اجل الايام والمولى غائب وطأت الزوجة المولى
 منها بصدقها وطلبت الفدية (بعث) ضم فكسر رأ اذ حل (ل) لزوج المولى (الغائب) المعلوم
 موضعه وهدافهم من هوان البعث وقيد به الباج وغيره لاجل القسمة ان كانت المسافين
 البلدين اقل من شهرين بل (وان) كان متلبسة (بشهرين) زهايا ونحوه في المدونة وفيهم من
 المبالغة على الشهرين عدم البعث بل هو على اكثر منه ما قلها طالب الطلاق بلا بعث وهو
 كذلك كاله اذ اذ اجهل موضعه لانه مفقود ولا ايام مع القند قلها القيام بغيره او كانت
 وقته لها كقبل سفره لانه منه نفاقه وسافر فطلق عليه اذ اهل الاجل بالبعث والشهران
 مع الامن فيما يظهر ومثلها اثنا عشر وماع انطوف لان كل يوم معه مقام خمسة مع الامن
 واجرة الرسول عليها السلام الطائفة قال في التوضيح وان لم يعلم مكانه حكمه كالقود (ولها) أي
 الزوجة المولى منها (العدو) أي الرجوع للقيام بالادامان) كانت (رضيت) اولاً بالامع
 حقه من القيام بقود عطفه وتطلب القسمة متى شئت من غير استئناف اجل ان لم تقصد
 اسقاطها بعد سنة والا زناها السبر لتمامها القيام بالاجل لانه امر لا يصير للسابع على
 تركه نال بالاختلاف اسقاطها انقضت قبلها من المثلثة بالنسبة لغير عدم الوط (و) اذا طلق المولى
 او طلق الحام كملته فهو طلاق رجعي وان راجعها في عدتها (تمت رجعتها ان اقبل) بالوط
 بوطنها فيها او تكثيرها او انقضت اجل او تجهيل مقتضى الحنث (والا) أي وان لم تحصل بالوط

(قوله ومثلها) أي المريش
 والمحبوس (قوله ان
 وطئها) أي المخلوف عليها
 (قوله بعد ما) أي الطائفة
 الرجعية (قوله لتعذبه)
 أي الوط (قوله ولا يرتفع)
 أي الاسلام (قوله بالمشي)
 أي الحكمة المخلوف به (قوله
 ولا بالصدقة) أي المخلوف
 بها (قوله قبله) أي الوط
 (قوله قبل وقته) أي قيام
 اجل الايام (قوله فلها)
 أي الزوجة (قوله ذلك)
 أي طلق الطلاق (قوله
 اقولا) بشد اللواو (قوله والا)
 أي وان كانت قسمة
 اسقاطها بزمان معين (قوله
 لانه) أي الوط الخ لعله لها
 القيام ورضيت

(قوله مطرف وابن الماجشون) بيان للاشوزن (قوله وان صدر به تن) حال او مبالغة (قوله قال) اي ابن عمر رفته (قوله وكذا حكمه) اي القاضي (قوله ب) اي ٢٤٢ طلاق احدها (قوله القرض) بفتح القاء و كسر الزا (قوله انه) اي الزوج الخ

بيان للقرض يصفه من
 (قوله واستدل) اي ابن عمر
 (قوله وفيه امر من المصنف)
 اي من تعيين واحدة بالقرعة
 (قوله وغيره) اي ابن عبد
 السلام والنسائي (قوله)
 تشكيكه اي تريد ان عمر
 (قوله ما استظهر ابن
 عمر) اي من كونه موليا
 منهما (قوله وعليه) اي
 ما استظهره ابن عمر (قوله)
 من يوم الرفع هذا خلاف
 ما تقدم ان الاجل من يوم
 العيدين حتى حلف على ترك
 الوطء (قوله واستشكل)
 بضم التاء وكسر الكاف
 (قوله وهو) اي الاستثناء
 المحال (قوله ب) اي الاقل
 (قوله المدونة) تفسيره كتاب
 القاعل المستتر في حل (قوله)
 فان كان مستقنيا فهو
 روقع (قوله او صدقته)
 مفهوم ولم تصدقه (قوله ان
 الا لا تدفع عنه) مقبول
 قوله المضاف للقاعل (قوله)
 في السابقة) اي مسئلة
 الاستثناء (قوله عدمه) اي
 الالحال (قوله في هذه) اي
 مسئلة التاكثير (قوله
 وفيها) اي المدونة (قوله من
 حلف بالله) اي على ترك
 وطء زوجته اكثر من اربعة
 أشهر وهو سراً أو غير

وهو عبد (قوله وه) اي نفي ايلاته (قوله احسن) اي افضل واولى (قوله قبله) اي حسنه ايلاته

(قوله لا ينفق) أي يلاؤه (قوله الفرق) أي بين الاستثناء والكثير (قوله ضعف) خبر قول (قوله ولو زاد) أي السقل في قوله (قوله فترجح كسوتها) أي الكفاية (قوله لها) أي بين الإيلاء (قوله لم) أي أنه جواب لو (قوله يلوح) أي يظهر (قوله لا زوها) أي العين (قوله لا نهأ) أي العين (قوله سبها) أي الكفاية • (باب الظهار) • (قوله في الظهار) أي ترشه (قوله وما يتبعه) أي يناسب الظهار من ٣٢٣ المستعذران (قوله وهو) أي الظهار

(قوله وهو) أي الركوب
(قوله عرفه) بفتح ع مثقلا
أي شرح حقيقة قوله
فقها (أي المدونة) قوله في
الشرك) نعت طلاق (قوله
عليه) أي التبرك (قوله لمن
طلاق الخ) أي لا (قوله
فوضوع) أي ساقط (قوله
الوصفين) أي المسلم
والمكلف (قوله في الأول)
أي زوها كقوله ظهار
(قوله في الثاني) أي زوها

أي لاؤه وقال شبه لا ينفق حتى يظا أذله كقرن أخرى إلا أن يكون عتبه في شيء بعينه وقول الصقل الفرقان الكفاية تنسقط العين حقيقة والاستثناء لا يصلح حقيقة لاحتمال كونه للتبرك ضعيف ولو زاد أن الأصل عدم صرف الكفاية عن بين الإيلاء لأن الأصل عدم حلقه فترجح كونها له ولا مرجح يكون الاستثناء للعلة لم يورق ابن عبد السلام بأن المكفر ألقى بأشده الأموه على النفس وهو بهذا المال أو الصوم فكان أقوى في رفع التهمة من الاستثناء ويترك نان تهمة في الكفاية بعد لأنها تنوقض على وجود عين أخرى ثم صرف الكفاية إليها وتهمة في الاستثناء على مجرد إرادة التبرك فقط وما وقف على أمر أقرب مما وقف على أمرين ويلوح من كلام ابن عمر أن لا ينفق بان الاستثناء منقضى لم ينزلها إناها أو رفع الكفاية لازنها ومنقضى إلا لازم منقضى ملازمه والكفاية غير منقضة ليعين لأنها سبها والمسبب لا ينقض سببه

• (باب في الظهار أو استحكامه وما يتبعه) •

وهو ما خوذ من الظهور أن الوطء ركوب وهو في الغالب على الظهور وعرفه المصنف بقوله (تشبيه) جنس مثل الظهار وضعه من أنواع التشبيه وأضافه إلى الزوج أو السيد (المسلم) فصل يخرج تشبيه الكافر فقها أن الظاهر الذي من أمر أنه مسلم لم يبره ظهرا كالأب يبره طلاق في الشرك وكل ما كان عليه من طلاق أو عتاق أو صدقة أو غيرها من الأشياء فوضوع عنه إذا أسلم (المكلف) فصل يخرج تشبيه السبي والجنون والنفس عليه والتاتم والسكران بهلال والمسكر. ومثل تشبيه السقي والرقق والسكران بهرام وذكر الوصفين يخرج تشبيه المرأة فتع أن تطهرت امرأة من زوجها فلا يبرهها في الكفاية ظهرا ولا كفارة بين خلافا للزهري في الأول ولا مصنف في الثاني ومقول تشبيه (من قتل) زوجة كانت أوامة كانت على كافي أو ظهر أي فصل يخرج تشبيه المسلم المكلف من لا تصل له (أو جراحا) أي من قتل كيد على كافي أو كيد أي أو ادمن قتل أصالة وإن حرمت أعاوض حصن أو قاض أو أهرام أو اعتكاف أو طلاق رجعي وصلة تشبيه (بظهور) بفتح الظاء المعجمة شخص (محرم) النائي أن يضبط بضم الميم وفتح الهاء سائر التعريف غير ما نعت باعتباره ولو جرحته لأن التشبيه بمن الأجنبية فمما يكون ظهرا بالظن ظهرا وضبط بفتح فسكون صاوغ غير جامع لخروج التشبيه بظهور الأجنبية وقوله بظهور محرم الخ فصل يخرج تشبيه المدل المحاكم من قتل أو جرحه هذا كخلفه والميتة والم (أوجرته) أي المحرم غير الظاهر كانت أو وجهه على كراس أخى وغير تشبيه (ظهار) فتشبه تشبيه كل من قتل بكل من قهرم كانت كافي وتشبيه

مطلقا ظهرا أو أن تشبيه بالأجنبية أو جرحه الظاهر كس ظهرا أو أن التشبيه بظهور ظهرا أو قول تشبيه من قتل أو جرحه المحرم بفتح فسكون لا يخل في التعريف على كل من الضيق قاله ما سب تشبيه من قتل أو جرحه المحرم أو جرحه أو جرحه الأجنبية كآل ابن عرفة (قوله غير الظهور) أي بصرية العطف المتعاضف مغارة المعطوف المعطوف عليه فهو عطف مقارن لا عام على خاص أو يوقفه خلاف (قوله قتل) أي التعريف فهو يقع عليه (قوله تشبيه كل من قتل بكل من قهرم) المناسب بكل محرم ويعد تشبيه هذا بمن جرح

مطلقا ظهرا أو أن تشبيه بالأجنبية أو جرحه الظاهر كس ظهرا أو أن التشبيه بظهور ظهرا أو قول تشبيه من قتل أو جرحه المحرم بفتح فسكون لا يخل في التعريف على كل من الضيق قاله ما سب تشبيه من قتل أو جرحه المحرم أو جرحه أو جرحه الأجنبية كآل ابن عرفة (قوله غير الظهور) أي بصرية العطف المتعاضف مغارة المعطوف المعطوف عليه فهو عطف مقارن لا عام على خاص أو يوقفه خلاف (قوله قتل) أي التعريف فهو يقع عليه (قوله تشبيه كل من قتل بكل من قهرم) المناسب بكل محرم ويعد تشبيه هذا بمن جرح

(قوله يجوز من يحرم) التأسيس يجوز من يحرم (قوله بكل من يحرم) المناسب بكل من يحرم (قوله تشبهه زوج زوجته) مفسدو خفض فاعله
 وتأسيسه مفعوله (قوله اودى) عطف على زوج (قوله حل وطؤه) لغتامة (قوله اياها) اي الامه عطف على زوجة (قوله يحرم)
 بفتح فسكون صفة تشبيه (قوله منه) اي الزوج اودى الامه صلة يحرم (قوله او يظهر اجنبية) عطف على يحرم (قوله في نفسه)
 اي الزوج اودى الامه اي حرمته صلة تشبيه (قوله بهما) اي المحرم وظاهر الاجنبية (قوله والخز) اي من الزوجة والامه
 والمحرم (قوله والمعلق) بفتح اللام اي من زوجة وامه كقوله لاجنبية ان تزوجتك او ملكتك فانت على كافي او يرثها او يظهر
 اجنبية (قوله كالمحاصل) اي ٣٢٤ الزوجة التي في العصمة والامه التي في الملك (قوله منه) اي التعريف

السابق (قوله حل) بكسر
 الحاء المهملة اي جواز مثل
 الزوج والمالك (قوله قدوم)
 أي بالمعلق (قوله بالجمية)
 صفة متعده مثلت الزوجة
 والامه (قوله اياها) اي
 الاجنبية مفعول تشبيه
 (قوله او يرثها) صفة على
 اياها (قوله بظهور اجنبية)
 صلة تشبيه (قوله او ينحرم
 ابدا) عطف على بظهور
 اجنبية (قوله او يرثها) اي
 من حرم ابدا عطف عليه
 (قوله في الحرمه) صلة تشبيه
 (قوله الظاهر) تفسير
 لقائل يوق المستفتي
 (قوله اي زوجه) اشارة
 لتقدير مضانف (قوله
 مستقبل لامض) كالم
 جلتى امي لتعلت بك
 كذا (قوله يمكن ليعمال)
 بجمع المقدين وحل الجبل
 (قوله في تحقيق لا يحق)
 كجسنة (قوله ولا غالب)
 كان حنت (قوله يمكن
 الصبر عنه) لانها انفت (قوله فان رقت) بضم فكسر (قوله او تركه) صنف على امض (قوله انه)
 اي الشأن (قوله لم يتصل) بضم الهمزة فتح التاء (قوله اذا امتن شئت) اي فانت على كذا (قوله في) اي اختيارا للظاهر
 (قوله ان شئت) اي فانت على كذا (قوله كذا) اي اذا امتن في ان لها ذلك بعد الجلس مالم يوقف وطأ (قوله سالم
 يترقا) اي الزوجين من الجلس (قوله في تعيين) اي الظاهر (قوله وتعميه) اي الظاهر (قوله فيما يعم) اي الطلاق (قوله في)
 بضم فكسر (قوله يعم) اي الظاهر (قوله في وقتا) اذ ليس فيه فاعلى عصمتش كوكه

من
 اي الشأن (قوله لم يتصل) بضم الهمزة فتح التاء (قوله اذا امتن شئت) اي فانت على كذا (قوله في) اي اختيارا للظاهر
 (قوله ان شئت) اي فانت على كذا (قوله كذا) اي اذا امتن في ان لها ذلك بعد الجلس مالم يوقف وطأ (قوله سالم
 يترقا) اي الزوجين من الجلس (قوله في تعيين) اي الظاهر (قوله وتعميه) اي الظاهر (قوله فيما يعم) اي الطلاق (قوله في)
 بضم فكسر (قوله يعم) اي الظاهر (قوله في وقتا) اذ ليس فيه فاعلى عصمتش كوكه

(قوله نو يتبع) يضم الياء اى الزوج (قوله من زوجته) اى التى عاقت عليها على عدم تزوجه علم (قوله المصنف) اى ابن الحاجب
 (قوله وليس) اى فحسب ابن عبد السلام (قوله لهما) اى ابن الحاجب وخليل (قوله لانه) اى القرائى (قوله وهو) اى بعث طلق
 (قوله منه) اى طلق (قوله ولم يثبت) اى طلق (قوله والا) اى وان لم يضرب اسلا (قوله فلا) اى لا يجوز له وطؤها (قوله سئل) اى
 حين الرفع (قوله وقت) يضم فكسر (قوله انما) اى الاجل (قوله فان ذل) اى انقل ٢٢٥ الفى علق الظهار على عدم فعله
 من زوجته لا يتزوجها غيره وانما هما المكان لا يعلم ويكون الياس ايضا باقيا للمدة التى عنها
 لا زواج فيها او بهرمه المانع وطء اذ يصوروا وجهه حينئذ كعدمه ويمنع من زوجته بمجرد العين
 قال فى التوضيح لم يعرض المصنف لكونه هل يتبع من الوطء كالطلاق او لا ونص الباجى على
 ان الظهار كالطلاق وانما يحرم عليه الوطء اذا كانت بيته على حشود يدخل عليه الايلاء
 وبضربة الاجل من يوم الرفع وفهم ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب على انه لا يمنع من
 وطئها فى التوضيح وليس بظاهر لان كلام ابن الحاجب ليس بقية تعرض بل هو اى الوطء
 ولا عدمه (او) عند (الفرقة) على عدم الزواج يكون مظاهرا من زوجته ويدخل الايلاء
 عليه ويؤجل من يوم الرفع وعرض طلق على المصنف فى قوله او الفرقة فقال لم يمنع من
 الحث بالزوجة غير ان شاس وابن الحاجب ولا جهة لهما فى كلام القرائى فى كتابة اللب لانه
 يتبع ابن شاس مطلقا لا ينافى وهو مقصود منه من كلام ابن الموارى الذى نقله ابن عرفة لخطا
 وطى نفسه ولم يثبت له ونص ابن عرفة السجى فى الموارى بن قال ان لم يفعل كذا فانت على
 كذا اى انى فان ضرب اسلافه الوطء الى والا فلا فان رفعت اجل حينئذ وقتت لتمامه فان فعل
 برون قال انتم الظهار واخذ فى كذا لم يزمه ذلك ولم يطلق عليه الا بلا محين دعى لثبته
 كسبون وامرض فان فرط فى الكفارة صار كقول يقول اى فيخصر المقيسد المروى بطلق
 عليه بالزمن من الايلاء اذ فهو هو قال انتم انصرم فى الحث بالزوجة ونقل الخط عن
 سماع ايزد عند قوله تعددت الكفارة ان عاد ثم ظاهرا ما يدل على عدم الحث بها فانه قال
 فبن قال انت كذا ظهرا اى ان لم تزوج عليك انه اذا صام اياما من الكفارة ثم اراد ان يبر
 بالترقى فصحت عنه الكفارة اذا تزوج فسقوطها عنه بعد فعل بعضها المقيسد للعزم على الفسخ
 بفسدان الحث لا يقع بالعزم فحسب ما حينئذ قولنا لكن تقدم فى باب العين عن ابن عرفة ان
 مقتضى المذهب عدم الحث واقعه اعم (والم يصح فى) الظهار (المعلق) حصة بركا كانت (يد
 فانت على كذا ظهرا اى فلا يصح تقدم كفارته) اى الظهار (قبل لزومه) اى الظهار وانما
 بكلام زيد لانه لا يشهد ولا يزوج ولا يملك زومه وانما بعد كلامه فصحت تقدمها ان عزم على
 العود فى مفهوم التوقف فحصل دليل كلامه الا فلا اعتراض به ولو قال قبل لزومها
 اى الكفارة كان اولى لان المعلق عني التعلق لزوم وانما الكلام فى تقدم الكفارة قبل
 وقوع المعلق عليه واعتراض اياديه مقتضى عدم حصة تقدم كفارته المطلق قبل لزومها وليس
 كذلك بل دليل ذكره المطلق بعد فلا مفهوم للمعلق لعارضه منطوق الا فى قوله لو تيب
 بالعود لا تجزى بفسخ تكلم هنا على المعلق وتكلم على المطلق فيما قبل وعلى المعلق بعد لزومه

(قوله تفهيدا) اى الكفارة على الحث بالوطء (قوله فى مفهوم التوقف) اى قبل لزومه تفهيدا على ان عزم المقيسد فهو
 عدم حصة تقدمها ان لم يزم على العود (قوله ب) اى عدم حصة تقدمها ان لم يزم على العود (قوله لم) اى مجرد نطقه بيمينته (قوله
 بدليل ذكر) الاضافة الاولى لسان وثانية اضافة المصد ولقاءه (قوله بعد) بالضم عند حذف الحاشى هو ويتعدا (قوله فلا
 مفهوم المعلق) اى عاقتا المطلق تفهيدا على ان عزم المقيسد فهو المعلق (قوله لخصيرة) اى المعلق

(قوله بعنه) اى لزومه (قوله فالاعتراضان) اى الاعتراض بعدم تحته بعد لزومه وقيل عزه على العود والاعتراض بالاعتناء
 عدم جهة تقديم كدرة المطلق تفرس على الجوابين السابقين (قوله واذا) اى كونها كالزوجة على الثاني بعدها (قوله لعل)
 بكسر الهمزة اى اباحة (قوله لمطرية وطنين) اى المكاشفة من بعدها على الثاني حصته فيهن (قوله ان يقيد) اى تشبيهها
 (قوله والا) اى وان قيد تشبيهها (قوله بدليل) اى على ان مراده تأخر ظاهرها عن اسلامه لان تقدم علمه (قوله هو) اى جهة
 ظاهرها وذكركم لذ كبر غيره ٣٢٦ (قوله هذا) اى حصته من الرثاء وذكركم لذ كبر غيره (قوله واذا) اى كونه

لهذه على ان قصر عليه
 (قوله وان كان الخ) حال
 (قوله الخلاف) اسم كان
 (قوله فى حصته) اى الظهار
 صلة الخلاف ونقته (قوله
 انه) اى الظهار (قوله
 يحرم) بضم ففتح فكسر
 مقفلاى الظهار (قوله
 مطلقا) اى من تشبيهه
 يكونه وطأ (قوله والاول)
 اى يحرم الظهار بالاتفاق
 مطلقا (قوله والثاني) اى
 يحرمه خصوص الوطأ (قوله
 ويحصى الخ) بيان لدخول
 في الحالف (قوله عند ابن
 القاسم) صلة (قوله عند
 اصبح الخ) صلة (قوله
 فينبى وقولان) تفرع
 على ضد عند (قوله وان يشبه
 الخ) حال او مبالغة (قوله
 اجراء) اى يخرج (قوله
 الاول) اى جهة ظهار الجيوب
 فيكونه (قوله بالاعتناء) الظهار
 الخ (قوله من مفسر مضاف
 لقاعدة وانسب مع) (قوله ثم

قال) اى ابن عرفة (قوله هذا) اى قول ابن عبد السلام الاول للرايين (قوله ولم اعرفه الخ)
 خال (قوله وعزا) اى ابن عرفة (قوله قال) حال من فاعله عز (قوله وكذا) اى الشيخ في الاتصاف على قول مصنون (قوله قال)
 حال من البايح (قوله هذا) اى قول مصنون (قوله على انه) اى الظهار (قوله على الثاني) اى عدم حصته من كيبوب (قوله
 لانه) اى الثاني (قوله الاول) اى حصته من كيبوب (قوله لانه) اى ابن رشد (قوله سوى) بفتح السين والواو او مقفلا (قوله والاول)
 اى حصته (قوله ثانيا) اى الرثاء (قوله ثانيا) اى التشبيه بضم مؤنفة العبر بغير ظهورها والتشبيه بظهور ذكركم

(قوله فان جعل) بفتح الجيم وسكون العين (قوله في الصراحة) صلة كاف كالتنزه (قوله خلاف) خبر ان (قوله ظهر الذكر) اي التشديد به (قوله بانه) اي التثنية بظهر ذكر (قوله فقط) اي دون غيرها معه (قوله على المشهور) صلة لا تصرف الطلاق قوله به (اي صريح الظهار) (قوله الظهار) اي يؤخذ به (قوله والطلاق) اي يؤخذ به (قوله وهى) اي اخذها بالطلاق مع الظهار اذا نوادى به واثنتايت خبره (قوله تناول) بفتح التاء وتشديد طاء (قوله عيسى) اي رواية عيسى (قوله ولا تقبل) بضم التاء وفتح الموحدة (قوله منه) اي الزوج (قوله دونها) اي الثلاث (قوله من ان) ٣٢٧ التاويين في القضاء بيان لظاهره

(قوله وهى) اي تقرير كلام المصنف على ظاهره (قوله حكمه) اي بقوله الاتفاق على عدم الانصراف في القضاء والتاويلان في الفتوى (قوله حواشيه) اي على التوضيح (قوله انه) اي صريح الظهار (قوله وانه) اي الزوج (قوله هما) اي الطلاق والظهار (قوله انه) اي صريح الظهار الذي قوي به الطلاق (قوله يسما) اي الفتوى والقضاء (قوله مؤوالة) بضم الميم وفتح الهيم والواو متغلا (قوله وهى) اي الحاصل (قوله من ان) التاويلين في الفتوى دون القضاء بيان لما (قوله من انهما) اي التاويلين الخ بيان لما هو وجه كلامه في التخصر (قوله ليس على ما ينبغي) خبر ان (قوله واصلح) اي المخط (قوله وهى) اي صريح الظهار (قوله يسما) اي الطلاق والظهار (قوله

على الصحيح بل من كفايته فان جعل كل عضو من المؤبدتصرعها في الصراحة كالظهار خلاف المشهور ولم يعرف من الحق ظهر الذكر بالصريح على القول بانه ظهار (ولا يصرف) صريح الظهار عنه (لطلاق) بحيث يصير مطلقا فقط على المشهور وادان القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنه ما فان نوى به الطلاق لم يكن طلاقا في الفتوى (وهى يؤخذ) بضم التثنية وسكون الهيم ونظم انما بالجملة (الزوج) بالطلاق معه (اي الظهار) (اذانوا) اي الزوج (الطلاق بصريح الظهار) (مع قيام البينة) اي في القضاء الظهار فقط ولا الطلاق لثبته وهى رواية عيسى عن ابن القاسم وتناول ابن رشد المدونة عليها فتلزمه الثلاث ولا تقبل منه ما دونها خلافا لـ الحسن بن ابي يوسف (قوله فقط) البنية في رد وحش كلام المصنف على ظاهره من ان التاويين في القضاء وهى وجه الاتفاق على عدم الانصراف في الفتوى وكلامه في ضيق حكمه وكلامه في صواب وقد روي القاتاني في حواشيه المستله وكذا المخط ينقل كلام المقدمات القاتاني بعد كلام ابن رشد ما نصه من مخالفة ان رواية عيسى عن ابن القاسم في صريح الظهار اذا نوى به الطلاق انه يصرف للطلاق في الفتوى وانه يؤخذ به معا في القضاء وان رواية الشيب من مالك رضى الله تعالى عنه ما نصه انه ظهار فقط فيهما وان المدونة مؤوالة عند ابن رشد برواية عيسى عن ابن القاسم وعند بعض الشيوخ برواية الشيب عن مالك رضى الله تعالى عنه ما يراه ويظهر ما هو وجهه كلام ضيق من ان التاويين في الفتوى دون القضاء وكلامه في المختصر من انهما في القضاء دون الفتوى ليس على ما ينبغي اه وقد اطال المخط في بيان ذلك واصلح عبارة المصنف بقوله وهى يصرف للطلاق يؤخذ بهما مع البينة في القضاء ولا يؤخذ الا بالظهار مطلقا وان كان واسطها ابن عاشر وقوله ولا يصرف للطلاق ونوت الانصراف لكن يؤخذ بهما في القضاء اه وهذا احسن لانه ان عدم الانصراف مطلقا راجع وقد نقل في ضيق من الماتري انه المشهور وكذا قال ابو ابراهيم الامرجي المشهور في المذهب ان نقل في ضيق من الانصراف الى الطلاق وان كل كلامه حكم في نفسه لا يسمع ان يضيق به غيره كما يطلق فانه لا يخبر به غيره لم يصح من الطلاق اه ونقله ابو الحسن عن ابن عاشر وزاد عنه وكذا الوصف بالله وقال اردت به طلاقا وظهارا فلا يلتزم الا بالحق به وهى العين بالله تعالى وشبهه في التاويلين لا يقتضي قيام البينة كما في ضيق اوضح قبلها كما في تحت قال (قوله لمزوجه) انت حرام على (كهرامى او) انت حرام على (كافى) فلهي يؤخذ بالطلاق

مع النية) يحتاج فيه بصرف ويؤخذ (قوله في القضاء) صلة يؤخذ ومفهومه انه في الفتوى لا يؤخذ الا بالطلاق (قوله مطلقا) اي لا في الفتوى والقضاء (قوله واصلحها) اي عبارة المصنف (قوله ولا يصرف) اي صريح الظهار (قوله لطلاق) اي لا في الفتوى ولان القضاء (قوله بالانصراف) اي لطلاق في الفتوى والقضاء (قوله يسما) اي الطلاق والظهار (قوله انه) اي عدم انصرافه مطلقا (قوله بضمير) بضم الياض وفتح الميم اي بنوى (قوله اضمر) بضم فسكون فكسر اي بنوى (قوله وزاد) اي ابو الحسن (قوله عنه) اي ابن عمر (قوله لا يقتضي قيام البينة) الاضافة الاولى للبيان والثانية للفاعل (قوله اوضح قيامها) اي البينة (قوله على) بضم الياء

(قوله) أي أنت حرام على كلهم أي أكلهم (قوله فان لم يشبهه الطلاق) مفهومه إذا نوى به الطلاق فقط (قوله أنه) أي الزرع
(قوله إذا نواه) أي الطهارة والطلاق (قوله في الآتي) أي أنت طالق ثلاثا وانت على كلهم أي (قوله هنا) أي أنت حرام
كلهم أي أكلهم (قوله فيما) ٣٢٨ أي أنت حرام كلهم أي أكلهم (قوله ثم قال) أي الحط (قوله من باب أخرى) أي

مع الطهارة إذا نوى به الطلاق فقط أو نوى به الطهارة فقط (تأويلان) حذف من الأول دلالة
هذا عليه وقوله أو كأي ليس من الصريح لعدم اشتقاقه على كلهم فان لم يشبهه الطلاق بان
نوى به الطهارة فقط أو لم يشبهه الطهارة فقط بانفاق وظاهر كلامه أنه إذا نواه سار به الطلاق
في القضا والقضاء هو نحوه لأن الحجاب وابن شامس يماضي أن التشبيه في القول الأول لا يقيد
القديم فان قلت ما وجه لزوم الطهارة مع أنه قدم أنت حرام وسقط أي الطهارة ان تعلق
ولم يتجزأ بالطلاق الثلاثا وانما كانت طالق ثلاثا وانت على كلهم أي اه والمقصود منه
قوله أو تاخر الخ قلت الفرق بينهما أنه عطف الطهارة على الطلاق في الآتي فليجوز الطهارة محلا
ولم يعطف جزاءه على كلهم أي أو كأي قيد فيما قبله وما الوجه التصريح قال في المدونة لأنه
جعل الحرام جزاء حيث قال مثل أي اه عب الينافي قوله وشبه في التأويل الخ وهو الصواب
وبه قوله الحط فان لا وقد صرح ابن رشد بجريان التأويلين فيما تم قال لم يثبت كفي المدونة
أنت حرام كلهم أي ولكنه يؤخذ حكمه من أنت حرام كأي من باب أخرى وقرن من رتبته
خش على أنه تشبيه في التأويل الأول فقط فيؤخذ من معاملة إذا نواه فان نوى احدهما لم يترتب
ما نواه فقط وان لم تنكز فيه نكزه الطهارة أو ما به لأن الحجاب وابن شامس وثقه في ضم المثل
الحط (وكأنه) أي الطهارة الظاهرة ماسة منه أظهر وأحرر إياها (كقوله) أنت كأي أو أنت
(أي) يحذف النكاح فيلزمه الطهارة في كل حال (للقصد الكرامة) لزومه تشبيهها به
في استحقاق التوقير والبر والاطاعة فلا يلزمه الطهارة وحصل قصد الكرامة قصد الأمانة ابن
عرفة مضمون من قال أنت على كلهم فلائحة الأجنبية اندخلت الدار ثم تزوج فلائحة ثم دخل
فلائحة عليه الفسخ يختلف في هذا الأصل في رتبة يوم العين أو يوم الحنث والأول أحسن
ابن رشد لا يظهر له على أنه إذا دانت على كلهم فلائحة اليوم أنت دخلت الدار متى دخلها وهو
الآتي على قوله فان كانت فلائحة قبل عبادة كحرامات لم يمتنع فيما كان له يوم واحد
(أو) أنت على كلهم امرأة (أجنبية وفوى) يضم التون وكسر الواو مشددة أي قبلت به
الزواج (فيها) أي الكتابة الظاهرة بقسمها (في الطلاق) أي أم لقي الفتوى والقضاء فان نواه
بها (فاليان) أي الطلاق الثلاث لزمه بها في المدخول أو لولوى أقل منه وفي غير المدخول
بها إلا أن شوى أقل منه وقال مضمون قبلت به الأقل في المدخول بها أيضا واستظهره ابن
رشد والأول أصح وشبه في لزوم البتات فقال (كقوله) لزوجه (أنت كفلائحة) يضم القاء
وخنة اللام كأي من اسم امرأة كهنه (الأجنبية) من الزوج أي ليست بجمعه ولا حليته
فلزومه الثلاث في المدخول بها وغيره في كل حال (الآن يشوبه) أي الظاهر بقوله أنت
كفلائحة الأجنبية زوج (مستت) فيلزمه فقط في ما ومفهومه مستت لزوم الطهارة مع
الثلاث في القضاء وهو كذلك فان تزوجها بعد نكاح فلا يقربها حتى يكفر فيها ان قال لها أنت
على كفلائحة الأجنبية ولم يثبت كرا ظهروا البتات ابن شامس وبعض اصحابنا ان جاء مستتقبا

لأن أنت حرام كلهم أي
صرح بظهوره في النصاف
منه خلاف وانت حرام
كأي كأي طهارة ولا خلاف
في نصافها عنه واقفه
أعلم (قوله دخلت) يضم
النساء وكسرهما أو قصها
(قوله دخل) أي الملوغ
على عدم دخول كان
المطاف وغيره (قوله يختلف
بضم التاء وكسر اللام) قوله
في روى الخ بدل مما قبله
(قوله والأول) أي روى
يوم العين (قوله وهو) أي
استعمل يوم التلقين
(قوله قولها) أي المدونة
(قوله فان كانت الخ) أصله
قول (قوله انما تلزم الخ)
مفعول قول (قوله يقسمها)
أي ما حذف منه الظاهر
كانت كأي وما حذف منه
مؤيدة التصريح كانت كلهم
فلائحة الأجنبية (قوله في
الفتوى والقضاء) أصله
فوى (قوله فان فاه) أي
الطلاق (قوله فيما) أي
الكتابة الظاهرة (قوله ولو
فوى أقل منه) أي البتات
(قوله فيها) أي الثلاث
(قوله فيلزمه) أي الطهارة
الزواج (قوله فقط) أي

وقال

دون الطلاق (قوله فيما) أي المدخول بها وغيرها (قوله فان تزوجها بعد زواج الخ) فزواج على لزوم
الطهارة مع الثلاث (قوله فيها) أي المدونة (قوله فهو) أي اللازم له

(قوله صدق) بنسب فكمس متغلاى فى ارادة الظهار ولزمه الظهار فقط (قوله به) اى انت كاتلة الاجنبية (قوله عاوى)
 اى شيتيه (قوله على) بشد الباء (قوله وانه) اى لزوم الظهار من قال انت على كظهر اى اوغلاى (قوله لا يلزمه) اى من قال
 انت على كظهر اى اوغلاى (قوله وانه) اى انت على كظهر اى اوغلاى (قوله قال) اى ابن حبيب (قوله وان قال) اى الزوج
 (قوله انت على كاتى اوغلاى) اى بدون ذكر الظهار (قوله فهو) اى انت ٣٢٩ على كاتى اوغلاى (قوله

تصريح) اى بنات (قوله
 واشدد) عطف على الام
 اى وهوان قال انت على
 كظهر اى لزمه الظهار
 اجاعا فليزمه الظهار بالاول
 ان قال انت على كظهر اى
 اوغلاى (قوله لا يلزمه
 ظهار ولا سلاق) اى ان
 ذكر الظهار بان قال انت
 على كظهر اى اوغلاى
 (قوله ذاك) اى الظهار (قوله
 لم يكن ظهرا) عند ابن
 القاسم اى لو كان سلاقا
 غنم (قوله وهو) اى كونه
 سلاقا (قوله لانه) اى ابن
 وهب (قوله فيه) اى كاتى
 اوغلاى (قوله فكانه) يشق
 الهمز ويشد التنوين اى ابن
 وهب (قوله فلهذا) كره
 المصنف اى فى كاتى او
 غلاى من كونه سلاقا
 (قوله فى المدخول به) اى
 ولوى اقل (قوله وهو
 مستفت) حال (قوله من
 لزوم البنات) اى بان (قوله
 هذا) اى لزوم الظهار (قوله
 تم ذيب الطالب) اى لعبد
 الحق (قوله قائلا) اى عبد
 الحق (قوله وخمسه) اى
 ربعة الظهار (قوله لانه)

وقال اردت الظهار صدق وان لم ينعنى مسئلة الكتاب اذا لم تكن فيه او شملت عليه بنذبه
 فقال اردت الظهار فتطلق عليه ثم ان تزوجها لزمه الظهار عاوى فى اول قوله اه فظاهره
 فى المدخول به واغرها كظاهر المصنف (او) قوله انت على (كاتى اوغلاى) ابن بنوس ابن
 القاسم ان قال انت على كظهر اى اوغلاى فهو مظاهر وقاله اصبح وقال ابن حبيب لا يلزمه
 ظهار ولا سلاق وانه لشكر من القول قال وان قال انت على كاتى اوغلاى فهو تصريح ابن
 بنوس والاصواب ما قاله ابن القاسم لان الاب والافلام محرمات عليه كالام واشدد ولا وجه لقول
 ابن حبيب لافى انه لا يلزمه ظهار ولا سلاق ولا فى انه لزمه التصريح اذ لم يسم ذلك لان من
 لا يلزمه شيء اذ اسمى الظهار لا يلزمه شيء اذ لم يسم الظهار كشيء زوجة من زوجة اخرى
 او امه اه ومن العتية انه اصبح سمعت ابن القاسم يقول فى الذى يقول لامرأته انت على
 كظهر اى اوغلاى انه ظهار وقال ابن رشد لو قال كاتى اوغلاى ولم يسم الظهار لم يكن ظهرا
 عند ابن القاسم حكاه ابن حبيب من رواية اصبح واختاره وقال مطرف لا يكون ظهرا
 ولا سلاقا وانه لشكر من القول والاصواب ان لم يكن ظهرا ان يكون سلاقا وهو ظاهر قول
 ابن وهب لانه قال فيه لا ظهار عليه فكانه رأى عليه الطلاق اه فلهذا كره المصنف ول ابن
 القاسم واختاره ابن حبيب وسماه ابن رشد (او كفى شئ حرمة الكتاب فالبينات) يلزمه بكل
 صيغة من هذه الصيغة فى المدخول به كغيره الا ان شئ اقل فبما يظهر وظاهر كلام المصنف
 لزوم البنات ولوى الظهار وهو مستفت البنات ما ذكره من لزوم البنات هو مذهب ابن
 القاسم وابن نافع وقا المدونة قال ربيعة من قال انت على كل شئ حرمة الكتاب فهو مظاهر
 ابن شهاب وكذا بعض ما حرمة الكتاب اه ابن بنوس هذا قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم
 واصبح واختلف الشيوخ هل هو خلاف لابن القاسم والمذهب ابن بن بنون ووافقوه
 الذى فى تم ذيب الطالب قائلا قول ربيعة معناه انهم يحرمون عليه البنات ثم اذا تزوجها بعد كان
 مظاهرا وخصه بالذكور لانه قد تزوج منها اذا حرمت عليه لا يعود عليه الظهار فرجع
 الى الواقع ابن بنون رضى قول ربيعة معناه على كل شئ حرمة الكتاب من النساء ومعنى قول
 ابن القاسم جعله على عمومته قلت لو قال ظهار فبعضهم لو قال انت على سوام مثل من حرمة الكتاب
 لزمه الظهار لو قال مثل ما حرمة الكتاب لزمه الطلاق لان من لم يفعل وما لا يفعل كالبنات
 واكثر يروى كل شئ حرمة الكتاب يلزم الظهار والاثلاث ثلثهما قلت هذا اذا كان النكاح
 يفرق بين من وما يجزى كوفى الزاى انت كاتى كعص ما حرمة القرآن ظهارا قلت الاحوط
 لزوم الظهار والبنات ابن بنوس والقاسم انه يلزمه الطلاق ثلاثا والظهار كانه قال انت على
 كاتى بالبنات (ولزم) الظهار (بى كلام) ابو الحسن الصغير لا حكم فى نفسه فهو كلى واشرى

١٤٢ منقح
 اى الشان (قوله اذا حرمت عليه) اى بالبنات (قوله فرجع) اى قول ربيعة (قوله
 الواقع) اى لقول القاسم (قوله من النساء) اى لخصه بالظهار (قوله حرمة) اى للتسامع وغيرهن اى فلهذا بنات وظهارا (قوله لزمه
 الظهار) اى فقط (قوله لزمه الطالب) اى فقط (قوله هما) اى الثلاث والظهار لزمه (قوله لا حكم فى نفسه) انت كلام

(قوله بقاء الحسن) أي لا حكم له في نفسه (قوله نواه) أي الظاهر (قوله بما) أي صريح وكناية الطلاق (قوله سلمه) بفتح
 مثقالا (قوله من يشه) بيان لما ٣٣٠ (قوله من لقتله) بيان لما (قوله ما) أي لفظ (قوله) أي الظاهر (قوله وارب)

واخرجوا وسبق (نواه) أي الظاهر (به) وهذه هي النكاحية الخفية تخرج بقوله أي الحسن
 صريح الطلاق وكناية الظاهر فلا يلزم مما ظاهرا نواه بما ذكره القرطبي في حاشية المدونة
 ونقله في كميل التقدير وسجله وفي المقدمة مات مذهب ابن القاسم إذا قال الرجل لأمرأته أنت
 طالق وقال أردت به الظاهر لزومه الظاهر بما أقربه من يشه والطلاق بما ظاهري لفظه ابن
 عرفة وكنايته النظمه مامعناه مياين له واربيعته أن لم يوجب معناه حكما اعتباري فقط كاسمعي
 الما والافهم ما كانت طالق ثم قال ابن القاسم من قال لأمرأته أنت طالق وأردت به الظاهر لزومه
 باقرار والطلاق بظاهر لفظه وفيها كل كلام قوي به الظاهر لظهور (لا يلزمه طلاق ولا ظاهرا
 (ب) قوله (ان وما تملك وطئت أي) ولم يتوبه طلاقا ولا ظاهرا ان ظاهرا ان ظاهرا ان ظاهرا ان
 الزوائد ابن عرفة جمع يحيى ابن القاسم من قال لجار يته لاعودك حتى آمن أي لا شيء
 عليه ابن رشد لانه كقوله لا آمن حتى ابدأ قلت فاعلم مثل هذا قوله ان وطئت فقد وطئت
 أي قبل ابن عبد السلام انه لا شيء عليه ولم اجد فيه وفي النفس من نكاح الصلح عن محزون
 شك لهدم قوله الشيخ في نوادره وانظر هل هو مثل قولك أنت أي منع عيسى انه ظاهرا وهذا أقرب
 من لقوله لانه كان معني ان وطئت وطئت أي لا أطوك حتى أطأ أي فهو لغو وان كان
 معناه وطني اياك كوطأ أي فهو وظاهرا وهذا أقرب لقوله تعالى قالوا ان يسرق فقد سرق أخ له
 من قبل ليس معناه لا يسرق حتى يسرق أخ له من قبل والاما انكر عليهم يوسف عليه الصلاة
 والسلام بل معناه سرقته كسرقته أخيه من قبل وإذا أنكر عليهم اه الخط ما ذكر ابن عرفة
 ظاهرا من جهة البحث وأما من جهة النقل فنقله ابن عبد السلام وضع وابن يونس ونسبه وقال
 محزون ان قال ان وطئت وطئت أي فلا شيء عليه وكلام ابن عرفة منه دفع لقوله ولا لم اجد
 ثم نقله الصقلي عن محزون وقوله في النفس من نكاح الصلح شك الخ في ظاهر ان امانة ابن
 نيس وثقته وبطلانه معروفة ومن حفظ جملة على ان الشيخ لم يثبت وجوده اه على ان كلام ابن
 عرفة قصورا عما نقله الصقلي وجوده في تعاليق أبي عمران معناه روى ابن ثابت عن ابن
 وهب عن نالك يعني الله تعالى عنهم في الذي يقول لأمرأته لا أطوك حتى أطأ أي ولا أعود
 لو طئت حتى أعود لوطأ أي انه ظاهرا وقال محزون لا شيء عليه اه وفي الروايات المجموعة لابن
 قتيبة معناه قال محزون ويحذر من المواضع ما لا ترضى الله تعالى عنهم ان قال أنت أي في حين
 أو غير هاتين وظاهرا وان قال ان وطئت وطئت أي فلا شيء عليه اه نقله ابو علي قلت لا دليل
 في كلام ابن عمران لما ذكر ابن عرفة من التردد وقد ذكر بعض الثقات انه رأى في النوادر
 مثل خاتمة الصلح عن محزون وبطلان قول ابن عرفة لهدم قوله الشيخ في نوادره ونسبه ما نقله
 عنهم من آخر ظاهرا نواه والشيخ الثاني قال محزون فبين قال ان وطئت وطئت أي فلا شيء
 عليه (او) قوله لزومه وامن (لا أعودك حتى آمن أي) فلا شيء عليه ابن رشد لانه كقوله
 لا آمن ابدا عجب يفتي بقسده بما ذكره لا يلزم طلاقا ولا ظاهرا اقبالا على التي قبلها (او) قوله
 لزومه المطلقة طلاقا جسيما (لا أراحتك حتى أراجم أي فلا شيء عليه) أي ان قال في الصلح
 الثلاثة الان يتوب بما ظاهرا او طلاقا يلزمه ما نواه (وهذه الكثرة) على المظاهر (ان

أي الظاهر (قوله منه) أي
 اللفظ (قوله معناه) أي
 اللفظ (قوله أعسر) أي
 اللفظ (قوله نيه) أي الظاهر
 (قوله والا) أي وان اوجب
 معناه حكما (قوله قضيم) أي
 معناه والظاهر يعتبر
 (قوله ثم قال) أي ابن عرفة
 (قوله لزومه) أي الظاهر
 (قوله ونسب) أي المدونة
 (قوله ولم يتوبه طلاقا الخ)
 حال (قوله قد) مصدر
 مضاف لمفعوله (قوله الصلح)
 فاعل النقل (قوله شك)
 مبتدأ خبره في النفس (قوله
 لعدم نقله الشيخ) المصدر
 الاوله مضاف لافعاله والثاني
 لمفعوله (قوله هو) أي ان
 وطئت الخ (قوله انه) أي
 أنت أي (قوله وهذا) أي
 كونه ظاهرا (قوله لانه) أي
 الشان (قوله وهذا) أي كونه
 معناه وما ذكره كوطئا (قوله
 والام) أي لو كان معناه
 لا يسرق الخ (قوله وإذا)
 أي ان معناه سرقته كسرقته
 أخيه من قبل على انكر
 (قوله ونسبه) أي ابن يونس
 (قوله ولا يشهد الوار) قوله
 ثم قال (أي ابن عرفة) قوله
 انه ظاهرا (مفعول زوى
 (قوله لا دليل له في كلام
 عمران) فيه نظر لفيه ثبوت النقل عن محزون (قوله ولا) يشهد الوار

عاديوة أو تكفير (ثم ظاهر) من التي ظاهر منها أو لا بان قال لها أنت على كفها راي ثم وطئها
أو كفر ثم قال لها أنت على كفها راي فلا يقربها حتى يكفر فإن وطئها أو كفر ثم قال لها إذا لم تسته
كفارة ثالثة وهكذا وأما ان عاد العزم على الوطئ لم يطأ ولم يكفر ثم ظاهر فلا تعدد الكفارة
عليه على المعتمد فلو قال ان وطئ أو كفر ثم ظاهر كان أظهر ابن مرفق من وطئ في ظهاره
ثم ظاهر منها فعليه كفارة أخرى وقول ابن الحليج لو عاد ثم ظاهر لم يظهره دون خلاف
وليس كذلك لان الباقى وجه الخلاف في تعدد الكفارة على الخلاف في ان العدة توجب
الكفارة أو صم أو لو قال لوطي ثم عاد لاستقل اه وذهب ابن القاسم لا تعدد ان ظاهر
بعد العود بل ولو شرع في الكفارة من الاول الا اذا انقضا الوطئ ثم ظاهر ابن رشد وهو أشهر
الاقوال واو لاها بالمراب وهذا التفصيل اذا اختلف الظاهر فان اختلف تعدد كما يفهم
بما يأتي للمصنف (أو) أي تعدد الكفارة ان (قال) الزوج (الرابع) زواجاته (من دخلت)
منكن (أو كل من دخلت أو استكن) دخلت فهي على كفها راي فكل من دخلت ففعله
لها كفارة تتعلق الظاهر بكل واحدة متضمن لان حكمه على عام وهو كفارة محكوم فيها على كل فرد
فكانت قال ان دخلت ثلاثة فهي الخ وان دخلت ثلاثة الأخرى فهي الخ وهكذا حتى ينفين
ابن مرفق فيها من قال أربع نسوة من دخلت منكن هذه الدار فهي عليه كفارة ثم رآه فدخلها
كلهن فعليه كفارة واحدة أم أربع قال لا يجمع شيأ ورأى عليه في كل واحدة كفارة فبعض من
قال لثلاثة أو الأربع يسكن كلها فهي على كفها راي في كل واحدة فانفرادها ظاهر ولو كان
تزوجت منكن ابن رشد انما قالوا له بعد (لا) تعدد الكفارة ان قال لأربع نسوة استبيحات
(ان تزوجتكن) فالتحق على كفها راي ثم تزوجهن في عقد أو عقد ففعله كفارة واحدة فان تزوج
أو أحدهن فلا يقربها حتى يكفر فإن كفر ثم تزوج البواقي فلا شيء لان الحلال ظاهرها بالكفارة
الاولى ابن مرفق وفيها من قال لأربع نسوة ان تزوجتكن فالتحق على كفها راي ثم رآه الظاهر
فحين تزوج منهن فان تزوج واحدة منهن وكفر سقط ظهاره في جميعهن فان لم يكفر وطئها
أو ماتت فلا تلزمه كفارة ثم تزوج من الباقيات فلا يقربها حتى يكفر وان وطئها
صفت الكفارة ولا يسقط ظهاره إلا بكفارة واحدة في جميعهن (أو) أي ولا تعدد ان قال
(كل امرأة تزوجها) فهي على كفها راي ثم رآه كفارة واحدة في (أو) لمن يتزوجها
ولاشي مما به فحين يتزوجها بعد احوال السرقة بين الطلاق الذي عم النساء فلم يلزم والظاهر ان له
في الثاني غير ما بالكفارة دون الطلاق ركفته كفارة واحدة لان الظاهر ان ركبن بالله تعالى في ان
كفارة واحدة كفارة عن الجميع هذا هو المعتمد في الخلاف عن ابي الحسن لا تعدد الكفارة
في كل امرأة تزوجها ابن مرفق لم يوجب ابدا حتى تفرقه فيها بين كل امرأة تزوجها ويضمن
تزوجت من النساء اذا لفرق بينهما في المعنى مما مضى الفرقان اصل وضع من وای اذا عاد
فصرح لها العموم فعمت الاستحسان حيث انما آحاد واسبل وضع كل للاستقرار فحركات
كأبى على فعل أشبهه فعل جعل أحد ما قلت سألته اثنى وأى لكل فرد فرد ولا يشد المعية
ومدلول كل كذلك بقيد الجمعية منضمها إلى التخصيص بالآقل مما مضى وليس كما فرق بعض الشيوخ
ان من التبعيض في قوله من النساء ليست التبعيض بل لبيان الجنس ولا أثر لها هنا انما قالوا

(قوله كفر) ابتد الفاء

(قوله فلو قال) أي المصنف

تفريع على وأما ان عاد

بالعزم الخ (قوله وجهه)

بقتضات مثلاً أي خرج

مذقلاً (قوله في تعدد

الكفارة) أي اذا عاد بالنية

ولم يطأ ولم يكفر ثم ظاهر منها

(قوله ولو قال) أي ابن

الحليج (قوله بعد العود)

أي العزم على الوطئ (قوله

انقضا) أي الكفارة (قوله

زواجات) نفث أربع (قوله

وهو) أي الحكم على عام

(قوله فيها) أي المسدودة

(قوله قال) أي ابن القاسم

(قوله تنجيب) بضم الناء

وسكون العذو وكسر الجيم

(قوله تفرقة) فاعل جيب

(قوله فيها) أي المدونة (قوله

من) يفتح الميم (قوله كذلك)

أي كل فرد (قوله فيما) أي

المدونة

كل من تزوجت من القسامه على كظهر اى يكن قال ذلك ولم يقل من القسام (أو) اى ولا تعدد
 ان (ظاهر من نسائه) الاربع بصيغة واحدة بان قال لمن اتفق على كظهر اى فان كثر من
 واحدة منهم جهل منه اجراءه عن جميعه من ابن رشد اتفاقا ابن حزمه فيها من ظاهر من اربع
 نسوة في كلمة واحدة فكفارة واحدة تجزئه زادى صناع عيسى انه ان جهل فظن انه لا يجزئه
 الا كفارة كفارة فكفارة عن احدى اجزاء من جميعه من ابن رشد اتفاقا (أو) اى ولا تعدد
 ان (كره) اى الظهار لو اخذت بغير تعليق ولو في مجالس اولا كثر من واحدة في مجلس او مجالس
 ولم يرد كل واحدة بمصطاب فان اقر كل واحد بمصطاب في مجلس او مجالس تعددت هذه
 الذي تدل عليه المدونة وشرح ابى الحسن عليه اوفى حاشية جده عجم تعدد حاجت كرره بمجالس
 سواء اقر كل واحد بمصطاب ام لا وهو غير معتقد خالفه المدونة اه عيب البنا في مافي حاشية
 جده عجم هو الذي في المدونة وهو الصواب ونصها من كظهر من اربع نسوة في كلمة واحدة
 تجزئه كفارة وان كظهر من في مجالس مختلفة اوفى مجلس واحد وساطب كل واحدة
 منهن بالظهار دون الاخرى حتى اتى على الاربع او قال لحدى امرائه انت على كظهر اى
 ثم قال لاخرى وانت مثلها فعليه في ذلك كله لكل واحدة منهن كفارة ابن ونس من كظهر من
 اربع نسوة في كلمة واحدة تجزئه وان كظهر من في مجالس مختلفة في كل واحدة
 كفارة وان كان في مجلس واحد فقال لواحدة انت على كظهر اى ثم قال لاخرى وانت على
 كظهر اى حتى اتى على الاربع فعليه لكل واحدة كفارة (أو) اى ولا تعدد ان (علقه) اى
 الظاهر المكرر (بشيء) متعده كفارة ان لم يست هذا الثوب فانت على كظهر اى ان لم يست فانت
 الخ ان لم يست فانت الخ فان لم يست فعليه كفارة واحدة كره وجع بين التعليق وعدمه ويصح
 بسمه طاكنت على كظهر اى وان لم يست الثوب فانت على كظهر اى فان لم يسته تعددت عليه
 سواء قدم البسط على الملق وانما ابن رشد مذهب ابن القاسم ان الرجل اذا كظهر من
 امرائه ظهارا بعد ظهار فان كانا جميعا بغير فعل او جميعا بفعل واحد فليس عليه فيما الا كفارة
 واحدة الا ان يريد ان عليه في كل ظهار كفارة فليزيمه ذلك وان كانا جميعا بفعلين مختلفين
 أو الاول منهما بغير فعل والثاني بفعل أو الاول منهما بغير فعل والثاني بغير فعل فعليه في كل واحد
 كفارة اخذه الناصر البنا في لعل في نقله نصقا والذي رأته في نسخة نسخة من البنا نصه
 مذهب ابن القاسم ان الرجل اذا كظهر من امرائه ظهارا بعد ظهار فان كانا جميعا بغير فعل
 وجميعا بفعل واحد أو الاول بفعل والثاني بغير فعل فليس عليه فيما جميعا الا كفارة واحدة
 الا ان يريد ان عليه في كل ظهار كفارة فليزيمه ذلك ثم قال وانما ان كانا جميعا بفعلين مختلفين
 أو الاول منهما بغير فعل والثاني بفعل فعليه في كل واحد كفارة اه وهذا أقصر ما في الحظ وهو
 احقن وان ثبت من الناصر ومعه مذهب انه لو علقه متعدد كان دخلت فانت على كظهر اى ان
 لم يست الثوب فانت على كظهر اى فانها تعدد بنفسه واتفق عليه ان حدث ثانيا بعد اخرج
 الاولى وأما قبله اقال النسي ظاهرا المدونة كذلك وقال الخنزري وابن الماجشون تجزئه واحدة
 ولا تعدد الكفارة ان تزوجت من كل امرأة تزوجها والمظاهرة من نفسها أو تكرر بغيره
 فعلق أو تكرر معه علقا في كل حال (الا ان يترى) المظاهر بالمكر والبسط والعلق

(قوله الا كفارة كفارة)
 اى تعدد الكفارة بعد كره
 (قوله مافي حاشية جده عجم)
 هو الذي في المدونة الخ
 (قوله ويصح)
 اى غير
 المعلق (قوله بغير فعل)
 اى
 بغيره
 (قوله)
 وانما في يضم فكسر
 عليه اى التعدد

(قوله هذه الجملة) أي تترده (قوله وفيها) أي المدونة (قوله تعدده) أي الظاهر (قوله تتردها) أي الكفارة (قوله وعلمية) أي
التعدد (قوله كفارة) أي الظاهر (قوله قبله) أي ما زاد على واحدة (قوله وقدم) أي ما زاد عليها في الأخرى من الثلاث إذا ضاق
على كفارة عين الله تعالى (قوله) أي وحكم التذرع عطف على حكم كفارة (قوله فيها) أي كفارة صفة التذرع بهذا (قوله ومقابلها)
أي امتناع المس بعد واحدة (قوله علمها) أي القولين (قوله وعلمه) أي اشتراط العود فيما زاد على (قوله وانه) أي المظاهر
عطف على اشتراط (قوله كفارتها) أي العين بالله تعالى (قوله لهر) أي الكفارة ٢٢٢ الأولى ذكرنا تدكير غيره (قوله
تكررها) أي الكفارة (قوله
تعددت أي الكفارة (قوله
حلت) أي التكرار (قوله
في اثنتاهن) أي الكفارة
(قوله إيشافها) أي
الكفارة (قوله نعمنا) أي
الظهارين (قوله هذا) أي
لزم إتمام الأولى وإشدها
ثالثة (قوله منها) أي
الكفارة (قوله إقامها)
أي الكفارة (قوله نعمنا)
أي الظهارين (قوله ثم
قال) أي ابن عرفة (قوله
ولو تكرر) أي الظهار
(قوله معقلا) أي غيغ اللام حال
من فاعل تكرر (قوله في)
تعددها) أي الكفارة (قوله
ان اختلاف ما علفت حشته في
أي تعددت (قوله ثم قال)
أي ابن عرفة (قوله بسط)
أي غير علق (قوله بالكن)
أي الأقل بسط (قوله
فيها) أي الأصل والعكس
(قوله تكررها) أي الكفارة
أي وعلمه (قوله ومن
محبوب عطف على بمقدمة
(قوله على اقتضائه) أي
الظهار (قوله منه) أي
الجبوب (قوله جلا الخ) علة

بجسد أو الظاهر من نسائه أو القائل كل امرأاة تزوجها والقائل ان تزوجك ومن مقول ينوي
(كفارات) أي لكل مظهر منها كفارة (فتلزمه) الكفارة لكل زوجة في كل مسئلة من الخمس
وهذا الوجه مؤكدة لخصو الاستثناء ابن عرفة وفيه ما عطف غيرها في تكرار الظهار بسيطا ومعلقا
على متعدد كفارة واحدة ولو نفي تعدده الآن ينوي تعددها فمقدم عليه في كون حكم ما زاد
على الواحدة حكم كفارة فلا يطاق قبله ويقدم على غيرها وحكم التذرع ولا تقدم تقلا الصل عن
الشيخ وإن كان مع القابسي (د) من متعدد الكفارة عليه في امرأاة واحدة يجوز (هـ) المس
بوجه أو غيره (بعد) أخرج كفارة (واحدة) عنها (على الأربع) عند ابن ونس وهو قول القابسي
وإن كان ومقابلها لا ينفي زيد بن عيسى عليه ما اشتراط العود فيما زاد على الواحدة وعلمه وانه
إذا أوصى بهذه الكفارات وضاق ثلثه تقدم واحدة على كفارة العين بالله وتقدم كفارتها
على الباقي ابن عرفة ابن رشد أو انصق يجوز له الوطء بعد الكفارة الأولى قبل الثانية هو
الواجب عليه لأنه لو تكرر قبل ان يطاق تجزئه الكفارة إذ ليس بظاهر لأنه كن قال ان وطئت امرأة في
نفي كفارة الظهار قلت لفظ النسي كالنسي لو حدث التكرار بعد كفارة الأولى تعددت لا
بعدة اتفاقا ولو حدثت في اثنتاهن في أجزاء ابتدأتهن معهما ولزم إتمام الأولى وإشدها ثالثة فاشبه
هذا ان يرتب من الأولى إلا البسر وان مضى منها لومان أو ثلاثة أجزأ إقامها عنهما ثم قال ولو
تكرر معقلا في تعددها وحدثت في اثنتاهن ان اختلف ما علفت عليه ثم قال ولو تكرر بعد حشته في
الأولى والثاني بسط أو بالعكس ولم يتكرر الأول فيهما في تكررها ثالثة في العكس (وصوم) على
المظاهر (قبل) تسكيا (ها) أي الكفارة صفة (الاستتاع) بالمظاهر منها ولو بمقدمة جماع ومن
يجوز على انعقاد منه جلا قوله تعالى من قبل أن يقاسم على عومه وعليه الاكثر وظاهر كلام
المستنفذ لو جرح عن جميع أنواعها وهو كذلك ابن عرفة تفصل ابن القطن عن نوادر الإجماع
أجمعوا ان الظاهر إذا لم يجز الربية ولم يطق الصوم ولم يجز الطعام لإبطار زوجته حتى يجز
واحد منها إلا الشوري وإن صام فقام ما لا يطاق ولا كفارة (وعلمها) أي المظاهر منها وصوبا
(منعه) أي المظاهر من استتاعها قبله لأن عكسك منعه أعاة على معصية (فوجب) عليها (ان)
سأته) أي امتناع المظاهر قبلها وهو جرح عن منعه من نفسه (رفعها) أي (الحاكم) أجزأه
منه (وجاز كونه) أي المظاهر (معها) أي المظاهر منها في بيت ونسوة عليها بالاستدانة لأنها
تزوجته لم تطلق (ان آمن) بضم كسر أي علم آمن استتاعها قبله أو فتلزوجها واطرها
بلا قصد مدة لا يسددها وفيها ولا نشرها أي بلا قصد مدة وقيل يجوز زناه في الشامل والشارح

لحرمه الاستتاع ولو بغيا لجماع (قوله في عومه) أي لجماع ومقدمته (قوله وعلمه) أي جلا الآية على العدم (قوله ولو جرح)
أي المظاهر (قوله أنواعها) أي الكفارة (قوله أجمعوا الخ) بمفعول نقل (قوله ان المظاهر الخ) صفة أجمعوا يتقدم على (قوله لا
التوري) استثناء من أجمعوا (قوله قبلها) أي الكفارة (قوله لأن عكسك) أي المظاهر (قوله منعه) أي الاستتاع قبلها
(قوله وله) أي المظاهر (قوله وجبها واطرها) أي المظاهر منها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله يجوز) أي نشرها بلا قصد

ويؤيدها خدمة قبلها بشرط استئجارها ومفهوم ان امن عدم جواز كينونة مفهافي بيت ان
لم يؤمن خسية الوقوع في المحظور (وسقط) فعلق الظهار (ان تعلق) الظهار بشئ (ولم يتجزأ)
اي يحصل ما علق الظهار عليه وصلة سقط (بالطلاق الثلاث) ولو حكما كواجدة ثالثة فان حال
لها ان دخلت الدار فانت على كظهر اى ثم طلقها ثلاثا وما يكدها اوقال لها انت امة او طلقك
واحدة ثالثة قبل دخول الدار سقط عنه تعليق الظهار فاذا تزوجها بعد زوج ودخلت فلا ظهار
عليه لزوال العصمة المعلق فيه وهذه عصمة اخرى واولى ان فعت الحلو على حال ينونها
ومفهوم لم يتجزأ انه لو تنجز يحصل المعلق عليه قبل طلاقها ثلاثا ثم طلقها ثلاثا فلا
يسقط الظهار به فاذا تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (او تاتى) بقضات مثقلا
الظهار عن الطلاق الثلاث اى لم ينقض لعدم وجود محلا وهي العصمة (ك) قوله لزوجه (انت)
طالق ثلاثا) او مقها الواحدة ثالثة (وانت على كظهر اى) فاذا تزوجها بعد زوج فلا ظهار
عليه وشبهه في السقوط فقال (كقوله) اى الزوج (ل) لزوجه غير مدخول بان طالق وانت على
كظهر اى لانها بات مجردة لطلبها قبل بعد الظهار محلا فان عقد عليها فلا ظهار عليه فظاهره ولو
نسقموا وورد قوله لها انت طالق انت طالق انت طالق اذ يترس الثلاث على الشهور واجب
بان الطلاق جنس واحد جعلت صيغة المتلازمة كصفة واحد فلو الطلاق والظهار جنسان
متباينان فلا يمكن جعلهما في صيغة واحدة (لا) يسقط الظهار (ان تقدم) على الطلاق الثلاث
كقوله انت على كظهر اى وانت طالق ثلاثا فان تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر
(او صاحب) الظهار الطلاق في الوقوع يحصل المعلق عليه (ك) قوله لاجنبية (ان تزوجه)
فانت طالق ثلاثا وانت على كظهر اى) فان عقد عليها اطلقت ثلاثا وصارت مظاهرها فان
تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر ابن عرفة ابن جرير زعمان ان الواو لا ترتيب ولو عطف
الظهار يتم لم يترس عليها لانه وقع على غير زوجة او الحسن وقال ان تزوجها فهي طالق ثلاثا ثم
هى على كظهر اى اوقال لزوجه ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا وانت على كظهر اى لم يترس
الظهار لو وقع على غير زوجة لما وقع مرتبة على الطلاق القرأى اذا حال ان دخلت الدار فانت
طالق وجسد سر فدخلها فلا يمكن ان تقول لزمه الطلاق قبل العتق ولا العتق قبل الطلاق بل
وقعا معا مرتين على الشرط الذى هو دخول الدار ولا ترتيب فلم ينعن تقديم أحدهما ثم قال
فلذلك اذا قال ان تزوجتك فانت طالق وانت على كظهر اى لا تقول الطلاق متقدما على الظهار
حتى يتم به بل الشرط اقتضاهما اقتضا واحدا بلا ترتيب بينهما (وان عرض) بضم فكسر
(عليه) اى المكلف (كاحرام امة لتزويجها) فقال (المكلف) (هى) اى المرأة المعروضة (اى)
فكفره هذا (ظهار) معلق على العقد عليها بقرينة البساط انواه اوله تكن فنية فكانه قال
ان تزوجني فهي كائى فان تزوجها فهو مظهر منها لا يقربها حتى يكفر فان اراد وصفها
بالكبر والكرامة او الاحاق فلا ظهار عليه وفهم منه لزوم الظهار المصرح به عليه على
الزوج بالا ولى به صريح في المدونة وهى الصورة السابقة على مفهومه ومن عرض الخ
ان قاله لاجنبية لم يعرض عليه نكاحها فلا يترس بتزويجها بظهار وهو كذلك (وتجب) كثرة
الظهار زوجا ما موصفا بالاسقوط (بالعود) لالمظاهر منها (وتيسر) اى تخلف الكفاية في

(قوله قبلها) اى الكفاية
(قوله قبل دخول الدار) تنازع
فيه طلق وقال وقال (قوله)
اى لم ينقض) تفسير اسقوطه
في تأخره (قوله اورد) بضم
المحز وكسر الراء اى على
متعليل (قوله اذ يترس الثلاث)
هـ لا يورد (قوله يكفر) بضم
قتض فكسر مثقلا (قوله)
المعلقين) بفتح الادم والفاء
اى الطلاق الثلاث والظهار
(قوله لزمه) اى الطلاق
الثلاث والظهار (قوله ثم)
قال اى القرأى (قوله)
فلذلك اى وقوع المعلقين
على شئ واحد معا فند
وقوعه على لا تقول الخ (قوله)
ان قوله اى الظهار (قوله)
بالكبر) بفتح الواحدة (قوله)
فهم بضم الفاء (قوله منه)
اى وان عرض الخ (قوله)
وبه اى لزوم الظهار المعلق
على التزويج صله مزج

(قوله فلا تسقط الخ) نفي ربيع على تصحیح الخ (قوله بنسب) الفرقية من اجزاء (قوله وقصها) من جرى (قوله لانه) اي المستفاد الخ
 هذه اعادة لربط عليه الخ (قوله لوحده) اي وتجب بالعودة الثاني (قوله ان الضمير) اي في قبله (قوله اياه) اي الوجوب
 (قوله لانه) اي الوجوب والتصميم (قوله ولم يذكر) اي التصمير بالوطء فيه انه ذكره ابن عبد السلام وقال ابن عرفة هو من كما يأتي
 (قوله اجمع) اي من المظاهر (قوله عليه) اي الوطء (قوله واذا راد الخ) عطف على اعادة الوطء (قوله سائر الخ) اي باقي (قوله
 نفس الوطء) اي العودة نفس الوطء (قوله العوطا) راجع للاول (قوله ولها) الثاني (قوله ورواية القاضي) الثالث (قوله انما) اي
 العودة (قوله وان لم يذكر) اي دوامها فيها (قوله المدونة حال) اي المدونة (قوله لكن لما كان مذهبها) اي المدونة استدراك على وان لم يذكر كفيها
 لرفع ايماءه انه لا وجه لتسببه اليها (قوله سقوطها) اي الكفارة (قوله لسنه) اي ٢٢٥ سقوطها باحدهما (قوله عندها)
 اي المدونة (قوله فلو كانت)

دعة المظاهر (بالوطء) لا يحظره من ان لو ناسا فلا سقط عنه يموت ولا نراق (وتجب بالعودة) اعاد
 لربط عليه قوله (ولا تجزى) يضم الضمير وقصها اي لا تصح (قوله) اي المدونة لانه لو حذفت
 انهم ان الضمير للوطء وليس مجرد وفي بعض النسخ وتجب بالعودة ولا تجزى قبله وتصح بالوطء
 وهو احسن طي ففريق المصنف بين الوجوب والتصميم خلاف ما عليه الامة اذ كل من قال
 يجب بالعودة اياه التصميم والتعلق بالذمة وان مات او ماتت اترادفهما ولم يذكر كروا التصميم بالوطء
 هذا يحصل كلام اهل المذهب واختلافه وفي تفسير العودة فقال ابن زرقون تحصيل المذهب
 في العودة في كون اعادة الوطء ان اجمع عليه وجبت الكفارة ولو مات او طلقها او ارادته مع
 دوام العصية فان اجمع عليه ثم سقطت العصية يموت او طلاق سقطت الكفارة وان عمل بعضها
 سقطت سائر الخ انما نفس الوطء للموطا ولها ورواية القاضي اه فثبت للعصية وثبتت اعادة
 الوطء والاجماع عليه ودوام العصية وان لم يذكر دوامها فيها لكن لما كان مذهبها سقوطها
 بالموت والطلاق اخذوا منه ان العودة عند حاله زعم على الوطء مع دوام العصية الى قيام
 الكفارة فلو كانت يجب بالعودة بلا تحسم لما احتجوا الى ذلك وكان مذهب الوجوب بالعودة
 وهو الزعم على الوطء لكن الوجوب غير محتم بدليل سقوطها بالموت والطلاق كما قال المصنف
 لكنه غير اصطلاحهم فلذا قالوا اما ذكرنا ونحو قول ابن زرقون قول ابن رشد اصح الا قال
 وأجر اهل على القياس وأسعها المظاهر القرآن قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة التي
 عليه جماعة أصحابه ان العودة هي اعادة الوطء مع استدعاء العصية في اقتراد احدهما دون
 الآخر فلا تجب الكفارة وقال في جماع ابن القاسم ان اجمع على امساك زوجته فماتت
 او طلقها لا يرى عليه اتمام ما منه قوله صحيح على المشهور ان العودة اعادة الوطء او الاجماع
 عليه مع استدعاء العصية فان اقتراد احدهما فلا تجب الكفارة بل لا تجزى بان فعلها غير اتم
 على الوطء ولا يجمع عليه فالكفارة على هذا القول تصمم بالزعم على الوطء والاجماع عليه
 ولا يجب الا بالوطء وعلى ما في الموطا ان اعادة الوطء والاجماع عليه تجب الكفارة عليه ان
 اجمع على الوطء وان مات او طلقها اه فانظر كيف يصرح بان العودة صحيح فقط لما

ان العودة الخ مع قول قول مصافقا لقوله (قوله اقتراد احدهما) اي الارادة والا امة (قوله وقال) اي ابن رشد (قوله اجمع)
 اي عزم المظاهر الخ مع قول مصافقا لقوله (قوله فقام) اي شرع فيه (قوله فمات) اي الزوجت في ثباته (قوله وطلقتها)
 اي طلاقا ثانيا قبل كاله (قوله عليه) اي المظاهر (قوله انما) اي الكفارة (قوله ان العودة الخ) بيان للمعصية وبجذف
 من (قوله بل لا تجزى الخ) اضرب عن ثبوت الواجب الصادق بالعصية التي فيها (قوله على هذا القول) اي ان العودة الزعم عليه
 وادامتها (قوله ولا يجب) اي الكفارة (قوله انما) اي العودة الخ بيان لما (قوله واذا راد الوطء والاجماع) اي الزعم عليه فقط
 بدون زيادة اداة العصية الى تمام الكفارة (قوله عليه) اي المظاهر (قوله لما) بكسر اللام مدونة الميم له صرح الخ

(قوله نأى) اي ابن رشد وعائداً لمخدوف والحدف عندهم كثير منجلى في غائمتعل ان اتصب به فعل (قوله من السقوط) أي الكفارة الخ بيان لما (قوله وهذا) اي ان العود معصم والوجوب بالوط (قوله لها) اي المدونة (قوله باعتبار التصحيح) خبر نسبة (قوله بان وجوبها) اي الكفارة (قوله خاصة) اي بدون زيادة نسبة امسا كلها (قوله شرطه) اي الوجوب (قوله بقاؤها) اي الظاهر منها (قوله في حصته) اي الظاهر في تمام كفارته (قوله وقرق) اي المصنف (قوله العود) اي عندها وشرح ماهيته (قوله خاصة) اي بدون زيادة نسبة امسا كلها في حصته (قوله وفيها) اي المدونة ايضا (قوله المصنف) اي ابن الحاجب (قوله من انها) اي الكفارة الخ بيان لما (قوله ووجهه) اي ما ذكره ثانياً (قوله أولاً) بشد الواو (قوله فلين المعنى) اي للمدونة الخ خبر ما (قوله عندهم) اي شارحها (قوله المصنف) ٣٣٦ اي ابن الحاجب (قوله لان وجوبها) اي الكفارة (قوله لغيره) بكسر الخاء

المجمعة وسكون المثناة او قصها أي خبار بين التكفير واسقاطه بالطلاق (قوله هل يجزئ) اي الكفارة ان فعلت قبل العودة (قوله خاصة) اي ولم ينو امسا كلها (قوله وجبت عليه الكفارة) اي وجوبا موعداً فان شاء كفر وان شاع لم يقسط الكفارة عنه (قوله وكأنه) يفتح الهمز وشدة الزنون اي التكفير (قوله هي الله تعالى) أي العودة (قوله لم يطعم) أي الظاهر (قوله الظاهر) منها (قوله بقت) اي الظاهر منها (قوله لا) فان كانت وطلعت (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله أولاً) بشد الواو (قوله في المعنى الاول) أي ماقه شجرة الظاهر (قوله في المعنى الثاني) أي ما لا يشترط فيه الظاهر (قوله سامه) اي بكلام ابن عبد السلام (قوله فهمه) اي ابن عبد السلام فهو مصدر مضاعف لظاهره ونائب المذهب (قوله على تحميم زومها) اي الكفارة صلة تقصر (قوله وقصر معنى بوجوبها الخ) عطف على قصر (قوله والاوّل) اي قصر معنى الوجوب بالوط على تحميم زومها الخ (قوله والثاني) اي قصر معنى بوجوبها بالعود الخ (قوله من نقل ابن زرقون الخ) بيان لما (قوله وقول ابن رشد) عطف على نقل ابن زرقون (قوله على ما في الموطا الخ) بمفعول قول مسأفاً لظاهره (قوله وقول البايج) عطف على نقل ابن زرقون (قوله انزدره) اي البايج (قوله الخلاف) بمفعول كرمضا فالتعاقب (قوله عليه) كفت ظهار (قوله والقولان) اي القول بلزوم اتمام كفارة الظهار الاول التي ظاهر فيها وابنداء كفارة ثانية للظهار الثاني والقول بقطعها وابنداء كفارة ثانية لهما

الثاني (قوله في المعنى الثاني) اي ما لا يشترط فيه الظاهر (قوله سامه) اي بكلام ابن عبد السلام (قوله فهمه) اي ابن عبد السلام فهو مصدر مضاعف لظاهره ونائب المذهب (قوله على تحميم زومها) اي الكفارة صلة تقصر (قوله وقصر معنى بوجوبها الخ) عطف على قصر (قوله والاوّل) اي قصر معنى الوجوب بالوط على تحميم زومها الخ (قوله والثاني) اي قصر معنى بوجوبها بالعود الخ (قوله من نقل ابن زرقون الخ) بيان لما (قوله وقول ابن رشد) عطف على نقل ابن زرقون (قوله على ما في الموطا الخ) بمفعول قول مسأفاً لظاهره (قوله وقول البايج) عطف على نقل ابن زرقون (قوله انزدره) اي البايج (قوله الخلاف) بمفعول كرمضا فالتعاقب (قوله عليه) كفت ظهار (قوله والقولان) اي القول بلزوم اتمام كفارة الظهار الاول التي ظاهر فيها وابنداء كفارة ثانية للظهار الثاني والقول بقطعها وابنداء كفارة ثانية لهما

(قوله بحسب العود) ای وانما انت الظاهر منها والواقع على هذا بحسب انعام الكثرة التي ظاهر فيها (قوله واتضع) ای
الكثرة (قوله بها) ای العود وتوجب بالواط وعلى هذا يجوز رفع الكثرة التي ظاهر فيها الانهال بحسب العود والواط يحصل
(قوله هذا) ای قول البايع اتضع بها (قوله ان العود العاد) سیان بالحدیث من (قوله شهر) يضم فكسر مثله لا ین
العود العزم على الوط والاساق (قوله عاد) ای ان العود العاد العزم على الوط فقط واما ان عزم على الوط ضعف ای ضم فكسر
منفلا (قوله انه) ای العود (قوله الاول) ای انه العزم على مجرد الوط (قوله عله) ای شهر الاول (قوله فهم) ای ابن زید (قوله
ولم یعرض) ای ابن رشد (قوله وعلى هذا) ای ان العود مجرد العزم على الوط ۳۲۷ صله لهم (قوله فهم) ای ابن رشد

٥٣ من في انما في العود قوله مذهبها ان المدونة قوله انه في لود قوله وهو اي انه اذ سح
الاصال قوله بعض شيوينا اي ان ربه قوله انما في العود قوله وقال في بعض شيوينا قوله وعلمه اي في مال الموطا
له حمل قوله جاما اي المدونة قوله وها في مال قوله اي في مال الموطا قوله وتو في الاحب اي لكتة انز ووق
كونها في العود قوله الزم على اسما كها اي فقط قوله انزل وطما اي فقط قوله وعلمها اي وطنها واه اسما كها
قوله لابي عن روايته فتح لثمنه رواية برفون لاضافة للدلب راجع لاول قوله الثاني قوله والموطا راجع لثمنه روايته
الدلب راجع لاسم قوله وعلمها اي روايته بغير صلي يجوز قوله بغيرهم في الموطا قوله بغير بضم ففتح فكسر مقفلا

(قوله نيا) أي المدونة (قوله البائن) نعت مطلق (قوله عدته) أي الرجعي تنسقط الكفارة فيلينونها (قوله بسقوطها) أي الكفارة (قوله انه) أي المظاهر (قوله بها) أي الكفارة (قوله مادامت) أي المظاهر منها (قوله منه) أي المظاهر (قوله فلا يقر بها حتى يكفر) أي ولو كان طلقا مثلا تزوجها بعد نكاح ما تقدم (قوله بموته) أي المظاهر (قوله فيها) أي موتها وموته (قوله انه) أي الشأن (قوله كلامه) أي المصنف (قوله على ما شرحوه) أي المعلق الذي شرح الشارحون كلامه (قوله به) أي عندما (قوله ثلاثة) قول خبران (قوله وكها) أي الأقوال الثلاثة (قوله ولهما) أي ثاني النعمي وثالث عياض (قوله وعبارته) أي المصنف (قوله) أي الأخيرين أي المشار لها ٣٣٨

بجريد بقاء العصمة لا ينشأ عن ظاهر قول ابن نافع فيما (وسقطت) الكفارة عن عادية الوطء نقط أومعنة الأمساك (ان لم يطأ) المظاهر المظاهر منها وصلة سقطت (د) سبب (مطلبا) أي المظاهر منها البائن لا الرجعي إلا ان تنقض عدته والمراد بسقوطها انه لا يحاطب بها مادامت بائنا منه فان تزوجها فلا يقر بها حتى يكفر (و) سقطت الكفارة بموتها أي الزوجة بعد لعوده وقبل إخراج الكفارة وكذا يجوز قبل وطئها البائن في علم أنه وقع في كلام المصنف تخلفه وذلك لان حاصل كلامه على ما شرحوه ثلاثة أقوال وكلها تأويلات على المدونة الأولى لان رسله هو قوله وتجب بالعود الخ والثاني للنعمي والثالث لعياض ولهما أشار بقوله وهل هو العزم على الوطء الخ وعبارته تقتضي ان الأخيرين مقرعان على الأول وليس كذلك بل هما بائنان وتقتضي أيضا ان الوجوب عليهما كالوجوب على الأول وليس كذلك أيضا لان الوجوب على الأول يعني العصمة وعلى الأخيرين يعني الزجر وتقتضي ان قوله وسقطت ان لم يطأ الخ مرتب على الأخيرين وليس كذلك وانما السقوط على الأول فقط والعبارة السالمة من هذه الأمور بل يجب بالعزم على الوطء أو مع الأمساك أو نصح به فقط وتتم الوطء فتنسقط ان لم يطأ بموت أو طلاق أو ويلات وأما عدمه ولشرع المظاهر الذي عاين الكفارة ثم طلق المظاهر منها طلاقا بائنا أو ثائما أو أتبعها بعدة فهل تجزى الكفارة المظاهر (ان اتفقا) أي المظاهر الكفارة قبضا بانه المظاهر منها فاذا تزوجها فيبصر له وطؤها بلا كفارة أخرى أولا تجزى فان تزوجها فلا يقر بها حتى يكفر (تأويلان) محلها ما ان كان الطلاق بائنا أو رجعا انتقضت عدته أو لم تنقض ولم ينوار قباحتها قبل ان يعلم الكفارة فان اتفقا فيها أو باربعها أو عازما على وطئها اجزأت اتفاقا وكلام المدونة وعيد الخ وأي الحسن وابن رشد وغيرهم كلهم يح في محلها اذا اتفقا قبل من ارجعها ولفظ المدونة وطؤها قبل ان يسها ولقد عمل في الكفارة فلا يلزمه اتفقا حال بائنا نافع ان اتفقا اجزأت ان اراد العود أو الحسن الظاهر قول ابن نافع هل هو وفاق أقول ابن القاسم عليه السلام في التزويج على أنه وفاق اذا كان الطلاق رجعا وعلى الخلاف اذا كان بائنا بعد الخ هذا الاختلاف بين ابن القاسم وابن نافع انما هو اذا طلق طلاقا بائنا فعلى قول ابن القاسم لا يلزمه أن يفها وان اتفقا لا يجوز ذلك وكذلك

به أي العزم على الوطء وقوله وتتم أي الكفارة (قوله تنسقط) أي الكفارة (قوله في الكفارة) ذكر صلة شرع (قوة في ثائما) أي الكفارة (قوة وانفها) أي الكفارة (قوله بعده) أي طلقها البائن (قوله فاذا تزوجها الخ) تفر مع كل اجزائها (قوة انقضت عدته) أي لم تمام الكفارة (قوله فان اتفقا) أي الكفارة (قوله فيها) أي عند الرجعي (قوله معلوما) أي أنها وبين (قوله ووطئها) أي المظاهر المظاهر منها (قوله وقد عمل) أي شرع المظاهر (قوله اتفقا) أي الكفارة (قوة ان اتفقا) أي الكفارة (قوله عليه) أي قول ابن نافع (قوله على انه) أي قول ابن نافع (قوله وفاق) أي أقول ابن القاسم (قوله اذا كان) أي الطلاق (قوله ذلك) أي اتفقا

(قوله منه) أي ابن القاسم (قوله الشيخ) يعني أبو الحسن نفسه اذ هي عادته (قوله في الجيع) أي الرجي والباق (قوله وما اقامها) أي الكفارة (قوله ابتداها) بطلان الصوم بتفريقه ٣٣٩ (قوله وان كانت) أي الكفارة (قوله

ان تعدد) أي العتق (قوله ان تعدد) أي الصوم (قوله فيها) أي كفارة الظهار (قوله اوله) بشد الواو (قوله على انها) أي الكفارة (قوله لانه) أي الحزين (قوله استئنافا) اي وقعا جوابا لسؤال مقدر (قوله قولها) أي المدونة (قوله بعد) بالضم متدحضا حذف المناف الىه وفيه معناه (قوله كلامه) أي ابن الحجاب (قوله وصبرتم) أي المدونة (قوله الجواب عن هذا) أي معنى قولها يقتضي بعد اذا وضعت نفوذ نفسه السابق (قوله لانه) أي منقطع الخبارح على عدم اجراء معناه (قوله لانه) أي الله تعالى في كفارة القتل مؤمنة) أي وليد كوفي كفارة غيره (قوله كان أي الرقيق) أي الذي يعتق (قوله كذلك) أي الرقيق الذي يعتق في كفارة الظهار في شرطه (قوله المقصد) أي بالكتبة (قوله القرية) خيران (قوله بانها) أي القرية (قوله هذا) أي شرط الإيمان في كفارة غير القتل (قوله الاحتمال) أي لاحوال متباعدة (قوله

ذكر عنه بن المازولي لفظ ابن نافع ان أمه ابراهيم قال أبو الحسن الشيخ وجعله بعضهم على الوفاق في الجيع وبعضهم على اختلاف في الجيع وأما قولها بعد المراجعة فنفذ أبو الحسن امره باستتلافه فماله من ثم ان تزوجها وما كانت الكفارة صوما ابتداها وان كانت طعاما على ما كان أعلم قبل ان تميز منه بل وان تفرقة الطعام ابن المازني قد اقول مالك وابن القاسم وابن وهب رضي الله تعالى عنهم وأصح ما نعيه لنا وصكنا ذلك كره في التوضيح فربما مستقلا وقال الشيخ على الصوم استئنافا واختلف هل يبقى على الطعام على أربعة أو أوله وكذا في السط واقه أم هو ان طاقه ثم شرع في الكفارة فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه تميز به اذا رتبها وقال اشيب يميز ان اربعها في العدة والا فلا (وهي) أي الكفارة ثلاثة أنواع مرتبة اولها (اعتقاد رتبة) أي ذات ابن عرفة كفارة المعروف فخصرها في العتق ثم الصوم ان تعدد ثم الاطعام ان تعدد الياسي في التواد من كسي والطعم من كفارة واحدة فقال ابن القاسم في الاسدية لا يميزه وفي الجالس يميزه وقال اشيب لا يميزه وفي المازني من ظاهرين من اربع لسوطا طعم او احدتين متسكنين او كسي لا يرى كذلك ثم وجده العتق فاعتق عن واحدة فغيره حينئذ بقدر على رتبة الرابعة فليطعم او يكس ويميزه الشيخ انظر قول محمد بن الكسوة ما رفته لغيره قلت نقل ابن القطان عن نوادر الاجماع اجوا ان الظاهر اذا ابيد الرتبة ولو طبق الصوم ويوجد الطعام لا يطرأ حتى يحدوا احدا من تلك الاصناف اه فظاهر اجماعهم على لغو الكسوة فيها وما ذكره الياسي من التواد ولا غير مناسب لانه لم ينس فيه على انها الظاهر وان لم ينقله الشيخ في نوادره وانما نقل فيه ما تقدم من الموازية فقط (لا يميزه احتاقا) (جني) لانه لا يسمى رتبة واستئنافا استئنافا يليا فقال (و) ان اصدق جنبنا (عتق) بفحوا تخففا أي صار الجاني حرا (بعد وضعه) لتشوق الشارع للحرية أي تعد العتق السابق فيه لانه يحتاج لاستئناف عتق لان ابن عبد السلام قول ابن الحجاب لو اعتق جنبنا عتق ولم يميزه اقرى من قولها يعتق بهذا اوضحته لان ظاهر كلامه انه يعتق حين عتقه وبما تامل اندل على ان عتقه حين وضعه فيقال على هذا اذا وضعه صادرة عتقه حلت عن الكفارة فيميزه ولكن لا يعتق عليه الجواب عن هذا (ولا) يميزه احتاقا رقيق غائب عن الظاهر (منقطع خبر) لا يدرى أحس هو او ميت وعلى تقدير حيائه اسلم ام لا لانه ليس رتبة محتملة فان علم ولو بعد عتقه كان له بصفة من يعتق من الظهار ابراهيم خلافا للحنين فلا يميزه ولو لم يصفه من يعتق لانه لا يمكن رتبة حين عتقه ومصر فيه (مؤمنة) ابن يونس لما ذكرنا فصبغناه وتعالى في كفارة القتل مؤمنة كان كذلك في كفارة الظهار ووضعه من الكفارات حلالا لطلق على الفيدول ان المقصد القرية والكفر بانها وفي حديث السوداء ما دل على ذلك اذ قال السيد النبي صلى الله عليه وسلم على رتبة اعاقها ولم يذ كر هذا لانه اه أبو الحسن وترك الاستساق في حكاية الاحوال مع الاحتمال يزل معرفة الصوم في الخلق ثم قال ابن يونس فلم يصره النبي صلى الله عليه وسلم بعتقها حتى سالها ابن الله فقال في السها فقال لها من انا قال ترسل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعاقها فانها مؤمنة وقولها في السعة أي العلو والارتفاع رسول الله صلى الله عليه وسلم اعاقها فانها مؤمنة وقولها في السعة أي العلو والارتفاع

سأله أي النبي صلى الله عليه وسلم السوداء (قوله أين الله) هذه مصيغة مؤنثة على الله عليه وسلم ايها

(قوله) اي قوله صلى الله عليه وسلم (اي قوله) اي كلام السهيل الحسن (قوله) مرة عليه وبعائه (قوله) لا شبيه (قوله) مستتر) بفتح القاف اي موضع استقرار قوله خلقه (اي بنا) (قوله العالم) بفتح اللام (قوله) يعبر) بضم العين (قوله) فتح العين (قوله) والوحيد متفلا (قوله) حسنه) بضم الحاء ٣٤٠ متفلا اي حكى حسنه (قوله الحديث) اي اير كان ربنا قبل خلقه العالم حال

لعمري نسأل الله عن صفات الحوادث وقوله عليه السلام ان الله من المتشابه لان الله تعالى لا يشعل عنه باين وله تأويلات ولا يات في القاموس السهيل عليه كلام حسن منه السؤال باين ثلاثة اقسام اثنان جازان في حقه تعالى وواحد لا يجوز الاول - قال بقصد اختيار المسؤل لعمدة علمه وبعائه كقولنا صلى الله عليه وسلم الاممة الثاني السؤال عن مستر وما كوت الله تعالى في موضع ساطع كمرسه وكرسيه وملائكته كقولنا الفائل رسول الله صلى الله عليه وسلم اين كان ربنا قبل خلقه العالم قال صلى الله عليه وسلم كان في عالم فوقه هو امرنا معناه هوام فهذا السؤال فيه حذف واعمال عن مستر الملائكة وغيره من خلقه والاعمال هو الصحاب واذا جازان يعبر عن اذية او اياته بقوله تعالى يحاربون الله ويؤذون الله جازان يعبر عنه ملائكة ومعرسه ولساطع وملكه قلت هذا الحديث اخرج الامام احمد وابن ماجه والترمذي وسنه عن ابي زرير رضي الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله الحديث قال انترضى قال احمد ابن مبيغ قال يدين هرون العماء ليس معه شيء وهذا يفتي عن تأويل السهيل ثم قال السهيل والثالث لسؤال باين عن ذات ربنا سبحانه وتعالى فهذا سؤال لا يجوز دهره. قال فاسد لا يجاب عنه بما لا يفسد المسؤل ان بينه في فساد السؤال كما قال على كرم لله تعالى وجهه حين قيل له اين الله الذي اين الاين لا يقال فيه اين فبين للسائل فساد السؤال الا بنية مخلوقة وانذرت خلقها كان موجودا قبل خلقها لا بنية وصفاته تعالى لا تتغير فهو بعد ان خلق الا بنية على ما كان قبل خلقها واقام مثل هذا السؤال كمثل من سأل عن كون العلم اوسع طم الظن والشك فيسأل من عرف حقيقة العلم او الظن ثم سأل هذا السؤال فهو متناقض لان اللون والعلم من صفات الاجسام وقد سألته عن غير جسم فسؤاله محال اي متناقض (وفي) اجزاء اعتاق الرقيق (الاجهي) اي المجرى مطلقا والكافي الصغير عن الظاهر وعدم اجزائه (تاويلان) لتوابعها ويمر عن حق الصغير والاجهي في كثرة الظواهر ان كان من قصر النفعه قال ما لدرى الله في عنه وبين صلى وصام احب الي اهو الحسن او هو امرنا معنى هذا باب الاستصحاب واما في باب الاجزاء فيجزي وان لم يكن مع قصر النفعه وقال ابو ابن اهرم في طرره قواها والاجهي ظاهرا جاب الى الاسلام لا وظاهرا ويمر على الاسلام ام لا وقال لصنون معنى الاجهي الذي جاب الى الاسلام وصبره في غيره ما هو به فسرهما ابن القياد وابن ابي زمنين وغيرهما واختصهما ابو محمد بشو له ويمر عن حق الاجهي الذي يجبر على الاسلام وان لم يسلم وقدره في كتاب محمد قال لانهم على دين من استراهم وقال اشبه لا يجزي حتى يجيب الى الاسلام فان التاويلين في الاجهي الذي يجبر على الاسلام ولم يتأولها ابو محمد على اجزائه وغيره على علمه وفي التوضيح بعد ما تقدم وهل الخلاف في الصغير والكبير او الخلاف انما هو في الكبير واما الصغير فيرى مقردا عن ابو به فلا خلاف انه يجزي طرية ان وقعهم الخلاف اولى

(قوله) غيرها (اي المدونة) (قوله) به) اي الذي اسلمه تدبر قوله وخصه را اي المدونة (قوله) وسره) اي (قوله) الاجهي (قوله) هذا) اي الذي يجبر على الاسلام (قوله) قال) اي محمد (قوله) لانهم) اي الذين يجبرون على الاسلام (قوله) يجيب الى الاسلام) اي يسلم (قوله) نعم) بضم العين (قوله) فتأولها) اي المدونة (قوله) يشترى) بضم الشين (قوله) الباء

(قوله من التعميم) بياننا (قوله هو الصواب) خبرنا (قوله فان مات) أي الاعمى (قوله وعنده) أي الوقت
عطف عليه (قوله لكونه) أي الاعمى الذي يجبر على الاسلام (قوله ٣٤١ انما) أي القولين (قوله

وعادته) أي المصنف
(قوله صوابه) تقدم غيره
جوابه (قوله تطل) بصفات
مشقة (قوله فيه) أي نفسه
خلفه (قوله من ان قطع
نخلة وبعض أخرى يضمر)
بيان لفهوم أغلة (قوله
قوله) أي الحظ (قوله عشي)
بفتح العين المهملة وتثنية
المجته تقصيرا أي عدم
الانصاف (قوله جهرا)
بفتح الجيم والهاء أي عدم
الاجتناب في ضوء الشمس
(قوله منها) أي الفتاوة
الخطبة والعشي والمجر
(قوله فذمة الرقيق) لغت
عوض (قوله بان يفتقه عن
ظها وودع نار الخ) تصوير
اعتقه بوب عوض (قوله
وامتقه عن ظهار بشرط
اخذ الخ) مفهوم في ذمته
(قوله قال) أي تت (قوله
ويحتمل) أي تصويره يوم
بلاشوب عوض (قوله ماني
الذوق) أي به (قوله من
اعتق عبدا الخ) بيان لنا
فيها (قوله جعل) بضم
وسكون (قوله ياخذ) أي
الحمل (قوله منه) أي الرجل
(قوله نولان) أي العبد
(قوله لتغير الخ)

٥ وبه تعان ما في ح من التعميم هو الصواب وقوله اعاده النسخ (و) على القول
باجرا ١٠٠٠ اتفاق الاعمى فان اعتقه عن ظهار في الوقت (الظهار عن وطه الظاهر منها) حتى
يسلم الاعمى بالتعلل احتياطا لظهور فان مات قبل اسلامه لم يجزه حكمه ان بن ناس عن
بعض اصحابه بلفظ ضيق على قول ابن القاسم وعنده لكونه على دين مشركه ويجوز على
الاسلام ولا يابا غالبا بن ناس انما قلته (قولان) وظاهرا تقدم انما غير منصوص وعادته في
مثل هذا ان يقول تردد افاده تت البنائي صوابه تردد لانه للمأخرين لعدم نص المتقدمين
الثاني لابن ناس والاول لبعض اصحابه وعبارة الشامل وعلى الاصح فهل يوسع عن امراته
حتى يسلم الاعمى وان مات لم يسلم ليجز اوله وطواها ويجز به ان مات قولان (سليقة) أي الرقة
المؤمنة (من قطع اصبع) واولى كقولوا في ظاهره أي اصبع من يدا ورجل اصلا
او زنا احسن وتصرف ونقصه بقطع وشبهه ان نفسه خلفه لا يضمر وتظهر فيه السليقة
وهو ما اصبح ان قطع بعضه لا يضمر ولو اعلنت وبعض الثالثة ويغرضه مذهب فلهذا
لا يمنع الاجراء من ان قطع اغلة وبعض أخرى يضمر في الحظ ما يقيد اعتبارا فهو ما عايناه
قال وانظر اذا ذهب اغلطان والظاهر الاجزاء لان الخلاف في الاصبع (و) سليقة (و) عي
وغشا ولا يصير معها الا يفسر لا خفية وعشي وجهه فلا يشترط السلامة منها (و) سليقة من
(و) بضم بفتح الموحدة والكاف أي غرس (و) سليقة من (و) ان كثر بل (و) ان قل (و) كثر
في شهر (و) سليقة من (مرض مشرف) بضم الميم ويكون الشين المحجمة وكسر الراء آخره
فاداي. قارب من الموت لشدة بهان بلغ صاحبه الفزع افاده لتأخر وأبو الحسن ومفهومه
عدم اشتراط السلامة من مرض غير مشرف وهو كذلك (و) سليقة من (قطع اثنين) او
اثن واحد وتوسوا كان القطع من أصلها او من اطرافها (و) سليقة من (و) عدم مع
او نقله جلد (و) سليقة من (هرم) بفتح الهاء والراء (و) سليقة من (عرج) بفتح العين والراء
(شديدين) نعت هرم وعرج وهو مفهوم ان الخليفة لا يشترط السلامة منها (و) سليقة من
(جذام قليل) رأوى الكثير (و) سليقة من (برص) وان قل (و) سليقة من (فخ) بفتح الفاء واللام
آخره بضم أي ليس شق حال كون الرقة بلاشوب بفتح الشين المحجمة وسكون الواو ومصدر
شاب أي خاط (عوض) فذمة الرقيق بان يفتقه عن ظهاره وديار في ذمته يذمه به فلهذا هو شهر
وامتقه عن ظهاره بشرط أخذ من يار من ليد فيجزى لأن له انزعاه فله تت قال ويحتمل
ماني المذوق من اعتق عبده عن رجل وعن ظهاره على جعل ياخذ منه فلهذا هو مقتضى
وعليه الجعل ولا يجز به من ظهاره ووطع على بلاشوب بعض محترزه على عادته فقال (لا)
يجزى عتق رقيق (مشتري) بفتح الراء مشروط كون شرائه (للعق) عن ظهاره بلاشوب العوض
لأنه يترك الباقي ثم بعضه في نظره وبالمشتري بشرط حقه ونعت رقة بلاشوب (معترة) بضم
الميم وفتح الحاء والراء أي معتقة (له) أي الظهار وعطف عليه بعض محترزه قوله لا يجزى
عتق (من) أي رقيق أو الرقيق الذي (بعت عليه) أي الظهار بجردها كما اقترابته

(قوله وعليه) أي المعتق عنه (قوله محترزه) ان بلاشوب عوض (قوله بلاشوب العوض) على لا يجزى
عنه (قوله عوض) (قوله عليه) أي محترزه (قوله لغرضه) أي الرقيق المشتبه به بعت عليه

(قوله كاصفه) أى المشترى قريباً كان أو بعيداً (قوله وفرعه) أى المشتري وإنه قتل (أوله أو أطلق) محتمه على شرائه) صلت
على قربانته (قوله لا تعلق الخ) على لا يترى من يمتنع (قوله عنه) أى الظاهر (قوله وعدمه) أى الإجماع (صطف عليه) قوله
ولا يجوز به أى الظاهر (قوله قال) أى الظاهر الخ (صفت عبداً) (قوله أن اشترته) أى العبد (قوله فهو) أى العبد
(وهو) أى المشتري الخ (الحال) (قوله على العموم) أى قوله عن ظاهري وعدمه (قوله تلقى الموازنة بخلاف) أى على المدونة
تقرىع على جعلها على العموم (قوله وصلها) أى المدونة (قوله فهو) أى على الموازنة (قوله موافق) أى المدونة (قوله جعلها)
أى التأويل (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشذ الثوب (قوله المستلzan) أى تعلق بتمتع من ظاهريه به وتعلقه عنه قبله (قوله
فيستعمله) أى التعلق بعده (قوله حصول الظاهرياً) أى قبل التعلق (قوله أولاً) بفتح الواو (قوله مستثنى) بفتح التاء
منع بالنون لأصاقته ٣٤٢ (قوله وهو) أى الوصف المناسب له (قوله فيها) (قوله أنه) أى الظاهر (قوله فى

فإنه كان واقع من فوقه العود والتمت له العود فليفت عليه قبل هذا الذي هو الموازية حصل منه الظاهر ان مكانه اراد له وندرج قال ان الترتيب كانت من ظهر ادى فقال ابن القاسم لا راي العود ظهور ذلك منه في مسائل كثيرة مما يلحق ما ذكره ابو جمران القاسم العود غير صحيح لان المنصوص له في الموازية وغيرها اعتبارا وهو في لفظ جمران أولا الاشارة الى وضعه مناسب لتقرين بينه من تحتى على جمران واعرض الثلاثة عنه وهو انه في مسئلة محمد الترم في التمهيد الفارابي وقت لا يستقر ملكه عليه بنفسه شرعا لم يفتى في ملكه لانه قال بعد ظاهرا وفي مسئلة أبي جمران الترم عنه في التمهيد الفارابي وقت لا يستقر ملكه عليه (وقوله واصل على عوض) شرع على تقدير بلاشوب (قوله من فيه شافى) بيان رويها بتقدير في (قوله في الظاهر) من حق (قوله لو شافى) في الجرح على عدم الاجزاء (قوله لو شافى) اي عدم الاجزاء

(قوله يسه) أي المذبر (قوله ان لم يعثقه) أي المشتري المذبر مشهوره انه ان عثقه فلا يفسخ بعه (قوله كالكتاب) ثم ما بدى
في سطره يسه ان لم يعثقه المشتري فان اعثقه فلا يفسخ بعه (قوله فقبل يجره) أي ٢٤٢ عثقه عن ظهره في التفسير

(قوله من الحاكم) صلة كحل
وعدم الإبراء في عثقه
لخاططة العتق للتكسبل
العتق للظهار (قوله وزاد)
أي عدد الرقاب (قوله
عليه) أي عدد النساء
(قوله لمسه) أي عدد
الكفارات صلة (قوله
من ظهار) بيان لمسه (قوله
جز) خبر مصرف (قوله ان لم
يقصص) أي الصرف (قوله
شهرى) يفتح الراء (قوله
العدنان) أي عدد الكفارات
وعدد الظهار (قوله وان
قل عدد الكفارات) أي من
عدد الظهار (قوله ما لم
يلغ) أي عدد الكفارات
(قوله الا واحدة) أي من
الظهار رهنين بالا كفارة
(قوله احتظا) أي الحرمة
وعدها (قوله ويجوز)
أي متى المصوب (قوله
طرف) يفتح الراء (قوله فان
لم يفتديا) يهون ان اقتديا
(قوله اعتقا) بضم الهمز
وكسر التاء (قوله دليل
في) اضافته للبيان أي هنا
الانظر (قوله عثقه) أي جدد
اذن (قوله لتعشبه) أي جدد
اذن فهو مشاف تسعوله
وفاعله الحق (قوله بقوة)
أي عبد الحق صلة تعقب
(قوله ويجدد اذن لا يجزى)
حال (قوله ففصله) أي ابي

ان اشترى المظاهر مكاتباً او سدر او عثقه عن ظهره وقتنا بعض شرائه ومنعه كما صرح به
المصنف في باب التدبير في قول يوسف يسه ان لم يعثقه كالكتاب فقبل يجره وقيل لا (او) أي
ولا يجزى ان (اعتق) المظاهر عن ظهره (نصفاً) مثلاً من رقيق (فكحل) بضم فسكون فلا
عثقه (عليه) أي المظاهر من المكاتب (او اعثقه) أي المظاهر نصف الآخر من ظهره
باختياره لأن شرط الاجزاء عتق الرقبة دفعة واحدة (او اعثق) المظاهر (ثلاثاً) من الرقاب
(عن أربع) من النساء المظاهر. بنين أو اثنين عن ثلاث أو رغبة من اثنين فلا يجوز له الاستمتاع
بواحدة منهما حتى يعق من الباقي هذا الذي يقصد التفسير بك في كل رقبة وان قصد التفسير في
كل رقبة لا يجزى وان سادى عدد الرقاب عدد النساء كاربعة عن أربع او زاد عليه كما صرح
من ثلاث وان بين كل امرأ أربعة أو أطلق حلان عند ابن القاسم لا عند اشهب ابن عرفة
وصرف عدد كفارات المثل من ظهره ويجوز لودون تعيين ان لم يقصص شرك في رقبة أو في شهرى
صوم أو في سكين فزيم يتابع الصوم وصحة تقريق الطعام المساكين فان تساوى العدنان
نواضع وان قل عدد الكفارات منع الوطء ما لم يبلغ عدد الظهار ولو لم يبلغ الا واحدة لقلية الحرمة
فيما احتظها اسبا (ويجزى) رقيق (او) أي عثقه عن الظهار لقسام العين الواحدة مقام
العينين (دامذهب المدونة) (و) يجزى رقيق (مغصوب) من المظاهر لبقائه على ملكه ولو لم
يقصد في تحله من غاصبه ويجوز ابتداء ابن شاس عتق المغصوب يجزى (و) يجزى رقيق
(مرهون) في عين من المظاهر (رقيق) (جان) على نفس او طرف او مال ان اقتديا ضم
القوة وكسر الاء الى خصل المظاهر المرهون من ماله والجان من المهر عليه او يوله
فان لم يفتديا لأخذ المهر من الرقيق في دينه أو يسع فيه واخذ مسحق أو من الجداية الرق فلا
يجزى عثقه به الانقضاء طلق وصورة المسئلة ان المرهون والجان اعتقا عن الظهار وقيل
اقتدئهما فيجزى ان اقتديا بعد ذلك والا فلا وفي بعض نسخ ابن الجراح ويجزى عتق
المرهون والجان ان عتقوا العتق وفي بعضها ان اقتديا ابن عبد السلام بشرط النقوذ في الاجزاء
صحيح واما الله ارفليس شرط ان الاجز مباشرة وانما هو شرط في العتق مباشرة وفي الاجزاء
بواسطته (و) يجزى ذو (مرض ومرض) خفيين الواو يفتح (و) يجزى مقطوع (انته)
ولمن اياه على أسد فلو يفتدي (و) يجزى ذو (جذع) يفتح الجيم ويسكون الاء الى المسئلة أي
قطع (فان) لم يوهب دليل في البناى الذى في التذبيب ويجزى المبدع الخلف كدرا من
اح واحد المصنف منه لعه به عبد الحق بولو وقع في ثقل ابن سعد كدع اذن ويجدد اذن
لا يجزى وانما في الامهات والمبدع في اذن يريه المبدع اليسير يكون فيها الانطع الاذن كلها
كناية تعشبه لثلاثه ونقله في التوضيح لكن قال طلق تعقب عبد الحق غير مسلم اذ لا يلزم من
قول الامهات المبدع في الاذن عدم اجزائها ويجددونها لان قولها ايضا لا يجزى مقطوع الا الذين
يدل بحسب مقومعه على خلاف ما قال وقد قال في الامهات مقطوع في انته قد ايمر على تعشبه ان
يتعشبه في هذا (أ) يسلع ان مقطوع الا انه يجزى عند جميع المالكية فيصل ما في الامهات

معيد (قوله ونقله) أي تعقب عبد الحق (قوله ما قال) أي عبد الحق (قوله على تعشبه) أي عبد الحق (قوله ان يتعشبه) أي عبد
الحق (أ) يجزى (قوله في هذا) أي قوله يجزى مقطوع الا انه يجزى بولو الامهات قطع في انته (قوله في يسه) بضم الياء

(قوله ذلك المراد) أي اعتباره قطع الاذن أو التذلة كلها (قوله والدليل على ذلك) أي المراد (قوله نصها) أي الامهات (قوله منقطع الاذن) أي الاصبع (أي الدليل بجهوده على إصرار معتقوه على أدن أو أنه (قوله ان كان) أي المظاهر (قوله له) أي غيره (قوله بقوله) أي ابن القاسم صله فسر (قوله يريد) أي مالك رضي الله تعالى عنه بقوله ومعتق صلى وصام أحب إلى (قوله عقل) أي عرف (قوله وتبعه) أي ٣٤٤ ابن القاسم (قوله وبه) أي تسير ابن القاسم (قوله فقهه) أي قول الامام

رضي الله تعالى عنه ومعتق من صلى وصام أحب إلى (قوله مطبقا) بفتح الموحدة أي يجوزون (قوله وهو) أي معسر (قوله وهو) أي انعسر عنه (قوله عليه) أي الاعتناق (قوله هذا) أي اعتنا بوقت الاداء (قوله ومذهب) مذهب على المشهور (قوله وهو) أي وقت وجوبها (قوله ان من ظاهره ومصر الخ) بيان لمبطل من (قوله ولا يكفى) أي بالعتق (قوله راختلف) بضم الهمزة (قوله هل هو) أي مافي الموازية (قوله فهو) مافي الموازية (الخ) فترفع على كونه في ظاهره (قوله مؤول) بضم الميم وفتح الهمزة والواو مفتلا (قوله ونها) أي المدونة (قوله فيها) أي المدونة (قوله لا فضل فيها) أي على سكا (قوله مطلقا) أي عن تعبد به يجوز وقت الوجوب (قوله في عصره) صله تصومه (قوله به

يسره) نعمت عصره (قوله ان ظاهره ومصر الخ) مفعول نقل مضاعفا (قوله قال) أي ابن تاس (قوله ان كان) أي المظاهر (قوله فيه) أي وقت الوجوب له لمومرا (قوله انما ذلك) أي مافي الموازية من ابن القاسم (قوله فلو يكفى) أي بالعتق (قوله لا يحتاج اليه) صله فاد (قوله من رذل الخ) سن العتق اليه (قوله وهو) بيان لمصادق بالكاتب (قوله ومصر اجعة) أي العتق (قوله من القول الخ) بيان لمصكر

(قوله ونها) أي المدونة (قوله ليس له غيره) نعم أمة (قوله يجوز) أي اعتاقها في تكفيرها (قوله وإبراهيم) أي اعتاقها (الظاهر قوله عن ظاهرها) أي منها (قوله وله أن يزجها) أي ويسقط بها إلا تكفير آخر (قوله وهو) أي عتقها (قوله يحرم) يضم فتح فكسره مثله (قوله قال) أي أبو عمران (قوله ثمة عودته لوط) يجب كقارنه أي وهي تبديله الاستماع بالظواهر من الإلحوت مانع منه وقد حدث هنا مانع منه وهو حر وجها من ملكه كن كفر عن ظاهرها من زوجته ثم طلقها ثلاثا وعلى طلاق زوجته الظاهر أنها لا تاعلى تكفيره عن ظاهرها نعم كفره (قوله قبل) أي لا يحرر (قوله بعض الناس ضعفها) بضاعتها مثلاً أي مسئلة المدونة وهي صحة تكفير باعتقائهم الظاهر منها عن ظاهرها (قوله قال) أي أبو عمران (قوله السلف) أي التابعين (قوله القاسم) أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم أحد فقهاء المالكية المتأثرين بأقوالهم كقاصلي القعلية وسلم (قوله وسلم) أي ابن عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهم أحدهم أيضاً (قوله كان) أي ٢٤٥ (الظاهر قوله وطن) أي الأمة

الظاهر منها (قوله تازره) يضم التا وكسر الزا أي الظاهر (قوله وان مات) أي الظاهر منها (قوله قبل وطئها) تنازع فمات ومات (قوله تضعفها) أي المسئلة (قوله بان عتقها) أي الأمة الظاهر منها (قوله) أي الظاهر منها (قوله) ومملكها مناضف لعنتها وان شئت قلت وعتقها ملزم لرفع ملكها فلازم الشرط قبض لازم مشروطه وتناقض الوازم يدل على تناقض ملزماتها أنسلزم مناقضة الشرط مشروطه وهو محال (قوله الشرط) أي العزم على وطئها (قوله مشروطه) أي عتقها (قوله) أي عتقها (قوله الشرط) مفقود تقدم الخاف لقطع

جازه الاستماع إلى ابن عرفة ونها من ظاهر من أمة ليس له غيرهما يجوز إلا العتق وإبراهيم عن ظاهرها وله أن يتزوجها عبد الحق قبل لا يحرر أي كيف يجوز عتقها وهو يحرم وطأها قبل ثمة عودته لوط يجب كقارنه قبل بعض الناس ضعفها حال اعتاقها ضعفها من لا يلزم ما سلف قال القاسم والم وغيرهم الظاهر يكون في الأمارة بعثت عن ظاهرها وقال غير واحد من القرويين إننا نضع المسئلة أن كان وطن أو على القول أن إرادة العودة تلوته الكفارة وإن ماتت أو طلقها قبل وطئها وقرر بعض الناس تضعفها بان عتقها مشروط بالعزم على وطئها فوطئها ملزم للملك ومملكها مناضف لعنتها فإنهم مناقضة الشرط مشروطه ويجب بان الملك المناقض اعتقها هو المقارن والمثل الذي لا يلزم للعزم على عتقها سابق على اعتقها ضرورة تقدم الشرط المشروط وطأ وحشر شرط التناقض اتحاد الزمان الذي يميزه عتقها على أن العودة العزم على الأصالة أنه انطلق بعده أومات فلا تسقط عنه الكفارة وعلى قول ابن نافع إن أمة الكفارة قد اقتضاها عتقها إبرايم ولا يجوز به على القول بان شرطها كونها في موضع يستجيب به الأصالة لأن عتقها خلاف العزم على الأصالة ولا يجوز به الصوم لأنه مال رقية وقول ابن الجوابي وظاهر من اسمه لا يجب غيرها إبرايم على الأصح يقتضي أن مقابل الأصمض ولم يعرفه ابن شاس لو كلف المعسر الاعتاق إبرايم عنه قلت باستيباب عنه واستدائه مع اعلام وب الذين منه لأنه مما يصير واجداً والمطوف بهم (صوم شهرين) معتبرين (ز) روية (الهلل) له أحد ثلاثين أوليه ثلاثين أن ابتداء أول ليلة من الشهر الأول حال كونه منوى (التتابع) وجوباً لقوله تعالى متتابعين أي متعاقبة فلا يكتفي بتتابعه ما دون نية (و) منوى (الكفارة) عن الظاهر (وقم) يضم القوية وكسر الميم الأولى الشهر الأول أن انكسر أي ابتداء الصوم بعده منى يوم منه أو كثر ومفعول فم الثاني محذوف أي ثلاثين أو ما دونه تمام

٤٤ من في ضوء الشرح بر د على جواب ابن عرفة أنه انما يجب إذا كان لوط الذي يعزم الظاهر عليه قبل التكفير وليس كذلك فإنه قبله حر أو طائمه يعزم على لوط بعده فيستلزم ملكها بعد وهو رقيقه تناقضاً لما نسب أن سئل لوط لا يتوقف على خصوص الملك لمصوبة بعد التكاخ (قوله يميزه) أي الظاهر من أمة (قوله عتقها) أي أمتها عن ظاهرها (قوله ونها) أي الظاهر (قوله يبد) أي العزم (قوله وماتت) أي الظاهر منها بعزم (قوله وعلى قول ابن نافع) صلت على أن العزم الخ (قوله ولا يجوز به) أي عتقها (قوله بان شرطها) أي الكفارة (قوله كونها) أي الكفارة (قوله خلاف العزم الخ) أي خالف منه لزمه الملك الذي لا يلزم (قوله يقتضي الخ) خبر قول (قوله نفس) أي منه ومن (قوله ولم يعرفه) جل (قوله لأنه) أي الظاهر (قوله يما) أي الاستيباب والاستدانة (قوله يثم) أي المتقدم في ثم لمصر عنه (قوله ابتداء) أي الصوم (قوله نية) أي التتابع (قوله الثاني) نعت مفعول والفقول الأول نائب عن الفاعل واستغنى فيه (قوله ثلاثين) تحذير المصدوف

(قوله هو) أي الصوم (قوله أجزأ) أي الشهران جواباً بأنهما لا الهالة (قوله الواضحة) مع عبد الملك (راجع لا كماه ثلاثين)
(قوله ويصون مع ابن عبد الحكم) راجع لا كماه بقدر ما انظر (قوله الشيخ عن المذهب) راجع لا كمال المبتدئ ثلاثين (قوله
وتفترج بمضارع) راجع لا كماه ٤٤٦ بقدم ما فات منه (قوله كان) أي العبد (قوله قالوا) أي في ما يؤخذ خارجاً

(من) الشهر (الثالث) متصلاً بآخر الثاني ابن عرفة وهو أشهران تنهاتان بأنهما لا الهالة أجزأ
ولو قصرنا عن ستين يوماً فإن افترق في شهر لم يذفر في كماله ثلاثين أو بقدر ما افترق فلا يعاين عن
الواضحة مع عبد الملك ويصون مع ابن عبد الحكم ولو ابتدأ التقدير الهالة في كمال المبتدئ ثلاثين
أو بقدر ما فات منه نقل الشيخ عن المذهب وتفترج بمضارع على قول ابن عبد الحكم (والسيد)
العبد (المظاهر) (المنع) لمن الصوم (أن أضر) الصوم (بخدمته) أن كان التقدمة (ولم يؤد) العبد
(خواجه) الذي جعله عليه سيد كل يوم أوجعه وأضره لضعفه عن تصديقه بالصوم أن كان عبد
خارج قالوا بمعنى أو التي تقع الخلو قطعاً فكان التقدمة والخارج معاً الصوم بضعة عن
أحد هماً فله منعه منه هذا مظهر المشهور وقال ابن الماسحون ومن واقع له ليس منعه منه لأنه
من توابع التكاح الذي أذن له فيه ومفهوم الشرط أنه إن يضر بخدمته ولا خراجة فليس له
صاحبه وهو كذلك (وتعين) بقضات مثلاً أي الصوم في كفة الظاهر (المظاهر) (ذي) أي
الرق (الرق) أي الرقيق أي عليه وشمل المكاتب والمدر والمعتق لأجل أذلاله وهو لازم
للاعتاق وتفي اللازم دليل على نفي ملازمة ومحل تعين الصوم عليه أذا قدر عليه فإن جهز عنه أطم
أن أذن له سيد في الأكل والشراب والاعتاق على الصيام (وتعين) الصوم (لن) أي مظاهر
(طوبى) (المقتضى) أي كفارة الظهار (وقد التزم) قبل ظهاره أو بعده (عق من) أي الرقيق الذي
(ملكه) (الظهار) (عشر سنين) مثلاً ما يعلفه عمره مظهر ومفهوم طوبى بالعتق أنه إن
صيرت ألقامها لا يصوم وهو كذلك قاله مصنون ابن شامس ولو لم يظلم بالمال أجزأ بالصوم ويصير
لانتفاءه الأجل فيعتق (وان) شرع المظاهر في الصوم به من العتق (أو يسر) أي قدر الظاهر
على العتق (فيه) أي الصوم في اليوم الرابع (وما به) (عقدي) على الصوم وجوباً في كل حال
(الان يسده) أي المظاهر الصوم ولو في آخر يوم منه فكيف بالعتق ولو لم يعمد فساد
الصوم (ونذب) بضم فكسر (العتق) أي الرجوع للتكفير به أن قدر عليه (في) (كالومين)
والثلاثة قبل طلوع فجر الرابع ومفهوم في اليومين أنه أن قدر عليه في اليوم الأول أو الثاني
الثاني قبل طلوع فجر رابع عليه الرجوع للتكفير بالعتق وهو كذلك الثاني هذا وإن لم يكن
منصوصاً بعينه يؤخذ من كلام المدونة الذي نقله ق ومفهومة أيضاً أنه أن قدر عليه في الرابع
وجب تأديته وهو ما تقدم ابن عرفة وفيه الغما نظر لما لم يكفر لاني حاله قبل ذلك ولو يسر
بعد الصوم يومين وهو مظهر ما حيث رجوعه العتق ولا وجه وان صام أياماً لم يهد مضى على
صومه وكذا الأعلام وكفارة القتل الباجر روى جعفر بن يزيد من صام يومين ثم وجد رغبة
فاته يعق ولو صام أياماً لم يهد مضى على صومه ولا يعق ولا ينظر في الفدية من صام لظهاره
لعدم عقاب يومه أو أنه لم يبق عليه إلا يوم واحد لزمه العتق ويهين الصوم (ولو تكلفه)
بقضات مثلاً أي المظاهر العصر الاعتاق عن ظهاره بأن استوب نفسه أو استبد أنه (جازم)

أه (أي المظاهر) (قوله فيه) أي الصوم (قوله وفيها) أي المدونة (قوله تنظي) بضم الياء وفتح الظاء (قوله) وأجزأ
لما (أي المظاهر) (قوله يكفر) بضم فتنه فكسر مثلاً (قوله أوجبه) بضم الهمز وكسر الجيم أي رجوعه له (قوله صام يومين)
أي من كفارة الظهار (قوله لعدم) بضم فسكون أو بفتحين (قوله لا قصد) أي صومه (قوله أمر أنه) أي المظاهر

(قوله) أي المصنف (قوله منه) أي تمت (قوله باستيبان عنه) أي بلا الحاح (قوله وقد يكون) أي التكاليف (قوله لكنه) أي حكم وطء واحدة ممن يمين كفارة (قوله يندى) بضم الهمزة (قوله يذاع) بضم الهمزة (قوله في شأنه) أي الإطعام صلو وطء (قوله منه) أي الإطعام (قوله المتقدم) أي على

الوطء (قوله مطلقاً) أي عن تقيد به
 يكون الوطء فيه نسباً
 أو غلطاً أو جهلاً (قوله
 واستثنائه) أي الإطعام
 (قوله إلى) بشد الهمزة (قوله
 والحذف) عطف على إيمان
 (قوله يعارض) بفتح الراء
 أي الحذف من المتأخر
 للدلالة (قوله تقيد به) أي
 الثالث (قوله به) أي القيد
 (قوله لا يقطعها) أي
 الصوم (قوله وشهر) أي
 عدم قطعه (قوله وشهر)
 أي القطع (قوله وشهر)
 بفتح مثقال (قوله
 استشكل) بضم التاء
 وكسر الكاف (قوله
 بطلانها) أي الصوم
 والإطعام (قوله به) أي
 وطء المظاهر منها (قوله
 عليه) أي وطء (قوله لأدلى)
 أي بالإجراء (قوله من
 تأخيرها) أي الكفارة
 (قوله عنه) أي الوطء (قوله
 بإجرائها) أي الكفارة (قوله
 عنه) أي الوطء (قوله
 فاستوفت) أي الكفارة
 التي وطئ فيها تصكون
 الكفارة قبل الماسة بالماسة
 (قوله لمحض صدان) أي
 عدم امتعاض من المنااة
 للكفارة (قوله ولا يقاس)

وأجزأ طمحي لعمد لا يبرأ الحجاب قال في توضيح لو قال أجزأ الكفان أحسن ثم ارتكبها هنا
 فقوله الشارح لو قال الخ تبرع له واعتراض ثم وضاعه بعبارة المصنف والكل حسن لأن
 التكلف قد يكون بجزأ باستيبان عنه واستداعه مع اعلامه رب الدين أنه أراد اعتناقه وقد
 يكون ممنوعاً بأن كان الاستيبان في الحاح أوليه لم رب الدين ويحذف ذلك ولا قال من لو قال
 أجزأ كما قال في الجواهر لكان أحسن إذ قد يكون تكلفه ممنوعاً وانقطع تتابعه أي الصوم
 (وطء المظاهر منها) حال تكفرو عنها بالصوم ولو في آخر يوم (أو) بوطء (واحدة ممن) أي زوجات
 أو أمانة مظهر من تجزئ (فيمن) كفارة (واحدة ممن) بكلمة واحدة فاحسبها بأن قال لهن
 اتقى على كذا فمأى أن كان الوطء المذ كونهما أعمداً بل (وان) حصل وطء المذ كونه (بلا)
 حال كونه (ناسياً) أو جاهلاً أو غافلاً ظناً بأنها غير المظاهر منها واحتز عن وطئه غير المظاهر منها
 ليلاقه لا يطل صياحه واسترأ يضاعن وطء واحد ممن فيمن ككفارات ليلاق الصوم لغير
 الصائم عنها فلا ينقطع صومه فإن قلت الواحدة ممن فيمن ككفارة مظاهر منها نفسه تنكر
 قلت نعم لكنه عام في كل ما يندى إليه أو يذاع فيه فلذا ذكر مفهومه كذا خلاص بعد
 العام (كجعلان الإطعام) بوطء المظاهر منها أو واحدة ممن فيمن كفارة في شأنه ولو في
 منه إطعام مسكين واحد أو كان الوطء عدلاً ونسباً أو جهلاً أو غلطاً على المشهور وقال ابن
 الماجشون لا يطل الإطعام المتقدم مطلقاً واستثنائه أحب إلى لأن الله تعالى إنما قال من قبل
 أن يقاس في الاعتقاد والصوم ولم يثقل في الإطعام ولعل وجه التبرع وقاس الإطعام على الاعتقاد
 والصيام والحذف من المتأخر دالة المتقدم وقد يبرأ من بذ كرا القيد في شين وتركه من
 ثالثه شئ على عدم تقييده بخصوصاً في مقام البيان من الشارع ومفهوم وطء إن القلة
 والمباشرة لا يقطعها وشهره من عمر وقيل يقطعها وشهره الزاني وعسر في الصوم بالقطع وفي
 الإطعام بالبطلان لأن الإطعام لا يوصف بالتتابع واستشكل بطلانها بان سبقه من
 الكفارة عليه أولى من تأخيرها كله عنه وقد ألوأجزأها تأخر عنه وأوجب بان الماسة
 المطاوعة تقديم الكفارة عليها هي الماسة بالماسة ولو ألتفت في أثناء الكفارة فغير مباحة
 فاستوفت تحت لاشان الماسة قبل الدخول في الكفارة فممنه أيضاً وألوأجزأها بالأجزاء ولم
 يقول بالجزأ لزيادة السؤال ولعل الجواب أن الماسة قبل الشروع في الكفارة لمحض عداء
 والماسة في تأخيرها منافية لها مع العداة كالقتل المبطل للصلاة بخلاف تأخيرها عن وقتها
 وإن اشتركا في العداة أقاده مع (و) انقطع تتابع الصوم (يفطر) الصائم كفارة الظهار في
 (السفر) ولا يقاس على فطر رمضان فيه لانه رخصة (أو) يفطر في السفر (بسبب مرض
 عاجله) أي السفر المرض ولو رخصاً (لا) يطل يفطر في السفر بسبب مرض (أن) يتحقق أن
 السفر (لم يجه) بفتح الهمزة الثاني هذا فرض مشتهر والمدا على أنه أدخل على نفسه مرضاً
 بسبب اختياره يسفر أو غيره كما كلفه شيأ علم من عادته أنه يمرضه ثم افطر فيجعل شهره حاجه
 أي افطر في الكفارة في السفر (قوله فيه) أي السفر (قوله لانه) أي فطر رمضان في السفر وأنه ثلثين شهراً (قوله ولو جاهد)

أي كان جميع السفر المرض من موطن (قوله هذا) أي أو يمرض حاجه (قوله له) أي الظاهر

(قوله وفيها) اي المدة (قوله فطر المرض والحيف) اي الفطر الكفار فيه بهما (قوله التسابع) اي الصيام (قوله ويوجب) اي الفطر (قوله فاته) اي ما انظر لمرض او حيف (قوله بخلاف فطر الشر) اي فسطحه (قوله ومرضه) اي السفر (قوله انه) اي المرض (قوله به) اي بسبب السفر (قوله يميزه) اي صومه الذي اضطر فيه بمرض الشر (قوله وشهره) اي عدم القطع بقطر للثمان (قوله عليه) ٣٤٨

نسبانا او جهلا اي وعده
 بهما (قوله ثالثا) اي
 الاقوال (قوله به) اي
 الثمان نقطا (قوله ثم قال)
 اي ابن عرفة (قوله في قطعه)
 اي صوم القهار (قوله به)
 اي الفطر (قوله نسبانا
 او خطأ) اي وعده بهما
 (قوله ثالثا) اي الاقوال
 (قوله خطأ) اي فقط (قوله
 وعده ابن عبد الحكم)
 اي يتفرقه نسبانا (قوله
 منها) اي الكفارة زيادتا
 (قوله عنها) اي الكفارة
 صلة فصل (قوله وافرطها)
 اي صومها (قوله فافهم
 الشرط والفرق صرح به
 (قوله واذا اصام) اي الظاهر
 او قال الخطا (قوله خطأ)
 واجمع لقتل (قوله هو) اي
 الاجزاء (قوله بالين) يكسر
 المتأخر (قوله اي الظاهر
 والمازلة في خبر ما (قوله
 الى) يشهد بالمصاحبة
 (قوله ان يندى) اي يستأنف
 صوم شهرين آخرين خبر
 احب (قوله وفيه) اي كلام
 المصنف (قوله لا تنافهما)
 اي التأويل (قوله على ان
 فطره) اي اربع الضر (قوله

يطلبه) اي الصوم (قوله ولذا) اي اقتضاه كلامه جريا بما في الرابع صلة قال (قوله ثم) اي ايام التشريق (قوله به) اي او
 يوم العيد (قوله عقبه) اي العيد (قوله فصرهما) اي الثاني والثالث (قوله الثاني) اي التذب (قوله هو انما اختلغا) اي التأويلان
 (قوله يوم العيد) اي فقط (قوله اطلق الجلهالة) اي عن تقيدها بكونه في الحكم او في العاد (قوله هنا) اي في هذا المختصم

(قوله الثاني) أي تخصيص جهالة العدد (قوله وهذا) أي كلام أبي الحسن (قوله على الوجه المتقدم) أي من تخصيصها بجهالة الحكم وأعمعها بأنها وفي جهالة العين (قوله من أنه) أي جعل رمضان الخ بيان لحكم جهل العبد (قوله ويصومه) أي رمضان (قوله القرض) أي الأصلي المهدوم من أركان الإسلام (قوله ويبقى عليه) أي صوم رمضان (قوله صوم الشهر الثاني) أي الثاني من الكفارة أن كان ابتداء أيام لال شعبان (قوله من أن) أي رمضان (قوله لعله) أي رمضان (قوله لم يميزه) أي صوم صفة الفرض للقرين أو للكفارة لعدم قبولها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله لظهاره) أي مثلاً وأقلته خطأ أو ظهره في رمضان (قوله لم يميزه لقرضه) أي لعدم نيته (قوله ولا لظهاره) أي لعدم قبوله (قوله كقولها في ذي القعدة وذى الحجة) أي في تقيد الأجزاء بمحالة الجهل (قوله هذا) أي صوم رمضان لقرضه خلال صوم شعبان وشوال لظهاره (قوله تقرين كثير) أي فليس كقولها في ذي القعدة وذى الحجة (قوله والآخر) أي كونه كقولها ٣٤٩ في ذي القعدة وذى الحجة (قوله

أولها) أي بالعدد وتعين الشهر وقلته عن أن نفسه فطرًا فيكون كالناسي وفي الشامل تصحيح الثاني وقال أبو الحسن جهالة الحكم بجهالة العين بدعي وهذا أظهر (وجهه) أي حكم جهل رمضان على الوجه المتقدم (حكم جهل العبد) من أنه لا يقطع التتابع ويصومه بنية الفرض ويبقى عليه صوم الشهر الثاني متصلاً ويحيز له ذنبه بجهل على الأربع عند ابن ونس ومعلوم جهل رمضان أنه لو علمه ليجزئ ابن عرفة وفيها من صام شعبان ورمضان لظهاره أن يقضى رمضان لم يجزئ لقرضه ولا لظهاره ابن حبيب من صام شعبان لظهاره ورمضان لقرضه وكل علمه بصدوم شوال أجزاء العقلية يحفل كونه كقولها في ذي القعدة وذى الحجة وقال بعض شيوخنا هذا تفرق كثير والاول ابن (و) لا يقطع تناوبه (يفصل القضاء) لما أفطر من الكفارة لمرض وهو وعنه ما يجوز صومه وأفطره وأما فصله بمال يجوز صومه كالصيد فلا يقطع التتابع وسواء فصله بغير عامه أو ناسياً أو الحسن فلا يعذر بالنسيان الثاني وإلى هذا أشار بقوله (وشهر) بضم هاء مكسرة مثلاً (أيضا لقطع) لتتابع الصوم يفصل القضاء بالنسيان فليس هذا مقبلاً لقوله المتقدم وفيها والنسيان كيف وقد سكت ابن راشد الاتفاق على ما فيها وقال ابن ناجي في شرحها ما ذكر في النسيان لم أعلم فيه خلافاً والذي شهر القطع يفصل القضاء نسياناً ابن رشد ونفسه تابع كفارة الظهار والقتل فرض بعض التزليل فلا يعذر أحد بتقريبه نسياناً على المشهور وإنما يعذر فيه بمرض أو بهن فإن مرض فافطر في شهر صامه أو كل فيما ناساً قضى ذلك ووصله بصيامه فإن تركه وصله ناسياً أو بإهلا أو منعه هذا استأنف صيامه وعن محمد بن عبد الحكم أنه يهذف بالنسيان أنه فلو كان شهري في مسئلة المدونة كما زعم في صحيح وأنه يخالف لأنه ونة عليه على مذهبه ولم يميزه لابن عبد الحكم وكلامها في القطر نسياناً في فصل القضاء ولم يقع فيها خلاف كما علم من كلام ابن راشد وابن

أوجيض أو نسياناً أو كراه (قوله فليس هذا) أي وشهر أيضاً لقطع بالنسيان تفرع على يفصل القضاء (قوله كيف) أي يكون مقبلاً (قوله وقد سكت الخ) حال (قوله في شرحه) أي المدونة (قوله لم أعلم الخ) تحرى الصدق لا حقل خلاف ليه (قوله فرض) أي واجب شرط (قوله التزليل) أي القرآن العزيز الذي نزل على الأمين جبريل عليه السلام على خاتم النبيين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله بتقريبها) أي الكفارة (قوله فيه) أي التفرقة (قوله فيما) أي شهر ظهاره نهاراً (قوله ذلك) أي الذي أفطره (قوله ووصله) أي القضاء (قوله به) أي صامه (قوله استأنف صيامه) أي ابتداء بطلانه (قوله أنه) أي المكفر (قوله بالنسيان) أي في فصل القضاء (قوله فلو كان شهري) أي ابن رشد لقطع بالنسيان (قوله في مسئلة المدونة) أي القطر في أثناء الكفارة نسياناً (قوله وانه) أي ابن رشد (قوله ليه) أي ابن رشد (قوله على مذهبه) أي المدونة (قوله وكلامها) أي المدونة الخ حال (قوله في القطر نسياناً) أي قبل تمام الكفارة (قوله فيما) أي مسئلة المدونة (قوله على يضمن العين

(قوله لها) اى المدونة (قوله عزوا) اى نسب ابن عرفة وغيره (قوله عدم اعتقاده) اى القطر في انسابنا (قوله لغيرها) اى المدونة (قوله عنهما) اى الكفارين (قوله نعمتا) اى اربعة الاشهر (قوله من الاشهر) بيان لاربعة (قوله وقبل فطره) اى عطف على بعد صوم اربعة (قوله بعدهما) اى الكفارة (قوله هل هما) اى اليونان اللذان افطر فيهما (قوله واليهما واجتماعهما) اى اى الثانية الخ جال (قوله نزع) يتبعها بمثقلا (قوله المسئلة) اى الومين (قوله واصلاحها) ٢٥٠

ناجى ولم يعز ابن عرفة وغيره لها الا للسبب بالنسب وانما عزوا عدم اعتقاده لغيرها فافاده طق (فان) كان على الظاهر تقارن الظاهرين وصام عنهما اربعة اشهر وافطر في يومين منها ناسيا وتذرعما (الميدر) المظاهر (بعد) فراغ (صوم) اربعة من الاشهر (عن ظهاريين) لزماء وقيل فطره في اليوم الذي بعدها ومفعول يدير (موضع) الومين الذين افطرهما ناسيا هل هما من الاولى او الثانية او الهمما آخر الاولى وثانيهما آخر الثانية ولكن علم واليهما واجتماعهما وجواب فان ليدرا الخ (صامهما) اى الومين متصلين باربعة الاشهر لاحتمال اجتماعهم من الثانية واصلاحهما يمكن (وقضى شهرين) لاحتمال كونهما أو كونهما من الاولى وقد بطلت بقض قضاء ابان الثانية صوم الومين مفرع على ان فعل النسيان لا يقطع التتابع وقضاء الشهرين مفرع على ان فصل القضاء نسيانا يقطعه (وان لم يدرا اجتماعهما) اى اى الومين (صامهما) اى الومين متصلين بالاشهر الاربعة لاحتمال اجتماعهم من الثانية واصلاحهما يمكن (و) قضى الاشهر (الاربعة) بناء على ان القطر نسيانا يقطع التتابع وهو قول شاذ عن ابن الحاجب المسئلة عليه وتبعه المصنف وفرعها عليه ايضا ابن بشير شيا من الانما اجلا وفصل ابن الحاجب والمستفاد لا يمتنع على التفرع ووجهه انه انما اجتماعهما لم يطل على كل احتمال الا كفارة واحدة لانهم ان كانا معاً من الاولى في اولها او اثنتانها او آخرها بطلت وحدها وان كانا من اثنا الثانية بطلت وحدها وان كان الاول آخر الاولى والثاني اقل الثانية لم يطل الا الاولى فلذا لم يقض الاربعة واما ان لم يعلم اجتماعهما فيصير ما ذكره ويحتمل ايضا ان يكون احدهما من الاولى والثاني من اثنا الثانية فبطلان معاقبة قضى الاربعة فيحصل ان التفصيل بشقيه مفرع على ان النسيان يقطع التتابع واما ان فرعا على المشهور ومن ان القطر نسيانا لا يقطع التتابع وان فصل القضاء يقطعه فلا يقضى الا شهرين فقط مع صوم يومين علم اجتماعهما أم لا وله فرع ابن رشد وهو المواب وابن عرفة مفرع عن تفرع ابن الحاجب ثم صوم الاربعة عند من قال به معقد بشك في امسه هل هو من الومين المذكورين أم لا فان تحقق سبقهما فيجب بالعدد الذي صامه ولم يتخلله فطره وبنى عليه بقية الاشهر الاربعة افاده البناء (ثم) اذا هز عن الصوم (غلبت سنين) شخصاً مسكينا حراراً بطريق سنين وبالمنصب سال منه لقصصه اقمير (مسكين لكل) اى لكل واحد من الستين (مزد) يضم الميم وشدة الال تيوى وهو ملحقان متوسط ووزنه رطل وثلاث بقدر اى الرطل مائة وثمانية وعشرون ودها مكارا درهم وخمسون شعيرة وخمسان من شعيرة من الشعيرة المتوسط (وثقان) من مجد مجموع الكفارة ما تم تدبى (برا) يضم الموحد وتشد الراوى قصاصه تامة والثلاثين وبيان بنسب

قضاء الاربعة (قوله تبعه) اى ابن الحاجب (قوله وفرعها) اى المسئلة (قوله عليه) اى الشاذ (قوله الانما) اى ابن بشير (قوله شام استدراكه) وفرعها عليه ايضا الخ رفع اجامه انما اتصال كتابنا الحاجب والمصنف (قوله اجلا) اى ابن بشير (قوله شام في الومين بين واليهما عليه) (قوله وقيل) يتبعها مثقلا (قوله في الومين بين المتولين فيقتضي ما وغير المتولين فيقتضي ما واربعة اشهر (قوله منه) اى التفصيل (قوله على التفرع) اى على الشاذ (قوله ووجهه) اى التفصيل (قوله له) اى المكفر (قوله لانهما) اى الومين (قوله بطلت) اى الاولى (قوله من الاولى) انما كان من اولها او اثنتانها او آخرها (قوله بشقيه) اى علم واولى الومين وعدمه (قوله من ان القطر نسيانا لا يقطع التتابع الخ) بيان

للمشهور (قوله عليه) اى المشهور له (قوله وبنى عرفة) عطف على ابن رشد (قوله معرضا) الطعام يضم فسكون فكسر حاله من ابن عرفة (قوله سبقهما) اى الومين الذين افطرهما (قوله ولم يتخلله فطره) حال (قوله منه) اى سنين (قوله لقصصه) اى سنين (قوله بالقياس) اى مسكينا (قوله ثقان) اى مجموع الدين لاسميتين ولا مقبوضتين (قوله متوسط) اى بين الكبير خدوا والصغير خدوا

(قوله اي مساوي) تفسير (قوله المذ كور) توجيه لافراد الضمير ارجع لعمدة والثلاثين (قوله من المذ والثلاثين) بيان لعمدة كور (قوله معناه) اي التماثل والتساوي (قوله مثل مكسبة اللحم) اي مدون ثلاثين من غير المقتات (قوله انه) اي الشان (قوله لاجري) اي في التكفير عن الظاهر (قوله فلا يبعد) اي التمكن لاجزاء الغذاء ٣٥١ والعشاء (قوله كلام الامام) اي قوله لاحاب الفداء

الطعام الخرج في كفاة قلة اهل الارزاق اقنوا الله وان اقنواوا اي اهل بلد لمحرككم واجعلهم اقنواوا) اقنواوا اطعاما (خرجوا) يضم الميم وسكون اللام المجهية وفتح الراء غير البر والتمرا اي ما يجوز اخراجه (في زكاة القطر) وهو شعير وسلت وامزودة ودخن وزبيب واقط وبر وقره هذه التسعة التي يخرج زكاة القطر منها (فعلة) بفتح العين المهمة اي مساوي المذ كور من المذ والثلاثين من المقتات غير البر عايش معناه ان يقال اذا شبع الشخص عطفة كم يشبعه من غيرها وقال البايع الاظهر عندي مثل مكسبة اللحم وظاهر كلام المصنف والمؤلف انه لا يميز بين عرض ولا مخز وهو كذلك قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه (ولا احب الفداء والعشاء) اي المسكين بدلا عن المذ والثلاثين لاني لا اظنهما يلفظان المذ والثلاثين وقال ابن الموارز لوفي وعشي فلا يصح بدله قبل او الحسن كلام الامام على التذنب مستند لا يقول ابن الموارز وحده ابن بابي على التصريح مستند لا يقول لاني لا اظنه يبلغ ذلك ويقولها يجرى ذلك فيما سواها من الكفايات فهو مدمم الاجزاء في الظاهر وشبهه في نفي احية الفداء والعشاء فقال (كقصدية الاذي) التي تجب على الهرم لترفيه او ازالته اذى وحى نسك يشاء فاعلى او صيام ثلاثة ايام او عليك ستة ما كن اكل حداث فقال مالك رضي الله تعالى عنه لا احب الفداء او العشاء لاني لا اظنهما يبلغان ما لا ينقل) المظاهر عن الصوم الذي يرض عنه في الاطعام في كل حال (الان ايس) المظاهر عند العودة الموجبة للكفاية (من قدرته) اي المظاهر (على الصوم) في المستقبل بان كان مرضا حينئذ مثل اوله او غلب على ظنه اسقرا وهزم عنه الى موته (او) ينقل (ان شك) المظاهر حين العود في قدرته في المستقبل على الصوم في الجواب (قولان) مذكوران (فيها) اي المدونة فيها لا ين القاسم من صام عن ظاهره شهر اثم مرض وهو لا يصح رقبته لم يكن له ان يطعم وان قد ادى به المرض اربعة اشهر لا يدخل عليه الا بلا لانه غير مضار وتقتل افاقته فاذا صام الا ان يعلم ان ذلك المرض لا يقوى صاحبه على الصيام بعده فيصير حينئذ من اهل الاطعام وظاهر هذا انه لا يقبل الاطعام الا بعدد الماس من القدرة في المستقبل وفيها ايضا من اظهر من امره وهو مرض يشغل الامر اضيق يضع فيها فلينظر حتى يصوم اذا كان لا يصح رقبته وكل مرض يطول صاحبه ولا يدري ايرامته ام لا ولعله يحتاج الى اهله فليطعم ويصيب اهلهم ثم اصح اجزا ذلك الاطعام اه وظاهر هذا ان التردد لا يمنع عند ابن القاسم لقوله لا يدري ايرامته ام لا فهذه اختلافات الاول واليه ذهب جماعة من القرويين (وتقول) يضم القوقية والهمز وكسر الواو مسددة اي قيمته المدونة (ايضا) اي كافيتها على اختلاف (على ان) المظاهر (الاول) الذي صام شهر اثم ظاهره ثم مرض (قد دخل في الكفاية) بصومه شهر اثمها والثاني لا يدخل فيه ولا يدخل ثانيا في العمل بالشك في ذلك لا ينقل الا اذا ايسر ولثاني الاستقلال ولو لم يماس فلا خلاف بين اهلين والى هذا ذهب جماعة من القرويين منهم ابن شبلون ابن عرفة

الامامية (قوله التردد) اي في القدرة على الصيام في المستقبل (قوله لا يمنع) اي من الاطعام (قوله واليه) اي الخلاف فيه ذهب (قوله والى هذا) اي الواقع وعدم الخلاف بينهما

(قوله الفرق) أي بين المستثنين (قوله منه) أي المرض (قوله قبله) أي الصوم (قوله لانه) أي المرض (قوله في اثباته) أي الصوم (قوله من كونه) أي من عسر مرضه في اثباته (قوله عنه) أي الصوم (قوله كونه) أي المظاهر (قوله كذلك) أي من مرضه اثباته (قوله من كونه لا ينقل عنه إلى الاطعام) أي المجزئ عن الصوم (قوله لانه) أي المرض (قوله العارض قبل الصوم) (قوله بالقوة) أي المكان (قوله ٣٥٢ عنه) أي الاعتقاد (قوله في الصوم) صلة الاستقبال (قوله فيه) أي الاستقبال

تقرير الفرق ان المرض اثناء الصوم اضعف منه قبله لانه في اثباته عارض بعد كون المكفر من أهل الصوم بالثقل فلا يلزم من كونه لا ينقل الاطعام المجزئ عنه وانما كونه كذلك في المرض العارض قبل الصوم لان المكفر فيه انما هو من أهل الصوم بالقوة وما بالقوة اضعف مما هو بالثقل وظاهر كلامهم ان الاستقبال عن الاعتقاد عند المجزئ عنه إلى الصوم لا يشترط فيه البأس من القدرة عليه في المستقبل (وان اطعم) أي ملك المظاهر (مائة وعشرين) مسكيناً كل مسكين نصف مد وثلاثة وهو نصف الف مد والواجب لكل مسكين (ف) حكمه (ك) حكمه فليكن عشرة امداد لعشرين مسكيناً كل واحد نصف مد في كفارة (اليمين) باسم الله تعالى في عدم الاجراء حتى يكمل لعشرين العشرين لكل واحد مد وله نزع مادفعه العشرة الاخرى ان كان بينهم حين الفزع انما كفارة وثيق يابدين ثم اذا نزع فلا يجوز في هنا حتى يكمل لكل واحد من ستين مد او ثلثين ولا نزع مادفعه لغيرهم الفقرة ان كان بين وثيق وظاهر كلام المصنف سوا عمل الاخذ بعد الستين أولاً وستظهر ان عرفة انه ان علم الاخذ بعد الستين تعين وما بعده في شرط بقاء النصف المكمل عليه بيد المسكين إلى التكامل وعنده تأويل واحد من خالفه وما من (والعبد) المظاهر (اخراجاً) أي الاطعام كفارة عن ظواهره (ان) ههنا عن الصوم (و) (ان) له (سببه) في الاطعام واللام يعني على اولاً اختصاص اذا الاطعام حيثن واجب (وثيقاً) أي المدونة ثلاثين رضی الله تعالى عنه (احب إلى) يشد البأس (ان يصوم) العبد عن ظواهره (وان) أي والحال انه قد (ان) له (سببه) في الاطعام وظاهره هو ان كان العبد قادراً على الصوم او عاجزاً عنه (وهو) أي قول الامام رضي الله تعالى عنه احب (وهو) يفتح الهاء أي غلط لسانى وبسكونها أي سهر قلبي قاله ابن القاسم (لانه) أي الصوم هو (الواجب) على العبد المظاهر القادر عليه وان اذن له سيده في الاطعام لانه لا يجوز مع القدرة على الصوم (او) ليس بهو (و) (احب لوجوب) أي المختار إلى وجوب الصوم عليه (او احب لسيده عدم المنع) للعبد من الصوم مع قدرة العبد عليه واضرا به في عمل سيده او خواجه (او) خيب للعبد الصوم (لمنع) السيد) أي منعته العبد من الصوم لاضرا به في خدمته او غير اوجه بحيث يؤثر الكفارة حتى ياذن له سيده في الصوم او يعتق او باقي زمان لا يشقه الصوم فانه من خدمته سيده او خواجه (او) احب لجهول (على) العبد (العاجز) عن الصوم (حيثن) أي حين العود (فقط) بكم من وهو راجح القدرة عليه في المستقبل وعارض ان يمر بمرحلة بالمر العاجز عن الصوم في الحال وهو يرجو القدرة عليه في المستقبل فلا ينقل إلى الاطعام عند ابن القاسم في الجواب (تاويلات وفيها) أي المدونة قاله مالت رضي الله تعالى عنه (ان اذن) السيد (له) أي العبد المختار بينه في كفارة (ان يعلم) أو يكسو العبد عشرة قساكين (في) كفارة (اليمين) بلفظه

(قوله في شيوخ) أي العبد الختصر الصوم مع منه سيده منه (قوله هو) أي العبد الختصر حال (قوله تعالى عليه) أي الصوم (قوله هذا) أي تأويل العاجز في الحال وهو يرجو قدرة الصوم في المستقبل (قوله بجانبه كفارة يمين) أي من الخلق باسم الله وصفتها باليمين أو بال كفارة أو بال كفارة والمهم

(قوله) اي الذين ياتون في حياض الكفار من الخلق ياتون اول الكفرة واول الزمر (قوله العبد) تفسيره المفعول بالبارز (قوله اذن سيد منه) تفسيره المفعول المستر (قوله من اهلها) اي من اهلها (قوله من اضافة) اي من اضافة الرضا لاهلها اي كون العبد يات في قول (قوله) اي المدونة (قوله) اي بشدة التبعير لاسكنا الامام بالرضى الله تعالى عنه (قوله ابن القاسم) اي قال (قوله هو) اي الصوم (قوله عليه) اي العبد لا قدره عليه (قوله قلت) اي قال ابن ابي شريفة (قوله قل) اي وجوب الصوم على العبد (قوله زاد) اي الجواب (قوله لا ادري ما هذا) اي قول ما هذا اذن لا سيده ضرورة ما يجب ان الختم فيقول قول المضاف الى فاعله (قوله ولا يعلم من يستطعم الصوم) حال (قوله وما جواب ما للرضى الله تعالى عنه) اي قوله ان اذن لا سيده فموسمه احب الي (قوله الا وهم) شيخي الهاء اي غلط لاني اوسكونها اي سبوقاي (قوله قوله) اي ما للكارضى الله تعالى عنه (قوله لمحمد) اي جواب ما للرضى الله تعالى عنه (قوله وتروده) اي الامام ما للرضى الله تعالى عنه (قوله اصحب) اي ما للرضى الله تعالى عنه (قوله جلد) اي جواب ما للرضى الله تعالى عنه (قوله اصحابه) اي ما للرضى الله تعالى عنه (قوله تنكروا) اي العبد (قوله عليه) اي الصوم (قوله قال) اي اسمعيل (قوله انه) اي الطعام الذي اراد العبد

تعالى وما لحقها (أجزاء) أي العبد ما أنزله سبحانه من أطعام أو كسوة (وقلى قلبه منه شي)
أي كراعته وقفوا الصوم بين عسفى للاختلاف في ملك العبد ابن عمر قنوه فيا ليس عليه أي
العبد المظاهر إلا الصوم ولا يطعم وإن أنزل سلبه فصومه أحب إلى ابن القاسم بل هو الواجب
عليه قلت فله الباقي عن مالك رضي الله تعالى عنه في المبوط وإذا قول ابن القاسم لا أدري
ماذا أو لا يطعم من سلب طبع الصوم وما جواب مالك رضي الله تعالى عنه الأدهم ولعله أراد
كفاة العبد بالله تعالى لحظ ابن عمر زعي من منعه سيده الصوم ولتردد في صحة منعه استقب
صومه الباقي له القاضي أحمد بن علي بن حجر عن الصوم ومنه استقباه صومه قصر كتبه
عليه قال لأن سيده التصرف فيه قبل أخراجه إلى ملكه ابن الماجشون ولأنه لو شاء جمع
عن أذنه فلا يطعم لأن أذن سيده لا يوضح الطعام من ملكه إلا للمساكين الشيخ يزيد ابن مالك
العبد غير مستقر لأن قول ابن الماجشون أن العبد لا يطعم أعضاء مثل فمهم ابن القاسم ملكا
طرح صحتون فقط أحب إلى وقال بل هو واجب وإذا اعتدأ أو آخر من أي اعتصم بجمع
أحب إلى السيد أي أذنه في الصوم أحب إلى من أذنه في الإطعام قال وقال القاضي
والأبهرى قال الصوم أحب إلى لأنه هجرة عن فحبه إليه أن يؤخر حق يقدر عليه ويعرض بانه
أن لا يطعم بجزء من جوده ففرسه التأخير أو الإفضاء الإطعام ثم قال قد تكون أحب إلى باب
ولا وهم ولا تجوز فيها بان يكون الصوم أرجو إلى وإن شفع السيد منعه قدر عليه وهو

[illegible]

(قوله ان اذنه) اي العبد المظاهر الخ مشهورا بقوله المضاف لقاعه (قوله اجزاء) اي الاطعام العبد (قوله حيث) اي حين منتهى
السدمته وهو قادر عليه (قوله وهذا) اي قول محمد ان اذنه سيد في الاطعام الخ (قوله في الكتاب) اي المدونة (قوله ان يطعم
او يترك) اي في كفارة البين ٣٥٤ (قوله يبرى) اي باطعامه او كسوه (قوله منه) اي اجزاء اطعامه او كسوه (قوله

شي) اي فترة وتقول قوله
قلم اي اى الامم رضى الله
عنه (قوله ملك) اي
العبد (قوله ليعطى) اي لم
يعطى ما لا رضى الله تعالى
عنه (قوله في الاطعام) اي
من العبد المظاهر من
ظهاره (قوله لانه) اي
الطعام (قوله ملك) اي
العبد (قوله يبرى) اي
الطعام (قوله ان) اي ملك
العبد (قوله يترك) اي
يقع الراس مثله اى ارتداه
بانتزاعه (قوله وادى
حاله) اي العبد لى التكميل
بالاطعام (قوله ان) اي
العبد المكفر بالاطعام
(قوله اطعم) بضم الهمز
وكسر العين (قوله عنه)
اي في كفارة الظهار (قوله
بضم اؤه) من اجزاء (قوله
وقمه) من بى (قوله بان
يملك) بضم ففتح فكسر
مقتلا الخ تصوير لتسكين
كفارتين في سفل كل مسكين
(قوله فوسم) بضم فكسر
(قوله منه) اي عدم ابراء
التسكين في الاطعام (قوله
لشرطه تنابه) اي الصوم
الخ قوله الاولى (قوله كقدام)

قول محمد ان اذنه سيد في الاطعام ومنعه الصيام اجزاء والاصوب ان يتكرر بالصيام حيث
وهذا كقوله في الكتاب في كفارة البين ان اذنه سيد ان يطعم او يترك بى وفي قلمي منه
شي والصوم ابراء عسى في طهر ملكه للطعام والكسوة كسوة تقرا ابن ابي زين لم يعطى في
الاطعام جوابا لنا التمس ان اذنه سيد في الاطعام اجزاء لانه ملكه حق مترعه سيد ولو
قد رنا انه ملك ترقب لم ارسده وجوعا ولا تنزاعا تعلق حق العبد فيه وادى حله ان كن اطعم
عنه (ولا يبرى) بضم اؤه وقمه (تسكين كفارتين) لظهارين (في) سفل كل (مسكين) بان ملك
ما تو عشرين مسكينا كل مسكين مد او ثلثين عن كفارتين ناو ان كل ما اعطاه لكل مسكين
للكفارتين مناصفة كذا في المدونة فوه منه عدم اجزاء التسكين في الصوم بالاولى لشرعية
تتابعه بخلاف الاطعام وظاهر كلام المستف عدم اجزاء ما فيه التسكين سواء كان الجسع
او البعض وهو كذلك (ولا يبرى) (تركيب) كفارتين (مستقين) كصيام ثلاثين وماواطعام
ثلاثين مسكينا واكثر يستقين من تركيبها من منف واحد كذا في موضع ثلاثين وثلاث
ثلاثين كل واحد مد او ثلثين فيبى (و) (لوقوى) عليه كفارتان او أكثر وهما عن الاعتاق
والصوم واطعم كل واحد مد او ثلثين ومفعول قوى (اكل) من الكفارتين او الكفارات
(عددا) من المسكين اقل من تسعين (او) بى اخرجه (عن الجميع) اي مجموع الكفارتين
او الكفارات ولم يوال تسكين في مسكين (كل) بفتحها متغلا للظاهر لكل كفارة تسعين على
ما رواه لى لكل واحدة في الصورة الاولى وعلى ما يوجب كل واحد من تسعين الصورة
الثانية (و) ان مات واحد من المكفرتين قبل التكميل (قطعتا) اي نصيب (من مات)
ولا يجب عليه ان يكمل لها ولا يبرى ما أخرجه لها من كفارة عن غيرها ومثل الموت المطلق
البان ويحل السقوط اذ الباطل قبل موتها أو طلاقها والا فلا يقطع حظها نصيب عليه ان
تكمل لها تسعين (ولو اعتق) المظاهر (ثلاثا) من الرقاب (من ثلاث من اربع) من القسام مظاهر
نهر وقد رزقه لكل واحدة كفارة ولم يبرى من الثلاث المستقين (لربط واحدة) من الاربعة
(حق فخرج) الكفارة (الرابعة) لاحتقال كون التي او ادواطها لم يكفر عنها ان لم تمت واحدة
من الاربعة او فطلق بل (وان مات واحدة) من الاربعة (او طلق) بضم كسره متغلا فلا يجوز
وطوا واحد من الباقيات حق فخرج الكفارة الرابعة ولو مات ثلاث او طلق وبقيت واحدة
فلا يستحق بها حتى يخرج الرابعة لاحتقال انها التي لم يكفر عنها ومثل الاعتاق الصوم والاطعام
ومن لم يجد مسكينا يملكه ثقل الطعام ليد آخر قال ابن عمر في الشامل ان انتم المساكين
طعام الكفارة فان كانوا اربعة من تسعين فلا يفيق على شي منها الا بى على واحد فان تحقق
في عديدهم اخذوا ما يجب عليهم في عليهم والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وسلم

بلا تون بلا ضاة ثلاثين (قوله المكفر) بفتح الصاد متغلا (قوله قبل التكميل) بضم
مات (قوله عليه) اي المظاهر (قوله من كفارة) بضم الخرج (قوله عن غيرها) بضم يجرى (قوله مظاهر) بفتح الميم (قوله وقد رزقه
الخ) بفتح الصاد (قوله المستقين) بفتح الصاد (قوله والا) اي وان كانوا تسعين او اقل منها

• (باب اللعان) •
 حلف غيره (قوله على زنا زوجته) فصل يخرج حلفه عن حلف غيره (قوله وانني جعلها) اي الزوجة اللازم لها اي الزوج او التزويج
 (قوله وحلفها) اي الزوجة صنف على حلف نفي (قوله على تكذيبه) اي الزوج في دعواه زناها وانني جعلها اللازم له فصل يخرج
 حلفها عن حلف غيره (قوله ان اوجب نكولها) اي الزوجة عن الحلف (قوله بيمينكم فاض) فصل يخرج حلفهما على ذلك بدون
 (قوله وهو) اي الزوج (قوله فيه) اي حلفها غير اللازم (قوله ويقوله وحلفها) صنف على باللازم (قوله لتبوءت نفسها) علم
 لا يوجب الحلف عليها (قوله ويقوله بيمينكم) صنف على باللازم (قوله ثم قال) اي بان مرة (قوله في حكمه) اي اللعان (قوله درست)
 بضم فكسر اي تركت (قوله انه) اي اللعان (قوله ان كان) اي اللعان (قوله ولا) اي وان كان لزوجة الزنا (قوله تركه) اي اللعان
 (قوله بيمينكم) اي قد فعلها برؤية الزنا (قوله فان وقع) اي سببه (قوله وجوب) ٣٥٥
 اي اللعان على الزوج (قوله وحده) بفتح الحاء وشدة الهاء

صنف على معرفة (قوله منه)
 اي الذي قلته في حكم
 اللعان (قوله سراج) بكسر
 السين آخره جمع (قوله
 بتأييد الصريح) صلة
 بتأيد (قوله او في الكفنة)
 صنف على تأيد (قوله في
 خاصة) صلة ذكر (قوله
 مع ذكره) اي الغضب (قوله
 وليسبقه) اي الزوج
 باللعان صنف على ذكر
 (قوله وتبوءه) اي الزوج
 (قوله مكابح) لا يصح ولا
 يحسن (قوله مسلم) لا كافر
 (قوله لاسيد) محقق زوج
 (قوله بشرط الزوج) اي لعانه
 (قوله وكذا) اي تكليفه
 بشرطه لعان (قوله
 لغو) اي لا ينعى لعانه (قوله

• (باب الاحكام اللعان) •
 هو لفقصد لادان معناه من كل من تضمن الاثر واصل اللعن الا بصاد والمرد وكانت العرب
 تبعه القوم الاشرير فلا تؤخذ خبر امرئ متوجه ليمينه او عرقا قال ابن عرفة حلف زوج على زنا
 زوجته وانني جعلها اللازم له وحلفها على تكذيبه ان اوجب نكولها حدها بيمينكم فاض واقتد
 باللازم عن جعلها غير اللازم كالذي اتت به بدون ستة اشهر من يوم العقد او وهو حصى او
 عجوب او حصى فلا لعان فيه بقوله وحلفها عن حلفه ونكولها الذي لا يوجب الحلف عليها لتبوءت
 نكولها ويقوله بيمينكم عن تلاعها بلا حكم فانه ليس الاثر عيانا ثم ولا نص في حكمه ابن
 عات لا عن ابن الهندي في جواب ثعلب ادوت احياه مستندة درست والمحق انه ان كان لثني نكول
 وجب والا فلا لثني تركه بتكليمه فان وقع صديقا وجب لوجوب دفع معرفة القذف وحده ثم
 وجبت منه في سراج ابن العر في رواية شعبة هذا العا تاليا عدوها عن النكاح بتأييد الصريح
 او ذكر الكفنة في خاصة الزوج وليس فيها باع ذكره في خاصة الغلب بالذكر وليسبقه وتبوءه
 في لعانها (انما يلاع عن زوج) بكسر الميم لاسيد ابن عرفة بشرط الزوج تكليفه قالوا وكذا السلامة
 ونفسه لغو النفسى لو اعلنت كافرا او زوج مسلمة على القول انه غير نافذ فلعنها الا عن ولا
 تحصد ان نكحت لانها ايمان كافر الصغلي عن ابن عمران لو رضى الزوجان الكافران بيمينكما
 فنكحت برجعت على قول عيسى لاعلى قول البغداديين لفساد انكبتهم ان صحت نكاحه بل
 (وان فسد نكاحه) اي الزوج ولو باجماع دخل ام لا وسوا عدلا (او قسما) اي الزوجان كانا
 حريين او احدهما (او قسما) بضم الموحدة انصاف اي كاتاريقين ابن عرفة قويا العبد كل طرفي
 نكاحهما الاول ان قذفها في النكاح الذي لا يقر على جان لاعلى ثبوت التسبب فيه السبيل ايجاب
 ابو عمران القاسم ببقوة في ادائه الحلف لشبهة النكاح وان لم تثبت زوجيته والاستدلال

لو اعلنت اي الزوجة (قوله او تزوج) اي الكافر (قوله انه) اي وطء الكافر المسلمة بتزويجها (قوله فنفذها) اي الكافر
 زوجته المسلمة (قوله ولا تصد) اي زوجه الكافر المسلمة (قوله ان نكحت) اي عن اللعان (قوله لانها) اي ايمان الزوج
 (قوله ايمان كافر) بفتح الهمز (قوله فنكحت) اي الزوجة بعد حلف زوجها (قوله برجعت) بضم فكسر اي الزوجة (قوله
 انكبتهم) اي الكافرين (قوله عدلا) اي الزوجان اي كانا عدلين (قوله قويا) اي المدونة (قوله العبد كاتاريق) اي اللعان
 (قوله ولو في نكاحها) اي المدونة (قوله ان قذفها) اي الزوج زوجته (قوله لا يقر) بضم الباء وفتح القاف فلو اداه اي لا يترك
 بلا فعل (قوله لاعلى) اي الزوج نكحته جواب ان قذفها (قوله فيه) اي النكاح الذي يفسد ايماء (قوله ببقوة) اي اللعان
 (قوله قويا) اي وطء (قوله ديني) بضم فكسر اي دفع راسقا (قوله لشبهة النكاح) على تدوين الحذف (قوله وان لم تثبت
 الزوجية) حال

(قوله منقطع) خبر الاستثناء (قوله فيه) أي قوله تعالى (قوله فان الشخص الخ) منقطع (قوله على حد قولهم) أي في انقطاع الاستثناء (قوله الصبر حيلة من لا حيلة له) أي من لا حيلة له فلا حيلة له الا الصبر (قوله والزوج زامن لزاذه) أي من لا زاده فلا زاده الا الجوع (قوله وود) بضم الواو وشدا الدال أي جعل الاستثناء في الآية منقطعا (قوله وشبهه) أي التي وهو انتهى والاستثناء (قوله واجب خبر نصب (قوله جعل الا) أي في قوله تعالى الا انفسهم (قوله ظهر عرابا) أي الا (قوله ما بعدها) أي انفس (قوله لكونها) أي الا (قوله وحقق) بنصاته متقلا (قوله الرضى) بفتح الراء وكسر الصاد المججمة (قوله س) أي يسويه (قوله فذلك) أي الا (قوله وتعدر) أي الاستثناء (قوله في اشتراطه) أي ابن الحاجب في جواز (قوله لا يعنى غير (قوله تعدر) أي الاستثناء (قوله بها) أي الا (قوله الا ان يتزناها) أي الزواني الكثران (قوله اليه) أي القاضي (قوله وراضين) حال من الف بترافعا (قوله هنا) أي الحكم بينهما بحكم الاسلام ان ترافعا اليه راضين به (قوله في قبل اودر) دليله حذف ٣٥٦ المتعلق (قوله ادعى) أي الزوج (قوله طوعها) أي الزوجة (قوله فيه) أي

قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم منقطع والمعنى نفسه ولم يكن لهم شهداء غير قولهم فان الشخص لا ينضم لنفسه على حد قولهم الصبر حيلة من لا حيلة له والجوع زامن لزاذه لا زاده بل ومن يزوج القرآن على لغة ضعيفة اذ نصب المستثنى المنقطع بعد التثنية وشبهه واجب عند المحققين وواجب عند التبيين فالتثنية جعل الآية في غير صفة شهداء ظهر عرابا على ما بعدها لكونها بمن صورة الحرف وحقق الرضى ان مذهب من جواز ذلك في الاوصاف مع الاستثناء بها أو تعدر خلافا لابن الحاجب في اشتراطه تعدر بها (الا بلا عن الزوج زوجته) (كفر) أي الزوجان معا الا ان يتزناها الله وراضين بحكمنا وقد تقدم هذا عن أبي عمران وبلعن الزوج (ان قدفها) أي الزوج زوجته (ب) رؤية (زنا) في قبل اودر ادعى طوعها ورفضه لانه من حدها والا لذل لان ابن عرفة وجبه فيها باحد امرين يجمع عليه ان يدعى رؤية زناها كالرؤية في المكسلة ثم يوطأها بعد ذلك أو يتنقحها قبله استبراءا لوقد فبالزنا دون رؤية وتولاني جل أو تنقح جلادون استبراءا ككثيرا واقصد ولا بلاعن ابن نافع بلاعن ولا يحدوها ما بين لقاسم ووصوب القصي الاولى الباجي هي المشهور وفي آخر تعريضه وله انه به قول المعروف ونقل الباجي مع عاص عن قدفها على المعروف في حده كلعني أو تاديه نقل محمد بن قول أنهب مع ابن القاسم الشيخ عن محمد بن عبد الحكم لوصرح بعد تعريضه لآعن ثم قال وكون قول ابن القاسم قدفها بوطء المير كالتبديل مقتضى المذهب واضح ثم قال وفي شرط الرؤية يكشف كالبنية والا كنتا مراء عاتزي مع القريش والشيخ عن ابن القاسم مع ابن رشد عن ابن نافع فقط واصله قدفها (في) زمن (نكاحه) ويشترط كون الزنا المقدوفه في زمن نكاحه ايضا في

الزنا (قوله ورفضه) أي الزوج زوجته لكان القاضي بقذفها (قوله لانه) أي الرفع الخ لعله لا يشترطه (قوله ولا) أي وان لم يرفضه (قوله موجهه) بكسر الميم أي سبب وجوب اللعان (قوله فيها) أي المدونة (قوله بعد ذلك) أي النظر فان وطئها بعد ذلك بلاعها (قوله حتى جلا عطف على يدعى رؤية زناها (قوله قبله) أي الجمل خبر استبراء والجهة نعت جلا (قوله يحد) بضم الياء وفتح الحاء وشدا الدال أي الزوج (قوله ابن نافع) أي قال (قوله وقالها) أي القولين (قوله

وصوب) بنصاته متقلا (قوله الاولى) بضم الهمزاي رواية حده (قوله الباجي) أي قال (قوله هي) أي الاولى (قوله نمر يشه) أي الزوج بنذف زوجته برؤية زناها أو تنقحها (قوله وله انه) أي الزوج (قوله به) أي نمر يشه عطف على لغو (قوله المعروف) راجع لغو (قوله وقتل الباجي) راجع لغائه به (قوله من قدفها) أي المدونة (قوله في حده) أي الزوج (قوله به) أي التعريض (قوله أو تاديه) أي الزوج (قوله نقل محمد) راجع لحده به (قوله وقال ابن القاسم) راجع لتاديه به (قوله لوضح) أي الزوج بنذف زوجته (قوله بعد مريضه) أي الزوج بنذف زوجته (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله قدفها) أي الزوجة (قوله كالتبديل) أي قدفها أو طئها في إيجاب اللعان غير قدفها الخ الزنا المجمل مقول قول المضاف للقاعلة (قوله مقتضى) بفتح الصاد خبر كون من جملة عمله (قوله واضح) خبر من جهة ابتدائه (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله يكشف) أي تبين وتفصيل للكيفية التي ذكرها عليها (قوله سمع القريش) راجع لاشتراط الكنف (قوله والشيخ عن ابن القاسم) الخ راجع لاكتفاء براء بها الخ

(قوله سعد) يضم الحاموشة الدال الى الزوج (قوله في نكاحها) تنازع فيه كذوف زنى (قوله ليس) صله يتيقنه (قوله ذلك) اى
التيقن (قوله القريتين) اى الشهبان نافع رضى الله تعالى عنهما (قوله الحس) اى صوت حركة الفرج فى الفرج (قوله هذا)
اى السماع (قوله كقولها) اى المدونة (قوله) اى الاعى (قوله من غير طريق) اى من اكثر من طريق (قوله من حس
وجس) بيان لغير طريق (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله صوب) بفتح ص ٢٥٧ منتقل (قوله يلاعن) اى

الاعى زوجته اى مفعول
رواية المصنف اى افعله (قوله
وفيه) اى المدونة (قوله
فيصل) اى الاعى (قوله
ماحصل) اى الزوج
(قوله غيره) اى ابن القاسم
(قوله يله) اى الاعى
(قوله لى السب) او
الوطء (قوله ويعتقد) اى
الزوج فى لعان زوجته
لنكاحها بزاها (قوله لى
يتقنه) اى الزوج بزاها
(قوله بالرؤية) اى لعمود
فى المكحلة صله يتيقن اى
بغير اخبار بها وان لم يبين
كيفية ما رأى (قوله وقيل
كالشهود) اى فى اشتراط
تبيين كيفية ما رأى (قوله
كالشهود) راجع للوصف
(قوله وهذا القول) اى
الثانى (قوله والباجى)
عطف على ابن الغلاب
(قوله المشهور) بيان
لما (قوله اى يتيقن) عطف
على يدى (قوله يدى
استمر افعله) لغت جلا
(قوله هذا) اى ما فيها
من تبيين رؤية المرد فى

ق من الباجى ان قال رأيتك تزني قبل ان تزوجك حدا اتفاقا اه وفى الجواهر ان قدفها
فى النكاح برناقله فلا يلاعن وحده اه ونحوه لان الحاجب وقتل عليه فى ضيق كلام الباجى
واذا قدفها برناقل نكاحها ثم بانها اوقات بخصها فلا عثم ولو تزوجت غيره وضمن العدة كزنى
النكاح (والا) اى وان لم يكن القذف والزنا معا فى نكاحه بان قدفها بعد يمينه تمامته برناقل
نكاحه او قبله او بعده وقدفها فى نكاحه برناقله (حد) الزوج يضم الحاموشة الدال للمهلين
ولا يلاعن ونعت زنا يجمع (يتقنه) بفتحات منتقلة اى تحقق الزنا المتسوف به زوج (اعى)
ليس او سماع صوت او اخبر بغير ذلك ولو عني لتقبل شهادته اى عرفة وفى سماع
القريتين يلاعن الاعى يقول بعفت الحس ابن رشد هذا كقولها لان العلم يقع من غير
طريق من حس وجس ثم قال قلت صوب القضى رواية ابن القصار لا يلاعن الا ان يقول است
فرجه فى فرجها وفيها يلاعن الاعى فى المجل يدعو الاستبراء فى القذف لانه من الزنا
فيصل ما حصل قال غيره يعلم بدلى المسب (ورآه) اى الزنا اى اختلال المرد فى المكحلة بعينه
(غير) اى الاعى وهو الزوج البصر ابن الحاجب ويعتدلى بغيره بالرؤية وقبل كالشهود
قال فى التوضيح يعنى ان المشهور اعفاده على الرؤية وان لم يصف كالشهود وقيل لا يقبل منه
ذلك حتى يصف ككالشهود وهذا القول لما لى رضى الله تعالى عنه فى التبعة وقد سكت ابن
الغلاب وعبد الوهاب الرايين والباجى وصاحب البيان وابن يونس وغيرهم اه طى انظار
ما حكمه من المشهور مع قول المدونة والعلمان يجب بطلانه أو بوجه وجهان جميع عليهما وذلك ان
يدى اندر آهاتنى كلرد فى المكحلة ثم يبطأ بعد ذلك او يتي جلا يدى استبرأه قبله والوجه
الثالث ان قدفها بالزنا لا يدى رؤية ولا تى حل رأ كثر لرواها لا يلاعن اه قولاها
ايضا ومن قال فى زوجته وجدتها مع رجل فى لحاف واحد أو تجردت له او ضاجعت فلا يلفت
لفظه الا ان يدى رؤية الفرج فى الفرج اه روايت اللافى فى شرح مسلم فقهه هذا ونصه
وهل من شرط دعوى الرؤية ان يصف كالينة فيقول كلرد فى المكحلة أو يكتى قوله رأيتها
تزنى والاول هو المشهور ورايت كراين عرفة مشهورا وتقدم نصه (واتقى) عن الملاعن (ب) اى
امان يتيقن الاعى ويدى البصر يصب (ما) اى مولودا والمولود الذى (وله) يضم فكسر كلاما
(لسته أشهر) أو أقل منها بجملة أيام هذا هو الصحيح وقيل ستة أيام من يوم الرؤية (والا) اى
وان لم تده لسته أشهر الاجمعة أيام من ولته كاملا لسته أشهر الا ستة أيام على الصحيح (الحق)
الوارب) اى الملاعن لظهور رأتها كانت حامل به منه قبل زناها فى كل حال (الا ان يدى) الملاعن
(الاستبراء) بضم طاء بعدها قبل رؤيتها تزنى فلا يطق به ان انت به لسته أشهر والاجمعة

المكحلة او الفرج فى الفرج (قوله وأصسه) اى الاى (قوله نه) اى ابن عرفة اقول الظاهر ان اعتماد الزوج يمكن فمؤنه
تقفا عاوان الروايتين فى اعتماد الحاموشة كونه كنهه الزوج من العلمان فالتناسب ويمكن منه بغيره بالرؤية وقيل كالشهود
(قوله منها) اى ستة أشهر (قوله من يوم الرؤية) اى زناها بيان لسته (قوله) اى الوالد (قوله نه) اى الملاعن (قوله بعدها) اى
الجمعة (قوله قبل رؤيتها تزنى) صله الاستبراء

(قوله والا) اي وان انتبه لاقبل من سنة شهر الاخسة ايام من يوم استبرأ منها (قوله ونها) اي المدونة (قوله اتق) اي الولد الذي
 وله ثمانية اشهر الاخسة ايام (قوله عنه) اي الملاعن (قوله ولا يوقى جل) الواو يعني أو (قوله ولا يؤخره) أي الملاعن (قوله ولو قال)
 اي المصنف (قوله ولعله) اي المصنف (قوله اي) اي الولد قبل موته (قوله لغيرته) أي الزوج (قوله عنها) اي الزوجة (قوله لعانه) أي
 بعد موت الولد (قوله عنه) ٣٥٨ أي الملاعن (قوله اتبانه) أي الزوج من غيرته (قوله انها) اي

الزوجة (قوله كدوها)
 اي الزوجة جعلها من زوجها
 ونشأ الزوج فلا يرأسه
 ومن الحد الا بلعان (قوله
 لغيرها) اي الحيض
 والنفس (قوله بعد وضعا)
 اي لجلها منه (قوله بعد
 الوضع) اي لجلها منه
 حال من الوط (قوله وهي)
 اي مدة الحمل (قوله يتحما)
 اي الوط الثاني وضع الولد
 (قوله قطعه) أي الولد
 الثاني (قوله بالثقة) اي
 من الاشر (قوله فيعتد)
 اي الزوج (قوله على هذا)
 اي الحاصل من نقص
 ما بين وطئها وولادتها من
 اقل مدة الحمل وتأخر الثاني
 عن الاول بسنة اشهر (قوله
 واجتنبها) أي ترك وطئها
 (قوله وان لم يدع رؤية) اي
 زناها (قوله ومتقضى)
 يطغض الضاد (قوله كلامه) اي
 المصنف (قوله انه) اي
 الزوج (قوله لا يعتد) اي
 في نفي الولد (قوله مقمه)
 بضم فسكون اي كونه
 متقبلا لولده (قوله ملقن
 الولد) اي في الانتساب له (قوله كحال) اي لاعتن الزوج ولا
 (قوله فيها) اي المدونة (قوله لها) اي الزوج (قوله معه) اي الزوج (قوله فذلك) اي ظهر في جعلها الذي تصادق على نفيه عنه (قوله
 ويدوره) اي ترتب انتفاءه على اعلان

منه
 (قوله فيها) اي المدونة (قوله لها) اي الزوج (قوله معه) اي الزوج (قوله فذلك) اي ظهر في جعلها الذي تصادق على نفيه عنه (قوله
 ويدوره) اي ترتب انتفاءه على اعلان

(قوله ايضا) أي كروا بهم عنه صدقوا بمقتل كروا بهم عنه انتقامه منه بلالهمان وعلى هذا يدل كلام ابن الحاجب (قوله فربما كان)
أي في رغب انتقامه عنه على إيمان وعده (قوله وصدقه) أي الزوجة الزوج على أنه ليس منه (قوله صدق) يضم فكسر متعلا
أي الزوج في نفسه عنه (قوله لا) أي الشان (قوله لم) يضم التاء (قوله لا) أي الزوج (قوله بها) أي الزوجة صلة متعلا (قوله
ولم تدع) أي الزوجة (قوله ذلك) أي أن جعلها منه (قوله ولودعت) أي الزوجة (قوله أنه) أي جعلها (قوله منه) أي زوجها (قوله
فقد) أي وثيق عنه بلالهمان (قوله ولو اتفقا) أي الزوجان (قوله على نفسه) أي الوطعن الزوج (قوله قبل البناء) صلة متعلا (قوله
قوله في انتقامه) أي الوطعن الزوج (قوله ونقله) أي القمى عطف على خبره (قوله وصوب) بضم الصاد متعلا أي القمى (قوله
الأول) أي انتقامه منه بلا إيمان (قوله وسعد) بفتح الألف متعلا (قوله لا يثبت الخ) ٢٥٩ تفسير للمقدم (قوله فثبت) أي

الولد (قوله عنه) أي زوجها

(قوله اشياء) أي وجود

(قوله لمن لوقه) أي الولد

بالزوجة صلة المانع (قوله ان

اتفقا) أي الزوجان (قوله

فان اختلفا) أي الزوجان

(قوله به) أي تاريخ العقد

(قوله منه) أي عقد بها (قوله

فيما) أي المسمى والمحبوب

(قوله ومثل العيوب) أي

في الانتقام عنه بلالهمان

(قوله ومقطوع) عطف

على ذهاب (قوله ثبت)

بضم فسكون ورفع فكسر

متعلا وخفقا (قوله

منها) أي الزوجين (قوله

كونه) أي الولد (قوله منه)

أي الزوج (قوله قولها)

أي الزوجين جعلهم

زبجها (قوله بان يقد

بضم الباء ورفع الخافض

الكنح صلة قرر (قوله

عنه أيضا) ابن الحاجب لو صادف على نفي الوطعن واثباته لا كقولنا نفي الإبلان القمى
لو كانت الزوجة غير مدخول بها وظاهره حال فأنكر الزوج وصدقه صدق به إيمان عند مالك
وابن القاسم وقال ابن الماحشون رضي الله تعالى عنهم لا يثبت الإبلان والأول أحسن لأنهم
تعلم بها شاعروا ولم يدع ذلك ولو ادعت أنه منه لم يثبت الإبلان إلا أن تأتي به لاقول من ستة أشهر من
يوم عقده فتعد ابن عمر فلو اتفقا على نفسه قبل البناء ففي انتقامه بغير إيمان بغير القمى
على قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ونقله عن ابن الماحشون وصوب الأول اه
فالمستفد من هذه المسئلة على قول ابن الماحشون وأشاره بولع بغير القمى واقعة أعلم
أفاده طوى واستثنى من مقدور لا يثبت الجور والوطعن إيمان في كل حال (إلا أن تأتي الزوجة
به) أي الولد الكامل (الأقل من ستة أشهر) من يوم عقداته كالحالة تأتيه على خمسة أيام
كسنة أو فمقتنى بغير إيمان لتمام المانع الشرعي من طوقه ان اتفقا على المدان كوراء
ثبتت بالينة فان اختلفا في تاريخ العقد ولا يثبت فلا يثبت الإبلان (أو) إلا أن تأتي به (وهو)
أي الزوج (صحيح) ظهور (الحال) ومحبوب (صحيح) فثبت عنه بلالهمان لاسمائه جعلهم
فيها عادة ومثل العيوب ذهاب الاثنين وأزل على الأصح فأنه في الشامل ومقطوع البيضة
اليسرى وأما مقطوع الفكس فقام الاثنين ومقطوع العرق فقط فلا مانع لأن اليسرى
نطع الخ واليمين ثبت الشعر (أو ادعته) أي الولد زوجة (مفترية) مثلا (على) زوجها
(مشرق) مثلا ولا كونهما يابسا لم يثبت عنها فثبت عنه الولد في الاسترخاء فثبت عنه بلا
إيمان لاسمائه كونه منه عادة ابن عمر فلو قرأ القمى عدم إمكان قولها بان يعقد بينهما وهو غائب
وبينه مضافة أن قدمها بعد العقد في أقل من ستة أشهر أو ستة وشهدين هو منهم بعدم غيبته
طول المدة وغيبته مالا يكون مضافا له وجوبه (وقد حده) أي الزوج حده القذف ومنه
من إيمان (بغير القذف) الزوجية أي العاري من زينة وتيسر فأنى جعل أولادهم قال زنت
(ولعانه) أي عكبن الزوج منه فان لا عتاقا حده لثقة المومنة (أي إيمانها) إذ لم يثبت كرفها

يديم أي الزوجين (قوله هو) أي الزوج (قوله غائب) أي من يلد الزوج (قوله بينهما) أي الزوجين الخ حال (قوله ان قدم)
أي أحد الزوجين على الآخر (قوله منها) أي المسافة (قوله بعد العقد) صلة تقدم (قوله في) أي من المسافة بغير إيمان قدم
والجمله تلت مسافتين قولها أو ستة أي من الأشهر عطف على أقل (قوله وشهدين هو) أي الزوج الخ حال من ستة (قوله بعدم
غيبته) أي الزوج صلة شهد (قوله أو غيبته) أي الزوج عطف على عدم (قوله لها) أي زمانا (قوله لها به) أي الزوج لجل الزوجة
(قوله ومنه) أي الزوج عطف على حده (قوله من روي) أي زمانا (قوله يغيب) أي زمانا (قوله ونفي) عطف على روي (قوله ان
قال زنت) تصو يرحد القذف (قوله ولعانه) عطف على حده (قوله لثقة المومنة) صلة (أي إيمانها) على إيمانها (قوله
أذلي كز) أي الله سبحانه وتعالى (قوله فيها) أي آية إيمان

(قوله وهما) اي القولان (قوله فيها) اي المدونة (قوله من زنا) تنازع فيه ما روية وتيقن (قوله تلقى) اي الولد (قوله فيه) اي الزوج (قوله منه) اي زوجا (قوله به) اي الولد (قوله كونه) اي الولد (قوله بان كان) اي اتيناها به (قوله من يومها) اي الرؤية (قوله هذا اللعان) اي الذي حصل منه لرؤية او تيقن زناها (قوله له) اي الزوج (قوله تنبيه) اي الولد (قوله وفسرها) اي المدونة (قوله فانه) اي الولد (قوله عنه) اي الزوج (قوله عليه) اي عدم اتفائه عنه ابد (قوله اللعان) اي لرؤية او تيقن الزنا (قوله فقط) اي دون نفي (قوله ولد) (قوله وعدوه) اي الزوج (قوله منه) اي الزوج (قوله يستلحقها)

اي الولد (قوله وهو) اي الزوج (قوله له) اي الزوج (قوله بناء على انه) اي اللعان الاول (قوله مطابقة) نحو مجرد نفي اي الاقوال واجتله المصنف لفظها مبتدأ أخيه في التوضيح (قوله اي سواء كانت) اي الزوجة الخ تفسير مطابقة (قوله ونسب) اي بصفات مبنية (قوله ونفسه) اي ابن القاسم (قوله لانه) اي الشأن (قوله من لانه) اي الزوج (قوله منه) اي الزوج (قوله تنبيه) اي الزوج (قوله الجدل) مقول نفي (قوله فاضله) (قوله والظاهره) اي الشأن (قوله لا يشرط) اي في طوقه الجدل بالزوج (قوله الظهور) اي السجل يوم رؤية زناها او تيقنه (قوله به) اي الولد الكامل (قوله الخلاف) أي بالا أقوال الثلاثة (قوله فانه) اي ابن رشد (قوله فيها) اي المدونات (قوله في المدونة) حال من قولين (قوله مستلحقا) أي من تقييده بانباها به لستة اشهر من يوم الرؤية (قوله لستة اشهر) اي من يومها (قوله وبغير) اي ينسب ابن رشد (قوله لمطوقه) اي الولد بالزوج (قوله وهما) اي ان موضوع اختلاف اتيناها به لاقبل من ستة اشهر (قوله ونسبها) اي الامهات (قوله ماني التوضيح) أي من الاقوال مطابقة (قوله ذلك) اي زناها (قوله قبلها) اي رؤية زناها (قوله في يومها) اي الرؤية (قوله من ولد) بيان لما (قوله من يومها) اي الرؤية

رؤية زناها لاني حمل اولد (خلاف) اي قولان مشهوران وهما في (وان لامن) الزوج ووجهه (رؤية) او تيقن منه الزنا (واضح) الزوج (الوطء) (اللاعنة) قبلها) اي رؤية الزنا (و) ادعى (عدم الاستبراء) من وطئه ثم اثبت بولد لاقبل من ستة اشهر من رؤية او تيقن زناها خلق به قطعاً لتبين انها زنا وهي حامل منه فان امت في زمن يمكن كونه من زنا الرؤية بان كان لستة اشهر من يومها (فان) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه (في الزامه) اي الزوج (به) اي الولد فيلحقه ولا ينفق عنه بهذا اللعان وله تنبيه بلان آخر فانه في التوضيح: ههنا بعض شراح المدونة ونقله في التنبیات وفسرها ابو الحسن بانه لا ينفق عنه لا بهذا اللعان ولا بغيره ولا يقتصر عليه ابن رشد وغيره بناء على ان اللعان لنفي الحد فقط وعدوه عن دعوى الاستبراء رضائه به باستلحاقه وهو اذا استلحقه فليس له تنبيه به كذلك (وعلمه) اي الزامه اي لا ينفق عنه باللعان السابق لرؤية او تيقن زناها وله تنبيه بلان آخر له: استلحاقه وهو موقوف حتى يشبهه او يستلحقه فاخذه في التوضيح تبعاً لابن عبد السلام وقرره بت كلام المصنف وقرره اجداً بان لا سبق به حتى يشبهه بلان آخر (ونسبه) اي الولد عن الزوج باللعان الاول بناء على ان نفي الحد والولد معا فان استلحقه تلقى به وجه (اقوال) ثلاثة في التوضيح مطابقة اي سواء كانت حامل يوم الرؤية ام لا (و) فصل (ابن القاسم) فقال (ويطيق) الولد باللعان (ان ظهر) (يومها) اي الرؤية قال في التوضيح وتفصيله فظاهر لانه لا يلزم من لسانه لنفي الحد عنه تنبيه الجدل الظاهر والظاهر انه لا يشرط الظهور وانما يشرط ان تأتي به لاقبل من ستة اشهر من يوم الرؤية اه والذى يقضه كلام المتقدم ان موضوع الخلاف اذا امت به لاقبل من ستة اشهر من يوم الرؤية او التيقن فانه ذكر في ان مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة قولين استقاما للولد مطابقة واستقاما ان امت به لستة اشهر فاصح كثر ولم يعز لمطوقه اذا امت به لستة اشهر الا لان الماشحون واسم وهذا ظاهر كلام الامهات ونسبها في الخط والظاهر من كلام المصنف ماني التوضيح وانه اعلم اخذه البناني حاشي قال في المدونة وان قالوا راي امر ابي اليوم ترى ولم ياجعها بعد ذلك الا اني كنت رطبتها قبلها في يومها او قبل ولم استبرها فانه يلا عنها قال مالك رضى الله تعالى عنه: هو لا يلزمه ما تأتي به من ولد قال ابن القاسم الا ان تأتي به لاقبل من ستة اشهر من يومها فغيره وقد اختلف في ذلك قول مالك رضى الله تعالى عنه: مفرقة الزمه الولد ومفرقة الولد ومفرقة قال يشبهه وان كانت حامل قال ابن القاسم وأحب ما فيه الى انه ان كان بها يوم الرؤية يجل ظاهر لاشك فيه

ان

(قوله في ذلك) أي الصرع (قوله فترأى لهم الولد) بتعجيل لأقوال الحال وحضي اقتعاه إلى عنه الخلقه (قوله فانه) أي الفزع (قوله إلى) بتشديد اليا (قوله انه) أي الشان (قوله يلق) أي بأبائهم (قوله لا تعين) (قوله ولعله) أي لزومه ما بال لاص. قيمة ثانيا على تأويل. بخصان مختلفا (قوله لويه) أي الزرع على كل حال صلة فسرماي الزامه (قوله ولا كره) أي الزوم على كل حال (قوله فانه) أي الولد (قوله فسرهما) أي المقتوى (قوله بذلك) أي وقتا أصره (قوله هو لأم) أي ابن وشدة وعصا وفي الحسن وابن حجرز (قوله فما اختلفوا) أي هو لأم الذين فسروا قولها وصره بلزامة يتبعه جانان الرؤية (قوله في قولين) مسلة فهم (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله بذلك) (اللعان) أي الذي وقع للرؤية (قوله أحد) مبتدأ (قوله قوي) بفتح الهمزة قول بلانون لأضافته (قوله انه) أي الولد (قوله فسر أحد (قوله له) أي اللعان الذي كان للرؤية (قوله منهما) أي في قولين (قوله في قوله) أي الزوج ٣٦٤ (قوله في قوله) أي اللعان

[illegible]

(قوله وانها) اى المشابهة (قوله بئلا) اى الحديث (قوله وزاد) اى القسمة (قوله فالزم) اى القسمة (قوله عكس العلم) اى ان يلزم من عدمها العلم (قوله فقال) اى القسمة (قوله يشبهه) اى الاب والولد وبالعن فيه (قوله بئلا) اى يماضه (قوله لانه) اى الولد (قوله لا يظن) بضم ففتح ٣٦٢ (قوله لانه) اى الولد (قوله يعنى) اى القسمة بقوله لا يظن انه كان فى آياته ايض (قوله

السلام فقيم الاتهام من هذا الحديث ان المشابهة لا يعقد عليها فى اللعان وانها لا تصلى مظنة فى ذلك ولا علمه واذا القسمة اى بئلا بئلا معكالت التعديل وزاد فى عكس الصلة فقال لو كان الاوان اسودين قدما من الحبسة فقلت ايض فانتظر هل يشبه بئلا لانه لا يظن انه كان فى آياته ايض يعنى انه لا يمكن ان يراه له له نزع عرق ابن عرفة لا يلزم من نفي الظن نفي مطلق الاحتمال وهو مدلول قوله عليه الصلاة والسلام لعل بئلا هذا نزع عرق وقول ابن عبد السلام ان كلام القسمة يعنى لا يمكن ان يقال هذا نزع عرق واشبه بطلانه ضرورة امكنه (ولا) يعقد على (وطه) يعنى القسمة على (وطه) فى القبل (بغيره) انزال (ان) كان (انزل) بئلا اى الوطى وطه اخرى او احتلام او لاعية (و) لم يزل بعد الانزال لاحتمال بقاء شئ من المني فى القصة انفصل فى القبل حال وطه لم يمتد منه فان كان بال بعده انتهى هذا الاحتمال لان البول يبقى فى القصة من المني القسمة ولا يبعد لان نفيه قلته ان لا يكون عن وطه جل اده وهو يجرى فى الصور الاربع (ولان) الزوج زوجة (فى) قذفها (فى) الحمل مطلقا من التقيد سواء كانت فى الصفة او فى العدة او بعدها حادثة او مستترة (ولا) لعنها (فى) قذفها (بالرؤية) للرؤية وثيقته وصلة الرؤية (فى العدة) او الرؤية قبل الطلاق وبالعنا فيه ما ولو بعد العدة كانت العدة من طلاق رجلى (ولو) كانت (من) طلاق (باش) بطلع او بنات لانها تابعة للسكران (و) بضم الحاء الملهمة وشهد بال الزوج حد القذف ان قذفها (بعدها) اى العدة برؤية الزنا ولونها او قبل طلاقها وشبهه فى الحد فقال (كاستطاق الولد) الملائم فيه فيصد لا عترة بالقذف ولا يتعد حده يتعد الا لا اذا المستطيق بعده لانه فيهم سواء استطيقهم دفعة او واحدا بعدوا وحده لانه لا ينفى واحدا بناتى قال ظاهر المدونة كما قال ابن عرفة انما يحد المستطيق اذا لاهن نفيه فقط او لمع الرؤية واما اذا لاهن قرؤية فقط ثم استطيق ما لاهن له لستة فلا يحد وقال ابن المواز لا يحد الا اذا لاهن نفيه فقط ونقص ابن عرفة بعد نقول فالخامس ان لاهن نفي جملتها فقط بد باستطاقه والا فشايم ان لاهن نفي جملتها مع الرؤية او قذف الجلاب ومحمد وطارها واستغنى من حده بالاستطاق بعد اللعان فقال (الان ترى) الملائمة نفي جملتها (بعد اللعان) وقبل الاستطاق فلا يحد لاستطاقه زوال عترة كقذف عترة لم يحد نفي القذف ولا عترة وقوله بعد اللعان وكذا قسمة كافى المدونة (و) يصد الملائم (القسمية) لاني اى الذى اتهم بميلان (بها) اى الملائمة فلما لاهن لا يسطق حده لقذف غير الملائمة فان حده قبل اللعان سقط عنه حد اللعان وان لاهن قبله لاهن سدا لاهن اشد اسقط حده لرجل عالم او لم يقيم قالة الجاهل (و) ضم الهمزة كسر اللام ناهية ضمير المحبى بالفتح بتسمية الملائم لانه يقال له فلان قذفك بزوجه فلست سليل (لحم) اى الملائم حد القذف فان اعترف وعنى المستطيق حد القذف وظاهر نقل ان اعلامه واجب على الحاكم ان يحد بالتسمية ولا يعفى من علمها من المعدول تمت

انه اى الولد (قوله لانه) اى الولد (قوله وهو) اى مطلق الاحتمال (قوله فان كان) بال بعده مفهوم ولم يزل (قوله لان يشبهه) اى الولد (قوله قلته) اى الزوج (قوله وهو) اى قول القسمة لا يحد (قوله فيما) اى رؤيتها قبل الطلاق ورويتها فى عترة (قوله لانها) اى العدة (قوله ولونها) اى ولو كانت الرؤية التى قذفها بها فى العدة (قوله الملائم) بفتح الميم (قوله المستطيق) بفتح الحاء (قوله قال) اى البناء (قوله ان يشبهه) اى الولد فقط اى دون الرؤية (قوله اوله) اى واهن نفي (قوله ما لاهن لستة) اى من يوم الرؤية (قوله بضم الحاء وشهد بال الزوج حد (قوله الملائم) (قوله باستطاقه) اى الحمل (قوله والا) اى وان لاهن للرؤية فقط او بعد قذفها او نفي جملتها مع احدهما (قوله فشايم) اى لا تقول بحد واترله بعد قذفها ناهية لا يحد فيها (قوله الجلاب) رابع للآلة (قوله ومحمد) رابع لثاني (قوله وطارها) اى المدونة رابع لثالث (قوله

لاستطاقه) اى يحد (قوله زوال عترة) اى لا يحد (قوله بتسمية) اى علم (قوله فان اعترف) اى اعترف (قوله اى المحبى) اى المحبى (قوله ان اعلامه) اى المحبى (قوله علم) اى العلم (قوله والا) اى وان لم يعلم العلم (قوله علمها) اى التسمية (قوله من المعدول) اى بان لاهن

(قوله هذا) أي أحد الملائع يشيعه الزاني بها (قوله ينقل) بضم فسكون قطع (قوله أو تنازعه) أي الميث (قوله بالصورتين) أي استلحاقه ميتا واستلحاقه حيا (قوله نعم المدققة) علم لم يقل الخ (قوله ثم ادعاه) أي الملائع الولد (قوله ضرب) بضم فكسر أي الملائع (قوله ولحق) أي الولد (قوله به) أي الملائع (قوله وان لم يترك) أي الولد (قوله قوله) أي الملائع (قوله لانه) أي الملائع (قوله ويصعد) أي الملائع (قوله ولا يرتد) أي الملائع (قوله ان كان) أي الولد (قوله لانه) أي الولد (قوله اقراره) (قوله وقيد) بقضات متقللا أي المصف (قوله ولد المستلق) يفتح الحاء ٣٦٣ (قوله احتزان من سكوت) أي ولد المستلق عبدا أو كافرا

هذه إحدى المسائل المستتانة من الشيعة البتاني وعروض هذا الحديث أيضا وفيه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن حلال بن أمة قذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يترك بن مصما إلى آخر الحديث فحسب الزاني به ولو لم ينقل أن حلالا ضمن أجله فقال الداودي مائل رضي الله تعالى عنه لم يبلغه الحديث وأجاب بعض المالكية بأن الموقوف لم يطلب حقه وقد كررنا أن بعض المالكية اعتدوا في ذلك بأن شريكا كان يهوديا فهاهنا عمرو بن قزبل هذا خلافا في شريك وان البيهقي نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه كان يهوديا (لا يصح الملائع) (أن كرر بعد اللعان) (قذفها) أي الملائعة (به) أي نالها بما يسميها فقط ومفهومه أنه إن قذفها بغيره يصعد (ورث) الأب (المستلق) بكسر الحاء (الميت) المستلق يتقنها بعد موته كما في المدققة وتاويل المستلق في حياته فالميت أمامه فعول المستلق وفعل وورث محذوف أو تنازعه وورث والمستلق فاعل الثاني في الفظة لقر به والاولى في خبره وحذفه لانه ففسله فكلما المحقق صدق بالصورتين ولا يراد أن اللعان من مواعن الارث لأن الشارع لم يجعل له الاستلحاق بعده صار كاشبه لم يلاعن ويرث (ان كان له) أي المستلق بالفتح الميت (وله) ذكر أو اتى (حرمه) نصف الهمة لا يبعد أو كفر لمدمرته فهو كدمه غ لم يقل ان كان له ابن جمعا لمدققة ونصها من قتي وله ابلمان ثم ادعاه بعد ما مات الواعن مال فان كان الولد ذكرا ضرب المفقود ولحق به وان لم يترك وله لم يقبل قوله لانه يعهم لميراثه ويحدد ولا يرتد وقد قال ابن عمر في ظاهره ولو كان الولد يتنازع كرض بعض المخايرة عن احمد بن حنبل أنه قال ان كان يتنازع برث معها بخلاف اقوال المرء لصديق ملاحظ ان ترك يتنازع اقراءه لانه يقتصر قدما بها وقيد ولد المستلق بكونه حرا مسلما يثبت بن احم الملائع في الميراث فتبعد الهمة احترازا من كونه عبدا أو كافرا يثبت لا بن احم المستلق في الميراث فتقوى الهمة على الملقف على هذا القيد لغيره بمن يقتدي به وهو خلاف ما تنقذ في توضيحه عن ابن عبد السلام من قول أشهب ولو كان الولد عبدا وأضرنا ما صدق ولحق به وقول أبي اسحق لم يثبت اذا كان له ولد وان كان يرث معه السدس فكذلك الولد العبد أو النصراني وان كان لا يرثان وهو ايضا خلاف ما في النوادر من قول اصبيغ وإذا ترك له اولا وله وان كان نصرانيا صدق ومن وحد وان لم يترك وله لم يلحق به وسدق ويعرج ابن عمر في هذا بقى ولا اثبات واني وسدق اترضى البطل فليغ وتقل في باب الاستلحاق من نوازله مضنون ما يشهد به وتبعه

هذه إحدى المسائل المستتانة من الشيعة البتاني وعروض هذا الحديث أيضا وفيه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن حلال بن أمة قذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يترك بن مصما إلى آخر الحديث فحسب الزاني به ولو لم ينقل أن حلالا ضمن أجله فقال الداودي مائل رضي الله تعالى عنه لم يبلغه الحديث وأجاب بعض المالكية بأن الموقوف لم يطلب حقه وقد كررنا أن بعض المالكية اعتدوا في ذلك بأن شريكا كان يهوديا فهاهنا عمرو بن قزبل هذا خلافا في شريك وان البيهقي نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه كان يهوديا (لا يصح الملائع) (أن كرر بعد اللعان) (قذفها) أي الملائعة (به) أي نالها بما يسميها فقط ومفهومه أنه إن قذفها بغيره يصعد (ورث) الأب (المستلق) بكسر الحاء (الميت) المستلق يتقنها بعد موته كما في المدققة وتاويل المستلق في حياته فالميت أمامه فعول المستلق وفعل وورث محذوف أو تنازعه وورث والمستلق فاعل الثاني في الفظة لقر به والاولى في خبره وحذفه لانه ففسله فكلما المحقق صدق بالصورتين ولا يراد أن اللعان من مواعن الارث لأن الشارع لم يجعل له الاستلحاق بعده صار كاشبه لم يلاعن ويرث (ان كان له) أي المستلق بالفتح الميت (وله) ذكر أو اتى (حرمه) نصف الهمة لا يبعد أو كفر لمدمرته فهو كدمه غ لم يقل ان كان له ابن جمعا لمدققة ونصها من قتي وله ابلمان ثم ادعاه بعد ما مات الواعن مال فان كان الولد ذكرا ضرب المفقود ولحق به وان لم يترك وله لم يقبل قوله لانه يعهم لميراثه ويحدد ولا يرتد وقد قال ابن عمر في ظاهره ولو كان الولد يتنازع كرض بعض المخايرة عن احمد بن حنبل أنه قال ان كان يتنازع برث معها بخلاف اقوال المرء لصديق ملاحظ ان ترك يتنازع اقراءه لانه يقتصر قدما بها وقيد ولد المستلق بكونه حرا مسلما يثبت بن احم الملائع في الميراث فتبعد الهمة احترازا من كونه عبدا أو كافرا يثبت لا بن احم المستلق في الميراث فتقوى الهمة على الملقف على هذا القيد لغيره بمن يقتدي به وهو خلاف ما تنقذ في توضيحه عن ابن عبد السلام من قول أشهب ولو كان الولد عبدا وأضرنا ما صدق ولحق به وقول أبي اسحق لم يثبت اذا كان له ولد وان كان يرث معه السدس فكذلك الولد العبد أو النصراني وان كان لا يرثان وهو ايضا خلاف ما في النوادر من قول اصبيغ وإذا ترك له اولا وله وان كان نصرانيا صدق ومن وحد وان لم يترك وله لم يلحق به وسدق ويعرج ابن عمر في هذا بقى ولا اثبات واني وسدق اترضى البطل فليغ وتقل في باب الاستلحاق من نوازله مضنون ما يشهد به وتبعه

برث. أي المستلق (قوله معه) أي الولد (قوله فكذلك) أي الولد الحر المسلم في ثمة المستلق (قوله وان كانا) أي العبد والنصراني الخ حال (قوله وهو) أي القيد (قوله من قول اصبيغ) يانلنا (قوله اذا ترك) أي المستلق بالفتح (قوله وان كان) أي الولد أو ولد الولد (قوله صدق) أي المستلق (قوله ولحق) أي الولد (قوله وحده) أي المستلق بالكسر (قوله وان لم يترك) أي المستلق بالفتح (قوله ويعرج) بضم قفتح فكبير متقللا (قوله ويقل) أي يلبط (قوله بأي غ) (قوله وتبعه أي الملبط

(قوله والاول) أي التقييد بالطرية والاسلام (قوله وقد يقال) أي في جواب تعقب غ (قوله به) أي التقييد بهما (قوله لكنه) أي التقييد بما وقع فيه ان هذا الوستكو لا يظهر مع نص اشبه واني اسحق واصبح بان النصر انما والعبد كاطر المسلم (قوله تركه الولد المستحق) بالفتح (قوله فبرئه المستحق) بالكسر (قوله تركه) أي الارث اذ لم يكن ولد قبل المال (قوله ومن يد) صلة أخذ (قوله فوهم) بضم فكسر (قوله من قصته) أي المصنف (قوله به) أي المستحق بالكسر (قوله على كل حال) أي سواء كان للميت ولد ام لا قل ما له ام لا (قوله ولهم) صلة نسب ٣٦٤ (قوله به) أي الولد (قوله انه) أي الولد (قوله يلحقه) أي الولد الملائن

صح والله اعلم عب والاول هو المعقول وقد يقال وان لم يقع في كلامهم التصريح به لكنه مرادهم دفع نفقوى التهمة حكما مراد الله أعلم (اولم يكن) للميت ولد (وقل المال) الذي تركه الولد المستحق فبرئه المستحق اضعف التهمة بخ ذكره ابو ابراهيم الاعرج القاسم عن فضل ومن يد ابي ابراهيم اخذ من عرفه وفهم من قصته في الارث دون الاستحقاق ان الولد لا ينفق به على كل حال يتأهل ان استحقاق النسب ينفق كل تمة وهي طرية القاسم ولهم نسبا ابن عرفه ونفسه ابن حلت اتفقوا في لاهن واني الولد ثمة مات الولد عن مال وولد فاقتر الملائن به انه يلحقه ويهدو انه ان لم يترك ولد الم يلحقه واختلقوا في الميراث فقول ابن القاسم في المدونة يدل على وجوبه وهو قوله ان لم يترك ولد الم يقبل قوله لثمة في الارث وان ترك ولد الم قبل قوله لانه نسب يلحق وروى البرقي عن اشبه بان الميراث قد ترك لمن ترك فلا يلزم له ميراث وان ترك ولدا ثم قال وما ذكره ابن حارث من الاتفاق على عدم استحقاقه ان كان الولد قد مات ولم يترك ولدا مثله لان ابن الموارين القاسم واصبح وقال ابو ابراهيم وغيره من القاسمين انما لم يترك اذ لم يكن له ولد في ميراثه فقط وامان نسبة فتأبى باعتباره (وان وعلى) الزوج الذي قد فتر زوجته حتى اقبل بعده له بوضعها او جعله المانع لعانه (او آخر) بفصاحتا مثقال الزوج الذي قد فتر زوجته به والمقول بهذا في أي لعانه (بعدعله بوضع او جعل) من زوجته تنازع فيه مولا واخر (بالا عذر) يوما كافي المدونة (امتنع) لعانه في الصور الاربع وعلق به الولد بقيت زوجة صلة عذر كانت او كناية وحدها في الحرة المسلمة دون الامة المسلمة والحررة الكفاية فان كان له عذر فله القيام وليس من العذر تأخيرها لاحتمال اقتضائه وهذا في نفي الولد اما الزوجة فولا ينعى لعانه الا وطأها بعددها (وشهد) أي يقول الزوج في لعانه اشهد (بالله اربعا) الاولى تأخيرها عن قوله (رايتها) أي الزوجة (ترى) ليكون التكرا اربعا بالصيغة بقاءها الا لا شهد بالله فقط كما هو معتد به هذا في البصير ويقول الامي اشهد بالله لعنتم او تيقنتم اني لا يشترط زيادة الذي لا اله الا هو ولا عالم الغيب ولا الهاد ولا الرحمن الرحيم ولا زيادة البصير كما روي في الكفاية ولا يضمن والى خمسة قبل بداعتها هذا ان كان الامان للرؤية او التيقن وان كان في الجمل فاشارة بقوله (او) يقول اشهد بالله (ما هذا الجمل حق) قاله ابن الموارين جماعة ومذهب المدونة وهو المشهور انه يقول في العمان لقي الجمل اشهد لانت تمت كانه عدل من مذهبها بقوله في توضيحه انظر مذهب المدونة فانه لا يلزم من قوة زنت كون جملها ليس منه اي ولا يلزم من

(قوله ويصح) أي الملائن (قوله وانه) أي الولد (قوله ان لم يترك) أي الولد (قوله يلحقه) أي الولد الملائن (قوله ويوجب) أي يثبت (قوله وهو) أي الميراث (قوله انه) أي ابن (قوله انه) أي القاسم (قوله ان لم يترك) أي المستحق بالفتح (قوله انه) أي الملائن (قوله وان ترك) أي المستحق بالفتح (قوله قبل) بضم فكسر (قوله أي الملائن) (قوله لانه) أي اقربا (قوله قد ترك) بضم فكسر (قوله ان ترك) بضم فكسر (قوله الذي تركه الولد) أي المستحق بالكسر (قوله وان ترك) أي الميت (قوله ثم قال) أي ابن عرفه (قوله من الاتفاق) الخ بيان لما قوله لانه لا يلزم الموارين الخ) بضم فكسر (قوله من القاسمين) بيان اقربا قوله (اشباههم) بضم ففتح أي الملائن (قوله أي الميت) (قوله فبرئه) صلة بينهم (قوله فبرئه) صلة بينهم (قوله وهو المعصوم فيه الاتهام

(قوله فقط) أي دون نسبه وتكديلا (قوله وامان نسبة) أي الميت (قوله باعتباره) أي المستحق بالكسر (قوله بعده له) صلة وطأ (قوله به) أي نفي الجمل (قوله يوما) صلة آخر (قوله فان كان له) أي الزوج هذا في تأخيرها العمان مفهوم لا عذر (قوله بعددها) أي الرؤية (قوله الاولى) بفتح الهمزة (قوله تأخيرها) أي اربعا (قوله ليكون التكرا اربعا) الخ) صلة الاولى (قوله تقديه) أي اربعا (قوله خمسة) أي اربعا (قوله الزوج) (قوله ليدانها) أي الزوجة (قوله وهو المشهور) حال (قوله انه) أي الزوج (قوله كانه) بفتح الهمزة وشهد البون أي المصنف (قوله عن مذهبها) أي المدونة (قوله فانه) أي الشأن الخ علة انظر

(قوله وجهه) يضم فكسر مة لا (قوله فيها) اى المدونة (قوله عليه) اى الزوج (قوله فليس فيها) اى خامسة (قوله وقوله) اى
 المصنف عطف على الآية (قوله من له) اى الملاعن لاني بالشهادة بيان لمذهب الرسالة ومختار المحدثين (قوله وان
 كان) اى الايمان بالاولى حال (قوله فيها) اى ان (قوله فان جعل) يضم فكسر اى الايمان بها (قوله على الاولى) بفتح الهمز
 (قوله هذا) اى ان كنت كذلك (قوله ثم قال) اى ابن مرة (قوله دوى) يضم فكسر اى دفع (قوله عنهما) اى الواطئ والموطوءة
 (قوله ضمته) اى الزوج (قوله فقال) اى ابو عمر (قوله ليصن) اى الزوج (قوله فيها) ٢٦٥ اى المدونة (قوله انه) اى

الزوج (قوله أولا) بشد
 الواو (قوله فان يرجع)
 اى عن قوله فى زوجته
 (قوله الايمان) بفتح الهمز
 (قوله بالخ) خبرا لان
 (قوله ثالثا) راجع للاجزاء
 (قوله واشتب) راجع
 اعلمه (قوله ولو فى المال)
 مبالغة فى عدم اشتبا
 اشتب (قوله وفى اشهد)
 اى كفايته (قوله ويعلم الله)
 اى كفايته من اشهد (قوله
 رواه محمد) راجع لتعين اشهد
 (قوله واصل اشتب) راجع
 لكفايته يعلم الله (قوله وفى
 القسم) اى كفايته (قوله
 التخرج) راجع للكفاية
 (قوله وقول الغاضى عطف
 على التخرج (قوله فيها)
 اى المدونة (قوله فى لزوم)
 لمن الصادقين اى وعنده
 (قوله للموازية) راجع للزومه
 (قوله ولها) اى المدونة
 راجع لعنده (قوله امرهما)
 اى الزوجين (قوله وعزاء)
 اى الاول (قوله وهى) اى

كوفيل من زناها لاحتمال كونه من وط مشبهة او غضب المكن وبه ما فيها بالثبوت عليه
 عسى ان يشك فثبت التسبب المحبوب شرعا (ووصل) الملاعن (خامسة) بشهادته الاربع
 حال كون خامسة مصورة (بلغة الله عليه ان كان من الكاذبين) فليس فيها اشهد بواقعة هذا
 ظاهر الآية وقوله وشهد بالله ادبنا خلافا لمصنف وعبد الجدد والاولى حذف خبر خلافة
 ليكون ظاهرا فى مذهب الرسالة ومختارا للجلاب والمحققين من الله لاني بالشهادة فى الخامسة
 على المذهب وظاهر المصنف والجلاب والكافى عدم اشتراط الايمان بان الله اخذه على لعنة
 فى الآية وان كان الاول وفى المدونة وابن الحاجب والارشاد الايمان بها فان حل على الاول
 فلا خلاف (و) يقول ان كنت كذلك اى كذب عليها وظاهره التفسير ابن حبيب هذا
 يجوز والاحب المناقضة التمران ابن عرفة بشرط العان ثبوت الزوجية لقوله لهما غيرهما
 والمان بين كل زوجين ثم قال الباجي يكون العان مع شبهة النكاح وان لم تثبت الزوجية اذا
 درى الخلع عنهما المتبلى اذا ثبتت زوجيتهما ومقتلها معبته الامام الباجي اختلف فى جبهه
 فسأت انا هو بن عبد الله فقال يضمن لقول مالك دوى الله تعالى عنه فيها انه طاف فيروى
 فسأت انا هو بن عبد الله فقال يضمن لقول مالك دوى الله تعالى عنه فيها انه طاف فيروى
 الزوج اولافان لم يرجع فنعها يدايشهد اربع شهادات باقته المتبلى قال فى كتاب الاقضية
 الايمان فى العان والقسامة والخوف بالله الذى لا اله الا هو وعه فى الموازية وروى ابن كثة
 فى العان والقسامة وما يقع ربع ديارا بالله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن
 الرحيم وقال ابن المباحثون وفى الموازية يصدق بالله الذى احساومات الشئى لوقال والله فقط
 او والله الذى لا اله الا هو فقط فى اجزاءه قول مالك واشتب ووفى المال وفى اشهد ويعلم الله
 رواية محمد واصل اشتب وفى القسم يدل اشهد وبالرحن يدل بالله التخرج على قول مالك دوى
 الله تعالى عنه وقول الغاضى مقتضى النظر لا يجوز الا ما نص عليه والصواب الاول وفيها
 ما تصح به المرأة كالرجل المقسم عليه الشئى فى لزوم القبل الصادقين للزوج قولان للموازية
 ولها والصواب الاول لوروده فى القرآن مع حديث البخارى امرهما صلى الله عليه وسلم ان
 يتلعا بما فى القرآن قلت وعزاء ابن حارث لسمع اصبح ابن القاسم وهو فى الرتبة ما ياتى
 وفى لزوم يادة كالرود فى المكيلة قول اصبح مع رواية محمد وقوله او صوب الشئى الاول بان
 ايمانهم المينة ان نكحت وقوله اما اى انى كاف قلت ظاهره لزوم ادوات اجراءها
 والاتصا بربغ لانه اهم وفيها يقول فى الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ابن

المان (قوله فى لزوم يادة الخ) اى وعنده (قوله قول اصبح) راجع للزوم (قوله وفيها) اى المدونة راجع لعنده (قوله
 الاول) اى لزومها (قوله ما ياتى) بفتح الهمزة صوب (قوله كائنية) اى التى تدعى شهادتها كالرود فى المكيلة
 (قوله ان نكحت) اى الزوجية عن ايمانها (قوله لوزادت) اى المرأة ايمانها (قوله الاتصا اى عدم زياتها كالرود (قوله
 لانه) اى الاتصا لانه لا يبلغ (قوله اهم) اذ يشهد وفيها بلى كيسة كانت (قوله وفيها) اى المدونة (قوله يقول فى الخامسة
 ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) اى مقتصر على هذا بدون تراشه بالله لكذا

(قوله ويريد في الخامسة) على أشهد بالله فكذا (قوله رواية المدونة خلاف ذلك) أي الزيادة في الخامسة والاقصا على ان
لغة الخ أو ان غضب الخ (قوله عنها) أي رواية المدونة (قوله طال) أي القاموس (قوله وانكر) أي القاموس الخ ابن عرفة تزنت
بقرينة أيام القاضي ابن زياد فشا وتبين أهل العلم فاتفقوا على هذا الكتاب ونصه بصف الزوج قائما مستقبلا للقبلة يقول
بالله الذي لا اله الا هو اتخذت فلانة هذه نسيم اليها وهذا الجمل أو ما جعله مني وان لم يتفحلا يقول لقد تزنت فلانة هذه
وقال قوم يقول أشهد بالله ٣٦٦ ثم خصص باللعن وتحلف المرأة أربع أيمان على ما تقدم لآزنت وان هذا الجمل منه

وخصم باللعن يقول
غضب الله عليا أن كان
من الصادقين قلت ظاهر
هذا كالفاسي وانظر هل
خلاف القاضي يحمده في
افراد اللعنة بانه مقتكون
الشهادات على قول محمد
سنا وفي كون الخامسة ان
لعنة الله عليه ان كان من
الكاذبين لانها أشهد بالله
لكذا وللعنة الله عليه ان كان
من الكاذبين والثاني أظهر
فان قلت كيف يقرره في الثاني
قول القاضي فتكون الأيمان
سنة قلت يقرر بان التعالمق
أيمان على ما مر فآذا قلنا في
الخامسة أشهد بالله لكذا
وأعني الله عليه أن كان من
الكاذبين كان قوله أشهد بالله
عينا خامسة وقوله ان كان
كذا الخ عينا سادسة ولذا قال
تكون الأيمان سنة وفي قول
الشهادات (قوله يفهم)
بضم الباء (قوله ويعلم) بضم
الباء (قوله أعانه) بفتح الهمز
(قوله بها) أي أيمانه (قوله أنه)
أي الآخرس (قوله عليه)
أي الآخرس الذي تكلم به

عانت الباي يحلف أربع مرات ويريد في الخامسة ان اعنة الله عليه ان كان من الكاذبين
وتحلف المرأة أربع مرات وتحلف خامسة بمنزل ذلك تريد ان غضب الله عليها ان كان من
الصادقين وقوله محمد واصبح ورواية المدونة خلاف ذلك سالت عنها الشيخ ابنا الحسن القاضي
قال نص كتاب الله شهادة واحدة من أربع شهادات بالله إلا أنه ياتى بشهادة خمس
مرات ويريد في عينة اللعنة والمراد في عينة الغضب فهذه الأيمان وانكر ما ذكر محمد (واشار)
النص (الآخرس) ذكر ان كان وانما يحلفهم منه ثم ادانته الأربع والخامسة (او كتب)
ما يدل عليه او يعلم فذنه بشارته طالة في المدونة وكذا يقال في باقي أيمانه وما يتعلق به والظاهر
انه يكرر الاشواق والكاتب بعد تكرير الناطق في الشهادات في الشامل ان أطلق لسانه بعد
أعانه فقال لم أرد العان فلا يقبل قوله ولو بالقرب ابن ناسي ولا يعاد عليه اللعان ومن اعتقل
لسانه بعد اللعان وقبل اللعان ورعى زواله بالقرب ينتظر (وشهدت) أي تقول الزوجة ثم
بالله (ما إذا أتيت) أرد لعنة لروية الزنى (أو) تقول أشهد بالله (ما زنت) في رد لعنة لثني الجمل
والقول (أو) تقول في أيمانه الأربع أشهد بالله (لقد كذب علي) (فيمسها) أي قوله لم أيمانه
في ايمان الرقبة وقوله لآزنت في لعان في الجمل والولد ابن عرفة ابن الحجاب اولفد كذب ظاهره
الاقصا على هذا اللفظ وفيه تطر على ما في الحجاب لان فيه لقد كذب على في عبارته به وقوله
لقد كذب على صادق بكذبه عليه في غير ما هاهنا من الزنى فلعن المصنف عن هذا احتراز بقوله
فيمسها والله يعلم (و) تقول في الخامسة غضب الله عليها ان كان زوجها (من الصادقين) فبما
ربما هاهنا بقوله لفظ ان كافي الحجاب وفي المدونة وغيرها ان غضب وهو لفظ القرآن ويصم قرآن
غضب فعلا ومصدرا فان قبل لم خولفت القاعدة هنا وفي القاسمة لان الزوج والاوليا مدعون
والقاعدة انما يحلف الاول المدعى عليه قبل اما الملاحم فانه مدعى ومدعى عليه ولا حلف الزوجان
وبعد الأيمان به بقذفه او ما اوليا المقتول فالقول تمام مقام شاهد لهم والقاعدة حلف المدعى مع
شاهده تسكمل النصاب وشملت عليهم اليمين لعظم الدم والله أعلم (ووجب) على الزوجين
في أيمان اللعان لفظ (أشهد) شرط في صحته فالأيماني حلف او قسم او يعلم (أو) (وجب
(اللعن) في خامسة الرجل لانه بعد لاه وولده فان خص بالغضب فلا يجوز (و) (وجب
(الغضب) في خامسة المرأة لانها انقضت بها وزوجها وأهلها فان خست باللعن فلا يصح
(و) (وجب اللعان) بالثرف موضع في (البلد) وهو الجامع لانها أيمان مغفلة فان كان في مكة
في المسجد الحرام الذي فيه الكعبة المشرفة وان كان بالمدى يتقضى مسجد حلي الله عليه وسلام

لعانه (قوله أيمانه) بفتح الهمز (قوله على) بشد الباء (قوله لان فيه) أي الحجاب (قوله وقوله) أي ابن
الحجاب (قوله ان) بكسر الهمزة وشدة اللام (قوله القاعدة) أي اليمين وهي حلف المدعى عليه أولا (قوله لان الزوج والاوليا
مدعون) على ما خولفت (قوله أولا) بشد الواو (قوله لو) أي كون كل من الزوجين مدعى عليه حلف (قوله وما)
أي الزوج بالحلف (قوله أيمان اللعان) بفتح الهمزة وأضافته للبيان (قوله حيثما) أي الأيمان (قوله بجان) أي اللعان

(قوله لوقوه) أي القلعان (قوله وظاهره) أي المصنف (قوله أنه) أي القلعان (قوله أن يكون) أي القلعان (قوله أن أراد) أي القلعان (قوله لا يبعد (قوله سنته) أي القلعان (قوله وهذا) أي قول عباس بن مسلم الخ (قوله أنه) ٣٦٧ أي القلعان (قوله والاولى) أي

في التعليل (قوله الغرض

المشغل على الرخصة والقيمة التي يرضون كان في بيت المقدس ففي المسجد الأقصى وإن كان في غيرها ففي جامع الجمعة (و) وجب (بضم و) جماعة) عدول لوقوه كذلك في رخصته على الله عليه وسلم وظاهره أنه لا يشترط حضوره الإمام أو نائبه عنه من حيث أن يكون مشهورا بصحة الإمام أو من يستنبطه على ذلك ابن عرفة وقول القسبي لا يبعد أن يكون منه القاضي أو القسبي الجليل ويجتمع الناس لذلك إن أرادوا ذلك الإمام فواضع والاشكال لقول عباس بن مسلم أن يكون محضرة الإمام أو من يستنبطه على ذلك من الحكام وهذا إجماع أنه لا يكون إلا بالسلطان (أقلها) أي الجماعة (أو عدة) لاحتمال تركها وإقرارها ولا يتم إلا بأربعة الشارح وعلى هذا فلا بد من كونهم عدولا لا يشترط بغيرهم والاولى لأن الغرض منها إرشاد الأمة إلى ما يجب وأما السكول والقرائني في نعمائنا (وذهب) القلعان (الترجمة) من الخس ابن وهيب بعد العصر أحب إلى غيره لأنه لا يتطرق إليه يوم القيامة ولا ينكرهم لهم عذاب اليم ورجل كان على فضل ما بال طريق نخعه من ابن السليل ورجل بايع ما ما قلم يرايه إلا أن كانا من أهل مصرى وإن لم يدها شامخ ورجل أقام صلته بعد العصر فقال والله الذي لا اله الا هو لقد أعطت فيها كذا وكذا وصدقة اه والنائب شاهدنا وان لم يكن لعانا (و) ذهب للإمام (تخوفهما) أي الزوجين قبل القلعان عذاب الاخرة الشديد الاليم الذي لا يطيقه الخلق بل ينزل بكذب أحدهما وأما عذاب النساخ فيفترأ ثل (وخصوصا عند الخامسة) من الرجل والمرأة لمحوه لأن المطالب ابن عرفة لم يعرف كونه عندها أكثر من عذاب عباس بن مسلم في ظاهره غيره المذهب (و) ذهب (القول) لكل منهما (بأنها) أي الخامسة (موجبة العذاب) على السكالب نذر الناس والي داود امره صلى الله عليه وسلم رجلا أن يضع يده على فيه عنده الخامسة وقول أنه أنهم موجبة العذاب وظاهره صفة على الرجل وقرره الشارح وثبت على ظاهره من أن أقول لكل منهما ما وإن لم يضع يده على في كل منهما ما قبل آخر فيه تخوفهما وفيه وضع يده على في كل منهما عندها وبالقياس على الرجل وقوله موجبة أي هي محل تركه يعني أن الله يقتضي اختياره برغب العذاب عليها أو يجمع مقعة للإيمان والمراد بالعذاب اليم أو الجلد (وفي) وجوب (أعادتها) أي الزوجية إيمان القلعان (ان بدأت) الزوجية أي قدمت أعمالها على إيمان الزوج وعدمه (خلاف) الثاني ظاهره قولان مشهوران أما الاول فهو قول أشهب واختاره ابن الكاتب ووجه القسبي ونقله عباس بن المذهب وصحبه ابن عبد السلام وأما الثاني فهو قول ابن القاسم في الموازين والشيخ قال بعض الشيوخ لم أر من شهره بعد البحث عنه وقد ابن رشد الخلاف فيما حلفت أولا كالرجل بأن قالت أشهد بالله وأني لمن الصادقين ما زعمت أن هذا الرجل من وثق الخامسة غضب الله عليها أن كانت من الكاذبين وأما أن كانت حلفت أولا على تكذيبها أن قالت أشهد بالله أكل الكاذبين وفي الخامسة غضب الله عليها أن كان من الصادقين أعادت اتفاقا (الزوجية) اليهودية كانت أنصرا ياتون ويها من الله أو كافر وتوافقا النبا والجمهورية توافقا السامع زوجه الهوس (بكنيسة) أي معبدها

إلى الدليل (قوله يده) أي الخوف (قوله عندها) أي الخامسة (قوله للإيمان) بفتح الهمز (قوله وعلمه) أي الزوجية (قوله وقد بقيت من مثله) (قوله ولا يشد الاو

(قوله دخوله) أى معبدة النعمة (قوله ونيتها) أى المدونة (قوله لظلم) بضم ففتح فكسر مقلدا أى تعتقد النعمة عظيمنة
(قوله عليه) أى اللعان (قوله خصما) ٣٦٨ أى المصنف النعمة (قوله به) أى أتى الجعليه (قوله ولعله) أى التخصيص

كنيسة أو يعضا وقت بأول زوجها المسلم دخوله معها ويقع من دخولها الجامع مع زوجها
المسلم إن عرفة وفيها تلاحن النصرانية في الكنيسة حيث تعظم وتخصف بالله تعالى والزواج إن
يخضر معها أو يدع ولا تدخل هي معه المصدا لانهما قطع منه ٢٠ (ولم) الأولى (تجبر) بضم
الفتوى وفيه الموحدة النعمة على اللعان إن امتنع منه لأنها لو ادعت بالزنا قصد
لا خصوصية النعمة بعدما جبر عليه فلم خصما به ولعله دفع وهم جبرها عليه حتى زوجها المسلم
(و ادبت) بضم الهمز وكسر الهمزة لشددا النعمة المستعنة من اللعان لاذأ بينهما زوجها وادخالها
اللبس في نفسه (و ردت) بضم الراء وشددا الال النعمة بعد تأديها (المهاكم) لملها (لاحقال
حذلما بنكوا) أو اقرارها ولا تمنع من رجوعها إن كان شرعا لهم وفي نصية وتجبر وإن أبت
ادبت ومهناها وتجبر على اللعان بكنيسة وإن أبت اللعان بالكنيسة ادبت وشبهه في التأديب
فقال (كقوله) أى الزوج (وجدها) أى زوجته مضطربة وأخيرة (مع رجل) اجنبي (في
خلف) بكسر اللام ولا ينة لهذا فيؤتب ولا يلاعن ولا يبعد ولو خاله لاجنبية لحذفها في بيان
يقال أى قدف لاجنبية لا يلاعن فيه الزوج ولا يبعد هذا بقيدان قصر قصر الزوج ما قدف
ليس كصريحه به وسياق أول باب القدف ما بقيد خلافه إن كثيرا القرقين الزوج والأجنبي
في الترميض إن الأجنبي يقصد الأذية المحضة والزوج يقصد صباه وتسببه الغيرة على
زوجته إن عرفة وفي لقوة ترميضه ولعانه به قول المعروف يقتل الباجي عن عباس من قدفها
وعلى المعروف في حدمه كاجنبي أو تأديه نقل محمد وقولوا شهب ابن القاسم (وتلاعنا) أى
الزواج (ان زماها) أى قدف الزوج زوجته (نصب) أى عظمه مقصود (أو وطء شبهة) من
اجنبي اشبه عليها فكنته من نفسها (وانكرته) أى الزوجية ما كره الزوج من وطء النصب
أو الشبهة (أو صدقته) أى الزوجية زوجها في أمه أو وطئ غيبا أو بشبهة (ولم يثبت) وطء
النصب أو الشبهة بينة (ولم يظهر) لغيره وغنبرهم فانهم ميتا لا عاين (وتقول) الزوجية إن
صدقته اسم بالله (ما زنت) ولقد غلبت (بضم الفين) المحقة وأما إن أنكره فتقول ما زنت ويفرق
بينهما وإن تكلمت زوجت (والا) براجع لقوله لم يثبت ولم يظهر أى وإن ثبت النصب بينة أو
ظهر بقرينة كاشفة عنه الثالثة (التمن) للزوج نقطة أى دون الزوجية لعذرهما وإن نكل فلا
يعد وظاهر كلامه لعانه سواء كان بها حل أم لا وظاهره قتل المواق من ابن بنوس وظاهره إن
شاس أنه انما يلتمن إذا كان بها حل في التوضيح ظاهره الإلزام به يلاعنها أو كان بها حل
أم لا خلافا لظاهره إن شاس أنه إن قدف الجمل فلا لعان وحديثه فوجه لعانه نفي
الولد والحد وهو المواق لقوله في القدف أو مكرهه أو ما التعميم الخلفي المحدثه لأنها لا تمنع من
اقتراب الوطء وعقبته برفع الحدف وتكولها في صورة الإنكار بمنزلة الإقرار في التصديق
هذا أقول بحمد القضي والصراب إذا التمن الزوجان لعانها على الأبي الإقرار ولا في الإنكار
لأن الزوج انما اثبت في لعانه اعتصامه ومشفه نقل السبطي وابن عرفة وقسرها ما نقل

(قوله ولا ينة بذلك) حال
(قوله ولو خاله) أى وجدتها
الخ (قوله لاجنبية) أى غير
زوجته (قوله يعاني) بضم
الياء أى يلغز (قوله بها)
أى المسئلة (قوله أى) بفتح
الهمز وضم الياء مسئلة
(قوله بالقدف) أى زوجته
(قوله انهيرة) بفتح الفين
المجسمة (قوله ترميضه)
أى الزوج بقذف زوجته
(قوله ولعانه) أى الزوج
صفه على انفر (قوله به) أى
ترميضه (قوله المعروف)
راجع للقوة (قوله وتقتل
الباجي) راجع لعانه به (قوله
من قدفها) أى المدونة
(قوله في حدمه) أى الزوج
(قوله به) أى ترميضه
(قوله وتأديه) عطف على
حده (قوله نقل محمد) راجع
لمحمد (قوله وقول شهب الخ)
راجع لتأديه (قوله به) أى
زوجها (قوله من وطء النصب
الخ) بيان لقوله ويفرق
بضم فتخصم مثلا (قوله وهو)
أى لعانه سواء كان بها حل
أم لا (قوله وظاهر ابن شاس)
مبتدا (قوله انه) أى الزوج
الخ خبر لظاهر (قوله في

التوضيح) شهب مقدم لقوله انه) أى الشان الخ بيان لظاهره إن المحالج جبرف من (قوله وسينخذ) أى الزوج
حين كان يلاعنها كان بها حل أم لا (قوله وهو) أى كونه لعانه لنفي الولد والحد عنه (قوله وعقبته) بفتح عينه (قوله هذا) أى
تلاعنها إن زماها بنصب أو شبهة

(قوله هو) اى عدم حده (قوله محمل) بفتح الحين اى العنى الذى يجعل عليه (قوله وقال) اى البناء (قوله وتصديق) غطفت على الغصب (قوله والفرق) عطف على الحد (قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله ثلاث) ٣٦٩

اعقد (قوله اعقد) اى
المستفاد قول محمل (قوله
عليه) اى قول محمل (قوله
تقبل) بكسر الموحدة (قوله
عليه) اى قول القضى
(قوله تجب) اى الملاعة
على زوجها ام لا (قوله
ووقفت) بضم فكسر (قوله
يعلم) بضم الهمزة (قوله
اى تعدد الزور (قوله هو)
اى الرجوع (قوله نسه)
اى الحكم (قوله ليست
تظاهر (قوله) حال (قوله
بعده) اى شرأه (قوله
بلا استبراء) اى من ماء
نكاحه (قوله فى طوقه)
اى الوصلة كاف التشبيه
(قوله) اى المشتري (قوله)
بعده الشرأ) صله وطى
(قوله فى ثنائه بلا امان)
صلى الكاف (قوله معقد)
بفتح الميم الثانية (قوله
وفى امتناع) عطف على
فى الخ (قوله والاخير
اى القمان (قوله) اى
الحل (قوله فوق) خبر فى
قوله ولا يتق) بضم الباء
وتفع القاء (قوله بعده) اى
استبراء (قوله بعده) اى
وطى (قوله ومن ثم) بفتح
المثناة صله قال (قوله علمها
للتكاح) جواب من أوخيره
(قوله والى) اى وان لم تكن
حامل حين شرائها وانت

الزوج فلا يجد وهو ظاهر ان ثبت الغصب او صدقته وان عرقه كذا ان ادعى الغصب وانكرت
ان يكون ام اباه احد فلا يجد الزوج لان محمل قوله الشهادة لا التعريض فاذا البناء وقال
قول ذو يفرق بينهما وان نكحت زوجت المحرم لم يجد ايضا وصوب القضى ان لا لعان عليها كما
تقدم فاثبات لم يعلم لجهادها لان الزوج لم يثبت عليها ولما نهى وانما اثبت عليها غصبا فلا
لعان عليها كثبوت الغصب بالينة ولولا اعتنائه فلا يفرق بينهما لانه انما اثبت باللعان الغصب
وتصديق الزوج وهذا خارج عما ورد فى القرآن مما يجب الحد فى النكول والفرار فى الخلف
واين عرفة قبل التوسى قول محمل وساقه مساق تفسير المذهب او لعل المستفاد ان اعقده
واقصر عليه واما ابن عبد السلام فقبل قول القضى كاه واقصر عليه وشبه فى التمان الزوج
فقط فقال (ك) زوج زوجة (صغرة) عن من من محمل (وطا) اى يمكن وطوها وتطيقه عادة
فقد هرب ربة الزنا فدخله من دونها وفى الشام قال كانت فى من من فعله فله الملاعة فقامان
ادعى مؤ وهل تجب قولان ووقفت فان ظهر محمل فلا يلحق به ولا عنت فان نكحت حدثت حد
البكر ولو لم يتم بحقه حق ظهر عليها وجب لعانها انما فاقان نكل حد وطى به وان نكحت حدثت
كالبكر (وان شدد) زوج برزنا زوجته (مع ثلاثة) من الرجال واطلع على ان زوجها قبل حدها
(اللعن) الزوج (ثم التعت) الزوجية (وحد) بضم الحاء المهملة وتشديد الال الشهود (الثلاثة)
انقصهم عن اصحاب شهادة الزنا (لا تصد الثلاثة) ان نكحت الزوجية عن القمان وتصدق
فوجه ان كانت بكرة وان وجدت برهنا الا ان يعلم انه تعدد الزور ليقطعها او يقر به فلا يرهن اولم
يعلم) بضم القصبة وفتح اللام (برويته) اى كونها زوجا لم ينهه عليه مع الثلاثة بالزنا حتى
رجعت) بضم الراء كسر الجيم المراد الشهود عليها بالزنا لا تصد الثلاثة ويلاعن الزوج فان
نكل يحدون الثلاثة ويرهنها ولا تصد الثلاثة لان نكوه كرجوعه بعد الحكم وهو زوج
حد الرابع فقط ولادية على عاقلة الامام للاختلاف فيه فليس يخطا صريح فاه الشارح
(وان اشترى) الزوج (زوجته) الامة وليست ظاهرة الجمل يوم شرائها ووطى بعده بلا استبراء
(ولدت) ولدا كمالا (لسنة) من الاشهر من وطئه بعده وقتناه (قوله) (ك) ولدا (الامة)
التي اقترسدها ووطىها وانت ولدت لسنة اشهر فطوقه بعد وعدم القمان وان كان استبراء
بعد ووطىها بعد الشراء انما ولدت لسنة بعد الاستبراء فهو كولد الامة التي اشترىها سيدها ثم انت
ولد لسنة اشهر في انتفاء بلا امان (و) ان ولده (الاقل) من ستة اشهر او سكنته كانت محرم
الجمل يوم الشراء اولم يطىها بعده (قوله لها) (ك) ولدا (الزوجة) فى الله لا يتق الابطمان معتد
فيه على شيء مما تقدم انه يعتقد عاقبة امتناع القمان فيه بالوطى او التأخير بعد الطه به ابن
عروة وفى حل الامة المحترسة بعد ووطىها القوفى القمان ولا يتق الابطمان عاقبة استبراءها ولم يطىها
بعده فى حل يمكن بعد ومن ثم قال ابن حبيب عن اصعب من اشترى زوجته حاملا او شرع ظاهرة
الجمل وانتبه لاقل من ستة اشهر من الشراء محتضون ولا تقرأوا نكرو وطىها بعد الشراء لمطىها
للتكاح محتضون ولزنى مسين والافهول ملك (وحكمه) اى غرة القمان وما يترتب عليه
سنة اشيا مثلاثة على لعان الزوج (رفع) اى عدم الحد من الزوج اقصدته زوجته ان كانت

٤٧ من في بلسنة اشهر لم يشكر وطىها بعد شرائها (قوله فهو) اى الحل (قوله لقصدته زوجته) على الحد

(قوله) اي قدفة (قوله لثنية) اي حلاغة لعالم (قوله ونص عليه) اي ردها لثبات (قوله واستظهره) اي ردها له بذلك (قوله) واقله اي الاقصى (قوله محال) ٣٧٠ خبر ان (قوله عزاء) اي نسيه ابن عبد السلام (قوله وهذا) اي قبول

رجوع المرأة الى العالم
بعد فسخها منه
(قوله مسلم) بضم ففتح متغلا
(قوله لانه) اي رجوعها للعالم
بعد النكول عنه (قوله وهو)
اي رجوعها عن الاقرار به
(قوله عوده) اي الزوج (قوله)
اليه اي العالم بعد نكوله
عنه (قوله وهو) اي الحد
(قوله وقبل) بضم فسكون
(قوله فقط) اي دون عود
الزوج (قوله) اي العالم
(قوله قبل) بضم فسكون
فتح (قوله ان رجوعه)
اي الزوج للعالم بعد نكوله
عنه (قوله رجوع المرأة)
اي العالم بعد نكوله لانه
(قوله فيما) اي رجوع
الرجل لرجوع المرأة (قوله)
في المرأة اي رجوعها
(قوله على الاول) بضم
الهمز (قوله وهو) اي ما
لا يرد (قوله فيما) اي
الرجل والمرأة (قوله لانها)
اي الترابين (قوله)
ويتوارثان اي يرث احد
لواي الملائع من الاستر
(قوله كواي) بفتح الميم
منقو ترم بلا نون لاضافته
تشمه في اثاره الشققين
(قوله والقرض) بفتح القاف
وسكون الراء (قوله انه) اي الزوج

حرمه (الاولاد) له (في) الزوجة (الامة والذمية) الكفاية (و) ثانيا (اي اجابه) اي الحد
او الاولاد (على المرأة) الحد على المسلة ولو امة والادب على الكفاية (ان لم تلد عن) ثانيا (قطع
نسيه) اي الزوج عن حل ظاهر او سطر وثلاثة برقة على لسان الزوجة احد هارفع الحد
عنه ثانيا افسح نكاحها ثانيا اشارة بقوله (و) يجب (بهاها) من اضافة المصدر له (عنه) تأيد
حرمها) على ملاعنها ان لم يملكها واراد نكاحها بل (وان ملكك) بضم فسكون اي ملكها
ملاعنها فلا يصلح الاستمتاع بها (اي وان) انقض حلها (بعدها) ثانيا ثانيا بضم فسكون
لا يحل انهم اسقطته خفية قاله في المدونة ومقتضاه انه ان تحقق الانقضاء ببلالة مدة
اهل الفاية اقصى امد الحبل لوجب ردها اليه تبين مسددها معا ونص عليه ابن عبد الحكم
واستظهره بعض السيوخ قاله ابن عبد السلام ابن عرفة من تأمل واصلف علم ان فرض
ملازمة البينة لها بحيث لا تخارقه لانفسه اقصى امد الحبل واقله اربعة اعوام بحال عادة
وتقدم في السوف انه ليس من شأن الفقهاء التكلم في خوارق العادات وما عزا لابن عبد
الحكم وبعض الشيوخ لم اعرفه اه قلتم من حفظه اه عيب البنائي قد يقال يمكن انفسه
يقرب العالم بشهادة النساء انوا بل بعدم حلها فلا يشترط على مضي اربعة اعوام والله اعلم
(ولو) بكل الزوج عن العالم ثم (عاد) اي رجع الزوج (اليه) اي العالم بعد نكوله عنه وقبل
حده لثقف (قبل) بضم القاف وكسر الموحدة عوده اليه ونسيه في قبول العود الى العالم بعد
النكول عنه فقال (كم) عود (المرأة) اليه بعد نكوله لانه قبل (على الاظهر) عند ابن رشد
وهذا مسلم لانه كرجوعها من اقرارها بالانقضاء وقبولها واما قبول عوده اليه فضعف بخلاف
لاستقلالها بان رشد والمذهب عدم قبولها لهما باسقاط حد الانقضاء عنه وهو لا يسقط بالرجوع
عن النكاح فلو قال بقبول عودها فقط او لم يقبل عوده بخلاف المرأة لثني على الراعي
عيب البنائي الطرق ثلاث الاولى لابن شاس وابن الحجاب والمصنف ان رجوعه مة بول اتفاقا
وانتلاف في رجوع المرأة والثانية لابن يوسف وانتلاف فيهما والثالثة لابن رشد وانتلاف
في المرأة والرجل متفق على عدم قبول رجوعه ومشي المصنف في الرجل على الاول وفي المرأة
على ما لا ين رشد وهو المذهب فالمناسب المتي عليه فيما (وان) لانه الزوج زوجته لثني حلالا
فقلت زامين فلا استلحق (الملاع) لثني الحبل (احد التوامين) اي الولدين اللذين ليس بينهما
اقل امد الحبل (الحقاه) معا لانهم كانوا واحد ولو لاي في احد هارفع اشته امة او ثوران
كتوارث الشققين كواي سمية ومستأمنة بخلاف ثوي الزانية والمغصوبة فالخوان لام
على المشهور (وان) بولت ولدت وانما ولدت وهذا آخر فاستلحق الزوج احد هارفع الاخر (كان
بينهما) اي الولدين اللذين استلحق الزوج احد هارفع الاخر (سنة) من الاشهر (ثم) هارفع
(بعثان) اي حلال لا يلحق احد هارفع باسحاق الاستر ولا يثني بنفسه (الا انه) اي لكن الامام
مالك رضي الله تعالى عنه (قال ان اقر اي الزوج (ب) الولد (الثاني) البني تاخر عن الاول سنة
اشهر ان قال هذا ولي والقرض انه ان استلحق الاول (وقال) الزوج (لم اطاها) (بعدها) ولادة
الولد (الاول) وجواب ان اقر وقال (سئل) بضم فسكون (التسام) العارقات بذلك (فان قلن انه)

(قوله كونه) أي الثاني (قوله وان قلن انه لا يتأخر هكذا) مفهوم ان قلن انه يتأخر هكذا (قوله لانه) أي الزوج (قوله وهو) أي
 الامام رضي الله تعالى عنه (قوله لانه) أي الستة (قوله تبني) أي الستة (قوله تبني) أي يقول لم أطاعه الاول (قوله لانه) أي
 اشهر) أي بعد وضع الاول (قوله بل يرانه) أي هذا القرع (قوله اصل كونها) إضافة الاولى لليان (قوله المستشكل) يخفى
 الكاف (قوله فانه) أي الثاني (قوله يلزمه) أي الثاني الزوج (قوله كانا) ٣٧١ الولدان (قوله بمن) أي الامام (قوله

اولا) يشد الواو (قوله ثم
 قال) أي الامام (قوله بعد
 الزوج) أي دونه عنه (قوله
 ثم قال) أي في التفسير (قوله
 وان اقر بها) أي الولدين
 الذين بينهما ستة اشهر
 بيان لاختصاص القضي (قوله
 فالتزام) أي الاعتراض برفع
 على اختصاص القضي (قوله
 التنزيل) أي البعث (قوله
 كانه) يخفى العجز وشدة التوهم
 (قوله فقل) أي الزوج الثاني
 يقول لم أطاعه الاول (قوله
 واليه) أي اختصاص القضي
 صلة برفع (قوله فانه)
 أي ابن عرفة (قوله يتأخر)
 أي ستة اشهر (قوله تبني)
 أي الزوج (قوله اياه) أي
 الثاني (قوله كونه) أي الثاني
 (قوله واقراره) أي الزوج
 (قوله) أي الاول (قوله
 اياه) أي الثاني (قوله) أي
 الثاني (قوله لموطه) أي
 الثاني (قوله) أي الزوج
 (قوله لموطه) أي القرع (قوله
 على انه) أي الزوج (قوله

أي التوام (قد يتأخر) عن الاول (هكذا) أي ستة اشهر (ثم) الاولى فلا (يحد) بضم ففتح الزوج
 لانها جمل واحد وليس قوله لم أطاعه الاول نفسا لثاني صريحاً بل هو اواز كونه بالوطاء الذي كان
 عنه الاول جملة لا يؤولن يتأخر هكذا قاله ابن عرفة وان قلن انه لا يتأخر هكذا حد لانه لما اقر
 بالثاني وخلق به وقلن لا يتأخر هكذا اصاب قوله لم أطاعه الاول نقصاً لها واستشكل بان الستة ان
 كانت فاطمة فلا يرجع لنفسه ويحدون لم تكن فاطمة فبرجع اليه ولا يحدون وقد قال في
 الاول انها فاطمة وقد وفي الثاني يرجع لنفسه ولا يحد فاشكل القرع الثاني على الاول واجب
 بانها فاطمة ما لم يرضها اصل وقد عارضها هنا زيادة النفس وفي الحديث ادروا الحدود
 بالمشبهات وما بان في الاول واقر بالثاني وقال لم أطاعه الاول وبينهما ستة فانه يحدون لا يستل
 أنفسهم الاستطاعة الوفاة الثاني بعد تنقيح فصد على كل حال فانه الحطغ ونفس المدونة على اختصار
 أي بعد فان وضعت الثاني لستة اشهر فأكفرهما بطلان فان اقر بالاول وفي الثاني وقال لم اطاعه
 بعد الاول لاسم وفي الثاني اذ هما بطلان فسكت ابن الحاجب عن هذا القرع بل يرانه على اصل
 كونها مبطنين ثم جافى المدونة بالقرع المستشكل فقال وان قال لم اطاعها بعد الاول وهذا
 الثاني روي فانه يلزمه لان الوفاة لاشرا ويستل النساء قلن ان اجل يتأخر هكذا فلا يحد
 وكانا بطلاناً واحداً وان قلن لا يتأخر حد ومطابقه وقد اشار في التفسير لهذا الاشكال ثم انفصل
 عنه احسن الانفصال فقال جزم ولا يحد لهما بطريق ثم قال يستل النساء ذلك الا لاجل حد
 الزوج حد القذف لان الحدود تدور بالمشبهات ثم قال واخصرها القضي وان اقر بها جميعاً
 وقال لم اطاعها بعد الاول يستل النساء فاعراض انهم روي في الثاني بولي عليه يستلها اذ كانه نقاه
 واثبتته اء واليه يرجع ما عتد ابن عرفة فانه قال انما يحد اذا قال النساء يتأخر لعدم نقية اياه
 يقول لم اطاعه الاول بطوار كونه بالوطاء الذي كان عنه الاول جملة لا يؤولن يتأخر وحده
 يقولن لا يتأخر لنفسه اياه بقوله لم اطاعه الاول منضمات القولين لا يتأخر فانه يمنع كونه عن
 الوطاء الذي كان عنه الاول واقراره بمع ذلك قال امره لنفسه اياه واقراره فوجب لموطه
 وحدها وما بان يجب السلام فله على انه اقر بالثاني بعد ان في الاول ولا من فيه وقرر
 الاشكال ولم يقبله ابن عرفة وادعترضه بانها تعريضاً لمصلحة فيقتض ما هي عليه مع وضوحها
 وشهرتها فانظر والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب في العدة وما يتعلق بها)

(تعهد) يقع التوهمين وشدة الحد الذي يترتب عنه ان كانت مسجلة بل (واذا) كانت (كافية)
 طائفة خارج مسلم او اوارادنا كسما من طلاق كافٍ لبعض منه قد وهما (الحرة) (الوطاء)

فيه) أي الاول (باب العدة) (قوله العدة) بكسر العين وشدة الحد ابن عرفة العدة من منع
 التكاثر لنفسه او من زوج او طلاقه فيدخل منه منع من طلق زائدة تكاح غيرها ان قبل هو بعد وان اريد انما احاطت
 مدة منع المرأة الخ (قوله في العدة) أي انقاسها واحكامها (قوله او اواراد) أي مسلم (قوله من طلاق كافٍ) أي وموته (قوله
 منه) أي طلاق الكافر (قوله قبلها) أي العدة

(قوله لانه) اي وطه فخر المصنف (قوله مقدوم شرعا) اي وهو كالمدوم حسا ابن عرفه وفيما يجب بخلافهما ولا يباي ذيل فيقتل الوطه ولو انكره (قوله روبا) اي المدونة (قوله ومنها) اي المدونة (قوله قبلها) اي مسئلة من لا يوطأ مثلها (قوله وهي) اي من فيها بقية رونق الحال (قوله ومثلها يوطأ) ٣٧٢ حال (قوله ويجب بان زوجها) حال (قوله ثلاثة اشهر) خبر عنه (قوله لا يجب استبراحها)

مقبول رواية المصنف
لقائه (قوله خلاف) خبر
رواية (قوله فيها) اي المدونة
(قوله وجوب الاستبراء)
مقبول رواية المصنف لقائه
(قوله هذه الرواية) مقبول
ترجيح المصنف لقائه (قوله
بقوله) اي القضي صله ترجيح
(قوله ان الحرة لا خلاف فيها)
خبر ظاهر (قوله ونقل) يشترط
اللقاف (قوله مثل) بكسر
فكون مقبول نقل (قوله
اشبهه) خبر مدعيه واولاه
مقبول قول المصنف لقائه
(قوله لا تعتد بزوجه) خبره (الخ)
مقبول قول المصنف لقائه
(قوله يرد) بضم فتح مثل
خبر قول المصنف لقائه
(قوله لقطع) اي يقي الماء
عنها (قوله لا يخلو نصبي)
مقبوم بالغ (قوله فانه عنه)
وايه جواب عما يقال لا تصور
عدا مطلق من صبي الا يلازمه
طلاق (قوله وفيها) اي المدونة
(قوله بوضعه) اي جعلها (قوله
مثلها) اي الصبي (قوله هنا) اي
قربا لاجوب (قوله بالوط)
صلة مثل (قوله به) اي امكان
شغلها (قوله فيها) اي الخلو
(قوله لانه) اي المعتد ذكره
لتد كبيره (قوله فيما هو حق لهما) اي الزوجين صله اخذا (قوله فيها) اي المدونة (قوله تصادقا) بوضعه
اي الزويان (قوله انه) اي الزوج (قوله قبل) بضم فاء مستقلا اي الزوجة (قوله الا ان يظهر بها حل في شتم) ابن
عرفه في امهات الاولاد مع ما عرفت من غير ما ظهر وجلي يمكن كونه كليا في العدة والزوجة ولو لم يصح

وان لم يكن جعلها ولم تبلغ قسح سبغ على العقد لان لم تعلقه وان طاعتها زوجها لانه معدوم شرعا
ابن عرفه وفيما ليس على من لا يوطأ مثلها عدة طلاق ومن قبلها عدة من فيها شبهة رونق في الطلاق
وهي من لا تحيض لمغرو مثلها يوطأ وفيها زوجها ثلاثة اشهر وفي المقتدعات ابن لباية الصغيرة
التي ليست في سن من تحيض ويؤمن جعلها الا عدة عليها وهو شاذ قلت قال القضي رواية ابن
عبد الحكم في الامهات طلق الوطه ولا تفعل غالبا كبت قسح وعشر لا يجب استبراءها خلاف
رواية ابن القاسم فيها وجوب الاستبراء وظاهر ترجيح القضي هذه الرواية بقوله قاسم اهل
الحرة المقتدعات ان الحرة لا خلاف فيها وقل الصقلي وان حبيب من جماعة من اتابعين مثل روايه
ابن عبيد الحكم وقول ابن هرون رواية ابن عبد الحكم اشبهه بواهم في الصغيرة الذي لا يوطأ
لا تعتد بزوجه ولو طأ في الوط من رديان الصبي لامامه قطعا فلا ردة قطعا وان الولد من الصغرة
المطقة والوط لا يفيض لقطع لحا الاحتياط القضي ذكر بعض اهل العلم ان رأى جنة ثنت
احدى وعشرين سنة وعرفت ان في بلادكمه مثل ذلك كثيرا كالعين وصلة تعتد (السبب
خلوة) نذج (بالغ) بها خلواتا عداها وزيارته ولو لم يضام طبقا او وهي حاض او نساء او صاغته
لا يخلو نصبي ولو قو على الوط متاع عنه ولبه ابن عرفه وفيها ان كان الصبي لا يوطأ بله ويقوى
على الوط فظهر باصر اتمحى فلا يلحقه ويقتدر ان مان فلا تنقض عدتها او اقامه بوضعه لان
الحل الذي تنقضه العدة بوضعه هو الا حرمه بالامامه لا يوطأ بله بوضعه وان لم يوطأ في الزوج
واالمسوح ذكره وانما صله (غير مجبوب) بالخلوة بالغ مجبوب ولا يوطأ عنه عند جمع وهو الرافع
خلافا لقول حاض والراجح ان دامن النساء والخلوة المجبوبين لم يوطأ بله ثم طلق فتعتد بزوجه
ونعت خلوة بجملة (اسكن شغلها) اي الخلوة (منه) اي البالغ غير المجبوب بالوطه واحتزبه عن
خلوة فيها بوضعه نساء متصفات بالعدة والنفقة واحدة كذلك وعن خلوة مقلقة قد عرفت عن
زمن الوطه فلا يجب عده قاله الله كما ان يجب العدة بما تقدم ان تصادق على الوطه في الخلوة
او اختلافا فيه بل (وان نساء) اي الزوجان الوط منها لانه حق قبله على فلا يقطع بانها اقامه على
نفيه (واخذنا) بضم المهر وكرسرا الخلة المجهمة اي الزوجان (بالرأى) اي الزوجين بضم
فيما هو حق لهما فتأخذ الزوجة بعدم النفقة والكس ومدة العدة وعدم تكميل المهر
وزواخذ الزوج بعلم رجعتها وضعه من تزوج من يهرم بجمها معها او اربعة سواها وواخذنا
مدايان من تأخرت حبان لا يردت المثل قبله ابن عرفه وفيها من دخل باصر أنه وقال لم اسها
وصدقته فله نصف المهر وكذا ان تصادقانه قبل اوجرد او وطئ دون الفرج الا ان يطول مكنته
معها قال الماتريضي اقتله على غشه فأرى له جميع المهر وقال قوم لان نصف المهر (لا) تعتد
الزوجة (بغيرها) اي الخلوة في كل حال (الا ان تقر) الزوجة بقطعه (أي وطه البالغ غير المجبوب
في غير الخلوة) (او) (الا ان يظهر) بها (جمل ولم يفته) أي الزوج الجمل بلعان فقتله

لقد كبيره (قوله فيما هو حق لهما) اي الزوجين صله اخذا (قوله فيها) اي المدونة (قوله تصادقا) بوضعه
اي الزوجين (قوله انه) اي الزوج (قوله قبل) بضم فاء مستقلا اي الزوجة (قوله الا ان يظهر بها حل في شتم) ابن
عرفه في امهات الاولاد مع ما عرفت من غير ما ظهر وجلي يمكن كونه كليا في العدة والزوجة ولو لم يصح

(قوله فان نساء بلعان) منهم ولم ينهم (قوله فلا تنفقه ولا كسوتها) ينزع على لا تعتدوا تنبري (قوله قبل وضعه) صلة الميت (قوله قدره) اي حيصم (قوله ثلاثة قروء) اي عدتها ثلاثة قروء (قوله اطلانه) ٣٧٣ اي القرم (قوله انه) اي القرم (قوله

ورجعه) اي النسي ان القرم هو الحيض (قوله روده) اي ترجيع النسي (قوله بانه) اي اطلاق القرم على الحيض (قوله وهو) اي التبر (قوله وانما) اي كون الجميع للاستبراء عليه لا يجب على مطلقه قبل البناء (قوله الاول) عطفا على الجميع (قوله الثاني) اي ان الاقل للاستبراء (قوله) ورجعه اي الثاني (قوله عنه) اي اي عمران (قوله من اثنين) اعتاده في السنة (ط) اي ان المال (قوله يوجد) اي ما يقوله ابن الحاجب (قوله شادوه) اي ابن الحاجب (قوله والا) اي وان حاضت لوقتها (قوله اي اي ابن الحاجب مقول تعقب الحاضا فاعله (قوله عدم) مقول نقل الحاضا فاعله (قوله بانفراد) اي ابن الحاجب (قوله تعقب (قوله بها) اي ما يقوله (قوله حسن) خبر تعقب (قوله اي المطلق (قوله فيها) اي سنة (قوله وقته) اي حوضها (قوله والا) اي وان لم ينقض في وقته (قوله فاما لعله على هذا) اي قول ابن الموازم يختلف في هذا الخ (قوله طلاقا) مقول مطلق المطلق مبين نوعه ينشئ (قوله

بوضعه فان نساء بلعان فلا تعتدوا تنبري وضعه فلا تنفقه ولا كسوتها ولا يرث الحيض منها ما لم يت من ما قبل وضعه وصلة تنفقه (ثلاثة اقراء اطهار) بيان او بدل (و) عدة النقص (ذي) اي صاحب (الرق) اي الامة (الرقبة من زوجها) الطراز (الرق) (قرآن) يشفع القاف على الانهر اي طهران ابن عرفة والمعداة تست الاول معدا حيصها في كل شهر دون دم غيره ولو اختلف قدره ثلاثة قروء الحرة وقرآن لغيرها والنصوص القرم الطهر واستقر النسي من اطلانه في المذهب على الحيض انه الحيض ورجعه ورده ابن شبر بانه مجاز قلت كيف هذا وهو مشترك لفة بين الطهر والحيض (والجاء) اي الاقراء الثلاثة لقروء القرآن للامة (لاستبراء) اي الاستدلال على برائة الرحم من الحمل في مطلقه مدخول بها ولا يجب على مطلقه قبل المدخول لانها لا تحتاج للاستبراء (الا الاقل فخطا) الاستبراء الباقي تعبد (على الاربع) عند ابن يونس وهو قول الاجمري والثاني للقاضي ورجعه بعد الحلق وقطر فائدة الخلاف في الكفاية قتلها الثلاثة على الاول وقروء السلاق فقط على الثاني وتعتد المطلقة بالاقراء ان اعتادت الحيض فيمدين سنة قبل (ولو اعتادته) اي الحيض (في كالسنة) مرة وادخلت الكاف ما زاد عليها الى عام عشرين سنين على ما قلناه ذن ابني عمران والى تمام خمس سنين على ما نقله ابو الحسن والناصر عنه بن اعتادته في كل عشرين وخمس مرة يتنظرو فان جاء وقت مجيئه ولم ينقض حلت وان حاضت انتظرت الثالثة فان جاء وقتها ولم ينقض حلت وان حاضت انتظرت الثالثة او وقتها واشار بولما تقبله ابن الحاجب من ان من اعتادته في السنة فصل بقلمها وانكر وجوده شادوه ابن عرفة ابن رشد من محققين حيصها سنة او اكثر عدتها سنة سواء ان لم ينقض لوقتها والا فاقراءها ولا يخالف فمن اصحابنا قد تعقب شادوه ابن الحاجب بقوله عدم اعتبار انتظار الاقراء ما انفرد به حسن وفي المدونة ولو تقدم عليها حيص مرة طلبت الحيض فان لم يأتها اعتدت بسنة من يوم الطلاق وعبارة الشامل فاذا حيا الحيض في السنة مرة انتظرت الاقراء على المعروف في المذهب فان لم ينقض فيها ومضى وقته حلت ولو حاضت من الغد محمد فان كانت حيص بعد سنة انتظرت عايتها فان حاضت في وقته حلت والانسنة بعد طهرها ولا تزال كذا حتى يتاخر من عايتها وتكمل ثلاثة اقراء (او) اي وقتها المطلقه بالاقراء ولو (ارضعت) وتاخر حيصها الارضاعها فلا تعتد بالسنة تنتظر الاقراء حتى يحياها او تقلم ولها او ينقطع ارضاعها فتستقبل ثلاث حيص فان لم ينقض حتى تمتس من حين انقطاع الارضاع حلت اظهور ان تاخره ليس الاقراء ابن الموازم يختلف في هذا اقول ما لا واصحابه مضي اقتدالي عنهم فاما لعله على هذا المذهب القرم والامة كالحرة قاله ابن جسد السلام (او) اي ولو (استعصفت) بضم القوية المطلقه (وقد) ميزت (دم الحيض من دم المرض برائحة اولون او نازلا بكترة) ههنا الاكل والشرب والحرارة والبرودة فتستدل الاقراء بالسنة على المشهور وروى ما لا يرضى الله تعالى عنه بسنة والامة كالحررة (واكثر زوج) المطلق طلاقا جريما مرضعا بناحو حيصها الارضاعها (انزع اوله) المطلقه (المرضع) بكسر الصاد المججمة (فرار من ان ترثه) اي لزوجه نزعها ان مات قبل تمام عدتها ولو حيصا لان الموت يقبها (اوليت زوج اشتبا) ونحوها

مرضعا مقول به المطلق (قوله جميعا) خبر كان محذوف وقع اسمها ضمير الزوج

(قوله لو جود مرض الخ) حلة
 ليضرب (قوله قبلها) بكسر الواو حقة (قوله اول قبله) اي غيرها (قوله انتزاعه)

من يحرم جمعها معها (اورابعة) بدلها (اذ لم يضرب) الانتزاع (بالوق) لوجود مرض غير حاق بها
 الولدان لم يوحدها اول قبله الولد فلا يجوز انتزاعه وانما جاز انتزاعه لقطع اثرها العائد ففعه
 على ولزته غيرها فاحرى انتزاعه لاسقاط نفقتها عنه ومحل اذا اخر حضاها عن وقتها المعتاد
 لها الارضاعها كافي جماع ابن القاسم فان لم يتأخر عنه فليس له انتزاعه لتسبب قصده اضارها
 ومثل ولدها ولغيرها التي ترضعها لم يعلم باجارتها وبقربها قبل طلاقها ولزوجة طرده لا يسه
 لتجمل حضاها وتزوجها غير مطلقها ان قبل الولد غيرها وله اولايه مال قالة ابن رشد واستشكل
 بان الرجعية يجب عليها الارضاع واجب بجمعه على من لا يجب عليها الشرفها فان قلت هذه لها
 ردوان لم يكن لها مصلحة فيه فلا يتم هذا الجمل قلت ليس في النقل تقييد ردوها بمصلحتها فليست
 كالاب وعوضت مسئلة المصنف بقوله الا في الحضانة ولو وجد من ترضعه عندهما بجانا
 واجب بيان هذه هنا اعطى حقها في ارضاعه وحضانتها بالقسمة فبقي لها من ترضعه عندها
 فهذه خصصة للزوجة والله اعلم (وان لم يقر) المحضاض من المرض من دم الحيض (واناخر)
 الحيض (بلاسبب) ظاهر من رضاع او استحاضة (او مرضت) المطلقة فتأخر حضاها بسببه
 قبل الطلاق او بعده (تربعت) اي تأخرت بفترات متعاقبة (تسعة اشهر) استبرأ على المشهور
 لزوال البيسة لانها مائة الحمل غالباً وهل تعتم من يوم الطلاق او من يوم ارتفاع حضاها قولان
 (ثم اعتدت بثلاثة اشهر) حرة كانت او ممة وحقت بتمام السنة ولا ينظر لقول النسائي وقيل
 التسعة عدة ايضا والصواب انه خلاف لفظي كما تنبيه عبارة الائمة هذا مذهب ابن القاسم
 وقال اشبه المرضة كالمرض وغيره ابن القاسم ينهها بما بقدره المرضع على ازالة السبب فهي
 قادر على الاقتراف بخلاف المرضة فانها لا تقدر على رفع ذلك السبب فاشبهت بالناسية وشبهه
 في الاعتداد بالثلاثة فقال (كعدت من لم تر الحيض) لصغر وهي مطبقة الوطه او طبعها وهي
 البقلة (وعدة) (الناسية) من الحيض ككبرها في السن فعدة كل من هو لا ثلاثة اشهر وان
 كانت حرة قبل (ولو) كانت متلفة (برق) واشاد بولوا في الخلاف في المذهب وهو قولان
 احدهما شهران والاخر شهر ونصف ووجه المشهور ان الجمل لا يظهر في اقل من ثلاثة اشهر
 فلذا سارت الامة الحرة قالة الموضع (و) تعتبر الاشهر في العدة بالاهل كاملة كانت او ناقصة ان
 وقع الطلاق في اول ليلة من الشهر وان وقع في اثنائه عبرت الثاني والثالث بالاسلال (وقم)
 بضم فكسر مثقال الشهر الاول ثلاثين يوما (من) الشهر (الرابع في) صورة (الكسر) للشهر
 الاول والطلاق في اثنائه (ولغا) بفتح الغين المجعولة اي لا يحسب من العدة (يوم الطلاق) الذي
 وقع الطلاق بسد طوع غمره فان وقع للمقبل بلوغ الفجر حسب اليوم عنها وكذا العدة الوفاة
 وقيل لا يلحق وقعدت على مثل الساعة التي طلق وامأت فمها والقول لا ثلاث رضى الله تعالى عنه
 رجعت الى اولهما (ولو صاحت) المعتدة التي تقر بتسعة وتعد بثلاثة (في السنة) ولو في آخر
 يوم منها رجعت الى اعتدادها بالاقرار (و) (التي تنظر) الحصة (الثانية) او خمس عشرة مضاعفاً غنت
 السنون لم تحض حلت وان صاحت ولو في آخر يوم منها انتظرت خمسمائة (و) الحصة (الثالثة)
 فضل السابق منها مائة في الحرة والامة قبل الثانية او ثمان مائة مضاعفاتها (ثمان احتاجت)
 من تربت تسعة واعتدت بثلاثة ولم يأتها دم لانها لم يعد لها (عدة) (من طلاق آخر) (لانها)

(قوله ايها) بفتح الهمز وكسر الهمزة فلا يلازج لها (قوله ينسب) صلة بجمع (قوله خاصة) اي كونها خاصة (قوله مع شبهة) حالة من بجمع (قوله والا) اي وان لم تكن شبهة معدنية (قوله لكن هذا) اي التبرص الواجب بالوط المستدل بالكاح لجمع على فساد مع شبهة اذ لا بد من (قوله فهو) اي التبرص استيعوا الاستدراك على قوله بزنا وشبهة زنا عيانه استبرأ فيها (قوله والا) اي وان كانت ظاهرة الحمل منه حين زناها (قوله نقول بكمه) اي لزومها وطورها (قوله ٣٧٥) ذكرها اي الاقوال (قوله

وبه) اي التعرير صلة
اجيب (قوله وعلمه) اي
التعريف (قوله بانه) اي الشان
(قوله وهو) اي التعليل
(قوله آيا) بفتح الهمز وكسر
الهمزة فلا يلازج لها
(قوله زمن استبرأ) صلة
ايما (قوله سواء كان) اي مرید
العقد عليها (قوله واجنبيا)
عطف على زوجها (قوله
جها) اي بغير يتم (قوله
من ذلك) اي الى السبب والشرع
(قوله لانها) اي التي تغلب
السبب والتمسرى عليها
(قوله وولدها اقراش زوجها)
حال (قوله سقط حد القذف)
خبر فائدة (قوله بانه ابن
شبهة) صلة روى (قوله وحد
من روى الخ) عطف على
سقوط (قوله مهما) اي ستة
الانهر (قوله بذلك) اي انة
ابن شبهة (قوله اذهي) اي
الشبهة (قوله لموقعه) اي
القتب (قوله تعريض)
اي كونه معرضا عنه فلا
يحد (قوله مهما) اي ما ادا الشبهة
(قوله لا لاطلاقه) اي الماه
القاسد (قوله وحل) بضم
ضم كسر او فتح فكروا

(الثلاثة) عدتها ابتداء ولا تبرص تسعة لصيرورتها بانه فان كان انا اعدم ثم احتاجت لعدة
جرى فيها ما تقدم والله اعلم (وجوب) على الحرقة وجبة كانت او اياها (ان وطئت) بضم الواو
(بزنا او) وطئت (شبهة) للشكاح كلفه او عقد نكاح فاسد بجمع على فساد ينسب او رضاء
او صرا وخامسة مع شبهة تدرا الحد والافهوزنا لكن هذا اذ كان لم تكن شبهة فهو استبرأ
(ولا بد من الزوج) زوجته التي وطئت بزنا وشبهة زمن استبرأتم اي بغير علمه وطورها حيث
لم تكن ظاهرة الحمل منه والافتقار بكمه وقيل يباح وقيل خلاف الاول ذكرها ابن عرفة وابن
يونس وفي البيان ما يقيدان المذهب التعرير بموهبة اجيب في نوازل ابن الحاج والمبايعين
المعياي وقضى وعلمه بانه رجم بقتل الحمل فيضبط ما بهما غيره وهو ظاهر (ولا يقد) اسد
نكاحا عليا ان كانت ايمان من استبرأتم سواء كان زوجها الذي فسخ نكاحه او طلقها باثنا
او اجنبيا لان كل يحصل امتنع فيه الاستمتاع امتنع العقد فيه الا الحيض والنفس والسبام
والاعتكاف (او غاب) على الحرة غيبة يمكن الوطئ فيها (غائب او ياب) بكسر الموحدة مخففة
كأنه روى (او ستر) جهلا او فتاح خلصت من ذلك لانها مظنة الوطئ (ولا يرجع) بضم
الضمة وفتح الجيم (لها) اي لا تصدق الحرقة فيها وطمس ذكر كراتها بما بالجامع ودفع المعرفة عن
نفسها وفاقول وجب (قد رها) اي العدة بالتحصيل السابق فذات الحيض غير المتأخر عن زمنه
اول التأخر رضاء ثلاثة اقراش او النكاح الصغيرة والخلعة ثلاثة اشهر والمتأخر حبيشه بالاسباب
المرضى والمستمحاضة غير المبرئة ستة وفائدة استبرأ الحرة ذوات الزوج وولدها اقراش زوجها
سقوط حد القذف من روى ولدها بحد ستة اشهر من فهو الزنا بانه ابن شبهة وحد من روى ولدها
لا قل من اذنت له في التوضيع واستشكله ابن عاشر بان الحد انما يتقرر بنى النسب لا بآيات
الشبهة اذ هي لا تستلزم نفي التسبب بل لموقعه في نفس المسئلة اه وعبارة ابن عرفة وعما تلم
من هذا البحث ونسها واستشكل لزوم الاستبرأ مع وجوب طوق الولد واجيب بافاده نفي
نهر يرض من قال لذي نسب عنه ان ابن الماء القاسد اه فان الماء القاسد فيه تعريض يرضى
النسب لا لاطلاقه على ماء الزنا ايضا بخلاف الشبهة وحل كلام المصنف على الحرة فقط لانه
سبب كراستبرأ الامنة بانه وثلاثا بتعقيب المتقدم في عدة الامنة قرآن او ثلاثة اشهر او ستة
واستبرأ وها هو الزنا حصة قتل في عن المدونة ونصه وفي لزوم ذات الرق العدة كالمرأة
واستبرأ وحاشا الزنا والاشتباه حبيشه اه ونقل نحوه من ابن عرمان والجلاب وقوله قد رها هو
المشايه بقوله لهم استبرأ الحرة كعدتها وقد استأنا استبرأها لاطامة بلدها على ابي الزنا او
لقتلها بالردة الذي يعتمد عليه الملاعن فانه حبيشة وتعلمها عجم شوه

(قوله فقط) اي دون الامنة (قوله لانه) اي المنصف الخ علمه حل على الاول وخبره على الثاني
(قوله وثلاثا بتعقيب) بضم فتحات متقلا عطف على لانه الخ (قوله وثلاثا) اي المدونة (قوله سكا الحرة) خبر لزوم
(قوله حبيشة) خبر استبرأها

(قوله ثاناً) أى الحرة (قوله وقت) بضم الواو (قوله هو) أى جواز اختصامه بغير وطء (قوله فى العقد) أى محض
 المقنود (قوله لكن نقل المواق الخ) استدراك على قوله وهو مذهب ابن القاسم الخ لغير إجماعه اعتقاده (قوله ما نقله) أى فى
 التوضيح والشارح (قوله ونقل) بسكون النون (قوله سابقه) الخ خير نقل (قوله أنه) أى ما نقله عن ابن عرفة (قوله ولها
 وفى الخ) سال (قوله وخبر) بضم الخاء المعجمة وكسر الميم مثقالاً (قوله نكاح الشريعة) مقهول
 ٣٧٦

والحررة استبرأؤها كالعدة • لا فى لعان وقتنا ورتبة
 فانها فى كل ذا تستبرى • بحصة فقط وقت الضرا
 وظاهر قوله ولا يبطأ الزوج انه الاستمتاع بغير الوطء وهو مذهب ابن القاسم نقله الموضع فى
 العقد والشارح ولا يخالف قوله هو مذهب ابن عيسى لا فى الاستبراء الاستمتاع لانه فى أمة يتجدد ملكها
 لم يسبق فيها استمتاع وما هنا فى زوجة سبق له فيها استمتاع لكن نقل المواق عن ابن عرفة ما منع
 وأعله هو المقعد • عيب البنية ما نقله عن عباس لا عن ابن القاسم والفرق المذكور صحيح
 ونقل المواق عن ابن عرفة سابقه بقيد انه فى الأمة التى يتجدد ملكها فى الاستبراء مثلنا والله أعلم
 (و) إذا نوح اجتنى شريعة ولاية الاسلام ولها ولى غير مجبور دخل الزوج بها لم يطل وخبر
 ولها فى الفسخ والامضاء أو تزويج عبيد بدون إذن سيده ودخل ويشيه بغير إذن له ودخل
 وغير السيد والوفى فى الامضاء والفسخ فاختلف (فى) ايجاب الاستبراء (امضاء الولى) نكاح
 النحرقة أو العبد أو السقيم من الماء الحاصل قبل الامضاء لانه حرام وهو لا ين المجنون
 ومجنون وعده لانه ماؤه وهو مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (أو) ايجابه (بفسخه)
 أى الولى النكاح المذكور أو راد زوجهما بآذن الولى وأذن السيد للعبد فى تزويجها
 أو الولى السقيم فى تزويجها ذلك وعده (تردد) فان كان الامضاء أو الفسخ قبل الدخول فلا
 استبراء وان أراد اجتنى تزويجها بعد الفسخ بعد الدخول وجبت العدة منه اتفاقاً البناى نقل
 التوضيح وق انه ما فى الفسخ تأويلان ذكر ابن عرفة الخلاف فى المسئلتين ونسب وجوب
 الاستبراء لابن المجنون ومجنون وعده مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما ومقتضاه
 انهما قولان ويظهر منه ان عدم الوجوب هو الراجح خلاف ما ذكره • واقفه اعلم (واعتمدت)
 أى احتسبت المطلقة فى طهر (بطهر الطلاق) لحملته قرأ اول ان طال بعد الطلاق بل (وان)
 كان (لحظة) يسيرة تجد اذا خاضت عقب الطلاق فقد تم قروها الاول فان طهرت نصف شهر
 وخاضت ثلثة فقد تم قروها الثانى فان طهرت كذلك خاضت ثالثة فقد تم قروها الثالث
 (فتصل) للأزواج (بأول الحصة الثالثة) لان الأصل والغالب عدم انقطاع الدم فوراً ودوامه
 يوماً كما كرهه مذهب ابن القاسم (أو) اول الحصة (الرابعة) بالنسبة لحصة الطلاق (ان)
 طلقت بضم فكسر مثقالاً (بكسفى) ادخلت الكاف التفاس لانها بالحصة الثانية تم قروها
 الاول والثالثة تم قروها الثانى وبالأربعة الثالثة (وهل ينقضى) للعدة بالاقراء من الطلاق
 أى وهل معنى قول الشيبينى (ان لا تنجلي) العدة أفتزوج (ب) مجرود (بقرينه) أى دم الحصة
 الثالثة ان طلقت بطهر أو الاربعة ان طلقت بغيره وجوبه فيكون خلاف قول ابن القاسم

هذه الضاف لقاعله
 (قول من الماء الخ) صلة
 استبراء (قوله لانه) أى الماء
 الخ له وجوب الاستبراء
 منه (قوله سوام) أى نشأ
 عن وطء سائر (قوله هو)
 أى وجوب الاستبراء (قوله)
 وعده) أى وجوب الاستبراء
 من الماء السابق صلى
 الامضاء (قوله لانه) أى
 الماء السابق الخ لانه لعدم
 وجوب الاستبراء منه (قوله)
 وهو أى عدم الوجوب
 (قوله أو ايجابه) أى
 الاستبراء (قوله لذلك) أى
 بعمدة ما نقله لا ييجابه (قوله)
 وعده) أى الايجاب لانه
 ماؤه (قوله بعد الفسخ) صلة
 تزويج (قوله بعد الدخول)
 صلة الفسخ (قوله انهما)
 أى الوجوب وعده (قوله)
 فى الفسخ) أى لانه الامضاء
 (قوله فى المسئلتين) أى
 الامضاء والفسخ (قوله)
 ونسب) أى ابن عرفة (قوله)
 ومقتضاه) أى ابن عرفة
 (قوله انهما) أى الوجوب
 وعده (قوله منه) أى ابن

عرفة (قوله ان طال) أى الطاهر (قوله كذلك) أى نصف شهر (قوله لان الأصل والغالب الخ) نقل
 عليه لعلها بالثالث وقد قيل لما يقال كفى فصل أول الثالث مع احتمال انقطاعه بل دوامها وماؤه بال (قوله هذا) أى حالها
 بأول الحصة الخ (قوله لانها) أى المطلقة (قوله بالحصة) صلة تم (قوله من الطلاق) صلة المعتدة (قوله الوجوب) خبر متى (قوله)
 فيكون) أى قول الشيبينى الخ

(قوله بعمل بأول الخ) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله أو معناه) أي قول أشهب بن أبي الخ (قوله فلا يضافه) أي قول أشهب بن أبي الخ (قوله يفتي) أي قول ابن القاسم (قوله الجسعة الخ) (قوله فاختص) بضم التاء وكسر اللام (قوله هو) أي قول أشهب بن أبي الخ (قوله بعمل) يعني على التدب (قوله فلوفاق) (قوله وهذا) أي تأويل الوفاق (قوله أو خلاف) عطف على وفاق (قوله بجملة) أي يفتي على الوجوب (قوله لخلاف) (قوله وهذا) أي تأويل الخلف (قوله واليه) أي الخلاف (قوله ذهب) (قوله لقوله) أي حصون (قوله هو) أي قول أشهب بن أبي الخ (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ولو في آخر ساعة) (قوله منه) أي طهر الخلاف (قوله وفي اختصاصها) أي المدونة (قوله القرش) أي أشهب بن أبي الخ (قوله بل طهرها) (قوله فتزوج) (قوله ولكن لا يهمل الخ) استدراك على المعصية أن تزوج إذا حاضت الخ لرفع إيجابه إباحة تزويجها بما روي في أول الدم (قوله فقهر) أي ما (قوله نازل عليها) (قوله قطع) عطف على تقيم (قوله أنها) أي الدم وأنه تأنيدي خبره (قوله والا) أي وإن لم يعمل على الاستعجاب (قوله تناقض) أي قوله المعصية أن تزوج إذا حاضت وقد يقال لا تناقض ٢٧٧ ولعل على الوجوب لأن الثاني

استدراك على الأول ومن المراد منه (قوله فيها) أي المدونة (قوله أي يصب الخ) خبر قول (قوله بتأديها) أي الجسعة (قوله قطع) (قوله يفتي على معناه) هذا خبر قول (قوله وعلى أن لا قل دم الحضي الخ) عطف على معناه (قوله هذا) اسم مؤنر (قوله في كونه) أي الحد (قوله ثلاثة أيام) كون (قوله أو خمسة) أي من الأيام عطف على ثلاثة (قوله قولاً) مبتدأ في كونه (قوله ابن مسلة) راجع لكون الله ثلاثة (قوله والمجاوشون) راجع لكونه خمسة (قوله لاف) أي يحض العدة

تحل بأول الجسعة الثالثة أو الرابعة أو معناه التدب فلا يضافه في الجواب (تأويلان) وذلك أن في المدونة لابن القاسم تحمل مجرد رويته وألهم ولا شيب يعني أن لا يهمل في الشكاح أول الدم فاختص بعمل هو وفاق لابن القاسم بعمل شيب على التدب وهذا تأويل ابن الحبيب وأكثر الشيوخ وأخلاف بجملة على الوجوب وهذا تأويل غير واحد والذهب حصون لقوله هو خسر من رواية ابن القاسم ولو قال المصنف فيها لا شيب يعني أن لا يهمل برؤيته وهذا وفاق تأويلان لكانا أوضح وأقرب علم ابن عرفة وفيها طهر الطلاق فمروا في آخر ساعة منه وفي اختصاصها بأول جرحها اضطراب مع القرش أن المعصية أن تزوج إذا حاضت الجسعة الثالثة فيس طهرها ولكن لا يهمل حتى تقيم أي ما تعلم أنها مسية بن رشد لقوله ولكن لا يهمل على الاستعجاب ولا تناقض وقول أشهب بن أبي الخ يصب لا يهمل تعلم أنها مسية مستقيمة بخلافها يأتي على معناه هذا وعلى أن لا قل دم الحضي والاستبراء حتى كونه ثلاثة أيام أرخصه قول ابن مسلة وابن المجشون ويأتي على أن لا قل دم أحد أقوله أن انقطع جرح رجوعها إليها ولو جرحها رجعتا لأن ما رأته من الدم يحض في الظاهر وجب استئصالها من مسكن الزوج ويصح تزويجها بغيرها ويصح ارتجاع زوجها إليها فإن انقطع الدم ولم يعد من قريب وكانت قد تزوجت فصح نكاحها ومعتد بجملة فزوجهما إن كان ارتجاعها إليها رجعتا لم يكن ارتجاعها وإن رجعت عن قريب ثم نكحها أو بطلت رجعتا لإضافة الدم الثاني للأول وبما ينسب لهما طهر أقوله وعلى قول ابن القاسم فيها الأسعد والفقعة حفز بقصد في الطلاق والاستعجاب معنى روايته فيما إذا دخلت الأمة المبيعة في الدم بأول ما تدخل فصل للمشترى

٤٨ من في والاستبراء (قوله قوله) أي أشهب طاعل باقي (قوله أن انقطع) أي الدم قبل تمام ثلاثة أو خمسة أيام (قوله وجب جرحها الميتة) أي تقيم عذمتها فيه (قوله ولو جرحها رجعتا) عطف على وجب رجوعها الخ (قوله لا ما رأته الخ) على التقديرين جازاً أو متعلقاً بالهاتين أو منع مطلقاً من رجوعها برؤية أول الدم (قوله من الدم) بيان لما (قوله يحض في الظاهر) خبران (قوله وجب) أي أن شفع الزوج وطلب استئصالها من مسكنه (قوله تزويجها) أي لغرض زوجهما (قوله ورع الخ) عطف على وجب (قوله فإن انقطع الدم) أي قبل تمام ثلاثة أو خمسة (قوله من قريب) أي قبل تمام خمسة عشر يوماً (قوله تزويج) أي تزويج آخر (قوله ثم) متعلق (قوله من طهر) أي ناقص عن خمسة عشر يوماً ما كان (قوله لغرض) خبر ما (قوله وعلى قول ابن القاسم) صلة يجوز (قوله فيها) أي المدونة (قوله لاسدله) أي أقل الحضي في العدة والاستبراء (قوله انقطع) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله يستد) بضم الهمزة (قوله هو) أي كونه لاسدله الخ وأنه تأنيدي خبره (قوله روايته) أي ابن القاسم (قوله فيها) أي المدونة (قوله إذا دخلت الأمة المبيعة في الدم الخ) مفعول رواية المضاف لقاعله (قوله بأول) صلة تحل (قوله ما تدخل) أي في الدم

(قوله ومصيبها) اى الامة عقب روية اول الدم (قوله منه) اى المشتري (قوله ولا معنى) اى وجهه وحكمة (قوله التأخير) اى
 للتدريج يعنى اول الدم (قوله قرب) اى قبل تمام نصف شهر (قوله فهو) اى الدم الثانى (قوله فكان) اى هو من قرب (قوله
 وان عاد) اى الدم (قوله به) يضم الموحدة (قوله يعلم) يضم الياء (قوله بها) اى اقامه (قوله انها) اى الدم وانتهى ثلث خبره
 (قوله واسم) اى استدلاله (قوله لا يمتنعون) قوله ولاتين مطلقه (اى خلافا لاجتماعه) (قوله مستبرأ) اى
 بتجديد طهر اغبره (قوله لمعتاها) اى مشتري الامة (قوله لاول الدم) تنازع فيه قتل وبطن (قوله غداى) اى الدم (قوله
 ويعلم) يضم الياء (قوله انها) اى الدم وانتهى ثلث خبره (قوله فى استبرائها) اى المدونة (قوله طهرا) اى نصف شهر (قوله
 والاى وان لم يقان يكون ٣٧٨ هذا حضا فلا يكون استبراء (قوله فلا) اى لا يكون استبراء (قوله وعليه)

اى قول ابن القاسم صلة
 يكون المثلث (قوله ان قلن)
 اى النساء قوله ولعل فصل
 الخ عطف على ما جمعه
 (قوله وعدم اعتباره عدة)
 عطف على فصل (قوله لقلته)
 على عدم اعتباره عدة (قوله
 فى عدم اعتباره الخ) يدل من فى
 حكمه (قوله ووجوبه)
 اى قضاء صلاة الياء عطف
 على علم (قوله قولنا) اسم
 يكون (قوله لظاهر الخ)
 واجمع لعدم القضا (قوله
 وقول محزون) واجمع
 لوجوبه (قوله وهو) اى
 قول محزون (قوله سعدون)
 بفتح السين (قوله لا تحصل
 مطلقه) اى فى طهر (قوله
 وعليه) اى يفتى حلها على
 انقطاع الحصة الثالثة (قوله
 الحضي) يكسر ففتح (قوله
 منها) اى المدونة (قوله تم)
 بمنزلة (قوله ان لا يحصل)
 اى بعدد النكاح لزوم آخر (قوله غداى دمه) اى ثلاثة ارجسة
 لانساء
 اعلم (قوله وعليه) اى قول اشهب صلة اختصر (قوله اختصرها) اى المدونة (قوله من القريين) بيان لغيره (قوله على انها)
 اى المست (قوله التفسير) اى قول ابن القاسم (قوله هو) اى قوله اشهب (قوله خلاف) اى القول ابن القاسم (قوله وعليه)
 اى الخلاف (قوله لا اختلاف) قد رزمن الحضي على ترجيع فى قدرا الخ (قوله فى النساء) صلة اختلاف (قوله تعدد) بفتح ضم
 مختلفا (قوله ان اليومين) اى دمه (قوله كالدم) اى فى الرجوع فى النساء (قوله هذا) اى قوله ورجع فى قدرا الحضي هنا
 الخ (قوله لان معناه) اى آخره (قوله التقدم) فعل بول الحصة على الايعاض الخ (قوله كاف) اى فى حلها (قوله نظر الى ان الاصل
 لاسقرار على مجرد الزوم به كاف

اى بعدد النكاح لزوم آخر (قوله غداى دمه) اى ثلاثة ارجسة
 لانساء
 اعلم (قوله وعليه) اى قول اشهب صلة اختصر (قوله اختصرها) اى المدونة (قوله من القريين) بيان لغيره (قوله على انها)
 اى المست (قوله التفسير) اى قول ابن القاسم (قوله هو) اى قوله اشهب (قوله خلاف) اى القول ابن القاسم (قوله وعليه)
 اى الخلاف (قوله لا اختلاف) قد رزمن الحضي على ترجيع فى قدرا الخ (قوله فى النساء) صلة اختلاف (قوله تعدد) بفتح ضم
 مختلفا (قوله ان اليومين) اى دمه (قوله كالدم) اى فى الرجوع فى النساء (قوله هذا) اى قوله ورجع فى قدرا الحضي هنا
 الخ (قوله لان معناه) اى آخره (قوله التقدم) فعل بول الحصة على الايعاض الخ (قوله كاف) اى فى حلها (قوله نظر الى ان الاصل
 لاسقرار على مجرد الزوم به كاف

(قوله على تأويلهم) صلة شئ المصنف (قوله وتأوله) بفحوا منه لا (قوله على ظاهرها) صلة تأول (قوله ثم) أي المقتدة
 الخ بيان لها جذا من (قوله وان قطع) أي قبل دواحه وما أواله بالسابقة في حالها
 وأوجران وغيرهما (قوله هنا) أي في العدة (قوله كالعبادة) أي في قدر اقل الحضي ٢٧٩

للقام على تأويلهم شئ المصنف وتأوله ابن رشد وأبو عمران وغيرهما على ظاهرها لم فصل بأول
 المهوران انقطع ورأوا ان من هذا بين القام في مقدارا الحضي هنا كالعبادة ولم يصح علب
 المصنف اقول المأزوي مشهور قول مالك رضي الله تعالى عنه متى التصديق واستاد الحكم
 يقول النساء منه حضي فله ابن مرفة (و) يرجع للنساء في ان المقطوع ذكره وانتهاه هل (وله)
 لقطع ذروجه اولا (وله) فله لا تمد ذروجه حب هذا من ضيقان والراجح في الاول سؤال هل
 المعرفة في الثاني اعتداه بالاسوال البتاني مع في الاول في ان نقل نص عباس بن الرجوع
 حين قطع ذكره وانتهاه لاصل المعرفة جواب طي بان اهل المعرفة يرجعون للنساء لان هذا
 شأن من فخر ارباب اهل المعرفة النساء لا مخالفة بين المصنف وبينه لانه ان عباس جعل
 قول ابن حبيب بالرجوع في ذلك لاهل الطب والتشريح خلاف مذهب المصنف فليترك
 الامرفة في الوداد فهو ذهاب للنساء وكلامه في التوضيح يدل على انه اعتد كلام عباس وما
 الثاني فتبين فم حيث اعتد قول صاحب النكاح اذا كان محبوبا الذي ذكره المصنفين فلا
 يلزمه وهو لا يقتضيه امره وان كان محبوبا المصنفين قائم الذي كلفه العدة لانه يطالب ذكره
 وان كان محبوبا الذي ذكره قائم المصنفين فهذا ان كان بولته فليعلمه لمدقوا الا فلا داعي على
 المدونة وهو مختلف من بعض شيوينا القوي بين ارجح والحق في ذلك الذي يجمع ما في كلام
 المدونة هو كلام النكاح وليا اعتد التسريح أو الحسن اه وكلامه غير ظاهر لان المصنف اعتد
 كلام عباس في وصية الخصى ان كان قائم ذكره وبعضه وهو مقطوع الاثنين او بالجميع او
 اسدا احافوه الذي قال فيه في المدونة يسئل عنه اهل المعرفة لانه يتشكل اذا قطع بعض ذكره
 دون اثنين او اثنين او احدا هما دون ذكره هل يسئل ويترك الام لا فنب المستف للمدونة
 وكان ح لا يفت على كلام عباس وعلى وقوفه عليه فلا موجب لترجيح كلام عبد الحق وقد
 اقتصر ابن مرفة على كلام عباس وكذا أبو الحسن على ان ح تغفل من كلام المدونة ما يشهد
 للمصنف وهو قولها والخصى لا يلزمه انه ان اتهم امرأته الا ان يعلم انه يولد له ثم قال وليس
 فيها شيء وانما ذكره المصنف وابن الخابط والله اعلم (و) يرجع للنساء في امره ما تراه الا (تسرة)
 أي الشكوك في باسها وهي من بلغت ثنتين سنة ولم تبلغ سبعين (هل هو حضي) وصلة ترجع
 (للنساء) المارقات بالاسوال الحضي عن بلغت السبعين دما غير حضي قطعا ومن لم تبلغ
 اثنين دما حضي قطعا فلا يسئل التسامع ماوا الظاهر ان المارقات السبعين الموقوفة لها
 وقوف النساء الجع فيه غير مقصود فيكون واحدة لانه من باب الخبر لا الشهادة بشرط سلامتها
 من جرحة الكذب (بخلاف الصغير) المقتضى المطلاق بالاشهر الثلاثة ترى ان شاء الاثر
 فهو حضي (ان امكن حضيها) لا فقرة تسبع لثلاثة دما عليه فساد (وانتقلت) الصغيرة التي
 يمكن حضيها اذا رأت الدم تسبع دما بالاشهر (للاقراء) والفت ما قد من الاثني ولو بيني
 يوم واستدلان الحضي هو الاصل في الدلالة على براحة لرحم ولا يرجع في دمه النساء (والظاهر)

(قوله فيما) أي من بلغت سبعين ومن لم تبلغ خمسين (قوله برجة الكذب) اضافته لبيان (قوله لا تحريفت جميع) مفهومان
 أمكن حضيها (قوله فله تراه) أي بنتا السبع (قوله لان الحضي هو الاصل الخ) هذه تختلف للاقراء

الجل اصله تريت (قوله اقصاء) ٣٨٠ أي امد الحبل (قوله الاولى) بضم الهمزة أي - (قوله وجعلها) أي الاولى (قوله

في العدة (قوله) كإقالة في (العدة) نصف شهر وان أنت معتد مس طلاقا ووجه (بعدها) بانها
عدة الإقرار في الطلاق والاشهر في الوفاة وان ولد فلو ان قصي امد اى سنة (الجل) من يوم انقطاع
وطمعه (الخلق) الولد (به) الخالق والمبت حيث لم يتزوج غيره ووترجبت غيره قبل حصة
من عدها او بعد ها وتبطلون سنة اشهر من تزوج الثاني فيصنع كحاشو يحكم به حكم
التا كفي العدة (الان يتبينه) اى اولاد الزوج الحى (بلان) ت ولابشرها اقرارها بانقضاء
عدتها لان دلالة اقراره على برائة الرحم كبره لان الحامل تحيض وامان تزوجها الثاني بعد
حصة من عدها وان تب لسنة اشهر من تزوج الثاني فانه يلحق به (وترجبت) بفتحات متقلدا
تأخرت معتدة من طلاق او وفاة (ان ارباب) اى شكت وتحررت (به) اى الجل الى اقصى امد
الح (وهل) تقرص (خسا) من السنين (او اربعا) من السنين في الجواب (خلاف) ابن عرفة
في كون اقصاء اربع سنين وخسا تأخر امد ايات القاضي سبع وروى ابو عمر ستا واختار ابن
اقتصار الاولى وجعلها التسعين المشهور وعز الياجي الثانية لان القاسم وهشون المبطل
بانها التسعة نصف المدفوع تزد السنة حلت وان زادت مكنت اى ارفاقها الماط فاذا
مدت الخمسة او الاربعة حلت وبقيت السنة ابن عرفة المرتبة في الجل يحس بطن عدها
وضعه اومضى اقصى امد الجل مع عدم تحققه (وقها) اى الدونة (لوترجبت) المرتبة لجل
(قبل) تمام (الجنس) سنين (باربعة) ثم فولا تسعة (اشهر من) تكاح التالى (الخلق) قوله
(او احدثهما) يوضع تكاح التالى لانه تكح حلالا ويلحق بالاول وان زادت على الجنس سنين شهر
ولا بالتالى لتقصه من اقل امد اجل شهر (وعدت) يضم الحاء الملهة وتشد الدال المارة والزا
(واشككت) المسئلة من بعض شيوخ عبد الحاق والتمى بان تصدي اقصى امد اجل بضم
سنين ليس فرضا من الله تعالى ولا من رسوله صلى الله عليه وسلم فيسنى الولد بعد المرأة بمعاونه
بشهر وعز ابن فراس استعمال هذه القابى وقصه صلى الله عليه وسلم شيوخنا ابا الحسن
القاسمى كان يستعمل ان ينسب الولد من الزوج الاول وان تعد المراتم زادت على الخمس سنين
شهر اكان الجنس سنين فخرج من القبوله وقد اختلف ما لى رضى الله تعالى عنه وغيره
مد اجل فقال رضى الله تعالى عنه يعلق الى سبع سنين وقال الى دون ذلك فكيف ينسب الولد بجم المرأة
والخلاف فيها على ذلك وفرض في الدونة التسعة في المرتبة وهي محل الاشكال واماميه اختلف
قطعا والله اعلم (وعدت) الزوجة (الحامل) حرة كانت او امه مساة او كذا فمن زوج مسلا واكثر
اى وفاة او طلاق وضع عليها الا حبر بزوجه او المتني بلان (كله) بعد الموت اى والطلاق
ولو بلفظ النكاح او بعد واحد زكبا عن وضع بهه فلا يخرج به من العدة تولوا كره استحبابا
وقال ابن وهب يفرج بوضع ثلثة ثعبنة الاقل الاكثر وعى اقل ان طلفت اوبات وزوجها
بعد وضع بهه حلت بخرج بابقه ولو الاقل لالته على برائة اها فان شك هل طلقت او مات قبل
خروج باقه او بعد استأنفت العدة احضا طاه ورجع اقبل خروج بقتة على المشهور واخذ
باللاحق والمتني بلان عن اهل الذى لا يصح استحلافه لكون الزوج حيا او ميتا او ميتا
فخرج به من عدها لولا باقه الى باقى الا حبر من وضعه والا ربعة الاشهر وعشرة ففصل بالمتاخر

Logic

(قوله الا ان يستدل) اي الجمل الذي لا يصح استدل به اعلم الله امته قوله ينكح او ملك صلة ولام قوله فتخرج به اي وضع ما يصح استدل به استدلوط صحيح من غير الزوج قوله بانه اي النكاح قوله هذا اي هل يستدلوط صحيح بنكاح او ملك او شبهة من غير زوجها (قوله لانه) اي الانسان قوله منه اي الاول قوله عنه اي استشكل ابن عبد السلام قوله بانه اي الجمل الا حق غير الزوج قوله النبي بفتح فسكون فكسر مثله اي التبرع بموت زوجها ٣٨١ القالب قوله اذا اعتدت اي

باربعة اشهر وعشرين
كانت حرة وشهرين وخمسة
ان كانت امة (قوله وتزوجت)
اي وولدت من تزوجته اي
او وطئ امالكها وجالت منه
(قوله وولدت) بضم الراء شد
الهمزة (قوله اي الاول
قوله بثلاثة اقراء) اي ان
كانت شابة بانها الحاء من
(قوله وثلاثة اشهر) اي
ان كانت صغيرة او طفلة
او ابنة (قوله قبله) اي وضع
سجلها (قوله من الدم) بيان
لقد اجح (قوله ملون) بفتح
فسكون فضعم (قوله وحون)
بفتح فضعم مثله مل الحاء
آخرة (قوله في كونها)
اي عدتها بثلاثة قروصلة
كاتب التسمية (قوله والا)
اي وان كانت غير مدخول
بها (قوله نفسه) اي فساد
وعدمه (قوله اوتزافها)
اي الذي وسطلعه (قوله
البنات) اي اثنين يحكمنا
قوله وقد دخلت (اي الذي
قوله بها) اي النكاح حال
(قوله نعم) اي ارادت مسلم
تزوجها بعد موت زوجها
الذي او طلقه وتزافها

بها وما في الطلاق فتستأنف عدة الاقراء بعد وضعه ولا يتحقق بعضها وهي حامل به
واختلف هل تعد وضعه قرا او لا الا ان يستدلوط صحيح من غير الزوج بنكاح او ملك او شبهة
فتخرج به من عدة الطلاق واستشكل ابن عبد السلام بانه لا يتصور هذا لانه ان كانت عفت
عدتها من الاول قبل وطئها الثاني بنكاح او ملك فلا يتصور طلاق الا قبل ولو طئها وان لم تنم عدتها
منه فكيف بناؤها الثاني بنكاح صحيح او ملك واجب عنه المصنف وابن عرفة بانه يتصور في المتى
لها فزوجها اذا اعتلت وتزوجت من قبل زوجها الاول وولدت له وان ولدت الاول من الثاني ولا
يترجمها الاول الا بعد له من ذلك الماء بثلاثة اقراء وثلاثة اشهر او وضع سجل فان ما تقدم
قبل وضعها اعتدت عدة وفاة ولا يتصل بالوضع قبل تسلمها ولا يتصلها قبل الوضع وان طلقها
قبيله كلها وضعها ان كان مضقة او ما بعد هابل (وان كان الجمل) دما جتمع بحيث اذا صب
عليه ماء حار لا يذوب وهي العاقلة او الحسن على المدونة اذا اشكل امر انفارح من الدم هل
هو ولد اديم اختبر بالماء الحار فان كان دما فحل وان كان ولدا فلا ينقض ذلك الاثنية وعلاها قوله
وضع سجلها كقول بعد اقصى امد الجمل ان تحقق او ظن وجوده يطمئن احسن الطلاق والموت
ولم ينشأ كذا ان شئت في جوده عند جمع وصحة ابن العربي وقال ابن تاجي المشهور لا كذا
بعض اقصى امد الجمل د وضع سجلها كله ولو مات في بطنها فانه ابن ملون عن ابن دسوق وثمة
الثقة لانها العمل وقدمات وقال بعضهم تنقض عدة جموعه في بطنها (والا) اي وان لم تكن
الموتى منها حالا (هذه) اي هذه (الطائفة) في كونها بثلاثة قروان كانت حرة او قبرا ان
كانت امة (ان نسد) نكاحها باجماع وهذا اذا كانت مدخولا او الا فلا عدة عليها وان كانت
صغيرة او ابنة استبرأ بها لاشهر واثني عشر يوما في حكم المختلف فيه وشبهه في اعتداد المتوفى عنها المخلطة
فقال (ك) الزوجة (الغنية) الحرة غير الحامل (نقضت) اي زوجة فخرج (ذي) مات عنها او طلقها
واراد مسلم تزوجها او تزافها النكاح دخل بها فعدتها ثلاثة اقراء نعم فان لم يدخل بها فلا عدة
عليها في الطلاق والموت ومفهوم تحت ذي انهم الممسكات تحت مسلم لحديث علي بثلاثة قراء
من طلاقه ان كان بعد الدخول وعلى اربعة اشهر وعشرة دخل بها ام لاقى وفاته اراد
مسلم تزوجها لا لاقى الله تعالى والميت امل المعلوم قوله تعالى والذين يتوفون منكم الاية وما
لانه حكم بين مسلم وكافر وهذا يغلب فيه جانب المسلم (والا) اي وان لم يكن النكاح مجمعا على
فساده ان كان صحيحا متافقا ومختلفا فيه ولو نكح مرض كان في التوضيح والشارح والقروض
انما اعتبر حامل مدخولا ام لا في الطلاق او بعد كبير او صغير كبيرة او صغيرة مسلمة او كفاية
(قوله عدتها) اربعة اشهر وعشرين الايام لتصل الجنين غالب في الاشهر الاربعة ويزيد العسر
لانها قد تنقص او تناسخ حركة الجنين منها ان لم تكن مطلقة بل (وان) كانت (رجعية) فتنتقل

(قوله ان كان) اي طلاقه (قوله بغير) اي بغير الفاسكون الرام (قوله لصحر الجنين) اعملة
لكونها اربعة اشهر وعشرين ايام (قوله لانه) اي اربعة الاشهر (قوله عنها) اي الاربعة (قوله ان لم تكن) اي المتوفى عنها
(قوله وان كانت) اي المتوفى عنها

(قوله من عدة الطلاق) أي بالاقراء (قوله لعدة الوفاة) أي بالاشهر (قوله لغيره) أي اوبعد عشرة (قوله والامة) أي شهران وخمسة (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله لانها) أي عدة الوفاة له لا انتقال اليها (قوله ولانها) أي الرجعة فوجبة (قوله وأمن) بضم فكسر ٣٨٢ (قوله فان تأخر) أي حضنها (قوله كأنه رضاع) أي في كفاية الاربعه وعشرة

من عدة الطلاق لعدة الوفاة لغيره والامة وتهدم الاولى لها لتعبد للاربعه ولانها زوجة
واختز بالرجعة عن اليان اذا ماتت مطلقا قبل انقضاء عدتها لا تنتقل لعدة الوفاة وتهدم
على عدة الطلاق بالاقراء وتكتفي بالتوفي عمن اربعة اشهر وعشر (ان قلت) الاربعه والعشرة
لغير المدخول بها (قبل) محض (زمن حضنها) بان كانت عادت ان تحيض بعد اربعة اشهر
وعشر فومات فوجها عقب حضنها او كانت عقيمة او تأخر - حضنها الرضاع سابق الموت وامن
جلها فان تأخر لمرض تربست فعدة الان تحيض قبلها عند ان القاسم وروايت عن مالك مرضى
انتهى على عنهما وهو الراجح وقيل كأنه رضاع وسكن عليه ابن شبر في الاتفاق (و) ان قال
الامة عند دويعن ايها (لاربية) حل (بها) قبل ولم يقلن شيئا (والا) اي وان اتهم الاربعه
والعشرة قبل زمن حضنها بان كانت تحيض في اشهر ولم تحض او استحضت ولم يحض ولم تأخر
لمرض او قال التامع اربعة حل او اربا تب حتى من نفسها (انظر لها) اي الحصة الواحدة وقام
ثلاثة اشهر فان زالت الربية حلت الا ان تضر ردفها او اقصى امد الجبل (ان) كان (مدخل)
الزوج من قبل وفاة فان لم يدخل بها فعدة اشهر وعشرة ايام قبل زمن حضنها امد الا
لانها انما كانت تنتظر الحصة خمسة الجبل (وتنصف) عدة الوفاة (بارق) للزوجة ولو بشاة
حيوانات زوجة قبل البناء او بعده فهي شهران وخمسة ايام ان سكنت صغيرة او ابنة
او عقيقة او غير مدخول بها او حاضت فيها (وان) كانت مدخول بها او شأنها الحضر (لم تحض)
في الشهرين والتمسة ايام لعادتها تأخر او بلا سبب (فعدة) (ثلاثة اشهر) فان تأخر رضاع
او مرض سكنت ثلاثة اشهر (لكن) عدتها شهران وخمسة ايام والباقي لرفع الرية لعدة
وفئة هذا اسقوط الاحداد اعتم او حضا في السكوت ورفت الثلاثة وان تمت قبل زمن حضنها
اقتصر زمن عدتها فلا يظن والجبل فيها وان تأخر لغيرها فعدة اشهران وثلاثة عند غير ابن رقة فعنده
تمت عدة الان تحيض قبلها (الان تراب) يحض بطن (فعدة) (تسعة) ان الاشهر ان لم
تحض قبلها فان حاضت اثنا عشر ايام وان تمت التسعة حلت ان زالت الرية فان بقيت انتظرت
زوالها وانصى امد الجبل فان مضى انصاه حلت الا ان يتحقق وجود بطنها على ما يهيم من
التوضيح في الحرة المراتبة ويهيم من غيره انما تنتظر زوالها وانقضاء فقطاه عبالني ما تشرح
به من انها تنتقل من الثلاثة ان اربا تب في الي التسعة كما هو ظاهر نحوه للشايع تعالى رضيع
وهو غير صحيح وما استدله في ضم من كلام المدونة في غير محلها اذ كلامه فمين حل على عدتها
استبرأ - وينها وبين ما هناء في فالصواب شرحه بما في الحطمن تحضيه قوله وان لم تحض
بالصغيرة التي يمكن حضنها ولم تحض والامة امكن جلها ام لا وان قوله لان تراب الخ استثناء
منقطع اذ من ذكر لا يمكن في اربعة والمعنى لكان ان كانت الامة من تحض في امد لم تحض في امد
لتأخره عن عادت فانها لا تنتقل الى الثلاثة بل الى التسعة على المشهور وقوله ابن حرفة وقيل الى

بيان لما (قوله في غير محلها) غير ما (قوله اذ كلامه) أي المدونة الذي استدل به (قوله نرى) اي بطر الاستبراء وعنده
(قوله نرى) أي المصنف (قوله من تحض في الخ) بيان لما (قوله ان من ذكر) أي من الصغيرة والامة الخ
منقطع (قوله لا يمكن في اربعة) فيمقتل (قوله فيها) أي الشهرين والتمسة

(قوله وعلى الأول) أي استأهل إلى التسعة (قوله القرض) بفتح القاء ٣٨٣ وسكون الراء (قوله ثلثة المدته) أي

ثلاثة وهو قول الشيب وابن الماثون وحصن وعلى الأول فإن مضت التسعة ولم تحض سالت
لان القرض ان الزينة يرفع الدم فقط لا يصح طعن ودخل في قوله وان لم تحض ثلاثة من عاداتها
ان تحض بعد ثلثة المدته فلو لم تحض فاعانها ثلث ثلاثة كما صرح به في النواذر عن مالك رضي الله
تعالى عنه والمأخوذ انما ان كانت صغيرة لا يمكن حضها كبتت اعتدت بشهرين وخمسة
ايام انفا وان امكن حضها كبتت تسع او كانت بالثلاثة فقولوا هل كذلك او ثلاثة اشهر
وان كانت كبيرة من تحض بعد ثلثة المدته ثلاثة وان كانت من تحض فيها لم تحض فالشهور
انما تتقفل التسعة اشهر وظاهر المستحب هو اقل قول اشبه في التي عادت الحيض ولم تحض
والله اعلم (ولين) أي الزوجة التي (وضعت) حملها عقب موت زوجها (غسل) أي تغسلها
لـ (زوجها) ويقضى لها ما كان نازعا عنها وله ان لم يتزوج غيره بل (ولو تزوجت غيره) لكن بكراهة
وتقدم للمنفك والاصح فيه ان تزوجت غيره (و) ان مات زوج الامة او طلقها رجعا ثم
اعتقت في عدة تدف (لا ينقل العتق) لامة مطلقة رجعة او توفي عنها زوجها الامة من عدتها
بقراين في الطلاق او بشهرين وخمسة ايام في الوفاة (العدة) الزوجة (الحرة) بثلاثة اقراف في
الطلاق والرخصة اشهر وعشرة ايام في الوفاة فتدفع لعدة لان لا يجب عدة واما
لومات زوجها بعد عدةها وهي في عدة طلاق رجعي فانها تتقفل لعدة الحرة عدة وفاة وهذا منقول
ومفهوم مما تقدم للمنفك وان طلقها رجعا ومات وهي في العدة فتقفل لعدة الامة في الوفاة
(و) ان اسلمت ذميمة وزوجها ذمي ثم مات زوجها وهي في استبراء امته (لا) ينقل (موت) ذمي
(زوج ذميمة اسلمت) بعد النكاح وشرفت في الاستبراء من ما تم فحلت فيه على كثره فلا تتقفل عن
الاستبراء لعدة الوفاة لانها في حكم البائن ووداعها ان اسلم لم فيه ترغيب في الاسلام فان اسلم فيه
ثم مات انتقلت لعدة الوفاة لانه اسلم بها قاله الغني (وان اقر) زوج صحيح (بطلاق) بائن
او رجعي (متقدم) على وقت اقراره لم يسفروا وحضر ولا شئ فيه (استأنفت) الزوجة (العدمن)
وقت (اقرار) فمصدقة في الطلاق لا في اسناده والوقت السابق ولو صدقته المرأة لتمامهما على
اسقاط العدة وهي حق فلهما في غلبهما فاما ما (و) ان انتقضت العدة على دعواه ثم ماتت
الزوجة (لم) الاولى ولا (رجعا) أي الزوج الزوجة التي اقر بطلاقها في زوج متقدم ان ماتت في
العدة المستأنفة (ان) كانت عدتها (انتقضت) أي تمت (على دعواه) أي الزوج مؤاخذة
بأقراره وليس له رجعتها بعد انتقاضها على دعواه (و) ان كان الطلاق الذي اقر به رجعا ومات
الزوج في العدة المستأنفة (ورثته) أي الزوجة الزوج ان ماتت (فيها) أي العدة المستأنفة ان
كان الطلاق رجعا ولم تصدق في اسناد الطلاق لزم المتقدم لانتقضت العدة فيه فان
صدقه فيه فلا تزني ايضا واخذله بما اقر او اهل (الان تشهد بجنة) أي الزوج بالطلاق الذي اقر
الذي اقر به فلا تستأنف العدة من اقراره ولا ترحم ان انتقضت العدة من يوم الطلاق (و) ان
طلق زوجته طلاقا تاما ولم يجعلها بائنا وانفقت على نفسها من ما لم يجدها او رجعا وانتقضت منه بعد
انتقاض عدته (لا) يرجع (الرجع) (عما انفقت) الزوجة (المطلقة) من ماله بعد طلاقها البائن
او انتقاض عدته الرجعي قبل علمها ولو اقام بينة صدق دعواه بطلعه بعد ما علمها فيه فان كان
أعلمها اوصلت بين ثبت الطلاق به كاشد بين رجوع عليا من حينه لا يشاهد او امر آيين فلا يرجع

عليه لان الطلاق لا يثبت بذلك ولا يستلزم ثبوت المال بشاهد واحد (ويغرم) الزوج للزوجة عوض (ما تسلفت) الزوجة وانفقته على نفسها بعد طلاقه وقيل لعلها ما نفقته على نفسها من مالها نفقه ح عن رواية اشهب عن مالك رضي الله تعالى عنهم وقال ابن ابي نعيم لا يفرقها اعرض ما نفقته من مالها ولا يلزمه عوض الفتيان اتفاقا فاحمل بشر ما اجمعت به ديار بدينارين (بخلاف) الزوجة (المتوفى) ينفق الفاء عنها زوجها تنق من حاله بعد موته غير طاعة به فخرج عليها الورثة بما انفقته من تركته بعد موته (و) بخلاف الشخص (الوارث) الذي انفق من مال مورثه بعد موته غير طاعة به فلباقى الورثة الرجوع عليه بعوض ما انفقته (وان اشترت) بعض الفوقية وكسر الراأمة (معتدة طلاق) وهي ممن تجبض ولم ترتب بعد دخل استبراء على عدة فصل يقرأين للطلاق وصيغة للشراء فان كان الشراء مقبل بها شاملا من عدة الطلاق اندرج الاستبراء في المدة فصل يقرأين عدة الطلاق وان اشترت بت بعد حصة عنها احلت منها بما بالخدمة الثانية وان اشترت في عدة (فارفعت) اي تأخرت (حيفتها) لغير رضاع (حلت) بفتح الحاء المهملة واللام مشددة لتريم بالاقصى الاجلين المشار اليه ما يقوله (ان معتدة للطلاق) اي منه عدة المراجعة (وثلاثة من الاشهر) (الشراء) اي منه فان اشترت بعد تسعة اشهر من الطلاق حلت بتمام السنة او بعد عشرة تحلت بسنة وشهر وبعد احدى عشر شهر احلت بسنة وشهرين فان ارتفعت لرضاع او استصفت وميزت فصل يقرأين عدة الطلاق واندرج استبراء فيها الا ان يتصور في هاتين تأخر استبراءهما عن مقدمته فمقتضى هاتين من كلام المصنفان لم يميز تربست تسعة فلهية ثم اعتدت بثلاثة واستبرأت بثلاثة من يوم الشراء فان كانت لا تجبض لصغر او يأس او عقم فعندتها ثلاثة اشهر كالسنة ايها فان كان الشراء في يوم الطلاق استبرأ اذ لا تأخر موجب المتأخر منهما (او) اشترت امة (معتدة من وفاة) هبتها (أقصى) اي بعد (الاجلين) اي شهرين وخمسة ايام عدة الوفاة وحيدة استبراء تتجدد المثلث فان حاضت قبل تمام المدة استمرت تمامها وان تمت قبل الحصة استمرت فان ارباب تربست تسعة اشهر من يوم الشراء فان زادت فلا توطن حتى تزول الريبة (وتركت) الزوجة (المتوفى عنها) زوجها ينفق الفاء (قطعا) اي لا لاطلاقه ان بلغت بل (وان مفترت) وجوبا ويعلق بولي الصغيرة ان كانت مسلمة بل (ولو) كانت (كفاية) مات زوجها المسلم ان تحقق موت زوجها بل (ولو) كان (معتقدا) اي قائما متفادع الخمر (زوجها) لتوحيه حكم وعدتها عدة وفاة ومقتضى تركت (الترين بالمصوغ) من ثياب سريرا وقطن او كان اوصوفا ان كان وزديا أو أحمر أو أصفر بل (ولو) كان (ادكن) بفتح الهمزة وسكون الدال المهملة وفتح الكاف اي أحمر كالإلى السواد (ان وجد) بعض فحس (غيره) اي المصوغ ولو يبيعه وشرا خصمه ببقه (الا الاسود) فيصير لفسه لغير ناصعة البياض وغير قوم هو زينةهم ويهرم على ناصعته وعلى من هو زينةهم كاهل مصري (المعبر) (وتركت) وجوبا (الصل) يكفرط ومواد خشنات وشاتم ولومن حديد قال في المدونة وتلبس بدينق البياض كله وغلبه قال في التوضيح ومال شعروا حسدا في المنع من دينق البياض ايم زينة ولورجس في امر اللبس الاحوال للكلان حسنا قرب امر أفسلننا لبس الحرور وانظر فان لبست الكنان فلا يكون زينة لها اي لون كان خليل فتنع ناصعة البياض من السواد لانه زينة امرى والكافي الصواب

(قوله وهي ممن تجبض) حال (قوله لم ترتب) بفتح التاء من يذهب ما راسا كنة اي تشك في حملها (قوله منها) اي عدة الطلاق (قوله منها) اي المدة للاستبراء (قوله فان ارتفعت) اي حيفتها (قوله فيها) اي عدة الطلاق (قوله هاتان) اي من تأخر حيفتها لرضاع ومن استصفت وميزت (قوله فان لم يميز) اي المستحاضة (قوله لريبة) اي زوالها (قوله موجب) بفتح الجيم (قوله منها) اي الطلاق (والشراء) (قوله غناها) اي المدة (قوله وان تمت) اي العدة (قوله فان زادت) اي الريبة (قوله وجوبا) بيان حكم تركها (قوله وبه ملق) اي الوجوب (قوله هو) اي الامود (قوله ويهرم) اي الاسود (قوله ناصعته) اي البياض (قوله وتلبس) اي المتوفى عنها (قوله كاهل مصري) اي من الحرير وغيره (قوله وغلبه) اي البياض (قوله رجب) بضم فكسر (قوله للاحوال) اي التي اعتادها الناس في القرن وعدمه

(قوله فان طهرت قبل وفاته زوجها) اي ولى الطبيب في بدنها (قوله بينها) اي المتوفى عنها (قوله ليدخل الخ) صلة تترك (قوله
 صريح) بكسر الصاد المعجمة (نصار) زوسة المفقود (قوله وانقطع خبره) ٣٨٥ فصل يخرج من علم النهر (قوله

نهرج الاسير والمحبوس
 الخ) تفرج على مع امكان
 المكشف عنه (قوله يولد
 الاسلام) صلة المفقود
 قوله خبره اي مفقود يولد
 الاسلام (قوله سرا كان)
 اي المفقود (قوله لخروجه)
 اي السائر للتركيب الخ علة
 تبعيته والى الماء (قوله
 اول الصنف) تنازع فيه
 خروج واجتماع (قوله
 ولها) اي زوجة المفقود
 قوله لها اي زوجة المفقود
 قوله الثلاثة اي القاضى
 والزوال والى الماء (قوله
 لجامعة المسلمين) اي مع
 وجود الثلاثة أو أحدهم
 وهو القاضى (قوله فيما)
 اي الاولى ووالى الماء
 قوله معها اي الاولى
 ووالى الماء (قوله يه) اي
 عدم كفاية الواحد والاثنين
 صلة صرح (قوله طلبها)
 اي الزوجة النافعة من ماله
 قوله اي الدخول (قوله
 في وجوب) صلة اشتراط
 قوله في الحاضر فقط اي
 دون الغائب شيئا اشتراط
 والمطلوب جواب ما يه الى كيف
 يشترط دوام منفعة من ماله
 ويشترط وجوب ما فيه رعاؤه

انه لا يجوز لبسها التي تتزين به ايضا وغيره (و تركت التطيب) بالطيب فان طهرت قبل
 وفاته زوجها فاما فقال ابن رشد يجب عليها تزعمه وغسله اذا احرمت والياحي وعبد ابا
 عن بعض شيوخنا لا يجب عليها تزعمه وتغسله التادى عن القرطبي وقرطبي وعبد الحق بنم او بين من
 احرمت بدخال الحرمة الاسرار على نفسها (و تركت ٤٥) اي الطيب تعلق رايه بها
 كالطيب (و تركت (الغريبة) اي الطيب وان لم يكن لها صنفه غيره اذا كانت باشره
 بنفسها فان كان باشره لها غيره باشرها كغداه فلا تغتنم من الغريبة (و تركت (الغريبة)
 في بدنها (فلا تقتطع هذه) بالمدونتين (او كتم) بفتح الكاف والقوية مضمع يذهب حمز
 الشر والاسود (مختلف نحو الزيت الخالي عن الطيب والسد) ودخل يهودي لاطب
 فيه كدهن المسمى بالسدر يبيع فيصور اشتراطها (و) بخلاف (استفادها) اي خلق
 عاتق فيصور (ولا تدخل) الزوجة المتوفى عنها (الجمام) ابن ناجي اختلف في دخولها الجمام
 فقليل لا تدخله اصل ظاهره ولو من ضرورة وقال اشهب لا تدخله الا من ضرورة (ولا تطلق
 جسدها) بنورة (ولا تكتحل) ولو بغير طيب (الا) كصالحها (الضرورة) فيصور كصالحها بغير
 طيب بل (وان يطيب) ويجوز الطبخي رجوع الاستئذان لدخول الجمام وطلى الجسد ايضا
 ويؤيده قول ابن الحسن ودين الله بغيره وظاهر كلام ابن ناجي السابق ان قول اشهب هو الراجح
 لانه نص ومقابل ظاهره فيؤيد بغير الطبخي ايضا وتكفل للضرورة قليلا (وتحشمه نهرا) ان
 كان يطيب والا فلا يجب منه على ظاهر المذهب قاله الاي
 (فصل ٥) فصل سائل زوجة المفقود وما يناسبها (ولزوجة) الزوج (المفقود) اي التي غاب
 وانقطع خبره مع امكان الكشف عنه من نهر الاسير والمحبوس الذي لا يستطيع الكشف عنه
 يولد الاسلام بدليل ذكره فيما ياتي سرا كان وعبد صغيرا او كبيرا كانت الزوجة مارة
 او امة مسلمة او كفاية صغيرة او كبيرة (الرفع) في شأن زوجها (القاضى والوالى) اي سائر الباد
 وحكم السادة وهو الشرطي (ووالى الماء) اي السائر لخروجه عند اجتماع المواشي على
 الماء اول الصنف ولها عدم الرفع والبقاء في صحته حتى يتضم امره وظاهره انه لا يفتقر في الرفع
 لاحد الثلاثة والنقل انها حدث ابدت الرفع وحدثت الثلاثة وجب الرفع للقاضى فان وقعت
 لغريمه وصح وان ردت لجامعة المسلمين لم يصح وان لم يكن فاض شرت فيما فان وقعت لجامعة
 المسلمين معها صح على الظاهر (والا) اي وان لم يوجد له واحد من الثلاثة (ترفع) لجامعة
 المسلمين من عدل جرائم او غيرهم لانهم كمالا مام عند علمه وقه بر المصنف كغيره بجماعة
 يقتضى ان الواحد لا يكفي وكذا الاثنان وبه صرح عجم (قوله يسئل) بضم النون وضع الهمز
 والجمام المفقود المحر (اربع سنين ان دامت نفقتها) اي زوجة المفقود من ماله ولو بغير مدخول
 بها ولم تدعه للدخول بها في ثمنه حيث طلبها الا ان واشترط المعاملة في وجوب اتفاق
 الزوج في الحاضر فقط ويمكن في وجوب حال الغائب ان لا تظهر الامتناع منه فان لم يتم
 نفقتها من ماله فانها لا تخلق له دم النفقة بالانجيل وكذا ان احتشبت على نفسها الزانية اذ على

٤٦ منخ في
 الدخول ولم يحصل (قوله في وجوبها) اي الفتنة (قوله ظهري) بضم الظاء
 وكسر الهاء اي الزوجة (قوله منه) اي الدخول ان حضر (قوله فان لم يتم نفقتها من ماله) مفهوم ان دامت نفقتها (قوله

من القضاء الخ) بيان لن (قوله في كون المرأة الخ) صلة كلف التثنية (قوله وان كانت) اي زوجة المفقود (قوله وبه) اي
 يصح جعل الصداق خيرا للقضاء (قوله وان نعم) اي المفقود بعد عدته وتوفاه واخذ ما جيع مهرها ما، قبل ثلثه بها
 وطلقة (قوله وبه) اي عدل وما قبضته ٢٨٦ خيرا للقضاء (قوله مر قوله الخ) بيان لما (قوله اخذت) ضم التامع وكسر الهم

(قوله من بين اي الزوج
 قيل فقده (قوله ان كان
 دفعه) اي الزوج الصداق
 (قوله والا) اي وان لم يدفعه
 لها (قوله وعلى الاول) اي
 اعطاهما جميعه (قوله المجهل)
 اي المشرط في العقد ليجعل
 (قوله والمؤجل) اي
 العقد (قوله لاجله) اي
 يبقى له خيرا للمؤجل (قوله
 لموته) اي الحكم به (قوله
 بالتميز) اي انما اتممته
 (قوله فيسما) اي العدة
 والتميز (قوله لا يبد
 الواو (قوله لثب) اي
 العدة (قوله عليها) اي
 زوجة المفقود (قوله
 والاحداد) صحت على
 الضمير المستقر في وجب
 والفصل بعليها (قوله
 اسقاطهما) اي العدة
 والاحداد (قوله ذلك) اي
 البقاء في عصمتها (قوله فيها)
 اي العدة (قوله ولتقتله) اي
 الشامل (قوله هذا) اي
 انما ليس لها البقاء بعد
 شروعها في عدتها (قوله
 وعليه) اي قول ابن عمر
 (قوله فالضمر) اي في قول
 المصنف بعد هذا قوله من

دوام فقدها علم خشيتها الزنا (و) يؤجل الزوج (العبد) المفقود (نصفها) اي السنين الاربعه
 فيؤجل العبد سنتين وابتداء السنين الاربعه ونصفها (من) يوم (المهر) من دفعته له الزوجه
 (عن) علم (خبره) اي المفقود بعد الصلح عنه والمكافاة في امره ان عدا ان يعرفه خبره من
 لقضاء الوالدة وولادة الما وجماعة المسلمين والراجح ان تأجيل المهر بأربع سنين تعدي ما يجامع
 الصالحه عليه (ثم) بعد المهر عن خبره (اعتدت) عدته (كاهدة) (الوقاف) في كون الزوجه الحرة
 بأربعة أشهر وعشرة أيام والامة بشهرين وخمسة أيام كانت مبنيا على الم لا كادل عليه لفظه ولا
 يتأخره (قوله الا) وقد يطلق الخ لانه لا يقدّر فقط للساقى وقال كلوا فالا لان هذا مؤجل لا يات
 حقيقته وان كانت غير مؤجل به لانه لا يكمل لها الصداق وبه القضاء ولا روايتان وان قدم
 فهل ترد ما دفعته ام لا به القضاء وقد واد ان كان السد فمؤجلا فله بهجل وهو المال رضى
 الله تعالى عنه او لا وهو لم يضمن وهو الرابح قولان لان هذه اقوى فلا يتأخر ما ياتي في القلم
 من قوله بهجل بالموت ما قبل الا قد عيب البنائي في نسبة الاول للمال والثاني لم يضمن نظر ونص
 ابن عرفة استأنف في صدق من لم يربها فقال مالك رضى الله تعالى عنه لاجتماعه وان يدنا
 نصفه وبعضهما يتأخر ان كان دفعه مالها فلا يزوج منها ولا اعطيت نصفه وعلى الاول فقال مالك
 بهجل المجهل والمؤجل لاجله ولا يزوج المباحسون بهجل نصفه وبوخر نصفه لموته والتامع ومضمون
 بهجل جميعه ادهم وحده في صحيح (وسقطت) اي الدخول في العدة (الثقة) للزوجه من
 مال المفقود لان التوفي عنها لا ثقة لها او لوالدها لم يمتو في منها حكم (ولا يحتاج) زوجة
 المفقود (فيها) اي العدة (الاذن) عن رفعت له ولا في تزوجها بعد حصول اذنه فيسما بضربه
 الاجل والا (وليس لها) اي زوجة المفقود (البقاء) في عصمتها (بعد) (الشروع في) اي العدة
 على العقد لانها قد وجبت عليها والاحداد فليس لها اسقاطها ولها ذلك في الاجل او بعد قبل
 الدخول فيها كما يشهد الشامل ولفظه ثم اعتدت ان ظاهره كقصره انما لا تدخل في العدة مجبر
 انقضاء الاجل حال في الشامل لها البقاء بعد انقضاء الاجل اي وقبل الشروع في العدة انما
 هذا قول ابن عمر ونص ابن عرفة ابو عمران لها البقاء على عصمتها في خلال الاربع سنين وليس
 لها ذلك ان تمت الاربع اده وعليه فالضمر للاربع سنين اذ مجبر دفعها ما يدخل في العدة وقال ابو
 بكر بن عبد الرحمن لها البقاء ما لم تنقض من العدة وبطل الذرائع وهو ما لا بد من كلام المصنف
 بهجل الضمير للعدة وقول ز او بعده وقبل الدخول فيها الخ فله نظر لما افاده ابن عرفة من انها
 بنفس انقضاء الاجل تدخل في العدة وليس هذا تأخير لانها لا تحتاج الى شق ولا ذن من الحاكم
 ولذا قال ح كلام الشامل هذا مشكل مع كلام ابن عرفة فان حل كلام الشامل على قول ابن بكر
 ابن عبد الرحمن فلا اشكال (وقدر) بضمر فكسر مثله لا (طلاق) من المفقود حين الشروع في
 العدة بقيتها عليه لاحتمال حياته ولكن انما يتحقق وقوعه حكما في الارشاد (يدخل) الزوج

انها بنفس انقضاء الاجل تدخل في العدة) بيان لما (قوله لاجلها) اي اعدة (قوله فان حل) ضم فكسر (قوله على الثاني
 قول ابن بكر بن عبد الرحمن) بان يقال قوله لها البقاء بعد انقضاء الاجل اي ما دامت في عدتها (قوله حين الشروع في العدة) صلة
 طلاق (قوله بقيتها) اي الطلاق الزوجية (قوله عليه) اي المفقود (قوله لاحتمال حياته) اي المفقود على قدر طلاق

(قوله فان جاء المققود قبل دخول الثاني دونه) اي المققود تفرع على كون الطلاق المققود وقوعه انما يتحقق بدخول الثاني (قوله وبعد دخوله) اي وان جاء المققود بعد دخول الثاني (قوله وهي في عصمة الاول) حال من دخول الثاني (قوله وان العدة (الخ) مطلق على بعدم الخ) (قوله بدخوله) اي الثاني (قوله لانها) اي الثلاثة (قوله وما تقدم) صلة بندفع (قوله من ان وقوعه الخ) لانها (قوله فانما) يقتضاهم متغلا اي خلت (قوله منه) اي الثاني (قوله الاول) يضم الهمزة (قوله نفسي) اي الزوجة (قوله فيه) اي بين حياته (قوله فيه) اي تيمونه (قوله ان مات) اي الاول فسبح خبره صفح ٢٨٧ (قوله في انما الاول الخ) صلة كاف

التشبيه (قوله ايما) بفتح
فكسر مشقلا (قوله لم
يتزوجها احد) كالتفسير
ايما (قوله قضيا) اي زوجة
المققود (قوله ان بعد) اي
الثاني (قوله عليا) اي زوجة
المققود (قوله في عدته) اي
المققود (قوله بهما) اي
عدة المققود (قوله في كل)
اي من الاقسام الثلاثة
(قوله ان يعدد) اي الثاني
(قوله في حياته) اي المققود
(قوله فان لم يدخل) اي
الثاني (قوله ودخل) اي
الثاني بها (قوله في حياته)
اي المققود (قوله عالميا)
حاش من قال دخل (قوله)
بحياته) اي المققود (قوله)
او دخل) اي الثاني (قوله)
في عدته) اي المققود (قوله)
عند العقد) صلة عالميا (قوله)
اولا لم عندد) اي الثاني
لاحياته ولا وجه (قوله)
في هذه الصور) اي النسبة
(قوله فان دخل) اي الثاني
(قوله في حياته الاقل) اي

(الثاني) بزوجة المققود فان جاء المققود قبل دخول الثاني دونه لم يعد دخوله بان تنح المققود
تت واستشكل هذا الطلاق بهدم بر ياته على الاصول لوقوعه بدخول الثاني وهي في عصمة
الاول وبان العدة قبل تحقق وقوعه ولا تقبل له والمرا ديسخوله لكونه وان انكر التلذذ بها لانها
مطلقة وقام مقامه كما يشهد بت من ضيق وعائقه من ان وقوعه حين الشرع في العدة
وانما التوقف على دخول الثاني لتحقيقه اي ظهوره بندفع الاشكال (فتصل) زوجة المققود
(الاول) اي المققود (ان جاء وصحكان قد (طلقها اثنين) قبل فسد موطنها الثاني وطأ بجل
المبتوتة ثم ثابت منه بمرت او طلاق فتصل للمققود بمصمة تامة لقيام العصمة الاولى بالطلاق
الذي قد وقع وقوعه حين الشرع في العدة وتحققه دخول الثاني (فان جاء) المققود في العدة او
بعد هاول قبل فقد الثاني او بعد وقبل دخوله او بعده عالميا اي المققود او بعد تلذذ الثاني بها
بالعلم في فاسد يفسخ بالطلاق فهي المققود في هذه النسبة ولثاني في صورتين دخوله غير عالمي
صحيح او فاسد يفسخ بطلاق (او تيمانه) اي المققود (حي) فكذلك ان الولين يجري فيه الصور
السبع المتقدمة (اي) تيمانه (مات) فيجري فيه الصور السبع ايضا ومعنى كون الاول اسبق
بها ان مات فسبح نكاح الثاني واعتداده اعدة وفاة وانما منسبه (فكذلك ذات (الولين) اي انما
للاول ان لم تلذذ بها الثاني شرعا يجبي المققود او حياته وموته ثم ان كانت ايما لم يتزوجها احد
وتيمونه موت المققود وتيمونه قطعان كان تزوجها احد فبها ثلاثة اقسام الاول ان يعدد عليها في
حالة المققود الثاني ان يعدد عليها في عدته الثالث ان يعدد عليها بعد هاول في صورها فاقسم
الاول ان يعدد عليها في حياته فان لم يدخلها او دخل في حياته ايضا عالميا هيها ودخل في عدته
عالميا هيها وموته عند العقد ولا علم عنده وورثت الاول في هذه الصور ولا تكون للثاني فان
دخل في حياة الاول غير عالميا هيها كانت لغيره اخل ولا ورث الاول فان عد قبل موت الاول ودخل
بعد العدة فورثت الاول وهل يتأخر غيرها على الثاني أم لا خلاف للنسبي وابن أبي زيد انقسم
الثاني ان يعدد في عدة الفاتدة وتثبت المققود دخل الثاني بها عالميا لا في العدة او بعد هاول
لم يدخل ولا تكون للثاني في هذه النسب وتأخر عليها هيها ان دخل جافي العدة او بعد هاول انقسم
الثالث ان يعدد بعد عدة المققود وهي للثاني يدخل حال بيموت المققود وانقضت عدته أم لا
لم يدخل ورثت المققود في هذه الصور الثلاثة وهي وارثة على قوله فورثت الاول ان قضى بها)
وذلك في الاسوال الاربعة ان يموت في الاجل او بعده ولم يخرج من العدة او تر جبت بغيره

المققود الاول اي المققود (قوله فان عندد) اي الثاني (قوله ودخل) اي الثاني (قوله بعد العدة) اي من المققود (قوله وورثت
الاول) اي المققود (قوله يتأخر غيرها على الثاني) اي لعدهم عليها في عدة الاول (قوله ان يعدد) اي الثاني (قوله عالميا) اي بانها
في عدة المققود (قوله في العدة) صلة دخل (قوله او بعد هاول) اي العدة (قوله فوجي) اي الصور الثلاثة (قوله على قوله) اي انه مضموم
ان قضى بها فان مقصوره انه ان لم يقض الاول بها لا ترث في هذه الصور الثلاثة ثم يقض الاول بها وورثته (قوله وذلك) اي
النسبة الاول بها (قوله ان يموت) اي الاول (قوله او بعده) اي الاجل (قوله ولم يخرج من العدة) باجمع لصورتين بيله

(قوله او بعد) اي الثاني (قوله ولم يدخل) اي الثاني (قوله ويجاب) اي من ورود الصور الثلاثة على مفهوم الشرط (قوله تفصيلا) اي بانه ان بعض لها فقه مبرور لا تزعم بعضها فقد الثاني بدخوله في حاة الاول غير عالوتزعمه في بعضها الا استراحا صور الثلاثة (قوله منها) اي انقسام الثلاثة المتقدمه بصورها (قوله انه) اي الشان (قوله في فسخ الخ) مسله كاف التسمية (قوله فيها) اي العدة (قوله منه) اي الثاني (قوله بدخوله) اي الثاني غير عالم بحياة الاول (قوله تقوت) اي بدخول الثاني غير عالم بحياة الاول (قوله اي) اي موت الاول ٣٨٨ (قوله والفرق) اي بين المني له او زوجة المفقود (قوله لما احتاجت الخ)

المناسب لما حكم بتأجيله
بالبيع منين وقد رطلها
حينئذ وروها في العدة
ونظر وقوعه بدخول الثاني
غير عالم فانت على الاول
والتي لها ليست كذلك
(قوله وتعتد) اي التي
لها (قوله في يثبه) اي الثاني
لبيها بسببه (قوله فان
مات القاد) اي قبل تمام
استبراء الناض (قوله
فعدوفا) اي تانها ايضا
قترب من الاقصى الاجلين
(قوله ولا ترجع) اي التي
لها بوجهها الثاني (قوله وان
لم يش موت) اي الغالب
مباغتة في عدم رجوعها (قوله
لان دعواها) اي موت
زوجها الغائب الخ مسله
لا ترجع (قوله اول) بد
الواو (قوله من تفصيل
التي الخ) بيانها (قوله
اذ لا تصور حكم الحاكم
غير عدلين على لا ينزل
على ما فرضه الخ (قوله فان
التي انحلو الاخبار الخ)
خير الصواب (قوله وعلى

ذلك) اي ان الثاني اخبار بالوت سلفا مسله تنزل قوله اذا كان على الاخبار (قوله ومنه) اي الثاني له (قوله عليه
الحكم في المقود) اي فوات زوجته بدخول الثاني غير عالم (قوله ولم يبين خطوه) اي في حكمه بقوله (قوله في المتيقن في
الفرق (قوله وهذا الفرق) اي الذي ذكره المتبلى (قوله ولا يعرف) يضم اليه او فسخ اثره (قوله مساهة) حال من غيرها (قوله فامصدق)
بضم اليه او فسخ الصادق الخ (قوله الاول) يضم الهمز (قوله منها) اي الزوجة بين الثاني والاول (قوله من الخ) كم اصله مطابقة

(قوله فاقامت) اي اشهاد الزوج (قوله على انها) اي الزوجة (قوله اسقطتها) اي التفتة (قوله عنه) اي الزوج (قوله وهو) اي الزوجة حال الخ (قوله كذلك) اي اقامته بيته على انه تركها لتفتها لمدة غيبته او اسقطها او وصلت الخ في زواله بعد دخول الثاني بالعلم (قوله وهو) اي كون قيام بيته على اسقاطها كذلك (قوله او في الاجل) ٣٨٩

(قوله بالاولى) ينجز المهر
(قوله وانقضاه عنه) عطف
على موت (قوله قبل عقد
الثاني) تنازع فيه انقضاه
وموت (قوله اليه) اي
الثاني (قوله ولم يلزم) يضم
اليه (قوله الاولى) يضم
المهر (قوله قبله) اي تكاح
الثاني (قوله عليه) اي
الثاني (قوله غيره) اي
الغائب مفعول تزوجت
(قوله بعد قيامه) صلة تزوجت
(قوله وانقضاه) يضم فكسر
(قوله ضرب) يضم فكسر
(قوله ولا يشد الوار) قوله
مع الاولى يضم الهمز
(قوله من قوله ان الخ) يضم
يأبى (قوله فان ذلك)
اي الاجل الذي ضرب
للزوجة (قوله يجوز) يشخ
الباء من جرى ومعهما من
اجزا (قوله يتنقض بظاهاه)
الخ ضربا (قوله بعدها)
اي العدة (قوله والوا) اي
وان لم يتم فتحها من ماله
(قوله وصوبه) اي تعبير
عنها (قوله بعد اثبات)
امومها (قوله لم ينجز (قوله
امومها) اي كونها ام ولد
الغائب (قوله لا اعدا فيها)

عليها كما امرها به الملقق بعدها وحكم به فاقامت وتزوجت غيره ودخل بها (ثم ظهر
اسقاطها) اي التفتة عن الزوج الاول بان اقام بيته انه تركها لتفتها لمدة غيبته او انه اسقطها
لها ووصلها او انه وكل من يتق على ما اتفق عليها فلا يقع له دخول الثاني وهل اقامته بيته على
انها اسقطها عنه مدة غيبته وهي رشيد كذلك وهو ما نقله ابو الحسن عن عبد الحق وهو
ظاهر تعبير المصنف باسقاط ولا يلزمها لانه من امقاط الشيء قبل وجوبه وهو ما نقله في واقره
ابن الشاط (و) الزوجة (ذات) اي صاحبة الزوج (الحقود تنقذ) بعد الاربع سنين او
الستين (في عدتها) او في الاجل بالاولى (فيضم) نكاحها لوقوعه في العدة او قبلها فاستبرأت
ثم تزوجت فلما دخل بها ثم ثبت موت الفتوة وانقضاه عنه قبل عقد الثاني الذي فسخ نفوذ
اليه ولا يقع له دخول الثالث (او تزوجت) زوجه زوج غائب (يدعوها الموت) زوجه الغائب
ولم يعلم موته الا من قوله انفسخ نكاحها فان ثبت موت الغائب واعتدت منه وتزوجت ثالثا
ودخل بها ثم ظهر ان دعواها الاولى موافقة للواقع وان تكاح الثاني صحيح لموت الاول وانقضاه
عنه قبله فلا نفوذ عليه بدخول الثالث ولتعد لان دعواها مشبهة بدعواها الحسد (او)
تزوجت زوجه زوج غائب غير بعد قيام عدتها (بشهادة غيره) على موت الغائب (يفسخ)
نكاحها لعدم عد التمسها ثم شهد عدلان بموتها فتزوجت فلما (ثم ظهر انه) اي تكاح
الثاني الذي تزوجت به مدة غير اهلين كل على الصفة لثبوت موت الغائب وانقضاه عنه
قبله بصدلين (فلا نفوذ) واحسد من السبع (بدخول) من الزوج الثالث باغيرها لم جواب
امان قوله ما انفيخ بها الخ (و) ان فقد تزوجت واثبت قامت واحسد من وضرب لها الاجل
وسكت باثنين او امتهن من المرفع ثم طعن المرفع في الاجل او بعده في الضرب (للاجل) لواحدة
منهن وهي التي قامت أولا (ضرب لبقين) فلا يضرب لهن اجل ايمان سكتن بل (وان ادين)
اي امتهن من القصاص الا ان ثمن قامت منهن بعد العدة فلا تنسأقها ولها التزوج بغير
قيدها قال الخط جده نقول لعائنه وكلام ابن فرحين وما نقله ابن ونس والميت على ما نقل
رضي الله تعالى عنه من قوله ان ثمن بعد مضي الاجل وانقضاه العدة فان ذلك يجوز بين يفتن
بظاهاه ابن لا يصح بعد لثا في بعدها (وبقيت ام ولده) اي المفقود بيلد الاسلام على حالها
ولا ينقض منعتها بمدة التسعير ان دامت فتفتها من ماله في الاخير عتقه ما اعتدا اكثر الموقنين
وصوبه من سول ويجعل للزوج حصة بعد اثبات امومتها وغيبته سيدها وعدم امكان الاعذار
فيها وعدم التفتة وما يعفى فيه من غير عين عليها انه ليصرف شيئا وذهب ابن الشافق وابن الهار
وابن القطار الى انها لا ينقض عنها وتسمى في مآثها حتى يثبت موته او يتم مدة التسعير وزاد
ابن عرفة ثلثا التام تزوج ونسوة من احسر بفتنة ام ولد فقيل تزوج ولا تنقض وقبل ثمن وكذا
ان غاب سيدها ولم يتركها حقة (ي) اي (قوله) اي المفقود بيلد الاسلام على ملكه فلا يورث

اي بالكتابة لا بمقدور ما ان يرسلها لتفتها او ما ان ينجز عتقها (قوله وما يصدي) يضم اليه استكون الذب وفتح الدال اي يتصل
تفتها من نحو ربيعة لا يفقد وعطف على التفتة (قوله عليها) اي الامة (قوله انه) اي الغائب (قوله في انها) اي ام ولد المفقود
(قوله انها) اي ام ولد المفقود (قوله ونسبه) اي ابن عرفة

عنه لقائه مدة تعمده اذ لامه ان يشك في موت المورث واذا تمت مدة التعمير فيحكم الحاكم بحية
 وقسم ماله على ورثته يومئذ لا يوم فقد ماله لم يشك موته يوم فقد ماله او بعده وقبل تمام مدة التعمير
 فميت ورثته يوم ثبوت موته ويتحقق ماله على ولدهم وبناته لا على ابويه ان لم يقض بها عليه
 قبل فقده ابن عرفة اقول المذهب واضع بان مستحق ورثته وارثه يوم الحكم بموته
 لا يوم بلوغه من قوته (و) ببيت (زوجة) الزوج (الاسم) اى الذى اسره الحريون وذوهابه
 لبلادهم (و) بقتل زوجة زوج (مفقود ارض الشرك) يكسر الشين المحجمة وسكون
 الراء اى الكفر اى الذى ذهب لارض الكفار المحاريين واقطع خبره وصلة بيني (ل) تمام مدة
 (التعمير) ان دامت نفقتهم ما والا فلهم الطلاق واذا ثبت لهما الطلاق بذلك فبنيتهما الزنا
 اولى لان ضرر ترك الوطء اشنع من ضرر عدم النفقة الا ترى انما سقطا النفقة بينهما وان
 اسقطت حقها في الوطء فلها الرجوع فبنيهما ولان النفقة يمكن تخصيصها بنحو تسلف وسؤال
 بخلاف الوطء فاذا تمت مدة التعمير فيحكم بموته وتنفذ زوجته عدة نفقة وقسم ماله على ورثته
 (وهو) اى التعمير بما يمتدته (سبعون) سنة من يوم الولادة وتسمى دقاقة الاعناق (واختار
 الشيخان) ابو محمد عبد القادر بن زيد القسيري واى وابو الحسن على القاسبي (ثمانين سنة)
 والقري بنان اشيب وابن نافع والاخوان مطرف وابن الماجشون والقاسميان عبد الوهاب
 واسماعيل البغداديان والحمدان ابن معن وابن المواز وقال ثابث بن الملوأ وابن عبد الحكم
 وحكم) يضم فكسر (بضم وسبعين) سنة لعل الرابع عنده الاول ولذا صدر به ولم يعم
 باقول الاختلاف وفيه فقد يمد بلا يخفى من التعمير خلاف ابن عرفة ابن عات اختلاف حد
 تعميره فقال مالك وابن القاسم واشيب رضى الله تعالى عنهم من سبعين سنة واختاره
 القاضي وقال مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم ما حرمه ثمانين واختاره الشيخ والقاسبي
 وابن حمز و قال مالك وابن الماجشون رضى الله تعالى عنهما ثمانون ومن اشيب وابن
 الماجشون ايضا مائة قال داود بن محمد بن عبد الحكم مائة وعشرون وفي نظار اى
 عمر ابن قيس بن سنان سنة ثمانين قلت هذا وكذا ما تقدم قال ابن عمر انه لا مل على تأليف
 ابن عشرين وعلى السبعين ان فقد لها زيدا عشرة اعوام او عمر ان وكذا ابن عشرين وان فقد
 ابن خمس وتسعين زيدا خمس سنين وان فقد ابن مائة اجتهد فيما زاد له معنون استحب اصحابنا
 ان يزداد عشر سنين وقبله العام والعامان وان فقد ابن مائة وعشرين في تالمه العام ونحوه
 اتفاقا الثمنى ان فقد وهو شاب او كهل فالسبعون اسس وان فقد لها زيدا قد قوامى من
 حاة يوم فقد وهرلى بلغها وهو صغير البنية واضعها المتطلى عن الابى في حياته قبل يعم
 خمس وسبعون وبه القضاة موقفى ابن زيب ابن الهندى وكان ابن السليم قاضى الجماعة بقرطبة
 قضى بالقاسميين واخبره بعض قضاة مشهورين عن نفسه وعن بعض شيوخه انما زالت بتونس في
 او اخر او اواسط القرن السابع حكم القاضي سبيل بن يحيى بن عمر سبعين سنة واشهد على
 حكمه بذلك بعد ثبوت ما يجب في ذلك شهيدان ورفع الرسم الى سلطانهما فقبل له هذا القاضي
 واشهدان كل منهما باؤده هذا السن فالتى الاملال بعد خصل اهل مجلسه تبصيا من حكم
 القاضي وشهاهته بديه قلت وهذا لا يرام ولعمدة شبهة نشأت عن حكاية عامية (وان اختلف

(قوله يومئذ) اى يوم الحكم
 بجهته (قوله ان لم يقض)
 بضم الباء (قوله بها) اى
 نفقة ابويه (قوله نفقتهم)
 اى زوجة الاسم وزوجة
 مفقود ارض الشرك اى
 من مال الاسم والمفقود
 (قوله والا) اى وان لم يعم
 نفقتهم (قوله يارها)
 فاذا رجعت عنه فلا تكن منه
 (قوله وتسمى) اى السبعين
 (قوله والقري بنان اشيب
 الخ) تميم القرائة يمين
 اصطلاح اهل المذهب على
 معاني هذه اللفاظ مناسبة
 ذكر الشين (قوله عنده)
 اى المنصف (قوله ولذا)
 اى وجهها بنته عنده صفة
 صدر (قوله به) اى الاول
 (قوله فقد) يضم فكسر
 (قوله اختلف) يضم التاء
 (قوله تعميره) اى المفقود
 (قوله لها) اى السبعين
 (قوله زيد) يكسر الزاى (قوله
 ليجتهد) يضم التاء وكسر الهاء

(قوله والاولى) انضم الهمز (قوله من وقت) اي حالي (قوله من اهل المذهب) بيان لمن (قوله اذا السنة الخ) خبر ان (قوله قال) اي حالي (قوله وان يكن) اي المفقود (قوله والزوجة) يختلف على ماله (قوله وذا) اي ضرب العاملي مضى (قوله به) اي ضرب العاملي يوم الباس يوم الرجوع المراد له وفاة والمعتقة قالوا لا يمكن اهلها في حال الميت ان تكون معه فيمكن عليه وادى كرامه خبر القضاة والجله خبر ٢٩٢ (قوله في اندلس) اصله القضاء (قوله لمن مضى) حال من القضاء (قوله تأس) همز

ساحك بن قوتبين
فتوح بن ابي نعيم (قوله)
وله اي ابن حاتم (قوله)
عنده اي السلطان (قوله)
استحسن (بضم التاء)
وكسر السين (قوله لمن)
الخلاف) بيان لما (قوله)
عقبه اي كلام المتبني
(قوله قول النبي) مقبول
نقل مضافا للقاعدة (قوله انه)
اي الحاكم الخ بيان لقول
اشيب بصدف من (قوله)
مع ما تقدم) اصله تعارض
(قوله لان عمل) شغل الدين
اي معنى الخ لعله لا تعارض
(قوله لانه) اي يوم الباس
(قوله فغير) اي اشيب (قوله)
هه اي الباس (قوله فتناول)
بضمات مثقلا اي صرف
ابن حاتم عن الظاهر (قوله)
وردها اي وله ابن حاتم
عبارة ابن رشد (قوله ما ياتي)
اي في قوله ولتتروني عنها
ان دخلها والمكين هو
نقد كرام الخ (قوله فغير)
الاطلاق) فتمسب (قوله)
كوطنه غصبا الخ اصله
للسبب غير الاطلاق (قوله)

زوجها في قتال (بين المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر) في امره من السلطان اوثابه
ثم تزوج وورث ماله حيث ذكرنا في كثير من النسخ باضافة الطرف الاول للسنة وهو صلة
اعتدت المقدور والطرف الثاني صلة محدوفت سنة وفي بعض النسخ باسقاط بعد الاول
والاولى هي الصواب واعترض طي كلام المصنف بان الذي في عبارة المتبني وابن رشد وابن
شاس وابن عرفة ومعين الحكام وجسم من وقف عليه من اهل المذهب سوى ابن الحبيب
والمصنف ان التمس يوم الرفع للسلطان لمن بعد النظر قال ولم يتبعه ولا غيره لهذا والكمال
لله تعالى البناء ما قاله المصنف تبعه لان ابن الحبيب نقله المتبني عن بعض الموثقين ووقع القضاء
به في اندلس وتلقه صاحب الصفة اذا نقول الا نخرط

وان يكن في الحرب فالمشهوره في ماله وزوجة التعمير
وقد اتى قول يضرب عام • من حين ياس منسه لا اقيام
وذاه القضاء في اندلس • لمن مضى لحقته تأس

قال وله وفي النسخة قال بعض الموثقين ينبغي ان يكون ضرب السلطان للاجل من يوم الباس
من المفقود لان يوم قيام الزوجة عنده على ما استحسن من الخلاف وقال ولد الناطق عقبه
مانه ولا تعارض بين نقل ابن رشد قول اشيب انه يتلوم من يوم الرفع مع ما تقدم من بعض
الموثقين لان تعارض نقل ابن رشد انما هو من يوم الباس لانه يكون قريبا من يوم الرفع فغير بالرغم
منه فبقوا اه فتناول عبارة ابن رشد ووردها لما به القضاء (والمعتدة المطلقة) طلاقا باثباتا
ورجعا السكنى على مطلقها سواء استرجعا او مات على ما ياتي (او) المرأة (المهوسة) اي
الممنوعة عن التكاح (بسيه) اي الرجل غير الاطلاق كوطنه غصبا وغيره عالمه بنوم وانما
او جنون وظفاته انه زوجها واعتاقه وفسخ نكاحه القاسد ولان لزوجة واثق حل به بعد
الدخول وطله المهوسة (في حياته) اي الرجل وميتد للمعتدة الخ (السكنى) على الزوج في
الطهارة وعلى المتسبب في الحبوسة والحبوسة والاحسن تعلق في حياته بمقدار اى اطعم على
موجب الفسخ او فسج او فرق في حياها في حياته فحب السكنى لها ولو مات بهذا كما ساق
في قوله واستمر ان مات طرفة السبب وجوب حفظه فلا يزول بالفسوخة بل لا ينفك لانها
معرض الاستتاع واحترز بقوله في حياته على ما اطعم على موجب به مدونه او قبله ولم يفسخ
حينئذ فلا سكنى لها مئة سببها وهذا على عدم قوله في حياته والمعتد ان لها السكنى في
استبناها من التكاح القاسد ولو اطعم على فساد به مدونه وفسخ ما حقه الفسخ في حياته
ام لا له حب البناء مستند في هذا الاعتماد قول الخط بعد تقرير الشارح وانظر كلام ابن

واعتاقه) محقق على طه (قوله اطعم) انضم العام وكسر اللام (قوله موجب) بكسر الجيم
اي سبب (قوله فسج) بضم فكسر (قوله فرق) بضم فكسر مثقلا (قوله طرفة النسب) عمه لا اقر (قوله فلا يزول) اي حفظه
(قوله بخلاف النفقة) اي تزول بها (قوله لانها) اي النفقة (قوله موجب) اي الفسخ (قوله حينئذ) اي حين الاطلاق (قوله
وهذا) اي التضييل المتقدم (قوله مستند) بفتح النون اي ز

عبد السلام

(قوله فتق) يضم التاء الاولى وقع الثانية (قوله او يموت) اي سيدها (قوله فاته) اي كلام ابن عبد السلام (قوله وهو) اي كلام ابن عبد السلام الخ حال (قوله على انه) اي ان الضرر الذي لم يمتحسب كالحاجة بموت زوجها السكنى (قوله عقب) اي كلام الخط (قوله) اي الخط (قوله من التقيد) منه مطلقه (قوله حكمها) اي المحبوسة بسببه (قوله ومنع ابن القاسم في المدونة الخ) فتبين ان طاعة المطلقة بالثأتمات في عدم تقيد وجبها السكنى في ما له قبل وفاته ديناً فلا يسقطه موته بخلاف الخوف عنها ولم يطلقها (قوله لمطلقه البائن) ابن رشد لو كان الطلاق رجعياً لم يقف سقوط السكنى بموت الزوج مع الرضا بعد الوفاة والحدثة لو فاته لا سكنى لها في حال البت ان لم تكن معه في مسكن يملكه وأدى كراهه (قوله سقوطها) اي السكنى مفعول روي بمضافاً لتأخره (قوله بموته) اي مطلقها (قوله واختارها) اي رواية ابن نافع ٣٩٣ ابن رشد قال في جماع أبي زيد واجماعهم على ان النفقة تسقط بموته

عبد السلام عند قول ابن الحاجب ولا يموت او يموت عنها السكنى الخ فانه يدل على ان المرأة اذا فسخ نكاحها بعد الموت لها السكنى في مدة الاستبراء او وهو لا دليل فيه على انه الحق بعد ان طلق قال عقبه لم ارفى كلام ابن عبد السلام ما يشهد له كلام المصنف صحيح لا غير اعله واعلم ان قوله ومن اهل المذهب مطلقه في وجوب السكنى للمحبوسة بسببه عن التقيد بالثأتمات كما فعل المصنف وان حكمها حكم المقتدرة ومنع ابن القاسم في المدونة للمطلقة البائن السكنى ولو ماتت خلافاً لرواية ابن نافع سقوطها بموته واختارها ابن رشد ثم قال فقوله في حياته يمكن رجوعه للموثرين على اختيار ابن رشد لكن بعده لزوم مخالفته قول ابن القاسم في المدونة ومخالفة قوله الا في واسفرات ما تنع في تقريره وانه لو اشار الى ذلك لقال على الاظهر تعين انه لا يرجع للمعتدة ولا للمحبوسة ولا فرق بينهما اخلافاً لتقرير الشاوخ ومن تبعه ولا تغفل يساءه قال الصواب حذف قوله في حياته كما قال ح البائني ان جعل قوله في حياته متعلقاً بالمحبوسة كما كثره ز من حيث في حياته اي اطلع على موجب حبسها قبل موته وفرو بينهما في حياته يجب لها السكنى ولو ماتت بعد ذلك صح كلام المصنف وكان جاري على قول ابن القاسم في المدونة وموافقاً لما ياتي والله اعلم (ولاً لزوجها) (المقولة) بفتح القاف ووجهها (عنها) وهي في مصنفه (السكنى) بعده عنهما (ان) كالزواج (دخل بها) واطاعتها لو طاعتها سكن معها ام لا (والحال المسكنة) اي الزوج بغير (او) اجازة (وتقيد) اي دفع (كراهه) كله قبل موته سواء كان الكراهية موجبة أو متأخره فان كان تقيد منه قبلها السكنى بقدر ما تقيد فان انقضت مدته قبل قيام مدتها فلا يلزم الوارث اجرة بغيرها فتدفعها من مالها (لا سكنى لها) ان اكراه ومات (لا تقيد) لاجرة (ولي) لا سكنى لها (مطلقاً) عن التقيد بغير الوجبة وهو الراجح (او) لا سكنى لها (الا اذا) كان الكراه (الوجبة) اي مدعومة فلها السكنى في تركه انفسها مقام التقيد لزومها في الجواب (تأويل) لان لا سكنى للمتوفى عنها في حال المستمسكة او تقيد كراهه (ان لم يدخل) بها سواء كانت مسفرة لا بدخل بثلاثها المصدم اطاعتها او كبريت في كل حال

٥٠ مخ في حياته للموثرين اسند الزعم يمكن رجوعه لهما الزعم اجماعه انه لا بعده (قوله ومخالفة) عاصف على مخالفته (قوله وانه) اي المصنف عطف على لزوم (قوله الى ذلك) اي مختار ابن رشد (قوله انه) اي في حياته (قوله يجبها) اي المطلقة والمحبوسة (قوله يساءه) اي تقرير الشاوخ (قوله ان من حيث في حياته الخ) بانها بعد فسخ (قوله وهي في مصنفه) حال (قوله وجبة) اي مدعومة البداية والبقاء (قوله او متأخره) اي كل شر او عام او جهة او يوم يكذا بدون تحديد للمحبوس (قوله مدته) اي ما تقدمه (قوله بغيرها) اي العدة (قوله تقيد منها) اي الزوجة بغير البقي (قوله لها) اي الخوف عنها (قوله ان اكراهه) اي الزوج المسكن (قوله ومات) اي الزوج (قوله وهو) اي كونها لا سكنى لها مطلقاً (قوله انفسها) اي الوجبة على لها السكنى (قوله لزومها) اي الوجبة على قيامها مقام التقيد (قوله لعدم اطاعتها) على لا يدخل عليها

(قوله وقيد) أي استحقاقها السكنى (قوله عنه) أي ابن عبد الرحمن (قوله فرض المسئلة) بفتح القاء وسكون الراء (قوله فقيم) بضم الفاء فتحركات متعاقبة (قوله في أول كلام المسئلة) أي إلا أن يسكنها يجعله شاملا للكيفية والصفة المطلقة والصغرة غير المطلقة (قوله وأما المطلقة التي ٣٩٤) أي سواء كانت صغيرة أو بالغة (قوله بأنه انما نقله إلخ) صلتهم

وبأنه معدية (قوله بشرية) صلتهم بأنهم بأوصيتهم (قوله تطلب) بضم التاء وفتح الهمزة (قوله اهله) أي الرضيع (قوله لسرقه) صلتهم قطع (قوله وربيع) بضم فسكور (قوله فلو كانت) أي المتوفى عنها (قوله فابله) أي تقابل المرحل ولادتها لتتلقى المولود وتصل شأنه (قوله وأما شطة) أي رؤوس التماسيح أو صلحا أو تهيئتهم لدخول الأزواج وليسكن (قوله وقيد) أي الباقي (قوله واللا) أي وان لا يكون به بال (قوله يرضعها) أي الذي خلفت أموات زوجها فيه (قوله ان كان) أي موضعها (قوله مستتبها) بفتح التامين أي مطروقا مأموما فربما عليه الفواضل دائما (قوله واللا) أي وان لم يكن موضعها مستتبها (قوله لان كانت) أي العدة إلخ مفهوم ان يبقى شي من العدة (قوله بعدها) بضم الواو مددة (قوله لم يصر) بضم فسكون أي لا ينجح ولا يصبر (قوله ويقام منها) أي العدة إلخ (قوله ضروري) أي واجب عانة (قوله مقرب) بضم فسكون فكسرى قرب وضعها (قوله وزال) أي المائع (قوله من وإذا التوائ) أي باقيا بيان لغيره (قوله أو زيارة إلخ) بيان لما دلح بالكتاب

(اللا) ان يسكنها) معه في حياته وهي صغرة لا يدخل بثلثها ويموت فلها السكنى في عتقها عند ابن القاسم لان اسكانها عند غيره لا يدخلها وبها وقيد ابن تلي بسكنها معها والا فلا سكنى لها وان اسكنها معها فلها السكنى في كل حال (الا) ان يكون اسكنها معها (ليكنها) أي يحتفلها ويعتقها مما لا يلبس فلا سكنى لها بعد موته هذا على ما في بعض نسخ التوضيح عن ابن عبد الرحمن بل لا بد بعد القاسم الذي في بعض آخر من نسخ التوضيح حكاه ابن مرفعة عن الصقل عنه ليكنها من الكفاية الذي الحضانة وهذه النسخة هي الصواب لفرض المسئلة في صغرة غير مطروقة فقيم من الأول كلام المسئلة يخص الاستثناء الثاني بالصفة التي لا يدخل بثلثها وأما المطلقة التي لا يدخل بها واسكنها فلها السكنى ولو قصد كنفها ابن تونس والكيفية يموت عنها قبل النكاح فيحكم بالعتق فيها ولا سكنى لها عليها لان يكون اسكنها إدارة أو ثمة الكراء فتكون احد ذلك المسكن حتى تنقض عتقها (وسكنت) المطلقة أو المتوفى عنها (على ما) أي عينا (كانت تسكن) وهي في عصمة زوجها شاملا وصفا (وربعت) المعتدة (له) أي مسكنها الذي كانت تسكنه (ان نقلها) الزوج (منه) ثم طلقها أو مات (واقيم) بضم التاء وكسر الهاء بأنه انحاطها الاسقاط مسكنها في العدة بشرية ولم تطلب فيه عين بان لم نقلها فانما انحطاط في العدة لأنها حق لله تعالى كأحد الصغرة (أو) كانت مقيمة (بغيره) أي مسكنها حين الطلاق أو الموت فتخرج فان كانت أخصها بغيره بشرية في اجابة بل (وان) كانت أخصها بغيره (بشرها في اجابته) بال (رضاع) ولو غيرها اشترى عليها اهله أخصها عندهم لرضاعه ثم مات زوجها أو طلقها فتخرج لمسكنها لان حق الله يشهد على حق الآخرى قطع يد سارق فاطع يد عاذا للسرقة دون التماس (واتسخت) الاجارة وربيع الحساب ان لم يرض اهل الرضيع بارضاها بجسكها فلو كانت فابله أو ماشطة فلا يجوزها البيات في غير مسكنها ولو محتاجة (و) ان خرج الزوج بزوجته نجس أو رباط بغير ثمات أو طلقها أو رجعت مسكنها (مع) رفيق (نقة) محرم أو غيره (ان يبقى شي من العدة) بعد وصولها المسكن فظاهر كالدونة ولوليه وقيدته القس على الحال والأتمه بموضعها ان كان مستتبها والافتحالموضع الذي خرجت به لان كانت تنقض قبل وصوله أو عند (ان خرجت) الزوج بجمع زوجها حال كونها (مرونة) بفتح الصاد المهملة أي طعة الاسلام ثمات أو طلقها باثنا أو رجعا في الطريق وقيس على الضرورة وفاة الذود وكانت (في) بعدها عن مسكنها (كالثلاثة الأيام) ولم يصرح بان كانت أخصها بغيره أو حرة فلا ترجع واستحل قوله ان يبقى شي إلخ مع فرضه طلاقا أو موته بعد ثلاثة أيام أو بقا شي منها يستند ضروري واجيب بتصوره في حامل مقرب وفيه منعها مالم من الزوج و زال في آخر عتقها (و) ترجع لمسكنها ان خرجت منه (في) الحج (التنوع أو غيره) من التوائ مثل (ان خرج) زوجها (لكرباط) أو زيارة أو تجارة فخرجت معها ثمات أو طلقها (الا) ترجع لمسكنها ان خرجت منه رافضة للسكناء (لقام) بضم الميم أي أقامه وسكنى مع الزوج في محل آخر

أي واجب عانة (قوله مقرب) بضم فسكون فكسرى قرب وضعها (قوله وزال) أي المائع (قوله من وإذا التوائ) أي باقيا بيان لغيره (قوله أو زيارة إلخ) بيان لما دلح بالكتاب

(قوله نعم) اي عدتها (قوله اوسنة) حلفت على نحو (قوله اهل الذي انتقلت له) اي اقامت (قوله في الاشهر) بضم الهاء جمع شهر اي بعد اقامتها فيها انتقلت (قوله فاعل ما في المتن تحريف) تحريف على ما في التوضيح وغيره (قوله للمكان الذي هي به) تنازع فيه اقربوا بعد (قوله احدهما) اي الموت والطلاق (قوله غيرها) اي مكانها وانتقل عنه وانتقل اليه (قوله الامكنة الثلاثة) اي مكانها وانتقل عنه وانتقل اليه (قوله لاجله) اي الزوج (قوله وكذا) ٢٩٥ اي رجوعه معها في كون الكراه

عليه (قوله وزنها الرجوع) وزاد انما ترجع في الطالع وغيره والباط فبب وجوبها ان لم تصل اهل المقصود فبب والرباط او غيرها بابل (وان وصلت) الزوجة اهل الذي خربت اليه ان بقي مني منها بعد وصولها مسكنها ومات زوجها او طلقها قبل طول اقامتها به (والاحسن) رجوعها لمسكنها (اولوا اقامت بنحو السنة اشهر) اوسنة بالهل الذي انتقلت لهن في التوضيح ان هذا استحسن الرجوع في الاشهر وفي السنة وهذا هو الموافق لعلوة التوسعي وابن عرفة والقاضي فاعل ما في المتن تحريف والاصل ولوا اقامت السنة والاكثر (والختار) لفتي من الخلاف (خلافه) اي انما الاترجع بعد اقامتها نحو السنة لتدبر اهلها (وفي) موت الزوج او طلاقها (انما) ارجعها في سفر (الاتصال) من المسكن الاصل والاطمة بغيره دائما (تعهد) الزوجة ان شئت (باقرامها) او ابعدها (اي) المكان المتقل عنه وانتقل اليه المكان الذي هي به حين الموت او الطلاق (او) تعهد (بمكانها) الذي هي به حين احدهما او حيث شئت غيرها كافي المدونة غلو قال او حيث شئت لشغل غير الامكنة الثلاثة مع الاختصار (و) حيث زنها الرجوع لعدة طلاق (عليه) اي المطلق (الكراه) لاجله او السبنة التي ترجع عليها لادخاله الطلاق على نفسه حال كونه (راجعا) معها لانما ترجع لاجله وكذا اذا لم يرجع معها وزنها الرجوع وعليه كراه المثل الذي ترجع له فان اعتدت جعلها اتم ولا يلزمه كراه رجوعها كانه في موته لا كراه اهل الرجوع للمسكن الذي زنها الاتصال به لا لتفريقه لو توفيه وبكالا كراه عليه اذا كانت تعدد حيث شئت (و) ان خرجت المرائة من مسكنها لم يجز او خرجت او حرمت ثم طلقها تزوجها او ماتت عنها او خرجت لاعتكاف وشريت ثم طلقها او ماتت (مضت) اي استمرت في سفرها الزوجة (الهرمة) بهيج او عمره (او المعتكفة) على اعتكافها ان مات زوجها او طلقها فيجب عليها اكمال جميع امورها واعتكافها وحرم عليها ترك الرجوع لمسكنها (او) التي مات زوجها او طلقها تم (احرمت) بهيج او عمره وهي معتكفة من طلاق او وفاة فتترك الميتة في مسكنها وتغضى على احوالها لتتيمم (ومضت) الله تعالى باحرامها وهي معتكفة وتغضى الهرمة ان اعتكفت ايضا والمعتكفة ان احرمت والمعتدة ان اعتكفت ففسر على ميتتها في مسكنها ولا يخرج لاعتكافها الباني فلو حذف المصنف قوله واحرمت وقال عوضه كالمعتدة ان اعتكفت لان الاحرم لو في الصور الست وقلعه بعضهم فقال وعند عكوفها او احرامها ساقطها قطعه القلم وطارئ ليس بدفعه • لكن ميتة فالتا بطله (ولاسكني) منسقة (لامة) معتكفة من طلاق او موت زوجها (البرء) بضم القوية ونفع

منها (قوله وطارئ) اي طارئ على السابق منها (قوله بدافع) اي قاطع (قوله) اي تمام السابق منها (قوله لكن ميتة) اي للعدة السابقة (قوله ثالث) اي احرام طارعه (قوله باطله) اي الميت والاستبراء على ما يقوله الاجام وطارئ ليس بدفعه لرفع ايامها عنه في طريان الاجرام على العدة ايضا (قوله مستبقة) بفتح الحاء المهملة (قوله من طلاق) بلام توين لاضافة لزوج

وليس لها الانتقال الخ
(قوله قولها) اى المدونة
(قوله ومثله) اى قولها
(قوله ردها) اى الامتسكها
(قوله الا ان يخرجها) اى
السدامته (قوله من البلد)
يجاب عن ابي عمران بان
كلامه فى انتقالها المسكن آخر
نابيل ليس قولها وقول
ابن يونس (قوله به) تنازع
فيه طلقة ومات (قوله
والا) اى وان لم يتعد عليها
لحوقها اهلها بعد عنها (قوله
اترى) اى اى رقت (قوله
تولى) بضم التاء والواو
وكسر القاء مثلاً (قوله
فهل ان تنقل معهم) اى
اذا كان يصير عليها لحوقها
بهم بعد عنها (قوله
وان كانت) اى المعتدة
(قوله لا ترتحل) انه متبعية
(قوله لاشقة الخ) علة
لا ترتحل (قوله ولا تقدر
الخ) حال (قوله ردت)
بضم الراء (قوله فيه) اى
مسكنها (قوله منهما) اى
قرب القبر وعقب القبر
وهما طرفا البعل (قوله بقرنة
النص) اى بان خروجها
لخواججها قبيل القبر
وعقب القرب والاضافة
لبيان (قوله انه) اى الشان
(قوله وفيها) اى المدونة (قوله
لها) اى المعتدة (قوله وفيه)

اى الضرر

المؤدقوا لوالا ومشددة اى لم تقربها المسكن مع زوجها من سببها (ولها) اى الامة التى تموت
(حبيد) اى حين لم تموت (الانتقال) من المسكن (مع ساداتها) لمسكن آخر ومفهوم لم تموت
للمؤدق المسكن وليس لها الانتقال مع ساداتها حتى تمت عنها على هذا حال ابو عمران المدونة
ابن عرفة فيه فطر لقولها ان اتبع سيدها البلد خرقها ان يخرجها من البلد ومثله قول ابن يونس
يجبر سببها على ردها حتى تنقضى عنها الا ان يخرجها من البلد وشبهه في جوابنا الانتقال
فقال (كزوجة) (قوله به) طلقتها وماتت زوجها (ارتحل) اى انتقل (اهلها) من المكان الذى
طلقت ومات الزوج به (فقط) اى دون اهل زوجها ويتعد عليها لحوقها بهم بعد رافع عنها
فلما الانتقال مع اهلها والافليس لها الانتقال معهم ومفهوم بدوية ان الحضرة لا تنتقل
من مسكنها مع اهلها وقتها يسكنها ومفهوم اهلها انه ان ارتحل اهل زوجها فقط فلا ترتحل
معههم ومفهوم فقط انه ان ارتحل اهلها مع زوجها خاصة فلا تدرى معهم اه وظاهر سواء
زوجها والامع اهلها التمس ان اتوى اهل زوجها خاصة فلا تدرى معهم اه وظاهر سواء
كان عليها مشقة في عودها لاهلها ام لا وهو الظاهر وفى الجلاب اذا تولى البدوى من امراته
ثم انتقل اهلها فلما ان تنقل معهم وان انتقل اهل زوجها فقط فلا تنقل معهم وان كانت
فى حضرة قرر ان لا يجوز لها الانتقال مع اهلها ولا مع اهل زوجها حتى تنقضى عنها اه
وهو فى الكفاي (او) اى والمعتدة مطلقا الانتقال من مسكنها (لعدول لا يكتفي) اى المأدبة
سواء كانت بدوية او حضرة بدوية او مقبولة (المقام) بضم الميم اى الامة والى السكنى
(معه) اى العدة (يسكنها) كم خوف (سقوطه) اى السكنى واول سقوطه بالعدل (او خوف)
ضرر (جارسو) بضم السين على نفسها او مالها فى حضرة بدوية لا ترتحل لاشقة تنقضى بها
ولا تقدر على دفع ضرر بدوية لافى هودية ترتحل بالمشقة (و) حيث انتقلت لعدول (لزمتم)
المعتدة المسكن (الثاني) فلا تنقل عنه الا لعدول ولا يكتفي الا بالمشقة فيه فتنتقل عنه (و)
لزمتم (الثالث) لو حكما وان انتقلت لقبر عدولت بالقضاء ولو اذن لها المطلق لان بقائه فيه
حق لله تعالى (و) للمعتدة من طلاق او وفاة (الضرر) من مسكنها (فى) قضاء (حو) عجزها طرف
بفتح الطاء المهملة والراء المعجمة طرف بقضيتها سقطت بونه لاضافته الى (النهار) اى قرب القبر
وعقب القرب والى عقب الشفق وعبر عنها بطرف النهار والمعاودة بضم النون النص ومفهوم
فى حواججها انه لا يجوز زوجه الى الوقتين المذكورين للقرب حواججها ويجوز خروجها منها
ولو ان عجزها ولو لم يرس ان قدمت ان شامت ولا تترين ولا يفتت الا بئسها ابن عرفة وفيها
التصرف فيها والضرر جبر اقبل القبر وترجع ما بينها وبين العشاء الاخرة الذى قال ما لا
رضى الله تعالى منه لا بأس أن يخرج قبل القبر وارى ان يصح طلاقا لاسبب فتن خروجها الطلوع
الشمس وتبقى حين غروبها بضمهم كلام النسي هو الاثنى يعرف هذا الزمان فالمدعى الوقت
الذى ينشرف فيه الناس ولا يطمع فيها اهل الفساد (لا يخرج المعتدة من مسكنها (الضرر)
جوابها بالنسبة (الحاضرة) بضمهم رافعه بالرفع لما كم وقوله التقدم وخوف جارسو فبين
لا يكتفي رافعه ولا إضافة عجزها (ورقت) امرها لما كم كان ثبت عند ظلم الجار زجره فان لم
يسكنها خرجها من مسكنه وان ثبت ظلمها زجرها فان لم تنسكبها خرجها (قارح) اى ضرب

(قوله وهو) أى حتى أتت على (قوله وفيه) أى قول ابن عرفة الصواب إخراج غير المعتدة الخ (قوله لانه) أى الشان (قوله ثبت)
 أى فى الحديث الصحيح (قوله ترجعها) أى المعتدة (قوله فى العدة) أى قول ابن عرفة لأن أطمع أحق تعالى الخ (قوله والا)
 أى وإن لم يكن المطلق العلة (قوله فلا) أى فلا يصح النظر (قوله فأن وجد) بضم فس كسر أى الحاكم النصف فى البادية (قوله
 وإن عدم) بضم فس كسر أى الحاكم النصف (قوله ضابطه) أى حكم الاستئصال (قوله وجعلها) أى الدونية (قوله لها) أى المدينة
 (قوله لانه) أى سكنى المدنا الخ (قوله لا سكنى الخ) أى زمن عدتها ٣٩٧ (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلظ

(قوله صلها) أى القولين
 (قوله أطلقت) أى الزوجة
 فى إسقاط سكاها عنه (قوله
 له) أى زوجها (قوله وفيه) أى
 زمن عدتها (قوله وان شرط)
 أى الزوج فى عقد النكاح
 (قوله فند) أى النكاح
 (قوله فيضخ) أى النكاح
 (قوله قبل ويثبت بعد)
 بالضم فبما عند حذف
 المضاف إليه ويثبت عنه
 (قوله وبأى) بضم الباء
 وفتح الفين المجهدة (قوله
 قبل العقد) تنافي عنه
 (قوله) أكثر وملكت
 (قوله) أى وإن كانت أكثر
 أو ملكت بعده (قوله فلها
 السكنى) أى زمن عدتها
 (قوله فيه) أى زمن عدتها
 (قوله لأيهل) أى الزوج
 الموضع (قوله أو يجر) أى
 الزوج (قوله ثم طلقها) أى
 الزوجة (قوله فنفقه) (قوله فنفقه)
 أى الوفا (قوله منه) أى
 الزوج (قوله وزوجته
 الخ) حال (قوله فيها) أى

الحاكم القرعة (لن يخرج) من مسكنه من المعتدة وجارها (إن اشكل) الأمر على الحاكم
 بأن أدى كل منهما أنه مظلوم بلا بينة وأما ما بينت منعارضتين متعارضتين قاله القسنى ابن
 عرفة الصواب إخراج غير المعتدة لأن أقامها حق لله تعالى وهو مقدم على حق الأذى
 وفيه نظر لانه ثبت جواز إخراجها شرها فى حديث طائفة بنت قيس قال فى البناء هذا
 النظر المأخوذ فى العدة والأطلاق الذى فى الحديث المأخوذ إخراج من تبت شرها وبعت ابن
 عرفة فبين اشكل أمره فى حق وبصرة القسنى كانت طائفة بنت قيس لسنة على الجدران
 ومعلوم ما حضره أن البسوة بتقبل لضر الجار والفرق أن شأن الحضر وجود الحاكم
 المتصرف والبدو عنه كان وجوده فى البادية فلا تتقبل وإن عدم فى الحضر فلها الاستئصال فالمدار
 على وجود الحاكم وعدمه فى الحضر والبدو ابن عرفة قلت ضابطه أن قدوت على دفع ضررها
 بوجه ما فلا تتقبل وجعلها ابن عات على الفرق بين القرية والمدينة لأن من ترفع إليه أمرها
 بخلاف القرية قال (وهل لا سكنى) فى زمن المعتدة (لن) أى زوجة (سكنت) بضم السين مثقال
 (زوجها) معها ببيتها دون كراه (ثم طلقها) لأنها تابعة للنكاح وأولها السكنى فيه لا قطع
 المكسرة المطلق فى الجواب (قوله) لأن السلطان المكوى ابن رشد قول ابن المكوى
 وهم جعلها إذا طلقها فإن تبرعت لها السكنى زمن النكاح وبأيه فلا سكنى لها فيه اتفاقا
 وإن قدمت بعد النكاح فقط فلها السكنى فيه اتفاقا وإن شرط عليها السكنى فى العقد فسد
 فيفسخ قبل ويثبت بعد مجرد المثل وبلى الشرط فإن طلقها فلها السكنى وعلمها أيضا إذا
 أكثر السكنى وملكت قبل العقد والأقلها السكنى قولوا واحدا ومعلوم مطلقها أنه إن
 مات فلا سكنى لها زمن عدتها (وسقط) سكاها عنه من الزوج (إن أقامت) المعتدة فى زمن
 عدتها (بغيره) أى مسكنها الغير هذر وشبهه فى السقوط فقال (كنفقة وله) للزوج (هربت)
 المطلقة (هـ) مدعى وضع لأيهل أو يجر عن دفعها من مسكنها ثم طلقها فلائى لها فإن
 علم موضعها وقدر على رد حاورت كاهمة فلا تسقط نفقته عنه (والقرية) بضم الفين المجهدة جمع
 غريما أى أصحاب القرى الذى على الزوج (سح الدار) المأوى للزوج وزوجته المعتدة سكة
 فيها لاخذتها فى دنونهم وصلة (ع) فى عدة الزوج (التوفى) بفتح التاء (عنها) ولا يسقط به
 حقها فى السكنى بشرط الفرماء على المشتري سكاها مدعى عدتها أى أحق منهم بها تعلق
 حقها بعين الدار وسقطت مائة الميت وساقى المصنف يخرج من تركه الميت حق تعلق بعين
 ثم تقضى دينه ولا يجوز للفرماء بيعها بدون الشرط المذ كوروكم سكنى المعتدة وإن وقع بيع

الدار (قوله لاخذتها) أى الدار على بيعها (قوله به) أى بيعها (قوله سها) أى المعتدة (قوله بشرط) بفتح الباء
 (قوله أذى) أى المعتدة الخ (قوله بشرط الخ) (قوله لمهم) أى الفرماء (قوله لها) أى السكنى (قوله حقها) أى
 المعتدة (قوله وسقط) أى الفرماء (قوله بيعها) أى الدار (قوله وكتم) عطف على دون (قوله وان وقع) أى بيعها بدون الشرط
 المذ كوروكم كتم سكنى المعتدة (قوله مع) أى البيع

قوله بدون بيان أي لكونها مكروهة (قوله وعدمه) أي القسطن (قوله إذا كان) أي يسع الوارث (قوله والوالد) أي وإن كان في
 الدين (قوله لا تخلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله الدار) أي التي جامعته (قوله فاجازته) أي يسعها (قوله ومنعه) أي يحبسها
 (قوله لأنه) أي يحبسها (قوله شخص) بضم فسح وكسر مثقلا (قوله فيه) أي يحبسها (قوله فإن بيعت) أي الدار (قوله سكاها) أي
 المحدث (قوله شكت) بشد الكاف (قوله لها) أي المحدث (قوله له) أي المشتري (قوله له شوه) أي المشتري (قوله على جوازها)
 أي الرية (قوله به) أي المشتري (قوله يسعها) أي الدار بمشته الأزوج (قوله أنه) أي البيع (قوله ووضع) صلف على الإقراء
 (قوله لم تهما) أي الإقراء ٣٩٨ والوضع (قوله هذا) أي يسعها (قوله المحدث) (قوله بمصلحة) أي بمجرد (قوله وذلك) أي

كبيع دار مكر به بدون بيان ويحضر المشتري في فسخ البيع وعدمه والصبر حتى تنقضي مدة
 الإجارة أو العدة ومفهوم للقسمة أنه لا يجوز الوارث فيها وهو كذلك إذا كان في غير الدين
 والأجاز بشرط البيان واستثناء مدة العدة وقيل لا يجوز أبو الحسن اختلف هل الورثة يسع
 الدار واستثناء العدة فاجازته القسطن ومنعه غيره لأنه غرض لا يبري المشتري حتى يرسل قبضها
 وانما رخص فيه في الدين (فان) بيعت بشرط سكاها مدة العدة و (ارتابت) أي شكت المحدث
 في جعلها بصره ثمان أو ثمان خضض (فهو) أي المتوفى عنها (أحق) يسكن الدار لقلم عدتها
 إذ لا مدخل لها في التطويل (وللمشتري اختيار) عند الامام ما للعرضي الله تعالى فيمنع في فسخ
 البيع وعدمه وقال ابن القاسم لا خيار له على جوازها وهي مصيبة ترتب به (وللزوج)
 التي طلق زوجها المدلول بها المصلحة في دانه يسعها أو استثناء مدة عدتها (في) عدتها
 به (الاشهر) بضم الهماء جمع شهر بان كانت صغيرة أو أيسة أو عقيمة كبيعها واستثناء منفعها
 ثلاثة أشهر ومفهوم في الأشهر أنه لا يجوز في الإقراء موضع الحمل لعدم انقباض مدها ابن
 عرفة الجاسي اعلم يجوز هذا في عدة الوفاة لأن أيام محصلة وذلك إذا عدا الإقراء الورثة أبيعها
 ولا يبري في عدة الطلاق في تهذيب عبد الحقد ذكر لي أنهم ما سوا في الجواز إذا المتطلى قال
 بعض القرويين وليس بصواب القسطن أن قلم الإقراء والمسكن مثل الزوج يسع واستثنى أمه
 العدة كانت عدة طلاق أو وفاة وإن كان يكره موافقة فهي أحق من ذلك الكراء بقدر عدتها
 ويسع الباقي للإقراء ما لم يتقدمه العدة من طلاق ففكركم أخذه مسكنه أو إسلامه فتسكون
 الزوجة أحق به ويضرب المكرى مع القرواء فيما سواه وإن كانت لوفاة يمكن المكرى أحق
 ولا الزوجة يسع للإقراء والمكرى أحدهم وإن لم يكن عليه دين فريم يسع وليس له أخذه
 ويسع القرواء كبيع الزوج (و) أن طلق زوجته التي تقتسبها لأشهر لصرفها أو يأسا مع وقوع
 حبسها كبت عشرين سنة أو خمسين سنة وقام عليه قرواء أو أداو يسع الدار في يومهم وفي
 جواز بيعها في الأشهر مع استثناء مدة العدة (مع وقوع) أي غلن حصول (الحبض) من المطلق
 كبت ثلاث عشرة سنة أو خمسين سنة لأن الأصل عدمه ومنعه للقر (قولان) وعلى الجواز
 كلام المشتري إن ماتت وانتقلت للإقراء بخلاف الجواز إذ قل على المنع أن وقع ففسخ البيع
 في الجواز إن وقع طر بان حبض ذات الأشهر ففي جواز البيع إلى البر اختلاف ابن الحاجب

جواز بيعها (قوله ذكر)
 بضم فكسر أي حكى ونقل
 (قوله أنهما) أي دار المتوفى
 عنها والمطلقة (قوله وليس)
 أي كونهما وأفسه
 (قوله وإن كان) أي المسكن
 (قوله وقد) أي دفع الزوج
 كراء (قوله من ذلك الكراء)
 بان لقد عدتها (قوله
 الباقي) أي من منفعة
 الكراء (قوله وإن يتقدمه)
 أي الزوج الكراء (قوله
 والعدة من طلاق) حال
 قوله فمكرى أخذه مسكنه
 أي في كراء الذي في عدة المثلث
 فيسقط الكراء عنه أن لم
 يسكن فيه هو ولا زوجته
 فإن كان مسكنه هو وزوجته
 بعض المدة فمكرى أخذه في
 الباقي ومعاشرته بكره
 ما سكنه (قوله أو إسلامه)
 أي مسكنه (قوله به) أي
 المسكن من غرامته (قوله
 ويضرب) أي يحاصص
 (قوله فيما سواه) أي كراء

الدار (قوله وإن كانت) أي العدة (قوله ويسع) أي الباقي (قوله عليه) أي المتوفى (قوله يسع) أي الباقي (قوله) وفي
 له أي المكرى (قوله به) أي المكرى (قوله أخذه) أي الباقي (قوله الأشهر) بضم الهماء أي التي فيها طاعة تعهدها الثلاثة
 الأشهر (قوله لأن الأصل عدمه) أي الحبض على جوازها (قوله ومنعه) أي يحبسها عطف على جوازها (قوله للقر) باحتمال حصول
 حبسها وانتقالها للإقراء التي لا تقم مدتها (قوله له شوه) أي المشتري (قوله ذلك) أي حبسها وانتقالها للإقراء (قوله إن وقع)
 أي البيع (قوله البيع) انظر في محل الضمير (قوله وقع) بضم التاء والواو وكسر القاف مثقلا أي ظن (قوله ذات الأشهر) أي
 التي تقتسبها من المطلق (قوله إلى البراءة) أي الإقراء من العدة

(قوله وفي المتوق) بفتح القاف معقلنا بيع الداراتي فيها معتقن ثلاثه اشهر وظن حضما فيها واثناها الاقراء (قوله اذا اشترته) اي البائع على المشتري حضما واثناها (قوله قولان) اي يجوز ان لا اصل علمه ومنعه لغير (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فمن عدتها بالاشهر) اي سم الدار الساكنتها من عدتها بالاشهر (قوله فيها) اي الاشهر (قوله اي) اي الشأن (قوله يتأخر) صلة تلمر (قوله وقال) اي جاعدا البيع (قوله وان استمرت) اي الرية اي طال زمنها (قوله بهذا) اي التقرير المتقدم صلة تقرير (قوله قال) اي خليل (قوله وهو) اي فساد البيع بشرط زوال الرية (قوله وفي هذا) اي فساد بشرط زوالها صلة جري (قوله وساد) اي قضى المصنف (قوله فافق) اي المصنف (قوله تقريره) اي في توضيحه (قوله وتعه) اي المصنف (قوله على ذلك) اي تقريره عبارة ابن الحاجب (قوله من سراحه) اي المختصر بيان (قوله مع انه) اي تقريره في توضيحه (قوله ذلك) اي الذي تقريره كلام ابن الحاجب (قوله معناه) اي كلام ٣٩٩ ابن الحاجب (قوله فرشت) بضم فسكسر

(قوله ولذا) اي كون معناه بشرط البائع سكن المصنف الى زوال رية اصله حال (قوله قوله) صلة حال (قوله قوله) لغير سكنها (اي الرية واضافة قرر البيان (قوله وعزوه) اي خليل (قوله غير صحيح) خبر نزول (قوله يثبت) اي عدم حسنة (قوله ابن القاسم) لمفعول صامع مضافا لفاعل (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله وبشرطه) اي بانها على شرطه (قوله سكنها) اي المعتد (قوله) اي ابن القاسم (قوله على ذلك) اي بشرط سكنها الخ (قوله وان تابت) اي شكت في جملها (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله) اي المشتري (قوله وان عدلت الرية الخ) بما لفت في ان السكن

وفي المتوق حضما اذا اشترطه قولان ابن عبد السلام يعني اختلف في عدتها بالاشهر وبشرطه حيثها فيها واشترط البائع انه ان ظهرت رية في العدة بتأخر الحيز بعد حصوله وما أشبه ذلك هل يؤثر هذا الشرط في فساد البيع قولان (ولو) طلق من نفسه بالاشهر ويكفي حضما فيها ولو في منها وحصلت لها رية حصل او امكن حصولها فبمسأله (بمع) الفرما الداني المتوفى عنها والزواج في الاشهر قال في هذا البيع (ان ذلت الرية) الحاصلة حين البيع او التي تحصل بعده فالبيع لا يؤمر وان استمرت فالبيع مردود (قصد) البيع للقرطبي في هذا تقرير الموضوع قول ابن الحاجب والبيع بشرط زوال الرية فاسد قال وهكذا في الواضحة وهو اختيار ابن الموارثي هذا جري في مختصره وساد من عبارة ابن الحاجب فاقى بعبارة تطابق تقريره وتبعه على ذلك جمع من وقت طبع من سراحه انه تقرير غير صحيح وليس ذلك معنى كلام ابن الحاجب وانما معناه البيع بشرط البائع على المشتري مكنت الحقة الى زوال ريتها هكذا فرضت المسئلة في كلام الامم ولذا اطل التعالي قول ابن الحاجب فاسد بقوله لغير كونها تهادى ستة او ثمانية اقصى امد الحبل وعزوه الواضحة وابن الموارثي صحيح بدينك بنقل كلام اهل المذهب فقي صامع اي زيد ابن القاسم في رجل هلك وترك دارا وعلمين قال تبايع الدار وبشرط لاهم انتم سكنها حتى تنقضي عدتها فبطل ان ذابعت على ذلك للمختص اربعة اشهر وعشر اربابا ترى لها السكن حتى يخرج من الرية قال نعم وانما على معينة نزلت به قال معنون وان تبادت الرية الى خمس سنين لان المتاع قد علم ان اقصى العدة خمس سنين فكانه قدم مالها به ابن رشد في معنى معنون انها ان اربابا المرأه كان المشتري يجهل ان يفسخ البيع من نفسه او يفسق على ان لا يرد البائع عليه شيئا ومنه في الواضحة وايضا اختار محمد بن الموارثي لان البيع انما يقع على استثناء العدة المعروفة ولو وقع البيع بشرط الاستبراء كان فاسدا واعتزله ابو اسحق التوسلي فقال اذا كان البيع بشرط الاستبراء لا يجوز ان لا يدري ان تكون

لها (قوله فكانة) بفتح الهاء وشدة النون أي المتباع (قوله قدم) اي على النسيان (قوله فري) بضم فكسر (قوله انها) اي القضية (قوله بخيرا) بفتح الخاء (قوله شيا) أي من ضمن الدار (قوله منلة) اي ماري من معنون (قوله وايام) اي ماري من معنون لمفعول اختار (قوله قال) اي محمد (قوله ولو وقع البيع بشرط الاستبراء) اي ذوالها كان فاسدا (قوله انص صريح) ان فرض المسئلة البيع بشرط زوال الرية فهو من ما قرره المصنف في توضيحه كلام ابن الحاجب ومضى عليه في مختصره وقدره به شارحه وعزاه في توضيحه حمد الواضحة فقتره وعزوه صحيحان ولعله على مثله بمن هذا النص الصريح والله اعلم (قوله واعتزله) اي قول محمد لو وقع بشرط الاستبراء كان فاسدا (قوله فقال) اي ابو اسحق (قوله اذ لا يدري ان تكون) اي الاستبراء الخ لا يجوز

(قوله فإذا كان في المشتري قوله في الأئمة) أي ابتناء السهم والصبر إلى زوال الرية (قوله أو التزم أي مع البيع) (قوله مكان أخذ) أي أخذ السهم (قوله على ذلك) أي سكتها إلى انقضاء بيعها (قوله هذا) أي ما قاله محمد (قوله فخر به) أي ابي اسحق (قوله في المسئلة التي ذكر) أي أبو اسحق وهي من خيرين يشترط اختيار احدهما بعد منقلا (قوله فيها) أي المسئلة التي ذكرها (قوله احفظه) فخر به الصدق لاحتمال الخلاف فيها ولم يحفظه (قوله في انه) أي الشأن (قوله يجوز ذلك) أي بيع سلمة بعشرة نقدا أو بخمسة عشر لاجل على لزوم البيع بالي التمن شاء (قوله امتري سلعا) أي في صفقة واحدة بشئ واحد (قوله فاستحق) بضم التاء كسر الحاء (قوله منها) بيان لما بقي (قوله بما يشوبه) يفسدك وبأوله عوض وبما بقي صلته بأوله أو لم تعد به (قوله من الثمن) بيان لما يشوبه (قوله لو كان مجهولا) حال (قوله انه يخبر بين ان برد البيع أو تماسك) مقبول قول المضاف لقاعله ٤٠٠ (قوله على انه ياتل بارالخ) خبر يكون (قوله وهذا) أي حله على انه ياتل بارالخ (قوله

حال) بضم فكسراى كلام محمد (قوله برة) بضم ففتح (قوله برة) بضم ففتح متقلا (قوله لتعقبه) أي ابن رشد ما اصبحت (قوله بالاتفاق) صلته بقرينة (قوله لأنه) أي الاتفاق الخ عطف (قوله للفرع) عطف (قوله لا لاقتال) عطف على الفرع (قوله ظاهر الخ) خبر قول (قوله أي) مضمون (قوله بلزوم البيع الخ) صلته بقول المضاف لقاعله (قوله به) أي المشتري (قوله يتأمله) بضم طاء (قوله قال في الجواهر) وقوع البيع بشرط زوال الرية كان فاسدا (نص صريح في ان فرض المسئلة البيع بشرط زوال الرية باقربه المصنف) (قوله طالت) أي المشتري مكنت المشتري في زوال الرية طالت (قوله واغترض) عطف على قول وفيه ان اغترض أي اصحت صريح في ان فرض المسئلة البيع بشرط زوال الرية وان

وقد قلنا على عن هذا تعقب المصنف والله أعلم (قوله ثم قال) أي في الجواهر (قوله وهذا) أي الفساد وشبهه بشرط زوال الرية (قوله الجواهر) أي بين التمسك بالبيع ورده (قوله ذلك) أي البيع (قوله يعبر به) أي ابن رشد (قوله فرض المسئلة) بيان لما قلناه (قوله ويحذف) عطف على فرض (قوله لفرض المسئلة) انما الذي يحذف التعمير (قوله وقد ناذعه) أي الموضع (قوله في خاشيته) صلته بناذعه (قوله في تقريره) صلته بناذعه (قوله فقال) أي الناصر (قوله لو فخر) أي الموضع (قوله الجواب) (قوله مكنت) أي خامة وسكن (قوله طالت) أي الرية (قوله هذا) أي شرط مكنت المشتري (قوله قوله) أي الموضع (قوله واغترض) عطف على قول وفيه ان اغترض أي اصحت صريح في ان فرض المسئلة البيع بشرط زوال الرية وان البيع بشرط مكنت المشتري في زوالها متفق على صحته والله أعلم

(قوله تنفسنا) بفحش مدة لا اى اطلاقا (قوله ايضا حاله) نعم قد اضطر به الحق ولكن مع المستثنى من بعده والله اعلم (قوله قبل تمام عدتها) تنازع فيه انهم وانقضت (قوله ومطلقة هاجى) حال (قوله المدة) تفسيره نائب فاعل اجبت (قوله وغيره) مقول ثان لا بدلت (قوله سواء كان) اى المسكن المتقدم (قوله دار الميت) اى التى ملكها او نقد كراهها (قوله حقها) اى المعتدة (قوله بها) اى الدار الاخرى (قوله وان انتقلت الورثة) حال ٤٠١ (قوله او وجبة) اى اولوية تقدمه وكان

وغيره واجبة للشترى واعتراض التوسى ١٥ وانما تنفسنا شترى من كلام الائمة ايضا
 الحق والله الموفق (و) ان انهم مسكن المعتدة من طلاق أو كان مزارا أو مستأجر وانقضت
 مدة عارته أو اجازته قبل تمام عدتها ومطلقة هاجى (اجبت) بضم الهمزة وكسر الدال المعتدة من
 طلاق لم تمت زوجها (فى) المسكن المتقدم غيره سواء كان ملكا للزوج او لغيره فله ثلث وكذا
 المعتدة وفاة انتمدت بصورتها لا تبدل بمقصورة اخرى من مقاصد دار الميت فان انتمدت
 لدار بغيره فلا تبدل بغيره ولو كان له دار اخرى لا تنقلها للورثة مع عدم تعلق حقها بها
 بخلاف الدار التى كانت موصوفا بها فانها وان انتقلت للورثة ايضا لكن للمرأة فعلان بها
 وهما امتدادها نكاحا كما انما لا تبدل اذا انتمد ما كان له بغير اعتداده او وجبة على احد التوابلين
 لا تنسخ الاجابة بتلف ما يستوف منه (و) اجبت مطلقة لم تمت زوجها فى المسكن (المزار أو
 المستأجر) بفتح الجيم لازج (المنقضى المدة) الاعارة أو الاجازة قبل تمام عدتها الطلاق يمكن
 آخر فان ارادت البقاء بها بغير تمتنى الموت فليس لربها الامتناع الا لوجه (وان) انتمد
 مسكن المتعة وانقضت عدته (و) اختلنا اى الزوجة والزوج (فى مكانين) بان طلبت مكانا
 والزوج بغيره (اجبت) السكنا فاجبت حيث لا ضرر فيه على الزوج بكترة كراهه او بجواره
 اغريبا مؤمن او بعد عنه بحيث لا يعلم خروجه من العدة الغنى ما لم يتصل بالدارين معرفة
 انسابها الزانية الا كراهه ان كان ماضى اليه يلق بها (وامرأنا الامير وهو) كتابه
 والقاضى اذا طلقت ثم عزل او توفي عنها وهى ساجدة فى دار الامام أو القضاء وقدم غيره
 (لا يضر بها القادم) حتى تم عدتها بها ان لم ترتد بل (وان اوتابا) المطلقة بغير بطن او ناسر
 حيز الخس سنين ولم يجمعا ما استحقه الامير المزلول أو الموقوف من السكنى كالاجرة والام
 تستحق ما زاد على قدر الولاية وشبهه فى عدم الانحراج فقال (كم الدار الخس) على رجل
 (حياها) فيطلق أو يموت فتعدت زوجة بها ولا يضر بها استحقاقه بزوجها بغيره حتى
 تم عدتها وان اوتابا ثلث سنين وهذا ظاهر فى الطلاق لبقاء حتى زوجها وقس الموت عليه
 لحق الله تعالى فى سكنى المعتدة فى مسكن او ظاهر تعليل الطلاق يشا مسقه انه لو اسقطه لغيره فلا
 سكنى لها وانظره فالحق الجنازة فى نظر لان اسقاطه هبة منه وليس لمطلق هبة مسكن لعدته
 وان رجعه منه وهى حيا نه لو يسلم عليه سنين معلومة وطلقها او مات فانقضت ذبس
 لها زيادة على ذلك وهو كذا فى ابن الحاجب فيلزمه ايده به ممكن آخر كالسكنا ومزار والمزار
 المنقضى المدة بخلاف جيس مسجده (اى تصرف الزوج سكنه لاسلمته به مثلا لان عن
 زوجته أو مطلقه عزول عن غلبته أو اسقطها لغيره قبل تم عدتها فلا لام القادمان يخرج

الكرام وجبة (قوله على
 اسد التوابلين) رابع وجبة
 (قوله لا تنسخ الا لوجه) قوله
 لا تبدل اذا انتمد المسكن
 (قوله لازج) تنازع فيه
 المزار والمستأجر (قوله قبل
 تمام عدتها) قوله
 المتقضى (قوله مكان آخر)
 صلة اجابت (قوله هاجى) اى
 المزار والمستأجر (قوله
 لربها) اى المزار والمستأجر
 (قوله بكترة كراهه) تصوير
 لضرر الزوج (قوله او بجواره)
 بضم الموحدة اى المسكن
 (قوله عنه) اى الزوج (قوله
 ما لم يتصل) اى الزوجية
 (قوله بآراء) اى من كراه
 المسكن الذى طلبته على
 كراه المسكن الذى طلبه
 الزوج اى فان تحملت به
 اجبته (قوله دعى) اى
 الزوج (قوله بها) اى الزوجية
 (قوله عزل) بضم وكسر
 (قوله يوق) بضم التاء والواو
 وكسر الفاء مقولا (قوله
 المتوفى) بفتح الفاء (قوله
 من السكنى) يان لما (قوله
 والا) اى ولو بهى كارة

منح ٥١ (قوله يطلق ارجعت) اى الرجل المبعس عليه (قوله بها) اى الدار المحبسة (قوله بغيره)
 صلة مستحق (قوله وان اوتابا ثلث سنين) مبالغة اعتدادها بها وعدم انرجاعها منها (قوله عليه) اى الطلاق (قوله
 لحق الله تعالى) على تقيس عليه (قوله فيه) اى قول حج واسقطه لغيره فلا سكنى لها (قوله فانقضت) اى قبل تمام عدتها
 (قوله فيلزمه) اى مطلقها

(قوله فرغ) اي نزل وتعيى (قوله بمد طلاقها) تاذع فيه عزل وفرغ (قوله والفرق) اي دار الخليفة ونحوه ودار امام الصلاة
 (قوله يختلف دار الامامة) اي امامة الصلاة بمسجد معين فانها من حيز المسجد ولا حق للمرافقة (قوله لان العطار) خبره
 (قوله وقدمه) اي قول ابن العطار ٤٠٢ بخلاف جسي يده (قوله بكونها) اي الدار (قوله مضافا) اي عن تشييدها امام

المسجد (قوله والرفقاء) اي
 قديان بن زرقون (قوله رادا)
 حال من عبر (قوله بحث) اي
 استظهر (قوله في ارتضائه)
 اي ابن عرفة (قوله الاخلاق)
 اي لحيز المسجد عن تقييده
 بكونه مطلقا (قوله في دانه)
 اي المسجد المهيبة عليه
 (قوله فيها) اي دار المسجد
 (قوله كسئلته الامير) اي في
 عدم اخراج زوجته الى
 تمام عتبه (قوله وعليه) اي
 عدم اخراجها صلاحي
 (قوله غيره) اي عدم اخراجها
 (قوله وعليه) اي اخراجها
 (قوله هذه الزيادة) اي ان
 انزوحها اهل المسجد (قوله
 يته) اي امام المسجد (قوله
 وقوله بكسر الواو) (قوله
 وفيه) اي تفصيل ابن زرقون
 (قوله سقا للامام) اي في
 سكاها (قوله الاول) اي
 ايجاب حق للامام في سكاها
 (قوله الثاني) اي عدم ايجاب
 حق للامام فيه (قوله فلا
 تخرج) بضم التاء موضع الراء
 (قوله اجله) اي الكراه
 (قوله الاول) اي ايجاب حق
 للامام فيها (قوله ويضعفه)
 اي حق الامام عطف على

لان الاول صريح (قوله جسيه) اي المسكن (قوله وقوله) اي حق الامام (قوله ويوجهه) اي الشرح بالضعف
 وفي
 والقوة (قوله انما جسيه) بيان لما يذهب من (قوله يوجب) يفتح الجيم (قوله على كل حال) اي فضل عباد كراولا (قوله لانه)
 اي الاستبراء (قوله فسقاها) اي ام لولده (قوله) اي السيد (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام

(قوله ذلك) اي لزوم السكن (قوله على قولها) اي المدونة (قوله الشيخ) اي ابو الحسن (قوله) اي السيد (قوله لها)
اي ام الولد (قوله المواعدة) اي على النكاح (قوله فيها) اي مدة الاستبراء (قوله ولا تبت الا في بيتها) هذا هو الخفاف
اقول لا يلزمها بيت (قوله للسكن) قال ابن عرفة عقبه اي لا تبت الا في بيتها (قوله من عتق او وقفا) اي سواء كان
استبراءها (قوله لها) اي ام الولد الخ بيان لكذا (قوله لام الولد) ٤٠٣ صفة زيد (قوله من سيدها)

حال من الجدل (قوله
ان كنت) اي ام الولد
(قوله وهي حامل منه) اي
سيدها حال (قوله فتنق)
بضم الباء وفتح الفاء (قوله
مدة جلها) صلة يتفق
(قوله بما رتب من اية)
صلة بفتح (قوله وهي حامل
من زوجها) حال (قوله
آخر) بضم فكسر مقفلا
(قوله على واطتها) صلة
مشتبهة (قوله بجلتها)
صلة مشتبهة (قوله وهي غير
عالة) حال (قوله من وطئه)
اي المشتبهة (قوله بثلاثة
اقراء الخ) ته وبزلاستبرأها
(قوله مدته) اي استبرأها
(قوله بجلها) اي القولين
(قوله والا) اي وان فاه
يلعان (قوله لشراحه)
اي ابن الحاجب (قوله
الاولى) بضم الهمزة
(قوله كاحتا) اي اعياها
او على واطتها (قوله وما
وقفت الخ) صطف على
التوضيح (قوله ولم اطمح
عليها لغيرهما) اي ابن

وفي كيب بعد لا سكني لها ولا عليا وروى الشيخ ذلك لها وعليها من غير ما يجب وبذلك رأى اصبح
انه رأى ذلك لها وعليها قال ابو الحسن زاد في التوضيح وسكني غيره قول آخر ان السكنى حق
لها ان شاء تزكته وقسلكم اكره وهو صريح في ان مذهب المدونة انها لها وعليها وفي
ابن الحسن على قولها لا م ولدا السكنى في الحصة فان سيدها ما فيه الشيخ ان كان السكن
له او بكره ان تقدم على خاتمة في الحرقة قوله ولا يلزمها بيت خلاف قولها اما للفقهاء الله تعالى
عنه ولا يجب لها المودة عنتها ولا تبت الا في بيتها ولا احد ادعيها لكن قال ابن عرفة عقبه قلت
قوله لا تبت الا في بيتها خلاف قول ابن رشد من المذهب لها المبيت في الحصة في غير بيت من
عتق او وقفا ٤٠٤ وكذا نقل ابن بولس عن ابن الموازي ان تبت في غير بيتها مات سيدها او اعتقها
(وزيد) بكسر الزاي لا م ولدا على السكنى (مع) تغيير (العتق) من سيدها لها واتبها فاعل زيد
(نفقة الجلى) من سيدها ان كانت حاملا ومفهوم مع العتق انها لا تزاد نفقة الجلى مع موت سيد
وهي حامل منه وهو كقول لان جلها وارث من اية فيبقى عليها مدة جلها به بما رتب من اية
وشبه في استحقاق السكنى ونفقة الجلى فقال (ك) الزوجة المرتدة عن دين الاسلام وهي حامل
من زوجها واستتبع فلم تبت وخرقها حتى تضم جلها فلهما السكنى والنفقة على زوجها
(و) كذا (المشتبهة) على واطتها بجلتها وهي غير عالة بزم او يتون او غما او استبراء
بجلها فانها السكنى والنفقة على واطتها (ان حملت) من وطئه فان حملت فلا سكنى ولا نفقة لها
لانها ازانية (وهل نفقة) المشتبهة الحرة والامة (ذات الزوج) الذي لم يدخل بها (ان لم تحمل) من
وطئه المشتبهة وغير نفقة (عليها) أي المرافقة من مالها مدة استبرأها من وطئه المشتبهة بثلاثة اقراء
للمرة وقرء الامة (او) فنفقة مدته (على الواطئ) الضابط في الجواب (قولان) محلها ما في التي لم يكن
بهما زوجها واما التي هي بها زوجها فنفقتا وسكنا على زوجها ان لم تحمل اوجات ولم ينقه بها ان
والا فله من احبها ابن الحاجب في الغالب بغير العالمة ذات الزوج قولان في اشرافه في صفة
القولين ثلاث عبارات الاولى كما هو في التي في التوضيح وما وقتت عليه من نسخ ابن عبيد
السلام ولم اتفق عليها لغيرهما الثانية على الزوج او الواطئ ونسبها ابن عرفة لابن عبد السلام
ووجهها الثالثة عليها اولى زوجها وهي التي عند ابن عرفة والقولان على الأخيرة - كما
ابن تونس الاول عن أبي هـ - وزان والشافعي عن بعض التابعين ورجح ابن تونس الأول في وابه
الاقتصار عليه وان يقول ترددوا في باني في اذاعت ما تقدم قلت ان كان الصرابان
يقول المصنف ونفقة ذات الزوج ان لم يعمل ولم يكن بها عليها الا على زوجها على الارجح
(باب) في احكام واقسام الاستبراء من يلزمه والمواضع وما يتعلق بها

عبد السلام وخذيل حال (قوله ووجهه) بقتات متفلا أي غطا ابن عرفة ابن عبد السلام (قوله الاول) اي عليها (قوله
عليه) اي الاول (قوله ذات الزوج) اي الموطأ بتبسية (قوله ان لم يعمل) اي من وطئه المشتبهة (قوله لم يكن
اي زوجها) (باب الاستبراء) (قوله من يلزمه) اي الاستبراء (قوله والمواضع) صطف على اقسام
(قوله بها) اي الانقسام

(قوله وهو) اي الاستبراء (قوله الكشف) ينسب (قوله عن حال الرحم) فصل يخرج الكشف عن غيره (قوله عند استئصال المالك) فصل يخرج العدة (قوله لحفظ النسب) بيان ملكية مشروعية (قوله فيه) اي الاستبراء (قوله حائل) جمعة ب الالف اي غير حائل (قوله واوطاس) بفتح الهمز وسكون الواو واهدال الظاهر السنين (قوله هوانث) بفتح الهاء وكسر الزاي فتون (قوله سنين) بضم السين المهملة وفتح النون (قوله مدة) جنس واصنافه الدليل الخ فصل يخرج بفتح غيعة (قوله دليل) صادق بالجنس والوضع والاشهر والاضافة ٤٤٤ على الاولين لامية وعلى الاخير للبيان (قوله لا لرفع عصمة) فصل يخرج العدة

(قوله فنخرج العدة) فترجع على لالزح عصمة (قوله لعان) اي لارادته (قوله للموودة) عطف على الحرية (قوله لانه) اي استبراء الموودة (قوله لانذات الموت) التامس لالزح عصمة (قوله جعل القسم) اي من رفع المعصية وهو الطلاق (قوله فحيا) اي لرفع المعصية (قوله لانه) اي الطلاق (قوله واورد) يضم الهمز وكسر الراء (قوله عليه) اي الحد (قوله انه) اي الحد (قوله لصدقه) اي اقامة اثم الولد بعد موت سبيلها وعقته (قوله وهو) اي كونها عدة (قوله انه) اي الشأن (قوله انما يجب الاستبراء في التي يراد وطؤها الخ) اي فيقيد كلام المصنف باحد هذين الوجهين ولا يترك على الإطلاق وجوب استبراء من وطئ بشرته باله او وطئها اولا متبرأها ولم يرد مشترطاً وطئها اولا

تزوجها وليس كذلك (قوله هذا) اي الظاهر لا ينظر في عادات الامم (قوله من حديث لاوطاس حائل حتى تضع ولا حائل) اي حتى تحيض (قوله ثم قال) اي في المقدامات (قوله وليبرأ من زوجها) حال (قوله ثم قال) اي في التنبهات (قوله عن لم يقر الخ) بيان ان (قوله من وطئ من وطئ) اي في التنبهات (قوله انه) اي الشأن (قوله المشتري) اي او اعطى بالفتح والساقية (قوله الوطء) اي او التزويج (قوة من الوطء) اصله البراءة (قوله فان تيقنت برأته) مفهوم الشرط (قوله بان اودعت عند الخ) يضم الهمز وكسر الميم تصوري لتيقن برأته (قوله واشترها) عطف على اودعت

قوله فان كان وطؤها مباحا

اي الامه (مباحا) لمن حصل له ملكها فان كان وطؤها مباحا قبله فلا يجب عليه استبراء
 كمن اشترى زوجته والمراد بمباح في نفس الامر فقد دخل ابن ابي زيد عن وطني امته فاستفت
 منه فاشترىها من منصفها فانها لم يقر على وطئها او يبيعها فاجاب لا يوطئها الا بعد استبراءها
 اه لان الوطء الاول لم يكن مباحا في نفس الامر (ولم يحرم) الامه على من حصل له ملكها (في
 المستقبل) فان حرمت عليه قبله فلا يجب استبراءها كمن ملكته بحرمه بنسب او رضاع او صهر او
 متروجه بغيره فان طلقها فزوجها او مات فليس لمن ملكها وطؤها الا بعد تمام عدتها فان طلقها
 قبل البناء بها فلا يوطئها الا بعد استبراءها الثاني هذا القدر ذكره الاجري وغيره ويبحث فيه
 ابن جابر بن عتيق غير محتاج اليه لان الاستبراء واجب منها واداء الوطء فان يجب استبراءها
 ان تزوجها قبل ان يملكها يجب ان يغيره بالبيع باستبراءها فذكرهم هذا الشرط غير محمور ويجب
 استبراءهم متوقفة على الشرط المتقدمه ان كانت بالغة فقبل عاقلة (وان) كانت (صغيرة) طالت
 الوطء كبت تسع سنين تقدم التام ونقص النسي على ان يفتنار: لانطقه وعقد قبل او بعده
 كما في التوضيح (او كبره لا تفصلان) اي المدبرة الملقحة والكبرى (عاده) كبت سنين سنة
 (او) كانت (رضيا) بفتح الواو وسكون الحاء المجهمة اي خرجته شأنها تقتضي القطعة لا للوطء
 (او) كانت (بكر) بكسر الموحدة اي عدوا لا مكانا وطئها دون الكارة وجعلها مع بقائها (او
 رجعت) الا بعد ملكها (من قصب او سي) من بالغ فاب عليها غيبة بكنهه وطؤها فيها لا تعدو
 الامه لا غاصها او ساها في نقي وطئها فان قصب امسي او بالغ ولم ينف عليم اغيبه بكنهه وطؤها
 فيها فلا يجب استبراءها وفي نظم المصنف حائز في قولنا حصول الملك يجوز ان لم يخرج واحدة
 منها من ملكها (او غبت) بضم فكسر اي صبت الامه من الكفار فيجب استبراءها على
 سبيلها (واشترت) بضم الفوقية وكسر الهمزة المدونة كروا ودخل في حصول الملك لم يرب
 عليه قوله (ولو) كانت وقت شرائها (متروجة) بغير شرائها واداء الوطء (وطئت) بضم
 فكسر متفلا الامه بعد شرائها (قبل البناء) من زوجه بها فيجب على مشترها استبراءها قبل
 وطئها هذا قول ابن القاسم وقال حصون لا يجب عليه استبراءها ورجع قول ابن القاسم بانها
 لو آتت بولد لسنة اشهر من عقد النكاح خلق بالزوج وبان الزوج يباح له وطؤها دون استبراء
 اعتمادا على قول سدها استبراءها ولا يصل للمشتري ذلك قال الحسن حذف ولو وشبهه في وجوب
 الاستبراء فقال (كأن الامه) الموطوءة (من سدها) البالغ الحرة (ان يبت) اي اراد سدها فيها
 فيجب عليه استبراءها من ماله بصفة (أو زجعت) بضم الزاي وكسر الواو وشدها اي اراد
 سدها تزويجها فيجب عليه استبراءها من ماله بصفة ومفهوم الموطوءة ان غيرها لا يجب
 استبراءها ليعلمها ولو زنت ولا تزويجها الا ان تزني فيه تفصيل (وقبل) بضم القاف وكسر
 الموحدة بلايين (قول سدها) اي الامه تزويجها عند ارادة تزويجها انه استبراءها لانه ما
 لا يعلم الامه فيبعد عليه الزوج وطؤها دون استبراءها (وجازل) لشخص (المشتري) لانه (من)
 مكلف (مدعيه) اي الاستبراء قبل بيعها وقاعل جازل (تزويجها) اي الامه لغيره (قوله) اي
 الاستبراء واعتقادي على اخبار البائع وكذا بيعها ويجوز تزويجها وطؤها اعتقادي ذلك على
 المشهور (وجازل) اتفاق البائع الموطوء انه بالاستبراء (وا) المشتري (لها) (على) استبراء (واحد)

اي (الخ) مفهوم ولم يمكن
 وطؤها مباحا (قوله فان
 حرمت عليه) اي
 المستقبل مفهوم ولم يحرم
 في المستقبل (قوله او
 متروجة) حذف على محرمه
 (قوله هذا القدر) اي ولم
 يحرم في المستقبل (قوله
 بحث فيه ابن جابر بن عتيق
 محتاج اليه الخ) فيه نظر
 لانهم ايدوا من شروط
 وجوب ارادة وطئها استغناء
 عنه بهذا الشرط وفي
 مفهوم كل منهما تفصيل
 وذلك انه اذا حرم وطئها
 في المستقبل لم يرد وطئها
 فان اراد تزويجها لغيره وجب
 عليه استبراءها والا فلا شرط
 وجوب استبراءها ان اراد
 تزويجها عدم اخبارها بتمه
 باستبراءها فهذا الشرط محذور
 والغيبه مفكدة والله اعلم
 (قوله وعقد) اي النسي
 (قوله فيها) اي يفتنار
 (قوله وجعلها) اي البكر
 عطف على وطئها (قوله بقائها)
 اي بكانتها (قوله لمن بالغ)
 تنازع فيه فذهب سي (قوله
 فيها) اي البكر (قوله ذكره)
 اي الشراء (قوله ودخل)
 في حصول الملك (قوله
 بها) صلة البناء (قوله ورجع)
 بضم فكسر متفلا (قوله
 قال الحسن الخ) تفرع
 على واو له سال ولو صله (قوله فقهه) اي الفقه (قوله) اي الاستبراء (واحد)

(قوله ومعناه) اى الاستبراء
الواحد (قوله قبل عقد البيع)
صله وضع (قوله فالعكس)
اى قبل المشتري ما يجب عليه
دون البائع (قوله القاعدتين)
اى استبراء حريد البيع
قبله والمشتري بعنه (قوله)
بزوجه) اى قبل سبدها صلته
استبراء (قوله وزنا) عطف
على اشتباه (قوله او تزوجها)
عطف على وطء (قوله بخصه)
صله استبراء (قوله استسكن)
بضم التاء (قوله وجوبه) اى
استبراء (قوله بانه) اى
استبراء (قوله به) اى
سبدها (قوله بخصه) اى
استبراء (قوله الوطء)
للمذكور اى الشبهة وضوحها
(قوله وبان قائده) اى
استبراء عطف على بخصه
(قوله وبه) اى ولدها (قوله)
به) اى سبدها (قوله والا)
اى وان كان يلحق به (قوله)
ولا يمكنه اى الغائب (قوله)
استقل اى بشراء او اوارث
او قبول عطية (قوله وان)
خالقه اشبه حال (قوله)
اليه اى البلد الاخر (قوله)
عليه اى الموكل (قوله فان)
قدم الامين بها) مفهوم
او سلمها مع غيره (قوله على)
وارثه) صلته يجب (قوله)
قبله اى عتقها تنازع بين
طائفتين

لحصول غرضها به ومعناه وضعها عند امن حتى تحيض قبل عقد البيع او بعده فان قلت ان
وضعت قبل البيع فقد فعل البائع ما يجب عليه دون المشتري وان وضعت بعده فالعكس قلت
لعل هذه المسئلة مستقناتين للقاعدتين لوجود المواضعة فيها اه عيب البائى المتبادر من
النقل ان المراد استبراءها قبل البيع فقط فلا تكثر معه المواضعة الا لئمة وعطف على
كلها وطء وان بعتا وتزوجت فقال (وك) الامة (الموطوءة باشتباه) على غيره بدها بزوجه
او امته او زنا او غضب او اسراوى فيجب استبراءها على سبدها قبل وطء ايها او تزوجها
لغيره بخصه واستسكن وجوبه حيث كان سبدها مستبرا عليها بانه لا خالفة فيه اذ ولدها
لاحق به واجب بخصه على ما اذا لم يعاها سبدها او استبراءها قبل الوطء المذكور ولو بطاها بعده
وبان قائده تظهر في سبدها ان شبهة فان كان لا يلحق به فلا يحد راسيه والاحد يحمل وجوب
استبراءها اذا تمكنت ظاهرة الجمل من سبدها قبل وطء الشبهة ونحوه (او اساء الظن) من السيد
يامته بانما زنت فيجب عليه استبراءها عطف على معنى يحصل المثل اى حصل المثل او اساء
الظن (مكن عنده امة) مودة وامر حرة حال كونها (تخرج) من بيته لقضاء الحملات او
يدخل عليها مودعا ثم انتقل لمكها الى هى مودة وامر حرة عنده فيجب عليه استبراءها
ان اراد وطأها او تزوجها لان اراد بيعها (او) كانت الامة (الكفائية) عن البالد الذى هى
به ولا يمكنه الوصول اليها عادة فيجب استبراءها على من انتقل اليه لمكها (او) كانت (محبوب)
فيجب استبراءها على من انتقل اليه لمكها ان اراد وطأها او تزوجها اى بيعها وكذلك من
انتقل لمكها من صو او امرأة او غيرها عند ان القاسم ابن شاس وهو المشهور بان خالقه
اشبه (او) امة (مكتوبة) سعت في تحصيل النجوم كتابها (ثم جهزت) فيجب على سبدها
استبراءها ان اراد وطأها او تزوجها لان اراد بيعها (او) ابضع) بفتح الهمزة الصاد المجمة
اى دفع السيد بضاعة عرضا ونقدا لامين (ف) شرأها) اى الامنة من بلد آخر اراد الامين
السفر اليه لتصويره فاشترها لامين (وارسلها) اى الامنة لوكاه (مع غيره) اى الامين
بلا ان الموكل فيجب عليه استبراءها ان اراد وطأها ولو آخر من ارسلت به بعضها فى
الطريق فان قدم الامين بها وارسلها مع غيره باذن سبدها او اشبه الامين او رموه ببعضها فى
الطريق كفاه في استبراءها (و) يجب استبراء الامة (ب) سبب (موت سبده) لها بالغ على وارثه
ان اراد وطأها او تزوجها لان اراد بيعها (او) ان يلم ان وزنه وطها ولو سبدها بعد موته
اراد الوارث وطأها وجب عليه استبراءها ان لم تستبرأ ولم يتم عدتها في حان موته بل (وان)
كانت غفلة (استبرأت) بضم القوية وكسر الراء قبل موت سبدها (او) كانت متزوجة وماتت
زوجه او وطأها (انقضت عدتها) في حيا سبدها وحلت فقبول موته فيجب على وارثه
استبراءها لاحتمال انه وطأها قبل موته فان مات وهي معدة وفى عصمة تزوجها فلا يجب عليه
استبراءها (و) يجب الاستبراء (ب) سبب (الصق) لامة بخصه ان ارادت ان تتزوج غيره معتقها
ان لم تستبرأها معتقها قبل عتقها ولم يخرج من عدة زنى طلق او مات قبله واعتقها تزوجها
بدون استبراء كما يافى في قوة واعق وتزوج اذا وطأها قبل عتقها لان اعتقها عقب شرأها
فيجب استبراءها (و) ان وطئت أمه ولم يكاشفها واستبرأت عنها وطأها وماتت زوجها

(قوله المرحلها) فصل يخرج الزريق جلها (قوله من وطأ ما لكها) فصل يخرج المرحلها باعتباراً وملكها أصل (قوله عليه
 جبر) فصل يخرج أمة عبد جلت منه واعتق سده جلها (قوله في غيبة سدها) تنازع فيه الاستبراء والاعتداد (قوله فيها)
 أي غيبته (قوله في الموت) أي للسيد (قوله ولو كان) أي السيد (قوله علم) بضم العين (قوله انه) أي السيد (قوله في الامة)
 أي القرن (قوله لخالف) أي اتخذ كرفعها لخالف (قوله وهي) أي ام ولده (قوله واغاب) أي السيد (قوله عنها) أي ام ولده
 (قوله لخافضت) أي ام ولده (قوله بعده) أي في غيبته (قوله ٤٠٧ كثيرا) أي حيفا كثيرا (قوله
 غمات) أي السيد في غيبته
 (قوله لها) أي ام ولده (قوله
 بعد موته) أي سيدها
 (قوله لانها) أي حيفتها
 (قوله عند) خبر كون
 (قوله قول) مبتدأ في كون
 (قوله المشهور) وابع
 اعدة (قوله وتقل) اراجع
 لاستبراء (قوله روايتها)
 أي المدونة (قوله ليس
 انكاحها) أي تزويجها
 (قوله فيها) أي حيفتها
 بعد موت سدها (قوله
 بجرم) بضم تفتح فكسر
 مثقلا أي يؤخذ التحريم
 بيان لاحدى روايتها (قوله
 وقول ابن القاسم) عطف
 على احدى (قوله لها) أي
 ام الولد (قوله فيها) أي
 حيفتها (قوله الحق)
 أي قصصه (قوله انام
 الولد الخ) خبر الفرق
 (قوله كدورها) أي ام الولد
 تشبيه في استئناف الاستبراء
 (قوله انما) أي سيدها
 بعد استبراء واحدة (قوله
 عنها) أي القرن (قوله فقط)

واحدت ثم خرجت عنها اومات سيدها (استأنفت) أم الولد فقط الاستبراء بمحضه ان يخرج سيدها
 عنها اومات وعققت من رأس ماله (ان) كانت (استبرأت) بضم القوية وكسر الراء
 او انقضت عدتها قبل عتقها فلا يكفيا الاستبراء ولا العدة قبله (واغاب) سيدها عنها في بلد
 به مدة متعينة فيها عادة (علم) بضم العين (انه) أو السيد (لم يقدم) بفتح القصة والخال
 بينهما كافسا كنه علم انما وليكن ذلك حفة أو كان مصبوا حتى يخرج عنها اومات وتنازع
 استأنف واستبرأت في قوله (أم الولد) أي الامة المرحلها من وطن ماله كماله عليه جبر قاله ابن
 مرقه (فقط) دون غير ما تنكح بالاستبراء أو الاعتداد السابق على عتقها في غيبة سيدها
 اذا ارسل بعتها اومات فيها الامومة حاضرا فستأنف الاستبراء قصد الملك كام الولد في
 التوضيح في شرح قول ابن الحاجب واستأنفت أي القرن وأم الولد الاستبراء في الموت معا ولو
 كان غائبا لا غيبة علم انه لم يقدم منها ماله وقوله الامة الخ وفي معنى الغيبة التي علم انه لم يقدم
 منها اذا كان مصبوا وما ذكره صحيح في الامة واما في أم الولد لخالف للسادة ووقعها وان مات
 السيد وهي في اول دم حيفتها واغاب عنها لخافضت بعده كثيرا ثم مات فلا بد لها من استئناف
 حيفتها بعد موته لانها عدة اه ابن مرقه وفي كون حيفتها ام الولد بعد موت السيد عدة
 أو استبراء وقول المشهور ونقل الباقين عن القاضي وابن زرقون عن احدهما واما ليس
 انكاحها فيها تنكاح عدلي بجرم وقول ابن القاسم لها الميت فيها بقبريتها افاده البناء والفرق
 بين ام الولد وغيرها في حالة العتق ان ام الولد فرض لسدها فالخصة في حقها كالمعتلة لمره
 فكان ان اخرت لتستأنف عدة بعد الموت فكذلك ام الولد بخلاف القرن ولو زاد المصنف عقبه فقط
 ماله كغيرها ان مات عنها فقط لا فان قوله وبموت سدها شامل الامة أي لا تنقل الملك وأم
 الولد لتساوي ما منه في وجوب الحصة وانما يفتقران في الحق فالقن اذا استبرأت او انقضت
 عدتها ثم اعتقت فلا استبراء عليها بخلاف ام الولد فيها واصله الاستبراء من قوله يجب الاستبراء
 (بمحضه) فهو راجع لجميع ما تقدم من أول الباب الى هنا ان كانت بمن يمكن حيفتها وأنت في
 وقتها المعتاد لتسأ حيفتها في كل شهر مرقه (وان تاخوت) الحصة لقن أو ام ولده بلا سبب
 من وقتها المعتاد لتسأ كالشهران فان كانت تخص في كل ثلاثة أشهر مرقه فاستبراء واحدة وان
 كانت عادت الحيف بعد ثلاثة أشهر فالحصة قولان لأن القاسم قول بالاكشف ثلاثة أشهر
 وقول لا بد من الحصة وان كانت عادت تأخرها تسعة أشهر فاستبراء ثلاثة أشهر لا يخصص في
 هذا قول ابن القاسم ابن مرقه ومن لا يخصص الا لا كمن ثلاثة أشهر في حصة قولان
 أي لان يخرج عنها بعد استبراء او اعتدادها فلا تستأنف الاستبراء (قوله الامة) أي القرن (قوله ام الولد) عطف على الامة
 (قوله لتساويها) أي ام الولد (اللقن) (قوله فيها) أي الاستئناف فوجت السيد (قوله ثم اعتقت) بضم الهمزة (قوله فيها) أي
 الاستبراء وانقضت العدة (قوله فهو) أي بمحضه الخ فترجع على جملته الاستبراء (قوله ان كانت) أي المستبراء (قوله
 واثبت) أي حيفتها (قوله من وقتها) صلة تأخوت (قوله لابن القاسم) انفت قولان (قوله كونها) أي علمتها

(قوله ما عا) مبتدأ خبره في كونها (قوله في الاقسام الاربعه) اي التأخر لغير سبب والتأخر لمرض والاختصاصه
بلا تميز (قوله يميز) اي في استبرائها (قوله واستشكل) اي تعين التسعة لاستبرائها (قوله قبلها) اي التسعة (قوله وان
بقيت) اي الرية (قوله فلا تلحق) ٤٠٨ اي بتمام التسعة (قوله مناس) بفتح الميم واهمال السين (قوله مع

يقاها) اي الرية (قوله
تلقها) بضم فسكون اي تميم
الامة (قوله ذهب الرية)
اي قبل تمام التسعة (قوله
ويقول) بفتح فسكون اي
جواب ابن مناس (قوله وابن
وشد) بفتح على واو قبله
وصح لقصم بالهاء (قوله
وقال) اي ابن رشد (قوله
ان زادت) اي الرية (قوله
بقيت) اي الامة (قوله في
اشترط) صلح كلف التشبيه
(قوله والمكت) بفتح على
اشترط (قوله امده) اي الجمل
(قوله به) اي الجمل (قوله
والخلاف) بفتح على اشترط
(قوله في كونه) اي اقصى
امده (قوله كونه) اي الجمل
(قوله لاحقا) اي بالبد
(قوله متعلقه) بفتح اللام
(قوله وخلاوة) وان لم يخرج
اي يستعمل بها فله عيب من
تت واقره البنافرونيه
فطر فان الخلوة ليست من
الاستقام والاحرم المهرم
والهجرة والصالحه والمنسكة
(قوله ينشأ) بفتح فسكون
متفلا اي ظاهرا (قوله
الودع) بفتح الدال (قوله
هذان) بفتح هاء
المودع الفتح على اتباعها
قوله ابن زاء) اي حضا المودع والفتح (قوله ان كانت) اي الامة (قوله لمزمت) اي التلذذ (قوله بيده)
اي المشتري (قوله امتزجت) بفتح على مبيعة (قوله بعد حضيها) صلح اتمضى

استبرأوها

(قوله ان كان المودع) بالفتح (قوله والام) اي وان كان امنا أو كانت وشيا (قوله سقط) اي الاستبراء (قوله ان كان) اي المودع بالفتح والمرئ (قوله والام) اي وان لم يكن له

المشتري عند بيعها (قوله بها) اي حضاها (قوله عليه) اي القاعان (قوله بانه) اي الاستبراء على (قوله له) اي الاستبراء (قوله بدونه) اي القاعان (قوله ولانه) اي الشان الخ عطف على لان (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله انه) اي الزوج (قوله ولكنه) اي المصنف الخ استدل الشافعي بانه لو اذعن له ان كان امنا أو كانت وشيا (قوله سقط) اي الاستبراء (قوله ان كان) اي المودع بالفتح والمرئ (قوله والام) اي وان لم يكن له

استبراء لها سوء الظن بها واذ اذعن له ان كان امنا أو كانت وشيا (قوله سقط) اي الاستبراء (قوله ان كان) اي المودع بالفتح والمرئ (قوله والام) اي وان لم يكن له

(قوله منه) أي وارثه (قوله واتزنها) أي إمامة المكاتب (قوله منه) أي المكاتب (قوله أي السيد) قوله منه أي السيد (قوله منها) أي البيعة والعق والموت والعجز (قوله فأنها) أي الأمة (قوله في الجميع) أي البيعة والاتفاق والموت والعجز (قوله للسيد) أي المشتري ٤١٠ الثاني والوارث وسيد المكاتب (قوله في غير مسئلة العتق) أي البيعة

والموت والعجز (قوله بشره) الزوج صله ففسخ قوله بعد الدخول صله شراء (قوله بعده) تنازع فيه باع واعتق ومات وانتزع (قوله قبله) أي بيعها (قوله لمن ذكر) أي الزوج والسيد (قوله لأنها) أي الحبسة الثانية (قوله لانه) أي التزوج (قوله لا وجهه) أي التزوج الاستبراء (قوله يتقدمه) أي الاستبراء التزوج (قوله مطلقا) أي عن قيد بعد استبراءها قبل قوله من حصول الملك (الخ) بيان لأسباب الاستبراء (قوله به) أي الحبس الحاصل فيه موجب الاستبراء (قوله فيها) أي حبسة الاستبراء (قوله وهو) أي ما يكفي فيها (قوله فأبطلها) أي التاويلين (قوله هكذا) أي الذي في القرنين (قوله من بعض حبسة استبراء أو أكثرها) (قوله وإنما أخذنا) أي الان بعض حبسة استبراء (قوله به) أي عدم معنى حبسة استبراء (قوله عنهما) أي التاويلين (قوله وان يعت) أي الأمة (قوله هي في أول حبسها) حال (قوله انه) أي حبسها النازل حال بيعها (قوله الذاهب) أي الماضي (قوله هذا القيد) أي ان لا يكون يوما الذاهب قدر حبسة استبراء (قوله به) أي الشأن صله (قوله الباقي) أي من حبسها (قوله أكثر) أي حبسها المعتاد لها

غير متمتع بها الا بشرأين عدة ففسخ النكاح (أومات) الزوج الذي اشترى زوجته المدخول بها فلا تحل لوارثه او من اراد تزوجها منه الا بشرأين عدة ففسخ النكاح (او عجز) (الزوج) (المكاتب) الذي اشترى زوجته المدخول بها عن ادائه يقوم كلياته واقتزاعها سيده منه فلا تحل له ولا ان اراد تزوجها منه الا بشرأين عدة ففسخ النكاح وقد تنازع باع واعتق ومات وعجز في قوله (قبل وطء الملك) ومفهومه انه لو دخل حق منها بعد وطء الملك فأنها تحل للزوج في الجميع وليس في غير مسئلة العتق بقدر مواده لان عدم عدة ففسخ النكاح وطء الملك ويصير به المنصف وسواب ان باع الخ (لم تحل) الأمة التي باعها زوجها أو مات عنها واعتقها او اقتزاعها سيده (السيد) اشترىها في مسئلة البيعة أو ورثها في الموت أو انتزعاها في العجز (ولا تحل) (الزوج) (أراد تزويجها في الجميع) (الابقرأين) أي طهرين (عدة ففسخ النكاح) بشرأ الزوج بعد الدخول وصرح بمفهوم قبل وطء الملك فقال (و) ان باع الزوج زوجته المشتراة المدخول بها واعتقها أو مات عنها أو اقتزاعها سيده بعد رجوعه عن النكاح (بعده) أي وطء الملك فأنها تحل للسيد في غير العتق والزوج في الجميع (حبسة) واحدة لان وطء الملك يهدم عدة ففسخ النكاح ومعلوم ما تقدم ان من وطئ أمته وادى بها ما يجب عليه استبراءها قبله ويجوز انفصاله مع المشتري على الاكتفاء بحبسة واحدة فوشى في حلها ان ذكر بحبسة فقال (كسوة) أي المذكور من البيعة والعق والموت والانتزاع بعد العجز (بعد حبسة) بعد الشراء وقبل وطء الملك في جميع المسائل المذكورة فحل ان ذكر بحبسة ثانية لأنها تتم عدة ففسخ النكاح (او) حصول ما ذكر بعد (حبستين) بعد الشراء وقبل وطء الملك فحل ان ذكر بحبسة فتمام عدة ففسخ النكاح بالحبستين بعد الشراء وهذا في غير العتق وأما ما بان اعتقها بعد حبستين فحل للزوج بلا استبراء له لا وجه الا اذا لم يتقدمه وهذا في القرن وأما أم الولد فقدر من عتقها وجب استبراءها مطلقا في قوله واستأنفت أم الولد فقط وعطف على قوله لم تطق الوطء من قوله ولا استبراء ان لم تطق الوطء فقال (أو) أي ولا استبراء (حصلت) اسباب الاستبراء من حصول الملك وما عطف عليه (في أول الحبس) للأمة فتكتفي به غير أم الولد (وحل) اكتفائها به في كل حال (الا ان بعض) من الحبس قبل حصول موجب الاستبراء (حبسة استبراء) أي قدر ما يكفي فيها وهو يوم أو ليلة التي بال (أو) (الا ان بعض) أكثرها أي الحبسة المعتادة للأمة وحل المراتب أكثرها أكثرها اندفاعا وهو الدومان والاولان أو أكثرها الأما في الجواب (تأويلان) طلق ظاهر كلامه بل صرحه ان قوله الان بعض حبسة استبراء أحد التاويلين وليس كذلك اذ لم أر من قال به ما هكذا وانما هذا المحمد قبله المدونة خارجا عنهما ابن شاس وان يعت وهي في أول حبسها فالمشهور من المذهب انه استبراءه واذا فرغنا على المشهور فقال محمد المعترف بذلك ان لا يكون الذاهب من زمن الحبس قدر حبسة يصح بها الاستبراء وصرح ابن عبيد السلام وبيعه في ضيق فترعا على هذا القيد بأنه اذا مضى قدر حبسة استبراء لا يجوز الباقي ولو أكثر بان اعتقت أخرى عشر

حال (قوله انه) أي حبسها النازل حال بيعها (قوله الذاهب) أي الماضي (قوله هذا القيد) أي ان لا يكون يوما الذاهب قدر حبسة استبراء (قوله به) أي الشأن صله (قوله الباقي) أي من حبسها (قوله أكثر) أي حبسها المعتاد لها

(قوله فلكنت) يضم فكسر (قوله خمسة) بالانسيون لاضافته لايام (قوله عظيم) اى اكثر (قوله بكفرنا) اى الايام (قوله ابن مناس) راجع لاعتبار كثرة الاندفاع (قوله وابن عبد الرحمن) راجع لاعتبار كثرة عدد الايام (قوله فقد عانت) اى من نص الجواهر وابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح (قوله عنه) اى محمد (قوله ونصه) اى ابن عرفة ٤١١ (قوله منه) اى ما تأسر (قوله تساووا) اى

يوما أو خمسة عشر فلكنت بعد خمسة أو أربعة ايام فلا تكفى في بقية هذا اليوم للمقدم حصة استبراء أو ما لا تأويل لان فاشا راعيا ابن عبد السلام والموضع بقوله ما اختلف الشيوع من القرويين في فهم المدونة فحكى ابن الطرار ابن مناس قال عظم الحصة اليوم الاول والثاني لان الدم فيها أكثر اندفاعا ولا عبرة بكثرة عدد الايام وعن ابن عبد الرحمن مراعاة كثرة عدد الايام ابن عرفة وفي اعتبار العظم بكثرة اندفاع الدم وهو دم اليومين الاولين لاجتماعهما وان كثرت ايامه او بكثرة ما قول ابن مناس وابن عبد الرحمن ٨١ فقد عانت قول محمد لا ينفق واحد من المتأولين بلين هذا على نقل ابن شاس عن محمد ونقل عنه ابن عرفة بخلافه ونفسه وعلى المشهور قال محمد ان تأخر عن البيع ما يستقل حضا كفى ما لم يتقدم أكثر منه ولا نص ان تساووا ومفهوما متعارضان فيه ولا يظهر نفوذ ما قال الشيخ عن الموازنة ان ليس من حضيهم الا يومان لم يجز وان قيل قد مر ما يعرف انها حصة ابراء اه فصرح محمد بان اليومين ليسا بحصة فلا يصح تفسير قوله الا ان بعض حصة استبراء يوم الخ وان أشاره ابن قرحون وجع من الشارحين لان كونها يوم الخ كلام المدونة وهذا كلام محمد لا يفسر كلامه بكلامها ولا سيما مع تصريحه بخلافها ويحاصرنا فظهر ان تقرير الشارح وابن غازي ومن تبعهما كلام المصنف على ظاهره غير ظاهر بل عليهم أحد التأويلين بقول محمد الا سخر قول ابن مناس وتركهم تأويل ابن عبد الرحمن مع انه هو المقابل لتأويل ابن مناس كما في ابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح والحاصل ان قول محمد في المسئلة وظاهر كلامهم الاتفاق عليه في المشهور واما التأويلان المتعارضان اللذان لا يجتمعان قول ابن مناس وقول ابن عبد الرحمن وكلام محمد خارج عنهما وان كان تأويله لانه قبل المدونة لكن لم يوافقوا تأويل ابن مناس اذ هو يجامعه اذ يلزم من معنى حصة استبراء معنى أكثرها اندفاعا ولا يلزم من معنى أكثرها اندفاعا وهو اليونان الا ان لم يمتدح حصة استبراء عند محمد بل انها للساق فاولها اول الدم وانما هذا في معنى عظم الحصة أقول يحصل ان الله تعالى وقوته من تأمل كلام طي وجده كسر اب ببقية يحسبه القلم ان يامسح اذا ساء له بمجده شأ ذلك ان طي اعترف آخر بان كلام محمد تأويل لها ولا يصح ان قول المصنف وهل الا ان بعض حصة استبراء نص نفسه انه تقسم على نقل الجواهر والتوضيح وان قوله أو أكثرها مقابل لتمام التأويل ابن مناس يجعل الاكثر على أكثرها اندفاعا وتأويل ابن عبد الرحمن يجعله على أكثرها عدا كما شرح به وقول طي اذ هو يجامعه لا يتبعه عدا اذ يجامعته في بعض الصور لا تقسم مقابلته باعتبار عدم مجامعته في بعض آخر واتفاق المؤولين في شي أو اختلافهما في غيره كثر في كلامهم لا شكر كون تأويل ابن مناس وابن عبد الرحمن في عظم الحصة لثبات مقابلته التأويل محمد فنقص كلام المصنف على ظاهره هو الصواب واقفه سبحانه وتعالى أعلم (أو) اى ولا استبراء ان استبرأ بجاوية اياه عند اوائده تأويل محمد (قوله على انهما) اى تأويل ابن مناس وتأويل ابن عبد الرحمن (قوله لهما) اى المدونة اول الدم (قوله هما) اى تأويل ابن مناس وتأويل ابن عبد الرحمن (قوله فيه) اى تأويل محمد (قوله نفسه) اى تأويل محمد (قوله وان قوله) اى المصنف عطف على ان قول المصنف (قوله لهما) اى تأويل محمد (قوله على اكثرها) اى الحصة (قوله بجملة) اى لا أكثر

المقدم على البيع والتأخر عنه (قوله ومفهوما) اى مفهوم قول محمد ما يستقل انه ان تأخر ما لا يستقل لا يكتفى ولو سكن مساويا للمقدم ومفهوما على مقدمه أكثر منه انه ان تقدم منها به أو أقل منه يكتفى (قوله فيه) اى المساوى (قوله نفوذ) اى المساوى (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله قوله) اى المصنف (قوله وان تأخر له ابن قرحون) بالفتحة او حال (قوله كونهما) اى حصة الاستبراء (قوله وهذا) اى التقديمان لبعض حصة استبراء (قوله كلام محمد) اى ومذهب ابن اليومين ليسا بحصة استبراء (قوله نصريه) اى محمد (قوله بخلافها) اى المدونة من ان اليومين لا يكتفان في حصة الاستبراء (قوله فيهما حرران) صلة ظاهر (قوله انه) اى تأويل ابن عبد الرحمن (قوله عليه) اى قول محمد (قوله هما) اى التأويلين (قوله وان كان) اى كلام محمد تأويل بالاحال (قوله لانه) اى كلام محمد (قوله لکن لم يوافقوا) اى

(قوله لم يظها ابنه) حال (قوله من ماعتر به) صلة استبراه اذ لو وظها ابنه لتابصر بها على أيه ولم يقل له ولو استبراه غافل وظها
وتابصر بها على الابن بوجه أيه كما تقدم (قوله ملكها) أي الابن جابو ابنه (قوله عليه) أي الابن (قوله لانه) أي الابن (قوله لم
يقض الملام) أي الابن عليه (قوله ٤١٤) (قوله من الشبهة) بيان لما (قوله حديث) على الشبهة واضافة لبيان (قوله وحصل

وظها فحصل لم يظها ابنه من ماعتر به (ثم رويها) أي الابن جابو ابنه اهدى ما تقدم ملكها
ووجب عليه فيها لا به مجرد وضع يده عليها او قرب منها صيانة لملكه من الفساد له في حال ابنه
من الشبهة القوية لحديث ومالك لا يملك وحصل وظها في ملكه فلا يحتاج لاستبراه
ثانياً (وتؤولت) بضم القوية والهمز وكسر الواو مستددة أي فهمت المدونة أيضاً (على وجوبه)
أي الاستبراه على الابن ثانياً من ماله الحاصل عقب الاستبراه الاول فساد لانه قبل ملكها ثانياً
على انه لم يملكها بوضع يده عليها ولا يتلذذ بها ولو بالوط وان لا يزين التمسك بها لغير الوط في عصر
الاب ويسره (وعليه) أي التأويل الثاني (الاول) فان لم يستبرها الاب قبل وطه الاول وجب
عليه استبراهها ثانياً فان كان وظها الابن قبل وطه أيه تابصر بها عليه ما ولا يتوقف على
الاب (ويستحسن) بضم التensive وفتح السين الثانية أي يستحب عند مالك رضي الله تعالى عنه
استبراه البائع أمه بغير (ان غاب عنها) أي الامه (مشتري) لها (ب) شرط (خياره) أي المشتري
او البائع اولهما ولا يجزي ثم رويها على البائع (وتؤولت) المدونة (على الوجوب) للاستبراه على
البائع (أيضا) قال في توضيحه وهو اقرب ولا سيما ان كان الخيار للمشتري الخط يصعد بقول
ظاهر المدونة ونقل التلمي عنها ان استحسان الاستبراه انما هو اذا كان الخيار للمشتري فقط
وظاهر نقله من أبي القزح وجوبه مطلقا كان الخيار له او لغيره وظاهر التلمي استحسانه
الاطلاق وعلى هذا جل الشارح كلام المصنف وشعره بالبساطي والاقفوسى ويمكن فهم
الاطلاق من قول التوضيح والاقرب جل المدونة على الوجوب في سعة الخيار ولا سيما اذا
كان أي الخيار للمشتري بعض الشئ رويها اذ لو وظها البائع لكان مختاراً به بدل عن ان
الاستحسان للاستبراه انما هو حيث كان الخيار للمشتري فقط وهو ظاهرها اوصى بها وذلك ان
الخيار اذا كان لغير المشتري وغاب عليها المشتري كان ممنوعاً من وطه واستبراه لا في نفسه قولها
اذ لو وظها الخ لا خيار له اصلاً فان لم يرعوا المانع الشرعي فلازم انها اذا كانت تفت أمين
يلزمهم الاستبراه ولم يقولوه بل لو كان الخيار للمشتري مع غيره فلا يستحسن الاستبراه في غيبة
المشتري عليها لانه ممنوع منها شرعاً ولا يقيد اختياره بوطه وهذا ظاهر قوله بغير خياره فاده
البيان (وتتواضع) بضم القوية الاولى من باب التفاعل والا كقولهم فاستعاضة منه بما
قليل وثابتها على الامه (العينة) بكسر العين وسكون اللام وتحقق التبعة هذا هو الاشر
وقيل يفتح العين ~~مكسر~~ اللام ويشد التبعة فالحاصل الثاني نوعي الاول فهو جمع الثاني
كمية وصية ويجوز الوجهان في المقتضى ومعناها الجلية التي ترد للشر وتجب مواضعها ولو
كان البائع استبراهها قال في المدونة وان وطى أمته فلا يبيها حتى يستبرها ثم لا يجازي باع
الزمن من مواضعها كان قد استبراه ماله وهذا بخلاف الوش التي أكثر آفته اوطنها
فلا مواضع فيها ان استبراهها البائع ولذا قال ابن عرفة او وش عن غير استبراه فمن وطى ربه

وظها فحصل لم يظها ابنه من ماعتر به (ثم رويها) أي الابن جابو ابنه اهدى ما تقدم ملكها
ووجب عليه فيها لا به مجرد وضع يده عليها او قرب منها صيانة لملكه من الفساد له في حال ابنه
من الشبهة القوية لحديث ومالك لا يملك وحصل وظها في ملكه فلا يحتاج لاستبراه
ثانياً (وتؤولت) بضم القوية والهمز وكسر الواو مستددة أي فهمت المدونة أيضاً (على وجوبه)
أي الاستبراه على الابن ثانياً من ماله الحاصل عقب الاستبراه الاول فساد لانه قبل ملكها ثانياً
على انه لم يملكها بوضع يده عليها ولا يتلذذ بها ولو بالوط وان لا يزين التمسك بها لغير الوط في عصر
الاب ويسره (وعليه) أي التأويل الثاني (الاول) فان لم يستبرها الاب قبل وطه الاول وجب
عليه استبراهها ثانياً فان كان وظها الابن قبل وطه أيه تابصر بها عليه ما ولا يتوقف على
الاب (ويستحسن) بضم التensive وفتح السين الثانية أي يستحب عند مالك رضي الله تعالى عنه
استبراه البائع أمه بغير (ان غاب عنها) أي الامه (مشتري) لها (ب) شرط (خياره) أي المشتري
او البائع اولهما ولا يجزي ثم رويها على البائع (وتؤولت) المدونة (على الوجوب) للاستبراه على
البائع (أيضا) قال في توضيحه وهو اقرب ولا سيما ان كان الخيار للمشتري الخط يصعد بقول
ظاهر المدونة ونقل التلمي عنها ان استحسان الاستبراه انما هو اذا كان الخيار للمشتري فقط
وظاهر نقله من أبي القزح وجوبه مطلقا كان الخيار له او لغيره وظاهر التلمي استحسانه
الاطلاق وعلى هذا جل الشارح كلام المصنف وشعره بالبساطي والاقفوسى ويمكن فهم
الاطلاق من قول التوضيح والاقرب جل المدونة على الوجوب في سعة الخيار ولا سيما اذا
كان أي الخيار للمشتري بعض الشئ رويها اذ لو وظها البائع لكان مختاراً به بدل عن ان
الاستحسان للاستبراه انما هو حيث كان الخيار للمشتري فقط وهو ظاهرها اوصى بها وذلك ان
الخيار اذا كان لغير المشتري وغاب عليها المشتري كان ممنوعاً من وطه واستبراه لا في نفسه قولها
اذ لو وظها الخ لا خيار له اصلاً فان لم يرعوا المانع الشرعي فلازم انها اذا كانت تفت أمين
يلزمهم الاستبراه ولم يقولوه بل لو كان الخيار للمشتري مع غيره فلا يستحسن الاستبراه في غيبة
المشتري عليها لانه ممنوع منها شرعاً ولا يقيد اختياره بوطه وهذا ظاهر قوله بغير خياره فاده
البيان (وتتواضع) بضم القوية الاولى من باب التفاعل والا كقولهم فاستعاضة منه بما
قليل وثابتها على الامه (العينة) بكسر العين وسكون اللام وتحقق التبعة هذا هو الاشر
وقيل يفتح العين ~~مكسر~~ اللام ويشد التبعة فالحاصل الثاني نوعي الاول فهو جمع الثاني
كمية وصية ويجوز الوجهان في المقتضى ومعناها الجلية التي ترد للشر وتجب مواضعها ولو
كان البائع استبراهها قال في المدونة وان وطى أمته فلا يبيها حتى يستبرها ثم لا يجازي باع
الزمن من مواضعها كان قد استبراه ماله وهذا بخلاف الوش التي أكثر آفته اوطنها
فلا مواضع فيها ان استبراهها البائع ولذا قال ابن عرفة او وش عن غير استبراه فمن وطى ربه

الاستحسان يكون الخيار للمشتري (قوله قوله) أي المصنف (الزوم) أي كون التفاعل طعناً في رفع القائل وقال
(قوله فاستعاضة) أي التفاعل (قوله شديداً) أي ناصب القول به (قوله قل) كونه عبارة المصنف اذا قصر لا يبي للمفعول
(قوله وعلى الاول) أي المكسر فالكسر (قوله فهو) أي عليه بكسر فسكون (قوله الثاني) أي على يفتح فكسر

وقال أبو الحسن إذا استبرأ الرافعة فلا بد من مواضعها وأما الوش فإذا استبرأها فلا مواضع
في أي يجعل عند شخص أمين حتى يتحصن أو يظهر بها أصل (أو) أمة (وش) يفتح الواو
وسكون الخاء المجهة آخر من مبهمة أي غير جلية تراد للخدمة (أو) البائع لها (أو) طمها) ولم
يستبرأ منه فان لم يقهر أو استبرأها قبل سها من وطئه فلا يجب مواضعها وإنما يجب على
مشتريها استبرأها أن أراد وطأها أو صلة تتواضع (عند من) أي شخص (يؤمن) يضم فسكون
فتفتح عليها مرة كان أو رجلا (والشان) أي المسحب (النساء) جعلها عند رجل مأمون ذي
أهل خلاف الأولى في المقدمات المواضعة أن توضع الأمة على يد امرأة عدلة حتى يتحصن ويغوى
في عبارة عبد الحق ويصاح وإلى الحسن والمبطل والمصنف وغيرهم ابن عرفة المواضعة أن
يجعل الأمة مدة استبرأها في حوز مقبول خبره عن حصة أقل ظاهر كلامهم أنها لا تكون في
صغرة ولا في ناسعة مع اتخافها بثلاثة أشهر فلو قالوا حتى تظهر برأيتها من التلها عبد قد قال
دعي كلامهم جعلها عند من يقبل خبره عن حصة ما أن كان مدة استبرأها وعلم عامرا اختلافه
بأكثر الألف أحوال الاما بدليل قول ابن عرفة مدة استبرأها وانهم نظروا للقلب (وأذا رضى)
أي البائع والمستبرى (ب) موضعها عند من (غيرها قدس) لاحدهما الانتقال عنه بغيرها
وطئه عند أمين غيره ابن المواز الألوچه ومفهومه بغيرها إنما إذا رضى باحدهما فكل
منهما الانتقال ومفهومه لاحدهما أن لهما معا الانتقال ومفهومه إذا رضى انهما أن تنازعا فمن
توضع عنده فالقول بالإن لان ضمانها منه (وعل ينكتي) يضم القصبة وفتح الفاء (أو) واحدة من
النساء توضع الأمة عند ها وصدق في حصة وعلمه (قال) المازدي من نفسه (يخرج) يضم
فتفتح مثقالا (على) الاكتفاء واحد مده في (الرجان) يفتح القوقبة وضم الجير وضما
وقصها أقبل حكنتي فيه واحد لانه خبر قبل لآلة شاهد وهو الرابع فيه والرابع هنا
الاكتفاء واحدة ابن عرفة وأجره التونس وابن حجر على الخلاف في لقائه الواحد
والرجان اه ولا شك انها قبل المازدي فالنسخ ليس من نفسه كما أوهمه المصنف (ولا
مواضعة) مطاوعة (في) أمة طعة (متزوجة) سبعة أعز زوجها النكول مشتر بها على استرسال
زوجها عليها (و) لامواضعة في أمة (حامل) من غير سيدها بنها وضبا واشتبا مبيعة لهم
مشتريها يشغل زوجها (و) لامواضعة في أمة (معتدة) من طلاق ولم ترتفع حصةها وأرقت
رضاع إذا لا بد من حبسها بامه المدة لا معنى لاستيعابها ولا مواضعة الخواها في عتقها
وان أرققت لتبصر رضاع فلا قبل الابتأخر من سنتمن الطلاق وثلاثة أشهر من الشراء
أو وفاة لا بد من تمام الأربعة أشهر وعشرة الأيام حاض قبل تلها وانفت قبل
حبسها فلا بد من حبسها (و) لامواضعة في أمة (زانية) أو مقبسة لدخول مشتريها على أنها
مستبرأه وإنه أن طهر من جل فلا يلحق بالنها ولا غيره ويبحث في كلام المصنف بأنه لا قاعدة لتفي
المواضعة في الأمة المترتبة والحامل من الزنا والمدة والمستبراءة من الزنا لعدم وجهها فيها
(تفسيه) المبطل فانما تفتح حبسها الجارية وطال على المشتري أمرها وأراد تسريح البيع
فقال في المدة لا يفسد ما لم يرض الله تعالى عنه ما يكون له الرد به شهر أو أشهر من وفي كتاب
محمد بعد شهرين وفيه بعد أربعة أشهر ثم قال بعد أقوال الباجي المشهور من المذهب أنه إذا أنى

(قوله أي يجعل عند شخص أمين الخ) تفسيره تواضع
(قوله جعلها عند رجل مأمون الخ) تقريره على
والشان النساء (قوله الأولى)
يقع الهمز (قوله أنها) أي
المواضعة (قوله طمها) أي
الصغرة والبائسة (قوله
وعلم) يضم العين (قوله
استبرأه) أي استبرأها
(قوله بغيرها الخ) تصوير
للاقتبال عنه (قوله وهو)
أي عدم الاكتفاء أو واحد
قوله فيه أي الترجان (قوله
انها) أي التونس وابن
حجر (قوله لغير زوجها)
والى المبيعة إذا لا بد من
ما به كما تقدم (قوله من غير
سيدها) فان كان من سيدها
لغيره أي أم ولد لا نكاح (قوله
بعده) أي الطلاق (قوله
أو وفاة) عطف على طلاق
(قوله ويبحث) يضم فكسر
(قوله بأنه) أي الشان (قوله
وجهها) أي المواضعة
(قوله وفيه) أي كآب محمد
(قوله ثم قال) أي المبطل
(قوله الباجي) أي قال (قوله
من المذهب) أي المذهب
(قوله الشان) أي الشان (قوله
أي) أي حصل

(قوله من ارتفاع الحصى) بيان لمباذمه (قوله له) أي المتابع (قوله رده) أي المبيع وهي الأمة (قوله ورفع حصة استبرأ) فاعل أي قصد لفظه أي تأخرها (قوله في منطوق المصنف) أي فيها أن لم يغب (قوله ومقبوه) أي شريهاً إن غاب (قوله راحة) أي من عيب الاتفاي زائدة في الجمال (قوله تقايلاً) أي بمقتضى عيب الاتفاي اتفق المتابعان على رد المبيع لباذمه بئنه (قوله التفرق) أي بين المتابعين (قوله لم يه) أي الياثع (قوله وان قاله) أي أحد المتابعين الآخر (قوله وقد غاب عليها المتابع) حال (قوله عنده) أي المتابع (قوله لا يعكته) أي المتابع (قوله فيها) أي الألبام (قوله فيها) أي الرأفة (قوله بعد) بالضم حذف المضاف السهوية معناه ٤١٤ (قوله ولو كانت) أي الأمة المبيعة (قوله نقضها) أي المتابع الأمة (قوله لبيان)

أي لزوم (قوله ثم قاله) من ارتفاع الحصى ما فيه ضرر على المتابع فله رده وسأق في العيوب ورفع حصة استبرأ وشبه في في المواضع فقال (ك) لأمة (الردودة) على باذمه (يعيب) قديم (أوفساد) ليدها (أو أقاله) من أحسنها تعابها الآخر فلا مواضع فيها (إن لم يغب المشتري) عليها ومفهوم الشرط أنه إن غاب المشتري علم أقيم المواضع الثاني كلام المدونة هانبل على أن في منطوق المصنف ومفهومه أجمالاً وضاهواين باع أمراً راعية ثم نقضاً لا قبل التفرق فلا استبرأ عليه وإن قاله وقد غاب عليها المتابع فإن أظمت عنده أياً لا يمكنه فيها الاستبرأ فلا يوطؤها البائع إلا بعد حصة ولا مواضع على المتابع فيها أذ لم يخرج من ضمان البائع بعد ولو كانت وغشاً نقضها على ثبات البيع والحوزة قاله قبل مدة الاستبرأ فليس يبر البائع لنفسه أيضاً وإن كان انقادف الرأفة إليه اتفقا له على استبرأها فلا يبر ثباً البائع إذا رخصها قبل أن تحض أو يذهب عظم حصة أو لو كانت عنده من فلا استبرأ عليها في الأقاله قبل الحصة ولا بعد طول المدونة عند الأمن ولو تقا بالبعد حصة عند الأمن أو في آخرها قبلها على المتابع فيها المواضع لضمانها أياً لا ينقله في أول دمه أو عظمه فلا استبرأ عليه ولا مواضع فيها البيع مؤتلف من غيره وكذلك في بيع الشخص منها أو الأقاله فيها أه قوة وإن كان انقادف الرأفة الخ هذا بعد الوقوع دليل قواها بعدد كره تزل المواضع أو ثبوت المتابع على الاستبرأ وقوله ولو تقا بالبعد حصة عند الأمن الخ نقضته أنها مجرد دخولها في ضمان مبياعها يجب عليه المواضع للبائع ولو لم يغب عليها المتابع أو الحسن قبل فلم أوجب فيها على البائع أن يستبرأ لنفسه وجعلها المواضع على المتابع إذا أقاله في آخر دمه وهي لم تقبل للمشتري حتى يخرج من دمه حال لأنها إذا دخلت في قول الملم فصيغ من المشتري ونقضه أنه قبل ويضمنها ما يضمنه الرجل بجاريته إذا احتضت ولأنها قبلت عمل إذا أصيبت في آخر دمه وفي المنتخب ابن القاسم من اشترى جارية ثم تقعفوها يجب فإن كانت خرجت من مواضعها فعلى البائع أن يستبرأها والمواضع فيها لازمة للمشتري وضمانه وإن كان رددها قبل خروجها من مواضعها فلا مواضع فيها وليس على البائع استبرأها أه قضاها كظواهر المدونة وأبي الحسن وإن لم يغب على المشتري ووجهه أن الرأفة نقض ضمانها كثيراً واسمها

(قوله فيها) أي الأمة (قوله قولها) أي المدونة (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليسوية معناه (قوله أنه) المواضع أي عنده من قوله (إنها) أي الرأفة (قوله مجرد) حصة يجب (قوله له) أي ابن القاسم (قوله فيها) أي الرأفة (قوله له) أي البائع (قوله وهي) أي الرأفة الخ (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله لأنها) أي الرأفة (قوله له) أي المشتري (قوله أصيبت) أي وطئت (قوله رخصه) أي حصة تزداد للفرش (قوله فردها) أي المشتري المرتفعة على باذمه (قوله فإن كانت) أي المرتفعة (قوله منم) أي المشتري (قوله وإن كان) أي المشتري (قوله رددها) أي المشتري (قوله قضاها) أي قول ابن القاسم إن كانت خرجت من مواضعها فعلى البائع أن يستبرأها والمواضع فيها لازمة (قوله واسمها) أي الفتة

(قوله انه) اى الشان (قوله وان حوت من ضلته) اى البائع (قوله فى ضلته) اى المشتى (قوله فان غاب) اى المشتى (قوله والا) اى وان لم يبيع عليها (قوله فلا) اى لا موضع فقها (قوله لعل الثانى) اى ذوله اى ضلته برؤيه العلم (قوله اذا غاب) اى المشتى (قوله وعلى الاول) اى ذوله اى ضلته بقسمه (قوله الاول) بضم الهمز اى الذى دخلت فى ضلته بالقبض اتفاقا (قوله فى التصيل) اى انه ان غاب عليها فقم الموضع والا فلا (قوله من) اى ما دهم (قوله من) اى ما دهم (قوله شرط) (قوله تردده) اى غنا (قوله) اى الشرط (قوله ترتب) اى التقد (قوله حصوله) ٤١٥ اى الترتب (قوله معه) اى الشرط (قوله)

انه لا مواضعة في المقال منها والمرود تعيب مادامت في ضمان البائع ولو قبضها المتابع على
الامانة وغاب عليه او ان خرجت منه فعلى المتابع فيها المواضعة الا اذا حصلت الاثالة
او الرد في الاول الدم فيمكن من المواضعة واقله ما حصل من كلام صحيح ان المشتري اقام فاسدا
لها ثلاثة احوال الاول دخوله في ضمانه بان قبض انتقا فان غاب عليها فقضا المواضعة والا
فلا الثاني الاختلاف في دخوله في ضمانه بقبضه او برؤيه الدم من التي تتواضع فعلى
الثاني اذا غاب عليه اقبل رؤيه الدم فيجزي فيها ما جرى في المقال منها والمعيبة وعلى الاول
تحكمها حكم الاول في التفصيل الثالث عدم دخوله في ضمان المشتري أصلا كما لو اورد
فان غاب عليها فقضا الاستبراء فقط وان لبغ عليها فلا شيء منها (وقد يسع المواضعة ان
تقد) اي دفع المشتري همتها بالثمن (بشرط) منه حين بيعه المرددين الفتيان رأيت الدم
والسلفة ان ظهرت حاملا وبشرط التمسك كالذي بشرط تبرئ لانه منزلة غلبه فهو معه ودا
للزبنة (لا) بقصد يسع المواضعة ان تقدر (طوعا) اي بالشرط (و) ان وقف عن المواضعة
يعد عدل وتلف (فمعيبة عن قض) بضم فكسر اي حكمه (يمنع) بمنع ان رأيت الدم سليمة
من العيوب وشتر ان ظهر حملها او هلك او هيت قبل رؤيته ان الموزان ظهر حملها من
غير انهما او هيت قبل الحيش وقلد الفئ خير بستانها من قبل لها جعلها واعيا بها
التي حالت فصيبت من بها او ردا عليه فصيبت منه (وفي الخبر) لمشتري المواضعة (على
ايقاف الفئ) المواضعة يعدل حتى يظهر حالها وعدم بيعه عليه (تولان) والاولى تقديم
مذاع الذي قبله والله سبحانه وتعالى اعلم

(قوله العدد) بكسر العين

الطاري والمطروعه

بالأقراء أو بالأشهر (قوله

پان کان احمدیہ بالاقراء

(ای مدت طلاق واستبراء)

۱- انواع (ای طریق) موجب

هـ (فصل) في بيان أحكام تدخل العدد والاستبراء أي طرئاً بعضها على بعض سواء كان من نوع أو لا ويصح محبت الداخل وحرمت عادتهم بالامتحان بما عليه توقفه على استحصان ما سبق من أحكام العدد والاستبراء وقتها فلا يحسن الجواب عنهم إلا بالموافقة بما جازت ما تقدمه وأما العقلية فباعتبار المتنازلان العدة وتوابعه مطلقاً وعدة وفاة والاستبراء في هذه ثلاثة أنواع يطرأ كل منها على مثلها وعلى غيرهنه تسعة أنواع من ضرب ثلاثة في ثمانية وأما عدة تسعة بتقديم السنين لأن الأول كان عدة طلاق تأتي بغير طلاقه عدة طلاق أو وفاة واستبراء وان كان استبراء تأتي بغير طلاقه استبراء أو عدة طلاق أو وفاة وان كان عدة وفاة تأتي بغير طلاقه استبراء ولا تأتي بغير طلاقه ولا عدة وفاة وهذه سبعة أنواع من ضرب اثنين في ثلاثة وواحد في واحد وأما المصنف في ضابط أحكامها فقال

أحكام الخ: بيانها (قوله يحسن) يحسن فكونه فكسر (قوله أنواعه) أي الداخل (قوله اثنين) (قوله في ثلاثة) أي عدة طلاق وعدة وفاة واستبراء (قوله واحد) أي عدة وفاة (قوله واحد) أي الأنواع السبعة (قوله واستبراء) يحذف على عدة (قوله كوطئته) مثالاً لوجوب استبراء (قوله الإجماع) عدة طلاق وحرمت واستبراء على عدة طلاق وطرئاً من موجب استبراء على عدة موت

(قوله واستبراء عطف على عدة (قوله التي) يضم المهر وكرس الفين المحجمة (قوله لا عن مسائل الخ) عطف على من ارادف (قوله بان كان الطائر) والمطر وعليه عدة وفاة) تصويرو مسائل اقصى الاجلين مابق ثلاثة انواع طر وعدة وفاة على عدة طلاق واستبراء ومطر واستبراء على عدة وفاة (قوله والاقصى هو الاول) سال (قوله لان الشئ) اى الاول والمطر وعليه على عدة لا عن مسائل اقصى الاجلين (قوله مع غيره) اى الطائري (قوله غير نفسه) اى الشئ غير ان (قوله عليه) اى اقصى الاجلين (قوله ومثل) بفضات مثله (قوله للقاعدة السابقة) اى كطائر موجب قبل علم عدة واستبراء انهم الاول والتفتت (قوله لا يترجمها) اى مخالفة ثلاثة (قوله عنه) اى ٤١٦ الطلاق الاول (قوله ولا التي طلقة قبل الدخول) عطف على بالثلاث (قوله يخلع) صلة بآفته (قوله في عدتها)

(ان طراً) اى يتجدد (موجب) يضم المهر وكسر الميم اى سبب لوجوب عدة من طلاق او موت او استبراء كوطه شبهة وصلة طراً (قبل تمام عدة) من طلاق او موت فلهذه اربعة انواع (او) طر موجب لعدة طلاق او وفاة واستبراء قبل علم (استبراء) فلهذه ثلاثة انواع تمام السبعة الواضحة وجوابان طر او موجب الخ (انهم) باعهم الذل واحكامها اى التي وركها الموجب (الاول) غالباً (والثنتي) اى استأنفت المرات عدة واستبراء للموجب الثاني وقولي غالباً اعتراض ارادف طلاق على وجبة في المدة بلا رجعة فانهم عدة الاول وتلقى الثاني خلا تامته عدة لا عن مسائل اقصى الاجلين بان كان الطائر او المطر وعليه عدة وفاة والاقصى هو الاول لان الشئ مع غيره غير نفسه فقد صدق عليه قوله انهم الاول والتفتت ومثل للقاعدة السابقة فقال (كهرجل متزوج) يضم المهر وكسر الواو ومشددة من ونا واصفاً قاله (وبآفته) اى القى طلقة بعد دخوله بها طلاقاً بالثلاث اذ لا يترجمها الا بعد زوج غيره بعد تمام عدته ولا القى طلقة قبل الدخول اذ لا عدة عليها وتزوج بآفته يخلع في عدتها (ثم يطلقها) (بعد البناء) ايضا فانتهت المدة من يوم الطلاق الثاني لانهم عدة الاول طر وطه الثاني فان طلقتها ثانياً قبل البناء آتت عدة الاول وحلت لغيره هذه امثال اطريان عدة طلاق على مثلها وعطف على يطلق فقال (او) اى وتزوج بآفته في عدتها (ثم يبعث) (مطلقاً) من قيدته بكونه بعد بناءها اذ البناء ليس شرطاً في عدة الوفاة ثم ان كان مات عنها بعد بناءها فانها استأنفت عدة الوفاة اتفاقاً لو ان كان مات عنها قبله فقال ابو حمران كذلك وقال مصنفون والشيخ طهطا اقصى العدتين ابن الملقب وكل تزوج بآفته ثم يطلقها بعد البناء ويحرم عنها قبله او بعده فانها استأنفت ويروى محمد بن مان قبله فاقصى الاجلين وضعف وعزا في التوضيح التضيق لابي حمران ونقل جوابه عن ابن يونس ابن مرفة ولا يلزم عدة البائن نكاحاً زوجها بل ينفذ فلو مات قبله في لزوم الحائل اقصى العدتين وهذا مع عدة الوفاة قول مصنفون مع الشيخ عن يونس بن عمار والصلقي عن ابي حمران قال لا والحامل وضعها لعدتين اه وهذا امثال لعدة عدة وفاة على عدة طلاق واعتراض ابن عاشر هذا بان النافعة هو الادم الاول لانما رآه من طلاق او موت واجاب عنه بعضهم ببيان طر والموجب قبل تمام العدة موجود فيستقطعها ولم يبنوا بها الا لعدة او انما يمتنع الاعتراض لمثلها به ما لطر والموجب قبل ٥ دم الاول

صلة بآفته (قوله في عدتها) صلة تزوج (قوله الثاني) اى العقد الثاني (قوله فان طلقها ثانياً قبل البناء) مفهوم بعد البناء (قوله آتت عدة الاول وحلت لغيره) اذ لا عدة ثانياً فلم يطر موجب على عدة فلم تقدم الاولى (قوله فهذا) اى من تزوج بآفته ثم يطلقها بعد بناءها (قوله عن نفسه) اى الموت (قوله يكونه) اى موته (قوله قبله) اى بناءها (قوله كذلك) اى موته بعد بناءها في استئناف عدة وفاة (قوله اقصى) اى ابعده وطول (قوله العدتين) اى عدة الطلاق السابق وعدة الموت لاحق (قوله قبله) اى البناء (قوله وضعف) يضم فكسر مثلاً (قوله جوابه) اى التضيق (قوله عدة البائن) مفقود يلزم (قوله نكاحها) قاله يهضم مضاف لآفته او منعه

(قوله قبل بناءه) اى زوجها عطف على نكاح (قوله فلو مات) اى زوجها (قوله قبله) اى بناءها (قوله الخائل) (و) به من عقب الانثى غير الحامل (قوله وهدمها) اى عدة الطلاق من اضافة المصدل لقوله ثم رفعه فاقه (قوله عدة الوفاة) فاعل هدم (قوله قول مصنفون) مبتدأ في لزوم وهو راجع للزوم الاقصى (قوله والصلقي) عطف على مصنفون وارجع لهدمها عدة الوفاة (قوله فان لا) سال ابن حمران (قوله الحامل) يميم عقب الانثى (قوله لعدتين) اى عدة الطلاق وعدة الوفاة (قوله وهذا) اى موت متزوج بآفته (قوله هذا) اى كتزوج بآفته الخ (قوله عنه) اى اعتراض ابن عاشر (قوله فيما) اى الثانيان

(قوله لكن في المصنف الخ) استدركه في قوله الذي عند ابن الحبيب الخ لرفع إجماعهم عدم صحة ما قاله المصنف (قوله من أن حقيقة الاقصى الخ) - بأن الخ (قوله تجوز) - بمقتضى مثلاً (قوله فيه) أي الاقصى (قوله في عدتها) صله مرتجع (قوله أن سمها) أي وطئها بعد ارتجاعها (قوله فيها) أي عدتها (قوله بقرينة) صله يشهد (قوله الأولى) يضم الهمز (قوله فان وطئها بعد رجعتها) مفهوم أن لم يسهل (قوله هو) أي اتفانها بعد من طلاقه الثاني (قوله فيها) ٤١٧ أي عدة الرجعية (قوله مطلقاً) أي عن

تقسيد ما بعد مقدمه

العدة (قوله فلا) أي لا تنهدم

عدتها برجعته فيها (قوله

وقوله أي قول ابن القصار

عطف على قول (قوله هو) أي

ابن شاس فاعل قول مضافاً

للقوله (قوله والقرافي) عطف

على هو (قوله وجعله) أي

قول ابن القصار (قوله ابن

الحبيب) فاعل جعل مضافاً

لقوله الأول (قوله هو) فصل

(قوله المذهب) بمفعول ثان

يبدل (قوله وقيل) أي جعل

ابن الحبيب (قوله ابن عبد

السلام) فاعل قبول مضافاً

لقوله (قوله وابن هرون)

عطف على ابن عبد السلام

(قوله لاعرفه) خبر قول

وما عطف عليه (قوله السنة)

يضم السين وشدة التوابع

الطريقة الحمدية (قوله

هذهما) أي عدة الرجعي

بالربعة في مطلقاً (قوله

وقد ظم) أي المطلق (قوله

ولا حاجة لهما) حال (قوله

وقيل) يكسر الهمزة أي

ما في الموطأ (قوله تراجم)

أي الموطأ (قوله وهذا) أي

وكريص طلق أومات (قوله

واعترضه) أي وكريص طلق

(وكريص زوجة) حسنة (أمن) وطء (فاسد) بشبهة مثلاً (ثم يطلعه) لها زوجة في ذن استبرأ ثم انبندم الاستبراء وتأنف العدة من يوم الطلاق الثاني الذي عند ابن الحبيب وابن مرة أنه متى اختلف السبب فالواجب الاقصى وقد اعترض بهذا في المصنف لكن في المصنف على ما في ضيق من أن حقيقة الاقصى إنما تكون فيما يمكن فيه التأخر والتقدم لا فيما لا يمكن التأخر فالمصنف نظر إلى حقيقة الاقصى وغيره تجوزة والله سبحانه وتعالى اعلم وهذا مثال لظهور طلاق على استبراء (وكريص) (مرجع) زوجته التي طلقها فلا رجعة في عدتها منه ان سمها بل (وان لم يسمها) بعد ارتجاعها الخ (طالعه) لها وهي في عدتها (أومات) عنها فأنشئت العدة من يوم الطلاق والموت في كل حال (الان يفهم) يضم التحتية وفتح الهاء بقرينة (ضرب) أي قد عد من الزوج مودود (بالتأويل) للعدة في الرجعية بأن يتركها إلى قرب انقضاء عدتها ويرجعها ثم يطلعه (تنبئ) الزوج (المطلقة) على عدتها الأولى وتقبل لغويها تمامها إن لم يسمها) بعد ارتجاعها معاملة في بعض قصده فان وطئها بعد رجعتها ثم طلقها استأنفت العدة من يوم الملاق الثاني فانه ابن القصار ومشي عليه ابن شاس وابن الحبيب والقرافي وابن عبد السلام وابن هرون الأصاوي وهو المذهب ابن عرفة والربعة مذهب عدة الرجعية كوث الزوج في طلاقه وقول ابن شاس عن ابن القصار أن لا يدرج في مطلق عدتها فلا وقوله هو والقرافي وجعله ابن الحبيب هو المذهب وقوله ابن عبد السلام وابن هرون لاعرفه بل نص الموطأ استعملها وقد ظم نفسه أن كان ارتجاعها ولا حاجة لها وقبله تراجمه وهذا أغفل لظن أن عدة طلاق وموت في عدة طلاق واعتز به ابن عاشر ما يجر دالية هو الهادم للأول لا ما طرأ بعده من طلاق أو موت واجب منه بأن طرأ الموجب قبل تمام العدة موجود فيها قطعاً ولم يعلوا به ما إلاه وانما يتم الاعتراض لو مثلاً واجبه الموجب قبل انقضاء الأول (وكريص زوجة) معتدة من طلاق بائن أو رجعي (وطئها) أي المصلحة الزوج (المطلق أو رجعي) (شبهه) في العدة وطء (فاسد) بكاشتهاء لها عليه بخلقة أو نكاح فاسد أو زنا قل في العدة وتأنف الاستبراء من الوطء الفاسد إذا كانت سرقة فإن كانت أمة وموت قبل انقضاء فلا بد من قرآن كمال عدتها ولا يندم الأول (الاصحفة) من وقام وموت بكاشتهاء (في علمها) (اقصى) أي أبعد (الاجاب) أي عدة الوفاة وسببها امرأة الاشياء فان عت ثلاثة الاقراء ولم تتم عدة الوفاة انتظرت تمامها وان عت عدة الوفاة ولم تتم الاقراء انتظرت تمامها وشبه في لزوم الاقصى فقال (كريص زوجة) (مستبرأ من) وطء (فاسد) بكاشتهاء (مات زوجها) فعلمها الاقصى من عدة الوفاة واستبراء الفاسد وعطف على المشبه في لزوم الاقصى فقال (وكريص) أمة (مستبرأة) أو موهوبة (معتدة) من وقام فعلمها الاقصى من عدة الوفاة واستبراء مستند في المالك أو من طلاق أو نفقت حبسها فعلمها

٥٣ من في أومات (قوله بان مجرد الرجعة الخ) صله اعترض (قوله من طلاق وموت) بأن لا وقوله (قوله اعترض) ابن عاشر (قوله فيها) أي الثالين (قوله بها) أي الثالين (قوله لا) أي طرأ الموجب على العدة قبل تمامها (قوله الثاني) يضم التاء وكسر الفين المعجمة أي تغلب المرفق وقوله تمامها) أي عدة الوفاة (قوله تمامها) أي الاقراء (قوله أو من طلاق) عطف على من وقام

(قوله هذا) أي وكثيراً ما عدت قوله (أي أبسط) (قوله أي الاستبراء) تفسيره غير (قوله بوضعه) أي جعلها (قوله لانه) أي الاستبراء (قوله منه) أي وطئها بكاتبها (قوله وقد اتى) أي خوف جاهلها منه (قوله بوضعه) أي الجمل (قوله ووطئت) يشبهه) عطف على تزوجت ٤٩٨ (قوله فيها) أي عدتها (قوله بعدها) أي حصة (قوله منه) أي وطئها (قوله التزوج

الاقصى من سنة من يوم الطلاق وثلاثة أشهر من يوم الشراء فان لم ترتفع حصةها اندرج الاستبراء في عدة الطلاق هذا تكرير للتظليل لا قدمه بأشبع من هذا حيث قال في باب العدة وان اشترى بمعدنة طلاق فارتفعت حصةها حيث انقضت سنة الطلاق وثلاثة أشهر او معدن من وفاة فاقصى الاجل (و) ان طلق زوجته وامات وهي حامل منه فيماتت ووطئت قبل وضعها بكاتبها (هدم) باهمال الدال واجهاها أي اسقط (وضع حل) من معدنة طلاق او وفاة ووطئت وطافاً سدا بكاتبها في عدتها قبل وضعه وقت حل بجملة (الحق) يضم المزمور وكسر المجله (ي) كذا (نكاح صحيح) وهو الزوج الذي طأها وامات عنها فقد طأها عليها موجب استبراء على موجب عدة ومفعول هدم (غيره) أي الاستبراء من الوطء الفاسد وقيل بوضعه ويحذف الاستبراء عنه لانه انما كان شوطاً من جهلها منه وقد اتى بوضعه (و) ان الحق الجمل (ي) كذا ووطء (فاسد) بان تزوجت في عدتها بعد حصة او وطئت بشبهة فيها بعد او وطئت منه فمات فيمات بوضعه (أثره) أي الفاسد فيضرحها من استبراء (و) (ي) هدم (اثر الطلاق) فيضرحها من عدتها ايضاً البنائي الذي عند شروا حداثه لا فرق بين كون الطلاق متقدماً على الفاسد او متأخراً عنه قاله ابو بصير ونقل ما يثبت به ومفعول الحق يصحير او فاسد ان حل الزنا لا يهدم اثر الطلاق ونص ابن رشد لا خلاف في ان حل الزنا لا يبرئ من عدة الطلاق فلا يلايه من ثلاث حجب بعد الوطء او نفق وفي جماع اي يذبح ابن عرفة جميع أو يزيد ابن القاسم من غيب امرأته فماتت منه فلا يطأها حق تضع فان أبغى زوجها فلا يلايه من ثلاث حجب بعد الوطء ثم قال ابن عرفة قول ابن رشد قول ابن القاسم في هذا الجماع نص في ان دم تقاسمها لا يعتد به حصة خلاف قول ابن عمر وقول محمد لا يلايه من ثلاث حجب يعني وتجب دم تمام أقرأ وجعله حياً من محل طهر ثم نقل عن اصمغ مثل انقض ابن القاسم المتقدم (لا) يهدم وضع حل الحق بقصد أثر (الوفاة) فعلمنا أقصى الاجل فان وضعته قبل تمام عدتها الوفاة تنظرت تمامها وان تمت قبل وضعه انتظرته وقد تصور هذا في المتن لها زوجها قال فيها المتني لها زوجها اذا اعتدت وتزوجت ثم قدم زوجها الاول ردت البهوان ولدت من الثاني اذا جهل لها بجهنم اعلام او يفتن طلاق ولا يقربها الا بعد الفسق من ذلك المدة بثلاث حجب او بثلاثة أشهر او وضع حل ان كانت حاملًا فان ماتت القام قبل وضعها اعتدت منه عدة الوفاة ولا تنقل الوضع دون تمامها ولا تمامها دون الوضع ابن عرفة فاذا علم ان وفاة الاول كانت حجب في خامس شهر من شهر وطئها من الثاني امكن تلخر انقضاء عدة الوفاة عليها من وضع حل الثاني ام (و) ان تزوج امرأة ثم تزوج من غيرها بها ما جهلها او التبت الثانية لا أولى ثم مات الزوج او بطلت إحدى فوجبه طلاقاً بالثابتات المطلقة بغيرها مات الزوج (فهو كل) من الزوجتين المتوفى عنها (الاقصى) أي الايهل من عدة الوفاة والاستبراء ومنها من عدة الطلاق (مع الالتباس) المتوفى عنها بالاستبراء او بالطلاق (كرايين) تزوجها من رجل (احداً) انكاحاً فاسداً (باجاع

او الشبهة) قوله فيها) أي التزوج ووطء الشبهة (قوله وضعه) أي الجمل (قوله انه) أي الشأن (قوله منه) أي الفص (قوله فان ابغى) أي طلقه انما (قوله نص) خبر قول وقول (قوله قول محمد الخ) مفعول قول الخ لفاعله (قوله لا يلايه من ثلاث حجب) مفعول قول محمد (قوله يعني الخ) خبر قول محمد وعادله محذوف أي به (قوله لو جعل) أي حسب دم فاسدها (قوله ثم نقل) أي عياض (قوله تمامها) أي عدة الوفاة (قوله وان تمت) أي عدة الوفاة (قوله انتظرته) أي الوضع (قوله هذا) أي طروعه وقوله فعل وضع حل لاحق بغير الزوج (قوله فيها) أي المدونة (قوله والمتني) يشع فسكون فكسر مفعول اليا أي الخبرة بفتح الموحدة بوزوجها الغالب (قوله ردت) يضم الرأ (قوله البه) أي الاول (قوله وان ولدت من الثاني) مبالغة في ردها الى الاول (قوله بثلاث حجب الخ) تصور بطلان حجب الخ أي القام (قوله تمامها) أي عدة الوفاة (قوله المتوفى) بفتح الفاء

(قوله في الاول) اؤمن الثاني اى تزوج مرتين احدهما بشكاح صحيح والاخرى بجمع على فاسد (قوله في الثاني) اى من
 الثانيين اى مرتين احدهما بائنة (قوله او بعدة اشهر الخ) بيان للاجلين (قوله تمها) اى اربعة اشهر وعشرين قايماً وثلاثة اقراء
 (قوله فان علمت) بضم السين مفهوماً للتباعد (قوله فان علمت) اى الزوج ٤١٩ (قوله بها) اى ذات الفاسد (قوله بعدد)
 اى بتامها (قوله وحلت)
 بضم العين اى المخسول

والاخرى بشكاح صحيح كاختين بعدد من مرتين ولم تعلم السابقة منها (او) كتنهين بشكاح صحيح
 و (احدهما مطلقة) بفتح الحاء ملاحظة لاطلاقها بتأويلها والآخرى غير مطلقة او رجعة
 ودخل بها او باحد احدهما وهاتان ايضا (تمها الزوج) في المثالين والتباعد في الشكاح
 الصحيح يذات الشكاح الفاسد في الاول والباقي بنفسه عا في الثاني فيجب على كل اقصى الاجلين
 او بعدة اشهر وعشرين تأيماً لاحتمال كونها المتوفى عنها ثلاثة اقراء لاحتمال كونها المطلقة
 او المستبرأة فتكفل الاخر منهما فان علمت ذات الفاسد فان مات قبل تامينها فلا شيء عليها وان
 مات بعد موتها بغير ثلاثة قروا وان لم يدخل بواحدة منهما فعلى كل عدو وفاة ان يدخل باحدهما
 وعلمت مع جهل الباقي فعلى المدخول من اقصى الاجلين وعلى غيرها عدو وفاة (وهي) امة
 (مستبرأة) بفتح اللام اى ام ولد لسيدها الحر (متروجة) بغيره (مات السيد والزوج) فوكتين
 (ولو يعلم) بضم القمية (السابق) موته منها فسقط موت السيد وجوب عليه اعادة وفاته لتقام
 حرمتها بموته وسقط موت الزوج وجوب عليه اعادة وفاته اامة ثم تاركت بغيرها موت سيدها
 الاستبراء بحصة وتارة لان كان بين موتيهما اى السيد والزوج (ا كثر من عدة) وفاة
 (الامة) شهرين وخمسة ايام (او سهل) بضم فكسر اى لم يعلم هل بينهما اكفر من عدة وفاة الامة
 او قدرها واقل منها (عدة) وفاته (متروجة) بغيرها اى الوجوه احتمالاً لاحتمال موت السيد
 او لا فيكون الزوج مات عدة مرة (وما استبرأ به الامة) وهي حصة لاحتمال موت الزوج او لا
 وجعلها لهما بتمام عدتها قبل موته فلا تقل لزواج الاعداء جوع الامر من غ قوله بكتولة
 عطف على كرايين وقه قائل لانه لا يصديق عليه قوله وعلى كل اذ ليس هنا الا واحدة الا ان
 يجعل على ان معناه وعلى كل من يذكرفه بعد (و) عليها (اى) كون (الاقل) من عدة وفاة الامة
 بين موتيهما (عدة مرة) لاحتمال موت السيد او لا وليس عليها حصة استبراء لانها لم تقبل لسيدها
 على احتمال موت الزوج او لا (وهل) حكم ما اذا كان بين موتيهما (قدرها) اى عدة وفاة الامة
 (ك) حكم كون (اقل) منها بينهما اى الاكتفاء بعد عدة (او) حكم كون (اكثر) منها بينهما
 في وجوب عدة مرة وحصة استبراء في الجواب (قولان) ذهب الى الاول ابن شبلون وبالثاني فسر
 ابن بولس المدونة ومفهومه مستبرأة ان غير ام الولد المتزوجة ان ماتت سيدها وزوجها ولم يعلم
 السابق منهما فعلى اقل القسم الاول عدة اامة وحصة استبراء في الثاني عدة وفاة اامة فقط وفي

الثالث القولان والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
 (باب في احكام الرضاع)
 بفتح الراء وكسر هاء ثبوت التام مع عدمه في الصبايح رضع من باب نصب في لغة قبط ومن باب
 شرب في لغة تامة وتكلم اهل حكمهما ابن عرفة الرضاع وصول لبن آدمى لطفل معتقة غذاء آخر
 انصرح بهما بالعبارة والحقيقة لا دليل الاصمى الرضاع ٨١ البنائي ينفى ان يرا من منفذ واسع
 ما بينهما (باب الرضاع) (قوله لشد) بفتح النون وسكون الجيم (قوله تامة) بكسر التاء (قوله بها) اى القطين
 (قوله وصول) جنس واصله لبن فحل حنجر وصول شهده (قوله آدمى) فحل حنجر وصول لبن غيره (قوله لشد معتقة غذاء آخر)
 صلة وصول فحل حنجر وصول لبن آدمى لغرضه اى لشد معتقة غذاء غيره (قوله لشد معتقة غذاء آخر)
 هذا آخر (قوله يرا) اى في الحلد

بفتح الراء وكسر هاء ثبوت التام مع عدمه في الصبايح رضع من باب نصب في لغة قبط ومن باب
 شرب في لغة تامة وتكلم اهل حكمهما ابن عرفة الرضاع وصول لبن آدمى لطفل معتقة غذاء آخر
 انصرح بهما بالعبارة والحقيقة لا دليل الاصمى الرضاع ٨١ البنائي ينفى ان يرا من منفذ واسع
 ما بينهما (باب الرضاع) (قوله لشد) بفتح النون وسكون الجيم (قوله تامة) بكسر التاء (قوله بها) اى القطين
 (قوله وصول) جنس واصله لبن فحل حنجر وصول شهده (قوله آدمى) فحل حنجر وصول لبن غيره (قوله لشد معتقة غذاء آخر)
 صلة وصول فحل حنجر وصول لبن آدمى لغرضه اى لشد معتقة غذاء غيره (قوله لشد معتقة غذاء آخر)
 هذا آخر (قوله يرا) اى في الحلد

(قوله مطلقا) اى حصل بها غذاؤهم لا (قوله بالكسر) اى اللام (قوله يقال هو احق بلبان امه) شاهد على منبسطه بكسرها (قوله وذا)
 اى قواهم ابن النساء (قوله وورد) بضم الراء معقل الاله اى قول الجوهري لا يقال بلبان امه الخ (قوله واسبغ) اى عن الردي بالحدث
 (قوله بانه) اى الحديث (قوله واستعاره) اى القيل بعد تناسي التشبيه وادعاء ان الرجل من جنسه (قوله) اى الرجل (قوله)
 ورضعها) اى الاستعارة (قوله وهو) اى ما يستعمل لاثني القيل (قوله ولو ذكر) اى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بمجرد) لان البلبان
 يستعمل لاثني الرجل المستعارة ٤٢٠ (قوله تاباها) اى انجمرت (قوله بلاغته صلى الله عليه وسلم) فيمن البلاغة مطابقة

الكلام مقتضى حاله سواء
 كان بصيغة او استعارة
 مرشحة او بمجرد او مطلقه
 او غيرها (قوله عليه) اى
 الخارج من ثدي الادمي
 (قوله له) اى الحديث (قوله)
 وتامه) اى قول ابن عبد
 السلام (قوله كثيرا) اى
 فان المتبادر منه ارادة
 الحقيقة بل كلامه نفسى
 ارادتها اذ هو على منكرها
 (قوله يرد) بفتح يضى اى
 الصبي اللبن لواصل خلقه فان
 ابتلعه (قوله وشهو) اى
 كلام ابن سيرين (قوله فكذلك)
 اى الراضع من لبن يمتد في اقتداء
 اخوتهما (قوله هما) اى
 الراضعان ابن زبيل (قوله وفى)
 لقول ابن الرجل) اى واعتبار
 (قوله يكره) اى نكاح
 الراضع من لبن زبيل (قوله)
 المشهور) راجع لقوله
 (قوله وابن البان) راجع
 لاعتباره (قوله وابن شعبان)
 راجع للكره (قوله اواد)

بالكره (قوله الصريم) اى فربح الناس لثاني (قوله علم) بضم العين (قوله وجوده) اى اللبن (قوله كالمية) رشد
 اى فى الصريم (قوله لقوله) اى لبن الميتة (قوله وعزام) اى لقول ابن الميتة (قوله وفيها) اى المدونة (قوله ستم) بفتح تاء متعديا (قوله)
 وقوله) اى قول ابن الحبيب صنف عليه (قوله ابن عبد السلام) فاعل قبول (قوله لا اعرفه) اى المذكر خبر قبول وما عطف
 عليه (قوله ثم اذا كرا الاشياخ الخ) مفعول قبول (قوله صواب) خبر قول (قوله ابن زبيل) اى فاعل قبول (قوله لا اعرفه)
 خبر قول (قوله بل ما على مقدمته) اى ابن زبيل اسم موصول مبتدأ صلتها فى مقدمته (قوله قطع الحرمة الى اخره) خبر ما (قوله)
 وان كان) اى اللبن (قوله يحرم) بضم فتح فكسر متعديا خبر ما (قوله لمثل) خبر فهو (قوله فاقفه) اى ابن عبد السلام

(قوله وفيها) اى المدونة (قوله كل رضاع) اى فى التصريم (قوله مطلقا) اى عن تقسده بوصول العرف (قوله ابن حبيب) راجع للتصريم مطلقا (قوله وابن القاسم معها) اى المدونة راجع لتصريمه ان وصل العرف (قوله قبلها) اى الوجود والاعطاف فلا يشترط فيها كونها ماعذاه (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف الموصولة معناها (قوله ولا غيرها) اى الحقنة من الوجود والاعطاف (قوله هذا) اى رجوع تكون غدا الحقنة فقط (قوله وعليه) اى رجوع تكون غدا ليس هو الحقنة (قوله من الحقنتين) بيان لغير واحد (قوله من شرابه) بيان لحقنتين (قوله والمذهب) الخصال (قوله تحريم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله ويحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله سبقن) بضم فكسر اى الرضيع (قوله حرم) بفتح مثقلا (قوله والا) ٤٢١ اى وان لم يكن هذا (قوله لا تحريم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله

بضم ففتح فكسر مثقلا) قوله
معناه اى وقوع الغذا بها
(قوله به) اى الواصل بالحقن
(قوله يعلم) بضم الما يرفع
العين (قوله يبقى) بضم
الما يرفع القاف اى الرضيع
(قوله اذا كانت) اى الحقنة
(قوله كذلك) اى مغذية
(قوله حرمت) بفتح
مثقلا (قوله الحقنة)
بفتح الما الهمة اى المرة
من الحقن (قوله الواحدة)
صفة الحقنة كقوله (قوله
تحريم) بضم ففتح فكسر
مثقلا اى الحقنة (قوله على
الاطلاق) اى عن التقسده
بوصول الغذا بها (قوله
لا تحريم) اى الحقنة مطلقا
ولو حصل الغذا بها (قوله
به) اى لن الما صلة حقنة
(قوله مطلقا) اى عن تقسدها
بكونها ماعذاه (قوله كونه)
اى اللين غدا (قوله بشرطه)
اى كونه غدا (قوله لغوا)
اى الحقنة مطلقا (قوله الباسح

رشدان وصل اللبن بضم ين بل وان وصل (الوجود) بفتح الواو اى ما يصب في وسط القم وقبل ما يصب
في الحلق اى ما لا يجرى ابن عرفة وفيها الوجود كل رضاع (اوسعوط) بفتح السين المهملة اى
مصوب في انفصال الحلق ابن عرفة وفي التصريم بالسعوط مطلقا وان وصل العرف قول ابن
حبيب وابن القاسم معها وكذا الدود اى المصوب من جانب الشم (اوحقنة) بضم الحاء
المهمله وتسكون القاف اى مصوب في ذبح (تكون) الحقنة فقط دون ما قبلها (غذا)
بكسر الفتن المخجمة واهام الذال اى مشبعة بالصبي ومغنية له من الرضاع وقت حصولها وان
احتاج له بعد الاقرب ومعه هو م م كون غدا انما ان لم تكن غدا فلا تحريم وهو كذلك
واما غيره فلا يشترط فيه كونه غدا طاق هذا هو التعيين وعليه غير واحد من الحقنتين
من شرابه ولا معنى لرجوع قوله تكون غدا الثلاثة والمذهب ان المصداق الواحد في غير
الحقنة تحريم خالف في المدونة يحرم الرضاع في السوليز ولومصة واحدة ثم ثالث والوجود
يحرم والسعوط ان وصل لجوفه فانه يحرم وان حقن بلن فوصل الى جوفه حتى كان له
غذا يحرم والا فلا يحرم ابن القاسم لا تحريم الحقنة الا اذا وقع للطفل بها غدا ابن الموز
هناذا كان العيش والما اتقصده به ولولم يعلم ولم يسن ابن حجر اذا كانت كذلك حرمت
الحقنة الواحدة ابن حبيب وابن الماجشون يحرم على الاطلاق ابن المذخرين ما لا رضى
الله تعالى عنه لا تحريم ابن عرفة وفي التصريم بالحقنة به مطلقا او بشرط كونه غدا ثالثها
بشرطه ان لم يعلم وروى الاباء الحقنة عاش ورايها الفواها الباسح مع النفس من ابن حبيب ولها
ولها معن محمد ولا بن المانذر حكى بعض المصريين عن مالك رضى الله تعالى عنه ان الحقنة
لا تحريم ونقل ابن بشر قول محمد تقسدها لها ابايد وجوده ١١ ولم ارد من اهل المذهب
ان شرط الكون غدا في غير الحقنة سوى الشارح ومن ثمه ورد على ذلك في شامله فقال
وفي السعوط والحقنة ثالثها الاصح ان حصل منها غدا والافلا ١١ ان لم يتطاول بين المرأة
(او) اى وان (خلط) بضم فكسر لين الما يتغيره كالبجيرة او وصل او من وطعام او شراب
ان تساويا او غلب لبن المرأة (لا) ان غلب بضم فكسر لبن المرأة ان اسمها في خخاله حتى
لم يبق له طعم فلا يحرم فان خلط لبن امرأتين امرأتين صار اثاره في صاها بالها مطلقا ابن عرفة والخلط

مع النفس من ابن حبيب) راجع للتصريم به مطلقا (قوله واه) اى لمدونة راجع لتصريمها بشرط كونها ماعذاه (قوله ولها)
اى النفس مع الباسح عن محمد راجع لثالث (قوله ولا بن المذراخ) راجع لرابعا (قوله واه) اى ابن بشر (قوله وجود)
اى قول محمد (قوله في غير الحقنة) شبران (قوله وودج) اى الشارح (قوله في السعوط والحقنة) اى التصريم بها
وعنده مطلقا فيها (قوله منها) اى السعوط والحقنة غدا (قوله والا) اى وان لم يحصل منها غدا (قوله فلا) اى لا يحرم ان
(قوله انهي) اى كلام طي (قوله انساوا) اى اللبن وغيره الخ بشرط في التصريم بالناوط (قوله ان اسمها) اى اللبن (قوله)
(قوله فلا يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله مطلقا) اى سواء استويا او غلب احدهما

(قوله وابن غالب) حال (قوله وعكسه) أي غير البن غالب (قوله فيها) أي المدونة خبر لغوه أي عكسه وبالجملة خبره (قوله وحرم) بفحش متفاد (قوله) أي عكسه (قوله الاخوان) أي طرف وابن المجشوث (قوله وصوبه) أي التحريم بعكسه (قوله غداء) أي البن (قوله قال) أي القضي (قوله وغيره) أي غير بطال غداء البن وهو بطال (قوله مستكمل) أي حكمه (قوله الثاني) أي التحريم (قوله وعلى المشهور) أي لغوا البن غالب عليه بخلاف من لبن حجة وطعام ودوا (قوله خلطاً) بضم فس كسر أي الايمان (قوله مطلقاً) أي استويا اولاً (قوله يخرج ابن محرز) راجع للاعتبار مطلقاً (قوله لها إضافة) أي نسبة صلة يخرج (قوله انهما) أي الزوجين صلة إضافة (قوله ونقل الخ) عطفت على يخرج راجع لافاء مغلوها (قوله ترد) مقعول نقل (قوله قد) أي مغلوها (قوله والخروج) ٤٢٢ أي الخرج وهو اعتبار ابن امرأتين بخلوطين (قوله أخرى) أي اسق واولى

بالحكم من الخرج عليه وهي
أضافه لبن ذات زوج بهذوذج
لهما (قوله الآخر) مقعول
مقارنة (قوله ابن المراءين)
صلة تحقق (قوله وعنده)
أي تحقق المقارنة (قوله
أو أحر) بيان لمدخل
بالنكاح (قوله) أي ابن
أمرأة (قوله توصلة) أي
الكحل (قوله وأبو) أي
الكحل به بخلوها (قوله
قول ابن حبيب) راجع لشر
الحرمية (قوله وابن القاسم)
راجع لغوه (قوله ولذته)
أي الطفل (قوله) بضم
الراء أي العقل (قوله) أي
البن (قوله ومذهب) عطف
على المشهور (قوله فإن كان)
أي الرضاع (قوله ولا) أي
وإن كان بعد عدة قرينة
(قوله فإنه وإن) أي باعتباره
ولغوه (قوله فصل) بضم
فكسر أي نظم الرضيع
(قوله فإن لم يستغن) أي

الرضيع بالطعام من اللبن (قوله ونسأ) أي رضاعه (قوله وإن استغنى) أي الرضيع بالطعام من اللبن (قوله أنه) أي رضاعه (قوله لا
(قوله لا يجوز) أي عطف وابن المجشوث (قوله فيها) أي البن الذي وصل (قوله لم يستغن الرضاعة) أي
جوده (قوله محرم) بضم ففتح فكسر خبرها (قوله وفي الغيرة) أي الرضاع (قوله عليها) أي الخلوطين (قوله مطلقاً) أي سواء كان بعيداً
أو قريباً (قوله وقهره) عطفت على لغوه (قوله في يسره) أي قرينه (قوله نقل الباني عن ابن المجشوث) راجع لغوه مطلقاً
(قوله والمعرف) راجع لقهره (قوله وعليه) أي المعروف (قوله في قدرها) أي الباندة (قوله نجسة) أي من الأقوال (قوله) أي
أي ما لا يرضى الله تعالى عنه (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ثلاثة) أي من الأشهر (قوله قال) أي القضي (قوله وهذا) أي الخلاف

(قوله لا اكل) صطلق على الرضاع (قوله معه) اى الرضاع (قوله لما) مفعول الاكل (قوله لم) بفتحها مثقالا (قوله لكان) اى الذين (قوله) اى ابن القاسم (قوله وسادها) اى الاقوال عين رضع هذا المولى بدون نظام (قوله يومان) اى اليسر يرحان وبالجملة مفعول تغل (قوله ولوا تغل) اى الرضيع (قوله وتحرجه) اى رضاعه عطف على لغو (قوله قولها) اى المدونة راجع لغوه (قوله ونقل التميمي الخ) راجع لصره (قوله فاذلا) ٤٢٣ حال من اصعب (قوله ان كان) اى

الرضاع (قوله رين) بضم
الراء (قوله يصرم) بضم
فتح فكسر مثقالا (قوله في علم
الحولين) اى بالرضاع (قوله
للاولين) خبر الخلق (قوله
فان اتفقا) اى الاخوان
(قوله على فطمه) اى الرضيع
(قوله قوله) اى قيام الحولين
(قوله ذلك) اى فطمه (قوله
وهي) اى ما حرمه النسب
واثنت ثلثين شهرا (قوله
وليدكر) اى الله سبحانه
وتعالى (قوله منها) اى
السبعة (قوله فيه) اى
الرضاع (قوله من الرضاع)
راجع للام واما الاخ والاخت
فمن النسب (قوله امرأه)
اى اجنبية (قوله اخاك)
او اخاك (اى من النسب
قوله وان حرمت عليك
الخ) حال (قوله لانها) اى
امه من النسب (قوله
لانها) ان كان شقيقا
اولاد (قوله وان زوجة) اى
ان كان لاب (قوله كذلك)
اى لاما ولا زوجة اب
(قوله من الرضاع) راجع
لام (قوله وان حرمت عليك

في مستمر الرضاع والا كل معه ما يرض به الاقتصاء. لا بد من رضاع ولا من القاسم ان نظام ثم
اوضعت امرأته ففصلها اليومين او ما شبه ذلك حرم لانه لو اعيد للابن لكان قوة في غضاؤه
قلت هو نفسها لولا ان لا رضى الله تعالى عنها. حاق الحولين وبعدهما وسادها قتل ابن رشد
وكان ولوا تغل اطعام قبل الحولين في لغو رضاعه بعد بلوغه على يومين ويصرجه مولاها ونقل
التميمي عن الاخوين مع اصعب فاذلا ان كان مصتبين فلا يصرم وان رد الرضاع دون اطعام يصرم
الحق في نظام الحولين لاولين فان اتفقا على قطعه قبل بلوغه ما ذلك اذا يرض الرضيع
وه مفعول يصرم (ما حرمه النسب) وهي انواع السبعة المذكورة في قوله تعالى حرمت عليكم
امهاتكم اى قوله وبنات الاخت ولم يذكرها صراحة لانه لا يصرم من النسب الا الام والاخت وللمسألة الباقية
انما ثبت بغيرها بقوله على الله عليه وسلم يصرم بالرضاع ما يصرم من النسب (الام اخيك) من
الرضاع (و) الام (اخيك) من الرضاع فقد لا يصرم فان ارضعت امرأة اخاك او اختك فلا
يصرم عليك وان حرمت عليك امه من النسب لانها امك او زوجة ابك ومرضعة اخيك
واختك ليست كذلك (و) الام (ولك) من الرضاع فقد لا يصرم عليك لمرضعة وهو ولدك
لا يصرم عليك وان حرمت عليك امه لانسائها ما يتك او زوجة ابك وهذه ليست كذلك
(و) الام (جدة ولدك) من الرضاع فقد لا يصرم عليك وان حرمت عليك جدته من النسب لانها
اما امك او ام زوجتك وهذه ليست كذلك (و) الام (اخيك) التي رضعت مع من اجنبية
فقد لا يصرم عليك وان حرمت عليك اخته من النسب لانها اما بنتك او بنتك وهذه ليست
كذلك (و) الام (حك وعملك) من الرضاع فقد لا يصرم عليك لمرضعة حك وعملك لا يصرم
عليك ويصرم عليك امها لانسائها اما جدتك او زوجة جدك وهذه ليست كذلك (و) الام
خالتك وخالتك فقد لا يصرم اى الامهات المذكورات (من الرضاع) وقد يصرم منه
له ارض ككون ام ابنك واختك اخاك وبنتك منه ابن عرفة وفي شرح العمدة للشيخ
في الدين من انصه استأفى الفقهاء من عموم قوله على الله عليه وسلم يصرم من الرضاع ما يصرم من
النسب اربع تدوير من النسب وقد لا يصرم من الرضاع الاول ام اخيك وام اختك
من النسب هي امك او زوجة ابك كلنا هما حرام ولوا رضعت اجنبية اخاك واختك فلا
يصرم عليك الثانية ام نالتك اما بنتك او زوجة ابك كلناهما حرام وفي الرضاع قد لا تكون
كذلك بان ترضع اجنبية فانك الثالثة جدته ولدك من النسب امك او ام زوجتك
كلناهما حرام وفي الرضاع قد لا تكون امك ولا ام زوجتك كما اذا ارضعت اجنبية
ولدك فاما جدته ولدك وليست امك ولا ام زوجتك الرابعة اختك ولدك من النسب حرام
لانها بنتك او بنتك ولوا رضعت اجنبية ولدك فبنتها اختك ولدك وليست بنت ولا ابنة

الخ) حال (قوله كذلك) اى بنتا ولا زوجة ابن (قوله من الرضاع) راجع لجدته (قوله كذلك) اى امك وام زوجتك (قوله كذلك)
اى بنتا او ابنة (قوله من الرضاع) راجع لام (قوله كذلك) اى جدتك او زوجة جدك (قوله لانه) اى الرضاع (قوله الاولى)
يضم الهمز (قوله فانك) اى ولدك ولدك

(قوله غلط) خير قول (قوله اداته) اى الاستثناء (قوله هو) اى الاستثناء من العام بفراده ان الخبيثة معترضة (قوله انما هو الخ) خبر ان (قوله رسم) اى تعريف (قوله يقول) صلة رسم (قوله قصر ينس) واضافته للعام فدل مخرج قصر غيره (قوله على بعض مسمياته) يقع الميم الثانية أى خبريات العام فصل مخرج قصر العام على غير ذلك فهو انما الانسان حيوان (قوله وقول) عطف على قول (قوله اخراج جنس) واضافته لبعض الخ فصل مخرج اخراج غيره (قوله وغيرها) اى قول ابن الحبيب وقول ابي الحسين (قوله من التعريفات) بيان غيرها بتقدير باقى (قوله ان التخصص) اى لانه صلة المأمور (قوله فيه) اى ما يصح من التلب (قوله اما المسئلة الاولى) اى أم أخيك وأم أختك (قوله وبالضرورة) صلة تصدق (قوله به) اى الرضاع (قوله غيره) اى تقي الدين (قوله في ذلك) ٤٢٤ اى قوله استثنى الله فيها الخ (قوله توجهه) اى تقي الدين (قوله صوري) بقية التامش صورة بلا تون

قلت قوله هذا مع جلالة قدره وحالوه بالدرجة الرقعة فى الأصول والفروع غلط واضح لان الاستثناء من العام بفراده انه وهو التخصص انما هو فيما المدرج تحت العام لانها لا يندرج تحتها حسبما تقر روى رسم التخصص بقول ابن الحبيب وغيره قصر العام على بعض مسمياته وقول ابي الحسين اخراج بعض ما يقتاوه الخطاب وغيرها من التعريفات المأثور جمعا ان التخصص انما هو فيما المدرج تحت العام والعام فى مسئلتنا هو قوله فى الله عليه وسلم ما يصح من النسب والاربع المذكورة لم تندرج فيه بحال اما المسئلة الاولى فثبت التحريم فيها بالنسب بالا بدراج تحت قوة تعاقب حرماتكم أمهاتكم ونسب قوله تعاقب ولا تنكحوا ما تنكح آبائكم من النساء وبالضرورة ان المرأتين المذكورتين فى الرضاع لا يصدق على واحدة منهما انها أم الرضاع ولا تنكحها كسبا به ولا تنكح فرق ذلك توجهه ان التحريم فى صوري بالنسب ثبت فى المرأتين من حيث كون احدهما اما أخيك ومن حيث كون الأخرى أم أخيك وذلك وهم يدركه من تأمل وانصف وتقرر هذا فى سائر المسائل واضع فلا تغيل به واذا ثبت عدم ادراجها تحت العام المذكور ما منع كونه مخصوصا ولم أعلم من ذكر هذه المسائل على انها مخصوصة لم يدعها انما أشار ابن رشد بها الى بيان اختلاف الحكم فى معنى اللفظ الاضافى وهو أم أخيك وأم أختك فانه فى الله فى النسب التحريم وفى الرضاع ليس كذلك وكذا فى سائرهما وهو نص ابن رشد فاذا قلنا ان حرمه الرضاع لا يسرى من قبل الرضيع الا الى ولده وولد ولده من الذكور وان الاتات خاصة فبيوز للرجل ان يتقبح اخت ابنه من الرضاة وأم ابنه من حلت من الرضاة وأم اخته من الرضاة اذا حرمه منه وبينوا واحدة منهن بخلافه بالنسب اما فالتاسع لا أم أخيك بل انافة عوض الا والله اعلم بانى ابن عاشر زيادة من الرضاع اضرة بل محله لان سائل كلام ابن دقيق المبدأ موجب الحرمة اللازم لهؤلاء النسوة حيث يفرض فى النسب بقدر وجد اذا فرض فى الرضاع وقديتى فان جدته لعلك لسياسم على كل حال لانها اما لك وأم زوجتك وبعدة فولدت رضاعا اما لك من الرضاع فتعزم كالنسب واما ما اجنبية ارضعت فولدت فلا تحرم فتجد جعل المتقبح فى هذه النسوة وهو موجب الحرمة اللازم لها حديث

الرجل (قوله من) أى اخت ابنه وامه وام اخته من الرضاع (قوله فالنساب) اى فى عبارة المصنف تقرير على تفرض اعتراض ابن مرقفة على تقي الدين الذى تبعه المصنف (قوله موجب) بكسر الميم اى بسبب ثبوت (قوله اللازم) لغت موجب (قوله يفرض) بضم الفاء موضع (قوله لا النسوة) (قوله قد وجد) اى الموجب الخ خبر ان (قوله فرض) بضم فسرى هؤلاء النسوة (قوله وقد يتقبح) اى الموجب عنهن اذا فرضن فى الرضاع (قوله فان جدته فولدت نسب الخ) على لزوم موجب الحرمة لهن فى النسب وعدم لزوم لهن فى الرضاع (قوله اما لك من الرضاع) اى اولم زوجتك لسنه (قوله فتجد جعل) اى ابن دقيق المبدأ (قوله فى هذه النسوة) اى القروض فى الرضاع (قوله موجب الحرمة) فعلى ما لا يجل (قوله لها) اى هؤلاء النسوة

(قوله تفرض) يضم الشا وقطع الراى هذه التسوية (قوله ولم يجعل) اى ان دقيق العبد (قوله فبنتى) لايحق انه لا بنتى يجعل من طرفه وان لا فرق بين كونها طرفية وكونها يسارية في ورود بحسبه ما ينبت في الدين الموجب ومننى المصنف الحرمة وجوابه ان الحرمة لازمة لموجبها وفي الامم يتلزم في ملزمه بالاعكس فكذا فاد المصنف ما افاده في الدين وبادى المقصود من الكتاب والله اعلم بالواب (قوله واما فروعه) اى الرضيع (قوله فهم كالرضع المخل) اى خاصة من اضاف (قوله انزل) اى الواطى (قوله ان كان) اى انقطاعه (قوله ولو طلقها) اى الواطى ذات اللين (قوله ومات) ٤٢٥ اى المرضعة (قوله طلقها) اى ذبح او سدد المرضعة

تفرض في السبيل لم يجعل المتنتى هو الحرمة من الرضاع اه البناء يصح جعل من في قوله من الرضاع طرفه بمعنى في مثل قوله تعالى ما اذا خلقتوا من الارض اى قيم افلنتى بحسبه (وقد) يضم فكسر مثقلا (الطفل) الرضيع (خاصة) اى دون اخوته واخوانه واصولها وما ذروعه منهم كالرضع في جرمة المرضعة واماها بها وبانها واخواتها وعائلتها واولادها ومعه ولقد رانا في ولد (الصاحبة اللين) سواء كانت حرة او امه ذات زوج او سبيد مسلة او كانية (و) قدرا العفل (ولدا) (الصاحبة) اى اللين سواء كان زوجا او سبيدا (من) حين (وماته) صاحبة اللين الذى انزل فيه لامن عقده ولاوطه بلا انزال و يستقر تقدير الولدية كصاحبه (لاقطاعه) اى اللين ان كان بعد ستين بل (ولو) كان الاقطاع (بعد ستين) من غير تصديق بعد مخصوص كالى المدونة ولو طلقها او مات عنها وتغذى بها اللين اكرم خمس سنين وفي الرسالة من ارضعت صيدفا بنتا او بنت خلفها ما تقدم او تأخر اخوته ولأخيه نكاح بنتها اى وكذا النكاح ما تقدم وكذا الاصول لانروعه فيصرم عليهم من اصول المرضعة وزوجها وفروعها وحواشيهم ما يصرم على ابيهم الرضيع وكذا يصرم فروع الشخص رضاعا على اخوته واخوانه نسبيا رضاعا كما يصرم على ابنة رضاعا اختا يه نسبيا ورضاعا وهذا كله مستفاد من قوله ما حرمة النسب اه عب قوله فيصرم عليهم اى قوله ما يصرم على ابيهم الرضيع الخفيه نظير بالنسبة اقروعه اذ لا يصرم منهم على فروعه الا القصرع القرية بخلافه هو فيصرم عليه فروعه مطلقا الا ترى ان بنت اخت الرضيع او اسفل من يصرم عليه ولا يصرم على فروعه (و) لو طلقها الزوج او مات عنها اولبته في ثديها ووطعها زوج ثمان ما نزل وابن الاول في ثديها (اشتراك) الزوج الثاني (مع) الزوج (القديم) اى المتقدم في اللين فمن وضعه قدرا بانها ما ولو تعددت الازواج مادام ابن الاول في ثديها او قدس الرضيع وله صاحب اللين ان حصل بوطه - حال بل (ولو) حصل (بوطه) (حوام) كن تزوج خامسة او حرما بها لا ووطعها بانزال من رضع من لبنه قدروا الله في كل حال (الا ان لا يلحق به) اى انوار (الولد) كالزنا والغصب تزوج الخامسة والميتونة والملاعة والمهر مع العلم ان رضع من لبنه فلا يدروا له هذا قول الامام القلندرى الله تعالى عنه الذى رجع عنه وقوله الذى رجع اليه انه قدروا الله واعتقدوه غ فالصواب ولو يجرى لا يلحق فيه الولد ابن بن ابن حبيب اللين بوطه صحيح او فاسد او محرر او زنا فانه يصرم فيه من قبل الرسل والمرأة وكالاختل له ابنته من الزنا لاقتصل لنكاح من ارضعها المني بها من ذلك الوط لان اللين ليس هو الولد ولده وان لم يلحق به وقد كان ما لا تدعى الله تعالى عنه يرى ان كل ولى لا يلحق فيه الولد فلا يصرم بلبنه

(قوله يصرم) بفتح الميم والراء (قوله يجرى) راجع للثامنة والحرم (قوله مع العلم) راجع للثامنة وما بعدها (قوله واعتقدوه) اى الذى رجع اليه (قوله فالصواب) اى في كلام المصنف تفريع على واعتقدوه (قوله او محرر) يتحقق فكون (قوله فانه يصرم) يضم ففتح فكسر مثقلا (قوله قبل) بكسر ففتح اى جهة (قوله) اى الرسل (قوله وان لم يلحق به) حال

(قوله من قبل) بكسر قفح (قوله ترجع) ای مائل للرضی الله تعالی عنه (قوله بصوم) بضم ففتح فكسر مثقال (قوله وهذا) ای التحريم (قوله ثم قال) ای ابن ونس (قوله بذلك) ای ان الزنی بها (قوله حرمه) ای من قبل الزانی (قوله عليه) ای الزانی (قوله ان كان) ای الولد (قوله وهذا) ای قول عبد الملك (قوله صراح) بضم الصاد ای صریح (قوله وشقوه) ای كلام ابن ونس (قوله للمرضعة) صلة تحريم (قوله وفي الرجل) ای الوالی وطأ حراما (قوله) ای الرجل (قوله جرم) بضم جیم مثقال (قوله) ای الرجل (قوله حرم) بفتح المیم ومکون الحماة (قوله علی عدم حده) راجع لعهدا (قوله قالوا) ای ابن حبيب (قوله اليه) ای التحريم صله ترجع (قوله قوله) ای مائل للرضی الله تعالی عنه (قوله بالتانی) ای التحريم صله قال (قوله وقال) ای حضون (قوله من اصحابنا) بیان ان (قوله سودة) بفتح فسكون (قوله الحقة) ای النبی الولد (قوله یا ایهما) ای سودة قوله لولادته ای الولد (قوله امته) ای ابی سودة قوله علی فراشه ای ابی سودة (قوله لما رأى) ای النبی صلی الله علیه وسلم بكسر اللام مخففة الممثلة او بضمها واو شد المیم ٤٢٦ ای خن صله امر (قوله من شبيهه) ای الولد بیان لما علی كسر اللام وعلى ضمها

ذمعة فقال أخى وابن وليدة أبى ولعل فى فراشه فكسا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال الله يا رسول الله ابن أخى قد كان عهدا لى فيه وقال عبد بن زمعة أخى وابن وليدة أبى ولعل فى فراشه فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هو قال عبد بن زمعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد لفراس ولعاهر الخرم قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لودعت زمعة احسبى من ولد آدم من شبهة بنته بنى رافع قال فلما احسب لى الله تعالى (قوله وليدة)
 اى الرضيع (قوله لمسته) اى الرضيع (قوله طفلا) اى رضيعا (قوله اى) اى الطفل (قوله ثم طلقها) اى ابوا الطفل وبنوة
 الطفل (قوله عليه) اى الطفل لمسته (قوله) اى اللبن (قوله يلبسه) اى يرضعها البالغ (قوله صلبا) اى الطفل
 (قوله) اى يرضعها البالغ (قوله سوما) بفتحة مفتقلا اى البنوة والطارقة المرأة (قوله عليه) اى يرضعها البالغ
 (قوله فاوضعا) اى الرضعة (قوله فقد حوت) اى الرضعة (قوله عليه) اى يرضعها وهو مباحته ان نويته انى اوضعت
 نويته الرضعة التى فى حمة من حمة صلبا لا لى فقد نص على التوهم

(قوله لا لها) أي الرضعة (قوله ربيته) أي الزوج (قوله قبل الدخول بها) دليله وإن كان قد سبق به لمعوم الجميع (قوله قبل الدخول) صلة فسخ (قوله) أي الأقرار (قوله بعده) أي العقد (قوله لبغضه) من إضافة المصدر للمفعول (قوله ان على) أي الزوجان الرضاع قبل الدخول (قوله وأوجعها) أي الزوجان الرضاع (قوله وأعلم الزوج وحده) أي الرضاع قبل الدخول (قوله تعلم الزوج فقط) أي قبل الدخول ٤٢٧ (قوله في أن لها ربع دينار) صلة كاف التشبيه (قوله أنه)

أي التكاح (قوله قبله) أي الدخول (قوله بعده) صلة تاديه (قوله) أي الزوج (قوله به) أي الرضاع (قوله وإن كانت) القاعدة (قوله) حال (قوله) لكن لما اتهم بعضهم أنه وكسر الهاء أي الزوج استدوا على وإن كانت القاعدة لرفع إمامه أنه لا يرجه لأخذها التصف في الصورة المذكورة (قوله زينة) أي نصف المهر الزوج (قوله وفيها) أي المهر (قوله قبل نكاحهما) صلة أقرار (قوله أقراره) أي الزوج بالرضاع المتفق عليه (قوله مطلقا) زينة عليه (قوله مطلقا) أي عن نفسه ويكونه قبل عقد (قوله وعليه) أي الزوج (قوله والا) أي وإن لم يكن (قوله فلا) أي لا مهر عليه (قوله أن) تقدم أي أقرار به (قوله والا) أي وإن لم يقدم

لأنها صارت أم زوجته والعقد على البنات يحرم الأمهات (أو) شخص ألقى (مرشح) بضم الميم وكسر الضاد المعجمة (منها) أي المباشرة بالاتفاق التي وضعت منها مهرمة على الزوج لأنها ربيته صحتها بان زوجه الدخول بها وإن لم يكن لها وقت وجبت غيره ووطئها بانزال تحدث لها وإن قارضت به وضعة فقد حوت الرضعة على من أبان المرضة (وإن أرضت) اجتمعت أوصافه قبل الدخول بها (زوجته) الرضعتين صارتا خاتين من الرضاع وسوم الجميع بينهما (اختار) الزوج وأخذت منها وهي أولاهما رضاء وعقد ايل (وإن) اشتار (الآخر) أي المتأخر منها رضاء وعقد (وإن كان) الزوج (قد سبق بها) أي مباشرته ألقى أرضت زوجته الرضعتين (حرم) التمسيع على الزوج المرضة لأنها صارت أم زوجته والعقد على البنات يحرم الأمهات (أو) الرضعتان لأنها صارتا أمهات لزوجته مدخول بها والدخول بالأمهات يحرم البنات (وإدب) بضم الهمزة وكسر الميم المشددة المرات (التمسيع) فلا فساد للتكاح براضعها من ذكر (وضم) بضم فكسر (تكاح) الزوجين المكلفين (المصدقين عليه) أي الرضاع الموجب للتحريم قبل الدخول بعده ولو سبقه في الفسخ فقال (كقيام) أي شهادة (يشتمل على) أقرارا خد هما أي الزوجين بالرضاع الموجب للتحريم (قبل العقد) صلة أقرار ووطئ البنات بعده ففسخ قبل الدخول بعده ومفهوم قبل العقد فيه تفصيل فإن أقر الزوج به بعده ففسخ وإن أقرت الزوجة به بعده فلا فساد لأقرارها لأنهما بالكنية فبطل على فراقه لبغضه (و) إذا فسخ التكاح فإلها أي الزوجة الصداق (المسي) بفتح الميم الثانية أي المذكور باليمين حال العقد أو بعده فهو يضان كان والأفصا أو المثل (بالدخول) أن علما أو جهلا أو علم الزوج وحده (الآن تعلم) الزوجة فقط أي دون الزوج بالرضاع (ف) يحكمها (ك) يحكم الزوجة (القارة) باليمين المعصية أي التي فرت خاطبها بكنية صحتها أو في حديثها من غيره بانقضائها فقد علمها وتبين بقاؤها في أن لها ربع دينار في تطهير البضع ومفهوم بالدخول أنه أن فسخ قبله فلا شيء لها (وإن ادعى) أي الزوج الرضاع الموجب للتحريم بعده فقد قبل نكاحها (فإنكرت) الزوجة الرضاع ولا فسخ (أخذ) بضم فكسر الزوج (بأقراره) أي الزوج بالرضاع ففسخ نكاحه (ولها) أي الزوجة (النصف) من المسمى وإن كانت القاعدة أن ما فسخ قبل الدخول لا يثنى فيه لكن لما اتهم بها بالكنية فبطل على إسقاط نصف المهر لمعاملته بنقض محصه ابن عرفة وفيما أن شهدت بنية بأقرار أحد الزوجين براضع قبل نكاحهما ففسخ النكاح أقراره بوجوب فراقه لمطاعا وعليه المهران في والأفلا أن تقدم على عقده ولا انقطاعه أن كذبته والأسقط النصف وأقراره قبل العقد يبرق ويصدها وأفلا والفرقة أقراهمه على عقده بان تأخر منه (قوله ففسخ لاقه) أي قبل نكاحها في إيجاب نصف المسمى (قوله أن كذبته) أي الزوجة (قوله ودعى الرضاع) (قوله والا) أي وإن لم تكن (قوله وأقرارها) أي الزوجة بالرضاع الموجب للتحريم (قوله يبرق) بضم ففتح فكسر مفعلا أي بوجوب التفريق بينهما (قوله بعده) أي العقد (قوله أن صدقها) أي الزوج الزوجة (قوله والا) أي وإن لم يصدقها (قوله فلا) أي لا يفرق

(قوله) أي الرضاع (قوله فيجب) أي المهر (قوله قبله) يفتح فكسر (قوله وهته) أي صوره اقتراده به قبله مع انكارها (قوله)
 قاعدة كل نكاح الخ) إضافة قاعدة البيان (قوله لثالث) أي اقتضاه واهما فضعف الخ (قوله ونحوهما) أي الصغيرين
 من زوج يفتح الواو متفلا الخ بيان لخواصها (قوله بلاذته) كالجنون والسكر (قوله بالرضاع) صلة الاقرار (قوله بينهما) أي
 الزوجين تنازع فيه الرضاع والحرمه ٤٢٨ (قوله فيفتح) يضم الياء ويخرج التون أي النكاح فربح على قبول اقرارهما

(قوله وان وقع) أي
 النكاح (قوله فيفتح)
 أي قبل البناء ويصده
 (قوله اقرارهما) أي الاقرار
 (قوله به) أي الرضاع
 (قوله ولو قبل العقد) أي
 ولو سكتان اقرار ابوي
 الكبيرين (قوله وهما)
 أي ابوا الكبيرين (قوله
 فيها) أي ابوي الكبيرين
 (قوله فيما) أي الاجنتين
 (قوله وهو) أي من زوج
 بغير اذنه (قوله والبت
 البكر) أي ولو عاينا
 (قوله فلا وجه لتقييد
 البت بالصغر) فترجع على
 البت البكر (قوله وان
 وقع في كلام ابن عرفة) حال
 (قوله قبله) أي البناء (قوله
 ثم يرجع) أي المقر (قوله منه)
 أي اقراره (قوله واعتد)
 أي المقر من اقراره الذي يرجع
 (قوله من ابويهما) أي الزوجين
 البيان المقر (قوله انه) أي
 المقر (قوله به) أي الرضاع
 (قوله لكرامته) أي المقر
 (قوله اياه) أي التزوج (قوله
 ولو يزوج) أي العقد المقر

(قوله وعلى الآتي) أي عدم فسخه ان ولاه غير المقر صلة متى (قوله ولو صدقته) أي المقر (قوله عليها) (قوله)
 أي القرينة (قوله قبله) أي النكاح (قوله وصية) أي على الولد الذي اقرت برضاعه (قوله كالأب) أي في قبول اقراره به قبله
 لا بعده (قوله لم يرضها) أي الا الولد والجبر يضاف للقاعلة (قوله به) أي الرضاع (قوله في العودتين) أي شهادته وجعل وامر آيتين
 وشهادته امر آيتين (قوله به) أي الرضاع (قوله ثبتته) أي الرضاع خبر بشهادة (قوله فان لم يشك به) أي مفهوم ان فسخا

(قوله نعمه) أي القسوة (قوله لقمانه) أي القسوة (قوله مقامها) أي العدة (قوله الأول) أي اشتراط العدة المتعمه (قوله فانه) أي النسي (قوله والثاني) أي عدم اشتراطهما مع (قوله فانه) أي ابن رشد (قوله والاول) أي وان لم ينش (قوله) وأثر بقضات مثقلا أي الصف (قوله هذا) أي شهادة الرجلين به (قوله تنقيده) ٤٢٩ أي شهادة الرجلين (قوله ولتنبه

(وعلى شرط) بضم الفوقية الأولى وقت الرأ (العدة) في الرجل والمرأة وفي المرائين (مع القسوة) أو لا تنشرط معه لقساه مقامها (تردد) الأول للنسي فانه قال ثبت الرضاع بشهادة امرأتين عدلتين إذا انفك ذلك من قوله ما والساقي لابن رشد فانه لمعز السحنون قبول شهادة امرأتين مع عدم القسوة على مقابل المشهور قال معناه إذا كانتا عدلتين ولا تنشرط مع القسوة هذا التماسا على قول ابن القاسم وروايته (و) ثبت الرضاع (ب) شهادة (رجلين) عدلين فلا يخفى بعد ذلك ان لم ينش والافتراء والرجل مع المرائين كل رجلين وأثر هذا في دفع توهم تنقيده بالقسوة والتنبه على ان الاصل في هذا الباب شهادة النساء (لا) يثبت الرضاع (ب) شهادة (امرأة) عدلة ان لم ينش بل (ولو) قسمن قوله ما قبل العقد على المشهور وشملت المراقم احدهما والافقيسة (ونذ) بضم فكسر (التنذر) أي ترك نكاح من شهد برضاها من لا يثبت الرضاع بشهادته (مطلقا) عن التنقيده بكون الشاهد امرأته أو لا اورجلا كذلك اورجلا وامرأة بلا قسوة وامرأتين كذلك لانها شبهة من اتفاقا فقد استبرأ له شبه وعرضه ابن عرفة مع عيسى ابن القاسم من قال في امرأة أراد تزويجها ان لم تزويجها فامرأته طالق فقالت امه ارضعها اري ان تطلق امرأته ولا تزويجها فان استبرأ تزويجها فلا يقضى عليه بطلاقها لانه لا يكون في الرضاع الا امرأتان ابن رشد لا يقضى بطلاقها لان تزويجها باها مكروه لا حرام لا يحصل الله عليه وسلم اخبر برضاع امرأته تقسيم وقال كيف وقد قيل وقال الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهتان في حق الشبهات استبرأ له شبه وعرضه فندب على الله عليه وسلم ان اتقاء الشبهات ولم يصرها وهذا من الشبهات الذي لا يقرن بعصمة قول امه لا يجب عليه تنقيدها لاحتمال اراءهم لامنعه نكاحها الا ان يكون نشأوا لها ذلك فيصرم عليه نكاحها (او) ورضاع (الرضيع حال) (الكفر) لصاحبه (الابن وصاحبه) (معتبر) بفتح الموصدة وكذا حال الرق فلو اوضعت كافرة فخراسم لكانت ذرية لها وصاحب ابنتها ولو استبرأ على يد غيرها ابن عرفة فوجها المسألة الواحدة تحرم وورضاع الشرع والرق كتابا يليهما (والفيلة) بكسر الفين المجعومة وقسمها وقيل لا يصح الفتح الا مع حذف الهاء وسكن ابوهر وان وغرض من اهل اللغة الفيلة بالهاء والقح والكسر معا هذا في الرضاع وما في القتل قبل الكسر لا غير وقيل هو بالفتح من الرضاع المرأة الواحدة فانه في المشارك ومن في الاكل بان الفتح للمرة وفي غيرها بالكسر بالياء وسبب الفيلة (وطه) المرأة (المرضع) بانزال اولاد وقيل بشبه الا تزال وقيل هي ارضاع الحامل (وتيجوز) الفيلة والاولى تركها ان لم يتحقق ضرر الرضيع والامتنع وان شئت فيه كرهت وفيها تلخير عن النبي صلى الله عليه وسلم همت ان انهي الناس عن الفيلة حق بعث ان الروم وقانس يصنعون ذلك فلا يضر اولادهم ابن عرفة والفيلة في كونها وطه المرضع او ارضاع الحامل قول مالك رضي الله تعالى عنه وينقل القسوة ومزاد ابوهر

والحرية (قوله وقتها) أي مع الهاء (قوله هو) أي لفظة الفيلة (قوله ويجوز) أي على وجه خلاف الأولى (قوله والاول) أي وان (قوله فانه) أي ضرر الرضيع (قوله وطه) خير كون (قوله وارضاع) عطف على وطه (قوله تقول الشبهات) الله تعالى عنه (راجع لوط المرضع (قوله ونقل النسي) راجع لارضاع الحامل

(قوله ونفيا) اى المودة (قوله لا يكره) اى وطأ الموضع (قوله وماهى) اى الغلبة (قوله منع على الرضيع) من اضافة المصدر لقاطع
وتكسر عليه بنصب مفعوله (قوله مطلقا) اى من تقيد ما شرطه عدمه (قوله شرطه) اى الذى عدم وطأه زوجها (قوله
أبان) اى ظهر (قوله ضررها) اى الغلبة من اضافة المصدر لقاطع ثم نصبه مفعولا فشرط منعها أحد الأمرين (قوله ابن القاسم)
واجب للمعتد مطلقا وصح راجع لعمه ان شرطه أو بان ضرره * (باب النفقات) * (قوله قوام) بكسر القاف اى استقامة
واعتدالى القاموس القوام الفتح كسحاب العدل وما يهاش به وبالضم داهى قوائم الشاة وبالكسر نظام الامر وعماده
وملاكه اه (قوله معتاد) حال من اضافة ٤٣٠ ما كان صفة (قوله قد دخل) اى فى حد النفقة (قوله وانظرو) اى يختصم

لا تخش وفيما عزوه لناس والمذهب لا يكره الصقلى فى الواضحة لابن المحشون الغلبة وطأ
الموضع حملت أم لا العرب تنقيح شديدا أبو حنيفة ما أدى قوله انزل أم لا وماهى الامع
الانزال الا ان يزيد ماؤها فى تضعيف القين الباسم من استخرجت لارضاعها بذن زوجها فاق
منع على الرضيع زوجها وماها مطلقا وان شرطه فى العقد أو بان ضررها الرضيع قولوا ابن
القاسم وأصبغ واقفه خجانه وتعالى أعلم

(باب فى النفقة النكاح والمالك والقرابة)

ابن عرفة النفقة ماله قوام معتاد حال الأذى دون صرف قد دخل الكسوة وضروته وانظره فقد
اطال فى نقل الخلاف فى دخولها فيها وترجى ما به قوام حال الأذى غير المعتاد وما به قوام
معتاد حال غير الأذى وما به قوام معتاد حال الأذى وهو صرف فلا يسيئ ثم من ذلك نفقة
شرها (يعيب) زوجة (يمكنه) يضم الميم الأولى ففتح الثانية وكسرا الكاف مشددة وزوجها من
استقامه بها بعد طاعتها أو دعا عيها بالدخول ولولم يكن عندنا كى ومضى زين يضمه فيه كل
منها ما عدا ذلك كان الزوج حاضر أغان كان غائبا وطلبت النفقة من مالهها المالك كل كل فكنه
ان لو كان حاضرا غان قالت ثم فرضها لها ان كانت مطبقة وهو بالغ ابن عرفة وفى معاص
ابن القاسم سئل عن سافر قبل البناء فطلبت زوجته بعد أشهر النفقة من ماله قال تازمه نفقتها
ابن شدليل لا نفقة لها ان كان مغيبا مقرر بالانها لا نفقة لها حتى تدعوه البناء فان طلته وهو
قريب كتبته اما ان يحق او يثقل وقيل لها النفقة من حين الدعاء وليس عليها استظهار وهذا
اقرب وهو ظاهر السماع اه القسنى يحسن فرضها ان سافر دون علمها ومضى امد البناء
او بعلمها ولم يعد فى الوقت المعتاد اه (مطبقة للوط) فلا تجب لغيره يمكنه ولا لغير مطبقة
انصرا وزنى الآن يدخل ويتلفحها أو يطأ الصغيرة غير المطبقة ومسألة يجب (على) الزوج
(البالغ) سواء كان حرا أو عبدا ابن سلون وعلى العبد نفقة زوجته ما لم يتزوجكسوها طول
بقائها فى عصمتها من كسبه ولا نفقة من ماله وان كانت الزوجة امة فنفقة على زوجها
جرأ كان أو عبدا أو أفا حاسدها معه يتألم لا وانظر قوله من كسبه فان كان قائما لم يعرف جرى به
فلا إشكال والأفوه خلاف قول المصنف ونفقة العبد غير خارج وكسب الأعراف فلا نفقة
زوجية صغيرة ولو دخل بها واقتضاها (وليس أحدهما) اى الزوجين (مشرقا) يضم الميم وسكون

ابن عرفة (قوله دخولها)
اى الكسوة (قوله نفيا) اى
النفقة (قوله زوجها) مفعول
يمكنه (قوله بعد طاعتها الخ)
صلة تجب (قوله ولو لم يكن)
أى الدعاء (قوله ومضى)
عطف على دعاء ابن عرفة
ويجب لنكاح فيما عدا ضررها
بعد الزوج البالغ لسانه
وليس أحدهما فى مرض
الساق القسنى يريد بعد
مقدار ان ترخص للبناء والشهوة
عادة عياض فظاهر رسالتها
يدل على ان لا فى البكر دعاء
الزوج البناء موجب للنفقة
وان لم يطلبه ابنته وهو المذهب
عند بعض شيوخنا وفاله
أول المظرفة السعوى يكره اياها
على العقد ويبيع مالهها وتسليمه
وقال الأماوى ليس هكذا
الادعاء اوق كسبها اياه
ومثله لابن حاتم قلت
ظاهره كانت نفقتها على أبيها
أو على مالهها ولا يظهر الأول
فى الأول والثانى فى الثانى

(قوله فرضها) اى النفقة (قوله لها) اى زوجة الغائب ماله (قوله قال) اى ابن القاسم (قوله
تلازمه) اى الزوج الغائب (قوله نفقتها) اى الزوجة (قوله فان طلته) اى الزوجة البناء (قوله وهو) اى الزوج (قوله كتب)
بضم فكسر (قوله) أيا الزوج (قوله يحسن) يضم فسكون فضم (قوله فرضها) اى النفقة (قوله مال زوجها الغائب) (قوله
بعد) يضم فمضى اى يرجع (قوله طول بقائها) تنازع فيه نفقة وكسوة (قوله بواها) يختصم متعلا اى انزدها (قوله معه)
الحزب زوجها

(قوله اختصاصها) أي الشروط (قوله نفعه) يضم فتح فكسر مثقالا يقوم (قوله وتجب) أي الثقة (قوله فيها) أي المدونة (قوله وليس أحدهما) أي الزوجين (قوله وتسليه) أي ما لها مشتربه (قوله ذلك) أي دعاء زوجها بالنساء (قوله الأول) أي إن لاني البكر دعاء زوجها بالنساء وإن لم تطلبه بنته (قوله في الأول) أي كون نفعها على أبيها (قوله والثاني) أي أن الدعاء لها فقط (قوله في الثاني) أي كون نفعها لهما (قوله كالدعاء لهما) أي في إيجاب ثقة ٤٣١ الزوجة على زوجها أي وكونه ليس مثله

فيه (قوله ثالثا) أي الأقوال

(قوله في النعمة) أي كون

النعمة مثل الدعاء فيها (قوله

ثم قال) أي ابن عرفة (قوله

له) أي لا يوجب ثقة

الزوجة على زوجها (قوله

٥٠) أي موجب نفعها

عليه (قوله فيها) أي الدعاء

في مرض الساق والدعاء

في مرض لا ينعيم الوطء (قوله

بينهما) أي مرض الساق

ومرض لا ينعيم الوطء (قوله

لها) أي المدونة راجع

للقرة (قوله ولسجنون)

راجع لاختياره (قوله

وربها) أي قول محضون

(قوله بر) يضم الموحدة

(قوله من علم) بيان لما

(قوله الشون) يضم الشين

المجبة وسكون الواو أي

الجهاز (قوله ومنها) أي

الكسوة (قوله الغطاء

والوطء) بكسر أولهما (قوله

من شق الخ) بيان لما لها

(قوله منها) أي الفنى والقشر

(قوله منها) أي المدونة (قوله

لنفعها) أي الزوجة (قوله

هي) أي نفعها (قوله لهما) (قوله

أي الزوجين) قوة ونحوه (مفعول ثان لسعم) (قوله لا عرفه) خبر نفل (قوله وأجها) أي ثقة الزوجة (قوله بها) أي الزوجة (قوله ولا يضره) أي تقبيله الزوج (قوله فقهه) أي ما يضره ولا يضره تقبيله (قوله معتادا) حال من ما (قوله مثلها) أي الزوجة (قوله فيسرف) (سالم من ما) ومن ضيع معتادا (قوله لا يضره) أي تقبيله الزوج حال من أسخطها (قوله وفي عينه) (قوله وأجها

الشيخ المجتهد وكسر الراء معهما فأى بالفتح الساق وهو الأخذ في القزع فلا ثقة لشرفة ولا على شرف قبل الدخول ودخول هذا وعلمه سواها أو الحسن على المدونة والأشراق العارض بعد الدخول لا يقطع الثقة البناء ظاهر كلام المصنفان هذه الشروط عامة في المدسول بها وغيره ما به قرره واحد والذي قرره ابن عبد السلام وشرح كلام ابن الحاجب اختصاصها بغير المدسول بها واستظهره الشيخ ميارة ونصه رجعل في ضيق السلام من المرض ويبلغ الزرع وإطاعة الوطء شروطا في وجوب الثقة بالدعاء للدخول فإذا دعي إليه وسدد اختل أحداهما فلا تجب ما إن دخل لتجنب من غير شرط وجعله الثاني شروطا في وجوبها بالدخول والله أعلم به ولم يعضد ينقل والظاهر الأول ابن عرفة وتجب نكاحها مع غيرها بدعاء الزوج البالغ لنباته وليس أحدهما في مرض الساق القسري يزيد وقد التزم نص لنباته والشورة عادة صا من ظاهر مسائلها أن لاني البكر دعاء الزوج لنباته الموجب الثقة وإن لم يطلبه بنته وهو المذهب عند بعض شيوخنا وقال أبو الطرف الشيباني بكراهية إياها على العقد ويصح ما لها وتسليه وقال المأثور ليس ذلك الأدعاء أو نكاحها أياها ومثله لأن كتاب قلت ظاهره كانت نفعها على أبيها وعلى مالها والأظهر الأول في الأول والثاني في الثاني وفي كون العقد كالثقة لنباته ثالثا إلى الثبوت ثم قال والدعاء في مرض الساق لغو وفي مرض لا ينعيم الوطء معتبر اتفاقهما وفيما بينهما قولان لهما ولسجنون وزوجه القسري ولما على يجب (قوت) يضم القاف وسكون الواو أي طه لم مقتات من براوغه وبالعادة وإدام بكسر الهمز أي ما يؤتم به من علم وغيره بالعادة (ويكسوة) عطف على قوت نفعها البرد والحر بالعادة (ومسكن) يضم الميم وسكون السين ونفع الكافي عطف على قوت أي موضع سكن فيه (سجبر) العادة الجارية بين أهل بلدهما في الأريفة ابن عاشر في نصب الكسوة إذا لم يكن في الصداق ما تنسويه أو كان وطال الأمد حتى خلت كسوة الشورة طالة المسطى ومنها القطار والوطاء اه والقوت وما بعدهم (يشد زوجته) يضم الواو أي طاقة الزوج (رحالها) أي الزوج من شق وقدره وسقط بينهما في الجوهر قال مالك مرضى الله تعالى عنه والأشراق الثقة بشد رحال المرأة والزوج في يسر أو عسر أو مثله لأن الحاجب وأقروه المصنف وغيره ابن عرفة في إرضاء المستومن أحدًا لتفتها هي على قادر يسره وعسره وفي الجلاب وغيره على قدر حال من حاله القسري وغيره المعتبر حالهما وسال بلدهما وزمنهما وسعرهما ونحوه ومع عيسى بن القاسم ونقل ابن عبد السلام اعتبار مال الزوج فقط لا عرفه وما يجها ما يضرها فقدمه ولا يضره وفيما توفقه معتادا لثقلها فيسرف لا يضره خلاف وفي عينه يقتضى محل

أي الزوجين) قوة ونحوه (مفعول ثان لسعم) (قوله لا عرفه) خبر نفل (قوله وأجها) أي ثقة الزوجة (قوله بها) أي الزوجة (قوله ولا يضره) أي تقبيله الزوج (قوله فقهه) أي ما يضره ولا يضره تقبيله (قوله معتادا) حال من ما (قوله مثلها) أي الزوجة (قوله فيسرف) (سالم من ما) ومن ضيع معتادا (قوله لا يضره) أي تقبيله الزوج حال من أسخطها (قوله وفي عينه) (قوله وأجها

(قوله فائله) بكسر اللام جمع هائل بلاون لاماضته اى بحسب عادة بلاد العلماء الذين عمنوه (قوله وعادته) اى همل فائله
(قوله فصفقما كوله) اى مانا كلة الزوجة (قوله جل) بضم اليم اى كثر (قوله مثلها) اى الزوجة (قوله يلدھا)
اى الزوجة (قوله يرض) بضم الياء وفتح الراء اى يقدر (قوله لها) اى الزوجة (قوله من الطعام) اى مانا بعده (قوله اهل فاعل
يقتات (قوله يلدھا) اى الزوجين ٤٣٢ (قوله ذلك) اى اتفاق الشعر (قوله بينهما) اى الزوجين (قوله فلو كان)

اى الصنف الذى يجرى
بينهما (قوله ويحز) اى
الزوج (قوله الاظى) اى
من الشعر اى وعدم لزوم
الاغنى منه (قوله والى اى
وان اشترط كونها غيرا كولة
(قوله زمته) اى ارضاها
صلة تزا (قوله له) اى
ما تقوى به (قوله يرض)
بضم الياء وفتح الراء (قوله
وليست) اى المرضع (قوله
يقضى) بضم الياء وفتح الصاد
المجهم (قوله الفاضل) اى
الرائع من اكها (قوله اكها)
اى الزوجة (قوله او كانت
قله الاكل) اى طعا (قوله
بذلك) اى القرض الكامل
(قوله مما يلزمه فى صحتها)
بيان لتعقبا (قوله من الاكل)
اى اننا (قوله لها) اى
الا كولة (قوله ذلك) اى ليس
الحري (قوله هذا) اى لا يلزم
الحري (قوله سائر) اى جميع
(قوله ووقاية) اى صيانة
لرأسها (قوله قناع) اى خمار
لرأسها وما يلزم (قوله رهي)
اى التمسيس ووقاية
والقناع (قوله قددها)
اى الزوجين (قوله فى الوسط)
الزوجة (قوله ثوقان) بكسر
اى حشر به نحو ثوقان (قوله شاملة

فوقها
الزوجة (قوله ثوقان) بكسر
اى حشر به نحو ثوقان (قوله شاملة

(قوله نوها) أي القافة (قوله تقذه) أي تصبه (قوله يفرض) بضم الياء مفتوح الراء (قوله من الجبة الخ) بيان لباس (قوله وني) يفرض فكسر أي مطروفي فمخو بر (قوله وان كان أي الزوج (قوله نسي أي يافى (قوله وان كان أي الزوج (قوله سبعة) بفتح السين أو كسرهما أي مالا كثيرا مبالغة (قوله المرتفع) أي كثر الفتي ٢٣٣ (قوله بذله أي بلبسه (قوله مشايها)

أي الزوجة (قوله والعصب) ضرب من البر ودغاموس وتجمع به ثيابا وخفان وجوران الخفاف والقرولستين ثم يجعد وما وصفناه لسنة ثم يجعد وفي معاص عيسى ابن القاسم يفرض لها لباس الشبابة والصنف من الجسدة القرقول والمقنع والازار والجاروشية ذلك لما عنيها عنه وما يسترها و. اربها الثمنى لابن القاسم في الموازنة لا يفرض شتر ولا وني ولا حبر وان كان متصفا ابن القصار انما قال ما قاله رضى الله تعالى عنه لا يفرض الخنز والوشى والعسل لقناعه أهل المدينة فاما ما ذكره في الامصار على حسب الوهم كانه نقعة وفي معاص عيسى الكسوة على قدرها وقدره ليس فيها خنز ولا حبر ولا وني وان كان يجب دسعة ابن رشد معناه في الخنز والحبر المرتفع الذي لا يشبه ان ينزله مثلها اذ قد يكون في الخنز والعصب والشطوى ما يشبهه العصب الفلفلة فيلزم منه مثله ان كانت متبعة وكانت لسة أهل البلدة على ما في معاص عيسى بن وهب (قوله يفرض) بضم التحتية مفتوح الراء أي بقدر الخنز وجة (الماله) اشربها وضربها وغسلها ولومن خبابة من ضرب وطئه وغسله ويدخله مكنة ووقوفه عرفة واسرام وجمعة وغسل ثياب وآستوش (وازيات) لا تتدام واستصباح وادهان (والحطب) لطيف وخبز (والخ) لا تتدام واصلاح طعام (والعالم المرتفعة المارة) في الجمة لتسع المال وصرقة التوسطه ابن القاسم ولا يفرض كل يوم الشارح ان لم يكن عادة تمت لا يفرض عدل ولا من أي الا ان يكون اذ من عادة كذا وشيخار (و) يفرض (حصر) نصف القراض وهو القراض من حلفاء وبري أو سبغ (و) يفرض (سر) بر حتى يملأه عرق بوبر غوث وهو هذان بن عرفة في معاص عيسى ابن القاسم يفرض لها العاقب لليل والقراض والورادة والمسرير ان استغنى عن طوف العقارب وشبهها (و) يفرض (ابرة) (قوله) أي التي تقابلها حال ولادتها التي الولد والقيام بها يحتاج اليه ولو مظنة أو أمة أصله الحبر وأما الأمانة التي ولاها رقت على سيد هامة ولادتها ابن عرفة وفي كون مرة القابلة عليها وعلمه فالتوان استغنى عنها التسماع عليها والافعليه وان كانا فنتهان بهما فاعلمهما على قدر منعة كل منهما وعزاها فاقطره (و) يفرض لها (زينة تسخر) أي تنضر والزوجة (بتركها) أي الزينة ككحل ودمن معادن (ها) (وحذاء) معادها بالمدمصر قالان ألفه أملية تت (أرأه) لا تضرب بها وجليها ولا جليها لوبري به عرف ابن رشد العطب من الزينة التي تلذذ به أو لا تنضر ربتكها ابن عرفة وأما الزينة فقال الثمنى عن محمد يفرض لها ما ينزل الشعث كالشط والكحل والنشوخ ودمن وحذاء رأسها ولا ينزها في العنينة والعطب والزعفران وخضاب السدين والرجلين ليس عليه ذلك وقاله محمد في الصبيغ ولما لرضي الله تعالى عنه في المتوسط على الثمنى ليلها لا الصباغ الا ان يكون من أهل اشرف والسعة وأمر أنه كذلك والمراد بالصبيغ صبيغ ثيابها ابن القاسم ليس عليه فنصوخ ولا صباغ ولا مشط ولا مكنة ولا يبي عن بن وهب لها حذاء رأسها البسبي

منع في بالفتح والكسر أي الفتي (قوله كذلك) أي زوجهما كونها من أهل الشرف والسعة (قوله ولا مشط) بضم الميم أي آلة تمشط بها رأسها (قوله مكنة) بضم الميم والماء

(قوله المشاء) يفتح الميم اي يجعل قشعر الراس قرب قنسطه (قوله بالحاء والهمزة) فهو بالسط الفصح (قوله فتنهن) يفتحان
 مثلاً (قوله القولان) اي قول ابن جوب وقول ابن القاسم (قوله من دهن وغيره) يان لنا (قوله اى الاخدام) تفسير الضمير
 (قوله بان تكون) اى الزوجة المصوب لا حلتها الاخدام (قوله هو) اى الزوج (قوله هي) صلة تترى (قوله فيها) اى الى المنة
 (قوله علمه) اى الزوج (قوله الا في بصره) ٤٣٤ اى الزوج (قوله يعاودان) اى الزوجان (قوله ان اسع) اى الزوج

الزوجة (قوله وليس) الى الزوج الخصال (قوله وان كان) الى الزوج (قوله عليه) الى الزوج (قوله وان كانت) الى الزوج (قوله لا يصح)
الى الزوجة المتباينة في عدمه جواب الجملة على المحسر (قوله وعليها) اي ذات الشرف في عمر زوجها (قوله الا امر) خبر
مقدمة (قوله في مصالح) تنافي فيه الامر والنهي (قوله وان كانت) الى الزوجة (قوله ان كان) اي استيقظ الملهاء (قوله له) اي ابن
شور زعماد (قوله من يرداوها) الى الزوجة حمله استفهام (قوله منها) اي اداوها

(قوله لانه) اى الخلقه الظاهره فذكر انه كبر خيره (قوله تكسب) بضم السين مثقلا (قوله وهى) اى الثقة (قوله عليه) اى الزوج (قوله لها) اى الزوجه (قوله من قوب سر بالخ) بيان لثياب الخرج (قوله تلزم) ٣٥ اى ثياب الخرج (قوله لهن) اى شوهرهن (قوله

بها) اى شوهرهن (قوله لانه) اى المذ كوزهن بغيرها وهما (قوله بها) اى شوهرهن (قوله بها) اى الزوجه (قوله لهن) اى مالها الخاص بها (قوله يرى) بضم الياء (قوله من قراش الخ) بيان لما قولنا كانت اى الزوج حجب قوله (وملح) بفتح الميم اى ما ملحق به (قوله بذلك) صله الاستتاع (قوله بذلك) صله تمت (قوله السنة) بضم السين وشدة النون (قوله من ذلك) اى التشوير (قوله عهد) اى ذن (قوله فعله) اى الزوج (قوله صرقه) بكسر الميم اى محذو رتقم (قوله المشروب) اى الذى راخصه كرجه (قوله يستعمل) اى الزوج (قوله ذلك) اى محكرو الرأحة (قوله يكون) اى الزوج (قوله من ذلك) اى محكرو الرأحة (قوله يهون) بضم الياء وكسر الهاء يهون (قوله من الصنائع) بيان لما قولنا (قوله) اى المنع (قوله لا يهون) صلف على ها منها بدون اعاده التفاضل وقيل بخلاف (قوله وسائر) اى باقى (قوله فان لم تكن مأمونه) مفهوم ان كانت مأمونه (قوله باله الخ) لبيان الحذف بالعموم

(قوله لقصده اعطافها) علة لا يقتضى فاعلة يشوب بين ما قبله

كرا التمس والغزل) وانما طوطى العار زفلا تلزم بها المعاد لانه تكسب لانه نهي واجبة عليه لها (لا تفرض) (مكمله) بضم الميم والهاء اى الالة التى يعمل الكحل فيها (و) لا يرضى (دواء ولا يهامة) ولا يرضى طبيب ابن عرفة ابن حبيب ليس عليه اجر اطمئنه ولا الطبيب وشهو قول اى حص ابن العطار يلزمه ان يدوم ايقدا وما كان لها من ثقة حصنها لا يزيد ابن زرقون فى ثقات ابن زرقون عن ابن عبد الحكم عليه اجر الطبيب والمداواة (و) لا يلزم (ثياب الخرج) بفتح الميم والراء اى التى تزين به احد دتر وجهها من يتجاوز اورة او عرس او غيرها مما من قوب سر او غيره ثلبه فوق ثيابها وسيرة او غيرها ثلبها او غيرها ولو غلبا على ظاهر المذهب وفى البسوط من رواه ابن ابي نافع تلزم النفس ابن عرفة لغنى ظاهر المذهب ان ثياب خرو وجهها علة والمهفة لا تلزمه وفى البسوط يفرض على الثياب خمر بها وعزم ابن زرقون رواه ابن ابي نافع ويختص باليس فى المختصر قال مالك رضى الله تعالى عنه لا يقتضى عليه بدخول الحمام الامن سقم او نقاص ابن شعيبان يريد ان يزوج اليه لا يبره (وله) اى الزوج (الفتح بشرونها) بفتح الشين المجهه اى قراشا وعظاما ولباسا فان ليس عليه جوزه ليه منها اقله منها من يهاهونها لانه يوفى عليه القنع بها والمراد بها المتعززة من مقبوض صداقها وامامها المختص بها فان ليس لنفسه الامتناع من التبرع بما زاد على ثلثها ابن زرب لا تبيع الزوجه بشوهرها حتى يرضى من المدة ما يرى انه يتفق بها الزوج كأربع سنين وهى فيه (ولا يلزمه) اى الزوج (بها) ان خلت الاما لا يمنعه من قراش وعظاما وانه ابن عرفة ابن سهل بن ابن حبيب ان كانت حديثه الباشوشوهرهن صداقها فان ليس لها غيرها لا فى مجلس ولا فى مقرب ومملح بل الاستتاع بذلك منه اقله تمت السنة فحكم الحاكم يرد الا ان يقل صداقها من ذلك او كان عهد البناء قد طال فعليه ما لا غنى لها عنه وذلك فى الوسط قراش ومرفقة وازار وحلاف وكيس تغرته على قراش فى الشتاء (وله) اى الزوج (منعها) اى الزوجه (من) اى ما لها من رأحة كرجه (كالتوم) والصل والتبل وكذا المشرب والاب يستعمل ذلك مما او يكون لاشم له وليس لها منعه من ذلك ومنعه من فعل ما هو من جسد هان الصنائع ومنعه هان الغزل الا ان يقصد مشرب رهاه (لا) اى ليس له منع (او بها) اى الزوجه (وله هان غيره) اى الزوج (ان يشلوا) اى الابوان والولد (لها) اى الزوجه ومفهوم الابوين والولد ان تسلم المدة والجدوة والولد وسائر اهلها من المخلول لها (وخت) بضم نكسر مثقلا (زوج اى قضى عليه ما ملحت) (ان حلف) ان لا يفسد لها او اهاو وله هان غيره وشبهه فى الخشنة فقال (كحلفه) اى الزوج على (ان لا تزور) فوجته (والدها) قترض ثراوتهم (ان كانت) الزوجه مأمونه على نفسها ان كانت متصلا ببل (ولو) كانت (شابة) فان لم تكن مأمونه فلا يخرج ولو متصلا اربع امينة (لا) يهت (ان حلف) الزوج بانه تعالى او بعتق او طلاق (لا يخرج) زوجه من بيته ولم يقصد زيادة والدها ولا غيرها فلا يقتضى عليه هجر وجهه او بارتها من المقصود ما قافها وصياتها الا اضارها (وقضى) بضم فكسر (ا) او لادها من غيره (الصغار) بالمحلول لها (كل يوم) هرة تنظر ما حالهم

(و) قضى (أ) أولادها من غير أن يكفل بالمدخول لها (كل جمعة مرة وشبهه في القضاء بالمدخول كل جمعة فقال (ك) كالوالدين) فقضى لهما بالمدخول لها كل جمعة مرة (ومع) مرأه (أمينة) من جهته وعليه أجرهما (أ) ان اتهمها (أ) أي الزوج والجميع بأبداها عليه (أ) عب البنا في نفسه تقلد الظاهر أن الأجرة على الأبوين في المصارع الصديقي أن الأبوين يحولان في زيارة الأزوجة على الأمانة وعدم الأمانة حتى يثبت خلاف ذلك فبعضان من زيارته المأمع أمينة (أ) وأثبتت أفسادهما فهدما ظالمان وهذا مقتضى كونها عليهما أو إضارتهما لثقتهم وقد توقف على الأمينة من عرفة ومع ابن القاسم في كتاب السلطان ليس ابن مائته أحرارته أن نسل على أيها وأخبرنا معها ذلك ما لم يكن في الأمور التي يريد أن ينفذها الهنا ويقود وليس كل التماسوا (أ) اما المصالة فلا يرى ذلك لهو باب (أ) لا تؤمن في نفسها فلهذا في ابن رند هذا مثل صانع اشبه بقضى عليه أن يدفعها تنضم لجنات أو يهاووز وهرها والامر الذي فيه الصلة والصلاح فاما شهودا بلنا تزواج الحب والاعب فليس ذلك عليه خلاف قول ابن حبيب لا يقضى عليه حتى ينفذ الأزوج الضرر في المسم ودخولها اليها في قضى عليه بأحد الزوجين ولا يثبت إذا حلف حتى يصف على الأمرين فثبت في أحدهما وانما هذا الخلاف في الشابة المأمونة وبقضى عليه في المصالة انما عازلة أيها وأخبرنا والاشابة غير المأمونة لا يقضى عليه بغير وجه إلى ذلك وإلى الحجج رواه ابن عبد الحكم والاشابة يجوز على الأمانة حتى يثبت أنها غير مأمونة ومع القرينة أن حلف بالطلاق أو بغيره لا ينفذها فيخرج أيا أخصى عليه في أيها وأما ولا يثبت قال لا القسطنطينية منعه من زيارة أهلها إلا إذا حرم منها قال مالك إن اتهم شتمها بفساد أهلها فظفران كانت شتمه فلهذا منها بعض المتع لا كل ذلك والآن فلا تمنع وروى ابن أشرس وابن قانع أن وقع منه وبين أخا حرامه كلام فليس منعه من حال مالك رضي الله تعالى عنه ولها أن تقوم أحداها واختم في مرضها ولو كان زوجها غائبا ولو كان لها من زوجها (أ) أي الزوجية (الامتناع من أن تسكن مع قارب) أي الزوج لتضررها بلا عهدهم على أحوالها وما تدرسه عنهم وإن لم يثبت أضرارهم بها (أ) الزوجية (الوضعة) بالاضاد المجهمة والعين المهمة أي الفنية القدر فليس لها الامتناع من سكناها مع أقارب المسمى إلا أن يصفق الضرر ويعزلها عنهم ابن عرفة وقال ابن الماجشون فبين هي وأهل زوجها وإدار واحدة تقول أهلها يؤذون في أفردت عنهم رب (أ) ليس لها ذلك القدر صدقها أوضاعه قدرها وله أن ينفذها على ذلك تزوجها وفي المنزل سعة فاما ذات القدر والفساد فلا بد أن ينفذها وان حلف أن لا ينفذها لجل على الحق يرد ذلك أو أحسنه وليس بخلاف لقول مالك رضي الله تعالى عنه فين لا يشبه حالها من النساء أن يسكنها وحدها أو أن يسكنها في دار جلة وليس على زوجها أن يخرج أو يهينها إلا أن يثبت أضرارها بها وشبهه في جواز الامتناع فقال (ك) الامتناع من كل من الأزوجين من سكناها (مع) ولم يضر لاحدهما أي الزوجين سواء كان الزوج أو الزوجة فلا يثبت الامتناع من السكن مع (أ) كان له (أي الصغير (حاضن) فغير أحد الأزوجين في كل حال (أ) (الآن ينفذ) أحدهما (وهو) أي الصغير (مع) والآخرها ما لم يثبت عليه فليس له إضراره ويحبه على إبقائه كما لا يمكن (حاضن) ابن عرفة في سهل أبي ابن زيد عن تزوج

(قوله وعليه) أي الزوج
أبرتها أي الأمينة (قوله
فمنعظر) أي وعليه أجرهما
(قوله وهذا) أي لطلبها
بأفادها (قوله كونها) أي
الأجرة عليها أي الوالدين
(قوله تسلم) أي في غير ميعا
(قوله ما لم يكن) أي خروجها
للقسم على أيها أو أخبرها
(قوله الهنا) أي العنتنة
(قوله وشهود) أي العزاء
(قوله وليس كل التماس) (قوله ذلك) أي
سواء (قوله فيها) أي غير
المأمونة (قوله مثل) بكسر
فمكسوك (قوله يدفعها)
بفتحها أي يتركها (قوله
ختمه) بكسر الظاء المجهمة أي
أخاز وجهه مثلا (قوله نظر)
بضم فكسر (قوله والآن)
أي وإن لم تكن شتمه (قوله
أشرس) بفتح الهمزة والراء
وسكون الشين المجهمة (قوله
ذلك) أي الأفراد بسنل
(قوله ضمة) بفتح الصاد
المجهمة أي ضمة (قوله
وله) أي الزوج (قوله
على ذلك) أي سكناها مع
أهلها تزوجها (قوله وفي
المنزل) أي التي فيه أهل
(قوله حمل) بضم فكسر
أي الزوج (قوله له) أي
الزوج (قوله من غيرها)
أي الزوجية

(قوله فاراد) أى الزوج (قوله أمساك) أى اقامه معه كن زوجته (قوله وابت) أى الزوجه (قوله ذلك) أى سكاها معها (قوله ان كان له) أى الطفل (قوله من اهل) أى الزوج سان (قوله ليصنه) أى الطفل (قوله له) أى الزوج (قوله اجير) يضم الهمز وكسر الموحدة أى الزوج (قوله على اخراجها) أى الطفل من بيت الزوجه ٤٣٧ (قوله والى) أى وان لم يكن له من يدفعه له

من اهل (قوله معه) أى الزوج (قوله ذلك) أى اخراجها (قوله وكذا) أى الزوج في التفصيل المتقدم (قوله الزمان) أى الذى (من يوم) ان كان من الصناع ويحومهم الذين يقضون اجرة عملهم كل يوم (واجبة) ان كان من الصناع الذين يقضون اجرة عملهم كل جمعة (واشهر) كل باب الوطائف والجنه الذين يقضون مرتبهم كل شهر (أوسنة) كل باب الرزق والسياتين الذين يقضون مرتبهم كل سنة ابن عرفة وفيها ان صاحب زوجة فى النفقة كم فرض لها النفقة سنة وقبلها بشهر قال لم اسمع من مالك فيه شأواوى ان ذلك على اجماع الاول فى عصر الرجل ويسره ليس الناس سواء الفهمى اجاز ابن القاسم ان يفرض سنة وقال حصون لا يفرض سنة لانه الاسواق تقول وارى ان يوسع في المدتان كان الزوج وسرا لم يؤد الى ضرره لان الشأن ان القرض عند مقابلة الزوجين رقة الاضاف وفى قصر المدقصر رقى تكرير الطلب عند دفعه كان وسرا فالشهر الثلاثة أو الاربعة محسن وفى المتوسط الشهر والشهران وان كان ذاصفة فالشهر فان لم يقدر على قدر ما يرى انه يستطيع ان يقلمه ابن عرفة هل مرادهم بالمدعة مدعة واما القدر المروض أو مدعة ما يقضى بتجديده الاول ظاهر فعلى حصون منع السنه بان الاسواق تقول والثانى نص الفهمى وعلمهم بان اعتبار حال الزوج وفى كتاب ابن حصون مثل من لا يجد ما يجرى على امرائه رزق شهر هل يجرى عليها رزق يوم يوم من شهره السوق قال نعم رزق يوم يوم قدر طاقته قيل فان كان لم يجد وليس بالى فطلبها ان رزقها جمعة جمعة قال بقدر ما يرى السلطان من جده من الناس من يجرى يوما يوم ومنهم جمعة جمعة ومنهم شهرا شهرا ابن عرفة اقله لم يقع لفظ النسيب الا فى كلام السائل مع اضراب حصون عنه فى لفظ جوابه ومقتضى متقدم اقوالهم عدم فرض النسيب وفى نوازل ابن الحاج فقد يكون باليوم أو بالجمعة أو بالشهر وقد يكون بغيره السوق (وقد روت (الكسوة من تين فى السنة فتكسى (بالشاة ما يناسبه (والصيف) ما يناسبه ان لم تناسب كسوة كل الاخر عاترة (ان حقت) كسوة كل بحيث لا تنكس العام التالى فان لم يتحقق وكان فيها كفاية كاهام الاول ابقه ما عنه فلا تقرر لها كسوة اخرى حتى يتحقق والنظام والوطا شتاءا وصيفا كذلك وعناية المختص فعلى الزوج كسوتهما الشتاء والصيف مما لا يخفى لئلا يحسنه في ليلهن ويتم اربن وصيغهن وشتاتهن على أقدر اقدار وأعداد أزواجهن فهى فى كل بلد بحسب عرف اهلها وعاداتهم فى اللباس وبحسب يسر الزوج وصال المرأة (وضعت) يضم الضاد الجمة أى تعين الزوجة نفقتها الشاملة لكسوتهما (بالقضى) من الزوج أو ذكاه (مطلقا) عن نفقيدها

احر أقره وله وصغر من غيرها فاراد أمساك كهبه البناء وابت ذلك ان كان له من يدفعه اليه من اهل ليصنه هو يكفله اجير على اخراجها والا جبرت على يشاها ولو بنى بم او الصبي ثم ارادت اخراجها لم يكن لها ذلك وكذا الزوجه ان كان لها وله صغير مع الزوج صرفا فحصر (وقد روت) يضم فكسوة مثقال نفقة الزوجة من حبب الزمان (ب) حسب (حاله) أى الزوج فى الاكساب (من يوم) ان كان من الصناع ويحومهم الذين يقضون اجرة عملهم كل يوم (واجبة) ان كان من الصناع الذين يقضون اجرة عملهم كل جمعة (واشهر) كل باب الوطائف والجنه الذين يقضون مرتبهم كل شهر (أوسنة) كل باب الرزق والسياتين الذين يقضون مرتبهم كل سنة ابن عرفة وفيها ان صاحب زوجة فى النفقة كم فرض لها النفقة سنة وقبلها بشهر قال لم اسمع من مالك فيه شأواوى ان ذلك على اجماع الاول فى عصر الرجل ويسره ليس الناس سواء الفهمى اجاز ابن القاسم ان يفرض سنة وقال حصون لا يفرض سنة لانه الاسواق تقول وارى ان يوسع في المدتان كان الزوج وسرا لم يؤد الى ضرره لان الشأن ان القرض عند مقابلة الزوجين رقة الاضاف وفى قصر المدقصر رقى تكرير الطلب عند دفعه كان وسرا فالشهر الثلاثة أو الاربعة محسن وفى المتوسط الشهر والشهران وان كان ذاصفة فالشهر فان لم يقدر على قدر ما يرى انه يستطيع ان يقلمه ابن عرفة هل مرادهم بالمدعة مدعة واما القدر المروض أو مدعة ما يقضى بتجديده الاول ظاهر فعلى حصون منع السنه بان الاسواق تقول والثانى نص الفهمى وعلمهم بان اعتبار حال الزوج وفى كتاب ابن حصون مثل من لا يجد ما يجرى على امرائه رزق شهر هل يجرى عليها رزق يوم يوم من شهره السوق قال نعم رزق يوم يوم قدر طاقته قيل فان كان لم يجد وليس بالى فطلبها ان رزقها جمعة جمعة قال بقدر ما يرى السلطان من جده من الناس من يجرى يوما يوم ومنهم جمعة جمعة ومنهم شهرا شهرا ابن عرفة اقله لم يقع لفظ النسيب الا فى كلام السائل مع اضراب حصون عنه فى لفظ جوابه ومقتضى متقدم اقوالهم عدم فرض النسيب وفى نوازل ابن الحاج فقد يكون باليوم أو بالجمعة أو بالشهر وقد يكون بغيره السوق (وقد روت (الكسوة من تين فى السنة فتكسى (بالشاة ما يناسبه (والصيف) ما يناسبه ان لم تناسب كسوة كل الاخر عاترة (ان حقت) كسوة كل بحيث لا تنكس العام التالى فان لم يتحقق وكان فيها كفاية كاهام الاول ابقه ما عنه فلا تقرر لها كسوة اخرى حتى يتحقق والنظام والوطا شتاءا وصيفا كذلك وعناية المختص فعلى الزوج كسوتهما الشتاء والصيف مما لا يخفى لئلا يحسنه في ليلهن ويتم اربن وصيغهن وشتاتهن على أقدر اقدار وأعداد أزواجهن فهى فى كل بلد بحسب عرف اهلها وعاداتهم فى اللباس وبحسب يسر الزوج وصال المرأة (وضعت) يضم الضاد الجمة أى تعين الزوجة نفقتها الشاملة لكسوتهما (بالقضى) من الزوج أو ذكاه (مطلقا) عن نفقيدها

قال أى حصون (قوله يوم) أى عقب (قوله لفظ الخبز) اضافة لبيان (قوله لفظ جواه) اضافة لفظ البيان أو من اضافة الدال (قوله متقدم) يكسر الدال اضافة من اضافة ما كان حصة (قوله عدم) خبر مقتضى (قوله يكون) أى اتفاق الزوج على زوجته (قوله المنجب) يقع النظام المحبة

(قوله حاله) بشد الادم (قوله كونه) اى الضايغ (قوله يسعها) اى الزوجة (قوله الزوج) فاعل تصديق (قوله لانها) اى الزوجة الخ على ضعف الخ (قوله قبضتها) اى الزوجة النفقة (قوله سنها) اى الحاضنة (قوله مطلقا) اى عن التقيد بعدم سنها بضايعها بالاعتد ولا تقريظ (قوله وكذا) اى نفقة الرضاع في ضمانها اخذت مطلقا (قوله لانها) اى تقبها من مالها (قوله لها) اى الحاضنة (قوله اوعدا) ايها عطف على انقضت الخ (قوله فهو) اى النفقة وكذا كبريه (قوله فما قبضته من الماضي الخ) حاصل التشبيه (قوله به) اى الضايغ (قوله سنها) اى الزوجة خبر ضايغ (قوله وهو) اى كون ضمان نفقتها وكسوتها منها (قوله مظاهرها) اى المدونة (قوله قال) اى القسمي (قوله فيها) اى نفقة الزوجة التي ضاعت منها بالاعتد ولا تقريظ بعد قبضتها من زوجها (قوله لانها) اى النفقة اى ضمان الخ فاعل يتخرج (قوله منه) اى الزوج (قوله اذا كان ههنا) اى وضاع من الزوجة بالاعتد ٤٣٨ ولا تقريظ ونصح النكاح قبل البناء فان ضمانه من الزوج (قوله لان مجملها) اى

الزوجة (قوله نفس ذلك) اى الذي دفعه الزوج لها (قوله يعرف) بضم الباء وفتح الراء اى بهادة مينة او اقرار الزوجة (قوله اصسكتها) اى امدقها الزوج للزوجة استسكى به (قوله ولا نهو له) كسها بغير حكم الخ عطف على قياسا لقوله ويتجمل بضم الراء ونفع اللام (قوله قبل الوقت الذي فرضت له) كفرضها لسنه مضى (قوله فلا يلزمه) كسوتها حتى يتم ما فرضت له كالسنه (قوله ام لا) اى ام لا يكون حكمه مضى قبله كسوتها حين لانها (قوله كفايرص) تبين خطوط فانه يعمل على ما تبين لا على غيره (قوله ومن اخذ به) اى من جن

بكونه من مدة ماضية او حالا ومستقبله وعن كون ضمانها بالابتداء وعن كونه بسببها وعن عدم تصديقها الزوج لانها قبضت الخ بنفسها وشبه في الضمان بالقبض فقال (كثفة الولد) بعد طمعه اى مات نفقه عليه وهو في حضانتها قبضتها اذا قبضتها وضاعت من اى حال (الا) ابتداء (سنة) بضايعها بالاعتد ولا تقريظ مع فلا تقريظها ومصلحة الاب واما نفقة الرضاع فتضمنها مطلقا لانها قبضت الخ بنفسها لاجور الرضاع وكذا نفقة الولد المدة ماضية سواء انقضت من مالها لانها سارت دنالها او تدان غفلت من غيرهما فهو من عليها تتبع الاب بغيره فاما قبضته من الماضي انما هو مالها فقبضته مطلقا كماله الساطي وبابا والسوداني والبناني خلافا لتسويطي ابن عمر قوضاع نفقة الزوج وكسوتها القسمي عن محمد ولو قامت به مينة منها وهو مظاهرها قال ويتخرج فيها انفسه قياسا على الصدق اذا كان ههنا لان مجملها على اتم استسكى نفس ذلك يعنى ما لم يعرف انها امسكتها لتبليس غيره وتبعية ولا نهو له كسها بغير حكم فلا تضمن وانما فعل الحاكم ما حقه ان يفعله بغير حكم ويختلف اذا بليت الكسوة قبل الوقت الذي فرضت له فهل يكون حكما من اى كفايرص يتبين خطؤه ومن اخذ به عنه ثم رتب واى ان يرسع الى ما تبين لان هذا حقيقة والاول ظن ولان من حق الزوج اذا انقضى امد فرضها وهي فاعلة ان لا ترضع عليه حتى تبلى فكذا اذا بليت قبل ثم قال ابن عمر رضى محمدان ادعت ثلق نفقة وله امد فلا تصدق ولو كانت لها مينة فلا ضمان عليها الا في ابر الرضاع له لانها سنها اخذته على وجه المعاوضة ونفقة ولها انما قبضتها للرب لا الا انه ليس يحسن امانة لها من الزوج فتصدق في عدم البينة لانه لو امتنع من دفعها لحكم عليه به فصار ع ذلك حكم العواذي والرهان والمشتري على خيار فان قامت بتلقها بينة لم تضمنها والا لضمنها ثم قال في ضمانها فتباعدت الا لارضاع ونفقة ولها كذا نفقتها فقط وعزاها فانظر (ويجوز) للزوج (اعطاء الغن) للزوجة عوضا (عما يلزمه) لها ان الاعيان المتقدمة في قوله في فرض المبالغ الذي هو اصل

عليها قبل رتبها على شين (قوله برقت) اى على غير شين فانه مردية بالعمالي (قوله يرسع) بضم الراء وفتح الجيم (قوله ههنا) ما يقضى اى الرجوع الى ما تبين (قوله والاول) اى دفعها للمال بليت قبل تمامه (قوله فرضها) اى الكسوة (قوله وهو) اى الكسوة (قوله على ما تبين عند حذف الضاف الميم منعناه) (قوله ثم قال) اى ابن عمر (قوله ادعت) اى الحاضنة (قوله ولو كانت لها مينة) اى على ضياع نفقة ولها بالاعتد ولا تقريظ منها استثنى شرط (قوله فلا ضمان عليها) اى الحاضنة جو ابلو كانت الخ (قوله له) اى لوقها (قوله لانه) اى ابر الرضاع (قوله الا انه) اى ما قبضته لولدها (قوله فتصدق) بالتصديق جواب النبي (قوله لا) اى الزوج الخ لانه ليس يحسن امانة الخ (قوله به) اى دفعها لها (قوله فصارح) اى شبه (قوله ذلك) اى ما قبضته لنفقة وله امد (قوله ثم قال) اى ابن عمر (قوله ضمانها) اى الزوجة الخ اى وعده (قوله وعزاها) اى تسب ابن عمر (قوله الاقوال الثلاثة) لقائلها (قوله من الاعيان) بيان لما (قوله الذي هو) اى فرض الاعيان

(قوله عليه) أي الزوج (قوله ولعن الطعام) مبالغة في جواز إعطاء الثمن (قوله على أنه) أي منع بيع الطعام قبل قبضته (قوله يعطى) أي الزوج زوجه (قوله ثم) خبر كون مضاعفا لاسمه (قوله وأوصه) عطف على عن (قوله فيها) أي دفع ما عرض ودفع عنه (قوله الزوج) صلة النصار (قوله لها كم) أي النصار فيه (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله وعلى الثالث) أي دفع نفسه (قوله وصنعه) أي دفع الثمن عن الجميع عطف على جواز (قوله لأنه) أي الثمن ٤٣٩ (قوله من فرض الطعام) بيان لما (قوله

وعليه) أي فرض الطعام وأثنان غيره صلة يرى (قوله ويجلسها) أي الزوج زوجته (قوله بنفقها) (قوله من دينه) أي الزوج من دينه (قوله) (والا) أي وان لم تكن الزوجة موصرة (قوله فلا) أي لا يجلسها بنفقها من دينه عليها (قوله ذلك) أي أكلها معه (قوله لا) أي أكلها معه (قوله هذه) أي سقوط نفقتها بجمعها أحدهما واحدة (قوله خبره) (قوله عليها) أي هذه الزوجة (قوله لا) أي نفقة الزوجة (قوله) أي المتع هذا ذكر (قوله وهو) أي عدم سقوطها به (قوله ثم قال) أي السقوط (قوله وهو) أي السقوط بالتع هذا ذكر (قوله عليه) أي تقسيمها بدم جعلها (قوله جعله) أي التقيد بعدم جعلها (قوله وأعرضه) أي المتأخر عن ابن عرفة (قوله وفي سقوط نفقتها بنشوزها) أي وصحبه (قوله ذلك) أي النشوز (قوله لا) أي وان كان بها

ما يقتضيه عليه على ظاهر المذهب ولعن الطعام بناء على أن له منع بيع طعام المعوضة قبل قبضه التصل على دفع قلبه في كثير وهي مقفود عين الزوجين وقيل لا الطعام على أنه تعبد ابن الحبيب ويجوز أن يعطى عن جميع لوازمها غنا لا الطعام فسيقولان ابن عرفة وفي كون الواجب في فرض النفقة عن مافرض أو نفسه ثالثها النصار فيها الزوج ورابعها الباكم ولا يجوز في الطعام ثم قال وعلى الثاني تزديدهم في جواز دفع الثمن عن الجميع ومنعه أو دفعه عن غير الطعام في مجلس المكلى الذي لا ينفقه على الزوجين ما اشتهر المتأخرون من فرض الطعام أي الحب وأثنان غيره ودرهم وعليه جرى الحكم منذ البناي وبه العمل فباس من ذلك زمان (و) يجوز له (المقاصة) للزوجة عن نفقة (يدينه) أي الزوج على الزوجة أن أراد أن يدفع لها نفقها أو كان دينه من جنس العسلان القروضه لها في كل حال (الاضطر) له بالسبب فقرها بحيث يفتقر ضايعها أو مشتقها فلا يجوز مقاضها ابن الحبيب ويجلسها من دينه أن كانت موصرة والأقلا (وسقطت) نفقة الزوجة المقرضة (إن كانت) الزوجة (معه) أي الزوج ومعنى سقوطها أنه لا أثر لها عليه سوى ذلك (ولها) أي الزوجة (الاستناع) من أكلها معه وطلب الفرض والأولى له الأكل معه لأنه يودود وحسن معاشرة (أو) أي وسقطت النفقة (ان) منعت (الزوج) زوجها (الوطء) لها الفرض عذر ضابطا (أو) منعت (الاستناع) بها غير الوطء في التوضيح ابن شمس هذه الرواية المشهورة وذ كر ابن بشر أن الأجرى وغيره سبى الإجماع عليها وفيه نظرا لأن في الموازنة أنها لا تسقطه الشطبي وهو الأظهر ثم قال والسقوط هو اختار الباقى والقضى وابن يونس وغيرهم وهو مقيد بما إذا لم تكن حاملن عليه صاحب الكافي وغيره ٨١ وجعل ابن عرفة قولنا أو اعتزوه ونصه وفي سقوط نفقتها بنشوزها أنها لم تكن حاملا ورابعها أن خرجت من المسكن وخامسها أن يهرج من صرفها عن نشوزها وسادسها أن فعلت ذلك بغضه لأنه عوى طلاق ٨٢ فان ادعت عذرا أو كذبها فان كان بلا طعام عليه الرجال انتبه بامرأته والأفعولين وان تنازعا في المتع قولها لإتمامه على إسقاط حقها بنشوزها بلا أن قاله صر (أو) أي وسقطت نفقتها (ان) (زوجت) من مسكنها (بلاذن) من زوجها (ولم يشر) الزوج (على ردها) أي الزوجة لمسكنها بنفسه ولا يرسل ولا يحكم منصف البناي هذا التقدير بيع لور النشوز الثلاثة يدل عليه ما نقله ح عن الجوزي ولم يشر على منعها ابتداء أو الانقضاء وكانت ظالمه لأن كانت مغلوقة ولا حاكم بنصفها وكان الزوج حاضرا وكانت غير مطلقة وجميعا فلا تسقط نفقة الرعية بنشوزها بلاذن (ان) (تفصل) أو الانقضاء سقط نفقتها بنشوزها بلاذن (أو) أي

بلغ الرجال عليه بان كان في وجهها أو كفيها (قوله فقولا) أي في عدم منعها (قوله كثر وجهها بلاذن) أي دعوى زوجها وادعت بنشوزها لأنه فقولا ذلك (قوله هذا التقيد) أي لم يشر على ردها (قوله لور النشوز الثلاثة) أي منعها وطأها ومنعها الاستمتاع بنشوزها بلاذن (قوله منعها) أي من النشوز (قوله لا) أي وان كان بها (قوله لا) أي وان كانت حاملا (قوله

(قوله لحذفه) أي ان لم يمتد (قوله ولو كانت) ٤٤٠ أي الكسوة (قوله غيرة) بضم الياء ومع الهمزة مفعلا (قوله لها) أي

وسقطت نفقتها ان (باتت) الزوجية من زوجها بطلت أو بسات ان لم يتحمل لحذفه من هذا دلالة الأول عليه (ولها) أي التنازل أو الباتن (نفقة الحمل والكسوة) بقوله هاج النفقة (في أوله) أي الحمل إلى آخره على عاداتها ولو كانت تنقي بعد وضعه أشهر (وان) باتت (في) أثنائها (الأشهر) للعمل فلها (نفقة مناب) باقيها أي الأشهر من كسوتها نفقة قدراتها كسوت في أوله وان الباتن في الأشهر الماضية منه ونفقة يوم يحسد ما نقصته بلبسها وتدفع لها النفقة نقدا (واسفر) المسكن للحامل (ان مات) الزوج قبل وضعه لانه حتى تعاقبته فلا يسلطه موته كسائر الحقوق سواء كان المسكن له أم لا نقد كراه أم لا ونفقة النفقة والكسوة له لكون الحمل وارثا (لا) يستمر مسكن الحامل (ان مات) الحامل المطلقة فلا شيء لورثتها من كراه المسكن (وردت) الحامل (النفقة) أي بقسطها بوجوب الزوج ويحمل ضغط ردت البناء بالمعقول فيشمل سبع صور موته أو موتها وهي فيمسك في العصة أو رجعة أو مطلقة طلاقا أو شواهي حامل فنفقة ست والسبغة طلاقها طلاقا أو بقاءها بعد دفع النفقة لها وشبه في رد النفقة فقال (كانفقتش الحمل) للمطلقة طلاقا أو بقاءها بعد قبض نفقتها فتردها كلها وكذا كسوته ولو بعد أشهر سواء دفعها لها بحكم أم لا بعد ظهوره أو لم يعل الرأج وقال ابن وهبان لا ترد ما نفقت قبل ظهوره وصدت باليعين ان ادعت انها أولته ابن عرفة عن المنبسطي ان اتفق بهكم رجوع والأفروايات ابن رشد ان انقضت بعد النفقة في رجوعه فالثاني ان كان بحكم ثم قال ابن حارث من أخف من احدا ما يجب له قضاء أو بغيره ثم بين الله له يجب له على مني فانه رد ما أخذ والمراد ما نشأه بينه انه لم يكن ثم حل بل كان على زوجها كما يقصد الموضع وغيره وليس المراد ما ادعاه وضعه لانه بعد تكونه باني (لا) ترد (الكسوة) التي قبضتها وهي في العصة ثم تجوز وهي (بعد) معنى (أشهر) من يومها فلا ترد فلزوج ان ماتت أو ورثته ان ماتت شي منها وكلاهما الطلاق الباتن بعد أشهر فلا ترد ما وقعهوم أشهر ردها لانه اذا ماتت او طلقت بعد شهرين أو أقل وهو كذلك في المدونة وغيرهما (فلا فسموت الولد) المحضون بعد قبض حاضته كسوة وتعد مدة حاضته (فيرجع) الأب (بكسوته) ان كانت جديدة بل (وان) كانت (خلقة) فياخذ الأب جميعها ولا حظ لأم منه لانه مقتضى عبارات الآية في الوثائق المجموعة اذا فع الرجل إلى زوجته المطلقة نفقة وكسوة أي لغيره الذين في حضانتها ثلث السنون أو أحدهم قبل انقضاء المدة رجوعا من مات منهم من النفقة والكسوة وان رثت ابنتي من المدونة في القيد وابن سلون ومعين الحكماء وابن عرفة وما في في عن ابن سلون من قوله وكذا اترد ما بقي من الكسوة ورثت قصر في والحق في النسخ الصبيحة وابن سلون وان رثت وكذا هو في ابن قنوت والخزري والمقدوني وغيره ولا ورثت من الارث وانما قال طفي ما في عجب عن بعض شوخه يرجع في الكسوة بقدر ما رث منها لان الولد ملكها بخلاف النفقة لا يسلطها الا يوم مات وما خلاصرا حقا فنفقه الكلام اهل المذهب البتاني ما ذكره عجب عن بعض شوخه هو مقتضى كلام ابن رشد في الهبة ذكره فقال انظر هذا مع ما في الهبة من قول ابن رشد ما كسى ابن من ثوب فهو لابن الان يشهد الأب على انه على وجه الامتناع لا فخطبة خطا ويمكن أن يوفق جعل ما لا يرد على الكسوة غير الواجبة وما قبله على الواجبة والله اعلم (وان كانت)

الباتن الحامل (قوله في أوله) أي الحمل (قوله منه) أي الحمل (قوله وتقدم) بضم فتح منقلا أي الكسوة (قوله وتدفع) بضم التاء (قوله لانه) أي اسكنها (قوله يبعثه) أي الزوج (قوله كسائر) أي باقي (قوله أي الزوج (قوله أي موت الزوج صلة تسقط (قوله فيشمل سبع صور) فتوزيع على منبسطه بناء المعقول (قوله أي الزوجية (قوله لها) أي موتها وموته (قوله وهي حامل) بقوله في الباتن (قوله بعد قبض) صلة (كانفقتش) أي قوله وكذا أي نفقت في الرد (قوله وصدت) بضم فسكس (قوله اتفق) أي دفع النفقة (قوله الوالد) أي وان كان اتفق بلا حكم (قوله فروايات) أي يرجعوه وعلمه (قوله في رجوعه) أي بعده (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله بقضاء) صلة (قوله فانه رد ما أخذ) ابن رشد ولهذه المسئلة فلما تقرر ان المد منها ما اطلب على صدقة ظانا انه ياتيه ومنه لمن صلح من عدم خطا فلان ان الهبة تاتيه (قوله لا ترد) بضم التاء ومع الهمزة مفعلا (قوله وهي في العصة) حال

البائن الحامل (مرضعة) وله الزوجها (فلهما نفقة) أى اجرة (الرضاع أيضا) أى كاله نفقة
الحمل قوله تعالى فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن والبائن لا يصيب عليها إلا رضاع
أو الحامى وأجرة الرضاع نفقة لأطعامه ويشترط أن لا يرضعها الرضاعا الولد أو الأخت أو
نفسه ولا حق فيها لأمه (ولا نفقة) لجل بائن (بعضها) الحمل لا احتقال كذا فيهما ولا ينفق
الرجوع عليها أن ظهر كذا (بل يظهر الحمل) بما يشهد قاصر اثنين عدلين وهو لا يظهر في
أقل من ثلاثة أشهر (وحرته) أى الحمل في الأرض لا يولد ما يقيد أن الواو بمعنى مع وأنه المشهور
وهو لا ينفق في أقل من أربعة أشهر البائن هذا هو المتيقن لأن المدعى على حرته في المشهور
من عرقته وفي وجوب نفقة الحمل يحرره أو يرضعه أو يرضعها المشهور وابن شعبان ثم يرجع للأولى
التسليم وقع لمالك رضي الله تعالى عنه في غير كتاب أن يظهر ويحبب نفقة لوفى المأزبه ويحرره
فقال بعض الشيوخ هذا ثالث ما يذهب بقول ابن رشد لا يظهر في أقل من ثلاثة أشهر ولا ينفق
فهر كذا في أقل من أربعة أشهر وعشر اهـ فالاعتقاد على الظهور دون نفقة مقابل للمشهور
وإذا انفرد الحمل بعد أربعة أشهر وعشر (فحبب) النفقة (من أوله) أى الحمل أن كان طلقها من
أوله والأمن حين الطلاق فحاسبه بنفقة الماضي فسد فعلها (ولا نفقة) على ملاعن (الحمل
ملاعنة) أهدم طوقه به أن كان ما هله بنفقة ولها السكنى حسب ما يسميه فان استلقه أو رباها
برؤية زنا أو انتبه فدون ستة أشهر إلا خمسة أيام أو كانت ظاهرة الحمل ومها فله النفقة من
أوله (و) لا نفقة لجل (أمة) مطلقة طلاقا بائنا على إيمهرا كان أو عبدا بل على سبب حاله
ملكه والمالك مقدم على القرابي في أصاب الانفصال نفقة وتصرف المالك بالتزويج وارتفاع المال
والعرقين الجباية وحوز المراء وليس الأب كذلك (ولا نفقة) على عبد (لجل مطلقة البائن
حرًا وأمة فشرط وجوب نفقة الحمل على إيمه حرقة به وسو بينهما (إلا المطلقة) (الرجعية)
فحبب نفقة حملها على زوجها حاصلا أو عبدا لأن الزوجة حكا (وسقطت) نفقة الزوجة
(بالعسر) للزوج أى لا تلزمه حضرا كان أو غائبا وظهره ولو كان قد رهاها كم مالك فلا ترجع
إليه بعد يسره (إلا) تسقط نفقة الزوجة (إن حبست) بضم فكسر الزوجة في حق عليها
(أو) أى ولا تسقط نفقة الزوجة (إن حبسته) أى الزوجة زوجها في حق عليه لها (أو) أى
ولا تسقط نفقة الزوجة (إن حبست) القرض بولو بلاذنه ومفهوم القرض أنها إن حبست النفل
فإن كان بذنه فلا تسقط ولا تسقط (ولها) أى الزوجة التي حبست القرض مطلقا أو أنقل
بذنه (نفقة حضرا) أى كانت الزوجة غير معينة فحبب وجب التلبار بل (وان) كانت (رقما)
وهو هاهنا كل معينة تجا وجب التلبار ورضى به الزوج فحبب على زوجها لهما يجب عليه
فلسه من النفقة والكسوة والسكنى على التفصيل المتقدم (وان أعسر) الزوج في رمضان
مثلا (بعد يسره) نفق شعبان مثلا ولم ينفق في حقه على الزوجة (فالمأثري) في حق يسره وهي نفقة
شعبان دين (في حقته) لا يسقط عنه يسره بعله أن كان فرضه ما كم بل (وان لم يفرضه ما كم)
فلا يسقط العسر إلا نفقة منتهى ما حقه (ووجبت) الزوجة أن شامت على زوجها (بما اتفقت)
الزوجة عليه) أى الزوج من مال لسلال كونه (غير صرف) بالنسبة إليه والزمن الاتفاق
إلا أن تصد به الصلة ولا أن تقول اتفقت عليه لا يرجع عليه ولا يفقه أهل الرجوع بالسرف

(قوله لجل بائن) بالاضافة
(قوله وهو) أى الحمل (قوله
المشهور) راجع لوجوبها
بغيره (قوله وابن شعبان)
راجع لوجوبها بوجه
(قوله ثم يرجع) أى الإمام
(قوله للأولى) بضم الهمزة
أى اعتبار حرته (قوله على
غير كتاب) أى أكثر من كتاب
(قوله هذا) أى اعتبار
الصلوة (قوله والا) أى
وان كان البائن بعد مضى
سنتين أوله (قوله فان
استلقه) أى الامن حمل
ملاعنته (قوله به) أى الحمل
كجلا (قوله ومها) أى
الرؤية (قوله فعليه) أى
الامن (قوله به) أى إيمه
(قوله وسو) أى الأب
ولم (قوله مطلقا) أى عن
تعيينه بكونه بانه (قوله
من النفقة الخ) أى لهما
(قوله إلا أن تصد) أى
الزوجة (قوله به) أى
اتفاقها على زوجها (قوله
الصلوة) أى السرف فلا
ترجع به

(قوله كبير) دليله وعلى الصغير الخ (قوله تنبيه) أى كلام المصنف بترقيق على تقدير الإصلة في رجوع الزوجة وإن كان مصرا في رجوع الاجنبي (قوله استنبأ) لحذفه من مسئلة الزوجة الاصله وكذا كثرله في مسئلة الاجنبي وحذفه وان عميرا في الاجنبي وكثرله في الزوجة فان اختلقت اى المتفق والمفقق عليه (قوله يكون) اى المتفق (قوله او اب) عطف على مال (قوله لعل الاتفاق) حمله على (قوله اى المتفق) قوله عليه اى الصغير (قوله له) اى مال الصغير (قوله ان كان) اى مال الصغير عرضا (قوله عليه) اى المتفق (قوله ٤٤٢) اى مال الصغير (قوله واستمر) اى بقى مال الصغير (قوله لم يمتد) ضم

فكسكون فكسمرى اى المتفق
(قوله عنده) اى الانصاف
(قوله على انه) اى المتفق
صلة يشهد (قوله والاى)
واوان كان يشهدنى انه يتفق
لوجع (قوله فبحاله) اى
الصفير (قوله ذلك) اى
الذى كان مع جودا
(قوله فلا)
حال الاتفاق (قوله فلا)
يرجع اى المتفق
عليه اى الصفير (قوله
ويسر) بضم فسكون اى
ثنى (قوله كما) اى الولد
قد جوع المتفق خيم يسر
(قوله ثم قال) اى ابرهه
(قوله وهذا) اى جوع
المتفق (قوله وهو) اى
المتفق الخ (قوله عليه)
اى الصفير (قوله فلانا)
حال من قال اتفق (قوله
انه) اى الشان (قوله ثم
علم) اى المتفق (قوله ذلك)
اى مال الصفير او يسر ايه
(قوله هاهنا) اى القولان
(قوله كما) اى ما عوذان
(قوله والاول) بفتح الهمز
(قوله فمالها) اى جوع

المتفق على مال الصغیر اراه الذی اطلقته المدونة عن قسیدہ یعلم المتفق حین اتفاقا جماله اویسرایه (قوله) وان
 یجدها ای المدونة یذک (قوله فیکون) ای ما یقال اولاً واحداً (قوله وتبع) ای المستفی فی تعبیر ما یلتصق (قوله فیرحم) ای
 ابن شماس وابن الحلیب وخیل (قوله انتم) ای الزوج (قوله هن) ای الزوج عن نفقة الحاضرة (قوله وکذا) ای عن
 الزوج عن نفقة زوجته فی ان لها التظلیع (قوله کما) ای الزوج النفقة (قوله هو) ای الزوج الخصال (قوله بها) ای النفقة
 المأخوذة (قوله عنده) ای عقد نکاحها (قوله لکما) ای دخولها علی صدام فاحملها (قوله اذالم) ای الخ طه ای امر صالح

(قوله وان قيل الخ) حال (قوله هنا) اي اليوم والثلاثة والشهر والشهرين (قوله بالقسام) يضم الميم الى الالف (قوله بعد اثبات العسر) تنزل فيه مرض وسجن (قوله بقدر الخ) صلة زيد (قوله اذا جى الخ) شرط في زيد (قوله عن قرب) تنزل فيه برو خلاص (قوله والوا) اي وان لم يجر برو ولا خلاص من السجن ٤٤٣ عن قرب (قوله ولا مال الخ) حال (قوله حكم

العاجز) خبر حكم القاتل
(قوله خلاف) خبر قوله
(قوله انه) اي القاتل
(قوله الملام) بالذات الغنى
(قوله العدم) يضم فسكون
(قوله لها) اي الزوجة
(قوله تنفق منه على نفسها)
اي تم ترع به على زوجها
اذا قدم (قوله جهلت)
بضم فسكون (قوله لانه)
اي الشان (قوله لا يسير)
بضم المثناة وفتح الموحدة
(قوله عليه) اي ما يحفظ
الحياة فقط (قوله ومراعاة)
حاله الخ) جواب ما قال
هذا ليحفظ ما تقدم من
مراعاة حالها في النفقة
والكسوة (قوله حملها)
الخ) خبر مراعاة (قوله بما)
اي النفقة (قوله رجعية)
خبر ملزمة (قوله حدها) اي
النفقة التي تصح رجعتها
يسر بها (قوله بنهر) اي
نفقته (قوله وتصح) اي
رجعة المطلق عليه بسمه
بالنفقة (قوله لادونه) اي
ما يقوم واجب مثلها (قوله
بمن) اي الزوج من واجب
مثلها (قوله زال) اي عجزه
(قوله بوجي رشيدة) حال

(قوله لا تصح) اي رجعتها باسقاط الرشيدة سقناها
وكسر اللام (قوله لابن القاسم وابن الماجشون) تفصيل للخلاف (قوله اولاً) بشد الواو (قوله تقيدها) اي حصة
رجعتها بانه واجب مثلها

وان ثبت عسر ابداً او بعد امر بالطلاق (تأويل) يقتضات عتق اى اهله الحاكم (بالاجتماع)
من الحاكم من غير قصد يردى او ثلاثة اشهر او شهرين وان قيل بكل منها ولا تنفقه لانه من
التأويل فان رضى بالتقسام معه ثم قامت فلا بد من تأويل آخر (وزيد) بكسر الزاى فذم التأويل
(ان مرض) الزوج (او سمين) يضم فسكون بعد اثبات العسر بقدر ما جرى عليه شئ اذا جرى
يرى من المرض وخلاصه من السجن عن قرب والاطلاق عليه بلا زيادة (ثم) بعد التأويل وعدم
وجدان النفقة والكسوة (طلق) يضم فسكون منقلا عليه ويجرى فيه قوله هل يطلق الحاكم
او يأمرها به فيحكم قولان ان كان حاضر ابل (وان) كان غائبا) ومعنى ثبوت عسر القاتل
عدم وجود ما يسأل بالنفقة وجمن الوجه ابن الحاجب حكم القاتل ولا مال له حاضر حكم
العاجز ابن عبد السلام يعنى ان القاتل البعيد القبيح وليس له مال اوله مال لا يمكن الوصول
اليه الا بمشقة حكمه حكم العاجز الحاضر ابن عرفة قوله لا يشقة خلاف ظاهر اقوالهم انه
لا يمكن عليه بطاها الا اذا لم يكن له مال الحال دون استثناء ابن رشد لا يخلو الزوج في منسيه
كونه معروف الملاء او معروف العدم او مجهول الحال فان كان معروف الملاء فالتنفقة لها
عليه على ما يعرف من ملاته ثم قال ولا خيار لها في فراقه كما يكون لها ذلك في المجهول الحال اذا
كان لها مال تنفق منه على نفسها لم تطل غيبته عنها ومنه لا ينسلون ونص ابن قسطن فان
كان غائبا لم يعلم الرجل او اسيرا او فقدا فاتها اتفاق عليه اذا ثبت عدمه وجعلت حاله لم يكن له
مال حاضر او كان له مال وتقرر الاتفاق منته وقت ذلك فلها ان تنفق نفسها ولا يتسبب حال
الزوج في حاله او عدمه (او) اي يطلق عليه وان (وجد) الزوج (ما يملك الحياة) فقط من
القدرت لانه لا يسير عليه واسمها ان طالت مدته (لا) يطلق عليه (ان قدر على التوت) الكامل
المشبع ولومن خشن الما كقولنا وخبنا بلادام (وما يوارى) اي يستتر (العورة) اي جميع بدنها
من صرف او كانا وجلدودون ما يلبسه فقرا ما يدهم فلا يطلق عليه ان كانت فقيرة بل
(وان) كانت غنية) ومراعاة حالها في النفقة والكسوة يحملها مع القدرة وما هنا في حال العجز
الموجب لائق (وله) اي الزوج المطلق عليه لعدم النفقة (الرجعة) للزوجة المطلقة لانه طلاق
رجعي ابن عرفة وطلقة العسر بها رجعية اتفاقا وشرط رجعتها يسره بنفقته وفي حدها بشهر
او بما كان يقرض عليه ثلثها نصف شهر وتصح (ان وجد) الزوج (في العدة) انما يقع
العتبة اى مالا (يقوم واجب مثلها) اي الزوجة لادونه فلا تصح رجعتها لان المطلقة اى
اوقعها الحاكم انما كانت تقع ضرر بعجزه فلا تصح رجعتها الا اذا زال نعم ان اسقطت سقناها
النفقة كلها او بعضها وهي رشيدة تمت رجعتها وقال مصنون لا تصح والاول ظاهر معنى
واختلاف في قدر الزمن الذى اذا يسر نفقته تصح رجعتها فلا بد ان القاسم وابن الماجشون
شهر وقيل بفسه وقيل اذ وجد ما لو قدر عليه ولا يطلق عليه ابن عبد السلام ينقض تقيدها

(قوله قدرته) أى الزوج (قوله على ادا منها) أى النفقة (قوله ذلك) أى الشبه أو نصفه (قوله قبله) بكسر الموحدة أى تقبدها بطن قدرته على اداها بعد ذلك (قوله المصنف) أى فى توضيحه والتأخراته مردود لما فيه التصديق بشبهه أو نصفه ابن عرفة وفى جماع عيسى اذا وجد نفقة شهر فهو أملائي بها ابن رشد معناه وان لم يطعمه بحال سوى ذلك وهو صحيح لانه اذا أيسر له عدتها وجبت عليه نفقتها وان لم يرعها قاله ابن حبيب وحكاها عن الاخوان وهو الاقضى على قولها كل طلاق علق الزوج فيه الرجعة فعليه النفقة لانه وان لم تكن ٤٤٤ حاملا وكذلك المولى فلا يصح ان يحكم عليه بالنفقة ويمنع من الرجعة

بطن قدرته على اداها بعد ذلك وقوله المصنف واختلف اذا كان يحرم قبل الطلاق مشاهرة وقد روي على ابراهيم ما يسمونه فهل له رجعتها ام لا قولان مسنونان وظاهر المصنف الاول (ولها) أى المطلقة لعدم النفقة (النفقة فيها) أى العدة اذا وجد يسارا وعلقت به رجعتها ان رتبها على (وان لم يرعها) لها لانها كل رجعة فى النفقة والارث ونحوهما (و) (الزوج) (طلبه) أى الزوج (عند) ارادته (سقره) أى الزوج (بنفقة) الزمن (المستقبل) الذى اراد الضم فيه عنها (لبدفعها) أى نفقة المستقبل (لها) أى الزوج قبل سقره (او) (الرجع) الزوج (لها) أى الزوجية شخصا (كفلا) أى ضامنا بدفعها ليهما لا يصح ما كان الزوج يدفعه فيه من يوم اوجسه او شهر وليس ان الحامل عليه نفقة الا فى مدة الحمل او السقر فان لم يظهر حملها وخافته فليس انما لم يرضى الله تعالى عنه عليه بصحيل وراى اصبح واخشاها النسيان ان قامت قبل حصة والاول ان قامت بعد حاقان اتهم باقامته كمن المدة المعتادة حلف واقام حبلا هج فان امتنع من دفع نفقة المستقبل ومن اقامة حبيلها عند سقره فلها التطلق عليه وتبعه حب البنات وفيه نظر اذ لم ينسب للاحد وقد ذكر المصنف ابن الحبيب وابن شاس وشيخ وابن عرفة والشامل وابن سهل والمتطوع وابو الحسن وغيرهم ولم يذكر كروا هذا واخذ كروا ان له الطلب عند السقر ولا يلزم منه التطلق بل لا يصح قاله بعض الشيوخ (و) اذا سافر الزوج ولم يدفع له زوجته نفقة المستقبل ولم يقدم لها كفلا بها ودفعت امرها لغيره لم يملك نفقة من ماله (فرض) يضم فكسرى قدر الحاصل لها النفقة (فى مال) الزوج (القائب) غيره المودع (و) (فى) (وديعته) أى الزوج الذى اودعها عند أمين (و) (فى) (دريسته) أى الزوج على غيره من بيع او قرض وفى نسخة بته بكسر الهمزة والفتح التضيعة ففوقه أى يدفعه وجبت على جان عليه او على ولية ومثلهما الاوان والوفى فرض نفقة سهم فى هذه الثلاثة لافى بيع داره ذكره صر وذكره قوانين فى بيعها النفقة والاولى (و) ان ادعت زوجة الغائب على منصرفين زوجها وانكره فلها (أقامة البينة على) المدعى عليه (المسك) بعد حلقها أى زوجة الغائب فى هذه وفى فرض نفقتها فى مال الغائب ووديعته ودينه (باحتقاقها) النفقة على الغائب ليكفها لبدفعها لهما ولم يقدم لها كفلا بها ولم تقطعها عنه غ فى بعض النسخ هكذا واقامت البينة بالقتل الماضى المتصل بقاء التأنيث ونسب البينة على المتعولة وهو خبر من النسخ التى فيها واقامة البينة بالمعد والمضاف المعطوف للاحقة من الفصل بين المودع وهو بعد حلقها واعطاه وهو فرض بالجسبي ١٥ والظاهر تنازع فرض واقامة فى بعد حلقها (ولا يؤخذ منها) أى

(قوله اذا كان) أى الزوج (قوله يحرم) أى النفقة على زوجته (قوله قبل) الطلاق (قوله يجرى عنها) أى الطلاق (قوله يفسد) أى الطلاق (قوله فلولان) ابن عرفة (قوله لا يبيد النفقة) الايام السبعة العشرة والخمسة عشر وشبه ذلك لارجعة له معناه اذا لم يبيد الاذن ثم يقطع واما لو قدر على ان يجري عليها النفقة وما يسمونه فان كان من يجري عليها فالطلاق ما يسمونه فله الرجعة واختلف اذا كان من يجري عليها قبل الطلاق مشاهرة فمقتل له الرجعة وقيل لارجعة له حكاها ما ابن حبيب ١٥ (قوله الاول) أى له رجعتها (قوله لانها) أى الرجعة (قوله عنها) أى الزوجية (قوله وخافته) أى الحمل (قوله وراى) أى طلبه بصحيل (قوله واخشاها) أى قول اصبح (قوله والاول) أى قول الامام رضى الله تعالى

عنه (قوله بعدها) أى حصة (قوله اتهم) يضم التام وكسر الهاء أى الزوج (قوله فاقامته) أى الزوج فى العينة (قوله وقوله) أى قول يجمع فان امتنع من دفع النفقة واقامة الكفيل فلها التطلق (قوله اذ لم ينسب) أى يجمع قوله المذكور (قوله المسئلة) أى طلب مرد السقر بنفقة المستقبل (قوله هذا) أى التطلق عند الامتناع (قوله يجمع) يضم فكسرى (قوله غير المودع) يشخ الهمزة فى مال (قوله وشملها) أى الزوجية (قوله الثلاثة) أى المال غير المودع والوديسة والدين (قوله يجمعها) أى الدار

(قوله كونها) اى الزوجة (قوله لاتسحقها) اى الزوجة النقية (قوله اى الى الروح) قوله الباطنة اى المسمطة (قوله اى الى الزوج) قوله غيرها اى الدار (قوله الدار) مفعول مطلق (قوله خروجه) اى الدار (قوله عنه) اى عنك (قوله بها) اى الدار (قوله من يعرف الخ) بيان ان (قوله الواحد) اى من العائنين (قوله اى) بكسر الهمزة حرف تفصيل (قوله الاول) بضم الهمزة اى الشاهد الملائكة (قوله عندنا القاموس) صلته بنحوه (قوله فلان) ضم الفاعل كناية عن اسم القاموس ٤٤٥ ع: اوس القاموس (قوله فاشأنا) اى البنية

الزوجة (بها) أى الثقة التى تأخذها من مال الغائب ووديعته ووديشه ونائبه فاعل يؤخذ شخص (كقيل) خوفاً من كونها لا تستحقه فافقهوا لها أو أمانة كقبيل لها بها أو اسقاطها عنه (وهو) أى الزوج (على حقيقته أذا قدم) من مقره وادعى مدقها فله إثباته والرجوع عليها بما أخذته (ويستدركه) أى الزوج الغائب نفقته وزوجه التى طلبت أى غيبته أن يمكن له غيبتها ولو احتاج لاسقاطها (يعتد بوثم ملكه) أى الزوج الدار بشهادة عدلين (وأنها) أى الدار (من يخرج من ملكه) أى الزوج (على علمه) أى الشهود وليس لهم أن يشهدوا ببعض خروجها عن ملكه على القطع لا لقبح خروجها عنه وجهه بل ليعلموه (ثم) بعد ثبوت الملكية تمتد (بينة بالحياة) للدريان برسل الحاكم بينة نظرفبها من خارجها وادخلها فاعتين حدودها سواء كانت بينة المثلث وغيرها (قائلة) لمن زوجها مسلماً كمها من يعرف العقار ويصدق به دونه والواحد كاف والاثنتان أولى (هذا) العقار (الذى سرقناه) أى طقناه وبها يتاحدوده (هى) الدار (التي شهد) بضم تكسر (عليكها الغائب) فإن كان شاهد الحياة معها للذان شهد المثلث احتج به إلى أربعة فقط اثنتان يشهدان بالمثلث وبالحياة ثوابت بوجهاً للحياة واستدركه من شهد بالحياة وغيره شادى المثلث احتج إلى ستة غ أى ثم لا بد بعد ثبوت المثلث واستدركه من شهد بالحياة أما البينة الأولى وأما غيرها تقول للعدلين الموجهين الجور هذه الدار التى سرقناها التى شهدنا عليها الغائب عند القاضي فلان هذا أن كانت بينة الخوهم بينة المثلث وان كانت غير فأنما تقول هذه الدار التى سرقناها التى شهدت البينة الأولى عليها الخوهم وقع بعض التسع شمس هذا وهو قاصر على الوجه الأول وفي بعضها تشهد مبنياً للمعول وهو أولى لشعوله لا لوجهين فإن قلت إذا كانت الثانية هى الأولى فكيف عطفها عليها وهل هذا إلا عطف الشيء على نفسه قلت لما احتجبت المشهود فكانت شهادتهم أولاً بالمثلث واستدركوا بدهام ثانياً بالخوهم ذات الغائبة فجاز العطف وان اتحدت البينة فأذا جازنا كادهم على شمول الوجهين سكان ابن فى حصول الغائبة ورفاعة العطف ولا يصح أن يكون اطلق البينة فعلى العدلين الموجهين ولا تنهوا لا يقولان لأحد شأبيل لهما على ما يقال وبإضافته ما نأشيان عن القاضي فى التيطية إذا ثبتت الحياة عند القاضي بشهادة الشاهدين الموجهين مشهوده عند المصلط في مثل هذا الفصل واشتغل هل يعذر البعض مثل هذه الحياة فلم يجز ذلك إلا إذا رفق بها العمل لأن عبارة المشهود للعلماء وتعيينهم إما أمانة أو جهم إن يكون عند القاضي نفسه حسبما يزم فى كل شئ تعينه المشهود من الحيوان والخر ورض كاه وإما يكون من المصلحة عليه استنباط مكان نفسه عدلين يعين ذلك على حسب ما كان يعين له وان احترازوا أحد إيرادوا الاثنان أفضل والواحد والاثنان أحما يقران مقامه فيترك الأعداء رفقها كالأبصر فى نفسه وبما هو فيه مطابقاً للتعبير

ثاني (قوله لو) بكسر الهمزة وخفاء الميم الخاء استنبط (قوله من المشقة الخ) يأنسنا (قوله عليه) أي القاضي (قوله ليعين) يضم ففتح مثلاً (قوله) أي القاضي (قوله وان اجترأ) أي أكتفى (قوله بواحد) أي بوجه (قوله مقامه) بفتح الميم أي القاضي (قوله فترك) أي القاضي (قوله قوله) أي المصنف (قوله مطابها) أي في الثابت (قوله للغير) أي التي

(قوله المقر) بكسر السين اى هذا الذى سواه المقر اى (قوله هو) اى عطاشة الصغير خبره دون مفسره ووذ كرمه لذ كرم خبره (قوله جائز) اى ربحان لان النبل الجزء المم القابلة لمطابقته اولى من مطابقة المقر (قوله لا تنزل) اى القرآن المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فى ثلاث وعشرين سنة مفرقا بسبب الواقع (قوله هذا) اى النضر وهى مؤنثة وذ كراسم الاشارة اليها لانه كبر خبره (قوله نوبه) اى التنزيل (قوله هذا) اى اى البوا المعاصره ما مؤثبات وذ كرت اشارتها لذ كبر خبرها (قوله هذا) اى نوبه عين العبارة (قوله اى الغائب) اى المذكور ومن الجيران والحدود (قوله ذ كرت) اى عين الملك (قوله ذك) اى المذكور من الحدود والجيران (قوله على الوجه المذكور) اى الشهادة به (قوله به) اى ذكر عين الملك ذلك على وجه الشهادة به (قوله من الاماكن والمرافق) بيان لما (قوله واذا قدم) اى الزوج (قوله برأته) اى الزوج (قوله بعهدها) اى الدار (قوله فخير) اى ٤٤٦ الزوج (قوله بين امضائه) اى بيعها (قوله قاضى) اى الزوج (قوله الاول) اى

دون المقر وهو جائز وفى التنزيل العز بن فلان اى الشمس بازغة قال هذا روى وقبه فذا لك برهان من ذلك اى عى ولعل هذا فعما اذا شهدت شهودا للمقبات ان هذا راجع كذا واو لم يذ كروا حدودها ولا جيرانها على وجه الشهادة به واما ان ذ كرت ذلك على الوجه المذكور باجرى به العمل عندنا بمسرح بل يردون صفه جدرانها ونفا اشتقت عليهم من الاماكن والمرافق وهوها فلا يحتاج لمنه الحاشية ويدل عليه نقل فى واذا قدم بعد سبع داره وانت برأته ما يستغنى به فلا يتقاضى البيع الا ان يبعدها لم تنقضى فخير بين امضائه او دعه ووقع فيها قاله تمت وق ذ كرت من البرزق فى قدومه بعد بيعها فى دين ثلاثة اقوال احدها لا ينقض بجهل ويرجع على ربه الدين واقتصر عليه قى (وان طلبت بعد قدوم من غيره ينقض امد فخيرته و (تنازع) اى الزوجان (ق حصره) اى الزوج ويصره (قى) (ممن فخيرته) قاضى الاول وادعت ثالثة (اعتبر) بضم المنة وكسر الموحدة فى مدينى احدهما (حال قدومه) اى الزوج من السرقة ان قدم مفسر اقوله بيمينه والا فقولها بيمينها ويحل كلامه ان جعل حال خروجه والاعل عليه حتى يبين خلافه ونفقة الابوين والاولاد كنفقة الزوجة فى هذا (وان) تنازع (قى) (امسأله) اى النفقة الشاملة فأكسوة نان ادعى وصولها اليها وانكسرت (قوله) (ولو شغيت بين (ان) كانت (رفعت) أمرها (ومثذ) مسأله قولها والتون عوض عن جعله مضاف اليها اى يوم رفعت (الحاكم) سلطان اونايمه وليبده ما لا يفرض لها نفقة فانه فان لها فى انصافها على نفسها من مالها او من قرض وتزوج عليه اذا قدم وحكم اولاده الذين تازمه نفقتهم حكمها (لا) يكون القول قولها ان رفعت (اشهود (عدول وجيران) مع تيسر الرفع لسلطان اونايمه على الشهور وعليه العمل والفتيا وروى قبول قولها ايضا وقيل بان الهندى وابو محمد لوند وصوبه النفسى لثقل الرفع على كثير ولحقه الزوج عليها اذا قدم وذ كرت برأته ان جعل قضاء وتيسر ان الرفع للعدول كالمرفع للسلطان والرفع للجيران لغوا فان تيسر دفعها بالسلطان

العصر (قوله الثانى) اى اليسر (قوله والا) اى وان قدم مورا (قوله كلامه) اى المصنف (قوله جهل) بضم فكسر (قوله والا) اى وان حصل حال خروجه (قوله جهل) بضم فكسر (قوله عليه) اى حال خروجه يسرا كان وصرا (قوله خلافه) اى حال خروجه (قوله ونفقة الابوين الخ) اى التى فرضها حكم (قوله فى هذا) اى حكم التنازع فى اليسر والعصر الى النسبة صله كافا التشبيه (قوله ان تنازع) اى الزوجان (قوله فى امسأله) اى النفقة للزوجة وعدمه (قوله ادعى) اى الزوج (قوله وصولها) اى النفقة (قوله اليها) اى الزوجية فى خيرته

(قوله لا تقول قولها) اى الزوجية فى عدم وصول نفقة اليها فى خيرته (قوله اى يوم رفعت) ويصح ولوم غاب وثائمه فخيرها (قوله وليبده) اى الحاكم (قوله اى زوجها) (قوله فاذن) اى الحاكم (قوله يرجع) اى الزوج (قوله عليه) اى زوجها يعرض ما تنقض على نفسها (قوله اذا قدم) اى زوجها من خيرته (قوله اولاده) اى الغائب (قوله حكمها) اى الزوجية (قوله وروى) بضم فكسر (قوله قبول قولها) اى الزوجية فى عدم وصول نفقة اليها ان كانت رفعت أمرها فى خيرته لعدول وجيران مع تيسر دفعها لهما حكم (قوله به) اى قبول قولها ان كان رفعت لعدول صله قال (قوله لوند) بفتح الواو وكسر الهمزة (قوله وصوبه) بفتح حقه قلا (قوله اى الحاكم) (قوله لوند) اى غضب (قوله به) اى دفعها لهما حكم (قوله اذا قدم) اى الزوج صله حقه

(قوله من ذكر) اى العبد والحران (قوله مقامه) اى الحاكم (قوله انا) اى الثان (قوله فيه) اى ما قبل رفعها (قوله هو
موسى) حال (قوله اذ لم يكن) اى الثقة (قوله والى) اى وان كانت سفر وسعة (قوله لانها) اى الثقة (قوله يستند) اى حين
كونها مفروضة (قوله من) اى الزوج (قوله هو) اى عدم وصولها اليها (قوله ويغنى) اى الزوج (قوله فيمنه) اى على وصول
ثقة الزوجة اليها (قوله رسول او كتاب) اى من الزوجة وصولها اليها ٤٤٧ (قوله ونسى) اى الحاكم (قوله عزل)

والجواب • (قوله شاديه) الى القريب (قوله بها) الى المذكورات (قوله هذا) الى رقيق الرقيق (قوله والى اى وان وجد من يكتفي (قوله مستخذ) الى من كون اخصر على جميع ما به (قوله يورده) يشع فكسر (قوله عليه) الى اخصر (قوله الخدم) بمن الميم وسكون الخاء المحذوف (قوله الى اللى) التى وهبت خدمته لغيره فنفقته على واجب (قوله نفقته) الى التقدم (قوله على من) الى موحوب والمو حوب الذى عليه نفقته

(قوله وشهره) اى كون ثقته على من خدمته (قوله على سبده) اى مطلقا (قوله واى النظمه) اى مطلقا (قوله ان كانت النظمه
بسريره) اى على سبده وان كانت كثره فعلى ذى الخدمة (قوله لنقل ابن رشد) راجع للاول (قوله والمشهوره) عده اى ابن رشد
راجع للثاني (قوله ونقله) اى ابن رشد ايضا راجع للثالث (قوله المخرقة) بنق الحياه المهملة (قوله وهى حامل) حال (قوله قال)
اى ابن عرفه (قوله عليه) اى الملائه (قوله لانه تركه) اى الاتفاق على دايته (قوله وسكت) اى المصنف (قوله وهو) اى القيام
بالشجر (الرجل) حال (قوله لان تركه) عده اى القيام بالشجر (قوله والى) اى وان لم يوجد مشتربه بآدم بجل يسه (قوله وبه)

قوله (لها) أي والذين (قوله فيما) أي الخادم والهار (قوله نظاره) أي كآلام المصنف (قوله هو) في
أي جوب الاتحاق على الأب العسر القادر على الكسب (قوله يبيع) بضم الياء موقع الوحشة أي الأب القادر على الكسب
(قوله هو) أي جبره على الكسب (قوله عليه) أي جبره على الكسب (قوله اشتغل) بضم التاء وكسر الراء (قوله لانه) أي
تقصه فما على علمهما إلا حين وان كان عدم غيره لا يثبت الاستدلال وعين

(قوله فالاولى ترد) أي لانهذان ترد المتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين وتقدم جواب هذا بان مدعى وبالقرداخ
 وشما بما جردى كلا من الترداخ وليس معناه انهم حتى تردوا انهم اليه ومعنى حديثك قولين اقول الان لا تخالغ الى
 اشريفك لاختلاف الذي لم اطلع على اوجهه في نفسه. وانه كان المتقدمين اولي تأخير من ههنا من هذا اقل (قوله محلهما)
 اى القولين (قوله وادعوا) اى الاولاد كلهم (قوله والاولاد) اى وان تعدد الاولاد ٤٤٩ وادعى بعضهم الدم دون باقهم

(قوله فعلى مدعى الدم
 اثباته بيته) اى انشاها
 (قوله هذا) اى اختلاف
 (قوله اى الولد) (قوله
 سواء) اى الولد لمدعى
 الدم (قوله فان كان) اى
 له ولد. واه (قوله على
 الواحد) اى التقرب بالماله
 (قوله الاباحكم) بعدم
 الاتسار اى والحكميه
 لا يكون الا بعد اثباته
 بعداين وعين قولنا نفقة
 (قوله) صلة تعطيل
 (قوله) ماله اى الولد قوله يقتضى
 (قوله) الخ خبر قابل
 (قوله) ولولده اى الخادم (قوله
 وقدرا) اى الوالدان (قوله)
 بعداين يضم الماموخ العين
 واللام مثقال اى الوالدان
 (قوله اى الخادم) قوله
 (قوله) اى الخادم (قوله)
 اى الخادم (قوله ان كانتا)
 اى زوجتها الاب (قوله
 من) اى الاجنبتين
 (قوله كانت) اى فوجه
 الاب اتق طلب من ولده
 نفقتها (قوله) اى الاب
 (قوله لانه) اى الاتفاق
 عليها (قوله يسين) بكسر
 الهمزة مثقاله (قوله وهو)

في ماله لا في ذمته بخلاف الذين (قولان) الاول لان أبي زين والساني لاني انما ارقا لاولى ترد
 محلهما اذا كان الاب منفردا ليس لوالديه. واه وادعوا. والعسر والافقلى مدعى الدم اثباته
 بدنة ابن عرفة بعض الموثقين هذا الذي يمكن له وسواء كان وجب على الابن المدعى الدم
 اثباته لمالها اية بالثقة معه فلا ترجع الثقة كلها على الواحد الاباحكم بعدم الاتسار
 تعمل ابن انما يقبل قول الابن بان ثقة الاب انما هي في فاضل ماله في ذمته بخلاف الذين
 يقتضى ان لا فرق بين انفراد الولد وتقدمه (و) يجب بالقراءة ثقة (خادمهما) اى الوالدين
 ظاهره ولو تعدد وقد واصل خدمة انفسهما كخدمة قهما وظاهره ولو كان الخادم قد واصل
 كذلك ولم يعد امور بينهما لم يجرى له ولا يلزم الاب ثقة خادمه ولو احتج به لافى حال
 الحضانة ولا الاب وحاجة الولد كفى المدونة (و) يجب بالقراءة ثقة (خادم زوجة الاب)
 المتاهلة للاخذام وظاهره ولو تعدد (و) يجب بالقراءة (اضافه) اى الاب (زوجا واحدة
 ولا تعدد) ثقة زوجة الاب على ولده ان كانت احدهما اى زوجتي الاب (امه) اى الولد
 (على ظاهرهما) اى المدونة في حق على امه اقراهما وزوجيتهما لا يمه والى في عدم التعداد كانتا
 اجنبتين والقول الاب في حق عليهما منسما ولو كانتا كقوله كانت لانه يكون
 كانت احدهما معتمدين الاتفاق عليه ولو غيبة لانه الزوجية لا للقراءة (لا) يجب على الولد
 بالقراءة ثقة (زوج امه) الفقير على المدونة لا يتقوى زوج امه وفى الكلى تلزم الابنة
 النكحة على امه وعلى زوجها القيدان كان مدعىا لا يقدر على الاتفاق وكان عدمه مقبلا
 بعد الدخول بها ولم يرضه ابن عرفة ولم يزل الشيوخ يترفعونه ابو الحسن وليس بين لانه
 اتفق على زوجة لانه اى عن مشايروهم والام لا يلزمه الاتفاق على زوجها اه وهو
 وضع (ولا) يجب بالقراءة ثقة (جد) وجد فمن جهة اب او ام (و) يجب ثقة (والاب) وارل
 ولد بنت (ولا يسهلها) اى ثقة الام (زوجها) اى الام (زوج فقير) او غنى فقره وذل الام
 البنت فان قلد الزوج على بعض الثقة قسم لابن والاب فقيرا (ووزعت) ضم الواو وكسر
 الزاى مثقاله اى قسم ثقة الوالدين (على الاولاد) المورسين اتفقوا. ارضهم او اختلف
 (وعل) توزع عليهم (على) عدد (الروس) من غير نظر الى اختلاف اليسار والذكورة والاثوثة
 (او) بحسب (الارث) على المذكر ضعف ماعلى الاتي (او) بحسب (اليسار) فى الجواب
 (اقوال) الاول ثقة القسمى عن ابن الماجشون والساني لابن حبيب ومطرف والثالث نعم
 واصبح ونقل عنه الاول ايضا ابريوس يقول طرف اقول العزل المشهور الثالث (و) يجب
 بالقراءة (ثقة الولد الذكر) الحر الفقير المجرب من الكسب على اية الحر المورس بما فضل من
 قوته وقوت زوجته وزوجاته (قوله) (الذكر) عاقلا قاريا على الكسب (والرفيق) ثقتي

٥٧ مخ فى اى بحث ابى الحسن (قوله بى) بكسر المنة مثقاله (قوله نقل) يضم فكسر (قوله منه)
 اى اصعب (قوله ايضا) اى كقتل الثالث عنه (قوله الاول) نائب قابل (قوله ابن بولس) اى قال (قوله يقول) صلة اقول (قوله)
 الحر لا الرقيق (قوله الفقير) لا الخفي (قوله العاجز عن الكسب) لا قادر عليه (قوله الحر) لا الرقيق (قوله المورس) لا العسر

(قوله عليه) أي الولد (قوله كذا) أي الولد (قوله يدعي) بضم فسكون قطع (قوله) أي المدخول (قوله لمراده) أي المصنف
تفريع على أي يدي فالح (قوله بدليل) بضم مراد (قوله) أي الرجوع (قوله لانها) أي نفقة القريب الخ على. قوله يا من
زمنه (قوله انطلق) بفتح انطا المجهدة مفتحة لادى الحاجة (قوله حصل) أي سد الحاجة (قوله في كل حال) منه تسقط وهو المستثنى
منه (قوله أي اقربها) أي تقدير النفقة (قوله لانه) ار فرضها (قوله حكمه) أي الحاكم (قوله بها) أي النفقة (قوله فصارت)
أي النفقة المقدرة (قوله أخذها) أي نفقة القريب ممن وجبت عليه (قوله بها) أي النفقة (قوله أي المنفق (قوله عليه) أي
من وجبت عليه بعضها (قوله قولها) ٥٠ أي المدونة (قوله الابوان) أي المعسران (قوله وصغيروه) أي النى لاملاله

على مالها والمنفق نفقته في ماله والتقدير على الصكب نفقته عليه الامة عليه او على
اسه في حرفته أو كساده على الابوان اكتسب مالا ينقصه وجب على اسه تمام كفايته
(و) يجب بالقربة نفقة البنت (الانثى) الحرة (حق) يدخل بها تزويجا) البالغ ولو غير مطقة
او يدعي له وهي مطقة لمراده حتى يجب نفقة ما على زوجها البالغ بدليل ما تقدم هذا هو
المحدد (وتسقط نفقة القربة) (عن) الشخص (الموسر بمعنى الزمن) فاذا حصل الوالد أو الولد
المعسر في نفقته وأخذها من غير من وجبت عليه وأراد الرجوع بها على من وجبت عليه فلا
يؤتى له به لان السد الخلة وقد حصل في كل حال (الانثى) أي فرضها من حاكم فلا تسقط
عن الموسر بمعنى الزمن لانه حكمه كما في الزمن (الموسر) من الزوجين (فانما حصل الوالد أو الولد
الزمن بخلاف نفقة الزوجة الا ان فرضها الحاكم ويحذر أخذها للفقير من وجبت عليه
أول بعد الزنا فنق على الاب أو على الولد من لم يبرع بها فله الرجوع عليه ابن حرفة وبه ابن
الحاجب بقوله وفرضها القاضي على الجميع بين قولها في النكاح الاول ان نفق الابوان وصغير
وله وهو وسر ثم طلبو طلاق فلا يلزمه وقولها في النكاح الثاني ان نفقت الزوجة على نفسها
وصغيروه وابكارها من ماله أو سداها الزوج غائب فلا تساعه ان كان وقت نفقة مورا
بصغيروه ايتهما على ان مافي الزكاة قبل فرض النكاح وما في النكاح بعده قلت وفي كذا أيضا
مثل مافي نكاحه او غيره يعطى الولد والزوجة ما تسلفا في يسره من النفقة وقول ابن
الحاجب الا ان يفرضها او يتفق غيره متبرع يقضي ان نفقة الاجنبي غير متبرع حكم القاضي
بها وليس كذلك انما يقضي للمنفق غير متبرع اذا كان ذلك يحكم فلو قال الا ان يفرضها
الحاكم قد قضى به لهما وان اتفق عليهما غير متبرع لكان أصوب (أو) أي والا ان (يتفق)
على الوالد أو الولد شخص (غير متبرع) بعد فرضها فلو أخر قوله بالانثى في انثى غير
المتبرع قاله ابن حرفة وهو لا ين عبد السلام الخط ما لا يظهر بالنسبة لنفقة الوالد بن وأما
نفقة الولد فليس ذلك بظاهر فيها فلنحقق غير المتبرع الرجوع بها على اسه الموسر ولو فرض
من وجود مورا كوجود مال الولد وتبعه ب الباني وهو ظاهر (واسقرت) نفقة الانثى
على أي بمعنى عادت ان تدخل دخول زوجها باليست على أيما فقير من عات باسقرت بقربة
قوله ولا حتى يدخل زوجها بها (ان دخل) الزوج بها حال كونها (زمنة) بفتح الزاى وكسر
الميم أي حريضة مرضا ملازما واسقرت زمنة (تم طلقه) الزوج أو مات وهي زنة وبالفئة

(قوله وهو) أي من وجبت
عليه النفقة (قوله ثم طلبوه)
أي الابوان وصغيروه ممن
وجبت عليه (قوله فبذل) أي
بعض ما تقصرو (قوله فلا
يلزمه) أي من وجبت عليه
عرض ما اتفقوه (قوله
وقولها) أي المدونة عطف
على قولها (قوله من ماله)
أي الزوجة صفة النفقة (قوله
اوسلها) عطف على من ماله
(قوله فلها) أي الزوجة (قوله
اتباعه) أي الزوج بعض
ما اتفقته (قوله ان كان) أي
الزوج (قوله ينما) أي
مافي النكاحين (قوله ومافي
النكاح) أي الثاني (قوله
بعده) أي الفرض (قوله وفي
ز كذا) أي المدونة (قوله
مافي نكاحه) أي الثاني
(قوله من النفقة) بيان لما
(قوله بها) أي النفقة (قوله
ذلك) أي اتفقه (قوله فلو
قال) أي ابن الحاجب (قوله
لهما) أي الوالد والولد (قوله

عليهما) أي الوالد والولد (قوله بعد فرضها) صفة ينفق (قوله فلو أخر قوله بالانثى) أي من قوله أو يتفق وكذا
غير متبرع (قوله بالقياس) أي كون الاتفاق بعد القرض (قوله ما قاله) أي ابن عبد السلام وابن حرفة (قوله ذلك) أي ما قاله (قوله
بها) أي نفقة الولد (قوله لان وجوده) أي الاب (قوله وهو) أي كلام الخط (قوله قبضون) بفتح قاف متفلاي المصنف (قوله من
عادت) أي معناه (قوله انما دخل زوجها بها) الخ على معنى عادت (قوله قبضون) بفتح قاف متفلاي الخ تبرع على معنى عادت
(قوله باسقرت) صفة تغير زينا والقياس (قوله غير متبرع) صفة تغير زينا وصيغة واخافه الجليلان

(قوله فيما) أي العجوة والزينة (قوله صدق) يفتح الدال مثقلا (قوله في الثانية) أي أوعادت الزمانة (قوله لأنه أمرين) عمله
مصدق (قوله في القسم الأول) أي لأن عادت بالغة (قوله غير مضر) ٥٥١

وكذا استمر نقفة الولد على أبيه نظر أولو المال وذهب قبل بلوغه أو بلغ زمانه طراه حال
وذهب فتعود على أبيه وكذا إذا ارشدا اقتسرت نقفة ما قاله الشيطي (لا تعود نقفة البنت على أبيها
(ان) دخل بها الزوج صغيرة: حصة ثم (عادت) لا يهاب لاق أو موت الزوج حال كونها (بالغة)
ثيبا حصة فائدة على الكسب بقدر سؤال (أو) أي ولا تعود على أبيها ان دخل بها زوجها زمانة
وصحت عنده (عادت الزمانة) لها عند زوجها وتأت زمانة ثيبا فلو عادت واحدة منها
صغيرة أو بكر عادت فتعدها على أبيها ان تقرح لآل البلوغ فقط خلا فالبعضهم والمصنف
مصدق في الثانية لأنه أمين مبالغ وكون قد لم يذكر عن الشيطي عدم العود الآتي القسم الأول
غير مضر الشلف مقتضى ما في من الشيطي ترجيح ان عود نقفة الصغيرة على أبيها لا بلوغها
فقط والثانية مدعومة لابن وبن في الذكرووصه قال مالك رضي الله تعالى عنه وعليه نقفة
من ولد أعمى أو مجنون أو زمانة ابن وبن لان ذلك يمنع التكسب فان مصما سقط ثم لا تعود
ان عاد ذلك لان نقفهم انما تصب باستصحاب الوجوب اه وعليه حل ح كلام المصنف وهو
يجري في الاثن من باب لا في (وعلى المكاتب نقفة ولها) الرقيق لا على صدها ان دخلته
صدها كما بها او دخل فيها بحكم الشرع بان كانت حاملها وقت عقدها او حملته بعده لانها
أحرزت نفسها ولها مالها المصنف وليس لنا ان تصب عليها نقفة ولها غيرها وهذا بحسب
اظهاره في الحقيقة على السد لتركها شيان الصوم في طاعة حاشيا (ان لم يكن الاب)
صدها في الكتابة فان كان فنته نقفا ونقفة ولها عليه (و) ان هبزت المكاتبه عن نقفة ولها
او المكاتب عن نقفها نقفة ولها (فليس يجوز) ان المذكور من المكاتبه الاب (عنه) أي
لنقفة على المكاتبه ولها (بجزان الكتابة) لانها منوطه بالرقة كالجنابة والنقفة بالمال
(وعلى الام المهرجعة) بالبر الرضيع (و) المطلقة الرجعية رضاع ولها (ن الزوج الذي هي في
صحة أو المطلق بلا ربح) أي عوض ما في تأخيرها فلذلك لا يعرف المصلين كل الامصار على
نوال الامصار على كل حال (الاملو) يضم العين المهملة واللام وشدة الواو أي ارتناع (فقد)
يفتح فتكون يكونان اشرف الناس الذين ليس شأنهم اوضاع اولادهم وكلوا القدر المرض
وقلة الذين وان ارضعت الشر بقية فلها الاجر فمن مال الاب ثم مال الولد وشبهه في عدم
الوجوب فقال (ك) المطلقة (البائن) يطلع او يثا واخصا بعد رجعي فلا يلزمها الاوضاع
ولو غير شرقة وان ارضعت فلها الاجرة في كل حال (الان لا يقبل) الولد (غيرها) أي امه
الشرقة أو البائن نيلتها الرضا معنبا كان اودام لا ولها الاجرة كآلى المدونة (أو) يقبل
الولد غيرها (يعدم) يضم الياء كسر الهمزة أي يشتر (الاب او يورث) الاب (ولا على المهر)
فان كان للشيء مال فلها الاجر منه سواء حرمه من أبيه أو أمه من غيره لأنه حيث مات الاب
فانظر انما هو مال المهر فان وجد من ارث الاب او من غيره فله الاجرة والا فلي الام (و) اذا
وجب عليها الاوضاع ولها الاب والولد وقبل غيرها (استأجرت) الام من مالها من تزوجه
سواء كانت عالة القدر أو ثيبا ورجعية وغير مطلقة (ان لم يكن لها) أي الام (البان) أولم
كفها (ولها) أي الام التي لا يلزمها الاوضاع (القبلي) يفتح فكسر الهمزة غيرها) أي امه قيد

(قوله والام) اي وان لم نقل قديم ذا الاجل المائة فهو مشكل لان له الاجرة اذ لم يقبل الولد غيرها (قوله فانه) اي ابن يونس (قوله قولها) اي المدونة (قوله فانت) اي قائم بصنوع لابن القاسم (قوله فان ثالث) اي الام (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله به) اي ارضاع ولدها (قوله يريد) اي بجلب رضه ٤٥٢ به غيرها (قوله واليه) اي استخذه اياه رتمها اصله ترجع (قوله لانها) اي المرضعة (قوله عندها)

هذا الاجل المبالغة الاستهزاء والافله اذ لم يقبل غيرها (الجرة المثل) اي مثلها كما في المدونة من مال الاب والابن ان لم يكن للاب مال وغايره ولو زادت على قدر وسعه ان لم يجد الاب من ترضعه عندها مجازا بل (ولو وجد) ابوه (من) اي حراة (ترضعه) اي الولد (عندها) اي امه (مجانا) اي بلا اجرة (على الارحج) عند ابن يونس من الخلاف (في التأويل) المدونة فانه قال قولها قالت فان قالت بعد ما طنت البنية لا ارضعه الا بمائة ووجد من ترضعه بمائة فان قال ما يرضي الله تعالى عنه هي الحق به بجلب رضه به غيره وان ابن يونس قول مالك رضى الله تعالى عنه الام الحق به بجلب رضه به غيره لا بد اجرة مثلها وقال بعض الزنويين واليه يرجع ابن الكاتب وهو الصواب وهو موجود من ترضعه عنه ذلك ام لا لانها وان كانت عندها هي التي تبشر بالرضاع والميت وذلك شرقة بيده وبين امه فلذلك كانت الام الحق به اجرة مثلها وهذا بين عياض ويشهد له قوله آخر الكتاب اذ اوجبه لمن ترضعه عندها اطلاق وهو مقرر ليمكن له اخذها وعليها ارضاعه بجلب رضه به غيرها ويجوز الاب على ذلك اه وقوله بجلب رضه به غيرها هو اجرة المثل كما قال ابن يونس والله سبحانه وتعالى اعلم (وحاشا) فسخ الحامد اشهر من كسرهما ما خوذ من الحاضن بكسر الحاء وهو ما تحت الايط لكشع وهو ما بين الحاضنة والاضلع الخلف وهي لغة الحنظ والصيانة وشرا عاصمة الله ابن والقيام بمصالحه ابن معرفة محصول قول الرازي حفظ الولد في مية وموتة طامه رلباسه ومضجعه وتنظف جسمه (الولد الذكر) الحق ثابتة من ولادته (البالوغ) ولو زنا او اعترافا عن الكسب ويجوز نافة - حفظ حضانة الام وتسرقت فقهه على ابيه ولا يخرج الثلثي المشكل من حضانة ا مادام مشكلا ابن عبد السلام المشهور وفي غاية امد الحضانة انه البالغ في الذكور من غير شرط وفي التوضيح المشهور في الاثبات كونه علامة للبالغ الحظ ظاهر مطلقة (و) حضانة (الانثى) كالتفقة في الجاهل اذ حضانتها الى الدخول فقط والثقة اليه اولى الدعاء وفهم من قوله كالتفقة انه اذا ماقت قبل الثيام تسقط حضانتها وانم الدخول زمنة واستقرت زمنة - حق ثابت لم تسقط حضانتها وان الزرع اذا دخلها غير مطقة الوط - سقطت حضانتها وهو كذلك الا ان يصدق الاب بقرربها الترام من القرض واستقاط الحضانة فلا يسقط ولا الحضانة بالدخول حتى تطبق قاله الواثر يسى ولو اقررت الام حضانة ولدا ثم تزوجت في زمنها فسخ زكاحها قبل البناء قاله ابن عبد القصور وقال الاجرى الشرط باطل فان حاضنته رضاعها ثلاث حسن فسخ منهها من التزويج مطلقة امد الرضاع وجوازه مطلقة ومنه ان شرط عدمه ومنعه ان اضر بالصبي اقوال حسكاها ابن معرفة وحضانة - كذا لا في (القدم) المطلقة وان مات زوجها او اعاقت في العصة قهسى اها والاب لمعا قاله ابن معرفة ان كانت الام حرة بل (ولو) كانت (امة) متزوجة (مقن) بشخصات (ولدها) وطقت وامات زوجها الحرا والبه ذفلها - حضانتها - ابن معرفة الشرط (اي التزامه بقوله باطل) اي لا يلزمها فانه التزويج زمنه ولا يصح وتسقط حضانتها ان تزوجت الا ان

بغير محرم المحضون (قوله فان حاضنت) اي الام (قوله مطلقة) اي عن تقسيمه بشرط عدمه او ضراره (قوله مطلقة) اي عن عدم شرط عدمه وضراره (قوله اوله) (قوله اقوال) اي اربعة (قوله قهسى) اي الحضانة

(قوله ونرضه) بسكون الراء القبر عن اضافة المصدر لقوله (قوله في الحر) اي الزوج الحر (قوله نص) خبر مرفوع (قوله اتوهم) بفتح الهاء اي فيه خلاف الحكم (قوله منه) اي سيده (قوله وسائر) اي باقي (قوله الملم) اي حرة (قوله فيه) اي الزفاف (قوله قال) اي الاب (قوله وهو) اي عدم اشتراط انفراد من استقلت ٥٣ : الحاشية اليه بالسكت عن استقلت

عنه (قوله وبه) اي قول
 يصحون صله ائق (قوله
 العواد) بابدال العين والهمزة
 وشذوا (قوله انه) اي
 الشان (قوله بنها) اي
 التي سقطت حركاتها (قوله
 قال) اي ابن بلون (قوله
 تقدم) بضم فتح مثقال
 (قوله من جهة امها الخ)
 لانها اشق (قوله وقدم)
 بضم فكسر مثقال (قوله
 بعد) بسكون العين وضم
 الهمزة حذف الخاف
 اليه الخ (قوله من نسب
 الام) بانها (قوله قبل)
 بكسر ففتح اي جهة (قوله
 امه) اي الاب (قوله ايه)
 اي الاب (قوله وقال) اي
 ابن عرفة (قوله قبله) اي
 الاب بكسر ففتح (قوله منه)
 اي الاب (قوله وهو) اي
 الاب (قوله سائر) اي
 باقي (قوله الاب)
 لنقل) بفتح اللام مشق
 نقل بلاون لاضافته
 (قوله رها) اي المدونة
 (قوله وعلى الاقل) صلة
 جرى (قوله تأخير) اي
 الاب (قوله عن جدته)
 اي جدات المحضون من
 جهة الاب (قوله مفاد)

الان يابره السدة تشد حركاتها كالكلام اذا تزحزحت وفروصه في المدونة في الحر نص على
 المتروهم وقوله عتق ولها دفع فم ان الامة لا تخص الحر (او) كانت الام (ام ولد) مجز
 سيدها عتقها اذ عتقته جعلتها حرة ولها منه (ولاب) وسائر الاول (انما له) اي
 المحضون كراعي (او ابي) اي تأديب المحضون (وبعنه) اي ارسال المحضون
 (للمكتب) بفتح الميم والقوية اي محل تعلم الكتابة او الملم او المعلمون ضمنه بعضه لانه وليس له
 زفاف البنت من عنده لبيت زوجها بل من عند الام فالقول سابقه قاله ابو الحسن البنان
 لاختصاصه بلام وان يعبر بها ابو الحسن فالقول للحاشية بطلان الزفاف من مندها ابن حجر
 اذا قال تزف من عندي وقال الحاشية من عندي فالقول قبل الحاشية (ثم) اذا قال الام مانع
 واسقطت حقها فالحاشية (امها) اي الام (ثم) (جدة الام) امها او ام ابيها (ان انكرت)
 ام الام او جدي (بالسكتي عن ام سقطت حركاتها) بتوجيها واخره ويجري هذا الشرط في
 كل من استقلت لها الحاشية وهذا الشرط هو المشهور عند المذهب واقتصر المصنف على عدم
 اعتباره وهو قول مصحون به اي ابن الحايب ابن سلون الذي ائق به ابن العواد انه لاختصاصه
 بالام اذا سكتت مع بنها قالوه الرواية المشهورة عن مالك رضي الله عنه وجه العمل
 واختاره المتأخرون من البدارين وغيرهم وتقدم جدة الام من جهة امها على جديتها من
 جهة ابيها ثم الخالة اخت الام شقيقة ولأم اولاب على المعتد وسابق للمصنف وقدم الشقيق
 ثم الام ثم الاب في الجيع ونحوه في المقدمات وابن عرفة (ثم) (حاشيتها) اي الام واخطأ من رتبة
 وهي جدة الام ابن عرفة فعلى هذا الترتيب ما بعد من نسب الام (ثم) (جدة) المحضون من قبل
 (الاب) سواء كانت الاب او امه او امه وان كانت فليس المراد جدة الاب فقط كما ترجمه
 عبارة وجه امه مقدمة على جهة ابيه في المقدمات فان انقطعت قرابات الام فالجدة للاب ثم
 ام جدة الاب ثم ام اي الاب ثم ام امه ثم ام ابيه ثم الاب ابن عرفة فان لم تكن للاب ام
 او كان لها زوج اجنبي قام امه وام ابيه وام امه احق من ام ابيه وقال فان لم تكن قرابات الام
 في تقدم الاب على قرابته وعكس فاقم الجدات من قبله احق منه وهو احق من سائرهن
 في الصق ولها وراعي البيان لابن القاسم ٥٥ وعلى الاول جرى في الصفة (ثم الاب)
 تأخير عن جدته هو مذهب المدونة (ثم الاخت) المحضون شقيقة ثم لاه (ثم العمة)
 المحضون ثم عمة ابيه ثم خالة ابيه (ثم بنت الاخ) الشقيق ثم لام ثم لاب قاله في المقدمات
 ومفاد نقل الموافاة الرابع (او) بنت (الاخت) كذلك واختاره الرجاسي (او) الشخص
 (الاكتي) من الكفاية اي الاشد في الكفاية وحفظ المحضون حال كونه (ممن) اي بنت
 لاخته والاخوان (وهو الاظهر) من الخلاف عند ابن رشد (اقوال) المتناهيين د فـ
 ثلاثة اشياء الاول ان اسم التفضيل التالي آل حق مطابقة موصوفه فالنائب الكفاية
 الثاني جمعة بين من وآل وهو شاذ الثالث جمع ضمير ممن وعربجه اثنتان وجواب الاول

بضم الميم (قوله كذلك) اي شقيقة ثم لام ثم لاب (قوله د) اي قال احمد الزرقاني بن جلة
 (قوله مطابقة موصوفه) اي في التأنيث والتثنية والجمع (قوله وهو) اي جمعه بينهما

(قوله في) الى المحضون (قوله فخصت) يضم انك الجمعة الى الحفنة (قوله الانسلا) اي الفحول (قوله احوار) اي احوال
(قوله وملاية) عطف على الانسلا (قوله وتعمل) بفخ التام والمواضع المير منه عطف على الانسلا (قوله اشترط) يضم
التام (قوله لها) اي الحفنة (قوله فيها) اي الشرط (قوله في الحفنة) ضملا (قوله وعدم القوة) عطف على العقل (قوله
عالت) يضم العن (قوله علم) يضم العن (قوله ورأفة) عطف على جفا (قوله قدم) يضم فكسر فلاي الا يعلم (قوله عليه)
اي الاقرب (قوله ان كان) اي جفاه الاق (قوله الوقي) اي المحضون (قوله والاما) اي وان لم يكن حقا الاحقى قوة فشا
عنها اضار الو (قوله من ذلك) اي القام بما يحتاج اليه ٤٥٥ المحضون (قوله ذلك) اي الفساد

(قوله اولاً) بشد الواو (قوله

المحبة والراعتقلا اى

کثیر شرب با عسکر (قوة)

ولولمکنه ای الال

مما لفت في أمقاط ادخال

لعلنا نعلم ما نعلمه

(همان) بنده فیکون

طیبت شریعت (قبول و ادعای)

منه الى كبر العيون

بسم الله الرحمن الرحيم

(الفصل الثاني من كتاب)

والأول (علاقه) (علاقه) (علاقه)

كان في الدنيا اثبات إمامته

عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: من كان له دين عليه فليؤدبه، ومن كان عليه دين فليطلبه.

فوقه عليها) أي السروط
في فقهنا (أي الشريعة)

في ١٩٧١، تم إنشاء

قوله وما في الموضع (خ)

مع ما يروهم من دفع

اعتراض؛ وفاقته لای

سج (توبہ الہی) آی

سائل دمه (قوله به) آی

مضمون (قوله مثلها) آی

ت الامراض (قوة

انها) أى تلك الامراض

رویه تقفیه (ای المصنوع)

روی (قولہ کتب) ای این

(قوله) ای قاضی باجه

بضم فتح مقلداً قوله

لؤلؤ يلدیاجه) اضافته

على الرقبة ، ولذا خصت باسمنا ، لأننا عاصمة الرجل تنحبه الانسلاخ في أطوار الأطفال ، واللباسية الاقدار ، ويحمل الدعاة اشترط لها شروط شرع نناقشها فقال (وشروط) الشخص (الحاضن) ذكر كان أو أنثى (العقل) فلا يقبل ثيموثون ولا طائر في الحضانة ولو قطع جناحه وعدم القسوة فلا حضانة بل علمت قسوته ابن عرفة الذي أن علم حفا الاحق لقسوة ورأفة الا بد علمت عليه قلت ان كان قسوة خشاعها انصر الى الولد قدم الاجنبى عليه ، ولا فالحكمة المعلق بالنظرة لا يروق بل في تحقق الحكمة (والكفاية) أي القدرة على القيام بما يحتاج اليه المحضون (إلا) حضانة ثلاث (كسنة) أي كسيرة السن كبر ما نافع من ذلك وادخلت الكفاف الزينة والمقصد قوالهما وانخرساوا المصدا ذكرنا كانت أو أنثى (وورن) بكسر فسكون أي صيانة (المكان) الساكن به الحاضن (في البيت) المأخوذة التي (يخاف) يضم التبعة (عليها) القصاد وهي المصلحة ابتداء وهو رضوا ومثلها الابن الذي يخاف عليه ذلك كما استقرأ ابن عرفة من المدونة أولا وآخرا (والامانة) في الدين فلا حضانة لفاقر قرب اليه شرب يذهب ويشرب ويترك اجتهاد يدخل الرجل عليها ولو لحضته كما في ابن وهبان (و) ان ادعى على مستحق الحضانة علم امته (أيها) أي الحاضن امانة تقصه ويحمل الساطي الضمير والشروط السابقة أي عايدا العقل واختاره البدر وشيخه الجيزي ، ويقال مشهله في الشروط الاتمية ق لم أر هذا في شروط الحضانة انما هو في الولي يدا لفسر بالحضون وفي ابن سلون ان من أنق الشروط فليس له اثبات دعواه والحاضن يحمل علمه حتى يثبت عدمها اه ، ومافي التوضيح معتزل مثل ما هنا بنافي (وعدم كذا) مبصر) بزمه وأورثه وادخلت الكفاف كل عاقل مضرة بالولد كالبرص والجرب والادى والحكة ولو كان بمثلها لانهم لا قدر تدافضها لئلا يهاولوا احبتر بعضه عن الخفيف فلا يمنع استحقال الحضانة (ورشد) أي حفظ المال لان الحاضن قبض نفقته فلا حضانة لنفسه ولا لغيره وهو ما أفق به ابن عبد السلام والاجبي فاضى الاتمية يتونس وهو مفاد كلام المصنف وروى ابن هرون بان اها الحضانة ضعيف وارجع ابن عبد السلام عن قتوا وانما كتب القاضي باحة بان لفسية الحضانة حين أمره السلطان بالكتابة في ذلك خوفا منه لانه وفيه فلا تفسد معاشقته غ المسطي اختص في السقف فقبل اها الحضانة وقيل لاسانة لها ان عرفت ثلث ملباحة كتكتب فاضا القاضي الجماعة ومشد يتونس وهو ابن

روی (قولہ کتب) ای این

(قوله) ای قاضی بایده

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (قوله)

قوله (يلداجة) اخلاقه

1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26

(قوله فكذب) أي ابن عبد السلام (قوله إليه) أي خاضى بأجرة (قوله بأنه) أي الشان (قوله لها) أي السقية (قوله سلطانها) أي ونس (قوله فصر) أي سلطانها (قوله بالتمس) أي حسن ونس (قوله جلتهم) أي فقها ونس (قوله القاضيان) أي ابن عبد السلام واللاجي (قوله بأنه) أي الشان (قوله لها) أي السقية (قوله ورفع) بضم الراء ذلك أي القضي (قوله وصر) أي السلطان (قوله فاضى الجماعة) أي ابن عبد السلام (قوله بذلك) أي قنوى ابن هرون (قوله فقتل) أي كتب ابن عبد السلام ذلك إلى قاضى بأجرة (قوله هو) ٤٥٦ أي ما اتفق به ابن هرون وكتبه ابن عبد السلام إلى قاضى بأجرة في المحلين (قوله هو

ظاهر عموم الخ) إلى قوله له وهو الصواب (قوله ولو انتقلت) أي الحضانة (قوله هذا) أي نبوت حضانة الكافرة المسلم (قوله أنى) بضم نون فسكون فكسر أي ذمت (قوله بشر) أي فسق (قوله وهو) أي عدم حضانة الكافرة مسلم (قوله بشر) بضم فسق قطع متفلا (قوله لا) للتبعية (قوله لاؤه) بضم التاء أي لا تبعواضافة خبر بالمان (قوله فرق) بضم فسق قطع متفلا (قوله تبع) أي المصنف (قوله فيها) أي المدونة (قوله وان كانت) أي الحاضنة (قوله من روية الخ) بيان لمن (قوله لذلك) أي القيام بما يحتاج إليه المحضون (قوله به) أي القيام بالمحضون (قوله وان يكون) أي الذكر (قوله والام) أي وان لم يكن مهرها (قوله وأثبتها) أي الحضانة (قوله أي الذكر غير المحرم ذي الال المأمور على المصلحة (قوله اما

عبد السلام فكذب البهانة لاحضانة لها فرفع المحكوم عليه أمره إلى سلطانها الأمير أبي يحيى ابن الأمير أبي زكريا فصر بأحقاق فقهاء الوقت مع القاضي المذكور لينظر وفي ذلك فاجتمعوا بالنسبة ومن جنتهم ابن هرون واللاجي قاضى الاتكعة بنون فافقوا القاضيان وبعض أهل المجلس بأنه لاحضانة لها وأنى ابن هرون وبعض أهل المجلس بأن لها الحضانة ورفع ذلك إلى السلطان المذكور فخرج الأمير بالعمل بقتوى ابن هرون وأمر قاضى الجماعة بأن يكتب بذلك إلى قاضى بأجرة ففعل وهو الصواب وهو ظاهر عموم الروايات في المدونة وغيرها (لا) بشتين للحضانة (اسلام) في الام ولا في غيرها ولو انتقلت من مـ لم هذا هو المشهور وقال ابن وهب لاحضانة للكافرة لان المسألة اذا اتى عليها بشر فلا حضانة لها فالكاثر أولى للشيء وهو أحسن واسو ط لوله ويجب له شور بأن الكافر الاء في بقر على ديث والقاسق لا يقر على فسقه مع مراعاة خبر الألوقة والدة عن ولدها وخبر من فرق بين ولدته وولدته فارق الله بينهما بين احبته يوم القيامة (وضعت) بضم الضاد المحجمة وشد الميم حاضرة أصالة كام وعروضاً كتحقق لذكر كافرة (ان شئت) على المحضون أن ترسمه له دينها أو تغذيه بمنزلة ربي أو غيرها واصله ضمن (ال) جبران (مسكين) تبس في الجمع المدونة فالواو توكي مسلة واحدة (وان) كانت الام (محموسة) أسلم زوجه (ها) طاق مباحة في استحقاقها الحضانة لاق الضم اذ لا تأتي المائلة ابن عرفة فيما وان كانت محموسة (و) شرط ثبوتها (الذكر) أن يكون عند المدونة (من) أي امرأه (يضمن) أي تفعل للحضانة من زوجة أو غيره أو أمة خادمة أو مستأجرة لذلك أو متبرعة به وار يكون محرماً المطلقة ولو بصهر كزوج امها أو الأفلأ حضانة ولو أم أو نانا أهل عند المالك رضي الله تعالى عنه وأثبتها اصبح (و) شرط ثبوته (اللاق) الحاضنة اما لو تبرعوا أو أمة (انخلو عن زوج دخل بها) فلا حضانة لمن لها نكاح دخل بها ولو غير بالغ لا شتغها بشوئه عن القيام بشؤون المحضون فليس له انخلو من له ووط السدامة الحاضنة ولو مرة كدخول الزوج وهذا اذا لم يكن في نزاع المحضون ضرره عليه والا فلا تسقط بدليل قوله لا لا تحلأ لا يقبل الولد غير أمهوك ونهاذت رسم ومحرم فلا حضانة لبيته الخ لا وليت العلم لعدم الحرمة ولا العمرة بالرضاع أو المهر لعدم الرجسية طافه في تقدم مات فلا حضانة لمن دخل بها من زوج في كل حال (الان يعلم) من له الحضانة بعد ما دخل زوجها أو سقوط حقها عنها (ويست) بعد عمله بذلك بلا عدل العام من يوم عمله فلا تسقط حضانتها (أو) أي والان (يكون) الزوج الذي دخل بالحاضنة (محرماً) بفتح الميم والراء أصالة معضون كزوج أمه بعمه ان كان له حضانة

بضم الهمز (قوله ثبوته) أي زوجها (قوله فليس الدعاء) تفريح على دخل بها (قوله من دخل) خبر بل وطه (قوله وهذا) أي سقوط الحضانة بدخول زوج بالحاضنة (قوله علسه) أي المحضون (قوله والا) أي وان كان في نزاع ضرر عليه (قوله كونها) أي الاتى حلف على انخلو (قوله فيها) أي الحاضنة (قوله به) أي دخول الزوج بها (قوله بذلك) أي دخول الزوج بها بصفة طه (قوله بلا مدد) صليست

اى الولد (قوله ثانيا) اى الذين (قوله سواء) اى غير العبد (قوله والى اى وان كان المحضون حاضن غير ابيه العبد (قوله انتقلت) اى الحضانة عن الام بدخول زوجها ايا (قوله) اى من سوى العبد (قوله ويجعل) اى الوصية (قوله) اى محضوها (قوله جعلها) اى التاويلين (قوله لها) اى الام (قوله وان كان الخ) حال او مبالغة (قوله لانها) اى المسئلة (قوله ومنها) اى الام صفة مثل (قوله عليها) اى البسطة (قوله وعلى) اى فرضها (قوله) فى الام صفة نقل (قوله المقاد) بكسر اللام مثقال (قوله الوقت) اى الاقتصار (قوله من ايا الخ) بيان لولى (قوله اولاد) عطف على ولاية (قوله اونسب) عطف على سبب (قوله له) اى العبد (قوله قد يباع) اى لمن يباعه فى قوة (قوله ما قبل) اى قبل (قوله قبل) بكسر الواو مفعول فى الرضيع (قوله خبر) اى حديث وافتحة للبيان (قوله الخ) اى فرق الله (قوله خصوص) خبر لعل (قوله هذا) اى الرضيع (قوله ما تباي

بل وان) كان المهر (لا حضانة له كالمال) للمحضون تنزوجه حاضته من جهة ابيه كعتقه (او) اى والاذا كان الزوج الذى دخل بالحضانة (ولدا) اى عاصبا للمحضون (كأبن الام) بشرط ان لا يكون المحضون حاضنة فارقته عن نوح (او) اى والان (لا يقبل الولد) المحضون (غير ايمه) ويحرمها من لها الحضانة فلا يسقطها بدخول زوجها (او) اى والا ان لم يرعها) اى المحضون (المرضعة عند) بدل (امه) الذى انتقلت له الحضانة بدخول زوج ايمه فلا يسقط حضانة ايمه فكلامه على حذف مضاف غ موابه بدل ايمه اى والا عند ايمه (او) اى والان (لا يكون للولدها حاضن) غير حاضنته التى دخل الزوج بها (او) يكون له حاضن غيرها (غير ايمه او) يكون حاضنة غيرها (عاجز) عن القيام بمصالح المحضون لمناصبه او عائلا (او) اى والاذا (كان الاب عداوى) اى الام اتى بدخلها زوجها (حر) او امة ولو تزوجت بغيره سواء كان ولدها الرضيع حر او عبدا او العبد اولى بعدم تزوجه لانه ملك سيدها وكلامه قيد بقيد ان لا يكون العبد قائما بما مورس له فان كان قائما بها انتقلت حضانة ولده بتزوج ايمه فلو قال او الاب بدغير قائم بما مورس له مطلقا وسر والولده بدولى بذلك ونقطة كان غير ضرورية الذكر ثانيا ما يكون الحضانة للزوج العبد بعد الام ادم وجود من يستحقها واه والا انتقلت له (وفى) سقوط حضانة (الوصية) على المحضون بدخول زوج اجنبي ما وعدم سعة وطها وتبصله بشا وما تبصله (روايات) عن الام رضى الله تعالى عنه فى الام الوصية تقطعت جعلها الشارح فى الام الوصية واخصه وصية لها طلق بل اخصه وصية وان كان ظاهر كلام ابن عبد السلام والموضع العموم لانها مفروضة فى الام وعنها اسئل مالك رضى الله تعالى عنه كفى رضى حلف من سمع ابن القمام ورسم كتب عليه ذكره وفى رسم الوصايا من سمع اشهب وتكلم عليها ابن رشد فى هذه الحال وعلى ذلك نقاه الاثمة كابن ابي زئين فى مقتبته والقمي فى تبصرة وصاحب معين الحكيم وغيرهم من الاثمة وعلى المقلد الوقف مع نص من قاده والوقف حيث وقف والله الموفق (و) شرط ثبوت الحضانة للحاضن ذكر اى كان او انثى (ان لا باقر) اى يريد السقر (ولى) للمحضون ولاية مال من اب او وصى او مقيم او ولادته وصية بسبب كعتق بكسر التاء وعصيته او نسب من اخ او عم او غيرها اذا عدلت ولاية المال ولعت ولى (حر) لاعد فلا يسقط سفره حتى الحاضنة حر او امة لانه لا فرق زله ولا سكن وقد يباع وماله يباع (عن) وضع (ولد) ذكر اى انثى وعن بعض الاباء اى بغيره غير ايمه وليس ثبوت حاضنها فى الدرجة فليسقط حضانة الحاضن فان وجد مساو بدرجة كم ثاب فلا يسقط حضانتها بآراءه بغيره قاله المصنف (حر) نعت ولده فان اراد السقر المذكر سقطت حضانته ايا ما وعبرها واخذها لم يكن رضيعا بل (وان) كان (رضعها) قبل غيرها ولعل خير من فرق بين والدة ولدها والمخ خصوص بغيرها ذوا بغيرها المسقطات المتقدمة (او تافرحي) اى الحاضنة اى تريد السقر وكذا الحاضن الذى كروا قصر على الاتى نظرا للغالب فان اقرت سقطت حضانته وشرط مفتر كل من وفى والحاضنة ان يكون (سقره) يضم فمكون اى اتغال وانقاع (لا) سفر (تجارت)

(قوله فلا يذهب) أي إلى الخوضون (قوله راخذ) أي الماخضة الخوضون (قوله متهما) بفتح الهاء (قوله هيا) أي السلامة
 (قوله والوا) أي وإن لم يكن السقر لامن وأمن في الطريق (قوله فلا يترجمه) أي الخوضون (قوله وزرع) يضم فكسر أي الخوضون
 (قوله إن يصف) يضم ففتح (قوله عليه) أي الخوضون ضرر يترجمه منها (قوله ويقل) بكسر الواو (قوله فخرها) أي أمه وهذا
 لازم لمابقه (قوله إذا انقلب عطفه) بأن غلبت حالته أو استقر على طريق الجبرقان غلب عليه فليس له أن يذهب (قوله
 ويراد) أي على أمن المنقلب إليه ٤٥٨ والطريق (قوله بزوجه) أي جبار عليها (قوله لأمته) أي الزوج (قوله معرقته) أي
 الزوج (قوله يوسه) أي

أزواجه أو طلب مراثيها ونحوها فلا يأخذ ولا يسطح حق الحاشنة وتأخذ منها ولو بقدر أن
 عليه (وحلف) الولي أنه أراد نقل النكاح لغيره والحاشنة أنه أراد سقرا البصرة قبل أخذه معه
 وسق الحصون حتى خرج الحاشنة قصارة على ظاهر المذهب وطلبت الانتصاليه إلى
 موضع بعد فشرط الأب عليها تنقعه وكسوته واحدا أو متعدد أجاز ذلك ولو شاف خربها به
 بلا ذنبة فشرط عليها أن تعطي ذلك فعملها انقضت وكسوتها لم يها ذلك حاله بعض الأئمة
 وظاهر قوله سقط منها أم لا وقيل انما يحلف المهر دون غيره واحصته بعض القرويين
 وارتضاء قلات وس و حج ويشترط أن تكون مسافة سفر كل (سنة) قد هذا هو
 الراجح (وظاهرها) أي المدونة أي يكفي مسافة أربعين سافرا) الولي لنقله أو الحاشنة
 لكتامة (لأن) أي لموضع مأمون (وأمس) يشق فكسر كل من الولي والحاشنة (في الطريق)
 على نفسه وماله وعلى الحصون أي كان الغالب السلامة في الطريق والميلد ولا يشترط القطع
 بها إلا البدو والأفلا نزع الولي ونزع من الحاشنة أن يلفظ عليه وقيل خبرها أن يمكن في
 الطريق يجرى بل (ولو) كان (فيه) أي الطريق (يصر) قوله تعالى هو الذي يسرني في البر والبحر
 إذا لم يلب عليه ويراد سقرا الزوج زوجته أمه في نفسه وعدم معرفته بالاسات عليها وأقرب
 البلد المتقل المجهض لاختفى شيها عن أهلها وحتره فان أراد الولي السفر المذ كور سقطت
 حضانها في كل جال (الآن تسافرني) أي الحاشنة (معه) أي الولي أو الحصون فلا يسقط
 حضانها وليس لوليه منعها منه (لا) أن أراد أن يسافر (أقل) من ستة برزخا بأخذتها ولا
 تمنع من السفر (و) إذا سقطت الحاشنة بحلول زوج بالحاشنة وطلقاتها وأمرات (والانقود)
 الحاشنة لجباضة أما كانت أو غيرها (بعد الطلاق) أو الموت تستقر لي انتقله إلا أن يرضى
 بردها له فتعود لها ولا مال لآيه فان كانت أختا فلا يسمنعها منها (أو) أي لا تعود به
 (فسخ) النكاح (القاسد) انتقض فيها وأجمع عليه أن درأ الحدو كان فسخه بعد البناء أو
 عادت (على الأربع) عند ابن يونس من اختلاف قول غيره فتعود لأن الحدو مبرها كالحدو
 (سلا) أي لا تعود به (الاسقاط) لأنها الحاشنة لغيرها فترجع بعد استحقاقها لها ثم
 أرادت أن تعود لها فلا تعود لها بناء على أنها حق لها وهو المشهور ويجوز إذا دعاها عليه وقبل
 تعود بنات على اثباتي الحصون وعلى هذا لا يجوز زواجها على إسقاطها (إلا) أن يكون
 سقوطها (أو) مذر (كرض) لا تقدر معه على القيام بالحاشنة أو عدمه إن زوج فخرج أو سقرا

میرزا (فرماندهای)

المدة: ١٠ دقائق

أولها: الحاجة (مؤلهة)

يا حظه (أي أولى الصلوات
في صلاة يوم الجمعة)

(قوله ولا تمنع) أي المخاصمة

(قوله) ای المحضون (قوله)

آخا) بضم الهمز (قوله يرضى)

أبي-ن أثقلت الحضانة

له (قولہ بردہ) ای المعضون

(قولہ قعود) ای الحضانة

(قوله اها) ای امه (قوله

ان سکانت ای الحاضنه

المطلقة أو المتوفى عنها

بعض من اتفاقات الحماية

المؤرخون والمعلقون على الأحداث

الجنة (الجنة) والجنة (الجنة)

کلیفہ (مولا) کی زبان

فان لمعه قبل بناء

اولم يذرا اجمع على قتله

الحاد (قولها دات) فيه تمساع

أذم قلقل الحضانة عنها

(قولہ غیرہ) ای ابن یونس

(قوله تعود) ای الحضانة

بعد فسخ القواعد (قوله لها)

ای المضامة علیه اسقاط

والله اعلم

خاتمة الكتاب

هذه اسقاط ولامه معدية (قوله اني عذرت) اسقاط ولامه معقولة (قوله بعدا استحقاها) اي
 المستحقة له اسقاط (قوله لها) اي الحضانة له استحقاق (قوله ثم اريدت) اي المستحقة (قوله اني عذرت) اي الحضانة (قوله لها)
 اي المستحقة (قوله اني) اي الحضانة (قوله لها) اي الحضانة (قوله هو) اي كونها اسقاطا (قوله قد ادماها) اي الحضانة
 (قوله له) اي الامقاط (قوله اني عذرت) اي الحضانة للمستحقة (قوله هذا) اي انما هي المستحقة (قوله قد ادماها) اي الحضانة
 (قوله اسقاطا لها) اي الحضانة

(قوله بزواله) أى العذر (قوله وكذا) أى زوال عذرهما فى حدود الحضانة لها (قوله به) أى المحضون (قوله تتركه) أى الحاضنة المحضون (قوله ما صر) أى عذرهما أو سفر وليه به (قوله منها) أى من عودتها (قوله والام خالية) أى (قوله لها) أى الام (قوله وهذا) أى عود الحاضنة لأمه الخالية بعون جدته (قوله أقوال ثلاثة) أى عودها للام وغیرهها وعدم عودها للام ولا لغیرها وعودها للام دون غیرها (قوله وصدر) بخصات متقلا أى ابن رشد (قوله عزاء) أى نسب ابن رشد عدم عودها لها (قوله بدخول الزوج) صلة علم (قوله بذلك) أى دخول الزوج (قوله فيها) أى الحضانة (قوله عليه) أى الولي

١٥٩

المحضون خبر قدر لا يقتضيه قوله وقت يمينه تنازع فيه قطاه ووطاه قوله بنوبه أى الولد (قوله وان كان أى الولد (قوله منها) أى أمه (قوله بها) أى أمه (قوله فغلبه) أى وليه (قوله بكتبه) أى الولد (قوله لوليه) أى المحضون (قوله لها) أى الحاضنة (قوله ابنته) أى المحضون (قوله موافقته) أى وليه (قوله ذلك) أى يمينه لوليه لياكل حسده (قوله لانه) أى يمينه (قوله كاه) أى المحضون (قوله والسكنى) أى اجرتهم (قوله توزع) بضم ففتح مثقال أى تقسم (قوله هذا) أى توزيع (قوله عليها) (قوله يارمه) أى الاب (قوله مسكنه) أى الولد (قوله على) أى الاب (قوله يمينه) بضم النجمة وقع الياء (قوله الجاهم) أى الرأس (قوله وروى) بضم فكسر (قوله لانه)

زوجها صرعا ثقة فعدوها الحاضنة بزواله وكذا اذار جمع به وليه من مفروسة فقله الا ان تتركه ختمة بعد زوال ما صر بلا عذر أو بانف الولد من عودتها ويشق نقلهم اقلنا نأخذ (أو) أى والا (لوت الحقة) التى انتقلت لها الحضانة بدخول زوج بالام (والام خالية) من زوج بعون أو إطلاق فقه ود الحاضنة لها وكيفية والام وغیرهما وهذا أحد أقوال الثلاثة ذكرها ابن رشد وصدر بعدم عودها للام وعزها لظاهر المدونة (أو) أى أو تقر الحاضنة للام أو غيرها فى دخل به الزوج (تأجيله) أى خلوها عن الزوج بعون أو إطلاق (قل حله) أى من انتقلت الحضانة اليه بدخول الزوج بها ومعه قول قبل حله أى وروى فاذا علم بنقلها من انتقلت وسكت حتى تأتت فلاحق فيها (وللحاضنة) أم أو غيرها (قبض فقتته) أى المحضون من يه أو وصيه وكونه وعطائه وفراشه وجب مع ما يحتاج اليه ابن عرفة وعليه فى قطاه والود ووطاه وقت يمينه أمه قد مرنا بنوبه ان كان يميز عنها أو بلغ حد ما لا يثبت الولد معها مشتر بافعليه ما يقبض مفردا وليس لوليه ان يقول لها ابنته باكل عيشه وى يعود لئلا وليس لها موافقته على ذلك لانه ضرر بالمحضون والاحلال بسبب استاذنا بضم وقت كاه (والسكنى) توزع على أى المحضون والحاضنة (بالاجتهاد) من أهل المعرفة فى بعض المحضون فهو على أى فليأخذ بعض الحاضنة فهو على ما عدا ذلك المذهب المدونة وهو المشهور قال المطيع فى باب الاب لوله ما فيه وكذا يلزم الكرام من مسكنه وهذا هو القول المشهور بالعمول به المذ كوروف المدونة وغیرها محضون ويكون عليه من الكرام على قدر ما يجتهد وقال يحيى بن عمر على قدر ما يجامع وقد افاد ان قول محضون تفسير للمدونة كانهما المستغنى توضيحه ونصه والمشهور ان على الاب السكنى وهو مذهب المدونة خلافا لابن وهب وعلى المشهور فقال محضون تكون السكنى على حسب الاجتهاد ويقعوا لابن القاسم فى العمياطية وهو قريب مما فى المدونة وقال يحيى بن عمر على الجاهم وروى لاشئ على الرأى ما كان الاب موسرا وكان أيضا انها على الموسر من الاب والحاضنة وسكنى ابن بشير وقاله لاشئ على الام من السكنى اه ابن عرفة فيها السكنى على الاب يحيى ابن عمر السكنى على قدر ما يجامع قال وروى ايضا لاشئ على الرأى يسر الاب محضون السكنى عليها ليس لمتعين بل على قدر ما يرى ويجهتد وأرى ان كان الولد لا تز بسكنه على من يسكن معه من أب أو أم من ثلاثين على أى لا اقله الاقل بما ترضى على أحدهما (ولاشئ) أى لا يجوز ولا تفتق (لحاضن لاجلها) أى الحاضنة هذا قول الامام المحدث ائمة تصالى عنه المرجوع

أى من اجرة المسكن (قوله ما) مصدرية ظرفية (قوله وقال) أى الامام رضى الله تعالى عنه (قوله انها) أى اجرة المسكن (قوله من الاب الخ) بيان للموسر (قوله يانه) أى الشأن الخ تصور ليقول (قوله فيها) أى المدونة (قوله عليها) أى الاب والحاضنة (قوله يرى) بضم اليماء (قوله ويجهتد) بضم الياء ففتح الهاء (قوله من أب الخ) بيان لمن (قوله والا) أى ان نأذبت سكتها على من يسكن معه (قوله فغلبه) أى الاب (قوله المرجوع) بفتح قول

(قوله في معلوم قدر ذهب) ملة تدفع واضافة معلوم من اضافة ما كان صفة واضافة قدر يعني من اى في قدر من ذهب معلوم
(قوله لاجل) نعمت قدر (قوله سلم) خبر دفع (قوله لا بيع) عطف على سلم (قوله لاجل) نعمت يسع (قوله لانه) اى القدر لا معلوم من
الذهب او القصة (قوله لو استحق) يضم التاء وكسر الخاء المهمة اى دفع عنه ملك ياتيه بثبوت ملكه لغير قبله (قوله لا ينقص
بها) اى ولا يزيل البائع ملة (قوله ولو لم يسع) اى القدر لا معلوم من الذهب او القصة (قوله معينا) بضم ففتح متعلا حال من ذهب
يسع الخط انظر هذه العمدة التى قال فيها سلم لا بيع فان الذى ظهر لى انما دخل فى هذه البيع ١٠ وأجيب بان غير
المسكوك من الذهب والقصة ليست معنا لانها لم تكون متمازاة بتدخل هذه الصورة فى تعريف البيع (قوله عارض) اضافته
من اضافة ما كان صفة (قوله تاجيل) مصدر مضارع الى مقعول (قوله عوضه) اى العقد و اضافته لادنى ملازمة (قوله العين)
نعت عوض اى الذهب والقصة (قوله ولو ربه) عطف على تاجيل (قوله غير العين) صفة عوض (قوله حين عقده) ملة رتبة (قوله
وبنه) اى العقد عطف على عارض (قوله عدم ترتيب ثمنه) اى العقد عطف على عارض (قوله ربه) اى العقد عطف على
عارض (قوله ومقابل) عطف على عارض (قوله منها) اى التاجيل ومقابلته التجيل والرؤية المتمازاة بالقيمة حسنه والبت
ومقابلته لثبوتها ويسلم ترتيب ثمنه الخ ومقابلته ترتيب ثمنه الخ ونحوه ١٦١ ومقابلها فساد (قوله بعدد) بضم
فتح ففسر متعلا اى يصيره

ودفع عوض في معلوم قدر ذهب او قصة لاجل سلم لا بيع لاجل لانه لو استحق فلا ينقص به
ولو يسع معينا انقص به باضافة قوله وسه ولعارض تاجيل عوضه العين ورؤية عوضه
غير العين حين عقده بتموضع عدم ترتيب ثمنه على عن سابق وصفه ومقابل كل منها ايدى ملو جيل
وقد وحاضر وغائب وبث وخيار ومراصة وغيرها كل منها ما بين المقابله واعلم من غير من وجه
اد قوله وتدخل هبة الثواب الخ ويسئل نفسه ايضا المبادلة والتولية والبركة والاقالة
والاختلاف التسعة وتخرج من الانحصار بقوله ومكاسية وهذه اظاهر فبعد الاقالة زيادة
أزقة قدر علمه كبعض مسائل الصلح التى اوردتها الخط على هذا الحد وقوله معين غير العين
فما اضافة غير المعلوم اى معين نفسه كل ما غير العين واراد بالعين المسكوك من ذهب او قصة
لا ترد عليه صورة بل عرض فى آخر ولا هو ودفع عرض فى ذهب او قصة فمسكوك لاجل
وهى سلم لا بيع لاجل كما قال لان غير المسكوك من الذهب والقصة عرض لاجل لانها خاصة
بالمسكوك فمدق انه لم يبين نفسه غير العين خلافا لخط وقوله فنقض الاربعة اى يخرج هبة
الثواب بقوله ومكاسية اى مقابلة لانه يقضى على الواهب بشيئ ما يساع به الموهوب وان لم
يرض فلا مكاسية فيها مخرج الصرف والمراطة والمبادلة بقوله أحدهم ونوبه غير ذهب ولا قصة

ويسع الحاضر يتجعب فى بيع مؤجل حاضر ويتردد المؤجل فى بيع مؤجل غائب يسع الحاضر فى بيع حاضر تقدر على هذا
قياس سائر (قوله فيها) اى التعريف (قوله وتخرج) اى المبادلة وما بعدها (قوله هذا) اى خروج المبادلة وما بعدها ومكاسية
(قوله فيها) اى الاقالة بزيادة أو نقص اى ولا يظهر خروجها اذا كانت بزيادة أو نقص فبمكاسية انما هبة ذات مكاسية
(قوله لتزد) بفتح فسحسب مختلف حتى اى الاقالة بزيادة أو نقص (قوله فيها) اى التعريف لمخولها انما اقاله الباني وقدمان الاقالة
بزيادة أو نقص يسع انما اقاله خوفا منه متعين ليكون جامعوا انما الخلاف فى الاقالة بين اثنين فقبل بيع الاقالة استثنى وقيل
حل (قوله كبعض مسائل الصلح الخ) تشبيه فى ورودها على الحد (قوله التى) اوردتها الخط (قال ويدخل فيه بعض أنواع الصلح
كما لاصلح عن دين لمن ذهب او قصة بعوض يساوى ذلك أو يقا به بزيادة أو نقص ١٠ وقبه ان هذا يسع وسقوله المنصف
الصلح عن غير الدين ببيع قد خوله منه متعين لجمعه وانما لم (قوله وقوله) اى ابن عرفة (قوله واراد) اى ابن عرفة (قوله فلا ترد
الخ) بضم عرفة على قوله اضافة غير المعلوم واراد بالعين الخ (قوله صورة) اصاحه قلابان (قوله لم يسل) حال (قوله كما قال) اى ابن
عرفة (قوله لمن الذهب والقصة) بيان لغير المسكوك (قوله عرض) خبران (قوله لانه) اى الدين (قوله لانه) اى الدين (قوله لانه) اى
معلوم من ذهب او قصة غير مسكوك لاجل معلوم (قوله وقوله) اى ابن عرفة (قوله لانه) اى الشان (قوله وان لم يرض) اى
الواهب (قوله فيها) اى هبة الثواب

(قوله بصفة) صلح بيع (قوله فيه) اى البيع (قوله بهور) اى لا تضرب فيه ولا تخدعه ولا تمسسه فيه ولا به ولا معه طاهر زور
(قوله وجوبه) اى البيع (قوله ونه) اى البيع (قوله تقسم) انضم فكون فكمس اى حالف (قوله عليه) اى البيع (قوله
فيما لا ضرر فيه) اى يحمى على مالكه (قوله وراحتي) اى البيع (قوله بقرع) اى البيع (قوله لمشر وعينه) اى البيع
اى بمسبب السلام بانته معلومة من العين بالضرر ونه فالاستدلال المذكور عليها بالكتب والرجال ليس بتركها بالآثار والاحاديث
وقرير الطالبة اى (قوله عادية) اى عرفية ٤٦٢ (قوله سواء) كان اى اهل الالى على الرضا (قوله كذلك) اى من الجانبين (قوله

اذ عوضا الصنف احدى ما ذهب والاخر فضة وعوضا الراطلة والمبادلة ذهبا او فضة
وتخرج السلم بقوله معين غير العين فيه لان غير العين فى السلم هو المسلم فيه ومن شرطه كونه
دينا فى القيمة والمراد بالعين ما ليس فى القيمة حاضر امكن او غائبا فاشترى ببيع المعين الغائب
بصفة او رد وبسابقة او شرط شياء بالرد بقوله الاصل فيه الجواز لقول الله تعالى ولا يحل الله
البيع وتظير احدى الطريقتين افضل انكسب ببيع مبرور على الرجل يده وقد يعرض وجوبه
كبيع الطعام والشراب لحضار اليه وبذبه لتقسم عليه فيما لا ضرر فيه لان ابرار القسم
مندوب وكراهته كبيع هر او بيع العمة وبصره لتقسيم شرطه او وجوبه لمالعه بحكمة
ومشر وعينه التوصل الى تعاليد القبر رضاه بقصد ابواب المنازعة والمقاتلة والسرقة والتجارية
والانداع والجلب الخى منها رده لم ينقد (ما) اى كل شئ (يدل) دالة عادية (على الرضا)
بمضج الثمن من ملك بتمسه ودخوله فى ملك مشتركة فى نظير الثمن وتخرج الثمن من ملك
المشتري ودخوله فى ملك البائع فى نظير الثمن سواء كان قولان من الجانبين او فعلا كذلك اوقولا
من احدىهما وفعلا من الاخر غير معاطاة (وان) كان ما يدل على الرضا معطاة (معاطاة)
بان يعطى البائع الثمن للمشتري ويعطيه المشتري الثمن فينقلها اليه البيع مطلقا وقال الامام
احمد رضى الله تعالى عنه وقال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا بد من القول فى خبر المحقرات
والثاني رضى الله تعالى عنه لا يمنه مطلقا ابن جابر المالكي فى شرح جمع الجوامع يبنى
للمالكى المحاطة على عقده القول فى خبر المحقرات فان العادة لا تغير قط بعقده فيها المعاطاة
فى القاررات والجوارى ويصوها البنائى ما وافق العادة فى هذا وما فيه هو الذى يبقى به اذا اعتبر
فى الدلالة على الرضا الدلالة العادية فان حصل الاعطاس من الجانب الاخر غلب ومن الجانب الاخر
ما دل على الرضا غير الاعطاس والقول صحيح ولا يلزم الا اعطاس من الجانب الاخر غلب وان أخذ طعاما
على نفسه كخضف ورضى بتمسه ولم يدفع الثمن له رده وأخذته وليس فيه بيع طعام بطعام
مع الشك فى التخلل لما حلت من المحلل البيع فردته فمضى هو أخذته انشاء بيع آخر
فان دفع بتمسه فليس له رده وأخذته فذلك ابن عرفة وله أو كان الاول الصيغة ما دل عليه
ولم يعطاة فى جعلها ما فهم ان الاخرس فهم من كفالة او غيرها لزمه الجانبين
اشارة فمضى منها الايجاب والقول لزم به البيع ثم قال باعات زمانى الاسواق انما
هى بالمعاطاة فهم مضى قبل قبض المبيع ولا بد منه فيها الايجاب والقبول القطعين

مطلقا) اى من التقيد
يكون المبيع ثمةا قبل
التمين (قوله منه) اى
القول (قوله مطلقا) اى
من التقيد بغير المحقرات
(قوله عقده) اى البيع
(قوله عقده) اى البيع (قوله
فيما) اى غير المحقرات
(قوله فى القاررات الخ) يدل
من فيما (قوله صحيح) اى
البيع (قوله ولا يلزم) اى
البيع (قوله رده) اى
الطعام الذى أخذته (قوله
فيه) اى أخذته (قوله لما
قلت) حله ليس فيه الخ
(قوله من المحلل الخ) بيان
لما (قوله فرد) اى المأخوذة
(قوله) اى البيع (قوله
قلت) اى بيع طعام
بطعام متكوك فى
تماثلهما (قوله وه)
اى البيع (قوله اركان)
اى اشدور يتوقف هو
عليها وان لم تكن دائمة
فيه وهذا اصطلاح فلا
مشاحة فيه (قوله فى

جعلها) اى المدونة (قوله فهم) اى لم يضم فكمس فيما (قوله من كفالة الخ) بيان لما (قوله لزمه)
اى الاخرس غير ما (قوله فهم) انضم فكمس (قوله لزم الخ) خور كل (قوله لم قال) اى الباي (قوله فهم) اى باعات زمانى (قوله
منه) اى غير لازمة فان اراد جعلها فمضى من المتبايعين فانه يمكن منه جبر اهل الاخر (قوله قبل قبض المبيع) مفهومه
لزمها بتمسه فليس لاسد جعلها الا برضا الاخر (قوله الايجاب) اى اثبات وانشاء البيع من البائع وهذا هو الاصل

(قوله على القبول) اي من المشتري المبيع بالثمن الذي تراشع عليه (قوله بان يقول المشتري البائع الخ) تصور لثمنه قبل القبول وفيما يجازي الاول (قوله ونحوه) اي بصفة (قوله ولو رجع) اي المشتري (قوله وقال) اي المشتري (قوله لم يرض) اي الشراء وانما اردت اختبارك هل تدمعه او لا هل (قوله وهو) اي الزوم المشتري الشراء (قوله وليكنه) اي الزوم استدراكه على عزو الزوم المذكورين لرفع ايجابه اعتقده (قوله انه) اي الشان (قوله انما يلزمه) اي المشتري (قوله ان اشترى) (قوله فان حلف) (قوله به) اي الشراء (قوله اورد رجع) اي المشتري من الرضا (قوله لم يحلف) اي المشتري على عدم ارادة الشراء (قوله فان حلف) اي المشتري على عدم ارادته الشراء (قوله فلا يلزمه) اي الشراء (قوله بل الحلف) اي قبوله وحل البيع به (قوله فيها) اي هذا المسئلة (قوله اقوى من دلالة الامر عليه) اي الرضا (قوله على قوله) اي ابن القاسم (قوله في غيرها) اي المدونة (قوله فيها) اي المدونة اي وفي غيرها بالاولى (قوله لكن لما استند ابن القاسم الخ) استدراكه على أن قول ابن القاسم فيه مقدم الخ لرفع ايجابه انه لا وجه لاعتقاده المصنف على خلافه (قوله لقياس) صلة استد (قوله لقياسه) اي ابن القاسم (قوله اعتقدا المصنف الخ) جواب لما (قوله فيه) اي قياس ابن القاسم اي بان المشتري ٤٦٣ اذا قال بعتي فقد طلب ذلك بلفظ

صرح واما في التسوق
فجعل أن صاحبها أو فقها
ليعلم مقدار ما ساء به ثم لا
يبعهما أو يبعهما من آخر
طلبه منه فإن قاله قائل
بكم تبعهما فلا حاجة فقال
السائل أنت لم تأخذ فلا بد
من جواب البائع بما يدل على
الراضر بها وأظهر الكن
لما كان كلامه الأول محتملا
لارادته بيعها بها حلقه
حالت في اقله تعالى عنه
لرفع الاحتياط لاساء وقد
تقوى بانها في السوق
وهي لغيره فحالة والقرينة

بمال (و) ينعقد البيع بمبادل على الرضا ان تقدم اليجاب على القبول بل وإن تقدم
القبول على اليجاب بان يقول المشتري للبائع (يعني) هذا الشيء بكذا ادركه
(يقول) البائع (بعت) بكمه ونحوه في الالة على الرضا يظهر لزوم المشتري الشراء ولو رجع
وقال لم يرض وهو قول ما لا يرضى اقله تعالى حتى في كتاب محمد وابن القاسم وعيسى بن دينار
في كتاب ابن حزم بن واخاوه ابن الماورز وليكنه خلاف قول ابن القاسم في المدونة انه انما يلزمه
الشراء ان اشترى على الرضا به ولو رجع ولم يحلف فان حلف فلا يلزمه فساوى هذه المسئلة مسألة
التسوق الا تبطل الحلف في الأولى من الحلف في الثانية لان دلالة المضارع على الرضا اقوى
من دلالة الامر عليه ومثل قول المشتري بعتي قول البائع اشترى فيقول المشتري اشترت
البنائي من المعام أن قول ابن القاسم في المدونة مقدم على قوله في غيرها وقول بقره فيها لكن لما
استند ابن القاسم في هذه المسئلة لقياس على مسألة التسوق وكان قياسه معطوفا فيه اعتد
المصنف بالصفة ويزم بالزوم ولو رجع المشتري وحلف وهو المحقق وقوله الحلف فيه أولى
من الثانية لظفر فان دلالة الامر على الرضا اقوى من دلالة المضارع عليه لان صيغة الامر
تدل على الإيجاب كما في الحسن وغيره ويشبهه كلام ضع وابن حرفة وغيرهما فهو يدل عليه
مرقا وان كان في أصل اللغة محتملا (و) ينعقد بمبادل على الرضا وان يقول المشتري (ابعت)

في بعضه فبالبقية وهي اقوى من الحالية ولعل ما كالمسئل عن هذه لم يقبل فيها عين المشتري أو ما إلى هذا أبو الحسن وقد اختلف
اختصرها المراد في غيره على السؤال والجواب وانما يقعون ذلك اذا كان جواب ابن القاسم هو عدم الحلف بل في السؤال
أو قياسه مستكلا وان لم يمتنع في ذلك ذكره واللفظ مختصر وليذكره السؤال والجواب وكذا قال ابن حرفة ولهذا اقله علم
مثنى المصنف على القول الأول ولم يجمعهما مع مسألة السوم كما فعل ابن القاسم فلا اعتراض عليه في عدم ذكرها كما في فيما ولو
مثنى على ما قبله لا يمتنع عليه ايضا فيقال لكم على ما ينعقد به البيع ولم يتكلم به اشكال المشتري الرضا ولكن الجدل
الأول هو الظاهر الرابع قاله الحنفية (قوله بجزم) اي المصنف (قوله بالزوم) اي الزوم البيع له شترى (قوله وهو) اي الزوم
(قوله وقوله) اي ص (قوله فيه) اي قول المشتري بعتي الخ (قوله من الثانية) اي مسألة التسوق (قوله فيه تقرر) غير قوله (قوله
فهر) اي الامر (قوله فيه) اي اليجاب (قوله وان كان) اي الامر الخ (قوله في أصل اللغة) اضافته لبيان (قوله محتملا)
اي غير حصر جمعه الحلف فيما المصنف على ثالثين الاول انه لا يشترط في اعتد البيع تقدمه الى اليجاب على ذلك القبول
الثانية ان الغلبة العرف في الالة على الرضا لو كان الاصل فيها او محتملا لغيره في اللغة فلتقول الشخص لمن يعلسلة
بنيها يشتر مشلا بمثل الرضا به وعلمه وحل في العرف على وضاهه وارادته ايدافا اياه البائع بما طلبه مقدم ثم ادومر

البائع يقتصر البيع الى ايجاب وقبول ولا يلزم وجوده ما لم يلق الماضي وان قال يعني فقال بعتك فقال ابعنا العراشون
 يتعديه وقال ابو حنيفة والشافعي رضي الله تعالى عنهما لا ينعقد حتى يقول المبتاع اشتريت ودليلنا ما ينعقد الشرع
 ينعقد البيع به واس للايجاب والقبول انما معنى لكل لفظ واشادة فهم منه الايجاب والقبول لم البيع به وكذا ما اثر العقود
 الا ان بعض الاتفاق صريح كعنتك بكذا انقول الاترقيات او ايتت منك فيقول الا اشترعت فهذا يلزمه ما بعض المحلل
 فلا يلزمه البيع بمجرد حتى يقرن به عرف او عاداتا وميل على البيع مثل قول شخص لا اشترى بكم فقول الا اشترى بكم
 فقول الاول قبلت فقول الثاني لم ابعك فان كان في سوق ذلك السلعة فمروى بكم بزمه البيع وروى ابن القاسم بخلافه
 ما اراد البيع ولا يلزمه ان يتصرف ٤٦٤ (قوله ثم قال) اي البادي (قوله ولا يلزمه البيع) عطف على حلف (قوله

اي اشترت منك كذا بكذا (او) قول البائع (بعك) كذا بكذا (ويرضى) الشخص (الاشترى)
 بفتح الخاء المجهة وهو البائع في الاولى والمشتري في الثانية (ثم) اي أى المشتري (وحلف) البادي
 بصيغة مضارع بالها كان ومشتريا ثم قال بعد هذا الا اشترى لا يرضى ولا يلزمه البيع (والا)
 أي وان لم يحلف (زم) البيع ولا ترد العين لانها عين يتم حصة نصف البائع (ان قال) البائع
 ابتداء (أي معها) أي السلعة بكذا فرضي المشتري بشرائه ابع فقال البائع لم أرض وانما أردت
 المساومة او المزح فان حلف فلا يلزمه والارم (او قال) المشتري ابتداء (أنا اشترتها) أي
 السلعة منك (به) أي الفتي المعلوم ورضى البائع ببيعها لله فباعت المشتري لم أرد الشراء وانما
 أردت الاختيار او المزح فان حلف فلا يلزمه والارم فان كان رجوع البادي قبل رضا
 الاخر فله الرد بلاعين ولا ينافي هذا قول ابن رشد اذا رجع احدهما او وجبه صاحبه قبل
 أن يجيبه الاخر لم يرد رجوعه اذا اياه صاحبه بعد ما قول له في صيغة الماضي التي يلزم
 بها الايجاب والقبول وما هنا في صيغة المضارع فان بدأ احدهما اجماعا كعت واشتريت
 ورجع قبل رضا الاخر فلا يقرعه رجوعه ولو حلف رجعه أيضا اذ لم تتم قرينة على البيع
 او على عدمه والاعل عليها من غير حلف (أو) أي وحلف ان (تسوق) أي احضر البائع سلعة
 في سوقها المذابيحها (فقال) له المشتري (بكم) تبيعها (فقال) البائع أيها (بمانه) ثم نحو
 الدوام (فقال) السائل (أشتمت) أي السلعة بالماضي فقال المشتري لم أرد البيع وانما أردت
 المساومة مثلا فحلف ولا يلزمه البيع والا فليزسه ولا مفهوم لتسوق على ما فاداه الخطاب
 والحاصل أنه ان قامت قرينة على عدم ارادة البيع فاقول البائع بلاعين وان قامت على ارادته
 بان حصل غا كس وتردد في اليوم أو كس مدة ثم قال لم أرض قبله البيع وان لم تتم قرينة
 على احدهما فقول بيمينه سواء تسوق بها أم لا كما صرح به ابن رشد ونقله الخطاب واعتقد ابن
 عرفة وغيره ولم أرض منسقة (كشرط) صحة عقد عاقده (أي البيع بالها كان أو اشتريا (فبين)
 أي فهم متعاضد العقل بالالكلام وحسن رد جوابه لا يتجسد الاجابة بالهوية والا صبراف

ولا ترد العين اي على غير
 البادي (قوله هذا) اي فان
 كان رجوع البادي قبل
 رضا الاخر فله الرد بلاعين
 (قوله بعد) بالضم مقصد
 حذف المضاف اليه وثبة
 معناه (قوله لانه) اي يقول
 ابن رشد الخ على ان ينافي
 (قوله رجعه) اي الحلف
 (قوله والوا) اي وان قامت
 قرينة على البيع او عدمه
 (قوله والوا) اي وان لم يحلف
 (قوله قبله) اي الحطاب هذا
 قول مالك في رضى الله تعالى
 عنه في كتاب الفروع
 المسدودة ثم قال ولا ينافي
 قول رستم من سمع اشهب
 من كتاب العيوب يلزمه
 واسب له ان ياتي ثم قال وقال
 الاجمري ان كان المسمى قدور
 قيمة السلعة كانت تباع بثمنه
 زههما البيع والاشترى

لا يصبو يلزمه ابن عرفة من قال ان وقع حلفه لبيعه بكم فقال هي بكذا فقال اخذتم به فقال لم أرض في لزوم
 البيع واقترها رافعوا ان حلف ما سواه على الايجاب ثلثه ان كان قيمته او ما تباع به والاقالتاني ابن رشد وكذا قول الساماني
 اخذها بكذا فقال البائع بعتكها فقال لا أرض ١٥ قالوا قول الثلاثة نقلها ابن رشد (قوله على ما فاداه الخطاب) ونصه قوله
 مسوق والمفهوم على ما فيها الذي على له لانه اذ يلزم البيع مع التسوق الذي هو فائدة ارادة البيع فاحرى مع علمه فهو
 مفهوم من واقعة وايضا اذ لم يتسوق بها وحلف فلا يلزمه البيع اتفاقا على ما انشأ ابن رشد فنص المصنف على اختلافه فلم
 حكم المتفق عليه ١٥ يتصرف (قوله كان) أي عاقده (قوله فهم) بفتح فسكون (قوله بالكلام) صفة مقاصد (قوله وحسن)
 بضم فسكون عطف على فهم (قوله جوابه) اي الكلام (قوله لا يجرد الاجابة) من اضافتها كان صفة اي الاجابة المجردة
 عن فهم المقصود من الكلام وحسن جوابه عطف على فهم (قوله بالهوية) صفة الاجابة (قوله الا صبراف) عطف على الاجابة

(قوله بالبر) صلة الانصراف (قوله لوجود هذا) اي المذكور من الاجابة بالعدو والانسراف بالبر المجردين عن القهم وحسن الاجابة على الجرد الخ (قوله ولا يضبط) اي التميز (قوله بسن) بكسر السين وشدة التون اي قد مضى من العصر لاختلافه باختلاف ذلك الاشخاص (قوله المقابلة) خبر دليل (قوله ان الشرط الخ) خبر دليل (قوله لا يصح البيع من غير معين) تقرير على وجهه وشروطا على تعيين (قوله كان) اي غير المعز (قوله عند ابن شاس) صلة لا يصح الخ (قوله اي الجنون (قوله فيه) اي عقد (قوله الاصل) صلة ينظر (قوله في اتمامه وقضيه) صلة الاصل (قوله ان كان) اي عقد الجنون (قوله من يلزمه عنده) اي الرشيد (قوله اقوالها) اي المدونة الخ (قوله عند الجنون ينظر له فيه السلطان (قوله ولما عصى الخ) عطف على اقوالها (قوله قوله) اي البائع اذا اعتل (قوله ليس) اي بيع المريض الذي ليس ٤٦٥ في عقده (قوله دليل) اي ابن عرفة

(قوله الاول) اي قولها
باز جرد لوجود هذا في الهام ولا يشترط بسن ودليل بقدر الصحة المقابلة بقوة الاتي ولزومه
ودليل بقدر عقدان الشرط انما يكون اعتقادا لا ذات فلا يصح البيع من غير معين لمصر أو
الغنا أو الجنون أو يوم باعاً كان أو مشترطاً عند ابن شاس وابن الحجاب وابن رشد والمصنف
قال ابن عرفة وقد عقد الجنون حين جنونه ينظر له فيه السلطان بالاصل في اتمامه وقضيه ان كان
مع من يلزمه عنده اي قولها من جن في أيام انشيار نظره السلطان ولم يعاص عيسى ابن القاسم ان
باع مريض ليس في عقده أنه ولو اراد الزام المبتاع ابن رشد ليس يعاقب اذا كسب السكران
واعترض الحطاب دليله الاثر بطرقه بعد العقد فهو قياس مع وجود القاطع اذا انقبض الجنون
فيه قبل العقد والمقيس عليه الجنون فيه طار بعد العقد ولعل دليله الثاني فيمن عهده فهو عهده
كالمعتوه على اصل انعاده كره المصنف من أن شرطاً صحة العقد كونه عاقله عجزاً فلا يصح من لا
تميزه لبيع فيه ابن الحجاب وابن شاس والذي لا ينشده والمأزى وعياض وغيرهم يحتمل
ولون غير المعز وهو ظاهر الا لموجب نفسه شرعا والرواية كذلك مع عيسى ابن القاسم
ان باع مريض ليس في عقده أنه ولو اراد الزام المبتاع ابن رشد لانه ليس يعاقب اذا كسب
السكران منه من لا يلزمه بيعه وحال المأزى في العلم شرط انعاده اطلاق البداهة انما من
يجوز عليه كالمعز والجنون والسفيه فسوى بين هذه الثلاثة وصرح بشرط الزوم وقال
عياض في تنبيهه في كتاب السوء الفاسد لما تكلم على العطل العارضة للبيع ما فيه وعلمته في
المتعاقدين كالسفه والصفر والجنون والرق والسكر لان العقد ههنا موقوف على اجازته له
انظر وليس بقاصدا شرعا اه وانصر ابن عرفة على ما له ولا مصرضا عن كلام ابن شاس وابن
الحجاب غير معرض له بدو قبول وتقدم نصه وقول ابن رشد كسب السكران تشبيه في أصل
المسئلة في انعاده عدم الزوم وليس غشلا للبيع الفاسد قاله الحطاب وقوله الاول ان
يحمل كلامه على من منه من التميز كله زوه وأما ليس عنده شيء منه فظاهر ان
فيه غير منع لانه جاهل بما يبيعه ويشتره فيه نظر لانه خلاف ظاهر كلامهم اه النباي بل

يلزمه بضم الهمزة كسر الزاي اي السكران (قوله العلم) بضم
فسكون فكسر (قوله اليه) اي في التصرف (قوله فسوى) بضم السين وثقل الزاي المأزى (قوله الثلاثة) اي الصفر والجنون
والسفيه (قوله ومصراده) اي المأزى (قوله وعنه) اي البيع (قوله كاله) الخ خبر علمته (قوله لان العقد ههنا الخ) استدلاله
على علمته الخ لرفع اجماعه اعتقاده افساده (قوله هؤلاء) اي ابن رشد والمأزى وعياض (قوله مصرضا) بضم فسكون فكسر
سالم من ابن عرفة (قوله غير) سالم من ابن عرفة (قوله ومن ضمير في مصرضا) (قوله) اي كلام ابن شاس وابن الحجاب (قوله وقوله) اي
الحطاب (قوله فيه نظر) خبر قوله

(قوله ومتوجهه) يقع الصغرى اى ابن شاس وابن الحاجب (قوله اى حل الخطاب (قوله عنده) اى ابن رشد (قوله اى حل الخطاب (قوله كالصغير) اى غير المميز (قوله وغيره) عطف على من لا يصح به (قوله شره) اى التقير (قوله الصغير) اى غير المميز (قوله وقول المقرى) ٤٦٦ يقع الميم والفتاح وكسر الراء من قلاء عطف على قول عبد الوهاب (قوله عندها) اى

الصحة (قوله وحده) اى التردد (قوله انه مستحق الخ) حله وحده الخ (قوله فقتل له لا يسطع عنه) لعل مراده به مجرد النزول والتصغير (قوله يجوز عليه) اى يلزمه (قوله رقت لانه الجنائيات الخ) مراده مجرد النزول وبديل وهو اظهر الاقوال الخ (قوله قوله) اى ابن رشد (قوله به) اى ابن رشد (قوله فى التوع (الثاني) اى الذى عنده نوع قير (قوله عنه) اى المازرى (قوله فى التوعين) اى من لا يميز عنده من عنده نوع قير (قوله وأطلق القضى اختلاف فى لزوم به) اى السكران اى من تقيده يكون غيرا (قوله متوجهه) اى القصر (قوله فهمه) اى ابن شاس وابن الحاجب (قوله من كلامه) اى ابن شعبان (قوله العائد) اى البيع (قوله فلا يثبت) اى البيع (قوله فاقده) اى القير (قوله فاقده) اى تحقق سكره (قوله ثم لا يجوز عليه) اى لا يلزمه (قوله يثبت) اى البيع (قوله وهو) اى السكران

(قوله بسكره) سلة يتصرف (قوله ميم) اى قير (قوله فى معرفة المصالح) ميم (قوله من الرتبة) اى من رتبة المقدم يتصرف (قوله انه) اى التردد (قوله وهو) اى ان التردد فى الاتعاده وعنده (قوله وأطاعت) اى توافق (قوله انه) اى التردد (قوله عنه) اى بيع السكران (قوله هذا) اى ان التردد فى لزوم وعنده مع الاتفاق على حصة (قوله ونزل) اى طلق

(قوله ثم قال) اى طلق (قوله باعته) اى السكران (قوله من التصديق) بيان لما لو على طريقه يقع المشتاق فوقه معنى طريقه
بلازول لاشتاقته له اقتصر (قوله وفيه) اى السكر (قوله به) اى انكر (قوله وعلى) اى قول مصنون (قوله غيره) اى قول
مصنون (قوله وزاد) اى ابوهر (قوله ويصنف) اى السكران (قوله المصنف) ١٦٧ اى ابن الحبيب (قوله عليه) اى

جعل الخلاف بين ابي
(قوله العكس) اى الخلاف
في المعنى والاتفاق على عدم
الزوم في غيره (قوله) اى
طلق (قوله مرادها) اى
الباحي وابن رشد (قوله انه)
اى الطائفة (قوله مثله) اى
الجنون (قوله) اى مصطفي
(قوله لانه) اى النشأ
(قوله فيه) اى مصطفي
(قوله) اى مصطفي (قوله
ان كلامه) اى المازري
بيان لما يذهب من (قوله
انه) اى المازري (قوله
سد الذريعة) على الجمع
بين السكران الخ (قوله
بلوغه) اى عاقله (قوله اى
رشد وطلوع) بيان
للعصاف (قوله وهو) اى
المميز (قوله وقوله) عطف
على قوله (قوله اجابا) راجع
لثلاثين (قوله فهو) اى
الشراء (قوله قال) اى
القشاشي (قوله ويرجع)
اى المشتري (قوله او
باعتها) اى السلع الخ
اشتراها ودفعها الى المشتري
(قوله قال) اى القشاشي
(قوله ولم ارها) اى مستفة
الجهر على الشراء (قوله

المقدم ثم قال وقال المازري باعته فيها عيبه فان قولنا فهو واحداً باعته اى اتم لان له فيه وذهب
بعض اصحابنا الى لزوم للبائع له وما لا ينشأ من التصديق وأطلق القسنى الخلاف في لزوم
بيعه وبيعه ابن رشد على طريقه القسنى والباحي مع ابن رشد اقتصار ابن رشد فقال والسكر
بغيره مثله اى الجنون ونسبه بطريقان القسنى في لزوم بيعة قول ابن تائغ ورواية مصنون
قائل على ما ذكرنا ورواية لم يثبت أبوهر وغيره وزاد وجهه ما كان حين بيعة عاقلاً ابن رشد
والباحي ان لم يعرف الارض من المالك ولا الرجل من المراءفة الجنون اتفاقاً قاطعاً كانه بقية
من عقله فان قولنا اى الاذن في طريقه القسنى فقد ظهر ان هذه الطرق متفقة على صحة
والخلاف في لزوم ثم قال في التوضيح وجعل المصنف الخلاف في السكران الذي لا يميز وكذلك
ذكر ابن شيبان ومباحث وعليه فلا خلاف في لزوم البيع لغير الطائفة وطريقه ابن رشد العكس
الباقى لا دليل له في قول ابن رشد والباحي في الطائفة انه كالمجنون لان مرادها كافي في الخطاب
انه مثله في عدم الانقضاء ودل عليه ما تقدم في عدم لزوم كانهما طلق بناء على ما تقدم
لانه قد مر عاقبه ولا دليل له في ان يضاف سكرانه المازري الخلاف في لزوم رده ما ساقى الحباب
وسله طلق ان كلامه في المصلح يقتضي انه انما تكلم على من معه بقية من عقله واما السكران
بحال كثير به خيرا انهم باعوا فانه كالمجنون في الحقيقة في عدم صحة بيعه وانما لم يصح بيع السكران
بمراد ما يلزم بغيره كقائه وسائر عقوده بخلاف بيعاته وعقوده وحده سد الذريعة
لانه لو لم يصح مع شدة حرص الناس على اخذ ما يده وكثرة وقوع بيعه ونحوه لادى الى انه لا يقع
له شيء ولو لم يلزمه الجنان فانه وهو هالك كالتاس وانفقوا الاموال والاقنص وشبهها (و شرط
لزومه) اى البيع البائع والمشتري (ككليف) اى بلوغه وعقله في بيعه مثله نفسه واما في بيع
ملك غيره وكاله فلا يشترط بلوغه وفي كلامه حذف اى ورشد وطلوع بقوله في قوله الخ
والوحي رد تصرفه بغيره واما في البيع وقوله لان اجمع عليه جبر اجماع لو قال بل وزومه
رشد لكان اولى اى لاستسلام الرشد التكليف (لا يلزم البيع البائع والمشتري ان اجمع)
بضم الهمزة وكسر الموحدة (عليه) اى البيع (جبر اجماعاً) اجماعاً على لا يفرق بين الجهر على
الشراء والجهر على البيع اهلقت ههنا تلازمان اذ يلزم من الجهر على بيع السلعة الجهر على شراء
غيرها ومن الجهر على شراء الجهر على بيع غيرها فلا وجه للفرقة بينهما ما عاين الحياضين القشاشي
ان من اشترى سلعة يدفعها الى المشتري فيصير له بغيره فهو بغيره بغيره المصنف قال ويرجع
على باعته بالثمن اى باعها بالثمن او بغيره من السلعة قال ولم ارها متوصصة واما ان اجمع على
بيعه وهو عاقل حال غلبته فهو والمذهب عدم لزومه ايضاً وقال ابن تائغ بل هو بغيره بغيره القسنى
والسيوري واستحسنه حدائق المتأخرين ومال اليه ابن تائغ وافي به ابن حلال والقشاشي
والنصر على والقشاشي قاض قاس قد رده في الحياضين وقيل التصار من الماوي على قاس انه

وهو اى سبه (قوله به) اى لزومه صفة افي (قوله لانه) اى لزومه (قوله به) اى لزومه (قوله والسباني) بضم فسكون (قوله
السر قسطنط) بفتح السين والراء وسكون القاف وضم السين وكسر الطاء المجمة وشدة الياء (قوله والقشاشي) بفتح الفاء وسكون
السين المجمة فقوله (قوله لانه) اى لزومه

(قوله ما أتى) بفتح التاء معقوفة مائة (قوله أو المتفق) عطاف على الميان (قوله أو ملتزم) بكسر الهمزة عطاف على الميان (قوله الجبال) صلة متضمن (قوله أنت) أي المال (قوله هو) أي بيع الجبور جبراً ثم صياً (قوله ثم أو) أي الجبور على بيعه جبراً ثم صياً (قوله ثم أو ملتزم) بضم الميم (قوله علق) بضم الهمز وكسر التاء (قوله أو ب) بضم فكسر (قوله استوك) بضم التاء وكسر اللام (قوله حد) بضم الحاء المهملة وفتح الدال أي المشتري حداً فإن (قوله أو لع) أي المشتري (قوله يتجده) أي مانع أمته (قوله على بيعه) أي البيع (قوله فلا يجد) بضم لاء وفتح الحاء أي المشتري (قوله شبهة الخلاف) أي لزوم البيع البائع على ألا يجد بيان (قوله فحين) بضم الفاء على البيع والعلم بالبيع على سببه وإضافة شبهة للبيان (قوله يجبر البائع) أي على سببه (قوله) أي جبر البائع على سببه (قوله عنداين) القاسم ٤٦٨ ص ٢٥٠ (قوله أن علم) أي المشتري (قوله) أي الجبور بدلائل (قوله أو لا) أي وإن

(قوله وسكنه) أى أين
 (قوله جبر) يضم الهمز وكسر الموحدة أى البائع (قوله نبرد) يضم الياء ونفخ الراء ولا
 الناطل لتقيد بكلام مضمون (قوله جبر) يضم الهمز وكسر الموحدة أى البائع (قوله نبرد) يضم الياء ونفخ الراء ولا
 (قوله علمه) أى البائع (قوله ان كان) أى الفتن (قوله عنده) أى البائع (قوله واوقف) أى الفتن (قوله بيه) أى
 البائع (قوله تلقه) أى الفتن (قوله لاسباه) أى البائع (قوله لور) يضم الراء أى البائع (قوله عليه) أى البائع (قوله ومضى) أى
 لزم (قوله عليه) أى العامل (قوله على بيع ما يده) أى العامل صلة جبر (قوله فتنه) أى ما يسهل (قوله ما ظلم) أى العامل الناس
 (قوله لانه) أى جبر السلطان العامل الخطة مضى (قوله هذا) أى التعليل بالله جبر بشرى (قوله جواز) أى جبر السلطان العامل
 على بيع ما يسهل مذهب (قوله فلو قال الخ) تفرع على و يؤخذ الخ (قوله حسن) أى من مضى لاجاه علم جواز ابتداء (قوله
 والا) أى وان كانت الايمان المنصور بقاياه باعنا يده (قوله انه) أى العامل (قوله ضغط) أى على بيع ما يسهل توفية الحق الذى
 عليه (قوله فسمه) أى العامل (قوله) أى العامل (قوله فبه) أى المبيع (قوله وان كان) أى العامل (قوله تصرف فى هذا البلد

ولا اعطاه) اى وترتب عليه مال السلطان فجاء على بيع ما يده لولاه (قوله فلا يشتري) بضم اليا وفتح الراء (قوله منه) اى العامل (قوله اذا مضى) اى العامل على بيع ما يده لتوقفة مال السلطان (قوله فان اشترى) بضم التاء وكسر الراء (قوله منه) اى العامل ما مضى على بيعه (قوله) اى العامل (قوله انقام) اى على من اشترى منه ما مضى على بيعه واخذ منه (قوله وهو) اى ما تقدم من جواز بيع العامل على بيع ما يده لتوقفة ما تروى عليه للناس وعدم جواز اذا لم يترتب الناس عليه شئ (قوله لانه) اى العامل (قوله من المال الخ) بيان (قوله منه) اى المال (قوله فلا يضبط) بضم اليا وفتح الهمزة (قوله لمن اموال المسلمين) بيان (قوله وذلك) اى مضطه (قوله انه) اى الشان (قوله يبيع) اى السلطان (قوله من كسبه وحقه) اى العامل بيان ما كان يده (قوله بالوجه الشرعى) حال من كسبه وحقه (قوله وهذا) اى بيع السلطان ما زاد على ما كان يده قبلا (قوله اذا احصى) اى السلطان (قوله ما كان يده) اى العامل (قوله قبلا) اى (قوله فان لم يحص ولم يعلم) بضم الفاء وفتح ما قبل آخره اى ما كان يده ٦٩٠ قبلها (قوله انه) اى السلطان يده قبلها (قوله فلا يشتري) نه اذا مضى فان اشترى منه فله القيام وهو صحيح لانه اذا مضى فمما خرج عليه من المال الذى تصرف فيه او يمين انه حصل عنده منه فلم يضط الا في اصابه منه يده من اموال المسلمين وذلك حتى وان لم انه انما يبيع على العامل ما زاد على ما كان يده قبل التوقيف من كسبه وحقه في بيت المال بالوجه الشرعى وهذا اذا هو ما كان يده قبلها ولم يعلم ان لم يحص ولم يعلم انه اذا مضى زاد على شطرا ما يده كما افاده ابن عبد السلام والموضع وابن فرحون ومحل اخذ الشارح وفى ما نال فيه والاخذ بجميع ما يده ان توقفت التوقفة عليه ولا يترك الا لا يبيده منه (معنى) بضم فكسر (بيع) رقيق (مسلم) صغيرا وكبير (ومعنى) بضم وكسر حديث وقفه وعلم شرعى (و) بفتح (صغير) كثر يبيع على الاسلام وهو المحوس اتفاقا والكاتب على الرابع وملة يبيع (الشخص) (كافر) ومنه موم صغيره ان كان كبيرا فان كان يجوز سيا على الكاذب وان كان كذا باجز يبيع للكافران كان على دينه والا فلا كالبيع الهبة والسدقة وقوله اهاب المسلم للخصم فخريا تركه منا ماشية بعدد قوهها ثم يبيع على اخراجها فله او الحسن ويتبع مع آله الحرب للدين من سلاح وكراع وسر وح ويحرمها كخاص وخدا آله سحر وما عونه ويحسرون على بيعه ان وقع فى التوضيح ويتبع بيع الله اربان يتخذها كنيسة وان شابه ان يتخذها مليدا والعنيدان يعمرونها والعاص لمن يتخذها ناكوسا وكل شئ علم ان المشتري قصده به امر الا يجوز كبيع جارية لاهل القضاة الذين لا غيرتاهم او يطلعه ومنها من حرام ومحلها ان يعلم منه القصد المطلب واما بيع الطعام للبريين فقال ابن الماجشون يجوز في الهبة ويتبع في غيرها وكلام الشاطبي يشهد ان المذهب منه مطلقا وعزا ابن فرحون وابن جري لابن القاسم الشاطبي عن بيع الشئ لهم اذا كانوا يستعينون به على اضرار المسلمين وان كان

اى الذى يبيع على الاسلام (قوله انه) اى الرقيق الكافر (قوله كذلك) اى الصغير فيمنعه لانه لانه يبيع على الاسلام على المعتقد (قوله وان كان) اى الكبير (قوله ان كان) اى الكافر على دينه اى معتقد الرقيق نكاح كيمودى يعقوبى واسماعى مثله لا يعقوبى لاسماعى وان كان يبيع ودين وصراى سابق لثله لاصابى نصرانى غير سابق وان كان نصرانى (قوله والا) اى وان لم يكن على دينه (قوله وقوله) اى المدونة (قوله معناه مشية) خبر قولها (قوله ويبيع) بضم اليا (قوله من سلاح الخ) بيان لا اله الحرب (قوله وكراع) بضم الكاف اى خيل (قوله وما عونه) اى ما يعين على السفر (قوله يبيع) اى المذكور (قوله ان وقع) اى بيعه لهم (قوله علم) اى البائع (قوله بقية) بفتح القاف (قوله الهبة) بضم الفاء (قوله يبيع) اى المذكور (قوله ان وقع) اى بيع الطعام لهم (قوله غيرها) اى الهبة (قوله يبيع) بضم الفاء (قوله يبيع) اى من يتسليه بغير الهبة (قوله وعزا) اى منعه مطلقا (قوله بجرى) بضم الجيم وفتح الزاى وشهد بالباطل قوله وان كان اى البيع

ولا اعطاه فلا يشتري نه اذا مضى فان اشترى منه فله القيام وهو صحيح لانه اذا مضى فمما خرج عليه من المال الذى تصرف فيه او يمين انه حصل عنده منه فلم يضط الا في اصابه منه يده من اموال المسلمين وذلك حتى وان لم انه انما يبيع على العامل ما زاد على ما كان يده قبل التوقيف من كسبه وحقه في بيت المال بالوجه الشرعى وهذا اذا هو ما كان يده قبلها ولم يعلم ان لم يحص ولم يعلم انه اذا مضى زاد على شطرا ما يده كما افاده ابن عبد السلام والموضع وابن فرحون ومحل اخذ الشارح وفى ما نال فيه والاخذ بجميع ما يده ان توقفت التوقفة عليه ولا يترك الا لا يبيده منه (معنى) بضم فكسر (بيع) رقيق (مسلم) صغيرا وكبير (ومعنى) بضم وكسر حديث وقفه وعلم شرعى (و) بفتح (صغير) كثر يبيع على الاسلام وهو المحوس اتفاقا والكاتب على الرابع وملة يبيع (الشخص) (كافر) ومنه موم صغيره ان كان كبيرا فان كان يجوز سيا على الكاذب وان كان كذا باجز يبيع للكافران كان على دينه والا فلا كالبيع الهبة والسدقة وقوله اهاب المسلم للخصم فخريا تركه منا ماشية بعدد قوهها ثم يبيع على اخراجها فله او الحسن ويتبع مع آله الحرب للدين من سلاح وكراع وسر وح ويحرمها كخاص وخدا آله سحر وما عونه ويحسرون على بيعه ان وقع فى التوضيح ويتبع بيع الله اربان يتخذها كنيسة وان شابه ان يتخذها مليدا والعنيدان يعمرونها والعاص لمن يتخذها ناكوسا وكل شئ علم ان المشتري قصده به امر الا يجوز كبيع جارية لاهل القضاة الذين لا غيرتاهم او يطلعه ومنها من حرام ومحلها ان يعلم منه القصد المطلب واما بيع الطعام للبريين فقال ابن الماجشون يجوز في الهبة ويتبع في غيرها وكلام الشاطبي يشهد ان المذهب منه مطلقا وعزا ابن فرحون وابن جري لابن القاسم الشاطبي عن بيع الشئ لهم اذا كانوا يستعينون به على اضرار المسلمين وان كان

[illegible]

(قوله) أي الشان قوله
 (فيهما) أي اسلام الكافر
 وقدر اصله (قوله هذا) أي
 وهو كذلك (قوله أباد)
 أي ابط (قوله يذ كر)
 أي ابط (قوله فينصحا)
 أي اسلام الكافر وشراء
 المسلم (قوله لون) بضم ف
 الموحدة وسكون الواو وقنون
 أي بعد يقر طاهر لا ينسأ
 الكافر قرشاً له حسناً
 وهذه في اسلام عبده
 التي كان على دينه (قوله
 على فرض) أي تقدير وهو
 اسلام العبد (قوله في فرض
 آخر) وهو شراء المسلم (قوله
 خبر) أو كذا لاخر (قوله
 حب) بفتح فسكون أي
 افرض وقدر (قوله ان
 تقرر) أي المصف (قوله
 مساواتهما) أي المستلثين
 (قوله لا يعتد) أي المصف

(قوله عليه) ای قلزم (قوله عليه) ای المصنف (قوله وسيفرضها الاولون) تفسيره قلزمها (قوله ههنا) ای ذكر المصنف است
في قلزمها وانه ثلثين خبره (قوله فانها) ای الاقبي (قوله ههنا) ای كون الف ذكر كالاقبي (قوله وقياسه) ای الاب (قوله
لا يفيض) ای لا يفيض خبره قياس (قوله للقرقي) ای بين الاب والام (قوله قلزمها) ای الام (قوله عليه) ای مال وقلزمها (قوله غالبا) صفة
لاجره لعلها (قوله وان شاكوت) ای الام احوال (قوله فرضها) ای المصنف (قوله فذلك) ای عدم تسلطه او جرحه على مال
ولهنا غالبا (قوله قبايح) ای علوم الكتابة (قوله وسيفقد) ای المصنف (قوله مضها) ای كناية الكافر مضها (قوله ووسوب)
يستقبل معنى (قوله والاولى) بفنح الهمز (قوله ههنا) ای الكافر

(قوله منه) أي الكافر (قوله عليه) أي الكافر لان كل ام ولد سر على مولدها وطؤها ينجز عتقها (قوله يسل) يضم فسكون فكسر
 أي الكافر (قوله أو جعلت) صطف على أسأت (قوله منه) أي الكافر (قوله فيما) أي من أسأت قبل وطؤها ومن جعلت قبل اسلامها
 (قوله عنها) أي المدونة (قوله معتق) يفتح التاء (قوله لمن معتق بعضه) أي من شر يكولم يقوم عليه نصيب الكافر بعصره بان
 لما (قوله أسلم) أي معتق البعض يفتح التاء (قوله هو) أي الكافر (قوله بعضه) أي من اسلم اى ياقده بشر بكة (قوله قوم) يضم
 فكسر مثقلا (قوله باقية) أي معتق البعض الذي اسلم الذي بشر بك الكافر (قوله عليه) أي الكافر صلة قوم (قوله ان ابسر)
 الكافر بقية باقية (قوله فباع) أي الرقيق اسلم الرهون اسلم هو المرتين وغيره ٤٧١ (قوله عليه) أي الكافر الراهن (قوله

أسأت ووطئ اباه اسلامها تخلفت منه فينجز عتقها اعلمه الان يسل قبل عتقها أو جعلت منه
 وهي فن ثم أسأت كل ربع الدية ما لا رضى الله تعالى عنه فبما ذكره الخطاب عنها أو باع خدعة
 معتق لاجل وبيع عليه ما يملك من معتق بعضه أسلم فان اعتق هو بعضه قوم باقية عليه ان
 أبسر (و) لا يكتفى بالانتراج (يرد) من الكافر الرقيق في اسلم في دين عليه اسلم فباع عليه
 (وأنى) أي باقى الكافر الراهن للمرتين (يرهن ثقه) أي وف للدين ان علم مرتبه (أي المتوفى
 بالرقيق في دينه (باسلامه) أي الرقيق الذي رهنه الكافر حين عقد الراهن هذا القيد لا بد منه
 (ولم يعين) يضم التبعة الاولى وفتح الثانية مثقلا أي لم يشترط في عقد البيع أو القرض رهنه
 بعينه وهذا القيد لبعض القروض (والا) أي وان لم يعلم مرتبه باسلامه سواء عين أم لا
 أو عين الرهنه (يجل) الكافر الراهن الدين المرهون فيه ان كان موسرا والدين مجاهيل بان
 كان عينا من بيع أو قرض أو عرضا من فرض فان كان عرضا من بيع خسر المرتين في قبول
 التجهيل وبقاء من الرقيق رهنا الى الاجل والاثبات برهن ثقه وليس له ابقاء الرقيق رهنا لانه
 استقرار المسلم في ذلك الكافر وليس للراهن سبب المرتين على بقاء دينه بالراهن وتزله
 المستفقد في اتيان الراهن برهن ثقه وهو ان يرذل الراهن اخذت من الرقيق الذي يبيع به
 فان أراد تجهيل الدين فله ذلك طاله في التوضيح وظاهره ولو كان دون الدين لان من الرهن يقوم
 مقامه و يبيع ياق الدين وشبهه في التجهيل فقال (كعتقه) من اضافة المصدر لفاء ومفعوله
 محذوف أي الكافر رقيقه المسلم الذي رهنه عند امره باخراجه عن ملكه فيجعل الدين
 المرهون فيه سواء كان موسرا أو مسررا ولا يرق الرقيق رهنا في عسره لئلا يستقر المسلم في ذلك
 الكافر ولا يفتى ان تجهيل الحق من المعسر انما يكون برده عتقه وبيع رقيقه في الدين وجه ذابعل
 ان قوله الا في الرهن ومضى حق الموسر وكاتبه وهل والمعسر يرق في غير الكافر الذي اعتق
 الرهن المسلم قره ببعض شيوخ اجدوا جدبا او هو ظاهر ورده همه غير صحيح (ان باع الكافر
 رقيقه اسلم أو الكافر اسلم ثم اسلم ونظره لشره بعيب قديم (يدله) (رده) أي الرقيق اسلم
 (عليه) أي الكافر (ببيع) بياؤه انه يقتضى بيع وهو المذهب وقيل لا يجوز رده بيعه لانه
 المبيع يسه على انه ابتداء بيع لا قبض الحق يولى بيعه السلطان يسه بيعه راحه كفت ياتى
 ودمعته بالمسبلة لا تقبل بيعه هنا ليس بيعه راحه عجم ورواياته لا تستلزم كلام الافة

اعاد تجهيل الحق من المعسر الخاص به يسل الباء (قوله في غير الكافر) خيار (قوله قره) أي المد كور من لا يفتى ان تجهيل
 (قوله ورده همه) من اضافة المصدر لمفعوله وفتح عجم (قوله غير صحيح) خبر (قوله لمسلم) أي الذي اشتراه مسلما واسلم عند (قوله باع
 لمسلم) أي ولو كثر على الصعي من تخلفه بشروع الشر بعت (قوله انه) أي الرقاب المبيع (قوله هو) أي جوا زوده لانه تفض البيع
 (قوله ويرجع) أي المشتري (قوله بيعه) أي المسلم (قوله ويه) أي السلطان (قوله رده) أي المسلم (قوله عليه) أي الكافر (قوله
 بيعه) أي السلطان (قوله ورده يسل) أي ان يسل السلطان هناليس بيعه راحه (قوله ياتى) أي ان يسل السلطان هنا ليس بيعه راحه

(قوله القاعدۃ) ای تابع الہ المطاع بعبارة (قوله عمومہا) ای لیعبہ ہذا (قوله فرس) ای قلد وصور (قوله اسلامہ) ای الرقیق (قوله فلارید) ای السؤل (قوله فانیہ) ای المسلم (قوله فان اختار) ای المسلم (قوله من خروج الرقیق الخ) ۱۔ ان لعلطوب (قوله وان اختار) ای المسلم ۲۔ ای الرقیق المسلم لیسبغہ الکافور (قوله جبر) یعنی فکسر (قوله لا ۳۔ دھما) ای الباتو والمشتري (قوله لئلا یلزم بقا المسلم الخ) ۴۔ لیسبغ الرقیق الکافور (قوله ہذا) ۵۔ بقاء المسلم فی ملک الکافر (قوله فی اسلامہ) ای الرقیق شیخ ۶۔ (قوله فذل) یکسر اللام وفتح الیم ۷۲۔ (قوله امهل یعنی الھمز وکسر الھاء) ای المسلم (قوله فوالملك الخ) ۸۔ یتسبغ لیسبغہ قد

(قوله انه) اى السيد (قوله قبله) اى الرقيق (قوله يبعه) اى الرقيق (قوله اعقته) اى الرقيق (قوله تقضض) يضم فكسر (قوله هذا) اى امضاء البائع المسلم المشروط بالخيار يبع من اهل بيته وخانته ومشتريه كافر (قوله قواين) اى اجازته ومنعه (قوله خرج بهما) اى القواين (قوله او منعه) عطف على محل (قوله فيكون) اى الامضاء (قوله الخلاه) اى بيع الخيار (قوله ثم قال) اى الموضع (قوله انه) اى بيع الخيار (قوله هنا) اى فى تقصير (قوله يخرج) يضم فتح مثلاً (قوله خلاه) اى اخرج (قوله واوالم العبد) اى فى زمن خيار البائع ومشتريه كافر (قوله وهى) اى اخص ابن حجر رحمه الله نظراً لثبوت منتقلاً (قوله واوالم) اى قوى قى اخص ابن حجر (قوله نقل ابن عرفه) اى استدرج على ساقه، لرفع ١٧٣ انه لا يستدل به منصف فى اقتضاره على المنع

وأثبت أنه لم يرد له نقض يسهو ولو عطف المشتري نقض عطفه ولو حكم بها كإلـانـ حكمه لم
يصادف صحاح لأفاده أبو الحسن (و) إن باع مسلم مرققا كان الكافر بضار للبائع وأسلم
الربيع (في زمن خبار البائع) المرققاته (جمع) بضم الميم البائع المسلم (من الأضما)
فسح البئالي ذكر ابن الحاصب في هذا قولين ذكرهما ابن شماس والمذري على أن بيع الخمار
مفحل فبعض الأضما لأنه كأنداء بيع أو منيع فيجوز الموضع والمعروف من المذهب للخلاف
قال والظاهر المنع وقلنا أنه منبرم إذا فرق بين ما إذا لم يرفع قمره وبين ابتداء بيعه فيجتمع
تحليل الكافر المسلم في الوجهين فانقدح المصنف هاتهما مخرج على المعروف من المذهب مع أن
المقصود لا ينجر خلافه ونسبه لو كان البائع مسلما وانطارد وأسلم العبد أو أضع كون المسلم
على خياره ولو كان انطارد للمشتري أحصل بقائه المصنف في ذلك المذهب البائع وبجسده لا لمره
لعدم الكافر اهـ ونقد ابن عرفة وأقره وهنرقي في كلام المصنف وأيد بكتلام ابن بونين
المقدمهم نقل ابن عرفة من أبي الفتح أنه استسعر عدم امتناعه فاعل فعله ضعي ومثله في
الحسن فعدم عندهما معصوب والحوال والقليل في المسئلة تسع إلى التباين أما كان ابن
معا أو الكافر البائع فقط أو المشتري فقط فلهذه ثلاث وفي كل منها انطارد به ما لا ينافي فقط
أو للمشتري فقط أو له معا فلهذه تسع أخذت بما تقدم حكم من حيث هو وماذا كان الخمار
لأحدهما فقط ومن تأمل كلام المصنف ففهم منه حكم التسع كما هو ذلك أنه كان أحدهما
مسلمًا وانطارد له ما كان كان المسلما فاعني من الأضما على ما لمصنف وإن كان مشتريه باق
انطارد له طبق المسلم ثم إن اتفاقا على الرد أو الأضما جعل عليه وإن اختلفا فاضل من ردهما
وفي ذلك إن صار للمسلم فظاهر والكافر أجبر على إخراجه ومثل ما قلنا باق إذا كانهما كليرين
لكن مع الاستيهال ومن صار لهما ما جعل عليه باخر احده من ملكه وألقاه على (في جزاءه) يس
(من) أي رقيق كان كافرا أو (أسلم) في ذلك كافر وأجبر على إخراجه من ملكه فهل يجوز له بيعه
(بضار) له لا لانتصاف في غنائه منه وهل مدته ثلاثة أيام فهو مستثنى من قولهم بيعه في رقيق
أو جسه طر يقتضد ذكرهما أبو الحسن عزاي لا إلى الصلوات والغالية لا ينشؤ عدم جواز
بيعه بخبار (تردد) نت اما ذكرى وحده لعدم من المتقدمين فإن قيل القول بجواز بيعه بخبار

٦٠ معني اختيارنا أي العائدان في الامضاء والـ (قوله نجا) أي العاقبين بيان لم (قوله فو ذل) أي الرد (قوله لمار) أي الرقيق المملوك (قوله حاج) يضم الممزوكسر الوصل أي العائدان (قوله كانا) أي العائدان (قوله ما حرجه) صلة بحمل (قوله أ) أي الكائن (قوله خطابه) بقرع التسمية على الصحيح (قوله الاستعفاء) أي طلب الإحصاء (قوله لانه) أي الاستعفاء فغنه (قوله حقه) أي الكائن (قوله وعل منه) أي التلذذ (قوله فهو) أي مفده هذا الخبر لو كانا كبريه (قوله أو جعة) عطف على ثلاثة (قوله الأولى) يضم الهمز (قوله وعدم جواز به اختيار) عطف على جواز به بغير فهو عليه (قوله لعدم) نص المتقدمين على تردد (قوله لما) بفتح اللام وشاء الميم

(قوله جعل الاستصفا في الثمن) أي يجرى عقد مضار كالمضار (قوله منع) يضم فكسر أي الكافر (قوله من يبعه) أي من
أبى (قوله) أي الكافر (قوله يرد) يفتح فكسر (قوله أنه) أي الشأن (قوله يسلم) يضم فسكون فكسر أي الرقيق (قوله وهو) أي
طريان إسلامه عنه (قوله وجير) يضم فكسر أي الكافر (قوله) أي الكافر (قوله فان كان) أي الصغير الخ مفهوم الشرط
(قوله ياربعه) أي الصغير كان معه أبوه أم لا (قوله) أي الكافر (قوله عن تقييده) أي الصغير (قوله يكونه) أي الصغير (قوله
فان كان) أي الصغير الخ مفهوم الشرط (قوله فيه) أي البسج (قوله الصغير) أي يبعه لكافر (قوله لتبعته) أي الصغير (قوله
فان كان) أي أبوه (قوله ياربع) أي يبعهما الكافر (قوله والآن) أي وان لم يكن أبوه على دين مشترى (قوله منع) يضم فكسر أي
يبيعهما لكافر (قوله لحكمه) أي الصغير (قوله هذا) أي المذكور من التأويلين (قوله نفسه) أي عدول عن الرابع (قوله
سواء كان) أي الصغير (قوله وإله) ٤٧٤ أي في المنع (قوله هذا) أي وهل منع الصغير الخ (قوله ثانيا) أي وإلهما ومنع

يبيع صغير لكافر وثانها
والصغير على الأربع (قوله
لحمله) أي الصغير (قوله في
هذا) أي وهل منع الصغير
(قوله وما بعده) أي والصغير
على الأربع (قوله قال) أي
الحط (قوله والأول) أي
ومنع يبيع صغير (قوله
كفائ) أي المراد به الكتابي
(قوله بعد) أي الأول (قوله
وهو) أي المراد بالأول
الكتابي (قوله مأخوذاً) أي
من كلام المصنف (قوله لأن
مذهب المدونة الخ) حله
الأخرى (قوله) أي الأول
(قوله ولكن يحتاج الخ)
استعمله على ويحصل أن
يراد به الخ لرفع إجماعه بربان
التأويلين في الجوسى أيضاً
(قوله وكأنه) يفتح الهمز
وشد النون أي المصنف

(قوله قبل) بكسر الواو (قوله تقييدها) بمن إضافة المصدر لفاعل (قوله يكونه) أي (قوله) أي
المصنف (قوله التأويلين) أي تأويل الإطلاق وتأويل التقييد بما إذا لم يكن أبوه (قوله فلو قدمه) أي إذا لم يكن على دين
مشتري (قوله عليها) أي التأويلين (قوله مطلق) أي عن تقييدها يكونه ليس معه أبوه (قوله آخره) أي إذا لم يكن على دين مشترى
(قوله فيها) أي التأويلين (قوله هذا) أي أن إذا لم يكن على دين مشترى بشرط فيها (قوله أقتضى الخ) نص الحط وكأنه
وجه الله قبل تقييدها من المشتري يكون الصغير الكتابي ليس معه أبوه فكله قال يمنع بيع الصغير الكتابي لكافر وهل منه إذا
لم يكن الصغير على دين مشترى وما إذا وافقه في الدين فيبوزن ذكره بعضهم ولم يقره بعضاً أو التبع مطلق سواء كان على دين
مشتري أم لم يكن وأيضاً بعضاً وقوله إذا لم يكن معه أبوه يعني

ان منع بيع الصغرة الكتابي الكافر اذ لم يكن معه او لم يجره على الاسلام حثيثا فان كان يومه معه او لم يجره على الاسلام ويمنع منهم الكافر بلا خلاف وان كان معهم او لم يجره عليهم خلاف واشتاق في كبر الجهر على الجهر على الاسلام ام لا ولم يفتا في الكبر من سي اهل الكتاب لا يجره على الاسلام قال ابن رشد وفي معنى الكبر من عقل ذنبه قاله في سماح محمد بن خالد وظاهر المدونة ان الجهر يجرون على الاسلام ويمنع التصاري من شر انهم مطلقا صغارا كانوا او كبارا وقوله ابن تاقم من ماله رضى الله تعالى عنه على الجهر انهم اذ لم يجره او اجبروا على الاسلام ويمنع التصاري من شر انهم ومن شر اصغار الكتابين ولا يمنعون من شراء كبار الكتابين وهذا ان الجهر المسين وما الجهر المسين الذين يتوابعونهم بين ظهراني المسلمين فلا يجرون على الاسلام قاله في سماح اصغر وقوله ابن رشد وصحبه لان المسلمين لم يفتوا وادبهم ولم يعقلوا بل لهم قلهم حكم ٤٧٥ الصغار وقال لا خلاف انهم لا يجرون على الاسلام ٨١ بضرر

ولما اذا اشترى المسلم رقبا يجبر على الاسلام وهو الجهرى مطلقا والكتابي الصغرة الجهرى من جهرى الاسلام (وجبرته يندى) أى يتوابع بالضرر (بضرر) بالقتل ان لم يندى التهديد بمجلس واحد تمت كذا فسرنا القضى والمآزى غل الشارحين والافتقار كلامه على انه واجه قوله واجبر على اخراجه اذا اشبع جهره بالتهديد والضرر يحتاج انقل وان كان واضحا في نفسه ٨١ يجب ليس راجعه لقوله واجبر الخ لان الذى تولى ذلك الامام ولا يترادوه فكيف يتأتى جبره بما ذكر (وله) أى الكافر (شراءه) على دينه أى عقده انخاص فلا يكتفى من عقده في مطلق النصرانية او اليهودية لان كلامه كامل من غلبت بشىء مناسكهم بكثر ضرره وعاداه (ان اعام) الكافر المشتري (به) أى البالغ الذى على دينه أى شرط في عقد البيع اعلمته به بلدا الاسلام فان لم يشترط ذلك فلا يصح شراؤه ولو اقامه بالقتل وهذا خاص بالذكر وأما الانثى فيجوز زيجها من جهرى على دينه وان لم يشترط ذلك لكن يفتى بتقيده بالانثى ليست كالذكر في كشف عورات المسلمين (لا يجوز) لكافر شراءه (غيره) أى البالغ الذى على دينه وهو الصغرى مطلقا والبالغ الذى ليس على دينه (على المختار) لفتى من الخلاف ابن تاجى وهو المشهور (والصغير) يتحقق عقده على بالغ أى ولا شراء الصغرة (على الاربع) عند ابن تونس ونبيه على مخالفته المدونة وتحقق عقده على غرض أى ولا شراء الصغرة فهو موافق لقوله أولا ومنع بيع صغرة كافر وافى به التنبيه على اخساره ابن تونس ولم يقدمه هناك لتلازمهم عوده الثلاثة وهذا ان الاحتمال الاذكرهما الشارح على تعيين الاحتمال الثاني وأما الاول ففيه محصير والصواب ان يقول على الاصح فيكون اشارته ترجع التاويل بالانتم مطلقا كان على دين مشتر به أم لا والاصح هو محصير لانه استبعد التاويل الاخر وأما ابن تونس فموجب جده هنا ترجيح كمال ابن غازى واسط ومن تبعهما (وشرط) بضم فكسر (لم يحصه) مع التثنية (المعقود عليه) كمن كان أو مقننا (لهما) حاصلا بالقتل او يمكن حصولها كمن يتخصص مع الاختيار وما

(قوله امتنع) أقل من اخراجه (قوله يحتاج لنقل) خبر حمل (قوله وان كان) أى سلمه الى حال (قوله ذاك) أى مع ما منعه شراؤه ايمن مسلم ومعتق وصغير (قوله ولا يترادوه) أى بيع المسلم والمعتق (قوله هو) أى الكافر (قوله جبر) أى الكافر على بيعه (قوله بما ذكر) أى التهديد بالضرر ثم الضرب (قوله أى شرط) بضم فكسر (قوله اعلمته) أى الكافر المشتري (قوله به) أى الرقيق البالغ الذى على دينه (قوله غل) أى المذكو ومن الاقامة فيها (قوله وهذا) أى شرط الاقامة قبلد الاسلام (قوله تسديد) أى الاتى (قوله مطلقا) أى عن تقيده به أى غير دينه مشتر به (قوله به) أى والده غير على الاربع (قوله مخالفة) أى ابن تونس (قوله فهو) أى قوله الصغرة على الاربع (قوله ابن تونس) فاعل اخذته ومضافا لقوله (قوله لم يقدمه) أى التنبيه على اخساره ابن تونس (قوله عوده) أى ترجيع ابن تونس (قوله الثلاثة) أى المسلم والمعتق والصغير (قوله على الاسم) أى بدل على الاربع (قوله فكشرون) أى على الاصح (قوله لانه) أى بخاصة (قوله التاويل الاخر) أى بان المنع اذ لم يكن على دين مشتر به ولا لافلا (قوله ليعلم) صفة شرط

(قوله فقل) أي كلام المصنف (قوله صلى) بفتح صاء مثلاً (قوله معها) أي العذرة (قوله على ظاهرها) أي المدونة (قوله فقل معها) أي المدونة عطف على ظاهرها (قوله أو الحسن) فاعل فهم مضافاً لقوله (قوله لها) أي العذرة (قوله فيجوز) أي يسهل (قوله) وعدمه أي الاضطرار (قوله فيفتح) أي يسهل (قوله يجوز) أي يسهل (قوله لها) أي المدونة (قوله فقل معها) عطف على ظاهر (قوله) أي ان العمل على بيع الزيل (قوله عندنا) أي يقاس وكذا بصير (قوله سائر) أي باقي (قوله يتم) يضم الياء أي يسهل (قوله لا أكثر) أي ٤٧٦ قوله (قوله به) أي يسهل (قوله هو ربه) أي منع بيع الزيت المتنجس (قوله هو غايه) أي منع

مع الاضطرار المبيع لكل المقتة وشرب الخمر فلا تشترط الطهارة لا بالفعل ولا بالنية (قوله) يصح بيع الجنس الذي لا يقبل الطهارة (قوله) بل المحرم كقوس وبقل وحمار ومكروه كسب وهو البنية متى المصنف على قول ابن القاسم يمنع بيع الزيل قياساً على قول مالك رضي الله تعالى عنه يمنع بيع العذرة ممنوع بالاحرار وقد حصل الخط في بيعها أربعة أقوال المنع لما لك رضي الله تعالى عنه على فهم الأكثر المدونة والكراهة على ظاهرها وهما أبو الحسن والجواز لابن الماجشون والفرق بين الاضطرار له افيجوز وعده لا فيفتح لاشبه في كتاب محمد وأما الزيل فذكر ابن عرفة في بيعه ثلاثة أقوال المنع لابن القاسم قياساً على منع مالك رضي الله تعالى عنه يسهل العذرة وقول ابن القاسم يجوز والكراهة في الشئرى أعذر من البائع وتزاد الكراهة على ظاهر المدونة في بيع العذرة فهم أي الحسن وفي الصفة ونجس صفته محظورة * وخصوصاً في الزيل للضرورة

وهو جواز (قوله بها) أي رواية الجواز صلة أفق (قوله يسهل) أي الزيت المتنجس (قوله لا يبيح) (قوله لا يبيح) بقتضات مثلاً لا يبيح للبائع المشتري انه متنجس (قوله) لا يبيح (قوله لا يبيح) الكاف (قوله ولا يبيح) يضم الياء وكسب الهاء (قوله لا يبيح) أي الزيت المتنجس (قوله) أي مالكه الأصلي (قوله هو) ثا كيد له (قوله وهذا) أي اختلاف في بيع الزيت المتنجس (قوله لا) أي الزيت المتنجس (قوله) روي (قوله فكم) قوله ذلك (قوله أو غسله) قوله فبذلك أي حكمه (قوله) سئل (قوله) أي زيت (قوله ولكنه) أي المتنجس (قوله مطلقاً) أي عن قسيده يكونه يفسد بنفسه (قوله كبره) أي الجليد تنسيعه في

وهو يقيد العمل على بيع الزيل دون العذرة وصرح به ابن البر هو الذي به العمل عندنا للضرورة (زيت تنجس) بقتضات مثلاً ودخلت الكف سائر المانعات المتبسة التي لا تقبل الطهارة ابن الماجشون زيت المتنجس يمنع في الأكثر شراً على أنه لا يظهر ضيق صريح المأثور في شهو ربه وهذا رواية عن مالك رضي الله عنه وبها أفق ابن القاسم وقال ابن رشد والمشهور عن مالك رضي الله تعالى عنه المعلوم من مذهب في المدونة وغيرها يسهل لا يجوز ولا يظهر في القاسم أن يسهل ما يمنع لا يفسد به إذا بين لأن تنسيعه بقط التنسيع لا يفسد ملكه عنه ولا يذهب بطله المتأمن به فيجوز أن يسهل ما يفسد فيه ما كان له هو أن يفسد فيه وهذا في الزيت على مذهب من لا يبيع غسله وأما على مذهب من أجاز غسله فقد روي ذلك عن مالك رضي الله تعالى عنه فبذلك في البيع سيدل الثوب المتنجس واحترزه عن نحو ثوب تنجس فيصير يسهل ولكنه عيب في الجليد مطلقاً ككفره أن أفسده الغسل لخطا الظاهر وجوب التنجس وإن كان لا يفسده الغسل وإن لم يكن عيباً خشية أن يفسد فيه مشربه خمره وإن كان يفسد فيه ولا يذهب بطله لأنه يحمله على الطهارة تنسيعاً أنه أن كان الغسل يفسده أو كان مشربه مصلحاً (واستفاد) به استفاضة عيباً حالاً أو لا ترقق صغيراً أو بهيمة صغيراً (قوله) يصح بيع ما لا يتنجس به (كعبون محرم) ضم ففتح مثلاً كله كعب (أشرف) على الموت تنسيع في التنسيع باهرم ابن عبد السلام وثقه ابن عرفة بأن ما أشرف على الموت لا ينجس

التعيب بالنجس (قوله التدين) أي لقاعة التوب منه يسهل (قوله وإن كان) أي التوب الجميلة (قوله وإن لم يكن) يسهل أي تنجس التوب الجميلة (قوله لا) أي المشتري (قوله يحمله) أي التوب (قوله يسهل) أي تنجس التوب (قوله يفسده) أي التوب (قوله يسهل) أي التوب (قوله) أي العقود عليه (قوله ما لا) بالهمز (قوله لا يتنجس به) أي لا حالاً ولا مالا (قوله تنسيع) أي المصنف (قوله وثقه) بقتضات مثلاً ويجاب عن المصنف بأنه لا يتنجس مفهومه الصفة

(قوله فاتفق) يضم التام وكسر القاء (قوله ورن) يضم الراء وشدة الال الى الجواب (قوله وان كان طاهر الخ) حال (قوله السراق) يضم السين جمع سارق (قوله ولا يتخذ) يضم فتح مثقلا (قوله لحفظه) اى حراسته (قوله الشبهة) بكسر الشين الشبهة وسكون المشاة فت اى التلويح (قوله فقل له) اى الشيخ (قوله في ذلك) اى اتخاذ كتابي دانه في الخضر (قوله فقتل) اى الشيخ (قوله يبعه) اى كتاب الصيد (قوله عنه) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله وشهره) اى المنع (قوله يبعه) اى كتاب الصيد (قوله وبيع بخرمه) مبالغة فى ذلك اذ الشأن خصوصاً من مثل حصون أن لا يبيع الا بالحلل الذى لا شبهة فيه (قوله فى بيع المادون فى اتخاذ) خبر الخلاف (قوله ويمنع قتله) يضم الياء اى لانه ائتلاف حال ٧٧ (قوله ولا غيرهم) اى من أهل المذهب

يعه سواء كان مباحاً ومحرماً واجب يحمل المشرف فى كلام ابن عبد السلام على الذى لم يبلغ حد السابق وأما السابق فاتفق على منعه محرماً ومباحاً وريان الذى لم يبلغ حد السابق يجوز بيعه مطلقاً مباحاً ومحرم كالأصل المقرب وذى الرض الخوف (وعدم نهى) عن بيعه وان كان طاهر ما منعها ما ذوقنا فى اتخاذ (الا) يصح بيع ما نهى عن بيعه (ككتاب صيد) وسواه ربيع وبستان وما شئت اوعرفى تهملوه يجوز اقتناء الكلب للمنافع كلها ودفع المضار ولو فى غير البادية من المواضع الخوف فيها السراق ابن ناجى على قول الرسالة ولا يتخذ كتاب فى الدونى الخضر مانعه ما يقصر لحفظه فيقتض حرقه بول المانع وقد اتخذ الشيخ ابن ابي زبدة كتاباً فى داره - بين وقع حائط منها وخلف على نفسه من الشيعة فقبل له فى ذلك فقال لو ادر لما رضى الله تعالى عنه لمتنا لاتخذ اذا ضار يا واقصر المصنف على بيع كتاب الصيد لخلاف فيه فأولى غير ممنوع ببيع قول مالك رضى الله تعالى عنه ورواية ابن التام عنه وشهره ابن رشد وقال ابن كثة وابن ناجى يجوز بيعه - صحتون ايعه واجب بقتله والخلاف فى بيع المادون فى اتخاذ من يمنع قتله ولم يقل احد يجوز بيع النهى عن اتخاذ ويجوز قتله بل يندب طنى لبيعهم بل ابن الحاجب ولا ابن شاس ولا المازرى ولا ابن عرفة ولا غيرهم عدم النهى شرطاً مستقلاً للمنع وعليه وادرجوه فى شرط كونه منتفعاً به وهو الواجب اذا مانع منه شرط من هذا الشرط وكما هاهنا نهى عنه كالتجسس وغير المنتفع به وغير المقدور عليه قال فى الجواهر وأصله لما رى فى العلم الشرط الثانى أن يكون البيع منتفعاً به فلا يصح بيع ما لا منفعة فيه لانه من كل أموال الناس بالباطل بل لا يصح تجسسك وفى معناه ما مانعاً به كالهجرة الا فى حق بين المصدوم وشرعاً والمصدوم حساساً ما تنوعت منافعه الى محالة ومحرمة فان كانت المنافع المقصودة منه أحد النوعين خاصة كالأعتبار به أو تبعها الحكم وما رار النوع الآخر كالعدم وان فوزت فى النوعين فلا يصح البيع لان ما قابل المحرم منهما من كل أموال الناس بالباطل وليسوا ممن يشبه الثمن بجهول وهذا التعليل بطردى كون

(قوله نعمان) اى الامانة عقبيه (قوله تنوعت) بضم ناء متقلا اى انقسمت (قوله أحد النوعين) اى الحلقة والمحرمه (قوله كان الاعتبار) اى جواز بيعه ومنعه (قوله بها) اى المنافع المقصودة (قوله ونسبها) اى المنافع المقدودة والحكمى اى جواز البيع أو منعه فان كانت المنافع المقصودة هى الحلقة جاز بيعه وان كانت المحرمه ممنوع ببيع (قوله وصار النوع الآخر) اى من المنافع (قوله وان فوزت) اى تفرقت المنافع المقصودة (قوله فى النوعين) اى الحلقة والمحرمه (قوله لان ما قابل المحرم) اى اكله (قوله منهما) اى النوعين ما لم يحرم (قوله من كل الخ) شعرات (قوله وما سواه) اى مقابل المحرم (قوله من بقية الثمن) بيان لما (قوله بجهول) خبر ما رى قوله وهذا التعليل اى ما قابل المحرم منها من كل أموال الناس بالباطل الخ

قوله كما يطرد) أى فى أحد شقيه وهو كل لعمال الناس بالباطل (قوله وهذا النوع) أى ما تئوت منافعها المقصود فى النوعين (قوله وان امتنع بيعه) حال (قوله لا وجهين) أى كل مال الغير بالباطل والجهل (قوله تحقق) أى فى الشيء (قوله كونه) أى المنفعة المحرمة (قوله منه) أى الشيء (قوله يوقف) أى امتنع (قوله كره) أى بيعه (قوله منعه) أى بيعه (قوله لا مثل) أى بضم المثلة جمع مثال (قوله يبيع) بضم فكسر (قوله عدت) بضم فكسر مثلاً (قوله تقرر) بضم فكسر (قوله فيها) أى منافعها (قوله جليها) أى بيعها (قوله منع) أى بيعه (قوله أجاز) أى بيعه (قوله أجاز) أى منافع الكلب (قوله لا تقرر) بضم ثقف (قوله وجعل) عطف ٤٧٨ على تقرر (قوله محرمة) أى أو محالة (قوله المقصود) أى من الجهل والحرمة

(قوله يوقف) أى امتنع
عن الحكم ببيع
قوله
كراهه
أى كلام الجواهر
قوله
وكلام
قوله وفى كلاب الصيد
أى بيعها
قوله والسباع
عطف على كلاب
قوله
قولان
أى المنع والجواز
قوله بانه
أى بيع كلاب
الصيد والسباع صفة
اعترف (قوله فالتا) سال من
فأصل اعترف (قوله بجد)
أى المصنف (قوله تقرر) اسم
الاشعر أو لأن خبره جار
ومجرد (قوله وغيره) لعله
أراد به خلاصة ما لا بدق
(قوله يشترط) بضم الياء
وقرأه (قوله فالعام) أى
عدم النهى (قوله نصاً)
أى شرطاً خاصاً (قوله كان)
يقع الهمز فيشد النون

(قوله بيع الكلب) أى حكمه (قوله لشرط الاتساع) أى إضاقة البيان صله رجوع (قوله لوجود الاتساع الخ) الهاء
عطف ليرش الخ (قوله في) أى المصنف (قوله بيعه) أى كلب الصيد (قوله شرط عدم) أى إضاقة البيان (قوله وكانه) يقع الهمز
وشد النون (قوله المشتب) (قوله أراد) أى المشتب (قوله فيه) أى النهى (قوله نهى) بضم فكسر (قوله لعمام يشهد) بضم الياء
وقرأه (قوله فالتا) أى جواب ابن تاشرف (قوله بجل) بضم الجيم وشد اللام (قوله أكثر) (قوله كلزيت) أى الظاهر
(قوله لا الأمر) أى حكمه بيعه (قوله يفتح) بضم الياء والنون (قوله يكتف) (قوله ياخذ) أى حكمه بيع الصيد (قوله لا تشكك
وشفائه) أى أخضعن (قوله الاتساع) (قوله قوله) أى طق

(قوله شرأوهما) أي الهرة والسبع (قوله ولو قال) أي المصنف (قوله لشول كل مكروه) بكاف كهر (قوله والفضل لعظمه وقط الزباد زباده) بكاف كحل (قوله نقل) مفعول (قوله الجواز) مفعول نقل المضاف لقوله (قوله ياته) أي جواز بيعهما (قوله شرأه) أي مرض الساق ومقاربة الموت نعت مرض (قوله وجب قصر الخ) نعت مرض أيضا (قوله نقل ابن رشد) مستند إلى جواز (قوله قولها) أي الدنوة (قوله في الخيلار) أي بيعه (قوله ٧٩) إذ أوليت الإمتاخ مفعول قول مصنفنا

لنا، هل (قوله تسليه) وراجع
للبائع (قوله ونسله) وراجع
للمشتري (قوله ومنه) أي
المقدور عليه (قوله الفصل)
بإعمال الخالط أي وإلحام
في برجه (قوله لانه) أي
الصل قولها (قوله يعلم عدده)
حال (قوله مكانه) أي علم
عدده (قوله يبيع) يضم
الفاعل (قوله شرأه) أي الفعل
أو إلحام (قوله منه) أي
جسمه أو برجه (قوله اشترى)
بضم التاء وكسر الراء أي
الصل (قوله في) أي برجه
(قوله تبعه) أي الفعل في
الشراء (قوله الوجهين)
أي شراء الصل وشراء البرج
(قوله يعلم) يضم الياء (قوله)
أو علم يضم العين (قوله
انه) أي الالف (قوله
الامام) أي سلطان يتعمر
خلاصته (قوله وولت)
بضم العين (قوله يوجد)
بضم فكسر أي الالف
(قوله كان) أي ضمنا
الافتق (قوله سابطه)

الها وشد الزاء (وسمع) قصد اخذ (البلد) للاتقاع به والعم للمشتري وإما شرأوهما
لعم فقط أوله والبلد فمكروه ولو قال وجاز كهر البلد لكان أخصر وأحسن لشول كل مكروه
الا كل والفضل لعظمه وقط الزباد زباده الثاني الصواب ان قوله للبلد قد في بيع السبع وإما
الهر فيصير ليعتق به حيا والبلد على ظاهر المدونة وبه شرح قد (و) جازان تباع (جامل) يجهض
(مقرب) يضم فمكون فكسر أي قمرية الولادة لأن الفالسلا معاً انخفض غورها الثاني اعتمد
المصنف في جواز بيع ذى المرض والخوف وإلحام المقرب نقل ابن حجر زبون وشعن المذهب
الطراز وقطع ابن الحاجب وابن سلون ياته الأصح ابن عرفة ابن حجر زبون مرض الساق ومقارب
الموت لا يبيع زباده جواز بيع ذى مرض غيره وجب قصر نصرف الحطر على نفسه نقل ابن
رشد عن مذهب مالك رضي الله تعالى عنه مع دليل قولها في اختيار إذا ولدت الأمة في أيام اختيار
قولها دامعها في بيت السبع وردة انظر قسامة في مختصره فقد أطال الكلام فيه (و) شرط
للمعقود عليه ثلثا كان أو ممتعا (قدرة) لبائع ومشتري (عليه) أي تسليمه وتسليمه ومنه النقل
في جبهه لا تملكه مقدور عليه مستندون لم يعلم عدده لعلم مكانه عادة ويمنع شرأوهما طارعه
وان اشترى وهو فيه تبعه الجبيع وان اشترى الجبيع دخل الصل التي فيه ولا يدخل المسلم في
الوجهين قاله ابن رشد (قولا) يبيع (كاتبني) بعد الهمز وكسر الموحدة أي وريق هارب
من مالك لم يعلم موضعه أو علم أنه عند الامام أو لا حقيقه خصوصه فيمنع بيعه على المشهور فان
علم أنه هند من يتيسر خلاصته وهك صفته جاز بيعه المبطل يجوز بيع العبد الا بقا إذا
علم المتباع موضعه وصفته فان وجدته بعته قبضه المتباع وضع بيعه وان وجدته قد نفق أو تلف
كان من البائع ورسترجع المتباع الثمن وقاله صنون انما يصورنا بقباع الا بقا إذا استدان
في وثاق الصل إذا علم أنه عند رجل في حياطه أو بعد مصالح يريدون قد ساطه عليك وعلم أنه ثن
استرازا من شرا مائة خمسة وعشرة وفي الوثائق المجموعة لم يميز صنون بيع الا بقا وان عرف
المتباع موضعه الا أن يكون موقوفا صاحب هند غير سلطان ولا خصوصه منه لاحد فان وقف
عند السلطان أو كنت قيمه ومدة فلا يجوز بيعه (و) لا يصح بيع (ابل أهملت) يضم الهمز
وكسر الميم أي تركت في المرحى حتى توشك لعدم القدرة عليها وجهل مقفها (و) لا يصح
بيع شئ (مقصوب) لغرضه أصبه إذا كان الغاصب لا تقضى عليه الأحكام اقربه أم لا اتفاقا
أو تأخذه الاحكام أو أنكر الغصب وعليه ينة فيمنع على المشهور ولا يبيع ما فيه خصوصه وهو

بإعمال الخالط أي حفظه (قوله ساطه) بإعمال الخالط أي مسكه وحفظه (قوله علم) أي الرجل الحافظ (قوله انه) أي
الالف (قوله لم يميز) يضم الياء وكسر الميم (قوله وان عرف المتباع موضعه) مبالغة في منع بيعه (قوله أن يكون) أي الالف
(قوله لعدم القدرة عليها الخ) على لا يصح بيعها (قوله اقرب) أي الغاصب (قوله ي) أي الغصب (قوله وتأخر) أي الغاصب
(قوله فيمنع) يضم الياء أي يبيع المنصوب

(قوله فان كان) أي الفاعل (قوله بيعه) أي الموصوب (قوله لغيره) أي غاصبه (قوله وهذا) أي شرط رد الموصوب له وبقيائه
 يذهب مدعى حصة بيعه لغاصبه (قوله علم) يضم العين (قوله عزمه) أي الفاعل (قوله بيعه) أي الموصوب (قوله) أي غاصبه
 (قوله قبل) أي صورة الاشكال (قوله من) أي كلام المصنف (قوله يستروح) يضم الياء ويوقع التأني بنظر (قوله مطلقا) أي عن
 التقيد برده له (قوله من كلامه) تنازع فيه مطوع وعلم (قوله وباعه) عطف على غاصب
 ٤٨٥ • • • • • وا عطف على اسم شبه فعل فعلا •

غير فان كان من تأخذه الاحكام وأقر به جاز بيعه لغيره (الا) يبيع الموصوب (من غاصبه) أي
 له فيجوز (وهل) جواز بيعه لغاصبه (ان رد) يضم فتح مفعلا الموصوب (ار به) وبقى عنده
 (مدة) حدها بعضهم ستة أشهر كما كثر وهذا طريق ابن عبد السلام أو ان علم عزمه على رده
 جاز بيعه له اتفاقا وان لم يرد علم عزمه على عدم رد مضمع اتفاقا وان أشكل فقولان
 مشهورهما الطراز وهذا مظهر بقاء ابن رشد (تردد) لا يقال دخول صورة الاشكال في التردد
 لا يوافق اصطلاح المستفلان القولين من موصون فيها لا نأقول يصح ترددا للمترين في
 نقلها ثم الرابع عدم اشتراط الرد مدة إذا عزم عليه أو أشكل امره غ منه يستروح ان
 فرض المسئلة عزم الفاعل على الرد اه تقتدر كلامه وهل ان رد له او مطلقا ترددا لبقوة
 الثانية مطوعة للعلم بان كلامه (وا) المنفصل (لغاصب) شيئا وباعه او وجبه او تصدقه
 (نقض) ينقض النون ويسكون الفاء وانما الضاد أي ضم (ما) أي الموصوب الذي (باعه)
 الغاصب او وجبه ما وجبه أو صدقة ما تصدقه ليتصرفه فيما يشاء فله فوضو بيعة صحيح
 غير لازم لساكنة فله نقضه (ان ورد) أي الفاعل الموصوب من الموصوب منه بطلب
 أو زوجة أو ولادة لا تنال ما كان لورثة ان أراد نقضه به وورثته ساكن ولو اقل من عام
 فليس له نقضه ولا ينفذ بجهله ولا خصوصية للفاعل بما جاز كفيصري يبيع كل فوضو في
 جماع حصون من كتاب الغيب لو تعدى شرط في دار قبا عجمها ثم ورت شرط شيك فله نقض
 بيع حصة شريكه وأخذ حصته بالشفعة (لا) أي ليس للغاصب شيئا وباعه نقض بيعه ان
 اشتراه أي الفاعل الموصوب من الموصوب عنه بعد بيعه اذا اشتراه لتصل صدقه او احتل
 الامر شرعا فله وأما ان بين قبيل شرائه يستره ليجعله فله نقض بيعه قاله النعمي ابن
 عاشر انظر كيف يتوهم وشرأوه بعد بيعه على القول باشتراط رد له مدة بل وعلى اشتراط
 العزم عليه واجب بان محل الاشتراط المتقدم الغاصب غير المقدور عليه الذي لا تاتيه الاحكام
 والا يابى بيعه بلا شرط وعليه جماعنا (و) ان باع الراهن الرهن بالأذن مرتين مع بيعه
 (و) (وقب) يضم فكسر ثني (مرهون) أي يعمه من رايته (على رضا مرتين) يضم الميم وكسر
 الهاء أي المتوفى به في حقه اذا باعه الراهن بعد قبضه المرتين فله اجازة بيعه ولو رده ان كان
 دينه عرضا من بيع أو بيع بغير جنس دينه أو بغيره لا يفي بالدين ولم يكمل له كذا ان باعه قبيل
 دينه

الغاصب فالصلة جارية
 على غير ما ولم يبرز لامن
 الآيس (قوله أو وجبة)
 عطف على يبيع (قوله)
 التصرف) أي الغاصب الخ
 حذره نقض ما باعه (قوله)
 فهو) أي الغاصب (قوله)
 لورثة) أي الغاصب (قوله)
 له) أي الغاصب (قوله في)
 جماع حصون) علة
 لا خصوصية الخ (قوله بعد)
 بيعه) صلة اشتراط (قوله)
 لتصل صدقه) أي لصبر
 بيعه سلا (قوله فذلك)
 أي التحليل (قوله بين)
 يقتضيان مثلا أي الغاصب
 (قوله كيف يصدر شرأوه)
 بعد بيعه أي مع اشتراط شرط
 وهو رد له او عزمه عليه
 (قوله عليه) أي (قوله)
 الغاصب الخ) خبر ان
 (قوله ولا) أي ان لم يكن
 الغاصب مبيعورا عنه
 لا تاتيه الاحكام (قوله بيعه)
 أي الموصوب (قوله)
 أي الغاصب (قوله عليه)
 أي جواز بيع الموصوب لغاصبه المقدور عليه بلا شرط (قوله المرتين)
 فاعل قبض مضافا قبضه
 لقوله (قوله فله) أي المرتين (قوله بيعه) أي الرهن (قوله فله) أي المرتين (قوله فله) أي المرتين
 (قوله او يبيع) بكسر اللام أي الرهن عطف على الشرط (قوله او بغيره) أي الرهن (قوله ولا يكمل)
 يضم فتح مفعلا أي الرهن (قوله فله) أي المرتين (قوله فله) أي المرتين (قوله فله) أي المرتين
 بعد قبضه فان لم يتمرد بيعه (قوله باعه) أي الراهن الرهن

أي الغاصب (قوله عليه) أي جواز بيع الموصوب لغاصبه المقدور عليه بلا شرط (قوله المرتين)
 فاعل قبض مضافا قبضه
 لقوله (قوله فله) أي المرتين (قوله بيعه) أي الرهن (قوله فله) أي المرتين (قوله فله) أي المرتين
 (قوله او يبيع) بكسر اللام أي الرهن عطف على الشرط (قوله او بغيره) أي الرهن (قوله ولا يكمل)
 يضم فتح مفعلا أي الرهن (قوله فله) أي المرتين (قوله فله) أي المرتين (قوله فله) أي المرتين
 بعد قبضه فان لم يتمرد بيعه (قوله باعه) أي الراهن الرهن

مستند بر آن است که خدا شایسته مرگ و انست و محضه البیوع و علمه و لم یقتض تعاقوا و انرا ارجاز (قوله اشتراه ای القضوی (قولہ ان اشتری ای القضوی (قوله ولی یجز) بنضم فکسر ای المشتري یبغض الرأبشره القضوی (قوله المشتري ای القضوی (قوله لی البائع ای لی یرجع علی القضوی (قوله ای الثمن (قوله بعاه ای فلان (قوله فلان) ای ان الشراء فلان بعاه (قوله و مدنی) ۴۸۲ آ آی البائع (قوله ای ان الشراء فلان بعاه (قوله لمشتري) لی یبغض

(قوله فالتبار) اى قد غمر ارض الجنات لم تحقه (قوله ولا يشعوا) اى البائع (قوله لئلا
 كانت) اى الجنات على غير التمس (قوله فكذلك) اى فان انشأوا البائع ولا (قوله فمرا السد) اى البائع قد غمر الارض (قوله
 مقام) بفتح الميم (قوله فقه) اى المبتاع (قوله فان استمع) اى البتاع (قوله اى التين) (قوله والاولى) بفتح الهمز (قوله
 لا) اى ان البائع (قوله فقه) اى اخذت (قوله اى التين) (قوله وان دفعه) اى الارض (قوله اى الارض) اى ان

كان اقل من الفين (قوله يانه) اى البائع (قوله الاما) اى الفين الذى (قوله) اى البائع (قوله وانه) اى الدائع
 (قوله اسلام العبد) اى تسليمه لى حتى فى جنابته (قوله فلا يرجع) اى المبتاع (قوله الابه) اى الارض (قوله الاما) اى
 الارض التى (قوله دفعه المبتاع) اى المستحق (قوله العبد) اى المبتاع (قوله فيرجع) اى المبتاع على البائع (قوله منها)
 اى الفين والارض (قوله وقد) يضم فكسر متفلا (قوله العبد الجاني) مفعول لاسلام، ضافا لفاعل (قوله فان سلمه)
 اى البائع العبد الجاني (قوله ولو كان) أى غنمه (قوله الذى فداء) اى المشتري العبد (قوله بعتنه) اى المشتري (قوله وسلته)
 اى العبد (قوله فرد) يضم الزاوى وشده الحال (قوله على) ٤٨٣ بشد الباء (قوله بها) اى جنابة العبد

له وانه يستأجر حسنة اسلام العبد وان كان الارض اقل فلا يرجع الابه لجنه البائع، نه لا يذره
 الاما دفعه المبتاع للعبد فيرجع بالاقل منه ما وجد قوله او يقبضه باسلام البائع العبد الجاني
 للمشتري ففداءه المشتري فان سلمه للمصنف فدفعه المشتري الارض او الفين ففداءه المشتري
 الرجوع بعتنه على البائع ولو كان كمن يترحم الارض الذى فداءه به لان من بعتنه ان يقول
 للبائع انت اشغفت الفين منى فى مقابلة العبد وسلته للمصنف فرد على ما اشغفته منى وهو
 قد سدد عقد كالفداء المودى الى (وللمشتري رده) اى العبد الجاني على بائعه (ان) كان
 (تأخره) اى العبد الجاني ولم يعلم المشتري بها من ثم انه لا يجب (و) ان قال المالك
 لرفيقه ان اقل بلك كذا ما يبيعون ففداه به فانت سر ما بعد قيل فعليه ذلك (رد) يضم
 الزاوى وشده الدال (البيع فى) حلقه قبله بغيره ففداه كذا (او) أى بصفة حدث (لاضربته)
 اى الرقيق او احسنه او افعل به (ما) اى فعل (يجوز) ففهم من يعطى يرمى بيمينه سواء
 فسد يمينه باجل ام لا فخير او بانه قيل برفق يمينه فربيعه فان لم يرد البيع حتى انقضى الاجل
 انقضت يمينه ولا يرد البيع قاله ابن نونس الخط علم منه ان الرقيق قبل رده يعطى ملكا مشتربه
 وضمانه (ورد) يضم الزاوى الرقيق الخلف بعقده بصفة حدث على فعله به ما يجوز (ملك) اى
 الخلف المستقر ففهم اذا ما يبيع من ودمه لى ما يجوز ثم جرد على رده لمشتريه ووجه على
 ابن ديار القائل بهذا فان كان حلقه بغيره على ما لا يجوز كضربه القسوطا بانه رده
 ونحو عقده ولا يمكن من فعله ما لا يجوز قال فى المذونة هلت عقده اى بعد رده اى لا يعتق
 عليه وهو فى المصلحة فان تغير او فعل به ما لا يجوز قبل تبصير بعتنه فان شابه ففهم عقده والا
 بيع عليه (و) جاز بيع حود) مثلاً او المار به ما بعد ففهم ان نسبة واخر (عليه) اى
 العمود (بانه للبائع) او غيره كسائر اوصافه (ان) انتفى الاضاعة) لى من له البناء الذى
 على العمود الضمى بان اضعف المشتري الفين الخط فيه انه لا يضر من الاضاعة الا ان يكون
 له فى ذلك فخرض جميع واقعه اقل فى الجواهر بعد ذلك كحدث التى من اضاعة المال
 مانعه واضاعة المال اقله لا يضر فخرض جميع بضمه العقل وامام اقتضاه اى لغرض جميع
 اى ضايقه او اصاب فخرض من ايدى هذا الحديث ومما اتفق به الاضاعة امكن تعليق البناء وتدعيمه
 متفلا (قوله بعت) بفتح العين والهمزة متفلا ضم التاء اى سكت بضميل (قوله شانه) اى عيه ومثله (قوله والا) اى وان لم
 يشه (قوله بيع) بكسر الموحدة اى الرقيق (قوله عليه) اى ماله (قوله متفلا) اى اوشية او بخر (قوله به) اى العمود
 (قوله ففهم) اى العمود ففهم على المراد (قوله كسائر) بكسر الجيم (قوله من) اى الضمى الذى (قوله بان اضعف) اى
 لغرض ولا تشاها واضاعة ماله من البناء الذى على العمود (قوله فيه) اى تصوير (قوله انه) اى التصوير (قوله) اى
 المشتري (قوله ففهم) اى اضعف من العمود (قوله وتدعيمه) اى اسناده ورفعه بشئ من تحت يده موضع العمود حتى
 يخرج العمود من تحته ويحيط مكانه ما يحمل البناء من ذلك كثيره متافى مصر تضرع لعلفه

(قوله كون الخ) عطف على امكان (قوله مشرقا) بضم فسكون فكسر (قوله اويسرا) عطف على مشرقا (قوله فان لم تتب الاضاعة) مقوم ان اتب الاضاعة (قوله وان وقع) اى يسع العمود مع لزوم الاضاعة (قوله صم) اى يبع (قوله لهذا القيد) اى ان اتب الاضاعة (قوله الفين) اى فى البيع (قوله حق الادنى) اى الذى له اسقاطه (قوله هنا) اى الاقدام على بيع العمود الذى عليه بناء (قوله يفسر) بضم الفاء وفتح الكاف (قوله بحث) بضم فسكون (قوله فيه) اى قول ابن عبد السلام لاحاجة الخ (قوله فى الفين) صلة ضاع (قوله يتنفع به الآخر) خبران (قوله ففى) اى نقض البناء وانما تبادلت خبره (قوله من الفساد انتهى عنه) ٤٨٤ ثم تخصيص القرطبي انتهى عنه بدم غرض صحيح فيه يشهد عدم النهى عن

هذوان كان من الفساد
لوجود غرض صحيح فيه
واقفه اعل (قوله هذا) اى
جواز بيع العمود الذى
عليه البناء (قوله شناعة
أهل المعرفة) صلة آمن
(قوله فان شيف كسر)
مقهور آمن ان كسر
(قوله فان اكسر العمود
حينئذ) اى حين نقض
البناء الذى عليه تفرغ
على ونقضه البائع (قوله
منه) اى البائع (قوله
قلعه) اى العمود (قوله
فيه) اى قلعه (قوله انه)
اى قلعه (قوله عليه) اى
ان قلعه على يانه (قوله انه)
اى قلعه (قوله وصدد)
بفتح الصاد مثقلا (قوله به)
اى ان قلعه على مشترى اى
والصدد به يفيد ترجمه
(قوله هو كره) اى ان قلعه
على مشترى (قوله وعزاه) اى انه على مشترى (قوله وعلى الاول) اى انه على يانه (قوله فضله) اى العمود
(قوله وعلى الثاني) اى انه على مشترى (قوله غرضها) بفتح الغين المحجمة اى المدونة (قوله لا يجوز) استعظام عن الجواز (قوله
وانقض) عطف على اشترى (قوله احببت) بضم التاء (قوله قال) اى ابن القاسم (قوله يريد) اى ابن القاسم (قوله ان قدر)
اى البائع (قوله وان كان) اى عليه (قوله اراد على سقوط) اى مشرقا عليه (قوله اشترى) اى المشتري (قوله) اى البائع (قوله
والا) اى وان اتى كل ما تقدم (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله ظاهر قولها ان احببت) اى ان مفهوم ان احببت اى لا اجبر
على قلعه وانما يجبر عليه بانه (قوله واو الحسن) عطف على الصل (قوله عليه) اى البائع (قوله ونقضه) اى العمود من محله
(قوله وما صابه) اى العمود (قوله اصلا) اى شجر (قوله لان اتصاه) اى العمود الخ عنه لا وجه لاستبعاد الخ

هذوان كان من الفساد
لوجود غرض صحيح فيه
واقفه اعل (قوله هذا) اى
جواز بيع العمود الذى
عليه البناء (قوله شناعة
أهل المعرفة) صلة آمن
(قوله فان شيف كسر)
مقهور آمن ان كسر
(قوله فان اكسر العمود
حينئذ) اى حين نقض
البناء الذى عليه تفرغ
على ونقضه البائع (قوله
منه) اى البائع (قوله
قلعه) اى العمود (قوله
فيه) اى قلعه (قوله انه)
اى قلعه (قوله عليه) اى
ان قلعه على يانه (قوله انه)
اى قلعه (قوله وصدد)
بفتح الصاد مثقلا (قوله به)
اى ان قلعه على مشترى اى
والصدد به يفيد ترجمه
(قوله هو كره) اى ان قلعه
على مشترى (قوله وعزاه) اى انه على مشترى (قوله وعلى الاول) اى انه على يانه (قوله فضله) اى العمود
(قوله وعلى الثاني) اى انه على مشترى (قوله غرضها) بفتح الغين المحجمة اى المدونة (قوله لا يجوز) استعظام عن الجواز (قوله
وانقض) عطف على اشترى (قوله احببت) بضم التاء (قوله قال) اى ابن القاسم (قوله يريد) اى ابن القاسم (قوله ان قدر)
اى البائع (قوله وان كان) اى عليه (قوله اراد على سقوط) اى مشرقا عليه (قوله اشترى) اى المشتري (قوله) اى البائع (قوله
والا) اى وان اتى كل ما تقدم (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله ظاهر قولها ان احببت) اى ان مفهوم ان احببت اى لا اجبر
على قلعه وانما يجبر عليه بانه (قوله واو الحسن) عطف على الصل (قوله عليه) اى البائع (قوله ونقضه) اى العمود من محله
(قوله وما صابه) اى العمود (قوله اصلا) اى شجر (قوله لان اتصاه) اى العمود الخ عنه لا وجه لاستبعاد الخ

على مشترى (قوله وعزاه) اى انه على مشترى (قوله وعلى الاول) اى انه على يانه (قوله فضله) اى العمود
(قوله وعلى الثاني) اى انه على مشترى (قوله غرضها) بفتح الغين المحجمة اى المدونة (قوله لا يجوز) استعظام عن الجواز (قوله
وانقض) عطف على اشترى (قوله احببت) بضم التاء (قوله قال) اى ابن القاسم (قوله يريد) اى ابن القاسم (قوله ان قدر)
اى البائع (قوله وان كان) اى عليه (قوله اراد على سقوط) اى مشرقا عليه (قوله اشترى) اى المشتري (قوله) اى البائع (قوله
والا) اى وان اتى كل ما تقدم (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله ظاهر قولها ان احببت) اى ان مفهوم ان احببت اى لا اجبر
على قلعه وانما يجبر عليه بانه (قوله واو الحسن) عطف على الصل (قوله عليه) اى البائع (قوله ونقضه) اى العمود من محله
(قوله وما صابه) اى العمود (قوله اصلا) اى شجر (قوله لان اتصاه) اى العمود الخ عنه لا وجه لاستبعاد الخ

(قوله قولان) بآب فاعل قبل (قوله ذلك) أي المصلحة (قوله نحوه) أي العمود (قوله وشرطه) أي جواز بيع العمود (قوله أخذ) أي العمود (قوله والآن) أي وان كان شرطه (قوله حله) أي هدمه عليه (قوله لهذا) أي قول القاضي الآن بشرط المشتري سلامته (قوله ولو اشترا) أي المشتري (قوله تمكن) بضم فكوت نعت سلامة (قوله من محل هوا) بيان لقدوم معين (قوله فوق الخ) نعت محل المتخذ قبل هوا (قوله متصل) نعت محل هوا (قوله أو بانه) عطف على أرض (قوله بان كل شخص أرض الخ) تصوير المسئلة (قوله أو بانه) عطف على أرض (قوله عليه) أي البناء (قوله منه) أي ذي الأرض أو البناء (قوله وعلى) أي من الأسفل (قوله لا يقل الفرز) عليه أن وصف البناء ٤٨٥ (قوله قوله) أي المشتري

(قوله بغير البناء) مسلة
الاستفاد (قوله ولا مرفق)
بفتح الميم وكسر الفاء أي
ارتقاء واستفاد (قوله
بان بين المشتري الأسفل
الخ) تصور لهو امتعت
هوا (قوله مفهوم موافقة)
أي في الجواز خبر ان (قوله
أي العقد) إشارة تقدير
مضاف في المثل لتعلق
الجوازه (قوله عليه) أي
غرض الخدع فيها (قوله
بوصف) صلة تقرر (قوله
على وجه البيع أو الاجارة)
حال من عقد ووصافه توجه
البيان (قوله من الحائط)
بيان لموضع (قوله على
المشتري) خبر تقرر (قوله
أحدهما) أي صاحب
الحائط ووارثه (قوله إذا)
صلة مفعول (قوله ليدعه)
أي صاحب الحائط (قوله
فان اتهم الحائط الخ)
تقرر على وهو مضمون

الباب كله قولان هل ذلك على البائع أو المشتري كبيع صوف على ظهر غنم وقوله نعمتي ان كان حوله بناءا ابعده فعلية انزاله وشرطه كون الخدع بعد ازالة ما عليه لا غرضه والافلا يجوز القاضي الآن بشرط المشتري سلامته بعد حله قلت هذا خلاف المذهب لأن الفرز المانع مانع ولو اشترا سلامة تمكن (و) بجاز بفتح قدوم معين كغيره من محل (هوا) بالمدى الرمي المائي ثابته الأرض والسماء (فوق) محل (هوا) متصل بأرض أو بناء بان كان شخص أرض خاليتين البناء اراد البناء بها أو بناء اراد البناء عليه فمشتري شخص منه قدرا معيناً من التفرغ الموهوم الذي يكون فوق البناء الذي اراد احداً فيجوز (ان وصف) بضم فكسر (البناء) الذي اراد احداً انه اسفل وعلى ليقول الفرز لان صاحب الأسفل وغبته في حصة الأعلى وصاحب الأعلى رقبته في مائة الأسفل وليس للمشتري زيادة البناء على القدر الذي اشتراه وله الاستفاد بما فوق بناءه بغير البناء وليس لصاحب الأسفل الاستفاد بما فوق بناءه الأعلى لا البناء ولا بغيره في المدة ولا مرفق لصاحب الأسفل في سطح الأعلى اذ ليس من الأمانة نت الظاهر ان مفهوم فوق هو امتعت هو ايمان بين المشتري الأسفل والبائع الأعلى مفهوم موافقة (و) بجاز (غرض) بفتح الغين المجهدة وسكون الراء أي ادخال (جذع) بكسر الجيم ويكون اذال المصلحة أصله سابق الشجرة والمراد به ما يعم الحائط أي بنفسه الصادق بالتعدد أيضاً (في سائط) بما اراد العقد عليه بعوض على وجه البيع أو الاجارة وتوقع موضع الخدع من الحائط على المشتري والمشتري (وهو) أي الفرز (مضمون) أي ضمان صاحب الحائط او وارثه والمشتري من أحدهما أبدأ البيعة موضع الفرز من الحائط كبيع حلو على مثل فان اتهم الحائط فعلى ربه او وارثه أو المشتري من أحدهما حال الفرز بناءً ويستمر كوضع الفرز للمشتري او وارثه أو المشتري من أحدهما وان اختلف موضع الفرز فطاحله على صاحب الخدع والضمان على كل حال (الآن يذكر في العقد على الفرز) ملة مضمونة كشر سين (ق) العقد (اجارة تنسخ) الاجارة (بانهدامه) أي الحائط قبل قيام المدة ورجحان مما سببه قبل ان يرد به الحائط باقي (و) شرط للمعقود عليه (عدم حرمة) التملك فلا يصح بيع ما جرم تملكه كحرمة زير الماء فقد هذا مقتضى هذا الشرط ولكنهم تصور على صحة بيعه

(قوله عالما) حال من المشتري فان لم يعلمه حال شرائه لهد الحائط على ما نه لبيع الفرز به (قوله بناءً) أي الحائط مبتدأ على ربه (قوله أحدهما) أي المشتري ووارثه (قوله فقط) أي دون باقي الحائط (قوله فاصلاحه) أي موضع الفرز (قوله والضمان على كل حال) تقدير للمستغنى منه (قوله يذكر) بضم الياء وفتح الكاف أو بالعكس أي العاقدان كانت ألفت صوابا فهو ضمير العاقدتين فاعل (قوله قبل الخ) صلة اتهم (قوله وشرط) بضم فكسر (قوله التملك) بفتح الميم وكسر اللام مثلاً (قوله هذا) أي هدم حصة بيع انما التقدر (قوله مقتضى) بفتح الصاد المجهدة (قوله الشرط) أي عدم حرمة تملكه (قوله بعه) أي انما التقدر

(قوله فعله) أي أنا العتق (قوله منه) أي مفهوم هذا الشرط (قوله دليل خاص) لعله كون حرمته تملكه لعارض عودته
لأنه وإن يقال من ادعى عدم الحرمة صحة العتق وإن حرم بقرينة نصهم على صحة بيع أناء العتق فيخرج الحرام الخنزير والخنزير
ويحرمها على ما يصح تملكه ويدخل أناء العتق في حرمه بما يصح تملكه وإن حرم وأما على (قوله بقرينته) أي بعض الموقوف عليه (قوله
بملك) بكسر فاءه (قوله وحسب) يضم الحاء المهملة والموحدة (قوله الصفقة) أي العقد فاعل جمع (قوله جهلا) أي
العاقدين (قوله وجه) أي أكثر (قوله الصفقة) أي من قلتها (قوله فعله) أي المشتري (قوله به) أي الحلال (قوله والأي) أي
وإن لم يكن الحرام بوجهها (قوله لزومه) أي المشتري (قوله أو الحسن) أي قال (قوله الاستحقاق) أي كونه (قوله فعله) أي كونه
(قوله صفقة) أي عقد (قوله فاستحق) بضم التاء وكسر الحاء المهملة (قوله أحدهما) أي العبدین (قوله بقرينة) أي كونه حرا
صلة استحق (قوله فإن كان) ٤٨٦ أي المستحق يفتح الحاء (قوله وجهه) أي أكثر (قوله

الصفقة) أي العبدین
قوله (قوله فعله) أي المشتري
(قوله ما نصه) الخ مقول
قال (قوله أنظر) أي تأمل
(قوله ذلك) أي بيع العبدین
وأحدهما حر فليس
الامر (قوله كاستفقة
الجامعة حلالا وحراما)
أي في التساوي وجوب
رد الزئبق أو التسليم
بجميع الثمن (قوله
لأنهما) أي العبدین
(قوله ذلك) أي جمع الحلال
والحرام عليه لم يجعلوا الخ
(قوله وبعاه) أي العقد
المستحق (قوله ففهم
بضم فكسر (قوله منه)
أي قوله لاتهم ليدخلوا الخ
(قوله تقريرا) بيان لنوع
القول (قوله باطل الخ)
صلة قول (قوله بما يقابله)

أي من الثمن (قوله شرط) بضم فكسر (قوله وجه) بضم فكسر (قوله وحسب) أي التبايعان (قوله أن
لا يجعلها) أي المبيع (قوله جهل) بضم فكسر (قوله وملك) بضم العين (قوله وثالث) عطف على نصف (قوله وثالث) معنى ثلث
بأنون لأنثاته (قوله حيا) بكسر الموحدة أي العبدان (قوله من الثمن) بيان لما (قوله لغيرته) أي الثمن (قوله جهل
الثمن) صلة التساوي بقرينة (قوله إذا تبصر العليم) أي الثمن خير جهل (قوله) أي الحصري (قوله) أي الباد (قوله
والا) أي وإن لم تبصر العليم (قوله لبيان) أي بيع المجهول (قوله بمكالمها) أي البادية (قوله) أي الحصري (قوله بمكالمها)
أي الحاضرة (قوله) أي الباد (قوله وزن) بضم فكسر (قوله بقرينة) بضم فسكون ففتح أي السمن والزيت والعسل ف
خلف آخر (قوله وزن) بضم الباء وفتح الزاي (قوله نظره) أي قارنتها (قوله ي طرح) بضم الباء وفتح الزاي

(قوله يصري) يضم فتح مثلاً (قوله الطرف) أي قارنا (قوله منعه) أي وزن الجمع (قوله يجوز أن) أي البيع المستكشفة السابقة (قوله وظاهره) أي ما أتى به ابن سراج (قوله زنا) يكسر الزاي وشد القاف أي جلدًا (قوله وغيره) أي ابن سراج (قوله خصه) أي الجواز في الصورة المذكورة (قوله لأن الناس قد عرفوا زناها) علمه على ما في ثلث الصور (قوله ذلك) أي وزن الطرف (قوله أن كان) أي جلدًا ثم على وزن الطرف (قوله هـ) مفتوح يعمدون الثاني (قوله ليزيد) أي البايع المشتري (قوله بعده) أي الوزن (قوله ري) أي البايع (قوله أنه) أي الزيد (قوله وفي) يفتح الفاصلة (قوله البايع) (قوله أي المشتري) (قوله به) أي الزائد (قوله هـ) أي المشتري (قوله منعه) أي المذكور من التقيص والزيادة (قوله قد عدها) أي الدراهم أو الدنانير (قوله اختلافها) أي الدراهم أو الدنانير (قوله واختلافها) أي الدراهم أو الدنانير ٤٨٧ (قوله معين) يضم فتح مثلاً (قوله حلا) يضم فكسر (قوله عليه)

أي المعن الذي غلب إطلاقها عليه (قوله وان افتقت) أي الدراهم أو الدنانير (قوله ففأما) يضم التثنية (قوله واستعمالا) أي الناس (قوله وجهر) يضم فكسر (قوله يدفع) يضم الما (قوله أي البايع) (قوله منها) أي الدراهم أو الدنانير (قوله الثقة) (قوله ثقة) (قوله الشئ وشد القاف) (قوله يدفعه) أي البايع (قوله أي الثقة) (قوله ولا عاذه لهم) حال (قوله وال) أي وان كان لهم عاذه (قوله أي العاذه) (قوله وان افتقت) أي المتبايعان (قوله ونفس) أي البيع (قوله كلفهما) أي في القسمة (قوله أي المتبايعين) (قوله أحدهما) أي المتبايعين (قوله إذا علم) (قوله الخ) ضم محل (قوله وال)

أن يصري وزن الطرف وطرح منه افتق يجوز أن ينسراج وظاهره وإن لم يكن الطرف زنا وغيره خصه بالزك قال مالك رضي الله تعالى عنه لأن الناس قد عرفوا زنا أي الزنا في افتق لم يعرفوا فلا يصحز ويقتل إن شأن ذلك أن يعرفه الناس ويحاولون فيه ويحصلون الرضا على الطرف أن كان هـ ولا يجوز للبايع تنقيص الوزن ليزيد بعده شيئا يسيرا يرى أنه وفيه له حقه وشد دفع منه صاحب المدخل ومن جهل الثمن يبيع بدواهم أو دنانير بلا بيان صفة ما مع تعدد ما في البلدان ومغلبة الإطلاق على غيره خاص واختلافها في القيمة فغلب إطلاقها على شيء معين حلا عليه وان افتقت ففأما وثيقة مع البيع وجبر البايع على قبول ما يدفع له منها ومن جهل الثمن يبيع نصف شقة بلا بيان ما يدفعه للمشتري من أي ناحية منها ولا عاذه لهم ولا حل بها وان اختلافها في البيان حقا ونفسه وتكولهما كلفهما ويقضى لهما ق و ان لم يدع واحد منهما ما يؤولاينة كاشترى يكن في الشقة تنقسم بينهما بالقرعة على المقدود وان جهلت الجثة مع علم التفصيل كببيع صبرة بمجموعة القدر بقوله كل ما مع بكذا فهو زرعيل الفساد إذا جهل أخذها التفصيل إذا علم الجاهل الجاهل والأقلاقه سدد وحكمه كبيع النخس والندبة ففأما منها إذا علم الثمن بين أمضاء البيع ورده وإن ادعى الجاهل علم العالم بجهله فله رد دعوته وإن تكل حلف المدعي ونسخ البينة في هذا التفصيل هو الذي اختاره في البيان ويرد به وهو في المصارف لكنه خلاف ظاهر إطلاق المدونة وهو محتاج إلى الضم فعمل المصنف اعتماد على ظاهره فافصل على الإطلاق ويؤيد هذا مسئلة الصدين ونظروا الحسن في تفصيل ابن رشد بدخولهما على الفرقة فكيف يصح هذا المقدود قال الشيخ أبو علي ظاهر المصنف أنه مهما جهلا معا أو أحدهما علم العالم بجهل صاحبه أم لا كان البيع قاسدا وهو الذي شهده عياض ابن حجر زهروا منهم القولين أبو علي وهو الصحيح في النازلة وكلام ابن رشد خلاف المذهب وقال الشيخ صارت على المصنف على الإطلاق هو الصواب وأشاروا إلى قول الشيخين وابن القاسم باختلاف جهل التفصيل (و) لا يجوز ضم الرطل (مثل من) لم (شاة) مثلا قبل تكثيرها أو قبل سلها قبل رصة العلم لأن يكون المشتري هو بايع الشاة عصب بيعها له بصفة لها بحسب عقدها

أي وإن لم يعلم العالم بجهل الجاهل (قوله وحكمه) أي البيع في حل علم أحدهما التفصيل وعدم علمه بجهل الجاهل (قوله عصب) أي العالم (قوله وان تكل) أي العالم (قوله وهو) أي ظاهر إطلاقها أي من التقيد بعدم علم العالم بجهل الجاهل (قوله ففأما) أي المدونة (قوله هذا) أي حله على إطلاقه (قوله العدين) أي إطلاقها (قوله قد تكل) يقتضات مثلاً (قوله بدخولهما) أي المتبايعين مع تكل (قوله هذا المقد) أي الذي علم أحدهما فيه التفصيل دون الآخر (قوله يعلم العالم بجهل الجاهل) (قوله أنه) أي الشان (قوله بجهل) أي المتبايعان الجاهل والتفصيل أو التفصيل فقط (قوله وهو) أي الفساد لطلقاء المواضع الثلاثة (قوله باقتدار) صلة قول (قوله المشتري) أي تصور الرطل (قوله عصب بيعها) صلة مشتري (قوله له) أي المشتري لطلاعة استنفاة

(قوله ولان الاصح) حطفت على لعله (قوله فيه) اى التراب (قوله فهو) اى المبيع (قوله والا) اى وان رؤى فيه شئ من التقدير
(قوله الكاف) اى الدخلة على تراب يسلطه على عبدي (قوله ليشعل) اى المتعدي بقداخ (قوله وكل) عطف على العطاء (قوله
مخلصه) اى التراب مما احتل به (قوله وان وقع) اى يسع تراب كصانغ (قوله فسحق) بضم فسح اى بيعه (قوله ووده) اى
تراب كصانغ (قوله ان لم يزد) اى الاجر (قوله والا) اى وان زاد الاجر على قيمة الخارج (قوله) اى مخلص التراب (قوله وعلى
الاول) اى ان لا الاجر (قوله منه) اى التراب (قوله) اى المخلص (قوله عنه) اى تراب كصانغ (قوله قيمته) اى تراب كصانغ
(قوله فخره) اى تراب كصانغ (قوله ٤٨٨ بيعه) اى تراب كصانغ (قوله فانت) اى تراب كصانغ (قوله بخلطه) تصوير
لفواته (قوله اخذ) فاعل

لزم مضافا لقوله (قوله
منه) اى التراب (قوله
ودفع) مطلق اخذ
(قوله وتخير) اى البائع
حطفت على لزوم (قوله
اخذ) اى ما تخرج (قوله
يفق) اى اجر مخلصه
(قوله وتركه) اى ما تخرج
حطفت على اشغده (قوله
بجانا) اى بالامور (قوله
يقى) اى الخارج (قوله
فبته) اى تراب كصانغ
(قوله ان تلف) اى التراب
(قوله بده) اى مسترده
(قوله ياخذ) اى ما تخرج
(قوله المعلق) عن ابن حبيب
مع المازنى عن المشهور
واجب الاول (قوله ولاختيار
الصقلى) اى التراب (قوله
ولتقله) اى الصقلى الخ
واجب الثالث (قوله وتخرج
الخ) واجب الرابع (قوله
خلصه) اى التراب (قوله
وقال ابن ابي زيد على

المشتري قيمته الخ) اى ان خلسه (قوله) اى المشتري (قوله ذلك) اى الخلاف السابق (قوله على رده) سلمها
أى يفسده (قوله ووده) اى الاتى (قوله يرجع) اى المشتري فى الصورتين (قوله وأصل) اى ضابطه (قوله والا) اى وان لم تكن
للتفقه من فاقه (قوله بها) اى اجرة عمله (قوله قال) اى فى التوضيح (قوله هل) اى من عزوا بن عرفة (قوله بغير صفه) حله
يسع (قوله شدة الغريزة) اى الصانع (قوله لا يتركه) اى لا يتركه فيه الا ما شاق عليه او كان ناقصا (قوله فيه) اى يسع تراب المعلن (قوله
شروطه) اى يسع الجواز (قوله بده) اى تراب المعلن (قوله فهو) اى تراب المعلن

(قوله لانه اى يهناورنا) قوله الخ عليه جواز يعها (قوله فليس) اى يسع الشا قبل سنها (قوله ويحيا
 وونا) عطفي على ظل (قوله حله) اى شاق قبل سنها (قوله على يعها) اى الشا قولة حله اى يحيا فاجاز ان قوله لانه اى يعها
 مجدة لاعلى الوزن (قوله لانه اى رطل من شاة) قوله وطابق الخ) عطفي لاهم مذهب المدونة (قوله انه) وشفا متعلا
 اى اسسه (قوله ان كل ما ينسب الخ) بيان لما يصدر عن (قوله وعلى هذا) اى القى صانه ابن رشد قد الله اقصر (قوله فاعية) نعت
 منطقة (قوله لتنا) بقرا افافوا والمثناة فوق متعلا اى خزانة سنها كالصفة

٤٨٩

واحدة بحيث يمكن رؤيته

وحرز حبه (قوله منقوشا)

(قوله عرف) يضم فكسر اى وصفه (قوله التقدي) اى يجعل غنه (قوله نه) اى ما عرف وصفه (قوله بشرط) اى واو لى بدونه (قوله فان اختلف وصفه) مقوم ان لم يختلف وصفه (قوله حثيث) اى حين اختلافه بشرط تخصيصه متبريه (قوله تردد) اى المجلل (قوله ففيها) اى المدونة (قوله وكأنه) يفتح الهمز وشدة التون اى المشتري (قوله وذلك) اى ما يخرج (قوله الشيخ) اى اوالحسن (قوله الفساد) اى مقصده وهو شر ما يخرج (قوله وبهذا) اى نفس المدونة واى الحسن صله ثم يضم اليها وفتح الراء (قوله منعه) اى شر ما يخرج الزبون ١٩٠ على ان على باله عصره (قوله هو) اى اجتماعهما (قوله جعل) يضم الجيم اى جعله

(قوله فالاولى) يفتح الهمز الخ تفرع على ان لم يختلف الخ (قوله تقديمه) اى ودقيق سنطة (قوله على الشرط) اى ان لم يتصف (قوله والاستثناء) اى الا ان يصير (قوله ليد) يضم اليها وفتح اللام الخ على الاول الخ (قوله رجوعهما) اى الشرط والاستثناء (قوله اليه) اى دقيق سنطة (قوله وفيها) اى المدونة (قوله فاشتمل) اى ايقاع القمع بشرط طعنه باله (قوله كرهه) اى ايقاعه بشرط طعنه باله (قوله وكأنه) يفتح الهمز وشدة التون اى ما كراضى الله تعالى عنه (قوله يعرف) يضم اليها وفتح الراء (قوله ما يخرج منه) اى وصف دقيقه (قوله جعل) يضم اليها وفتح الاء (قوله فله) اى ايقاعه بشرط طعنه باله (قوله) التفتيح بشرط (قوله من)

وليس هو من النقوش فتمثل عياض المتفوش بمائى الاندلسى به ما يتقش لسدس فينسلط فلا يمكن زهره في هذه الحالة وقد نقل ابن عرقه عن ابن رشد ان الصواب جواز بيع القمع في اندر قبل دوسه لانه يرى سبكه فيصير يعرف قدره وهو ثقل الجلاب عن المذهب (و) جاز بيع (زيت زيتون) اى اقدمه معلومه قبل عصره (وزن) كطل او قطار (ان) لم يتصف وصفه بان عرف بحسب العادة ولم يتأخر قيام عصره عن نصف شهر ويجوز النقد فيه بشرط ما تصدق المدونة فان اختلف وصفه فلا يجوز بيعه الا بعد عصره وعلم صفته في كل حال (الا ان يصير) يضم اليه التنية الاولى وفتح الثانية اى يشتري عند البيع الخبار للمشتري اذا علم صفته بعد عصره فيجوز البيع ولا يجوز النقد فيه حقيقة لردده بين السلفه والخمسة تمت واشعر قوله زيت بانه لو اشتد زيتونا على ان على ربه عصره لم يصير وهو كذلك ففيها لا يجوز شراءه مسموم وزيتون وحسب اجل يمينه على ان على البايع عصره او وزع قائم على ان عليه عصره ودوسه وكأنه اتباع ما يخرج من ذلك كله وذلك مجهول اوالحسن في شرح النص المذكور ما نصه الشيخ ان قال اشترى منك ما يخرج من هذا فهو طاسدوان قال اشترى منك هذا او اؤا جوك بكذا اى عصره فهو ذابا تزوهر بيع واجازة وان قال اشترى يمينك على ان عليك عصره فانه لا يجوز طعنه على الفساد اه وهذا يرد قول ابن عاشر لم يظهر وجه منعه اذ عاينه ما نفعه اجتماع بيع واجازة وهو جائز (و) جاز بيع قدره معلوم كصاع او اودين من (دقيق سنطة) قبل طعنه ان لم يتصف وصفه فان اختلف وصفه فلا يجوز الا بشرط خبار المشتري بما جعل المدونة فالاولى تقديمه على الشرط والاستثناء ليعبر رجوعهما اليه ايضا وفيها وان اشعت لهما على ان يطعنه لك فاشتمل ما كراضى الله تعالى عنه بعد ان كرهه وكأنه رأى ان القمع يعرف ما يخرج منه وجعل قوله في ذلك التفتيح والاستثناء لا القياس (و) جاز بيع (صناع) مثلا او كدر من صيرة معلومة بجهة ما فيها من الصناع او مجهول لها والمشتري عدد معلوم من صيغاتها (اوكل صاع) اى جاز بيع كل صاع قدره مثلا (من صيرة) يضم الصاد المهملة وسكون الواو مدونة المشتري جميعها ان حلت جهة ما فيها من الصيغ ان يل (وان جهلت) جهة صيغاتها لانه تقدم اغتفار جهل الجاهل اذا علم التعميل فهذه عكس صدى رجلين يكذا وكذا ذراع اوكل ذراع من شقة وطل اوكل وطل من زيت او صين او وصل (الا يجوز بيع صيغها ان حلت جهة) اى الصيرة او الشقة او نحو الزيت (واو دين) يضم الهمز وفتح الدال (البعض) اى اشراؤه فقط لا لجميع تتعلق الجاهل بالتفتيح بل ايضا والواو والصال مقوم واريد البعض الجواز اذا

الصيغ ان بيان لقوله او مجهول لها اى صيغاتها عطف على معلومة (قوله والمشتري) يفتح الاء (قوله من صيغاتها) لم اى الصيرة بيان لعدد (قوله والمشتري) يفتح الراء (قوله جها) اى الصيرة (قوله حلت) يضم العين (قوله جهلت) يضم الجيم (قوله لانه) اى الشان (قوله علم) يضم العين (قوله فهذه) اى اوكل صاع من صيرة جهلت صيغاتها (قوله صدى) يفتح الدال (قوله وكذا) اى صاع اوكل صاع الخ الجواز (قوله تتعلق الجاهل بالتفتيح) عمله لا يجوز (قوله ايضا) اى كتحلقه بالجهة

(قوله يرد) بضم قحط (قوله ولم يبين) اى البائع (قوله ما ياعلمها) اى الصبرة مثل ارادة بعضها وعدم ارادة شيء (قوله المعاصر ين) اى لا يجهل (قوله وهو) اى فساد (قوله من) اى فى من هذه الصبرة (قوله زائدة) اى والمعنى ابيعك هذه الصبرة (قوله فيصلى) بضم الياء وسكون الهاء اى الحكم (قوله ذلك) اى زيادته من واراد ابيعك هذه الصبرة فيصير زائد (قوله وهو) اى حله على ذلك (قوله من حله) اى الحكم (قوله من الجواز) بان لنا (قوله فى هذه) اى ابيعك من هذه الصبرة الخ لا يسان ما ياعلم منها (قوله قلنا) اى اختياره جوازها (قوله قد) بضم قحط (قوله شقلاى المصنف (قوله وان كانا كها فى الخ) حل (قوله بانه) اى قول القاضي حله اعترض (قوله لخالفته) اى قول القاضي (قوله فانها) ٤٩١ اى قاعدة العربية الخ

خالفته (قوله فان معيارها) اى من التبعة الخ علة وجب الخ (قوله عند) حله معيار (قوله جهة) خبران (قوله تقديرها) اى من (قوله ذلك) اى تقديرها مع بعض (قوله كونها) اى من (قوله فيه) اى الكلام (قوله ارادة الكل) اى المتضمنة الجواز (قوله ارادة البعض) اى الموجبة المتع (قوله انه) اى الشأن (قوله بها) اى الرؤية (قوله منها) اى الشاة (قوله نحوها) اى اربعة اراطال (قوله مصادون شهاى الشاة) بيان لصورها (قوله فان بيعت) اى الشاة (قوله لاسمدونة) حله الروايات وخال منها قوله وضاح (قوله الضاد ابجته) واحال الحاء (قوله عليه) اى قولى او خمسة الخ (قوله قولها) اى المدونة (قوله ذلك) اى ما يجوز

لم يرد شيء كاردادة الكل فى توضيح عن ابن عبد السلام اذا قال ابيعك من هذه الصبرة حله كل عشرة انة فزيد يشار ولم يبين ما يعمنها فقال القاضي او محمد ما علمت فيها نصا وقال بعض المعاصر بن البيع فاسد وهو قول أصحاب الشافعى رضى الله تعالى عنه القاضي يحتل أن تكون من زائدة فيصلى على ذلك وهو أولى من حله على الفساد اه قائل المصنف اختار ما اختاره القاضي من الجواز فى هذه قلنا قد اقمنا المتع بزيادة البعض وان كان القاضي كها فى اعترض ما قاله القاضي بانه غير صحيح لخالفته لقاعدة العربية قائم اوجب كون من هذا التبعة مع ما عداها عند الحاجة جهة تقديرها مع بعض نحو كانت من الرغبة ولا يرب فى جهة ذلك هنا وايضا فان هذا ذهب سيبويه ان من لا تزداد فى الايجاب والكلام ههنا موجب فلا يصح كونها فيه حله والقصر بين ارادة الكل و ارادة البعض انه ان اراد الكل امكن حله بزيادته ولا يمكن حله البعض المجهى بما و افه اعل (ر) جاز سم (شاة) حية او مذونة قبل سلفها (واستثناء) ربيعة اراطال منها ونحوها مصادون فلهما فان سم بعد سلفها جاز استثناء قدر ثلثها فقط لفظ التصديق بربعة هو الذى فى اكثر الروايات لاسمدونة وقراءة ابن وضاح ثلاثة اراطال ابو الحسن او خمسة او ستة او اكثر مصادون التثنية عليه قوله ولم يبلغ فى ذلك ما لك رضى الله تعالى عنه الثلث لفظ لم يبين المصنف قد مر ما يستلزم من البقرة والناقعة وقال ابن عرفة استحسن بعض المتأخرين ان اعتبار قدر صغر المبيع او كبره كالثاة والبقرة والبعير ونحوها لاسباب باستثناء الصوف والشعر الخفى اذا كان يميز الى يومين او ثلاثة بخلاف كون الصوف هو المبيع فانه يجوز بقاءه عشرة ايام او خمسة عشر يوما ابو الحسن هذا التعميم على ان المستثنى مئى ومسته الاستثناء لا يتخلو من خمسة اوجه الاول استثناء الصوف والشعر ففسد جاز بشرط ان يشترع على اجز او يأتى يوما او يومين كل ستين ركوب الغاية يوما او يومين فى البيع الثاني استثناء جز شاة ف هذا جاز اتفاق ولا يجوز على الذبح الثالث استثناء الجلد والراش وفيه اربعة اقوال ورواية ابن الفاسى يجوز فى السفر ولا يجوز فى الحضر الرابع استثناء بقر معين كقند وكبد منه نصافى الكتاب الخامس استثناء الارطال البسيرة وقراءة ابن القاسم جواز اربعة اراطال وقراءة ابن وهب ثلاثون فى كتاب محمد بن موسى عمادون الثالث وهو قوله فى الكتاب ولم يبلغ به الثلث وقيل الثلث وقيل لا يجوز اذ لا يبيع ببيع لحم متعيب سوا

استثناء من الشاة الحية وغيرها المسبوحة (قوله قولها) اى المدونة (قوله اذا كان) اى الصوف والشعر (قوله يجوز) بضم الياء مفتوح الجيم وشد الزاى (قوله قانق) اى بلا جاز (قوة التقييد) اى يجوز الى يومين او ثلاثة (قوله سبق) بضم ففتح مثقلا اى وما على ان يمشى فيصير قانق ونصف شهر (قوله ليرى شاة) اى كتمف (قوة ولا يبيع) بضم الياء مفتوح الموحدة اى المشتري (قوة يجوز) اى استثناء الجلد والساقا (قوة فى الكتاب) اى المدونة (قوة ولم يبلغ) اى ما لك رضى الله تعالى عنه (قوله) اى ما يجوز واستثناء

(قوله من تقييده) اي الجزء (قوله وعن تقييده) اي الاستثناء (قوله باع) اي البائع المستثنى من اشائنا (قوله يبيع) حمله تولاه (قوله لانه) اي المشتري الخ حمله تولاه (قوله صار) اي الجلد والرأس (قوله ذمته) اي المشتري (قوله وكان) بفتح الهمز وشدة النون (قوله وهذا) اي قول المشتري المبيع (قوله وان لم يصرحوا به) حال (قوله وهذا) اي كون المشتري يتولاه (قوله من ان اجرة الفرج الخ) بيان لما (قوله وعلى هذا) اي ماصوه ابن حجر صلة حل (قوله فاندفع الخ) تفريع على وهذا لاقوم من كلامهم الخ (قوله الكلام) اي وتولاه المشتري (قوله لانهما) ١٩٣ اي اشياء يبيع (قوله هذا

(قوله) الفرج) اي وتولاه المشتري (قوله من التسمي) بيان لحقه (قوله اي ذمه) اي ذمه (قوله اختلعا) اي المتبايعان (قوله من ثمنه) بيان لما (قوله في الجزء) اي استثناءه (قوله والارطال) اي استثنائها (قوله كونها) اي الاجرة (قوله وهو) اي كونها عليهما (قوله او على المشتري) مخصص على (قوله موصوبه) اي كونها على المشتري (قوله السلخ) اي اجرة (قوله في الجلد) اي استثناءه (قوله تكون) اي اجرة (قوله في انهما) اي السلخ (قوله عليهما) اي المتبايعين (قوله بضعاياه) اي الرأس (قوله فاقبال) كراس لشدته اي الساقط (قوله بقرع على) وبقيته ساقط (قوله وان كان هذا كرا) حال (قوله اتفاقا) راجع لذكر كرا (قوله بتأويله) اي الرأس صلة انث (قوله

بحر) شائع منه كبره او ثلثه او نصفه (مطلقا) عن تقييده بكونه ثلثا وعن تقييده بالسفر وقديما مع اعدا المستثنى وسواء باع الحيوان على ذمته أو استصفاه وبيعه بالبائع شرطا للمشتري بقدر المستثنى (وتولاه) اي المبيع المستثنى منه ارطال او جلد ورأس يبيع ويصلح وعرف وسعى وحقق وغيرها (المشتري) في صورة استثناءه الجلد والساقط لانهما كان لا يبيع على الفرج وله دفع المثل اي القيمة لانهما صارا كانهما في ذمته وكان البائع لاحقه في المبيع وهذا لازم من كلامهم وان لم يصرحوا به وهذا ظاهر يتابع على ماصوه ابن حجر زمن ان اجرة الفرج على المشتري وحدهم على هذا حل في فاندفع قول طي انظر ما معنى هذا الكلام فانه مشكل سواء اذمعهم وتولاه على الفرج او على المبيع لان ما شتر وكان اجرة الفرج عليهما ولم ارعها القرع بعينه انما المصنف وما المستثنى منه برشائنه فهو مشترك فيقولان معا لفظه وسبقه بحسب ما لكل منهما فيه اجرة فلهما وسطه عليهما كذلك (وليجري) يضم القضية ونفع الموحدة (المشتري على الفرج فيهما) اي صلة الجلد والساقط وسنة الجزاء الشائع (بمخلاف) استثناء (الارطال) بغيره (المشتري على الفرج لان البائع لا يتوصل لحقه من القيم التي استثناء الاجرة وان اختلف في الفرج في استثناء الجزاء مع عليهما واعطى لكل منهما ما ينص من ثمنه واجرة الفرج والسلخ عليهما بحسب ما لكل في الجزاء والارطال وعلى المشتري في الساقط الخط وفي كرتها في سنة الجلد والساقط عليهما بقدر ما لكل وهو اختيار ابن تيمية وعلى المشتري لانه لا يبيع على ذمته وصوبه ابن حجر قولان واما السلخ ففي الجلد ان قلنا المستثنى مبيع فعلى البائع وان قلنا لمشتري فاختلف على من تكون واشار بعضهم الى انها عليهما وتقل ابن طاهر عن ابن مرقان اجرة السلخ في الرأس على المشتري بناء على القول بضعاياه في الموت (وشير) يضم لانه المحبة وكسر الضمة مشددة في دفع بدل او مثل (رأس) وبقيته ساقط ومنه جلد نالوقال كراس لشدته (اد) دفع (فيهما) اي الرأس انته وان كان مذكرا اتفاقا بتأويله ينعطف او هامة حيثما يذبح والاعين ما استثناءه البائع من جلد وساقط الا ان يفوت بقيقته (وهي) اي القيمة (اعلى) ليمدحها عن ثابتة الرأ (وهل الضمير بين المثل والقيمة) (البائع والمشتري قولان) البراءة قولت المدونة عليهما والقول بانه المشتري اسعد بظواهر ماصوه ابن حجر على الخلاف الذي ذكره المصنف مقرره في كلام عياض وابن عرفة والتوضيح في الجلد فليس هذا كره في محله لان مثله الرأس مقبضة فقيها قيل فان ابن المتنازع في السفر من ذمها

حيث لم يذبح حله خير (قوله والا) اي وان دبح (قوله من جلد الخ) بيان لما (قوله قولان) يضم التام والهزم وكسر اواد مثقلا (قوله عليهما) اي ضمير البائع وضمير المشتري (قوله بانه) اي الضمير للمشتري (قوله في الجلد) اي استثناءه (قوله فعليه) اي المصنف الخ تفريع على الخلاف الذي ذكره المصنف الخ خبر مقدم (قوله ذكره) اي الخلاف (قوله في محله) اي الجلد (قوله مقبضة) اي على الجلد (قوله فقيها) اي المدونة (قوله قيل) بكسر القاف وسكون الاء اي لابن القاسم (قوله في السفر) تنازع فيما بين البائع (قوله من ذمها) اي الذات المستثنى منها

(قوله وقد استثنى البائع الخ) حال (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله وقب) أي يجوز عن السيد (قوله واستثنى) أي البائع (قوله فاستجوب) أي انى أهل الماء البعير (قوله فمطعم) أي أهل الماء (قوله أوقيته) أي حله مطف على شربى (قوله فمطعمك) أي فى التصير بين المثل والقيمة (قوله وان كان) أي انلاف الخ حال (قوله لكن كلاما) أي الدعوة الخ استدلال على وان كان مفروض الخ (قوله قد قبل) بضم التاء والميم (قوله بهما) أي التصير (قوله صرح) خبير كلام (قوله فى الحكم) صله تسوية (قوله فلا يزال الخ) قريح على الاستدراك (قوله للبائع) صله ضمن (قوله لعدم جبر) أي المشتري الخ العلة للضعف (قوله فيما) أي المخلو الساطع (قوله أطلق) أي المصنف (قوله فى التيمان) أي عن تصديده بقرط المشتري (قوله سواء كان الخ) إيضاح لا للاطلاق فيه (قوله هو) أي أطلاق الضمان (قوله مضى) بفتح الصاد (قوله قال) أي ابن رشد (قوله انه) أي المشتري (قوله يستل) بضم فسكون ففتح (قوله فان ٤٩٤) كانت (قوله لانه) أي البائع (قوله فاستثنى) بضم التاء وكسر الميم

المهمة (قوله كلامه) اى
ابن رشد (قوله قبال) يفتح
فكسر (قوله فهو)
مى ما قاله ابن رشد (قوله
مراده) اى المصنف (قوله
قبل) بضم اللام عند حذف
المضاف اليه وينبع عنه
(قوله عليه) اى المشتري
الحاصل لانها (قوله منه)
اى جبر المشتري على البيع
(قوله كان) اى البائع (قوله
فلا يفتنه) اى المشتري
الجزء الساتع (قوله اى)
البائع (قوله وهو) اى
المشتري (قوله من به)
اى البائع (قوله كلادوع)
يفتح (قوله اعال) (قوله فى خدم
الضمان) حلا مكاف
التشبيه (قوله المقطوعة)
بما قاله (قوله اسمها) (قوله
قوله) اى وضعه واضر

القصة القاسية (قوله مغرب) بفتح العين والراء مستقلا اى استعمله العرب فصار وضع حوله فى لغة
 الفارسيين (قوله لا كيل الخ) اى ما قبل اى بالخز فصل يخرج البيع والكيل والوزن والحد (قوله سجد) بفتح السين
 مئة الا اى شرح حقيقة سجع الخراف (قوله بانه) اى بيع الخراف اصفه حد (قوله بيع) جنس واصافته فصل يخرج بيع ما لا يمكن
 عمله قدره (قوله يمكن) بضم فسكون فسكر (قوله علم) بكسر فسكون (قوله بدون ان يعلم) بضم الياء اى قدره فصل يخرج بيع
 معلوم القدر كيل او وزن او عدد (قوله معناه) اى بيع الخراف (قوله خفف) بضم فسكون مثقال (قوله يريد) اى ابن عرفة (قوله
 من العدد) بى ان لا (قوله وقل) بفتح القاف واللام مثقال عطف على شئ (قوله من المكيل الخ) بى ان لا (قوله اذا تشترط)
 بضم التاء وفتح الاء على ترد الخ (قوله فما) اى المكيل والوزن

(قوله يلها) اى التسمية (قوله أبصر) يضم الهمزة (قوله حال البيع) صلة ترى (قوله واستقر) اى المتبايعان (قوله من جواز بيع الصبرة الخ) بيان لخيار (قوله وهو) اى جوازيه ما يروى بها يروى بها شبهة (قوله ذلك) اى الصبرة او الزرع اى الذى ادى الى (قوله وهو) اى الزرع او الصبرة (قوله غائب) اى حين شرائه (قوله ذلك) اى بشرائه (قوله فرق) بفتحة مخففة (قوله منع) عطف على فرق لا يضافه (قوله برؤية متقدمة) صلة شرائه (قوله واجاز) اى الشرائع اى الصبرة يروى بمتقدمة (قوله انه) اى الشان (قوله فى الحزب) صلة معرفة (قوله) اى الحزب (قوله فى ذلك) اى علم قدره الحزب (قوله لئله) اى توجه البيع الى علم يظهر وجه التفرقة (قوله انه) اى الشان (قوله لظهور التغير فيما) اى الزرع والتملأ على علم يقتصر عدم حضور الخ (قوله ان حصل) اى التغير (قوله فتنين) بفتحة مثقلا (قوله انه) اى الشان (قوله فيه) اى الحزب ٩٥ (قوله من رواية ابن القاسم) من ماله

رضى الله تعالى عنهما
(قوله يشترط) يضم الياء
وفتح الاء (قوله حضوره)
اى الحزب (قوله منه)
اى الحزب (قوله فيها)
اى الزرع القائم والتملأ
فى رؤس شجرها (قوله
والثاني) اى مالى المدينة
صلة قرر (قوله فقال) اى
الحط (قوله مراده) اى
المصنف (قوله لان الحاضر
لا يباع بالصفة) صلة يلزم الخ
(قوله رؤسها) اى الحاضر
(قوله المختومة) اى بشرط
كونها معلومة (قوله وفى
قصتها الخ) حال (قوله
يهما) اى لئلا الخلل
(قوله بشرط رؤسها) اى
المبيع جزاء (قوله قول)
مفسول قبول المضاف
انضمه (قوله فيها) اى
المدونة. فى قول (قوله
وكذلك) اى ما تقدم فيها

وسكون التسمية يلها همزة اى ابصر حال البيع أو قبله واستقر اعلى معرفته الى حين يبيعه على مختار ابن رشد من جواز بيع الصبرة الغائبة يروى بمتقدمة وهو قول ابن حبيب ابن رشد لو كان المتبايع رأى الصبرة والزرع اتم شترى ذلك من صاحبه على رؤسها المتقدمة وهو غائب لجاء ذلك نص عليه ابن حبيب فى الواضحة وقرئ فى المدينة من رواية ابن القاسم من ماله رضى الله تعالى عنهما بين الصبرة والزرع القائم فتح شرائه الصبرة غائبة يروى بمتقدمة واجاز فى الزرع القائم وهو تفرقة لا حظ لها فى التنازافا علم بصحتها اى معرفة وجه المنع انه يلحق فى الصبرة معرفة قدرها زادة على معرفة صفها فى الحزبين المقدور للرؤية المختارة له اتمى ذلك ويامر مثله فى الزرع الغائب الخطاب الظاهر من المدينة انه يقتصر عدم حضور الزرع والتملأ راحل العقد عليهما من اى الظهور التغير فيما ان حصل بعد الرؤية المتقدمة بخلاف الصبرة ويحرمها فتبين انه لا يشترط فى الحزب ان حضوره مطلقا بل قول ابن حبيب الذى اختاره ابن رشد وانما يشترط فيه الرؤى بالبصر سواء كانت مقارنة للعقد او سابقة عليه وعلى ما فى المدينة من رواية ابن القاسم من ماله رضى الله تعالى عنهما يشترط فى بيع الحزب كله حضوره حين العقد ويستثنى منه الزرع القائم والتملأ فى رؤس الشجرة فقد اشترط فيما علم الحضور ان تقدمت الرؤى بالتملأ فى غير الخطاب كلام المصنف فقال مراده بالرق الحاضر كما يشهد كلامه ضم و يلزم حضوره رؤسها كله او رؤس بعضها لان الحاضر لا يباع بالصفة على الشهر والاعسر رؤسها كلال الخلل المختومة وفى قصتها مشقة وفساد فيصور بها دون فتح ابن عرفة بشرط قرأها كلا جزاء فوهى على مسبة خمسة ايام ولا يجوز ان التقديف بشرط وان وصلت جدا كغير بقية من مصر فلا يجوز شرائه غيرها فقط لانه يجب قبل الوصول اليه الا ان يكون غرايبا متنافا لاقتضاهم جواز بيعها غائبة جزاءا وفى مسكون الصفة تقوم مقام العمان فى الحزب نظر اه واجيب بانه لا منافاة لانها انما يباع يروى بمتقدمة اذ لا يجوز بيع الحزب بالصفة قاله عياض وذكره ابن عرفة ايضا فى موضع آخر (و) ان (ليكن) المبيع كفرة (جدا) يكسر الجيم

فى الجواز (قوله الغائبة) اى من عمل البيع نفت حوائط (قوله وهى) اى الحوائط الخ (قوله انشد) اى يجعل الفن (قوله فيها) اى الحوائط (قوله بشرط) اى ليرد بين التسمية والسقطة ومقهوره جواز لا بشرط (قوله وان بعدت) اى الحوائط (قوله فقط) اى بدون اصول (قوله انه) اى غيرها (قوله الا ان يكون) اى غيرها (قوله متناف) خبر بشرط (قوله لاقتضاه) اى قول مالك فيها وكذلك حوائط الترواح لانه متناف (قوله الصفة) اى ذكرها (قوله فى الحزب) اى قدر الحزب بالظن (قوله نظر) مبتدأ فى كون (قوله به) اى الشان (قوله لا منافاة) اى بين بشرط الرؤى وجواز بيع غير الحوائط الغائبة جزاءا (قوله لانها) اى الحوائط الغائبة (قوله حاله) اى انما يباع يروى بمتقدمة (قوله كره) اى شرط الرؤية لا تمتدق فى بيع غير الحوائط الغائبة

(قوله فان كثر جدا) مفهوم ان لم يكثر جدا (قوله ان قل جدا) مفهوم شرط على دواى لم يقل جدا وفى مفهومه تفصيل (قوله
 اى العاقدان) تفسير لالان (قوله البسيع) تفسير لاهاه (قوله هـ اى جهاد) قوله اهلها اى المتابعين فاعل علم الخلف
 لقوله (قوله حينئذ) اى بن علمه المسيح (قوله البسيع) تقدير لقول حزا (قوله وانا) اى المتابعين (قوله وانا) اى شرط
 اعتنادها الخرز رة اسقط (قوله المفعول) اى خزا (قوله لوزن) اى اسقاط المفعول على لا يظن وعكسه (قوله اعتاداه) اى
 المتابعان الخرز (قوله الامر بن) اى ٤٩٦ الاعتداد والخرز للتعلم (قوله اى علم العاقدان الخ) تفسير للمراحم استوت

قوله وان اخشتك آخده مبالغة في الجواز (قوله بذاق) صفة التصوص (قوله في العنية) خبر التصوص **بـ** :
 (قوله عرف) بضم فكسر (قوله القتا) اى الذى عرف عدده (قوله لاه) اى صف القتا (قوله مختلف) بكسر الهمزة (قوله
 فيه) خبر مقدم (قوله والعدل) بكسر العين اى ما يجعل معادلا للغير في حاله على داية (قوله) اى العرفه وذكر باعتبار
 عنوان العلم (قوله من يه) اى القتا (قوله وبه) اى القتا (قوله عدده) اى القتا (قوله لا اختلافه) اى القتا (قوله بين) بكسر
 الهمزة متلاى اى ظاهر (قوله الغرض) بضم الغين والراء (قوله قانونه) بفتح القاف اى ما يدق تحق بمقوله من ضمن الاوصاف

(قوله ليس التلوف ميكيا لاعتقاد) حال (قوله ولا) أي وإن كان إذا التلوف متبعا منه ما (قوله ابن القاسم) مفعول جماع مضاعفا لاعتقاد (قوله مكللا) بكسر فسكون ثلثا نونية أي وعامن خصوص (قوله فاشتره) أي الطعام الذي في المكل (قوله ثم قال) أي المشتري (قوله أملا) أي المكل (قوله فلا يأس به) هذا الذي أشار إليه فخره من أن لا يأسد بقره (قوله أعطى الآن كيلها) أي المكل وهو فاشتره (قوله ذلك) أي مل المكل أو الفرة (قوله بقصد) أي المتبايعان (قوله فيه) أي بيع الجزاف (قوله إن جسد) أي المبيع الخ تصور لم يقصد فيه إلى الفرة (قوله إن الأول) بدس المهر الخ (قوله شراء) ما وجد مجزعا خا خبر الفرق (قوله لم يقصد) أي فيها (قوله الثاني) أي أملا في ٤٩٧ واشتره (قوله قصد) أي فيه

(قوله أدرك الخ) صلة
 قسم إلى الفرة (قوله
 إذ لا يعلم مبلغ) أي ما يبلغه
 عمله لا يجوز أن يقوله
 ابتداء الخ (قوله ذلك) أي
 أملا ما يدinar (قوله بعد
 أن اشتراها أملا) صلة
 يقول (قوله إذ لا يعلم) أي
 المشتري الخ فلا يجوز
 أن يقول ذلك بعد الخ (قوله
 من قصد إلى الفرة) بيان
 لما (قوله جسد) بفتح الهاء
 والجيم والسين أنه عمله
 أي خطر (قوله أنه) أي
 الشأن (قوله ما جازوه)
 أي شراء ما وجد مجزعا
 (قوله وما يعونه) أي شراء
 ما يميز (قوله إذ لا يقتض
 الخ) عمله لا فرق الخ (قوله
 منه) أي الزبديان لثنا
 (قوله جوابه) أي الاشكال
 (قوله بان ما جازوه الخ)
 تصوير لجوابه (قوله لم
 يقصد) بضم الباء وفتح
 الصاد (قوله فيه) أي

إل (ولي) كان ملان وباع ما فيه مع مثله (ثانيا بعد تفرغه) بدرهم مثلا فلا يجوز له دم روية
 مثله ثانيا حين يبيعهما معا وليس التلوف ميكيا لاعتقاد أو الالم يكن جزا فاشترى بولول في جماع
 عيسى بن القاسم قد راجل وجد مكللا من طه اما فاشترى بمراد يترفعه ثم قال أملا على ثمانية
 يدinar فلا يأس به فان قال له أعطى الآن كيلها يارأيي يكن فيه خير ولو وجد فرة مثلا فيم
 يكن يأس أن يشتريه بديل يار ولو باع بفرارة فقال له أملا في هذه الفرة أقيد بثلثم لم يكن فيه
 خيرا إن رددت هذا حكما قال الخ ليس يترش ذلك جزا إذا لم يقصد فيه إلى الفرة بان وجد
 جزا فاقطعه أو غيره فبشره به كأوجد فارق بين شراء الطعام بجسده في المكل أو الفرة
 جزا فاقطعه يار ولو بين قوله أملا في ذلك ثانيا بعد تفرغ من الأول لم يقصد إلى الفرة إذا اشتراها
 وجد جزا فاقطع والثاني قصد إلى الفرة إذا أن يشتريه بمكيل معلوم فاشترى بمكيل مجهول
 ولا يجوز لشراء بمكيل مجهول إلا في موضع ليس فيه مكيل معلوم على ما قاله في المدونة ودل
 عليه قوله في هذه الرواية أن كان موضع فيه مكيل فلا كان لا يجوز أن يقول له ابتداء أملا في
 هذه الفرة بدنه يار إذ لا يعلم مبلغ كيلها فلا يجوز أن يقول ذلك بعد أن اشتراها أملا في ما وجدها
 إذ لا يعلم كيلها بفتح مشهرا أملا فاقطع وقال الرجل لا تحضرني من طعامك حسنها صبيحة
 وأنا شترت بها منك جزا فاقطع الثاني أن يجوز ذلك لما فيه من القصد إلى الفرة على قياس ما قلناه
 ويجوز شراء ما في المكل المجهول على أنه جزا بشرطه لآخر أنه مكيل مع بيعه المكيل
 المعلوم المأذون جسد في نفسه أنه لا فرق بين ما جازوه وما شتره إذ لا يختلف سر الحارز
 الزبدي في ثار ووقوفه ان لهما منه ما أشارا بن وشكلا بدو ما بان ما جازوه لم يقصد فيه إلى
 الفرة حضوره خلفا صر بخلاف ملكه ثانيا فانه غرر مدخول عليه ويمكن الجواب بان الرخصة
 انما وردت في الحاضر ولا يقاس عليها وذكر غ من القبايل ان ما جرت العادة من اعطاء
 البرار ودهما ليعطيه به انما انما هو نقل فيصير شيئا ورقة ويطويعا عليه وبأخذ المشتري من
 غير سر ولا يورثه لا يجوز فانه قد ورثه جازوا أخذ بعضهم من جواب ابن عبد الله ان شرط
 الجزا في صدقته فلا يجوز الخ فلول عليه فلا يجوز ان تقطع النوال أو العطاء ودعه على ان
 يعطيك شيئا جزا فاقطع وصاحم عليه رويته وعدم جزره وقد اعترض من علل ومما صرحه وقول
 القبايل فان قصه وروا جازبان فيسبغ في واشترى سنك وقد نص في البيان على منعه قال

٦٣
 من في
 ما جازوه (قوله حضوره) أي الجزا فاقطع لم يقصد الخ (قوله
 فانه) أي أملا ثانيا (قوله يمكن) بضم فسكون (قوله الجواب) أي أيضا (قوله لا يقاس عليها) أي الرخصة حال (قوله من اعطاه
 الخ) بيان لما (قوله البرار) بفتح الموحدة وشدة الراء فراء أي باع البرار (قوله فيصير) أي البرار (قوله لا يجوز) خبر ان (قوله
 علل) بفتح العين المهملة وشدة الراء (قوله بان فيه سر) بفتح الجيم وكسر الراء متفصلة لا تعرض (قوله وقد صلح الخ) حال
 (قوله منه) أي الخول على التميز (قوله قال) أي ابن حلال

(قوله فان كان على الشرايين) اي وعده بمسح قول القتيبي سقط: الاعتراض عليه (قوله ورجب) بيان لما دخل بالكاف
 التقصود نحو ما على تين (قوله ورجب ما انا) بيان لما دخل بالكاف (قوله وراوته) اي الجاد الذي يحمله البحر يجنيه نحو اماء
 (قوله لم يجرى الرضا) بيان لصحة (قوله لانه يتلازم الكمال للعلوم) على يجوز (قوله بداخل) اي بداخل بعضه فبعض
 بيان لصحة (قوله من العلم) سان لما ٤٩٨ (قوله لم امكن حوزة) اي جام البرج على منع يسه (قوله فان حوزة) اي علم

البرج (قوله انه اى ابن
القاسم (قوله عافيه) اى
من الجمال (قوله ووزرا)
بسكون الزاى عطف على
عرفته (قوله من حلام)
بيان (قوله اى عافيه) اى
البرج (قوله نعمما) اى
يسع ما فيه ويسع عافيه
(قوله لابن نافع) خبر المتنع
(قوله الجواز) اى في ما اذا
واه واحاط بصورها (قوله
لقد افرداه) هل منع
يهما جوازا (قوله لقد صد
افرداه) اى التقده منع
يسع جوازا (قوله وكذا)
اى التقده المسكوك فلن منع
يهما جوازا (قوله انه) اى
منع يسع فلوس النحاس
جوازا (قوله وخص) اى
المصنف (قوله انشد) اى
بالذكر (قوله لمصلحة) اى
الغريب (قوله من جهة
الصككية) اى الصد
واضافه لبيان (قوله
ولا يعامل) يضم فتح مقفلا
اى منع يسع التقدي جوازا
(قوله قد) يترفع كس اى

على التعليل بقوله (لئن) (قوله للقيدين) أي أن سلك والتعامل بالبعد (قوله بأن فقدنا) (بأن لم يسلك
 والتعامل بالوزن (قوله وأما أحدهما) (بأن لم يسلك والتعامل بالبعد) وسلك والتعامل بالوزن (قوله نسلكه) أي يسع غير المسكوك
 المتعامل به عند الرواها (قوله بعد) يضم الياء أي تدور (قوله جواز) أي يسع الخراف (قوله بأن أحاده مقصودة) صلة يثبت
 (قوله لأغلبة الخ) علمه مقصودة (قوله لسوء الخ) علمه الرغبة ويحيى بأن ذكرتها بالعلم الذي لاحظناه بن عبد السلام نستلزم قوله
 بنمازهم مسوقة له سارها فأما تقدم واقعه علم (قوله وأما) أي الضمير (قوله بعد) (اليسع) صلة علم

(قوله في فسخ البيع) صله خبر (قوله بعد) بضم الياء (قوله في الجمل) صله استواء (قوله انه) اي الشان (قوله ذلك) اي العدد
 (قوله كبل او وزن) (قوله علم) بضم العين (قوله فيه) اي الحوز (قوله لا يعرف قدره) في الخ (قوله فلا قطع الخ) (قوله هذا) اي
 الفرق بين الجوزين (قوله العاوي) العدد (قوله بين) بكسر الهمزة (قوله اي ظاهر) (قوله اي العالم) تفسير لفاعل اعلم المستوفيه
 (قوله الجاهل) تفسير لفاعله البارز (قوله بطله) صله اعلم اي العالم (قوله بقدره) صله علم (قوله واعلم) اي الجاهل (قوله به) اي علم
 العالم (قوله من غيره) اي العالم (قوله في فسخ) اي البيع (قوله برد) بضم فتح ٤٩٩ (قوله ان كان) اي البيع (قوله فان

وكمسكس العتيق متعلقه غير العالم بقدره في فسخ البيع لان العالم بقدره غير ان يشهدا به
 او يكال او يوزن لا يجوز بيعه بخرافا اذ الامع استواء البائع والمتاع في الجمل بعد ما يبعده ووزن
 ما يوزن وكيل ما يكال لانه متى علم ذلك احدهما وجهه الاخر كان العالم بذلك قدر الجاهل
 وعنه فاذا علم عدد الجوزين فلا يجوز ان يبيع به بخرافا وان كان يعرف نفسه انه يبيع كذا لغيره
 كذا يعرفه عدده وامامه معرفة عدد المتاع فلا قطع من بيعه بخرافا فلا يعرف قدره وفيه معرفة
 عدده لا اختلافه بالصبر والكبر بخلاف الجوز الذي يقرب بعضهم من بعض وهذا بين (وان
 امله) اي العالم الجاهل يعلم بقدره او علمه من غيره (ففسد) البيع لقدره وانظر في فسخه ويرد
 المبيع لانه ان كان فاسدا فان ردت قيمته وما فيه الضمير فأت يلزم المشتري الاقل من غنه
 وقيته ان كان الخسارة فان كان الباقي فيها لا تقرب من الفتن والقيمة وشبه في الفساد قال (كبيع
 الامه) (الغنية) بضم الميم وفتح الفتن المحجمة وكسر النون مشددة بشرط كونها مقبولة لاسترداد
 غناها فهو فاسد فان لم يشترط وتلفه المشتري بعد الترافع في ردّها وان كان للتبدي فالبصير
 ولا خيار للمشتري ولا يفسد بيع العبد المفقى بشرط غناه للاسترداد فله الروايات عن المالكية
 ولعل وجههم كون المنفعة ليست شرعية وهم خشية تعلق القلوب به غالبا (و) لا يجوز بيع
 (بخراف حب) كقيم مما أصله ان يبيع كذا (مع مكبل منه) اي الحب كارد في خروج احدهما
 من اصله (او) مع مكبل (ارض) وهو هاهما اصل البيع بخرافا فخرج هاهما مع اصلهما
 (و) لا يجوز بيع (بخراف ارض مع مكبله) اي المذ كونه فخرج احدهما من اصله (لا) يمنع
 بيع بخراف ارض (مع مكبل حب) لمجي كل منهما على اصله (ويصور) ان يبيع (بخرافان) صفته
 واحدة سواء كان اصلهما ان يباع بخرافا او كذا او احدهما كذا والاخر بخرافا لانهما على
 صفتي بخراف واحد (و) يجوز ان يبيع (مكبلان) كذلك صفقة واحدة (و) يجوز ان يبيع
 (بخراف) على غير كيل دليل قوله لا في ولا يضاف بخراف على كيل الخ سواء كان اصله ان يبيع
 بخرافا كقطعة ارض او ككيل كسيرة حب (مع عرض) لا يبيع كذا ولا وزنا كقوة وسجوان
 (و) يجوز ان يبيع (بخرافان) صفقة واحدة على كيل ان اتفدا الكيل) اي غنه كبيع صبر
 قسم كل اذ يبيع كل منهما بدينار (و) اتفدت (الصفقة) للبراقين المبيع على كيل لانهما على
 صفتي صفة واحدة بخراف واحدة واخرى بخرافا الكيل من اختلافه كبيع قطن واحد اما
 ثلاثة اذ يبيع دينار والاخرى اربعة به واتفدت الصفقة من اختلافها كسيرة قطن وصبر شعير
 كل منهما كل ثلاثة اذ يبيع دينار وعله المتع مع الاختلاف انه بخراف على كيل معه غيره

عدم الجوز (قوله اي المذ كور) فوجبه لئلا يفسد مع تأنيث مرجه (قوله فخرج) (قوله لا يجوز) (قوله
 لمجي الخ) صله لا يمنع (قوله لانهما) اي الجوزا فتن الخطة يجوز بخرافان (قوله ذلك) اي الجوزا فتن في الصوم (قوله ليليل)
 اضافت ليليلان (قوله اصله) اي المبيع بخرافا (قوله لا يبيع كذا الخ) نعم عرض (قوله به) اي دينار (قوله لا اختلاف)
 اي في الكيل والصفقة

(قوله لا يظهر) أى فى المراد (قوله ان أخذت الصفة الخ) خبر لا يظهر (قوله وثم) أى السلعة الخال (قوله ليهل ما يضبطها) أى السلعة لا يضاف (قوله منه) أى الثمن بيان لما (قوله وهو) أى يبيع مكيلين (قوله هذا) أى امتناع بيع جزاف على كل مع غير (قوله يابضه) أى معها (قوله نوع) أى كل ذراع بكذا (قوله اللبن) أى يبعه (قوله الزبد) أى يبعه (قوله لانه) أى يبعهما (قوله علم) يضم العين (قوله مشاركة ٥٠٠ المقوم المثل) أى فى جواز بيعه برؤية بعضه (قوله وان يكسر شئ) بمبالغة

والاظهار ان أخذت الصفة وثن الكيل ولا يضاف لجزاف) يبيع (على كيل) كسيرة فمع كل أردب منها يدرهم (غيره) أى الجزاف كسلعة كذا ليدون تحمية ثمن لها وغناها من جلة ما اشترى به المكيل ليهل ما ينقصها منه (مطلقا) عن تقيد السلعة بكونها من غير جنس الجزاف لا يضاف الجزاف على كيل مع مكيل من جنسه من يبيع مكيلين وهو جائز لا ناقول الجزاف على كيل ليس حكمه حكم المكيل فعلى هذا لا يجوز بيع الزرع جزافا على كيل بارضه وقوله على كيل أى او وزن او صفة ولا يضاف لجزاف على وزن او عدد او ذرع غير مطلقا كإى القسدمات وقال القبايل اصل اللبن الكيل واصل الزبد الوزن فلا يتباع قرينان جزافا مع وطل زبد لانه من بيع الجزاف وما فى حكم المكيل اذا الموزون كالمكيل ولان تباع القرية بزبد ما عسى ان كل رطل من زبدها بكذا لا جزاف على وزن مع غيره واما شراء كل منهما جزافا فلانهم مجاز فان (و) جزا يبيع الذى علم وصفه يبعه (برؤية بعض) المبيع (المثلى) أى الذى يكال قطع او يوزن كقطع أو يعد كيض واسترح بالمثل من المقوم فلا تنكفى برؤية بعضه على ظاهر المغيب كإى التوضيح وقال ابن عبد السلام طاهر الروايات مشاركة المقوم المثل (و) جزا برؤية بعض (السوان) بكسر الصاد المهملة وضها وخفة الواو أى ما يصدقون الشئ كقشر رمان ويحس ويطبخ وجوز ولو زبد وقوله وان يكسر شئ مثله ليرى ما بداخله ولا كلام للمشتري اذا خرج الباقي مخالفا للاحتمال لا يثبت كإى فى الاخير بعد الحق أى لا يلزم الباقي الموافق لانه اذا لم يكن الاول معيبا لا فلا يلزم لانه يقول ظننت الباقي سليما فاذا عثرت عيب الاول الذى دأبته اء وهذا فى عيب يحدث مثله فى الاول وتقلب السلامة منه فى الباقي كدواب على مطبوعة واما العيب الذى لا يحدث فى الاول الا ويحدث مثله فى الباقي كسوس فلا كلام للمشتري اذا وجدته فى الباقي بعد وجوده فى الاول (و) جزا يبيع عروض او طعام فى عيبه لى بكسر العين مع الاعقلا فى معرفتها (على) رؤية او سمع ما كتب فى (البرناج) بفتح الموحدة وسكون الراء يلها ثون وكسر الميم آخره جم اسم جنس اجمعى معناه الغفر والظاهر ان البائع اذا خففت ما فى المعدل ووصفه للمشتري كفى عن البرناج ولا يجوز بيع قوب مطوى كساج مدروج وهو الطلسان وقيل الثوب الرفيع على الصفة لان العدول عن ثمره وتقليبه مع امكانه بلا ضرر فخر كثير قال فى الموطا فرق بينهما أى العدل والثوب عمل الماشين فان كان فى ثمره فساد فاذ لم يرضه المشتري جاز يبعه بالصفة كإى العدل صرح به ابن رشد فان باع عدلا لى البرناج علة ما فيه حسن فوجدها المشتري أسدا وخسيف فان انقضت صفقة بغيره فالبائع واحد وان اختلفت خمسة اصناف كل صنف عشرة وجود واحد او اثنى عشر صنف منها كان البائع

فى جوازه (قوله منه) أى السوان (قوله ليرى) عليه اخذ أى السوان له يكسر (قوله الباقي) أى من المبيع المثلى لذى ليرى المشتري حين شرائه (قوله مخالفا) أى لما دأب فى الصفة (قوله بما لا يثبت) أى عن المثلى كليل فاع المطبوعة والآخر (قوله والا) أى وان خرج الباقي مخالفا كثيرا او قليلا بما يثبت (قوله خبر) أى المشتري فى نسخ البيع (قوله الموافق لانه) أى المثلى فى الصفة (قوله والا) أى وان كان الاول معيبا (قوله لانه) أى المشتري (قوله وهذا) أى تقيد عيب الحق (قوله وبعده) أى العيب (قوله عدل) بكسر العين أى ما يعادل به مثله فى عمله ذابة (قوله مدروج) يضم فكون ففتح أى مغروف بشئ (قوله الرفيع) من الرفعة أى اسمن (قوله على الصفة) صله بيع (قوله لان العدول

عن ثمره) أى بسطه الخ لانه لا يجوز (قوله غفر) حيران (قوله فرق) بفتح مخففا (قوله عمل) فاعل فرق (قوله الماشين) أى العايدوا والابسين (قوله فى ثمره) أى الثوب المطوى (قوله يبعه) أى الثوب المطوى (قوله به أى جواز يبعه بالصفة (قوله فان انقضت) أى الثياب التى فى العدل (قوله رد) أى المشتري (قوله وان اختلفت) أى الثياب التى فى العدل

(قوله فلا يجوز) أي يسهل بالزوجة السابقة (قوله ويجوز) أي يسهل (قوله خياره) أي المشتري (قوله بالزوجة) أي عند (قوله وان
بيع) بكسر الهمزة والموحدة (قوله عدل) بكسر العين (قوله وقبضه) أي العدل (قوله وغاب) أي المشتري (قوله عليه) أي العدل
(قوله أني) أي المشتري (قوله وادى) أي المشتري (قوله أنه) أي المشتري (قوله وجدها) أي الثياب في العدل (قوله وانما) أي
الثياب (قوله كب) يضم فكسر (قوله اعتمد) أي المشتري (قوله وقضاع البرناج) حال فلا يقال تقابل صفة الثياب بجانبه
فان تقابله فلا كلام للمشتري والعدل ٥٠٢ وهذا لا يصح البائع (قوله وان) أي البرناج (قوله وانما) أي ما وجده في

العدل (قوله من فهو
الثياب) بيان لما
ثابته خبر ان قوله فان
حذف أي البائع (قوله
وان نكل) أي البائع
(قوله فان حذف) أي المشتري
(قوله فله) أي المشتري (قوله
رده) أي ما أتى به من الثياب
(قوله وان نكل) أي المشتري
(قوله لزمه) أي المشتري
(قوله أني) أي المشتري
(قوله) أي المشتري (قوله
فان كان أي الشان (قوله
قبضه) أي العدل (قوله
على أنه) أي المشتري (قوله
صدق) بفتح الدال (قوله
اوله) أي المشتري
(قوله بطلب) يضم ففتح
فكسر متعلا أي ما في
العدل (قوله ويخطر) أي
المشتري ما في العدل (قوله
قوله) أي المشتري بلا عين
ما لم يدع البائع عليه التغيير
(قوله وان يسع) بكسر
الهمزة والموحدة (قوله

عاده فلا يجوز) أي يسهل خياره بالزوجة (و) ان يسع ما في عدل على البرناج وقبضه
المشتري على تصديق البائع وغاب عليه ثم أتى بلباب وادى أنه وجدها في العدل وانما مخالفة
لما كتب في البرناج الذي اعتمد عليه وقضاع البرناج أو بقرى وادى البائع ان المشتري غير
ما وجده في العدل وأنه موافق لما في البرناج فاقول قول البائع (و) (حذف) أي يصح البائع
ان ما في العدل موافق لما كتب في البرناج (لبيع) أي في صورة يسع ما كتب فيه (برناج)
ومعقول حذف (ان موافقته) أي ما وجده في العدل من فهو الثياب (لما كتب) أي البرناج
ثابته فان حذف فلا شيء عليه وان نكل المشتري أنه لا يغير ما وجده في العدل فان حذف
فهرده على البائع وان نكل (زمه ما أتى به ولا شيء على البائع فان كان قبضه المشتري على أنه
مصدق فبما يجده أو على أنه يقبض ويخطر فاقول قوله فله أو الحسن من النسي (و) ان دفع
شخص لا يخر ذنابا واداهم صرفا او عن سبعة وقضاع من اوداهما وقبضه المدفوع لمصدقا
دافعها في عددها وجردتها وغاب عليها ثم ردها كلها او بعضها وادى أنه وجدها يتألفا
وزن وأنه وجدها ناقصة وعدد وانكر دافعها ذلك حذف دافع مدع (عدم دفع مدعي او ناقص)
أنه مدافع الاجيد في علمه وأنه لا يعلم ما أتى به القابض من تعدد الا ان يقتضي أنه ليس منه فغيره
على البت كحذف على عدم تقص الصدق فان نكل حذف قابضها على ما دعه فان حلف فليزم
الدفع اتمام الصدق وابدال ما اتفق التقاد على ردها لا ما اختلفوا فيها وان كان قبضها غير
مصدق دافعها في عددها وجردتها فاقول قول قابضها يجنبه ان اختلفا في كون قبضها على
التصديق أو عدمه فاقول قول دافعها يمينه وان اختلف التقاد في جوده فقد أراد دافعها قضاء
من دين فلا يلزم المدفوع له قبوله (و) ان يسع ثم يرويه سابقه لا يغير المبيع بعدها عاده وقبضه
المبتاع فلما انقضاء على صفته التي رآها ثم ادعى أنه قد سبقت صفته قبل قبضه وخالفه البائع
وادى ويقام بصفته التي رآها (حذف) البائع (على بقائه لصفته) التي رآها المشتري بها ان
شك بضم الشين المجهية أي شك أهل المعرفة على تغييرها بين رويته وقبضه ام لا كما في الترضيع
وغيره من النسي من ان المعتبر ما بين الرويتين لان صفته من ناقص حتى قبضه المشتري وقد
يتأخر قبضه من العقد بما يمكن التغيير فلا ينافي ان الشرط كون الروي لا يغير بعدها قبل
العقد فان قطع لعدم التغييرين الرويتين فاقول للبائع بلا عين وان قطع به فاقول للمشتري كذلك
وترجم قول (سدهما كالتقطع به كما يجده قوله ان شك كاله حج وفي بعض التراجم يحلف

وقبضه) أي المبيع (قوله ثم ادعى) أي المشتري (قوله أنه) أي المبيع (قوله هل يتغير) أي المبيع
(قوله رويته) أي السابقة (قوله من ان المعتبر) أي ما لا (قوله لان صفته) أي المبيع المأخذه اعتبار ما بين الرويتين
(قوله بما يمكن الم) صلة يتأخر (قوله فلا ينافي الم) تفريع على هل يتغير فيما بين رويته وقبضه (قوله فان قطع بضم فكسر الم)
مفهوم ان شك (قوله به) أي التغيير فيما بينهما (قوله كذلك) أي قول البائع في عدم العين (قوله كالتقطع به) أي قول
احدهما في نفي العين

(قوله المخرج) يفتح الجيب (قوله وهو) اى حقه من وجهه (قوله قوله انه) اى المصنف (قوله يقطع) يضم الياء (قوله باربويه) اى عند هذا (قوله لائل الزوم الخ) مفهوم على خياره (قوله السكون) بمثابة اى حين يسه عن شرط الخيار والزم (قوله يفسد) اى البيع (قوله قوله ما) اى من البيع الاول (قوله انه) اى الشأن (قوله لا يحتاج) اى لا يشترط اى الى صحة بيعه
اى انما بشرط خياره (قوله باربويه) (قوله وان كان) اى صاحب المدة (قوله الخ) اى حال (قوله كر) اى صاحب المدة (قوله قوله هذا) اى عدم الاحتياط لذكر
اى عدم الاحتياط لذكر نفس السعة (قوله هذا لافرق بينهما) اى التولية على العمل لا يحتاج (قوله هذا) اى عدم الاحتياط لذكر
الجنى (قوله الخط) اى قال (قوله يقههم) يضم الياء (قوله انه) اى صاحب المدة (قوله فرق) بفتحات متخفة (قوله
فاغترقه) اى عدم ذكر الجنى (قوله جنسه) اى السعة (قوله البيع) اى لينا نصل المكاسه (قوله ثم نقل) اى الخط (قوله
سله) بفتحات متعلا (قوله) اى الخط (قوله طي) فاعل سلم (قوله وهو) اى قول الخط الذى يقههم من كلام المدة انه فرق
الخ (قوله مسلم) يضم السين واللام متعلا (قوله نقل) يضم فكسر ٥٠٣ (قوله فانه) اى الشأن (قوله الوصف)

البرج قوله وهو المواقف لقوله وسلك من لم يقطع بصدق (و) جازي مع (غائب) عن محمل
العدة مع معرف وصف بل (و) لا يوافق) لوجهه ووجهه على شرط خبايره أي المشتري في
الامضاء والردي (بالرؤية) للمبيع لاحتياز الزوم والسكرت ففسد لميل المبيع ابن عبد السلام
ظاهر عليها الثالث انه لا يحتاج لذكر جنس السلعة أي هو أو غيره مثلا كان ذكر هذا
في التولية اذ لا فرق بينهما وبين البيع في هذا المثل الذي فهم من كلامه في المدونة انه فرق بين
البيع والتولية فاستغفر في التولية لانها من المعروف ولا يبين ذكر جنسها للمبيع ثم نقل
فصلها وسلكه على الثاني وهو حق مسلم انما ضل عن سلها صريح في انه عند مقتضى
الوصف والرؤية فتشترى التولية والمبيع في المتع على الازام والميلو الزيادة في التولية لا دليل
فصله ذكر من التولية أصلا وقص المبيع من سلها اذ اشترت بسلعة ثم ليها وجلا في
تمهينها لولها. وميت ادها فان كنت ارضها اياها لم يزل في محاطة وقد اوان كان في
غير الزام جازي وانما انعت منه بعد افي يتك جامة دنار ولم تنه له ولا قبل ذلك فالبيع فاسد
ولا يكون المبتاع فيه بغير اذ انظر لان البيع وقع فيه على الايجاب والمعدية وتو كنت
جعله على التبادر اذ قلتم جازي ان كان في المكاسبة اه وطم ظهور ما قاله ابن عبد السلام
واقه امل وفي بيع الغائب تسع صور لانه امان ساع في صفه أو في مئة تخمعة او بدونه خاف
كل منها امان ساع في خاوار يات او سكرت وكلها جازية الا اثنتين وهما البتو السكرت فيما
سبع دوتما فقوله أو غائب أي على صفه أو في مئة تخمعة يتا اخبار او سكرت او قوله او على
خاوار أو في مئة فمباعد ولفظ مئة ذكره هو المشهور ومذهب المدونة من اها غير
واحد وأشار لولا في القول بان الغائب لا يساع الا على صفه أو في مئة تخمعة قال في القواعد

اى الى الرجل (قوله ولأولئك) اى البيع (قوله فيه) اى البيع ملة التلخيص (قوله اذا انظره) اى البائع
 العبد (قوله فيه) اى العبد (قوله لا يصيب) اى الارزام عند السكون عن شرط خياجه اذا اراد (قوله المكالبة) اى لا للمعروف
 (قوله يبعثه) اى الى الرجل (قوله اذا انظره) اى الى الرجل العبد (قوله جاز) اى البيع (قوله وان كان على المكالبة) حال (قوله
 وبه) اى نهما ملة العمل (قوله فظهر وما حله ابن عبد السلام) أقول يعنون الله تعالى دل نسها السابق على التسوية بين التولية
 والبسق الى المتع اذا كانا بشرط الارزام والجواز اذا كانا بشرط التلخيص والفرقة بينهما اذا كانا على السكون عن شرط الارزام
 وبشرط التلخيص فهو التولية وتلخيصها عن المكالبة ومنع البيع لاشأ فعلها وله سبحانه وتعالى أعلم (قوله فليس بتقديم المنة
 قوله لانه) اى القائب (قوله وبه) اى الصفقة الرؤية (قوله فيما يمدون لفظ) اى ما يبيع بلاديه ما يبيع ولا وصف (قوله
 ومذهب المدونة) مخالف على المشهور (قوله لها) اى المدونة

يصلح التقديسه) أى لانه لا ينتقل ضمانه لشئ به الا بذره فليزعم على التقديسه فصيح على النعمة ومؤخر والله اعلم (قوله وهو)
 أى التقديسه بل الخ الجراف والزرع (قوله خلاف) خبران (قوله دليل) اضافته للبيان (قوله وان لم يفعل) اطلاق الحذف
 لغايله (قوله يئنه) بفتح ياء متقل (قوله بان معناه) بفتح ياء (قوله وصفها) أى الدار (قوله حد) بفتح الحاء مؤنث الدال على نهاية
 (قوله ساحتها) أى فصتها (قوله بان يقول فيها كذا وكذا ذراعا) أى برتلذ يبعها المكتنى عنه بفتح كرسفها (قوله والاول) أى
 الجبع بمنزله فها رتذيعها (قوله انه) أى الشان (قوله لك) أى شراؤها على الصفة ٥٥٠ كل ذراع يكذا (قوله الان يكون)
 أى المشتري (قوله قد رأى

يصلح التقديسه قاله اشهب فى العنية ومالك رضى الله تعالى عنهم اربعة فى الشامل لخط وهو
 ظاهر فى الارض البيضاء وما لا دار فلا يضمن ذرعها كباقي وذرعها كصفة لها خلق الناحر
 ان قول اشهب هذا وما روى عن مالك رضى الله تعالى عنه خلاف العقد دليل اطلاق المدونة
 وان الحاسب وان يعرفه وغيره جواز اشتراط التقديس العقار قول الخط فلا يضمن ذرعها
 هكذا في جميع القريين وقاله مسنون وفيه ابن رشد بان معناه لا يفي وصفها من تسعة ذرعها
 بان يقال الدار التي في بلد كذا بموضع كذا واصلها كذا وصفها كذا وذرع ساحتها في الطول
 كذا وفي العرض كذا واصلها كذا وعرش كذا حتى ياتي على جميع مساحتها وانما نفها
 بالصفة والزرع ولو ذرع كرسفها او كرسفها بان يقول فيها كذا وكذا ذراعا لجاز ذلك
 والاول احسن وليس المتي منه لا يجوز ان يشتري على الصفة الا كل ذراع بصفة ما بلغت
 بل لا يجوز ذلك الا ان يكون قد رأى الدار ووقف عليها كالارض لا يجوز شراؤها على الصفة
 كل ذراع يكذا دون ان يراها وكالبركة لا يجوز شراؤها على صفة يكذا دون ان يراها وظاهر
 كلام ابن رشد ان هذا هو الحق لا يبينه معقد المواعيد في البيان انما كان من التبدية عالما
 للمذهب عليه ولما اعتقده الخط ومن تبعه ابن رشد اختلف اذا باع منه الدار او الارض
 او التبدية او التبدية على ان فيها كذا وكذا ذراعا فقبل ان ذلك بغير قوله اشترى منك كذا وكذا
 ذراعا فان وجد اكثر كان البائع شريفا وان وجد اقل كان مانع من ثلثة المستحق فان
 كان يسير الزم الباقى بما شئ به من الثمن وان كان كثيرا كان مخيرا في الباقي بين اخذ جميعه او به
 اورد وقيل ان ذلك في معنى الصفة لا في معنى الصفة لا في معنى الصفة وان وجد اقل كان
 المبتاع بالخيار بين اخذ جميعه الثمن ورد والقولان قائم من المدونة (وضمته) أى العقار
 المبيع غائبان فاذا ودر كنه الصفة المالك (المشتري) بمجرد العقد يسع بشرط التقديس لا في
 ضيق بعد ذلك لان خلاف ضمان العقار هذا الخلاف اذا لم يكن في المبيع حق توفية فان بيعت
 الدار ذراعة فاضمان من البائع بلا اشكال ابن عرفة لو كان دوا على مزارعة واخذت على
 عند هافى كونها من الماتع والمبتاع رواية المازني ونقله عن ابن حبيب مع الاخوين فخرهما
 على ان الذرع والعدس حق توفية او مجرد صفة اه وعطف على في العارة فقال (د) جازا لتقدم
 الشرط (في غيره) أى العقار المبيع غائبا (ان قرب) محله (كالزومين) ذهابا يسع على الزوم
 برؤية مقدمة او بوصف غير بانعه لم يكن فيه حق توفية وكاف استقصائية (وضمته) أى
 الاول (قوله كان) أى

٦٤ من في الزائد (قوله اخذه) أى ما وجدته (قوله بمجرد العقد) صلا ضمن (قوله يسع) بكسر فسكون أى العقار (قوله)
 اذا لم يكن الخ) خبر (قوله حق توفية) اضافته للبيان (قوله فاضمان من البائع) أى خلق التوفية (قوله لو كان) أى المبيع
 (قوله كونها) أى ضمان الدار والفضل (قوله رواية المازني) وارجح لكونه من البائع (قوله ونقله) أى المازني الخ ارجح
 لكونه من المبتاع (قوله فخرهما) بضم فاء متقل (قوله ضمانات متقلا) أى المازني القولين (قوله حق توفية) سبق الاول (قوله بمجرد صفة) سبق
 الثاني (قوله ويسع) عطفا على قوله برؤية (قوله صلا) سبق (قوله استقصائية) فلا تغلظ لاداعي اليومين

(قوله وان ضمانة) أي غير العقار (قوله حيث قد) أي حين تنازهما (قوله فلا يتقل) أي الضمان (قوله اله) أي المشتري (قوله
في كلامه) أي المصنف الخ فترجع على إجماع الانشراح لغير العقار أو تنازعة العقار (قوله لهما) أي العقار وغيره أي
وأما ائتمان فهو راجع لموضوع العقار لا لشخصه في النشر حاصل على هذا أيضا باعتبار رجوع الانشراح للعقار
(قوله واستشكله) أي انتقال ضمان العقار للبائع بشرطه عليه و انتقال ضمان غيره للمشتري بشرطه عليه (قوله غير من هو
عليه) أي من ياتى في العقار ومشتري غيره (قوله بصفة من الثمن) أي زادها المشتري للبائع في ثمن العقار لضعفه لأنه أقر كما
البائع المشتري من غير لضعفه مشتر به (قوله سارمه على قول) أي ظن يكن ضمانه يجعل (قوله بشرطه) أي الأمانة به (قوله
ضمانه) أي المبيع حال ائتمان البائع به (قوله منه) أي بآفته (قوله يفسد به) يضم اليه لأنه ضمان يجعل أذ بصير الثمن موزعا
على السلعة والائتمان بها وضمانها ٥٠٦ (قوله وان كان ضمانه) أي المبيع (قوله في أمانه) صلة ضمانه (قوله يسع واجارة)

غير العقار المبيع غالبا بشرط النقد أم لا (بائع الانشراح) من ياتى غير العقار ان ضمانه على
مشتريه فلا يضمنه البائع (أو تنازعة) من المشتري للبائع أن العقد صادق العقار المبيع
غايبا قبالا وهما كالمساواة ومعيها فضمنه حيث قد من ياتى لأن الأصل اتفاق ضمانه من المشتري
فلا يتقل إلى الأياض محقق في كلامه لقب وشتر غير مرتب فله بدعي وبعده وقال غيره
الانشراح راجع لهما واستشكل في ضيق ياتى ضمان يجعل لأن نقل الضمان إلى غير من هو عليه
لا يكون إلا بمقتضى من الثمن وأوجب بأنه انما اشترط كل واحد على الآخر ما لم يزل على قول
وحاصله مراعاة الخلاف اه (وقبه) أي المبيع الغائب غير العقار أي الظرف والائتمان به (على
المشتري) وبشرطه على ياتى مع كون ضمانه منه يفسد به وان كان ضمانه في أمانه من مبيعه
بجانز وهو يسع واجارة فله ابن عرفة ونه مع اصبح ابن القاسم من اشترى سلعة غائبة
بعينها وهو يسع على أن يوفى بها جوزه لا خير فيه للضمان ابن رشد هذا من لأن بعض الثمن يقع
لضمان وهو سرام بإجماع ابن عرفة لا يترجم أن هذا خلاف المذهب من جواز شرط الضمان
على البائع في الغائب لأن ذلك في مدة الوصول إليه لا في مدة إيصاله التمس ائتمان بالغائب
على مبيعه وبشرطه إياه على أن يضمنه مع ضمانه يفسد به وهو ضمانه في وصوله من ياتى به وان شرط
ضمانه في أمانه من مبيعه ياتى وكان يسع واجارة (وحر في) يسع (تقد) أي ذهباً وفضة بنقد
(و) في يسع (طعام) بطعام (وبا) بكسر الراء مقصورا (فقد) أي زيادة (وبا) بفتح
النون مملودا أي تاسيروا ضاقته البسان ودليل حرمة ربا الفضل في النقد خير لا تشقوا الذهب
والفضة بضم الفوقية وكسر المعجمة وضم الفاء مثقلة أي لا تشقوا وسرة وبالساعة خير
الذهب بالذهب ربا الأما هو بالذهب من القصر وتفتح الهمة حال المد وكسر الفاء وهو
اسم فعل أصله هاء أديت الكاف حذرة ودليل حرمة ربا الطعام وفي النقد خير الذهب
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبرو الشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلاً بئش وسوا بسوا مديا

لتوزع الثمن على السلعة
والائتمان بها (قوله وفيها)
أي البائع السلعة (قوله
بين) بكسر الهمزة أي
ظاهر (قوله وهو) أي وقوع
الثمن لضمان (قوله هذا) أي
منع شرط الائتمان والعقار
على ياتى به (قوله يجوز
شرط الضمان على البائع)
بيان للمذهب (قوله ذلك)
أي الضمان (قوله ذلك) أي
الضمان الذي يجوز بشرطه
على البائع (قوله اله) أي
الغائب (قوله ياتى به) أي
الغائب إلى مشتريه (قوله
وبشرطه) أي مبيعه (قوله
إياه) أي الائتمان بالغائب
(قوله ضمانه) أي ياتى به في
ائتمانه (قوله وضمانه) أي
الغائب (قوله وصوله) أي
الغائب أي الوصول إليه

(قوله من ياتى به) خبر ضمانه (قوله وان شرط ضمانه) أي الضمان (قوله في أمانه) أي في صورة شرط ائتمان البائع به إلى
مشتريه (قوله من مبيعه) صلة ضمانه (قوله بجانز) أي يبعه بالشرطين الائتمان على البائع والضمان حاله من المشتري جواب الشرط
(قوله لو كان) أي العقد (قوله يسع واجارة) نقابة الثمن الغائب والائتمان به (قوله واضافته) أي ربا (قوله خير دليل
واضافته البيان (قوله حرمة) صاف على حرمة (قوله في) أي التقدير (قوله خير) خبر دليل باعتبار لفظه بالمعطوف واضافته
لبيان (قوله حرمة) أي ربا الفضل و ربا الناس (قوله خير دليل واضافته لبيان (قوله مثلاً) بكسر فسكون (قوله بئش)
كذلك ميب قوله مثلاً بئش خبر المبيد وسوا بسوا مديا كنه ويحتمل أن الخبر مجموع مثلاً بئش وسوا بسوا مديا بالنية
لمعوزون والمساواة بالنية للمكيل وقوله ياتى به حال أي تقابض ذكر شيخ الاسلام الأصمدي في شرح كتاب الأعلام في

الفقه البتالي قوله لا يثبت خبر المبتدأ غير صواب والتأخر أنه حال مثل ما يصدق الخبر الجار والمجرور أي بالذهب
 أو بالنقصة الخ ويجوز أن يأتى المجرور قوله خبر المبتدأ الآخر أن يهر ب الذهب مبتدأ والذهب خبر وهذا حال أو يهر ب
 الذهب مبتدأ والخبر محذوف عن التقدير الذهب المبسج جاز في حال كونه كذلك الأمر قوله خبر هذا على رواية الزعم وأما على رواية
 النصب فهو حال والخبر الجار والمجرور أي الذهب يساع بالذهب الخ أقول الظاهر أن في الخبر اختصاراً محذوفاً بالافتقار مثلاً
 بجعل دليل الذهب بالذهب بالآحاد وما هو مضمون الأخبار (قوله فإذا اختلفت هذه الأجناس) أي كذهب بفضة وبر بزر وملح
 بشعر (قوله كيف شئتم) أي جعل أو قل أو أكثر (قوله الاتفاق) أي بين العوضين (قوله أو لا قدية) أو بمعنى أو لا
 اختلافهما في حصة فلا يشتروا في جواز البيع كونه يسهل (قوله نقاد الإجماع الخ) على أي مع الاتفاق الخ (قوله أنما ندر)
 أي لأحد العوضين فإن جعل النقد فسلم وإن جعل الطعام فبيع لأجل ٥٠٧ ولا يجوز تأخيرهما لأنه من دين

يد فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً أي نقاضاً أي مع الاتفاق
 في المعنوية والنقد لا نقاد الإجماع على جواز بيع الطعام بتقديم التأخير واعتراض
 كلام المستنف بل أنه أمر بالاول قوله قد يهر بزر حصة الإجماع على المسكوك لا اختصاص
 النقد به مع الحرمة في التبرع والمصرف والمكسور أو ما أو أوجب غيب بان اختصاص النقد
 بالمسكوك طريقاً لا بغيره وقطعة غيره أنه يهر بزر المسكوك وهو صريح في قول المستنف سابقاً
 وقد ادعى ذلك وقوله الآخر في الغالب وهو أودعية ولو سلم الثاني أن قوله بزر يهر بزر
 الصفة وانظره خاصة في يداً القدرة على العدد وفي الوزن وأوجب عنه بأن قوله الآخر جاز
 فيه ما عرض به وأفضل صفة الخ فريضة على أن مراده هنا الفضل في التقدير ون الصفة
 الثالث أن ظاهره أن بالفضل يدخل التقدير والطعام مطلقاً وليس كذلك وإنما يدخل
 فيها المحدد منه مبهما ويجوز في الاختلاف - نفسه في سمياداً يداً واجب عنه بان كلامه هنا
 كالتبرع لا يبعد فهذا الجمل والآخر تفصيل له (لا يجوز أن يساع) دينار ودرهم (يد دينار ودرهم
 أحد نصفين المائتين) باحتمال رغبة أحدهما في ديناراً آخر فيقاله ديناراً وبعض درهمه
 ويبيع باقي درهمه في مقابلته درهم الآخر أو ثلثاً في التفاضل كتحقق التفاضل والفضل
 المتوهم كالفضل الحق ابن شاس وهم الربا كصفته فلا يجوز أن يكون مع أحد التقديرين
 أو مع كل واحد منهما مفعول مفعول وساعة لأنه وهم القصد إلى التفاضل ولهذا منع الدينار
 والدرهم وأخبره بمثلها (أو) دينار يساع (غيره) أي المذكورين الدينار والدرهم كأنه دينار
 أو درهم (عنه) أي دينار ودرهم بالنسبة للمثال الاول وشاة دينار ودرهم بالنسبة للمثال
 الثاني فأولى بكثرة أو قل منهما من جنسهما تصحق الفضل فيه ابن عرفة البابي منع ما قال
 والشافعي رضى الله تعالى عنه ما مع دينار ودرهم دينارين في الفضل بين الدينارين لأن السلة
 تنقطع مع دينارها على الدينارين فيصيب كل دينار نصفهما وربما كانت قيمة السلة أكثر
 أحدهما أي المتبادلين (قوله يقاله) أي لا يغيب ديناراً آخر (قوله أي المذكور) توجيهه لأن الراد الضمير عن ثنية
 حرجه (قوله من الدينار والدرهم) بيان للحد كورد (قوله كشاة الخ) مثال لغيره (قوله ناول) بفتح النون - مز
 أي التبع (قوله بكثرة) أي بادل دينار ودرهم بكثرة منهما (قوله من جنسهما) أي الدينار والدرهم راجع
 فلا كراهة في الأقل (قوله تصحق الفضل فيه) أي الأكثر أو الأقل على الأقل بكثرة الأقل (قوله الدينارين) أي الدينارين الذي مع
 التوب والدينارين (قوله لأن السلة) أي التي مع الدينار ككتوب (قوله تنقطع) أي تنقسم (قوله دينارها) أي المصاحب
 لها (قوله نصفهما) أي نصف السلة ونصف دينارها

(قوله اذكر الدينار) اي ان كانت قيمته اكثر منه (قوله او اقله) اي انه اراد ان كانت قيمته اقل منه (قوله اقل منه) اي ان كانت قيمته اكثر (قوله او اكثر) اي انه ان كان قيمته اقل منه (قوله وايضا) اي احتمال الفضل بين الدينين على متنها (قوله وان يضل) اي الشاخي مضى الله تعالى عنه الخال (قوله بالذرائع) اي بغيرها (قوله الماتلة) اي يسع دينار وثوب يدسارين (قوله تعرف) بضم التاء وفتح الراء اي تسمى (قوله لفرضها) بفرض الفاض وسكون الراء تقديرها على تسوي الخ (قوله هو خير) فقوات مثلا لا يسع بخير وقدر درهمين (قوله هو) اي او خيرا فخر (قوله الصورتين) اي ربع دينار ودرهم مثله او سبع ٥٠٨ دينار وسبعة عشر دينار (قوله وايضا) اي الصورتين (قوله ونورق)

يقدر ان يحفظها) قوله (نهما)
 أى الصورتين) قوله (صرف)
 أى يسع ذهب بقضة) قوله
 (وضاه) أى الذهب وانقضا
 (قوله نهما) أى المتماثلين
 (قوله فرقة) بينهم فسكون
 أى اشتراق) قوله على
 (الاطلاق) أى عن تعيينه
 (قوله كأن) فتح
 الميم وسكون النون
 (قوله بدله) بضم الباء
 أى الصيرى الديار
 ثانوية) أى صدوق الصيرى
 (قوله يخرج) بضم الباء
 وكسر الراء أى الصيرفى
 من ثانوية) قوله (وكان)
 بفتح الهمزة وسكون النون
 (قوله فيه) أى التأخير
 البسيط الخ جواباً ما) قوله
 كراهته) أى التأخير البسيط
 بدون فرقة بدت) قوله (جواز)
 أى التأخير البسيط بدونها) قوله
 علمه) أى التأخير البسيط

يدونها (قوله لعدم وجود قول ينهه) أي التأخير القريب لإلاها (قوله وان دخلا) أي المتصارعان (قوله بينهما) أي قاهرهما المتصارعين (قوله قبل قبضهما) صلة جارية (قوله أحدهما) أي التقديرين (قوله واختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله كره) بفتح فس كسر (قوله أعطى) بضم الهاء وكسر الطاء (قوله في ثابته) صلة إدخال (قوله وأدخله) أي الديار بدنا بفتح دال معطوف على إدخال (قوله ويدهه) أي يتركها مصراف الديار بدون إدخال ولا خلط (قوله فأخذ) أي المصراف الديار (قوله ويهبط) أي المصراف الدرهم (قوله أكرهه) أي الإدخال أو الخلط (قوله لأنه) أي التوكيد على القبض (قوله وان شروا) بضم الشين (قوله باعته) أو حال (قوله منه) أي التوكيد مع قبض الوكيل بضمزة وكله (قوله وكل) بفتحاء متقللاً الخ بيان لعكس صورة المصنف (قوله فيها) أي المدونة

(قوله فامرأه) أي الرجل الذي عقد الصرف له (قوله وقام فذهب) أي الرجل الوكيل قبل قبضك (قوله في ذاك) أي الصرف (قوله بمحضرة) أصله قبض (قوله لا يقصد) أي الصرف (قوله يكره) أي التوكيل على القبض بمحضرة (قوله فيه) أي التوكيل على القبض بمحضرة (قوله لا يفسخ) أي الصرف (قوله ان وقع) أي قبض الوكيل بمحضرة (قوله به) أي التوكيل على القبض بمحضرة (قوله طلق) بفحاشة متمثلة (قوله ونص) صنف على رسم (قوله انه) أي عاقد الصرف (قوله ان يوكل) أي عاقد الصرف (قوله المستثنين) أي يوكل الاخرى وتوكل الشريك (قوله ويذهب) أي عاقد الصرف قبل قبض وكيه (قوله الا ان قبض) أي الوكيل (قوله بمحضرة) أي عاقد (قوله فيما) أي المستثنين (قوله ٥٠٩) فان لم يطل مفهوم ومال (قوله بان اقترضه

من رجل بجنبه الخ) تصو
لعدم الطول (قوله ويكره)
أي الصرف مع غيبة
أحدهما بلا طول (قوله
والا) أي وان حصل افتراق
بين (قوله صرم) أي فسد
الصرف (قوله فيصير) أي
يفسد الصرف (قوله وان لم
يحصل طول الخ) ما لغة
(قوله فيها) أي المدونة (قوله
واقترض) أي الرجل (قوله
اليه) أي الرجل (قوله
فيه) أي الصرف (قوله
بالعكس) أي الذي يرامع
واقترض الدراهم (قوله
لذلك) أي الاتيان بمافي
جهته (قوله جاز) أي
الصرف (قوله وليميزه)
أي الصرف اذا غاب فذهب
بلا طول ولا فرقة بين (قوله
انهما) أي المتصارفين (قوله
تلقا) أي التصافيا
(قوله لانه) أي لتلقاهما
(قوله لا يتحقق) أي لا يندبل
ولا يتحقق (قوله يتحقق) أي

خامس بالقبض وقام فذهب فلا خبر في ذاك ولا يصلح للرجل أن يصرف غيره وكل من قبض له
ولكن يوكل من يصرفه ويقبض له ٥١٠ ويقوم من قوله ذهب انه لو كان حاضرًا جاز ابن
عمره ولو ووكيل على قبض ما عقد بمحضرة فطره فان ابنه رشداً والتمس من المذهب لا يشذوذ
ابن بشره يكره المأزى عن ابن القاسم لا خبر فيه أشبه لا يفسخ ان وقع ابن وهب لا بأس
به فاحذر بعضهم من قول ابن القاسم اشتراط كون العاقد هو القابض واذا كان يشاركه كما
بين رجلين فصر قام معاً وكل أحدهما شركه في القبض وذهب فقال ابن رشد ظاهر المدونة
انه لا يجوز الا أن يقبض بمحضرة وانه لا فرق بين أن يوكل شريكه أو اجنبياً وهو الصواب
وظاهر رسم طلق من سماع ابن القاسم ورسم السبع والصرف من سماع أصبغ ونص سماع
أبي زيد انه جائز فحصل في المسئلة ثلثة أقوال أحدها انه يجوز له أن يوكل على القبض في
المستثنين ويذهب والثاني لا يجوز الا أن قبض بمحضرة فيما والثالث الفرق بين يوكل
الاجنبي فلا يجوز الا أن قبض بمحضرة وبين يوكل الشريك فيصير قبض بمحضرة فافهم
الخط وعطف على شرط ولو هو كان المحذوفة مع اسمها فقال (أو) أي وهو صرف مؤخر
غاب العوضان معا بل ولو (غاب نقد) أي دفاتر أو دراهم (أحدهما) أي المتصارفين (وطال)
زمن غيبته فيفسد الصرف فان لم يطل بان اقترض من رجل بجنبه أو حل صرته فلا يصح ويكره
ان لم يحصل افتراق بين والاحرم كأن يقدم وعطف على نقد أحدهما فقال (أو) غاب (نقد) أحدهما
أي دينار ودرهم المتصارفين معا فيصير وان لم يحصل طول ولا فرقة بين فيها ان اشترت من
رجل عشرة دينار ما بد شائراً اقترضت ديناراً من رجل الى جانبك واقترض الدراهم عن بجانبه
فذهبت اليه دينار وقبضت الدراهم فلا خبر فيه ولو كانت الدراهم معه واقترضت الدراهم
أو بالعكس فان كان امرأياً بكل صرة ولا يصح وراعه ولا يقوم من مجلسه انذاك جاز ولا يصح
أشبه ٥١١ قال في التوضيح والمحال انها ان تلقا فاتفق ابن القاسم وأشبه على الفساد
لانه مظنة الطول فلا يجوز ان يطل لان التعليل بالنظر لا يتحقق الحكم فيه عند تخلف
أحدهما وان تسلف أحدهما وطال فلا يجوز عندئذ وان لم يطل فالتلاخ واختلاف الاشياء
هل الخلاف في تسلف أحدهما متقدم على من عقد على ما عنده بان الآخر عقد على ما ليس
عنده فان عليه اتفاقا في البطلان أو اختلاف مطلق علم لا طريقان فقلهما المأزى وعطف

اتقاء (قوله عندهما) أي ابن القاسم وأشبه (قوله فالتلاخ) أي بين ابن القاسم وأشبه فاجاز ابن القاسم ومنعه أشبه
(قوله له الخلاف) أي بين ابن القاسم وأشبه (قوله في تسلف أحدهما) أصله اختلاف (قوله لم يقصد) يضم الميم وفتح الياء استقلالاً
خبراً بالخلاف (قوله علم من عقد) من إضافة المصدر لتساخله (قوله بان الآخر) صلة علم (قوله فان علم) أي من عقده على ما عنده
المع مفهوم القيد (قوله به) أي ان الآخر عقد على ما ليس عنده (قوله اتفقا) أي ابن القاسم وأشبه (قوله وان لا خلاف) أي بين
ابن القاسم وأشبه (قوله علم) أي من عقده على ما عنده بأن الآخر عقد على ما ليس عنده

(قوله فقصم) أي المواعدة (قوله وشهره) بفتح ش مثله لا ي التصريح (قوله هو) أي التصريح (قوله ونسب) أي الكراهة (قوله به) أي القول بالكراهة (قوله ونسبه) أي القول بالكراهة (قوله ذلك) التواعد (قوله يفسخ) أي الصرف بالمواعدة (قوله يتراوضا) أي يتفق المتصانقان (قوله وانما قال) أي أحدهما (قوله وراضه) أي وافقه على السوم (قوله وجعلت) بضم فسح (قوله الثلاثه) أي اتفق والكراهة والجواز (قوله منهما) أي المواعدة (قوله وان وقعت) أي المواعدة (قوله يرد) بضم فسح (قوله لمن مناس) يفتح الميم وهما الـسين تحقفا عطف بيان لاف موسى (قوله التعريض) بالهام الضاد مقول اجاز (قوله خليل) أي قال (قوله وهو) أي جواز ٥١٠ التعريض بالصرف (قوله ولا تخ) أي الذي عليه الذناير (قوله عليه) أي

من له الذناير (قوله كذلك) أي الذناير في التأجيل (قوله لا ياتنقذان فيه كذهب بنا إلى السوق بدوا حملك فان كانت جيباذا أخذتها منك كل عشرة بدناير فقصم وشهره ابن الحجاب وابن عبد السلام وقال ابن رشد هو ظاهر المدونة وشهر المذنب الكسرة ونسبها القضي لما قبله ابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وصدر به في المقدمات وقب ل ابن القاسم ونسبه وأما المواعدة فتشكره فان وقع ذلك يوم الصرف فلا يفسخ عند ابن القاسم وقال أصبح يفسخ وأصل قول ابن القاسم إذا لم يتراوضا على السوم وانما قال أذهب مملك لا صرف منك وقول أصبح إذا وارضه على السوم فقال أذهب مملك لا صرف منك ذهب بكذا وكذا درهمهما ٨١ وقال ابن شبر طاهر المدونة المنع وجعلت على الكراهة ولا ين نافع الجواز القضي والثلاثة في بيع الطعام قبل قبضه سند الأحسن منعها ابتداء وان وقت ولم يتصارف كره أن يتصادقوا وان تصادقا وقامت العقد فلا يرد ابن نوس اجاز أبو موسى ابن مناس التصريح في الصرف وهو احتياجه إلى إدراهم إضرها وهو على أحب دواهم ك وأرضي في الصرف منك وهو لا ين شأس خليل وهو صحيح وعطف على شرط لو أيضا فقال (أو) أي ولو حصل التأخير (ب) صرف (دين) بدني (ان تأجل) بفتحات مثله لا الذي شأن علمها بان كان لاحدهما على الآخر فذناير مؤجلة وللا خر عليه دواهم كذلك سواء اتفق الاجلان أو اختلفا وتصادقا قبل حلولهما بان اسقط كل منهما ماله على الآخر في قدر اسقاط الآخر ماله عليه بل (وان) تأجل (من أحدهما) وحل الآخر لان الحق في أجل دين الدين للمدين وحده سواء كان من بيع أو من قرض فليس له أن يأخذه قبل أجله بغير رضا المدين فان تأجلا فقد اشترى كل منهما ماله على أن لا يستحقه حتى يحل أجله فتضمنه نفسه فقد تأخر قبض كل منهما ما اشتراه بالصرف عن عقده على أجل طال أو قصر وتأن تأجل من أحدهما فقد اشترى المدين المؤجل ماله عليه على أنه لا يستحق قبضه إلا بعد معنى أجله فتضمنه نفسه فقد تأخر قبضه عن صرفه بها كذلك ومفهوم الشرط أنهما ان حلا جازا لصرف وهو كذلك لعدم تأخر قبض لا استحقاق كل منهما قبض ماله عليه بمجرد تقدم الصرف في قبضه من نفسه وعطف على شرط لو أيضا فقال (أو) أي ولو كان التأخير بصرف من من رهن رهنابعد وفاة الدين وأقبله ومودع بالفتح من مودع بالكسر ودبعت (غاب دهن) مصروف (أو ودبعت)

من له الذناير (قوله كذلك) أي الذناير في التأجيل (قوله لا ياتنقذان فيه كذهب بنا إلى السوق بدوا حملك فان كانت جيباذا أخذتها منك كل عشرة بدناير فقصم وشهره ابن الحجاب وابن عبد السلام وقال ابن رشد هو ظاهر المدونة وشهر المذنب الكسرة ونسبها القضي لما قبله ابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وصدر به في المقدمات وقب ل ابن القاسم ونسبه وأما المواعدة فتشكره فان وقع ذلك يوم الصرف فلا يفسخ عند ابن القاسم وقال أصبح يفسخ وأصل قول ابن القاسم إذا لم يتراوضا على السوم وانما قال أذهب مملك لا صرف منك وقول أصبح إذا وارضه على السوم فقال أذهب مملك لا صرف منك ذهب بكذا وكذا درهمهما ٨١ وقال ابن شبر طاهر المدونة المنع وجعلت على الكراهة ولا ين نافع الجواز القضي والثلاثة في بيع الطعام قبل قبضه سند الأحسن منعها ابتداء وان وقت ولم يتصارف كره أن يتصادقوا وان تصادقا وقامت العقد فلا يرد ابن نوس اجاز أبو موسى ابن مناس التصريح في الصرف وهو احتياجه إلى إدراهم إضرها وهو على أحب دواهم ك وأرضي في الصرف منك وهو لا ين شأس خليل وهو صحيح وعطف على شرط لو أيضا فقال (أو) أي ولو حصل التأخير (ب) صرف (دين) بدني (ان تأجل) بفتحات مثله لا الذي شأن علمها بان كان لاحدهما على الآخر فذناير مؤجلة وللا خر عليه دواهم كذلك سواء اتفق الاجلان أو اختلفا وتصادقا قبل حلولهما بان اسقط كل منهما ماله على الآخر في قدر اسقاط الآخر ماله عليه بل (وان) تأجل (من أحدهما) وحل الآخر لان الحق في أجل دين الدين للمدين وحده سواء كان من بيع أو من قرض فليس له أن يأخذه قبل أجله بغير رضا المدين فان تأجلا فقد اشترى كل منهما ماله على أن لا يستحقه حتى يحل أجله فتضمنه نفسه فقد تأخر قبض كل منهما ما اشتراه بالصرف عن عقده على أجل طال أو قصر وتأن تأجل من أحدهما فقد اشترى المدين المؤجل ماله عليه على أنه لا يستحق قبضه إلا بعد معنى أجله فتضمنه نفسه فقد تأخر قبضه عن صرفه بها كذلك ومفهوم الشرط أنهما ان حلا جازا لصرف وهو كذلك لعدم تأخر قبض لا استحقاق كل منهما قبض ماله عليه بمجرد تقدم الصرف في قبضه من نفسه وعطف على شرط لو أيضا فقال (أو) أي ولو كان التأخير بصرف من من رهن رهنابعد وفاة الدين وأقبله ومودع بالفتح من مودع بالكسر ودبعت (غاب دهن) مصروف (أو ودبعت)

ونصو رله (قوله عن عقده) أي الصرف صله تأخر (قوله بعد الاجل) صله تأخر وراضته البيان (قوله مصروفة طالت) أي المدة (قوله وان تأجل) أي الدين (قوله المؤجل) بفتح الميم مثله (قوله ماله عليه) تنازع فيه اشترى ومؤجل (قوله على أنه) أي اشترى (قوله قبضه) أي الدين المؤجل عليه (قوله بها) أي مدة الاجل (قوله كذلك) أي طالت أو قصر (قوله الشرط) أي ان تأجل الخ (قوله انهما) أي الدينين (قوله رهنابعد) مقول صرف المضاف لقا على (قوله بعد وقام) صله صرف (قوله او مودع) عطف على مرتبه (قوله ودبعت) عطف على رهنابعد عطف على ماله على معمولين عامل واحد وهو جازا اتفاقا

(قوله تعالى في ضيق المح) خبيرا (قوله هو) أي (يوم القيمة) (قوله لان المثل المح) علم لزوم القلعة (قوله ومقابل) أي (المتشهور) (قوله) يقره) أي (الخاص) (قوله مثله) أي (المغصوب) (قوله في المصوغ) (قوله فان تعيب) بضمتين متقللا (قوله امداد) متعول (وجب (قوله فان اختار) أي صاحبه (قوله اخذ) أي المغصوب (قوله لانه) أي المصالح بكسر الهمزة (قوله اخذ) (قوله بمقتضى) أي (القد الذي اخذ) (قوله تفريعا) أي (المصارفين) (قوله فوجع) أي (بعوضه) (قوله يبيح) أي (التصدق في الصرف) (قوله ان كان) أي (دافع الصرف) (قوله والا) ٥١٣ أي وان لم يكن نقطة صادقا (قوله فلا) أي لا يجوز صدقته (قوله الى التفاضل)

القيمة اذا ذهب المصوغ قال في التوضيح هو المشهور لان المثل اذا صغ صا من الموقوفات
ومقابل بلز من مثل تسع مصارف وزنه والله اعلم فان تعيب المصوب يجب وجوب لصاحبه
التعريف اخذوا تعيب الغاصب فتمت فان اختارا اخذوا صرفه ان احضره اتفاقا وان لم
يحضره فلا يجوز على المشهور وان اختلفت فيه باز صرفه على المشهور قاله في التوضيح
(و) مصرف (يصدق) من احدا لصان في الآخر (ع) عدد اوزن او وجوده (نقد) الذي
يضمه 4 لانه قد يتغير بعد تزكيتها فبعد انقضاء ناسا او ما يتاخر جرح فيؤدي الى الصرف (و) مصرف
وقيل يجوز وقال الفقيه ان كان نقدها فاجاز تصديقه والا فلا وقيل يكره التصديق حكمي
الاربعه ابن مرقه وشبه في منع التصديق فقال (كبدالة) خفض بن يثيمين (ر) وبين
نقد بن فكه تاجر بثلثه او دراهم بثلثه او طعنان مخصص في الجنس او مختص به
أي يستلهما بالاول والثاني التسليم لثلاوي جدد نقص فيؤدي الى التفاضل ان لم يرجع أو
التأخير ان رجع ابن رشد فان وقع الصرف او مبادلة الربو بين تصديق فلا يصح للاختلاف
فيه وقال ابن رونس ولا يجوز التصديق في الصرف فلا يبدل الطعامين فلا يجوز ان يصارفه
وواو بن علي ان يصدقه في وزن بمصرف السبع وان اقرقا ووجدتهما كذلك فلا بد ان
يقض فلوزنهما قبل التفرق فوجدت نقصا فرضه او زاد فقركها الآخر فذلك جائز قال المحقق
وقال اشهب في اقرقا ما على التصديق في غير زانعة او تصافيرك الفضل من هو في وزنك
وان كانت دراهم فوجدتها رديشة او وزن ما عال من الوزن فيرك ذلك ولا يتبعه فذلك جائز
فيهما ما زاد الحط (و) ككل شيء (مقرض) بضم الميم وسكون الطاء وقع في اسماء كان
طعاما او نقدا او غيرهما فيصرف التصديق فيه لا احتمال وجود نقص او عيب فيه فيفتقر لمجاوزه
او عوضه معروف والتسليف فيمن السبق بزيادة (و) ككل شيء (مبيع) بفتح (لاجل)
معلوم سواء كان طعاما او غيره فيصرف التصديق فيه لا ليجاد نقصا فيفتقر لتأجيل الثمن
فيؤدي الى كل المال بالباطل (و) ككل (رأس) أي اصل (مال مسلم) أي سلم فيه فيصرف التصديق
فيه لا ليجاد نقصا فيفتقر لتأجيل المسلم فيه فيمنه كل المال بالباطل واعترض ق المصنف
بان المعتقد جواز التصديق في رأس مال المسلم ويوجب أن يجمع الظاهر بقترقه المشي على
غير المعتقد (و) ككل دين (مجهول) بفتح الميم (قيل) حاول (اجله) فيصرف التصديق فيه لا ليجاد
نقصا فيفتقر لتأجيل التسليم فيسلمه بطلان المجهول مسلم (و) حرم ان يجمع (بيع مصرف) في
عقد واحد كببيع قوبوب بياو عشر بن درهم او صرف البان عشرة دراهم لتنا في احكامهما

اى بين التذرين المتحدین
 یضاً و الطامعین كذلك
 (قوله ان لم یرجع) اى و اجد
 النفس بالمثم (قوة او
 التأخیر) عطف على
 التفاضل (قوة ان یرجع)
 اى و اجد النفس بالمثم (قوة
 بتسديد) صلة رفع (قوة
 ووجدناها) اى السوارین
 (قوله كذلك) اى الذى
 قاله و افعیها و صدقته
 (قوة أن یقض) اى یعمیها
 (قوة فلورزعمها) اى
 السوارین (قوله فذلك)
 اى یعمیها (قوله یجاز)
 اى یضی (قوله وان كانت)
 اى العین المصروفة (قوة
 جائز) اى ماضی (قوة
 قیه) اى المقرض (قوة
 فیقتروه) اى المقترض
 الغیب او النفس (قوة
 او عوض) عطف على حاجت
 (قوله عن معروف السلیف)
 اصافته لیسان (قوة نه)
 اى المیسع لاجل (قوة
 فیقتروه) اى المقتری النفس
 (قوة اى مسلم) ضم فسكرن

(قوله) **وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ الْأَنْجَالِ** أي التاجيل لقن أو الملقن الخ **طَعْنَانِي** أحكمهما (قوله **وَالنِّازِرِ**) أي شربه (قوله **فِي السَّيِّئِ**) صله جواز (قوله **وَأَمْتَعَاهَا**) أي الأجل والنفس والتصدق (قوله **وَأَتَدَبَّرَهُ**) أي جمع البيع والصرف عطف على **طَعْنَانِي** الخ (قوله **لَا حَقَّالْ**) استحقالها (قوله **أَيُّ السَّعَةِ**) المذمومة مع الصرف **عَلَّ** تاديبه أي الصرف المذموم (قوله **فَلَا يَعْطِي**) يضم الياء مفتوح الألف (قوله **مَانِي بِهِ**) أي الصرف (قوله **هَذِهِ**) أي العلة (قوله **جَهْلُهُ**) أي قبحه **يُخْصِصُ** الميزان من الدراهم (قوله **لَا نَسْتَعِيزُ**) التنبض الدنار والدراهم حال العقد (قوله **فَأَنْ وَقَعَ**) أي جمع البيع والصرف (قوله **فَسَخَّ**) أي العقد (قوله **طَعْنَانِي**) أي قال (قوله **وَهُوَ**) أي منع جمعهما (قوله **وَهُوَ**) أي جمع البيع والصرف (قوله **فَيُسَخَّ**) الخ **إِبْطَاحُ** التشبيه ٥١٣ (قوله **وَهُوَ**) أي من جمعه **الْتِمَامُ** وعدمه مع القوات (قوله

وعلمه مع هؤلاء (قوله)
(هو) اى جمع السلف
والصرف (قوله لانه اى
الثان قوله مترط السلف)
اى مع البيع (قوله اورد)
اى السلف (قوله تابعا)
اى للبيع اى يقابله اقل
من نصف الدينار (قوله
متبوعا) اى يقابله اكثر
الدينار (قوله وصرف الدينار

الدينار (وقوله وصرف الدينار
الخ) حال في مقابل الثوب
دينار ونصف والدرهم
نصف دينار فقد اجتمع البيع
والصرف في دينار (وقوله
بشرط) بضم الياء وفتح
الراء (وقوله امرتين) اي
كون الجميع ديناراً

واجتماعهما في دينارين
أكرمته (قوله لأم) أي
السلعة (قوله كالنقد)
أي في وجوب التجهيل (قوله
بصاحبته) أي النقد
في العقد (قوله كل) أي من
البيع والصرف الحقيقي
في عقد (قوله على حكمه)

في العقد (قوله وان كان)
(قوله في جميع) ذلك تنازع
يسع (قوله من المدونة) بيان
اي الستة (قوله)

بلوازالاجل والخيار والتدبير في البيع واستناعها في الصرف ولتا، بنه الى الصرف
المؤخر لاجل استحسانه فاعلم ما بنوه الابد التقويم سند هذه الجملة لاثنية
فان روق فسمع القيام وصفه مع التواتر على المذهب قال ابن رشد اهلها اوسم اجتماع
بيع وصرف وهو المشهور خلافا لذهب في التوضيح وعلى المشهور فان وقع قبض هو
كالقدود القادمة في قبضه ولو لم القوات وقيل من البياعات المكرهه فيقبض مع القيام
لجميع القوات اتميز شدوهو المذهب ولا يجوز بالسلف والصرف ان يشدهوا حتى ين البيع
والسلف لانه اذا ترك مشطرا للسلف شرطه او رتب مجازا البيع على التمهيد واذا كانت السلفه
قاعده واذا رتب مشطرا للسلف شرطه في الصرف فلا يجوز ولا يضمن فسخه بلاحلاف
واستحق اهل المذهب من منع بيع البيع وصورتين اولاهما قوله (الان يكون
الجميع) اي التمهيد الذي اجتمع فيه البيع والصرف (ديارا) واحدا كان يشترى سلة وديار
بدينار او كان الصرف نائبا او متبوعا ومتساويا بين والثانية قوله (او) بكون الجميع اكثر
من دينار (بيعتها) اي البيع والصرف (فيه) اي التمهيد ساكن في بشرى نو بوعتر وديار
بدينارين وصرف الدينارين وعشرون وديارا بشرط في جزا الزالوهين تعهيد السلفه لانها
صارت كائنه بصاحبته وقال السيموري كل على حكمه القرائ لا يستمع مع البيع سنة
عقد يجمعها من منفس فالجميع العبد والصادق والصرف والميل المساواة والنزول للصلح
والفاق للقرض والسكني للشره كذا اذا حكمها او احكام البيع وقد نص على هذا في كتاب
الصرف من المدونة فقال لا يجوز صرف يبيع في صفقة ولا شره كويبيع ولا تكاح ويبيع
ولا جعل يبيع ولا قرض يبيع ولا ساقا يبيع الاضي بعذر كقول مالك رضي الله تعالى
عنه بالتميم وقد اختلف في جميع ذلك واذ في المسائل المتقوطة السلف والاقله وقال ابو عمران
حصروا نقول كل عقد معاوضه لا يجوز ان يثارة السلف وان كان غرمه معاوضه كالسدة
تظنر فان كانت من المذهب جازا لانه لا اسفله ليدقق عليه والسلف لا يكون الا لوجه
الله تعالى ونظمها الشيخ مارة فقال

عقود من معنا اثنين منها بجهة لمدة • الكون معانيها معاتفرق
بفعل وصرف والمساها نشركة • تكاح قراض قرض بيع محقق

٦٥ من في وحكم البيع جواز التأجيل والصرف مرة فلا يجب تعديل السلقة (قوله في بيعها) أي السنة (قوله)
لتأجيل أحكامها) أي السنة (قوله) من جملهم البيع (قوله هذا) أي من جملة أحوال الشفع البيع (قوله من المدونة) بيان
لكتاب الصرف (قوله بالنعم) أي جاز البيع وأحد السنة (قوله اختار) بقوله التاخير (قوله في بيع) ذلك تنازع
فيه النعم واختلاف (قوله زاد) أي على السنة (قوله حصرة) أي ضابط المنة (قوله يقارنه) أي في العقد (قوله وان كان)
أي العقد (قوله فان كانت) أي الصدقة (قوله والإما) وإن كانت من المنصف

(قوله يقوم) أى يقوم (قوله مشا) أى المونة (قوله مهما) أى الدهن (قوله قنيع) بضم الهمزة أى البيع (قوله لأن الصرف مراعى سئل) أى من زيادة السئفى على درهمين على منعه (قوله أو لا يجوز) جمع السبع والصرف إذا كان الجسع ديناراً (قوله لأنه) أى العقد المخلعة (قوله سبعة) أى أو الدهن (قوله الأولى) بضم الهمزة أى تأجيل الجسع (قوله ويعضها) أى العوضين ٥١٤ (قوله الثانية) أى تأجيل السبعة (قوله وهى) أى السبعة الخصال (قوله

أَوَّلُ مَا يَفْعَلُهُ الْمُتَّقِينَ أَوْصِيَهُ

ابن ناجي في شرحها يقوم منها ان الستة التي لا يجوز اجتماعها مع البيع لا يجوز اجتماعها فيها

فيها في كتاب الشر كمن المدونة ولا يصح مع الشر كمن صرف ولا قرأ (و) حرم (ملعة) أي

بها (بدنار الادرهين) فدون لا كرمها فيبيع مع تجهيل السلعة ايضا الان الصرف مراعى

حينئذ وانما لم يوزع ثمن الجسد ومحل الحرمة (ان تأجل) بقضات مؤقلا اى تأخر عن العقد

(الجمع) أي المتار من المشتري والسعة والدرهمان من البائع (أو) فحل المتار

المتقدين (قوله منع بضم
والوجه من أن تأجلت السلعة) لأنه سيجوهر في تأخره وضاع في الأولى وبهذه في الثانية

فكسر أي العقد (قوله)
 متاحاً بمنزلة الساعة كاحلها كما لا يقدر مخاطبها وهو بمنزلة ما أخذها وهي معنونة قاله

بالاولى) بفتح الهمزة قوله

فذكره ای تجل الجلیع

الخ تفسر مع على بالاولى

(قوله ولو كان المستقى

أكثر من درهمين) بمالفة

في الحوايز (قوله الخط اي

لأنهم جوزوا فيها مالهم بغير حق في غير ما من مسأله لانهم اجازوا فيها انجيل السلعة مع حاجي

التقديدين قال في التوضيح فاب قلت لم يجوزوا هذا لم يجوزوه في غيرها من مسائله فاجواب انه

سؤال حسن ولهم راعوا ان الاستثناء اصله ان يكون بسيروا والضرورة داعية اليه وتجبيل

السلة دل على قصيد السبع وتسعة المصروف وعدم قصده بخلاف غير هاتفا البيع والمصرف

البيع والصرف بيان
مقصودان منه فاما انا في نشر امدادنا لنعين اهل بلاد الادوية ان كان ذلك كله مقدر افان تاجر

أفبها (فوفبها) ای هده
الذ ساروا الدرهم أو السبعة وثنا قد الساق لم يحز وروا اشبه عن مال الذ رضی الله نساى عنهم ما

المستلة (قوله هنا) اى سلعة

بدینار الادوہین (قوله)

الاستثناء) ای المستثنی

(قوله فيها) أى المدونة (قوله)

ذلك اي المذلة والذليل

والله اعلم ان كان

نظا هر ان ذلک مع التأخير حرام وقوله الا زحفاى استعفا لا وراعه وقوله ولا يبنى التاخير

في شيء من ذلك يعني لا يجوز بدليل تعامد بالقرآن ولو تعددت الدلائل فافهموا الدوام على حالها

والساعة موحى بها من هذا
سلعة يدinarين أو أكثر الادره من فالحكم كما تقدم وشبه في مطلق الجواز فقال (لا) استسنا

خلاف ما في المقام من منه

(دراهم من ذنابريد) شرط (المقاصة) أي كلما يجتمع من الدراهم المستثناة قصر فدية التماس

(قوله لا تقدا) أي السامعة

والدينار والدرهم (قوله الثلاثة) أي من الدراهم المستغناء من الدينار (قوله فالدرهمين) أي الستميني

من الدينار الى الجواز ان تجل الجميع (قوله واما الدينار) اي شرا اسلعة به (قوله هذا) اي اسلعة وادوية

والدراهم المستدامة منه (قوله منه) أى المقود عليه (قوله فظاهره) أى لا حريم فيه (قوله الدائير) أى المسير فيها سبعة (س)

والله اعلم على حالها) ای اثبتین (قوله فی مطلق الجواز) الجواز ما بعد الکفای مع تأجیل الجميع

(قوله نعمها) أي السبع (قوله تسعة) بالثنتين لاضافته إلى ذاتها المذكورة (قوله وأربعة) بالثنتين أيضا لاضافته إلى ذاتها
مقتضى (قوله يوفى دهم) أن كان السائق مع الداهم عشرة (قوله وأدعهم) أن كان تسعا (قوله من شرائع) بيان
للمقدم (قوله من أنه) أن قيل الجميع (الخ) بيان حكم التقدم (قوله بأن كان السائق من كل دينار في المثال السابق) دهم
وقضا تصور بفضل أكثر (قوله الجواز) (الخ) بيان حكم اجتماع البيع والصرف (قوله أن جمعا) أي البيع والصرف
(قوله بشرط) إضافته لبيان أنه الجواز (قوله أهما) أي المتعارفين ٥١٥ (قوله نعمها) أي الخاصة (قوله

له دينار (و) الحلال انه (لم يفضل) نهي من الادرام بعد المناصاة فيجوز كشرا عشر سلع كل
سلعة يدناو ادراهما او درهمين وصراف الدينار عشر قدراهم وشرطا المناصاة فكلهما
داخلان في نعمتها تسعة او عشرة دنانير فهو زنة او في اجل نقص البيع والدنانير واثنتا
الصرف (و) الحكم (في) فضل الدرهم (والدرهمين) بعد المناصاة كشرا عشر سلع كل سلعة
يدناو ادراهما وعشر او خمس درهم فجميع الدرهم المستثناة احد عشر او اثنا عشر سعة
بالمناصاة عشر في قطع اسقاط دينار يوق درهم او درهمان (كم حكم) ذلك المتقدم من شرا
سلعة يدناو درهمين من ان جعل البيع او السلعة جائزا لئلا منع (و) الحكم (في) فضل
(أ) كهم من درهمين بعد المناصاة بان كان السلف من كل دينار في المثال السابق درهما واثنا
جميع الدرهم الستة خمسة عشر نقطة عشر نقطة فكله موقوف في خمسة (كم حكم) اجتماع
البيع (والصرف) في الجواز ان اجتمعا في دينار بشرط تعجيل البيع ومقهور بالمناصاة انهما
اشترطاه مع مائة مائة الدين بالدين ان اجل البيع واجتماع البيع والصراف في اكثر من
ديناران على البيع وان سكتا معا جاز مع تعجيل البيع او السلفان كان المستثنى درهما
او درهمين فان زاد على ذلك ونقص من صرف دينار جاز ان جعل البيع فقط وان كان صرف
دينار منع مطلقا له عم وقال د و اما لو سكتا معا فيجوز ان كان المستثنى درهما او درهمين
فقد اولى اجل وان كان اكثر من صرف دينار او صرف دينار لا يجوز مطلقا على مذهب
ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما واذ اعملوا على الحط هذا تحصل ابن
شاذان في التوضيح (و) صرح (صانع) اى معاقلة وشرها بقوله (يعطى) بفتح الطاء الساكن
(الزنة) من الدنانير والتبر او الدرهم او ثلث الفضة على صوغ عنده اولى سكة ذهب وفضة
عنده يصوغها جليا (و) يعطى (الاجرة) لصانته فهو صادق بصورتين احدهما ان يشتري
من صانع سكة ذهب بوزنها دنانير او تبر او اوسكة فضة بوزنها دراهم او ثلث الفضة
عنده على ان يصوغها لسلامة ولا يوزنها بوزنها اجرة السلف في هذا بانها او بفصل والثانية
ان يشتري منه لسلامة وعاينه بوزنها اوسكة فضة بوزنها اجرة السلف في هذا وبالفصل فقط فان
لم يرد الاجر قبيلت الثانية وامتنعت الاولى لانه فانما يشتري الذهب بفضة والفضة ذهب
باجل الثاني ولزاد الاجرة وامتنعت الاولى ولو لم يصط اجرة لا يخيرا باني الوضحة لا ينبغي
له ان يصوغ سكة ان يعمل لثلاثة الاضلاع واذنك واما عمل اهل السكة في جميعهم ذهب الناس
وسكة جميعا فاذا رقت اصولي كل واحد بوزنه وقد عرفوا بامير من ذلك بعد التصفية

ذهب (قوله وفضة) أي كان فضة قوله الأولى يضم الهمز (قوله لنساء) يفتح النون (قوله ولولوا زاد الاجرة) لاختلاف جاني
العوضين (قوله سكاك) يفتح السين المهملة وتشدد الكاف أي صانع القاذبات والجرهم (قوله اهل) أي صناع (قوله في جهم
الخ) يأتي لعدلهم (قوله وسك) حطاف على جمع (قوله فاذا فرغت) أي صنعتها الكسرة (قوله واحد) أي من اصحاب الذهب (قوله
تقدر زعمه) أي من المسكوك (قوله وقدر فوا) أي اهل السكك من ذهب الناس

(قوله فلا يجوز) جواب ما عمل الخ (قوله فيما ذكره فوالخ) أى فى إعطاء كل واحد بقدر ذنبه أذاعه فوالخ (قوله فوالن) مقول ذكر (قوله الأول) أى الجواز (قوله أو بقبحها) أى الصاد (قوله منه) أى الحب (قوله من الزيت) بانه لما (قوله بالتعريض) صفة تقدر (قوله فيمنع) بضم الفاء (قوله العلة) المذكورة (قوله أى عدم تحقق الماثلة فى القدر) (قوله وينع) بضم النون (قوله بضم الفاء) (قوله ثم نسمة) صفة على جمع (قوله زيتها) أى الحبوب (قوله عليها) أى الحبوب (قوله ذمها) أى الحب (قوله) أى معصرة (قوله) أى ذى الحب (قوله ويعطيه) أى ذى الحب (قوله المعصر) (قوله ذوات)

وحقوقه فلا يجوز له ~~بعض~~ ما قال من لقت من اصحاب مال رضي الله تعالى عنهم اه وذكرفي
التوضيح فيلذا اذ عرفوا ما يلحق من ذلك بعلم الصفة وحقوقه قولنا الجواز وعلوه وصروب
ابن يونس الاول وشبهه في المنع فقال (ك) دفع (زيتون) ومعه ويزر كان وقصر طرم
ويجب نقل الحرق وقصب (و) دفع (اجرة) عصر (مله صره) يضم الميم وكسر الصاد المهملة
اسم قاعل عصر مضان لغرض الغائب وقتها آخرها تأتت بتقدير مضان اى اذى
معصرة وبما اخذ صاحب الطب من المعصر قدر ما يلحق منه من الزيت باكثرى اى لو عصر
الان فيمنع لعدم تحقق العائنة في القدر والظاهر انه لا يقوم لدفع الاجرة لفساد المذكرة
وتبع ايضا جاع الحبوب وعصر حاج له ثم قسمه في ما اعطاهما بحسبها للتسوية ايضا والحاجز
دفعه على ان يصوره وحده ودفع له ما يلحق من زيت ويطلبه اجرة عصره ابن عرفة قولى
بجواز جمع حبوب وذات زيت لمن شق يعمل معصرة فمال لكل منهم ثم يقسم بينهما
على اقدار ما سمع ابن القاسم وقول معصون لا خير في مع قول ابن حبيب سالت
عنه من نفسه من المذنبين والمصرين فلم يرد خصوه قلت يتفق اليوم على منعه لكثرة
المعاصر ويختلف في جمع ما لا يمكن عصره وحده لقلته مع اتحاد ارض الزيتون واخر من المنع
فقال (ب) بخلاف (تير) كسبر القوقى وسكون الموعدة آخره وراى اذ ذهب تيراب غير مسبوك
ومثله سبيك وحلى ومسكوك لكنه لا يشتملها في عمل الحاجة للشرا بها ككسكوب بمصر
والحاجز يعطيه اى التير الشخص (المسافر) يعطى (اجرة) اى اجرة سكه (دارا الضرب)
اى اهله (بالخذ) المسافر من اهل دارا الضرب (زنة) اى التبر مسكوكا كما جلا فيجوز ان كان
فيه ربا الفضل لا احتياج المسافر للرحيل وظاهره وان لم يشتد (الظاهر) عندنا ونشمن
الاخلاق (خلافة) اى الجواز وهو منه واشتد حاجته اذ لم يتصل على نفسه الهلاك ولم
ينبع له كل الميتة والاحياز قاله ابن رشد البائى لاقه وتبروا وانما يعبر فيها بالان الحاجب
وقد عبر في القصة بالمال والمالزى وابن عرفة توضيح الذهاب والغشوة وكذا غيرهم من اهل
الذهب (ب) خلافا (اعطاء) دفعهم شرعى او ما يوجب رواجها ودوزنه عنه او نقص كفن ريال
(ينفق) اى ائدرهم اى ما يوجب رواج النصف دوزنه او نقص (وقلوس) اى يدفعه بالاشا
بصفة فضة وباقية قولنا (او غير) اى المذكور من القلوس كطعام او عرض فيجوز ذلك
بسبعة شروط الخط تعرف هذه المسئلة بمسئلة الرقيق الدرهم وصورتها ان يعطى درهمه او يأخذ

(قوله منه) اى اعطاء المسافر الخ (قوله حاجته) اى المسافر (قوله يحض) اى المسافر (قوله والى) بدل
وان خاف على نفسه الهلاك (قوله بان) اى اعطاء المسافر الخ (قوله ووجه) اى الدرهم الشرعى (قوله ونه) اى الدرهم المتعامل
به (قوله عنه) اى الدرهم الشرعى (قوله واقتض) عطف على زاد (قوله كمن) بضم الميم (قوله ونه) اى ما يوجب لواجب النصف
عن وزن نصف الدرهم (قوله يدفعه) اى الدرهم (قوله ينصفه) اى يدفع من القلوس يان المذكور (قوله قطع الخ) مثال الغيرة
(قوله ذلك) اى اعطاء الدرهم الخ (قوله ليط) اى قال (قوله تعرف) بضم التاء وفتح الزاى تسمى

(قوله فيها) أي مسئلة الردي المذهب (قوله أنه) أي الشان الخ بيان لما ينفذ من (قوله لانه) أي ضم جنس آخر لاحد التقدين في الصرف على لا يجوز الخ (قوله هو) أي جهل القائل (قوله لكن استثنيت) أي مسئلة الردي المذهب استدراك على الأصل فيها المنع لرفع انها مائة لا وجب لولاها (قوله من القاعدة) أي منع ضم جنس آخر لاحد التقدين في الصرف (قوله للضرورة) علة استثنيت (قوله بكرة) أي منع (قوله حقة) أي الرد (قوله اليه) أي الرد (قوله هوذا) أي التخصيف صله (قوله هو) أي التخصيف (قوله ومنه) أي الرد (قوله وارجان) ٥١٧ أي الرد (قوله منه) أي اشبه الرد

(قوله كونه) أي الرد (قوله القباب) أي قال شاهدنا قبله (قوله ذلك) أي الرد (قوله اصل المنع) اضافته للبيان (قوله وهذا الشرط) أي كونه في درهم واحد (قوله منه) أي بخلاف درهم (قوله لانه) أي الشان (قوله وهذا) أي منع الرد في دينار (قوله فيه) أي الذهب (قوله ولم يوجد لغيره) حال (قوله بوانه) أي الرد مقول نقل المضاف لقاعدة (قوله فيه) أي الذهب (قوله لا عرفه) خبر نقل (قوله المدرسين) لغت عدول (قوله بوانه) أي الرذ (قوله فيه) أي الذهب (قوله الب) أي بعض العدول (قوله) أي جواز الرذيه (قوله بولها) أي المدونة الخ دفع لا رده على الثاني وما تفرع عليه (قوله وافاده) أي الثاني (قوله كونه) أي الرد (قوله من

بدل نصفه فلو اوطع اعاما او عرضا وبالنصف الباقي فضعوا الأصل فيها المنع لما تقدم أنه لا يجوز أن يضاف لاحد التقدين في الصرف جنس آخر لانه يزدي للجهل بالقائل وهو كصق التفاضل لكن استثنيت من القاعدة المذكورة للضرورة وقال مالك رضي الله تعالى عنه بكرة الرد مخففه لضرورة الناس اليه وبذا أخذ ابن القاسم وهو المشهور ومنعه محضون واجاز ما أشبه حيث لا نقول ومنعه في بلد فيه فلو س هذا طريقاً كمال الشيوخ ويجعل ابن رشد الخلاف في بلد فيه القوس وعلى المشهور في ذكر والعبواز شرطاً ذكر المستنفذ اليها الاول كونه في درهم واحد فلو اشترى بدرهم ونصف فلا يجوز أن يدفع درهمين يا خذ نصفاً وان اشترى بدرهمين ونصف فلا يجوز أن يدفع ثلاثة يا خذ نصفاً وعلى هذا القياس القباب الثاني ان يكون ذلك في الدرهم الواحد استرا من أن يدفع اليه كبيرين أو ثلاثة أو أكثر ويسترد درهماً صغيراً فيرجع الى أصل المنع نص عليه ابن رشد وقوله صياض من ابن أبي زمنين وهذا الشرط يستقدم قوله بخلاف درهم ويستقدم منه حكم آخر وهو أنه لا يجوز الردي في دينار وهذا هو مصرف المذهب ابن ناجي والمعرفه من رد الذهب في مثله وتقبل بعضهم جواز الرد فيه ولم يوجد لغيره ابن عرفة عقيب نقل منع الردي في دينار قلقت نقل بعضهم جواز فيه لا عرفه وأقنع بعض عدول بلداً المدرسين بجواز فيه فيعت له القاضي ابن عبد السلام فسأله عن ذلك فانكر قتواه به الشرط الثاني كون الرد ونصفاً فقل لا يجوز زرداً كقر من النصف خلافاً لاشبه وقولها وان أخذت بثلاثة أي الدرهم طعاماً وقبضه فحكه رد اء قال أبو الحسن أي حرام وفي الامهات فلا يجوز وأفاده المصنف بقوله نصف الثالث كونه (في بيع) أو ماني مضامن اجارة أو كراخلا يجوز في هبة ولا صدقة ولا قرض القباب انما يجوز الردي في الكرا أو الاجارة بعد استيفاء جميع المفعة لا يجوز أن يعطى له أو دولو من يخزنه على أن يعطيه درهم كبير أو يرد اليه العامل درهم صغير أو يتركه عنده شيئاً حتى يصنع ويبيع وذلك بعد تعلم العمل ان لم يتخلل عليه في أصل العقد الرابع قوله (وسكا) ضم السين المهملة وتشديد الكاف أي الدرهم والنصف فلا يجوز في شرمسكو كين ولا في مسكول وغيره الخامس قوله (واقطعت) سكة الدرهم وأضفه الحيا انظر ما عني هذا الشرط وما اراد منه هل هو كونه حاسكة مثلاً واحد أو سكة مملوكة واحدة وان تعددت الملوكة اذا كان العامل بين الناس بثلاثة السكك أو ولو كان الدرهم سكة مثلاً والنصف سكة مثلاً آخر ويرى التعامل بين الناس بان هذا النصف هذا وعلى هذا تدل

اجابة (أوكرا) بياناً (قوله فلا يجوز) أي الرد تقع على في بيع لبيان مقهوره (قوله القباب) أي قال (قوله فلا يجوز أن يعطى نعه الخ) أي لتأدية التمتع دين في دين (قوله ذلك) أي الاصطلاح المذكور (قوله عليه) أي الرد (قوله أصل العقد) اضافته للبيان (قوله فلا يجوز) أي الرد (قوله في شرمسكو كين الخ) أي قصر الرخصة على مورد (قوله بالخط) أي قال (قوله كونها) أي الدرهم والنصف (قوله بولوكان) أي أو المراد بولوكان الخ (قوله ويرى التعامل الخ) حال (قوله وعلى هذا) أي ان المراد بولوكان الدرهم سكة مثلاً والنصف سكة مثلاً

(قوله) اي اتحاد السكة (قوله عكسه) اي دفع درهم من سكة يتعامل بها وود نصفه من سكة لا يتعامل بها (قوله من سكتين) اي الدرهم ونصفه من سكتين (قوله لانه) اي الرذ (قوله القباب) اي قال شاهد لبقوله (قوله والا) وان لم يعرف الوزن (قوله لمنعه) اي الثالث في التنازل (قوله لاسلط) اي قال (قوله الاول) اي كون وزن نصف الدرهم قدر وزن نصف الدرهم (قوله لا يتخرج) اي في التعامل به (قوله بالتنازل) اي التعامل (قوله لانه) اي كون الظاهر الجواز على ليدكر (قوله هذا الشرط) اي عرف الوزن (قوله ولا الذي قبله) اي اتحاد السكة (قوله من النصف والفلوس) يات لخاصة (قوله فلا يجوز) اي الرذ (قوله منها) اي الدرهم ونصفه وبغيرهما (قوله في الجواز) ٥١٨ صلة كلف التشبيه (قوله ان يتقد) بضم الياء وفتح القاف اي يجعل (قوله الدرهم

والدرهمين) اي استثناءهما من الدينار (قوله هذا) اي الذي ذكره في توضيحه (قوله لكن لم ار هذا الاجراء) لغيره اي المصنف استند الى على هذا الذي اراد في مختصره لم يرفع اجابته اندفاع التعقب عنه به (قوله بشرط) اضافته لبيان (قوله الناجزة) اي يجهل الجبيع (قوله في الرد) اي جوازه صلة بشرط (قوله) اي عدم وجود هذا الاجراء لغيره على حاد (قوله) عنه اي هذا الاجراء (قوله) فقال اي في الشامل (قوله) فاقبل عطف على نصف (قوله) وفلوس عطف على نصف (قوله من الشارحين) بكسر الخاء يان بان (قوله على انه) اي الثاني (قوله ولذا) اي اطابق الشارحين المتعدد جسم الخاء على قال بعد (قوله الدرهم الكبير) اي يان الجبيع (قوله منها) اي الدرهم الكبير والسلعة الدرهم الصغير (قوله فلا يجوز) اي الرذ (قوله هذا بخلاف من ولا اشترى سلعة يد نارا الادرهين) تفريع فان تأخر شي منها فلا يجوز (قوله كان خليل في غنى) تفريع على فهذا بخلاف من اشترى الخ (قوله ان تقدمت) اي مسئلة سلعة يد نارا الادرهين على ثمانية اكان خليل في غنى الخ فلان مناسب عطفاً ما لا وار (قوله) اي خليل (قوله هو) اي مسئلة سلعة يد نارا الادرهين (قوله صوبه) اي كلام المصنف (قوله بقوله) صلة صوب (قوله اي وان لم تتوفر الشروط الخ) تقسيم لوالا فلا (قوله فلا يجوز الرد في الدينار) عب صورة الرق في الدينار ان يأخذ منه فاعطاه ويضعها الاكثر غيرها = ونصفه الاسترخاض (قوله ولا في الدرهمين) عب صورة الرق في الدرهمين ان يأخذ منه فاعطاه ويضعها الاكثر غيرها =

فناوى المتأخرين واستزوا به من دفع درهم من سكة لا يتعامل بها وود نصفه من سكة يتعامل بها وعكسه او من سكتين لا يتعامل بها فلا يجوز لانه انما يجب للضرورة ولا ضرورة في هذه الصور السادس قوله (وعرف) بضم فكسر (الوزن) الدرهم ونصفه القباب من شرط الدرهم مرة الوزن والا كان يسع القصة باقتضاها ولا لاشفاق في منعه الحط انظر المراد بهذا الشرط هل هو كون وزن النصف قدر وزن نصف الدرهم او المراد معرفة وزنه سواء كان وزن النصف من وزن نصف الدرهم او نقص عنه والظاهر الاول لاختلاف المتأخرين فيما اذا كان وزن النصف اكثر من وزن نصف الدرهم ولكنه لا يتخرج الانصاف درهم منهم من اياه اعتبارا بالتناقض ومنهم من منعه اعتبارا بالوزن والظاهر الجواز لان اصل هذا الباب الضرورة فاذا جرى التعامل بان هذا نصف هذا فلا عيب بزيادة وزنه مع تحقق الضرورة للرد ولذا لم يذكر ابن عرفة هذا الشرط ولا الذي قبله السابع قوله (واتقد) بضم القوف وبكسر القاف اي همل (الجبيع) اي الدرهم ويقابل من النصف والفلوس وغيرها فلا يجوز من تأخر شي منها (كبيع سلعة يد نارا الادرهين) في الجواز ان يجهل الجبيع او السلعة وتأجل التقيد ان قال في التوضيح الشرط انقلص ان يتقد الجبيع وان تأخر أحد التقدين جرى على الخلاف في مسئلة الدرهم والدرهمين اذا تأخر أحد التقدين طاق هذا الذي اراد في مختصره ولكن لم ار هذا الاجراء فافهم لا في ابن عبد السلام ولا ابن عرفة ولا غيرهما بل صرح ابن عرفة بشرط التماس في الرد ولا اساس في الشامل عنه فقال وبما للضرورة درهم نصف فاقبل وفلوس وطعام في يسع ان يجهل الجبيع ١٤ وقد اطبق من يعتد به من الشارحين على انه لا بد في مسئلة الرد من نقد الجبيع ولا اقال المواف ومن شرط الرد كون الجبيع نقدا الدرهم الكبير وعوضه وهو السلعة والدرهم الصغير فان تأخر شي منها فلا يجوز فهذا بخلاف من اشترى سلعة يد نارا الادرهين من فضاء خليل في غنى عن الاتيان بمسئلة الدينار او درهمين ان تقدمت له وهي مخالفة لمسئلة الرد ١٥ غ صوبه شيئا القيد الحافظة او عبادة القوي بوجه والا فلا كد نارا درهمين اي وان لم تتوفر الشروط فلا يجوز الرد في الدينار ولا درهمين فاكسكه (و) من صرف من وجب رد نارا واداهم ثم لقيه بعد ايام فقال له قد استرخست من الدينار فزدني فزاده درهم نقدا او الى اجل فلان

الجبيع (قوله منها) اي الدرهم الكبير والسلعة الدرهم الصغير (قوله فلا يجوز) اي الرذ (قوله هذا بخلاف من ولا اشترى سلعة يد نارا الادرهين) تفريع فان تأخر شي منها فلا يجوز (قوله كان خليل في غنى) تفريع على فهذا بخلاف من اشترى الخ (قوله ان تقدمت) اي مسئلة سلعة يد نارا الادرهين على ثمانية اكان خليل في غنى الخ فلان مناسب عطفاً ما لا وار (قوله) اي خليل (قوله هو) اي مسئلة سلعة يد نارا الادرهين (قوله صوبه) اي كلام المصنف (قوله بقوله) صلة صوب (قوله اي وان لم تتوفر الشروط الخ) تقسيم لوالا فلا (قوله فلا يجوز الرد في الدينار) عب صورة الرق في الدينار ان يأخذ منه فاعطاه ويضعها الاكثر غيرها = ونصفه الاسترخاض (قوله ولا في الدرهمين) عب صورة الرق في الدرهمين ان يأخذ منه فاعطاه ويضعها الاكثر غيرها =

هو الواو فوقه ودرهمين يعني اولتعددا دخل في قسمه ورم قوله قبل بخلاف درهمين بمضون فاول من فاحترنا الصنف بدرهمين
درهمين يعني ديتا رفقه كذا ودرهمين مفهوم قوله درهم وصرح بالافه جعله عشر شرط ولا يقال هاتان الصورتان
جارتان داخلتان تحت الا ان يكون الجبيع زارا لا ان يقول بس ما هنا البقع فيه وصرح وان كانه سبع نصف الدنيا
سبعة واخذ بدل نصه الثاني ذهابا والصرف سم الذهب بقصه قوله ولا يقص ٥١٩ بضم اليا موضع الظاف قوله فيها

ولا ينقض الصرف قاله المدونة وقوله نقد او الى اجل يشيدان الزيادة كالهيئة لا من جلد
الصرف ثم قال فيما ثم انما انما اطلع على عيب الدرهم الاصلي ووردها (ردت) بضم الراء (زيادة
بعده) أي الصرف المردود (العيبه) أي المصروف لا نهاز بدت لاجل (الرد) ترد الزيادة بعده
(عيبه) أي الزيادة قاله المدونة وقال في الموازي في قوله له الميم (وعل) عدم دره: لعيبها ثابت
مطلقا عن تشييده ببعيها وعدم ايجابها لثبوتها في الكاين خلاف (او) عدم دره الميم في
كل حال (الان وبجها) دافعا على نفسه ان يعطيه له بعد قوله نعمتي عن صرف الناس تردني
او بان يقول له بعد قوله نعمتي عن صرف الناس انما يزك تردنا عيبا فيحصل ما في المدونة على عدم
ايجابها وما في الموازي على ايجابها فثبت ما قال (او) عدم دره الميم (ان عبت) بضم العين
المؤهلة وكسر التشديد مثله (الزيادة) في المدونة فان لم تعين ردتها لعيبها
وعليه ما في الموازي فلا خلاف (ايضا) الجواب (او يردت) ثلاثة الاول بالالف والثاني
والثالث بالواو وقبيل المازي الثالثين قوله انما عدم دره ما نقد او الى اجل مردلان
الموجب غير معنى قال في التوضيح في كلام عبدالحق اشارة الى الجواب بان معنى قوله الى اجل
انه قاله انما يزك بعد ما جعل كل الجاهل معتدا بالاجل فاعطاه دره ما جعله انما فاقبل عليه
بذله لانه رضى بانه بعد اليوم يترجم غيره بخلاف قوله ان يزك درهما فيحصل على الجسد (وان)
صرف شخص من اخذ ثاير بدراهم ثم اطلع احدهما على عيب فيها قاضوه (رضي) بواجب
العيب (بالخضرة) أي المصروف وهي ملوثة مخضرة الاطلاع على العيب واصله ترضى (تنقص
وزن) في الثاير او الدراهم التي قبضها مع الصرف لانه الصرف به ابتدا وفي بعض النسخ
ينقص قدره وهو احسن لشعوره تنقص العدد والوزن (او) رضى (تكره صا) يخفى زاء
وتحاس وحسب ما علموا نقص الصفة (الخضرة) أي خضرة نقد الصرف ويزنه ما خضرة
الاطلاع مع الصرف وقوله او بالخضرة يعني عن هذا التصديع على جميع ما بعده (او) لم يرض
وجد العيب به و(رضي) دافع العيب (باقامه) أي الصرف يشكمل الوزن والعدد وتبدل
كالراس بمحضرة العقد ص (او) رضى اخذ المبيع (نقد) معشوش) بالفتح كدثار
معشوش بنضه او تحاس ودرهم معشوش بنحاس ورضي دافعه باجابه مع الصرف فسا
كان الرضا بالمعشوش او باجابه بالمحضرة العقد لا م (مطلقا) أي سواء كان التقديمتين من
الحامين او احدهما او غيرهما قاله ابن الحاجب وقتره س وجه وهو راجع لجميع ما سبق
ولا نناقشه ما بعده من اجروا والواو الى المصنف لان الكلام هناك في الرضيه والا فتر فيها
اذ لم يرض به وبذل على نفسه الاطلاق بما ذكر قوله واجبر عليه ان تعين جواب ان رضى

أى تأويل المدونة بتعيين الزاخذ (قوله بان قولها) أى المدونة (قوله ردم) أى الثالث (قوله جوابه) أى تعقب المأذنى (قوله ج) أى ناقص الوزن (قوله وقهاض الخ) أى ان لم تدخل على الكلف (قوله أولاً) بشد أو لا (قوله يتكامل الوزن الخ) فهو يراحمه (قوله دافعه) أى المتشوش (قوله التقد) أى الدائى وما وادهم (قوله هو) أى مطلق (قوله ولا يتأني) أى مطلق (قوله من الجواب الخ) أى لما (قوله لان الكلام هذا الخ) أى لا يتأني ما بعده (قوله جاذك) أى سواء كان التقدم من الجانبين أو أحدهما أم لا

النقد من الحاميين (قوله

او لم یعین) بضم الیاء وفتح

العبر والباء مثقلا (قوله

وعین) ہضم فکر مثلاً

(قوله فان عينا) بضم

فیکسرمثقالای المقدان

الخ مشهور أن لم تعين (قوا

عليه) ای الامام (قوله)

پان امریکا با ایلان (تصویر)

آية الخالد ابن الحنفية

اعين: تقم الزينة

المصاحف (قولوا له)

الشان (قه) ... مقارقه

او طول (صله ظہر) قول

انه) ای واحد العیب (قر

اندرم (ای بعد)

الطول أو افتراق البدن

(قوله هذا) أى الحكم

بالأصمة أن رضى به بعد الط

أوالفرقة (قوله أولاً) بث

الواو (قلوب قصارات) بضمة

الفاف ای غایتہ (قو)

مفهومین) ای مفهوم

بالحضرة ومعه وم ان نام

(قوله تكلم) بلغ الله

أولاً (قوله لا تقبل القبول)

أوله (عروة بن بريدة الأسدي)

كان) أي المقصود (قوم)

بعد مفارقة) صله و

(قولیه) آی نقص العدد

(قوله انه) أي مذهبها

ناقصة إلا واحد أي ونية

بالحضرة الخ (ص) الصرف وحذفه من الثلاثة قبله دلالة هذا علىه والفرق بين المقتضى وغيره
 ان المقتضى هو العوض بمقتله وقدره فكان له الرضاه مطلقا كما ان الرضاه بغيره بغيره
 نقص القدر فان العوض لم يقبض بمقتله فلذا اشرط في الرضاه كونه بالحضرة اذ لو انت
 تمازوا بتار بدارهم ووجد احداهما عيبا في قبضه وقام بقبضه بغيره العقد نقص التدر
 وهو الرضا وفي المقتضى مطلقا وتاخر في انعام الصرف وقضه (اجبر) بضم الهمز
 وكسر الواو الموحدة المتع من حان انعامه (عليه) أى انعام العقد بتكميل القدر وتبدل فهو
 الرضا والمقتضى (ان تعين) بضم القوفه ونفع العين والتعينة مثله الذان والدرهم
 الصرف عند عقد بان قال بغيره ذانين بمائة درهم أو لم يعين ما وجده العيب وعين السليم
 فان عيناه ما وجده العيب فلا يبر عليه (وان طال) ما بين الاطلاع على العيب وعقد
 الصرف ولو حكمان انقرا بالدين لا طول (نقص) بضم النون وكسر القاف أى فسخ الصرف
 في جميع ما تقدم ان له الرضاه بالحضرة (ان قام) واجد العيب (به) الحطه اذا قبل قوفه
 بالحضرة والمعنى انه ان ظفر فى أحد التدوين بعد عقد الصرف نقص قدره فهو رضاء أو
 مقتضى بغيره فارقا وطول وقام واجده بطلب تكميل القدر وتبدل فهو الرضا
 والمقتضى فنقص الصرف غ ومفهوم قوفه ان قام انه ان رضى به صم فان قلت هذا الخلاف
 مفهوما وله أولا بالحضرة قلت قصاره تعارض مفهومين في حكم مختلف فيه فخطبه سهل اه
 قلت ليسين أى المفهومين يعتد عليه والمفهومين ما هو المفهوم الآخر وهو انه اذا رضى به صم
 وان طال له منه مفهوما شرط والا لول مفهوم طرف الا اذا كان النقص في العدد فلا يمتن نقص
 الصرف ولا يمتن الرضاه ويسير صرح بالمتصف اه وقوفه ان قام به أى واخذ به واما ان قام
 به به الطول فارضاه بنفى وليد فلا ينقص الصرف قاله ابن المواز ابن عرفة القمى في جواز
 الصلح عن الزايعين ارض عرض مطلقا وحق يتماضا لقولهم دو ابن شعبان وشبهه في النقص
 لا يبعد القيام فقال (كنقص العدد) اذ وحده فى أحد التدوين يسرا كان او كثر اذ بعد فارقا
 او طول فلا يمتن الرضاه وينقص الصرف هذا مذهب المدونة وفي التوضيح انه المشهور فيها
 وان صرف من رجل دينار بدارهم ثم اصحابه بالتفرق زوايا وانقصه فوضعا جاز ذلك وان
 لم ترها انقص الصرف وان تأخر من العدد درهم فلا يمتن الرضاه بذلك وقوع الصرف
 فاسدا أو الحسن قوفه زوايا معشوشة وقوفه ناقصة أى ناقصة الا حاد ناقصة العدد
 والفرق بين نقص العدد ونقص الاحاد ان نقص العدد انما يكون عن تقطعه فى الاغاب
 ونقص الاحاد ليس كذلك اه ونحوه فى التميميات وفى التناوير والحق التميمى نقص الوزن
 فيما يتماثل به وناقصة العدد (وهل معنى) بضم الميم ونفع العين والتعينة مثله (ما) أى
 النقص الذى (غش) بضم الغين المجعوشه الشين المجعوشه او كان التعيين من الحائمين كعنى
 هذا الدنيا بغيره الدرهم العشرة أو أحدها كعنى هذا الدنيا بغيره درهم او حده
 الدرهم العشر بتبدل (كذلك) أى نقص العدد في عين نقص الصرف ان قام به بعد فارقا

(قوله أنه) أي مذهبا (قوله فيها) أي المدونة (قوله زينا) بضم الزا جمع زانف (قوله ذلك) أي الصرف (قوله أو انقصة الاتحاد) أي وزنها (قوله في تعين نقض الصرف) صلة كاف التشبيه

(قوله بلبل) بضم الجيم وشد اللام أي؟ كثر (قوله رباحه) أي التردد (قوله انه) أي العيب (قوله القباب) أي قال (قوله وان الرضايل) أي الخ عطف على خلاف (قوله وهو) أي جواز الرضايل التي هي من المفاخرة (قوله وظاهر) عطف على نفس (قوله فيها) أي الغنائم (قوله من الدراهم) بيان لما (قوله وهو) أي الا كبر (قوله يتعداه) ٥٢٤ أي مائه العيب من الدراهم

الاكبر (قوله من الاكبر والصغير) بيان للجميع (قوله لان كل دينار الخ) علة تقض الاصغر للجميع (قوله كانه) يفتح الهمز وشدة النون (قوله منقرد) أي في الصرف (قوله اذ لا يتصرفه الخ) علة انقراؤه (قوله وعن ابن القاسم) صلة ينقض (قوله ذلك) أي تقض الاصغر فقط (قوله الخ) أي قال (قوله انه) أي الشأن (قوله خات) أي المذهب الخ (قوله ذكره يشق) التمهيد (قوله انهم) أي المتقدمين (قوله وهو) أي تقض صرف لاصغر وده (قوله سواء

سواء الكل دينار وعند الام لا راجع للقوانين (قوله على انه) أي شأن (قوله اما اتفاقا) أي على التباين (قوله او على مع التسوية) قوله او على (الراجح) أي عند عدم التسمية على قبل الراجح او مطلقا على نقل ابن رشد والمنازلي (قوله حتى يشير اليه) أي ترجيح تقض الجميع (قوله بالتردد) فيه انه لا يشير به لذلك فالكتاب كما هو منه تعبير بالتردد (قوله بضمها)

او طول وعرض هذ في الجواهر بل المتأخرين واصلا لان الكتاب (أو يجوز فيه) أي المعز الغشوش (البطل) وهذه طريقة التعميم واصلا لا يكره من عبد الرحمن قال ان المذهب كله على اجازة البطل في المعين لانهم لم يترقا ونعمة أحسنه ما مشقولة في الجواب (تردد) أي طريقة ثمان للمتأخرين في التسبق عن المتقدمين على حد سواء في المعين من الجانبين وواجهه التقصير في المعين من جانب فانهم يحققة في التوضيح اذا كان الصرف على دراهم ودينار غير معينة كعشرة دينار بمائة درهم وقولان التقصير المنازلي وهو المشهور والثاني جواز البطل لان ذهب وسبكهما النقص في التعميم من جهة واحدة اليه اذ حاصل التنصيص المذكور انه ان اطاع عليه بعد طول أو تفرق في النشر ومثله نقص الوزن في متعامل به عدا فان رضى ولم يتم بيع وان طلب البطل نقض الان كان معا في جواز البطل تردد وفي نقص العدد ومثله نقص الوزن في متعامل به وذا ينقض الصرف مطلقا رضى به أو طلب الاتمام فان وجد كسر صاع فظاهر المصنف انه كالغشوش في الرضايل وقال ابن الحاجب مثل نقص القدر التباين أو كثر الشوبخ على خلاف مرضي ابن الحاجب وان الرضايل لا تقبض بعد المفاخرة فيلزم ولو كان لها سوادا وصاحا خاصة ونهوض المنازلي وظاهر قول سائر رضى الله تعالى عنه في المذمومة والمعتبة وتظهرهما (وحيث تقض) بضم التثنية وكسر القاف أي حكمه بفسخ الصرف (في الذي ينقض صرفه) (اصغر دينار) لاجبها اذا كان فيها كبير وصغير كدينار صرف خمسة دراهم وأصغر منه عشرة دراهم وأصغر منه عشرة دينار ودينار فان كان العيب في درهم الى خمسة فالذي ينقض صرفه دينار النسيئة (الا ان يتعداه) سرفه (أي الاصغر مائه العيب من الدراهم كسنة الى عشرة (في الذي ينقض صرفه دينار) (أكبر منه) أي الاصغر وهو ذو العشرة الا ان يتعداه كاحد عشر الى عشر ينقض ذو العشرين (لا ينقض) (الجميع) من الاكبر والاصغر على المشهور لان كل دينار كانه منقرد بنفسه اذ لا يتصرف صرفه سواء سرف وسعدا ومع غيره وعن ابن القاسم ينقض الجميع (وهل) فسح الاصغر فقط الا ان يتعداه فما كبر منه مطلقا اذ اعمى لكل دينار ودينار درهم (ولو لم يتم) بضم التثنية (لكل دينار) او انما ذلك حيث يحل لكل دينار ودينار درهم فان لم يتم فينقض صرف الجميع في الجواب (تردد) للمتأخرين في نقض المذهب الحنط والذي يظهر انه لاجل كرهه التردد بل ذكره يشق انهم قاهم في التوضيح طريقين أحدهما المنازلي وابن عبد السلام انهم اختلفوا على نقض صرف الجميع وانما ينقض صرف اصغر دينار وهو المشهور وسواءه بالكل دينار عند الام لا والظاهر يقض الثاني بالراجح انهما من سائر المذاهب فلا خلاف انه انما ينقض صرف دينار وان لم يصح انقولان مشهورهما انه لا ينقض الا صرف دينار وانما يتفقان على انه لا ينقض الا صرف دينار اما: اما على الراجح وليس هناك من يجمع تقض الجميع حتى يشير اليه بالتردد فافهمه والله اعلم عيبا بجان المصنف يشير بالتردد بطريق وان كان فيها

٦٦ مخ في أي فقط أقول الطريقان المشار لهما بالتردد هما مشهوران ومتفقان على تشهير تقض الاصغر وده واعتراض المذهب بضم نصف أحدهما وانما هو بايها لم ترجح تقض الجميع أيضا وليس كذلك فلم يدع هذا الجواب واقده أعلم بالصواب

(قوله واذا صرفت بضم فكسر (قوله وال) أي وان لم يعلم صيبا (قوله فامر) بضم فكسر (قوله وعلى هذا) أي نسخ الأصل (قوله وهذا) أي نسخ أعلاها (قوله ترجمه) أي نسخ الجيع (قوله وال) أي وان كانا اشتراطا عند العقد شيئا (قوله ولعل) بضم فكسر (قوله به) أي الشرط (قوله وكالبدل) أي في اشتراط الجنسية (قوله أطلقه) أي البديل (قوله ما يشع) أي ما يكمل به العدد (قوله بان يكونا) أي البديل ٥٢٢ والبديل (قوله لانه) أي لا بدل للبديل الجنس على ما لا يجوز زيادة دينار بدراهم

مشهور (و) اذا صرفت فانبر من كل مختلف بالعلق والدانعة وتظهر صيب الدراهم مقتضى نقض الصرف (فعل ينسخ) الصرف لوجود نقض او غش او نحو رصاص (في) الدراهم التي صرفتها الدنانير ذات (السكن) المختلفة بالعلق والدانعة فينسخ (أهلاها) أي الدنانير لان دفع الدراهم ان علم عيبها أو كتمه فهو مدلس والافهم مقصر في التقدير برؤا الاعلى تأديسا له وعلى هذا فان زادت الدراهم المبيعة عن صرف الاعلى وفي الدنانير متوسط وأدنى نسخ المتوسط لانه أعلى من الأدنى وهذا القول أصح (و) ينسخ (الجيع) الاعلى والأدنى لاختلاف الأغراض في السكن المختلفة فانه مجهول وتظهر ابن يونس وابن رشد والبايج ترجمته في الجواب (قولان) محلهما ان لم يشترط في الاعلى به حكا كذا فبني ويجري منه في قوة وحيث نقض فاصغر دينار (وشرط) بضم فكسر (البديل) من العيب ينقض أو تقصر وزنا ونحو رصاص وكابدل ما يكمل به نقض المدفوعة أو أطلقه على ما يجادل (ينسخ) أي كونه من نوع البديل منه بان يكونا ذهبين أو ودينين فلا يجوز ابدال دينار بدراهم ولا دراهم بدنانير لانه يؤدي إلى بيع ذائقه ودراهم أو دينار ودراهم بدنانير ولا ابدال دينار ودراهم بعرض الآن يكون يسيرا يقتصر اجتماع البيع والصرف فيه ابن المطايع بشرط البديل الجنسية والتجمل خلافا لا شوب فهما ابن عرفه هذا يقتضي منه بعض مطلقا وليس كذلك بل يشترط عدم مباداة العرض المتعبرة في البيع والصرف ويقتضي هجوم قول أنه سبب في الخصوصية وقهره وليس كذلك بل تشترط الخصومة أو قهره بقرينة ص وبلا يشترط اتفاق الخصوصية على العقد خلافا للشراح و د فيبوزا بدال الزاقت باجود منه أو أريد أو أزيد أو أنقص لان البديل انما يجوز بالحضرة ويجوز انما فيها بانقص أو أريد البناء ما منعه الشراح من اختلاف الصنعة هو ما داخبه الفضل من الجانبين لانه مثل بصرف دراهم متوسطة في الجودة اطلع في بعضها على زائف وأخذ عندهم أاجود وانقص في الوزن أو أدنى صفة وأربع وزنا وأصله لابن عبد السلام ولعله لو لم يكن من جنسه لادى إلى التفاضل المعنوي والحسني فانه اذا أعطى من الدرهم الزاقت جميع زنة الدراهم التي دفع فقد خرج من يد منتهز وبأخذها وبهذا تفعل معنى وأما التفاضل الحسني فقد تكون المجاورة عن دراهم متوسطة في الجودة مثلا فيطلع أخذها على درهم زائف فخرده ويدفعه مما أجود وأنقص وزنا وأدنى صفة وأربع وزنا وهذا تفاضل حتى قلت ما ذكره ظاهر الوجه الان خروجهما بشرط الاول غير ظاهر لاقضائه ان المراد بالجنسية اتحاد الصفة وهذا يقتضي منع الاجود والاردا وفيه نظر (د) شرط للبديل (تجمل) لسلامة من وبالنسبة لا شوب

الشراح (قوله لانه) أي البديل (قوله من جنسه) أي البديل (قوله فانه) أي دفع الزاقت (قوله ويدفع) أي المردود التأخر اليه (قوله عنه) أي الزاقت (قوله بالشرط الاول) أي الجنسية (قوله لاقضائه) أي اخراجها لشرط الاول (قوله وهذا) أي ان المراد بالجنسية اتحاد الصفة (قوله منع الاجود) أي المساوى وزنا والخاتمة في الصفة (قوله والاردا) أي المساوى وزنا الثالث (قوله فيه) أي منهما (قوله نظر) لان الاجود حسن قضاي الاردا احسن اقتضاهما من باب المعروف المدبوب

(قوله قال) اي اشبه (قوله لانه) اي ابدال الالف (قوله ولا يد) يفتح فكسر (قوله قولها) اي المدونة (قوله نفسه) اي
الطوق (قوله بانه) فاعل صالح (قوله فانه) اي الصلح (قوله لان) هذا الخ على لا يرد الخ (قوله وكذا)
٥٢٣

اي العيين في تعين النفس
(قوله غيره) اي العيين قوله
وكذا اي المسكوك في
رجوب النفس (قوله او
طول) عطف على مفارقة
(قوله لانه) اي المصوغ الخ
عنه نقض صرفه (قوله غيره)
اي المصوغ (قوله الخط) اي
قال (قوله فيه) اي النقض
(قوله انه) اي نقض صرف
المسكوك (قوله يميز)
اي ابداله (قوله فيه) اي
المسكوك المعين (قوله ياب)
اي ابدال (قوله عليه) اي
البديل (قوله مطلقا) اي عن
تقصيده بترخيص ما (قوله
ادورا) استحقاقه (اشارة للترك
فيه وبين العيب قوله
وعليه) اي جريان التردق
غير المعين ايضا (قوله المستحق)
بفتح الخاء (قوله الاولى)
بضم الهمز (قوله هذا) اي
المسكوك للمعين (قوله
حكمه) اي المسكوك غير
المعين (قوله) اي نفي
الخلاص (قوله وان لم يترقا)
اي التصاوقان (قوله ولم
يطل) اي الزمان (قوله انه)
اي الصرف (قوله وهو)
اي نفي الخلاف في عدم
نقصه (قوله فيه) اي نقصه

التأخير قال لانه من رفع الخصومة والاراع لامواضة حقيقة ولا يدعي قوله جنسية قولها
في بيع طوق ذهب بدراهم فوجد فيه عيب فصالح بالعهود اذهم نقد افانه بئرا لان هذا صلح عن
يب لا بدل (وان استحق) بضم الفوقية وكسر الخاء المهمله نقد مصروف (معين) بضم
الميم وفتح العين والتضمة مثقلة وكذا غيره على المعتمد (ملك) بضم اللامه وتشد الكاف اي
مسكوك وصككنا مذكور وتبر وصلة استحق (بعدم مفارقة) بين التصاوقين بالبدن أو طول
في الزمن (أو) استحق مصروف (مصوغ مطلقا) عن التقيد بالمفارقة أو الطول (نقص)
بضم فكسر الصرف لانه براد لعينه فلا يقوم غيره مقامه ولان أخذ دعوضه بعد استحقاقه
بجناية من عقد وركل في القبض الخط استحقاق المصوغ يوجب نقض الصرف كما ذكره
المصنف ولم أره خلافا ابن عبد السلام لانه براد لعينه فنقص يعمه باستحقاقه فكيف
يعضفه وأما المسكوك المعين المستحق بعد مفارقة أو طول فاستقاض صرفه هو المشهور
عند ابن شاس وابن الحاجب وغيرهما وظاهر كلام الربراجي وابن الكاتب انه لا خلاف فيه
وظاهر كلام المصنف ان معنى استقاضه نفسه وأنه لا يجوز ابداله ولو رخصناه وهكذا قال
الربراجي وقال النفس يميز زعم المراضاة ولو بعد افتراق أو طول (والا) بكسر الهمزة وتشد
اللام مركبتان من الشرطية والتأنيه أي وان لم يكن استحقاق المسكوك للمعين بعد مفارقة
أو طول بان استحق بالمحضرة (بضم) الصرف (وهل) بفتح الصغوية (ان تراضي) اي التصاوقان
بالبدل ومن اياه من قال لا يجوز عليه أو بضم مطلقا ومن اياه يصير عليه كدورا استحقاقه بخلاف
وجود عيب فيه في الجواب (تردق) قلنا نحن في النقل عن المتقدمين ما مافرد المعين فلا يشترط
فيه التراضي اتفاقا لقوله في العيب وأجر عليه ان لم تعين وجعل بعضهم التردد جارا في غير
المعين ايضا وعليه فالترك بين الاستحقاق والعيب ان الاستحقاق لا يشترط اياهما عن تقرير
وتدليس بخلاف العيب الخطأ أي وان استحق المسكوك للمعين ولم يحصل طول ولا
مفارقة يدل استحق بالمحضرة فاق الصرف صحيح لا ينقض وعطسه يدل المستحق ثم اختلف
المتأخرون في نقل المذهب هل عدم استقاضه له اذا تراضي بالبدل وان لم يتراضا به فلا يميزان
عليه وينقص الصرف أو يجبر صاحب المستحق على ابداله ويصح الصرف في خلاصه فان الاولى
لا يميزان والنسي والمأزى والراجح وغيرهم والقائمة لابن الكاتب وابن عبد السلام هذا
أقرب ما حصل عليه كلام المصنف ولم يتكلم على المسكوك غير المعين وحكمه انه ان استحق
بعد مفارقة أو طول لا ينقض الصرف بلا خلاف على ظاهر كلام النفس والراجح وصرح به
ابن الكاتب وان لم يترقا ولم يطل في التوضيح عن بعضهم انه لا ينقض بلا خلاف وهو ظاهر
كلام النفس والمأزى وابن عبد السلام وابن الكاتب وظاهر كلام ابن الحاجب ان فيه خلافا
والمشهور عدم النقض وظاهر كلام الربراجي انه منتقض على قول ابن القاسم ويجوز ابدال
وظاهر المدونة ان مدفع ابن القاسم ان استحقاق الدراهم قبل المفارقة وال طول يقتضي
النقص سواء عيب أم لم تعين وان ابدل بالمحضرة فتراضا به وان اشبه قال بالنقص في المينة

(قوله انه) اي الصرف (قوله جائز) اي معنى الصرف (قوله وان اشبه الخ) عطف على ان مذهب ابن القاسم

(قوله وبعدمه) أى القسح (قوله فى غيرها) أى المعينة (قوله من تسوية غير المعينة) بيان لما (قوله فى التسجيل) تسوية
(قوله وهو مذهب ابن القاسم) خبر ما (قوله فيها) أى المدونة (قوله فقرا) أى أشهب ومختون (قوله فمعهما) أى المدونة (قوله
خلافهما) أى ابن القاسم وأشبهب (قوله يتفقان) أى ابن القاسم وأشبهب (قوله خلافهما) أى ابن القاسم وأشبهب (قوله
مطلقا) أى فى المعين وغيره (قوله غيره) أى المعين (قوله يتفقان) أى ابن القاسم وأشبهب (قوله مطلقا) أى فى المعين وغيره (قوله
جمل) بنسخ تسكون (قوله على تفصيل) منه جمل (قوله وخصه) أى الضمى إطلاق ابن القاسم (قوله مطلقا) أى الضمى إطلاق
ابن القاسم (قوله وقفا) أى لأشبهب (قوله سوى) بنسخ السند والواو مثقالا (قوله أنه) أى قول ابن القاسم (قوله ينقض) بضم
الباو ونحو القاف أى الصرف فتدبرج ٢٤٤ الصلاة على غير موصولها ولم يذكر الظهور الملقى (قوله وهى) أى حالة نقضه

وبعدمه فى غيرها وإن حصل ما دلل أو افتراق نسخ الصرف والمسئلة كثيرة الاضطراب وهذا
محمل النقل فيها البناى قول ز وكذا غيره على المعقد ما ذكر من تسوية غير المعينة فى
التفصيل الذى ذكره المسنف وهو مذهب ابن القاسم فى المدونة وخالفه أشهب فيها ومختون
فقرا بين المعين ينقض وغيره لا ينقض واختلاف المسنف فى فهمها على تأويلات أحدنا
لا بين رشد وابن بونس ان خلافا بينهما فى الافتراق أو الطوا و يتفقان على الصحة إذا استحق
بالخضرة مطلقا الثانى لابن الكتابان خلافا فى انفسا استحق بالخضرة فعند ابن القاسم يصح
مطلقا وعند أشهب ينقض فى المعين وبعض فى غيره و يتفقان على النقص بعد الافتراق والطوا
مطلقا الثالث للضمى جمل الإطلاق فى كلام ابن القاسم على تفاصيل أشهب وخصه بما استحق
بالخضرة فجعله وقفا هذا يحصل كلام أبي الحسن بمعاقيل المعين فى التسليم على التأويلين الاقرب
سوى بين المعين وغيره فى التفصيل بين الخضرة وغيرها وقال ابن عبد السلام انه المنهور
(و) ان صرف مسكوك معين أو موضوع ثم استحق بعد مفارقة أو طول (قوله شخص) (المستحق)
للمسكوك المعين أو الموضوع (الصروف) (اجازته) أى الصرف فى الحالة التى ينقض فيها وهى
بعد مفارقة أو طول فى المسكوك والموضوع مطلقا والحالة التى لا تنقض المسكوك فيها إذا
أجازته أو أخذته من يده وليس المستحق منه عدم الرضا بالاجازة فى الحالة الثانية لأن بيع
الفضوى لا يزعم من جهة المشتري وله ان لا يرضى فى الحالة الاولى وحذف المصنف الشئ الثانى
للمستحق وهو عدم اجازته فينقض الصرف أو أخذه منه لظهوره ومحل جواز الاجازة (ان لم
يجز) بضم التحتية ونحو الموحدة (المصطرف) بكسر الراء أى المستحق منه بفتح الحاء ما صار فيه
منه بناء على ان الخمار الحكمى ليس كالنهارا لشرطين فان أخبر بتعديده حال الصرف فعين
نقض الصرف قلبي المستحق اجازته بعد دخول المصطرف على خيار المستحق فهو كشرط الخيار
والمنهور ومنعه فى الصرف وشرط فى المدونة فى جواز اجازة المستحق حضور الثاني المستحق
وحضور الثمن الذى يأخذه الجير قال فيها من اشترى خنابا من رجل بدنانير ودراهم وقدده
ثم استحقها ما وجب بعد التفريق وأراد اجازة البيع واتباع المتابع بالثمن فليجوز ذلك ولو

(قوله والموضوع) عطف
على خبره (قوله مطلقا)
أى عن قصد بمفارقة أو
طول (قوله والحالة) عطف
على الحالة (قوله اجاز) أى
المستحق الصرف (قوله
اخذ) أى المستحق (قوله ثمنه)
أى الصروف (قوله يمين
بأصم) لانه صارى كسبه
بأجازته معه (قوله المستحق
منه) بنسخ الحاء (قوله الحالة
الثانية) أى التى لا ينقض
الصرف فيها (قوله لان
بيع الفضوى الخ) علة
ليس للمستحق منه الخ (قوله
وله) أى المستحق منه (قوله
فى الحالة الاولى) أى التى
ينقض الصرف فيها (قوله
المستحق) أى تفسيره
(قوله لظهوره) أى الشئ
الثانى علة لحذفه (قوله
بان صار فيه الخ) صله بخبر
(قوله بناء على ان الخمار الخ)

هذه للمستحق اجازته الخ (قوله الحكمى) أى الذى اقتضاه الحكم الشرعى بدون شرطه (قوله الشرطى) استحقها
أى الشرط فى العقد (قوله فان أخبر) بضم الهمز وكسر الموحدة أى المستحق منه مضمون ان يرضى المصطرف (قوله بعده)
أى الصارف (قوله ثمن) بنسخ مثقالا (قوله لد) قول المصطرف الخ (قوله تعين الخ) (قوله فهو) أى دخوله على خيار المستحق
(قوله ثمنه) أى شرط ان يرضى (قوله حضور) مفعول شرط (قوله وحضور) عطف على حضور (قوله فيها) أى المدونة (قوله
بدنانير) أى الخطأ لأن فضة وذهب من الحالة (قوله أو دراهم) أى وهذا ذهب أو فضة من الحالة (قوله استحقها) أى الخططين
(قوله واراد) أى الرجل المستحق (قوله ذلك) أى ما اراده المستحق

(قوله واخترنا) اى المستحق (قوله واخذ) اى المستحق صنفه على خضرة (قوله بها) اى الخلفان (قوله فلا يجوز) اى اذا
 استحق البيع (قوله وان ظاهرا) اى الخلفان (قوله لو اضاء) اى المستحق البيع (قوله هو) اى المولى (قوله ظاهرها) اى
 المدونة (قوله طرز) بهم فكسر مثلاً (قوله يادهم) اى الذهب والفضة (قوله نزع) بهم فكسر (قوله فان كان لا يخرج
 منه ذهب ولا فضة) مفعول يخرج منه (قوله وهو) اى الحق الذى لا يخرج منه ذهب ولا فضة (قوله بها) اى الحيلة (قوله
 فيجوز بيعه) اى ما لا يخرج منه ذهب ولا فضة فتخرج على التثنية لإيضاحه (قوله هذه) اى بيع الحق بأحد التقنين (قوله)
 اى أحد التقنين (قوله اشقل) نعت بيع (قوله ومن الجاعل بين البيع والمصرف) عطفت على من يبيع أحد التقنين الخ (قوله
 وليس الخ) حال (قوله فهو) اى -ع الحق الخ وأنه تأتيت خبره (قولهها) ٥٢٥ اى الرخصة (قوله فان سرت) مفعول
 مفهوم

أصحقه ما قبل نفق المتبايعين واختار أخذ الفل فلابأس به أن يضرب الخلفان وأخذ الفل
مكته ولو كان المتبايع يثبت بماله يثبت فلا يجوز له أن يقره ما لم يقر له ذلك الاقتراف ولكنه
إذا حضر الخلفان وأخذ المستحق الفل من البايع أومن المتبايع مكتهما وإن غابا فلا يجوز
التولس ولو أضافه في غيبة البايع ورشى المتبايع دفعه ثم يرجع على بائعه جاز إن عرفه
أما عرفه (ربان) أن يساعق (يحل) بضم الميم رفع الماله له حله واللام منه قد تأتي من
ذهب وأفضة مكشف وسبق بل (ول كان) الفل (قوبا) طرز بأحدها أو سبغ حيث كان
الفل (يخرج منه) أي الحل ذهب وأفضة (أن سبك) بضم السين المهملة وكسر الهمزة
أي حرق فإن كان لا يخرج منه ذهب ولا فضة أو ذوق فلا يقر حله وهو كالحرق منها فيوز
بعدم جبرس حله فقد أوالى أجل وتنازع يساعق المقدس ويحل قوله (بأحد الثمين) أي
الذهب والفضة وهذا مستقيم في بيع أحد الثمينين مع غيره المشتري في مال الفضل ومن
الجمع بين البيع وانصرف وليس الجمع دينا ولو لم يصفها في دينار في رخصتها شروط أفاذ
أولها بقوله (أن ابعت) بضم الهاء التعلية مكشف وسبق جهاد وميلوس مرأة فإن حرمت
كدواة لا يرب غيرها. أي مفرج وركاب وميلوس رجل فلا يجوز بيعه بأحد الثمينين بل
بعض إلا أن يكون الجميع دينار أو أقل الحلية عن دينارها وإما حل بفضته من سرج وقدر
أو سكين أو طام أو ركاب عود أو خمر أو زواجر فتوزر أو شبة ذلك فلا يجوز بيعه بفضة أو ذهب
حليته لأن اتخاذ هذه الأشياء من السرف بخلاف ما يبيع اتخاذهم من السبق والمكشوف والمكشوف
وكان مالك رضي الله تعالى عنه لا يرى بأسا أن يبيع المكشوف وكان يكرهه الأشياء التي تصاغ
من الفضة مثل الأبريق ودهان الفضة والذهب وبجواهر الفضة والذهب والأقداح والجم
والسكاكين المفضة وإن كانت نعا وكر أن تسترى اهـ والجزر بضم الجيم وسكون الزا
وأخروا أي نوع من السلاح عارض ظاهره فعلى بيع اتخاذها ببيع الذهب ويحرق في كتاب
أن حبيب وبيوز وهما العروص والتماسيح به عاينها ولكن قوله بصلوكر أن تسترى نوع
الاشكال والأصل في ما لا يجوز اتخاذ من ذلك أنه لا يباع عاينه ولا يبيع من العيز بجمعه
بمع ماله رضي الله تعالى عنه (قوله أنه) أي ماله بيع اتخاذها الخ خبر ظاهر (قوله ببيع الذهب) أي يجوز بيعه به أي وهو مشكل
لأنه يبيع ذهب وعرض ذهب وهو بائض (قوله وجوزوها) أي بيعها (قوله وانما نحن) أي مالك رضي الله تعالى عنه
(قوله بجانها) أي نحن ذهب وأفضة (قوله لكن قوله) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله بعد) بضم
بضم معناه استمدوا الحل قوله ظاهر فعلى بيع أن يباع بالذهب لرفع إيهامه أنه يذكرك بعد ما يرفع اشكاله (قوله من ذلك) أي
الأقداح والجم والسكاكين وغيرها يابننا (قوله أنه لا يباع عاينه) أي لأنه يبيع ذهب وعرض ذهب وأفضة وعرض بفضة
(قوله ولا يبيع) أي عاينه (قوله من العين) أي من غيره (قوله بجمعه) أي العقد

(قوله بها وصرفا) أي وليس الجميع دينار ولا اجتماعه (قوله وذلك) أي منع بيعه بغير ما فيه (قوله أصل ما تقدم) ضافته
 للبيان (قوله من جمع البيع والصرف) بيان ما تقدم (قوله وثالثها) أي الشرط عطف على أولها (قوله سحائه) أي علاقته
 (قوله حقه) يدفع إليهم وسكون الفاء أي وعائه (قوله الثلاث) أي من الدنانير والدرهم (قوله نظمه) أي سألته (قوله أنه)
 أي الشأن (قوله في ردها) أي الحلية (قوله ان كانت) أي الحلية (قوله وان كانت) أي الحلية
 (قوله بساده) أي العرض ٥٢٦ المحلى بها (قوله نفسه) أي اعتبارها (قوله وثالثها) أي الشرط عطف على

وصرفا لغير ضرورة وذلك على أصل ما تقدم من جمع البيع والصرف والله أعلم وثانيها بقوله
 (و) ان (محرر) بضم السين المهملة وكسر الميم مشددة الحلية في المحلى الباس كاشصوص
 المصوغ عليها وحلية السيف المعروفة عليه وحلية السيف المسخرة في حاله وجننه وأما الثلاث
 التي لا تشدعة فكلها فظاهر المذهب أنه لا تأثير لها في الإباحة ذكر ابن رشد في التأخرين
 قوانين بطوارق والتمتع إذا كان يقرمتمنا في ردها به قطفها التخييل لاحتكاك وان الحلية المقنونة
 لا سماع مع السيف يجنبها نقد أو لا أجل وأرى ان كانت حاقبة بنفسها بأن صفت ثم ركت
 وسعرت ان لها حكم المقرض اذ ليس فيها كقرن تسعيرها يسامد ابن شيران أمكن تغيير الدين
 من العرض دون فساد ولا خسران في رده فغير معتبر وان كانت لا تزول الا بفساده فهي معتبرة
 وان كانت تزول بغير فساد ولكن يؤذى في ردها ثمثا فغير قولان للتأخرين وثالثها بقوله
 (و) بطل (بضم فسحة) سرقه لا المبيع الشاذ لكل من العوضين فان أجل امتنع بالتقديس
 بغيره (مطالع) من التقديس يكون الحلية تبعا في بعض النسخ بغيره مطلقا وهذا هو الملامح
 لما بعده فيبقى تقديره في تسعة سقطة ليقاسم الكلام (و) جاز يسع المحلى (بصنف) حليته
 ان كانت الحلية (الثلاث) من مجموعها مع المحلى فان كانت كقرمته امتنع به بصنفه وهذا
 الشرط معتبر مع الشروط الثلاثة السابقة المشروطة في البيع بغيره (و) بطل (و) يعتبر كون
 الحلية (الثلاث) بالقيمة (أو) لا بالوزن (أو) يعتبر كونها (الثلاث) بالوزن (أو) بالقياس (أو) بالقياس (أو)
 قولان مشهران الأول قال ابن يونس هو ظاهر الموطأ والموازاة وصدوره ان الحاجب وعطف
 الثاني عليه بطل والثاني قال الباسي هو ظاهر المذهب فانما يسع صف محلى يذهب بسبعين
 دينار ووزن حليته عشرون دينارا وقيمتها ثلاثون دينارا لصاقتها وقعة السيف أو يعون
 دينار جاز على اعتبار الوزن وامتنع على اعتبار القيمة قال في التوضيح ما ذكرناه من نسبة قيمة
 الحلية أو وزنها إلى مجموع من المبيع فان كانت ثلثه مياوز لا امتنع هو المذهب الذي قاله الناس
 كسائر المساقاة ونسب ابن شيران إلى قيمة المحلى فان كانت ثلثه مياوز لا امتنع وليس كذلك
 لأنها اذا كانت ثلث المحلى كانت ربع الجميع اه ميازة حاصله ان المذهب ضرورة قيمة الحلية أو
 وزنها إلى قيمة المحلى ثم تنسب الحلية إلى المجموع ولسان ابن شيران الحلية لقيمة المحلى وحده
 ابن حرفة والثلاثين مجموع وزن الحلية أو قيمته مع قيمة النسل والطين وتقيب ابن عبد
 السلام تفسير ابن شيران بنسبها للنسل والحقن فقط بمخاطبة ارض المساقاة حسن (و) ان حلي
 بضم الحاء المهملة وكسر اللام مثله لاشئ (بهما) أي الذهب والفضة (لبيح) بيعه (بأحدهما)

جاء أي يبعه بصنفها
 (قوله والا) أي وان كانت كقرن ثلثه (قوله امتنع) أي يبعه به (قوله دنيا) أي الحلية (قوله الجميع) أي
 المحلى والحلية تكون قيمة المحلى ستين والحلية عشرين فيخرج الثمانين مجموعهما (قوله تعقب ابن عبد السلام) تفسير من
 إضافة المد والفقاهة وتكسب عمله بنسب مقوله (قوله فخرنا) حال من ابن عبد السلام (قوله حسن) خير تعقب (قوله يبعه)
 أي المحلى بهما (قوله منهما) أي التقديرين بيان الأقل (قوله يبعه) أي المحلى بهما

(قوله فيروز) أي يسبح الحق بهما (قوله كان) أي البسيع (قوله وزاد) أي ابن حبيب (قوله شرط التحليل) إضاة لبيان (قوله
 الشرط الذي ذكره المصنف) أي تبعهما الجوهر (قوله ما تقدم في فيه بصنفة) أي كون الحليمة الثالث وقوله أن كونها ثلثا
 بلزم تتبعها الجوهر فكيف يصح زادة عليه (قوله باقلاهما) أي التقدير (قوله بهما) أي ذهب وصفت (قوله وهو) أي المتع
 (قوله واستأخذ) أي ابن القاسم المتع (قوله) أي المتع (قوله علي) أي بفسر الامم وشه الما (قوله جواز)
 أي يبيع (قوله واختاره) أي الجواز (قوله والأي) أي كان لا يجوز (قوله لم يفسر) انضم (قوله) أي العوضات
 (قوله من نوع واحد) كذهبن أو فضتين (قوله كذلك) أي المتناسين في أيد الما ٥٢٧ بتمامها عدد الأقول بشرط أصلة
 حاز (قوله رانها) عطف

القاصر والزاني العبد صلة اعقد (قوله روى) اى المذنب (قوله انه) اى شريكهما او بهما عددا (قوله وان كان الفنى
 الخ) مبالغة او حال (قوله وروى عن المذنب الخ) حال او صلة للتعليل (قوله هذا) اى ما نسبته الفنى للمفترقة (قوله روى) اى
 المذنب (قوله انه) اى ما نسبته الفنى للمفترقة (قوله فى حل نقد الخ) بيان المستفاد الذى تكلمنا عليه (قوله فانزله) اى ما فى
 مجيزها (قوله تناو الخ) اى جواز (قوله فانزله) اى مجيزها جوازه (قوله روى) اى ما نسبته اليها او التزم مجيزها (قوله فى المتن)
 بكسر الزاى (قوله من هو) اى من اشبهه المذنب

(قوله فلا يصحز) اى المبادلة (قوله ذكر) اى شرط كون الزيادة قد سدسا (قوله اطلق) اى عن التقيد بالسدس (قوله وهو)
 اى الاخلاق (قوله هؤلاء) اى التمسى ومن عطف عليه (قوله الاتفاقي) خبر ظاهر (قوله منعه) اى الابدال (قوله ولم يصحدا)
 اى التمسى ومن عطف عليه (قوله منه) اى النقص الكثير (قوله وهو) اى عدم التعديد (قوله ابلاغ) اى اكثر (قوله من)
 النقص بيان ما (قوله سدس) بشار خبر ابلغ (قوله الاول) اى ان الابلاغ سدس (قوله فيه) اى عزومها (قوله انه) اى
 صاحب المدونة (قوله لم يذكر) اى السدس (قوله ونصها) اى المدونة (قوله به) اى الابدال (قوله هذا الشرط) اى كون
 النقص سدسا (قوله وقد جاء الخ) ٥٢٨ حال (قوله وهو) اى حاق المدونة (قوله منعها) اى المبادلة (قوله على

سدس) اى ان تكون زيادة كل دينار او درهم على مقابله سدسا او اقل فلا يجوز بموازاة
 اكبر من السدس كعشر فاعلى ذكره ابن شاس وابن الحاجب وابن جامة التونسي ابن عرفة
 اطلق التمسى والصقلى والمازرى والجلاب والتلقين وغير واحد القول في قدر النقص وهو
 ظاهر ما تده الشرح فظاهر كلام هؤلاء وابن رشد الاتفاق على منعه في الدائره الكثيره النقص
 وليصح ونقصه حد وهو اختيار بعض من اقتبناه وقال ابن شاس ابلغ ما اقتصر من النقص
 سدس دينار وقيل اثنان وعزى ابن عبد السلام الاول لحدوثه وفيه نظر لا لم يذكره بتجديدا
 بل فرعا ونصها الوابل ستة دائره تنقص سدسا سبعا وستة دائره فلا يصح به اه القبايل اكثر
 الشيخ لم يذكره وهذا الشرط وقيلها لفظ السدس في المدونة وهو محتمل للتشليل والشرطية
 اه وقال ابن عبد السلام عندئذ ان السدس كثير ولا ينبغي ان يجوز ما لا مجرت العادة فان سيع
 به عندئذ ينقص القصة او كساد البيع اه ابن عبد السلام انظر وجوب منعها على الوجه الذى
 ذكره لان الشارع شرط المساواة في القدر في بيع الذهب بالذهب والقصة بالقصة وهي غير
 حاصله فيها وقد المعروف وسدس لا يصلح كونه مخصصا لمعوم الحديث الدال على شرطها فانها
 حق الله تعالى فلا يخطئه قصد المعروف اه وقال في التوضيح الاصل منعها الا انهم وادارها
 كان التعامل بالعسدر او ان النقص في الوزن يجزى مجزى الراد فكلها يجزى ترى المردة
 وانه حيث كان التعامل بالعدد كالكيل في الوزن لا يتغير به فصار ابدال الناقص وزنا الكامل
 وزنا مخصص معروف والمعروف يوسع نيسه ما لا يوسع في غيره وانه يخص عوم الحديث كمال
 القرض الا ترى ان بيع الذهب بالذهب بالقصة بالقصة لا يتغير مع ثمنه كان على وجه القرض
 جائز المعروف ابن عرفة ابن تيمية زيادة سدس فقد عتبه سدا والمذهب حرمه سدا وشار
 به ياربن التمسى واجازته الخنزى وعنى المعروف ان الحد فى التدوير الصفة بالعدد فوضع
 يريد التعامل بالعدد فان كان التعامل بالوزن فمجاز لآلى الوزن وتصور مراطه في التوضيح
 من شروط المبادلة عقدها بلفظ المبادلة وكونها بغير مراطه وكونها واحدا واحدا احترازا
 من واحدتين التمسى وكون السكة واحدة القبايل وزاد بعض المتأخرين في شروطها
 كونها على وجه المعروف لا على وجه المكايسة وهو ما أخذ من لفظ المدونة وان تصكون
 بدا سدا لانها تختلف فيه واشهر قوله بالوزن منها انه لو كانت الدراهم والدينارين الخاتين

الوجه الذى ذكره) اى
 من زيادة احد البديلين
 سدسا (قوله لان الشارع
 الخ) على النظر بوجوب
 منعها الخ (قوله وهو) اى
 المساواة (قوله فيها) اى
 المبادلة بزيادة سدس (قوله
 وقصد المعروف الخ)
 جواب ما يقال جازت قصد
 المعروف فهو مخصص
 للبعيد (قوله كونه) اى
 قصدا للمعروف (قوله شرطها)
 اى المساواة (قوله فانها)
 اى المساواة (قوله منعها)
 اى المبادلة بزيادة السدس
 (قوله الا انهم الخ) استدلاله
 لرفع اجماعه لا وجهه
 لتصورها (قوله انه) اى
 الشان (قوله وكافة) اى
 الوزن (قوله مجزى الجوده)
 اى فهو في السقة لآلى
 القدر (قوله وانه) اى
 الشان عطف على ان
 النقص (قوله وانه) اى
 المعروف (قوله فان كان)

اى بيع الذهب بالذهب بنسبة او اقصة بالقصة كذلك (قوله وجه القرض) اضافته للبان (قوله يبيع) متساوية
 جعس) واضافته فصل بخبر يبيع غيره (قوله بمثل) فصل بخرج بيع نقد بغيره (قوله هذا) فصل بخرج بيع نقد بمثل وزنا (قوله
 واجازة) اى سيع دينار بدينارين (قوله ان الحد) اى التقدان (قوله بلفظ المبادلة) اضافته للبان (قوله هو مراطه) اى
 موازنة (قوله في شروطها) اى المبادلة (قوله وجه المعروف) اضافته للبان (قوله وجه المكايسة) اضافته للبان (قوله
 وهو) اى شرط كونها المعروف (قوله انه) اى الشان

(قوله متساوي في الوزن) أي بأن يكون كل دينار أو درهم من أحد المتباعدين - أو يأكل دينار أو درهم من الآخر لاساواة
 المجموع المجموع في الوزن مع اختلافه في العدد كما هوهم فأنهم متوفاة في هذا الاختلاف ما عددا (قوله لا لتساو المعروف)
 عليه فتمنع (قوله بدوران الفضل من الجانبين) على استقام قوله وهو (أي الأجود: كذا) حال (قوله لحذف هذا) أي أن نص
 تقريع على وهو أن نص وزنا قوله فقهه (أي المقتصر على حذف هذا من هنا) (قوله شبه) بكسر فكأن لأن الحذف
 من الأول مثل المذ كورني الثاني (قوله ثالث) أي استقام المعروف الخ ٥٢٩ (قوله ثانيا) أي المدونة (قوله
 فقال) أي ابن القاسم

متساوي في الوزن جائز في القليل والكثير من غير شرط من شروط المبادلة غير المتأخر وهو
 كذلك (و) النقد (الأجود) أي الأحسن ذهبية أو فضية حال كونه (أن نص) وزنا
 مجتمع أبدا لا يتقد روى ذهبية أو فضية كمال وزنا لا يتساو المعروف بدوران الفضل من
 الجانبين (أو) نقد (أجود) أي أحسن (مكة) وهو أن نص وزنا لحذف هذا من هنا لانه لا
 انقص السابق عليه وحذف مما قبله وهو أنه لا لا تسكة المذ كورنا عليه فقهه شبه احتياك
 (تمنع) أبدا لا يتقد روى السكة كالمال في الوزن ثالث فيها قال حصون لابن القاسم فإن كانت
 سكة الوازن أفضل فقال قال مالك رضي الله تعالى عنه لا خير في هاشمي ينقص خرو وبه فقام
 عتيق وازن فنجبت منه فقال قال ابن كامل لا تهب فاله ربيعة ابن القاسم لأدري ما ين
 أخذ ولا بأس به عندي ابن عبد السلام وجه قول مالك رضي الله تعالى عنه أن العتيق جسد
 الجوهري يورده السكة لأنه ضرب في أمة والهاشمي روى الجوهري وجسد السكة لأنه
 ضرب في العباس فبطل تهب ابن القاسم اه وتبعه ابن عرفة (والا) أي وإن لم يكن
 لأجود جوهري أو سكة انقص وزنا بان كان مساو بالقد في الوزن أو وزن شبه (جاء)
 الأبدال للمعروف لتخص الأضلع من جانبوا (أو) جائز (مرا ماله عني) أي ذهب أو فضة
 (يعني) مثله (أي ذهب ذهب بفضة بفضة) وذكره العتيق وهي مؤنثة ما شيا كونهما نقدا
 ولا فرق بين كونهما مسكوكة أو غير مسكوكة أو مختلفتين واه كان التعامل بالذ سكون
 بالعدد أو الوزن - واه تختلف السكة واختفت - واه كانت بين كالمن الجانبين وبين كالأ
 من جانب وأصناف أو ثلاث أو أربع أو خمس أو ستة أو سبعة أو ثمانية أو عشرة أو عشرة
 (بضعة) بفتح الصاد المهملة والسبع المهملة أفصح أي: فقال لعلوم القدر كمال أو فضة
 أو أوقية أو درهم مثلا وتوضع في كفة الميزان وقد أحدهما في الكفة الأخرى فإذا اعتدلتا
 أشد فقد أحدهما من الكفة ووضع نند الآخر فيهما فإذا اعتدلتا أشد كل نقس الآخر
 (أو) (يكفتين) الميزان وضع نقدا أحدهما في كفة ونقد الآخر في الكفة الأخرى فإذا
 اعتدلتا أخذ كل نقدا الآخر والكفة بكسر الكاف أفصح من قصها اسم لكل ما استدار
 وأول كتابه الخلاف ووجه التأخير الأول حصول التساوي بين التذمين وإن لم تتساو
 الكفتان ابن الحبيب والوزن بضعة جائز وقيل في كفتين بفتح بة ابن عبد السلام والموضع
 بأنه لا اختلاف في جوازهما وإنما الخلاف في الأرجح ابن عرفة كلام ابن الحبيب يقتضي
 وجود قول جمعه في الصحة ولا يعرفه ورده طي بقول عباس في الكال اختلاف في - واز

مع في المراطلة (قوله كذا) بكسر انكاف أفصح من قصها (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله وضع)
 بضم فكسر (قوله الأول) أي مراطة: لصيغة (قوله به) أي الأول (قوله تعقبه) أي: ابن الحبيب (قوله لاه) أي الشان
 (قوله جوازها) أي مراطة الصحة ومراطة الكفتين (قوله بة) أي التراطلة (قوله ولا يعرفه) أي القول بضعه (قوله
 وورده) أي قول ابن عرفة لا يعرفه (قوله استنتج) بضم التاء وكسر اللام

(قوله لا تصبر) الى المراهلة (قوله هو) نبى- وازها لما قبل (قوله لهما) اى عياض والمأزى (قوله لاة) اى التراطيل
معرفة الونين (قوله هو) اى يسع المسكوك (قوله قد روا) اى الصعبة (قوله هو) اى الخلاف فى الصعبة (قوله اذا كان) اى
وسد (قوله فهو) اى الاخر (قوله ينهما) اى الاجود والادنى (قوله لانتقاء المعروف) علمه لا لادنى واجود (قوله ذلك) اى
الحكمى المراهلة لاختقين فى الجودة ٥٣٠ والردامه (قوله المتعردة) اى فى الصفة (قوله قائم) اى المراهلة (قوله والا)

المراهلة بالمازليل فقبيل لايجوز الا بكتفين وقيل يجوز بالمازليل وهو اصوب اه واصوبه
 سبعة اليه المازلي وصرح به ابن شاس فقالهما والرد بالمازليل الصحة قاله الا في يجوز
 بكتفين ان وزن التقدان قبل وضعهما في الكتفين (ولو يوزن) أي العنان قبل وضعهما
 في الكتفين (على الاصح) بحسب ابن نوعم من اختلاف التلبي أبو الحسن القابسي وأبو
 القاسم ابن حجر اذا كان الذهبان مسكوكين أو أحدهما فلا يجوز المراهلة بهما في كتفين
 الا بعد المعرفة فوزن أحدهما له ان يبيع المسكوك بخرافاه وخطر لا يجوز اه لكن تعليقه
 بالخلاف يقد الخلاف في الصحة أيضا اذا جعل قدرها وهو ظاهر في التوضيح عياض وعلى
 قول القابسي اذا كان عددا فلا يفتن معرفة وزن عددها درهم من الذهبين أو الذهب
 بخلاف الوزن فتسكن معرفة وزن أحدهما الا ان معرفة وزن أحدهما معرفة فوزن الآخر يجوز
 المراهلة ان استوى التقدان جوده أو بخرافه (وان كان أحدهما) أي التقدين كله أجود من
 جميع مقايله كانهما غير سبعة طرل بدينار مصر به أو سكره به (أو بعضه) أي أحد التقدين
 (أجود) أو بعضه الآخر مساو لا يخرى جوده كد سارم في دينار مصر يخرى بدينارين (لا)
 يجوز المراهلة ان كان تقدا أحدهما بعضه (أدنى) من الآخر (و) بعضه (أجود) من الآخر
 فهو متوسط بينهما بان كان تقدا أحدهما بعضه مغفر به وبعضه مسكوكي وبيع تقدا الآخر
 مصري لانتقاله المعروف بدوران الفضل من الجانبين ابن نوعم يحصل ذلك ان كانت المنفردة
 متوسطه فان كون أجود من بعض مقاييلها وأردأ من بعضه الآخر فامنع والأفخر
 (والا كثر) من أهل المذهب (على تأويل) أي تنزل (السكة) في أحد التقدين المراهل بهما
 كالجوده في دوران الفضل بهما اذا باعها فلا يجوز مراهلة مسكوك رديء الجوهر به بغير
 مسكوك جيد والدوران الفضل من الجانبين (و) الا كثر على تأويل (الصاغة) في أحدهما
 (كالجوده) في دوران الفضل بهما اذا باعها فلا يجوز مراهلة مسكوك رديء الجوهر بغير مسكوك
 جيد وفي الآخر يقتصر مراهلة المسكوك بالمعروف على هذا الخلاف غ انما نسب ابن
 عبد السلام لا كثر نقص هذا وتبعه في التوضيح والطريق في هذا متشعبة وقد استوفاهما ابن
 عرفة (و) يوازن يباع تقدا (مغشوش) هكذا تأنف في باضة أو نحاس أو ذراهم أو نحاس
 (مغشوش) مثله مراهلة أو مبادلة أو غيرها الخطا ظاهر وأول بقا وضعهما وهو ظاهر
 كلام ابن رشد ولا يلتفت المسصف لقول ابن عبد السلام ولهم على تساوي الفسح لانه لا يميز به
 ولعسر تحقيق ذلك ولا نهم جعلهوا كالأعدم وأجازوا مراهلة المغشوش بمخالص فقول الشامل
 وقد يتساوى الفسح والأفلا غير ظاهر الثاني نفسه فظهر قد صرح أوجرح بانه لا يجوز بيع
 بعضه ببعض الا ان يصيد العلم أن الدخول واه كسكة واحدة (و) يوازن تقدا مغشوش

إلى الغش (قوله فتقول الشامل الخ) تقرير لم يلتفت المصنف الخ قوله فبعد يضم فكسر مثقالا أى يبع المغموس (بضم)
بمثله (قوله والا) أى وان لم يتساوى فى الغش (قوله فلا) أى لا يجوز بيع المغموس بمثله (قوله غير ظاهر) خبر قول الشامل (قوله)
فيه) أى قول الخطاه الخ (قوله باه) أى الشأن (قوله يه) أى المغموس (قوله اهل) أى فى الدعا والاداء

(قوله اى جواز بيع النقد المغشوش الخ) تفسيره (قوله منه) اى بيع المغشوش بالخالص (قوله الاول) اى الجواز
 (قوله فقال) اى صاحب الشامل (قوله هوهم) بضم فكسر مثله (قوله منه) اى بيع المغشوش (قوله جواز) اى بيع
 المغشوش بخالص (قوله هو) اى جواز بيع المغشوش بخالص (قوله اذا كان) اى المغشوش (قوله كلاهما) اى الموضوع وهرام
 (قوله انه) اى بيع المغشوش الجارى بين الناس بالخالص (قوله فيه) اى بيع ٥٣١
 بالخالص (قوله ونه) اى
 ابن عرفة (قوله المشوية)
 اى المخلوطة (قوله اى)
 الخالص (قوله نها) اى
 المشوية (قوله فى المراطلة)
 تنازع فيه معتبرة واعتبار
 (قوله قائم) اى القائل
 منهم (قوله الاول) اى
 اعتبارها بما فيها كوزن
 خالص (قوله بقول الشب)
 صله مستدلا (قوله فى
 صرفها) اى المدونة (قوله
 والثاني) اى اعتبار قدر
 الخالص فيما فقط (قوله
 قول الشب) اى الذى استدلل
 للاول به (قوله لقوله) اى
 الشب الخ علمه معنى قول
 الشب فى البسر المعروف
 (قوله شيئا) فانه ابن رشد
 (قوله من التقييد) اى لقول
 الشب بالبسر بيان لما
 (قوله قال) اى المازرى
 (قوله منهم) اى الشيوخ
 (قوله لقوله) اى الشب
 علمه عام الخ (قوله هو)
 اى تعميم قول الشب بالبسر
 والكثير (قوله هو) اى
 الدرهم القديم (قوله درهم)
 جنى روى الشرب فصل
 محرق غير روى الشرب (قوله فيه) قدر من الخالص فصل يخرج درهم روى الشرب ليس فيه ذلك (قوله فهو) اى شرط كسره
 او عدم الغش به (قوله لانه) اى الشان (قوله وان كان ساقى الكلام الخ) حال (قوله به) اى المغشوش (قوله ومبره) اى
 المغشوش (قوله من ذلك) اى حكم المراطلة (قوله به) اى المغشوش

(بخالص) من الغش لها معنى يجوز مراطلة المغشوش بخالص على القول الرابع المأخوذ
 من كلام المدونة وغيرها (والظاهر) عند ابن رشد من الخلاف (خلافه) اى جواز بيع النقد
 المغشوش بالنقد الخالص من الغش وخلافه منه وسيله صاحب الشامل الاول هو المذهب
 فقال وصححه منه بخالص والمذهب جوازه وقال ابن عرفة هو اختيار ابن حجر فقال فى التوضيح
 بعد ذكر الخلاف اذا تقرره اعلت انهم اتفقت كلهم على المغشوش الذى لا يجرى بين الناس
 ويؤخذ من كراههم جواز بيع المغشوش بصفه الخالص اذا كان يجرى بين الناس كما عندنا
 بمصر اه وهو جزء من الشامل فقال بعد كلامه السابق اماه مغشوش خالص به فبيع بصفه
 وزنا اه قلت فظاهر كلامه انه يجوز بالاخلاق وظاهر ما قلناه ابن عرفة عن ابن رشد دخول
 الخلاف فيه ونصه فى اواخر المراطلة ابن رشد فى كون الدنانير المشوية بقصة او نقص
 والدرهم المشوية بمعتبرة كلها عابثا \llcorner وزن خاص واعتبار قدر الخالص فعمان فقط فى
 المراطلة والنكاح والزاكفة والسرقه قولان للشيوخ مستدلا قائلهم الاول بقول الشرب
 فى صرفها والثاني الصحيح لانه على الله عليه وسلم عن المذهب بالخالص والنقصه بالامتلا
 بثل وانما معنى قول الشب فى البيع على وجه المعروف لقوله وانما يشبه هذا البطل وكان
 شبيها ابن رشد يقول لا يجوز على مذهب مال رضى الله تعالى عنه مراطلة الذهب العبادية
 بالعبادية ولا الشريفة بالشريفة لانه بيع ذهب وقصة ذهب وقصة ذهب ونحاس وذهب
 ونحاس وذكر المازرى ما ذكره ابن رشد من التقييد ودليله لبعض الشيوخ قال وقال غيره
 منهم قول الشب عام فى القليل والكثير لقوله لا بأس بذلك اذ بيع وزنا وزن واشتهر البسر
 فى المبادلة انما هو اذا كانت عددا الاولنا قلت هو اختيار ابن حجر روى على هذا الخلاف اختلاف
 شيوخ شيوخنا فى جواز الرافى الدرهم القديم وهو درهم روى الشرب فيه قدر من الخالص
 بناء على اعتقاده واعتباره وهو غير موجود بل لنا اليوم (د) شرط جواز بيع المغشوش
 مراطلة او بصادة او غيرهما ولو بعرض ان يباع (لن يكسره) اى المغشوش ليصير حايما
 (أو) لا يكسره ويقتضيه بجاهد (لا يشبه) بان يدخر لعلها قبلة أو بين قشده عند بيعه غ وإن
 يكسره أو لا يشبه به كذا هو روى العلق فى قوله فهو أهم من أن يكسره فى بيع أو صرف
 أو مراطلة الخ والموسودى فى التسخير نفسه وأو وهو صحيح لانه وان كان سياق الكلام فى
 المراطلة لحكم البيع به وصرفه بصفه اذ من قبله لان العمل التامى خوف الغش به د وعلى
 نسخة غ فهو معطوف على جملة ومراطلة عن مثله اى وجازت معاقد مغشوش لمن يكسره
 أهم من لو تم اى بيع أو غيرهما المغشوش الذى لا فائدة فيه الا الغش لا يجوز بيعه بال (وكرر)
 بضم فكسر يسه (لن لا يؤمن) بفتح الميم شدة به بان شدة كالصارقة كفى البيان واقتصر

(قوله بنسخ) اي بيع المنشوش له (قوله لتأخر الخ) انه جعل الخ (قوله في جعلهم) اي الصارفة (قوله يسه) اي المنشوش (قوله قال) اي ابن عرفة (قوله ان كان) اي صريته المنشوش (قوله ذلك) اي جواز يسه (قوله قال) اي ابن عرفة (قوله لفظ لا اري) اضافته للبيان (قوله المتع) خبر ظاهر (قوله ان كان) اي الصارفة (قوله ان كان) اي المنشوش (قوله قال) اي عند مشترطه (قوله عليه) اي مشترطه ٥٣٢ (قوله لانه) اي المنشوش الذي قامت عليه للتفسير (قوله عشر عليه) اي وحده بعد ذهابه

عليه الشارح وق و عيج وجعلت الصارفة من ينسخ تبعاً للمنازعة ابن عرفة ابن رشد في جعلهم من يكره يسه لهم قال لفظ الرواية ان كان عن يفرها الناس كالصارفة وغيرهم فلا يري ذلك قال فظاهر لفظ لا اري المتع الذي هو اشد من الكراهة اه و ظاهر التلخيص ميلان كانوا وغيرهم (ومض) يضم فكسر يسه (عن) يعلم انه (ينسخ) ان كان قائماً وقد عطفه فيجب فضاء (الان بدون) المنشوش حقيقة بذهاب عنه وحكاية مذكر مشترطه كافي للبيان واذا قامت (فهو) اي عن المنشوش يسه اي يسوق ملكه لانه لا يفسخ ولو عثر عليه بل يراجع على المتاع فلا يلزمه التصديق به وندب فقط (او تصديق) بانه وجوباً (بالجمع) اي يجمع عوض المنشوش لان يسه لم ينفذ فوجب ثبوت له بانه ان علم والواجب التصديق به (او) بتصديق وجوباً (بازائد) من ثبوت يسه لونه لوجه لاجل لا ينسخ به وبما بقي له في الجواب (اقوال) اعدله اتمم اذ لم يصحح الا في تصديقه وهو الموافق لقوله في الاجابة وتصديق بالكراهة او بقوله الثمن على الاربع الخط جعل المصنف الاسماء اربعة الاقل يسه ابن بكسر فها جاز ابن رشد اتفاقاً وقيد ما بين الحاجب من يؤمن غشه به بعد كسره قال في التوضيح فان لم يؤمن فلا يضمن سبكه وهو ظاهر وأصله في المدونة قال لو اذ اتفقه بازيه ابن لا يفر به الناس ولم يكن يجوز بينهم اه فالمدار على اتفاه النفس به الثاني يسه لمن يعلم انه لا ينسخ به وهذا جائز باقاً ايضاً الثالث يسه لمن لا يؤمن ان ينسخ به ابن رشد كالصارفة فهذا يكره له ذلك الرابع يسه من يعلم انه ينسخ به فهذا لا يصلح لذلك وزاد ابن رشد خامساً وهو يسه لمن لا يدري ما يصنع به اجازته ابن وهب وكرهه ابن القاسم ورواه عن مالك رضي الله تعالى عنه ما يدخل هذا في قول المصنف وكرهه ابن لا يؤمن (و) جاز (قضا عارض) بفتح القاف وسكون الراء فقط الضاد اي مكلف بفتح اللام وراء مكان عينا وطعاً ما وعرضا وسواء كان حالاً او مؤجلاً (١) شئ (مصاد) لما في القصة قد راء وصفة (و) (افضل) لما في النعمة (صفة) لانه حسن قضا وفي الحديث رضي الله عنه عليه وسلم عن سلف بكر رابعاً وقال خبر الناس احسنهم قضاء ان لم يشترط في عند القرض والا فهو سلب بر نفعاً والعادة كالشرط الخط فيهما من اقرضته نفعاً وقضاه فحقاً من كره جاز وان كان اقل من كره فلا يجوز او الحسن قوله جاز بديان يمكن الدقيق اجود ففتح لانه باع ربيع القمح بجوده الدقيق وقوله وان كان اقل من كره فلا يجوز اي خلافاً للشبه في اجازته قال فيها عنه لو اتقضى دقيقاً عن قح والمحقق اقل كره فلا بأس به اذ ان يكون الدقيق اجود من القمح (وان حل) بفتح الحاء الملهمة وتشد اللام اي حضروا في (الاجل) الذين القرض او كان حالاً، ابتداء جاز قضاؤه (٢) شئ (اقل) منه (صفة) وقد راء بما

(قوله فلا يلزمه) اي بانه تبرع على يملكه (قوله وندب) اي التصديق به (قوله بيان لمحكم) اي المنشوش (قوله التصديق) قوله لان يسه اي المنشوش الخ عليه يسه قدياً بالجمع (قوله ثمة) اي المنشوش (قوله علم) يضم العين (قوله والا) اي وان لم يعلم بمتاعه (قوله يصح) يضم الياء ويكون اتمام المهمة وفتح الراء الجيم اي يقين (قوله وهو) اي الثالث (قوله وقدمه) اي الجواز (قوله بكر) بفتح الواو (قوله وسكون الكاف) فراء اي نفي من الابل (قوله رابعاً) بفتح الراء اي عبراً بلغ سبع سنين (قوله وقال) اي الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم (قوله قضا) اي ما عليه من سلف او بيع (قوله ان لم يشترط) اي ان القضا باحسن صفة (قوله في عقد القرض) اضافته للبيان (قوله والا) اي وان اشترط

فيه (قوله فهو) اي القضا بالافضل صفة (قوله جاز نفعاً) اي المصنف ذكر يجوز (قوله والعادة) اي كنف الجارية بقتضاء القرض بافضل صفة (قوله كالشرط) اي في ايجاب التصريح للقضا ما فضل صفة (قوله فيها) اي المدونة (قوله جاز) اي قضاؤه (قوله وان كان) اي الدقيق (قوله من كره) اي القمح (قوله لانه) اي المنرض بكسر الراء (قوله ربيع) بفتح الراء وسكون المشدقة اي زياد دقيق القمح على كره (قوله فيها) اي المدونة (قوله عنه) اي اشيء (قوله وان كان) اي دين القرض

(قوله وارديب) عطف على دينار (قوله اوشقة) عطف على دينار (قوله ردى) نعت نصف (قوله كامل) او ادب اوشقة (قوله لانه) اى القضا باقل صفة وقدرا (قوله واولى) بفتح الهمزة فى الجواز (قوله الشرط) اى ان حل الاجل (قوله المتع) اى القضاء باقل صفة وقدرا (قوله لانه) اى القضاء باقل صفة وقدرا (قوله تسلف) اى واقطاع بعض الحق يقع له (قوله ولو قل) اى الزائد فى العدد (قوله لانه) اى القضاء باقل صفة وقدرا (قوله وزن كل واحد منها) قوله وازنة اى كاملة الوزن كل واحد وزنه وزن درهم (قوله بغير شرط) صفة قضاء (قوله وان قضاك) اى من المائة التى وزن كل واحد منها نصف درهم (قوله ثم قال) اى فى المدونة (قوله انصافا) اى وزن كل واحد منها نصف درهم (قوله واولى) اى ٥٣٣ ضابطا واما عدة (قوله كانت) اى المدفوعة قضاء (قوله

الصون) جمع عين اى المدفوع عنها والمدفوعة اى فى الصفات (قوله الاولى) بضم الهمزة اى قضا مائة وازنة عن مائة انصاف (قوله ههنا) اى الجواز (قوله عددا) اى بالوزن بحيث يساوى نصف الدرهم الدرهم فى القيمة (قوله حقيقى) اى حقيقى اعتبار (قوله الوزن فقط فى التعامل) قوله مسئلة المدونة المذكورة اى القضاء عن مائة انصاف مائة كاملة (قوله والا) اى وان كان معتبرا نصف درهم (قوله منع) بضم فكسر اى قضاء المائة الكاملة عن المائة الانصاف (قوله مطلق) اى من التقيد باعتبارها درهم (قوله علم) بضم العين (قوله انه) اى الشان (قوله عن المائة درهم) اى الكوامل (قوله ما تقي) بضم

كأن صدق تارا وأردب أو شقة ردى معن كامل جسد لانه حسن اقتضاء واولى باقر صفة فقط واولى قدرا فقط ومفهوم الشرط المنع ان لم يحل الاجل لان فيه ضم وتعمل اى أمقط بعض الحق وبالله لا اله وهذا يؤدى لسلب جبر تفعل الان التهييل تسلف لا يجوز قضاء قرض بشئ (أزيد) منه (عددا) ولو قل على المشهور لانه سلف يادى ويجوز قضاء مثل العدد الذى عليه المتعامل به عددا ولو كان زائدا أو ناقصا فى المدونة وان اسلف رجل مائة درهم عددا ووزن نصف درهم فضلك مائة درهم وازنة بغير شرط جاز وان قضاك تسعين وازنة فلا خير فيه ثم قال وان اقربك مائة درهم وازنة عدد افقتضيه خسين درهمه انصافا جاز ولو قضيته مائة درهم انصافا ونصف درهم فلا يجوز وان كانت أقل وزنا واصل هذا انك اذا اقترضت دراهم عددا غايران فقتضيه مثل عددها كانت مثل وزن دراهمه او اقل او اكثر ويجوز ان تقتضيه اقل من من عددها على مثل وزن او اقل اذا اتفقت الصون فان قضيته اقل من عددها فى اكثر من وزن او قضيته اكثر من عددها فى اقل من وزن فلا يجوز اه اوالحسن فى شرح المسئلة الاولى هذا فى لا يجوز الدرهم له عدد او ما فى بلاد لا يجوز فيه الدرهم الا وزنا فلا يجوز فيها ولا قرضها الا وزنا فحيز حقيقتان يقتضيه عن مائة انصافا خسين درهمه عدد مثل وزنها اه ابن عرفة اختلف فى مسئلة المدونة المذكورة فقيل الجواز فبكون الاقص معتبرا درهمه انصاف درهم والامنع كزيادة كثيرة فى العدد وقيل مطلق اه الخط علم من كلام المدونة انه لا يصح ان يقتضيه عن المائة درهم ما تقي درهم انصافا ولا عن المائة نصف خسين درهمه ولا عن درهم نصفين ولا درهم عن نصفين وهو ظاهر والله اعلم وعطف على عدد انقال (او) اى ولا يجوز قضاء قرض ما يزيد (وزنا) فى التعامل به وزنا حل الاجل ام لا بالسلب زيادة (الا) ان تكون زيادة الوزن يسير تبدا (كرهان) احد التقديمين على الآخر (ميزان) واسنوا لهم ما فى ميزان آخر فيوزن فى التعامل به وزنا فان كان التعامل به عدد فقط جازا لقضاء ما يزيد وزنه تساوى العدد كما تقدم وعطف على معنى ان يد عدد اى لان زادا بعدد فقال (او) اى ولا يجوز قضاء قرض ان (دار) اى حصل (فصل) بفتح الفاصول كون القضا المحجة اى زيد (من الجانبين) اى المقرض والمقترض ظروجهما عن باب المعروف الى باب المكايسة كقضا متعة محبة عن عشرة تزييدية وهذا كالنقد لقوله وان حل الاجل الخ (وتغن) اشهر (المبيع) المترتب فى ذمة المشتري حال

بفتح التامة عن مائة بلان لا ضافته (قوله خسين درهمه) اى كاملة (قوله ولا عن درهم) اى كلى (قوله ولا درهمه) اى كاملا (قوله وهو ظاهر) اى وقيد اى الحسن باعتبار التعامل بالنصف كالكامل فى القيمة اعتبارا بالعدل بالوزن وسكن ابن عرفة خلافا فى تقييد مبالغ والملا (والله اعلم) قوله تسلف زيادة (قوله لا يجوز) اى درهمان الميزان (قوله ازيد) بفتح الزاى اى يادى (قوله تسعة محبة) هذه حيدة (قوله عشرة تزييدية) هذه مائة فقد فضل القرض باسقاط واحد او المقترض بجودة المحبة (قوله هذا) اى او دار فضل من الجانبين (قوله كالنقد) اى بعدم دوران الفضل من الجانبين (قوله القرب نعت عن

(قوله كونه) أي القرض (قوله قضاؤه) أي القرض (قوله في جواز) صله كاف التشبيه (قوله مطلقا) أي عن التقيد بمحاول الأجل (قوله عددا) أي فيما يتعامل به عددا (قوله ونأ) أي فيما يتعامل به وزنا (قوله لمسته) أي لا أكثر (قوله وهي) أي العلة (قوله فان حل الأجل جاز) أي قضاؤه باقل (قوله ان كان) أي القرض (قوله فان كان) أي القرض (قوله جاز) أي قضاؤه (قوله والا) أي وان جعل الأقل في جميع الأكثر (قوله منع) بضم فكسر أي قضاؤه (قوله وهذا) أي التفصيل المتقدم (قوله ان قضاؤه) أي عن المبيع غير العين (قوله غير طعام) فان كان طعاما منع لبيع طعام المأذنة قبل قبضه (قوله بعه) أي القرض (قوله بالمأخوذ) أي قضاؤه لأن لم يميز كميون بضم جسته ٥٢٤ (قوله وسلم) عطف على بيع (قوله فيه) أي المأخوذ قضاؤه فلا يجوز قضاؤه درهم

كونه (من العين) أي الدنانير أو الدراهم أي قضاؤه (كذلك) أي قضاؤه القرض في جواز بافضل صفة مطلقا باقل صفة وقد ران حل الأجل (وجاز) قضاؤه من المبيع العين (ما أكثر) عددا أو وزنا حل الأجل أو لا لا تتفاضله منته في قضاؤه القرض وهي سلف جوعتعاو أكثر قبله من العين عن العرض والطعام فيجوز قضاؤه قبل الأجل بعبارة مقيدة وصلة لا لا يدخل الضمان وأزاد ولا أقل وأشع وتقبل فان حل جائز ان كان عرضا فان كان طعاما وجعل الأقل في مثله وأبرأ من الباقي جاز ولا منع للمفاضلة في الطعام وهذا ان قضاؤه بغيره فان قضاؤه بغير جسته جاز ان كان القرض غير طعام وجاز بعه بالمأخوذ من قبل رأس المال فيه (ودار) أي حصل من البائعين (القتل) في قضاؤه القرض (بسكة) في أحد العوضين وجوده في الآخر فلا يجوز قضاؤه مسكوكا دفني عن غيره جدي وعكسه (و) (بإصباغة) في أحد هما وجوده في الآخر فلا يجوز قضاؤه مسكوكا دفني عن غيره جدي وعكسه واختلاف في قضاؤه المسكوك عن المصوغ وعكسه ومذهب ابن القسطنطين جواز ابن الحاجب والمسكوك والسباغة في القضاة بالخروج اتفاقا ضيق الاتفاق الذي سكا المصنف انما هو فيما بين المسكوك والمصوغ وغيرهما لا فيما بين المصوغ والمسكوك لانه اختلف في جواز قضاؤه أحدهما عن الآخر على قولين حكاهما ابن الصغور والمسكوك لانه اختلف في جواز قضاؤه أحدهما عن الآخر على قولين حكاهما ابن عبد السلام وغيره ومذهب ابن القسطنطين جازوا قالوا في قوله وصباغة بمعنى أو (وان بطلت فلوس) بضم القامع فلس بقضها وسكون اللام أي الخاص المسكوك الذي يتعامل به ومعنى بطلانها ترك التعامل بها بعد ترتيبها في ذمة شخص بقرض أو بيع ومثله الدنانير والدراهم في التلقين ومن اتباع نقد أو اقترضه من بطل التعامل به لم يكن عليه غيره ان وجد أو لا فقيمت ان فقد أو في الجلاب ومن اقترض دنانيرا ودراهما أو فلوسا أو باع بها وهي مسكوكه مرة ثم غير السلطان السكة وأبدلها بغيرها فانما عليه مثل السكة التي قبضها ولازمة يوم العقد القراني في شرحه ولو انقطع ذلك النقد حتى لا يوجد مكانه فقيمه يوم انقضاءه ان كان حالا ولا في يوم بطل الأجل لعدم استحقاق المطالبة قبله وقوله مثل السكة التي قبضها بمعنى في القرض وقوله يصل الأجل لعدم استحقاق المطالبة قبله وقوله مثل السكة التي قبضها بمعنى في القرض وقوله زمن يوم القديس يعني في البيع فهو نقد وشتر مرتب وهذا اقل ابن شد وغيره من الشيوع وفي المدونة من ذلك عليه فلوس من بيع أو قرض فاستقلت لم تقبضه إلا بها قاله ابن المسيب في الدراهم اذا استقلت اه (قاله) لا يبطل التعامل به على من تربى في ذمته وأولى ان تفسر في جميع

عن القرض غير الدين درهم وأما المال دينار (قوله من غيره) أي المسكوك (قوله جدي) نعمت غير (قوله عكسه) أي قضاؤه مسكوكا بغيره من مسكوكا دني (قوله عكسه) أي قضاؤه غير مصوغ بغيره من مصوغ دني (قوله عكسه) أي قضاؤه المصوغ عن المسكوك (قوله القضاة) صله كاف التشبيه (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله لاه) أي الشان (قوله اختلف) بضم التاء (قوله أحدهما) أي المسكوك والمصوغ (قوله ومثله) أي الفلوس (قوله الدنانير والدراهم) أي التي بطلت (قوله في التلقين) خبر مقدم (قوله وأما اقترضه) أي النقد (قوله أي) النقد (قوله عليه) أي المبيع (قوله المبيع) أي القرض (قوله غير) أي النقد الذي بطل

(قوله ان وجد) بضم فكسر أي النقد الذي بطل (قوله والا) أي وان لم يوجد النقد الذي بطل (قوله فقيته) استقرار أي النقد الذي بطل تازم من هو عليه من النقد التعامل به (قوله وهي) أي الدنانير أو الدراهم (قوله عليه) أي المقترض أو المشتري (قوله يوم العقد) تنازع في قبضه ولزم (قوله أي) أي القرض أو البائع (قوله قيمته) أي النقد (قوله ان كان) أي الدين (قوله هذا) أي يوم مثل ما بطل ان وجد فقيته ان لم يوجد صله (قوله فقيته) بضم الميم وكسر القاف أي ترك التعامل بها (قوله بها) أي مثلها (قوله على من تربى في ذمته) خبر المثل (قوله أولى) بضم الهاء (قوله فقيتها) أي الدنانير والدراهم

050

ای مختارهما صله اقتصر

(قوله فيها) ای السکه التي

اعتبار يوم الحسم (قوة)

وہو) ای الغبار یوم
الک (شامیہ) ای

أي، الدفان أو الدواحم

ای المدونة (قوله بما اذا لم

والا ایوان کان مطل

الجديدة) يانما (قوله

واخذہ ای الدین (ملوہ)

(دخل) إلى باب الدين (قوة)

اعني قوله والوالدان غور (قوله

(ب) بضم اللام وشد

مطل المدین - قی بطل ما علیہ

(قوة بانه) ای الشان (قوة

نوا و جمل) بضم فسرای

Zurück

وہود میں) جہنم کی عسارت

(قوله) اي المذكور من طرح البرزقي الملاحف الردية (قوله تطلع) اي الملاحف الردية (قوله فباعلت) بقر بالصدق (قوله من الخطا) بفتح الخاء المعجمة ٥٦ ضد الصواب (قوله الخطا) بضم الخاء المعجمة جمع خطوة (قوله برغن خيل الخ) عطف

على اجرة (قوله من حرق) وقيل بر اي الذين يحرقون الملاحف الردية قال ابن العطار واتي به ابن عتاب وقيل تطلع خفا ونطى للمساكين قاله ابن عتاب وقيل لا يصلح الادب في مال امرئ مسلم ابن تايي هذا الخلاف في نفس المغشوش واما الورق فبجل مثلاً قاله لاثائل فيما علم انه يؤدب بالمال وما يفعله الولاة فهو جوارثك فيه اه وتقال الواو اثر يسر العقوبة بالمال نص العلماء على انها لا يجوز بها مال وتوى البرزلي بتطليل المغموم الملقب بالخطا برز الشيوخ يمدونها من الخطا و يقبضون عنها ما بها الخطا وتختلف في طرح المغشوش والتصدق به حرق الملاحف الردية الشيعية وشبه ذلك انما هو من باب العقوبة في المال لا من العقوبة به ومنه التصديق بجره المسم نفسه للكاره على عصره خراوى خنزير وعن خيل وسلاح مبيع لمن يقاتل بها المسلمين وما روى عن مالك رضي الله تعالى عنه من حرق بيت الجمل فقه وشاذور اربع لذلك ان المراد التي الذي يباع فيه الخمر هي عقوبة في المال الذي يبيع الله تعالى فيه واستحسن البرزلي اغرام مرسل البهائم في الكرم شيأ جاز على مذهبه الا ان يكون ما يغرمه قدر ما اقلقه البهائم فيكون من باب غرم المتلف لا من باب العقوبة بالمال اه ويجوز ان التصديق بالمغشوش ان لم يكن بل (ولو كثر) المغشوش قاله مالك رضي الله تعالى عنه واثاب برزلي لقول ابن القاسم لا يتصدق بالكنيزي يؤدب صاحبه ويرد له ان من غشبه و لا يبيع لمن يؤمن الخطا قول ابن القاسم احسن من قول مالك رضي الله تعالى عنه ما لان الصدقة من العقوبة والعقوبة بالمال كانت في اول الاسلام ثم نكفت وصارت في البدن فقول ابن القاسم اولي بالصواب والقاسم ان لا يتصدق بكثير ولا قليل واستثنى من تصدق بماغش فقال (الا ان يكون) المغشوش (اشترى) بضم الفوقية وكسر الراء (كذلك) اي مغشوشا فلا يتصدق به ولا ينزع منه ولكن لا يبيع من بعه واستثنى من اشترى كذلك فقال (الا) الشخص (العالم) بغيره يشترى به (ليبيعه) اي المغشوش غشابه فيصدق به عليه ومعه هوم لبيعه انه ان اشتراه ليا كله او يدخره فلا يتصدق به عليه ومثل الغش فقال (كذلك) بفتح اللوحدة وشذ اللام (الخمر) بضم الخاء المعجمة والميم جمع خمر بكسر هاء ثمرة المرأ ذر اسهام خراو حبر او غيره ما (بالنشا) بكسر التون وانعام الشين اي الصمغ والعجين وغوهم ابن رشد فان علم المشتري بياها بالنش او انه يصفقها ويشذها فلا كلام له وان لم يعلم ذلك فله الخيار بين ردها والتصدق بها فان كانت تدت الى القصة ان كانت اقل من القرض وكذا ان علم باهاه ولم يعلم انه يشذها وهذا الحق قول ابن حبيب ما يصنع الحاكم من تصميص الدجاج غش لانه وان كان لا يحنى على المشتري فقد يحنى عليه فدراما حدث قيمان الشدة واصفا قوله اعلم (وسيلك ذهب جيد ردي) ليوهوم جوده فجمعه وكذا القصة ويكسر ان خف التعامل به ومن خطا الردى بالجسد خطا لهم الاتي يلهم الذكر والهزل بالسجين والعجز بالانسان والشعر بالقصم (ونفع اللحم) بعد سلطه فتم قشره الا على فظهره احسن وهو ليس كذلك في جماع ابن القاسم فمن حرق سوق المسلمين لجعل في كاله زنا انه يخرج من السوق وذلك اشد عليه من الضرب ابن رشد ظاهر قوله انه يخرج ادبانه وان لم يقتله وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون من غش في اسواق المسلمين بما يقبضون بالضرب والاخراج من السوق ان كان

على اجرة (قوله من حرق) بيت الخمار بيان (قوله لذلك) اي التاديب في المال لا به (قوله شيأ) مقصود اغرام المضاف لقوله الاول (قوله مذهبه) اي البرزلي في التاديب بالمال المصدوم من الخطا (قوله الا) اي وان لم يؤمن غشبه به (قوله ومثل) يقصدها مثلاً (قوله) اي المشتري (قوله وان لم يعلم) اي المشتري (قوله ذلك) اي بها بالنش او انه يصفقها ويحسبها (قوله ردت) بضم الراء اي انحر (قوله ان كانت) اي القصة (قوله ان علم) اي المشتري (قوله بها) اي بغير (قوله به) اي النشا (قوله انه) اي النشا (قوله من تصميص) الدجاج (قوله ما) بيان (قوله غش) خبر ما (قوله انه) اي التصميص (قوله وان كان) اي التصميص الخصال (قوله عليه) اي المشتري (قوله فيها) اي الخمر (قوله من الشدة) بيان لما (قوله يكسر) اي المكسر لمن ذهب جيد وذهب دله (قوله بغير) يقصدها وجيم محققا اي فسق (قوله زنا) اي ليعلق به بعض الحب

المكبل (قوله يخرج) بضم الياء موقع الرام (قوله وثبت) اي اخراجه من السوق (قوله وان لم يتعد) اي الغش اعاد

(قوله يرجع) يضم الياموقع الحميم (قوله وقد) أي أخرجه من السوق (قوله الرجوع) أي الى السوق (قوله ولا يعرف) يضم الياموقع الرمال (قوله ولا) أي ولا كان ينكح الرجوع ولا يعرف (قوله دب) يضم فكسره متغلا • (اصل في بيان ما يحرم فيه ربا القتل والناسن الطعام) • (قوله لمن الطعام) بيان لما رقه منه أي الطعام يان لا رقه لوما يصير الخ) يحلف على ما يحرم (قوله والبياعات) يحلف على ما يحرم (قوله البر) يضم الموحد (قوله متلا ٥٢٧ مثل) أي يساع حال كونه متلا مثل بكسر فسكون فيما (قوله

الاحذ) يحذف الهمز وكسر انهاء المحبة (قوله والمعطى) بكسر الطاء (قوله) أي الاربي صلة سواء (قوله وقصر) بفتح خفتا مخفقا (قوله الحكم) أي منع الربا (قوله لنقيم) أي الظاهرة من اضافة المعدل لقاصده (قوله عليها) أي الذكورات في الحديث (قوله واختلفوا) أي الجمهور (قوله عليها) أي السميات ماشاركها في علمه (قوله فيها) أي العلة (قوله وعليه) أي كون العلة الاقتيات والادشار (قوله وهو) أي كونها الاقتيات والادشار (قوله ناول) بفتح ناء متغلا (قوله عليه) أي انها الاقتيات والادشار (قوله وهو) أي انها الاقتيات والادشار (قوله قيام) أي اقامة (قوله رسته) أي الادشار (قوله فيه) أي الادشار (قوله حله) أي الادشار (قوله كونه) أي

اعتداد النفس ولا يرجع اليه حتى يظهر ربه وقده بعض أهل النظر عاذاً مكان لا يكتفه الرجوع ولا يعرف والادب بالضرب وثقه ابن عرفة والله سبحانه وتعالى أعلم • (فصل في بيان ما يحرم فيه ربا الفضل والناسن الطعام وبيان ما هو جنس أو اجناس منه وما يصير به الجنس الواحد جنسين وما لا يصير والبياعات المنهي عنها وما يتعلق بها) • (عله) أي علامة حكمه حرمته (طعام الربا) أي الطعام الذي يحرم فيه ربا الفضل فان العلة الشرعية علامة جعلها الشارع غير مؤثرة في أصله في هذا الباب قوله عليه الصلاة والسلام البراءة والتشريع بالتشريع والبراءة بالبراءة والمثل بالمثل متلا مثل يدا يسف ناد واستاد فقد ربي فاذا اختلف الاصناف فبقوا كتب شتم اذا كان يدا يسف في رواية الاحذ والمعطى فيه سواء وقصر الظاهرة بالحكم على هذه السميات لتقيم القياس والجمهور والقائلون بالقياس لم يقتصروا في أن الحكم ليس بقصور واعلوا واختلفوا في العلة المتقتبة للمنع حتى يقاس عليها وقد اختلف فيها على عشرة أقوال ذكر المصنف قولين منها الاول (اقتيات) أي اكله لقيام البنية به (واندشار) أي تأخير بلوق الاحتياج اليه ابن الحاجب وعلمه الاكثر قال بعض المتأخرين هو للقول عليه وتناول ابن رشد المدونة عليه بعض المتأخرين وهو المشهور ومن المذهب ومنى الاقتيات قيام البنية به مع الاقتصاد عليه ومعنى الادشار التأخير المعتاد لاسناد ابن نابي لاحد زمته على ظاهر المذهب ويرجع فيه للعرف وحكي التساوي حديثه أشهر ولا بد من كونه معتادا فلا يعتبر ادشار الجوز والرمان لتدوره وألحق بالاقتيات اصلاح المقنات واقدام العطف بالو اوان العلة مجموع الاخرين والقول الثاني ان العلة الاقتيات والادشار وكونه متغلا للمعش غاليا وهذا القول لا ينقصا وعد الوهاب وغيره عنه عياض المقنات المدشرا التي هو أصل للمعاش غاليا ونسبه للبغداديين قال وتناول ابن رزق المدونة عليه ثم قال وذهب كثرة من شسوخنا الى انه لا يلزم التعطل بكونه أصلا للمعش غاليا وانما ادشار غاليا وكونه قوتا وأشار المصنف الى هذا الخلاف بقوله (وهل يشترط كون ادشاره (الغلبة العيش) الحط معناه هل الله الاقتيات والادشار ويشترط مع ذلك كونه متغلا للمعش غاليا أو لا يشترط معهما اتحاد المعش غاليا في الجواب (تأويلان) الاول لا يشترط والثاني لا يشترط واقتصر المصنف على هذين القولين لان الفرق على التبدل كما هي عليه ما نسبذ كان التين ليس يربوي وهذا على القول الثاني وان المعش يربوي وهذا على القول الاول وترك المصنف بقية الاقوال لمعناه عنه ولا بأس بذكرها اثنان قول اسمعيل الاقتيات والاصلاح الرابع قول ابن نافع

٦٨ مخ في الادشار (قوله الحق) يضم الهمز وكسرا (قوله واذا) أي المصنف (قوله الاخرين) أي الاقتيات والادشار (قوله وهو) بفتح متغلا (قوله ونسبه) أي عياض الثاني (قوله قال) أي عياض (قوله ناول) بفتح متغلا (قوله عليه) أي الثاني (قوله ثم قال) أي عياض (قوله الى انه) أي الشان (قوله القول الثاني) أي اشتراط اتحاد المعش غاليا (قوله القول الاول) أي الاكتفاء بالاقتيات والادشار (قوله اصلاح) أي المقنات من غير شروط الادشار

(قوله الاشارة) اى من غير شرط الاقتناء (قوله غلبة الاشارة) اى بدون شرط الاقتناء والاشارة بالفعل (قوله فيخرج) اى مما يصير فيه وبالقتل (قوله ويدخل) اى فيما يصير فيه وبالقتل (قوله الربا) اى حرمة (قوله كرب) شئ فكون (قوله الخط) اى قال (قوله هذا) اى المقتات المذخر (قوله ما) جنس (قوله غلب اتخاذه) كل ادى فصل يخرج ما لم يغلب اتخاذه ثلاث (قوله اولاصلاحه) عطف على كل والضمير لما كوله غلب اتخاذه لا كل ادى لادخل فهو المخرج (قوله واكثره) اى الاذى عطف على كل لادخل مشروبه ٥٢٨ (قوله فيدخل المخرج) تقرير على اولاصلاحه (قوله وان اصلح) حال (قوله لعدم

الادخار) الخلف من غلبة الادخار روى عن مالك رضى الله تعالى عنه و يظهر الفرق بينه والذي قبله في الغنم الذي لا يرب فيخرج على الادخار ويدخل على غلبته السادس قول الاجرى لاقبتان والادخار والتفكه والادخار السابع المالية فلا يباع فوب بشوبين ونسب لابن الماجشون ابن بشير هذا وجب الربا في الدور والارضين ولا يملك قوله الثامن قول ربيعة رضى الله تعالى عنه مائة الزكاة التاسع قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه الكيل العاشر قول الشافعي رضى الله تعالى عنه الطعم واما قوله ربا التماسي الطعام فيجوز الملعونة على غير وجه التدبير سواء كان مقتا مذكرا ام لا كرب القوا كذا والبقول الخط هذا تفسير الطعام الذي يحرم فيه ربا الفضل والساوما الطعام الذي يحرم فيه ربا النسيئة فقط ولا يحرم فيه ربا الفضل وهو كما قال ابن عرفة ما غلب اتخاذه لا كل ادى اولاصلاحه واكثره فيدخل المخرج والفضل ويحرمهما والبن لا الرضخ وان اصلح لعدم غلبة اتخاذه لاصلاحه والماء كذلك والاول الذي يحرم فيه هو الذي يسمى ربا بخلاف الثاني فلا يسمى ربا وان دخله نوع من الربا وكأته والله اعلم بما استكمل الاول نوعي الربا ينسب اليه في الذخيرة فمسائل الربا وان اقتسرت وتشعبت فشاؤها على فاعدين وجوب المتاجر وترويب المائة مع اتحاد الجنس والبحث في القروع انما هو في تحقيق هاتين القاعدتين لا وجه تأمل لا (كتب) اى هم الذي يصرف الحب البسه عند اطلاقه لم يهرته فيه وقوله وهي جنس فلا يقال الحب ينسب القمح وغيره فكيف يقول وهي جنس (وشعره وملت) يضم السين المهمله وسكون اللام آخره مشددة قوية حسب بين القمح والشعر لا تشير تسمية المتعارفة وبعض المعربين شعر الذي ولما كان اتحاد الجنس هو المعتبر في تحريمه بالفضل بين الطعامين واختلافه هو المعتبر في باحته بينهما بين ما هو جنس واحد وما هو اجناس فقال (وهي) اى الثلاثة (جنس) واحد على المعتقد لتقارب منفعتهم اى المالحاح المعلوم في اتحاد الجنس على استواء المنفعة او تقاربها قال في التوضيح فان استوى الطعامان في المنفعة كاصناف الحنطة او تقاربها كالقمح والشعر فوما جنس وان تباين شأنيهما كالتمر والقمح فجنس والمتصور في المذهب ان القمح والشعر جنس واحد لثلاثة اربعة منفعتهم اوقال مالك رضى الله تعالى عنه في الموطأ بعد ان ذكر ذلك عن جماعة من الصحابة الا امر عندنا على ذلك وقال المزاري في المصلي يختلف المذهب انهما جنس واحد وقال السيوري وقلبه عصبه الحمد هما جنسان واختاره ابن عسبة السلام محضين بان القط يفرق بين الشعر والقمح اذ يختار لقمة القمح على لقمة الشعر ويذهب اليحيى بان هذا من حيث

غلبة الخ) عليه لا الرضخ ان (قوله والماء) عطف على الرضخ ان (قوله لثلاث) اى عدم غلبة اتخاذها لثلاث (قوله والاول) اى الطعام المقتات المذخر (قوله وان) دخله نوع من الربا حال (قوله وكأته) يتبع الهمزة وشدة النون اى الشان (قوله نسب) اى الاول (قوله اليه) اى الربا وقوله وان اقتسرت حال (قوله مع اتحاد الجنس) قيدى وجوب المعاملة (قوله لانه الذي) ضمير الحب اليه عند اطلاقه حال تفسيره بالقمح (قوله لهرته) اى الحب وقوله فمأى القمح حال انصرافه اليه عند اطلاقه (قوله ولقوله وهي جنس) عطف على لانه الذي الخ (قوله فلا يقال الحب) يدخل الخ (قوله روى عن ابي حنيفة) مع (قوله بينهما) اى الطعامين (قوله بين) يقتضات متفلا جواب لنا (قوله لتقارب منفعتهما) عطف على لانسبهما (قوله على استواء المنفعة) حال

المعول (قوله او تقاربها) اى المنفعة عطف على استواء (قوله وان تباين) اى الطعامان (قوله فيها) اى الترفه المنفعة (قوله ذلك) اى اتحاد القمح والشعر في الجنس (قوله انهما) اى القمح والشعر (قوله هما) اى القمح والشعر (قوله واختاره) اى قول السيوري وعبد المجيد (قوله القط) يضم القاف وشدة الطاء (قوله يفرق) يتبع فكون (قوله اذ يختار) اى القط الخ على يفرق الخ (قوله وورد) اى قول السيوري وعبد المجيد (قوله بان هذا) اى الفرق بين القمح والشعر

(قوله والتفر) أى فى اتحاد الجنس الحاصل (قوله) أى التفرقة (قوله وهى) أى مسئلة اتحاد جنس القمع والشعر (قوله فيها) أى الثلاث مسائل (قوله كالقمع) أى فى الجنس (قوله فيه) أى السلب (قوله عدمه) أى إيراد قول السيورى فيه (قوله بغير) أى ابن عرفة (قوله حب) جنس (قوله مستطيل) فصل يخرج الحب المكعب كالذرة ٥٢٩ المبطل كالترمس (قوله حب زغب) فصل يخرج حب القمع

لترقه والتفليس لعل لأصله المتفعة وهى إحدى ثلاث مسائل حلق عبد الجند بالمشى إلى مكة أنه لا يقيق فيها بقول مالك بدوى الله تعالى عنه والثانية شيار الجنس والثالثة التدمية البيضاء وأما السلب فالذهب أنه كالقمع وفى إيراد قول السيورى فيه نظر ابن عرفة الأظهر عدمه لأنه أقرب إلى القمع من الشعر الشيخ زروق يعنى فى طعمه ولونه وقوامه وإن خالفه فى خلقته (وعلى) بفتح العين واللام حب مستطيل عليه زغب حب ثلث منه فى قشرة قريب من خلقته البرطعام أهل صنعاة البن الحط اختلف فى العلى قال مشهور المعروف من المذهب أنه جنس منفرد وقيل ملحق الثلاثة فى الجنسية وهو قول المالئين ورواه ابن حبيب وسكان بن عبد البر عن ابن كثة ٨١ (واوزو دخن وذرة وهى) أى الثلاثة (اجناس) فيجوز الفضل بينها الحط هذا هو المشهور وذرة كرايى عن ابن وهب أنها جنس واحد لا يجوز الفضل بينها وذكر ابن حجر زينة ٢٢ الحلقها بالقمع وما دعوى الجنسية ونقطة النقى عن السب ومال السب (وقطنية) بضم القاف وكسرها وسكون الطاء المهمة وكسر النون وتشد القنة وتفتقها وهى عدس وفساوحى وفول وقرص وطيان وبسلة (ومنا) أى القطنية (كرسنة) بكسر الكاف والسين المهمة وتسكون الراء وشدة النون وتسمى كثنى بوزن بشرى نبت صغيرة لها فخر فى خلاف صمد مسمول للمد مسمن للدواب نافع لاسمال فالحق فى القلوس ولعل هذا فى الربو بات لاقتباسه أو ادخلها فى بعض البلاد والآن تقدم يقتضى أنها أدواء تترك من البسلة وفى قولنا حجرة البسلى هى البسلة (وهى) أى القطنية (اجناس) فيجوز الفضل بينها الحط المشهور من المذهب أن القطنية اجناس شتى يتجهوزا أفضل بينها وهو قول مالك بدوى الله تعالى عنه الأول واختاره ابن القاسم صاحب الطر لا اختلاف صورها واسمائها الخاصة بها ومنها قها وعدم استعمال بعضها إلى بعض ولأن المرجع فى اختلاف الاجناس إلى الدرف وهى فى العرف اجناس الأقرى أنه لا تصح فى القسم بالسهم وقيل جنس واحد وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه الثانى وفى الرسالة القطنية أصناف فى اليسوع واختلف فيها قول مالك رضى الله تعالى عنه ولم يختلف قوله فى الزكاة أنها جنس واحد وذلك والله أعلم لأن الزكاة لا يمتنع فيها الجانبة الصعبة وإنما يمتنع اقتراب النجعة وإن اختلفت العين يختلف البيع الأثرى أن الذهب والفضة جنس واحد فى الزكاة وهما جنسان فى البيع وقيل الجنس والقياس جنس والبسلة والجلبان جنس واقفاً الاجناس مختلفة ونسب لآل القاسم وانتهى بغير الله تعالى منها ثم قال واختلف فى الكرسة والمشهور أنها من القطن وقيل أى غير طعم علم هو ظاهر قول يحيى بن يحيى لأزكاته بن ابن ردة وهو الأظهر لأنه عقب لأطعام ثم قال سند وعمل مالك رضى الله تعالى عنه فى المختصر الترمس مع القطنية وذكر ابن الجلاب فى تفرعه والله أعلم (وغير) بفتح النون وسكون الميم واصنافه كلها جنس واحد لا اختلاف (وزيب) ولا خلاف أن

القطنية (قوله وذلك) أى وجه اختلاف قوله فى اليسوع وعدم اختلافه فى الزكاة (قوله وإن اختلفت العين) أى الذات بالصفة (قوله وهما) أى الذهب والفضة (قوله ثم قال) أى الحط (قوله وهى) أى أن الكرسة ليست طعاماً (قوله فيها) أى الكرسة (قوله لأنه) أى الكرسة وذكر كثره (قوله وذكره) أى الترمس مع القطنية (قوله واصنافه) أى التفر

اصنافه جنس واحد وان مع التفرج جنان (ولعلم طير) كحمام ودجاج ووز وروعام (وهو) أي علم الطير (جنس) ان اتفقت مرته بل (ولو اختلفت مرته) كعلم طير عا وخمسة وعلم طير آخر ياصية قباير ارفعها أوقى احدهما أم لا وشبه في اتحاد الجنس ولو اختلفت المرقفة فقال (ثم علم ادوايه الماه) الخوا والمخ كعلم جنس واحد ولو اختلفت مرته ولو ادميه وكلية وشتر زره (و) كعلم (ذوات) الاربع (الاربع) ان كان انفسيا كعلم وبقر وابل بل (وان) كان (وحشيا) كعلم الوجل وحش وبقرة كعلم جنس واحد وان اختلفت مرته (و) كعلم الجراد وهو جنس غير الطير فيها الالباس بالجراد الطير (وفي رواية) أي الجراد وعدها (خلاف) أي قولان مشهوران سند السوم عند مالك رضي الله تعالى عنه أو معناه جنس علم ذوات الاربع جنس على اختلاف اسماء الحيوان النسيب ووحشها وعلم الطير جنس مختلف العلم ذوات الاربع على اختلاف اسماء الطيور وشبهها وانسيبها وعلم الحوت جنس ثالث مختلف الجنس الاولين على اختلاف اسماء الحوت ما كان له شبه في البر وقوا ثم جنس علم او ما لا شبه له بالجراد جنس رابع فكل جنس من هذه الاربع يصور به بالجنس الآخر مع فضل احدهما وباسا بطري ولا يجوز في الجنس الواحد فضل ولا يابس بطري خلا الجراد فإنه قال فيها الجراد ليس يعلم وذكر ابن الجلاب انه جنس رابع عند مالك رضي الله تعالى عنه وهو مقتضى مذهبه لأنه يقتصر عنده الى ذكره ويجمع منه المحرم وبالجمله فظاهر المذهب انه جنس وبوي وقال المازري المعروف عن المذهب ان الجراد ليس برؤس خلا السموت وفي الموازيه كل ما سكن الماء من الترس فادويه والصبي فالحق قه صنف لا يباع متفاضلا ثم قال وأشار بولوا في قول النسيب القياس انه يجوز الفصل بين قلية العسل وقلية الخلل لان الاخر اخص يختلف فيها وهذا ليس خاصا بعلم الطير بل الحكم جاز في علم ذوات الماه ذوات الاربع وعلم الجراد ويستفاد هذا من تشبيه هذه الثلاثة بعلم الطير فيها الا خبر في الصبر بعلم الحيتان متفاضلا وفي صفار الحيتان يكاد متفاضلا في الطراز لا فرق في الجنس بين صغيره وكبيره وخشنة وناعجه لا فرق بين الجمل والجل ولا بين النعام والجسام ولا بين حوت الماء العذب وحوت الماء المالح ثم قال وكبد السمك ودهنه ووزنه كعلم السمك وليس البطاوي من ذلك وهو جنس السمك فإنه في حكم المودع فيه حتى يتفصل عنه كبعض الطير ولنا انهم وفيها ما اضيف الى اللحم من شحم وكبد وكرش وقلب وزنه وطحال وكلى وحلقوم وخشية وكراخ ورأس وشبهه فله حكم اللحم فيما ذكرنا فلا يجوز ذلك بالعلم ولا يصح ببعض الامتلاجه بل ولا يابس باكل الطيال اه في الطراز والجمله له حكم اللحم اذا كان ما كولا وكذلك العظم والعصب والبض ليس من اللحم كاللبن ويجوز بيع اللحم بالشحم وزيوتون بلا خلاف (وفي) اتحاد (جنسية) اللحم (المطبوخ) من جندين كعلم طير علمهم في انا أو انا من يارنا قلله لكل منهما عن التي منه صرنا من الطير بها جنسا واحد يصح الفصل فيه وعدم اتحادهما ويقا متهما جاز في اصلهما (قولان) قال في التوضيح قال في الجواهر المذهب ان الامر ايقا اليوم المطبوخة صنف واحد ولا يلتفت الى اختلاف اجناس السوم ولا الى اختلاف ما يطبخ به وتعقب هذا بعض المتأخرين ورأى ان الزبير يخالف الطباهة وما يعمل من علم الطير بخلافه ليعمل من علم الغنم واختار ابن فارس والنسبي ان اللعين

(قوله اصناف) أي الزبيب
(قوله وانه) أي الزبيب
(قوله فيها) أي المدة
(قوله انه) أي الجراد (قوله
ثم قال) أي الخط (قوله انه)
أي الشان (قوله وهذا)
أي الخلاف (قوله هذا)
أي عدم الاختصاص بعلم
الطير (قوله هذه الثلاثة)
أي ذوات الماء وذوات
الاربع والجراد (قوله فيها)
أي المدة (قوله والجل)
أي المدة (قوله تكون الميم)
أي الجنبين (قوله ثم قال)
أي الخط (قوله ولين اللحم)
صفتها على بعض (قوله
هذا) أي حلقه الجواهر

(قوله خلاف) اي دل

قولان (قوله ترجع الخ)

عنه الجوزي الخ (قوله

فيلج) اي المرق (قوله

ومرق ولم) عطف على

ثائب فاعل يباع (قوله

يصرى) بضم ففتح (قوله

من مرق) بيان لما (قوله

هذا) اي كون العظم كالصم

(قوله والاول) اي عدم

يصرى العظم (قوله نينا)

اي المدونة (قوله لانه) اي

السوف (قوله عرض)

بصكون الراة (قوله

ان لا يجوز) اي بيع شاة

مذبوحة بشاة مذبوحة

(قوله والا) اي وان لم

يستقل كل واحد حاشاته

(قوله هذا) اي قول ابن ابي

زريق (قوله فان قشر يضر

النعام عرض) انه لا يوجب

استثنائه (قوله يسه)

اي يضر النعام (قوله

اصناف) اي الا في المقت

(قوله الكائن) بفتح الكاف

(قوله يوا) اي لو كونه ليس

رواي (قوله يوا يذ كانه

راجع للاول (قوله نقل)

بصكون التاف عطف على

رواي راجع لثاني (قوله

لاز كانه الخ) معقول

(قوله هو) اي حكره

لاز كانه (قوله يوا) اي

المدونة (قوله اندوي)

معقول اتفاقا بحذف على

(قوله لا يباع) اي زيت الكائن المشتري (قوله قبل قبضه) اي لانه طعام (قوله يكسر الواحدة

الختاني الجنس اذا طعنا لا يصير ان جلد واحد ابل يقصا على اصلهما اه والجاري على
قاعدة المصنف خلاف ترجيح كل من القولين (والمرق) لعم كالصم فيباع عرقه مثله ولم
مطبوخ وعرق ولم ومرق ولم عظمه عطف على الاول اي ان يؤس او يجود يصرى في
بيع الصم المطبوخ مثله الجعان وامعه ما من مرق لان المرق من الصم وقال غيره يصرى في
الصمان خاصة وهذا نيا لا يلتفت اليه بعد ذلك ولا الى ما عدها من مرق كما لا يصرى في
الخبز يانظر الى الحقيقة (والعظم) المتصل بالصم والمتصل عنه الذي يترك كالصم في بيع الصم
يلزم فاذا بيع لحم فيه عظم يلزم خال من العظم فلا بد من تساويهما في الوزن هذا هو المنهور
واحقير الله يبيع القربا لقرمن غير اعتبار فواه وقال ابن شيبان يصرى ما منه من الصم ويبسط
العظم والاول مذهب المدونة فيما عني اختصارا سند قل هل يصلح الرأس بالراسين قال لا يصلح
في قول مالك الا ان يوزن او يوصل يصرى قلت فان دخل رأس وزن راسين او دخل ذلك في
الصرى لا بأس به قال نعم لا بأس به عند مالك سند ظاهر قوله لا يصلح الخ ان العظم لحكم الصم
ما لم يتصل عنه ومثاله البابي وغيره النسي والقول الآخر لا يجوز ان يصرى الصم والمقر لان
في عظم الصم وغيره (والجلد) الذي يترك كل منفصل عن الصم ولو في بعض البلاد (كهو) اي الصم
فتباع شاة مذبوحة عطف على ولا يستفي الجلد بخلاف الصوف فلا بد من استثنائه لانه عرض
والجلد المدبوغ عرض في المدونة لا يشرى شاة مذبوحة بشاة مذبوحة الا لئلا يضر بانه قدر
على يصرى ما قبل سلطهما ابن ابي زريق في بيع اصولهم ان لا يجوز الا ان يستقل كل واحد
جلده شاة والافوه ولم وسلعة بغير سلعة سند روي يحيى بن يحيى وهو ابن القاسم البابي
هذا ليس بصحيح لان الجلد لم يترك سلعة سلعة هذا هو الصوف فيقرق بين الجوزي وبين
وغيرهما (وبسنتي) بضم التثنية وفتح التثنية (قشر) بضم النعمان اذا بيع مثله
ومن جانب صاحبه اذا بيع بغير غيره فان قشر يضر النعام عرض في حقته وقده منافع فان لم
يستثنى لم في بيعه مثله بيع طعام عرض بطعام عرض وفي بيعه بغيره بيع طعام عرض
بطعام وكلاهما ممنوع الفضل المعنوي ومثل يضر النعام بيع غسل يشعه مثله ويصل بدون
شحمه فيستفي الشحم من الحاشية واجب (وذوزيت) كذا في بعض النسخ ذو بالوا على انه
مبتدأ آخره واصناف وفي بعضها واذي بالاصح انه معطوف على الجوزي قوله (كعب) بفتح الخاء
ومعهم وذيتون وقرطم فحقى روى بكل واحد منهم اجلس مستقل يجوز بيعه بالاخر مع فضل
أحدهما ابن عرفة في كون بز الكان وروايه في كانه ونقل النسي من ابن القاسم لاز كان
فيه اذ ليس يعيش القرط ومثاله المذهب (والزيت) اما كونه (اصناف) اي اجناس
ابن عرفة وفيه زيت الزيتون وزيت القليل وزيت الجبلان اجناس لا تختلف متافعا ابن
حارث اتفقوا على كل زيت يترك كل اندوي واياها من القاسم القليل في زيت الكان لانه لا يترك
وقال اشهب لا يباع قبل قبضه وقال النسي زيت الزيتون والجبلان والقيل والقرطم وزيت
زيت الكان والجوزي للوزن اصناف يجوز بيع منفصل بالاخر مع فضل أحدهما ويجوز
الفضل في ذبوع الكان لانه لا يراد الا كل غابا وانما ادله لا ج ويدخل في الادوية وكذلك
زيت الجوز عندنا اه ونقله في التوضيح وقده فطم من هذا ان راجع بز الكان وزنه انها

(قوله وكان) بفتح الهمزة وشد النون (قوله انهما) اي يزد الكائن وزينه (قوله ذلك) اي زيت الكائن (قوله فانظره) نفسه في الطراز لما تكلم على الزيت لما كان من ايو كل عادة فهو على حكم الطعام وان دخل في غير الاكل فزيت الزيتون جنس مع اختلاف صفاته يباع بعضه ببعض كبا لا ان يحدده تضم اجزاؤه وتنقص فجمع به بغير جامد لانه رطب يابس اذا تحقق نقص الجماد من المائع او شدة قسوته زينت الجبلان جنس فيجوز به زيت الزيتون بغسل ادهما وكذلك زيت الفجل لانه يؤول لكل بارضا في الطبخ والقلى وهو صنف للساكن بالصحراء ومنع ما قد رضى الله تعالى عنه به قبل قبضه واوجبه في الزكاة وهو عنده جنس واختلف في زيت زينة الكائن قطاها المذهب انه ليس على حكم الطعام لمنع ابن القاسم وكانه اذ ليس بعيش وقال اصبح فيه الزكاة ورواه ابن وهب عن مالك رضى الله تعالى عنه ما وهي لا تنجب في غير الطعام وان عت منقعة كالقطن والقصب والقنبريل في الحبوب والتمر والحب ٥٤٢ فاجاب ذلك في برز الكائن واخذها من زينه يقتضى كونه على حكم الطعام وهو

غير رويين وكان المصنف يربح عنده انهما رويان بحسب عادة بلده فان كسرهما من الناس بحسب يستعملون زيت الكائن في السمك ونحوه وقد قال ابن دندش زيت اربعة الفجل وزينه الكائن من الطعام لا يباع حتى يستوفي ولا يباع منها اثنان واحد وقاله المدون ومعه ذلك في البلد التي يفتان نفسه ذلك افاه الحط وتقل عقبه كلام الطراز وهو حسن مسرورا فانظر وشبه في تعدد الجنس فقال (كالعسل) يضم العين المهملة جمع عسل من تحمل وقب ورطب وزبيب وخروب فهي اجناس يجرى بيع بعضها ببعض مع فضل ادهما ويستقاد كونها رويين كونها اجناسا ويصرح رويها واخرج من تعدد الجنس فقال (لا) يتعدد جنس (الخلول) يضم الخاء المهملة جمع خل من غيب وخل زبيب وخل قرطاج جنس واحد (و) لا يتعدد جنس (الانيسة) بكسر الهمزة جمع نيسة اي مائة من ذوقه قرنيذ زبيب ونيسة بن وغيرهما كلها جنس واحد والخلول مع الانيسة جنس واحد على المعنى لتقارب منقعهما وذكر الانارح ان الخلول جنس والانيسة جنس آخر ابن دندش يحتفل ان يقال النيسة لا يصح بالقرنوب ما بينهما ولا ياتل الا مثلا ياتل لان الخل والقرطاجان بعد ما بينهما والنيسة واسطة بينهما قريب منهما فلا يجوز بالقرنوب سال ولا ياتل الا مثلا ياتل وهذا اظهر ولا يكون معام يحيى مخالفا للمدونة (و) لا يتعدد جنس (الاخيار) انما هو الزاوي المجمع من جمع نفهي جنس واحد (ولو) كان (بعضها قطنية) وبعضها غير قطنية على المشهور (الا الكعك) المجهون او المطبخ (بابزار) بفتح الهمزة جمع بز بكسر الموحدة وقصه الفقه ويجمع ابن ابي ربي بالابزار التوابل الا خمسة والمراد الجنس الصادق بز واحد كهمس والحن الحنسي الدهن بالابزار فقال لا يجوز بيع الاسفنج بالخيزر مع فضل ادهما والاسفنج الزلاية وقال ابن جاحق فيوز بيع الاسفنج والمسنة بالخيزر مع فضل ادهما (و) كزبيض فهو بالجر عطف على حب فهو روي على المشهور وقال ابن شعبان يجوز الفضل فيه وفي الموازي يبيض الطاهر كصف الطعام وزيت النخل ما كول من

يؤول كل بارضا عادة ويباع به في الكس من ناوله وقفا واختلف فيه الشافعية فقال بعضهم فيه الزكاة ما كول كزيت الفجل واذا طرح فيه ملح ساغ اكله وقال بعضهم لا يابا فيه لانه لا يستطاب ثلث ريعه ويعد كاسفنها يخرج من الماء كول ولا يابا من ايجاب زكاته على قول كونه ما كول لانه انما تنجب في حبه وهو ما كول مستند غير مستفيض واختلفت من زينه لوجوبها في جميعها ساعلي غيره ولان الرابا انما يجرى فيها بشتات ويشر او يصنع المقتات وزيت الكائن ليس كذلك عادة ولا يابا في زيت السليم لانه لا يؤول كل حبه ولا زينه وزيت النخل ما كول من

نبتا كول ويشر بارضا عادة من مجموع الناس وزيت الحوزما كول من ما كول يشر مجموعا والطاوس يفر اسان والعرق وكذلك زيت القرطم وزيت البطيخ اي الحبة الخضراء هو كثير بالشام والبلخه تشكل زيت يدخران كان يؤول هو وجبه غالب اقسمه الرباوان كان حبه لا يؤول كل كزيت الفجل وقصه الربا اعتبارا بزته وان كان يؤول كل حبه وهو لا يؤول كل قصبه خلاف ا ابن دندش عن مالك رضى الله تعالى عنه لا يخرج الزيت المطيب بشعر من جنسه ويخرج عنه الزيت المطيب بالمشك والعبير والعود وشبهها (قوله فيه بقتحات) مثقالا (قوله تحمل) باعمال الحط (قوله النيسة لا يصح بالقرن) اي على كل حال لانه رطب يابس من جنسه (قوله بينهما) اي التمر والنيسة (قوله بينهما) اي التمر والخل (قوله فلا يجوز) اي التبيذ (قوله نفهي) اي الاخيار (قوله المراد) اي بالابزار (قوله المسنة) انظر ما شبهها وانما عنها (قوله فيه) اي ابن الاخي

والطوس فادونها بما يطير أو لا يطير يستحق أو لا يستحق صغيره وصغيره فلا يباع المثل
بمثل صغيره وإن اختلف العدد كبضعة (د) كزكرو) يضم السين المهملة وفتح الكاف
مشددة فهو ربوي وكله جنس واحد (د) كزكرو) فهو ربوي وقصده أنه اجناس
(د) كزكرو) يضم فسكون ضغ (ابن) من ايل او بقرا وفتح حليب أو تخيض أو مضروب وكله
جنس واحد ولومن أدى خلايجوز يبعه بطن أدى أو ضم فضل أحدهما ضم عليه المثل الذي
في حاشية المدونة ابن ناسي ابن الأدي عندي كجد الا لسان من الانعام فيصير الفضل فيه وفيما
واقه أعلم (د) كزكرو) يضم الحاء المهملة واللام ويصنف بالسكون نحو ربوي (د) وحمل) محل
ربوي (د) ان اخضرته أي كانت خضراء فينبع بها قبل قبضها والفضل فيما كان كانت يابسة
فليس ربوي به فلا ينعى ذلك فيها اورب به مطلقا (تردد) الحظ اختلف في الحلية هل هي طعام
قاله ابن القاسم في الموازية أو دواء قاله ابن حبيب وقال اصبح الخضر اطعموا واليابس تدوا
ورأي بعض المتأخرين ان هذا تفسير للاولين وان المذهب على قول واحد وبضمهم أنه
خلاف لهما وان المذهب على ثلاثة أقوال ولذا قال تردد) حال في التوضيح اختلف في الحلية
انما هو في كونها طعاما أو دواء لاني كونها ربوية وكلام المصنف وبهم ذلك لانها انما تكلم
في الربوي اه وقد اعترض الشارح على المصنف بجل ما اعترض المصنف به على ابن الحبيب
ويتهم من كلام ابن عبد السلام انه يستأمن اختلف المذكور اختلف في كونها ربوية أم لا
فانه قال بعد ذكر اختلف المتقدم وتظهر من اختلف بين من أثبت مطعومها مطلقا وبين من
قيدها بالخضر اه انما هي الاول ربوي به لانها تدخر للاصلاح وعلى الثاني قيلها بالخضر
لأنه تدخر فلا تكون ربوية وان كانت طعاما قاله الاقرب عندي انها ليست بمطعوم وانما طالب
استعمالها في الادوية اه واطاهر ان المصنف اعتمد هذا (ومصلح) أي اطعمها ربوي فهو
صنف آخر معدود وعطفه على جنسه شيء وهو ان ليس مقننا بل هو ملحق به نعم هو طعام
للنهي ربوية المدونة ان التوابل طعام ولذا قال ابن عرفة الطعام ما طلب اتقاه لا كل أدى
أو اصلاحه أو شربه (الحل) يكسر الميم (وبصل ونوم) يضم المثلثة وتبدل فاه اخضر بن أو بابسين
الشارح لاخلاف في ربوية الثوم والبصل وهما جنسان عند المأدنى الله تعالى عنه ولم أر في المصنف
خلافا لبا هو جنس آخر (وتابل) أي ثمة فاقية وبلى ألفه موعدة متقوسة ومكسورة
وفي الحكم ان بعضهم حزمه ومثله فقال (كفلفل) يضم القامين معروفة والحق به ابن
عرفة التجميع (وكزبرة) يضم الكافوا الموحدة وتفتح وتبدل لاني سنانا كانت يابسة
لاخضره المعروف بالاصلاح كالسقي (وكرويا) كزكرويا وكتميه (وآيسون) عبد الهزم
آوله بلبه فون مكسورة لثنا فتصنف فينمسه آترو نون (وشمار) بشين مبهمة ككتاب
(وكونين) بفتح الكاف موضع الميم مشددة اخضر وأسود ويسمى الثاني حبسود وشيزا
بفتح الشين المبهمة وهذا أكثر استعمالا بين القاسم الشارح والكرويان والآيسون طعام عند
واصبح هذه الاربعة ليست طعاما هي دواء وانما التابل الذي هو طعام القليل والكرويا
والكزبرة والقرا والسنبال ابن حبيب الشونيزا ترد من التوابل لا الحرف وهو حب
الرشاد ابن عرفة قول النسي يجوز ذكره في الارض بالمسكي نص في انها غير طعام (وهي) أي

وبنها نون ساكنة

(قوله اتفق) يضم التاء وكسر القاء (قوله وجودها) أي العلة (قوله والّا) أي وإن لم يعلل تردد، نعمم اقتباسه في الجواز (قوله فهو) أي التين (قوله فيه) أي التين (قوله الليم) بكسر اللام وسكون الباء أي اللامون المالح (قوله لانه) أي التاخير (قوله بها) أي الأبرار (قوله الحلاب) ٥٤٤ بفتح الحيم وشذ اللام آخره موحدة (قوله ليس) أي الزعنون (قوله ساقه) أي لم

الزعنون (قوله شرب) يضم فكسر (قوله فيه هذا) أي قول ابن حصون من منع سلقه (قوله وهو) أي الإجماع القطعي (قوله نقل) يضم فكسر عطف على بلغ (قوله فيه) أي استنبه (قوله ثانيا) أي وثانيا لا يستتاب (قوله ان كان) أي ما اجمع عليه (قوله العبادات الخمس) أي الشهادة والصلاة والزكاة وصوم رمضان ووج البيت (قوله من الإجماع الخ) بيان (قوله أوجه) بفتح الهمز وسكون الواو وفتح العين المصحفة فكسر الموحدة أي اجمعها (قوله لم يقاء أصله) أي مزوجا بأرضه (قوله أو يقلع أصله) عطف على شأ (قوله هو ان كانت طعاما) حال (قوله كفايت) يضم الهمز ففتح معجزة (قوله حويل) يضم الحاء المهملة والزاي وسكون التون وضم الموحدة (قوله قلبي) أي الدوا (قوله انه) أي التين (قوله وكذلك) أي العنب في منع الفضل عنه (قوله فيه) أي الكودومين العنب والتين (قوله الأول)

التوايل المذكورة (أجناس) الشافح وفي الكمون جنس واحد (لا كخردل) بفتح إجماع المحبة والحدال المهملة بينهما زامسا كنه قلبي من المصنف فلا يندرج في الفضل ولا يندرج في البصل والجزر وانبطج والقرع والكرات وحسب الزناد الشارح ظاهر كلام ابن الحاجب ان الخردل يروي ونسبه بعد ذكر الأقوال في علة زنا الفضل في الاتفاق على وجوده فيه يروي كالخنة والشعير ثم قال والخردل والقرطم وترد ما لا يرضى الله تعالى عنه في التين لعدم اقتباسه في الطائفة والأهوه وأظهر في القوتين من الزبيب قال في التوضيح الخردل بالال المهملة والالتف في التين أنه يروي لما حله المصنف وقد ذكر صاحب التلخيص خلافا فيه الرماح وابن عرفة الليم طعام لا يتاخر لانه انما يستعمل في المسفات ونحوها الرماح أشربة الحكم كاهل يروى على اختلاف في يروى بها ولا يتابع بطعام موشر أبو حصن لا يجوز الفضل في الأشم به كلها شراب الورد وشراب البنفسج وشراب الحلاب وغيرها تقارب منعها ولا يجوز غسل القصب بالقصب فإذا صار شرابا لم يدخل في الأبرار فيه فصار مثل اللحم المطبوخ بها بالفي والمطبوخ ليست بطعام والحلاب طعام (و) لا زعنون (ابن يونس ليس بطعام اجماعا ابن حصون من منع سلقه في طعام يستتاب فان لم يشرب علقه لإجماع الأمة في إجازته بعد الخلق ما لا يابى عن من هذا فقال ان ثبت عندك ذلك الإجماع فهو واحد فلا يستتاب وان ثبت عندك بطريق يحصل له العلم به يستتاب ابن عرفة الصحيح ان الإجماع الذي يستتاب منكره ما كان قطعيا وهو ما بلغ عند قائله عدد التواتر ونقل متواترا على خلافه في التين ان كان فهو العبادات الخمس وما نقل من الإجماع في الزعنون لم أجده في كتب الإجماع ومن أوجبها كتاب الحافظ أي الحسن الطائفي ونقلت على نسخة منه بخطه لم أجده فيها حاله (وخضر) يضم النون وفتح الضاد المجهمة جمع خضر يضم فسكون أي شأ أخضر وعقد شافيا مع بقاء أصله كجارية وملاوخي وأذنجان وقرع وقل أو يقلع أصله كخس ويقل قلبي تدري وان كانت طعاما (ودوا) ككفايت ويروى يسيل وجوب لا يصير منها زبما كقول قلبي طعام (وتين) جنتا تين فوقية قضية والراجم أنه يروي كافي نقل في ونس ابن المواز قال والله تعالى عنه لا يجوز في العنب التفاضل بفضه بعض وان كان أحدهما لا يربب وكذا التين وأحدهما لا يربب ويحكم به بالأغلب فهذا نص بالله تعالى عنه ان التين يروي اه وظاهره شجرة لا خضر والبايس وقل الأول خردل يروي (وموز وفاكهة) كنفوخ وإياض وتحتاج وكثير ومان فلست تدري به ان لم تدري (ولو ادخرت) يضم الدال وكسر الدال المهيضة (يقط) يضم القاف وسكون الطاء المهملة أي فاحسب من البلاد كذا في التقاع ونحوه يمشق وغيرها وكالبطيخ الأصفر يضربان لشدة وراحتها وعدم اقتباسه (وكبدق) ويجوز لوز وفسقن فلست تدري به على المشهور وان ادخرت في الأقطار كلها لأنه ليس بالاقنيات ابن عرفة وسكمن ربا النسل أصل في الأربعة البرد الشعير والتمر والمخ وعلته اضطراب الباس في سكمنها

أي الأخضر (قوله اجاص) بكسر الهمزة وشذ الجيم واحمال الصاد (قوله يمدق) بكسر الدال وفتح الميم الاقتباس وسكون التين المهملة فتنافس دية الشام العظمى (قوله لانه) أي ادخارها (قوله علة) أي حكمة حرمت (قوله في كوتها) أي العلة

الاقتيات اولاد خارا كل غالبا ثالثها الاول والادخال لم يجعل القاضي وابن نافع مع رواية
الموطأ رواية بقدره النفس من الاجرى عن بعض اصحابنا علمته في البر الاقتيات وفي آخر التشكك
الصالح لقولهم وفي المكونة مؤلفا ابن القصار والقاضي الادخال لعش غالبا الشئ لا يصح
لان اللون وشبهه غير مختل لعش غالبا وهو يروى ثم قال ابن خرفة واختلاف في انواع لا اختلافهم
في السلة ففي كون البلوز والورد بين قسلا ابن بشير وهو قول البايع من جعل السلة
الاقتيات والادخال لم يجعل البلوز والورد بين وظاهر مقدم رد النفس قليل ابن القصار
والقاضي الاتفاق على انهما رويان ا هـ ويؤخذ من كلام البايع المتقدم ترجيح ما مضى عليه
المصنف في اللون والورد للصحة في تكميل التقييد المذهب المدونة منع الفضل في البلوز
والورد الصق والبلدق وهو ما نقل في نص ابن يونس بان البلوز والورد رويان (و) (البلدق
ان صغر) يضم الفين المهمة اى لا تفقدوا واحضرا لانه علف لا طعام واسرى الطلع والاغريض
وصرا غير الفضل مبعوثه دم السمن طلع قافر يض فلع مسغير فهو فيسرب طراب فترقد
جعت اوا ثلثا طاب برت قاطما من الطلع والاقتيات الاغريض وكذا الخ وصود يسع
بهضيا بعض نسع وأربعون مودة من ضرب سبعة في مثلها يشكر ومنها احدى وعشرون
صورة والمبايع بعد اقاطها ثمان وعشرون صورة وهي يسع كل يتنله ويمبايعه مجتمع خمسة
منها وهي يسع كل من الزهر والبسر والطرب والقر وسع الرب البقر والثلاث والعشرون
كلها جات وهي يسع كل من الطلع والاغريض والبلع الصغير منه ويمبايعه مودة عا في حشرة
صورة يسع الزهر منه والبسر وسع كل من البسر والطرب والقر منه قال في المدونة لا يجوز
قر طربا ويصير اوكسيرا البلم ولا كبير البلم برطب ولا يسر برطب على حال لا يمتثل
ولما تفاضلا (و) (لا ماء) بالدفلس يروى بل ولا طعام فيصوره بعضه مع فضل أحدهما
يذا يدو مساوية لا يجل لا با كثر منه مؤجلا لانه سلب برقهما ولا باقل منه لا يجل لانه ضهان
يجعل (و) (يجوز) يسع الماء (نظام لا يجل) ويسع قبل قبضه والماء القلبي وما في حكمه
على شرب عند الضرورة وجنس واحد والاجل الذي لا يشرب بحال كما البصر الملح جنس آخر
(والعجن) الحب لا يتقلد قيقه عن نفسه (والعجن) الدقيق لا يتقلد عجنه عن جنسه (والصلق)
حب لا يتقلد عن جنسه (الالتريس) فتنقله اذا تقع بالماء حتى حلا فاراد يسلقه الهبة المجففة
منه ومن نفعه بالماء (والثبيذ) القرأ زيب أوتين اى نفعه بالماء حتى يحلو (لا يتقلد) المنبوزيه
من جنس المنبوز فلا يباع به ولو قاتلا وكذا العصر ففي تبصرة النفس لا يجوز يسع ريتون
ريتون قال الامام المارضى الله تعالى عنه ولو كان الرتون لا يضر من زيت (بختلاف حله)
اى تخليل ما يبيد من فهو قر في نقل النخل عن جنسه فيصوره يسع مع فضل أحدهما (و) (بختلاف
طبخ علم ببيتس) (ابزار) فتنقله عن جنس المطبوخ بدونها وعن التي مظاهر كلام ابن بشير
(ان كل ما يطبخ يزارا) تنقل عن أصله سواء القمح وغيره والمراد بالابزار ما يشغل البصل والذئب وتقله
ابو الحسن عن ابي عبد الله الخ لا الخ (و) (بختلاف) (شبهه) اى الصم بارز في تنقله عن التي
(و) (بختلاف) (بختلافه) اى الصم بارز اى (و) (بختلاف) (شبهه) اى الصم بارز في تنقله عن التي
(الخ) بفتح ثلثاء المهية وسكون اخرها اى العجن فينقل المنبوز عنه وعن الدقيق والحب

هذه اى العجين

في

منح

٦٩

(قوله الحق) يضم الهمز وكسر الناء (قوله به) أى القلى (قوله فنتقله) أى السويق السويق (قوله بالاولى) يفتح الهمز (قوله فنتقل) أى اخرج السمن (قوله اخرج) يضم الهمز وكسر الراء (قوله باحدهما) أى الخبز والتمر (قوله انما) يضم اللام ويشد التاء (قوله والاسوقة) ٥٤٦ أى سويق القمح وسويق الشعير وسويق الذرة (قوله متقابلين) أى

كلاهما وزن (قوله هنا) أى
جواز بيع التمر القديم
بالتمر الجديد (قوله استحسنه)
أى المتع (قوله الثقلين)
أى نقل ابن عرفة ونقل
خليل والشارح (قوله فانه)
أى النضى (قوله القديم)
له والمتع في جميع ثلثا حسن
(قوله لهم) أى ابل وبق
وظم (قوله ومنعه) أى
الربط بمنه (قوله تشابها)
أى القمحان (قوله تاعدا)
أى التمسكان في العفن
(قوله واستبدل) أى
ابو حنبل على تقييد بقصة
العفن (قوله الغلت) بكسر
اللام أى بيع ما فيه غلت
بخصمها (قوله فيها) أى
المدونة (قوله وان كانا) أى
الطعامان البيوع احدهما
بالآخر وهما من جنس
واحد (قوله احدهما) أى
الطعامين (قوله كلاهما)
أى الطعامين (قوله فطرنا)
بفتح الناء المجهدة وكسر
الطاء المهملة أى نافعنا من
معرفته قدر كيدل الطعام
(قوله الغلت) بفتح اللام
(قوله يكونان) أى الطعامان
(قوله ومنعها) أى مبادلة

(و) بخلاف (قلى) يفتح القاف وسكون اللام (قص) ويضم من الحبوب فنتقله عن أصله والحق به
تثبت القول وتعمده (و) بخلاف (سويق) أى طين الحب بعد قلبه وأصله ويخففه فنتقله
عن أصله بالاولى من نقله بمجرد القلى (و) بخلاف (سمن) أى اخرجهم من الحليب بضمض أو ضرب
يسد فنتقل السمن عن اللبن الذى اخرج سمنه باحدهما الحط يستعمل ان حراده ان السويق
والسمن اذا اتصا راجسا غير السويق غير المتوث قالوا ويصنع مع ويصنع ان حراده ان السويق
غير جنس حبه لانه اذا كُن القلى وحده نقلنا قارى القلى والطين أما السمن فنقلنا بالنسبة الى
لبن اخرج زبد لا بالنسبة لغيره فنه نص عليه في المدونة والاسوقة كلاهما جنس واحد نقله القريب
من ابن رشد واقله أعلم (و) جاز (تم) بفتح التاء (و) كون الميم أى سمنان كان جديدا بمنزلة وقد يعامله
بل (ولو قدم) بضم الدال (غير) جديد متماثلين هذا قول الامام المازنى الله تعالى عنه والشارح
لقول عبد المالك منع بيع القديم بالجديد واستحسنه النضى لعدم تحقق مما ثبتنا من تشد جفاف
القديم ان اختلفت صفتهما كصفاى ورنى نقله ابن عرفة ونقله الموضع والشارح بدون قوله
ان اختلفت الخ الحط وفي كلام الثقلين قص لان ظاهر كلام النضى انه اخبرنا منع بيع المرطب
بالرطب واليسر باليسر اذا كان قصصهما يختلف فانه قال بعد ذكر اختلاف في هذه المسائل
والمنع في جميع ذلك أحسن اذا كانا من جنسين كصفاى ورنى وما يلزم انهما يختلفان في
القصص افاضنا في التحدث (و) جاز (من) حبيب (من) فتم منه الحط سياتى ان شاء الله تعالى
الكلام عليه بما فيه الكفاية عند قوله ويزدوس من وجن رافط (و) جاز (رطب) بضم الراء وفتح
الطاء بمنزلة عند ابن القاسم وهو المشهور ومنعه من الماشجون (و) يل (مشوى) بمنزلة (و) يل
(قديم) بفتح القاف وكسر الاء المهملة مخففة بمنزلة (و) يل (سمن) بفتح السين المهملة وكسر
الاء المهملة فى كلب القسمة من المدونة اذا تبادل لقصصا بعضها بعض مثل فان تشابها فى العفن فلا يأس
به وان تاعد فلا يجوز أو بالحسن ابو حنبل معناه اذا كان العفن حقيقا واستدل بمسئلة
الغلت قال فيها وان كانا مغشوشين او كان احدهما او كلاهما كثيرا التبن او التراب حين
يصر خطرا فلا يجوز ان يتبادل الا فى الغلت الخفيف او يكونا قصبين وليس خشف التمر بمنزلة
غلت الطعام لان الخشف من التمر والغلت ليس من الطعام اه قلت ليس العفن ككلاهما
فان الغلت ليس من الطعام وأما العفن فهو وصف للطعام وليس شدا اذا ادخل الطعام ابن
رشد فحجوز مبادلة الطعام المأكول أى الموسس والمعقون بالصنع المأكل على وجه المعروف
فى القليل والكثير ومنعها اشبه وهو دليل ما فى قصة المدونة واجازه بصنوع فى اله قون
وكرهه فى الماء كقول اذا كانت الحبة قد ذهب أكلها وقوله قول اشبه مثل حافى قصة المدونة
غير فظا لانه اذا كان العفن من الثابتين كان من المكسبة فلا يجوز الا بالتبادل وان كان من
جهة واحدة كان معروفا بخصا والله اعلم اقامه الحط (و) جاز (زيد) بضم الزاى وسكون

الموحدة
لما كوله والعفن بالاسالم (قوله وهو) أى سمنها (قوله دليل) أى مدلول (قوله واجاز) أى التبادل
(قوله كرهه) أى الابدال (قوله وقوله) أى ابن رشد (قوله لانه) أى الشان (قوله كان) أى الابدال (قوله وان كان) أى العفن
(قوله كان) أى الابدال

(قوله لين) جنس (قوله اخرج زيده) فصل يخرج الحليب (قوله ليس) فصل يخرج الخفض والمضروب (قوله خمسة) اى الاقط
(قوله بالضان) اى لبنه (قوله لين مستحضر) يعطينه هذا يشعل ما لم يخرج زيده (قوله يابعد) اى في هذا الترتيب فلا يباع حليب
زيد ولا يبعين ولا يباط ولا زيد يبعين ولا يبعين ولا يباط ولا يبعين ٥٤٧ ولا يباط ولا يبعين فلهذا مشهور

(قوله لانه من بيع الرطب
بالبايس) على لا يجوز الخ
(قوله يقتضي) بضم الياء
(قوله تحتلها) اى العوضين
(قوله اخذ) بضم الهاء
وكسر اللام (قوله فلهذا
عشر صور) تفريع على
بيع كل واحد من الحليب
الخ (قوله لاتحادها) اى
الخفض والمضروب (قوله
بالجواز) صله اختلف (قوله
تفريع الاقط من الخفض
والمضروب) اى قسمه
ياحدهما بيع رطب يابس
من جنسه (قوله وهو) اى
الامتناع فيما (قوله غير
انه) اى الشأن الخ استدراك
على نقصان الخ فرفع اجماعه
انه لم يقسم شي من الحسن
(قوله فلا يستقيم) اى قوله
لا رطبها بضم الموحث (قوله
من جعل رطبها الخ) بان لها
(قوله فاعلا لحدوف) اى
لا يجوز (قوله فونه) اى جعل
رطبها بالرفع فاعلا لحدوف
(قوله انما نصب) حذف على
الجارى (قوله فلهذا رطبها)
اضافته لبيان (قوله لبطايقه)
اى صغير الموحث ما بعد الكاف
(قوله وان عطقت) اى
رطبها (قوله يخرج الزيتون

الموحدة من رطبها (و) جاز (من) بفتح فكون مثله (و) جاز (جن) بضم الجيم وسكون
الموحدة مثله (و) جاز (اقط) بفتح الهاء وسكون القاف او سكوتها وبكسر الهمزة وسكون القاف
او كسرها وهما لاي اخرج زيده ويبيع ونحوه ما بين الاعراب بالضان وقيل لين مستحضر يعطينه
فان اخرج زيده لم يبيع فقيض بقرينة او مضروب به فانواع الين وما اوله منه سبعة حليب
وز يدوم من خفيض ومضروب وجن واط الحط وصور بيع هذه الانواع السبعة بعضها
يبيع من نوعه او خلاقة نوعه مع وار هو صورة بتقديم الفرقية من شرب مسجعة في مثلها
يكرر منها احدى وعشرون والباقي بعد اسقاطها فان وعشرون صورة فيوز كل واحد بنوعه
بشرط المثال فلهذا سبع صور وبيع كل واحد من الحليب والزيتون والجن والين والاقط
بما يصده لا يجوز متاخلا ولا متفاضلا كما صرح به النحوي لانه من بيع الرطب بالبايس فلا
يتحقق عقائدهما واخذ من مفهوم كلام اى اسحق جواز بيع الجن بالاقط متخالين فلهذا
عشر صور زيموز بيع جن يفيض رطب متخالين على المعروف لاتحادهما في الحقيقة وازيد
في الحقيقة بيع الحليب بالمضروب متخالين فيوز بيع الحليب بالخفض ايضا لاتحادها في واحد
في الحقيقة فلهذا ثلاث صور وازيد فيها ايضا بيع الحسن بلان اخرج زيده واشعل على صورتين
لان الذي اخرج زيده يشعل الخفض والمضروب وذكر ابن عرفة عن الشيخ ابي محمد ان مالكاً
رضي الله تعالى عنه اجاز بيع الزيد بالمضروب فيوز بيعه بالخفض ايضا لاتحادهما في هاتان
صورتان ايضا وذكر ابو اسحق انه اختلف في بيع الجن بالمضروب بالجواز والكرهه وعزا
ابن عرفة الجواز لان المقام فيوز منه بيع الجن بالخفض فهاتان صورتان ايضا لانه
الصورة المذكورة ست وعشرون صورة فيوز صورتان بيع اقطا بضمض او مضروب وظاهر كلام
النحوي والجوزى وابن عجلون ان في جوازهما ويؤخذ مما ذكره ابو الحسن الصغير عن ابي
اسحق امتناعهما لتفريع الاقط من الخفض والمضروب وهو الظاهر (مثله) اى المذكوران
من قوله وحليب (وزيتون ولم) الحط كذا رأيت في نسخة بخط الزيتون والواو فقص
قوله لا رطبها بضم الموحث العائد الى المذكوران وجهها غير انه لو اخرج قوله بضمها عن قوله
وزيتون ولم لكان احسن واماعلى النسخة المشهورة وهي زيتون ولم يجوزون بالكاف
فلا يستقيم الاعلى ما قاله غ من جعل رطبها بالرفع فاعلا لحدوف والكلام من عطفا على
وقه تكاف ونص غ زيتون ولم (لا رطبها ما يابسا) كذا هو في اكثر النسخ بفتح
الضهر من فاقط رطب مجرور وصطف على ما بعد الكاف وهو الجارى على اصطلاحه فيما بعد
كاف التشبيه والتناسب لبيان ان الحليب وفي بعض النسخ لا رطبها ما يابسا بضم الموحث
العائد على اكثر من اثنين قد دخل رطب الجن يابسه والرطب بالتر وسحبته يلقى الكلام
لان ان صطفه لفظ رطبها على ما بعد الكاف لم يبقه وان عطفت على المرفوعات قبل
الكاف فخرج الزيتون والهم واليها انما نصب معظم القصد لكن يمكن ان يجعل رطبها فاعلا

والهم اى من رطبها ما يابسا (قوله واليها) اى الزيتون والهم صله انصب (قوله القصد) اى لا رطبها ما يابسا (قوله ليكن
يكن ان يصير الخ) استحبابه على وسبب يقتضي الكلام الخ فرفع اجماعه انه لا يصح بطلان

(قوله بمجذوف) اي لا يجوز (قوله والا) اي وان كان في احدهما ابرار (قوله من الماء) بيان ما بعدة (قوله كثر) خبر الفرق (قوله وقلة) اي الاختلاف عطف على كثر (قوله ونظر) وبفتحات منتقلا (قوله نفسه) اي الفرق (قوله وينه) اي المبالون عطف على ينه (قوله لهما) اي المتبادلين (قوله وان المبالون) عطف على ان العفن (قوله احدهما) اي المبالون (قوله وقده) اي المنع (قوله ولم يعتبر) ٥٤٨ اي القيد (قوله هذا القول) اي باعتبار قدره الحقيقي في خبر مثله (قوله

مطلقا) اي عن تقديره
الخيزين بكونهم مامن
بئس واحد (قوله واعترضه)
اي ذكره مطلقا (قوله قدم)
اي اعتبار قدره الحقيقي (قوله
يكونهما) اي الخيزين (قوله
انه) اي الشأن (قوله قال)
اي في التوضيح (قوله ان
كانا) اي الخيزين (قوله
والا) اي وان كانا من
صنفين (قوله في الاولى)
بضم الهمزة اي هين بضمة
(قوله في الثانية) اي هين
بدقيق (قوله اصلهما) اي
الهيبن والقيق (قوله والا)
اي وان لم يكن اصلهما
واحدا (قوله جاز) اي
الإبدال (قوله ليقههما)
اي الهيبن والحنطة (قوله
قوه) اي التقييد بوزنهما
(قوله مطلق) اي عن التقيد
بوزنهما (قوله اختلف)
بضم التاء وكسر اللام (قوله
تقيده) اي الجواز (قوله
بكذا) اي الجوازي
اطلاقه (قوله ان هذا)
اي الجواز بالوزن لا بالكيل
(قوله هذا) اي كون الثالث
تفسير الاولين (قوله

قولي) بفتح اللام مفتوح قول بالوزن لا بزيادة (قوله جمع) اي ابن القصار (قوله بينهما) اي القولين (قوله بان) لم
القول الخ) صله جمع (قوله وهذا) اي الجمع (قوله لانه) اي ابن القصار (قوله بالعين) اي بالمال يرضى الله تعالى به (قوله
من ان القمع لا يباع وزنا) بيان خلافه

(قوله سنة) أي القمع (قوله عناهو عناهو القطنسة) بيان قصوها (قوله خشية الغر) أنه لم يجر سبعة وزنا الخ (قوله)
للعديل به عن مقباده (قوله خشية الغر) (قوله سنة) أي القمع (قوله هو) أي ما يمنع ضلته (قوله عنه) أي ابن المقصار
(قوله في سنة) أي في بدعيه (قوله لأن المعروف كله) أنه للقرر (قوله منه) أي القمع (قوله في زدي) أي سبعة وزنا (قوله)
وهو) أي اتحادهما (قوله من كسل في الجوب الخ) بيان ٥٤٩ لصار الشرع (قوله ذلك) أي
لم يجر سبعة وزنا بالدرهم وقبورها عما هو عناهو القطنسة خشية الغر للعدل به عن معياره
فكيف يجوز سبعة وزنا مع ما يمنع التفاضل بينه وبينه وهو دقيقه واجاب عنه ابن عرفة بأن
في سبعة وزنا غر لأن المعروف كله والوزن منه يجوز القديا الكيل فيؤدي إلى جهل قدر
المبيع والمقصود في مباداة التمعين مثلا اتحاد قدر ما يشذو ما يعطى وهو حاصل بالوزن
(واعتبرت) بضم القوقمة وكسر الموحدة (المعاقلة) المشتقة من ابد الدوي يروي من
جنسه (بمعيار) بكسر الميم أي الكيفية الواودة في (الشرع) من كيل في الحبوب ووزن النقود
والهيا والسنن والعسل والوزن فلا يجوز سبع قيم قيمه وزنا ولا ذهب ذهب كالا ولا بشرط
في الكيل خصوص المدواصاع والوسق الواردة في الشارع بل اعتبر بها وضعه السلطان
واعتماده الناس وان خالف ذلك بزيادة أو نقص ولا بشرط في الوزن الدرهم والدينار والوقية
والرطل الواردة عنه بمخصوص بل المداوعى ما وضعه السلطان واعتماده الناس الوزن به وان
خالفها بزيادة أو نقص (والا) أي وان لم يرد في الشرع وزن ولا كيل في نوع من الرويات
كالبصل والقمح والخم والتوابل (فتمتعوا المعاقلة فيه) (بمعيار) (العادة) الذي اعتادها الناس
في معرفة قدره سواء كان كالا أو وزنا فان اعتد بها في جنس يروي وتساويا فيه قدر ما يرام
وان غلب احد هما قدره (فان عسر) بضم السين المهملة أي شق (الوزن) فيها هو معيار لعدم
آلته في سفره وبادءه (جاء العري) وزنه (ان لم يقدر) بضم القاف ونوع الحال المهملة (على)
تقره) أي التي الذي معياره الوزن (لكثرة) جدا الشارح لعل قوة ان لم يقدر معصفت
وأصله ان لم تعدد تقره أو مقط منه لا قبل ان الأصل لان لم يقدر على تقره لكونه مجردا
لتوقفه على الكلام على أحد الوجهين ومفهوم عصر الوزن عدم جواز تقري الوزن مع
تيسره وهو قول الأكثر وفي المدونة وابن عرفة جواز ان يرشد في المايعة والمباداة ابتداء
وامان وجب له على رجل وزن من طعام فلا يجوز له أن يأخذ منه تقريا الا عند الضرورة وعدم
الميزان على ما قاله في أوائل معنونه من جامع البروع ومفهوم الوزن عدم جواز تقري الكيل
والعدد ولو عسرا وهو خلاف ما تقدم في بيع الخراف من جواز تقري الكيل مطلقا والعدد
ان عصر البناء في حاصل ما لا يرشد انما يباع وزنا فقط منه لا تقريه المباداة ولا القصة تقر بالا خلاف
تقر بالاهول المدونة وما يباع كالا فقط منه لا تقريه المباداة ولا القصة تقر بالا خلاف
وباليس يروي اختلف في جواز تسعته ومباداة تقري ما يوزن كان أو مكيلا على ثلاثة أحوال
احد ها جوازها في بياح وزنا كالا وهو مذهب ابن القاسم فمحاكمه عنه ابن عبادوس
والثاني جوازها مطلقا وهو مذهب أشهب وقول ابن القاسم في الغنية وابن حبيب والثالث
عدم جوازها مطلقا وهو الذي في آخر السلم الثالث من المدونة اهـ ومقتضاه ترجيح القول
تقرها) أي وزنه مع تيسره (قوله هو) أي جواز تقري الوزن المتيسر بها بياح وزنا في المباداة والقصة (قوله منه) أي إلى يوي
بيان (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله على ثلاثة أحوال) أنه اختلف (قوله جوازها) أي التقري (قوله مطلقا)
أي فيما يباع وزنا وفيما يباع كالا (قوله هو) عطف على مذهب (قوله ومقتضاه) اعان القصة (قوله ترجيح القول

الوارد عن الشارع (قوله)
عنه) أي الشارع (قوله)
وان خالفها) أي الدرهم
والدينار الخ (قوله اعتد بها)
أي الكيل والوزن (قوله)
وساوي) أي الكيل
والوزن (قوله قدر) بضم
فكسر مثقلا ذلك الجنس
(قوله ياجما) أي الكيل
أو الوزن (قوله وان غلب
احدهما) أي في تقديم
ذلك الجنس (قوله أي)
الغالب منهما كما كلالان
أوزنا (قوله هو) أي الوزن
(قوله لعدم آله) أي
الوزن على عصره (قوله)
في سفر) أنه عدم (قوله)
الشارح) أي جوام قال
(قوله لا فاعل مطلق لقصد
لقظه (قوله ان) مضاف
السلمة قصد لفظه (قوله)
لتوقف الخ) لعل الخ
(قوله جوازها) أي تقري
الوزن مع تيسره (قوله)
هذا) أي جواز تقري الوزن
مع تيسره (قوله من جواز
تقري الكيل مطلقا) أي
وان لم يعسر (قوله من
الروي) بيان ما (قوله)

الثالث) اى لانه الذى فى الدونة (قوله فالصورة اربع) فكيف يكون روى مؤنون روى مكمل غير روى مؤنون غير روى (قوله وهو) اى الواحدة وذكره كبريه (قوله اختبر) اى عقد عليه (قوله والصلاة) عطف على صوم (قوله مبنى) بضم اللام (قوله فان كان) اى انتهى (قوله فهو صحيح) خبر انتهى عنه الخ ودخلت الفاء فيه باعتبارها اى الاستغناء (قوله والى وان لم يبدل) على صحته دليل (قوله يلحقه) اى العقد (قوله عارض) اى يقضى صحته ٥٥٠

الثالث وتقول ابن عرفة عن البابى ان المشهور بجواز التصرف فى المؤنون دون المكمل والمعدود روى محمد وغيره ٥١ وهو القول الاول فى كلام ابن رشد فالصور اربع واختلف فى واحدة وهو المؤنون من غير الروى ابن رشد فى رسم اخذ يشرب خمر من صباغ ابن القاسم التصرف فيما يوزن جائز قبل قيامه اقل او كثر ما لم يكن جديدا حتى لا يستطاع قصر به وهو ظاهر هذه الرواية وقيل لا يجوز ذلك الا فيما قل واليه ذهب ابن حبيب وعزالملك رضى الله تعالى عنهما ٥٢ (وقد) عقد او عمل (منه) عنه) لانه كفى بزوجهما واصفته كفى بغيره اذ لا يلزم له كسوم يوم العدا المستلزم الاضرار من ضيافة تعاقب والصلاة وقت طلوع الشمس وقرو بها المستلزم التشبه بين يسهلها والى الشيطان الذى يدعى باسمه عند ذلك والصلاة والسبع ونحوه وقت خطبة الجمعة المستلزم التماساغل عن استماعها فان كان خارجا غير لازم كالصلوة فى الدار المصروفة الطهارة مما استغسب فلابد يقضى الفساد الحلقا اختلف الاصوليون هل انتهى يدل على فساد المنهى عنه ام لا والمذهب يدل على فساد ابن شاس عندنا ان مطلق المنهى من التعديل على فساد الا ان يقوم دليل على خلافه هكذا حكى عبد الوهاب من المذهب فانتهى عنه الذى قام دليل على امسائه وترتب اثره عليه من غير فوائد فهو صحيح والافهوقاسد وفى التنقيح فساد العقد خال عن ترتب اثره عليه الا ان يلحقه عارض على امسائه فى البيع القاسد وفى شرح التنقيح ائاما للعقد فكأن من البيع والبيعة والوقف والاكل وغيرها من التصرفات واما العوارض التى تلحقه فذلك ان انتهى يدل على الفساد عندنا وعند الشافعى وعلى الصفة عند الحنفى فطرد الحنفى اصله وقال اذا اشترى جارية بشرها قاسدا جائز لموطرها وكذا سائر العقود القاسدة وطرد الشافعى اصله وقال يحرم الاتماع مطلقا وان باعه اثنى سبع وجب نفسه ونحن خالفنا اصلنا ورواينا الخلاف وقلنا البيع القاسد يثبت شبهة الملك فيما يملكه فاذا لحقه أحد أربعة أشياء تنقز الملك بالقيمة وهى حوالة السوق وتقلب العين وتقصان او تعلق حق الغير بها على تفصيل فى ذلك فى كتب الفروع فهذه هى العوارض والله اعلم ابن عبد السلام هذا هو المشهور فى مذهبه وقال ابن مسلمة يقضى القاسد المختلف فيه ابن عرفة قبل ابن شاس نقل القاضي المذهب دلالة على الفساد لما يقيم دليل بخلافه وهو قول ابن التماسى فى شرح المعالم قول مالك رضى الله تعالى عنه اطلاق المنهى يقضى الفساد فظاهره فى نفس ما اضيف اليه لا يحصل منه الا دليل منفصل يصرف انتهى الى الجاود والقادر القرافى تفريع المذهب على انه يدل على شبه الصحة وقاعدتهم انه يدل على الفساد وعلى الفساد فى الامارات عدم ترتب آثارها عليها الا ان يتصل بها ما يقر آثارها على اصولها فى البيع وغيره (قوله الجاود والقادران) اى

لما اضيف اليه به صك الحبش والتصرية فى حديثه من بيع الحبش والمصرأة (قوله وجهه القرافى) اى قال (قوله على انه) اى انتهى الخ غير تقرير (قوله شبه) كسر فسكون او يقتضيهما (قوله قاعدتهم) اى اهل المذهب (قوله انه) اى انتهى الخ غير قاعدته (قوله الا ان يتصل بها) اى المعطيات مستثنى من قاعدتهم انه يدل على الفساد (قوله على اصولها) اى الايجاب (قوله فى البيع وغيره) بيان لاصولها

(قوله شبه المثل) أي في المنى عنه (قوله ما جعل لهم) أي وتيقن قرب الاستعارة على أصولها (قوله تنزلي) أي نزل (قوله وهو) أي أحد الاربعة (قوله أو العن) أي ذات المسيح (قوله وأهلاكم) أي العن (قوله أيا) أي من الأئمة الاربعة (قوله طراد أصله) أي جعل قاعدته كلية لا يخرج منها شيء (قوله فقال أو حنفية الخ) أي باضاح أطوار الثلاثة أصولهم وعظامه خائف أصله في بعض الأحوال (قوله وهذه) أي جزاها التصرف وأنته لا تأت شيء (قوله لا يثبت) أي المنى عنه ويوسف في كل حال (قوله ويهدمه) أي الفساد (قوله فلم يرد) أي مات (قوله أصله) أي لم يجعله كلياً ٥٥١ (قوله متصل) أي بديل انتهى

(قوله روى) انضم فكسر (قوله عنة) اى اشبهت (قوله فيها) اى المدونة (قوله لوضع الفصل) اضافته للبيان (قوله فيه) اى
المتبع الواحد (قوله والمزاينة) حلق على موضع (قوله وسائر الدواب) اى الهرمة (قوله كسرف) بضم فسكون فكسر
(قوله له) اى الشان (قوله عناق) بفتح العين ٥٥٢ اى شاقن المز (قوله كريمة) اى معينة حسنة (قوله بشرط) اى فى منع

السمع (قوله الأخير) أي
بالامتنعة فيه الالهم
وما ظلت منفعة (قوله الثانية
الضمر) على جعلها واحدا
(قوله لأنه طعام بطعام نسيت)
هذه لا يجوز (قوله منها) أي
فلا تطول حياته ولا المنفعة
فيه الالهم أو قلت (قوله
يؤمل) فباعتنا مثلا (قوله
يركنا) أي خشي الشان
المقتضى لصورة في علم من كثير
المنفعة (قوله الغرض) بنفع
الغنى المحبة والراء (قوله
فلاضافة) أي في بيع الفرر
تترواح على المزج (قوله
يزداد) أي يسهو (قوله يرد)
ينضم فتعني أي العريف بيع
الفرر بجارته بين السلامة
والعطب (قوله انعكاسه)
أي استلزام عدمه معهم فرره
فيكون جميعا للأفراد كما
(قوله يفرح الخ) أنه عدم
انعكاسه (قوله فترقاسه
صوريه الجزافي) أي لعدم
شبهه كعدم حرفي أو كثير
يبدأ وشرع زروا غير
مستوى الأرض (قوله
ويقتضي في جهة) كسبها
بضامة نقدا أو عشرة لأجل
عطف على فاسد (قوله إذ
لاضطرب فيها) أي فاسد

الخرافا ويعتبر في بيعة وشهوهم اعدا تر وجهها (قوله والاقرب) اى فى قصر يفسح القبر (قوله شك) ايضم
السنن المجمة (قوله اومة قصود) عطف على احد (قوله هو) اى يسح القبر

(قوله وهو) أى بيع الفرد (قوله وان كان) أى بيع الفرد الخ حال (قوله لها) أى كونه كإيصالة مثل بيعها متعلقا
(قوله) أى بيع الفرد (قوله فينكسر الاسم) أى وافق غرض البائع ويخالف غرض المشتري (قوله لئلا) أى عدم معرفة
كل منهما ما يبيع به (قوله من الثمن) بيان ما (قوله فيها) أى المدونة (قوله قبله) ٥٥٣ أى قول القس لان يقوم دليل الخ (قوله

هذه القصة) أى الان
الندية وهو كل فى نفسه وان كان جزئيا بالنسبة لما قد قلنى عنه ولذا مثل له المصنف بأمثلة
متعددة فقال (كبيعها) أى السلعة (بقيتها) التى يقوم بها أهل المعرفة إذ لا يدرك كل
من العادين هل تقوم بقليل قيواف غرض المشتري ويخالف غرض البائع أو بكبير
ينعكس الأمر (أو) على حكم شخص (غير) العادين المازى فاسد للجهل بمصلحة
المشتري ثالث (أو) على حكم شخص (غير) العادين المازى فاسد للجهل بمصلحة
بمن الثمن ويحتمل كون ضمير حكمه للبائع وكون خبر شاملا للمشتري والأجنبي
اللقى للجهل بالثمن (أو) بهما بمن موقوف قدره على (رضاه) أى أحدهما قدين والأجنبي
فإن لا يجوز شراء سلعة بغيرها بقيتها وعلى حكمه أو حكم البائع أو رضاه ورضاء البائع أو على
حكم غيرهما أو رضاه لانه قرأوا الحسن القس لان يقوم دليل على ان المقصد بالصك
المكاملة فيصرف كالمبة للثواب وقيل فى الشامل فقال الأكرامة قريب وهو افاده لطلب
على هذا التفسير لا يطابق كلام المدونة واتباعه على مذهب ابن القاسم ونص ابن عرفة
الباجى والقس من ابن القاسم من قال بعصكه بما شئت من مخط ما اعطاه فان اعطاه القصة
لزمه محله معناه ان ثالث الباجى من ابن القاسم على المكاملة كنية الثواب واعتبر محمد
لفظ البيع اه وانرضى الباني ان القيد بحله كما افاده الخط قال وهو الموافق للمحل
عليه الباجى كلام ابن القاسم وذ كرض ابن عرفة المتقدم ثم قال والحاصل ان ظاهره ان وقع
ظاهر كلام ابن القاسم مختلفان لكن ابن اوزيد كلام ابن قاسم ظاهر المدونة والقس
وابن الحسن رد كلامهما ظاهر كلام ابن القاسم فقده اهياه وهو ظاهر كلام الباجى فهما موافقان
عند الجميع وبه تعلم ان اعتقادهم على ظاهر المدونة غير ظاهر تنقيح القس وأى
الحسن اه والله اعلم وبالنسبة للحكم والرضان الحكم يرجع الى الالتزام والبيع بمعنى
ان الحكم يلزمهما البيع جبراهما بخلاف الرضا فانه لا يلزمهما ذلك فان رضا ظاهره ولا
رجعا وليس له الالتزام الباني هذا الفرق غير موافق لانه يناقض قوله بالزام وقرى السراج
بان الاول من العارفين ببيعة المبيع والثانى من الجاهل اه قلت لمانقضة لان الالتزام من
العادين واقده اعلم (أو) كالتوكيد أى من إضافة المدونة فهو قيد كالتصديق
مضاف لقائه فهو بالقول (سلعة) اشتراها غير لعل الاول واشترتها ان على الشاهد غير
معلوم ومعنى وايتها ايها جثن الثمن الذى شترت به (لم يذ كرها) أى المولى بالنكسر السلعة
للمولى بالفتح حال التولية سواء ذ كرها أو لم يذ كرها (أو يذ كرها ولم يذ كرها) ويحمل الفساد
فى البيع بالفتح أو على حكمه أو حكم غير ارضاء أو تولية قيدون ذ كرها لانه اذا كان
(بالزام) أى شرط ان البيع لازم فان كان بشرط الخيار صريح فى الجبر وان لم يشترط لزوم ولا
بشرط صريح فى التولية ولانه انما اعترف وقد دفع غيرها والمضر الزمهما أو احدهما

٧٠ من لى الاول أى الإضافة للمفعول (قوله الثانى) أى الإضافة للفاعل (قوله اشترت) ضم التاء أى السلعة
(قوله فان كان بشرط الخيار) مفهوم بالزام (قوله) أى المولى بالفتح (قوله لانه) أى التولية (قوله فلو شئت) أى البيع (قوله
فى غيرها) أى التولية (قوله المضر) بضم الميم وكسر الصاد المجبة (قوله الزامهما) أى العادين

(قوله في بيعها) أي السلعة (قوله أو رضاه) أي غيرهما (قوله أو رضاه) أي أحدهما (قوله منهما) أي العاقدين (قوله لشراءه) أي فسخه وبطله (قوله فنها) أي المدونة (قوله والملاصة) أي بيعها (قوله مدرجا) بضم فسكون نفتح أي سلفه وفانين (قوله يكتفي) أي في لزوم بيعه مشتره (قوله هو) أي شرط الاكتفاء بلمسه (قوله بين) بفتح كسر مفتحة لا أي ظاهر (قوله لوفلا) أي العاقدان (قوله هذا) أي البيع بلا دواعي المدرج بالشر (قوله على أن يتقار) أي المشتري بعد الشراء (قوله أيا) أي السلعة (قوله فان رضى) أي المشتري السلعة (قوله امسك) أي المشتري السلعة لنفسه وان لم يرضه أو ردها (قوله جاز) أي البيع لانتفاء الضرر بالشرط المذكور (قوله فمعهما) أي المتبايعين (قوله حصتهما) أي اثني عشر (قوله منهما) أي العاقدين (قوله وعن أبي سعيد) عطف على عن أبي هريرة (قوله بعين) أي الملاصة والمباينة (قوله وليستين) بكسر اللام أي الاحتية

بشوب غير شرط للقبول والصلح (قوله بشرط) بضم فسكون (قوله اختلف) بضم التاء (قوله الام) (قوله تقديره) أي بيع الحصة (قوله من الارض) بيان ما (قوله بين) عطف على بين (قوله للفر) عله نهي (قوله بالقر ب والبعد) أي التردد بينهما (قوله الفر (قوله في الرأى) أي وضعه (قوله وصفه) عطف على قوة (قوله لزام) أي شرطه ووجه السكون لأن الأصل في البيع القرض (قوله فان كان) أي البيع (قوله بغير) أي شرطه (قوله صرح) أي البيع (قوله بكافة) أي مرادة في قدر الخن (قوله لقيه) أي البيع (قوله انه) أي البيع (قوله احدهما) أي العاقدين (قوله لانه بيع

لاجل مجهول) عله التلويح عنه (قوله معناه) يلزم البيع بوجوع الحصة (قوله اذا سقطت) أي الحصة (قوله بشرط باختياره) أي من هي في يده بالتمام كان أو مشترقا أو غيرهما (قوله فهو) أي البيع (قوله اذا وقع) أي سقوطها باختياره (قوله من قبله) أي باجل معلوم فقد زمن الخيار (قوله منه) أي المبيع (قوله اليه) أي البيع (قوله بقصد) أي البيع مقصود به باختياره انه ان جعل لزومه بوقوعها باختياره أو بغيره كسره أو عاين بقصد مقصود به من قبله ان جعل لزومه بقصد مقصود به باختياره بلا تأجيل فلا يجهل زمن وقوعه اقصيه تأجيل باجل مجهول (قوله وهو) أي بيع الحصة (قوله هي) أي الحصة (قوله وقصد) أي لا قصد (قوله انه) أي وقوعها (قوله ان كان) أي وقوعها (قوله بقصد) أي من هي معه (قوله لبيان) أي البيع (قوله ان كان) أي من هي معه

(قوله فان اشقت الاشياء) الى التي يسع واحدها ثم على الجنبى والصفات (قوله باز) الى اليسع لما يقع الخاصة عليه (قوله واهو) الى يسع الخاصة (قوله بقوة) الى من الراى صله مرية بحيث تنكسر كسر ين او اكثر (قوله بها) الى الخاصة (قوله لما خرج) الى من اجزاء ما يسجد بها (قوله عزاء) الى هذا التصور (قوله لاهل) يضم فسكون فكسر الى شرح لما زوى صحيح مسلم (قوله له) الى اهل (قوله وابتاش) عطف على المصنف (قوله بالخاصة) الى جنسه الصادق بمقتضى هو الراى في الواقع من ذلك (قوله يسدده) الى الواقع (قوله وبتشهما) الى ابن شاس ويخللا (قوله لاشاوح) الى بهرام والباطلى (قوله معننه) الى ما عز ابن شاس وغيليل المعلم (قوله انه) الى الشخص (قوله ويحرقها) الى الى اعلى ٥٥٥ ويتلفها بكنية او كفة (قوله وما يقع) الى

من الحصى (قوله المقلبي) يفتح الميم وكسر الخاف واللام (قوله ينو) الى يسد (قوله عنه) الى ما عز ابن شاس لاهل (قوله لتعبر) الى الحديت (قوله لم قال) الى الحديت (قوله لم قال) الى عبيد (قوله لانه) الى هذا التفسير الخ لعله احسنه (قوله اتفاقا) الى المتابعان (قوله له) الى التابع (قوله من يده) الى الراى (قوله لاهذا) الى الاشارة بالتأويلات لاهل الفهم الشارحين للمدونة ذكره لئلا يفسد خبره له يتوهم (قوله عليا) الى الاهل (قوله وان كان الحكم عاما) حال (قوله لها) الى الاهل (قوله ولغيرها) الى الاهل من البقر والغنم والنحل والجر والامه (قوله لاتنزي) الى كور (قوله يستاجرها) الى كور (قوله عنه) الى المشتري تنازع فيه يستاجر (قوله فهو) الى

وشروط الثمار المشتري فان اشقت الاشياء باز كان وقوعها بقصد ولا (او) هو يسع شئ معين بدراهم او دينار عددها (يسددها يقع) من اجزاء الخاصة المربطة على الارض بقوتين يقول البايع للمشتري اودعها فاشترى حتى يمدد نائيا وادراهم عزاء بعضهم المعلم وعزاه المصنف في توضيحه وابتاش ان يقول ادم بالخاصة قلت يسدده نائيا وادراهم وتبعها الشارحان عب ولعل معناه انه ياخذ حجة من الحساب بكنية او يكف واحده فهو يصير كواضرات معلومة وما يقع فالقن يسدده ونفسه المقلبي بعد ما يقع من المشتري في رسمه بغير حسابات متبلا لا على وتلقاها بظهر كفة ولقظ الحديت ينبوعه لتعبر به بالمقرن ثم قال والاحسن ان معناه ان يقول لاهل بالخاصة فاشترى او وقع من اجزائها المتفرقة بسبب الرمي قلت يسدده دراهم لان فيه ابقاء الخاصة على الافراد البائنا حين ما يقصر به اتفاقا مع اهل رى الخاصة لا على ولقظها عددا معلوما كذا لا من توان به بعد سقوطها من يد فان سقطت منها مرتين لمدرهمان وكذا وان لم تسقط منه ثلاثين لم قاله بين في الجواب (تفسرات) للديت وعدل عن تاويلات فلا يتوهم انها افهام لشارحي المدونة لان هذا الاصطلاح (وكيسم) الى الاجنسة التي في بطون) انان (الابل) انصر عليها تارة كالمفظ الحديت وان كان الحكم عاما لها ولغيرها (او) يسع الماء المتسكون في (ظهور) ذكر (ما) الى اهل يصب لاتنزي والاعلى انان المشتري او من يستاجر ها او يسددها منه (او) يسع شئ معلوم بفتح معلوم وجعل (الى ان يفتح) يضم الخصمة وسكون التون وفتح القوقية آخره جيم الى يلد فهو من الافعال اللازمة لسبعة المبنى للمفعول وان كانت بمعنى المبنى للفاعل كمن وز كم ونص القاموس تحت الناقعة كمن واقتبعت وقد نصها اهل الموصى بذلك في الصحاح فقال اقتبعت الناقعة على ما ليسم فاعله تنفتح ساجا وقد نصها اهلها فتصا الى يلد (التناج) بكسر التون الى الولوه هو جنين حين السبع والتناجيل بولاده فالقن مؤجل باجل مجهول فلذا افسد السبع واما لاجل عدل جعل امره اقصص ويحمل على الغالب وهو تسعة اشهر وان اجل عدل دابة ما كولة او غيرها فكذلك (وهي) الى المذكورات مما لا بطون التي تفسر به (المضامين) التي الى الحديت يفتح الميم والصاد الجمعة وتضم الميم الثانية جمع مضغون الى محمول في البطن ائمة عرفة نقله الحق لا بقصد كونه من الاهل (و) الى الظهور التي تفسر به (اللاقع) يفتح الميم جمع ملقوح وتناج التناج التي تفسر به (سجل) يفتح الحاء المعجمة والموحدة الى محمول (الحيلة) كذلك الى المحمول في سائر الموا

الى يفتح الحاء المتفرع على تسديده يلد قوله وان كانت الخ) حال (قوله كفى وز كم) يضم فكسر فدا (قوله هو جنين حين السبع) الى (قوله فلذا) الى تاحيله مجهول على نفسه (قوله اجل) الى التناج (قوله يصح) الى اليسع (قوله يجل) يضم فسكون ففتح الى امد عليها (قوله فكذلك) الى المؤجل بمدة جل امره في الخصمة والجل على الغالب (قوله نقله) الى تفسير المضامين بما في البطون (قوله كوه) الى ما في البطون (قوله وما في الظهور) عطف على ما في البطون (قوله وتناج التناج) عطف على ما في البطون (قوله صكت ذلك) الى سجل في فتح الحاء المتفرع (قوله في سائر الموا) حال من المضامين واللاقع وجعل الحيلة

(قوله نهي) أي الذي صلى الله عليه وسلم (قوله فيه) أي الحيوان (قوله وقوله) أي تقسيم الغنمين والملاقيع وحبل الحبله (قوله
 وترج) بفتح تاء مثقلا (قوله لانه) أي البيع بالتقفة على البائع (قوله حياته) أي البائع (قوله يتفق) بضم ياء موافق الفاء
 (قوله عليه) أي البائع (قوله فيها) أي حياضه (قوله وان وقع) أي البيع بالتقفة عليه (قوله فسخ) بضم فسح (بضم فكسر (قوله بد) بضم
 الراء (قوله ان كان) أي ما انتفقه المشتري (قوله لم يجلبه ولا) وصورة الرجوع بغيره أنه يرجع بغيره ما يأكله عادة (قوله كان)
 أي البائع (قوله عياله) أي المشتري (قوله نرجع) أي المشتري (قوله مطلقا) أي معلوما كان أو مجهولا (قوله ما يأكله) أي
 البائع (قوله فهم) بضم فسح ٥٥٦ (قوله انه) أي المشتري (قوله ليس له) أي المشتري (قوله في التقفة) صلة

عن سعيد بن المسيب لا ربا في الحيوان وانما نهي فيه عن ثلاثة المتأمنين والملاقيع وحبل الحبله
 والمتأمنين ما في بطون الابل والملاقيع ما في ظهور الفحول وحبل الحبله يربع الجز ورأى ان يبيع
 نتاج الناقة وكانت أهل الجاهلية يقبضون الجز ورأى حبل الحبله وحبل الحبله ان تنزع الناقة
 ثم تحمل التي تبقي وتقله السكلى من ماله ترضى الله تعالى عنه مطلقا لا يقيد كونه في الابل
 ونرجع ماله ترضى الله تعالى عنه في الموطأ ومسلم عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى
 عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهي عن حبل الحبله (وكبيعه) أي المالك عقارا
 او موطئا او عرضا (بالتقفة) من المشتري (عليه) أي البائع (حياته) أي البائع نرجع لانه
 غير بله لمدة حياته وما يتفق عليه فيها (و) ان وقع وانفق المشتري على البائع مدة فسخ
 البيع ورد المبيع لبايعه (ورجع) المشتري على البائع (بقيمة ما انتفقه) بضم عين (ان كان)
 موطئا او موطئا مجزولا كما اذا كان في عياله (او عياله) أي ما انتفقه المشتري على البائع (ان لم)
 بضم فسح المثل الذي انتفقه عليه ف يرجع بقيمة المقوم مطلقا وبقية المثل المجهول بمثل المثل
 المعلوم والرجوع بالقيمة يختلف فالمقوم المعلوم يرجع بغيره والمجهول من مقوم او مثلي يرجع
 فيه بقيمة ما يأكله كل يوم وفهم من قوله يرجع الخ انه ليس له بسبب المبيع مع قيامه في التقفة
 وانفقه له على قاعدة البيع الفاسد فيما اشترى اذ اراد على ان يتفق على البائع حياته لم يجز فان
 وقع وقبضه المبتاع واستغلهما كانت التقفة له بضمه ويرد الدار الى البائع ويرجع عليه بقيمة
 ما انتفق عليه الا ان تقوت له ارضهم او بنا فغيرم المبتاع قيمته يوم قبضها اه هذا هو باب
 فسد البيع المبطل بالعوض لان التقفة وقعت الى غير مضمومة ولو اتفقا على تعديدهم لمعومة
 لحاز اذا كان يرجع لورثته ما بقي من المدة ان مات قبل قبضها ولم يولد من غيره من اشبه ومضى
 قيمة ما انتفق يريد اذا كان في جله عياله او مالود وقع المشتري المبسكة طعاما وزنا معلوما من
 دق أو دواهم يرجع ذلك ابن تونس انما يرجع عليه بقيمة ما انتفق اذا كان لا يهوى التقفة
 او كان في جله عياله او مالود وقع مبسكة معلومة من الطعام أو دواهم أو دواهم معلومة يرجع عليه
 بمثل ذلك وقوله لان تقوت الدار اي وسقاصان ولو اسكنه اياها على ان يتفق عليه حياته فهو
 كرافد نرجع بغيره ما انتفق وعليه كراء ما سكنه وبقا صان أيضا قاله ابو الحسن والرجوع

سبب كون الفضلة (قوله
 ويرد) أي المشتري (قوله
 ويرجع) أي المشتري (قوله
 عليه) أي البائع (قوله
 ما انتفق) أي المشتري (قوله
 عليه) أي البائع (قوله
 بالعوض) أي الفن (قوله
 لحاز) أي البيع بالتقفة
 (قوله اذا كان) أي الثاني
 (قوله لورثته) أي البائع
 (قوله ان مات) أي البائع
 (قوله اذا كان) أي البائع
 (قوله عياله) أي المشتري
 (قوله اليه) أي البائع
 (قوله رجع) أي المشتري

(قوله بذلك) أي مثله (قوله اذا كان) أي المشتري (قوله كان) أي البائع (قوله عياله) أي المشتري (قوله لودفع) بضم
 أي المشتري الى البائع (قوله من الطعام) بيان مبسكة (قوله أو دواهم) مطلق على مبسكة (قوله يرجع) أي المشتري
 (قوله عليه) أي البائع (قوله يتقاصان) أي بقيمة الدار بقيمة التقفة فان تساوى فلا شيء لاحدهما على الآخر والا يرجع من
 الفضل على الآخر (قوله اسكنه) أي المالك (قوله اياها) أي الدار (قوله على ان يتفق) أي المشتري (قوله عليه) أي
 المكري (قوله حياته) أي المكري (قوله ف يرجع) أي المكري (قوله وعليه) أي المكري (قوله ويتقاصان) أي المكري
 والمكري بقيمة التقفة والكراء (قوله له) أي المشتري

(قوله للمنفق) يقع القاء (قوله ان كان) أي مادفعه (قوله فان فات) أي مادفعه وهو سرف (قوله فلا يرجع به) أي السرف ولا عرضة أي السرف البناني لما ذكر ابن يونس مع الذات ذكرانه لا يرجع بالسرف الزائد الذي قسامه ولا يرجع به في فواته (قوله ومقابلته) أي الأرج (قوله بالمعروف في مثله) أي لا بالسرف ظاهره ولو كان قاعاً ما عونه فطر (قوله الرجوع) أي بالسرف (قوله وانما ذكره) أي ترجيع الرجوع بالسرف (قوله وليذكرها) أي مثله السكران الذي فقد ذكره جميع ابن يونس في غير محله (قوله بجماس) أي القمية أو المثل (قوله ولو سرفا فات) أي كان ما انفق سرفا فات (قوله والقرى) أي بين البيع والكرام (قوله لا يملكها) أي الفله (قوله انه) أي المشتري (قوله به) أي السرف (قوله تترك) أي ابن يونس (قوله لا يصح) أي بالاتفاق على الموجر (قوله اخشاف) بكسر اللام (قوله انفق) أي المكترى (قوله عليه) ٥٥٧ أي المكترى (قوله يرجع) أي المكترى (قوله علب) أي المكترى

(قوله علب) أي المكترى (قوله الوسط) أي السقي (قوله فيها) أي لاسرف فيها (قوله بها) أي الهبة (قوله له) أي البيع (قوله الأول) أي الرجوع بالسرف (قوله الله) أي لأن الزائد كهيئة من اجل البيع الخ (قوله شبهه) أي قوله الاول اقبس واول (قوله المستثنى) أي البيع (قوله الاكراه) (قوله ظاهره) أي التعليل (قوله فيها) أي المستثنى (قوله قال) أي المستثنى (قوله قال) أي (قوله وفيه) أي الاستبعاد (قوله ورجع) أي ابن يونس (قوله لانه) أي السرف (قوله كلامه) أي ابن يونس (قوله فاصله) أي جامع يونس (قوله فاهه) أي ابن يونس (قوله ولا) بسلفا واول (قوله بيع الذات) شبه قاله قوله

بجماس ما أتفق أو مثله ان لم يكن سرفا بل (ولو) كان (سرفاً) بالنسبة للمنفق عليه ان كان قائماً فان فات فلا يرجع به ولا يعرضه قاله ق (على الأرج) عند ابن يونس من الخلاف ومقابلته يرجع بالمعروف في مثله في لبيد ذكر ابن يونس ترجيع الرجوع في بيع الذات وانما ذكره من اكر دار ابن يونس عليه صيانة وليذكرها المصنف حسب قوله وكيفية يشمل بيع الذات والمنافع ويرجع في الاكراه بجماس ولو سرفا فات قاله ق والله في ان مشتري الذات له الفله والمكترى لا يملكها وليذكره كراه المثل البناني لما ذكر ابن يونس مع الذات ذكرانه لا يرجع بالسرف الزائد الذي قيلمه ولا يرجع به في فواته ثم ذكر الاستبعاد وقال بعده ما نصه واختلف اذا اتفق عليه سرفا ف يرجع عليه بالسرف فقال بعض اصحابنا يرجع عليه لان الزائد على نفقة الوسط كهيئة من اجل البيع فانما انتقض البيع وجب الرجوع به وقال غيره لا يرجع بالبنقة وسط كمن اتفق على بيعه له مال فانما يرجع عليه بالوسط فكذلك هذا ابن يونس الاول اقبس واول اء والظاهر من الآية شبهة للمستثنى بل ظاهره في بيع الذات فلا وجه للفرق بينهما وحديثه يجرى ولو فات فيه مال لم ينقل ق كلام ابن يونس قال ما نصه لبيد كخليل الاستبعاد وقعه ذكر ابن يونس الخلاف في الرجوع بالسرف ورجع الرجوع لانه كهيئة من اجل البيع فانظر قوله من اجل البيع ولم يقل من اجل السكر اوله ثم ذكر الخلاف في البيع وقد نقلت كلامه بنصه فأنظره البناني لم ينقل في كلام ابن يونس بقيلمه وقد راجعت كلامه في مصلحه فوجدت ما قاله اولاً في بيع الذات انه من ايها الحق التوسعي وقوله بعد ذكر المستثنى واختلف الخ هو كلامه من عند عزاه انفسه في فهم انه راجع لاصل المسئلة وهو البيع ولا يخص الاستبعاد كما فعل المواق وقد نقل ابو الحسن كلام ابن يونس اتمسسته البيع ونصه وانظر هل يرجع عليه بالزائد على نفقة المثل من السرف حتى ابن يونس في ذلك قولين وكذلك ابن بشر قال وليس اختلاف بين القولين فمن سلط على ماله غيره غلظت عليه لم يرجع بذلك ام لا فاستمراد بالخلاف الى البيع وكذلك عبد الحق ذكر الخلاف في البيع وصحح الرجوع مطلقاً فانه عنه ابو علي والظاهر (ورن) يضم الراوي والادال المبيع بالنسبة على البائع حياته اذا كان او متفقه في كل حال (الان يقولون) المبيع

عن أي اصحاب الخ) بمفعول ثان لوجد (قوله وقوله) أي ابن يونس (قوله كلامه) أي ابن يونس (قوله عنده) أي ابن يونس (قوله ففهم) يضم الساكن كسر الهاء (قوله انه) أي كلامه (قوله وهو) أي اصله (قوله لا يفيض) أي كلامه (قوله تارك) بكسر نون (قوله اي عقيب له) تنقل (قوله ونصه) أي أي الحسن (قوله من السرف) سكن الزائد (قوله وكذلك) أي ابن يونس في حكمائنا القولين (قوله قال) أي ابن بشر (قوله منه) أي السلطان غلظا (قوله تراه) أي أي الحسن (قوله وكذلك) أي أي الحسن في رد الخلاف الى المبيع (قوله ذكرنا اختلاف في البيع) ايضاح للتشبيه (قوله وصحح) أي عبد الحق (قوله مطلقاً) أي ولو سرفاً (قوله كان) أي المبيع

(قوله فبئذ) أي المبيع (قوله ويخاصصة) أي المبتاع البائع في قيمة المبيع (قوله بما اتفق) أي المبتاع على البائع فان تساوا بائلا
يرجع أحدهما على الآخر في ٥٥٨ والاربع ذوات الفضل على الآخر به (قوله بضئ) أي بالثمن (قوله يسع)

بضم الهاء أي يسقط عن
مشتريه (قوله ويخاصصة)
أي البائع (قوله يكسرهما)
أي السنين (قوله أنه) أي
عقوق (قوله أحقرز) بضم
الهمزة أو فضها على الصريد
(قوله صوابه) أي حقوق
(قوله سائل) بالهمزة بدل
الميم أي غير حامل (قوله
ضد) أي من الاسم
الموضوع للضدين (قوله
أوهو) أي إطلاق عقوق
على غير الحاصل (قوله
للجهل) على التخييل (قوله
الآخر) أي صاحب
القول (قوله قدر) بضم
فكسر مثقال (قوله في هذا
الاصل) أي الجلع بين
الزمان والمرات (قوله
وملائته) أي أهلها (قوله
إنه) أي إن اعتقت انقضت
(قوله وهو) أي وجوه
لهما (قوله أنه) أي إن
اعتقت انقضت (قوله
وهذا) أي انقضاء الاجارة
باعتقاق الاتق (قوله فاعده)
أضافته للبيان (قوله
وسائق) أي الاستثناء
مها (قوله فحقت) بضم
فكسر (قوله عمله) بفتح
الميمين أي معناه الذي
يعمل عليه (قوله وكذا)
أي اختلاف اثنين في
القدر في إيجاب الثمن (قوله

أهدم أو بناء فغير المبتاع فبئذ هو مقبضه ويخاصصة بما اتفق الخط ظاهر قوله إلا أن شوت
أنه إذا مات المبيع فان البيع عضي وليس كذلك بل حكمه حكم البيع الفاسد يسع في القيمة
فبمع جميع البائع بقيمة المبيع ومقبضه ويخاصصة المشتري بما اتفق عليه وقد بدى على هذا
الباسط وهو ظاهر واقفه اعلم (وكسر يسع) بفتح العين المهمله وكسر السين المهمله له طبعها
تحتة فوحدة وفي لغة عصب يسكون الدين ورقوط التينة واقصر عليها في النهاية
وانقسطا لاني أخرى بكسر هاء لا تحتية أي شراب أو ماء (الجهل) بفتح الجيم يسكون الحلة
المهمله أي الذي كروفسر به بقوله (يستأجر) بضم التاء ففتح الجيم أي الجهل (على عقوق)
الخط الظاهر أنه بفتح العين ع وبضم فقه نظر لان المصادر لا تنبسط على فقول بالفتح خذ فوهي
القول والوقود والولوع والظهور والوضو وما عداهن بالضم كالشعر والخرق و يجوز
الضم قياسا على ما ورد بالفتح واحسنه زالمصادر من العفات فانها انت كسر اعلى فقول بالفتح
كسبو يسو يسكور وسقور وورد ووطوف وورق البناني صوابه اعقاق بالفتح مصدر الرأى
او عقاق كسحاب وكاب واما عقوق بالفتح فوصف كسبو لا مصدر في القاموس فرس عقوق
كسبو رطل وحائل ضد اوهو على التثنية أول الجلع عقوق بفتح عين وقد عقت لعق عفا وقعفا
محركة واقعت والعقاق كسحاب وكباب الجمل بعينه (هـ أي احوال الاخي) الجهل لا حقال
جلها من مرة فبفتح صاحبها او من اكتملا ولا تفعل فبفتح الاخير (وجاز) العقه على عصب
القول ان قدر (زمان) كرم او اسبوع (او مرات) كئلات او اسبوع ولا يجوز الجمع بين الزمان
والمرات الشيخ عن الراضة لوسمي يوما وشهر الميزان يسمى زوات ابن مرفوعة في هذا الاصل
خلاف (فان) سمى زمان او مرات (اعتقت) بضم العين متغلا أي حلت الاتق قبل تمام الزمان
او المرات وعلا مشهرا مرادها عن الفعل (انقضت) الاجارة وعلى صاحب الاتق من الاجارة
بجسب ما مضى من الزمان او حصل من المرات الخط ظاهر كلامه انه دايع إلى الصورتين
الزمان والمرات وهو الذي ارتضاء ابن مرفوعة خلاف ما ذكرنا من عبء السلام انه دايع لجميع المرات
فقط والله اعلم وهذا مستحق للضرر ومن فاعده علم انقضاء الاجارة يسع فداستوفيه
المنفعة وسأق في قوله فحقت يتلقاها يستوفى منه لايه الامري فعمل ورضع وفرس تزور ورض
(وكسبت في ربة) أي عقدوا حدا وبسبب ربة او ربة متعنتة يستوفى من الموطأ في رسول
الله صلى الله عليه وسلم من يستوفى ربة وعمله عند الامام ما لا يرضى الله تعالى عنه على
صورتين اشار المصنف لاحداهما بقوله (بيعهما) أي المالك السلطة المينة (شرط الزام)
للمشتري والبايع بالشرع انه ليس له تركه على وجه يترد فيه انظر يحصل له الضرر كبسها
(بشتره) من الهدا هم مثالا (فسدا) أي حالة (او يا كثر) هنا كعشرين (لا يسيل) كعشر وكذا
اختلاف التمن في المجلس كدواهم ودقائهم والصفة كسبية وزينة كالتي التزمع
ومفهوم الزام انه لو كان يضارق الاخذوا التلحيز وهو كذا في قوله باعها الزام بشتره لا يسيل
او يا كثر فقد الجازاهم الفراد لا يعتاد العاقل الا الاقل لا يسيل قال في المدونة لا يجوز بيع
سلعة على انها بالتشديد ثابرا والى شهر بد بئارين وكذا على انها في شهر بد بئارين والى شهرين

انه (أي المبيع (قوله هاجز) أي عتاني يسع (قوله الشهر) حال من ديار بن (قوله بد بئارين) عطيف على ديار بن بد بئارين

(قوله لهما) أي العاقلين (قوله فيجبل النقد) أي يحدو هذا البيع فاسدا (قوله وإن كان) أي البيع (قوله فإن كان) أي
 البيع (قوله ذلك) أي اختيار المشتري الجيدة (قوله ذلك) أي الاختلاف بجودة ورداته (قوله لهما) أي الطامعين (قوله لانه)
 أي المشتري (قوله أحدهما) أي الطامعين (قوله بقدر) بضم ففتح مثقلا (قوله انه) أي المشتري (قوله منه) أي ما اختاره (قوله
 (قوله ويبيع) عطف على بيع (قوله الطامعان) أي المبيع أحدهما (قوله اختلافا) أي
 الطامعان (قوله واتقيا)

يدتار بن علي الاثران لهما اول احدهما وليس له متاع فيجبل النقد لا جازة البيع لانه عقد فاسد
 وان كان على غير الالتزام جازا له ونحوه لا ين الحاسب وأشار الى الثانية بقوله (أو) يبيع احدي
 (سنتين مختلفتين) في الجنس كعقد ووب أو في الصفة كشويين هروى ومروى بن واحد على
 للزوم لهما اول احدهما فان كان على التباين لهما جازا لم يشمل قوله مختلفتين مختلفتي الجنس
 والصفة والرقم وال جودة والرداة وكان الاختلاف بالجودة والرداة لا يقتضي الفساد لعدم
 القربة استثناء فقال (الا) المختلفتين (بجودة) للاحداهما (ورداة) للآخرى وفتحهما واحد كما
 هو موضوع المسئلة فيجوز بيع أحدهما على الزوم لان المشتري لا يختار الا الجيدة والبايع
 داخل على ذلك فلا فرق (وان اختلفت قيمهما) أي الجيدة والرداة وادرجال لان اختلاف
 القيمة لازم لاختلاف الجودة والرداة لا تنص اليا لفة ولذا ذكر ان السنتين المختلفتين بجودة
 احدهما ورداختلافهما فيجوز بيع أحدهما ما بين واحد على الزوم وشمل ذلك الطعام
 والحكم بهما المنع اشرجهما فقال (لا) يجوز بيع (طعام) غيره من طعامين مختلفين بجودة
 احدهما ورداختلافهما لانه لا يجوز بيع أحدهما بغيره ما بين واحد اذا اختار أحدهما بقدره
 اختار الاثر قبله من الثقل عنه فلا يشر في بيع طعام بطعام فمضى الجنس مع فصل أحدهما
 وبيع طعام المعوضة قبل قبضه ان يبيع بغيره فان اتفق الطامعان بجودة ورداته وكلا
 وبيع الجاز والمشتور الجواز الاختلاف بجودة ورداته واتقيا فباع أحدهما هو الذي نسيه
 فضل لظاهر المدونة ان زورقون قال فضل من مسألة لظاهر المدونة يدل على انه ان اتفق الكيل
 والصدق جاز ان يعرفه لم يجد فيها ما يدل على ما قاله فضل بحال غ ما قاله فضل وخذ من قولها
 في تعليل المنع كانه يدع هذا السيرة وقد عدت اختيارها واخذته وفتحها فضل في الكيل
 ومن قولها وكذلك ان اشترى منه عشرة أصع نحو ليد شأرا وتسعة ممر على الالتزام ليعز
 انقص ومما لو شاد في الكيل جاز قال ابو ابراهيم ما نسيه فضل لظاهر المدونة هو المشهور
 وعليه انقص ابن جاعة في مسألة والقباب في شرحه وقد ضبط ابن عرفة هذا الفصل فقال
 فشرأ الطعام على الاختيار زومالا يجوز في غير مقبالتين مطلقا ولا في جازين جزا
 ولا يكلا ان اختلفت قدره ولا يجوز ان يكن معه غيره بل (وان) كان الطعام (مع غيره) كسيرة
 ووفوب صيرة ووفوب آخر من بيع أحدهما يدعى ان المشتري يختار احدي الصيرتين
 والشوب الذي معها بالزاد البالغ في هذه الصورة ففتح ففتح جوازها لتبعية الطعام غيره يدل
 للطعام غيره فقال (كسيرة) (ففتح) (مفطرة) غير معينة بشئ معلوم حاله أو وجيل على الزوم
 يختارها المشتري (من مختلفات) سائر فلا يجوز بيعه على ان شئ من شئين بعد منقلا فاذا

(قوله مطلقا) أي سواء كان أو بين ما لا يجرأ أو كلاً (قوله ولا فيهما) أي المتباينين (قوله قدره) الطعام المختار منه (قوله فلا
 يجوز) أي شرأ احدهما على الزوم (قوله لهما) أي الطعام المشتري (قوله يبيع) بكسر الموحدة (قوله أحدهما) أي
 للذ كزوب (قوله التزام) صفة يبيع (قوله هذه الصورة) أي الطعام مع غيره (قوله لا يجرأ) على البالغ (قوله لتبعية) الخ (قوله
 ففتح) (قوله يبدل) بفتحان (قوله على الزوم) صفة يبيع (قوله لهما) بضم فكسر مثقلا (قوله بعد) بضم ففتح

(قوله يرد) يضم فقط (قوله هما) إلى التي اشتراها أولا (قوله وفيه) أي يسع طعام وعرض يتناهى الخ حال (قوله معنوي) نعت ربا (قوله فيها) أي المدونة (قوله منه) أي الطعام (قوله على أن يتحدد) أي المشتري صبرة (قوله من صبر) يضم فقط جمع صبر (قوله عددا) مقول باعتبار تسطيطه من قبل (قوله يسعه) أي العدد العاقد (قوله عذفا) بكسر العين المدونة وسكون الذال المحبة تضاف أي عرضا (قوله أن كان) أي البيع (قوله فيه) أي الكيل (قوله وكذا) أي اشترا صبرة من صبرا وعددا من قبل وأيضه معترضا ثم يلزم أن المتع (قوله على الأزام) صفة اشتري (قوله ما ذكرنا) أي التفاضل في بيع الطعام من صنف واحد (قوله وفيه) ٥٦٠ أي الطعام المشتري على كيل (قوله وكذا) أي اشترا عشرة أسع مجهول بغير بار

أوتسعة سبعة إلى الأزام
في المنع (قوله هذا النقص)
أي شراؤه (قوله الصلة)
لأنه كونه أي يسع طعام
ومرض بطعام ومعرض الخ
(قوله منه) أي الإنسان
قوله وكان أي يسعه
بستانه واستثنائه منه عدد
فخلات يختارها (قوله
يختارها) أي البايع النقص
التي استثنائها (قوله منه)
أي بستانه (قوله) أي
البايع (قوله بعد توقفه)
أي الامام رضي الله تعالى
عنه (قوله فيها) أي المسئلة
(قوله اما) بكسر الهمزة
وشدة الميم حرف تفصيل
(قوله مبني) بضم ففتح
مقلدا أي غير مبني (قوله
فلا يختار) أي البايع فخلا
تبرع على وجه بدائنه
(قوله ينقل) أي حال اختاره
أولاً في غيره (قوله النقص)
أي المستثناة (قوله النقص)

أى البيع الحاطة (قوله بائنه) أى البيع المستق فيه الأربع وألحق (قوله بالساوة) أى ثمر المستق (قوله بحد) ف
يقضى بالموض الحاطة (قوله أى الثالث) قوله هذا أى قول حاطى بحد (قوله أى البائع الثلاث) أى
استنابها من جناته (قوله أى البائع) قوله (الخيار) أى اختيار الفلانة (قوله أى استحاطا) قوله (بأ) أى البيع
(قوله إن كانت) أى الفلانة المستنائة (قوله الخبير) أى اختيار الفلانة المستنائة (قوله لاصل) أى خبر وإضافته البيان
(قوله لو كان) أى المستق (قوله أى من الثالث) قوله (الخيار) أى ابن الخابط (قوله لو مراده) أى ابن الخابط
(قوله قصد) أى البائع (قوله أى شرط الحمل) قوله (التبى) أى من الحمل (قوله أى) أى البيع بشرط الحمل

قوله ثانياً اى الوثن (قوله) اى الجمل اى الاغلازرقى بها شرطه (قوله دون الزامة) فلا يجوز فيها شرط جملها التلقى
(قوله لتقصه) اى الجمل (قوله من ثبها) اى الزامة (قوله فكيف الغرر) اى بشرطه فى جهازه وقد اشترى فى عهده فلا يقص
عنهما وجوده من ثبها (قوله ظلم بصرح) اى البائع (قوله بما قدمه) اى بشرط الجمل من الاستزادة من اوتبر (قوله لعل) اى ضم
فكسر اى البائع (قوله على الاستزادة) اى قصدها ففسد البيع (قوله بانذنتهم) اى الوثن وشعرها اى الذمبة (قوله به)
اى الجمل (قوله وعلى التبرى) عطفت على الاستزادة (قوله فانص) اى البائع (قوله والا) اى وان لم ينس البائع على احدهما
(قوله مشترها) اى الامانة (قوله بشرطه) اى الجمل (قوله وان كان) ٥٦١ اى مشترها (قوله فليس) اى بشرطه (قوله)
أكثره اى الى الدهر (قوله

٤٦ منع فی علی (قوله صفیة الجیه) ای تدور عامر بن (قوله مع ساجلیة) ای الجهور ولست ثانی لکتاب (قوله دینا)
ای الجیه (قوله ولا مقرق) ای بین الملتین (قوله فی جمه) ای الشور (قوله دعهما) ای الحاجة (قوله فی جمه) ای الحشو
(قوله فی جمه) ای علی (قوله فی جمه) بکسر الهمزة وسكون الراء ای قد مر ملزوم (قوله وغیرها) ای الزمات (قوله
لشومه) ای تغیر اهل المذهب (قوله والیه) ای تغیر اهل المذهب له أشار (قوله تغیر) ای صیر (قوله ولایون
لاضاقته لقول المذکور (قوله واصیر) بلا تین لا ضاقته لقول مقدم (قوله غلام زین) جواب ان (قوله وان کان) ای
تغیر الزمات (قوله دعهما) یا یعنی فیکون فتحی ای مدخلا (قوله من رايه) ای الحديث (قوله فله) ای تغیر الای

(اوله من المسافه) خان مافتي (قوله من الكراه) يان ماتب (قوله) اى المكترى (قوله لاه) اى اخذ اخرى فغير معينة (قوله) وفروا به (اى اى ان القيامه صطف على عنداين القاسم) قوله فعل) بضم فسكر اى تبيع (قوله اخذنه) اى المكترى (قوله خدم) اى عمل (قوله بفرض شرط) اى خدمته الذين اى عليه صله خدم (قوله فانه) اى الشان (قوله تقاصمه) اى ان نامل (قوله عند الفراغ) اى من خدمته معك (قوله من الدين) اى باجر خدمته معك (قوله وهذا) اى بما قاله ابن سراج صله ائق (قوله عنده) (قوله القسوس نه) (قوله لغيره) اى الدين (قوله فلا يتبع) اى فسح الدين فيه فمؤخر (قوله) اى ابن رشد (قوله فان كان) اى ٥٦٤

اى ابن رسله فوفاه
 بهم) يضم اليه وفغ
 الها (قوله منه) اى الدين
 قوله فيها) اى المدينة
 قوله ما تقدم) اى من
 قولهم لان علمه دين حال
 اوصول فلان ذكرى منه
 داس ساء أرضه اوصيه
 شرا اونسعه هلا
 بنا حروا لا تناع بهن قرة
 ازهت اوزعا افرك قوله
 مجاز كرا) اى من افرك
 المصنف اى فى الخل اى
 الزرع افرك اى أرضه أو
 منصفه المين (قوله جاز) اى
 السبع (قوله وليس) اى
 سم دين لغه خرج بها
 ذكر (قوله كفر بك) اى
 سم دينك به مجاز كرا
 المنع (قوله باخبره) اى
 خرجك فوفاه من مافض
 فيه اى من الفزاة والزرع
 حلة تسعت (قوله عليه)
 اى الدين الذى فى مدتك
 اى قال السلف يرفعها
 من لاجل الدين

(قوله خلاف الاجتناب)
ای سبب دینك بعد از قاذبون تسلیف بعتة اذ لادن ك علیہ (قوله فظاھرہ) ای مافیا (قوله انه) ای من
سبب دینك لغیر غیرك (قوله بجوازہ) ای سبب دینك لغیر غیرك (قوله فيها) ای الام (قوله یجہ) ای دینك لغیر غیرك (قوله جوان)
ای یجہ بتنافع عن (قوله لادناہ) ای یجہ بتنافع عن (قوله اغیر المذین) صہ یسبب (قوله انه) ای سبب الدین لغیر المذین (قوله كما
بمقدم) ای ك (قوله وكل منع فسخ الدین فی مؤخران كان المقسوخ فسخ الخ (قوله هو) ای داس المال (قوله سمی) بضم فكسر
مقتلا ای تأخیر داس المال النقد (قوله انه) ای الشان (قوله به) ای الدین (قوله هو) ای ابتداء الدین بالذین (قوله فیه) ای ابتداء
الدین بالذین (قوله وثبت) ای الدین (قوله روفہ بالمداعی غنی الدین (قوله عكہ) ای فضة بضم فاء (قوله مستتریه) ای الدین (قوله
قصد ای مستترى الدین (قوله ای غناه) ای اضرب او اذین (قوله ویأشترط) بضم التاء وكسر الراء (قوله مضوره) ای المذین

(قوله فيه) أي الدين (قوله بهما) أي غنى المدين وقوله (قوله تنص الثمن) أي عن الدين (قوله بضعمة) أي بضعمة بل بضعمة زيادة
 علم عندنا وقوله المشتري المدين (قوله محركة) أي محقرة لعين والراء (قوله من البائع) صلة شرط (قوله لأنه) أي بيع العريون (قوله
 فان وقع) أي بيع العريون (قوله فوض) أي بيع العريون (قوله بجزا) أي بيع امر برون (قوله بضم) ضم ضمة وفتح القوق
 (قوله بضم) أي العريون (قوله كان) أي العريون (قوله لا يعرف) بضم فسكون ٥٦٥ ففتح (قوله يجعل) بضم الياء
 وفتح العين أي العريون
 (قوله بالولادة) أي
 لا بالزنا (قوله نعم) أي
 المدونة (قوله يرضى) بضم
 ففتح مثقلا لا يجوز التفريق
 (قوله متى شأنا) صلة
 يرضى (قوله ذلك) أي التي
 عن التفريق (قوله اختلف)
 بضم التاء وكسر اللام (قوله
 به) أي التفريق بين الأب
 وولده (قوله منه) أي
 التفريق بين الأب وولده
 (قوله وهو) أي المنع (قوله
 وان كانت) أي الام الخ
 حال (قوله موحدة) بفتح
 فسكون فكسر أي حونا
 على قرأ ولدها (قوله من
 ذلك) أي التفريق منه
 وبين ولده (قوله بقارب
 أي الأب (قوله أنه) أي
 موحدة من الأم (قوله
 هذين) أي الأم والأب (قوله
 التفرقة) أي بين الأم ولدها
 (قوله أنما) أي التفرقة بين
 الأم ولدها (قوله لا يجوز)
 أي البهائم (قوله حددا) أي
 تفرقة البهائم (قوله يستغنى
 أي الولد (قوله ترجمه)
 بفتحة مثقلا (قوله فرق)
 بفتحة مثقلا (قوله فرق)

من فقر وأغنى لاختلاف الرغبة فيه هما واحتراز يجوز أن يعقل قبضه من طعام إذا واصله
 ويذهب بغيره فحسبه عن بيعه فحسبه لأنه قبل مؤخر وان قصص الثمن فسلط بزائد في ثاقل
 الغرائط لا يجوز بيع الدين إلا بضمه شروط أن لا يكون طعاما وان يحضر المدين ويقر وان
 يساع بغيره فحسبه وأن لا يقصد بالبيع ضرر المدين وأن يكون الثمن حالا (وكيسع) متى بشرط
 (الهربان) بضم العين وسكون الراء وتبدل العين حمزة وعربون وأربون بضم أولهما وقصه مع
 فتح ثاقله في القاموس الریان والعربون بضمهما والعربون بحركة وتبدل عينين حمزة من
 البائع على المشتري بأن يبيعه شيئا بغير معلوم على أن (يطيه) أي المشتري البائع (شيئا) من الثمن
 مثقلا (على أنه) أي المشتري (أن كره) المشتري (المبيع) ورواه لاهمه (ليرصد) بفتح الضمة
 وضم العين ما أعطاه المشتري للبائع (اليه) أي المشتري وإن أحبه طسبه البائع من الثمن
 أو تركه لجهالة لاهمه من كل أمر إلا بالناس بالباطل فان وقع فقال عبيد بن يسحق فان مضى
 بالثقة وفي الشامل وفسخ إلا أن يقول في الثقة ومفهوم لم يعد إليه أنه ان كان يعود إليه أنكره
 وإن رضى طسبه بالثقة ففسخ عليه ان كان لا يعرف بضمه أو يجعل يد أمين لتلايته بددين
 السنية والثنية (وكيسع) مشقلا على (تقرين أم) بالولادة مسلة أو كافر عاقل أو مجنون
 (فقط) لاجدة ولأب ولا غيرها (من ولدها) غير المشرقي المالك رضى الله تعالى عنه ويقر بين
 الولد الصغير وبين أبيه ويحد موحدة لاهمه وأبويه متى شأنا سيده وانما خلاف الأم خاصة النفس
 استغنى في التفرقة بين الأب وولده فقال مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنه ما لا بأس به وذكر
 محمد بن بعض المدينين منه وهو أحسن قياسا على الأم وان كانت أعظم موحدة معلومان
 الأب يدخله من ذلك ما يعطيه فيه المنسقة وقارب الأم وقد يكون بعض الآباء أشد ولم
 يختلف المذهب في جواز التفرقة بين من سوى هذين من الأتارب كالأخ والجدة والجددة وانما
 والعمة ابن ناسي التفرقة فمأز في الحيوان البهيمي على ظاهر المذهب وروى جسي عن ابن
 القاسم أنها لا يجوز وان حددا ان يستغنى عن والده بالرضى والاصل في هذا الباب ما ترجمه
 الترمذي من أبي أوب رضى الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من
 فرق بين والده وولده فارقت الله عنه ومن أبا حنيفة يوم القيامة قال حديث حسن وأخرجه الحاكم
 وقال صحيح على شرط مسلم والطبراني عن معقل بن يسار يفظن فرق فليس منا ابن القاسم عن
 صاحب الأشراف اجمع أهل العلم على القول بهذا الخبر إذا كان الولد طفلا لم يبلغ سبع سنين
 ان كان التفريق ببيع بل (وان) كان التفريق (بضمة) بين مشتركين فمما عاير انسائي ولو
 يقرعه فيما إذا ورث اخوان أم أو أختا فلهما (بفتحة) بين مشتركين فمما عاير انسائي ولو
 الاخوان القصة أو البيع جبرا على جبهما وفيه اميل مالك رضى الله تعالى عنه عن اخوين

بفتحة مثقلا (قوله قال) أي الترمذي (قوله وأخرجه) أي الحديث (قوله وقال) أي الحاكم (قوله مشتركين) بكسر الهمزة (قوله
 فيها) أي الأم ولدها (قوله فلهما) أي الأخوين (قوله باعوا فلهما) أي الأم ولدها (قوله ويههما) أي الأم ولدها (قوله
 قوله بهما) أي في ثلاث واحدة (قوله فيها) أي المدونة

(قوله فارادا) اى الاخوان (قوله شرطا) اى الاخوان (قوله فقال) اى ما لم يرضى الله تعالى عنه (قوله وان كانا)
 اى الاخوان (قوله يبعها معا جميعا) اى الواحد (قوله التمثل) اى الاخوين (قوله هبة الولد) اى قبل ان يولد دون امه
 (قوله كبسه) اى فى الفساد ٥٦٦ (قوله رده) اى المعب (قوله فيها) اى المدونة (قوله والولد) اى غير

المشتر (قوله رده) اى
 سلق العبد لما ذون (قوله
 مسكان) اى الدين (قوله
 له ماله) اى العبد (قوله كان
 يبعها) اى الام وولدها (قوله
 كذلك) اى احدهما السيد
 والآخر المعب (قوله امرأ)
 يضم فكسر اى السيد
 وعينه (قوله والاولا) اى
 وان لم يبعها معا بعت واحدا
 (قوله اجبر) يضم الهمز
 اى الرجل وعينه (قوله لان
 العبد ماله الخ) علة اجبرا
 الخ (قوله اعتق) يضم
 الهمز اى العبد (قوله
 تبعه) اى العبد (قوله
 يبعها معا) اى الرجل
 وعينه الام وولدها (قوله
 فامثلة) حال من ثبته
 (قوله وانه) اى الاثفار
 (قوله فيها) اى المدونة
 (قوله ذلك) اى متنع
 التفريق (قوله كن) اى
 الاولاد (قوله تختلف) اى
 المسببة على انه ولدها
 (قوله الاشتكال) اى الشك
 فيصدقها (قوله وان بلغ)
 اى الولد المذكور (قوله بها)
 اى المسببة (قوله فيها)
 اى المدونة (قوله الكتاب)

اى المدونة (قوله اذا زمت) اى المسببة (قوله صدقت) يضم فكسر متغلا اى المسببة (قوله يثبت) كان
 يضم فكسر فكسر (قوله انها) اى المسببة

(قوله فيها) أي المدونة (قوله كلامها السابق) أي قوله إذا خالت المرأتين السبي هذا يعني فلا يشرق بينهما (قوله ولا يتوارثان) أي المبيعة من زوجاته ولها (قوله بذلك) أي قولها أنه ولها (قوله أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (قوله أنها) أي المبيعة (قوله لاتزنيه) أي الولد (قوله نين) بكسر النون، مثله أي ظاهر (قوله أنه) أي الولد (قوله لا يربها) ٥٦٧

أي المقر (قوله في الكتاب)
 أي المدونة (قوله من
 الطرفين) أي من المبيعة
 ولها ومنه إياها وهذا
 لا يثني ثبوته من أحدهما
 (قوله لأنه) أي عدم
 التفریق (قوله والى) أي
 وإن خالت المبيع (قوله
 ويحبرها) أي المتبايعان
 (قوله جميعها) أي الام
 ولها (قوله لعدم التفریق
 في الملك) على لا إيجاب الخ
 (قوله يضرب) بضم الباء
 وقع الزا (قوله أحدهما)
 الجراح (قوله مكاف
 التثنية) (قوله لا في القسغ
 الخ) مكاف على في الجبر
 (قوله قالت فيه في الجله)
 مفرع على لا في القسغ الخ
 (قوله هذا) أي الاكتفاء
 جميعهما في حوز (قوله علم)
 بضم العين (قوله قولها)
 أي المدونة (قوله وهما)
 أي التاويلان (قوله فيما
 قبل المكاف) مثله تابلان
 (قوله أنه) أي جميع مطلق
 شخصين في عقد (قوله
 دفعه) أي النص (قوله
 بقومهما) أي الام ولها
 (قوله بأنه) أي جميعها

خالت هذا زوجي وقال هذه زوجتي فلا يصح أن لما يتعلق بينهما من الحرم (ولا توارث) بين
 المسببة ومعداته ولها فيها أثر كلامها السابق ولا يتوارثان بذلك ابن يونس لأنه
 لا يرث بالثالث أو الحسن الصغير إنما لاثرت فيه من إذ لا يتوصل إلى صدقها وأما أنه لا يربها
 فليس على إطلاقه إذا المقر يورث يورث إذ لم يكن وارثا معروفة وانما في الكتاب الميراث
 من الطرفين وقيد حوزة المقر بدين الام ولها بقيد آخر فقال (عالم ترض) الام بالتفریق
 فيبوز لأنه من حق ما على المشهور واحتجته الثني وقيل لا ولها اختياره ابن يونس والماليزي
 وغيره وان وقع البيع المشتل على التفریق (نسخ) بضم فكسر (ان لم يجمعهما) أي
 المتبايعان الام ولها في ذلك ان لم يثبت المبيع والام بنفسه ويحبرها على جميعها في حوز قاله
 القسغ وصل البيع حبة الثواب ودفع أحدهما مائة أو شلما لا إجابة أحدهما أو تزويج
 الام لعدم التفریق في الملك ويحبرها على جميعها في حوز ابن حبيب يضرب بالغ التفرقة
 ومبتاعها ضربا جديا اه أي ان علم حوزتها وظهر اعتادها أم لا (وهل) التفرقة
 في الملك بين أم ولها (غير عوض) كهيئة أحدهما والام لتخص والولد لا تخر (كذلك)
 أي التفریق بعوض في الجبر على جميعها، لك بجامع مطلق التفریق في الملك وكونه بعوض
 وصف طريقه لا في القسغ ان لم يثبت فالتثنية في الجله (أو يحسب) بضم الحاء وفتح الغاء
 في جميعها (مهور) الشيخ هذا ظاهر المدونة لان السليما أنه يفعل المعروف علم أنه لم يصد
 الضرر فلتسبب التخصف وشبهه في الاكتفاء يجوز فقال (كالتق) لاحدهما فيكتفي فيه
 بجميعها في حوز اتفاقا في الجواب (تاويلان) أي فهما ان لشرهما في قولها لو وهب لولد هو
 صغير بغير ثواب جائز ولها مع أمه ولا يشرق بينهما ولها قولان الثالث رضى الله تعالى عنه فيها
 قبل المكاف في التوضيح ان قلت يلزم على التأويل الأول في التفریق بغير عوض وفي التفریق
 بعوض جمع شخصين فليس على البيع وتقديم منعه لميل التخصف قلت يمكن دفعه
 بنحو جميعها قبل بيعهما وإياه أجبر هذا لضرورة الداعية اليه أجاب الأول خبر واحد والناسي
 عباس اه الثاني أصل السؤال غير وارد إذ لا يلزم جميعها في حقيقة واحدة وأما علم (وجاز
 بيع نصفهما) أي الام ولها الصغير وأنتها أولت أحدهما وربيع الآخر لولا أحد أيا كثر
 (و) (جاء) (بيع) أحدهما أي الأمانة ولها الصغير (العتق) المتبرع لا الكتابة وتدبير أو عتق
 لاجل وهذا قد في بيع أحدهما فقط ابن بطال معنى قولها لا بأس ببيع الأمانة دون ولها
 ولها درنا لا يفتق بيع أحدهما على أنه بفس البيع من غير احتياج لحدثا عتقه بعد
 وقال غيره معناه لم يفتق بغيره أو الحسن يحبر المشتري على العتق على كلا الوجهين والأول
 أقوى وأما علم قال فيه بل المسئلة أن تقول ان كانت التفرقة ببيع فلا يمتن جميعها
 في الملك وان كانت يمتن كفي جميعها يجوز وان كانت بغيره فتنسب لغيره لا في النسي إذا
 اعتق أحدهما جاز بيع الآخر ويصحان في حوز وان اعتق الولد فليس له اخراج من أمه

(قوله بيهما) أي الام ولها (قوله قولها) أي المدونة (قوله بيع أحدهما الخ) خبر معنى (قوله غيره) أي ابن بطال (قوله معناه)
 أي قولها لا بأس (قوله قال) أي أبو الحسن

(قوله وانما هما) أي اسم (قوله كونه) أي الولد (قوله سمعها) أي الام (قوله به) أي الولد (قوله وكذا) أي الولد في شبهة اوداية (قوله بشرط) أي البائع (قوله عليه) أي المشتري الام (قوله نفقته) أي الولد (قوله ثم قال) أي الغنى (قوله هـ) أي الولد (قوله ميتة) أي الولد (قوله عندها) ٥٦٨ أي امه (قوله هـ) أي السيد (قوله به) أي الولد (قوله اخذها) أي الام

وولدها (قوله بشرط)
أي البائع (قوله عليه) أي
مشتري احدهما وكأية
الاستح (قوله ومعه) أي
المعاهد (قوله يعود) أي
الصغير (قوله منها) أي
التفرقة (قوله ان كانا) أي
الام وولدها (قوله به) أي
البائع والمشتري (قوله
الجمع) أي في ذلك (قوله
ذلك) أي التفرقة (قوله
الطلق) أي من التقيد
بما شاءه في دينهم (قوله
واراد) أي المأذني (قوله
عنه) أي بيع بشرط (قوله
وجه) أي انتهى عن بيع
بشرط (قوله ان شرط)
أي البائع (قوله عليه) أي
المشتري (قوله على أن
لا يبيعه) أي المبيع (قوله
جلدا) أي يفتح الجلب واللام أي
مطابقا (قوله ثم قال) أي
الشمسي (قوله قال) أي
مالك رضي الله تعالى عنه
(قوله النبا) يضم الثالثة
وسكون النون (قوله رد
الغن) أي الامشترى (قوله
هـ) أي البائع (قوله يبيع
وسلف) أي يزد فيهما
(قوله سلف متعقبة) أي

وان باعه بشرط على المشتري كونه معها وعندها وان سافر بالام سافر به معها وكذا على
المشتري و بشرط عليه نفقته ثم قال وان اعتق الام واخرجها عن حوز ترك ولها على
حضانته ان كان لا خدمة له وان كان له خدمة كان ميتة عندها وياوي اليها في نهاره في وقت
لا يعاوجه السيد فخدمته وان باعه بشرط على المشتري كونه عندها وله السقر به وتبعه امه حيث
كان تقه الخط (و) ان كاتب السيد أحد هما جاز يبيع (الولد مع) يبيع (كأية أمه) لو اخذ
ويبيع الام مع يبيع كأية الولد لو اخذ بشرط عليه ان لا يفرق بينهما اذا اعتق المكاتب منهما قبل
الاختار (ي) جاز (ال) كاتر حربي (معاهد) بضم الميم ورفع الهاء أي مؤمن بفتح الهمز والميم
الثانية مشددا ومعه أمه وولدها المغير (التفرقة) بين الام وولدها يبيعها وبغيره (و) يضم
في كسر أي حرم قاله أبو الحسن (الاستح) منه بالتفرقة فهو يبيع المشتري والبائع على وجهها
في ملك مسلم مشترا وبغيره ولا يفسخ البيع للابعد في الحق المعاهد وقال ابن حجر فيمنع
ومفهوم معاهد منع الذي منها الالتزامه أحكام الاسلام ابن مرفة المأذني اري ان كانا معا
لمصر ان في بيع أحدهما من نصراني ان يبيع على الجمع لانه من الظاهر هذا ان كانت
التفرقة عندهم متعقبة لا يجوز ان كان ذلك ساقيا في دينهم فيه تقرر وبعض اشيا على اطلاق
الحكم بغيرهم اهـ واراد الله أعلم بعض اشيا على النسي (وكيسع بشرط بتاقض الشرط
المقود) من البيع للنسي عنه فقد روي عبد الحق في احكامه من عمر بن شبيب عن جده
قال نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع بشرط وجه اهل المذهب على وجهين احدهما
الشرط الذي يتاقض مقتضى المقد والآخر الثاني الشرط الذي يعود لخالق الغن فاما الشرط الذي
يتاقض مقتضى المقد فهو الذي لا يتم معه المقصود من البيع (ك) شرط (ان لا يبيع) المشتري
المبيع لاحسن الناس او الامن تقرر قليل وأما ان شرط عليه ان لا يبيع له فلان ان تقرر قليل
فيصور للنسي ان باعه على أن لا يبيع من فلان وحده جاز وان قال على أن لا يبيع له جلد او لا
يبيع له الامن فلان قد تم قال وان قال على أن لا يبيع من هو لا يفرق جاز وفي جماع على بن
زيد سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن بيع عبد او غيره بشرط على المتابع أن لا يبيع ولا يبيعه
ولا يبعه حتى يعطيه ثمنه قال لا بأس بهذا لانه بمنزلة الزهر اذا كان اعطاء الثمن لا يسلح
اهـ ومثل ان لا يبيع من لا يبيع او لا يبيع من البالد او على أن يخذها ام ولد او يزل عنها او لا
يخيرها الجبر الخط ومن البيع والشرط المناقض المقصود بيع الثياب وهو من البسوع الفاسدة
قال في الموقية ومن ابتاع سلعة على ان البائع متى رد الثمن فاسدة فلا يجوز له بيع وسلف
بعضه وبن سلف بخر متعقبة أبو الحسن هذا الذي يسمى بيع الثياب واختلف اذا نزل هل تلافي
بالعصة كالبيع والسلف ام لا على قولين اهـ يصح باسقاط الشرط لرجوعه باختلاف اذا
اسقط الشرط الثياب شرطه فهل يجوز البيع أم لا على قولين أحدهما ان البيع باطل والشرط

ان كانت السلعة نفقة كدار سكن وارض تزروع ونوب بابس وحيران يستعمل (قوله هذا) أي الاتباع باطل
بشرط متى رد البائع الغن فله المبيع (قوله واختلف) يضم التاء (قوله نزل) أي جعل يبيع انتقيا (قوله يتلافي) يضم الباء أي
يتدارك (قوله بالصفة) أي التصحيح بما سقط الشرط (قوله على قولين) صله اختلف

السلف (قوله وان كان) اي ٥٧٠ السلف (قوله) اي السلف (قوله ب) اي المثنى (قوله وهو) اي المثنى (قوله على الاتفاق) (قوله كالثالث) اي في تخيير المثنى في الاعتاق (قوله ب) اي السلف (قوله وهو) اي الاتفاق (قوله سطره) اي (قوله فوجبه) اي المثنى العتق (قوله فيها) اي الاسماء الاربعه (قوله ب) اي الشرط (قوله كالاولين) اي في جبر المثنى

البيع وفي عدمه فغيره البائع فردوه واضافه فان ورد بعد القوات فعلى المشتري التمسك وشبهه
 في عدم الجبر على الصق فقال (كم) المشتري (الشر) يضم الميم ويقع الحاء المجهمة والفتحة مشددة
 أى الذى خبره البائع بين الصق ورد على ما لا يصير على عقده وان امتنع من عقده فليانع
 اختيار بين امضاء البيع وردده ومنع نفسه بشرط تردده بين السلفية والفتحة (ب) بخلاف
 (شراء) لرقن بشرط تميز عقده (على) شرط (اليجاب) العتق على المشتري والزامه ورضي
 المشتري هذا الشرط ثم بعد الشراء امتنع من تميز العتق فانه يصير عليه فان لم يميز لم يخرجه
 الحاكم وشبهه في تميز الصق فقال (كم) بيع الرقيق بشرط (أنها) اى الدائم المبيعة أى كانت
 أو ذكرا (حر) بنفس (الشراء) تصير حرته بلا احتياج لاداء عتق من المشتري القضى
 البيع بشرط العتق أربعة أسلم الأول ان يبعه على امره بالشراء الثانى ان يبعه بشرط ان
 يعقده ووجبه على نفسه ولم يقره الثالث يبعه ان المشتري اختيار بين ان يعقده أولا الرابع
 ان يقع الشرط مبهما او البيع صحيح فيها وانما يخرق الجواب في حقيقة وقوع العتق وفي شرط
 التقيد ففي الوجه الاول يقتضى بنفس الشراء وفى الثانى ان امتنع المشتري أمعته الحاكم
 وفى الثالث لا يجبر المشتري على العتق ولا يجوز بشرط التقيد فى ردائه تاريخ ونازلة صاف
 والمشتري اختيار فى العتق وعدمه فان اعتقه ثم البيع وان أى خبر البائع بين ترك شرطه
 وانما البيع والقلم به ورد البيع واختفى فى الرابع هل هو كالأولين وهو قول المشايخ
 أو كالثالث وهو قول ابن القاسم وعليه مبنى المصنف وحط على شافعى المقصود فقال
 (أو يخل) يضم التية ويكسر ثلثة المجهمة وشدة اللام أى وجب الجهل (ب) بقدر (الذين)
 كبيع (و) شرط (مطلق) من احد العاقلين لا شرط فان كان السلف من المشتري
 فالانتفاع به من جهته والتمسك به من جهته وهو محمول فقد أوجب شرطه الجهل بقدر الثمن وان كان من
 البائع فالانتفاع به من المثل وهو محمول فقد أوجب شرطه الجهل به وهو من ايضا والثمن
 تقول ان كان السلف من المشتري فالانتفاع به يقابل بعض الثمن وبعضه الآخر يقابل الثمن
 وهو محمول فقد أدى الجهل فى الثمن وان كان السلف من البائع فابل الانتفاع ببعض
 الثمن وقابل باقى وهو محمول الثمن فقد أدى الجهل فى الثمن (وصح) البيع (ان سلف) يضم
 فكسر شرط السلف قبل فوان المسح به المشتري فى التوضيح ظاهر الحلال انه لا فرق بين
 كون الاسقاط قبل فوات السلعة أو بعد فواتها لكن ذكر المازدى ان ظاهر المذهب انه لا يؤثر
 اسقاط مدفواتها قبل المشتري لان القيمة قد قد وجبت عليه فلا يؤثر الاسقاط بعده اذ
 قوله لان الفتيان من كانت أكرم من الثمن فى اسلاف المشتري أو اقل فى اسلاف البائع كما بان
 فى المازدى ان بعض الاشياخ خرج قولنا لعلنا اسقط الشرط ولومع القوات واعتبر به
 وتركه سنوف لظلاله اذ كلام التوضيح وذكر فى الشامل كلام المازدى وهو مراد
 المستحب بقوله من ان بان الاكرم من الثمن الخ (أو) أى وصح البيع بشرط التدبير ان

ثمن أيضا) اى فقهه كلام
المشتري فلا قصور فيه (قوله
يقا له) اى الاتفاق بالمال
(قوله وبعضه) اى الثمن
(قوله وهو) اى بعض الثمن
المقابل للثمن (قوله ادى)
اى السلف من المشتري
(قوله باقيه) اى الثمن
(قوله وهو) اى باقى الثمن
(قوله ادى) اى السلف
من البائع (قوله قبل فوات
المبيع) انه سلف (قوله
انه) اى الشان
الاسقاط (اى بشرط السلف
(قوله انه) اى الشان (قوله
اسقاطه) اى شرط السلف
(قوله حيثئذ) اى حين
فوات المبيع يد المشتري
صلا حيث (قوله عليه)
اى المشتري (قوله بعد)
اى وجوب القسط على
المشتري والفرق بين اسقاطه
قبل فوات المبيع واسقطه
بعده انه قبل فواته يصير
من شرط السلف من اسقاطه
واضاء البيع بغيره
فواته ولزم الفسخ للمشتري
لا باقى فسخ المشتري بين
اسقاط شرطه واءضاء
المبيع بالثمن الاكتم
القيمة (قوله المشتري او
بشرط التدبير) كمال البيع

(حذف)

القيمة المضافة أو المشتري أو بالثمن الأقل منها ان كان الباقي (أو المخرج) يقبضات منفلا (قوله

بشروط التدبير) صلح البيع

(حذف شرط التدبير) وكذا كل شرط يناقض المقصود الا بالضرورة وحذفه من ابحاثنا
سلعة بمن موجب على انه ان مات فاقضى صفقة عليه فانه يسفخ البيع ولو اسقط هذا الشرط
لا يضر قاطل التردد كذا شرط ان مات قاطل البائع ورثته باقئ ثابته شرط ما لا يجوز
من اعداها لغيره فزعم فسخه وان اسقط جواز ذكره اسقاطا خذاه ثابته ان باع امتهن
على المتعاقب ان لا يضاهاه وان فعل ففي حقه اوله بد ينال من فسخ ولو اسقط الشرط لانه
بين فاه ان يرشد وباعها شرط الثابتا بفسخ البيع ولو اسقط وبقي خاسر وهو شرط النقد
في بيع الخيل ابن الحاجب واسقط شرط التقدل ليعرضه في الصحة لكن مع بقاء الشرط
لزومه اذ قال (كسيع بمن موجب) (شرط ومن) من البائع على المشتري في الفخذ (د) شرط
(جبل) اى ضمن المشتري في الفخذ (د) كشرط (اجل) معلوم للفخذ ومنه من الشرط ان
لا يقضي العقد ولا ياتي او يحل كلامه في الرهن والجيل في حاضر وفي الغيبة فان بطلت
فهي مع في الجبل لا يجوز البيع ويسد وله في الجبل المعين وفي الرهن يجوز بيعه موثق
السلعة حق ببعض وقال اشيب بجمع الجبل وفي التوارد انوا في الرهن البعد اذا كان
عقارا وقضى المشتري السلعة للمعة قاله ساولي وبالفتح صحة البيع اذا اسقط شرط السلف
فقال (ولو غاب) السلف على السلف فيه يمكنه الانتفاع فيها ببيع البيع ورد السلف به
فهو راسع قوله ومن ان حذف فالاولد كرهه عدم (وتوفرت) بضم القرفة والهمز وكسر
الواو مشددة اى فتمت المادونة (بجلائه) وهو نقص البيع مع الغيبة على السلف ولو اسقط
الشرط لتمام الرابطة تمت الاول هو المشهور وقول ابن القاسم وتاول الا كره المدة عليه
وهو تابع لتدريج واسقط التوضيح وله من ابن عبد السلام مشهوره طئ فيه نظر
لان ابن عبد السلام صرح بشوبهة الصحة باسقاط شرط السلف في الغيبة وكذا خلاف
مع الغيبة ولم يصرح بشهوره وانحطب الصحة لاصح فاه لما عزي عندهما حصون وابن
حبيب وبهي من ابن القاسم قال وخالف اصعب ورأى ان الغيبة على السلف لا تمنع فسخ
المشروط انه وكذا فصل حاص ثم خالفوه فيها كترشيع القرويين الى ان قول حصون
وقال للكتاب وجعلهم في خلافه فاطر كفسخ الا خلاف ما عزا لهم المفسف ومن
تبعه اذا علم ذلك ظهر اننا ان المتقدمه في الغيبة (وفي) اى المبيع بشرط السلف (ان
فان) المبيع بيد المشتري (اكر) شيتين (الفن) الذي وقع البيع به (والفقيه) التي يحكم بها
أهل المعرفة يوم قبض المبيع (ان اسلف المشتري) البائع لاثامه انه اشغها بنقص محتاجه
لا سلامه معامل بتقصن قصده (والا) اى وان لم يكن المسلف المشتري ان كان البائع (فالكس)
اى فيه اقل التردد والقيمة لاثامه على انه زاد في ثمنها محتاجه بانه لاسلافه فيعطل بتقصن قصده
الحظ ينبغي ان يقبضه بالعدم غيبة المشتري على السلف صدق في انها القدر الذي اراد الانتفاع
بالسلف فيها والقيمة الفقيه ما يثبت كايون خد من كلام ابن رشد الا في شرح قول

أخذها أي السلعة (قوله لاتهامه) أي البائع (قوله عنها) أي السلعة (قوله هذا) أي روم الأقل أن أضاف البائع المشتري (قوله) والا أي وإن كان المشتري قد باع على السبغ غيبة المتع وفيها كما أراد (قوله فنيه) أي المستعسر شرط الحفظ

المشتري في فصل العينة وله الاقل من جعل مثله أو الدرهمين أو ثوبه من وعج ومن بعدهما
 طفي هذا قصور أو قدر قول مقابل لما شئ عليه المصنف ابن عرفة في إيجاب القيمة على السلف
 لزوم فضته والقيمة ما يلتفت في ثوبه بقاء نصحه باسقاط الشرط ثالثها أن غالب عهده مدة
 أجله أو قدر ما يرى أنه أسلفه إليه للباس مع غيره أو أحدهن صحت مع ابن حبيب ومن أصبغ
 وتفسير ابن رشد قول ابن القاسم عيب لم يتعرض المصنف لحكم فوات عاقبة شرط مناهض
 للمقصود وهو أن البائع لا كثر من الثمن والقيمة يوم القبض لوقوع البيع وانقص من الثمن
 المعتاد للشرط ثم قال ويعبر به بالقوة يشعر بأن كلامه في المقوم وأما المثل في نفسه مثله البناء قسم
 ابن رشد للشرط في البيع أربعة أقسام وأشار المصنف إلى جميعها وإن ذكر طاقم أحكامها
 القسم الأول شرط ما يقتضيه العقد كتسليم المبيع وشحن العيب والاستحقاق ورد العوض عند
 انتقاض البيع أو ما لا يقتضيه ولا يتأقنه ككونه لا يؤزل إلى غرر أو فساد الثمن أو المثل ولا إلى
 اختلال بشرط من الشرط المشتري في صحة البيع وفي معصية أحد المتبايعين كإيل وخيار
 ورهن وجعل واستئناس سكنى الدار المبيعة أشهر ما عرفت واستقرار كواب الدابة المبيعة ثلاثة
 أيام أو إلى مكان قريب فهذا صحيح لازم بقضيه أن الشرط والأفلا ما يقتضيه العقد فيقضي
 به ولو لم يشترط ويتأكد بالشرط وأشار المصنف إلى هذا بقوله كشرط رهن الخ القسم الثاني
 ما يؤزل إلى الاختلال بشرط من شرط صحة البيع كشرط ما يؤدى إلى جهل وخرق العقد
 أو في الثمن أو في المثل أو في الفضل أو نساء كشرط مشاورة شخص بعينه أو اختيار إلى مدة
 مجهولة أو تأجيل الثمن إلى أجل مجهول فهذا واجب فسخ البيع فانت السلعة أو لم تفت وليس
 للمتبايعين امتناعه فإن لم تفت السلعة ردت بينهما وإن قامت ردت قيمتها بألفه ما يلتفت إليه البيع
 بشرط السلف فلا بشرط نصحه باسقاط شرطه وأشار المصنف إلى هذا القسم بالشرط
 المتقدم مع قوله بعدها وقد علمه عن الأهل القسم الثالث ما ينافي مقتضى البيع كشرط
 أن لا يبيعه أو لا يهبها أو أن يتخذها مودة والمشهور في هذا النوع فضته مدام البائع متسكا
 بشرطه فإن تركه مع البيع أن كانت السلعة طاعة فإن فاقته لا كثر من الثمن والقيمة يوم
 قبضه الا بشرط عدمه ويطهها في حرة أو طيلة كذا فيفسخ على كل حال وليس
 للبائع اسقاط الشرط لأنها من زمت المشتري والاشترط اختيار إلى أمد بعيد فيفسخ على كل
 حال ولو لم يشرط لأنه بعد اختيار الآخر كاله في البيان وأشار المصنف إلى هذا القسم
 بقوة وكبيع وشرط يناهض الخ القسم الرابع شرط غير صحيح إلا أنه معتق لا يخل بالثمن فيصح
 معه البيع ويلقى الشرط وأشار المصنف إلى هذا بقوله في فصل التناول كشرط تركه ما لم يطب
 وإن لاعة ولا موضوعة الخ هذا تفصيل الإمام ما للترضى القصة إلى عنه في البيع والشرط
 ذهب الإمام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه إلى تحريمه مطلقا لما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم نهي عن بيع وشرط وذهب الإمام ابن شبرمة رضي الله تعالى عنه إلى جواز مطلقا لما عرفت
 الصحيح أن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما باع ناقة للثبي صلى الله عليه وسلم بشرط - سلامها
 ونظرها إلى المدينة وذهب الإمام ابن أبي ليلى إلى بطلان الشرط وصحة البيع لحديث عائشة
 رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إن اشتري بريرة أو عتقة أو أمانا بشرط

(قوله أذهو) أي التقييد
 بجذوكر (قوله لزوم)
 مفعول إيجاب المضاف
 لقوله (قوله ثوبه) أي
 المبيع بشرط السلف
 مشترطه (قوله وبقاء) عطف
 على إيجاب (قوله نصحه)
 أي البيع بشرط السلف
 (قوله ثالثها) أي إيجاب
 القيمة لزوم فضته والقيمة
 ما يلتفت (قوله هو) أي
 حكمه (قوله لوقوع) البيع
 الخ على أن البائع لا كثر
 الخ (قوله للشرط) عطف
 وقوعه بانقص الخ (قوله ثم
 قال) أي عيب (قوله
 طوقا) يقع الرأ (قوله أن
 شرط) يضم فكسر (قوله
 والا) أي وإن لم يشترط
 (قوله ردت) يضم الرأ (قوله
 نصحه) أي البيع (قوله
 تحريمه) أي البيع والشرط
 (قوله مطلقا) أي عن تقييده
 يكون الشرط مناقضا
 المقصود أو مخالفا للثمن
 (قوله جواز) أي البيع
 والشرط (قوله مطلقا) أي
 ولو مناقضا أو مخالفا
 أن جابر بن عبد الله الخ
 بيان ما يحدف من

(قوله وعرف) بقضات محققا (قوله وتناولها) بقضات معتقلا (قوله يعين) بضم فسكون فكسر أى يدقق (قوله يعين) بضم فسكون فكسر (قوله وهو ظاهر) أى الصميم (قوله هو) أى الاملاق (قوله وليس في نفسك الخ) حال (قوله يقتدى الخ) أنه انقطعت في سلمة كتر الخ (قوله قول المازري) أى في تنبيه ٥٧٢ الخ (قوله قول المازري)

أهلها الولاء فان الولاء من اعتمد لخاز السبع وبطل الشرط ويعرف ما لا يرضى الله تعالى عنه
الاحاديث كلها واستعملها في مواضعها وتناولها على وجهها ولم يعن غيره وانظر ولم يحسن
التأويل فانه ابن رشد (وك) بيع (الخبث) بفتح النون وسكون الميم فشين مجعقة وفسره بقوله
(يزيد) في سوم سلمة وهو لا يريدش امها (اليفر) أى يتخذه غيره يقتدى به ظاهر سواء كانت الزيادة
على ثمنها الذي يتباع به عادة او على اقل منه وهو ظاهر قول المازري وغيره الناجش هو الذي يزيد
في سلمة ليقبض به غيره وهو خلاف قول ما لا يرضى الله تعالى عنه في الموطا والخبث ان نفسه
في سلمة أكثر من ثمنها وليس في نفسك اشتراطها ليقبض بك غيرك ابن عرفة قول المازري وغيره
أم من قول ما لا يرضى الله تعالى عنه وقال ابن العربي الذي عندي أنه ان بلغها الناجش فبها
ورفع الخس من صاحبها فهو ماجور ولا خيار للبتاعها ومفهوم يزيد ان استقح الخن للدلال
ليبيع عليه في المناداة من شخص عارف جائز للاستفح من بيعه القصة يوم قليل جدا فتعجب
الدلال ابن عرفة كان بالكسبيين يتونس رجل مشهور بالصلا عارف بالكذب يستغف للدلالين
ما يبيعون عليه في الدلالة ولا عرفه في الشراء وهذا جاز على ظاهر تفسير ما لا يرضى الله تعالى
عنه واختار ابن العربي لاجل ظاهر تفسيره المازري فحصل فحين زاده على دون القيمة المنع على
ظاهر قول الأكثر وبالجزء لدليل قول ما لا يرضى الله تعالى عنه والاستصحاب لان العربي
واستعمله ابن عبد السلام (فان علم) البائع بالخبث واعتبره بين البيع عليه فقلتمشترى رده
أى المبيع ان كان قاطحا أو القصة (فان فات) بالمبيع بعد المشتري (فالقيمة) يوم القبض وان
شاهد مع الخن لخصصة البيع فانه حين حبيب ابن تونس يرد ان كانت اقل بدل على ذلك قوله يزيد
القيمة ان شاء ولا يشاء احد ان يؤذي أكثر مما عليه فقص ان ما عليه الاقل من الخن الذي اشتراها
به أو القيمة اه وهذا معنى تفسيره ابن الحاجب بما اذا لم تزده على الخن (وبان) لحاضر سوم سلمة
أرادش امها (سؤال البعض) من الحاضر من الخن ارادوا الزيادة في سومها انشائها (الكذب)
بفتح الحصة وضم المكاف وشده الفاء منه (عن الزيادة) في سومها بالشرط السائل برخص
(لا سؤال) (الجسم) ولو سحكا كالا سككوا والواحد الذي يقتدى به في الزيادة فان وقع سؤال
الجسم ولو سحكا لم يثبت بينة او اقراره بالبائع في قيم السلمة يزيد ما هو دمه فان قامت فله
الأكوم من ثمنها وقبها ابن رشد لو قال كف عنى والتدبير جاز وزلمه الخ بتاراشترى او بشر
ولو قال كف عنى وثبت بعض ما على وجه العطاء بما نام به لانه اعطاه على الكف ما يملك ان يعرفه
في اجازته اليه بتاراشترى ان اعطاه ليس على الكف فانه بل لرجاء حصول السلمة وقد لا يحصل
وظاهر قول المازري انه يجوز في الواحد ان كان الترتل تقضى لوان كان على ان نصفها بما نام
بميز لانه دالة منه بما يثار وهو خلاف ظاهر نقل ابن رشد اه قلت قد يفرق بان الدلالة في
الشركة محقة بغير ذلك عقد الشركة بخلاف الدثار فلا دلالة له في المبيع اتفق وجوده

الزيادة (قوله نصفها) أى السلمة (قوله بما نام) أى بلا عن (قوله لم يبيع) أى سؤال الكف عنها (قوله لا الكف
بالنصف) (قوله دالة) أى يدليس (قوله منه) أى سؤال الكف بغير ظاهر (قوله بالذات) على ما سمعته (قوله وهو) أى منه
بالبين (قوله يفرق) بضم فسكون ففتح بين الكف بنصفها بما نال الكف بالذات (قوله فذلك) أى كف ذلك نصفها بفتح

(قوله او بشرط تمام) خلف على بصقة (قوله واختلف) بضم التاء (قوله هذا) اى انه مع قول المسمى (قوله لهما) اى اهل البلد والجانب (قوله يمتنع) اى التلقى (قوله بها) اى السلع التى تلتها او اخذها فى البلد بصقة (قوله وشهره) اى اختصاصه بها (قوله وشهره) اى التشارك (قوله ودرى) بضم فسكس (قوله تباع) اى السلع المتخذة او المأخوذة فى البلد بصقة (قوله لهم) اى اهل البلد (قوله فتميل) اى التلقى الخسر وحده (قوله فليبيع) اى الربح (قوله تقسم) اى السلع (قوله بينهم) اى المتلقى واهل البلد (قوله انه) ٥٧٦ اى التلقى (قوله يمتنع) بضم الياء وفتح الهاء اى عن التلقى (قوله فان عاد) اى التلقى (قوله

ادب) بضم فكس مفعلا
 اى المتلقى (قوله) اى
 الخروج للباين لشراء
 غيرها (قوله وكذا) اى
 الخروج للباين لشراء
 غيرها فى الجواز (قوله
 فسكان حسكر) اى الطعام
 فى المنح (قوله لها) اى السلع
 (قوله والا) اى وان لم يكن
 لها سوق (قوله فله) اى
 من على كسبة اصبال (قوله
 ان كان) اى من منزله خارج
 البلد (قوله وله سوق)
 حال (قوله على البت) صلة
 البيع فان حسكر كان بخار
 فلا ينتقل ضمانه وبقيته
 لمشتريه بالاولى من بيع
 البت (قوله الذى)
 لم يمتنع من بيعه فان كان
 فيها من بيعه فلا ينتقل
 ضمانه وبقيته (قوله الى
 المشتري) صلة ينتقل (قوله
 للمشتري) فان لم يشترى ان
 دفعه لامين الموضوعة وورد
 لبايعة فلا ينتقل اليه
 ضمانه (قوله من المشتري)

او بشرط خيار المشتري برؤيتها فان لم يكن لها سوق جائز ان يشتريها بعد وصولها الى البلد ولو قبض
 من ورها على يده ولو للتجارة وهو من اهل البلد واختلف هل التمسى عن التلقى تعبد او معقول
 المسمى وعلى هذا فهل لحق اهل البلد وهو المسمى الله تعالى عنه أو الجانب وهو الشاى
 رضى الله تعالى عنه أو لهما وهو لا يوافق العربى رحمه الله تعالى (ان تلقى السلع او صاحبها
 أو اخذها فى البلد بصقة (لا يبيع) بضم القسمة البيع بعينه وهو يخص بها وشهره المأخوذة
 أو بشراكه من شام من اهل البلد وشهره عياض روايات وروى تباع لهم فان خسره فعليه وان
 ربح فليبيع وقيل تقسم بينهم فى القرن الاول ودرى ابن القاسم عن مالك بن النضر الله تعالى عنهم
 انه يبيع عنه فان عاد وباشترى قوله تلقى السلع ان الخروج للباين لشراء غيرها الذى يلقى
 أو بايه الضرر يفرق ببيعته من التلقى المسمى عنه سواء الطعام وغيره وهو كذلك فقد روى
 ابن القاسم عن مالك بن النضر الله تعالى عنه الا باس به وقاله أحب كذا لشراء الطعام وغيره من
 السفن بالساحل الا ان باقى من ذلك ضرر وفساد كحسكر كذا الظاهر سواء تلقى كراء
 الدواب والتقدم قبل وصولها الى الوقت المتعاهد او ظهر اضرار الخبز من القرن وتلقى جبال السقاين
 من البحر (ويجوز ان) منزله أو غيره من خارج البلد الجواب اليه (على كسبة اصبال اخذ) اى
 شرائه (ويحتاج اليه) لقونه لا للتجارة ان كان لها سوق بالبلد الجواب اليه والا فله الاخذ ولو
 للتجارة بل قال ان كان على مسافة زائدة على ما مضى التلقى منه فله الاخذ ولو للتجارة ولها سوق
 واعقده صحيح وان كان على مسافة يمتنع التلقى منها فله الاخذ مما لا سوق لقونه لا للتجارة وما لا سوق
 له ولو للتجارة (واختار ينتقل ضمان) ببيع البيع (القاسم) على البت الذى لم يمتنع من بيعه الى
 المشتري واصله ينتقل (بالقبض) المستقر من المشتري المبيع سواء عقده عنه ام لا وقول الذى
 لم يمتنع من بيعه مخزن للبيعة والزبل فضاء من باعه ولو قبضه مشتريه بل ولو اتلفه اذ لا قبضة
 شرع فربح بجميع ثمنه ان كان قبضه والاسقط عنه والكتاب المأخوذ فى اتخاذه اذ اقبضه
 مشتريه وتلف بسماوى فضله من باعه على المشهور فان اتلفه مشتريه فحين قبضه كالتلف
 بجملة وقول على البت لان راجح المبيع قاسم بخياره وبقيته مشتريه فضاء من باعه وقول
 المستقر لان راجح الامنة المبيعة قاسم او قبضه لمشتريه ثم وضعت عند امانة كسبتها عليه
 او ومنتها بائنه او لم يستقر بها فضاء من باعها والسلعة المبيعة يعاقبها اذا قبضها مشتريه ثم
 ردها لبايعة امانة او ومنتها غنائها ولا تنفع جميع المشتري فى بيعها فضاء من باعها البائى

ل
 تمت القبض ايضا (قوله لبيع) صلة القبض (قوله نقد) اى اى اشتري (قوله غم) اى
 المبيع (قوله فربح) اى المشتري على البائع (قوله والا) اى وان لم يقبضه (قوله سقط) اى القرن (قوله عنه) اى المشتري (قوله
 والكتاب) صفة على القسمة (قوله قبضه) اى الكتاب (قوله وتلف) اى الكتاب (قوله فضاء) اى الكتاب (قوله فان اتلفه) اى
 الكتاب (قوله فتمت) اى الكتاب (قوله كاتلوه) اى المشتري (قوله فضاء) اى المبيع قاسم بخياره (قوله وضعت) بضم فكس
 (قوله والسلعة) خلف على الامنة (قوله لا تنفعه) اى بايعة (قوله المشتري) بفتح الراء (قوله انتفاع) (قوله فضاء) اى السلعة

(قوله عليه) أي حصده أو حقه (قوله في مباح مضمون الخ) أنه لا يتوقف القبض الخ (قوله ابن القاسم) مفعلول مباح المضاف
لفاعل (قوله فضائه) أي الزرع (قوله منه) أي مشتريه (قوله لانه) أي مشتريه (قوله فائضه) أي حكا (قوله يتركه) أي
بارضه إلى يسه (قوله فنه) أي القاسم (قوله) أي قبضه (قوله بما) أي قبضه ونحوه (قوله عدم رده) خبر فائده (قوله وإباحة
الاتقاه) عطف على عدم (قوله بما) أي قبضه وفوته (قوله رده) أي المبيع المقبوض القاتل (قوله) أي المقبوض
القاتل (قوله إبقائه الخ) أنه يجب رده الخ (قوله وضائه) أي ربه عطف ٥٧٧ على بقائه (قوله هذا) أي عدم انتقال
ملكه بما (قوله فيها) أي

الدونة (قوله وده) أي
للمشتري العبد (قوله تقبيرة)
أي العبد (قوله وكذا) أي
قوله لمن باع الخ في إقائه
أن البيع القاسم ينقل
الملك (قوله ولها) أي
الدونة (قوله واشترأ) أي
القائل العبد (قوله لانه) أي
العبد (قوله عليه) أي
المشتري (قوله وجوبا) بيان
لحكم رده (قوله بقائه)
أي المبيع الخ وجوب
رده لانه (قوله استقله)
أي المبيع (قوله لأن ضائه)
أي المبيع (قوله منه) أي
المشتري (قوله الخراج) أي
الغلة (قوله بالضمان) أي
يضمه (قوله عليه) أي
المبيع (قوله فلا يرجع)
أي المشتري (قوله فله) أي
المشتري (قوله عين) أي
ذات (قوله فائقة) أي
محسومة (قوله فلا يرجع)
أي المشتري (قوله) أي
المشتري (قوله بما) أي

لا يتوقف القبض على المصدود جذ الفرقان كان المبيع حين يسه مستحقا المصدود والجذ فان
يسع قبل استحقاقه توقف انتقال ضائه عليه في مباح مضمون ابن القاسم فين المشتري زبعا
بعد يسه بمن فاسد فاصابته جائحة اتلفتته فضائه منه لانه فائض له وان لم يصدده فان كان
اشترأه قبل يدق مصلحه على ان يتركه فيس وصابته عاكة تخصيصه من بانه لان المشتري
لا يقبضه الا بمصدده ابن الحاجب ابن القاسم لا شأن الا بالقبض اشبه او بالقبض منه او بقدر
الغن ١٥ واصله في الجواهر ومفهوم الضمان ان ملك القاسم لا ينتقل بقبضه بل لا بد من
فوائده وهو كذلك في ابن الحاجب والتوضيح ابن الحاجب لا ينتقل الا في البيع والقبض والفوات
التوضيح يعني اذا قلنا بان انتقال ضمان المبيع قاسم اية ضائه فله لا ينتقل به بل لا بد من ضمنية
فوائده ١٥ فائده نقل ملكه بما عدم رده وإباحة الاتقاه به خلا فان كان لا ينتقل ملكه بما
فيجبر رده ويهرم الاتقاه به لبقائه على ملك رده وضائه ان كان عند المشتري بينة وهذا
مقابل الشهور في ان اذ اولى ابن رشد وفيها من باع عبده ١٥ فاسد ١٥ وهب له رجل قبل لغيره
في سوق او بين جازت الهبة ١٥ ابن ناجي يؤمن هذا ان البيع القاسم ينقل الملك وكذا
قوله لمن قال لعبد ان يعتقك فانت حر واشترأه فاسد انه يعتق عليه (و) ان قبض
المشتري قاسدا المبيع (رد) يضم الزامه الدال المبيع لبايعه وجوب بقائه على ملكه
(و) ان كان المشتري استعمله بعد قبضه فلا يرد (قوله) لان ضائه منه والخراج بالضمان وان
كان المشتري اتفق عليه فلا يرجع على بايعه بقبضه فان لم يكن للمبيع فله الرجوع بالقبض
فان احسنت المشتري بالمبيع قاسدا ما له عين فائقة كينا موضع فخرج بقبضه والسكنى واللبس
لهو ظاهر قوله ولا غلة ولو علم المشتري بالقساد وجوب الرد ١٥ سدد من وث بعلم عليه بما
وهو مختار لا طلاق الدونة وابن الحاجب وابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح طق
الاطلاق هو المطابق للخراج بالضمان اذ علمه بما لا يخرجه عن ضمانه نعم القيد محسور
استحقاق الوقف في اشترى عقارا فظهر حيا فله عليه حسمه يعلم بتبعية فان كان عالمه
رجع عليه بقبضه الا اذا كان البائع الجس عليه وهو رده فان تبعية فلا يرجع على مشتريه
بقبضه ويرجع المشتري بقبضه على بايعه فان اعدم استرقاقه فله فان مات الجس عليه قبل
شاع باق بقبضه وانتقل الجس الى من يلبه بشرط واقفه ومحل رد المبيع القاسم ان يثبت (فان
كان) المبيع قاسدا يسه مشتريه فلا يرد لبايعه (مضى) أي صح البيع (المختلف) بفتح اللام

٧٣ منع في القساد وجوب الرد (قوله وهو) أي تقيدهما (قوله اذ علمه) أي المشتري (قوله بما) أي
القساد وجوب الرد (قوله لا يخرجه) أي المبيع (قوله ضائه) أي المشتري (قوله القيد) أي يعلم المشتري بالقساد وجوب
الرد (قوله فله) أي المشتري (قوله غلته) أي الغار (قوله يعلمه) أي المشتري (قوله يرجع) يضم تكسر (قوله عليه) أي المشتري
(قوله الجس) بفتح الموحدة (قوله وهو) أي الجس عليه (قوله بقبضه) أي الجس (قوله بقبضه) أي الجس (قوله فان اعدم)
بايعه (قوله استرقاه) أي الغن (قوله من غلته) أي الجس (قوله قبله) أي استحقاقه الغن من غلته (قوله من يلبه) أي الميت

(قوله علمها) أي الحصة (قوله السلم) بفتح السين واللام (قوله لم) مخزؤه (قوله السلم) أي قوله لم (أخذه) أي القرصه (ألم) (قوله لو كانه) بفتح الهاء وشد النون (قوله لو يسع حب الخ) يحلف على خصوص (قوله لأن مضيه بيمينه) يحلف بتجريد الخلف (قوله وأحلف البيع الصرف) أي كثر من ثلثه يحلف على السلم (قوله وجع التخصين الخ) يحلف على السلم (قوله وما) ذكره المصنف (أي من مضي ٥٧٨ الختصه ما الخ) (قوله لانه) أي الشأن الخ (أله) أكرى (قوله واثني) أي المصنف

حظف على تقدم قوله
(وهو) أى التالى الخ حال
(قوله حذفت) بفتح الهمزة
نفسه أى بعض باتوات
بلى فسخ هو الاول ذل
على اكثر ما هنا قوله
(وهذا) أى معنى المتفق
عليه القيمة يوم القرض ان
قالت (قوله اذا قد تغيرت القيمة
يوم البيع) هذا كرى
(القرض) انه أى الشان
الذى يسانى ما (قوله بنى)
بضم الميم أى قدره (قوله
وحد) بضم الواو (قوله
والا) أى وان لم يوجد مثله
أولى (قوله وان علت)
بضم العين (قوله لم يكن
أموزون) أى معدود
بأن معنى (قوله كى بان
وعرض) مثال لغير معنى
قوله غير محقق (قوله نهما)
أى المثل والفضل (قوله
بمع) بضم ففتح (قوله والا)
أى وان يسر جازفا (قوله
الواحد من) أى من (قوله الخ)
له ما يشبهه اذ المراد جازفا
(قوله وان كان) أى جازمه
قوله (وبد) أى المشتري
قوله (وان كان) أى جازمه

(قوله غيرها) اى حواله السوق (قوله من اوجه القوت) بيان لقوله (قوله ولو يسع) اى الطعام (قوله وبره) اى المشتري (قوله)
 مثله) اى الطعام (قوله وهذا) اى عدم قوت المثل المبسح بكيلى او وزن (قوله به) اى نقل كلفة (قوله لاستزاهه) اى وطئها (قوله
 وهو) اى طول الزمان (قوله عليها) اى الامة (قوله بدونه) اى وطئها (قوله وان قال) اى المشتري (قوله وطئها) اى الامة (قوله
 صدق) بضم فسكون (قوله تضاه) اى المشتري (قوله لو ط) اى المشتري (قوله فانت) اى العطية (قوله بها) اى الغيبة (قوله
 كعقار الخ) امثلة غير المثل ٥٨٠ (قوله قيد) اى المصنف بقضات متقلا (قوله غير المثل) صله قيد (قوله بحر الخ) صله قيد

(قوله فانه) اى المصنف
 (قوله مسكلامه) اى ابن
 الحاجب (قوله وقاله) اى ابن
 قوت المثل بتفسيره
 (قوله انه) اى المثل
 (قوله لا يقوت) اى المثل
 بتفسيره (قوله ما قاله ابن
 الحاجب وابن شاس) اى
 من ان تفسيره ان لا يقوت
 المثل (قوله لان مدخله
 الخ) صله الظاهر الخ (قوله
 ولو كان) اى المثل (قوله لم
 يفت) اى شريطة انه قوله
 وهم) اى اهل المذهب
 (قوله مثله) اى المثل الذى
 لغرضه انه (قوله ولا يشد
 الواصلة) بى (قوله هنا)
 اى قوله وبتفسيره غير
 مثلى (قوله ان المثل
 لا يقوت) اى بتفسيره
 (قوله وهو) اى ما اعتده
 هنا (قوله وتلك) اى
 الطريقة التى قلدها قوله
 والاضمن قيمته ومثل المثل
 (قوله وتعمد) اى ابن
 شاس وابن الحاجب (قوله
 وعزاها) اى ابن يونس (قوله

فهما) اى قوله والاضمن مثل المثل وقوله وبتفسيره غير مثلى (قوله ان الارز فى القوت الخ) بيان لاحداهما الشرح
 (قوله لان عدم) بضم فسكون اى المثل (قوله فى القوم والمثل) تفسيره لطلقا (قوله هو) اى لزوم القيمة فى القوت مطلقا (قوله
 قولها) اى المدونة (قوله وهذه الطريقة) اى الثانية (قوله اتصلها) اى اختارها واقتصر عليها ابن عرفة وقوله غيره (قوله بمن
 المتأخرين) بيان لغیر واحد واثن طريقتا ابن شاس وابن الحاجب وابن يونس (قوله هو عليها) اى هاتين الطريقتين صله تأخر

(قوله فقيه) اى المثل (قوله بعظم فواته) اى المثل بقاء السرقه والنقل والغيبه (قوله بفواته) اى المثل باحداها (قوله ربه) اى المثل (قوله ربه) اى ربه، يمينه (قوله لم يات فواته مع) حال (قوله قال) اى خلق عقب ما له منه البنائى (قوله ومن معه) اى المازى واين بشير (قوله كسما) اى الفنى ومن معه (قوله بعظم فواته) اى المثل اى يتغير ذاته ويقتدر تغير سوقه (قوله بتغير العين) اى ولا يتغير السرق ولا يثبته (قوله ان يسع) اى المثل (قوله فوات) اى يتغير العين والسرقه والنقل (قوله لانه) اى المثل المسيح حرافا (قوله لنوا) اى لا يدرى مشرعا (قوله فواته) اى المثل (قوله بقاءه) اى سوته اى وعدم فواته (قوله فالتا) اى الاقر اوله (قوله لاصقل عن ابن وهب) راجع الاول (قوله التمسى عنه) اى ٥٨١ ابن وهب وعن غيره اى ابن وهب

السوق) اى هل يدفوننا اولا (قوله كونه) اى يفسر السوق (قوله قال) اى ابن عبد السلام (قوله ما عند) بضم التاء وكسر
الذال الجيمه (قوله باعتبارنا لاصل الخ) صله اعتذر (قوله يعدل) بضم الياء وفتح الدال (قوله لها) اى المسقطه (قوله
ما لم يستفوا من بشير) اى من ان تغفر لى ليس فونا (قوله فقم صحيح) خبران (قوله عشت) اى الخلى (قوله يبيع صحيح) صله
خروج (قوله ففخ البيع) خبر الذى يظهر (قوله قال) اى الخط (قوله اذ ابعه) اى المسيح فاستد (قوله لبايعه) صله بايعه (قوله
ذلت) اى حبه لبايعه (قوله فيه) اى حبه لبايعه (قوله فى ان يقول ان يقول) اى حبه لبايعه (قوله ففخر) بضم الفاء وفتح
الزوايه (قوله لانه) اى الى الجوى الفصح (قوله لانها) اى الشكره (قوله لغير بشره) صله تعلق (قوله ففتحق

(قوله الان يتقدر) اى مشتمره (قوله لانه) بالذى فى المشتق (قوله فى) اى المدونه (قوله سفيها) اى الاجارة (قوله اما) بكسر الهمزة وشدة الميم (قوله يتراضعا) اى التاجر ينزل على شخصها (قوله او كونها) اى الاجارة (قوله يتراضعا) اى التهمم بالكسر والضم، الفتح (قوله فسفيها) اى الاتهام (قوله فيها) اى البئر العين (قوله لانه) اى عظم الوقت (قوله شأنهما) اى البئر والعين (قوله لهما) اى البناء والقرى ٥٨٢ الارض كلها (قوله فان كان) اى البناء والقرى (قوله منها) اى الارض (قوله فسأرجا)

الان وقد روي في حكمه من الرهن الملاءة قاله (و) (ك) زاجره (اي) المبيع قاسدا قها الا ان يرد
على قسطها او الحسن اما بقرضهما او كونهما مائة ودخل بالكل اخدامه الا ان يترضا
على فضته (و) تقرب الارض المسعفة قاسدا بتقير (ارض) بنى حقر (بن) فيها الفرسى قاشبة
(و) بنق (عن) فيها اولوا النسيه ولا يشترط فيها معظم من ثلها لانها شائعة (و) (فرس) لشعر
(و) (و) (بناه) فيها (الغلي) بفتح الميم في عظم حذقت نونه لاضاقت الى (الموتة) فالت فرس
وبنا فقط والقلع كالفرس والهدم ككناو ويحل اقامة البناء والفرس اذا عها كلها
او معظمها واحاط بها كلها فان كان فيها دون جملها فاشارة بقوله (و) وفات (و) احد (هما) اى
الفرس والبناء (وجه فى الربع) والثلث او النصف عند اى الحسن وابن رشد واصله واذا
كان الفرس بناحية من اوطى الارض فيه وجب ان يقوت منها فرس ويقتضى البيع فى
سائرهما الا لاضرر على البائع فى ذلك اذا كان المخرس و نهابرا مكالوا مستحق من يد المشتري فى
المبيع الصحيح لزمه الباقي ولكن لزمه اذ كانت قراء احوال اقتدا فالى يقوت بالفرس على القدر
الذى لو استحق من المشتري فى البيع الصحيح لزمه الباقي وقد قال المسنف ورد بعض المبيع
بخصته الا ان يكون الاكثر ثم قال وقف بعضه واستحقاقه كعيبه وظاهر ابن عرفة ان فرس
او بناحية من كفرس و بنا مطلقا وقوله (فقط) ارجع لقوله (و) اى لا لالمبيع فليست بجزء من
الثلث والنصف (لا) يقوت بها جميعه (اقل) من الربع فلا يقتضى شيئا منها وعلو من
مؤنه ويعتبر بكون الجهة الربع او اقل او اكثر بالقيمة يوم القبض لا بالاساحة ابن رشد
وجه العمل فى ذلك ان ينظر الى الساحة التى قوتها بالفرس ما هى من جميع الارض فان كانت
الثالث او الربع فسخ البيع فى الباقي بثلثي النخ ولاثا (و) اياه فقط عن البائع ان كل من
يذمه ورد اليه ان كان دفعه وضع البيع فى الناحية القائمة بالقيمة يوم القبض فى كان له
منها على ما يجب قبل فى ذلك رجع به عليه اذ قد تكرر قيمة تلك الناحية اقل مما بها من النخ
او اكثرو هذا هو القياس (و) ان كان الفرس او الباقي اقل من الربع ورد المشتري جميع
المبيع (وله) اى المشتري على البائع (القيمة) للفرس او الباقيست يوم الحكم حال كونه (فائدا)
مؤبدا لانه يشبهه كمن يبيع افرس فى ارض فاستحق منه قالة التونسى (على القول) اى
مختار المائزى من الخلاف (والصحيح) بفتح الحاء الاولى اى اختار ابن عمر زمنه (وفى) معنى
(يجه) اى المبيع يعا فانه لمن المشتري او البائع معا (قبل قبضه) من باعه او اشتريه
بان باعه المشتري قبل قبضه من باعه او البائع بعد قبضه المشتري وقبل رد له ودمه (مطلقا)
عن تقييده بكونه عقارا او مخرضا او حيوانا او متلبا لم يحصل فيه مغوت (تأويلان) الاول
لان محرر زوجة والثانى لفضل وابن الكاتب وعلى الاول فان كان البائع له المشتري لزمه قبضه

اى باقيا (قوله ذاك) اى
 مضى البيع فاعراضا وبقي
 ورد السابق (قوله استحق)
 بضم التاء (قوله لى البيع
 الصميم) حله استحق (قوله
 رحمه) اى المشتري (قوله)
 اى المشتري (قوله رده) اى
 الباقي (قوله فلا يثبت) اى
 بناءا او عرضا الا قل من الزاع
 (قوله منها) اى الارض
 (قوله فذلك) اى معرفة
 تكون الوجهة المبينة
 او الغفوسة (قوله فونها)
 متخذان متغلا اى المشتري
 (قوله فان كانت) اى
 الناجبة (قوله فسقط)
 اى القصد المذكور من
 ثلثي الثمن او ثلثائه اربعة
 (قوله لو رد) بضم الرأى اى
 القصد المذكور (قوله اليه)
 اى المشتري (قوله بالقيمة)
 حله مسمع (قوله منها) اى
 المتبايعين (قوله فذلك)
 اى المذكور من القيمة
 الثمن (قوله من الثمن) بيان
 لما نابها (قوله لى)
 المشتري (قوله فله)
 البناء او العرض (قوله
 منه) اى الخلاف (قوله)

(من المشتري) صلايعة (قوله عاصمًا) مفعول مطلق من أنواع بيعه (قوله من بائعه) صلة قبضه
 (قوله وإذ البائع) محط على المشتري (قوة المشتري) فاعل قبض المضاف للتعرفه (قوله) أي البائع (قوله وعنده) أي المضي
 (قوله من تقييده) أي المبيع (قوله ولا يحصل فيه) أي المبيع حال (قوله وعلى الأول) أي المضي (قوله) أي المبيع فأما قوله

(قوله فهو) اى البيع (قوله كلامه) اى اى احق (قوله ثم قال) اى الخط (قوله وكذلك) اى القول بقوله البيع وانه معقوت
فى الترجيح (قوله وهو) اى العكس (قوله يبيعه) اى المبيع فاسد اى قوله وهو اى المبيع (قوله قبل قبضه) اى المبيع (قوله
منه) اى مشتريه (قوله رده) اى المبيع صفة قبضه (قوله اليه) اى البائع (قوله الامضاء) خبر المظهر (قوله لكن محل التأويلين
الحج استدلوا على الخلاف فى بيعهما رفع اياهما ان التأويلين فرع ما ايضا (قوله وفيه) اى بيع المشتري (قوله قال) اى
قباض (قوله كونه) اى البيع (قوله وبالله) اى شرط كونه بعد (قوله وعليه) اى المشتري (قوله فقبض) اى السلعة (قوله بيعها)
اى النسخة المبيعة فاسد اى بيعا صحيحا (قوله ثم قال) اى طلق (قوله كلامه) اى ماض (قوله جمعها) اى التأويلين (قوله
واستدل) اى الخط (قوله وهو) ٥٨٤ اى ابن شماس (قوله فلذا) اى ذكره الخلاف دون التأويلين علمتهم (قوله ما اشتراء

مفعول بيع المتألف لاقاله
(قوله يبيعهما) مبين
لنوع بيع (قوله فونا)
مخبر كون (قوله اذا لم يقصد
الحج) خبر محل (قوله ويقتض)
اى البيع الاول الفاسد
(قوله ويجوز با) بيان الحكم
فرضه (قوله فله) اى
المشتري (قوله ونقضه)
اى المشتري (قوله منه) اى
المشتري (قوله بالتزامها)
اى القيمة (قوله وله) اى
البائع (قوله رده) اى فعل
المشتري (قوله وليس له)
اى البائع (قوله ايازته)
اى فعل المشتري (قوله
نقضه) اى المبيع (قوله اذا
ليس) اى المشتري (قوله
صرف) يكسر فسكون
(قوله لبيعه) اى المشتري
(قوله مالى ضمانه) اى
المشتري (قوله انما)
اى تقوى بتمطلقا (قوله مطلقا)
اى عن تشييده بكونه بعد قيامه عليه به (قوله عليه) اى علم
تقوى بتمطلقا (قوله وهو) اى انه لا يقوى مطلقا (قوله ومثل البيع) اى المقصود به الاذاعة

المشتري (قوله لم) اى القيمة (قوله ثم ضيا) اى المتبايعان (قوله عليها) اى القيمة (قوله لهما) اى المتبايعين
الهيئة
(قوله فان كان) اى بيع المشتري (قوله بعده) اى قيام البائع بقصد البيع الحج (قوله لانه) اى المشتري (قوله ذلك) اى بيعه (قوله
عليه) اى المشتري (قوله لانه) اى المشتري (قوله ملكه) اى المشتري (قوله وهو) اى التقيد بكون بيعه قبل قيام البائع
عليه (قوله فيقول) يضم ففتح تنكير ثم قل اى بيع المشتري (قوله مطلقا) اى عن تشييده بكونه قبل قيام البائع عليه (قوله
وقال) اى التمسى (قوله انه) اى تقوى بتمطلقا (قوله مطلقا) اى عن تشييده بكونه بعد قيامه عليه به (قوله عليه) اى علم
تقوى بتمطلقا (قوله وهو) اى انه لا يقوى مطلقا (قوله ومثل البيع) اى المقصود به الاذاعة

[illegible]

٧٥ من في فيه (قوله لا تقدم) يضم فتحة مفتوحة رأس المجرى (قوله أو كان) أي التقدم (قوله والكل) أي
 طعن (قوله لا) أي الشأن (قوله كما) أي الشأن (قوله والثاني) أي يوم الاحبال القنب (قوله لا تكسر) يضم فتحة كسر
 متفاد كان متفاد يصح عليه واضيف والاصل ليس عاقدي البيع الاول المتكرر فيسح جس واضافته فصل مخرج يسح
 عقدهما (قوة والتكرار) فصل مخرج - معهما الاول (قوله عاقدي) بفتح الهمزة المقفلة عاقداً بالواو لانضاته (قوله لا) حال من
 الاول فصل مخرج متكرر يسح عاقدي الاول التقدير (قوله ولو يعبرن) بما لا يفي يسح (قوله قبل انقضائه) أي اجل الاول له
 يسح فصل مخرج متكرر يسح عاقدي الاول لاجل بعد انقضائه (قوة بفسطرده) أي حوزة العتق عرف معرفة (قوله بصدقه)
 أي الحدة عليه بصد بفتح الهمزة قبله عقدهما أي عاقدي الاول (قوله لا يشد الواو) (قوله لا) هذا معنى على حذف
 لاجل عقب الاول وكره متعبد بعد عمله ضميراً لقائه واخرج - معهما الثانية انقضائه (قوله لكن رأيت في نسخة الخ)
 استبدل الشعلي بفسطرده رف اجماعه لانس في الحدة بغير (قوله لا) لاجل قبل الاول له - بفتح

(قوله اخذ) أى عكسه أى مؤتمنة مقدمة عليه محدود (قوله باه) أى الحذيفة (قوله مستأجر القراض) أى بيع على سلعته لأجل وشراؤها وبالمال قبل انقضائه فانها من ريع الآجال والأجل بقضاءها لا بالبيع ليتم كبري من عاقبة الآجال قبل انقضائه فقد اتفق فيها الحدوم فيقتطع محدود (قوله والشركة) أى بيع الأصل الشرى يمكن سلعته الشركة لأجل وشراؤها شركة قبل انقضائه فانها من ريع محدودت بصادق الأول (قوله اذا باع العامل) أى سلعته القراض (قوله بائع رب المال) صفة باع (قوله لأجل) صفة باع (قوله واحد الشرى يمكن) صفة باع (قوله العامل) أى سلعته الشركة لأجل (قوله فلا يجوز ربح المال) أى فى صفة القراض (قوله وللحريم بك الاستمر) أى فى مسئلة الشركة (قوله بائعها) أى ما باعها العامل والشريك لأجل قبل انقضائه (قوله باقيل نقدا) أى اوفون للأجل أولا كله لأبعده (قوله وكذا) أى المذكورين رب المال والشركة لا يتصرف منع الشراء قبل نقدا (قوله البائع) ٥٨٦

قصده
 أى الممنوع صفة (قوله فبيع) بضم الهمزة أى البيع المأثور فى الظاهر المؤدى إلخ (قوله)
 أى البيع المأثور فى الظاهر (قوله أحدها) أى الشئين مفعول بيشترى (قوله بى شترى) صلا يشترى (قوله قال) جمل العزم
 أى صار (قوله فبها) بضم الهمزة أى التبايعان (قوله بشرط) صلا الجمع (قوله بى شترى) صلا يشترى (قوله فى ذلك) أى
 المبيعين البيع والسلف بشرط (قوله هذا) أى بضم الشئين بى شترى لأجل ثمرة أحدهما بى شترى (قوله أنه) أى
 الشأن (قوله كذلك) أى صريح بشرط سقط الاتفاق على منعه (قوله البى) أى بيع بشرط سقط (قوله وهو) أى
 نأذى إليه (قوله لا خلاف فى الذهب) أى إباحة لوجه التشبه (قوله بهذا) أى فى الخلاف فى صنع ما أدى إليه (قوله تابعوه)
 أى أن تأسوا وأما المأثور وسقط (قوله كذلك) أى المؤخر

(قوله عدم اعتبار هذه التهمة) أى فى منع البيع المؤدى إليها فيصرف (قوله ومقابلها) أى المشهور (قوله اعتبارها) أى حصة
 التهمة غير مقابلها (قوله ومنع) عطف على اعتبار (قوله إليها) أى التهمة اسلفق واسلفق (قوله قصدته) أى اسلفق واسلفق
 (قوله بين) بفتحة متقل (قوله موجب) بكسر الجيم أى سبب (قوله فرغ) بفتحة متقل (قوله صورها) أى يورج الأجل (قوله
 عليه) أى موجب المنع (قوله ٥٨٨) هذا أى كون البيع الأول لأجل (قوله أدلو كان) أى البيع الأول
 (قوله نقدا) أى بقرن حال
 (قوله التهمة) أى على السلف
 بفتحة أو البيع والسلف
 بشرط (قوله أى البائع
 ما باعه) بفتحة أو البائع المستر
 والمقصود البازر (قوله
 ثلاثة شروط) أى كون
 المشتري تاما هو البائع
 أولا والمشتري بائعا ثانيا
 هو المبيع أولا والبائع تاما
 هو المشتري أولا (قوله فيها)
 أى يورج الأجل (قوله
 وبينه) بفتحة متقل
 بين غنم (قوله ههنا) أى
 ذهب أو ورق (قوله ههنا)
 كعمدى أو يزيد (قوله
 فيها) أى البيع والشراء
 (قوله وصفت) أى الطعام
 كعمر أو محو (قوله كذلك)
 أى عتق صنفا وصفة
 (قوله والقصد) أى بقوله
 بين غنم من أوطام
 أو عرض (قوله أجل) بضم
 فكسر متقل (قوله منها)
 أى الأربعة (قوله اثنا
 عشرة صورة) من ضرب
 أربعة فى ثلاثة (قوله بين)
 فتصلت متقلا (قوله

الاخر فاشتموهم ودم اعتبار هذه التهمة لضعفها بقله قصدتها جدا ومقابلها لأن المجنون
 اعتبارها ومنع ما دى إليها ولا خلاف فى منع اسلفق واسلفق ويبحث ابن عبد السلام بان
 العادة المكافاة السلف على السلف قصد لا بعد فيه واجيب بان العادة قصد السلف عند
 لاضطرار إليه وأما الخسول على ان يسلفه الا ان يسلفه بعده ثم زعمنا ليس معتادا فقصد
 بعده ودخلت المكافاة على ذاتها فالتد ثانيا أقل منها زجل فلا تعتبر التهمة له بعد جدا كبيع
 ثوب بعشرة ذنان لأجل وشرا ثوبا بعشرة ذنان وأما ما بين موجب منع يورج الأجل فرغ
 صورها عليه فقال (فن باع) شيئا صنفا مقوما ومثلا بين معلوم (أجل) معلوم هذا شرط فى
 يورج الأجل أدلو كان نقدا لا تنفت التهمة الا اذا كان البائع من أهل العينة الذين يتصلون
 على دفع قليل فى كثير (ثم اشتراه) أى البائع ما باعه من اشترا منه فله ثلاثة شروط فيها أيضا
 (بجنس غنم) الذى باعه به هذا شرط فاع أيضا وفى منهومه تفصيل فى ان شاء الله تعالى وبينه
 بقوله (من عين) أى تقطعت فى البيعتين صنفا وصفة (وطعام) من صنفا وصفة فيه وصفته
 والواو بمعنى أو (وعرض) بفتح فسكون كفتك الخطو القصدان هذه المسائل التى ذكرها
 الان فيما اذا كان الثمن الثانى موقفا لدلو من كل وجه كبيع بدهم وشراهم بدينار من
 نوعها وسكنهم أو باعه بذهب واشترى بذهب من نوعه وسكنه أو باعه بطعام واشترى بطعام من
 صنفا وصفته أو باعه بعرض واشترى بعرض من صنفا وصفته (فاما) بكسر الهمزة وتشديد الميم
 يكون الثمن الثانى نقدا (قوله) أى حالا (أو) مؤجلا (لأجل) الذى أجل إليه الثمن الاول (أو)
 مؤجلا لأجل (أقل) من أجل الاول (أو) مؤجلا لأجل (أكثر) من أجل الاول فهذه أربعة
 أسوال للثمن الثانى باعتبار سلوه وتأجيله فى كل من أمان يكون الشراء الثانى (بمثل)
 بكسر فسكون أى قدر (الثنى الاول) (أو) ب(أقل) منه (أو) ب(أكثر) منه فهذه التسا عشرة
 صورة بين أسكتلها بقوله (بضم) بضم الصصة (منها) أى الاثني عشرة (ثلاث) من الصور
 (وهى) أى الثلاث المنوعة (ما) أى صور (تقبل) بفتحة متقل أى تقدم (فه) أى الصور
 الثلاث و ذكرها معارفا للفظها و فاعل تقبل الثمن (الأقل) كله على الأقل كتر باع شيئا
 بعشرة أشهر ثم اشتراه بثلاثة حلالا ونصف شهر أو بأقل من شهر ثم يورج من غنم التهمة قصدته
 سلف بفتحة ويبحث ابن الحاجب فى منع الثالثة وان كان نص المدونة بانها ادت إلى سلف غير
 مبرر وقصد قليل وقد تقدم ان ظاهر المذهب جواز ما يورج إلى ما بعد قصدته وموقوف ثلاث
 ان التسع الباقية من الاثني عشر ثمانية وهو كذلك وحى شرا وبما باعه لأجل بأقل للأجل أى أو
 لا بعد ما يقبل الثمن نقدا أو لأجل ولا قرب منه أو بعدا أو بأكثرتة نقدا أو لأجل ولا قرب

احكامها) أى الاثني عشر صورة (قوله منها) أى الثلاث (قوله سلف بفتحة) لأنه آل الامر إلى الأولين منه
 الذى دفع البائع الاول غنم نقدا أو نصف شهر فى عشرة أو شهر فى الثلاثة إلى دفع المشتري الاول عشرة إلى شهر فى اثني عشر إلى
 شهر من (قوله الثالثة) أى ببيع عشرة إلى شهر وشرا أو باع فى عشر إلى شهر من (قوله وان كان) أى منها الخ حال (قوله بانها) أى
 الثالثة بفتح (قوله وقصد) أى السلف غير المبرر (قوله وحى) أى التسع

(قوله اصل) أي فاعله قوله والا أي وان لم يميز التعامل عليه (قوله المبيع) أي اولاً وثانياً (قوله ملحق) بضم الميم وسكون اللام وقع خين (قوله كانه) يقع الهمز وشدة التثنية على تفسيره (قوله مستقراً) بكسر التثنية أي غير راجع اليها (قوله لنقل المثلث) أي صفة اعتباره (قوله وما عاد اليها) عطف على ما خرج منها (قوله وقابل احدها) أي ما خرج وما عاد عطف على اعتبر (قوله عسراً) بضم الميم وفتح الحاء والواو اعتقلاً (قوله او اقرا) أي المتبايعان (قوله عليه) أي الوجه المحرم (قوله نصف) بفتح النون (قوله فقدما) أي المتبايعين (قوله من وجوب حايه) أي سد وقطع (قوله الدرائع) أي الوسائل الممنوعة (قوله وان لم يجد) أي وجه المحرم (قوله ثم تنهم) أي المتبايعين بقصد الوجه المحرم (قوله لمع اظهار) أي المتبايعين (قوله يفتن) أي ما يؤدي الى الوجه المحرم (قوله وان اظهرا) أي العاقدان (قوله اليه) أي الوجه المحرم (قوله يتوصلا) أي المتبايعان بالمباح (قوله واشترأ) أي الاجنبي الوكيل المبيع (قوله) أي البائع (قوله لم يميز) أي شراء الوكيل (قوله ويقسم) أي شراء ٥٨٩ الوكيل (قوله وفيها) أي المدونة (قوله الماذون) أي له في التجارة

(قوله ان كان) أي عديك
(قوله وان تغير) أي العبد
(قوله بطريق) أي شراء وما به
سيده لاجل باق نقداً (قوله
فيها) أي المدونة (قوله البائع)
أي لاجل (قوله السلعة)
أي باق نقداً (قوله قبله) أي
الاجل (قوله احتراز) خبر
قولي (قوله اذا باعه) أي
المبيع (قوله ثم اشتراه) أي
المبيع (قوله ثم ابتاعه) أي
المبيع (قوله منه) أي الثالث
(قوله لا يبعد الخ) على سبيل
الثالث محلاً (قوله ولا يبعد)
أي التمه (قوله عنهما) أي
الاولين (قوله به) أي الثالث
(قوله) أي المشتري الاول
(قوله بعشرة نقداً) على اشتري
(قوله بها) أي العشرة نقداً
(قوله تدفع) أي الثالث

منه قال في الجواهر اصل هذا الباب اعتبار ما خرج من البدن وما عاد اليها فان جازا التعامل عليه مضى والا يابط فان كان المبيع ثوباً مثلاً فاعله ملحق كانه لم يقع عليه عقد ولا يتبدل فيه ملك واعتبر ما خرج من المبدع متراً لنقل المثلث به وما عاد اليها وقابل احدها لا لا تخاف من وجبت في ذلك وجه المحرم او اقرا انهما عقد عليه فحذف عقدهما فامنع من هذا البيع لما تقدم من وجوب حايه الدرائع وان لم يجد ما جرت البياعات ثم تنهم مع اظهار القصد الى المباح وتقيم وان اظهرا عدم القصد الى حايه ان يتوصلا وغيرهما الى الحرام اه القسبي ان وكل البائع اجنبياً واشترأ له باق نقداً وادون الاجل أو باكثر لا يبعد لم يميز ويقسم وفيه ان يمتد سلعة بغير لاجل لم يميز ان يشتريها بعديك الماذون باق من الثمن نقداً ان كان يتغير ملك وان تغيرت حال نفسه لم يميز قال فيها وان باع بعديك سلعة بغير لاجل لم يميز ان يتبايعا باق من الثمن نقداً ان كان العبد يتصرف أو الماسن معنى لم يميز في نفسه قوة التمتع لم يميز ان يشتريها بعديك الماذون لانه وكيل ويكره شراء البائع السلعة لابنه والاجنبي وكله على شرائها ابن القسبي لو مات مبتاعها الى اجل قبله جاز البائع شرائها من وارثه لخلو الاجل بموته ولو مات البائع فلا يجوز لوارثه الا ما جاز لمن شرائها وقولي عن اشتريها منه احترازاً عما اذا باعه المشتري لثالث ثم اشتراه البائع الاول من الثالث فيبوزا لان يكون الثالث ابتاعه من المشتري الاول بالجلس بعد القبض ثم ابتاعه الاول منه بعد في موضع واحد دفع لاجلها ما يجعل الثالث محلاً لا يبعد اليه فتمنع عن نفسه ما ولا يبعد عنها ما لا سكان ان يقول البائع لثالث اشتري هذه السلعة التي يمتهاه خمسة عشر لاجل بعشرة نقداً أو اأخذها منك جاً او برميح دينار تدفع اليه العشرة التي تأخذها مني ولا تدفع شيئا من ذلك فيقول الامر ارجوع السلعة الى الذي باعها او لا دفعه عشرة نقداً يا اخي كنت قد باعها خمسة عشر منه الاول باعها الى الثالث ديناراً الا انتم على الربا هاهنا رشيد شرح معاص ابن القاسم مالكا رضى الله تعالى عنهم اجابوا به بلاخبر فيه لم يستل عنه والله

(قوله اليه) أي المشتري الاول (قوله دفعه) أي باعها ولا (قوله باخذ) أي باعها (قوله منه) أي مشتريها ولا (قوله قبلها) أي المشتري المتقدمة (قوله واصلي) أي باعها ولا (قوله حايه) أي المشتري الذي اشتريه منه (قوله بلاخبر فيه) أي الشرع المذكور فيه وبريقه (قوله لم يستل) أي ما ترضى الله تعالى عنه عليه جواه (قوله عنه) أي الشرع ونهيه مسئلة المرضى الله تعالى عنه من رجل من عيين يسع السلعة من الرسل بغير اجل فاذا قبضها منه ابتاعها منه رجل حاضر كان فاعداً معهما قباضها منه ثم ان الذي باعها الاول اشتراها منه بعد ذلك في موضع واحد قال لا خبر فيه ورأه كانه محقق فيما يشترط وقال الغيا ويرون اجابة المذكور وقال جهنوني اظهر في ابن القاسم من اين تدنا قال هذا ايضاً ضرب عليه بعد ما هو عا للبحث في اي مكرور ويروى عنه يميز ويبيد يميز فعليه ابن القاسم وهو عندنا من المكرور الذين ابتاعوا هذه السلعة على طرد القياس

في الحكم بالمتع من الذرائع لان المتباين اذا اتهم على ان يظهر ان أحدهما باع سلعته من صاحبه بفضة عشر الى اجل ثم اشتراها منه بعشرة فقد اشترى بفضة عشر الى دفع عشرة في خمسة عشر الى اجل وجب ان يتم ما على ذلك وان اشترى ما الذي باعه من غير الذي ابتاعها منه اذا كان ذلك في مجلس واحد لا حلال ان يكونا في اماكن اخلاص الرجل فيما بينهم بعد الهمة عن انقسام ما ولا تبعدهما به لان التعليل به يمكن بان يقول بائع السلعة بفضة عشر لاجل رجل ثالث اشتراها بعشرة فقد اوانا ابتاعها منك بما او برع دينار فقد دفع اليه العشرة التي تاخذها مني ولا تن من صفك فاشترى بجمع السلعة الى بائعها الاول ويدفع عشرة فذاتير ياخذتها بحسنة عشر الى اجل وان ارى بيع الثالث دينار فقد اعطاه غنا لغوته على الربا (قوله فلو لم يبيع) بضم السين وكسر ها أي كسب ٥٩٠ (قوله لها) اي الاتي عشرة صورة (قوله بدولا) بفتح الباء وسكون الدال

أعلمت وترسم لها بدولا يكشفها ويظهر لك استخراج المسائل منه بان تاخذ للسطر الاول من الاسطر الثلاثة ما يقابل من الايات التي تليه وتنتظر ما في كل بيت منها فليصفه من جائز أو ممنوع فهو حكم البيت الذي فوقه من فقد او اجل وبقيّة الاسطر كذلك وهكذا الاستخراج في بقيّة الجدول وهذ الصورة

قندا	لشهر	لنصفه	لشهرين
باغ شبا بعشرة لشهر ثم اشتراه بعشرة	جائز	جائز	جائز
باغ شبا بعشرة لشهر ثم اشتراه بثمانية	ممنوع	جائز	ممنوع
باغ شبا بعشرة لشهر ثم اشتراه باثني عشر	جائز	جائز	ممنوع

ولما ذكرنا احوال تعجيل الثمن الثاني كله وتأجيله كله ذكرنا احوال تعجيل بعضه وتأجيل بعضه في كل الصور الى اجل الاول واقرىبها وابتعد فقه ثلاث في كل الثمن الثاني كله اما قد افقن الاول او اقل أو أكثر فلهذا تنوع صور وسقطت صور النقد الثلاثة اذا لموضوع تأجيل البعض منها في المنع لبعض الصور والجواز لبعض فقال (وكذا) اي الذي كور من قندا لثمن الثاني كله وتأجيله كله في الامتناع لبعض الصور والجواز الباقي (لواجل) بضم الهمزة وكسر الجيم مشددا (بعضه) اي تأجيل بعض الثمن الثاني بين الصور المستعجلة بقوله (ممنوع) من صور التسع اربع صور اثنتان في قوله (ما) اي عقد (تعجيل) بضم التاء مثقلا (فيه) اي بيبه الثمن (الاقل) كله في كل الاكثر كيبه شيا بعشرة لشهر وشراؤه بثانية اربعة نقدا وأربعة لنصف شهر او على بعض الاكثر كيبه عشرة لشهر وشراؤه باثني عشر نقدا وسبعة لشهرين واثنتان في قوله (او) تعجيل فيه (بعضه) اي الاقل على كل الاكثر كيبه شيا بعشرة لشهر وشراؤه بثانية اربعة نقدا وأربعة لشهر او لشهرين والتمس الباقية ما توجهي به بعشرة

المسئلة وقطع الواو اصله
التميم البصر استعير من
الخطوط المشابهة للصورة
ثم صار حقيقة صورة في قوله
يكتشفها أي بين
الجدول الصور الاتي عشرة
واحكامها برؤية العين قوله
المسائل اي الاتي عشرة
أي صورها واسماها قوله
منه أي الجدول قوله بان
تاخذ للسطر الاول صفة
يظهر قوله من الاسطر
الثلاثة اي المكتوب فيها
صور المسائل قوله ما يقابل
أي السطر الاول مقبول
تأخذ قوله من الايات
التي تليه اي الاسطر الاول
بيان لما قوله منها أي
الايات التي تليه قوله من
جائز او ممنوع بيان لما في كل
بيت قوله من قندا اي
الذي فوقه قوله وبقيّة

الانحر اي الثالثة وهي السطر الثاني والسطر الثالث (قوله كذلك) أي السطر الاول لان أحدهما يتا به لشهر مما عليه ونظرا لما في كل بيت منها واما قد من جائز او ممنوع فهو حكم ما فوقه من فقد او اجل (قوله هكذا) اي الاستخراج المتقدم (قوله في كل الصور) تنازع فسه تعجيل وتأجيل (قوله الى اجل) صفة تأجيل (قوله تسع صور) من ضرب ثلاث في الثلاث (قوله الثلاثة) اي المساوي والاقبل والاكثر (قوله اذا لموضوع الخ) صفة سقطت صور النقد (قوله منها) بضم الميم وكسر السين من قاعل ذكر (قوله والجواز) عطف على المنع (قوله في الامتناع) صفة كاف التشبيه (قوله والجواز) عطف على الامتناع أي تأجيل بعض الثمن لان لمصدرية (قوله وبين) بفتح الواو (قوله منه) أي تعجيل بعض الثمن الثاني وتأجيل باقية (قوله من صورة) أي تعجيل البعض وتأجيل الباقي (قوله أو على بعض الاكثر) عطف على كل الاكثر (قوله فلو لم يبيع) أي من التسع (قوله وهي) أي انفس

قوله الثالثة صورة المقدمة لان الردية اما نقدا او اجل او لا يضمن فلهذا مبيع وفي كل اما قدر الحصة
 او اقل أو أكثر (قوله وكذا) أي البيع يبيدو الشراء يردى في كون الصورة التي عشرة صورة (قوله اذا باع ردية) أي لا يجل
 (قوله الشارحان) أي هيرام واليساطي (قوله فان اختلفا) أي اثنان (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله اولى) بفتح الهمزة (قوله
 هذه) أي فان اختلفا بالجوذة والرداء ما تمتع (قوله نقدا) أي أو نصف شهر مثلا (قوله وقوله) أي ابن الحجاب في النسخة
 الاولى (قوله الامران) أي يجهل الاقل ويجهل الاكثر (قوله مسائل الاجل الثانية عشر) أي لان الشراء ما لاجل البيع
 الاقل أو اقرب أو ابعد وفي كل الثمن الثاني اما قدر الاول أو اقل أو أكثر فلهذا تسع وفي كل اما ان يسع يبيدو يشتري يردى
 او عكسه (قوله مسائل النقد الست) ٥٩٢ لان الثمن الثاني اما قدر الاول أو اقل أو أكثر فلهذا ثلاث وفي كل اما ان

يسم يبيدو يشتري يردى
 أو عكسه (قوله والذي
 اشترى به اجد مبيعا به)
 تنال (قوله والاربعة الباقية)
 أي شر أو ما قبل نقد أو هو
 اجدو وشراؤه بآني نقدا
 سواء كان مثل الاول نقدا
 أو اقل أو أكثر (قوله بقوله
 فانه لشيء الاقل أو اقل)
 أي ابن الحجاب (قوله فان
 اشترى بالردى) أي نقدا
 (قوله وان اشترى بالجد
 الاقل) أي نقدا (قوله في
 الصور الاثني عشرة) لان
 الفضة اما نقدا أو بالاجل
 أو اقرب أو ابعد وفي كل اما
 قد صرف الذهب أو اقل
 أو أكثر (قوله وثلثة) أي
 يسعه بذهب وشراؤه بفضة
 في المنع (قوله ثانيا) أي الاثني
 عشرة صورة (قوله بان يزيد
 المجهل الخ) تصوير لكثرة
 المجهل جدا (قوله نفسه)
 أي المؤخر (قوله من الدراهم)
 فان التلاثة (قوله وان ساوياها)
 أي الديناران الا ربعين درهما ل
 (قوله فذلك) أي البيع بذهب لاجل والشراء
 بفضة وعكسه (قوله مطلقا) أي عن تقسيمه بعدم تجهيل الا
 أكثر (قوله يجوز) أي البيع بذهب لاجل والشراء بفضة وعكسه
 (قوله اذا ساوى المجهل قيمة المؤخر) أي وان اقل اذا زاد المجهل على
 قيمة المؤخر ومفهوما مبيع اذا نقتضت قيمة المجهل عن قيمة المؤخر
 (قوله النقدان) أي الدينارين والدراهم مبيعا أحدهما وبشراى الآخر
 (قوله وكذا) أي التقنين المؤخرين في الاتفاق على المنع
 (قوله أحدهما) أي التقنين (قوله وان كان أي النقد (قوله نفسه) أي صرف المؤخر

أي المؤخر (قوله من الدراهم)
 فان التلاثة (قوله وان ساوياها)
 أي الديناران الا ربعين درهما ل
 (قوله فذلك) أي البيع بذهب لاجل والشراء
 بفضة وعكسه (قوله مطلقا) أي عن تقسيمه بعدم تجهيل الا
 أكثر (قوله يجوز) أي البيع بذهب لاجل والشراء بفضة وعكسه
 (قوله اذا ساوى المجهل قيمة المؤخر) أي وان اقل اذا زاد المجهل على
 قيمة المؤخر ومفهوما مبيع اذا نقتضت قيمة المجهل عن قيمة المؤخر
 (قوله النقدان) أي الدينارين والدراهم مبيعا أحدهما وبشراى الآخر
 (قوله وكذا) أي التقنين المؤخرين في الاتفاق على المنع
 (قوله أحدهما) أي التقنين (قوله وان كان أي النقد (قوله نفسه) أي صرف المؤخر

(قوله قال) أي أبو الحسن (قوله أنه) أي الاتباع (قوله منها) أي العشرة (قوله من آخر كلامه) أي قوله وإن دونه بأربعين إلى شهرين أن يتبعه بثلاثة نقد البيان فضلها (قوله وهذا) أي كذا أو بعين درهمين (قوله فيها) أي المدة (قوله أن صرف إلى تاريخ) بيان ما يصدق من (قوله وأولى) بفتح الهمزة أي بالغ (قوله لا قبل إقصائه) أي الأجل عليه شراء (قوله للدين بالدين) عليه منع يسكن إلى أجل (قوله وهذا) أي ويسكن إلى أجل (قوله وهو) أي الفتن الثاني (قوله منها) أي التسع (قوله ومثل) بفتح ميم مثلاً (قوله وهو) أي فرض المصنف شراء بمجدة ما يبيع يزيدية (قوله أذقل) أي صاحب المدة الخ على عكس الخ (قوله فلا يتبعه) أي الثوب ٥٩٣ (قوله إليه) أي الشهر (قوله وأدين

يونس) أي على كلامها (قوله بالعكس) أي الفرض (قوله يختاره) أي المصنف (قوله فيه) أي العكس (قوله مسئلة المدونة) أي مع ثوباً بشرية مجدية إلى شهر وشراؤه بشرية يزيدية (قوله اشتغال) خبر كون (قوله أولان الزيدية دون الحمدية) عطف على اشتغال (قوله طريقتين) اسمان (قوله وطولهما) أي الطريقتين (قوله منع) عكس مسئلة المدونة وهو بيع يزيدية وشراؤه بمجدة ومنعه على أن علة اشتغال الفتنين وجوده (قوله وجوز أنه) أي عكس مسئلتها عطف على منع وهذا على أنها ذات الزيدية عن الحمديّة (قوله الأولى) بضم الهمزة من الطريقتين (قوله والثانية) أي منهما (قوله لا غاية مثلاً) أي غاية الزيدية عن الحمديّة الخ على الظاهر في منع الخ

أكثر بثني كثير جاز قال ومفهوم قوله بشرية ديناراً أنه لو كان أقل من عشرين لم يعدداً عن الخمسة وليس كذلك بل يعدان بمسألة ٥٩٣ قلت وأقل منها كما يقسم من آخر كلامه فيها أبو الحسن قوله لبيان فضلها الآن أربعين درهمين صرف دينارين وبقية دينار وهذا على ما عبرت به عاده فيها أن صرف دينار عشرة درهماً (أو) منع سبع ثمنين ثمانية (يسكنين) مختلفتين كمجدة ويزيدية (إلى أجل) من الجائدين سواء استوى الإعلان ولا (كسرت) أي البائع من المشتري (الأجل) الذي يبيع إليه وأولى بدونه وأبعد منه وصلة شراؤه (محمدية) ومفعول شراء المضاف لقاعلة (ما يبيع يزيدية) لأجل قبل إقصائه للدين بالدين الحظ وهذا شامل اثنين عشر صورة ثلاث الفتن الأولى أما لأجل الأول أو لأجل منه وأبعد وهو ما قدر الفتن الأولى أو أقل أو أكثر فبعضه مقسم ضروري كل منها المان تكون السكة الثانية أجداداً وأرداً ومثل المصنف بصورة يتوهم جوازها من ثلاثة أوجه اتفاق الفتن عدداً وأجلاً وكون الحمدية أجداداً ابن غازي وهو عكس فرض المدونة أذقل وإن يفتى بإحدى عشر مجدية إلى شهر فلا يتبعه بشرية يزيدية السعدان يونس لرجوع فوك إلى النكاح بعت يزيدية بمجدية إلى أجل وبقصد المصنف بالعكس بيان مختاره من الخلاف فيه وذكر المازني أن في كون علة منع مسئلة المدونة اشتغال الفتنين يسكنين مختلفتين أولان الزيدية دون الحمدية طريقتين فلا شياخ وعلمه منع عكس مسئلة المدونة وجوازها عن ابن عمر الأولى لا كلاماً كذا كرين والثانية لبعضهم الظاهر في منع اشتغال الفتنين لأن الزيدية دون الحمدية مدية لأن غاية ذلك أنه يجوز لفظة وقدة تقدم أنه إذا تساوى الإعلان جاز سواء كان الفتن الثاني أقل أو أكثر أو مساوياً لكن تقدم أن شرطاً في المقاصد تمتع هذه الصور باختلاف السكين كاشتراط تقبيلها لأنه لا يقضى بها أحسن وذو القه وأعلم ومفعول إلى أجل أنه إذا اشتراكتا في جاز وقدهم صوراً لا ما يغش الفتن عدداً أو أكثر أو أقل وفي كل الأول ما أجوده سكة أو أرداً وليس على الإطلاق في نظر فان كان الأول أجود سكة امتنع وان كان الثاني أجود فان كان أقل عدداً من الأول امتنع أيضاً وان كان مثل الأول أو أكثر جاز وقده أعلم وهذا جدول إيسان أحكام الأربع والعشرين صور من وضع مثله لا اختلافها مما لم يعرفه والرداء

٧٥ منع في (قوله أنه) أي المصنف الزيدية عن الحمديّة (قوله أنه) أي الثاني (قوله تنجاً) أي المقاصد (قوله لأنه) أي الشان (قوله فيها) أي المقاصد (قوله يسكنين) أي اختلاف السكين (قوله أنه) أي البائع (قوله اشتراها) أي البائع السعة التي يبيعها يزيدية لأجل مجدية نقد (قوله وفيه) أي الشرائع لم يبيع لأجل (قوله أنه) أي الشراء (قوله وليس) أي المقوم (قوله أجود سكة) كسب مجدية لأجل وشراؤه يزيدية نقد (قوله امتنع) أي كان الثاني قدراً لا أول عدداً أو أقل أو أكثر (قوله وان كان الثاني أجود) كسبها يزيدية وشراؤها بمجدية (قوله فان كان) أي الثاني (قوله لو كان) أي الثاني

(قوله في كل ما من الأربعة) قوله فيته (أي العرض المشترية ثانيا) قوله وفي (أي الثلاث) قوله وفيه (أي النقد) قوله (التسع) لأنه ما لا أجل أو اقرب أو أبعد ٥٩٤ وفي كل قيمة ما مقدرا الأول أو أقل أو أكثر (قوله للدين بالدين) عليه الاستناع

تقدا	الشهر	لصفه	لابعد
ممنوع	ممنوع	ممنوع	ممنوع
جائز	ممنوع	ممنوع	ممنوع
ممنوع	ممنوع	ممنوع	ممنوع
جائز	ممنوع	ممنوع	ممنوع
ممنوع	ممنوع	ممنوع	ممنوع
ممنوع	ممنوع	ممنوع	ممنوع
ممنوع	ممنوع	ممنوع	ممنوع

(وان) باع شيئا بقدا وعرض لاجل ثم اشتراه (بعرض مخالفتنه) أي المبيع جسا تقدا
أو للأجل أو اقرب أو أبعد وفي كل قيمته ما مقدرا الأول أو أقل أو أكثر فلهذا التثنية صورة
(جائز ثلاث) (صور) (النقد فقط) وهي كون قيمة العرض التي اشتري به ثانيا مقدرا للأجل
أو أقل أو أكثر وفي مفهومه امتناع صور الأجل التسع وهو كذلك للدين بالغ غن المراد بالغن هنا
غن المبيع في الصفقة الأولى أي فان اشتري ما بعه بغير مخالفت في الجنس للغن الذي بعه به
كبيع ثوب يحصل ثم اشتراه بغيره وغيره مما هو مخالف للجميل في الجنس جائز صور النقد
الثلاث وهي كون قيمة العرض الثاني مساوية لقيمة الجبل أو أقل أو أكثر وفيه بقوله فقط على
منع صور الأجل التسع للدين بالدين والدليل على أنه أراد هذا أنه لم يشرح حتى يوضحه قول ابن
الحاجب فان كانا عين جائز الصور كلها أذ لا ريب في العروض حال صاها بالصورة كلها صور
النقد الثلاث وأما صور الأجل التسع فممنوعة لأنه دين بدين قال وكذا أطلق في قوله لا ريب في
العروض ومراده في ربا الفضل لوضوحه إذ لا يخفى على من له ادنى مشاركة أن ربا النسيئة يدخل
في العروض حكمه عن شيخه المنوفي وقال ابن عبد السلام وابن عرفة قول ابن شاس ان كان
الفتان عرضين من جنس جائز الصور التسع تبع فيه ابن بشير وبعيهما ابن الحاجب وهو
وهم اه ومراده من الصور التسع الائتمنة عشرة لأنهم عدوا ما كان بدون الأجل والنقد
واحدا واستدل ابن عرفة على توهم الجماعة بقول المدونة وان بيعت ثوبا بدينه إلى شهر جائز
ان تشتريه بغيره أو طعمه ان تقدا كان غن العرض أقل من مائة أو أكثر فان اشتريته بغيره
مؤجل إلى مثل أجل المائة أو دونه أو أبعد من غير مائة دين بدين قت وهذه صورة
الجدول الكاشف لها

تقدا	الشهر	لصفه	لابعد
جائز	ممنوع	ممنوع	ممنوع
جائز	ممنوع	ممنوع	ممنوع
جائز	ممنوع	ممنوع	ممنوع

(د) أي نقدا (قوله الجماعه) أي ابن بشير وابن الحاجب وابن شاس (قوله لها) أي الاثني عشرة بصورة

(قوله على أنه) أي المصنف
(قوله هذا) أي الغن شرنا
كلامه به (قوله أنه) أي
المصنف الخ خبرا قليل
(قوله فان كانا) أي الثتان
(قوله قال) أي المصنف
في توضحه (قوله مراده)
أي ابن الحاجب (قوله صور
النقد) خبر مراده (قوله
التسع) نعم صور (قوله
لأنه) أي المبيع بجنس
والشرا بمخالفته (قوله قال)
أي المصنف (قوله وكذا)
بفتح الهمز وثد الثون
أي ابن الحاجب (قوله
مراده) أي ابن الحاجب
الخ حال (قوله لوضوحه)
أي ما مراده (قوله إذ لا يخفى
على من له ادنى مشاركة الخ)
عليه كلمة المطلق الخ (قوله
حكمه) أي المصنف دخول
ربا القسام في العروض (قوله
تبع) أي ابن شاس (قوله
فيه) أي قوله المذكور
تبع وبالجملة خبر قوله
(قوله وتبعهما) أي ابن
بشير وابن شاس (قوله
وهو) أي قولهم ان كانا
عرضين من جنس جائز
الصور التسع (قوله وهم)
بفتح الهاء أي غلط (قوله
عدوا) بفتح العين وهم
المدعيون (قوله توهم)
أي نقدا (قوله الجماعه) أي ابن بشير وابن الحاجب وابن شاس (قوله لها) أي الاثني عشرة بصورة

(قوله صفه) فبذلك المثل المقدّر قبل المثل (قوله المشتري) يقع الرضا على المثل المقدّر (قوله لاجل) صفة يسع (قوله قبل اقتضائه) أي
 الاجل صفة المشتري (قوله في جريان) المصلحة كلف التشبيه (قوله واستناع) عطف على جريان (قوله نعمنا) أي الاتفق عشرة
 (قوله واشترى) أي البائع (قوله منه) أي المثل (قوله امتنع) أي الشراء (قوله وبيع) بضم الياء (قوله نعمنا) أي الاتفق عشرة
 (قوله فاعادها) أي المذهب للصورتين (قوله أولاً) بشد الواو (قوله يمكنه) أي المشتري المثل (قوله به) أي المثل (قوله فيها) أي
 الغيبة (قوله لتسقط بمقتضى) على ما يقع بالاجل (قوله لأن الغيبة على المثل الاجل) على السبق بمقتضى (قوله وقد انتفع بالاجل) حال
 (قوله في نظير الاسلاف) صفة انتفع (قوله ثم اشترى) أي البائع (قوله منه) أي المشتري ٥٥٥ (قوله فيقتاصان) أي المتبايعان
 (قوله فصارت الصور

المنوعة خمسة) تفرع
 على امتنع باقل نقد الاجل (قوله
 وذلك) أي امتناع الصورتين
 الاخرين مع الثلاث على
 كانت الواو انصب اى من
 الذاع في (قوله والشرط)
 أي ان قاب ستر به (قوله
 بالصورتين الاخرتين) أي
 شراره باقل لاجله اولاده
 (قوله نعمنا) أي الصورتين
 الاخرتين (قوله انهم يهدون
 الغيبة الخ) بيان لما يهذف
 من (قوله نصار) أي الشان
 (قوله كان) يقع الهمز وشدة
 النون (قوله منه) أي الشهر
 (قوله ثم قال) أي الخط (قوله
 اذا غاب) أي المشتري (قوله
 ما يعرف بعينه) أي من
 المقومات (قوله فقد انتفع)
 أي المشتري (قوله به) أي
 ما يعرف بعينه (قوله ثم يهد
 سلفاً) أي فبيع ثم يهد
 للاجل او يهد (قوله العين)

(و) مثل المبيع لاجل (المثل) المكيل أو الموزون أو المعدود (صفة وقدرا) المشتري بعد بيع
 المثل لاجل قبل انقضاءه (كذلك) أي كعين المثل المبيع في جريان الاتفق عشرة صور وفيه
 وامتناع ما يجتمع منها ووجوازا يجوز فاذا بيع مثلاً لاجل واشترى من المشتري منه قدراً وصفة
 امتنع باقل نقد أو بدون الاجل أو كما لا يبعد وجع صورتان منها أيضاً فاعادها بقوله (فبيع)
 بضم الفتح ضمير امثل المثل (فيمن) (أقل) من عن المثل المبيع أولاً وموحلاً (الاجل) أي المثل
 المبيع أولاً (ولا يهد) من اجل المثل المبيع أولاً (ان غاب) على المثل المبيع أولاً (مشتريه)
 أي المثل فيسقط يمكنه الانتفاع به فيها لسبق بمقتضى لأن الغيبة على المثل فتمسكها وقد انتفع
 البائع الاول بزيادة الثمن الاول في نظير الاسلاف مثلاً بمعاودة ربح قيمه بدارين لشهر ثم اشترى
 منه اربيع آخر مثل الاول صفة بدارين شهرين فيقتاصان في دارين وبيع المشتري
 للبائع بدارين في نظير تسليقه الادب فصارت الصور المنوعة خمسة من الاتفق عشرة صورة
 الخط معنى المسئلة ان من يباع مثلاً لاجل ثم اشترى من المشتري مثله في الصفة والمقدار فكانه
 اشترى عين ما يباعه ففتح الصور الثلاث المتضمنة وصورتان آخران أشار إليهما بقوله فيفتح باقل
 لاجله أولاً يهد وذلك كانت الواو انصب قاله غ والشرط يختص بالصورتين الاخيرتين وعلى
 متعدهما ما في التوضيح انهم يعطون الغيبة على المثل سلفاً فصارت البائع اسلف المشتري اربعا
 على أن يعطيه ما يدار بعد شهر ويقاصه بدار عند الاجل اه وذلك لأن فرض المسئلة فبدأ
 اذا باع اربيع بدارين الى شهر ثم اشترى مثله بدار الى الشهر يرد أو الى أهله منه ثم قال ولا يقال
 اذا غاب على ما يعرف بعينه فقد انتفع به والسبق لا يتعين فيه رد للثل ويحوز فيه رد العين فلم
 لم يعد سلفاً لأن القول للمرجع العين فكانها اشترطت ذلك فخرجت حقيقة السلف وفيه نظر
 اه ومفهوم قوله صفة وقدرا انهما لو اختلفا في الصفة أو في المقدار كان الحكم خلاف ذلك
 وهو كذلك اما اذا خالفه في الصفة فيصح بيعه حكمه في قوله وهل غير صنف طعامه الخ او اما
 اذا خالفه في المقدار فلا يخلو اما ان يشتري أقل مما يباع أو أكثر فان اشترى أقل مما يباع فهو
 كبيع سلعته الى اجل ثم اشترى ازيداً او ساقى حكمه في كلامه وانما يجتمع فيها خمس صور
 وهي شراء ازيداً او اقل بثل الثمن أو أكثر لأنه سلف ببيع أو باقل لا يبعد لأنه يسع وسلف

أي ذات ما يعرف بعينه بابائهما (قوله فكانت) أي المتبايعان (قوله ذلك) أي المشتري (قوله انهما) أي
 المتبايعين المبيع أولاً والمشتري ثانياً (قوله ذلك) أي الحكم المذكور (قوله اما) يقع الهمز وشدة الميم (قوله وانما) أي الشان (قوله
 فيها) أي صورة يسع سلعته لاجل وشراء ازيداً او اقل (قوله سلفاً) أي من المشتري الاول البائع (قوله بفتح) هو الساعة الباقية
 للمشتري وسدداً ومع زيادة الثمن الثاني (قوله وباقل لا يهد) كبينه شخص شيتين بثل شهرين ثم شرته احدى هاتين بمقتضى
 لشهرين (قوله لأنه يسع وسلف) لأن المشتري يدفع للبائع اذا تم الشهر عشرة خمسة مثلاً في الثمن الباقية وخمسة هاتين باخذ
 قسماً من البائع عند تمام الشهرين

(قوله أو أقل نقدا أو إلى دون الأجل) كبيعهم بعشرة أشهر وشراء أحدهما بمائة نقدا أو بدون شهر (قوله لاه بيع وسلف)
 أي من البائع لا يدفع خمسة: إذا أول دون شهر ليأخذ من المشتري عشرة خمسة من الثمن الباقي وخمسة نقدا خمسة (قوله لكن
 لا يدفع المثل من زيادة تفصيل) استدلال على أنه ليس ببيع وسلف بل بيع وسلف في كل وجه (قوله لاه)
 أي المشتري (قوله عليه) أي المثل (قوله فان لم يغب) أي المشتري عليه أي المثل (قوله وان غاب) أي المشتري (قوله عليه) أي
 المثل (قوله فيه) أي أنتم (قوله ثم أزه) أي المثل (قوله فاه) أي البائع (قوله بما في حقه) أي الباقي وهو الثمن الثاني الأقل
 (قوله ثم يعطيه) أي المشتري البائع (قوله ما بقي) أي من الثمن الأول (قوله غنا) حال مما بقي (قوله المتأخر) أي بعض المثل الذي
 لم يشتريه البائع من المشتري ٥٩٦ (قوله واشتد) يضم التام (قوله يتباع) أي البائع طعاما بعشرة أشهر (قوله منه) أي
 المشتري (قوله قبل الثمن)

أول أقل نقدا أو إلى دون الأجل لانه بيع وسلف لكن لا يدفع المثل من زيادة تفصيل لانه اما ان يغيب
 عليه أو لا فان لم يغب عليه حكمه حكم ما يعرف به منه في امتناع الخمسة المتقدمة وان غاب
 عليه امتنع فيه صورة أخرى وهي شراء أو أقل إلى أجل لانه بيع وسلف لان ما رجع للبائع
 فهو وسلف وإذا حصل الأجل فاه المشتري بما في ذمته ثم يعطيه ما بقي غنا للمتأخر واشتد في
 صورة ما عده وان يتباع منه مثل الثمن أقل من الطعام خاصة فاشتد في القول ما لا يرضى
 الله تعالى عنه واضرب في المتأخر وان أقام علم وان اشتري أكثر مما باعه فهو كان بيعا لعله
 لأجل ثم اشتراه ببيع وسلف أو بآخر في الحكم في المثل وان غيب منه سبع صور وهي شراء
 نقدا أو إلى دون الأجل قبل الثمن أو أقل أو أكثر فان كان بعده أو أقل فلا سلف يتبعه وان
 كان با أكثر فهو بيع وسلف أو أكثر لا بد لانه بيع وسلف لكن لا يدفع المثل من تفصيل
 وهو ما أن يكون الشراء قبل الغيبة عليه أو بعده فان كان قبلها حكمه حكم ما يعرف
 بعينه وان كان بعدها فتشع الصور كلها السلف يتبعه أو يبيع وسلف ٥٩٦ وهذا جدول لبيان
 صورته أمثل المثل واحكامها

أي عشرة (قوله أقل من
 الطعام) أي نصفه مثلا
 (قوله فاه) أي بشرطها
 إذا تم الشهر (قوله غنا) أي
 السابعة (قوله وان) أي
 الثاني (قوله منه) أي بيع
 سبعة لأجل ثم شراء مع
 أخرى (قوله فان كان) أي
 شراؤه ما باعه مع غيره (قوله
 سلف) أي من البائع (قوله
 يتبعه) أي زيادة السلفة
 التي اشتراها مع سلفه
 فقط في شرائه مما لم يسل
 والسلف مع زيادة الثمن
 الأول في شرائه ما باقى (قوله
 وان كان) أي شراؤه
 (قوله با أكثر) أي نقدا أو دون
 الأجل (قوله بيع وسلف)
 أي من البائع لم يفتحه خمسة
 عشر منها خمسة من السلفة
 التي يشتريها سلف
 يأخذها إذا حل الأجل

نقدا	لا قبل	الأجل	لا بعد
جائز	جائز	جائز	جائز
متنع	متنع	متنع	متنع
جائز	جائز	جائز	متنع

(و) ان باع طعاما لأجل ثم اشتري من المشتري قبل حلول الأجل طعاما من غير صفته ولكنه من
 جنسه (هل يغير صفط طعامه) أي البائع الذي باعه لأجل (كبيع أدب في لأجل (و) شراء
 أدب (شعر) من المشتري قبل حلوله بغير صفط طعامه (مخالف) بكسر اللام أي ينزل
 منزلة المخالف للمباح في الجنس كبيع قبال لأجل وشراؤه قبل حلول صورته كلها (أولا)
 ينزل منزلة مخالف الجنس بل ينزل منزلة شراء أمثله في امتناع الصور الثلاث ان لم يغب والجنس

(قوله أو أكثر لا بعد لاه بيع وسلف) أي من المشتري يدفع عشرة عند الأجل الأول ثم باع خمسة عشر
 عند الأجل الثاني عشرة نقدا عن العشر وخمسة منها ثمن السلفة للمزينة (قوله لكن لا يدفع المثل من تفصيل) استدلال على
 فهو كبيع سلفة إلى أجل ثم اشتراؤه مع سلفة أخرى لرفع إجماله علم التشبيه (قوله الغيبة) أي من المشتري (قوله عليه) أي
 المثل (قوله أو بعده) أي الغيبة (قوله فان كان) أي الشراء (قوله قبلها) أي الغيبة (قوله وان كان) أي الشراء (قوله بعدها)
 أي الغيبة (قوله ثم اشتري) أي البائع (قوله قبل حلول الأجل) سلفة اشتري (قوله من غير صفته) أي الطعام الذي باعه (قوله
 في حواضره) أي كلها سلفة ينزل (قوله في امتناع) سلفة ينزل (قوله الصور الثلاث) أي شرائه ما باقى نقدا أو دون الأجل أو أكثر
 لا بعد (قوله والجنس) أي الثلاث السابقة وشراؤه ما باقى لأجل ولا بعد

(قوله ان اختلف) اى المبيع والواو المشتري ثلثا (قوله فهما) اى الجوده والردان (قوله الذى اشتراه البائع) نعم المقوم (قوله اول) يشد الواو (قوله حوازي) صله كالف التشبيه (قوله مقام) يفتح الميم (قوله قبل حوازي) اى الاجل صله (قوله اشتراه) قوله (قوله منته) عطف على المبيع (قوله بعضه) اى المبيع (قوله قبل حوازي) اى الاجل صله (قوله بن موسى) صله (قوله امتنع) اى الشراء جواب ان (قوله انما فى الاكثر) كيهما باعشر لاجل وشراء ٥٩٧ أحدهما قبله بمئة عشرة لا بعد

(قوله والمساوي) كيهما باعشر (قوله وشراء) أحدهما باعشر (قوله شهرين) قوله من (قوله من حلقه بمئة) بيان لما (قوله عليهما) اى الماتين اى اوف المائة (قوله ولما فى الاقل) كيهما باعشر (قوله وشراء) أحدهما بمئة (قوله شهرين) عطف على لما فى الاكثر (قوله من سبع وسبق) لان المشتري الاول يدفع عشرة عند مقام الشهر خمسة منها ثمن الثوب الباقي وخمسة مطلقا بخلافه عند مقام الشهر الثاني بيان لما (قوله ليسع والسب) لان الباقي الاول يدفع خمسة نقدا او بعد شهر وبأخذ بعد شهرين عشر نخسة قضاء وخمسة الثوب الباقي (قوله لاجله) كيهما باعشر (قوله لشراء) أحدهما بمئة (قوله نقدا او نصف شهر) قوله او اكثر (قوله بمئة) كيهما بمئة (قوله اشهر وشراء) أحدهما بمئة (قوله نقدا او نصف شهر) قوله فهما اى شرائه بمئة وشراءه باكثر (قوله مطلقا) اى سواء كان الثمن الثانى قدرا الاول او اقل او اكثر (قوله فاما تمتع

ان غاب فى الجواب (تردد) الاول لعبد الحق عن بعض القرويين والثاني لغيرهم ابن عاشر الظاهر ان من قال انه غير مخالف فى الجائز جعله من المخالف فى الصفة بالجوده والردان ابن الحاجب ان اختلفا فى الجوده والردا وقفهما كالزيادة والنقص ضيق اى حكمه حكم شراء ما باعه مع زيادة فى الجوده وحكم شراء اقل مما باعه فى الردا لان الجوده قد يادق الردا نقص (وان باع) شيئا (مقوما) بضم الميم وقع الواو مقلا كتوب لاجل ثم اشترى من المشتري ثوبا مثله قبل حوازي (لكنه) اى المقوم الذى اشتراه البائع (كشراء) غيره اى المبيع أولا فى حوازي المصور كلها لان ذوات القير لا يقوم فيها المثل مقام مثله هذا مذهب المدونة وهو الاصح وشبهه فى المغارة او الجواز الذى تضمنته فقال (كشراء) اى اذا كانت القوة المبعة لاجل عند المشتري تغيرا (كثيرة) بزيادة أو نقص ثم اشتراها بثمنها قبل حوازي فخصوا المصور كلها ولما تقدم حكم شراء المبيع لاجل كله أو بقله أو بكميه حكم شراءه بهضه فقال (وان باع) ثوبا مثلا لاجل و (اشترى) الباقي من المشتري قبل حوازي (أو دفعه) الذى باعه بمائة لشهرين مثلا بن موسى (الاجل) (ابعد) من الشهر امتنع (مطلقا) عن التقيد بكون الثمن الثانى اقل من الاول أو أكثر منه او مساويا له انما فى الاكثر والمساوى من حلقه بمئة لان المشتري الاول يدفع مائة عند مقام الشهر الاول باخذ عند مقام الشهر الثاني مائة أو مائة وزاد الثوب الباقي عليهما ولما فى الاقل من سبع وسبق (او) اشترى أحدهما بن (أقل من الثمن الاول) نقدا (أو دون الاجل) (امتنع) ليسع والسب (لا) تمتع شراء أحدهما (عنه) اى الثمن الاول (أو اكثر) من الثمن الاول نقدا (أو دون الاجل) فيما لا لاجل مطلقا فاما تمتع خمس صور من الاتنى عشرة صورة والباقي السبعة الباقية منها وهى صور الاجل الثلاثة والاكثر والمساوى نقدا أو دون تن وهذا

جدول يكشفها

لا بعد	للاجل	لا قرب	لا بعد
بائع ثوبين باع عشر ثم اشترى أحدهما بمائة	جائز	جائز	ممتنع
باعه بمائة لشهر ثم اشترى أحدهما بمئة	ممتنع	جائز	ممتنع
باعه بمائة لشهر ثم اشترى أحدهما بماتين	جائز	جائز	ممتنع

(وامتنع) شراء أحدهما بن (أو) بن (غير صنف عنه) اى البائع الذى باع به باعهما بذهب لاجل واشترى أحدهما بمئة أو بقله أو بكميه ليسع والمصرف المؤخر أو بمعدنية واشترى أحدهما بمئة بزيادة أو بقله ليسع والمباذلة المؤخره فيمنع فى كل حال (الا ان يكثر) (التميز) المجهل يفتح الميم مشددة جدا فى شراء أحدهما بالنسيئة ليقوم ما قبض ولا تناسيه بمئة الصرف والمباذلة ليسع كيهما

(تمنع) بفتح الميم على لا بعد مطلقا او اقل نقدا أو دون الاجل (قوله والباقي السبعة) تفرع على لا يخلو واكثر ولا لاجل (قوله منها) اى الاتنى عشرة (قوله وهى) اى ليسع (قوله عكسه) اى باعهما بمئة لاجل واشترى أحدهما بذهب قبل حوازي (قوله عكسه) اى باعهما بزيادة لاجل وشراء أحدهما بمئة قبل حوازي (قوله بكثر الميم راجع) ليكثر (قوله بالنسيئة) كيهما صله ليكثر

(قوله وصرف المداخل) حال (قوله زيادة المخل) صله بصدوقه وصية (قوله قبل ماله) أي الأجل صله اشتراط (قوله نقداً) أو لأجل مطلقاً، فهذه صورتان (قوله نقماً) هو السلعة الزائدة على سلعته وحدها في شرائها بمثل الفين ومع زيادة الفين الأول في شرائها بمثل منه (قوله والبيع والسلف في شرائها) أي سلعته وما زاد على ما (قوله نقداً) أول دون الأجل (كسبعة) أو بفضة لأجل وشرائه الثوب وسبقاً بعشرة ٥٩٨ نقداً أول دون الأجل قد نفع البائع الأول عشرة نقداً وأول دون الأجل خمسة

منها عن السلف وخمسة سلف باخذ نقداً واحداً عند الأجل (قوله أو لا بعد منه) أي الأجل كبسعة أو بفضة لأجل وشرائه مع سلف بعشرة لا بعده، من فها أخذ البائع الأول عند الأجل الأول خمسة مطلقاً ويدفع عند الأجل الثاني عشرة خمسة فضاء عن خمسة وخمسة فحين السلف (قوله ثلاث دون) أي شرائها بمثل أو أقل أو أكثر (قوله وثلاث نقداً) أي شرائها بمثل أو أقل أو أكثر (قوله خمس) أي شرائها بمثل أو أقل أو أكثر (قوله ثلاث دون) لا لأجل وشرائها بمثل أو أقل (قوله من شتره) صله اشتري (قوله قبل تمامه) أي الشهر صله اشتري (قوله البيع والسلف) لأن البائع الأول يدفع خمسة نقداً أول دون الشهر سلفاً وباخذ عند تمامه عشرة خمسة فضاء عن خمسة وخمسة فحين السلعة الثانية ولأن المشتري الأول يدفع عند الأجل الأول عشرة خمسة فحين السلعة الثانية خمسة سلفاً باخذ عند تمامه عشرة

نقداً	لعام	لاقرب لا بعد
ممنوع	جائز	ممنوع
ممنوع	جائز	ممنوع
ممنوع	جائز	ممنوع

(أو) اشتري ما بعه بعشرة لشهر من مشتريه قبل تمامه (بفضة وسلعة) نقداً أول دون الشهر أو لا بعده منه (البيع والسلف ولشهر جائز) لا يتنع شر ما بعه بعشرة لشهر (بشرة) أو باكرتها (سلعة) نقداً أول دون الشهر أو لا بعده فيمنع فيها السلف بزيادة وبها قرزاع لم اشتغال بقوله أو بفضة وسلعة ممنوع قوله لا بعشرة وستلعة على ثلث عشرة صورة وهذا جدولها

نقداً	لشهر	لدونه لا بعد
ممنوع	جائز	ممنوع
جائز	جائز	ممنوع
جائز	جائز	ممنوع

وعطف على قولها أكثر من قوله أو لا بعد باكرتها فهو موقوف (أو) بابه بعشرة لشهر ثم اشتراط (بمثل) ست صور جائز (قوله لا لا بعد ممنوع فيها) أي عشر توسلعة أو باكرتها وطلعتها نان صور نان (قوله للسلف بزيادة) لأن المشتري الأول يدفع عشرة عند حلول الأجل الأول وبقضائها عند الأجل الثاني عشرة أو باكرتها وازداد السلعة الثانية عليها (قوله وعقرنا) صله بضم العين (قوله فهو) أي باكرتها موقوف عطف

شروع معامه عمل اواقل او کتر لاجل (قوله جوازهما) ای عمل اواقل ۴۹۹ لاجل (قوله منهما) ای عمل (قوله فهو) ای لا یجمل فاعل (قوله شرأه) ای ما بضعه (قوله وخره) بقصات متتلا ای لا یجمل فاعل لا یجمل (قوله الثلاث) ای

(بطل) بكسر فسكون أى المشرك فى إباحة بيان اشتراكية مع سلع (فاقل) من المثل
مؤجلا المثل أو الأقال (أ) باجل (أبعد) من أجل العشرة التى بإحسانها فهو جازل فهو جازل
اشترائه مع سلع وأخره الماشركه أقبل فى الخوا فها أن صوراً أن صوراً لاجل الثلاث
بازر وقد قدمت سبع عشرة قصورها اثنا عشر أعاده وب وعبار غ قوله ويقل وأقل لايعد
هذا مقابل ما قبل ما يليه فهو قصر عهده وقوله وأولاً بعدنا أكثر ما كلفنا من الكلام تلقين
عمرى وب وقد ظهر لك أن قوله لا يعدوا مع المثل والأقل قال فى التوضيح وقد نص ابن عمرز
والمأزرى على جواز هذا مؤكراب بشرطه ما وتبعه ابن الخطيب ولا بدعه (ولو) بإحساناً
بعشرة لشهر ثم (أشترى) البائع من المشتري ما ماعه قبل قلمه (ع) بمن (اقل) من الثمن الأول
كنسمة مؤجلة (لاجله) أى الثمن الأول وهذا جازل (غرضي) المشتري الثمن الثانى
هو البائع الأول (بالقبيل) قلن الثمن الأول قبل علم أجله وهذا متوع لتأديته لسلف
يزيد بعده يستراحو أنظر المثل العقد والفقهاء اللانثى أولاً يسفر فتيقن ويقلقه المتع
نظر لما آل إليه الأهر من دفع قليل فى كثير من الأحيان فبني أن يكون هذا هو الرابع
فى الجواب (قولان) المتأخر من مثل ما ذكره المصنف فى القوانين شرأ ماعه لاجل ما ذكره
نقد الأقال أولدونه غرضي بتأخير لا بعد ما عاكس كلام المصنف وهو شرأ ماعه
لاجل باقل نقد الأولون الأجل غرضي بتأخير ما قلنا ظاهر من كلامهم مع وقوعه عاكساً
أندامو كذا شرأ مؤملا كقولهم وشبه فى القولين فقال (تكمين) شخص
(أبى) بالثمن (متف) بالتون بضم الميم وكسر اللام لغت باع وتنازع وع متف (ما) أى
شأ (فجته) أى الشئ المسح (اقل) من غنة الذى ماعه البائع لاجل كيبه شيئاً بشرة لشهر
ثم اتقه البائع مما قبل فاعه يقوم عليه بغضه وغره وإلا فليل يكن البائع (من) أخذ
(الزيادة) التى زادها الثمن على القيمة (مذ) حاول (الأجل) فياخذ العشرة التى بإحسانهم وعدم
تكمينها فياخذ النصفه التى غره ما فقط لاثم أمه بالصيل على تسليم خمسة بعشرة قولان
الأول لإمامه ما لى الذى اتفق على منه فى المجموعة والثانى لأن القاسم فى القيمة فان اتفقه
خطافه جميع الثمن لا خلاف لعدم التهمة (وان اسم) شخص أى دفع لآخر (فرما) مثلاً
وأسم مالم سلم (فى شرأ قواب) لشهر مثلاً (استرد) سلم القرض بدقية المسلم المصلحة
فبينة يمكنه الاستماع فيها (مقل) أى القرض (مع) زيادة (خسة أواب) مثلاً من المسلم إليه
(منع) بضم فكسر الميم (مطلقاً) عن التقيد بكون خسة الأواب نقد الأقال أولدونه
أواب بدلسلف بزيادة لأن القرض فى مثله قرض واستقر القرض بخسة الأواب وموقوف
قوله مع خسة انه لا استرد منه فقط لما رت السور وكذا عدم استئنافها بإعاضة الأول بخلاف
رد منه مع خسة فقد نقض البيع الأول فقوى بثبوتة السلف قاله أبو الحسن وشبه فى التت
فقال (كألو استرد) أى المسلم القرض بيته مع خسة أواب نقد الأولون الأجل لا أولدونه
فبيع فى السور كلها (الان تيق) الأواب (الخسة لأجلها) بضمها المشروطة لأجله أجدولاً

يمكنه أى أسلم إليه (قوله) أى القرض (قوله فيها) أى الغيبة (قوله المخرض) بكسر الراء فلهذا لم يستأنفها بإعاضة
الأول) أى ولغير ذلك من جرائع

(قوله عليه) أي المسلم إليه (قوله يقتضيه) أي المسلم إليه الأبواب الخمسة (قوله وتأخيرها) أي الأبواب الخمسة (قوله معناه) أي اجتماع البيع والصرف (قوله يسه) ٦٠٠ أي الجار مثلاً (قوله واسترداده) أي المبيع (قوله بالعكس) أي يسه بزيادة

واسترداده مع محمية (قوله) ليهما أي الجار والجار (قوله منع) بضم فكسر (قوله بقدر) صله المبيع (قوله مؤجل) فتهنئ (قوله معه) أي الجار (قوله دين) أي المدة المشتري (قوله في دين) أي المدة (قوله عطف على بقدر (قوله بعد حلول) صله (قوله في المستثنين) أي يسه الجارية بدو يسه مؤجل حل (قوله كان) أي المزد (قوله وغيرها) أي العين (قوله في الثانية) أي يسه الجارية مؤجل حل راجع غيرها (قوله بشرط كونها) أي العين المزد (قوله فان اشترى بضم فكسر مثلاً أي المزد فهو ان يسه المزد (قوله لأنه أي المزد المؤخر والذان (قوله ان جان) أي المزد (قوله وهذا) أي التأخير (قوله وان كان أي المزد (قوله ان كان أي المزد (قوله دين) أي باقي الثمن الأول (قوله في دين) أي المزد (قوله ان كان أي المزد (قوله غيرها) أي العين (قوله قبض) بضم فكسر أي لنقد المبيع به الجار (قوله فيجوز) أي رد الجار مع المزد (قوله عن يسه) أي الجار (قوله فيجوز) أي رد الجار مع غيره (قوله مطلقاً) أي عن تقييده بتجديد (قوله ان كان) أي العرض الذي يسه الجارية (قوله كغيره) أي العين تشبه في الجواز

أذن فيجوز عمله عن ماقبل الاستثناء يسه والسلف لان رد القرص شرها من المسلم اليه بخمسة أبواب من العشرة التي عليه وتحويل الأبواب الخمسة المردودة مع القرص لتسليف من المسلم اليه للمسلم يقتضيه من نفسه اذا حل أجل العشرة وتأخيرها لا يبعد لتسليف من المسلم فقد اجتمع البيع والسلف (لان) الشخص (المجمل) بضم الميم وفتح العين وكسر الميم مشددة (المال) (الذمة) بان رد محالاً او دون الاجل كالمسلم اليه الذي دفع للمسلم مع القرص خمسة أبواب حالاً او دون الاجل فثلاثة من العشرة التي في ذمته سلف (أو) الشخص (المؤخر) بكسر الخاء الموحدة في الذمة كالمسلم الذي اشترى المسلم اليه بخمسة أبواب على ذمته لا بعد (سلف) بكسر الهمزة (وان باع) شخص (جاراً) مثلاً (بعثه) من ذنابه مثلاً (لجل) معلوم ككثير (ثم استرده) أي البائع الجار من المشتري بالاطالة (و) زاد عليه المشتري (و) تأثراً نقداً منع مطلقاً كان الدينار من جنس الثمن الذي باع به الجار اولاً يسه وسلف لان المشتري ترتب في ذمته المبيع الاول عشرة دنائير دفعه مع الجار ودناير بقدر الباقي من ثمنه عند حلول الاجل عشرة دنائير تسعة عن الجار وهذا يسه ودناير عن الدينار الذي يسه مع الجار وهذا سلف (أو) زاد مع الجار ديناراً (موجباً) بضم فكسر أيضاً (مطلقاً) عن تقييده بكونه للاجل أو اقرب أو بعد البيع والسلف في كل حال (الا) ان يكون الدينار المؤجل تسعده يكونه للاجل أو اقرب أو بعد البيع والسلف في كل حال (الا) ان يكون الدينار المؤجل (في) أي من (جنس الثمن) الذي يسه به الجار أي ستة دنانير او ثمانية في السكة والجارية (والوزن) حال كونه مؤجلاً (للاجل) الذي جلي اليه عن الجار لادنيه ولا يسهه فيجوز لانه آل الامر الى ان البائع اشترى الجار بقدره ثمانية من العشرة التي في ذمة المشتري وباقي الدينار العاشر لاجله ولا يسهه في هذا ولو زاد دنانير لم يلزم اجتماع البيع والصرف المؤخر فمع الان يكون المجمل جداً عن صرف المؤخر وفي معناه يسه بخمسة واسترداده مع بزيادة أو بالعكس الا ان يسهل اشترى من التأخر جداً وقولي عشرة دنائير اشترى من يسه بعرض مؤجل ثمرة الجار ودناير بقدره فيجوز ليهما بالعرض المؤجل فان اجل الدينار منع تسع دين في دين (وان زيد) بكسر الزاى مع رد الجار بالمبيع بقدر مؤجل (غير عين) كقرص أو يقره أو ثوب جاز (ان يسهل المزد مع الجار لان البائع اشترى الجار والعرض المزد معه على ذمة المشتري فان اشترى المزد امتنع تسع دين في دين (و) ان (يسه) بكسر الهمزة (دنة الجار) (بقدر) أي دنائير او دنانير مثلاً (لم يقبض) بضم التثنية وفتح الواو وحده حتى رد الجار مع عرض او نقد او مؤجل ورد الجار مع عرض او نقد بحلول أجل الثمن (جاز) الرد في المستثنين (ان يسهل) بضم فكسر مثلاً (المزد) مع الجار كان سنناً وغيرها في الثانية بشرط كونها أقل من صرف دينار فان اشترى مثلاً لانه ان كان من جنس عن الاول فهو تأخير في بعض الثمن بشرط وهذا سلف مع البيع للسليمان في الثمن وان كان من جنس الثمن الاول فهو صرف مؤخر ان كان ديناراً وفتح دين في دين ان كان غيرها واشترى بقوله لم يقبض عما اذا قبض فيجوز لونه تأخر المزد واشترى لنقد دين يسه بعرض فيجوز مطلقاً ان كان ديناراً كغيره ان يسهل المزد

(قوله وال) أي وان لم يجهل المزيد (قوله منع) يتم فكسر أي رد الجاهل مع المزيد (قوله لبيع والسلف) أي ان كان المزيد من جنس العرض لاخذ الجاهل في بعض العرض وهذا بيع وتأخير بواقه تسليم (قوله أو أربعين) أي باقي العرض (قوله فدين) أي المزيد ان كان من غير جنس العرض (قوله ويب) أي ثبت (قوله) أي البائع (قوله فيه) أي اشتراه الجاهل بالواجب والزائد (قوله لانه سلف) أي من المشتري الاقل (قوله بزيادة) هي برائة مما يجب عليه للبائع (قوله مستثنا) متفق مسئلة بالاثون لاضافته (قوله ليستامن ببيع الاجال) ظاهر في مسئلة القرض المشتري مثله لا بشرط ببيع الاجال كون المشتري ثانيا هو المبيع أو لا المشتري في مسئلة القرض مثل المبيع لانه يتقدم انتمل المقوم ليس بمسئلة وأما مسئلة الجاهل والقرض المشتري عنه .

والامنع للبيع والسلف أو وضعت دين في دين وهذا كله في زيادة المشتري وأما زيادة البائع فاختارة على كل حال لانه اشترى الجاهل بما وجب له على المشتري وزيادته في آخر وليس فيه مانع الا ان تكون الزيادة ما اذا قبضت نقد الا الى اجل لانه سلف في يادته الشارح وق (تضمنات) الاول مسئلة القرض والجاهل يستامن مسائل ببيع الاجال ولكن ذكرهما في المدونة في كتاب ببيع الاجال لتشابههما في ثلثهما على سدا الزائغ قاله في التوضيح وتبعه الخط ويحتمل فيه التامع بان بيع الاجل حقيقة بيع سلمة يعني الى اجل ولاشك ان كلا من القرض والجاهل يبيع بالاثواب الى اجل ولا مانع من كون رأس المال مبيعا لهما على ان كلا من العرضين يبيع بالاثواب الثاني تعرف ابن عرفة يشمل بعض صورهما الثاني تسمى مسئلة القرض مسئلة الرزق لانها فرضت في المدونة في رزق ونفرض البراد في قرض والثالثة مسئلة جمار ربعة لانه ذكرهما ولكنهما موافقة لاصول المذهب الثالث البناء مسئلة القرض متفق على منعها وكذا ما أشبهها مما أخذه فيمن جنس الدين ومن غير جنسها الا انه رأى في المدونة ان اتحاد الجنس في البعض كاتحاده في الجميع فعلى منعها بثلاث على المبيع والسلف وضعت وتقبل وسط الضمان وازيدك ورأى عبد الحق وغيره ان اختلاف الجنس في البعض ليس باختلافه في الجميع فلا بد من منع وتقبل ولاسط الضمان وازيدك لاختلاف شرطهما الذي هو اقتداد الجنس واتحاد التمتع لا اجتماع البيع والسلف لا غير وأيضا لو اشترت العتات ثلث المسئلة ولو بقيت المسئلة لاجلها الرابع البناء قوله وان باع جارا بعشرة لاجل هذا بعينه هو قوله كالأستدعه الخ لكن هذه مقروضة فيما اذا كان الفين هنا وثلاثة مقروضة فيما اذا كان قرضين في كل فائمة الخماس البنا في اصل مسئلة الجاهل اربعة وعشرون وجها لان البيع والقرض انهما يتاخر لايصالهما ان يكون الى اجل او نقدا فان كان الى اجل فالرود مع الجاهل ما دنا راداهم او عرض فبهنه ثلاثة وفي كل اما ان

٦٢ من في بيعه وشراؤه ببيع الاجال والقرض لم يشترا منه قبله فلا يدخل فيها (قوله بعض صورهما) أي مسئلة الجاهل (قوله لانه) أي ببيعة (قوله ذكرها) أي مسئلة الجاهل على تشبهها (قوله ولكنهما موافقة لاصول المذهب) استدراك على لانه ذكرها لرفع اجماعه انه لا وجبه لا ذكرها في كتب المذهب لان ربعة ليس من اصحابها قاله بل من شيوخه ورضي الله تعالى عنهم (قوله مما أخذه فيمن جنس الدين الخ) بيان لقوله الا انه أي الثاني (قوله تمنعها) أي مسئلة القرض (قوله العتات) أي ضع وتقبل وسط الضمان وازيدك (قوله هو قوله) أي في مسئلة القرض (قوله لكن هذه) أي مسئلة الجاهل استدراك على هذا بعينه الخ رفع اجماعه خلو استكرامه من الثالثة (قوله في كل) أي من قوله كالأستدعه وقوله وان باع جارا الخ فترجع هذه مقروضة الخ (قوله والقرض) بفتح القاموس كون الراد الخ حال (قوله فان كان) أي البيع

أولا بعد وكونه عرضا لدون
أو عرض وفي كل ما بعد

اقتصاد البائع أو قبله
(قوله للعلل المقدمة)
أى البيع بزيادة دينار
والصرف الموقوف بزيادة
الدرهم وضمنه دين بزيادة
مرض (قوله وهو) أى
إجازتها وذكر لاند كبر
شهر (قوله وسالنه) أى
ابن أبي زيد (قوله لانه)
أى الشان (قوله بقدر)
بضم قطع مثلاً (قوله بقيد)
بفتحات منفصلاً أى المنع
(قوله بانه) أى المشتري
(قوله لم يقدر) أى المشتري
التي البائع (قوله) أى
التقدير (قوله وانكر)
أى التقيد (قوله فيه)
أى الفسخ (قوله وان نقد)
أى المشتري البائع الفسخ
(قوله لانه) أى الشان
(قوله بقدر) بضم قطع
مثلاً (قوله انه) أى
البائع (قوله منهما) أى
الزيادة (قوله وهو) أى
منهما بعدا التقيد (قوله
منه) أى منهما (قوله
قبل التقيد) أى لانه
يازمها بعد مبيع وبدي
أو صرف مؤخر (قوله)
وان كانت) إلى الزيادة
(قوله لتقدير الشيخ الخ)
تفرع على قولنا (قوله الخ)
(قوله وهو) أى الاقتصاد

(قوله مع) اى البيع الثالث (قوله فيه) اى البيع الثانى (قوله قولا ضعيفا) اى بعدم التسخ (قوله هو) اى عدم فسخ الاول (قوله انهما) اى المتبايعان (قوله اختلف) بضم التاء (قوله هو) اى البيع الاول (قوله مع) اى البيع الاول (قوله لانهما) اى المتبايعان (قوله تطرقا) بفَتْحْ تَطْرُقْ مثلاً اى وصل (قوله والى هذا) اى ان القوات اتحاطوا باليوب المقدسة فذهب (قوله وحيداً) اى حين شخصاً (قوله لاحدهما) اى المتبايعين (قوله ضماته) اى المبيع (قوله منه) اى بائعه (قوله غنمه) اى المبيع (قوله لرجوعه) اى المبيع (قوله فرجع) اى المشتري الاول (قوله به) اى الثمن الاول على بائعه (قوله دفعه) اى المشتري الاول الثمن لبائعه الاول (قوله لم) بكسر قاف (قوله اعتبر) بضم الميم وكسر الواو ٦٠٣ (قوله فانه) اى المبيع (قوله

يعتبر) بضم الياء وفتح
 الموحدة اى سران الفساد
 (قوله هو) اى البيع
 الثانى (قوله ففُض) اى
 البيع الثانى القاسم فخر
 فساده الاول (قوله يثما)
 اى المتبايعين (قوله هو)
 اى الربا (قوله لانهما) اى
 البعين على شخصه امطلقاً
 ان فأت المبيع يد الثانى
 (قوله لا تربطاً احدهما)
 اى البعين على شخصه
 كقوله اشد (قوله فان
 كانت) اى القيمة الخ
 مشهور ان كانت القيمة
 اقل (قوله منه) اى الثمن
 الاول (قوله منه) اى الثمن
 الاول (قوله فان يد
 المشتري الاول) مشهور
 بقوت الثانى (قوله وان
 كانت القيمة) اى اقررت
 البائع الاول القوات المبيع
 يده (قوله فضا) اى
 البيعان

• (فصل بيع العينة) •

معه اما فسخ الثانى فقال ابن الحاجب وغيره باتفاق وسكى التخصى فيه قولا ضعيفا واما عدم
 فسخ الاول فهو قول ابن القاسم وهو الصحيح وقال ابن الماجشون يفسخ البعنان معا الا ان
 يبيع انهما لم يتعاملا على العينة فيصع الاول خطأ في كل حال (الا ان يقول) مبيع البيع
 الثانى يسهل المشتري الثانى وهو البائع الاول ابن رشد اختلف فيما تفرقت به السلطة فقول
 بقوت بهما الموقوف وهو مذهب حضرة و الصنيع انما القوات الا باليوب المقدسة اذ ليس قول
 يبيع قاسم لثمن ولا مقرون وانما فسخ لانهما تطرقا به الى استباحة الربا والى هذا ذهب ابو اسحق
 التومنى وغيره من فقهاء المتأخرين (فيضضان) اى البيع الاول والثانى لسر ان الفساد
 من الثانى الاول وسبب ذلك لا طلب لاحدهما على الآخر لرجوع المبيع فاسد البائعه فصار
 ضمه منه وسقط ثمنه الاول عن مشطبه الاول لرجوعه لبائعه فرجع به ان كان قد دفعه وسقط
 الثمن الثانى عن المشتري الثانى لقصد شرطه باتفاق فان قلت لم اعتبر سر ان الفساد في فواته
 يسهل المشتري الثانى ولم يصح في فواته يسهل المشتري الاول قلت لان فواته يسهل الثانى قد حصل
 به تقوى البيع الثانى بالتبض وهو القاسم وانما فسخ الاول لم يحصل لثمن قوة بالتبض
 فضعف رخص القاسم هذا الثمن على قاعدة القاسم المختلفه لتلايم الربا مع ما هو دفع
 قليل في كثير (وهل) فسخ البعين بقوات الثانى (مطلقاً) عن تقيد القيمة فى الثانى يكونها
 اقل من الثمن الاول لانهما كقصد واحد لا ارتباط احدهما بالآخر (او) انما يفسخ الاول
 (ان كانت القيمة) لمبيع القى تلمز البائع الاول يوم قبضه (اقل) من الثمن الاول فان كانت
 منه او اكثرنه فلا يفسخ الاول فى الجواب (خلاف) الاول لائن القاسم وشهره ابن سنان
 والثانى لحضرة وغيره ابن الحاجب لا يصح وبعضهم المشهور فان كانت يسهل المشتري
 الاول فسخ الثانى فقط ولا يفسخ الاول باتفاق القولين وان كانت القيمة اقل من الثمن الاول
 فسخا باتفاق القولين والله سبحانه وتعالى اعلم

• (فصل) • فى بيان احكام مسائل بيع العينة وأصلها عونة لانها من العون قلبت الواو باء
 لسكونها مقب كسر سمي بها الاستعانة بالبائع بالمشتري على تحصيل مقصوده أو لحصول العين
 أى النقدة لبائعيها اوجز بيع العينة هو بيع مائس ضد بائعه ابن عرفة مقتضى الروايات انه
 اخذ عمداً كذا الصواب انه البيع المتصل به على دفع عين في كثر منها عياض هو بيع السلطة

(قوله العينة بكسر العين المهملة وسكون المثناة فتكون (قوله أصلها) اى كلمة العينة (قوله عونة) بكسر فسكون (قوله لانها)
 اى العينة الخ على أصلها عونة (قوله العون) بفتح فسكون (قوله هو) بضم فسكون مثلاً اى المسمى الاصطلاحي الا ان (قوله
 بها) اى عينة (قوله مقصوده) اى البائع (قوله بيع العينة) اى حقيقة شرا (قوله بيع) جنس (قوله مائس الخ) فصل خرج
 بيع ما هو عند بائعه (قوله انه) اى بيع العينة (قوله بمذكر) اى او عسر (قوله الصواب) اى فى تعريف بيع العينة (قوله
 انه) اى بيع العينة (قوله البيع) جنس (قوله المتصل الخ) فصل خرج البيع بمثل الثمن واقل مع انه قد يكون بيع عينة كما
 يأتي فهو غير متعكس وكثيرا ما اتصل بغير بيع العينة على دفع قليل في كثيره وغير مطرد والله اعلم (قوله هو) اى بيع العينة

على ما فرضه عليه الاثمة وذكره فاعقلوه البناي وقد تبين به أن على المصنف عدم كمن وجهين
تقر به المسئلة على مسئلة المطلوب منه سلعة وليست مقرعة عليها وان هذه مقيدة بما اشترى
ليباعه من السلعة وقد اخل بالقصد والله اعلم (وكرر) يضم فكسر قول من طلب من سفعة غائب
بماتة لشمر رسلنا (خذ) أي اشترى (بماتة) أي شيئا يباع (بماتين) نقدا (أو) قول
من طلب سلعة من انسان وليست عندهم (اشترها) أي السلعة المطلوبة (ويومى) يضم القضية
وكسر الميم أي بشر الطالب (لتريصه) أي شرائه من المطلوب منه برخص في البیان والمكروه ان
يقول أعدك كذا وكذا ان يصح من يدين فيقول لا فيقول ان يصح ذلك وأنا ابتاعه منك بدين
وأرخصك فيه فيشترى ذلك ثم يبيع منه على ما قرأنا علىه وفي المقدمات المكروه ان يقول
اشتر سلعة كذا وأنا أركبك فيها واشترها منك من غير أن يراوده على الرخ اه (و) ان وقع
المكروه (المبضم) يضم القضية في مع علمه من حكمه بالكره له لم يؤم ان المراد بها
التعريض بل دفع قليل في كثير في التبيات المكروه ان يقول اشتر سلعة كذا وأنا أركبك
فيها واشترها منك من غير مراوضة ولا تعريض ولا تصريح به ولكن يعرض به ابن حبيب
فهذا بكرة فان وقع مضى وكذا قال ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنهما قال ولا يبيع به
الفسخ وقال فضل يجب الفسخ على قول ابن القيس وهذا خلاف المشهور (بمخلاف) قول
من طلب سلعة من شخص ليست عنده (اشترها) أي السلعة المطلوبة (بشرو) أي أخذها
أي اشترها منك (بما في عشر لاجل) معلوم كشر الشارح يقول انه أراد بخلاف كذا فيبيع
وانه أراد فيفسخ ح والظاهر الاول فان هذا هو القسم المنوع وقد كروا مسائل منها
ما يفسخ ومنها ما لا يفسخ على ان في اطلاقهم المتي على هذا القسم يجوز ان يفسخه مكروها وواجب
كما ساقى قال في المقدمات والمخطوئان يراوذه على الرخ فيقول اشتر سلعة كذا بكذا وكذا
وأنا أركبك فيها كذا وأبتاعها منك بكذا ونحوه في البیان في التبيات الحرام الذي هو ربا
صراح أن يراوض الزبل الرجل على ثمن السلعة التي يساو مع من يبيعها منه إلى أجل ثم على
ثمنه الذي يشترها به منه بعد ذلك نقدا أو يراوذه على ربح السلعة التي يشترها به من غيره
فيقول أنا اشتريها على أن ترخصي فيها كذا ولعشرة ابن حبيب فهذا حرام في المقدمات
والبیان في هذا الوجه مسائل مقرعة الاحكام ثلاث في قولها اشترى وثلاث في قوله اشتر
لنفسك أو قوله اشترى لا يقول إلى ولا تنفسك تقول المصنف بخلاف اشترى بعشرة نقدا وأخذها
بأثنى عشر لاجل يعني به أنه يمتنع ان يقول له اشتر سلعة كذا بعشرة نقدا وأخذها بأثنى عشر
لاجل سواء قال اشترها لي أو لنفسي أو لم يقل إلى ولا لنفسي فهذا ممنوع ولكن لكل واحد
حكم يخصه فيه بقوله (ولزم) السلعة الشخص (الآخر) بمد الهمز وكسر الميم بشرها
بالعشرة نقدا أو يسقط عنه الزائد ان علم (ان قال) الآخر الا شتر اشترها لي بعشرة نقدا وهل
للمأمور الاقل من جعل مثله والدرهمين أو لاني لم خلاف باقي في الحق (وفي الفسخ) المبيع
التي المدلول عليه بقوله وأخذها بأثنى عشر لاجل (ان لم يقل) الآخر (في بيان) قال اشترها
لنفسك أو قال اشتر ولم يقل إلى ولا لنفسي بعشرة نقدا وأخذها أو اشترها وأبتاعها منك
بأثنى عشر لاجل فيفسخ الثاني في كل حال فمد المبيع بعينه (الآن بفوت) المبيع يد الآخر

(قوله وذكر) أي ابن خازن
(قوله نفسه) أي ابن خازن
(قوله به) أي كلام ابن خازن
(قوله درسا) بفتح الدال
(قوله اليه) أي
والراء (قوله في البیان) خبر
النهي (قوله في) أي
مقدم (قوله في) أي
(قوله في) أي (قوله في)
المقدمات خبر مقدم
(قوله) أي لم يفسخ (قوله)
بها أي الكراهية (قوله)
للتصديق (قوله في) أي
المراد بها التعريض (قوله)
التبيات خبر مقدم (قوله)
يعرض يضم فتفتح فكسر
مفتح (قوله أي الرخ
(قوله قال) أي مالك رضي
الله تعالى عنه (قوله فضل)
يفتح الفاء وسكون الضاد
المجهلة (قوله وهذا) أي
وجوب الفسخ (قوله انه
اراد) أي المصنف بقوله
بمخلاف الخ (قوله الاول)
أي انه اراد يفسخ (قوله)
يجوز (أي بتقليب) قوله
أو لغيره) أي كذا (قوله)
فيه بضمين مفتحا أي
الحكم

(قوله وفيه) أي الان بقوت فالتقية (قوله مطلقا) أي فانت ا ولم تقس (قوله فاعا سطره) أي الان بقوت فالتقية (قوله وفيه) ايضاً
 العين (قوله وهو) أي الخلف فيه (قوله هذا) أي نوات الخلف فيه بنه ٦٠٧ (قوله الاولى) يشرح المهن (قوله على هذا)

اي معنى السبع الثاني ولزم
 الاقنى عشر الاخر (قوله
 وروايته) أي ابن القاسم
 حلف على قول (قوله
 الاخر) فاعل اخذ (قوله
 من المأمور) خبره ضامن
 قوله (اي المأمور) قوله
 الزامه) اي الاخر (قوله
 بها) اي السعة (قوله اي)
 اي الاخر (قوله بانها) اي
 او (قوله لانه) اي الاخر
 (قوله) اي المأمور (قوله
 وهذا) اي التعليل (قوله)
 اي الاخر (قوله فان كان
 التقيد من عند الاخر (الخ)
 مفهوم ان التقيد بشرط قوله
 وان كان اي التقيد (قوله)
 اذا كان) اي السلف (قوله)
 ان فيه) اي البيع القاسد
 الخ بيان لمذهب ابن حبيب
 (قوله) فقامور هذا اجرة
 مثله (الخ) تقرير على
 مذهب ابن حبيب (قوله)
 وان كانت) اي اجرة مثله
 (قوله) اي المأمور (قوله)
 وهذا) اي انه لا اجرة
 (قوله) فاقول ان كانه اي
 له الاقل من حصل مثله
 والدرهمين له اجرة مثله
 بالقامع وان اذا حصل
 الدرهمين لا جعله (قوله)
 عمر) يضم فكسر اي اطالع
 (قوله) يضم (قوله) يضم (قوله)

(فالتقية) تانم الاخر المأمور ومعتبر يوم قبض الاخر حاله وفيه مساحبة لا قضاء له انما اذا
 مات لا يفسخ البيع وليس كذلك الفسخ مطلقا على هذا القول فان لم تقصرت بعينها وان
 فانت ردت بعينها فاعا سطره او قال بطل مطلقا كان اي وعلم مما تقدم انما ان لم تقصرت بعينها وان
 فانت ردت بعينها فان قبل هذا المختلف فيه وهو يثبت بالتفنن فواجبه ان هذا أكثرى كما تقدم
 (أو واضائها) أي السعة الثامنة من المأمور ولا أثر باني عشر (ولزمه) أي الاخر (الاثني عشر)
 أي دفعها للمأمور إذا حصل أجلها سواء كانت السلعة فاقعة أو فانت لان ضمانه لم يمتد
 بسده قبل بيعها لا أثر ولو أراد الاخر عد عشر لثامنه فكان له ذلك والاولى الاقتصاد
 على هذا القول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما ويستحب للمأمور على
 هذا القول التورع عن أخذ الزائد على ما تقدم وضمانه قبل أخذه الا من المأمور ولا أثر
 تركها له وليس للمأمور الزامه به ان اخذها (قوله ان) الاولى لابن حبيب والثاني لابن القاسم
 وروايته عن مالك والمناصب ومضامنا والاول اذا اختلفا في الفسخ والامضاء لا في أحدهما
 كما تنبيهه او واجب بانها يبيع الواد (ويخالف) قول الاخر (اشترى في عشرة نقد وأخذها
 باني عشر نقد) فيمنع (ان تقدم) أي دفع (المأمور) بشراء السلعة العشرة ثلثها (بشرط)
 من الاخر لا يجهل له الدرهمين في نظير ثلثه العشرة ونوليه الشراءه فهي اجارة وسلف
 بزيادة وهذا يقيدانه ان أسقط الشرط يصح وان شرط التقيد كالنقد بشرط وان وقع زنت
 الاخر با عشرة حاله قوله وفي يفسخ بيعها الباني عشر لانه اعلم اشتراها له وقوله انما شرطه
 لغوا لم يبق لان العقد لهو باصر فان كان التقيد من عند الاخر ومن عند المأمور يغير
 شرط جاز وان كان من عند المأمور بشرط فاجرة فاسده لانه اعلم اعطاء الدرهمين على ان يتنازع
 له السلعة ويتبعه الفتن من عنده فانه في المقدسات (وله) أي المأمور (الاقل من جعل مثله)
 في قوله الشراءه يبيع من الاخر (أو الدرهمين) الا الذين سحاهما له والاولى الدرهمين بالاولان
 الاقلية لا تكون الا بين اثنين ابن رشد للمأمور اجرة مثله لان تكون اكثر من الدرهمين
 فلا يراى دليلها على مذهب ابن القاسم في البيع والسلف اذا كان من البائع وفانت السلعة ان
 له الاقل من القيمة والفتن وان قبض السلف على مذهب ابن حبيب في البيع القاسد ان فيه
 القيمة بالغة ما بلغت فقامور هذا اجرة مثله بالغة ما بلغت وان كانت اكثر من الدرهمين
 والاصح لا اجرة لان ان اعلى الاجرة كانت غنا للسلف وتحمس البراء وهذا قول سعيد بن
 المسيب قال لاول ثلاثة الاخر حتى انتفع الاخر بالسلف قد مرى انهما كانا قصدا وليس فيها
 ما اذا لم يصح على الاخر حتى انتفع الاخر بالسلف قد مرى انهما كانا قصدا وليس فيها
 الاقول ان أحدهما ان السامور اجارة بالغة ما بلغت والثاني انه لا شيء له ولو عقر على الاخر بعد
 الإتيان وقبل نقد المأمور الفتن لكان التقيد من الاخر وكان فيا يكون للمأمور قولان
 أحدهما اجارة مثله بالغة ما بلغت والثاني له الاقل من اجرة مثله أو الدرهمين من المقدسات
 (فيها) أي اشترى في عشرة نقد وأخذها باني عشر لاجل واشترى في عشرة وأخذها باني عشر
 نقدا (والظاهر) عند ابن رشد من الخلاف (والاصح) عند ابن زرقون من الخلاف (لاجل)

يضم (قوله وفيه) يضم اليه (قوله انهما) اي المتبايعين قوله (قوله) اي المسئلة الاقوال

(هـ) أي المأمور فيها لانه تقيم للفاسد الشارح وهو قول ابن المسيب واختاره ابن رشد وابن
 زريقون (وإنما) نقدا للمأمور العشرة (بغضه) أي الشرط وشبه في الجواز فقال (كشفاً للآخر)
 بعد العزم وكسر الميم العشرة للمأمور ابتداءً بالبيع السلعة التي أصره بشرائها والمأمور
 المدعو مان (وان لم يقبل) الآخر للمأمور اشتراها بعشرة نقداً (أي) بان قال واشترها بعشرة نقداً
 لنفسك أو اشتراها بعشرة ولم يقبل ولا لنفسك وأخذها باني عشر نقداً (ففي الجواز) أي
 لشراؤها منه باني عشر نقداً (والكرهية) لذلك (قولان) للامام مالك رضي الله تعالى عنه
 فإما زهري فذكره مرة للمراوضة الواقعة جنسها في السلعة قبل دخولها في ملك المأمور قاله
 في المقدمات والبيان في إطلاق المتع على هذا القسم وتسميها بالكرهية لمحلها إذا نقداً
 الآخر أو المأمور بلا شرط (ويخلاف) قول الآخر اشتراها باني عشر لاجل واشترها منك
 (بعشرة نقداً) فلا يجوز لانه سلف بزادة ولا ثنائي بين قوله اشتراها إلى وقوله واشترها لان المعنى
 اشتراها لنفسك لاجل بيعها للجواز وقع (فتلزم) السلعة الآخر (أي) الثمن (المسعى) يضم الميم
 الأولى وفتح الثانية أي الثاني عشر للاجل (ولا ينجل) يضم القوية وفتح العين واجبه متددة
 (العشرة) للمأمور لانه سلف بزادة لان الآخر استأجر المأمور على شراء السلعة بتسليمه
 عشرة وتسليمها إلى الاجل ويضم عنها ثني عشر قاله الشارح وهو يقتضي جواز تعجيلها
 لبايع الأصل والمأمور على أنه إذا سأل أجل الثاني عشر يدفعها الآخر وفي المقدمات المسئلة
 الثالثة أن يقول اشتراها باني عشر لاجل وأنا ابتاعها بعشرة نقداً فهذا أحوام لا يجوز لانه
 استأجر المأمور على أن يشتريها السلعة بسلف عشرة دنائير يدفعها إليه يقتضي بها إلى أجل ثم
 يرد لها المثل فإذا وقع ذلك رمت السلعة الآخر بالثاني عشر إلى الاجل ولا ينجل المأمور العشرة
 منه وإن كان قد دفعها المرد لها المولوا يتركها عنده إلى الاجل ولا يجعل مثله بالتمام بايع في هذا
 الوجه بالتتابع اهـ (وان تهلت) يضم العين وكسر الميم مثقلاً العشرة للمأمور (أخذها) أي
 الآخر العشرة من المأمور ولا يتركها عنده إلى الاجل ولا يقسده العقد بتعجيلها لانه سلف
 مستعمل بعد بيع صحيح (وله) أي المأمور (يجعل مثله) يولوا زاده على المدعي لان المسلف هنا هو
 الآخر فهو عمل يشترط قسمه (وان) قال اشتراها باني عشر لاجل وأخذها بعشرة نقداً (أو لم
 يقبل) الآخر (أي) سواء قال لنفسك أو لا واشترها المأمور باني عشر لاجل وباعها لآخر
 بعشرة نقداً (فهل لارد) يضم التبعة وفتح الراء وشدة الال أي لا يشترط (البيع) الثاني من
 المأمور ولا ثم بعشرة نقداً (إذا فاق) المبيع يبدأ الآخر (وليس على) الشخص (الآخر)
 عند العزم وكسر الميم (الاعشرة) التي اشترى بها السلعة من المأمور واهمضون من ابن
 القدامي قال وأحب إلى ابن زيده البشارين ومفهوم إذا فاق تسع البيع الثاني إذا لم يقب
 (أو يشترط) يضم التبعة البيع (الثاني) من المأمور ولا ثم بعشرة نقداً (مطلقاً) عن
 التقيد بعدم القوات وترد عنها (الان ثبوت) السلعة يبدأ الآخر (طائفة) لها يوم قبضها
 الآخر وهدا بلها وهذا قول ابن حبيب (تنبيهان) الأول قوله في الموضعين وأخذها في
 الثالث واشترى بها يصوز فيه التصيحات مضرة توجب بعد الواو في جواب الآخر والرفع بتقدير
 مبتدأ أي وأنا الثاني من هذا الباب ما يفعله بعض الناس من الجس على السلف بزادة

(قوله في إطلاق المتع الخ)
 تقريره صلى في الجواز
 والكرهية (قوله هذا
 القسم) أي اشتراها بعشرة
 نقداً وأخذها باني عشر
 نقداً (قوله والراجح) أي
 من الجواز والكرهية (قوله
 محلها) أي القولين (قوله
 بتسليمه) أي الآخر
 المأمور (قوله يقتضي) أي
 المأمور (قوله بها) أي
 العشرة (قوله ويضم)
 أي المأمور (قوله بها) أي
 العشرة (قوله تعجيلها) أي
 العشرة (قوله للمأمور)
 صلت على البائع (قوله على
 أنه) أي الثاني
 يدفعها) أي الثاني عشر
 (قوله قال) أي ابن القاسم
 (قوله يبدأ) أي التبعة (قوله
 بدأها) أي السلعة

(قوله سئل) أي ما ذكره رضي الله تعالى عنه (قوله أجابه) أي المضعع يفتح الصاد المضعع بكسرهما (قوله إن) أي المضعع معه (قوله وبه) أي المضعع معه (قوله يبيحه) أي المضعع الطعام (قوله) أي إني أبعه عن المضعع (قوله فقال) أي حاله رضي الله تعالى عنه (قوله وإن ضيق نفسه) سألته، قوله ليس العلام والشراب ٦٠٩ شأنه لا قوله (فأما) حاله، أي أبعه

بأن يدفع للمتساقف نقدًا ويقول اشتري سلعة لي وأبيعها للآخرين لئلا يحدوا كذا ولا استكمل منعه
 في العينة مسئلة عن ابتاع من من يشتري طعامًا ثم أخبره أن ابتاع طعامًا أو كاله وساله أن
 يبيعه في فقال ما حبه وما يبيعني ابن رشد رحمه الله لم يفتحه ابتاعها وكسالة الاحتمال كذب
 ولو تحقق ما كرهه الآن يكون الواجب في هذه المسئلة هو الجماع للطعام بالثمن الذي دفعه له
 مولا فلا يجوز بيعه بما يكثر مما دفعه له وان تحقق قبضه ولا بد أن الثمن كان دفع له فراه
 ولا بد أن الثمن كان دفعه ودان لا لأن يكون البض في العرف بل في الطعام فحققت العينة
 في ذلك قال ابن دحون وهو صحيح اهـ وفي الترادوي أبي شبيب من مال الرضى انفق ثمنًا في
 الرجل يبيع من الرجل يبياع طعامًا فخره أنه فعل وأمره ببيعته قال لا يبيعني ذلك اهـ
 وفي السلم الثاني من العروة وما يقتضيه بيعه من الطعام والشراب جزأًا أو أكثر من سائر
 العروض بعينه أو مضمونًا على كبل أو وزن أو جراف من مطر أو زبد أو مسك أو ورد أو دنانير
 وشبهه فلا بأس ببيع قبل قبضه من بائعًا أو غيره وتحمله عليه إلا أن يكون من أهل العينة فلا
 يجوز ما كثر مما ابتعت والله سبحانه وتعالى اعلم

(قوله هو) ای حدیث
الخیار (قوله یوسف) یوسف
فکر (قوله بنه) بنه
الموحدة وشدائد المتأفوق
ای (قوله له للتردد
في العقد) عقد کونه من
یبع (قوله لیکن
اجاز) ای یبع انبیانو
استند الذی کونه من
یبع الفرد ورضی جماعه انه
لا وجه لاجازته (قوله
الشافعی) الخ تا یصل بقوله
(قوله کونه) ای یبع
الخیار (قوله رخصة) ای
أوعز (قوله لاستأذن)
ای یبع الخیار (قوله فانه)
ای الخلاف فی مکونه
ورخصة أو عزيمة (قوله
أحدثه) ای یبع الخیار

٧٧ مخ في (قولسار) أي جمع (قولفلان) أي غير التايه
 الخياط (قولفي) رق القهها) متنازع صرف واطلاق (قولموسيه) بكسر الميم أي سيمه شو
 على ظهور (قوللقهه) السبعة) جمع بعضهم اسماء هي قوله الاكل من لاقتدى باقه و فق
 نغذهر عسلقهه وقاسه معصداو بكر سليمان خارجه وهمن التايه رض الله تعالى عليهم

(قوله ووافقهم) أى اتفقوا السبعة (قوله وذكره) أى حدثت أخبار المجلس (قوله فيه) أى الموطن (قوله أنه) أى حديث
 أخبار المجلس (قوله لم يلقه) أى حدثت أخبار المجلس ما سكره الله تعالى عنه (قوله بشرطه) أى أخبار المجلس فى البيع (قوله
 بقصد) بضم الباء (قوله الحديث) أى - حدثت أخبار المجلس (قوله وبجمله) أى ما فى الموازية والخاصة (قوله تفسيراً) أى لما
 فى المدونة (قوله وابن الحارث) ٦١٠ عطف على ابن يونس (قوله خلافاً) أى للمدونة عطف على تفسير (قوله وثلاثة) أى

قولان ووافقهم مائة وأربعون سنة رضى الله تعالى عنهم وأزاد كفى الموطن حديث أخبار المجلس
 قال عقبه والعمل عندنا على خلافه أى وعمل أهل المدينة كانوا يرفقون على خبر الأحاد
 وذكره فيه ثلاثون عاماً أنه لم يبلغه وشرطه يقصد البيع لجهل مدته و - فما أحدى المسائل
 الثلاثة التى خلف عبد الحميد المصانع المبنى الى مكة أنه لا يقضى فيها بقول مالك رضى الله تعالى
 عنه والثانية التذمة بالسبأ والثالثة جنسية القمع والشعير ونقل ابن يونس عن أشهبان
 الحديث منسوخ بن عرفة فى ثبوت أخبار مدعة المجلس دون شرطه قولاً ابن حبيب والمشهور
 ومدعة الخبار (كشهر) ودخل بالكاف ستة أيام كما فى المدونة (ق) بيع كذا دار - هذا مذهب
 المدونة وفى الموازية والخاصة وشهر بن وجعه ابن يونس وابن رشد تفسيراً وابن الحارث خلافاً
 وفى التوضيح الأرض كذا دار وقال ابن عبيد السلام بنفسه ان الأرض ليست كذا دار لان
 الحاجة الى اختيار الدار أكثر وفى الشامل كشهر فى دار على المشهور وقبل شهرين وحمل
 على التفسير وقبل وثلاثة والرابع والارض - كذا قال فى الفسحة سنة (ولا يمكن)
 المشتري بشرط خيار الدار بابه ومثاله ودخولها بنفسه ويألفها ابن عمر التوفى له
 ان يقسم الدار لثلاثة أجزاء دون سكنى غ ابن عمر قالوا وأما الدار فالتامة أن يدخلها
 بنفسه لا اختياراً حوالها ومبداً فاما انتقالها بابه ومثاله فلا يمكن منه متى فعله أى
 كراهه لا يمكن لأن الله للبائع فى الملم الخبار قبل المشتري أو ودون شرط المشتري سكاها بابه مدعة
 اختيار بجاناً فسد البيع لأنه من العربان النسخي وأما الدار يسكن المشتري فى مدعة الخبار فقط
 الإجماع عنه إذا كان فى مسكن يملكه أو يكرهه ولم يخله لاجل سكاها فى الدار المشترة ولم يكرهه
 فان كان سكاها فى حكى فاختاره أو أكرهه فلا يجوز ان يسكن بغير كراهه البناء فيحصل من كلام
 ان السكى باجرة بشرط وبغيره كثيرة كانت أو يسيرة للاختيار ولغيره فلهذه ثمانية
 وتقع السكنى المكثرة بلاجرة بشرط وبغيره للاختيار ولغيره فلهذه أربعة ويقصد البيع
 فى صورتى النمط والبسرة لغير الاختيار بشرط وبغيره ويجوز البسرة للاختيار بشرط وبغيره
 فهذه أربعة أيضاً (وبكمسعة) بيع (رقى) ابن عرفة للنسخ لا يغيب أحدهما على الأمة
 وخدمة العبد للمجتمع لغواجر فمقتضاه وخرجه غلة وفى الشامل وحيل بين الأمة والمتابعين
 فذمته والمشتري استخدمها دون غيبة عليها (واستخدمه) أى المشتري الرقيق استخدمها
 بسيرة الاختيار حاله ان كان للخدمة فان كان ذا صنعة أو تاجر أو لا يستعمله ان أمكن
 معرفته بدونه والاستعمال عليه أجرة ولا يجوز اشتراط شئ من كسبه أو ربحه للمشتري قال
 أبو إسحق لما تكلم على الدار الصبد ولا يجوز اشتراط الانتفاع بذلك إذا كان له من وقته الانتفاع
 ولا ينتقل الى الدار بحيث يسكنها أو يصرف عن نفسه مائة كراماد كان يسكنها أو ما مضى

من الأشهر (قوله كذا) أى الدار فى مسلة الخبار
 (قوله الضيقة) أى ارض
 الزراعة (قوله الدار) أى
 المشترة بشرط خياره
 مقفول يمكن (قوله) أى المشتري (قوله دخوله) أى الدار (قوله ويألفها) أى المشتري (قوله) أى الدار (قوله) أى المشتري (قوله لبلا) صلة
 يقسم (قوله بجاناً) أى
 وجهاً (قوله لا يمكن) بضم
 ففتح مثلاً (قوله قبل) يكسر الواو مدعة (قوله وما
 الدار) أى المشترة بشرط
 خيار مشتريها (قوله
 صورتى) بفتح التامة
 صورة بالنون لاضافته
 (قوله والبسرة) عطف على
 السكنى (قوله اسدهما)
 أى المتبايعين (قوله على
 الأمة) أى البسرة بشرط
 خيار لأحدهما وألها
 (قوله فى زمته) أى التباير
 (قوله استخدمها) أى
 الأمة (قوله ان كان) أى
 الرقيق (قوله فان كان) أى
 الرقيق (معرفتها) أى خدمة

الرقيق (قوله بدونه) أى استعماله (قوله ولا) أى وان لم يكن معرفتها بدونه (قوله عليه) أى المشتري (قوله وحده
 اجرة) أى الرقيق (قوله كسبه) أى الرقيق (قوله على الدار أو العبد) أى المبيعين بخيار (قوله يملك) أى الدار أو العبد (قوله) أى
 الانتفاع (قوله وبه) أى المبيع (قوله) أى المشتري (قوله ولا يتقل) أى المشتري (قوله الى الدار) أى التى اشتراها بغيره
 زمته (قوله وبصرف) أى يسقط المشتري (قوله بعضى) أى المشتري

(قوله فيها) أي الهاد (قوله من هذا) أي السكن والاستعمال (قوله له أي الأمر) (قوله له أي المشتري) (قوله فيه) أي الأمر (قوله فلا يلزم) بضم الهمزة (قوله له أي المشتري) (قوله خدمته) أي في خدمة الهاد (قوله معرفتها) أي خدمة العبد (قوله لمسه) أي البائع (قوله ولا) أي وان لم يقدرا المشتري على معرفة خدمة العبد وهو عند بابه (قوله جعل) ٦١١ بضم فكسر أي العبد (قوله

وسد فيه) فيها البلاية اختيارا من غير انما من غير ارتفاع أو لا نقل فرض اليها وكل أمر من هذه
 ثمن وله فيه انتفاع فلا يصح شرطه ولا فعله بغير شرط وما لا قدر له فإثر شرطه فان يشترطه فلا
 يلزم البائع بدفع المبيع إلى المشتري ليجتبه اه الفسخ العبد على ثلاثة أوجه عبد خدمة وعبد
 صناعة وعبد سراج فبعد الخدمة له خدمته فيما لا يتأجر فيه بغير عوض ولا يكون له خدمته
 فيما يتأجر فيه إلا بعوض وعبد الصنعة ان قدر المشتري على معرفتها وهو عند نفسه فعله والا
 جعل عند المشتري وعلمه اجرة له الا ان اليسر الذي لا تكون له اجرة وان كان من عبيد انخراج
 واراد المشتري معرفة كسبه كل يوم كان له منه كل يوم في مثل ذلك وما يكسبه لبايعه وان
 شرط للمشتري ليجزى واذا ثبت العوض من هذا الاشياء سكنى أو غير ما فانه ينبغي كونه معلوما
 فان قبل المشتري بعد انقضاء الامد فللبائع الثمن والاجرة وان قبل قبل الانتفاع به سقطت
 الاجرة وان قبل بعده حتى بعض ذلك الامد فهو من الاجرة بقدر ما انتفع وسقط ما سواه والله اعلم
 فان يعتد دار برقيق بشرط اختياره لظاهره ان قصد ان يشارك في منتهى ما اعتد ما أمده أهول
 منها وهو الهاد وان قصد به احدها اعترا المقصود به منهما ان يحرز لربها عراضا بغير ضمان
 اعترا الما المقصود به منهما ان يشارك في الهاد (قوله ثلاثه) من الأيام (قوله سبع) داية وكوب (قوله
 أي الهاد) غ يعني ان امد ان يشارك فيها ثلاثة كالتوب فاذا شرط ركوبها للاختيار فله ركوبها
 يوم فليس يمتنع له ان لا يشارك في التوب الذي لا يلبس مطلقا ولا بمنزلة العبد الذي يستخدم
 مطلقا بل لها حاله بين الاثنين بقدر الحاجة الى الاختيار فهو هذا فسر ابن ونس قوله في المدونة
 والداية تركب اليوم وشبهه فقال قال ابن حبيب يجوز ان يادى اليوم واليومين والثلاثة
 كالتوب وهو في التمسك وعاب او حران هذا على من قاله اذ يلزم عليه أنه لا يجب في المدونة ما
 مثل عنه من امد ان يشارك في الهاد وانما اجاب من امد الركوب أو الحسن الصغير ولم ينع في المدونة
 ركوب الهاد كله بل الركوب اليسر اه وهو راجع لقول البايع يحتل أن يركب ركوب اليوم
 المدة على حسب ركوب الناس في قصر قاتهم واليومين واليومين لن يخرج من المدة بتمتع بغيرها
 اه حتى يظهر كلامه هنا والوضع وابن عبد السلام امد ان يشارك في الهاد بتمتع باختلاف
 ما رادته ما به قرر قول ابن الحاجب وفي تركب الهاد اليوم وشبهه ولا بأس ان يشترط اليومين
 هذا في الركوب الا فيكون الثلاثة اه وقصد ابن الحاجب اختصار قول الجواهر والداية في
 الكتاب تركب اليوم وشبهه بعد ما شرط في الهاد اليومين والثلاثة كالتوب من غير ركوب
 وانما اشترط في المدونة اليوم للركوب مع بقائه امد ان يشارك في الهاد اليومين والثلاثة كالتوب وانما ذكر
 قولها المفسر وان حبيب اليسر في الهاد اليوم واليومين والثلاثة كالتوب وانما ذكر
 ما لا يرضى الله تعالى عنه اليوم في شرط ركوبها وما على غير ذلك فلا فرق بينا وبين التوب اه

(قوله هذا) أي التفسير (قوله عليه) أي هذا التفسير (قوله يجب) بضم الياء وكسر الجيم (قوله من امد الهاد) بيان ان قوله
 يعن بفتح الهمزة وسكون العين (قوله يهر) أي ما فيها (قوله كلامه) أي المصنف (قوله وابن عبد السلام) صفتي على الهاد (قوله
 وبه) أي اختلاف امد ان يشارك في الهاد باختلاف ما رادته ما به قرر (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ولا) أي وان لم يقصد الركوب
 (قوله في الكتاب) أي المدونة (قوله بتمتع) أي المشتري (قوله اذ قال) أي ابن بنونس (قوله ذلك) أي الركوب (قوله فيها) أي الهاد

(قوله وضاح) بفتح الواو وشد الصاد المججمة (قوله الكتاب) أي كتاب النصارى (قوله ذكر) صلة التثنية (قوله أول) صلة ذكر (قوله الكتاب) أي النصارى (قوله في الغاية) صلة ذكر (قوله تساوى الغاية وغيرها) أي في أمم النصارى (قوله وانه) أي الإنسان الخ عطف على تساوى (قوله وان ما يشبه اليوم الخ) ٦١٢ عطف على تساوى (قوله لئله) أي اليوم فانه أمم مسيحية (قوله جرعه) أي عياض

(قوله الذي اعقده ابن
 شاس) خبر هذا (قوله يسبح
 على عنوانه) أي ابن شاس
 خبر ابن الحبيب (قوله
 قاله ابن عبد السلام
 والمصنف) أي من امد
 انفسار في الدابة يختلف
 باختلاف ما رآه امد
 مع كون الخ) صله أمكن
 (قوله كذلك) أي البريدي
 قاله ابن القاسم في الجمل
 على النهاب (قوله في الاول)
 أي كلام ابن القاسم (قوله
 الثاني) أي اشهب (قوله
 كذلك) أي البريدي كلام
 ابن القاسم في الجمل على
 الذهاب والاباب (قوله او
 وفاة) صنف على خلافا
 (قوله في الاول) أي كلام ابن
 القاسم (قوله في الثاني) أي
 كلام اشهب (قوله فهم) شيخ
 فسكون (قوله سائر) أي
 باقى (قوله ان) أي المصنف
 (قوله ما قاله) أي الشعر
 والجمعة والثلاثة (قوله فهو)
 أي كثير وكثيرة وكذلك
 (قوله ان) أي الشأن (قوله
 لافرق) أي في امد انفسار
 (قوله وهو) أي علم الفرق
 ينسب (قوله ان كان) أي
 انكار (قوله فيه) أي امد

[illegible]

(قوله فهو المعروف) شرط قوله معدنه أي التلخيص (قوله لها) أي معدنه (قوله لغول ابن بشر الخ) علم معناه (قوله أنه) أي أمه
 التلخيص (قوله أعني) أي كفي (قوله لاحد العاقلين) أمه التلخيص (قوله وجاز) أي شرطه التلخيص (قوله وعلمه) أي شرطه كونه
 بعد التقيد (قوله فان لم يقد) مفهوم ان فقد (قوله لاحد الراجع الخ) أي لا تقلاه شرطه (قوله وجب) أي ثبت (قوله له) أي
 البات (قوله لسلعة) مفعول أخذ (قوله وهذا) أي أخذ سلعة بخلاف ما وجب (قوله لانه) ٦١٢ أي شرطه التلخيص (قوله

محال يقع فيه تغيير واقتصاد انعام ما ذكره المحقق في امد الخيارات في الروايات المعروفة في الباب، وقد عرفت ضرورة على المشهور سكاذه، وما مضى ومضاهما ليس لهما حد واحد لا يختلف باختلاف المبيعات لقول ابن بشر ومذهبا، لا يبي محدودا من موقت بل يختلف باختلاف البيع فيقولان الاحتياج لظهور بقصر اذا اتفق فيه القصر (ومع) ان يشترط (الخيار في البيع) (بعد) عقده (ب) كسر العاقلين اوله ما هو الا ان يشترط ان ياتي (وهو) محل الصفقة والجواز (ان) كان (يقصد) ان يدفع المشتري الثمن البايع وعلمه كذا الشيخ وعلمه اقتصر ابن بشر فان لم يتقدم فلا يجوز لاحد البايع من الثمن ان يوجب له بقعة التسعة بضاؤه وهذا يجوز لانه فسح ما في الذمة في مؤخرها والصفقة الجواز سواء تقدم لا وهو ظاهر كلام النفسى لانه ليس بها حقيقة وانما القصد به تبويب نفس من جعل الخيار في الجواب (تأويلان) والثاني مقيد بما اذا لم يصرح البايع باخذه فان الثمن الذي في ذمة المشتري والا منع اتفاق الفسخ ما في الذمة في مؤخر الحظ واظهاره من كلام التوضيح ترجيح التأويل الاول واقدم اعلم (وضعه) أي المبيع (حينئذ) أي حين وقوع شرط الخيار بعقد البيع المخصص (المشتري) لانه صار دائما فصار الحظ فان كان المشتري هو الذي جعل الخيار البايع فالضمان شبه اتفاق وان كان البايع هو الذي جعل الخيار للمشتري ففيه قولان مذهب المدونة انه من المشتري وروي الخنزري انه من البايع وعزا ابن عرقه للمغيرة وفي الشامل وضمه حينئذ المشتري ولو جعل البايع الخيار له على الاصغر في التوضيح عن ان الاحكام لا تقود هل تقدر واقعة فيها ام لا (وقد) البيع (بشرط مساواة) فخصر غائب يحمل (بعد) لا يعلم مباشرة الا بعد علمه اذ الخيار في المبيع الحظ وكذا بشرط خیار ورضاه من باب امرى النفسى اذا كان من شرط رضا او رضاه او مشورته فانما بعد البيع. فمميز بشرط الشامل فان كان بعدا فسد ولو ترك المشورة لم يميز البيع لم يصح ومفهومه هو ان شرط المساواة قريب وهو كذلك (او) أي قد بشرط المساواة (مفترضة) عن عدم التام القصد في البيع بان شرط الخيار في المبيع لا يدخل في الشرع وهو في ادوار على الجملة وقهوه في الرقيم وعلى الثلاثة وقهوه في الآية والعرض (وقوله) شرط لم يبيد امدا قلص فسح البيع ثم كمن النفسى اخرج امضاء من القول امضاءه يورع الاحوال حيث لم تكن العادة طرية بها تسامع حال وريده المازرى بان فساد بيع الخيار لم يلل بالغير وعلى التسع فلا واسطة فلا يصح البيع قال في الجواهر لو زاد في مدة الخيار على ما هو اختياره في العادة فسد العقد القاضي ابو محمد ولا يصح العقد باسطا مشترطه بخلاف مشروط السلف اذا احبطه لانه اشترط كون الخيار في الامساك والرد مول حذم المدة فاذا اختار الامضاء فقد عطل بقتضى الشرط القاسد وخرج المازرى الامضاء

النسي (قوله سرج) بفخاض مختلفا (قوله امضاء) أي البيع بشرط اختيار أمدا (بعدها) (قوله أتمها) بضم التاء وكسر الهاء أي التبيين (قوله خال) أي اتم معرفة (قوله ورده) أي فخرج النسي الأمضاء من القول بامضاء سرج الأجل الخ (قوله بالغفر) أي لا البيع والسقاء والسقيغ (قوله استند) بضم الهمز وكسر القاف أي شرط الخيار أمدا (بعدها) (قوله فلو شاءوا) أي السعة (قوله منطرحه) أي الزم (قوله فإذا اختار الأمضاء) أي في المختار (قوله سبعة) (قوله وحج) بفخاض مختلفا

(قوله ورده) أى يخرج المازى بعضى البيع بما طأ الشرط (قوله يبت) أى أعضاء (قوله وأطلق المصنف القساد) أى من
 تقيده بطول المدة الزائدة (قوله بالمدة الزائدة) أى شرط التحاير فيه (قوله) وقيل أى القساد (قوله بكثرها) أى المدة (قوله
 والآن) أى وان قصرت (قوله وليد كره) ٦١٤ أى قيد الكثرة (قوله واسله) أى قيد الكثرة (قوله قال) أى التمسى (قوله وقوله) أى

القديم (قوله كقولهما) أى
 المتبايعين (قوله عندهما)
 أى المتبايعين (قوله عنده)
 أى قلان (قوله يثيق) يضم
 فسكون فكسر أى يروج
 (قوله انما) أى السعة
 (قوله فعل) يضم العين (قوله
 منه) أى كلام الجواهر
 (قوله اداعلى) يضم العين
 أى الابل (قوله جاز) أى
 تاجيل التحاير (قوله وان
 أسقطه) مبالغته في فساده
 (قوله جنهما) أى البيع
 والسلف (قوله عليه) أى
 ما يعرف بعينه (قوله فيها)
 أى المدونة (قوله من قبل)
 بكسر ففتح أى جهة (قوله)
 من مكمل الخ) بيان لما
 (قوله ثم قال) أى يمتنون
 فيها (قوله وذلك) أى شرط
 الغيبة (قوله قال) أى فى
 التوضيح (قوله ولتخرج) أى
 تحفظ الذات المدونة بالتحاير
 في عدة (قوله عندهما) أى
 المتبايعين (قوله حاصل)
 أى في غيبة البائع (قوله
 ويقدّر) يضم ففتح مثقلا
 (قوله التزمه) أى المبيع
 (قوله واسقطه) أى المشتري

المبيع البائع (قوله ورده) يضم ففتح مثقلا أى المشتري المبيع من باعته (قوله بقاء) أى المبيع (قوله يده) أى باعته البيع
 (قوله كانه) يضم الهمز وشدة النون (قوله وقيل) يضم فكسر (قوله فيها) أى المدونة (قوله يبيع) يضم فسكون ففتح أى عليه
 (قوله فان غاب) أى المتباع على مثلى (قوله يدونه) أى المبيع (قوله بشرط) أى الغيبة (قوله ويجوز) أى شيعة المتباع على مثلى
 (قوله عليها) أى التبرك

(قوله ولا يبيعهم) بضم فتح أى البائع (قوله ان يقصد) أى البائع صلة بهم بحذف الجار (قوله وان كان) أى الخياط (قوله ان يقبلها) أى خلاصتهم بان يقبلها الخ (قوله فعلا) أى غايها اجتماعا (قوله فليس له) أى المشتري (قوله لانه) أى المشتري (قوله منه) أى الفداء (قوله وهو) أى المبيع (قوله وان كان) أى الخياط (قوله له) أى المشتري (قوله يقضه) أى المبيع (قوله اجل) بضم فكسر (قوله قبل) بفتح فكسر (قوله فان قال) أى المشتري (قوله له) أى المبيع (قوله) أى المشتري (قوله ذلك) أى التسليم (قوله فليس له) أى المشتري (قوله وان كان) أى الخياط (قوله له لانه) أى المشتري (قوله له) أى المشتري (قوله وقال) أى البائع (قوله عنه) أى المشتري (قوله اليه) أى المشتري (قوله فذلك) أى الامتناع ٦١٥ من دفع المبيع للمشتري (قوله له) أى البائع (قوله ولا يبيعه) أى البائع المبيع (قوله ليختره) أى المشتري المبيع (قوله لا لاخيار) بالزوم أى التجبر (قوله بجائنا) أى بلا عوض بقدره للبائس (قوله لان ضلته) أى المبيع بخيار (قوله فقلته) أى المبيع بخيار (قوله) أى بالعه (قوله له) أى بالعه (قوله التسايع) بيان لن (قوله وهو) أى المبيع (قوله يده) أى احداهما فان يقضى احد الخياط وما الحق به فقدمضى البيع وزم المبيع المشتري وان انقضى وهو يد البائع فقد انقضى البيع وزم المبيع البائع (قوله قبل) أى على وما الحق به (قوله لمن له الخيار) أى سواء كان بائعا او مشترا او فاعيا (قوله ان شاء) أى رد ماله امضاه

البيع ولا يبيعهم ان كان الخيار للبائع ان يقصد بالبيع هذا وماها وان كان للمشتري ان يقبلها ويرد منها او كذلك كل ما سيع بالخيار بما يكال او وزن كالقطن والكتان والقمح والزيوت فلا يغيب عليه البيع ولا يشتريه فان فعلا مضى ولا يقضي هـ الثالث هل يقضى بتسليم ما يعرف بعينه للمشتري اذا طلبه القاضي الخيار لثلاث التروى في الفن وللمرغلا من رخصه والثاني لغيره امر نفسه على العزم على التسليم على بلاءه الفن اورد رخصه والثالث لاخيار المبيع فان كان للتروى في الفن فليس له قبض المبيع لانه يمكن منه وهو عند البائع وان كان له وانظر في الثوب او العبد او ما اشبههما او ليختر المبيع فله قبضه فان لم يبين ما اراده بالخيار اجل على غير الاختيار لان المفهوم من الخيار انه في العقد فان شاء رد وان شاء قبل فان قال سلمه الى اخبره لم يكن له ذلك الا بشرط اهـ وفي الباب ان كان الخيار للتروى في الفن فليس له قبض السلعة وان كان له وانظر في المبيع او ليختره فله قبضه اهـ التوضيح ان امتنع البائع من دفع المبيع للمشتري وقال انما هي من عنده المشورة لان ادفع اليه عهدي فذلك ولا يذنيه الى المشتري ليختره الا بشرط لان الخيار نارة يكون المشورة ونارة يكون للاختيار ولا يلزم البائع الاختيار الا بشرط (أو) أى وفد بشرط (ليس ثوب) مبيع بخيار لغير قيامه عليه بجائنا (و) قال البسه (رد) أى دفع المشتري (أجرته) أى الثوب بالبسه الكثير المتخلف فبقي لان ضلته من بائعه فقاتله (و) يلزم المبيع بخيار من هو يده من التسايع (ب) سبب (انقضاه) أى زمن الخيار وما الحق به وهو يلزمه دليل قوله (و) سبب له الخيار المبيع بعد انقضاء زمنه ان شاء (فى كلفه) لزمن الخيار وادخلت الكفاف اليوم التالى لافضلها وان كان بعد غروب الشمس من آخر أيام الخيار او كلفه اقرب ذلك فذلك له أى الحسن يعنى بالقرب اليوم واليومين والعدد ثلاثة أيام (و) قصد بيع الخيار (بشرط نقد) أى تحصيل الثمنه على تمام زمن الخيار وان لم يتقدمه على العقد تردده بين السلفه والخمسه وتزلى شرطه من رخصه لمصولةه غالباً ومفهوم بشرط ان النقد نظره لا يشده وهو كذلك فاعيا والنقد فاعيا بعد من اجل الخيار اقرب لا يحل بشرط وان كان بيع الخيار بقدر شرط النقد فلا بأس بالنقد منه اهـ قال في التوضيح نصف الثمنه ان الحاجب لو اسقط شرط النقد فلا يصح البيع بخلاف اسقاط شرط السلف وقبله مثله قال في التوضيح وعلى المشهور فاخرق ان اسقط بشرط النقد فغرفى الثمن والقسط بشرط السلف لامر موعود ولو طلب البائع وضع الثمن عند أمين حتى يتبين ما ل امر البيع هل يتبعه فاعيا البائع او لا فيرجع الى المشتري فلا يلزم المشتري قبل انقضاء وقبل فيه قوله باقائه كفى المواضع

امضاه أو واخذ منه (قوله فاعيا) أى المدونة (قوله وان كان) أى الرد او امضاه (قوله فذلك) أى الرد او امضاه (قوله له) أى من له الخيار بائعا كان او مشترا (قوله وان لم يقبله) أى انقضى (قوله فى القسطه) بضم فكسر مثقالا (قوله بشرطه) أى النقد (قوله لم يده) أى التقدر (قوله معه) أى شرطه (قوله فاعيا) أى المدونة (قوله لا يحل) بفتح فكسر أى لا يجوز (قوله وان كان) أى حصل (قوله فاخرق) أى بين بشرط السلف بشرط النقد (قوله ما ل) بضم الهمز (قوله فاعيا) أى الثمن (قوله فيرجع) أى الثمن

(قوله فترك) بضم فكسر (قوله يجمعهما) أى المواضع والغائب (قوله وجميع) بضم الباء (قوله مطلقاً) أى عن تقسيمه بكونه بشرط (قوله من جواز الخ) بيان لما ٦١٦ (قوله ومن شرط الجعل) أى صحة عقده (قوله ان لا يتعد) بضم فسكون فتحكى

لا يجعل (قوله الجعل) أى المال المحلول للمال في تظهير (قوله لانه) أى الشأن (قوله خصه) أى الكراه (قوله أى المضمون) قوله ثم قال أى غ (قوله مذهب ابن القاسم) أى من ان قبض الارل ليس قبضاً للآثر (قوله المشهور) أى مذهب ابن القاسم (قوله المسائل الأربع) أى بيع مواضعه وبيع غائب والكراه والسم (قوله تأديته) أى التقدمة مطلقاً (قوله الفسخ ما في الذمة) أى نعمة البائع عند تمام امد التمسار قبل حضي الامة وقبض الغائب ويقام المقصود بحلول المسلم فيه وهو الفن الذي قبضه (قوله في مؤثر) أى الامة التي لا تتقبل ضمانها المشتري الا بصيها والغائب الذي لا يضمنه المشتري الا بقبضه ومنفعة المكسرى والمسلم فيه (قوله ولو سوا كان) أى النقد (قوله وانما يبيع) بضم السين أى التردد بين السلقة والتمتة (قوله على انه) أى فلان قوله والى وان لم يمشه (قوله فلا) أى لا يمشى (قوله فليس

والغائب وقرقبان يجمعهما مبرم وبيع الخبار غير مبرم وشبهه في القصاد بشرط التقدسع مسائل فقال (ك) بفتح شئ (غائب) عن بلد العاقدين غيبة بعدة غير عقار او فلهما بقاومع الشرط في العقار وفي غير ان قرب (ك) اليومين (و) بفتح رقيق (بعده ثلاثو) بفتح أمة (مواضعه) كراه (أرض) لزوع (لم يؤمن) بضم الخصة وسكون الهمز وفتح الميم (ديها) بكسر الراء وفتحها من مطراً وجره (وجعل) بضم الجيم وسكون العين على يحصل شئاً من يؤمن وجميع في هذا النقد تطوعاً أيضاً الثاني هذا هو الظاهر من الضابط الا في ما يمنع النقد فيه مطلقاً ثم عبارات الاقتضاء على ما أفاده المصنف من جواز التطوع بالتمتة في المتقى انصافاً من شرط الجعل ان لا يتعد الجعل ورواه ابن الموزان بن حبيب عن مالك بن نضر بن ابي جبيب ان الان يطوع بذلك لانه قد لا يتم ما جعل له عليه فربما قبض وقد يتم قصده فثابتاً يكون جهلاً وتارة يكون سلفاً بن ناجي قال بعض الفقهاء لا يجوز بيع التطوع ابن القاسم انى لا يجوز بشرطه واختص اذا تطوع به فقال اشبه لا بخبر فيه (واجابة لم يرد) بكسر الحاء المهملة وسكون الراء يليها زى أى حفظ وحراسة (زرع) لا حقل تلقه به فتمنع الاجارة لعدم لزوم خاقه فبردموسلامته فلا يرد فتردين السلقة والتمتة وفي نسخة بفتح الجيم والزاى المشددة أى حصد غ هذا واصحى القرطابى في وثائقه الاجارة على حراسة الزرع من هذه الظاهر ونقل الشعبي عن ابن الهندي ان من استأجر أجبره ليس بزرع لا يجوز ان يتقدمه الاجارة بشرط لان الزرع ربما تلف فتمنع فيه الاجارة اذ لا يمكن فيه فهو ان سلم كان اجارة وان لم يسلم كان سلفاً (و) اجارة (اجبر) معين على عمل (تأخر) بفتح تاء مثلاً وشروطه في العمل (شهر) وكذا تأخره اثنى عشر نصف شهر (ومنع) بضم فكسر النقد بشرط بل (وان لا بشرط) بفتح أمة (مواضعه) في بيع شئ (غائب) أى (كراه من) بضم الصاد أى وصف متعلقه ولم يرد بن غ خصه به بما يسمى ثم قال وقال أبو الحسن الصغير الكراه المضمون والمعين سواء بقى على مذهب ابن القاسم في المدونة وقد ظهر ذلك ان المصنف لم يقيد الكراه بكونه مضموناً لكان أولى بجري على المشهور ولو وافق قوله المتقدم أو ما يقع بين (و) في عقد (سلم) وقيد المسائل الا ببقوله (بختيار) لتأديته لفسخ ما في الذمة في مؤثره كان بشرط أو تطوعاً والا لزم في المسائل الثانية السابقة التردد بين التمتة والسلقة واعلم ان اذا كان بشرط (واسيد) بمنتهى فوائده وهو حذم مقدر وحديث وشهد الله أى استقل بالامضاء أو بالرد شخص (بائع أو مشتري) شيئاً (على شرط) مشورة (بفتح الميم وضم السين المحجمة أى مشاورة غيره) مشاورة مطلقه فله ترك مشاوريه والاستقلال بنفسه في امضائه وورده وأما المقيدة بان باع على مشورة فلان على انه ان امضى البيع مضى والا فلا فليس له الاستدلال هذه اللفظ يقتضى توقف البيع على اختيار فلان نقده في التوضيح عن المشرى عن ابن مزين عن ابن نافع ونقده التمسى وابن رشد وصاحب زيادة المقدمة فعلى ان فلان بالخ هو النقد الذى أوقفه على اختيار فلان (لا) يستبد بالامضاء أو بالرد من باع أو واشترى (على خياره) أى غيره (وروا) لانه أمر من نظر نفسه

له أى من باع أو واشترى على مشورة غيره (قوله ان لا هذا اللفظ) أى ان امضى البيع مضى والا فلا (قوله مزين) بضم جلف الميم وفتح الزين وسكون التمتة فنون (قوله وأوقفه) أى اقضى ايافه (قوله لانه) أى البائع أو المشتري على خيار غيره وأرضاه

(قوله على هذا) أي في الاستبداد في شرط الخيار دون شرط الرضا (قوله لغيره) أي المصنف (قوله ومن تبعه) عطف على هذا وغيره
 (قوله من التاويلات) بيان لما (قوله ولم يذكر) أي هذا التاويل (قوله ما ذكر) أي ابن عرفة (قوله من الخلاف) بيان لما (قوله
 ولم يفرق) أي ابن عرفة (قوله بينهما) أي الخيار والرضا (قوله وان تبعه عليه س) ٦١٧ مبالغة أو حال (قوله لا المصنف
 ذكره) أي الفرق الذي
 ذكره ت (قوله دوى)
 بضم الزاء (قوله منع
 البيع على خيار الغيبة أو
 رضاه) بيان لما (قوله
 وأصله) أي التعليل بأنه
 رخصة الخ (قوله فانه) أي
 عينا (قوله هذا القول)
 أي منع البيع على خيار
 غيره أو رضاه (قوله قال) أي
 عياض (قوله كانه) بضم
 الهمزة وشد النون (قوله في
 نفوذ الخ) صله كاف
 التثنية (قوله مطلقا) أي
 من التقييد بعدم القبض
 من الثاني (قوله هي حال
 موجب) صله اعتق (قوله
 في زمن الخيار) صله كاتب
 (قوله فكذا) أي المشتري
 (قوله منه) أي المشتري
 (قوله بشرائه) أي الرقيق
 (قوله فله) أي المشتري
 (قوله رد) أي الرقيق
 (قوله بعدها) أي الكتابة
 (قوله على أنها) أي الكتابة
 (قوله وأولى) بضم الهمزة
 في الدلالة على الرضا (قوله
 أو هو) أي المشتري البيع
 بخياره (قوله أو تصدق)
 أي المشتري بالبيع بخاره
 (قوله مطلقا) أي من تقييده

بخلاف مشترط المشرونة فانه اشتراط ما يقوى نظره ولان المشاورة لا تستلزم الموافقة لحديث
 شاورون وخالفوهن (وتؤولت) بضم المشاة والهمزة وكسر الواو أو شدة أي فهمت المدونة
 (أيضا) أي كانه تمت على نفي استبعاد من شرط خيار غيره أو رضاه سواء كان بالثبوت أو شترها
 (على نفسه) أي الاستبعاد (في مشتر) بشرط خيار غيره أو رضاه ومفهوم في مشتر أن المانع
 بشرط خياره أو رضاه الاستبعاد لقوة تصرفه في البيع بملكه وضمانه (و) تؤولت أيضا
 (على نفسه) أي الاستبعاد (في) البيع والشراء بشرط (الخيار) لغيره (فقط) أي لا في البيع
 أو الشراء بشرط رضاه غيره أو رضاه طئي انظر من تأولوا على هذا قالوا لم أره لغيره
 فوضيحه ومن تبعه وقد اشيع عياض في تنبيهه الكلام في المسئلة واستوفى ما فيها من التاويلات
 ونسبها لغيره ولم يذكره واقتصر ابن عرفة على ان الخيار مثل الرضا بعد ما ذكر ما في الخيار من
 الخلاف بل يفرق بينهما والفرق الذي ذكره ت بين الخيار والرضا فانه نظروا ان تبعه عليه
 س لان المصنف ذكره في توضيحه على ما روى عن ابن القاسم من منع البيع على خيار الغير
 أو رضاه وهو مذهب أحد رضى الله تعالى عنه لان الخيار رخصة فلا يعمد المتعاقدين وأصله
 عياض فانه لما حكى هذا القول عن ابن القاسم قال كانه رأى الخيار رخصة مستثنان من الغير
 وأما طرقتا فلا تعدى لغير المتبايعين وهو قول أحد وبعض أصحاب الشافعي رضى الله تعالى
 عنهم (و) تؤولت أيضا (على أنه) أي المصنف لما انفرد بالرضا (كأنه كيد فيهما) أي الخيار
 والرضا نفوذ تصرف السابق الا ان بضم لتصرف الثاني قبض لقوله في الو كانه وان تمت
 وباع فالاول لا يقبض ويظهر تقرير الشارع جماعة ان المعتبر تصرف الاول مطلقا (ورضى)
 بفتح الراء وكسر الضاد المجهدة شخص (مشتر) خياره (كاتب) أي اعتق الرقيق الذي
 اشتراه بشرط خياره على حاله موجب في زمن الخيار فكذا يثبته رضاه بشرائه فليس له رده بعدها
 بمله على أنها متحق وأولى الحق النبل والتدبير والحق لا جمل الخط أو هو ب أو تصدق في
 الشامل ولو تصدق مشتر أو هو ب لغيره لم يصير وقيل مطلقا أو بن أو عرض الأرض واعتق
 ولو بعضا ولا جمل أو دبر فهو رضا اه وقال القفص من اشتري على خيار فهو ب أو تصدق
 أو اعتق أو دبرا وكاتب أو دالا وطئي أو قبل أو باشر وانظر الى الفرح كأن رضوقه لا للبيع ثم
 قال وعنتي من الخيار من باع أو اشتري من وهو من البائع ودوس المشتري قبول (أو ردج)
 يقتضيان نقلا المشتري الامة التي اشتراها بشرط خياره فهو رضا بشرائها انما قال (ولو)
 زوج (عبدا) كذلك فهو رضا على المتهور وظاهر ان مجرد العقد رضا ولو تأسد باختلاف
 فيه لا يجامع عليه على الظاهر (أو قصد) المشتري بغيره الامة (تلهذا) بظاهرها كالدونة وان لم
 يتسبها بالقبول فان قصد به تقليد فليس رضا ظاهرها كالدونة ولو تسبها بالقبول ابن حبيب
 قرنها اوس بغيره أو يدعيه أو خضب يد به لجهه أو ضرر اسم ادليل على الرضا لا فعلا ذلك

٧٨ مخ في بغيره لغيره (قوله فهو) أي تزويجه المشتري (قوله كذلك) أي الامة في اشتراكه بغيره (قوله فان
 قصد) أي المشتري (قوله ب) أي بغيره (قوله فليس) أي بغيره (قوله قرصها) أي الامة المشتري بغيره بشرط (قوله على
 الرضا) أي من المشتري بشرطها فليس له ردها بعده (قوله لا فعلا) أي الامة (قوله ذلك) أي بغيره بجهه أو ضرر اسم ادليل على الرضا لا فعلا

(قوله دون امره) أى المشتري (قوله لثما) حال من ذى الخيار (قوله وه يتناعا) عطف على (قوله ثما كانت) أى الامة (قوله
 بعل) أى المشتري (قوله ووقف العلية) أى غنها (قوله تبع) أى المصنف (قوله في هذه العبارة) أى أو قصد تلذذا (قوله وقد قيل)
 يكسر الموحدة الخ حال (قوله فيه) أى قصد تلذذا (قوله الفعل) أى التلذذ (قوله يريد) أى ابن الحاجب (قوله بذلك) أى قصد التلذذ
 (قوله لهذا) أى اقتراره بقصد التلذذ ٦١٨ (قوله يقر) أى المشتري (قوله في دين) صلة من (قوله عليه) أى المشتري (قوله وان

دون امره ابن عرفة وطه ذى الخيار بالعلم ومبتاعا ثما كانت وخشا بعل الثمن ووقف
 العلية للاستبراء التلصص انماها كبيع بت غ تبع في هذه العبارة ابن الحاجب وقد قيل
 في توضيحه قول ابن عبد السلام فيه يجوز فان قصد مجرده دون الفعل لا يدل على الاختيار و
 بدل عليه ولكنه لا يعلم حتى يرتفع النزاع بسببه الا ان يريد ان القاصد ان يعل نفسه بذلك وعل
 هذا امر اده لان في المدونة وان كان الخيار المبتاع في الجارية بقردها في ايام الخيار ونظر اليها
 فليس ذلك رضا وقد تعذر للتقلب الا ان يقر انه جردها متلذذا فهو راضا (اورهن) المشتري
 الشيء الذى اشتراه بشرط خياره في دين عليه ظاهره وان يقبضه المرحمن قاه د ويحتق باه
 ان لم يجز المرحمن فهو أخف من البيع الذى لا يعد رضا (وأجر) يد المهر المشتري الشيء الذى
 اشتراه بشرط خياره فهو ورضا ولو صاومه (أو أسلم) أى دفع المشتري الرقيق الذى اشتراه بشرط
 خياره لعلم (للمصنعة) كخياط ولوهنة أو للثكابة (أو تسوق) بفحاش متقلداً أى وقب المشتري
 فى السوق (بها) أى الساعة التى اشتراها بشرط خياره ليهما ولو صر لفظ المدونة أو صام بهذه
 الاشياء للمبيع وعبر ابن تونس والقصي بالسوق وهو مراد فى المساومة خلافا لمن توهم اقتضاه
 التكرار وليس بشرط (أو جنى) المشتري على ما اشتراه بخياره فهو رضا (ان تعد) هاتان أخطا
 فليست رضا (أو نظر) الرجل المشتري (الفرج) لامة قصد الاله لا يصدر الشراء فى المدونة وتقرر
 المتابع الى فرج الامة رضا لانه لا يصدر فى الشراء ولا ينظر اليه النساء ومن يصلح له التزوج
 (أو عرب) بفحاش متقلداً أى قصد المشتري (دابة) فى اساقها (أو دجها) بفحاش متقلداً ويحجم
 أى ردها فى اوداجها (لا) بعد راضيا (ان جرد) بفحاش متقلداً المشتري (جارية) من ثيابها
 لقد تغلبها كاقى المدونة ابن تونس ظاهره انه جائز لتقليدها وهو كذلك فقد يكون سبب
 بيعهما (وهو) أى الذى كورس قوله كاتب الى هنا (رد) البيع اذا حصل (من) الشخص
 (البائع) شاب بشرط خياره فى زمنه (الا الاجارة) والاحلام لتعليم الصنعة بهمه فليست ردا
 لان القلة لهما لم تزد مدتهما من مدة الخيار لخطيق عليه شئ لو استأمنه كان حسنا وهو اسلمه
 للصنعة فان التلصص استلزامه مع الاجارة وقد عرفت فحاشه التلصص وان عتق من لاجارته افتقر
 الجواب فان عتق البائع والخيار للمشتري وقت فان قبل المشتري مضا وان رده مضا وان عتق
 المشتري والخيار للبائع سقط سواء رد البائع او مضا لاعتقائه مالى من ملكه ولا فى ضمانه
 (ولا قيل) بضم الضمة وفتح الموحدة عن كانه الخيار بالاسكان أو مشتري ادعاه يعلم مضا
 زمن الخيار وما للحق به وليس المبيع يده (انه اختار) فيه الامضاء (أو) اختاره (رد)
 البيع وصلة لا يقبل (بعده) أى زمن الخيار وما للحق به (الا بينة) تشهد بها ادعاه البائى
 هذا تعميم لقوله سابقا و يلزم اقتضائه وهو يشتمل له الخيار من البائع أو مشتري وليس يده المبيع

لم يقبضه أى الرهن (قوله لم
 يجز) أى الرهن (قوله فهو)
 أى الرهن (قوله فهو) أى
 ايجاره (قوله وهو) أى
 التسوق (قوله اقتضاه)
 أى التسوق (قوله وليس)
 أى التكرار (قوله فهو)
 أى بجانته وذكر ما ذكر
 خبره (قوله ان تعدها)
 أى المشتري الجارية (قوله
 فان أخطا) مفهوم ان تعد
 (قوله لانه) أى التزوج (قوله
 لا يعد) بضم المنة وفتح
 العين وشد الدال أى
 المشتري (قوله انه) أى
 يجردها (قوله من قوله
 كتاب الى هنا) بيان
 للعذر كورد (قوله خياره)
 أى البائع (قوله فى زمنه)
 أى الخيار (قوله بهمه)
 أى الرقيق صلة التعليم
 (قوله له) أى البائع (قوله
 مدتهما) أى الاجارة
 والتعليم (قوله عليه) أى
 المصنعة (قوله استثناء) أى
 الاحلام للصنعة (قوله
 وقت) بضم فكسر أى
 الرقيق (قوله فان قيل)
 يكسر الموحدة (قوله سقط)

أى بطل اعتاق البائع (قوله وان رد) أى المشتري المبيع (قوله مضا) أى نفذ اعتاق البائع (قوله سقط) وشتم
 أى بطل اعتاق المشتري (قوله لاعتقائه) أى المشتري (قوله فيه) أى زمن الخيار (قوله وهو) أى لا يقبل انه اختاره او يده
 (قوله وليس يده) أى من له الخيار المبيع حال بان كان الخيار للمشتري والمبيع يدها وهو يقتضى زمن الخيار وادى المشتري يده

انقضاء اهله اختار في زمنه الامضاء واراد ان يخدم من رد البائع فلا يقبل الا بينة أو كان الخيارات بائع والمبيع بيد المشتري وادى
البائع بعد انقضاء اهله اختار رد البائع وادى خذ من المشتري فلا يقبل الا بينة (قوله وشمل) أي لا يقبل له اختار او بعبارة
(قوله وعلم) أي الغائب (قوله وهو بائع) حاله في الخيار (قوله انه امضى) أي البائع في زمن الخيار يقول ادعى (قوله
او مشتري) عطف على بائع (قوله انه رد) عطف على امضى (قوله في زمنه) تنادى فيه امضى ورد (قوله فيها) أي المادونة (قوله
من القياسين) بيان (قوله رد) مفعول اختار (قوله صاحبه غائب) حال من ٦١٩ فاعل اختار (قوله وادى) أي من

له انذار (قوله عليه) أي
على اختيار الرد او الاجابة
(قوله جائز) أي مضى وقصد
اختاره (قوله) أي البائع
(قوله ليصح) أي البائع
(قوله ان اراد) أي البائع
(قوله وان اراد) أي البائع
(قوله عليه) أي الامضاء
(قوله ان كان) أي الثوب
(قوله واراد) أي المشتري
(قوله فلا يحتاج) أي المشتري
(قوله وان اراد) أي المشتري
(قوله رده) أي الثوب
(قوله ليشهد) أي المشتري
على رده (قوله وهو) أي
المبيع (قوله في زمن الخيار)
صلة بيع (قوله لما اشتراه)
مفعول بيع (قوله لانه)
أي ما اشتراه المبيع على لا يبيع
(قوله المتعبد) بفتح الظاء
المجتمعة (قوله قبل ان
يشتاه) صلة يبيع (قوله
وهو) أي المتعبد (قوله لانه)
أي يبيع (قوله من دلاله)
(السوق) بضم اللام (قوله
أولى) بفتح الهمز (قوله

وشمل كون الخيار لاحدهما وغاب الآخر وقد بعد انقضاء زمنه فادعى من له الخيار وهو بائع
انه امضى او مشتري انه رد في زمنه فلا يقبل الا بينة وفيها ان اختار من له الخيار من المتبايعين
ردا او اجازة وصاحبه غائب واشهد عليه جازع الغائب ابن ونس بعض اصحابنا اذا كان
الثوب بيد البائع والخيار له ليصح بعد امد الخيار الى اشهاد ان اراد الرد وان اراد الامضاء
فليشهد عليه وان كان بيد المشتري واراد الامضاء فلا يحتاج لاشهاد ان اراد رده فليشهد اه
نفعي كلام المصنف على هذا ولا يقبل من البائع ذي الخيار انه اختار الامضاء والمبيع
بيده واراد وهو بيد المشتري الا بينة ولا يقبل من المشتري ذي الخيار انه اختار الرد والمبيع
بيده او الامضاء وهو بيد البائع الا بينة فهذه اربع صور تقتضي البينة فان اراد البائع
ذو الخيار الرد والمبيع بيده او الامضاء والمبيع بيد المشتري او اراد المشتري ذو الخيار الرد
وهو بيد البائع او الامضاء وهو بيد المشتري الى غنى فالجميع عمن صور محلها والجلسن
(ولا يبيع) بتقديم التضييعي الموحدة بجزء المضارع بلا الناهية وفي نسخة يبيع برفعه بالتعذر
ولا حاجة فعل في كل منهما فهو مناسب لقوله ولا ينبغي ان يبيع الحق يختار شخص (مشتري) في زمن
الخيار ما اشتراه بشرط خياره فلا فاعل البائع وضمائه البائقة تقتضي لا ينبغي ان يبيع الكراهة لكن
عبارة المتعبد قد المتع وضمه ولا يجوز ان يجل ان يبيع شأ اشتراه على انه الخيار فيه قبل ان
يختاره او هو ظاهر لانه تصرف في ماله فله خبره والله اعلم وفي نسخة بتقديم الموصدة فهو مصدر
عطف على الاجابة ولا يدل على الرضا ببيع مشروعي مخالفة لما تقدم من دلالة التسوق على
الرضا فالبيع اولي فالصواب نسخة المضارع مجزوما او مرفوعا لما تقدم من دلالة التسوق على
ابن القاسم والله اعلم (فان فعل) أي باع المشتري في زمن الخيار ما اشتراه بخياره قبل اخبار
البائع باختياره الامضاء ان حضرا او الاشهاد عليه ان غاب ثم ادعى انه كان اختار الامضاء
ونازعه البائع (فهو يصدق) بضم التحتية ورفع الدال في دعواه (انه) كان (اختار) الامضاء
(يبيع) وهذا المالك واصحابه رضي الله تعالى عنهم (او) لا يصدق (لر) أي بائع السلعة
(نفسه) أي فسخ يبيع المشتري تعديبه واخذ السلعة واجازته واخذ الثمن وادعى على نزياد
عن مالك رضي الله تعالى عنهم في الجواب (قولان) الخط قال في المدونة اثر كلامه السابق فان
باع فان يبيع له باختياره السلعة بالخيار ان شاء اجازا لبيع واخذ الثمن وان شاخص
البيع وهذا هو القول الثاني في كلام المصنف والقول الاول في كلامه انه يصدق عمنه ان

(وهو) أي ما تقدم (قوله قبل اخبار الخ) صلة فعل (قوله ان حضر) أي بائعه (قوله والاشهاد عليه) أي الامضاء عطف على
اخبار (قوله ان غاب) أي بائعه (قوله ثم ادعى) أي المشتري (قوله ونازعه) أي المشتري (قوله التعديبه) أي المشتري (قوله يبيع) أي
المبيع (قوله واخذ السلعة) عطف على نقضه (قوله واجازته) أي البائع عطف على نقضه (قوله كلامه السابق) أي لا ينبغي
ان يبيع حق يختار (قوله فان باع) أي المشتري بشرط خياره ما اشتراه قبل اختياره (قوله فان يبيع) أي المشتري ما اشتراه
بخياره (قوله ويب السلعة) أي البائع (قوله لانه) أي المشتري

(قوله صاحبه) أى البائع (قوله فى هذا القول) أى الثانى (قوله لانها) أى السلعة (قوله ضمانه) أى البائع (قوله هذا) أى عدم النقص وكون الربح للبائع (قوله لانه) أى المشتري (قوله فليس له) أى البائع (قوله ذلك) أى نفسه (قوله له) أى المتاع (قوله ويده) أى عدم نقص البيع وان الربح للبائع صله تشرح (قوله ولا) بشد الواو (قوله فلو قال المصنف) أى خليل (قوله المصنف) أى ابن الحاجب (قوله وان لم يصفها) أى دعوى عدم اختيار المشتري قبل بيعه ما اشتراط بضارته (قوله وقد يفتحان مثقلا) (قوله فقلالا) أى الشيخ وابن نونس ٦٤٠ (قوله واحترزا) أى الشيخ وابن نونس (قوله فانها) أى الدعوى (قوله لا تسع) بضم

كذبه صاحبه وهو قول ابن القاسم فى بعض روايات المدونة وفى الموازية وحكايا ابن حبيب عن مالك ومصاحبه رضى الله تعالى عنهم قال فى التوضيح وطرح مضمون التفسير فى هذا القول وقال انما فى الرواية على ان الربح للبائع لانها كانت فى ضمانه ابن نونس هذا هو الصواب لانه انما يتيم انه باع قبل ان يختار فقول له البائع بعت سلعتى وما فى ضمانى فالربح لى واما تراض البيع فليس لذلك لان بيع المتاع لا يسقط خياره فلو نقص البيع كان له أن يختار أخذ السلعة فلا فائدة فى نقضه اهو منه لى ق وبه شرح الحرثى أولا وهو مضمون فلو قال المصنف فى القول الثانى أو لم يارجه لتزل على هذه (فتبينات) الاول قال فى التوضيح ظاهر كلام المصنف والروايات انها عين تامة تنوجه على المشتري وان لم يصفها البائع وقوله الشيخ ابن ابي زيد وابن نونس قوله وكذبه صاحبه فبالايدى يعلم بوجه قال الشارح فى الكبريا واحترزا بذلك ما اذا لم يحقق عليه الدعوى فانه لا تسع وقال ابن عبد السلام والموضح كتاب ابن ابي زيد اى ان قوله وكذبه يناسب انما دعوى حقيقة وجرم الثلاثى الشامل فقال ولا يسع مشتري قبل مضيه واختياره فان فصل فليس باختيار وهل يصدق انه اختار قبله بين ان كذبه يعلم بوجه ولا فلا تسع أو لم يجرم البائع اولا ربح فقط أقواله الثانى فى الرواية ان قال المشتري بعت قبل ان اختار فالربح للبائع لانها فى ضمانه وصوبه الفتوى الثالث تسد ابن الحاجب والمصنف وغيرهما المسئلة بالمشتري لان هذه الاقوال لا تصور الا انه ابن عبد السلام والموضح والاربع النسخى لو كانت تسع المتاع والخبير بالبيعة فلا لا تكمن النفس والقلع وعكسه فلم يتبع الاكثر من فضل القيمة او الثمن الثانى على الاول انخلص ان قيل اذا كانت المنازعة فى زمن خيار المشتري فلم يصدق بلا عين وهو يقول اما اختار لا على تسليم عدم اختياره قبل لجوابه انهم زلوا يصح منزهة اختياره رده فالبعض شديد وخفا وظاهر جواب آخر وهو جملة على ان المشتري قبضه وباعه فقبضه المشتري الثانى وانقضت ايام الخيار ولا يبارح قولهم فلا تلم من هي يده بالقبض ازمته لانها قبض المشتري الثانى خرجت من يد المشتري الاول فله (و) ان باع او ابتاع كتاب بخياره وبخر في زمنه قبل اختياره (انتقل) الخيار (لسد) شخص (مكتاب) باع او ابتاع بخياره (بخر) عن ادا فقوم كاتبة زمن خياره وقبل اختياره وورقة له مقه ولا يتحقق لانه يصير متصرفا بغير اذن سيده (و) ان باع او ابتاع شخص بخياره وقبل اومات في زمنه قبل اختياره انتقل (الشخص) غريم أى مدين (احاط) دية بمال باع او مشتري بخياره فلو قام عليه غرمه اومات قبل اختياره فى زمن خياره وبشرط اختيار الغريم الاخذ كونه نظرا

اتاه (قوله كان) بفتح الهمز وسد التوث (قوله قبل مضيه) أى زمن الخيار (قوله واختيار) أى المشتري (قوله فان فصل) أى باع قبلهما (قوله فليس) أى بعه (قوله وهل يصدق) أى المشتري (قوله قبله) أى البيع (قوله ان كذبه) أى المشتري (قوله ربحا) أى السلعة (قوله لم) بكسر فسكون عطف كذبه (قوله يدعيه) أى العلم ربحا (قوله والا) أى وان لم يدع ربحا علما (قوله لا تسع) أى دعوى ربحا (قوله فقط) أى دون رد البيع (قوله بالمشتري) أى ببيعه صله قبله (قوله ليه) أى المشتري (قوله مبيع المتاع) أى ما باعه المشتري (قوله والخيار لباعه) حال (قوله له) أى بائنه (قوله وعكسه) أى فات مبيع البائع والخيار للمشتري (قوله المنازعة) أى فى اختيار المشتري قبل بيعه (قوله وهو) أى

المشتري (قوله يبعه) أى المشتري (قوله اختياره) أى المشتري (قوله رده) أى المبيع (قوله قبضه) أى لم يبع المبيع (قوله وباعه) أى المبيع (قوله تلم) أى السلعة (قوله لانها) أى السلعة (قوله قبض المشتري الثانى) صخر خرجت (قوله له) أى المكتاب (قوله زمن خياره) أى المكتاب صله بخر (قوله وفى) بضم الراء وحشد القاف (قوله لبقا مقه) أى المكتاب الخ طه انتقل لبيده (قوله ولا يلق) أى الحق (قوله يبعه) أى المكتاب (قوله لانه) أى المكتاب (قوله الحق يبعه) (قوله لا اخذ) مفعول اختيار (قوله كونه) أى الاخذ

(قوله فيها) أي الاجازة والرد (قوله في بيان الخ) صلة كاف التشبيه (قوله فيهم) أي ورثة البايع صلة جر بيان (قوله انه) أي الشان (قوله انه) أي الشان (قوله فيهم) أي ورثة البايع وورثة المشتري (قوله لكن ينزل الراد الخ) استدراك للمعلّى لافرق بين ورثة البايع وورثة المشتري الخ لرفع ابهامه ان الراد من ورثة البايع كالراد من ورثة المشتري وبورثة البايع كالجيزين من ورثة المشتري (قوله بجماع الخ) ٦٢٢ اضافته للبيان (قوله ان كلا) أي من الجيزين ورثة المشتري والراد من ورثة البايع

(قوله ان كلا) أي من الراد
من ورثة المشتري والجيز
من ورثة البايع (قوله)
فقال القياس في ورثة
البايع الخ) فرفع على
ينزل الراد من ورثة البايع
صنعة الجيزين ورثة
المشتري الخ (قوله وهو)
أي بعض الصفقة (قوله)
فليس له أي الراد (قوله)
ويفع أي الراد (قوله)
اوليس ورثة البايع كورثة
المشتري الخ) هذا هو
الاول في الثاني (قوله وانما)
يدخلهم أي ورثة البايع
(قوله لانه) أي الجيز (قوله)
في زمن خياره صلة جر
(قوله وعلم) بضم العين
(قوله في الاصل) صلة نظر
(قوله) أي الجيزون (قوله)
في المدونة خبر مقدم
(قوله فاطبق) بضم الهمز
وكسر الباء (قوله في أيام
الخيار) صلة جر
واقتصر له حال (قوله)
أو يوكل أي السلطان
(قوله بذلك) أي الجيزون
(قوله من ورثته) أي
الجيزون بيان (قوله في)

في الامضاء والرد (كذلك) أي المذكورين ورثة المشتري المختلفين فيهما في بيان القياس والاستحسان فيهم الخط ظاهر المدونة انه لافرق بين ورثة البايع وورثة المشتري في انه يدخل فيهم القياس والاستحسان لكن ينزل الراد من ورثة البايع منزلة الجيزين ورثة المشتري بجماع ان كلا يدخل السلعة في ما حكمه وينزل الجيزين ورثة البايع منزلة الراد من ورثة المشتري بجماع ان كلا يخرج السلعة من حكمه فقال القياس في ورثة البايع اجازة للجميع ان اجاز بعضهم الملك المشتري صفة الجيز فيلزم الراد الاجازة في صفة لا تتبعض الصفقة وهو ضرر على المشتري فليس له الاخذ من نصيبه والاستحسان اخذ الراد الجميع ويطع للجيز صفة من الفئ اوليس ورثة البايع كورثة المشتري في بيان القياس والاستحسان وانما يدخلهم القياس فقط دون الاستحسان فليس له ان اخذ نصيب الجيز لانه انما الاجاز للجيز أي المشتري لا للورث خلاف ورثة المشتري فان الجيزين هم يقول البايع انت رضى بتخارج سلعك للموثر في هذا الزمن وانما فاعلم قامه في دفعه لئلا ولا يمكن الراد من ورثة البايع ان يقول هذا لمن صار له نصيب الجيز وهو المشتري في الجواب (تأويلان) الاول لان الجيز في غير الاختصاص والثاني لانه بعض القرويين (وان باع او ابتاع شخص بخياره) (بين) بضم الجيم وشدة التثنية من له ان خياره انما كان او مشتري في زمن خياره قبل اختياره وعلم بعلامته لا باليق أو يقين بهذين من طول بضم بالغة قال (الخ) نظر السلطان أي ذو السلطنة والحكم خليفة كان أو نائب في الاصل فمن امضاء اورد في المدونة ابن القاسم من جن فاطبق عليه في أيام الخيار والخيار له ذات السلطان يتقرر في الاخذ او الراد او بكل بفتح من يرى من ورثته او غيره من يتقرر في ماله ويطرق منه على عياله (و) ان باع او ابتاع شخص بخياره وانما عليه فيه قبل اختياره (نظر) بضم فكسر أي انتظر الشخص (المقصود) بضم الميم الاولى وفتح الثانية عليه في زمن خياره قبل اختياره حتى يفتق ويقرر نفسه ولو تأخرت افاقته عن أيام الخيار على المشهور ان لم يعال زمنه حتى يقرر بالآخر (وان طال) زمن انعامه بهذين من الخيار (فتخير) بضم فكسر البيع في المدونة ومن انما عليه في أيام الخيار انتظرت افاقته ثم هو على خياره الا ان يطول انعامه او امانته نظر السلطان فان رأى ضررا فسخ البيع وليس له ان يفسخه بخلاف الصبي والجنون وانما الانعام مرض اه البناء ولا يحصل الضرر للبايع الا بالاطول الزاد على امد الخيار لان ايامه مدخول عليها فيما بدليل قول النعمي اذا كان خيار ثلاثة ايام فافاق بعد يومين ختار في اليوم الباقي ويومين بعده لانه انما اشترى على ان يؤخر نفسه ثلاثا ولا مضرة على البايع في زيادته في نقله بوالحسن وقال اشبه بالرد والاجازة في أيام الخيار وليس له بعد ذلك ان الراد اطلو هل المفقود كالمغنى او كالجيزون قولان وظاهر كلام ابن عرفة ترجيح الثاني (والمالك) للمبيع بخيار

حاله) أي الجيزون (قوله منه) أي مال الجيزون (قوله على عياله) أي الجيزون (قوله في زمن خياره) صلة جر
(قوله حتى يفتق) بضم الفيم (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله فان رأى) أي السلطان (قوله فسخ) أي السلطان (قوله وليس له) أي السلطان (قوله ان يفسخه) أي البيع (قوله بينهما) أي التبايعين (قوله) أي السلطان (قوله وليس له) أي السلطان (قوله) فوالها) أي أيام الخيار (قوله المفقود) أي في زمن خياره قبل اختياره

(قوله في زمنه) أي ان خياره صله المثل (قوله من البائع) صله نقل (قوله لكنه) أي ملك المشتري في زمنه (قوله فإذا) أي عدم تمام ملك المشتري عليه كون ضمانه من بانه (قوله ضمانه) أي المبيع في أمده (قوله باتفاقهما) أي القولين (قوله في زمنه) أي ان خياره صله بوجه (قوله فله) أي المشتري (قوله به) أي الخيار (قوله زمنه) أي ان خياره صله حتى (قوله لغيره) أي البائع مشتريا كان أو اجنبيا (قوله لانه) أي الوفاء (قوله ووفله) أي الوفاء (قوله في زمنه) أي ان خياره صله الضمان (قوله فإذا) قبضه (قوله في زمنه) أي زمن الخيار تنازع فيه (قوله وضاع) (قوله إذا كان) أي المبيع (قوله فله) أي البائع (قوله ولغيره) أي البائع (قوله ثم ما) بفتح الهاء (قوله كان) أي المشتري (قوله بأن يقول) أي ٦٢٣ المشتري المتهم في حقه تصويره (قوله في كل حال) صله

في زمنه (البائع) فالامضاء نقل ملك من البائع المشتري لا تقرير وقيل للمبتاع فالامضاء تقرير لا نقل لكنه غير تام فلما كان ضمانه من البائع باتفاقهما فله المازي (وما) أي المال الذي (بوجه) بضم التحتية وفتح الهاء (العقد) المبيع بخيار في زمنه البائع في كل حال (الان يستثنى) أي يشترط المشتري مال العبد له ما وحب زمنه (والفعل) الحاصلة أيام الخيار للمبيع به كسفر وابن واجرة (ع) للبائع (وارش ما جني اجنبي) على مبيع بخيار زمنه (له) أي البائع ولو كان الخيار لغيره واستثنى المشتري ما يدل تأخره عن الاستثناء (بخلاف الولد) الذي تلده الانثى المبيعة بخيار زمنه فليس البائع لانه كجزء المبيع لا غلته ومثله الصوف الثام (والضمان) للمبيع بخيار في زمنه اذ قبضه المشتري وادى ثقله أو ضاع فيه (منه) أي البائع اذا كان مما لا يغاب عليه ولم يظهر كذب المشتري او ما يغاب عليه وثبت ثقله بيئته كان الخيار له ولا غيره (و) ان اشترى شخص شيئا بخيار وقبضه من بانه وادى ثقله أو ضاع ولم يصدق به بانه في دعواه (حلف) شخص (مشتري) ما لا يغاب عليه بخيار وادى ضياعه أو ثقله بصدق به بانه كان ام لا وقبل اغتيالهم بان يقول لقد ضاع قبل ان اختار وما فرط ويقول غير انهم ما فرط فقط في كل حال (الان يظهر كذبه) أي المشتري في دعوى تلف أو ضياع ما لا يغاب عليه بشهادة يترى بعد عدة بعد الزمن الذي ادعى التلف أو الضياع فيه او بايداعه او بيمينه وتكذيبه من استشهاده على معاينة ثقله أو ضياعه فلا قبل دعواه ويضمن عوضه في المذونة ان ادعى موته بموضع لا يفتي موته فيه سئل عنه أهل ذلك الموضع لانه لا يفتي عليهم فان تبين كذبه او لم يعلم أحد ضمن بخلاف الاباق فيصدق بلا يمينه فان قيامه عليه متعذرا اذا العبد لا يرد لآبائه الا ان يكون قوله حلف مستر قديما اذا لم يقدرا بعد انقضاء مدة الخيار هل يكتفي به وبعدها لا فالقول للبائع بيمينه انه هالك بعد ويضمن المشتري ابن عرفة مجمد عن ابن القاسم بن ابي عبيد اختياره فله قال هالك في امدان الخيار وقال البائع بصدق لان المبتاع طلب نفس البيع فطه البينة الشيخ يعني واقفا على معنى الامر فلو قال المبتاع لم يقض صدق مع غيره لان البائع اراد تقضيته وطغى على نظره فقال (او يغاب) بضم التحتية (عليه) أي المبيع بخيار بان يكره اخفاؤه مع وجوده سالما كقول فيضنه المشتري المدعى ثقله أو ضياعه (الا يمينه) تشهد له بضياعه أو ثقله بغيره ويقر بطله فيما اراد المشتري المبيع في مدة الخيار

او لم يله) أي موته (قوله ضمن) أي المشتري (قوله فيصدق) بضم فتح مثله أي المشتري في دعواه (قوله عليه) أي الاباق (قوله والاد) أي وان تنازع بعد امدان الخيار فله كذبه او بعد (قوله فقال) أي المبتاع (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله يصدق) بضم فكسر متعذرا أي البائع (قوله فطه) أي المبتاع (قوله يفتي) ابن القاسم (قوله يصدق) أي المبتاع (قوله بان يمكن اخفاؤه) أي المبيع الخ تصوير ليغاب عليه (قوله فيضنه) أي المبيع (قوله وتقر بطله) أي المشتري في حقه المبيع عطف على سببه (قوله فيها) أي المذونة مستخر مقدم

قوله كان اي المبيع قوله لا يغاب عليه) بان لما قوله كذبه اي المشتري قد عواه التلف او الضاع (قوله اي المشتري قوله لان له) اي البائع الخ لانه لا يستحقه اكثر مما (قوله ان كان) اي الاكثر (قوله وارد) عطف على الامضاء (قوله استشاره) اي سؤال الدائم عما اختاره (قوله وعلمه) اي كون المشتري اذ حلف يضمن خصوص الثمن (قوله فساو) اي الثمن والقيمة (قوله غير) اي المتابع (قوله نعمها) ٢٦٤ اي الثمن والقيمة (قوله فان كان) اي الاقل (قوله وان كان) اي الاقل (قوله يضمنه)

أي المتابع (قوله لهما) أي المتبايعين (قوله فيه) أي ضمان الثمن (قوله من مشتر أو أجنبي) بان لفظة قوله تصرفه أي البائع في مبيع اختيار (قوله يملكه) أي البائع المبيع مئة قوة وبأوه سبعة (قوله وضمانه) أي البائع المبيع (قوله وسواء كان) أي المبيع (قوله بعد حلقه) أي البائع مئة يضمن (قوله انه) أي الثمن (قوله) أي البائع (قوله كذبت) أي كون اختياره لغيره في ضمان الثمن (قوله الأولى) بفتح الميم (قوله زمن اختياره) ملة جني (قوله وان خياره) حال (قوله فرده) أي المبيع (قوله فيه) أي البائع (قوله من خيار التروى) بان لما قوله لان جنابته أي البائع (قوله عليه) أي الرد (قوله لثلاثة انطباع) ملة لعدم دلالتها عليه (قوله بخيار ملة مبيعة (قوله بخيانة البائع) ملة تلق (قوله قد منه) أي اختياره ملة بخيانة (قوله)

فقال البائع ليس هذا المبيع صدق المتابع يضمنه كان يغاب عليه ام لا (وضمن) الشخص (المشتري) بخيار ما اتفقوا عليه من الاغياب عليه ان ظهر كذبه أو ما يغاب عليه ولم تقم به سنة (ان خسر) بضم الخاء المجهمة وكسر الصاد فمئة له الشخص (البائع) اي كان اختياره مشروطا له ومفعول ضمن (الاكثر) من الثمن والقيمة يوم قبضه لان له اختيارا لامضاء ان كان الثمن والردان كانت القيمة اكثر الساطي الذي يقضيه النظر استفساره قبل الزام المشتري فان امضى فليس له الا الثمن وان رد فله القيمة (الا ان يحلف) المشتري ان ما يغاب عليه تلق اوضاع بغيره سبعة وتقربطه (فالثمن) يضعفه دون القيمة الزائدة عليه فان كانت القيمة اقل أو تساوى بغيره الثمن بلا بين وشبهه في ضمان الثمن فقال (كثفت اوضاعا) على (خياره) اي المشتري فرضين غنسه ولو كانت قيمته اكثر ابن عرفة اشهب ان كان اختيار المتابع غرم الاقل منها فان كان الثمن فيدون بين وان كان القيمة فبعد غنسه وان كان اختيارا لهما فالظاهر تغليب جانب البائع وعطف على المشبه في ضمان الثمن مشبه آخر فله فقال (وكفينة) شخص (بائع) على بيعه بخيار وادعى ثلثه واضاعه (واختيار) مشروط (اخره) اي البائع من مشتر أو أجنبي يضمن البائع غنسه ولو اقل من قيمته لقوله تصرف يملكه وضمانه وسواء كان ما يغاب عليه ام لا بعد حلقه لقد ضاع او تلف قال القاضي فعلى قولنا بان القامع يحلف البائع لقد ضاع ويبرأ اه اي ان يضمن الثمن والارد ومفهوم واختياره لغيره انه ان كان اختياره كذلك بالرد (وان حلف) شخص (بائع) على بيعه زمن اختياره (واختيار) مشروط (له) اي البائع رجعي (عسدا) ولم يلق به (ه) بعده (رد) للبائع عند ابن القاسم وقال اشهب ليس رد ان قدره على رد. ساء المفرد البائع واسطة تعيينه المبيع لا يصدر من عاقل (و) ان جنى بائع واختياره (خطا) فله امضاء البيع بماله من خيار التروى لان جنابته خطأ ليسترد البيع لعدم دلالتها عليه لمساواة الخطا لقد ضاع فان امضى البائع البيع (فلم يشرى خيار المبيع) بين التماسك ولائق له والرد واخذ غنسه لان العيب الحادث زمن اختياره كالقصد (وان تلفت) الذات المبيعة بخياره رجعية البائع فهو منه واختياره (انقص) البيع (فيمسا) اي العمد وانطباع (وان خسر) بضم الخاء المجهمة وكسر التميمية ملة (غيره) اي البائع وهو المشتري (وقعد) بفتح الدال مثقلا البائع الخيانة على البيع بخياره في زمنه لم يتلقه (فلم يشرى رد) للمبيع على البائع واخذ غنسه لمن خيار التروى وانقصه (او) امضاء البيع و (اخذ) ارض (الخيانة) وهو ما عساه الشارح كنصف عشر القيمة في اوجه برأس ولسي اعلى والعشر ونصف في مثقلا والثلث في الامه والجائفة وان برئ على قورين وما قصته قيمته ببيع قيمته سليمان في خبره ما ليس فيه متى مسمى ابن تيرى على شين والاقل شئ نفسه واستشكل ان المشتري ارض جنابه البائع جنى على ملكه ومضمونه

واختياره أي البائع حال (قوله له) أي المشتري (قوله من خيار التروى) بان لما (قوله التقصية) واجب حقيق على التروى (قوله هو) اي ارض الخيانة (قوله في مثقلا) أي الرأس واللسي الاعلى (قوله ما قصته قيمته) عطف على ما حده الشارح (قوله في خبره) أي الموصوفه وما حدها (قوله عا لئس فيه شئ مسمى) بان لفظة (قوله ابن تيرى) أي خبره (قوله والا) وان تيرى بالشين (قوله بان) أي البائع (قوله مضمونه) عطف على ملكه

(قوله بانه) أى الشان (قوله هو) أى المشتري (قوله فكان) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله بشار) صلته مبيعة (قوله بجناية البائع) صلته تلفت (قوله في زمنه) أى الخیار صلته جناية (قوله وانما للمشتري) حال (قوله ووافقي) أى الاجنبى المشتري أى على اختيار الرادو الامضاء (قوله فكذلك) أى كون الخیار لمشتري في ضمان البائع الا كثر (قوله والاد) أى وان لم يوافق الاجنبى المشتري (قوله فادرد) أى الاجنبى البيع (قوله وان اجاز) أى الاجنبى البيع (قوله لم تناف) بضم فسكون فكسرت الجناية المبيع (قوله هو) أى الخیار (قوله لغيره) أى البائع (قوله بجميع الثمن) صلته أخذ (قوله فانه) أى الجناية (قوله هو برقت) أى الجناية أى أو اهر على شين حتى المبالغه (قوله لجناية البائع على ملكه) صلته لا تنفذ الارش ٦٢٥ (قوله بشرى بضم اليا مرفوع

اقامه (قوله به) أى المبيع
 قوله اعنده) أى البائع
 (قوله) أى المشتري (قوله
 من خيار الخ) بان لما لقوله
 والخيار للمشتري) حال
 (قوله في زمنه) أى الخیار
 صلته حتى (قوله والخياره)
 حال (قوله) أى المشتري
 (قوله به) أى المبيع (قوله
 لانه) أى المشتري والشان
 (قوله لثمن) بفتح ثمن متفلا
 أى باختار التملك (قوله
 انه) أى المشتري (قوله
 لانه) أى المبيع (قوله
 ووجه) بفتح ثمن متفلا
 المصنف (قوله الاول) أى
 صلته فنه الارش (قوله
 بناته) أى الاول (قوله
 والاول) بفتح الهمز (قوله
 وارش الجناية) أى بطل
 وما نقص (قوله ارش هو
 الموضعه) أى بما على الشارع
 لدارش لا يتوقف على برته
 على نقص (قوله في زمن
 خياره) صلته حتى (قوله من
 باع أو اجنبى) بان لغيره

واجب بانه لما كان الخیار للمشتري وهو عكس من امضاء المبيع فكان البائع حتى على
 ماله للمشتري فيمحق واجب د باتمام البائع على قصد الرد بخلاف جناية الاجنبى (وان تلفت)
 الذات المبيعة بشار بجناية البائع في زمنه وانما للمشتري (فحين) البائع للمشتري (الا كثر)
 من الثمن طحة المشتري باختار الرادو له من خيار التروى والقيمة اذ للمشتري الامضاء بطل وان
 كان الخیار لاجنبى ووافق المشتري فكذلك والا فان ردقلا كلام للمشتري وان اجاز ثمن
 البائع الثمن (وان اخطا) البائع في جناية به على المبيع بشار في زمنه ولم تلق وهو لغيره (فله)
 أى المشتري (أخذه) أى المبيع حال كونه ناقصا بلا أخذ ارش من البائع بجميع الثمن
 ولو كان له ادم بمقدور تورثت على شين لجناية البائع على ملكه ولم ينظر لتعلق حق المشتري به
 امضه ما نطحا (أورد) أى المبيع لانه من خيار التروى وخيار النقص (وا تلفت) الذات
 المبيعة بجناية البائع عليها خطأ والخيار للمشتري (انقص) البع (وان حتى) نقص (مشتري)
 على حتى يبيع بشار في زمنه (والخيار) مشروط (له) أى المشتري (ولم تلقها) أى المشتري
 الذات لاجنبى عليها بجناية عليه (امضه هو) أى فعل المشتري (رضا) باسرا (و) ان حتى مشتر
 والخياره خطأ (فله) أى المشتري (ردده) أى المبيع على من خيار التروى (و) دفع ارش
 (مانقص) ليعانه لان اخطا كالمدة في مال اغيره ولفسك به معبأ بلا ارش لانه ثمن الله حتى
 على ملكه ويغرم الثمن البائع المصنف والقياس ان يغرم المشتري الارش البائع ان تملك لانه
 في ملك البائع وضعه ووجهه الاول بيناته على ان الملك للمشتري زمن الخیار والاولى وارش
 الجناية ليشمل ارش فهو الموضعه (وان تلفها) أى المشتري الذات التي حتى عليها عدا أو خطأ
 في زمن خياره (فحين) المشتري (الثمن) البائع (وان خسر) بضم الخاء المهيضة وكسر التهمة
 منقله (غيره) أى المشتري من باع أو اجنبى (ورجى) المشتري على المبيع بشار في زمنه (عدا
 او خطأ) ولم ينفسه (فله) أى البائع على من خيار التروى رد المبيع و (أخذ) ارش (الجناية
 او) امضاء المبيع وأخذ (الثمن) نظاره كمن الحاسب وابن شاس فبسماء وصرح الشارع
 وثبت ومن تبعهما الذي يفيدته نقل ح عن ابن عرفة ان هذا الى العمد ويحقه المتابع على الخطا
 بين دفع الثمن وأخذ المبيع وتركه ودفع ارش الجناية في الحالاتين (وان تلفت) الذات بجناية
 المشتري عليها عدا أو خطأ في زمن خيار البائع (فحين) المشتري (الا كثر) من الثمن الذي بيعت
 به اذ البائع امضاه والقيمة اذ ردده فان كان الخیار لاجنبى ووافق فكذلك والا لانه الاجابة

٧٦ منح فى
 (قوله به) أى تعميم العمد والخطا صرح (قوله هذا) أى تخير البائع بين الارش والثمن (قوله ترك) أى المبيع (قوله
 في الحالاتين) أى أخذ المبيع وتركه (قوله في زمن خيار البائع) صلته جناية (قوله امضاه) أى المبيع (قوله انه) أى البائع (قوله
 رده) أى المبيع (قوله ووافقي) أى الاجنبى المشتري على اختيار الامضاء أو ارد (قوله فكذلك) أى خيار البائع في ضمان
 المشتري الا كثر (قوله والاد) أى وان لم يوافق الاجنبى المشتري (قوله فله) أى الاجنبى

(قوله والازامة) أى المشتري (قوله غلب) بضم فكسـ مثلاً (قوله والخياره) أى المشتري (قوله لغو) خبر جاية (قوله فالتان)
(رد) أى المشتري البيع (قوله انقليل) اذ من الشين (قوله وفخرمه) أى المشتري (قوله للمفسد) أى لأجل الشين المقدس
للمبيع (قوله فتمت) أى البيع مقبول (قوله اقلها) أى غنمه (قوله لان القاسم) راجع لغرم غنمه (قوله ومضنون)
وراجع لغرم غنمه (قوله وقول النسي الخ) راجع لقلها (قوله ثم قال) أى ابن عروة (قوله وانذاره) أى البائع (قوله
كونها) أى الجنابة (قوله رد) أى البائع البيع (قوله ثم قال) أى ابن عروة (قوله ونيلوا) والبائع (قال (قوله كنجني) أى كنجانيه
فأجاب انذار (قوله للائم) أخذ ٢٦٦ الجنابة والقين مقبول (قوله لأعرفه) خبر قول (قوله ويضر) أى أخذ البائع

والزام المشتري الثمن والرد والزامه القيمة وان كان الخمار مشرو وطالبه باع والمشتري غلب جانب
البائع ابن عرفه بن جناية المشتري والخمارية خطأ لقولان رد درهم قص التقليل وفي غرمه له ففسد
ثمنه او قيمته فأنشأ عليه ما لا ين القاسم ومعهون قالوا ويعتق عليه وقول الضمى لوقيل لكان
يهام قال وجناية البائع والخمارية خطأ وجب تخفيفه لابتناع وعنده ان يكونه دليل رد وقول
ابن القاسم وان شئب قال وجناية ثمن المشتري والخمار البائع خطأ كجانبى وقول ابن الحبيب
للبائع اخذ الجانبين لقول لا عرفه وبضره للبائع وعنده البائع الزامه البيع او ارض الجانبية
وجناية البائع والخمار لا يمنع بقتل خطأ ففسخ وعندهما يرضه فضل قيمته على ثمنه ويخص خطأ فهو
لانه في ملكه وضمانه وعنده المبتاع اخذ جميع الارش الوين (الجدان) اى دين المشتري واحد منهم للشره
مثار غير مضمون (فيضمها) اى المشتري الوين (الجدان) اى دين المشتري واحد منهم للشره
ويرد الاخر وشرطت الخمار لفسد قيمته بين اسماكه ورده (فادى) المشتري (ضامهما) اى
الوين معا لا يمتنع كالمضيق بقوله او فاقب عليه لا يبينه وهو احد قولين والثاني يضمن واحدا
بالبين والواقعة يئنه عليه الرجاس وهو ظاهر المدونة وسبب الخلاف هل ضمان
ثمنه او اصاله (ضمن) المشتري (واحد) منهما (بالبين) الذى سعه ولا يضمن الاخر لانه أمين
عليه فان كان الخمار البائع يضمن المشتري واحد ابالا كقول ابن الثمن والقيمة الا ان يظف فيضمن
الثن خاصة (فقط) راجع لو اشد الا لقوله بالبين لانه ضمان الاخر بالقيمة وليس كذلك فان
كان اشترى احدهما بالزام وقبضه بالخصار واحد منهما وادى ضامه ما فكدت وان ادعى
ضامه احدهما فليس له اختيار الباقي وزنه نصف اختلف قاله ابن بولس فقله الموارى ويضمن
المشتري واحد البانين ان لم يسل البائع اقتباسهما بل (ولو سل) المشتري البائع (في اقتباسهما)
اى الوين به هذا الحق قول ابن القاسم واشار بولس الى قولها الثاني الذى فرق فيه بين طلوع البائع
بغيره ما يقتضين واحدا بالبين وبين زوال المشتري تسليمهما فخصهما ما قل على الوضع الثاني
واختاره على الثاني ضمان الثاني بالبين ايضا لان الردود وقول ابن القاسم في الموارى والذى
تقدم من مضيقه قوله كضمانه هو الضمان بالبين وان القائل يضمن الاقل بعد حلقه هو ان شئب
والله اعلم (او) ادعى (ضامه واحد) منهم ما فى القرض المذكور (ضمن) المشتري (لصقه) اى
الضام لعلم العلم يكون الضامع البيع او غير فضمن النصف عملا بالاحقاق واستشكل بان ضمانه

تبعة أي مفتي بتمام البينة (قوله وإصالة) أي لا يقتضي به (قوله يصف) أي المشتري على ضباعهما (قوله أن
هكذا) أي في ضمان واحد فقط (قوله فلو) أي في ضمان واحد فقط (قوله لا يضمنه) أي إن القاسم (قوله
في ضمانهما) أي التوطين أحدهما بالثمن والآخر ببقية (قوله على الثاني) أي ضمانهما (قوله ضمان الثاني) أي من التوطين
والظاهر ما قدمته لأن البيع أحدهما والآخر أمانة فجميع (قوله أصلي) أي التوطين (قوله القرض) أي بغير القرض
وسكون الرأى التقدير (قوله لا أحق بالإن) أي إن حال كون الصانع المبيع المقضي ضمانه كالمو أحق كونه بغير المقضي
عدم ضمانه (قوله ما ضمانه) أي المشتري (قوله إن كان) أي الضمان

(قوله لم يعلم) يضم الياء (قوله قوله) أي القايض (قوله واسقطه) أي قول مصنون ولم يعلم الامن قوله (قوله واعترضه) أي قول مصنون ولم يعلم الامن قوله (قوله ولا) أي اعتراضه (قوله انه) أي الشأن (قوله ان لا يعلم) يضم الياء (قوله ذلك) أي الضياع (قوله قبضها) أي الدنانير الثلاثة (قوله قول مصنون في الدنانير) أي تقييد شعبان القايض بكون الضياع لم يعلم الامن قوله فان قامت به مئة فلا يضمن كسالة الشيا (قوله لانه) أي الشأن (قوله من لزوم الضمان في مسئلة الشيا مع البينة) نظاها ان الضمان معها من المشتري وليس كذلك بل ينطبق الضمان بها معتمدة وتكون المصيبة من البائع كاتقوله ان معرفة فقه اسبوغه عنه (قوله لزومه) أي الضمان القايض (قوله قوله أحد الثوبين الخ) انه لا يلزم من لزوم الضمان (قوله وجب) أي ثبت وتعين وزم (قوله باختیاره) أي المشتري (قوله لم يجبه) أي قايضها (قوله أحدها) أي الدنانير (قوله ما يجبه) أي قايض الدنانير (قوله لم يجر) أي الدنانير (قوله على كونه) أي ما يجبه منها وانما فيه نظر لما في أنه ان قبضها ليربها أو يربها فان وجد فيها طبيا وازنا أخذها والارز جبهها وغاب عليها ثم رجع زاعما فأنها كلها أو بعضها فلا تنسب عليه لأنها أمانة يده فمستدصر رجع فأن فرض المسئلة في أخذها اختياريا هو أصح على ٢٦٨ الزوم كقرص مسئلة الشيا لم يتم الفرق بينه مفضلان كونه سهوا عن التصوص

واقفه أهم ونص مختصر ابن عرفة ومصنون قال فيما تلف في أحد هذه المختار أحدهم وقدر زعمه ان قامت مئة على التلف فالمصيبة من البائع كالمشتري يختار لانه جعل ذلك كمن اشترى شيئا على الكيل وتلف قبله يوزم هذا من قوله فاما معناه ان التلف لم يعلم الا بقوله في مسئلة أخذ ثلاثة دنانير لم يقتض واحد منها ويرد الباقي فتلف أحدها ويرد شريكان وسوا على قول ابن القاسم وروايته قامت على تلف الدنانير مئة أم لا عجب الحق خبر واحد من شيوخنا قوله في مسئلة الدنانير معناه لم يعلم التلف الا بدونه ليس يصح على ما قد نافي مسئلة المشتري الشيا إذا كان أحدهما على الإيجاب نسوا لم تلف الدنانير مئة ولم يعلم الا بقوله زاد العقل وقال أبو موسى بن مناس وغيره من الثروبين واسقط الشيخ وغيره قوله معناه ان تلف الدنانير لم يعلم الا بقوله وهو الصواب قلت الاظهر ما قاله مصنون في الدنانير لانه لا يلزم من لزوم الضمان في مسئلة الشيا مع قيام البينة لزومه في الدنانير فان أحد الثوبين ورب الشيا بالعدو والمترقب باختياره تعينه لانه وزم من حيث كونه أحدهما والدنانير لم يجبه أحدهما من حيث هو أحد هاجم بديقتها لتوقف ما يجبهها أو يربها فان وجد فيها طبيا وازنا أخذها والارز جبهها وزعم فقها أو بعضها فلا تنسب عليه لأنها أمانة يده وان قبضها رهن عند سق قبض منها أو من غيرها ضمتها كلها الا ان ثبت الضياع بينة وان اختلفا في كيفية القبض فالقول لا خذ بين (وان كان) أي الشخص اشتراها معا على انه فيها خيار الثروي وقبضها (اختارها) لشريعا ويردها معا (فكلها) أي الثوبين (مبيع وزعمه) أي الثوبان المشتري (بعضي المدة) الخيار (وهما) أي الثوبان (يده) أي المشتري فان مضت المدة وهما يده البائع فلا يلزم

واقفه أهم ونص مختصر ابن عرفة ومصنون قال فيما تلف في أحد هذه المختار أحدهم وقدر زعمه ان قامت مئة على التلف فالمصيبة من البائع كالمشتري يختار لانه جعل ذلك كمن اشترى شيئا على الكيل وتلف قبله يوزم هذا من قوله فاما معناه ان التلف لم يعلم الا بقوله في مسئلة أخذ ثلاثة دنانير لم يقتض واحد منها ويرد الباقي فتلف أحدها ويرد شريكان وسوا على قول ابن القاسم وروايته قامت على تلف الدنانير مئة أم لا عجب

الحق خبر واحد من شيوخنا قوله في مسئلة الدنانير معناه لم يعلم التلف الا بدونه ليس يصح على ما قد نافي مسئلة المشتري الشيا إذا كان أحدهما على الإيجاب نسوا لم تلف الدنانير مئة ولم يعلم الا بقوله زاد العقل وقال أبو موسى بن مناس وغيره من الثروبين واسقط الشيخ وغيره قوله معناه ان تلف الدنانير لم يعلم الا بقوله وهو الصواب قلت الاظهر ما قاله مصنون في الدنانير لانه لا يلزم من لزوم الضمان في مسئلة الشيا مع قيام البينة لزومه في الدنانير فان أحد الثوبين ورب الشيا بالعدو والمترقب باختياره تعينه لانه وزم من حيث كونه أحدهما والدنانير لم يجبه أحدهما من حيث هو أحد هاجم بديقتها لتوقف ما يجبهها أو يربها فان وجد فيها طبيا وازنا أخذها والارز جبهها وزعم فقها أو بعضها فلا تنسب عليه لأنها أمانة يده وان قبضها رهن عند سق قبض منها أو من غيرها ضمتها كلها الا ان ثبت الضياع بينة وان اختلفا في كيفية القبض فالقول لا خذ بين (وان كان) أي الشخص اشتراها معا على انه فيها خيار الثروي وقبضها (اختارها) لشريعا ويردها معا (فكلها) أي الثوبين (مبيع وزعمه) أي الثوبان المشتري (بعضي المدة) الخيار (وهما) أي الثوبان (يده) أي المشتري فان مضت المدة وهما يده البائع فلا يلزم (قوله على انه) أي المشتري (قوله فتمها) أي الثوبين (قوله فان قبضت المختار يده البائع) فهو هو وهما يده

(قوله وان كانا) أى الثوبان (قوله الهالك) أى من الثوبين (قوله لزمه) أى الثوبان المشتري بجميع ثمنهما (قوله هذا) أى قول بعض الثروبين والمذاكرين لو كان الهالك الوجه المصدق على الخ (قوله لان ضمانه) أى الهالك بثمنه الخ (قوله تصويب رده الباقي مطلقا) (قوله وليس) أى ضمان الهالك (قوله يصير) بضم قفح فكسر مثقلا (قوله علمه) أى المشتري (قوله انه) أى المشتري (قوله استسبه) أى التائب (قوله ذلك) أى استحبابه لنفسه (قوله لا يكون له) أى المشتري (قوله لرد الباقي الخ) أى لانه تعدى لصفة البايع (قوله وتاعدت) فان قربت فله اختيار أحدهما (قوله وهما أى الثوبان (قوله فثمنهما) أى الثوبين (قوله أحدهما) أى الثوبين (قوله ولم يعلم) بضم الميم (قوله كونه) أى المشتري (قوله فثمنهما) أى الثوبين (قوله وكذا) أى مضى زمن الخيار ولم يحتقر في زوجه نصف كل (قوله اذا اشترى أحد الثوبين على الإيجاب) ٦٢٩ أى وقبضهما ليختار واحدا

ثمنهما (قوله واحداهما) عطف على الف ضامحا لسوغ الفصل بجميعها (قوله ثمنهما) أى المتبايعين (قوله وهما) أى الثوبان (قوله ولا خيار له) أى المتبايع (قوله لزمه) أى المتبايع (قوله ولم يعلم) بضم الميم (قوله كونه) أى المتبايع (قوله ثمنهما) أى الثوبين (قوله بغير أن يشترى) أى ثمنهما معا (قوله واحداهما) أى أحدهما (قوله وحده) أى الاختيار منفردا عن الخيار في الأخذ (قوله بغير أن يشترى) أى الاختيار منفردا عن الاختيار في الأخذ (قوله واحداهما) أى أحدهما (قوله ولم يتقضى) بضم الميم (قوله وقع القاف أى يقع) (قوله بالخيار) أى بين مساكه (قوله واحداهما) أى الثوبان (قوله يسد) أى المشتري

المشتري شي وان كانا يرد المشتري وادى ضامعهما فثمنهما معا بالثمن الذي اشتراه به وان ادعى ضامع واحد لزمه بمصمته من الثمن قاله في المدونة بعض الثروبين والمذاكرين لو كان الهالك الوجه المصدق على الخ غيبه ابن حجر زهدا غلطوا بالصواب ان لرد الباقي كان الوجه والتبع لأن ضمانه بثمنه انما هو من اجل التهمة وليس يصح عليه أنه أحسنه لنفسه ولو احتمنا ذلك عليه لا يكون لرد الباقي كان الوجه أو التبع (و) ان اشترى احد فو بزيادة من وقبضهما ليختار واحدا ثم ما هو وقبضهما (في الزوم) أى به لا يتعدى لاحدهما (و) وضت أياما له خيار ولم يختار واحدا منهما وتباعدت وهما بيد المتبايع أو البايع (قوله لزمه) أى المشتري (النصف من كل) بضم الميم لأن أحدهما مبيع وله لم ما هو فوجب كونه شر بكان فيهما الخط وكذا ان ضامحا واحداهما ابن تونس بعض فقهاءنا اذا اشترى أحد الثوبين على الإيجاب فضايعا وجه واحداهما بيد المتبايع فتاب بينهما وما بينهما بينهما ورواها فثبت بثمنه في الضامع الما ولا خيار للمتبايع في أخذ الثوب الباقي كله ولو ذهب أيام الخيار وتباعدت وهما بيد البايع أو المتبايع لزمه نصف كل ثوب ولا خيار له لأن ثوبا قد لزمه ولم يعلم إجماعا هو فوجب كونه شر بكان فيهما اه وهو في الجواهر ابو الحسن شراء الثوبين على ثلاثة أو حدهما ليختار وحدهما واختار وحدهما واختار في بعض أيام الخيار يقطع خياره ويقضى البيع إذ يعضي أيام الخيار يقطع اختياره (و) ان اشترى أحدهما ليختار وحدهما غير ليختار به بالخيار وهو المراد بقوله (في الاختيار) بضم قفح فثمنه الخيار وما خلق بهما وهما بيد ولم يختار واحداهما (لا يلزمه) أى المشتري (شي) ثمنهما إذ لم يقع البيع على معين فليزومه ولا على إيجاب أحدهما فيكون شر بكا ومن باب أولى اذا كانا بيد البايع الخط ابن تونس باثما تقدم عنه وهذا بخلاف شرائه أحد الثوبين على غير الزام فإذا مضت أيام الخيار وتباعدت فليس له أخذ أحدهما كانا بيد البايع أو المتبايع إذ يعضي أيام الخيار يقطع اختياره ولم يقع البيع على معين فليزومه ولا على إيجاب أحد فيشارك فصادق ذلك على ثلاثة أو وجه في شرائهما لزمه وفي الأخذ أحدهما بإيجاب لزمه النصف من كل وفي الأخذ على الخيار لا يلزمه شي من ثمنهما والأولى وفي

(قوله ولم يختار) أى المشتري (قوله ثمنهما) أى الثوبين (قوله لزمه) أى المص المشتري بالنصف في جواب النفي (قوله لا يكون) أى المشتري بالنصف كذلك (قوله اذا كانا) أى الثوبان (قوله بيد البايع) أى حين تمام امد الخيار (قوله تقدم) أى في شرح فانه يلزمه النصف من كل (قوله عنه) أى ابن تونس (قوله فليس له) أى المشتري (قوله كانا) أى الثوبان (قوله ذلك) أى الشراء المتعلق بالثوبين أو أحدهما (قوله في شرائهما) أى الثوبين معا فضايعا وجه (قوله لزمه) أى انقضاه امد الخيار ولم يختار (قوله لزمه) أى المشتري بانه يقطع الاختيار (قوله وفي الأخذ) أى أحدهما (قوله لا يلزمه) أى لا انقضاه بلا اختيار (قوله والأولى) بفتح الهمزة أى في عبارة المصنف

(قوله وتصل) بفصل مثلاً (قوله فيها) أي مسألة الثوبين (قوله خيار واختيار) أي بان يشتري ثوبا منهما على اختياره أحدهما ثم له الخيار في أخذه أو يرد (قوله أو خيار فقط) أي بان يشتريهما بشرط خياره منهما (قوله أو اختيار فقط) بان يشتري أحدهما ثم له خياره منهما (قوله ويظهر) بضم فسكون فتفتح (قوله الأولى) بضم الأولى (قوله الجرد) أي عن الاختيار (قوله الجرد) أي عن الخيار (قوله من المتاع) صلة مشروطة (قوله أي المتاع) قوله كان أي الوصف المشروط بوجوده فيه (قوله أولا) ٦٣٠ أي أولا لا يزيد في قيمة المبيع (قوله أنه) أي مشتريا (قوله ويرد) بضم فتفتح مثلاً أي

الاختيار ليس له شيء ويحصل من كلام المصنف ان مسألة الثوبين اما ان يكون فيها اختيار واختيار أو خيار فقط أو اختيار فقط ويطلق كل مسألة في ضياعها ماعا في ضياع أحدهما وفي معنى أيام الخيار وهما باقيا ينضم فاشقل كلامه على ثلاث صور الأولى الخيار والاختيار أشار إلى حكم ضياع الثوبين واحدهما فيها بقوله وان اشتري أحدهما ثوبين يريد اختيار وقضيهما لاختيار أحدهما إلى قوله له اختيار الباقي وأشار إلى حكم معنى أيام الخيار والاختيار فيها بقوله في آخر المسئلة وفي الاختيار لا يرد من شيء والثاني وهو الخيار الجرد فاشا إليها بقوله وان سكتان لاختيار فكل واحد منهما مبيع وزمما بعض المدة وهما يرد وأشار إلى الفاشنة وهي الاختيار الجرد بقوله وفي الزم لا أحدهما يلزمه النصف من كل سواء ضاعا معا أو ضاع أحدهما أو بقا حتى مضى أيام الخيار واقفه اعلم (ورد) بضم الروشد الدال المبيع المعلوم من السياق أي يجوز له المشتري رد ما لم يرد (ب) سبب عدم وجود وصف (مشروط) وجوده في المبيع من المتاع وله قيمة غرض صحيح بالهلام الفين والصادر فتح الزم سواء كان يريد في القيمة ككون الأمانة طباخة ولو لم يوجد كذلك أولا (ك) شرط (ثب) بفتح المثناة وكسر التثنية مشددة أي كون الأمانة ثوبا (العين) من مشتريا أنه لا يملك بأكرا (فبعضها بكرة) فله رد ما لم يرد ما وبه في دعوى العين ولا يصدق في غيرها إلا بيمينه أو يوجه كاشتراها كونه انصرانية لزومها لعيد النصراني الثاني فيضها مونة والفرق فقهه العين غالباً في قبيل غ وثبت بجملة لا يملك بكرة فله رد ما لم يرد ما لطلبه أو لفساد أو لغيره من الرضا العيب نقص المبيع مراعاة للقول أنه ابتداء مبيع للثب في بادئ مبيع فلا يمكن من الرد قاله يجب الثاني تبصرهما أن لا يملك هو الموافق لعبارة ابن عرفة وأصلها في البيان عن أبي الأصم بن سهل ونفسه قال القاضي أبو الأصم كنباني من فاس بمائة من ارجل ابتاع بارية وشروطها ثمانية آلاف بكرة فأراد ردّها هل لذلك فاقبت ان كان شرط انما يرد بوجه به كرم معروف من عين عليه أن لا يملك بكرة وألا لا يستطيع اقتضاها وشبه ذلك من العذر الظاهر والمعرف فله ردّها والأفلا بد كافي الواضحة أنه على قول عجم في التمثيل به فله ردّها بمجرد الشرع يصح كمن حلف لا يشتري فأشترى شراء فاسداً غير ضار وقبيلها غير ضار أو الباني وهو ظاهر لأن من حلف ان لا يشتري فأشترى فاسداً وحدث منه حقيقة الشراء وحلف حثان أن لا يملك بكرة واشترى بشرط الشوبه بحث أسبق الشرط فلا يلزمه انصرافه بكرة حتى يحنث وهذا رد ما اختص من الحث مع الرد جماعين المتصور وماليج ويراد ايضا بان المتاع انما ثبت خياره خشية فتنه

مشتريا (قوله غيرها) أي العين (قوله كونها) أي الأمانة (قوله التاب) نعم هيب أي يمينه (قوله فيضها) أي الأمانة (قوله والفرق) أي بين العين وغيرها (قوله وفي قبيل) خبره مقدم (قوله بانه) أي المشتري (قوله سائعه) أي الخائف لا يملك بكرة (قوله ولو فاسداً) أي للمحول الملك الشرعي الفاسد (قوله بانه) أي الرديص (قوله للثب) أصله حثنه بالفاسد (قوله فلا يمكن) بضم فتح مثلاً أي المشتري (قوله تبصرهما) أي غ وثبت (قوله ونفسه) أي البان (قوله كتب) بضم فكسر (قوله معروف) لفت ثاب لوجه (قوله وشبه) عطف على عين (قوله ذلك) أي المذكور من العين وبه من الاقتضاء (قوله من العذر) بان لشبه ذلك (قوله في عجم) تنزيح على تعبيره بان لا يملك هو الموافق الخ (قوله غير ظاهر) خبر قول (قوله وهو) أي بد على على عجم (قوله الشرط) أي الشرط وهي التوبة (قوله وهذا) أي قولنا حث أسبق الشرط الخ (قوله يرد) بضم فتح (قوله من الحث) بيان (قوله بجماع) على اختيار (قوله المتصور) أي الرد (قوله ماليج) أي الحث (قوله يرد) بضم فتح أي ما اختير جماع الخ

فأذا

(قوله بفيدانه) أي المشتري الخ مشعر قول (قوله وان) أي الشان (قوله بوثهما) أي الدين وغيره (قوله لمن لصدقه الخ) بيان لما (قوله عمل) بضم فكسر (قوله فيصقله) أي البائع المشتري (قوله عليها) أي إزالة بكارتم (قوله حلف المبتاع) أي أنه وجدها ثيبا (قوله ويرد) بضم فتح أي المبيع (قوله ان شرط) ضم فكسر (قوله ١٣١) وان كان أي شرطه (قوله بعده) أي الوصف المتأدي به (قوله

فأذا حدثت غلاما وجب بئذيه وقول ابن سمل لو بئذ كرمه وف من عين عليه الخ بئذيه لا يصدق في العين كاللا يصدق في غيرها وأنه لا يضمن بوثهما وهو خلاف ما ذكره ح من تصديقه في العين وإذا كان شرط التصويب مفعولا به فإثر شرط البكارة فإن أذهب أنه وجدها ثيبا والبائع أنه وجدها بكر انظره التمساق قطع في شيء عمل به ولا يضمن وان لم يقطع وان لم أقرأ فري سالح البائع أنه باعها بكر إلا ان يتحقق إزالة المشتري بكارتم لفصله عليها وان لم يرب أن شرط المبتاع وردها فإن نكل لزمه بعد حلف البائع ويرد بعدهم شرط فيه فرض ان شرط صريح بل (وان) كان مصورا (وعنادا) من الله لال مستندة لزم الرقيق لمن من يشتري من تزعم انها طباخة محتلة لم تدرى ردها بعدهم ح اشار الى ما في رسم حلف من جماع ابن القاسم من كتاب الرد بالعيب قال وسئل عن الذي يبيع المبراة فيبيع الجارية فيصاح عليها ويقول الصائح انها تزعم انها عذراء او لا يكون ذلك شرط انهم اغاية ولون انها تزعم ثم يجدوا غير عذراء او يردھا قال أي ذلك قبل فأنهم يزعمون ان لم يشترط وانما اخفيا بأمر زعمته قال أي ان ردھا الا ان يكونوا لم يقولوا شيئا فاما ان قال مثل هذا ثم اشترى المشتري وهو نظر ذلك فأرى له أن ردھا وكذا لو قال انها تبسب القدور وتختبر ويقولون انها تزعم ولا يشترطون ذلك فأنها ليست كذلك فأنها ترى ان ردھا الا ان لا يظنروا شيئا فلا يرى عليهم شيئا قال محمد بن رشد مثل هذا في رسم السورع من جماع اصبح وفي رسم بوسى من جماع عيسى وهو مما لا اختلاف فيه اعلمه سواء قال في الجارية اسجها على انها عذراء او على انها طعمة او خذ او وصية بذلك فقال اسجها منك وهي عذراء او رقامة او صناعة او ايها منك وهي تزعم انها عذراء او رقامة او شبابة ذلك كله كالشرط لانه اذا قال انها تزعم انها على صفة كذا وكذا أو قالت عند سيجها اني على صفة كذا لم يكتمها ولا تهمز فقد اوهم انها صادقة فيما زعمت فكأنه قد باع ذلك بشرطه الممتنع وانما يقتضي الشرط من الوصف في الشكاح (لا) يرد المبيع بعدهم مشروط (ان استحق) الخط كذا في النسخة المقابلة على خط المصنف بالافراد وهو الموجود في كبر النسخ والضعف للفرض ولا يضمن انتفاء المالة لانها من القرض وفي بعض النسخ لان انتفاء بعضها الاثنته وهو ظاهر من حيث المعنى لان المراد انه اذا شرط ما لا عرض فيه ولا مالة فانه يلحق بشرطه في العبد انه أي فوجده كتابا وفي الامنة انما يثيب فيصيدها بكر او لا عذر له لكن لم يتقدم في كلام المصنف الا القرض الخط في السلم عند قول المصنف والقسمة ما يثابها لا يجمع في التنبه الرابع وقد اختلف في شرط شرط ليس باسناد ولا يتعلق بالواقعة بخعة هل يضمن الوفاة أم لا كنعين الدرهم والدنانير التي لا تختلف الاغراض فيبطله عن الذي (و) رد المبيع (و) وجود (ما) أي عيب فيه (العلاقة السلامته) منقضى للثمن كالتقوسرة أولذات كضمان العبد والتصرف كصبر وتفتش وتخوف العاقبة بخدام اصل (كمر و)

انتقامه أي الغرض (قوله يلحق) بإجماع الفقيه أي لا يبعد الشرط (قوله لكن لم يتقدم الخ) استند الى ذلك وهو ظاهر لرفع اجامه سلامته من الخلف (قوله فيه) أي المبيع (قوله ولذات) صنف على ثمن (قوله والتصرف) صنف على الثمن (قوله كعسر) بفتح العين والسين أي قوة اليد اليسرى وضمف العين (قوله أو يخوف) صنف على منقضى

(قوله ان كان) أي العود (قوله فان كان) أي العود (قوله الكتاب) بضم الكاف وشدة التاء (قوله بذلك) أي اقامته من الكتاب (قوله عيب الرد) أي العيب الذي للمشتري رد المبيع به (قوله لا يرد) بضم ففتح (قوله صغير) أي رقيق يسع في صغره قبل اوان كلامه المتبادر (قوله يوجد) ختم ففسر أي بعد بلوغ سن الكلام المتبادر (قوله يعرف) بضم ففتح (قوله بذلك) أي صممه أو تخرسه (قوله منه) أي الرقيق (قوله وقطع) حذف معموله يؤذن بعمومه كل جزء ولو انما (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وان حضر) أي المبيع المتطوع منه (قوله العقد) أي لم يعلمه المشتري الا بعد (قوله مقابلته) أي عدم الرد بالقطع ان حضر العقد (قوله انه) أي مقابلته (قوله نفس) أي ٦٣٢ منصوص (قوله والجلب) بفتح الجيم (قوله وان زاد) أي الخشاء والجلب مبالغة

وأولى هي والمبيع غائب أو المبتاع لا يصح ان كان ظاهره ان كان خفيار دمع حضوره وإبصار مشتره وذهاب بعض نوب العين كذهابه كما حيث كانت المائدة السلامة منه وأدلت الكتاب الا باق والسرقة ولو في صغير روى أشهب عن مالك في رضى الله تعالى عنهما في مائة باب من الكتاب ثم يباع كبريا فله المبتاع رده بذلك ابن عرفة الياس عيب الرما نقص الثمن كعور ويبيض عين وعظم وتخرس الشيخ عن الموازية لا رد صغير وجد أصم أو أخرس الآن يعرف ذلك منه في صغره (وقطع) البعض الحسد ابن عرفة وفيها ولو لا صمبه اله الحط وانظر قوله ولو لا صمبه فان ظاهره ان قطع دون الأصبع خفيف وليس كذلك بل ذهاب الأصبع وفي الشامل وقطع وان حضر العقد على المنصوص اله الحط ظاهره ان مقابلته في حيز الظاهره نفس انظر التوضيح (وصممه) بكسر الصاد المجهلة والمد ابن عرفة ابن الجلاب والنص والجلب والرق والاضطراد في الشار وان زادت في أي لانها متعفة فغير شرعية كزيادة في الامة المنسفة فقد وان زادت في فالحط والجلب كالحط وهذا في غير محل غم أو يقر لمعدل فلا يرد بمحضاته انه لا يرد لا يستعمل منه الا انتهى وقيل لم يزل الغم طيب من لحم خفيه والحق الرجوع في عيبه المعروف قاله عجم (واستخاضه) في علي أو وثن في التوضيح وهو ظاهر المذهب وهو الواجب في الشامل وقيل لا يرد بها عيب البائع فان حاضرت هذه المبتاع حصة استبراء وغدا به المذهب فهو من المبتاع ولا يرد بها ان قبضها في نفس من حضاها فان قبضها في أوله وتماضى استخاضه فله ردها نقلة ابن عرفة عن الحسن ابن عرفة الياس روى بمحمدمة الاستخاضة التي هي عيب شهوان (ورقم) أي نأخر (حصة استبراء) عن وقت بيعها زمانا لا يتأخر لئلا ينسب اليه في نوازله الذي في المدونة ارتفاع المبيع انما هو عيب في المرتفعة التي فيها المواضعة لا في الوضن التي لا مواضعة فيها وكذلك في المتزجر والمختصر ثم ان ابن عتاب أفتى بأنه مبيع حتى في الوضن التي لا مواضعة فيها واحتج بان المبتاع يقول لا أصير على ارتفاع حياها كما ان جملها عيب وان كانت وحشا والى هذا ذهب ابن العطار وقد رأيت لا يصح من ابن القاسم مائة ابن عتاب اتفق على هذا كله اذا ارتفع حياها في الاستبراء لم يعلم قومه فان علم قومه فهو عيب مطلقا ابن نويس ابن القاسم ان علم انه لا يتحصن وسهات عشرة سنة وثبها فمبيع في جميع الرقيق فارعة أو دينة أو من سبي الجهم وفي الشامل لا في الأيام البسيرة

قوله انه (قوله لانها) أي قسمة العبد المقتضى أو المجرى بالدخول على النساء وشدة من (قوله فترد) بضم التاء وفتح الراء في الامة الفناء (قوله وان زاد) أي الغناء (قوله وهذا) أي الرد بالنص والجلب (قوله فلا يرد) بضم الداء وفتح الراء (قوله هي) بكسر اللام وشدة الباء أي جملته (قوله هو) أي الرد بالاستخاضة في العلية والوضن (قوله وقيل) بضم فكسر مثقلا أي الرد بالاستخاضة (قوله بثوبها) أي الاستخاضة (قوله فهو) أي الضمان (قوله ولاردها) أي الاستخاضة الحادثة عند المشتري بعد القبض (قوله ان قبضها) أي المشتري (قوله في أوله) أي القبض (قوله وقد رأى) أي القبض

الم بدفعها ذكر حضاها (قوله انه) أي المشتري (قوله يثبتها) أي الحصة (قوله لا يأنس) أي ولم يخلص (قوله المرتفعة) أي العلية (قوله بالتزجر) بضم ففتح مثقلا (قوله بانها) أي تأخر المبيع (قوله وما سبي) أي استدلت ابن عتاب (قوله جملها) أي الامة (قوله لم يعلم) بضم العين (قوله مطلقا) أي في الجملته والوضن (قوله انما) أي الامة

(قوله ومضة) اي تالارضى الله تعالى عنه (قوله شهرين) صلواته ارتفع (قوله عيب) خبران (قوله) اي المشئى (قوله القتل) بفتح القاف والهاء (قوله يعمل احدى) الخلقين (الخ) ٦٣٣ تصوير للقل (قوله والصور) بفتح الهمزة

المهملة والواو (قوله)
والزور) يقع الزى والزوا
(قوله) تسمية أى انكسب
الخ تصور لزانور (قوله)
والصدور) يقع الصاد
والدال مهملة (قوله)
باشرف) أى ارتفاع الخ
تصور للصدر (قوله)
المهملة والدال فوحدة
أى الأرض المرتفعة على
غيرها (قوله والفزور)
فتح الغين لجهة والزاي
(قوله) لسانه) أى ارتفاع
الظهر أو ما بين الكتفين
تصور للزور (قوله) لها
أى المدونة (قوله ورطوها)
أى الامة (قوله) واخذ
الامة) من اضافة المصدر
لثقله وفاعله محذوف
أى الحاكم أو جماعة المسلمين
(قوله) وفيها) أى المدونة
(قوله) أى الزعر (قوله)
ولا يصف المباح الخ) أى
انه يصدق في عدم رؤيته
حال العقيد بلاين لأن شأنه
إخفاءه (قوله) يصده) أى
النسأ (قوله) قبل) بكسر
فتح أى جهة (قوله) خلق)
بضم فكسر أى الرقيق
(قوله) منها) أى الأولين
(قوله) أى الإنسان (قوله)
سكانه) أى الإنسان (قوله) نصيرهم
أى السكان الإنسان (قوله) لمرئيه) أى جنون الطبع (قوله) ترد) بضم فتح

(قوله سقوطها) أى الواحد: (قوله غيرها) أى الرائحة (قوله يرد) بضم فتح (قوله لغو) خبر نقص (قوله سقطا) أى
في مقدم أو مؤخر (قوله فيها) ٦٣٤
أى العبد والوصيفة (قوله الا لا الكثرة) أى من الشيب (قوله فيها)

أى المدونة (قوله لانه) أى
تجبد الشعر (قوله ذلك)
أى صهوبة الشعر (قوله
فيها) أى المدونة (قوله
سود) بضم فسكسر مثقلا
(قوله جعد) بضم فسكسر
مثقلا (قوله ترد) بضم
فتح (قوله وكان) أى
تجبيده (قوله رد) أى
المشتمى (قوله به) أى
الجعد (قوله تلب) بضم
فتح مثقل الفاء (قوله لان
المعد الخ) على تلفظ (قوله
السطح) بفتح فسكسر (قوله
لانه) أى جعد شعرها
(قوله ما كان) أى تجبيده
شعرها (قوله انقص) بضم
فاعل كراهة (قوله ان كان)
أى الرقيق (قوله رجوعه)
أى الاغناء (قوله يولد) أى
الرقيق (قوله نفسه) أى
الوقت (قوله لانه) أى البول
وهو ناغم (قوله به) أى البول
فى القروش (قوله يعلم) بضم
الباء (قوله ولول) بفتح
الهمز (قوله يبولها) أى
الامة تاتمة (قوله ان تالت
عند ماين) أى يدل ان أقرت
الخ (قوله على انهما) أى
المتبايعين (قوله يوجد) أى
البول (قوله فأن اشتقا)
أى المتبايعان (قوله تسدونه)

أى البول (قوله عدما) بضم فسكسر أو أهل المعرفة (قوله اقرارها) أى جعل الذات عند أمين (قوله وضعت) بضم
فسكسر (قوله ان ذلك) أى البول (قوله لا يحلف) بضم فتح فسكسر مثقلا (قوله عدوا) أى المتبايع

لسر يانه للقرع عادة (لا) يرد الرقيق يحثون اصله (بمس جن) أجنى غرض ليس بساكن فيه
ويعرض أحيانا ويقتارعا أحيانا لمدمر يانه للقرع (و) يرد الرقيق (سقوط ستين) بفتح النون
منقولة منقش ولومن غير الاضراس فى وشش وفى غير مقدم القم (وفى) الامة (الرائحة) أى
الرائدة فى الجبال (الواحد) من الانسان سقوطها عيب ترد ولومن غير المقدم ومفهوم الرائحة
أن سقوطها من غيرها لا يرد به الا انقى من المقدم فيرد به فى وشش وذكر ابن حبيب نقص السن فى
العبد والوصيفة من مؤخر القم لغو وتنص السنين وزيادة الواحدة عيب مطلقا فيها (و) ترد
(نسيها) أى الرائحة النشابة التى لا يشيب مثلها عادة (نقط) أى لا ووشش أو ذكر الا الكثير (قوله ترد)
ينقص الثمن ان كثرت رائحة البول (وان قل) شيب الامة قاله ابن المازي وهذا كله فى
الشابة (و) ترد الامة للبلية والوشش يظهر (يجوده) أى تجبد شعرها بانه على شعوره دم
لظهره من سلاسة لانه من عدم مشروط فيه عرض لان جوده منقولة من بلية الرقيق فى الثمن
(و) ترد الامة فقط (بصهرته) أى صلب لون شعرها الى الحرة فان تظلمه اشترى حين الشراء
ولم تكن بمن شأن من ذلك فيها من اشترى بربقة جسد شعرها قد سدوا أو جعد فانه عيب ترد به
الفسخ أى ان جعد شعرها وكان يرد فى غبار دبه أو الحسن التبيد يكون شعرها أسبط فيبطل على
عزلان الجعد أحسن من السبط ان كانت رائحة لانه غش وتقليد اس وكان عيبا يرفع من ثمنها
(وكونه) أى الرقيق (ردت) لكرامته النفوس ان كان عليا بل (ولو) كان (وخشا) أى سبسا
دنيا الخط الظاهر وجوعه الى المسائل الثلاثة قبله أى الجعوق والاصوبه وكونه ولما (و) يرد
الرقيق (بول) منه (فى فرش) وهو ناغم (فى وقت يشكر) بضم القصبة وسكون النون ولقيه
وهو ناغم ابن عبد السلام وهو الذى ترعرع وقارعه حد الصغير جدا أو اما الصغير جدا فلا يرد به
أن شانه ويرد لتكبيره (ان ثبت) بينة بول فى فرش (عند) الشخص (البائع وال) أى وان لم
يثبت بول فيه عند البائع (حلف) البائع أنه لم يبل عند فى فرش ولا يرد عليه ومحل حلفه (ان
أقرت) بضم الهمز وكسر القاف أى وضعت الذات الرقيقة امانة (عنده) أى المشتري لعل
حل بول فى نومها ام لا وبالت عند الامين والاولى غيرها أى المتبايعين من امرأة امينة أو
رجل امين له زوجة ان كانت امته وقيل خبر المرأة والزوجة من زوجته يبولها قاله ابن حبيب
وصحة ابن رشد وحلف البائع مع أنه صدق فى نفي الصب بل يمين على دعوى المشتري باخبار
الامين غ ولوقال ان تالت عند أمين لكان أمين بول قوله ان أقرت الخ على أنهسما تاتان على
وجوده وعلمه فان اشتقا فى حدونه وقدمه فالقول لى شهده أهل المعرفة بل يمين فان رجعا
قولا أحدهما فالقوله يمين وان شكوا أو علموا فالباع يمين من مثل اقرارها شهادة يمينه يبولها
عند المشتري فى الشامل ووضعت عند من أخبر بذلك أو تظلمه ببلان من قدها يبولوا ابن
معرفة ابن حبيب لا يهلف المتبايع بانه يجبر بدعواه بل حتى تضع يد امرأة أو ذى زوجة يقبل
خبر المرأة والرجل عن زوجته ولواقى المتبايع عن قاطر قدها بالقدم لا فلا بد من رجلين لانهما
شهادة (و) يرد الرقيق (تختص بدور) (بصهرته) بضم القاف أى تشبه (أمة) بالرجل (ان اشترت)

(قوله أنه أي الشاذ (قوله) أي المتابع خبر مقدم (قوله يحرم) يضم ففتح فكسر مثقلا (قوله من المنافع) - إن المار (قوله فيه) أي الرد (قوله إن ثبت) أي العبر (قوله أنه) أي العبر (قوله يحرم) أي الدابة (قوله يتوابعها) أي أربل الدابة (قوله وأغبرها) أي قواها (قوله ولا) أي وإن لم يثبت - عندنا بها ولا يقل أهل المعرفة لا يحدث به - معها وليس بها أثر (قوله حدوثه) أي بعد غيرها (قوله وعاء) أي البائع (قوله ورد) أي المتابع الدابة (قوله إن سبق) أي المتابع (قوله وعاء) (قوله ماعله) أي العار (قوله عنده) ٦٣٦

أي المتابع علم البائع مثارها
عنده (قوله ولا) أي وإن لم
يصدق المتابع دعوا مان
اتهم البائع (قوله رد) أي
المتابع الدابة (قوله حرم)
يفتح الرء (قوله يحرم)
بضمها (قوله حرمنا) يضم
الحاء (قوله حرمنا) بكسر
الراء (قوله حرمنا) بغضها
(قوله حرمنا) بكسر الحاء
(قوله الدابة) بفتح الدال
والباء (قوله ترد) يضم ففتح
مثقلا (قوله الشاذ) بكسر
النون (قوله في مشرتي)
بفتح الراء (قوله) أي
الحرم (قوله الباء) بكسر
الهيم وشدة الموحدة أي
وقت الحرم المتأخر (قوله
وحرمه) أي الشؤد (قوله
وحمل) بضم حاء مخففا (قوله
حمل) بكسر فسكون (قوله
يقصد بها) يضم فسكون
فكسر أي بضمها (قوله
عنه) أي حمل مثلها (قوله
وفي بيته) أي الحيوان الخ
حال (قوله لا) أي الضبط
الخطة لعدم الرد (قوله
وماضيه) أي الضبط (قوله

مطلقا أي عن التقيد بشرط عذارتها (قوله ذكره) أي الفصل المتقدم (قوله ثم تبعه) أي المصنف ابن الحاجب الجليل
(قوله هنا) أي في المختصر على الإطلاق (قوله لأنه) أي ضيق القلب غير المتفاحش (قوله حصر) أي يدل ضيق (قوله لأنه) أي صغر
النسب (قوله عيب) أي ولم ترده لبساره (قوله ونها) أي المدونة (قوله قيد) يضم فكسر مثقلا (قوله ولا) أي وإن نقص الكي
القيمة (قوله ورد) يضم ففتح (قوله) أي الكي

(قوله ان كان) أى الرقيق (قوله بها) أى السرقة (قوله منها) أى السرقة (قوله بها) أى النسيئة (قوله به) أى ما لا يظهر الا بغير
 فى المبيع (قوله وحى) أى الربة وانته لتأنيث خبره (قوله هو) أى قول ابن حبيب (قوله واليه) أى الوفاق حسله ذهب (قوله
 واليه) أى الخلاف حسله ذهب (قوله ان كان) أى المبيع (قوله رد) بضم فكسر أى ٦٢٧ المبيع جواب ان (قوله الان

الجال فى التاميل لا كخف ولم ينقص الثمن وقيل الا ان يخالفون الجسد او يكون متفاسدا
 فى منظره أو كثيرا متفرقا أو فى القروح أو ما ولا فى الوجه وقيل ان كان من البر فلا رده
 بخلاف الروم أى لان عادة البربر الكى لغيره بخلاف الروم فلا يصحكون الالطه (و) لا رد
 الرقيق (نسيئة) له وهو عند بائعه (بسرقة حبس) بضم الحاء وكسر الموحدة الرقيق (فيها) أى
 بسبب تمهينها وأولى ان لم يحبس (ثم ظهرت برأته) أى الرقيق منها يقيوت أن السارق غيره
 قاله ابن ونس أو قول السرقة منه وجدت متاعى عند آخر على وجه السرقة أو غيرها وأعندى
 ومفهوم ظهرت أنه ان لم يظهر برأته بردها وهو كذلك وأولى ان كان مشهورا بالعدا (و) لا
 رد المبيع بظهور (ما) أى عيب باطنى لا يطلع بضم التحتية وفتح اللام (عليه) أى العيب
 (الابتغى) فى ذاته حيوانا كان أو غيره كغش بطن الحيوان (وكسوس الخشب) وقيل
 برده وهو بوايه الدنين وقال ابن حبيب لا يرد به ان كان من اصل الخلقة ورده ان كان عارثا
 كوضعه فى مكان شدى وهل هو وفاق أو أفسده أى الما زدى أو خلاف والبس ذهب ابن ونس
 تأويلان وقيل يقتصر البس (و) فساد باطن (الجوز) هندى وغيره والبندق والتمن (ومر)
 بضم الميم وشدا رأى امرأته (فقاء) يختار ويأخذ بطن هذا هو المشهور فى التاميل وثامها
 ان كان قليلا يمكن اختياره بالضرورة كقضاء بين أو جوزين دون كسر دلا ما كثر الا ان يكون
 كله قاسدا أو أكله وان كان المبيع يسيرا فى كثره فلا رد ولا يظهر أنه ان شرط الرفع
 وجوده مره او غير مستوفى بشرطه او لهادة كالتسريح على الظاهر وان كان خلاف
 قول الام واهل السوفى ردونه اذا وجدوه مره او لا يردى هم وذاك انكار الرد اه قاله
 الخط (ولا قيمة) المشتري فى العيب الذى لا يرد به كسوس الخشب والجوز ومر القمام (ورد) بضم
 الزا وهه الدال (البعض) لظهور عيبه لانه يطلع عليه بدون كسر حال فيه لانه مما يعلم فساد
 قبل كسره فان كسره المشتري ردته مكسورا ويرجع بجميع غنه ان كان بائعه قد دلس والاربع
 عليه بما بين قيمته ان كانت قيمة يوم يبعه بعد كسره والاربع بضمه كله وهذا اذا كسره
 بضره بعه وان كسره بعد ايام فلا رده لانه لا يردى افسد عند البائع ام عند المشتري وافقه
 اعلم (ولا رد للبعض بسبب وجود عيب قل يدار) الخط عيب الدار ثلاثة اقسام يسير لا ينقص
 غنها فلا رده ولا يرجع بضمه كسقوط شرافة وخلع بلاطة وخضر يستغرق معظم غنها ويضئ
 منه سقوطها فنرده ومتوسط بينهما لا يرد به ويرجع عليه من الثمن كصدح حائط والظاهر ان
 المستغنى أراد المتوسط ويسل ويرجع بضمه باسقاط قيمة الى ضمير المبيع كائى اكثر التسعير بربه
 عليه ام غناى ويعلم منه علم الرد باليسر بالاولى فى التاميل واقتصر سقوط شرافة ونحوها
 واستغنى فى حمل جذوع أو جذار الا ان يشتري اربع جذرات ويرجع بضمه كاستغنى اقلها
 وترد العروض بالمبيع اليسير وقيل كالدور اه وقيل ان الدور يرد باليسير والرقع على
 المشهور بين الدور وغيره ان اليسير فيها لا يعيب الاموضع ويبلغ ويؤلف بحيث لا يبق شئ منه

(قوله أو جدار) عطف على محل أو جدار (قوله أربع جذرات) أى جعلها (قوله اقلها) أى الدار (قوله وترد) بضم (قوله
 فيها) أى الدور (قوله يسلم) بفتح اللام (قوله منه) أى العيب

(قوله وانما) أي الدور عطف على ان البسر (قوله رد) يضم الراء أي العطار (قوله وان الدور) عطف على ان البسر (قوله رد) يضم فتع (قوله سائ) أي باقي (قوله في العيوب) صلة رد (قوله ومعه) أي ابن دق (قوله وعادونه) أي العظيم (قوله حكم الرد) مقول اجاب واذا ضاقه للبيان (قوله وتخصيصه) أي حكم الرد (قوله في الدور) صلة تخصيص (قوله المؤلف) بضم الميم (قوله الحكيم) بان الامير المؤمنين (قوله رواية) مقول نقل (قوله ومن وجد الخ) مقول رواية (قوله يخرج) أي انظر في البسر (قوله في القطع) أي تفصيل الثوب (قوله ونحوه) أي انظر في البسر الذي يخرج في القطع (قوله من العيوب) بان لنحوه (قوله وضع) يضم فكسر أي اسقط (قوله قد العيب) ٦٣٨ أي من الثمن (قوله نقله) أي ابن سهل (قوله انحصار الكبير) أي ابن عبد

الحكيم (قوله لا رد) يضم
فتع أي المبيع أو بالعكس
أي المشتري (قوله وعارض)
عطف على حاقته (قوله من
ابن رزق) أي هو ما في
الانحصار (قوله تناولوا) حال
من عارض (قوله عليه)
أي ما نقله من ابن رزق
(قوله محض) حال من عارض
او من ضيعه في تناول (قوله
له) أي ما نقله من ابن رزق
(قوله بفتح) مقولها أي
قوله لا دور في المقدم (قوله
وقتل) عطف على مقدم
(قوله ولسه) أي نقل
الاكثر له قال (قوله لغو)
خبر يسر (قوله معظه)
أي الثمن (قوله يثبت به
الرد) خبر خطر (قوله يرجع
بجانب الخ) خبر متوسط (قوله
من الثمن) بان لنحوه (قوله
انها) أي اذا اراد (قوله به)
أي صدع الجدار (قوله وبه)
أي علم رد هابه (قوله صرح
قوله وهو) أي علم رد هابه
به (قوله تناولوا) أي عبد
الحق وموافقه (قوله انه) أي الشان (قوله ان خشي) يضم فكسر (قوله فيه) أي الحائط (قوله انه) أي الشان في
(قوله يجيب) أي يثبت (قوله اذا كان) أي هدم الحائط (قوله) أي المشتري (قوله بانه) أي الحائط صلة استدلال (قوله) أي
المشتري (قوله به) أي الحائط (قوله لغو) بضم اللام (قوله واستحقاقه) (قوله بانه) أي المشتري الخ صلة فرق
(قوله عليه) أي المشتري (قوله لا خنده) أي المشتري (قوله ونحوها) أي المودنة (قوله وشبهه) أي الصدع عطف عليه (قوله منته) أي
الصدع (قوله رد) أي الشان (قوله به) أي الصدع (قوله والا) أي وان لم يحتمل هدم الدار به

في
(قوله يجيب) أي يثبت (قوله اذا كان) أي هدم الحائط (قوله) أي المشتري (قوله بانه) أي الحائط صلة استدلال (قوله) أي
المشتري (قوله به) أي الحائط (قوله لغو) بضم اللام (قوله واستحقاقه) (قوله بانه) أي المشتري الخ صلة فرق
(قوله عليه) أي المشتري (قوله لا خنده) أي المشتري (قوله ونحوها) أي المودنة (قوله وشبهه) أي الصدع عطف عليه (قوله منته) أي
الصدع (قوله رد) أي الشان (قوله به) أي الصدع (قوله والا) أي وان لم يحتمل هدم الدار به

(قوله انه) أى الشأن (قوله لو خيفت على الحائط) أى الانتهاء بصدقه (قوله يه) أى عدم ردها به مسئلة صريح (قوله ودر) أى عدم ردها به (قوله الكتاب) أى المدونة (قوله لها) أى المدونة (قوله قولها) أى المدونة (قوله فان كان) أى الصدع (قوله منه) أى الصدع (قوله ودر) بضم فكسر (قوله منه) أى الصدع (قوله سقوطها) أى الدار (قوله فله) أى المشتري (قوله اختصارها) أى المدونة من إضافة المصدر للمفعول (قوله أبو سعيد) فاعل اختصار ٦٢٩ (قوله لان قطعها) أى المدونة لان قطعها

نقشب (قوله قول ابن عبد الرحمن) فاعل قول كذا (قوله تفسير) خبر قول محمد (قوله لها) أى المدونة (قوله يه) أى صدع الحائط (قوله ان كان) أى صدع الحائط (قوله يه) أى قطع المنفعة (قوله جواز) أى عطف (قوله الخاص على العام) أى قوله (قوله) تنزل عتبة هطنا (قوله جواز) أى قوله (قوله) أى على (قوله) أى جعل الحلاوة (قوله) على خاص على عام (قوله منه) أى قطع المنفعة (قوله اساسها) أى الدار (قوله كبير) خبر فساد الاول وما عطف عليه (قوله انه) أى سوء الجار (قوله انه) أى سوء الجار (قوله هو) أى صفات الدار (قوله) أى قوله والصواب انه ليس المكتوب به حال (قوله ترد) بضم الشا (قوله اراد) أى الدار (قوله ترد) أى سوء (قوله ترد) أى الجار (قوله ترد) أى (قوله وقال غيره) أى ان (قوله ترد) أى سوء

في التوضيح وظاهر قوله ان كان يخاف على الدار انه لو خيف على الحائط فلا ترد به وبه صرح الشئى وعبارة وهو ظاهر الكتاب الخط وانظر ما نسبته ابن الحاجب لها مع قوله ما ومن ابتاع دارا فوجدها مسددا فان كان يخاف منه سقوط الحدار فليرد والا فلا اه والله اعلم ابن عرفة وفيه ان وجدها ارسدع يخاف منه سقوطها فله الرد والا فلا ونعقب عبد الحق اختصارها أبو سعيد يخاف منه سقوط الحدار لان قطعها يخاف منه سقوطها قلت اختصارها الشيخ على قطعها وفيه ترك التعقب قول ابن عبد الرحمن قول محمد ان لم يخف على الدارين الصدع الهدم غير البائع ما تقع من غيرها تفسيرها ولو خيف من صدع الحائط هدمه ففي رد الدار به ثالثا ان كان يقعها كثيرا وصدع الحدار الذي لا يخاف عليه السقوط منه متوسط في كل حال (الان يكون) الحدار بالصدع (واوجهها) أى الحائط المواجبه له اخيل الحدار وهو الذي فيه بابها ونقص عنها ثلثة اورد به على الخلاف المتقدم فترديه ولا تعلق له (او) أى ترد الدار (يقطع) أى عدم (منفعة) من منافعتها كذا في كثر النسخ بصفة المصدر المضاعف لقاعله ووقع في بعض بقطع المنشأة تحت بصفة مضارع معطوف على يكون وفاعله ضمير الجار (كل بئر) أى الدار حال كونها (يحمل) المأمورى (الحلاوة) يقتبل لقطع المنفعة على النسخة الاولى ولشبهه في الرد على النسخة الثانية وفي بعض النسخ او لم يترها الخ او العاطقة على قطع عطف خاص على عام على جوازها واولعه في التوضيح منه وفي الشامل ونسب اداساسها او غير ما لها او ملحوتها يحمل المذنبه او تفرق في قواعدها ونسب احقره رعاها كثير الوان في التبع ولو في السرير وكثرة الفل عيب وفي سوء الجار خلاف والصواب انه ليس عيب لانه ليس براسم الى احوالها المذنب الى فيه نظر والخلاف الذي أشار به حكاه في العرائر ان الموازن وسوء الجار المكتوب عيب ترد به ان لم يردم وقال غيره ليس عيب في البيع وقال أبو صالح الحارثي سمعت مالك بن كزى الله تعالى عنه يقول ترد الدارين سوء الجيران ولبات الامن هذا الطريق المذنب الى مع ابن القاسم مالك بن كزى الله تعالى عنها يقول اللهم اني اعوذ بك من الجوار سوء في دارا فامة ابن رشد الحقته الجار سوء عظيمة وقد روى عن مالك بن كزى الله تعالى عنه رد الدارين سوء الجار وبن اشترى دارا فوجد جارا يترس منه فتردها اسقى من كثرى دارا فوجد جارا يترس منه فتردها فذلك عيب ترد به الوان في الشؤم والجان نظر والذى اختاره ابن عرفة انه ليس بسبب والصواب انهما عيب لان النقص بذكرهما ما قطعنا ولكن الدارين ما تاليا واختاره البرقي ابن عبد الغفور حتى عن جماعة من اصحابنا ان كفة القمل في الثياب عيب فروا كانت او سوفا او كانا (وان قالت) الامة لمشترى (ا) ما مستولة بضم الميم وفتح الالام لباى أى أم ولد واولى الجار (قوله ترد) بضم فتح (قوله ولبات) أى يروعن ما لترضى الله تعالى عنه مدها من سوء الجار (قوله ترد) بضم فكسر (قوله بشرى) أى مسكر (قوله وفي الشؤم) أى الدار ان تقام كما كتبها او موت حاله أو مة سقوط باعه او فاقته (قوله الجار) أى اذا هم ساكنها (قوله نظر) أى فى كونه عيبا ترد به أم لا (قوله انها) أى شؤمها واذى جانها (قوله ولا تسكن) بضم فسكون ففتح (قوله واختاره) أى كونه عيبا ترد به (قوله حتى) بضم فكسر (قوله اول) بضم الفهم

وقوله وكذا أي الأمانة في ادعوا الحرية عيب تردده (قوله قهولما) أي الاتي والذكر (قوله ذلك) أي أنا ولم ولد أسوة (قوله قبل البيع) صلة قوله (قوله وروند) أي البيع (قوله وها) أي الأمانة والعدل الخصال (قوله ما ولد) أي أسوة (قوله على المشتري) صلة (قوله لستاهما) أي الأمانة (قوله لا كنب) أي في دعواها لأنها لم ولد أسوة (قوله لانه) أي قوله أنا ولم ولد أسوة (قوله انه) أي قوله أنا لم ولد أسوة (قوله هذه التركة) أي دعوى الأمانة (قوله في كونها عيبا تردده) قوله ولوعلى) يضم العين (قوله كنبهما) أي الأمانة والعدل في دعواهما ٦٤٠ فيهما ما بلغه (قوله فانه) أي قوله ما لم ولد كور (قوله تعرض) أي في القدس

(قوله ربه) بكسر فسكون
 أى موضع ذمه ومجسه
 (قوله لها) أى الحرة (قوله
 لخص) بضم فسكون (قوله
 أن احب) أى المتابع (قوله
 لأنه) أى قوله أنحر (قوله
 فلو قال) أى المصنف (قوله
 وأما) بفتح القين المجعلة
 لا يستعمل (قوله قوله) أى
 الرقيق (قوله قوله) أى
 المشترى (قوله) أى قوله
 أنحر (قوله أن قاله) أى
 مر (قوله وبه) بفتح
 مة فتلاى قوله أنحر (قوله
 مطابقا) أى سواء قاله هو
 في ضمان أده أو مشترى به
 (قوله لعظم عها الخ)
 صله تاقح (قوله عيها
 الخ) عطف على تأخير (قوله
 لأنه) أى التصر بؤذ كره
 لتدكر خبره (قوله فلى)
 بكسر فسكون فكسر مقفلا
 عن ما فسره بكسر نسبة
 هي من كسبه لغت فلى
 (قوله الخ) أى قال (قوله
 العمد) قال فعل المضاف

المثل

(قوله والثاني) أي الفروغ التي (قوله لهم) يقتضيات عتقنا أي اطعمهم (قوله ومن الأول) أي الفروغ التي (قوله كالأتن) بضم
 الهمز والمثناة جمع أتان (قوله تسليه) أي من المالكية (قوله بها) أي التصرية (قوله المصري) بضم فتح مثقلا (قوله كان) أي
 المبيع (قوله لا يبل) أي تكرر الخبز (قوله وهو) أي اتحاد الصاع مع تكرار الخبز (قوله لا يصير) بضم فتح مثقلا (قوله
 فمن ابتاعها) أي فوجدها مصراة (قوله فهو) أي مبتاعها (قوله النظرين) أي أمسا كما بينهما وورد ما (قوله امسكها) أي بينهما
 (قوله به) أي حديث المصراة أي من حيث رد الصاع (قوله لأنه) أي حديث المصراة ٦٤١ أو الشان (قوله منه) أي حديث

المصراة (قوله لخارج
 بالضم) أي المختص عدم
 رد الصاع (قوله يقتضي به
 على العام) أي يخصه
 فخصص حديث الخارج
 بالضم بغير المصراة (قوله
 أذا رد) أي المبيع المبيع
 (قوله لغوليتها) أي عدم
 اعتبار نفوقه بمبتاعها إلا
 عوض لأنه خارج وأخرج
 بالضم (قوله به) أي ليتها
 (قوله سمع القرئين) أي
 أنشأ وبأنه راجع لغفر
 ليتها (قوله والمشهور)
 راجع رد الصاع به (قوله
 بناء على نسخ الخ) راجع
 لغوليتها (قوله وتخصمه)
 أي حديث الخرج بالضم
 (قوله به) أي حديث المصراة
 (قوله لأن حديث المصراة)
 أنه تخصصه حديث
 الخرج بالضم وهذا
 راجع رد الصاع به (قوله
 ضعف) يقتضيات مثقلا
 (قوله فربواحد) قائل
 ضعف (قوله ولو كثر)
 أي الذين (قوله ان اشتك

المثل أو القية بوضع هاءها والثاني كن لهم شخصه أصدق رمضان بعد القبر ومساائل التدلّيس
 وصيغ الثوب القديم وتلطيح ثوب عبد جدد وشقوذون الأول ساقى مسائل اجوبة القرويين
 في المقاتل بيع مملوكة لأن له ثقة وملي فوجدها مثقلا فذلك فلا يفرم شبا إلا أن يفره وهو
 يعلم به المالكى لو كانت التصرية في غير الأتنام كالأتن والأدماة فلم يمتنع مقال لأن زيادة
 ليتها تدق في غنى التعذير وله هاهنا الشافعية وجب تسليه ابن زرقون عن الخياط التصرية في
 الأدماة كالأتنام وقال بعض اصحابنا لا ترد الامتيا وشبه في الكون كالشرط فقال كتلطيح
 ثوب عبد جدد) أو جعل دواقر لم يلدن فعله السيد وأمر به (فبرده) أي المشتري المبيع
 المصري كان من التمام لا (صاع) أي معة ان كان من التمام وظاهر اتحاد الصاع ولو تكرر
 الخبز حيث لا يدل على الرضا لقوله لا يجرز وهو ظاهر قوله وتعد بعد هاءه وليس له الصاع
 ما في الصحيح من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا الأبل والغنم في ابتاعها فهو
 جبر للنظرين بعد أن يجلها ان رضاها امسكها وان مضطهدا رداها صاع من غر وقال اشهب
 لأن أخذ به لأنه لقيها ما هو أثبت منه وهو الخراج بالضم ابن يونس حديث الخراج بالضم
 عام وحديث المصراة خاص والخاص يقتضي به على العام ابن حنبل إذا رد التصرية في لغوليتها
 وردد صاع به لسماع القرئين والمشهور بناء على نسخ حديث المصراة يحدث الخراج بالضم
 وتخصمه به الباجي لأن حديث المصراة أصح قلت ضعف حديث الخراج بالضم خبر واحد
 ٨١ وذكر ابن حنبل أن حديث المصراة أصح وأنت بشرط الصاع كونه (من غالب القوت) لاهل
 بلد المشتري عوضا عن الذين حله ولو كثر جدا أو قل جدا ان اختلف قوتهم كخطة وقتر
 وأردو بن حنبل هذا مذهب المدونة الباجي وهو المذهب وقيل يتعين رد القوت قول الامام مالك
 رضي الله تعالى عنه في خبر لا تصروا الأبل والغنم الخ هذا حديث حشيم ليس لاحد فيه رأي ولذا
 صدر به ابن شاس وابن الحاجب واجيب المشهور بأنه اقتصار على غالب قوت المدينة إذا فالت
 وتصروا بضم أوله وفتح ثمانية والأبل مفعول ههنا رواية المتقنين قاله عياض والابن من صرعى
 بياضا كما قال الله تعالى فلا تزكوا أنفسكم والرواية بفتح أوله وضم ثمانية وصدر بها النووي
 من صرعى لثا وروى أي أنه بالضمة الأول وفتح الأبل بالنسبة عن القائل من صرثا أيضا ولو
 كان غالب قوتهم الخ فالظاهر رد صاع من لبن غيرها وان لم يكن في القوت غالب فقال الساطي
 بفتح صاعا ما هو قس من الوسط (وحم) بفتح فضم (ردا لبن) الذي حلب من المصراة لأن
 لأنه بيع لطعام المعاوضة قبل قبضه لوجوب رد الصاع عوضا عن اللبن وهذا يفيد حرمة رد غير اللبن
 من نقد أو عرض أو لاوى وان قصر على اللبن بفتح وهم جواز رد الأصل ان رد على البايع عين

٨١ منح في قوتهم شرط في كونه من غالب قوتهم (قوله متبوع) بفتح الموحدة (قوله لسدد)
 يقتضيات مثقلا (قوله به) أي تعين القتر (قوله به) أي الحديث (قوله هو) بضم فكسر (قوله لأنه) أي رد اللبن (قوله لطعام
 المعاوضة) أي الصاع (قوله لوجوب رد الصاع الخ) أنه ليس طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله هذا) أي التعليق يبيع طعام
 المعاوضة قبل قبضه (قوله من نقد الخ) بيان أنه غير (قوله بالأولى) بفتح الهمز (قوله إذا الأصل الخ) أنه لو لم يجرز

(قوله انه ان رد المصر (الخ) عطف على حرمه (الخ) قوله وانه يحرم (الخ) عطف على حرمه
والضمان لثلاث (قوله وهو) أى المشتري (الخ) حال (قوله ما ذكر) أى وجبت عليها (قوله حلفه) أى بمشايها (قوله ثلاث) أى
الضمان (قوله يشهد) بضم فسكون فكسر (قوله بذلك) أى ما كمالا اختيارها (قوله قبل) صلة يشهد (قوله تحلف) بضم
تحتفت مثلاً (قوله من شره) ٦٤٢ بيان (قوله وقيد) أى اعتباراً بالشروط (قوله والام) أى وان نقص حلها عن حبل

مثلاً (قوله فيها) أى
الدونة (قوله ابان) بكسر
الهمزة وشدة الموحدة (قوله
ولم يذكر) أى البائع (قوله
فيها) أى الشاة (قوله انما
هي) أى الرقبة (قوله
والبايع يعلم (الخ) حال (قوله
وكفه) أى ما تحلب عن
المبتاع (قوله لو لم يكن)
أى البائع (قوله ذلك) أى
ما تحلب (قوله وكذلك)
أى الشاة في تحليبها (قوله
من يقر وابل) بيان لما
قوله ولو باعها) أى الشاة
في غير ابانها فمضى ابان
الحلاب (قوله فكان)
أى كبر الضرع (قوله)
أى المشتري (قوله) أى
كون كضرعها الحلاب (قوله
ولم يعلم) أى البائع المشتري
(قوله) أى المشتري
(قوله لانه) أى البائع (قوله)
ولو كان أى بيعها (قوله)
ما لم يعلم أى المشتري (قوله)
ان علم البائع حلها) أى
وكفه من المبتاع (قوله)
ان يعلم) أى قد علم ما تحلب
(قوله كلاهما) أى الدونة

(قوله والجواهر) عطف على كلاهما (قوله كلامه) أى ابن الحلاب (قوله تعيد الظن) اضافته لبيان (قوله) عبد
قتبه) أى ابن الحلاب (قوله من شره) بيان (قوله فيها) أى مسئلة الشروط (قوله قدما) أى مسئلة الشروط (قوله
بذلك) أى كونها تحلب أم لا (قوله من تقدم) أى من وجب (قوله خلافة) أى التيسير بذلك (قوله على ذلك) أى
اطلاقها وعدم تعيدها بذلك

(قوله قال أي من وجع
قوله بعد حلها) صلة
الردية (قوله وهو) أي
تعدده بتعدد ما (قوله عليه)
أي تعدده بتعدد ما (قوله
وهو) أي كقوله الذين ذكره
لتدكير خبره (قوله لنيل)
اضافته لبيان (قوله عليه)
أي كونهما قولين (قوله
قال) أي الشخص (قوله
وطائفة) أي جماعة من
أهل المذهب عطف على
المازوي (قوله بجملة) أي
ما في الموازنة (قوله وعليه)
أي الوفاق (قوله وهذا)
أي كون الحلية اليوم (قوله
وهو) أي كونها اليوم
(قوله ذلك) أي مقدار
حلها المتعارف لها (قوله
وقال) أي بعض (قوله
من ذكر ثلاثة أيام) بيان
لما (قوله وجعلها) أي الأيام
الثلاثة (قوله وهو) أي
ما يختبر به (قوله فكان)
يفتح الهمز ويشد النون
(قوله وعليه) أي اعتبار
الحليات (قوله فينتبه) أي
المتنبه (قوله فله) أي
المتنبه (قوله بساغ) أي
معها مدة (قوله ويحله) أي
وان حلها فائدة الخ (قوله
فيه) أي زمن انصمام

عبد السلام وقال أشبه رد هافي الوجهن لانه عيب والعلم وعلمه انما ينظر ان حكم
التعليل اه فابن العيب اذا كانت حليتها حلها امها اه ونقله الثاني واقره أقول فله نظر
فان قول المدونة حلها يصح في أن الشروط في حل كثره اللين وكذا قولها فان كانت الرغبة فيها
انما هي في اللين وكذا أقول الجواهر لولن غزارة اللين انما اذا التاخر رجوع قوله الا ان يعلم البائع
الحل له والمشببه به وتقيده من وجع يحلها حلها مثلها نظاها لا ينبغي التوقف فيه لان نقصه عن
حلها امها العيب الصلة السلامة منه فعد به دون اعتبار الشروط الثلاثة كما قالوا فله اعلم
(ولا) يجب رد صاع ان رد المصرا بعد حلها (د) عيب (غير عيب) التصرية على الاحسن عند
التوسل من الخلاف وروي اشبه رد صاعا ما لانه يصدق عليه انه رد مصرا (وتعده)
الصاع (بتعدد ما) أي المصرا المردود والتصرية بعد حلها (على المختار) عند التمسح
(والا يرجع) عند ابن نونس من الخلاف والظاهر عند ابن رشد وهو قول ابن السكات ابن زرقون
وليس عليه الجمل وقال الأكثر يكتسب صاع واحد لجمعها اذا غايه ما يفيد التعدد كثره اللين وهو
غير منظور اليه بدليل اتحاد الصاع في الشاؤم غير هاهو محل الخلاف في المشترا بعد واحد فان
تعدد العقد بتعدد الصاع بعد هاهو اتفاقا (وان حلت) يضم الحاء المهملة وكسر اللام المصرا
حلية فائنة فان حصل المشتري (الاختبار) بالموحدة لتعدد ليتها (ب) الحلية (الثانية فهو) أي
حلها ثالثة (رضاه) نديس لمردها (وفي الموازنة) أي المشتري (ذلك) أي رد هاهو بعد الحلية
الثالثة بعد حلها انه ما رضىها (وفي كونه) أي ما في الموازنة (خلاف) ما في المدونة فله ما قولنا
وعليه المازوي والذهبي قال وفي الموازنة احسن وطائفة أو فاقا بجملة على ما اذا حصل
الاختبار بالثانية وعليه الصلح (تأويلان) (تنبهات) ه الاول عجم المراد بالحلية اليوم وهذا
ظاهر كلام من ملئ وهو غير ظاهر لظرافته لكلام أهل المذهب في المدونة اذا حلها المشتري
مرة لم يتبين ذلك فاذا حلها الثانية وفي الجواهر متى يحلها ثالثة فاذا احتلها الثالثة وفي ابن
هرة وفي الحلية الثانية ناقصة عن ابن التصرية لمردها فان حلها ثالثة وكذا في عبارات أهل
المذهب ولم أر من هربا لايام وقال عياض في اكمال ظاهر المدونة ان الحلية الثانية لا تمنع الرد
لان ما لا كراهي الله تعالى عنه لم يأخذ بثلاثة أيام اذ لم تكن في ردوا يتعلم لكن هو معنى الثلاث
حليات ونقله الابن واقره وقال في تنبيهاته لم يأخذ ما لا كراهي الله تعالى عنه جماع في الحديث عن
ذكر ثلاثة أيام اذ لم تكن هذه الا يفتقد ردوا به وجعلها الخالقون أصلا في أجل الثمان ومائة
رضي الله تعالى عنه لم ير له أجل بعد ردوا الا بقدر ما يقتضيه وهو يختلف بأقواصها
وقد تكون الثلاثة الأيام في هذا الحديث المراد بها ثلاث حليات وهو بما يقتضيه المصرا
اه فكان من وجع ومن معه غاب عنهم هذا كله الباني بعض شيوختا وعليه فلا بد ان يقبل الحل
الاعتدال بكثره وشبهه مثلاله الثاني ابن عاشر اذا تأملت كلام المستفت والمدة وما فيها من
التفصيل وجدتها لتقبل لتأويل التصريح بها بالتفصيل وتبين ان التأويلين في كلام الموازنة
لا في كلام المدونة على خلاف اصطلاحه والله تعالى أعلم به الثالث محل قوله وان حلت ثالثة
الخ اذا حلت بغير المشتري وما اذا حلت في شيته فله رد هاهو اذا قدم ولو حلت مرارا بساغ
فقط وماذا درج البهتان نقله ابن عرفة عن ابن عجزو ويحله في حلها في غير زمن انصمام

(قوله وان كثر) أى حيا فيه (قوله فيه) أى ضمن الخصام (قوله لتوفيقه فيه) أى المدين صله ببيع (قوله وان ثمانين) عطف على مدين (قوله فتمت) أى المبيع (قوله بينهم) أى الغائمين (قوله وصيته) أى الميت (قوله وعلى اعتبار بيع الميراث) أى ما لعامان الرد بعيب قدح (قوله له) أى الميراث (قوله ووما بيع) أى او كونه ما بيع منه لقضامين وما بيع منه لخصمه على الوثقة (قوله انه) أى البيان (قوله فى الوارث) أى بعه (قوله الرقيق) مقعول ببيع المضاف لقضائه (قوله فى الديون) صله ببيع (قوله ببيع برامة) خبر ببيع (قوله وان لم يشترط) أى السلطان ٦٤٤ الخ بالغة (قوله وكذا) أى ببيع السلطان فى بيع برامة (قوله فى الرقيق) صله برامة (قوله اذا ذكر) أى

لحيا فيه لا يمنع رد هوان كثر لان الغلة فيه للمشتري (ومنع منه) أى رد المبيع بعينه القديم (بيع حاكم) على مدين مقسلا وميتا وانما ثبت لتوفيقه فيه وانما ثبت لخصمه بينهم (و) ببيع (وارث) لقضامين على مودته الميتا وتقيده وصيته ومقعول ببيع المضاف لقضائه (قوله رقيقا) وقوله (نقط) راجع لحاكم ووارث أى لا غيرها والرقيق أى لا غيره ابن عرفة وعلى اعتبار بيع الميراث فى كونه ما بيع منه لقضامين فقط او وما بيع من قسم الوثقة قولان للبايى وبما ضمن غيره (بين) يقتضى شقلا (انه) أى الرقيق (ارث) البنائى ظاهره أى شرطى الوارث فقط كالمدونة وقضاهو ببيع السلطان الرقيق فى الديون والغنم وغيره ببيع برامة وان لم يشترط البرامة وكذا ببيع الميراث فى الرقيق اذا ذكر انه ميراث وان لم يذكر البرامة اه فظاهره ان ببيع الحاكم ببيع برامة مطلقا وان لم يعلم المشتري انه حاكم بخلاف ببيع الوارث وقرى بينهم ما بان الحاكم لا يصدق فى كونه يعكس على حل المصنف على هذا قوله بعد وخبر مشترطه غيرهما اذا ثبت للمشتري من الحاكم الضعيف عند جهله انه حاكم نالوا رادنا اخرها قال وخبر مشترط لم يعلم وكان خاصا بالوارث وبقي قوله ومنع منه ببيع حاكم على اطلاقه ولما حل ق وغيره كلامه على قول ابن المواز ونسبه قال ما لك رضى الله تعالى عنه ببيع الميراث وببيع السلطان ببيع برامة الا ان يكون المشتري لم يعلم انه بيع ميراث او سلطان فغير بين ان يرد او يجبس بلاعهذا بين وقس هذا احسن من قول ابن حبيب انه ببيع برامة وان لم يذكر متوليه انه ببيع ميراث او مقسلا اه فهذا هو الذى اعقده المصنف بدليل قوله فلنه غيرهما وبه تبين لك ان قول المصنف بين انه ارث مراده ما يشعل حقيقة البيان وحصول العلم له مشتري من غيرهما اذا لم يحصل العلم وعلمه المدارك صرح به فى التنبيهات وان هذا القيد يحذف من الاول لدلالة الثانى عليه وانه لا فرق بين الحاكم وغيره فحاله عليه تمت هو الصواب ورد ببيع عليه غير صواب (تنبيهات) الاول شرط كون ببيع الحاكم والوارث ببيع برامة عدم علم الحاكم والوارث العيب فان علمه وكتمه فليس ببيع ببيع برامة لانه تليس الثانى مفهومه رقيقا فقط ان يبيعهما غير من عرض ودابة تليس ببيع برامة ولو شرط فلا يقع شرطه والمشتري يرد بعيبه القديم اذا ظهره الثالث ابن عابد السلام على البرامة التزام المشتري فى عقد البيع للبايع انه لا يطالب بشئ من بسبب عيوب المبيع التى لم يعلمها قديمة كانت او مشكوكا فيها وقال ابن عرفة البرامة ترك القيد بعيب قديم (وشير)

برامة (قوله اذا ذكر) أى الوارث (قوله انه) أى المبيع (قوله وان لم يذكر) أى بشرط الوارث (قوله مطلقا) أى من تقيده بدكره انه ميراث (قوله انه) أى البايع (قوله فرق) بضم فسكس محققا (قوله بينهم) أى الحاكم والوارث (قوله هذا) أى ان البيان شرط فى بيع الوارث لا الحاكم (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونسبته (قوله اذا ثبت الخ) صله على هذا قوله بعد الخ (قوله جهله) أى المشتري (قوله انه) أى بايع الرقيق (قوله فلواراد) أى المصنف (قوله غلظها) أى المدونة (قوله وكان) أى وخبر مشترك لم يعلم (قوله على اطلاقه) أى من تقصده يعلم المشتري انه حاكم (قوله ولذا) أى قوله وخبر مشتركه غيرهما صله (قوله له) أى

المصنف (قوله ونسبه) أى ابن المواز (قوله فغير) أى المشتري (قوله ان يرد) بفتح فضم أى المشتري المبيع (قوله بضم هذا) أى تمصيل بالمرضى الله تعالى عنه فى بيع الحاكم والوارث (قوله انه) أى ببيع الحاكم والوارث (قوله متوليه) أى البيع (قوله فهذا) أى التفصيل فيما (قوله وبه) أى قوله فلنه غيرهما صله (قوله حقيقة) قوله من غيرهما أى الحاكم والوارث (قوله عليه) أى العلم بما (قوله وان هذا القيد) أى بين الخ عطف على ان قول المصنف الخ (قوله الاول) أى الحاكم (قوله انه) أى الشان الخ عطف على ان قول المصنف (قوله ولو شرطه) أى البرامة الحاكم او الوارث (قوله فى عقد البيع) صله التزام قوله للبايع صله التزام (قوله انه) أى للمشتري (قوله لم يعلمها) أى البايع عيوب المبيع

(قوله في الرد) صلته خير (قوله وان لم يظهر له) اي المشتري المبالغة (قوله صوابه) اي ظنه غيرهما (قوله عن ابن المواز) اي قوله قال مالك رضي الله تعالى عنه مع ابي الميثان وسبع الساطان يعبر امانة الان يكون المشتري بدهم الله مع ميراث او سلطان فخير (قوله وتمتعه) اي المشتري (قوله بوجهلها) اي الحاكم والوارث (قوله وهو) اي قول ابن حبيب ٦٤٥ (قوله به) اي العيب (قوله ان

الثان سله متعقبا (قوله مرد) اى المشتري الرقيق المسمى بمرأه (قوله عاظم) اى البائع اى خلافاً لقوله بين الظاهر والمشتى (قوله) على الثانى) اى الحق على قى المطلق (قوله اعلامه) اى المشتري (قوله فى) اى العيب (قوله ان كان) اى العيب (قوله منه) اى العيب المتفق (قوله ما نذكره) اى البائع العيب الباطن (قوله ما جاءه) (قوله فان جردوا له) (قوله) مفهوم هو ليصله (قوله) وقه) اى الرقيق الخ سطر (قوله فلا يكتفى) جواب ان اجاز (قوله فلا زنته) اى بعض المعاصى من (قوله انه) اى قوله سابق

(قوله يسرق) يضم الياء ونسخ الراء (قوله موات) اى نقص المعاصرين (قوله ولم يرجع) اى المعاصر عن قوله (قوله ما قاله) اى
 الباطل (قوله لا يشك) يضم فتح (قوله وكأنه) ينسخ الهمز ويشد النون اى الباطل (قوله في ذلك) اى ما قاله الباطل (قوله
 فيه) اى ما قاله الباطل (قوله ونصبا) اى المدونة (قوله فان كانت) اى دبراته (قوله منغلة) يضم الميم ونسخ النون وكسر
 السين المججمة منغلة اى مدودة ٦٤٦ (قوله مثل العوالي) اى فى القرب من مدينة التي صلى الله عليه وسلم

فيستغنى يسرق عادة لان ظهر انه ثيب اوراق من ذلك بالعظيم الذى لا يحيط بالبال فلا يسد
 ومات ولم يرجع وأتلاق على قول لم يرجع عنه اه اخط ما قاله هو الظاهر الذى لا يشك فيه
 وكأنه لم ينفذ على نفس صريح في ذلك وكلام المدونة والنوادر كالصريح فيه ونصها من باع
 بعرا فغيره من دبراته فان كانت منغلة مستغلة لم يبرأ وان اراد اياها حتى يذك كرافها من نفس
 وغيره وكذا ان تبرا في جلد من سرقة أو باق والمتابع ظن اباي له اولى مثل العوالي أو سرقة
 رخيص فيوجد ثيب او باق الى مثل مصر والشام فلا يبرأ حتى يبين امره اه فقهره انه
 لو وجد باق له اوى يسرق رخيصا يبرى في النوادر من الواضحة قال مالك رضى الله تعالى عنه
 وحمايه ومن تبرأ من عيب منه فاحش ومنه شريف فلا يبرأ من فاحشه حتى يصف نقاشه
 من ذلك الا باق والسرة أو البرة بالبعد ومنه من تبرأ من كى أو آثار بالجد أدون عيوب
 فخرج من جدمه ناحة في ذلك كله له ردو ذلك سائر العيوب وذكره ابن القاسم في كتاب
 محمد اه ونسخه نواذرا من صوب النسخ فان كانت مختلفة ومنها المتفاحش لم يبرأ حتى
 يذ كراى عيب الامم اليسيرة يبرأ اه وان ابقى يقطع شغل العيوب كلها كسيرة وليس له
 وهو يبرأ من عيبه كايه كعظماء في رقة وسكرافى فلا ينفعه هذا حتى ينفقها من كثر
 في برائه ذ كراى العيوب يبرأ من الأمان عيب يبرأ به ياد ونفقة عليه والا فلا رد ان شله اه
 (و) منع من الرد (زواله) اى العيب بعد البيع وقبل القيام به (الا عيبا) (محمل العود) ينسخ
 العين الملهة وسكون الواو اى الرجوع بعد زواله كبول بقرش في وقت شكر وسلسل بول
 وسعال ممرط واستحاضة ونزول دم من قبل ذ كرويا من عين ونزول ما مستور ويزدام ويرض
 حيث قال أهل المعرفة انه به ودان زواله ولو قبل البيع لانتفع الرد لقول ابن حبيب على
 المانع ان يبين حصول البول في القرش وان انقطع لان عودته لا تؤمن وان الموازين القاسم
 وان انقطع البول عن الجارية فلا يمسحها حتى يبين لانه لا تؤمن عودته وكذلك الخمول فهو
 عيب ترد به وقال أشهب في البول فاذا انقطع انقطعاً عن ماضيه السنون الكثيرة فباعه
 ان يبين وأما انقطاع لا يؤمن فان لم يبينه فالمبتاع اد (وفي زواله) اى عيب التزويج
 (عوت الزوجة) العبد الذى دخل به او الزوج لامة الذى دخل به اذ الاقوال الثلاثة فيه
 ايضا فان قال الزوج اشطه ما هو بقول وطلاق اى الزوج النشال لهما باضافة اسم المصدر الى
 فاعله او مفعوله ابن رشد اما عيب الزوجية فى الامة والعبد فاختلف هل يذهب بالوقوع
 الصحة بوجوب اطلاق او لا ثلاثة أقوال ومثله فى التوضيع (وطاها) اى الزوجية وكالطلاق
 النسخ والواو بمعنى أو (وهو) اى الزوال بالموت والطلاق (المتاويل) ينسخ الواو ومثله اى
 الذى يهت المدونة على بعد فضل (والاحسن) عند التوضيع فى قوله او اذ اشترى أمة وحى

(قوله فيوجد) اى العبد
 (قوله يثيب) اى الجدران
 لسرقة ما فيها (قوله مثل
 مصر والشام) اى فى
 الميمن من مدنته عليه
 الصلاة والسلام (قوله
 منه) اى العيب (قوله لمن
 ذلك) اى النقص الى
 فاحش ونقص غيره مقدم
 (قوله سائر) اى باق (قوله
 وثيا) اى المدونة (قوله
 فقها) اى المدونة (قوله
 يبرأ) اى البائع المتابع
 (قوله ايام) اى العيب (قوله
 ووقفه) اى البائع المتابع
 (قوله عليه) اى العيب
 (قوله والا) اى وان لم يره
 اياه ولم يوقفه عليه (قوله
 فله) اى المتابع (قوله
 اى العيب (قوله ونزول
 عام) اى من العين (قوله
 وابن المواز) عطف على ابن
 حبيب (قوله وكذلك
 الخمول) كذا فى المطول
 ارضطه ولا تنسبه (قوله
 الذى دخل اى العبد (قوله
 اذ الاقوال الثلاثة)
 الا تيسر فى الرجوع
 هله والزواج (قوله فيه)

اى الزوج خبر الاقوال (قوله وقال) اى المنصف (قوله لشملها) اى الزوجية الزوج (قوله ويقول) اى المنصف فى
 مع التفسير بالزوج (قوله اسم المصد) اى الطلاق اذ المصد التطلق (قوله عند فضل) صلة المتاويل (قوله فى قولها) اى المدونة
 (قوله وحى) اى الامة الخ حال من امة بلا مسوغ

(قوله لم يعلم) أي المشتري يتزوجها (قوله) أي المشتري (قوله من زوجة) بيان لما (قوله يموت الخ) صلة زال (قوله لأن الموت يقطع التعلق الخ) صلة تعلق بينهما (قوله فربما) أي الأقوال الثلاثة (قوله اتزعمها) أي السيد الأمة (قوله منه) أي العيب (قوله) (علة) إضاوته للبيان (قوله به) أي العيب صلة (الرضا) قوله اطلاع (أي المشتري ٢٤٧ (قوله عليه) أي العيب (قوله وسراحة

الخ) بيان لزوم الرضا (قوله من قول الخ) بيان لما (قوله الأول) أي الاستغلال قبل الاطلاع على العيب (قوله مطلقا) أي منقضا لم (قوله الثاني) أي الاستغلال بعد الاطلاع على العيب وقيل الخصام (قوله الثالث) أي الاستغلال في زمن الخصام (قوله فان كان) أي (قوله الاستغلال) قوله (قوله ضم فكسر أي المبيع (قوله وكذا) أي ما ذكر في عدم الاستغلال على الرضا (قوله سكوتية) أي المشتري (قوله بعده) أي العيب (قوله ولو في زمنه) أي الخصام (قوله لأن شأنه) أي استعمال الرقيق (قوله والدية) (قوله هذا) أي أن استعمال الرقيق والدية بعد رضا (قوله أن الغلة) (قوله المشتري) (قوله بيان لما في يحدف من) (قوله لأنه) أي لما في الخ لعله لا ينافي الخ (قوله به) أي العيب (قوله سكوتية في اليوم) (قوله في المدونة) خبره (قوله أي) المشتري بعد المبيع (قوله يرد) بفتح ضم أي يكتسب (قوله لقر به) أي الوقت (قوله

في عدمه من طلاق لم يعلم حتى انقضت عدتها فلا بد له مما زال من زوجة يموت أو طلاق (أو) يزول (أو) باوت فقط دون الطلاق قاله أنسب وابن حبيب (وهو الاظهر) عند ابن رشد من اختلاف لان الموت يقطع التعلق دون الطلاق الخط ظاهره سواء كانت واحدة أم لا وفي التوضيح القول الثاني لأشبه وابن حبيب أنه يذهب بالموت دون الطلاق ابن حبيب إلا أن تكون واحدة أي في الموت ابن رشد وهذا أعدل الأقوال (أولا) يزول عيب التزوج يموت أو طلاق لان من اعتاده لا يصير منه قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه الساطي لا يفتي أن يعدل عن هذا (أقوال) ثلاثة في التزوج باذن السيد بدون تسلم العيب عليه مع الوطء لا يصير ذاته أوسع تسلم عليه فلا يزول ولو لم يطأ ولا يذنه بدون تسلم ووطء يزول بأحدهما اتفاقا وأظهر قهرضا في التزوج أن من وهب عبدا مائة ووطئها ثم اتزعمها منه فلا يزمه بإدائه عليه به صرح الترمذي وبهذا فيه ابن عبد السلام يجريان على تعاقب القلب فيه (و) يمنع رد الرقيق وغيره بعيب قديم (ما) أي شيء (يدل على الرضا) من المشتري بعد اطلاعه عليه صراحة أو ظهورا من قول كزيت أو نعل كركوب واستخدام وكاتبه وتوزيع وإجازة وإسلام لصناعة (الاما) أي شيئا لا يتقص بضم التخصيص ورفع الثوب وكسر اتفاق مشددا أو يفتح فسكون فضم وقوله محذوف أي المبيع البشائي الاستئناهما منقطع من مالا يتقص لا يدل على الرضا ولول عدمه لم يقع الرد والاصل من كلام ر وغيره أن الاستغلال إما قبل الاطلاع على العيب أو بعده وقبل الخصام أو في زمن الخصام أما الأول فليس رضا مطلقا وأما الثاني فهو رضا مطلقا وأما الثالث فان كان منقضا كركوب فهو رضا وإن كان غير منقص فليس رضا (كسكن الدار) بنفسه أو أيا كانها غيره على ما يجده قوله لا في وقت في رهنه وإجازه لخلاصه وأدانت الحرافة في المحقق والمطالع في الكتاب واقتضالا الحائظ زمن الخصام أي أنه يتخاضم البائع بعد الاطلاع على العيب وكذا ما نشأ لأن يخرى يك كين وصف فلا يدل على الرضا ولو في غير زمن الخصام الاطول سكونه بعده علم العيب فلا بد بعده كسكن دار أو اعتلال حائط بعده وقبل الخصام وكما استعمال دابة أو رقيق ولو في زمنه فرضي لأن شأنه التفتيش بخلاف السكنى ونحوها ولا ينافي هذا ما يأتي أن الغلة لتسكنه لأنه في غلة لا تنتقص كين رقيق غلة قبل الاطلاع على العيب منقصة أم لا لأنها تنقص بعده علم العيب ولو في زمن الخصام ولا في التي لا تنتقص قبل الخصام وبعد علم العيب (و) أن اطلاع المشتري على عيب قد بقي في المبيع بعد شرائه وسكت مدة ثم اراد رد على ذاته به فلا يقبله وأدعى أن سكونه رضا بعبه وانكر المشتري كونه رضا به (حلف) المشتري أن سكونه ليس رضا (أن سكت) المشتري بعد علمه عيب المبيع عن رده (بلا عذر) مانع له من رده (في اليوم) ونحوه فان حلف له الرد وان نكل فلا في المدونة وكذلك لمضى بعد علمه وقت رد في محله ولكن لا يبعد أن رضا لقر به كيوم ونحوه ويحلف بالقدن أن يكن منه رضا ولا كان الا

لا يبعد راضيا بقره فيه (قوله يحلف) أي المشتري (قوله أن) يمنع فسكون وصحافه غير الشان بخلاف (قوله لم يكن) أي تركه الرد فيه (قوله منه) أي المشتري صلة رضا (قوله ولو كان) أي سكونه

(قوله على القيام) أي قصار الد (قوله مطلقا) أي عن تقسيمه بقوله (قوله هو) أي الحكم (قوله كذلك) أي المذكور (قوله قهيا) أي المهورين (قوله وقوله) أي السفر كالأكرام على ترك الد (قوله ومكره) أي لا تدخل بالكاف (قوله لم يكنه ردها) أي بلا خشقة (قوله وعذر) يضم فكسر (قوله ونوب) يضم فكسر (قوله له) أي المسافر (قوله كالدابة) أي في العذر بالسفر ترك رده الماشي (قوله هذا) أي جواز كواب الغاية واستعمال الرقيق في السفر بلا ضرر وتورده بعد رده (قوله وروايته) أي ابن القاسم عطف على قول ٦٤٨ (قوله وبه) أي عدم منع ركوب واستعمال المسافر رده بعد رجوعه صلة أخذ قوله

على القيام ومعه يوم في اليوم أنه لو سكت زمن قليل على رضائه لا يرد ومعه يوم يلا عذر أنه ان سكت لعذر فله الرضا مطلقا وهو كذلك قهيا (لا) بدل على الرضا يعيب الدابة التي أطلق عليه في سفر ونحوه ركوب (كسافر) ومكره (اضطر) المسافر أو نحوه (لها) أي الدابة في الركوب بل ولو لم يضطر لركوبها على العقد لعذر بالسفر حيث لم يكنه ردها في الشامل وعذر مستأثر ولا يلزمه ردها الا في سائر وقت موته ونوبه لا يشهد على ان ركوبه ليس رضائه بعينها اه الرقيق كالدابة ولا كراعه له لركوب والاستعمال الثاني هذا قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهم في الغنية وبه أخذ اصناف وابن حبيب وقال ابن نافع لا يركبها ولا يحمل عليها الا ان لا يجد بدا من ركوبها أو الجمل عليها في سفره أو غيره فيشهد عليه ويركبها أو يحمل عليها في الموضع الذي يجده فيه ما يركبها أو يحمل عليها وهذا ظاهر الحنف والشافعي وجب حله على الاول لأنه الراجح (أو) أي لا يمنع ركوب الدابة في الحضر بعد علم عيبها ردها ان (عذر) بفتحان منقلا (قوله هذا) أي الدابة بفتح الحاق وسكون الواو وصوتها أركون مشقة قهيا من ذوى الهيات (الخصص) حاضر أي غير مسافر يركبها الملهة متلاعبة عليه فيها وأما ركوبها لرددها فلا يمنع ردها ولو تيسر ردها (فان) علم المشتري عيب المبيع وأراد ردها هل يأنه فوجدته قد غابا بآهه عن البلد (أشهد) المشتري عدلين على أنه لم يرض بالعيب ثم رده عليه إذا حضر ان قربت غيبته أو لم يركب له الماشي فان جهز المشتري عن الرضا لله وممن رد الله له بعد غيبته وعدمه وكيف لم يرد عليه (أعلم) المشتري (القاضي) بنشأه الخط نحوه لأن شاس وابن الحبيب والقضية وظاهره ان اشهاد شرط في رده أو في سقوط الجين عنه ان قدم ربه وأنه بعد الاشهاد يرد عليه ان كان قريب الغيبة أو لم يركب له فان جهز عن الرد لم يرد عليه غيبته فانه يرفع للقاضي وأنه ان لم يرفع له فلا رده إذا قدم وهو خلاف ما جزم به ابن عمره وجعله المذهب ومنه رغبة بانع العيب لا تنقطع حتى يمتاعه ابن القاسم من أقام يدمع بد اشتراسته اشهر الغيبة بآهه ولم يرفع لسلطان حتى مات العبد الرجوع هيصمو بعد بغيبة البائع لتقليل الخصومة عند القضاء ولأنه رجوع موافقة البائع ان قدم وقول ابن الحبيب استشهد شهيدان يقتضي ان اشهاد شرط في رده أو في سقوط عينه ان قدم باعه ولو لم يرد عليه ذلك ولا عرفه لغدا بن شاس وفي القيام في غيبته اه فقههم قوة وفي القيام في غيبته أنه عدم القيام وقوله ولو لم يرد عليه ذلك أي ولو لم يحقق عليه الدعوى بآهه بالعيب لأنه اذا حقق عليه الدعوى بالرضا وقال ان جهز أخيره بذلك فان الجين تنوجه بلا كلام وأه أعلم عب فله

رجوعه صلة أخذ قوله فيشهد يضم فسكون فكسر أي المشتري عدلين (قوله عليه) أي الاضطرار لاستعمالها في سفره (قوله وهذا) أي قول ابن نافع (قوله له) أي كلام المصنف (قوله على الاول) أي قول ابن القاسم (قوله لانه) أي الاول (قوله بعد مشقة) أي البائع له يميز (قوله له) أي البائع (قوله نحوه) أي كلام المصنف (قوله وظاهره) أي كلام المذكورين (قوله لاشهاد) أي المشتري (قوله منه) أي المشتري (قوله وانه) أي المشتري (قوله يرد) يفتح ضم (قوله عليه) أي الغائب (قوله له) أي البائع (قوله له) أي البائع (قوله لم يركب) أي حاضر (قوله فان جهز) أي المشتري (قوله في غيبته) أي البائع (قوله فانه) أي المشتري (قوله وانه) أي المشتري (قوله في) أي القاضي

(قوله اذا قدم) أي البائع (قوله هو) أي الحكم المذكور (قوله لا تسقط) يضم فسكون استأخر فكسر (قوله بعد) فاعل أقام (قوله ستة) صلة أقام (قوله لم يرفع) أي ممتاعه (قوله له) أي المبتاع خبر مقدم والوجه جواب من (قوله ويعذر) يضم فسكون ففتح (قوله لتقل الخ) صلة الرجوع الخ (قوله ولانه) أي ممتاعه الخ عطف على لتقل الخ (قوله ولا عرفه) أي قوله استشهد شهيدان (قوله له) أي المبتاع (قوله في) أي المبتاع

(قوله استظاره) اي البائع (قوله ان كان) اي السبع (قوله هل) اي البيع (قوله وان لم يشهد) مبالغة (قوله انه) اي المبيع الخ
 بيان ما في قوله والا أي وان لم يحضر باعده (قوله اي رد) (قوله ذلك) اي الحكم برده (قوله اي) المبيع (قوله وان لم يقر) اي
 البائع (قوله اي) الرضا (قوله فيستني) يضم الياء وفتح النون (قوله وان كان) اي ٦٤٩ البائع الخ تصور لبعده غيبته (قوله

وهو) اي التلوم لجهول
 القدم (قوله ذلك) الله تعالى
 امرها) اي من العدا والهلك
 اقتصد على بعده (قوله فلا
 يبقى عليه) اي بارد (قوله
 بحيث) اي مكان (قوله لانه)
 اي الشان (قوله يكلف)
 يضم الياء وفتح الكاف
 واللام (قوله بحث) اي
 مكان (قوله من قد) نائب
 فاعل يعمل (قوله اتنى) اي
 تبرا (قوله من علم) صلة اتنى
 (قوله من المدونة) بيان
 كتاب الصبارة لارض الحرب
 (قوله غيبته) اي البائع
 (قوله فحسب) يضم فحسب
 (قوله منها) اي المدونة (قوله
 من التلوم) اي يبعد
 الغيبة مرجو القدم بيان
 لما (قوله من قوله وما البعيد
 الغيبة الخ) بدل من قوله من
 التلوم (قوله فيه) اي
 البعد (قوله علم) اي
 الغائب (قوله ويشقى) اي
 الامام (قوله انه) اي المتابع
 (قوله فقد) اي دفع البائع
 (قوله وهو) اي الفتن (قوله
 فافضل) اي من عن البعد
 (قوله وان كان) اي وجد
 (قوله نقصان) اي الفتن النفا
 باع الامام به البعد من الفتن

استظاره عند بعده غيبته وعلم وكلفه حتى يحضر فيه المبيع العيب عليه ان كان قائما ويرجع
 عليه ما يرضى العيب ان كان طارئا ولم يشهد وليس له الرجوع بجميعه منه ان هلك ما بقي منه
 لا يشتغل في ضمانه الا بالضرارده او بثبوت العيب منه كما ان حضر البائع والا فلا بد من
 الحكم به وقيل ذلك ضمانه من المشتري وللبائع اذ قدم بغيره المشتري على عدم وضاهه
 وان لم يقرل أخفى به مخبر فيستني الغائب من قوله الا في قول الرضا الخ وعطف على أعلم قوله
 (تقوم) بفتح ثاء مثل الواو اي ترى بص القاضى زمانا يسيرا (في) الحكم بالرد على بائع (بعد
 الغيبة) بان كان على عشرة ايام من الامن و يومين مع الخوف (ان رضى) يضم الراء وكسر الجيم
 (قدومه) اي بعد الغيبة من قيمته غ كذا في النسخ المصنوعة على اذ رضى مقدمه شرط
 التلوم ومفهومه عدم التلوم لمن لم يرج قدومه ومفهومه بعد الغيبة ان قريب الغيبة كرمين
 مع الامن لا تلومه وحكمه حكم الحاضر فكيف له ليعضرا ولو كل فان اى حكم عليه بالرد
 كالحاضر افاده غ عن المدونة واني الحسن عليها وثبت في التلوم فقال (كان) يقع الهمز
 وسكون النون حرف مصدرى صلت (لوعلم) يضم التهمزة وسكون العين وفتح اللام (قدومه)
 اي الغائب فتلومه (على الاصغر) عند اى الاصغر ومنه قوله و هو قول ابي مردان بن مالك الخ
 انه قوطه ثقل الله تعالى امرها وقال ابو جريح بن القحطان مجهول الموضع قريب الغيبة فلا
 يرضى عليه حتى يرد اليه غيبته بعدد وقولون بحيث لا يعلمون به وهذا محال في النظر لانه
 لا يجوز ان يكلم من قال لا أعلم حيث قال ان يعلم ما يبعد فيصير عالما من قد اتنى من
 علمه وهذا تناقض واستدلال او الاصغر على صفة ما صوب بماتل من المدونة والاصغر بوسطها
 في نواته وفي المنطقة افاده غ (فيها) اي المدونة في كتاب الصبارة لارض الحرب (ايضا) اي كائنا
 التلوم لبعيد الغيبة المرجو القدم في كتاب العيوب (في) اي عدم كرا (التلوم) لمن بعدت
 غيبته ورجى قدومه غ اشار بم هذا القول المبطل قد قال في كتاب الصبارة لارض الحرب من
 المدونة ان بعدت غيبته قضى عليه ولم يذكر التلوم ونحوه لان القاسم في كتاب القسم منها (و)
 جهه اي ما في كتاب الصبارة لارض الحرب التي سكنت فيه من التلوم لبعيد الغيبة المرجو قدومه
 (على الخلاف) لما في كتاب العيوب من التلوم لمن قوله وما البعيد الغيبة فتلومه اذا كان
 باععه بقدمه فان لم يأت بقضى عليه برده البعد فبيعه عليه الامام ويضى المتابع غيبته الذي
 تفيد بعد اي تقول بيبته انه تفيد الفتن وهو كذا وكذا اذ يثار ما فضل حبه الامام للغائب عند
 امين وان كان قصدا يرجع المتابع على البائع بما في لمن غيبته اقبلهم لبعض الشيوخ
 على الخلاف وقال المبطل من بعض الموقنين الموضعان متفقان وكأه قال يتلومه الامام
 ان طمع قدومه ولم يقتض على البعد ضيقه فان طمع ذلك او لم يطمع بقدم الغائب باع
 البعد ٨١ فتلوه في التلوم فيمصدق مضاف اي تؤذ كرا التلوم ولولا وفيها ايضا السكون
 عن التلوم لكان ابين او لوافقا بعمل المطلق على المقيد (تأويلان) البناء وهو ما لم يعلل

٨٢ من في الفتحة تقدم المتابع (قوله لعلها) اي ما في الكتابين منها (قوله قوله) اي المصنف (قوله والوافق)
 صلف على الخلاف (قوله بعمل المطلق) اي المسكون فيمن التلوم (قوله المقيد) اي المذ كوفيه التلوم فهو لوقافي

(قوله احكامه) يخفى الهمز اصله جمع حكم حتى اى ابن سهل كقوله (قوله فانه) اى ابن سهل (قوله بعدد كره) اى ابن سهل (قوله حال
 قوله قال) اى ابن سهل (قوله قال) اى صاحب المدونة (قوله وقال) اى صاحب المدونة (قوله وكتب) اى السلطان (قوله له) اى
 قريب النية (قوله في ذلك) اى شان العبد (قوله وان كان) اى السدر (قوله يسع) اى العبد (قوله عليه) اى الغائب (قوله ولا
 ينظر) يضم الياء ونفع الظاهر (قوله ان كان) اى زوجها (قوله في ذلك) اى شان زوجها (قوله ان يكون) اى زوجها (قوله
 وان كان) اى زوجها (قوله وهو) اى عدم الانتظار (قوله فخره) اى المنصف (قوله ويتأق التوفيق مع الخ) جواب ما يقال اذا
 حل على ظاهره فلا يتأق التوفيق ٦٥٠ اذ هما عليه نفيضان فلا يظهر قوله وفي حله على الخلاف تأويلان (قوله

بجده) اى نفي التلوم تصوير
 للتوفيق (قوله بارد) اى
 المبيع (قوله عيب
 الرقيق) اى الذى علم البينة
 بتبريه منه لم يعلم بعد طول
 اقامته عنده (قوله قبلت)
 يضم فكسر (قوله وان
 كانت بالنق) اى عدم حال
 (قوله تعلقه) اى التلى الخ
 عليه قلت هذا معناه والظاهر
 ان البينة لا تشهد باننى
 اعلم بل زابت وعلم اعلم
 تبريه بما لم يثبت له حضورها
 فقد علموا بشرط البائع فيه
 عدم العهد فالتبري من
 عيب لم يعلمه او شهد بعلمها
 شرط المتناع العهد على
 البائع فليست شهادتها بالنق
 البينة (قوله فليس المراد عهد
 الثلاث الخ) تقر بيع على اى
 ان البائع لم يشتر من عيب
 الرقيق (قوله وهى) اى
 عهد الاسلام (قوله يدرك)
 اى ضمان (قوله لان البراءة
 منها) اى عهد الاسلام
 الخ على ليس المراد عهد الثلاث وهو قاصر على التبري من عهد الاسلام (قوله بتبريه) اى البائع
 (قوله لئنه) اى الاستحقاق (قوله الشرط) اى التبري من عهد الاسلام (قوله فلا يحتاج المشتري الخ) تقر بيع على لان البراءة
 الخ (قوله عليها) اى عهد الاسلام ولا مانع من حل العهد فكل كلامه على عهد الثلاث والسنة او هما ما يل وعلى عهد الاسلام
 فان المشتري اغلب على اشتراطه فكيف اشانه سينه وان لم يحتج اليه ابتداء واقعه (قوله بعده) اى اخلاعه على عيبه (قوله
 هذا المصنوع) اى العهد وخصوصه الشر او عدم الرضا لا يعل الامن جهته (قوله تيسر) هـ

لاى الحسن ونقصه ابن عرفة واقره ورده بعض الشيوخ بأن فى كتاب التجارة لارص الحرب
 التصريح بنى التلوم ويتبين هذا بكلام ابن سهل فى احكامه فانه بعدد كره قول المدونة فى كتاب
 العيوب واما البينة فتلوم لان كان يطعم بقدمه فان لم يأت قضي عليه قال مالئسه قال
 فى هذه المسئلة انه يتلوم للغائب ان كان بعيد النية وقال فى كتاب التجارة لارص الحرب فعين
 اسم عبده الصرافى والسد الغائب ان كان قريبا فالتلوم السلطان فيه وحسب كره فى ذلك وان
 كان بعدد يسع عليه ولا ينظر لان مالئسه فى الله تعالى عنه قال فى النصرة لاسم وزوجها
 غائب ان كان قريبا فالتلوم السلطان فى ذلك خوف ان يكون قد اسلم عليها وان كان بعدد اوله يدخل
 بها تزوجت محكمتها ولا تنتظر قدومه ولا عدة عليها فاقسط فى هاتين المسائلين التلوم فى بعيد
 النية والى هذا الخلاف اشار ابو عمر بن القطان فى جوابه فى التلوم بعيد النية اه بلغة
 فانت ترى المدونة صرحت فى كتاب التجارة بعدم الانتظار من تبريه وعدم التلوم فتقره وفيها
 نفي التلوم معناه على ظاهره اى وفيها التصريح بان لا يتلوم وهو ظاهر ويتأق التوفيق معه
 بجده على من لم يجر قدومه واقعه اعلم (ثم) بعدد قلم زمن التلوم (قضى) القاضى المشتري
 بالرد على الغائب (ان ثبت) المشتري عندا لقاضى (عهدى) اى شرهما المبيع مما اى البائع
 لم يتبرأ من عيب الرقيق وقيل الشاهد وان كانت بالنق لتعلقه بعين فليس المراد عهد الثلاث
 او السنة او الاسلام وهى ذلك المبيع من الاستحقاق فقط على المعقد وقيل والعيب لان البراءة
 منها لا تنفع على المعقد فاذا استحق المبيع رجع المشتري بنفسه على بائعه ولا يعمل بتبريه منه
 ويحط الشرط ويصح البيع فلا يحتاج المشتري الى اليات شره عليها (مؤرخة) اى الهبة
 وفى نسبة التاريخ له المجوز اذا المؤرخ حقيقة الشرا اعلم من تاريخها تقدم العيب او بعده
 (و) أثبت أيضا (هبة الشراء) خوف دعوى البائع اذا حضر فاده فيكفله المين بعضه
 (ان يلحق) المشتري (عليها) اى الهبة وهبة الشراء فان حلف عليه ما لا يحتاج لاثباتها
 بينه زادا لموثقون انه يحلف على عدم رضا بالعيب بعد اخلاعه عليه وان لم يستخبر الرقيق
 بعدد وان ا زاد اخذ الفتي فانه يثبت بينه انه قد وهه كذا قاله فى المدونة وجع هذا المصنوع
 فيبين واحدة ويقهره عليها ان التاريخ لا يد من اثباته بينه وكذا انما لا تعلق بيه وبين
 الحلف على عدم اخلاعه عليه الا بعد البيع وعدم الرضا لا يعل الامن جهته (قوله تيسر) هـ

الاول
 (قوله لئنه) اى الاستحقاق (قوله الشرط) اى التبري من عهد الاسلام (قوله فلا يحتاج المشتري الخ) تقر بيع على لان البراءة
 الخ (قوله عليها) اى عهد الاسلام ولا مانع من حل العهد فكل كلامه على عهد الثلاث والسنة او هما ما يل وعلى عهد الاسلام
 فان المشتري اغلب على اشتراطه فكيف اشانه سينه وان لم يحتج اليه ابتداء واقعه (قوله بعده) اى اخلاعه على عيبه (قوله
 هذا المصنوع) اى العهد وخصوصه الشر او عدم الرضا لا يعل الامن جهته (قوله تيسر) هـ

(قوله احمدها) اى الشروط التسعة (قوله نقله) اى دفع الثمن للبائع (قوله امد) اى وقت تاربع (قوله انه) اى العيب (قوله
 انه) اى العيب ايضا (قوله ههنا) بضم الواحدة اى الغيبة (قوله ليتبرأ) اى البائع (قوله لو لم يبع) اى البائع العيب (قوله به)
 اى العيب (قوله له) اى المشتري (قوله جعلها) اى الايمان الثلاثة ٦٥١ (قوله سالت) مفعول زاد (قوله

الاول المباني قوله ان ثبت عهد بشرط في قوله فتلازم في بعد الغيبة الخ لان التلوم انما يكون بعد اثبات الموجبات ابو الحسن ثبت الحكم في هذه المسئلة بتسعة عشر وثلاثة ايمان احدها ان ثبت انه ايتبع الثاني بعد الركن الثالث فنقد الرابع امد التتابع الخامس ثبوت العيب السادس انه يقتصر من الثن السابع انه اقدم من امد التتابع الثامن ثبوت الغيبة التاسع بعدها والاما الايمان الثلاثة فلهذا ايتابع بها خصوصا ما يترتب اليه من العيب ولم يمتنع له الا واما اياه ففرضه والثالث انه لم يرض بحسن عمله وجعلها في عين واحدة الثاني زاد في التوضيح على التسعة المقدمة من ابي الحسن ملك ما تعلق به وابن عبد السلام صحة ملك البائع اى حين الشراء الثالث تحمل اشتراط الانبات بينه انه تقدمه الثمن اذ ايمض من الزمن ما لو انكر البائع قبضه كان القول للمشتري حينه انه دفعه كعام عند ابن حبيب وعشرين عاما وهو ما عند ابن القاسم الرابع د لقال ان يقول الزاد العيب يكون في القاسد اضافة الزم المشتري اثبات صحة ثمنه اى والحلف عليها المباني ابن عرفة فيما قل ان كان ذلك في بيع فاسد قال لم يعمه وارى ان اقام البينة انه ابتاعه بها حراما ونقدته ولم يثبت بها التمسك حكمه بالصحيح وان قامت جعله القاضي عليه يقتضيه وتراد ان القاضى متى التقيا اى ويبرئهم الاشكال وفي النكاح اذا اقام المشتري بنية انه ابتاع فاسد او فاق المبيع وسكبه القمعة في المشتري وفيما فصل على الثمن الذى اخذه البائع فان السلطان لا يخله له بل يقيم له ذمة المشتري لان السلطان لا يصحم للقائى في اخذ ذمته الا ان يكون مقفودا او مولى عليه او يقول الذى عليه لا يرد بقاء في ذمى اى ونحوه لاقى الحسن (و) منع الزاد العيب القديم (قوله اى المبيع حسا) بكسر الحاء المهملة وتشديد السين اى فونا محسوسا ببقاء اوصياع واضطرب وحكما (ككتابا وتديبر) وتغير عن قوسدقة وهبة لغبر فواب من المشتري قول الملامه على العيب فليس له رده وتعين له الارض وهو الوهاب او المتصدق اذ لم يهب او تصدق الا بالمبيع ابن الحاجب اذا فاق المبيع حسا ينف او حكما يعق او استلادا واكابة او تديبر فاطلع على العيب تعين الارض وفي القدمات اذا فاق المبيع من يد المشتري فغير عوض فان كان مغفوا باع له من غير اختياره مثل كونه عبدا ففوت او ابتله المشتري خطأ او يفسد منه فخر لا فاق له الرجوع بغيره بغيره وان كان باختياره فقتله عدا اوهيته واعتقه فروى ابن زياد انه لا رجوع به بغيره عه اى وفي التوضيح في شرح قول ابن الحاجب فانه لم يرد لعدا آخر فان كان بغير معاوضة فالارض اى كالمهبة والمدة وهذا هو المشهور وروى ابن زياد عن مالك انه اذا تصدق به او باعتقه ففوت ولا رجوع به بغيره العيب وهذا في بغيره الثواب اذ هي كالبيع قاله في المدونة وعلى المشهور فقال حصون وعيسى الارض للمتصدق لا للمتصدق عليه وفي الشامل واخذ الارض لمرض العبد عنده

[illegible]

أو كونه ثم صاع أو عرصات اهـ وإذا فلت وجب له ابتاع الأرض (فقوه) بضم الباء والقاف والواو مشددة الميعى يوم دخوله في ضمان المشتري وما كان أو مثله حال صكونه (المال) من العيب جابها ثلثا (و) حال كونه (معيبا) بفتان مثلا (و) بؤخذ بضم الباء وفتح الفاء المجعولة للمشتري من البائع (ي) مثل (الشيء) لما قصته فقيهه معيبا لثمنه سلفا (من الثمن) وهو الثمن في المثال المذكور فيرجع على البائع بضم الفتن فيما من اشتري جارية بها صاصول يقضيها إلا بعد شهر أو شهرين وقد سالت الأسواق وهي عند البائع فقبضها ابتاع وما نت عنه ثم اطلع على عيب كان عند البائع فالتفت في قيمة العيب يوم الصفقة إذا لم يصح يلزمه قبضه ومصلته منه ولو لم يقضيها حق ماقت بعد ما فيها من كانت لتتواضع ويحب على القبض (و) لو علق المشتري بالمبيع حقا للغير برهنه في دين عليه وأجازه ثم علم عيبه الذي له رد به (وقب) بضم فكسر الميعى (ق) صورة (رهنه) أى الميعى المعيب من المشتري قبل علمه عيبه (و) في صورة (أجازه) أى الميعى ونحوها كأخذه أو ما عاراه وصدقه (و) خلاصه أى الميعى من الرهن يدفع الدين المرهون فيه أو إقراره منه أو تمامه على الاجارة أو أتمها مدة الاختداد أو الاعادة (و) بضم الراء مشددة الباء الميعى المعيب لباثمه بعد خلاصه (ان لم تغير) الميعى وهو مرسون أو مرسو مثلا فان تغير جرى فيما ياتي في قوله وتغير الميعى ان توسط الخ الخاطم كمن الرهن والاجارة والبس الصحيح وجهه التواب سوا في ان لا رجوع للمشتري بشئ حتى تؤوله المصلحة على مذهب ابن القاسم في المدونة كمال في الام والرهن والبيع والاجارة اذا أصاب العيب بعدهن أو ابر فلا رافعو تأموني رجعت بالمقتكالك الرهن وانقضاء اجل الاجارة فآرى ان ان ردها ان كانت بها فآخذ دخلها عيب فمسردها وما نقص العيب الذي حدث بها اهـ ثم قال وانظر هل يشترط ان يشهد الا ان ما مرضى به او لا يشترط ذلك وله التيام به وان لم يشهد هو هذا الظاهر ويظهر من كلام ابن ونس وابن الحسن عن ابن حبيب انه انما يكون له رد بعد رجوعه اليه بشرأ او جهة او ميراث اذا لم يقم عليه او ليحكم فيما بيننا اما لو قام عليه قبل رجوعه اليه فمضى عليه بانه لا رجوع عليه بشئ تخرج ذلك من بدنه فلا

[illegible]

(قوله وهذا) ائى علم ترجو عليه ان كان عام عليه وحكم ينسبها بفتح جروعه عليه مخرج المبيع من يده (قوله يريد) أى
أبو محمد (قوله انه) أى المشتري (قوله ارد) أى بعد رجوع المبيع (قوله انه) أى المشتري (قوله منع) بضم فسكى أى
المشتري (قوله عليه) أى البائع (قوله انه) أى خرج المبيع من يده (قوله بان قاعا) أى الهبة (قوله فى الرد) أى جواز (قوله
بعديه) من المشتري صفة معدود (قوله غير عالم) أى المشتري حال بيعه ممن قد ومن المشتري حله المشتري (قوله سواء كان) أى
العيب (قوله او حدث) أى العيب (قوله والمبيع فى ضمان البائع الاول) حال (قوله وباتقلس) عطفا على يعيب (قوله
واخذنه) أى المبيع (قوله انه) أى المشتري الاول (قوله انه) أى المشتري الاول (قوله ولو اشتراه) أى المشتري المبيع العيب
(قوله انه) أى المشتري (قوله لانه) أى المشتري (قوله اذا اشترته) أى المبيع

٦٥٣

رجوعه ابو محمد وهذا بعد صرولهم ابن نونس ريدانه الر د قام عليه اول بقم لانه انما
منع من القيام عليه اذ قارن فتح الحكم بارتاعها وشبهه في الر د ان لم يتغير فقتل (كروده)
أى المسيح (هـ) أى المشتري به يبيع غير ما يبيع وصلة عوده (صعب) ظهر لمشتري من
المشتري سواء كان قد مضى من عند البائع الاول او بعدت عند المشتري الاول والمبيع فى ضمان
البائع الاول بعدته او مواضعه فلم يشتري الاول لورده على البائع الاول وفتلس المشتري الثاني
قبل دفع غنه واخذ المشتري الاول لورده على باعه ان لم يتغير (أو) عوده (هـ) يكسر الميم
وسكون اللام (مستأثف) بضم الميم وفتح التون (كبيع) من غير المشتري الاول له ابن نونس
ولو اشتراه ما لم يبيع فلورده على باعه لانه يقول انما اشتريته لورده عليك (أوجه) من غير
المشتري الاول (هـ) أى من غير المشتري الاول (فان باعه) أى المشتري المبيع المبيع غير
عالم ببيع (لاجنى) أى غير باعه فلا قيام به المبيع (مطلقا) عن تعينه ببيع بمثل غنه او أكثر
وبعدم تدليس باعه ما دام لم يبدل فان عاد اليه فقد تقم بغيره وان اشتريت من رجل عبدا
شرهته فادعيت ببيع عبدا لم يبدل بغيره فادعيت بغيره فادعيت بغيره فادعيت بغيره فادعيت بغيره
لو ثبت لم يرجع عليك بغيره فادعيت بغيره فادعيت بغيره فادعيت بغيره فادعيت بغيره
لو وجهك المشتري بمثل غنه لم يرجع عليك بغيره فادعيت بغيره فادعيت بغيره فادعيت بغيره
على باعك الاول واخذت بغيره فادعيت بغيره فادعيت بغيره فادعيت بغيره فادعيت بغيره
فقت من واهبك بعد الذى ددت البه منه بغيره فادعيت بغيره فادعيت بغيره فادعيت بغيره
او الحسن وهذا معنى قولها ولا كلامه اما اذا باعه بمثل غنه او أكثر فواضع لانه لو دعي
بأعنه فلا يرجع الا بشئ الذى دفعه واما اذا باعه بأقل فله ان يكون عالم ببيع بغيره
ببعضه وانما لم يملكه فالتقص لحواة السوق والعبه هذا قول ابن القاسم واختاره ابو المواز قال
الا ان يكون النقص من اجل العيب محتمل ببيع طائفة فله فادعيت بغيره فادعيت بغيره
وباعه وكذا طائفة فادعيت بغيره على باعه ما اقل مما تقصصه من الثمن وقية العيب المصنف وظاهر
كلام ابن نونس ان قول محمد تقيد بقول ابن القاسم وبذلك صرح غيره ولم يذكر ابن الجلاب

(قوله دلس) أى علم البائع الاول العيب وكفه (قوله رده) أى المبيع (قوله عليه) أى البائع الثانى وهو المشتري الاول (قوله اذا بئس) أى البائع الاول (قوله ان باعه) أى المشتري الاول المبيع (قوله لانه) أى اطلاع عليه قبل بيعه لبايعه (قوله نحدونه) أى العيب (قوله عنده) أى المشتري الاول (قوله ولا يشد الوار) (قوله كذلك) أى رد الاول فى ضبطه بفتح الراء صوما (قوله رده) أى المبيع (قوله به) أى عيبه (قوله فان كان) أى البائع الاول (قوله والا) أى وان لم يلدس (قوله رده) أى المشتري الثانى (قوله فان رده) أى المشتري الثانى ٦٥٤ (قوله عليه) أى المشتري الاول (قوله به) أى عيبه (قوله توبعته) أى ابن عبد

السلام (قوله يفرق) أى على انه تقسدا ٥٥ ابن مرفعة جعل ابن رشد وعياض قول محمد تشبها بقول ابن القاسم وعزاء بين بيعه لاجنبى وبيعه باقل لبايعه (قوله بانه) أى الشان صله يفرق (قوله فان باعه) أى المشتري المبيع (قوله لبايعه) علمه فاع (قوله فلا يكمل) أى البائع الثمن الاول (قوله رده) أى المشتري (قوله لرضه) أى المشتري (قوله به) أى العيب (قوله لم يكسر ففتح (قوله لم يفتح فكون (قوله بكم) بضم الباء وفتح الكاف (قوله يازد) أى من المشتري الثانى وهو البائع الاول على المشتري الاول (قوله ان لم يلدس) أى البائع الاول (قوله شر اناقل (قوله كعبه (قوله أى البائع الاول (قوله باكثر) أى من الثمن الذى باعه به ولم يلدس (قوله انما يكون (قوله أى الرد (قوله باخساره) أى المشتري الثانى (قوله اختياره) أى المشتري الثانى (قوله والتسك) عطف على الرد (قوله فلذا) أى الشان صله (قوله فى الاول) أى

على انه تقسدا ٥٥ ابن مرفعة جعل ابن رشد وعياض قول محمد تشبها بقول ابن القاسم وعزاء بين بيعه لاجنبى وبيعه باقل لبايعه (قوله بانه) أى الشان صله يفرق (قوله فان باعه) أى المشتري المبيع (قوله لبايعه) علمه فاع (قوله فلا يكمل) أى البائع الثمن الاول (قوله رده) أى المشتري (قوله لرضه) أى المشتري (قوله به) أى العيب (قوله لم يكسر ففتح (قوله لم يفتح فكون (قوله بكم) بضم الباء وفتح الكاف (قوله يازد) أى من المشتري الثانى وهو البائع الاول على المشتري الاول (قوله ان لم يلدس) أى البائع الاول (قوله شر اناقل (قوله كعبه (قوله أى البائع الاول (قوله باكثر) أى من الثمن الذى باعه به ولم يلدس (قوله انما يكون (قوله أى الرد (قوله باخساره) أى المشتري الثانى (قوله اختياره) أى المشتري الثانى (قوله والتسك) عطف على الرد (قوله فلذا) أى الشان صله (قوله فى الاول) أى

يبعه باكثر (قوله فى الثانى) أى يسه باقل (قوله عند المشتري) صله تغير (قوله خرج) أى المبيع (قوله به) أى فى المشتري (قوله عاد) أى المبيع (قوله فى ذاته) أى المبيع (قوله بسمه) أى المشتري (قوله لانه) أى المبيع (قوله بين المخرج) صله توسط (قوله عنده) أى المشتري (قوله لبايعه) صله دفع (قوله بما) أى النقص والزيادة (قوله فحسمته) أى المبيع (قوله كقولنا) أى نقص (قوله فسوقه) أى قيمته (قوله لا يعتبر) بضم الهمزة وفتح الواو (قوله به) أى عدم اعتباره بنقص قيمته

(قوله عين) أي ذات واضافته للبيان (قوله اياه) بكسر الهمزة وشدة الواو (قوله اوبعده) أي اياه (قوله اوعده) عطف على يتخل (قوله عبه) أي التخل والا (قوله ان هذا) أي تنفيرا للتخل او مال العبد (قوله ويخير) يضم اليه الاولى ويضع الثانية مبتدأ لأي المشتري (قوله به) أي عدم اعتبار ثقل الثروة والمال ويخير المشتري بين نفسه ولا شيء له ورده ولا شيء عليه (قوله نفسه) أي المبيع (قوله عليه) أي نقص المبيع بجنايته مستثيرة عليه (قوله ذكرها) أي الاقسام الخمسة (قوله ١٥٥) وشرح أي الراسخ (قوله فقال) أي الراسخ (قوله ويخير) أي المشتري (قوله ولم اعلم) الخ (قوله يجرى به الصدق) قوله حوالته أي السوق (قوله المشتري) ينفع الراسخ (قوله والا) أي وان قبله البائع بلا ارش (قوله فيضري) أي المشتري (قوله هذا) أي القيمة (قوله بدم قول البائع المعب بلا ارش (قوله استثنى) يضم اليه (قوله ومن) وكسر الهمزة (قوله مستثنى) بكسر الميم (قوله ففتح ثاب فاعل استثنى (قوله بتقديم) صلة معية (قوله وان عده الخ) حال (قوله من الموضع) صلة معد

في المدونة الثاني تفسير حاله دون بدنه كزواج وزنا وسرقة وبأني الكلام عليه عند قوله وتزويج امة الثالث نقص عن المبيع وهو الذي تكلم عليه هذا ونسجه الى خفيف ومتوسط ومفيت الرابع نقص غير عن المبيع مثل شراء متخل مقربا لايامه وبعده او عديله فيذهب المال يذهب او غير التخل بجماعة غيرهم المشتري عبه فلا خلاف ان هذا لا يعتبر ويخير بين الرد ولا شيء عليه والتسليم ولا شيء له في المقدمات وذكره في المدونة وعزاه الى ابي اعيسى انما لم ينص نفسه بجناية المتابع وبأن الكلام عليه عند قوله وفوقه بين مدلس وغيره ان نقص ذكرها في المقدمات والمتن والراسخ يصرح بتفي الخلاف في الوجه الاول فقال وأما النقص فهو ان السوق فلا عهده ويخير بين الرد ولا شيء له والامساك ولا شيء له ولم اعلم في ذلك نص خلاف ان حوالته استوفى في الرد ببيع المشتري الا رواية شاذة لا يوجب عن مالك رضي الله تعالى عنهم انما هو في الطعام اهـ وأما التغير بالزيادة في الكلام عليه عند قوله وله ان زاد بكسب الخ والتغير بالزيادة والنقص باقي الكلام عليه عند قوله ويخير بين المدونات (تنبيه الاول) عمل تخيير المشتري على الوجه المذكور ان لم يقبله البائع بالمحدث بلا ارش والا فخير بين التسليم ولا شيء له والرد ولا شيء عليه وبأني هذا في قوله الا ان يقبله بالمحدث (الثاني) استثنى من التغير المتوسط من الدابة المعيبة بتقديم فيضري بين التسليم واخذ ارش (الثالث) القديم والرد ولا شيء عليه على العقد وان عده المصنف فيها يأق من المتوسط (وقوما) يضم القاف وكسر الواو وشدة أي العيان القديم والحادث تقويها مصورا (تقويم) الشيء (المبيع) ثلاثة تقويها ان اخثار المشتري رده يوم سأل او معيبا بالقديم وحده ومعيبا بها فان اخثار التسليم قوما سأل او معيبا بالقديم فقط ابن الحاجب يقوم القديم والحادث بتزويج المبيع يوم ضمنه المشتري ابن عبد السلام والمصنف يعني انه يتطرق في قيمة العيب القديم وقيمة العيب الحادث اذا احتيج الى قيمتهما معا او قيمة القديم وحده يوم ضمن المشتري المبيع لا يرد الحكم ولا يرد الصدق ولا القديم يوم ضمان المشتري والحادث يوم الحكم ابن الحاجب.. فان امسك قوما معيبا والعيب القديم الموضع أي فان اخثار المشتري التسليم بالعيب واخذت قوما حث تخير نمكن حيلة تقويها بان يقوم جميعا ثم معيبا بالقديم ويأخذ نسبة النقص من القديم فان كانت قيمة سالما عشرة ومعيبا ثمانية فقيمة العيب خمس النقص فخرج المشتري به على البائع فان كان اخثاره بخصم عشر فخرج بخصم ثلاثة ابن الحاجب وان رد قوما ثلثا معيبا الموضع أي وان اخثار الرد قوما تقويها ثلثا سالما والعيبين معا القديم والحادث فما نقصته النسبة الثالثة عن القيمة الثانية فبالتسليم الاولى ويرد المشتري على البائع ثلث التسليم من ألفين

نسة النقص) أي قسمته سلبا (قوله فتن الثمن) صلة ياخذ (قوله قيمته) أي المبيع (قوله خمس الثمن) أي لان نسبة النقص وهو اثنان للعشرة خمس (قوله به) أي خمس الثمن (قوله وان رد) أي المشتري المبيع (قوله قوما) أي المصح (قوله بهما) أي القديم والحادث (قوله القيمة الثالثة) أي قيمة المبيع معيبا بالقديم والحادث ما (قوله القيمة الثانية) أي قيمته معيبا بالقديم وحده (قوله نسب) يضم فكسر (قوله القيمة الاولى) يضم الهمزة أي قسمته سالما (قوله من الثمن) صلة يرد

نسة النقص) أي قسمته سلبا (قوله فتن الثمن) صلة ياخذ (قوله قيمته) أي المبيع (قوله خمس الثمن) أي لان نسبة النقص وهو اثنان للعشرة خمس (قوله به) أي خمس الثمن (قوله وان رد) أي المشتري المبيع (قوله قوما) أي المصح (قوله بهما) أي القديم والحادث (قوله القيمة الثالثة) أي قيمة المبيع معيبا بالقديم والحادث ما (قوله القيمة الثانية) أي قيمته معيبا بالقديم وحده (قوله نسب) يضم فكسر (قوله القيمة الاولى) يضم الهمزة أي قسمته سالما (قوله من الثمن) صلة يرد

(قوله فان اراد) أي المشتري (قوله فالتبستان المتقلمتان) أي قيمتهما والمال وقيمتها معيبا بالقديم وحده (قوله اصلا) أي
نسب اليه وهن قيمته معيبا بها (قوله فالتا) أي قيمتهما الماشرة ومعيبا بالقديم وحده غائبة (قوله علم) بضم العين
من بابيه أي بالقديم وحده (قوله بذلك) أي الرابع (قوله الباقي) أي من خمسة عشر عشرة (قوله بالعيب القديم) حال
من هاتين (قوله فذلك) أي ربحته به (قوله وهو) أي كونه خيرا بقل التكوين (قوله وفوق) بضم فاء كسر غفقا (قوله
هذا) أي القيام بالنسب (قوله فانه) أي المبيع المقوم المعين الخ علة الاحتياج للقرقر بفتح ميم اشترى كهما في الجهل
عاجز الباقي في الانصاف والسالم ١٥٦ في العيصين الثن (قوله منه) أي المقوم المعين (قوله بما نويه)

وهكذا قال الباقي ونصه فان اراد الرافعة ستمت ان المقدس بان لا يدهنهما فاذا قد تمت حاجت
 فبسة السلعة بالبيع القديم اصلاح ثم هو ما يقسمه فالبينة بالبيع القديم والحادث فقدم
 عن المبيع بقدر ذلك فلو قيل في ثمانية ابيع بالبيعين ستة علم ان البيع الحادث عند المشتري
 نقص من قبضة المبيع بعبءه الرابع فربح من ثمنه بذلك وقد علم ان الباقي بعد البيع الاول
 الثامن فربح المبيع بعبءه فبها بالبيع القديم وذلك ثلاثة وهذا معنى ما ذكره ابن القاسم
 في المدونة وغيرها اه وان شئت قلت مرخص الثمن اه كلام التوضيح (في ثمانية ابيع)
 ظاهر ما تقدم ان المشتري يصير قبل التحويل او الحسن وهو ظاهر المدونة وقرئ بين هذا وبين
 استحقاق اكرام البيع المقوم عليه انه لا يجوز ان يفسد الباقي منه قبل ان ياتي به من الثمن بان
 المبيع لم يات بقبضه ووجب ان لا يرد له الا بما تقصه سوغ في اصساكه والرجوع بقيمة المبيع
 القديم وفي الاستحقاق لا يبيع عليه فربح ثم ان اراد الباقي وقال بعض القرويين لا يصير في المبيع
 الا بعبءه فوجه لانه ان اخذ اراد ان يفسد قبل تقويمه لم يشر ان يدهن هو ولدها مخالف لظاهر
 المدونة وغيرها من نصوص المذهب واقه اهل وبقية التحويل (يوم ضمنه) أي المبيع
 (المشتري) أي لا يوم الحكم ولا يوم البيع ولا القديم يوم ضمنه المشتري والحادث يوم الحكم
 كما قال احمد بن العدل ابن عبد السلام اكرام عاداتهم يوم البيع وعدل عنهما المصنفان
 المبيع قد يحتاج لو اضعفه وعبارة يوم البيع تشمل وجه ابن حرفة المازني يعتبر وقت ضمان
 ذات المواضع والغائب والمحبوسة بالثمن والقاسم اتفاقا واختلفا (وله) أي المشتري (ان زاد)
 البيع عنده (يكسره) يكسر الصاد المحسلة ما يصبغ بذكره فمران المصنف وهو مراد ابن
 الحاجب واختار ابن عاشر ضبطه بالفتح مصدر او هو الظاهر من عبارة المدونة ونصها ولو قيل
 بالثوب على ان ذب بقبضه من مبيع او غير ذلك بسببه واختر قبضة العيب او يردوه يكون بما
 زادت السنة عشر بكاه اه ولو قال القاصح التحويل في الصباح بالكسر وخياطة وكذا كل
 ما اضاف له المبيع من ماله لا يقل عنه اصلا او الا بضا والمثل في غيره بقوله المصدر
 المتبصل من قوله (ان يرد) بفتح ضم المشتري المبيع المبيع بعبءه القديم (او يشتريه)
 المشتري مع الباقي في المبيع (ان يمل) نسبة (ما زاد) من قيمته بعبئه او خياطة او كسره
 أي الباقي تنازع فيه اتمك
 والجمل (قوله من الثمن)
 بيان ما (قوله بان المبيع)
 صلة فرق (قوله يرد) أي
 المبيع (قوله نفسه) أي
 المبيع (قوله سوغ) بضم
 فسكور فكسر جوايلا
 (قوله اصساكه) أي العيب
 (قوله عليه) أي المشتري
 (قوله عنها) أي ما ياتواهم
 (قوله المصنف) أي ابن
 الحاجب (قوله تشمل) أي
 المحتاج لو اضعفه أي وضمنه
 انما تعتبر يوم ضمانه
 المشتري برؤي الم (قوله)
 وشبهه (أي ما يحتاج لو اضعفه
 في عدم انتقال ضمانه
 للمشتري بمجرد البيع عطف
 على ما اشتمل (قوله يعتبر)
 أي في التحويل (قوله المحبوسة
 بالثمن) أي السلعة التي شرط
 بائعها ان لا يسلمها لمشتريها
 حتى يدفعه عنها (قوله)

تفتاحاً أو اختلافاً لجميع القامد (قوله عنده) أى المشتري سله زاد (قوله المستف) على
أى خلل فى نفسه (قوله هو) أى بائعه (قوله هو) أى البذر (قوله لو فعل) أى المشتري (قوله من مبيع)
سأنا (قوله) أى المشتري (قوله به) أى الفسك بالمبيع (قوله أورد) أى المبيع (قوله ويكون) أى
المشتري (قوله عاذاً له الصعة) سله شريكا (قوله) أى البائع (قوله وضاطة الخ) أى لما دخل بالأكاف (قوله وكل) أى
وفاق كل (قوله أضافه) أى المشتري (قوله من له) أى المشتري سله لما (قوله ولا يتصل) أى المضاف (قوله عنه) أى
المبيع (قوله من فتمه يصفه) سله لما

(قوله على قيمته) سلة زاد (قوله خاليا) حال من هاء مفعلة (قوله لمعيا) حال من هاء مفعلة أو من ضمير نال (قوله عن ذلك) أي الصبح وقصوه (قوله مستقلا) حال من هاء مفعلة (قوله على ذلك) أي فهو الصبح (قوله فان قوم) أي المبيع (قوله لمصنوعا) حال من نائب فاعل قوم (قوله وغير مصنوع) عطف على مصنوع (قوله شاركة) أي المشتري بالباع في المبيع (قوله تمسك) أي المذاكر (قوله فهو) أي المبيع (قوله له) أي المشتري (قوله وانه ان نقص) ٦٥٧ عطف على انه ان لم يزد بل ينقص

على قيمته خاليا من ذلك معيب القيمة مثله لاعلى ذلك فان قوم مصنوعا بخمسة عشر وغير مصنوع بعشرة شاركة بثلثه دلس باله أم لا أو يشكوا بأخذ ارض القديم ومفهوم ان زاد انه ان لم يزد ولم يخص المبيع فهو عناية بالبحث فيه حتى يظهر مدلوله والتمسكه ولا ارض للعب خاله في المدونة وانه ان نقص فباقى في قوله وقرق بين مدلس وغفوان نقص ويقسم القيمة (يوم المبيع على الاظهر) صوابه على الاربع والحكم على الاظهر كذا في نسخة مصححة من غ بعضها خطت وفي خطه في شرح الكبير من القوي لا الحكم على الاظهر والظاهر ان المراد يوم المبيع يوم ضمان المشتري الخط في القدمان الزائدة على خمسة ارجسه زيادة فهو النسوق وزيادة حال المبيع فهو قديم منعقد وتخرى في قيمته به وهما لا يصحان ولا يوجبان خيارا بالمبتاع وفيها ولا يثبت الردي العيب حواله نسوق ثم قال فيها من ابتاع عبدا اجسمه فقله البيان او وصفة تنسبه فان تقع عنه او ابتاع أمه أو عليها الطبخ والنسل أو قصوها فان تقع عنها ثم ظهر على عيب فليس ذلك قوتا وله ان يجيز ولا شيء له أو يرد بعض القويين كان يجبان عيبك ويرجع بقيته العيب لما اخرج في تعليمها واستشهد بنقل المبيع الا في زيادة في عيب المبيع بغير احد اشترى فيه كسبي الهابة وكبر الصغرى او بشئ من جسمه مضاف اليه كوكبه وفيه خلاف باقى عند قوله او ضمانا وزيادة مضافة للمبيع من غير جبهه ككتاب الرقي ما لا يجهل او مصادقة او تصاريق وانما الغفل والشجر فهذا لا يوجب خيارا اتفاقا ويصير بين رد العيب وماله والنقل وغيره ما لم يطب ورجع ببقية مبقية وعلاجه على مذهب ابن القاسم والامسالة ولا شيء له في الوجهين وزيادة احدتها المشتري كالصنع والخطاطة والكمد وما شابهها مما لا يتقبل الا بفساد فلا اختلاف انه يوجب تخليه بين النسل والرجوع ببقية العيب والرد والمشاركة اه والوجه الخامس هو الذي تكلم عليه المصنف هنا ولم يتكلم على الاول والثاني والرابع وباقي الكلام على الثالث عند قوله ومنها غ وكيفية التقويم اذا حدثت زيادة عند المشتري لم يحدث عنده عيب واختار النسل أن يقوم المبيع تقويمه بغيره واما عيبا ولعن الثمن بنسبة ما يجتمعها القيمة سالما وان اختار الرد قوم بالعيب القديم غير مصنوع ثم قوم مصنوعا ونسب ما زاده الى الثمانية والمها وشارك المشتري بالباع بنسبته في المبيع فان كانت الاولى ثمانين ولثانين ثمانين شاة تسعة وتسعين القيمة يوم بيعه عند ابن بونى ويوم الحكم عند ابن رشد (و اذا حدثت بالمبيع العيب عند المشتري عيب وزيادة (جبر) بضم الجيم وكسر الموحدة (هـ) أي الزائد العيب (الحادث) بالمبيع عند من ثمة بزمان ساواه فقال ابن بونى ان تمسك له ارض القديم وان ردت فلا شيء عليه وان نقص ورد غير مقيم فتمت معيبا وان تمسك به فله أخذ ارض القديم وان زاد وتمسك به فله ارض القديم وان رد ساواه بالزائد الخط وان حدث عند المشتري عيب وزيادة فان

المشتري بالمبيع (قوله له) أي المشتري (قوله عليه) أي المشتري (قوله وان نقص) أي الزائد من ارض العيب الحادث (قوله وورده) أي المشتري بالمبيع (قوله غير) أي المشتري (قوله معيبا) أي العيب القديم (قوله هـ) أي المبيع (قوله له) أي المشتري (قوله وان زاد) أي الزائد على ارض العيب الحادث

(قوله سلما) أي خاليين الزاهد (قوة خال) أي ابن عبد السلام (قوله شك) بضم الشين الهمزة (قوة خال جبرت) أي الزيادة (قوله لم يحدث عند المشتري) أي نقص ولا زيادة (قوله وراودان) أي الزائد على (قوله العيب) (قوله واغترضه) أي ابن عبد السلام (قوله لبيته) أي الشأن (قوله جعل جربت المصنعة العيب) أي جواه (قوله العيب الحادث) أي ارش (قوله هذا) أي قدوالعيب من الفن (قوله انه) أي الشأن ٦٥٨ (قوله شك) بضم الشين (قوله ذلك) أي الشك في الزيادة (قوله كلامه) أي ابن

اختار القس قومه تقوى من الماوعيا بالقديم وان اختاروا رد فقال ابن الحاجب بقوم أربع
تقوى عات لما عومعيا بالقديم ثم بالحدث ثم بالزيادة ابن عبد السلام لاحاجة لتقوى عات
ولا لتقوى به بالحدث وانما عومعيا بالعب القديم ثم بالزيادة فقد التزم المسع بقدر الزيادة
ثم قال نعم يحتاج ثلاث تقوى عات اذا شئت في الزيادة بعين العيب الحادث أم لا فتقوى عات
ثم بالعب القديم ثم بالزيادة فان بعين العيب الحادث فالحكم كالمثل يثبت عند المشتري وان
زاد سلبت المشاكاة بالزيادة فان نقصت الصفعة من قيمة العيب الحادث كان كعيب مستقل اه
وعترضه المستعصم بان عرقه قد لا يعرف له بعين الصفعة العيب ام لا الا بصعوبة وقد قدر
العيب الحادث من الثمن ولا يعرف الا بصعوبة فقيمتها السوا والحق انه ان شئت في الزيادة لم
يجب الحادث ام لا بل ينسب أربع تقوى عات كما قال ابن الحاجب وذلك اذا لم تره قيمته بالزيادة
على قيمته بالعيب القديم وقول ابن عبد السلام يكتفى ثلاث تقوى عات غير ظاهر كما يدل عليه آخر
كلامه حيث قال وان نقصت الصفعة من قيمة العيب الحادث اه وان تحقق ان الزيادة بعين
العيب الحادث بان وادت قيمته بالزيادة على قيمته بالعيب القديم فلا يحتاج للتقوى عات كالمثل
يحدث عند المشتري عيب واقفه قيمته وتعالى اعلم بهذا المعنى قوله وجبره الحادث (وفرق)
بعضه الصاوي كسر (ان احتقار) بين) بائع (مدلس) يبيع الميرور في حال المدلسه وكسر القام اي
كأن لعيب مسعاه عليه ذا كراهة (وبائع) غيره) أي المدلس (ان نقص) المبيع العيب عيا
قد عاينه المشتري يصيغه مثلاً على الايصيص به مثله فان كان البائع قد عدلى ورد المشتري فلا
ارش عليه انقصه وان شئت فلا ارش القديم وان كان غير مدلس فان بدا على ارش الحادث
وان شئت اخذ ارش القديم البناي هذا مفهوم قوله فزادكم سعي اي وان نقص بكمسح فرق
بين مدلى وغيره كما يدل عليه كلام التوضيح قال في قول ابن الحاجب وان حدثت زيادة كالصنف
أخذ الارش أو رد ويكون شر كالحال فانقصه فلو كان الصنف منقصا كان له رد بغير شرط ان
كان البائع مدلسا أو حبسها واخذ الارش اه وهذا امر امدى يخصمه ولا يصح تعميمه
في كل نقص حصل بسبب فعل المشتري لان كلامه الا ان اغتافوا في الزيادة فقصها ويستحكم
على التغير الحاصل بسبب فعله انظر طي قال وعلى هذا التناول نسخ ابن شاس وابن الحاجب
تعميم كلامه قبله للمسائل وابقاع التناقض في كلامه وذلك ان كلامه هنا في خبر المشتري
بين القس واخذ ارش القديم واراد بالذوق ارض القس وانقطع المعتاد الا في وان كان
معتدا بالتدليس جعله المستعصم في خبره ليس الذي هو كالمعصم وان المشتري يغير بين التمسك بلا
شر واراد كذلك فاحاله هنا وجب التناقض في كلامه ثم قال وعلى ما قلنا كلام المستعصم
غنى عن التمسك سالم من التناقض والله اعلم وشبه في الفرق بين المدلس وغيره فقال (كهلا ك)

النفص يكونه يكسب صه تسب (قوله فنعيم كلامه) أى النفص فعل المشتري (قوله وان كان مقيدا) أى
فان لم يلبس (قوله فبعض المستفاد الخ) خبر القطع (قوله كذا) أى بلاشئ (قوله فادناه) أى القطع المتبادر (قوله ثم قال)
أى على (قوله ما ظننا) أى من خصوص كلامه هذا انفسه يكسبه

[illegible]

(قوله أو غيره) أي المسلم من ذي ومعاذر (قوله لا نهما) أي التأديب والرد (قوله أحدهما لله تعالى) أي وهو التأديب (قوله والآخر للمدلس) بفتح الهمزة أي وهو الرد (قوله فلا يتداخلان) أي لا يمتزج أحدهما في الآخر (قوله في الباب) خبر مقدم للنص الذي يليه (قوله من الأحكام) خبر مقدم لحكم (قوله وادى) أي المشتري (قوله ثم علم) أي المشتري (قوله أو أراد) أي المشتري (قوله رده) أي الجار (قوله به) أي المكس (قوله فيه) أي المشتري (قوله به) أي المكس (قوله عليه) أي البائع (قوله والا) أي وان لم يبدس البائع (قوله متبايع) أي شخص عقار شقيق (قوله ادى) أي المتبايع (قوله أخذ) بضم فسكون فكسر أي الشقص (قوله منه) أي المتبايع (قوله دفعه) أي المكس (قوله واجر) بضم فسكون فكسر أي خرج الخلاف (قوله من اشترى) أي مسروفا ٦٦٠ (قوله يأخذ) أي المتدعي منه (قوله به) أي المسروق منه (قوله أو به) أي الثمن

لا اختلاف فيه ان الواجب على من غش اشاء المسلم او غيره او دلس به عيب ان يؤدب على ذلك مع الحكم عليه بالرد لانهما شأنان مختلفان أحدهما لله تعالى لتناهي الناس عن حرمانه تعالى والآخر للمدلس عليه فلا يتداخلان ٥ الثانية في الباب من الأحكام التي يشترق فيها المدلس من غيره حكم ما يأخذ المكس بان اشترى جارا وأدى مكسه ثم علم به وأراد رده والرجوع به على بائعه فلم يحضر في نقل نفسه والظاهر انه ان كان البائع مدلسا فله الرجوع به عليه والا فلا وقد أشار ابن تومس الى الخلاف في بيعتاع أدى مكسا ثم أخذ منه ما دفعه هل يلزم الشقيق دفعه أم لا وأجروا على من اشترى من لصل هل يأخذ به بلائع أو به ويمكنه ان يقال انه ظلم فهو عن أخذ منه وباقى للمدلس في الشقة وفي المكس ترد وتقدم له في الجهاد الاحسن في التمدد من لصل أخذ ما تقدمه او الظاهر من كلام ابن راشد ان من رد بيع يرجع بما غرمه للسلطان ان كان بائعه مدلسا والا فلا ٥ (تنبيهان) ٥ الاول في المقدمات البائع يحصل على عدم التسليم حتى يثبت عليه عينة أو قراره الثاني في وان ادعى المشتري ان البائع دلس له فانكره أحلفه فان قال عاتبه وانفيه حين البيع حلف ان نفسه وفي المقدمات فان ادعى نسبائه حلف عليه ثم يخبر المتبايع عند ابن القاسم وبكى ابن المواز عن مالك بن النضر رضي الله تعالى عنهم انه لا يحلف الا بعد اختيار المتبايع الرد لا معة ليعينه اذا اخذ التمسك والرجوع بقية العيب فان تكلم البائع حكم عليه بحكم التماسك ونقله في التوضيح ثم تلعب العيب المتوسط الحادث عند المشتري مع وجود عيب قديم عند البائع فقال (كهف) بفتح العين المهملة والجيم اثرها فاء هي زال (دابة) من التمسك أو غيره (ومنها) الخط اما العيب فالمشهور انه من المتوسط الموجب لرد المتبايع بين الرد ودفع ارض الحادث والتمسك واخذ ارض القديم وقال ابن مسلة انه من القبط الذي يوجب الرجوع بالقيمة ويمنع الرد وقال ابن رشد لم يختلف في هزال الدابة انه فوت خبره المتبايع بين الامساك والرجوع بقيمة العيب والردود وقع ما قصه الهزال ٥ في هزال الدابة بطريقان واما متناهي فقال ابن رشد اختلف قول مالك رضي الله تعالى عنه في سمن الدواب فramerة فويلخص المتبايع بين الرد والامساك والرجوع بقيمة العيب ومرة لمرة فونا وقال ليس له الا رداه وذا في المقدمات قولنا لانه فوت خبره على التكبر ابن عرفة ابن

(قوله انه) أي المكس (قوله يرجع) أي على بائعه (قوله والا) أي وان لم يكن مدلسا (قوله في المقدمات) خبر مقدم (قوله جعل) بضم فسكون نفخ (قوله يثبت) أي التماسك (قوله فيها) أي البائع (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله فأنكره) أي البائع المتدليس (قوله أحلفه) أي المشتري البائع على عهده (قوله فان قال) أي البائع (قوله علمته) أي العيب (قوله والسيئة) أي العيب (قوله حلف) أي البائع (قوله نسيه) أي العيب (قوله فان ادعى) أي البائع (قوله نسيه) أي العيب (قوله حلف) أي البائع (قوله علمته) أي التماسك (قوله انه) أي البائع (قوله لم يمتد) أي البائع (قوله اختار) أي المشتري

المشتري (قوله عليه) أي البائع (قوله منقلا) (قوله فقال) حلف على مثل (قوله اثرها) أي عيبها رشد خبر مقدم (قوله وقال ابن مسلة) انه أي العيب الخ مقابل المشهور (قوله لم يختلف) بضم الباء وفتح الهمزة (قوله انه) أي زال الدابة (قوله فوت) الخط الفوت في كلام المدونة وغيرها يطلقونه على المتوسط الموجب للرد بين التمسك واخذ ارض القديم والرد ودفع ارض الحادث (قوله واما متناهي) أي الدابة (قوله به) أي بسبب السمن (قوله الرد) أي ولا نفي عليه (قوله أي المتبايع (قوله لا الرد) أي او الامساك بلا أخذ ارض العيب القديم (قوله انه) أي من الدابة (قوله فوت) أي يوجب تخيير المتبايع بين التمسك واخذ ارض القديم والرد ودفع ارض الحادث (قوله نسيه) بفتح ناء منقلا (قوله التكبر) بكسر الكاف وفتح الموحدة

(قوله لغو السهم) أى عدم اعتباره فليس المشتري إلا الرديئى أو التمسك بالاشئ (قوله الثالث) الخطأ أى المتوسط
 (قوله والى الثانى) اعطى أى التبعيت (قوله بين) بكسر الهمزة مثلاً أى ظاهر واقعته من اتفاقه كما كان صفة (قوله لغو) خبر
 صلاح (قوله هذا) أى عتذر، ويجوز الإيماعن المتوسط (قوله كذلك) أى الزمفان ٦٦١ ترتيبه متوسط (قوله فى المقدسات)

خبره قدم قوله ان تقص
 قوله (قوله) بيان له
 اختلط بضم التاء وكسر
 اللام الخ جوابها (قوله
 ولا يدرها) أى المشتري
 الامنة بعين القديس (قوله
 الوحيين) أى الترويج
 والزنا (قوله) بضم الاء
 (قوله لا يدرى) بضم الاء
 ونحوه (قوله) أى
 العبد (قوله) قال أى
 الرباحى (قوله) بفتح
 فضم أى المشتري (قوله
 فله) أى المشتري (قوله
 بدم) أى البيع (قوله
 لها) أى المدة (قوله
 جدير) أى ترويج الامنة
 (قوله) لكونه) أى لكونه
 (قوله) فكانه) بفتح الهمز
 وحذف النون أى الترويج
 (قوله) بجره) أى الترويج
 بالاصل (قوله) يمكن
 (قوله) أى يمكن وحذف الترويج
 خبر كان (قوله) مقتضاه
 أى قوله لكونه عن عب
 السكاح (قوله) أى الولد
 (قوله) أى الولد (قوله
 عب) مفعول جبر صافا
 فاعله (قوله) مطلق خبر جبر
 (قوله) سواء كانت فقه الخ

رشد في حق السهم وكونه من الناث والثاني ثلاثة لأن القاسم وابن حبيب والضرع على
الكبر (فتبينات) الأولى إذ ردفه من جمع المصنف الزوال والسهم ان السهم عبر رد
ارسم مع الدابة إذ ان تعيب قدوم وليس كذلك فاعتقد عدم ابن رشد وقال الباقي لم يتكلم
على زيادة البدن والسهم المشتري يخفى بيننا على ما يرجع بقية العيب أو يرد ولا في السهم
الزيادة (الثاني ان عرفة صالح البدن يغيب عن السهم لقوله انثالث مقوم دابة ان الزوال
الرقيق ومنه انقوا نوا هو كذلك ابن رشد ما هل الزوال المذكر من الرقيق ومنه فلا خلاف انه
ليس بقوت وأما حسن الجوارى ويغيب عن ذلك فنقول ما لا ينزى الله تعالى عنه انه ليس
بقوت وانه ابن حبيب يخبره المتابع بين الزوال المصنف الخادمة العيب (وعى) وشلل وتزوج
الطه الخادمة المدة ولما هم لقوله لامة فالعبد كذلك في المدفن وأما النقصان
بغير حال البيع كزوج الأمه والعبد الزنا والسرقة والشرب ومنه مما تنقص به فبته
فاختلف فيه فقال في المدة ان تزوج الأمه نقصان ولا يرد لها الا ما نقصها النكاح اى
او يسكن ويرجع بقية العيب وقال ابن حبيب ما أحدث العبد من زنا أو شرب أو سرقة فليس
بنقص وقد يقرق بين الوجهين بان التزوج عيب يعلم حدوثه بعد الشراء بخلاف الزنا والشرب
والسرقة لا يدرى له ما كان قبل شرائه أو قال الرجاء او النكاح في نقصان البيع مثل
تزوج الأمه لا يعتد بها أو سرقة أو شرب وما يغيب فيه فلا خلاف في تعيبها بالتزوج
الرقيق عيب مع تمام الوجه وذكر الخلاف المتقدم في زوال العيوب وتوفى في قال فإذا كانت
الزوجة الباقية عيبا انقضا أو زالت على احد الاقوال فهي قوت فيضير المشتري بين رد البيع
مع ناقصه عيب التزوج والفلسك والرجوع عنه عيب العيب القديم وأما عيوب الاخلاق
كان زنا والسرقة وشرب الخ إذا حدثت عند المشتري وقد اطاع على عيب قدوم فالعيب على
قولنا أحدهما انما عيوب يرد انهما زوال البيع وهو المشهور والاخر انهما ليست بعيوب بل
رد ولا في عيبه قاله ابن حبيب وأما قصر المصنف على التزوج في تعاليه وأبو عبد الله جبر
بالوك (وجبر) يضم الجيم وكسر الواو تحت زواج الأمه (بالوك) الذي ولدته الأم من تزوج
المشتري ابن عرفة المازنى وعندي ابن الجبر بالوك لكونه عن عيب النكاح فكانه يجرى من
ومقتضاه انه لا يجرى بغير عيب النكاح وفي الموازنة يتبعه غير عيب النكاح النفسى موت
الوك كعدم ولانه وهل يجزى الوكيل التزوج صطلق موا كانت فيه كقيمة عيب التزوج أو اقل
أو اكثرو هو الذي فهم ابن الماورى كلام ابن القلم عليه وانما إذا كانت قيمة الوكيل كقيمة عيب
التزوج أو أكثر أو كانت أقل فلا بد ان يدفع ما يقع من الوكيل وهو الذى فهمه لا يكون وهو
الصحيح طائف التوضيح وقته في الشامل ع أو اصح وابن عمر في المازنى صفة التقويم ان
يصال فيه تمامه ما عيبه بالبيع القديم بخلاف ان كانت قيمته فهو عيب النكاح وزيادة الوكيل

تونس: لطف (قوله وهو) أي جبر الوديع القزح. طاعنا قوله وانما هو) أي جبر الوديع القزح (قوله ان يدفع) أي المشتري (قوله سابق) أي من ارش عيب القزح (قوله فنهو الاكثون) أي من كلام ابن القاسم (قوله وهو) أي تعيد الجبر يكون فية الوديع ارض عيب القزح أو أكثر (قوله سائلة) أي من الصب الصالح وهو من القزح (قوله) أي العيب القديم

(قوله حسبها) أى ابتاعها لئلا يذهب (قوله بمذاكر) أى عيبها التذم وعيب السكاك وزيادة الولد (قوله خبر) أى المشتري (قوله من تبيع ابن القاسم) خبر مقدم (قوله وحدثني) أى المبيع الخ حال (قوله قصا) أى من قية المبيع (قوله فى التوضيح) خبر مقدم (قوله خلت) بضم التاء وكسر اللام (قوله واليه) صلة وأشار (قوله فقيه) أى الفقيه (قوله واليه) صلة ذهب (قوله ولفظها) أى المدونة (قوله لغيره) أى زيادة فى عين المبيع ككبر صغير وأما رطل (قوله عنده) أى المشتري (قوله قصه) أى المبيع (قوله ذلك) أى الخفيف غير المقدر (قوله أنه) أى المشتري (قوله رده) أى المبيع (قوله عليه) أى المشتري (قوله هذا) أى الخفيف غير المقدر (قوله المشتري) أى العيب ٦٦٢ التوسط الحادث عند المشتري الذى قبله البائع بلا ارض والعيب القابل الحادث

عنه (قوله المشتري) أى العيب ٦٦٢ التوسط الحادث عند المشتري الذى قبله البائع بلا ارض والعيب القابل الحادث
 غمان قد جبر الولد عيب السكاك فلم يشتري حسبها ولا شئ له وردها وأخذ جميع ثمنه وان كانت قيمتها أكثر من ثمنه بخرى فى أمساكها والرجوع بأرض العيب وهو نفس ثمنها وردها ودفع ما نقص عنه وهو العشرة وهو معنى ما عند ابن رونس ابن عرفة من جماع ابن القاسم من ابتاع جارية فزوجه أو فولدت ثم جدها فيها عيبا فقبله وردها بولدها وحسبها ولا شئ له قال ابن القاسم واستغنى من قوله أنه أخذ التذم بورده ودفع الحادث وقوله (الأن قبله) أى المبيع العيب بعيب قدم وحدثني عيب متوسط عند المشتري قبل علمه عيبه البائع (ب) العيب (الحادث) عند المشتري بلا أخذ رأسه (أو يقل) بفتح التثنية وكسر القاف وشدة اللام العيب الحادث عند المشتري جدا بحيث لا يؤثر نقصا فى التوضيح اختلاف فى المبيع قليل ما أثر نقصا يسيرا فى الثمن واليه أشار فى المدونة وقبل الميزن فيه نقصا أصلا واليه ذهب الأجرى ولفظها ولا يفتى الرذال عيب حواله السوق ولا عيب خفيف حدث عنه ليس يفسد كرمه وكى ودمل وحى وصدا عوان نقصه ذلك لئلا يرد ولا شئ عليه فى مثل هذا انتهى (ف) هو (ك) العدم فى المثلثين فبعض المشتري بين التسكين ولا شئ له والرد ولا شئ عليه ومثل للقليل فقال (ك) كرمه بفتح الواو وسكون العين المهملة أى مرض يعارض بعضه بعضا فبعض المله ودخل بالكاف الموضحة ونحوها فى الشامل ولوحث عليه مرضه وأمنه أو ما قد تفرقت على غير شئ ورده فلا شئ عليه ولو أخذ رأسها وأمان برئت على شئ فإن رده ردها مع ما شانه قلده فى المتن ومثله فى ابن عرفة (ورده وصدا ع) بضم الصاد المهملة (وبذهب نظره) أى ما سبق عنهم وكذلك ذهب الظفر ثم قال وما زوال الائمة فكذلك فى الوض خاصة أبو الحسن يعنى أنه خفيف فى الوض خاصة ظاهره وان كانت ائمة الاجام (وخفيف حى) وحى ما لا تمنع التصرف (ووطئ وطع) أى تفصيل لشقة ونحوها (معناه) للمشتري أو يلد التصير به الخط ظاهر كلامه ان القطع المعتاد من العيب الخفيف الذى لا يرد رأسه سواء كان بائعا أم لا وليس كذلك اتخاذ ذلك فى المدونة فى المدلس وكذلك ابن الحاجب وهو مع ما قدوة بغیر المعتاد قال فيما خان قطع الشاب قما أو سر أو رات أو أقيص ثم ظهر على عيب لم يعلم به البائع فماتع بخفى جسمه والرجوع بقيمة عيبه أوردته وما نقصه القطع فان دلس به البائع فلا شئ على المتابع لما نقصه القطع ان رده ثم قال وكذلك الجلود تقطع خفافا أو راعا أو سائر السلع اذا علم المشتري

عنه (قوله يمثل) بضم المثلى
 مثالا (قوله فى الشامل)
 خبر مقدم وقاؤه لتعليل دخول الموضحة ونحوها بالكاف (قوله عنده) أى المشتري (قوله ورده) أى المشتري المبيع بعيب قدم (قوله عليه) أى المشتري (قوله ولو أخذ) أى المشتري (قوله أى الموضحة) ونحوها (قوله المتن) بفتح القاف (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله أنه) بكسر فـ بـ نون أى عيب (قوله ما سبق منها) أى قولها ولا يفتى الرذال عيب حواله السوق ولا عيب خفيف حدث عنه ليس يفسد كرمه وكى ودمل وحى وصدا عوان (قوله ثم) وحى وصدا عوان (قوله ثم) قال أى فى المدونة (قوله فكذلك) أى فى علم قويست الرذال عيب (قوله أنه) أى زوال الائمة (قوله به) أى المبيع (قوله لا يرد) أى المشتري (قوله ذلك) أى كون القطع المعتاد من الخفيف (قوله ذلك) أى صاحب المدونة فى ذكر القطع المعتاد من الخفيف اذا دلس البائع فقط (قوله فونه) أى المبيع (قوله فيها) أى المدونة (قوله فان قطع) أى المشتري (قوله قصا) بضم القاف واليم جمع يقيص (قوله أو أقيص) جمع قيام أى ملبوسات البدن كما مقرر يا من أمام (قوله ثم ظهر) أى اطلع المشتري (قوله لم يعلم به) أى العيب (قوله حسبها) أى المبيع (قوله ورده) أى المبيع (قوله قصه) أى المبيع (قوله به) أى العيب (قوله ان رده) أى المشتري المبيع (قوله ثم قال) أى فى المدونة (قوله وكذلك) أى المذهب كور من الثياب فان تقطعها المعتاد من التوسط ان يلداس البائع ومن الخفيف ان دلس (قوله سائر) أى باقى

بها
 أى المشتري (قوله ذلك) أى كون القطع المعتاد من الخفيف (قوله ذلك) أى صاحب المدونة فى ذكر القطع المعتاد من الخفيف اذا دلس البائع فقط (قوله فونه) أى المبيع (قوله فيها) أى المدونة (قوله فان قطع) أى المشتري (قوله قصا) بضم القاف واليم جمع يقيص (قوله أو أقيص) جمع قيام أى ملبوسات البدن كما مقرر يا من أمام (قوله ثم ظهر) أى اطلع المشتري (قوله لم يعلم به) أى العيب (قوله حسبها) أى المبيع (قوله ورده) أى المبيع (قوله قصه) أى المبيع (قوله به) أى العيب (قوله ان رده) أى المشتري المبيع (قوله ثم قال) أى فى المدونة (قوله وكذلك) أى المذهب كور من الثياب فان تقطعها المعتاد من التوسط ان يلداس البائع ومن الخفيف ان دلس (قوله سائر) أى باقى

(قوله بعمل) يضم الياء ويضع الجيم (قوله فمالمس فيه فساد) ياء مالمس (قوله فان فعل) أى المشتري (قوله فيه) أى المبيع (قوله بفعل)
 يضم الياء ويضع العين (قوله الوشى) يفتح فسكون أى المطروز (قوله تباين) جمع تباين يضم ففتح مفتلا أى سراويلات قصار اجدا
 يلبيها خدعة السفن (قوله) أى المشتري (قوله رده) أى المبيع (قوله ذلك) أى قطع الثوب الوشى ثرقا وتباين (قوله
 ويرجع) أى المشتري (قوله بقيمة العيب) أى القديم (قوله من الثمن) بيان للقيمة (قوله وفى القدمات) خبر مفعول (قوله ما جرت
 العادة الخ) بيان ما (قوله يصدن) يضم فسكون ففتح (قوله فى مثله) أى المبيع (قوله فينقص) مطلق على منعه وهو منسوب بان
 مقدرة (قوله فهذا فوثن) جواب ما (قوله بعد المصنف القطع المعتاد) أى مطلقا ٦٦٣ (قوله غير ظاهر) خبر عن (قوله هذا)
 أى كون المعتاد خفيا

بها ما يعمل بينهما مما ليس فيه فساد فان فعل فيه مالا يبيع فى مثله كقطع الثوب الوشى ثرقا
 أو تباين فليس له رد وذلك فوثن ويرجع على البائع بقيمة العيب من الثمن اذ وفى المقدمات
 وأما التقص بما أحدثه المتابع فى المبيع عبرت العادة ان يصدن فى مثله كصبغ الثوب
 وقطعه فى نقص منه فهذا فوثن يتحقق ويحبر المشتري بين التسك والجوع بقيمة العيب
 ويده ودفع ارض نفسه مثله الا ان يكون البائع مدلسا فلا يقع له ارض نفسه الخط اذا علمت
 هذا فقد المصنف القطع المعتاد فى العيب الخفيف الذى يرد به البائع غير ظاهر لان هذا انما هو
 حق المدلس واما غيره فهو فى حقه من العيب المتوسطة الذى يرد به لوجبه الخياراتى التسك
 والرجوع عا راض العيب القديم والرد دفع ما نقصه المتعطل المعتاد (و) التغيير الحادث بالمبيع
 المحبب عند مشتريه (الفرج) يضم للم وكسرا ثلثاء المجهمة وكسر الراء المبيع (عن) الفرض
 (المقصور) منه (مقيت) يضم الميو وكسر القاء رده بهيبه القديم واذا علمت رده (فالأرض) للعيب
 القديم حق للمشتري على البائع دلس أم لا فيقوم سالما وصيبا بالقديم والمشتري من الثمن
 ينسبه ما نقصه الثانية الاولى وظاهره تعيين الأرض ولو قبله البائع بالحادث التى لم يذهب منه
 ويرد جميع الثمن وعليه يطلب الفرق بينهما من المتوسطة وظاهره كغيره أيضا ولو حدث عند
 المشتري جابر للثلاث مثله الذى لم يذ كره الا فى المتوسطة وليس هذا مكر راع قوله وفوئه خصاله
 لانه فيما خرج من يده وما هنا فبالباقى فيها وحدث فيه تقدير مقيت ومثل الفرج فقال (ككبر)
 حيوان (صغير) آدمى او غيره ولو بصم الان الصغير جنس والكبير جنس الخط هذا مذهب
 المدونة فى الموازية لما لا رضى الله تعالى عنه متوسطة وأدخلت الكاف هدم العقار أو بناء
 فى محض المصلحة ثقتة عشر ذلها فوثن ان كان الثمن يسيرا فان كان كثيرا فليس يثبت الا ان
 يثق الثقة الكثيرة وانما يبر الهدم فيرد مبيع ما نقصه (وهرم) يفتح الهاء الزاء أى ضعف
 قوة عن جميع المنفعة او أكثرها وقيل متوسط وشهره على الجواهر وقيل خفيف وانكر
 واختلف فى حده فقل الامير عن مالك رضى الله تعالى عنه انه ضعف قوله ونهاليف منفعته
 كلها او أكثره لو قال عبد الوهاب ضعفه ضعفا لا منفعته فى الباقى الصميم منى ضعفه عن
 منفعته المقصود منعه وعدم تمكنه من الاتيان بها (واقتضاض) بالقاف أو التام وضادين

ورضاء ويرجع الثمن (قوله يطلب) يضم الساو ويضع الهمزة (قوله منه) أى الفرج عن المقصود (قوله انما يذ كره) أى يحدث
 الجابر الخ على ظاهره الخ (قوله هذا) أى الفرج عن المقصود مقيت (قوله لانه) أى فوئه حاد (قوله فيها) أى المشتري (قوله
 ومثل) يقتضات مفتلا (قوله هذا) أى هذا الكبر مخريا (قوله فى محض المصلحة) أى اذ دخل هدم العقار بياحه (قوله ثقتة عشرة
 ذنان) أى فى هدم عقار أو بياحه (قوله فان كان) أى الثمن (قوله فليس) أى اقتضاه عشر (قوله فيرد) أى المبيع (قوله فيه) أى
 الهدم البصم (قوله وشهره) يقتضات مفتلا أى هدم متوسطا (قوله انكر) يضم الهمز وكسر الكاف (قوله اختف) يضم
 التاء وكسر الهمزة (قوله لانه) أى الهدم (قوله فوئه) أى الحيوان (قوله ضعفه) أى الحيوان (قوله وسلم)
 مطلق على ضعف (قوله تمكنه) أى الحيوان (قوله بها) أى منفعته

(قوله مخالف) خبر بعد (قوله من أنه) أي الاقتضاض الخ بيان المخصوص (قوله وقيد) أي الاقتضاض (قوله نص) مصدر مضاف لفاعله (قوله وكذا اقتضاض الخ) منقول نص (قوله سواء) كان البائع مدلساً أم لا (قوله في كون القطع غير المتعاد مقبلاً) الرد (قوله بان علمه) أي البائع العيب الخ تصوير للتدليس (قوله كتدليسه) أي البائع (قوله بمواثبه) أي الرقيق (قوله مخالف) أي الرقيق (قوله قتل) يضم فكسر أي الرقيق فلتشر به الرجوع بجميع غنمه (قوله بان أقصه) أي عام (قوله تردى) بفتحات مثقلاً أي سقط (قوله شاق) أي عالج (قوله فخت) راجع لأقضم وتردى ودخل (قوله أو مان) أي في ذن من إباته (قوله أو انقطع) بضم الياء ٦٦٤ ونحو الرأه (قوله أو دل) أي بانه (قوله فخت) راجع لأختنق وتردى (قوله

أو جعلها) أي الامتعطف
على بجنونه (قوله فراجع
المشتري بجميع غنمه)
تفرع على جهات عيب
التدليس أو بسماوى
زمنه (قوله فنعاه) أي
العبد (قوله فرد) أي بانه
(قوله فخت) أي العبد
(قوله به) أي المرض (قوله
فيسرق) أي العبد (قوله
به) أي القطع (قوله فبان)
أي العبد (قوله لو هذا) أي
رد البائع غنمه (قوله فيما
حدث) أي عليه (قوله
من سبب التدليس عيب)
صحة حدث (قوله به) أي
العبد (قوله فلو رده) أي
المشتري العبد (قوله فذلك)
أي عيب التدليس
(قوله أو يصيبه) أي
المشتري العبد (قوله
فترجع) أي المشتري (قوله
عرف) يضم فكسر (قوله
يق) بكسر اليا لمثلاً أي

ظاهر (قوله به) أي ضياعه يقص إياقه (قوله فنعاهما) أي ابن رشد والشعبي قال الخط وخص ابن رشد وإذا
دلس بالاباق فبان العبد يرجع كان على البائع أن يرد الخن ويطلب عيده ٥١ ونص الشعبي ومن باع عبداً به عيب ففعل منه
أوتئى إلى أكثر قال لم يرد يرجع بقية العبدان هلك وتناهى إلى أكثر كان لم يرد عيباً ويرجع بقية أو يرد ويرد
خاتئى عنه وإن دلس بالعبد يرجع بجميع الخن أما فلو أنه يرد الخن ويرجع بجميع الخن وإن دلس بمرض فخت منه
رجع بجميع غنمه ثم قال وإن دلس بإياه فبان يرجع بجميع الخن يقص إياقه وإن كان حيا فقل بالعلم أن يطلبه ثم قال لأنه يقص
الاباق بغير دفعه لأنه الوحيد الذي دلس به وذهب به بدميته ٥١ (قوله وفهم) يضم فكسر (قوله من كلامه) أي
المصنف (قوله أنه) أي الثاني (قوله أنه) أي المشتري (قوله لا يرجع) أي المشتري على البائع الأبقية الأباق فقط نائباً عن فعل فهم

(قوله قال) أي ابن بونس (قوله السبعة من فقهاء التابعين) أي الذين جوعوا في هذا البيت
لخدمته بعد ما عذره قاسم (سعدوا بكم سلطان خارجي) (قوله فوالله) أي العبد أو الأمة (قوله ذلك) أي عيب
التدليس (قوله فهو) أي خيانة (قوله من) أي البائع (قوله فتر) بفتح التاء وضم الفين المججمة (قوله من نفسه) أي بكم عنها
عن خاطبها حاضرة مجلس عنده (قوله لانا) أي المرات (قوله قال) أي ابن بونس ٦٦٥ (قوله إذا دلست) أي البائع (قوله) أي
أهل الإنفاق (قوله فله) أي الشيء

البائع الأبقية الباقي فقط وهو في التلقين وهو لا يني قال روى حصون ان السبعة من فقهاء التابعين قالوا في رجل يبيع عبدا وأمة فقال بذا فله من البائع وأخذ منه مائة درهم كله بعض البغداديين دليله المرأة تفر من نفسها زوجها الرجوع عليه بجميع الصداق إلا ما يستحل به فرجها لأنها لم تدسه بها فكذلك هذا قال ابن القاسم من مالك رضي الله تعالى عنهما إذا دخل بالباقي فأبى الصداق فقام البائع فقال البائع لم يأبى منك وقد غيبت أروسته فلا يقبل قول البائع وليس على المشتري أكثر من قيمته ما غيبه ولا بضاعه ولقد أرى من ثم يأخذ منه وليس عليه قيمة أنه أبى منه (وإن باعه) أي المبيع المعبوب بقديم (المشتري) قبل علمه بعيبه (وهلك) المبيع فتمشتر به من المشتري الأول (بعبه) أي التبدل من البائع الأول (رجع) المشتري الثاني على البائع الأول (المدلى) إن لم يمكن الرجوعه (على بانه) وهو المشتري الأول لهدمه أو موته أو غيبه بعد الإلام وله الرجوع (بالبقي) الأول ما سواي الثمن الثاني فواضح (فإن زاد) الثمن الأول على الثمن الثاني (أو زاد) (البائع) الثاني فدره المشتري الثاني للمشتري الأول الصنف وقبض المشتري الثاني الرأى على غير نظر أو ليس وكسلا عن المشتري الأول وقد يرى الثاني البائع الأول منه (وإن نقص) الثمن الأول عن ثمن المشتري الثاني ولم يعطه المدلى غير الثمن الأول (فهل يكمل) أي الثمن الثاني للمشتري الثاني البائع (الثاني) لأنه قبض منه الزاد فرجع عليه أو لا يكمله لمرضاة بائع البائع الأول فلا يرجع له على الثاني قولان فان قيل أغرضي بائعا الأول لهدم إمكان رجوعه على الثاني فجوابه أنه كان يمكنه الصريح في تبذره الرجوع على بانه فلم يصبر لم يكن الرجوع عليه وقد أوضح القول الثاني بأن لا يكون الثمن الأول أقل من قيمة العيبين الثمن الثاني والا لكل قيمة العيبين بواضعه الثاني فإما قل كان قد اشتراه بعشر فوضعه ببيعته عشرين فحسن الماتة فيكمل الثاني فالثالث أرض العيب بعشرة ومفقود إن لم يمكن على بانه أنه إن أمكن رجوعه عليه فلا يرجع على المدلى بشئ وإنما يرجع بالأرض على بانه ثم يرجع قيمة المدلى بالأقل من الأرض أو كمال الثمن الأول قاله وهذا قول ابن الحواز وقال القاضي يرجع على المدلى بجميعه عنه وهذا قول ابن القاسم في حجاج أمسيغ (و) إن ظهر للمشتري عيب بقديم فيما اشتراه أو ارد به فادعى عليه بانه أنه اشتراه لمعيبه وانكر المشتري عليه حين شرائه (لمعيب) يضم الضمة فوقع الحما واللام مشدود ففتح فسكون فكسر شخص (مشتري) شيئا عليه بقديم بعشرة أو اراد رده على بانه فزاد (صحت) بضم الدال وكسر السين (رؤيته) أي المشتري للعيب حين شرائه فأنكرها المشتري فأقول قوة بلايين وله رده في كل حال (إلا) أن يحق البائع عليه دعوى

٨٤ منق
البائع الثاني الثمن الأول (قوله ولا) أي وإن كان الثمن الأول
أقل من قيمة العيب من الثمن الثاني (قوله كم) بقصات مثلاً أي البائع الثاني (قوله وهذا)
أي يرجع المشتري الأول بالأقل من الأرض وما يكمل الثمن الأول (قوله يرجع) أي المشتري الثاني (قوله وهذا) أي يرجع
المشتري الأول على المداين بجميع غنمه (قوله هـ) أي المبيع (قوله ب) أي عيبه القديم (قوله العيب بمفعول له) بعضها فافقاه
(قوله حينئذ) صلته بـ (قوله فأنكرها) أي دوى العيب حينئذ (قوله قوله) أي المشتري

(قوله فيصنف) أي المشتري على عدم رؤيته حال شرائه (قوله في الثلاثة) أي دعوى الارادة ونظروا العيب واقرار المشتري بالتقليب (قوله) أي المشتري قوله فان نكل أي المشتري عن العين على عدم رؤيته حين شرائه (قوله فيها) أي الثلاثة (قوله) وان كان أي العيب (قوله واقر) أي المشتري (قوله فيها) أي الرتبة (قوله من الحلف والرد) بيان لما (قوله خلاف) خبرها (قوله) أي عيب (قوله قوله) أي المصنف (قوله وخلاف) عطف على خلاف (قوله) أي الظاهر الذي لا يفتني (قوله وحكي) أي ابن حرفة (قوله ونهه) أي ابن حرفة (قوله مشترك) بفتح الزاء أي لفظي يتعدو وضعه لا كثر من معنى كمين (قوله مشترك) بضم ففتح فكسر مئة لا أي مشتركة معنوي بوضع لكل متفاوت في شرائه كالبيض (قوله يطلق) أي العيب بضم الياء وسكون الطاء فتح اللام (قوله تلبيا) غير لتسبة اختبر الى مفعولة أو ينزع خافضه (قوله مقصدا) بضم فسكون فتح أي عاجزا عن القيام (قوله وعلى ما يقتضي الخ) ٦٦٦ عطف على الظاهر (قوله على غير التامل) صلة يفتني (قوله ككونه) أي الحيوان

(قوله وهو) أي المبيع الخ
 حال (قوله فأنم) أي صحيح
 (قوله فاول) أي الظاهر
 الذي لا يفتني على كل مختبر
 (قوله والثاني) أي الظاهر
 الذي لا يفتني على التامل
 ويقتضي على غيره عند
 التقليب (قوله فيها) أي
 الاول والثاني (قوله ثم
 استدلل) أي ابن حرفة (قوله
 ذلك) أي المذكور من عدم
 القيام بالاول والقيام بالثاني
 (قوله فيه) أي غ خبر
 مقدم (قوله يرد) بفتح فضم
 أي المشتري المبيع (قوله
 من غير عين) صلة يرد (قوله
 كان) أي العيب الخ فجمع
 في الرتبة (قوله فأنم)
 أي المبيع عند مشتركة قبل
 عليه به (قوله عليه) أي

المشتري (قوله يكون) أي العيب (قوله فان كان) أي المبيع (قوله وقد ذهب نورا) حال (قوله يكون) أي حيا
 فهو رادود (قوله لا يصدق) أي المشتري (قوله انه) أي المشتري (قوله لم يره) أي العور وليس العين (قوله وكذا) أي طمس
 العين في عدم الرتبة (قوله اذا كان) أي المشتري (قوله قلب) بضم الصاد متعلا (قوله يديه) أي الرقيق (قوله وان قال) أي المشتري
 (قوله حلف) أي المشتري (قوله على ذلك) أي كتمان العبد يديه عنه (قوله الا ان يكون) أي الردي بقطع الرسل (قوله تصرف)
 بضم الصاد متعلا (قوله الرقيق) (قوله يديه) أي المشتري (قوله وهو) أي الرقيق جالس حال (قوله التفاسين) باهماء انهاء واحمال
 السين (قوله لا يدين) (قوله شرع) بضم الصاد متعلا (قوله نقص حاله) أي الرقيق تفسيره لضرع (قوله فوجد) أي المشتري
 التفاسين (قوله لانه) أي التفاسين (قوله والاول) أي وان لم يجد بها (قوله ان يلزم) أي الترام (قوله هو لانه) أي التفاسين (قوله الى)
 بشد الياء (قوله ان كان) أي العيب الذي وجدته في المبيع بعد اقامته عنده ثلاثة اشهر

(قوله أحلف) بضم الهاء وكسر اللام (قوله أنه) أي النفاص (قوله ورث) أي النفاص (قوله وان كان) أي العيب (قوله على غير ذلك) أي لا يفتي (قوله لزمه) أي الشراء النفاص (قوله وان كان) أي العيب (قوله لزمه) أي الشراء المشتري (قوله وان لم يشهد) أي المتابع (قوله الامرين) أي ما يفتي مثله وما لا يفتي مثله (قوله بعد علمه) صلة الرضا (قوله بعد العقد) صلة عمله (قوله فأنكره) أي المشتري الرضا (قوله ذلك) أي الرضا (قوله عليه) أي المشتري (قوله رضا المشتري) صلة اخبار (قوله بصفته) أي المشتري (قوله وهو) أي بصفته (قوله أولا) بشد الواو (قوله) أي المشتري (قوله وان كان) أي الخبر (قوله فان صحاه) أي البائع الغير (قوله وكان) أي الخبر (قوله حلف البائع) أي على رضا المشتري (قوله فان لم يشهد) ٦٦٧ أي الخبر رضا المشتري (قوله وان كان) أي الخبر (قوله اخبرته) بضم الهاء وكسر

عيسى يفتي أحلف الله ما وادع وان كان على غير ذلك لزمه ثم قال ابن عرفة ابن أبي زمنين من اشترى شيئا واشهدانه قلب ورضي ثم وجد عيبا يفتي مثله عند التقليب حلف ما وادع وان كان على غير ذلك لزمه ولا بد وان لم يشهدانه قلب ورضي وده من الامرين معا له عبد الملك واصبع (و) ان أراد المتابع رد المبيع بعينه الاقدم فادى عليه بائعه انه يرضي به بعد علمه بعد اتيائه وانكر المتابع رضاه به بعد ذلك (فلا) يحلف مشتري على (الرضا) أي العيب بعد علمه بعد العقد فأنكره (الا) ان حقق البائع ذلك عليه (بدعوى) البائع اخبار (خبر) بضم الخاء وسكون الخاء المجهدة وكسر الموحدة برضا المشتري بالعيب بعد علمه بصفاته كافي المدونة وهو العقد وقال ابن أبي زمنين يحلف البائع أو لان خبرا صادقا اخبر برضاه ثم يحلف المشتري انه ما رضاه وده وهذا اذا لم يسم البائع الخبر وان كان خبرا عدل فان صحاه وكان عدلا لم يمسئله الخبر فشهد برضا المشتري حلف البائع ولا رد للمشتري فان لم يشهد أو كان غير عدل حلف المشتري وورى البائع هذا التفصيل كله خلاف ما عزا ابن عرفة للمدونة والواضحة ونصه في حلقه أي المشتري يقول البائع أخبرت برضائي بالعيب مطلقا فان لم ان عين الخبر ولو مضطرا وحقق أن خبرا أخبر به ورأيه هذا بان يذبح خبر صدق وخامسها لا يحلف الا بتعيين خبره مستورا للمدونة والواضحة والثاني لا يشهد الثالث لا في زمنين مع ان القامس فهو مقابل المذهب المدونة والله أعلم (و) من ابتاع عبدا فأبق عنده هادى قدمه وأرا ومن غفل عنه البائع وأنكر قدمه فلا يحلف (بائع انه) أي العبد (لما يبق) عنده (لأبائه) أي العبد عند مشتريه (بالقرب) من شرائه اذ هذا الاستلام قدمه ولثا يفتي بصفته كل يوم على ماشاء من عيب بجهه انه لا يرضه وهو به فالحق المدونة وتظاهره سوا ائتمه به انه أبق عنده او حقق عليه الدعوى بانخبار بخبر صادق باقاه عنده وقال النعمي وحججه في الشامل يحلف البائع في تحقيق الدعوى وهو مفهوم قوله لا بأقيا بالقرب والتظاهر انه يجري في تعيين الخبر هذا هو ما تقدم ورأسل الفتنة الا أبق من حرب بلا سب والها برمين بتر زيادة عمل او شغل والتفهام يستعملون الا أبق فيهما وعناية الشامل أو قال المشتري البائع جده يمكن انه أبق او سر عندك ولم يحصل ذلك عنده فلا يمين عليه اتفاقا وفيما لو أبق يقرب يمينه فقال اخبرته

(يعني) أي المشتري العيب (قوله انه) أي البائع الخجل من على ما يشاء يحلف على (قوله لزمه) أي العبد (قوله وهو) أي العيب (قوله به) أي العبد (قوله اتهمه) أي المشتري البائع (قوله انه) أي العبد (قوله عند) أي البائع (قوله أو حقق) أي المشتري (قوله عليه) أي البائع (قوله يحلف البائع في تحقيق الدعوى) مقول قال (قوله وهو) أي بصفته البائع في تحقيق الدعوى (قوله انه) أي الشان (قوله ما تقدم) أي في تعيين الخبر برضا المشتري بالعيب (قوله وأصل الفتنة) أضافه سليمان (قوله فيهما) أي من حرب بلا سب ومن حرب ربا نادم على وشوها (قوله انه) أي العبد (قوله لان أي الاباق (قوله عند) أي البائع (قوله) أي المتابع (قوله عليه) أي البائع (قوله وفيما) أي المدونة (قوله فقال) أي المشتري (قوله انه) أي العبد

(قوله فقال) أى المشتري (قوله) أى البائع (قوله لزمه) أى البائع (قوله ذلك) أى الخلف أنه لم يأت عند (قوله ان قال) أى المشتري (قوله) أى العبد (قوله ان علم) يضم العين (قوله سلقه) بضم السين مثلاً أى المتاع البائع (قوله وهو) أى خصلته (قوله غلظها) أى الملوقة (قوله بان يقوم) بضم قفح مثلاً أى المبيع تصويهاً لم يتوصل به الرجوع بارش الزائد (قوله واعترضه) أى والزائد مطلقاً (قوله لئلا يفرضه) أى ابن يونس الثانى (قوله ويحتمل ان يوافق) أى قائل الثانى للرجوع بارش الزائد فى بيان النصف (قوله ما قبله فى بيان الاكثر) أى خفي لم يرجع بارشاً أيضاً (قوله والاقل) أى فارجع بالجميع أقول فى هذه الاحتمال انظر والمظاهر ان يقال مفهوم النصف ٦٦٨ شيئاً كان الاكثر ويرجع فيه بالزائد الاول ويأتى الاقل ويرجع فيه بجميع الثمن

(قوله وظاهر كلام المصنف) أى عندك فلا عين عليه وان قال اخبرته أنه أبى عندك وقد أبى عندى وأثبت أنه أبى عند المتاع فقال له احلف أنه لم يأت عندك لزمه ذلك على الأصح وكذا ان قال علم أنه أبى عندك اتفقاً فان علم باقعه عند المتاع وقيل للموازاة ان قال أبى عندك أو سرف أو زنا أو جن أو نحو ذلك حلقة خلافاً لا تشب وهو ظاهرها اهـ (و ان بين البائع بعض عيب مبيعته وكتم بعضه وهلك المبيع عند المشتري بسبب صفة فعل يفرق) يضم النسيئة وسكون القاف وضع الراى (بين بيان أكثر العيب) بان قال أبى خمسة عشر وهو أبى عشرين (يرجع) المشتري (يرش العيب الزائد) على ما بينه البائع وهى الخمسة فى المثال بان يقوم مبيعاً باليمين فقط ثم يقوم مبيعاً باليمين والمكتموم معا وينسب نقص القيمة الثانية للقيمة الاولى ويرد البائع مثل تلك النسبة من الثمن فاذا قل قيمته باليمين وحده عشرة وقيمه بها ثمانية رجوع ضمن ثمنه (و بين بيان أقله) أى العيب كتمه من عشرين فارجع المشتري (بالجميع) أى ثمنه ولا فرق بين هلاكه فيما بينه وهلاكه فيما كتمه (أو يرجع) (يرش العيب الزائد) على ما بينه مطلقاً عن التقيد ببيان الاكثر والماله لا لغيره فبان أنهما كتم واعترضه ق بان الذى قبله ابن يونس فى هذا الثانى أنما فرضه فى بيان النصف قاله ع ب زاد غنى ويحتمل ان يوافق ما قبله فى ان الاكثر والاقل وظاهر كلام المصنف الرجوع الزائد مطلقاً وقد أحسن فى الشامل مسافة فقال ولو كتم بعض عيبه فقال أبى شهر أو قد أبى سنة أو زد دون مسافة أبى فقلت فى اياه فقيس ان هلك فيما بينه فلا أرض فقط ونمسا كتمه فالش كله وقيس ان قال أبى مرة وقد أبى مرتين فقيس ما كتم وقيس ان بينه الاكثر فقيس ما كتم والاقل فجميع الثمن اهـ كلام طى البنائى وهذا اعتراضه بما جاول كلام ابن يونس وليس كأنهما واصل ق وأما القول بأنه يرجع بالزائد مطلقاً فلم يعتبر ابن يونس أيضاً ونصه وقال غيره اذا قال أبى مرة وقد كان أبى مرتين فأبى عند المشتري فقلت بسبب الاياق فاعلم يرجع بقدر ما كتمه بغير خلاف ان دل على جميع الاياق اهـ فأنظر قوله بخلاف الخ فانه دليل على ان المراد بالنصف ما عدا المجموع فنفسه على الأقل والاكثر كأنهما المصنف لم يشتر ق بما ذكره لا اعتراض فتم فيه اعتراض آخر واصله هذه الأقوال ان ابن يونس ليست فى صورة واحدة ومقتضى إطلاقه دليل ان كل صورة من الثلاث فيها ثلاثة أقوال فأنظر ذلك ان لم يفسر فى بيان الأقل الرجوع بالزائد والتفصيل فأنظر ذلك اهـ وجوابه ان مقتضى المستصان الاقوال فيها اذا بين بعض العيب فبعضها

(قوله على الأقل) أى سانه فقط (قوله والاكثر) أى سانه فقط (قوله بما ذكر) أى نفس ابن يونس (قوله ينظر للاعتراض) أى على أوازائه مطلقاً (قوله فيه) أى ق (قوله الاقوال) أى الرجوع بالزائد بين الاكثر والجميع ان بين الأقل والزائد مطلقاً وان هلك فيما بينه يرجع بارشه وان هلك فيما كتمه يرجع بجميعه (قوله كل صورة من الثلاث) أى بيان الاكثر وبيان النصف وبيان الأقل (قوله فيها ثلاثة أقوال فأنظر ذلك) ان لم يفسر فى بيان الأقل الرجوع بالزائد والتفصيل بين هلاكه فيما بين فارجع بارش الزائد وهلاكه فيما كتم فارجع بالجميع (قوله فبعضها) أى الاقوال

(قوله ربيعة هـ) صادق بالرجوع إلى المذهب المذكور في قوله تعالى (فإن كان منكم فريقان على شيء فليؤمرا بهما) أي إن كان منكم فريقان على شيء فليؤمرا بهما. (قوله ربيعة هـ) صادق بالرجوع إلى المذهب المذكور في قوله تعالى (فإن كان منكم فريقان على شيء فليؤمرا بهما) أي إن كان منكم فريقان على شيء فليؤمرا بهما. (قوله ربيعة هـ) صادق بالرجوع إلى المذهب المذكور في قوله تعالى (فإن كان منكم فريقان على شيء فليؤمرا بهما) أي إن كان منكم فريقان على شيء فليؤمرا بهما.

أى المشتري العيب (قوله يرجع) أى مشترى (قوله بنسبة جهة) أى العيب أى مثله (قوله لغيرها) أى الكتب السنة أى و
 لمجموع قضاياه نسبة (قوله لا يجوز من المدان) سلطان على القيمة (قوله يرجع) أى المشتري (قوله ولو زاده) أى المشتري (قوله لمن
 الفنى) أى المثل (قوله أوفيته) أى الفنى المقوم (قوله) أى المشتري (قوله) أى العيب (قوله والبرج) بمصنوع الفنى
 أى لا تصاح البيع وردا لا يكتفى من ابتداء شراء الأقل بثلث مجهول حين التسليم إذ هو ما يصح من قبله لا يملك إلا بعد التقويم
 والقبلة (قوله ورد) أى الجسم (قوله الجسيم) أى السليم والعيب

(قوله اشياء) أي بقومة معينة (قوله ثاني) يشق الفناء أي وحده (قوله هـ) أي المتاع (قوله لا الرضا بالمعيب) أي أو بالسليم بجميع
 نعم ما (قوله فان كان) أي المعيب (قوله بان يقع له) أي مقابل المعيب (قوله من الثمن) صلة يقع أو حال من ستون (قوله وهو) أي
 الثمن الخ لعل تصويروا وجهها (قوله فليس) أي المعيب (قوله فهو) أي المعيب (قوله ثم قال) أي ابن بونير (قوله وان كان) أي
 المعيب (قوله فله) أي البائع (قوله ذلك) أي قوله للمشتري اما ان تاخذ الجميع أو ترد الجميع (قوله غير مني) أي وهو معين حال
 من المبيع (قوله والمعيب باعلاه) أي المبيع حال (قوله فيها) أي المدونة (قوله سلها) أي بقومة معينة في صفقة واحدة (قوله هـ)
 أي المتاع (قوله ان لم يكن) أي المعيب ٢٧٠ (قوله فان كان) أي المعيب (قوله بالمعيب) أي مع السليم أي أو بالسليم وحده

(قوله بالسالم) أي بخصته
 من الثمن (قوله مقوما) أي
 معينا (قوله وان رضى
 البائع) مبالغة في المتع لان
 الحق لله تعالى في منع الشراء
 بغير مجهول (قوله ان ارد
 الاعلى) أي عيب (قوله
 ان يبيع) أي المتاع (قوله
 الادنى) أي السالم من
 العيب بخصته من نعم ما
 (قوله لانه) أي حبس الادنى
 بخصته منه (قوله كشره
 بغير مجهول) أي لاضاخ
 بهما مرد أو استحقاق
 اعلاهما و مردون الحبس
 ابتدأا ببيع بخصته من
 الثمن وهي وجه لا تصلح
 الا بالتقويم والقبض (قوله
 واجان) أي حبس الادنى
 بخصته منه (قوله فهو) أي
 المعيب (قوله انتقض) أي
 المبيع (قوله فلا تفرق
 أي بين وجه الصفقة وغيره
 في جواز انكسار بالسالم
 بخصته من الثمن (قوله

الثاني اذا كان المعيب الاكثر فليس المتاع الاراد الجميع أو الرضا بالجميع أو الرضا بالسالم
 وحده بجميع الثمن ابن بونير القضاء من ابتاع اشياء في صفقة واحدة قال في بعضها عيبا
 فليس له الاراد المعيب بخصته من الثمن الا ان يكون الصفقة واحدة قال في بعضها عيبا
 فليس له الا الرضا بالمعيب بجميع الثمن أو بجميع الصفقة وكذلك ان ابتاع اشياء في صفقة فوجد
 ابنه عيبا فيها فان كان وجه الصفقة بان يقع لمن الثمن ستون أو سبعون وهو مائة فله رد
 الجميع ابن الموارز ان وقع المعيب نصف الثمن فاقبل فليس وجه الصفقة ولا رد الا للعيب بخصته
 وان وقع له أكثر من نصف الثمن فهو وجهه اتم قال وان لم يكن المعيب وجهها فليس للمتاع ان
 يقول اما ان تاخذ الجميع أو ترد الجميع وان كان وجهها فله ذلك اما ان عرفه ان تعدد المبيع
 غير مني والعيب باعلاه ففيه حالان القسم من ابتاع سلها فوجد بعضها عيبا فليس له الاراد
 العيب ان لم يكن وجه الصفقة فان كان وجهها فليس له الاراد جميعا أو الرضا بالمعيب
 الثالث اذا كان المعيب الاكثر فلا يصح انكسار بالسالم اذا كان المبيع مقوما وان رضى البائع
 ابن عرفه الضمني من ابتاع عشرين ظهر باعلاه ما عيب فنع ابن القاسم ان رد الاعلى أو استبقى
 ان يحبس الادنى لانه كشره بغير مجهول واجازه ابن حبيب الرابع قوله لان يكون الاكثر
 بقضى انه اذا زادت حصته بالمعيب على النصف ولو يسير فهو وجه الصفقة وهو كذلك
 كما تقدم في كلام ابن الموارز وصرح به أبو الحسن الخامس ما تقدم من التفریق بين وجه
 الصفقة وغيره وانما لو اذا كان المبيع قائما فلما اذا انتقض وقاهر العيب في الباقي فلا تفرق
 اذا كان الثمن عينا أو عرضا فوات حال في السكت اذا اشترى عشرين فهذه احدىهما والى
 الآخر معا مرد المعيب ويرجع على نفسه كان وجه الصفقة أم لا اذا كان الثمن عينا أو عرضا
 فقد فات فان كان عرضا لم يفت نهينا بغير وجه الصفقة من غيره فان كان المعيب وجه الصفقة
 رد وقية الهالك ورجع في عين عرضه وان لم يكن وجهها رجع بخصته من قيمة العرض لافي عينه
 لضرر الناس لانه هذا مذهب ابن القاسم ولم يفتقر وجه الصفقة من غيره اذا كان الثمن عينا
 ان كان مرد وقية الهالك اذا كان المعيب وجه الصفقة وتذاهبنا ويرجع في عين فلا تفرق في ذلك
 فاما ان كان عرضا فقد فات صار كالعين لانه يرجع الى قيمته وهي عين اه ونقل ابن عرفه خلافا في
 ذلك السادس فيها ان اختلفا في قيمة الهالكين المبيدين وصفاه فان اختلفا في صفته قال قول
 البائع مع عينه ان كان انتقدوا لا فليمتاع بيته وقال اشهب واصبغ القول للمتاع انتقد

والثاني) يشق الفناء أي وجد المشتري (قوله رد) يشق فضع أي المشتري (قوله على بخصته) أي أو
 كان أي المعيب (قوله وان لم يكن) أي المعيب (قوله بخصته) أي المعيب (قوله كلف) يضم فكسر متغلا أي المشتري (قوله
 في عين) أي الثمن (قوله في ذلك) أي ردع والرجوع بين (قوله فاما ان كان) أي الثمن (قوله فيها) أي المدونة (قوله اختلفا) أي
 المتبايعان (قوله ليس العبدان) أي المبيعين في صفقة واحدة وهكذا احدىهما ورد الاخر بسبب (قوله وصفاه) أي المتبايعان الهالك
 لاهل المعرفة بالقيم يقومون (قوله ان كان) أي البائع (قوله انتقد) أي قبض الثمن (قوله والا) أي وان لم ينتقد البائع

(قوله وبه) أي القول المبتاع مطلقا لا اخذ (قوله لا يشتري) بضم الهمزة وفتح النون الحاصلة كثرة من زوجين (قوله) أي المشتري (قوله) أي أحد المزدوجين (قوله برضاها) أي المتبايعين (قوله لا مكان الخ) حذو لغيره الذي يفتنه الاستثناء (قوله يشتري) أي كل منهما (قوله تأدبته) أي رد موعده (قوله الحرمة) نعت التفرقة (قوله ترش الام) أي بالتفرقة (قوله والام) أي وان رخصت الامهما (قوله جائز) أي رد أحدهما (قوله فيها) أي المدونة (قوله عمالا يفتقر) ٢٧١

(قوله فاصاب) أي ووجد المتباع (قوله فاصابا) بكسر الموحدة (قوله يكن) أي المعب (قوله والا) أي وان كان وجهها (قوله رد الجميع) أي وأخذ جميع الثمن (قوله) أي المشتري ان حسن الجميع (قوله ينقح) بضم النون وفتح القاف (قوله هذا) أي وقف الاتساع بأحد المزدوجين على الآخر على ما يليها (قوله اختلف) بضم الخاء وكسر اللام (قوله سفرا) بكسر فسكون أي جزأ (قوله دوان) أي كآب (قوله قيمتها) أي السريرين (قوله بمحضه) أي الأقل صفة القس (قوله منته) أي المبيع المقوم بان حسنه (قوله لا تناسخ الخ) حذو لا يبيح القس باقل الخ (قوله واجزاء) أي القس باقل ما استحقا كره (قوله استحقاقا) أي استدلاله بقياس استحقاقا لا كره لثبته (قوله هو) أي العيب (قوله لا يتحقق) أي الاستحقاق (قوله فقيته) أي الثوب

أولاه اخذ محمد (أو) يكون العيب (احد) شئ من زوجين بضم الميم وفتح الجيم لا يشتري بأحد هاتين الا حصة واحدة وكيفية كفتين وتعلق وصره ان أو كلا كسوادين وقرطين فليس له رد بمحضه والقس بالسليم بمحضه الا برضاها الا مكان ان يشتري فردة اخرى يتمها الانتفاع فلا يلزم انضاعة المال (أو) يكون العيب (اما) واحدة (رواه) الرقيق غير المتفرع المبيع في صفقة واحدة والواو بمعنى أو أي أحدهما فلا يجوز زوجه وحده تأدبته للتفرقة بين الام وولدها الحرمة ان ترش الام والاياد فيها من اتباع خفيين أو بعلين أو مصرعين أو شبه ذلك مما لا يفتقر فاصاب بأحد هاتين بضم هاء وفتح لام وفتح جيم أو قبيلهما جميعا وأما ليس باخ لاصحهما أو كانت لهما لأفرادي فله رد العيب على ما ذكرنا في شراء الجمل ابن يونس أي ان لم يكن وجه الصفقة والأفليس له الرد للجميع أو حبه ولا يفتقر له وحكم الام بتابع مع ولدها فويجد بأحد هاتين حكمه لا يفتقر بان وشدة كل زوجين لا يفتقر بأحد هاتين صاحب كفتين وبعين وسوارين وقرطين فوجود العيب بأحد هاتين كوجودهما جميعا في التوضيح ولهذا كان الصبر في ان تلقى أحد من زوجين غريمه قيمتهما واختلف في ان تلقى سفرا من ديوان سفريين فقبل رد السالم أو ناقص بان يقال ما قيمته كمالا فان قيل عشرين قبل ما قيمته السالم وحده فان قيل خمسة رده وخمسة عشر وظاهر كلامه عده الوهاب يفرق بينهما الخط والظاهر اذا بيع الدوان وظاهر عيب في أحدهم ردهما معا أو القس بهما معا والله اعلم (و) ان اشتري اشياء مقومة ككتاب يثنى واحد في صفقة واحدة فاستحق كرهها (لا يجوز القس) بعض (اقل) أي قلل من مبيع مقوم منه (استحق) أي المبيع بمحضه من فته لا تناسخ المبيع باستحقاق كره المبيع فاقسك بالباقي بمحضه انما اشترا بثنى مجهول اذا يعلم حصة الباقي من الثمن الابعة قويم المصحق والباقي ونسبة قيمة الباقي بمجموع الثمنين واجازة ابن حبيب ورأى انها جازة لظروفها بل قد قام الشراء كليها لانه الطارئة بظهور عيب في بعض المبيع وفيه نظر اذا يقتضي مخالفة العيب الاستحقاق وهو لا يتحقق (وان كان درهما وسبعة) عطف على درهمان أو مفعول معه (شأوى) السلعة (عشرة) من الدراهم مثلا والجلسة نعت سلعة بها (يثوب) فقيته بحسب ثمنها انما اشتروها (فاستحققت) بضم التاء وكسر الطاء أي ظهرت (السلعة) ملكا للغير بالثمن والظاهر بها عيب قديم وردها مشتر بها فهي وجه الصفقة اذ هي خمسة اداسها (ر) قد (فان الثوب) الذي هو ثمن الدرهمين والسلعة بدمشتر بها عيبا فبطلت السوق فاعلى (فله) أي مشتريه السلعة التي استحققت الدرهمين بالثوب (قيمة الثوب) الفاتت (يحتاج) وهي انما اشتروها (و) يشتري السلعة والدرهمين وسواها (الدرهمين) الباقيين يله بعد استحقاق السلعة وله القس بالدرهمين واخذ خمسة اداس قيمة الثوب وهي عشرة دراهم

(قوله تراضيها) أي المتبايعين (قوله) أي عيبا (قوله في) أي السلعة (قوله اذ هي) أي السلعة (قوله اداسها) أي الصفقة (قوله بهما) أي السلعة والدرهمين (قوله بطلت السوق) حذو فأتت (قوله الدرهمين) عطف على السلعة (قوله بالثوب) حذو مشتر (قوله وهي) أي قيمة الثوب بحسب تراضيها (قوله وسواها) بيان لحكم ردها (قوله) أي مشتري السلعة

(قوله ذلك) أى التسك بالدرهمين في مدس الثوب (قوله وان تسكنا ان تسكنا الخ) حال (قوله لان شرط حرمته) أى التسك باقل
 فما استحق أى كثرة الخ على جواز ذلك (قوله انه) أى الشان (قوله يرجع) أى ياتى الثوب (قوله ان كان) أى الثوب (قوله وبقية ما)
 أى خمسة امداس الثوب (قوله ان فات) أى الثوب (قوله منها) أى الخمسة عشر (قوله فبقيته) أى الثوب (قوله هذه) أى يسع
 ثوب بسبعة ودرهمين فاستحق السلعة وفات الثوب (قوله مبقى) خبر تفرع (قوله التسك) أى البيع باستحقاق اكثر المبيع
 (قوله فواته) أى العوض (قوله ولم يبقوا) أى الشارحون (قوله على هذا) أى يتاخر بيعها على الشاذ (قوله عن ابن الحاجب)
 صله ذكر (قوله قال) أى ابن عرفة ٧٧٢ (قوله لغيره) أى ابن الحاجب (قوله وما ذكره) أى ابن الحاجب فى بيع ثوب بدرهمين
 وساعة فاستحق الساعة

وجازة ذلك وان كان تسكنا باقل ما استحق اكثر لان شرط حرمته عدم فوات الثمن وقد فاتها
 الخطا يعنى انه لما استحققت السلعة وفات الثوب فلا قيمة الثوب بكافة فقد استحق الاكثر فبرد
 الدرهمين وبما خذوه ان كان قائما وبقيته ان فات على المشهور وعلى قول ابن حبيب يرجع في
 خمسة امداس الثوب ان كان باقيا وبقيته ان فات فلو كانت قيمة الثوب خمسة عشر فاصمه
 بدرهمين منها وورد ثلاثة عشر على المشهور وعلى مقابله بدرجة امداس القيمة وهى اثنا
 عشر ونصف ولو كانت قيمته تسعة فاصمه بدرهمين ودرجة تسعة على المشهور وعلى مقابله بدرجة
 سبعة ونصف وان كانت قيمته اثنى عشر رجوع بعشر فاقفا وار يفاصم بدرهمين على المشهور
 ويملكه ما على مقابله بغير مقاسة فاله في التوضيح طى تفرع هذه على قوله ولا يجوز التسك
 باقل استحق اكثره فى ان التسك مطلق فأت العوض أم لا مع ان المحقق عدم التسك مع
 فواته فى العيب والاستحقاق ولم يثبتوا على هذا والى ذكر ابن عرفة مسئلة الدرهمين هذه عن ابن
 الحاجب قال ونفس هذه المسئلة لم يعرفها لغيره وما ذكره من القولين تقدم ما فى العيوب فيرد
 على العيب وفات اذناه لان المردود والمستحق وفوات الادنى كاللهمين ١١ ولص ما تقدمه
 فى العيوب واذ اذ على المبيع وفات اذناه وعوضه عن وشعر مثلى فأت فى معنى الادنى بما به
 من الثمن ودرجة لاخذ كل الثمن مطلقا فالثمن ان لم تكن اكثر من مائة من الثمن ١١ وفيه
 ترجيح عدم التسك مع الفوات لكن قوله لم يعرفها لغيره اعترضه فى بان ابن نونس قد ذكرها
 وذكره فانه ظهر فيه قلت والذى لا ين عرفة ان ابن نونس لم يذكرها فى باب الاستحقاق الذى هو
 منظمها وانما ذكرها فى اقل كتاب الجعل والاجارة من ديوانه (و) ان اشترى شخصان شيئا من
 واحد ووجد فيه عيبا جاز (رد أحد المشتريين) لئى يظهر فيه عيبا جاز فى حقيقة واحدة فيه
 منه دون صاحبه ولو اى ما بعد قال لا قبل الاجبة هذا هو المشهور بانه على تقدير تعدد الشراء
 أو التسك معا ومضى فى الدونة (و) ان اشترى شخص شيئا من شخصين فى صفقة واحدة ووجد
 فيه عيبا قد عجزا زرد مشترين باثنين شيئا ظهر فيه عيبا جاز (على أحد البائعين) ليعيبه منه
 دون نصيب الاخر الما زردى وتعلل حقيقة واحدة فتن (و) ان ادعى المشتري حياقة على البيع
 خفيا كزنا وسرقة وابق وانكره البائع فى القول (البائع) (ق) لئى وجود (العيب) القديم الخفى

وفات الثوب (قوله من
 القولين) بانه ما (قوله
 تقدم) خبر ما وثق شعرا
 مر اعاد لغناها (قوله فبين
 رد على العيب) صله تقدم
 (قوله وفات اذناه) حال
 (قوله لان المردود) أى يصعب
 كالمسحق على تقديمه فى
 العيوب ودفع لما يثبتهم
 من ان المتقدم فى العيب
 وما حاق الاستحقاق (قوله
 له) أى ابن عرفة (قوله وفات
 اذناه) أى المبيع حال (قوله
 وعوضه) أى المبيع عن
 حال (قوله فات) أنت غير
 مثلى (قوله من الثمن) بان
 مائة (قوله بدرجة) أى
 الادنى عطف على معنى (قوله
 مطلقا) أى عن تقديمها
 يكونها ليست اكثر من
 حصته من الثمن (قوله فيه)
 أى نفس ابن عرفة (قوله
 لكن قوله) أى ابن عرفة
 (قوله وذكر) أى (قوله
 له) أى ابن نونس (قوله
 فأنظره) أى نفس ابن نونس
 فى حقيقة واحدة) صله مشترين
 ولو اى بانه (قوله الشئ بمائة) (قوله وقال) أى بانه (قوله هذا) أى جواز زرد أحد المشتريين (قوله وبالله) أى جواز زرد أحدهما
 صله يرجع (قوله وقال) أى الامام مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فيه) أى جواز زرد أحدهما (قوله لهما) أى المشتريين (قوله
 وحدها) أى القولان (قوله نصيبه) أى أحد البائعين (قوله منه) أى الشئ (قوله تعد) بضم ففتح مثقلا أى تقدر وتضرب

فى (قوله فيه) أى (قوله لثمن) صله مشترين بلام مقوية (قوله فيه) أى الشئ (قوله فى
 فى حقيقة واحدة) صله مشترين (قوله نصيبه) أى أحد المشتريين معقول رد مصداقا لقاعدة (قوله منه) أى الشئ بان نصيبه (قوله
 ولو اى بانه) أى الشئ بمائة (قوله وقال) أى بانه (قوله هذا) أى جواز زرد أحد المشتريين (قوله وبالله) أى جواز زرد أحدهما
 صله يرجع (قوله وقال) أى الامام مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فيه) أى جواز زرد أحدهما (قوله لهما) أى المشتريين (قوله
 وحدها) أى القولان (قوله نصيبه) أى أحد البائعين (قوله منه) أى الشئ (قوله تعد) بضم ففتح مثقلا أى تقدر وتضرب

(قوله فلتسك) أي البائع المحلح كون القول (قوله وهي) أي الأصل وأما ثلاث خبره (قوله فله) أي البائع (قوله هوذا) أي كون القول للبائع في ذم قدم العيب (قوله فيه) أي المبيع (قوله والي) أي وان كان قد سبق له أن قال (قوله أنه) أي الشأن (قوله في العيب) أي قدما (قوله لأن البائع قد وجب عليه الخ) علة كون القول لا يشتري (قوله ففصل) أي البائع (قوله فيه) أي التقيد كون القول للبائع في ذم القدم بل لا يكون في المبيع عيب قد سبق له أن أخذ (قوله سبعة) ٦٧٣ أي من أمر شرط (قوله يا) أي

في المسيح بل اربعين تسلكه بالاصل وهي سلامة البيع المضعف قوله فاصطف قائمته في قوله وويل
 في غرض في وقت سكران ثبت عند البائع والاحسان اقرت عند غير (اي اى ان دعى المشتري
 قدم اللعب وانكره البائع فالقول للبائع في نفي (قدمه) اى العيب بين يدي نارة وقومته اذارة كالباقى
 وهذا اذا لم يكن فيه قدم تتر والافاقول للمشتري چون ان المتنازع فيه مقدم ونص التوضيح
 واعلم انه اذا تمكن القول قول البائع في اللعب المشكوك فيه اذا صاحبه عيب يقدم وما كان
 صاحبه عيب يقدم فالقول قول المشتري انه ما حدث منه مقدم عنه لان البائع قد وجب الرد عليه
 بالبائع القديم فصار مدعيا على المتنازع في الحادث وبه اخذ ابن القاسم واستحسنه اه ومثله
 لان عرف قري من ابن رشد قال لان المتنازع قد وجب له الردقديم واخذ جميع الثمن والبائع يريد
 قصصه منه بقوله حدث عندك فهو مدعى عن عرفه سبقه اليه الباي واستثنى من قوله واقدمه فقال
 (الاشهاد) اهل (عادة للمشتري) ببقعه فالقول بل اربعين ان قطعت بصدقه (وحلف) من لم
 يقطع وبضم التثنية (بصدقه) من باع او اشترا فظنت قصعه حلب المشتري وان ظنت حدوثه
 او شكك حلف البائع ومفهوما انها اقطعت ببقعه فلهمشتري بل اربعين ويحدونه فالبائع بلا
 عين ومعنى شهادة العادة شهادة اهلها مستعملين بها او اولي شهادتهم بها لعمامة وهذا في عيب عتيق
 عند التقلب كالصبي مع سلامة الحذفة واما الظاهر الذي لا يفتى عن من قلب المبيع كالاحقاد
 وطعن الصين فلا يقع المشتري شهادة العادة مقدمه ولو قطعت له على ما سئل شراره
 ورضاه ان عرفه ان اختلف اهل الطريق العيب فقال بعضهم وجب الرد وقال بعضهم
 لا وجب بقلعه سيطي عن الموازية وابن مبرين وغيره جاب فطنان لانه يتكلم بعض الموثقين ان
 تكافا في العادة والاحكام لا اعدل قلت الحارثي على قول القري فنيا تقديم بينة رد لانها اذا ثبت
 لقوله الاصل السلامة ثبت وحديث لابن سهل ان ابن القضاة اقرت بهذا قاعا لا هو مع المدونة
 والاضمة الحظ من الترتيب ما يريد بعبيل فقال البائع ليس هذا عيب فقال ابن الماحشون
 القول قول البائع يمينه فان نكل حلف المشتري انه هو ما فيه وبلد (وقيل) بضم القاف
 وكسر الهمزة في الاخبار يحدث وقدم العيب وجوده واعده (لقدن) من الصدول
 واما ما قيل (غير عدول) ان كانوا اسلمين بل (وان كانوا مشركين) ان كانوا الاله شبر
 لاشهاد فاعل ابن عرفه والواجب في قبول غير العدل عند الحاشية له سلامته من وجوه
 الكذب والاقل قبل اتفاقا ويكنى الواضع على المشهور بالشرط المذكور ومفهوما لثبوت
 عدم قبول غير العدل مع وجوده وهو كذا عند الباجي والمقري وكلام ابن شابر
 يقتضى ان الترتيب يمتنع على وجهه الكمال وفي الاكفاء بشهادة امرأتين على ما جد اسئل
 جسد الحادية في غير سهاو البقرضه ونظر الرجل له قولان وما جربها فامر امان وقيد

(قوله بتوجيه القاضي) من إضافة المعدد للقاعدة (معه) وحذف أي الواحد (قوله للاطلاع) صلة توجبه (قوله فان
 أشهد المشتري الخ) مفهوم توجبه القاضي الخ (قوله به) أي العيب (قوله بنفسه) أي المشتري بالذات لقاض (قوله وأحدونه)
 صلت على علم (قوله وما هو) أي العيب (قوله عدم وأحدونه) غير متوهمين لإضافتهما (قوله لأن ضمان العيب الحادث الخ)
 حله زيادة وأثبتت (قوله قبلها) أي التوفيق (قوله من يالعه) خبر أن (قوله عليه) أي عدم العيب (قوله به) أي العيب (قوله ليس
 كذلك) أي لا دعوى المشتري قدم ٢٧٤ العيب ولم يحلف البائع على نفسه ولا على حدوثه (قوله هو) أي ما حلف عليه

البائع من يعه وما هو به
 (قوله لانتضم) أي الدعوى
 (قوله فيها) أي عين المشتري
 (قوله فيما) أي الظاهر
 والخفى (قوله كالبايع) أي
 في الحلف صلى البت في
 الظاهر والعلم في الخفى
 (قوله اللازم) استقراؤه
 يسمح ابتداء (قوله برضاء)
 أي بآفته (قوله برده) أي
 المبيع (قوله اليه) أي بآفته
 (قوله أو ثبوت العيب)
 صلت على رضا (قوله لم
 المشتري) أي بآفته فصول
 (قوله) أي المشتري (قوله
 لأنه) أي المشتري (قوله
 حيث) أي حين حله
 فصولية بآفته (قوله أن
 بهذا) أي أزال المشتري
 الثمرة عن أصلها (قوله أو
 بعده) أي زهرها (قوله
 فهو) أي جدها (قوله من
 المتوسط) أي الموجب
 لتبسيطه بين التمسك بالمبيع
 والرجوع بلزوم القديم
 وأرد دفع أرض المثلث

الاكتفاء واحد بنو حبه القاضي للاطلاع على عيبه حتى حاضر فان أشهد المشتري عليه
 بنفسه أو غاب العبد أو مات فلا بد من اثنين اتفاقاً (وعينه) أي البائع على صدم العيب
 أو حدوثه صحتها (بسته) وما هو به أي الشيء الذي ادعى المشتري قدم عيه وشهدت الصادة
 بمحدثه فلا أو شكت (و) زيد (في) عيه على عدم أو حدوث عيب المبيع (ذي) أي صاحب
 (التوفيق) أي المكيل أو الوزن أو المعد (واقضه) أي المبيع (لمشتري) وما هو) أي العيب
 موجود (به) أي المبيع لأن ضمان العيب الحادث يفي التوفيق قبلها من بآفته ومثل في
 التوفيق الثاني والمواضعة والثما على رؤس الثمير وعدة الثلاثة والبايع وصح البائع
 (يتفق) عدم أو حدوث العيب (الظاهر) كالعلم والمريح والعروض البصر (و) أي
 العلم (في) عدم أو حدوث العيب (الخفى) كالزنا والسرقة فان قيل تقدم ان القول بالبائع
 في عدم العيب بلا عين وكلامه هنا وقد حلقه عليه قبل يحصل ما هنا على شهادة واحدة
 ونكول المشتري من البين فردد على البائع فان قيل قاعدة العين كونها على نقيض الدعوى
 وما هنا ليس كذلك قيل هو متضمن لنقيضها وسكت عن عين المشتري وفيها ثلاثة أقوال الأول
 يحلف على العلم فيما لأن التدليس وصف البائع لا المشتري وقيل كالبايع وقيل على البين فيما
 (والفائدة) الناشئة من المبيع العيب التي لا يدل استيفاءها على الرضا بالعيب سواء اشترت
 بلا تحريك كمن وصف أو من يحركه قبل الاطلاع على العيب أو بعده في زمن التمسك
 كمن حاد لا تنقص (هـ) أي المشتري من حين العقد اللازم (ففسخ) البيع بسبب العيب
 أي ادخال المبيع في ضمان بآفته برضاء برده اليه أو ثبوت العيب عند حاكم أو لم يحكم كإباني
 وأما البيع غير اللازم كبيع الفضول مع علم المشتري فلا خلاف أنه لا يفسخ كفاص إلا أن يميز
 المالك البيع وشغل كلامه الثمرة غير المؤثرة حين الشراء إن جدها قبل زهرها أو بعده قبل
 زهرها بالعيب وإن جدها؛ فطبيعتها من المتوسط (ولم) أي ولا (ترد) بضم القافية وتخرج
 إرادة لفظة البايع مع المبيع المردود به بسبب عدم صحتها لفائدة عدم ضيقه للمشتري ويخرج
 منه قوله بخلاف ذلك لجهة أوامة اشتريته لعله لا يوجب به عند المشتري ثم ردت بعد ولادتها
 بسبب عدم فروعها منها والأرض عليه لولادتها إن لم تنقص بها أو جبرها ولو لا الدناشها
 معها المخط والخفى أن من اشتري شيئاً ثالثاً لم يرد له سواء استكان مما يعقل أم لا ثم ردها
 بسبب فاقته يرد معها ولو ردها أو اشتراها جديلاً أو جلت عند لان الوليس بآفته فالحال التوضيح
 فيها إذا ولدت الأمة عند ثمر ردت بآبيب معدن ولم يرد معها ولا فلاشئ لك وكذلك ما ولدت

والرجوع بجميع القرن (قوله اشترت) بضم التام كسر الراء (قوله ثم ردت) بضم الراء (قوله ببيع)
 صلة ردت (قوله فرد) أي المشتري (قوله بآفته) أي المشتري (قوله بها) أي ولادتها (قوله والآن) أي وان نقصت
 ولم يرد معها (قوله ردت) أي المشتري (قوله لأنها) أي المشتري (قوله معها) أي الأمه وولادتها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله والآن) أي
 وان لم ترد معها ولو ردها

(قوله تنصبا) أى الولاد الاثنى (قوله واشترطها) أى المشتري الفترة المؤثرة (قوله) أى أصلها (قوله ولا تدخل) أى
الفترة المؤثرة (قوله وفي البيع) أى أصلها (قوله) أى الشرط لا لاشتراطها (قوله) أى المشتري (قوله) أى الفترة
(قوله) أى أصلها (قوله لا لها) أى الفترة المؤثرة (قوله) أى الثمن (قوله) أى حصة (قوله لا يراها) أى المشتري الفترة المؤثرة (قوله)
وان كان أى الثمن (قوله وذلك) أى الثمن (قوله) أى عدمه (قوله) أى الدونة (قوله) أى الفترة
المؤثرة (قوله وان فاتت) أى الفترة (قوله) أى بعض العن أى مكلتها ٢٧٥ (قوله) أى ما غيرها (قوله) أى الفترة

العلم والبقر والابل ولا يثنى ملك في الولادة الا ان تنصفه انتم ما قصها ابن ونس يردان كان
 الولي يصير النص حجة على قول ابن القاسم كما قال في الامه تلاحم بردها بيب (و) بخلاف
 (خبر ابن) يضم المخزكسر الموصلة فتعني حين اصابه واستمرها معه الا ان يدخل
 البيع الا انه قاذر الاصل يصير مداهع لان لها حصة من الثمن وقال اشيب لاردها لانها
 غلة تاتى ابن القاسم واشيب على عدمه والابن وان كان في الضرع يوم البيع وثقل خفف
 قال فيها او الحسن الا ان تكون مصراتهم ثم اتيا قدمها صاعان غالب القوت ان ردها
 بسبب نصرتها اه وعلى قول ابن القاسم ردها ان حركات فاقعة وان قاتت ومكملتا
 ان علت وقمتا لم تعد رويها ان كان بابها قاعة في المتقعات (و) بخلاف (صوفى) وقت
 الشراعتهم مع الضمان ردها بيب لانه حصة من ابن وبن وفات ذوته ان علم والارد
 القتم بجهنم الثمن والقرق يثبه ويزن البقرة والاصل بجهنم الثمن وابقا الفقرة
 يسع الفقرة تدق قبل بصلها صوفى ثم جزم على طلع في عيب قائمه ردها فان قاتت رثته ابن
 الحظ فان اشتري بغير اصلها صوفى ثم جزم على طلع في عيب قائمه ردها فان قاتت رثته ابن
 ونس وان لم يرد ذوته ردها بيب بجهنم الثمن كونه من ثمن يوفى أحد هاهنا ردها بيب بالثمن
 عيار في كتاب محمد اذا لم يعد ذوته ردها بيب ولا يثبه ما قلنا وهذا على قياس من قال اذا ذات
 الاد من الثمن يرد قيمته مع الارض العيب لانه يقول ان نقتضت صفتي فلا يرضى العيب في
 الادى اه الخط الحار على المشهور ما في كتاب محمد (قرع) العيب ان وجد العيب بعد
 ان عاد الى الصوفى وردها فلا يثنى عليه الصوفى الاول لان هذا كالقول وهو ابن في هذا من
 جمع العيب بالاول لان الولد ليس بغيره وليس له مد عليه وجهه اجماعا على (تبيان) الاول
 فيها نردت الفقرة على الفعل قل أبرحيت ولا يملك وفي المتقعات فيما اذا اشترى الفضل
 بالثمن المخرمة ثم عيب العيب قبل طبخها فانه رايهم ثم اعند الجبس وبيع بالثمن والعلاج
 عند ابن القاسم واشيب وان يطالع على العيب الا بعد طبخ الفقرة فانه رايهم في مذهب ابن
 القاسم وبيع بالثمن والعلاج وقال اشيب اذا جذ الفقرة رعى عنه الثاني فهم من قوة
 فترامت ثم ان كانت طابت يوم الشراعتهم ردها اذا رادوا صلها باب أخرى ومهمتها انما
 انما لو كانت يوم الشراعتهم تفرق فلا روى عنه في المشتري وهو كذلك ان كان قد جذها سواه
 صحت من جوده يوم الشراء او جدت منه المشتري فان لم يبيدها فلا يحل ان يطالع على

فانه **أى المشتري (قوله زيد)** **أى الصوف (قوله سله)** **أى أن طرؤنه (قوله أقمنا)** **أى بد السم بصم** **أى الفن (قوله وهدا)**
أى قد بعته (قوله لاه) **أى المشتري (قوله مالى كاه محمد)** **أى قد فقه** **قوله ان وجد العيب** **أى الفاعل** **أى اشتراها** **أى صوف** **أى**
وبنه (قوله عليه) **أى المشتري (قوله هدا)** **أى الصوف** **أى الثانى (قوله زهو)** **أى كونه** **أى لاشى عليه (قوله هدا)** **أى القصر (قوله)**
لأنه (قوله الخ) **عذابين (قوله)** **أى المشتري (قوله حبه)** **أى لولاه** **قوله حبه** **أى الصوف** **أى الثانى (قوله فيها)** **أى**
الدونة (قوله غفم) **أى قلاير** **أى دها** **أى لاشى** **أى فحقها** **أى ملاجها (قوله غفم)** **بضم فكسر (قوله أبها)** **أى الغرة (قوله فلاترد)** **بضم**
فتح (قوله ان كان) **أى المشتري (قوله لعل)**

ذلك أي عيب أصلها (قوله فان كان) أي اطلاع عليه (قوله قبله) أي طبعها (قوله وان كان) أي اطلاع عليه (قوله فهو) أي
 الثمرة (قوله لو وجد) أي المشتري (قوله وبعد تأخيرها) أي ثمره أصلها بصيب (قوله انه) أي جذ الفلز (قوله ففوت) أي تقير متوسط
 (قوله لانه) أي جذها (قوله ففترده) أي الامر ونقصه أي ويرجع بجميع ثمنه (قوله ويحكمه) أي الاصل (قوله وكذا) أي جذها
 قبل طبعها في الضمير المذكور (قوله ولا صوف عليها) حال (قوله أو تم) عطف على حدث (قوله فلو لم يرد) أي المشتري الصوف (قوله
 بغيره) أي المشتري الصوف (قوله اطلاع) أي المشتري (قوله قبله) أي رقت جز (قوله يختلف) بضم اليا مرفوع (قوله فيه)
 أي الصوف (قوله قالوا) أي المتأخرون عن النسخ (قوله اذا نال) أي النسخ (قوله فهو) أي قوله يختلف (قوله منه) أي النسخ
 (قوله انه) أي الصوف غير تمام (قوله ٦٧٦ قال) أي ابن رشد (قوله عليها) أي الغنم (قوله والفرق) أي بين الضل والغم

ذلك قبل طبعها أو بعده فان كان قبل فبدرها مع أصلها سواء برئت أو لم تؤمر ويرجع بسبقها
 وعلاجها عند ابن القاسم وأشباه وان كان بعد اذها فإني المشتري ولو لم يتخذ الثالث
 لو جذ الفلز قبل طبعها أو بعد تأخيرها في المقدمات لم أعلم لأصحابنا فيه والذي يوجب النظر
 على أصولهم انه فوت لأنه يوجب الاصل ونقص قيمته ففترده ونقصه أو يمسكه ويرجع بقيمة
 اللعب وكذا إذا نال قبل ابراهيم الرابع مفهوم قوله ثم انه لو اشتراها ولا صوف عليها وعليها
 صوف غير تمام ثم حدث الصوف عنده أو تم فلا يرد وهو كذلك اذا برز قبل اطلاع على العيب
 النسخ سواء برز في وقت جزاها وقبله فان اطلع على العيب قبل جزه فقال النسخ يختلف
 فيه هل يكون غلة بقله أو حتى ينسل أو يغير فاسألني الفلز هل هي غلة بطبعها أو ببيعها
 أو بوجدها إذا نالها كالمعلم والطالب والتعميل كالنفس والجذر كالجزا إذا اه قالوا اذا نال يختلف فهو
 خبز منه والذي في المقدمات انه ما لم يبرز فهو بيع للغم كالمال يبرع المبتاع بشئ من ثمنه
 عليها خلاف الضل والفرق أن للغم غلة تنسب منها غير الصوف ولو جز المبتاع بعد اطلاع
 على اللعب لكان رضاه اه وهذا هو الظاهر قاله الخط وشبهه في عدم يد الغلة فقال
 (ك) مشترقة في اصول خمسة بقرتها واشترطها ثم بيست وأجدها ثم أخذت منه الاصل
 (شعقة) فقد فاز بها (واستحقاق) أي رفع ما لا يقع لاصول مقرة بقرتها واشترطها مشتركة
 وبيست عنده وأجدها يثبت حكمها الغيرة قبله فقد فاز المشتري بقرتها في كتاب الشعقة من
 المدونة قال ما لرضي الله تعالى عنه اذا باع الضل والفرق ما برة أو مزرعة واشترطها ثم
 استحق قبل نصفها واستحق نصف الضل ونصف الفرع واستحقاقه وعساه للمبتاع قبل ذلك
 دوة ماسق وعالج ويرجع المبتاع على الباقي نصف الثمن فان شاء المستحق أخذ الشعقة
 نصف الباقي فذلك له وأخذ الفرع واستحق نصف الاصل حاله بقدر أو ليس ويقرر بقية العلاج
 أيضا وان كان بعد البيع أو الجذ فلا شعقة له في الفرع كالمال يبيع ويشتري ويأخذ الاصل
 بالشعقة يصح من الثمن بقيته من قيمة الفرع يوم الصفقة لان الفرق وقع لها حصة منه (و من)

(قوله بتدني) بضم التاء
 وفتر الغنم المحبة أي فطر
 (قوله شقصا) بكسر الشين
 المحبة وسكون الفاء أي
 جزا (قوله واشترطها) أي
 المشتري الثمرة (قوله بيست)
 أي الثمرة (قوله فاز) أي
 المشتري (قوله بها) أي
 الثمرة (قوله اشتراطها) أي
 الثمرة (قوله مشتركة) أي
 الاصل (قوله ويبيست)
 أي الفلز (قوله عنده) أي
 مشتركة أصولها (قوله يثبت
 ملكها) صلة رفع (قوله
 لغيرة) أي بانهما (قوله قبله)
 أي بانهما (قوله في كتاب)
 خبر مقدم (قوله من المدونة)
 بيان لكتاب الشعقة (قوله
 والفرع ما برة) حال (قوله
 واشترطها) أي المبتاع
 الثمرة (قوله نصفها) أي
 الضل (قوله واشترطها) أي

أخذ المستحق نصف الضل وجزء الشعقة (قوله فله) أي المستحق (قوله وعليه) أي المستحق (قوله بذلك) أي النصف ابتاع
 المستحق (قوله نصف الثمن) أي في نظير النصف المستحق ويبلغ الشفع للمبتاع نصفه في نظير النصف الذي أخذته الشعقة (قوله
 الباقي) أي بعد النصف المستحق (قوله فذلك) أي الاخذ بها (قوله له) أي المستحق (قوله فله) أي المستحق (قوله أخذ الفرع) أي
 نصفها (قوله مع الاصل) أي نصفه (قوله ويرغم) أي المستحق للمبتاع (قوله العلاج) أي النصف المأخوذ بالشعقة (قوله وان
 قام) أي المستحق (قوله الاصل) أي نصفه (قوله يصح من) أي نصف الاصل (قوله بيمينه) أي يمثل نسبة قيمة نصف الاصل (قوله
 من قيمة الفرع) أي نصفها مع نصف الاصل من نصف الثمن (قوله يوم الصفقة) بيان لوقت اعتبار الثمينين (قوله لا لا الثمرة) حال محبة
 اعتبار جميعها مع قيمة الاصل (قوله لونه) أي الثمن

(قوله وفيها شر) أي واشترطه المبتاع (قوله وليد نعم) أي المبتاع (قوله نعمها) أي التخل (قوله فليس) يضم فكسر متفلا أي المبتاع (قوله وجدها) أي المبتاع (قوله فاز) أي المشتري (قوله ٢٧٧) نيا أي المدونة جمع مقدم (قوله وفيها شر) أي المبتاع

أبر أي واشترطه المبتاع
(قوله ثم فليس) أي المبتاع
(قوله وفي التخل غر حبل) (سعه) حال (قوله يصطبه)
أي المبتاع (قوله لم يأت كتاب التقليل) أي من المدونة
شبه مقدم (قوله ثم فليس) أي المبتاع قبل دفع من
الامة أو الغنم (قوله أنه) أي المبتاع (قوله من قلته) (الح) بيان لما كان
(يحق) يضم فسكون قطع (قوله فهي) أي غرتها (قوله شره فاسدا) بيان لتوسع
اشترى (قوله وأزنت) أي الثرة (قوله منده) أي المشتري (قوله له) أي المشتري
(قوله حكم الرد) بالنسب أي وهو فوز
المشتري ان كانت أزنت (قوله ان كانت) أي الغلة
(قوله وفي هذا) أي الحاصل
صلة أشار (قوله اتسبا) يضم المثناة فوق وكسر
الفاف أي اختسر (قوله يصطبه) (الح) خبر ما يجزى (قوله قال) أي غ (قوله غيره) أي
غ (قوله فالاولان) أي الرد بسبب الزاد بسبب (قوله الباقي) أي الشفعة
والاستحقاق (قوله فشره) بفحوات مثقلا (قوله لهما) أي الثرة (قوله وفي الرد بالعيب)

ابتاع مثقلا لا غرتها أو في أثر أمر لم يدفع عنها حتى فليس وجدها أو أشد المبتاع التخل (تقليل)
للمشتري فقد فاز بالثرة التي جدها فيها وأما من ابتاع مثقلا لا غرتها أو في أثر فقد أبر ولم يبر
ثم فليس وفي التخل غر حبل سعه فلما تم أخذ الأصل والفرع بما يتخذ الآن يصطبه الفرع المثلث
بجلاف الشفع ٥١ وفي كتاب التقليل وأما من ابتاع أمسة أو غنما ثم فليس فوجده المبتاع
الامة قد وادى والغنم قد تناسلت فله أخذ الامهات وأولادها كرهها يعذب وأما ما كان من
غله أو وصوف جزأ أو لبن حلبه فكل ذلك للمبتاع وكذلك التخل حتى غرتها أي كالفله الآن
يكون على الغنم صوف قد تم يوم الشراء وفي التخل غر قد أبر واشترطه فليس كالفله (و) كس
اشترى أصولا ثم بقرته بقرته واشترطها شرها فاسدا أو أزهت عنده ثم قسم شرأوه (فصاد)
فالفرقة الحلق وأما في البيع القاسد فله أقصا لا على نص صريح فيه والظاهر ان حكمه
حكم الرد بالعيب والله أعلم بالباطل الغلة للمشتري في المسائل الخمس وهي العيب والشفعة
والاستحقاق والتقليل والقاسد لكن ان كانت غر غرقة أو غر غرقة ما يورث يوم الشراء وجدها
المشتري فظاهر ان لم يجدها حتى العيب والقاسد يستحقه بمجرد الزموم في الشفعة والاستحقاق
باليس وفي التقليل بالجذوه والقطع والى هذا أشار غ بقوله
والخلفى الخمر فيها اتسبا • يضبطه تحذف عن اتسبا
قال التاء في تحذف التباس والجسم وجدها أو وضع الدال للبد والعين والفاق وعز العيب
والقاسد والراى الزهر والشين والسبين في شعبة الشفعة والاستحقاق واليه ليس ٥١
وقال غيره
الفايزون بقوله هم خمسة • لا يطلبون بها على الإطلاق
من رد في عيب وسيع فاسد • ويشفعه فليس مع استحقاق
فالاولان بزهوا فإزا بها • والجذ في فليس وليس الباقي
٥١ وليس غ اما غير الثرة فواضع واما الثرة فشر الما زرى انها لا ترفع اصولها اذا
أزنت في الرد بالعيب والبيع القاسد وترتفع اصولها وان أزنت في الشفعة والاستحقاق
ما لم تبس وترد معها وان يستحق التقليل ما لم يتخذ فالو كان بعض اشيا حتى يرى أنه لا يتحقق
فرق بين هذه المسائل ولا يخرج في كل واحدة عنها ما هو منصوب في الأخرى وفيه ابن غرزة
مدتقل غير عيبه لا يقتصر في التوضيح وقد كنت تخطت هذا المعنى في جزم نيا فبعض
القواعد تخطت
الخروج بالشفعة في التقليل • والعيب عن جهول وعن تدليس
وقاسد وشفعة ومستحق • ذي عرض ولو كوف في الاحق
والجذ في الخمر فيها اتسبا • يضبطه تحذف عن اتسبا
الخروج والخارج لثان استحقاق في قرأ فاقع ومن واقعه أم تالهم خرجا فخرج بك غير
ودخل تحت الكفاف من قولنا كوف الاستحقاق الجارية ومعنى في الاحق في القول الاحق
صلا لا ترد (قوله لورد) أي الثرة (قوله معها) أي اصولها (قوله قال) أي ابن غازی (قوله له) أي الثان (قوله له) أي الثان
(قوله بخرج) يضم فتفتح مثقلا (قوله له) يكسر الموسدة (قوله عليه) أي ما رواه بعض اشيا حتى صلا اقتصر

صلا لا ترد (قوله لورد) أي الثرة (قوله معها) أي اصولها (قوله قال) أي ابن غازی (قوله له) أي الثان (قوله له) أي الثان
(قوله بخرج) يضم فتفتح مثقلا (قوله له) يكسر الموسدة (قوله عليه) أي ما رواه بعض اشيا حتى صلا اقتصر

[illegible][illegible]

يا قوتى بمبالغة فى لزوم الشراء المشتري (قوله والبائع السبع) عطف على المشتري الشراء أى فى قول البائع ولا
اشترى هذا الجمل يظهر بغيره قوته فاشترى فإذا هو يا قوتى (قوله وان علم المشتري أنه يا قوتى بمبالغة فى لزوم البيع
البائع (قوله على رواية أشهب) صفة يلزم

(قوله المصل) بضم الميم وفتح اللام مثقالاً أي الذي يبعه العام ثم ظهر نوا (قوله ولا يشترط) أي المشتري (قوله انه) أي المشتري (قوله ربه) أي القيرط (قوله ان كان) أي القيرط (قوله واعدل) بضم فكسر مثقالاً أي طلى (قوله لغير) بفتح الغين المعجمة أي هي بفتح الميم مثقالاً (قوله أحدهما) أي المتباينين (قوله وحكي) بضم فكسر (قوله انه) أي شرا (قوله اخضع) بضم التاء وكسر الصاد (قوله اليه) أي شري (قوله فاجاز) أي اضي شري (قوله قال) أي شري (قوله ولو استطاع) أي صاحب الثوب (قوله لانه) أي البائع الخ لانه لا يلزم البيع (قوله اغلبا به هروى ٦٧٩ الصبيح) ظاهر ان بين ذلك والافتد غشه قال ظاهر قول ابن

حبيب والله اعلم (قوله ذلك) أي قوله هروى هراة (قوله ان بعه اطرف في سوق الجوهر) أي بين الجوهر (قوله لو جوده) أي المشتري (قوله انه) أي المشتري (قوله وان اشترط) اطرف (قوله وان لم يشترط) أي المشتري (قوله انه) أي المشتري (قوله وان اشترط) المبيع مبالغة في اشتقاقه القيام (قوله وقصر) بقضائته مثقالاً (قوله صدق) أي ان ما نوجب به ربيعة دناير (قوله رسم) أي كتابة الخ سان دليل (قوله ماضار) أي انجزي بالفتح (قوله أي الاربعة) أي الاربعة (قوله اله) أي المخرج بالكسر (قوله في مقامه) أي بين ورثة أو شركاء أو فاقين صلة صار (قوله والا) أي وان كان وكلا (قوله ربه) بضم الراء أي المبيع (قوله عنه) أي الفتن العتاد (قوله وافق) أي الفتن (قوله لافين) بضم فكسر (قوله بيب) أي ثبت (قوله ان كان) أي الفتن (قوله وأطعمه) أي فقهه (قوله لانه) أي مثله سماع أنشبه (قوله رجب) أي ثبت (قوله وارثين) أي أئمة (قوله رهن) أي الألف (قوله لغير) أي البيع جواب لو (قوله هذا) أي لو باع الخ (قوله الفتن) صلة قيام (قوله في ذلك) أي عدم القيام بالفتن (قوله في انطلاف) أي صلح ابن القاسم (قوله ناول بقضائته مثقالاً) أي فهم (قوله منه) أي سماع أنشبه (قوله وجوب) أي ثبت

ولا يلزم ذلك في الوجهين على ما في سماع أي زيد وأما إذا هي أحدهما التي يبيعها سمع مثلاً في قول البائع أي جعل هذه المارقة فجدها غير المارقة أو يقول المشتري يعني هذه الزباجة ثم يصلح البائع أنها باقية فلا خلاف في أن الشرط لا يلزم المشتري والمبيع لا يلزم البائع وكذا القول في المصل وشبهه وأما القيرط فبظنه المشتري ذهباً ولا يشترط أنه ذهب فبعضه كما سفل اختلاف أن له ربة ان كان مبيعاً بصفة القيرط الذهب وعسل يذهب واختار إذا انفر أحدهما صاحبه في التسليم ولم يصرح فقال ابن حبيب ذلك يجب الرد كالمصرح وحكي عن شريح القاضي أنه اخضع اليه في رجل مزرع له فوب مبيعاً من الصبيح الهروى فقال له يكمن هذا الهروى فقال بكذا فاشترته ثم بين أنه ليس بهروى وانما صبيح مع الهروى فاجاز به قال ولو استطاع أن يزين قوبه بأكثر من هذه الزينة قال هيبد الملك لانه انما عاهد ربي الصبيح حتى يقول هروى هراة فبعد ذلك رده وعندى ذلك اختلاف من قوله وقال بعض الشيوخ ان بعه اطرف في سوق الجوهر جوده صدقة فقامت مع القيام وان لم يشترط انه جوهري وان بعه في ميراث أو في غرض أو في طهر لم يكن للقيام وعلى هذا القياس وهذا يجري عندى على الخلاف الذي ذكرته في الانفاذ ووجهه ثم قال رضى الله تعالى عنه بن الذي يبيع الباقي فبطلانها وبين من قد ادعى وجوب بيعه بنظره فواجب ان الاول جوهري وقصر الخ لم يسأل من يعلم ما هو والثاني غلطاً والخطأ لا يمكن التوقف منه فله الخلف وأخذ قوبه اذ دليل على صدقه من رسم أو شهادة شئة على حضور ما صار به اليه في مقامه أو ما انشبه ذلك والجواب بالخطأ في بيع المراهقة متفق عليه على بيع المكايبة يختلف فيه اه وعلى كلام المذهب اذا لم يكن البائع وكلا ولا ولا بالخطأ بل لا نزاع (ولا) المبيع (يفتن) بفتح الفتن المعجمة وسكون الواو صلة زيادة على الفتن العتاد بالنسبة للمشتري وتضمن هذا النسبة لبيان ان وافق العادة بل (ولو خالف) الفتن (المادة) ابن رشد وأما التعليل بقيمة المبيع فلا يبعد رقيه واحسن المتباينين اذا غنى في بيع المكايبة فعند هو ظاهر الذهب ولحقى بعض الفقهاء الذين من المذهب أنه يجب رد الفتن اذا كانا كلمتين الثالث وأطعمه بعضهم من مبيع أنشبه في كتاب الرهن وليس بصحيح لانما مسئلة لهامع من أجبه وجب الرد لافين اه وأما في رد وارثين وهذا وكان مشتريهما من ابن القاسم لو باع جارية ففهمها فحسن ديئارا بأف ديئارا وارثين وهذا وكان مشتريهما من غير أهل السفة جازين بغيره هذا يدل على أن لاقام في بيع المكايبة بالفتن ولم أعرف في المذهب نص خلاف في ذلك وحل بعضهم سماع أنشبه في كتاب الرهن على اختلاف وتاويل منه وجوب

(قوله وليس) أى تأوله (قوله لانه) أى الامام الكاظم رضی الله تعالى عنه (قوله رأى) أى فى جماع (قوله) أى المغبون (قوله لا يضطراره) أى المغبون (قوله محفظة الحنفية على ما فى الرواية) أى ما فى حلق بطلاق زوجة ثلاثا للبعين أمته فظلمهم بشرحها منه الا الذين مختلف للعادة فبقاها له ثم ماتت زوجته وأبانت منه فلهذا الامة (قوله وجوب) أى بوجوب (قوله اذا كان) أى الفتن (قوله وليس) أى ما حكاه ابن القصار (قوله على انه) أى الشان (قوله يجب) أى يثبت (قوله القيام) أى الفشل (قوله على ذلك) أى عدم القيام بالفتن (قوله ٦٨٠ بغير) أى جمل مضروب من نحو شعر (قوله لا تشترى) أى القرس الذى

القيام بالفتن فى بيع المكايسة وليس بصحيح لانه رأى له الرد القسب لا اضطراره الى البيع مخافة الحنفية على ما فى الرواية وقد سكت بعض السخدايين عن المذهب وأراه ابن القصار وجوب الرد بالفتن اذا كان أكثر من الثالث وليس بصحيح لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع المفسر عظم حاضر لاحد هو الناس يروق اقبه بعضهم من بعض وفى قوله صلى الله عليه وسلم غبن المفسر عظم دليل على انه لا يظلم فى غبن غير المفسر والمال يمكن فيه ظلم فهو من يجب القيام به ولقد استدلل بعضهم على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم فى الامة الزانية يبعها ولو بغيره وقوله عليه الصلاة والسلام امر رضى الله تعالى عنه لا تشترى ولو أعطاك كبد ورم وهدن لا دليل فيها غر وبيعهما على المبالغة فى الغلة مثل قوله صلى الله عليه وسلم فى الحقيقة ولو بعصفور وقوله صلى الله عليه وسلم من بى فقه مسجدا ولو بشعر فمقص قضاة فى اقله ما فى حنفية الفتن وما أشبههما كثير (وهل لا يرد بالفتن فى كل حال الا ان يستلم) الخايل بالفتن من التبايعين العالمين (وبعضه) أى الخايل العالمين (بجهله) بالنسب ويقول بعضه كما يبيع الناس أو اشترى كما تشترى من الناس قالى لم أعلم الفتن فيغبنه بالزينة فى البيع والنقص فى الشراء منه الرد (أو يستأمنه) أى الخايل العالمين يتوبع لعطف التفسير أى ان الاستسلام هو الاخبار بجهله أو استمالة فقه قوله قية كذا أو الامر بخلافه فلهذا ولا ريبه مطلقا من التقييد بعدم الاستسلام (تردد) غ قصر هنا على طرقتين من الثلاث التى ذكر فى التوضيح وتزل منها طريفة عبد الوهاب فى المعونة انه لا خلاف فى ثبوت اخبار لقمة المعارف وفى المعارف قولان فلو قال هنا هو مطلقا والألفى عارف أو الا ان يستلم الخ لا سقواها ابن رشد والقيام بالفتن فى البيع والشراء اذا كان على الاسترسال والاستئمانه واجب لاجماع لقوله صلى الله عليه وسلم غبن المفسر عظم ولو ذكر ابن عرفة فى القيام بالفتن طرعا الأولى طريفة ابن رشد والثانية طريفة ابن جرير عبد البر ونصه أبو عمر الفتن فى بيع المسلم المستضعف وجب للمغبون الخسار فقه فذكر الطريفة الثالثة عن الباجي ونصه الباجي عن القاضي فى لزوم البيع بالانقياد بمثل عاده وأحدهما لا يعلم سر ذلك ان زاد الفتن على الثالث أو خرج من العادة والمعارف فيه قولان لأصحابنا بالأول قال ابن حبيب ومصل فى التوضيح ثلاث طرق ابن رشد ان وقع البيع أو الشراء على وجه الاستسالة والاستئمانه فالقيام بالفتن واجب وان وقع على وجه المكايسة فالقيام بالفتن اقتضاها الطريقة الثانية لما زرى خان أخبره أنه غير عارف بقبته فقال البائع قبته كذا فله الردوان كان عالما بنبته فلا رد له ولا خلاف فى هذين القسمين وقضاها قولان ابن عبد السلام

قصده تبايعه على من لم يضمن القيام بوجبه وظنفت أنه يصحك برخص (قوله وهذا) أى الخدينان (قوله العالمين) أى الفتن صله يستسلم (قوله وبغيره) أى الخايل الخ تفسير يستسلم (قوله) أى الفتن (قوله) أى الواقع (قوله بخلافه) أى قوله قبته كذا (قوله وتزل) أى هنا (قوله منها) أى الثلاث (قوله انه) أى الشان الخ بيان لطريقة عبدة الوهاب فيها (قوله لا سقواها) أى الطرق الثلاث (قوله واجب) أى ثابت (قوله الأولى) يضم الهمز (قوله ونصه) أى ابن عرفة (قوله بوجب) أى يثبت (قوله ثم ذكر) أى ابن عرفة (قوله ونصه) أى ابن عرفة (قوله فى لزوم البيع) أى وعدمه خبر قولان الآخر (قوله يتبايعن) بضم الياء (قوله وأحدهما) أى التبايعين

الخايل (قوله فيه) بضم المتعارف (قوله الأولى) أى لزوم صلة قال (قوله وحصل) بضمات مشهور متفلا (قوله ان وقع البيع أو الشراء الخ) بان لطريفة ابن رشد (قوله وجه) اضافته لليان (قوله واجب) أى ثابت (قوله فان أخبره) أى المشتري البائع (قوله قبته كذا) أى الواقع بخلافه (قوله فله) أى المشتري (قوله وان كان) أى المشتري (قوله أحدهما) أى القسمين

قوله انه) أي الشأن الحيوان طريقة صدد الوهاب (قوله ما عناه) أي غ (قوله فيها) أي المودة (قوله فوصفا) أي المودة (قوله نعمها) أي المتابعين بيان المغبون أي سواء كان عارفا أم لا (قوله فيه) أي الفتن (قوله به) أي الفتن (قوله تفصل) به خاتمة مقالة (قوله في غيره) أي الاستئذان (قوله علم) يضم العين (قوله لا قيام به) أي اتقانا (قوله اتفق) يضم التاء كسر الفاء (قوله من وكيل ووصي) بيان للتائب (قوله به) أي الفتن (قوله تقض البيع) أي وقيل ليس له نفعه وله المطالبة بتسليم الفتن (قوله بالبيع) أي من المشتري لا شرعيا وأخطأنا بالقيام بالفتن في بيع الوكيل فحصل للقائم تقض البيع أو المطالبة بتسليم الفتن وانما الحكم اذا باعه المتابع مثل ابن رشد بن يعقوب ٦٨١ وصيه حصة من عقار لشره كما وجب

يعده باع المشتري نصف جميع العقار ثم ورث الباقي وأثبت ان حصته كانت تساوي يوم بعها امثال غنمها وأراد تقض بيعها والشفعة عن ابتاع من شره كما قلنا في بان تقض البيع فيما قام به المتابع من وصيه وهو نصف حصته لانما باعه المتابع مع ما فاته يضي وله فيه فضل قيمته على غنمه يوم يبعه لقوله بالبيع لأنه يبيع بقرضه فيض على البعير يرد مادام قائما على اختلاف فيه فقد قبل للمتابع ان يوفى غنام القيع ولا يقض البيع وقيل يضي به بقدر الفتن من قيمته يوم البيع ثم قالوا تصف الرود على البعير من حصته انما يرجع اليه على مستألف لا يملك الاول لا للشفعة ولا للمتابع الثاني لا بقية حصته ولا فيما ابتاعه من شريك البعير ولا على البعير شفعة في الحصة المرودة ان ليس يبيع

مشهور بالمذهب عدم القيام بالفتن اه والطريقة الثالثة لعبد الوهاب في المودة انه لا خلاف في ثبوت الفتن بعد العارفين وفي العارفين قولان اه الخط ما عناه المودة عكس ما فيها ونسبها واختلافها في بيع السلعة بما لا يخاف به الناس كبيع ما يساوي الفأبارة أو شرهما ما يساوي مائة بالغنم فمن ثل خيار المغبون منهما ومنهم من قال لا خيار اذا كان من أهل الرقاد والبصر بذلك السلعة وان كانا أو أحدهما جفلا فذلك فلهمغنون اختيار اه وقوله في الفتن (تبيين) اه الاول الخط قوله هل الا أن نجعل الخ يقتضي ان فيه ثلاث طرق الاولى لا قيام به ولو استسلم واخبر بجهله أو استأنسه ولم اتق الحق في هذه الطريقة الا ان تعمل على طريقة عبد الوهاب التي تضمنت من المغنون جعل القول الاقل فيما هو المشهور ولم اتق على ذلك اه الثاني الخط فصل عما تقدم ان القيام بالفتن في بيع الاستئذان والاسترسال هو المذهب وأنه لا قيام به في غيره اما اتفاقا وعلى المشهور فلو قال المستغني لا يقين ولو خالف العادة الا المستغني لكان مقتصر على راجع المذهب والله اعلم الثالث في الشامل الفتن ما خرج عن العادة وقبل الثلث وقيل ما زاد عليه اه الرابع علم ان ما يتفان به الناس لا قيام به وعبارة الجواهر اذا قلنا بان ان خيار المغبون اقتضى اختلاف الاصحاب في تقدير مخرج من حده بالثلث فأكثر ومنهم من قال لأجله وانما المتعبر فيه العوائد التصار فاعلم انه من التفان الذي يكثر وقوعه عليهم ويحتفلون فيه فلامقال فيه لمغبون باتفاق وما خرج عن المعتاد فلهمغنون فيه الخسار اه الخامس اتفق على القيام بالفتن فيما باعه الانسان عن غيره ابن مرفعة أو عمر اتفق أهل العلم ان التائب عن غيره في بيع أو شره من وكيل أو وصي اذا باعه على يتفان به الناس انه مردود كان أو بكر الا يرى واصحابه يذهبون الى ان ما يتفان به ثلثه هو الثلث فأكبر قيمة المبيع وما كان دون ذلك لا يرد فيه البيع اذ لم يقصد اليه ويضرب باجتهاد الوصي والوصي كسكيل وأصحابه ثم قال ابن مرفعة وظاهر قوله ان عمر أن قدر الفتن في بيع الوصي والوكيل فقدده من باع ملك نفسه وكان يرض من لقيته يكره ذلك ويقول غني بيع الوصي والوكيل ما تنص عن القبة وان لم يبلغ الثلث وهو صواب لانه مقتضى الروايات في المودة وغيرها كقولها اذا باع الوكيل أو ابتاع على ان يضمن الفتن فلا يملك اه السادس اذا قلنا بالقيام بالفتن في بيع الوصي والوكيل وشره فالتذييل وجه ابن رشد ان لتمامه تقض البيع في تمام السلعة وانما قولنا فلا تقض له وان القيام بالفتن بثبوت بالبيع والله اعلم (ورد) يضم الراء وثقل الال الرقيق

٨٦ من في بعض لانه ما قرأ في علمه المتابعان وانما خرد منه الحصة مما مغلوب اخر اجها من يده فهو يبيع في حق الغير لا يخذلهما اختيار وتقض يبيع في حق المشتري لانه مغلوب على ذلك والقول بان يبيع الفتن يشبه البيع واضح لانه اذا اخذت البيع القاسد فقد قبل له ليس يبيع فخرى يبيع الفتن لانه لا يتقضى الا باختيار أحدهما والبيع القاسد يقض جبرا عليهما اه الخط يحصل من هذا ان الراجح عندهم من الأقوال ان لتمام الفتن تقض البيع في قيام السلعة وانما في فواتها فلا تقض له وان القيام بالفتن بثبوت بالبيع والله اعلم

(قوله من كل صله ضعيفان) قوله به) أي الرقيق (قوله فيها) أي الثلاث (قوله سواء كان أي العيب (قوله يسه) بكسر الهمزة (قوله الرقيق كسكر أوزنا (قوله خلقه) بضم الخاء (قوله المجمة أي الرقيق يكتونه (قوله فيها) أي الملوثة (قوله لمن الرقيق) ياننا (قوله فمو) أي مصبه (قوله كان) أي ٦٨٢ ضعيفان (قوله جرح) بضم فسحة أي الرقيق (قوله قطع) بضم فسحة (قوله) أي

الرفيق (قوله من زنا الخ)
يان لما (قوله وان بعد
الثلاث) مما يلحقه رده أي
وان كان عودها بعد
الثلاث (قوله يدو) يضم
لوحدة والبال أي ظهور
(قوله فيها) أي الثلاث (قوله
ونصها) أي العتية (قوله
فيها) أي الثلاث (قوله
ماله) أي العير (قوله لانه)
أي المشتري (قوله) أي
المشتري (قوله من ماله) أي
العير (قوله لم يعلم) أي
المالك العير (قوله فاشته)
أي الرفيق (قوله عنده)
أي المالك (قوله فلا يرد)
أي المشتري الرفيق (قوله)
فيما) أي الثلاث (قوله
انه) أي الاستثناء (قوله)
أي الرفيق (قوله مثله) أي
السبب العيين الذي تراءى
البائع منه (قوله فيها) أي
الثلاث (قوله وانه) أي
الاستثناء منقطع مطف
على انه متصل (قوله لها)
أي الموهنة (قوله لم يخلو)
أي الاول (قوله فيها) أي
الموهنة (قوله فهو) أي غناه
(قوله فأتالا) حال من القاني
(قوله لانه) أي المواضعة

الخامسة تفسير الاسبراميا (قوله اقامت) اى الامة (قوله فان كان) اى الاسبرام (قوله وحصل) بفضاضة مثلاً وعهدة
(قوله في هذا) اى على اخل عهدة الثلاث والمواضعة وعهدة لسنة (قوله انه) اى الثان (قوله منها) اى عهدة الثلاث والمواضعة
وعهدة السنة (قوله في شئ) اى منها (قوله هو) اى عهدة دخول شئ منها فى شئ منها (قوله الفقهاء السبعة) اى من التابعين

رضى الله تعالى عنهم أجمعين الذين جئت أسألوهم في قول بعضهم نلذهم عبيد الله عروة خامس • سعيد أبو بكر سليمان خازمه
(قوله يوم البيع) صلة تبدأ (قوله ودليل) أى معنى (قوله والفرق بين العهدين) أى المشتق يتداخل عهدا الثلاث
والواحدة دون عهدا السنة (قوله بعد انبرامه) أى البيع خبر عهدا الثلاث والاستبراء (قوله زمنا) أى عهدا الثلاث صلة
التفقة (قوله ومما) أى التفقة (قوله عليه) أى الرقيق (قوله زمنا) أى عهدا الثلاث ٦٨٣ صلة الجانية (قوله زمنا) صلة

الموهوب (قوله قد) أى
مشتبه (قوله) أى الرقيق
(قوله فذن عهدا الثلاث)
صلة التفقة (قوله المبتدا)
أى التفقة (قوله لهم) أى
عليهم (قوله لفظ الواحد)
أى الادم (قوله حقيقته)
أى المقتر (قوله ويحان) أى
الاستيلاء (قوله الفصل)
عطف على استعمال (قوله
بأنسبر) أى له (قوله بين
المشتق) أى إلى المشتق
ماله (قوله المشتق منه)
أد الموهوب (قوله حذف)
بضم فكسر (قوله أى
عليه) تقسم للفرع الحذف
(قوله ليس) أى جان (قوله
قبوله) أى العبد (قوله فيها)
أى العهدة (قوله عليه)
أى العبد (قوله ما) أى زاد
(قوله ماله) أى العبد (قوله
فهو) أى الموهوب (قوله أو
المصدق عليه أو ربح
ماله (قوله ماله) أى العبد
(قوله فذل) أى الموهوب
له أو التصديق عليه
أربح ماله (قوله) أى
المشتري (قوله فانه) أى

وعهدا السنة من يوم البيع وهو قول ما لى رضي الله تعالى عنه في الواضحة وابن المباحثون
والثالث ان الاستبراء موعده الثلاث يتداخلان فيبتدأ من يوم البيع وعهدا السنة بعد
تمامهما وهو قول ما لى رضي الله تعالى عنه في رسم الاقسمة من جماع اشبه ودليل قوله في هذه
الرواية والفرق بين العهدين ان عهدا الثلاث والمواضعة يتفقان في ضمان كل واحد يختلف
عهدا السنة • (تبيين) • الاول عهدا الثلاث والاستبراء في بيع الخبار بعد انبرامه قاله
في جماع ابن القاسم ونقله ابن عرفة الثاني لا يحسن الثلاث اليوم الذى عقد نفسه البيع
على المشهور نقله المصنف وابن عرفة وغيرهما (والتفقة على الرقيق المبيع بعهدا الثلاث
زمنا ومنها الكسوة عليه) أى البائع (وله) أى البائع (الارض) الجانية عليه زمنا وشبه في
الكون للبائع فقال (لا المال (الموهوب) أى الرقيق زمنا (الا الرقيق (المشتق) بفتح
الذوق أى المشتربط (ماله) اشتريه نقله الموهوب زمنا غ كذا في بعض النسخ وهو جاز على
قاعدته الاكثر من رد الاستبراء ما بعد الكسوة وغيره الثاني العبد وله بعضه والتفقة
ورثه الكسوة على الرقيق فذن من عهدا الثلاث على بائعه والارض الجانية عليه زمنا وشبه
في حكم الارض فقال كاللها الموهوب الرقيق زمنا وخبر الارض على أى البائع غ وحل
هنا فخر المبتدا وضحية البائع ولاه للمال بالتسبة للارض والموهوب ويحسب على بالتسبة
للتفقة كقوله تعالى لهم الاثمة فذم استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ومجازه والفصل بالخبر
بين المشتق والمشتق منه لفظ ويحتمل ان خبر التفقة حذف فعليه أى عليه وقوله والارض
اذ اجب على العبد في زمنا فخر الجانية البائع وقد تقدم هذا في لفظ المدونة وان المشتري
حينئذ الخبار في خبره فجمع عليه وقوله كالموهوب أى ما وهب العبد فيها وتصديقه
عليه يريد اقامه له بربح فهو لا ذمه الا اذا شرط المشتري ماله نذقه له فانه في جماع عيسى ابن رشد
القباس انه للبائع وما فانه ابن القاسم احتسان والذي في المدونة انه للبائع لكن بقية الشيوخ
يمس على جماع عيسى • (قوله) لم يتكلم المصنف على هذه الرقيق في ايام العهد وتقال ابن الحاجب
غلته المشتري على المشهور الموضع هذا قريب من كلام الجواهر في نقلها ما تنظر لان في العتمة
ان ما ربح في الثلاث اواوصى له به وان لم يوصى للمشتري ماله فهو للبائع ثم ذكر من المازوى ان
القاضي ابى محمد اشار الى ارتفاع الخلاف في الفقه وانما المشتري قال ولكن المنصوص هناك
ذقت للبائع اه وقال ابن عرفة لا اعرف في الفقه لسانا تقدم ويقرى على ثمة ماله بالبيعة
البائع ولا ينشأ الفقه لتساعه ورأى بعض المتأخرين انها للبائع لان التراجيح الضمان اه وفي
الناسخ وفي الفقه خلاف والله اعلم (و) (رد الرقيق (في) يجه بشرط (عهدة) أى ضمان البائع
له في (السنة) من جذام ويرس وجنون (م) حدوث (جذام ويرس وجنون) قال نينا ولوج

الموهوب والمصدق به او الربح (قوله هذا) أى قول ابن حبيب عنه للمشتري (قوله نقلها) أى ابن شاس وابن الحاجب
(قوله اوصى) بضم الهمز وكسر الصاد (قوله) أى الرقيق (قوله وان لم يوصى للمشتري ماله) حال (قوله ثم ذكر) أى الموضع
(قوله قال) أى الموضع (قوله لما تقدم) صلة تصار (قوله ويقرى) أى الفقه (قوله ماله) أى الرقيق (قوله للبائع) حال من ثمة (قوله)
انها) أى الفقه (قوله من جذام) صلة عهدا (قوله فيها) أى المدونة (قوله ولوج) بضم ففتح مقلا أى الرقيق المبيع بعهدا سنة

(قوله ثم يعاود) أي الجنون الرقيق (قوله لرد) بضم الراء أي الرقيق (قوله يعرف) بضم فسكون قطع (قوله ذهابه) أي الجنون (قوله انقطع) أي جنونه (قوله عودته) أي جنونه (قوله أصابه) أي الرقيق (قوله المتاع) فاعل علم الضماف قطعوه (قوله فلا يرد) بضم فتح أي الرقيق (قوله أهل) فاعل يخاف (قوله له) أي المشتري (قوله رده) أي الرقيق (قوله في السنة) راجع للربوبنا بعده (قوله منه) أي الرقيق (قوله الثلاثة) أي الجنون والجذام والبرص (قوله منها) أي الثلاثة بيان لما بعده (قوله من العادة) بيان لما (قوله بانخصاص الخ) صلة ٢٨٤ العادة (قوله وقيد) بضم تاء مفتحة (قوله الطابع) الإربعة أي البلم والعشر والدم

في رأس شهر واحد من السنة ثم لم يعاود لرد إذ لا يعرف ذهابه ولو عين عنده مرة في السنة ثم انقطع فلا يجوز بيعه حتى يبين إذا لم يبين عودته ولو أصابه في السنة جذام أو برص أو برئ قبل علمه المتاع فلا يرد إلا أن يضاف عودته أهل المعرفة وليس له رده بغير أوجرة وإن أنسل ويوم ولا يلقن في السنة ولو أصابه موم أو نرس فلا يرد إذا كان مكان معه عقله إن شأنا أمّا اختصت عهدة السنة بهذه الثلاثة لأن هذه الأداة تنقضي أسبابها ويظهر منها ما يظهر في فصل من فصول السنة دون فصل بيمينها أجرى الله تعالى في نفسه من العادة بانخصاص تأثير ذلك السبب بذلك الفصل ولقد الجنون بقوله (ي) بمساده (طبع) من الطابع الإربعة كعلية السرداء (أو) (ب) من جن) الرقيق أي جنونه وقسمه من أحاسنه لأنه لا يزيل وإن زال فأنقلب عوده (لا) أن كان الجنون (يكسره) وطرية وخوف فلا يرد له لا مكان زواجه بالحدة وإن عوده وقد مرده بيمين أصله بطبع فقط لسرانه لا يمس من أرضه بل لعدم سرانه مؤذ كرهنا رده بالأول حيث بيع بعهد مسنة فإن بيع بغيرها فلا يرد بالحدث ويرد بالقديم إن كان بطبع أو من جن لا يكسره لقوله وبما العادة السلامة من محل الفصل بالحدث ويرد بالقديم إن كان بطبع أو الشئ المحصنة وكسر الرأوس ود الفحل من نامة التائيد الواجبة في أرفع خبرها لثمن ولو يجازى التائيد باعتبارها عنوان الضمان (أو) لم يشترطوا (اعتبدوا) في بيع الرقيق الطير يرد وأهل السلطان الناس عليهما ولعله أكتفى عنه بقوة اعتباده ولا يفي اشتراطهما من التصريح بهما ولا يكتفي قوله اشتري على عهدة الإسلام فانها الضمان من العيب والاستحقاق حال في النوادر قال ابن القاسم وإذا كتب في الشرائع غير بلغ العهدة وعهدة المسلمين لم يشفه ذلك في تغيرهم أو نقله من نولس أيضا ومفهوم الشرط عدم العمل بهما إن لم يشترطوا ولم يعتادوا ولم يحصل اه السلطان الناس عليهما وحذفوا بة المصر بين يدي المغيثون أنه يقتضي به في كل بلد وإن يمكن شرط ولا عادة وفي البيان قول ثالث لأن القاسم في الموازنة لا يتحكم بها بينهم وإن اشترطوا على رواية المدين يجب حل الناس عليها وعلى رواية المصر بين قري ابن القاسم يستحب عليهم عليها وروى الشيخ لا يحصل أهل الآفاق عليها انظر التوضيح بناتي (والشترى استأطهما) أي المهدتين عند البائع بعد وقوع العقد عليهما بشرط أو أعادة لأنه حق لم يفتقره القيام بهما بعين زمنه لا يقال هذا اسقاط للشي قبل وجوبه لا فاقول سبب وجوبه جرى وهو زمان العهد والباع ذلك قبل البيع لا بعده ولا يخالف هذا قوله وإن لا عهدة له لا يعمل بشرط

والسرداء (قوله الرقيق) مقبول من مضافا فاعله (قوله أي الجنون) (قوله أهله) أي الجنون (قوله له) أي الرقيق (قوله لانه) أي جنونه الطبع أو من الجنون (قوله وقدم) بضم طين (قوله وقدم) بضم طين (قوله رده) أي الرقيق (قوله يجنون أصله) أي الرقيق (قوله بطبع) أصله جنون (قوله نسبه) أي جنون الطبع للقرع (قوله لعدم سرانه) أي جنون الضربة ومن الجنون للقرع (قوله وذكر أي المصنف) (قوله رده) أي الرقيق (قوله بالاولين) أي جنون الطبع (قوله والماس) (قوله بغيرها) أي عهدة السنة (قوله فلا يرد) بضم فتح أي الرقيق (قوله أن كان) أي الجنون (قوله ويورد) بضم تاء مفتحة (قوله الفصل) أي (قوله الفصل) أي (قوله شرط) (قوله عنوان الضمان) (قوله إضافة للبيان) (قوله له) أي المصنف (قوله منه)

أي حل السلطان (قوله اعتبدوا) أي لاستأطام الحل الاعتباد (قوله بهما) أي عهدة الثلاث وعهدة السنة (قوله عليها فانها) أي عهدة الإسلام (قوله في غير بلد العهدة) أي البلد التي لم تصد فيه عهدة الثلاث وعهدة السنة (قوله له) أي المشتري (قوله لم يشفه) أي المشتري في انبات عهدة الثلاث وعهدة السنة (قوله ذلك) أي كتب عهدة المسلمين (قوله الشرط) أي أن شرطوا أو اعتبدوا (قوله بهما) أي المهدتين (قوله بهما) أي المهدتين (قوله بعد وقوع العقد عليهما) أصله اسقاط (قوله لانه) أي القيام بهما (قوله له) أي المشتري (قوله وهو) أي سبب الوجوب (قوله ذلك) أي استأطهما (قوله هذا) أي الطابع ذلك الخ

(قوله اسقاطهما) أى العهدتين (قوله ان ذاك) أى اسقاطهما (قوله) أى البائع (قوله بالشرط) أى شرط اسقاطهما (قوله فبما) أى مسائل الالتزام (قوله اذا كانت) أى العادة (قوله اسقاطها) أى العهدة (قوله عنه) أى البائع (قوله) أى المشتري (قوله عليه) أى البائع (قوله) أى البائع (قوله به) أى الشرط (قوله الاول) أى صحة البيع والتوفيق بالشرط فبما فلا عهدة عليه للمشتري (قوله وتزوج) وشيخا متعلا لأى النسخ (قوله بخسار البيع) تصوير ٦٨٥ ثلاث (قوله ورده) أى يخرج الثالث (قوله بان هذا) أى

فساد البيع لقصد الشرط
قوله ثم قال أى الخط (قوله
وفيها) عطف على بعدها
قوله واقتصر أى المصنف
قوله عليه أى كونه من
للمشتري (قوله هذا) أى
المتنصر (قوله لم يقتضه)
أى المصنف (قوله) أى
ما اقتصر عليه هنا (قوله
ذكرها المصنف بجوابها
قوله عاطفا) بل من فاعل
قال (قوله أى رديها الخ)
تفسير المقدر (قوله فيه)
أى الرقيق المنكح به (قوله
لبثاته) أى النكاح
او الصداق (قوله لانه)
أى الصداق (قوله لمن
الفرور والجهل ما لا يجوز
بعده (قوله سواء) أى
الصداق (قوله بان لم يشترط)
أى العهدتان (قوله فيه)
أى المحرم (قوله والا) أى
وان اشترطت فيه (قوله
جل بضم العين (قوله بهما)
أى العهدتين (قوله فيه)
أى المنكح به (قوله لان فيه)
أى شرطهما (قوله هذا)

عدمه لان المراد به عهدة الاسلام وهو ضمان المبيع من عيب قديم واستحقاق القول الكلام هنا
في ضمان ما يحدث بالمبيع في الثلاث أو السنة الخط انظر اذا شرط البائع اسقاطها حتى
في التوضيح هناك ابن رشد ان ذلك وحكي بعده في الكلام على ثواب مهنة العبد لا يوفي
له الشرط وعليه اقتصر في المختصر هناك فقال وهل يوفي به صمها ولا كشرط زكاتها لم يطلب
وان لا عهدة الخ وقد بسط القول في ذلك في شعر رأ الكلام على مسائل الالتزام وملخص ما فيها
اذا كانت جارية بالبيع على العهدة واشترط البائع في عقد البيع اسقاطها عنه فقبل يصح
البيع ويوفى به بالشرط ولا عهدة عليه وقبل يسقط الشرط ولا يوفى به حكمهما أقصى
واختارا الاول وتزوج فانما بخسار البيع لقصد الشرط ورده المازي بان هذا في الشرط المتفق
على فسادها وما اختلف فيه اختلفا مشهورا فلا يوجب فسادا ثم قال والمحال ان كلام
القوانين الاولين قوى مخرج وأما الثالث فضعف والأظهر من القوانين الاولين ما اقتصر عليه
خليل في مختصره لانه من باب اسقاط الحق قبل وجوبه (رو) ان يسع ويقيم عهدة ثلاث أو سنة
ويظهر فيه عيب بعد مضي مدتها استحل حدونه في مدتها أو بعدها فالعيب الذي ظهر
بالرقيق المبيع بالعهدتين بعد زوالهما (المحل) حدوثه (بعدهما) أى العهدتين وفيها ضمانة
(منه) أى المشتري ابن الحاجب على الاصح واقتصر عليه هنا مع تعقبه في توضيحه ولما استغنى
بعض أهل المذهب مسائل ليس فيها عهدة ثلاث ولا سنة وبعدها التمسى احدى وعشرين
مسئله ذكرها المصنف فقال عاطفا على مقدور أى رديها في غير رقيق منكم به (لا في رقيق
منكم) بضم الميم وفتح الكاف وسكون التاء أى من زوج بفتح الواو (به) أى يحصل مسدا فاما
فأعدها ناسقان فدلينا أنه على المكارمة ولا يبيح زف من الفرور والجهل ما لا يجوز في
البيع وقد سمع الله تعالى له والتصل العطيقة لا عوض ان لم تشترط فيه ولا عمل بها فيه
وقام الشرط لان فيه عرضا ومالية قاله ابن حجر وهذا مذهب ابن القاسم وقال أنه يوجب عهدة
قبلا على البيع قال مالك ورضي الله تعالى عنه أشبهه بنى بالبيع النكاح (أو رقيق) (مخالع) بفتح
اللام أى خالته الزوجة زوجها فلا عهدة عليه له عليها لان سبيله المشايخ غالبا ولا اعتقاد الفرور
فيه ولان المرأة لما كانت تحلق به نفسها ملكا تاما بان لا يعتقير ودلا فسخ وجب ان يملك الزوج
العوض ملكا تاما بانرا قاله ابن رشد (أو رقيق) (مخالع) بفتح اللام به (قدم حمد) فيه قصاص
على انكارا وعلى اقرار فلا عهدة عليه وهذا وأما المصالح بعن هذا لقصاص فيه شخصية التلف
كالاية أو خطا فان كان على انكار فلا عهدة فيه أيضا وان كان على اقرار أو سنة فسه العهدة
لانه يسع فاه في الأخير بان رشد وأما المصالح بفتحها المصالح على الانكبار وأما المصالح على

أى عدم العهدتين المنكح به الذى حشى عليه المصنف (قوله فيه) أى الرقيق المنكح به (قوله فيه) أى الخالع به (قوله) أى الزوج
(قوله عليها) أى الزوجة (قوله فيه) أى الخالع به (قوله) أى الخالع (قوله على انكار الخ) صلة مصالح (قوله لهذا) أى التعديل
السابق في الخالع بعن أن سبيله المناورة (قوله أو خطا) عطف على حمد (قوله فان كان) أى الصلح (قوله فيه) أى الرقيق المصالح به
(قوله تعقبه) أى الرقيق المصالح به (قوله لانه) أى الصلح على اقرار أو سنة

(قوله له) أي الصلح على انكسار (قوله ولاقتضاه) أي الصلح (قوله لاخذته) أي المصالح به الخ (قوله اقتضاه المتأخر) (قوله فلا
قبولاً له) أي المتصالحين (قوله فيه) أي الرقيق المصالح به (قوله ولو استحق) يضم التاء وكسر الحاء أي المصالح به (قوله انقضاء)
أي اجتماعاً (قوله سقطها) أي العهدة (قوله دليل) شبه قطعية (قوله على أنه) أي الشأن (قوله الانكسار) أي الصلح عليه (قوله
والاقرار) أي الصلح عليه (قوله ٦٨٢) وانما ذكره عطف على أنه (قوله ولا) بشد الواو (قوله من العهدة) بالغ بيان (قوله لا)

محمول خبراً (قوله لمسلم)
يكسر اللام (قوله فيه)
أي الرقيق المسلم فيه (قوله
لأنه) أي المسلم فيه (قوله
مشترى) بفتح الراء (قوله
بعلم العهدة) تصوير
لفظاً (قوله القاسم) (قوله أنه)
أي المسلم فيه الخ غيره وجه
(قوله وهذا) أي عدم
العهدة في المسلم (قوله
فانم) أي مفهوم (قوله فيه)
أي الرقيق (قوله يرد) يضم
نفتح أي الرقيق (قوله فيه)
أي العيب (قوله كانت)
أي العهدة (قوله فيه) أي
الرقيق (قوله فإنه يلزم)
أي المقرض (قوله منه)
أي الرقيق (قوله يرد) أي
مثله (قوله لأنه) أي الرضا
بالمعيب (قوله وهو) أي
حسن الاقتضاء (قوله أنه)
أي الشأن (قوله المقرض)
بفتح الراء (قوله اشترى)
بضم التاء وكسر الزا (قوله
من الرقيق) بيان (قوله
المنشترى) بفتح الراء (قوله
اسقاطها) أي العهدة (قوله

الاقرار فيسقط فيه العهدة ولم يكن في الصلح على الانكسار عهدة لتسليمه الهبة في حق دفعه
ولاقتضاه المتأخر لاخذته على تركه المتصور فلا يجوز له ما فيه عهدة ولو استحق المتأخر
بالعوض على حكم البيع وأما المأخوذ عن دين أو دم فلا عهدة فيه لوجوب المتأخر فيه انقضاء
لدين بالدين أو البتة فلعلة سقوطها في المأخوذ عن دين دليل على أنه لا فرق بين الانكسار
والاقرار وإن ما ذكره أو لا من المأخوذ عن دين دليل على أنه لا فرق بين الانكسار
لأن النعمة (أو رقيق مسلم) بفتح اللام أي مدقوع (قوله) رأس مسلم إلى نفسه مشهور ولا فلا
عهدة فيه للمسلم على المسلم إليه وقال ابن حبيب فيه عهدة لأنه مشترى ابن رشد وجه قول
ابن القاسم بعدم العهدة أنه ليس مشترى بضمه وانما هو ثابت في النعمة نصفه فاشبه المقرض
(أو رقيق مسلم) أي يجمعول رأس مال سلم ابن رشد عن ابن القاسم أن الرقيق إذا كان رأس
مال لا عهدة فيه ابن رشد وهو صحيح لأن المسلم يقتضي المتأخر وهذا قائم من المعرفة (أو رقيق
قرض) أي مقرض بفتح الراء فلا عهدة فيه فإذا اقترض شخص وقفاً سألنا ما حدث به عيب يرد
به في العهدة أن لو كانت فيه فإنه يلزمه ودمه سلباً إلا أن يرضي المقرض برد مبيعاً فيجوز لأنه
حسن اقتضاء وهو معروف ابن رشد لا اختلاف أنه لا عهدة في الرق المقرض إذا ليس مبيعاً
والعهدة انما يثبت فيما اشترى من الرقيق (أو رقيق مبيع وهو غائب) على صفة أي وصفه من
بأنه أو غيره فلا عهدة فيه ابن رشد وأما العبد المشتري على صفة فلا عهدة فيه لأن وجه سعه
يقضي اسقاطها لاقتضائه المتأخر إذا كان الناس يتبايعون الغائب على ما أوردت الصفة
حاجباً مجموعاً فهو من المتبايع فان اشترط الصفة لم تكن فيه عهدة لأن بيع الصفة بغير فاعلم
للجنان والعهدة وإن لم يشترط ذلك لم يلزم ما قلنا يرضي الله تعالى عنه البيع على ذلك مرة ومرة
جعل السعة في ضمان البائع حتى يفضيها المتبايع فيكون قبضه لها على هذا القول قبضاً تاماً
لا عهدة فيه ٨١ الخط معني كلامه أن البائع أن شرط على المتبايع ان ضمان المبيع منه
أو تركه الصفة وإن لم يشترط ذلك فلا ذم وصل للمشتري وقبضه كان ذلك مسقطاً لغيره وعهدة
(أو رقيق مقاطع) بفتح الطاء المهملة (ه) أي الرقيق ورقيق (مكاتب) يعنى على مال مؤجل
عن المال المؤجل الذي أعق على أدائه فلا عهدة فيه للسيد على المكاتب ابن رشد لأنه إذا كان
عبداً بضمه فكله اقترع منه وأحقه وإن كان بغيره فمقتضى شبه المسلم عليه الثابت في النعمة
فقطت العهدة وفي الواضحة لا عهدة في الرق الموهوب للشواب لبعده على المتكلمة لا على
المكاتبية وهو يشبه العبد المتكسب به فمدته الاختلاف الذي في التكسب واختفى في العهدة

لاقتضائه) أي وجه سعه على يقتضي اسقاطها (قوله إذا كان الغاس الخ) على اقتضائه المتأخر (قوله بجموع) أي سلباً في
(قوله فان اشترط) أي المتبايع (قوله ذلك) أي الصفة (قوله على ذلك) أي شرط الصفة (قوله منه) أي المبيع (قوله أن أدركته
الصفة) أي سلباً مجموعاً (قوله عن المال المؤجل) صفة مقاطع (قوله أعق) يضم الهمزة وكسر التاء (قوله فيه) أي المقاطع به (قوله
إذا كان) أي المقاطع به (قوله فانه) بفتح الهمزة والنون أي السيد (قوله اقترعه) أي المقاطع به (قوله منه) أي المكاتب (قوله
وإن كان) أي المقاطع به (قوله لبعده على المكاتبية) على أنه لا عهدة في الرق الموهوب للشواب (قوله بجموع) أي الموهوب للشواب

(قوله استند) أي البائع النزيل الفاعل (قوله إياه) أي العتق على مشتره (قوله على أنه) أي الرقيق (قوله التضمير) أي
المشتره بين اعتناك ورده لبائعه (قوله ثابت) نفعتين (قوله لأنه) أي رده بالعيب ٦٨٧ (قوله من الورثة) بيان لمن (قوله في
القصة) صلة أخذ (قوله

في الرق المستقل منه فقال ابن سيب وأصبح فيه العهدة وقال مصنون لأعده فيه وهذا
إذا اتعد والأفلاحة عهدة فيه قولوا واحد لأنه كأنما خرد عن دين أخاهه الحط (أو) رقيق (مبيع
على كخلص) فلا عهدة فيه أنه المسمى إن البائع ما كم ودخل بالكاف صبيح على خفه
أو غائب أو فاد من أو نفقة كزوج (أو) رقيق (مشتري) بفتح الراء (العتق) سواء كان على إيجابه
أو على أنه مراء بالبراء أو على التضمير وعلى الإجماع لأعده فيه للتشوف للرقيق لتساعل في غنمه
(أو) رقيق (مأخوذ من دين) من فرض أو بيع ثابت يئنه أو اقرا أو على انكسار على وجه
الصلح أو قضاء أو غنم أو في البيع لأن يخلص الحق يفتقر فيه مشل هذا وأكثر منه عادة
والمثل على حسن الاقتضاء وجوب المناجزة كذلك يكون مثلهين (أو) رقيق بيع (رد) يضم
الراء ويشد الدال على بانه بيع بقديم فلا عهدة على مشتره بل بانه لأنه فسخ للبيع لا بيع ثان
(أو) رقيق (ورث) يضم الواو وكسر الهمزة فلا عهدة فيه لمن أخذ من الورثة في القصة على باقيهم
(أو) رقيق (وهب) يضم الواو وكسر الهمزة فلا عهدة فيه فأمره لغيره ثواب (أو) أمة
(استرها زوجها) فلا عهدة له على بانه المودة بينهم فالمقتضية معهم ردها بما يحدث فيها
في الثلاث أو الستة وهذا أشد انشراحا من غيرها كذلك والمعتد خلاف كما يشهد بخصيص
الامة فلها العهدة على بانه موصول بالمادة يتم ما يات في النكاح وليس لها ~~عنه~~ كنهته من
نفسها بالمال بخلاف النكاح (أو) رقيق (موصى ببيع من زيد) مثلا واشترى مالها الوصية فلا
عهدة له لأنها لا تؤدى لبطان الوصية (أو) رقيق موصى ببيعه (عن أمه) الرقيق فلا عهدة
لمشتري بها لتمام العاقبة (أو) رقيق معين موصى بشرائه لعتقه فلا عهدة فيه فان لم يكن فيه
العهد (أو) رقيق (مكاتبه) مبنيا رقيق فلا عهدة فيه (أو) الرقيق (المبيع) يعا (فاسدا)
المردود على بانه بالفساد فلا عهدة فيه لبائعه على مشتره لأن رده فسخ للبيع (تبيه) ه جلة
المسائل التي ذكرها المصنف هنا عشر من مسئلة وكذا في التوضيح ولذنه عليه القفاني في
سأشيت طوى وانما أسقط المصنف في توضيحه ومختصره جماعه السطى المقال منه ولذا لما
عدها في كافي السطى قال وما تزل لخليل الأقال منه فله لمقط من التامع لقصة السطى
(وسقطنا) أي العهدان (يكتمق) نابز وكناية وتدبير الرقيق المشتري به من مشتره (نهما)
أي العهدين فليس له قيام بسبب حدث فيه بعد كتمقه على أحد أو ل ابن القاسم وقال أيضا
هو ومصنوع وأصبح يرجع بغيره أصعب اللغوى وهو أحسن على أنه اشترى على السنة الشوخ
أنه حق وجد قول ابن القاسم ومصنوع لا يدل عنه قاله ت (وشين) بفتح فسك شخص (بائع)
شيئا (مكذبا) كسب وغاية ضمانة (ليقضه) أي المكمل سبناه (يكمل) الظاهر أن البامسية
أو معنى بعد صفة قضى مهر كقول ابن الحاجب والقضى في المكمل يكمل وشبه في الضمان
فقال (ك) شى (موزون) فضنه مائه على حال وزنه (ش) شى (معدود) فضنه مائه على حال عدده
(والابرة) لا يكتفى بالوزن أو العد الذي يحصل به التوفيق لمشتري (عليه) أي البائع
لوجوب التوفيق عليه ولا يحصل إلا بثلث ابجرة كمال الفن أو وزنه أو عده على المشتري لأنه

يضم فكسر (قوله لا يدل) يضم الباء ونفتح الهمزة (قوله بيبناه) فاعل يقضه (قوله فهو) أي يقضه بكيال (قوله ولا تفصل)
أي التوفيق (قوله يثبت) أي السكيل أو الوزن أو العد

(قوله بخلاف) تنازع فيه شرط وعرف (قوله في المثلين) أي مسئلة المتن ومسئلة الشرط أن شرط أو عرف أن أجرة الأول على المشتري والثاني على البائع (قوله بالفتح) أي لتمام المولى وراه المشتري (قوله ولذا) أي كون فاعل المعروف لا يفرم (قوله السائل) أي الطالب الأقالمة أو التولية أو الشركة (قوله فالاولى) بفتح الهمزة تفرع على ولذا الخ (قوله يقال) أي في الشارع (قوله لانه) أي المقرض (قوله فتنازع) أي ٢٨٨ القرض (قوله منه) أي البائع (قوله منه) أي المشتري (قوله سكه) أي الاتفاق (قوله

فيهما) أي السائلين
(قوله وتنازع) أي ابن رشد
(قوله في الأولى) بضم الهمز
أي تولى البائع الكيل أو
الوزن والأفراغ (قوله
فقال) أي ابن حرفة (قوله
قوله) أي ابن رشد (قوله
في هلاكه) أي المبيع (قوله
انه) أي الضمان (قوله منه)
أي بانه (قوله خلاف)
خبر قوله (قوله في كونه)
أي الضمان (قوله منه)
أي المشتري (قوله ويرد)
أي المشتري (قوله اذا
امتلا) أي تمتلأ بانه
قبل إفراغه في وجه المشتري
(قوله صبه) أي البائع
المبيع (قوله في القمع)
يعكس القمع فوضع الميم
وتسكن تحذف أي الالة
التي لها طرفان وأصح
فيه وضيق يدخل في الالة
الضيق حين الإفراغ فيه
(قوله فأن) أي المصرب
(قوله فإليها) أي ابن رشد
(قوله فعله) أي المراق
(قوله بوجوب التوفقة)
أي على البائع (قوله قال)

أي ابن رشد (قوله وإن كان) أي القمع من منافع المشتري الخ ما لفته في تعيين البائع وطلعه بقوله فإن البائع لما وأفرغ
التم الخ (قوله) أي المشتري (قوله فقال) أي ابن رشد (قوله قوله) أي البائع (قوله واختاره) أي جواب ابن رشد (قوله غيره)
أي السائل متعقب لقوله السائل وابن رشد القمع من منافع المشتري تطوع به البائع الخ (قوله القمع يلزم البائع كما لا يملك
بغيره) العرف بذلك عبارة الحط وقعب غير السائل هذا الحكم الأخير وقال الصواب إلزام القمع له لأنه عرف الناس وعادتهم

كما يلزم احضار المكيل فيما يكال اذا كان عرف الناس لان المتاع مرتب له في ذمة البائع المكيل كما يفعل الناس والتمتع
 المتعقب هذا القول فقال السائل الاول احب الى والقرق ان المكيل يلزم البائع قوله فافترقوا المكيل والقيل فقبل يلزمه
 الا ان يلزمه نفسه في مختصرنا واذ ينشد لابن عبد الرقيب التوسلي لا يشترى الزيت حتى يصير في انائه ولو صبه
 البائع في القيل على القول بالتولية واختلف المتأخرون اذ احال البائع لاصحابه الا في اناءه او لا يصحاح الى دفعه فعله لذلك ولا
 (قوله وافرغ) يضم الهز وكسر الراء (قوله ثم وجدت) يضم فكسر (قوله يد) يضم الياء (قوله لكم) يضم فكسر (قوله
 الموجب) بكسر الجيم أي المتيقن ثبت قبض (قوله فيهما) أي العقار ومبتاعه ٦٨٩ (قوله وتكسبه) أي المتاع (قوله
 فيه) أي العقار (قوله
 منه) أي العقار (قوله
 اختلاط) أي الدار (قوله
 منها) أي أمتعة البائع
 (قوله مودود) بكسر فسكون
 ففتح (قوله لنحوه) أي
 المبيع (قوله فأنه) أي
 بيان القبض
 بيان القبض (قوله فلو
 قدمه) أي بيان القبض
 (قوله) يفصح مثقلا
 أي المصنف (قوله عاين
 فيه حق توفية) بيان لغيره
 وأضافه حتى لبيان (قوله
 وان كان الضمان فيه بالعقد
 العيص) حال (قوله لانه)
 أي المصنف الخاضع له على
 القبض (قوله قدم) يفصح
 مثقلا أي المصنف (قوله
 ان ضمانه) أي يبيع البيع
 القاسم المفعول قدم
 (قوله ولم يبين الخ) حال
 (قوله أئنه) أي البائع
 المشتري (قوله فيه) أي
 العقار (قوله منتهى) أي

وأفرغ على زيت في اناء المتاع ثم وجدت فأرد فيه ولم يدرفي أي الزيت كانت حكم بانها كانت
 في زيت المتاع لانها في انائه (وقبض) يسكون الموحدة مصدر قبض بضمها مضاف لشعوره
 (العقار) المبيع بفتح العين المهملة أي الارض وما اتصل به من بناء وشجر والموجب لنقل ضمان
 للمتاع وغيره قبض موصو (بالضحية) يجمعها وتكسبه من التصرف فيه بتسليمه فذا يجمعان
 كانت وان لم يتبدل البائع أمتعه منتهى الادراك حتى البائع فلا يضمن اختلاطها (وقبض غيره)
 أي العقار المبيع (بالعرف) بين الناس كحيازة الثوب واستلام مقودا له بة ق بيان كيفية
 القبض لا فائدة على البيع أصبح الذي لا توفية فيه له خوله في ضمان مشتر به بالعقد وانما
 تظهر فأنه في القاسم وفي كل ما يحتاج لحوز كوف وبهية ورهن فلو قدمه عند قوله وانما يتبدل
 ضمان القاسم القبض لكان مناسباً لما تيسر له الاول فيه على القبض في العقار وغيره
 مما ليس فيه حق توفية وان كان الضمان فيه بالعقد الصحيح كما يه عليه بعده بقوله وضمن بالعقد
 لانه قد تم في تحوّل البيع المسمى عنها في الكلام على البيع القاسم ان ضمانه لا يتبدل الا قبضه
 ولم يبين هناك القبض ما هو قبضه هنا واقام على الثاني فكيف من القبض هو مفعول قول
 الموقوف انزه فيمنزله في مختصر المبطله ويلزم البائع ازالة المتاع منزله في المبيع فيقول
 وانزل فيه منزله فان انزلنا من وقت البيع انزل بعد ذلك ومعنا ما مكّم من قبضه وسوره
 اياه اه (وضمن) يضم فكسر أي ضمن المشتري ما اشتراه مضمناً بلا خيار ولا توفية فيه ولا
 عهد ثلاث (بالعقد) العيص اللان من الجانبين فلا يضمن المشتري من فضولي أو وقرني أو غيره
 أو صغير بلا اختيار وليس له أو خيار ولا بعد اجازة المالك والبيد والولي وبه البيع واستثنى من
 الضمان بالعقد فقال (الا) السلعة (المحبوسة) أي المؤخرة عند ادائها (القبض) (الثنى) الحال
 من مشتر بها (أو لا شاهد) من باعها على تسليمها للمتاعها وعلى أن ضمانها حال في ذمته لم يقبضه أو
 مؤجل (في ضمانها بانها مضافاً) (كم ضمان (الرهن) في التفصيل بين ما يقبض عليه وما لا يقبض
 عليه وبين ما هلكت قيمته وما هلكت بدونه طعن الاستثناء في كلام المصنف صحيح بالنسبة لمعاده
 المحبوسة لثنى (أو لا شاهد) امله ما عليه فظهر لان كونه كالرهن لا يخرجه عن ضمان المشتري وتو
 في استثناء المحبوسة لذلك ابن الحاجب لكن ابن الحاجب لم يقل كالرهن ومراعاة الضمان فيها

٨٧ من في البائع (قوله فيقول) أي يكتب الموقوف (قوله فعنده) أي انزلنا منزله (قوله اجازة المالك) أي بيع
 الفضولي (قوله بالسيد) أي بيع الرقيق (قوله والولي) أي بيع الصغير والسهم (قوله لم يبيع) أي بغيره (قوله فتمت) أي
 مباحها (قوله لم يقبضه) أي البائع منه (قوله مؤجل) عطف على حال (قوله في التفصيل) صلة كاف التثنية (قوله بالنسبة) ل
 هذا المحبوسة لثنى (أو لا شاهد) لان ضمانه ضمان البائع أصالة (قوله فقهه) أي الاستثناء بالنسبة لما ظن (قوله لان كونه)
 أي المحبوس لثنى (أو لا شاهد) قوله عن ضمان المشتري (أي أصالة قوله تبيع) أي المصنف (قوله لئلا) أي الثمن (أو لا شاهد) قوله
 ومراعاة (أي ابن الحاجب (قوله فيهما) أي المحبوس لثنى والمحبوس (أو لا شاهد) قوله هو) أي كون ضمانه ضمان البائع أصالة

(قوله قول) بفتح اللام مع قول بلاؤن لاصاحته (قوله وعليه) أي كون ضمانها أصالة من البائع صلة قوله أي كلام ابن الحاجب (قوله في كلامه) أي ابن الحاجب (قوله ثم قال) أي طي (قوله قولها) أي المدونة (قوله أن ضمانهما) أي المحبوسة لقين والمحبوسة لأن ضمانها لا يحذف من (قوله كلامه) أي خليل (قوله) أي خليل (قوله فاته) أي خلا (قوله فيه) أي السلم (قوله على هذا) أي أن ضمانهما من البائع أصالة (قوله وكأنه) أي خليل بنافع الهمز وفتح النون (قوله غيره) أي خليل (قوله تضمن) بضم التاء (قوله مع أنه) أي خليل (قوله عنه) أي قول ابن عبد السلام المشهور بالخ (قوله ذلك) أي المشهور بالخ (قوله ونه) أي أخذ من قول ابن رشد المذكور (قوله من قوله) أي ابن القاسم (قوله مشهورا) أي في المذهب وغيره (قوله فاعل ضمان) (قوله ٦٩٠) فيضحه أي المشتري (قوله أن اتفاقا) أي المتبايعان (قوله لم يتباعه) فاعل ضمان

من البائع أصالة وهو أحد قولين ما للروى الله تعالى عنه في المدونة وعليه قوله في توضحه لجاه الاستثناء في كلامه سنأثم قال فلودرج المصنف على أحد قولها أن ضمانهما من البائع أصالة لجاه الاستثناء في كلامه حسن وأوافق ما يأتي في السلم فاته جرى به هذا وكأنه غرض قول ابن عبد السلام المشهور بأن المحبوسة لقين تضمن ضمان الرهان اه مع أنهما قد تمت في باب السلم ولعل ابن عبد السلام أخذ ذلك من قول ابن رشد المشهور من قول ابن القاسم أنها كل من اه وفيه نظر إذ لا يلزم من كونه مشهورا من قوله ~~وهو مشهورا~~ (والا) المبيع (القالب) على صفة أو رتبة سابقة لا يتغير بعدها (في القبض) بضمة منه مشتريه لا العاقد المبيع على صفة أو رتبة سابقة ترافا فيضحه ما هو القصد الصحيح للأمر من الجانبين أن اتفاقا في سلامته حين العقد فإن يسع مذارعة أو ترافا في سلامته حينه قبضه كغيره الا لشرط ضمانه ميتا عما فاده هب (والا) الامة (الواضحة فخر وجهها) أي الامة (من المحبوسة) تدخل في ضمان مشتريها الخط مع في هذا ابن عبد السلام فاته قال في شرح قول ابن الحاجب وقيل لا يقتل الا بالقبض ~~القالب~~ والمواضعة ما ذهكر كالمواضعة هنا ليس بالين لأن ضمانها إنما ينهي إلى خروج الامة من الحبسة لا إلى طيها بمشتريها اه زاد في التوضيح والذي نقله البيهقي أن ضمانها إلى رتبة الدم قال لأن ابن القاسم في المدونة أجاز للمشتري الاستمتاع برؤية الدم اه ثم قال وظهر كلام التوضيح والشارح أن البيهقي إنما أخذ ذلك من كلام ابن القاسم وأن المشهور خلافه وليس كذلك وقد صرح في المدونة بأنها تخرج من ضمان البائع برؤية الدم وأصحها ما كره قول المواضعة وأتممت المتابع على الاستبراء فان فصلا أجزأ أن قبضها على الامة وهي من البائع حتى تدخل في أول دمها اه ونقله البيهقي على أنه المذهب ونصه إذا ثبت أن الاستبراء والمواضعة يرتفع بظهور المحض فاته بأقول المهم قد خرجت من ضمان البائع وبسقطت سائر أحكام المواضعة وتقرر ذلك أنشتري عليها وهل يحصل الاستمتاع بها أولا قال ابن القاسم فاته ما قد دخل في الدم ويصح على قول أنهب أنه يستحب أن يؤخر حتى يعلم أن ما أوتى من الدم مبيع اه وقال ابن يونس بعض

المضاف لقوله (قوله هذا) أي يضر وجهان من الحبسة (قوله فاته) أي ابن عبد السلام (قوله ذكر بكسر) فكسكون مصدر مضاف للمفعول (قوله هنا) أي فيما يتقبل بالقبض (قوله ليس بالين) بكسر الهمزة والميم (قوله ظاهر خبره) أي قوله مشتريها فاعل قبض مضافا للمفعول (قوله قال) أي البيهقي (قوله في المدونة) صلة أجاز (قوله ثم قال) أي الخط (قوله ذلك) أي انتهاء ضمان المواضعة برؤية الدم (قوله خلافه) أي ما أخذ البيهقي من كلام ابن القاسم (قوله وقد صرح في المدونة بالخ) أي قوة التعديل وليس كذلك (قوله بأنها) أي المواضعة (قوله ونصه) أي المدونة (قوله واكره) بفتح الهمز والراء (قوله)

وأتممت عطف على قوله فان فضلا أي المتبايعان أتممت المتابع على الاستبراء (قوله أن قبضها) أي الامة (قوله ثم قال) أي البيهقي (قوله في المواضعة) عطف تفسير (قوله فاته) أي الشأن (قوله ما قد خرجت من الامة) (قوله سائر) أي جميع واضافة لبيان (قوله عليها) أي الامة (قوله) أي المشتري (قوله بها) أي الامة (قوله أولا) أي ولا يحصل الاستمتاع بها (قوله ذلك) أي الاستمتاع بها (قوله) أي المشتري (قوله ويصح) أي يخرج (قوله فاته) أي المشتري (قوله يؤخر) أي المشتري (قوله من الدم) بيان لما

(قوله باول) صلة صارت (قوله وحده) أي المثني صلت على صارت (قوله تعقبها) أي الألف (قوله وتلذذه) أي المثني (قوله ما) أي الألف (قوله وخالقه) أي ابن القاسم (قوله وقال) أي ابن وهب (قوله تسفر) أي تدوم (قوله فلا تدخل) أي الألف (قوله استحقاق) أي تحقق (قوله فليصلك) أي ابن يونس (قوله باسقام والضعفان) أي من البائع (قوله يتأخى طيها) تصوير لها من الخاصة (قوله كتصبعين) بالإضافة (قوله من المتاع) شعرا (قوله فالأرض) أي في عبارة السلف تقرر على وصف مفهوم الخ (قوله بالجم) صلا بنى (قوله في الحق) صلة تنازع (قوله ألا يشد الوار ٦٩١ قوله لا) أي الثمن (قوله في يده) أي البائع

(قوله هذا) أي جبر المشتري

على دفع الثمن أولاً (قوله

المعقود عليه) أي السير

(قولہ: و منہ) (ای منقسم)

الحمام (قوله العبد) أعني السيد

اليوم (أول العدد) أي البيع
(قد لا يكون في المشارة)

(قوله في شيء من الممنات بشي
الاشياء من الممنات بشي

من الاعيان) أي وتنازع

البائع والمشتري في الدفع أولاً

(قوله أولا) بشد الواو (قوله

وقال) أي عند (أولها)

أى الكلام السابق، (قوله

دعای پندراهم (هزار و یک)

(فقدوا ما هم بآراء من)

(عقود دراهم بدراهم) هذه

مبادلة أن كانت المعاملة في

العدد ومراعاة ان كانت

في الوزن (كل واحد منهما) أي

العاقدين (قوله الصرف)

أى التبادل (قوله علاقة)

بِكُمْ الْعَنُ يَا قَوْمِي يَا قَوْمِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ عَمِلَ خَيْرًا فَلَهُ أَجْرٌ لَا يَفْضَحُ

بالدماغ ای او ادرام

بجملها أو الدناير على عدد

(قولہ فی الاقباض) ای اولاً

(قوله ما تقدم في الذهب

والورق) أي من وكيل مدني

يَقْبِضُ مِنْهُمَا وَيَسْلُ لِهَٰمَا

(قولهم) أي العبد (قولهم)

من: مجلسه / أي العقد (قرنه)

(فوامتنم) أعيا المتاع (عزف)

والأوسع) أي المبتاع (قوله

وہ۔ اے ای الہی فائدہ اپن

ما اطرف) بضم قطع فکسر

0.0000

القول بين ما قبله ودخلها في الدم صارت إلى ضمان المشتري من ابن القاسم وحسب تقبيلها
وتلذذه بها وإن قاله ابن وهب وقال حتى تستقر الحصة لاسكان انقطاع الدم فلا تدخل في ضمان
المشتري إلا بعد استحقاق الدم واستقره اهـ فيجوز قولنا بأسفر الرضاعان إلى خروجهما من
الحصة والله أعلم وثمة الواقعة الموضوعة على البائع في الرقالة ومفهوم الواقعة أن ضمان
المشتري من المشتري وهو كذلك ويصرح به الجزولي (والانشار) المبعة بعد بدو صلاحها
على رثس ثمرة هانصة باعتبارها (الرقالة) من (المطاعة) يتناهى عليها ومفهوم البائعة أن
ضمانها من ضمان الحصة كضمان عصف من المتنازع وهو كذلك كافى فلا راد وضمان الانشار
لقطع جائحة الانشار (ان سح عرض أو منى غير معين وقال البائع لا أدفع الفخ حتى
أهبط الفخ وقال المشتري لا أدفع الفخ حتى أقبض الفخ (بدئ) بضم الموسدة وكسر
الهمزة المشددة (المشتري) بالجهر على دفع الفخ النقد (التنازع) أى عند تنازع
البائع لمرض أو منى غير معين في الفخ أو لانه في يده كمر من الفخ الخط هذا في غير الصرف
وأما فيه فلا يصحوا أحدهما سند المحط وعليه من ومن فالفن والعتاق والدرهم وما دهاها
من فأن وقع الصفة في من من المتنازع في من المتنازع فقال ابن القاسم يلزم المتنازع تسليم
الفخ أو لا وقال قتيبة ان وقع الصفة على ذاتي بدوهم أو دأبهم درهم وقال كل منهما لا أدفع
حتى أقبض فلا يتعين على واحد منهما التسليم قبل الآخر وقيل لهما ان تراخى في تسليمه فليس

[illegible]

في الثاني خرمقدم (قوله في القيد) خرمقدم (قوله وزعم) أي المتابع (قوله أو أي العيب)
فيه أي العيب (قوله غنه أي السبع (قوله أن كان) أي العيب (قوله لو أن كان أي العيب (قوله
مزين صة قال (قوله) أي ما أتق به ابن مزين صة غنه (قوله من الأضراس) بيان لغيره (قوله)
مقتلًا (قوله وسكاه) أي أو المظفر ما أتق به

(قوله النقاد) يضم التوثق وشدة التقاطع مع تأكد (قوله بعضهم) أي النقاد (قوله المختلف) يخضع الادم (قوله بوقية) أي كبل أو وزن أو عدد من ضمان (قوله ثابت) لغت سماوى (قوله فانه) أي المسلم اليه (قوله للثقة) أي المسلم فيه (قوله يفته) أي المسلم اليه (قوله لم يثبت) أي خلافه (قوله المبيع) (قوله وثقه) أي المشتري بالمبيع عطف على الفسخ (قوله بثله) أي المبيع المثلى (قوله وأوقيته) أي المبيع القوم (قوله من قوله ومنك الخ) قال المصنف قوله وان أسلمت عرضا فذلك يرد له فهو منه ان أهل أو أودع أو على الاتقاع انخرش يعنى ان المسلم اذا جعل رأس المال عرضا يقاب عليه طعما ما وغيره دفعه للمسلم اليه قوله في يد المسلم فذلك في يده فزمانه من المسلم اليه لا يتقاع له بالعقد الصحيح ان كان تركه عند المسلم على سبيل الاحمال أى على السكت لتسكنه من قبضه أو على سبيل الوديعه لانه صار أو مينا فيه أو على سبيل الاتقاع بان كان المسلم استبقى منفعة العرض المجهول رأس مال سلم حين أسلمه أو استاجر من المسلم اليه أو ما لو استأجره فضمته ضمان الرهان كما لو وضعه للتوثق كما يلقى ص ومنك ان لم تقم بشفه بوضع التوثق ونقض السلم وحلف والاخر لا ستر انخرش يعنى ان المسلم اذا وضع هذه رأس المال الذى يقاب عليه لاجل أن يتوثق على السلم اليه باشهاد أو وزن ٦٩٢ أو جعل ثم اذى ضياعه فان ضمانه منه حيث لم تقم بشفه لا كرهه ويتقضى

اختلف النقاد في ان تأخير الدارهم فقال بعضهم جباوه وبعضهم رد بشفه فلا يعطى الا ما اجتمعوا على جوده وهو لا يثبت فيه واختلف فيه صار مبيعا باختلافهم فيه فليس له أن يعطيه مبيعا اذ أفاده الخط (و) ان يسع شئ معين بعبارة محصيا وثق وهو في ضمان بالعمه (التلف) للمبيع المعين بعبارة محصيا مبرما (وقت ضمان البائع) بتوثقه أو خوفه ناجبة أو مواءمة أو غشبة وكان تلقه (سماوى) ثابت أو متصادق عليه وخبر التلف (يفسخ) بشفه فلا يلزم البائع الاتيان بغير المبيع المعين بخلاف تلف المسلم فيه هذا اضماره وقبل دفعه للمشتري قبله مثله لعله يفتهه وتقدم حكم المبرومة للثمن أو لا لشهاد وبيع الجار (و) ان يثبت السماوى ولم يتساقط عليه (خبر) يضم الخلاء المجهدة وكسر التفتة مشددة أى أعنى البائع المبيع وادعى لا كونه محصيا (ان غشيب) يخضع الغن المجهدة والتفتة مشددة أى أعنى البائع المبيع وادعى لا كونه يصدقه المشتري ولم يثبت بشفه ونكل البائع عن الغن فيض المشتري بين الفسخ لعدم عكسه من قبض مبيعيه وقسكه وطلب بشفه بمشله أو ففتهه فان حلف البائع تعين فسخه كما يلقى في السلم من قوله ومنك ان لم تقم بشفه بوضع التوثق ونقض السلم وحلف والاخر لا ستر فاقته ما هنا وما يلقى فيه ثم ان ما يلقى في السلم من التصيير فبوضع التوثق جار على قول مالك رضى الله تعالى عنه ان الضمان في المبرومة للثمن من البائع اصابة ولذا ثبت اختيار المشتري وهو أحد قولين في المدونة كما تقدموه على هذا القول تدخل في قوله والتلف وقت ضمان البائع بسماوى يفسخ وأما على ما مضى عليه المصنف من أن المبرومة للثمن ككسر الرهن فلا تدخل هنا

السلم في هذا الوجه بعد ان يحلف على ما ادعاه من خلافه رأس المال لانها مبيع على تقسيمه فان نكل عن الغن خبر المسلم اليه في نقض السلم وبقاءه واخذ قبضته فالحلف شرط في نقض السلم وأما ان قامت بشفه للمسلم فالحلف ثابت فالحلف حلف خبر المسلم الخاطب بقوله ومنك والتفت لان قوله وحلف والاخر ليس من كلام المدونة وانما هو تقييده للتوابع والاولى أن يقول وحلف ونقض السلم لان النقص متاخر عن الحلف لكن الواو لا ترتيب على

المعقد (قوله ومنك) المسلم ضمان رأس المال الذى ادعت تلفه بشفه (قوله ان لم تقم بشفه) لا تصيير على تلفه (قوله ووضع) يضم فكسر أى فسخ السلم فقط المسلم فيه عن المسلم اليه (قوله وحلف) أى المسلم على تلف رأس المال حال (قوله ونقض) يضم فكسر أى فسخ السلم فقط المسلم فيه عن المسلم اليه (قوله وحلف) أى وان يحلف المسلم (قوله خبر) يضم بلا تعد ولا ترتيب بشرط في نقض السلم فبقية الثقات من الخطاب الى الغيبة (قوله ولا) أى وان يحلف المسلم (قوله خبر) يضم الخلاء وكسر التفتة مثلا (قوله لا ستر) يخضع الخلاء الى المسلم اليه في فسخ السلم وعدمه واتباع المسلم على أو ففتهه رأس المال (قوله فاقته ما هنا وما يلقى فيه) أى السلم تبرع على وخبر المشتري ان غيب ونكل البائع فان حلفته من فسخها (قوله من التصيير) بيان ما (قوله جار) خبران (قوله ولا) أى كون الضمان من البائع علة ثبت (قوله وهو) أى كون ضمان ما وضع التوثق من البائع اصابة (قوله وحلف) حلفه (قوله تدخل) أى المبرومة للثمن (قوله من أن المبرومة للثمن ككسر الرهن) أى فى أن ضمانه اصابة على الرهن (قوله تدخل) أى المبرومة للثمن

(قوله زمن فضائه) أي المبيع حله تعيب (قوله الخيار) أي بين رد المبيع وانقضاءه (قوله فان أجاز) أي المشتري المبيع (قوله فبكل الثمن) أي بعض المبيع (قوله لا أرضه) أي المتبايع على بائعه أي وان رد له الرجوع بجميعه عنه (قوله أي ابن شاس (قوله فهو) أي مافي الجواهر (قوله قوله) أي ابن الحاجب (قوله البت) مثله الخيار (قوله سماوي) حله تلف (قوله وقت ضمان البائع) حله تلف (قوله يفسخ المبيع) خبر تلف (قوله وتعيبه) أي المبيع يسماوي وقت ضمان البائع (قوله يبت) يضم فسكون فكسر (قوله الخيار) أي المتبايع بين التمسك به بجميعه عنه بلا ريب ورده واخذت منه كله (قوله على ضبطه) أي تعيبه (قوله معنا) يعني الباطل من المبيع لعدمه المضاف (قوله قبل) الخ حله (قوله لا يفسخ بسبب بائعه) حله (قوله لا يفسخ استحقاقه) خبر حلاله (قوله يقض بعه) خبر فان له لالك موضح لوجه الشبه (قوله وقفيه) أي المبيع (قوله حبيته) أي حين ضمان بائعه (قوله يقض) حله تغير (قوله كلفه) ٦٩٤ أي تغيره غيره (قوله يوجب تخيير صناعته) أي في تمسكه به بجميعه عنه ورده

تعيب المبيع وأقفه معاوية زمن فضائه من البائع فله المتبايع الخيار فان أجاز فبكل الثمن لا أرضه ١٤ هـ وابن الحاجب تابع له فهو معنى قوله وتلف المبيع البت يسماوي وقت ضمان البائع يضم المبيع وتعيبه يثبت الخيار ١٥ على ضبطه يعني مهمله وقال ابن عرفة وهلاك المبيع معناه قبل ضمان مئتمنه بغير سبب بائعه كاستحقاقه يقض بعه وتقف بعه حبيته بعه كعدمه يوجب تخيير مئتمنه وقت أو تغير لان تقريره على أن البائع عليه يوجب التنازل مع قوله الآخر وكذلك تعيبه أي المبيع في التفصيل بين كونه من البائع أو اجنبي فوجب غرم الأرض وكونه من المشتري فيكون قبضا ويقوت الكلام على العيب السماوي ١٥ هـ وب ويخير وكونه من المشتري فبكل الثمن في ضمان بائعه لان تمام العقد هنا فالسلعة على ملك المشتري ولم يرد المشتري فبكل الثمن ١٥ هـ (أو استحق) يضم القولية وكسر الحاء المهملة من مبيع معين في ضمان لان مافي ضمان البائع (أو استحق) يضم القولية وكسر الحاء المهملة من مبيع معين في ضمان بائع أو مستعجر (ثاني) فبما كان حبيته كئله بل (وان قل) الجزء الثاني المتعلق كسيع عشره فغير المشتري بين القولين الباقي فخرج بمصلحة المشتري من الثمن ورده فخرج بجميعه عنه ان كثر المشتري كئله سواء قبل القصة أم لا كان منتزعا للثمن أم لا كان ثمن من ثمن لم ينقسم ولم يتخذها فان انقسم وأخذها فلا يضرو ولا يميزها به بمصته من ثمنه فالصوره ثمانية الخيار في خمس منها أربع صوراً كثيرة وهي التي في المبالغة والمخالصة القليل عملاً ينقسم ولم يتخذ لها وهي صورة المبالغة ولزوم الباقي بمصته في ثلاث قليل المنقسم أخذها أم لا وقليل غيره اتخذها تمت واحترز بشارع عن استحقاق جو مبيع في ثمن التمسك بإيقه بمصته من الثمن ان لم يكن المشتري الا كره ولا حرم (وتلف) يضم اللام مصدر تلف بكسر هاء مضاف لئانه (ره) أي المبيع المعين وهو في ضمان بائعه (أو استحقاقه) أي بعض المبيع المعين في ضمان بائع أو مستعجر (ك) ظهور (عيب) قديمه في أنه نظراً لثمنه فان كان الصنف كقولهم التمسك به بمصته من ثمنه ان لم يرد المبيع وان اتخذ غير المشتري كانت ثم في قولهم وما العادة السلام مئتمنه

وأخذ جميعه عنه (قوله تقريره) أي كلام المصنف (قوله عيبه) أي المبيع (قوله ويقوت) يضم تقطع فكسر منتزعا لعل على يوجب (قوله من مبيع معين) حله استحق (قوله في ضمان بائع) الخ حله استحق وانضم جميع (قوله فيه) أي المبيع المميز (قوله المشتري) يضم الخاء (قوله بالباقي) أي بعد الاستحقاق (قوله فخرج) أي المشتري (قوله من الثمن) بيان لحصة (قوله ورده) أي الباقي عطف على التمسك (قوله ان كثر المشتري) كثر المشتري شرط في تخيير الخ (قوله قبل) بضم كسر الموحدة أي المبيع (قوله كله) أي المبيع (قوله كان) يضم الهمز وسكون التثنية

قسيه في التفسير (قوله قل) أي المشتري (قوله لم ينقسم) أي المبيع (قوله ولم يتخذ) يضم الموضع الخاطا المعجمه (قوله لها) أي العلة (قوله فلتقسم) أي المبيع (قوله وان اتخذ بعضهم التمسك) كسر الخاء (قوله له) أي العلة (قوله فلا يخير) يضم الباء الأولى ونفع الثانية أي المشتري (قوله ويجزمه) أي المشتري (قوله بائعه) أي المبيع (قوله فالصوره ثمانية) لأن المبيع امان يكون منتزعا للثمن أم لا وفي كل ما كان لا يفسد أم لا وفي كل المشتري منه اما قليل وما كثير فخرج على ان كثر المشتري الخ (قوله أربع صوراً كثيرة) أي مما قبل التمسك أم لا أخذ للثمن أم لا (قوله المبالغة) أي وان قل (قوله له) أي وان كان المشتري الا كثر (قوله رسم) أي التمسك بالقل بمصته من ثمن الكل (قوله فانه) أي الشان حله كاف التثنيه (قوله نظراً) يضم الياء فخرج الظاهر (قوله فان كان) أي الباقي (قوله وان اتخذ) أي المبيع

(قوله وان كان) أي الباقي (قوله أقل) أي من النصف (قوله لا تقاسخ البيع الخ) على حرم التمسك بالأقل (قوله يثقل) كثر المبيع (الخ) سبب انقصاصه (قوله انشأ) خبر التمسك (قوله ان لا يملك) يضم الراء لعله نشره بمجهول (قوله ما يخصه) أي الأقل (قوله منه) أي الثمن (قوله وما هنا) أي وحرم التمسك بالأقل (قوله أعم) أي لشعور الأقل بمختلف بعضه في ضمان بآئمه والأقل بما استحق بعضه مطلقا (قوله وذكر) أي وحرم التمسك بالأقل (قوله أيضا) أي كإذكره لاعتبه ومخالفة فرضه (قوله الفسخ) أي برد الباقي وأخرج جميع عنه (قوله في تلف واستحقاق) غير متونين لضافتهما ٦٩٥ (قوله بضه) أي المثل (قوله ورد) أي

الجميع (قوله وليس له) أي المشتري (قوله بالسليم) أي من العيب (قوله هنا) أي المدونة (قوله ورد) أي ما بقي (قوله أورد) أي الجميع (قوله) أي ما تقدم (قوله هنا) أي المدونة (قوله أيضا) أي كإسرح به في كتاب العيب (قوله وهو) أي القليل (قوله منه) أي العيب (قوله لكونه) أي العيب (قوله عليه) أي المبيع فيردونه (قوله بضه) يضم ففتح (قوله منه) أي المشتري (قوله ليسه) أي القليل (قوله لا يفتك) أي لا يشتري (قوله قال) أي ابن رشد (قوله الطعام) أي العيب (قوله كونه) أي القصد (قوله الإهراء) بفتح الهمز وسكون الهاء (قوله أجمع هرام) (قوله والبيوت) أي التي يحزن الطعام فيها تسمي بالإهراء (قوله التي) ففت الفساد (قوله منه) أي الطعام (قوله

(و) أن أقل (حرم التمسك بالأقل) من نصف المبيع المعين الذي تلف أو استحق بعضه لا تقاسخ البيع يثقل كثر المبيع أو انقصاقه فاقسبك باقده حصصته منه انشاءه ما يقين مجهول ان لا يعلم ما يخصه منه إلا بعد التقويم والتسوية وما هنا أعم من قوله سابقا ولا يجوز التمسك بأقل استحق كثره وما هنا مقرر بعض فبغيره من ضمان البائع وما تقدم فبإرضاء بعد انتقاله إلى المشتري وذكره هنا أيضا لرب عليه قوله (الا) المبيع (المثل) أي المكمل أو الموزون أو المحدود الذي تلف بعضه في ضمان بآئمه أو استحق بعضه في ضمان بآئمه أو مشتره فلا يصح التمسك باقده فيض المشتري بين الفسخ والتلف والاستحقاق حصصته منه ابن الحارث بخلاف المثل فيما الموضع أي في التلف والاستحقاق فيض المشتري في التمسك بالأقل الباقي وفي الفسخ والقرق آتيا بوب بعض المثل من ثمنه معلوم فلا يتوقف على تقويم وتسمية (فتبينه) ظهر رصيص قديم في بعض المثل ليس الخرافة كالتلف في تلف أو استحقاق بعضه إذا انتظر في العيب بين التمسك بالجميع ورد وليس له التمسك بالسليم حصصته قال فيها من اشترى مائة أرباب فاستحق منها خسون خبر المبتاع بين أخذ ما بقي حصصته من الثمن وردة وان أماب من ضمن إرداءها عيبا أو بثت الطعام أو برعه فأنه أخذ الجميع وأورد وليس له رد العيب وأخذ الجميع حصصته اه وصرح به في كتاب التدليس منها أيضا فأفاده الحارث (ولا كلام) مشترشيا (واجد) عيبا بالسليم وفي نسخة البساطي بالهاء المهذلة أي لا أحد المتبادرين في عيب (قليل) وهو المعتاد ويؤدق المبيع بحيث (لا يفتك) أي لا يخلو المبيع منه عادة لكونه من طرارة الأرض لا من أمر طارئ عليه (ك) بليل طعام (طاع) أي الطعام الذي في أوقال البيت الذي به الطعام من براوة أرضه فلا يقطع عنه شيء من ثمنه بسببه غ قوله ولا كلام لو انجفي قليل لا يفتك الخ اشغل هذا الكلام مع شدة اختصاره على الأقسام الخمسة التي ذكرها ابن رشد إذ قال الفساد الموجود في الطعام خمسة أقسام أحدها كونه بمخالفة الطعام منه كالفساد اليسير في جيران الإهراء والبيوت التي جرت له أدتبه فهذا الزم للمشتري ولا كلام فيه (و) ان التمسك بالعيب القليل عنه ولا خطبة كإتلاف بضه بطر أورد ابن رشد الثاني ما يتعلق عنه الطعام إلا أنه يسير لا خطبة فان أراد البائع أن يلتزم المبيع بوزن المشتري السلام بما يوزن الثمن كان ذلك بلا خلاف وان أراد المشتري أن يلتزم السلام ووزن المبيع حصصته من الثمن يمكنه ذلك على ما في المدونة وويهي من ابن القاسم أن ذلك (ف) ليعتب

ولا خطبة أي القليل المنفصل حال منه (قوله بضه) أي الطعام (قوله الثاني) أي من الأقسام الخمسة (قوله إلا أنه) أي الفساد (قوله ان يلتزم المبيع) أي بما يوزن من الثمن (قوله يلزم) يضم الراء لعله نشره بمجهول (قوله ما يخصه) أي الأقل (قوله منه) أي الثمن (قوله وان كان) أي الباقي (قوله أقل) أي من النصف (قوله لا تقاسخ البيع الخ) على حرم التمسك بالأقل (قوله يثقل) كثر المبيع (الخ) سبب انقصاصه (قوله انشأ) خبر التمسك (قوله ان لا يملك) يضم الراء لعله نشره بمجهول (قوله ما يخصه) أي الأقل (قوله منه) أي الثمن (قوله وما هنا) أي وحرم التمسك بالأقل (قوله أعم) أي لشعور الأقل بمختلف بعضه في ضمان بآئمه والأقل بما استحق بعضه مطلقا (قوله وذكر) أي وحرم التمسك بالأقل (قوله أيضا) أي كإذكره لاعتبه ومخالفة فرضه (قوله الفسخ) أي برد الباقي وأخرج جميع عنه (قوله في تلف واستحقاق) غير متونين لضافتهما ٦٩٥ (قوله بضه) أي المثل (قوله ورد) أي الجميع (قوله وليس له) أي المشتري (قوله بالسليم) أي من العيب (قوله هنا) أي المدونة (قوله ورد) أي ما بقي (قوله أورد) أي الجميع (قوله) أي ما تقدم (قوله هنا) أي المدونة (قوله أيضا) أي كإسرح به في كتاب العيب (قوله وهو) أي القليل (قوله منه) أي العيب (قوله لكونه) أي العيب (قوله عليه) أي المبيع فيردونه (قوله بضه) يضم ففتح (قوله منه) أي المشتري (قوله ليسه) أي القليل (قوله لا يفتك) أي لا يشتري (قوله قال) أي ابن رشد (قوله الطعام) أي العيب (قوله كونه) أي القصد (قوله الإهراء) بفتح الهمز وسكون الهاء (قوله أجمع هرام) (قوله والبيوت) أي التي يحزن الطعام فيها تسمي بالإهراء (قوله التي) ففت الفساد (قوله منه) أي الطعام (قوله كونه) أي القصد (قوله الإهراء) بفتح الهمز وسكون الهاء (قوله أجمع هرام) (قوله والبيوت) أي التي يحزن الطعام فيها تسمي بالإهراء (قوله التي) ففت الفساد (قوله منه) أي الطعام (قوله

(قوله ان يلتزم المبيع) أي بما يوزن من الثمن (قوله يلزم) يضم الراء لعله نشره بمجهول (قوله ما يخصه) أي الأقل (قوله منه) أي الثمن (قوله وان كان) أي الباقي (قوله أقل) أي من النصف (قوله لا تقاسخ البيع الخ) على حرم التمسك بالأقل (قوله يثقل) كثر المبيع (الخ) سبب انقصاصه (قوله انشأ) خبر التمسك (قوله ان لا يملك) يضم الراء لعله نشره بمجهول (قوله ما يخصه) أي الأقل (قوله منه) أي الثمن (قوله وما هنا) أي وحرم التمسك بالأقل (قوله أعم) أي لشعور الأقل بمختلف بعضه في ضمان بآئمه والأقل بما استحق بعضه مطلقا (قوله وذكر) أي وحرم التمسك بالأقل (قوله أيضا) أي كإذكره لاعتبه ومخالفة فرضه (قوله الفسخ) أي برد الباقي وأخرج جميع عنه (قوله في تلف واستحقاق) غير متونين لضافتهما ٦٩٥ (قوله بضه) أي المثل (قوله ورد) أي الجميع (قوله وليس له) أي المشتري (قوله بالسليم) أي من العيب (قوله هنا) أي المدونة (قوله ورد) أي ما بقي (قوله أورد) أي الجميع (قوله) أي ما تقدم (قوله هنا) أي المدونة (قوله أيضا) أي كإسرح به في كتاب العيب (قوله وهو) أي القليل (قوله منه) أي العيب (قوله لكونه) أي العيب (قوله عليه) أي المبيع فيردونه (قوله بضه) يضم ففتح (قوله منه) أي المشتري (قوله ليسه) أي القليل (قوله لا يفتك) أي لا يشتري (قوله قال) أي ابن رشد (قوله الطعام) أي العيب (قوله كونه) أي القصد (قوله الإهراء) بفتح الهمز وسكون الهاء (قوله أجمع هرام) (قوله والبيوت) أي التي يحزن الطعام فيها تسمي بالإهراء (قوله التي) ففت الفساد (قوله منه) أي الطعام (قوله كونه) أي القصد (قوله الإهراء) بفتح الهمز وسكون الهاء (قوله أجمع هرام) (قوله والبيوت) أي التي يحزن الطعام فيها تسمي بالإهراء (قوله التي) ففت الفساد (قوله منه) أي الطعام (قوله

(قوله من الثمن) - بان سبعة (قوله الزام) - عطف على الزام (قوله من الثمن) - بان ما يوجب (قوله الثالث) - أي من أقسام القساذ
(قوله كونه) - أي القساذ (قوله كانه) - أي البائع (قوله ذلك) - أي الزام المشتري السالم بما يوجب (قوله لم يكن له) - أي الابتاع (قوله
ذلك) - أي رد المبيع بصحته (قوله الرابع) - أي من أقسام القساذ (قوله كونه) - أي القساذ (قوله لم يكن له) - أي البائع (قوله
ذلك) - أي الزام المشتري السالم بصحته (قوله) - أي البائع (قوله ذلك) - أي الزام المشتري السالم بصحته (قوله واختيار) - عطف
على مذهب (قوله الخامس) - أي من أقسام القساذ (قوله كونه) - أي القساذ (قوله الجلي) - يضم الجلي مع مذهب الزام

التزام الرابع) العيب من المبيع (بجسته) من الثمن والزام المشتري بالسليم بما: يؤبه من الثمن
ب: رشد الثالث كونه مثل الخس والرابع ونحوهما فان أراد البائع أن يلزم المشتري السالم
بجسته من الثمن ويسترد العيب كان ذلك بلا خلاف ألا اختلاف في أن استحقاق ربح
الاعطاء وخس لا يجب للمبتاع ودافعه وان أراد المتاع أن يرد العيب ويلزم السالم بجسته
من الثمن لم يكن ذلك بلا خلاف أيضا (لأن أكثر) من الربع ابن رشد الرابع كونه ثلثا وأوصفا
فان أراد البائع الزام المشتري السالم بجسته من الثمن لم يكن ذلك على مذهب ابن القاسم
ودوافعه من مال رضى الله تعالى عنه ما هو ذلك على مذهب أشهب واختار بصنوع ولم يكن
المبتاع التزام السالم ورد العيب بجسته من الثمن الخامس كونه أ كثر من النصف وهو الجمل
فلا اختلاف أنه ليس للبائع الزام المشتري السالم بجسته من الثمن ولا للمبتاع رد العيب بجسته
منه اه غ فأشار المصنف الى الاول بقوله ولا كلام لواجد قليل لا يتك كقاع وإلى الثاني
والثالث بقوله وان اتك فليقع التزام الربع للعيب لمعادنه لنفسه بما يؤ به من الثمن وإلى
الرابع والخامس بقوله لا كثر أى ليس للبائع التزام العيب بنفسه اذا كان أكثر من الربع
ثالث فأنوقه وانطبق قوله وليس للمشتري الزام بجسته مطلقا الا اربعة الى بعد
الاول المشار به وقولا كلام لواجد قليل لا يتك اه كلام غ (وليس للمشتري التزام)
أى البعض السالم من العيب (بجسته) من الثمن ورد البعض العيب على بائعه والرجوع
عليه بجسته منه (مطلقا) أى الى الاقسام الاربعة الى بعد القسم الاول لأن من جهة البائع
أن يقول أبيع بمحميا بمثل بعضه (عوضا) إذا كان المبيع مقوما بعدد أكثر شياه بمائة
كل شاة بمشرة واستحق منها بعضا أو ظهر مريعا وليس أكثر وجوب التسليم بالي أو السالم
بجسته من شاة (ربح) بضم فس كسر فليخص كلاهما (لقيمة) التي يحكم بها المداوقون
للمستحق والباقي والمحب والسالم وتسب قيمة أحدهما مجموع قيمتهما وغناهما من
الثمن فان قوم المستحق أو المبيع بعشرين والباقي أو السالم بثلاثين ربح بنفسى الثمن
وان كانت قيمة كل منهما عشرين ربح بنفسه وان كانت قيمة الاول عشرين والثاني أربعين
ربح بثله وعلى هذا القياس (الاربح) (التسمية) من هذا القدر لكل سلعة لا اختلاف السالم
باليدوة والرافعة واغترفت زيادة المدعى الردى لنقص ما سى اليدوة عكسه (وصح) البيع
أن شرط الاربح لقيمة على تقدير بيان استحقاق أو ظهور عيب للبعض بل (ولو سكت) بعضه

[illegible]

[illegible]

(قوله يلزم) أي المثل خبره (قوله بكذا) تصور بكونه (قوله المشتري) صفة توفقه (قوله فسخ البيع) أي واخذتها (قوله لانه) أي الصبح واخذ الثمن وانكسرت (قوله وهو) أي الطعام المبيع قبل قبضه (قوله بوجهه) أي الخطأ (قوله لأن) الخطأ (الخ) صفة جعله من كالمعد (قوله فهم) بضم فكسر (قوله انه) أي الشان (قوله اهلكها) أي الصبرة (قوله لكان) أي اهلكها (قوله فتلازم) أي المشتري (قوله الطعام) مفعول اتلاف (قوله تبع) أي ابن الحاجب (قوله هذا) أي اتلاف المشتري والاجنبي الطعام المجهول (قوله لالمثل) (قوله هذا) أي ايجاب القيمة (قوله في الاجنبي) أي اتلافه (قوله لمساكنته) أي الطعام المجهول (قوله ٦٩٨ قبله) أي بكذا صفة اتلف (قوله وعرف كيلة) أي الطعام سالته (قوله فقبض) أي فالتلفه قبض (قوله)

تنازع فيه أهلكها بفتح الصبرة على الكيل) كل صاع يدرهم أو الوزن كل رطل يدرهم مثلاً وألعد كل عشرة يدرهم مثلاً وأهلكها البائع قبل حكيها أو وزنها أو عددها (فالمثل) بكسر فسكون الصبرة المماثلة (قوله) أي لصعابها أو رطابها أو وعددها يلزم البائع (ليوفيه) أي البائع المثل بكذا أو وزنه أو عدده للمشتري (ولا خياراً) أي المشتري في فسخ البيع واقتضاها وأخذ قيمتها ولو رخصا البائع لانه يحل له طعام المماضة قبل قبضه وهو المثل الذي وجب على البائع وهو درهم أهلكها بفتح الباء الموحدة كسرها بضم السين وفتح السين وقد تقدم في قوله والتف وقت ضمان البائع بجمادى فسخه ومثله لا كما يحضاه البائع خطأ كما يظهر من تعبير المصنف والمدة باهتد وجهه من كاله في لزوم المثل البائع لأن انقطاع أموال الناس كالمعد تمت فهم منه أنه لو أهلكها المشتري لكان قبضه تلازمه فهم البائع ابن الحاجب واتفق المشتري والاجنبي الطعام المجهول كيهو بفتح القيمة لا المثل خلال سبع فهذا ابن بشير جعل المازي وهذا في الاجنبي واما المشتري فالتلازم قبضه كيكلمه فقربا ابن عرفة النحوي من المذهب من اتلف طعاما اشاعه على الكيل فهو عرف كيه فقبضه وان لم يعرف كيه فعليه عين القدر الذي يقال انه كان فيه ومثله المازي يقول ابن الحاجب اتلاف المشتري الطعام المجهول كيهو بفتح القيمة لا المثل ولا يقسم من الاصم وقبول ابن عبد السلام نقض ايجاب القيمة وهو وثقه عليه مقابل الاصم صواب (أو) أي وان أهلك (اجنبي) صبرة بفتح الباء بكيل قبله (فالقيمة) للصبرة يوم اتلافها تلازمه (ان جهلت) بضم فكسر (المكيلة) بفتح فكسر أي قدر كيل الصبرة فان عرفت المكيلة لمعناها (ثم) إذا عزم الاجنبي قيمة الصبرة (اشترى البائع بها) أي مثلاً (بقي) قدر الضربة تخير بالمشتري (فان فضل) شيء من القيمة لحدوث رخص المثل (ة) الفاضل (البائع) إذا لاحق للمشتري فيه ولان البائع لما كان عليه النقض كانت الزيادة (وان نقص) ما اشتراه بها عن قدر الصبرة تخير بالحدوث غلاتها (فكالا يستحق) ليضعها فان كان ثلثا ناقصة للمشتري الفسخ والتسليم يلخص ذلك من الثمن وان كان أقل منه سقطت عنه حسنة من الثمن وفهمهم قوله اشترى البائع انه هو الذي يتولى الشراء ابن ابي زين وهو مدلول انقطاع الكتاب وقيل المشتري وقيل الحاكم وأجابته فان اعدم الاجنبي أو فسد فلا عزم على البائع ويغير المشتري بين فسخ البيع وعدم فسخه وانتظار الاجنبي ابن عرفة التونسي ولو لم يوجد التعدي لكان للمبتاع

أي فالتلازم قبض (قوله) أي الطعام المعروف كيه (قوله وان لم يعرف كيه) أي الطعام المتلف قبل كيه من مبتاعه (قوله فعليه) أي المبتاع (قوله يقال) أي من اهل المعرفة بالكيل (قوله انه كان) أي القدر (قوله فقبضه) أي الطعام (قوله ومثله) أي كلام النحوي (قوله فتقول ابن الحاجب) تفرع على نقل النحوي والمأزني من المذهب (قوله وقبول) صطب على قول (قوله نقض) أي ابن الحاجب مفعول قبول (قوله بفتح) نقض (قوله وهو) بفتح الهاء أي غلط خبر قول وقبول (قوله فقبضه) أي ابن عبد السلام (قوله عليه) أي ابن الحاجب (قوله مقابل الاصم) مفعول قبضه (قوله)

صواباً خبره قبض (قوله قبله) أي كيلة صفة أهلك (قوله تلازمه) أي الاجنبي (قوله لمثلها) أي الصبرة كيلة (قوله بها) أي القيمة (قوله للمشتري) صفة (المكيلة) مفهوم ان جهلت (قوله تلازمه) أي الاجنبي (قوله لمثلها) أي الصبرة كيلة (قوله بها) أي القيمة (قوله للمشتري) صفة (قوله فان كان) أي النقض (قوله وان كان) أي النقض (قوله لمثله) أي القيمة (قوله فله) بضم فكسر (قوله انه) أي البائع (قوله وهو) أي يتولى البائع الشراء (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله لعدم) بفتح الهاء وال (قوله فقد) بضم فكسر

(قوله عنه) أي المتاع (قوله لضرره) أي المتاع (قوله المتعدى) أي ما تلاف الطعام المبيع على كبل قبله (قوله شأ) تنازع فيه مشتر وموهور (قوله وهب) بضم فكسر (قوله كان) أي المشتري أو الموهور (قوله وأخبره) أي الحيوان (قوله وأخبره) أي ملك (قوله الروي) منقول (قوله ملك) بضم فكسر (قوله تعدى) أي لم يندك حكمته خبران (قوله ما في الموطأ) في دلالة على كون التصريم هنا نظر (قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) يان ما يجذف من (قوله معقول) أي مشهور (قوله المعنى) أي الحكمة (قوله العينة) بكسر فسكون (قوله يبعه) أي الطعام ٦٩٩ (قوله عنه) أي به قبل قبضه (قوله ظهوره) أي الطعام (قوله

الخاصة في فتح البيع عنه لضرره بآخوه لوجود التعدى المازى وكذلك لو كان المتعدى معسر المكان للمبتاع الفسخ والتأخير ولو تطوع البائع بما لم يمتد على ان يقع خيارا اشترى والله أعلم (وجاز) لشترأ وهو موهوب شأ (البيع) للشيء الذي اشتراه او وهب له حيوانا كان أو غير معقوما كان أو منقلا قبل القبض لمن يافعه أو واهبه (الامطلق طعام المعاوضة) أي الذي ملك بعض ماله أو غيره كصداق وخلع وأرض ضيقة أو أراض عطلقة الروي وغيره ان ملك الطعام بها أو مائة مائة كسواء وقبول هبة ثواب بل (ولو) كان (كرزق) أي طعام مرتب (إعاض) من بيت المال في نظير قضائه وادخلت الكفاية رزق أمام المحذور ومثله وشيخ السوق والاقسام والكاتب والجندى بيت المال والعام في نظير التعليم والمقتوى وأشربوا للقول يجوز بيع رزق القاضي قبل قبضه لانه على فعل غير محصور فاشبهه الصدقة (قوله هات) ه الأول الصحيح عند اهل المذهب ان تصرف بيع طعام المعاوضة قبل قبضه فيفسد على الموطأ والجاذى وسلم من أي هر يرتضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاما فإليه حق بأكمله وقيل معقول المعنى لأن أهل العينة كانوا يوصلون إلى الرابا يبعه قبل قبضه فنهى عنه هذا التدريفة وقيل لأن للشارع رخصة في ظهوره لقضاة به واتباع الكيال والاشبال ونحوهما ولو أجاز بيعه قبل قبضه لتابعه أهل الاموال بخزونه في مطايرهم فحصل الغلاوة لفظ (الثاني) المراجعة على بيع طعام المعاوضة قبل قبضه كالأمانة على السكاك في انصدوا التعريض به كالتعرض فيها في سلمها الشالونوا ابتعت الطعام بعينه أو يفسد عنه كالأمانة فلا رة اعد نفسه ما اقبل قبضه ولا تبع طعاما تنوي ان تقبضه من هذا الطعام الذي اشترى (ثالث) قبض الوكيل كقبض موكله فيصوره يبعه به قاله في رتبهم ولا نقصان عليك من مبالغ عيسى وفي اقل رتبهم من مبالغ اشبه من الوكالات ما ظاهره خلاف هذا وتكامل على ذلك ابن رشد ومحل من بيع الطعام قبل قبضه اذا (أخذ) بضم الهمز وكسر الخاء المجعلة الطعام (بكيل) او وزن او عدد فيجوز بيع الماخوذ من افا قبل قبضه على الاصح لقبه بنفس شرائه انهدم التوفيق فليس فيه ما في عقد في بيعه بغيره ما قضى وعطف على اخذ بكيل فقال (أو) كان الطعام (كان) جنس (شاة) فلا يجوز لشترأ به به قبل قبضه على المشهور عن ابن ابي عمير لانه ينسبه المكيل نظر الكونه في ضمن يافعه وأجاز اشبه نظر الكونه جازا فاقوا في باب الم جواز شترأ ان تاق من شياء مدمعة لومة اذا علم قدر سلمها فخير اذا عرفت وكثرت كثره في ان حلالها كفضل الر بيع طي لوقال أو كان شاة بضمية الجع لكان أسعد بالنقل وقال كان غنم لان الحكمة جع البيع قبل القبض فرع

به) أي ظهور الطعام (قوله لتابعه) أي الطعام (قوله قبض قبضه) صلة (قوله اعادة) المراجعة (قوله الخ) أي في التصريم (قوله في العدة) صلة المراجعة (قوله به) أي التسكاك في العدة (قوله سلمها) أي المدونة (قوله بفتح السين واللام) (قوله من الطعام) يان ما (قوله فيه) أي بيع الطعام (قوله فيصوره) أي الموكل (قوله يبعه) أي الطعام (قوله به) أي قبضه وكيه (قوله من مبالغ عيسى) أي من كتاب السلم والاشبال (قوله وفي اقل رتبهم الخ) خبر مقدم (قوله هذا) أي كون قبض الوكيل كقبض موكله (قوله فيجوز بيع الماخوذ من افا) مفهوم اذا أخذ بكيل (قوله قبضه) أي الماخوذ من افا (قوله فيه) أي به (قوله لعقدني) بفتح المثناة مثني عقدة

بلاؤه لخاصته (قوله لانه) أي ابن الشاة (قوله نظر الخ) على يديه المكيل (قوله لاجزاء) أي بيع لبن الغنم المشتري قبل قبضه (قوله نظر الخ) على اجزاء (قوله مدمعة) لأن (قوله لم) بضم العين (قوله عرفت) بضم فكسر متغلا أي الشاة (قوله لو كرت) أي الشاة (قوله في ان) بكسر الهمزة وشدة الواحدة أي من صلة شراء (قوله اعد) أي اقرب (قوله لان الحكمة جع البيع قبل القبض الخ) على قول الخ (قوله فرع) خبران

(قوله بئزأ) خير كون مضافا لاجله (قوله وشراء لمن شاة) خال (قوله غير) خبر شراء (قوله انما يجوز) اي الشراء (قوله الاتيراد للشاة الحسن) اي يحسب الاعتراض بخالفه الثقيل (قوله واقره) اي تمت كلام المصنف (قوله على ظاهره) من ان المبيع ابن شاتمعه لاي اتي حتى المدونة (قوله فيها) اي المدونة الخ دليل وانما يجوز في العدد الكثير (قوله وشراء) نعمتين (قوله فان كانت) اي الغنم المشتري لهما (قوله لم يميز) اي شراء لهما (قوله يماونة) اي من جاشعة كوت واجفاف لبن (قوله وذلك) اي شراء لبن (قوله من الغنم) بيان (قوله ان كان) اي الشراء (قوله عرفه) بفتحات مثقالاى البائع المشتري (قوله وان لم يميز) اي التبايعان (قوله ونوجه) اي - لايها أو الحسن فالشرط خمسة أن يكون الشراء الى اجل وان يكون الاجل لا يتبقى اللبن قبله وان تكثر الغنم وان يعرفا وجهه حلايم وان يكون الشراء في الايام وكلها ما شوق من المدونة (قوله انما يجوز) اي شراء اللبن (قوله وان لم تؤمن ٧٠٠) فيما جاشعة الموت حال واذن جاشعة للبيان (قوله لانها) اي الكثيرة (قوله آمن)

عن كون العقد المشروط فيه القبض جائزا وشراء لمن شاة واثنين بزأ فغير جائز انما يجوز في العدد الكثير كالغنم كافي المدونة الآن مراد بالشاة الحسن وقد جعلت على الواح حقة قوله شاة واثنين وأقره على ظاهره فقها في كتاب الفصول لارض الحرب ومن اشترى ابن غنم اعصابها بزأ فاشترى أو شهرين أو الى اجل لا يتبقى اللبن قبله فان كانت غنما لسيعة كشاة أو شاتين لم يميز وان لم يميز عامونة وذلك جائز فيما ذكر من الغنم كالغنم ونحوها ان كان في الايام وعرفه وجهه حلايم وان لم يعرفا وجهه فلا يجوز اه عياض انما جاز في الكثيره وان لم تؤمن فيما جاشعة الموت ونحوها لانها آمن من القليلة لان الكثيرة ان مات بعضها أو جفأ منه بقي بعض وقد بقل لبن واحدة وزيد لن أخرى غ قوله أو كلبين شاة نصف على قوله اخذ بكلي أي أو كان كلبين شاة وهذا مناسب لاجتماعهما في كونهما في ضمان البائع قبل القبض ولو نصف على قوله كرتن فاض لكان في حيز ولو لشعر في الخلاف ولكنه يؤدى الى تنقيت في الكلام ويقول معه التمس على مناسبهما في الضمان المذكور (ولم يقبض) من أراد بيع طعام معاوضة أي لا يقبضه (من نفسه) لنفسه في جواز بيع طعام المعاوضة من وكل على شراء طعام فاشترى وصار يده أو على يده وقبضه من موكله لبيعه ثم اشترى من موكله في الصورة من فلا يجوز له بيعه فيما اكتفيا بقبضه من نفسه لنفسه لانه كلابض على هذا جاز ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب والمواق كلام خليل الناصر وهو المتعين وليد كرتنهما شراء الوكيل الطعام من موكله وقال فلا يجوز له في الصورة من بيعه لنفسه ولو اذن له لموكله ولا أخذه في دينه على موكله ولو باذنه لانه في كلا وجهي بيعه لنفسه وقبضه في دينه يقبض من نفسه لنفسه وليس من يتولى الطرفين قبضه كلابض فلهذا اربع صور مختلفة ثلثان في وكيل البيع وثلثان في وكيل الشراء فان قلت قد جعل في المتع فيما قبضه من نفسه لنفسه وليس من يتولى الطرفين في بيع على بيع الطعام قبل قبضه الذي الكلام فيه قلت هي آية الله الا لا قبضه من نفسه لها ضعيف

بعد الهزأ أي انما كان
الجامعة (قوله ولو عطف)
أي كلبين شاة (قوله وليكنه)
أي عطف كلبين شاة على
صكر رقت فاض (قوله)
تشتيت اي لغير
الفصل بين العطف عليه
والعطف باخذ بكلي
ولزم الفصل بين الشرط
فيه والشرط بالعطف
عليه (قوله) أي العطف
على كرتن فاض (قوله على
مناسبتها) أي الماخوذ
بكلي ولبن الشاة (قوله
وكي) يضم فكسر مثالا
(قوله صار) أي الطعام
(قوله يده) أي الوكيل
يقبضه من يده (قوله
أو على يده) أي الطعام
عطف على شراء طعام
(قوله وقبضه) أي الوكيل

الطعام (قوله لبيعه) أي الوكيل الطعام (قوله فلا يجوز له) أي الوكيل (قوله في الصورة من) أي التوكيل على فهو الشراء وقبضه من يده والتوكيل على البيع وقبضه من موكله (قوله) أي الوكيل الطعام الذي يبيع (قوله لنفسه) أي الوكيل (قوله ولو اذن له) أي الوكيل (قوله موكله) أي في بيعه لنفسه (قوله لا أخذه) أي الطعام عطف على بيعه لنفسه (قوله في دينه) أي الوكيل (قوله ولو اذن له) أي موكله في أحسنه دينه (قوله لانه) أي الوكيل (قوله كلابض) بكسر الكاف حشفت اللام (قوله وجهي) يقع الها مشق وجه بلاؤن لاضاقته اضافته بيان (قوله يقبض من نفسه لنفسه) خبر ان (قوله وليس) أي الوكيل الخ حال وهو ممنوع اذ هو أولى يتولى الطرفين من ولي المحمورين اذا احده الطرفين هاتئنه (قوله فيها) أي الاربعة (قوله عطفه) أي المتع (قوله) أي عطف قبضه من نفسه لنفسه (قوله لهما) أي بيع الطعام قبل قبضه (قوله فيه) أي الجواب المذكور

(قوله وجودهما) اى بيع الطعام قبل قبضه وقبضه من نفسه لنفسه (قوله فيحصل) اى التوكيل على البيع (قوله اشتراء) اى الموكل (قوله ولم يقبضه) اى الموكل الطعام (قوله وقبضه) اى الطعام الذى اشتراه موكلا (قوله ثم اشتراء) اى الموكل الطعام (قوله قوله) اى المصنف (قوله وفسره) اى كلام ابن الحاجب (قوله المصنف) اى فى توضيحه (قوله ما تقدم) اى فى كلامه عيب من ان الوكيل على شراء طعام او بيعه وقبضه من ياتيه او موكلا لا يجوز له شراءه لنفسه او اخذه فى دين على موكلا (قوله واستدل) اى المصنف (قوله) اى نفسه وما تقدم (قوله بقوله) اى المدونة (قوله وان اعطاك) اى من ائتمنته على طعام الاجل معلوم (قوله وقال) اى المسلم اليه (قوله لك) اى المسلم (قوله ب) اى المعطى بالفتح من عين او عرض (قوله شك) اى الذى سئل فيه (قوله لانه) اى الاعطاء المذكور (قوله بيع الطعام) اى المسلم فيه المسلم اليه قبل قبضه منه (قوله فيصور) اى اعطاه المسلم اليه المسلم مثله (قوله يجوز) الاطلاق (اضافه لبيان (قوله وهو) اى هذا التفسير (قوله من موه) اى الاربع (قوله الموكل) بضم فكسر (قوله وبه) اى الوكيل (قوله فليس فيه بيع اصلا) اى قبل بيع الوكيل لنفسه ٧٠١ (قوله وليس) اى الوكيل الخ جمل

(قوله هذا) اى منع بيع الوكيل لنفسه ما واكل على بيعه (قوله فاعلمت) تحريجه الصدق فى نفي قوله احد (قوله كتب) بضم الكاف والثاء جمع كتاب (قوله يجوز ان) اى بيع الوكيل لنفسه ما واكل على بيعه (قوله مع الاذن) اى من موكلا اى بيعه لنفسه (قوله ومنه) اى بيع الوكيل لنفسه ما واكل على بيعه (قوله مع عدمه) اى الاذن من موكلا فيه (قوله له) اى المصنف (قوله كلامها) اى المدونة (قوله فيه) اى كلامه (قوله الدين) اى اشتراؤه لنفسه (قوله لسان) اى المسلم فيه (قوله شرته) اى الطعام (قوله وقبضه)

فهو كالا قبض فقد وجد فى الطعام عقد تا بيع ينفذه ما قبض ويثبت فيه بعدم وجودها فى وكيله على بيعه فيحصل على ان الموكل وكل على بيع طعام اشتراه ولم يقبضه وقبضه الوكيل ثم اشتراه لنفسه فانادى ب النافى قوله ولم يقبض من نفسه فهو لاي الحاجب وفسره المصنف بتفسيرين احدهما ما تقدم واستدله بقوله وان اعطاك بعد الاجل عينا او عرضا ولاك اشتريه طعاما موكلا ثم اقبض حقا لم يجز لانه بيع الطعام قبل قبضه الا ان يكون تأخر المال ذهابا او دقا فيصور بيع الاطلاق ٥١ وقد اعتمد الشارح هذا التفسير وتبعه ثم وهو غير صحيح وليس فى شيء من صور بيعه قبل القبض اما ما واكل على شرائه قبضه لنفسه فقد قبضه الوكيل قبل بيعه لنفسه ويده كيد موكلا واما ما واكل على بيعه قبضه لنفسه فليس فيه بيع اصلا وقد عمل المتع فى بيعه بكونه قبض من نفسه لنفسه وليس باولا وصا طفى هذا لم يقبل احد فيها قلت وكذا المالكية مصرح فيصور اذ مع الاذن ومنعهم عدمه كما بان فى الرواية ولا دليل على كماله الوجود على المتع فى بيع الطعام قبل قبضه فيه لانه من دين الطعام اذ اوكلاه مدنيه على شرائه وقبضه لنفسه يتهم على عدم الشر او اساءة الفتن لنفسه فيكون قد باع به الدين قبل قبضه فليس على المتع فيها على القبض لنفسه بل اتهمه على بيعه ما لم يمتنع موكلا من الطعام قبل قبضه ويجعل على بعد جمل كلام ابن الحاجب والمصنف على مسئة المدونة المذكورة ويكون معناه انه لا يجوز له اخذ من المسلم اليه ليشترى به طعاما ويقبضه من نفسه واما التفسير الثانى الذى فى ضم عن ابن عبد السلام فهو ان من كان عنده طعام وبعثه وشبهها فاشتراه من ماله فلا يجوز له بيعه بالقبض السابق على الشر لانه ليس قبضا ما لا ذلوا اذ به اذ اتهم من يده كانه ذللا لان يكون قبضا قويا كقبض الوالد لوليه يبيع من الشترين فاذا باع من احدهما الى الآخر متوليا البيع والشر ا كان بعد ذلك يبيع على

اى الطعام (قوله لنفسه) اى الذى الدين (قوله بهم) بضم فتنه لا اى من الطعام المختار (قوله فيكون) اى ذوبين الطعام الموكل على شراءه واستوفيه (قوله به) اى الفتن الذى وكل على الشراء به (قوله الدين) اى الطعام (قوله فيها) اى مسئلة السلم (قوله اتهامه) اى ربا الطعام المسلم فيه (قوله من الطعام) بيان ما (قوله قبل قبضه) اصله بيعه (قوله بعد) بضم الموحدة (قوله جمل) فاعلم يحصل (قوله معناه) اى كلام ابن الحاجب (قوله انه) اى المسلم (قوله وقبضه) اى الطعام الذى اشتراه (قوله وشبهها) اى الوديعة كلها موكل على بيعه (قوله فاشتراه) اى المودع او الموكل بالفتح فيما الطعام (قوله كانه ذللا) اى رقبه عنه هذا الظاهر قبل شرائه اما بعد فلا والظاهر ان قبضه من نفسه لها اقوى من قبضه على محصور ومن نفسه لا شر (قوله فاذا باعه) اى الابى ما اشتراه لاحدهما وقبضه من ياتيه (قوله من احدهما) اى ولديه (قوله الى الآخر) اى من ولديه (قوله متوليا) اى من فاعل باع (قوله كانه) اى الاب (قوله ذلك) اى الشتر من احدهما لا شر (قوله يبيع) اى الاجنبى

(قوله وكذا) اى الابن لا اكتفا بالقبض من النفس في جوار البسم (قوله والاب) عطف على الوصى (قوله فليأمنه) اى
 الابن بالاشراك (قوله هذه المسئلة) اى سنة الابن لو لم يكن الوصى محمودة والاب مشترك فيه وبين قوله المحبوبة (قوله
 فيها) اى هذه المسئلة (قوله قوله) اى بن عبد السلام (قوله ان ما ذكره من الحجاب) صلة رد (قوله لها) اى المحبوبة (قوله
 وعليه) اى اعتبار بن عبد السلام صلة محل (قوله بايه) تنازع فيه وحى وتصرف (قوله عله) اى ايه (قوله من
 ابوهم) صلة ايه (قوله وانه) عطف على وصى (قوله ويعد) عطف على وصى (قوله لرب) متعلق بالون لاضافته (قوله
 فاذ اذاع) اى الوصى (قوله والاب والسيد) (قوله احدهما) اى المحمورين (قوله جائزه) اى الاولى (قوله سمع) اى الطعام (قوله
 لا تنفاه) اى الخراف عله جائز (قوله ٧٠٢) مجرد صلة انتقال (قوله اذ ليس فيه توبة) عله انتقاله الخ (قوله نصار) اى

٣
 التصديق والواهب الخ (قوله ثم اقروا) الى ان ياتوا
 الطعام (قوله من صارة الطعام) بيان أحد (قوله والكتاب) اي في كمدقة (قوله والكتابة) صفة متعلق على مكاتب (قوله
 منه) صفة يسع (قوله يعين) صفة يسع (قوله قبل قبضه) صفة يسع (قوله لانه) اي الشأن الخ على بيان يسع ماعلى مكاتب منه
 (قوله يفتقر) ضم اليه وفتح الفاء (قوله منهما) اي السور ومكاتبه (قوله بان يجمع ماعلى الخ) تصور ترتيب العتق
 (قوله هل ان السابق) اي عليه (قوله فذمت) اي المكاتب (قوله فان لم يجعل مثقته فلا يجوز) مفهوم ان جعل مثقه (قوله
 خاله) اي الجواز بشرط تعجيل العتق (قوله بتجديده) اي العتق (قوله لان ماعليه) اي المكاتب على الجواز مطلقا (قوله ب) اي
 ماعلى المكاتب ليدفع

(قوله في نفسه) أي المكتائب (قوله وعليه) أي المكتائب (قوله يبعه) أي ماعلى المكتائب (قوله وهذا) أي يبع ماعلى مكتائب منه (قوله كالتلغى) لعدم التصريح بمداواة الاستكثار (قوله من يبع من نفسه) أي يجوز المكتائب يبع الماعل الذى اشتراه من سد قبل قبضه من نفسه قضا حيا (قوله قبل قبضه) حله (قوله قبل قبضه) حله وقاؤه (قوله عليه) أي المشتري (قوله لهما) أي الاقراض والوفاء من قرض (قوله في اليمين) أي اليمين (قوله بلاه) أي القبض (قوله عكس هذا) أي ووافطعام يبع بطعام قرض (قوله على أنه) أي الثان (قوله قال) أي ابن الموز (قوله ولا يبيعه) أي طعام البيع (قوله هو) أي من له طعام البيع (قوله الا ان يأخذ) أي من له طعام من يبع (قوله فيه) أي طعام البيع (قوله يستل داس المال) أي على معنى الاقالة (قوله كالتقديم) أي منع ووافطعام البيع بطعام القرض (قوله ان المشتري منك) أي الطعام (قوله اذا احلته) أي على طعام الثمن قرض (قوله ولا يقبضه) أي المقتضى الطعام (قوله لا نه) أي المقتضى (قوله لم يكن) أي الطعام (قوله بالقول) ٧٠٣ أي بقصد القرض بقوله المقتضى اقتضتك أرساقتك مثلا

على حوائج يبعه لمقرضه
أو غيره (قوله فيه) أي يبعه
قبل قبضه (قوله مقتضى)
يقض التام متى عده بلا
نون (قوله والا) أي وان
اقتضيه عن اشتراؤه ولم
يقبضه (قوله في الدونة)
خبر مقدم (قوله قبضه)
أي اراد قبضه (قوله تبعه)
أي تشتريه (قوله منه) أي
المشتري (قوله قبل قبضه)
أي من يبعه لك (قوله لوجه)
السل (قوله لبيان) (قوله
قبل قبضه) حله (قوله اقالة)
(قوله بتركه) أي الطعام
الخ تصوير لاقالة (قوله)
لبائعه) فصل يخرج تركه
لغير بائعه (قوله بقبضه)

في فلسفه أو موته وعليه دين ويجوز بيعه بجوزيل في الجواب (تأويلان) وهذا كالتلغى من قوله ولم يقبض من نفسه (و) جازان اشتري طعاما بكييل (أقراضه) أي تسليم الطعام الذى اشتراه قبل قبضه من بائعه (أو وفاقه) أي الطعام الذى اشتراه قبل قبضه (من قرض) حله اذ ليس ثم ما نوالى يبع بلا قبض منهما ومعه من قرض امتناع وقبضه من يبع وهو كذلك تروى السجاء له في وأما عكس هذا فقد نص ابن الموز على أنه لا يجوز أن يبيع طعاما على من يبعه على طعام الثمن قرض على شخص قال ولا يبيعه هو قبل قبضه الا ان يأخذ نفسه مثله رأس المال ووجهه ان المشتري منك اذا احلته فقد باع الطعام الذى له في ذمته منك من يبع بغيره قبل قبضه منك وهو ظاهر (والله اعلم) (و) من اقتضى طعاما ولم يقبضه من مقرضه لم يملكه (يبيع) أي الطعام المقتضى (القرض) أي منه حله يبع أو الام على من يبيعها حله جازا لقدرة وسرهما معا قرضه ولم يغيره لانه ملكه بالقول وليس نفسه والى مقتضى يبع بلا قبض مالم يقرضه عن اشتراؤه ولم يقبضه ولا لا يجوز لقرضه يبعه الا بعد قبضه في المدونة وان اشبهت بطعاما فخر قبضه حتى اسلقت رجلا قبضه انكف فلا يبيعه ان يبيعه من قبل قبضه (وجازان) ان اشتري طعاما على وجه السلم أو البيع (اقالة) لبائعه (من الجميع) أي جميع البيع قبل قبضه بتركه لبايعة يبيعه وصحة عقده لانه حل للبيع واسترزه بقوله من الجميع من الاقالة من بعض قبل قبضه فلا يجوز وشهو لا ينجمه القريب الشرط الثاني صحتها على جميع الطعام ولا يتحقق هذا الشرط به بل هو في الاقالة من كل مسلم فيه في سلمه الثالث ومن سلم العرجل دراهم في طعام أو عرض أو ما في الاشياء فاقاله بعد الاجل أو قبله من يبعه وأخذ بعضه فلا يجوز وبذلك فقهه فقد اذنبه ومن عرض الى اجل ويبيع ويملك مع ما في الطعام من يبعه قبل قبضه ٨١ لكن انما يقع الاقالة من بعض الطعام اذا كان رأس المال لا يعرف بيبته وغالب عليه السلم

فصل يخرج تركه لبايعة يبيعه عنه (قوله وصفة عقده) فصل يخرج تركه لبايعة يبيعه وصفة غير عقده (قوله لانه) أي الاقالة وذكرنا ذكر خبره (قوله من يبعه) أي الطعام (قوله القريب) يضم القاف ويضع الباء (قوله الشرط) أي لجواز الاقالة من الطعام قبل قبضه (قوله كونها) أي الاقالة (قوله به) أي الطعام (قوله في سلمه) أي المدونة الخ دليل ولا يتحقق هذا الشرط الخ (قوله سلم) أي دفع رأس مال سلم (قوله فاقاله) أي السلم السلم اليه (قوله من يبعه) أي المسلم فيه (قوله وأخذ قبضه) أي السلم فيه (قوله فلا يجوز) أي الاقالة (قوله قد خله) أي التقابل (قوله نقد) أي حله وهو رأس المال الذى عمل (قوله قبضه) يوجب الردود عن البعض الخالصة (قوله هو عرض) هو بعض السلم الذى لم يتقابلا منه (قوله يبيع) أي بالقبضه البعض الذى لم يبد منه (قوله سلف) بالنسبة لبعض رأس المال المدود (قوله من يبعه قبل قبضه) بالنسبة لبعض المقال منه (قوله لكن انما يقع الاقالة من بعض الطعام اذا كان رأس المال لا يعرف بيبته) استعانة على نصب السابق لرفع اجماع امتناع الاقالة من بعضه مطلقا

(قوله والى اى وان كان رأس المال يعرف بعينه أو لم يعرف عليه المسلم اليه (قوله يات) أى إذا كان من بعض الطعام المسلم فيه قبل قبضه (قوله ففى سلها) أى المدونة الخ على الاستدراك (قوله أو لم يعرف بعينه) بضم فسكون فتخرج أى غير العين والطعام من باقى المتأخرات (قوله وقبضه) أى رأس المال (قوله وتب) أى البائع (قوله عليه) أى رأس المال (قوله فثبت) أى المسلم فيه (قوله لانه) أى اختص رأس المال واختلف المسلم فيه (قوله من أين) أى رأس المال بيان لما (قوله وإن تم تصرفاً) أى ياتى بيان (قوله إذا تم قبضه من بعض) أى من المسلم فيه (قوله وتولى بقية السلم) أى المسلم فيه إلى اية لمسلم السهم البيع (قوله وإن) بفتح أو لم يشهد ٧٠٤ التوثيق (قوله أى) المدونة (قوله من عرض الخ) بيان لثلاثة (قوله يات) أى لانتفاء السلف (قوله

المة والجازات في سها الثاني واذا كان رأس المال عننا وطعاما وما لا يعرف بعينه وقبضه
 المبيع وغاب عليه فلا يجوز ان تأخذه بعد الاجل واقله نصف رأس المال ونصف ثمنه لا يسع
 وسلفا والقبض من الثمن فهو سلف وما نصبت فهو بيع وان تم تقاضيها ان تقبله من بعض
 وترك بقية السلم الى اجله ١٤ ابن يونس وكان البيع انما وقع على ما بين ثم قال فيها فاما بعد
 التفرق فلا تأخذ الا ما سلفت فيه وأما مالك ثم قال فيها وان كان رأس المال عرضا تعرف
 باعتبارها اسهل الى ان لا تهاجم عرضا او حيا او طعاما واقلته من نصف ما سلفت فيه على ان
 تأخذ له رأس مالك بعينه بعد اقراره انك اقر قبضه على العقد الاول (تنبها) (الاولا) ان
 عرقه الا لا تأخذ الا ما بعينه او كثر استعماله ما قبل قبض المبيع وهي رخصة وعزيمة
 الاولى فيما يتبع بيعه قبل قبضه وشروطها عدم تغير الثمن باختلاف قبضه الا عرض غالبا فيها
 لا يجوز تغير الثمن ولا عليه واخذ عرضا ولا مع زيادة عليه ولا مع تاسيره ولو ساعة ولو برهن
 وجعل او حوالا (الثاني) بشرطه في الاقالة من الطعام قبل قبضه ان لا يقارن به في حاله فان
 يونس ويجعل الثمن (الثالث) في القياح جواز الاقالة من بعض الطعام بعد قبضه وهو ظاهر
 واذا اجازت فيه جازت في غيره الاخرى ويجوز الاقالة من الجميع على بدو رأس المال ان لم يتغير
 سوقه قبل (وان تغير سوق) أي قيمة (ثمنك) يا مشري الذي دفعته ثمن الطعام بزيادة او نقص لان
 المعترضة وهي باقية (لا يجوز الاقالة من) ابيع قبل القبض ان تقصر (بده) أي شئت
 (كمن) بكسر السين ورفع الميم (دابة) يجوز ثمنها الطعام (وهذا) أي اية فلا يجوز الاقالة
 من جميع الطعام قبل قبضه بعد تغيرها بالحد (الحد) حذو سبع مؤنث تغير الثمن في ذاته
 فلان بيع الطعام قبل قبضه (بغلاف) من وهو الزل (الامة) الجموعة ثمنها الطعام والى الصمد
 فلا ينع من الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه وقرى بان الامة بقصد حله او خصمه بخلاف
 الرقيق وقال ابن عرفة الاطهر ان رقيق الخدمه كالذبة وقال يحيى الرقيق والذبة سواء في المنع
 وصوبه ابن يونس ومفهومه من وهو الزل ان تقصر الرقيق بغير او قطع عضو او لادة الا من مانع
 منها وهو كذلك فان مات وله ما وصحت من تقاضيها جازت الاقالة (و) من ابتاع طعاما بجنس
 ثم اراد ابيع الاقالة من قبل قبضه على رد مثل الخلى لا تجوز الاقالة من جميع الطعام قبل
 قبضه المبيع بجنس مثل على ان يرد عليك البائع (مثل مثلي) يا مشري الذي دفعته ثمن

والهزال (قوله له اى
الاظفار قد كثر) كبره معه لا يوزن (قوله سيئت) اى حين تغبر رأس المال (قوله تغبر المغن قد ذاه) هذا
عنه كونه يماضى قولنا (قوله من وهزال) ضمير متوكلين لا ضاعف لما (قوله واولى) بفتح الهمزة (قوله العبد) اى منه وهزاله (قوله فلا
يخرج) اى السهم أو الهزال اى القربى المفضل عن طعام (قوله وافرقت) بضم فكسر مخففا اى بين القربى والمأبىة (قوله فرقت
الخدمة كالمأبىة) اى اى اعتبار القربى به سمن وهزال (قوله المنع) اى من الاطمان جميع الطعام اذ تغبر به سمن أو وهزال
(قوله وسو) اى قولى صي (قوله سنها) اى الاطمان جميع الطعام (قوله لها) اى الامه

(قوله هذا) أي امتناع الأكلة على رد مثل المثل (قوله عما وزن الخ) بيان ما قوله من عرض ما وطعام) بيان ما قوله وتذمعه) أي
 المثل (قوله وان حالت الاسواق) عبارة في تجوز (قوله لأفرق بين البيع والسلم) أي في امتناع الأكلة من جميع الطعام قبل
 قبضه على رد مثل المثل (قوله وكلامها) أي المدونة (قوله لأدليل فيه) أي الترتيب بينهما (قوله فيه) أي كلامها (قوله انه) أي
 الشان (قوله لانها) أي العين التي على الأكل العين الخ (قوله لتعين الدناية الخ) على اذالم يكن الخ (قوله فيه) أي نفي الشبهة (قوله لعدم
 الخ) على تعين الخ (قوله فيها) أي الأكلة (قوله مشروطه) أي البيع (قوله وقتها) أي ٧٠٥ الأكلة (قوله موافقه) أي البيع

(قوله فيه) أي البيع (قوله
 الاسدها) أي الأكلة
 (قوله انه) أي البائع (قوله
 رده) أي البيع (قوله فيه)
 أي البيع (قوله لها) أي
 الأكلة (قوله حكمه) أي
 البيع (قوله ان وقت)
 أي الأكلة (قوله عنه) أي
 النخ الأول (قوله حلها)
 بفتح الحاء وشدة الهمزة
 فسما البيع (قوله لانها)
 أي الأكلة (قوله خبر) بفتح
 اللام وضم النون لهجة
 وكسر المنة تصح مشغلا
 (قوله انه) أي الشيع
 (قوله بها) أي الأكلة (قوله
 فسي) أي الأكلة (قوله
 لتبوت الشفعة) على كونها
 يعا في الجدة (قوله وحل في
 الجدة) عطف على بيع في
 الجدة (قوله تعين الخ) على
 كونها حل في الجدة (قوله ولم
 تمكن) أي الأكلة (قوله
 لاتهما) أي التباين
 (قوله بها) أي الأكلة (قوله
 انها) أي الأكلة (قوله
 وليس) أي الحكم (قوله

هذا في السلم وما في البيع فتجوز الأكلة على مثل المثل قاله في أو نحو السلم الثاني من المدونة
 ونصها وكلما ثبتت عما وزن أو يكال من طعام أو عرض قبضته فأنقضت بخلاف قبضه منه
 وترد مثله بعد عمل البائع به لا كره بعد كون المثل حاضرا عندك وتذمعه اليه بوضع قبضه منه
 وان حالت الاسواق اه الثاني فيه نظرا لافرق بين البيع والسلم وكلامها الأدليل فيه لان
 الأكلة فيه بعد القبض وكلامنا في الأكلة من الطعام قبل قبضه وأيضا المدونة منه في كلامها
 هو المختار وفيه ثلثتا الفخ اه وشرح شبه الظاهر انه لا فرق بين السلم والبيع واستثنى من
 الفخ المثل وقال (الالفين) أي الدناية والدرهم فتجوز الأكلة من الطعام قبل قبضه على رد
 مثله (قوله) أي البائع (دفع مثله) أي العين ان لم تكن يده بل (وان كانت) العين (بيده) أي
 البائع ولو شرط المشتري رد ما بيعته لانها لا تزال بيعها اذالم يكن البائع من ذوي الشهادتين
 الدناية والدرهم بالنسبة للعلم بالبركة فيما اكسبه (والأكلة) أي رد البيع لبايعه بفتح
 (بيع) فيشرطه فيما مشروطه وتذمعه ما والعه وان حدث بالمبيع عيب وقت ضمان المشتري
 ولم يعمل به البائع الا بعد ما دفعه رده (في الأكلة) (في الطعام) قبل قبضه فليس لها حكمه ان
 وقعت مثل الفخ الأول فان وقعت بزيادة ناقص منه فيبيع موقوف (والا) الأكلة (في الشفعة)
 أي الاخذ بها بالنسبة ليعا معلقا لاحلا مطلقا وانما هي بيع في الجدة وحل في الجدة لانها
 لو كانت يعا مطلقا لغير الشفع في الاخذ بالبيع الاول والثاني ويكتب عهده على من اخذ
 ببيعها مع انه انما اخذ بالبيع الاول ولو كانت حلا مطلقا سقطت بها الشفعة فهي بيع في
 الجدة لتبوت الشفعة وحل في الجدة لانها من الاخذ بالاول ولم تكن حلا حقيقيا مسقطا للشفعة
 لانها معا على التصل على امقاط الشفعة بها فانه حجة وقال دغاها المصنف انها من الاخذ
 بالشفعة حصصة ولكن لا تعد سدا وليس كذلك بل هي جنة باطل لا عبرتها اه ونحوه وتول
 فت غن ابتاع شصا للشفيع ثم اقاله منه فالشفعة للشفيع وتبطل الأكلة الخط اختلف في
 الأكلة هل هي على بيع أو بيع ميسر او المشهور انها بيع الا في الطعام فليست بها وانما هي
 حل للبيع السابق ولذا جازت فيه قبل قبضه والافى الشفعة فن باع حصته من عقار مشرك
 فليست له الشفعة ولو تعدد البيع فله ان يار في اخذ ما يبيع ثم يار عهده على المشتري الذي
 ياخذ منه فلان قال المشتري البائع الاول فلا تسقط الشفعة واختلف قول مالك رضي الله تعالى
 عنه في العهدة فتذهب المدونة انه لا خيار له وعهده على المشتري وبه اخذ محمد وابن السيب وقال

٨٩ منج له هي أي الأكلة (قوله حلت) أي حين اخذها بالشفعة (قوله لا عبرتها) أي الأكلة كالقبضه لابطالها (قوله
 ونحوه) أي كلام (قوله تنصبا) بكسر التنين المضمومة وسكون الفاق واهمال الصاد أي بعض عقار (قوله) أي النقص (قوله
 منه) أي النقص (قوله تبطل) أي لاتعتبر (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله انها) أي الأكلة (قوله ولانها) أي كونها
 حل لبيع (قوله فيه) أي الطعام (قوله انه) أي الشفع الخ جواب (قوله في اخذه) أي الشفع (قوله وعهده) أي ضمان الشفع
 (قوله انه) أي الشفع (قوله وبه) أي كون عهده على المشتري بلا خيار له اخذ (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه

(قوله فيض) أى التوسع (قوله فان شاء) أى التمتع (قوله جعلها) أى العهدة (قوله المستقل) أى طالب الأمانة (قوله واستشكل) يعنى التام وكسر الكاف (قوله الاول) أى كون العهدة على المتدبر (قوله بانها) أى الأمانة (قوله فخير) أى التمتع (قوله الاول) أى انها حل (قوله لتمامهما) أى التامين (قوله الفصل) أى الأمانة (قوله فى بنى اسقاطها) أى التبعة (قوله الاول) أى انها حل (قوله الثانى) أى الأمانة (قوله البلى) أى الأمانة (قوله بانها) أى الأمانة (قوله تقابلا) أى التامين (قوله فلا يبعث) أى الشئ الذى لا يبعث بعشرة الخ (قوله ويبيحه) أى الشئ (قوله بها) أى الرابحة (قوله واما انبأها) أى السلة التى اشتراها بعشر خمسة عشر (قوله ثم اشتراها) بخمسة عشر واقل أو أكثر (قوله على الثمن الذى اشتراه به) أى ثانيا (قوله فى الثمن) تناقض فيه زيادة وتقصص (قوله لكرهها) أى الأمانة ثم إضافة المصدر لقوله وفاعله المبتاع (قوله فاطنر) أى الحظ خالفه السلم الثالث من المدونة ٧٠٦ فى ترجمة الشركة والتولية وان سلمت الى رجل فى طعام ثم ألتان توليه اياه

قفيلت جازاً أنفك وسمى
 أقاله وإنما الترسلة لهم
 البائع أو المولى صاين
 اجازاً بغير قطعها وهم
 لا يبيعونهم بل بلفظ البيع
 ابن حجر لأن التولية لفظ
 بخصه فلفظ الأقاله غير
 بائد هما عن الآخر
 فبأن لفظ البيع وهم أو إذا
 أعطاه بعد الأجل عينا
 أو عرضاً أو قال له اشتره
 فلهما أو كنه من البين حقه
 منه لم يزل به بيع الطعام
 قبل قبضه إلا أن يكون
 رأس المال ذهباً أو ورقاً
 فمعه من مئة صفة ووزناً
 فيوزن بمسمى الأقاله أبو
 الحسن عبد الملك أنظر
 أجاز دفع رأس المال
 في الطعام وجعل الأقاله
 ملطاً فلهما أيضاً.

هذا قول القائل إذا ظالم بعق الطعام الذي على بשרه دنانير أو سماله عشرة دنانير لم يجز حنحي السلف
يقطع يده أو القائل (قوله الألف) مفعول زار (قوله لغيره) مفعول فصل مخرج الإقالة (قوله ينفته) فصل مخرج تركه ليلته بخلاف
قوله (قوله حبست من عنقه) فصل مخرج جعل حبسته بخلافها (قوله لغيره) فصل مخرج جعل حبسته حبسته من عنقه ليلته
(قوله لانها) أي التولية والشركة من المعروف على جزاءها في الطعام قبل قبضه (قوله وتبين) مضاف على لانها المخرج (قوله
عن) مفعول ينفذ (قوله من) أي الطعام بان حصة (قوله لاه) أي الشريك بشرط التقيد على ذكره، وكذلك خبره (قوله
فيضم) أي التشارك (قوله بسقط) يضم المايه وقع الحاق (قوله لاه) أي تخصيص الشرط بالترك (قوله وهو) أي تخصيص
الشرط بالشريك (قوله لان المولى بالفتح الم) على وهو الذي يظهر من التعليل المخرج (قوله لاه) أي المتناع (قوله فيها) أي السلطة
(قوله فقال) أي المتناع (قوله وهو) أي شريك بشرط التقيد (قوله يسع وسلف) أي بشرط

(قوله ثم قال) أي سائل التشريك (قوله فقلوا) بفتح فسحة استوى (قوله في الطعام قبل قبضة) تنازع فيه التولية والشركة (قوله هذا) أي - وجازعنا إذا كان رأس المال مثلاً غير عين (قوله إذا كان) أي رأس المال المثل غير العين (قوله وقصره) أي جوازهما (قوله لأننا) أي التولية أو الشركة (قوله هذا) أي شرط كون رأس المال مثلاً (قوله موافقة) أي البيع (قوله ومنها) أي موانع البيع (قوله فيه) أي العين (قوله منتهى) أي العين (قوله بلاناً) أي ٧٠٧ بين الشين والراء (قوله وأما) أي

المسئف (قوله هـ) أي

وضمن المشترك العين (قوله

فيها) أي السلطة المعينة

(قوله قبل قبض المشترك)

أي نصيبه منها (قوله

فيه) أي الطعام (قوله ولم

تقصمه) أي في الطعام

(قوله فقلوا) أي العين

المشترك فيه طعاماً كان

أو غير (قوله لم تكن) أي

التريكين (قوله عليه)

أي المشترك (قوله على أنه)

أي الشأن (قوله كونه) أي

المشترك (قوله لو أنما) أي

مسئله الشركة (قوله أن

كانت الهالئسنة) أي ضمن

المشرك حصته (قوله والا)

أي وإن لم يكن الهالئسنة

سنة (قوله لها فوقعه)

أي وإن أئبت سلعة

بعتها الخ (قوله فيها) أي

الدونة خير مقدم (قوله

فيه) أي الطعام (قوله أو

ولته) أي الرجل الطعام

النفاكتته (قوله

لصديقك) مصدر مضاف

لغيره وحذف فاعله أي

المشرك بالفتح (قوله جاز)

أي التشريك (قوله له)

(قوله لرجع) أي

المشرك بالفتح خير مقدم

(قوله من نقص) أي

بالفتح أي البائع (قوله

بزيادة) أي إضافة

من كان حصة (قوله جله) أي

وسدقك

السلف فإن كان السلف من المشتري جازيان قال اشتروا شركتي ثم قال بعد الشرع اتقده في جاز هذا في كل شيء الصنف والطعام والعروض وبيع النقد والاجل لا تعقدان الشراء عليه (هـ) (و) أن (استوى عقداهما) أي المولى بالكسر والمولى بالفتح والمشارك بالكسر والمشارك بالفتح قدراً واجلاً وحلوا ورهنًا وجلاً (فصحا) أي التولية والشركة في الطعام قبل قبضه وفي شرط ثالث وهو كون رأس المال عيناً أو مثلاً لا مقوماً له يؤزل إلى القيمة فيكون من بيع الطعام قبل قبضه هذا مذبح أشبه الشيء وهو أحسن إذا كان مما لا يختلف الأفراس فيه وقصره ابن القاسم على العين لأنما رخصه فقطصر على ما ورد في المسئف المستغنى عن هذا بقوله واستوى عقداهما لأن المقوم يؤزل إلى القيمة المؤدية إلى الاختلاف (والهـ) أي وإن لم يوجد الشروط المتقدمة (هـ) المذكور من الأمانة والتولية والشركة في الطعام (بيع كفيه) من البيع في اشتراط انتفاء موافقة ومنها عدم قبض طعام المعاوضة فتعقد الأمانة والتولية والشركة في الطعام قبل قبضه ويجوز بعده في غير الطعام أن يشترط نقداً للمشارك بالفتح عن المشترك بالكسر وقال الخطيب يعني أن غير الطعام حكمه كالطعام في أنه لا تجوز الشركة تنبیه بشرط النقد في أنه لا تكون تولية أو شركة إلا إذا استوى العقدان والا فهو بيع مؤتمن (و) أن أئبت شيئاً معينا واشتركت فيه غيرك وتلقب الشيء العين قبل قبض من اشتركت فيه معينه ضمن الشخص (المشرك) بضم الميم وسكون الشين المجعلة وفتح الراء الشيء (العين) بضم الميم وفتح العين المحللة والباء أي صسته منه لأجبعه غ هذا هو الصواب المشترك بلاناً ويقع الرأي بالكاف آخره اسم مفعول أو شرك الرابح وما عدا هذا تصريف وإشارته لقوله في كتاب السلم الثالث من المدونة وإن أئبت سلعة بعينها ولم تقبضها حتى اشتركت فيها رجلا ثم ذهب السلعة قبل قبض المشترك أو أئبت طعاماً فأكلمته ثم اشتركت فيه رجلا ولم تقاضه حتى ذهب الطعام فضعاه منكاً وترجع عليه نصف الثمن عماض في قوله وترجع عليه نصف الثمن دليل على أنه لا فرق بين كونه تقدم أو أئبت بخلاف المبروسة للثمن لأن الشركة معروف ولعل أن كان الهالئسنة والأفضة خلاف المبروسة في الثمن وهذا ضعيف (و) أن أئبت طعاماً أو كلاً ثم ولته أو اشتركت به شخصاً من ذلك الطعام قبل قبض المولى والمشارك بالفتح ضمن المولى أو المشترك بالفتح (طعاماً كونه) أي مولى أو مشترك بالكسر (وسدقك) أي مولى أو مشترك بالكسر فيما من اشتركت أو ولته في كلاً ثم تلق غ تقدم نصها فوقه وفيها بعده يصبر وإن أئبت طعاماً أو كلاً ثم اشتركت رجلاً فيه أو ولته على تعددك في كلاً جازوه وأعله المتعارف من زيادة النكاح أو نقصه وإن كثر رجوع حصصه النقص من الثمن ورد كثير الزيادة أه البتاني جعله ز وغيره خطاً بالمولى والمشارك بالكسر وجعل المصدق هو

أي المشترك بالفتح خير مقدم (قوله من زيادة لئبك أو نقصه) بيان المتعارف (قوله لو أن كثر) أي النقص (قوله لرجع) أي

المشرك بالفتح (قوله من نقص) فيه الظاهر في محل الضمير لا ابتاع (قوله من الثمن) بيان لحصة النقص (قوله ورد) أي الشركة

بالفتح أي البائع (قوله كثير الزيادة) من إضافة ما كان حصة (قوله جله) أي وسدقك

(قوله من غير شرط التصديق) أى تصديق المولى والمشرى بالفتح للمولى والمشرى بالكسر فى كتابه لئلا يشرط فى ضمان الأول
قوله فهو قوله وسد ذلك (قوله اقتفاء) أى اتباعا واقتداء بالجمع من غير شرط التصديق (قوله بقصها) أى المدونة (قوله
السابق) أى قولها وان اتبعت لمعتبها ولم تقبضها حتى اشركت فيها ورجل الخ (قوله وليس فيه) أى فيها السابق الخ
(قوله بشرط التصديق) اضافته للبيان (قوله وان لم يكن) أى المشرى بالفتح الطعام (قوله يريد) أى ابن القاسم (قوله وقد اكلته
انت) انقلب المشرى بالكسر (قوله يريد) أى ابن القاسم (قوله وان كان ضمانه) أى الطعام (قوله من البائع) أى لولم يول
أو يشرى له لئلا يهلكه قبل اكله مبالغة فى ضمان المولى والمشرى بالفتح (قوله لا منك) خذاب للبولى والمشرى بالكسر (قوله
وكتب) أى يحضون (قوله مسئلة) أى بضم السين أى خطأ (قوله كأنه) بفتح الهمزة والنون أى يحضون (قوله رأى) أى
محضون (قوله انهما من المولى) أى ٧٠٨ بالكسر (قوله حتى يكره) أى المولى بالفتح (قوله نعمما) أى المولى والمشرى (قوله

وعليه) أى كونها من
المولى والمشرى بالكسر
صلة حل (قوله حل) أى
فضل (قوله لم يعرف بضم
فسكرت نفع (قوله هذا)
أى حمل انكار محضون
كونها من المولى والمشرى
بالكسر (قوله دخل) أى
الطعام (قوله فى ضمانه)
أى المولى بالفتح (قوله ان
وجدوا) أى المشرى
والمولى بالفتح (قوله زيادة
أو نقصا) أى حتما رقا (قوله
فلهم) راجع لزيادة (قوله
وعلمهم) راجع لنقص
(قوله وهو) أى النص
الثانى (قوله شرطه) أى
التصديق (قوله وما
ذمكنا) صفة ظهرت
(قوله زيادة عادة المصنف
الكلام على الضمان) أى

وهى اجراء ماها ما تقدم (قوله لم تقدمه) أى فى قوله من بائع مكلا عب فاعل المصنف اشار به فاعله
المائل ضابطا لما واخره الى ان التولية والشركة والسالى الطعام واخره خارجة عن قوله وضمن بالفتح (قوله أى من اشترى)
تفسير لقول اشرك الاستغنية (قوله شخصيا) تفسير بقوله الباز (قوله فمما اشترى) تنازع فيه اشركوا يشرى (قوله بان قاله
اشركك) تصوير لاشرك (قوله لا) أى النصف الخ (قوله حل على النصف) قوله فان قد الخ (مفهوم ان أطلق (قوله جعلها)
أى الواو (قوله من شترتين) بفتح الشكافه فى سأل (قوله بالنصف) صفة مشتركة (قوله أى الشئ المشترك لصفة شركة) (قوله
وهم) أى الشريكان يجلس واحد خال (قوله بلفظ افراد) بكسر الهمزة قال يشرى كى يداشركنى با غير صفة سأل (قوله
أو تنفية) بان قال اشركك (قوله فاشركك) أى الشريكان السائل (قوله فيه) أى المشترك (قوله من المدونة) بيان السلم الثالث

(قوله الكتاب) أي المدونة (قوله انه) أي السائل (قوله كخلاف نصيبها) أي المسؤل تشبيهه في السائل نصف مال كل (قوله ثمان) لأن النصيب ما مستويان وما مختلفان وفي كل امان يسألها بلطف افراد أو بلطف ثمانية وفي كل منها امان يسألها مجلس أو مجلسين (قوله أي السائل (قوله في ثلاث) أي سؤلها مجلس بلطف افراد أو ثمانية أو مجلسين بلطف ثمانية (قوله في خمس) أي سؤلها مجلسين في مجلس أو مجلسين بأفراد أو ثمانية أو سؤلها في مجلسين بأفراد (قوله انه) أي السائل (قوله في الاولى) يضم الهمز أي سؤل مستوي النصيبين مجلسين بأفراد ٧٠٩ (قوله منها) أي الخمسينات الاولى

(قوله ولكل) أي من

المسؤلين في الاولى (قوله

وكذا) أي الاولى في ان

للسائل النصف (قوله في

الاربع الباقية) أي من

الثلث (قوله اذا كان

لأحدهما) أي المسؤلين الخ

شرط في المشبه (قوله ولم

ينسبه) أي الثمن (قوله

أي المولى بالغن (قوله كان

سكت الخ) تصوير اعدام

الزامه (قوله علمها) أي

المولى بالغن الثمن والغن

(قوله فان الرتم لم يميز)

مفهوم لم تميزه (قوله

لقولها) أي المدونة (قوله

ولم تسهما) أي السلعة

ونسبها (قوله) أي الرجل

(قوله أحدهما) أي الثمن

والثمن (قوله وان كان) أي

العقد (قوله عينا كان)

أي غنما (قوله اذا اختار)

أي الرجل (قوله) أي

الثمن (قوله فيها) أي

المدونة بغير مقدم (قوله

أثر) بكسر فكون أي

عقب (قوله يلزم المولى)

فالعبد بينهما اثلا لأن من يحرز مضي مسئلة الكتاب أنه وجدها بمجموع ٥١ وان دلهما بمجلسين بلطف افراد فله نصف مال كل كاختلاف نصيبها مساو اما لهما بمجلس أو مجلسين بلطف افراد أو ثمانية فأصوله ثلث في ثلثي ثلاث ونصف مال كل في خمس فله النصف في الاولى منها ولكل الربع وكذا في الاربع الباقية اذا كان لأحدهما الثلث وللآخر الثلثان وفي الثلث السدس والثلثين الثلث فاستند (وان أوت) نخصا (ما) أي شيئا عينا أو موصوفا (اشترية) به نكاح بين معلوم ولم يتبين ذلك الشيء المولى بالغن (عما) أي الفتي الذي (اشترى به) به ولم ينسبه له أيضا (جاء) عقد التولية مع جعل المولى بالغن بالغن والفتي لا يسمي معروف (ان لم يميزه) يضم القوقية وكسر الزاى والفاء على المستتر أقدر بآية المولى بالكسر والمفعول السابق للمولى بالغن أي ان لم يشترط عليه ان الجميع لازم له بان سكتها وشرط له الخيار اذا علمها (وله) أي المولى بالغن (الخيار) بين الأخذ والقرض اذا علمها فان الرتم لم يميز وفسه للجهل بالغن والفتي غ أشار لقوله في السلم الثالث وان اشترت سلعة ثم وليها الرجل ولم تسهما له أوجبت اعدامها دون الاثر فان كنت الرتمه اياها لم يميز لانها غاطرة قود لروان كان على غير الزام جاز وله الخيار اذا رآها ولم يميزها عينا كان أو مرضا وحسبنا وإذا اختار الأخذ فله مثل الثمن ولو موقوما عاينه لثلاثه سبع مائس عنده قال ابن تونس (وان رضى المولى بالغن) أي المبيع الذي ولده لم يتبعه (مبد) مثلا قبل عليه بفسنه (ثم علم) المولى بالغن (بأن) المبيع الذي ولده (فكره) المولى بالغن أخذ العبد مثلا لغلخته أو رضى بالغن قبل علمه بالغن ثم عليه فكره (فقل) أي الرد والامتناع من الأخذ اللازم فكره (ه) أي المولى بالغن لأن التولية مضمرة في قول المولى بالكسر ولا يلزم المولى بالغن غ فيها اثر ما سبق وان أعلنه الله عبه فرضي به ثم صحت لها الثمن فلم يرضه فقله وهذا من ناحية المعروف يلزم المولى ولا يلزم المولى الا ان يرضى وأما ان كنت بضمه عبدا في بيتك بجانته يشار ولم تسفله ولأرأة قبل ذلك فالبيع فاسد ولا يكون المتبائع منه باختيار اذا ظهر لان البيع وقع فيه على الإيجاب والمكاسبة ولو كنت جعلته فيه بالجار اذا نظره جاز وان كان على المكاسبة (والأشقي) من الواجب التي تشترط فيها المتاجرزة (صرف) اوله بيع العين بعين ففعل الصرف في المبادأة والمراطة فحرمة التأخير ولو فرضا أو غلبة (ثم) على الصرف في الضيق (أقاله) أحد المتبايعين الاثر من طعام) قبل قبضه لانه اقتصر فيها الاكل بآيته أو قرره لباقي بالغن (ثم) على الأخالة في الضيق (قوله وشركته) أي الطعام قبل قبضه لاغتفارا خيرا لثمن فيه ما قرب اليوم وعده تمنع التأخير فيما تأديت بغير دين

أي بكسر (قوله ولا يلزم المولى) أي بالغن (قوله في بيتك) نعم عبدا (قوله لم تسفله) أي العبد (قوله في المتبائع) أي المتبائع (قوله وان كان على المكاسبة) بما انفة في جاز (قوله) أي الصرف (قوله ففعل) أي الصرف بالغن المراد (قوله الصرف) بالغن المصطلح عليه الخايل المبدأة والمراطة (قوله لحرمة التأخير ولو فرضا أو غلبة) على أشقية الصرف (قوله لانه) أي الشأن (قوله فيها) أي حالة الطعام (قوله فيها) أي تولية الطعام والشركته

(قوله مسلم) ايضاً لم يفتح الادم (قوله فيها) اي العروض (قوله لانه) اي تأخير رداء المال فيها (قوله تقسيع دين) اي المثل
فيه (قوله في دين) اي رداء المال (قوله يضر الخ) صلة التأخير (قوله فان كان) اي التسويغ فيه (قوله اوفي حكمه) اي الاخضر
(قوله فتمنه) اي الدين (قوله فتمنه) اي المدونة (قوله هلاكه) اي المصلحة فيه (قوله قبله) اي الاجل (قوله هذا الكلام) اي اولا الضيق
صرف الخ (قوله فومعه) اي ابن محرز ٧١٠ صلة تنقل (قوله فومعه) اي ابن محرز (قوله منها) اي الى الصرة (قوله في ترجمة الافاقه)

بدل من في السلم الثالث
مع بيع الطعام قبل قبضه (تم) يليه ما في الضيق (افاقه) احد المتبايعين الا ستر من (عروض)
مسلم فيها لانه يؤدي الغرض دين في دين (وفسخ الدين في الدين) لاختصار التأخير في البيع بقدر
ما يقع بين يديه فانه كان كغير اجاز تأخير مع اتصال العمل ولو شبرا قاله اشبه اذا كان
ما لا يختمه حاضر اوفي حكمه كمنه او فاقه في يجوز في قسم الدين في الدين ان ياتي بدواجه
او يعلل نفسه وان دخل عليه الليل ترك بقية الكيل ليوم آخر (تم) يلي ما تقدم في الضيق
ايضاً الدين بطوار تأخير نفسه اليومين (تم ابتداءه) اي الدين بالدين لاختصار التأخير فيه ثلاثة
ايام بشرط وبقى من الابواب التي شرطها المتبايع بيع المدين الذي تأخر قبضه فيها يتبع السلم
في سبعة مئة تأخر قبضها الاجل بعيد اخشيه هلاكه فله يجوز تأخيرها اليومين اقر بها
الحاصل هذا الكلام لا ينحصر في تبصرته وعنه نقله المصنف في وضعية وابن عرفة ونسبه
في السلم الثالث منها في ترجمة الافاقه قلت واضيق هذه الاحكام كلها في القبض امر الصرف
ثم الافاقه من الطعام والتولية نفسه ثم الافاقه من العروض وفسخ الدين ثم بيع الدين المتقرر
في القصة وعن ابن المرازقيه انه لا بأس ان يتأخر عنه اليومين محسباً بتأخر رداء المال في
السلم اه وفيه مخالفة لكلام المصنف حيث جعل التولية في الطعام مع الافاقه منه في مرتبة
واحدة والمصنف عطفها بهم وايضا فليذكر الشكر في الطعام ولكن امر الشركة والتولية
واحد ونقل ابن عرفة كلامه كذا كذا تبصرته لانه عطف التولية في الطعام على
الافاقه منه والواو كذا نقله الواو الحسن وهو في التبصره ونقله في التوضيح يتم كذا مختصره وادار
احد انقل عنه الشركة في الطعام غير المصنف واقفه اهل الان حكمها حكم التولية فيه واذا
كان كذلك فلا اشكال ان الصرف اضيق الابواب الضيق المعروف من المذهب ان الافاقه
او بيع من الصرف وانه يجوز المقارفة فيها الا انما بالن من البيت وما قاربه والتولية وبيع
الدين اوسع من الافاقه لانه لا يجوز تأخير الفتن في الافاقه اليومين ويجوز في ابتداء الدين تأخير
الثلاثة بشرط غير خلاف واختلف هل يجوز منه في التولية وبيع الدين اه والذي يظهر
انه لا فرق بين الافاقه من الطعام والتولية والشركة فيه وافاقه العروض وفسخ الدين وبيع
الدين على الشهور وانما تتفرق في كونها بعضها فيه خلاف وبعضها اخلاف فيه فانه هذه
اخفض من الصرف واما ابتداء الدين فهو اوسع منها ويميل على ان الافاقه من الطعام اخف
من الصرف قولها اذا اقلته ثم احالها الفتن على شخص فدفعه لتقبل مقارفة التي احالها اجاز
وان تارسته لم يجز وار وكل البائع من يدفع للفتن او وكنه ينقبضه له لو ذهب وقبضه
الوكيل مكانه اه وهذا كله يجوز في الصرف وفي كلها الثالث ما لخصه الله تعالى عنه
اداء المتأخر في حطة او عرض ثم اقلته او وليته رجلا او بعته ان كانه يصير ذلك يسه

قوله في القبض اي قبضه
قوله وفسخ الدين اي
في الدين قوله المتقرر في
القيمة قلت كانت في قوله
فيه اي بيع الدين قوله
انه اي الثاني قوله وفيه
اي كلام ابن محرز قوله
حيث جعل اي ابن محرز
قوله منه اي الطعام
قوله عطفها اي التولية
على الافاقه قوله فلم
يذكر اي ابن محرز قوله
كلامه اي ابن محرز قوله
الافاقه اي ابن عرفة قوله
وهو اي عطف التولية
على الافاقه قوله ونقله
اي كلام التبصرة قوله
منه اي ابن محرز قوله
فيه اي الطعام قوله فان
الافاقه اي من الطعام
قبل قبضه قوله وان اي
الثاني قوله فيها اي
الافاقه قوله لانه اي
الثاني قوله لانه اي
الثاني قوله فيه اي
الطعام تناقضه التولية
والشركة قوله هذه اي

الافاقه من الطعام والتولية والشركة فيه وافاقه العروض وفسخ الدين وبيع
عليها قوله قولها اي المدونة قوله اذا اقلته اي من الطعام قبل قبضه قوله وهذا كله اي التحويل ولو توكل على الدفع
أو الغرض قوله قولها اي المدونة قوله ثم اقلته اي من الحطه أو العرض قبل القبض قوله او وليته اي الطعام
أو العرض قوله او بعته اي السلم فيه قوله ان كان اي السلم فيه قوله يصير ذلك يسه اي قبل قبضه بان كان عرضا

(قوله بشرطه) صلة تؤخر (قوله أو بغيره) أي الشرط (قوله لأنه) أي عقد التولية والأخالة أو البيع مع التأخير (قوله ولا تفارقه) أي الخصال أو المولى لا يفتقر (قوله من الطعام) أي قبل قبضه (قوله) أي رأس المال صلة جعلا (قوله) أي رأس المال (قوله يبيع الطعام قبل قبضه) عطف على يبيع ردينا (قوله) أي رأس المال (قوله ثم) بضم العين (قوله من الطعام) أي قبل قبضه (قوله) أي قبيل قبضه

(قوله ومن العروض) أي قبل قبضه (قوله والتولية) أي في الطعام قبل قبضه (قوله لأنه) أي الامام ما أسكا رضى الله تعالى عنه (قوله) أي استواء حكمها (قوله والعرض المسلم فيه) أي قبل قبضه (قوله فيها) أي الأخالة (قوله) أي الدونة (قوله لأنه) أي الأخالة من المبيع المعين وكذا غيره (قوله) في الأثر (يقض الخفاء المصلحة أي ابتداء الدين بالدين

«فصل المراجعة»

(قوله مراجعة) أي إذا ارباح (قوله جواز مراجعة) مبين لنوع جاز بدليل (قوله) والاحب خلافه (قوله) وإذا أي شمول ما زاد وما نقص وما سواي صلة (قوله ثم) أي يبيع المراجعة (قوله يبيع) قبض (قوله ثم يبيع) فصل يخرج ما عدا المراجعة (قوله) أي ابن مرفعة (قوله) أي الرد

لم يميز ذلك أن تؤخر باليمن من وليته وأقلته ما وبعته يوما أو ساعة بشرط أو بغيره لأنه لا يميز في دين ولا تفارقه حتى تقبض الفتن كلصرف ولا يميز زمان نفسه من الطعام وتفارقه قبل قبض رأس المال ولا أن يعطيه جعلا أو ردينا أو يجعله على أحد أو يؤخره يوما أو ساعة لأنه يبيع ردينا في دين ويبيع الطعام قبل قبضه فان أخره به حتى طال انقضت الأخالة وبقي الطعام المبيع شيئا على حاله وان قد قبل ان تقارقه فلا بأس به اه فعلم من هذا ان الأخالة من الطعام ومن العروض والتولية يبيع الدين حكمها سواء لأنه صرح به والشركة حكمها حكم التولية بلا اشكال وفسخ الدين في الدين هو ان يبيع الدين فيكون حكمه الجبيع واحد على مذهب المدونة وهذا في الأخالة من الطعام قبل قبضه والعرض المسلم فيه وأما المبيع المعين فيجوز التأخير فيها قال فيها وان انتفع من رجل ماله معينة وتقذرت عنها ثم اقلته واقتصر على ان يقبض رأس ماله أو آخره به إلى سنة فجاء لأنه يبيع حادث والأخالة تجوز يجرى البيع فيما يصل ويحرم اه كلام الطحاوية اعلم بالصواب الثاني الترتيب هذا التمايز بين الصرف وابتداء الدين بالدين فتد في الصرف وخففوا في الأثر وأما ما بينهما فلا ترتيب بينهما من هذه الحقيقة وانما هو من جهة قوة الخلاف وضيقه انظر الحط

«(فصل في بيان أحكام بيع المراجعة) (جاز) البيع حال كونه (مراجعة) جواز امر جوحا أي يقض مبيع على الفتن الذي اشتراه اياه امان يادفعه عليه او نقص عنه وقد يساويه ولا خلاف ان مرفعة تعرفه المراجعة يبيع ثم يبيع نفسه على غن يبيع تقدمه غير لازم مساوئه قال فخرج بالأول أي قوله ثم يبيع نفسه على غن يبيع تقدمه يبيع المساومة والمزاينة والاستئمان والثاني أي قوله غير لازم مساوئه الأخالة والتولية والشقة والرد بالعيب على القول بأنه يبيع الحط بقول الشارح هو ان يبيع السلعة بالدين الذي اشتراه به ويزاد به معلوم يتفقان عليه بقول الشارح ما يبيع ما عدا وانقص ونقصه قوله في التوضيح معناه ان يبيع البائع المشتري بما اشترى السلعة ثم يبيعه ما ونقصه ولا ين عبد السلام وكانهم تكلموا على ما هو الاغلب الظاهر من تفسيره مراجعة واقفا على البنائي والظاهر ان اطلاق لفظ المراجعة على ما يشتمل الوضعية والمساومة مجرد اصطلاح وان القاعلة على غير ما يها كسافر وعافاه الله تعالى (والاحب) أي لاجس الأول (خلافه) أي يبيع المراجعة والمراد بخلافه يبيع الماكسة والمساومة لقول ابن رشد البيع على الماكسة والمكاسة صاحب العلم واحسن عندهم وعياض في التبعات ليوضح ما يتصورها اربعة يبيع مساومة وهو احسنها ويبيع من البتة ويبيع مراجعة وهو اضيقها يبيع استرلا وسأسة اه لا يشمل خلافه يبيع المزاد لكرهه بعض العلماء لأنه فيه نوع من السوم على سوم الاخر قبل الركون ومشاحة بين القلوب ولا يبيع الاستئمان لجهل أحد

بالعيب (قوله وكذا) بفتح الهمزة وشدة التثنية أي ابن عبد السلام وخليل وجرام (قوله والمراد بخلافه يبيع الماكسة) فهو عام اوجه خاص (قوله احب) أي من باقي اقسام البيع (قوله وما عدا) عطف على ابن رشد (قوله لا يشمل خلافه) أي هذا القسط تفرع على والمراد بالبيع (قوله بعض العلماء) فاعل كراهته مضافا للفعول (قوله لأنه) أي يبيع المزاد (قوله ومشاحة) صلت على نوع (قوله ولا يبيع الاستئمان) عطف على يبيع المزاد

(قوله والا) أي وان لم يصدق وبين (قوله فيه) أي يبيع المراجعة (قوله شرطه) أي يبيع المراجعة (قوله نزوع) أي ميل (قوله فيه) أي يبيع المراجعة (قوله ولذا) أي كثرة النزوع والخطة قال (قوله لكثرة الخ) على بكرة (قوله من البيان) بيان ما قول (قوله لانه) أي يبيع المراجعة (قوله لا يقتبه) ٧١٢ أي القوم المعين (قوله بعنه) أي يبيع المراجعة (قوله لانه) أي يبيع ما ليس

عند مسلم حال أي فقهه ضر
خارج عن موضع الرخصة
(قوله فيه) أي يبيع المراجعة
على مثلي غيره
قله أي المصنف (قوله
فيشمل) أي المقوم بالمق
المراد (قوله فيها) أي العين
(قوله فالتاسع الخ) تفريع
على مع أن شئب خالف
قيداً أيضاً (قوله ان نقد) أي
دفع (قوله في العين) أي
بطلها بغيره (قوله في
غلبا) أي مثل التلب
(قوله عليه) أي مثله (قوله
لانها) أي التبايعين (قوله
انه) أي بائع المراجعة (قوله
اشتراه) أي المبيع (قوله
وهو) أي يبيعه على مثله
(قوله وان أدى الخ) حال
(قوله واقرضه) أي
التخصيص (قوله له) أي
تخصيص المقوم بالتخلاف
(قوله وهم) يفتح الهماء أي
خط (قوله فيها) أي المدونة
(قوله اكان) أي منعه على
مثلي تخييرين (قوله له) أي
أشبه (قوله فيها) أي
المقوم والمثلي (قوله كلامه)
أي ابن القاسم (قوله عنده)
أي ابن القاسم (قوله والا)

التبايعين الثمن في التوضيح يبيع المراجعة محتاج إلى مدق وبيان والأكل الحرام فيه
بسرعة لكثرة نزوعه ونزوع النفس فيه إلى الكذب ولذا قال ابن عبد السلام كان بعض
من فقهاء يكرهه لانه لا يكثر من بيع المراجعة لكثرة ما يحتاج إليه البائع من البيان
ومال المازي لانه ان اقتصر ادراكه على البيع لانه لا يكثر من بيعه ولا يكثر من بيعه ولا يكثر من بيعه ولا يكثر من بيعه
مثل ثمن مثلي بل (ولو على) مثله عن (مقوم) معين كشر ادراكه وان معين ثم يبيع مثله
وزيادة معلوم من حيواناً وغيره لا يقتبه هذا مذهب ابن القاسم واشاد بولوا في قول
ان يبيعه على مقوم موصوف ليس عند المشتري انتهى من يبيع ما ليس عند بائعه لانه سلم
حال ومقوم مقوم ان المثل غير العين لا خلاف في المراجعة عليه مع ان شئب خالف فيه أيضاً
كما في التوضيح قلنا زاد بالقوم مقابل العين فيشمل المثل غيرها فالنائب ابد المقوم بغيره
في ق من ابن القاسم ان نقس في العين شيئاً بائع ان يرجع على الاصل فيهما كما أجبر المثل ان بائع
بطعام أو عرض ان يبيع مراجعة عليه أو موصوفه ابن ونس لانها لا يتصدق إلى يبيع ما ليس
عنده والمراد انه اشتراه بقوم معين وباعه مراجعة على مثله لا على قيمته وهو وان أدى إلى يبيع
مقوم معنوع على غير وجه السلم لكن عقد المراجعة أدى إليه كما أشار إليه ابن ونس بقوله
لانها لا يتصدق الخ وتخصيص المستفاد بالخلاف بالمقوم تبعية فيه ابن الحاجب واقرضه في ضيق
بأنه وهم ليس أشبه فيها على المنع في الجميع بل لو لم ينص عليه لكان لازماً لا امتناع السلم الحلال
فيهما لولاها ابن راشد وابن عبد السلام (وهل) جواز يبيع المراجعة على مثل المقوم المعين عند
ابن القاسم (مطلقاً) من التقييد يكون المثل عند المشتري ابقاء لكلامه على ظاهره (أو) محله
عنده (ان كان) مثل المقوم (عند المشتري) بالمراجعة أي في ملكه والا فلا يجوز المراجعة عليه
فوافق ابن القاسم أشبه على هذا التأويل في الجواب (أو) بلان (الاول النقص) ومن واقفه
والثاني لقابسي محلها في مقوم ليس عند المشتري وهو قادر على تخصيصه والامتنع اتفاقاً
كقوم معين في ملك غيره لم يمتعه عليه وأما مضمون أو معين في ملك المشتري مراجعة فيصير اتفاقاً
(وحسب) بضم الحاء المهملة وكسر السين على المشتري بالمراجعة من غير ان ما يرجع له
وما لا يرجع له وانما وقع على ربح العشرة واحدة مثلاً وثالب فاعل حسب (ما) أي فعل (له)
عين (أي أموصفة) فاقعة أي مشاهدة بهما من الحواس الخمس (كسيف) النافي الظاهر انه
يشمل المصوغ غير كزفران اذا لم يكن من منده الفصل ان كان استأجر عليه فيحسب اصله
وربحه زيادة على ثمن السلعة الذي اشتراه له فان كان عليه نفسه أو حمله بلا جبر فلا يحسبه
ولا ربحه (وطرز) يفتح الطاء المهملة وسكون الراء أي نقض في الثوب بغير أو غير ما يرتز (وقصر)
يفتح القاف وسكون الصاد المهملة أي تبعض الثوب (وشاطط) فوشل (يفتح القاف وسكون
الفوقية) تصوحر (وكذ) يفتح الكاف وسكون الميم أي دق الشقة لتعقق ويحسن (وطرية)

أي وان لم يكن في ملكه (قوله لهما) أي التأويلين (قوله وهو) أي المشتري الخ حال (قوله والا) أي وان
لم يتقدر على تخصيصه (قوله لم يفسر) بضم فسر (قوله كقوم معين في ملك غيره) تشبه في الاتفاق على المنع (قوله من غير ان الخ)
صلة المشتري (قوله انه) أي الصبيغ (قوله العمل) حلف على المصوغ (قوله أصله) أي الصبيغ (قوله عمل) بضم العين

(قوله في التكت) خبر مقدم (قوله ما في الكتاب) أي المدونة أي من كتب نحو المصحف ورجعه (قوله ونظف) بفتح ناء مثله فلا
 أي ورجع وفرق (قوله غنا) مقبول بضم. (قوله ولا أثر له شاهد) حال (قوله وأجره) ٧١٢ عطف على (قوله فهو)

أي الجوزة تقر بجمع
 تفسيره بالآل وأجره
 (قوله غنا) أي الآل
 وأجره (قوله الثاني)
 أي الأجر (قوله قيد) بفتح
 مثقلا (قوله واستحسنه)
 أي تقيد النحوي (قوله
 وهو) أي التقيد (قوله
 رد) بضم ففتح (قوله يكون
 مع البلد الخ) صلة تقيد
 (قوله بأن النقل الخ) صلة
 رد (قوله أنه) أي الثاني
 (قوله كونه) أي النقل
 (قوله فان لم يقدّر برتها)
 مفهوم اعتد برتها
 (قوله كنول) ما بنفسه
 تشبه في عدم الحب
 (قوله أصل) أي لا رجحه
 (قوله بين) أي البائع (قوله
 له) أي المشتري (قوله ذلك)
 أي توظيف أجرة البيت
 عليه وعلى البيع (قوله
 ويرضى) أي المشتري
 (قوله فان اعتد الخ)
 مفهوم لم يمتد
 (قوله) أي قول عبد الوهاب
 استدراك على وجهه ابن
 الحاجر فرغ إجماعه معادلة
 الأول وأوربته عليه
 (قوله فيه) أي قول عجم فان
 اعتد حسب أصله دين
 رجحه على مذهب المدونة
 ٩٠

لكتاب بالبدى للثمن وتلزم خشونتها في التكت لولي الطرز والصبح ونحوهما فلا يجوز أن
 يحسبه ويحسب له الربح لأنه يصير كن ونظف على ما منه غنا بجاهد فاعلم بجمع ما في الكتاب إذا
 كان قد استأجر على ذلك أه ابن يونس بعض اصحابنا انما يصح ما في الكتاب في الصبيغ
 والخياطة والقصارة إذا كان قد استأجر على ذلك غيره فان عمل ذلك سيده أو عمله غيره فلا جرة
 فلا يجوز أن يحسبه ويحسب له الربح إلا أن بين ذلك كله والأفهم كن ونظف على ما اشتراها
 غنا أو قيم على سلعة وزنها أو وجهته غنا (و) حسب (أصل ما زاد في الثمن) أي قيمة المبيع ولا أثر
 له شاهد ولا يحسب به (حكمه) بفتح الحاء ما لم له أي الآل التي تحصل للأجل وأجرة
 جملها فهو مشترك بينهما والمراد هنا الثاني قاله الثاني وقال غيره الجوزة بالغ الآل وبالظم
 الأجل والجوز بلاته الهوايج سواء كان بها اسماء أم لا فإذا اشتراها بعشرة وأستأجر على
 جملها بنفسه ربح على شدها وطيا بنفسه فانه يحسب المشرقات اشتري ما ورثها ويحسب
 عشرة الجوز والشدة والطي دون ربحها وقيد النحوي الجوزة بكونها زادت في القيمة بأن حلت
 من بلد رخص إلى بلد غلا فربما المشتري فيها يستحق أن جاسلها ولا تصب وان جاز
 من بلد غلا إلى بلد رخص فلا يبيعها إلا بدين ذلك وإن لم يصب الجوز لأن الرتبة تنقل فيها حثذ
 واستحسنه المعزى وهو ظاهر ما عطف إلا إذا أراد بيعا أو ما شأه ذلك كظاهر إطلاق ابن يونس
 وابن شد وغير واحد ان عرفه رد تقيد النحوي بكونه مع البلد المنقول إليه أعلى بأن النقل
 للتصريف مثله لا يبطل اعتبار الخفة بقوت الحكمة على المعروف أه والحاصل ان النحوي
 اعتبر حصول الزيادة للفعل ومقتضى إطلاق غيره أنه يكتفى كونه مظنة لزيادة وهو المذهب
 (و) حسب كراهي (شدد على اعتد أجرة ربحها) ولا يحسب له ربح فان لم يمتد أجرة ربحها فلا يحسب
 كنول ما بنفسه (و) حسب أصل (كراهي للسلعة) وحدها لا أولها ولو لم تكن تبعا فلا يحسب
 لأنه يوظف على الآل ان يدين له ذلك ورضى فله الجلاب (والأى وان لم يكن له فعل عين قائمة
 ولا أثر يادق في القيمة ولم تعتد أجرة الشدة والطي ولم يكن البيت مخصوصا للسلعة لم يحسب)
 أصل ذلك ولا رجحه وشبه في عدم الحساب فقال (ك) أجرة (حمار لم يمتد) بضم أوله فان
 اعتد ان لا يشتري المتاع إلا بأسطته حسب أجرة دون رجحه على مذهب المدونة والموطأ
 واستأجر ابن المواز وقال عبد الوهاب يحسب ربحه أيضا وصحبه ابن الحاجر ولكنه لا يعادل
 الأول قاله عجم وفيه نظر فان الذي في الشارح ان ما في المدونة والموطأ اقتضاها فيما ليست وهو
 متعلق بالمستف وأما ان اعتد وهو موهوم فحسب أصله لا رجحه عند ابن المواز وقال
 عبد الوهاب يحسب أصله ورجحه واختاره ابن عمر وظاهر الشارح أنه مقابل وهكذا في الشيخ
 س أقادع الثاني حصل ما ذكره ان الحصار إذا يمتد بان كان من الناس من يمول
 الشراء بنفسه فقبه ثلاثة أقوال ومذهب المدونة والموطأ لا يحسب لأه ولا رجحه كذا في
 التوضيح وعليه مشي الله سبحانه وأما ان اعتد بان كان المتاع لا يشترى إلا بفسل فقال
 أبو محمد وابن رشد يحسب أصله دون رجحه وقال ابن عمر يحسب هو ورجحه وأما شرط جواز

مخ في الموطأ (قوله) أي قول عبد الوهاب (قوله مقابل) أي قول ابن المواز (قوله وهكذا في الشيخ) تأييد
 لما في الشرح (قوله ثلاثة أقوال) أحدها لا يحسب أصله ولا رجحه وثانيها يحسب أصله ورجحه وثالثها يحسب أصله لا رجحه

(قوله ولاكنه) بفتح الهاء من شذائون ٧١٤ اى المصنف (قوله حرم) بفتح الحاء مثقالا اى اراد (قوله مفصلا ومجلا) حالان من

يجمع فهما بفتح ما قبل
آخرهما ومن فاعل بيين
فهما بضمهم (قوله
بشرطه) اى علاوه (قوله
قامت على) بشد الياء (قوله
وفض الرمح) مصدر مضاف
اقدمه عطف على جواز
قوله واخاط (عطف على
جواز (قوله بين) بفتحات
مقتبلا (قوله وشايطه)
قطعت على المراد (قوله ولاه
عين فاقته) اى ابره عطف
على الفتن (قوله انه) اى
الثان (قوله عشرة) نائب
فاعل يناد (قوله لانه) اى
الذي يدالج صلة فى الجملة
(قوله فى الشبه به) صلة
يؤخذ (قوله شرط) يضم
فكسر (قوله فى انه يناد
الح) صلة كاف الثانية
(قوله واحد) بيان لعشرها
(قوله فهو) اى المسقط
(قوله هو) اى الجزء من
احد عشر يقرأ (قوله
وضابطها) اى الوضعية
(قوله لانه) اى الوضعية
صلة ينسب (قوله ومثل
ثلاث النسبة) صلة يحيط (قوله
وان ساويه) اى الوضعية
الاصل (قوله وانقصت) اى
الوضعية (قوله عنه) اى
الاصل (قوله ان تضها) اى
الوضعية (قوله) اى
الاصل (قوله لمجموعها)

يجمع المراجعة بقوله (ان بين) بفتحات مثقالا اى فصل الباقي ابتدا (الجميع) اى جميع ما صرفه
فى البيع بان بين ما يوجب ويرحمه وما لا يوجب ولا يرحم به وما لا يوجب ولا يرحم على الرمح على الجميع
فى الشرط راجع لقوله جازما بوجهه وكأله حرم على اختياره خمسة اذ قد ذكرها بعض فى
التنصيص اذ قال لا يتخلو بيع المراجعة من وجه من خمسة احدها ان بين جميع ما صرفه
ما يوجب وما لا يوجب ومفصلا ومجلا وبشرط ضرب الرمح على الجميع فهذا وجه صحيح
لازم للمشتري فليجب وما لا يوجب ويضرب الرمح على جميعه بشرطه (او) اجل ما صرفه
ابتداء من (فسر) البائع (المؤنة فقال على) اى السلعة قامت على (عائته) من الدراهم مثلا
(اصلها) اى عنها (كذا) اى ثمانون مثلا (وجعلها) من محل كذا الى محل كذا (كذا) اى خمسة
مثلا وصيغة خمسة وطرفها خمسة وطها وشدها خمسة وشرط الرمح فيها رمح خاصة عناصر
الثاني ان يفسر ذلك ايضا بقصر ما يوجب ويرحمه عليه وما لا يرحم عليه وما لا يوجب عليه
ثم يضرب الرمح على ما يوجب ضربه عليه خاصة فهذا صحيح جائز ايضا لماعده (اوقال)
ايسح (على المراجعة بين) بفتحات مثقالا الباقي ما يرحم به وهو غمنا واجرة باله عين فاقته
وما لا يرحم به وهو ملازاد القيمة وليس له عين فاقته وما لا يوجب ومثل للمراجعة فقال (كرم
المشترى احد عشر ولم يفصلا) اى المتبايعان حين البيع (ماله ربح) وما لا يرحم به عناصر
الوجه الثالث ان يفسر المؤنة فيقول على عن عائته رأس مالها كذا وزادها فى الجمل كذا وفى
الصغير والقصاة كذا وفى الشد والى كذا وما بها على المراجعة العشرة احد عشر او للعشرة
احد عشر ولم يشهد الا لشرط ما يوضع الرمح عليه مما لا يوضع وما لا يوجب على ما لا يوجب فى الفتن
والمذهب جواز هذا وفرض الرمح على ما يوجب واسقاط ما لا يوجب فى الفتن ولما كان قوله
العشرة احد عشر يحتمل عدم المراد بين المراد وشايطه فقال (وزيد) بكسر الزاى نائب فاعله
(عشر الاصل) اى الفتن الذى اشترى به الساعية وما له عين فاقته اى اذا قال ربح العشرة
احد عشر فغناه انه يناد على ماله ربح عشرة فاذا كان الاصل مائة زيد عليه عشرة وان كان
مائة وعشرين زيد عليه اثنا عشر وليس معناه ان يناد على العشرة احد عشر فاذا كان الاصل
عشرة يصير احد وعشرين وشبهه فى زيادة عشر الاصل فى الجملة لانه فى المشبهة يزداد وفى
المشبهة ينقص فقال (الوضعية) اى الحظيرة من الاصل ان شرطت فهي (كذلك) اى ربح
العشرة احد عشر مثقالا انه يناد على الاصل عشرة ولا يكن يسقط واحد من المجموع فاذا قال
وضعية العشرة احد عشر فغناه انه يناد على العشرة عشر هاوا احد عشر واحد عشر ويسقط
منها واحد فهو يرحس احد عشر يقرأ وهو اقل من العشر الذى هو واحد من عشرة وان قال
بوضعية العشرة عشرون وضع نصف الاصل وثلاثون وضع ثلثه واربعون ثلثه اربعة
وضابطها ان زادت على الاصل ان يميز الاصل اجزاء بعدد الوضعية وينسب مالها عدد
الوضعية على الاصل الى عدد الوضعية ومثل ثلث النسبة يحط من المشتري من ثلث الاجزاء
وان ساويه او نقصت عنه فضابطها ان تضعها الله ونسبها للوضعية لمجموعها ومثل ثلث
النسبة يحط من الاصل فان قال وضعية العشرة عشرة فزد على الاصل مثله والنسب الوضعية
لمجموعها يكثر نقصا فاضط نصف الاصل وان قال وضعية العشرة خمسة فزد خمسة على عشرة

وانسب

اى الاصل والوضعية صلة تنسب

(قوله جعلها) أي الوضبة (قوله لها) أي الوضبة (قوله لأمها) أي الوضبة (قوله لم يزل) أي ما يجب وبوجه ما يجب
 وأيضاً (قوله لأمها) أي المتبايعين الخطة لأمه (قوله أم المشرقي) عطف على ضمير الأمين (قوله لأمها) أي
 مفعول جعل (قوله لهم) ضم فكون فكسر (قوله ذلك) أي الثمن (قوله على) إشداً لتمامه (قوله بين) بكسر الباء عطف على ظاهر
 (قوله لأمها) ضم الفاعل المراء (قوله من الثمن) مان ما له مضرب (ضم الباء ٧١٥) وخبر إمام (قوله وهو) أي القصاد

والسبب خمسة للجمع مع تكن ثلثا قاطعتا الأصل ابن عبد السلام والأقرب جامع على ما فيه من ماعرفا لأنها ساقطة عرقية لانو في النائي والعرف عندنا في وضعة العشرة خمسة ونحوها تسعيا العشرة خمسة بسط النصف (لا) تضع المراجعة ان (ايهم) في اجمل البائع ولم بين ما يربح له وما لا يربح له ولا كون الربح على الجسح (كم قوله) قامت السلعة (بكذا) أي اتت مثلا أو غنتها كذا ولم يفصل وباع مراجعة العشرة أحد عشر لهما والمشتري الثمن بمحض الوجه الرابع ان يربح ذلك ويجمعه جلة فيقول قامت على كذا أو غنتها كذا وباع مراجعة للعشر تدبره فهذا بين القاصد على اصولهم لانه لا يدري ما يربح له من الثمن وما لا يربح وما يضرب الربح وما لا يضرب وهو جمل بالثمن منهما جامعان على البائع فالمشتري جامع له به وهذا صور من صور البيع القاسدة وهو عسلى ظاهر المدونة (أو) قال البائع المراجعة (قامت) السلعة (بشدها وطيا بكذا) كاتمة (ولم يفصل) غنها وماه عن قائمة وما لا عينه قائمة وما لا يربح وباعها يربح العشرة أحد عشر مثلا بمحض الوجه الخامس ان يربح ذلك ويجمعه جلة فيقول قامت فيها السلعة بعد تسعيا ما يقول قامت على جملة بشدها وطيا وجامعا اوصافه أو يفسر هاتين العشرتين فيقول أو لا يفسر المراجعة فيقول قامت على أيضا قاسدة لا نهات: بل جعل الثمن ويضخ قائمة أو ابقى وغيره اه كلام غ البناي لكن لا ينبغي في كلام المصنف على القاصد وان صرح به ابن رشد وبعض وقفه عن ابن اسحق وغيره وقال انه ظاهر المدونة ذكره التاويلين وهما لا يجريان على صحة البيع ولذا ذكر في التوضيح كلام ابن رشد قال بعد موضع ابن بشير على ان البيع لا يشهد بعدم الثمين اه ولذا كرر ابن حرفة التاويلين قال بالصفة ابن رشد ان الصواب في دفع هذا البيع جعل المشتري الثمن اه جعل قول ابن رشد مخالفا لهما طق وفي هذا قول ابن قول مجب بضم الفسخ على انه غش واعتراضه على المصنف غير ظاهر ولا سلف له فيه (وهل هو) أي الاجام (كتب) أي حكمه حكم الكذب يربادق في الثمن لزيادة فيه ما لا يجب فيه وجعل الربح على ما لا يربح له وباني حكم الكذب في قول المصنف وان كتب ان المشتري ان سلمه وجهه من هذا تأويل ابن عبد الحلق وابن لياة وقامه حصون وابن عبدوس ومال اليه ابن عمران (أو) هو (غش) أي حكمه حكم الغش وعلى هذا فالحكم هذه البسطة ما يجب ان ساقطه أو اس المثل سابق قامت السلعة امل ولا يتطرق فيها هكذا في التوضيح وفي عن عياض وهذا تأويل ابن عمران على الكتاب والسهمال التولسي والبليسي وابن عمر بنوا انكر ما بن لياة ولكن ظاهر المذهب وتفسير المشتري مع القدم ونصها وان ضرب الربح على الجوهة لم يربح ذلك وقد كان المتاع يتغير سوقا ومن حسب ذلك

تصویر کذب (قوله زانده) ای البایع (قوله فیه) ای الفخر (قوله وحل الریح علی ملایر یحله) صنف علی زیاده (قوله وحده) ای
کون الایهام کذا: (قوله وصل هذا) ای کون الایهام غشا (قوله فانه) ای الشان (قوله وسط) بضم الباء وفتح الصاد (قوله
ولا یستقر بضم الباء وفتح الفاء (قوله وحده) ای کون الایهام غشا (قوله الکتاب) ای المصنوع (قوله وایله) ای کونه غشاصه
بال (قوله یانکون) ای غشا (قوله ولیمین) ای یصل

(قوله يكال) لعن عرض (قوله من عين او عرض) بيان خلافه (قوله رد) بضم الراء (قوله له) أى المتابع (قوله والا) أى وان لم يكن خيرا له (قوله الاول) أى ما عقد عليه (قوله وبالثاني) أى ما تقدم (قوله وأقصروا) أى لزوم سبيله (قوله وتناول) بفتح تاء متغلا أى حمل (قوله عليه) أى لزوم سبيله سواء كان بالاول أو بالثاني صله (قوله الاول) أى قاعدة ابن القيم (قوله يستقر) يكال أو وزن ونقد خلافه من عين او عرض وباع ولم يرد إلا أن يتسلل المتابع ببيعته وان غابت السلعة بغير سوق أو يد أو وجوه من الوجوه ضرب المشتري الربح على ما تقدمه البائع على الجزء الذى ارجمه فى كل مكبل أو موزون ان كان خيرا له والا فله العقد ليعاقد البيع به افاده الحلق (قوله مطلقا) فانه على غير قول مالك رضى الله تعالى عنه البناء الاطلاق هو ظاهر المدونة من معرفة بعض من تقدم فيها به عن طريق لزوم بيان فى بيعه بالاول أو بالثاني وأقصروا على بيعه بالاول قولان لظاهرهما مع الواضحة ونص المرازقون تأويل فصل عليه المدونة والواضحة اه أبو الحسن ابن رشد لم يحكم ابن القاسم فى هذه المسئلة بحكم الكذب ولا يحكم الفاضل والصواب على أنه فى مسئلة الكذب ان يتطرق الى ما تقدمه فان كانت قيمته مثل ما تقدمه على أو أكثر فلا كلام للمشتري لان ما ابتاع به خيرا له وان كانت أقل وأبى البائع ان يضرب به الربح على ما تقدمه رد الى قيمة سلعة ما تزعمى ما أخذها به وما لم تقص من قيمة ما تقدمه البائع فلا يتقص هذا على أصله فى الكذب وما على ما فى الكتاب فبما اشكال على أصولهم اه (ووجب بيان (الاجل) الثمن الذى دفعه للبائع بمده ان اشترطه فى الشراء لان لمصلحة من الثمن بل (وان اشترى) على شرط (النقد) أى تعجيل الثمن ثم تراعى على تأجيله لان اللاحق العقد كالأول فيه ولان الرضا بالاجل بعد البيع دليل على زيادة الثمن فيها من ابتاع سلعة الى أجل فليمنه فان لم يمينه فالبيع مردود فان قبلها المتابع بالثمن الى الاجل فلا خسر فيه ولا أحب له ذلك الان تفرقت فآخذ البائع قيمته يوم قبضه المتابع ولا يضرب به الربح على القيمة فان كانت القيمة أكثر مما عليه فلا فائدة الا ذلك أى الثمن مهلا اه واختلف الشيوخ فى قوله فالبيع مردود فقبل أراد اذا اختار المشتري الرد وقبل فسخ وان رضى بالنقد وابتعد لانه حتى تخلو وقوله فان قبلها المتابع بالثمن الى الاجل فلا خسر فيه فهو فى كتاب محمد ومعناه انه لا يجوز لانه لما كان رد السلعة أى فاقطع صارا لتأخيرها بالثمن انما اتفق عليه من أجل ترك القسم الذى كان له ان يدفعه فهو من باب السلف الذى يبرر فضاكن وحدها فى سلعة فقبلها البائع لا تردوها أو تأخروا بالثمن الى أجل فان هذا أصغر نفعا فله ابن ونس ونقل أبو الحسن عن ابن بشير انه ان رضى المشتري بتعجيل الثمن صرح البيع كانت السلعة قافة أو فاقطع وان رضى البائع بالتأجيل فان كانت السلعة فلا يصح لوجوب القيمة عليه حاله فان أخره صار فسخ دين فى دين وان حكمت فاقطع فقولان للمتاخرين افاده الحلق (و) وجب بيان (طول زمان) فامة المبيع عند الرغبة التام فى الطرى دون العشق وظاهره تغير سوقها لم يابن عنده أم لا ولا لغيره ان تغير وقها أو تغيرت فى نفسها وأبارت بين والا فلا من عرفة السبق عن ابن حبيب ان طال مكثه فليغير وان لم يزل سوقها فان لم يزل وقت ردى القيمة ولا ينشدد ان طال مكث المبيع عند فلا يصح من بيعه ولا مساومة فغيرين وان لم يزل أسواق لان العيارى الطرى أرغب وأحرص لانه اذا طال مكثه حال من حاله وتغير وقد تشاسون بها لتقل خبر وجها

بضم الحاء المهملة أى يتغير (قوله وفان) أى المبيع (قوله رد) بضم الراء (قوله له) بضم الحاء (قوله المتابع) جمع تاجر (قوله فى الطرى) صله أرغب (قوله لانه) أى المبيع (قوله لئلا) أى يتغير (قوله وتغير) تنصب لخال (قوله بها) أى السلعة التى طالت أعمارها

(قوله فهو) أي ترك البيان (قوله بغير المتباعد) أي بين الرد والتسلك (قوله الفلسفة) بضم الفاء وسكون الهمزة أي الفقه (قوله قديمة) أي طالت فأما ما عده ٧١٨ (قوله ليرى) بضم فسكون (قوله ومنها) أي الفلسفة (قوله ومنه) أي التدليس (قوله أي

ابن عرفة وهو الملقب والمأزوي وابن عمر وابن حارث وغيرهم ثم قال ابن رشد قد جاء من راجعة أو سامية بعد الطول ولين فهو وشهد بغير المتباعد في القسام ودم الأقل من الفتن أو القصة في القنوت عاص من الفلسفة في بيع المساومة أن تكون السلعة قديمة فيدخلها في السوق ليرى أنها طرية بمجاولية ومنها أن يبيع في التركة ما ليس منها وكذا أظهره للمشتري أنها طرية وإن لم يدخلها السوق ومنه ادخال بعض أهل السوق بعض ما يجاوز ثمنه أو يبيع ما هو معدن السوق (و) وجب بيان (تجاوز) التقدير (الرافع) أي العيب بنقص وزن أو وزن أو ما معدن أو سكة أي رضا البائع به وقبوله أياد سواء كان كل الفتن أو بيعه وظاهره كالدونة وابن عرفة اعتد تجاوزاً أم لا فقام من ابتاع سلعة بدرهم فقام آخر بالثمن أو فند وسط عنه ما يشبه حطية البيع أو تجاوز عنه درهمًا أو ثمانية فلا يبيع من راجعة حتى بين ذلك ابن رؤس فان لم يبين تأخير الفتن كان كمن قد عجز عن عقد أصبح فانت فيها القصة وان لم يبين ما حط عنه فان حطه البائع لزمه البيع والأخير فان فانت فالتقصية مالم يتجاوز الفتن الأول وان لم يبين تجاوز الرافع لم يمسك من تقدير ما عقد (و) وجب بيان (هبة) من البائع بعض الفتن للمشتري (اعتدت) بين المتباينين فان لم يبينها فان كانت فاقمة وسط البائع ما وجب من الفتن دون ربحه لزمته فانه مضنون وقال أصبح لانه حتى يحط ربحه أيضا فان فانت لزمته ان حطه بانها فاما فان لم تعدل أكثرها فلا يجب بيانها في المدونة ان ابتاع سلعة بمائة فنقدتها واقتراها ثم وجبت له المائة فله ان يبيع من راجعة وان ابتاع سلعة فوهبها لرجل ثم ثممنها فليس له بيعها من راجعة أو الحسن وكذا لو باعها ثم ردها وقوله في الأولى افتقر البائع بشرط (و) وجب في بيع المراجعة وغيره بيان (انها) أي الساعية غير البلدية المشبهة ببلدية من رغب فيها أكثر (ليست ببلدية) أي مصنوعة بلد البيع وان كانت بلدية مشبهة بغيرها المرغوب فيها أكثر وجب بيان انها بلدية (أو من التركة) بمقتضى أنه عطف على بلدية أي يجب بيان انها ليست من التركة اذا كانت الرغبة في سلعة التركة ولم تكن متوافقة في التسليم من باع فوبه في تركة يتابع فيها الشاب فله بيعها ودها اذا علم وكذلك فيما جلب من رقيق أو حيوان أو خلد به رأس أو دابة وصاح عليه المصالح فليأتمه رده اذا علم بمقتضى عطفه على ليست ببلدية أي يجب بيان انها من التركة اذا كانت منها والنفوس تزدها وتقر من حوائج المستوفى هذا ليس خاصا بالراجعة فان لم يبين ففشل في المشتري (و) ان ابتاع حاملا وولدت عنده أو أربها وجب بيان (ولادتها) عند ما كانت وأغرها ان لم يبيع ولها معها ايل (وان باع ولها معها) لانه لا يقتضي ولادتها عنده وكذا يجب بيان تزويجها ولو طلقت ولم تلد وأشعر وقوله ولدت بان وطء السعد لا يجب بيانها الآن تكون بكر أو اقطنها وقسده في المدونة بالرافعة فان لم يبينه فكذب بلزم المشتري ان حط منه ما يوجب الاقتضاء ور بجه في المقدمات ولادتها عنده عيب وطول أطعامها عندها إلى ولادتها غش وخديعة ونقصها بانتمزج حيوان الولادة كذب في الفتن وقد لا توجد كلها ان قلنا لما قرئتها فان باعها بلا بيان فله ان يقيم ما في هذه العلل الثلاث ما دامت فاقمة فان أسقط البائع عنه الكذب ور بجه فله ان يقيم

رضا البائع به أي الرافع تفسير لتجاوز (قوله وقوله) أي البائع (قوله ايا) الرافع (قوله سواء كان) أي الرافع (قوله تجاوز) أي الرافع (قوله فها) أي المدونة خبر مقدم (قوله ثم آخر) بضم فسكون مثالا (قوله لهما) بضم الحاء المهملة (قوله عنه) أي المتباعد (قوله لذلك) أي التأخر أو الخلف أو التجاوز (قوله لزمه) أي المشتري (قوله والا) أي وان لم يسطر البائع (قوله خبر) أي المتباعد (قوله فان كانت) أي السلعة (قوله من الفتن) بيانها (قوله لزمه) أي السلعة المشتري (قوله فان تعدد) أي الهبة مفهوم اعتدت (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله يبيع من راجعة) أي على المائة (قوله في الأولى) بضم الهاء أي مسئلة هبة بجمع الفتن (قوله لم تكن) أي الساعية (قوله منها) أي التركة (قوله حاملا) رأوى حاتلا وحملت وولدت عنده (قوله لانه) أي يبيع ولها معها (قوله وقسده) أي وجوب بيان الاقتضاء (قوله فان لم يبينه) أي الاقتضاء (قوله فان

باعها بلا بيان) أي مع وجودها كلها (قوله فله) أي المشتري (قوله الثلاث) أي الفتن والعيب والكذب (قوله مادامت) أي الساعية (قوله عنه) أي المتباعد (قوله فله) أي المتباعد (قوله وان فانت) أي السلعة (قوله فان) أي القنوت

(قوله لفظ) أي البائع (قوله عنه) أي المتاع (قوله ارثه) أي العيب (قوله هو) أي قيامه بالفحص (قوله له) أي المتاع (قوله من) قيامه أي المتاع (قوله ادخله) أي المتاع (قوله فعله) أي المتاع (قوله وان كان) ٧١٩ أي الموقوف (قوله فقامه) أي

بالبعب والعش وان قامت فان كان من معونات الرب بالبعب كبيعها هلا كما فان شافام
بالبعب حفظ عنه امره وما سواه من الربح وان شاعرضي البعب وقام بالفش اذ هو اتفق له من
قبله بالكذب اذ علمه في الفش الاقل من البعب والصحيح والقيمة واما في الكذب فعليه الاكثر
من الفتن الصحيح وريحه والقيمة مما لم تردعي الكذب وريحه وان كان حقوا الفش دون الرب
بالبعب كالحقوق وحدوث عيب قليل فقيامه بالفش اتفق له وان كان من العيوب المتوسطة
سافر في ردها وماتت في الحادث واما ما كسها والرجوع بلوش العيب القديم ومنه من
الرجوع بين الرضا والبعب ويقوم بحكم الفش تقدر الى الاقل من قيمتها والى المسعى ابن عرفة وان
اجتمع العيب والفش والكذب مثل شراء بهيمة ولا يملكها فيزوجها وتولد عنه اولاد ثم
يبيعها بكل الفتن دون ردها ولم يبن اناء اولادها فله عيب وطول اقامتها الى ان يولد فتش وما
نقص التزويج والولع من قيمتها ككذب فان تمقت فليس المشتري الا بالرد ولا شيء عليه او سبها
ولا شيء له وليس البائع ان يزنه اياها بغير شيء من غيرها لاجل العيب والفساد وان قامت يبيع
فلا طلب له بالبعب وطلبه بحكم الفش اتفق له من طلب بحكم الكذب فيقرم الاقل من قيمتها
او المسعى وان قامت بغير السوق وانقص يفردها بالبعب او الرضا ويقيم بحكم
الفش فيقرم الاقل من قيمتها او المسعى له ان احسن لمن حكم الكذب وان قامت ببعب عيب
اى متوسط عيب في ثلثة اوجه ردها وما نقصه العيب عنه او اما كسها والرجوع بقتة
البعب ومنه من الربح او برضى بالبعب ويقوم بحكم الفش فيقرم الاقل من قيمتها او المسعى
لانما احسن لمن حكم الكذب فان يردوها ولا يفردها يبلغ حد التفرقة جبرا على جمها في
ملك واحد ويرد البيع وان قامت بقوات عيبها واما يقيم مقامه حتى الرجوع بقتة العيب
ومنه من الربح او الرضا بالبعب وطلب حكم الفش اه قوله وان لم يردوا لولد صغير خارج
للاقسام قبل التفرق بين الرذوعه لان القرض انما يولد عنه وباعها دون ردها (د) ان
اشترى شجرة مثمرة بقرعة مبررة وجدها واغتم على اوصاف نام وجزه واراد بيع كل مرابحة
وجب عليه بان (د) حذرت قرابت) بضم الهمزة وكسر اللوحقة لمدة يوم الشراء (د) بان جز
صوف تم يوم الشراء لان لكل منهما حصص الفتن ومعهم من انما اذا اشترى الاصل وعليه
قرعة غير مبررة او الغتم على اوصاف غير نام وحذرت القرعة بعد طلب او جز الصوف بعد قلمه فلابد
عليه ان يان وان وجب عليه بان طول الزمان وهو كذا في كافي المدونة فان لم يبن جز القرعة
وجز التام فكذب (د) وجب بان (ا) قاله (عشره) اى المبيع مرابحة على الفتن اقل منه
بان اشتراه بمشروفا به بمقتضى عشر ثم قاله فان اراد بيعه مرابحة على ثلثة وعشر وجب بانها
قال في المدونة ومن اتباع سلطة بعض من يذناوا عن افعالها بلاثين ثم قاله متا قليلا بمرابحة الا
على عشر من لان البيع لم يتم حين اقاله اه فان لم يبن فكذب (الام) ان تكون الاقالة
(يزيد) على الفتن اقل منه بان اشتراه بمرابحة ثم باع بمقتضى عشر ثم قاله بعشرين (او
نقص) عنه بان اقاله في المثال باقى عشر فلابد بانها على بيعه مرابحة بعشرين وان ابقى عشر
لا يبيع موقوف قال في المدونة ومن باع سلعة مرابحة ثم اقامها باقل اقالها بمرابحة او اكثر فله بيعها
(قوله بانها) اى الاقالة (قوله لا) اى الاقالة بمرابحة او نقص وذكر كذا كبره

(قوله الآخر) يكسر الخاء المجهية (قوله لانه) أى ابتاعها بأقل أو أكثر (قوله وجعلها) أى المدونة (قوله من غيره) أى من ابتاعها منه (قوله لانه) أى الذى ابتاعها منه (قوله لانه) أى الذى ابتاع (قوله ٧٣٠) لو اشتراها أى السلعة (قوله من) أى من ابتاعها منه (قوله بجعل الثمن) أى الذى ابتاعها

مراجعة على الثمن الآخر لانه مذكور حدث ابن حجر ظاهره ولو ابتاعها من ابتاعها منه وجعلها فضل على ابتاعها من غيره كقول ابن حبيب ونظار كلامه لانه لو اشتراها منه بجعل الثمن فلا يبيع الاعلى الثمن الاول وصرح به النسي وقصده ابن القاسم من اشترى سلعة ثمنها من رجل مراجعة ثم استقلها منه بجعل الثمن فلا يبيع الاعلى الثمن الاول وان استقال باكثر وأقل جازان يبيع على الثاني وقال ابن حبيب لا يبيع الاعلى الاول استقال عنها أو اشتراها باكثر وأقل والاول أحسن فله البيع على الثاني (و) ان اشترى دابة وركبها وكونها منقصة ثم أراد بيعها مراجعة وجب بيان (الركوب) المنقص الدابة التى يريد بيعها مراجعة (و) ان اشترى ثوبا وبسه لباسنة ثم أراد بيعه مراجعة وجب بيان (اللبس) المنقص الثوب الذى أراد بيعه مراجعة فان لم يبين فكذب فيما (و) ان اشترى سلعة فى صفقة واحدة بثمن واحد ثم قسمه عليها وأراد بيع شي منها مراجعة وجب عليه بيان (التوليف) أى قسمة الثمن عليها وان الثمن الذى أراد ان يبيع عليه المراجعة يتوليفه ان كانت السلعة المولف عالما بمختلفة (ولو) كان المولف عليه (متفقا) فى الصفقة كشئتين من ثياب واحدة لانه لا يتحقق فى توليفه ويرضى عن بعضها لاستخدامه والامر بخلافه وأشار بولوا فى قول ابن نافع بعدم وجوب بيان التوليف على المتفق لانه نشان التجارة يدخلون عليه ويصدق المثل فلا يجب بيان التوليف عليه عند بيعه مراجعة حيث اتفقت أبرز أنه فان لم يبين فى صفقة واحدة كذب أو عثر خلاف ونظاره فى ترجيح الثاني وينبغى انه عثر فى المتفق لانه شراء ~~كذلك~~ كذب فى المختلف لاحتمال خطئه واستغنى من المبالغ عليه فقط فقال (الا) اذا كان المبيع (من سلم) متفقى الجنس والصفقة فلا يجب بيان التوليف عليه لان أحد طرفي الصفقة له علم بالصفقة عليها وانما قصدهما التصف بالصفقة المشترطة ولذا اذا استحق المسلم فيه كاه أو بعضه لا يفسخ السلم ويرجع على قصدهما متفق وقيد فيما عدم وجوب بيان التوليف على المسلم فيه باخذه بمثل الصفقة المشروطة لانه فى منها والى النسي بان لا يكون بعض المأخوذ أجود مما فى الذمة ولو اشترى اثنان سلعة مقومة واقساما فلا يبيع أحدهما مراجعة الا مينا ان لم تكن من سلم متفق ومن اشترى دابة واستغله ثم أراد بيعه مراجعة (لا) يجب عليه بيان أخذ (غلة ربيع) بفتح الراء وسكون الواو حصة من منزل معد للسكر به ومثله الارض والشجر والبنية غير الربيع والحيوان قال فيها ومن ابتاع حواطب أو حبوا أو رصاصا غلها وحلب الغنم فليس عليه ان يبين ذلك فى المراجعة لان الغلة بالضمعان أو الحسن اكثر قوله لان الغلة بالضمعان وهذا ليس مما يعمل به كونه لا يبين النسي فى الغل اذا كانت غلته اكثر من ثمنه فكانت له ولا يجب الثقة وان كانت الثقة أكثر حجب الفضل وان اتفق ثمنها مراجعة قبل ان يقتل حسبها الثقة التى اتفق فى قسمها وعلاجهام ام يسهل ان كلامها يقتضى ان باع المراجعة يسهل بالغلة ويجب الثقة فى الثمن مطلقا وقصدها ان تغفل كائن للذمي اه الواو فى الصواب تصحيد عدم وجوب البيان بعدم حدوث ما يؤثر نقصا فى المبيع وما يختلف الاجراض به وشبهه فى عدم وجوب البيان فقال (كذلك) كميل شرته) سلعة ابتاع بعضها أولا ثم اشترى بالقياس بشرى كذا فيها ثم أراد بيعها مراجعة فلا يجب

مراجعة على ثمنها الذى اشتراها به أولا (قوله والاول) أى قول ابن القاسم (قوله على الثاني) أى الزائد على غن المراجعة والتناقص عنه (قوله فيما) أى الدابة والثوب (قوله ثم قسمه) أى الثمن (قوله عليها) أى السلع (قوله لانه قد خصنى فى توليفه) على وجوب سبيله مع اتفاقها (قوله لاستخدامه) أى البعض (قوله لانه) لانه زاد فى ثمنه (قوله عليه) أى التوليف (قوله بهذا) أى التوليف (قوله لانه) فى نقطة مصلية يصرح (قوله الثاني) أى من (قوله لانه) أى تركة البيان (قوله المبالغ أى المتفق (قوله عليه) أى المتفق من سلم (قوله وقد) بقصص متفلا (قوله فيها) أى المدونة (قوله باخذه) أى المسلم فيه (قوله قد) (قوله والنسي) أى وقيد النسي (قوله فلا يبيع أحدهما) أى ما خصه بالقسمة (قوله ان لم تكن) أى السلع (قوله فيما) أى المدونة (قوله وهذا) أى كون الغلة بالضمعان (قوله كانت) أى الغلة (قوله لانه) أى بائع المراجعة (قوله وسقطها) أى المدونة (قوله لانه) أى يسهل الواو مصله ابتاع

عليه ما ن ذلك المسمى اذا لم يرد في شراء الباقي لدفع ضرر الشركة والاوجب بانه ابن رشد
لا يجوز ان اشترى سلعة جاهل ان يبيع نصفها مما ارجو نصف غيرها حتى يبين وان اشترى نصف
سلعة في صفقة ثم اشترى نصفها الثاني في صفقة اخرى يجهل بطلانها ولا يبين واخرج من عدم
وجوب البيان فقال (لا) ينتق وجوب بيان تكميل الشراء (ان واث) البائع (بعضه) أي
المبيع واشترى بانه يباع البعض الذي اشتراه ارجو نصف عليه ان يبين انه واث بانه (وهل)
وجوب البيان (ان تقدم الارث) على الشراء لانه يرد في الباقي لم يكمله ما واث به فانه
تقدم الشراء فلا يجب البيان فانه القابض (أو) وجوب البيان ثابت (مطلقا) عن التقيد
بتقدم الارث فيجب ولو تقدم الشراء لانه قدر يرد في البعض لترتبه ارث بانه فانه لو بكر بن
عبد الرحمن في الجواب (تأويلان) في فهم قوله وان واث نصف سلعة ثم ابتاع نصفها لانيبيع
حتى يبين لانه اذا لم يبين دخل في ذلك ما ابتاع وما واث واذا يبين فاما يقع البيع على ما ابتاع
ابن واث فان يبيع لم يبين حتى قامت فليس نصفه مسترى فيبقى نصف النبي ونصف الربح
ونصفه ما واث فيه الاقل من القيمة او ما يقع ضمن النبي والربح وان كانت قاطعة فله مسترى
ردا لجميع والتقليد به وعلم مما تقدم ان المبيع من ارجو النصف المبتاع لان النصف
الموثر لا يباع من ارجو لانه لا يضمن له فانه تمت البناء في موضوع المسئلة في المدونة فاعلموا
اذا باع النصف المشتري فقط من ارجو وشبهه وقع التأويلان القابض وأي بكر بن عبد الرحمن
ربه شرح وقيد انظر (ان غلط) بالغ الرابطة على نفسه فأكبر (يقص) عن ثمن السلعة
(وصدق) بضم الصاد وكسر الهمزة أي صدقه المشتري منه في غلطه (أو) لم يصدق
(وأتيت) البائع غلطه يبينه أو يظهر بكتابة على السلعة وحلف معها (د) المشتري السلعة
وأخذ نفسه (أو دفع) المشتري البائع (ما بين) انه فيها (ورجعه) اذا كان المبيع فانه (وان قامت)
المبيع منها المشتري بزيادة أو نقص لا يجوز التسوق (خير) بضم الخاء المجهلة وكسر الهمزة
(مشتريه) أي المبيع المرابحة (بين) دفع الثمن (الصحيح ورجعه) للبائع (و) دفع (قيمت) أي
المبيع المقوم ومثل المثل وتعتبر قيمته (يوم يجه) لقيمة العقد وفي الموطن يوم قبضه وعليه دوج
ابن الحاجب (ما لم يتقص) قيمت (عن الغلط ورجعه) فان نقصت عنه لم يضمنه بالغلط ورجعه طلق
أي وما لم يرد على الصحيح ورجعه كافي المدونة فقلبه أن يبينه لكن سبع عبارة ابن الحاجب
البناني لا يختار هذه الزيادة لانه حيث خيرا المشتري فاعلم انه لا يختار الا الاقل (وان كذب)
البائع في اخذ ما للنبي بزيادة ثمان قال حسين وهو الربعون (ثم) البيع (المشتري ان حله) أي
اسقط البائع الكذب أي القدر الذي زاده وهو عشرة في المثال (ورجعه) فان لم يخطه فلا يلزمه
ويحجر بين الفسك والرد (بخلاف) حكم (الغش) ككتابته على المبيع كقرض نفسه ورجعه
بالمراجعة على غيره يعمد ما واث به من ارجو اشتراه وقته طول واتمه عنده فلا يلزم المشتري
ويحجر بين الفسك والرد مع القيام والنس اجمام وجوده مقدومه وجوده مقدوماً ونقدم وجوده
مقدوماً فله لا تنقص قيمته لهما أي تقدم مقدوم الوجود ولا وجوده مقدوم التقدير والاختار
بقوله لا تنقص قيمته الخ عن العيب وذلك انهم يسمون فرقوا في باب المراجعة بين الفسك والعيب
بان ما يكره ولا تنقص القيمة يسمى غشاً كقول قاطعة السلعة وكبرها غير ياديه ومن التركة

ز قوله (والا) أي وان كان
زاد في الباقي لم يدفع ضرر
الشركة (قوله بانه) أي
التكميل (قوله قوله) أي
المدونة (قوله فانت) أي
السلعة (قوله فيه) شبه
مقدم والجهة خير موثر
(قوله من الثمن والربح)
بيان ما (قوله وان كانت)
أي السلعة (قوله وعلم)
بضم العين (قوله أو يظهر)
أي صدقه (قوله ليعلمها) أي
الكتابة (قوله فليطه) أي
المصنف (قوله ان يبينه) أي
قد علم زيادة القيمة على
الصحيح ورجعه (قوله لكن
سبع) أي المصنف إشارة
للاعتدأ وعتبه (قوله لانه)
أي الشأن (قوله بزيادة)
تصوره لكتبه (قوله فان لم
يخطه الخ) مفهوم ان حله
(قوله ويحجر) أي المشتري
(قوله فلا يلزم) أي المبيع
(قوله ويحجر) أي المشتري
(قوله لم القيام) صلة غير
(قوله أو فقد) حلف على
وجود (قوله بان ما يكره
الخ) صلة ترقوا

(قوله من ذلك) أي تقدم ما يقصد وجوده أو وجود ما يقصد فقده (قوله من بيع المساومة الخ) بيان غيرها (قوله في أن المشتري عظم) صله كلف التمسك (قوله انهل) أي اشبعه العيب الذي لم يدلس به (قوله لكن تبع) أي المصنف الخ إشارة إلى الاحتذاعته (قوله الآن ان ردت الخ) استدراك إلى الاستدراك رفع ايهامه رفع المؤاخذه عن المصنف (قوله من يادنى الفش) سورة الكذب (قوله أو الفش) عطف على الكذب (قوله قبل قبض المشتري) صله حلال (قوله فضعفنا) أي السلعة (قوله من البائع) أي في المراجعة وفي غيرها من المشتري (قوله فيها) أي الدوية (قوله لشبه المراجعة البيع القاسد) أي الذي لا يتقبل شمله لشبهه بالإقبضه إشارة للفرق بين المراجعة وغيرها (فصل في بيان ما يتناوله البيع الخ) (قوله وحكم) عطف على ما (قوله وشراء) عطف على بيع ٧٢٢ (قوله امرية) بفتح العين المهمة وكسر الراء وشدة المتناقض أي الفترة الموهوبة وهي على أصلها (قوله بخرهما) وما تنقص القيمة يعنى عيا كالعيوب التقصمة والمراد يكون القيمة لا تنقص للفش وعدم نقصها باعتبار ذات المبيع فقط بقطع النظر عن ذلك بخلاف العيب فان ذات المبيع نالعة غالباً فله طلق (وان قامت) السلعة تمام أو نقص أو سوء أو سوق (في الفش) يلزم المشتري (أقول) أمر من (الفرق) الذي يعتد به (والقيمة) يوم قبضها ولا يضر بغيره على ما لا يقل (وفي الكذب) ضم انهاء المراجعة وكسر التسمية مشددة الباقع (بين) أخذ (الصحيح) ووجهه (وقمها) أي السلعة (حالم تزد) قمها (على الكذب ووجهه) فان زادت عليه ووجهه فبذلك المشتري الكذب ووجهه فمما رضاء البائع وجعل ضمير خبره للدائع هو الذي في أن الحاجب والشرح وح يدل عليه قوله ما لم تزد على الكذب ووجهه اذ لو كان الخياط للمشتري لم يكن له اذ التقيد مع اذله دفعها ولو زادت على الكذب ووجهه لانه دفعها باختياره ولانه لا يختار الا الاقل (ومدلس) بيع (المراجعة) أي المدلس فيما (كم المدلس في بيع) غيرها (أي المراجعة من بيع المساومة والزيادة والاستئمان في أن المشتري يغير بين الرد ولا شيء عليه والفش ولا شيء له الآن بدخل عنده سب طلق لو قال وعيب المراجعة كغيرها كان اشمل لكن تبع عبارة ان ردت الآن ان ابن رشد في آثار كلامه يميل على العموم لخفاء كلامه حسناً الظهور في أن ابن رشد يفتقر المراجعة من غيرها في حال ذلك السلعة في الكذب بزيادة في الفرق يرد أو الفش قبل قبض المشتري فضعفنا من البائع كما قال فيما شبه المراجعة البيع القاسد واقفه سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) في بيان ما يتناوله البيع وما لا يتناوله وحكم بيع الفرو وشراء العربية بخرهما والخاتمة ابن عاشر لم يخصص في وجه مناسبة بعضها البعض كما لم يظهر في وجه مناسبة هذا الفصل لمقتضى س وحب وجه مناسبة ما قبله أن المراجعة زيادة في الفرق تان ونقص منه أخرى والتناول زيادة في الفرق ونقص منه ووجه مناسبة الأربعة المجموعه فيه أن ما يتناول أولا الفرق ومناسبة لبيعها ظاهر كشراء العربية والخاتمة لتعلق الجميع بالفرق (تناول) تناولا شرعيا بربان الفرقية (البناو الشجر) أي العقد عليها كما كان أوزنها ووصفها قال ابن عرفة أوجه أو صدقة قاله د أو قصداً قاله ع (الأرض) التي بها البناء والشجر قاله س وتوت وخضر ومقتضاه عدم تناوله ما حوهمها واستظهر د تناوله ويؤيده قول الأخيرة

العربة والخاتمة (قوله في) أي هذا الفصل (قوله يتناول) يضم الباء (قوله أولا) يسكون الواو (قوله يتناول) الغير اسم (قوله ومناسبة) أي الفرق (قوله لبيعها) أي الفرق (قوله كشراء العربية) تشبيه في ظهورها المناسبة (قوله لتعلق) أي البيع والشراء (قوله الخاتمة) البناء على ظاهر (قوله لربان الخ) على تناوله (قوله في) أي التناول حله بيان (قوله عليها) أي البناء والشجر (قوله لبيعها) خبر كان (قوله كان) أي المقد (قوله أوجه) عطف على بيعا (قوله وقصداً) عطف على بيعا (قوله خضر) يفتح الخاء كسر الضاد المحسنة والذي سمعت من فم الشيخ بكسر فيكون (قوله ومقتضاه) أي قوله لم التي بها البناء والشجر (قوله تناوله) أي البناء والشجر (قوله لبيعها) أي الفرق (قوله تناوله) أي الفرق (قوله ويؤيده) أي تناوله لم يحرم

(قوله اذ لم يكن شرط الخ) شرطا في تناول البائع للتبرع بالارض وتناول الارض اليه والتبرع (قوله خلافه) أى التنازل
 (قوله فيما ح) أى تنازل البائع بالتبرع بالارض وتناول الارض بالبائع بالتبرع (قوله فيها) أى الارض (قوله فلا يلزم) بفتح
 الهمزة الخ تبرع على وثائق الارض البذل (قوة تقيده) أى البذل (قوة فيها) أى الارض (قوله هذا) أى عدم
 : اول الارض المدفون فيها (قوة انه) أى الشان ان يذهب ابن القاسم بحذف من (قوله جب) بضم الجيم وبشدة
 الموحدة (قوة وهو) أى المدفون فى الارض المبعة (قوله ادعاء) أى البائع المدفون بالارض (قوله واسببه) أى المدفون
 (قوله ان يكون) أى المدفون (قوله) أى البائع (قوله والا) أى وان لم يشه ٧٢٣ كون المدفون للبائع أو لم يدعه البائع

الأقل (قوله في تشابه) أي المؤبر (قوله لشجر) فاعل تناول (قوله استنقذ) أي الأغل المؤبر (قوله نعمتم) أي المدونة (قوله جوانه) أي استثناء القليل المؤبر (قوله على الله) أي المستحق (قوله وان تناقنا) أي المتبايعان بشجر آخر (قوله وضه) أي المؤبر (قوله لاه) أي شرط تناول بعضه (قوله وإذا) أي التطلع بقصد بيع التبر قبل وصوله عليه يميز (قوله فلا يتناوله) أي مال العبد (قوله سواء اشتربه) أي المتنازع مال العبد (قوله ويكفي) أي (قوله يده) أي العبد (قوله اشتراطه) أي مال العبد (قوله لم يتنازع) منه اشتراط (قوله مقيد) خبر جواز (قوله يكتفي) أي مال العبد (قوله) أي المتنازع (قوله فنه) أي العبد

(قوله فان أجم) أي المتابع (قوله في اشتراطه) أي مال العبد (قوله لم بين الخ) تفسير لا هم (قوله هو) أي مال العبد (قوله له)
 أي المتابع (قوله يه) أي العبد (قوله بعضه) أي مال العبد (قوله كيعض صبر الخ) أي يجهوا واستثنوا بعضها تشبيهه في المنع
 (قوله يجوز) أي اشتراط بعض مال العبد (قوله له) أي العبد (قوله هو) أي مال (قوله بدراهم) صله اشترى (قوله نقدا) أي
 خافه حل من دراهم على جواز (قوله فذلك) أي الشراء للعبد المستثنى منه ماله (قوله ان يستثنى) أي بشرط (قوله ماله) أي العبد
 (قوله ولو عينا) أي ولو كان الثمن عينا (قوله والثن عين) حال (قوله ولو لاجل) أي ولو كانت العين لاجل (قوله لانه) أي المال
 (قوله وهو) أي الجواز (قوله بين) بكسر الشين مشقة أي يظهر (قوله لنفسه) أي المشتري (قوله يه) أي مال العبد (قوله يه)
 أي الثمن (قوله منه) أي كلام ابن رشد ٧٤٤ (قوله انه) أي الثامن (قوله على انه) المال (قوله الايهام) أي سكوت المشتري عن

بيع ماله وقيل لا بشرط هذا فان أجم في اشتراطه ولم بين هل هو له أو للعبد فمن يه عند
 ابن أبي زيد فلا يجوز اشتراط بعضه للعبد عند ابن القاسم بعض صبره وبعض زرعه وبعض
 حليته وسفوفه قال أشهب يجوز ونص المدونة ومن اشترى عبدا واستثنى ماله وهو ذو ثياب ودرهم
 ودين وعروض ورفيق بدراهم نقدا أو إلى أجل فذلك جائز أبو الحسن ابن نويس يجوز لمشتري
 العبد ان يستثنى ماله ولو عينا وماله والثن عين ولو لاجل لانه للعبد لا للمتابع وهو بين من قول
 مالك في الوطأ وقال ابن رشد ولو اشتراط مشتري العبد ماله لنفسه لا للعبد فلا يجوز ان يشترطه الا
 بما يجوز يه به اهـ ويؤخذ منه انه يجعل على انه للعبد عند الايهام ابن رشد اذا باع ماله في
 العبد من شركه فلا خلاف في جواز بيعه استثنى البائع ماله أو لم يستثنه وبقي نصفه لبائعه
 فكانت للمقاسمة له فانه مضمون وأما اذا باع من غير شركه ولم يستثن المتابع ماله قبل فسد
 البيع وهو قول مالك في حقه تعالى عنه في هذا الزاوية وفي جماع أشهب من كتاب الشركة
 وقيل يفسد الآن برضي البائع أن يسلم ماله للمتابع وهو دليل ما في جماع عيسى من كتاب المفق
 ومنه في رسم كتب من جماع ابن القاسم اهـ ونقل أبو الحسن وابن زديع عن بعض حراذيع
 بعضه الرقيق وله مال فان ماله يبق يده لا يشرعه بائع ولا مشترقه في منه على نفسه يوم حر يته فان
 مات أخذ ماله مالك بعضه وعطف على المشبه في عدم المحول مشها آخره فقال (و) (ك) خاتمة
 بكسر الخاء المجهة وسكون اللام وبالفاء أي ما يضاف بعد ب (التفصيل) بالفاء واحمال الصاد
 أي التي قصول ويجز من الزرع فلا يتناول العقد عليه خلفه فليس اشترطه الا الحرفة الاولى التي
 وقع العقد عليها لا بشرط من مشترطه بشرط كونها مأمونة بأن كانت بارض من يفسر مطر
 واشترط جميعها وعدم اشتراط بقاء الاصل حتى يجب لانه حينئذ لا خلفه لانه سيعطى
 قبل وجوده وعدم اشتراط بقاء الخلقة الى أن تعقب وأن يبلغ الاصل حد الانتفاع وان
 اشترى الخلقة بعشرة أو مائها اشترط في جميع الشروط المتقدمة قاله البناي (وان ابر) يضم
 الهمز وكسر الموحدة مشددة (النصف) أو ما قريب منه من الثمن قولم يز برضاها الآخر

كون مال العبد المشتري
 للعبد وللمشتري (قوله اذا
 باع) أي أحد الشريكين
 في عبد (قوله من شركه)
 أي له (قوله استثنى) أي
 اشترط (قوله نصفه) أي
 مال العبد (قوله ذلك) أي
 بيع ماله في العبد لشركه
 (قوله مقاسمة) أي شركه
 (قوله وأما اذا باع) أي
 أحد الشريكين في العبد
 ماله فيه (قوله ماله) أي العبد
 (قوله يفسد البيع) أي
 ولو رضى البائع أن يسلم ماله
 للمتابع دليل مقابلة باي
 (قوله وفي جماع أشهب)
 عطف على هذه الرواية
 (قوله من كتاب الشركة)
 بيان لجماع أشهب (قوله
 وهو) أي الفساد الآن
 يسلم الخ (قوله ليسل) أي
 مدلول (قوله من كتاب

العتق) بيان لجماع عيسى (قوله ومنه) أي ما في جماع عيسى (قوله ونقله) أي كلام ابن رشد (قوله
 (المكمل)
 وله مال حال (قوله فان ماله) أي البعض (قوله لا يشرعه) أي مال المعسر (قوله يتيق) أي البعض (قوله منه) أي ماله (قوله
 فان مات) أي البعض (قوله أخذ) أي مال البعض (قوله ويجز) عطف تفسير (قوله من الزرع) بيان التفصيل (قوله عليه) أي
 التفصيل (قوله لاشترطه) أي التفصيل (قوله الاولى) يضم الهمز (قوله لا بشرط من مشترطه) أي التفصيل لخلفه فلهي له (قوله
 كونها) أي الخلقة (قوله واشترط جميعها) أي الخلقة عطف على كونها (قوله وعدم) عطف على كونها (قوله لانه) أي الاصل
 (قوله حينئذ) أي حين اشتراط نصيبه (قوله ولانه) أي اشتراط بقاء الاصل حتى يجب (قوله وان يبلغ الاصل الخ) عطف على
 كونها (قوله لا بشرط) يضم التاء وكسر الراء (قوله فيه) أي شراء الخلقة (قوله منه) أي النصف

(قوله من القرض) بان النصف (قوله فيها) أي الدار (قوله كذلك) أي الباب في التركيب (قوله لو سوار) بفتح السين جمع سارية أي أعمدة (قوله خارجة) أي غير التاب (قوله بعده) أي باب الدار (قوله به) أي الهدم (قوله بعده) أي الباب (قوله على البائع) خبر بناء (قوله إذا كان) أي الباب (قوله به) أي الباب بعده بناء (قوله بعده) أي الباب بعده (قوله والأي وان كان يبق به بعده بناء عيب منقص له (قوله اسطه) أي البائع (قوله بقائه) أي البائع (قوله فان أي) أي المتاع دفع فسخ المتاع (قوله فان أي) أي البائع أن يدفع فسخ العيب (قوله تركا) بضم فكسر ٢٢٥ أي المتبايعان (قوله ان عمله) أي

المتع الذي لا يصح من الباب الا به (قوله لزمه) أي المتاع (قوله خارجة) أي المتاع (قوله والأي وان لم يعل به (قوله غش) بفتح النون مثق خصن يلاون لاضاقته (قوله انما بهما) أي القرنين من النفسين (قوله لا يقطعهما) أي النفسين (قوله فانها) أي النفسين (قوله فيهما) أي النفسين لعل الظاهر ان نفس الشجرة يقطعهما (قوله انه) أي الثاني (قوله بزيلاهما) أي الضررين (قوله وان اختلفا) أي الضرران (قوله حدث) بضم الحاء المهملة وشد الدال (قوله دخلت) أي الشجرة (قوله بعده) أي دخولها (قوله وان وقع) أي في المسح (قوله وان تقدم) أي العمود (قوله على القضا) بفتح القاء (قوله أي البائع غيرها) أي الدار والمطوت حال (قوله فيهما) أي غيرها (قوله

(فكل) من النصف المؤبر وان نصف غير المؤبر (حكمه) فالأمر بالبائع ما لم يشترطه المتاع وغيره للمبتاع وهذا إذا كان المؤبر في تخللات وغيره في فخلات أخرى فان كانا شاملا فنقول التركة للبائع أو غير البائع في تسليم جميع الثروة للمبتاع وفي فسخ البيع أو البيع مقسوخ أربعة أقوال وقال ابن المطار لا يجوز البيع إلا بعد وضاحدهما بتسليم الجميع لا آخر (ولكنهما) أي لكل من المتبايعين إذا كان الأصل لاحدهما والمقرر الآخر أو منهما (السبق) أي وقت هذا الفسخ (قوله ما لم يشتر) أي (الآخر) أي البائع (و) تناوات (الدار) أي العقد على الشيء (الثابت) ثم ما قبله حين العقد على الغير وان كان شأنه الثبوت (كباب) مر كفي عمله (ورف) كذلك لا تخالوج ولا به بالتركيب بدار جليدية كبقيد ابن عرفة ولا ما تقتل كدلو يكرتوضر وزاب معد لاصلاحها ويخر وشب وسوار أو زابو ويجدون فان لم يكن آخره من بابه الأيمه فقال ابن عبد الحكم لا يقضى على المتاع به وبكسر البائع جردوه بضم حوائه وقال أبو عمران الاستحسان دهمه وبنائه على البائع إذا كان لا يبق به عيب منقصر أقيمة الدار بعده بناءه والاولى للمتاع أعطه قيمة مائة فان أبي قيل البائع اهدم وان واهط قيمة العيب فان أبي ترك حتى يصطفا أو قال ابن عبد الرحمن ان عمله المتاع حال العقد من امر آخره والأقان كان الهدم يسيرا فله البائع واصطه قال بعضهم جواب أبي عمران أكمل وأين ولاين أبي زمين في نورادخل قرنيه بين غش في شجرة وتعداخر اجهما لا يقطعهما فانما بقطعها وان يؤدى رب التور قيمتها وقد تقرأه إذا جقع ضرران وتساو باقان لم يصطفا بقل الحاكم ما بين يلهما وان اختلفا تركب لختهما وإذا حدث الدار أو الأرض بشجرة ترقية مثلا دخلت في العقد لم يصح بعدهم كشجرة فلان وان وقع حموم وخصوص حكم العموم وان تقدم كعنه جميع أملا كقصر به كذا وهي الدار والمطوت مثلا ولا غيرهما فله للمبتاع أيضا لان ذكر الاختصاص بعد العام مقرون بحكمه لا يخصصه ادشتر الخصص منافاة المحكم في الارشاد بتبع العقار كل ما هو ثابت من امره كالابواب والرفوف والسلام المؤيدة والاختصاص والمنازب لاما هو منقول الا لما تبع البرزلي وقال المشتري البائع اعطاني مقدشرا ثلث دفعه وفائدة إذا طرأ الاستحقاق رجع المشتري على من يسره منهما التا بترك البائع الاول البيع ولفي الاستحقاق الرجوع على غير الغير وكذا في الرد بصيب والعمل اليوم على اخذ القضة وهو المزم

مقرر بآي الاختصاص حال منه (قوله يحكمه) أي العدم (قوله لا يخصصه) أي العام (قوله في الارشاد) خبر مقدم (قوله من امره) أي العقار بيان (قوله لاما هو منقول) مفهوم ما هو ثابت (قوله عقد) بضم العين أي وثيقة (قوله لزمه) أي البائع (قوله دفعه) أي العقد (قوله أي المتاع) (قوله فائدة) أي عقد الشراء (قوله لهما) أي باعته وبيع باعه سان من (قوله له) أي المتاع (قوله التسعة) أي من العقد (قوله المزم) بأحد الحاء أي الاحوط أي خشيته ان يدفع على البائع الثاني انما يعطى غيره بالتوكيل أو التعدي ويؤخذ منه الثمن

(قوله وفي طرارين عات) خبر مقدم (قوله وثانته) أي المالك (قوله ويلزمه) أي البائع (قوله ذلك) أي دفع الوفاق أو نسيها (قوله فان ابى) أي البائع دفع الوفاق ونسيها (قوله جبره) أي البائع (قوله وان لم تظهر) أي الوفاق (قوله مورث) منع فكسرت فكسر أي مورث (قوله ٧٢٦ من موضع كذا) بيان مورث فلان (قوله انه) أي المورث (قوله وعدمه) أي

وفي طرارين عات من ابتاع مسلكا يجب على البائع دفع وثانته التي اشترى بها او نسيها بخطوط البينة التي فيها ويلزمه ذلك فان ابى وظهرت الوفاق جبره الحالك على دفعها ونسيها وان لم تظهر فلم يتناع الخبارين امضا البيع ورده والرجوع بغيره نص عليه ابو محمد لترتيب المهددة واذا كتب المورث اشترى فلان جبره مورث فلان من وضع كذا وهو الخس فظهر انه الرابع لزم البيع فيما يظهر بكن حلف بقضن الحق الذي عليه يوم الجمعة في ثلثه فاذا هو خمس فان لم يقضه الى قروب الخمس حث افاده المصنف (و) تناولت المار (دس) أي آفة الحسن سواء الماسة عرقا طاحونا او مجرد الرسى التي تدور باليد (مبة) مسفلا (بوقا فيها) التي تدور ونظن (و) تناولت المار (سما) بضم السين وفتح الهمزة مثله (مزم) بضم السين وكسر الميم مشددة (وقى) تناولت سلم (غيره) أي المسحر وعصمه (قولان) الاول لابن زبوزين الصفا الثاني لابن عتاب ومعهما اذا كان السلم لا يمنة لرق غير فاقضه ابن عرفة عن السبطي (و) تناول (المسد) أي الرقيق ذكرنا كلنا واتى (ثياب ههته) بفتح الميم على الاصح وسكن الهاء أي الخلع سواء كانت عليه او لا وثياب الزينة لا تدخل الا بشرط او عرف فان لم يكن ثياب ههته فليلزم البائع ان يكسوه ثياب ههته منه وقيل لا يلزمه ابن عرفة سمع ابن القاسم ان بيت الحارثية وعليها حتى وثياب لم يشترطها بائع ولا يتناع فهي البائع وما لا يتزين به فهو لها ابن رشد اذا كان الحق والثياب للبائع لزمه كسوتها ابدا وقيل لا يجب ذلك عليه ان لم يشترطه المتناع فان اشترطه لزمه اه (و) ان شرط البائع عدم دخول ثياب ههته فله (وقى) بضم الضمة وفتح الواو والقاسم فلا يشترط علمها أي ثياب ههته (وهو الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف ونصه فالذي وجبه القياس والنظر في القيد الحارثية على ان يتزع ما علم من الثياب ويبيعها امر ائمان ان يكون جسمه جازا وشروطه معللا لا زملا لا يقول جازا لا يقول اخر ولا خلاف في حق ولا مقيون ولا يغير الحد بالاحرام فوجب ان يبيع ويلزم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلون عند شرطهم وهو قول عيسى وروايته عن ابن القاسم ان الرجل اذا اشترط ان يبيع جارية فعرضه فله ثلث وبعثه القوي بالانكس اه (اولا) (وقى) بشرط علمها فيقبل الشرط ويصح البيع ابن شبر مع اشبه لو اشترط البائع اخذ الجارية عريانة يسل شرطه عليه ان يعطيها ما رواها ابن عفيف وهو الذي جرحه القوي وبه علم ان أهل ليس لقرود لان الخلاف للمتقدمين فالصواب بخلاف لا خلاف الترجيع لكان اقرب الى اصطلاحه واقطاعه وشبه في عدم التوقية بالشرط مستحالة فقال (ك) شرط مشترقا قبل طيه (مشروط كذا) أي غير (لم يطب) حين شرائه على بانه فيصع البيع ولا يفي بالشرط لانه غرر فلا يلزم مفداها بذكره وتجب كانه على مشترط لم يوثق بسبب وسجوا وهو المطلب وهو في ملكه هكذا نقله في منع عن السبطي واعترضه ج ا لتهامة بامر من اعد هاتان الحكم في حقه فساد البيع كايده عليه كلام الغنية والنوادر وابن يونس وابن الحسن وسند

التناول (قوله الاول) أي تناول (قوله والثاني) أي تناول (قوله ومعهما) أي القولين (قوله ثلثه) أي القيد (قوله كانت) أي ثياب الههته (قوله عليه) أي الرقيق وقت بيعه (قوله اولاً) بسكون الواو (قوله وثياب الزينة) مفعول مفهوم (قوله نهى) أي المصلحة والنياب التي هاتيا (قوله البينة) بفتح الموحدة وقوله الحال المجهة أي المعدة للخدمة (قوله غاملا) أنه معمول به (قوله يجوز يلزم) أي شرطه (قوله وهو) أي جواز ويلزمه (قوله ودونه) أي عيسى صحف على قول (قوله وبه) أي الجواز والقرود مسلمة (قوله سمع اشبه) أي مالكا رضي الله تعالى عنهم (قوله وبه) أي ما ذكره علم بضم العين (قوله فالوجه) أي المصنف (قوله على بانه) مسلمة مشروط (قوله لانه) أي الشرط (قوله عاين ك) أي الفتر (قوله في كانه) أي الفتر (قوله بوجوب) أي الزكة (قوله وهو) أي يجب وجوبه

(قوله وهو) أي الفتر (قوله في ملكه) أي المشتري (قوله ههته) أي الصورة (قوله فساد البيع) أي ليجل قدر (قوله وبيع البيع) (قوله وبه) أي فساد البيع (قوله عليه) أي البائع

(قوله لانه) أى الشان (قوله على انه) أى الشان (قوله يشترطها) أى البائع الزكاة (قوله انه) أى شرطها (قوله به) أى
 جواز شرطها على المشتري (قوله فاشترطها) أى الزكاة (قوله عليه) أى المشتري (قوله لانه) أى شرطها على المشتري (قوله ويحيى)
 أى العهد بمقتضى عقد حال (قوله عليه) أى البائع (قوله ان الذى عند المصنف) ٧٢٧ أى صحة البيع والفاء الشرط (قوله

ومن العيب عطف على
 من الاستحقاق (قوله ويحيى)
 أى ما لا عهد فيه (قوله
 بعد العقد) صفة اسقط
 (قوله وقيل ظهوره) أى
 العيب (قوله بعده) أى
 العقد (قوله يقوم) أى
 يقوم (قوله منها) أى المدونة
 (قوله لو ساء مكان) أى
 التلوع بعدم القيام بالعيب
 (قوله فيلغى تصرفه) أى
 الرقيق (قوله وبما يتجوز
 فيه) أى غير الرقيق (قوله
 وهو) أى مالى الموازية
 (قوله منها) أى المدونة (قوله
 بينهما) أى ما يقوم بهما وما
 فى الموازية وصلها (قوله
 أن الاستبراء) أى المواضة
 (قوله وجهه) أى فرق أين
 محذوف (قوله لانه) أى
 الشان صفة توجه (قوله
 أسقطه) أى حقه (قوله
 فيها) أى اسقاطه وأشبه
 تأنيت خبره (قوله من
 الصوب) بيان (قوله فيبعد
 بدو صلاحها) مفعول مشتري
 (قوله وهذا) أى الحكم
 بصفة البيع والفاء الشرط
 (قوله لو ساء) مفعول

وصرح به ابن رشد طالع ح ولم ارمض صرح بصفة البيع وبطلان الشرط الا المصنف ضيع
 والثاني ان الذى فى السبيعة ويختص بها لان حرين مانته الثانية من باع على ان لا زكاة عليه
 قلت وهكذا نقله المواقف عن المتبلى وهو غير مانته المصنف قال ح وهو مشكل لانه
 يقتضى ان البائع هو المشتري لا زكاة على المشتري واشترط البائع الزكاة على المشتري صحيح
 على كل حال لانه ان كان الزرع قد طاب فالزكاة على البائع وقيل من ابن القاسم على انه يجوز
 ان يشترط على المشتري وقد قال ابن رشد انه يجوز للبيع وصرح به وهو واحد وان كان الزرع
 لم يصب فالزكاة على المشتري ولو لم يشترطها البائع فاشترطها عليه صحيح لانه من الشروط التى
 يقتضيها العقد (و) كشرط بائع (ان لا هبة) ثلاث اوسنة فى بيع وقضى وهي معتادة ومحكوم
 به من السلطان فى بيع شرطه ويصح بصفه والذى اختاره الفقيه التوفيقية بالشرط ولا هبة
 عليه وذرح ح فى التزاماته ان الذى عند المصنف قول قوى ايضا وامامه وقتا لسلام وهي
 ضمن المبيع من الاستحقاق فلا يقع اشتراط بعضها سواء كان المبيع رقيقا او غيره ومن
 العيب ولا يقع اشتراط بعضها الا فى الرقيق بشرط عدم علمه وطول اقامته عنده وكلام
 المصنف فى غير ما العهد فيه وهي الاحدى وعشرون مسئلة المتقدمه فلا هبة فيها والشرط
 فيها مؤسكدا لخط فى التزاماته اذا أسقط المشتري حقه من القيام بعيب بعد العقد وقبل
 ظهوره فقال أبو الحسن فى اسقاط المواضة بعده يقوم بها أين تنطوع بعد الترامان لانام
 له عيب يظهر فى المبيع فانه يترتب سواء كان فيما يتجوز فيه البراءة وما لا يتجوز فيه وفى كتاب ابن
 الموزنى فرق بين ما يتجوز فيه البراءة وما لا يتجوز فيه وهو فى الصلح منها أبو محمد صالح الفرق بينهما
 أن الاستبراء يفرع عن وفى الموازية والصلح يفرع عن وجهه الخطأ به اذا أسقطه بوض
 فهي معاوضة مجبوه لان المشتري لم يما يظهر من الصوب واما اذا أسقطه بغير موضع فلا
 محذور فيه (و) كشرط (ان لا مواضة) فى بيع أمثرائه أو وشى أقربا عنها بعدم استبرائها
 من وطئه قبل بيعها فبطل الشرط على الله تعالى ويصح البيع ويقبض مواضعتها (أو) شرط
 أن (لا حاجة) فوض عن مشتري الفرد بعد بدو صلاحها وقبل طيبها فىلغى الشرط ويصح البيع
 ظاهره ولو لم يمانع منه ان يجاب وهذا قول مالك والشافعي الله تعالى عنه فى كتاب ابن الموزنى وسامع ابن
 أقاسم وعليه اقتصر ابن رشد فى البيان والتقدم ما نقل الفقيه وأبو الحسن عن السليمانية
 فساد البيع لزيادة الفرد (أو) شرط البائع شيئا بين مؤجل على مشتريه (ان لم يأت) بشرطه
 (بالقن) المؤجل (لكذا) أى عند اهلاك الشعيان مثلا (فلا يصح) بصرفين التبايعين قبل
 الشرط ويصح البيع ويكون الفرض مؤجلا الى ذلك الاجل الذى يماضى ان مضى ولم يأت
 المشتري بآئين فلا يقع البيع وليس البائع الماطلة المشتري بئنه حال فيها ومن اشترى سلعة
 على انه ان لم يتقدمها الى ثلاثة أيام فموضع آخر الى مشتريه أيام فلا يصح بينهما فلا يبيع على ان

كأن (قوله عليه) أى قول مالك رضى الله تعالى عنه مفسلة (قوله شيئا) مفعول البائع (قوله على مشتريه)
 تنازع فيه شرط مؤجل (قوله فيها) أى المدونة (قوله على انه) أى المشتري (قوله ان لم يتقدم) أى دفع المشتري لبايعها (قوله
 بينهما) أى المتبايعين

(قوله على هذا) أي الشرط (قوله ثالث) أي البيع بشرط أن لم يتقدأ كذا فلا يصح منهما (قوله جاز) أي مضى (قوله وظاهرها) أي المدونة (قوله في الحال) أي حال العقد بلا تأخير للأجل (قوله أمية) بضم فكسر مثله أي غير كاتب (قوله فيوجد) أي الرقيق مسلماً (قوله به) أي الشرط (قوله آل) عدالهمز أي رجع وصاد (قوله به) أي الشرط (قوله محضه) أي البيع (قوله به) أي الشرط (قوله أنه) أي الثاني (قوله فهو) أي تردد في بيع على أي علم التوفيق بشرط عدم شأب المهنة (قوله لما قبل الكفاف) أي وهل دوى ٧٢٨ بشرط علمها وهو الظاهر ولا (قوله سواء كان) أي الفخر (قوله من الشجر)

يعقد على هذا فان نزل ذلك جاز البيع وبطل الشرط ونعم الثمن الذي اشتري به ١٥ أي إلى الأجل عيانه على هذا حاله أكثرهم وظاهرها أن المشتري يصح على نقد الثمن في الحال (أو) شرط (ما) أي شرطاً (لا عرض فيه) للمشترى (ولامالية) أي لا تزيد قيمة البيع بوجوده ولا تنقص بعلمه ككون الرقيق نصراً أو أمياً فيوجد مسلماً أو كاتباً بلغني الشرط وبصح البيع ابن رشد الشرط في البيع على مذهب مالك في حق الله تعالى عنه أو بعضه أقسام قسم يطل به البيع وهو ما آل البيع به إلى الإخلال بشرط من شرط محضه وقسم يطل به البيع مادام المشترط معسكاًه وقسم يجوز البيع به ويلزم الوفا به وهو ما يؤول إلى أن لا يؤول إلى حوام وقسم يجوز البيع به ولا يجوز الوفا به وهو ما يحسب أن سراً ما خفيها لم تقع له حصص من الثمن (ومض) بضم فسكون مثله أي عدم التوفيق بشرط عدم شأب المهنة وهو القول الثاني المشار إليه بقوله أو لا يقرر ق أنه الرابع في جواب هل يولي أو لا (تردد) فهو راجع لما قبل الكفاف (ومض مع غر) يقع المثلة والميم سواء كان لفظ أو غير من الشجر (وهو) أي الفخر كقبحه وشعره وقول وكراث (ها) أي ظهر (صلاحه) جوازاً (أن لا يستتر) الفخر بأكامه ولا يورقه كليل وعنب الخط يعني أنه يجوز بيع الفخر به بدو صلاحه مع أصله أو منفرداً على قطعه أو ببقية بشرط أن لا يستتر في أكامه كليل وعنب فان استترتها كان مجرد بيع أصله وسطعة مجردة عن سبلها أو جزو ولو نجزه عن قشره جوازاً فلا يجوز لأبليس أن لا يجوز أن تنفرد الحنطة في سبلها بالتمراحدون السنبيل وكذلك الجوز والوزر والباق لا يجوز أن يقر في البيع دون قشره على الجزأه مادام فيه وأما شراء السنبيل إذا بيس ولا يتقعه الماء لغاير ذلك الجوز والباق لا ١٥ فسلم منه أنه يمتنع شراء الجوز وهو مجرد عن قشره ولو بعد قطعه جوازاً ويجوز شراءه مع قشره ولو باقياً في خصره إذا بدأ صلاحه وتقدم منه الماء صوان يكتفي رؤيته صوانه (و) مضى مع غر وهو (قوله) أي بدو صلاحه في ثلاث صور بعينه (مع أصله) أي الذي كورن الثمر وهو أصل الثمر والشجر والزرع الأرض مضمع مع الترقيل بدو صلاحه مع قشره وسبع الزرع قبله مع أرضه (أو) بيع أصله من ثمره وأرضه أو (الحق) بضم الهمز وكسر الحاء مع الترقيل بدو صلاحه أو الزرع كذات (أو) بيع الثمر والزرع وحده غير ملحق ببيع أصله قبله (على) شرط (قطعه) أي المذهب وكورن الثمر وهو في السبل أو قريبا منه بحيث لا يزيد ولا ينقل عن طوره إلى طوره آخر فيجوز (أن تنفع) الذي كورن الثمر وهو

لنوع ثمره (قوله أي الذي كورن) تفسير للضمير (قوله من الثمر وهو) بيان الذي كورن (قوله والزرع) ككراهو مطبق على الثمر (قوله الأرض) مطبق على الشجر (قوله قبله) أي بدو صلاحه (قوله ولا يشد الواد) (قوله كذا) أي الفرق كورن بيع قبل بدو صلاحه (قوله قبله) أي بدو صلاحه مع بيع الثمر والزرع وحده (قوله أي الذي كورن) تفسير للضمير (قوله من الثمر وهو) بيان الذي كورن (قوله في الحال) أي حال بيعه قبل قطعه (قوله منه) أي حال بيعه (قوله بحيث لا يزيد) (الخ) لصور بقرتها من قوله المذهب كورن) تفسير للضمير المستتر تقع (قوله من الثمر وهو) بيان الذي كورن

بيان غيره (قوله جوازاً) بيان لنوع بيعه (قوله مع أصله) أي الشجر (قوله أو منفرداً) أي عن أصله (قوله على قطعه) أي جذم أي المنفرد (قوله وأبقتبه) أي المنفرد على أصله الذي قام عليه (قوله أن لا يستتر) أي الفخر (قوله فيها) أي أكامه (قوله جوازاً) أي حال كون بيعه جوازاً (قوله أنه) أي الثمن (قوله تردد) بضم فسكون تقع (قوله في سبلها) حال من الحنطة (قوله بالثمر) أصله تفرد (قوله دون السنبيل) كالتمسبه (قوله ما دام فيه) أي لوماذا فصل منه بدو منه ونظيره مثلاً فيجوز بيعه جوازاً (قوله وأما شراء السنبيل) أي مجموع به وقشره جوازاً (قوله فلي) بضم العين (قوله منه) أي كلام الباشي (قوله أنه) أي الثمن (قوله جوازاً) بيان

(قوله فان لم يتفق مع الخ) مفهوم ان تقع (قوله لانه) أي يجعله قطعه قبل الاستحاج به (قوله وهذا) أي كون المبيع منتقاه
 (قوله وذكره) أي شرط الانتفاع (قوله هذا) أي في الثروات لم يكن خاصا به (قوله حد الضرورة) اضافته للبيان (قوله فمن
 المتبايعين) صفة اضطر (قوله من أهل بلدهما) أي المتبايعين صفة (قوله فلا يصح) أي بيع الثمر أو الزرع قبل بدو صلاحه
 وسدده بغيره لم يخرجه بله على تبعية أو على الإطلاق (قوله وضمان الثمرة) أي السنة ٧٢٩ المسنة وحدها غير ملحق بها

تتبعه (قوله والأيوان
 ثالث (قوله ثلث) أي الثمر
 قوله ان لم يضم العين أي
 قدر الثمر (قوله والأيوان
 وان لم يعل قدر الثمر (قوله
 قبته) أي ما نظر حده الشجرة
 عادة (قوله وهذا) أي كون
 ضلعها من بائعها مادامت
 معلقة على أصلها (قوله في
 شرائها) أي الثمرة (قوله
 مضى) أي سبها (قوله
 قيد) يقتضاه متقلا (قوله
 المنع) أي يمنع بيع الثمر قبل
 بدو صلاحه وسدده بغيره
 يصح أصله بشرط تبقيته
 (قوله يكون الضمان من
 المشتري) صفة قبل (قوله على
 التقيد) أي تفصيل الثمن
 (قوله لانه نأية بيع) أي ان لم
 قبح الثمرة (قوله نأية) أي
 ان أصبحت (قوله قبل بدو
 صلاحها) صفة (قوله) (قوله
 فان دونه) أي أصلها (قوله
 ولم يطلن) يضم الباع
 المله (قوله قبل) أي الان
 (قوله فيما) أي الثمر وأصلها
 (قوله قبل) أي الأبار (قوله
 فان اشترى الأصل بعد الإبراء
 أي ويعد ثرا غرقه على
 التبعة (قوله بعد) يضم

كان هو والمصرح فان لم يتفق به فلا يصح به فساد واضاعه ما في هذا شرط في كل مبيع
 وذكره هنا خشية الغلظة منه (و) ان (اضطر) يضم هذه الوصل والاطاء المهمة وشدة الرأى
 استحج كما في التوضيح عن القضي ولو لم يبلغ الحاجة حد الضرورة (له) أي المذكور من الثمر
 ونحوه من المتبايعين أو أحدهما (و) ان (لم يثالا) يضم التصيق فخرج القوقبة واللام آخره
 أي لم يثكرو قوقبه والمخول (عليه) من أهل بلدهما وصريح مفهوم على قطعه فقال (لا) يجوز
 بيع الثمر والزرع قبل بدو صلاحه وسدده بغيره بله (على) شرط (التبعية) له على أصله
 يتم عليه (أو) على وجهه (الإطلاق) من التقييد بقطعه أو تبقيته فلا يصح وضمان الثمن من
 البائع ما است في دوس الشجر فان خذا المشتري رطباً رقيقاً أو غرة بيمينه ان كان بائعاً
 والادوية ان علم والادوية وهذا في شرائها على تبقيها وما في الإطلاق فان جسد ما مضى
 باثني على قاعدة التخصيص كما في ثمن وغيره الثاني قيد القضي والسيوري والملازمي المنع
 هنا يكون الضمان من المشتري أو من البائع على التقيد لانه نأية بيع وثلاثة سلف فان شرط
 الضمان على البائع وبيع بغير شرط التقيد جاز ان يرشد اذا اشترى الثمر على جسد ما قبل بدو
 صلاحها ثم اشترى أصلها جازاً ابقاءً أو بخلاف شرائها على التبعية ثم شرائها أصلها فلا بد من
 فسخ بيعها أو فساد شرائها فلا يصح شرائها أصلها فان ورث أصلها من بائعها فلا يصح شرائها
 اذا لم يكن ردها على نفسه فان ورثه من غيره بائعها وجب فسخ شرائها ولو اشترى الثمر قبل
 الأبار على الباقم اشترى الأصل ولم يطلن له حتى ازهت أو تحت بغير الزموضي البيع وعلمه
 قيمة الثمرة لانه بشرائه أصلها صار قابضاً لها وقامت بئنا بائعته ولو اشترى الثمرة قبل الأبار ثم
 اشترى أصلها قبله انما فسخ البيع فيما لانه بمنزلة من اشترى بخلافه على ابقاء الثمرة البائع
 وهو لا يجوز فان اشترى الأصل بعد الأبار فسخ البيع في الثمرة فقط (وبدو) أي الصلاح (أو
 بعض) ثمر (حائط) ولو لم يشر شجرة واحدة (كافى) مبيع (جنسه) كخول أو تين أو غنم
 أو زباد في الحائط الذي بدا فيه صلاح البعض وفي مجاوره مما تلاصق طبعه عادة في زمان قريب
 وقال ابن كثة ولو بعد ما اذا تمكن لا يشرع آخر الأول حديق طيب أو لا تخوان الحجاب
 وبدو صلاحه كالقالب العجوة والبات في الحنفى الواحد اذا كان طبعه متلاحقاً قبل وفي حوائط
 البلد وشرحه في التوضيح وأقر وعز القبول يجوز بيع حوائط البلد لصلاح في حائط
 منه وان لم تكن مجاورة لأبنا القصاد والقد علم ومفهوم في جنسه ان بدو صلاح البعض
 لا يكفي في غير جنسه فلا يصح بيع بل بدو صلاح نحو شتلا أو جازة ان يرشد ان كان مال طباط
 تابعاً لمالك الباط وقال الترمذي لا يكفي بدو صلاح البعض في جنسه اذا لزم على المتابع في بقاء
 مال يطلب البائع اذا لم يشره الحائط لبقية على كل حال انظر ق (ان لم يكن) أي

٩٢ مغي في العين (قوله الأول) أي السابق للطيب (قوله الآخر) أي المتأخر للطيب (قوله وشرحه) أي كلام ابن
 صاحب خليل (قوله راكمه) أي سلمه ولم يتبعه (قوله وعرنا) أي نسب خليل في موضعه (قوله لانه) أي البلد (قوله وان لم يكن)
 أي الحوائط (قوله لابن القصاد) صفة حمز (قوله من دخوله) أي البائع (قوله على كل حال) أي سوا ما نحن فيه غير شئ أو لم يشر

(قوله معناها) أى الاحرار والاصفرار (قوله هو) أى ظهور السلاوة (قوله فيه) أى الحد (قوله التبريد) أى الشب و ابن
 نافع ما السكارى الله تعالى عنهم (قوله فانه) أى الموز (قوله ينزع) أى يقطع من اصله (٧٣١) (قوله قال) أى ما الذى الله تعالى

عنه (قوله) أى سعه قبل
 طيه (قوله من شاة) أى
 الموز (قوله فسلحه) أى
 الموز (قوله) أى المقطع به
 (قوله وفيها) أى المدونة
 (قوله والقضب) بسكون
 الضاد المجهمة (قوله منته)
 أى الموز في سعة
 واستثنى بطن أو بطون
 (قوله التوفر) بضم التوف
 وفتح القاف (قوله التسرير)
 بكسر التوف واحمال السين
 آخره من (قوله وقوله)
 أى وقوله تفسر لاستقلاله
 (قوله الخرب) بكسر الخاء
 المجهمة وسكون الراء وكسر
 الموحدة آخره أى (قوله
 الضمير) بضم الضاد المجهمة
 وفتح الميم وسكون المثناة
 (قوله) أى مال (قوله
 يهو) أى يميل (قوله لهت)
 أى هالت (قوله وانفتت)
 أى تهبأت (قوله ستر) أى
 باق (قوله) أى سائر الخار
 (قوله وفي سلها) أى المدونة
 (قوله يخلف) بضم فسكون
 فكسكس (قوله) أى
 المشتري (قوله بها) أى
 البطون (قوله بالشرطها)
 أى البطون (قوله ان سعه
 اذا بد اصلاحه) خير الامر
 (قوله المشتري الخ) عطفه

وبعضها وشدة الواو أى اجراءه واصفراره أو ما فى معناها كالنخل الخضراوى (وهو) السلاوة
 الخلاوة (في غرضه) النخل (والتي) بفتح القومية والهوامض والتصين مشددة آخره أى
 الاستعداد والقبالية (للتضيق) بضم التوف وسكون الضاد المجهمة آخره بضم أى الطبيب
 والاستواء بان يباع حدها اذا قطع فيه وضع في التبريد أو الضالة يطيب كلوز فانه لا يطيب حتى
 يوضع في ذلك وسمع آخره شتان يشتري الموز قبل أن يطيب فانه لا يطيب حتى ينزع قال لا بأس
 به ابن رشدين شاة انه لا يطيب حتى يدفن في تبريد أو غيره فذا جاز سعه قبل طيه اذا صلح للقطع
 فصلاحه هو طيه الذى يبيع به ثم قال ابن عرفة وفيه لا بأس بشراء الموز في شجرة اذا حصل
 سعه ويستثنى من بطونه خمس بطون أو عشر أو ما تعلم هذه السنة أو سنة ونصفه وذلك
 من وفاء والقضب مشددة (و) بدوه (فى ذى النور) بفتح التوف وسكون الواو أى الورق كالورد
 والبامعين والنور وفوا التسرير (وبتأنيده) أى انتفاخ أى كماله فيظهر ورقه البنائى الصواب
 اسقاط ذى من قوله وفى ذى الموز (و) بدو الصلاح (في القول باطعامها) أى الانتفاع بها فى
 الحال الباقى بدو الصلاح فى المغيب فى الارض هكذا التفت والخزير والقيل والبليل استقلال
 ورقه وقامه والاتفاخ به وعدم أساسه بقلعه (وهو) أى بدو اصلاح (في البطيخ) العبدى
 والخزير والقارون والخضري (الاصفرار) الفعل (أو التي) للتبليغ (يقرب من الاصفرار)
 اطراب (قوله) الا لا لا ينحيب والثاني لا صغ ولابد كصلاح البطيخ الاخضر ولعله يكون
 له بصرة أو غيره كما فى تحت ابن عرفة الشح من ابن سيب وقت جواز بيع الزيتون اذا
 فشا هو الاسوداد وكذا العنب الاسود وما لا يبيض فبان بغير حاجة الطبيب وحد الانحافى
 كل الثمار اذا نمت ناحية الاحرار وابتدئت للطيب ابن الحاجب صلاحه ازوها وظهر
 الخلاوة ابن عبد السلام ظهور السلاوة لها حفظه من المتقدمين قلت لمصلحة صلاح العنب
 دوران الخلاوة قد سعه مع اسوداد اسوده وحده فى الثمار امكان الانتفاع به وفى ثلثها الاولى
 لا يباع الحلب حتى يبيض ويقطع عنه شرب الماسق لبقعه الشرب (ولمشتري بطون)
 ما يخلف ولا يغير بعضه من بعض (كجامد) أى يضى له بالشرطها (ووفائة) بفتح الميم
 وسكون القاف وفتح المثناة والهمز كنيار وقناه ويهور وقرع ويحمز ابن عرفة وفى الموطن
 الامر عند نافي البطيخ والتمنا والخزير والجوزان سعه اذا بد اصلاحه جاز والمشتري ما نبت
 حقيقه يقطع ثم وليس فيه وقت وقت وهو معروف عند الناس الباقى الخربز في حمن
 البطيخ وكذا الياذنجيان والقرع لانه لا يمكن حبي او لها على آخرها وهذه ثلاثة انشرب ضرب
 تتميز بطونه ولا تتصل كالتبيز والنخل والورد والياسمين والتفاح والرمان والجوز فهذه الاياع
 ما يظهر من بطونه بظهوره فظهر منها واد اصلاحه وحكم كل بطن منها يختص به وضرب تبز
 بطونه وتتمل كالقصيل والقضب والقرط وضرب لا تتميز بطونه فهذه ان القصبين ما يظهر
 منها يخط محمد بن مسلمة القول بعزلة القصب ثم قال ابن عرفة ليطوى يجوز بيع الحافى
 والمباطح اذا بد اصلاح وانما وان لم يظهر ما بعده وكذا للمشتري الخ فاعلم طاعه ونور

على سعه (قوله لا تتصل) أى بطونه بعضها بعض (قوله من بطون) بيان ما (قوله بظهور) ملى يباع (قوله منها) أى بطونه بيان ما
 (قوله بد اصلاحه) عطف على ظهور

(قوله أن) هذا الهمز أى حضر (قوله فيه) أى الشجر (قوله فقهه) أى سمها بكسر (قوله منها) أى المدونة (قوله وكسرب
الاجل) أى فى الجواز (قوله لا يتقدر) أى يسه (قوله بالقيام) أى ليطونه (قوله لبقا أصله) أصل المراد ما دام أصله باقيا (قوله
بعدد البطون) كمنس بطون (قوله قدر) يضم فكسر متقدرا أى شراؤه (قوله فقوس) أى صفاد (قوله مما تخرجه فى رأسه)
بيان حسب (قوله وان لم يجز) أى يسه حال ٧٣٢ (قوله مراعاة الخ) على معنى (قوله الاطلاق) أى عن شرط التيقن والقطع

(قوله وعليه) أى التحميم
خير مقدم (قوله جمع) أى
بين الشاربين (قوله الثانى)
أى يسه بشرط التيقن
(قوله وفيها) أى المدونة
(قوله أكرهه) أى يسه
الخبز يكا قبل يسه
(قوله لى أنه) أى القوات
(قوله وعليه) أى كون
القوات (قوله القبض) على
اختصر (قوله اختصر)
أى أو محمد المدونة (قوله
وغیره) أى أى محمد عطف
عليه (قوله لى أنه) أى
القوات (قوله أنه) أى يسه
الحب الفرق قبل يسه
(قوله فيه) أى يسه الفرق
الاختصر (قوله وجوه) أى
عدد قواته القبض (قوله
سما) أى المدونة (قوله
فاخذ ذلك وفان السبع)
هذا هو الدليل لعدم
الكفاية بانضاده واشترطه
معها قوات البيع (قوله
الدين) أى المتفق عليه (قوله
إذا اشتراه) أى الفرق
(قوله على تركه) أى الزرع
فأما بارضه (قوله بهذا) أى
تركه حتى يسه (قوله فأن لم
يتشترطه) أى أى الباقى عليه

(قوله أى تركه يسه (قوله وان تركه حتى يسه) أى بالغة فى جواز (قوله وفرضها) أى لمسئلة (قوله وعلى) يضم (الفرقة)
العين (قوله أنه) أى الشان (قوله فان يسه) أى أى الخطة ونحوها (قوله قبله) أى يسه (قوله السكت) من شرط القطع واليقين
(قوله تركه) أى يسه (قوله وفى) أى يسه (قوله المتناول) يفتح الهمز والواو (قوله باشتراؤها) أى أى الاصول وبقى الفرقة

(قوله فلا يجوز نشرها) أي العربية الخ تخرج على العرب أو أضاف مقامه (قوله من المعري) صلة اشتراط (قوله تركت) بضم
فكسر أي العربية (قوله وان كانت) أي العربية الخ حال (قوله فلا يكتفى) بيس نوعها (تخرج على شخصها) (قوله) بضم
منح) بضم فكسر أي ذهب فعل يخرج مابيع أو وبت وهو هما (قوله من غير) بيان مانع مخرج مابيع من غيره (قوله بيس)
فصل يخرج مانع من غير لا بيس (قوله هي) أي العربية (قوله من) بفتح فسكون (قوله هي) أي العربية (قوله قال) أي بعد (قوله)
اطلاق الروايات) بمقتل الروايات المطلقة ويحمل إضافة المصدر زيادة ٧٢٣ الباقى مقبوله تقوية (قوله لها)

أي العربية (قوله) بفتح
كونها أي العربية الخ خبر
اطلاق (قوله الاصطاء أو
التضلل لان السبع اصحابه
لقرة المنوحة (قوله
لصاحب العربية) أي
مخرجها (قوله يبعها) أي
يشتريها (قوله بقرصها)
بكسر الخاء المعجمة أي قدرها
بالمزلة يبيعها (قوله من
القرى بالثنا وسكون الميم
بيان قرصها (قوله لفظ
رخصة) إضافة لبيان (قوله
الرخصة) أي القرص
(قوله وجوها) أي العربية
(قوله لا مشتاتها) أي العربية
(قوله القر) بفتح القنة
والميم (قوله بالثنا
وسكون الميم (قوله الراين)
أي دبا الفضل ودبا السه
قوله (قوله المزانية) أي بيع
مجهول بمعلوم من جملته
قوله (وبيع الطعام) أي
بالطعام فثبت لا يفتنى أن
هذا دخل في الراين (قوله
اقتصر) أي ابن الخياط
(قوله من الرجوع إلى الهبة)

(الثرثرة) التي اعربى بعضها (فقط) أي دون اصلها فلا يجوز نشرها وما يجزئها النسب مع بها
ومن قام مقامه ونائب فاعل وخص (اشترى ثمره) معرقة من المعري بفتح الراء أو من
قام مقامه دارث أو ثمر أو ثمر بفتح ثمة (تيس) بشخصها أن تركت على اصحابها وان كانت
حين نشرها أو طيبة فلا يكتفى بيس نوعها (كلوز) وجوزو ولم وعنب وتين وزيتون يتصرف
لان) ان كانت لا بيس (كون) أو دمان وشوخ وتفاع وكعنب ولم وتين مصره (تتبعات) هـ
الاول ابن معرفة العرب بمانع من غير بيس وروي المازري عن جبر رضى الله تعالى عنه
الفضل عاما البايحي في الفقه الموهوب غيرها في الغضائى عن سعد بن جبر رضى الله تعالى عنه
قال امرأ يا فضل توجب قلت اطلاق الروايات إضافة السبع لوجع كونها الاصطاء والتضلل
روى مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم رخص اصحاب العرب ان يبيعوا بقرصها من الثروة لفظ رخص في حد يث حسم
والضارى والى داود وغيرهم البايحي الرخصة عند الفقهاء تفصيل بعض الجمل المخطورة
بالإباحة وجوها رخصة لانتهاجهم من قولهم صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا الفرح حتى يدو صلاحه
ولا تبيعوا الفرح حتى صلاحها بقره الثاني ابن معرفة ابن الخياط بيع العرب بخرقة من الراين
والمزانية توسيع الطعام رخصة قلت القصر عن الرجوع إلى الهبة وهو مكره أو محرم هـ الثالث
ابن معرفة ابن حبان بيع العرب بقرصها من صنفها إلى الجدا دبا زنا فاقا وقال ابن بشير
شراء العرب بثلاثة أقوال الجوزان بقرص والعين والعرض وهو المشهور والمتم الا بقرص
والثالث منع شرائها بشئ الهنيئ عن المودى الهنيئ عن الراين بيع الربط بالقر وقال ابن
العربي في عارضته جوز ما لى رضى الله تعالى عنه بيعها بكل شئ وقيل لا يجوز بيعها بالقرص
الا بالعين والعرض كأنه رأى أن الرخصة كانت في حد الراد الام للساجدة فلو توسعت الناس
سقطت الرخصة فحفظ الحكم وقال أيضا لا يجوز الا بقرص منها رابع ابن حنبل في قصر
رخصة شرائها على القر والعنب أو على كل ما بيس ويذكر ثالثها هذا وتكره فيها لا يتر
ونفى بالبعض الخامس عدى المصنف رخص المرخص فيه بنفسه نوعا والاصل عليه
الهنيئ وأشار لشرها الرخصة فقال (ان) كان المعري (لفظا) حين هبة المخرقة (لفظا) العربية
أن قال أمر تلك القر مثلان قال هبتك مثالا لا يجوز قصر الرخصة على مودى
(ر) ان كان (بما) أي ظهر (صلاحها) أي القر قال شرائها بقرصها لالحال امرأها (و) ان
كان شرائها (بقرصها) بكسر الخاء المعجمة أي قدرها بالكيل حوزا وتخصيها بالأز يدمنه ولا

أي يقل والرجوع إلى الهبة (قوله زهر) أي لرجع (قوله من صنفها) بيان قرصها (قوله إلى الجدا) بأهمل الهاءين
وايهما أي جذا القرقة المتاد (قوله باز) خبر بيع (قوله العين والعرض) وأنها بمعنى أو (قوله تيس) أي سواء كان
خرصا أو عينا أو عرضا (قوله وعن الراي) أي دبا الفضل ودبا السه (قوله جوز) بفتح تنقلا (قوله يبعها) أي شراء
العربية (قوله كاته) بفتح الهمزة وشا تون أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله شفت) أي ان (قوله لعل) أي الخاطبة (قوله
فقط) أي نال (قوله وقال) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله منها) أي صنف القر

(قوله فانه) أي شرها بيننا وأعرض (قوله) أي جواز شرها بيننا وأعرض (قوله قوله) أي المصنف (قوله فانه) أي شرها
 الخ) ترجيع على غيرها (قوله ٧٣٤) (اقل) أي من غيرها عطف على أكثر (قوله وثبت) أي نقصها عن غيرها

بما قرره منه) أي المعري
 المشتري بالخبر (قوله
 فيها) أي أكثر (قوله ولو لم
 يثبت) أي نهى المترجم
 غيرها (قوله ضمن) أي
 المعري (قوله ولو لم يوجد)
 أي كان الخبر أجود أو
 أدنى من العربية (قوله في
 هذا) أي الأدنى (قوله
 فيها) أي المدونة (قوله
 شروطه) أي شرها العربية
 (قوله أول) بفتح الهمز
 (قوله الأولى) بضم الهمز
 (قوله نقله) أي ابن يونس
 الخ (قوله الأربع) عنده (قوله
 ترجيع) منقول (قوله
 وإقرانه) أي ترجيع ابن
 الكاتب عطف على نقله
 (قوله) أي ابن يونس (قوله
 يانه) أي الترجيع (قوله قيد
 الالفاظ) أصانته للبيان
 (قوله إذا كان الخ) خبر قيد
 (قوله فان تعدد) أي المعري
 بالفتح (قوله انه) أي تعدد
 اللفظ (قوله وهذا) أي
 شرط تعدد اللفظ (قوله إذا
 كانت) أي الشره أرفع
 الضرر (قوله) أي المعري
 بالكسر (قوله يدخل
 المعري) بالفتح (قوله الضرر
 (قوله وتطالع) أي المعري
 بالفتح عطف على يدخل

بما قرره منه وليس المراد أنها لا تنص على غير ولا يبرر ما به جواز في موضع المشهور يدل قوله ولا
 أخذت عليه معنيين على الأصح فان جدها فوجدها كمن غيرها إذا قل وبثبت
 فلا يوجب خذنها إلا ما وجد فيها وان لم يثبت ضمن الخبر حتى يوفيه (و) ان كان شرأوها
 (نوعها) أي صنف الثمرة د ظاهره ولو أجود أو أدنى وخاف المصنف في هذا لو كان
 الخبر (و) في بضم التحتية وقع الواو والقاصد قد أي يدفعه المشتري بالبيع (عند الجواز)
 بالتمام الذي بين واحداهما أي قطع الثمرة المعتاد للثمن لا على شرط أهليه فيه ودون بيعين
 بالقطع فان شرط تأجيله في هذا أول شرط حتى يتمهل فلا يشهد (و) ان كان الخبر (ف)
 الذمة للمشتري لا في غرضه معين (و) ان كان المشتري من العربية (خسة أوسق) فقل منها
 وان كانت العربية أكثر منها فلا يضر فقها ان أعري خسة أوسق شرأوها وبعضها بالخبر
 فان أعري أكثر من خسة فلا يضر خسة أوسق منها وقال ثت وكان المعري خسة أوسق
 طي كذا في عبارة عياض وغيره ولا يقال هو خسة لغيرها فان أعري أكثر من خسة أوسق
 فله شر خسة أوسق لا تقول مرادهم يكون المعري خسة أوسق في الشرط أو باعتبار التقى
 عليه وما شره البعض فتختلف فيه وقد ذكر عياض وقدره من الشرط أن يكون المشتري جله
 ما أعري ونعمه في التوضيح فتقرر ثت حسن ومن لم يبر هذا قال وكان المشتري خسة أوسق
 فاقول وساق هذا ولكل مقام مقال والحمد لله على كل حال (ولا يجوز) للمعري أوسق فقام مقامه
 (أخذ) أي شره مقدار (أخذ) مما أعراه (عليه) أي التقدير المرخص فيه وهو خسة أوسق أو أقل
 (معه) أي التقدير المرخص فيه (يعين) أو عرض (على الأصح) لخروج الرخصة عن موبدها
 واستثنى من قوله خسة أوسق فقال (الآن أعري) أي وبه بلفظ العربية (عرايا) أي شرها
 الواحد (فحوادث) أو حادثة (وكل) من العرايا خسة أوسق (فشره) أي كل مرة يشرها مع
 بقية شره وفي بعض النسخ فن كل خسة وهي أولى النصير من عادل عليه الاستثناء ولا يهاجم
 الأولى له لو كانت كل مرة قل من خسة لا يجوز وليس كذلك يحمل جواز شره استثنى من كل
 (ان كان) الأهر العرايا (بالفاظ) أي مقود بآفات (لا) ان كان (بلفظ) أي مقدور أحد فلا
 يجوز أخذها خسة أوسق (على الأربع) عند ابن يونس من الخلف لا نقله ترجيع ابن
 الكاتب وإقراره فصحت الترجيع ولا تدفع اعتراضه بل يانه لا ينسب الكاتب إلا ابن يونس
 وقول الواحد مع حمل اشتراط الالفاظ كما به بدقول الموضع والرجوع قد لا لالفاظ إذا كان
 المعري بالفتح واحدا فان تعدد فلا يشرط تعدد الالفاظ أي المقود الخط فلو كان كان بالفاظ
 لا يلفظ على الأربع بوجه أم شرط سواء كان المعري واحدا أو جمعا وهذا التماس كرا من يونس
 فمما إذا المعري وحده لا يشرط في التوضيح أو الشامل ويحمل جواز شره العربية بغير هذا إذا كان
 (الفتح الضرر) عن المعري بالكسر الحاضر في دخول المعري بالفتح حاطة ولطالعها في مال لا يجب
 اطلاع عليه (أو) كان الشره (المعروف) أي الفرق المعري بالفتح بكذا يتبعها أو ما مؤنثها
 فلا يجوز شرها أو ما يضر بها ويجوز بيعه أو عرض وفرض في جواز نهه - مرف أوله فمع

(قوله ما لا يجب) أي المعري بالكسر (قوله اطلاع) أي المعري بالفتح (قوله بكنائنه) أي المعري بالفتح (قوله فلا الضرر
 يجوز شرأوها) أي العربية (قوله ويجوز) أي شرأوها (قوله تعز) بفتح تعز مثقال (قوله سواء) أي شرها العربية

(قوله) أي البعض المشتري (قوله موصى) أي البعض المشتري (قوله إذا كان) أي غير كل الحائط (قوله المعري) الفقه صله بيع
 (قوله يجوز له) أي المعري بالكسر (قوله على قول ابن القاسم) صله يجوز (قوله لانه) أذا الشان (قوله شرأه) أي العربية
 (قوله وهو) أي بيع الاصل (قوله فيقال) (قوله الا لا) أي جواز شرائها (قوله ٢٢٥ العتق) أي دفع الضرر والمعروف
 (قوله جازله) أي المعري
 المعري وقال (في شترى) المعري بالكسر أو بن قام مقامه (بعضها) أي الفترة كنهها بحرصه
 لشروط المتقدمة لم تضره بأول كلفا يمتدته وشبهه في الجواز فقال (ك) شرأه (ك) كل
 الحائط إذا كان خمسة أوسق مع باقي الشروط دفع الضرر والمعري (و) كسر المعري
 بالكسر عريته بجزءها بعد (بعه) أي المعري بالكسر (الاصل) أي الشجر الذي عليه الفترة
 انما قاله معري بالفتح أو لغيره فيقول المعروف عبد الحق يجوز شرأه العربية وإن باع أصل
 حائطه على قول ابن النانم لأنه يجوز شرأه ولو جهن للرفق وقطع الضرر وهو صادق بمن باع
 الأصل دون الفترة لعل بكل من الصلطين ومن باع الفترة مع الأصل فليل بالمعروف كلفه
 ابن يونس ونهه إذا باع المعري أصل حائطه بغيره جاز شرأه العربية لأنه رفق بالمعري اه وعلى
 هذا ج غ و ق فائلا في كلام المصنف نقص والله أعلم (وبانك) أي باب الحائط (شرأه)
 غير (أصل) لفترك (في حائطك بخرصة) بكسر التاء المجهدة أي قدره غير الخبز (ان قصدت) أي
 الحائط بشرأه (لاصل) المعروف (بأصل) الاصل (فقط) أي لا ان قصدت دفع الضرر فلا
 يجوز لربها ومن والمزانية ويشترط لغيرها أيضا بقية شروط جواز شرأه العربية الممكنة هنا فيها
 إذا ملك رجل نخلة في حائطك فقل شرأه (غيرها بخرصة) ان اردت دفعه بكذا نيك اياها وان كان دفع
 ضرر دخوله فلا يصح (وارامن) بيع الثوب بالربط لأنه لم يعرفه شيأ أو الحسن هذه ليست عربية
 ولا يقال الخرم احد الشرط التي هو ان يشتريها معربا اه فيفهم من كلام أبي الحسن
 ومن قولها كالعري ان شرط العربية متبعة وأه لو كان لفختل أو أكثر جاز شرأه (قوله ان
 ارتد على خمسة اوسق وقوله لا يصح في نخلة) اه كقوله ارادها بالنسخ بدليل قوله من بيع الثوب
 بالربط (وبطلت) العربية (ان مات) معربا بالكسر أو حاط بما له دين أو بن أو من من جنونا
 أو مرضا متسلخونه (قبل الخوز) من المعري بالفتح للعربية لأنها عطية وكل عطية شرطها
 حوزها قبل حصول مانع لمعطيا (وهل هو) أي الخوز المشتري في صحة العربية قبل المانع
 (حوزها لاصول) أي الاثبات سواء كانت مفردة أو لا أي قطبة المعري بالكسر بين المعري بالفتح
 وبينها (او) هو حوزها (ان يطلع) يقع القضية وسكون الطاء الملهمة وضع اللام أو يضمن
 القضية وكسر اللام وعلى كل فناء يظهر (غيرها) أي الاصول في الجواب (تاويلان) في قسم
 قولها وان مات المعري قبل ان يطلع في القتل يثنى وقيل ان يجوز المعري هريته أو مات وفي
 القتل غير بطب فذلك باطل وقوله قد يمدد ويكون سببا لهما وفي حياتهما ابن القاسم ان وجهه
 ما تاملته او غير فلفظ عشر من خمسة ان اذا وزه الاصل والامة أو حاز فلفظ اجنبي السطبي
 ان الشيوخ اشتقوا في تاويل المدونة في حوز العربية تقسيم من تأوله اعل ان الخوز فيها حوز
 الاصول وان لم تطلع الفترة إلى هذا ذهب ابو عمران وابن مالك وغيرهم ممن تأوله اعل ان الخوز
 يجوز شيئين حوز الاصول وان يطلع الفترة لحاز الاصول ولم تطلع الفترة ثم مات المعري بطلت
 أي بالفتح (قوله ومات) أي المعري بالكسر (قوله نذلت) أي الاعراب (قوله رده) أي الاعراب (قوله ويكون) أي الثوب المعري
 (قوله لهم) أي الودعة (قوله وفي حياتها) أي المدونة (قوله وجهه) أي الواهب الموهوبه (قوله يثنى) أي التثنية (قوله حوز)
 بضمات متقلدا الواهب الموهوبه (قوله نذلت) أي الاصل والامة (قوله) أي الموهوبه (قوله نيا) أي العربية والمدونة
 (قوله ناولها) بضمات متقلدا أي فهم المدونة (قوله ثم مات المعري) أي بالكسر

(قوله لم يضر) أي العري

بالفتح (قوله مات العري) أي

الكسر (قوله قبل موته)

أي العري (قوله ثلاثاً)

راجع المقروح (قوله

رابعاً) راجع لضمهما

(قوله من باب أكرم) راجع

للمضمر (قوله أو نضر)

راجع المقروح (قوله من

ماله) أي العري بالكسر

(قوله لأمته) أي العري

(قوله عليه) أي الواهب

(قوله فهما) أي السقي

و الزكاة (قوله فيها) أي

المدونة (قوله من القرن)

بيان حصة (قوله بها) أي

أخبار (قوله هنا) أي

محدث وضع الجامعة (قوله

وهو) أي الحق المصطلح عليه

(قوله بقائه) أي أصله

مفروضاً بوجه (قوله ما)

شيء جنس اتفق فصل

مخرج ما لم يتفق (قوله من

مجهول عن دفعه) بيان

فانقل مخرج ما اتفق من

مقدور على دفعه (قوله

قدراً) بقوله اتفق (قوله

من غير أن يبين قدراً) قوله

بعد دية صلة اتفق (قوله

قلت سابقاً ما يتناقص في

قول المصنف وغير العامل

الح) القول هذا تفصيل في

المقهور لا يباين به (قوله

ومثل) يقتضيات مثلاً

العري ولو طلعت الترقول لم يضر الاصول ومات العري بطلت وهو مذهب المدونة عند ابن القطان
وفضل وجاعة فقهه ان التأويلات هنا ايلان هذا الاذن اشار المصنف اليها ما في المسئلة قول ثالث
لانتهب ان الحوزة واحدة الامر من احوال الاصول او ان تطلع غرضها وهذا المذهب كره المصنف
بما فيه من ثلثين كلامه في توضيحه وعلى ذلك شق في الشامل فقال وبطلت بجواز مخرج
قبل حوزها وهل هو قبض الرقاب او مع طلوع غرضها كالهبة والصدقة أو يلا وقال اشبه
ابارها وقبض رقبته او من ابن القاسم طبعها اه وقوله كالهبة والصدقة يعنى انهما لا يتم
حوزهما الا قبض الاصول وطلوع الثمرة وهذا تأويل ابن القطان وتناول ابن رزق المدونة
على ان الهبة والصدقة بخلاف العرية وأنه يمكن فيهما حوز الاصول فقط والله اعلم ابن رشد
اختلف في الحياة فاقى نصعبها العرية للعري ان مات العري فقال ابن حبيب هو قبض الاصل
وقد طلع قبيل موته واختلف الشيوخ في تأويل ما في المدونة في ذلك وعلى الهبة
والصدقة كالعرية ام لا فقال ابن القطان قول ابن حبيب تفسير لما فيها في العرية والهبة
والصدقة وقال ابن مروان وابن مالك قول ابن حبيب خلاف ما عسان سمعنا للعري
والمرور به قبض الاصول في حياة العري وان لم تطلع فيها الثمرة على ظاهر ما في كلب الهبة
والصدقة وهو ظاهر التأويلات على ما فيها وقال اشبه اذا برن الضال قبل موته العري همت
لعري لانه لا يتنعج من الضول الى عريته واما ان قبض الاصول وحالها فهي له وان لم تزر اه
نعم من نفسه يطلع في كلام المصنف يظهر سوا مضطرب يضم التصديق كسر اللام ويضمها مع
ضم اللام ثلاثاً أو باصا من باب أكرم وانصرف في القاموس طلع الشمس والكوكب طلوعاً
ظهر كاطلع (وزكاتها) أي العرية ان كانت خمسة اوسق فما كثر (وسقياً) حق تفتح (على
العري) بالكسر من ماله لانه لو اوعرها قبل طبعها وان نقصت عن خمسة اوسق (كلفت) يضم
الكاف وكسر الهم مشدق من غير العري بالكسر لان الزكاة لا تجب الا في خمسة اوسق فما كثر
(بخلاف الواهب) لثمة قبل طبعها فلا زكاة ولا سقي عليه فها على الموهوب ان كانت خمسة
اوسق فما كثر فان وهبها بصلطها ان كانت ما على الواهب الوجوبها عليه قبل هبتها وكذا سقيها اذا
لا كبير منقعة فيه حدثت فيها زكاة العرية وسقيها على رب الخائط وان لم تبلغ خمسة اوسق الامع
بقية خائطة امر اجزأ شأنا او خلا معينة او جمع خائطة ابو الحسن ابن نواس ابو محمد يريد
ويعطيه جميع غرة الخائط ويكون عليه ان يزكها من غير موافقة التوضيح من وهب غرة خائطة
فسيقها وزكاتها على الموهوب لان تكون الهبة بعد الاخذها ذلك على الواهب اه
ابو الحسن مما يلحق بهذا من وهب رضيعاً فزكاه على الواهب وقيل على الموهوب لانه سكاها
ابن كثير (ووضع) يضم القوية وقع الفاد الموجهة أي تسقط عن التسمية من القرن خمسة
ما عاصبه (يا مائة) أي مهلكة (الثمة) بكسر اللام جمع غرة او الماراد بها مطلق الثابت
لا الحق المصطلح عليه وهو ما يجزئ من امله مع بقائه ابن رزق الجامعة ما خلف من مجهول
عن دفعه عادة قدرا من غراوات بعد دية اه البناني انظر قوله بعد دية فانه لا حاجة اليه
لكونه ليس من حقيقة الجامعة فان قلت مراده تعري الجامعة خالفت سابقاً ما يتناقص في
قول المصنف وخبر العامل في المسألة فانه لا يسع فيه بل المسألة فقط ومثل للشارف قال

(قوله لجعل) اي غ (قوله قال) اي غ (قوله ان بيعت) اي التمار (قوله فيما) اي المدة المعتادة (قوله فيها) اي المدة المعينة (قوله وضعا) اي الجائحة (قوله مع انه) اي الشان (قوله ان كان هذا) ٧٢٧ اي وضع الجائحة (قوله لان) اي المشتري (قوله وقال) اي الخط (قوله وعارض) اي الخط (قوله لا يقتضي) اي ويقتضي (قوله انها) اي الفترة (قوله قال) اي الباقي (قوله في ذلك) اي المبني لحفظ

نفاذه (قوله ان فيه الجائحة) بيان مقتضى رواية مصنون (قوله انها) اي يصدق من (قوله انها) اي رواية مصنون (قوله فتوضيح) اي الجائحة (قوله انها) اي العربية (قوله ولا تضر بها) اي العربية (قوله من ذلك) اي كونها مبينة (قوله هذا) اي وضع جائحة العربية (قوله لا قيام له) اي المعري بالكسر (قوله بها) اي المشتري (قوله اشتراها) اي العربية (قوله ما ان اشتراها) اي العربية (قوله من المعري) بالفتح اتفاقا لانه بالعمى (قوله ثم اشتراها) اي المعري الاوسق (قوله منه) اي المعري بالفتح (قوله فاجتمع) اي الحائط (قوله بها) اي الجائحة (قوله وليس اي اخذ الفترة في مهر (قوله جائحة) اي المهر (قوله هو) اي وضع جائحة المهر (قوله به) اي وضع جائحة المهر (قوله اشتريه) اي وضع جائحة المهر (قوله فكان) اي

(كلوزر واقفا) بالمتابعة مع مقتضى قول غ الثمار على ما ذكرنا كالتزامه والغلب والتين فجعل الكاف التشبيه قال ربه بالوزعي بالادخرو بالحقائي على ماله بطونان بيعت على التيقظ الى انهم اعطيه مايل (وان بيعت) الثمار (على) شرط (الجذ) لهما (لذا) واعمالها اي القطع واجبت مدة جذا المعتادة او بعدها ولم يتمكن من جذاها للمانع او شرط ان يجدها شيئا فاشترى في مدقة مبينة واجبت فيها ففقد سال ابن عيودوس عن كونها من وجه وضعا مع انه لا يفتي على البايع فقال معناه ان المشتري شرط ان ياخذها شيئا بعد دفعه على قدر حاجته فلا بد له من البايع الى اخذ في يومه فلا يصح له ان يعمل المشتري فاقدمه حب البنا في قوله واجبت في مدة اخذ التيقظ هو الذي يدل عليه معانته ابن عيودوس عن مصنون وهو الموافق لقول المصنف ويقتضي لفتي طبع الكثرة خلاف ظاهر قولها فوضع فيه الجائحة انما يثبت الثالث وقول التوقفي ان كان هذا لان له في الحفظ بقائه لاجل اخذ في يادته فله وجه في التصديق لبقائه لاجل ان يادته فله ان عرفه وهو يقيد ان ما اشتراه على الجذ اذا اقامه فاجب به ايام الجذ فيه الجائحة وهذا حل ح كلام المصنف على عمومته اي ولو اجبت بعد مدة الجذ المعتادة وتمكن من جذاها كظاهر المدونة وقال انه الراجح وعرض ما هنا بقوله بعدد ويقتضي لفتي طبعها لاقتضائه انما اذا انتهى طبعها واحتاجت الى التاخير لبقائها وطوبى لها كالمسب فلا جائحة فيها الباي وهو مقتضى رواية اصبع عن ابن القاسم انه لا يرضى الباق الحفظ النشأة وقال ومقتضى رواية مصنون ان موضع الجائحة في ذلك ح فكان يفتي بالمصنف ان يفتي على مقتضى رواية مصنون ان فيه الجائحة لانها هي الجاوية على مذهب المدونة فيما اشترى على الجذ بل هي اخرى والله اعلم ان كانت التمار المشتركة من غير عربة بل (وان) كانت (من عربة) اي المشتري التي اشتراها بغير ضمان اجبت فتوضع عن المعري بالكسر المشتري لانها مبينة فلها حكم المبيع ولا تضر بها الرخصة عن ذلك هذا هو المشهور وقال اشيب لا قيام لها لان العربية مرفوع ومجمل الخلف اذا امره فخلات ثم اشترى عربة بغير ضمان امان اشتراها بين او عرض بها ضمان المعري بالفتح اتفاقا وامان امره او ضمان حائط ثم اشتراها منه فاجمع وليس في الاعتدال ذلك الاوسق فلا قيام للمعري بالجائحة اتفاقا لتوضيح (والشارح الثاني) لا موضع جائحة مرفوعة اخذ في مهر (مهر) ثم اجبت فلا قيام للزوجية مما عدا ابن القاسم بناء السكاح على المكاملة وليس بعامة فية وقال ابن الماسيوني وضع جائحة ابن رشد وهو المشهور بروحه ابن وئس واصححه ابن عبد السلام فكان ينبغي للمصنف ان يعتقد جميع هؤلاء الاشياخ وان يشير الى هذا القول بان يقول على الاربع ولا يظهر والاحسن قاله الخط البناي وقته فظهر له ذلك كلام ابن رشد ونهه به بد قول الشبهة قال ابن الماسيوني في الذي يزوج المرأة بغير تقليد اصلاها فاجبت كلها ان سبيها من الزوج وتزوج امرأته بغير الترافع ابن رشد قول ابن الماسيوني هو القياس على ان الصداق ممن البضع وقد قال مالك رضي الله تعالى عنه اشبه شي بالمبيع السكاح فوجب

٩٣ من ق (الخ) تفرع على قوله ابن رشد وهو المذهب (قوله وفيه) أي كلام الخط (قوله يزوج) بضم الياء موقع الواو (قوله ناجحت) أي الفترة (قوله ان سبيها) أي الفترة

(قوله فيه) اى النكاح (قوله هو) اى البضع (قوله يقيمها) اى القرعة (قوله وقد غفلت) اى البضع (قوله هو) اى الرجوع
 بصدق مثله (قوله) اى الرجوع (قوله ولذا) اى كون تشهير ابن رشد الرجوع بقعة القرعة على القول به لا يصدق المثل
 ولم يشمر قول ابن الماجشون بالرجوع على قول ابن القاسم بصدقه ليعرض (قوله) اى كلام ابن رشد (قوله هو) اى
 اى الجاحفة (قوله ليناها) اى النكاح ٧٢٨ (قوله وثبوتها) اى الجاحفة (قوله لانها) اى القرعة المدفوعة منها

الرجوع بالجاحفة فيه وقوله ان القرعة اذا اجبت كلها ترجع المرأة على الزوج بقيمتها هو
 المشهور في المذهب ووجهه ان القرعة كانت عوض البضع وهو مجهول وجعت بقيمتها
 والقياس ان ترجع عليه بصدق افتعلها لان عوض المهر البضع وهو مجهول وقد غفلت بالعقد
 وهو قول مالك فدرأه ان شربى رضي الله تعالى عنها اهل القصد منه فانت تراهم يكون
 الرجوع بقعة القرعة على القول به لا يصدق المثل ولا يشترع بها الرجوع بالجاحفة الذى هو ما قبل
 قول ابن القاسم كانهما ح قائله وهذا ليعرض عن ابن عرفة ونسبه وفى لغوه فى النكاح
 لينداه على المعروف وثبوتها لانها عوض قول ابن القاسم وابن الماجشون وصوبه الصغرى
 والقصي وشرط وضع جاحفة القمار (ان بلغت) القرعة الجاحفة (ثلث) القرعة المبيعة (المكيلة)
 فى الكيل وثلاث الموزونة فى الوزن وثلاث المهدونة فى الصدان كانت القرعة صفوا واحدا بل
 (ولو) كانت القرعة الجاحفة من أحد صنفين يبيعان بها (كمصالي) يفتح الصاد المهملة
 وسكون الصنة فغاممة ثلاثون مكسوة فثلاثة عشرة متضمن القر (وربما) يفتح الموحدة
 وسكون الراء وكسر التون فتصنف آخرة من واجبه واحدا وهو ثلث مجموعهما فتوضع
 جاحفته ولا ينظر لثالث كابل الجاحف وحدهما وما يبيع بها بائع بطونا كلقائى والوردة والياسمين
 ومن القمار مما لا يفرص ولا يشتر وهو مما يبيع فى كرة الا ان طيسه يتفاوت ولا يبيعس اوله على
 ما يتفاوت كالنفاق والرماد والنوخ والموزوالاخر والسن فان اجمع شئ منها انظر فان كان
 ما اصابته الجاحفة منه قدر ثلث القرعة فالباقي ثلثا كلفى اول يجامد أو وسطه أو آخره من
 الثمن قدر قيمته فى زمانه من قيمة بائعه كان فى القيمة اقل من الثلث أو أكثره كان الجاحف اقل
 من ثلث الجسع فى كبل أو وزن وفى القيمة فلا توضع فيه جاحفة ثالث قيمته على الثلث وانقصت ثم
 قال أو ما يبيع من القرعة مما يبيع ويخرج ويتروك حتى يبيع بجمعه مما يفرص كالنخل والعنب ثم
 أو لاكثر ثمن والوزن والفسق والبطون فاصابت الجاحفة قدر ثلث القرعة كلفى كبل أو وزن
 أو عدد لاقى القيمة موضع عن المتابع قدر الثلث من الثمن وان اجمع اقل من ثلث القرعة فى المقدار
 فلا يوضع منه شئ ولا تقويم فى هذه الاشياء وان كان فى الحائط أصناف من القر برى
 ومصايف وهو قوسم وبغيرها واجمع أحد فان كان قدر الثلث الكيل من الاستصاف
 وضع من الثمن قدر قيمته من بيعه فاناف على ثلث الثمن وانقص وان اشترى اول جزء من
 القليل فاجمع ثلثها ثلث الثمن موضع بغير قيمة ولو اشترى خلفه كان كلقائى ان اجمع
 قدر ثلثه من أوله أو من خلفه على ما ذكرنا من التقويم البتالى فنصرح كلامه ان الجنس
 الواحد يبيع بثلث جمعه اتفاقا الا ان ابن القاسم يبيع بثلث المكيلة واشتب ثلث القيمة

(قوله هو) اى قول ابن
 الماجشون (قوله هو) اى
 الجاحف (قوله مجموعها) اى
 الصنفين (قوله فيها) اى
 المدونة خبر مقدم (قوله
 يفرص) بضم ففتح مثالا
 اى لا يفرص عليه وهو على
 اصم (قوله يدر) بضم الياء
 ففتح مثالا (قوله تفر) بضم
 فكسر (قوله منه) اى
 البضع (قوله ط) بضم ففتح
 مثالا (قوله قيمته) اى الجاحف
 (قوله من قيمة بائعه) اى
 مجموع قيمته وقيمة بائعه (قوله
 كان) اى الجاحف (قوله ناف) اى
 اى زادت (قوله قيمته) اى
 الجاحف (قوله ثلثت) اى
 قيمته من الثلث (قوله ثم
 قال) اى فى المدونة (قوله
 من القرعة) بيان ما قوله
 يس (الخ) بيان ما ايضا قوله
 ويترك (بضم فسكون ففتح
 قوله) اى اول ما يفرص
 (قوله وضع) بضم فكسر
 (قوله من الثمن) بيان قدر
 ثلث (قوله منه) اى المشتري
 (قوله) اى الجاحف (قوله
 فان كان) اى الجاحف (قوله

وضع بضم فكسر (قوله من الثمن) بيان قدر قيمته اى الجاحف (قوله من جمعه) اى قيمة جميع
 الاصناف (قوله ناف) اى زاد قدر قيمته (قوله خلفه) اى القليل (قوله ان اجمع قدر ثلثه الخ) نصير هو به الشبه ايضا
 (قوله من التقويم) بيان ما (قوله كلامها) اى المدونة (قوله لان ابن القاسم) استدراك على يبيع بثلث جمعه اتفاقا فرغ
 اجماله الاتفاق على اعتبار الكيل

(قوله في خلافه) أي اشبهه آثار (قوله وانواعه مختلفة) حال (قوله منها) أي الأنواع (قوله واثبت الثمرة) أي كملها (قوله وما كان) أي المسيح (قوله يثبت ثمرته) أي كملها ٧٤٩ (قوله ثلث الثمرة) أي كملها (قوله الثاني) أي

ذي الاصناف (قوله منه) أي المسيح (قوله مائة الف امرأة الرجل) أي صاولة ودية برحمته بجرحه (قوله الثمرة) أي التي يعتق أجبت (قوله بالجملة) أي وضعها (قوله فيه) أي وضعها (قوله وعدمه) (قوله قال) أي الباس (قوله وان) بعد الحمد أي حضروا ان قوله لا يترك تاركه لا يترك يرحمها أولئك يرضعها (قوله أي فيصاح قبل قطعه) (قوله هذا) أي الذي يحكى عن حصون (قوله لما سلكه ابن الحجاب وغيره عن حصون) أي من وضع جائحة تاركه لتأخره (قوله كلاه) أي بلغ المسم مشق كلامه لا تون لاختاره (قوله نقوله) أي المصنف (قوله على أنه) أي الثاني (قوله الأولى) أي المبق لتناهي طيبه (قوله وأنه) أي المصنف (قوله في القسم الثالث) أي القول لرجل مسوق أو لشغل (قوله ما ذكره المصنف هنا) أي من شرطه في وضع الجائحة تقبيل لتناهي طيبها (قوله أولاً) بشد الزاوية (قوله المتقدمين) أي في كلام ابن الحجاب (قوله هو) أي (قوله ان كلامه) أي

والى خلافه اشوا المصنف بولعه كما النقل في الطبيعة الباسي وان كان المسيح جفوا واحدا وانواعه مختلفة فاصب في جميعها فلا خلاف بين اصحابنا ان الاعتبار بثلاث جميع المسيح وهل يعتبر ثلث ثمرته واثبت الثمرة وروى عن ائمة ان الاعتبار بثلاث القيمة واما ان كان نوعا واحدا فهو على ضربين احدهما ما يصيب اوله على آخره كالقمر والعنب فهذه الاختلاف في المذهب ان الاعتبار في جائحته بثلاث ثمرته وان كان بما يصيب اوله على آخره كالقنطار والبطيخ والخوخ والتفاح والرمان فاعتبر ارب القاسم فيه ثلث الثمرة واثبت ثلث القيمة اه خلاف اشبه بها لا يصيب اوله على آخره وذي الاصناف خلاف ما وضعه قصر المصنف على الثاني وفي الطوار ان كان المسيح جفوا واحدا مختلف الأنواع فاصب في جميعه فلا اعتبار بثلاث الجميع اتفاق الاصحاب ثم لعنه عرواية محمد بن ماله وابن القاسم وعبد المطلب في القيمة على غير ثلث الثمرة ورواية عن ائمة ان ثلث القيمة اه ومثله لابن الحجاب وابن خزيمة والتوضيح وغيرهم (قائمة) ما يتردد التثنية عندنا في رواية الله تعالى عنه يسر الى الجائحة ومعاذ الله المرأة الرجل ومقصده العاقلة وزيد قطيع ثلث ذنب الخصية واستحقاق ثلث دار (ر) عطف على بلغت فقال ان (بقت) يضم الموصدة وكسر القاف مشددة أي ترك الثمرة على اصلها (البنبي طيبها) الحظ في التوضيح المستطع على ثلاثة اقسام احدها ان يكون الثمرة محتاجة الى بقاءها في اصولها ليكمل طيبها ولا خلاف في ثبوت الجائحة فاعلم ان ثلث الناس الثاني ما لا يحتاج الى بقاءه في أصله اتمام طيبه ولا لتأخره كالفراغ والباس والزروع فلا حاجة فيه بالحق الثالث ان يتناهي طيبه ولو كان محتاج الى التأخير لتمامه بطريقا كالعنب المشتري بعد بدو صلاحه وسكى ابن الحجاب فيه قول ابن الباسي مقتضى رواية اصبح عن ابن القاسم انه لا يراى البقاء لمقتضى النشأة وانما يراى بكمال صلاحه قال ويجب ان يجري هذا المجرى على ما كان هذا حكمه كالتفصيل والتعقيب واليقول والقرط فلا موضع للجائحة في شيء من ذلك قال ومقتضى رواية حصون ان وضع الجائحة من جميعه وسكى ابن تونس عن حصون اذا تناهى العنب وان لطافه لا يترك تاركه الاسوق في جوها ولو شغل يرضعها فلا حاجة فيه ابن عبد السلام هذا مختلف لما سلكه ابن الحجاب وغيره عن حصون خليل وفي حل كلامه حصون على اختلاف بحيث لا يفتنى الحظ لان الكلام الأول في ابقائه لمقتضى نضارته والثاني في قيمته لشغل مشتريه واسوقه في جوها والله اعلم بقوله وبقت لبنين طيبا يدل على انه انما موضع الجائحة في القسم الاول وانما مشق في القسم الثالث على مقتضى رواية اصبح عن ابن القاسم ويظهر ان ما ذكره المصنف خلاف قوله أو لا وان يست على الجد لا سيما وقد قال ابن عبد السلام مقبض كذا القولين المتقدمين واشا بعض التفسيرين الى ابراهيم بن القولين فيما سبق قبل بدو صلاحه ما بعده من ان يجذب مشتريه وهو ظاهر اه وتقدم في التوضيح قال فيه ونقص في الدعوة على انه لو اشترى ثمرته على الحد فقيم الجائحة اذا بلغت الثلث كالتأخير لا كالبطل اه ثم قال الحظ والحق ان كلامه الاول مختلف للثاني وان الرابع هو الاول فكان اجزاؤه عليه (قوله ونقوله) أي كلام ابن عبد السلام (قوله قال) أي المستن (قوله فيه) أي التوضيح (قوله ان كلامه) أي المصنف (قوله الاول) أي قوله وان يست على الحد (قوله الثاني) أي وبقت لبنين طيبا

(قوله ان فيه) أي القسم الثالث (قوله لانها) أي رواية حصنون (قوله هو) أي القسم الثالث (قوله احرى) أي وضع الجائحة
 (قوله باقواها) أي على اصلها لتناهي طيب المالكه اصلها (قوله) ٧٤٠
 أي مما يحس على الجذب (قوله انه) أي المشتري

إلى مجموع الخصاله سب
 (قوله انه) أي اعتبار قيمة
 على في زمنه (قوله انه) أي
 ابا الحسن (قوله قولها) أي
 المدونة (قوله الجاح) أي
 نسبته (قوله على ما يعين) أي
 مع ما اجمع أي يجمعهما
 (قوله ثم قال) أي ابا الحسن
 (قوله يتأول) أي يفهم (قوله
 هذا) أي اعتبار قيمة كل بطن
 في زمنه (قوله لو كان كان هو
 الظاهر) حال (قوله الاستثناء)
 أي بالتقويم (قوله والتقويم)
 أي اعتبار القيمة (قوله انه)
 أي الشان (قوله به انما
 البطون) صلة يتلزم (قوله
 يجمعوها) أي القيم (قوله
 وبمثل) صلة يحيط (قوله او
 ظهرت) عطفا على من جهة
 لشبه القول (قوله من فيه)
 أي الفصل (قوله قيمتها) أي
 القيمة (قوله يجمعوها) أي
 قيمة الفترة (قوله نظر الكون
 فترة متباعدة) صلة وضع
 جائحة (قوله وودعه) أي
 الوضع (قوله لتبعتها) أي
 الفترة (قوله لا دار) (قوله
 غـ برها) أي المزهية (قوله
 التابع) لتفسير (قوله
 المشتط) بفتح الراء طعت
 غير (قوله اشتراطه) أي
 غير المزهية (قوله بكونه
 ثلثا) أي من مجموعها ولكن
 على تقوم (قوله وتسلم) عطفا على تقوم

الجائحة
 يضم فقتنا متفلا (قوله وتجمع) صف
 على تقوم (قوله وتسلم) عطفا على تقوم

(قوله يعرف) يضم فسكون فتح (قوله في التوضيح) ضم مقدم (قوله اى الله) اى الاول (قوله هو) اى الاول (قوله عزاه) اى الاول (قوله موبه) اى الثانى (قوله واستظهره) اى الثانى ٧٤١ (قوله ذلك) صلة فرق (قوله من حتى التوفيق) بيان ما

واضافته البيان (قوله ويبدى) بفتحات متعقلا (قوله) بعدم معرفة صلة قسم (قوله يعرف) يضم فكس مخففا اى السارق (قوله) وان كان اى السارق (قوله عنه) اى المتاع (قوله يوظف) اى التمسك بعدم المعرفة (قوله عنده) يضم فسكون اى فقر السارق (قوله غير) حال من هاء عهده (قوله يسره) اى السارق (قوله انه) اى السارق المعدم الذى لا يرعى يسره من قريب بفتحها والجله غير الظاهر (قوله هو) اى فسكون السارق المعدم من جو يسره من قريب بفتحها (قوله ثلاث عشرة الخ) كذا فى الخط ولعله تحريف فان المذكور بعده عشرون (قوله) اى ما لا يستطاع دفعه (قوله عليه) كاف التشبيه (قوله على) اى كون التعيب بالقياس (قوله فهم) يضم الباء وفتح الهاء (قوله منته) اى كلام ابن رشد (قوله انه) اى الثانى (قوله يخر) يضم فسكون فتح (قوله هنا) اى فى التعيب (قوله فان) سكن اى نفس فيها (قوله

الخاصة) ما اى فى مثب للثمة (لا يستطاع) يضم اوله (دفعه) عنها (كسوى) يفتح السين المهملة وخفة الميم اى منسوب للصحة الكونه من واقعها بلا حجة لا تدخل لخلق فيه كبريد يفتح الموحدة والراء وسكونها وروى وسرا وولج ومطر (وجيش) وسلطان جائر وليس منها السارق وعليه الاكثر (او) هى حال لا استطاع دفعه وسارق لم يعرف به ذلك لانه القاسم (خلاف) فى التوضيح الاول عليه الاكثر واشافا ابن عبد السلام اى انه المشهور وهو لا ينفع وعزاه الباقي لابن القاسم فى الموازية والثاني لابن القاسم فى المدونة وصوبه ابن يونس واستظهره ابن رشد قائلا لا فرق بين فصل الاذى وغيره فى ذلك لما يلقى على البائع من - فى التوفيق - يبدى الشيخ القاسم كون السارق جائحة بعدم معرفته فان عرف بفتحها المتاع يعرض سارق وان كان معذوما ولا يوضع عنده من الثمن وقته فى التوضيح ابن عرفة لظاهره فى عدمه غير مرجح يسره عن قرب انه جائحة وهو ظاهر المدونة الخط عند المسائل الملقوبة الجوائح ثلاث عشرة فالأمر الى المحسوس والتميز والفرق بالسبل والبرء والمسير والقالب والمعاشر والحدود والقيط والعفن والبرء والحد والجيش الكثير واللص والجلد والغبار والمسدود القناه اى ليس الخمرة مع تغير لونها والقشام وهو مثل القناه والبرص اى ضوؤها والخمر والشباب اى تساقطها والشعر اى عدم جريان الماء فى الشماريح فلا يرطب الشعر ولا يغيب (وتعصم) اى الثمرة عما لا يستطاع دفعه (كذلك) اى نقص قدرها فى وضعه ان باع النصف الثلث لكن الثلث فى المشبه فى الحقيقة لعدم نقص الذات الخط نص عليه ابن رشد فى سماع اى زيد بن كاث الجوائح ويقوم منه انه يظهره الى نقص قيمتها فان كان قدره شها وضع والا فلا فى ضيق فان لم يهلك الخمرة ونعمت بفبارا صلبها أو وضع أسقطها قبل تنافى طبعها فنقص عنها فى البيان المشهور انه جائحة فيمنظر الى ما نقص هل بلغ الثلث فموضع أم لا وقال ابن الماجشون ليس بجائحة وهو أحد قولى ابن القاسم واتصاهو عيب فيضرب للبائع بين الثلثين بلائى واراد كذلك (وتوضع) يضم التوفيق ونفع الضاد المجهمة الجائحة (من العطش) ان كنت الثلث بىل (وان كانت) يفتح القاف واللام مشددة عنه لان سقيها على ياتها فاشبهت ما فيه حتى توفيقه وظاهر المصنف ولو قللت جد ولا ين رشد لا يضع القليل الذى لا خطبه وشبهه فى وضعها وان قلت فنقل (كم) بجائحة (القبول) يضم الموحدة والقاف كنس وكزبرة وهندبا وسلق ابن عبد البر ما يمكن تأنيها لآباله (والزفران والريحان) يفتح الراء (والقرط) يفتح القاف وسكون الراء وهاهنا الغناء اى العشب الذى تاكله الخواب عياض واره ليس يعرفى اى ما يضم القاف وسكون الراء على الغاء المهمة على يجعل فى ثقب الاذن للزينة ويضعها واهتمام الظاهر وغيره يفتح به الجلاء فاده الخط وشبهه فى القاموس يضم القاف وكره معاف عنها التبت ومنها الحلى التى يحصل فى شحمة الاذن وقال انه قابض (والقصب) يفتح القاف وسكون الضاد المجهمة فوحدة عياض اى القصب التى تنم بالخواب وهو الوقت اذا كان يابس وقال الاصمغى اذا سقت ففى القصب (وروى التوث) الذى

قولى يفتح اللام (قوله كذلك) اى بلائى (قوله عنه) اى الثلث (قوله لان سقيها) اى الثمرة (قوله فاشبهت) اى الثمرة (قوله ولو قلت جدا) اى بجائحة العطش (قوله لم يمكن) اى الجاح

يعطيه دوزا الحرير ولومات الخود فهو جائحة في الوقف فليشره بنصفه من شبه كني اكثري
 جملا او قدنا نغلا البلد لم يصنع يسكنه (ومغيب) بضم الميم وفتح القين المجعومة والقصبة
 مشددة (الاصل كالجزر) بفتح الميم والراء فراسو بكسر الميم أيضا وقال في المغرب
 الاستاذ يرة لا فرق في هذه بين كونها قصبة من العسل أو غيره فلو قال ومطلقا في القول
 الخ لا فاد هذا والفرق بين الثمن والبقول ان جازي القول شيئا فلا يضطه قدرها وان العادة
 سلامتها من غير العسل وان العادة لا يقال في الفار جيت الا اذا ذهب ثلثها وفي قوله
 ومغيب الاصل اشعار بجواز بيعه وهو كذلك لكن بشرط قطع بعضه ورويه كان موضوعا واكثر
 وقيل لا يباع الا بالقول وقيل يمكن رؤيته فظهر منه ويدخل في مغيب الاصل جدره قصب
 السكر تبايع وحدها ومع كراء أرضها ولا يجوز اشتراط بقائها بعد فراغ مدة الكراء فان قطع
 له السكري بثلاث جاز ويجوزنا شراطها للمكري لانها من ماله قاله ابن البنا في محل مغيب
 الاصل كالقول فهو قولها أو ما لاجحة البقول السلق والبصل والجزر والخيل وغيرها فيوضع
 ثقل ذلك وكثيره اه ابن عرفة جعل الجزر والخيل من البقول فيقول فيقول ثقل الثمن وغيره المتسلي
 أما الفاساني وأبطنج والباذليجان والقرع والخيل والجزر والموز والورد والياسمين والخشيري
 والصق والبول الاخضر والبلبان فحكمها كلها حكم الثاوير ارجى فيه الثالث وروي محمد
 عن اشهب ان الهاتئ كالقول وضع قلبها وكثيرها ما تقدم منه أشهر وبه القضاء اه فانها
 مع ما تقدم واقفه اعلم (ولزم المشتري باقيا) أي الفار السالم من الجائحة حصته من الثمن ان كثر
 بل (وان قل) الباقي اتفاقا فالجائحة لم تدفع الثمن وقرق بين الجائحة والاستحقاق فيكررها
 فكان للمشتري دخل عليها وبوقوع العقد في الاستحاق على غير مولد (وان اشترى شخص
 اجناسا) من الفار كخيل وعنب وثمن في صفقة (فاجمع بعضها) جناسها كله وبهذه أو
 كثر كذلك (وضعت) بضم الواو وكسر الصاد المجعومة الجائحة من المشتري (ان بلغت قيمته)
 أي الجنس الجاه (ثلث) مجموع قيم (الجسم) أي الذي أبيع وبقي سلمي (و) ان (أجمع) بضم
 الهمز وكسر الجيم (منه) أي الجنس الجاه (ثلث مكملة) أي الجاه (وان تناهت الفترة) المدة
 بعد بدو صلاحها على المدعى طيبا ثم أصبحت (فلا جائحة) موضوع عن المشتري وأما لو
 اشتراها بعد على أخفها شيئا فلا جيت فتوضع جاتها على مذهب المدونة وقد تقدم وشبهه
 في عدم وضع الجائحة فقال (كالقصب الخلو) فلا جائحة فيه على التمهول لانه انما يباع بعد طيبه
 بظهور وحلا ونحو ان لم تتكامل الباقي هذا مذهب المدونة فيصحت قال ابن القيم وضع جائحة
 القصب الخلو وهو أحسن ابن تونس هو القياس ابن حبيب توضيح جائحة القصب غير الخلو اذا
 بلغت الثلث وانظر هل هو القصب الفارسي (وأيان الحب) المبيع بعد بدو وقبل على قطعه
 وق إلى يسه قاصدا به جائحة فلا موضع (و) ان ساقه ويطا عطلا بعض غره طاجير (خير)
 بضم الطاء المجعومة وكسر القصة مشددة (العامل في المداغة) أي المصطل على خدمة الشجر
 بعض غره اذا أصابت الغرة جائحة (بين من الجسم) أي ما أجمع وطالم يصيب بطرقه المساق عليه
 (أو تركه) أي محض عقد المداغة من نفسه اذا أجمع الثلثا كثر لم يبلغ الثلث وكان الجاه
 مشاعا فان كان مبدأ من مسمى طبعه اه فان بلغ الجاه الثلث غير العامل حواه كل الجاه

(قوله نهو) أي موته (قوله
 قولها) أي المدونة (قوله
 السالم) نعمت باقيا (قوله
 حصته) أي الباقي من ثمن
 (قول من الثمن) بيان حصته
 (قوله قال بالغة) الخ تقرب
 على اتفاقا (قوله فرق) بضم
 فكسر مخففا (قوله يكررها)
 أي الجائحة (قوله فكان
 المشتري) بفتح الهمز وشد
 التثنية (قوله عليها) أي
 الجائحة (قوله وبوقوع الخ)
 عطف على يكررها (قوله
 كذلك) أي كله أو بعضه
 (قوله في طيبها) صلة تناهت
 (قوله بهمه) أي بدو صلاحها
 (قوله هذا) أي عدم وضع
 جائحة القصب الخلو (قوله
 وهو) أي موضع جائحة
 القصب الخلو (قوله هو) أي
 وضع جائحة القصب الخلو
 (قوله فاما ببيعها) أي
 ببيعها (قوله العقد) جنس
 (قوله على خدمة الشجر)
 فصل يخرج المصطل على غيرها
 (قوله يبيع غره) فصل
 يخرج المصطل على خدمة
 الشجر بذا ومنه (قوله
 بضم من الجسم) صلة خبر
 (قوله بل من المداغة) صلة
 صلة سبق (قوله كان)
 أي الجاه (قوله ما صداه)
 أي الجاه

(قوله منه) أي الفخر (قوله عند ابن القاسم) حله يضع (قوله ورواه) أي رواه عن مالك بن نويرة (قوله في علمه) أي (قوله وهو) أي الوضع (قوله بناء الخ) حله يضع (قوله وروى ابن وهب) أي عن مالك بن نويرة (قوله على أنه) أي المستثنى (قوله بالأولى) بفتح الهمزة (فصل اختلاف المتبعين) (قوله بنقد) ٧٤٣ حله متباينان (قوله لأن فعله) أي متباين حله

ياعقب الآتي قوله بفتح
اللام أي ولو تبدل الآتي
لكون مبتدأ (قوله فيها)
أي الآتي (قوله لا حلال
فعله) أي باق (قوله وهو)
أي فعله (قوله بإبدال حله)
اعلال (قوله أنصر كما) أي
بالصلة (قوله إبدال) (قوله أنه)
أي المصنف (قوله أي)
الذين (قوله إبدال حله) أو أود
وأضافه للبيان (قوله بأن
قال أحدهما عن الخ) تصوير
لاختلافه في جنسه (قوله
ولا يذنب لأحدهما) حال
حذف. ثلثين الأول (قوله
كما هما) أي في فتح البيع
(قوله في حله) أي حوز
المشتري حله فوات (قوله
بتقديم سوق حله فوات
(قوله لخصه) أي البيع حله
اعتبار قيمته يوم بيعها (قوله
لشوه) أي العوض الخطة
لكان أحسن (قوله وهو)
أي كلام جمع (قوله لخاصة)
إضافة للبيان (قوله بخلاف)
عطف على المراتب (قوله علم)
بضم العين (قوله أنها) أي
السلعة (قوله وهذا) أي علم
انتهى إلى كانت مثلية الخ من
قوله فيها (قوله بضم
ويؤيده) أي لزوم القيمة مطلقا (قوله
منه عطف على كون (قوله
له) أي ضمان القيمة مطلقا (قوله قال) أي سلو (قوله شبه الخ) حله مقدرا أي وهو كذلك

شأنه أو معناه (و) خفض بأن في ثمة بعد دوا صلا حله (مستثنى) بكسر التوت (كامل معلوم)
كعشرة أو سوس (من الفقرة) المبسطة على أصولها بجمعة مشروها مثلا (قبح) بضم القوقبة
أي الفقرة (بما) أي القدر الذي (وضع) عن المشتري وهو الثالث (يضع) بفتح العين وفتح الشاد
المجمعة الباتع من الكيل المستثنى (عن مشتريه) أي الفخر (بقدره) أي الجاه منه عند ابن
القاسم ورواه وهو المشهور يتابعه أن المستثنى مشتري وروى ابن وهب لا يضع حله من
المستثنى شيئا يتابعه إلى ويضع حله من الدراهم فلو باع غرة ثلاثين أدرنا بجمعة عشر
درهما وادب بجمعة ثمانية عشر وادب وجميع ثلث الثلاثين وضع عن المشتري ثلث الدراهم وثلث
المستثنى على المشروعة يوم حكيه لكانوا مستثنى جزأها كربع وضعت بالجمعة من
المشتري بالأولى وهذا متفق عليه فإذا كان كذلك فتنافى في حصول الجملة فلي المشتري
الباقي وان تنازعا في قدره فلي المشتري القول البايع وقيل لم يتنازع وأصل يضع موضع بكسر الصاد
لحذف الألف ورواه ابن وهب يا وكسرة ثم أبدلت الكسرة قصبة لأن نسبة العين الحقيقية والله سبحانه
وله في العلم
(فصل) في بيان استحكام اختلاف المتباينين (أن اختلاف) الشخصان (المتباينان) ثلث
بفتح أو غيره بضم الميم وقع الفرقية متى يتباين ياعقب الآتي لأن فصله تابع بفتح الباء
والتابع فهو بالهمزة ضمها لأصلها بفتح العين وهو باع بأدبائه أنفها لصر كما عطف فتح وصله
اختلف (لجنس الثمن) الظاهر أنه أراد به مقابل الثمن بدليل التشبيه الآتي (قوله كقول) بأن
قال أحدهما عن الآخر عرض (أو) اختلاف في (نوعه) أي الثمن بأن قال أحدهما ذهب
والآخر ورق ولا يذنب لأحدهما (حقا) أي المتباين كل على ثني دعوى الاستحقيق
ودعى نفسه مقدما انتهى على الإثبات (وقضى) بضم فكسر أي البيع سواء قامت السلعة
أوقانت وتكولهما كلفهما فبدر المشتري البايع السلعة أن لم تفت (ورد) أي يرد المشتري
للبايع (مع الفوات) السلعة في يده بتقديم سوق فاعلى (فيها) أي السلعة معتبرة (يوم) أيها أي
السلعة لخصه جمع لو قال عوضها بدل قيمتها لكان أحسن لشمول مثل المشتري عب وهو
الموافق لقاعدة القيمة في المقوم والمثل في المشتري وخلافه لقول ت علم من قوله قيمتها إنما لو
كانت مثلية لرد مثلها وهذا على اعتبار المقوم لكن يعارضه حوم المتكلم في القيمة
القوت مطلقا مثلا كان أم قوما وهو ظاهر ما في التوضيح وغيره ويؤيده كون المتعدي
القيمة يوم البيع مع له سلعة أنه أول زمن تسلط المشتري على البيع وقوله أيضا من بعضهم يوم
ضمها المشتري في سلو أو شارة قال ظاهر في المثل والمقوم لشبه البيع هنا بالفاصل إذ الموضع
أحدهما يقول الآخر حلق أحدهما وتلك الآخر فلا يفسح ويقتضى الجاه على الناقل
(و) أن اشتقا (في قدره) أي الفخر بأن قال البايع مشرو والمشتري غنية فلما وضع على
يعارضه أي المقوم (قوله المتكلم) أي قوله ورد قيمتها (قوله لم يكن) أي البيع (قوله هو) أي
ويؤيده أي لزوم القيمة مطلقا (قوله لم يكن) أي اعتبار يوم البيع في التقويم (قوله قوله) أي
له) أي ضمان القيمة مطلقا (قوله قال) أي سلو (قوله شبه الخ) حله مقدرا أي وهو كذلك

قوله عالم جئت، أي الفئ (قوله من الفئ) - ياء - (قوله شبهه) بفتحهم مثلاً أي المستقر (قوله فيهما) أي التباين (قوله شبهه) (قوله في نفسه) أي الفئ (قوله فسطحا) أي فأت الفئ (قوله في قدره) أي الفئ (قوله في جنس الفئ) (قوله في نوعه) أي بان رامن الفئ المستدعيه التي يشعلها (قوله راجع لجميع ما تقدم) أي الاختلاف في الجنس والاختلاف في النوع والاختلاف في المقدار أي بقدر الفئ على مقابل الفئ (قوله) أي الفئ (قوله بعد) يضم الموحدة (قوله فقها) أي المدونة ٧٤٤ فالأقسام ثلاثة طرفان وأوسطة والواسطة الاختلاف في السعر والنجولة

فيه قولان هل هو من الاول
او من الثاني فالصفة كالكل
لا خلاف وانما هو في السهم
والحمولة وهو ظاهر التوضيح
فيما لا يكتفى خلافه لان
يؤتى وصفه ان يوجب اذا
اشتقاق في الصفة كجديوس
وكسرو او ضاع وقد اتفق
البائع وتزاد في البايع
بينه ولا يوجب كاختلافهما
في جنسهن وقال فخل بن
مسلمة فيهما ان ويضغ
كاختلافهما في جنسهما
بفضل خلاف ابن حبيب
وفضل في معنى الصفة
وقوله وقد اتفق البائع والمخ
هو معنى قول النجاشي
الاختلاف في الصفة
كالكل لجهة بعض النسخ
مع التفرق فواتهما صفاتا
البائع ان التنازع في
المخون وتصدق المشتري
الاتفاق في التنازع في المخ
وفي العمية اذا قضى البائع
الفن وهو بدائم اختلاف
في المخون فصح هو ابن

الرواية
القليبي يصدق البائع حينما يقبضه النار ابنه فهذا خلاف قول ابن القليبي فما الاثر
التقدموا في حال من جعل قبض السلعة فورا حصل قبض النار فورا ومن لم يقبض السلعة فورا لم يقبض التقدم فورا الا ان
يوجب هذه البائع وقبل الا ان يبلو من حينه عليه السلعة لا فرق ان غلب عليه من الطول او عدمه (قوله من يضم السنين
وشد النون (قوله حلف) اي ابتاعها (قوله فاقوله) اي المشتري (قوله تصالحهما) اي التبايعين (قوله ان لم يستصافا في الغش)
حلف (قوله ولمه) اي تصالحهما

(قوله وانما قصد) أى فى الرواية (قوله انه) أى الشان (قوله عنده) أى أبى اسحق (قوله وكذا) أى اختلافهما فى قدر الاجل
 فى حلقتهما والفتوح ان لم تقسم وتصدق المشتري بينهما فانتهت (قوله على هذا) أى اختلافهما فى أصل الاجل (قوله وقوله
 الا فى القول للمنافى الرهنية الخ) جواب ما يترجم من مناقاة المناهضة من تحلقهما والفتوح (قوله لان الثمن يزيد بعدم الرهن
 والجبل ويتنص بوجودهما) على تكون الاختلاف فيهما كالاختلاف فى قدر ٢٤٥ الثمن (قوله وهذا) أى كون الثمن

يزيد بعددهما ويتنص
 بوجودهما (قوله وان كان
 الخ) حال (قوله بقاها)
 أى المدونة (قوله بان أى
 مضى وزم (قوله انه) أى
 أخذه الرهن والجبل (قوله
 الاعتراض) أى يكلاهما
 (قوله على المصنف) أى ابن
 الحاجب فى حقه الاختلاف
 فى الرهن والجبل كالاختلاف
 فى قدر الثمن المتقضى زبانه
 بعددهما وقصه بوجودهما
 (قوله انه) أى الشان (قوله
 لو كان) أى الثمن (قوله به)
 أى الرهن أو الجبل (قوله
 متعلق) أى بأخذ الرهن
 أو الجبل فيضرب موكله فى
 امضاه تصرفه ويوده (قوله
 ولينكرها) أى الاختلاف
 فى قدر الثمن أى الثمن أو قدر
 الاجل أو الرهن أو الجبل
 (قوله مستثنى) بفتح التاء
 منى مثله بلان فى لاضافته
 (قوله ويجعل) عطف على
 يذكرك (قوله فان أى
 حلقتهما والفتوح (قوله فى
 الاولين) أى الاختلاف فى
 الجنس والاختلاف فى النوع
 (قوله وفى هذه الجنس) أى

الرواية وانما قصد انه لا يصعد مدى النصف فى الرهن ويتكلم على تمام النصف ولم يقل أبو
 اسحق بضمها لهما وتماضمهما اذا ادعى البائع النصف وقال المشتري لم اشتري الا الربع
 وسكت عنه فانظر هل يستويان عنده أولا والاظهر عنده على الفرق بينهما ولا اختلاف بينهما
 لانهما انما لا يتفاضلان اذا كان البائع هو الذى ادعى سيع النصف وانما الخلاف هل
 يتفاضلان وتفاضل أم لا اذا كان المشتري هو الذى ادعى شراء النصف لان الجبل تقديره اذا
 غنم فى حصة المشتري أن يقول لأرضي أن أخذ الربع بالسوم الذى اشتريته بالنصف والربع
 اذا أخذ منه الربع بالسوم الذى دنى أن يبيع به النصف لم يكن له حصة فأفاده الحط (أ)
 اختلافى (قدرا جبل) الثمن بان حال البائع الى شهر والمشتري الى شهرين فان لم يقت السبعة
 فحاشا وتماضوا ان قامت قال قول المشتري أن أشبه وكذا ان اختلافه فى أصل الاجل بان قال
 البائع حال والمشتري الاجل فالفني ولم يتكلم المصنف على هذا وان اختلافه فى انما قاله فاقول
 لمستكران أشبه ومصدق كراه المصنف أفاده الحط (أو) اختلافه فى وقوع البيع بشرط (رهن)
 لثنى فى الثمن المؤجل وعلمه وقوله الا فى الرهن والقول للمنافى الرهنية بحلقه فى تنازعهما فى
 سلطه معينة هل هي رهن أو ودعة ولم تعرض مدى الرهنية ليكون عقد البيع أو القرض أو
 غيره مما اشترط فيه رهنيا لم لا يخلو موضوع مختلف عجم ويحتمل عطف رهن على الخفاف
 انه أى تنازع فى قدر رهن (أو) تنازعهما فى وقوع البيع بشرط (جبل) بالثن المؤجل أى
 فعله بان قال البائع بعدك بهذا الاجل كذا بشرط جبل وقال المشتري لا بشرطه أو قدره كبه ذلك
 على جبلين وقال المشتري على واحد قال فى التوضيح لان الثمن يزيد بعدم الرهن والجبل
 ويتنص بوجودهما وهذا هو الظاهر وان كان وقع فى المذهب ما يدل على ان الرهن لاحصة
 لهن الثمن ومثله لابن عبد السلام محققا بقولها ومن امره أن يسلم إلى طعام ففعل وأخذ
 زهنا أو جيلابغير أمر لا جازلانه زبانه فتوق ١٥ ابن عبد السلام واليك التقطن فى وجه
 الاعتراض على المصنف ١٥ وجه التقطن انه لو كان يحتجب به الثمن لكان الوكيل متعديا
 ١٥ قاله طي وأفاد حكم اختلافهما فى قدر الثمن أو فى قدر الاجل أو الرهن أو
 الجبل فقال (حقا) أى المتبايعان فى كل من القروع الخمسة (وفصح) لبيع ولينكرها مع
 مستثنى الاختلاف فى الجنس والنوع ويجعل جواب السبعة حقا وتصح لعموم ذلك
 الاولين مع بقا المبيع وقواته من غير نظر لمعنى شبهه وفى هذه الجنس حلقهما والفتوح
 بشاه فقط كما يأتى وأما مع فواته فيضن بالثن الذى ادعاه من يعمل بشبهه على ما يأتى ولعل
 الفرق ان الاختلاف فى جنس الثمن أو نوعه اختلاف فى ذاته بخلاف الاختلاف فى الجنس
 قائمه اختلاف فى شئ زائد على الذات اما الرهن والجبل والاجل فظاهر وما فى قدر رهن ومضى

منه ٩٤ فى الاختلاف فى قدر الثمن أو فى الثمن أو الاجل أو الرهن أو الجبل (قوله مع بقا) أى المبيع (قوله وأما
 مع فواته) أى المبيع (قوله فيضن) بضم الباء أى المبيع (قوله يعمل) بضم الباء (قوله الفرق) أى بين الاختلاف فى جنس
 الثمن أو نوعه والاختلاف فى أحد الخمسة (قوله فى ذاته) أى الثمن

(قوله اشفاقهما) أى المتبايعين (قوله أصل مكل) أى من الثمن والمثلن (قوله التخصين) أى التخصيص لاختلافهما فى الجنس أو النوع والتخصيص لاختلافهما فى أحد النعم (قوله فهو) أى أن حكمه يرجع على التخصين (قوله عند ان القاسم) صلة تقدم (قوله والفرق) أى بين اختلاف المتبايعين والقاءن (قوله للآل) أى قولاً بـ ان القاسم (قوله الخلاف) أى فى اشتراط الحكم فى التخصيص وعدمه (قوله فغالبها) خبر فائدة (قوله فذلك) أى الرضا ولا يفسح (قوله لا عند غيره) أى ان القاسم (قوله انهما) أى المتبايعين (قوله وكاشما) أى المتبايعين (قوله ولو لى حق المظالم) أى فى التخصيص ظاهره وباطنه (قوله فلو وجد) أى المظالم (قوله) أى المظالم ٧٤٦ (قوله بعد التخصيص) تنازعوه وحدوا فخر (قوله فله) أى المظالم (قوله به) أى حقه

لا) أى البائع (قوله فأكره) أى البيع (قوله هل يحل) أى البائع (قوله فاجاب) أى ابن أوفريد (قوله) لأصل
 عليه) أى المشتري (قوله فلما حقه) أى البائع المشتري هل عدم شرئها منه (قوله ويبر) أى البائع (قوله وبعد) بنضم فتح مقلا
 (قوله هذا) أى الحلف على عدم الشراء (قوله ثم) أى المشتري (قوله) أى البائع (قوله قبلها) بكسر الواو جنة (قوله ولا)
 أى وان لم يسلفها البائع (قوله) أى الثان (قوله عليه) أى التسليم (قوله أولا) بند الواو (قوله يوقف) بنضم فسكون فكسر
 أى لبائع (قوله عليه) أى أنها الأولى (قوله فهو) أى الموقوفه

(قوله ذلك) أي عدم حملها للبائع (قوله) أي جواب ابن أبي ربيعة تفهم (قوله أعضل) أي تعب الطبيب بمداءاته (قوله الفصل) أي في البائع من كونه متداولاً فيفسخ ظاهر وباطنه وظالماً متظاهراً فقط ٧٤٧ (قوله الحن) أي أقوى وأبلغ (قوله في

التقريع الخمسة فقط) أي الاختلاف في قدر الثمن أو في الثمن أو الأجل أو الزمن أو الجدل (قوله فيها) أي القسوع الخمسة (قوله تصديقه) أي المشتري (قوله بالشريط) أي دعواه الأشبه وحلقه (قوله كذا) أي فواته يدمشقه (قوله فان أشبهه) أي البائع وحده مفهوم أن ادعى الأشبه (قوله صدق) أي البائع (قوله فان فات) بضعه) أي البيع مفهوم أن فات البيع كله (قوله ماسلكه) أي المصنف (قوله لدلائله) أي ماسلكه (قوله عند القوت الخ) أنه ترجع (قوله على دعوى البائع) أنه ترجع (قوله لو أن أشبهه) أي البائع مبالغة (قوله ولو افترقه) أي ماسلكه (قوله أي المدونة) (قوله إن أتى) أي المتابع (قوله كذب) أي المتابع (قوله فان أتى) أي البائع (قوله ولو قول المانعي) عطف على قولها (قوله ولو قول) أي المصنف (قوله المصوب) بكسر الواو (قوله ليل) أي قوة وصدق مدعى الأشبه (قوله إلى هذا) أي إجماعهم إجماعاً (قوله فنفخ) أي السلمة (قوله في حاله) أي المتابع

لا تحل للبائع وانما ذلك إذا لم يقبلها أو أوعى به ففهم ما أشكل والهاء الذي أعضل وان صاحب القول المتصل هو الذي أصاب الفصل والاجوبة التي ذكرها في ضبعة لان قوله في الاول مع قطع النظر عن كذب الكاذب هو الموجب لكون الفسخ ظاهر افتقار قوله في الثاني الى تراصاع في الحلف الخ يقال عليه ان الصادق في نفس الامر انما يخفى بحلف الكاذب بالجزء من بيان كذبه فاذا وجد شئ أو اقرا خصمه فهو كالأقرار بعد الصلح على الانكار وهو يقيد الفسخ بظاهر فقط ويرد الثالث بان القضاة يسمي المال وغيره في العيصين عن النبي صلى الله عليه وسلم انما افانشر مثلكم وانكم تحته سمون الى اوله بل يعضكم أن يكون ان يهتج من بعض فأنضى لمعل فهو ماسع من حيث له من حق أشبهه شيئاً فلا يأخذه ظاهراً قطعاً قطعه من نار وشبهه في الفسخ بظاهر أو باطنا ان حكمه بقوله (كنا كلهما) أي المتابعين عن النبي في المسائل السبع فمضى سبع ظاهراً وباطناً حكمه (وصدق) بضم فكسر مثلاً منقوص (مشترا في القروع الخمسة فقط) (ان ادعى) المشتري (الأشبه) أي المتدافع النسبة البائع أيضاً لا (د) ان (حلف) المشتري على ثبوت دعوى البائع وبحق دعواه فمضى تصديقه بالشريط (ان فات) المبيع حكمه بيده هو التسوق فاعلى وهل كذا ان فات يدايته قولان فان أشبهه البائع وحده صدق ان حلف وان لم يشبهه واحد منهما حلقه ومضى بالقيمة فان فات بضعة فلكل حكمه مطلق ماسلكه هو الصواب لانه على ترجيح دعوى المشتري عند القوت وهو وافقه الشبه على دعوى البائع وان أشبهه ولو افترقه قولهم ان باع جارية ففاته عند المتابع فقال بائعها بغيرها فقد باع وقال المتابع بغيره فان المتابع مع ذنبه ان اتى بما يشبهه كونه غنائها يوم ابتاعها فان تبين كذب حلف البائع ان ادعى ما يشبهه فان أتى بأشبهه أيضاً فعل المتابع بغيرها يوم ابتاعها أو وقول المانعي ان فات يدايته المشتري وادعى الأشبه صدق وان لم يدعه الا البائع صدق وان ادعى ما عدا ما لا يشبهه ففاته وقضى بالقيمة أو ولو قال وصدق من ادعى الأشبه كما قال المصوب لم يدل على ما ذكرنا بل يوجب انهما سواء لان من لا حلفه على الآخر وهو خلاف مشهور والمذهب وقد أشار من الى هذا ومن العجب ان ح مع تصديقه ان أرضى ما قال المصوب وان نصفه مشتر تصحيفاً لا يبين ان محل الصالح والتامع اذا دعيا معاً لا يشبه أو ما يشبه أمان ادعى أحدهما وحده ما يشبهه فانه يصدق بشرط الحلف والقوت أو غلب المتشهور والله الموفق (ومنه) أي القوت الذي تضمنه فان (تجاهل) أي دعوى البائع والمتابع جهل قدر (الثنى) الذي وقع البيع به فانه في التوضيح تبعاً لابن عبد السلام وقرره غ وثبت كلام المصنف وقادته تدفع المشتري بالعين ففاته حاله ماضى الله تعالى عنه ان مات المتابعان فوراً ثم مات في القوت وغيره مكانهما ان ادعى امره في الشر فان تبعها لاهلها لم تصاد فاعلى البيع حلفه ونية المتابع انهم لم يدعوه ثم يحلف ونية البائع انهم لم يدعوه ثم ترد فان فات بتقدير سوق فاعلى لزمت ونية المتابع بغيرها في حاله ابن يونس دعت ونية

(قوله فاشبه) اى تجاهل الثمن (قوله فواتها) اى السلعة (قوله بايدهم) اى ورثة المتبايع (قوله وكذا) اى تجاهل الورثة (قوله لتجبد له) اى الثمن (قوله في التبدلة) اى باليمين (قوله فظهر كون التبايع فواتا) تفريع على تصواب ابن يونس وعبد الحق (قوله وان ما قاله الخ) عطف على كون (قوله وانه) اى ما قاله ابن عبد السلام ومن تبعه عطف على كون (قوله لتجبد له) بضم التثنية والجرحة وتشدوا واوى بعد ٧٤٨ (قوله المقابلة) اى تجاهل (قوله تقريره) اى الشارح (قوله به) اى قول ابن يونس

وعبد الحق صله تعلم (قوله غير ظاهر) خبران (قوله وكانه) بفتح الهمزة وتشد التثنية اى ابن عرفة (قوله لئلا) اى عدم احتضانه (قوله ابن يونس) وعبد الحق (قوله وقره جماعة) نسب اى ابن عرفة (قوله ذلك) اى كون التبايع فواتا (قوله لئلا) يقتضات مثالا (قوله تنبه) يقتضات مثالا من (قوله تقرير الشارح) اى التقدم (قوله باقلناه) اى من يورده من المفاعلة (قوله في صور) صله بنا (قوله هذا) اى بده البائع (قوله اذا الاصل الخ) علة بدئى البائع (قوله خروجه) اى المبيع (قوله عنه) اى ملك البائع (قوله وغازله) اى المصنف (قوله ان ورثته) اى البائع (قوله منزلته) اى البائع (قوله الوجوب) اى لبدء البائع (قوله واستقره) اى الوجوب (قوله قلت) اى احتمال انه ابتاعها بشيء مثلا (قوله هذا) اى حلف كل على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه (قوله لانه)

لمتبايع باليمين لان مجمله الثمن عندهم كانه فواته فاشبه فواتها بايدهم وكذا لتجبد له المتبايعان لبدء المتبايع باليمين ولا فرق بين المتبايعين وورثتهما والعلة في التبدلة ان مجمله الثمن كالقوت على فظهر كون التبايع فواتا وان ما قاله ابن عبد السلام ومن تبعه صواب وله احسن من قول الشارح اى وعمله يصدق فيه مدعى الشبهة مثل ان يقول احد المتبايعين لاعدلى بما وقع عليه التبايع ويدعوى الاخر وقوع بكذا فان من ادعى المعرفة يصدق فيها شبهه وكذا الواو اذ انبأ المقابلة من تقريره وما قاله ابن يونس فهو لعبد الحق ولا يقول ان قول ابن عرفة قول ابن عبد السلام مجمله الثمن فواته ولو كان فواتا لماردت فيه السلعة وقد قال فيها ان حلف ورثة المتبايع حلف ورثة البائع وردت السلعة غير ظاهر وكانه لم يستحضر قول ابن يونس وعبد الحق وغيرهما ولا نسب ذلك لابن عبد السلام فقط وقد اتمس بما قلناه كله ونسبه لصواب الحق وغيرهما ولا نسب ذلك لابن عبد السلام فقط وقد اتمس بما قلناه كله ونسبه لصواب وردت في كبره تقرير الشارح بما قلناه (وبدئى البائع) باليمين في صورته فما هذا هو المشهور واذا الاصل استحباب ملكه والمشتري ادعى خروجه عنه وغازله ان ورثته يتزلون منزلة ونظايرها الوجوب وهو كذلك على أحد قولين حكاهما ابن بشر وابن شاس وابن الحليج واستقره في التوضيح قاله تفت (وحلف) اى يحلف من توجهت عليه يمين من المتبايعين على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه (ويقدم النفي على الاثبات) فقول في تنازعهما في قدر الثمن ما بهما يفضلية ولقد بهما بشرة ولا يكتفي اقتضاه على النفي لاحتمال انه باعها بقصة مثلا والمشتري ما بهما بشرة ولقد بهما بشرة ولا يشتر على النفي فذلك هذا مذهب ابن القاسم مثله يجوز الاثبات قبل نكول الخصم لانه تبع للنفي فلو كانت اليمين على الاثبات وحيدة فلا تكون الا بعد نكول الخصم (ويحلف على ما لا تصرع وبالمفهوم بان ياتي بصريحها او بما يعنىها او بما يعنىها الا بكذا او بغيرها او بغيرها بكذا فقط (وان) انحصار التاويل بشهر مثلا (اختلفا) اى التبايعان (في انها لا اجل) لاختلافهما في جهة زمان قال البائع ازل الشهر والمتبايع منتصفه ولا ينة لاحدهما وقات السلعة (فالقول) المحكوم به (المشكر) بضم فسكون فكسر (التقضى) بفتح القوطة والعاق وكسر الصاد المجتمعة شدة اى انقضاء الاجل مشتريا كان او باعنا يمينه ان اشبهه سواء اشبهه الاخرام لان الاصل عدم انقضائه فان اشبهه الاخر فقط فوجه فمينه فان لم يشبهه ايضا حلقا ومضى بالقيمة فان تمت السلعة حلقا ومضى فان اقاما يمينين متعارفين عمل يمينه البائع لتقدمها تاربعها قاله (وسكت المصنف عن اختلافهما في أصل الاجل فان كان المبيع قائما حلقا ومضى الاخر فبه وان قات عمل بالعرف والاصدق المتبايع يمينه في الامد القريب الذي لا يتم مقبىه كانه فواته بقوله في الاقرار وقبل لاجل مثله في بيع لا قرض والاصدق البائع

اي الاثبات (قوله عليهما) اى الاثبات ونفي (قوله بان ياتي) بمصر تصور للمفهوم (قوله لان الاصل عدم جيمه انقضائه) علة ان القول المشكر تقضى (قوله به) اى الاجل (قوله وان قات) اى المبيع (قوله عمل) بضم فسكون (قوله والام) اى وان لم يكن عرف (قوله صدق) بضم فسكون مثالا (قوله والام) اى وان ادعى المشتري اجلا يصدا فيه يمينه

(قوله وفيها) اى المدونة (قوله فتنه) اى حلول الفتن (قوله صدق) اى المتابع ٧٤٩ (قوله اى ادى) اى المتابع (قوله

والا) اى وان ادى المتابع
احلا بعد ايم فيه (قوله
مدعيه) اى الابد العرف
(قوله من اطلاق القول)
بيان ما (قوله قبل المفاوقة)
صله قبض (قوله وافقه) اى
العرف (قوله لانه) اى
العرف (قوله انه) اى المشتري
دفع الثمن مقبول قوله (قوله
في الاول) بضم الهمز اى
اعتباد دفع الفتن قبل الحذف
المتفق (قوله بجزائه) اى
العرف (قوله هذا) اى
التفصيل السابق (قوله
ودلالة) عطف على شهادة
(قوله السلعة) مقبول
التسليم (قوله في الثانية) اى
جزاين العرف بالبيع قبل
الاخذ وبصدقه (قوله
لا قران) اى المشتري (قوله
انه) اى المشتري (قوله انه)
اى الشان (قوله ان كان) اى
المبيع (قوله صدق) مشتري
اى في دعواه دفع الفتن (قوله
به) اى دفع الفتن (قوله صدق)
بضمات متشابهة (قوله انه)
اى البائع (قوله اختلغا) اى
المتباينين (قوله في القبض)
اى ثمن او ثمن (قوله فان
قامت بينه) اى بالقبض
(قوله لو ثبت) اى العرف
بقبض الثمن قبل البيئونة
(قوله وان لم يكن) بضم السين
الموسدة (قوله قوله) اى
المشتري في دفع العوض

بيئته وفيها كالب الوكالة ان ادى البائع نقده والمتابع تأجيله صدق ان ادى اجملا قريبا
لا يقيم فيه والاصدق البائع الا ان يصح كون المتابع اليه السلعة امدد معروف فاقول قول
مدعيه وانقصرت وح على ما في نصين من الصناعات من اطلاق القول للبائع وقد تقدم
(و) انما اختلغا (في قبض) اى دفع (الثن) بان ادعاه المتابع وانكره البائع (أو) خلتغا
قبض (السلعة) بان ادعاه البائع وانكره المتابع ولا يثبت له في القبض (قال اصل بقاؤه ما)
اى الثمن عند المشتري والسلعة عند البائع (الاعرف) بقبض الثمن أو السلعة قبل المفاوقة
فاقول ان وافقه بيئته لانه كشاهد (كلمه) وبقران (اى انفصل المشتري) (به) عن البائع
ان قبل بل (ولو كثر) فصدق المشتري ولو افقه دعواه العرف حين انفصاله به (والا) اى وان لم
يكن به سواء اعتد دفع الفتن قبل اخذ الثمن فقط أم اعتد قبضه بعد دعواه (بالاصل) بقوله
انه دفع الفتن (ان ادى دفعه) اى الفتن (به) الاخذ (السلعة) لدعواه ما عطف العرف في الاولى
وانقطاع شهادته في الثانية بطريقه بالبيع قبل الاخذ بعد دعواه الخط هذا كله اذا كان
المشتري قبض السلعة في التوضيح عن البيان اذا لم يقبض المشتري الفتن وان ادى دفع الفتن
فلا خلاف انه لا يعتد بقوله (والا) اى وان لم يدع دفعه بعد الاخذ بل قبله والعرف ادى دفع
قبل البيئونة كما هو الموضوع (فهل يقبل) دعوى المشتري المدفع لشهادة العرف في الاولى
ودلالة تسليم البائع له السلعة في الثانية (أو) يقبل قوله (فيما هو الشان) اى العرف ان يقبض
قبل اخذه وهذا الاشكال مع موضوع المسئلة فانه اى المدفع قبل البيئونة به (أو) لا يقبل
مطلقا جرى عرف المدفع قبل الاخذ فقط أو به والمدفع بعد لقراره قبض المبيع واستعمال
نصه بيئته فلا يبرأ بدعواه دفعه (أقول) ثلاثة واشهر قوله ان ادى دفعه بعد الاختلاف
انه قبض السلعة فان لم يقبضها وادى دفعه فمما فلا يقبل قوله اتفاقا قاله الشارح وتو
ظاهر حيث يجري عرف بخلافه ووافقه البائع على عقد البيع وتنازعا في قبض ثمنه ومفهوم
كلمه او قبل ان كان كل كرادس مشتران وافقه العرف وما الى الزمن طولاً يقضى العرف
به صريح ذاق الشامل وقوله قول ح دخل تحت كلف كلمه ما اذا طال الزمن طولاً يقضى
العرف انه لا يصبر اليه بترك القبض (هـ) ثم اذكر المصنف بعد قوله العرف مخالفاً لقول
المباين ان اشتغال القبض فالاصل بقاؤه كل عوض بدعائه فان قامت بينه أو ثبت عرف
عمل عليه (هـ) وهو الما بين الحاقه به الفتوى فالتاسع الاقتصار عليه بترك التفصيل الذي
بعضه مخالفاً لمان يقول معتب قوله العرف فعمل بدعوى موافقه ويجوز معاذاه فانه
عب الثاني فانه ما ذكره المصنف بعد قوله العرف مخالفاً لقول الباب الخ غير صحيح بل
ما ذكره المصنف هو نفس ما في الباب وقد ساقه الخط شاهد الكلام المصنف وثبه القنيل العرف
بالهمز ويجوز وتفرع عن الخلاف على مثل ما فعله المصنف ولخص الخط حال في الباب الخاصة
ان يصح في القبض والاصل بقاؤه كل عوض بدعائه فان قامت بينه أو ثبت عرف عمل عليه
وقد ثبت فيما يابع بالاداء والهمز والخير والفاكهة وشبه ذلك فان قبضه مبتاعه وان به
فاقول قوله في دفع العوض وان لم يكن به فاقول قوله (ايضا عند ابن القلسم وقول البائع في
رواية) اشبه وقال يحيى ابن ابراهيم قول المشتري فيما قبل وقول البائع فيما كثر واما غير ذلك

(قوله ان الساع والحيوانات) بيان فائدة قوله فلا يقبل بضم الياء وفتح الباء (قوله منه) اي المشتري (قوله يقضه) اي يقضه
 (قوله انه) اي باسه (قوله يطلب) طلبه ينادي (قوله قدس) خبر مقدم (قوله اله) اي البائع (قوله اذا قام) اي المشتري (قوله انه)
 اي الائم (قوله دفعها) اي السعة (قوله وان قام) اي المشتري (قوله به) اي البيع (قوله فهو) المشتري (قوله مصدق)
 يقض كدال (قوله القبض) مقوله على اقتضاء (قوله والتسلف) عطف على اقتضاء (قوله يقضه) اي الثمن (قوله منه) اي المشتري
 (قوله فلا يقبل) بضم الياء وفتح الباء (قوله منه) اي البائع (قوله دعوا) اي البائع (قوله لعدم) اي الاشهاد يقضه (قوله انه)
 اي الائم (قوله يقضه) اي الثمن ٧٥٠ (قوله منه) اي المشتري (قوله وان) اي البائع (قوله اشهد على نفسه) اي يقضه

من السلع والحيوانات والعقارات القول فيه قول البائع مع يمينه عام من الزمان ما لا يمكن
المصرا اليه كشر من عام وشهو ا ينشره فليدفع الى العادة اه (واشهاد الشخص
المشتري) على نفسه (ب) مقام (اليمين) في ذمته (مقتضى) بضم الميم وهو كسر الواو اذا المحجة
(للقبض) المشتري (معقنه) أى الثمن وهى المقتضية قالوا قبل من دفعه على عدم قبضه
(وحيث) بقضات مثقالا المشتري (بأعنه) انه قبضه انما يقبل (ان ياد) المشتري بطلب الحق بعد
انتهائه كمشرة الايام فان لم يدر فليس يتصلح له الخط في قسم الكرا او الاقضاء من جماع
اصبح ان اشهاد القول البائع فان لم يدر فليس يتصلح له الخط في قسم الكرا او الاقضاء من جماع
ها كثرها القول قول البائع ان دفعها بينه وان قام بالتقريب كالجعة قال قول المشتري انه لم
يقبضها وعلى القول البينة وفي المسائل الملقوفة من باع عرضا وحسوا نالى اجل وكتبه
وفقه فليس الاجل انكر المشتري قبض السلعة فهو مصدق ان لا تعان البينة قبضه اه
وشبه في اقتضاء الاشهاد القبض والتحليف بشرط المبادر فقال (كاشهاد البائع) على نفسه
(بقبضه) الثمن من المشتري فهو مقتضى قبضه منه فلا يقبل منه بعد ابعده انه لم يقبضه منه
وانه انهد على نفسه لثبته به واعتقاده فيه اخبره بشرطه بين الناس وله تحليف المشتري ان
يادر بعد الانتهاء الخط وبذا اتفق بعض المالكة في القرض وب اما اشهاد البائع باقباض
المبيع فالظاهر انه كاشهاد المشتري باقباض الثمن فيعبر فيه تفصيله فان كان التنازع بعد
شهر من الانتهاء سلف البائع وان قرب كالجعة سلف المشتري انه لم يقبض المبيع وانظر ما بين
الجعة والشهر ولو انهد المشتري على نفسه يقبض الثمن ثم ادعى انه لم يقبضه فالظاهر انه
تحليف البائع ان ادعى كمال صر جرت العادة بكتب الوصول قبل القبض فاذا ادعى الكاتب
عليه سلف القبض ولوطال الامر افاده وب البناء قوة وأما اشهاد البائع باقباض المبيع
الخصم ان اشهاد البائع بدفع المبيع المشتري ثم غام يطلب منه الثمن فبذلة اشهاد المشتري بدفع
الثمن للبائع ثم غام يطلب المبيع منه ففي هذا ان قام بدفعه شهر سلف البائع يمينه وفي القرب
القول للمشتري يمينه انه لم يقبض المبيع وفي الاول القول للمبيع يمينه بدفعه شهر وبالبائع في
القرب انه لم يقبض الثمن وهذا يقتضى ان اشهاد المشتري بدفع الثمن مخالفا لاشهاد يمينه
في ذمته وعلى هذا انصر ح وحش وقبه نظر فان ابن رشد في جماع اصبح سوى يمينه حاقى

[illegible]

القولين فانه بعد ان ذكر ما في جماع اصبح من ان القول البائع مطلقا لكن يحاق مع القرب
من الاشهاد لا مع بعدوه هو الذي مشى عليه المصنف ذكر ما فيه وقيل ان حل الاجل صدق
البائع يمينه في دفع السلعة وان كان القرب صدق المشتري يمينه ولو كان أشهد على نفسه بالثمن
وكذا لو أشهد المبتاع بدفع الثمن ثم غام يطلب السلعة بالقرب الذي تأخر فيه القبض ويشغل
فيه الايام والجمعة وهو ذلك فالقول قول المشتري وان بعد كسبه فالقول قول البائع وهذا
ظاهر قول ابن القاسم في المصاطبة وهو اظهر من رواية أصبح هذه ثم وجهه ونقله ابن عرفة
وفى ربيع التونسى رواية أصبح فى كتاب ابن بونس بعد ذكر الخلاف مانصه أبو اسحق والاشبه
انه اذا أشهد على نفسه بالثمن ان البائع صدق في دفع السلعة اذا الغالب ان احدهما يشهد على
نفسه بالثمن الا وقد قضى العوض اه وبه تعلم صحة قول المصنف واشهاد المشتري بالثمن
المخجل اشهاده ببقائه يمينه واشهاد بدفعه كما ان اشهاد البائع بدفع البيع يمينه ان يكون
مثله اشهاده ببقائه في ذمته على وجه السلم وذكر ز اشهاد المشتري على نفسه بقبض الثمن ثم
ادعى عدمه وجهنا يتيم في المسئلة مستورا شاهد المشتري بالثمن في ذمته او بدفعه او بقبض
المخفى واشهاد البائع بالبيع في ذمته او بدفعه او بقبضه عنه وقوله عن صرح حلف القبض
ولو طال الخ منتهى في الخمرى وظاهر ان القبض اسم فاعل وان القول قول مدعى الدفع وهو غير
ظاهر لشهادة العرف الاخر ونقل أحمد باين المعيار ان العرف جرى ان لم يقض وهل بين ام لا
المسئل حتى يأتي بوثيقة القبض قال فيمكن القول للمقتضى انه لم يقض وهل بين ام لا
خلاف وعليه فالحق في كلام الناصر التمس باسم مقبول ليدوا ذكر واقع أعلم (و) ان
اشتقا (في) وقوع البيع (بالب) والخلاف القول قول (مدعيه) أى التلانة الغالب ولو
مع قيام المبيع ان لم يعرف بالتليار وحده فان اتفقا في التليار ادعاء كل نفسه خاصة متافقا
ثم لم يفسخ أو يكون بنا قولان لابن القاسم وشبهه بتقديم القول فقال (كده) بضم الميم
وكسر العين (الصحة) للبيع فالقول قول مدعى فساده ولا يختلف الثمن بهما دليل ما يليه
بان قال أحدهما وقع ضحوة الجمعة والاخر بين الاذان الثاني واللامنها وقت البيع فانه
أبو بكر بن عبد الرحمن وحده في المسئلة ان ادعى أحدهما في السلم انها لم يضر اليه
أحدا وان رأس ماله تأخر بشرط شهر أو كذبه الاخر فالقول قول مدعى الحلال منها يمينه
الا بان تقوم للاخر ثمنه على فساد ففسخ السلم ويرد البائع رأس المال الشيخ أبو بكر بن عبد
الرحمن القول قول من ادعى الحلال اذا قامت السلعة فان كانت قائمة فثبتا لسان وقتها فثبتان
والى هذا ذهب حداد وأصحابه وقال بعض القرويين القول قول مدعى الصحة قامت السلعة أو لم
تقت اه وعمل كون القول قول مدعى الصحة (ان لم يطلب الفساد) للبيع في عرفهم فان غلب
في عرفهم فالقول قول مدعيه (وهل) القول بل مدعى الصحة ان لم يطلب الفسادواختلف
الثنى بهما ام لا والقول قول في كل حال (الآن يختلف بهما) أى الصحة والفساد (الثنى) أى
العوض الشامل للثنى كدعوى أحدهما مع الام وحدها والوفى وحده قبل اتفاده والاخر
بهما معا ودعوى أحدهما ان الثمن غير والاخر انه دراهم الخط وكدهوى البائع انه اعادها
بما مثلا والمشتري انه بقيتها اربعين يظهر من السعر (ك) كالاختلاف في (قله) أى الثمن

(قوله من اليمين) صلة

القرب (قوله لا مع بعده)

أى الاشهاد (قوله ذكر) أى

ابن رشد شربان (قوله صدق)

بضم فكسر (قوله وان

كان) أى التنازع (قوله ثم

قام) أى المبتاع (قوله بعد)

بضم العين (قوله وجهه)

بفتحات متقللاى ابن رشد

قول ابن القاسم (اولاها)

أى المشتري (قوله وبه)

ما تقدم صلة تعلم (قوله على

اشهاده) أى المشتري (قوله

يقانه) أى الثمن (قوله يمينه)

أى المشتري (قوله ثم ادعى)

أى المشتري (قوله عدمه)

أى قبض الثمن (قوله قال)

أى أحمد (قوله لانه) أى

البت الغالب (قوله ان لم يعرف

بالتليار وحده) بان

جرى بالبت وحده أو جرى

بهما فان جرى بالتليار وحده

فالقول لمدعيه (قوله وقع)

أى البيع (قوله لهما) اكد

الجمعة (قوله فان غلب) أى

الفساد (قوله بهما) أى

الصحة والفساد

(قوله في حلقهما) صلة كاف التشبيه (قوله واشبه) أي المشتري (قوله بان القابل بيعهما) صلة اعتراض (قوله فهو) أي المثال (قوله بالأم) أي بيعها (قوله هو) أي القليل (قوله من ان التقريق الخ) بيان المذهب (قوله يئمل) بضم مفتح مثقلا (قوله أوجل) بضم فكسر مثقلا ٧٥٢ (قوله فان باب السلم الخ) على التسليم الخ (قوله اذ يئمل في الحصة في الجلة) فيه ان أوجد قال القابل نفسه الحصة

في حلقهما والقسم ان لبثت المبيع وقصدت المشتري ان فات واشبه وان أشبهه بالباع وحده صدق ان حلق وان لم يشها حلقا ولازم المتابع القيمة وهذا ظاهر حيث أشبهه مدعي الحصة فان كان المشتري مدعي الضاد فأنظروا له لا يعتبر شبهه ويحلفان ويقض مع القيام ويؤتمر القيمة يوم القبض لفساد البيع (تردد) فان غلب الضاد قال قولي المدعي سواء اختلث الثمن بهما أم لا هذا ظاهر كلامهم واعترض دوس تمثيلهم لاختلاف الثمن بادعاء أحدهما بيع الأم وأولادها والآخر بيعهما معان القابل بيعهما معان فهو مما غلبت فيما الحصة قال قولي مدعيها هذا ثم د ولقط من أطبقوا كلامهم على القليل الحصة والاقتداء بالأم مع رداها وأدونه وهو غير لائق بالمذهب من ان التقريق منهي عنه بلاكساد ويقض ان يجمعهما في ملك ويمكن ان يئمل بدعوى أحدهما بيع عبده غير أبي والآخر بيع أبي وأشار وقال د المناسب القليل بدعوى أحدهما ان رأس مال السلم أجل الى شهر ولا آخر الى ثلاثة أيام فان باب السلم يغلب فيه الفساد واختلاف الأجل يختلف فيه الثمن مع القليل ببيع الأم وأولادها صحيح حيث يجمعهما في ملك اذ يئمل في الحصة في الجلة ان المثال يئمل في فرض محتمل الثاني قول ز كدعوى أحدهما ان الثمن خبر ولا آخر د راهم هذان اختلاف الجنس لا القدر فلا يئمل عليه فوكفه قدره فلو قال الآن يستقيم ما فسكهوا لئلا يملها وهذا هو الموافق لما بينا من بشر كافي ق (و) النقص (المسلم) بضم فسكون فتفتح أي المدفوع (البه) رأس مال السلم المتنازع مع المسلم بكسر الهمزة في قدر المسلم فيه أوبه أو قدر الأجل أو زمن أو حيل (مع فوات) رأس المال (العين) في يده (بالزمن الطويل) الذي يئمل تصرفه فيه بها أو تنفاعة فيه بما على المشهور وقال ابن بشر بطولنا وقال التوتوني بغيره علم (أو) فوات (السلعة) المجمعة رأس مال مقومة كانت أو شلية ولو بجو التدوير وخبر المسلم اليه (كلشترى) في باب البيع (في قبل) بضم فسكون فتفتح (قوله) أي المسلم اليه (ان ادعى) المسلم اليه شيئا مسلم فيه أوبه أو أجل أو زحنا أو حيل (منشها) ما يملك الناس فيه أوبه أو لة أو يتويعون به زحنا أو حيل أو زحنا أو حيل أو زحنا أو حيل (منشها) ما يملك المسلم وحده فضله بيمينه (وان ادعى) أي المسلم والمسلم اليه معا (ملا يشبه) والمشقة بجالها من كون الاختلاف مع فوات العين بالزمن الطويل أو السلعة طفا وفتح ان اختلافه في قدر رأس المال أو الأجل أو الزمان أو الحيل ويزداد ما يجب رده في فوات رأس المال من قيمة أو مثل وان اختلفا في قدر المسلم فيه (فسلم وسط) بمعارف الاسلام فيمن مثل ثلث السلعة كان وسطا في القدر أو في الوجود وظاهره بلايين كذا ينبغي ان يقرر هذا المثل في عموم أو لة الكلام ويخصص قوله فسلم وسط بالاختلاف في قدر المسلم فيه وان اختلفا في جنس أو نوع المسلم فيه أوبه حلقا وفتح فان تنازعنا في فوات رأس المال حلقا وفتح ولو تنازعنا في قدر المسلم فيه (و) ان اختلفا في (موضع) أي المسلم فيه الذي يقبض هو فيه (صدق) بضم فكسر مثقلا (مدعي موضع

قال القابل نفسه الحصة
فأقول لمدعيها وقال هو
صحيح على دعواها ولكنه
يقض ان يجمعهما فليس
اختلافهما فيه بالحصة
والفساد فكيف فاعل حصة
القتيل بكتابة الحصة في الجلة
وتقل الحصة في الجلة بكتابة
فرضها في المثال (قوله فيه)
أي المسلم اليه (قوله يئمل)
بضم فتفتح (قوله تصرفه) أي
المسلم اليه (قوله فيه) أي
الزمن (قوله بها) أي العين
قوله أو تنفاعة أي المسلم
اليه (قوله بها) أي العين
قوله منكرة مؤكدة
طولا أي سواء كان يئمل
تصرفه فيها أو تنفاعة
فسيها أم لا (قوله بغيره)
أي المسلم اليه (قوله عليها)
أي العجز (قوله في باب البيع)
صلة كاف التشبيه (قوله
من قيمة أو مثل) بيان ما (قوله
عرف) بضم نكسر أي اعتد
(قوله من مثل ثلث السلعة)
بيان ما (قوله يقرر) بضم الباء
مرفق الضاف والراء الأولى
(قوله فيعم) بضم الباء مرفق
العين المهملة والميم الأولى
مثقلا (قوله في أول الكلام)

أي قوله ان ادعى منها بجملة لا اختلاف في جنس أو قدر المدعيه أوبه أو الزمان أو الحيل (قوله فان عقده تنازعنا في فوات رأس المال) مفهوم مع فوات رأس المال (قوله يقبض) بضم فسكون فتفتح نائب فاعله ضمير المسلم فيه قلنا أبرزه (قوله فيه) أي الموضع

عقده (أى السلم بيمينه) (والا) أى وان لم يدع أحدهما موضع عقده بل ادعياهما غيره (قال الشيخ)
 أى السلم إليه يصدق بيمينه ان أشبهه سواه أشبه المشتري أيضا ثم لا لأن أشبه السلم وحده مصدق
 بيمينه (وان لم يشبه واحد) منهم ما فى دعواه (فقالوا) أى السلم والسلم إليه كل على نقى دعوى
 صاحبه ويحقق دعواه (ووضع) يضم فكسر السلم وكلاهما حيث حصل الاختلاف بعد
 قوت رأس المال فان تنازعا قبل حلقه أو فسخ، مطلقا والظاهر احتياجه لحكم لان الموضع
 كالأجل وتقدم احتياج الفسخ للاختلاف فيه الى حكم وشبهه فى الثبوت شرعا فقال
 (كقصصنا) أى سلم اشتراط فيه ان المسلم فيه (يقبض) يضم اليه مطلقا (بمصر) وأدريها
 جميع عملها وهي طولا من البصر المبالغ نفوس سكندرية والعروش الى اسوان يضم الهمز ويكون
 السنين آخره فولا بد من بقصى الصديد وعرض لمن عقبة آيلة الى عقبة بركة فان أدريها
 المدينة العتيقة فقط فاشأوا اليه بقوله (وجاز) شرط ان يقبض المسلم فيه (بالقسطاط) يضم الفاء
 أى مصر العتيقة بحيث لا ينشأ منها موضع قسطاط عروبن العاصم رضى
 الله تعالى عنه بأمر أمير المؤمنين الامام عمر بن الخطاب رضى الله
 تعالى عنه (وقضى) يضم فكسر أى دفع السلم فيه (بسوقها)
 أى السلطة المسلم فيها من القسطاط ان كان لها
 سوق (والا) أى وان لم يكن لها سوق
 (نقى أى مكان) من القسطاط
 يقضى المسلم فيه
 الا لغير خاص
 فيعمل به
 (تم الجزء الثالث ويليها الجزء الثالث أوله باب فى بيان أحكام السلم الخ)

(قوله أى السلم) يضم الهمز
 وكسر اللام (قوله
 الاختلاف) أى موضع
 (قوله فان تنازعا) أى فى
 موضعه (قوله قبله) أى
 قوت رأس المال (قوله
 مطلقا) أى اشبه أو أشبه
 أحدهما أو لا (قوله احتياجه)
 أى الفسخ (قوله اشتراط)
 يضم التاء وكسر الزاء (قوله
 آيلة) أى القربين مصر والشام
 (قوله عقبة بركة) أى القى بين
 مصر والقرب (قوله بها) أى
 مصر (قوله بأمر) صلة انشاء

«(فهرسة الجزء الثاني من شرح منخ الجليل على مختصر العلامة خليل)»

صحيفة

- ١٠٢ فصل في النكاح
 ٧٩ فصل في بيان اصاب النكاح واحكامه
 ٩٦ فصل في شياء الامة بكمال منتهى مقتضاه
 ٩٩ فصل في بيان احكام الصداق
 ١٦٩ فصل في بيان احكام القسم بين الزوجات والتشوز وما يناسجها
 ١٨٢ فصل في الطلق
 ٢٠٢ فصل في بيان شروط طلاق السنة وما يتعلق به
 ٢٠٦ فصل في بيان اركان الطلاق وما يتعلق بها
 ٢٨٣ فصل في احكام الاستتابة على الطلاق
 ٢٩٥ فصل في احكام رجعة المطلقة طلاقا رجعا وما يتعلق بها
 ٣٠٧ (باب في الايلاء وما يتعلق به)
 ٣٢٣ (باب في الظهار واحكامه وما يتعلق به)
 ٣٥٥ (باب في احكام الممان)
 ٣٧١ (باب في العدة وما يتعلق بها)
 ٣٨٥ فصل في مسائل زوجة المفقود وما يناسجها
 ٤٠٣ (باب في احكام واقسام الاستبراء من يارعه والمواضعة وما يتعلق بها)
 ٤١٥ فصل في بيان احكام ثداخل العدد والاستبراء
 ٤١٩ (باب في احكام الرضاع)
 ٤٣٠ (باب في النفقة بالنكاح والمثل والقرب)
 ٤٤٧ فصل في نفقة الرقيق والحدابة والقريب وتخلعه والحضانة وما يتعلق بها
 ٤٦٠ (باب في البيع)
 ٥٢٧ فصل في بيان ما يحرم فيه ربا التمثل والتسامن الطعام الخ
 ٥٨٥ فصل في بيان احكام بيع الاجال
 ٦٠٣ فصل في بيان احكام مسائل بيع الغيبة
 ٦٠٩ فصل في البيع بشرط الخيار
 ٧١١ فصل في بيان احكام بيع المراجعة
 ٧٢٢ فصل في بيان ما ينشأ به البيع وما لا ينشأ به وحكم بيع الثمرة وشراء العربة بقرصها
 والمناخعة
 ٧٤٣ فصل في بيان احكام اختلاف المتبايعين

«(تمت)»

